

1

۷۲۸





لا اله الا الله محمد رسول الله

(الجزء الثاني) ج ١

١١١١

من حاشية العالم العلامة شمس الدين

الشيخ عرفة السوقي على الشرح

الكبير لابي البركات سيدي

أحمد الدرديرتعمدهما

الله برجته

آمين

٢

(وبهامشه)

الشرح المذكور \* جزى الله خيرا من قام بهذا العمل المبرور

طبع على ذمة المتوسل بالنبي العربي الحاج الطيب التازي المغربي

ويباع بمحل حضرة بخان أبو طاقية بمصر ويمكنه حضرة مصطفى

أفندي فهمي، بشارع الخاويجي بجوار الأزهر

١١١١

الطبعة الأولى

بالمطبعة الكبرى الاميرية

سنة



بغير إذن وليه ( بخلاف العبد ) البالغ إذا أحرم بغير إذن سيده فله فعله القضاء إذا اعتق أو أذن له بعد ويقدمه على حجة الإيهان  
 قدم حجة الإسلام صح ومثل العبد المرأة إذا أحرمت تطوعا بغير إذن زوجها فحلها ( وأمره ) وليه وجوبا ( مقدوره ) من الحج  
 وأفعاله ويلقى التلييه ان قبله ( والا ) بان عجز عن شيء أولم يكن عيضا أو كان مطبقا ( باب ) الولي عنه ان قبلها ) أي قبل ذلك النسيابة  
 ولا يكون الامعلا ( كطواف ) وسعى ورعى ووقوف وفي جعل هذا من النسيابة مسامحة فان حقيقة النسيابة أن يأتي النائب بل دون  
 المنوب عنه والطواف وما بعده ليس ( ٤ ) كذلك لانه يطوف ويسعى به محمولا ويوقفه معه بعرفة فالاولى من سلسله

يخلق له ولا يتكفي في احلاله رفض الولي نية الصبي الحج بل لا بد من نية احلاله والخلق له ( قوله بخلاف العبد  
 والمرأة ) الفرق أن الجحر على الصغير والسفيه لحقهما وأما الجحر على العبد والمرأة فانه لغيرهما فالاول جحر قوى  
 لان حق النفس ثابت مع الجحر وبعده فلما كان قويا استمر أثره فلذا سقط القضاء وأما الثاني فهو ضعيف لزواله  
 بالتأييم والعتيق فلذا وجب القضاء ( قوله ويقدمه ) أي القضاء وقوله فان قدم حجة الإسلام أي على حجة القضاء  
 ( قوله اذا أحرمت تطوعا ) أي وأما اذا أحرمت بفرض فليس له أن يحللها منه ( قوله مقدوره ) أي بمقدوره أي  
 بما يقدر عليه من أقوال الحج وأفعاله وهذا أي قول المصنف وأمره بمقدوره مرتبط بقوله وبمحرم الصبي المميز  
 بانه ( قوله ولا يكون ) أي ذلك الذي يقبل النسيابة ( قوله وما بعده ) أي من السعي والوقوف ( قوله وركوع  
 أي لأحرام وطواف ( قوله المشاهد ) أي أحضرهم الأماكن التي يطلب مشاهدتها والحضور فيها ( قوله كما  
 لو كانت ) أي النفقة في الحضر الخ ( قوله ان خيف بتركه ضيعة ) أي حقيقة أو حكما فالاول كما اذا خاف عليه  
 الهلاك بتركه والثاني كما اذا خاف عليه اذا تركه صحة أهل الفساد واختلاط بهم ( قوله فوليها الغارم لتلك  
 الزيادة ) أي وأما قدر ما كان ينفق عليه في مقامه فهو في ماله ( قوله كما اذا لم يكن الخ ) أي أنه اذا خاف عليه  
 الضيعة بتركه والحال أنه لا مال لذلك المحجور فان زيادة النفقة تكون على الولي ولا تكون دينيا في ذمة المحجور  
 ( قوله فعلى وليه مطلقا ) أي سواء خاف عليه الضيعة بتركه أم لا واعلم أن ما قرر به شارحنا كلام المصنف مثله  
 لهرام في الصغير والافقهسي والبساطي وهو ظاهر المدونة وعزام ابن عرفة للتونسي وحكي في التوضيح عن  
 الكافي أنه الأشهر وجعل بهرام في وسطه وكبيره التشبيه تاما وهو قول مالك في الموازية ورجحه ابن بونس وتناول  
 صاحب الطراز المدونة على ما في الموازية وبه يعلم أن جعل المصنف على كل منهما صحيح لكن الذي يظهر حق  
 كلامه أنه اختار الاول انظر بن ( قوله فكز يادة النفقة ) لانه لا تأثير للأحرام في جزاء الصيد حينئذ وانما  
 الذي أثر فيه الحرم فلذا أجرى فيه التفصيل بخلاف الصيد في الحل محرما فان الأحرام هو الذي أثر فيه  
 فلذا كان فيه الجزاء على الولي من غير تفصيل لانه هو الذي تسبب في إحرامه والحاصل أن كل ما لزمه بسبب  
 لأحرام فهو على الولي مطلقا ولو خشي ضياعه لانه لا ضرورة في ادخاله الشك ( قوله بل وكذا ان وجبت ) أي  
 الفدية لضرورة أي كما اذا استعمل الطبيب بقصد المداواة أو لبس الثياب لحر أو برد وما ذكره من لزوم الفدية للولي  
 مطلقا سواء لزمته لضرورة أو لغيرها هو ظاهر المدونة وهو المذهب وما في تمت من أنها اذا كانت لضرورة  
 فهي في مال الصبي تبعاً لهرام والبساطي ونسبه بهرام للجواهر فقدرده ح بان صاحب الجواهر لم يقل اذا  
 كانت لضرورة ففي مال الصبي انظر بن ( قوله كوقوعه فرضا ) ان قلت الشيء اذا لم يجب لم يقع فرضا واذا وجب  
 وقع فرضا فلم نص على قوله كوقوعه فرضا مع قوله وشرط وجوبه المستلزم لوقوعه فرضا قلت لانسلم أنه يلزم من  
 كونه واجبا على الحر المكلف أن يقع فرضا لجوار أن يكون واجبا عليه ولا يقع فرضا كالنذور وكذا انوى به  
 النفل فله يجب الشرع فقد تحقق الوجوب ولم يتحقق الوقوع فرضا ولما كان لا تلازم بين كونه واجبا على  
 الحر المكلف ووقوعه منه فرضا احتاج لتصریح بقوله كوقوعه فرضا وكذلك لانسلم أن الشيء اذا لم يجب  
 لم يقع فرضا لا ترى المرأة والعبد لا تجب عليهما الجمعة واذا صلياها ونويها الفرض وقعت فرضا فلم يذكر

بالرعي والذبح ( لا ) ان لم  
 يقبلها ( كلبية ) ن  
 الاقوال ( وركوع ) من  
 الافعال فيسقطان عنه  
 حيث عجز ( وأحضرهم )  
 أي أحضر الولي الرضيع  
 والمطبق والصبي المميز  
 ( المواقف ) الاولى المشاهد  
 لان الموقف لا يتعداى  
 المشاهد التي يطلب فيها  
 الحضور كعرفة ومن دلفة  
 ومنى والمشعر الحرام  
 وجوبا بعرفة ونديا بغيرها  
 ( وزيادة النفقة ) في  
 السفر على المحجور من صبي  
 أو غيره من أكل وشرب  
 ولبس وحمل كالأول كانت  
 في الحضر درهما وفي  
 السفر درهمين ( عليه )  
 أي على المحجور أي في  
 ماله ( ان خيف بتركه  
 ضيعة ) عليه لعدم  
 كافل غير من سافر به  
 ( والا ) يخف عليه  
 ( فوليها ) الغارم لتلك  
 الزيادة كما اذا لم يكن  
 للمحجور مال ولا يكون  
 في ذمته فالاولى أن  
 يقول في ماله ليفسد

أنه عند عدمه تكون على الولي ولو خيف عليه ( كجزاء صيد ) صاده الصبي محرما في غير الحرم فعلى وليه مطلقا وأما قوله  
 صيده في الحرم محرما أو لا فكز يادة النفقة في التفصيل ( وفدية ) وجبت عليه لبس أو طبيب مثلا فعلى وليه خاف عليه أو لا فليس التشبيه  
 تاما ( بلا ضرورة ) لامفهومه بل وكذا ان وجبت لضرورة ولما كانت شروط الحج ثلاثة أضرب شرط في الصحة وهو الإسلام وقد تقدم  
 وشرط وجوب وشرط وقوعه فرضا أشاراهما بقوله ( وشرط وجوبه كوقوعه ) أي كشرط وقوعه ( فرضا ) لمن أحرم به ( حرية وتكليف )  
 فلا يجب على من فيه بقية رقب ولا على صبي ولا مجنون



(وقت احرامه) قيد في  
الوقوع فرضا فقط لان  
الوجوب على الحر  
المكاف لا يتقيد بكونه  
وقت الاحرام فن لم يكن  
حرا أو مكلفا وقت  
الاحرام لم يقع فرضا  
ولو عتق أو بلغ أو أفاق بعد  
ذلك ولا يرتفع احرامه  
ولا يردف عليه احرام آخر  
(بلانية نقل) هو حال من  
المضاف اليه أي احرام  
أي شرط وقوعه فرضا  
حرية وتكليف وقت  
احرامه حال كون ذلك  
الاحرام خاليا من نية نقل  
بان نوى الفرض أو أطلق  
وينصرف الفرض فان  
قوى وقت احرامه النقل  
وقع نقلا والفرض باق  
عليه (ووجب) الحج  
(باستطاعة) لم يقل  
واستطاعة بالرفع عطا  
على حرية لاقتضائه انه  
يشترط في وقوعه فرضا  
لاستطاعة كما انها تشترط  
في الوجوب وليس كذلك  
ان لو تكلفه غير المستطيع  
وهو ضرورة لوقوع فرضا  
بشرط وقوعه فرضا حرية  
وتكليف وعدم نية  
النقل وشرط وجوبه  
الاولان والاستطاعة  
وغير الاستطاعة بقوله  
(بامكان الوصول) امكانا  
عاديا (بلا مشقة عظمت)  
بان خرجت عن المعتاد  
بالنسبة للشخص (وأن)

قوله كوقوعه فرضا لتوهم أن العبد والصبي اذا فعلاه يقع فرضا وليس كذلك (قوله ولا يقع منهم فرضا) أي  
وانما يقع نقلا وقوله ولو نوره أي بخلاف الجمعية بالنسبة للعبد والمرأة فانها لا تجب عليهم لكن لو صلاها  
ونواها الفرض وقعت منهم فرضا (قوله قيد في الوقوع) أي فهو راجع لما بعد المكاف كما أن ما بعده وهو  
قوله بلانية نقل كذلك وفي جعله وقت احرامه قيد الوقوع فرضا نظرا لقتضائه أنه قد يقع فرضا في غير وقت  
الاحرام لكن لا يشترط فيه الحرية والتكليف وليس كذلك فالأولى جعل قوله وقت احرامه ظرفا لحرية  
وتكليف من حيث انهما شرطان لوقوعه فرضا والمعنى شرط وقوعه فرضا حرية وتكليف وقت احرامه  
وليس ظرفا لهما من حيث انهما شرطان لوجوبه لان المعنى شرط وجوبه حرية وتكليف وقت احرامه وهذا  
لا يصح لوجوبه على المتصف بالحرية والاستطاعة والتكليف قبل الاحرام (قوله لا يتقيد بكونه وقت احرام)  
أي لا يتقيد بالاتصاف بهما وقت الاحرام بل متى انصف الشخص بالحرية والتكليف والاستطاعة وجب  
الحج عليه سواء كان اتصافه بما ذكره وقت الاحرام أو قبله (قوله لم يقع فرضا) أي وانما يقع نقلا ولا ينقلب  
فرضا اذا عتق أو بلغ أو أفاق (قوله ولا يرتفع الخ) أي لو رخص ذلك الاحرام الحاصل قبل العتق أو قبل  
البالوغ وأحرم بعد الرخص بنية الفرض كان احرامه الثاني بمنزلة العدم لان الاول لم يرتفع (قوله أي احرام)  
فيه تظن لان فيه مجيء الحال من المضاف اليه والشرط غير موجود لان المضاف وهو وقت غير صالح للعمل في  
الحال ولا جزء ولا كجزء من المضاف اليه فالأولى جعله حالا من المضاف اليه وهو الهاء لا احرام أي غير ملابس  
للتفعل لوجود الشرط وهو عمل المضاف لان الاحرام مصدر وقد يقال ان وقت الاحرام كالجزء منه لما لزمته له  
وعدم انشكاكه عنه كالأزمة للجزء لعله (قوله وينصرف) أي عند الاطلاق (قوله وقع نقلا) أي ولا يقع  
فرضا وقالت الشافعية يقع فرضا ولا عبرة بنية النقل ويكره تقديم النقل على الفرض بناء على انه واجب على  
الترخي أما على الفورية فتقديم النقل أو النذر على الفرض حرام (قوله لوقع فرضا) أي لانه اذا وصل كان  
مستطاعا فإحرام الأبعد وجوبه فله سند (قوله الاولان) أي الحرية والتكليف والاستطاعة فشرط وجوبه  
فقط ثلاثة وشرط صحته واحد وشرط وقوعه فرضا ثلاثة وكلها معلومة من المصنف (قوله وفسر الاستطاعة  
الخ) هذا يشير الى أن الباء في قوله بامكان الوصول للتصوير (قوله امكانا عاديا) أي بان يقدر على الوصول  
راكبا أو ماشيا لا طائرا أو بخطوة لانه امكان غير عادي فلا يجب على من قدر على الوصول بذلك لكن ان وقع  
أجزأ قطعاً (قوله بلا مشقة عظمت) أي من غير مشقة عظيمة بان لا يكون هناك مشقة أصلا أو يكون هناك  
مشقة غير عظيمة فطابق المشقة لا يشترط عدمها لان استمر لا يتجاوز عنها ان كان في الوصول مشقة عظيمة  
يجب عليه والمشقة العظيمة هي الخارجية عن المعاد بالنسبة للشخص وهي تختلف باختلاف الناس  
والأزمنة والامكنة وفي ح التنبيه على من أطلق سقوط الحج عن أهل المغرب واعلم أنه يحرم اعانة غير  
المستطيع قبل سفره بما لا يكفيه لان سفره معصية (تنبيه) من غير المستطيع سلطان يخشى من سفره  
العدو أو اختلال الرعية أو ضرر أعظم يلحقه بعزله مثلا لا مجرد العزل فيما يظهر انطرح (قوله وأمن على  
نفس أو مال) من عطف الخاص على العام (قوله من هلاك) أي سواء كان من عدو أو سباع (قوله لا سارق)  
أي فلا يشترط الأمن على المال منه لانه يمكن دفعه والتحرز منه بالحراسة (قوله الا لاخذ نظام) هذا مستثنى  
من مفهوم قوله ومال أي فان لم يأمن على المال سقط الا لاخذ نظام لا ينكت ما قل فانه لا يسقط على ما استظهره  
ابن رشد من قولين حكاهما ابن الحاجب والاخر سقوطه بأخذ النظام ما قل ولم ينكت والحاصل أن النظام ان  
أخذ كثيرا كان ينكت أولا وأخذ قليلا لو كان ينكت كان أخذهم مفسضا للحج اتفاقا وأما ان أخذ قليلا وكان  
لا ينكت ففيه القولان الا ان قد علمتهما وقوله الا لاخذ نظام ما قل ومن باب أولى أخذ أجر لمن يدل على  
الطريق ودفعهما واجب على الحج ان توقف سفرهم على دليل وتوزع لاجرة على الرأس ولا يعتبر كثرة  
الامتنع ولا قلتم او كذا يجب عطا الاجرة لاجد اذا كان لا يمكن السير بدونهم شروط ثلاثة أن يكون المأخوذ  
لا يجف بهم وأن يذهب الجند أو خدمهم معهم والا كان أحدا على الجاه وأن لا يكون لهم شيء من بيت المال

أي وبأمن (على نفس) من هلاك أو أسر (و) على (مال) من محارب وغاصب لا سارق (الا لاخذ نظام) كعشار



(ماقل) بالنسبة لما خوذ (٦) منة لكونه لا يخف به (لا ينكت) صفة لظالم أي لا يعود لا أخذ ثانيا فان علم انه

في مقابلة محققهم على الخراج والا كانوا ظلمة اعدوى (قوله ماقل بالنسبة لما خوذ منه) أي ولو كان كثيرا في نفسه (قوله أي لا يعود) أي علم منه بحسب العادة انه لا يعود (قوله فان علم انه ينكت) أي أو كان يأخذ كثيرا أو شك فيما يأخذه هل هو قليل أو كثير وظاهر الشارح سقوط الحج اذا كان ينكت ولو كان مجموع ما يأخذه لا يخف به وهو كذلك لان أخذ الظالم منه مراراً في حطة واذلال (قوله أو جهل أمره) أي شك في كونه ينكت أو لا (قوله لما علمت من سقوطه مع النكت اتفاقاً) أي وحينئذ فيكون اعتبار كونه لا ينكت متفقاً عليه فلو جعل قوله على الاظهر راجعاً لغير عدم النكت لا يقتضي أن مقابل الاظهر يقول انه لا يسقط الحج بأخذ الظالم ماقل ولو نكت وهذا المقتضى أحد (قوله ولو بلا زاد) مبالغة في قوله ووجب باستطاعة أي ولو من غير زاد معه ومن غير راحة ورد بل على سحنون ومن وافقه القائل باشتراط مصاحبة الزاد والراحلة ولو كان له صنعة أو قدرة على المشي (قوله وقد رعى المشي) ظاهره كاللحمي ولو كان المشي غير معتاده واشترط القاضي عبد الوهاب والباقي اعتياده لان كان غير معتاده ويرى به فلا يجب عليه الحج ولو قدر عليه تحقيقاً قياساً على ازدياء الصنعة به (قوله كما عني بقائد) أي قدر على المشي والحال أن له ما لا يوصله والا فلا يجب عليه وقال اللحمي يجب عليه حيث قدر على المشي ولو كان يتكفف أي يسأل الناس الكفاف (قوله ولو باجرة) أي وجدها ولا يخف به وقوله كما عني أي رجل لا امرأة فانه يسقط عنها ولو قدرت على المشي مع قائد بل يكره له ذلك كما قرره شيخنا العدوي (قوله والا اعتبر الخ) لو قال والاسقط كان أخصراً وأوضح (قوله ولا وجدما يقوم مقامهما) أي من الصنعة والقدرة على المشي (قوله فابهما عجز عنه الخ) فاذا عجز عن الزاد وما يقوم مقامه من الصنعة سقط عنه الحج ولو وجد الراحة أو كان له قدرة على المشي وكذا اذا عدم الراحة وما يقوم مقامهما من القدرة على المشي سقط عنه ولو وجد الزاد وما يقوم مقامه من الصنعة وأولى اذا عجز عن الزاد وما يقوم مقامه وعن الراحة وما يقوم مقامها فقوله اعتبر المعجوز عنه منهما أي انفراداً أو اجتماعاً وانما اعتبر في جانب السقوط المعجوز عنه منهما لان ما كان وجوده شرطاً في الوجوب كان فقده مانعاً من الوجوب (قوله وان بنين ولدنا) مرتبط بامكان الوصول كما يشير لذلك الشارح قال ح ثمن ولد الزنا لاشبهه فيه وانهم ولد الزنا على أبويه وانما شبه عليه نكاحهم أن كونه ناشئاً عن الزنا مانع من الحج بثمنه ولان كلام ابن رشد يدل على ان المستحب عند مالك أن لا يجزى به من عتق غيره وأصل المسئلة في الموازية والعينية وبه يرد قول البساطي لوترك المصنف خشونة هذا اللفظ في مثل الحج كان أحسن (قوله وما يباع على المفلس) فيه أن ولد الزنا من جملة ما يباع على المفلس وحينئذ ففيه عطف العام على الخاص باووهوم ممنوع لأن يقال المراد أو ما يباع على المفلس غير ولد الزنا وحينئذ فهو عطف مغاير على أن العام مبني أجاز عطف العام على الخاص وعكسه باوخلالاً فالابن مالك اه تقرير عدوي (قوله أو كان بافتقاره) أي أو كان امكان الوصول مصاحباً أو ملتصقاً بافتقاره أي بصيرورته في المستقبل فقيراً أو ترك ولده للصدقة فالباء للصاحبة أو المملوكة وحاصله أنه يجب عليه الحج ولو لم يكن عنده وعند أهله وأولاده الامتداد ما يوصله فقط ولا يراعى ما يؤل أمره وأمر أهله وأولاده اليه في المستقبل لان ذلك أمره الله تعالى وهذا مبني على القول بان الحج واجب على الفور وأما على القول بالتراخي فلا اشكال في تبذير نفقة الولد والابوين على الحج ومثل نفقة الاولاد والابوين نفقة الزوجة فتقدم على القول بالتراخي ويقدم عليها الحج على القول بالفورية ولو خشي التملك عليه في غيبة فاذا كان عنده عشرة ربات اذا تركها الزوجة لا يقدر على الحج وان حج بها طفت عليه الزوجة لعدم النفقة فانه يجب بها على القول بالفور ما لم يخش على نفسه عند مفارقتها الزنا بها أو غيرها (قوله قيد في المسئتين) أي وهما قوله أو بافتقاره أو ترك ولده للصدقة وحينئذ فالعنى ان لم يخش هلاكاً أو شديداً أدى على نفسه أو على من تلزمه نفقته من أولاده وأبويه ان قيل لم قيدوا هنا بان لا يخشى هلاكاً عليهم وقالوا في الفلاس يؤخذ ماله ولا يترك له ولأولاده الاما يعيشون به الا بام وان خشي عليهم الضيعة والهلاك قلت ان المال في الفلاس مال الغرما والغرماء لا يلزمهم من نفقة أولاده

ينكت أو جهل أمره سقط الحج باتفاق ابن رشد وغيره فقوله (على الاظهر) متعلق بقوله لا أخذ ظالم ماقل أي راجع لما أفهمه الاستثناء من عدم سقوط الحج كله قال الاخذ ظالم ماقل فلا يسقط الحج على الاظهر لاني قيد عدم النكت لما علمت من سقوطه مع النكت اتفاقاً (ولو بلا زاد وراحلة لذي صنعة تقوم به) لا ترى به وهذا راجع لقوله ولو بلا زاد (وقدر على المشي) تحقيقاً أو ظناً وهذا راجع لقوله وراحلة في كلامه لف ونشر مرتب (كما عني بقائد) ولو باجرة (والا) بان لم يمكن الوصول بلا زاد ولا راحلة ولا وجدما يقوم مقامهما (عبر المعجوز عنه) في جانب السقوط (منهما) أي من الزاد وما يقوم مقامه ومن الراحة وما يقوم مقامها فابهما عجز عنه لم يكن مستطعاً واذا أمكن الوصول وجب الحج (وان) كان مكانه (بنين ولدنا) من أمته (أو) كان بنين (ما يباع على المفلس) من ماشية وعقار وكتب علم ونحوها (أو) كان (بافتقاره) أي مع صيرورته فقيراً بعد

الحج (أو ترك ولده) ومن تلزمه نفقته (للصدقة) عليهم من الناس (ان لم يخش هلاكاً) أو شديداً أدى وهو قيد في المسئتين قبله الا



(بدن) ولو من وانه اذا لم  
يرج الوفاء (أو عطية) من  
هبة أو صدقة بغير سؤال  
(أو سؤال مطلقا) كان  
عادته السؤال أم لا كانت  
العادة الاعطاء أم لا لكن  
الراجع أن من عادته  
السؤال بالحضر وعلم  
أوطن الاعطاء بالسفر  
ما يكفيه أنه يجب عليه  
الحج حيث قدر على  
الراحلة ولو بالسؤال  
أو المشي (واعتبر) في  
الاستطاعة زيادة على  
امكان الوصول وجود  
(مارتبه) من المال الى  
أقرب مكان يمكن فيه  
التمشع بما لا يزيى به  
من الحرف (ان خشي)  
بقائه بمكة (ضياعا  
والبحر) في وجوب ركوبه  
ان تعين طريقا وجوازه  
ان كان له عنه مندوحة  
(كالبرا لا أن يغلب عطبه)  
في نفس أو مال ويرجع في  
ذلك لقول أهل المعرفة  
ومثل غلبة العطب استواء  
العطب والسلامة أي  
فلا يجب الا اذا غلبت  
السلامة عما بقوله  
وأمن على نفس ومال  
فلوحذف الاستثناء هنا  
ملاحظا فيه الامن كما  
تقدم كان أحسن (أو)  
الآن (يضع ركن  
صلاة لكميد) أي  
دوخة وكضيق مكان  
لا يستطيع السجود معه

ألا المواصلة كقبضة المسلمين وفي الحج المال ماله وهو ما يملكه من ماله وأعلم أنه لا يلزم الشخص  
التكسب وجع المال لأجل أن يحصل ما يوجب به ولا أن يجمع ما فضل من كسبه مثلا كل يوم حتى يصير  
مستطاعا له أن يتصدق به والمعتبر بالاستطاعة الحالية اهـ شيخنا عدوى (قوله لا يجب الحج باستطاعة  
بدن) أشار الشارح بهذا إلى أن قول المصنف لا بد من عطف على محذوف والأصل وجوب باستطاعة  
بغير دين لا يجب باستطاعة بدن وحامله أنه لا يجب على الشخص أن يستدين مالا في ذمته ليجب به وهو مكروه  
أو حرام كما في ح قال ت و ظاهره كانت له جهة يوفي منها ذلك الدين أو لا وهو كذلك باتفاق في الثاني  
وعلى المشهور في الاول قال طي وما ذكره من التمهيد في عهدته ولم أره لغيره وقد قيد في الشامل بكون  
الدين لا يبرح وفاءه وذلك بان لا يكون عنده ما يقضيه به ولا جهة له يوفي منها والاوجب عليه الحج به وعلى  
هذا جعل ح كلام المصنف وتبعه ع و شارحنا (قوله أو عطية) أي لا يجب عليه قبول عطية توصله  
لمكة فإذا أعطى مالا على جهة الصدقة أو الهبة يمكنه به الوصول الى مكة فإنه لا يلزمه أن يقبله ويحج به لان  
الحج ساقط عنه كذا جعل ح فان وقع وتزل وقبله وجب الحج عليه (قوله أو سؤال) أي لا يجب عليه  
سؤال مطلقا أي لا يلزمه أن يحج ويسأل الناس ما يقتات به مطلقا (قوله لكن الراجع الحج) وقد اقتصر  
ابن عرفة على هذا حيث قال وقد ردت سائل بالحضر على سؤال كفايته بالسفر استطاعة وقواه طي ورجحه  
عج خلافا لا يعول عليه كما في حاشية شيخنا عدوى (قوله ان من عادته السؤال بالحضر الحج) أي وأما فقير  
غير سائل بالحضر وقادر على سؤال كفايته بالسفر فلا يجب عليه ابن رشد اتفقا فافى باحتماله وكراهته  
روايتا ابن عبد الحكم وابن القاسم (قوله الى أقرب مكان) أي لمكة وقوله ان خشي شرط في اعتبار مارتبه  
الى أقرب الامكنة لمكة في الاستطاعة وأما ان كان لا يخشى عليه الضياع في اقامته بمكة لا مكان فعشه  
فيها بما لا يزيى فالمعتبر في الاستطاعة انما هو مجرد وجود ما يوصل اليه من زاد وراحلة (قوله والبحر كالبر)  
أي خلافا لمن قال لا يجب الحج بحر القولة تعالى بأول رجل لا وعلى كل ضامر ولم يذكر البحر وروى بان الانتهاء  
لمكة لا يكون الا بالبحر منها وتعد هذا القائل أيضا بالحرف على ركب البحر وروى بان ذلك عند الحاجة  
والكلام عند الامن اهـ مع (قوله الا أن يغلب عطبه) أي الا أن يغلب على الظن عطبه بغرق السفينة أي  
فان غلب على الظن عطبه فلا يكون كالبر وحينئذ فلا يجوز ركوبه بل يحرم كما في ح وأما في غير هذه الحالة  
وهي ما اذا جرم بسلامة السفينة أو ظنت سلامتها أو شك في لامت من العطب وعدم سلامتها يكون البحر  
كالبر في وجوب ركوبه لمن تعين طريقه وجوازه لمن له عنه مندوحة هذا حاصل كلام المصنف (قوله ويرجع  
في ذلك لقول أهل المعرفة) يعني أن غلبة العطب تكون بامور منها ركوبه في غير ابانه وعند عيانه ويرجع  
في ذلك أي في معرفة الامور التي يكون بها ذلك أي غلبة العطب لاهل المعرفة (قوله ومثل غلبة العطب)  
أي في كون البحر لا يجوز ركوبه ولا يكون كالبر استواء العطب والسلامة أي خلافا لما ظهر المصنف من أنه في  
حالة التساوي يكون كالبر فيجب ركوبه ان تعين طريقا وجوازا (قوله فلو حذف الحج) قد قال ان البحر لما كان  
لا يتحقق أمنه بوجه كان المعتبر انما هو انتفاء غلبة عطبه فلذا بينه المصنف والتشبيه في مطلق الوجوب من  
غير مراعاة شرط (قوله ملاحظا فيه) أي في التشبيه الامن والمعنى والبحر كالبر اني يؤمن فيه على النفس  
والمال (قوله أو يضع ركن صلاة) عطف على قوله يغلب عطبه أي فان غلب عطبه أو كان ركوبه يؤدي  
لتضييع ركن صلاة فلا يجوز ركوبه ولا يكون كالبر (قوله لكميد) في ح عن ابن المعلى وانضمي أنه اذا  
علم حصول المبد حرم عليه الركوب وان علم عدمه جاز وان شك كره وقول المصنف ركن صلاة يشمل القيام  
فان أدى الى الاخلال به منع ركوبه وهو كذلك خلافا لما ظهر النعم وسند اهـ بن (قوله ومثل ركنها)  
أي ومثل تضييع ركنها الاخلال الحج (قوله كنجاسة فيه أن ازالة النجاسة مفيدة بالكره والقدرة وهو اذا ذلك  
غير قادر على ازالها وقد يجب بانها قد نزل قدومه على السفر في البحر منزلة صلواتهم امتحدا وان كان رقت  
السفر عاجزا عن ازالها اهـ تقرير عدوى (قوله واخراجها) عطف على الاخلال لا على نجاسة

الاعلى ظهر أخيه ومثل ركنها الاخلال بشرطها كنجاسة أو اخراجها عن وقتها



(قوله والمرأة كالرجل في جميع ما تقدم) أي لدخولها في الناس في قوله تعالى والله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلا (قوله وغير ذلك) أي من وجوب الحج عليها إذا أمكنها الوصول أمكانا عاديا من غير مشقة عظيمة ولو لا زاد وراحلة إذا كان لها مصنعة تقوم بها وقدر على المشي (قوله إلا في بعيد مشي) أي إلا إذا كانت بمكان بعيد من مكة ولا راحلة لها والحال أنها تقدر على المشي فلا يجب عليها المشي بل بكره بخلاف الرجل فإنه يجب عليه المشي وظاهره أنه ليست كالرجل فيما استثناء من المستثنين ولو كانت تلك المرأة محتالة وهو قول الجمهور وقال بعضهم أنها كالرجل (قوله) مما لا يكون مسافة قصر (أي والبعيد الذي فيه الكراهة مسافة القصر وقال اللخمي القريب مسافة عشر مراحل مثل مكة من المدينة والبعيد الذي فيه الكراهة ما زاد على ذلك وقال بعضهم انظر أن القريب يختلف باختلاف الأشخاص فتساء البادية ليسوا كنساء الحاضرة ونساء كل منهما مختلف بالقوة والضعف فهي ثلاث طرق (قوله بل بكره لها) أي لما احتجاجة عند قضاء الحاجة والنوم من زيادة المبالغة في السزو هذا غير موجود في حال سفرها في البحر فلدا كره سفرها فيه بخلاف الرجل فإنه يباح له السفر فيه إن لم يتعين طريقا والواجب كما مر (قوله إلا أن تختص بمكان) أي في السفينة والأماكن كالرجل في جواز سفرها في البحر وجوبه ومثل اختصاصها بمكان اتساع المركب بحيث لا يتخاطب الرجال عند النوم ولا عند قضاء حاجة الإنسان (قوله وإلا في زيادة محرم) أشار بهذا إلى أن قوله وزيادة محرم عطف على قوله بعيد مشي أي إن المرأة كالرجل إلا في بعيد المشي وإلا في ركوب البحر وإلا في اعتبار زيادة المحرم على ما مر اعتبارا في تفسير الاستطاعة في حق الرجل وحاصله أن الاستطاعة التي هي شرط في الوجوب عبارة عن إمكان الوصول من غير مشقة عظيمة مع الأمن على النفس والمال ويزاد على ذلك في حق المرأة أن تجد محرما من محارمها يسافر معها أو زوجها بقوله عليه السلام لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تسافر يوما وليلة إلا معها محرم وأطبق في المحرم فيهم المحرم من النسب والصهر والرضاع وقوله لا امرأة نكرة في سياق النبي قعم المتجالة والشابة ولا يشترط أن تكون هي والمحرم مترافقين فلو كان أحدهما في أول الركب والثاني في آخره بحيث إذا احتاجت إليه أمكنها الوصول بسرعة كفي على الظاهر اه عدوى ولا يشترط في المحرم البلوغ بل يكفي التمييز ووجود الكفاية كنهو الظاهر قاله ح وهل عبيد المرأة محرم مطلقا نظر الكونه لا يتزوجها فتسافر معه ورجحه ابن القطن أوله مطلقا وهو الذي ينبغي المصير إليه ورجحه ابن الفرات أو أن كان وغدا فحرم تسافر معه والأفلا وعزاه ابن القطن لمالك وابن عبد الحكم وابن القصار (قوله كرفقة أمنت) هذا تشبيه في الجواز المفهوم من الاستثناء وكأنه قال إلا أن تختص بمكان في السفينة فيجوز لها السفر فيه كرفقة أمنت فيجوز لها أن تسافر معهم بفرض لا ينقل والحاصل أن السفر إذا كان فرضا يجازيها أن تسافر مع المحرم والزوجة والرفقة وأما أن كان مندوبا جازيها السفر مع الزوج والمحرم دون الرفقة فقوله بفرض متعلق بمحذوف كإقلنا لا بأمنت لأن الأمن لا بد من ثبوته في الفرض والنفق على تقدير سفرها فيه (قوله أو امتناعهما) أي رأسا أو أمالوا امتنع الزوج أو المحرم من السفر معها إلا بأجرة لزمها وحرم عليها حينئذ ذلك مع لرفقة المأمونة ومحل لزوم الأجرة لهما أن كانت لا تخفف بها على الظاهر وإن كان ظاهرا كلابهم أنه يلزمها ذلك مطلقا اه عدوى (قوله ولا بد) أي في جواز سفرها مع الرفقة أن تكون مأمونة في نفسها أي وإن منع سفرها مع الرفقة (قوله وشمل الفرض الخ) حاصله أن قول المصنف بفرض شامل للحجة الإسلام وللحج المنتدور كما لو قالت المرأة لله على الحج في عام كذا مثلا وللواجب بالحنث كما لو قالت إن فعلت كذا فعلى الحج وفعلت ذلك الأمر فيجوز لها أن تسافر فيما ذكر مع الرفقة المأمونة إن عذمت المحرم حقيقة أو حكما وكذلك يشمل الخروج من دار الحرب إذا أسلب أو أسرت فيجوز لها في حال الخروج منها أن يخرج مع رفقة مأمونة إن عذمت الزوج والمحرم حقيقة أو حكما فإن عذمت لرفقة كعذمت الزوج والمحرم وكان يحصل لها بكل من أقامت أو خرجها ضرر خيفت أن تساوى الضرر إن كان خف أحدهما تركبته (قوله أو بالجمع) المعتمد لا كتفاء بجماعة من أحد الجنسين وأخرى الجماعة من مجموع الجنسين اه

(والمرأة كالرجل) في جميع ما تقدم من وجوب الحج وسنة العمرة مرة والفورية والتراخي وشروط الصحة والوجوب وغير ذلك واستثنى من ذلك أموراً بقوله (إلا في بعيد مشي) فيكره لها ذلك بخلاف القريب مثل مكة وما حولها مما لا يكون مسافة قصر (و) إلا في (ركوب) بحر) فليست كالرجل بل بكره لها (إلا أن تختص بمكان) عن الرجال (و) إلا في (زيادة محرم أو زوج لها) فيجب عليها الحج (كرفقة أمنت بفرض) عند عدم الزوج أو المحرم أو امتناعهما أحدهما ولا بد أن تكون مأمونة في نفسها وشمل الفرض حج النسذر واخنت والخروج من دار الحرب إذا أسلت أو أسرت (وفي الاكتفاء) في الرفقة المأمونة (بنساء) فقط (أو رجال) فقط وحينئذ فالجمعوع أخرى (أو بالجمعوع) يعني أولاد من الجمعوع (تردد)



لاولى تأويلان (وصح) الحج فرضاً أو نفلاً (بالحرمان) من المال فيسقط عنه الفرض والتغل (وعصى) اذ لا منافاة بين العصة والعصيان  
 (وفضل حج) ولو تطوعاً (على غزو) متطوع به أو فرض كفاية وعلى صدقة الا في سني المسغبة (٩) فتفضل حج التطوع (الانحوف)

فيفضل الغزو على  
 حج التطوع (و) فضل  
 (ركوب) في الحج على  
 المشي لانه فعله عليه  
 الصلاة والسلام (و) فضل  
 (مقرب) على ركوب  
 الحمل والمخعة والقتب  
 رجل صغير على قدر  
 السنام (و) فضل (تطوع  
 وليه) أو قريبه مثلاً يعني  
 ولي الميت (عنه) أى  
 عن الميت وكذا عن الحي  
 (غيره) أى بغير الحج  
 (كصدقة ودعاء) وهدي  
 وعنى لانها تقبل  
 النيابة ولو صولها الميت  
 بخلاف ما مراد بالغير  
 غير مخصوص وهو  
 ما يقبل النيابة كما  
 ذكر لا كصوم وصلاة  
 ويكره تطوعه عنه بالحج  
 كما أتى وأما بالقرآن  
 فأجازه بعضهم وكرهه  
 بعضهم وقد صرح  
 بعض أئمتنا بأن قراءة  
 الفاتحة أى مثلاً واهداه  
 نوابها للبي صلى الله  
 عليه وسلم مكروه ومثل  
 ابن حجر عن قرأ شيأ من  
 القرآن وقال في دعائه  
 اللهم اجعل ثواب  
 ما قرأته زيادة في شرف  
 النبي صلى الله عليه وسلم  
 فأجاب بأن هذا مخترع  
 من متأخري القراء

عدوى (قوله) تأويلان في الواقع عن عياض اختلف في تأويل قول مالك تخرج مع رجال ونساء هل المراد  
 مع مجموع ذلك أو في جماعة من أحد الجنسين وأكثرت نقله أصحابنا اشتراط التسوية ويظهر من كلام صاحب  
 لا كمال أنها ثلاث تأويلات على المسدونة ولو أراد المصنف موافقته لقال وفي الاكتفاء بنساء أو رجال أو لاند  
 من المجموع أو لاند من النساء يعني منفردات أو مصاحبات للرجال تأويلات اظهر ح اه بن (قوله)  
 (وعصى) قال حج بالحرام لا ثواب فيه وأنه غير مقبول واعترضه الشيخ أبو على المسناوى بان مذهب  
 أهل السنة أن السيئة لا تحبط ثواب الحسنة بل يثاب على حجه ويأثم من جهة المعصية اه كلامه ان  
 العربى من قاتل على فرس غصبة فله الشهادة وعليه المعصية أى له أجر شهادته وعليه أثم معصيته وإذا علمت  
 هذا فقول المصنف وعصى معناه أنه لا يثاب عليه كثواب فعله بحلال فلا ينافى أنه يثاب عليه وليس المراد  
 نفي الثواب عنه بالمرة كما هو ظاهر وظاهره انظر بن (قوله) وفضل حج على غزو) والحاصل أن الصور  
 أربع لا بالحج والغزو أو فرضان أو متطوع بهما وأما أن يكون الحج فرضاً والغزو تطوعاً وأما عكسه فإن  
 كان الجهاد متعيناً بفجاء العدو أو بتعيين الإمام أو بكثرة الخوف كان أفضل من الحج سواء كان تطوعاً  
 أو واجباً وحينئذ يقدم عليه ولو على القول بفورية الحج وان كان الجهاد غير متعين كان الحج ولو تطوعاً أفضل  
 من الغزو ولو فرض كفاية وحينئذ يقدم تطوع الحج على تطوع الغزو وهو الجهاد في الجهات الغير الخيفة  
 وعلى فرضه الكفائي كالجهاد في الجهات الخيفة ويقدم فرض الحج على تطوع وفرض الغزو والكفائي على  
 العول بالفور وكذا على القول بآثره ان خيف الفوت فالتم يحجب يقدم فرض الغزو والكفائي على فرض  
 الحج هذا حاصل ما في المسئلة وقد علمت أن غيرة الافضلية تقدم الماضل على المنضول في الفعل (قوله)  
 أو فرض كفاية) احتراز بذلك عما إذا كان الغزو واجباً على الاعيان فاه أفضل من الحج ويقدم عليه (قوله)  
 وعلى صدقة) عطف على غزو أى وفضل حج على صدقة والمراد صدقة لتطوع واد فواجبة أفضل من الحج  
 وتقدم عليه ولو كان واجباً (قوله) وركوب) يعنى أن الحج راكباً على الابل أو غيرها أفضل من الحج ماشياً  
 لانه فعله عليه الصلاة والسلام على المعروف ولما فيه من مضائق النفقة ولانه أقرب الى الشكر وكذا  
 لعمرة (قوله) وفضل مقرب أى ركوب على قتب فقد حج عليه لصلاة والسلام على قتب عليه قطيفة  
 وهى كساء من شعر تساوى أربعة دراهم وقال اللهم اجعله حجاً لرباه فيه ولا سمعة (قوله) لانها تقبل  
 النيابة) أى بخلاف الحج وقوله ولو صولها الميت أى ولو صول ثوابها للميت وكذلك الحي وهذا من عطف  
 العلة على المعلول (قوله) وهو ما يقبل النيابة) أى ما كان وقوعه من النائب عنزة ووقوعه من المنيب عنه في  
 حصول الثواب (قوله) فأجازه بعضهم) أى وهو الذى جرى به العمل وهو ما عليه المتأخرون وقوله وكرهه  
 بعضهم أى وهو أصل المذهب قال ابن رشد محل الخلاف ما لم يخرج القراءة مخرج أدعاء بان يقول قبل قراءته  
 اللهم اجعل ثواب ما أقرؤه لفلان والا كان الثواب لفلان قولاً واحداً وجز من غير خلاف (قوله) وقد صرح  
 (الح) قد نقل ح هنا ما للعلماء من الخلاف في جواز اهداء ثواب قراءة القرآن للنبي صلى الله عليه وسلم أو شئ  
 من القرب قال وجلهم أجاب بالمنع قال لانه لم يرد فيه أثر ولا شئ عن يقتدى به من السلف انظره وقد اعترضه  
 ابن ذكرى بحديث ابن عمر كفى المواهب وغيرها قلت يا رسول الله انى أكثر الصلاة عليك فكم أجعل لك  
 من صلاتي قال ما شئت قلت الربع قال ما شئت وان زدت فهو خير لك قلت النصف قال ما شئت وان زدت فهو  
 خير لك قال أجعل صلاتي كلها لك قال يذهب همك ويغفر ذنبك اه بن (قوله) ولما أفهم قوله (الح) أى من  
 حيث الاندراج في عمومه وذلك لان تطوع الولي عنه بغير الحج صادق بان يتطوع عنه بالاستتجار على الحج  
 (قوله) مضمونة) أى متعلقة بذمة الاجير كان يقول الولي لشخص استاجر من يحج عن فلان بكذا فالقصد

(٣ - سوقى ثانی) لا أعلم لهم فيه سلفاً ونحوه لزين الدين الكردي فالذى ينبغي ما ورد به الشرع كالصلاة عليه وسؤال الوسيلة  
 له صلى الله عليه وسلم وكثير من الصوفية على الجواز وانه أعلم ولما أفهم قوله وتطوع وابيه عنه بغيره صحة الاستتجار على الحج أخذ بذكر  
 أنواعه الأربعة وهى آجارة ضمان مضمونة بذمة الاجير



أربعينه وبلاغ وجعالة وفي كل من الاربعة اما أن تعين السنة أم لا فأشار الى المضمونة بقوله (و) فضلت (اجارة ضمان) وهي الاجارة بقدر معين على وجه الزوم سواء كانت في الذمة نحو من يأخذ كذا في حجة وحينئذ يقوم وارثه مقامه ان شاء أو في عين الاجير كاستأجرتك على أن تنجح أنت عني بكذا وسواء (١٠) عين السنة أو أطلق (على بلاغ) بقسميها أي عين العام أم لا وهي اعطاء ما ينفقه

نحوه - بل الحج سواء كان من الاجير أو من غيره بان يستأجر ذلك الاجير شخصاً يحج عن الميت مثلاً (قوله أو بعينه) عطف على قوله بذمة الاجير وذلك كان يقول الولي لشخص استأجره على أن تنجح أنت بذاتك عن فلان بكذا (قوله وبلاغ) بالرفع عطف على اجارة وذلك كقول الولي لشخص حج عن فلان وأنا أنفق عليك بداً وعوداً وتسمى هذه بلاغاً مالياً (قوله وجعالة) أي وتسمى بلاغاً عملياً كان حجت عن فلان أعطيتك كذا (قوله وفي كل الخ) أي وحينئذ فاقسام الاجارة على الحج ترجع لثمانية (قوله فأشار الى المضمونة) أي بقسميها وهي المضمونة بذمة الاجير والمضمونة بعينه سواء عين العام في كل منهما أولاً (قوله وفضلت اجارة ضمان) أي سواء كانت مضمونة في الذمة ومتعلقة بها أو كانت متعلقة بعين الاجير سواء عين العام فيهما أولاً واستشكل ابن عاشر ما ذكره المصنف من أفضلية اجارة الضمان على البلاغ بأن الموصى اذا عين أحدهما وجب وأن لم يعين تعين الضمان بدليل قوله وتعينت في الاطلاق فاعمل التفضيل قلت محله اذا أراد الموصى أن يعين فينبغي له اجارة الضمان وكذا اذا أراد الحلي أن يستأجر عن نفسه اهـ بن (قوله ومعنى كون اجارة الضمان أفضل) أي مع أن الاجارة على الحج بأنواعها الاربعة مكروهة والمكروهة لا أفضلية فيه (قوله لكونها أحوط) أي بالنسبة للمستأجر (قوله لوجوب محاسبة الاجير الخ) أي فيها والمصدر هنا مضاف فلم يولد أي لوجوب محاسبة المستأجر الاجير فيها بحسب ما سار من الطريق مع مراعاة السهولة والصعوبة (قوله فاذا ضاعت منه) أي ولو تغيرت فريضة زعمته (قوله بخلاف البلاغ) أي فاه لا يرجع فيه للمحاسبة اذا لم يتم لمانع كسوت أو صديل ما أنفق فزبه وما عمل للاجير من النفقة اذا ضاع فصبيته من المستأجر ولا يضمن الاجير منه شيئاً (قوله والافهمامكروهتان) أي والانتقل ان معنى أفضلية الضمان على البلاغ ما ذكر بل قلنا ان معنى أفضليته منه انه أكثر منه ثواباً فلا يصح لان كلا منهما مكروه ولا ثواب فيه (قوله شرط التججيل) أي تججيل الاجرة وقوله اذا تعلقت بعين فاذا تعلقت بعين كهذه الدراهم فيمتنع شرط تججيل تلك الاجرة المعينة اذا تأخر الشروع في العمل (قوله وتأخر شروعه) أي والحال انه تأخر شروعه وأما النقد فطوعاً فلا بأس به كانه لا بأس بشرط التججيل اذا حصل الشروع في العمل (قوله وجواز التقديم) أي تقديم الاجرة وقوله ان تعلقت أي الاجارة وقوله بالذمة أي عا في الذمة كالاجارة بمائة دينار لم تعين (قوله ويحتمل كغير المضمونة) في الكراهة فيه أن هذا يقتضي أن الكراهة في اجارة البلاغ قد علمت وليس كذلك ولذا قال بعضهم هذا الاحتمال بعيد ولا يقال ان في الاحتمال الاول احوال على مجهول انفقوا أحكام الاجارة في غير الحج في الاذهان فتأمل (قوله وتعينت اجارة الضمان) أي سواء كانت متعلقة بذمة الاجير أو بعينه (قوله فلا يستأجر الناظر) أي على تركه الموصى وهو الوصى وقوله بلاغاً أي لالمال ولا عملياً وقوله لانه تغرب بالمال هذا انما يظهر في البلاغ المالي دون العملي فان خالف الوصى وأجر بلاغاً كني فان سمي الموصى ضماناً ولم يعين ضمان ذمة أو عين فالأحوط ضمان الذمة وان عين أحدهما تعين (قوله كيفات الميت) حاصله أن الموصى اذا عين موضع الاحرام الذي يحرم منه الاجير فلا نزاع في أنه يتعين احرامه منه وان لم يعين ذلك وأطلق تعين على الاجير أن يحرم من مقيات بلد الميت سواء كان الاجير من بلاد الميت أو من بلاد أخرى لهم مقيات آخر كما لو كان الموصى مصرياً والاجير مديناً أو ظاهرياً الموصى ببلده أو بغيرها كانت الوصية أو الاجارة ببلد الميت أو بغيرها كالمدينة مثلاً وهو المعتمد خلاف الاشبه حيث قال انه عند الاطلاق يعتبر مقيات بلد لعقد كانت ببلد الميت أو غيرها واستحسنه اللخمي وصاحب الطراز قال ح وهو أقوى أقوله ولو عكس (قوله رد بلوقول ابن حبيب يستحق جميع الاجرة ان مات بعد دخولها

ذهاباً وائاباً بالمعروف كما يأتي ومعنى كون اجارة الضمان أفضل من البلاغ انها أولى لكونها أحوط لوجوب محاسبة الاجير اذا لم يتم لمانع من موت أو صد أو مرض ولان الاجرة فيها تتعلق بذمة الاجير اذا علمت له فاذا ضاعت منه لزمته بخلاف البلاغ والافهمامكروهتان (قوله بالمضمونة) في الحج (كغيره) أي كالمضمونة في غير الحج في الزوم وفي الصفة وهو كون العقد على مال معلوم عليك الاجير ويتصرف فيه بما شاء وفي عدم جواز شرط التججيل اذا تعلقت بعين وتأخر شروعه وجواز التقديم ان تعلقت بالذمة ولو تأخر الشروع بسنتين ويحتمل كغير المضمونة وذكر الضمير باعتبار النوع أي فالكراه المضمون كغير المضمون وهو البلاغ والجعل في الاستواء في الكراه (وتعينت) اجارة الضمان على الوصى (في الاطلاق) من الموصى كان يقول بجوازي ولم

بين ضماناً ولا بلاغاً فلا يستأجر الناظر بلاغاً لانه تغرب بالمال (كيفات) بلد (الميت) وان مات بغيرها فله وان تعين عند الاطلاق (وله) أي لاجير الضمان من الاجرة (بالحساب) فيما سار وفيما بقي فيعطى بقدر ما سار بحسب صعوبة المسافة وسهولتها وأمنها وخوفها (ان مات) أثناء سفره قبل الاحرام أو بعده (ولو) مات (بمكة) وسواء كان العقد متعلقاً بعينه



أوبذمته وأبى الوارث من الاتمام وأما الاجير في البلاغ فله بقدر ما أنفق ولا شيء له في الجعالة ومخطف على مات قوله (أوصد) بعد وأو مرض (و) له في الصد (البقاء) على عقد الأجرة (لقابل) أن كان العام غير (١١) معين أي فالتجارة دون مستأجره

وهذا ان شق عليه  
الصبر لزوال الصد وال  
تعين البقاء لقابل الا  
أن يراضيا على الفسخ  
فان كان العام معينا  
فالقول لمن طلب الفسخ  
منهما وان تراضيا على  
البقاء كان له ما ذك  
ولا فرق في الصدين أن  
يكون قبل الاحرام  
أوبعد (واستؤجر) اذا  
لم يبق الاجير لقابل في  
الصد وكذا ان مات في  
اجارة الضمان وكذا البلاغ  
(من الانتهاء) في المسافة  
لا العمل فيبتدى الثاني  
العمل ولا يكمل على  
ما سبق من عمل الاول  
ولم يبق الاطواف  
الافاضة في العام الغير  
المعين فان كان معينا  
وحصل المانع بعد  
الوقوف تعين الفسخ فيما  
بقى ورد حصته ففعل  
الاستئجار حيث أمكن  
فعل الحج ولو في ثاني عام  
لان كان معينا ولم يمكن  
اعادته في عامه فلا استئجار  
(ولا يجوز) للمستأجر  
في اجارة الضمان  
(اشتراط كهدي تمتع)  
أو قران (عليه) أي  
على الاجير وهذا اذا  
تمتع أو قرن باذن  
المستأجر لما في ذلك

وان لم يعمل علام من أعمال الحج غير الاحرام (قوله) أوبذمته وأبى الوارث أي وارث الاجير الذي مات من الاتمام  
فيه تطريل كلام المصنف خاص بما اذا كان العقد متعلقا بعينه وأما ان كان متعلقا بذمته ومات فلا يرجع  
للمستأجر بل ان أتمه الوارث فالامر ظاهر وأبى فانه يؤخذ من تركه ذلك الاجير الميت أجرة من حج بده  
بالغة ما بلغت وجميع الأجرة تركه كافي ح نقلا عن المتطلي وسند والهاصل أنه اذا كان ضمنا في عينه  
تعين الرجوع للمستأجر أراد الوارث أن يقوم مقامه أم لا وان كان ضمنا في ذمته فان قام وارثه مقامه أخذ  
الجميع وان لم يقوم أخذ من تركه أجرة حجة بالغة ما بلغت انظر من (قوله) وله في الصد البقاء لقابل أي وله فسخ  
الأجرة ويرجع للمستأجر كما تقدم والظاهر أن جواز البقاء لقابل غير مختص بالمضمونة خلافا لظني لما في  
مناسك المصنف من أن له البقاء لقابل في البلاغ أيضا وقيد ح نقلا عن سند بما اذا كان العام غير معين  
لكن لا نفقة له في مقامه بمكة حتى يأتيه الوقت الذي أمكنه فيه التحلل من العام الاول وأما اذا كان العام معينا  
فلا نفقة له بعد امكن التحلل منه أصلا اهـ بن (قوله) وهذا أي ثبوت الخيار للاجير في الفسخ والبقاء لقابل  
وقوله ان شق عليه البقاء لزوال الصد الاول أن شق عليه البقاء للعام القابل (قوله) ألا أن يراضيا على الفسخ  
الحج فان طلبه أحدهما دون الآخر لم يجب (قوله) فان كان العام معينا أي وصديقه وفاته الحج بالصد (قوله)  
فان تراضيا على البقاء أي على عقد الأجرة مع تحلل أو بدونه كان له ما ذك وهذا أحد قولين والآخرة قول  
اذا كان العام معينا وصد وفاته الحج تعين الفسخ ولا يجوز البقاء لقابل لانه لما تعذر الحج في هذا العام صار  
للمستأجر دين في ذمته يأخذ منه منافع في المستقبل بده فنع لانه فسخ دين في دين ووجه الاول أن تراضيهما  
على البقاء في قوة ابتداء عقد جديد (قوله) في العام الغير المعين أي وهذا يهني قول المصنف واستؤجر من  
الانتهاء في العام الحج وحاصل ما ذكره أنه لا يتعين على الورثة الاستئجار فابا عن الميت الموصى الا اذا لم يعين  
الموصى العام مطلقا أو كان عينه ووقع الصد ونحوه قبل الوقوف بحيث يمكن اعادته في عامه والا فلا استئجار  
وتعين فسخ اجارة الاول فيما بقي ورد حصته الباقي للورثة (قوله) في اجارة الضمان أي سواء تعلقت بالذمة  
أو بالعين وحاصل كلام المصنف أنه لا يجوز للمستأجر في اجارة الضمان أن يشترط على الاجير حين العقد أن  
يهدي القران أو التمتع عليه على تقدير حصول ذلك منه باذن المستأجر لما في ذلك من الجهل بالأجرة وذلك  
لان الاجير اذا قرن أو تمتع باذن المستأجر كان الهدى لازما له أصالة فاذا شرطه على الاجير صار ما يدفعه  
المسأجر من الأجرة للاجير بعضه في مقابلة عمله وبعضه في مقابلة الهدى وعن الهدى مجهول (قوله) فهو على  
الاجير) مثله ما وجب من فدية وجزاء صيد فانه على الاجير مطلقا سواء تم بسببه أم لا شرط عليه أم لا هذا  
اذا كانت الاجارة مضمونة فان كانت على البلاغ فسيأتي أن ما تم بسببه يكون عليه وما لم يتم بغيره يكون في  
المال انظر ح (قوله) عقد الأجرة أي بقسميهما سواء كانت اجارة ضمان متعلقة بالذمة أو متعلقة بالعين (قوله)  
وان لم يعين العام أي الذي وقعت الاجارة على الحج فيه خلافا لقول ابن القصار بعدم صحة العقد للجهل (قوله)  
فان لم يفعل فيه أثم أي ان تعمد التأخير وقوله ولزمه فيما بعده نحوه في البيان ونقله في التوضيح وح وهو  
يدل على أن التعيين الحكمي أي الذي جري اليه الحكم كما هنا ليس بمنزلة التعيين الشرطي ولو كان بمنزلة لفسخ  
العقد كما يأتي في قوله وفسخت ان عين العام أو عدم تأمل اهـ بن (قوله) وفضل عام معين على عام مطلق أي  
فضل الاستئجار على الحج في عام معين على الاستئجار على الحج في عام مطلق فالاول كاستئجار ترك أن ترجع عني  
أو عن فلان في عام كذا أو الثاني كاستئجار ترك أن ترجع عني أو عن فلان في أي عام شئت (قوله) لاحتمال موت  
الاجير ونفاد المال من يده أي لان العام اذا كان غير معين يجوز للاجير قبض الأجرة قبل شروعه في العمل  
بخلاف المعين فانه لا يقبض الأجرة الا اذا شرع في العمل وقد يقال اذا قبض وشرع في العمل يمكن أيضا موته

من الجهل بالحاصل في الأجرة للجهل بثن الهدى فان فعل ذلك بغير اذنه فهو على الاجير ومحل منع اشتراطه ان لم ينضبط فان انضبط  
صفة وسناجاز على حد اجتماع الأجرة والبيع (وصح) عقد الأجرة (ان لم يعين العام) اذا لم يعين (تعين) العام (الاول) فان لم يفعل  
فيه أثم ولزمه فيما بعده (و) فضل عام معين (على عام مطلق) أي أنه أحوط من المطلق لاحتمال موت الاجير ونفاد المال من يده



أحسب لأن قواها أكثر (وج) الاجير ضاماً أو بلاغا وجوباً (على ما فهم) من حال الموصى بقربة لفظية أو ماليه من ركوب محمل ومقتب وجمال وغيرها (وجنى) الاجير أي أنم (ان وفي دينه) مثلاً بالاجرة (ومشى) عطف على وفي أي ان وفي دينه ومشى فقد جنى وحينئذ فيلزمه الحج في عام آخر ان كان العام غير معين أو يدفع المال فان كان معيناً فسخت الاجارة ثم بين اجارة البلاغ بقوله (والبلاغ اعطاء) أي واجارة البلاغ عقد على اعطاء (ما ينفعه) الاجير على نفسه (بدأ وعوداً بالعرف) أي بالمعروف بين الناس فلا يوسع ولا يقرع على مقتضى العادة فاذا رجع رد ما فضل ويرد الثياب التي اشترى منها من الاجرة (وفي هدى) معطوف على مقدر متعلق بجواب شرط مقدرين والتقدير فان لم يكفه ما أخذ رجع بما أنفقه فيما يحتاج اليه وفي هدى (وفدية) لم يتمد وجهها أي تسيم ما بل فعله سهواً أو اضطراراً فان تعمد موجب ما فلا يرجع

وتفاد المال وعدم وجود تركة له على أن سياق كلام المصنف ليس في التفضيل بل في الصحة ولذا قرر الساطي كلام المتن على أن المعنى وصح العقد على عام مطلق أي على أن يحج في أي عام شاء وارتضاء ح وليس هذا بتكرار مع قوله وصح ان لم يعين العام لان هذه مقيدة بالاطلاق كحج عني أو عن فلان ان شئت والاولى مطالعة عن القيد وشارحاً تتبع بهرام في حله للفرار من التكرار وقد علمت اندفاعه (قوله) وفصلت اجارة ضمان (على الجملة) لوجه لهذا الحل لان الجملة أحوط لان المستاجر لا يدفع المال للاجير الا بعد الحج فالصواب ان معنى كلام المصنف وصح العقد على الجملة كذا في بن وقد يقال ان الجملة وان كانت أحوط من جهة أن المستاجر لا يدفع المال للاجير الا بعد الحج الا أنه في الجملة لا يدري هل الاجير وفي أم لا لكون العقد ليس بلازم لان عقد الجملة منحل بخلاف عقد الاجارة فانه لازم بهي أحوط من هذه الجهة (قوله وج) أي الاجير وجوباً أي - واه كان في اجارة اضمنان بقسميهما أو البلاغ بقسميهما (قوله على ما فهم) أي على فهم الناس من حال الموصى بالقراة ولا عبرة بفهم الاجير المخالف لفهم الناس كما قال القاضي (قوله وغيرها) أي كبغال وجيران لم تكن قرينة بشئ ينبغي له أن لا يركب الا ما كان يركبه الموصى (قوله عطف الخ) أي وليس مستأنفاً لبيان الحكم كما قال خش تبعا لهرام اذا المعنى حينئذ - أو في الاجير دينه بما أخذ فقد جنى على المال والحكم أنه عصى وأنت خير بان هذا خلاف الحق لانه لا يكتفى بالمشي بل ان كان العام معيناً رد المال مطلقاً ولو حج بعد ذلك راكباً وما شيا لفوات المعين وان كان غير معين تعين عليه أن يأتي بما يفهم من الحج عن الميت من ركوب مقتب أو غيره ولا يكتفى - شبه على ما قال الشارح نعم يوافق ما قاله ح من أنه يكتفى بالمشي ولا يرجع عليه شئ فتأمل (قوله أو يدفع المال) تبع في ذلك عبق والذي استظهره ح أنه لا يرجع عليه بشئ قال بن ولا أدري ما مستند الشيخ عبق في الرجوع والحاصل أنه ما أن يطلع عليه بعد الوفاء والمشي أو بعد الوفاء وقبل المشي فان اطلع عليه بعد الوفاء وقبل المشي فلا اشكال أنه يرجع عليه بالمال كان العام معيناً أو غير معين ولم يرد أنه يحج على ما فهم وان اطلع عليه بعد الامر بن فقال ح ان كانت الاجارة وقعت على الضمان فالظاهر أنه لا يرجع عليه بشئ وان ما فعله يقال له خيانة بالخاء الفوقية وان وقعت على البلاغ فالظاهر أنه يقضى له من المال بقدر نفقة مثله وأجرة ركوبه وبأخذ منه الباقي وظاهره سواء كان العام معيناً أم لا وخالفه عبق وتبعه شارحنا فجزم بالرجوع عليه ان كان العام معيناً مطلقاً وكان غير معين والحال انه لم يرجع في عام آخر على ما فهم وعلى ما قال يكون التعبير بالخيانة لا اشكال فيه وعلى ما قال ح يكون مشكلاً كما قال والذي في تبصرة الغمى خيانة بالخاء المعجمة انظر بن (قوله فسخت الاجارة) أي لفوات (قوله عقد على اعطاء الخ) انما قدر الشارح عقد لاجل صحة الاخبار اذا اجارة البلاغ ليست اعطاء ما ينفعه وانما هي عقد على اعطاء ما ينفعه وفهم من كلام المصنف أنه لا بد من الاعطاء بالفعل وانه اذا دخل معه على أن ينفق على نفسه كل النفقة أو بعضها من عنده ثم يرجع بما أنفق فانه لا يكون بلاغا جازاً واهو كذلك لان فيه سلفاً واجارة وسلفاً جازاً نفعاً ولا تصح الاجارة قاله سند اه عبق (قوله بدأ وعوداً) منصوبان على الطرفية أي ما ينفق منه في الذهاب والاياب وقوله بالعرف متعلق بمحذوف أي وتكون تلك النفقة بالعرف وهذا بيان لما بعد الوقوع وأما في الابتداء أي في حالة العقد فينبغي أن يبين له قدر النفقة كل يوم وذلك بأن يقول له حج عني وأدفع لك مائة دينار مثلاً أنفق على نفسك منها كل يوم عشرة دراهم مثلاً فان لم يبين له ذلك عند العقد أنفق على نفسه بالعرف والحاصل أن مراعاة العرف فيما ينفعه انما هو بعد الوقوع لافي الابتداء كما هو ظاهر المصنف انظر ح (قوله ويرد الثياب) أي وكذلك الدابة (قوله معطوف على مقدر الخ) لا يخفى ما في هذا الحل من التكاف وقرره الفيشي بجعله عطفاً على قوله بدأ وعوداً وهو أقرب مما للشارح ومما لت حيث جعله عطفاً على مقدر متعلق بقوله ينفعه أي اعطاء ما ينفعه على نفسه وفي هدى الخ ان قلت ما خت والفيشي يقتضي أن من جازة مسمى البلاغ ما يصرفه في الفدية والهدى بالشرط المذكور وليس كذلك قلت هذا ممنوع بل هو منه تبعاً كما يفيد كلام ح انظر بن (قوله مقدرين) صفة لجواب وشرط (قوله فان تعمد موجب ما فلا يرجع) فان جهل الحال حمل على عدم التعمد حتى



(ورجع) بالبناء للفعول (عليه) أي على الأجير (بالسرف) أي الزائد على العرف فيما أنفق من الأجرة التي دفعت له وهو ما لا يليق بحاله لا ما لا يليق بحال الموصي (واستمر) أجير البلاغ إلى تمام الحج (ان فرغ) مأخذه من النفقة قبل الأحرام أو بعده كان العام معينا أم لا ورجع بما أنفق على نفسه على مستأجره لا على الموصي لأن المستأجر مقرط بترك (١٣) اجارة الضمان إلا أن يكون

الموصي أوصى بالبلاغ  
ففي بقية ثلثه (أو أحرم  
ومرض) أو صد حتى  
فاته الحج أو فاته لحظا  
عدد بعد أحرامه فانه  
يستمر أيضا في الثلاثة  
ان كان العام غير  
معسرين والافسخ  
أخذ من قوله الآتي  
وفسخ ان عين العام  
أو عدم أي الحج ورجع  
وله النفقة على مستأجره  
في رجوعه فان لم  
يرجع نفقته في ذهابه  
لمكة ورجوعه لمحل  
المرض على نفسه ومن  
محل المرض لبلده على  
مستأجره وفيه من  
المصنف أنه لو مرض  
أو صد قبل الأحرام  
حق فاته الحج انه يرجع  
وله النفقة في رجوعه  
وفي إقامته مريضاً  
حيث لا يمكنه الرجوع  
لا أن ذهب لمكة  
فلا نفقة في ذهابه  
ورجوعه لمكان المرض  
(وان ضاعت) النفقة  
وعلم بالضباع (قبله) أي  
قبل الأحرام (رجع) ان  
أمكنه الرجوع فان  
استمر فلا نفقة له من  
موضع علمه بضاعها  
إلى عوده اليه وعلى

ثبت التعمد كما قاله سد (قوله ورجع عليه) أي على أجير البلاغ (قوله بالبناء للفعول) ليس بلازم بل يصح  
قراءته بالبناء للفاعل أيضا (قوله ما لا يليق بحاله) أي وان كان لا يتقبح حال الموصي (قوله واستمر ان فرغ)  
ضمير استمر لأجير البلاغ وضمير فرغ للمال الذي أخذه لينفق منه ومما حمله أن أجير البلاغ إذا فرغ نفقته قبل  
الأحرام أو بعده وسواء كان العام الذي استؤجر على الحج فيه معينا أم لا فانه يستمر على عمله إلى تمام الحج  
ويرجع بما أنفق من عند نفسه على من استأجره لا على الموصي لأن المستأجر مقرط بترك اجارة الضمان إلا  
أن يكون الموصي وهو الميت أوصى بالبلاغ ففي بقية ثلثه (قوله أو أحرم الحج) عطف على فرغ أي واستمر ان  
فرغ مأخذه واستمر ان أحرم ومرض وحاصله أنه إذا فاته الحج لمرض أو صد أو خطأ عدد فان كان المرض  
والصد بعد الأحرام استمر على أحرامه إلى كمال الحج ان كان العام غير معين وان كان معينا فانه يفسخ ويفوز  
الأجير بما أنفق له ورجع لحله وله النفقة على مستأجره من حالة رجوعه وان كان المرض أو الصد قبل  
الأحرام فانه يطالب بالرجوع مطلقا كان العام معينا أم لا (قوله بعد أحرامه) راجع لقوله صد وقوله أو فاته  
الحج لخطأ عدد وقوله فانه يستمر أي إلى تمام الحج ونفقته إلى تمام الحج على مستأجره وقوله والافسخ أي والا  
بان كان العام معينا ففسخ (قوله وله النفقة على مستأجره في رجوعه) أي فيما إذا كان العام معينا وفسخ العقد  
لفوات الحج في ذلك العام بمرض أو صد أو خطأ عدد بعد الأحرام وقوله فان لم يرجع أي بوقوع العام القابل وأراد  
تتميم الحج والموضوع بحاله وهو كون العام معينا وفسخ العقد لفوات الحج بمرض أو صد أو خطأ عدد (قوله  
لمحل المرض) أي أو لمحل الصد (قوله انه يرجع) أي ولا يستمر إلى تمام الحج سواء كان العام معينا أو غير معين  
فالتفرقة بين العام المعين وغيره إنما هي فيما إذا مرض أو صد بعد الأحرام (قوله في ذهابه) أي من محل  
المرض أو من محل الصد لمكة وقوله ورجوعه لمكان المرض أي أو الصد (قوله وعلم) أي الأجير بالضباع  
وقوله رجع أي لحله ونفقته على المستأجر في حال رجوعه ولا يلزم الورثة أن يجزوا غيره ولو كان في بقية ثلث  
الميت بدل تلك النفقة التي ضاعت عند ابن القاسم خلافا لما ذهب إليه حيث قال يلزمهم أن يجزوا غيره ان كان  
في بقية ثلث الميت بدلها ومحل طلبه بالرجوع ان لم يكن بينهم شرط على أنها ان ضاعت كحل وأخذ ما أنفق  
ولا عمل بالشروط ولا ضمان على الأجير ان ضاعت والقول قوله به في الضباع لتعذر الاشهاد عليه وسواء  
أظهر الضباع قبل رجوعه أو بعد رجوعه وهذه المسئلة مستثناة من قاعدة كل من قبض شيئا لحق نفسه  
وضاع كان ضمانه منه فانه ما قبض لحق نفسه ولا ضمان عليه للضرورة (قوله فان استمر) أي مع تمكنه  
من الرجوع ولم يرجع (قوله اذا لم يكن الحج) أي وما ذكرناه من كون الأجير يطالب بالرجوع ونفقته على  
المستأجر في حال رجوعه اذا لم يكن الحج (قوله أو لم يعلم به) أي أو ضاعت قبله لكن لم يعلم (قوله أو لم يمكنه  
الرجوع) أي أو ضاعت قبل الأحرام وعلم بضاعها قبله لكنه لم يتمكن من الرجوع (قوله لا على الموصي) ولو  
بقي من ثلثه بقية وذلك لان المستأجر مقرط في ترك اجارة الضمان وقد ظهر مما ذكره المصنف أن فراغ  
النفقة ليس كضباعها لانه في الفراغ يستمر على عمله حتى يتم الحج سواء كان الفراغ قبل الأحرام أو بعده وأما  
في الضباع فانه يفصل بين كونه قبل الأحرام ويعلم به أو بعده الأحرام أو قبله ولا يعلم به إلا بعده ولسرى ذلك  
أن الفراغ مدخول عليه بخلاف الضباع فانه غير مدخول عليه فلذا جرى فيه التفصيل لمذكر قوله  
الا أن يوصي) أي الميت بالبلاغ أي ويضع المال في بقية ثلثه ان كان الباقي فيه كفاية وذلك لانه اذا أوصى  
بالبلاغ فكاه أوصى بالثلث وقوله الا ان يوصي الحج راجع لقوله وان ضاعت قبله رجوع والافققة على أجره  
وحاصله أن محل رجوع أجير البلاغ اذا ضاعت النفقة قبل الأحرام ما لم يوص الميت بالبلاغ فان أوصى به

المستأجر من موضع الضباع لبلده ذنه أو وقع فيه وهذا اذا لم يكن الميت أوصى بالبلاغ والاستمر وكان له النفقة في بقية ثلثه (والا) بان  
ضاعت بعد الأحرام أو لم يعلم به حتى أحرم أو لم يتمكن من الرجوع فلا يرجع بل يستمر واذا استمر (فنفقته على أجره) أي مستأجره لا على الموصي  
(الا أن يوصي بالبلاغ في بقية ثلثه) أي فالرجوع في بقية ثلث مال الموصي



(ولو قسم) ماله فان لم يبق شيء فعلى آجره وصيها أو غيره مالم يقل حال العقد هذا جيع ما أوصى به ليس لك بالآجير غيره فهذه أجرة معلومة (وأجزأ) حج الآجير (ان) شرط عليه عام معين (قدم) الحج (على عام الشرط) لانه كدين قدم قبل أجله يجزئ به على قبوله وظاهره ولو كان العام الذي عينه فيه غرض ككون وقتقه بالجمعة أو ما ان أخره عن عام الشرط فلا يجزئ كما يفيد قوله وفسخت ان عين العام أو عدم ومعنى الأجزاء برادة مدة الآجير لا سقوط (١٤) القرض عن الموصى (أو ترك) الآجير (الزيارة) المعتادة أو المشترطة

أي زيارة صلى الله عليه وسلم فيجزئ الحج (ورجع) عليه (بقسطها) أي بعدلها من الأجرة وصنع به ما شاء ومثلها العرة ولو كان الترك لعذر (أو خالف) الآجير (أفراد) شرط عليه (لغيره) من قران أو تمتع فانه يجزئ فيهما (ان لم يشترطه) أي الأفراد (الميت) بأن اشترطه الوصي أو الوارث (والا) بأن اشترطه الميت (فلا) يجزئ غير الأفراد (كتمتع) شرط عليه فأني (بقران وعكسه) أي اشترط عليه قران فتمتع (أو هما) أي شرط عليه أحدهما أي التمتع أو القران فأني (بأفراد) لم يجزئه وسواء كان الشرط فيما بعد الكاف من الميت أو غيره فالصور اثنتا عشرة صورة وسواء فيها عين العام أم لا فهي أربعة وعشرون (أو) خالف (مبقا) شرط عليه شرطه الميت أو غيره عشرين العام أم لا

فلا يرجع بل يكمل الحج ونفقته في بقية ثلثه ومحل كون نفقته على آجره ان ضاعت بعد الاحرام وما معه اذا لم يوص الميت بالبلاغ والافق بقية ثلثه هذا اذا لم يقسم المال بل ولو قسم على الورثة (قوله ولو قسم) رد بلاه على قول مخرج لان راشداته اذا قسم المال فلا رجوع له على الثلث بل على المستأجر (قوله فان لم يبق شيء) أي من الثلث فيه الكفاية بان لم يبق شيء أصلا أو بقي شيء دون الكفاية والموضوع أنه أوصى بالبلاغ (قوله) فهذه أجرة معلومة أي وخرجت الأجرة من البلاغ إلى المضمونة وحينئذ فلا يرجع على أحد بشيء كما في ح (قوله لانه كدين قدم قبل أجله) كذا علل في التبعية كما في ح ويؤخذ منه أنه لا فرق بين أن يكون الشرط من الموصى أو من الوصي ويكون قوله الآتي وفسخت ان عين العام وعدم مفيد بما اذا لم يقدمه عليه خلافا لابن عاتر قاله بن ويؤخذ من التعليل المذكور أيضا جواز التقديم على عام الشرط ابتداء ولكن الذي استظهره بعضهم الكراهة أخذ من قول المصنف أجزاء (قوله ومعنى الأجزاء الخ) جواب عما يقال لاشك ان الفرض لا يسقط عن حج عنه وحينئذ فمعنى أجزاء حج الآجير وقوله برادة مدة الآجير أي مما التزمه ليستحق الأجرة (قوله أو ترك الخ) أي وأجزأ حج الآجير ان ترك الزيارة أو العسرة ولا يطالب بالرجوع لذلك ثم يرجع عليه بقسطها نقوله ويرجع الحج بيان الحكم أي والحكم أنه يرجع بقسطها أي بعدل مسافتها (قوله وصنع به ما شاء) أي بالقسط المأخوذ في مقابلة تركها وقوله ما شاء أي من رده للورثة أو الصدقة به على الميت (قوله ولو كان الترك لعذر) الواو للمحال وذلك لان الترك لعذر هو محل الخلاف بين ابن أبي زيد وغيره فابن أبي زيد يقول اذا ترك الزيارة لعذر يجزئه ويرجع عليه بقدر مسافة الزيارة من الأجرة وقال غيره يرجع مرة ثانية حتى يزور أو ما لو تركها بعد ما من غير عذر فانه يؤمر بالرجوع من غير خلاف كما في المواق والنسائي انظر طي (قوله فانه يجزئ فيهما) وذلك لاشتمال القران والتمتع على الأفراد المشترط على الآجير (قوله فلا يجزئ) أي لان اشتراط الميت له انما هو لتعلق غرضه به ففعل غيره كفعل غير ما وقع عليه الشرط وقوله والا فلا يجزئ غير الأفراد أي وتنفسح الأجرة ان خالف لقران عين العام أو لا وان خالف لمتنع أعاد ان لم يعين العام وفسخت ان عينه كما سأتى في قول المصنف وفسخت ان عين العام وعدم كغيره وقرن وأعاد ان تمتع وانما أتى المصنف بقوله والا فلا مع أنه مفهوم شرط لاجل أن يشبهه بما بعده لان التشبيه مع التصريح بآرضح وان كان المصنف ينزله منزلة المنطوق قوله كتمتع شرط عليه أي سواء كان اشتراطه من الميت أو من الوصي أو من الورثة كما قال الشارح (قوله وأحرم من مبقات آخر) أي ولو كان ذلك المبقات الاخر مبقات الميت (قوله) أو تجاوزه حلالا ثم أحرم بعده أي بخلاف أحرامه قبله فانه يجزئه كما قال سند لانه يعر على ذلك المشترط محرما (قوله وفسخت ان عين العام) أي وأما اذا لم يعين فلا تنفسح لمخالفة الآجير ما اشترط عليه ويرجع في عام آخر إلى المبقات ويحرم منه على الوجه المشترط والمراد بانفسخ في المعين بالقوات ونحوه أن من أراد له ذلك فان راضيا على البقاء لقابل جاز هذا هو مختار ابن أبي زيد وغيره وبهم بدأوا فاق ما هنا اطلاقه السابق في قوله وله البقاء لقابل أي في المعين وغيره لكن برضا المعين كما تقدم وليس المراد تعين الفسخ ولو راضيا على البقاء لانه فسح دين في دين كما يقول اللغوي وغيره لان المؤلف لم يعرج عليه سابقا وقد سجل ح ما تقدم على الاطلاق وجل ما هنا على تحتم الفسخ فعارض ما بينهم ما وقد علمت دفع المعارضة قاله طي (قوله معطوف على مقدر)

وأحرم من مبقات آخر أو تجاوزه حلالا ثم أحرم بعده فلا يجزئه في الأربع صور ومثل الشرط اذا عين حان أي الاطلاق كما استظهره بعضهم فالصور ثمانية وعشرون أربعة منها تجزئ وهي ما اذا شرط عليه غير الميت الأفراد فخالف لقران أو تمتع عين العام أو لا وأربعة وعشرون لا تجزئ أشار لحكمها باعتبار النسخ وعدمه بقوله (و) حيث قلنا بعدم الأجزاء في المسائل السابقة (فسخت) الأجرة فيها بلاغا ونمنا (ان عين) انعام ورد المال وقوله (أو عدم) معطوف على مقدر أي ان خالف الآجير ما شرط عليه أو عدم أي الحج فانه بعد لأحرام لرض أو صد أو خطأ عدد كما أشرنا له فيما تقدم عند قوله أو أحرم ومضى



ويحتمل أن يكون فاعل عدم الاجير أي عدم الاجير موت أو كفر أو جنون وانما جعلنا موطوفا على مقدر لا على عين لان تعيين العام مشروط في عدم أيضا فقوله وفسخت ان عين شامل لا تثنى عشرة صورة من الاربعة والعشرين وقوله أو عدم شامل لثلاث صور على أن فاعل عدم هو الحج أو الاجير وهي خارجة عن الاربعة والعشرين أتى بها تنبيها للقائدة وفي نسخة وعدم بالواو فينبغي أن يكون الضمير في عدم عائدا على الحج وعدم الحج المشروط اما بخالفه الاجير واما بالقوات فيشمل الخمس عشرة صورة وقوله (كغيره وقرن) معناه كما تنسخ الاجارة في غير العام المعين اذا خالف ما شرطه عليه الميت من افراد أو ما شرطه (١٥) عليه الميت أو غيره ممن تمتع وقرن

فهذه ثلاث صور ومثلها في النسخ ما اذا شرط عليه القران أو التمتع من الميت أو غيره فأفرد وهذه اربعة فلو قال المصنف أو لم يعين وقرن أو أفرد لشمل السبعة بإيضاح وأشار بقوله (أو صرفه لنفسه) الى أنه ان أحرم عن الميت ثم صرفه لنفسه لم يجز عن واحد منهما وينسخ مطلقا عين العام أم لا ورد الاجرة لان الحج لما لم يرتفع لم ينتقل لغيره من وقعه له أولا وأشار الى ثلاثة لا يفسخ فيها بقوله (وأعاد) الاجير الحج في عام قابل ولا تنسخ الاجارة (ان) شرط عليه الميت الافراد أو شرط عليه هو أو غيره القران فذالف (تمتع) لان عداؤه ظاهر يمكن الاطلاع عليه بخلاف القران ويؤخذ من هذا التعليل أنه لو خالف المقات المشروط الى غيره

أي والاصل وفسخت ان عين العام ان خالف ما شرط عليه أو عدم (قوله بموت أو كفر الخ) أشار الى أن المراد بعدمه ما يشمل موته حقيقة أو حكما (قوله لان تعيين العام مشروط في عدم) أي عدم الحج أو عدم الاجير أي فلو جعلنا عطفاء على قوله ان عين العام لا تقتضي أن الاجارة تنسخ بعدم الحج وبعدم الاجير كان العام معينا أم لا مع أنه لا تنسخ عند عدم تعيين العام بل يؤخذ من مال الاجير اجرة حجة بالغة ما بلغت ان لم يحج الوارث في حالة عدم الاجير أو ان لم يحج ذلك الاجير ثانيا في حالة عدم الحج (قوله شامل لا تثنى عشرة صورة من الاربعة والعشرين) أي وهي ما اذا شرط الموصي افراد أو خالف الاجير لقران أو تمتع أو شرط الموصي أو غيره قرانا خالف لتمتع أو العكس أو شرط الموصي أو غيره قرانا أو تمتع فخالف لافراد أو خالف الاجير ميقا ما شرطه الميت أو غيره والحال أن العام معين في الجميع فهذه اثنا عشرة صورة كلها مندرجة تحت قول المصنف وفسخت ان عين العام أو خالف الاجير ما شرط عليه (قوله على ان فاعل عدم هو الحج) لان عدم الحج اما الصد أو المرض أو خطأ عدد وعدم الاجير ما بموته أو كفره أو جنونه (قوله اما بخالفه الاجير) أي وذلك في اثني عشر وقوله واما بالقوات في ثلاثة (قوله أو صرفه لنفسه) أي بالنية وأما لو أحرم ابتداء عن نفسه ثم صرفه للميت فانه يجزئ عن نفسه قطعا ثم ان كان العام معينا ففسخ والا فقولان فقد جزم ابن شاس وابن عبد السلام والتوضيح بعدم الفسخ اذا كان العام غير معين وقال غيرهم بالفسخ واذا نوى الاجير الصلوة الحج عن نفسه وعن الميت أجزأه عن نفسه وأعاد عن الميت كما رواه أبو يزيد عن ابن القاسم وروى عنه أصبغ لا يجزئ عن واحد منهما ويرجع ثانيا عن الميت انظر بن (قوله لان الحج الخ) علة لعدم اجزائه عن الاجير وأما العلة في عدم اجزائه عن الميت لانه خلاف شرطه حال صرفه لنفسه (قوله يمكن الاطلاع عليه) أي فاذا أمرناه بالاعادة مفردا في الاولى أو قارنا في الثانية كما هو المشروط عليه وخالف وتمتع بطلع عليه فيؤمر بالاعادة ثانيا وهكذا (قوله بخلاف القران) أي بخلاف ما لو شرط الميت عليه افراد أو شرط الميت أو غيره عليه تمتعا فخالف وقرن فانه اذا لم تنسخ الاجارة وأمرناه بالعود في عام قابل ليجزئ مفردا في الصورة الاولى ومنتعافي الثانية يمكن أن يخالف ويعيد قارنا ولا نطلع عليه لان عداؤه خفي فلذا حكموا بفسخ الاجارة (قوله ففيه تأويلان أيضا غير تأويلي المصنف) اعلم أن التأويلين في غير المعين هما المنصوصان والتأويلان اللذان ذكرهما المصنف في العام المعين مخرجان علم ما لان كلام المدونة مفروض في غير المعين كما في ح والموافق قال يرجع لبلده في غير المعين وهو بعض شيوخ ابن يونس قال بالفسخ في المعين مطلقا ومن قال يرجع لبلقات في غير المعين وهو لابن يونس وسند قال بعدم النسخ في المعين ان يرجع لبلقات هذا والصواب وأما ما في نسخ من العكس في التقرير فهو خلاف الصواب اه بن (قوله ومنع الخ) أي أنه لا يجوز للمستطيع أن يأذن لغيره في أن يحج عنه حجة الاسلام باجرة أو بغيرها ولو على القول بالتراخي الى خوف القوات (قوله من اضافة المصدر لفاعله) أي والمفعول محذوف أي ومنع أن يستنبط الصحيح غيره ليج عنه في الفرض (قوله ولذا) أي ولجل اضافة المصدر للفاعل لا للمفعول غير بالاستنباط التي هي وصف للفاعل لا بالنسبة التي هي

في غير العام المعين انه لا يفسخ ويجب عليه العود في قابل سواء شرطه عليه الموصي أو المستأجر وهاتان صورتان تمتتا لا تثنى عشرة صورة في غير المعين (درس) (وهل تنسخ) لاجارة (ان اعتمر) اجير الحج (عن نفسه) من المقات (في) العام (المعين) ولورجع الى المقات وأحرم منه بالحج عن الميت (أو) تنسخ (الأن يرجع) الاجير (الى المقات فيحرم) منه (عن الميت فيجزئه) عنه (تاو يسلان) بالنسخ وعدمه محلها في عام معين كما قال المصنف وأما في عام غير معين ففيه تأويلان أيضا غير تأويلي المصنف وهما هل لا بد أن يرجع لبلده الذي استوجره منه ثم يحرم من المقات أو يكفي رجوعه للمقات فيحرم منه عن الميت ولا سبيل للفسخ ومنع استنباط صحيح) أي مستطيع وان كان من يضاهي حواصنه ولو عبر به كان أولى وهو من اضافة المصدر لفاعله ولذا قال استنباط وم يقل تباية لان الاستنباط صفة المستنبط



صفة النائب لأنها قيام الغير عنك بفعل أمر فهذا هو تحقيق الفرق بينهما وبه تعلم وجه تعبير المصنف بمنع دون ولا يصح وذلك لأن الاستنابة لا تنصف بعدم الصحة بخلاف النيابة يوضح ذلك الصلاة مثلاً فان ايقاعها من غير نيابة عنك لا يصح واستنابتك الغير فيها لا يجوز وهو ظاهر وقوله (في فرض) دليل على أن المراد تفويض حجة الفرض إلى النائب والعزم على أنه لا يأتي به اكتفاء بفعل النائب عنه وحينئذ تكون الاجارة عليه فاسدة يتعين فسخاها وله اجرة مثله ان أتمها ويفهم منه أنه ان استناب المستطيع مع عزمه على أداء الفرض لا يمنع (والا) بان استناب في نفل أو في عمرة (كره) والاجارة فيه صحيحة وشبه في الكراهة قوله (كبد) ضرورة (مستطيع به) أي بالحي (عن غيره) بغير اجرة بدليل قوله (واجارة نفسه) في عمل لله تعالى حجاً أو غيره مستطيعاً أو لا على القول بالتراخي في المستطيع والراجع الحرمة بناء على انقور (وتفدت الوصية به) أي بالحي (من التلث) ضرورة أو غيره

وصف المفعول تقول استناب زيد عمراً في البيع لمناعه فزيد متصف بالاستنابة وهي طلبه من عمر وأن يقوم عنه في البيع وادنه في ذلك وعمر متصف بالنيابة وهي قيامه مقام زيد في البيع لمناعه ذلك (قوله) لأنها طلب النيابة أي طلبك نيابة الغير عنك في أمر أي طلبك من الغير واذنك له في أن يقوم عنك بفعل (قوله) فان ايقاعها الخ) وكذا يقال هنا أن ايقاع الحج من الغير عنك لا يصح وطلبك حج الغير عنك ممنوع لا يجوز (قوله) واستنابتك أي طلبك فعل الغير عنك (قوله) في فرض المراد به حجة الاسلام وأما الحج المذكور فالاستنابة عليه مكروهة كالنفل انظر مبحث (قوله) دليل على أن المراد أي بالاستنابة الممنوعة في الفرض تفويض الخ أي لانه لو فرض الحج للنائب مع عزمه على أداء الفرض بعد ذلك لم تكن الاستنابة حينئذ في فرض (قوله) وحينئذ أي وحين اذ كانت الاستنابة في الفرض ممنوعة تكون الاجارة عليه فاسدة لان الاصل في المنع الفساد (قوله) ان أتمها أي والا فلا شيء له (قوله) والا كره) تبع المصنف فيما ذكره من منع استنابة الصحيح غيره في الفرض وكرهه استنابته في غيره قول سند اتفق أرباب المذهب على أن الصحيح لا يجوز استنابته في فرض الحج والمذهب كراهة استنابته في التطوع وان وقعت محض الاجارة فيه وتبعه في ذلك ابن فرحون والتمساني والقرافي والتادلي وغيرهم كما في ح وأطلق غير سند منع النيابة في الحج قاله طي ونحوه قول التوضيح فائدة من العبادات ما لا يقبل النيابة باجماع كالإيمان بالله ومنها ما يقبلها اجماعاً كالإيمان بالصدق والعقود ورد الدين والودائع واختلف في الصوم والحج والمذهب أنهما لا يقبلان النيابة فظاهره في الفرض والتطوع وأما المريض الذي لا يرجى صحته فقد اعتمد فيه المصنف ما لا ينجلي من أنه يكره اجارة من يحج عنه فان فعل مضي وفسره ما شهره ابن الحاجب من عدم الجواز خلافاً لابن عبد السلام فانه حل عدم الجواز على عدم الصحة فالخاصل أن المصنف اعتمد في كراهة النيابة عن الصحيح في التطوع قول سند وفي كراهة النيابة عن المريض كلام الجلاب والمصنف منع النيابة عن الحي مطلقاً أي سواء كان صحيحاً أو مريضاً كانت النيابة في الفرض أو في النفل هذا ما يفيد طي ولا فرق بين أن تكون النيابة باجرة أو تطوعاً كما قاله طي أيضاً وما في شرح العمدة من أن النيابة في الحج كانت بغير اجرة فاسدة لانه فعل معروف وان كانت باجرة فالمنصوص عن مالك الكراهة لانه من أكل الدنيا يعمل الآخرة فان ظاهر حمل النيابة عن الميت لأعن الحي فلا يخالف ما قبله فقوله الشيخ عبق وحمل الكراهة اذا كانت الاستنابة باجرة والا جاز غير صواب اهـ بن (قوله) كبد مستطيع بالحج الخ) أي تطوعاً قال طي هذا لا يتأتى على المشهور ومن منع النيابة وعدم صحته عن الحي سواء كان صحيحاً أو مريضاً ولا على ما ذكره المصنف من الكراهة في التطوع على ما قبله والا كره الحج عن الغير الحي مطلقاً أو غيره وانما هذا مفرع على جواز الوصية بالحج فهو إشارة بقول مالك وان أوصى أن يحج عنه أنفذ ذلك ويحج عنه من قد حج أحب إلى ويكره أن يحج عنه ضرورة المستطيع بناء على القول بالتراخي ويمنع على الفور ونحوه لابن الحاجب اهـ بن وحاصله أنه يحتمل على الحج عن الميت الموصى به والداعي لذلك حمل المصنف على الحج باجرة وأما حمله على الحج تطوعاً فلا استنابة كما قال الشارح فلا يحتاج لذلك وكلام المصنف ظاهر تأمل ومفهوم بدأ أن تطوع المستطيع بالحج عن شخص بعد سقوط الحج عن ذلك التطوع لا يكره (قوله) واجارة نفسه أي يكره للشخص أن يؤجر نفسه في عمل طاعة من الطاعات سواء كان حجاً أو غيره بقول مالك لأن يؤجر الرجل نفسه في عمل البين وقطع الخطب وسوق الأبل أحب إلى من أن يعمل عملاً لله باجرة والقول الشاذ جواز ذلك وحمل الخلاف في غير تعليم لأطفال القرآن والأذان لجواز الاجارة عليهم ما اتفقا ثم ان قوله واجارة نفسه مفرع على قوله ونفذت الوصية به كما لابن الحاجب وابن عبد السلام والتوضيح ونصه اذا أجزت الوصية وأنفذها بعد الوقوع فهل يجوز لأحد أن يؤجر نفسه أو يكره في ذلك قولان المشهور كراهته لانه أخذ العوض عن العبادة وليس ذلك من شيم أهل الخير (قوله) ونفذت الوصية به أي وان كان مكروهاً وانما نفذت الوصية به عند مالك وان كان لا يجوز النيابة فيه مراعاة لخلاف الشافعي القائل بجواز النيابة فيه اذا كان تطوعاً عذاه المشهور وقال ابن كسانة لا تنفذ



سمى مالا أو ثلثا أو أطلق (ووجهه) أي عن الموصي (حجج ان) سمي الثلث و (وسع) الثلث حججا (وقال) الموصي (يحب به) أي بالثلث (لا) ان قال يحجج عنى (منه) شعبة واحدة لان من التبعض (والا) يسع الثلث حججا بان لا يسع حجة أو قصر عن ثمانية فأكثر أو وسع وقال يحجج منه (فيران) أي فالقاصر عن حجة فأكثر في الاولى والباقي بعد حجة واحدة (١٧) في الثانية والثالثة يرجع

ميرانا (كوجوده)  
أي كما يرجع ميرانا ان  
سمى مالا كانه فوجد  
من يحجج عنه (باقول)  
كنه من عين الاجير  
أم لا (أو تطوع غير)  
عنه أي حج عنه بحجنا  
سماء أم لا فيرجع الباقي  
في الاولى والكل في  
الثانية ميرانا (وهل)  
رجوع الباقي في  
الاولى ميرانا مطلقا  
قيد بحجة بان قال يحجج  
به عنى حجة أو أطلق بان  
قال يحجج به أو أجوابه  
عنى أو يرجع ميرانا  
(الان) يطلق أي لم  
يقيد بحجة بان (يقول)  
يحجج) أو أجوا (عنى  
بكدا) أي بمائة مثلا  
فان أطلق (فحجج)  
حتى ينفذ ولا يرجع  
الباقي ميرانا (تأويلان)  
محلها المسئلة الاولى  
كما جلتا عاها وأما  
الثانية أعنى مسئلة  
التطوع فالكل يرجع  
ميرانا مطلقا اتفاقا  
خلافًا لظاهر المصنف  
(ودفع المسمى) جميعه  
(وان زاد على أجرته)  
أي أجرة مثله (لمعين  
لا يرت) أي غير وارث  
بالفعل ولو أضاف وجود

الوصية به ويصرف القدر الموصى به في الهدايا ويحل نفودها من الثلث ما لم يعارضها وصية أخرى غير مكرهه  
كوصية بمال ولم يسع الثلث الا احدها فتقدم وصية المال على الوصية بالحج سواء كان الموصي ضرورا أو لا  
كما اختاره ابن رشد (قوله سمي مالا أو ثلثا أو أطلق) أي كما وصيت أن يحجج عنى بمائة أو بثلث مالى أو يحجج  
عنى (قوله حج عنه حجج) انظر هل في عام واحد أو أعوام والظاهر الاول قاله شيخنا العدوى ثم انه انما يحجج  
عنه تلك الحجج من بلد ما لم يسم بلدا والاقتسه فان فضلت فضله لا يمكن أن يحجج بها من بلد فانه يحجج بها عنه  
من حيث ما يبلغ ولو من مكة كذا في المواق عن ابن رشد وسأقنى فان لم يوجد عما سمي من مكانه حج من الممكن  
اه بن (قوله ان سمي الثلث) أي أو سمي قدرا من المال وقوله ووسع الثلث أي أو القدر الذي سماه (قوله)  
أي بالثلث) أي أو بالقدر الذي سماه (قوله ووسع) ليس المراد بوسع المال امكان الحج به أكثر من مرة  
واحدة فقط بل المراد كثرته جدا بحيث يزيد على الواحدة عادة أما لو كان الثلث يشبه أن يحجج به حجة واحدة  
وأمكن أن يحجج به أكثر من مرة كان الزائد ميرا فاهو معنى قول المصنف كوجوده باقل فقوله كوجوده باقل في  
غير الواسع وهو ما يشبه أن يحجج به حجة وأمكن أن يحجج به أكثر وهو مما يندرج تحت قوله والا انما صرح  
به لاجل أن يرجع له التأويلين هذا هو الصواب في فهم كلام المصنف كما يدل عليه كلام ابن رشد وغيره  
وقول المصنف كوجوده باقل لا فرق بين أن يوصى بمال معين أو بالثلث كما جله عليه بهرام وثبت وحل  
بعض الشراح له على ما اذا كان المال الموصى بالحجج به واسعا ووجد من يحجج عنه باقل منه غير صواب إذ  
ليس الواسع محل التأويلين للاتفاق على أن يحجج عنه حجج حتى ينفذ المال وانما محلها غير الواسع بالمعنى  
السابق اه بن (قوله أو يرجع ميرانا الخ) حاصل هذا التأويل أنه ان قيد بحجة يرجع الباقي ميرانا وان  
أطلق حج عنه حجج حتى ينفذ المال (قوله خلافا لظاهر كلام المصنف) قال بن فيه نظير لظاهر أن  
التأويلين راجعان للمستثنى كافي وخش وغيرهما وهو ظاهر المصنف هنا ويفيد ذلك كلامه في المناسك  
أيضا وسأقنى نقول لا يدل على ذلك فانظره (قوله ودفع المسمى الخ) حاصله أنه اذا سمي قدرا معلوما وقال ادفعوه  
لفلان يحجج به عنى وفلان غير وارث بالفعل للموصى فان ذلك القدر يدفع للموصى له ليحجج به عن الموصى ولو كان  
ذلك القدر باسمي يزيد على أجرة المثل لذلك الشخص المعين اذا فهم من حال الموصى اعطاء ذلك القدر  
للموصى له وكان ثلث المال بحمله وهذا كله ما لم يرض باقل بعد علمه بالوصية والا فالباقي يرجع ميرانا كما قاله  
ابن المواز ومحل وجوب دفع المسمى للمعين ليحجج به عن الميت اذا رضى ذلك المعين فان لم يرض به يرجع ذلك  
المسمى ميرانا فاعلم أن وجوب دفع المسمى بتمامه لذلك المعين اذا كان أكثر من أجرة المثل مشروط بشروط  
خمس أن يرضى ذلك المعين بذلك المسمى وأن لا يكون وارثا وأن يفهم من حال الموصى اعطاء ذلك لقدره  
وأن يحمله الثلث وأن لا يرضى باقل منه (قوله وان زاد على أجرته) الضمير راجع لمعين لانه وان تأخر لفظا  
فهو متقدم رتبة لان قوله لمعين متعلق بدفع فرتبته التقديم (قوله لا يرت) هذا قيد في المبالغ عليه فقط وأما  
قدرا لا حجة فيه دفع له وان كان يرت ولو حذف المصنف الوالد اخلة على ان كان أحسن الآن تجعل للهان  
والمعتبر كونه وارثا أو غير وارث وقت تنفيذ الوصية لا وقت الايصاء (قوله فان أبى) أي ذلك المعين من أن  
يحجج بالقدر الذي سمي له (قوله وان عين غير وارث) تقدم أنه اذا عين شخصا غير وارث ليحجج عنه وسمى له  
قدرا فانه يدفع له بتمامه وتكلم هنا على ما اذا عين شخصا غير وارث ليحجج عنه الا أنه لم يسم له قدرا معلوما قال  
رضى بأجرة مثله فلا كلام وان لم يرض بها فانه يزداد عليها مثل ثلثها اذا كان الثلث يحمل أجرة المثل والزيادة  
عليه فان رضى فلا كلام والا تربص به قلب لالعله يرضى ثم بعد التربص يرجع ميرانا كانه ان كان الحج غير

(٣ - دسوقى ثاني) ابن (مهم اعطاؤه) أي للمعين فلو كان وارثا أو لم يفهم بالنص أو القرائن الاعطاء له لم  
يزد على أجرة المثل فان أبى يرجع ميرانا (وان عين) الموصى (غير وارث) فان سمي له شيأ لم يزد عليه (و) ان (لم يسم) له شيأ معينا (زيد  
أن لم يرض بأجرة مثله ثلثها) بالرفع نائب فاعل زيد



ان كان الثلث يحمل ذلك (ثم) ان لم يرخص زيادة الثلث (تربص) قليلا له ان يرضى (ثم) ان لم يرخص أيضا (أو جبر للصورة) بالصاغة المهمة وهو من لم يجمع من الاحرار المكلفين ويطلق على من لم يتزوج أيضا لانهم صاغر ادراهم ما قبل تنفقاها (نقط) دون ما ليس بصورة فنبتل الوصية للعين ويرجع المال كالميراثا وقوله (غير عبد وصبي وان) كان غيرهما (امراة) شرط في كل اجبر حاج عن ضرورة ولا يختص بالضرورة قبله (ولم يضمن وصي دفع لهما) المثل ليجبا عنه الضرورة حال كون الوصي (مجتهدا) بان ظن العبد حر او الصبي بالغ او حجا ولم يجبا (١٨) وتلف المال ويضمنان ان غرا ولو حجا بالقول ويكون جنابة في رقة العبد ومال

الصبي فلو وجد المال لنزع منهما (وان) سمي قدرا كان قال يجمع عنى بخمسين أو ثلاثين فيتعين أن يجمع عنه من بلد الموصى فان (لم يوجد) من يجمع عنه (بما سمي من مكانه) أي بلده (ج) عنه (من) المكان (الممكن) هذا ان لم يسم المكان بل (ولو سمي) مكانا ولا يرجع ميراثا (الا أن يمنع) الحج عنه من غير المكان المسمى نحو لا تصبوا عنى بكسذا الا من مكان كذا (غيرا) ولا يجمع عنه من الممكن (ولزمه) أي اجبر الحج (الحج بنفسه) ان عينه ولو بقرينة ككونه ممن يظن به الخير والصالح فلا يجوز له استئجار غيره ولا يقوم وارثه مقامه (لا) يلزمه (الاشهاد) عند احرامه بانه احرم عن فلان وقبل قوله بلا عين ان قبض الاجرة أو كان غير متمم (الا أن يعرف) الاشهاد

ضرورة والا أو جبر غيره (قوله ان كان الثلث يحمل ذلك) أي اجرة المثل ونلتها (قوله تربص قليلا) أي بالاجتهاد وقيل انه تربص سنة ثم ان زيادة الثلث والتربص عام في الضرورة وغيره ومحل التربص ان فهم منه الطمع في الزيادة وأما ان علم منه الا بآية بالكتابة فلا فائدة في التربص اهـ عدوى (قوله ولا يختص بالضرورة قبله) أي المذكورة في فرع المصنف السابق فالضرورة في غير فرض المصنف لا يوجب حرجا من يجمع عنه صبي ولا عبد كما أنه في فرض المصنف كذلك (قوله وان كان غيرهما امراة) أي واستؤجرت عن رجل ضرورة لمشاركته في أصل تعلق الخطاب وان خالفته في صفة الاحرام والرمال في الطواف والسعي خلافا لمن منع نيابته عنه لما ذكر من المخالفة (قوله ليجبا عنه الضرورة) أي والحال أنه لم يأذن في استئجارهما وأما لو دفع الوصى لهما المال ليجبا عن غير الضرورة أو عن الضرورة الذي أذن في حجهما فان الوصى لا يضمن ولو دفع لهما بغير اجتهاد (قوله حال كون الوصى مجتهدا) أي فان دفع لهما بغير مجتهد بان دفع لهما وهو عالم او ظان انه عبد أو وصي ضمن لتعديبه (قوله وتلف المال) وانما لم يضمن الوصى لانه اجتهاد حتى اجتهاده وقد حصل الثواب بانفاق العبد والصبي ان حجا وبانتفاعهما ان لم يجبا (قوله ومال الصبي) هذا يقتضي انه اذا كان معدما لا يتبع به وليس كذلك ولذا قال بن الصواب أنه في ذمة الصبي وكذلك مهمما تعلق به الضمان في ذمته كافي ان عرفة عنهما (قوله من بلد الموصى) أي التي مات بها ابن عرفة ويجمع عنه من محل موته فان قصر عنه المال فن حيث أمكن اهـ بن (قوله ولو سمي مكانا) أي فيتعين الحج منه فان لم يوجد من يجمع عنه بما سمي ج من الممكن ورد بلاو على من قال اذا سمي مكانا تعين الحج منه فان قصر المال عن الحج منه رجع ميراثا وهذا القول لا شهب وروى أيضا عن ابن القاسم في العتية وما مشى عليه المصنف رواه ابن القاسم عن مالك في المدونة ومحل الخلاف كافي المواق عن ابن رشد اذا قال ججوا عنى من بلد كذا ومات فيه وأما تسميته غير مات فيه فهو لغو وانما قاله طي (قوله ولو بقرينة) أي هذا اذا كان تعيينه بالنص كاستأجرتك للحج بنفسك بل ولو كان التعيين بقرينة ومفهوم قوله ان عينه انه اذا لم ينص على تعيينه ولم تقم قرينة وانما خصه بالخطاب كاستأجرتك للحج فقبل انه كذلك يلزمه أن يجمع بنفسه وهو ما شهده المصنف وقيل انه في هذه الحالة يتعلق الحج بذمته وينتخرج على الخلاف ما اذا اراد الاجير ان يستأجر من هو مثله في الحال وكذا اذا مات الاجير في أثناء الطريق فهل تنسخ الاجارة أو يستأجر من ماله من يتم ويكون الفضل له والنقص عليه (قوله وقبل قوله) أي في أنه احرم عن فلان وقوله ان قبض الاجرة أي مطلقا سواء كان منهما أو غير متمم (قوله او كان) أي اولم يقبضها او كالمخ (قوله لا ينفسخ بموته) بل ان قام وارثه مقامه استحق الاجرة كلها وما بقي منها وان أبي فانه يستأجر من تركه ذلك الاجير من يجمع بأجرة بالغة ما بلغت وقولهم ان الاجارة تنسخ بتلف ما يستوفى منه أي اذا كان معينا الا ان كان غير معين (قوله ولا يسقط فرض من حج عنه) أي سواء كان حيا أو ميتا (قوله وله أجر الدعاء) أي ثوابه وفيه أن ثواب الدعاء للداعي واجب بان المراد ثواب الاعانة على التذلل والخضوع في الدعاء والاولى كما قال شيخنا جعل الدعاء عطف على أجر أي وله الدعاء أي بركته وهو المدعوه

أي يجبر به العرف أو يشترط قبله فان لم يقبضها وهو متمم لزمه وان لم يجبر به عرف وأشار الى المضمونة في الذمة وهذا بقوله (وقام وارثه) أي وارث الاجير غير المعين (مقامه) أي مقام مورثه أي ان شاء (في) قول الموصى (من يأخذه) أي الاجر أو ادفعوه لمن يأخذه (في حجة) فيرضى انسان وانما قام وارثه مقامه لانه كراء مضمون لا ينفسخ بموته (ولا يسقط فرض من حج عنه) ولا يكتب له نافلة أيضا لانه لا يقبل النيابة (وله) أي لمن حج عنه (أجر النفقة) أي أخذها الاجير (وله أجر) (الدعاء) الواقع من الاجير له أيضا أجر من حيث انه منسب في الخبر ويقع للاجير نافلة والله أعلم \* ولم أنهي الكلام على حكم الحج والعمره وشرط صحتها وشرط وجوب الحج وما يتعلق بذلك شرع بشككم على المقصود أي بالذات منهما



وهو أركانها وواجباتها ما وسنتها ومنسند وياتها وما يتعلق بذلك فقال (وركنهما) أي الحج والعمرة ثلاثة ويختص الحج برابع وهو الوقوف بعرفة الأولى (الاحرام) وهو تبة أخذ التمكن مع قول أو فعل متعلقين به كالتلبية والتجرد من المحيط كما يأتي والراجع أنه التبة فقط وله ميقانان زمني ومكاني أشار الأول بقوله (ووقته) أي ابتداء وقته بالنسبة (١٩) (الحج سؤال) لفجر يوم النحر ويمتد زمن الاحلال منه لا آخر

وهذا ظاهر إذا كان الاجير يقول في دعائه اللهم ارحم فلانا واغفر له والافلاشي له وبعبارة ابن فرحون كافي ح ونواب الحج للحاج لا للمجوع عنه وانما للمجوع عنه ركة الدعاء ونواب المساعة (قوله) وهو أركانها (الحج) أعلم أن الركن هو ما لا بد من فعله ولا يجزئ بدلا عنه دم ولا غيره وهي الاحرام والطواف والسعي ويزيد الحج على العمرة بالوقوف بعرفة وهي ثلاثة أقسام قسم يقوت الحج بتركه ولا يؤمر بشيء وهو الاحرام وقسم يقوت الحج بفواته ويؤمر بالتحلل بعمرة وبالقضاء في العام القابل وهو الوقوف وقسم لا يقوت الحج بفواته ولا يتحلل من الاحرام ولو وصل لأقصى المشرق أو المغرب يرجع لمكة ليفعله وهو طواف الافاضة والسعي (قوله) (وواجباتها) هي ما يطلب بالاتباع بها فان ترك شيئا منها لم يفسد كطواف القدوم والتلبية ورمى العقبة وغير ذلك وجزم ابن الحاج وابن فرحون بالأنيم بتركه شيء منها وتردد الطرطوشي في الائم (قوله) وسنتها هي ما يطلب بالاتباع بها ولا يلزمه دم لتركها (قوله) ثلاثة هي الاحرام والطواف والسعي (قوله) ويختص الحج برابع (الحج) أعلم أن الأول كان الاربعه التي ذكرها المصنف للحج منها ثلاثة تجمع عليها وهي الاحرام والوقوف والطواف وأما السعي فالشهور أنه ركن في الحج والعمرة وروى ابن القصار أنه واجب بحجر بالدم وليس بركن وبه قال أبو حنيفة وزاد ابن الماحشون في الأول كان الوقوف بالمشعر الحرام ورمى العقبة والمشهور أنهم ما غير ركنين بل الأول مستحب والثاني واجب بحجر بالدم وحكي ابن عبد البر قولاً بركنية طواف القدوم وليس معروف بل المذهب أنه واجب بحجر بالدم واختلف في اثنين خارج المذهب وهما النزول بالمزدلفة والحلاق والمذهب عندنا أنهما واجبان بحجر بالدم فهذه تسعة أركان بين مجمع عليه ويختلف فيه في المذهب وخارجه قال ح ينبغي للانسان إذا أتى بهذه الاشياء أن ينوي الركنية ليخرج من الخلاف وليكثر الثواب أشاره الشيباني (قوله) والراجع أنه التبة فقط أي تبة الدخول في حرمة الحج أو العمرة المنسبة حكما لا آخر السنة وأما التلبية والتجرد فكل منهما واجب على عده بحجر بالدم (قوله) ووقته أي الذي يجوز فيه من غير كراهة (قوله) لفجر يوم النحر الأول إلى قدر الوقوف قبل الفجر ليلة النحر تأمل (قوله) ويمتد زمن الاحلال منه لا آخر الحج أي من فجر يوم النحر لا آخر الحج (قوله) وليس المراد أن جميع الزمن الذي ذكره وقت لجواز الاحرام أي لانه يكره بعد فجر يوم النحر لانه حينئذ احرام للعام القابل قبل وقته فيكره (قوله) بل المراد (الحج) هذا المراد وان اندفع به الاعتراض على المصنف لكنه لا دليل عليه في كلامه على أن المقصود بيان الوقت الذي يتدأ فيه الاحرام بالحج لا وقت التحلل منه (قوله) والافضل لاهل مكة الاحرام من أول الحج (الحج) أي وحينئذ يقول المصنف ووقته للحج سؤال بالنسبة لغيرهم (قوله) وانعقد أي على المشهور وعن مالك عدم انعقاده كذا في عيني ومثله في ح عن ابن فرحون (قوله) زرد أي بين شيخي المصنف فالاول لسيدى عبد الله بن الحاج صاحب المدخل واثاني اسيدى عبد الله المنوفي نقلا عن شيخه الزواوي (قوله) وصح الاحرام قبل ميقانه الزمني أي على المشهور وقوله والمكاني أي اتفاقا وقوله لانه وقت كمال الحج أي بخلاف الصلاة فانها تفسد قبل وقتها لانه وقت وجوب ثم ان معنى قول المصنف وصح لزوم واتى به دفعتوهم قطع الاحرام قبل زمانه أو مكانه لأنه منهي عنه كالصلاة بوقت نهى فاندفع ما يقال لا حاجة لقوله وصح أعلم به من الكراهة فتأمل (قوله) فلتحله أي من وقت تحله منه وقوله بالفراغ الحج تصوير التحلل منه ولا منه يوم اقوله بجمع ولو قال الاحرام ينسك كان أولى اذ لا تنعقد عمرة على حج ولا على عمرة كما أتى (قوله) الأصغر والأكبر أي وهما رمي جرة العقبة وطواف الافاضة (قوله) والاول بعده لان ظاهرا إذا أحرم بها بعد جرة العقبة يوم النحر وبعد طواف الافاضة وقبل رمي الرابع أو مضى قدره تكون صحيحة مع الكراهة مع

الحجة) وليس المراد أن جميع الزمن الذي ذكره وقت لجواز الاحرام كما يوجهه لفظه بل المراد أن بعض هذا الزمن وقت لجواز ابتداء الاحرام به وهو من سؤال لطلوع فجر يوم النحر وبعضه وقت لجواز التحلل وهو من فجر يوم النحر لا آخر الحج والافضل لاهل مكة الاحرام من أول الحج على المعتمد وقيل يوم التروية (وكره) الاحرام (قوله) أي قبل سؤال وانعقد كما سيذكره (مكانه) أي كما يكره لاحرام قبل مكانه الا أن بيانه (وفي) كراهة الاحرام بهما من (وابن) بناء على أنها قبل الحجمة وعدم كراهته لانه من أعمال الحجمة ومنصل بها وهو الاربع (تردد) وصح الاحرام قبل ميقانه الزمني والمكاني لانه وقت كمال لا وقت وجوب (و) وقته بالنسبة (لعمرة أبدا) أي في أي وقت من السنة (الاحرام بجمع فلتحله) منه بالفراغ

من جميع أفعاله من طواف وسعي ورمي الرابع أو قدر رمية لمن تجل بان يمضي بعد الزوال من اليوم الرابع ما يسع الرمي فان أحرم بها قبل ذلك لم ينعقد (وكره) الاحرام بها (بعدهما) أي بعد التحلل الأصغر والأكبر والاول بعده بالافراد أي بعد التحلل المذكور وهو الفراغ من جميع أفعال الحج (وقبل غروب) اليوم (الرابع) فان أحرم



صح احرامه بها لكن لا يفعل منها شيئاً حتى تغرب الشمس والالم يعتدي به على المذهب حتى لو تحلل منها قبل الغروب ووطئ أفسدها وقضاها بعد انماها به - د الغروب \* ولما أتت الكلام على الميقات الزماني شرع في المكاني عطفاه على قوله وقته فقال (ومكانه) أي الاحرام (له) أي للعج غير قران بالنسبة (المقيم) بمكة متوطن بها أم لا كانت الإقامة تقطع حكم السفر أم لا (مكة) أي الاولى لغريزي النفس لا المنعين فبأحرم من الحل أو من الحرم خالف الاولى ولادم عليه ومثل المقيم بها من منزله بالحرم كمنى ومزدلفة (ونذب) له الاحرام (بالمسجد) أي في حوفه موضع صلاته ويلى وهو جالس وليس عليه أن يقوم من مصلاه ولا أن يتقدم الى جهة البيت وشبهه في الاستصحاب قوله (كخروج) المقيم بها الآفاق (ذى النفس) بفتح الفاء أي الذي معه سعة زمن يمكنه فيه الخروج لميقاته وادراك الحلي فينبذه الخروج (لميقاته و) مكان (٣٠) الاحرام (لها) أي للعمرة لمن بمكة (وللقران الحل) ليجمع في احرامه بين الحل

أنها فاسدة كما مر (قوله صح احرامه بها) أي مع الكراهة (قوله حتى لو تحلل منها) أي بالفراغ منها وقوله لكن لا يفعل منها شيئاً الخ من جملة عملها الدخول للحرم بسببها فاذا دخله قبل الغروب لاجلها أعاده (قوله غير قران) أي حالة تكون ذلك الاحرام غير قران أي وأما لو كان من بمكة أراد الاحرام على وجه القران فلا بد من خروجه للحل ومحرم منه كما يأتي (قوله أي الاولى لغريزي النفس) أي مكانه الاولى لا المنعين وقوله لغريزي النفس أي وأما ذو النفس فالاولى أن يخرج لميقاته ليحرم منه (قوله لغريزي النفس) أي لغريزي بمكة الآفاق ذي النفس (قوله فلو أحرم) أي المقيم بمكة من الحل وقوله أو من الحرم أي غير مكة كمنى ومزدلفة (قوله ونذب) أي للمقيم بمكة وقوله الاحرام بالمسجد أي الاحرام فيه وقوله موضع صلاته أي التي يحرم بعدها فرضاً أو نفلاً (قوله أن يقوم من مصلاه) أي ثم يلى بعد ذلك (قوله الحل) المراد به ما جاوز الحرم (قوله ليجمع الخ) هذا ظاهر في العمرة وأما في القران فالجمع بالنسبة للعمرة التي تضمنها القران لأن خروجه لعرفة انما هو للحج فقط لكن لو لم يخرج القارن للحل لكفاه خروجه لعرفة لأن خروجه للحل ابتداء واجب غير شرط كما سيأتي في السارح (قوله كما هو الشرط) أي ولا يرد احرام المفرد للحج من مكة لأنه يخرج لعرفة وهي في الحل فقد جمع في احرامه للحج من مكة بين الحل والحرم (قوله ثم يلى الخ) تبع المصنف في ذلك ما في النوادر لكن الذي عليه الاكثر كما قال بهرام وابن شاس وابن الحاجب وابن عرفة وغيرهم أنهم ما تساويان لا أفضلية لواحد منهما على الآخر كما في طي (قوله المسمى الآن بمساجد عائشة) قبل انما سمي التسمية بذلك لأن النبي صلى الله عليه وسلم أمر عبد الرحمن بن أبي بكر أن يخرج أخته عائشة له لتحرم منه (قوله وان لم يخرج) أي للحل من أحرم بالعمرة من الحرم أعاد طوافه وسعى به بعد خروجه للحل ورجوعه منه وهذا بخلاف من أحرم بالقران من الحرم فاه اذا لم يخرج للحل حتى خرج لعرفة وطاف وسعى فانه يحج به ولادم عليه كما في ح وشب (قوله لفسادهما قبل الخروج) أي لانهما فعلاً بغير شرطهما (قوله عن اقتدى) أي لان الحلاق لا هدى فيه لان القدبة فيما يترفع به أو يزيل أذى والحلاق يترفع به وقد يزيل أذى كما لو كان يترتب على بقاء الشعر حصول صداع وكان الحلاق يزيله (قوله لكنه لا يطوف ويسعى بعده) أي بعد خروجه والاولى حذف هذا لان الموضوع في القارن المقيم بمكة وهذا لا يكون سعيه الا بعد الافاضة اذ لا قدوم عليه وطواف الافاضة انما يكون بعد الخروج لعرفة واذا كان كذلك فلا معنى لهذا الاستدراك فالاولى حذفه الى قوله فان لم يخرج الخ (قوله وانما أجزاء) أي خروجه لعرفة مع أنه خاص بالحج (قوله وهو المقصود) أي والحال أن الحج هو المقصود بالذات (قوله وكذا السعي) أي وكذلك سعيها لما كان مندرجاً في سعيه المشتل على الشرط وهو المقصود بالذات أغنى عن سعيها (قوله وما في حكمها) أي وهو الذي منزله بالحرم كمنى ومزدلفة وغيرهما

والحرم في صورتين كما هو الشرط في كل احرام ولا يجوز الاحرام من الحرم وانما قدان وقع ولادم عليه ولا بد من خروجه للحل كما يأتي (والجعرانة) بكسر الجيم وسكون العين وتخفيف المهملة وبكسر العين وتشديد الراء (أولى) من غيرها من سائر الحل بالاحرام بالعمرة منها لا اعتماد النبي صلى الله عليه وسلم منها وقد قيل انه اعتمر منها ثلاثاً نبي (ثم) يليها في الفضل (التسعين) المسمى الآن بمساجد عائشة رضي الله عنها بالنسبة للعمرة أيضاً وأما القران فلا يطلب فيه مكان معين فان أحرم لها في الحرم خرج للحل ليجمع في احرامه بسبب الحل والحرم (وان لم يخرج

أعاد طوافه وسعيه) أي فعله قبل خروجه (بعده) أي بعد خروجه للحل ورجوعه لفسادهما قبل الخروج (وأعدت ان حلق) بعد سعيه الفاسد لانه حلق وهو محرم والتعبير بأهـدى يجوز عن اقتدى وأما من أحرم بالقران من الحرم فيلزمه الخروج للحل أيضاً لكنه لا يطوف ويسعى بعده لان طواف الافاضة والسعي بعده يندرج فيهما طواف وسعي العمرة فان لم يخرج حتى خرج لعرفة فطاف الافاضة وسعى فاستظهر الاجزاء وانما واجب عليه الخروج قبل عرفة لان خروجه لعرفة لم يكن للعمرة لانه خاص بالحج وانما جزاً لان طوافه لما اندرج في طوافه المشتل على الشرط وهو المقصود بالذات أغنى عن طوافه وكذا السعي (والا) يكن مقبلاً بمكة وما في حكمها مما سبق (فلهما) أي فالميقات المكاني للحج والعمرة (ذوالخليفة) تصغير خليفة لآدم ومن وراءه (والخيفة) لاهل مصر والمغرب والتكروير والنام والروم (وباسم) لاهل اليمن والهند (وقرن) لاهل نجد اليمن



وتجدا الحجاز (وذات عرق) بكسر العين وسكون الراء المهملتين لاهل العراق وفارس وخراسان والمشرق ومن وراءهم (و) مكانه لهما (مسكن دونها) أي المواقيت المتقدمة بان كان المسكن أقرب لمكة من هذه المواقيت فيحرم من مسكنه أو مسجده ان أفرد كان قرن أو اعتمر وكان بالحل فان كان بالحرم خرج العمل على ما مر ومسكن بالتأويل (و) مكانه لهما أيضا (حيث) أي مكان (حاذي) أي قابل فيه (واحد) من هذه المواقيت (أو من) به منها وان لم يكن من أهله (ولو) كان الحاذي مسافرا (ببحر) لكن المعتمد تقييده ببحر القلزم وهو بحر السويس وهو من ناحية مصر حيث يحاذي به الخفة فان ترك (٣١) الاحرام منه للبر لزمه دم وأما بحر عيذاب وهو من ناحية اليمن

والهند فلا يلزم الاحرام منه بمحاذاة الميقات أي الخفة أيضا لان الغالب فيه أن الريح تزد فيه جورا أن يسوخر للبر بخلاف الاول (الا كصري) ومغربي وشامي (يعر بالخليفة) قاصدا للمرور بالخفة أو بمحاذاة (فهو) أي احرامه من ذي الخليفة (أولى) فقط لا واجب لان ميقاته أمامه (وان لحض) أي أولى وان لذات حوض أو نفاس (رجى رفعه) قبل الخفة فلا أولى لها الاحرام من الخليفة وان أدى ذلك الى احرامها الآن بلا صلاة لانها تقسم في العبادة أياما قبل أن تصل للخفة فلا يني ركوعها بالاحرام المتأخر بفضل تقديم الاحرام مع كون احرامها المتقدم من ميقاته عليه الصلاة والسلام فان لم يقصد

(قوله دونها) نصب على الظرفية متعلق بمحذوف صفة لسكن أي مسكن كائن دونها وقوله ومسكن عطف على قوله ذوالخليفة كما اشار له الشارح وقوله ومسكن دونها أي لجهة مكة بأن يكون الميقات خلف منزله وليس المراد أنه دونها جهة الذهاب لمكة بحيث يكون قبل الميقات وحاصله أن من كان منزله بين مكة والمواقيت كقديد وعسفان ومرا الظهران المسمى الآن بوادي فاطمة فيمقاته منزله أو مسجده ان أفرد وتأخير الاحرام عن منزله كتأخير عن المواقيت في لزوم الدم (قوله وحيث حاذي واحد) حيث اسم مكان مبني على الضم في محل رفع عطف على ذوالخليفة أي ومكان حاذي فيه واحد سواء كان ذلك المكان الحاذي مسكنا لذلك المحرم أو كان المحرم مارا في ذلك الحاذي (قوله أي قابل فيه واحد) الاولى سامت فيه واحد أي عيابه أو ميسره وأما اذا حاذاه بمقابل فلا يحرم الا اذا أتاه بالفعل (قوله أو من) عطف على حاذي أي ومكانه لهما مكان مر به منهما والحال أنه ليس من أهله فغاير قوله والافلهم اذ ذوالخليفة الخ تأمل (قوله لكن المعتمد تقييده الخ) أي خلافا لما قال ان المسافر في البحر يحرم اذا حاذي الميقات ولا يؤخر الى البر سواء كان بحر القلزم أو بحر عيذاب وقوله لكن المعتمد تقييده الخ هذا التفصيل لسند نقله في التوضيح وح وقال انه المعتمد (قوله حيث يحاذي به) أي فيه في البحر (قوله لزمه دم) في خلافه وأن راكب لبحر يرخسه تأخير الاحرام للبر مطلقا سواء كان مسافرا في بحر القلزم أو بحر عيذاب نعم اذا أراد الاول أن يقدم الاحرام قبل أن يصل للبر فالمكان الافضل أن يحرم منه المكان الحاذي لميقاته الذي هو الخفة (قوله عيذاب) بفتح العين وبالادال المعجمة والباء الموحدة وقبل نه بالادال المهملة والتون (قوله بمحاذاة الميقات) بل يجوز له ان يخرج حتى يأتي البر (قوله الخفة أيضا) فيه أن ميقاته الذي يحاذيه بلم (قوله ان الريح تزد) وذلك لأن السفر منه في جهة البحر لا مع الساحل فاذا خرجت عليه الريح ردت فيبقى محروما ولا يقدر على الخروج للبر ولذا لا يلزمه أن يحرم من المكان الذي حاذي فيه الميقات بل يؤخر احرامه حتى يصل للبر (قوله بخلاف الاول) أي لان السير فيه مع الساحل فيه كنه اذا خرجت عليه الريح النزول الى البر فلذا تعين احرامه من المكان الذي يحاذي فيه الميقات وقد يقال انه وان أمكنه النزول للبر لكن فيه مضرة بمفارقة رحله فلذا قيل انه لا يلزمه أن يحرم من المكان الذي حاذي فيه الميقات بل له أن يؤخر احرامه حتى يصل للبر تأمل (قوله الا كصري) استثناء من قوله أو مر به أي أن محل كون المار من الميقات يتعين أن يحرم منه ما لم يكن ميقاته أمامه كصري الخ (قوله الآن) أي من الخليفة (قوله أوله) أي وبكره تأخير الاحرام لا آخر الميقات (قوله من مسجدها) أي لانه محل احرامه عليه الصلاة والسلام (قوله وكذا زالة شعثه) أي عند انبليس بالاحرام (قوله بان يقتصر على النية) أي نية الدخول في حرمة الحج أو العمرة (قوله وفي كل اما أن يكون مخاطبا بالحج الخ) حاصل ما ذكره المصنف في حكم هذه الاقسام الستة أن المار بالميقات ان لم يرد مكة سواء كان مخاطبا بالحج أولا أو ارادها وكان غير متردد وهو غير مخاطب بالحج أو ارادها وهو متردد سواء كان مخاطبا به أولا ففي هذه الاحوال الخمسة لا يجب عليه الاحرام ولا دم في مجاوزته حلالا ومثله ذلك ما اذا خرج من مكة لمكان قريب عازما

المار بالخليفة المرور بالخفة ولا يحاذيها واجب احرامه من الخليفة وشبه في الاولوية قوله (كاحرامه) أي مر بها الاحرام من أي ميقات (أوله) لما فيه من المبادرة للطاعة الا اذا الخليفة فالأفضل الاحرام من مسجدها وقنائه لامن أوله (و) كزالة شعثه من تقليم ظفر وقص شارب وحلق عانة وتنظيف وازالة شعر بدنه الا شعر رأسه فالأفضل ابقاؤه طالبا للشع في الحج والشعث الدرن والوسخ والقشف (وترك اللفظ به) أي بالاحرام بان يقتصر على النية أولى كالأصالة \* ولما أنهي الكلام على الميقات وأهله شرع في تقسيم المار به بالنسبة لوجوب احرامه وعدمه الى ستة أقسام لانه اما مر بملكة أولا والمريدا ما أن يتردد أولا فهذه ثلاثة وفي كل اما أن يكون مخاطبا بالحج أولا فقال (والمار به) أي بالميقات (ان لم يرد مكة) بان كانت حاجته دونها أو في جهة أخرى



كان ممن يخاطب بالحج أولا (أو) يريد أن لا يخاطب بالحج (كعبد) وصي ومجنون أو يخاطب به ولا يصح منه ككافر (فلا احرام عليه ولادم) في مجاوزة الميقات حلالا (وأن) بدله دخوله بعد مجاوزته أو أذن الولي للعبد أو الصبي أو أعتق أو أفاق المجنون أو المغمي عليه أو أسلم الكافر أو أحرم) واحد منهم بفرض أو نفل وانما يلزمهم الدم لانهم جاوزوا الميقات قبل توجهه الخاطب عليهم في غير الكافر والكافر جاوزه في وقت لا يصح منه الاحرام (٢٣) (الا لضرورة المستطيع) الذي أحرم في أشهر الحج بعد تعدى الميقات حلالا وكان

حال مروره غير مخاطب لعدم ارادته الدخول (فتأويلان) في لزوم الدم تقسرا الى انه باحرامه صار بمنزلة مر يد الاحرام حال المرور وعدم لزومه نظرا لحال مروره والراجع الثاني فان أحرم في غير أشهر الحج فلا دم اتفاقا كان لم يكن ضرورة أو غير مستطيع (ومريدها) أي مكة لا يخلو (ان تردد) لها منسبها بقا كهة أو حطب أو نحوهما (أو عاد لها) من قريب كسافة قصر فدون بعد خروجه منها لا يريد العود ولو أقام به كثيرا (لأمر) عاقه عن السفر أو يريد العود ويرجع من مكان قريب ولم يقم فيه كثيرا ولولغير عائق (فكذلك) أي كالمسار الذي لم يرد لها لا يلزمه احرام ولادم وأن أحرم (والا) بان أرادها تسك أو تجارة أو لانها بلد أو عاد عن بعد بان زاد على مسافة القصر أو عاد بنفسه الإقامة وترك السفر (وجب) عليه (الاحرام)

على عدم العود لها ولو أقام به كثيرا ثم عاد لا امر عاقه عن السفر أو خرج لمكان قريب وهو يريد العود ولم يقم به كثيرا وأما إذا أرادها وهو ممن يخاطب بالحج وكان غير متردد فوجب عليه الاحرام من الميقات وأن ان جاوزه حلالا ولادم عليه ان أرادها لغير تسك كجارة أو لكونه ابتداء فان كان أرادها تسك لزمه الدم بمجاوزة الميقات حلالا إذا لم يرجع له ويحرم منه فإذا جاوز الميقات حلالا وأحرم بعده ثم رجع للميقات فلا يسقط الدم عنه ولا يتفعه رجوعه للميقات في سقوط الدم الا إذا رجع له قبل أن يحرم من غيره (قوله) كان ممن يخاطب به) أي بان كان حراما كفا (قوله) وان بدله دخولا (هذا مبالغة في قوله ولادم وهذا راجع لقوله ان لم يرد مكة وقوله أو أذن الحج راجع لقوله أو يريد الحج فهو لف ونشر مرتب (قوله) أو أذن الولي للعبد أو الصبي) أي في الاحرام بعد مجاوزته (قوله) وأحرم واحد منهم بفرض أو نفل) أي بعد مجاوزة الميقات (قوله) الا لضرورة الحج) هذا مستثنى من المبالغ عليه وهو ما إذا أحرم بعد مجاوزة الميقات والتأويل يلزم الدم لابن شبلون والتأويل بعدم لزومه لابن أبي زيد ومحل التأويلين مقيد بقيد أربعة أن يحصل من مجاوزة الميقات حلالا احرام في أشهر الحج وأن يكون ضرورة وأن يكون مستطيعا وأن يكون حين مروره غير مخاطب بالاحرام لعدم ارادته دخول مكة فان اتفق قديم من هذه القيود فلا دم اتفاقا في الثلاثة الاول ويلزمه الدم اتفاقا في الاخير (قوله) نظرا لحال مروره) أي في عدم ارادته الدخول (قوله) ومريدها ان تردد) اللغوي يحرم المتردد أول مرة استصحابا كما صرح به ابن عرفة والتوضيح واعلم أن قول المصنف ومريدها الحج ليس في متعدى الميقات كما هو المتبادر من كلام الشارح وانما هو في دخول مكة من غير احرام من مكان قريب وأما المارة على الميقات اذا أراد مكة فيجب عليه الاحرام من غير تفصيل بين المتردد وغيره كما نفى المدونة انظر طيحي (قوله) ولو أقام به) أي بذلك القريب (قوله) لا امر عاقه عن السفر الحج) أي فان خرج منها لا يريد العود لها ويرجع من مكان قريب لغير عائق أحرم والاوجب الدم بخلاف من خرج منها لا يريد العود هذا ما حصله ابن رشد ان طرح وحاصل ما في المقام انه اذا خرج من مكة لم يل بعد زائده على مسافة القصر ثم رجع لها فلا بد من الاحرام أقام بذلك المحل قليلا أو كثيرا راجع لا امر عاقه عن السفر أم لا كان حين خروجه ناولا العود لمكة أم لا فهذه صور غائبة زائدة على المتن وأما ان خرج منها المحل قريب على مسافة القصر فاقبل فان كان نيته العود لها ورجع فلا بد من احرامه ان أقام بذلك المحل كثيرا راجع لا امر عاقه أم لا وان أقام به قليلا فلا احرام عليه رجع لا امر عاقه أم لا فهذه صور أربعة خارجة عن المتن أيضا فان خرج منها المحل قريب وليس نيته العود اليها ثم عاد اليها فان كان عوده لا امر عاقه عن السفر فلا احرام عليه مكث في ذلك المحل قليلا أو كثيرا وهاتان الصورتان منطوق المصنف وان عاد لا امر عاقه عن السفر بل لكونه بدله عدم السفر رجع باحرام أقام بذلك المحل قليلا أو كثيرا وبقي ما اذا خرج منها ولا نيته بالعود ولا بعده فان رجع عن بعد أحرم وان رجع عن قريب فعمل نظركذا فردد شجنا (قوله) والا) أي والا يكن مريدها مترددا اليها ولا عائدا اليها لا امر عاقه بان أرادها تسك (قوله) أو عاد عن بعد) أي أو عاد لمكة من مكان بعيد سواء خرج منها ناولا العود لها أم لا (قوله) أو عاد بنية الإقامة) أي ولو كان عوده من مكان قريب (قوله) والا فدونه) أي والا أحرم دونه أي قبل الوصول اليه فاذا خرج من مكة ولم يصل للميقات ثم عاد اليها فانه محرم من ذلك المكان الذي وصل اليه (قوله) وما في الشراح ممنوع) أي من أن المراد بالوجوب التأكد الصادق بالنسبة وأن قوله وأساء تاركه أي ارتكب مكروها (قوله) ولادم عليه في تركه) أي في ترك الاحرام من الميقات (قوله) ولو ضرورة) أي هذا اذا

من الميقات ان وصله والا فدونه (وأساء) أي أثم (تاركه) منه ولا حاجة له بعد قوله وجب بل هو يوجبهم خلاف المراد اذا كثيرا ما يستعمل كان أساء في الكراهة فيوهم ان المراد بالوجوب التأكد وليس كذلك وما في الشراح ممنوع ولما أوهم قوله وجب الاحرام الحج أن عليه الدم في مجاوزة الميقات حلالا مطلقا مع أن فيه تفصيلا لنبه عليه بقوله (ولادم) عليه في تركه ولو ضرورة (ان لم يقصد) حال مجاوزة الميقات



بدخوله مكة (نسكا) يحج أو عمرة بان قصد بدخوله التجارة متلا ولوبد الله التسلك بعد ذلك وأحرم في الطريق أو مكة لكن نقل ابن عرفة أن قصد مكة كقصد التسك في لزوم الدم واعتمده (والا) بان قصد نسكا (رجع) وجوب الميقات وأحرم منه (وان شاربها) أي مكة بل وان دخلها ما لم يحرم فلو قال وان دخلها كان أخصروا فبعد وأسلم من الإيهام (ولادم) عليه اذا رجع قبل إحرامه ان جهل حرمة تعدى الميقات حلالا بل (وان علم) حرمة ذلك ومحل الرجوع (ما لم يخف) فاصد التسك برجوعه (فوتنا) تسكه أو رفقته أو لم يقدر على الرجوع لكرهه فان خاف ما ذكر (فالدم) ويحرم من مكانه ويتملى (كرامع) أي كلزوم الدم (٣٣) راجع للميقات وقد تعدا محلا لا ثم

أحرم ثم رجع اليه (بعد إحرامه) ولا يسقطه عنه رجوعه فيلزمه الدم (ولو أقصد) حجه وأولى ان لم يرجع (لان فات) وتحلل منه بفعل عمرة فيسقط عنه دم التعدي لانه صار بمنزلة من تعدى الميقات غير قاصد نسكا ثم أحرم بعمرة لا انقلاب حجه لها ولم ينسب نفسه بخلاف الاول فانه قسب في إفساده فان بقي على إحرامه لقابل فعله الدم لانه حينئذ بمنزلة من لم يقفه ثم ذكر ما ينقد به الاحرام بقوله (وانما ينقد) الاحرام يحج أو عمرة (بالنية) ان وافقها لفظه بل (وان خالفها لفظه) كان فوى الافراد وتلفظ بالقران أو عكسه (ولادم) لهله المخالفة والافتقار يكون عليه الدم لشيء آخر كما اذا فوى القران وتلفظ بالافراد ففيه الدم

كان غير ضرورة بل ولو كان ضرورة وسواء أحرم بعد مجزئة الميقات أو لم يحرم أصلا وهذا أحد أقوال في المسئلة وهو مذهب المدونة وقيل يلزمه الدم مطلقا ضرورة أم لا أحرم أم لا وقيل ان كان ضرورة فالدم أحرم أم لا وان كان غير ضرورة فلا دم أحرم أم لا وقيل عليه الدم ان كان ضرورة وأحرم وان اتنى الامر ان أو أحدهما فلا دم وذكر بعضهم أن هذا هو المشهور (قوله أو مكة) أي أو قصد مكة فهو عطف على تجارة (قوله لان فات) أي حجه الذي أحرمه بعد تعدى الميقات حلالا (قوله فان بقي) أي من فاته الحج والحال أنه أحرم بعد تعدى الميقات قاصدا نسكا (قوله ان وافقها لفظه) أي بان فوى الافراد والقران وتلفظ بما فواه (قوله بل وان خالفها لفظه) ظاهره ولو عد افليس كالصلاة وقوله ولادم هذا قول مالك المرجوع عنه والمرجوع اليه ان عليه الدم وقوله ابن القاسم لكن قال المصنف في مناسكه والاول اقيس وعلى الثاني هل الدم الذي أوجبه اللفظ مقصور على ما اذا لفظ بقران أو مطلقا احتمالا لان عبد السلام وعلى الاول منهما بدل كلام الجواهر (قوله أو عكسه) أي كالفوى القران وتلفظ بالافراد (قوله والافتقار) أي والافتقار المنقلى لزوم الدم لهذا المخالفة بل المنقلى لزومه مطلقا فلا يصح لانه قد اخرج (قوله وان حصلت بجماع) أي وان حصلت النسبة مع جماع فالباية عني مع وأما الفوى الاحرام على شرط أنه بجماع وأنه لا يحرم عليه وط مولا انزال فهذا لا ينقد إحرامه وأن لم يجماع بالفعل ولا يكون عليه من أفعال الحج والعمرة ولا من لوازم الاحرام به ما شئ وذلك لان شرطه مناقض لقتضى العقد كذا في ح عن طرر التلقين لكنه خلاف المشهور كما في البدر الفراقى والمحول عليه الانعقاد وسقوط الشرط كما مر في الاعتكاف وان اشترط سقوط القضاء لم يفده (قوله ولارب الخ) جواب عن اعتراض ابن غازي وحاصله أن قول المصنف وانما ينقد بالنسبة وان بجماع يقتضى أن النسبة وحدها كافية في انعقاده في حالة الجماع مع أن مذهب المصنف أنه لا ينقد بمجرد النسبة بل لا بد أن يصاحبها قول أو فعل تعلق به وحاصل الجواب أن قول المصنف مع قول أو فعل الخ مصب الحصر فهو مرتبط بقوله بالنسبة وبقوله وان بجماع ولا ريب انه يمكنه القول حالة الجماع بان بجماع وهو يلي ويمكنه الفعل حالة الجماع أيضا بان بجماع على دابته وهي متوجهة في الطريق (قوله تعلق به) احتراز من غير المتعلق به كالبيع والكتابة والكلام الاجنبى (قوله ثم ان الراجح الخ) أي كما هو نص المدونة وبه صرح في التلقين والمعلم والقبس (قوله هو النسبة فقط) أي بان ينوى في قلبه الدخول في حرمان الحج أو العمرة أو هما وأما التلبس والتجرد فكل منهما واجب على حديثه (قوله وما مشى عليه المصنف) أي تبعا لابن شاش وابن بشير والخمى من أن النسبة اذا تجردت عن القول والفعل المتعلق بالحج لا ينقد الاحرام وذلك لانه جعل الاحرام من كمال النسبة والقول أو الفعل بناء على أن الباع في قوله بالنسبة للآلة وان جعلت للتصوير كانت المصاحبة لاحد الامرين شرط صحة لا شرط كمال كما هو القول المقابل (قوله لم يبين شيئا) أي كان ينوى الدخول في حرمان نسك ولم يعين شيئا (قوله وان كان) أي إحرامه قبلها أي قبل أشهر الحج (قوله وكره الحج) أي وكره صرفه لانه إحرام به قبل وقته (قوله فان طاف) أي قبل أن يصرف إحرامه لشيء سواء كان أحرم في أشهر الحج أم لا (قوله وجب صرفه للافراد)

بشرطه الآتية وينقد بالنسبة (وان) حصلت بجماع أي في حالة الجماع وينقد فاسدا وبيته ويقضيه ويهدى ومصب الحصر قوله (مع قول) كالتلبس والتلبيل (أو فعل) كالتوجه في الطريق والتجرد من المحيط والتقليد والاشعار ولا ريب أنه حال الجماع يمكنه القول أو الفعل بان بجماع على دابته حال التوجه (تعلق به) أي بالاحرام من تعلق الجزء بالكل اذ كل من القول أو الفعل جزء من الاحرام لانه عبارة عن النسبة مع قول أو مع فعل فتأمل ثم الراجح أن الاحرام هو النسبة فقط وما مشى عليه المصنف ضعيف وينقد بما ذكره سواء (بين) ما أحرم به من حج أو عمرة أو هما (أو أبهم) أي لم يبين شيئا كأحرمت لله لكن لا يفعل شيئا الا بعد التعيين ويندب صرفه للافراد واليه أشار بقوله (وصرفه) ندبا (لحج مفردان وقع الصرف قبل طواف القدوم وقد أحرم في أشهر الحج وان كان قبلها صرفه ندبا للعمرة وكره الحج فان طاف وجب صرفه للافراد



(والقياس) صرفه (لقران) لانه أحوط لاشتماله على التسيكين (وان) عين و (نسي) ما أحرم به أهوافراد أو عمرة أو قران (فقران) أي يعمل عمله ويهديه لأنه ينويه بدليل (٣٤) قوله (ونوى الحج) فقط وجوبا أي يحدث نيته ويعمل عمل القران احتياطا فان كان

أحرم أولا بهج أو قران لم يضره ذلك وان كان بعمرة فقد أُرِدَف الحج عليها (وبرئ منه) أي من الحج (فقط) لا من العمرة فأتى بها لاحتمال أن يكون إجماعه الأول بأففراد ربه في قوله ونوى الحج وبرئ منه فقط قوله (كشكه أفردا وتمتع) أي كالأحرام ثم شك هل كان أحرم بأففراد أو عمرة وهو مراده بالتمتع ولو عبر بالعمرة كان أحسن فإنه ينوى الحج وبرئ منه فقط وبأنى بعمرة لما مر وانما كان هذا تشبيها للاعتيلا لانه في الأولى نسي ما أحرم به من كل وجه وفي هذه جزم بأنه لم ينس وقرانا (ولغا عمرة) لغا بفتح اللام والتعين المعجمة كرمي فعل لازم بمعنى بطل وعمرة فاعله أي وبطلت عمرة أردفت (عليه) أي على الحج لضعفها وقوته (كالثاني في جنتين أو عشرين) لان الثاني حاصل بالاول وأما إرداف الحج على العمرة فيصح لقوته وضعفها (و) لغا (رفضه) أي الإحرام بالحج أو العمرة ولو حصل

أي ويكون هذا الطواف الواقع قبل الصرف والتعيين طواف القدوم وهو ليس ركنًا من الحج فلا يضر وقوعه قبل الصرف ولا يصح صرف ذلك الإحرام لعمرة لأن الطواف ركن منها وقد وقع قبل تعيينها واعتراض بن ماذ كره الشارع من الوجوب بان هذا الفرع الذي وقع فيه الصرف بعد الطواف انما نقل عن سند والقرافي وهما لم يذكرا فيه وجوب الصرف الحج وانما قالوا الصواب أن يجعل حجًا وهذا لا يقتضي الوجوب اه وقد يقال هذا مسلم الا أن تعليلهما عدم صرف ذلك الإحرام لعمرة بما عدا النيابة يقتضي وجوب صرفه للحج (قوله والقياس صرفه لقران) أي أن القياس يقتضي صرفه لقران الا أنه غير معول عليه لمخالفته للنص لان النص صرفه لأفراد إذا أجهم (قوله ونوى الحج فقط وجوبا) فيه نظير بل الذي يدل عليه كلامهم أن من نسي ما أحرم به لزمه عمل القران سواء نوى الحج أي أحدث نيته أم لا وبرأيه من الحج انما تكون اذا أحدث نيته فاذا أراد البراءة منه أحدث نيته فان لم يتوهم تبرأته من عهدة الحج ولا من العمرة أيضا اذ ليس محققا عنده حج ولا عمرة فانظر ابن غازي وح اه بن ومحل احداثه لنية الحج اذا شك فيما أحرم به حيث حصل شكه في وقت يصح فيه الإرداف كالووقع قبل الطواف أو في أثناءه أو بعده وقبل الركوع وأما لو حصل بعد الركوع أو في أثناء السعي فلا ينوى الحج اذ لا يصح إردافه على العمرة اذ ذلك بل يلزمه عمرة فيستمر على ما عليه فاذا فرغ من السعي أحرم بالحج وكان متمتعًا ان كان في أشهر الحج (قوله لما مر) وهو قوله لانه ان كان أولًا الحج والاولى لنظر ما مر لانه يقال هنا لانه ان كان أولًا أحرم بعمرة فقد أُرِدَف الحج عليها وان كان أحرم أولًا بالحج لم يضره احداث نية الحج (قوله ولغا عمرة عليه كالثاني في جنتين أو عشرين) المراد ببلوغه عدم انعقاده فلا يلزم في ذلك شيء أصلا خلافا لما يوهمه تفسير الشارع بالبطلان (قوله ولو حصل الرضا في الاثناء) أي في أثناء أفعال الحج فاذا رضى إحرامه في أثناءه قبل أن يأتي بيقية أفعال الحج المطلوبة منه كالسعي والطواف ثم أتى بها لم يرتفع إحرامه مطلقا أتى بها نيته أو بغير نيته وأما اذا وقع الرضا في أثناء الأفعال الواجبة عليه كالطواف والسعي ارتفع ذلك الفعل فقط ويكون كالتارك له فيطالب بغيره وأصل الإحرام لم يرتفع ونص عبد الحق فاذا رضى إحرامه ثم عاد للمواضع التي يخاطب بها فاعلمها لم يحصل لرفضه حكم وأما ان كان في حين الأفعال التي تجب عليه نوى الرضا وفعلها بغير نية كالطواف ونحوه فانه بعد كالتارك لذلك انظر بن (قوله حقه قولان) أي لان الجواز نقله سند والقرافي عن أشهب والمنع نقله المازري عن مالك وليس هذا من تردد المتأخرين في النقل عن واحد أو أكثر من المتقدمين لان معنى ذلك أن لا يختلف المتأخرون في النقل عن واحد أو أكثر من المتقدمين كان ينقل جماعة عنه أو عنهم الجواز وينقل آخرون عنه أو عنهم المنع وما هنا ليس كذلك لان هذا نقل جماعة عن واحد الجواز ونقل آخرون عن آخر المنع ثم ان المعتمد من القولين القول بالجواز كما في المجمع فان قلت لم جرى هنا خلاف دون الصلاة حيث قال المصنف وجاز له دخول على ما أحرم به الامام قلت لان الإبهام هنا أشد لاحتمال أن يكون ما أحرم به حجًا أو عمرة والحج يحتمل الأفراد والقران والتمتع بخلاف الصلاة فعلم أنها فرض وانما الشك في عين الصلاة فخف الإبهام فيها واشتد في الحج (قوله فلو تبين الخ) هذا وما بعده بناء على القول بصحة الإحرام وانعقاده وقوله ويكون مطلقا بخير الخ قيل الحق انه يجري على الإبهام السابق فيصرفه وجوب الحج خاصة ان وقع الصرف بعد طواف القدوم كان في أشهر الحج أو لا ونادبا ان كان قبله ووقع الإحرام في أشهر الحج فان وقع في غيرها كره صرفه لحج ونسب صرفه لعمرة كما مر (قوله أي فضل الخ) هذا هو المنصوص خلافا لروا ما أشهب عن مالك في المجموعة ان من قدم مكة مرهقا فالأفراد أفضل في حقه وأما من قدم وبينه وبين الحج طول زمان وخاف قلة الصبر فالتمتع أولى له ولما قاله اللخمي من أن التمتع أفضل من الأفراد والقران ولما قاله أشهب وأبو حنيفة من أن القران أفضل من الأفراد لان

الرفض في الاثناء (وفي) جواز إحرام شخص (كأحرام زيد) وبرئ من الجواز لصحة ومن عدم الجواز لعدم الجزم عمادتين بالنية (تردد) حقه قولان فلو تبين أن زيد لم يحرم لزمه هو الإحرام ويكون مطلقا بخير في صرفه فيما شاء وكذا لو مات زيد أول ما يعلم ما أحرم به أو وجدته محرما بالاطلاق على ما استظهر ولما كانت أوجه الإحرام ثلاثة أفراد وقران وتمتع بين الأفضل منها بقوله (ونسب أفراد) أي فضل



على قرآن وتتمتع بان يحرم بالحج مفردا ثم اذا فرغ منه أحرم بالعمرة (ثم) يلى الافراد في الفضل (قرآن) لان القارن في عمله كالفرد والمشا به  
 للفضل يعقبه في الفضل ثم يفسره بقوله (بان يحرم بهما) معاينة واحدة بان ينوي القران أو الاحرام بهج وعمرة أو نية مرتبة (وقدمها)  
 أي قدم نية العمرة وجوبا في ترتيبها ليرتدف الحج عليها ولا يتصور ذلك فيما اذا أحرم (٣٥) بهما معانيم يتصور تقديم لفظها

ان تلفظ وهو حينئذ  
 مستحب (أو) يحرم  
 بالعمرة و (يردقه) أي  
 الحج عليها بعد الاحرام  
 بها وقبل طوافها أو  
 (بطوافها) أي فيه  
 قبل تمامه (ان صحت)  
 هو شرط في صحة  
 الاردا في مطلقا يجمع  
 صوره أي أن شرط  
 الاردا في صحة العمرة  
 فان فسدت لم يصح  
 (وكله) أي الطواف  
 الذي أردف الحج فيه  
 وجوبا وصلى ركعتيه  
 (ولا يسعى) للعمرة بعد  
 هذا الطواف لوجوب  
 ايقاع السعي بعد طواف  
 واجب وبالاردا في سقط  
 طواف القدوم عنه  
 وصار طوافه تطوعا  
 لانه صار بمن أنشأ الحج  
 وهو عكة أو الحصرم  
 فيؤخر السعي للأفاضة  
 (وتتدرج) العمرة في  
 الحج أي يستغنى بطوافه  
 وسعيه وحلقه عما  
 وافق ذلك من عملها  
 (وكره) الاردا في بعد  
 الطواف و (قبل  
 الركوع) ويصح ارداه  
 (لا بعده) أي بعد الركوع  
 فلا يصح وأشعر قوله  
 لا بعده بصحته في الركوع  
 (وصح) احرامه بالحج

عبادتين أفضل من عبادة (قوله أي فضل على قرآن) أي وان كان القران يسقط به الطلب عنه بالنسكين  
 والافراد انما يسقط به الطلب بالحج فقط لانه قد يكون في المفضل ما لا يكون في الفاضل (قوله ثم اذا فرغ  
 منه أحرم بالعمرة) ظاهره أن الافراد لا يكون أفضل الا اذا أحرم بالعمرة بعد فراغه من الحج وهو قول ضعيف  
 والمعتمد أن الافراد أفضل ولو لم يعتمر بعده فانا أحرم بالحج وترك العمرة فقد ترك بسنه وليست داخلة في  
 حقيقة المحكوم به بالافضية وهو ظاهر كلام ابن عرفة وغيره والمصنف في المناسك حيث قال الافراد أن يحرم  
 بالحج مفردا ثم اذا فرغ يسن له أن يحرم بعمرة (قوله أو نية مرتبة) الاولى أو نيتين مرتبتين في وقت واحد  
 (قوله نعم يتصور تقديم لفظها) أي بان يقول ليسك بعمرة وحجة (قوله وهو حينئذ مستحب) أي أن تقديمها  
 في التسمية مستحب اذا كان أحرم بها نية واحدة ولو عكس في التسمية صح (قوله أو يردقه) اشارة لنوع  
 الثاني من نوعي القران وهو الاردا في وكل منهما تحتها أقسام (قوله أو بطوافها قبل تمامه) أي عند ان  
 القاسم خلافا لاشبه القائل اذا شرع في الطواف فات الاردا في ولو قال المصنف ولو بطوافها كان أي  
 وكان مشيرا للخلاف في الاردا في الطواف (قوله ان صحت) أي وأما ان فسدت فلا يرتدف الحج عليها عند  
 ابن القاسم ولا ينعقد احرامه بالحج ولا قضاء عليه فيه فله سند وهو باق على عمرته ولا يخرج حتى يقضيها فان  
 أحرم بالحج بعد تمامها وقبل قضائها صح حجه ولو فسدت في أشهر الحج ثم حج من عامه قبل قضائها فتمتع  
 وحجه تام وعليه قضاء عمرته اه ع (قوله وكذا وجوبا) أي على أنه تطوع وانما وجبا كماله لان الطواف  
 يجب اتمامه بالشروع فيه وليس اكمله شرطا في صحة الاردا في عند ابن القاسم ومالاي الحسن أنه لا يجب  
 عليه اكمله قال طي انه خلاف ظاهر كلام أهل المذهب (قوله وصار طوافه تطوعا) أي بعد أن كان واجبا  
 فقد انقلبت صفته (قوله وهو عكة) أي وهو لا قدوم عليه (قوله فيؤخر السعي للأفاضة) ويندرج طوافها  
 في الأفاضة (قوله وتتدرج) أي به لرد على أبي حنيفة في ايجابه على القارن طوافين وسعيين ولا يلزم المحرم  
 القارن أن يستحضر عند انبائه بالافعال التي يشترك فيها الحج والعمرة أنها الحج والعمرة بل لو لم يستشعر العمرة  
 اجزاء فلو قصد بذلك العمرة وذلك وهو عكة فانه يؤمر بالاعادة كما في ح فان لم يذ كر حتى يرجع لبلده  
 اجزاء (قوله ويصح اردافه) أي ويركع لذلك الطواف ويسعى بعد الأفاضة وتنقلب صفة ذلك الطواف  
 فبعد أن كان واجبا صار تطوعا (قوله وصح بعد سعي) أي وان كان لا يجوز القدوم على ذلك لاستلزامه تأخير  
 حلق العمرة واعلم أنه اذا أحرم بعد سعيها كان غير قارن وفي تسميته ذلك اردا فانسأخ لان هذا حج مؤتلف  
 بعد عمرة تمت ولذا جعل الشارح ضمير صح راجعا للأحرام بالخج لا للاردا في (قوله ثم ان أم) أي ثم ان كان هذا  
 الذي أحرم بالحج بعد سعي العمرة وقبل حلقها أم عمرته الحج (قوله وأهدى تأخيره) أي لفراغ الحج وظاهره  
 ولو حلق بالقرب كان اعتمر في آخر يوم عرفة ثم أحرم بالحج ولم يحلق حتى وصل إلى يوم النحر فحلق وهو كذلك  
 فيلزمه الدم ولا يسقط عنه لان الحلق للسك الثاني كما في ح عن الطراز (قوله ولو فعله) أي الحلق بعد احرامه  
 بالحج وقبل فراغه من أعماله ورد بلوقول أصحاب ابن بونس انه لا دم عليه نحر يجاء على قول ابن القاسم فيمن قام  
 من اتنين في الصلاة ثم رجع فجلس أنه يسجد بعد السلام ويسقط عنه برحومه ما كان لازماله من السجود  
 القبلي وقوله بان قدم الحلق أي قبل فراغه من الحج (قوله ولا بد من الهدى) أي لترك الامر الواجب عليه وهو  
 تأخير الحلق وقوله وعليه فدية أي لحلقه الذي فعله والحاصل أن الواجب أصالة ترك الاحرام بالحج حتى يحلق  
 للعمرة فاب خالف ذلك الواجب وأحرم به قبل حلقها لزمه تأخير الحلق لفراغ من الحج وأهدى لترك ذلك  
 الواجب الاصل فان قدم الحلق قبل الفراغ من الحج لزمه هدى لترك التأخير لواجب والفدية لازالة الاذى

(٤ - دسوقى ثانی) (بعد سعي) للعمرة قبل حلقها ثم ان أم عمرته قبل أشهر الحج يكون مفردا وان فعل بعض ركعتيه في وقته يكون  
 متمما (وحرم) عليه (الحلق) للعمرة حتى يفرغ من حجه (وأهدى لتأخيره) أي لوجوب تأخيره عليه به - احرامه بالحج فبئس المراد أنه  
 يطلب بهديه وان آخره أهدى (ولو فعله) بان قدم الحلق فلا يفيد ولا بد من الهدى وعليه حينئذ فدية أيضا (ثم) يلى القران في التذنب



(تمتع) وفسره بقوله (بان) يحرم بعرة ثم يحل منها الحج ثم (يحيى بعدها) بأفراد بل (وان بقران) فيصير متمتعاً قارناً ولزمه ههنا أن تمتعه وقارنه وسعى المتمتع متمتعاً لا تمتعاً باسقاط أحد السفرين أو لانه تمتع من عمرته بالنساء والطيب (وشرط) وجوب (دمهما) أي التمتع والقران (عدم إقامة) للتمتع أو القارن (بمكة أو ذي طوى) مثل الطاء مكان معروف ثم (وقت فعلهما) أي وقت إحرامه بهما فالمقيم لادم عليه أن كانت إقامته (٣٦) أصلية بل (وان) كانت (بانتقطاع) أي بسبب انقطاع (بهما) أي بمكة أو ذي طوى وأفراد الضمير

لان العطف بأوبان انتقل اليها وسكنها بنية عدم الانتقال منها وأما المجاور بها الذي نبتة الانتقال منها أولاً نبتة فعلية الهدي (أو) كان متوطناً بها (وخرج) منها (لحاجة) من غزو أو تجارة ونبتة الرجوع فلا دم عليه ان رجع بعرة في أشهر الحج ثم حج أو أحرم بهما معاً قارناً (لا) ان (انقطع) بغيرها أي بغير مكة وما في حكمها رافضاً سكنها (أو قدم بها) أو بمعنى الواو أي وقدم بالعرة (ينوي الإقامة) بمكة وما في حكمها وأول ان لم ينوها عليه الدم ان تمتع أو قرن (ونذبت) دم التمتع (لذي أهلين) أهل بمكة وأهل بغيرها مما ليس في حكمها (وهل) نذبه مطلقاً أو (الأأن يقيم بأحدهما) أي أحد المكانين (أكثر) من إقامته بالآخر (فيعتبر) إلا كثر فيجب ان كان

(قوله بان يحرم بعرة ثم يحل منها الحج) أي سواء كانت تلك العرة صحيحة أو فاسدة (قوله فيصير متمتعاً قارناً) أي ولو تكرر منه فعل العرة في أشهر الحج ثم حج من عامه فهدى واحد يجزئه قاله في السواد (قوله لانه تمتع) أي انتفع وقوله من عمرته أي بعد عمرته وفيه ان كل معتمر يمتع بعد عمرته بالنساء والطيب سواء حج بعدها أو لم يحج بعدها لتحلل من عمرته في أشهر الحج أو لانه لا يسمى متمتعاً إلا أن يقال علة التسمية لا تقتضي التسمية (قوله وشرط دمهما الحج) ظاهره أنها ليست بشروط في التسمية وهو أحد قولين وقيل أنها شروط في التسمية والدم معا وتظهر علة الخلاف لو حلف انه متمتع أو قارن ولم يستوف الشروط لم يحث على الأول ويحث على الثاني (قوله عدم إقامة) المراد بها الاستيطان وهو الإقامة بنية عدم الانتقال وحاصله أن شرط دمهما أن لا يكون مقبلاً وقت الإحرام بهما بمكة ولا بمكة في حكمهما إلا بقصر المسافر منها حتى يجاوز (قوله مكان معروف ثم) أي هنالك وهو ما بين التنية التي يهبط منها بالعرة مكة والتنية الأخرى التي في جهة الزاهر ولا خصوصية لذي طوى بل المراد كل مكان في حكم مكة مما لا يقصر المسافر منها حتى يجاوز (قوله أي وقت إحرام بهما) أي بالقران والتمتع والمراد وقت الإحرام بالعرة منه فلو قدم أطاق محرماً بعرة في أشهر الحج ونبتة السكنى بمكة أو بمكة في حكمها ثم حج من عامه وجب عليه هدي التمتع وليس كالمقيم (قوله بل وان كانت باقطاع) أشار السارح إلى أن هذه المبالغة راجعة للمفهوم (قوله بان انتقل الحج) تصوير للانقطاع بها (قوله وان كان متوطناً بها) أي بمكة سواء كان من أهلها أو من غيرهم استوطنها قبل ذلك بأهله أو بغيرهم وقوله أو خرج لحاجة عطف على ما في حيزان (قوله لان انقطع) أي المكي وحاصله أن المكي اذا انقطع بغير مكة رافضاً سكنها فان حكمه حكم من قدم من غير أهل مكة فيلزمه دم التمتع والقران وأما ان لم يرفض سكنها فهو قوله أو خرج لحاجة (قوله وقدم بالعرة) أي في أشهر الحج ويحتمل أن ضميرهما الأشهر الحج والباء للإبادة على الأول وعلى الثاني بمعنى في ومعلوم أن من قدم في أشهر الحج لا يكون متمتعاً إلا اذا كان قدومه بعرة لان كان يحج (قوله ونذبت دم التمتع) أي وكذلك القران (قوله تأويلان) الإطلاق للتونسي والتقييد للحمي وقوله المعتمد الأول اعترضه أبو علي المناوي قائلاً لم أر من ذكر أن الأول هو المذهب اهـ بن (قوله وشرط دمهما) أي القراء والتمتع (قوله وحج من عامه) أي فلو حل من عمرته في أشهر الحج ثم لم يحج الا من قابل أوقات التمتع الحج أو القارن وتحلل بالعرة كما هو الأفضل فلا دم فلو بقي القارن على إحرامه لم يقابل لم يسقط عنه الدم (قوله ويشترط للتمتع) أي لدمه وأشار السارح بتقدير يشترط إلى أن قوله وللمتمتع الحج من عطف الجمل (قوله اذا كان العود لمثل بلده بغير الحجاز بل) فيه إشارة إلى أن المبالغة راجعة لمثل بلده وأما اذا رجع لبلده فلا دم اتفاقاً كانت بالحجاز أو بغيره وكذا رجوعه لمثل بلده وهي بغير الحجاز وهذا هو الصواب وجعلت المبالغة راجعة لكل من بلده ومثله تبعاً للشارح بهرام وأصله لابن عبد السلام واعترضه ح فأنظرهما بن (قوله ولو بالحجاز) رد على ابن الموارز القائل انه اذا عاد لمثل بلده في الحجاز فلا يسقط لدم ولا يسقط الا بعد ودم لبلده أو لمثله وخرج عن أرض الحج ببلدة (قوله بعد أن حل من عمرته) أي وقبل إحرامه بالحج وأما لو أحرم بمكة قبل عود لبلده أو مثله ثم عاد لها فلا يسقط عنه الدم لان سفره لم يكن لابتداء حج (قوله أو ببلده) الأول أي بلده أي لان رجع لقل من بلده أو أقل من مثل بلده (قوله فلا يسقط عنه الدم) أي لان رجوعه لما ذكر كعدم (قوله ونزل بعض ركنها) أي ولو السعى كله أو بعض

الا كثر بغير مكة وما في حكمها ولا يجب ان كان الاكثر بمكة (تأويلان) المعتمد الأول (وشرط دمهما) حج من أشواطه عامه (فيهما) (و) يشترط (للمتع) زيادة على الشرطين السابقين المشتركين بينهما وبين القران (عدم عود لبلده أو مثله) في البعد اذا كان العود لمثل بلده بغير الحجاز بل (ولو) كان (بالحجاز) فان عاد إلى مثله بعد أن حل من عمرته بمكة ثم دخلها محرماً بحج في عامه فلا دم عليه لانه لم يمتع باسقاط أحد السفرين (لا) ان عاد إلى (أقل) من أفقه أو ببلده أو مثله فلا يسقط عنه الدم (و) شرط أن تمتعه (فعل بعض ركنها)



أي العمرة (في وقته) أي الحج ويدخل بغروب الشمس من آخر رمضان فان حل منه قبل الغروب ثم أحرم بالحج بعده لم يكن متمتعاً (وفي شرط كونهما) أي الحج والعمرة (عن) شخص (واحد) فلو كانا عن اثنين كأن اعتمر عن نفسه وحج عن غيره أو عكسه أو اعتمر عن زيد وحج عن عمرو فلا دم وعده شرطه فيجب الدم وهو الراجح (تردد دم المتمتع يجب) (٢٧) بإحرام الحج) إذ لا يتحقق المتمتع إلا به واعترض بأن هذا

محالف لقوله لا تأتي وإن مات متمتع فالهدي من رأس ماله إن رعى العقبة أي فإن لم يرمها لم يلزمه هدي أصلاً لأن رأس ماله ولا من ثلثه وأوجب باب ما هياطريقة وما يأتي طريقة أخرى وهي الراجحة وبأن ما هيا محمول على الوجوب الموسع والتخفيف في جرة العقبة وهو ما يأتي ومثل رميها بالفعل فوات وقته (وأحرأ) دم المتمتع بمعنى تقلبه واشعاره (قبلة) أي قبل إحرامه بالحج وبأن إحرام العمرة بل ولو ساقه فيها تطوعاً ثم حج من عامه هدا هو المراد وليس المراد أجراً نحرم المتمتع قبل إحرامه بالحج كما هو ظاهره إذ لم يقل به أحد (ثم الطواف) عطف على الإحرام أي وركتهما الطواف فقوله (لهما) مستغنى عنه وهو طواف مطلقاً رتناً أو واجباً أو مندوباً بشرط أولها كونه أشواطاً (سبعاً) وأبداً ومن الحجر الأسود

أشواطه فإذا أحرم بالعمرة آخر يوم من رمضان أو قبله وأدفع طوافه وسعيه باليلة العبد أو أوقع السعي فقط كاه أو بعض أشواطه ليلة العبد أو يومه كالمتمتعاً (قوله تردد) قال ح أشار المصنف بالتردد لتردد المتأخرين في النقل فالذي نقله الشيخ في النوادر وابن يونس والتميمي عدم اشتراط ذلك وقال ابن الحاجب الأشهر اشتراط كونهما عن واحد وأنكر ابن عرفة والمصنف في المناسخ وجود هذا القول من أصله (قوله) لا من رأس ماله ولا من ثلثه أي فهذا يقتضي أن دم المتمتع إنما يجب إذا رعى العقبة لأنه يجب بمجرد إحرامه بالحج (قوله) وأوجب بأن ما هياطريقة الخ) اعترض هذا الجواب العلامة بن بانه يقتضي أن أهل الطريقة الأولى يقولون أنه يطالب به إذا مات قبل رعى العقبة وليس كذلك إذ لو كان كذلك لسلها ابن عرفة كعادته في عزو الطرق مع أنه اعترض على ابن الحاجب بقوله قول ابن الحاجب فيجب بإحرام الحج يومه وهو وجوبه على من مات قبل وقوفه ولا أعلم في سقوطها خلافاً فالصواب في المسئلة الجواب الثاني (قوله) أذ لم يقل به أحد الخ) فيه نظيرة قال الأبي في شرح مسلم على أحاديث الاشتراك في الهدى على قول الراوي وأمرنا إذا أحلنا أن نهدى مانصه عياض في الحديث حجة لمن يجوز فحرم الهدى للمتمتع بعد الإحلال بالعمرة وقبل الإحرام بالحج وهي إحدى الراويين عندنا والآخرى أنه لا يجوز إلا بعد الإحرام بالحج لأنه بذلك يصير متمتعاً وذكر بعضهم أنه يجوز بعد الإحرام بالعمرة اه وبه تعلم أنه يتعين صحة إبقاء كلام المصنف على ظاهره وسقوط تعقب الشراح عليه وتأويلهم له من غير داع لذلك اه بن (قوله) مستغنى عنه) قبل أعاده لطول الفصل فرعاً يغفل عنه وأسقطه من السعي لقرب ذكره في الطواف وشم هنا للترتيب الذي ذكره والرتبي جميعاً والمراد أن رتبة الطواف متأخرة عن رتبة الإحرام وأما كون الطواف في أي وقت فهو شيء آخر سيأتي (قوله) لهما سبعا) أي لكل واحد منهما سبعا والاقطار العبارة أن لكل واحد منهما ثلاثة ونصفاً فان شئت في عدد ما طافه من الأشواط بنى غير المستحكم على الأقل فان نقص شوطاً أو بعضه يقينا أو شكافي الطواف الركني وجع له على تفصيل سيأتي في قوله ورجع ان لم يصح طواف عمرة الخ قال لباحي ومن سها في طوافه فبلغ ثمانية أو أكثر فانه يقطع ويركع ركعتين للاسبوع الكامل ويلغى ما زاد عليه ولا يعتد به وهكذا حكم العام في ذلك ان طرح وبه نعلم أن ما في عمى وخش من بطلان الطواف بزيادة مثله سهواً وبطلان الزيادة عمداً كالصلاة بمجرد بحث مخالف للنص وقياسه له على الصلاة مردود بوجود الفارق لان الصلاة لا يخرج منها إلا بالسلام بخلاف الطواف فيظهر أن الزيادة بعد ثمانية لغو فتأمل (قوله) فان ابتدأ من الركن اليماني) أي الذي هو قبل الحجر الأسود (قوله) وأنتم إليه) أي إلى الحجر الأسود وقوله فان لم يتم إليه أي للحجر بل أنتم كن اليماني الذي ابتدأ منه وقوله أعاده أي ان طال الأمر أو انتقض وضوءه والابنى على ما فعل وهذا كله في الناسي والجاصل وأما من بدأ من الركن اليماني عمداً أو أنتم إليه فإنه لا يبنى إلا إذا رجع بالقرب جدا ولم يخرج من المسجد ان طرح وهذا هو الموعول عليه خلافاً لما في بعض الشراح (قوله) والا) أي بان رجع لبلده أجزأه وعليه دم أي هدى يرسله مكة (قوله) كان أحسن) أي لان الطهر هو الفعل والطهارة صفة فاعلة بالفعل وهي المراتبة هي التي هي المصاحبة لمصروف لا الطهر الذي هو التطهير (قوله) والستر) أي ستر العورة على ما مر في الصلاة قال بعض وناظر من لمذهب صحة طواف الحرة إذا كانت بادية الأطراف وتعييد سحبا ما دامت بمكة أو حيث يكمل عادة وقال بعضهم السار أنه لا يستحب لها الإعادة وإن كانت عكة لأنه بمجرد الفراغ منه يخرج وقته ذكره شيخنا (قوله) ولو سهواً) أي هذا إذا حصل عمداً أو غلبة بل ولو حصل سهواً أي حلة كونه سهاياً عن كونه في الطواف (قوله) وإذا بطل البناء

واجب فان ابتدأ من الركن اليماني مثلاً ما قبل الحجر وأنتم إليه فان لم يتم إليه أعاده وعاد سعيه بعد ما دام عكة والافعل عليه دم ثانيها كونه مندوباً (بالطهر بن) أي طهارة الحدث والنسب ما قبل الطهارة في البناء ثم بان الطهارة بعد كافي الصلاة (والستر) للعمرة عطف على الطهر بن فهو الشرط الثالث (وبطل بحدث) حصل أثناء ولو سهواً (بناء) فاعل بطل وإذا بطل البناء



وجب استئناف الطواف ان كان واجبا أو تطوعا وتعد الحشد فلو قال وبطل بحديث ولا بناء لكان أحسن لان ظاهر عبارته أن هنا بناء بطل وليس كذلك (وجعل البيت عن يساره) بالجرح عطف على الظاهرين فهو الشرط الرابع فلو جعله عن يمينه أو قبالة وجهه أو وراء ظهره لم يجزء والمراد أنه عن يساره وهو ماش مستقيما جهة أمامه فلو جعله عن يساره إلا أنه رجوع القهقري من الأسود الى اليماني لم يجزء الخامس أشار به بقوله (وخروج كل البدن عن الشاذروان) ابن فرحون بكسر الهمزة والفتح والفتح والنوى بفتحها وسكون الراء بناء لطيف ملصق بحائط الكعبة (٣٨) مرتفع على وجه الأرض قدر ثلثي ذراع نقصته فريش من أصل الجدار حين

بنو البيت فهو من أصل البيت فلو طاف خارجه ووضع إحدى رجله عليه أحيانا لم يصح (و) خروج كل البدن أيضا عن مقدار (سنة أذرع من الحجر) بكسر فسكون سمي حجرا الاستدارة والراجح أنه لا بد من الخروج عن جميع الحجر ولا يعتد بالطواف داخله (ونصب المقبل للحجر وجوبا وكذا استلم اليماني) فامته (بان يعتدل قائما على قدميه ثم يطوف لانه لو طاف مطاطئا ورأسه أو يده في هواء الشاذروان لم يصح طوافه (داخل المسجد) حال من الطواف وهو الشرط السادس وأما الخروج عن الحجر فمن تمام ما قبله لان حاصله الخروج عن البيت وأشار السابع بقوله (و) حال كونه (ولاه) فهو منصوب ويصح جزمه عطفا على المجرور أي لا يفرق بين أجزائه والآتي

يعني على ما مضى من الاشواط وجب استئناف الطواف به ذكره المصنف من أنه اذا أحدث في أثناءه فلا بناء هو قول ابن القاسم وهو المعتمد وقال ابن حبيب عن مالك انه اذا أحدث تطهر وبني على ما معه من الاشواط (قوله وتعد الخ) راجع لقوله أو تطوعا أي فالطواف الواجب يلزم استئنافه من أوله مطلقا وأما التطوع فان أحدث عمدا الزمه استئنافه والا فلا يلزمه اعادته (قوله فلو قال وبطل بحديث) أي سواء حصل فيه أو بعده وقبل الركعتين لانهما كالجزء منه أو كان الحدث حاصل قبل شروعه فيه وقوله ولا بناء أي اذا حصل فيه وقوله لكان أحسن أي وأشمل أيضا (قوله وجعل البيت عن يساره) قال ح حكمة جعل الطائف البيت عن يساره ليكون قلبه الى وجه البيت ان باب البيت هو وجهه فلو جعل الطائف البيت عن يمينه لا عرض عن باب البيت الذي هو وجهه ولا يليق بالادب الاعراض عن وجوه الاماثل (قوله لم يجزء) أي ورجعه ولو من بلد على المشهورة لا فالن قال اذا رجع لبلده لا يرجعه قال في التوضيح ولعل هذا القائل لم ير التيسر شرطا في الصحة فهو موافق لابي حنيفة فان التيسر عنده سنة في تركه دم ان يرجع لبلده (قوله لم يصح) أي لا يدخل بعض بدنه في هواء البيت وما ذكره المصنف من أن الشاذروان من البيت هو الذي عليه الاكثر من المالكية والشافعية وذهب بعضهم الى أنه ليس من البيت قال ح وبالحكمة فقد ذكر الاضطراب في الشاذروان وصرح جماعة من الائمة المقتدى بهم بأنه من البيت فيجب على الشخص الاحتراز منه في طوافه ابتداء وان كان طاف وبعض بدنه في هوائه أنه يعيد مادام بمكة فان لم يذ كر ذلك حتى يعيد عن مكة فينبغي أنه لا يلزمه الرجوع مراعاة لمن يقول انه ليس من البيت (قوله وستة أذرع الخ) تبع المصنف في ذلك الخمي قال ح والظاهر من قول مالك في المدونة ولا يعتد بالطواف داخل الحجر أنه لا بد من الخروج عن جميع الحجر الستة أذرع وما زاد عليها وهو الذي يظهر من كلام أصحابنا وجعله بعض أشياخنا أنه المعتمد قال الازرق عن ابن اسحق كان الحجر زبالا فعميل ثم ان فريشا دخلت فيه أذرع من الكعبة (قوله وأما الخروج الخ) جواب عما خال ان وقوعه داخل المسجد شرط سابع لاسد من اذا السادس خروجه عن الحجر وحاصل الجواب أن خروجه عن الحجر من تمام الخامس لأنه شرط مستقل (قوله لان حاصله) أي حاصل الشرط الذي قبله الخروج عن البيت ومن جملة البيت الحجر (قوله ان قطع لجنازة) أي لاجل الصلاة عليها ولو صلى عليها في المسجد (قوله ولا يجوز الخ) حاصله أنها اذا لم تتعين عليه فلا يجوز قطع الطواف لها فان قطعه لها ابتداء ولا يبنى على ما فعل ولو كان الطواف تطوعا وكذا ان تعينت ولم يتحش تغيرها فلا يقطع واذا قطعه لها ابتداء وأما ان خشي تغيرها فقطع الطواف لاجلها وجوبا ويبنى على ما فعل من الاشواط كما أنه يجب عليه قطع الطواف اذا أقمت عليه الفريضة وبعد انعامها يبنى على ما فعله من الاشواط (قوله لاجل نفقة) أي لاجل طلب نفقة (قوله ان خرج من المسجد) أي لاجل طلب النفقة وقوله والابني أي والابان طلبها في المسجد ولم يخرج منه بني (قوله بعد فراغه) أشار الى أن السعي لا يعد طولا (قوله والابني) أي والابن لا يطل الزمن بني (قوله كالا فاضة) أي اذا كان قدم السعي عقب طواف القدوم

الا ان يكون التفريق يسيرا فلا يضر ولو غمر عذرا وكثرا لعذره وهو على طهارته (وابتداء) طوافه (قوله) لبطالته واجبا كان أو تطوعا (ان قطع لجنازة) ولو قر الفصل لانها فعل آخر غير ما هو فيه ولا يجوز القطع لها اتفاقا ما لم تتعين فان تعينت وجب القطع ان خشي تغيرها والا فلا يقضه واذا قلنا لا يقطع فظاهر أنه يبنى كالفريضة كذا قالوا ورضي الله عنهم (أو) قطع لاجل (نفقة) نسبها أو سقطت منه ولا يجوز القطع لها واستظهر المصنف الجواز أي ان خاف ضياعها ان لم يقطع وحل ابتداءه ان خرج من المسجد والابني أو نسى بعضه (أو بعض شوط) (ان فرغ سعيه) وطال الزمن بعد فراغه بالعرف والابني فان كان الطواف لاسعي بعده كالا فاضة والوداع والتطوع فان طال الزمن بطل والابني فتحصل أن المتصور اليه في البطلان وعدمه الطول وعدمه فلو قال



بدل قوله ان فرغ سعيه ان طال الزمن كان أجود (وقطعه) أي الطواف وجواباً لوركتنا (الفريضة) أي لا قامت للراتب ودخل معه  
ان لم يكن صلاها أو صلاها متقدراً والمراد بالراتب امام مقام ابراهيم على الراجح وأما غيره (٣٩) فلا يقطع له لانه كجماعة غير الراتب

(ونذب) له (كالمشوط)

ان أقيمت عليه أثناءه بان

يخرج من عند الحجر

الاسود لينى من أول

الشوط فان لم يكمله

ابتدأ من موضع خرج

ونذب أن يتعدى ذلك

الشوط كما قال ابن حبيب

(وبنى ان رعى) بعد

غسل الدم بشرط أن

لا يتعدى موضعاً قريباً

كالصلاة وأن لا يبعد

المكان حداً وان لا يبطأ

نجاسة ولو قال وبني كان

رعى زيادة مكاف كان

ولي ليفيد البناء في

القطع للفريضة ويكون

التشبيه في قوله وبني

لا في استحباب كمال

الشوط لان الباني في

الرفاع يخرج بمجرد

حصوله وبني قبل تنقله

فان تنقل أعاد طوانه

وكذا ان جلس طويلاً

بعد الصلاة (أو علم) في

أثنائه (بنحس) في بدنه

أو ثوبه فطرحها أو غسلها

فانه يبني ان لم يطل

والا يطل والراجح انه

لا يبني بل يطل ويتدى

(و) ان لم يعلم بالنحس

الا بعد فراغ الطواف

وركعتيه (أعاد) ندبا

(ركعتيه) خاصة

(بالقرب) عرفان

طال أو اتقص وضوءه

(قوله أو صلاها متقدراً) أي في بيته أو في المسجد الحرام أو صلاها جماعة في بيته وأما لو صلاها جماعة في  
المسجد الحرام وأقيمت عليه للراتب وهو في الطواف فهل يقطع ويخرج لان في بقائه طعن على الامام أولاً  
يقطعه لان تلبسه بالطواف يمنع من الطعن قال شيخنا العدوي والظاهر الاول واستظهر بعض شيوخنا  
الثاني (قوله مقام ابراهيم على الراجح) أي بناء على أن الراتب لا يتعدد وعلى مقابله فالمراد بقطعه لا فامة  
الفريضة للراتب بأي محل كان والمراد بمقام ابراهيم محل هنالك يصلي فيه بامام راتب وليس المراد به الحجر المعلوم  
(قوله لينى) أي بعد الفراغ من الفريضة على ما فعله من أول الشوط (قوله وبني) أي على ما فعل من  
الاشواط ان رعى وغسل الدم (قوله بشرط أن لا يتعدى) أي في غسل الدم وقوله وأن لا يبعد المكان أي  
الذي يغسل فيه الدم (قوله ليفيد البناء في القطع للفريضة) أي كما هو مذهب الموطأ والمدونة والعقنية  
وحكي ابن رشد عليه الاتفاق وقال لا خلاف اعلم في ذلك (قوله وبني قبل تنقله) أي وبني الشخص  
الذي قطع لاجل إقامة الفريضة قبل تنقله (قوله وكذا ان جلس طويلاً بعد الصلاة) أي ولو كان جلوسه  
لذكر (قوله والراجح أنه لا يبني) بل يبطل ويتدى أي بعد طرحها ان لم يتعلق بشئ منها وبعد غسلها ان تعلق  
بشئ منها سواء عطل أو لم يطل وما ذكره الشارح من الراجح ذكره ابن أبي زيد عن أشهب واعلم أن المسئلة  
ذات أقوال ثلاثة ذكرها ابن رشد في سماع القرينين أحدها لما لك كراهة الطواف بالثوب النجس قال  
ابن رشد وعليه لا يجب الاعادة ولو كان متعباً الثاني لان القاسم اذا لم يعلمها الا بعد الطواف فلا إعادة عليه  
الثالث لا شهب ان علم في أثنائه أعاده فقد علمت أن قول أشهب مقابل لقول مالك وابن القاسم وعلى قول  
ابن القاسم لا إعادة عليه بعد كماله قال التونسي يشبه أنه ان علم في أثنائه يبني بعد طرحها أو غسلها فالخاص  
أن ما قاله المصنف تبعاً لابن الحاجب موافق لقول مالك وابن القاسم اذا علمت هذا فكيف يكون ضعيفاً  
انظر من (قوله أعاد نذر ركعتيه) هذا اذا لم يعلم بالنجاسة الا بعد فراغ الطواف وركعتيه كما قال الشارح وأما  
اذا علم بها بعد فراغ الطواف فلا يعيده (قوله لخروج الوقت بالفراغ منها) هذا يقتضي أنه لا يشترط  
الطول الا أن يلاحظ أن ما قارب الشئ يعطى حكمه فتأمل (قوله وبني على الأقل) عطف على المعنى أي بني  
على ما طاف ان رعى وبني على الأقل المحقق ان شك والمراد بالشك مطلق التردد الشامل للوهم كما في شب  
وعقب قال ح والمنصوص عن مالك أن الشاك الغير المستكبر يبني على الأقل سواء شك وهو في الطواف أو بعد  
فراغه منه بل في الموازية انه اذا شك في اكمال طوافه بعد رجوعه لبلده أنه يرجع لذلك من بلده (قوله ويعمل)  
أي الشاك لا يقيده كونه مستكبراً وقوله ولو واحداً أي هذا اذا كان المخبر له متعدداً بل ولو كان واحداً بشرط كونه  
معه في الطواف كما نقله ابن عرفة عن سماع ابن القاسم خلافاً لعقب القائل يعمل باخبار غيره ولو واحداً ليس  
معه في الطواف وروى الباجي عن الابهري أن الطائف الشاك لا يرجع لاخبار غيره ولو كان اثنين معه  
في الطواف وهو ضعيف ونص ابن عرفة وسمع ابن القاسم تخفيف مالك للشاك في قبول خبر رجلين طامعه  
الشيخ وفي رواية قبول خبر رجل معه الباجي عن الابهري القياس اخو قول غيره وبناءً على يقينه كالصلاة  
وقاله عبد الحق اه ح (قوله وجاز بسقائف) أي وجاز الطواف تحت السقائف القديمة وهي محل كان  
به قباب معقودة (قوله وقبة الشراب) أي وهي المعروفة الآن بخلاوة الشمع هذا من زم (قوله ولا يضر  
حيلولة الاسطوانات) أي العواميد أي لا يضر حيلولتها بين السقائف وبين البيت التي يطوف حوله ولا  
حيلولة زمزم وقبة الشراب بين الطائف والبيت (قوله انتهت اليها) أي لان الزحام يصير الجميع متصلاً بالبيت  
فلوطاف في السقائف لزجة ثم قبل كماله زالت الزجة وجب كماله في الحل المعتاد كان الباقي قليلاً أو كثيراً  
فلو كمل الباقي في السقائف فهل يطالب باعادة ما فعل بعد زوال الزجة عند البيت ولو كان قليلاً كالشوطين  
وكان الامر بالقرب أو بؤمر باعادة الطواف كله والظاهر الاول اه عدوي (قوله ولا تكن زجة) أي بل

فلا شئ عليه لخروج الوقت بالفراغ منها (و) بني (على الأقل) ان يشك في عدد الاشواط ان يمكن مستكبراً والابني على الاكثر ويعمل  
باخبار غيره ولو واحداً (وجاز بسقائف) ومن ورام زمزم وقبة الشراب ولا يضر حيلولة الاسطوانات وزمزم وقبة (لزجة) انتهت  
اليها (والا) تكن زجة



(أعاد) وجوبا مادام بمكة (ولم يرجع له) من بلدته أو مما يتعد منه الرجوع (ولادم) المذهب وجوبه ثم المراد بالسقائف ما كان في الزمن الأول وأما ما زاد عليها مما هو موجود (٣٠) الآن فلا يجوز الطواف فيه لزجة ولا غيرها لأن الطواف فيها خارج عن المسجد

(ووجب) أي الطواف والمراد به هنا طواف القدوم بدليل بقية الكلام (كالسعي) أي كما يجب السعي أي تقديمه (قبل عرفة) ولذلك شروط ثلاثة فيهما أشار لها بقوله (إن أحرم) من وجب عليه مفردا أو قارنا (من الحل) ولو مقبلا بمكة خرج إليه (ولم يراهق) بفتح الهاء أي لم يراحمه الوقت وبكسرهما أي لم يقارب الوقت بحيث يخشى فوات الحج إن اشتغل بالقدوم فإن خشيته خرج لعرفة وتركه (ولم يردف) الحج على العمرة (بحرم والا) بان اختل شرط من الثلاثة (سعي) أي آخر السعي الركني (بعد الأفاضة) ولا طواف قدوم عليه ولادم كما لا يجب على ناس وحائض ونفساء ومغوى عليه ومجنون حيث بقي عذرهم بحيث لا يمكنهم الايمان بالقدوم والسعي قبل الوقوف (والا) بان طاف المردف بحرم أو المحرم منه غير المراهق تطوعا (قدم) بشرطين (أن قدم) سعيه بعد ذلك الطواف على الأفاضة (و) الحال أنه

طاف تحت السقائف اعتبارا أو لم يردأ ومطسركا هو ظاهره ولكن الظاهر أن الحرم والسقائف الشديدين كالزجة كما قال شيخنا عدوى (قوله أعاد وجوبا) أي سواء كان الطواف واجبا أو تطوعا خلافا لمن قال يعيد الواجب ولو كان وجوبه بالنذر لا التطوع قاله شيخنا عدوى ومقتضاه أن التطوع يجوز في السقائف لزجة وغيرها (قوله مادام بمكة) أي أو قريبا منها مما لا يتعد نذريه الرجوع (قوله وأما ما زاد عليها الخ) اعلم أن السقائف كانت في الصدر الأول من المسجد الحرام ثم بدلها بعض السلاطين من بني عثمان بعقود وأما السقائف الموجودة الآن فهي خارجة عن المسجد من جهة فالتطواف فيها الآن طواف خارج المسجد فما ذكره المصنف من جواز الطواف في السقائف لزجة مراده الطواف في محلها في الزمن الأول لا الطواف تحت السقائف الموجودة الآن هذا حاصله وقد يقال إذا كانت السقائف في الصدر الأول من المسجد الحرام فلا شيء اشترط في جواز الطواف فيها الزجة مع أن الشرط في صحة الطواف كما هو وقوعه في المسجد (قوله ووجب كالسعي) فاعل وجب ضميره مترعا تدعى طواف القدوم لأنه وإن لم يتقدم له ذكر ولكنه معلوم من قوله قبل عرفة لأنه ليس للحج طواف قبل عرفة إلا طواف القدوم وأما طواف الأفاضة والوداع فتؤخران عن عرفة ٨ عدوى (قوله أي تقديمه) أي وأما ذاته فهي ركن (قوله قبل عرفة) متعلق بقوله وجب أي وجب الطواف قبل عرفة كما يجب تقديم السعي قبل عرفة فقوله كالسعي تشبيه في وجوب القبلي فقط وليس تشبيها تاما لأن طواف القدوم ليس بركن والسعي ركن (قوله ولذلك) أي لوجوب طواف القدوم قبل عرفة ووجوب تقديم السعي قبلها بشروط ثلاثة وأشار الشارح بذلك إلى أن هذه الشروط راجعة لما بعد الكاف ولما قبلها لا لما بعد ما فقط كما هو عادة المصنف (قوله إن أحرم من الحل) أي إن أحرم من وجب عليه الطواف والسعي من الحل بالفعل كان إحرامه منه واجبا كالأفاضة القادم من بلدته سواء أحرم مفردا أو قارنا وكالمقيم بمكة إذا أراد القران وخرج للعل وأحرم منه أو مندوبا كالمقيم بمكة إذا كان معه نفس من الوقت وخرج للبقاع وأحرم منه مفردا (قوله وتركه) أي وأخر السعي للأفاضة (قوله ولم يردف بحرم) أي بان لم يردف أصلا بان كان مفردا أو أردف بحل قبل أن هذا الشرط يعني عنه قوله إن أحرم من الحل لأنه إذا أردف بالحرم لم يكن محرما بالحج من الحل وقد يقال إن المصنف أتى بهذا فعالتوهم اعتبارا بالأحرام الأصلي فتأمل (قوله بان اختل شرط الخ) وذلك كالأحرم يحرم أو أردف فيه الحج على العمرة أو راهق أي ضاق الزمن عليه بحيث يخشى فوات الوقوف إن اشتغل بالقدوم (قوله سعي بعد الأفاضة) أي لوجوب إيقاع السعي بعد أحد طوافي الحج وقد سقط عنه طواف القدوم فيجب فعله عقب الباقي من طوافيه وهو طواف الأفاضة (قوله كما لا يجب) أي ما ذكر من طواف القدوم والسعي بعده قبل عرفة (قوله والافدم) تقدم أنه إذا اختل شرط مما مر بان أحرم بالحج من الحرم أو أردف فيه فإنه يؤخر السعي لطواف الأفاضة وذكروا أنه لو خالف وقدم السعي على الأفاضة وعلى الوقوف ولم يعده بعد الأفاضة بان أوقعه قبل الوقوف بعد طواف تطوع أو واجب بالنذر ولم يعده بعد طواف الأفاضة حتى يرجع لبلده فإن عليه دما لمخالفته لما وجب عليه من تأخيرها ثم أنه لا يدخل في قوله والافدم الخ المراهق إذا تحمل المشقة وطاف وسعي قبل عرفة فإن هذا لا إعادة ولا دم عليه لأنه أتى بما هو الأصل في حقه بخلاف غيره ممن أحرم بالحرم أو أردف فيه فإنه لم يشرع له طواف قدوم (قوله والا) بان طاف المردف بحرم أي طاف قبل عرفة وقوله غير المراهق الأولى حذفه وقوله تطوعا معمول لصاف ولا مضموم لتطوع بل مثلهما لو طاف قبل عرفة طوافا واجبا بالنذر (قوله ثم السعي لهما) أي للحج والعمرة (قوله منه البدء) مبتدأ وخبر وقوله مرة حال من الضمير في متعلق الخبر أي البدء كائن منه حالة كون ذلك البدء مرة أو أنه حال من المبتدأ أي البدء حال كونه مرة كائن منه والصفة مذكرة لأن ألفه ثالثة كالف قتي وعصا وألف التانيث لا تكون ثالثة (قوله مبتدأ وخبر) هذا يقتضي أن

(لم يعد) سعيه بعد الأفاضة حتى يرجع لبلده فإن أعاده بعد الأفاضة فلا دم عليه (ثم) الركن الثالث (السعي) لهما (سبعا) العود بين الصفا والمروة منه أي من الصفا (البدء مرة) فإن بدأ من المروة لم يحسب به وأعادوا لا بطل سعيه وقوله (والعود أخرى) مبتدأ وخبر



فالبده من الصفا الى المروة شوط والعود الى الصفا شوط آخر (ومعته) أى شرط معتمده في الحج والعمرة كائنة (بتقدم طواف) أى طواف كان ولو نفلا (ونوى فرضيته) أى ان كان فرضا فليس هذا شرط في صحة السعي كما يوهمه كلامه ولا يريد أن غير الفرض ينوى به الفرض بل هو شرط لعدم عادته وعدم ترتب عدم عليه والمراد بالفرض (٣١) ما يشعل الواجب كالقدوم (والا)

بان لم ينو فرضيته لكونه نفلا أو واجبا ولم ينو به فرضا بان لم يعتقد وجوبه كما يتبع لبعض الجهلة (قدم) ان تباعد عن مكة والا أعاده مع السعي ولما قدم شروط الطواف من حيث هو شرع في شأن حكم ما إذا فسد لفقد شرط وأنه انما يرجع لاحد أطوفة ثلاثة فقال (ورجع) العمر من أى موضع من الارض (ان لم يصح طواف عمرة) اعتمرها لفقد شرط كفعله بغير وضوء (حرما) بكسر فسكون أى محرما متجردا عن المحيط كما كان عند احرامه اذا لم يصح الا الاحرام فيحرم عليه ما يحرم على المحرم ويجب عليه ما يجب على المحرم فان كان قد أصاب النساء فسدت عمرته فيتمها ثم يقضيها من الميقات الذي أحرم منه ويهدى وعليه لكل صعيد أصابه الجسراء وعيبه قذية لبسه وطيبه

العود مبتدأ وأخرى خبره وليس كذلك بل العود مبتدأ وخبره محذوف وأخرى صفة لحال محذوفة أى والعود اليه مرة أخرى أى شوطا آخر (قوله أى طواف كان) حاصل الفقه أن صحة السعي لا تحصل الا بتقدم طواف أى طواف كان فان سعى من غير تقدم طواف كان ذلك السعي باطلا لم يجزه وأما سقوط الدم فلا يحصل الا اذا كان الطواف واجبا ونوى وجوبه فلو كان الطواف تطوعا أو واجبا ولم يلاحظ وجوبه فالصحة حاصلة ولكن عليه الدم حيث لم يعده (قوله ونوى فرضيته) الواو للاستئناف والجملة مستأنفة لبيان حال الطواف الذي قال فيه ومعته بتقدم طواف فهي جواب عن سؤال مقدر كان سائلا له ما حال هذا الطواف فقال وأكمل أحواله ان كان واجبا ونوى فرضيته فلا دم والا فلا دم اه عدوى (قوله ان كان فرضا) أى ان كان مطلوبا طلبا كيدا كالافاضة والقدوم فيلاحظ فيه ما فرضيته أو وجوبه (قوله كما يوهمه كلامه) فيه تطويل كلام المصنف لا يوهم شرطية لقوله والا قدم ادلو كان شرطاً للزم من فقد عدم صحة السعي وأن يرجع اليه من بلده دون جبره بالدم (قوله ولا يريد أن غير الفرض) أى وهو الطواف النفل (قوله والمراد بالفرض ما يشعل الواجب) أى وانما أطلق المصنف هنا على الواجب فرضا مع أنه خلاف الاصطلاح هنا تسمية للدونة ولم يلتفت لهذا الاصطلاح الحادث وهو التفرقة بينهما (قوله بان لم يعتقد وجوبه الخ) الاولى بان اعتقد عدم وجوبه وقوله كما يقع لبعض الجهلة أى فانه يعتقد عدم لزوم الاتيان بطواف القدوم وأما ان لم ينو فرضيته والحال أنه ممن يعتقد لزومه فلا دم عليه والحاصل انه متى نوى فرضيته أو وجوبه أو لم ينو شيئا ولكنه ممن يعتقد وجوبه فلا دم عليه وأما ان لم ينو شيئا وكان ممن يعتقد عدم لزومه أو اعتقد عدم وجوبه فعليه دم ان لم يعده اه عدوى (قوله والا أعاده مع السعي) أى انه اذا كان في مكة يعيد السعي بعد طواف ينوى فرضيته فان لم يكن وقف بعرفة أعاد طواف القدوم ونوى وجوبه وسعى بعده وان كان وقف بعرفة أعاد طواف الافاضة ونوى فرضيته وسعى بعده وفي قول المصنف والا قدم مسامحة لان ظاهر عدم الامر بالاعادة ولو كان قريبا وليس كذلك (قوله من حيث هو) أى سواء كان فرضا أو واجبا أو تطوعا كان في الحج أو في العمرة وقوله انما يرجع أى من بلده (قوله ورجع) أى لباقي طواف وسعى وخلق (قوله ان لم يصح طواف عمرة) ظاهره سواء كان عدم صحة الطواف عن عمد أو سهو وهو كذلك ولا يتوهم انها تفسد في انعمد ويقضيها بعد اتمامها لان انعقاد احرامها وعدم طرق ما فسد (قوله كفعله) أى الطواف بغير وضوء أى سواء كان عمدا أو سهواً أى وكثره بعضه عمدا أو نسيه ناثم ان قوله ورجع الخ مقيد بما اذا لم يطف طواف تطوع بعد طواف العمرة الفاسدة وسعى بعده والا فيجزي ولا يرجع لكن عليه دم ان تباعد عن مكة لانه سعى بعد طواف غير فرض كما مر (قوله متجردا عن المحيط) تفسير لحرما أى وليس انما مجرد الاحرام لانه باق على احرامه (قوله كما كان عند احرامه) أى كما كان عند ابتداء احرامه والافه والآن محرم تأمل (قوله فان كان قد أصاب النساء) أى بعد فراغ تلك العمرة التي لم يصح طوافها (قوله فقارن) أى وحينئذ يلزمه دم القران ومفهوم قول المصنف صحيح أنه لو أحرم بعرة كان تحلله من الثانية تحللا من الاولى (قوله فلم يبق معه الا مجرد الاحرام) بهذا ظهر الفرق بين هذا وبين قوله وصح الاحرام بالحج بعد سعي امرة ويكون متمتعاً ان حل من العمرة في أشهر الحج والا ففرد لان ما مر العمرة التي أحرم بعد سعيها صحيحة وهنا فاسدة (قوله فانه يرجع اليه) أى حالاً لا محرم ما يقول المصنف كطواف القدوم تشبيهه في الرجوع لافي صفته لانه في الاول يرجع برما ونهنا يرجع حالاً وحاصل ما ذكره أن طواف القدوم اذا تيين فساده وقد وقع لى بعد ما اقتصر

(واقضى لحلقه) ان كان حلق ولا بد من حلقه ثانياً لان حلقه الاول لم يصادف محلا وان لم يكن حلق لم يلزمه شيء لتأخيره (وان أحرم) هذا الذي لم يصح طواف عمرته (بعد سعيه) الذى سعى به بعد طوافه الفاسد (بمعنى فقارن) لان طوافه الفاسد كالعدم فسعى عقبه كذا ان لفقد شرطه وهو صحة الطواف فلم يبق معه ا مجرد الاحرام وادنى عليه صحيح وأولى وأردف قبل سعيها (كطواف القدوم) ن فسده فانه يرجع اليه من أى محل كان (ان سعى بعده واقتصر) عليه



ولم يعد بعد الاقضية فالرجوع في الحقيقة ليس للتقدم بل للسعي ولذا كان اذا لم يقتصر عليه بل أعاده بعد الاقضية لم يرجع (و) طواف (الاقضية) اذا فسده فانه يرجع اليه (الا ان يتطوع بعده بطواف صحيح فيجبرته) عن الفرض الفاسد ولا يرجع له نعم ان كان بمكة طواب بالاعادة كما قاله بعضهم وظاهره وجوب الاعادة (ولادم) عليه اذا تطوع بعده أي وكان غير ذا كفساد الاقضية والالم يجزه كما استظهره بعضهم (٣٣) (حلا) حال من فاعل يرجع المقدر بعد الكاف أي يرجع حلالا من ممنوعات

الاحرام لان كلا منهما حصل له التحلل الاول برمي جرة العقبة فيكمل ما عليه باحرامه الاول ولا يجزئ احراما لانه باق على احرامه الاول فيما بقي عليه فالذي لم يصح طواف قدومه يعيد طواف الاقضية ثم يسعى والذي لم يصح طواف افاضته يعد الاقضية ولا يحلق واحد منهما لانه خلق بمسعى ولا يلبي حال رجوعه لان التلبية قد انقضت (الامن نساه وصيد) فلا يكون حلالا بالنسبة لهما بل يجتنبهما وجوبا لانهما لا يحلان الا بالتحلل الاكبر وهو طواف الاقضية وهو لم يحصل (وكره) له (الطيب) لانه حصل له التحلل الاصغر برمي جرة العقبة (واعتمر) أي وأتى بعمره بعد ان يكمل ما عليه مطلقا حصل منه وطء أم لا (والاكثر) من العلماء يعتمر (ان) كان قد (وطئ) لبأني بطواف صحيح لاوطء

عليه ولم يعد بعد الاقضية ولا يعد طواف نقل فانه يرجع له من بلده حلالا ولادم عليه (قوله) ولم يعد بعد (الاقضية) أي ولا يعد طواف تطوع وأما لو أعاده بعد طواف تطوع فانه لا يرجع له لكن يلزمه دم ان ذهب لبلده وان أعاده بعد الاقضية أجزأه ولا يلزمه رجوع ولادم عليه وهذا ان علم بفساد طواف التقدم فاعاد السعي بعد الاقضية وأما ان أعاده بعد الاقضية مع اعتقاد صحة التقدم وصحة السعي الذي بعده فانه يجزئه ان يرجع لبلده أو تطاول وعليه دم وأما ان ذكر ذلك قبل أن يرجع فانه يعيده لانه لم ينوب سعيه الركن ان طرح (قوله) فيجبرته (الخ) أي لان هذا الطواف في الحقيقة هو طواف الاقضية ولا يضر عدم ملاحظة أنه فرض وملاحظة أنه نقل وتحلل اجزائه على ما استظهره بعضهم حيث كان غير ذا كفساد الاقضية وذهب لبلده ولم يعلم بفساده الا بعد ذهابه اليها (قوله) ان كان بمكة أي وعلم بفساده بعد طوافه التطوع (قوله) ولادم) راجع لقوله ورجع ان لم يصح طواف عمره وما ولقوله كطواف التقدم ان سعي بعده واقتصر ولقوله والاقضية وأما قوله حلالا فراجع للاخيرين فقط أعني رجوعه للتقدم والاقضية وظاهر من صريح الشارح أن قوله ولادم راجع لقوله الا أن يتطوع بعده أي فان تطوع بعده أجزأه ولادم عليه لم تركه من التنية لان هذا التطوع في الحقيقة هو طواف الاقضية فلا يلزمه دم للملاحظة كونه نقلا وعدم ملاحظة فرضيته وكل من الحلين صحيح (قوله) وكان غير ذا كراخ) الحاصل أن ظاهر كلام المصنف أنه اذا تطوع بعد الاقضية الفاسد بطواف صحيح فانه يجزئه ولادم عليه سواء وقع منه التطوع ناسيا لفساد الاقضية أو متذكرا له وعليه حله ح واستظهر بعضهم حله على التيسار لقول الجزولي في باب جل من الفرائض لا خلاف فيما اذا طاف ملاحظا أن ذلك الطواف للوداع وهو ذا كراخ الاقضية فانه لا يجزئه اه واعتمد بعضهم ذلك الاستظهار (قوله) لان كلا منهما أي من أفسد طواف قدومه ومن أفسد طواف افاضته (قوله) لانه باق (الخ) هذا اشارته بطواب اعتراض وارد على قول المصنف يرجع حلا وحاصله أن رجوعه حلالا يلزم عليه دخول مكة حلالا وهو من خصائصه صلى الله عليه وسلم والجواب أن هذا حل حكما لانه تحلل التحلل الاصغر ولم يتحلل التحلل الاكبر لان الاقضية عليه فهو حلال حكما وغير حلال حقيقة بدليل منعه من النساء والصيد وكراهة الطيب (قوله) واعتمر) يعني أن من لم يصح طواف قدومه أو افاضته ورجع حلالا أو أكمل ما عليه فانه يطلب منه بعد ذلك الايمان بعمره سواء حصل منه وطء قبل اكمله أم لا وهو ظاهر كلام ابن الحاجب (قوله) والاكثر من العلماء) فسرهم أبو الحسن بان المسيب والقاسم بن محمد وعطاء كان الاولى للمصنف عدم ذكرهم لايهام أنهم من أهل المذهب انظر بن (قوله) فانه يأتي بعمره أي لاجل التحلل الواقع في الطواف بتقديم الوطء فلما كان ذلك الطواف الذي يرجع له حصل فيه خلل بتقديم الوطء أمر أن يأتي بطواف صحيح لاوطء قبله وهو حاصل بالعمره بخلاف ما اذا لم يطأ (قوله) هذا قول الاقل) أي وهو مذهب المدونة وقوله وقال الاكثر أي من العلماء من خارج المذهب (قوله) واختلفوا عند الوطء أي فعند الاقل تلزمه العمره وعند الاكثر لا تلزمه فقول المصنف واعتمر والاكثر ان وطئ ظاهره أن لا يقل فاقول هو حوب العمره مطلقا سواء وطئ أم لا وليس كذلك (قوله) فكان على المصنف أن يقول ولا عمره (الخ) أي أو يقول واعتمر وطئ والاكثر عدمها (قوله) بقدر الطمأنينة) الاولى حذفه ويقتصر على قوله أي الاستقرار لاجل المبالغة بعد بقوه ولو مر وقوله بعد هذا اذا استقر بعرفة الاولى أن يزيد فيه بقدر الطمأنينة (قوله) في أي جزء أي وان كان الوقوف في المكان الذي وقف فيه رسول الله صلى الله عليه

قبلة ويهدى فان لم يطأ فلا عمره عليه اعلم انه ان حصل منه وطء في المستثنين ثم رجع فأكمل ما عليه وسلم فانه يأتي بعمره ويهدى وان لم يحصل منه وطء فلا عمره عليه هذا قول الاقل وقال الاكثر لا عمره عليه مطلقا فانفقوا عند عدم الوطء على عدم العمره واختلفوا عند الوطء فكان على المصنف أن يقول ولا عمره والاقل ان لم يطأ ثم شرع في ذكر الركن الرابع المختص بالحج فقال (وللحج) خاصة (حضور جزء عرفة) أي الاستقرار بقدر الطمأنينة في أي جزء من اجزائها سواء كان واقفا أو جالسا أو مضطجعا



وسلم أفضل وذلك عند الصخور العظام المفروشة في أسفل جبل الرحمة وهو الجبل الذي توسط أرض  
عرفة (قوله أدركا) أي وإن كان الوقوف راكباً أفضل (قوله وتدخل) أي ليلة النحر بالغروب حتى استقر  
بعد الغروب بعرفة لحظة أجزاءه سواء دفع منه يدفع الإمام أو قبله وإن كان الأفضل أن يدفع بدفعه ولو نفر  
شخص قبل الغروب فلم يخرج من عرفة حتى غابت الشمس عليه أجزاءه المهدى لعدم الطمأنينة فيها بعد  
الغروب أذهى واجبة فالاستقرار في عرفة بعد الغروب ركن والطمأنينة واجبة كلوقوف جزء من النهار بعد  
الزوال اه تقرير شيخنا العدوي (قوله وأما الوقوف نهاراً فواجب بتجسير بالدم) أي إذا تركه عمد الغير عذر  
لأن كان الترك لعذر كما لو كان مراهقاً فلا دم وما ذكره من أن الوقوف نهاراً واجب بتجسير بالدم بخلاف  
الوقوف ساعة بعد الغروب فركن لا يتجسير بالدم هو مذموم مالم يكن وهو خلاف ما عليه الجمهور قال ابن عبد  
السلام والحاصل أن زمن الوقوف موسع وآخره طلوع الفجر واختلوا في مبدئه فالجمهور أن مبدئه من  
مسألة الظهر ومالك يقول من الغروب ووافق الجمهور النخعي وابن العربي ومالك إليه ابن عبد البر انظر  
(قوله ويدخل وقته) أي وقت الوقوف الواجب (قوله ويكنى فيه) أي في تحصيل الوقوف الواجب وقوله أي  
جزء منه أي الوقوف في أي جزء من ذلك الوقت (قوله هذا إذا استقر معرفة) أي بقدر الطمأنينة (قوله ولو مر)  
أي من غير أن يطمئن وهذا مباينة في حضور والضمير المستتر في مر عائد على الحاضر المفهوم من حضور وضمير  
نواه المستتر عائد على الحاضر وأما البارز فهو عائد على الحضور وقوله ولو مر ظاهره أن المقابل يقول بعدم  
أجزاء المرور مطلقاً سواء علم به أم لا نوى الوقوف به أم لا ونحوه قول ابن الحاجب في المار قولان اه واعترضه  
في التوضيح بقوله لم أر قولاً بعدم الأجزاء مطلقاً كما هو ظاهر كلام المصنف ولذا جعل سند محل الخلاف إذا لم  
يعرفها فقال من من بعرفة وعرفها أجزأه وإن لم يعرفها فقال محمد لا يجزئه والاشهر الأجزاء اه ويبحث ح  
في قوله والاشهر والأجزاء بأن سند الم بصرح بأنه الأشهر وانما قال بعد أن حكى عن مالك الأجزاء وهو ابن  
اه بن (قوله إن نواه) انما طلبت النية من الماردون غيره من استقر مطمئناً لما كان فعله لا يشبه  
فعل الحاج في الوقوف احتاج لنية لعدم اندراج فعله في نية الأحرام بخلاف من وقف لنية الأحرام  
يندرج فيه الوقوف كالطواف والسعي (قوله وعلم بان المار عليه هو عرفة) ان قلت انه يلزم من نية  
الوقوف بهامعرفة ما فلا حاجة لشرط الثاني قلت هذا ممنوع لانه قد ينوى الوقوف بها على فرض أن هذا  
المحل المار به عرفة وقد يقال ان النية انما تعتبر اذا كانت جازمة ولا تكون جازمة الا مع معرفة المحل  
فتأمل (قوله أو كان) أي الحاضر متمسكاً بانغماء أو نوم أو جنون وأشار الشارح بهذا التقرير إلى أن قوله  
أو بانغماء معمول بقصد عطف على مرأى ولو كان الحاضر متمسكاً بانغماء حصل قبل الزوال واستمر ذلك  
الانغماء حتى طلع الفجر وهذا محل الخلاف أما لو انغمى عليه بعد الزوال واستمر للغروب أو للفجر فانه يجزئ  
اتفاقاً ومثل الانغماء الجنون والنوم كما علمت قال بعض وانظر لو شرب مسكراً قبل الزوال أو بعده حتى غاب  
أو أطعمه له أحد وفات الوقوف وهو مسكر ان هل يجزئه ذلك الوقوف أم لا لم أر فيه نصاً والظاهر أنه لم يكن  
له في السكر اختيار فهو كالمنعمى عليه والجنون وإن كان له فيه اختيار فلا يجزئه كالبهل هو أولى (قوله  
فوقفوا بعاشر) أي ثم تبين لهم في بقية يومه أو بعده أنه العاشر وأما إذا تبين أنه العاشر قبل الوقوف فلا  
يذهب والوقوف ولا يجزئهم إذا وقعوا كما قال سند وفرق بين الحالتين أن الأول أوقع الوقوف في وقته  
المقدرة شرعاً والثاني لو وقف كان وقوفه في غير وقته المشروع وهذا الذي قلناه من التفرقة بين الحالتين  
هو اله راب كما يفيد نقل الشيخ أحمد الزرقاني خلافاً لغيره ومن تبعه حيث قال بالأجزاء سواء تبين الخطأ بعد  
الوقوف أو قبله (قوله أي في عاشر) أشار إلى أن الباقي يعني في لأنهم الأسببية لأن الوقوف في اليوم العاشر  
مسبب عن الخطأ لا سببه (قوله بان غم عليهم ليلة الثلاثين من القعدة) أي فكملوا أعدته ثلاثين وقوله  
أو نظروا أي أو كانت السماء مصححة فنظروا فلم يروا الهلال أو كملوا عدة ذي القعدة ثلاثين (قوله أو كملوا  
العدة الخ) أي ثم وقفوا في تاسع الحجة في ظنهم فتبين أنه العاشر لرؤية الهلال ليلة الثلاثين وقول الشارح

والثاني



عن خطتهم فوقوا بالناس ولم يستدركوا الوقوف بالتاسع (لا المازر الجاهل) بعرفة فلا يجزيه وهو عطف على مقدر بعد قوله ولو لم يكن يكفي الحضور ولو لم يعلم بأنه عرفة لا الجاهل وشبهه في عدم الاجزاء قوله (كبطن عرنة) بعين مهملة مضمومة وفتح الراء والنون واد بين العينين اللذين على حد عرفة والعلمين اللذين على حد الحرم فليست عرنة بالنون من عرفة بل ولا من الحرم (وأجزاء) الوقوف (بمسجدها) أي عرنة بالنون لانه من (٣٤) عرفة بالقاف ونسب لذات النون لانه لو سقط حائطه القبلي الذي من جهة مكة لسقط

في عرنة بالنون (بكره) لما قبل انه من عرنة بالنون (و) من عليه العشاء أو المغرب وخاف عدم ادراك ركعة من العشاء قبل الفجر ان ذهب لعرفة وان صلى فاته الحج (صلى ولو فات) لان ما ترتب على تركه القتل مقدم على ما ليس كذلك لكن الذي به الفتوى تقديم الوقوف على الصلاة ولما أنهى الكلام على الاركان شرع في بيان السنن وبدأ بسنن أولها فقال (والسنة) لمريد الاحرام بحج أو عمرة ولو صلبا أو حائضا أو نفثا أربع أولها (غسل متصل) بالاحرام كغسل الجمعة وهو من تمام السنة فلو اغتسل غدوة وأحرم وقت الظهر لم يجزه ولا يصير الفصل بشذرحاله وإصلاح جهازه (ولادم) في تركه ولو عد أو قد أساء ثم ذكر ما هو كالاستثناء من قوله متصل بقوله (ونذب) الغسل (بالمدينة الحليقي) أي لمريد الاحرام

أو أخضا الجهم في رؤية الهلال وأما لو أخطوا في العدديان علموا اليوم الاول من ذي الحجة ثم نسوه فوقوا في العاشرة فانه لا يجزيهم وأما من رأى الهلال ورددت شهادته فانه يلزمه الوقوف في وقته كالصوم قاله سند وانظر هل يجزي فيه ما تقدم في الصوم من قوله لا يجزى الا كاهله ومن لا اعتناء لهم بأمره اه شيخنا العدوي (قوله عن خطتهم فوقوا بالناس الخ) ما ذكره من عدم الاجزاء هو المعتمد خلافا لما قال بالاجزاء واعلم ان الخلاف في اجزاء الوقوف في الثامن انما هو اذا لم يعلموا بذلك حتى فات الوقت وأما اذا علموا به قبل فوات الوقت فلا يجزى اتفاقا ولا بد من اعادته قولا واحدا انظر ح اذا علمت هذا فاذا تذكر في اليوم التاسع فيقفون اتفاقا لیسلة العاشرة وأما ان لم يتذكر في اليوم العاشرة فهل يقفون ليلة الحادي عشر ويجزى عنهم وبه قيل وعليه مشي عبي أولاً يجزى عنهم وهو المعتمد وما قاله عبي ضعيف (قوله لا المازر الجاهل) أشار بتقدير المازر الى أن الجاهل بعرفة انما يضر المازر وأما من استقر بها واطمأن فانه لا يضر جهله بها كما لا يجب عليه نية الوقوف كما مر (قوله بكره) ما ذكره المصنف من الكراهة مع الاجزاء أخذه مما حكاه الجلاب عن المذهب وان كان ابن عرفة لم يعرج عليه (قوله على ما ليس كذلك) أي وهذا القول صدريه ابن رشد والقرافي وصاحب المدخل وشهره (قوله لكن الذي به الفتوى الخ) أي وهو قول حل اهل المذهب واختاره النعمي لان من قواعد التوسع مراعاة ارتكاب أخف الضررين ولان ما لا يقضى الا من بعد ينبغي أن يقدم على ما يقضى بسرعة (قوله في بيان السنن) أي سنن كل ركن (قوله أربع) أي بناء على أن التلبية ليست سنة وأما على أنها سنة فالسنن خمسة لأربعة (قوله وهو) أي الاتصال من تمام السنة وقوله غدوة أي أول النهار وما ذكره من أن الاتصال من تمام السنة وانه اذا اغتسل غدوة وأحرم وقت الظهر لم يجزه هو الموافق لكلام المدونة وابن يونس وابن المواز خلافا للبساطي حيث جعل الاتصال سنة مستقلة انظر بن (قوله ولا يضر الفصل) أي بين الغسل والاحرام بشذرحاله أي لا يكون هذا مبطلا للاتصال (قوله وقد أساء) أي ارتكب مكروها (قوله وجوبا) أي سواء كان الاحرام منها واجبا كصلاة اذا كان الشخص من أهل المدينة وقوله أو ندبا كالأحرام من مصر بامر بالخليفة (قوله فيأتي) أي الذي الخليفة بعد غسله في المدينة لا بسالتيه فاذا أحرم منها تجرد قال بن فيه نظر بل يتجرد عقب غسله بالمدينة فاذا أتى بعد ذلك بالخليفة أحرم منها كما قال سحنون ونقله ابن يونس عن ابن حبيب ونصه ابن حبيب واستحب عبد الملك أن يغتسل بالمدينة ثم يتجرد مكانه فاذا وصل لذي الخليفة أحرم منها وذلك أفضل وبالمدينة اغتسل النبي صلى الله عليه وسلم وتجرد ولبس ثوبي احرامه ولما وصل لذي الخليفة ركع وأهل (قوله لان الغسل في الحقيقة الطواف) أي لا لدخول مكة فاللام في قول المصنف لدخول مكة بمعنى عند (قوله بطوى) أي اب اتى من جهتها فان لم يأت من جهتها فيقدر ما بينهما (قوله ويتدل فيهما) أي لانه لا يسمى غسلا الا مع الدلك وقوله تدلكا خفيفا أي لانه محرم فيخاف من شدة الدلك قتل شيء من الدواب أو قلع شيء من الثمر ومقابل الراجح يقول انه لا يتدل فيهما وقوله يتدل فيهما على الراجح أي وأما الاول وهو غسل الاحرام فتدل فيه اتفاقا (قوله أي أن السنة هذه الهيئة الاجتماعية الخ) هذا الحل أصله الخ وتبعه من بعده ومثله في التوضيح ويبحث فيه طي بان جعل الهيئة الاجتماعية سنة يحتاج لنقل وانه معتمد والذي

من ذي الخليفة وجوبا وندبا فيأتي لا بسالتيه فاذا أحرم منها تجرد (و) نذب الغسل (لدخول غير حائض) ونفساء يدل (مكة) لان الغسل في الحقيقة الطواف فلا يؤمر به الا من يصح منه الطواف (بطوى) مثل الطاء وحقه أن يقول ويطوى لانه مندوب ثان (و) نذب أيضا (لوقوف) بعرفة ولو لحائض ونفساء ووقته بعد الزوال ويتدل فيهما على الراجح تدلكا خفيفا (و) ثاني السنن (لبس ازار) في وسطه (ورداء) على كتفيه (ونعيلين) أي أن السنة هذه الهيئة الاجتماعية فلا ينافي أن التجرد واجب فلو التحف برداء أو كساء أجزأه وخالف السنة (و) ثالث السنن لمريد الاحرام (تقليد هدي) ان كان معه هدي تطوعا أو لعام مضي



وكان مما يقد لا غنى وأما ما يجب بعد الاحرام فاعما يقبل بعده (ثم اشعاره) ان كان مما يشعر كالابل فالنقل يد والاشعار سنة للاحرام بالقيدين لا مطلقا (ثم) رابع السنن (ركعتان والفرض مجزئ) (٣٥) عنهما وفاته الافضل وأفادتهم انه يؤخر

الاشعار عن التقليد والركعتين عن التقليد والاشعار أى ندبا فيها لكن النص تقسيم الركوع على التقليد والاشعار ثم بين الوقت الذى يحرم فيه ندبا بعد فعل ما تقدم بقوله (يحرم الراكب اذا استوى) على ظهر دابته ولا يتوقف على مشيها (والماشى اذا مشى) ولا ينتظر الخروج الى السبيل (وتلبية) ظاهره أنها سنة خامسة والمستفاد من قوله الآتى وان تركت أوله فسد منها واجبة واتصالها بالاحرام واجب وان كان لا يضرب سيرا الفصل وأحب بان السنة اتصالها بالاحرام حقيقة فان تركه فان انضم لذلك طول لزومه الدم فقوله وتلبية على حذف مضاف أى واتصال تلبية (وجدت) ندبا (التفسير حال) كقيام وقعود وسجود وهبوط وركوب وملافة رفاق (وخفف صلاة) ولونا فلة (وهل) يستمر الحرم بحج لبي (لمكة) أى لدخولها فيقطع حتى يطوف ويسعى فيها وها

بدل عليه كلام ابن عرفة وابن رشد في البيان أن تلك الهيئة الاجتماعية مستحبة وما نسيه التوضيح لأن شاس وصاحب الذخيرة من السنة قال طي الظاهر منهم ما خلاقه فالأولى ما حله عليه بهرام وتنت من أن المراد بهذه السنة التجرد ومثله لعضاض وماحب الجواهر وغير واحد وبه عبر في مناسكه وقول ح بعد أن يريد التجرد من الثياب لأنه واجب بأنهم تاركه غير ظاهر لان اصطلاح أهل المذهب في الاشياء المنجبة بالدم مختلف فمنهم من يعبر عنها بالواجب ومنهم من يعبر عنها بالسنة كما في التوضيح ويظهر الفرق بينهما بالتأني وعدمه اه بن (قوله وكان مما يقبل) أى كالأبل والبقر وقوله وأما ما يجب بعد الاحرام كما اذا لزمه لأجل تمتع أو قران وقوله انما يقبل بعده أى فان قلده قبله خالف الأولى فقط (قوله بالقيدين) أى كون الهدى مسوقا لتطوع أو لأجل ما لزمه عن ماض وأن يكون مما يقبل أو يشعر (قوله ثم ركعتان) أى فأكثر فهو اقتصار على الأقل وليس المراد ظاهرا من أن السنة ركعتان فقط ثم ان محمل سنة ركعتي الاحرام ان كان وقت الاحرام وقت جواز والانتظار بالاحرام ما لم يكن مراهما والا أحرم وتركهما كما ان المعذور مثل الحائض والنفساء يتركهما (قوله والفرض مجزئ) أى في حصول السنة والمستحب أن يكون الاحرام عقب نافلة وحينئذ فلا احرام صلاة تخصه اه والحاصل أن السنة تحصل بايقاع الاحرام عقب صلاة ولو فرض أن كان نفل فقد أتى بسنة ومنه دواب وان فعله بعد فرض فقد أتى بسنة فقط وانظر هل المراد بالفرض خصوص العيني أو ولو بالعرض كعبادة تعينت ونذر نفل وهل السنة المؤكدة كالفرض الاصل أم لا (قوله انه يؤخر الاشعار الخ) أى اذا كان الهدى يحوز فيه كل من الامرين كالابل وأما ما لا يجوز فيه الاشعار بل يتعين فيه التقليد كالبقرة فلا يظهر فيه الترتيب (قوله أى ندبا فيهما) حاصله أن السنة في كلام المصنف منصبة على ذات التقليد والاشعار وصلاة ركعتين وأن التعبير يتم بفيد أن الترتيب بين التقليد والاشعار وبينهما وبين الركعتين مندوب وهذا ظاهر المدونة وقوله لكن النص أى عن مالك في المبسوط وهو المعتمد (قوله ندبا الخ) فيه إشارة الى أن قول المصنف يحرم الراكب اذا استوى والماشي اذا مشى على جهة الأولوية فلو أحرم الراكب قبل أن يستوى على دابته وأحرم الماشى قبل مشيه كفاه ذلك مع الكراهة (قوله الى السبيل) أى الصحراء وبطن الوادى (قوله بان السنة اتصالها) أى وهذا لا يتأني أنها واجبة في ذاتها وان تجدد بها مستحب والحاصل أن التلبية في ذاتها واجبة وعدم الاتصال بينها وبين الاحرام بكثير واجب أيضا ومقارنتها للاحرام واتصالها به سنة وتجدد بها مستحب هذا هو أريح الطرق المذكورة هنا (قوله فان تركه) أى الاتصال ولم يأت بالسنة وقوله لزومه الدم أى تركه السنة وانتهام الطوله وان كالم فصل يسيرا فلا دم اذ لم يحصل سوى ترك السنة وهو يسير الفصل وهو لا يوجب دما (قوله أى واتصال تلبية) أى اتصالها ومقارنتها للاحرام وما ذكره من أن التلبية واجبة وأن السنة اتصالها بالاحرام مثله الخ قائلا وأما التلبية في نفسها فواجبة ويجب أيضا أن لا ينصل بينهما وبين الاحرام بطول وجهه على ذلك ما مر قريبا من أن لزوم الدم في السنة وتقدير جوابه من أن اصطلاح أهل المذهب في الاشياء المنجبة بالدم مختلف فمنهم من يعبر عنها بالواجب ومنهم من يعبر عنها بالسنة ويظهر الفرق بينهما بالتأني وعدمه (قوله فيقطع) أى عند دخولها وقوله حتى يطوف أى للقعود (قوله خلاف) الأول مذهب الرسالة وشهر ابن بشر ولثاني مذهب المدونة (قوله وان تركت أوله) أى عند أو نسيانا ومثل الطول ما لو تركها جلة وقوله وان تركت أوله فدم مفهوم نظرف أنه اذا تركها في أثناءه لاشي عليه كما في التوضيح وصرح به عبد الحق والتونسي وصاحب التلغين وابن عطاء الله قالوا أفلاها مرة وان قالها ثم ترك فلا دم عليه قال ح وشهران عرفة وجوب الدم ونصه فان لبي حين أحرم وترك في لزوم الدم فالثالث ان يعرضها بتكبير وتهليل للشهور وكتاب محمد والخمى اه وقال ابن العربي وان ابتدأ بها دم بعدها فعليه دم

حتى تزول الشمس من يوم عرفة ويروح الى مصلاه (أو لاطواف) أى لا يتسدداته والشروع فيه خلاف والمحرم بعمرة سيأتي في قوله ومعمرا الميقات الخ (وان تركت) التلبية (أوله) أى الاحرام (قدم ان طان) ولورجع ولبي لا يسقط عنه (وندى توسط في علوصوته) (وندى توسط) فيها) أى في التلبية



فلا يكترجدا حتى يلحقه الضجر ولا يقل حتى تفوته الشعيرة (وعاودها بعد سعي وان بالمسجد) الحرام (لروح مصل على عرفة) بها الزوال فان وصل قبل الزوال الى اليه (ومحرم مكة) من أهلها أو مقيم بها ولا يكون الا بجمع مفردا كما مر في قوله ومكانه للمقيم مكة (يلبي بالمسجد) أي ابتداء تليته المسجد وانتهائها الى مصل على عرفة كغيره (ومعتمر الميقات) من أهل الآفاق (وفائت الحج) أي المعتمر لفوات الحج بان أحرم بجمع ولم يناد عليه بل فاته بمحضراً ومريض فتحل منه بعمره يلبي كل منهما (للحرم) أي اليه لا الى روية البيوت (و) المعتمر (من الجعرانة) (٣٦) (والتنعيم) يلبي (للبيت) أي الى دخول بيوت مكة لقرب المسافة ثم ذكر

سنن الطواف فقال  
(و) السنن (للطواف)  
أربع أيضاً أولها  
(المنى) فيه نظراذ  
هو واجب بخبر يادم  
في الواجب كما قال (ولا)  
بان ركب أو جل (قدم)  
واجب (لقادر) على  
المنى (لم يعمه) فان  
أعاده ما شيا بعد رجوعه  
له من بلده فلا دم عليه  
ومادام باقيا بمكة فيؤمر  
بإعادته ما شيا ولو مع  
البعد ولا يحجزه دم  
والسعي كالطواف في  
المنى وأما العاجز فلا دم  
عليه (و) ثانيها (تقبل  
حجر) أسود (بضم أوله)  
أي أول الطواف وكذا  
يسن استلام الركن  
اليمنى بيده وبضعها  
على فيه من غير تقبيل  
أوله أيضاً وتقبيل الحجر  
واستلام اليمنى في باقي  
الأشواط مستحب (وفي  
الصوت) بالتقبيل  
(قولان) بالكراهة  
والإباحة وكره مالك  
السجود وتبريغ الوجه  
عليه (وللرجة لمس

في أقوى القولين وكان المصنف اعتمد ما تقدم وهو ظاهر اه كلام ح (قوله فلا يكتر) أي من التلبية (قوله) (وعاودها) أي استحبابا كما قيل وفي الحج وعاودها وجوبا بعد سعي فان لم يعدها أصلا بعده قدم على المعول عليه والاول مبنى على أن أقل التلبية مرة فان قالها وزلة فلا دم عليه وقوله وان بالمسجد الحرام أي وان كان جالسا بالمسجد الحرام (قوله بعد الزوال) متعلق برواح أي الى أن يروح ويصل لمصلى عرفة بعد الزوال فاذا وصل لمصلى عرفة وزالت الشمس فلا يعاودها بعد ذلك هذا هو الذي رجع اليه مالك والمرجوع عنه أنه يستمر يلبي الى أن يصل لمحلى الوقوف ولا يقطع اذا وصل لمصلى عرفة فلا أحرم من مصلى عرفة فانه يلبي الى أن يرمى بحجرة العقبة اذا كان احرامه بعد الزوال فان أحرم منها قبله فانه يلبي للزوال بمنزلة من أحرم من غيرها قاله شيخنا (قوله فان وصل) أي لمصلى عرفة قبل الزوال لبي الزوال فان زالت عليه الشمس قبل وصوله أي لو صوله فيعتبر الاقصى منهما ومصلى عرفة هو مسجد عرفة المتقدم (قوله ولا يكون الا بجمع مفردا) أي ولا يكون المحرم من مكة الا بجمع مفردا لان المعتمر والقارن يحرمان من الحسل (قوله الى مصلى عرفة) أي الى وصولها بعد الزوال (قوله وفائت الحج) هو بالنصب عطف على مقدر أي ومعتمر الميقات مدركة الحج وفائت الحج (قوله) بل فاته أي قبل الوصول لمكة وقوله فتحل أي نفعزم على التحلل (قوله للحرم) أي لدخول الحرم أي المسجد الحرام وقوله لا الى روية البيوت أي خلافا لابن الحاجب (قوله والمعتمر من الجعرانة) أي وهو المقيم بمكة كما مر (قوله فيه نظر) قد علمت الجواب عنه مما مر (قوله اذ هو واجب الخ) حاصله أن المشي في كل من الطواف والسعي واجب على القادر عليه فلا دم على عاجز طاف أو سعى راكبا أو محمولا وأما القادر اذا طاف أو سعى محمولا أو راكبا فانه يؤمر بإعادته ما شيا مادام بمكة ولا يحجزه بالدم حينئذ كما يؤمر العاجز بإعادته ان قدر مادام بمكة وان رجع لبلده فلا يؤمر بالعود لإعادته ويلزمه دم فان رجع وأعاده ما شيا سقط الدم عنه (قوله في الواجب) أي في الطواف الواجب وأما الطواف غير الواجب فالمشي فيه سنة وحينئذ فلا دم على تارك المشي فيه قاله عجم (قوله وأما العاجز فلا دم عليه) قال بن ولا يشترط في العاجز عدم القدرة بالكلية بل المرض الذي يشق معه المشي كما في التوضيح عن ابن عبد السلام (قوله وتقبيل حجر بضم) ظاهر اطلاق المصنف أنه سنة في كل طواف سواء كان واجبا أو تطوعا وهو الذي نسبته ابن عرفة للتلقين ونقل الحمي عن المذهب وقد أطلق ابن شاس وابن الحاجب كل مصنف وذلك كله خلاف قول المدونة وليس عليه استلام أي تقبيل للحجر الاسود في ابتداء طوافه الا في الطواف الواجب اه بن (قوله بالكراهة والاباحة) الذي في ح عن زروق أن القول بالاباحة رجة غير واحد (قوله وتبريغ الوجه عليه) أي على الحجر الاسود (قوله وللرجة) أي وجاز عند الرجة الممانعة من تقبيل الحجر ليس أي للحجر الاسود (قوله والمعتمد الخ) أي كما يدل عليه كلام التهذيب وأبي الحسن والرسالة خلافا لظاهر المصنف من أنه يكبر اذا تعذر للمس باليد والعود وهو الذي فهمه في توضيحه من المدونة معترضاه على كلام ابن الحاجب من الجمع بينهما والصواب ما لابن الحاجب كما علمت اه بن (قوله) ورمل رجل) أي وأما النساء فلا رمل عليهن والظاهر كراهته لهن اه شيخنا عدوى (قوله في الاشواط الثلاثة اه ول) أي من طواف القدوم والعمره فقط ونسب الرمل في طواف الأفاضة لئلا فاته القدوم كما يأتي

بيد) ان قدر (ثم عود) ان لم يقدر باليد فلا يكتفى بالعود مع امكان اليد ولا يدمع امكان اليد (قوله) (ووضعا) أي اليد أو العود (على فيه) من غير تقبيل والمعتمد التكبير مع التقبيل والمس باليد والعود (ثم) ان تعذر العود (كبر) فقط من غير إشارة بيده ولا فرق في هذه المراتب بين الشوط الاول وغيره (و) ثالثها (الدعاء بلا حد) في الدعاء والمدعوبه جميعا فلا يقتصر على شيء معين (و) رابعها وهي مختصة بمن أحرم من الميقات بجمع أو عمره (رميل رجل في) الاشواط (الثلاثة الاول) فقط (ولو) كان الطائف (مريضا أو صيبا جلا) على دابة أو غيرها فيرمل الجامل ويجزئه الدابة كما تحركه في بطن محسر



(والزجة الطافة) فلا يكلف فوقها ثم شرع في بيان سنن السعي وهي أربع فقال (و) السنة الاولى (السعي تقبيل الحجر) الاسود بعد ركعتي الطواف ونذب أن يمر من زمزم فيشرب منها ثم يخرج للسعي من باب الصفا ندبا (و) الثانية (رقبه) أي الرجل (عليهما) أي على الصفا والمروة كلما وصل لا مدهما لا مرة فقط (كما مرأة ان خلا) الموضع من الرجال أو من مناجتهم والوقوف أسفلهما قال ابن فرحون السنة القيام عليهما الامن عذر فان جلس في اعلى الصفا فلا شيء (٣٧) عليه فلو عبر بقيامه عليهما كان أولى لانه

لا يلزم من الرقي القيام المطلوب وقبيل القيام مندوب رائد على سنة الرقي فلا اعتراض (و) السنة الثالثة للرجل فقط (اسراع بين) المبلين (الاخضرين) الذين على يسار الذهاب الى المروة حال ذهابه فقط لافي العود منها الى الصفا (فوق الرمل) في الاطواف الاربعة (و) الرابعة (دعاء) بلاحد عند الصفا والمروة لمن يرقى وغيره (وفي سننية ركعتي الطواف) الواجب وغيره (ووجوبهما) مطلقا (تردد) المشهور وجوبهما في الواجب أي والتردد في غيره مستور (وندبا) أي ندب قراءتهما (كالا حرام) أي كندب قراءة ركعتي الاحرام (بالكافرون والاخلاص) بعد الفاتحة لاشتغالهما على التوجيه في مقام التجريد (و) ندبا أي ايقاعهما (بالمقام) أي مقام ابراهيم أي خلفه لادخاله (و) ندب (دعاء

(قوله والزجة الطافة) أي والمطلوب في الرمل عند الزجة الطافة (قوله بعد ركعتي الطواف) أي وقبل الشروع في السعي (قوله رقبه عليهما) اعلم أن السنة تحصل بمطلق الرقي ولو على سلم واحد ولكن المستحب أن يصعد على أعلاهما كما في المدونة والمراد الرقي على كل منهما في كل مرة فالجميع سنة واحدة من رقي مرة أو مرتين فقط فقد أتى ببعض السنة اه بن (قوله لا مرة فقط) أي لا رقبه على كل واحد منهما مرة فقط (قوله كما مرأة) أي كما يسر رقي المرأة عليهما (قوله السنة القيام) أي الوقوف (قوله فلا شيء عليه) أي فلا دم عليه لانه انما ترك سنة ولادم في تركها وقوله فلو عبر أي المصنف وقوله بقيامه أي بدل رقبه (قوله وقيل القيام مندوب) هذا هو المعتمد كما قاله شيخنا العدوي (قوله فلا اعتراض) أي لان كلام المصنف في السنن لافي المستحبات (قوله واسراع بين المبلين) ذكر ح عن سند أن ابتداء الاسراع يكون قبل الميل الاول بنحو ستة أذرع وهو خلاف ما يوهمه كلام المصنف اه بن لكن ما ذكره المصنف من أن ابتداء الاسراع من عند الميل الاول الذي من ركن المسجد فهو في ابن عرفة وفي المواق أيضا وحينئذ فلا اعتراض على المصنف وقوله بين المبلين الاخضرين أي وهما العمودان اللذان في جدار المسجد الحرام أولهما في ركن المسجد تحت منارة باب على والثاني بعده قبالة رباط العباس وهناك ميلان آخر ان على بين الذهاب من الصفا للمروة في مقابلة المبلين الاخضرين (قوله حال ذهابه) أي المروة وقوله لافي العود أي لا يسرع في حالة العود منها للصفا واعلم أن ظاهر كلام سندو المواق يقتضي أن الاسراع خاص بالذهاب للمروة ولا يكون في حال العود للصفا وهو خلاف ظاهر المصنف من أن الاسراع ذهابا وايابا وارضى بن ظاهر المصنف ونده بالقول فانظره (قوله في الاطواف الاربعة) الاولى في الاشواط الاربعة أعني الذهاب من الصفا للمروة (قوله عند الصفا الخ) الصواب أنه يسر الدعاء لمن يسعى مطلقا في حال رقبه وفي حال سعيه أيضا ولا يتقبل الرقي عليهما كما قد يتوهم من غالب عبارات كذا ذكر العلامة النقاوي في شرح الرسالة (قوله تردد) الاول اختاره عبد الوهاب والثاني اختاره الباجي وقال سنده المذهب وهناك قول آخر لا يهري وهو أنهما واجب بعد الطواف الواجب وسنة بعد الطواف الغير الواجب واختاره ابن رشد واقتصر عليه ابن شبر في التنبية فان ح وهو الظاهر وأما ما حكاه الشارح من المشهوره واختيار لهج فقد علمت مما قلناه أن المقالات أربعة (قوله أي خلفه) أي خلف البناء المحيط به لان مقام ابراهيم عبارة عن الحجر الذي كان يقف عليه ابراهيم عند بناء البيت وكان اسمعيل يناولوه الحجارة وقيل انه الحجر الذي وقف عليه ابراهيم حين أذن للناس بالحج وقد ورد أنه من الجنة وأن فيه أثر أقدام ابراهيم (قوله بالملتزم) أي عنده فالبناء بمعنى عند (قوله ويسمى بالخطيم) أي لانه يدعى عنده على الظالم فيخطم أي يهلك أولانه فيخطم عنده الذنوب بالمغفرة (قوله بعد الاول) أي وأما استلامه في الشوط الاول فسنة وقوله ولمس الركن أي في كل شوط بعد الاول أي وأما السنة في الاول فسنة كما مر (قوله ليسك) معناه اجابة بعد اجابة أي أجبتك الحج حين أذن ابراهيم به في الناس كما أجبتك أولا حين خاطبت الأرواح بالست بربكم كذا قيل والاحسن أن معناه امتثالك بعد امتثال في كل ما أمرتني به (قوله ان الحمد) روي بكسر الهمزة على الاستئناف ويفتحها على التعليل والكسر أجود عند الجمهور وقيل ثعلب لان من كسر جعل معناه ان الحمد لك على كل حال ومن فتح قال معناه ليسك لهذا السبب (فائدة) \* تكره الاجابة في غير الاحرام بالتلبية لقول التهذيب كره مالك أن يلي من لا يريد الحج وراه خرقا من فعله والخرق بضم الخاء

بالملتزم) بعد الطواف وركعتيه وهو ما بين الباب والحجر الاسود من الحائط فيلتزمه ويعتقه واضعاصدره ووجهه وذراعيه عليه باسطا كفيه ويسمى بالخطيم (و) ندب (استلام) أي تقبيل (الحجر) الاسود بكل شوط بعد الاول (و) لمس الركن (اليمني بعد الاول) (و) ندب (اقتصار على تلبية الرسول) صلى الله عليه وسلم وهي ليسك اللهم ليسك لا شريك لك ليسك ان الحمد وانتجة لك والمثل لا شريك لك وكره مالك الزيادة عليها (و) ندب (دخول مكة نهارا) أي ضحى (و) دخول (البيت) أي الكعبة



نهاراً أو ليلاً (و) نذوب دخول مكة (من كداء) بفتح الكاف والمدحوناً (لدى) أى لمن أتى من طريق المدينة (و) دخول (المسجد من باب  
بني شيبه) المعروف الآن بباب السلام (و) نذب (خروجه) أى المدنى أيضاً (من كدى) بضم الكاف والقصر (و) نذب لمن طاف  
بعد العصر وأمرناه بتأخير الركوع (٣٨) ليل النافلة بالغروب وصلاة المغرب (ركوعه للطواف بعد) صلاة (المغرب قبل

تنفله) فصب النذب على  
قرله قبل تنفله (و) نذب  
صلاة ركعتي الطواف  
(بالمسجد) الحرام  
فلو صلاهما خارجه  
أجزأ أو أعادهما مادام  
على وضوئه \* ولما قدم  
أن من أحرم من الميقات  
غير مراهق ونحوه يسن  
له الرمل في طواف  
قدومه أو طواف عمرته  
الركني بين أنه يندب في  
موضعين بقوله (و) نذب  
(رمل) رجل (محرم)  
يحج أو عمرة أوهما  
(من كالتنعيم) والجعرانة  
في الاشواط الثلاثة  
الاول من طوافه (أو)  
محرم من الميقات ولم  
يطف للقدم في رمل  
(بالافاضة) أى في  
الاشواط الثلاثة  
الاول من طواف  
الافاضة (لمراهق)  
ونحوه من كل من لم  
يطف للقدم لفقد  
شرطه أو نسيانه بل  
ولو نعد تركه بخلاف  
من طاف للقدم وترك  
الرمل فيه عمداً أو سهواً  
فلا يندب الرمل في  
الافاضة فلو قال المصنف  
لكم مراهق لكان أحسن  
(لا) يندب الرمل في

الحق ومخافة العقل وأما جاية الصحابة للنبي صلى الله عليه وسلم بالتلبية فهو من خصائصه كذا في التوضيح  
وهو غير مسلم والظاهر كما قال ابن هرون أن الذي كرهه الامام إنما هو استعمال تلبية الحج في غيره كالتحاذها وردا  
كبيعة الادكار لما فيه من استعمال العبادة في غيرها وأما مجرد قول الرجل لمن ناداه ليبيك فلا بأس به بل هو  
حسن أدب وفي الشفاء عن عائشة ما ناداه صلى الله عليه وسلم أحدهم من أصحابه ولا أهل ملته الا قال ليبيك وبه يرد  
قول ابن أبي جرة انه صلى الله عليه وسلم لم يفعل ذلك معهم نظراً (قوله نهاراً أو ليلاً) أى كما هو النقل ولذا قدم  
المصنف الطرف على المعطوف والاصل عدم الحذف من الثاني دلالة الاول ثم مقتضى كون ستة أذرع من  
الحجر من البيت أن من دخل في ذلك المقدار فقد أتى بهذا المستحب بل تقدم أن الحجر كله من البيت عند بعضهم  
وحينئذ فيقتصر عليه اذا اشتدت الزجة على البيت (قوله من كداء) أى وهى الطريق الصغرى التي باعلى مكة  
التي يبط منها الى الابطح والمقبرة بعضها عن يسارك وبعضها عن يمينك فاذا دخلت منها أخذت كما أنت للمسجد  
(قوله أى لمن أتى من طريق المدينة) أى سواء كان من أهلها أو لا وأما من أتى من غير طريق المدينة فلا يندب  
له الدخول منها وان كان مديناً وقال الفاكهاني المشهور أنه يندب لكل حاج أن يدخل من كداء وان لم تكن  
طريقه لانه الموضع الذي دعا فيه ابراهيم ربه أن يجعل أفئدة من الناس تهوى اليهم ومفاد عجم اعتماداً للفاكهاني  
كما قاله شيخنا ومحل نذب دخول مكة من ذلك المحل ان لم يؤد الزجة أو ضيق أو أذية أحد أو الاتعين ترك الدخول  
منه كما قال ابن جماعة وغيره (قوله ودخول المسجد) أى ونذب دخول المسجد من باب بني شيبه أى وان لم يكن  
في طريق الداخل (قوله المعروف الآن بباب السلام) أى ويستحب الخروج من المسجد من باب بني سهم  
(قوله من كدى) وهى الطريق التي باسفل مكة المعروفة بباب شيبه (قوله فصب النذب على قوله قبل تنفله)  
أى وأما كونه بعد المغرب فاستحباً به معلوم من كراهة النافلة قبل صلاة المغرب وما ذكره المصنف هو المعتمد  
خلافاً لقول ابن رشد الاظهر أنه يقدم ركعتي الطواف على صلاة المغرب لاجل اتصالهما بالطواف حينئذ ولا  
يفوته فضيلة أول الوقت بتقدمهما خلفهما (قوله وبالمسجد) هذا معلوم من قوله سابقاً بالمقام وكأنه حاول  
التنبيه على فضيلة المسجد من حيث هو مع انه أمر مقرر فقامل (قوله لفقد شرطه) أى طواف القدوم أو  
نسيانه وقوله بل ولو نعد تركه أى ترك طواف القدوم ومثل ذلك من لا قدوم عليه كن أحرم بالحج من مكة  
سواء كان مكياً أو أفاً فافاه يرمل نذبا في طواف الافاضة في الاشواط الثلاثة الاول اه خش (قوله  
لكان أحسن) أى لاجل أن يشمل من فقد شرطه أو نسيه أو نعد تركه (قوله الممكنة) أما غيرهما مثل  
الاستقبال فلا يستحب لعدم مكانه (قوله من طهارة حدث الخ) فان انتقض وضوءه أو نذر حدثاً أو  
أصابه حق استحبابه أن يتوضأ ويبنى فان أعسر عليه كذلك أجزأه واستخف مالك استغاله بالوضوء ولم يره محلاً  
بالإلا الواجبة في السعي ليسارته (قوله واحدة) بالرفع صفة خطبة وبالنصب حال منها وان كانت نكرة  
لوصفها بالطرف وما ذكره من نذب تلك الخطبة فهو ضعيف والمعتمد أنها سنة ثم ان الخطيب يفتتح  
تلك الخطبة بالتلبية ان كان محرماً وان كان غير محرم افتتحها بالتكبير وقيل انه يفتتحها بالتكبير مطلقاً كان  
محرماً أم لا (قوله والرايح الخ) أى لان ابن عرفة عزاه للسدونة والقول الاول عزاه لابن المأز وشهره ابن  
الحاجب والحاصل أن المشهور هو الاول ولكن عزوا ابن عرفة الثاني للسدونة فيفيد أنه أربح من الاول (قوله  
يخبر فيها بالناسك التي تفعل منها الى الخطبة الثانية) من خروجهم لى في ثاني يوم وصلاتهم بها لظهور في وقتها  
لتختار قصر وصلاتهم أيضاً لعصر والمغرب والعشاء ومبيتهم بها ليلة عرفة وصلاتهم الصبح صبيحتهم ابعي  
وذهابهم لعرفة بعد طلوع الشمس وتخرجهم على النزول بنمرة (قوله وخروجه لى) أى بعد الزوال ومن

طواف (تطوع ووداع و) نذب (كثرة شرب ماء من زم وقوله الى البلاد) (و) نذب (السعي شروط الصلاة)  
الممكنة من طهارة حدث وخبث وستر عورة (و) نذب الامام خطبة بعد ظهر يوم (لسابع عكة واحدة) فلا يجلس في وسطها والرايح  
الجائون فهم خطبتان وأنهما سنة (يخبر) الناس (فيها بالناسك) التي تفعل منها الى الخطبة الثانية (و) نذب (خروجه) يوم الثامن



ويسمى يوم التروية (لأن قدر ما يدرك بها الظاهر) قصر أوقتها المختار ولو وافق يوم الجمعة فيصلى بها الظاهر والعصر والمغرب والعشاء (و) نذب (ببائنه) وصلاته الصبح بها (و) نذب (سيرة) منها (لعرفة بعد الطلوع) للشمس (٣٩) ولا يجاوز بطن محسر قبله لأنه في حكم

مضى (و) نذب (نزوله  
بنبرة) موضع بعرفة  
فالامام يعلمهم في خطبته  
جميع هذه المندوبات  
(و) نذب (خطبتان)  
والراجح أنهما سنة (بعد  
الزوال) يوم عرفة يجلس  
بينهما يعلم الناس فيهما  
ما بقى من مناسك الحج  
من جمعهم بين الصلاتين  
بعرفة ووقوفهم بها  
ودفعهم منها إلى مزدلفة  
ومبيتهم بها إلى طواف  
الاقامة (ثم) بعد فراغه  
من خطبته (أذن)  
بالبناء للقبول للظهور  
وأقيم لها والامام جالس  
على المنبر فإذا فرغ من  
الاقامة نزل الامام  
(وجمع) استئنا (بغير  
الظهورين) جمع تقديم  
(إثر الزوال) بأذان  
واقامة للعصر من غير  
تنفل بينهما ومن فاته  
الجمع مع الامام جمع في  
رحله (و) نذب (دعاء  
وتضرع) أي تذلل لعله  
أن يقبل من بعد  
الصلاة (المغرب و) نذب  
(وقوفه) أي حضوره  
(بوضوء وركوبه) أي  
بالوقوف (ثم) يلي  
الركوب (قيام) للرجال  
(الالتعب و) نذب  
(صلاته عزدلف)

به أو بدايته ضعف بحيث لا يدرك آخر الوقت المختار إذا خرج بعد الزوال يخرج قبله قدر ما يدرك بها الظهور  
في آخر المختار إذا لم يجز تأخيرها للضرورة (قوله) يسمى يوم التروية (أي لأنهم كانوا يحصلون فيه الماء لعرفة  
ويسمى أيضا يوم النقلة) (تنبه) يكره الخروج لها بقصد التسلق قبل يومها كما يكره الخروج لعرفة بقصد  
التسلق قبل يومها ويومها هو اليوم الثامن ويوم عرفة هو اليوم التاسع فيكره الخروج لكل منهما قبل يومه ولو  
بتقديم الأتقال (قوله) ولو وافق الخ) أشار الشارح بهذا إلى أنه إذا وافق يوم التروية يوم الجمعة فالأفضل صلاة  
الظهر عني لأجل الإسراع بالمناسك ولا يصلى جمعة بمكة قبل أن يخرج وقال بعضهم يصلى الجمعة قبل أن يخرج  
لأنه لا أدراك فضيلة الحرم وهذا إذا كانوا مسافرين وأما المقيمون الذين يريدون الحج سواء كانوا من أهل  
مكة أو من غيرهم فيجب عليهم صلاة الجمعة بمكة قبل الذهاب إلى (قوله) وببائنه (أي ليلة التاسع) (قوله)  
ونذب نزوله) أي فإذا وصل لعرفة نذب نزوله الخ (قوله في خطبته) أي التي يخطبها في مكة في اليوم  
السابع (قوله) وخطبتان بعد الزوال) فلا يخطب قبل الزوال وصلى بعده أو صلى بغير خطبة أجزاء أجماعا  
كما قال أبو عمران (قوله) يجلس بينهما) المحجوز لذلك مع أنهما خطبتان حقيقة دفع توهم أنه يفرق بينهما في  
الزمن (قوله) ومبيتهم بها) أي وجمعهم فيها بين المغرب والعشاء ووقوفهم بالمشعر الحرام وإسراعهم بوادي  
محسر ورعي جرة العقبة والحلق والتقصير والنحر وطواف الاقامة (قوله) ثم بعد فراغه الخ) فيه نظر ولفظ  
المدونة متى يؤذن المؤذن يوم عرفة أبعده فراغ الامام من خطبته أو وهو يخطبها قال ذلك وأسمع أن شاء  
والامام يخطب وإن شاء بعد ما يفرغ من خطبته اه فقول المصنف ثم أذن يحمل على أن المراد ثم بعد  
الشروع في الخطبة أذن وبعد الشروع فيها صادق يكون الأذان في الخطبة أو بعدها اه بن (قوله)  
بأذان واقامة للعصر) أي بأذان ثان كما هو مذهب المدونة قال في الجلاب وهو الأشهر وقبل بأذان  
واحد وبه قال ابن القاسم وابن الماجشون وابن المواز (قوله) جمع في رحله) فان ترك الجمع بالكلية فعليه  
دم كافي للجمع قال البدر الباق في استغراب أن الدم في ترك سنة فعله قول ضعيف اه عدوى (قوله) ونذب  
دعاء) أي ونذب حال الوقوف بعرفة دعاء الخ (قوله من بعد الصلاة) أي من بعد صلاة الظهرين بجموعتين  
مقصودتين (قوله أي حضوره) إنما فسر الوقوف بالحضور لا بالقصام على أقدامه ثلاثا في قوله بعد ذلك  
وركوبه به (قوله) وركوبه به) أي لوقوفه عليه الصلاة والسلام كذلك ولكنه أعون على مواصلة الدعاء  
وأقوى على الطاعة ويحمل النهي في قوله عليه الصلاة والسلام لا تتخذوا ظهروا للدواب كراسي على ما إذا  
حصل للدابة مشقة أو أن نذب الركوب عنهما مستثنى من النهي في الحديث (قوله) (الالتعب) أي من القيام أو  
للدابة أو من ركوبها أو من ادامة الوضوء فيكون عدم ذلك أفضل في هذه الأربعة (قوله) عزدلف) سميت  
بذلك لأخذها من الأزد لاف وهو التقرب لأن الحاج إذا أفاضوا من عرفات أزدافوا إليها أي تقربوا بانفضي  
إليها قاله النووي (قوله) والمذهب أن جمعها بها سنة) أي فان صلى قبلها أعادها إذا أتاهما فإتي المزدلفة قبل  
الشفق قال مالك هذا مما لا أظنه أن يكون ولو كان ما أحبط له أن يصلي حتى يغيب الشفق وقاله ابن القاسم  
أيضا وابن حبيب (قوله) فان لم يقف معه) أي بان وقف وحده وقوله أو يتخلف عجز أي أو وقف مع الامام  
ولكن يتخلف عن السير معه لعجز وقوله فسيأتي حكمه حاصل ما يأتي أن من لم يأت مع الامام لا يجمع عزدلفة  
ولا يغيرها ويصلي كل صلاة لوقتها بمنزلة غير الحاج بالكلية وان وقف مع الامام وتأخر عن السير مع الناس لعجز  
صلاهما بعد الشفق جمعا في أي محل أراد (قوله) وببائنه بها) أي ليلة العاشر والبيات هو الاقامة ليلا سواء كان  
أولا اه عدوى (قوله) وأما النزول بقدر حط الرجال الخ) أي وأما مجرد اتاخة بعزدة لا يكفي (قوله) (الاعتذار)  
لعذر) أي إلا أن يكون ترك النزول بها العذر فلا شيء عليه (قوله) وجمع الحاج العشاءين) أي بالمزدلفة جمع

العشاءين) جمعوا والمذهب أن جمعها بها سنة ان وقف مع الامام وسار مع الناس أو يتخلف عنهم اختيارا فان لم يقف معه أو يتخلف عجز  
فسيأتي حكمه (و) نذب (ببائنه بها) أي بمزدلفة وأما النزول بقدر حط الرجال وان لم تحط بالفعل فواجب بحجر بالدم ولذا قال (وان لم  
ينزل) بقدر حط الرجال حتى طلع الفجر (فالدم) واجب عليه الاعتذار (وجمع) الحاج العشاءين استئنا



(وقصر) العشاء (الأهلها) أي المزدلفة فيتمون (كفي وعرفة) أي أهلها يمتون ويقضون غيرهم السنة (وان عجز) من وقف مع الامام عن طاق الناس في سيرهم لمزدلفة (فبعد الشفق) يجمع في أي محل كان ولو في غير مزدلفة وهذا (ان نفر مع الامام) وتأخر عنه لجزبه أو بدايته ولو قال ان وقف مع (٤٠) الامام لكان أحسن (والا) يقف معه (فكل) من الفرضين يصلي (لوقته) أي في وقته من

تأخير استئنا وهذا كالتفسير لقوله وصلاته بمزدلفة العشاء من (قوله وقصر العشاء) أي السنة والا فليس هنا مسافة قصر (قوله الأهلها) الاستثناء راجع للقصر فقط وأما الجمع بين الصلاتين فهو سنة في حق أهلها وغيرهم والحاصل أن أهلها يجمعون ويتمون وغيرهم يجمع بينهما ويقصر هذا هو المعول عليه وهو ما في المدونة خلافا لما في ح من جعل الاستثناء راجعا لقوله وجمع وقصر أي أهلها فلا يجمعون ولا يقصرون فإنه خلاف ما في المدونة (قوله أي أهلها يمتون) أي اذا كان كل من الأهلين في بلده وأما ان كان في غيرها فيقصر (قوله لكان أحسن) وذلك لان الشرط في جمعه بين الصلاتين في أي محل شاء انما هو وقوفه مع الامام سواء نفر معه أو لا كما هو النقل وما في عقب من أن الشرط نفورهم مع الامام وأنه لو وقف مع الامام ولم ينفر معه فإنه يصلي كل صلاة لوقتها فهو خلاف النقل انظرين (قوله وان قدمنا عليه الخ) أي والحال أنه مطالب بالجمع لكونه وقف مع الامام وسار مع الناس (قوله أي على النزول) هذا الحاصل هو الاول لأنه محل الخلاف عند ابن عبد السلام وابن عرفة اه بن (قوله ونذب وقوفه بالمسعر الحرام) أي فاذا وصل للمسعر الحرام نذب وقوفه به الخ على ما قال المصنف والمعتمد أن الوقوف بالمسعر الحرام سنة كما قال ابن رشد وشهره القلشاني بل قال ابن المايجشون ان الوقوف به فريضة ولذا جعل البساطي النذب منصبا على القيد انظر طفي قال عجم وهل النذب يحصل بالوقوف وان لم يكبر وبدع فهما مستحب آخر أو لا يحصل الا بالوقوف معهما أو مع أحدهما والثاني ظاهر المصنف لكن لا يتوقف النذب على التكبير والدعاء معا بل يكفي مقارنة لأحدهما واعلم أن المسعر الحرام هو البناء المعروف وهو المسجد الذي على يسار الذهاب لمنى الذي بين جبل المزدلفة والجبل المسمى بقزح وانما يسمى مسعرا لما فيه من الشعائر أي الطاعات ومعالم الدين ومعنى الحرام أي الذي يحرم فيه الصيد وغيره كقطع الاشجار لانه من الحرم واذ اعلمت هذا فقولوا بالمسعر الحرام أي عنده أو أن المسعر كما يطلق على البناء يطلق على ما قرب منه من الفضاء (قوله للاسفار) متعلق بوقوفه (قوله ونذب استقباله أي الواقف به) أي نذب استقبال الواقف عنده القبلة (قوله ولا وقوف مشروع بعده) أي كما كان يفعل الجاهلية من وقوفهم به لطلوع الشمس وقد يقال ان عدم الوقوف بعد الاسفار مستفاد من اغيائه أو لا بقوله للاسفار وحينئذ فلا حاجة لقوله ولا وقوف بعده فتأمل (قوله ذهابا) أي في حالة الذهاب من منى لعرفة وفي حالة الاياب أي الرجوع من عرفة لمنى (قوله يبطن محسر) قيل انه سمي ذلك الوادي يبطن محسر قبل انهاب الغيل فيه أي اعيائه وقيل لانه تزل العذاب عليهم فيه اه خش قال شيخنا العدوي الحق أن قضية الغيل لم تكن بوادي محسر بل كانت خارج الحرم كما أفاده بعض شيوخنا (قوله حين وصوله) هذا مصب النذب وأما رميها في حد ذاته فهو واجب واعلم أن محل نذب رميها حين وصوله اذا وصل لمنى بعد طلوع الشمس فان وصل قبل الطلوع كالذي يركض له في التقديم من مزدلفة لمنى فإنه يدخل منى قبل الفجر وانه يصح رميه حينئذ فينتظر طلوع الفجر ويستحب له أن يؤخر الرمي حتى تطلع الشمس وسأني أن وقتها يدخل بطلوع الفجر وحينئذ أدائها الى الفرو. وأن تأخيرها لطلوع مسدود وأن الليل وقت لقضائها فان أخر اليه قدم (قوله وان راكبا) أي هذا اذا وصل اليها ماشيا بل وان وصل اليها راكبا وهذا من تعلقات النذب أي أنه نذب أن يرميها حين وصوله على الحالة التي وصل عليها من ركوب أو مشي فلا يصبر حتى ينزل اذا وصل راكبا ولا يصبر حتى يركب اذا وصل اليها ماشيا لان فيه عدم الاستحجال برميها (قوله فيشمل المشي فيها في غير يوم النحر) أي وهو ثلاثة أيام لغير المتجمل ويومان له (قوله غير نساء وصيد) أي اذا كان الحاج رجلا ومثله المرأة فيحل برميها جرة لعقبة غير حال وصيد (قوله وتكبيره الخ)

غير جمع (وان قدمت عليه) أي على النزول بمزدلفة وقد صلاهما بعد الشفق (أعادهما) يجعل النزول وهو من دلفة ندبا وان جعل الضمير في عليه للشفق فقوله أعادهما أي المغرب ندبا وان بقي وقتها والعشاء وجوباً بطلانها (و) نذب (ارتحاله) من مزدلفة (بعد) صلاة (الصبح مغسلا) أي حال كونه ملتبسا بغسل أي قبل حصول الضوء (و) نذب (وقوفه بالمسعر الحرام) (يكبر) الله (ويدعو) لنفسه والمسلمين أي للتكبير والدعاء والذكر (للاسفار) نذب (استقباله) أي الواقف (به) أي بالمسعر جاء لانه على يساره (ولا وقوف) مشروع (بعده) أي الاسفار الاعلى (ولا قبل) صلاة (الصبح) بل يكبر (و) نذب (اسراع) بدابة أو مشي ذهابا وإيابا (يبطن محسر) يضم الميم وكسر السين مشددة واديين مزدلفة ومنى بقدر رمية الحجر (و) نذب (رميه العقبة) أي

جرتها (حين وصوله) منى (وان راكبا) ولا يصبر حتى ينزل (و) نذب (المشي في غيرها) أي غير جرة العقبة يوم النحر ظاهر فيشمل المشي فيها في غير يوم النحر (وحل بها) أي برميها وكذا بخروج وقت أدائها (غير نساء) بجماع ومقدماته وعقد نكاح (و) غير (صيد) بحرمتها باقية وسبأني الواجب فيهما (وكره الطيب) فلا فدية في فعله وهذا هو التحلل الاصغر (و) نذب (تكبيره مع) رمي (كل حصاة)



تكبيرة واحدة (و) ندب (تتابعها) أي تتابع الرمي بالحصىات في جميع الجمار (ولقطها) أي لقط حصيات الجمار كلها إلا العقبة فقط فيكره أن يأخذ حجرا يكسره ويلقطها من أي محل شاء إلا جرة العقبة فيندب (٤١) لقطها من المزدلفة (و) ندب (ذبح

قبل الزوال) ولو قبل الشمس وطلب (بدته) ان ضلت (له) أي هو زوال أي لفرجه بحيث يبقى قدر حلقه (ليخلق) قبل الزوال بعد فحرها فلن لم يجدها وخشي الزوال خلق قبله لثلاث قوته الفضل ان فكل من الذبح والخلق مندوب قبل الزوال مكروه بعده (ثم) يندب (حلقه) بعد الذبح وأما الخلق في نفسه فواجب ويجوز (ولو بنورة ان عم) الخلق بكل مزيل للشعر (رأسه) والتقصير مجزئ لمن له الخلق أفضل الا تمتنع يحل من عمرته ويحج من طامه فالتقصير أفضل لبقاء الشعث في الحج (وهو) أي التقصير (سنة المرأة) ولو بنت تسع فأكثر أي طريقها والافهو متعين في حقها (تأخذ) من جميع شعرها (قدر الأثلة) أو أزيد أو أنقص ييسر (و) يأخذ (الرجل) ان قصر (من قرب أصله) من جميع شعره فأن أخذ من أطرافه خطأ وأجزأ (ثم) بعد رمي العقبة والحر والخلق (يفيض)

ظاهر المدونة أن التكبير مع كل حصاة سنة وأشعر قوله مع كل حصاة أنه لا يكبر قبل رميها ولا بعده ويفوت المندوب بمفارقة الحصاة ليدعه قبل النطق بالتكبير واعلم أنه لا يقف للدعاء بعد فراغه من رمي تلك الجمرة بل الأولى أن ينصرف بمجرد رميها (قوله وتتابعها) أي الحصىات أي تتابع الرمي بها بان يتبع الثانية للأولى في الرمي وهكذا من غير تبصير الا بمقدار ما يميز به كونهما رميتين (قوله وذبح قبل الزوال) أي ان لزمه هدى أو تطوع به والافلا يلزمه ذبح أصلا ويخلق بعد رمي جرة العقبة (قوله ولو قبل الشمس) أي بخلاف الاضحية لتعلقها بالصلاة ولا صلاة عيلا على أهل منى فلذا جاز لهم نحر الهدى قبل الشمس (قوله وطلب الخ) أي وندب طلب بدته أي هديه لذبحه والمراد بطلبها تحصيلها أعم من أن تكون عنده ففعلت فيقتس عليها أو لم تكن عنده فيشتريها (قوله ليخلق) أي لأجل أن يخلق بعد الذبح قبل الزوال هكذا تمام التعليل كما أشار له الشارح (قوله ثم يندب حلقه بعد الذبح) أشار بهذا إلى أن الندب منصب على الترتيب وأما الخلق في ذاته فهو واجب واعلم أنهم أجمعوا على مطلوبية الترتيب بين هذه الأمور الثلاثة التي تفعل في يوم النحر وهو الرمي ثم الذبح ثم الخلق ولا فرق بين استحباب إيقاع الخلق عقب الذبح بين المفرد والقارن إلا أن ابن الجهم من أئمتنا استثنى القارن فقال لا يخلق حتى يطوف كأنه لاحظ عمل العمرة والحجرة يتأخر فيها الخلق عن الطواف ورد عليه النووي بالاجماع ونارعه ابن دقيق العيد ابن عرفة ومؤخر السعي لكونه مراهقا كغيره اتفاقا (تنبيه) \* إطلاقه الخار ينال الأقرع فيجبر الموسى على رأسه لانه عبادة تتعلق بالشعر فتقتل للبشرة عند عدمه كالسعي في الوضوء ومن رأسه وجع لا يقدر على الخلاق أهدي قال بعضهم فان صح وجع عليه الخلق (قوله ولو بنورة) رد بلوقول أشهب لا يجزئ الخلق بها للتعب اه بن واستعمل المصنف الخلق في مطلق إزالة الشعر بدليل قوله ولو بنورة لان الخلق حقيقة انما هو إزالة الشعر بالموسى ولو أريد بذلك ما صحت المبالغة (قوله ان عم الخلق) أي وأما خلق بعضه فكالعدم وأشار الشارح بقوله ان عم الخلق بكل مزيل لشعر رأسه إلى أن قوله ان عم قيد في الخلق بالنورة وغيره فهو راجع للمبالغة ولما قبله الا فيد في قوله ولو بنورة فقط لا يتوهم أن الخلق بالموسى كاف ولو لم يعم رأسه وليس كذلك أي والفرض أن البعض الآخر الذي لم يخلق لم يقصره والا كفى مع الكراهة كما يأتي (قوله والتقصير مجزئ) أي ان لم يكن لبشعره والاعتين الخلق ونص المدونة ومن ضفر أو عقص أو ولد فعليه الخلاق ومثله في الموطأ وعلمه ابن الحاجب تبعا لابن شاس بعدم إمكان التقصير ورده في التوضيح بأنه يمكن أن يغسله ثم يقصر وانما علل علما وأناعتين الخلق في حق هؤلاء السنة (قوله لمن له الخلق أفضل) أي وهو الرجل (قوله فالتقصير أفضل) مثله في التوضيح وهو مقيد بان يحرمها الحج عقب العمرة كما نقله ابن عرفة ونصه سمع ابن القاسم خلق المتعمر أفضل من تقصيره الا أن يعقبه الحج ييسر أيام تقصيره أحب إلى اه والمراد الا أن يعقبه احرام الحج بدليل التعليل ببقاء الشعث اه بن (قوله والافهو متعين) أي واجب في حقها ولو لبدت رأسها فان حلفت رأسها حرم عليها لانه مثله (قوله فتقديم الرمي الخ) حاصله أن تقديم الرمي على الاثنين الأخيرين واجب بحجر بالدم وأما تقديمه على الثاني أو تقديم الثاني على كل واحد من الأخيرين أو تقديم الثالث على الرابع فمستحب فالمراتب ستة الوجوب في اثنين والندب في أربعة (قوله وحل به) أي وجاز بسببه ما بقي أي مما كان ممنوعا منه (قوله من نساء) أي من قر بان النساء بوطء ومقدماته ومن عقد عليهن (قوله ان خلق) أي وكان قدرى جرة العقبة قبل الافاضة أو فوات وقتها وكان قد قدم السعي عند القدوم فان لم يكن فعل السعي فلا يحل ما بقي الا بفعله بعد الافاضة فان وطئ أو صاد بعد الافاضة وقبل السعي فعليه في الأول هدى وفي الثاني الجزاء وقولنا وكان قدرى جرة العقبة قبل الافاضة أو فوات وقتها احتراز عما اذا أفاض قبل رميها فانه اذا وطئ حينئذ فعليه

(٦ - دسوقي ثام) أي يطوف طواف الافاضة وندب فعله في نوب احرامه وعقب حلقه ولا يؤخره الا قدر ما يقضى حوائجه واعلم أنه يفعل في يوم النحر أربع أمور مرتبة روى العقبة فالنحر فالخلق فالافاضة فتقديم الرمي على الخلق والافاضة واجب وماعدا مندوب (وحل به) أي بطواف الافاضة (ما بقي) من نساء وصيد وطيب وهو التحلل الأكبر (ان خلق) أو قصر وكان قد سعى







انك اليوم يجب به الدم (وجل) مريض (مطبق) الرمي (ورى) بنفسه وجوبا (ولا يرى) (٤٣) الحصة (في كف غيره) ليرميها

عنه فان فعل لم يجزه  
(وتقديم الخلق) عطف  
على تأخير من قسوه  
كتأخير الخلق لبلده  
أي أن تقديم الخلق على  
رمي العقبة فيه الدم أي  
الفدية لتقدمه على  
التحليل لا هدى كما هو  
كلامه لان الدم انما  
ينصرف للهدى (أو)  
تقديم (الافاضة على  
الرمي) قدم أي هدى  
فالدم هنا على حقيقته  
فان قسمه ما معا على  
الرمي ففسده وهدى  
وظاهر قوله أو الافاضة  
وجوب الدم ولو أعاد  
الافاضة بعد الرمي  
ولا ظهر سقوطه بل في  
المسوق أن مذهب  
المدونة أعادتها بعد  
الرمي ولادم عليه وأن  
فعله قبل الرمي كلافعل  
لانه فعله قبل محله  
(لان خالف) عمدا  
أو نسيانا (في غير)  
أي غير الصورتين  
المنفردتين كان خلق  
قبل الذبح أو ذبح قبل الرمي  
أو ذبح قبلهما فلا دم  
(وعاد) وجوبا بعد  
الافاضة يوم التحريم  
(لميت يعني) أي فيها  
وإذا فضل انفرد ولو يوم  
جمعة ولا يصلي الجمعة بمكة  
(فوق) جرة (العقبة)  
بيان لمي للأسفل منها

له بعد قوله وقضاء كل اليه لا غناؤه عنه لانه جعل انتهاء وقت القضاء بغروب الشمس من الرابع ولا شك في  
دخول الليل في ذلك الوقت وقد يقال انه وان كان غنيا عنه لكنه صرح به قصد الرد على القول الضعيف  
وهو أن الليل أداء أو أنه لما كان النهار وقت أداء الرمي فربما يتوهم أن لا يقضى الا في مثل وقت الاداء وهو  
النهار فيه على أنه يقضى ليلا (قوله وجل مريض) أي وكذا صبي وقوله مطبق أي قادر وحاصله أن المريض  
والصبي اذا كان كل منهما له اطاقة أي قدرة على أن يرمي بنفسه فانه يرمي بنفسه وجوبا اذا وجد حاملا يحمله  
للمرة (قوله ولا يرمي في كف غيره) مذاتهي أي أنه ينهي عن ذلك والنهي قد يجامع الصحة وقد لا يجامعها  
وهو الغالب كما هنا فذا قال السارح فان فعل لم يجزه وفي بعض النسخ ولا يرمي بآيات الباء على أنه خبر بمعنى  
النهي (قوله لتقدمه) أي الخلق على التحليل أي رمي بجرة العقبة والافاضة واذا وقع وتزل وقدم الخلق على  
الرمي ورمى بعده أمر الموصي على رأسه لان الخلق الاول الواقع قبل الرمي وقع قبل محله (قوله قدم) أي مع  
الاجزاء على المشهور بخلاف ما نقل عن مالك من أنه لا تجزئه الا فاضة قبل الرمي ولا بد من اعادتها بعده وأنه  
ان وطئ بعد الافاضة وقبل الرمي فسد حجه وأما على المشهور فلا يفسد (قوله أن مذهب المدونة أعادتها)  
أي طلب أعادتها (قوله ولادم عليه) أي ان أعادها بعد الرمي (قوله وأن فعله قبل الرمي كلافعل لانه فعل  
له قبل محله الخ) قد علمت أن هذا خلاف المشهور وأن المشهور أنه اذا قدم الافاضة على الرمي فانه يجزه  
تأمل ثم ما ذكره المواق اعترضه طي ونصه وقد وقع للمواق تورك على المصنف ان نسب عدم الاجزاء للمدونة  
وقبل عجم كلامه مقلدا له وما نسب له المدونة غير صحيح واللفظ الذي أتى به ليس لفظها ولم أر أحدا نسب اليها  
عدم الاجزاء وقد جعل مع القول بعدم الاجزاء محال المذهب المدونة انظرين (قوله أو أفاض قبلهما)  
أي قبل الذبح أو قبل الخلق أو قبلهما معا (قوله فلا دم) أي في صورته من هذه الصور الخمس (قوله والافضل  
القور) أي والافضل الرجوع من مكة بعد طواف الافاضة لمنى فور اقامتها خبير في مكة حيث يدرك الميت  
بمعنى خلاف الافضل والحاصل أن الرجوع للميت يعني واجب والقورية في الرجوع مندوب (قوله بيان  
لمنى) أي من قوله وعاد للميت يعني لان الذي فوق العقبة هو منى لان العقبة حكمة منى من جهة مكة وعلى كونه  
بيانا فالاولى للشارح أن لا يقدر جرة لان نفس الجرة من منى (قوله جهة مكة) وأولى اذا بات دونها جهة  
عرفة أو في مكة لكن الشارح التفت للسان (قوله وان ترك جل ليلة قدم) أي لانصفها والمراد أن ترك غير  
المتجمل جل ليلة من الليالي الثلاث أو ترك المتجمل جل ليلة من اللياليتين وليس المراد جل ليلة من أي ليلة من  
الثلاث للمتجمل وغيره اذا المتجمل لا يلزمه بيان الثالثة والحاصل أن المقتضى لوجوب بيان الليلة الثالثة وعدم  
وجوب بيانها قصد التجمل وعدم قصده فان قصد التجمل فلا يلزمه بيانها وان لم يقصد التجمل لزمه  
البيان بها ويلزمه الدم ان ترك البيان جل ليلة والمراد بالتجمل من قصد الذهاب لمكة كان له عذرا ولا (قوله  
فأكثر) أشار بذلك الى أنه اذا ترك الميت معنى ليلة كاملة أو الثلاث ليلالي فاللازم دم واحد ولا يتعدد (قوله ولو  
كان الترك لضرورة) أي يخوف على مناعه وهو الذي يقتضيه مذهب ما ذهبوا منه ان باقع فيمن  
حبسه مرض فبات في مكة فان عليه هديا (قوله أو ليلتين) أي أو عاد للميت يعني ليلتين (قوله والتجمل جائز)  
أي جواز مستوى الطرفين لأنه مستحب ولا خلاف الا في ادعوى (قوله ولو بات المتجمل بمكة) هذا  
مبالغة في مقدار أشاره الشارح بقوله والتجمل جائز فمكة قال والتجمل بشرطه اذا أراد التجمل ليلتين  
ليلة رابع النحر بغير مكة بل ولو أراد ليلتين في تلك الليلة بمكة هذا اذا كان ذلك المتجمل آفا قبا بل ولو كان مكيا  
ورد بلوى الاولى قول عبد الملك وابن حبيب من أن من بات بمكة فقد خرج به عن سنة التجمل فيلزمه أن  
يرجع فبرمى اليوم الثالث وعليه الدم لميته بمكة ورد بلوى الثانية سرور بن القاسم عن مالك لا يرى التجمل  
لاهل مكة ولا يكون لهم عذر من تجارة أو مرض قاله ابن القاسم في العتية وقد كان مالك قبل ذلك يقصر  
لا بأس بتجملهم وهم كاهل الافاق وهو أحب لي (قوله لكن يكره التجمل للامام) أي لا يكره التجمل وهذا

جهة مكة فلا يجوز لانه ليس منها (ثلاثا) من الليالي ان لم يتجمل (وان ترك) الميت بها وبات دونها جهة مكة (جل ليلة) فأكثر (قدم)  
ولو كان الترك لضرورة (أو ليلتين ان تجمل) والتجمل جائز (ولو بات) المتجمل (بمكة أو مكيا) لكن يكره التجمل للامام



(قبل الغروب) متعلق بتجمل (من) اليوم (الثاني) من أيام الرمي فان غربت وهو يعني لم يبعه التجميل بل لزمه المبيت ورمي الثالث وبعثرة التجميل بقوله (فيستقطعه وحي) اليوم (الثالث) ومبيت ليلته (ورخص) جوازاً (لراع) لابل فقط (بعد) رمي (العقبة) يوم النحر أن ينصرف إلى دعيه ويترك المبيت ليلة الحادي عشر والثاني عشر (ويأتي) اليوم (الثالث) من أيام النحر (فيرمي) فيه (اليومين) اليوم الثاني الذي فاتته وهو في رعيه (٤٤) والثالث الذي حضر فيه ثم ان شاء تجمل وان شاء أقام لرمي الثالث من أيام

الرمي فليس المراد  
بالتالي في المصنف ثالث  
أيام الرمي اذ لو أخره لم  
يجز اذ لم يتعد الترخيص  
اليه فان وقع وأتى ثالث  
أيام الرمي رمي اليومين  
قبله ثم يرمي الثالث  
الحاضر وعليه دم  
للتأخير وكذا يرخص  
لصاحب السقاية في  
ترك المبيت خاصة فلا بد  
أن يأتي نهار الرمي ثم  
ينصرف لان ذا السقاية  
يستزغ الماء من زمزم  
ليلا ويفرغه في الحياض  
(و) رخص ندبا (تقديم  
الضعفة) من النساء  
والصبيان والمرضى  
ونحوهم (في الرد) الى  
مني (للمزدلفة) اللام  
بمعنى من ولو عبر بها كان  
أولى يعني يرخص في  
عدم مبيتهم ليلة النحر  
في مزدلفة فيذهبون  
ليلا لبيات يعني وليس  
مراده الترخيص في  
عدم النزول في مزدلفة  
بالكلية لما تقدم من  
قوله وان لم ينزل فالدم  
(و) رخص (ترك  
التحصيل) أي النزول  
بالحصبة ليلة الرابع

استبدرا على قوله والتجمل جائزاً فادبه أن الجواز بالنسبة لغير الامام وأما هو فيكروه (قوله قبل الغروب الخ) أشار به إلى أن شرط جواز التجميل أن يجاوز جرة العقبة قبل غروب الشمس من اليوم الثاني من أيام الرمي فان لم يجاوزها لا بعد الغروب لزمه المبيت يعني ورمي الثالث وكأنه التزم رعيه ثم ان ما ذكره من شرط التجميل اذا كان المتجمل من أهل مكة وأما ان كان من غيرها فلا يشترط خروجه من منى قبل الغروب من اليوم الثاني وانما يشترط نية الخروج قبل الغروب من الثاني ثم ان من تجمل وأدركته الصلاة في أثناء الطريق هل يتم أو لا لم أر فيه نصاً والاعتماد أحوط وأما من أدركته الصلاة من الحجاج وهو في غير محل النسك كالرعاة اذا رموا العقبة وتوجهوا لرمي فالتظاهر من كلامهم أن حكمهم حكم الحجاج كذا في كبير خش (قوله ورخص لراع) هذا كالمستثنى من قوله وعاد للمبيت الخ ومن قوله أوليلتين ان تجمل وقوله بعد العقبة متعلق برخص لراع أي لراع في المحل الذي بعد العقبة اذ هذا ليس بمراد بل المراد راع في أي محل كان وقوله ويأتي الثالث أي في الثالث وقال محمد يجوز لهم أن يأووا ليلا فيرمون ما فاتهم رعيه نهاراً واستظهره ح ولكنه ضعيف كما قال طي لقصر الرخصة على موردتها (قوله جوازاً) أي مستوى الطرفين (قوله لراع لابل فقط) أي لان الرخصة كما في الموطاع أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم رعاة الابل ومعلوم أن الرخصة لا تنعدي محلها وفي القياس عليها نزاع وظاهر المصنف وابن شاس وابن الحاجب وابن عرفة الاطلاق (قوله ويأتي اليوم الثالث من أيام النحر) الذي هو ثاني يوم من أيام الرمي (قوله وان شاء أقام لرمي الثالث من أيام الرمي) أي ولادم عليه لترك المبيت وللتأخير رمي اليوم الثاني لليوم الثالث (قوله في ترك المبيت خاصة) أي لا في ترك المبيت وترك الاتيان في اليوم الحادي عشر والاتيان في الثاني عشر كالرعاة (قوله ورخص ندبا تقديم الضعفة) معنى الترخيص لهم في عدم البيات بالمزدلفة أنه يحصل لهم ثواب البيات بما فلا يعترض بأن البيات بها ليس أمراً واجبا حتى يقال رخص لهم في تركه اه عدوى (قوله في الرد) أي في الرجوع وأشار السارح بقوله الى منى الى أن متعلق الرد محذوف وما ذكره السارح من التأويل هو المتعين وأما جعل المصنف على ظاهره فلا يصح بأن يقال ان الضعفاء يرخص لهم أن ينصرفوا من عرفة الى المزدلفة قبل الغروب كما هو قول في المذهب من أن الركن الوقوف نهار الكن هذا القول غير معول عليه (قوله فيذهبون ليلا لبيات يعني) أي بعد نزولهم بالمزدلفة بقدر حط الرجال (قوله وان لم ينزل فالدم) أي ولا فرق في ذلك بين الضعفاء وغيرهم (قوله ورخص ترك التحصيل) هذه الرخصة بمعنى خلاف الاولى لانه يستحب للحجاج اذا لم يتجملوا انهم اذا رموا ثالث يوم بعد الزوال أن ينصرفوا لمكة فاذا وصلوا المحصب نذب لهم النزول فيه يصلون به الظهر والعصر والمغرب والعشاء ثم يدخلون مكة لفعلة عليه الصلاة والسلام وهو ما بين الجبلين منتهيا للقبرة سمي بالمحصب لكثرة الحصباء فيه من السيل (قوله فلا يرخص له في تركه) أي لأجل احياء السنة والترك له مكروه وأما لغيره فهو خلاف الاولى ومحل ذلك ما لم يكن متجلاً أو يوافق نقره يوم الجمعة والا فلا كراهة في تركه (قوله واذا عاد الحاج) أي من مكة بعد طواف الافاضة (قوله وقت أداء كل من الزوال للغروب) أي والليل عقيب كل يوم قضاءه كما مر فيلزم الدم بالتأخير اليه ولو بحصاة من جرة (قوله مطلقاً) أي كان رمي جرة العقبة أو غيرها (قوله بجبر) أي كون الرمي من جنس ما يسمى حجراً سواء كان زلماً أو خاماً أو صواناً أو غير ذلك (قوله وهو) أي الخذف بعجمتين (قوله بالاصابع) بأن تجعل الحصاة بين سبابتك

عشر (غير مقتدى به) وأما المقتدى به فلا يرخص له في تركه الا أن يوافق نقره يوم الجمعة فليدخل مكة ليصل الجمعة واجها مك بأهلها (و) اذا عاد الحاج يوم النحر لرمي (رمي كل يوم) بعد يوم النحر الجار (الثلاث) كل واحدة بسبع حصيات يبدأ بالتي تلي مسجد منى ثم الوسطى التي بالسوق (وختم بالعقبة) فجعله الحصيات سبعون غير المتجمل وتسعة وأربعون للمتجمل ووقت أداء كل (من الزوال للغروب ومعه) أي شرطه رعيه الرمي مطلقاً (بجبر) لا طين ومعدن كما يأتي (كحصى الخذف) بعجمتين وهو الرمي بالحصاة بالاصابع أو بالحاء المهملة



الحذف بالحصى وهو قدر القول أو النواة أو دون الأتمة ولا يجزئ الصغير جدا كالحضة ويكره الكبير خوف الأذية ولما قلته السنة وأجرأ (ورى) مصدر مجرور وعطف على مجزأى الثاني من شروط الصحة كونه برى لا وضع أو طرح فلا يجزئ (وان يختص) لكنه يكره وندب اعادته بظاهر (على الجمرة) متعلق برى وهى البناء وما تحته من موضع الحصى وان كان المطاوب الرى على الثاني وعليه فواقف من الحصيات بالبناء مجزئ فكان الاولى للمصنف الاقتصار عليه ولا يذ كر التردد (وان أصابت) الحصاة (غيرها) أى غير الجمرة ابتداء من محل ونحوه فلا يمنع الاجزاء (ان ذهبت) بعد اصابتها غيرها الى الجمرة (بقوة لا) ان وقعت (٤٥) (دونها) ولم تصل فلا يجزئ وكذا ان

حاورتها ووقعت بالبعد عنها وأما ان وقعت دونها وتدرجت حتى وصلت اليها أجزأت لانه من فعله ثم بالغ على عدم اجزاء وقوعها دونها بقوله (وان أطارت) الواقعة حصاة (غيرها) فوصلت (لها) أى الجمرة لم تجز (ولا) يجزئ (طسبو) لا (معدن) كذهب وحديد ومغرة وكبريت لا شرائط الحجرية (وى اجزاء ما وقف) من الحصيات (بالبناء) فى شقوقه ولم يسقط لارض الجمرة وهو الاوجه لما تقدم وعدم اجزائه (تردد) ثم عطف ثالث الشروط على قوله بجبر بقوله (و) صحته (بترتين) أى الجمارين يسدا بالتي تلى مسجد منى ثم بالوسطى ربحتم بالعقبة فان تكس أو ترك الاولى مثلا أو بعضها رلوسه ولم يجز فان تذر كرى بعد

وابهامك وترى بها (قوله الحذف بالحصى) أى وهو الحذف بالحصى سواء كان بالاصابع أو باليد بتمامها والاولى ابدال الحذف بالرى (قوله وهو قدر الخ) الضمير لحصى الحذف (قوله من شروط الصحة) أى صحة الرى كونه أى الرى برى واعتراض بأن الشئ لا يكون شرط لنفسه وأجيب بأن الرى المشروط فيه المراد منه الايصال للعمرة والرى الذى اعتبر شرطاً بمعنى الاندفاع والمعنى حينئذ شرط صحة الايصال للعمرة الاندفاع فلا يجزئ ووضع الحصاة بيده على الجمرة ولا طسرحها عليها من غير اندفاع ولا بد من الاندفاع لكل حصاة بانقرادها فان رى السبع فى مرة واحدة احتسب منها بواحدة ولا بد أن يكون الرى بيده لا بقوس أو رجليه أو فيه (قوله وان يختص) أى هذا اذا كان الحجر طاهرا بل وان كان متخشا فالباء فى قوله يختص رائدة (قوله على الجمرة) هذا هو الشرط الثالث فان رى على غيرها فلا يجزئ (قوله وهى البناء وما تحته) هذا هو المعتمد وقبل ان الجمرة اسم للكان الذى يجتمع فيه الحصى (قوله على الثاني) أى الموضع الذى فيه الحصى تحت البناء (قوله وعليه) أى على ما قلناه فى تفسير الجمرة (قوله ان ذهبت الى الجمرة بقوة) أى من الرامى لاتصال الرى بالجمرة (قوله وأما ان وقعت دونها وتدرجت الخ) هكذا فى التوضيح عن سند ثم قال ولو تدرجت فى مكان عال فرجعت اليها فالظاهر عدم الاجزاء لان الرجوع ليس من فعله اهن (قوله تردد) أى بين شيخى المصنف سيدى عبد الله التوفى وسيدى خليل المكي فالاول كان عميل اليه المتوفى والثانى كان يفتى به سيدى خليل المكي (قوله فان تكس أو ترك الاولى مثلا أو بعضها رلوسه أو أجرة) أى مادام يوم الجمرة ولا بد من اعادة المنكس وهو المقدم عن محله واعادة ما بعده لوجوب الترتيب وان لم يعد المنكس وما بعده كان بمنزلة تارك الرى بالكلية فيلزمه الدم (قوله ورى الحاضر) أى وبعده رى الخاضر (قوله وأعاد ما حضروقه) أى وأعاد الرى الذى حضروقه وقوله بعد فعل النسبة متعلق باعاد (قوله واعادة) أى وبعد اعادة ما بعده واقوله فى يومها فقط نعت لما بعده أى وما بعده الكائن فى يومها (قوله الجمرة الاولى) أى كلاً أو بعضاً ومثل ذلك ما لو تكس بان قدم الوسطى على الاولى فانه بعد الوسطى والثالثة وجوباً وبعيد رى اليوم الحاضر استحباباً (قوله وجوباً) أى لان الترتيب المنسى مع ما بعده فى اليوم الواحد واجب مطلقاً ولو مع النسيان فلذا أعاد ما بعده المنسية الكائن فى يومها وجوباً (قوله استحباباً) لان اعادة الرابع لاجل الترتيب والترتيب بين المنسى وما حضروقه واجب مع الذكر لأمع الترتيب فلذا استحب اعادته والحاصل أن ترتيب ما حضر وقته مع الفائت واجب مع الذكر وأما ترتيب الفائت مع ما بعده فى يومه فواجب مطلقاً (قوله ولا يعيد جرات اليوم الثالث) أى لان رميه صحيح وقد خرج وقته ١٤ وتطيرت فى صلاة لونسى الصبح وصلى الظهر والعصر والمغرب والعشاء ثم تذر فانه يصلى الصبح والمغرب والعشاء لبقائه وقتها ولا يعيد الظهر والعصر لخروج وقتها (قوله أى الرى) أى رى الجمرات الثلاث (قوله ثم الثانية بالثالثة) أى ثم أردف الثانية بالجمرة الثالثة (قوله وهو الذى قدمه) أى فى درس وليس شروط الصلاة فى قوله وتتابعها ولقطها (قوله والاصوب حمله على تنابع الحصيات) فله معنى وندب تنابع رى فى حصيات كل جمرة من الجمرات الثلاث

خروج يومها ورى الحاضر فأشاره بقوله (وعاد) ندباً ما حضروقه (بعد) فعل (المنسية) وجوباً الاولى المتروكة أى ولو حكم ليشمل المنكسة (و) اعادة (ما بعدها) وجوباً أيضاً لوجوب الترتيب انكس (فى يومه فقط) فلا يعيد ما رماه فى التالى ليومها فلونسى من ثانى لنجر الجمرة الاولى فقط وفعل الثانية والثالثة ورى جميع جرات الثلاث ثم تذر يعيد رى الرابع فيفعل المنسية ويعيد ما بعدها مما هو فى يومها وهو الثانية والثالثة وجوباً ويعيد اليوم الرابع الحاضر استحباباً ولا يعيد جرات اليوم الثالث (وندى تنابعه) أى الرى فاذا رى الاولى أردفها بالثانية ثم الثانية بالثالثة ولا يفصل بعضها عن بعض لا بقدر ما سيأتى من الدعاء فالتتابع له صورتان تتابع بين الحصيات وهو الذى قدمه وتتابع بين الجمرات وهو ما هنا فلا تكرر أو صوب حمله على تنابع الحصيات بدليل تذكير الضمير والتفريع فى قوله



(فان روى) الجمار الثلاث (بخمسة خمس) وترك من كل جرة حصتين ثم ذكر في يومه أو غيره (اعتد بالخمسة الاول) من الجرة الاولى وكلها بحصتين وروى الثانية والثالثة بسبع سبع ولا هدى ان ذكر في يومه فهذا مفرع على قوله وصحته بترتيبهن وعلى قوله ونذب تنابعه أى فلاجل نذب التتابع (٤٦) لم تبطل الخمسة الاول ولاجل وجوب الترتيب بطل ما بعده لعدم الترتيب لان الثانية

والثالثة وقعنا قبل  
اكمال الاولى وكذا قوله  
(وان لم يدر موضع  
حصاة) أو أكثر تركت  
من أيها سواء يتقن  
تركها أو شك (اعتد  
بست من الاولى) فان  
تحقق اكمال الاولى وشك  
في الثانية والثالثة  
اعتد بست من الثانية  
(وأجزأ) الرمي (عنه)  
أى الرمي (وعن صبي)  
ونحوه بعد الرمي عن  
نفسه أو قبله ان روى  
عن نفسه سبعة وعن  
الصبي سبعة ولو كان  
يرمى في جرة واحدة  
(حصاة) عن نفسه ثم  
(حصاة) عن غيره الى  
آخر كل جرة لا ان روى  
الحصاة الواحدة عنه  
وعن غيره لم يجزه \*  
ولما كان وقت أداء جرة  
العقبة يدخل بطلوع  
فجر يوم التحريين هنا  
الوقت الافضل بقوله  
(و) نذب (رمى العقبة  
أول يوم طلوع الشمس)  
أى بعد طلوعها الى  
الزوال حيث لا عذره  
والاستحباب عقبه (والا)  
يكن الرمي أول يوم بل  
ما بعده نذب (اثر الزوال  
قبل) صلاة (يظهر)

وما تقدم في قوله وتتابعها فهو في تنابع جرة العقبة وهذا التقرير ليج ما تقدم لغيره (قوله فان روى  
بخمسة خمس) أى فان روى كل جرة من الجمار الثلاث بخمس سواء فعل ذلك عمدا أو نسيانا (قوله ولا هدى  
ان ذكر في يومه) وأما ان ذكر ذلك بعد الغروب أو في ثاني يوم كل الاولى بحصتين وروى الثانية والثالثة  
بسبع سبع ولم يهدى لتأخير الرمي لوقت القضاء (قوله وكذا قوله الخ) أى فانه مفرع على قوله وبصحته  
بترتيبهن وعلى قوله ونذب تنابعه فلاجل نذب التتابع لم تبطل الست الاولى ولاجل وجوب الترتيب بطل  
ما بعده لعدم الترتيب لان الثانية والثالثة وقعنا قبل اكمال الاولى وما ذكره المصنف من نذب تنابعه طريقة  
شهرها الباجي وابن بشير وابن راشد وحمل أبو الحسن المدونة عليها وطريقة سند وابن عبد السلام وابن  
هرون أن القور شرط مع الذكر اتفاقا واختلافه مع النسيان وعليها فلا يعتد بشئ (قوله وان لم يدر موضع  
حصاة الخ) حاصله أنه اذا روى الجمار الثلاث ثم يتقن أنه ترك حصاة من واحدة منها ولم يدر من أيها تركها  
أو شك في ترك حصاة من واحدة وعدم تركها وعلى تقدير تركها لم يدر من أيها تركها فانه يعتد بست من الجرة  
الاولى لاحتمال كونها منها فيكملها بالحصاة ثم يرمى الثانية والثالثة بسبع سبع ولا دم عليه ان كل الاولى  
وفعل الثانية والثالثة في يومه فان روى الجمار الثلاث في يومين وتحقق ترك واحدة ولم يدر من أي الجمار  
الثلاث تركت وهل هي من اليوم الاول أو الثاني فانه يعتد بست من الاولى في كلا اليومين ويكمل عليها  
وبعيد ما بعده او يترجمه لآخر روى اليوم الاول لليوم الثاني وقوله موضع حصاة أى وكذا ان لم يدر موضع  
حصاتين اعتد بخمس من الاولى وهكذا كلما زاد الشك اعتد بغير المشكوك فيه وهذا أيضا مبني على نذب  
التتابع وأما على وجوبه فلا يعتد بشئ (قوله اعتد بست من الثانية) أى فيكملها بالحصاة ثم يرمى الثالثة  
بسبع ولا دم عليه ان كل الثانية وأعاد الثالثة في يومه (قوله ونحوه) أى من كل من يرمى عنه ولو نيابة  
(قوله ان روى عن نفسه سبعة الخ) أى هذا ان روى عن نفسه سبعة لان غاية الامر أنه ترك التتابع بين الجمرات  
الثلاث وهو مندوب وذلك لان صلة بين روى كل جرة بين الرمي عن الغير (قوله بل ولو كان يرمى الخ) رد بلوفول  
القاسي انه يعتد عن نفسه وعن غيره ولا يعتد بذلك ولا بالحصاة واحدة قاله ابن بونس ورد ذلك القول بان  
التفريق بين الحصيات في هذه الحالة يسير وتتابع الحصيات وعدم الفصل بينها مستحب فقط كما مر قال  
عبيق فان روى عن نفسه حصتين أو أكثر وعن الصبي مثله أو أقل أو أكثر فالتظاهر الاجزاء وانظر هل هذا  
من محل الخلاف أيضا أم لا قال بن الظاهر أنه منه لان القاسي يمنع الفرق بين الحصيات وهذا منه  
فتأمل (قوله لا ان روى الحصاة الواحدة الخ) أى لا ان روى حصاة بعد حصاة الى آخر السبع وكل واحدة توى  
أنها عنه وعن غيره فانه لا يجزئ عن واحد منهما اتفاقا (قوله ونذب روى العقبة الخ) الحاصل أن وقت  
الأداء لرمى جرة العقبة في يوم التكرم من طلوع الفجر الى غروب الشمس وقد أشار لذلك فيما مر وأشار هنا الى  
وقته الافضل وانه بعد طلوع الشمس الى الزوال من يوم الحر فيكره قبله أو بعده اذا كان الأخير عن الزوال  
اغير عذروا ما ذكره كان لرمض أو نسيان فلا كراهة في فعله بعد الزوال وقد مر أن وقت قضائه الذي لا يجوز  
التأخير له الليل (قوله أى بعد طلوعها) أى لا عنده لانه يصدق بالمقارنة وليست بمرادة ان حكمها حكم  
ما قبل الطلوع من الكراهة (قوله والا يكن الرمي أول يوم الخ) أشار الى أن النبي في قوله والاراجع لقوله  
أول يوم كادرج عليه اشرح بهرام لاله لقوله طلوع شمس كما قال قت والباطي لان المعنى حيثئذ والابان  
مزمع العقبة ول يوم طلوع الشمس فينذب رمية اثر الزوال في اليوم الاول قبل الصلاة وهو غير صحيح لان  
ظاهر كلامهم ثن وقت استحبابهم انتم بالزوال فان فعلها بعد الزوال ولو كان باثره كان فعلها في غير وقتها

فصب النذب قبل ان يظهر فلا يفي أن دخول الزوال مشرو صحتها (و) نذب (وقوفه) أى مكثه  
ولو جالس (اثر) روى كل من (نوين) لذكروا الدعاء (قدرا سراع) سورة (البقرة) ويستقبل الكعبة (و) نذب (تيساره في)  
وقوفه للدعاء عند الجرة (لثانية) أى يجدها على يساره يامرا



مستقبلا وأما العقبة  
فهي من أسفلها في  
بطن الوادي ومنى عن  
يمينه ومكة عن يساره  
ولا يقف عندها للدعاء  
(و) نذ (تخصيب  
الراجع) من منى لمكة  
أى نزوله بالمحصب  
(ليصل) به (أربع  
صلوات) الظهر والعشاء  
وما بينهما (و) نذ بأن  
خرج من مكة ولو مكيا  
أو قدم إليها بتجارة  
(طواف الوداع أن  
خرج) أى أراد الخروج  
(للكاحفة) ونحوها من  
بقية المواقيت أراد  
العود أم لا الا المترد لمكة  
لخطب ونحوه فلا وداع  
عليه (لا) لقرب  
(كالتنعيم) والجعرانة  
عمادون المواقيت (وان  
صغيرا) فإنه يندبه  
الوداع (ونادى) الوداع  
(بالافاضة و) بطواف  
(العمرة) أى سقط طلبه  
بهما ويحصل له ثواب  
طواف الوداع ان فواه  
بهما (ولا يرجع  
التهفري) بل يخرج  
وضهره للبيت وكذا في  
زيارته عليه الصلاة  
والسلام (وبطل) يعنى  
كونه وداعا ولا فهو في  
نفسه صحيح (بأقامة به ضر  
يوم مكة) فيطلب ما عادته  
(لا يشغل) خوف ولو

يُعدّ فلا يبطل أي لا يبطأ بآثاره (ورجع له) أن يضل أو لم يكن معه (أن لم ينفق) فو - صحاح وجيز السكوني  
جبراً على أقامتهم مع المرأة الخائض أو النفساء (لحيض أو نفاس) منعهما من طرف اللفظة (قدرة) :



فان ارتفع طاقف الافاضة (وقيد) القول بحبس من ذكر معها الزوال المانع (ان آمن) الطريق أي قيسد بوجوده من الطريق حال رجوعهم بعد طوافها الافاضة بعد (٤٨) طهرها فان لم يؤمن كافي هذه الازمنة فسخ الكراهة اتفاقا ولا يحبس من ذكر معها

ومكنت وحدها ان أمكنها والارجعت لبلدها وهي على احرامها ثم تعود في القابل للافاضة (و) حبست لها الرفقة أيضا (في كومن) لعله مع الامن أيضا لاكثر من ذلك فلا يحبسون (وكرر محي عري به) أي يحصى محي به قبل منه أو من غيره في ذلك اليوم أو غيره وظاهره ولو في ثاني عام (كان يقال) للافاضة طواف الزيارة أي تكره لانه لفظ يقتضي التخيرو هو ركن فكانه تكلم بالكذب (او) يقال (زينا قبه) أو زناه (عليه الصلاة والسلام) وانما حجناء أو قصدناه لان الزيارة تشعر بالاستغناء ولعل هذه بالنسبة للازمنة السالفة وأما الآن فانما تستعمل في التعظيم (و) كره (في البيت) أي دخوله (أو عليه) أي على ظهره (أو على منبره) عليه الصلاة والسلام بنعل محقق الطهارة أو خف (بخلاف السواف) دخول (الحجر) بكسر بنعل طاهر فلا يكره (وان) طاف من شخص (وقصد بطرافه نفسه مع محمله لم يز) الطواف (عن واحد

الشيخ عنهما من الطواف وفسخ كراهي الرواية ابن وهب بأن المرأة اذا استمر الدم نازلا عليها بعد مضي مدة الاستظهار فانما تكث خمسة عشر يوما للاحتياط فظهر أن للفسخ وعدم الطواف وجهان وهو مراعاة رواية ابن وهب بالاحتياط فقوله التوضيح بعد حكاية القولين الظاهر أن الطواف ولا وجه للفسخ لان مدة الحبس وهي امد الحيض قد مضت غير ظاهرا فتمله (قوله أي قدر زمنه) أي زمن الحيض والاستظهار ان كانت ممن تستظهر وقد رزمن النفاس (قوله وقيد القول بحبس من ذكر الخ) هذا يفيد أن في حبسهما خلافا وهو كذلك في الموازية عن مالك قول بعدم حبس الكرى في النفاس أصلا وفي الجواهر وابن عرفة ما يفيد أن في حبس الكرى لاجل الحيض خلافا أيضا \* (تنبيه) \* قوله وقيد الخ هذا التقييد لابن الباد وابن أبي زيد والتونسي (قوله فسخ الكراه) أي ولا يلزمها جميع الاجرة بل يرجعان للمناسبة وتبع الشارح في حكاية الاتفاق عقب وقت في صغيرة متقلا عن عياض وهو خلاف نقل ابن عرفة عن النخعي ونصه قال النخعي ويختلف هل يفسخ أو يكرى لها شخص آخر والكراه الاول لازم لها لان المنع جامعها والحاصل انه حيث قلنا انه لا يحبس الكرى والولى مع الخوف فهي كالمحصنة بعدد ولا تحل الا بالافاضة على الصواب كما يأتي للصنف في قوله وان حصر عن البيت فجاءتم ولا يحل الا بالافاضة وما في عقب من أنها كالمحصنة بعدد فلها أن تتحل بنحره ذي فغير صواب وحينئذ فان أمكنها المقام بمكة فسخ الكراه وقيل لا يفسخ ويكرى لها شخص آخر وان لم يمكنها لم يفسخ ورجعت لبلدها ثم تعود في العام القابل انظر بن (قوله وحبست لها الرفقة أيضا) أي كما يحبس الكرى والولى (قوله في كومن) أي اذا كان عذرها يزول في كومن (قوله فلا يحبسون) أي وانما يحبس الكرى والولى فقط (قوله تشعر بالاستغناء) أي باستغناء الزائر عن المزور (قوله أي دخوله) أشار بذلك الى أن المراد برقي البيت دخوله لا الصعود على درجه الذي يطلع عليه البيت لانه لا كراهة اذا كان لا يسال نعل طاهر أو خف (قوله أي على ظهره) أي الصعود على ظهره أو الصعود على منبره عليه السلام (قوله بنعل محقق الطهارة أو خف) بخلاف وضع مصحف على ما ذكرناه حرام لعظم حرمة القرآن على ما ذكرناه عقب (قوله وان قصد بطواف نفسه مع محمله) سواء كان محمله صغيرا أو مجنونا أو مريضا أو كبيرا أو عذرا وقوله لم يجز عن واحد منهما أي وقيل يجزى عنهما وقيل يجزى عن الحامل والمحمول اذا كان صبيبا فقط فالاقوال ثلاثة كافي بن (قوله لم يجز عن واحد منهما) تبع المصنف في ذلك تشهرا بن الحاجب قال في التوضيح ولم أر من شهره غيره قال في المواق وظاهر الطراز ترجيح القول بالاجزاء عنهما ونسب المواق والتوضيح الاجزاء عن الصبي لابن القاسم اه بن (قوله لان الطواف صلاة وهي لا تكون عن اثنين) أورد على هذا التعليل اجزاء الطواف عن المحمولين فأكثر وأجيب بالفرق بان المحمولين صاروا بمنزلة الشيء الواحد تأمل (قوله وأجزأ السعي الذي قوى به نفسه ومحمولة) كان مريضا أو مجنونا أو صبيبا (قوله أي في الطواف والسعي) لكن المعتبر في طوافه عن المحمول طهارة الحامل وحده ان كان المحمول غير مميز فان كان مميزا والطهارة شرط في المحمول لا في الحامل اه عدوى

درس (فصل حرم بالاحرام) \* (قوله أي بسببه) أشار الى أن الباعا لسيية ويصير جعلها للطرفية وكل منهما يفيد أن مبدأ الحرمة بمجرد الاحرام أما القادة لم يسه ذلك فظاهر رر أما قاعدة الظرفية ذلك فلان المعنى حرم في حال الاحرام فيفقدان مبدأها من الاحرام رر كما لعقب القائل ان جعلها طهارة لا يفيد ذلك وانما يفيد جعلها لسيية وكان شبهته أن الظرف أزعج من المعروف وفيه أن هذه طرفية مجازية وهي ترجع للمأخوذة تأمل (قوله ولو أمة أو صغيرة) قال عقب أو خنتي مشكلا وفيه أن مقتضى الاحتياط الحاق الخنثى بالرجل لا بالمرأة لان

منهما لان الطواف صلاة وهي لا تكون عن اثنين أو جزأ السعي الذي قوى به نفسه ومحمولة (عنهما) خلفه أمر السعي اذا لا بشرط كل فيه طهارة فلا يس كالأصلاة (بمحمولين) فذكر شخص قوي بطوافه اربعة اشخار بن دواب نفسه فيجزي (فيهما) أي في الطواف والسعي كالأحمول معذرا أم لا لكن على غير المعذرا انهم انما لم بعده (فصل) (حرم بالاحرام) بحج أو عمره أي بسببه (على المرأة) ولو أمة أو صغيرة



وتتعلق بوليها (الس) محيط يديها نحو (قفا) كمران ثني يعمل للبدن يحشى يقطن قلبه المرأة البرد وكذا ستر اصبع من أصابعها فان أدخلت يديها في قبضها فلا ثني عليها (وستروجه) أو بعضه الاستر عن أعين الناس فلا يحرم بل يجب ان تظنت الفتنة بها (بلا غرز) بارة ونحوها (و) لا (ربط) أي عقد (والا) بان فعلت شيئا مما ذكر بان ليست قفازا أو سترت كفها أو وجهها أو بعضه لغير ستر أو غرزت أو عقدت ماسد لته (فقدية) ان طال (و) حرم بالاحرام (على الرجل) أي الذكركر (٤٩) المحقق ولو صغيرا وتعلق بوليها (محيط)

بضم أوله وبالهمزة (بعضو) من أعضائه كيدنه أو رجليه ويدخل في المحيط الصرارة أي التاسومية والقبقاب ولعله اذا كان سيره عريضا والافلاذ كره الخطاب (وان) كانت احاطته (بنسج) أي بسببه على صورة المحيط كسدرع حديد فان العرب تسميه نسجا أو ليداصق على صورته أو جلد حيوان سلخ بلا شق (أو) كانت بسبب (زر) يقفله عليه (أو) عقد أو تخيل بل يعود لان خيط بغير احاطة كازاد من وقع وبردة ملققة بفلقين فيجوز وشبه في المنع ووجوب الفدية قوله (كخاتم) وسوار لرجل وأما المرأة فيجوز لها لبس المحيط لسائر أعضائها ما عدا الوجه والكفين (وقباء) بفتح اقفاف والمد وقد يقصر السوب المنفتح (وان لم يدخل كما) في يد بل وضعه على منكبيه مخرجا يديه من تحته ومحل

كل ما يحرم على المرأة يحرم على الرجل دون العكس الا ان يقال احتمال الاثوثة يقتضي الاحتياط في ستر العورة وحينئذ فالاحتياط ستره كالمرأة وفداؤه لاحتمال ذكوره (قوله وكذا ستر اصبع) أي بساير ستره بخصوصه (قوله أو بعضه) جزم في بعض وجهه المرأة بأنه كجميعه تبعاً للحج وحكي فيما يأتي في ستر بعض وجهه الرجل تأويلين وكلام التوضيح وابن عبد السلام يفيد أنهم سواء وأن التأويلين في كل منهما واعتمده طي (قوله الاستر) هذا الاستثناء متصل لدخول ما بعد لا فيما قبلها لولا الاستثناء أي الا اذا أرادت بستر وجهها الستر عن أعين الناس فلا يحرم ستره حينئذ حيث كان الستر من غير غرز وربط (قوله بل يجب الخ) حاصله انه متى أرادت الستر عن أعين الرجال جاز لها ذلك مطلقا علمت أو ظنت الفتنة بها أم لا نعم اذا علمت أو ظنت الفتنة بها كان سترها واجبا قال عبق وانظر اذا خشي الفتنة من وجهه الذكركر بان جزم بمحصول الفتنة أو ظنت عند نظرو وجهه هل يجب ستره في الاحرام كالمرأة أم لا ولا وجه لهذا التظن لما ذكرنا في فصل ستر العورة عن ابن القطان وغيره أن غير الملتحي لا يلزمه ستر وجهه وان كان يحرم النظر اليه بقصد اللذة واذا لم يجب عليه ستر وجهه في غير الاحرام ففي الاحرام أولى كما هو ظاهر فالتظن قصور اه بن (قوله ان طال) أي وأما لو فعلت شيئا مما ذكر ثم أزالته بالقرب فلا فدية لان شرطها الانتفاع من حر أو برد وعند ازالة ما ذكر بالقرب لم يحصل الانتفاع المذكور (قوله وان بنسج) أي هذا اذا كانت الاحاطة بخياطة بل وان كانت بنسج (قوله بقفله) أي يقفل ذلك الزر السوب عليه (قوله لان خيط) أي السوب بغير احاطة (قوله السوب المنفتح) أي كالقفطان والفريجة (قوله فان نكسه بان جعل أسفله على منكبيه فلا فدية) ظاهره ولو أدخل رجله في كيه وليس كذلك بل فيه الفدية حينئذ (قوله بما بعد سترها) ان أريد الساتر لغة كان قوله كطين تمثيلا وان أريد الساتر عرفا كان تشبيها (قوله كطين) أي أودق أو جبر يجعله على وجهه أو رأسه لان ذلك جسم يدفع الحر (قوله مطلقا) أي سواء كان لباسا أو لا (قوله وهو المحيط) أي بما لبس (قوله ولا فدية في سيف) أي تقلده في عنقه عربي أو عجمي مالم تكن علاقته عريضة أو متعددة والا فتدنى والظاهر ان السكن ليس كالسيف قصر الرخصة على موردها (قوله وان بلا عذر) أي هذا اذا تقلده اعذر بل وان تقلده بلا عذر وهذا هو المشهور ومقابل له لزوم الفدية اذا تقلده لغير عذر وأما مع العذر فلا فدية اتفاقا (قوله وان حرم ابتداء) أي وان حرم تقلده ابتداء أي اذا كان لغير عذر والحاصل أن التقليه لعذر جائز ولا فدية فيه اتفاقا وأما التقليه لغير عذر فحرام اتفاقا وفي لزوم الفدية فيه قولان والمعتمد عدمها وكل هذا اذا كانت علاقته غير عريضة ولم تكن متعددة والا فالفدية اتفاقا تقلده اعذرا ولغيره وان كان لا اثم في حالة العذر (قوله وظاهرها وجوب نزعها) أي فان لم ينزعها فلا فدية وهذا مفاد قول ح كل ما حكم في هذا الفصل بأنه ممنوع ففدية الفدية مالم يصرح فيه بأنه لا فدية فيه كسالة السيف لغير ضرورة اه فلما حكم حينئذ عليه بأنه ممنوع علم أنه يجب نزعها وانه اذا لم ينزعها فلا فدية لانصر على ذلك (قوله وكذا بغيره) هذا هو المذهب لانه ظاهر قول المدونة والمحرم لا يحترم بجبل أو خيط اذا لم يرد العمل فان فعل اقتدى وان أراد العمل فجاثر له أن يحترم اه وعلى ظاهرها جلها أو الحسن وابن عرفة وغيرهما وقيد في مختصر الوفا بالاحترام بكونه بلا عقد واقتصر عليه ح اه بن (قوله ملويا) ظاهره من غير عقد وفيه أنه لا يتصور العمل معه لا

(٧ - دسوقي ثاني) المنع ان أدخل المنكبة في محلها وان نكسه بان جعل أسفله على منكبيه فلا فدية (و) حرم على الرجل (ستر وجهه) كالأوبعضا (أو رأس) كذلك (بما بعد سترها كطين) فأولى غيره كتمسوة فالوجه والرأس يخالفان سائر البدن اذ يحرم سترهما بكل ما بعد سترها مطلقا وسائر البدن انما يحرم بنوع خاص وهو المحيط (ولا فدية في) تقلده سيف وان بلا عذر (وان حرم ابتداء وظاهرها وجوب نزعها في غير العذر (و) لافي (احترام) بنو به لعل وكذا غيره كمن يحترم بجبل أو غيره فوق ازاده ولا فدية خلا فالتثاني (و) لافي (استنفار) وهو أن يجعل طرفي مترزبين فخذيه ملويا (عمل فقط) قيد فيهما ولو لغير عمل فيه الفدية فلو أدخل



الكاف على احترام بلوى على قاعدته الاغلبية من رجوع القيد لبعدها (وجاز) لهرم (خف) أى ليسه ومثله جرموق وجوب  
(قطع أسفل من كعب) كان القاطع له هو أو غيره أو كان من أصل صنعة كالباوج (لقد فعل أو غلوه) غلوا (فاحشا) بأن زاد عنه على  
الثلث والافعله الفدية ولو ليسه لضرورة كشقوق أو دما مل برجليه (و) جاز (اتقاء شمس أو ريح) عن وجهه أو رأسه (يبد) لأنه لا يعد  
سائر أو كذا يبناء وخباء ومحارة كباقي (٥٠) لا يمرتفع عنهما فلا يجوز (أو) اتقاء (مطر) أو برد (بمرتفع) عن رأسه من ثوب ودرقة

ونحوهما وأول يبد  
وأما النجاسة فجائز  
الدخول تحتها بلا عذر  
فلا يعمل بها ولا يلصق  
بده رأسه والافعله  
الفدية إن طال (و)  
جاز (تقليم ظفر انكسر)  
ومثله الاثنان والثلاثة  
أى وتأذى بكسره ولا  
لم يجز قلله فان قلله يرى  
فيه قوله الا ترى  
الظفر الواحد لا لاماطة  
الاذى حفنة ويقتصر  
على تقليم ما يزول به  
الاذى والا ضمن ومفهوم  
انكسر أنه ان لم ينكسر  
فان قلله لا ماطة  
أذى ففدية والافحفنة  
في الواحد فان زاد على  
الواحد فالفدية مطلقا  
(و) جاز (ارتداء)  
أو اتئزاز (بقميص)  
وجبة لأنه وان كان  
مخيطا لم يلبس لما خيط  
له (وفي كسره) ارتداء  
(السراويل) ولو لغير  
الحرم لقمح زيه وجواز  
(روايتان) جاز للحرم  
(تظلل ببناء) من حائط  
وسقف وقبو (وخباء)  
خيمة ونحوه (ومحارة)  
وهى المحمل فيجوز

بالعقد كما قاله ح ولذا فسر ما بن غازى وتبعه تت بقوله أن يجعل طرفى مترزه بين فخذه ملو بامر شوقا في  
وسطه كالسراويل انظر بن (قوله على الثلث) ظاهره أن الثلث من حيزا ليسير وفى بن عن أبى الحسن أن  
الثلث كثير فكان الاولى للشارح أن يقول بان يز يد عنه بالثلث (قوله والافعله الفدية) أى والا بان  
وجد النعل من غير غلوا أصلا أو غاليا غلوا غير متفاحش وليس الخلف مقطوعا أسفل من كعبه أو من غير  
قطع أصلا فعليه الفدية (قوله يبد) أى من غير الصاق لها على وجهه أو رأسه والافعله الفدية ان طال كذا  
في خش وعقب والذى فى بن عن ابن عاشر أنه لا فدية في اليد مطلقا لصفها أم لالانها لاتعد سائرا (تنبيه) \*  
كما جاز اتقاء الشمس والريح بالبدجازه أيضا سد أنفه من الحيفة كما قال سندوا استحباب ابن القاسم ذلك ذا صر  
بطيب انظر ح (قوله وكذا يبناء وخباء) أى وكذا يجوز الاتقاء من الشمس والريح ببناء وخباء أى  
خيمة ومحارة كالمحمل (قوله لا يمرتفع) أى لا يجوز اتقاء الشمس والريح بثوب يرفعه على عصا وفيه الفدية  
كما بآتى خلافا لابن المواز القائل بجواز ذلك ولا فدية فيه وقوله عنهما أى عن وجهه ورأسه (قوله من ثوب)  
أى يجعله على عصا فالذى يتقى بها المطر والبرد أكثر مما يتقى به الحر لان الحر لا يتقى بالثوب المرتفعة على  
عصا بخلاف البرد والمطر وأما البناء والخباء والمحارة فيجوز الاتقاء بهما من الحر والبرد والمطر (قوله ولا  
يلصق بده رأسه) أى اذا اتقى بها الريح أو الشمس أو البرد والمطر (قوله والافعله الفدية ان طال) قد علمت  
أن المعتمد أن اليد يجوز الاتقاء بهما من تفعلة أو ملتصقة وأنه لا فدية فيها مطلقا كما نقله بن عن ابن عاشر  
وان ما قاله الشارح تبعنا لخش وعقب هذا ضعيف (قوله ومثله الاثنان والثلاثة) قال بعضهم وانظر ماذا  
على الثلاثة اذا انكسر وقلة هل فى تقليمه الفدية أم لا قال شيخنا العدوى الطاهر أن المدار على الحاجة ولو  
أزيد من ثلاثة ففى حصل التأذى بالكسر جاز القاء ولو أزيد من ثلاثة ولا فدية (قوله وتأذى بكسره) أى  
يبقائه مسكورا (قوله والا) أى والا يتأذى ببقائه مسكورا لم يجز قلله (قوله لا لاماطة الاذى) أى بان كان  
عشا وحاصله أنه اذا كان التقليم لا ماطة الاذى ففدية وان كان عشا حفنة وهذا فى الظفر الواحد أما اذا كان  
ماقله أكثر من واحد فالفدية مطلقا (قوله والا ضمن) أى والا بان أزال جميع الظفر أو زاد فى التقليم على  
ما يزول به الاذى ضمن ما فيه من الفدية ان فعل ذلك لا ماطة الاذى أو الحفنة ان فعل ذلك عشا (قوله والا  
فحفنة) أى والا بان كان عشا حفنة (قوله فالفدية مطلقا) أى سواء كان لا ماطة الاذى أو كان عشا (قوله لأنه  
وان كان مخيطا لم يلبس لما خيط له) أى من اللبس والاضح حذف له أى لأنه لم يكن لا لبسا لمخيط (قوله وفى  
كره السراويل روايتان) يعنى أن المحرم هل يكسره أن يرتدى بالسراويل لقبح الرى كما يكسره لغير المحرم لبس  
السراويل مع الرداء ولا يكسره ذلك بل هو مباح روايتان عن الامام مالك وأمالس السراويل للمحرم فلا  
يجوز ولولم يجد ازارا على المعتمد فى كلام المصنف حذف مضاف أى وفى كره ارتداء السراويل للمحرم وغيره  
وان ساقه المصنف فى المحرم وعدم الكراهة روايتان وبحت فيه ابن غازى بان كلام المصنف فى المناسك ونحوه  
للإباحة يفيد أن الجواز قول لغير الامام لرواية عنه فانظره أه بن (قوله وهى المحمل) هو شققتان على  
الغير يحتمل فيهما العديلان أه بن وهو المسمى بالحمل المغطى وأراد الشارح ما يشمل ذلك وما يشمل  
التختران (قوله نازلة) أى سواء كانت تلك المحارة نازلة الخ (قوله الذى عليها) أى على وجه الدوام  
والاستمرار (قوله لافيا) أى لافى المحارة بان يدخل فيها كما يدخل الخباء (قوله غير مسمر) أى فلا يجوز

الاستغلال بظلمها الخارج كما يستظل بالحائط نازلة أو سائرة سواء بجانبها أو تحتها وهى فوقه وكذا يجوز تحت سقفها التظلل  
بأن يدخل فيها كدخوله الخباء وهى مغطاة بمثل عليها من اللبس ونحوه على المعتمد وكذا فى الحفة ولو لم يرفع الجوخ الذى عليها على  
الظاهر فقوله (لا فيها) ضعيف أو يحتمل على الحفة ونحوها يلحق عليها ثوب ككساء غير مسمر على أعوادها المرتفعة كما تفعله العرب  
وأما الموهبة فان ألقى عليها ثوب غير مسمر فلا بد من نزعه بخلاف جوانبها فيجوز الاستغلال بها لانها كالحائط وكذا سقفها الذى من أصل



صنعها وشبهه في المنع قوله (كثوب) ينصب (بعضا) أي عليها إن جعل الثوب على العصا وعلى أعواد ويتطلب به فلا يجوز سائر انفاقا ولا نازلا عند مالك لأنه لا يثبت وهذا التعليل يقتضي أن الثوب إذا ربط بحبال وأوتاد جاز الاستقلال به لأنه حينئذ كأنه قاله الخطاب وإن استطل في الحرارة أو ثوب بعضا (ففي وجوب الفدية) واستحبها (خلافه) جاز (٥١) (حل) تخرج ونحوه على رأسه

(الحاجة) فيما يحمله نفسه ولم يجد من يحمله له أو وجد باجرة محتاج لها (أو فقر) كان يحمله حزمة حطب يتعيش بتمها أو شيئا لغيره باجرة كذلك وإذا قال (بلا تجبر) والافلا واقتدى (و) جاز (أبدال ثوبه) أو دأته بأخر ولو كان بالاول قتل لان مالكا رأى تزعه بقوله عناية من ارتحل من بينه وأبقاه بيقه حتى مات (أو بيعه) ولولا ذاية قله (بخلاف غسله) فلا يجوز أي يحرم على المعتد جلا للكرامة في المدونة والموازية على المنع وبه صرح سند ويدل له إيجاب الفدية وهذا إن شئت في دوابه أو تحقق القمل فان غسله وقتل شيئا في القسمين أخرج مافيه (الالبس) أصابه (فبالماء فقط) دون صابون ونحوه ولا شيء عليه أن يبين له أنه قتل شيئا حينئذ ويغنى غسله بنحو صابون فان فعل وقتل شيئا أخرج مافيه فان تحقق نقي الدواب جاز مطلقا أو بصابون أو

التطلل فيها فان لم يكشف ما عليها اقتدى وكذا يقال فيما بعد من الموهبة (قوله كثوب بعضا) أي فيمنع التطلل به وأما اتقاء المطربة فيجوز كما تقدم اه بن (قوله عند مالك) وهو المعتمد وأجاز ابن المواز (قوله وان استطل في الحرارة) أي التي ألقى عليها ثوب غير مسمر بناء على المعتمد أو مطلقا بناء على الضعيف كما مر (قوله خلاف) ذكر المصنف في مناسكه أن القول بوجوبها ظاهر المذهب ونقل عن مناسك ابن الحاج أن الأصح استحبابها ففعل المصنف اعتمده من الترجيحين فغير بخلاف وبه تعلم أن الخلاف في الوجوب والاستحب لا في الوجوب والسقوط كما هو مقتضى كلام المصنف اه بن (قوله تخرج ونحوه) أي كحلة وجواب وقوله على رأسه وأولى على كتفه (قوله فيما يحمله) أي الحاجة كائنة في الخرج ونحوه الذي يحمله كائنة تلك الحاجة لنفسه فهما وصفان للحاجة أو أن قوله لنفسه خير كان المحذوفة أي إذا كانت الحاجة لنفسه ولم يجد الخ فان كانت الحاجة له ووجد من يحمله له بجائزا أو باجرة لا يحتاج لها فلا يجوز جله على رأسه واقتدى أن جله عليها وان كانت الحاجة لغيره وجله له على رأسه بلا أجرة أو باجرة على وجه التمسك لزومه الفدية وان كان باجرة لأجل غشيه فلا فدية (قوله ولم يجد من يحمله له الخ) على هذا لو كان غنيا وجله بخلا أو لهضم نفسه فالتنع كذا في عقب ولكن كلام أبي الحسن يفيد أنه لا شيء عليه في جله لهضم نفسه مع قدرته على جله على غيره اه عدوى (قوله كذلك) أي يتعش بها (قوله بلا تجبر) أشهب مالم يكن تجارة لعيشه كالعطارين قال المصنف في مناسكه والظاهر أن كلام أشهب تقييد وكلام ابن بشير يدل على أنه خلاف ولم يذكر المصنف هنا ما استظهره في مناسكه (قوله وجاز أبدال ثوبه أو بيعه) أي جاز للحرم أن يبدل ثوبه الذي أحرم فيه بغيره سواء كان الثوب أزارا أو رداء ولو كان أبدال الأول بغيره لأجل قله أذاه وكذلك يجوز له بيع ثوبه الذي أحرم فيه ولولا ذاية القمل على المشهور (قوله حتى مات) أي حتف أنفه (قوله بخلاف غسله) أي ترفها أو لوسخ (قوله ويدل له إيجاب الفدية) فقد قال الباقي في المنتقى ولو جهل فغسل ثوبه أو رأسه حتى انتفع بذلك كان عليه الفدية فوجوب الفدية دليل على التحريم اه عدوى (قوله وهذا) أي حرمة الغسل إن شئت في دوابه أو تحقق القمل أما أن تحقق عدم القمل جاز غسله بماء أو كان الغسل لنجاسة أو ترفها أو لوسخ (قوله أخرج مافيه) أي وهو ما سأتى أن في القملة عشرة حفرنة إن كان القمل لا ترفه والافدية كما أنها فبإزاء على العشرة لغير الترفه (قوله دون صابون ونحوه) أي كغاسول وأشنان (قوله فان فعل) أي فان غسله بصابون لنجاسة أو لوسخ أو ترفها (قوله وقد علمت الخ) وحاصله أنه إن تحقق نقي الدواب جاز الغسل لنجاسة أو لوسخ أو ترفه سواء كان الغسل بماء وحده أو مع غيره فهذه ستة أحوال وان تحقق وجود الدواب أو شك في وجودها وعدمه فان كان الغسل لوسخ أو ترفه منع كان الغسل بالماء وحده أو مع غيره فهذه ثمانية أحوال وان كان الغسل لنجاسة جاز الغسل أن كان بالماء وحده وان كان مع الماء غيره منع فهذه أربعة أحوال تمام الثمانية عشر حالاً ثم إنه في الأحوال الثمانية إذا قتل شيئا من القمل لزومه مافيه وفي الأحوال الأربعة التي بعدها لا شيء عليه في قتل الدواب في حالتي الجواز وفي حالتي المنع يلزمه إخراج مافيه (قوله وجاز ربط الخ) أي إن احتاج لذلك لأجل إخراج مافيه بعصره أو بوضع لرقعة عليه وأما إن لم يحتج لبطه فانه بكرم لما يأتي في قوله وفصدهن أنه إذا كان غير حاجة كان مكروها اه عدوى (قوله كراسه) أي وظهره وما أشبه ذلك وقوله رفق أي وأما بشدة فهو مكروه (قوله مطلقا) أي برفق أو بغير ولو أدامه (قوله والاكره) أي وعلى كل حال لا فدية فيه (قوله ان لم يعصبه) فيه أن هذا غير ضروري الذي كرم مع

ترفها فالأحوال ثلاثة إما أن يكون الغسل ترفها أو لوسخ أو نجاسة وفي كل واحد من هذه أحوال ثلاثة إما بالماء فقط أو مع غيره وقد علمت أحكام الثمانية عشر (و) جاز (بط) أي شق (جرحه) ودمله لإخراج مافيه (وحيث ما خفي) عن عينه من بدنه كراسه (برفق) خيفة قتل شيء وأما ما يراه فلا حرج في حكمه مطلقا (و) جاز (فصده) الحاجة والاكره فيما يظهر (ان لم يعصبه) فان عصبه



ولو لضرورة اقتضى وعصب من باب ضرب (و) جاز (شدة منطقة) بكسر الميم وهي حرام مثل الكيس يجعل فيه الدراهم) لنفقة على جلده) أي تحت أزاره لأفوقه (٥٣) (و) جاز (إضافة نفقة غيره) لنفقته (والا) بأن شدها لنفقة له بل فارغة أو التجارة أو غير

فقط أو شدها لأعلى جلده بل فوق أزاره (نفقة كعصب جرحه أو رأسه) ولو جاز لضرورة (أو لصق خرقه) على جرحه أو رأسه كبرت (كدرهم) بغلي فأكثروا تعددت بمواضع ففدية واحدة (أو لفها) أي الخرقه (على ذكر) لذى أو بول بخلاف جعلها عليه عند النوم بل ألف فلا شيء عليه (أو) جعل (قطنه) ولو صغيرة غير مطيبة (بأذنيه) أو بواحدة وعورض هذا بلصق خرقه دون درهم وأجيب بأن هذا النفع الأذن به أشبه الكبير (أو قرطاس بصدغيه) أو بصدغ واحدة وإن جاز لضرورة (أو ترك) مصدر مجرور معطوف على عصب أي يجب الفدية بترك (ذی نفقة ذهب) بعد فراغ نفقته ولم يدفعها وهو عالم بذهايه (أو) ترك (ردها) له مع تمكنه من الرد أي أنه لم يذهب صاحبها ولكنه تعمد ترك ردها له بعد فراغ نفقته (و) جاز (لمرأة) محرمة (خز) وحرير وجميع الثياب (وحلى) أي لبس ذلك لأن حكمها بعد الأحكام كحكمها قبله إلا في سنن الوجه والسكفين (وكره) لمحرر (شدة نفقته بعضه أو فخذ) ولا فدية (وكب) المعصر

رأس) أي وجهه كافي النقل وبقرينة كب (على وسادة) وأما موضع خده عليها فجائز (و) كره (مصبوغ)



بعضه وأخوه ممن كل ما لا طيب فيه ولكنه يشبهه ذا الطيب (لقتدي به) من إمام أو عالم خوف تطرق الجاهل إلى لبس المحرم (و) كره  
(شم) طيب مذ كره وهو ما ينجي أثره ويظهر ريحه والمراد به أنواع الرياحين (كريمان) (٥٣) ووردوا باسمين وكذا يكره شم مؤنثه

بلا مس وهو ما يظهر  
لونه وأثره أي تعلقه  
بماسه تعلقاً شديداً  
كسك وزعفران وكافور  
(و) كره (مكت عكان  
به طيب) مؤنث (و)  
كره (استصحابه) أي  
المؤنث أيضاً المذكر  
فلا يكره مكتة بمكان هو  
به ولا استصحابه ولا مسه  
بلاشم كما يفيد الثلاثة  
قوله وشم كرىحان  
وسبأني حرمة من المؤنث  
فأقسام كل أربعة علمت  
أحكامها (و) كره  
(حجامة بلا عذر) خيفة  
قتل الدواب فإن تحقق  
نفي الدواب فلا كراهة  
ومحل الكراهة إذا لم  
يزل بسببها شعروا ولا  
حرم بلا عذر وافتسدى  
مطلقاً العذر أم لا (و)  
كره (غمس رأس) في  
الماء خيفة قتل الدواب  
(أو تخفيفه) أي الرأس  
إن اغتسل من الماء بخرقه  
(بشدة) كره (نظر امرأة)  
أي فيها خيفة أن يرى  
شعرها فزيلة (و) كره  
(لبس امرأة قباء) بفتح  
القاف والمد (مطلقاً)  
حرمة وأمة محرمة أو غير  
محرمة (و) حرم (عليهما)  
أي الرجل والمرأة  
بالاحرام (دهن) شعر

للعصفر ونحوه ما لم يكن مقدماً أي شديد الحيرة والا كره لبسه للرجال في غير الاحرام كما في بن وحرم عليهم في  
الاحرام على المشهور كما في عقب إذا علمت هذا فقول الشارح وكره لبس مصبوغ بعصفر لغير مقتدي به أي إذا  
كان غير مقدم والاحرام كالطيب والمقدم يضم الميم وسكون الفاء وفتح الدال المهملة القوي الصبيغ الذي  
رد في العصفر مرة بعد أخرى (قوله بعصفر أو نحوه من كل ما لا طيب فيه) أي وأما ما صبغ بطيب كزعفران  
وورس فلا خلاف في حرمة لبسه على الرجال والنساء في الاحرام ونجس القدية بلبسه انظر بن (قوله ولكنه  
يشبهه ذا الطيب) انما قيد بذلك لاختراجه ما صبغ بغير ذي الطيب وكان صبغه لا يشبهه صبغ ذي الطيب  
كالاسود ونحوه من الألوان التي لا تشبه لون العصفر فانه يجوز الاحرام فيه للقتدي به وغيره خلافاً للقرافي  
القائل بكرهه ما سوى الابيض المقتدي به (قوله وهو ما ينجي أثره) أي تعلقه بماسه من ثوب أو جسد  
(قوله كرىحان ووردوا باسمين) وأما ما يعتصر عما ذكر من المياه فليس من قبيل المؤنث بل يكره فقط  
كامله كما نص على ذلك في الطراز قال ح وهو الجاري على القواعد وقال ابن فرحون فيه القدية لان أثره  
يقتر في البدن واعتمده طي معترضاه على ح وهو غير ظاهر اذ كلام المدونة صريح في كراهته فقط  
وحيث فلا فدية فيه وبذلك تعلم أن اعتراض طي على ح غير صواب اه بن (قوله وكذا يكره شم مؤنثه  
بلا مس) هذا هو مذهب المدونة وبه قال ابن القصار وعز الباجي المذهب المنع قال القلشاني واختلف في  
شم المؤنث كالمسك دون مس هل هو ممنوع أو مكروه وعن الباجي المذهب الاول وابن القصار قال بالثاني  
وهو نص المدونة ونص ابن عرفة في كونه شمه أي المؤنث دون مس ممنوعاً أو مكروهاً ثانياً الباجي عن  
المذهب وابن القصار قلت وهو ظاهرها اه بن (قوله به طيب) أي على شخص أو في ظرف كقارورة (قوله  
ولامسه بلاشم) يعني لا كراهة في مس المذكر بدون شم وفيه نظر بل ظاهر كلامهم أنه مكروه كشمه وقد  
صرح في المدونة بكرهه استعماله كما في ح وهذا قيد بغير الحناء وأما هي فاستعمالها احرام كما يأتي ذلك فيها  
قال في التوضيح المذكر قسمان قسم مكروه ولا فدية فيه كالريحان وقسم محرم وفيه الفدية وهو الحناء اه  
بن (قوله علمت أحكامها) أي فالمؤنث يكره شمه واستصحابه ومكت في المكان الذي هو فيه ويحرم مسه  
والمذكر يكره شمه وأما مسه من غير شم واستصحابه ومكت بمكان هو فيه فهو جائز (قوله فان تحقق نفي  
الدواب فلا كراهة) قياسه أنه ان تحقق قتل الدواب حرمت لغير عذر وتفصيل الشارح أنظهر من اطلاق ح  
الكراهة ونص ما في ح أن الحجامة بلا عذر تكرر مطلقاً حتى قتل الدواب أم لا زال بسببها شعراً أم لا هذا هو  
المشهور وأما العذر فيجوز مطلقاً وهذا الحكم ابتداءً وأما لفدية فيجب أن أزال شعراً أو قتل قلاً كثيراً أو  
القليلاً ففيه الاطعام وسواء احتجم في ذلك لعذر أم لا اه وفيه أن لزوم الفدية إذا احتجم لغير عذر وأزال  
شعره يقتضي التحريم فالكرهية حينئذ مشكلة انظر بن (قوله ومحل الكراهة الخ) الاولى ومحل الكراهة  
عند عدم تحقق نفي الدواب والجواز عند تحقق نفيها إذا لم يزل الخ (قوله وكره غمس رأس في الماء) فان فعل  
أظم شيئاً من طعام كما هو نص المدونة واختلف في الاطعام المذكور فقلنا بعضهم أنه واجب ومحل الكراهة  
على التحريم واستظهره طي لعدم ذكر الاطعام في غير ذلك من المكروهات كالحجامة وتخفيف الرأس بشدة  
وجله اسند على كراهة التنزيه فجعل الاطعام مستحباً وتبعه المصنف انظر بن (قوله وكره لبس امرأة قباء)  
أي لانه يصفها ومحل الكراهة إذا لبسته وكانت مع غرز وجهها والا فلا كراهة (قوله وحرم عنهما دهن  
شعر اللحية والرأس) قدر شعر لاندن بشرتهما داخل في قوله ودهن الجسد فقار الشارح بين المحلين  
(قوله شعر اللحية) أي ان وجد للمرأة لحية (قوله وان صلحاً) أي هذا اذا كان ذنب الرأس غير أصلع بأن  
كان شعره نابتاً من مقدمه لمؤخره بل وان كان ذاصلاً انحسر الشعر عن مقدمه (قوله وبأنه تطفر اغبر عذر)

(اللحية والرأس) ولو بدهن غير مطيب لما فيه من الزينة (وان) كان الرأس (صلحاً) ان قرئ بوزن جراه لم وصف المذكر بالمؤنث وان  
قرئ بوزن غصن جعلاً لاصح ورد وصف المفرد بالجمع والجواب اختيار الثاني ويراد بالأس الجنس أو بقراءته صذر أو وزن جل أي ذاصلاً أي  
منحسر الشعر من المقدم (و) حرم عليهما (بأنه تطفر) لغير عذر فهو مفهوم قوله آتفاً لكسر (أو) ازالة (شعر) وان قل بفتح أو حلق



أو قص (أو وسخ) الأما تحت الطفر (الأغسل يديه) من وسخ (عزله) أي الوسخ فلا يحرم أن لم يكن المزبل مطيبا (و) الا (ساقط شعر) من لحته مثلا (الوضوء) أو غسل ولومندوبين ولا شيء عليه أن قتل قلا مثلا في الواجبين كالمندوبين على ما يظهر لانهما مطلوبان (أو ركوب) كان خلق الا كاف مثلا ساقه فلا شيء عليه (٥٤) (و) حرم عليهما (دهن الجسد) لغير ضرورة والمراد به ما عدا بطن

الكف والقدمين بدليل قوله (ككف ورجل) أي باطنهما وأما ظاهرهما فقد اختلف في الجسد وانما نص عليها دفعا لتوهم أنها مظنة الترخيص (بمطيب) راجع للجسد وما بعده وهو متعلق بمقتضى رأي واقتدى في دهنها بمطيب مطلقا (أو) بغير مطيب (لغير علة) بل للترزين (و) بغير مطيب (لها) أي للعلة أي الضرورة من شقوق أو مرض أو قوة عمل (قولان) بالفدية وعدمها لكن في الجسد لا في باطن الكف والرجل وأماهما فلا فدية اتفاقا (اختصرت) المدونة (عليهما) أي أي على القولين والحاصل أنه إن دهن ما ذكر بمطيب مطلقا أو بغير مطيب لا لعلة اقتدى وأما بغير مطيب لعلة ففي باطن الكف والقدمين لا فدية وفي الجسد قولان فلا عبر المصنف بمثل هذا إلا في المراد (و) حرم عليهما (تطيب بكورس) من كل طيب مؤث

فإن فعل فسيأتي أن فيه حكمة أن لم يكن لا ماطة الأذى والافقدية وهذا في تطفر نفسه وأما تطعيم تطفر غيره فلغو (قوله أو قص) أي أو قرص باسنان لكن إن كان شيئا يسيرا أطمع حفته من طعام وإن كان كثيرا بأن زاد على عشرة فإنه يقتدى كما يأتي (قوله أو وسخ) أي يحرم على المحرم رجلا أو امرأة إزالة الوسخ عنه لأن المقصود أن يكون شعنا فإن أزال الوسخ لزمه فدية (قوله الأما تحت الطفر) أي من الوسخ فإنه لا تحرم إزالته ولا فدية فيه كإزالة ما بين نافع عن مالك وحينئذ فيقيد كلام المصنف بما عدا ما تحت الأظفار (قوله أن لم يكن المزبل مطيبا) أي كالأشنان والغاسول والصابون ومفهومه أنه لو كان المزبل مطيبا فإنه يحرم غسل اليدين به وفيه الفدية وذلك كل ما يحسن إذا جفت وطعنت لأجل غسل اليدين (قوله ولومندوبين) أي هذا إذا كان الوضوء والغسل واجبين بل ولومندوبين ومراعاة بالمندوبين من الغسل ما يشمل السنة وظاهره أن تساقط الشعر للوضوء والغسل المباح كالتي يفعل للتبرد لا يغتفر وليس كذلك نعم إن قتل فيه قلا كثيرا اقتدى وإن قتل قليلا كعشرة فاقبل لزمه قبضة واحدة من الطعام في الجميع (قوله وما بعده) أي باطن الكف والرجل (قوله أي واقتدى في دهنها بمطيب) أي سواء كان الأدهان لعذر أو لغير عذر سواء كان الأدهان لكل الجسد أو لبعضه أو لباطن الكف أو الرجل كالأوبعضا ويجعل قوله بمطيب متعلقا بالمقدر المذكور لا بقوله وحرم دهن الجسد ككف ورجل يندفع ما يقال أن كلام المصنف هنا يخالف قوله إلا أني ولم يأثم إن فعل لعذر لأن الكلام هنا في الفدية وعدمها لا في الحرمة وعدمها وحاصل فقه المسئلة أن الجسد وباطن الكف والرجل يحرم دهن كل واحد منهما كالأوبعضا إن كان لغير علة والأفلا حرمة وأما الفدية فإن كان الدهن مطيبا اقتدى مطلقا كان الأدهان لعلة أولا وإن كان غير مطيب إن كان لغير علة اقتدى أيضا وإن كان لعلة تقولان (قوله بل للترزين) أي والتحسين سواء كان الأدهان لكل الجسد أو بعضه أو لباطن الكف أو الرجل كالأوبعضا (قوله لكن في الجسد) أي لكن القولان في دهن ظاهر الجسد بغير مطيب لعلة (قوله وأماهما) أي وأما باطن الكف والرجل إذا دهنهما بغير مطيب لعلة فلا فدية اتفاقا (قوله فلا فدية اتفاقا) أي خلافا لظاهر المصنف من جريان الخلاف فيهما كظاهر الجسد (قوله اختصرت عليهما) أي فالبراذعي اختصرها على عدم الوجوب وابن أبي زمين اختصرها على وجوب الفدية (قوله إن دهن ما ذكر) أي من الجسد أو باطن الكف أو الرجل وقوله مطلقا أي لعلة أو غيرها كان الأدهان لكل ما ذكر أو لبعضه (قوله فلا عبر المصنف بمثل هذا) أي بأن قال واقتدى في دهن الجسد ولو بعضا كبعض بطن كف أو رجل بمطيب مطلقا كبغيره لغير علة لا لهما بطن كفيه ورجليه وفي جسده قولان (قوله وعود) جعله من المؤث باعتبار دخانه الذي يصدر منه حين وضعه على النار (قوله وإن ذهب ريحه) أي لأن حكمه المنع وقد ثبت له ذلك الحكم في حالة وجود ريحه والأصل استحبابه (قوله أو لضرورة كحل) عطف على محذوف والأصل وتطيب بكورس وإن ذهب ريحه واقتدى إن استعمله لغير ضرورة أو لضرورة كحل وليس عطف على ما قبله من المنوع إذ لا منع مع الضرورة وأنه عطف على ما قبله من المنوع أي وإن ذهب ريحه وإن استعمله لضرورة كحل ويرتكب التوزيع في المبالغتين على ما قال الشارح وحاصل الفقه أن الكحل إذا كان فيه طيب حرم استعماله على المحرم رجلا أو امرأة إذا كان استعماله لغير ضرورة كالزينة ولا حرمة إذا استعمله لضرورة حر ونحوه والفدية لازمة لاستعماله مطلقا استعماله لضرورة أو لغيرها وإن كان الكحل لا طيب فيه فلا فدية مع الضرورة واقتدى في غيرها (قوله أو مسه ولم يعلق) أي أو مسه يبدأ ونحوها ولم يعلق به أي فيحرم وفيه الفدية (قوله إلا من مس أو جل فارورة) أي وكذا جل فأرة المسك إذا كانت غير مشقوفة على ما قال

كرعفران ومسك وعطر وعود (وإن ذهب ريحه) فيحرم وأن لم يكن عليه فدية (أو لضرورة كحل) فالفدية وإن لم يأثم إن هذا أمراده جهاتين المبالغتين وذلك أن قوله وتطيب بكورس تضمن حكما في الحرمة ووجوب الفدية فالمبالغة الأولى ناطرة الأولى والثانية ناطرة الثانية (أو) وضع (في طعام) وشربا من غير طبخ فيه فالفدية (أو) مسه (لم يعلق) به بفتح اللام (الا) من مس أو جل (فارورة)



ابن عبد السلام واستبعده ابن عرفة قائلا ان الفارة تغسها طيب (قوله فلا فدية) أي في مسها ولا حرمه أيضا (قوله وهو استثناء منقطع) أي ان جعل المستثنى منه مس الطيب والمستثنى من الفارورة التي فيها الطيب والمعنى حرم مس طيب لم يعلق الامس فارورة فيها طيب وسدت فمابعد لا غير داخل فيما قبلها وأما ان جعل المستثنى منه ملابسة الطيب أي وحرم ملابسة طيب لم يعلق الا ملابسة فارورة سدت كان الاستثناء متصلا لان الملابسة تم المس وغيره (قوله ومطبوخا) أي مع طعام وقوله ان أماته الطبخ الخ هذا التفصيل للبساطي وهو قول عبد الوهاب واعتمده والمذهب خلافة قال في التوضيح ابن بشير المذهب تقي الفدية في المطبوخ مطلقا لانه أطلق في المدونة والموطأ والمختصر الجواز في المطبوخ وأبقاه الأبهري على ظاهره وقيد عبد الوهاب بغلبة الممازج له وابن حبيب بغلبة الممازج بشرط أن لا يعلق باليد ولا بالقلم منه شيء اه ابن عرفة وماسه نادر في اباحته مطلقا أو ان استهلك ثمنها ولم يبق أثر صبيغه بيد ولا قلم الاول الباسي عن الأبهري والثاني للقاضي والثالث للشيخ عن رواية ابن حبيب اه فقول الأبهري هو الا باحة مطلقا استهلك أم لا هو المذهب عند ابن بشير وبذلك اعترض طني على ح اعتمد قول القاضي بالتفصيل اه بن (قوله ولو صبغ الخ) أي هذا اذا لم يصبغ القم اتفاقا بل ولو صبغ على المشهور خلافا لابن حبيب (قوله والاطيبا يسيرا باقيا في ثوبه أو بدنه مما تطيب به قبل احرامه) أي بشرط أن يكون الباقي من ذلك الطيب الذي تطيب به قبل الاحرام أثره أو ريحه مع ذهاب جرمه والمراد بأثره لونه وهذا مقتضى كلام سند والذي يظهر من كلام الباسي وابن الحاجب وابن عرفة أنها لا تسقط الفدية الا في بقاء الرائحة دون الاثر فقد اتفق الجميع على أنه اذا كان الباقي مما تطيب به قبل الاحرام شيئا من جرم الطيب فان الفدية تكون واجبة وان كان الباقي رائحته فلا فدية والخلاف فيما اذا كان الباقي أثره أي لونه دون جرمه فقبل بعدم وجوبها وقبل بوجوبها اذا علمت هذا فقول شارحنا والاطيبا يسيرا باقيا الخ وقوله بعد وأما الباقي مما قبل الاحرام فيفتدى في كثيره وان لم يترأخ في نزعها على المعتمد غير صواب وهو تابع في ذلك لخس حيث قال بعد تقرير كلام المؤلف وهذا في السير وأما الكثير فقبه الفدية وانما كان غير صواب لان التفرقة بين القليل والكثير من الطيب تقتضي أن الباقي مما تطيب به شيء من جرمه انظر بن (قوله فلا فدية) أي بناء على أن الدوام ليس كالابتداء وقوله وان كره أي احرامه مع علمه بذلك الطيب (قوله أو غيره) أي غير الريح كالقاء شخص عليه طيبا وهو قائم أو وهو مستيقظ (قوله الا ان يترأخ) أي في طرحه عنه بعد علمه به وقوله فيهما أي في الكثير والقليل في مسألة القاء الريح أو غيره (قوله من خلوق كعبة) الخلق طيب مركب يتخذ من زعفران وغيره من أنواع الطيب وتغلب عليه الحرة والصفرة (قوله وخير في نزع يسيره) أي الخلق والباقي مما قبل احرامه الخ تبع في ذلك عجم والشيخ أحمد الزرقاني وحاصل ما قاله ان الانقسام ثلاثة فالمصيب من القمار ربح أو من القاء شخص عليه يجب نزع فوراً قليلاً أو كثيراً فان تراخى افتدى مطلقاً قليلاً أو كثيراً والباقي مما قبل الاحرام ان كان يسيراً خيراً في نزعه وابقائه فلا شيء فيه نزعاً بسرعة أو تراخى أو أبقاه وان كان كثيراً الفدية مطلقاً نزعاً بسرعة أو تراخى في نزعه وخلق الكعبة ان كان يسيراً خيراً في نزعه وابقائه فلا شيء فيه نزعاً بسرعة أو تراخى في نزعه وان كان كثيراً الفدية ان تراخى في نزعه وان نزعاً بسرعة فلا شيء فيه وجعله الشيخ سالم راجعاً لقوله أو باقياً مما قبل احرامه فمابعد ففعل الصور الثلاثة مثل بعضها في انه اذا كان الطيب يسيراً في الثلاثة لا شيء في نزعاً بسرعة أو بعد تراخ وان كان كثيراً افتدى ان تراخى في نزعه والا فلا وتبعه خس وذلك كله غير صواب والصواب انه خاص بالخلق كما قال ح وتنت وارتضاء ابن عاشر ويطي لان المصيب من القاء الريح أو الغير يجب نزعاً قليلاً أو كثيراً وان تراخى افتدى مطلقاً كما يؤخذ من ابن الحاجب وغيره وصرح به ح وحينئذ لا يصح دخوله في قول المصنف وخير في نزع يسيره والا افتدى ان تراخى كما فعل الشيخ سالم والباقي مما قبل الاحرام ان كان لونا أو رائحة لم يأت نزعاً لان النزع يقتضي التجرد فان قدت نزع كل شيء بحسبه فهو في اللون والريح بالغسل قلنا قد مر أن اللون والريح لا شيء فيه مطلقاً سواء نزع به بالمعنى

أو خريطة (سدت) سدا وثيقاً بحيث لم يظهر منها ريح فلا فدية وهو استثناء منقطع (و) الاطيبا (مطبوخا) ان أماته الطبخ ولو صبغ القم فان لم يمتد فالفدية والظاهر أن المراد باماته استهلاكه في الطعام وذهاب عينه بحيث لا يظهر منه سوى الريح كالسك أو أثره كزعفران بارز (و) الاطيبا يسيرا (باقيا) في ثوبه أو بدنه (عما) تطيب به (قبل احرامه) فلا فدية عليه وان كره (و) الاطيبا (مصيبا من القاء ريح أو غيره) على ثوبه أو بدنه فلا فدية قل أو كثيراً ان يترأخ فيهما (أو) مصيباً (من خلوق كعبة) بفتح الخاء فلا فدية عليه ولو كثيراً لطلب القرب منها (وخير في نزع يسيره) أي الخلق والباقي مما قبل احرامه وأما المصيب من القاء ريح أو غيره فيجب نزع يسيره وكثيره فوراً فان تراخى فيهما افتدى فلا يدخل في قوله



(والا) يكن الخلق أو الباقي مما قبل احرامه يسيرا بل كان كثيرا (اقتدى ان تراخي) في نزع له لكن في خلق الكعبة فقط وأما الباقي مما قبل الاحرام فيفتدى في كثيره وان لم يتراخ على المعتمد فيخص قوله وخير في نزع يسيره بشيئين ويخص التراخي بواحد منهما ولا يخفى ما فيه من التكلف على أن بعض المحققين قال النص في خلق الكعبة التحير في نزع يسيره وأما الكثير فيؤمر بنزعه استحبابا فكل كلام المصنف غير مستقيم انتهى وشبه في (٥٦) وجوب الفدية مع التراخي وعدمه بعدمه قوله (كتغطية رأسه) أي رأس المحرم بفعله

أو فعل غيره (نائما) فان تراخي في نزع بعد بقطعه افتدى وان نزع فوراً فلا فدية (ولا تخلق) الكعبة (أيام الحج) أي بكره فيما يظهر (ويقام العطارون) ندبا (فيها) أي في أيام الحج (من المسعى) وافتدى الملقى طيبا على محرم نائما أو نوبا على رأسه (الحل ان لم تلزمه) أي ان لم تلزم المحرم الملقى عليه فدية بان لم يتراخ في نزع ما ذكر بعد انتباهه وفدية الحل الملقى بالطعام ستة مساكين أو نسلأ (بلا صوم) لانه عبادة بدنية لا تكون عن الغير (وان لم يجد) الملقى الحل ما يفتدى به (فليفتد المحرم) بأنواع الفدية الثلاثة لانه في الحقيقة صام عن نفسه وان كانت كفارته نيابة عن الحل (كان حلق) الحل (رأسه) أي رأس المحرم فان الفدية على الحل الخالص حيث لم تلزم المحرم بان كان مكرها أو نائما فان لم

المذكور بسرعة أم لا وان كان الباقي جرم الطيب ففيه الفدية قل أو أكثر تراخي في نزع أم لا كما يؤخذ من كلام الباجي وحينئذ فلا يصح دخوله في كلام المصنف كما فعل الشيخ أحمد والشيخ سالم واستدل لالخص تبع العلي والشيخ سالم على ما ذكره بكلام الباجي غير ظاهر اهـ بن (قوله والا) اقتدى ان تراخي (هذا أيضا) خاص بالخلق كافي ح فقول الشارح والا يكن الخلق أو الباقي مما قبل احرامه الخ غير صواب لما مر أن الباقي من جرم الطيب يجب نزع وفيه الفدية قل أو أكثر تراخي في نزع أم لا هذا وما ذكره المصنف من لزوم الفدية في الخلق الكثير اذا تراخي في نزع قد تعقبه طي بانه لم يره لغير المصنف هنا وفي التوضيح والمأخوذ من المدونة ومن كتاب محمد أنه لا فدية عليه فيما أصابه من خلق الكعبة قليلا أو كثيرا وأنه يؤمر بغسله استحبابا بان كان كثيرا ولا فائل بالفدية الا ما يؤخذ من ظاهر كلام ابن وهب وحينئذ فقوله والا افتدى ان تراخي غير مستقيم انظر بن (قوله على أن بعض المحققين) أراد به العلامة طي وحاصل ما ذكره أن المصنف من القاهر يمح أو غيره يجب نزع فوراً قل أو أكثر وان تراخي في نزع فالفدية والباقي مما قبل الاحرام ان كان جرم ما فيجب نزع فوراً قل أو أكثر وفيه الفدية مطلقا تراخي في نزع أم لا قليلا أو كثيرا ولا يتأتى فيه قوله وخير في نزع يسيره ولا قوله والا افتدى ان تراخي وأما خلق الكعبة فانه بخير في نزع ان كان يسيرا ويؤمر بغسله ان كثر على جهة الندب ولا فدية ولا شيء وحينئذ فقوله المصنف وخير في نزع يسيره خاص بخلق الكعبة وقوله والا افتدى ان تراخي فهذا غير مستقيم (قوله أيام الحج) أي وهي العشرة الايام الاولى من ذي الحجة (قوله أي بكره فيما يظهر) أي لكثرة ازدياد مس الطائفتين فيؤدي الى مس الطائفتين للخلق (قوله بان لم يتراخ الخ) أي وأما ان تراخي فالفدية لازمة ولا شيء على الملقى (قوله بالطعام ستة مساكين) أي لكل مسكين مدين وقوله أو نسلأ أي بان يذبح شاة تجزئ أخصية (قوله وان لم يجد فليفتد المحرم) هذه عبارة ابن الموار قال في التوضيح وظاهرها الوجوب وهناك طريقة لابن يونس وعبدالحق انه اذا لم يجد الحل الملقى ما يفتدى به لا شيء على المحرم الذي نزع فوراً وهي وجهة لانه لم يحصل منه تعد انظر التوضيح وفي خش قوله فليفتد المحرم وجوبا وقيل ندبا والاول هو الراجح اهـ قال بن وانظر من أين أتى له ترجيح الاول وقد رأيت ما لابن يونس وعبدالحق اهـ كلامه (قوله لانه في الحقيقة صام عن نفسه) الاولى لانه في الحقيقة كفر عن نفسه من حيث ملابسته للطيب أو الثوب (قوله فان الفدية على الحل) أي فان الفدية بغير الصوم على الحل (قوله ورجع) أي المحرم الذي كفر نيابة عن الحل (قوله لم تلزمه) أي لكونه لم يتراخ في نزع عن نفسه بعد انتباهه (قوله فديتان على الاربع) هذا قول القاسبي وصوبه ابن يونس وسند وابن عبد السلام ومقابله لابن أي زبد يلزمه فدية واحدة كالوطيب نفسه ولا يقال صوابه تردد كما قال نت لان اصطلاحه انه ان قال تردد فقد أشار به للتأخر بن لأنه كلما اختلفوا عبر به اهـ بن (قوله وأخرى لتطيبه) أي النائم (قوله فعلى الملقى واحدة) أي وعلى المحرم الملقى عليه واحدة وهذا كله اذا كان المحرم الملقى مس الطيب (قوله كان لم يمس ولم تلزم النائم) أي بان لم يتراخ نفدية واحدة على الملقى فقط ولا شيء على الملقى عليه (قوله فان لم تلزمه) أي فان كان الملقى لم يمس الطيب ولزمت الفدية للنائم بان تراخي بعد انتباهه في نزع الطيب عنه (قوله فلا شيء على الملقى) أي وعلى الملقى عليه واحدة (قوله فالصور أربع) وذلك لان المحرم الملقى اما أن يمس الطيب أو لا يمس وفي كل اما أن يبادر الملقى عليه بنزع عنه أم لا فان مسه الملقى ويبادر الملقى عليه بنزع ففديتان على

يجد فليفتد المحرم بأنواعها الثلاثة (ورجع) على الفاعل (بالاقل) من قيمة النسك وكيل الطعام أو غنمه ان اشتراه الملقى (ان لم يفتد) المحرم (بصوم) والا فلا رجوع (وعلى المحرم الملقى) طيبا على محرم نائم لم تلزمه (فديتان على الاربع) فدية لمسه وأخرى لتطيبه النائم فان لم تلزم النائم بان تراخي بعد نومه فعلى الملقى واحدة كن لم يمس ولم تلزم النائم فان لم تلزمه فلا شيء على الملقى فالصور أربع (وان حلق) أو طيب (حل محرما بذن) من المحرم ولو حكما بان رضي بفعله (فعلى المحرم) الفدية (والا) بأذن له بان كان نائما أو أكره (فعليه)



أي على الحلال الفدية وهذه تكرار مع قوله كان حلق رأسه (وان حلق محرم رأس حل أطم) المحرم لاحتمال أن يكون قتل قلاق حلاقه فان تبين نفيه فلا ولا اذا قلم ظفر الحلق فلا شيء على القلم اذا ظفر ليس (٥٧) فيه دواب (وهل) أطعمه (حفنة)

أي عمل يد واحدة من طعام (أو فدية) حقيقة من صيام ثلاثة أيام أو أطعم ستة مساكين أو نسك (أو بيلان) في قول الامام رضي الله عنه افتدى فلو عبر المصنف به بدل أطم كان أولى \* ولما قدم أن ابانة الطفر ممنوعة بين ما يلزم في ابانة فقال (وفي) قلم الطفر الواحد لا لامطة (الاذى) ولا لكسره بل عبثاً وترفعها (حفنة) من طعام وفي قص ما زاد على الواحد فدية كان لا ماطة الاذى ولا وكذا ان كان لا ماطة الاذى ولو واحدا وان أبان واحدا بعد آخر فان كانا في فور فدية والافق كل حفنة (كشعة) أزالها من جسده (أو شعرات) عشرة فاقبل لغير ماطة أذى فيها حنسة من طعام ولا ماضته فدية كزادت على عشرة مطلقاً (و) قتل (قوله) واحد (أو شعرات) عشرة فدون حفنة ولا مائة الاذى فدية كان زادت عن عشرة (و طرحها) أي القملة فيه التفصيل المتقدم لانه يؤدي لقتلها (كعلق

الملق وان مسه الملق ولم يبادر الملق عليه بنزعه فكل واحد من الملق والملق عليه يلزمه فدية وان لم يمس الملق الطيب فان يادر الملق عليه بنزعه فدية واحدة على الملق وان لم يبادر فالفدية على الملق عليه ولا شيء على الملق وانما لزم الملق في حالة عدم مسه وعدم لزومها للملق عليه لانه كالعناء الحلق على المحرم حيث لم يلزمه التي قدمها المصنف بقوله واقتدى الملق الحلق ان لم يلزمه (قوله وهذه تكرار) أي قوله والافعله تكرار الخ وقد دفعه ح بان ما هنا بين به موضع لزومها للمحرم وموضع لزومها للحلال وما مر بين به أن حكم الحلق اذا لزمته هو حكم الملق طيباً قال ابن عاشر وهذه محاولة لا تتم اذا مانع من جعل التشبيه تاماً حتى يستفاد منه المعنى المراد هنا اهـ بن (قوله فان تبين نفيه فلا) مثله في ح لكنه زاد وان قتل قلاق كثيراً فعليه الفدية اهـ فيقتضى أن يحل التأويلين اذا قتل قلاق قليلاً وليس كذلك لان أصل هذا التفصيل للخمى وسندوهما جعلاً محل الخلاف اذا قتل قلاق كثيراً اذا سجد أو لم يتحقق شيء ونص سند اذا حلق المحرم رأس حلال فان تبين أنه لم يقتل شيئاً من الدواب فلا شيء عليه في المعروف من المذهب وان قتل يسيراً أطم شيئاً من طعام وكثيراً أو لم يتبين شيء فقال مالك يقتدى وقال ابن القاسم يطعم وهذا التفصيل مبني على تعليل الفدية بقتل القمل وهو قول عبد الوهاب وسند والخنمي وذهب البغداديون الى تعليلها بالحلق واليه ذهب ابن رشد وعليه فلا فرق بين أن يقتل قلاق قليلاً وكثيراً أو يتحقق نفيه أو على الاطلاق جل الشيخ سالم كلام المصنف بناء على التعليل بالحلق وهو به طفي وهو غير ظاهر والصواب جله على التفصيل لتعليل ابن القاسم بقتل القمل كما في ابن الحاجب ولقول المصنف بعد الا أن يتحقق نفي القمل ولما تقدم عن سند من أنه المعروف من المذهب ولقولهم في تعليل المحرم ظفر حلال أنه لا شيء عليه فان هذا يرجع قول من قال ان الفدية ليست للحلق اذ لو كانت للحلق لوجب الفدية هنا وهو ظاهر اهـ بن (قوله في قول الامام افتدى) أي مع قول ابن القاسم تصدق بشيء من الطعام فقال بعضهم قول الامام افتدى المراد منه تصدق بحفنة من الطعام وقال بعضهم قول الامام افتدى على ظاهره والتأويل الثاني بالخلاف المبني والخنمي والاول بالوافق وترجيح ما لا امام لقول ابن القاسم لغيرهما اهـ بن (قوله فلو عبر المصنف به بدل أطم كان أولى) أي لان ظاهره ان الفدية من الاطعام فقط وقد يجب بان المصنف أطلق الخاص وهو الاطعام في قوله أطم وأراد العام وهو الافتداء (تنبيه) تكلم المصنف على ما اذا حلق حل محرم ما وعلى ما اذا حلق محرم رأس حل وسكت عما اذا حلق محرم رأس محرم وحاصل ما فيه أنه اذا حلقه بغير رضاه فالفدية على الحلق وان كان برضاه وتحقق قتل قل كثيراً وسك في ذلك فعلى المخلوق فدية وهل على البالي أيضاً فدية أو حفنة قولان وان كان برضاه وتحقق نفي القمل فالفدية على المخلوق ولا شيء على الحلق وان كان برضاه وتحقق قتل قل بسيراً افتدى المخلوق وأطم الحلق حفنة (قوله وفي قلم انظر الواحد الخ) مراد المصنف ظفر نفسه وأما قلم ظفر غيره فلا شيء على المحرم في قلم ظفر حلال فان قلم ظفر محرم مثله بغير أمره ورضى أو بأمره عمداً أو جهلاً أو نسياناً فتدى المقلوم وب فعل به مكرهاً وانما الفدية على الفاعل (قوله ولا ماطة الاذى فدية) فيه تشديد ليس في القملة والقملات الاحفنة مطلقاً سواء كان القتل لغير ماطة الاذى أو كان لا ماطة الاذى في توضيح لا يعرف في المذهب قول بوجوب الفدية في قلة أو قلات اهـ بن والقملات جمع قملة فلا ينافي وجوب الفدية في الاثني عشر فوقها مطلقاً وأما ما ذكره في الشعر فلم لا نزاع فيه (قوله في الحائضين) أي ما اذا تحققت نفي القمل وما اذا تحققت (قوله وتقريده بغيره) قيده بالبساطي ع اذا لم يقتله ولا فالفدية ان كثروه وتقيد بغير صحيح وذلك لان ابن الحاجب لما قال وفي تقر بغيره يطعم على المشهور تعقبه ابن عبد السلام والمصنف بان الذي حكاه غيره أن القولين انما ما فيهما اذا قتل القراد وأما اذا طرحه ولم يقتله فلا خلاف أنه يطعم فقط فتعين حل كلام المصنف على كل من طرحه وقتله اهـ بن وقوله بغيره وأحرى بغيره فبأنه يصنف نص على المتوهم لا ربما

(٨ - دسوقي ثاني / محرر مثله) بانه (موضع الخامة) يلزم الحلق - منة من طعام (لا يتحقق) الخالق (انفي القمل) فلا شيء عليه وعلى المخلوق في الحائضين الفدية (و) لا يلزم المحرم حفنة في (تقريده بغيره) أي ازالة الفراء عنه وظاهره ولو كثرت



وهو قول ابن القاسم (لا كطرح علقه) عنه أو عن غيره لانهم من دواب الارض تعيش فيها (أو) طرح (برغوث) غل ودود وذباب وغيرها  
سوى القمل وازالة القصر ادا والحلم (عن دابته والقديبة) منحصرة (فما يترفع) أي يقيم (به أو) فيما (يزيل) به (أذى كقص الشارب)  
يصلح أن يكون مثالا لهما (أو ظفر) (٥٨) واحدا لا مائة أذى أو متعددة فتحصل من كلامه أن الظفر ثلاثة أحوال قلم

المنكسر لا شيء فيه قلبه  
لا لاماطة الاذى حقنة  
قلبه لا ماطته فدية (وقتل  
قل كثير) بان زاد على  
عشرة ولو في غسل تبرد  
لاجنابة فلا فدية ولو  
كثروا كذا المنسوب كما  
مر استظهاره (وخضب)  
لرأس ولحية أو غيرها  
لالجرح (بكسنا) بالمد  
منصرف مثال صالح  
للأمرين لانه يطيب  
الرأس ويرجل شعره  
ويقتل دوابه (وان) كان  
الخضب به (رقعة ان  
كبرت) كدرهم (ومجرد)  
صب ماء حار على  
جسده في حمام دون  
ازالة وسخ ولا تدلك (على  
المختار) وأسقط من  
كلامه قيدا وهو لا بد من  
جلوسه فيه حتى يعرق  
ومع ذلك هو ضعيف  
والمعتمد مذهب  
المدونة من انه انما يجب  
الفدية على داخله ان  
ذلك وأزال الوسخ ثم  
الاصل تعدد الفدية  
بتعدد موجبها الا في  
مواضع أربعة أشار  
لأولها المصنف بقوله  
(وان تحدث ان نحن)  
الفاعل (الاباحة) بان  
يعتقد أنه خرج من

يتوهم أن يعيره لكونه يحتاج اليه والقراد يضعفه لاشئ عليه في تقريره (قوله وهو قول ابن القاسم) وكلام  
بعضهم يقتضي أنه الراجح وقال مالك يقتضي في الكثير ويطعم حقنة في اليسير وكلام البدر يقتضي اعتماده  
والنقص أميل لقول ابن القاسم اه شيخنا عدوى (قوله لا كطرح علقه) أو برغوث جرت عادة المصنف  
أن يدخل الكاف على المضاف ومراده المضاف اليه أي لاشئ في طرح كعلقه أو برغوث وشهوهم بما  
لا يتولد من الجسد كمثل وذباب وذرو بعوض سواء طرحها عن جسده أو جسد غيره سواء كان ذلك المطروح  
قليلًا أو كثيرا وقيل بالفدية في العلقه ان كثرت وقيل بحقنة في البراغيت مطلقا قليلة أو كثيرة ومفهوم طرح  
ان قتلها ما أي العلقه والبرغوث وكذا ما ما تلهم ما فيه فدية ان كثروا لاشئ فيه ان قل وقيل لاشئ فيها لا فدية  
ولا اطعام قلت أو كثرت وقيل الواجب فيها حقنة من الطعام مطلقا قلت أو كثرت (قوله فيما يترفع به) أي  
منحصرة في فعل ما يترفع به الخ (قوله يصلح أن يكون مثالا لهما) أي لان قص الشارب اما للترفعه واما لدفع أذاه  
أو مداواة قرحة تحته (قوله لا لاماطة الاذى) أي بان كان عينا ولعبا (قوله وقتل قل كثير) هذا قول مالك  
قال في البيان وراى من اماطة الاذى وقال ابن القاسم يطعم كسرة انظر التوضيح ومثل قتله طرحه كما تقدم  
اه بن (قوله بان زاد على عشرة) الاولى بان زاد على اثني عشر لان ما قارب العشرة كالأحدى عشرة والاثني  
عشرة ملحق بالعشرة في أن فيها حقنة كما قال بعضهم واختاره شيخنا (قوله وخضب بكسنا) أي ولونزعها  
مكانه والرجل والمرأة في ذلك سواء (قوله أو غيرها) أي كيد أو رجل (قوله لا الجرح) أي أن قوله وخضب  
مفهومه انه لو جعلها في فم جرح أو استعمالها في باطن الجسد كالوشربها أو حشاشقوق رجله بها فانه لاشئ  
عليه ولو كثرت (قوله ويقتل دوابه) أي فهي بالاعتبار الاول تكون للترفعه وبالاعتبار الثاني وهو قتلها  
للدواب تكون لاماطة الاذى (قوله وان رقعة) أي هذا اذا كان الخضوب بها عضو وانما بل وان كان  
الخضوب بها رقعة من العضو (قوله ان كبرت) أي فان صغرت فلا شئ عليه وقوله كدرهم أي يغلى وهو  
الدائرة التي يباطن ذراع البغل (قوله ومجرد حمام) أي ومجرد صب ماء على جسده في حمام والمراد ماء حار  
وأما لو صب فيه ماء بارد فانه لاشئ عليه كما انه لو دخله من غير غسل بل للتد في فلان شئ عليه كافي ح وحاصله أن  
المحرم اذا دخل حماما وجلس فيه وعرق ثم صب على جسده ماء حار فانه يلزمه الفدية لانه مظنة ازالة الوسخ  
سواء تدلك أم لا أتق الوسخ أم لا وهذه إحدى روايات ثلاث حكاهما اللخمي واختاره منها هذه الرواية والثانية  
يلزمه الفدية ان تدلك والثالثة ان تدلك وأتق الوسخ وهذه ظاهرا المدونة (قوله والمعتمد مذهب المدونة)  
وانما عدل المصنف عنه لاختيار عدة من الاشياخ لما اختاره اللخمي لما فيها كذا قال بهرام (قوله الا في  
مواضع أربعة) أي فان الفدية فيما اتحد وان تعدد موجبها (قوله ان ظن الاباحة) أي اباحة ما فعله للمحرم  
(قوله ويحرم منها) أي ثم يفعل أمورا كل واحد منها يوجب الفدية طائفة بباحة فعلها التحلل كلبس محيط  
ودهن عطيب وتقليم أنفطار لترفعه وحلق شعر كثير (قوله أو لا فاضة) أي أو يطوف للأفاضة على غير وضوء  
معتقد أنه على طهارة ثم بعد تحلله بالأفاضة يفعل أمورا كل واحد يوجب الفدية والاولى حذف قوله أو  
للافاضة لما تقدم عند المصنف انه في فساد الافاضة يرجع حلالا لا من نساء وصيد فاذا فعل غيرهما فلا فدية  
عليه اتحد أو تعدد تأمله اه بن ولعل الشارح فرض الكلام فيما اذا خاف الواجب وقدم الافاضة على  
الرجي وطاف لها على غير وضوء معتقدا الطهارة ثم بعد تحلله فعل أمورا كل واحد منها يوجب الفدية (قوله  
فيفعل الخ) راجع لكل من المسائل الثلاث (قوله وهي الطواف) أي للعمرة أو لا فاضة (قوله لا يتأتى فيها  
شكل الاباحة) أي الشك في اباحة ما فعله مما هو محرم على المحرم بل الذي يتأتى فيها الجرم بالاباحة

(قوله)

احرامه كان يطوف لعمرة على غير وضوء ثم يسبح ويحرم منها أي أو لا فاضة معتقدا  
فيهما انه على طهارة فتبين خلافه أو يرفض حجه أو يفسده بوطء فيظن استباحة موانعه وأن الاحرام سقطت حرمة بالرفض والفساد  
فيفعل أمورا كل منها يوجب الفدية فتحدد عليه الفدية في الصور الثلاث والاولى وهي الطواف على غير طهارة لا يتأتى فيها شك الاباحة







(وهي) أي الفدية أنواع ثلاثة (نسك شاة) بالإضافة وبالتنوين على أن شاة بدل أو بيان وفي نسخة بشاة بالياء ويشترط فيها من السن والسلامة من العيوب ما يشترط في الأضحية والشاة أفضل من الأبل والبقرة فهي كالضحية أيا لا كالهدى فقوله (فاعلى) أي في كثرة اللحم لا في الفضل كذا قيل لكن المذهب على ما قال بعض المحققين أن كثرة اللحم أفضل قياسا على الهدى (أو أطعام ستة مساكين لكل مدان) فهي ثلاثة أصع (كال كفارة) (٦٠) في الصوم من كونها من غالب قوت البلد وكونها بعد عليه الصلاة

والسلام (أو صيام ثلاثة أيام ولو أيام منى) خلافا لمن قال بالمنع فيها (ولم يختص) النسك بمعنى الفدية بأنواعها الثلاثة (زمان) أي أيام منى (أو مكان) مكة أو منى بخلاف الهدى فإنه يختص بهما (الآن بنوي بالذبح) بكسر الهمزة يعني المذبح (الهدى) المراد بنية الهدى أن يقدم أو يشعره فيما يقدّم أو يشعره حقيقة النية قال بعضهم والمعتمد أن المراد حقيقة فجزها كاف (فكركم) في الاختصاص بمعنى أن وقف به بعرفة والافكة والجمع فيه بين الحل والحرم وترتيبه وأفضلية الأجزاء (ولا يجزئ) عن الإطعام (غداء وعشاء) كذا في المدونة وظاهرها الإطلاق وقال أشهب (إن لم يبلغ) ماذكر (مدن) لكل واحد على انفراده والجزاء (و) حرم عليهما (الجماع ومقدماته)

فعل لغير عذر فإنه يأثم ولا يرتفع ذلك الاثم بالفدية كما أن العذر لا يرفع الفدية كذا قرر شيخنا (قوله) وهي أي الفدية (أي الواجبة أي لالقاء التفت وطلب الرفاهية وقوله نسك أي عبادة (قوله بالإضافة) أي البيانية (قوله بالباء) أي التي للتصوير أي نسك مصور بواحد من ثلاثة أشياء (قوله ويشترط فيها من السن الخ) أي ويشترط أيضا بجهالة لا يكتفى إخراجها غير مذبوحة (قوله والشاة أفضل من الأبل الخ) هذا هو الذي ارتضاه أبو الحسن في مناهجكم كما في ح اه بن (قوله قياسا على الهدى) وهذا قول البايعي وقال الأبي أنه المذهب اه بن (قوله لكل مدان) أي فجملة الامداد اثناعشر مدا وهي ثلاثة أصع لأن كل صاع أربعة أمداد (قوله ولو أيام منى) وهي ثانی النحر وثالثه ورابعه (قوله لمن قال بالمنع) أي بمنع الصوم فيها (قوله ولم يختص زمان أو مكان) أي فيجوز الصوم في أي زمان يصح صومه وفي أي مكان وكذلك يجوز الإطعام في أي زمان وفي أي مكان وكذا يجوز ذبح الشاة وإعطائها للفقراء في أي زمان وفي أي مكان (قوله يختص بهما) أي زمان ومكان فيختص انصوم بأيام منى والذبح في منى أو مكة (قوله بمعنى المذبح) أي الآن بنوي بالمذبح من الفدية الهدى (قوله لاحقيقة النية) أي لأن نية المذبح من الفدية الهدى كعدم كذا قال عجم واعترضه العلامة طفي قائلا مجرد النية كاف في كون حكمه كالهدى كما يفيد كلام البايعي وابن شاس وابن الحاجب وهو ظاهر المصنف نعم ما ذكره من أن التقليد والاشعار بمنزلة النية وإن لم ينو صحيح كما يفيد نقل المواقف عن ابن المواز وصرح به الفاكهاني ولا يدخل في قوله فكحكمه إلا كل فلا يؤكل منها بعد الحل ولو جعلت هدانا كما يأتي اه بن (قوله غداء وعشاء) أي وكذا غدا آن وعشاء آن (قوله أن لم يبلغ ماذكر) أي من الغداء والعشاء مدبر لكل واحد والآخر أو ينبغي الإجزاء إذا بلغ لكل واحد مدبر على انفراده ولو حصل غداء فقط وعشاء فقط (قوله ولو علمت السلامة) الذي استظهره عجم كراهة المقدمات إذا علمت السلامة كالصوم لكن يقيد بما إذا قلت (قوله كان بالغاً أولاً) اه بن إذ غير صواب ولم أر لاحد ما وافقه وقول ابن الحاجب والجماع والتي في الإفساد على نحو موجب الكفارة في رمضان اه بن على خلافه وكذا قول التوضيح وكان المصنف يشير إلى أن ما يوجب الكفارة هناك يوجب الفساد اه بن وقد تقدم أن موجب الكفارة في الصوم هو الجماع الموجب للغسل وعبارة ابن عرفة وبفسد الحج مغيب الحشمة كما مر في الغسل اه بن وبه رد قول الشيخ عجم ويدخل تحت الإطلاق كونه موجبا للغسل أولاً اه بن وعلى ما قاله من أن الإفساد للحج إنما هو الجماع الموجب للغسل لو حصل الجماع من صبي أو في غير مطيعة أو في هوى فرج أو مع لف خرقه كثيفة على الذكر والحال أنه لم ينزل لم يكن مفسدا (قوله كاستدعاء منى) تشبيه في قوله وأفسد أي كما يفسد الحج بالجماع يفسد استدعاء منى هذا إذا استدعاءه قبل أو ملاحية أو حضن بل وإن استدعاءه بتظراً أو فكرياً أي دائماً حتى أنزل وقوله كاستدعاء منى أي غمداً أو جهلاً أو نسياناً للأحرام (قوله بمجرد فكر) أي بفكر مجرد عن الاستدامة وخاصة أنه إذا استدعاءه بالفكر أو بالتطرف فصل ولم يستدم الاستدعاء أهدي ولا أفسد وأما أن استدعاءه بغيرهما كقبلة أو حضن أو ملاحية فصل فالإفساد وإن لم يدم الاستدعاء (قوله في غير النظر) أي كالقبلة والحضن (قوله فعليه الهدى) أي عند عدم حصول الإزالة كما هو الموضوع (قوله آخر) أي أو بعده وقبل سعي آخر عن الوقوف (قوله يوم النحر) ظرف لقوله إن وقع (قوله أو قبله) أي قبل يوم النحر قال

ولو علمت السلامة من منى أو منى (وأفسد) الجماع الحج والعمرة (مطلقاً) ولو سهواً أو مكرهاً في أدعى وغيره فعل شياً ح من أفعال الحج بعد الأحرام أولاً ولا كان بالغاً أولاً (كاستدعاء منى) فإنه يحرم وينسب ان خرج (وإن بتظر) أو فكر استدعاء منى فان خرج بمجرد فكر أو تطر لم يفسد وعليه هدى وجوباً ولا يشترط الاستدامة في غير النظر والفكر حيث حصل الإزالة والأفلاشي عليه إلا القبلة للذقة عليه الهدى ومحل الفساد (إن وقع قبل الوقوف مطلقاً) فعل شياً بعد أحرامه كالقدوم والسعي أم لا (أو) وقع (بعده) بشرطين أشار لهما بقوله (إن وقع الجماع) وأبني المستدعي (قبل) طواف (إفاضة) أو سعي آخر (و) رمى (عقبه يوم النحر أو قبله) ليلة من ذلقة



(والا) بان وقع قبلهما بعد يوم النحر أو بعد أحدهما في يوم النحر (فهدي) واجب ولا فساد في الصور الثلاث (كانزال ابتداء) أي بمجرد نظر أو فكر من غير ادامة فعله الهدى وأما ان خرج بلا لذة أو غير معتادة فلا شيء عليه (وامدائه) وان مجرد نظره الهدى (وقبلته) فيها الهدى ان كانت بفهم والافكا الماسة لاشئ فيها الا اذا أمذى (٦١) أو كثرت (ووقعه) أي المني

أو الجامع (بعد) تمام (سعى) وقبل الخلاق (في عمرته) فالهدى (والا) بان حصل قبل تمام السعى ولو بشوط (فسدت) ووجب القضاء والهدى (ووجب) بلا خلاف بين العلماء الا اذا (انما المفسد) من حج أو عمرة فبتماضى عليه كاصحح اذا أدرك الوقوف فيه فان لم يدركه بان طأه اصد ونحوه وجب تحمله منه بفعل عمرة ولا يجوز له البقاء لقابل على أحراره لان فيه اتماما على الفاسد مع امكان التخلص منه (والا) بان لم يمتعه سواء ظن اباحة فذه أم لا (فهو باق عليه وان أحرما) أي جدد احراما بغيره بنية القضاء عنه أولا وأحراره الثاني لغو (و) اذا كان باقيا عليه وأحرما بقضائه في القابل فلا يجزئه عن القضاء ويكون فعله في التابل ممتما للمفسد (ثم يقع قضائه الا في مرة واحدة) ان كان عمرة أو سنة نالته ان كان حجا

ح لا بد من هذه اللفظة لثلاثتهم اختصاص الفساد بيوم النحر اهن (قوله والافهدي) هذا يشمل بظاهره ما اذا وقع بعدهما يوم النحر أو بعده مع أنه لا هدى في هذه وكان الشارح اعترض التنبية على ذلك اعتمادا على قول المصنف فعلم روحه ما بقى (قوله بان وقع قبلهما) أي قبل الافاضة وقبل رمي جرة العقبة (قوله أو بعد أحدهما) أي أو وقع بعد الرمي وقبل الافاضة أو بعد الافاضة وقبل الرمي أي والحال انه قدم السعى (قوله كانزال ابتداء) أي كانزال المني بمجرد نظر أو فكر من غير ادامة لهما ولو قصد بهما اللذة (قوله وان مجرد نظر) أي هذا اذا خرج بعدم ادامة نظر أو فكر بل وان خرج بمجرد نظر أو فكر أو قبله أو مباشرة فليس لزوم الهدى في المذى مقصورا على ما اذا خرج ابتداءه وانما اذا خرج عن ادامة شئ مما ذكرناه يفسد (قوله وقبلته) أي بغير انزال أو مذى وهذا اذا كانت على الفهم وكانت لغير وداع أو رجعة فان كانت على غير الفهم فلا شيء فيم الا اذا أمذى أو كثرت وكذا ان كانت لوداع أو رجعة فلا شيء فيها ما لم يخرج معها ماني أو مذى والافالهدي (قوله والافسدت) سكت المصنف عما لو فعل في العمرة أمر غير مفسد للتحج مما يوجب هديا فيه وذلك كالذى والقبلة وطول الملامسة والملاعبة قبل تمامها والظاهر كما قال الشيخ سالم ان فيه الهدى وان العمرة كالحج في ذلك وهذا مما يشهد به عموم كلام الباجي الذي نقله ح والتوضيح وظاهر كلام الشارح بهرام وغيره انه لا هدى فيما ذكر في العمرة لقولهم ان الذي يوجب الهدى في العمرة ما أوجب فساد الحج في بعض الاحوال من وطء وانزال وأما ما يوجب الهدى في الحج فلا يوجب في العمرة لان أمرها أخف من حيث انها ليست فرضا وهو واضح قال شيخنا العدوي وينبغي التعويل على الاول وان كان ظاهر النقل خلافه (قوله اذا أدرك الوقوف فيه) أي سواء كان الفساد قبل الوقوف أو بعده وانما حيث أدرك الوقوف برمي العقبة وطواف الافاضة والسعى ان لم يكن قد مضى (قوله والافهوي) أي والايته ظنانه انه خرج منه بافساده وتعدى السنة القابلة نهوياق على ذلك الحج أو العمرة المفسدة هذا اذا لم يحرم في العام الثاني بشئ بل وان أحرم فيه بحج القضاء أو بعمرة أو بغير ذلك فاحرام الثاني لم يصادف محلا وما زال باقيا على احرامه الفاسد ولا يكون ما أحرم به قضاء عنه بل يكون فعله في القابل ممتما للفاسد (قوله ولم يقع قضاءه الا في مائة) أي انه اذا لم يمتعه ظنانه انه خرج منه بافساده ثم أحرم بالقضاء في سنة أخرى وقبلنا انه باق على ما أفسد ولا يكون ما أحرم به قضاء بل يكون ما فعله في السنة الاخرى ممتما للفاسد فلا يتأثر به القضاء الا في سنة نالته اه واعلم ان حجة القضاء تنوب عن حجة الاسلام اذا كان المفسد حجة الاسلام كما قال الشيخ سالم وذكر عجم أن من أفسد حجة الاسلام يجب عليه اتمامها وقضاؤها ويجب عليه حجة الاسلام بعد ذلك بخلاف الحج القائم الذي تحلل منه بفعل عمرة ففقاؤه كاف عن حجة الاسلام قال شيخنا العدوي واعتمد بعض شيوخنا ما قاله الشيخ سالم (قوله والا) أي ولا يطلع عليه في العام الثاني بعد الوقوف بل اطلع عليه قبله (قوله اذا فرض الحج) لما تقدم أن محل وجوب تمام المفسد اذا كان أدرك الوقوف في عام الفساد (قوله ووجب فورية القضاء) أي بعد اتمام المفسدان كالأدرك الوقوف عام الفساد وبعد التحلل من الفساد ان كان لم يدرك الوقوف عام الفساد (قوله وان تطوعا) أي لتعينه عليه بالشروع فيه (قوله ووجب قضاء القضاء) أي على المشهور بخلاف قضاء القضاء في رمضان فالمشهور انه لا يجب والفرق بينهما أن الحج لما كانت كلفته شديدة فتدفعه بقضاء اقتضاه سد الذريعة ثلاثا يتم اونه ولان القضاء في الحج على الفور فلما كان على الفور صارت حجة القضاء كأنها حجة معينة في زمن معين فلزمه القضاء في فسادها حجة الاسلام وأما زمن قضاء الصوم فليس معين انظر بن (قوله في زمن القضاء)

اذا لم يطلع عليه في العام الثاني الا بعد الوقوف والا أحرما بتمام الاول باذافاضة خاصة بفعل عمرة اذا فرض انه أدرك الوقوف عام الفساد فلم يبق عليه الا الافاضة فتدبر ثم يقضيه في هذا العام الثاني (و) وجب (فورية القضاء) للمفسد من حج أو عمرة ولو على القول بالتراخي (وان) كان المفسد (تطوعا) وجب (قضاء القضاء) اذا فسد ولو تسلسل فيما بين حجتين احدهما قضاء عن الاولى والثانية قضاء عن القضاء وعليه هديان (و) وجب (نحر هدي في) زمن (القضاء)



ولا يقدمه زمن الفساد وان كان وجوبه للفساد (واتحد) الهدى (وان تكرر) وطؤه لامرأه أو (النساء بخلاف) جزاء (صيد) فيتعدد بتعدد الصيد (و) بخلاف (فدية) فتعدد بتعدد موجبا لافي المسائل الاربعة المتقدمة (وأجزأ) هدى الفساد (ان يحل) زمن الفساد قبل قضائه (و) وجب هدايا (ثلاثة ان أفسد) احرامه حال كونه (فارنا ثم) بعد افساده وشروعه في اتمامه (فانه) وأولى ان فاته ثم أفسده (وقضى) فارنا هدى (٦٣) للفساد وهدى للفوات وهدى للقران القضاء ويسقط هدى القران الفساد

والا كان عليه أربعة (وعشرة) عطف على هدى من قوله والا فهدى ولو وصله به كان أحسن أى وحيث قلنا لا فساد فهدى ويجب مع الهدى عمرة يأتي بها بعد أيام منى (ان وقع) الوطء (قبل ركعتي الطواف) صادق بصورتين وقوعه قبل الطواف وبعد قبل الركعتين ليأتى بطواف لا تسلم فيه ولذا وقع الوطء بعد الركعتين وقبل رمي جرة العقبة فهدى فقط لسلامة طوافه (و) وجب على من أكره امرأه على الوطء (اجتاج مكرهه) وطوع الأمة اكرامه ما لم يطلبه أو تزين له (وان) طلقها أو (نكحت غيره) ويحرم الزوج الثاني على الاذن لها (و) وجب (عليها) أن تحج (ان أعدم) المكره (ورجعت عليه) ان أيسر بالاقبل من كراه المسئل ومما كثر به ان اكرت أو بالاقبل

أى للحجة المفسدة أو العمرة المفسدة (قوله ولا يقدمه زمن الفساد) أى على المشهور وقيل ينحصر في زمن الفساد قبل قضائه (قوله وان كان وجوبه للفساد) أى لكن لما كان هدى الفساد جارا للفساد أخر لزمن القضاء الجار للفساد أيضا لاجل أن يجتمع له الجار المالى والجار النسي (قوله واتحد الهدى) أى هدى الفساد وان تكرر موجب الفساد كوطئه لامرأه مرارا متعددة أو لنساء لان الحكم للوطء الاول (قوله فيتعدد بتعدد الصيد) أى لان جزاء الصيد عوض عما تلف والاعواض تتكرر بحسب تكرار الاتلاف وسواه قتله عمدا أو جهلا أو نسيانا (قوله فتعدد بتعدد موجبا) أى لانها عوض عن الترفه وهو قبل التكرار (قوله ووجب هدايا) أى نحر هدايا ثلاثة (قوله فارنا) أى أو تمتع وقوله ثم فاته أى الوقوف (قوله وأولى الخ) أى لان الفوات الواقع بعد الافساد اذا كان فيه هدى فن باب أولى اذا كان الفوات قبل الافساد لان الفوات حصل للحج لان لم فيه تأمل (قوله وقضى) عطف على محذوف أى ونحلل بعمرة وقضى وقوله فارنا أى أو تمتع (قوله ويسقط هدى القران الفساد) أى وهو الاول وكذا التمتع الفساد وذلك لانه لم يتم بل آل أمره لفعل عمرة (قوله وحيث قلنا لا فساد) أى اذا حصل الجماع قبل الافاضة ورمى جرة العقبة بعد التحرر وبعد أحدهما وقبل الآخر يوم النحر (قوله ويجب مع الهدى عمرة) أى جارية لما فعله وهذه العمرة لا تنكفى عن العمرة التى هى سنة في العرفة وحينئذ يأتى بعمرتين (قوله ووجب اجتاج مكرهه) أى لتفرض حجها الذى أفسده عليها وقوله مكرهه أى التى أكرهها على أن يطأها ولو أكره رجل امرأه على أن يطأها غيره فلا شئ عليها ولا على مكرهها وعلى وطئها اجتاجها ويمكن ادخالها في كلام المصنف بان يكون المراد بقوله مكرهه أى مكرهه له أعم من أن يكون هو الذى أكرهها أو غيره انظر بن (قوله مكرهه) اشارة الى أن الكلام فيما اذا كان المكره أنتى وأما لو كان ذكرا فهل يجب على مكرهه اجتاجه أولا لانص والطاهر أنه يجب عليه اجتاجه وأما ان طاع فلا يجب اجتاجه على الفاعل فانه شيخنا العدوى (قوله ما لم يطلبه أو تزين له) أى فلا يلزمه حينئذ اجتاجها (قوله ويحرم الزوج الثاني على الاذن لها) أى في الخروج مع ذلك الزوج الاول الذى كان أكرهها (قوله تشبيهه في الرجوع ان لم تصم بالاقبل بالنظر للهدى والفدية اذ هو المتقدم الخ) فيه أن الهدى لم يتقدم وان الذى تقدم انما هو الرجوع بالاقبل في الفدية وبعد هذا فالاولى جعل التشبيه في مطلق الرجوع بالاقبل المتحقق في الجميع والاقبل في كل شئ بحسبه واعلم أن الاعتبار بالقلة يوم رجوعها لا يوم الاخراج خلافا لما استظهره عبق في التوضيح مانصه التونسي لو كان النسك بالشاة أرفق بها حين نسكت وهو معسر ثم أيسر وقد غلا النسك ورخص الطعام فانها ترجع عليه بالطعام اذ هو الآن أقل قيمة من قيمة النسك الذى نسكت به فقد اعتبر يوم الرجوع لا يوم الاخراج انظر بن (قوله معه) متعلق بأفسد أى من وقع الافساد معه يجب عليه مفارقتها لا غيرها فلا يجب عليه مفارقتها بل يجوز له الخلوة بها (قوله من حين احرامه بالقضاء) مفاده أن عام الفساد لا يجب عليه فيه مفارقة من أفسد معها حال اتمامه لذلك المفسد وهو ظاهر الطراز وذكريا بن رشد أن عام الفساد كعام القضاء في وجوب مفارقة من أفسد معها فهما وهو واضح بل ربما يقال عام الفساد أولى بالمفارقة لكثرة النهاون فيه مع وجوب اتمامه تأمل اه شيخنا عدوى (قوله بخلاف ميعات) أراد به مطلق مكان الاحرام لمقابله به الزمن لا الميعات الشرعية والام يحج لقوله ان

مما أنفقته على نفسها ومن نفقة مثلها في السفر على غيره وجه السرف ان لم تكثر وفي الفدية بالاقبل من النسك وكيل الطعام شرع أو تمته وفي الهدى بالاقبل من قيمته أو تمته ان اشتبه وان صامت لم ترجع شئ فقوله (كالمقدم) تشبيه في الرجوع ان لم تصم بالاقبل بالنظر للهدى والفدية اذ هو المتقدم في مسألة القاء الحل الطيب على المحرم النائم ولم يجد الحل فدية (وفارق) وجوبا (من أفسد معه) خوفا من عود مثل ما مضى (من حين احرامه) بالقضاء (التملة) برمي العقبة وطواف الافاضة والسعي ان تأخر (ولا يراعى) في القضاء (زمن احرامه) بالفسد فلن أحرم في المفسد من شوال أن يحرم بالقضاء من ذى القعدة أو الحجة (بخلاف ميعات) مكافاة يراعى (ان شرع) فن



حرم بالمفسد من الخفة مثل تعين احرامه بالقضاء منها بخلافه اذا لم يشرع بان احرم في العام الاول قبل الموافقة فلا يجب الاحرام لقضاء الامنها (وان تعداه) أي تعدى الميقات المشروع (قدم) ولو تعداه بوجه جائز كالواستمر بعد الفساد عكة الى قابل وأحرم بالقضاء أما لو تعداه في عام الفساد فلا يتعداه في عام القضاء (وأجزأ منع) قضاء (عن أفراد) (٦٣) أفسد (وعكسه) وهو أفراد عن تمتع

نشر (قوله) تعين احرامه بالقضاء منها فان تعداها في القضاء لم يدم كما قال المصنف (قوله) كالواستمر بعد لفساد هذا أي لزوم الدم الذي أحرم من مكة بقيد أن احرامه من الميقات واجب اذا لا يجب الدم في ذلك سنة ولا مندوب وهذا يخص قوله ما بقا ومكانه للقيم عكة مكة وتنب من المسجد كخروج ذي النفس لبقائه (قوله) وأما لو تعداه في عام الفساد أي لغرض ذرأه أو كان تعداه في عام الفساد لغير ذرأه كان مجاوز لميقات حلالة لعدم ارادته دخول مكة ثم بعد ذلك أراد الدخول وأحرم بجمع ثم أفسده فاته في عام القضاء يحرم بما أحرم منه أولا كما قال الساجي والتونسي ويصدق عليه قول المصنف ان شرع لانه مع العذر مشروع انظر خش (قوله) وأجزأ منع هذا يشعر بعدم الجواز ابتداء وهو كذلك اه عدوى (قوله) وعكسه (قوله) مثله في التوضيح عن النوادر والعنية ونقله الخمي وابن ونس قال وهو الظاهر خلافاً لابن الحاجب تبعاً لابن بشر من عدم الاجزاء اه بن (قوله) وهو أفراد عن تمتع أي بان يقع الفساد في الحج الذي أحرمه بعد أن فرغت العرة فاذا قضاء مفردا فانه يجزئه في الحقيقة أجزاً أفراد عن أفراد وعليه هديان هدي للتمتع بحجته وهدي للفساد يوتره (قوله) ولا عكسه (قوله) قد علم مما ذكره من صور اثنين مجزئان وأربعة غير مجزئة وأصل الصورة تسع أسقط المصنف منها ثلاثة وهي قضاء الشيء بماله لظهوره (قوله) الذي هو حجة الفرض في خش عبر المصنف بقوله واجب دون فرض الذي يتبادر منه الملازمة بالامالة يشمل النذر أيضاً فاذا نوى بقضاء التطوع القضاء والنذر معاً فلا ينوب عن النذر كالا ينوب عن حجة الفرض اذا نوى بالقضاء القضاء وحجة الفرض (قوله) اذا نوى عند احرامه بالقضاء القضاء والفرض الخ) أي وأحرى اذا لم ينو الا القضاء فلا ينوب من الواجب قال عتيق ويفهم من قوله قضاء تطوع أن قضاء النذر المفسد اذا نوى به القضاء والفرض معاً فانه ينوب عن الفرض وفيه نظر كما قال بن بل قضاء التطوع وقضاء النذر متساويان في أن كلا منهما واجب لا بالامالة فكيف يجزئ الثاني عن الواجب وأيضاً قول المصنف وان حج تاوان نذرهم وفرضه أجزأ عن النذر فقط الخ يرد كلامه إذ كل من النذر وقضائه واجب فتأمل (قوله) للحمل بكسر الميم وهو ما يحمل فيه على ظهره والدواب (قوله) وأما محرمها أي كلبها فلا يكرهه حمله ولو كان محرمها وهذا هو الصواب كما يظهر من نقل المذوق عن الجواهر من اختصاص الكراهة بالزوج خلافاً لما في خش من أن الكراهة في المحرم أيضاً اه بن (قوله) قضاهاً عن تمتع أي سواء كان محرمها أو لا (قوله) ويكرهه رؤية ذراعها أي يكرهه للزوج اذا كان محرمها رؤية ذراعها لا شعرها وينبغي حرمة مسه لذراعها لكونه مظنة الذلة أكثر من الرؤية وكراهة مسه لشعرها (قوله) وفيه نظر (قوله) اذ لم يحل المصنف في مناسكه الا الكراهة (قوله) ولا يكره الفتوى الخ أشار الساجي الى انه عطف على قوله لا شعرها وهذا هو ظاهر المصنف وهو الصواب لقول الجواهر ويكرهه أن يحمله بالحمل ولا بأس أن يفق المنع في أمور النساء ونحوه لابن الحاجب قال طي والمراد بلا بأس هذا الا باحاطة بدليل مقابلة الأئمة لها بالمكروه وما في الجواهر هو منتظر الموازنة كما في مناسك المؤلف ونقله ابن عرفة عن النوادر وبذلك تعلم أن عطف خش له على المكروه غير صواب اه بن (قوله) ولو في حيض ونفاس اه ونحو ذلك مما يتعلق بفروجهن (قوله) وحرمه وبالحرم الباء الاولى للسببية والثانية للطرفية (قوله) على الخلاف في ذلك هذا الخلاف مبني على تخلاف في قدر الميل وفي قدر الذراع هل هو ذراع الآدمي أو ذراع البرص المصري والثاني أكبر من الاول اه عدوى (قوله) ينتهي أي الحرم للتنعيم بخروج الغاية لان التنعيم من الحل لما مر من أن مر يد العرة يحرم منه وما في التوضيح عن النوادر من أن حد الحرم مما يلي المدينة نحو أربع أميال الى منتهى التنعيم اه معناه الى منتهى المسن أي

(لا قران عن أفراد) فلا يجزئ (أو) قران عن تمتع فلا يجزئ أيضاً (و) لا (عكسهما) وهو أفراد عن قران أو تمتع عن قران (ولم ينب) لمن أحرم بتطوع قبل حجة الفرض فأفسده (قضاء تطوع) مفسد (عن واجب) الذي هو حجة الفرض اذا نوى عند احرامه بالقضاء القضاء والفرض معاً أو نيابة القضاء عن الفرض ويجزئ عن القضاء وأما لو نوى الفرض فقط فيجزئ عنه والقضاء باقي ذمته (وكره) لزوجه وسيدته احرامه (حمله بالحمل) محرمه أم لا وأما محرمها فلا يكره وأما الاجنبى فظاهر أنه يمنع (ولذلك) أي ولا جعل كراهة الحمل المذكور (المخفف السلام) لرقى النساء عليها للحمل (و) يكرهه (رؤية ذراعها) لغيره (لا) يكرهه رؤية (شعرها) لخفته وفيه نظر (و) لا يكره (الفتوى في أمور عن) ولو في حيض ونفاس ولما أنهى الكلام على

محرمات الاحرام شرع في محرماته مع الحرم فقط (وحرمه) أي بالاحرام محرم أو عورة وخارج الحرم (وبالحرم) أي حرم مكة ولغير محرم والحرم (من نحو المدينة أربعة أميال أو خمسة) على الخلاف في ذلك وعلى كل ينتهي (للتعظيم) وهو المسمى الآن بمسجد عائشة يعني أن الاربعه أميال أو الخمسة مبتدأة من البيت منتهية الى التعظيم من جهة المدينة زكدا يقال فيما بعده (ومن) جهة (العراق ثمانية)



وينتهي (القطع) اسم مكان أي إلى ثنية جبل فكان يسمى القطع بفتح الميم والطاء وسكون القاف وبضم الميم وفتح القاف والطاء المشددة (ومن) جهة (عرقه تسعة) أو ثمانية وينتهي للجعرانة (ومن جدته) بضم الجيم اسم قرية (عشرة) لا آخر الحديبية) بتشديد الباء وضبطها الشافعي بالتخفيف ولما بين حده بالمساحة (٦٤) بينه بالعلامة بقوله (ويقف سيل الحل دونه) إذا جرى لجهته ولا يدخله لعلوه عن الحل

(تعرض) لحيوان (بري)  
فاعل حرم وما بينهما  
اعتراض أي حرم به  
وبالحرم تعرض بضم الراء  
مشددة لحيوان بري  
بفتح الباء ويدخل فيه  
السلحفاة والضفادع  
البريان والجراد والكلب  
الأنسي وبياح البحري  
(وان تأنس) أنسري  
أي صار كالحيوان  
الأنسي بأن خرج عن  
طباع الوحش وألف  
الناس (أولم يؤكل)  
كنز يروى في قوله  
ويقوم الجزار على تقدير  
جواز بيعه (أو) كان  
البري (طير ماء) أي  
يألف الماء ويلازمه  
ويعيش بالبر (وجزئه)  
أي بعضه فكما يحرم  
التعرض لكله يحرم  
بعضه كذنبه وأذنه  
ورشه (وببصه) ولما  
كان التعرض لتصيد  
حرام ولو باعتباره حرام  
ببصه على حكمه بقوله  
وليرسله (و) وجوا إذا  
كان يملوك قبل الإحرام  
وكان (بيده أو) بيد  
رفقته (الذين معه)  
في قفص وغيره فإن  
ببصه ينف ود هو ما  
كان من كالهية

من ناحية المدينة وهو مبدؤه للخارج من مكة فهي خارجة عن الحرم اه بن والحاصل أن الخارج من مكة  
للمدينة يحرم عليه التعرض للصيد إلى مبدأ التنعيم والخارج من المدينة لمكة يجوز له التعرض للصيد إلى  
منتهى التنعيم من جهة مكة فيحرم عليه التعرض للصيد والتنعيم يجوز فيه الصيد لمن خرج من مكة يريد  
المدينة ولن ياه من المدينة يريد مكة (قوله للقطع) بفتح الميم وسكون القاف وفتح الطاء وبضم الميم وفتح  
القاف وتشديد الطاء وهو جبل قيل سمي ذلك الجبل بالقطع لقطع الحجر منه لبناء البيت (قوله وينتهي  
للجعرانة) هذا غير صحيح إذ ليست الجعرانة من جهة عرفة وصوابه لو قال وينتهي إلى عرفة كما في ابن غازي وأما  
حد الحرم من جهة الجعرانة فهو وكافي مناء لما المؤلف تسعة أميال أيضا إلى موضع سماه التادلي شعب آل  
عبد الله بن خالد اه بن (قوله لا آخر الحديبية) أي من جهة الحل والآخر الحديبية من الحرم وهي قرية  
صغيرة بينها وبين مكة مسلة واحدة وهي المعروفة الآن بمحلة بالحاء المهملة (قوله ويقف سيل الحل دونه)  
أي وأما سيله إذا جرى لجهة الحل فإنه ينزل فيه (قوله تعرض لحيوان بري) أي والحال أنه متوحش فلا يجوز  
اصطياده ولا التمسك في اصطياده وقولنا والحال أنه متوحش خرج الأوز والدجاج وخرج بالبري الحيوان  
لبحري فإنه يجوز له حرم اصطياده لقوله تعالى أحل لكم صيد البحر وطعامه متاعا لكم والسيارة (قوله ويدخل  
فيه) أي في الحيوان البري الذي يحرم التعرض له السلحفاة الخ (قوله لا الكلب) أي ولا يدخل في الحيوان  
البري الذي يحرم التعرض له الكلب الأنسي لأنه وان كان حيوانا برياً لكن ليس مما يحرم التعرض له لأعلى  
الحرم ولا في الحرم لأن قتلها جائز بل يتدب على المشهور مطلقاً فأنفع ما يقال كان الأولى أن يقول وليس من  
الصيد الكلب الخ والألفه وحيوان بري قطعاً تأمل (قوله وان تأنس) أي هذا إذا استمر على توحشه بل وان  
تأنس (قوله أولم يؤكل) عطف على ما في حيزان أي وان لم يؤكل وفيه رد على الشافعي القائل أنه إنما  
يحرم التعرض للأكل (قوله ويقتوم) أي غير الماء كقول (قوله ويعيش في البر) أي لكونه من حيوانات  
البر وليس المراد بطير الماء ما يطير من حيوانات البحر لأن هذا اسمك يجوز صيده المحرم (قوله وجزئه)  
عطف على حيوان بري (قوله أي به) أشار الشارح به إلى أن جزءه في المتن يقرأ بالزاي المعجمة وهو  
أرى أراضاً ح واستدل به بقول الماسك ويحرم التعرض لبعض الصيد وببصه اه وقد بحث في هذه  
النسخة بأن الجزء مستغني عن ذكره لأنه انفرص متصلاً بالتعرض له تعرض لكل أي الحيوان البري  
وان فرض منقصة لا منميتة أن كان ذلك محرم أو حلال في حرم أو كان بلا ذلك فهذا يأتي وأما أن لا يكون  
ميتة فلا يحرم التعرض له أي أكله وضبطه ابن غازي وجروهم بالراء والواو أي أولاده وقد يقال ذكر الجرو  
مستغني عنه بقوله وببصه لا إذا حرم التعرض للبيض وأولى جروهم تأمل (قوله وليرسله) جملة مستأنفة  
الاعطوفة تبدأ بزم عطف الأنت على الجرو وهي جواب عن سؤال مقدر كأنه قيل له أنت قد ذكرت حرمة  
التعرض للبري إذ لم يكن معه قبل الإحرام فما حكمه إذا كان معه فقال وليرسله الخ (قوله في قفص) راجع  
لتشريه وكما بيده اه به أو كان يبيده (قوله وتلف) أي قبل إرساله وبعد إحرامه (قوله وداه) أي دفع  
دبه أي حرره (قوله فبؤخذ أحد) أي بعد إعلانه وقوله قبل لحوقه بالوحش الخ أي وأولى لو أخذه بعد  
لحوقه به أو بعد مفرغ على زوال ملكه عنه ما لا ويتفرع على زوال ملكه عنه حالاً لو أفلته أحد من يده  
في ضمن أقوله ليس ليرسله الأصلي أي إذا فرغ من إحرامه وخرج للحل (قوله أو محله) أي بأن  
أحرره من حيث كان (قوله لا يجب إرساله) أي زوال ملكه عنه (قوله تأويلان) الأول للتونسي وابن يونس  
في ثاني قوله بر يونس من بعض الصحاح وضم على قولها ومن أحرره في بيته صيد فلا شيء عليه فيه ولا

وهو يجب عليه رد منه من حيث كان (و) إذا أرسله (والملكه) عنه حالاً وما لا يرسله  
في أخذ أحد قبل حرقه من حيث كان (و) إذا أرسله (والملكه) عنه حالاً وما لا يرسله (و) هل  
عنه من حيث كان (و) إذا أرسله (والملكه) عنه حالاً وما لا يرسله (و) هل



والفرق على الاول بين البيت والقفس مثلا أن القفس حامل له وينتقل بانتقاله والبيت من تحت له وغيره صاحب له وإذا حرم التعرض  
لبرى (فلا يستجد ملكه) لا بشره ولا يقبوله هبة أو صدقة أو أقاله وأما دخوله في ملكه (٦٥) جبراً كاليراث والمردود يهيب فانه

يرسله ولا يزول ملكه عنه اه بن والمعتمد من التأويلين الاول كما قال الشارح (قوله والفرق الخ) جواب عما  
يقال لا شيء قلتم اذا كان الصيد في بيته حال احرامه فلا يرسله مطلقاً وان كان معه في قفس حال احرامه  
وجب عليه ارساله وأي فرق بين كونه في البيت وكونه في القفس (قوله وينتقل بانتقاله) أي وحينئذ فالصيد  
الذي فيه كالصيد الذي في يده (قوله فلا يستجد الخ) مفرع على قوله حرم تعرض برى كما اشار له الشارح لا على  
قوله ولا يرسله بيده ولا على قوله و زال ملكه عنه لانه لا فائدة فيه لان وجوب الارسال وزوال الملك كاف في  
افادة النهي عن تجديد ملكه وحينئذ فلا حاجة لتفريعه عليه بخلاف الهمي عن التعرض له فلا يفيد النهي  
عن تجديد الملك فلهذا فرعه عليه اه عدوى ثم ان السبب والتميز اذ كان لنا كيد النهي والمعنى أنه ينهى  
نهيامؤ كذا عن تجديد ملك الصيد أي احداث ملكه مادام محرماً لا لطلب لان المراد النهي عن تجديد الملك  
لا عن طلب تجديده ومحل النهي عن استحداث المحرم ملك الصيد بشرأه وقبول هبة الخ اذا كان الصيد  
حاضراً وأما ان كان غائباً فانه يجوز (قوله فانه يدخل الخ) حاصله أنه اذا مات مورث المحرم عن صيد فان ذلك  
الصيد يدخل في ملك المحرم جبراً ويجب عليه ارساله بعد دخوله في ملكه بالحكم وكذا اذا باع صيداً قبل  
احرامه فردّه عليه المشتري بعد احرامه يعيب فانه برد اليه الزاماً بالحكم ويجب عليه ارساله وأما لو وجد المحرم  
عيباً في صيد اشتراه قبل احرامه فانه يرجع بالارش على النائع ويرسله واحرامه بقيت رده (قوله أي لا يقبله  
من الغير ودبغة) أي سواء كان ذلك الغير حلالاً أو محرماً (قوله رده لصاحبه) أي وجب عليه رده لصاحبه  
واعلم أن ما ذكره الشارح من التفصيل هو المتعين كافي ح وكلام التوضيح بوجهه أنه اذا قبله يجب ارساله بلا  
تفصيل ونقله ابن غازي والشارح بهرام وسليمان وليس كذلك انظر بن في تنبيهه في قوله رده لصاحبه فان أي  
ربه من قبوله كان محرماً ولا يرسله المحرم بحضرته ولا شيء عليه سواء يسر رده له لهما أم لا (قوله والا  
أودعه) أي وان كان غائباً أودعه الخ (قوله وضمن قيمته) أي لربه ومحل هذا التفصيل اذا كان ربه حلالاً  
حين الايداع ولو طرأ احرامه بعدم مفارقة المودع وذلك لان الاحرام لا يزول الملك عما غاب من الصيد وأما  
لو كان ربه محرماً حين الايداع فان المودع يرسله ولو مع حضوره زال ملكه عنه ولا يطلب رده ليرسله اه  
عدوى (قوله ان وجد مودعه) أي حلالاً أو محرماً (قوله فليس قوله ورده فرعاً على ما قبله) أي بحيث  
يقال ان المعنى فان ارتكب الحرمة وقبله وهو محرم رده ان وجد صاحبه والا فلا (قوله لتغاير التصوير) لان  
ابقاءه من غير ارسال اذا لم يجد ربه ولم يجد من يودعه عنده انما هو فيما اذا قبله قبل احرامه وأما اذا قبله بعد  
احرامه ولم يجد ربه ولم يجد من يودعه عنده وجب ارساله ولا يجوز ابقاؤه واعلم ان صور هذه المسئلة تسع  
وذلك لانه اما ان يودعه حلال عند حلال ثم يحرم المودع بالفتح أو يودعه حلال عند محرم أو يودعه محرم عند  
محرم فهذه ثلاثة أحوال وفي كل منها اما ان يجد المودع بالفتح رب الصيد وما أن لا يجد له لكن يجد حلالاً  
يودعه عنده وما أن لا يجد ربه ولا من يودعه عنده فالجميع تسع تنهم أحكامها مما تقدم (قوله وفي صحة  
شرائه الخ) حاصله أنه تقدم أنه لا يجوز للمحرم أن يستجد ملكاً يصيد ولو وقع وشترى محرم صيداً من حلال  
فهل العقد صحيح وهو قول بن حبيب أو فاسد وهو ما في الموازية وعلى اذون فيضمن ثمة ثمانية ويجب عليه  
ارساله وعلى الثاني فلا يلزمه ثمة ولا ارساله ويلزمه رده لانه يبيع فاسد ثم يفت (قوله من حلال) أي  
وأما من محرم فهو فاسد اتفاقاً فلا يلزمه ثمة ويلزمه رده لانه يبيع فاسد (قوله على الاظهر) أي كانه ح  
خلافاً لما قاله سندهم من أنه على لقول بالصحة يضمن المشتري المحرم لبيع ثمة لانه وعليه فيقال لتبيع  
صحيح يضمن باقية (قوله الا لعمارة الخ) أي فانه يجوز قتلها المحرم وفي الحرم اذا كان غيرية الذكوة والا فيجوز  
كما يأتي (قوله مطلقاً) راجع لانه قبله (قوله وفي جوار قتل صغيرهما) أي وعدم الجواز لقول بالخوار  
نظراً لفظ غراب الواقع في الحديث فانه مصق يتحقق في الكبير والصغير والقول بالمنع نظراً لعملة في جوار

يدخل في قوله ويرسله  
(ولا يستودعه) بالبناء  
للفعل أي لا يقبله  
من الغير ودبغة فان  
قبله رده لصاحبه ان  
كان حاضراً والا أودعه  
عنده غيره ان أمكن  
والا أرسله وضمن قيمته  
(ورد) الصيد المودع  
عنده قبل الاحرام  
(ان وجد مودعه)  
بالكسر ولم يقل ربه مع  
أنه أحصر ليشمل وكيله  
فان لم يجد أودعه عند  
حلال أو أمكنه (والا)  
يجد ربه ولا حلالاً يودعه  
عنده (بق) بيده  
ولا يرسله لانه قبله في  
وقت يجوز له فاب ارساله  
ضمن قيمته فليس قوله  
ورد مفرعاً على ما قبله  
لانه يرا تصوير كعالت  
(وفي صحة شرائه) أي  
شراء المحرم الصيد من  
حلال ويرسله ويضمن  
ثمة على الاظهر فلورده  
لصاحبه يلزمه جزاؤه  
وفساده ويلزمه رده لبايع  
(قولان) ثم استثنى من  
حرمة التعرض لبرى  
قوله (الا لعمارة) ويلحق  
بها بن عرس وما يقرض  
النسيب من الدواب  
(والحيسة والعقرب)  
ويلحق بها لزبور أي  
ذكر النحل (مضغاً)

(٩ - دسوق ثانی) كبيرة أو صغيرة - لا لانه أم لا وعراً أسود وأبقع وهو ما خط سوده بياض (وحدة) وزن غنية فيجوز  
قتل هذه الحيسة لانه كثرها والام يحز عليه جزاؤها (وفي) حداثتها صغيرهما أي الغراب واخذته هم مالها أيضاً خذ الانذ



(خلاف) وعلى القول بالمتع فلا جزاء فيه مراعاة لقول الآخر ثم شبه في جواز القتل ما فسر به الكلب العقور في الحديث بقوله (كعادي سبع كذئب) وأسد وغرور فهد (ان كبر) بكسر الباء وقتلها لدفع شرها فان قتلها بنية ذكاتها منع وعليه جزاؤها وكذا يقال في الطير والوزغ المشار اليه ما بقوله (كطير خيف) منه على نفس أو مال ولا يندفع (الابقتله) الا (وزغا) فيجوز قتله (الحل بحرم) اذ لو تركها الحلال بالحرم لكثرت في البيوت (٦٦) وحصل منها الضرر وأما المحرم فلا يجوز له قتله فان فعل فليطعم شيئا من الطعام أي

حفنة كسائر الهوام ثم شبه في عدم الجزاء المستفاد من الاستثناء المتقدم قوله (كادع) الجراد) بحيث لا يستطاع دفعه فلا جزاء عليه في قتله ولا حرمة للضرورة (واجتهد) المحرم في التحفظ من قتله والواو والجال (والا) بعم أو عم ولم يجتهد وقتل شيئا (فقيته) طعاما بما تقوله أهل المعرفة ان كان كثيرا بأن زاد على العشرة (و) في قتل الجراد (الواحدة حفنة) من طعام بيد واحدة الى العشرة هذا في قتلها بقطعة بل (وان) قتلها (في نوم كدود) وغل وذرو ذباب ففيه حفنة بيد ولو أكثر جدا والتشبيه في وجوب الحفنة من غير تفصيل لكن النص أن في الدود وما بعده قبضة من طعام (والجزء) واجب (بقوله) أي الحيوان البري (وان) قتله (للمخضة) أي شدة مجاعة تديم الميتة (وجهل) ذكركم قتله

القتل وهي الايذاء وذلك منتف في الصغير (قوله خلاف) الاول شهره ابن راشد والثاني شهره ابن هرون (قوله كعادي سبع) أي كما يجوز قتل العادي من السباع ان كان كبيرا وكان قتله لدفع شره والا فلا يجوز قتله وفيه الجزاء (قوله كطير) أي كما يجوز قتل الطير الذي يخاف منه على النفس أو المال ولا يندفع الا بالقتل اذا كان قتله لدفع شره لا بقصد ذكاته فلا يجوز وفيه الجزاء (قوله وأما المحرم فلا يجوز له قتله) أي يحرم كما صرح به الجزولي في شرح الرسالة وما في المناسك من الكراهة قال طي المراد بها التحريم بدليل قوله فاذا قتلها المحرم أطعم كسائر الهوام اذ لو كانت للتنزيه ما قال أطعم كسائر الهوام اه بن وقد يقال الاطعام على جهة الاستحياء فلا يناق أن الكراهة على بابها للتنزيه تأمل (قوله ثم شبه في عدم الجزاء المستفاد من الاستثناء) أي فكانه قال ولا جزاء في هذه المستثنيات كأن عم الجراد (قوله والواو والجال) أي فالمعنى على التقيد أي ولا جزاء عليه ولا حرمة اذا كان قد اجتمع في التحفظ من قتله ومات منه شيء بعد ذلك بدفعه (قوله والافقيته طعاما) ظاهر المصنف تعيين الحفنة في الواحدة للعشرة والقيمة طعاما فيما زاد وقال الباجي ولو شاء الصيام لحكم عليه بصوم يوم انظر طي والمواق اه بن (قوله من غير تفصيل) أي بين قليل وكثير وقوله لكن النص الخ أجاب طي بأب القبضة والحفنة متقاربان والخطب سهل (قوله قبضة) أي بضاد معجمة كافي حاشية خش وهي دون الحفنة وقد علم من كلامه أن الجراد والدود ليسا كالقملة والقملات لان القملة والقملات لعشرة فيها حفنة وما زاد فيه الفسدية وفي الجراد الواحدة لعشرة حفنة وما زاد فيه القيمة والدود في قليله وكثيره قبضة (قوله والجزء بقتله) جملة مستأنفة استثنافا ياتيها جوابا لسؤال مقدر تقديره فان تعرض للحيوان البري فماذا يلزمه وحاصل الجواب أنه تارة يقتله وتارة لا يقتله فان قتله فالجزء بقتله (قوله وجهل ونسيان) أي خلا فالابن عبد الحكم حيث قال لا شيء في غير العمد ولا فيما ذكر (قوله ولا ثم في هذين الخ) قال بن في سقوط الاثم بالجهل نظر لخرافة الاقدام قبل علم الحكم ولم أرهم ذكروا سقوط الاثم الا في النسيان وهو ظاهر (قوله كالمخضة) قال خش في كبره ويجوز الاصطباح للمخضة وعليه الجزاء وحينئذ فلا منافاة بين الجواز والجزاء كما أنه لا منافاة بين الحرمة ونفي الجزاء (قوله وتكرر الجزاء بتكرار قتل الصيد) ظاهره أن تكرر فعل ما ض والجملة مستأنفة والذي ذكره غيره انه مصدر عطف على مخضة وأن اللام بالنسبة له بمعنى مع أي وان كان القتل مصاحبا لتكرار لا لتعاقب لان التكرار ليس علة للقتل وحاصله أنه اذا قتل صيدا فان الجزاء يتكرر عليه بتكرار القتل سواء نوى التكرار أم لا خلافا لمن قال بعدم تكرار الجزاء بتكرار القتل (قوله كهم وكاب) هذا تشبيه في لزوم الجزاء (قوله ففيه الجزاء) أي ولا يؤكل عند بن لقاسم سواء قرب محل الراعي من الحرم أو بعده عنه وخالفه أشهب وعبد الملك وأشهب يقول يؤكل ولا جزاء عليه مطلقا وعبد الملك موافق لأشهب على الاكل وعدم الجزاء بشرط البعد فان كان بين محل الراعي والحرم قرب كان ميتة وفيه الجزاء والمراد بالبعد أن يكون بين الراعي والحرم مسافة لا يقطعها السهم غالب فوافق في مقدوره انه أنه فصعها ومرتبط بالحرم اقوة حصلت للراعي اه عدوى وقد جعل التخي في هذا الخلاف الذي في مسألة السهم جريا في مسألة الكلب الذي صر من الحرم واختار من الخلاف في المسئلة الا كل وعدم جزاء كما في بن (قوله والا فلا) أي والا يكن طريقه منعينة من الحرم الا أنه ذهب اليه من الحرم فقتله كل ونجزاء لان الكلب فعلا فعوله للحرم من نفسه بخلاف السهم فن

أولعنه (ونسيان) أي نسي انه محرر أو في حرم ونسي أن هذا صيد وقوله تعالى ومن قتله مسكم متعمدا الراعي خرج مخرج تعذيب ولا ثم في هذين كالمخضة على التحقيق (وتكرر) الجزاء بتكرار قتل الصيد (كسهم) رماه حل محل و (من) السهم (بالحرمة) أي فيه فجاوز وأصاب صيدا بالحل فقتله ففيه الجزاء (وكاب) أرسله حلال على صيد بالحل (نعين طريقه) من الحرم أي لم يكن له طريق توصفه تصيدا لامن الحرم فالجزاء والا فلا (وقصر) ربه وهو محرم أو في الحرم (في ربطه) فأنفلت وقتل صيدا



(أو أرسل) كلبه أو بآز من الحل (بقربه) أي قرب الحرم بحيث يظن أنه يأخذه بالحرم فأدخله فيه وأخرج منه (فقتل خارجه) فاجزأ ولا يؤكل في الكل وأما لو قتل خارجه قبل ادخاله الحرم فيؤكل ولا جزاء (٦٧) وأما لو أرسله من بعيد بحيث يظن أنه

يأخذ الصيد قبل الحرم فأدخله فيه وقتله فيه أو أخرجه وقتله خارجه فلا جزاء ولكن لا يؤكل (وطرده) بالجر عطف على قتله أي والجزاء في قتله وفي طرده (من حرم) إلى الحل فصاده صائد أو هلك قبل عوده للحرم أو شك في هلاكه وهو لا يجزأ بنفسه فاجزأ على الطارد أما لو كان يجزأ بنفسه كالغزال فلا جزاء على طرده في ذلك لأن طرده لا أثره (ورجى منه) أي من الحرم على صيد في الحل فاجزأ ولا يؤكل (أو رجي من الحل) أي الحرم فاجزأ ولا يؤكل في هذه اتفاقا (وتعريضه للتلف) عطف على قتله أيضا أي والجزاء في تعريض الصيد لتلفه كتلف ريشه بحيث لا يقدر على الطيران ولم تعلم سلامته (وخرجته) جرحا لم يتفسد قاتله وغاب (ولم يتحقق سلامته) فإما غلب على الظن سلامته (ولو بنقص) فلا جزاء عليه ولا شيء عليه في النقص

الراجح على كل قول المصنف تعين طريقه من الحرم فيد في الكلب فقط وقد تبع المصنف في تعين الكلب بما ذكر ابن شاس وابن الحاجب وهذا قول رابع في مسألة الكلب وحاصله أنه إذا أرسل حل كلبا وهو في الحل على صيد فيه فزال الكلب في الحرم فلما جاوز قتل الصيد في الحل ففيه الجزاء ولا يؤكل عند ابن القاسم مطلقا وقال أشهب يؤكل ولا جزاء مطلقا وقال عبد الملك يؤكل ولا جزاء إن بعد محل الإرسال من الحرم والافالجزاء وقال ابن شاس وابن الحاجب إن تعين الحرم طريقا فلا جزاء ولا يؤكل والا فلا وعلى ذلك مشي المصنف (قوله أو أرسل بقربه الخ) أعلم أنه اختلف في حكم الاصطياد قرب الحرم فقال مالك أنه مباح إذا سلم من قتله في الحرم وقال في التوضيح المشهور أنه منهي عنه أما منعاً وكراهة بحسب فهم قوله صلى الله عليه وسلم كل راع يرتع حول الحرم يوشك أن يقع فيه قال ح والظاهر الكراهة ثم إن قتله في الحرم أو بعد أن أخرجه منه ففيه الجزاء ولا يؤكل وإن قتله بقرب الحرم قبل أن يدخل فيه فالشهور أنه لا جزاء عليه وهو قول مالك وابن القاسم والنونسي ويؤكل حيث كان الصائد حلالاً وقال ابن عبد الحكم وابن حبيب عليه الجزاء أطرخ والمتبادر من كلام المؤلف هو الصورة الأخيرة لكن أضعف القول بالجزاء فيها تعين حله على النسابة ويجعل قوله خارجه حالاً من فاعل قتل أي فقتل في حال كونه خارجاً منه تأمل (قوله ولا يؤكل في الكل) أي لا تنال حرمة الحرم (قوله وأما لو أرسله من بعد) هذا مفهوم قول المصنف أو أرسل بقربه (قوله وطرده من حرم) أي وأما طرده عن طعامك ورحلك فلا بأس به إلا أنه إذا هلك بسببه فاجزأ كما في بن (قوله فصاده صائد الخ) حاصل ما في ح أنه إن طرده من الحرم إلى الحل فإن عاد إلى الحرم فلا جزاء وإن صاده من الحل صائد فاجزأ وإن استمر باقي الحل فإن كان في محل متمنع تحقق منعه فيه فلا جزاء والافالجزاء اه بن (قوله وهو لا يجزأ الخ) هذا القيد لابن نونس قيد بمسألة الضرد وحينئذ فيعتبر في جميع ما ذكره من قوله فصاده صائد وقوله أو هلك قبل عوده وقوله أو شك في هلاكه كافي حاشية شعبة على خش (قوله على طرده في ذلك) أي ولو حصل له التلف بعد ذلك أو صيد (قوله فاجزأ ولا يؤكل) أي على المشهور نظراً لابتداء الرمية وهو قول ابن القاسم ومقابله قول أشهب وعبد الملك أنه يؤكل ولا جزاء فيه نظر المحل الإصابة (قوله ولا يؤكل في هذه اتفاقاً) أي لأنه يصدق عليه أنه قتل صيداً في الحرم (قوله وتعريضه) أي تعريض من يحرم عليه الصيد من محرم وحلال في الحرم وليس من تعريضه للتلف كون الغير يقدر عليه بسبب جرحه له خلافاً لما استظهره الساطي وسله نت لأنه مهم ما علم أنه لا يموت من الجرح أو يرى منه بنقص والتحق بحسنه فلا شيء فيه وإن كان الغير يقدر عليه وهو مذهب المدونة ويدخل في قول المصنف ولو بنقص اه بن (قوله كنت قد ريشه) أي الذي لا يقدر معه على الطيران والافالجزاء كما أنه لو تغدر ريشه الذي لا يقدر على الطيران لا بد وأمسكه عنده حتى نبت بدله وأطيشه فلا جزاء عليه (قوله ولم يتحقق سلامته فيهما) أي في التعريض للتلف والجرح فهو قيد في المستثنين (قوله ونقص) مباحة في المنهوم كما سألته الشارح والباء في قوة بنقص بمعنى مع (قوله يلزمه ما بين القيتين) فإذا كانت قيمته سبباً ثلاثة أمداً ومعيماً مدبناً لزمه وهو ما بين القيتين (قوله إن أخرج لشك) أي لأجل شك شاعن ربي الصيد (قوله ثم تحقق موته) أي حصول موته بعد الإخراج حالة الشك وكانت الرمية أنقذت مقامه (قوله لا يخرج الجزاء قبل وجوبه) أي بحسب نفس الأمر لا بحسب الظاهر لما تقدم أنه يجب عند الشك أي أنه كشف الغيب أنه أخرج قبل الوجوب (قوله مع أنه لا جزاء عليه) أي ثانياً كما أنه لو استمر باقي على شك لم يتكرر عليه الجزاء والحاصل أنه إذا رمى صيداً فشك في موته فأخرج جزاءه فإن استمر على شك أو غلب على ظنه أن موته قبل الإخراج لزمه الإخراج ثانياً وإن غلب على ظنه أن موته بعد الإخراج لزمه الإخراج أيضاً (قوله ككل من المشتركين) أما

خلافاً لمحمد القائل يلزمه ما بين القيتين (وكرر) الجزاء أي أخرجه ثانياً (إن أخرج) أولاً (الشك) في موته (ثم تحقق) أو غلب على الظن (موته) بعد الإخراج حال الشك لأنه أخرج الجزاء قبل وجوبه وكلامه صادق عما إذا تحقق بعد الإخراج موته قبله مع أنه لا جزاء عليه فلو قال ثم مات وحذف تحقق لطابق النقل مع الاختصار (كرر من المشتركين) في قتل الصيد



فتعدد الجزاء بتعدد هم أي على كل واحد جزاء كامل (و) الجزاء (بارسال) لكاتب أو باز (السبع) ونحوه مما يجوز قتله فقتل غيره وكذا أن أرسله على سبع في ظنه فاداه ومما لا يجوز صيده كحمار وحش (أو نصب شرك له) أي للسبع فوقع فيه صيد (و) الجزاء على سيد محرم (بقتل غلام) أي (٦٨) عبد ومثله الولد الصغير (أمر) أي أمره سيده (بأفلاته فظن) الغلام (القتل)

بالتشبيه وهو بيان لاقل ما يتحقق به الاشتراك أو بالجمع وأل الجنس وهو يصدق بانهين فكثر (قوله فيتعدد الجزاء بتعدد هم) أي سواء كانوا محليين في الحرم أو محرمين ولو بغيره وأما لو اشتراك حل ليس بالحرم ومحرم في قتل الصيد كان الجزاء على المحرم فقط (تنبيه) قال عجي مانصه ومفهوم المشتركين أنه لو عملاً بجاءة على قتله فقتله واحد منهم فجزاؤه على من قتله فقط كما هو ظاهر كلامهم وظاهر كلام المؤلف أنه لا ينتظر إذا قتله جميعهم لم يرفع فعله أقوى في حقه وللموت وهذا إذا لم تميز الضربات وأما إذا غزت الضربات وعلم أو ظن أن موته من ضرب معينة فالظاهر أن الجزاء عليه وحده لانه اختص بقتله إلا أن تكون ضربة غيره هي التي عتقه عن النجاة من كل واحد منهم عليه جزاء بمشابهة المشتركين (قوله فقتل غيره) أي وترك السبع المرسل إليه (قوله فوقع فيه صيد) أي فليزم الجزاء على المشهور وقال أصحابنا لا جزاء فيه وقال أشهب إن كان المحل يتخوف فيه على الصيد من الوقوع في الشرك وداه والأفلاتي عليه اه عدوى (قوله وبقتل غلام الخ) جاء له أن المحرم إذا كان معه صيد فأمر الغلام أن يرسله فظن الغلام أنه أمره بقتله فقتله الغلام فعلى سيده جزاؤه ولا شيء على الغلام إلا أن يكون محرماً فعلى الغلام جزاء آخر (قوله أي أمره سيده بأفلاته) أي أمره بالقتل أو أشاره إشارة ظن منها القتل وإن كانت تلك الإشارة لا يفهم غيرها منها القتل (قوله فظن القتل) مفهومة أنه لو شد في أمره بالقتل أو بالاداء ثم قتله من الجزاء على العبد وحده كما يفهمه كلام الأصمعي اه عدوى (قوله وعلى العبد جزاء أيضاً إن كان محرماً) أي ولا ينفعه خطؤه حينئذ فاما أن يصوم العبد عن نفسه واما أن يطعم عنه سيده إن شاء وإن شاء أمره به من ماله وكذا يقال في الهدى فاما أن يهدي عنه السيد أو يأمره بذلك من ماله كما قال السند (قوله أولاً) ففي راجع لقوله أن تسبب السيد فيه أي أو لا يشترط في لزوم الجزاء للسيد تسببه فيه بل الجزاء لازم له مطلقاً سواء تسبب فيه بأن أذن في اصطباذه أو لم يتسبب فيه بأن صاده العبد بغير إذن سيده فقتله أفلاته فقتله اظنه أنه أمره بقتله (قوله تأويلان) الأول لأن الكاتب والثاني لأن محرراً اه بن (قوله وبسبب) عطف على محذوف أي والجزاء بقتله مباشرة وبسبب هذا إذا كان السبب مقصوداً بل ولو كان اتفاقياً (قوله إن قصد) أي ذلك السبب بأن حفر حفرة بقصد وقوع الصيد فيها فوقع فيه أو مات فالجزاء لازم باتفاق ابن القاسم وأشهب (قوله ولو اتفق كونه سيدياً) أي من غير قصد جعله سبباً وذلك بأن لا يقصد العبد مع السبب أصلاً لكن أدى ذلك لهلاك الصيد وأخذ من كون السبب الاتفاقية بوجوب جزاء الصيد أنه لو فتح انه إن بابيه وكان قبل فحسه مستنداً عليه جرة عمل مثلاً فانتكسرت فانه يضمها لأن فعله قارن الاتلاف كما قال ابن عرفة بخلاف ماله وأطلق ناراً في محل فأحرق دار جاره فلا ضمان على المطلق لأن الفعل لم يقارن التلف اه شيخنا عدوى (قوله والظاهر عند ابن عبد السلام الخ) فيه أن من ذكر من ابن عبد السلام ومن معه مندرج في الأصح فلا حاجة لذلك لا يظهر والاولى ابدال الاظهر بالأصح بأن يقول والأصح خلافه لأن ابن بونس رجع هذا الثاني كما في المواضع (قوله أنه لا جزاء) أي في السبب الاتفاقية (قوله وشبه في عدم الجزاء) أي وعدم أكل الصيد أيضاً (قوله فقات) أي فاته لا جزاء فيه ولا يؤثر كل وكذا يقال في قوله وبئر الماء ودلالة محرم أو حل كما هو ظاهر كلام ح (قوله وحفر بئر الماء) أي سواء كان الحفر في محل يجوز له الحفر فيه أو لا كذا في قوله فليس ما هنا كما في الديارات ولعل الفرق أن الصيد ليس شأنه لزوم طريق معين بخلاف الآدمي وعدوى هذا وقد وافق ابن القاسم أشهب في سقوط الجزاء في مسألة حفر البئر الماء وخالفه في مسألة فرعه فقات وقال بالجزاء كما مر قال ح وعي مناقضة لاشك فيها وحكي بعضهم قولاً عن ابن القاسم وجوب الجزاء في مسألة لبثه وضعيف اه بن (قوله ودلالة محرم أو حل) أي لا جزاء في أن يدل محرم

أي الأمر به وعلى العبد جزاء أيضاً إن كان محرماً أما إن أمره بالقتل فقتل وعلى السيد جزاء إن كان محرمين ووحدان كان المحرم أحدهما (وهل) لزوم الجزاء للسيد (إن تسبب السيد فيه) أي في الصيد بأن كان هو الذي صاده أو أذن في اصطباذه ثم أمر العبد بأفلاته فظن القتل فإن لم يتسبب بأن كان العبد هو الذي صاده بغير إذن سيده فلا جزاء على السيد وإنما هو على العبد إذا لم يفعل السيد الأخير إذا أمره بالأفلات (أولاً) بل الجزاء على السيد مطلقاً (تأويلان) المعتمد الثاني (و) الجزاء واجب (بسبب) من أسباب تلف الصيد أن قصد بل (ولو اتفق) كونه سبباً لهلاك الصيد (كفرعه) أي الصيد عند رؤيته (فقات) وكما لو رزحها فطوب فيه الصيد فقات فالجزاء عند ابن القاسم وهو المذهب (و) لكن (الظاهر) عند ابن عبد السلام والمسنف

لا ابن رشد خلافاً له وهمه كلامه (والأصح) عند التنويسي وابن المواز (خلافه) أي خلاف قول ابن القاسم محرماً وهو قول أشهب أنه لا جزاء ولكن لا يؤثر وشبه في عدم الجزاء قوله (كفسطاطه) أي خيمته إذا تعلق الصيد باطنها فقات (و) حفر (بئر الماء) فوقع الصيد فيها (ودلالة محرم أو حل) من إضافة المصدر للمفعول والمحال لهما محرم وسواء كان الصيد المدلول عليه في الحل أو الحرم



فلاجزاء على الدال (ورميه) أي ربحي الحلال ضيدا (على فرع) في الحل (وأصله بالحرم) فلاجزاء ويؤكل تطرا الى محله ولا نزاع في وجوب الجزاء اذا كان الفرع في الحرم وأصله في الحل (أو) رميه صيدا (٦٩) (بجمل) فأصابه السهم فيه (وتحامل)

ودخل الحرم (فقات به) فلاجزاء (ان أنفد) السهم (مقتله) في الحل ويؤكل (وكذا) لاجزاء (ان لم ينفذ) مقتله في الحل (على المختار) ويؤكل أيضا اعتبارا بأصل الرمي لا بوقت الموت (أو أمسكه) أي المحرم الصيد (ليرسله) لا ليقته (فقتله محرم) آخر أو حلال في الحرم فلاجزاء على المسك بل على القاتل (والا) بأن قتله منه حلال بالحل (فعليه) أي فجزاؤه على المحرم الذي أمسكه لئلا يخلو الصيد الذي مع المحرم من جزاء (وغرم الحل) القاتل (له) أي المحرم المسك (الافل) من قيمة الصيد طعاما وجزائه ان لم يصم فان صام فلا رجوع له على الحلال بشئ (و) ان أمسكه (تقتل) فقتله محرم آخر فهما (شريكان) في قتله وعلى كل واحد منهما جزاء كامل (وما صيده محرم) أو في الحرم فقات بصيده بسهمه أو كاه أوزبحه ولو بعد إحلاله أوزبحه وان لم يصده عطف على قوله أوزبحه حلال لا يضيف به محرما والحال ان ذلك الحلال لم يصده (قوله ميتة) أي حكمه حكم الميتة وقوله على كل أحد أي بالنسبة لكل أحد فلا يجوز أكله لحلال ولا لحرم (قوله لاه) أي لان البيض بمنزلة الجنين أي جنين الصيد لكونه نشأ عنه فلما كان الجنين نشأ عن البيض نزل البيض منزلة (قوله وقشره نجس) أي بالنسبة للحرم وغيره لانهم لما تروا البيض منزلة ما نشأ عنه وهو الجنين وحكموا عليه بحكم الميتة صار حكم قشره النجاسة بمنزلة البيض المذكور وما خرج بعد الموت واذا علمت السبب في نجاسة البيض وجعله كالميتة تعلم ان بحثه بخلاف المذهب حيث قال اما منع المحرم من البيض فيمن وأما منع غيره ففيه نظر لان البيض لا يقتدرذ كانه حتى يكون بفعل المحرم ميتة فلا يز يد فعل المحرم فيه في حق الغير على فعل المجوسى وهو اذا شوى بيضا أو كسره لم يحرم بذلك على المسلم

محرم أو حلالا على صيد في الحل أو في الحرم ولو صاده المحرم أو الحلال المدلول وحاصله انه اذا دل محرم محرما أو حلالا على صيد في الحل أو في الحرم فقتله فلاجزاء على ذلك المحرم الدال فهذه أربع صور وكذلك اذا دل حل محرم أو حلالا على صيد في الحل أو في الحرم فقتله فلاجزاء على ذلك الحل الدال فهذه أربعة أيضا والجزاء انما هو على المدلول ان كان محرما أو كان حلالا وكان الصيد في الحرم (قوله فلاجزاء على الدال) أي على الحرم الدال (قوله على فرع في الحل) أي خارج عن حد الحرم لداخل الحل وما لو كان الفرع مسامتا لحد الحرم والطرف فوق فانتظار فيه الجزاء كما لو كان الطير على حد الحرم نفسه (قوله فلاجزاء ويؤكل تطرا الى محله) أي على المشهور وهو مذهب المدونة وقال عبد الملك يلزمه الجزاء نظر الأصل الفرع (قوله ولا نزاع الخ) أي كما أنه لا نزاع في لزوم الجزاء والحرم وعدم الأكل اذا كان كل من الفرع وأصله في الحرم (قوله أو يحل) عطف على فرع أي ورميه حال كونه بحل أي وأصائب بحل أيضا وقوله فقات به أي في الحرم ولا يصح أن يكون عطف على ما حرم والدال كان المعنى ورميه على فرع أصله بالحل وهو فاسد قضاؤه أنه اذا كان الأصل في الحل والفرع في الحرم ورمي على الصيد لذي فوق الفرع فانه لاجزاء عليه مع أن عليه الجزاء (قوله على المختار) أي على ما اختاره اللخمي من أقوال ثلاثة الأول قول التنويسي يلزم الجزاء ولا يؤكل والثاني قول أصبغ بعدم الجزاء ولا يؤكل والثالث قول أشهب بعدم الجزاء ويؤكل اختار اللخمي منها الثالث واختاره من نصب على نفي الجزاء خلافا للأول وعلى الأكل خلافا للثاني والأول (قوله والافليه) اختار التنويسي والغصبي هنا قول محضون لاشئ عليه ولم ينسبه المؤلف عليه اه بن (قوله فقتله محرم آخر) أي وأما لو قتله حلال فاما أن يقتله في الحرم أو في الحل فان قتله في الحرم فعلى كل واحد منهما جزاء كامل وان قتله في الحل فجزاؤه على المحرم الذي أمسكه ويغرم الحلال له قيمته طعاما ان كانت قيمته أقل من جزائه والحاصل أنهما اذا كانا حلالين في الحرم أو كان أحدهما محرما والآخر حلالا لا يحرم فعلى كل واحد منهما جزاء كامل مثل صورة المصنف وهي ما اذا كانا محرمين فان كان أحدهما محرما أو حلالا لا يحرم والآخر ليس كذلك والجزاء على المحرم أو من في الحرم ولاجزاء على الآخر وان كان كل منهما غير محرم ولا بالحرم فلا شئ عليه اه عدوى (قوله وعلى كل واحد منهما جزاء كامل) أي نظر الى التسبب والبشارة (قوله أو في الحرم) أي أو صاده حلال في الحرم (قوله فقات بصيده) راجع لكل من صيد المحرم ولما صاده الحلال في الحرم وقوله أوزبحه ولو بعد إحلاله عطف على قوله يصده وقوله أوزبحه وان لم يصده عطف على ما صاده محرم (قوله ولو بشاره) أي أو مناولة سوط (قوله أو صيده) أي لاجله صاده حلال أو حرام كان المحرم الذي صيد لاجله معينا أو غير معين بأمره أو بغير أمره لبيع له أو بهدي له أو ليضيف به (قوله وذبح حال احرامه) أي سواء أكل المحرم منه شيئا أولا واحترز بقوله وذبح حال احرامه عما اذا ذبح بعده فانه يكره أكله فقط كافي بخلاف ما عساه فانه ميتة ولو ذبح بعد إحلاله كما مر (قوله أوزبحه حلال الخ) عطف على قوله أو صيده أي أوزبحه حلال لا يضيف به محرما والحال ان ذلك الحلال لم يصده (قوله ميتة) أي حكمه حكم الميتة وقوله على كل أحد أي بالنسبة لكل أحد فلا يجوز أكله لحلال ولا لحرم (قوله لاه) أي لان البيض بمنزلة الجنين أي جنين الصيد لكونه نشأ عنه فلما كان الجنين نشأ عن البيض نزل البيض منزلة (قوله وقشره نجس) أي بالنسبة للحرم وغيره لانهم لما تروا البيض منزلة ما نشأ عنه وهو الجنين وحكموا عليه بحكم الميتة صار حكم قشره النجاسة بمنزلة البيض المذكور وما خرج بعد الموت واذا علمت السبب في نجاسة البيض وجعله كالميتة تعلم ان بحثه بخلاف المذهب حيث قال اما منع المحرم من البيض فيمن وأما منع غيره ففيه نظر لان البيض لا يقتدرذ كانه حتى يكون بفعل المحرم ميتة فلا يز يد فعل المحرم فيه في حق الغير على فعل المجوسى وهو اذا شوى بيضا أو كسره لم يحرم بذلك على المسلم

أو بصيده أو دل عليه أو أعان على صيده ولو بشاره (أو صيده) أي للمحرم وذبح حال احرامه أوزبحه حلال لا يضيف به المحرم (ميتة) على كل أحد (كبضه) أي بيض الصيد كنعام وحمام معدا لا وزو الذجاج اذا كسره محرم أو شواه ميتة لا يأكله حلال ولا محرم لانه بمنزلة الجنين وقشره نجس (وفيه) أي فيما صيد المحرم معينا أم لا لاجزاء) على المحرم (ان علم) أنه صيد محرم ولو غيره (وأكل)



وأما ان لم يعلم فلا شيء عليه وهذا اذا صاده حلال للمحرم وأما لو صاده محرم فالجزاء عليه فقط أكل منه أحد أو لا فلا جزاء على الغير الاكل ولو محرماً طالما لان الجزاء لزم الصائد المحرم وغايته أنه أكل ميتة وهو داخل في قوله (لا) جزاء على الاكل (في أكلها) أي أكل ميتة الصيد التي ترتب جزاؤها على صائدها (٧٠) المحرم أو في الحرم سواء كان الاكل منها هو الصائد أو غيره اذ لا يتعدا الجزاء (وبإجاز)

بخلاف الصيد فإنه يقتدر كانه مشروعة والمحرم ليس من أهلها والحاصل أن البيض يمنع من أكله المحرم وغيره وقشره نجس بالنسبة لهما هذا على ما ذكره المصنف كغيره من أن البيض ميتة وأما على ما ذكره سنده فبمنع من أكله المحرم دون غيره وقشره طاهر حتى للمحرم (قوله) وأما ان لم يعلم (أي والحال أنه أكل منه) (قوله) فلا شيء عليه) وكذا ان علم أنه صيد محرم وكان الاكل منه غير محرم بأن كان حلالاً والحاصل ان الجزاء إنما يلزم الاكل مما صيد للمحرم بقيد من الاول أن يكون الاكل محرماً وان لم يعلم أنه صيد محرم فلا يكون الاكل حلالاً فلا جزاء عليه وان حرم أكله منه لأنه ميتة وكذا لا جزاء عليه ان كان محرماً ولكن لا يعلم أنه صيد محرم (قوله) وأما لو صاده محرم أي مات بصيده أو ذبحه وان لم يصد (قوله) فالجزاء عليه (أي على المحرم الصائد ولا شيء على من صيد لاجله ولو كان معينا) (قوله) عالم (أي بأنه صيد محرم) (قوله) لا في أكلها (أي لا جزاء على المحرم في أكل ميتة الصيد الذي صاده هو أو صاده محرم غيره أو صاده حلال في الحرم وأولى من الحرم في عدم الجزاء الحلال اذا أكل ميتة الصيد الذي صاده المحرم أو ذبحه وسواء علم ذلك الاكل المحرم أو الحلال أن ذلك الصيد صيد محرم أو لا (قوله) أو في الحرم (أي أو الحلال الذي صاده في الحرم) (قوله) أو غيره) كان ذلك الغير محرماً صيداً لاجله أم لا (قوله) كل منهما (أي من الصائد والمصيد) (قوله) وان سيجرم (مبالغة في جواز أكل المحرم من لحم الصيد المذكور) (قوله) ان تمت الخ) شرط في الجواز ان كان سيجرم فان لم تتم ذكاته قبل الاحرام بل بعده كان ميتة لا يحل لأحد أكله لأنه يصدق عليه أنه صيد محرم اذا كان تمام ذكاته بعد احرام المصيد له الذي كان حلالاً ويصدق عليه أنه صاده محرم اذا لم تتم ذكاته الا بعد احرام الصائد (قوله) أي الحلال (أي) وأما المحرم فلا يجوز له ذبح الصيد مطلقاً في الحل ولا في الحرم وبهذا تعلم أن قول بعض الشراح وجاز ذبحه أي الشخص سواء كان حلالاً أو محرماً فيه نظر (قوله) ما صيد بحل (أي ما صاده حلال بحل) وأما ما صاده المحرم في الحل ودخل به في الحرم فلا يجوز أكله لا الحل ولا الحرم فقول علق صاده حلال أو محررم فيه نظر والصواب اسقط محرم (قوله) وأما الآفاق الداخلية في الحرم (أي سواء دخله محرماً أو غير محرم) (قوله) ويجب عليه إرساله) فان أتته عنده حتى خرج من الحرم وذبحه بعد خروجه من الحرم وداه سواء كان حين دخوله الحرم بالصيد محرماً أو حلالاً أما المحرم فواضح وأما الحلال فلأنه لما أدخله الحرم صار من صيد الحرم كذا قيل وفيه أن هذا التعليل يجري في الحلان المقيم عكة تأمل (قوله) وليس الاوز بصيد (أي اذا كان بر يا أو ما الاوز العراقي فهو صيد كبقر أو حشر) (قوله) فيجوز للمحرم ذبحه وأكله (أي كما يجوز له أكل بيضهما وما كما يجوز له ذبح البيضة الانعام من غنم وبقر وابل اذا كانت من أنسة لا متوحشة لأنها صيد (قوله) ولوروميا (أي هذا اذا كان وحشياً بابل ولو كان رومياً) (قوله) متخذ الفراخ) هذا بيان للحمام الرومي فهو الذي يتخذ للولادة لا للطيران وقوله فلا يؤكل شيء لاهو ولا يبيضه (قوله) حرم به قطع الخ) الجار والمجرور متعلق بنبئت أي حرم على كل أحد محرماً أو غير محرماً فأقرباً ومن أهل مكة قطع ما نبئت في الحرم بنفسه أي ولو كان قطعه لا طعام الدواب على المعتمد ولا فرق بين الاخضر واليابس (قوله) وشجر الطرفاء (أي وكذا اشجار غيلان) (قوله) الا الاذخر) نبئت معروف كالحلفاء طيب الرائحة واحدة اذخرة وجمع اذخر اذخر كالفاعل وقوله الا الاذخر والسنا أي فيجوز قطعها وقوله ومثلها أي في جواز القطع (قوله) كما يستنبت (أي كما يجوز قطع ما يستنبت) (قوله) ونحوها) أي كالحنطة والقثاء والعناب والغنم والحل (قوله) وان لم يعالج (أي هذا اذا استنبت بمعالجة بل وان لم يعالج) ان تمت بنفسه (قوله) كصيد المدينة (أي كما يحرم صيد حرم المدينة ولا جزاء فيه فهو تشبيه في الحرمة وعدم الجزاء) (قوله) ولا جزء (أي قول ابن رشد في رسم الحج من سماع القرينين ما نصه اعلم أن أهل العلم اختلفوا فيما

لمحرم (مصيد بحل) أي أكل مصيد حلال (الحل) الصادق به وبغيره (وان) كان كل منهما أو أحدهما (سيجرم) ان تمت ذكاته أو مات بالصيد قبل الاحرام (و) (جاز) (ذبحه) أي الحلال (بمحرم) أي فيه (ما) أي صيدا (مصيد بحل) أي فيه ودخل به الحرم ويجوز أكله ولو لم يحرم وهذا في حق ساكني الحرم وأما الآفاق الداخلية في الحرم بصيد مع من الحل فلا يجوز له ذبحه ولو أقام عكة إقامة تقطع حكم السفر ويجب عليه إرساله بمجرد دخول الحرم (وليس الاوز والدجاج بصيد) فيجوز شحرم ذبحه وأكله (بمخلاف الحمام) ولوروميا متخذ الفراخ فلا يؤكل لأنه من أصل ما يبيض (رحميه) أي بالحرم (قطع ما نبئت بنفسه) من غير علاج كالبقول البري وشجر الطرفاء ولو استنبت نظراً جنسه وكما في في عكسه (الا الاذخر رانسنا) بالتصريح معروف يتداول به

ومثلها نعصون ونسوت وقدم شجر نسنا والسكنى بموضعه أو قطعه لاصلاح الحوائط (كما يستنبت) اذا من خس وسق وأرثوب ونحوه فيجوز قطعه (وان لم يعالج) نظراً لاصله (ولا جزاء) على قاطع ما حرم قطعه لأنه قدر زائد على التحريم يحتاج إلى دليل (المدينة) لتورده في حرم ويحرم أكله ولا جزاء



وبين حرمها بقوله (بين الحرار) الاربع المحيطة بهما بكسر الهمزة جمع حرة أرض ذات حجارة سود ونخرة كأنها أحرق بالناور والمدينة بالنسبة للصيد داخله وفي قوله الحرار تجوزا لأنها الاسراران لكن لما اشتملت كل حرة على طرفين ساغة الجمع (٧١)

(و) كحرمه قطع  
(شجرها) ويعتبر الحرم  
بالنسبة اليه (بريدا)  
من طرف البيوت التي  
كانت في زمنه صلى الله  
عليه وسلم وسورها  
الآن هو طرفها في زمنه  
صلى الله عليه وسلم  
فما كان خارجا عنه من  
البيوت يحرم قطع شجره  
أى الذى شأنه أن ينبت  
بنفسه والمدينة  
خارجة عنه فيجوز قطع  
الشجر الذى بها ويعتبر  
البريد من جميع جهاتها  
وهو معنى قوله (فى  
بريد) أى بريد مع بريد  
من كل جهة فالوقال  
بريدا من كل جهة  
وحذف قوله فى بريد  
لأن أحسن (والجزء)  
المتقدم ذكره يكون  
(بحكم عدلين) ولا بد  
من لفظ الحكم فلا يكتفى  
افتوى ولا حكمه على  
نفسه ولا واحد فقط  
(فقهين) أى عالين  
(بذلك) أى بأحكام  
الصيد (مثله) أى مثل  
الصيد فى القدر والصورة  
فإن تفرقا فالقدر فى  
الجملة كفى وهذا هو  
خبر المبتدأ أى الجزء  
ومحله منى أو مكة  
كأهدى الآتى وبين  
المثل بقوله (من شئ)

إذا صاد صيد في حرم المدينة فمنهم من أوجب فيه الجزاء كحرم مكة سواء ببذل قال ابن نافع وإلى ذهب عبد  
 الوهاب وذهب مالك إلى أن الصيد فيها أخف من الصيد في حرم مكة فلم ير على من صاد في حرمها إلا الاستغفار  
 والزجر من الأمام فقبل له هل يؤثر كل الصيد الذي يصاد في حرم المدينة فقال ما هو مثل ما يصاد في حرم مكة  
 وإلى لا كرهه فروجع في ذلك فقال لا أدري اه بلقطه فعلم منه أن عدم الجزاء في صيد حرم المدينة قول مالك  
 وأنه خلفه أمر المدينة عن مكة وإن الأمام توقف في كل ما صيد بحرمها وبه تعلم ما في قول شارحنا تبعه غيره  
 وهو خش ويحرم أكله وفي التوضيح وهل عدم جزاء الصيد بالمدينة لأن الكفارة لا يقاس عليها أي والجزاء  
 كفارة فلا يقاس الجزاء في صيد المدينة على الجزاء في صيد مكة أولان حرمة المدينة عندنا أشد كاليمين  
 الغموس قولان اه وكلام ابن رشد المذكور يخالفه لأنه يقتضي أن عدم الجزاء خلفه أمر المدينة فتأمل  
 انظر بن (قوله وبين حرمها) أي بالنسبة للصيد (قوله وكسرة قطع نجورها) المراد به كل ما شأنه أنه ينبت  
 بنفسه وما استثنى فيما مر في النابت في حرم مكة يستثنى هنا (قوله أي يريد مع يريد) هذا جواب عما يقال  
 ان في كلام المصنف فلقاؤك لأن البريد في البريد يرد فيكون الحرم ربع بر يد من كل جهة لأن البريد إذا  
 فرق على الجهات الأربع ناب كل جهة ربع بر يد مع أن الحرم بر يد من كل جهة وحاصل الجواب أن في معنى  
 مع على حد قوله تعالى ادخلوا في أمم والمعنى يريداه صاحب البريد حتى تستوفي جميع جهاتها (قوله بحكم  
 عدلين) فلا يكفي إخراج واحد دون حكمين يحكمان عليه به واشتراط العدالة في الحكمين يستلزم اشتراط  
 الحرية والبلوغ فيهما (قوله ولا بد من لفظ الحكم) أي في كل نوع اختاره من الأنواع الثلاثة بأن يقول له  
 حكمنا عليك بشاة مثلاً قدرها كذا أو بكذا مدام الطعام أو بصوم كذا بعد أن يختار النوع الذي يكفر به  
 خلافاً لابن عرفة حيث قال إن الصوم لا يشترط فيه حكم وانظر هل يشترط في العدلين أن لا يكونا متما كدي  
 القرابة اه عدوى وفي ح ولا أعلم خلافاً في اشتراط الحكم في الأمرين الأولين وأما 'نصوم ففسر ح' بن  
 الحاجب باشتراط ذلك فيه وظاهر كلام ابن عرفة بل صريحه أن 'اصوم لا يشترط فيه الحكم ونقله في الطراز  
 أيضاً عن الباقي قال طي عقب ما تقدم من كلام ح قلت أطلق رحمه الله تعالى الخلاف فظاهره من غير  
 تفصيل وليس كذلك بل لا بد من بيان محله قال الفاكهاني في شرح الرسالة إن أراد ابتداء أن يصوم فلا بد  
 أن يحكم عليه فينظر لقيمة الصيد لأنه لا يعرف قدر الصوم إلا بعد معرفة قدر الطعام ولا يكون الطعام إلا بحكم  
 وإن أراد الأضغام فلما حكم به أراد الصيام فقال جماعة من أصحابنا لا يخرج حكمهما بالصوم لأن 'اصوم  
 يدل من الطعام لا من الهدى وكأن الصوم متقرر بالنقض فيقرر الشرع فلا حاجة للحكمين اه فينزل  
 كلام ابن الحاجب على الأول وينزل كلام الصراز وابن عرفة والباقي على الثاني وحاشا لخلاف انظري اه  
 بن (قوله فلا يكفي الفتوى) أي بأن يقول له حيث قلت تذايلزمت كذا (قوله وادع) أي ولا يكفي حكم  
 واحد فقط (قوله أي بأحكام الصيد) أي لا بجميع أبواب لشقه إذ لا يشترط (قوله وادع) أي ولا يجوز لمبتدئ  
 أي أن الجزاء مبتدأ ومثله خبره وقوله بحكم الجزاء 'أما من المبتدئ' من خبره ويحتمل أن يكون الجزاء مبتدئ  
 وخبره بحكم ومثله بدل من المبتدئ لأن الجزاء 'مسموع' يعني المجازي به والمذكور فيه غومته يكون بكم الخ (قوله  
 لأن كفارة الجزاء ثلاثة أنواع على التخيير) أعلم أنا أنقل بدل على تخيير بين أنواع الثلاثة في جميع الصيد  
 ما ورد فيه شيء وما لم يرد فيه شيء وأنه في أخبارنا لكثرة نوعان الأنواع الثلاثة فلا بد من حكم الحكمين به هذا  
 كما إذا كان للصيد مثل فان لم يكن له مثل خبرين 'الطعام والصيام' متى اختار نوعاً منهم 'ترماه' وكل عند في  
 غير حرام مكة والحرم وبعامهما فان أوجب فيهما شاة تجزى ضحية قال لم يجدها من عشرة أيام كذا في قوله  
 أي يقوم حيا كبيراً بطعام) أن يقال كذا يساوي هذا الصيد في حيا كبيراً من علب طعام هذا الحل  
 الذي قتل به فيقال كذا فيحكم أن عليه بذلك (قوله لا بد من إجماعهم) أي لا يوفى له أجره وأما

الابل والبقر والغنم (أو طعام) أو تخيير لان كفارة جزاء ثلاثه أفواع على 'نخير' بنية (اصيد) نفسه أي يقوم حيا كبيرا به عام لا بدراهم ثم يشتري بها طعام فان كان يحرم كله كذا زيرا عذرت فيسته طعاما على تقدير جوارحه وبعدها بنية (يوم لتف) لا يتم تقويم



الحكيم ولا يوم التعدي ويكون من جل طعام أهل ذلك المكان ويعتبر كل من الاطعام والتقويم (بجمله) أى محل التلف (والا) يكن له قيمة بمحل التلف أو لم يمكن (٧٣) الاطعام لعدم المساكين فيه (بقربه) أى فيقوم أو يطعم بقربه أى أقرب

لوقومه بدراهم أو عرض وأخرج ذلك فإنه لا يجزى ويرجع به ان كان باقيا (قوله) ويعتبر كل من الاطعام والتقويم (بجمله) حاصله أنه اذا أخرج الجزاء من النعم اختص بالحرم وان صام حيث شاء واراد أن يخرج طعاما فلا بد من اعتبار القيمة طعاما بمحل التلف وان كان التقويم بغيره ولا بد من دفع ذلك الطعام لفقره ذلك المحل (قوله) لا يوم تقويم الحكيم) أى لانه قد يتأخر وتختلف القيمة وقوله ولا يوم التعدي أى لانه قد يتقدم على يوم التلف (قوله) ويكون أى الطعام الذى يقوم به الصيد (قوله) لعدم المساكين فيه) أى الذين تدفع لهم القيمة (قوله) فيقوم أو يطعم بقربه) أى فتعتبر قيمته في المحل الذى بقربه ويطعم فقراء المحل الذى بقربه (قوله) ولا يجزى تقويم) أى اعتبار القيمة ولا الاطعام بغيره هذا هو المراد وهو لا ينافي جواز التقويم بغيره لكن مع اعتبار القيمة فيه (قوله) وبكامل الناقص) أى من الامداد وجوبا (قوله) وله نزاع الزائد) أى بالقرعة كفى خش وعقب وهو غير صحيح اذ لا تتصور القرعة مع الزيادة على مدلسكين بل الزيادة تنزع حيث كانت سواء كانت عند البعض أو الجميع ولا محل للقرعة وانما محلها فيما اذا أعطى عشرة أمداد عشرين مثلاً فإنه ينزع من عشرة بالقرعة وبكامل للآخرين اهـ بن (قوله) ان بين) أى للفقير عند الدفع أن هذا جزء أى وكان ذلك الزائد باقيا عنده فالتلف شرط من الشرطين فلا ينزع منه شئ (قوله) فتأويلان) قال في التوضيح وتحصيل المسئلة أنه يطلب ابتداء أن يخرج الطعام بمحل التقويم أى اعتبار القيمة وهو محل التلف فان أخرجه في غيره فذهب المدونة عدم الاجزاء وقال ابن الموزان أصاب الصيد بمصر فأخرج الطعام في المدينة فإنه يجزى لأن سعرها أعلى وان أصاب الصيد بالمدينة فأخرج الطعام بمصر لم يجز إلا أن يتفق سعرهما ابن عبد السلام وقد اختلف الشيوخ في كلام ابن الموزان فمنهم من جعله تفسيرا للمدونة ومنهم من جعله خلافاً وهو الذى اعتمد ابن الحاجب اهـ بن فقول الشارح في الاجزاء أى بناء على أن بين ابن الموزان والمدونة وفاقا وقوله وعدم الاجزاء أى بناء على أن بينهما خلافاً والمعتمد كلام المدونة من الاطلاق وذلك لان الاجزاء حق تقرر لفقره مكان الصيد فاذا كانت قيمة الصيد بمحل التلف عشرة أمداد وأراد أن يخرجها بغير محل التلف فبأن كانت قيمة الامداد في محل الاخراج مساوية لقيمتها في محل التلف بأن كانت قيمتها في كل من المحلين ديناراً وكانت قيمتها في محل الاخراج أكثر من قيمتها في محل التلف بأن كانت قيمتها في محل الاخراج ديناراً وفي محل التلف نصف دينار فهاتان صورتان من محل الخلاف فعلى الوفاق يجزى فيهما وعلى الخلاف لا يجزى على المعتمد وهو مذهب المدونة خلافاً لابن الموزان وأما ان كانت قيمة الامداد عشرة في محل الاخراج قل من قيمتها في محل التلف بأن كانت قيمتها في محل الاخراج نصف دينار وفي محل التلف ديناراً فلا يجزى اتفاقاً اذ علمت هذا فقول المصنف وهل الآن يساوى سعره أى وهل عدم الاجزاء اذا أخرج الطعام في غير محل التلف أو قربه مطلقاً سواء كان سعر الطعام في بلد الاخراج مساوياً لسعره في بلد التلف أو أقل أو أكثر وهو تأويل الخلاف فيكون بين المدونة وابن الموزان خلافاً أو محل عدم الاجزاء اذا كان السعر في بلد الاخراج أقل منه في بلد التلف أما لو كان السعر في بلد الاخراج أكثر أو مساوياً فإنه يجزى وهذا تأويل آخر (قوله) وعما في الاطعام) أى فيما اذا أخرج طعاماً وقوله الذى يقوم به أى الذى اعتبر القيمة فيه (قوله) ويساويان في التقويم) أى ويساويان فيما اذا اعتبرتهما بغير محل التلف ولكن أرسل الطعام لمحل التلف (قوله) أو لكل مدصوم يوم) لوقال أو صوم يوم لكل مد كان أولى الآن بمحل قول لكل مد مد من تأخير متعلقاً بصوم وتقدم معمول المصدر الظرفي جائز عند المحققين (قوله) وكل لكسره الخ) قال قيل ما قيمة هذا النطبي فقيل خمسة أمداد ونصف فان أراد الصوم الزمان سنة أيام وان أراد الاطعام لزمان خمسة أمداد ونصف مدونه كمال المداد اذس (قوله) فالنعامة بدنة) أى حيث أراد اخراج المثل الخير فيسه وفي الاطعام والصيد فالنعامة مثلها وجزاؤها بدنة وكذا يقال فيما بعد

الامكنة بمحل (ولا يجزى) تقويم أو اطعام (بغيره) أى بغير ما ذكر من المحل أو قربه (ولا يجزى) (زائد على مد) من أمداد الطعام المقوم به الحيوان (المساكين) ولا الناقص عن المدبيل لا بد من مد لكل مسكين وبكامل الناقص وله نزاع الزائد ان بين (الا) أن يكون الطعام الذى أخرجه في غير محل التلف (يساوى سعره) في محل التلف أو يزيد بان كان قيمته في محل التلف عشرة أمداد وأراد اخراجها في غيره وكان سعرها في المحلين واحداً أو في محل الاخراج أزيد (فتأويلان) في الاجزاء وعدمه فلا استثناء من قوله ولا يجزى بغيره وهما في الاطعام بغير المحل الذى يقوم به وهو محل التلف وليس جارياً في التقويم خلافاً لما يوحى به كلامه لانه اذا قوم في غير محل التلف وأخرج في محل التلف مع تساوى القيمة طعماً فيهما أجزاءً متفاوياً وهو ظاهر (و) صام أيام بعدد الامداد في أى مكان شاء لكل مدصوم

يوم وكسركسره أى كسر المد وجوباً في الصوم اذ لا يتصور صوم بعض يوم وتباً في اخراج الطعام (فالنعامة) والحاصل أى فجرها (بدنة) المقاربة في القدر والصورة في الجملة



(والفيل) أي جزاؤه بدنة (بذات سنمين) الأولى حذف الباء وذات (وجزار الوحش ويقره) أي جزاؤه هما (بقرة والضبع والثعلب شاة) وشبه في وجوب الشاة قوله (كحمام مكة والحرم وبعامهما) أي ما يصاد بهما (٧٣) وان لم يتولد بهما من الحمام القاضية

والقري بضم القاف  
(بلا حكم) كاستثناء  
من قوله والجزاء بحكم  
عدلين وانما لم يحتجنا  
لحكم لخروجهما عن  
الاجتهاد لما بين الاصل  
والجزاء من بعد التفاوت  
في القدر والصورة  
(وللحل) أي وجزاؤه هما  
في اصطادهما في الحل  
(و) في (ضرب وأرب  
وبروع وجميع الطير)  
أي طير الحل والحرم غير  
حمام الحرم وبعامه  
(القيمة) حين الاتلاف  
(طعاما) وظاهر  
المصنف أنه يخير في  
النعامة وما بعدها بين  
إخراج ما ذكره من الاطعام  
وعده صياما وهو  
كذلك على المذهب الا  
حمام الحرم وبعامه  
فالشاة فان لم يجدها  
فصيام عشرة أيام وهذا  
فيما له مثل من الانعام  
وأما ما ليس له مثل  
كجميع الطير مطلقا  
والحمام والبعام في الحل  
فالتخير بين الاطعام  
والصوم لا الضرب وما  
بعده فانه وان لم يكن له  
مثل الا أنه يخير بين  
الاطعام والصيام وإخراج  
هدي (والصغير) من  
الصيد (والريض) منه

أن الصيدان كان له مثل سواء كان مقررا عن الصحابة أم لا فإنه يخير فيه بين المثل والاطعام والصيام وما  
لا مثل له أصغره فقيمة طعاما أو عدله صياما على التخيير فقول المصنف فالنعامة بدنة يمان لما له مثل  
مخبره وفي الاطعام والصوم وقوله وللحل وضرب الخ بيان لما لا مثل له وقوله القيمة طعاما يعني أو عدله صياما  
هذا حاصل ما قرره البدر القرافي والشيخ سالم وتبعهما شارحنا وقال عجم الذي يفيد هذا النقل انه يتعين في  
النعامة وما بعدها ما ذكره المصنف فان لم يوجد فعده طعاما فان لم يوجد صام لكل مديوما وحينئذ فقوله  
فالنعامة بدنة هذا كاستثناء من التخيير فكانه قال الا النعامة فجزاؤه هادنة أي تعينا وان قوله والجزاء بحكم  
عدلين مثله من النعم فيما لم يرد فيه شيء بعينه قال طي وما قاله عجم خطأ فاحش خرج به عن أقوال  
المالكية كلهم والصواب ما قاله شيخه البدر إذ كتب المالكية مصرحة بذلك انظرين (قوله والفيل الخ)  
قال ابن الحاجب ولا تص في الفيل وقال ابن بشير بدنة خراسانية ذات سنمين وقال القرويون القيمة طعاما  
وقبل وزنه طعاما لغلو عظمه وكيفية وزنه أن يجعل في سفينة وينظر الى حيث تنزل في الماء ثم يخرج منها  
وقلا بالاطعام حتى تنزل في الماء ذلك القدر (قوله أي جزاؤه) أي المخبر فيه وفي الاطعام والصوم (قوله  
والضبع والثعلب) يتعين حل كلام المصنف على غير ما إذا لم ينب منها الا يقتلها والافلا جزاء عليه أصلا  
كما صرح به القاضي عبد الوهاب في التلقين ونقل في التوضيح عن الباغي أنه المشهور من المذهب فيمن عدت  
عليه سباع الطير أو غيرها فقتلها اه بن (قوله كحمام مكة والحرم وبعامهما) أي فجزاؤه شاة فان لم  
يجدها صام عشرة أيام من غير أن يحكم عليه بشيء من ذلك واعلم أن حمام الحرم القاطن به اذا خرج منه  
للحل وخرج له حلال للحل وقتله فلا شيء عليه فيجوز اصطاده في الحل للحلال أبو الحسن ظاهر الكتاب أنه  
يجوز صيده وان كان له فراخ في الحرم ابن ناجي ان كان له فراخ فالصواب تحريم صيده لتعذيب فراخه  
حتى يموتوا قاله ح (قوله أي ما يصاد بهما) أشار الى ان الاضافة في حمام مكة وبعامها لا تلي ملازمة (قوله  
أي وجزاؤه هما) يعني الحمام والبعام في اصطادهما في الحل (قوله على المذهب) أي وهو ما قرره الشيخ  
سالم والبدر وارتضاء طي خلافا لما قاله عجم وقد علمته (قوله وأما ما ليس له مثل الخ) هذا التفصيل  
الذي ذكره فيما ليس له مثل خلاف الصواب وأن الذي عليه أهل المذهب أن ما كان من الصيد لا مثل له  
أصغره سواء كان طيرا أو غيره غير حمام الحرم وبعامه فإنه يخبر فيه بين الاطعام والصيام وما له مثل  
بخير بين الثلاثة المثل والاطعام والصيام ولم يوصل أحد فيما ليس له مثل بين الطير وغيره والحاصل أن  
الصيد ما طيرا أو غيره والطير ما حمام الحرم وبعامه وأما غيرها فان كان الصيد حمام الحرم وبعامه  
تعين فيه شاة تجزى ضحية فان عجز عنها صام عشرة أيام وان كان الطير غير ما ذكره خبيرين القيمة طعاما وعدله  
صياما وان كان الصيد غير طير فاما أن يكون له مثل يجزى ضحية أم لا فان كان الاول خبيرين المثل والاطعام  
والصوم كان فيه شيء مقررا أم لا وان كان ليس له مثل يجزى ضحية خبيرين الاضحية والصوم فقط كجميع  
الطير هذا حاصل المعول عليه من المذهب كما يفيد كلام بن (قوله كالدبة) أي كما أن دية الرجل الكبير  
كدية الرضيع ودية الجبل كدية النقيج ودية المريض كدية الصحيح (قوله ولا يلاحظ الوصف القائم به) أي  
الموجب لنقص قيمته فالصغير يقوم على أنه كبير والمريض يقوم على أنه صحيح والتصحيق يقوم على أنه جليل  
وهكذا (قوله من تقويمه بكبير صحيح يجزى ضحية) أي فالنعامة الصغيرة أو الضحية أو المريضة اذا قتلها  
الحرم واختار مثلهما من الانعام يحكم عليه بدنة ضحية كبيرة تجزى ضحية وكذا يقال في غيرها وان اختار  
أن يدفع قيمتها طعاما فانها تقوم بطعام على أنها ضحية كبيرة ودية قطع النضر عما فيها من وصف الصغرا أو  
المرض أو النقص ويدفع القيمة للفقراء أو يصوم لكل مديوما ان اختار (قوله واذا كان مملوكا) أي وان كان

(١٠ - دسوقي ثاني) (والجمل) في منظره ولاتق والمعلم (كغيره) من كبير وسليم وقبح وذ كرو غير معلم فيساوي غيره  
في التقويم كالدبة ولا يلاحظ الوصف القائم به فلا بد في الصغير والمريض من تقويمه بكبير صحيح يجزى ضحية (و) اذا كان مملوكا (قوم  
لرب بدلت) الوصف القائم به (معها) أي مع التبعة التي هي الجزاء لحق انه فيلزمه التبعة



دخل (وان روى) عن  
الشارع (فيه) أي في  
الجزاء (فيه) متعلق  
باجتهاد أو الأولى تقديعه  
بلصقه أي واجتهاد فيه  
من سنن وسنن وضله  
وان ورد فيه شيء معين  
فالنعامة فيها البدنة كما  
ورد لكن تارة تكون  
صغيرة وتارة كبيرة وكل  
منهما متفاوت فلا بد  
من بدنة تجسز في  
الهدايا ثم يجتهدان  
هل يكنى أول الاسنان  
أولاً بدنة جذعة سمينة  
جداً أو لا إلى غير ذلك  
(وله) أي للمعكوم  
عليه (أن ينتقل)  
عما حكم عليه به لغيره  
فإذا اخبره في أحد  
الأنواع الثلاثة فاختار  
أحدهما وحكم عليه به  
فله أن يختار غيره  
ويحتمل أن يكون عليه (ألا  
أن يلتزم) ما حكم به  
ويعرفه (فتأويلان)  
في الانتقال وعدمه  
والمعتمد أنه الانتقال  
مطلقاً (وان اختلافاً)  
في قدر ما حكم به أو نوعه  
(ابتدئ) الحكم منهما  
أو من غيرهما أو من  
أحدهما مع غير  
صاحبه ولذا ينبغي ابتدئ  
للمعكوم (والأولى  
كونهما) من الحكم  
(بجس) ليطالع كل

الصيد الذي قتله المحرم مملوك الخ (قوله قيمة لربيه ملحوظ الخ) أي فيقوم لربيه بدراهم على الحالة التي هو عليها من  
صغراً وكبلاً ومرئناً أو صفة ويقوم لخلق الله بالطعام على أنه كبير صحيح أن لم يخرج مثله من النعم فإذا كان الصيد  
صغيراً لم يصل لسن الأجزاء ضحية كتعب صغير لم يكمل سنة فانه يقوم بطعام على أنه كبير يجزى ضحية وكذا  
يقال فيما إذا كان مريضاً والحاصل أنه يقوم لخلق الله بالطعام على أنه كبير صحيح ولو كان مريضاً وصغيراً كما في  
خس (قوله فيما هما فيه دخل) بأن كان الصيد غير جام مكة والحرم وبما هما (قوله وان روى فيه الخ)  
الحاصل أن الصيدان كان لم يرو فيه شيء عن أبي ولا عن السلف الصالح كالأب والقرد والخنزير فالحكمان  
يجتهدان في الواجب فيه وفي أحواله وأب كان فيه شيء مقرر كالنعامة والفيل فله ورد في الأول بدنة ذات  
سنام وفي الثاني بدنة ذات سنن من فالاختلاف في أحوال ذلك المقرر من سنن وسنن وهزال ما نرى في هذه  
النعامة المقنونة بدنة سمينة أو هزيلة مثلاً كسمن النعامة أو هزالها (قوله هل يكنى أول الاسنان) أي من  
الأبل وهي بنت المخاض (قوله أولاً) أي أو سمينة لاجداً (قوله وله أن ينتقل) أي في غير ما يتعين عليه  
كالنعامة ونحوها مما ذكرناه ليس فيه تخيير فله عني وقد تقدم أن ما ذكره غير صحيح إذا التخير في الجميع  
ما ذكره غيره اه بن (قوله وحكم عليه الخ) فيه إشارة إلى أنهما لا يحكمان عليه إلا بعد أن يخبراه بين الأمور  
الثلاثة واختياره واحد منهما وقوله فله أن يختار غيره ويحكمان به عليه محكمهما عليه إذا انتقل لغير  
الأول - الانتقال من المثل للأطعام أو إلى الصوم وأما وانتقل من الأطعام للصوم فلا يحتاج لحكم كما مر لأن  
صومه عوض عن الأطعام لا عوض عن الصيد أو مثله (قوله إلا أن يلتزم الخ) الظاهر أن الالتزام يكون باللفظ  
بأن يقول التزم ذلك لا بالحزم التلي فله شيخنا (قوله فتأويلان) محلهما ذاعلم ما حكم به عليه والتزمه  
لأن التزمه من غير معرفة به كما هو ظاهر المصنف والتأويل الأول وهو الانتقال للأكثر والتأويل الثاني وهو  
عدم الانتقال لأن الكاتب وابن محرز اه بن والحاصل أن التأويل الأول يقول له الانتقال مطلقاً سواء  
عرف ما حكم به عليه أم لا التزمه أم لا والثاني يقول له الانتقال ما لم يعرف ما حكم به عليه ويلتزمه والألم ينتقل  
بقوله في قدر ما حكم به به بأن قال أحدهما حكمه ما يشاء بدنة ثلاث سنن وقال الآخر بل بدنة سنين وقوله  
أو نوعه أي بأن قال أحدهما حكمه ما يشاء وقال الآخر حكمه ما يشاء بقرة وكذا إذا اختلفا في أصل الحكم  
(قوله ابتدئ الحكم) أي أعيد ثمانية وثلاثة حتى يقع الاجتماع على أمر لا خلاف فيه وسواء وقع الحكم  
تأبياً أو بالتامنهما أو من غيرهما أو من أحدهما مع غير صاحبه (قوله تبينوا وضحا) أي وأما لو كان الخطأ  
غيره فانه لا ينقض كما لو حكم في الضبع به من أربعين شهراً فلا ينقص حكمه لأن بعض الأئمة يرى أجزاء  
ذلك وحكم الحاكم لا ينقض إذا وقع بمختلف فيه وما ذكره الشارح من التفصيل قول ابن عبد الحكم وهو  
ضعيف والمعتمد أنه متى تبين الخطأ في الحكم فانه يفسخ سواء كان واضحاً أو غير واضح كما هو ظاهر لمصنف  
إذا لا بد في جزاء الصيد من كونه يجزى ضحية اه بتقرير شيخنا عدوى (قوله وفي الجنين والبيض عشرية  
الأم) أي في الجنين بضرب محرم أو دلال في الحرم أمه وتلقبه ميتة في كل واحدة من البيض غير المذرا إذا  
كسر المحرم أو اخلل في الحرم من أي طائر عشرية الأم والمراد بدنة لا قيمتها طعاماً أو عدله ما فيها  
في جزاء أمه طعام وقيمة مثلها من اللحم طعاماً ذالم يكن في جزائها طعام وحاصل ذلك أنه يخير في الجنين  
والبعض بين عشرية أمه من الطعام وبين عدل صبيها يصوم مكان كل مديوماء يبيض جام مكة  
والحرم وحينئذ ما فيه عشرية أمه طعاماً أو عدل صبيها وما اتطرح وغيره مما في عني وعج فغير صحيح  
اه بن ثم نلاحظ قوله والبيض ألقه العشر من غير حكومة كان يبيض جام حرم أو غيره وذ كر سند أنه لا بد  
من حكم عدلين في البيض ما قالوا لو كان يبيض جام الحرم قال لانه من باب الصيد والصيد لا بد فيه من  
حكمان اه ولعل لسرق بينه وبين صله الذي هو جام الحرم أن الأصل في الجزاء الحكومة لوروده في  
القرآن وانما خرج جام الحرم قضاء عثمان فيه بأشاة وبقي ماء دمه ومنه البيض على حكم الأصل



إذا كسرها المحرم أو من في الحرم (عشر دية الام ولو تحرك) الجنين بعد نزوله ولم يستل أو الفرج بعد كسر البيض وهذا ان لم يتحقق موت الجنين من قبل الضرب والافلاشي فيه (وديتها) كاملة (ان استل) صار تباعدا تفصلا عن أمه أو عن البيضة فبان فان ماتت الام أيضا فديتان \* ولما كانت دماء الحية ثلاثة بعضها على التخيير وهو الفدية وجزء الصيد كما مر وبعضها على الترتيب أشار به بقوله (وغير الفدية) أي فدية الاذى (و) غير (جزاء الصيد) وذلك الغير ما يجب تركه واجب (٧٥) أولادى أو قبله بقم أو غير ذلك

كما تقدم (مرتبة) مرتبتين لا ينتقل عن أولاهما الا بعد عجزه عنها لا ثالث لهما (هدى) وهو المرتبة الاولى وتندب ابل لان كثرة اللحم فيه أفضل (فبقر) فضان (ثم) عند العجز عنه (صيام ثلاثة أيام) في الحج وهو المرتبة الثانية وأول وقته (من) حين (أحرامه) بالحج الى يوم النحر وهو معنى قوله تعالى في الحج (و) ان فاته صر مها قبل يوم النحر (صام) وجوبا (أي منى) الثلاثة بعد يوم النحر ويكره على المعتمد تأخيرها الى أيام منى الا لعذر فان صام بعضها قبل يوم النحر كلها أيام التشريق وان أخرها عن أيام التشريق صامها منى شاء وصلها بالأسبعة أولا وقوله (بنقص) يجوز (يحتمل) أنه راجع بقوله وغيره فدية راعى ذلك فأكاه قال وندب الغير من هدى أو صيام كائن بسبب

(قوله اذا كسرها المحرم) أي ولو بضربة أو ضربات في فور وكذا يقال في الجنين أي في كل جنين عشريه أما ولو قتل المتعد منها بضرب الام ضربة واحدة أو ضربات في فور (قوله وهو الفدية) أي والتخيير فيما بين ذلك بشاة فأعلى وأطعام ستة مساكين لكل واحد من وصيام ثلاثة أيام (قوله وجزاء الصيد) أي والتخيير فيه بين ثلاثة أشياء ان كان له مثل من النعم وهو المثل والأطعام بقدر قيمة الصيد والصوم عن كل مديوم وان لم يكن له مثل تخيير بين أمرين القيمة طعاما والصوم الاجسام المحرم ويغامه فانه يتعين فيه شاة فان عجز صام عشرة أيام (قوله لترك واجب) أي ترك الجوار وميت ليلة من ليالى منى وطواف القدوم وغير ذلك من واجبات الاحرام أو الوقوف أو واجبات الطواف أو السعي (قوله هدى) خبر عن قوله وغير الفدية وقوله مرتبة خبر عن محذوف والجنة معترضة بين المبتدأ والخبر لبيان الحكم أي وغير الفدية والصيد هدى الخ وهو مرتبة أي واجب ترتيبه (قوله فضان) انما سكت المصنف عما لا يحصى الهدى في الثلاثة ولو قال المصنف فقم لاشعر ان هناك مرتبة أخرى يستحب تقديم الغنم عليها (قوله صيام ثلاثة أيام) أي ويبدب فيها التابع كما يندب في السبعة الآية أيضا وعدوى (قوله وأول وقته) أي صوم الايام الثلاثة (قوله ويكره على المعتمد الخ) أي ان المعتمد من المذهب كما قال الباجي ان صيامها قبل يوم النحر مستحب لا واجب وحينئذ فتأخيرها الايام منى من غير عذر مكره وهو ظاهر المدونة أيضا وبما صرح ابن عرفة فوقع لعقب تبعا للعج والشيخ أحمد من أن صيامها قبل يوم النحر واجب ولا يجوز تأخيرها - يام منى بلا عذر ضعيف انظر ب (قوله فاضرا) لانه لا يشمل النقص في العمر فيقتضى أنه ليس فيه ذلك الغير الكائن من هدى أو صوم وليس كذلك (قوله شرط في قوله من حرمه) أي من يحمل جواز صيام ايام الثلاثة من أحرامه ان تقدم النقص على الوقوف (قوله ويحتمل الخ) قال عقب والاطهر انه تنازع فيه المصنف والفعل فيكون مراده ان تقدم النقصان على الوقوف بعرفة شرط في أمر من أحدهما كون صوم الثلاثة من أحرامه الى يوم النحر والثاني كونه اذا فاته صومها قبل يوم النحر صام أيام منى قوله ووقع يوم الوقوف) أي كذا وقوله بقم حصل يوم الوقوف (قوله منى شاء) أي بعد أيام منى الثلاثة ولو صامها تجزأه شيخنا عدوى (قوله وصيام سبعة) أشار الشارح الى أن سبعة بالخبر عطف على ثلاثة وهو نحو الصواب أي على العاجز عن الهدى صيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة اذا رجع من منى ون لم يصلها رجع ولا يصح عطسه على معمول صام لانه يقتضى تقيد السبعة بالتقيد في قيدتها قوله صام وليس كذلك بل السبعة تصام في الحج والعمره تقدم النقص على الوقوف أو تأخير يومه اذا رجع من منى يقتضى اختصاص السبعة بالحج وليس كذلك (قوله ذر جمع منى) امراد بزر جوع من منى لفرغ من أفعال الحج سواء رجع مكة أو رجع لاهله من منى أو أقام منى كرسن أهله امثلا قوله بخروج من اختلاف) - له انه وقع الخلاف في الرجوع في قوله تعالى وسبعة اذا رجعتم ففسر سبعة - مدون بزر جوع من منى سواء كان مكة أو لاهله وهو المشهور وفسر في لاهله بزر جوع لاهله لأن بقم مكة قال أخر صامها منى رجع لاهله أجزأ على القولين وان أخر الرجوع لمكة من منى فخرى على دون دون ثلثي (قوله ولم تجز ان قدمت على وقوفه) وهل يجزئ منها ثلاثة أيام أو لا قبل ذلك أو لا يشرى راحة لابن يونس وأضرع أنه

نقص في حج لكن التقيد بالحج يصح بكلامه فاضر الا ان يجب بان فيه حذف العطف والمعد في أي أو عمره ويكون قوله (ان تقدم) انقص (على الوقوف) شرط في قوله من أحرمه الخ ويحتمل انه متعلق بصام أي وصام أيام منى بسبب تنصيح ان تقدم النقص على الوقوف كتعمد ميقات وتتم وقوفه مدي وقوله بقم وفوات وقوفه نهارا انما ينقص من أخر الوقوف كترك من ذلقة أو رمى أو حلق أو ميتت على أو وطأ قبل الاقامة في صوم منى شاء (و) صيام (سبعة) ذر جمع من منى) سواء أقام مكة أم لا ويندب تأخيرها حتى يرجع لاهله بخروج من الخلاف (و) تجزئ لسبعة بضم الشاء وسكن الجيم من الاجزاء (ان قدمت على وقوفه)



أو على رجوعه من منى ثم شبه في عدم الاجزاء قوله (كصوم أيسر) بالهدى (قبله) أي قبل الشروع فيه أو قبل كمال يوم (أو وجد) قبله (مسلفاً) يسلفه ما يهدي به وينظره (لئلا يبلده) فلا يجزيه الصوم بل يرجع للهدى (ونذب الرجوع له) أي الهدى إن أيسر (بعد) صوم يوم أو (يومين) وكذا في (٧٦) اليوم الثالث قبل كماله وأما بعد كماله فلا يندب الرجوع لأنها قسمة السبعة

لم يصم الايام الثلاثة بل قدم السبعة أيام على الوقوف وأراد تأخير الثلاثة بعده وأما لو قدم العشرة فانه يجزى منها ثلاثة ويصير مطالب بالسبعة بعد الرجوع من منى (قوله أو على رجوعه) أي كالمصام بعضها في أيام منى ابن عاشر انظر لواقع بعضها في أيام منى والظاهر عدم الاجزاء لقوله في الصوم لا سابقه الا تمتع (قوله ونذب الرجوع له بعد يومين الخ) فحوله لابن الحاجب وابن شاس وأصله قول الخمي استحباب ما لاثنين وبعد الهدى قبل أن يستكمل الايام الثلاثة أن يرجع للهدى قال طي وانظره ذامع قول المدونة في كتاب الطهارة وان صام ثلاثة أيام في الحج ثم وجد ثمن الهدى في اليوم الثالث فليض على صومه فان وجد ثمنه في اليوم الاول فان شاء أهدي أو تعادى على صومه اه فقد أمره بعد يومين بالتمادي وخيره في أول يوم وكل هذا مخالف لما هنا من نذب الرجوع للهدى اذا وجد بعد يومين قلت قد يقال يصح جعل ما ذكره المصنف ومتبوعه على ما في المدونة بأن يراد باستحباب الرجوع بعد يومين أي وقبل الشروع في الثالث كما نقله ت عن ابن ناجي خلافاً للخمي وإن المراد بالتخير الذي فيها عدم اللزوم فلا ينافي الاستحباب تأمله والله أعلم وبما ذكرنا أن قول الشارح بوجوب الرجوع للهدى اذا وجد بعد الشروع وقبل كمال يوم غير صحيح اه بن فحصل أن المعتمد أنه يندب الرجوع للهدى إن أيسر ثمنه قبل كمال صوم الثالث سواء أيسر في اليوم الاول أو الثاني أو الثالث وأما إن أيسر بعد كمال الثالث فانه لا يندب له الرجوع له لكن لو رجع له جازلانه الاصل (قوله فصب النذب على الجميع) نحو في ح وت وت عقبه ابن عاشر وطني بأن كلام المؤلف لا يحتاج لتأويل بل هو على ظاهره من أن وقوفه به بكل موقف مستحب لأن وقوفه بعرفة جزءاً من الليل إنما هو شرط لنحره عني وليس شرطاً في كونه هدياً بحيث لو ترك بطل كونه هدياً ولا منافاة بين استحباب وقوفه بعرفة وبين كونه شرطاً في نحره عني لأن النحر عني ليس بواجب بل إن شاء وقف به بعرفة ونحره عني وإن شاء لم يقف به ونحره عكة قاله في المدونة اه بن (قوله الجمع بين الحل والحرم) أي ولا يندب أن يقف به المواقف (قوله ونذب النحر للهدى) أي سواء كان واجباً كان نقص أو كان تطوعاً (قوله بالشروط الثلاثة) أي المسترطة في ذبحه عني لافي كونه هدياً فان ذبح عني مع فقد واحد منها لم يجز (قوله لكن المعتمد الخ) وهو ما صرح به عياض في الاكمال وما قاله ح من النذب فغير ظاهر ولا دليل له في قول المدونة ومن وقف بهدي أو جزاء صيد أو متعة أو غيره بعرفة ثم قدم به مكة فنحره بها جاهلاً أو ترك منى متعمداً جزاء اه لان الاجزاء لا يدل على التدب اه طي (قوله ان كان) أي الهدى وكذا اجزاء الصيد سبق في احرام حج وقوله ولو كان موجباً نقصاً في عمرة أي قدما على ذلك الحج كانت في عامه أو في غيره (قوله ووقف به) أي ووقف به ربه المحرم بعرفة جزاء من ليلة النحر (قوله أي كوقوفه) أي كوقوف ربه وأشار الشارح بقوله أي كوقوفه الى أن الكاف داخل على مضاف مقدر خذف فأنفصل الضمير وليس كلام المصنف من القليل وهو جر الكاف للضمير (قوله واحترز بقوله أو نائبه الخ) أي كما احترز بقوله كهو عما اذا وقف به النائب بعرفة في غير ليلة النحر (قوله أن يكون النحر بأيامها) أي أن يكون أراد النحر في أيامها (قوله في عمرة) أي في احرامه سواء كان نذراً أو جزاء صيداً أو تطوعاً وعن نقص في حج (قوله مكة) أي البلد لا ما يليها من منازل للناس وفضلها المروة لقوله عليه الصلاة والسلام في المروة هذا النحر وكل فجاج مكة أي طرقها منحر فان نحر خارجاً عن بيوتها الا أنه من لواحقها المشهور أنه لا يجزى كما هو قول ابن القاسم وأما الذبح عني فالأفضل أن يكون عند الجرة الاولى ولا يجوز النحر دون جرة العقبة مما يلي مكة لانه ليس من منى (قوله فلا يجزى عني ولا غيرها) أي ويتعين ذبحه بمكة فان لم ير الذبح بها بأن حلف ليدبحه عني ولم يقم به هذا العام والفرض أنه

فكانت كالنصف (و) نذب (وقوفه به) أي بالهدى (المواقف) كلها وهي عرفة والمشعر الحرام ومنى لانه يقف فيها عقب الجرتين الاوليين فصب النذب على الجميع فلا ينافي أن وقوفه بعرفة جزءاً من الليل شرط وهذا فيما ينحصر عني وأما ما ينحصر بمكة فالشرط فيه الجمع بين الحل والحرم فقط (و) نذب (النحر) للهدى وكذا جزاء الصيد (عني) بالشروط الثلاثة الآتية هذا ظاهره لكن المعتمد وجوب النحر عني عند استيفاء الشروط فان نحره بمكة مع استيفائها صح مع مخالفته الواجب وأشار للشروط بقوله (ان كان) سبق (في) احرام (حج) ولو كان موجباً نقصاً في عمرة أو كان تطوعاً (ووقف به هو) أي ربه (أو نائبه كهو) أي كوقوفه في كونه لا بد أن يقف به جزءاً من ليلة النحر واحترز بقوله أو نائبه عن وقوف التجار انيسر انائبين

عنه الا أن يشترط منهم وياتي في لوقوفه عنه والشرط الثالث أن يكون النحر (بأيامها) أي منى لكن المعتمد أيام انتهى  
الحرام اليوم الرابع ليس محلاً منحر مع أنه من أيام منى فلو عبر بأيام لنحر كان أولى (والا) بان انتفتت هذه الشروط أو شئ منها بأن ساقه في عمرة أو لم يقف به بعرفة أو خرجت أيام النحر (في) نحره (مكة) وجرى ما فلا يجزى عني ولا غيرها



(وأجزاء) النحر بها (ان أخرج) الهدى (الحل) ولو بالشرا منه ان شرط كل هدى الجمع بين الحل والحرم وسواء كان النحر جله ربه أو غيره محرماً أو حلالاً ولا ينافي أخرج للسهول وأما ما يذبح بغيره فالحل والحرمة ضرورية ان شرطه الوقوف به بعرفة وهي حل وشبه في الأجزاء قوله (كان وقفه) أي بالهدى كان الوقوف به ربه أو نائبه (فضل مقلداً) حال (٧٧) من ضمير الهدى تنازعه الفعلان

قوله (ونحر) يعني أيام النحر أو بمكة يعني وحده ربه منحوراً فيجزى به فان وحده منحوراً في محل لا يجزى النحر فيه أولم يجده أصلاً ولم يعلم هل يحرم أم لا لم يجز (و) السوق (في العمرة) كان لنقص فيها أو في حج أو نذراً أو تطوعاً أو جزاء صيد ينحر (بمكة) وأعاد هذه وإن دخلت في قوله والافكة ليرتب عليها قوله (بعد) تمام (سعيها) فلا يجزى قبله (ثم) بعد نحر الهدى (حلق) أو نحر وحل من عمرته (وان أردف) المحرم بالعمرة حجاجاً عليها (الحسوف فوات) ان تشاغل بها (أو لحيض) أو نفاس ومعه هدى تطوع (أجزاء) الهدى (التطوع) السوق فيها قبل الارتفاع (لقرانه) الحاصل بالارتفاع ولا مفهوم لحوف فوات بل كذلك إذا أردف لغيره (كان ساقه) أي الهدى (في) أي في عمرته وأنها قبل إتمامها بالحج (ثم حج من عامه) وصار متمتعاً فان ذلك الهدى يجزى به عن تمتعه

انتفى بعض شروط الذبح بها صبر للعام القابل وذبح بغيره مع مراعاة شروط الذبح بها (قوله وأجزاء) ان أخرج الحل الخ) حاصله أن الهدى إذا فاته الوقوف بعرفة أو سبق في إحرام عمرته وأخرجت أيامه في وتعين ذبحه بمكة فلا يحلوا ما أن يكون اشترى صاحبه من الحل أو من الحرم فان كان اشترى من الحل فأنشأه للحرم أمر ضروري لان الفرض تعيين ذبحه بمكة فان ذبحه في الحل فلا يجزى وان كان اشترى من الحرم فلا بد أن يخرج به للحل من أي جهة كانت (قوله ان شرط كل هدى الخ) أي ولو كان تطوعاً (قوله كان وقفه) بفتح الهمزة أي كوقوفه به فكاف التشبيه داخل على اسم تأويله وبكسر هاء على أن شرطه وجوبها ما في الكاف من التشبيه لا يقال ان حرف الجر لا يدخل الاعلى اسم صريح أو مؤول وما هنا ليس كذلك اذا كسرت الهمزة لانا نقول هي داخل على محذوف والتقدير كالحكم أن وقف به فضل مقلداً ونحراً جزءاً (قوله فضل) أي بعد ذلك (قوله تنازعه الفعلان) أي في كل منهما بطله على أنه حال من الضمير المعمول له وهذا بناء على جواز التنازع في الحال وأما على منعه فهو من المحذوف من الأول دلالة الثاني أو العكس (قوله ونحر) أي لكونه مقلداً أو أما لو ضل غير مقلد ووجد مذبحاً في محل يجزى فيه الذبح أو في غيره فإنه لا يجزى به (قوله فيجزى به) أي ولو كان الذابح له نوى به الهدى عن نفسه (قوله فان وحده منحوراً في محل لا يجزى الخ) أي كان وحده منحوراً بغيرهما من الأما كن (قوله ولم يعلم الخ) جملة حالية مفيدة لعدم الأجزاء داخل ولم يجده أصلاً أي وأما ان لم يجده أصلاً مع تحقق نحره ولا يدري مع ذلك في أي محل ينحر كما لو أخبره شخص بأنه نحر وذهل ربه عن سؤاله في أي محل ينحر فظاهر كلام المصنف أنه يجزى ولو ضل قبل الوقوف به ووجد مذبحاً بمكة أجزأ حيث جمع فيه بين الحل والحرم بأن ضل في الحل وأما ان لم يجمع فلا يجزى كما أنه لا يجزى إذا ضل قبل الوقوف وحده مذبحاً بغيره إلا أن يعلم أن الذي أصابه وقف به والأجزاء لأنه صدق عليه أنه وقف به نائبه حكم (قوله والسوق في العمرة) أي والهدى السوق في إحرام العمرة وهذا مبتدأ خبره قوله ينحر بمكة وقوله وأعاد هذه أي المسئلة (قوله فلا يجزى قبله) أي لانهم نزلوا سعيها من مكة الوقوف في هدى الحج في أنه لا ينحر إلا بعده (قوله أو لحيض الخ) عطف على محذوف كما أشار له الشارح لأعلى قوله لحوف الفوات (قوله أو لحيض أو نفاس) أي طراً عليهم أبعدا لأحرام بالعمرة وخفت فوات الحج اذا انتظرت الطهر من ما دعت العمرة (قوله ومعه هدى تطوع) أي والحال أنه ساق معه في إحرام العمرة قبل الارتفاع هدى تطوع سواء قلده أو أشعره أو لم يقلده ولم يشعره (قوله بل كذلك إذا أردف لغيره) أي فالمدار على كونه أردف بمحل يصح فيه الارتفاع (قوله يجزى به عن تمتعه) هذا أحد قولين ما في المدونة ابن القاسم وهو أي الأجزاء أحب إلى وقد تأول سند الأجزاء مطلقاً كما هو ظاهر الكتاب وتأولها عبد الحق على أن محل الأجزاء إذا كان ذلك الهدى ساقه في إحرام العمرة على أن يجعله في تمتعه ولكن قلده أو أشعره قبل وجوبه الذي هو إحرام الحج وأما ساقه بنية التطوع فإنه لا يجزى به (قوله ب) اذا سبق للتمتع أي بما اذا ساقه ليحمله في تمتعه إلا أنه لما قلده أو أشعره قبل وجوبه بإحرام الحج سمي تطوعاً لذلك فهو تطوع حكم (قوله ثم جبهه) أي قبل الإحرام بالحج (قوله والمندوب بمكة) أي وأما ما ينحر بغيره فيندب أن يكون نحره عند جرة العقبة وهي الجرة الأولى (قوله المروة) أي لقوله عليه السلام في العمرة عند المروة هذا هو المنحر (قوله وأجزاء في جميع أركانها) وأما ما ينحر خارجاً عن بيوتها فإنه لا يجزى ولو كان من توابعها كذي طوى على قول ابن القاسم (قوله نحر غيره) أي أو ذبحه ومفهوم تخصيص الكراهة بالذكاة أن الاستنابة على السلي وتقطيع اللحم جائزة من غير كراهة وهو كذلك والظاهر أن محل كراهة الاستنابة على الذكاة ما يمكن عذر كراهة الهدى والأفلا كراهة فقد أهدى صلى الله عليه وسلم في حجة الودع بمائة بدنة نحر سيدة الشريفة

مطلقاً على الرابع كما أجزأه عن قرانه (وتؤول أيضاً) كما تؤول بالاطلاق (بما اذا سبق للتمتع) يشمل ما اذا سبق ابتداء بغيره للتمتع أو بالتطوع ثم جعله للتمتع على تقدير حصوله بعد فلا منافاة بين كونه تطوعاً وبين كونه سبق للتمتع فان لم يسبق له بل كان تطوعاً محضاً لم يجزى على هذا التأويل (والمندوب) فيما ينحر (بمكة المروة) وأجزاء في جميع أركانها (وكره) للهدى (نحر) أو ذبح (غير) عنه



استنابة ان كان النائب مسلما والالم يحز (كالضحية) وليل ذلك بنفسه تواضعه عليه (وان مات متمتع) ولم يكن قلده هديه (فالهدى واجب اخراجه على وارثه (من رأس ماله) ولو لم يوص به (ان رمى العقبة) أو فات وقتها أو طاف الا فاضة فان قلده أو أشعره تعين ذبحه ولو مات قبل الوقوف فان انتفت الثلاثة فلا هدى عليه في ثلث ولا رأس مال (وسن الجميع) أي جميع دماء الحج من ابل وبقرو غنم (وعيه) المحزى معه وغير المحزى (كالضحية) الآية في بابها (والمعتبر) أي الوقت المعتبر فيه السن والعيب (حين وجوبه وتقليده) أي تعيينه وذلك بالتقليد فيما يقد ويغيره عن غيره (٧٨) ليكون هديا عينا لا يقلد فالمراد بالوجوب والتقليد هنا شي واحد وهو التعيين

لا الوجوب الشرعي وهو أحد الأحكام الخمسة ولا حقيقة التقليد (فلا يحزى) هدى واجب (مقلد بعيب) يمنع الاجزاء أو لم يبلغ السن (ولو سلم) من عيه أو بلغ السن قبل التحريم خلاف هدى تطوع أو مندور معين فيحزى ان سلم قبل ذبحه ثم يجب انقاذ ما قلده معينا لوجوبه بالتقليد وان لم يحز (بخلاف عكسه) وهو أن يقلده أو يعينه الهدى سلبا ثم يعيب قبل ذبحه فيحزى لا فرق بين التطوع والواجب على المذهب فقوله (ان تطوع به) ليس شرطاً في قوله بخلاف عكسه لقصوره فكان الوجه حذفه قلده مقدم من تأخير ومجمله بعد قوله والاتصاف به من قوله (وأرشه) أي الهدى المرجوع به على بائعه لعيب قديم يمنع الاجزاء أم لا طالع عليه بعد التقليد والأشعار

منها ثلاثا وستين ونحوه على سبعا وثلاثين استنابة (قوله استنابة) أي وأما ان ذكرى الغير من غير استنابة لم يكره له ويحزى عنه (قوله والالم يحز) أي وعلى ذلك المستنبط البذل كما في المدونة (قوله وان مات متمتع) أي وأما لو مات قارن فالهدى من رأس ماله حيث أحرم بالحج على وجه يرتد على العمرة ثم مات اه عدوى (قوله ولم يكن قلده هديه) أي بأن مات من غير هدى أو عن هدى غير مقند (قوله ان رمى العقبة) أي ان كان رمى العقبة يوم النحر قبل موته وقوله أو فات وقتها أي بفوات يوم النحر ثم مات قبل رميها بالفعل وقوله أو طاف الا فاضة أي أو كان طاف الا فاضة قبل رميها ثم مات قبل رميها فالهدى من رأس ماله في هذه الاحوال الثلاثة (قوله فان انتفت الثلاثة) أي بأن مات قبل رمى العقبة وقبل فوات وقتها ولم يطف طواف الا فاضة وقوله فلا هدى عليه أي ما لم يكن قلده الهدى قبل موته والواجب اخراجه لوجوبه بالتقليد (قوله جميع دماء الحج) أي من فدية أو جزاء صيد أو هدى كان عن نحر أو كان نذرا أو تطوعا (قوله حين وجوبه الحج) أي لا يوم نحره على المشهور (قوله وتغيره عن غيره) أي بسوقه لكمة أو نذره (قوله ولا حقيقة التقليد) أي الآية بل المراد به هنا اعم مما يأتي لان المراد به هنا تعيينه الهدى سواء كان بالتقليد الحقيقي أو بالتميز عن غيره من الانعام وانما كان المراد بالتقليد هنا ما سرن هذا الحكم أعني اعتبار السن واجب حين التعيين بعدم الانعام كاهما يقلد منها وما لا يقلد واعلم أن قلده من الهدايا يباع في الديون السابقة ما لم يذبح ولا يباع في اللاحقة كما قاله شيخنا (قوله فلا يحزى مقلدا الحج) هذا مفرع على قوله والمعتبر الحج وقوله هدى واجب أي ولا نذر مضمون وقوله يعيب أي ملتصبا بعيب أي حقيقة أو حكما فيدخل الصغير لانه عيب حكما يمنع الاجزاء (قوله أو مندور معين) أي اذا قلد كل منهما وهو معيب عيبا يمنع الاجزاء (قوله بخلاف عكسه) أي فانه يحزى وهذا مقيد بما اذا كان تعينه من غير تعديه ولا تقريضة فان كان بتعديه أو بتقريبه ضمن كافي ح عن الضرر ومقيدا أيضا بما اذا لم يمنع التعيب بلوغ محل ذم منعه كعطب أو سرقه ثم يحز الهدى الواجب والنذور المضمون كما يأتي اه بن (قوله المرجوع به على بائعه) أي وأما خوذ من الجاني على ذلك الهدى (قوله فان لم يمنعه فكالطوع) هذا يشمل العيب الخفي مطلقا والعيب الشدي طاري بعد التقليد لانه لطوره لا يمنع الاجزاء ويتحصل من كلامهم أربع صور للهدي اما تطوع ومثله النذر المعين واما واجب ومثله النذر المضمون وكل منهما اما أن يمنع العيب الذي فيه لاجزاء أو لا فان كان تطوعا جعل الارش والتمن في هدى ان بلغ والاتصاف به كان العيب يمنع الاجزاء بان كان شديدا مقدما على التقليد أو كان لا يمنع الاجزاء بان كان خفيفا أو كان طارئا على التقليد وان كان الهدى واجبا اشترى بالتمن أو الارش هدى آخر ان بلغ ذلك تمن هدى وكل عليه ان لم يبلغ هذا ان كان العيب يمنع الاجزاء وان كان العيب لا يمنع الاجزاء جعل الارش أو التمن في هدى آخر ان بلغ والاتصاف به مثل التطوع وقول المصنف يستعين به في غيره ظاهرة كالمدة وجوبا والذي لابن يونس واقتصر عليه ابن عرفة انه يستعين به في البذر ان شاء اه بن (قوله وسن في هدايا الابل اشعار سنهما) هذا ظاهر اذا كان اهاسنام فان كانت لاسنما له قضاهر اهاسنما لا تشعر وصور رواية محمد والذي في المدونة أن الابل يسن اشعارها مطلقا ولم يكن يماسنام وماله اسنام يسن اشعارها في واحد منهما كما هو ظاهر كلامهم (قوله من الجانب اليسر)

المفيتين لردده (وعنه) المرجوع به لاستحقاقه يجهل كمنهما (في هدى اربل) ذلك تمن هدى (والا) يبلغ (تصدق به) قال وجوبا وهذا ان تطوع به أو كان مندورا يعينه ذر بيمينه بدله لعدم شغل ذمته به (و) الارش المأخوذ (في العرض) الاصل أو المندور الغير المعين (يستعين به في غيره) أي يحز به في بدل اربل عليه ذمته فان لم يبلغ كان عليه واشترى به البذل وهذا في عيب يمنع الاجزاء اذ عليه بدله لا يشتغل ذمته فان لم يمنعه فكالطوع يحز به في هدى نبلغه وا تصدق به (وسن) في هدايا الابل (اشعار) أي شق (سنهما) بضم أوله وثانيه جمع سناسم بافتح (من) الجانب اليسر أي فيه



واللام في قوله (الرغبة) بمعنى من أي مبتدأ من ناحية الرقة الى ناحية الذنب قدراً ثلثين طولاً حتى يدعى (مسمياً) أي قائلاً بسم الله والله أكبر ندباً (و) من (تقليد) أي تعليق فلا بد أي حبل في عنقها والاولى تقديم التقليد على الاشعار لانه السنة كما تقدم في قوله وتقليد هدى ثم اشعاره (وندب نعلان) يعلقهما

(٧٩)

الارض ندباً كلفاء  
لامن صوف أو ور خشية  
تعلقه بشئ فيؤذيه (و)  
ندب (تجليلها) أي الابل  
أي وضع الجلال عليها  
جمع حل بالضم بان يضع  
عليها شيئاً من الثياب بقدر  
وسعة والبياض أولى  
(و) ندب (شقه) أي  
الجلال عن الاسنة  
ليظهر الاشعار وتعتك  
بالسنام مخافة سقوطها  
(ان لم ترتفع) قيمتها  
كدرهمين فأقل فان  
ارتفعت بان زادت  
عليها ندب عدم شقها  
لانه من اضاعة مال  
المساكين بافساد عليهم  
(وقلت البقر) استئنا  
فيما يظهر (فقط) دون  
اشعار فهو قيد لقلت  
(الا) أن تكون البقر  
(باسنة) فتشعر أيضاً  
كالابل (لا الغنم) فلا  
تشعر ولا تقلد أي بكرة  
تقليدها ويحرم اشعارها  
لانه تعذيب ولما كان  
الاكل من دماء الحية  
ينقسم منعاً وباحية  
باعتبار بلوغ الحمل وعدمه  
أربعة أقسام أشار لاول  
منها وهو المنع مطلقاً  
بقوله (ولم يؤكل) أي  
يحرم على رب الهدي  
ان يأكل (من نذر مساكين

قال عبق وانظر ما حكم كون الاشعار في لايسر اه قال بن وهذا قصور منه في ابن عرفة مانعه وفي أوليته أي  
الاشعار في الشق الايمن أو الايسر ثالثها نه السنة في الايسر ورابعها مساواة (قوله) والاولى تقديم التقليد  
على الاشعار أي في الذكر وقوله لانه السنة أي لان السنة تقديم التقليد على الاشعار فعلاً خوفاً من نقارها  
وأشعرت أولاً وفعلاً ما وقت واحد أولى وفائدة التقليد اعلام المساكين ان هذا هدى فيجتمعون له وقيل  
لئلا يضيع فيع لم انه هدى فيرد (قوله أي الابل) أي وأما البقر والغنم فلا تجل في توضيح عن المبسوط  
(قوله) فهو قيد لقلت أي لا يقبل تقدم أن الابل يسر تقليدها أيضاً (قوله) الاسنة ما ذكره المصنف  
هو قول المدونة وتقلد البقر ولا تشعرا لأن تكون لها أسنة فتشعرا وعز ابن عرفة لها ان البقر لا تشع  
مطلقاً وتعقبه طي بقوله المذكور قال عبق وإذا كان لها أسنة وأشعرت هل تجل حينئذ أم لا اه وهذا  
قصور منه والذي نقله البايع عن المبسوط أنها لا تجل ونقل الابي عن المازري أنها تجل فهما قولان اه  
بن (قوله) من دماء الحية أي وهي الهدي وجزء الصيد وفدية الأذى وما سبق بعد الاحرام تطوعاً ونذراً وقوله  
أربعة أقسام أي ما لا يؤكل منه مطلقاً وما يؤكل منه قبل الحل لا بعده وعكسه (قوله)  
ولم يؤكل الا ول لا يؤكل لان لم يني الماشي والمقصود النه عن الاكل في المستقبل (قوله) أي يحرم على رب  
الهدي أي وكذا على رسوله الذي أرسله معه كما يأتي وعلى ما مر مما أي من أمره ان يأكل منه ما لم يكن ذلك  
المأمور فقيرا (قوله) من نذر مساكين أي من هدي من ذور للمساكين (قوله) عين لهم أي سواء عين  
المساكين أيضاً ولا (قوله) بان قال هذا نذره الخ) هذا مثال لنذر المساكين لعينهم بالية وأما  
المعين لهم باللفظ فكأن يقول هذا نذره للمساكين (قوله) أو لم يبلغ بان عطف قبله ما عزم الاكل منه  
اذ لم يبلغ الحمل بان طه فلا بد غير مضمون وأما بعد الحل فلا بد عين كنه وهم للمساكين ولاجل  
أن نذر المساكين المعين غير مضمون اذا مات أو سرق قبل الحل لا يلزم به بداه (قوله) ومثل نذر  
المساكين المعين هدي التطوع اذا نذر للمساكين أو سمعهم (أي هدي التطوع الذي جعله للمساكين  
بالنية أو باللفظ كما اذا قال هذا الهدي تطوع لله أو على هدي تطوعته وفوى به المساكين وعينهم  
باللفظ كهذا تطوع للمساكين أو على هدي تطوع للمساكين وقوله غير أم لا أي عين ذلك الهدي أم لا  
وسواء عين المساكين أيضاً أم لا (قوله) فيه ذمة محرمة الخ) ما حرمة الاكل من نذر المساكين المعين  
مطلقاً فقد علمت وجهه وأما حرمة الاكل من هدي التطوع الذي جعله للمساكين بلفظ أو نية فهو ظاهر  
لانه قیده بالمساكين وما الفدية اذ لم يجعل هدي فعدم انه كل منها مطلقاً لانها تعرض عن الشرفه والجمع بين  
الاكل منها وترفعه كالجمع بين العوض والمأمور قال بن والاولى حذف قوله وكذا الذمة لانه جعل هدياً ذاتها  
لا يختص مكان كما تقدم بل أينما ذبحت ذلك محلها رجح بشئ فلا يتصور فيها ما لا بعد الحل فهي داخله في  
قول المصنف والنذية والحرام بعد الحل فلذلك أدلوا المصنف فيها عمداً لئلا يفتهم شارح الى أربعة  
أقسام لانه ان يسميه فقراً بلفظ أو نية أو لا يسميه فهو في كل من يكون عيناً ولا فان سماه لهم  
باللفظ أو النية وكان معينا فلا يأكل منه مطلقاً قال المحل ولا بد ان يعينه ونية مساكين كان له لاكل  
منه مطلقاً وان لم يعينه وسماه للمساكين فلا يأكل منه بعد الحل بل قبله ون عينه بلفظه مساكين فربما ياكل  
منه قبل الحل بل بعده (قوله) مطلقاً أي سرافعت المحل أريدت قبله (قوله) كسر الجمع أي وهذا  
المتقدم عكس جميع هدايا الخ فله أن يأكل منه ويتزود ويضعم الخي والمقير وسر عرفت المحل وعظمت قبله  
(قوله) من تطوع أو واجب) عم في كلام المصنف لاجل الاستثناء التي بعده اي من تبرع أو واجب أي

عين) لهم باللفظ أو نية بان قال هذا نذره على وفوى بكونه كبر (مطلقاً) ما يحله وهو معنى با شروط المتقدمة ومكة أوله الخ  
ومثل نذر المساكين المعين هدي تطوع اذا نذر للمساكين أو سمعهم بلفظ أو نية ان يجعل هدياً فله ثلاثة يحرم لاكلها  
على مذهب المطلق وأشار لثمة الثاني بقوله عكس الجمع أي جميع هدايا غير مأكلة من تطوع أو واجب لنقص بجمع أو عمره من ترك واجب



أو فساد أو قوت أو تعدى مبيعات أو متعة أو قران أو نذر لم يعين فله الا كل منها مطلقا بلغت محلها أم لا وإذا جازله الا كل في الجميع (قوله)  
اطعام الغني والقريب) وأولى غيرهما (٨٠) (وكره) اطعامه منها (الذي) ثم استثنى مما يؤكل منه مطلقا ما يؤكل

كالثلثة والتزول بعرفة نهارا أو التزول بالزلفة ليلا وكالجار وطواف القدوم الى غير ذلك من الواجبات  
(قوله أو نذر لم يعين) أي ولم يسمه للمساكين (قوله فله اطعام الخ) أي فيسبب هذه الاباحة المطلقة له اطعام  
الخ (قوله وكره) أي عند ابن القاسم وقال النخعي يجوز (قوله بان كان مضمونا وسماء للمساكين أو فواهلهم)  
فالأول كما لو قال الله على هدى للمساكين والثاني كقوله الله على هدى وفوى أنه للمساكين واختر بزقوله سماء  
للمساكين أو فواهلهم عن النذر المضمون الذي لم يعين ولم يجعله للمساكين لا باللفظ ولا بالنية فان هذا يجوز  
الا كل منه قبل المحل وبعده كما تقدم (قوله والفدية اذا جعلت هديا) أي وفدية الاذي اذا جعلها هديا بالنية  
بأن ينوي بها الهدى كما تقدم في قول المصنف انه أن ينوي بالذبح الهدى فكحكمه (قوله فلا يأكل من هذه  
الثلاثة بعد المحل) أي ولو كان فقيرا (قوله لان عليه بدلها) أي يبعثه الى المحل فهو لم يأكل مما وجب عليه  
وامتنع الا كل من الثلاثة المذكورة بعد بلوغها للمحل لان النذر المضمون المفعول للمساكين قد وصل اليهم  
والفدية بدل عن الترفه فالجمع بين الا كل منها والترفه كالجمع بين العوض والمعوض والجزاء قيمة متلف  
(قوله ان عطب قبل محله فلا يأكل منه) أي ولو كان فقيرا وذلك لانه غير ضامن له لو تلف فلوا كل منه قبل  
المحل لا تهم على عطبه (قوله فتلقى الخ) أي أن هدى التطوع اذا عطب قبل المحل فان صاحبه ينحره ويلقى  
فلا دنة وخطامه وحلله بدمه ويحلى بينه وبين الناس بأكله وانما خص القاء الفلاد بهدى التطوع  
ولم يجعل عاما في كل ذبح يحرم الا كل منه قبل المحل له موم قوله ويحلى بينه وبين الناس الشامل للفقير  
والمسلم وغيرهما بخلاف غيره من الهدايا التي يحرم على ربهها الا كل منها فان اباحة الا كل منها مخصوصة  
بالمسلم الفقير (قوله ولو أغنياء وكفار) أي فاباحته لا يختص بالفقير قال ح وهو ظاهر قول المدونة خلى  
بين الناس وبينه وصرح به ابن عبد السلام والتوضيح خلافا لما ذكره سند من أن هدى التطوع يختص  
بالفقراء ونقله ح عنه فانظره (قوله الاولى أنه تشبيه في جميع ما تقدم) أي من الاقسام الاربعة فالرسول  
فيها كربة فالرسول في القسم الاول يأكل منه لا قبل المحل ولا بعده وفي الثاني يجوز له الا كل مطلقا وفي  
الثالث يجوز له قبل وبعد وفي الرابع يجوز له بعد لا قبل وفي هدى التطوع يجب عليه أن يلقى فلا دنة بدمه  
ويحلى بينه وبين جميع الناس كما أن ربه يجب عليه ذلك (قوله فحكمه في الا كل وعدمه حكم ربه) هذا اذا  
كان ذلك الرسول غير فقير أو مالوكا فقيرا جازله الاكل مما لا يجوز له الاكل منه قال سند وكل هدى لا يأكل منه  
صاحبه لا يأكل منه نأيه الا أن يكون بصفة مستحقة بان كان فقيرا وقال بعضهم لا يجوز له الاكل ولو كان  
فقيرا مثل ربه وجعل طفي هذا لقول هو النقل انظر بن (قوله الا اذا عطب الواجب) أراد به النذر  
المضمون الذي جعله للمساكين والفدية التي جعلها هديا وجزاء الصيد وهو القسم الثالث (قوله فلا يجوز  
له الاكل) أي لا يجوز للرسول وان حاز ربه (قوله فيما بينه وبين الله تعالى) أي وأما في الظاهر فيحكم بعدم  
الجواز للهمة الا اینکه الى آخر ما ذكره الشارح (قوله وضمن في غير الرسول الخ) هذه الجملة مستأنفة استئنافا  
بيانها جواب عن سؤال اقتضته الجملة السابقة وذلك لانه لا بد من ذكره فيمنع الاكل من الهدى على صاحبه  
ورسوله ابتداء فكانت ثلاثا قال وما الحكم لو وقع وأكل ب الهدى منه أو أكل منه رسوله أو أمر أحدهما  
بأخذ شيء أو يأكله فجاب قوله وضمن الخ (قوله في غير الرسول) اعترضه البساطي بان الاولى حذف في  
أي ضمن غير الرسول وقرره وأجاب الشارح بان المراد في غير مسألة الرسول وغيرها المسئلة المتعلقة بره  
الهدى (قوله بأمر ب أخذ شيء) أي سواء كان المأمور مستحقا كفقير أو غير مستحق كغني وهذا خاص بهدى  
التطوع الذي عطب قبل المحل وأما غير هدى التطوع اذا أمر انسانا بأخذ شيء منه فانه يضمن هديا كاملا  
اذا أمر غير مستحق ون أمر مستحقا فلا شيء عليه (قوله كانه ممنوع) أي سواء كان ممنوعا من

منه في حال دون آخر  
وتحتة قسمان أولهما  
ثالث الاقسام الاربعة  
يقوله (الا) ثلاثة (نذرا  
لم يعين) بان كان مضمونا  
وسماء للمساكين كقوله على  
هدى للمساكين أو  
فواهلهم (والفدية) اذا  
جعلت هديا (والجزاء)  
للاصيد فلا يأكل من  
هذه الثلاثة (بعد) بلوغ  
(المحل) سالمة وأمان  
عطب قبله فإكل منها  
لان عليه بدلها وأشار  
لرابع الاقسام بقوله  
(وهدى تطوع) ولم  
يجعله للمساكين بلفظ  
ولانية ومثله النذر المعين  
الذي لم يجعل لهم كذلك  
(ان عطب قبل محله)  
فلا يأكل منه أمان  
وصل لمحله سالما فانه  
يأكل منه (فتلقى فلا دنة  
بدمه) لتكون فلا دنة  
ذالة على كونه هديا بإباح  
أكله (ويحلى للناس)  
مطلقا ولو أغنياء وكفارا  
(كرسوله) الاولى انه  
تشبيه في جميع ما تقدم  
لا في خصوص القسم  
الذي قبله فحكمه في الاكل  
وعدمه حكم ربه الا اذا  
عطب الواجب قبل المحل  
فلا يجوز له الاكل ظاهرا  
لهمة أن يكون سبب

في عطبه أمان قامت بينة على انه لم يتسبب في عصمه أو غير ربه لا يهتمه ووطن نفسه على الغرم جازله الاكل  
فالخاصل أنه يجوز له الاكل فيما بينه وبين الله تعالى وضمن ربه (في غير) مسألة (الرسول) وهي المسئلة المتعلقة بره (بأمره)  
أي أمر ربه (بأخذ شيء) من الممنوع الاكل (كانه) أي ربه (من ممنوع) أكاه (بدله) مفعول ضمن أي ضمن هديا كاملا بدله



الآن يا امرئ في غير التطوع مستحقاً فلا شيء عليه وأما الرسول فلا ضمان عليه إذا كل أو أمر وكان هو أو ما مورده مستحقاً ولا ضمان قدرأ كلة أو قدرأ أخذ ما مورده فقط (وهل) على ربه البذل كاملاً في كل ممنوع (الانذر مساكين عين قدرأ كلة) فقط وهو المعتمد ولقول ابن القاسم في المدونة أو مطلقاً (خلاف) في التشهير (والخطام) (٨١) أي الزمام (والجلال) بالكسر

في ما جمع حل بالضم  
(كالقسم) في المنع  
والإباحة فيجزي فيها  
ما جرى من التفصيل فما  
لا يجوز أن يأكل منه  
لا يجوز له أن يأخذ شيئاً  
من خطامه أو جلاله  
فإن أخذ شيئاً أو أمر به  
ضمن قيمة ما أخذ فقط  
إن تلف والأردن فالتشبيه  
غير تام (وان سرق) الهدى  
الواجب أو تلف (بعد  
ذبحه) أو فخره (أجزاء)  
لأنه يبيع محله (القبلة) فلا  
يجزى وأما المتطوع به  
ومثله نذر عين فلا يدل  
عليه أن سرق قبله  
(و حل) (أو) الحاصل  
بعد التقليد أو لا شعاع  
إلى مكة وجوباً يندب  
حله (على غير) أي غير  
أمره أن لم يمكن سرقه  
وأما المولى قبل التقليد  
فيستحب فخره ولا يجب  
حله وهل يندب ويكون  
على غير الأمر أم لا محل  
نظر (ثم) أن يحد  
غيرها حل (عليها) أن  
قويت فإن لم يحد  
البيت وهرقادر على  
بصاه بوجه فعلية  
هدى بدله (والا)  
يمكن حله على أمره  
ضعفه ولا على غيرها

الا كل منه قبل وبعد أو بعد لا قبل أو قبل لا بعد فتي كل من ممنوع لزمه هدى كامل وهل ضمان بدل الهدى في المنوعات مطلقاً حتى في أكله من نذر المساكين المعين أو الألف في هذه الصورة فاعلم بالزمن قدرأ كلة فقط خلاف والمعتمد الثاني والحاصل أن رب الهدى الممنوع من الأكل منه أن كل لزمه هدى كامل الألف نذر المساكين المعين إذا كل منه فقولان في قدرأ لازم له وإن أمر أحداً بالأكـل منه فإن أمر غنياً لزمه هدى كامل الألف نذر المعين للمساكين فلا يلزمه الا قدرأ كلة كذا ينبغي ويحتمل أن يجزى فيه أقولان الجاريان في أكله هو وإن أمر فقيراً فإن كان لا يلزمه نفقته فلا يلزمه شيء اتفاقاً الألف في هدى التطوع إذا عطب قبل محله فليزمنه بدله هدى كامل على المرتضى وقال الخمي وسند لا يلزمه شيء وإن كان ذلك الفقير يلزمه نفقته كان بمنزلة أكل صاحبه هذا كلة إذا كان الأكل أو الأمر من ربه وأما الرسول فإن أمر فـلا شيء عليه مطلقاً أمر مستحقاً أو غيره وإن كان عليه الأثم إذا أمر غير مستحق وإن كل ضمن قدرأ ما كل وعليه الأثم هذا إذا كان غير مستحق فإن كان مستحقاً فلا ضمان ولا أثم هذا حاصل ما في كبر خش وظاهره أنه لا فرق في الرسول بين هدى التطوع وغيره ولكن ظاهر القول يقتضي أن الرسول مثل ربه في هدى التطوع ولو فقيراً ورجمه بعضهم وذكر الجهورى أنه لو أخذ ربه أو وكيله قدرأ مما يمنع الأكل منه أو أمرها غيرهما بالأخذ منه ثم رد كل منهما عين ما أخذ ولو لم يطو حاشي أنه لا ضمان عليه في شيء من ذلك (قوله) (وأما الرسول الخ) ما ذكره شارحنا في الرسول من أنه أن كل أو أمر بالأخذ كان هو أو ما مورده غير مستحق فإنه يضمن قدره والألف لا ضمان هذا هو الصواب لا ما في خش انظر بر (قوله) قدرأ كلة أي قدرأ ما أكله من اللحم فقط إن عرف وزنه وقيمه إن لم يعرف (قوله) خلاف في التشهير أي فلا يلزمه شهره ابن عبد البر في الكافي والثاني شهره ابن الحاجب (قوله) ضمن قيمة أي ويلزمه صرفها على المساكين وهذا فيما ليس له الأكل منه وأما ما له الأكل منه فلا يبط لب بقيمة الخطام والجلال إذ أخذ ما وقع به ما شاء كما نقله ح عن سند خلافاً لما يقتضيه كلام عبق من صرفها لهم مطلقاً (قوله) غير تام لأن في أخذه من اللحم الممنوع الأكل منه وكذا في أمره بالأخذ منه عدياً كاملاً وفي أخذه الخطام والجلال أو أمره بأخذهما قيمة ما أخذ (قوله) وإن سرق الهدى الواجب أي كجزاء الصيد وفدية الذبيحة والنذر المضمون للمساكين وما وجب لقران أو تمنع (قوله) لأنه يبلغ محله أي وقد وقع النعدي في حق المساكين وله المطالبة بقيمة بمن ثبت أنه سرقه وصرفها للمساكين فيما ليس له الأكل منه وأما ما له الأكل منه فلا أن يفعل بقيمة ما شاء كما ذكره ح عن سند خلافاً لما يقتضيه كلام عبق من تعيين صرفها للمساكين مطلقاً (قوله) فلا يجزى أي ويلزمه بدله (قوله) وجوباً أي سواء كانت أمه هدياً واجباً أو تطوعاً أو نذرًا معينا وجوباً بوجه فيها كماله (قوله) ونسب حله على غير أي غير أمه أي وأجزاء الحل ن اقتضاها الحل من ما ربه (قوله) ولا يجب حله أي لمكة وقوله وهل يندب أي حله لمكة ليخرج مع أمه (قوله) محل نظر) فإن من عبارة الإمام في الموازية كافي نقل ح تقتضي استحباب حله معها أو صفة قال ما في الموازية وأما أن يخرجه معها أن نوى ذلك قال محمد يعني نوى به الهدى أو مثله في توضيح (قوله) على بصاه بوجه) مشروقه أو حله على غير أمه أو قوله فعلية هدى أي سيرتاً كافي توضيح ع بن (قوله) فكالتطوع) هذا جواب أن الثانية وهي وجوبها أجواب الألف (قوله) فعليه بدله أي هدى سيرتاً (قوله) ولا يشرب من اللبن) أي من لبن الهدى سواء كان مما يمنع الأكل منه أو مما يجوز الأكل منه كذا حل بعض الشراح كلام المصنف على إطلاقه وهو الموافق لأهل المذهب المدونة وغيرها كقوله طفي وعليه

(١١ - نسوق ثانياً) ولا باجزة من ما ربه (فإن لم يكن تركه) عند أمين إن كان في بلاد من الأرض (لشئ) ثم يبعثه أو يحمله (فكالتطوع) يعطى قبل شئ فيه فخر ويخلى بينه وبين الناس ولا كل منه فإن أكل فعلية بدله وكذا إن أمر بأخذ شيء منه سواء كانت أمه واجبة أو متطوعاً بها (ولا يشرب) الهدى بعد التقليد والاشعار (من اللبن)



(وإن فضل) عن رى فصلها أي يحرم أن لم يفضل أو أضرب بكرة أو فضل (وغرم أن أضرب بكرة أو) أضرب (الولد موجب فعله) بفتح الجيم من نقص أو تلف فيلزمه الأرض أو البدل (ونذب عدم ركوبها) والجل عليها (بلا عذر) بل بكرة فان اضطر ركوبها لم يكره فان ركب حينئذ (فلا يلزم النزول بعد الراحة) وانما يندب فقط (ونذب) نحرها أي الأبل (فأعنة) على قوائها غير معقولة (أو) فاعنة (معقولة) مثنية ذراعها اليسرى (٨٣) إلى عضدها أن خاف ضعفه عنها فأولت شوبع لا للتخير على الأرجح

(وأجزأ أن ذبح) أو نحر (غيره) أي غير المهدى (عنه) أي عن ربه (متعلق بأجزأ) (مقلدا) أنا به عنه أم لا (ولو نوى) الغير الذبح (عن نفسه ان غلط) فان تعمد لم يجز عن الأصل أنا به أم لا ولا عن التعمد أيضا بخلاف الضحية فتجزي عن ربه ولو تعمد غيره فبجها عن نفسه لكن لا بد من إنباء ربه إلى دون الهدى فهي بخلاف الهدى في هذين الأمرين (ولا يشترك) أي لا يصح الاشتراك (في هدى) واجبا أو تطوعا وأولى الفدية والجزاء لافي الذات ولا في الأجر والاقارب والاباعد في ذلك سواء فان اشترك لم يجز عن واحد منهما (وإن وجد) الهدى الضال أو المسروق (بعد نحر بدله نحر) الموجود أيضا (ن قلدا) لتعنيه بالتقليد (وإن وجد الضال) (قبل نحره) أي نحر البدل (نحرا) عا

الهدى بخروج الهدى عن ملكه بالتقليد والاشعار وبخروجه خرجت المنافع فشر به نوع من العود في الصدقة بدل على أن الهدى للكرامة لأن العود في الصدقة مكروه على المعتمد ومحل الكرامة أن لم يضرب شرب اللبن بالأم أو بولدها بان أضعفهما أو أحدهما ولا كان شره ممنوعا (قوله) وإن فضل عن رى فصلها أي هذا إذا لم يفضل عن رى فصلها بل وإن فضل فبكره الشرب على كل حال والقرض أنه لا يضربها ولا بولدها والأحرى كما تقدم (قوله) وغرم أن أضرب بكرة أي أو يجلبه وإن لم يشر به أو بإبقائه بضربها (قوله) فان ركب حينئذ أي حين إذا كان مضطرا فلا يلزم النزول بعد الراحة وانما يندب فقط فان نزل بعد الراحة فلا يركبها ثانيا إلا إذا اضطر كالأول فان ركبها الغير عذر وتلفت ضمنها وان ركبها العذر وتلفت فلا ضمان عليه كذا قال عبيد وفيه نظر بل متى ألتفها بركوبه ضمنها وانما عذر العذر عدم الاتم كانه ح عن سندا تظن بن (قوله) غير معقولة أي بل مقيدة فقط (قوله) فأولت شوبع أي لان نحرها فاعنة غير معقولة إذا لم يكن هناك عذر ونحرها فاعنة معقولة مقيدة إذا كان هناك عذر كضعفه عما وامتناعها من الصبر (قوله) متعلق بأجزأ) لا بدح والابطال المبالة وكان الأولى تقديمه فيقول وأجزأ عنه أن ذبحه أو نحره غير مقلدا أو مشعرا ولو نوى عن نفسه ومحل الأجزاء إذا كان ذلك الغير مسلما لا أن كان كافرا فلا يجزي وعلى ربه بدله (قوله) ولو نوى الغير الذبح عن نفسه ان غلط أي لانه فالقربة (قوله) فان تعمد لم يجز عن الأصل) أي ولربه أخذ القيمة منه (قوله) في هذين الأمرين) أعني الذبح عن نفسه عدا والاستنباط والاصل أن الهدى إذا ذبحه الغير عن نفسه عدا فانه لا يجزي صاحبه سواء وكله صاحبه على ذبحه أم لا وأما الضحية إذا ذبحها الغير عن نفسه عدا فانها تجزي صاحبها بشرط أن يكون صاحبها وكله على ذبحها (قوله) وأولى الفدية والجزاء أي فلو قال المصنف في دم لكان أشمل (قوله) لافي الذات أي بان يحصل الاشتراك في الثمن (قوله) في ذلك سواء أي فالهدى بخلاف الضحية في أنه يجوز الاشتراك فيها في الأجر بالشروط الآتية في بابها والفرق أن الهدى قد خرج عن ملك ربه ولم يبق له فيه تصرف حتى بالاشتراك في الأجر بخلاف الضحية اه خش (قوله) الهدى الضال الخ أي أجزأ الصيد الضال أو المسروق (قوله) نحر الموجود أيضا أي ويصير تطوعا لأن البدل ناب عن الواجب الموجود وقوة نحر الموجود أي وجوبه فلا يجوز له رد له لانه لتعنيه بالتقليد (قوله) يبيع واحد منهما) لا مفهوم للبيع بل المراد أنه يتصرف في أحدهما بإسائر أنواع التصرفات

#### \* (فصل في ذكر موانع الحج) \*

(قوله) أو حذر) يصح كونه مصدرا عطفا على عدو كونه فعلا منبيا تأجھول عطفا على منعه (قوله) فخرج حبه بحق ثابت مع عدم ثبوت عسره) أي فهو كالمنع لمرض فلا يتحلل الإبهـل عمة وطاعه كلام ابن رشد أن المعتبر في الحس بحق ظاهر إخال وإن لم يكن حقا في نفس الأمر حتى أنه إذا حبس لتهمة ظاهرة فهو كالمرض وإن كان يعلم من نفسه أنه بريء وهذا هو ظاهر المدونة والعقوبة كانه ح قال ابن عبد السلام وفيه عندي نظر وكان ينبغي أن يحال المرء على ما يعر من نفسه لان الأحلال والأحرام من الأحكام التي بين العبد وبين ربه في التوضيح وظاهر لظرا في واقعه اه بن وذكر شيخنا العبدوى أن الریح اذا تعذر على أصحاب السفن لا يكون تعذرهم كحصر العدو بل هو مثل المرض لأنهم يتدرون على الخروج للبر فيمشون

(إن قلدا) لتعنيه بالتقليد (ولا) يكونا مقادين ولموضوع وجوز لصل قبل نحر البدل بان لا يمكن تقليد أصلا (قوله) أو المقلد أحدهما (بيع واحد منهما) على التخير في الأولى ويتعين لنحر المقلد في الأخيرة وجار بيع الآخر \* (فصل) في ذكر موانع الحج والعمرة بعد الأحرام ويقال للمنع محصور ولما كان الحصر ثلاثة أقسام عن البيت وعرفة معا وعن البيت فقط وعن عرفة فقط بدأ بالأول منها مصدرا والاستفتاء فقال (وان منعه) أي المحرم (عدة) كافر (أو قننة) بين المسلمين كالواقعة بين ابن الزبير والحجاج (أو حبس لا بحق) بل ظنا كثبوت عسره فخرج حبه بحق ثابت مع عدم ثبوت عسره (بجج)



أى فيه (أو عمرة فله التحال) بل هو الأفضل له من البقاء على إحرامه لقابل قارب مكة (٨٣) أو دخلها دخلت أشهر الحج أم لا (ان لم يعلم)

حسين اسما (به) أي  
بما ذكر من العدو وما  
بعد فان علم فليس له  
التحلل الا ان يظن أنه  
لا يمنعه قتله (وأيس)  
وقت حصول المنع (من  
زواله) بأن علم أو ظن  
لان شك (قبل قوته)  
أي الحج (ولادم) عليه  
لمافاته من الحج  
بمحصر العدو على  
المشهور (بخرهديه)  
متعلق بقوله فله التحلل  
أي يتحلل بخرهديه  
الذي كان معه بأن  
ساقه عن شيء مضى أو  
نطوعا في أي مكان ان  
لم يتيسر له ارسائه لمكة  
(وحلقه) رأسه ولا بد  
من نية التحلل بل هي  
كافية (ولادم) عليه  
(ان أخوه) أي التحلل  
أو تحلل وأخر الخلق  
لبه اذا قصد به التحلل  
لا النسل (ولا يلزمه)  
أي المحصر مطلقا  
لا خصوص المحصر  
عن عرفة والبيت معا  
فقط الذي الكلام فيه  
(طريق مخوف) على  
نفسه وماله بخلاف  
لأمانة فيسألزمه  
سلوكها وان بعدت ان  
كان يمكن ادراك الحج  
وم تعظم مشقتها (وكره)  
لمن يتحلل بفعل عمره  
وهو الذي تمكن من  
البيت وفاته الوقوف

(قوله أي فيه) أشار إلى أن الباء بمعنى في أي حالة كونه في حج أو عمرة ويصح جعلها اللابسة أي متلبسة بذلك والاولى جعلها بمعنى عن متعلقة بمنع أي ان منعه ما ذكر عن اتمام حج بأن أحصر عن الوقوف والبيت معا أو عن اكمل عمرة بأن أحصر عن البيت أو السعي وقوله فله التحلل أي بالنسبة هي هو محرم به في أي محل كان قارب مكة أو لا دخلها أو لا وله البقاء لقابل أيضا إلا أن تحلله أفضل وما ذكرناه من أنه يتحلل بالنسبة هو المشهور بخلافه قال لا يتحلل إلا بنحر الهدى والخلق (قوله قارب مكة أو دخلها) ما ذكره الشارح من أفضلية التحلل على البقاء على إجماعه مطلقا قارب مكة أو لا دخلها أو لا هو الصواب كما يأتي وأما قول خش وله البقاء لقابل ان كان على بعد ويكره ان قارب مكة أو دخلها فغير صواب غرضه كلام المصنف لا أن ما يأتي انما هو في الذي لا يتحلل إلا بفعل عمرة فجازة البقاء لقابل ان كان على بعد لشقة السير للعمرة وأما هذا فإنه يتحلل بالنسبة في أي محل كان (قوله فليس له التحلل) أي ويبقى على إجماعه حتى يحج في العام القابل (قوله إلا أن يظن أنه لا يمنعه فذعه) أي أنه أن يتحلل حينئذ بالنسبة كما وقع له صلى الله عليه وسلم أنه أحرم بالعمرة عام الحديبية لما بالعدو ظنا أنه لا يمنعه فذعه فلما منه فله التحلل بالنسبة فقوله المصنف ان لم يعلم في مفهومه تفصيل (قوله وأيس من زواله) أي بأن علم أو ظن أن المنع لا يزول إلا بعد فوات الحج والحال أن إجماعه وقت يدرك فيه الحج لولا الحصر وأما لو أحرم بوقت لا يدرك فيه الحج فليس له التحلل وان أحصر لانه داخل على البقاء على إجماعه وقوله وأيس من زواله هذا خاص بالحج وأما للعمرة فالمدار في التحلل منها على ظن حصول الضرر له اذ انبى على إجماعه لزوال الحصر (قوله لا انشك) أي في أن ذلك المانع يزول قبل فوات الحج أو بعد فواته أي فليس له التحلل وظاهره ولو شرط أنه ان - صل له مانع تحلل بالنسبة وهو المذهب خلافا لما في حيث قال اذا شك في زوال المانع فليس له التحلل إلا بشرط الإحلال (قوله قبل فواته) يحتمل أنه متعلق بقوله فله التحلل رد القول أشهب ان التحلل لا يكون الا يوم النحر ويحتمل أن يتعلق بزواله وعليه فظاهره أنه يحل اذا أيس من زوال المانع قبل فوات الحج ولو بقي من الوقت ما زوال المانع لا يدرك فيه الحج وهو ظاهر أو كلام المدونة والذي اخذاره ابن يونس وسند ما في آخر كلامها وهو أنه لا يحل حتى يكون في زمن يخشى فيه فوات الحج وقال ان كلامها الثاني مفسرا لكلامها الاول قال ح اذا علم أن هذا هو الراجح فينبغي أن يحمل كلام المصنف عليه فيكون معنى قوله وأيس من زواله أنه لم يبق بينه وبين ليلة النحر زمان يمكن فيه السير لزوال العذراء بن (قوله ولاده) أي خلافا لأشهب حيث قال بوجوب الهدى واستدل بأية فإن أحصر ثم فاسد من الهدى وأجيب عن دليله بأن الهدى في الآية لم يكن لأجل الحصر وانما ساقه به ضمهم تطوعا فأمر وأبذبحه فلا دليل فيه على الوجوب كما يقول أشهب (قوله ولا بد من نية التحلل) أي فلو نحر الهدى وخلق ولم ينو التحلل لم يتحلل كما نقله ح عن انطراز (قوله بل هي كدية) أن وحدها ولا يشترط انضمام خلق أو هدى لها خلافا لظاهر المصنف من أن التحلل لا يحصل إلا بنحر هديه وخلق رأسه وليس كذلك بل الخلق والحرسمة وإيسا شرط فتصريح بقوله بل هي كدية انورك على المصنف وقد يحاب عن المصنف بان الباء في قوله بنحر هديه وخلق رأسه للمصاحبة وفي كلامه حذف والاصل فله التحلل بالنسبة مع نحر هديه أي المصاحبة لنحر هديه وخلق رأسه وحينئذ فيفيد أن النسبة كفية (قوله اذا قصد الحج) أي أن الخلق لما لم يقع في زمانه ومكانه لم يكن تكبيل نحو ذلك وحينئذ فلا بد في تأخير رجوعه لبلده (قوله) ولا يلزمه طريق مخوف) أي لا يلزم المحصر سلوك طريق يدرك منها الحج حيث كانت مخوفة بخلاف السالك فيه على نفسه أو ماله ككثير أو القليل اذا كان العروبة كث بل سلوكها حرام (قوله وكره لمن يتحلل الحج) حاصله أن قول المتن وكره البقاء حرامه ان قارب مكة ودخلها لما يكون في زمانه وقوف خطاءه دأورا لمرض أو حبس بحق أو عذو أو فتنة وكان متمكنا من نيت فهو لاء يتحللون بفعل عمرة ويكره لهم لبقاء على الإجماع لقابل ان قارب مكة أو دخلها أو ما ان لم يدخلها مكة ولم يقاربوها كانت بهم البقاء لقابل وأما المحصور

بأمر من الأمور (إبقاء حرامه) بالجمع لقابل من غير تحال بفعل عمرة (إن قارب مكة أو دخلها) فأوجهه أن يؤخر عنه إلى من حصر  
عن عرفة وأما من يتحلل بلا فعل عمرة وهو المحصر وعنه ما الذي الكلام فيه فتقدم أن التحال في حقه أفضل قارب مكة أو دخلها أم لا



(ولا يتحلل) بفعل عمرة (ان) استمر على احرامه من تكبيل الكروم حتى (دخل وقته) أي الاحرام من العام القابل لیسارة ما بقي (والا) بان خالف وتحلل بفعل عمرة بعد دخول وقته (٨٤) وأحرم بالحج (فقالها) أي الاقوال (بعضی) تحلله (وهو متمتع) فعليه دم لتحلله

عن البيت والوقوف معا فالفضل له التحلل بالیسارة فارب مكة أو لادخلها أو لا ويكره له البقاء لقابل مطلقا ووجه التفصيل الذي ذكره المصنف أنه لما كان لا يتحلل إلا بعمرة خير في حالة البقاء لتعارض مشقة البقاء على الاحرام ومشقة الوصول للبيت وكره البقاء مع القرب لتمكنه من البيت والحال أنه لا يأمن على نفسه من مقاربة النساء والصيد فاحلله أولى له وأسلم واذا بقي على احرامه أجزاء على المشهور خلافه لابن وهب ولا هدى عليه خلافا للفتية انظر التوضيح (قوله ولا يتحلل) أي ولا يجوز أن يتحلل الخ وحاصله أن من حصر عن البيت والوقوف معا تقدم أن الأفضل له أن يتحلل بالنیسة وله البقاء لقابل فلو استمر على احرامه من تكبيل الكروم حتى دخل وقت الاحرام من العام القابل وزال المانع فلا يجوز له أن يتحلل بالیسارة ما بقي وكذلك يقال فمن فاته الوقوف مع تمكنه من البيت وبقي على احرامه حتى دخل وقته سواء بعد من مكة أو كان قريبا منها فلا يجوز له أن يتحلل بفعل عمرة لیسارة ما بقي فهذا أي قول المصنف ولا يتحلل ان دخل وقته يجرى فمن يتحلل بعمرة وفيمن يتحلل بالنیسة (قوله متمتع) تمتعه انما هو باعتبار العمرة التي وقع بها الاحلال كما في التوضيح (قوله بناء على أن الدوام) أي بناء على أن العمرة التي ال اليها الامر في التحلل كانت عمرة ابتداء بنیسة مستقلة على الحج وقد تقدم أن انشاء العمرة على الحج لغو في قوله وانما عمرة عليه فلذا قيل لا يعضى تحلله بالعمرة وهو باق على احرامه وأما القول الاول والثاني فبيان على أن الدوام ليس كالابتداء أي أن العمرة التي ال اليها الامر في التحلل وهي مرادة بالدوام ليست كأنشاء عمرة ابتداء بنیسة مستقلة على الحج والا كانت لا غية لما سبق ولغا عمرة عليه فلذا قيل ان تحلله بفعل العمرة يعضى واعلم أن الاقوال الثلاثة لابن القاسم في المسدونة ولم يختلف قوله فيها لاننا لا في هذه المسئلة وأما ما لا فقد اختلف قوله فيها لثاني مواضع متعددة (قوله ولا يسقط عنه الفرض) أي خلافا لعبد الملك وأبي مصعب وابن سحنون قالوا لا يفعل مقدوره وبذل وسعه واعترض عليهم بلزوم الاسقاط اذا حصل الحصر قبل الاحرام وهم لا يقولون به وقد يفرق بان المشقة التي تحصل بعد الاحرام أعظم من المشقة التي تحصل قبله (قوله من حجة اسلامه الخ) أي وأما التطوع من حج أو عمرة فلا قضاء على من صدفيه اذا كان التحلل قبل الفوات وأما ان تحلل بعد الفوات ازمه القضاء وكذلك النذر المعين من حج أو عمرة لا قضاء على من صدفيه لفوات زمانه (قوله ولم يفسد الخ) يعني أنه اذا أحصر وقتنا يجوز له أن يتحلل فتارة ينوي البقاء على احرامه للعام القابل وتارة لا ينوي ذلك فان نوى البقاء ثم أصاب النساء فقد أفسد حجه ويلزمه اتمامه وقضاؤه على الفور وان لم ينو البقاء على احرامه للعام القابل بان نوى عدم البقاء وأنه يتحلل من احرامه أو لم ينو شيئا إلا أنه في هاتين لم يتحلل حتى أصاب النساء فانه لا يكون حكمه حكم من أفسد حجه فلا يلزمه اتمام حجه ولا قضاؤه هذا حاصل كلامه (قوله وان وقف وحصر عن البيت الخ) ظاهره أنه لم يمنع من غيره وقوله بعد وعليه الرمي يدل على أنه منع من ذلك فلو قال وان وقف وحصر عما بعده لا فاد المنع من ذلك والجواب أن المراد بقوله وحصر عن البيت أي سواء حصر عما قبله بعد الوقوف أم لا وقوله وعليه الرمي الخ أي حيث منع عما قبله بعد الوقوف (قوله أو حبس ولو بحق) أي أو قسنة فالمنوع به هنا أعم مما سبق لزيادة ما هنا بالحس بحق (قوله حجه ثم) أي ويجزئه عن حجة الاسلام كما في نقل المواق عن ابن القاسم (قوله فالمراد) أي بتمامه أنه أدركه أي الحج والاوضح أن يقول والمراد بتمامه أنه من الفوات لان ما بقي عليه لا يتقدم بمن واذ علمت أن المراد بتمامه ما ذكره فلا يشك على قوله بعد ولا يحل الا بالافاضة (قوله ولا يحل الا بالافاضة) هذا اذا كان قد السعى عند اقترافه ثم حصر بعد ذلك وأما ان كان قد حصر قبل سعيه فلا يحل الا بالافاضة والسعي (قوله ونزول الخ) انما قدره لان ظاهر المعنى أن الهدى لترك المبيت بالمراد لفة مع أن الهدى ناهو ترك النزول لم يقدر حظ الرجال وحاصل الجواب أن قوله ومن دلفة عطف على مبيت على

بتمتعه وأولها بعضی وبثما صنع ولا يكون متمتع لان المتمتع من تمتع بالعمرة الى الحج وهذا من حج الى حج أي لان عمرته كلا عمرة اذا شرطها الاحرام وهو مفقود هنا وثانيها لا يعضى وهو باق على احرامه بناء على أن الدوام كالأ نشاء (ولا يسقط عنه) أي عن الحصر الذي تحلل بنحر هديه وحلقه أو بفعل عمرة (المرض) المتعلق بذمته من حجة اسلام أو نذر مضمون أو عمره اسلام (ولم يفسد) احرامه (بوطء) حصل منه قبل تحلله (ان لم ينو البقاء) على احرامه بان نوى عدمه أو لانية له لكن الرابع أنه من لانية كن نوى البقاء لانه محرم والاصل بقاء ما كان على ما كان فيفسد احرامه فلو قال ان نوى التحلل كان أحسن ثم شرع في بيان القسم الثاني من الموانع بقوله (وان وقف) بعرفة (وحصر عن البيت) لمريض أو عدو أو حبس ولو بحق (حجه ثم) لان الحية عرفة فالمراد أنه أدركه اذا تركن الذي يفوت الحج بفوات وقته قد فعل ولم يبق عليه الا الافاضة التي يصح الاتيان بها في أي وقت من الزمان فيبقى محرما ونوا قام سنين (ولا يحل الا بالافاضة) أي طوافها (وعليه الرمي ومبيت) ليالي (منى و) نزول (من دلفة) لحصره عند ذكره (هدى) واحد (تسبيل الجميع) أي جميع ما تقدم من ولو تعدد تركها فهدى واحد

حذف أي وقت من الزمان فيبقى محرما ونوا قام سنين (ولا يحل الا بالافاضة) أي طوافها (وعليه الرمي ومبيت) ليالي (منى و) نزول (من دلفة) لحصره عند ذكره (هدى) واحد (تسبيل الجميع) أي جميع ما تقدم من ولو تعدد تركها فهدى واحد



عند ابن القاسم وذكر المانع الثالث بقوله (وان) تمكن من البيت و (حصر) بأمر من الامور الثلاثة (عن الافاضة) يعني عرفة ولو عبر به كان أخصروا ظهر (أوفاته الوقوف بغير) أي غير ما أمر من العدو وما معه (كرض) (٨٥) أو خطأ عدداً وحسب بحق لم يعمل) في ذلك كله

(الابفعل عشرة) ان شاء التحلل • ولما كان فعل العمرة هو • أنه يجدد احراماً رفعه بقوله (بلا) تحديد (احرام) بالمعنى السابق والا فلا يمس نية التحلل بها فيطوف ويسعى ويحلق نية التحلل ويكفيه الاحرام السابق وكان حقه أن يأتي بقوله المتقدم وكره ابقاء احرامه ان قارب مكة أو دخلها هنا فان هذا محله (ولا يكتفى به) أي طواف قدومه وسعيه بعد عن طواف العمرة وسعيها التي طلب بها الا حلال بعد سنوات (وحسب) من فاته الوقوف ندباً (هدية) ليأخذ معه ليكره مكة اذا التحلل بالعمرة (ان لم يخف عليه) من عطبه عنده ووافى يمكن ارساله وان خاف عليه بعنه ن أمكن وهذا في المريض ومن في حكمه كن حاس بحق ولم يصل مكة (ولم يجزى) أي من فاته الوقوف هدى قلده وأشعره قبل السنوات (عن) هدى (هراة) الحية سواء جبهه الى مكة أو ابتعد حتى أخذه معه

حذف مضاف (قوله عند ابن القاسم) وقال أشهب بتعدد الهدى بتعدد ذلك (قوله بأمر من الامور الثلاثة أي العدو والفتنة والحبس ظمناً) (قوله يعني عرفة) أي سمهاها افاضة بجازاً من اطلاق اسم المسبب على السبب وذلك لان طواف الافاضة ينسب عن الدفع من عرفة فله عبق (قوله أوفاته الوقوف بغير) قال ح هذا وان كان كالحصر عن الوقوف في كونه لا يحل الابفعل عمرة لكن يخالفه المحصر من جهة انه لا قضاء عليه التطوع كالحصر عنهما المتقدم بخلاف من فاته الوقوف فعليه القضاء ولو كان تطوعاً كما في النواذر وغيرها اه بن (قوله أو خطأ عدد) صورته كما قال ابن عبد السلام أن يعلموا أول لشهر ثم انهم سهوا ووقفوا في الثامن ولم يتبين لهم الخطأ الا بعد مضي العاشر (قوله أو حبس بحق) قيد بقوله بحق لان هذا من أمثلة قوله بغير ومفهومة دخل في قوله وان حصر بأمر من الامور الثلاثة عن الافاضة (قوله ان شاء التحلل) أي وان شاء بقي على احرامه للعام القابل لكن ان دخل مكة أو قاربها فالفضل له التحلل ويكره بقاؤه لقابل وان كان بعد اعانها فخير بين البقاء والاحلال على حد سواء (قوله بالمعنى السابق) أي وهو نية الدخول في حرمة العمرة (قوله ولا يكتفى الخ) أي ولا يكتفى طواف القدوم والسعي بعده الحاصلين قبل الفوات عن طواف وسعي العمرة التي ينوي بها التحلل بعد الفوات قال خش لعل هذا مبني على القول بان احرامه لا ينقلب عمرة من أوله بل من وقت نية فعل العمرة وقد ذكر ح الخلاف في هذا فقال قال في العتبية عن ابن القاسم ان أتى عرفة بعد الفجر فليرجع الى مكة ويطوف ويسعى ويحلق وينوي بها عمرة وهل ينقلب عمرة من أصل الاحرام أو من وقت ينوي فعل العمرة يختلف فيه اه فقد ذكر الخلاف وبين أن شمله اذ نوى مرة (قوله وحبس الخ) حاصله أن المريض والمحبوس بحق اذا فات كلاهما الوقوف وكان معه هدى ساقه في احرامه تطوعاً أو لنقص فلا يتحلوا ما أن يخاف عليه العطب اذ بقي عنده اطول زمن المرض والحبس أو يخاف عليه العطب وفي كل اما أن يحرم من رساله معه لمكة أو لا فان كان لا يخاف عليه اذ بقي فانه يحبس عنده رده أن يخلص ويخرج هديه في تحله أمكنه ارساله لمكة أو لا وان كان يخاف عليه اذ بقي عنده أن تمكنه ارساله لمكة أو رساله والا فبحقه في أي محل كان وأما ان كان المانع من الوقوف عدواً وافتنة وحبساً ظمناً فحق قدر على ارساله لمكة بان وجد من يرسله معه اليها أو رساله كان يخاف عليه العطب اذ بقي عنده أم لا وان لم يجد من يرسله معه فبحقه في أي محل كان كان يخاف عليه العطب اذ بقي عنده أم لا فغير أن الهدى لا يحبس معه الا اذا كان الفوات لمرض أو حبس بحق وكان لا يخاف عليه اذ بقي عنده ولا يحبس في غير ذلك وأعلم أن حبس هدى المريض والمحبوس بحق مندوب سواء كان الهدى واجباً أو تطوعاً كما في نقل ح عن سندوقان الشيخنا الحس واجب في الهدى الواجب ومندوب في هدى التطوع وجعل الشيخ أحمد زرقاني الحبس واجباً وأطلق ولكن جل عجم كلامه على الهدى الواجب وحينئذ فيكون موافقاً لشيخنا وشيخنا على كلام سندوقان لا يظهر ما قاله الشيخ سالم كافر به شيخنا (قوله ولم يجزى عن فوت) حاصله أن من أحصر عن الوقوف حتى فاته الحج وكان عنده هدى تطوع قلده وأشعره وساقه في احرامه قبل فوات الحج فانه لم يجزئته عن دم الفوات سواء بعنه الى مكة أو تركه عنده حتى أخذه معه لمكة اذا التحلل بالعمرة أو أخذه معه في حجة القضاء لان ذلك الهدى بالتقليد أو لا شعار وجب تغير الفوات فلا يجزئ عنه بل يلزمه هدى آخر سنوات مع حجة القضاء (قوله حتى أخذه معه) أي ليخرجه بمكة اذا التحلل بالعمرة وأخذه معه في حجة القضاء (قوله من غير انشاء احرام) أي نية الدخول في حرمة العمرة (قوله ان حرم يحرم) أي ان حرم باخيه مفرداً من الحرم لكونه مقبلاً بمكة أو كان آفاقاً ودخل مكة محرم حرمته ردف له على العمرة في الحرم قبل ضراق العمرة أو فيه (قوله أجمع في حرامه الخ) علة قوله وخرج محل الخ (قوله ويقضى حقه في هدى بل أو

لانه بالتقليد والاشعار وجب لغير الفوات فلا يجزئ عن سنوات بل عليه هدى آخر لفوات (وخرج) وجوباً لكل من فاته الحج وتمكن من البيت وأراد التحلل بعمرة (لعل) ويبنى منه من غير انشاء احرام (ان احرم) بحقه أو لا (بحرم أو أرف) الحج فيه ليجمع في احرامه لتحلله بين الحل والحرم ويقضى حقه في العام القابل (وأخردم الفوات) الذي ترتب عليه لاجبه بقضائه أي اعلمه ليجتمع له الجزار نسكي



والمالك وأفهم كلامه وجوب القضاء ولو كان الفائت نفسا وهو كذلك بخلاف ما إذا حصره العدو عن النقل فلا قضاء (وأجزأ أن قدم) عام الفوات وخالف الواجب (وإن أفسد أحرامه) أولا وقتنا يجب اتعانه فتمادي (ثم فاته أو بالعكس) بأن فاته ثم أفسده قبل شروعه في عمرة التحلل بل (وإن) حصل منه الفساد (بعمرة التحلل) أي شرع فيها قبل نية إحداثها (تحلل) وجوباً في صورتين ولا يجوز له البقاء على إحرامه لما فيه من التماهي على الفساد وخرج إلى الحل أن أحرم بحرم أو أورد فيه على ما تقدم (وقضاء) أي الحج (دونها) أي العمرة في الصورة الثانية (٨٦) فلا يقضيها لأنها في الحقيقة تحلل لا عمرة (وعليه) في صورتين

ويقضي ذلك الذي فاته الوقوف وتحلل بعمرة حجه في العام القابل إذا كان الفوات لمرض أو خطأ عدداً وحسب بحق وأما لو كان فوات الوقوف لعدو أو فتنة أو حرج ظالم فلا يطالب بالقضاء وهذا في التطوع وأما حجة الفرض فلا يبدى من قضائها مطلقاً (قوله ما إذا حصره العدو) أي أو الفتنة أو الحرج ظالم (قوله فتمادي) أي على ذلك الأحكام الفاسدية (قوله تحلل وجوباً) أي بعمرة فيغلب الفوات في الفساد سواء كان ذلك الفساد سابقاً على الفوات أو كان لاحقاً ولا يغلب الفساد بحيث يطالب بتمام الممسد (قوله وخرج إلى الحل) أي وإذا أراد أن يتحلل خرج إلى الحل الخ (قوله في الصورة الثانية) أي ما إذا حصل منه الفساد بعد أن شرع في عمرة التحلل (قوله لأنها في الحقيقة تحلل لا عمرة) أي بدليل ما مر من عدم تحديد أحرامها (قوله وعليه هديان) أي أن قضى مفرداً سواء كان أحرم أو لا مفرداً أو متمتعاً أو مالوكاً أحرم أو لا متمتعاً وقضى متمتعاً أو كان أحرم أو لا فارتا وقضى فارتاً أو كان أحرم أو لا مفرداً وقضى متمتعاً فعليه ثلاث هدايا في كل صورة من هذه الصور الثلاث هدى للعساء وهدى للفوات وهدى للقران أو التمتع الحاصل في القضاء ولا شيء عليه في القران أو التمتع الفاسد الذي فات كما أشار إليه المصنف بقوله لادم قران أو متمتع للفائت وهذا حاصل قول الشارح وعليه دم ثلاث الخ (قوله يؤخره أيضاً) أي ذكره شيخنا أن هدى الفساد يقدر. وهدى الفوات يؤخره إلى القضاء وكذلك في شرح العمري (قوله لأنه آله أمره) أي أمر كل منهما (قوله ولا يفيد الخ) حاصله أن الإنسان إذا قوى عند إحرامه أو شرط بالبقاء متى حصل له مرض أو حصر من عدو أو من فتنة أو حرج ظالم أو بحق أو غير ذلك من كل ما يمنعه من تمام نسكه كان مفقوداً من غير تجديد نية التحلل في الحصر عن الأمرين معا ومن غير فعل عمرة في الحصر عن الوقوف فإن تلك النسبة وذلك الاشتراط لا يفيد ولو حصل له ذلك المانع بالفعل فهو عند وجوده باق على إحرامه حتى يحدث نية التحلل أو يتحلل بعمرة على ما مر تفصيلاً وإنما كان ذلك لا يفيد لأنه شرط مخالف لسنة الأحرام وهذا هو المذهب خلافاً لما قال إن تلك النية السابقة أو الشرط السابق يفيد. وحينئذ فلا يحتاج لنية تحلل أو لاحداث عمرة (قوله لأن وهن الرجوع بصدده أشد من إعطائه) قال ح قد لا يسلم هذا لأن دفع المال رضا للذل كالجزية وأما الرجوع فهو كسجال الحرب لا يوهن الدين ويؤيد هذا أن الرجوع وقع من النبي صلى الله عليه وسلم ومن أصحابه دون دفع المال (قوله حواز الدفع لمسلم) أي سواء كان قليلاً أو كثيراً لكن القليل يجب دفعه إذا كان لا ينكت بخلاف الكثير فإنه لا يجب دفعه مطلقاً وإنما يجوز فقط (قوله تردد) أي للمتأخر من أي في النقل عن أهل المذهب ابن عرفة وفي حواز قتال غير باء نقل سند وابن الحاجب مع ابن شاس عن المذهب والاول وهو الجواز هو الصواب إن كان الحاصر في غير مكة من الحرم فإن كان بها فالأظهر نقل ابن شاس من المنع لحديث أنما أحلت لي ساعة من نهار اه كلام ابن عرفة اه بن (قوله إذا كان الحاصر بالحرم) أي سواء كان بمكة أو بغيرها وقوله والابان كان في الحل أو كان في الحرم وبدأ بالقتال جاز اتفاقاً (قوله فداخله فيما قبله) أي فالذي يعصها في الفرض ولها وإن كان زوجها أو وليها كاله منعها من حيث أنه ولي لا من حيث أنه زوج (قوله فله التحلل لهما) أي فله أن يأمرهما بأن

(هديان) هدى للفوات يؤخره للقضاء وهدى للفساد يؤخره أيضاً وعليه هدى ثالث أيضاً لقران القضاء أو تمتعه إن كان أحرم أو لا متمتعاً أو مفرداً وقضى متمتعاً أو أحرم أو لا فارتا وقضى فارتاً ولا هدى في القران أو التمتع الفاسد كما أشار به قوله (لا) يجب (دم قران ومتمتع) أو بمعنى أو (الفائت) لأنه آله أمره إلى عمرة ولم يتم القران أو التمتع (ولا يفيد) المحرم (ارض) أصالة بأن يكون صحيحاً وينوي أن مرض تحلل أو زيادة بأن يكون مريضاً وينوي أن زاد عليه المرض تحلل (أو غيره) كعدو أو بس (نية التحلل) من الأحرام (بجسولة) أي المانع من اتمام الحج والبناء سببية متعلقة بالتحلل أي فهو عند حصوله باق على إحرامه حتى

يحدث نية التحلل على الوجه المتقدم ولا تنكبه لنية لسانته على رجوع العذر (ولا يجوز) أي يحرم (دفع مال) يتحلل ولو قل (الحاصر) ليحلى الطريق (إن كهر) لأنه ذلة لأهل لاسلام وستظهر ابن عرفة حواز الدفع قال لأن وهن الرجوع بصدده أشد من إعطائه ومفهوم أن كثر جوار الدفع لمسلم ويجب ما قل أن لا يسكت (وفي حواز القتال الحاصر) مطلقاً) أسلم أو كفر ومنعه (تردد) محله إذا كان الحاصر بالحرم ولم يبدأ بالقتال واللازمة فاولا وجهه تردد بامسية الكافر (والولي منع نفسه) من حج ولو فرضا (كزوج) له منع زوجته الرشيدة (في تطوع) من حج أو عمرة لا فرض وأما استنيمة فدخله فيما قبله من المنع مطلقاً (وإن لم يأذن) كل من الولي والزوج لهما في الأحرام وحراماً (فله التحلل) لهما في أحرامهما



والصغير إذا حلها  
وليها ما فلا قضاء (كالعبد)  
ولو كانت السيد فحلها  
وعليه القضاء إذا أذن  
له أو عتق (وأنهم من لم  
يقبل) ما أحرمه الولي  
أو الزوج أو السيد من  
التحلل (وله) أي الزوج  
إذا امتنع الزوجة  
من التحلل (مباشرتها)  
كأرضه والائتم عليها وشبهه  
في جوار تحليلها من  
التطوع قوله (كفريضة)  
أحرمتها بغير إذنه  
(قبل الميقات) الزمان  
أو المكان يبعد واحتاج  
لها ولم يحرم والالم يحللها  
فإن حلها لم يلزمها  
غير حجة الفريضة (والا)  
بأن أذن الولي للسفية  
أو السيد أو الزوج  
لزوجته في التطوع  
(فلا منع له) بعد الأذن  
(أن يدخل) كل في  
أحرام أو في لنذر  
بأذنه فيه (ولاشترى)  
لعبد محرم (أن لم يعلم)  
حين الشراء بأحرامه  
(رده) لأنه عيب كتمه  
له تبع لا أن يقرب  
زمن الأحرام فلا رد  
(لا تحليله) فبشره  
(وأن أذن) السيد  
لرفيقه في الأحرام  
(فأنسد) إرقق  
ما أحرمه (لم يلزمه)  
أذن (فإن) امتنع على  
(الاصح) وقبل يلزمه لأنه من آثاره

يتحلل بالنسبة وليس المراد أن الولي أو الزوج هو الذي يتحلل لهما بأن ينوي تحليل امرأته أو محجوره كما هو ظاهره لأن هذا لا يكفي كابدل لذلك ما يأتي عن ابن لكن الذي ذكره بعض الشراح وقدره شيخنا أيضاً أن قوله فله التحلل أي فله أن يحللها بالنسبة أي بأن ينوي تحللها ما ورفض أحرامها وهذا هو الحق وبدل ما تقدم في أول الباب عند قوله فيحرم ولي عن رضيم الخ (قوله كحل المحصر) أي عن الوقوف والبيت من جهة أن كلا بالنسبة (قوله بخلاف السفية الخ) هذا والذي نقله المصنف عن سند وهو خلاف ما صرح به ابن رشد في البيان من لزوم القضاء في السفية والزوجة والعبد وعزما لذهب ابن القاسم وروايته عن مالك وعزما القول بسقوطه في الجميع لاشتهاب وابن المواز انظر ح ٨٥ بن والحاصل أن المسئلة ذات أقوال ثلاثة لزوم الزوجة والسفية والعبد القضاء وعدم لزوم واحد منهم القضاء ولزوم الزوجة والعبد دون السفية وهذا هو الذي مشى عليه المصنف تبعاً للسند ثم أضاف الفرق بين الزوجة وغيرها على طريقة سند أن الحجر على السفية والصغير قوى لأنه لحق نفسه فلذا لم يطلب بالقضاء والحجر على الزوجة ضعيف لأنه لحق الغير فلذا طلب بالقضاء وأعلم أن الخلاف المذكور محله إذا كان التحلل من غير حجة الإسلام بأن كان من ح التطوع أو المندور سواء كان معيناً أو منموً وأما إذا كان التحلل من حجة الإسلام فلا يطلب واحد منهم برأئد عن حجة الإسلام قضاء عما وقع لتحار فيه (قوله مباشرتها) فإن خش وينوي بنتاً المباشرة التحلل وتكفي نسبة الزوج عنها فإن لم ينو تحللها بالمباشرة فسد عليها وعليها التماسه وهدي للفساد ويجب على الزوج تمكينها من إتمام المفسد اه ومثله في الميقات بن وفيه نظر فإن ظاهر كلامهم أن نية الزوج تحليلها لا يكفي وأنه لا بد من نية المحرم وبدل على هذا قول المصنف كغيره وأنهم من لم يقبل قال في التوضيح أي أن لم تقبل ما أمرها به من التحلل أثبت لنسبها حقه فهذا صريح في أن التحلل إنما يقع من المحرم لا من غيره اه كلامه وهذا الاعتراض مبني على أن المراد بقوله وأنهم من لم يقبل أي ما أمر به من التحلل كما حل به شارحنا تبعاً للتوضيح أم على ما قاله بعض الشراح من أن المراد وأنهم من لم يقبل ما أمر به من عدم الأحرام فلا اعتراض وحاصله أن السفية والعبد والمرأت إذا أمروا بعدم الأحرام فخالقوا وأحرموا فإن ائتم عليهم لم يدم قبولهم ما أمروا به (قوله كفريضة) أي كما أن له تحليلها ومباشرتها إذا أحرمت بغير فريضة قبل الميقات لزما ولو كان أحرامها من الميقات لم يكن أو قبل الميقات المكانى ووكان حرامها في الميقات الزمانى بقبول ذلك أنه أن يكون أحرامها قبل الميقات بغير إذنه وأن يكون محتاجاً بهم تجمع وأن لا يحرم هو أيضاً فارتخف عدم من لقبود ثلاثة لا يمكن له تحليلها كما أنه بفسو له ولا يحلها (قوله والا) أي بار لم يحتج بها أو كان محتاجاً لها وذن لها وأحرم فلا يبقى راجع بقبول الثلاثة وفسوله فإن حلها أي فإن أحرمت قبل الميقات بغير ذمه وكن محتاجاً إليها ولم يحرمه وحده ما فوله لم يلزمها غير حجة الفريضة أي لم يلزمها أن تقضى إلا إذا كانت ترك الحجة حجة الإسلام ومثله ما ذكره ما ذكره نفسه عليها بأن مباشرها ومنوبها التحلل فيجب عليها أن لا يلزم قضائها لا إذا كانت ترك الحجة حجة الإسلام كما نقله المواق عن ابن رشد صرح به الخمي خلافاً لما في بقى من ثبوتها بختان أحداهما قضاء للفردة والآخرى حجة الإسلام (قوله فالدرد) قال في لدونة دن ع عمده أو مده وعدم محرمان جازيعة وليس للبتاع أن يحللها ما وله أن لا يحلها بأحرامهم رد كعيبهم ما إذا يتعربان من الأحلال اه فقد علمت أن مذهبها جواز بيع العبد محرمه سواء قرب الأحرار ولا تور المصنف في مناسكه وهذا هو المشهور قال في التوضيح وقال سحنون لا يجوز بيعه ويفسد بذكر أن ابن القاسم يقول إذا أجزع عبده شهر الم بجزله يبعه بالخمي وقد يفرق بين المستقين من عبدة المحرمات به لكثرة وفي لاحقة منافعه لغير المسترى مدة الإجارة وقيد ابن بشير خلاف سحنون بأن يبقى من مدة حرم زمن شبهة قال في توضيح وضاهر ما حركه الخمي عنه عموم عمر بن (قوله لم يلزمه) أن من أي لأن قضاء عبادة



(وما لزمه) أي العبد المأذون له في الاحرام (عن خطا) صدر منه كان فانه الحجة لخطا عدا وهلال أو خطا طريق (أو) عن (ضرورة) كلبس أو تطيب للتداوي (فإن أذن له السيد في الاخراج) لذلك الهدى أو الفدية بنسك أو اطعام فعسل ولا فرق بين ماله ومال السيد في الاحتياج الى الاذن في الاخراج (والا) بأذنه في الاخراج (صام بلا منع) من السيد وان أضربه في عمله (وان تعمد) الرقيق موجب الهدى أو الجزاع أو الفدية (فله منعه) من الاخراج أو الصوم (ان أضرم) الصوم (به في عمله) للسيد لادخاله على نفسه والله أعلم \* ولما انتهى الكلام على الربع الاول من هذا المختصر شرع في الربع الثاني وبدأ منه بالذكاة فقال \*

(باب الذكاة) \* معنى النذكية أربعة أنواع ذبح ونحر وعقر وما عوت به نحو الجراد وأشار الاول بقوله (قطع مميز) تحقيقا لا غير من صغير ومجنون وسكران (يناكح) أي تنكح أثناء ولوعه به كان أولى فدخل الكتابي ذكر أو أنثى ولو أمه فانه أهله ليست على بابها (٨٨) (تمام) أي جميع (الحلقوم) ولوعه به كان أولى وهو

ثانية غير التي أذن فيها وهذا القول قول أشهب ومقابلة لاصبح والاول صححه ابن الموازي حيث قال والاول أصوب ولذا قال المصنف على الاصح (قوله وما لزمه عن خطا) أي من هدى أو فدية وقوله وما لزمه مبتدأ خبره الجملة الشرطية وقوله فإن أذن الخ جواب الشرط محذوف تقديره فعل كما قدر الشارح (قوله ان أضربه) أي فان لم يضربه في عمله لم يكن له منعه منه والله أعلم

\*(باب الذكاة)\*

(قوله معنى النذكية) أشار الى أن الذكاة اسم مصدر بمعنى المصدر والمراد الذكاة المتحققة في الذبح فلا يراد أن العقر والنحر من أفراد الذكاة ولا يشترط فيه ما قطع الحلقوم والودجين وخرج عن قوله قطع الخنق والنفس فلا يسمى ذبحا وقوله لا غيره أي لا قطع غيره (قوله تنكح أثناء) أي يجوز لنا نكاح أثناء وقوله فدخل الكتابي أي وخرج المجوسي لان الكتابي يجوز لنا نكاح أثناء بخلاف المجوسي (قوله ليست على بابها) أي بحيث يصير المعنى يجوز له نكاح أثناء ويجوز لنا نكاح أثناء والاشراج الكتابي مع أن ذبحه صحيح (قوله فلو بنى الخ) هذا مفرع على كلام المتن (قوله في الاكتفاء الخ) لفونشر مرتب فلا اكتفاء راجع لابن القاسم وعدمه راجع لسحنون (قوله فلا يؤكل ما ذبح من القفا) أي ولا من إحدى صفحتي الخنق لانه تنح قبل تمام الذكاة أي لانه قطع الخنق قبل تمام الذكاة والخنق مع أبيض في فقار الخنق والظهر وقوله فلا يؤكل ما ذبح من القفا أي سواء كان الذبح في ضو أو ظلام قال في التوضيح لو ذبح من انقفا في ظلام وطن أنه أصاب وجه الذبح ثم تبين أنه خلاف ذلك لم تؤكل نص عليه في الموادر وقوله من المقدم المراد أنه ليس من إحدى صفحتي الخنق ولا من المؤخر فلا يضرب انحراف القطع من المقدم للحلقوم حيث لم يصدق عليه أن الذبح من الصفعة كما في بن (قوله ولا مفهوم لقوله لم تساعد) أي بل لو فعل ذلك ابتداء مع كون السكن حادثة لم تؤكل على المعتمد لخالفه سنة الذكاة (قوله فان عاد عن قرب أكلت رفع يده اختيارا أو اضطرارا) أي والفرض أنه رفع يده بعد انفاذ مقاتلها بحيث لو تركت لم تعش وما يأتي من أن منقودا المقاتل لا تعمل فيه ذكاة هو في منقودها غير ذكاة وما هنا بذكاة وهذا التفصيل أحد أقوال خمسة وعرف قول ابن حبيب ورجحه ابن سراج قياسا على من سلم ساهيا وعاد عن قرب وأصلها كما في

القصبة التي يجري فيها النفس فسلوا نحرزت الجوزة كلها الى البدن لم تؤكل على الرابع وذهب ابن وهب وغيره الى جواز أكلها وهو مذهب الشافعي فقطع الحلقوم ليس بشرط عندهم كذا قيل لكن الموجود عند الشافعية انه لا بد من قطع الحلقوم والمرىء ولو بقي من الجوزة مع الرأس قدر حلقفة الخاتم أكلت قطعا ولو بقي قدر نصف الدائرة بان كان المنحازا الى الرأس مثل القوس جرى على قول ابن القاسم وسحنون في لاكتفاء بنصف الحلقوم وعدمه (و) قطع جميع (الودجين)

المواق

وهما عرفان في صفحتي الخنق يتصل بهما أكثر روق البدن ويتصلان بالذماغ فلو قطع

احدهما أو أبني الآخر أو بعضه لم تؤكل ولا يشترط قطع المرى بهم في آخره وقبل بتشديد الياء من غيرهم ميزون على وهو عرق أجرت تحت الحلقوم متصل بالفم ورأس المعدة ونكرش يجري فيه الطعام اليها ويسمى البلعوم واشترط الشافعي قطعه (من المقدم) متعلق بقطع فلا يؤكل ما ذبح من القفا كذا إذا لم تساعد السكن على قطع ما ذكركم فقلها أو أدخلها تحت الاوداج وقطع بها ما ذكرتم تؤكل كما قاله سحنون وغيره ولا مفهره لقوله لم تساعد السكن وكثيرا ما يقع ذلك من الجهلة في ذبح الطير (بلا رفع) لآلة (قبل التمام) فان رفع يده قبله ثم عاد لم يؤكل ان طاب وسواء رفع يده اختيارا أو اضطرارا فان عاد عن قرب أكلت رفع يده اختيارا أو اضطرارا والقرب والبعـ ما عرف غائرب مثل أن يسكن أو يطرحها ويأخذ أخرى من حزامه أو قريبه وهذا كله ان كان أنفذ بعض المقاتل كان قطع بعض الودجين أما ان لم يكن أنفذ ذلك بان كانت لو تركت لعاشت فأن تؤكل مطلقا رجع عن قرب



أو بعد لاتهم ابتداء ذكاه مستقلة حينئذ لكن إن عاد عن بعد فلا بد من النية والتسمية رفع اختياراً أو اضطراراً ولا يحسد القرب  
بثلثمائة باع كما قيل فإن هذا مما لا يوافق عقل ولا نقل إذ التثنية باع ألف ومائتا ذراع لأن الباع أربعة أذرع فكيف يسع  
العاقل أن يقول هذا من القرب بل المائة باع من الطول الذي (٨٩) لانسبة فيه واثقه الموفق

لصواب فان قلت يحمل  
الحال على ما جرت  
به العادة من انفلات  
الثور من الجزار مطلقاً  
في غاية سرعة الجسري  
والجزار خلفه كذلك  
قال من حينئذ يسرعنا  
بطل التحديد بما ذكر  
ورجع الأمر إلى العرف  
تأمل ولا تغتر (و)  
الذكاة (في المحرطن)  
من مخرنا كح (بلية)  
يفتح اللام بلا رفع  
قبل التمام على ما تقدم  
وان لم يقطع شيأ من  
اخلاصهم والودجين ثم  
ذكر مرة قبل الأرجح  
بقوله (وشهر أيضاً)  
تسهيلاً لساوي الأول  
(الاكتفاء) في الذبح  
(بنصف الخنثوم و)  
جميع (الودجين)  
فـوق قطع أقبل من  
لنصف مع تمام  
الودجين لم يكف به  
على هذا أقول كما أن  
ما زاد على النصف ولم  
يلغ التمام لم يكف  
بعض النقول لأن  
المعتمد وتجه ذكاة الميز  
(وان كان ساهراً)  
نسبة نسامة فرقة  
من اليهود (ومجوسيا  
تنصر) وتم ودراج

المواق الثاني قول صحنون لا تؤكل إذا رفع يده قبل التمام عاد عن قرب أو بعده وظاهر المصنف لأن ظاهره  
أنه متى رفع اليد قبل التمام لم تؤكل عادله عن بعد أو قرب واقتصر عليه ح وقيل يكره أكلها  
مطلقاً عادله عن قرب أو عن بعد وقيل إن رفع مع فقد التمام لم تؤكل أو مختبراً أكلت وقيل عكسه ما بين (قوله  
أو بعد) أي رفع اختياراً أو اضطراراً فليعلم أن أقسام المسئلة ثمانية وذلك لأن رفع يده قبل التمام التسد كنه  
أما أن يكون بعد انقضاء شيء من المقاتل أو قبل انقضاء شيء منها وفي كل ما أن يعود عن قرب أو بعده وفي كل ما  
أن يكون الرفع اختياراً أو اضطراراً فتؤكل في ستة منها دون اثنين وهما ما إذا كان الرفع بعد انقضاء شيء من  
المقاتل وعاد عن بعد كان رفعه اختياراً أو اضطراراً ولا فرق بين أن يكون لراجع ثانياً هو الأول أو غيره  
ولا بد من النية والتسمية إن عاد عن بعد مطلقاً أو عن قرب وكان الثاني غير الأول والألم يحتاج لذلك كما قاله  
الطبخي (قوله فلا بد من النية) أي وأما إن عاد عن قرب فلا يحتاج لتحديد النية والتسمية إن كان الراجع  
ثانياً هو الأول أما إن كان غيره فلا بد من تحديدهما (قوله ولا يحسد القرب الخ) أي الذي لا يحتاج فيه إلى  
تحديد نية وتسمية عند عدم انقضاء المقاتل وتؤكل فيه عند انقضاءها وهذا من تبطل بقوله سابقاً والقرب والبعد  
بالعرف (قوله كما قيل) أي كما قال بعضهم أخذ من فتوى ابن قدامح في ثوراً أضجعه الجزار وجرحه فقام هارباً  
والجزار وراءه ثم أضجعه ثانياً وكل ذبحه فأتى ابن قدامح بأكله وكانت مسافة الهروب ثلثمائة باع فقال  
بعضهم فتوى ابن قدامح بالآكل في هذه النازلة تقتضي أن حد القرب ثلثمائة باع فيرد عليه بما قاله الشارح  
من أن هذا التحديد لا يوافق عقل ولا نقل على أن فتوى ابن قدامح هذه لا دلالة فيها على التحديد بمسافة القرب  
لاحتمال أن تكون الذبيحة في تلك النازلة لو تركت إمامت وقد علمت أنها تؤكل مطلقاً دع عن قرب أرعن  
بعد فتأمل ذلك (قوله بطل التحديد) أي بطل تحديد الترتيب بما ذكر من ثلثه ثمة باع (قوله والذكاة في البحر)  
أي المتحققة في البحر من تحق الكلى في جزئه (قوله من مخرنا كح) ستغني المصنف عن ذكر التمييز وكونه  
بنا كح هنا ذكرهما في الذبح فلعل أصله طعنه أي طعن من تقدم فحذف فاعل المصدر كما لا على ما تقدم  
(قوله وشهر أيضاً الخ) لما قدم القول المعتمد عليه من أنه لا بد من قطع الخنثوم والودجين وهو مذهب  
صحنون والرسالة أتبعه بد كر قول ابن القاسم في احتية من الاكتفاء بنصف الخنثوم والودجين (قوله  
والودجين) عطف على نصف الخنثوم أي الاكتفاء بنصف الخنثوم وتعام الودجين كذا قرر ابن غازي وتبعه  
شارحنا فاعل الكلام مسألة واحدة وقد حكى ابن بري في شرح التلخيص أن في ثلاث صور نصف  
الخنثوم فقط مع تمام الودجين وفي تمام الخنثوم مع نصف كل وديج وفي نصف كل من الثلاثة وأما قطع  
الخنثوم مع أحد الودجين فقط فلم يشهر إلا ك وقد قرر شارح بهرام كلام المصنف على هذا الذي قلناه ابن  
برية فقال وشهر لا كنه بنصف الخنثوم هذه مسألة يعني مع تمام الودجين وقوله والودجين مسألة أخرى  
يعني نصف الودجين مع تمام الخنثوم أو مع نصفه ومن هذا تعلم أن ما قرر به الشارح بهرام كلام المصنف هو  
الأولى انظر بن (قوله أو انتقلاً) أي كالجحوش إذ تنصر (قوله فهو عطف على بنا كح) أي لا على تنصر  
أي لا يهامة فسر هذه الشروط على الجحوش مع ثم شروط في باحة ذبيحة الكتابي (قوله يعني أنه يصح  
ذبحه) أي الكتابي والأولى أن يقول يعني أنه يجوز ذبحه بدليل قوله لا في فان وجدت لشروط ثلاثة جاز  
ذبحه أي جازاً كل مذبحه وبدليل قوله لا أن كان مملوكاً فإنه يكره أكله فون الكراهة تجامع صحة  
وحينئذ فلا يصح جعل قوله لنفسه شرطاً في نصحة (قوله لا أن كان مملوكاً لم) أي أو كان مشركاً بينه وبين

(١٢ - سرقي ثاني) نسجوني فقط (وذج) نسجوني أصالة وثقة لا فهم وعطف على بنا كح يعني أنه يصح ذبحه أو أخره بشروط ثلاثة أشار إليه بنسونه (نفسه) أي مملوكه لأن كان مملوكاً لم يكره لنا كح



استعمل أكلها (إن لم  
يغيب) على الذبيحة  
عند ذبحها بأن ذبحها  
بحضرة مسلم عارف  
بأذكار الشريعة  
(لا صبي) عيز (ارتد)  
أي لا يصح ذبحه  
لاعتبار رده وعدم  
مناكحته وإن لم يقتل  
لابعد البلوغ وأولى  
بكبير (و) لا (ذبح)  
كسر الذال أي مذبح  
لصنم) فلا يؤكل لأنه  
ما أهل به لغير الله  
واللام للاختصاص  
أن قصد التقرب أي  
تعبده لكونه الها كما  
قصد المسلم التقرب  
إليه الحق (أو) ذبح  
غيره حل له أن ثبت  
بحريمه عليه (بشرعنا)  
وهو الظفر في حق  
يهود الثابت بحريمه  
عليهم بقوله تعالى وعلى  
الذين هادوا جرمنا كل ذي  
ظفر فيه رجم علينا كل  
ما ذبحه من ذلك وهي  
الابل والنعام والأوز  
والدجاج (والا) يثبت  
بحريمه عليهم بشرعنا  
لهم الذين أخبرونا  
أن هذا الحيوان محرم  
عليهم في شرعهم (كره)  
كله لنا وشرأوه منهم  
لأنفسهم (كجزائه)

استحل أكلها (إن لم  
يغيب) على الذبيحة  
عند ذبحها بأن ذبحها  
بحضرة مسلم عارف  
بأذكار الشريعة  
(لا صبي) ميمز (ارتد)  
أى لا يصح ذبحه  
لاعتبار رده وعدم  
مناكحته وإن لم يقتل  
الأبمد البلوغ وأولى  
السكر (و) لا (ذبح)  
يكسر الذال أى مذبح  
(الصم) فلا يؤكل لأنه  
عما أهل به لغبر الله  
واللام للاختصاص  
بأن قصد التقرب أى  
التعبده لكونه الهاكماً  
يقصد المسلم التقرب  
لأذله الحق (أو) ذبح  
(غير حل له أن ثبت)  
تحريمه عليه (بشرعنا)  
وهو ذو الطفر فى حق  
اليهود الثابت تحريمه  
عليهم بقوله تعالى وعلى  
الذين هادوا حرمنا كل ذى  
ظفر فيه. رم علينا أكل  
ما ذبحه من ذلك وهى  
الابل والنعام والأوزلا  
الدجاج (والا) ثبت  
تحريمه عليهم بشرعنا  
بل هم الذين أخبرونا  
بأن هذا الحيوان محرم  
عليهم فى شرعهم (كره)  
أكله لنا وشراؤه منهم  
ولم يفسخ (كجزارته)

بکسر الجیم ای جمعہ جزا فی أسواق المسلمین أو فی الیہوت فیکره وکذا بیعه فی الاسواق  
لعدم نصحه (و) کرد لنا (بیع) الطعام أو غیره کشیاب (و) اجارة (دواب) وسفینة وغیرها (لعبده) آی الکافر وکعبده ما أشبه به من کل ما  
بعظم به شأنه (و) کرد لنا (شراء ذبحه) آی ما ذبحه لنفسه مما یباح له أکله عندنا بخلاف ما ذبحه لغيره مما یحسب ذبحه فلا یکره الشراء من



من المسلم المذبح له (و) كرهنا (تسلف عن خمر) من كافر باعه مسكافرا ومسلم لكن هذا أشد كراهة (و) كرهنا (يسع) لساعة  
(به) أي بمن الخمر (لا أخذه) أي بمن الخمر من كافر (قضاء) عن دين عليه ولو كان أصله ييما (و) كرهنا (نصهم يودي) أي  
أكله من يقر وغتم ذبحهم بالنفسه والمراد به الشحم الخالص كالثريب بمثلثة مفتوحة شحم رقيق يغشى الكرش والامعاء لا ما اختلط  
بالعظم ولا الحوايا وهي الامعاء (و) كرهنا (ذبح) أي ما ذبحه النصراني (٩١) (الصليب أو عيسى) عليه السلام

أي لأجل التقرب  
بنفعهما كما يصدق المسلم  
الذبح لولي الله أي لنفعه  
بالثواب ولولم يسم الله  
تعالى لأن التسمية لا  
تشرط من كافر قلنا  
لو قصد بالصليب أو  
عيسى التقرب لنفع كائنهم  
أو النفع للصم لكره  
ويعلم ذلك من قرآن  
الاحوال (و) كره  
لنا (قبول متصدق به  
ذلك) أي للصليب أو  
عيسى وأولى لامواتهم  
وكذا قبول ما يهدونه  
في أعيادهم من نحو  
كعل وبض (و) كره  
(ذكاة خنثى ونحصى)  
وأرلى محبوب (وفاسق)  
لنفور النفس من فعلهم  
ذكي كل لنفسه أو لغيره  
بخلاف المرأة ولو جنباً  
أو حائضاً والصبي  
والسكران ذبح لنفسه  
مالم يحرم عليه بشرعنا  
(وفي) حل (ذبح  
كتابي) حيواناً مملوكاً  
(المسلم) وكله على ذبحه  
فيجوز أكلها وعدم حله  
فلا يجوز (قولان) ثم  
ذكر النوع الثالث

منهما الكراهة (قوله وتسلف عن خمر من كافر) أي وأما لو كان الخمر لم يباعه فيحرم تسلف عنه لأنه لا يملكه  
اذ يجب على البائع رد عنه المشتري وراقته (قوله لكن هذا) أي لكن تسلف هذا الثمن الذي باعه به المسلم  
أشد كراهة عما إذا كان باعه به لكافر (قوله ولو كان أصله) أي الدين وقوله ييما أي من يسع (قوله ونصهم  
يهودي) أي بناء على أن الذكاة لا تتبع بعض أي لا تتعلق ببعض الشاة مثلاً دون بعض فلما حلت ذكاته في اللحم  
شملت الكل فلم يحرم الشحم عندنا لأنه جزء من ذلك وقد ذكر ابن رشد في البيان أن في شحوم اليهود ثلاثة  
أقوال الإجازة والكراهة والمنع وأنها ترجع لقولين المنع والإجازة لأن الكراهة من قبيل الإجازة قال والاصل  
في هذا اختلافهم في تأويل قول الله سبحانه وتعالى وطعام الذين أدنوا الكتاب حل لكم هل المراد بذلك ذبائحهم  
أوما ياكلون فمن ذهب إلى أن المراد بذلك ذبائحهم أجاز أكل شحومهم لأنهم من ذبائحهم ومحال أن تقع الذكاة  
على بعض الشاة دون بعض قال ومن ذهب إلى أن المراد ما ياكلون لم يحز أكل شحومهم لأن الله سبحانه حرمها  
عليهم في التوراة على ما أخبر به القرآن العظيم فليست مما ياكلون (قوله أي لأجل التقرب بنفعهما) أي  
بشوايه والحال أنه لم يذكر عليه غير اسم الله بل يذكر عليه اسم الله فقط وألم يذكر عليه اسم الله ولا غيره (قوله  
لذلك) أي لأجل ذلك أي لأجل أن يعود ثواب الصدقة لمن ذكر (قوله وفاسق) أي سواء كان فسقه بالخارجة  
كتارك الصلاة أو بالاعتقاد كبدعي على القول بعدم كفره (قوله بخلاف المرأة والصبي الخ) ما ذكره من  
جواز ذكائهم قال ح هو المشهور ومذهب المدونة وفي الموازية كراهة ذبحهما وعليه اقتصر ابن رشد في  
سماع أشهب وصرح في آخر سماع ابن لقاسم بالجواز فيهما وقوله بخلاف المرأة الخ أي وبخلاف الأغلف  
فلا تكره ذكاته كما جزم به ح قال وحكي في البيان كراهة ذكاته (قوله ولو جنباً أو حائضاً) مثل الحائض  
النفساء في جواز ذبحها كما استظهره بعضهم (قوله والكافر ان ذبح لنفسه الخ) أي فلا يكره لنا أكله لأن  
المكره كونه جزاء في أسواق المسلمين على العموم وأما جزؤه لنفسه فلا كراهة فيه (قوله وفي حل الخ) عبارة  
ابن شاس وفي إباحة ما ذبحه لمسلم ومنعه قولان وعبارة التوضيح في جواز أكلها ومنعه قولان وجعل ابن  
عرفة الكراهة قولاً ثالثاً ولم يعرج عليه في التوضيح ونص ابن عرفة وفي حل ذبيحة الكتابي لمسلم ملكه بانه  
وحرمتهما لانهما يكره اه والراجح من تلك الأقوال القول بالكراهة واعلم أن الخلاف المذكور جار في ذبح  
الكتابي ما يملكه المسلم بتمامه أو جزأ منه بان كان شركه يينه وبين الكتابي الذابح وأما ذبح الكتابي لكافر آخر  
وهو مذهب قول المصنف أسلم فحكمه أنه ان ذبح ما لا يحل لكل منهما اتفق على عدم صحة ذبحه وان ذبح ما يحل  
لكل منهما اتفق على صحة ذبحه فان ذبح ما يحل لأحدهما دون الآخر فظاهر اعتبار حال الذابح كما قال  
بعضهم (قوله مسلم يميز) المراد مسلم حال إرسال السهم أو الحيوان وكذا يقال في التمييز فان تخلف واحد  
منهما بعد الإرسال وقبل الوصول فإنه لا يؤكل قياساً على قولهم في الجناية معصوماً من حين الرمي لأصاوية  
ويحتمل أن يقال بأكله لأن ما هنا أخف ألا ترى الخلاف هنا في اشتراط الإسلام من أصله فان أشهب وابن  
وهب لا يشترطان الإسلام (قوله أي أدماءه ولو باذن) وإخال نعمات من الجرح (قوله ولو شق الجلد الخ)  
وهذا إذا كان الصيد صحيحاً وأما لو كان مريضاً شق الجلد من غير أدماء كفي (قوله عجز عنه) أي عجز عن  
تحصيله في كل حال الا في حال العسر والمشقة (قوله لان قدر عليه) كقول من صيد ابجبة مثلاً وصارت تحت

وهو الصيد بقوله (وجرح) شخص (مسلم) ذكرنا وأنت أي أدماءه ولو باذن ولو لم ينشق الجاء فإذا حصل أدماءه يؤكل ولو شق  
الجلد وأما صيد الكافر ولو كذا فلا يؤكل أي ان مات من جرحه أو أنفذ مقتله فلو جرحه من غير أن يذبحه فذكي أكل  
ولو يذكاة الكتابي (يميز) لا غيره من صبي ومجنون وسكران حيواناً (وحشياران) كائن (تأنس) ثم توحش (عجز عنه) صفة  
لوحش أي وحشياً معجوراً عنه لان قدر عليه (الابسر) قال فيهما من رمى صيداً فأفترقه حتى صار لا يقدر على التراد ثم وماء  
آخر فقتله لم يؤكل أي



لأنه صار أسرا مقدورا عليه (لأنهم شرد) بالجرح أي لا جرح نسم شرد حذف المعطوف وأبقى المضاف إليه على جرح وأراد به ما قابل الوحش في شمل الأوز والحمام البقي فلا يؤكل بالعقر ولو توحش عملا بالأصل فلو قال لا أنسى لكان أبين (أو) نعم (تردي) أي هلك (بكوة) بفتح الكاف وضمها أي طاقة يعني أن الأنسي إذا أشرف على الهلاك في حفرة ونحوها كالطاقة في الحائط وعجز عن خراجه فلا يؤكل بالعقر (بصلاح محدد) أي بشئ له حد ولو جرحه حدو علم أصابته بحد لا خصوص الحديد لما يأتي من نديه واحتريزه عن نحو العصا والبندق أي البرام الذي يرى بالقوس وأما الرصاص فيؤكل به لأنه أقوى من السلاح كذا اعتمده بعضهم (أو حيوان) طيرا أو غيره (علم) بالفعل ولو كان من جنس مالا يقبل التعليم كالنمر والمعلم هو الذي إذا أرسل أطاع وإذا نجر انزجر

بدم ثم رماه آخر بسهم فقتله فلا يؤكل (قوله لأنه صار أسرا مقدورا عليه) أي وحيث فلا يؤكل إلا بذكاة كالشاة ويضمن هذا الذي رماه فقتله للأول قيمته مجروما (قوله بالجرح) أي بمضاف مقدر بدليل كلامه بعد وذلك المضاف المقدر معطوف على جرح مسلم فحذف المضاف وبقي المضاف إليه على جرحه ويمكن الرفع على أنه حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه فارتفع ارتفاعه وعواظهر (قوله وأراد به) أي بالنعم (قوله في شمل الأوز) أي والبقر والغنم والأبل المتأنسة والحاصل أن جميع الحيوانات المتأنسة إذا نذت فأنها لا تؤكل بالعقر عملا بالأصل وهذا هو المشهور ومقابله ما لابن حبيب أنه إن نذ غير البقر لم يؤكل بالعقر وإن نذ البقر جاز أكله بالعقر لأن البقر لها أصل في التوحش ترجع إليه أي لشبهها ببقر الوحش انظر التوضيح (قوله والحمام البقي) فيه تطرّف قد تقدم في آخر باب الحج أن الحمام كله صيد وحيث نذ أو توحش أكل بالعقر بخلاف النعم فأنها لا تؤكل بالعقر ولو توحشت عملا بالأصل فيها وقد نقله المواق عن ابن حبيب ابن ورد عليه بأن ما ذكره ابن حبيب من أكل حمام البقيون بالعقر إذا توحشت قول ضعيف كما قال البدوي القرافي ولا يلزم من كونه صيدا في الحج أن يكون صيدا عملا بالأحوط في البابين فالحق مع الشارح تأمل والحاصل أن الحيوان إما وحشي أصالة أو أنسي أصالة وكل منهما ثلاثة أقسام فالأول أن كان توحشه دائما أو تأنس ثم توحش يؤكل بالجرح وإن تأنس واستمر على تأنسه كالنعامة في القرى لا يؤكل بالجرح بل بالذبح وإلى الأولين أشار المصنف بقوله وحشيا وإن تأنس وإلى الثالث أشار المصنف بقوله فيما يأتي وذبح غيره النوع الثاني الأنسي أصالة إن استمر دائما على تأنسه أو توحش ثم تأنس أو توحش واستمر على توحشه لا يؤكل بالجرح بل بالذبح وإلى هذا أشار المصنف بقوله لأنهم شرد فان طاهره ولو توحش دائما (قوله بكوة) أي بسبب ادخاله رأسه في كوة وقوله هلك أي أشرف على الردي والهلاك وقوله أو نعم تردى الأولى أو حيوان تردى أعم من كونه وحشيا أو غير وحشي ففي المواق عن ابن المراز وأصبح ما اضطره الجوارح لحفرة لا خروج له منها أو انكسرت رجليه فكنعهم أي لا يؤكل إلا بذكاة ولا يؤكل بالعقر (قوله في حفرة) أي بسبب وقوعه في حفرة وقوله كالطاقة أي يدخل رأسه فيها وقوله فلا يؤكل بالعقر أي بالطعن بحربة مثله في غير محل الذكاة ولا بد من ذكاته بالذبح أو النحران كان مما ينجر وما ذكر من عدم أكل المتردي بالعقر هو المشهور وروى ابن حبيب يؤكل الحيوان المتردي المعجوز عن ذكاته مطلقا بقرا أو غيره بالعقر صيانة للأموال (قوله بصلاح محدد) متعلق بقوله وجرح مسلم (قوله عن نحو العصا والبندق) أي لأنه لا يجرح وانما يرض ويكسر (قوله فيؤكل به) أي فيؤكل ما صيده (قوله لأنه أقوى من السلاح) أي في انهار الدم والأجهاز بسرعة الذي شرعت الذكاة من أجله (قوله كذا اعتمده بعضهم) الحاصل أن الصيد يندق الرصاص لم يوجد فيه نص للتقدمين لحدوث الرمي به بحدوث البارود في وسط المائة الثامنة واختلف فيه المتأخرون فمنهم من قال بالمنع قياسا على بندق الطين ومنهم من قال بالجواز كما في عهد الله القوري وابن غازي والشيخ الميجور وسيدى عبد الرحمن الفاسي والشيخ عبد القادر الفاسي لما فيه من الاتهام والأجهاز بسرعة الذي شرعت الذكاة لأجله وقياسه على بندق الطين فأسد لوجود الفارق وهو وجود الخرق والنفوذ في الرصاص تحقيقا وعدم ذلك في بندق الطين وانما شأنه الرض والكسر وما كان هذا شأنه لا يستعمل لأنه من الوقت المحرم بنص القرآن ابن ثم إن محل الاحتراز عن العصا وبندق الطين إذا لم يؤخذ الصيد حيا غير منقوذ مقتل ويندكي ويسمى نائبا عند ذكاته والأصل كل فإذا تقدم مقتل من مقاتله لم يؤكل عندنا ولو أدرك حيا وذكى وعند الخنفة ما أدرك حيا ولو منقوذ جميع المقاتل وذكى يؤكل ولا خلاف بيننا وبينهم في أن ما مات به لا يؤكل وفي أن ما لم ينفذ بسببه مقتل من مقاتله وأدرك حيا وذكى يؤكل فالأقسام ثلاثة (قوله وإذا نجر انزجر) هذا الشرط غير معتبر في البز لانه لا ينزجر بل يرجع بعضهم عدم اعتبار الانزجار مطلقا لأن الجراح لا يرجع بعد استيلائه واعلم أن عصيان المعلم مرة لا يخرج عنه كونه معلما كما لا يكون معلما بطاعته مرة



(بارسال) له (من يده) مع نية وتسمية فلو كان مفصولا فإرساله لم يؤكل ولو كان لا يذهب إلا بارساله ويدخله كسده وكفت نية الأمر وتسميته وحده نظرا إلى أن يدغلامه كيدده ولا يشترط (٩٣) حيث أن يكون الغلام مسلما فيما ينظر

(بلاظه ورتك) من الجراح قبل الوصول فإن اشتغل بشئ قبله ثم انطلق فقتله لم يؤكل إلا بدعوة (أو تعدد مصيده) أي الجراح أن نوى الصائد الجميع فلو صاد شيئا لم ينسوه أصائد لم يؤكل بصيده (أو) ولو (أكل) الجراح شيئا من الصيد ولو جده (أو) ولو (لم ير) أي يعلم الصيد (بغار) نقيب في الجبل (أو غبضة) شجر ملتف وتسمى آجرة فارى أن عليه فيها نيزلا للغالب منزلة المعلوم ويشترط أن لا يكون ههما منفذ آخر والا كان من أفراد قوله أو قصد موجد (أو لم ينظن نوعه) أي لم يسترح عنده أي نوع هو (من) أنواع (المباح) بأن شك مع علمه بأنه من أنواع المباح فإن تردد هل هو مباح كشيء أو حرام كخنزير فصاه فإذا هو مباح لم يؤكل كما يأتي فسريرا (أو) رسله على معين ظنه طيبا ثم (ظهر

بل المرجع في ذلك للعرف (قوله بارساله من يده الخ) الباء للإبادة أي أوجيان علم متلبس بارساله من يده أي من يد المسلم المميز والمراد باليد حقيقة ثم أوصلها إرساله من حرامه ومن تحت قدمه لا القدرة عليه أو المالك فقط ثم إن ما مشى عليه المصنف من اشتراط الإرسال من يده ونحوها وأنه لو كان مفصولا فإرساله لم يؤكل هو قول مالك الذي رجح إليه وكان يقول: «ولا يؤكل ولو أرسله من غير يده وبه أخذ ابن القاسم والقولان في المدونة واختار غير واحد كالخمي» واختاره ابن القاسم قاله ابن ناجي وكان حق المصنف أن يذكر لقوته اه بن (قوله وكنت نية الأمر) أي سيد الغلام (قوله ولا يشترط حيث أن يكون الغلام مسلما) أي لان النواوي المسمى هو سيده فالإرسال منه حكما (قوله بلاظه ورتك) الباء للإبادة أي متلبس ذلك الحيوان بعد مظهره وترك منه لما أرسل عليه بل لا بد أن يكون منبعثا من حين الإرسال إلى حين أخذه الصيد وحاصلا أنه يشترط في جواز أكل الصيد إذا قتله الجراح أن يكون منبعثا من حين الإرسال إلى حين أخذه الصيد فلا يظهر فيه تشاغل بغير الصيد ثم انبعث تابعا فلا يؤكل وظاهره كالمدة أنه لا فرق بين قليل التشاغل وكثيره ورأى الخمي أن قليل التشاغل يفسر (قوله قبل الوصول) أي للصيد (قوله بشئ قبله) أي قبل الوصول إليه (قوله ولو تعدد مصيده) مبالغة في قوله وحشيا أي هذا إذا كان المصيد الوحشي واحدا بل وذو ذمة كذلك المصيد أي نوى الجميع كذا قال في التوضيح وهذا قول ابن القاسم وقال ابن المواز لا يؤكل لا لأول وهو الذي أشاره المصنف بل وقال عجمي فان لم يكن له نية في واحد ولا في الجميع لم يؤكل شيئا وقال جده عجمي يؤكل جميع ما جاعبه في هذه أيضا ما دخلها في تصور المصنف وهذا هو الصواب ومحل قوله الآتي أو قصد ما وجد عدم الرؤية والموضوع ما تحققها فلو نوى واحد أبغضه لم يؤكل إلا إياه أن عرف وأنوى واحدا لا بعينه لم يؤكل إلا الأول أيضا فلو صور أربع ولو شك في الأول لم يأكل شيئا قاله الخمي اه بن (قوله فلو صاد شيئا ثم ينسوه) أي بأن نوى معينه فأنى بغيره (قوله لم يؤكل بصيده) أي وانما يؤكل بكاه (قوله ولم ير الخ) صله أنه إذا أرسل كلبه أو بابه لم يعلم على غار أو غبضة لم يعلم أن فيها صيدا ونوى ذلك ما وجد فيه فدخل ذلك الكلب أو البار الغار أو الغبضة فوجد صيدا فقتله فإنه يؤكل نيزلا للغالب منزلة المعلوم ومن باب أولى إذا علم أن في الغار أو الغبضة صيدا ولم يره يبصره وما قبل المبالغة علمه وإبصاره أو أحدهما فقط والمبالغ عليه انتفاء عما هله في هذا إذا كان لصائد الذي هو المسلم المميز عالما بصيد ورأه أو علم به بدون رؤية بأن خبره به مخبر بل ولو تنقى كل من الأمرين حالة كونه بغار أو غبضة في نفس الأمر بأن لم يعلم أن فيه شيئا مكن نوى إرأى منه بشئ وهو مذكر فإرسال الجراح فوجد صيدا فقتله ومحل جواز أكل الصيد في حالتها العلم وعدمه إذا لم يكن له رغبة في غبضة من غير أن يؤكل ما أتى به من الصيد ميتا (قوله أو لم ينظن الخ) صورته أرسل جرحه أو سهمه على صيد وهو ذرأه مباح ولكن لم ينظن نوعه أي لم يترجح عنده أي نوع هو ومن أنواع المباح بأن شك فيه وتردد هل هو بقرة وحش أو حماره فان أخذ الجراح صيدا وقتله جركه فلا يشترط في جوارأكل الصيد العلم بنوعه حين لإرسال عليه (قوله بأن شك) أي في أن الصيد من أي نوع مع علمه بأنه نوع من أنواع المباح التي لا تؤكل بالعفر كما إذا جزم بأنه مباح وتردد في كونه حمار وحش أو بقرة وحش أو ضييا فأرسل الجراح فقتله ذلك فإنه يترك كل حيث تنهه من أنواع المباح التي تؤكل بالعفر فان جزم بأنه مباح وتردد هل هو نعيم أو حمار وحش أو غزال لم يترك لأن لا يؤكل لا يباح بالعفر (قوله لم يؤكل) أي ما لم يدر ما ظنه حراما غير منقوذ المقتل وبذلك يعتقد أنه حلال ولا أكل بخلاف ما لو أدركه غير منقوذ المقتل مع اعتدائه حرمة وإن الذكاة تعمل في محرم إلا أن فيه كونه نين أنه حلال فإنه لا يؤكل (قوله لا إن ظنه حراما) عطف على قوله ولو تعدد مصيده ومثل ظنه حراما ظنه حراما

خلافه) من المباح كبقرة يؤكل (لأن ظنه) من الإرسال أو شك وتوهمه (حراما) كخنزير فانه حلال فلا يؤكل لعدم الجزم بالنية



(أو أخذ) الجارح أو السهم (غير مرسل عليه) تحقيقاً أو شكاً (أو لم يتحقق) صائده أو غيره (المبيع) لا كله (في) حال (شركة غير) أي غير المبيع المبيع في قتله فلا يؤكل تغليبا لجانب المحرم ومثل ذلك بقوله (كاه) أي كشركة ماء بان جرحه المسلم المميز فتعامل الصيد ووقع في ماء أو رماء وهو في الماء ذات فلم يتحقق الذي مات منه هل هو الجرح أو الماء (أو) شركة سم في (ضرب) له (مسموم) أي بسهم مسموم ولم ينفذ قتله (٩٤) بالسهم فبات قبل ذكاته (أو) شركة (كلب مجوسي) لكلب المسلم ومثل

الكلب السهم ولو طال كافر بدل مجوسي كان أحسن فان علم أن كلب المسلم هو الذي أنفذ مقتله أولاً كل وهو ظاهر (أو) شركة نهش جارح لذكاة (بنهش) أي الجارح والبايع معني عند (ما) أي صيدا (قصد) الصائد (على) خلاصه أي خلاص الصيد (منه) أي من الجارح فترك تخليصه منه حتى مات فلا يؤكل (أو أغرى) الصائد جارحه بعد ابتعائه بنفسه (في الوسط) أي أثناء انطلاقه بل ولو أغراه ابتداء حيث لم يكن يبيده وهو فعل ماض عطف على ظنه فليس من أمثلة الشركة لا مصدر مجرور وبالعطف على ماء إذا أصبح أن يكون من أمثلة الشركة (أو تراخي) الصائد (في اتباعه) أي اتباع الجارح بعد إرساله حتى وجدته ميتا فلا يؤكل لاحتمال ادراك ذكاته لو وجد

خشية (قوله) أو أخذ الجارح أو السهم غير مرسل عليه تحقيقاً بان صاد ما نواه وما لم ينو أو ما لم ينو فقط تحقيقاً وقوله أو شكاً كالونوى واحداً معيناً من جماعة من الصيد ثم بعد وقوعه ميتاً شك في أنه هل هذا هو الذي نواه أو غيره (قوله) فلم يتحقق الذي مات منه هل هو الجرح أو الماء محل عدم ألا كل حيث لم ينفذ شيء من المقاتل وأما إذا نفذت مقاتله ثم شارك المبيع غيره فإنه لا يضرب (قوله) فبات قبل ذكاته أي فلم يتحقق هل مات من الجرح أو السم (قوله) أو شركة كلب مجوسي أي كلب أرسله مجوسي وقوله لكلب المسلم أي لكلب الذي أرسله المسلم كان ملكه أو لا (قوله) كان أحسن أي لان التقيد بمجوسي يقتضي أنه يؤكل إذا شارك كلب الكلابي كلب المسلم وليس كذلك (قوله) أو شركة نهش أي أنه لا يؤكل أن شارك نهش الجارح الذكاة كالونهش الجارح صيداً قادراً الصائد على خلاصه منه فترك تخليصه منه حتى مات والحال أنه جرحه أولاً قبل النهش ولم يعلم هل مات من نهشه بعد الجرح أولاً أو مات من الجرح الذي حصلت له به الذكاة أولاً وكذلك في حال نهش الجارح له والحال أنه قادر على خلاص الصيد ولم يتحقق أنه ذكاه وهو مجتمع الحياة فان لم يقدر على خلاصه من الجارح حتى مات من نهشه أكل أن كان الجارح قد جرحه (قوله) بنهش أي وذلك عند نهش الجارح صيداً قادراً الخ (قوله) عطف على ظنه الخ أي فالمعنى لان ظنه حراماً ولو ان أغرى الصائد جارحه في الوسط أي فإنه لا يؤكل سواء زاده الاغراء قوة واستيلاء أم لا وقد علمت أن هذا مبني على القول الذي يرجع اليه مالك من أنه لا بد في حل الصيد من إرسال الصائد الجارح من يده أما على مقابله من عدم اشتراط ذلك فإنه يؤكل ولو أرسله من غير يده أو أغراه في الوسط بعد ابتعائه بنفسه (قوله) مما يستدعي طولاً أي في إخراجه منه (قوله) ثم وجدته من الغد ميتاً) ظاهره ولو وجد السهم في مقاتله وقد أنفذها وهو ما في المدونة وذلك لاحتمال غوص السهم في المقاتل بجركات الصيد لكن قال ابن الموارث لا بأس بأكل ما أنفذ السهم مقاتله وإن بات قاله أصبح قال لانه آمن عليه مما يخاف عليه الفقهاء أن يكون موته بسببه من غير سبب السهم قال ولم نجد روايته ابن القاسم هذه عن مالك ذكر في كتاب السماع ولا رواها عنه أحد من أصحابه ولم ينسأ أن ابن القاسم وهم فيها ابن الموارث به أقول ابن يونس وهو الصواب ابن رشد وهو أظهر الأقوال قال سليمان الباجي وقاله سمعون وعليه جماعة من أصحابنا اه مواق (قوله) ثم وجدته من الغد ميتاً) الغد ليس بيقيد وان كان ظاهر المصنف بل المراد أنه خفي عليه مدة من الليل فيها طول بحيث يلتبس الحال ولا يدري هل مات من الجارح أو أعان على قتله شيء من الهوام التي تطهر فيه كالافاعي فالوراء فغاب عنه يوماً كاملاً ثم وجدته ميتاً فإنه يؤكل حيث لم يتراخ في اتباعه وهذا مفهوم قوله بات والفرق بين الليل والنهار أن الصيد يمنع نفسه من الهوام في النهار دون الليل فاذا غاب ليلاً احتمل مشاركة الهوام التي تطهر فيه للسهم بخلاف ما إذا غاب نهاراً فإنه لا يحتمل ذلك (قوله) لاحتمال موته كذا علموا عدم الاكل وحيث أنه لا حسن لو قدم المصنف هذا الفرع وجعله من أفراد قوله ولم يتحقق المبيع في شركة غير (قوله) أو صدم أي بان ضربه فرماه وصار يمرغه حتى مات (قوله) بلا جرح فيه أي ومات الصيد بذلك وليس مفهوم قوله بلا جرح هنا مكرام مع منطوق قوله سابقاً وجرح مسلم لانه مفهوم غير شرط وهو لا يعتبره فاندفع ما يقال الأولى اسقاط قوله بلا جرح ويكون قوله

(الأن يتحقق أنه) ان جدد (لا يلحقه) حيا (أو حل الآلة) للذبح (مع غير) وهو أو يعلم أنه يسبق ذلك الغير (أو) وضعها (بمخرج) ونحوه مما يستدعي طولاً فبات بنفسه بحيث لو كانت في يده أو حزامه لا أدركه (أو بات) الصيد ثم وجدته من الغد ميتاً يؤكل لاحتمال موته بشيء من الهوام مثلاً (أو صدم أو عض) الجارح الصيد (بلا جرح) فيهما أي بلا ادعاء ولو مع شق جلده إلا أن يكون الصيد مريضاً فشق جلده ولم ينزل منه دم فيكنى (أو) أرسله



على غير مرقى وليس المكان محصورا و (قصدا ووجد) جارحه أو سهبه في طريقه (أو) أرسل جارحك الصيد ثم (أرسل)  
 جارحا (ثانيا بعد مسك الاول) للصيد (وقتل) الثاني أو قتل جميعا (٩٥) فلا يؤثر كل الشك في المبيع

(أو اضطر) الجارح  
 (فأرسل) الصائد  
 جارحه عليه (ولم ير)  
 الصيد بالبناء للمفعول  
 وليس المكان محصورا  
 من غار أو غيضة قصاد  
 شيئا لم يؤثر كل لاحتمال  
 أن يكون غير المضطرب  
 عليه وصيد غير منوي  
 (الأن ينوي المضطرب)  
 بفتح الراء أي المضطرب  
 عليه (وغيره فتأويلان)  
 بالآكل أصيد منوي  
 حينئذ وعدمه بشرطه  
 الرؤية أو انحصار  
 المكان ولم يوجد واحد  
 منهما (ووجب) في  
 الذكاه بأنواعها (ينتهي)  
 أي قصدها وإن لم  
 يلاحظ حلية الآكل  
 احترازا عما لو ضرب  
 حيوانا بالآفة فاصابت  
 منكره أو أصابت صيدا  
 أو قصدا مجردا رهاق  
 روحه من غير قصد  
 تسمية لم يؤثر (وتسمية)  
 عند التذكية وعند  
 الإرسال في العقر (إن  
 ذكر) وقد فلا يجب  
 على ناس ولا أخرس ولا  
 مكروه فاشترط راجع  
 لتسمية فقط وحل  
 شرائطها إن كان  
 المسد كي مسلما وأما  
 التسمية أي قصد التذكيل  
 لتوكل لاقتلها أي

أو صدم أو عض من غير جرح لأنه محذور قوله وجرح مسلم (قوله على غير مرقى) أي فذهب الجارح  
 فاني بصيد ميت فلا يؤثر كل لأن شرط الآكل رؤية الصيد وقت الإرسال أو كون المكان الذي أرسل فيه  
 الجارح محصورا ولم يوجد واحد منهما (قوله وقتل الثاني) انما يؤثر كل لأن الثاني قتل الصيد وهو مقدور  
 عليه حين إرساله وتقدم أن شرط الآكل الصيد بالعقر أن يكون مجورا عنه حين الإرسال فلا يرسل ثانيا بعد  
 مسك الاول له فقتله الاول قبل وصول الثاني إليه فلا شك أنه يؤثر كل للحز عنه حين إرساله فانه وكذلك  
 لو أرسل الثاني قبل مسك الاول فقتله الثاني قبل مسك الاول أو بعده أو قتله معا (قوله لم يؤثر كل لاحتمال  
 أن يكون الخ) هذا أحد قولين لما لا والثاني يؤثر كل بناء على أن الغالب كالحق إذا الغالب أن الجارح انما أخذ  
 ما اضطرب عليه والقول الذي مشى عليه المصنف من عدم الآكل هو ما في العتية حيث قالت ولورأى  
 الجارح مضطربا ولم ير الصائد شيئا فأرسله فصاد شيئا فلا أحبأ كله وكلامها هو محل التأويلين لأن ابن رشد  
 جعلها على ما إذا نوى المضطرب عليه فقط قال كان فواء وغيره كل لقول المدونة أن نوى جماعة وما وراءها  
 مما لم يرمأ كل الجميع وجعلها بعضهم على خلاف المدونة وبهذا تعلم أن التأويلين ليسا على اصطلاح المصنف  
 لأنهم ليسا على المدونة وإنما على قول العتية لأحبأ كله حل هو على إطلاقه فيكون بين المدونة  
 والعتية خلاف أو هو مقيد فيكون بينهما اتفاق (قوله أي المضطرب عليه) أشار الشارع بهذا إلى أن  
 قوله إلا أن ينوي المضطرب هو من باب الحذف والإيصال فتائب الفاعل ضمير مستتر لا محذوف (قوله  
 ووجب بينهما) أي وجوب مطلقا غير مقيد بذكر ولا غيره وقوله بأنواعها أي الأربعة وأشار بقوله وإن لم  
 يلاحظ حلية الآكل إلى أن الواجب نية الفعل لانية التحليل (قوله عند التذكية) أي في الذبح والتحرر  
 (قوله فلا يجب على ناس الخ) أي وحينئذ فيقيد بذلك قوله تعالى ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه أي  
 لا تأكلوا مما تركت التسمية عليه عدم القدرة عليها وأما تركت التسمية عليه نسيانا أو عجزا فانه يؤثر كل  
 والجاهل بالحكم كالعماد كما هو ظاهر المدونة وقال ابن رشد في البيان وليست التسمية بشرط في صحة الذكاه  
 لأن معنى قول الله عز وجل ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه أي لا تأكلوا الميتة التي لم تقصد ذكائها لأنها  
 فسق ومعنى قوله عز وجل فكلوا مما ذكر اسم الله عليه أي كلوا مما قصدت ذكاه فكل ما ذكر اسم الله عليه  
 التذكية بذكركم كما كفى عن رمي الجارح ذكره حيث قال وذكروا لله في أيام معدودات للصاحبة  
 بينهما وحينئذ فالآية المذكورة لا تدل على وجوب التسمية في الذكاه بل تصدق ولو بالسنية (قوله فلا  
 منها الخ) اعلم أن النية المطلوبة في الذكاه قبل هي قصد الفعل أي قصد الذكاه احترازا عن قصد القتل وإرهاق  
 الروح وعلى هذا النية لا بد منها حتى في الكتاني لأن النية بهذا المعنى متينة منه وهذا القول هو ما منى  
 عليه الشارع ونسب عجز الحفيد ابن رشد عدم اشتراط النية من الكتاني ومذهب الحنفية كما كتب السيد  
 البليدي فتلا عن البدر أن النية المطلوبة نية التحليل وهو قول القرطبي وجعله البدر فهو الذي لا يشترط في  
 الكتاني وأما المسلم في قصد الفعل أي التذكية الشرعية كانا وبات التحليل حكم ذلامعنى لكون الذكاه  
 شرعية إلا كونها النسب المبيع لا كل الحيوان والنية الحكمية كافية والحاصل أن المسلم لا يذكيه من نية  
 التحليل ولو حكما فان شك في التحليل ادنو وانفاه عدم عن قصده مع اعتقاد من لا يحب وكلاهما لا تؤثر كل  
 ذبيحته ويدل على أنه لا بد في المسلم من نية التحليل ما مر من أنه إذا شك في أياحه لم يذكيه ولو لم يذكيه لعدم الخرم  
 بالنية وأما الكتاني فيمكن منه قصد الفعل المعهود وإن لم ينو التحليل في قلبه لأنه إذا اعتقد حل الميتة كانت  
 ذبيحته حيث لم يرغب عليها انتهى عدوى (قوله ولكنه الأفضل وكذا زيادة الخ) الاولى أن يقول ولكنه  
 الأفضل مع زيادة الخ ونص التوضيح ابن حبيب وإن قال بسم الله فقط وأما أن يرفق فقط ولا حول ولا قوة إلا بالله  
 أو لا اله الا الله أو سبحان الله من غير تسمية أجزاءه ولكن ما مشى عليه الناس أحسن وهو بسم الله والله أكبر

مجرد إرهاق روحها فلا بد منها حتى من الكتاني والمراد بالتسمية ذكره من حيث هو لا خصوص بسم الله ولكنه الأفضل وكذا زيادة  
 والله أكبر (و) جب (نحر ابل) وزرافة (و) وجب (ذبح غيره) من غنم وطيور ولو نعامة



فان نحررت ولوسهوا لم تؤكل (ان قدر وجاز للضرورة) أي جاز الذبح في الابل والنحر في غيرها للضرورة كوقوع في مهواة أو عدم آله ذبح أو نحر واستثنى من قوله وذبح غيره قوله (الا البقر فيندب) فيها (الذبح كالخديد) فانه يندب في سائر أنواع الذكاة حتى البقر والجاسوس محدد وزاج وغيرهما (واحداده) أي سنه يندب (وقيام ابل) حال نحرها مقيدة أو معقولة اليسرى لعذر يندب (ويجمع ذبح) بفتح الضاد وكسر الذا ل أي مذبح من يذبحون (٩٦) وغيرهما (على) شقه (الايسر) لانه أيسر للذبح (وتوجهه) للقبلة (وايضاح

الحل) أي محل الذبح من صوف أو غيره حتى تظهر البشرة (وفري) ويذبح صيداً نفذ م قتله) أي يندب لاراحته ويلزم من فري الودجين قطع الحلقة فاما رادذ كنه فلا عبر بها كان أوضح وأخصر (وفي جواز الذبح بالعظم) أراد به الطفر وكان عليه أن يعبر به وأما لو ذك بقطع عظم محددة فلا خلاف في الجواز (والسن) مطلقاً متصلين أو منفصلين (أو) محل الجواز بهما (ان انفصلا) (أو) الجواز (بالعظم) أي الطفر مطلقاً بالسن مطلقاً لا يجوز يعني يكره كما هو المنتسول (ومنعهما) فلا يؤكل ما ذبح بهما على هذا القول (خلاف) محله ان وجدت آله غير الحديد فان وجد الحديد تعين وان لم يوجد غيرهما جاز بهما جزماً كذا قيل (وحرم) على المكلف (اصطياد ما كول)

(قوله فان نحررت ولوسهوا) أي مع علمه بصفة الذبح (قوله أو عدم آله ذبح أو نحر) أي وكجهل بصفة الذبح لانسائها أو جهل حكمها (قوله الا البقر فيندب فيها الذبح) أي ونحرها خلاف الاولى ومن البقر الجاسوس وبقر الوحش اذا قدر عليه فيجوز كل من الذبح والنحر فمما مثل البقر في جواز الامر بن وندب الذبح ما أشبهه من حمار الوحش والتبيل والتبيل على القول بمحل آكلها وكذلك البغال والحمار الانسية على القول بكراحة أكلها كما قال الطرطوشي (قوله وأجزأهجر) أي أجزأ سائر أنواع الذكاة بجزار الخ (قوله واحداده) انما يندب لاجل سرعة قطعه فيكون أهون على المذبح لخروج روحه بسرعة فنحصل له الراحة (قوله وتوجهه) أي ما يذكي (قوله وايضاح الحل) أي ينفذ أو غيره (قوله وفري) أي قطع (قوله فلو عبر بهما الخ) قد يقال انما عبر بفري إشارة الى تحقق الذكاة الشرعية أو لا ينافي مقتضاه وانما المراد مجرد الضرى والقطع تسهلاً (قوله أو محل الجواز بهما ان انفصلا) أي وأما ان اتصالاً كانا مركبين فيكره الذبح بهما (قوله مطلقاً) أي سواء كان متصلاً أو منفصلاً وكذا يقال في السن بعد ذلك (قوله خلاف) الاقوال الاربعة لما لاك والاول اختاره ابن القصار والثاني صححه ابن رشد والثالث شهره صاحب الاكمال والرابع صححه الباجي انظر التوضيح (قوله محله ان وجدت آله غير الحديد) أي معهما كحجر محدد ونزاز وهذا الكلام لعبق واعتز منه بن بأن هذا التفصيل لم يقله أحد بل محل الخلاف اذا فقد الحديد ولو وجدت آله غيرهما في قال بالجواز بهما يسويهما مع غيرهما غير الحديد وحاصله انه ان وجد الحديد تعين الذبح به أي ندب ندباً مؤكداً وان لم يوجد حد يدسوا وجدت آله غيرهما أولم توجد فالخلاف خلاف العبق في أنه اذا لم توجد آله غيرهما فانه يجوز الذبح بهما في هذه الحالة اتفاقاً وقد أشار الشارح الى التبري من هذا الكلام لما علمت من البحث فيه بقوله كذا قيل (قوله بل بلانية شئ) أي أو بنية قتله (قوله أو بنية حبسه) أي بقفص ولو لا كراهة الله أو لسمع صوته كدرة وفري وكروان والتظاهر أنه يمنع شرادة وفري أو كروان أو بلبل معلم ليحبسها لكر الله أو لسمع صوته كالاصطياد لذلك ولا يحرم عتقه خلافاً لما ذكره عبق وفي تعليقه بانها من السائبة نظر لان السائبة مخصوصة بالانعام (قوله أو والفرجة عليه) أي أو بنية الفرجة عليه كغزال أو قرداً ونسئاس لكن في ح ما يقيد جواز اصطياد الصيد بنية الفرجة عليه حيث لا تعذيب وان بعضهم أخذ الجواز من حديث أبي بصير ما فعل النخري كما في شمائل الترمذي وغيرهما (قوله ومثل بنية الذكاة) أي مثل اصطياده بنية الذكاة في الجواز اصطياده بنية القنية لغرض شرعي كتعليقه الذهاب لبلد بكتاب يعلق بجناحه أو وليذه على ما يقع في البيت من مفسدة أو تعليم البازي أو غيره الاصطياد (قوله وكره) أي الاصطياد لله وهو هذا عطف على قول المصنف وحرم اصطياداً كول الخ (قوله مما لا يؤكل) أي فيجوز اصطياده لا بنية ذكاته بل بنية قتله وهذا الاستثناء منقطع لأن ما قبل الا في اصطياداً كول وما بعده غير ما كول وأدخل ما كاف في قوله لا بكختر بالفواستق الخمس فانه يجوز صيدها بنية قتلها لا ذكاتها وان جازاً أكلها (قوله وليس من العيب) أي وليس صيده بنية قتله من العيب (قوله على القول بجواز أكله) الذي ذكره شيخنا العدوي أن القرد على القول بجواز أكله يجوز التمتع به بتلعيقه والفرجة عليه وان كان يمكن التمتع بغير ذلك وهو موافق لما تقدم عن ح (قوله كذا كاه الخ) هذا تشبيه في الجواز وقد استعمل المصنف

من طير أو غيره (الابنية الذكاة) بل بلانية شئ أو بنية حبسه أو الفرجة عليه ومثل بنية الذكاة بنية القنية لغرض شرعي أي الذكاة جائز شرعاً وكره الله وجاز لتوسعة على نفسه وعياله غير معتدة ككل الفواكه وندب لتوسعة معتادة أو سد حلة غير واجبة أو كف وجه عن سؤال أو صدقة ووجب لسد حلة واجبة فتعثر به احكام الخمسة (الا) أن يكون الاصطياد متعلقاً (بكختر) مما لا يؤكل فيجوز اذا كان بنية قتله وليس من العيب وأما بنية غير ذلك كحبسه أو لفرجة عليه فلا يجوز له أن لا يجوز اصطياد القرد والذب لاجل التفرج عليه وانما عيش به لا مكان التمتع بغيره ويحرم التفرج عليه نعم يجوز صيده لانتد كنية على القول بجواز أكله (كذا كاه



ثم لا يؤكل) كعمار وبغل (ان أيس منه) فيجوز تذكيته بل ينسب لاراحته (٩٧) (وكره ذبح بدور حفرة) لعدم الاستقبال

في بعض ما يذبح وتنظير  
بعضها بعضاً حال الذبح  
وهو مكروه (و) كره (سلخ  
أو قطع) لعضو من  
من الذبح (قبل الموت  
كقول مضم) ما يذبح  
أخصته (اللهم منك)  
هذا أي من فضلك  
واحسانك (واليك)  
التقريب به سارياً ولا  
سمعة فيكره ان قاله  
استناباً لان قصد الدعاء  
والشكر فيؤجر قائله ان  
شاء الله تعالى كما قاله ابن  
رشد (وتعمد ابانة رأس)  
للدبحة أي وأبانه  
بالفعل فيكره وتوكل  
لان لم يتعمداً ولم ينه  
بالفعل وأشار لقابل  
الراجع بقوله (وتوكل  
أيضا على عدم الاكل  
ان قصده) أي ابانة  
الرأس بمعنى انفصالها  
(أولا) أي قبل قطع  
الحقنم وتوكل أي  
وأبانه بالفعل (ودون  
نصف) من صيد كيد  
ورجل أو جناح (أين)  
أي أبانه الجرح أو السهم  
وتوكل أي تعلق بيسر  
جلد أو خم (ميتة) لا يؤكل  
ويؤكل ما سواه وهذا  
ان لم يحصل بذلك الدون  
انفاذ مقتل والاكل  
كله في وصار كالرأس  
المشار اليه بقوله (الا  
الرأس) فليس بميتة

الذ كانها بمعنى الذبح لا بمعنى الشرح وهو السبب المبيح لكل الحيوان بعد خروج روحه لان الفرض  
أنه غير مأكول (قوله ما لا يؤكل) أي من الحيوان وهذا في غير الأدمى كالخيل والبغال والحمير وأما الأدمى  
فلا يجوز لشرفه (قوله ان أيس منه) أي أيس من الانتفاع به حقيقة لمرض أو عي أو حكاية كان في مغارة  
من الأرض لا علف فيها ولا يربح أخذ أحده (قوله بدور الخ) أي كره ذبح اجتماعه عليه على دور حفرة ونص  
المدونة بلغ مالكا أن الجزار ين مجتمعون على الحفرة بدورون بها فيسذبحون حولها فنهاهم عن ذلك  
وأمرهم بتوجيه القبلة (قوله ولنظر بعضها بعضا) أي فالكراهة لاحداً من قنشتد الكراهة عند  
اجتماعهم وتتنق عند افتنائهما (قوله وكره سلخ أو قطع) أي وكذا حرق بالنار (قوله قبل الموت) أي قبل  
خروج الروح لما في ذلك من التعذيب وقد ورد في الخبر النهي عن ذلك وأن ترك حتى تبرأ السمك فيجوز  
تقطيعه وكذلك القار في النار قبل مسونه عند ابن القاسم لانه لما كان لا يحتاج لذكاة صار ما وقع فيه من  
اللقاوم مامعه بمنزلة ما وقع في غيره بعد تمام ذكاته (قوله أي من فضلك واحسانك) أي لا من حولي وفوقي  
وقوله واليك التقرب به أي لا إلى من سواك (قوله لان قصد الدعاء والشكر) أي وعلى هذا يحمل قول  
الامام علي بن أبي طالب (قوله وتعمد ابانة رأس الخ) حاصله أنه اذا تعمداً ابانة الرأس وأبانه فهل تؤكل تلك  
الذبة مع الكراهة لذلك الفعل أو لا تؤكل أصلاً قولان في المدونة أولهما لابن القاسم وانما حكم بكراهة  
ذلك الفعل لان ابانة الرأس بعد تمام الذكاة بمنزلة قطع عضو بعد انتهاء الذبح وقبل الموت وهذا مكروه  
والقول الثاني لما لك واختلف الاشياخ هل بين القولين خلاف أو وفاق فحمل بعضهم القولين على الخلاف  
والمعتمد كلام ابن القاسم وحمله ما بعضهم على الوفاق ورد قول ابن القاسم لقول مالك فحملة على ما اذا لم  
يتعمداً ابانة ابتداء بل تعمداً بعد الذكاة وأما لو تعمداً ابتداء فلا تؤكل كما يقول مالك فقول المصنف وتعمد  
ابانة رأس هذا قول ابن القاسم بناء على الخلاف وقوله وتوكلت هذا إشارة للقول بالوفاق (قوله لان لم يتعمد  
أولاً) أي فلا كراهة (قوله بمعنى انفصالها) أشار إلى انه ذكر الضمير العائد على الابانة نظراً لكونها  
بمعنى الانفصال (قوله ودون نصف الخ) الصواب أن دون هنا المكان المجازي وأنه يجوز فيها الرفع والنصب  
فان رفع كان مبنياً على أن نصب فالظاهر أنه لوصل مقلداً أي وما هو دون نصف ميتة اه بن ومفهوم  
قوله ودون نصف أنه لو قطع الجرح الطير نصفين من وسطه أكل لان فعله كذلك نفسه انفاذه قتل كذا قالوا  
ومنه يعلم أنه ليس الاكل للنصف من حيث انه نصف بل من حيث انه لا يخلو عن انفاذ مقتله فالمدار على انفاذ  
المقتل فعلى هذا الوأبان الجرح أو السهم دون النصف وأنفذ مقتلاً أكل ذلك الدون كالباقى كما قال الشارح  
فلو أبان الجرح أو السهم ثلثاً ثم سد ساهل يؤكلان أو الأخير أو يطرحان لان نص وقد يقال المدار على نفاذ  
المقاتل فالذي نفذه مقتله يؤكل والا فلا ثم ان الفرع مقيد بما له نفس سائلة أما الجرح اذا قطع جناحه  
فأتأكل الجميع لان هذه ذكاته (قوله الا الرأس) أي وحده أو مع غيره أو نصف الرأس كذلك (قوله وميتة  
الصيد) أي الذي لم يسبق عليه ملك لا حد (قوله أو كسر رجليه) أي أو قتل مطمورة أو سد حجرة عليه فلو سد  
حجرة عليه ثم ذهب ليأتي بما يحفر به فجاءه آخر ففحمه وأخذته فهو لمن سده كما أن ما في الحياطة بغير طرد أحد  
يكون لما لكها لا لمن سبق بالآخذ منها بعد أن صار محجوراً عليه (قوله وارآه غيره قبله الخ) فان أخذ الصيد  
إنسان فنزاعه آخر وادعى أنه واضع يده عليه قبل أن يأخذه فعلى مدعى وضع اليد اثبات ذلك فان لم يثبت  
ذلك فالظاهر أنه يقسم بينهما لانه كالأل تنازعه اثباتاً فان تنازعت وتوكل بن المطوق للصواعده أنه يكون  
الاخذ فقط لحيازته وانما عليه المين لمن ادعى انه واضع اليد أو يرد ما عليه تأمل (قوله وان تنازع  
فادرون) أي على المبادرة فيذهبهم يقسم قطع النزاع فانه المصنف قال ابن عرفة هذا اذا كان الصيد جعل غير  
ملوك وأما مملوك فله اه وهذا الم يقع في حجر شخص جاس في ذلك لمكان المملوك والاكنه لان  
حوزه أخص وصاحب الحوزة لاخص وهو ما انتقر المحوز بانتقاله يقدم على صاحب الحوزة الا اعم اه شجنا

(١٣ - دسوق ثانی) (وملك الصيد المبادر) له بوضع يده عليه أو حوزة في داره أو كسر رجليه وانذاره غيره قبله وهم به  
لانه مباح وكل سابق لمباح فهو له (وان تنازع فادرون) يعني ندفعوا عليه بالفعل



لا التنازع بالقول فقط فهو المبادر (فيهم) يقسم ولودفع أحدهم الآخر وقع عليه اذ ليس وضع يده عليه والحالة هذه من المبادرة بخلاف المسابقة بلا تدافع فلو جاء غير المتدافعين حال التدافع وأخذوا لا يختص به كما هو ظاهر (وان ند) أي شريفا غيرا اختيارا من صاحبه بل (ولو من مشتر) له من صاحبه فاصطاده (٩٨) غيره (فللثاني) ولو لم يلحق بالوحش حيث لم يكن تأنس عند الاول (لان) كان (تأنس) عند الاول فنقدمه (ولم

يتوحش) بعد ندوده أي لم يصروحشيا بل بتطبيع بطباع الوحش فهو الاول والثاني أجرة تحصيله فقط (واشترك) في الصيد (طارده) (مع ذى حيلة) بالكسر شبكة أوفخ أو حفرة جعلت للصيد (قصدها) الطارد لا يقع الصيد فيها (ولو لاها) أي الطارد وذو الحيلة (لم يقع) الصيد فيها (الطارده) أي منته لولاها (بحسب) أي بقدر أجرة (فعلها) متعلق باشتراك فاذا كانت أجرة الطارد درهمين وأجرة الحيلة درهما كان للطارد الثلث (وان لم يقصد) الطارد الحيلة (وأيس) الطارد (منه) أي من الصيد فوقع فيها (فلربها) ولاشي للطارد (و) ان كان الطارد (على تحقيق) من أخذه (بغيرها) أي بغير الحيلة وسواء قصدها أو لا فهو مفهوم لولاها لم يقع (فله) دون ربها (كالدار) أي أن من طرد صيدا لدار ونحوها فادخله فيها فانه يختص به ولاشي

عدوى قال عبق وأخذ من تعليل المصنف المذكور مسألة وهي ما لو تكررت شكوى شخص لا آخر فان للشكوى أن يرفع الشاكي لها كما يقول ان كان له عندى شيء فيدعى به فان أي ذلك حكم عليه بانه لا حق له بعد ذلك وليس له عليه بعد ذلك شكوى قطعا للزاع وقد حكم بها البدر القرافي والبرموني وقالاهي مشهورة في المحاكم مسئلة قطع النزاع المختصة بمذهب المالكية (قوله لا التنازع بالقول) أي بان رأه اثنان فعازه أحدهما وتنازعا فصار الحائز يدعى أنه أحق به لحوزه والثاني يدعى أنه أحق لانه رأه أولا وكان هاهنا على أخذه (قوله بخلاف المسابقة بلا تدافع) أي بخلاف ما اذا تسابقوا من غير تدافع فان وضع يده أحدهما عليه قبل الآخر من المبادرة (قوله من صاحبه) أي الذي ملكه بوضع يده عليه أولا (قوله ولو من مشتر) رديا لوقول ابن الكاتب انه لا أول أي المشتري قياسا على من أحيأ أرضا بعد اندراس بناء الاول فان كان الاول ملكها بأحياء فللثاني وان كان ملكها باشتراء عن أحياها فهي لذلك المشتري واندراسها لا يخرجها عن ملكه اه بن (قوله ولو لم يلحق بالوحش) أي هذا اذا التحق في حال ندوده بالوحش بان تطبيع بطباعها بل ولو لم يلحق بالوحش والاولى اسقاط هذا التعميم لان الموضوع كما قال بعد انه لم يتأنس واذا كان لم يتأنس كان باقيا على تطبيع بطباع الوحش فتأمل (قوله واشترك طاردا الخ) أي ولو كان طردا لم يغير اذن ربها (قوله وأيس الطارد منه أي من الصيد) أي وذلك بان أعيا الصيد الطارد وانقطع الطارد عنه فهرب حيث شاء فسقط في الحيلة فهو لربها ولو كان الطارد قصدها فلا مفعول لقول المصنف وان لم يقصدها (قوله وان كان الطارد الخ) وذلك بان أعيا الصائد الصيد وصار الصائد على تحقيق أو غلبة ظن من امساكه بغير الحيلة فقدر الله أنه وقع فيها بقصده أو بغير قصده فهو الطارد خاصة ولاشي عليه لصاحب الحيلة نعم اذا قصد الطارد ايقاعه فيها لاجل اراحة نفسه من التعب لزمه أجرها صاحبها والحاصل أن قول المصنف ولولاها لم يقع مفهومه أمران الاول ما لو كان السبب في الوقوع الحيلة فقط وهذه هي المشار إليها بقوله وان أيس الخ والثاني أن لا تكون الا لانه متوقفا عليها الوقوع وهو ما أشاره المصنف هنا بقوله وعلى تحقيق الخ (قوله كالدار) تشبيه في اختصاص الطارد كالتى قبلها (قوله ولاشي لرب الدار) أي لا يلزم الطارد أجره انظر لما خففته عنه من التعب خلافا لان رشد لانها لم توضع لاجل الصيد ولم يقصد بانها تحصيلها (قوله أي مالك ذات الدار) أراد المالك ولو حكما ليشمل الواقف وناظر الوقف في البيوت المرصدة على عمل فباي فمع من الطير فيها والحال أنه غير مطرود اليها من أحد يكون للواقف أو الناظر بصرفه في مصالح الوقف ولا يكون للمرصد عليهم اليد من امام ومؤذن مثلا كذا ينبغي قاله عجم (قوله أو خالية) بل ولو خرابا كما في بن (قوله خلافا لبعضهم) أي حيث قال فلما لك الدار أي مالك منفعتها سواء ملك الذات أو لا (قوله وضمن مار) أي تعلق ضمان الصيد لما راذا أمكنه ذلك كانه وتر كها وهذا هو المشهور من المذهب بناء على أن التركة فعل أي أن التركة كفعل التقويت وقيل لا ضمان عليه بناء على أن التركة ليس فعلا ولا تكليف الا بفعل وعلى نفي الضمان قبا كله ربه وعلى المشهور من الضمان فلا يأكله ربه ولا ينتفى الضمان عن التركة ولو أكله ربه غفلة عن كونه ميتة أو عمدا أو ضيافة لانه غير متمول وهذا بخلاف ما لو أكل انسان ماله المغصوب منه ضيافة فانه لا يضمه الغاصب كما استظهره عجم واستظهره بعض مشايخ الشيخ أحمد الزرقاني عدم ضمان المار اذا أكله ربه واعتمد الاول الثاني (قوله أمكنه ذلك كانه) أنت الفعل وجعل الفاعل الذي كاه وضجر المار مفعولا ولم يجر الفعل من البناء وجعل المار مفعولا وضجر المار فاعلا لما تقر من أنه اذا دار الامر بين الاسناد للعنى والذات فالاسناد للعنى أولى من الاسناد للذات فيقال أمكنى السفر دون أمكنت السفر (قوله بوجوده) أي بوجوده

رب الدار أمكنه أخذه بدونها ولا اذ ليست معدة للصيد كالحيلة (الا أن لا يطردها) أي الدار بان طردها فهرب منه ما يذكي ودخلها ولم يكن على تحقيق من أخذه بدونها (فلربها) أي مالك ذات الدار لا مالك منفعتها مسكونة أو خالية خلافا لبعضهم فان كان على تحقيق من أخذه بغيرها فهو الطارد (وضمن مار) على صيد مجروح لم ينفذ مقتله (أمكنه ذلك كانه) بوجوده أو علمه بها



وهو من تصديق كانه ولو كتابيا (وترك) نذ كنهته حتى مات قيمته مجر ومالتفوتته على ربه ولو كان المار غير بالغ لان الضمان من خطاب الوضع واما غير الصيد فان خيف موته وله بذلك يئنه وجب عليه ذ كانه كالصيد (٩٩) والا ضمنه وان لم تسكن له يئنه على خوف

موته ضمنه ان ذ كانه ولو  
يصدق في دعواه أنه  
خاف عليه الهلاك ما لم  
تقم قرينة على صدقه الا  
الراعي فانه يصدق  
مطلقا كما يأتي في قوله  
وصدق ان ادعى خوف  
موت فخر وشبهه في  
الضمان قوله (ترك)  
تخليص مستهلك من نفس  
أموال) قدر على تخليصه  
(بيده) أي قدرته أو جأه  
أمواله فيضمن في النفس  
الدية وفي المال القيمة  
(أو) ترك التخليص  
(بشهادته) أي بتركها  
حيث طلبت منه أو علم  
أن تركها يؤدي لهلاك  
وكذا ان ترك تخريج  
شاهد الزور (أو) ترك  
التخليص (بمسالة  
وثيقة) بمال أو يعفو  
عن دم وهذا اذا كان  
شاهدا لا يشهد الا بها  
أو نسي الشاهد  
ما يشهده ولا يذكر  
الواقعة الا بها (أو  
تقطعها) أي الوثيقة  
فضاع الحق فيضمنه  
وهذا اذا لم يكن لها أجل  
والالم يضمن الا ما يغرمه  
على اخرجها (وفي قتل  
شاهد حق إعداء أو  
خصا حتى فات الحق  
بقتلهما (تردد) في ضمان  
فانها مالتفوتته على ربه

ما يذكي به فاذا كان ليس معه ما يذكي به الا الطفر أو السن وترك التذكية بهما ضمن (قوله وهو من تصحيح الخ)  
أي والا فلا ضمان عليه اذا ترك نعم اذا ذكاه يضمن لانه يفوتته بذ كانه (قوله ولو كتابيا) أي فالكتابي كالمسلم في  
وجوب ذ كانه ما ذكر لانها ذ كانه لا عقرو ولا يأتي الخلاف المتقدم في قوله وفي ذبح كتابي لمسلم قولان لان هذا من  
باب حفظ مال الغير وهو واجب عليه يضمن بتركه (قوله لتفوتته على ربه) وذلك لان المار لما أمكنته ذ كانه نزل  
منزلة ربه وهو لو أمكنته ذ كانه فتركه حتى مات لم يؤكل بل يكون ميتة (قوله لان الضمان من خطاب الوضع) أي  
لان الشارع جعل الترك سببا في الضمان فيتناول البالغ وغيره (قوله والا ضمنه) أي والا يذ كيه ضمنه (قوله  
على خوف موته) أي فالواجب تركه من غير ذ كانه وضمنه ان ذ كاه ولا فرق بين المار والوديع (قوله فانه يصدق)  
أي في دعواه أنه خاف عليه الهلاك فذبح ذلك وقوله مطلقا أي قامت قرينة على صدقه أم لا (قوله كترك  
تخليص مستهلك) أي متوقع الهلاك ولو كان النارك للتخليص صيبا لان الضمان من باب خطاب الوضع كما  
علمت واعلم أنه يجب تخليص المستهلك من نفس أو مال لن قدر عليه ولو دفع مال من عنده ويرجع به على ربه  
حيث توقف الخلاص على دفع المال ولو لم يأذنه ربه في دفع المال لخلاصه وهو من أفراد قول المصنف الآتي  
والاحسن في المقدي من لص أخذه بالقداء اه شخصاعدوى وقد علم منه أن من دفع غرامة عن انسان بغير  
اذنه كان للدافع الرجوع بما دفعه على المدفوع عنه ان جنى تلك الغرامة ماله والا فلا رجوع له عليه بما دفعه  
عنه (قوله فيضمن في النفس الخ) أي أنه اذا ترك تخليص المال مع قدرته على خلاصه بجأه أو ماله حتى  
ضاع ذلك المال على ربه فانه يضمن له قيمة ذلك المال ان كان مقوما ومثله ان كان مثليا وأما اذا ترك تخليص  
النفس حتى قتلت فانه يضمن الدية في ماله ان ترك التخليص عمدا وعلى عاقلة من تركه متأولا ولا يقتل به  
ولو ترك التخليص عمدا هذا مذهب المدونة وحكي عياض عن مالك أنه يقتل به قال الا في شرح مسلم ما زال  
الشيوخ ينكرون حكايته عن مالك ويقولون انه خلاف المدونة نقله ح وفي التوضيح عن القمى انه خرج  
ذلك على الخلاف فمن تعد الزور في شهادته حتى قتل بها الشهود عليه قال فقد قيل يقتل الشاهد ومذهب  
المدونة لا يقتل عليه اه وبذلك تعلم أن قول خش ولو كان متعمدا لا هلا كه بترك تخليصه قتل غير صواب اه  
بن (قوله أو علم) أي ولم تطلب منه ولكن علم الخ وقوله يؤدي لهلاك أي هلاك الحق أو النفس (قوله  
أو تطلبها) قال طئي تقطيع الوثيقة وقتل شأهدي الحق ليسا من المسائل التي يجري فيها هل الترك واجب  
الضمان أولا وهو ظاهر فالاولى تأخيرهما كما فعل ابن ساس وابن الحاجب ولا يختل بهما المسائل الجارية على  
القانون المذكور (قوله عمد أو خطأ) أي لان العمد والخطأ في أموال الناس سواء (قوله ويعلم كونهما شأهدي  
حق باقرار القاتل بذلك) أي وكذا بشهادة اثنين باتهما شأهدا حق حيث لا يشهد الا ثمانية لعدم علمهما  
بقدره (قوله ومثل قتلها) أي في جريان التردد قتل من عليه الحق أي والحال أنه لم يخلف تركه لانه كان يمكن  
اكتسابه في تضمين القاتل له الحق وعدم تضمينه تردد والاظهر تضمينه قالوا ومثل قتلها قتل أحدهما  
حيث كان الحق لا يثبت الا بشأهدين أي فيكون الاظهر غرمة جميع الحق انظر بن (قوله كل جرح الخ) أي  
فاذا جرح انسان جرحا يخشى منه الموت سواء كان جائفة أفضت بخوفه وغير جائفة واقتضى الحال خياطته  
بقتله خط أو جرحا يوجب على من كان معه ذلك اذا كان مستغنيا عنه حالا وما لا وكان محتاجا له لتوب  
أو جائفة ذابة لا يموت بموتها أو كان معه الابرة وكان مواساة الجروح بذلك فان ترك مواساة بمات فانه  
يضمن ومحل الضمان ما لم يكن الجروح نفوذ المقاتل والا فلا ضمان بترك المواساة وانما يلزم الادب بتركه  
والدية أو الفصاص على الجراح كما انه لو كان رب الخيط محتاجا به في نفسه أو دابة يموت بموتهم وترك الاعطاء  
حتى مات فانه لا ضمان عليه لعدم وجوب المواساة عليه حينئذ (قوله وترك فضل الخ) أي وترك اعطاء طعام  
فاضل وزائد عما يملك صحته وحاصله أن الشخص اذا كان عنده من الطعام أو الشراب زيادة على ما يملك

ويعلم كونهما شأهدي حق باقرار القاتل وعدمه لانه لم يقصد بقتلهما بطل الحق بل للعداوة ولذا أوقف بقتلهما ضياع الحق لضمن قطعا  
والاظهر من التردد ضمان المال ومثل قتلها قتل من عليه الدين عند ابن محرز (و) يضمن بسبب (ترك مواساة وجبت بخيط) وقوله  
(جائفة) يعاقل ان خاط به سلم فترك المواساة حتى تلف ومثل الخيط الابرة ومثل الجائفة كل جرح يخشى منه الموت (وترك فضل) أي



زائد (طعام أو شراب) عما عسك الصحة لا فاضل عن العادة وهو الشيع في الاكل (المضطر) حتى مات فيضمن دية خطا ان تأول في المنه والاقتصر منه كما يأتي في الجراح (و) بترك (١٠٠) دفع (عمد وخشب) لمن طلب منه ذلك لاسناد جدار مائل (فيقع) بالنصب لعطف

صحته وكان معه مضطرا فانه يجب عليه مواساته بذلك الزائد فان منع ولم يدفع له حتى مات ضمن (قوله عما عسك الصحة) قال خسر أي فاضلا عما عسك الصحة حالا وما لا إلى محل يوجد فيه الطعام هذا هو الظاهر كما أن الظاهر اعتبار الفضل عنه وعن تلزمه نفقته ومن في عياله لاعنه فقط (قوله لا فاضل عن العادة) أي عن عادته في الاكل وهو الفاضل بعد شيعه (قوله المضطر) أي سواء كان آدميا أو حيوانا غير آدمي ولا مفهوم طعام أو شراب بل وكذا فضل لباس أو ركوب بان كان لولم يدفعه أو ركب يموت وانظر هل لا بد في الضمان من سؤال المضطر أو يكتفي العلم باضطرابه وهذا هو الظاهر (قوله فيضمن) هذا يقال في هذه المسئلة والتي تقدمت وقوله دية خطا ان تأول في المنع أي أنه اذا تأول في المنع لزومه دية خطا فتكون على عاقبته والمانع كواحد منهم (قوله والاقتصر منه) أي والابتأول في المنع بل منع عمدا فاصدا فاقته اقتصر منه وهذه الطريقة هي المعتمدة وقال اللخمي لافرق بين التأويل وعدمه وأن على المانع الدية في الحالتين (قوله فيضمن ما بين قيمته الخ) وكذا يضمن رب العمد والخشب ما تلف بسقوط الجدار من نفس أو مال لكن بشرطين أن ينذر عند حاكم أو غيره وأن يكون الوقت من حين الانذار إلى حين سقوط الجدار يمكن فيه اسناد الجدار لو يمكن رب العمد والخشب منها (قوله من خبط وما بعده) أي من فضل الطعام والشراب الذي دفعه للمضطر والعمد والخشب التي دفعها لمن طلبها منه لاسناد جداره المائل (قوله ان وجد الثمن عند المضطر الخ) أي ولو كان الموجود معه عروضا أو حيوانات (قوله والالم يلزمه) أي والا يوجد الثمن عند المضطر للخبط أو الأبرة أو لفضل الطعام أو الشراب أو العمد أو الخشب وقت اضطرابه لم يلزمه شيء ولو أيسر بعد ذلك لا يحاسب على ما مضى أما من وقت اليسار فقد زالت الضرورة فتلزمه أجرة العمد والخشب أخذ من قوله وله الثمن ان وجد كذا ذكر بعض الاشياخ والذي ذكره عقب تبعا لشيخه عجم أنه اذا لم توجد الأجرة عنده وقت الاضطراب لم يلزمه شيء أصلا ولو أيسر لا عن مدة الاعسار ولا عن مدة اليسار نظر الكونه أخذه مجانا بوجه ما ذون فيه (قوله وان أيسر من حياته) دخل فيما قبل المبالغة بحقق الحياة ومخرجها ومشكوكا ولو عبر بلولا فادرد قول مختصر الوفاة لا تصح ذكاة الميتوس من حياته التوضيح والاول أحسن (قوله بحيث لو ترك) أي من غير تذكية الميتات (قوله بتحرك قوي) الباء للسببية أو بمعنى مع وقوله مطلقا أي سواء كان التحرك من أعاليها أو من أسافلها سواء سال دم أو لا وسواء كان التحرك قبل الذبح أو معه أو بعده على ما لا ين غازي وسواء كانت صحيحة أو مريضة (قوله فلا عبرة به) أي على المشهور سواء كان معه سيلان دم أو لا والفرص أنه ميتوس منها وقوله بعد بل قيل الخ مقابل المشهور وان كان هو الاظهر (قوله وسيل دم الخ) أنسار بذلك لما في العتبية ونصها ومثل ابن القاسم وابن وهب عن شاة وضعت للذبح فذبحت وسال دمها فلم تحرك منها شيء هل تؤكل فالانعم تؤكل اذا كانت حين تذبح حية فان من الناس من يكون ثقيل اليد عند الذبح حتى لا تحرك الذبيحة وآخر يذبح فتقوم الذبيحة عتبي ابن رشد وهذا في الصحيحة (قوله ولو بلا شخب) الشخب خروج الدم بصوت والاولى للشارح أن يحذف قوله ولولانه يقتضي أن سيلان الدم بالشخب لا يكفي في المريضة الميتوس منها وليس كذلك إلا أن تجعل الواو والعال ولورائده (قوله ان صحت) المراد بها غير الميتوس منها فالمریضة اذا كانت غير ميتوس منها فهي كالصحيحة تؤكل بسيلان الدم أي وان لم تحرك واذا كانت ميتوسا منها ففي اعمال الذكاة فيها خلاف وعلى القول المعتمد بان الذكاة تعمل فيها وهو المشار به بقول المصنف وأكل المذكي وان أيسر من حياته فان شخب دمها أكلت كما تؤكل بالحركة القوية وان كان السيلان فقط لم تؤكل لانه قد يسيل منها بعد الموت وانظر التوضيح (قوله فلا يكفي فيها سيل الدم) أي بل لابد معه من التحرك القوي والحاصل أن كلاما من الحركة القوية وشخب الدم يكفي في الصحة والمريضة كان مخرجها حياتها أو متكو كافي حياتها أو ميتوسا من حياتها والحال أنها غير منفوذة المقاتل وأما سيلان الدم وكذلك الحركة غير القوية اجتماعا وانفرادا لا يكفي ذلك إلا في الصحيحة والمتحقق بها وهي المريضة غير الميتوس منها ولا يكفي ذلك في المريضة الميتوس منها (قوله المنفوذة

على الاسم الخالص أي ترك (الجدار) فيضمن ما بين قيمته مائلا ومهدوما (وله) أي للوأمي (الثن) أي عن ما وامي به من خبط وما بعده وقت الدفع (ان وجد) الثمن عند المضطر حال الاضطراب والالم يلزمه ولو كان غنيا ببلده أو أيسر بعد والميراد بالثمن ما يشمل الأجرة في العمد والخشب (وأكل المذكي وان أيسر من حياته) بحيث لو ترك لمات بسبب مرض أو تردية من شاة لم ينفذ مقتله أو أكله عشا فانتفع (بتحرك قوي) كخبط يسداو رجل (مطلقا) صحيحة أو مريضة وأما غير القوى كحركة الارتعاش أو حركة طرفة عينها أو مديدا أو رجل أو قبض واحدة فلا عبرة به بخلاف سد وقبض معا فيعتبر بل قيل باعتبار قبض أو سد واحدة فقط (وسيل دم) ولو بلا شخب (ان صحت) الذبيحة لان كانت مريضة أي أضناها المرض فلا يكفي فيها سيل الدم ولما أوهم قوله وان أيسر من حياته شموله لمنفوذة المقاتل مع

أن ذكاتها لغوا اتفاقا استنساها مشير التفسير الآية بقوله (الا الموقوذة) أي المضروبة بحجر أو عصا (وما ذكر) (معها) في (المقاتل) الآية قبلها وبعدها كالمخنقة بحبل ونحوه والتردية من شاة أو في بئر أو حفرة والنطيحة من أخرى وما أكل بعضها السبع (المنفوذة) بعض



(المقاتل) فلا تعمل فيها الذكاة فان لم تكن منقوذة بمقتل عملت فيها وجرى على ما تقدم من المركة القوية وسيل الدم وذهب الشافعي الى أنها تعمل فيها الذكاة مطلقا منقوذة المقاتل أم لا متى كان فيها حياة مستقرة ثم بين منقوذة المقتل بقوله (يقطع نخاع) مثلث النون المنح الذي في فقار العنق والظهر يفتح الفام جمع فقرة فكسر الملبدون قطع النخاع ليس بمقتل (ونتردماغ) وهو ما تحوز به الجمجمة لا شدخ الرأس ولا خرق خريطته دون انتشار (أو) تتر (حشوة) يضم الحاء المهملة وكسرها (١٠١) وسكون المهملة وهو كل ما سواه

البطن من كبده وطحال  
وأعضاء قلب أي إزالة  
ما ذكر عن موضعه بحيث  
لا يقدر على رده في موضعه  
على وجه يعيش معه  
(وقرى ووج) أي إبانة  
بعضه عن بعض (ونقب)  
أي خرق (مصران)  
بضم الميم جمع مصر  
كغيف ورغفان وجمع  
الجمع مصران كسلطان  
وسلاطين وأخرى قطعه  
بمخلاف مجرد شقه  
فليس بمقتل واحترز  
بالمصران عن نقب  
الكرش فليس بمقتل على  
لمعتمد فالبهجة المنتفخة  
إذا ذكت ثم وجدت  
منقوذة الكرش تؤكل  
على الصواب (وفي شق  
الودج) من غير إبانة  
بعضه من بعض (قولان)  
لكن الظاهر أنه مقتل  
في الودجين مع إبانته في  
الواحد غير مقتل ثم  
ذكر مسئلة المدونة دليلا  
لقوله وأكل المذكي وإن  
أيس منه ولقوله لا  
الموقوذة الخ بقوله (وفيها)  
بحوز (أكل ماذق عنقه  
أو ما علم أنه لا يعيش)  
وهذا شاهد الأول (إن لم  
ينزعها) أي يقطع نخاعها

(المقاتل) صفة للموقوذة وما معها وجمع المقاتل نظر الموقوذة وما معها فهو من مقابلة الجمع بالجمع فتقتضى انقسام الأحاد على الأحاد (قوله) فان لم تكن منقوذة بمقتل عملت فيها) أي اتفاقا فان كانت منقوذة الحياة وكذا ان كانت مأبوسا منها أو مشكوكا فيها على قول ابن القاسم وروايته وقال ابن الماجشون وابن عبد الحكم لا تعمل فيها الذكاة فانها تعمل في المشكوك في المأبوس من مأبوس وهو الذي يفهم من العتبية (قوله) وذهب الشافعي الخ) أي وعلمه فالاستثناء في قوله تعالى الأماذ كيت متصل أي الأماذ كيت منها وعندنا الاستثناء يجوز أن يكون متصلا أي الأما كانت ذكاكم عاملة فيه منها والذي يعمل فيه الذكاة منها هو الذي لم تنفذ مقاتله ويجوز أن يكون منقطعا والمعنى لكن ما ذكيت من غير ما فلا يحرم عليكم إذا كان ذلك الغير ليس من هذا المقاتل وأعلم أن هذا المنسوب للشافعي من أنها تعمل فيها الذكاة مطلقا هو مذهب حقيقته خلافا لما يقع في بعض الشراح من نسبة غير ذلك له وعلامة الحياة المستقرة انفتاح العين وحرارة الأطراف وأما الحياة المستمرة فهي التي لو ترك صاحبها بلا ذكاة لعاش (قوله) بحيث لا يقدر على رده في موضعه على وجه يعيش معه) أي باب يزيل التراق بعضها ببعض أو يزيل التراقها بمقتل البطن وأما مجرد شق البطن وظهور الامعاء فليس بمقتل لحصول الحياة إذا خيطت البطن (قوله) ونقب مصران) خلافا لما في المواضع عن ابن إبانة من أن نقب المصران وشقه ليس بمقتل لأنه قد يلتئم وانما المقتل فيه قطعه وانتشاره هذا وكان الأولى للصنف أن يقول ونقب مصران مصران أو جمع مصر كما قال الشارح فتعبيره بالجمع يقتضي أن خرقا واحدا لا يضر والحامل أن الآية الواحدة يقال لها مصر واللبان يقال لها مصران بالثنية ولثلاثة يقال لها مصران وخرق المصر مضمرا مطلقا كان من أسفله أو من أعلاه أو من وسطه (قوله) عن نقب الكرش) أي خرقتها أو أولى شذها (قوله) وأنه في الواحد غير مقتل) أي وإن كان الخلاف موجودا في الواحد أيضا كما في المواضع عن ابن إبانة وهذا بخلاف القطع في الودج الواحد فقد مر أنه مقتل قول واحد والحاصل أن في شق الودجين قولين وكذا في شق الودج والظاهر من الخلاف في كل منهما ما علمته من الشارح وهو أن الشق في الودجين مقتل وفي الواحد غير مقتل بخلاف القطع فانه مقتل اتفاقا ولو في وديج واحد وفي الميعار ولم يعد وارجح القلب من المقاتل والذي انفصل البعث عنه أنه منها فإذا وجدت الذبيحة مجردة عن رحمة القلب فأنه لا تؤكل وإلا كلبنا والرثة في معنى القلب فإذا وجد شيء منها مجردا أو منقطعا أو مفترقا لم تؤكل (قوله) أكل ماذق عنقه) أي بضرب بعضه أو بترد من شاقب جبل وقوله أو ما علم أي أو ما علم أنه لا يعيش منه (قوله) شاهد الثاني) فأول الكلام دليل لمنطوقه المعجوز وآخره دليل لمشهومه للنع (قوله) لأن كان ميتا من قبل) أي من قبل ذكاته أمه فلا يؤكل (قوله) فذكاته أمه ذكته) أي وحينئذ فيؤكل بغير ذكاة اكتفاء بذكاة أمه وفي المشيمة وهي وعاء ثلاثة أقوال ثالثها أنها تتبع الولدان أكل لو لم تكن والأفلاو أما يرض الحاجة المذكاة فانه يؤكل ولو لم يتم (قوله) ان تم) أي والأفلا يؤكل (قوله) أي مع نبات شعره) أشار بذلك الى أن الباء بمعنى مع والتعبير لبيان الواقع لأنه متى تم خلقه نبت شعره عادة فأن دفع ما يقان جعل الباء للعبية يؤذن بأنه يمكن انفراد تمام الخلق عن نبات الشعر وانفراد نبات الشعر عن تمام الخلق مع أنه متى نبت شعره لم تمام خلقه والعكس (قوله) وان خرج حيا) أي بعد ذكاة أمه (قوله) حياة محقة أو مشكوكه) لو قال كغيره حياة محقة أو مشكوكا فيها أو مأبوسا منها كان أولى وقوله دكي وجوبا أي في المرجو والمشكوك واستحبنا في المأبوس منه وقوله والأي والأي لا يؤكل أي في الأولين كما علمت (قوله) لأن (يبادر) أي لأن يبادر اليه فهو من الخذف والايصال وهذا فيما إذا كانت حياته ضعيفة بأن كانت مأبوسا

ومفهومه انه ان نزعها لم تعمل فيها الذكاة وهو شاهد الثاني (وذكاة الجنين) بوجه ميتا بسبب ذكاة أمه تحقفا أو شكلا ان كان ميتا من قبل حاصلة (بذكاة أمه) فذكاة أمه ذكاته (ان تم) خلقه أي استوى خلقه ولو كان ناقصا بدأ ورجل (بشعر) أي مع نبات شعره أي شعر جسده ولو بعضه لا شعر عنده أو رأسه أو حاجبيه فلا يعتبر (وان خرج) تاما بشعره (حيا) حياة محقة أو مشكوكه (دكي) وجوبا والالم يؤكل (الأن يبادر) بفتح الباء أي لأن يبادر له ذكاته (فيقوت) أي يسبق بالموت فيؤكل للعالم بأن حياته حينئذ غير معتبر لضعفها باخذ في السياق فهو



بمنزلة مالو وجد ميتا فعلم أنه ان وجد خيالا يؤكل الا بذكاه ما لم يبادر فيفوت فان لم يبادر حتى مات وكان بحيث لو بودر لم يدرك كره أكله (وذكي) الجنين (الزلق) وهو ما ألقته أمه في حياتها العارض (ان حي مثله) أي ان كان مثله يعيش بأن كان تام الخلقة مع نبات شعر وكانت حياته محقة أو مظنونة لا مشكوك (واقصر) على المشهور (فحو الجراد) من كل ما ليس له نفس سائلة (لها) أي الذكاه بذية وتسمية لكن ذكاه (بما) أي بأي فعل (يموت به) ان عجل الموت كقطع الرقية بل (ولو لم يعجل) أي كان شأنه عدم تعجيله (كقطع جناح) أو رجل أو اقاء في ماء بارد ولا يؤكل ما قطع منه ولكن لا بد من تعجيل الموت فان لم يحصل تعجيل فانه بمنزلة العدم ولا بد من ذكاه أخرى بنفسه وتسمية كذا قيدها أبو الحسن (١٠٣) واعتمد بعضهم الاطلاق ولما كانت الذكاه سببا في اباحة أكل الحيوان

شرح في الكلام على  
سائر المباحات فقال

### \* (باب المباح) \*

منها (قوله مالو وجد ميتا) أي بمنزلة ما نزل ميتا من بطن أمه بعد ذكاهه فحكم عليه بان ذكاهه بذكاه أمه (قوله لم يدرك) أي وأما لو كان بحيث لو بودر لا يدرك فلا يؤكل وذلك في حالة الرجاء والشك والحاصل أن الجنين اذا خرج حيا بعد ذكاه أمه فاما ان تكون حياته مرجوا بقاؤها أو مشكوكا في بقائها أو ميتا من بقائها ففي الاولين تحب ذكاهه ولا يؤكل اذا مات بدونها وفي الثالث تندب ذكاهه كما قال ابن رشد في البيان وقال في المبسوط نقلا عن عيسى متى خرج حيا لا يؤكل الا بذكاهه والمعتمد الاول فقول المصنف وان خرج حيا شامل للاحوال الثلاث أي ان خرج حيا حيا مرجوا بقاؤها أو مشكوكا في بقائها أو ميتا من بقائها وقوله ذكي أي وجوبا في الاولين ونسب في الثالث وقوله الا أن يبادر خاص بالميتوس منه أي الا أن يبادر ذكاهه فيموت قبل أن يدرك فيفوت ندب ذكاهه ويؤكل بدونها فان لم يبادر اليه حتى مات كره أكله (قوله ان حي الخ) أي فان كان مثله لا يحيا أو شك في أمره هل يستمر حياته أم لا لم يؤكل ولو ذكي لان موته محتمل ان يكون من الازلاق وقوله وكانت حياته محقة أو مظنونة لا مشكوكة يعني أنه تحقق استمرار حياته أو ظن ذلك لان شك في استمرارها وعدمه وأولى اذا توهم استمرارها فلا يؤكل ولو ذكي (قوله ولا يؤكل ما قطع منه) أي لانه دون نصف أي ان يكون الرأس فانه يؤكل لكن ذكر العلامة السيد في حاشية عبق ان قول المصنف ودون نصف أي ميتة مخصوص بماله نفس سائلة (قوله ولكن لا بد من تعجيل الموت به) أي بما شأنه أن يعجل الموت كذا قال لشارح تبعا لعليق قال بن وفيه نظر أذ لم يرمي ذكاهه القيد وظاهر كلامهم الاطلاق اه كلامه وقد يقال انه لم يرد التعجيل الحقيقي بل أن يعلم أن الموت منه لا من اثراته (قوله كذا قيدها) أي بقوله ولكن لا بد من تعجيل الموت

حال الاختيار أو شرابا (طعام طاهر) لم يتعلق به حق للغير وتقدم بيان الطاهر أول الكتاب (والبحري) باقواعه ولو أدميه وخنزيره (وان ميتا وطير) بجميع أنواعه (ولو) كان (جلالة) أي مستعملا للحجاسة والجلالة لغة البقرة التي تستعمل للحجاسة والفقهاء يستعملونها في كل حيوان يستعملها (ولو) (ذائب) بكسر الميم كالبار والعقاب والرخم وهو الطائر والسبع بمنزلة الظفر للانسان الا لو طوطا فيكره أكله على الأرج (ونعم) ابل وبقر وغنم ولو جلالة (ووحش) لم يقتصر (تغزال وجر وحش) وبأني حكم

### \* (باب المباح) \*

(قوله حال الاختيار) أي المباح تناوله حال الاختيار من جهة الاكل أو الدرب وقد رشح ذلك لاجل عطف قول لمصنف الآتي والضرورة ما يستدعي عليه (قوله لم يتعلق الخ) أخرج المغصوب فانه وان كان طاهرا لكنه غير مباح لتعلق حق المالك به والاولى اسقاط هذا القيد لان المقصود بيان المباح في نفسه لا المباح باعتبار شخص معين والمغصوب مباح في ذاته وحرمة عارضة اه بن (قوله مستعملا للحجاسة) أي كرخم فانها تأكل العذرة (قوله الا لو طوطا) استثناء من قول المصنف وطير (قوله فلذا لم يقل الخ) أي ولو عبر به ماصح وذلك لان الذي لا يعد وقد يكون مقترضا فيقتضي اباحته وليس كذلك (قوله بناء) أي فليس مراد به بالوحش مطلق وحش بل نوع منه وقد يقال لمانع من ارادة مطلق الوحش ويكون من تشبيه الخاص بالعام فلا قيل وفيه أن الاختصاص يقتضي التمثيل لا التشبيه (قوله يكره على المشهور الخ) فيه نظر والذي في كتاب الطهارة من التوضيح أن في القار والوطوطا ثلاثة أقوال وان القول بالتحريم هو المشهور ونقله ح

### وذكر

المشترى والاقتراض عام فيه يقتصر الانسان وغيره والعقد خاص بما يعد وعلى الآدمي فلذا لم يقل لم يعد

(كبروع) هو وما بعده تعجيل ويحتمل التشبيه بناء على أن مراد بالوحش ما كان كبقرة وغزال والبروع دابة قد ربت عرس رجلا لها أطول من يديها (وخلف) مثلث المحمة مع سكون لادام وفتحها وأراعى لا يصل للحجاسة أعطى من الحس ما يغني عن البصر وكذا القار المعهود مباح حيث لا يصل للحجاسة وما يدلل اليها كسائر البيوت يكره على المشهور فان شك في وصوله لها لم يكره (ووبر) بفتح الواو وسكون الباء وقيل بفتحها أيضا ووق البروع ودون السمور طحلاء من أي لونها بين البياض والغبرة (وأرنب وقتنقذ) بضم القاف مع ضم الفاء وفتحها آخر ذل مجمنة كبر من أخذ كل شوك الرأس وبطنه ويديه ورجليه (وضربوب) بضم الصاد المحجمة وسكون الراء كالقنفذ في الشوك الا أنه قريب من خلفه الشاة (وحية أمن)



شبهها) ان ذكيت بحلقها كالأبي الحسن وأمن سمها بالنسبة لستعملها فيجوز أن كلها اسمها المن ينفعه ذلك لرض (وخشاش أرض) بالرفع عطف على طعام وكذا ما بعده أي والمباح خشاش أرض مثلث الأول والكسر أفسح كعقرب وخنفساء وبنات وردان وخنديب وغل ودود وسوس (وعصير) أي معصور ماء الغنبل أول عصره (وقفعا) شراب يتخذ (١٠٣) من القمح والتمر (وسوييا) شراب

يحل إلى الحوضه بما يضاف إليه من عجو ومحوها (وعقيد) وهو ماء الغنبل يغلى على النار حتى ينعقد ويذهب اسمه يسمى بالرب الصامت (أمن سكره) أي ما ذكره بعد انصير وأما هو فلا يتصور فيه سكر (و) المباح أعيا أن فيه وان كان قد يحب (الضرورة) وهي الخوف على النفس من الهلاك عما أوطنا (ما يسد لرمق) وظاهره انه لا يجوز له لشبع والمعتد أنه شبع ويتزود من الميتة فلا استغنى عنها طرحها كما في الرسالة (غير آدمي) بالرفع بدل من ما ينصب على الحال منه (غير خمر) من الأثرية ودخل في غيرهما من ضرورة وضحة لا بل نعم تقدم الميتة عليها وأما الآدمي فلا يجوز له (والخمر) لا غصه فحوز زاته عند عدم ما يبيع منه من غير ضرورة وجوبا (ميت) من غير طزير (على خنزير) عند

وذكر عن ابن رشد أيضا أنه استظهر التحريم اه بن وقوله ان في الفار ظاهره مطلقا سواء كان يصل إلى الجاسة أولا وأما بنت عرس فذكر الشيخ عبد الرحمن الاجهوري أنه يحرم أكلها لان كل من أكلها عصى أي فحرمها عارضة وقضيته أنها تحل للأعني وانظر اه شيخنا عدوى (قوله سمها) بفتح السين وشمها وكسرها والفتح أفصح وجعه سموم وسموم اه عدوى (قوله ان ذكيت الخ) الذي يفيد كلام أهل المذهب أنه لا بدق الذكاة التي يؤمن بها السم أن تكون في حلقها وفي قدر خاص من ذنبا أن يترب قدر أربعة قراريط من ذنبا ورأسها ولا بد أن تطرح حال ذكاتها على ظهرها وأما لو طرحت على بطنها وقطع حلقها ولا يجزى لان شرط الذكاة أن تكون من المقدم انتهى خش (قوله وأمن سمها) أي واعتباراً من سمها بالنسبة الخ وقوله فيجوز أكلها اسمها المن ينفعه ذلك أي كن بهداء الجذام أي ولا يجوز أن كلها اسمها المن ينفعه ذلك (قوله وخشاش أرض) أضيف لها لانه يخش أي يدخل فيها ولا يخرج منها لا يخرج ويبادر رجوعه ان (قوله بالرفع عطف على طعام) أي لا بالجرح عطف على يربوع لانه ليس من أمثلة لوحش الذي يقتل وعلم أن الخشاش وان كان مباحا وميتته طاهرة لكنه يفتقر أكله لذكاة كما تقدم (قوله شراب يميل إلى الخمر) أي يتخذ من القمح أو من الأرز (قوله ويذهب أسكاه) أي الذي حصل فيه عند غلبته على البار قبل اعتقاده اه كان فيه ابتداء (قوله فلا يتصور فيه سكر) أي حتى يقيد باحتة بالأمن من سكر (قوله ولا ضرورة ما يسد الرمي) أي ما يحفظ الحياة فالمراد بالرمق الحياة ويسد ما حفظها قال الواقف نظره فانه مذهب أي حنيفة والشافعي ولم يعزه أبو محمد لأحد من أهل المذهب ونص الموطأ ومن أحسن ما سمعت في الرجل يضطر إلى الميتة أنه يأكل منها حتى يشبع ويتزود منها فان وجد عنها غنى طرحها اه وفيه علم أن لزوم وقت وخش مذكرة المصنف لما فيه نظرا من لكن ابن ناجي في شرح الرسالة نقل عن عياض أن عبيد بن ربيعة قد روى عن مالك وحينئذ فلا تطرو وتناول قوله وللضرورة ما يسد المتلبس به عصية كما هو مختار بن يونس ومعه رواية في خلافاً قال لا يباح له تناول الميتة وتمسك بظاهر قوله تعالى من اضطر غريبا ولا عاقب اضطر في خمسة غير متجانف لاثم وأجاب المشهور بان المراد غير باغ في نفس لضرورة بان يتجفف ويميل في أن اطن لشهرته ويتمسك في الظاهر بالضرورة كانه قيل من اضطر اضطراراً صادفاً فعصى في نفس لسبب الميتة كأن كان في الضرورة وغنى وتعدى فيها وتجانف لاثم كذات كعدم (قوله وضحة الأبل) ودخل أيضاً جميع الخيرات الميتة (قوله نعم تقدم الميتة عليها) أي على ضالة الأبل عند اجتماعها وما يؤمنه أرضة لا بل تتعين عند انفرادها وتقدم عليها الميتة عند اجتماعها وهذا ما يفيد من قوله لم يرق عن ابن عباس (قوله وما لا دمي فلا يجوز تناوله) أي سواء كان حياً وميتاً وولوات المضطر هذا هو المنصوص لأهل المذهب وتقدم خروجه أن بعضهم صحح أكله للضرر اذا كان ميتاً ولا فرق بين المسلم والكافر فيما ذكر (قوله من عدم ما يبيعها به) ويصدق في أنه فعل ذلك للغصة ان كان مأموماً ولا فلا لا القرينة فيعمل فيها خش (قوله عو خنزير) أي سواء كان ذلك الخنزير حياً وميتاً انظر بن (قوله وصيد الحرام) أي ما يصيد من الصيد يسمى الطي يذبح قبل ذكائه لجه وأما الاصطباح فهو أحرى بتقديم الميتة عليه وحاصل كلام المصنف أن المضطر إن كان محرماً أو رجلاً ميتة وصيداً حياً صاده محرماً أو أعان على صيده فانه يجب عليه أن يقدم الميتة على الصيد حتى انتهى عند فخره أو أعان عليه ومحل ما لم تكن الميتة متغيرة يخاف على نفسه من أكله ومقدم الصيد لمذكور انظر في ضرورة أنه لو كان حياً لا فانه يقدم صيد الحرام عليها (قوله ولم يذك الصيد) لأنه لا بد من ذكاة الميتة (قوله لا

اجتماعها لانه حرام لذاته وحرمة الميتة عارضة (و) على (صيد الحرام) أي به شرم وأعان عليه رجلاً حياً دليل قوله لاخيه هذا ان كان المضطر محرماً فان كان حلاً لا قدم صيد الحرام على الميتة قال الباجي من وجد ميتة وصيد وهو محرم لكل الميتة ولم يذك الصيد (لا لجه) أي لا يقدم المحرم المضطر الميتة على لحم صيد صيد محرم آخر أريد به أن وجد ميتة مذبحة بل يقدم لحم الصيد على الميتة (و) لا يقدم الميتة على (طعام غير)



بَلْ يُقَدِّمُ نَبِيَّ طَعَامَ الْغَيْرِ عَلَى الْمَيْتَةِ (١٠٤) (أَنْ لَمْ يَخَفِ الْقَطْعُ) أَوْ الضَّرْبُ أَوِ الْأَذَى وَالْأَقْدَمُ الْمَيْتَةُ (وَقَاتِلِ) الْمُضْطَرَّ حَتَّى تَزِيدَ

أَيُّ إِذَا وَجَدَ الْمُضْطَرَّ الْحَرَمَ مَيْتَةً وَمَيْتَةً أَقْدَمَ صَادَهُ حَرَمَ أَوْ صَيْدَهُ وَصَارَ لَهَا قَلِيلٌ يُقَدِّمُ الْمَيْتَةَ عَلَيْهِ بَلْ يُقَدِّمُ عَلَيْهَا وَعَلَّمَ بِمَا ذَكَرْنَا أَنَّ الصَّوْرَ ثَلَاثَ الْأَوَّلَى الْأَصْطِبَادُ تُقَدِّمُ الْمَيْتَةَ عَلَيْهِ لِمَنَافِعِهِ مِنْ حَرَمَةِ الْأَصْطِبَادِ وَحَرَمَةِ ذَبْحِ الصَّيْدِ الثَّانِيَةِ الصَّيْدَ الْحَيَّ الَّذِي صَادَهُ الْحَرَمُ قَبْلَ اضْطِرَّارِهِ تُقَدِّمُ الْمَيْتَةَ أَيْضًا عَلَيْهِ وَلَا يَجُوزُ لَهُ ذَبْحُهُ لِأَنَّهُ إِذَا ذَبَحَهُ صَارَ مَيْتَةً فَلَا فَائِدَةَ فِي ارْتِكَابِ هَذَا الْحَرَمِ الثَّلَاثَةُ إِذَا كَانَ عِنْدَهُ صَيْدٌ صَادَهُ هُوَ وَغَيْرُهُ لِحَرَمٍ وَذَبَحَ قَبْلَ اضْطِرَّارِهِ فَهَذَا مُقَدِّمٌ عَلَى الْمَيْتَةِ وَلَا تُقَدِّمُ الْمَيْتَةَ عَلَيْهِ لِأَنَّهُ لِحَرَمٍ حَرَمَتْهُ طَارِضَةٌ لَا نَهَايَةَ لَهَا بِالْأَحْرَامِ بِخِلَافِ الْمَيْتَةِ فَرَمَتْهَا أَصْلِيَّةٌ وَهَذِهِ الصَّوْرَةُ هِيَ الْمَشَارِلُهَا بِقُوَّةِ لُجْمِهِ هَذَا أَحْسَنُ مَا يَقْرَرُ بِهِ كَلَامُهُ (قَوْلُهُ بَلْ يُقَدِّمُ) أَيُّ طَعَامَ الْغَيْرِ يُقَدِّمُ عَلَى الْمَيْتَةِ هَذَا عِنْدَ اجْتِمَاعِهِمَا أَوْ أَمَّا عِنْدَ الْإِنْفِرَادِ فَيُسْتَعْيَنُ مَا وَجَدَ قَالَ فِي الذَّخِيرَةِ وَإِذَا أَكَلَ كُلُّ مَالٍ مُسْلِمٍ أَقْصَرَ عَلَى سَدِّ الرِّمْقِ الْأَنَّ يَعْلَمُ طَوْلَ الطَّرِيقِ فَلْيَتَزَوَّدْ لَأَنْ مَوَاسَاتِهِ تُجِبُّ إِذَا جَاعَ وَعَلَّمَ أَنَّ اشْتِرَاطَ عَدَمِ خَوْفِ الْقَطْعِ انْعِمًا هُوَ إِذَا وَجَدَ الْمَيْتَةَ وَالْأَكْلَ وَلَوْ خَافَ الْقَطْعَ كَمَا فِي عَمٍّ لِأَنَّهُ حَفَظَ النَّفْسَ مُقَدِّمًا عَلَى حَفَظِ الْعَضْوِ خِلَافًا لِمَا فِي عُبَيْقٍ وَحَيْثُ أَكَلَ طَعَامَ الْغَيْرِ فَلَا يَضْمِنُ قِيَمَتَهُ كَمَا نَقَلَهُ الْمَوَاقِفُ عَنْ الْأَكْبَرِ وَقَالَ ابْنُ الْجَلَابِ بِضَمْنٍ وَمَحَلُّ الْخِلَافِ إِذَا كَانَ الْمُضْطَرُّ مُعَدِّمًا وَقَدْ أَكَلَ كُلُّ أَمَّا أَنْ وَجَدَ مَعَهُ الثَّانِي أَخَذَ كَامِرَ (قَوْلُهُ أَنْ لَمْ يَخَفِ الْقَطْعُ) أَيُّ فِيمَا فِي سِرْقَتِهِ الْقَطْعَ كَثِيرًا لِيُجْرِبَ وَغَنَمَ الْمَرَاحَ وَقَوْلُهُ أَوْ الضَّرْبُ أَوِ الْأَذَى أَيُّ فِيمَا لَا يَقْطَعُ فِي سِرْقَتِهِ فَإِنْ قُلْتَ الْمُضْطَرُّ إِذَا ثَبَتَ اضْطِرَّارُهُ لَا يَقْطَعُ وَلَا يَضْرِبُ وَلَوْ كَانَ مَعَهُ مَيْتَةٌ فَكَيْفَ يَخَافُ الْقَطْعَ قُلْتَ الْقَطْعَ فَدَيُّكَ بَلْ يَكُونُ بِالْغُلْبِ وَالظُّلْمِ (قَوْلُهُ وَلَوْ مُسْلِمًا) أَيُّ وَلَوْ كَانَ رَبُّهُ الْمُقَاتِلُ يَقْتَحِ التَّائِمَ مُسْلِمًا (قَوْلُهُ وَلَوْ وَحْشِيًّا دَجَنَ) أَيُّ فَلَا يَثْبُوكُ نَظَرَ النَّاسِ فِي الْحَالَةِ الْعَارِضَةِ وَهِيَ حَالَةُ النَّاسِ وَهَذَا قَوْلُ مَالِكٍ وَقَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ بِالْجَوَازِ وَرَبُّهُ الْمَصْنُفُ بَلْ وَأَمَّا الْحِمَارُ لَا تَنْسَى إِذَا تَوَحَّشَ فَتَوْحُّشُهُ لَا يَنْقُلُهُ وَحَيْثُ ذَكَرَ فِي جُرْيِ فِيهِ الْخِلَافُ قَبْلَ التَّوَحُّشِ وَهُوَ التَّحْرِيمُ عَلَى الْمُعْتَمِدِ وَالْكَرَاهَةُ عَلَى مُقَابِلِهِ (قَوْلُهُ وَالْمَكْرُوهُ سَبْعُ أَلْفٍ) ابْنُ عَرَفَةَ الْبَاجِي فِي كَرَاهَةِ أَكْلِ السَّبَاعِ وَمَنْعِ أَكْلِهَا فَالْكَرَاهَةُ عَادِيَّةٌ كَالْأَسَدِ وَالْفَهْدِ وَالْتِمَرِ وَالذُّبِّ وَكَرَاهَةُ غَيْرِهِ كَالدَّبِّ وَالتَّعْلَبِ وَالضَّبْعِ وَالْهَرِّ مُطْلَقًا الْأَوَّلُ لِرَوَايَةِ الْعِرَاقِيِّينَ مَعَهَا وَالثَّانِي لِابْنِ كُنَانَةَ مَعَ ابْنِ الْقَاسِمِ وَالثَّلَاثُ لِابْنِ حَبِيبٍ عَنِ الْمَدَنِيِّينَ (قَوْلُهُ وَفِيلٌ) تَشْبِيهُهُ الْكَرَاهَةَ فِي الْفِيلِ فِيهِ تَطَرُّفٌ قَدْ ذَكَرَ ابْنُ الْحَاجِبِ فِيهِ قَوْلَيْنِ بِالْإِبَاحَةِ وَالتَّحْرِيمِ وَصَحَّحَ فِي التَّوَضُّعِ الْإِبَاحَةَ فِيهِ وَفِي كُلِّ مَا قِيلَ أَنَّهُ مَسْخُوحٌ كَالْفَرْدِ وَالضَّبِّ وَلِذَا قَالَ الشَّارِحُ بِهَرَامٍ لَا عَرَفَ مِنْ شَهْرِ الْكَرَاهَةِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ كَلَامُهُ وَقَالَ الْبَسَاطِيُّ تَشْبِيهُهُ الْكَرَاهَةَ فِي الْفِيلِ فِي عَهْدِ الْمُصَنِّفِ (قَوْلُهُ مَاعِدَا الْهَرِّ) فِيهِ أَنَّهُ مِنْ جِلَّةِ الْمُقْتَرَسِ لَا قَرَأَسَهُ نَحْوُ الْفَارِ (قَوْلُهُ وَفِيلٌ حَرَامٌ) الَّذِي حَصَلَهُ حُجٌّ فِي الْكَابِ قَوْلَانِ الْحَرَمَةُ وَالْكَرَاهَةُ وَصَحَّحَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ التَّحْرِيمَ قَالَ حُجٌّ وَلَمْ أَرَفِ الْمَذْهَبَ مِنْ نَقْلِ إِبَاحَةِ أَكْلِ الْكَلَابِ إِذَا لَمْ يَنْقُلْ قَبْلَهُ الْقَوْلُ بِإِبَاحَتِهِ وَاعْتَرَضَهُ فَاتَّطَرَّرَ إِذَا بَنَ (قَوْلُهُ شَرِبَ شَرَابَ خَلِيطَيْنِ) انْعِمًا قَدْ نَشَرَ حُجٌّ شَرِبَ لِأَنَّهُ لَا تَسْكِيفَ إِلَّا بِفَعْلٍ وَمِنْ جِلَّةِ الْخَلِيطَيْنِ الْمَكْرُوهِ شَرِبَهُ مَا يَبْلُغُ الْمَرِيضَ إِذَا كَانَ مِنْ نَوْعَيْنِ كَزَيْبٍ وَتَيْنٍ وَنَحْوَهُمَا فَقَوْلُهُ وَشَرِبَ شَرَابَ خَلِيطَيْنِ أَيُّ لَصَحَّحَ أَوَّلُ رِيضٍ وَكَيْفَ يَكْرَهُ شَرِبَ شَرَابَ الْخَلِيطَيْنِ بِكَرَاهَةٍ أَيْضًا تَبْذُهُمَا مَعَ الْخِلَافِ فِي عُبَيْقٍ مِنَ الْحَرَمَةِ وَالْخِلَافُ فِي تَبْذُهُمَا مَعَ الشَّرْبِ وَأَمَّا التَّخْلِيلُ فَلَا كَرَاهَةَ فِي تَبْذُهُمَا مَعَ عَلَى الشَّهْرِ وَكَانَ صَحَّحَ عَلَيْهِ ابْنُ رَشْدٍ وَغَيْرُهُ وَنَصَّ فِي الْجَلَابِ عَلَى الْكَرَاهَةِ خِفَةِ التَّطَرُّفِ لَخَلْطِهِمَا مَعَ الْغَيْرِ قَالَهُ شَيْخُنَا (قَوْلُهُ خَلْطًا عِنْدَ الْإِتْبَازِ وَالشَّرْبِ) أَمَّا الْكَرَاهَةُ إِذَا كَانَ الْخَلْطُ عِنْدَ الشَّرْبِ فَلَا كَلَامَ فِيهَا وَأَمَّا إِذَا كَانَ عِنْدَ الْإِتْبَازِ فَهُوَ مَبْنِيٌّ عَلَى أَحَدِ التَّأْوِيلَيْنِ فِي قَوْلِ الْمَدُونَةِ وَلَا يَجُوزُ شَرِبُ شَرَابِ الْخَلِيطَيْنِ أَنْ يَبْذُهُمَا مَعَ قَالَ الْبَاجِي ظَاهِرُهَا التَّحْرِيمُ وَجَلَّهَا قَوْمٌ عَلَى الْكَرَاهَةِ فَعَلِيَ الثَّانِي بِعَمٍّ فِي كَلَامِ الْمُصَنِّفِ إِذَا بَنَ وَالثَّانِي هُوَ الْمَعُولُ عَلَيْهِ كَمَا قَالَ شَيْخُنَا فَعَلِمَ أَنَّهُ إِذَا وَقَعَ الْخَلْطُ عِنْدَ الشَّرْبِ كَانَ كُلُّ مَنْ خَلْطَ وَالشَّرْبُ مَكْرُوهًا وَإِنْ وَقَعَ عِنْدَ الْإِتْبَازِ كَانَ كُلُّ مَنْ خَلْطَ خِلَافًا بِالْكَرَاهَةِ وَالْحَرَمَةِ وَالْمُعْتَمِدُ الْأَوَّلُ (قَوْلُهُ حَيْثُ أَمَكْنَ الْأَسْكَارَ) أَيُّ لَطَوَّلَ الْمُدَّةَ فَإِنْ لَمْ يُمْكِنْ لِقَصْرِ مَدَّةِ الْإِتْبَازِ فَلَا كَرَاهَةَ وَهَذَا يَقْتَضِي أَنَّ عِلَّةَ النَّهْيِ أَحْتِمَالُ الْأَسْكَارِ وَقَالَ ابْنُ رَشْدٍ ظَاهِرُ الْمَوْطَأِ أَنَّ النَّهْيَ عَنْ هَذَا تَعْبِيدٌ

الطعام ان امتنع من دفعه (عليه) أي على أخذه منه بعد أن يعلم ربه ولو مسلمًا أنه ان لم يعطه قاتله فان قتل ربه فهدر ولما تكلم على المباح أخذ في بيان ضده وهو المحرم بقوله (والمحرم النجس) من جامد أو مانع (وخنزير) بري (وبغل وفرس وجارول وحيثما دجن) أي تأنس فان توحش بعد ذلك أكل نظر الأصل وصارت فضله حينئذ طاهرة (والمكروه سبع وضيع وتعلب وذب وهو وان رحيباً وفيل) وفهد وذب وغر وغس وهذا مفهوم قوله فيما هو وحش لم يفترس ماعدا الهر (وكاب ماء وخنزيره) المعتمد أنهما من المباح كما هو والمعتمد أيضاً أن الكلب الانسي مكروه وقيل حرام ولم يرد قول باباحته (و) من المكروه (شراب) أي شرب شراب (خليطين) خلطاً عند الابتداء أو الشرب كثر أو زبد مع تين أو رطب وكثف مع شعير أو أحدهما مع عسل أو تمر أو تين ومحمل الكراهة حيث أمكن الاسكار ولم يحصل بالفعل (و) من المكروه (تبذ) أي طرح شيئاً

واحد كتبت فقط (بكدباء) بضم الدال وتشديد الباء الموحدة والمد وهو القرع



وأدخلت الكاف الحنتم جمع حنمة وهي الاواني المطلية بالزجاج والنقير وهو جندع الخلة ينقروا المقبر وهو الاواني المطلية بالقار أي الزفت وعلة الكراهة في الجميع خوف تحيل الاسكار لما ينبذ فيها اذهى شأنها ذلك بخلاف غيرها من الاواني من فخار وغيره فلا يكره وان طالت مدته ما لم يظن به الاسكار (وفي كره) أكل (القرد) والتسناس (والطين ومنعه) أي ألا كل (١٠٥) (قولان) أرجحهما في الطين المنع

لاذنبه له سندن  
وأظهرهما في القرد  
الكراهة وقيل بإباحته  
بل صح القول بالإباحة  
في توضيحه والمأخوذ  
مما تقدم من أنه لا يجوز  
الاصطياد للفرجة على  
الصيد ولا لحبسه أنه  
لا يجوز التمسك به ولو  
على القول بإباحته نعم  
ان كان غير صيد بان  
كان انسيا يظهر جواز  
التمسك به على القول  
بحوازا كله والله أعلم  
ولما أنهي الكلام  
على الذكاة وعلى المباح  
وكانت الذكاة من  
متعلقات الاضحية  
شرع يتكلم على  
أحكامها فقال

#### • (باب) •

(سن) عينا ولو حكما  
كلاشتراك في الامر  
على ما سبقت لاننية  
الادخال كفعل النفس  
(لحس) ذكرا أو أنثى  
كبيرا أو صغيرا حاضرا  
أو مسافرا أرقيقا ولو  
بشائبة (غير حاج)  
لحاج لان سننه  
الهدى (بني) الاولى  
حذفه لان غير الحاج  
تسن له الضحية مطلقا  
كان بمعنى أولا والحاج

لا لعله وعليه فيكره شرب شراب الخليطين سواء أمكن اسكاره أم لا انظر المواق واستظهر شيخنا القول الاول وان استصوب بن الثاني • (تنبيه) • إذا طرح الشيء في نبيذ نفسه كطرح العسل في نبيذ نفسه أو التمر في نبيذ نفسه كان شربه جائزا وليس من شراب الخليطين الذي يكره شربه كما أن اللبن المخلوط بالعسل كذلك انظر عبق (قوله) وأدخلت الكاف الحنتم والنقير الخ) تبع الشارح في ذلك وت واعترضه طي قائلا الصواب قصر الكاف على ادخال الزفت فقط وهو المقبر وعدم ادخال الحنتم والنقير ليوافق مذهب المدونة والموطأ وادخالهما يوجب اجراء كلام المصنف على غير المعتد لانهما لا تعرف كراهتهما الا من رواية ابن حبيب وفي المواق عن المدونة لا ينبذ في الدباء والمزفت ولا أكره غير ذلك من الفخار وغيره من الظروف انتهى وقد قرره خش على الصواب اهـ (قوله فلا يكره) أي نبذ الشيء الواحد فيها وقوله وان طالت مدته مبالغة في محذوف أي فلا يكره نبذ الشيء الواحد فيها ولا يكره شربه شرابه وان طالت الخ (قوله أرجحهما في الطين المنع) أي ومثله التراب والعظام والخبز المحرق بالنار ففيها الخلاف بالكراهة والحرمه والراجح الحرمه ومحل منع الطين ما لم تكن المرأة حاملا وتشتاق لأكله وتخاف على ما في بطنها والارض خص لها كله (قوله) وأظهرهما في القرد (الكراهة) أي وهو قول مالك وأصحابه وأما القول بالمنع فهو قول ابن الموارث محتج بان لا يكره من بهيمة الانعام قال الساجي والظاهر عندي قول مالك وأصحابه بانه مكروه واحتج بذلك بعموم قوله تعالى قل لا أجد فيما أوحى الى الآية ومراعاة خلاف العلماء فالآية تدل على عدم حرمة ومراعاة قول المخالف بالمنع تقتضي كراهته (قوله وقيل بإباحته) أي مطلقا وقيل بإباحته ان كل الكلالا والا كان مكروها فجعله الاقوال فيه أربعة حكاهما في الشامل (قوله بل صح القول بالإباحة) أي مطلقا كان يرعى الكلالا أولا في توضيحه (قوله على القول بحوازا كله) أي ويكره على القول بكراهته ويحرم على القول بحرمة كذا ذكر عبق وغيره وقد سجل الشيخ أحمد النفراوي وغيره التمسك على الصيد به مثلا وأما اللعب المعالوم فهو مكروه وفيه أنه لا رابط بين ألا كل والصيد ألا ترى أنه صاد بالكتاب اجماعا فانظروا أن المراد ألا كتساب بلعبه فإله شيخنا العدوي (قوله وكانت الذكاة من متعلقات الاضحية) أي من الامور التي تتعلق بالاضحية

درس

#### • (باب في الضحايا) •

(قوله سن) أي على المشهور وقيل انها واجبة (قوله عينا) أي عن كل واحد بعينه (قوله لاننية الادخال) أي لاننية دخول الغريمه في الاجر كفعلها عن ذلك الغير (قوله الاولى حذفه) أي سواء جعلته حالا من غير حاج أو صفة حاج وذلك لانه اذا جعل صفة حاج المحل المعنى لقولنا سن لحرج غير حاج كائن في منى وهذا صادق بما اذا كان غير حاج أصلا أو حاجا في غير منى ومفهومه انه لو كان حاجا بمعنى لا تسن في حقه وهذا فاسد لان الحاج لا يطالب بها كان بمعنى أو غيرها وان جعل حالا من غير حاج المحل المعنى لقولنا سن لحرج غير حاج حالة كون ذلك الغير في منى فيرد عليه أن مقتضاه أن غير الحاج اذا كان في غير منى لا تسن في حقه وليس كذلك اذ غير الحاج تسن في حقه مطلقا كان بمعنى أو غيرها وان كان قد يحجب عن هذا بأن مفهومه أي أخرى بالحكم وقد يقال الظاهر أنه متعلق بمحذوف صفة حاج أي غير حاج مطلوب كونه بمعنى فيشمل غير الحاج أصلا ولو معتمرا والحاج الذي لا يطلب كونه بمعنى وهو من فاته الحج وتكمل منه قبل يوم التحويل يخرج الحاج الباقي على احرامه سواء كان بمعنى يومئذ أم لا كذا قرره المسناوي (قوله ضحية) هي معنى التضحية اذ لا تكليف الا بغير وضيم لا تجحف يعود عليها بهذا المعنى اذا الذي يوصف بكونه يحذف أولا يحذف انما هو الفعل لا الذات والمعنى لا تتعبه ولا تكلفه فوق وسعه والاحجاف الاتعاب (قوله حتى يبلغ الذكاة) أي لا يكره دخول بالانثى زوجها

(١٤ - دسوقي ثاني) لا تسن في حقه مطلقا (ضحية) نائب فاعل سن أي عن نفسه وعن أبويه الفقيرين وولده الصغير حتى يبلغ الذكاة ويدخل بالانثى زوجها قاله ابن حبيب لاعتن زوجة لانها غير تابعة للنفقة بخلاف ذكاة فطرتها فتجب عليه لتبعيتها لها (لا تجحف) بالمضحي أي بماله بأن لا يحتاج لهم في ضرورياته في عامه وتسن لحرج (وان) كان (بنينا) ويحتاج طيب ولينه بفعلها عنه من ماله



وبقبل قوله في ذلك كما يقبل في زكاة ماله (بمذع ضان) متعلق بضمية اذ معناه التضحية أو خبر لمخوف أي وهي بمذع ضان (وثني معزوف) ثني (بقر وأبل ذي سنة) راجع لمذع الضان وثني المعزوف لا بد من أن يوفي كل منهما سنة لكن يشترط في ثني المعزوف أن يدخل في الثانية دخولا بينا كشهر بخلاف الضان فيكون فيه مجرد الدخول والعبرة بالسنة العربية فالولد الضان يوم عرفة في العام الماضي كفي ذبحه يوم النحر وكذا الولد يوم (١٠٦) النحر لما زبحه في ثانيه وثالثه في القابل فيما يظهر (و) ذي (ثلاث) من السنين ودخل في

الرابعة ولو غير بين راجع لثني البقر (و) ذي (خمس) ودخل في السادسة راجع لثني الأبل (بلاشرك) في ثنيها أو لحسمها فان اشتركوا في الثمن بأن دفع كل واحد جزءا منه أو في اللحم بأن كانت مشتركة بينهم فلا تجزئ عن واحد منهم (ألا) الاشتراك (في الأجر) قبل الذبح فيجزئ ويسقط طلبها عنه وعن كل من أدخله معه (وان) كان المشرك في الأجر (أكثر من سبعة) بشروط ثلاثة للإدخال معه (ان سكر) المشرك بالفتح (معه) أي مع المشرك بالكسر في منزل واحد أو كالواحد بأن كان يغلط عليه معه باب وهذا إذا كان المشرك بالكسر يتفق عليه تبرعا فان كان يتفق عليه وجوبا لم تعتبر سكناه معه (و) الثاني ان (قربله) بأي وجه من وجوه القرابة وله ادخال الأبعد مع وجود الأقرب ومثل

ظاهر سقوطها عنه بمجرد احتلام الذكور ولو فقيرا عاجزا عن الكسب وبمجرد دخول الزوج بالانثى وان طلقت قبل البلوغ والظاهر أنه يجري على النفقة فكما أن النفقة على الابن لذي بلغ فقيرا عاجزا عن الكسب لازمة لآبيه وكذا نفقة الانثى التي طلقت قبل البلوغ فكذا الضحية عنه - ما مطلوبه من أبيه ما خلا في عبق من سقوطها فانه لا يظهر ونص التوضيح عن ابن حبيب يلزم الانسان أن يضحي عن تلزمه نفقته من ولداً ووالداً وهذا يفيد أنها لا تسقط الا بسقوط النفقة واعلم أنه مخاطب بها فقير قدر عليها في أيامها وكذا مخاطب بها عن ولديوم النحر أو في أيام التشريق لا عن في البطن وكذا مخاطب بها من أسلم يوم النحر أو بعده في أيام التشريق لبقاء وقت الخطاب بالتضحية بخلاف زكاة الفطر فله الخمي اه عدوى (قوله متعلق بضمية) ويصح تعلقه أيضا بسن أي التضحية تسن بمذع الخ (قوله بالسنة العربية) أي وهي ثلثمائة وأربعة وخمسون مالا بالسنة القبطية وقد رد ثلثمائة وخمسة أو ستة وستون وما (قوله ودخل في السادسة) أي ولو كان الدخول غير بين (قوله بلاشرك في ثنيها أو لحسمها) هذا محل بالنظر للنفقة وليس مراده بيان أن الاستثناء منقطع لان الحق أنه متصل وحيث قد قبل الايجاع مما وقوله بلاشرك حال من ضحية أي حالة كونها ملتبسة بعدم الاشتراك فيها (قوله فلا تجزئ عن واحد منهم) أي والظاهر أنه لا يجوز بيعها مثل ما اذا ذبح معيبا جهلا (قوله وعن كل من أدخله معه) أي ولو كان غنيا وهل يشترط في سقوط الطلب عن أشركهم معه أعلامه لهم بالتشريك أو لا قولان الباجي وعندى أنه يصح التشريك وان لم يعلم بذلك ولذلك يدخل فيها صغار ولده وهم لا يصح منهم قصد القرية (قوله بشروط ثلاثة) أي فان اختل شرط منها فلا تجزئ عن المشرك بالكسر ولا عن المشرك بالفتح والظاهر عدم جواز بيعها كما مر (قوله وهذا الخ) مثله في عبق وخش قال بن وانظر من أين لهما هذا القيد ولم أذكره غير ما نقله الطنجي عن العوفي مستدلا بكلام ابن حبيب الذي في المواق ولادلالة فيه أصلا والظاهر من كلام المدونة والباجي والخمي وغيرهم أن السكنى معه شرط مطلقا اه واعلم أن ما ذكره المصنف من اشتراط المساكنة هو ظاهر المدونة وقوله الباجي والخمي والمأزري وعزاه لابن حبيب وخالف ابن بشير فجعل المساكنة لغوا وانظر بن (قوله ومثل القريب الزوجة وأم الولد) قال شيخنا الأول حذف أم الولد لأنها رقيقة لا يطالب بالضحية عنها والكلام فيمن يسقط عنه الطلب بالضحية وقد يقال ان السارح أراد التنبيه على صحتها وان لها مجرد ثواب قال بن وما ذكره من جواز ادخال الزوجة وأم الولد والصواب خلافه قلت وبه رام في إخراجها وإخراج ما فيه بقية رق وقد اعترضه ح بقوله ابن عرفة روى عياض للزوجة وأم الولد حكم القريب ابن حبيب ذوالرق كأم الولد في صحة ادخالها انتهى ولم يذكره مقابلا وقال في البيان ما نصه وأهل بيت الرجل الذين يجوز له أن يدخلهم معه في أخصيته على مذهب مالك أزواجه ومن في عياله من ذوى رجه كانوا ممن تلزمه نفقتهم أو ممن لا تلزمه نفقتهم - غير أن من كان ممن تلزمه نفقته يلزمه أن يضحي عنه ان لم يدخله في أخصيته حاشا الزوجة اه منه انظر بن (قوله وأجزاء) أي التضحية (قوله وان جاء الخ) اعلم انها إذا كانت جاء من أصل الخلقة فانها تجزئ باتفاق وقد نقل الإجماع على إجزائها ابن مرزوق وغيره وأما ان كانت مستأصلة القرنين غير خلقة ففيها قولان بالأجزاء وهو نقل الشيخ عن كتاب محمد وعدم الأجزاء وهو قول ابن حبيب والقرض أنه ليس هنالك ادعاء والأفلا تجزئ اتفاقا انظر بن (قوله كالبقرة) أي والغنم

القريب الزوجة وأم الولد بخلاف الأجير (و) الثالث ان (أنفق) المشرك بالكسر (عليه) أي على المشرك بالفتح وجوبا (قوله) كأبويه وصغار ولده النفر ابل (وان) أنفق (تبرعا) كأغنياء من ذكروكم وأخ وخال ومفهوم قولنا قبل الذبح انه لو شرك بعد الذبح لم تسقط عن المشرك بالفتح وتجزئ عن ربه وهذه الشروط فيما إذا أدخل الغريمه كما أثرنا له أما ان ذبح ضحية عن جاعة من غير أن يدخل معهم أجزاء عنهم بلا شرط كما عند الخمي وهي فائدة جلييلة وأجزاء بالاسنان المتقدمة (وان) كانت (جاء) وهي مالا قرن لها في نوع ماله قرن كالبقرة (ومقعدة) أي عاجزة عن القيام (لشحم) كزعلها (ومكسورة قرن) من أصله أو طرفه ان يرى (لان آدمي)



أي لم يبرأ فلا تجزئ (كئين مرض) أي مرض بين فلا تجزئ وهو ما لا يتصرف معه تصرف السليمة بخلاف الخفيف (و) بين (جرب وبشم) أي تخمة بخلاف خفيفهما (و) بين (جنون) بأن فقدت الإلهام بحيث لا تهتدي لما ينفعها ولا تنجانب ما يضرها (و) بين (هزال) وهي الهفاء التي لا منح في عظامها (و) بين (عرج) وهي التي لا تسير بسير صواباتها (وعور) وهي التي ذهب بصر إحدى عينيها ولو كانت صورة العين قائمة وكذا ذهب أكثره فإن كان بعينها يمشي لا يمنعها النظر أجزاء (وفائت جزء) لا تجزئ كفاتت يد أو رجل أصالة أو طروا (غير خصية) بضم الخاء وكسر هاء وهي البيضة وأما بخصية فيجزئ أن لم يحصل بها مرض بين وإنما أجزأ لأنه يعود بمنفعة في لحمها فيصير ما نقص (وصعها) بالمد صغيرة الأذنين (جدا) كأنها خلقت بلا أذن (وذى أم وحشية) وأبوها من الأنسي (١٠٧) بأن ضربت شول الأنسي في

أذن الوحشي اتفاقا وكذا عكسه على الأصح (وبنراء) وهني التي لا ذنب لها خلقة أو طروا (وبكاه) فائدة الصوت (وبخراء) متغيرة رائحة القم (وبابسة ضرع) أي جيعه فان أرضعت بغيره فلا تنضر (ومشوقة أذن) أكثر من ثلث ثان كان ثلثا أجزاء (ومكسودة سن) انزاد على الواحدة وأما كسر واحدة فلا يمنع الأجزاء على الأصح وأراد بالكسر ما يشمل القلع بدليل قوله (لغير انغارا وكبر) وأما لهما فتجزئ ولو لجيعها (وذاهبة ثلث ذنب) فصاعدا (لا) ثلث (أذن) فلا يضر وابتداء وقتها كائن (من) فراغ (ذبح الامام) في اليوم الاول فان لم يذبح اعتبر زمن ذبحه وأما وقت ذبحه هو بعد الصلاة والخطبة فلو ذبح

(قوله أي لم يبرأ) أشار الشارح إلى أن المراد بالدماء عدم البرء وإن لم يسيل منه دم لاسيلان الدم ولو قال المصنف ان يرى ويدخل لعل قوله كئين مرض لكان أحسن وأخصر (قوله وبين جرب الخ) أشار الشارح إلى أن قيد البنية معتبر في المعطوفات فلا يضر الخفيف من جيعها كما ذكره الشيخ سالم (قوله وبين جنون) قال ح كان الأولى أن يقول ودائم جنون لأن الجنون غير الدائم لا يضر كما في التوضيح (قوله وفائت جزء) هذا عطف على قوله كئين مرض فأول ذكر المعطوفات على المضاف إليه ثم شرع في ذكر المعطوفات على المضاف وقوله أصالة أي سواء كان فوات الجزء أصالة أي خلقة أو كان طارئا يقطع وسواء كان الجزء الفات بالقطع أصليا أو زائدا (قوله وأما بخصية) أي وأما فوات الجزء بخصية فيجزئ سواء كان فواته خلقة أو كان يقطع وقوله وإنما أجزأ أي فائت الخصية (قوله جدا) أي بأن تفج بها الخلقة اه بخس (قوله فان كان) أي الشق وقوله ثلثا أجزأ أي بالاولى من مقطوعة ثلث الأذن كما يأتي (قوله وأما لهما فتجزئ) حاصله ان قلع الاسنان كلا أو بعضا لا يضر إذا كان لا تغارا وكبر وأما لغيرهما فقلع الواحدة لا يضر ويضر قلع ما زاد عليها (قوله وهل هو العباسي الخ) الاولى امام الطاعة الا أنه تبع في التعبير بالعباسي للخصي وابن الحاجب فانهم ما عبروا بذلك لانهم ما كانوا في زمن ولاية بني العباس بخلاف المصنف وقد أوهمت عبارة المصنف الشارح بهرام في باب القضاء فقال يستحب في الامام الاعظم كونه عباسيا وتبعه عجم وقد خرجنا بذلك عن أقوال المالكية فان الامام الاعظم يشترط فيه كونه قرشيا وأما كونه عباسيا فلا يشترط ولا يستحب اه طئي (قوله أو نائبه) أي كالباشاقى بلديس فيها امام الطاعة بل نائبه والحاصل أنه على القول الاول يتعين امام الطاعة أو عامله على البلد (قوله قولان) صوابه تردد لان الخلاف بين الحمي وابن رشد فالاول للحمي والثاني لابن رشد فهو من تردد المتأخرين لعدم نص المتقدمين ثم انه على ما قال ابن رشد من أن الاعتبار امام الصلاة فان كان واحدا في البلد فالامر ظاهر وان تعدد فيعتبر كل واحد بالنسبة لاهل الناحية التي صلى فيها اماما (قوله ومحلها الخ) أي ان محل الخلاف اذا وجد امام في البلد ولم يخرج امام الطاعة أضحيته للصلي والاعتبار هو كما انه اذا لم يكن في البلد امام الطاعة ولا نائبه كان الاعتبار امام الصلاة قول واحد فان كانت البلد ليس فيها واحد من الامامين فخرج امام أقرب البلاد اليهم وهو واضح ان كان في أقرب البلاد امام واحد فان تعدد فخرجوا أقرب الأئمة لبلدهم كذا قرر شيخنا العدوي (قوله أي سابق الامام بالذبح) أي بابتدائه سواء ختم الذبح قبل ختم الامام أو بعد ختمه أو معه فلا تجزئ حيث ابتدأ قبل الامام (قوله وكذا مساويه) أي في ابتداء الذبح فلا تجزئ به هذا اذا ختم قبله أو معه بل ولو ختم بعده (قوله أو معه لا بعده الخ) ما ذكره من عدم الأجزاء في صورة ما اذا ابتدأ بعده وختم معه فيه نظر ان قد تقدم صحة الصلاة فيما اذا ابتدأ بعده وختم معه فالأجزاء في الضحية أولى اه بن (قوله أقرب امام) أي أقرب امام يلد يذبح امامها بعد خطبته وليس المراد أقرب بلد لها امام وان لم يذبح بحيث يتخرون ذبحه أن لو ذبح لان هذا بمنزلة العدم فلا

قبلها لم يحضره ويستمر وقتها (لاخر) اليوم (الثالث) من أيام النحر والمعتبر امام الطاعة ان تولى صلاة العيد فان تولاها غيره بخلاف أشاره بقوله (وهل) المراد بالامام (هو العباسي) وهو امام الطاعة أو نائبه (أو امام الصلاة) أي صلاة العيد (قولان) ذبح الثاني ومحلها ما لم يخرج امام الطاعة أضحيته للصلي والاعتبار هو قول واحد (ولا يراعى قدره) أي قدر ذبح الامام (في غير) اليوم (الاول) وهو الثاني والثالث بل يدخل وقت الذبح بطول ع التجزئ لكن يندب التأخير لحل النافلة (وأعاد) أضحيته لبطولها (سابقه) أي سابق الامام بالذبح في اليوم الاول وكذا مساويه ولو ختم بعده وكذا ان ابتدأ بعده أن ختم قبله أو معه لا بعده فتجزئ (الا) الذابح (المخري) أقرب امام لكونه لا امام له في بلده



ولا على كفر من كان خرج عنه فتبين أنه سبقة فيجزي لعذره ببذل وسعه (كان لم يبرزها) الامام المصلي وتحري فتجزي وان تبين سبقة كان علم بعدم ذبحه (وتواني) في ذبحها (بلا عذر) وانتظر (قدومه) أي قدر وقت الذبح فمن ذبح قبله أجزاء (و) ان تواني (به) أي بسبب عذر (انتظر) بالذبح (لإزالة) أي لقربه بحيث يبقى قدوما يذبح قبله ثلاثا يفوته الوقت الأفضل (والنهار شرط) في الضحايا كالهدايا فلا يجزي ما وقع منها ليلا وأول النهار طلوع الفجر (ونذب) للمصلي وتأكدا للإمام (إبرازها) للمصلي ليعلم الناس ذبحه ولا يكره عدم الإبراز لغير الامام (و) نذب (بجيد) بان يكون من أعلى النعم (وسالم) من العيوب التي تجزي معها كخفيف مرض وكسر قرن برئ ومنه ما أشار به بقوله (وغير خرقاء) وهي التي في أذنها خرق مستدير (٨٠) (و) غير (شرقاء) مشقوقة الأذن (و) غير (مقابلة) وهي التي قطع من أذن

يعتبر (قوله ولا على كفر من) أي ولم يكن هناك امام خارج عن بلدته على كفر من أي ثلاثة أميال ويرجع بل الموجود امام خارج عن بلدته بأزيد من ذلك فتجزي ذبحه وذبح فتبين أنه سبقة وأما لو كان هناك امام خارج عن بلدته بكفر من فقط فأقل فانه كإمام البلد لمخاطبة أهل تلك البلد الخالية من الامام بالسعي لذلك الامام والصلاة خلفه وحينئذ فاذ تجزي وتبين خطؤه لم تجز والحاصل أن من على ثلاثة أميال حكمه كالبلد الذي له امام فلا يذبح الا بعد تحقق ذبحه لانه مطالب بالصلاة معه على وجه السنة وانما التجزي ويجزئه تجزئه اذا تبين أنه سبق الامام من كان على أبعد من ذلك (قوله وان تواني) أي الامام (قوله بسبب عذر) أي كقتال عدوا وانما أو جنود وهل من العذر طلب الامام للاضحية بشرائه وقضائه ولا ينظر في ذلك وقد علم من المصنف أن التجزي لا يذبح الامام حيث لم يبرز أضحيته وأما ان أبرزها فلا يعتبر التجزي من أحد من أهل البلد سواء علم بإبرازها أولا وتجزئته وعدمه على حد سواء في عدم الأجزاء ان بان سبقة لان بان تأخره (قوله ولا يكره عدم الإبراز لغير الامام) أي وأما عدم الإبراز فيكره (قوله فائتاء) كان عليه أن يبرز بعد ذلك نخشاء فتراتب الضأن أربعة وكذا المعز والبقر والابل (قوله خلاف) ابن غازي صرح ابن عرفة بمشهورية الاول ولا أعلم من شهر الثاني ونقل عن المؤلف بطرقة نسخة وشهر الرجاء الاول وشهر ابن بركة الثاني اه ونص ابن عرفة وفي فضل البقر على الابل وعكسه فالتها لغير من يعني الاول للشهور مع رواية المختصر والقاسبي والثاني لابن شعبان والثالث للشيخ عن أشهب اه بن (قوله وهو خلاف في حال الخ) الحق ان ذلك يختلف باختلاف البلاد فالابل في بلاد الحجاز أطيب لحما من البقر وفي مصر بالعكس (قوله ومراده التسع) أي مراده بعشر ذي الحجة التسعة أيام قبل يوم النحر فهو مجاز من إطلاق اسم الكل على الجزء وليس هذا تغليبا كافي عسى وانما يظهر التغليب في عكسه (قوله وضحية على صدقة) ظاهره أن المعنى ونذب تقديم ضحية على صدقة بنيتها وأورد عليه أن الضحية سنة فتقدمها على الصدقة التي هي مندوبة سنة وقد أجاب الشارح بان ضحية فاعل لحدوف أي وفضلت ضحية والجملة عطف على جملة ونذب إبرازها وليس قوله وضحية عطفا على إبرازها كالذي قبله (قوله ولو زاد عن الرقبة الخ) وذلك لان أحياء السنن أفضل من التطوع وانما نص المصنف على ذلك مع العلم بأن السنة أفضل من المستحب دفعا لتوهم ان المستحب هنا أفضل من السنة لان السنة والمنسوبة قد يكونان أفضل من الفرض كالنظر قبل الوقت والابتداء بالسلام وإبراء المعسر وإذا كان المنسوب قد يكون أفضل من الفرض فربما يتوهم أنه هنا أفضل من السنة تأمل (قوله وتكره الاستنابة مع القدرة على الذبح) أي فان كان لا يحسن الذبح أولا يقدر عليه استناب من غير كراهة ويندب له أن يحضر عند نأبته (قوله ونذب للوارث انفاذها) أي اذا عينها مورثه قبل موته بغير النذر والاوجب عليه انفاذها كما لو مات بعد ذبحها واذا أنفذها الوارث فلا يجزي عنه (قوله حيث لا دين عليه) أي على الميت أما اذا كان عليه دين يستغرقها فاتها تباع فيما عليه من الدين (قوله وجمع أكل الخ) ظاهره أن

من قبل وجهها وترك معلقا (و) غير (مدبرة) قطع من أذنهما من خلفها وترك معلقا (و) نذب (سمين) وتسمينها (ودكر) على أنثى (وأقرن) على أجم (وأبيض) ان وجد (وخل) على خصي (ان لم يكن الخصي أسمن) والافهوا أفضل (و) نذب (منان مطلقا) فله خصيه فائتاء (ثم) يليه (معز) كذلك (ثم) هل يليه (بقر) كذلك (وهو الأطهر) عند ابن رشد (أو ابل خلاف) وهو خلاف في حال فهل البقر أطيب لحما فهو أفضل أو الابل (و) نذب (ترك حلق) لشعر من سائر بدنه (و) ترك (قلم لمضغ) أي لمسريدها ولو حكما بأن كان مشركا بالفتح (عشر ذي الحجة) ظرف لترك إلى أن يضحى أو يضحى عنه ومراده

التسع من ذي الحجة وانما نذب التشبيه بالحاج (و) فضلت (ضحية) لكونها سنة وشعيرة من شعائر الاسلام (الجمع على صدقة وعق) ولو زاد عن الرقبة على أضعاف ثمن الضحية (و) نذب للمضحي ولو امرأة أو صبي (ذبحها بيده) اقتداء بسيد العالمين ولما فيه من مزيد التواضع وتكره الاستنابة مع القدرة على الذبح (و) نذب (الوارث) ان مات مورثه قبل ذبحها (انفاذها) كسائر القرب التي مات قبل انفاذها حيث لا دين عليه فان مات بعد ذبحها تعينت وعلى الوارث انفاذها فيقسمون لحما ولا تباع في دين ولو سابقا على الذبح (و) نذب للمضحي (جمع أكل) أي جمع بين أكل منها (وصدقة واعطاء) أي اهداء ولو عبر به كان أولى لان الاعطاء أعم (بلاحد) في ذلك بنلت ولا غيره (واليوم الاول) لغروبه (أفضل) مما عداه ثم أول الثاني من جزمه إلى الزوال أفضل من أول الثالث



(وفي أفضلية أول الثالث) إلى زواله (على آخر الثاني) من زواله للغروب أو عكسه وهو أفضلية الثاني بجمعه على أول الثالث (تردد) الرابع الأول (و) نذب (ذبح ولد) الضحية (خرج) أي ولد (قبل الذبح) لها ولو منذورة ولا يجب (و) الولد الخارج منها (بعده) أي بعد الذبح (جزء) أي كجزء منها فحكمه حكمها إن تم خلقه ونبت شعره فإن خرج حيا بعد ذبحها حياة محقة (٩٠) ويجب ذبحه لاستقلاله بنفسه

(وكره) للمضحي (جزء) صوفها قبله) أي قبل الذبح لما فيه من نقص جمالها (إن لم ينبت) مثله أو قريب منه (الذبح) أي لوقت الذبح (ولم ينوه) أي الجز حين أخذها (بشراء) وكذا حين أخذها من شريكه أو من معطيها له أو تعينها من غنمه فيما يظهر إذا لافرق فإن نبت مثله للذبح أو فواء حين الأخذ لم يكره (و) كره للمضحي (بيعه) أي الصوف المكروه الجز (وشرب لبن) منها ولو فواء حين الأخذ ولم يكن لها ولد لأنها خرجت قربة لله والانسان لا يعودي قريته (واطعام كافر) منها (وهل) محل الكراهة (إن بعثه) منها في بيته لأن كان في عياله كآجير وقريب وزوجة فلا يكره اتفاقا كما قاله ابن رشد (أو) الكراهة (ولو) كان الكافر (في عياله) أي من جملتهم كما قال ابن حبيب وهو الاظهر (تردد) كره (التغالي فيها) أي في كثرة غناها زيادة على عادة

الجمع بين الثلاثة أفضل من الصدقة بجمعها وإن كان أشق على النفس وهذا هو المشهور وحديث أفضل العبادات أحجزها ليس كليا وقال عجم القول بأن التصديق بجمعها أفضل من جهة إذا فضل العبادات أحجزها أي أشقها على النفس (قوله ولا يجب) أي بناء على المعتمد من أنها لا تتعين إلا بالذبح ولا تتعين بالنذر وإذا عمل بالمندوب وذبح ذلك الولد مع أمه حكمه حكمه وجعله محكما من جواز الأكل والتصدق والأهداء ونذب الجمع بين الثلاثة ومنع البيع وإذا لم يعمل بالمندوب وأبقى ذلك الولد من غير ذبح لعام آخر صح أن يضحي به (قوله وكره جز صوفها) أي سواء جزه ليتصرف فيه أو لا خلافا لعقب حيث قيده بما إذا كان الجز ليتصرف فيه التصرف الممنوع والأجاز مطلقا ونسب ذلك لتوحي ورده عليه بأنه ليس فيهما ذلك (قوله فان نبت مثله للذبح أو فواء حين الأخذ لم يكره) أي كما أنه لا يكره الجز إذا تضررت ببقاء الصوف لخرق نحوه واعلم أن ظاهر منطوق المصنف ومفهومه سواء كانت الضحية منذورة أم لا وارتضاء عجم وقيد بعض شيوخ الشيخ أحمد الزرقاني بغير المنذورة وأما المنذورة فيصير جزها سواء فواء أم لا وارتضاء الثاني (قوله ولم يكن لها ولد) أي ولو لم يكن الخ (قوله والانسان لا يعود) أي يكره العود على المعتمد (قوله كما قال ابن حبيب) الأولى كما قال ابن الحاجب لأن ابن حبيب من المتقدمين فلا يشير المصنف للخلاف الواقع بينه وبين غيره بالتردد فالصواب أن المصنف أشار بالتردد لطريقة ابن رشد وطريقة ابن الحاجب وبيان ذلك أن الإمام روى عنه إباحة كل الكافر منها ثم رجع عنها إلى الكراهة وهي الأشهر فقال ابن رشد اختلاف قول مالك إذا لم يكن في عياله أما إن كان فيهم أو غشيم وهم يأكلون فلا بأس به دون خلاف وقال ابن الحاجب الخلاف المروي عن الإمام مطلق أي سواء كان في عياله أو بعث إليه وأما ابن حبيب فله قول آخر حاصله أنه لا خلاف بين قول مالك فالقول بالكراهة محمول على ما إذا لم يكونوا في عياله وبعث إليهم والقول بالإباحة محمول على ما إذا كانوا في عياله انظر بن (قوله لأن شأن ذلك المباهاة) أي وحيث نشد فخاف منه قصدها فان تحقق قصدها بالتغالي حرم وإن تحقق من نفسه عدم قصدها وانما قصد كثرة اللحم أو الأجر كان التغالي مندوبا بالحديث فالصور ثلاث خوف قصد المباهاة وقصد فعل بالفعل وتحقيق عدم قصدها وهي جارية في التغالي فيها وفي زيادة عددها (قوله وفعلها عن ميت) فإن فعلت عنه وعن الميت لم يكره قاله عقب وفيه أن هذا غير صواب لأنهم قد عللوا كراهة فعلها عن الميت بعدم الوارد في ذلك وهذا شامل لصورة الأفراد والتشريك وأيضاً شروط التشريك المتقدمة غير مجتمعة هنا اه بن (قوله والاندب) أي والابان كان عيها نذب الخ أي والمراد أنه عيها بغير الذبح والنذر أو ما لو عيها بالنذر أو بالذبح بأن ذبحها ثم مات تعين على الوارث إنفاذها كما هو وقوله إن لم يكن عيها أي ولم يكن وقف وقفها وشرطها فيه والأوجب فعلها عنه لما يأتي من أنه يجب اتباع شرط الواقف إن جاز أو كره والحاصل أن كراهة فعلها عن الميت مقيدة بقيد بن كما علمت (قوله شاة كانت تذبح في الجاهلية) أي يتقربون بها لاصنامهم (قوله وكانت أول الاسلام) أي تذبح لله سبحانه وتعالى على جهة النذب كما صرحوا به (قوله وأبدالها) أي وكره أبدالها بدون فإذا أبدل الشاة ببقرة تعلقت الكراهة بأخذ الشاة بدلا عن البقرة ويستحب له أبدالها بالأفضل وإن برأئد شي في غنها ومحل الكراهة إذا لم تكن معينة بالنذر والا كان الأبدال ممنوعا ولا ينافي هذا ما يأتي من أن المشهور أنها لا تتعين بالنذر لأنه محمول على عدم الغاء العيب الطارئ فلا ينافي أن تعينها بالنذر يمنع من البدل ومن البيع اه بن (قوله وكذا بمساو على الرابع) سند في هذا قول الإمام ولا يبدلها إلا بخير منها ولأنه

أهل البلد لأن شأن ذلك المباهاة وكذا زيادة العدد فان توى بزيادة الثمن أو العدد الثواب وكثرة الخير جازل نذب كما في المدونة (و) كره (فعلها عن ميت) إن لم يكن عيها قبل موته والاندب الوارث انفاذها (كعتيرة) كعتيرة شاة كانت تذبح في الجاهلية بربح وكانت أول الاسلام ثم نسخ ذلك بالضحية (وأبدالها بدون) منها وكذا بمساو على الرابع هذا إذا كان الأبدال اختيارا بلس (وإن) كان اضطرارا (لاختلاط) لها مع غيرها في كره ترك الأفضل لصاحبه



الابقرة فلا يكره لكن يندب له ذبح أخرى أفضل ويكره ذبحها فأخذ الدون بلا قرعة وذبحه فيه كراهتان (قيل الذبح) متعلق بأبدال (وجاز) لربها (أخذ العوض) عنها وتركها لصاحبه كما يجوز أخذ أحدهما بقرعة أو لا (ان اختلطت) بغيرها (بعده) أي بعد الذبح ولم يعرف أكل ذبحته (على الاحسن) عند ابن عبد السلام قال لان مثل هذا الآية صديقه المعاوضة ولا تهاشرك ضرورة فأنشئت شركة الورثة في لحم ضحية مورثهم ويتصرف في العوض (١١٠) كيف شاء على الراجح ومقابل الاحسن هو الطاهر (وصح) لربها أو كرهه بلا ضرورة (انابة)

يعني انابة غيره (بالفعل) كاستنبطت ووكنتك واذبح عني (ان أسلم) النائب وكان مصلبا بل (ولم يصل) لكن يستحب إعادة ما ذبحه فان كان كافرا لم تحزه (أو قوى) أي ولو قوى النائب ذبحها (عن نفسه) وتجزئ عن ربها (أو) نيابة (بعادة كقريب) أي بعادة مثل قريب فعادة مضاف للكاف التي بمعنى مثل والمراد بمن القريب هو الصديق الملائف (والا) بأن كان كقريب ولا طاقه أو أجنبي له عادة (تتردد) في صحة كونها ضحية وعدمها نظر لعدم الاستنابة وأما أجنبي لا طاقه فلا تجزئ فطعا (لان غلط) عطف على المعنى أي وضح كونها ضحية ان استناب لان غلط الذابح في ذبح أضحية غيره معتقدا أنها أضحيته والقرض أنه لم يوكله على ذبحها (فلا تجزئ عن واحد منهما) لأن ربها لعدم توكيله ولا عن الذابح لعدم ملكها قبل الذبح (ومنع البيع) من الأضحية كجلد أو لحم

لاموجب للمعاوضة مع التساوي لكن في بن عن التوضيح أن ابدالها بمثلها جائز كما هو ظاهر المصنف (قوله الابقرة فلا يكره) كذا في ح وهو مشكل اذ القرعة لا تجوز مع التفاوت بل مع التساوي فتأمل اه بن الا أن يقال انها قرعة في الجملة لضرورتها لا لتباس (قوله فيه كراهتان) أي وأما أخذ الدون بقرعة وذبحه ففيه كراهة واحدة (قوله وجاز أخذ العوض) أي من دراهم أو دنانير أو عروض مثلا ولا اشكال في اجزائها عن ربها مع أخذ العوض لانه امر جالبه الحال (قوله ومقابل الاحسن) أي وهو القول بعدم حوازا أخذ العوض من غير الخنس وقوله الطاهر أي لان أخذ القيمة عنها يبيع لها وهو موعوع وعلى هذا القول فيتعين عند الاختلاط أخذ أحدهما بالقرعة أو بدونها وأجزأت الضحيتان عن صاحبهما وفي وجوب تصدقهما بهما وجوازا كما هما من قول يحيى بن عمرو والخمي (قوله وتجزئ عن ربها) أي سواء كانت معينة بالنذر أو مضمونة على الصواب خلافا لما في عقبى وسواء كان النائب ذبحها عن نفسه عمدا أو خطأ لان المعبر بغيرها كما في ح عن ابن رشد لانه الذابح فهو بمن أمر رجلا أن يوضه فالعبرة بنية الأمر المتوضي لانية المسامحة والوضي وما ذكره المصنف من اجزائها عن ربها اذ أقوى النائب ذبحها عن نفسه قول مالك وموحيه ابن رشد وقيل لا تجزئ ربها وتجزئ النائب الذابح لها ويضمن قيمتها لربها ممن تعدى على أضحية رجل وذبحها عن نفسه وقيل لا تجزئ واحد منهما وهذه الأقوال الثلاثة تجزئ في الضحية مطلقا سواء كانت مضمونة أو معينة (قوله أو بعادة) عطف على قوله بلفظ (قوله أو أجنبيا) أي أو كان الذابح لها أجنبيا له عادة أي كجار أو جدير أو غلام لهم عادة بالقيام بأموره (قوله فتتردد) أي طريقتان أحدهما تنحكي الاتفاق على الاجزاء في القريب وأن الخلاف في غير القريب وهو مقتضى كلام ابن تيسر والآخر تنحكي الاتفاق على عدم الاجزاء في غير القريب والخلاف في القريب ونقلهما ابن عرفة وغيره عن الخمي (قوله فلا تجزئ عن واحد منهما) ثم ان أخذ المالك قيمتها عن ذبحها غلطا فقال ابن القاسم في مباح عيسى ليس للذابح في اللحم الا الاكل أو الصدقة لان ذبحه على وجه التضحية وان أخذ المالك اللحم فقال ابن رشد يتصرف فيه كيف شاء لانه لم يذبحه على التضحية به قال شيخنا في حاشية خش نقلا عن الشيخ سالم ومحل كونها لا تجزئ عن واحد اذا ذبح غلطا اذ لم يكن ربها ناذرا لها والا أجزأت عن نذره سواء كانت معينة أو مضمونة اه بقي ما ذابح أضحية غيره عمدا عن نفسه من غير استنابة وفيها تفصيل فان كان ربها نذرها وكانت معينة أجزأته وسقط النذر وان كانت مضمونة فالنذر باق في ذمته وان كان ربها لم يحصل منه نذر فقبل لا تجزئ واحد منهما بالاولى من الغلط وروى ابن حجر زعن ابن حبيب عن أبي بصير اجزاءها عن الذابح وضمن قيمتها لربها والفرق على هذا بين العامد والغلط أن المنعم داخل على ضمانها فكأنه ملكها قبل الذبح بالاستيلاء عليها والحاصل أن الضحية اذا ذبحها غير ربها فاملا بملكه أو لا الاول هو قول المصنف ووضح انابة اني قوله ولو قوى عن نفسه والثاني اما أن ينوي عن ربها أو عن نفسه الاول هو محل التفصيل في قوله أو بعادة كقريب الخ والثاني وهو ما ذابح عن نفسه فاما غلطا وهو قوله لان غلط واما عمدا وهو ما ذكرناه لك بقولنا بقى الخ (قوله وذبحها) أي عالما بالعيب وحكمه وليس المراد أنه ذبحها غيبا ولم يطلع عليه الا بعد الذبح والا كان مكررا مع قوله أو ذبحها معيها جهلا (قوله والافعل بها ما شاء) أي والاذبحها والفرض أنها تعبت ففعل بها ما شاء (قوله فلا يبيع منها شيئا في ذلك) أي فماد كرم من المسائل المشار له بقوله وان ذبح قبل الامام الى هنا (قوله والمعتمد الجواز) أي جواز اجزائها قبل الذبح وأما اجارة

أو عظم أو شعر ولا يعطى الجزاء في مقابلة جزائه أو بعضها شيئا منها وهذا ان كانت مجزئة بل (وان) لم يحصل اجزاء كن (ذبح) يوم جلدها الحمر (قبل الامام أو تعبت حالة الذبح) عيبا يمنع الاجزاء كما اذا أضحيها الذبح فاضطربت فانكسرت رجلها أو أصابت السكين عينا ففقدتها قبل تمام فري الخلقوم والودجين (أو) تعبت (قبله) أي قبل الشروع في الذبح وذبحها والافعل بها ما شاء كإتاني وهذا يفهم مما قبله بالاولى (أو ذبح معيها جهلا) بالعيب أو بكونه يمنع الاجزاء فلا يبيع منها شيئا في ذلك كله (و) منع (الاجارة) لها قبل ذبحها وجلدها بعده والمعتمد الجواز



(و) منع (البذل) لها أو شيء منها بعد ذبحها بشئ آخر مجانس للبذل (الامتصادق) عليه أو موهوب له فلا يمنع البيع أو البذل ولو علم  
ببها حال التصديق عليه بذلك (وفسخت) عقدة البيع والبذل وكذا الاجارة على ما مشى عليه لا على المعتمد ان عثر عليه قبل فوات المبيع  
والامتصادق بالعوض نفسه وجوبا ان لم يفت من غير تفصيل فان فات العوض ايضا بان (١١١) صرفه في حاجته مثلا فهو ما أشاره

بقوله (وتصدق) وجوبا  
(بالعوض) أي بيده  
(في القوت) أي قوت  
العوض وجلباء على  
ذلك القيد الذي أشار  
له بقوله (ان لم يتول)  
البيع (غير) أي غير  
المضحي (بلاذن) بأن  
تولاه المضحي أو غيره  
بأذنه سواء صرفه فيما  
يلزم المضحي أم لا (و) بلا  
(صرف فيما لا يلزم)  
المضحي بأن صرفه فيما  
يلزم فالمعنى ان لم يتول  
غيره حال عدم اذنه  
وصرفه في غير لازمه  
وهو صادق بثلاث صور  
تولية ربه وغيره المأذون  
وغير المأذون الصارف  
فيما يلزم ومفهومه أنه  
لو تولاه الغير بغير اذنه  
وصرفه فيما لا يلزمه  
فلا يلزم المضحي التصديق  
ببذل العوض فالصور  
أربع يلزمه التصديق  
في ثلاث وشبه بمنطوق  
المسألة قوله (كأرض  
عيب لا يمنع الاجزاء)  
بان اشتراها وبيعها  
فوجد بها عيبا خفيفا  
ككونها خرقاء أو  
شرقاء فرجع بارتبه  
على بائعه فيجب

بجلبها بعد الذبح فالذهب المبيع عند ابن شامس كافي المواق وجعل قول سحنون بالجواز مقابلا ولكن المعتمد  
ما قاله سحنون من الجواز (قوله والبذل) عطف على البيع فيقتضي المغايرة فالبذل ليس بعالكنه يشبهه  
واعلم ان البذل بعد الذبح ممنوع مطلقا سواء أوجب بالندرا ولا أو ما قبل الذبح فليس بمنوع ما لم تكن مندورة  
كما مر (قوله فلا يمنع) ما ذكره المصنف من الجواز هو قول أصح وشهره ابن غلاب قال اللعني وهو الاحسن  
ومقابله المنع لما لك وشهره في التوضيح في باب السرقة (قوله ولو علم ربه) هذا ما بالغه في محذوف أي ولا اثم  
على ربه ولو علم حال التصديق عليه بذلك أي بأنه يبيع ما يعطيه له خلافا لابن المواز (قوله والا) أي والا بان  
فات اللهم أو الجلد المبيع تصديق بالعوض وجوبا أي وقضى به على الظاهر قال عجم ويستفاد من جعلهم تفر  
السوق فتوات أن الذبح للجلد والطبخ للهم ولو من غير أن يرفوت أذهوا شئ (قوله من غير تفصيل) أي سواء تولى  
البيع المضحي أو غيره بأذنه أو بغير اذنه (قوله أي بيده) أي من قيمة أو مثل (قوله وجلباء على ذلك) أي على  
التصدق ببذل العوض في فوات العوض أي ولم يحمله على التصديق بالعوض في فوات المبيع وقيام العوض  
وقوله للقيد الخ أي فان قوله وبلا صرف فيما لا يلزم يقتضي أن العوض صرف فيما يلزم ولم يكن باقيا هذا  
كلامه وفيه أن قوله وبلا صرف فيما لا يلزم صادق بما اذا لم يصرف أصلا وبما اذا صرف فيما يلزم فالأولى جعل  
كلام المصنف عاما لتصديق بالعوض اذا فات المبيع وكان العوض باقيا والتصديق ببذل العوض اذا فات  
العوض كما فعل بن وغيره يجعل العوض شاملا لعوض المبيع وببذل العوض (قوله ان لم يتول الخ) أي  
ان عدمت تولية غيره للعقد المتبسة بعدم الاذن وبعدم الصرف فيما لا يلزم ولا شئ أن انتفاء تولية الغير  
المتبسة بعدم الاذن وبعدم الصرف فيما لا يلزم صادق بما اذا تولى العقد بنفسه أو تولاه غيره بأذنه أو بغير  
اذنه وصرفه فيما يلزم ولو قال المصنف ان تولى العقد بنفسه أو تولاه غيره بأذنه أو صرف العوض فيما يلزم لكان  
مفيدا للراد بلا كلفة (قوله وصرفه في غير لازمه) أي وحال عدم صرفه في غير الخ (قوله لا يمنع الاجزاء)  
هذه النسخة التي فيها ثبات لا نسخة ابن غازي قال ح والذي في غالب النسخ وشرح عليه البساطي وبهرام  
اسقاط لافعل الأولى يكون تشبيها بمنطوق قوله وتصديق بالعوض وعلى الثانية يكون تشبيها بمفهوم قوله  
ان لم يتول الخ في عدم وجوب التصديق لان المنقول عن ابن القاسم وهو المعتمد أن الارض ان منع عيبه  
الاجزاء صنع به ما شاء والامتصادق به وأما الشافعيان لم يمنع العيب الاجزاء فواضح وان منع فالذهب عدم جواز  
بيعها كافي التوضيح (قوله لكن اعتمدوا) أنها لا تجب بالندرا وانما تجب بالذبح فقط (هذا صحيح ونحوه قول  
المقدمات لا تجب الاضحية الا بالذبح وهو المشهور في المذهب اه وهذا في الوجوب الذي يلغى طرق  
العيب بعده كما ذكره ابن رشد وابن عبد السلام فاذا نذر هائم أصابها عيب قبل الذبح فأنه لا تجزئ كما قال  
ابن عبد السلام لان تعيين المكلف والتزامه لا يرفع ما طلب منه الشارع فعليه يوم اذ مضى من ذبح شاء سليمة  
من العيوب اه بخلاف طرق العيب في الهدي بعد التقليد وليس المراد عدم وجوب الضحية بالندرا مطلقا  
بل نذر هائم يوجب ذبحها ويمنع بيعها وبذلها اه وكان على المؤلف اسقاط النذر والاقتصار على وجوبها  
بالذبح فقط كما فعل غيره لان كلامه في الوجوب الذي لا يعتبر طرق العيب بعده وقد علمت ما في النذر وكأنه  
غره ما في التوضيح عن الذخيرة المشهورة وتجيب بالندرا والذبح مع أن كلام الذخيرة يحمل على الوجوب الذي يمنع  
البيع لا طرق العيب وبما تقدم تعلم أن قول ح فلو نذر هائم تعيدت قبل الذبح لم أرفقه نصا قصورا نظر بن  
(قوله قبل شئ مما ذكر) أي من النذر والذبح (قوله وصنع بها ما شاء) أي من بيع وغيره (قوله فاصم)

التصدق به ولا يملكه لانه بمنزلة بيع شئ منها وهو ممنوع فلو كان العيب يمنع الاجزاء لم يجب التصديق بل يندب لان عليه بدل الضحية  
(وانما تجب بالندرا والذبح) الواو بمعنى أو لكن اعتمدوا أنها لا تجب بالندرا وانما تجب بالذبح فقط (فلا تجزئ ان تعيدت) عيبا يمنع الاجزاء  
(قبله) أي قبل شئ مما ذكر (وصنع بها ما شاء) لان عليه بدلها انما صر من قوله أو تعيدت حالة الذبح أو قبله فيما اذا ذبحها وهذا فيما اذا لم  
يذبحها انما هو مفهوم ما مر (كجسها حتى فات الوقت) فيصنع بها ما شاء



ولومندورة (الآن هذا) دون الاول (آثم) أي حبسه لها دليل على انه ارتكب اثماً حتى فوته الله تعالى بسببه هذا الثواب العظيم لان الله تعالى قد يحرم الانسان الخبز بذنوب أصابه لا أن حبسه اوجب الاثم اذا السنة لا اثم في تركها (و) جاز (لوارث القسم) في الاضحية الموروثة بالقرعة لانها تميز حق لا بالتراضي (١١٣) لانها يبيع على حسب الموارث ولو ذبحت قبل موت المورث (لا) يجوز (بيع) لها

أي من قوله ومنع البيع وان ذبح قبل الامام أو تعينت حالة الذبح أو قبله (قوله ولو مندورة) فيه نظر فقد نظر ح في المنذورة اذا ضلت أو حبسها حتى فات الوقت ما يفعل بها ونقل ابن عرفة عن الجلاب أنه يلزمه ذبحها ونقله طي ويقيده ما تقدم من أن النذير يمنع البذل والبيع اهـ بن (قوله الا أن هذا) أي الذي حبسها اختياراً حتى فات الوقت آثم وقوله دون الاول أي وهو من عيها قبل الذبح وقوله آثم أي من تركب الاثم قبل ذلك وحبسه لها حتى فات الوقت دليل على ذلك أو المراد بآثم أنه فاته ثواب السنة فعبر عن المكروه بالآثم لانه عرض نفسه له كما قالوا ان المكروه محاب بين العبد وربّه وهذا الجواب الثاني أحسن من الاول الذي ذكره الشارح لانه يبعد قصد الفقيه اليه على أنه يقال أيضاً في الاول فلا يصح قوله دون الاول (قوله وجاز للوارث القسم) أي وبعد القسم فلا يجوز لاحد من الورثة البيع ولا البذل على ما مر ثم اعلم أن في المسئلة ثلاثة أقوال ذكرها ابن رشد ونحسبها ابن عرفة فقال ابن رشد في أكلها أهل بيته على نحو أكلهم في حياته وقسمتها على الميراث فالتها يقسمونها على قدر ما يأكلون سماع ابن القاسم وسماع عيسى وظاهر الواضحة قلت والاول هو الذي استظهره ابن رشد قال ح والظاهر أن المصنف مشى على القول بأنهم يقسمونها على الرؤس والذكر والانثى والزوجة سواء لا على الميراث لانه قول ابن القاسم وقال التونسي انه أشبه بقولي ابن القاسم اهـ وهذا القول الذي اختاره التونسي وعزاه ح لابن القاسم هو ثالث الاقوال المتقدمة الذي عزاه ابن رشد لظاهر الواضحة انظر بن (قوله لانها يبيع) أي والبيع لا يجوز في الاضحية لافي أكلها ولا بعضها (قوله ولو ذبحت) يعني أن للورثة القسم سواء مات بعد أن ذبحت أو مات قبل أن تذبح والحال انه أوجبها قبل موته أو مات قبل أن يوجبها وفعل الورثة ما يستحب لهم من الذبح وأما ان مات قبل أن يوجبها ولم يفعل الوارث المستحب فهي كالمن أمواله (قوله لا يبيع بعده في دين) يعني أن الضحية لا تباع بعد الذبح في دين على مفلس حتى أوميت فلا مفهوم للبيت في كلام الشارح ومفهوم قوله بعده أنها اذا لم تذبح فلا غرماء أخذها في الدين ولو كانت مندورة ولا فرق بين كون الدين سابقاً على نذرها أو طارئاً عليه (قوله وندب ذبح واحدة) أي سواء كان المولود ذكراً أو أنثى خلافاً لمن كان يعق عن الانثى واحدة وعن الذكور اثنتين فلو ولدوا أمان في بطن واحدة عتق عن كل واحد منهما واحدة (قوله وسقطت بعضي زمنها الخ) أي ولو كان الاب موسراً فيه وقيل انها لا تقوت بفوات الاسبوع الاول بل تفعل في الاسبوع الثاني فان لم تفعل في الاسبوع الثالث ولا تفعل بعده (قوله من طلوع الفجر) في ح نقله عن أبي الحسن جعل ابن رشد الوقت ثلاثة أقسام مستحب وهو من الضحوة الزوال ومكروه بعد الزوال للغروب وبعد الفجر لطلوع الشمس وممنوع وهو الذبح بالليل فلا تجزئ اذا ذبحت فيه (قوله ان سبق) أي المولود بالفجر (قوله وندب التصديق بزنة شعره) أي في سابع الولادة ويفعل ذلك في اليوم السابع قبل العقيدة فيمن يعق عنه (قوله لمخالفة الجاهلية) فيه أن المخالفة تحصل بجواز الكسر نعم في النسب شدة مخالفة وقوله مخافة ما يصب الولد أي من كسر عظامه وقوله ينقض ذلك أي وهو جواز الكسر (قوله وكره عملها ولينة) أي وأما ذبح شاة أخرى غيرها وعملها ولينة فلا كراهة فيه (قوله وغيرهم) أي سواء كانوا فقراء أو أغنياء جيراناً ولا (قوله ويتصدق ويهدي بما شاء) أي نياً أو مطبوخاً والجمع بين الثلاثة أولى فلا تقتصر على أكلها في البيت كفي (قوله من تلطخ رأسه) أي تغاؤلاً بأنه يصير شجاعاً سفاكاً للدماء (قوله وهو) أي الختان (قوله في قطعها الجلدة) أي لاجل تمام اللذة

\*(باب الايمان)\*

(بعده) أي بعد الذبح (في دين) على الميت لتعينها بالذبح ثم شرع يتكلم على العقيدة وحكمها فقال (وندب) لاب من ماله (ذبح واحدة) من بهيمة الانعام (تجزئ ضحية) فشرطها من سن وعدم عيب جهة وكمالا كالضحية (في سابع الولادة) وسقطت بعضي زمنها بغروب الساب (نهاراً) من طلوع الفجر وندب بعد طلوع الشمس (والغني يومها) أي يوم الولادة فلا يحسب من السبعة (ان سبق بالفجر) بأن ولد بعده فان ولده معه حسب (و) ندب ولو لم يعق عنه خلق رأس المسولود ولو أنثى و (التصدق بزنة شعره) ذهباً أو فضة فان لم يخلق رأسه تحرى زنته (وجاز كسر عظامها) ولا ندب وقيل يندب لمخالفة الجاهلية فقد كانوا لا يكسرون عظامها وإنما يقطعونها من المفاصل مخافة ما يصب الولد بزعمهم فجاء

الاسلام ينقض ذلك (وكره عملها ولينة) مدعو الناس اليها بل تطبخ ويأكل منها أهل البيت وغيرهم (قوله) في مواضعهم ولا حسد في الاطعام منها ومن الضحية بل يأكل منها ما شاء ويتصدق ويهدي بما شاء (و) كره (لطخه بدمها) خلافاً لما كان عليه الجاهلية من تلطخ رأسه بدمها (و) كره (ختانه يومها) لانه من فعل اليهود وانما يندب زمان أمره بالصلاة وهو في الذكور سنة وأما خفاض الانثى فتدوب ويندب أن لا تنهك أي لا تجوز في قطعها الجلدة \*(باب اليمين تحقيق)\*



أي تقرير وتثبيت (ما) أي أمر (لم يجب) عقلاً أو عادة فدخل الممكن عادة ولو كان واجباً وممتنعاً شرباً نحو والله لا يدخل النار  
 أولاً أدخلها أولاً أصلياً أو لا شرباً من الخمر أولاً أشربه والممكن عقلاً ولو امتنع عادة فحولاً شرباً من البحر ولا صعوداً السماء  
 ويبحث في هذا بمجرد البين ألا يتصور هنا العزم على الضد لعدم قدرته على الفعل ودخل الممتنع عقلاً فحولاً جمع بين الضدين ولا تقتل  
 زيد الميت بمعنى ازهاق روحه ويبحث في هذا أيضاً بمجرد البين لما مر فالمتنع عقلاً أو عادة انما يأتي فيه صبغة الحث كما مثلنا وأما  
 صبغة البر فحولاً أشرب البحر ولا أجمع بين الضدين فهو على برائتها ضرورة أنه لا يمكن الفعل وخرج الواجب العادي والعقلي كطلوع الشمس  
 من المشرق وتحيز الجرم فإنه لو قال والله ان الجرم متحيز فهو صادق وان قال ليس بتحيز فهو غموس فعلم أن كلامه في البين التي تكفر (بذكر  
 اسم الله) الباعدية متعلقة بتحقيق فهذا من تمام التعريف وشمل كل اسم من أسمائه (١١٣) تعالى (أوصفته) الذاتية كالعالم

وكذا القدم والبقاء  
 والوحدانية وكذا  
 المعنوية لأصفاة الفعل  
 كخلقهم ورزقهم واعلم  
 أن البين عند ابن عرفة  
 وجماعة ثلاثة أنواع  
 القسم بالله أو بصفة  
 من صفاته والتزام  
 مندوب غير مقصوده  
 القربة فحولاً وان قلت  
 زيداً فعدي حراً وفي  
 الشيء إلى مكة وما يجب  
 بإنشاء كان دخلت النار  
 فانت طالق وظاهر  
 المصنف أن النوعين  
 الآخرين ليسا من البين  
 وعليه فهم آمن  
 الالتزامات لا البين  
 (كبابه) والله وتالله  
 (وهالله) بحذف حرف  
 القسم وإقامة التسمية  
 مقامه (وايم الله) بفتح  
 الهمزة وكسرها أي بركته  
 وأصلها إيمان الله (وحق  
 الله) إذا أراد الخالف  
 به الصفة القدسية

(قوله لم يجب) أي لم يجب وقوعه (قوله إذا لا يتصور هنا الخ) فيه أن العزم على الضد يتصور كأن يعزم على  
 عدم شرب البحر وعلى عدم صعود السماء لكنه لا ينفعه فالأولى حذف ذلك ويقول من أول الأمر لعدم  
 قدرته على الفعل (قوله بمعنى ازهاق روحه) أي لأن قتله بهذا المعنى ممتنع عقلاً لأنه يحصل للحاصل وأما  
 قتله بمعنى حررقته فهو ممكن عادة (قوله وخرج الواجب) أي خرج ما وقوعه واجب عقلاً أو عادة فلا يكون  
 تحقيق وقوعه بذكر اسم الله أو وصفته عينا لأن الواجب يحقق في نفسه والمراد تحقيق وقوع ما لم يجب في  
 المستقبل خاصة وأوردت على المصنف عدم شهوة للغو والغموس إذا تعلقت بغير المستقبل مع أن كلاً  
 منهما مباحين ورده طي بأن تعريفه المذكور للبين الموجبة للكفارة لا المطلق البين والغو والغموس إذا  
 تعلقت بغير المستقبل كالمأذني لا كفارة فيهما (قوله وشمل كل اسم من أسمائه تعالى) لأن اسم في كلامه  
 مفرد مضاف يعم وأراد بالاسم ما دل على الذات العلية سواء دل عليها وحدها كالجلالة أو مع صفة كالخالق  
 والقادر والرازق الخ (قوله غير مقصوده القربة) أي بل المقصوده امتناع النفس من الفعل وخرج بقوله غير  
 مقصوده القربة التذكرة لله على دينار صدقة فإن المقصوده القربة بخلاف البين فحولاً دخلت النار  
 فعدي حراً فإنه انما قصد الامتناع من دخول النار (قوله وما يجب بإنشاء) هذا يشمل المندوب نحو أنت  
 حران فعلت كذا وقد تقدم في قيد الانشاء بما ليس عند ديبان يقال وما يجب بإنشاء أي والحال أنه ليس  
 بمندوب والاتخاذ مع ما قبله وقوله وما يجب بإنشاء حال كونه معلقاً على أمر مقصود عدمه (قوله كان  
 دخلت النار فانت طالق) أي فإذا دخلت وجب الطلاق بسبب إنشاء البين وليس للطلاق كفارة (قوله  
 لأن أريد به حقه) أي لأن أراد الخالف به الحق الذي له على عباده من العبادات فلا يكون عينا وأما  
 إذا لم يرد به شيئاً في عبق أنه يكون عينا مثل ما إذا أراد به الصفة كالعظمة أو استحفافه الألوهية والذي في  
 عجب أنه إذا لم يرد شيئاً لا يكون عينا وتبعه شب واعلم أن إيمان الله قسم مطلقا سواء ذكر معه حرف  
 القسم وهو الواو أو لا بخلاف حق الله وما أشبهه فلا يكون عينا إلا إذا ذكر معه حرف القسم لأن إيمان تعورف  
 في البين بخلاف حق الله فالله بعضهم وهو الظاهر وفي بن الظاهر أنه لا فرق بين حق الله وإيمان الله في  
 جواز إثبات الواو وحذفها فتكون مقدرة (قوله وعظمته وجلاله) هاتان الصفتان راجعتان للقدرة وقيل  
 انهما من الصفات الجامعة للصفات السلبية والوجودية وهذا هو الأولى واعلم أنه لا ينعقد البين بعظمة الله  
 وجلاله إلا إذا أريد به المعنى القديم القائم به تعالى وأما لو أراد الخالف بهما العظمة والجلال أي المهابة  
 اللتين جعلهما الله في خلقه فلا ينعقد بهما عين (قوله أو هي مع الأوراق) واعلم أنه لا خلاف في تسمية  
 الحادث من الأصوات والحروف قرأنا وأما ذكره والخلاف في تسمية القديم قرأنا (قوله فيلزمه البين)

(١٥ - دسوقي ثاني) كعظمته لأن أراد به حقه على عبادته من العبادات (والعزيم) من عزيم بفتح العين إذا غلب أولم يوجد له  
 مثل وبكسرها إذا قل حتى لا يكاد يوجد له نظير (وعظمته وجلاله وأرادته وكمالاته) أي التزامه ويرجع لكلامه كالوعد بالثواب (وكلامه  
 والقرآن والمصحف) ما لم ينو النقص أو هي مع الأوراق (وان قال) الشخص بالله لا فعلن ثم قال (أردت) بقولي بالله (وثقت) أو اعتصمت  
 (بالله ثم ابتدأت) أي استأنفت قولي (لا فعلن) ولم أقصد البين (دين) أي صدق بلا عيب (لا يسبق لسانه) مخرج من مقدور بعد قوله دين  
 يفهم من الكلام السابق أي ولا يلزمه عين بذلك لا يسبق لسانه في البين يعني غلبة جريانه على لسانه فحولاً والله ما فعلت كذا والله ما فعلت  
 كذا فيلزمه البين وليس المراد يسبق لسان التفاته إليه عند ارادة النطق بغيره اذ هذا الشيء عليه ويدين (وكهرة الله) أراد به صفة  
 القدسية التي هي منعه وقوته (وأمانته) أي تكليفه من إيجاب وتحريم فهي ترجع لكلامه (وعهده) أي الزامه وتكاليفه بمعنى ما قبله  
 (وعلى عهد الله) فانهما عين (الآن يريد) بعزم الله وما بعده المعنى (المخلوق) في العباد



كافي قوله تعالى سبحانه ربك رب العزة انا عرضنا الامانة وعهدنا الى ابراهيم فلا تتعقدها عيني (وكا حلف واقسم واشهد) لا فعلن كذا  
فهو ايمان (ان نوى بالله) لان لم ينوه (واعزم) او عزمت (ان قال بالله) لان لم يقل ولو نوى لا بمعنى اعزم اقسامهم وتقييدهم بالله  
يقتضى ان معناه اقسام (وفي اعاهد الله) لا فعلن او لا فعلت (قولان) اظهرهما ليس بين لان معاهدة الشخص به ليس بصفة من صفات  
الرب وعطف على بذكر اسم الله قوله (١١٤) (لا بلك على عهد او اعطيك عهدا) لا بقوله (عزمت عليك بالله) الا ما فعلت كذا

أي ولو تحقق سبق لسانه (قوله كافي قوله تعالى الخ) الاولى كان يريد بالعزة المنعة والقوة التي خلقها في  
السلطين والجبابرة ويريد بامانة الله امانته التي خلقها في زيد المضادة للخيانة ويريد بالعهد ما عاهدهم عليه  
كتطهير البيت الذي عاهد عليه ابراهيم واسماعيل (قوله انا عرضنا الامانة الخ) فيه انهم فسر والامانة  
بالتكاليف الشرعية التي هي الازمان نحو الايجاب والتعريم الخ وهي ترجع لكلامه تعالى القديم الذي  
ينعقده اليمين وكذا قوله وعهدنا الى ابراهيم واسماعيل أن طهر الخ ان معناه الزمانها بالتطهير وحينئذ في  
الاستدلال بذلك نظر وقد يقال ان الاستدلال مبني على أن المراد بالامانة الاعمال المكلف بها والشهوة كما  
هو أحد التفاسير وان المراد بالعزة القوة والشدة التي خلقها في بعض خاقه أو انما حجة عظيمة محبطة بالعرش  
أو بجبل قاف وأن المراد بالعهد الامور التي عاهدهم عليها وأمرهم بها كما قيل (قوله ان نوى بالله) أي وأولى  
اذا نطق به والمراد بنبوته تقديره أي ان قدر هذا اللفظ ومفهومه انه اذا لم يقدره وبلا حظه فلا عين عليه (قوله  
لان لم يقل ولو نوى) أي بخلاف ما قبله فان النية فيه كافية وأشار الشارح للفرق بينهما بقوله لان معنى اعزم  
الخ وحاصله ان اعزم لما كان معناه أسأل وهو غير موضوع للقسم احتاج في كونه فسمما الى التصريح بلفظ  
الجلالة بخلاف ما قبله فانه لما كان موضوعا للقسم كانت نية الجلالة وما يقوم مقامها بمنزلة التصريح بها فامل  
(قوله وعلى كل فليس يمين) ظاهره ولو نوى بهما اليمين وبه قيل وفي التوضيح عن النوادر محل كونها غير عيني  
الآن يريد بهما اليمين (قوله وهو صادق) أي والا يمكن صادقا كان حراما قطعاً (قوله والخلق والرزق) عطف  
على مدخول الباء في قوله لا بلك على عهد وفصله بالكاف لانه نوع غير ما سبق والمعنى أن اليمين تحقيق مالم يجب  
بذكر اسم الله أو صفته لا بلك على عهد ولا بالخلق والرزق ونحوهما من صفات الافعال لتحقيق مالم يجب بها  
ليس يميناً وقد تقدم أن ما دل على صفات الافعال من الاسماء كالخلق والرازق عيني (قوله فلا شيء عليه) أي  
ولا يرتد بذلك ولو كان كاذباً فيما علق عليه اعتصمه بذلك انشاء اليمين لا اخباره بذلك عن نفسه (قوله فان كان  
في غير عيني فردة) أي لانه في هذه الحالة يخبر عن نفسه بأنه على هذه الحالة وقوله ولو ما زال أي أوجاهلاً (قوله  
ونعوس) قال اللغوي مخرج مما فيه الكفارة وكانه قال اليمين الموجبة للكفارة بذكر اسم الله أو صفته لا بلك على  
عهد ولا بنعوس (قوله تعلق بمأض) أي وأما ان تعلق بالحال أو بالمستقبل ففيها الكفارة وعلى كل حال  
تسمى غموساً والحاصل أن ظاهر المصنف أن الغموس تطلق على هذا المفهوم سواء وجبت فيها كفارة أم لا  
وهو ظاهر كلام ابن عرفة أيضاً وكذلك الغموس للفهوم الآتي وجبت فيه كفارة أم لا كما هو ظاهر المصنف  
وابن عرفة كذا نقل شيخنا عن عجم (قوله بان مثل أوطن) أي كالوشك في محبي عز يدأس وعدم محبته ثم حلف  
مع شكه أنه قد جاء أوطن أنه جاء وحلف أنه جاء ولم يبين صدقه أن تبين أن الامر على خلاف ما حلف وانه لم  
يجئ أو بقي على شكه ومن باب أولى ما اذا علم عدم محبته وحلف أنه قد جاء (قوله فان تبين صدقه لم يكن غموساً)  
أي ولا اثم عليه مستمر قال عجم وهو المبادر من المدونة وعليه جله ابن الحاجب قال ابن عبد السلام وعليه  
جل ابن عتاب لفظ العتية فيما يشبه مسئلة المدونة وجل غير واحد المدونة على أنه وافق البري الظاهر لأن  
اثم الجراءة يسقط عنه لان ذلك لا يزيله الا التوبة قال وهو ظاهر من جهة الفقه الا أنه بعيد من لفظ المدونة  
اه بن فقول الشارح لم تكن غموساً أي فلا حرمة عليه مستمرة بل تنقطع وقوله وفيه نظر أي فان اثم الجراءة

فلم يفعل (و) لا بقوله  
(حاشا الله) ما فعلت  
(ومعنا الله) بالذال  
المهولة من العود بمعنى  
الرجوع وبالمعجمة من  
الاعانة أي التخصيص  
وعلى كل فليس يمين  
(و) لا بقوله (الله راع  
أو) الله (كفيل) أو  
وكيل أو شهيد لانه من  
باب الاخبار لا الانشاء  
(والنبي والكعبة)  
والركن والمقام والعرش  
والكرسي وسر الامام  
والولي فلان من كل  
مخالف مقام شرعاً ما فعلت  
أو لا فعلن وفي حرمته  
الحلف بذلك وكراهته  
وهو صادق قولان وأما  
الحلف بالسلطان أو  
نعمة السلطان أو برأسه  
أو رأس أبيه أو تربته ونحو  
ذلك فحرام قطعاً (ولا)  
بصفات الافعال  
(كالخلق والرزق)  
والاحياء (والامانة)  
وهي عبارة عن تعلق  
القدرة بالفسد ورفه  
أمور اعتبارية متجددة  
بتجدد المقدور (أو)  
قال (هويم - ودي) أو  
نصراني أو مرتد أو على

غيره الا سلام ان فعل كذا ثم فعله فلا شيء عليه لكن يحرم عليه ذلك فان كان في غير عيني فردة ولو ما زال (و) لا كفارة في كل عيني لا  
(غموس) تعلق بمأض سميت غموساً لكونها سبباً في استحقاقه الغموس في النار وفسرها بقوله (بان شك)  
الحالف في المحلوف عليه (أو وطن) طننا غير قوي وأولى ان تعد الكذب (وحلف) شاكاً أو ظاناً أو متعمداً للكذب واستمر على ذلك (بلا تبين  
صدق) فان تبين صدقه لم تكن غموساً وفيه نظر



وكذا ان قوى الظن لقول المصنف في الشهادات واعتمد البات على ظن قوي وكذا اذا قال في عينه في ظني (وليستغفروا لله) وجوابا بان يعزم على أن لا يعود نادما على ما صدر منه في هو يهودي وما بعده (وان قصد) في حلقه (بكالعزى) من كل ما عبد من دون الله (التعظيم) من هذه الحثية (فكفر) والعياذ بالله تعالى وان لم يقصد فخرام (ولا كفارة في عين) لغو) فهو عطف على غموس أى لا يغموس ولا لغو تعلق بماض أو حال بان حلف (على ما) أى على شئ (يعتقده) أى يحزم به (فظهر) له (نفيه) فان تعلق بالمستقبل كقوت كالمغموس فاللغو والغموس لا كماراة فيهما ان تعلقا بماض وفيه الكفارة ان تعلقا بالمستقبل فان تعلقا بالحال كقوت الغموس دون اللغو وهذا معنى قول الاجهوزى كفر غموسا بلا ماض تكون كذا \* لغو مستقبل لا غير فامتلا (١١٥) (ولم يفد) لغو اليمين (في غير)

الحلف بالله) والنذر المبهم من طلاق أو عتق أو صدقة أو منى لمكة فاذا حلف بشئ من ذلك على شئ يعتقد فظهر خلافه لزمه (كالاستثناء بان شاء الله) فانه لا يفيد في غير اليمين بالله ويفيد في الله وفي النذر المبهم فان قال يلزمه الطلاق ان شاء الله لزمه وان قال والله لا فعلت كذا أولا فله من ان شاء الله نفعه ولا كفارة عليه (ان قصد) أى قصد الاستثناء أى حل اليمين لان قصد التبرك أو جرى على لسانه سها (كالا أن يشاء الله أو يريد أو يقضى على الاظهر) في الاخيرين وأما الأول فتفق على أنه يفيد في اليمين بالله ولا يفيد في غيره (وأفاد) الاستثناء (بكالا) من خلا وعدا وحاشا وليس ولا يكون وما في معناها من شرط أو صفة أو غاية

لا يسقط عنه اذا تبين صدقه وانما تزيله التوبة (قوله وكذا ان قوى الظن) أى لم يكن غموسا والغرض أنهم تبين صدقه فيما حلف عليه (قوله وكذا اذا قال الخ) أى وكذا لا يكون غموسا اذا لم يقو ظنه ولم يتبين صدقه ولكن قال في عينه في ظني وقد علم من كلام الشارح أن قوله بأن شك مقيد بقيد وهو تعلقها بماض وقوله أو ظن مقيد بثلاث قيود تعلقها بماض وعدم قوة الظن وعدم قوله في عينه في ظني (قوله وان قصد بكالعزى التعظيم الخ) أدخل بالكاف كل ما عبد من دون الله مثل الآلات والمسيح والعزى برومانسب له فعل كالإلام وهي الأقداح واحدها زلم كجمل فكانوا اذا قصدوا فعلا ضربوا ثلاثة أقداح مكتوب على أولها أمرنى ربى وعلى الثانى نهانى ربى وعلى الثالث غفل والمراد بضربها تحريكها في كبس من جلد فان خرج الأول مضى وان خرج الثانى ترك وان خرج الثالث أعادوا الضرب (قوله من هذه الحثية) وأما ان قصد بالحلف بها تعظيمها الا من هذه الحثية فالظاهر أنه كفر في الأصنام (قوله ولم يفد في غير الحلف بالله والنذر المبهم) المراد به النذر الذى لم يسم له محرجا فاذا قال ان لم يكن زيد في الدار فعلى نذروا الحال أن الحالف معتقداً في الدار وتبين خلافه فلا شئ عليه (قوله فاذا حلف بشئ من ذلك) أى من الطلاق وما بعده على شئ يعتقد فظهر خلافه لزمه ان رشد من حلف بطلاق لقد دفع عن سلعة لبائعها فان أنه انما دفعه لآخيه فقال ما كنت ظننت أنى دفعته للبائع قال ما لبحت بخلاف اليمين بالله يفيد اللغو فيها لقول الله تعالى لا يؤخذكم الله باللغو في أيمانكم المراد بها الأيمان الشرعية وهي الحلف بالله وأما الطلاق والعتق والمنى والصدقة فليست أيمانا شرعية وانما هي الزامات ولذلك لا تدخل عليها حروف القسم وكان الحلف بها ممنوعا (قوله كالا استثناء بان شاء الله) اطلاق الاستثناء على ان شاء الله حقيقة عرفية وان كان مجازا في الأصل لانه شرط (قوله ويفيد في الله) أى ولو كان اليمين بالله غموسا وفائدة رفع الأثم (قوله ان قصد) هذا شرط في المفهوم وهو الافادة في اليمين بالله (قوله في الاخيرين) خلافاً لظن قال الآن يريد الله أو يقضى الله لا ينفع في اليمين بالله ولا في غيره (قوله بكالا) أى بالا وما مانلها من بقية أدوات الاستثناء نحو لا أدخل دار زيد إلا أن يشاء الله أو ما خلا الله أو ما حاشا الله أو ما عدا الله أو ليس الله أو لا يكون الله (قوله من شرط) نحو لا أدخل دار زيدان كان فيها أولا أدخل داره الفلانية أو مدة غيبته أو مرضه أو في هذا الشهر (قوله مستقبل) أى نحو والله لا تطلع الشمس غدا إلا أن تكون السماء مصحبة (قوله كان مشيئة) أى كان الاستثناء مشيئة أى كان يشاء الله أو بالآخرة أو بالآخرة (قوله لا لتذكر) أى لان فصل لتذكر (قوله ولو بعد فراغه الخ) أى هذا اذا قصد حل اليمين من أول النطق باليمين أو في أثناءه بل ولو قصد حل اليمين بعد فراغه باتفاق في الأولين وعلى المشهور في الاخير كما قال ابن عرفة ونصه وفي اشتراط نيته قبل تمامه نفاً ابن رشد مع اللحنى والباجو عن محمد والمشهور أنه واعلم أنه بقي من شروط الاستثناء أن لا ينوى أو لا ادخل ما أخرجه آخر بالاستثناء فان نوى ادخاله أو لأم اخراجه نأياً فانه لا ينفعه كما ذكره عبد الحق ونصه لو قصد أو لا ادخل الزوجة مع

(في الجميع) أى في جميع متعلقات اليمين بالله مستقبله أو ماضية كانت اليمين منعقدة أو غموسا كن حلف أن يشرب الخمر استثنى نحو الا أكثره فلا اثم عليه وهذا هو فائدة الاستثناء ويحتمل أن معنى الجميع جميع الأيمان سواء كانت بالله أو بالعتق أو بالطلاق أو بالمنى الى مكة نحو ادخلت الدار فهي طالق ثلاثا لا واحدة لكن يخص الاستثناء حينئذ بغير المشيئة وعلى الاحتمال الاول يعمها وغيرها نحو لا شرين البحر إلا أن يشاء الله أو الا أكثره ثم أشار لشرط الاستثناء الاربعة بقوله (ان اتصل) الاستثناء بالمستثنى منه فلوا انفصل لم يفد كان مشيئة أو غيرها (العارض) لا يمكن رفعه كسعال أو عطاس أو انقطاع نفس أو تناوب لالتذ كر ورسلام ونحوهما فيضرب (ونوى الاستثناء) أى نوى النطق به لان جرى على لسانه سها ولا يفيد مشيئة أو غيرها (وقصد) به حل اليمين ولو بعد فراغه



من غير فصل ولو بتدكير غيره (١١٦) لان قصد التبرك بان شاء الله أو لم يقصد شيئا بها أو بغيرها من كالا (ونطق به وان سرا محررة

لسانه) ومحل نفعه ان لم يحلف في حق وجب عليه أو شرط في نكاح أو عقدي بيع والالم ينفعه لان اليمين حينئذ على نية المحلف ثم استثنى من قوله ونطق به باعتبار متعلقه أي في كل يمين قوله (الا أن يعزل) أي يخرج الحالف (في يمينه أولا) أي قبل النطق باليمين فلا يحتاج الى النطق وتكفي النية ولو مع قيام اليمين (كالزوجة) يعزلها أولا في الحلف بقوله (الحلال) أو كل حلال (على حرام) لا أفعل كذا وفعله فلا تنى عليه في الزوجة لان اللفظ العام أريد به الخصوص بخلاف الاستثناء فاما خراج لما دخل في اليمين أولا فهو عام مخصوص واحترز بقوله أولا عما لو طرأت النية بعد النطق باليمين فلا يكتفى ولا بد من الاستثناء نطقا متصلا وقصد حل اليمين ثم نية ما عداها لا يوجب عليه تحريم شيء مما أحله الله كما يأتي فالكاف في كالزوجة زائدة أو لا تدخل الامة على القول بانها كالزوجة (و) مسألة العزل هذه (هي المحاشاة) أي المسماة بذلك عند

غيرها لم يقصد استثناء ما عدا محال (قوله من غير فصل ولو بتدكير غيره) أي ولو كان قوله بتدكير الخ أي كما يقع لمن يقول للحالف قل الآن يشاء الله فيوصل النطق بها عقب فراغه من المحلوف عليه من غير فصل امتثالا للأمر فينفعه ذلك (قوله وان سرا) لو قال ولو سرا إشارة الى الخلاف كان أولى (قوله ومحل نفعه) أي الاستثناء بمحررة اللسان (قوله والالم ينفعه) أي عند سجنون وأصبع وابن المواز وتلزمه الكفارة وقوله لان اليمين حينئذ على نية المحلف عمد هؤلاء وهو لا يرضى باستثنائه وخالف ابن القاسم في العتبية وقال ينفع الاستثناء فيما ذكر فلا تلزمه الكفارة وان كان يحرم عليه بمنعه حق الغير وما قاله ابن القاسم خلاف المشهور كما قال البرموني (قوله الا أن يعزل) أي الا أن يخرج بنيته قبل حلفه شيئا من يمينه فلا يحتاج للنطق بما أخرجه بنيته وتكفي النية في الإخراج ولو مع قيام اليمين واختلاف هل يحلف على ما ادعاه من العزل والإخراج أو لا يحلف ويصدق بمجرد دعواه العزل ثم اعلم أنه يتعين في هذا الاستثناء الانقطاع اذ لو كان متصلا لكان المراد بالمحاشاة إخراجها أو لا بداءة الاستثناء لكن نية لا نطقا وليس بمراد بل المراد إخراجها بالقلب ولذا قال ابن عرفة ولو كانت المحاشاة باداء الاستثناء لم تكف النية على المشهور أي في نوى الإخراج بالاداء فلا بد من النطق على المشهور بخلاف اللخمى في جعل الاستثناء قبل اليمين محاشاة (قوله في يمينه أولا) اعلم أن ما فسره المصنف المحاشاة أصله لان محرز وتبعه اللخمى وفسره عبد الحق المدونة وقبله ابن فاجي عليها واقتصر عليه ح وحاصله أن النية المخصصة ان كانت أولا تنفعت وان كانت في الاثناء لم تنفعه ولا بد من لفظ الاستثناء واعتزضه طئي بأن ما ذكره من اشتراط الاولية خلاف المذهب بل ظاهر كلامهم أن النية اذا كانت في الاثناء فانها تنفع قال القرافي والمحاشاة هي التخصيص بعينه من غير زيادة ولا نقصان فليست المحاشاة شيئا غير التخصيص وقال ابن رشد شرط النية المخصصة حصولها قبل تمام اليمين وهي بعده لغو ولو وصلت به بخلاف الاستثناء به وقد جعل ابن عبد السلام قول ابن محرز مقابلا للشهور وأن المشهور أن النية تنفعه ان وقعت أولا وفي الاثناء ونسب ابن هرون هذا المشهور لمدونة وسلم ابن عرفة لها ذلك ونقل شيخنا في حاشية خشي هذا القول عن عبد الحق وقول الشارح واحترز بقوله أولا عما اذا طرأت الخ فيه مبطل لذلك القول (قوله لان اللفظ العام) أي وهو الحلال عليه وقوله أريد به الخصوص أي وهو ما عدا الزوجة فهو كل استعمال ابتدأ في جزئي (قوله كما يأتي) أي في قوله ونحرى الحلال في غير الزوجة والامة لغو (قوله فالكاف في كالزوجة زائدة) أي والاصل الا أن يعزل في يمينه أولا الزوجة في حلفه بقوله الحلال على حرام وهذا مبني على ان مسألة المحاشاة خاصة بمسئلة الحلال على حرام ولكن الزيادة للكاف خلاف الاصل فالظاهر أنها التمثيل وأن مفعول يعزل وهو المحلل له محذوف والاصل الا أن يعزل بنيته قبل حلفه شيئا من يمينه كالزوجة في حلفه بقوله الحلال الخ (قوله وهي المحاشاة) ظاهر كلام المصنف وابن محرز أن المحاشاة قاعدة مطردة وأن مسألة الحلال على حرام فرد من أفرادها طئي وليس كذلك بل ظاهر كلامهم أنها خاصة بمسئلة الحلال على حرام واستدل لذلك باطلاقهم في أن النية المخصصة لا تقبل مع المرافعة وقالوا في الحلال على حرام تقبل المحاشاة ولو رفعت النية قلت قد ردت استدلاله هذا بقول ابن رشد في سماع أصبع القياس أنه لا يصدق القائل الحلال على حرام ان ادعى محاشاة زوجته مع قيام اليمين لا دعاء خلاف ظاهر لفظه كعالف لا تكثر زيدا وقال فويت شهرا وتصديقه في الزوجة استحسان لمراعاة الخلاف في أصل اليمين اهنا فاطر قوله لمراعاة الخلاف في أصل اليمين فانه ربما يفيد قبول النية المخصصة في كل يمين وقوله لمراعاة الخلاف الخ إشارة لما قلناه سابقا من أن الحالف اذا عزل في يمينه أولا هل يحلف على ما ادعاه من العزل أو لا يحلف ويصدق بمجرد دعواه العزل قولان والحاصل أن ما أفاده ابن محرز ومن تبعه من أن المحاشاة قاعدة مطردة في المحلوف به والمحلوف عليه ليس بظاهر لا طلاقهم قبول المحاشاة وتفصيلهم في النية المخصصة كما يأتي وما ادعاه طئي من تخصيصها بالحلال على حرام فلم يقيم عليه دليل وان ادعى اطرافها في المحلوف به لم يبعد انظر بن (قوله أي الذي لم يسم له مخرجا)

الفقهاء لانه حاشي الزوجة أولا أي أخرجهما من يمينه ولما كانت اليمين المعقدة يشاركها في وجوب الكفارة  
ثلاثة أشياء فيكون الموجب للكفارة أربعة أشياء نية عليه بقوله (وفي النذر المبهم) أي الذي لم يسم له مخرجا



كعلي نذراً والله على نذراً وان فعلت كذا أو شئ الله مريض على نذراً (و) في (اليمين) بأن قال على عين أو الله على عين أو ان فعلت كذا فعلى عين (و) في (الكفارة) أي الخلف بها على كفارة أو ان فعلت كذا فعلى كفارة وقوله (و) في اليمين (المنعقدة على بر) وتصور بصيغتين (بان فعلت) بكسر الهمزة وهي نافية كالا (ولا فعلت) والمعنى فيهما لا أقول كذا لان الكفارة (١١٧) لا تتعلق بالماضي وانما كانت منعقدة

على بر لان الخلف بها على البراءة الاصلية حتى يفعل الخلوفاً عليه (أو) المنعقدة على (حنت) ويحصل أيضاً باحدى صيغتين (بلا فعلن) كذا (أو ان لم أفعل) كذا اما أقت في هذه الدار ثم عزم على الإقامة فيها (ان لم يؤجل) أي لم يضرب ليمينه أجلاً فان أجل نحو والله لأفعلن كذا في هذا الشهر أو ان لم أفعله فيه فلا أقيم في هذه الدار فهو على بر حتى يمضي الاجل ولا مانع من الفعل أو مانع شرعي أو عادي لا عقلي كما سيأتي وسيمت بعين حنت لان الخلف بها على حنت حتى يفعل الخلوفاً عليه (اطعام عشرة مساكين) هذا مبتدأ وما قبله من قوله وفي النذر الخ خبره والمراد بالاطعام التملك وبالمساكين ما يعيم الفقير وشرطه الحرية والاسلام وعدم لزوم نفقته على المخرج (لكل) أي لكل واحد (مد) مما يخرج في زكاة الفطر (ونذبت بغير المدينة زيادة) نذرت قاله أشهب (أو

أي لم يعين فيه المنذور أو ما لو عين مخرجه باللفظ أو النية لزمه ما عني (قوله) كعلي نذراً الخ اعلم أن الله على صيغة نذر مطلقاً سواء علق أو لم يعلق وعلى كذا صيغة نذر ان لم يعلق أو علق على أمر غير مكتسب للشخص فان علق على مكتسب الشخص فهو نذر وعين باعتبارين فهو نذر من حيث انه التزام مندوب وعين من حيث انه غير مقصود به القرية بل الامتناع من الفعل والأربعة داخلة في قول المصنف وفي النذر الميم وقوله واليمين والكفارة أي وفي نذر اليمين ونذر الكفارة فيندرج في كل منهما الصور الأربعة المذكورة في النذر الميم ويحتمل أن المراد في الخلف باليمين والكفارة واعلم أن محل لزوم الكفارة في الخلف باليمين ما لم يكن العرف في اليمين الطلاق والالزيم طلاقاً رجعية كما في بن عن الوائس رسي وغيره والحق أنه يرجع لعرف البلدان الذي تعارفوه في الطلاق فان كان عرفهم البتات لزمه الثلاث وان كان عرفهم استعماله في الطلاق فقط جل على الرجعي وعرف مصر اذا قال عيني سقه كان طلاقاً فلو جمع الايمان بالله على ايمان تعددت الكفارة وفي المواق نقلاً عن ابن الموار قولاً بالتحاد هالت ككرر صيغة اليمين بالله فان ادعى أنه أراد بقوله على ايمان عينا واحدة لم يقبل لان الجمع نص وان أراد اثنتين فتردد باعتبار أقل الجمع (قوله) أو ان لم أفعل كذا اما أقت في هذه الدار) ظاهر صنيع الشارح أن ان نافية في صيغة البر وشرطية في صيغة الحنت وليس كذلك بل هي نافية في الصيغتين ان لم يذكرها جواباً نحو والله ان قلت زيدا أو والله ان لم أكل زيدا ومعنى الصيغة الأولى لا أكلمه ومعنى الثانية لا أكلمه لان ان نافية ولم نافية وفي التي اثباتاً للفعل في الصيغتين وان كان ماضياً لكن معناه الاستقبال لان الكفارة ما يتعلق بالمستقبل والذي صرف الماضي للاستقبال الانشاء اذا الخلف انشاء وان ذكر لها جواب فهي شرطية فيهما نحو والله ان قلت زيدا فلا أقيم في هذه البلدة وان لم أضرب زيدا اما أقت في هذه الدار (قوله) ان لم يؤجل) هذا شرط في كون الصيغتين المذكورتين صيغتي حنت لا شرط في تمييز الحنت عليه ولا في قوله اطعام عشرة مساكين لان وجوب الاطعام في لا فعلن أو ان لم أفعل ليس مشروطاً بعدم التأجيل وحاصل ما أراد المصنف أن الخلف بهاتين الصيغتين انما يكون على حنت اذا لم يضرب ليمينه أجلاً أي بان أطلق في يمينه نحو والله لا أكلت زيدا أو والله ان لم أكله لكن لا يحنث الا بالموت ومن هذا ما نقله المواق والله لا أطلقك فلا يجبر على الكفارة ولا يمنع من وطئها ولا يحنث الا بموتها (قوله) حتى يمضي الاجل) أي فاذا مضى الاجل ولم يفعل فانه يحنث هذا ان لم يكن هناك مانع يمنع من الفعل بل ولو كان هناك مانع يمنع منه شرعي أو عادي لا ان كان عقلياً فلا حنت (قوله) عشرة مساكين) أي فان انتهبوا فان علم ما أخذ كل قطاهر والا فان كانوا عشرة فأقل بنى على واحد اه شب (قوله) وشرطه الحرية الخ) أي ولا يشترط كونهم من محل الحنت وقد نظر في ذلك ع والظاهر أن المدار على أي مساكين كانوا (قوله) وعدم لزوم نفقته على المخرج) أي وحينئذ فلا يجوز أن يدفع منها الرجل لزوجته أو ولده الفقير ويجوز أن يدفع الزوجة منها لزوجها أو ولدها الفقير بن (قوله) مما يخرج في زكاة الفطر) وهي الأنواع التسعة القمح والشعير والسلت والزبيب والدخن والذرة والارز والعلس والتمر انتهى وهذه طريقة لبعضهم والطريقة الثانية أن المدان ما يعتبر اذا خرج من البر قال أبو الحسن وأما اذا أخرج من الشعير أو التمر أو غير ذلك فليخرج وسط الشيع منه اه ونقل ابن عرفة عن الخمي أن هذا المذهب انظر طي (قوله) بغير المدينة) أي وأما أهل المدينة فلا تنذب لهم الزيادة لقلة القوت فيها وقوله بغير المدينة شامل لمكة أيضاً (قوله) وعند الامام الخ) لكن ظاهر المدونة ان ما لكما يقول بوجوب الزيادة (قوله) متساوين في الاكل أم لا) واشترط التوسعي تقاربهم في الاكل كذا في

نصفه) قاله ابن وهب فاولت تنويع الخلاف وعند الامام الزيادة بالاجتهاد لا بمجرد الوجه (أو) لكل (رطلان خبزاً) بالبعد ادى أصغر من رطل مصري يسير (بادام) نذراً فيجزئ بلا اتمام على الرابح والتمر والبقل اتمام (كشبعهم) مرتين كغداء وعشاء أو غداءين أو عشاءين وسواء والت المرتان أم لا فصل بينهما بطول أم لا مجتمعين العشرة أو متفرقين متساوين في الاكل أم لا والمعتبر الشيع الوسط في المرتين ولو أكلوا أكثر من العشرة الامداد في كل مرة أو لم يبلغ الامداد العشرة وأشار الى النوع الثاني من أنواع الكفارة الثلاثة التي على التخيير بقوله (أو كسوتهم)



أي العشرة ويكتفي الملبوس الذي فيه قوة على الطاهر (الرجل ثوب) يسترجع جسده لا أزاراً وعمامة (وللرأء درع) أي شخص سائر (ونجار ولوغـ يروسط) كسوة (أهله والرضيع كالكبير فيهما) أي في الكسوة والأطعام بنوعيه الامداد والخبز بشرط أن يأكل الطعام وإن لم يستغن به عن اللبن على الأصح فيعطى رطلين خبزاً ولولم يأكله إلا في مرات ولا يكتفي أشباعه المرتين إلا إذا استغنى عن اللبن ويعطى كسوة كبير وأشار إلى النوع الثالث من أنواع الكفارة بقوله (أو عتق رقبة كالطهار) لأجنين وعتق بعد وضعه مؤمنة وفي الأعمى تأويلان سليمة عن قطع أصبع ونحوه وعي وجنون وبكم ومرض مشرف وقطع أذن وصمم وهرم وعرج شديد ين إلى آخر ما قال ثم أشار إلى النوع الرابع (١١٨) الذي لا يجزئ إلا عند المجزئ الثلاثة التي على التخيير بقوله (ثم) إذا عجز وقت الإخراج

عن الأنواع الثلاثة بأن لم يكن عنده ما يباع على المقاس لزمه (صيام ثلاثة أيام) وتذب تتابعها (ولا تجزئ) الكفارة حال كونها (ملفقة) من نوعين فأكثر كالأطعام مع كسوة وأما من صنف نوع فيجزئ في الطعام فيصوز تلفيقها من الأمداد والأرطال والشبع ويحوز رفع ملفقة على أنه فاعل يجزئ وهو المناسب بقوله (و) لا يجزئ (مكرر) من طعام أو كسوة (المسكين) كتمسة يطعم كل واحد مدين أو يكتسى كل واحد ثوبين (و) لا (باقص كعشرين) مسكيناً (كل) مهم (نصف) من مد (الآن يكمل) في الملفقة على نوع لا غيا لا خرى الأطعام مع الكسوة ويكمل في المكرر على

البدر لا تساويهم فيه خلافاً لما في عقب (قوله ويكتفي الملبوس الخ) أي فلا يشترط في الكسوة أن تكون جديدة (قوله ثوب يسترجع جسده) عبارة ح عن ابن قرحون يعطى للرجل ثوب وفي معنى الثوب الأزار الذي يمكن الاشتمال به في الصلاة اه فقول شارحنا لا أزاراً وعمامة أي زائد على الثوب والمراد لا أزار فقط يعني لا يمكن الاشتمال به في الصلاة (قوله ولوغـ الخ) أي ولو كانت تلك الكسوة ليست من كسوة وسط أهل بلده بل دون كسوتهم وهذا بخلاف الطعام فإن المعتبر فيه عيش أهل البلد على المعتمد وقيل المعتبر عيش المكفرو قيل المعتبر الأعلى منهما أن قدر على الأعلى (قوله ولا يكتفي أشباعه المرتين إلا إذا استغنى عن اللبن الخ) صوابه ولو استغنى عن اللبن ففي طي قال ابن حبيب ولا يجزئ أن يغذي الصغار ويعشهم وفي التوضيح عن المدونة يعطى الرضيع في الكفارة إذا كان قد بدأ كل الطعام بقدر ما يعطى الكبير ثم قال وحكي بعض المتأخرين قولاً بأن الصغير يعطى ما يكفيه خاصة اه ونحوه لابن عبد السلام واعترضه ابن عرفة فقال نقله عن بعض المتأخرين إعطاء الصغير ما يكفيه لا أعرفه بل توجيه الباقي كون كسوته كبير بالقياس على كون أطعامه كذلك دليل على الاتفاق عليه في الأطعام (قوله ويعطى كسوة كبير) هذا هو المعتمد وعراه في التوضيح لما في العتية وهو قول ابن القاسم ومحمد وقيل أن الصغير يعتبر في نفسه فيعطى ثوباً بقدره ونقله ابن الموارز عن أشهب والحاصل أن في كسوة الصغير قولين كما علمت وأما الأطعام فإن كان يستغنى به عن اللبن كفي أشباعه وإن كان لا يستغنى به عن اللبن فلا يكتفي أشباعه بل لابد من المدأ ورطلين خبزاً كذا قال الشارح والنقل كما في التوضيح خلافه كما علمت وهو أن الصغير إذا أكل كل الطعام سواء استغنى به عن اللبن أو لا فيه قولان الأول مذهب المدونة أنه يعطى ما يعطاه الكبير الثاني ما حكاه بعض المتأخرين من أن الصغير يعطى ما يكفيه خاصة (قوله وفي الأعمى تأويلان) المراد بالأعمى من لا يحسن الإيمان (قوله ثم) إذا عجز وقت الإخراج أي لا وقت البين ولا وقت الحنث (قوله تتابعها) يعني أنه لا يشترط تتابعها فلا ينافي وجوب الفورية في أصل الكفارة من حيث هي وذلك يستلزم وجوب التتابع لا يمكن أن يخصص الصوم (قوله كالأطعام مع كسوة) أي كالتلفيق من أطعام مع كسوة كان يطعم خمسة مثلاً ويكسو خمسة مثلاً فلا تجزئ من حيث التلفيق وإن صح التكميل على أحدهما (قوله وأما من صنف نوع) أي وأما التلفيق من صنف نوع وقوله في الطعام خاصة قيد لبيان الواقع لأن غير الطعام لا ينافي فيه أصناف وجميع أفراد الكسوة صنف واحد (قوله ولا يجزئ مكرراً) أي تكفير مكرراً لمسكين عند الأئمة الثلاثة لوجوب العدد لتصريح الآية به وأجاز أبو حنيفة دفعها لواحد لأن المقصود منها سد الخلة لا محلها في سد عشر خللات ولو في واحد فقد أتى بالمطلوب (قوله وهل ابن تآويلان) الرابع منهما كما قال عياض عدم اشتراط البقاء بأيديهم لوقت التكميل كما يفيد أجزاء الغداء والعشاء (قوله في مسألة النقص) أي وأما النزاع في مسألة التلفيق من الطعام والكسوة فلا يحتاج لفرعة لأن نزع الكسوة ليبقى على الطعام أو العكس فهو

الخمس ويكمل في الناقص على النصف بنصف آخر عشرة (وهل) محل أجزاء التكميل في الناقص (إن نقي) موكول ما أخذه بيد المسكين ليكمل له المد في وقت واحد ولا يشترط البقاء بل تجزئ ولو ذهب من يده (تآويلان) وأما التكميل في الملفقة والمكررة فلا يشترط فيه بقاء قولاً واحداً (وله) أي لا كفري المسائل الثلاث (نزع) أي نزع ما زاد بعد التكميل (إن بين) للمسكين وقت الدفع أنه كفارة ووجده بأقبا يده كما يشعره لفظ نزع والنزع في مسألة النقص (بالفرعة) أي ليس بعضهم أولى من بعض ومحلها ما لم يعلم الأخذ بعد ثمانية عشرة أنهم كفارة والاتعين الأخذ منه بالفرعة (وجاز) التكرار (لثانية) أي من كفارة ثانية بأن يدفعها للمسكين الكفارة الأولى (إن) كان (أخرج) الأولى قبل الحنث في الثانية



(والا) يخرج الاولى أو أخرجهما بعد الحنث في الثانية (كره) له دفع الثانية لساكني الاولى (١١٩) لثلاث تخلفات في الكفارتين

هذا ان تقدم موبجها  
كيمينين بالله بل (وان)  
اختلف (كيمين  
وظهار) مبالغة في  
الكراهة (وأجزأت)  
الكفارة أي أخرجهما  
(قبل حنثه ووجبت به)  
أي بالحنث وهو في البر  
بالفعل وفي الحنث  
بعده (ان لم يكرهه)  
مطلق بأن كان طائعا  
مطلقا في عين حنث أو  
رأوا كره في حنث فهذه  
ثلاث مسور منطوقه  
ومفهومه انه ان أكره  
على الحنث بغير فلا  
كفارة عليه لكن بقيود  
سته أن لا يعلم بأنه يكره  
على الفعل وأن لا يأمر  
غيره ما كراهه له وأن  
لا يكون الا كراه شرعا  
وأن لا يفعل تابا طوعا  
بعد زوال الاكراه وأن  
لا يكون الخالف على  
شخص بأه لا يفعل كذا  
هو المكروه على فعله  
وأن لا تكون عينه  
لا أفعله طائعا ولا مكرها  
والا حنث ولما كانت  
اليمن الشرعية عند  
المصنف مختصة بالخلف  
بالله وصفاته وما عدا  
ذلك التزام لا أيمان  
وأنهى الكلام على  
اليمن وما يتعلق بها  
شرع في شيء من الالتزامات  
فقال (و) الا لازم (في)

موكول الى اختياره لا يحتاج لقرعة وكذا زعمه في مسئلة التكرير كالودفع خمسة مساكين عشرة أمداد ثم  
كل باعطاء خمسة مساكين خمسة أمداد فان رجوعه على الخمسة الاولى بخمسة أمداد لا يحتاج لقرعة بل  
لا تنافي فيه (قوله والا يخرج الاولى) أي واستمر عدم أخرجهما الوقت أخرجه الثانية (قوله لثلاث تخلفات النية)  
أي فتكون العشرة أمداد التي عن الكفارة الثانية غير معينة لها فهي في مقابلة الكفارتين كالعشرة الاولى  
فهو بمثابة من أعطى عشرة أشخاص عشرين مدا كل خمسة عشرة عن كفارة (قوله مبالغة في الكراهة)  
دفع بها ما يتوهم من الجواز وعدم المنع لاختلاف الموجب (قوله وأجزأت قبل حنثه) أي سواء كان حلقه  
بتدريسه أو باليمين أو بالكفارة أو كان الحلف بالله كانت الصيغة صيغة بر أو حنث اللهم إلا أن تكون الصيغة  
صيغة حنث مقيدة بأجل فلا يكفر إلا بعد الأجل كافي المدونة ونصها ومن قال والله لا أفعلن كذا فان  
ضرب أجال فلا يكفر حتى يضي الأجل وهو مشكل فان الحنث المقيد على بر قبل ضيق الأجل فإذا ضاق  
تعين للحنث فهو من رددين البر والحنث وكلاهما يجوز فيه التكفير قبل الحنث ولذا حاول أبو الحسن في شرح  
التنبيه أن قال هذا مشهور مبنى على ضعف من عدم التكفير قبل الحنث كافي البدر القرافي والظاهر أن  
يقال أن قول المدونة لا يكفر حتى يضي الأجل أي على وجه الأحيية كالمقدمة على بر لان الاحب فيها عند  
مالك أن لا يكفر إلا بعد الحنث وان أجزأ قبله بخلاف المتقدمة على حنث فانه مخير ان شاء فعل وان شاء كفرو لم  
يفعل (قوله ووجبت به) أي ووجبت الكفارة بالحنث على الفور فيما يظهر وظاهره أن موجبها أي شرطها  
الحنث وهو كذا وانما أجزأت قبله كما مر تطور التقدم سببها وهو اليمين لان سبب الحكم اذا تقدم على شرطه  
جاز تزب الحكم عليه كالعفو عن القصاص قبل زهوق الروح لتقدم السبب الذي هو الجرح وتقديم الزكاة  
قبل الحول لتقدم ملك الصاب واليمين هنا سبب والحنث شرط لجاز تقديم الكفارة قبل الشرط وبعد  
السبب ولا يجوز ذلك قبل السبب اتفاقا كافي الا كمال كتقديم العفو على الجرح وتقديم اسقاط الشفعة على  
البيع وإجازة الورثة قبل الابضاء (قوله ان لم يكرهه) أي انتفى الاكراه في صيغة البر المطلق (قوله أو  
أكره في حنث) كوالله لا ضربن زيدا أو لا دخل الدار فأكرهه على عدم الضرب أو عدم الدخول ومنع منه  
فهر (قوله ان أكرهه على الحنث يبر) كوالله لا دخلت الدار فأدخلها كرها ولو من غير طائل (قوله وأن  
لا يكون الا كراه شرعا) أي والاحنث لان الاكراه الشرعي كالطوع كوالله لا دخلت السجن ثم انه ليس  
فيه دعوى توجهت عليه وكلفه أن لا يدفع ما عليه من الدين في هذا التمهيد فأكراهه القاضي على الدفع  
لكنه موسر ابقى ما لو حلف على زوجته بالطلاق مثلا أن لا يخرج من الدار فخرجت لسيل أو هدم أو لأم  
لا قرار لها معه أو أخرجهما صاحب الدار وهي بكراه قد انقضى أو نودي على قمع قذر وهي حامل أو مرضع  
فخرجت لخوفها على ما في بطنها أو رضيعها فاني سمع ابن القاسم عن مالك لا حنث عليه واستصوبه من  
خروجه عن نيته كالموسر على قاعدة البساط قال عبق ويحتمل الحنث لانه كالاكراه الشرعي لان  
الخروج واجب شرعا في مثل هذا ورده بن بأنه غير صحيح لخالفته لنص (قوله وأن لا يكون الخالف الخ)  
أي والاحنث كما لو حلف زيدا على عمره أن لا يدخل الدار ثم انه أكرهه على دخولها فيحنث الخالف بدخولها  
على وجه الاكراه وقيل انه لا يحنث والقولان ذكرهما ابن عرفة (قوله عند المصنف) أي وأما عند غيره كان  
عرفة ومن تبعه فهي غير مختصة بالخلف بالله وصفاته بل من جلتها التزام مندوب لا بقصد القرية وما يجب  
بأنشاء علقا على أمر مقصود عدمه كما مر (قوله أشد ما أخذ الخ) أي أشد الأيمان وأقواها التي يأخذها  
أحد على أحد ولا مفهوم لأشد بل مثله أشق وأعظم كذا ينبغي قاله عجم (قوله بت من يملك عصمتها) فلو حكم  
حاكم فيما ذكره وكذا فيما يأتي بطلقة واحدة نقض حكمه (قوله وعنته) أي عتق من يملك رقبة حال اليمين  
قال ابن غازي ظاهره أنه ان لم يكن له رقيق حال اليمين لم يلزمه عتق وبه قال ابن زرقون وقيل ابن عرفة وقال  
الباجي اذا لم يكن له رقيق حين اليمين لم يلزمه عتق رقيقة ورجحه المصنف في توضيحه لما في الحواشي من الطرطوشي

قول الشخص (على أشد ما أحد على أحد) لا فعلت كذا وفعل (بت من يملك) عصمتها (وعنته) أي عتق من يملك رقبة حين اليمين  
فيهما فلا شيء عليه فمن تزوجها أو ملكها بعد اليمين وقبل الحنث (وصدقة بثلثه) أي ثلث ماله حين يمينه أيضا



الآن ينقص فابقى (ومشى بحج) لا عمرة (وكفارة) ليعين ومحل لزوم جميع ما ذكره من مخرج الطلاق والعنق ولو بالنية ويصدق في إخراجها ولو في القضاء (وزيد) على ما تقدم (في) قوله (الايمان) أو أيمان المسلمين (تلزمني) أن فعلت وفعل أو لا فعلن ولم يفعل ولا نية له (صوم سنة) أن اعتيد حلف به) أي بكل ما يلزم مما تقدم (١٣٠) من طلاق وعنق ومشى وصدقة وصوم وكفارة فإن لم يجز عرف بحلف بعنق؟

في بعض البلاد أولم يجز  
يحلف بشئ أو صدقة  
كما في مصر لم يلزم الحالف  
غير المعتاد والعبرة  
بعادة أهل بلده سواء  
اعتاد خلافهم أو لم  
يعتدشأ وبعادته هو  
إذا لم يعتادوا شيئاً فإن لم  
تمكن له ولا لهم عادة بشئ  
فلا يلزمه شئ سوى  
كفارة عين وكل هذا إذا  
لم ينوش أو لا عمل بنيته  
وفي القضاء كما تقدم  
(وفي لزوم) صوم (شهري  
ظهار) لأن حلفه يشبه  
المنكر من القول وعدم  
لزومه وهو الظاهر (تردد)  
للتأخيرين (وتحريم  
الحلال) كأن يقول إن  
فعلت كذا فالحلال علي  
حرام أو فلتشئ الفلاني  
علي حرام وفعله (في) كل  
شئ أحله الله (غير  
الزوجة والامة لغو)  
لا يعتبر ولا يحرم عليه  
وأما الزوجة والامة  
فيحرمان ويكون طلاقاً  
ثلاثاً في المدخول بها  
كغيرها إلا أن ينوي  
أقل وتعتق عليه الامة  
والصواب حذف الامة  
إذا تحقق أنها لا تحرم  
عليه ولا تعتق اللهم إلا  
أن ينوي به العنق وبعضهم

أن المتأخرين أجمعوا على أنه إذا لم يكن له رفيق فعليه عتق رقبة واحدة انظر بن (قوله إلا أن ينقص) أي إلا  
أن يصير ماله وقت الحنث ناقصاً عن ماله وقت الحلف فاللزم له التصديق بثلاث مابقى (قوله لا عمرة) أي لأنه  
يلزمه من كل نوع من الأيمان أو غيرها ولا جعل عليه الحج ما يبادون العمرة كذا في التوضيح نقلاً عن أبي بكر بن  
عبد الرحمن وحكي فيه أيضاً نقلاً في البيان عن أدرك من الشيوخ أنه يلزمه المشي في حج أو عمرة واعلم أنه إذا  
لم يقدر على المشي حين اليمين لاشئ عليه ولا هدى يكن نذر المشي كذا ذكر شيخنا (قوله ولو بالنية) أي هذا إذا  
كان إخراجهم بالاداء بل ولو بالنية لكن إن كان بالنية فلا بد من كونها قبل تمام الحلف وإن كان بالاداء  
فلا بد من النطق بها بعد اليمين متصلة به كما مر (قوله أي بكل ما يلزم مما تقدم) أي سواء جرى العرف  
بالحلف بالإيمان تلزمني وما قبله أو لا وليس الضمير في قوله به راجعاً للإيمان تلزمني وما قبله خلافاً للعنق  
فالصواب ما قاله شارحنا تبعاً للشيخ أحمد الزرقاني كما قال بن قال الطرطوشي وليس لما لك في أيمان  
المسلمين كلام وإنما الخلاف فيه للمتأخرين فقال الأيمري يلزمه الاستغفار فقط وقبل كفارة عين وقبل ثلاث  
كفارات مالم ينويه طلاقاً أو الأزمه وقبل بت من علك وعتقه وصدقة بثلاث ماله ومشى بحج وكفارة عين  
وصوم سنة كما قال المصنف كذا في البدر والمواق (قوله والعبرة بعادة أهل بلده) استظهر شيخنا لسيد  
البيدي اعتبار العادة ولو في الجملة يعني بعض أهل البلد فلا يشترط كلهم والظاهر أن العادة لا يكفي فيها  
الواحد والاثان بل جزم من الناس يحصل به الشهرة (قوله والاعمل بنيته) أي فإذا جرى العرف بالحلف  
بكل مما تقدم وحلف بأيمان المسلمين ونوى غير الطلاق أو غير العتق أو غيرهما أو غير المشي على بنيته إذا  
كانت تلك النية قبل تمام الحلف بأن كانت أولاً أو في أثناءه وأما إذا نوى ذلك بعد الحلف فلا بد من إخراجها  
بالاداء متصلاً باليمين كما مر في المحاشاة (قوله وفي لزوم شهري ظهار) أي في لزوم شهرين متتابعين مثل  
كفارة الظهار زيادة على صوم السنة ولو كان غير متزوج وهو رأي الساجي وعدم لزومه وهو رأي ابن زرقون  
وابن عات وابن راشد ترددهم لولا المتأخرين ومحل التردد إذا كان الحلف بهم مائة عتاد أو الامة يلزمه شئ بالاولى مما  
قبله قال بن (قوله في كل شئ أحله الله) أي من طعام وشراب ولباس وأم ولد وعبد وغير ذلك وهو متعلق  
بقوله لغو وقوله لغو أي خلافاً لابي حنيفة القائل يلزمه كفارة عين وإنما كان لغو لأن ما أباحه الله للعبد  
ولم يجعل له فيه تصرفاً فتحريمه لغو بخلاف ما جعل له فيه التصرف كالزوجة فلا يكون تحريمها لغو بل  
طلاقاً ثلاثاً في المدخول بها وغيرها إلا أن ينوي أقل كما قال الشارح لكن الذي جرى به العمل في المغرب لزوم  
طلقة بائنة حيث لا نية (قوله عطف على غير) أي والمعنى وتحريم الحلال لغو في غير الزوجة ولغو في الامة  
ويفيد هذا بما إذا لم يقصد بتحريمها عتقها والامة يكن لغو وعلى هذا الجواب فيقال انما نص على الامة مع  
دخولها في قبلها الرد على من قال يلزمه فيها كفارة عين ولا يطؤها حتى يكفر وعلى من يقول انها تعتق  
(قوله وتقدم الخ) أي فحسب كون تحريم الزوجة لا يكون لغو مالم يحاشها فان حاشاها بأن أخرجها  
قبل تمام عيने لم تحرم والحاصل أنه إذا قال الحلال علي حرام ان فعلت كذا وفعله فإن أخرج الزوجة  
بالنية قبل تمام عيने لا يلزمه شئ لافيها ولا في غيرها وان لم يخرجها لزمه طلاقها ثلاثاً بالان أن ينوي أقل  
وقيل يلزمه واحدة بائنة حيث لا نية له والازمه ما نواه وأما الامة فلا يلزمه فيها شئ إذا لم يكن له نية فان نوى  
عتقها لزمه وهذا إذا جع بأن قال الحلال علي حرام فان أفرد بأن قال الشئ الفلاني علي حرام ان فعلت كذا  
وفعله فإن كان غير الزوجة والامة لم يلزمه شئ وإن كانت الزوجة طلقت ثلاثاً لم ينو أقل وقبل طلاقة  
بائنة وإن كانت الامة فلا شئ عليه أن ينوي عتقها (قوله أو نوى كفارات) أي أو نوى كفارات متعددة

أجاب بأن قوله والامة عطف على غيرهم ذلك فهو وهم خلاف المراد وتقدم أنه إذا حاشى الزوجة في الحلال علي حرام نفعه بعدد  
(وتكررت) الكفارة (ان قصد) بيمينه (تكرر الحنث) كقوله والله لا كذا زيد أو نوى أنه كلما كلفه لزمه الحنث فتكرر بتكرار المحلوف عليه  
(أو كان) تكرار الحنث (العرف) أي كان التكرار يستفاد منه لا من مجرد اللفظ (كعدم ترك الوتر) مثلاً فن حلف لا يتركه حين  
عونب علي تركه فيلزمه كلما تركه كفارة لأن العرف دال على أنه لا يتركه ولا مرة واحدة فكانه قال كلما تركه فعله كفارة (أو نوى)



بتعدد البين في نحو والله لا أدخل والله لا أدخل أو والله لا أدخل ولا آكل ولا ألبس (كفارات) فتعدد بتعدد المقسم به فان قصد بتعدد البين التأكيدي أو الانشاء دون الكفارات لم تعدد اتفاقا في الاول وعلى المشهور في الثاني حيث كان المحلوف عليه واحدا أو مالا تعدد فلا يتأتى فيه تأكيد (أو قال) والله (لا) باع سلعته من زيد فقال له عمرو وأنا فقال له والله (ولا) أنت فباعها لهما ولا حدهما فردت عليه فباعها لالاخر فكفارتان بخلاف ما لو قال والله لا أبيعها من فلان ولا من فلان (أو حلف) لا أفعل كذا ثم حلف (أن لا يحنث) ففعله فكفارتان لحنثه في قوله لا أفعل كذا ولحنثه في قوله لا أحنث (أو) حلف (بالقرآن والمصحف والكتاب) أن لا يفعل كذا ففعله فثلاث كفارت والراجح أن عليه كفارة واحدة في هذا الفرع لان مدلول الثلاثة واحد سواء قصد التأكيدي أو التأسيدي حيث لم يقصد تكرار الحنث ولم ينو كفارات (أو دل لفظه) على التكرار حال كون لفظه (١٣١) ملتبسا (بجمع) نحو ان فعلت كذا

فعل أيمان أو كفارات ففعله فعليه أقل الجمع ثلاثة مالم ينو أكثر من ثلاثة ولو قال فعلت عشرة لزمه العشرة لان أسماء العدد نص في معناها (أو) دل لفظه على التكرار بالوضع كان علق (ب) قوله (كلمة أو مهما) فعلت كذا فعلى عين أو كفارة فعليه بكل فعله كفارة (لا) ان علق بقوله (متى ما) فلا تتكرر الكفارة بل ينحل البين بالفعل الاول وهذا هو الراجح وما يأتي في الطلاق ضعيف (و) لا ان قال (وايه) لا فعلت كذا (ثم) قال ولو عجلت آخر (والله) لا أفعله ففعله فليس عليه الا كفارة واحدة (وان قصد) أي التكرار لبين ثانية وانشاء هادون قصد تعدد الكفارة اذ قصد انشاءه لا يستلزم قصد تعدد

بعد ما ذكر من البين كان المحلوف عليه واحدا أو متعددا (قوله والله لا أدخل) فاذا دخل لزمه ثلاث كفارات حيث نوى تعدد الكفارات بتعدد البين (قوله ولا آكل) عطف على أدخل أي والله لا آكل والله لا ألبس فالمقسم به متعدد في المثال الثاني كالأول فاذا دخل وأكل وليس لزمه ثلاث كفارات (قوله في الاول) أي التأكيدي وقوله في الثاني المراد به الانشاء وسواء اتحد المجلس الذي كرر فيه البين أو تعدد (قوله حيث الخ) أي لكن الثاني وهو التأكيدي انما يتأتى حيث كان المحلوف عليه واحدا نحو والله لا أدخل والله لا أدخل وقوله أمالو تعدد أي كقوله والله لا أدخل والله لا آكل والله لا ألبس (قوله ولا من فلان) أي فباعها لهما أو باعها للاحدهما فردت له فباعها لالاخر فكفارة واحدة وذلك لتعدد المقسم واختلاف المقسم عليه في الاولى بخلاف الثانية فان المقسم فيها غير متعدد وما ذكره فرض مسألة ففيها من قال والله لا أكرم فلانا ولا أدخل دار فلان ولا أضرب فلانا ثم فعل ذلك أو بعضه فأنما عليه كفارة واحدة وكأنه قال والله لا أضرب شيئا من هذه الاشياء ولو قال والله لا أكرم فلانا والله لا أدخل دار فلان والله لا أضرب فلانا فعليه هنالك صنف فعله كفارة لان هذه ثلاثة أيمان بالله على أشياء مختلفة اه ففعله المواق وقال وكان ينبغي للمصنف أن يقول أو قال لا والله ولا وأمالا ولا فليس فيه الا كفارة واحدة (قوله لم يقصد تكرار الحنث) أي بتكرار الفعل وأمالو نوى تكرار الحنث بتكرار الفعل تعددت كالحلف بالثلاثة أنه لا يفعل كذا ونوى أنه كلما فعله حنث فانه كلما فعله تكرر الكفارة (قوله وان قصد) أي هذا اذا لم يقصد انشاء عين ثانية بان قصدنا تأكيد الاول أو لا قصد له بل وان قصد الانشاء لبين ثانية (قوله فكفارة واحدة) أي سواء قصد التأكيدي أو التأسيدي مالم يقصد تكرار الحنث ومالم ينو كفارات (قوله فكفارة واحدة) أي ثم لا شيء عليه ان كله بعده لان محلال البين وكذا يلزمه كفارة ان كله أو لا بعده ومحل اتحادها اذا كله في اليومين معا حيث لم يقصد تعدد الكفارة (قوله فكفارتان) لزوم الكفارتين في غدي هذه لوقوعه فاني مع الغير فكانه غير الاول لان الشيء مع غيره غير في نفسه ومسئلة المصنف وقع الغد ثانيا واحدة فكان كالتأكيد الاول (قوله المجمل) أي المستتر اشتراكا لفظيا كالمثال الذي مثل به وكلفه لينظر لعين ويريد أحدها فانتقبل نيته في الفتوى والقضاء (قوله يستغرق الصالح له الخ) أي يتناول جميع الافراد الصالح له ان ذلك اللفظ دفعه وبهذا يخرج المطلق لانه لا يتناول ما يصلح له دفعه بل على سبيل البسول فعموم العام شمولي وعموم المطلق بدلي وصلاحيه اللفظ لتلك الافراد من جهة اندراجها في معناه الموضوع له فتكون دلالة العام على أفراد دلالة كلية على جزئيات معناه دلالة كلية على أجزاء معناه (قوله من غير حصر) أي حالة كون الافراد الصالح له ذلك اللفظ غير محصورة (قوله على بعض أفراد) أي فن حلف لا آكل البين ونوى لبين الابل جازله أكل لبن البقر والغنم وكذا

(١٦ - دسوقي ثاني) الكفارة فهذا محترز قوله اتفاقا ونوى كفارات (أو) حلف (بالقرآن والتوراة والانجيل)

لا أفعل كذا ففعله فكفارة واحدة لان ذلك كله كلام الله وهو صفة واحدة من صفاته هذا هو الراجح وبه يعلم ضعف قوله سابقا وبالقرآن والمصحف والكتاب (و) لا تتكرر الكفارة أيضا ان كان متعلق البين الثانية جزء متعلق الاولى كالحلف (لا كله غدا وبعده ثم) حلف ثانيا لا كله (غدا) وكله غدا فكفارة واحدة بخلاف لو لم تكن الثانية جزء الاولى كالحلف لا كله غدا ثم حلف لا كله غدا ولا بعده فكله غدا فكفارتان ثم لا تنى عليه ان كله بعده فان كله بعده ابتداء قطا هرا أنها واحدة وهذا شروع فيما يخص البين أو يقيد بها وهو خمسة النية والبساط والعرف القولي والمقصد اللغوي والمقصد الشرعي وبدأ بالنية لانها الاصل فقال (وخصصت نية الحالف) لفظه العام (وقيدت) لفظه المطلق وأراد بالتقيد ما يشمل تبين المجمل كقوله زينب طالق وله زوجتان اسم كل زينب وقان أردت بنت فلان والعام لفظ يستغرق الصالح له من غير حصر وتخصيصه قصره على بعض أفراد المطلق ما دل على الماهية



بلا قيد وتقييده رده الى بعض ما يتناول به حيث لا يتناول غيره فن حلف لا كلم رجلا ونوى جاهلا أو في المسجد أو في الليل جازلة تكليمه العالم  
أو في غير المسجد أو في النهار (ان فافت) نيته (١٢٣) أي خالفت لفظه العام فهذا راجع لقوله خصصت فقط ولا حاجة له أذ لا معنى

لوقال ان فعلت كذا فعبدى أحرار ثم فعل ذلك وقال أردت بعبدى غير زيد فانه يقبل منه ذلك وخلفه لا  
ألبس الثياب ونوى الكان فينفعه ذلك ويجوز له لبس الثياب من غير الكتان كالقطر والصوف (قوله بلا قيد)  
أي من غير تقييد لتحقيقه في فردمهم أو معين فهو مرادف لاسم الجنس بخلاف النكرة فانه ما دل على الماهية  
بقيد الوحدة الشائعة أي بقيد وجودها في فردمهم واعلم أن اللفظ في المطلق والنكرة واحد ويفرق بينهما  
بالاعتبار فان اعتبر في اللفظ دلالة على الماهية بلا قيد فهو المطلق واسم الجنس وان اعتبر مع قيد الوحدة  
الشائعة سمي نكرة كما قاله ابن السبكي وقال القرافي والآمدی وابن الحاجب انهما واحد اذا و اعتبرا  
وهو ما دل على الماهية بقيد وجودها في فردمهم لكن الأول هو الذي عليه أسلوب المناطقة والاصوليين (قوله  
فن حلف الخ) وكذا لو حلف ليكر من رجلا ونوى زيد فلا يبرأ كرام غيره لان رجلا مطلق قيد مخصوص  
زيد فصار معنى المين لا كرم من زيد (قوله أي خالفت لفظه العام) أشار بهذا الى أن المراد عنفاة النسبة  
للعام مخالفتها لمقتضى اعظمه ولو بالعموم والخصوص سواء كانت منافية له حقيقة بان كان اللفظ يقتضي  
نبوت الحكم لاسم والنسبة تنفيه عنه أو بالعكس أو كانت غير منافية له فالاول كالحلف لا آكل سمناء ونوى  
سمن الضأن وباحة سمن غير الضأن والثاني كالحلف لا يأكل سمناء ونوى سمن الضأن أي انه قصد هذا المعنى  
الخاص معبر عنه باللفظ العام ولم يلاحظ اباحه سمن غيره فنية سمن الضأن ليست منافية لعموم السمن  
بل فرد منه وان كانت مغايرة له فالنسبة نافعة لمخالفة في الصورتين على المعتمد فله آكل سمن غير الضأن فيهما  
واشترط القرافي في تخصيص النسبة للعام منافاتها له حقيقة فجعله المخصصة في المثال الأول دون الثاني  
ورد عليه بأن المنافاة انما تشترط في التخصص المنفصل عن العام المستقل لا المتصل به كالتخصص بالوصف  
وحينئذ فنية الضأن في حكم ما لو قال والله لا آكل سمناء نافلا بحيث يغيره هذا ولا يصح كون فافت من ناف  
ينفي بمعنى يزيد لان النسبة التي تنفي أي تزيد على مقتضى العام لا تخصص ولا تقيد نعم هي تعمم المطلق كما  
يؤخذ من القروع الآية نحو والله لا كرم من أهلك وتر يد جميع اخوته فانما مطلق فاذا أراد جميع اخوته  
كانت تلك النسبة زائدة على المطلق ومعممة له فلا يبرأ الا كرام الجميع (قوله اذ لا معنى لتخصيصها) أي  
للعام وقوله الامنافاتها أي له أي مخالفتها او مغايرتها لان تخصيصها له قصره على بعض أفرادها وبعض أفرادها  
مغاير ومخالف لعمومه وحيث كان لا معنى لتخصيصها للعام الا مخالفتها فاشترط المنافاة في تخصيصها من  
اشترط الشيء في نفسه تأمل (قوله والاظهر رجوعه لهما) أي وذلك لانه اذا حلف لا يكلم رجلا ونوى جاهلا  
فالجاهل ليس موافقا لظاهر اللفظ بل الموافق له أي رجل كان والحاصل أن المراد عنفاة النسبة مخالفتها لظاهر  
اللفظ وهما ذمات في كل من العام والمطلق (قوله على السواء) أي بالنظر للعرف بان يكون احتمال لفظ  
الحالف لما نواه واغيره متساويين عرفا وليس احتماله لما نواه أبعد احترازا عن النسبة البعيدة لاجدا وهي قوله  
كان خالفت ظاهر لفظه الخ وعن شديدة البعد وهي قوله لا ارادة مبته (قوله ومثل المساوية) أي للنسبة  
المساوية المخصصة للعام وذلك لان قوله حياتها مفسر دماضي يعم كل وقت من اوقات حياتها الشامل ذلك  
وقت كونها معه في عصمته وغيره فاذا أراد بحياتها كونها معه في عصمته كان قصر العام على بعض أفرادها  
وهو تخصيصه (قوله ثم طلقها) أي طلاقا بائنا أو مالا وطلقها طلاقا رجعيًا ثم تزوج وقع عليه الطلاق  
في التي تزوجها ولا تنفعه نيته بكونها معه لان الرجعية زوجة مادامت في العدة فلو طلق المحلوف لها  
طلاقا بائنا ثم تزوج وعادت المحلوف بها بعد حد مد عادت عليه المين في المحلوف لها حتى تنقضي عصمتها  
على ما يأتي (قوله انه نوى) أي بحياتها (قوله فيما عدا الطلاق والعنق المعين) أي أنها تقبل عند  
المفتي مطلقا وكذا عند القاضي ان كانت المين بالله وأما ان كانت بطلاق أو عنق معين فلا تقبل  
عند القاضي فيهما (قوله للاحتمال) أي نظر الاحتمال (قوله كسمن ضأن الخ) جعل هذا المثال لما

لتخصيصها الامنافاتها  
لفظا هر لفظه ولا يرجع  
لقيدت لان التقييد  
لا يكون الاموافقا لظاهر  
اللفظ كما لو قال أحد  
عبيدي حر وقال أردت  
فلانا كذا قبل والاظهر  
رجوعه لهما وأنه  
لا حاجة له (وساوت)  
راجع للتخصيص  
والتقييد وهو ظاهر  
ومعنى ساوت احتملت  
على السواء بان يكون لفظ  
الحالف يحتمل ما نواه  
وغيره على السواء  
وتخصيص النسبة وتقييدها  
حينئذ يكون (في  
الله) أي في المين به  
(وغيرها كطلاق)  
وعنق ومثل المساوية  
في الطلاق بقوله  
(ككونها) أي الزوجة  
(معه) في عصمته (في)  
حلفه لها (لا يتزوج)  
امرأة عليها (حياتها)  
فن تزوجها فهي طالق  
ثم طلقها وتزوج وادعى  
أنه نوى مادامت معه  
في عصمته فيه فغعه ذلك  
في الفتوى والقضاء  
مطلقا ولو في طلاق  
وعنق معين ومفهوم ان  
ساوت أنها لم تساو  
بان خالفت ظاهر  
اللفظ فلا يخلو  
اما أن تكون قريبة من  
المساواة أو بعيدة

جدا فان كانت قريبة منها قبلت فيما عدا الطلاق والعنق المعين في القضاء واليه أشار بقوله (كان خالفت) نيته (ظاهر لفظه) خالفت  
وقرب من المساواة فيعتبر تخصيصها وتقييدها للاحتمال القريب من المساوي ومثله بقوله (كسمن ضأن) أي كنية سمن ضأن (في) حلفه



(لا آكل سمنا) ولولم يلاحظ اخراج غيره أولا وفا قال ابن يونس اذا لمعنى لنية (١٣٣) الضأن الا اخراج غيره (أو) حلف (لا أكله)

وقال نويت شهرا أو في  
المسجد فصدق الا في  
طلاق أو عتق معين  
بمرافعة (وكتوكيله)  
غيره في بيع عبده أو  
ضربه (في) حلفه (لا  
بيعه أو لا يضربه) فباعه  
أو كدل أو ضربه وقال  
نويت لأفعل بنفسى  
فيقبل قوله في كل شئ  
ثم ذكر (المرافعة)  
أي رفع لقاض (و بينة)  
أي مع بينة أقامها الرافعة  
شهدت عليه بحثه بما  
ذكر من اليمين فادعى  
التخصيص أو التقييد  
(أو) مع (اقرار منه)  
بذلك حين المرافعة فلا  
يقبل قوله (في طلاق  
وعتق) معين (فقط  
أو استخلف مطلقا)  
بالله أو بطلاق أو عتق  
مطلقا في الفتوى أو  
القضاء (في وثيقة حق)  
أي توثيق في حق سواء  
كان حقا ماليا من دين  
أو غيره أم لا يشمل نحو  
حق زوجة اشترطت عند  
العقد عليها أن لا يتزوج  
عليها وحلفته بالطلاق  
على ذلك فلا تقبل نية  
الحالف والعبرة بنية  
الحلف لانه كانه اعتاض  
من حقه هذه اليمين ولو  
قال أو حلف مطلقا في  
حق لكان أخصروا حسن  
وأشار للخالفه البعيدة  
جسدا بقوله (لا ارادة  
مينه) بالجر عطف على  
(أو) في قوله هي (حرام)

خالف فيه النية ظاهر اللفظ صحيح حيث يكون سمن البقر مثلا أغلب وعند العكس وهو ما اذا كان الاغلب  
سمن الضأن تكون النية قرينة مساوية لظاهر اللفظ كذا في بن وحاصله أنه اذا حلف لا يأكل سمنا وقال  
أردت سمن الضأن كانت تلك النية مخصصة ليمينه فلا يحث بأكل سمن غيره سواء لاحظ اخراج غير الضأن  
أولا بان ينوي اباحة ما عدا سمن الضأن أولا ولم يلاحظ ذلك لانه لا معنى لنية الضأن الا اخراج غيره وهذا  
ما قاله ابن يونس وقال القرافي ان نية سمن الضأن لا تكون مخصصة لقوله لا آكل سمنا الا اذا نوى اخراج غيره  
أولا بان ينوي اباحة ما عدا سمن الضأن وأما لو نوى عدم أكل سمن الضأن فقط في لا آكل سمنا من غير نية  
اخراج غيره أولا فانه يحث بجميع أنواع السمن لان ذكر فرد العام يحكمه يؤيده ولا يخصه لعدم منافاته له  
ومال ابن يونس هو قول الجمهور وهو الرابع كافي طي وب (قوله في لا يبيعه أو لا يضربه) لو قال في لا يفعل  
كذا كان أخصروا شمل لصدقه بالبيع والضرب وغيرهما (قوله اللمرافعة) أي الا عند مرافعة للقاضي  
ادعواه عدم الحث بسبب تخصيص نية أو تقييده ليمينه فادارفعه من ادعى عليه الحث وأقام بينة تشهد  
بانه قد فعل ضدا ما حلف عليه فادعى التخصيص أو التقييد فان القاضي يحكم بعدم قبول نية اذا كان الحلف  
بطلاق أو عتق معين أو باليمين بالله أو بعقوبتهم فانه يقبل النية فالخاص أن الحالف لم ينكر الحلف  
وانما يدعى عدم الحث لا اعتقاده أن نية تنفعه والذي رفعه للقاضي يدعى عليه أنه قد حث في عينه لانه  
فعل ضدا ما حلف عليه ويقوم عليه بينة تشهد بحلفه وبفعله ضدا ما حلف عليه أو بقر المدعى عليه بذلك أما  
لو أنكر الحلف وجلبت عليه البينة لم تقبل نية تخصيص العام وتقييد المطلق ولو كانت عينية بغير طلاق  
وعتق معين كما أفاده ع (قوله اللمرافعة) اللام بمعنى عند والمرافعة بمعنى الرفع فالمرافعة ليست على  
بابها لان الرفع من جانب غيره والمعنى الا عند رفع للقاضي فلو ذهب للقاضي من غير أن يرفعه أحد ذكر ذلك  
له كان من قبيل الفتوى كافي التوضيح (تنبيه) مما يقبل في الفتوى أن يقول الشخص حلفت بالطلاق  
أنى لأفعل كذا ثم يزعم أنه كاذب في ذلك القول وأنه لم يحلف فلا يقبل في القضاء الا أن يشهد قبل الاختيار  
بانه يستخلص بذلك كافي ح (قوله أو استخلف) كان الاولى أو استخلف اذا يعطف الفعل على الاسم الا  
اذا كان ذلك الاسم مشبها للفعل وان أحجب عنه بان قوله أو استخلف عطف على معنى قوله اللمرافعة أي  
لان روقع أو استخلف أي خصصت وقيدت الا ان روقع فلا تقبل نية في الطلاق والعتق المعين أو استخلف  
في حق فلا تنفعه مطلقا وحاصله أنه اذا استخلف في وثيقة فلا تقبل نية مطلقا كانت تلك النية مساوية  
لظاهر اللفظ أو كانت مخالفة له قريبة من التساوي لافي الفتوى ولا في القضاء كانت اليمين بالله أو بطلاق أو  
بعقوبتهم أو غير معين منجزا أو معلقا وظاهره عدم القبول ولو كان الحلف عند غير ما كم وهو كذلك وقوله  
أو استخلف الخ أفهم تعبيره بسين الطلب أنه لو طاع باليمين في وثيقة حق لنفعته نية وهو أحد قولين والمعتمد  
أنها لا تنفعه وأن العبرة بنية المحلف مطلقا وحينئذ فتجعل السين والتاء اثنتين (قوله أو بطلاق) فاذا حلف  
بالطلاق ليقتضيه غريمه في أجل كذا فاضي الأجل ولم يقضه فقال الحالف أردت طاعة واحدة وقال المحلف  
انما نويت الثلاث فالعبرة بنية المحلف اه خش ومثله في عقب نقلا عن ابن القاسم وهو محمول على ما اذا  
صرح بذلك رب الحق تشديدا لانه يقول الرجعية لا يبالى بها فاندفع قول بن ان الواحدة هي مقتضى  
لفظه فتقبل نية (قوله أي توثق في حق) المراد بالتوثق قطع النزاع فالمعنى ان استخلف لأجل قطع نزاع  
متعلق بحق (قوله من دين) كان يدعى أن له عليه عشرة دنانير من بيع فيحلف بالله أو بالطلاق أو بعقوبتهم  
عبده أو عبده فلان مالك عندي عشرة ونوى من فرض (قوله أو غيره) أي كان يدعى عليه بان الشئ  
الفلا في ودبعة فيذكر ذلك ويحلف بالله أو بالطلاق أو بالعتق ماله عندي ودبعة ونوى حاضرة (قوله فلا  
تقبل نية الحالف) أي اذا تزوج عليها غيره مصرية وادعى أنه نوى أنه لا يتزوج عليها مصرية والحاصل أن  
العبرة بنية الحالف الا أن يحلف لدى حق فالعبرة بنية المحلف فلا ينفع الاستثناء من الحالف كالا تعتبر نية  
(قوله في قوله زوجتي طالق) حاصله أنه اذا قال زوجتي طالق وقال أردت زوجتي التي ماتت قبل الحلف أو

سمن (أو) ارادة (كذب في قوله) زوجتي (طالق و) أمي (حرة) وقال أردت الميتة فيهما وأردت المطلقة والمعنة



التي طاعتها قبل الحلف فلا تقبل منه تلك النية وكذلك إذا قال أمتي حرة وقال أردت أمتي التي ماتت من  
 هذه مدة أو التي أعتقتهما من منسدة فإنه لا تقبل منه تلك الإرادة وكذا إذا قال لزوجته أو أمتي حرة  
 وقال أردت أن كذبها حرام فإنه لا يصدق ويلزمه الطلاق في الزوجة والعنف في الأمة (قوله لف ونشر  
 مرتب) أي فقوله في طالق وحرة راجع لميته وقوله أو حرام راجع للكذب (قوله في طلاق) أي إذا قال ذلك  
 لزوجته وقوله وعق أي إذا قال ذلك للأمة وهذا مرتبط بقوله ولا يصدق في دعواه إرادة حرمة الكذب في  
 قوله أنت حرام (قوله إلا القرينة تصدق دعواه) أي في إرادة الميمنة ونحوها والأصل عليها ومثله إذا قامت  
 قرينة على إرادة الكذب وليس هذا من باب العمل بالنية فقط بل بها والقرينة (قوله ثم إن عدمت النية) أي  
 الصريحة وإنما قلنا ذلك لأن البساط نية حكيم لقول ابن رشد أنه يحرم على النية (قوله أولم تضبط) أي أو  
 لم تعدم النية الصريحة لكن عدم ضبط الخالف لها (قوله وهو السبب الحامل على اليمين) هذا تعريف له  
 باعتبار الأغالب والأفهم والمعبر عنه في علم المعاني بالمقام وقرينة السياق وقد لا يكون سببا كما في بعض الأمثلة  
 الآتية كذا في حاشية السيد واعلم أن البساط يجري في جميع الأيمان سواء كانت بالله أو بطلاق أو بعق  
 كما قال بعضهم

يجري البساط في جميع الحلف \* وهو المثير لليمين فاعرف

ان لم يكن نوى وزال السبب \* وليس ذا الخالف ينتسب

وقوله وهو المثير أي السبب الحامل على اليمين وقوله ان لم يكن نوى وأما ان نوى في مثال الشارح لا أشتري لها  
 زالت الزجة أو بقيت فإنه يحتمل إذا اشتراه عند زوال الزجة وقوله وزال السبب أما ان لم يزل السبب فإنه  
 يحتمل وقوله وليس ذأ أي السبب ينتسب للخالف أي أنه يشترط في نفع البساط أن لا يكون الخالف مدخل  
 في السبب الحامل على اليمين فلو تزارع مع ولده أو زوجته أو أجنبي خلف عليه أن لا يدخل داره ثم زال النزاع  
 واصطلح الخالف والمخالف عليه فإنه يحتمل بدخوله لأن الخالف له مدخل في السبب فالبساط هنا غير نافع  
 كما أنه لا ينفع فيما يجزى بالفعل كما لو تشاركت زوجته مع أحد فطفلة بها ثم زالت المشاجرة فلا يرتفع الطلاق لأن  
 رفع الواقع محال كذا ذكر شيخنا السيد البليدي (قوله بل هو نية ضمنا) أي فعهطفه على النية باعتبار أن  
 تلك نية صريحة وهذا نية ضمنية والتحقيق أن البساط من باب القرائن فهو أقوى من النية المخالفة ولا ينافي  
 ما تقدم عن ابن رشد من أنه يحرم على النية لأن المراد أنه يحرم على التصريح بها وإذا علمت أنه من باب  
 القرائن فالعطف ظاهر (قوله لا حنت عليه) أي لا في الفتوى ولا في القضاء والحاصل أن ظاهر المصنف  
 ككلامهم اعتبار البساط ولو مع مراعاة في طلاق أو عق إلا أن المفتي يدين الخالف في دعواه وأما في القضاء  
 فلا بد من ثبوت كون الخالف عند وجود البساط يعني بأن تشهد البيعة عند المرافعة بالبساط فيحتمل عليه  
 حينئذ كانت عينة مما يتوهم فيه أم لا وأما ان شهدت البيعة باليمين وادعى هو البساط فلا يعمل عليه عند  
 المرافعة وقد صرح ابن رشد بهذا التفصيل ونقله عنه طي (قوله يقول لحم البقر ذاء الخ) أي وكذا إذا قيل  
 له أنت تركي الذمان لأجل شيء تأخذه منهم خلف بالطلاق أنه لا تركي ولا نية فلا يحتمل بأخراج زكاة ماله وإنما  
 يحتمل بتركه للناس ومن جملة أمثله كما في المجمع أن يخلف المشتري دار فلان فلم ير ضرر بها بمن مثلها فأقوى  
 لقولهم عدم الحنت كما في ح وكذا إذا خلف لبيعين فأعطى دون الثمن ومن جملة أمثله كما في البدر القرافي  
 ما إذا حلف أن زوجته لا تعتق أمتها وكانت أعتقها قبل ذلك فلا يحتمل لأنه لو علم لم يخلف ومنها الخلف  
 أنه ينطق بعمل ما تكلم به زوجته فقالت أنت طالق فلا يحكمها ومنها الخلف زوجه أمير أنها لا تسكن  
 بعد موته دارا لامارة ثم تزوجت بعده أمير آخر فأسكنها لم تحتمل لأن بساط عيتم الخطاط درجتها بعد موته  
 وقد زال ذلك ومنها من ضاع صكه فقال للشهود اكتبوا لي غيره امرأته طالق لا بعلمه في موضع ولا هو في بيته

وقال أردت الكذب  
 أي أردت كذبها حرام  
 ففي كلامه لف ونشر  
 مرتب أي لا يصدق في  
 دعواه إرادة الميمنة في  
 قوله هي طالق أو حرة  
 ولا في دعواه إرادة حرمة  
 الكذب في قوله أنت  
 حرام في طلاق وعق  
 بمراعاة بل (وان يفتوى)  
 إلا القرينة تصدق دعواه  
 (ثم) أن عدمت النية  
 أولم تضبط خصص وفيد  
 (بساط يمينه) وهو  
 السبب الحامل على  
 اليمين أنه مظنة النية  
 فليس هو انتقالا عن  
 النية بل هو نية ضمنا  
 مثاله قول ابن القاسم  
 فبين وجد الزحام على  
 الحجرة خلف لا يشتري  
 البيلة لهما فوجد لهما  
 دون زحام أو انضكت  
 الزجة فاشترى لا حنت  
 عليه وكذا الوسم طيبا  
 يقول لحم البقر ذاء  
 خلف لا آكل لهما فلا  
 يحتمل بلهم ضان لأن  
 السبب الحامل كونه  
 ذاء وليس الضان كذلك  
 فيخصص لفظه العام  
 لحم البقر كما يفيد شراؤه  
 في الأول بوقت الزجة  
 (ثم) أن عدمت النية  
 والبساط



خصص وقيد (عرف قولي) أي منسوب إلى القول بأن يكون المعنى هو الذي منصرف إليه القول عند الإطلاق كاختصاص الدابة عندهم بالجوار والمملوك بالابيض والثوب بالقميص فمن حلف لا يشتري ما ذكر مثلا فاشترى قرشا أو أسودا وعمامة فلا يحنت (ثم) بعدما ذكر خصص وقيد (مقصود) أي مقصود (لغوى) أي مدلول (لغوى) (١٢٥) فمن حلف لا يركب دابة ولا لبس ثوبا وليس لهم عرف في دابة معينة ولا ثوب معين حنت

بركوبه التماسح ولبسه العمامة لأنه المدلول اللغوي وفي كونه من المخصص أو المقيّد نظر فلعلمهم أرادوا مطلق الجمل (ثم) خصص وقيد بعد المقصد اللغوي مقصد (شرعي) ان كان المتكلم صاحب شرع فمن حلف لا يصلي أولا يظهر أولا يركب حنت بالشرعي لا باللغوي وما مشى عليه من تأخير الشرعي عن اللغوي ضعيف والراجح تقديمه عليه ولما فرغ من مقتضيات البر والحنت من النية وما معها شرع في فروع تنبني على تلك الاصول وهي في نفسها أيضا أصول ومن عاداته أنه يأتي بالباه للحنت غالبا وبسلا لعدمه فقال (وحنت ان لم تكن له نية ولا) ليمينه (بساط بفوت) أي تعذر (ما حلف عليه) لغیر مانع بل (ولو مانع شرعي) كحيز لمن حلف لبطانها الآية وحمل منه لمن حلف

ثم وجد في بيته فلا حنت عليه عملا يقتضي لفظه بل هذا من البساط على المشهور ومنها لو حلف بطلاق زوجته أنه لا يأكل بيضا ثم وجد في حجر زوجته شيئا مستورا فقالت لا أريكم حتى تحلف بالطلاق لتأكل منه حلف فانه لا شيء عليه اذا كان الذي في حجرها بيضا ولا يأكل منه لان بساط يمينه أنه يأكل منه ما لم يمنع من الاكل مانع ولان علمه باليمين الاول يتضمن نية اخراجه (قوله) خصص وقيد عرف قولي أي مدلول متعارف من القول أي لانه غالب قصد الحالف واحترز بالعرف القولي من الفعلي فانه لا يخصص كما اذا حلف لا يأكل خبزا والحال أن الخبر اسم لكل ما يخبر فاذا كان بلد الحالف لا يأكلون الا الشعير فأكل الشعير عندهم عرف فعلي فلا يعتبر مخصصا فاذا أكل الحالف خبزا القمح فانه يحنت وما ذكره المصنف هنا وفي التوضيح من عدم اعتبار العرف الفعلي فقد تبين فيه القرافي وذكر ابن عبد السلام أن ظاهر مسائل الفقهاء اعتبار العرف وان كان فعليا ونقل الواوغي عن البايجي انه صرح بأن العرف الفعلي يعتبر مخصصا ومقيدا قال وبه يرد ما رآه القرافي وصرح اللخمي باعتباره أيضا وفي القلشاني لافرق بين القولي والفعلي في ظاهر مسائل الفقهاء (قوله) لا يشتري ما ذكر أي دابة أو عملا أو ثوبا (قوله) ولا ثوب معين الخ بل لفظ الدابة يطلق عندهم على معناه لغة وهو كل ما دب على الارض وكذلك الثوب يطلق عندهم على معناه لغة وهو كل ما يلبس فانه يحنت حينئذ بركوبه ولو التماسح ولبسه ولو لعمامة اهـ ومن حلف لا يصلي ولفظ الصلاة انما يطلق عندهم على المعنى اللغوي فانه يحنت بالدعاء اذ هو الصلاة لغة وانما قدم العرف القولي على المقصد اللغوي لان العرف القولي بمنزلة الناسخ والقاعدة أن الناسخ مقدم على المنسوخ (قوله) فلعلمهم أرادوا مطلق الجمل أي فلعلمهم أرادوا ان يكون المقصد اللغوي مخصصا ومقيدا أن اللفظ يحمل عليه وان كان ليس ذلك تخصيصا ولا تقييدا حقيقة (قوله) بعد المقصد اللغوي أي بعد وجوده وعدم معرفته وليس المراد بعد عدمه لان المقصد اللغوي لا يعدم ويوجد الشرعي لان الشرعي اما فرد من أفراد اللغوي أو مرادف له كما في الظلم فانه تجاوز الحد في كل من اللغة وعرف الشرع لا يقال المدلول الشرعي مدلول عرفي فيبتكر مع المدلول العرفي لانا نقول المدلول العرفي يطلق على العرفي الخاص وهو ما تعين ناقلة كالشرعي واللغوي وعلى العرفي العام وهو الذي لم يتعين ناقلة والمراد به هنا الثاني لا الاول (قوله) والراجح تقديمه أي المقصد الشرعي عليه أي اللغوي بل الذي في سماع سحنون والذي في المواق تقديم المقصد الشرعي على العرفي وبه جزم الشيخ مباركة اهـ بن (قوله) بفوت ما حلف عليه لغیر مانع أي كالحلف لبطان اليلة فتركه اختيارا حتى فاتت اليلة (قوله) ولو مانع الخ) رد بلو في الشرعي على ابن القاسم في مسألة الحيض وعلى سحنون في مسألة بيع الامة وفي العادي على نقل الشيخ عن أشهب من عدم الحنت (قوله) لمن حلف لبطانها اليلة) فبان بها حيض يحنت عند مالك وأصبغ وقال ابن القاسم لا حنت عليه (قوله) لمن حلف لبيعها) فبان بها جل منه فانه يحنت خلافا لسحنون (قوله) وحمل الحنت ان لم يقيد الخ) أي أن الحنت في هذه المسائل التي فات فيها المحلوف عليه لما منع شرعي أو عادي محله اذا أطلق الحالف في يمينه ولم يقيد بامكان الفعل ولا بعدمه وأولى وقيد بالإطلاق كما لو قال لأفعلنه مطلقا قدرت على الفعل أولا أما ان قيد بامكان الفعل فلا حنت بفواته (قوله) لا يحنت لما منع عقلي من جهة أمثلته ما اذا حلف ضيف على رب دار أنه لا يذبح له فتبين أنه ذبح له أو حلف ليقضن زوجته فوجد عذرتها سقطت فلا حنت لان رفع الواقع وتحصيل الحاصل محال عقلا (قوله) والا حنت أي والا بان فرط حتى فات حنت الخ (قوله) وهذا) أي ما ذكر من الحنت مع التفريط اذا لم يوقت والحاصل أن المحلوف عليه اذا فات لما منع

ليبيعها (أو) لما منع عادي كغصب أو (سرقة) لحيوان حلف ليدبحه أو ثوب حلف ليلبسه أو طعام حلف لبأكله وهكذا وحمل الحنت ان لم يقيد بامكان الفعل والا فلا (لا) يحنت لما منع عقلي فلا يحنت (بكموت حمام في) حلفه (ليذبحه) فأت عقب اليمين أو تأخر بلا تفريط والا حنت وهذا اذا لم يوقت فان وقت بشهر مثلا فات فيه فلا حنت ما لم يضق الوقت ويفرط والكاف يقدر دخولها على حمام أيضا



فيشمل الموت المحرق ونحوه ويشمل الحمام الثوب (١٣٦) ونحوه ويشمل الذبح اللبس ونحوه والحاصل أن المانع الشرعي يحث به ولا

تقدم على المين أقت  
أم لا فسرط أم لا لكن  
هذا التعميم انما يتم فيما  
إذا كان المانع الشرعي  
لا يزول كحصول جارية  
في ليديعتها والعنفوق  
القصاص لا في نحو  
الحيض وأما العادي  
والعقلى فان تقدم على  
المين فلا حنت مطلقا  
أقت أم لا فسرط أم لا  
وأما أن تأخر فالعادي  
يحث فيه مطلقا والعقلى  
يحث فيه ان لم يوقت  
وفرط لا ان يادرأ وأقت  
(و) حنت الخالف  
(يعزمه على الضد) أى  
ضد ما حلف عليه كواؤه  
لا فعلن كذا أو ان لم  
أفعل فانت طالق أو مرة  
ثم عزم على عدم الفعل  
وهذا في صيغة الحنت  
المطوق كما مثلنا وأما  
الموجبل أو البر فلا حنت  
بالعزم على الضد (و)  
حنت (بالنسيان) أى  
بفعل المحلوف عليه  
نسيانا (ان أطلق) في  
يمينه ولم يقل لأفعله  
مالم أنس والأفلا حنت  
بالنسيان ومثل النسيان  
الخطأ والغلط فن حلف  
لا يفعل كذا ففعله  
معتقدا أنه غيره أو حلف  
لا أذكر فلانا فإراد ذكر  
غيره بغير ذكره على  
لسانه غلطا حنت فتعلق  
الخطأ الجنان ومتعلق  
الغلط اللسان لكن في

عقلى فاما ان يكون الخالف قد عين وقتا ففعله أو لا فان كان قد وقت وفات المحلوف عليه في ذلك الوقت لم يحث  
ان لم يضق الوقت ويفرط وان كان لم يوقت فلا حنت ان حصل المانع عقبه أو تأخر بلا تغريب فان فرط مع  
التأخير حتى فات فالحنت (قوله فيشمل الموت ونحوه) أى كالحرق فانما حلف ليلبس هذا الثوب في هذا اليوم  
فأخذ منه انسان وحرقه حتى صار رمادا فلا حنت عليه حيث وقت مالم يضق الوقت ويفرط وأما اذ لم يوقت  
فلا حنت الا أن يفرط (قوله والحاصل الخ) قد تطم ذلك عجم بقوله

إذا فات محلوف عليه المانع \* فان كان شرعا فحنته مطلقا  
كعقلى أو عادي ان يتأخرا \* وفرط حتى فات دامك البقا  
وان أقت أو قد كان منه تبادر \* فحنته بالعادي لا غير مطلقا  
وان كان كل قد تقدم منهما \* فلا حنت في حال فحنته محققا

(قوله ولو تقدم على المين) انظر كيف يتصور التفريط في المانع المتقدم وقد يقال تغريبه بامكان الكشف  
عنه قريبا فتركه وحلف (قوله والعنفوق القصاص) كالحلف انسان من أولياء المقتول انه لم يقتل من الجناني  
فعقابه بعض آخر من المستحقين أو تبين أنه عقابه قبل الحلف (قوله لا في نحو الحيض) أى لان الحنت  
في مسألة الحيض مقيد بكفى النقل بما اذا حلف ليطأها الليلة أى فبان أنها حائض أو طرأ لها الحيض بعد  
اليمين في تلك الليلة قبل وطئها وأما اذ لم يقيد باليلة فلا يحث بحضها بل ينتظر طهرها في المستقبل ويطؤها  
حينئذ هذا هو الصواب كما في بن وطى خلافا لما يقيد به كلام عبق من الحنت مطلقا مالم (قوله ويعزمه  
على الضد) ظاهره تحتم الحنت بذلك وهو طريقة ابن الموارز وابن شاس في الجواهر وابن الحاجب والقراقي  
وقال غيرهم غاية ما في المسدونة أن الخالف بصيغة الحنت المطلق له تحث نفسه بالعزم على الضد ويكفر  
ولا يتحتم الحنت الا بفوات المحلوف عليه فله أن يرجع ليمينه ويبطل العزم كما اذا قال ان لم أتزوج فعلى كذا  
ثم عزم على ترك الزواج فله الرجوع للزواج وبطل عزمه ولا يلزمه شيء مما حلف به مالم يكن المحلوف به طلاقا  
والالزيم بمجرد العزم على الضد وتحث نفسه ولا يتأتى له الرجوع انظر حاشية مع واختار طنى  
هذه الطريقة انظر بن (قوله فلا حنت بالعزم على الضد) أى وانما يحث بعدم فعل المحلوف عليه  
إذا فات الاجل وبفعل المحلوف على تركه (قوله وحنت بالنسيان) أى على المعتمد خلافا لابن العربي  
والسيوري وجمع من المتأخرين حيث قالوا بعدم الحنت بالنسيان وقالوا بالنسيان كذا في البدر القراقي  
(قوله أى بفعل المحلوف عليه نسيانا) أى فاذا حلف أنه لا يأكل في غدا فأكل فيه نسيانا فانه يحث على  
المعتمد ولو حلف بالطلاق ليصوم من غدا فأصبح صائما فأكل ناسيا فلا حنت عليه كما في سماع عيسى وذلك  
لانه حلف على الصوم وقد وجدوا الذي فعله نسيانا هو الاكل وهذا الاكل غير مبطل لصومه لان الاكل في  
التطوع لا يبطله وهذا الصوم تطوع بحسب الأصل فلما لم يبطل صومه لم يحث (قوله مالم أنس) أى أو لا  
أفعله عدا أو ألو قال لأفعله عدا ولا نسيانا فانه يحث اتفاقا (قوله فن حلف لا يفعل كذا) هذا مثال للخطأ  
وحاصله أنه اذا حلف لا يدخل دار فلان فدخلها معتقدا أنها غير هاتاه فانه يحث ومن أمثلة الخطأ أيضا  
ما اذا حلف أنه لا يتناول منه دراهم فتناول منه ثوبا فحنته لأن فيه دراهم فانه يحث وقيل بعدم الحنت  
وقيل بالحنت ان كان يظن أن فيه دراهم قياسا على السرقة والأفلا حنت ان طرح (قوله لكن في الحنت بالغلط)  
أى اللسان تظن والصواب عدم الحنت فيه وما وقع في كلامهم من الحنت بالغلط فالمراد به الغلط الجناني الذي  
هو الخطأ كحلفه أنه لا يكلم زيدا فأكلمه معتقدا أنه عمرو وكلفه لا أذكر فلانا فذكره لظنه أنه غير الاسم المحلوف  
عليه انظر بن (قوله وهو لبعض) أى وحنت بالحلف على ترك ذى أجزاء بفعل البعض منه فن حلف أنه لا  
يأكل رغيفا فحنت بكل لقمة منه ومن حلف أنه لا يلبس هذا الثوب فحنت بأدخال طوقه في عنقه وان حلف لا  
يصلى حنت بالاحرام أو لا يصوم حنت بالاصباح أو ياولو أو فسد بعد ذلك فمما بل في ح ان حلف لا يركب حنت  
بوضع رجله في الركب ولم يستقر على الدابة حيث استقل عن الارض وان حلف ان وضعت مافي بطنك

الحنت بالغلط نظر (و) حنت (بالبعض) فن حلف لا يأكل رغيفا فأكل بعضه ولو لقمة حنت وهذا في صيغة البر فوضعت



ولو قيد بالكل وأما في صيغة الحنث فلا يبر بغير فعل البعض فن حلف لا<sup>٢</sup> كان هذا الرغيف وإن لم آكله فانت طالق فلا يبرأ كل بعضه وهذا معنى قوله (عكس البر) أي في صيغة الحنث (و) حنث (بسويق أولين) أي بشرهما (في) حلقه (لا آكل) طعاما في هذا اليوم أوله فلان لان شربهما كل شرعا ولغة وهذا ان قصد التضييق على (١٣٧) نفسه بأن لا يدخل في بطنه طعاما اذ هما من الطعام

فان قصد الاكل دون الشرب فلا حنث (لا) يشرب (ماء) ولو ماء زمزم فلا يحنث اذ هو ليس بطعام عرفا وان كان ماء زمزم طعاما شرعا والعرف يقدم كما تقدم (و) لا يحنث (بتسحر في) حلقه (لا أنعش) ما لم يقصد تركه الاكل في جميع الليل (و) لا يحنث في (ذواق) لشيء حلف لآكله أو لا يشربه اذا (لم يصل) الذواق بمعنى المذوق (جوفه) والاحنث (وبوجود) دراهم (أكثر) مما حلف عليه (في) حلقه بطساق أو عتق أو غيرهما مما لا يغوف به (ليس) معي غيره (أي غير القدر المسمى كعشرة) (لتسلف) أو سائل أو مقتض لحقه وأما في اليمين بالله فلغو ولو تمكن من اليقين قريبا (لا) بوجود (أقل عددا) أو زنا ولو في المسكن بالطلاق اتفاقا إذا المراد ليس معي ما يزيد على ما حلفت عليه (وبدوام ركوبه) الدابة (و) دوام

فوضعت واحدا وبقى واحدا حنث بوضع أحدهما قال ولو حلف لا يطؤها حنث بمغيب الحشفة وقيل بالانزال ولم يلتفتوا في هذا البعض كانه لتعويل الشارع في أحكام الوطء على مغيب الحشفة ولو حلف أنه لا يدخل الدار لم يحنث بادخال رأسه بخلاف رجله والاطهر ان اعتمد عليها انظر البدر (قوله ولو قيد بالكل) أي بأن قال لا آكل كل الرغيف وهذا هو المشهور واستشكل هذا بأنه يخالف لما تقر من أن افادة كل للكلية محله ما لم تقع في حيز النقي والالم تستغرق غالبا بل يكون المقصود نفي الهيئة الاجتماعية الصادق بثبوت البعض كقوله

ما كل ما يمتني المرء يدركه \* تجرى الرياح بما لا تشتهي السفن

وما هنا من هذا القيل ومن غير الغالب استقرافها نحو قول الله تعالى والله لا يحب كل مختال فخور فتأمل ما الآن يقال روي في هذا القول المشهور الوجه القليل حيث لا يمة ولا بساط لان الحنث يقع بادنى وجه فتأمل ما (قوله عكس البر) أي اذا كانت الصيغة صيغة حنث وحلف على فعل شيء ذي أجزاء فلا يبر بفعل البعض وذكر شيخنا وغيره أن من حلف عليه بالاكل فان كان في آخر الاكل فلا يبر الحالف الا بالاكل المحلوف عليه ثلاث لقم فاكثر وان لم يكن الحلف عليه في آخر آكله فلا يبر الحالف الا بشبع مثله (قوله لا يشرب ماء) أي لا يحنث بشرب ماء في حلقه لا آكل طعاما في هذا اليوم أوله فلان (قوله والعرف يقدم) أي والعرف القول يقدم على المقصد الشرعي هذا وما ذكر من أن ماء زمزم طعام شرعاه نظر لان غاية ما ورد فيه أنه لما شربه فلا يلزم من قيامه قيام الطعام أن يكون طعاما بل هو ماء مطلق (قوله لم يصل جوفه) أي ولو وصل لحلقه (قوله وبوجود أكثر) أي كالمسألة خمسة عشر خلف أنه ليس معه الا عشرة معتقدا ذلك فوجد ما معه أحد عشر فحنث حيث كانت اليمين لا لغوفها بان كانت اليمين بغير الله أما اذا كانت اليمين بما ينفع فيها اللغو كاليمين بالله فلا حنث وأما لو وجد معه أقل مما حلف عليه فلا حنث سواء كانت يمينه مما ينفع فيه اللغو أم لا لان المراد بقوله ليس معي غيره ليس معي ما يزيد على ما حلفت عليه كما يدل على ذلك بساط يمينه (قوله وبدوام ركوبه) أي ولا يتقيد ذلك بمدة حيث أطلق بل ولو لحظة (قوله في حلقه لا أركب ولا ألبس) أي وأما لو حلف لا يركب وألبس بتر بدوام الركوب واللبس أي بدوام الركوب في المدة التي يظن الركوب فيها ودوام اللبس في المدة التي يظن اللبس فيها فاذا كان مسافرا مسافة يومين وقال والله لا يركب الدابة والحال أنه راكب لها فلا يبر الا اذا ركبها المسافة بتمامها ولا يضر نزوله ليلا ولا في أوقات الضرورات وكذا يقال في حلقه لا لبس (قوله واستمر داخلها) فيحنث أي وذلك لان استمراره على ذلك كالدخول ابتداء والسفينة كاللابة فيما اذا حلف لا أركبها وكالدوار فيما اذا حلف لا يدخلها فاذا حلف لا يركب هذه السفينة فيحنث بدوام ركوبه واذا حلف لا يدخلها فلا يحنث بدوام المسكن فيها (قوله وبدابة عبده في دابته) قال فيها ومن حلف أنه لا يركب دابة فلان فركب دابة عبده حنث الا أن يكون له نية لان ما في يد العبد لسيد الا ترى أنه لو اشترى من يعتق على سيده لعنق عليه وهذا التعليل يقتضي عدم الحنث بركوب دابة مكاتبه وهو ما ارتضاه البدر القرافي واختار غيره الحنث بركوبها نظر الحقوق المنه بها كحرقها بدابة سيده الذي هو المحلوف عليه (قوله ولذا) أي لاجل هذا التعليل لا يحنث بدابة ولده لان مال الولد ليس مالا لبيه (قوله ولو كارهه اعتصارها) أي بأن كان قد وهبها له لكن القول بعدم الحنث في دابة الولد ولو كان لوالده اعتصارها ذكر في المدونة أنه قول أشهب وهذا يدل على ضعفه كما قال الشيخ سالم وان المذهب أنه يحنث بدابة الولدان كانت موهوبة من والده وله اعتصارها لتحقيق المنه فيها

(لبسه) لثوب وسكناء دارا مع امكان الترك (في) حلقه (لا أركب وألبس) وأسكن ما ذكر بناء على أن الدوام كالا ابتداء (لا) يحنث بالدوام (في) حلقه على (كدخول) لدار مثلا حلف لا يدخلها وهو ما كت فيها بخلاف ما لو حلف وهو داخل واستمر داخلها فيحنث (و) حنث (بدابة عبده) أي عبد المحلوف عليه فيشمل عبد نفسه ان حلف لا أركب دابتي (في) حلقه على (دابته) لا يركبها اذ مال العبد مال للسيد المحلوف عليه ولذا لا يحنث بدابة ولده ولو كان له اعتصارها ويرج الحنث حينئذ (وبجمع الاسواط) وضربه به امرأه واحدة (في) حلقه لعبده مثلا (لاضربه كذا) عشرين سوطا مثلا



يعني أنه لا يبريد ذلك بل لا ينفى البر من ضرر به بالسوط العمد متفرقا على العادة ولا يحتمل بالضرر به الحاصلة من جمعها حيث لم يحصل منها إيلام كإيلام المنفردة والاحسبت واحدة (و) حنت (بلحم الحوت) والطير لصدق اللحم عليهما (و) حنت بأك (بيضه) أي بيض الحوت بمعنى ما يبيض من الحيوان البحري كالترس والتمساح (و) حنت بأك (عسل الرطب في) حلقه على (مطلقها) أي مطلق اللحم والبيض والعسل بأن قال لا آكل لحما أو بيضا أو عسلا من غير تقييد بلفظ أونية أو بساط (و) حنت (بكعل وخشكنان) بفتح الخاء المجهدة وكسر الكاف كعل محشور سكر (١٢٨) (وهريسة واطرية) بكسر الهمزة وتخفيف التثنية قبل هي ما تسمى في زماننا

بالشعرية وقيل ما يسمى بالريشة (في) حلقه على تركا كل (خبز) قالوا وما ذكره المصنف لا يجري على عرف زماننا والجاري عليه عدم الحنت بما ذكر (لا) يحنت (في) عكسه وهو أن يحلف على ترك شي من هذه الأشياء الخاصة فلا يحنت بأك كل الخبز (و) حنت (بضأن ومعر) أي بأكله من واحد منهما (و) بأكله من (ديكة ودجاجة في) حلقه لا آكل لحم غنم في الأول (و) لا آكل لحم (دجاج) في الثاني وعرف زماننا اختصاص الغنم بالضأن (لا) يحنت (بأحدهما) أي أحد النوعين (في) حلقه على ترك (الآخر) فلا يحنت بالضأن في حلقه على ترك المعز ولا عكسه ولا بالديكة في الدجاجة ولا عكسه لعدم تناول أحد النوعين للآخر

لألا اعتصاره (قوله بمعنى الخ) أي أنه ليس المراد يحنت بذلك لزوم الكفارة بذلك الفعل بل المراد يحنته أنه لا يبريد ذلك لأن قصد الحالف زيادة الإيلام وهو مفقود عند جمعها فلا يحلف لضرره عشرة بن سوطا لجمع الأسواط وضربها مرة حنت لأن الحنت يقع بآدي سبب (قوله لصدق اللحم عليهما) أي كافي قوله تعالى لنا كلوا منه لحما طريا وقال أيضا ولحم طير مما يشتمون وما ذكره من الحنت بلحم الحوت إذا حلف لا آكل لحما عرف مضي وأما عرف زماننا خصوصا بمصر فلا يحنت بأك لحم الحوت لأنه لا يسمى للحاء عرفا فاقاله شيخنا (قوله وهريسة) هي أن يطبخ اللحم مع القمح طحنا جيدا حتى يعزل العظم عن اللحم فيؤتى بعصافيهما غلظ ويعركون بها ذلك حتى يصير كالعصيدة (قوله وما ذكره المصنف) أي من الحنت بأك الكعل والخشكنان والهريسة والاطرية إذا حلف لا آكل خبزا (قوله وديكة) هي ذكور الدجاج والدجاجة هي إناث الدجاج (قوله اختصاص الغنم بالضأن) أي وحينئذ إذا حلف لا آكل غنما انما يحنت بأك الضأن لا بأك كل المعز (قوله وحنث بسمن) أي أنه إذا حلف لا بأك كل سمنافا كله مستهلكا في سويق فإنه يحنت إلا أن ينويه خالصا وسواء وجد طعمه أم لا قال في المدونة وإن حلف لا بأك كل سمنافا كل سويقا قلت بسمن حنت وجد طعمه أو ريحه أم لا اه ولا ينميسر لا يحنت إذا لم يجد طعمه (قوله لأنه يمكن استخلاصه بالماء الحار) أي فإن انتفى ذلك التعليل بأن كان لا يمكن استخلاصه بالماء الحار من السويق فلا حنت (قوله لأنه لا يؤكل إلا كذلك) يؤخذ منه أنه إذا انتفى هذا التعليل بأن كان الزعفران يؤكل في غير الطعام فإنه لا يحنت بأك كله مستهلكا في الطعام (قوله لا يكحل طبخ) أي طرح في الطبخ وأما بأك كله موضوعا فوق الطعام فإنه يحنت لأن شأن الخل أن لا يؤكل إلا في طعام وإذا قال بعضهم إن كلام المصنف ضعيف والمعتمد أنه يحنت ومع ضعفه هو مقيد بما إذا لم يعين وأما إذا عين بأن قال لا آكل هذا الخل فإنه يحنت بأك كله ولو استهلك في طعام قولا واحدا كذا قرر شيخنا العدوي ودخل بالكاف ماء الورد والزهر وماء اللبون وماء النارج وأما إذا نهى فحنث بها ولو طخت لبقاء عنها فهي أخرى من السمن والزعفران ولا يدخل بالكاف العسل إذا طبخ في طعام لنقل ابن غرة الحنت فيه عن محزون (قوله المعتمد أنه يحنت في هذه مطلقا استرخى لها أم لا) أي لأنه حلف على فعلها وهي مختارة فيسهل وإن كان هو مكرها وقوله المعتمد أي خلافا لظاهر المصنف وأجاب بعضهم عنه بأن مفهوم قوله وبأسرها لها فيه تفصيل وهو عدم الحنت في الأولى والحنث في الثانية (قوله وبفرار غريمه) لا يقال الفرار كراه وهذه الصيغة صيغة بر لا نأقول لأنسلم إن الفرار كراه سلمنا أنه كراه فلا نسلم إن الصيغة صيغة بر بل صيغة حنت لأن المعنى لا الزمنا أنظر التوضيح اه بن (قوله الابحقي) أي الأبعد أخذ حقي ومثله حتى أستوفي حتى أقبض حتى (قوله وفرط) أي في القبض عليه حتى فرمته (قوله فبمجرد قبول الحوالة يحنت) أي ولو لم تحصل مفارقة من الغريم لانتهاجته المفارقة ولو قبض الحق بمحضرة الغريم وما ذكره المصنف من الحنت بالحوالة وعدم الاكتفاء بها خلاف عرف مصر لأن من الاكتفاء بها

(و) حنت (بسمن استهلك) بقلته (في سويق) في حلقه لا بأك كل سمنافا يمكن استخلاصه بالماء الحار ولذا الواسم لك في طعام لم ومعلوم يحنت (وزعفران) استهلك (في طعام) في حلقه لا آكل زعفرانا لأنه لا يؤكل إلا كذلك (لا) يحنت إن حلف لا بأك خلا أو ماء ورد أو نارج (بكحل طبخ) لتفقد العطين لأن الخل يؤكل بنفسه وإذا استهلك لا يمكن استخراجها (و) حنت (بأسرها لها في) حلقه (لا قبلتك) وقبلته في النعم فقط وأما إن قبلها هو حنت مطلقا قبلها في النعم أو غيره (أو) حلف (لا قبلتني) وقبلته المعتمد أنه يحنت في هذه مطلقا استرخى لها أم لا في النعم أو غيره (و) حنت (بفرار غريمه) قبل أخذ حقه منه (في) حلقه (لا فارقتك) أنا (أو) لا (فارقتنى) أنت (الابحقي) وفرط بل (ولو لم يفرط) بأن أنفقت منه كرها أو استغفالا ولم يحمله على غريمه بل (وإن أحاله) فبمجرد قبول الحوالة حنت لأن المعنى لا بأخذ حقي منك



الا ان ينوي ولي حق عليك (و) حنت (بالشك في) حلفه على ترك (اللحم) لانه جزء اللحم (لا العكس) بان حلف لا آكل شخصاً كل لحماً (و) حنت ان لم تكن له نية (بفرع) نشأ بعد اليقين (في) حلفه على ترك أصله كواثقه (لا آكل) شيئاً (من كهذا الطلع) فيحنت بيسر موارطيه وعجونه وتغره وأدخلت الكاف القمح والبن والقصب وغيرها من كل أصل وأما لو قال من طلع هذه النخلة أو من لبن هذه الشاة فيحنت بكل فرع تقدم عن اليقين أو تأخر عنه (أو) لا آكل (هذا الطلع) بأسقاط من لكن الراجح انه ان أسقط من فلا يحنت بالفرع لان الإشارة خاصة بالطلع فحكمه حكم ما اذا أسقط من والإشارة معانكراً وعرف كما أشار به قوله (لا) يحنت بالفرع ان حلف لا آكل (الطلع) معروفاً (و) لا آكل (طلعا) منكراً وكذا من الطلع حيث لانية وأما حنته بالأصل في الخمس فظاهر ثم استثنى خمس مسائل يحنت فيها بما تولد من المحلوف عليه وان لم يأت بمن والإشارة لقرب من أصلها قريبا فاللانية فيها فقال (١٣٩) (الابن يذريب) أي حلف لا آكل زيبا

أو الزيب فيحنت بشرب  
نبيذه (و) الا (مرفقة لحم)  
في حلفه لا أكلت اللحم  
أولها (أو شحمه)  
عطف على مرفقة أي  
حلف لا أكل اللحم أولها  
فيحنت بشحمه وأعاد  
هذه لجمع الظاهر (و)  
الا (خبر قح) في حلفه  
لا آكل القمح أو قمحا  
وكذا لا آكل منه (و)  
الا (عصير عنب) في  
حلفه لا آكل العنب أو  
عنباً وهذه تفهم بالأولى  
من مسألة النبيذ (و)  
حنت (بما أنبتته  
الحنطة) المعينة في  
حلفه لا آكل من هذه  
الحنطة (ان نوى) بيمينه  
(المن) أي قطعه كان  
قال له لولا أنا أطمعك  
لمت بجوعاً وكذا بما  
اشترى من ثمنها ان بيعت  
وهذا اذا كانت المنية في  
شيء معين وأما ان نوى  
قطع المنية مطلقاً فيحنت

ومعلوم ان الايمان مبنية على العرف (قوله الا ان ينوي) أي بقوله الابحقي وكذا اذا صرح به بان قال لا فارقتك أو فارقتني ولي عليك حق فانه يبرر بالحوالة (قوله وحنت ان لم يكن له نية) أي ولا قرينة ولا بساط (قوله نشأ بعد اليقين) أي وأما الفرع السابق عليه فقد فارق قبل الحكم (قوله من كهذا الطلع) ليست من متعلقة بالكل بل الجار والمجرور صفة لمحذوف للعلم به أي لا آكل شيئاً من هذا الطلع والشيء شامل للطلع وما تولد منه وحينئذ ظهر الفرق بين الايمان وبين وعدم الايمان بها وقد أشار السارح لذلك في حله للثمن (قوله فيحنت بكل فرع تقدم عن اليقين أو تأخر عنه) أي فيحنت بكل فرع تقدم لتلك النخلة أو الشاة أي بكل ما نشأ عنها لانه لم يخص الابن أو الطلع الحاضر بالإشارة بل أطلق فيهما وجعل الإشارة للنخلة والشاة وليس المراد أنه يحنت بكل فرع للطلع وكل فرع للبن وان لم يكن ناشئاً عن تلك النخلة أو تلك الشاة والحاصل انه ليس المنظور له الفرعية من حيث كونها الطلع والبن بل من حيث كونها للنخلة والشاة وان كان فرع الشاة والنخلة فرعاً للطلع والبن (قوله لكن الراجح) أي كما هو قول ابن القاسم خلافاً للصنف تبعاً لابن بشير القائل بالحنث في الفرع وقد شهره ابن الحاجب واعترضه في التوضيح بأنه لم يرم من ذكره الا ابن بشير (قوله في الخمس) أي ما اذا جمع بين من واسم الإشارة أو حذف من أو اسم الإشارة أو حذفهما معا وعرف الأصل أو نكره (قوله فظاهر) أي لكونه حلف على عدم الأكل منه ثم أكل (قوله وأعاد هذه) أي مع انه ذكرها ولا بقوله وبالشك في اللحم (قوله كان قال له الخ) أي حلف أنه لا يأكل من حنطته هذه فيحنت بالاكل منها وما أنبتته وبالاكل مما اشتراه بثمنها (قوله وهذا اذا كانت المنية في شيء معين) أي وهذا اذا كان القصد باليمين قطع المنية بشيء معين أي كالمنة عليه بالاكل من حنطته (قوله فيحنت بكل شيء وصله منه) سواء كان طعاماً أو شراباً أو لباساً أو شيئاً يستعين به على تحصيل معاشه كدابة لحرب عليها والحاصل انه اذا من عليه بشيء معين حلف عليه فانه يحنت به وبما تولد منه وبما اشتراه من ثمنه ولا يحنت بما أعطى له من غيره سواء نوى ذلك عند عينه أو لم ينو شيئاً وأما اذا نوى عند عينه انه لا ينتفع منه بشيء أو نوى قطع منته مطلقاً فانه يحنت بكل ما وصل منه (قوله لا يطلقون على الحمام اسم البيت) أي ولا على الحافوت والخان ومحل القهوة وحينئذ فلا يحنت بدخول الحمام والخان ولا الحافوت ولا محل القهوة في حلفه لا أدخل بيتاً وان كان كل واحد مما ذكر يقال له بيت لغة لتقدم المدلول العرفي على المدلول اللغوي كما مر (قوله في دار جاره) أي جار المحلوف عليه كان جار الخائف أيضاً ولا (قوله الظاهر في هذا) أي الفرع عدم الحنث بدخوله عليه في بيت جاره لان العرف الآن أنه لا يقال لبيت جار لانه وبينك وانما يقال بيتك لما امتلك ذاته أو منفعته والايمان منها العرف (قوله أو يدت شعر) العرف الآن يقتضي عدم الحنث فيه اذا لا يقال للشعر في العرف الآن انه بيت وان كان يقال له لغة والمدلول العرفي يقدم على اللغوي

(١٧ - دسوقي ثانی) بكل شيء وصله منه ودلت بساط عينه على أنه نوباعها فأكلها أو أكل مما بعت منها عند المشتري لم يحنت (لا) ان حلف على تركها (لرداءة) فيها فلا حنث بما أنبتت جيداً ولا بما اشترى من ثمنها أو أعطيه من غيرها (أو) حلف عليها (لسوء صنعة طعام) بخفوقه فلا حنث (و) حنت (بالحمام) أي بدخوله (في) حلفه على ترك دخول (البيت) أو لادخول على فلان بيتاً فدخل عليه بالحمام أو الخان اللانية أو عرف وعرف مصرأنهم لا يطلقون على الحمام اسم البيت (أو) حلف لا أدخل عليه بيته فدخل عليه (في دار جاره) لان الجار على جاره من الحقوق ما ليس لغيره فاشبهت داره داره أو لان الجار لا يستغنى عن جاره غالباً فكانه المحلوف عليه عرفاً والظاهر في هذا عدم الحنث (أو) حلف لا سكن بيتاً أو لادخله حنث بسكنى أو دخول (بيت شعر) بدوي كان أو حضرياً



الالنية أو بساط ( كحبس ) أى كما يحنت الحالف في حبس (أ كره عليه) في حلفه لا يدخل عليه بيتا ولا يجتمع معه في بيت حبس عنده كرها (بحق) أى فيه لان الا كراه بحق كالطوع فلا يعارض قوله سابقا ان لم يكرمه (لا) ان دخل عليه (بمسجد) عام فلا حنت لانه لما كان معطوياً بدخوله شرعاً صار كأنه غير مراد للحالف (وبدخوله عليه) أى على المحلوف عليه حال كونه (ميتاً) في حلفه لا يدخل عليه بيتاً (في بيت عليه) لانه فيه حقا حتى يدفن فان دفن فيه لم يحنت بدخوله عليه بعده (لا) يحنت الحالف في حلفه لا يدخل عليه (بدخول محلوف عليه) على الحالف ولو استمر الحالف ( ١٣٠ ) جالساً معه (ان لم ينو) الحالف (المجاعة) والاحت (و) حنت (بتكفينه)

أى ادراجته في كفته أو تغسله وكذا حله وادخاله القبر فيما يظهر (في) حلفه (لانفعه حياته) أو ما عاش أو أبدأ (و) حنت (بأكل من تركته) أى تركه المحلوف عليه (قبل قسمها في) حلفه (لا) كالتطعامه (ان أوصى) الميت بشئ معلوم غير معين يحتاج فيه لبيع مال الميت (أو كان) المحلوف عليه (مديناً) ولو غير محيط وانما حنت لوجوب وقفها للوصية أو للدين فان أوصى بعين كهذا العبد أو شائع كربع مما لا يحتاج فيه لبيع أو أكل بعد وفاء الدين ولو قبل قسمها لم يحنت اذ لم يبق للميت فيها اتعاق (و) حنت الحالف (بكتاب) كتبته هو أو أملاه أو أمر به ثم قرئ عليه كان عازماً حيز الكتابة أم لا (او وصل) الكتاب للمحلوف عليه ولو لم يقرأ لان لم يصل بخلاف الطلاق

كأمر (قوله الالنية أو بساط) أى كان يسمع يقوم انهدم عليهم المسكن خلف عند ذلك انه لا يسكن بيتاً فلا يحنت بسكنى بيت الشعر (قوله في حبس) أى بسبب حبس وقوله بحق أى وأما لو حبس عنده ظمناً فلا حنت (قوله عام) احتريزه عن المسجد المحجور فحنت بدخوله عليه (قوله فلا حنت) أى عليه في حاله لا أدخل على فلان بيتاً أولاً أجمع معه في بيت (قوله وبدخوله عليه ميتاً) أى قبل الدفن وقوله في بيت عليه أى ذاناً أو منفعة وقوله في حلفه لا أدخل عليه بيتاً الا لولى بيته ولو قال حياته أو ما عاش لانها عرفاً بمعنى أبداً وقوله لانه فيه حتماً أى لان لبيت في البيت الذي يملك ذاته أو منفعة حقا وهو تجهيزه بخبر ذلك بحسرى الملك (قوله ولو استمر الخ) أى خلافاً لما نقله ابن بونس حيث قال بعض أصحابنا وينبغي على قول ابن القاسم انه لا يحلس بعد دخول المحلوف عليه فان جلس وتراخى حنت ويصير كابتداء دخوله هو عليه اه قال ح وفيه نظر لانه قد تقدم أنه لا يحنت باستقراره في الدار اذا حلف لا دخلها وكذلك هنا لانه انما حلف على الدخول فتأمل اه بن (قوله ان لم ينو المجاعة) أى ان لم ينو الحالف بدخوله عليه بيتاً اجتماعه معه في البيت لاحقيقة الدخول وقوله والاحت أى الحالف بدخول المحلوف عليه وان لم يحصل جلوس (قوله أى ادراجته في كفته) أى خلافاً لما استظهره البدر من عدم الحنت به وأولى من التكفين في الحنت شراء الكفن له ولو لم يكن الثمن من عنده لانه نفع في الجملة (قوله فيما يظهر) أى لان هذا كله من توابع الحياة وهذا الذى استظهره هو ما اختاره بن والمسنوى خلافاً لعقب حيث قال انه لا يحنت ببقية مؤن التجهيز وأما اذ لم يقل حياته أو قال أبداً فانه يحنت بفعل ما عاينته منفعة له بعد الموت من مؤن التجهيز والدفن والصلاة والصدقة عليه والدعاء له من غير خلاف وفي كبر خسر اذا حلف لا ينفع فلان فانه يحنت بنفع أولاده الذين يحب نفقتهم عليه (قوله ان أوصى أو كان مديناً) أى لانه في تلك الحالة كان له حقا باقيا في التركة فصدق عليه انه أكل من طعامه (قوله بشئ معلوم غير معين) أى كائنه ديناراً مثلاً (قوله وحنت الحالف) أى الذى حلف لا أكل فلاناً (قوله كان عازماً حيز الكتابة) أى على كلامه أو كان غير عازم على ذلك (قوله ان وصل) أى وكان الوصول بأمر الحالف وأما لو دفعه الحالف للرسول ثم بعد ذلك أمره بعدم ايصاله للمحلوف عليه فعصاه وأوصله فلا يحنت الحالف لا بإيصاله ولا بقراءته على المحلوف عليه كإبائى (قوله يستقل به الزوج) أى فلا يتوقف على حضور الزوجة ولا على مشافهتها (قوله لا يستقل به الحالف) أى فيتوقف على حضور المخاطب ومشافهته (قوله أو أرسل له) أى أو أرسل الحالف للمحلوف عليه (قوله وبلغه الرسول) أى وبلغ الرسول المحلوف عليه الكلام أى وأما مجرد وصول الرسول فلا يوجب الحنت (قوله فينبؤى في الرسول مطاقاً) أى لموافقة نيته لظاهر لفظه ولم ينبؤى الكتاب والعق والطلاق أى لان نيته مخالفة لظاهر لفظه لان الكلام شامل للغوى والعرف بخلاف كلام الرسول فانه لم يحصل به كلام لالغة ولا عرفاً (قوله بالاشارة الخ) أى سواء كان سميماً أو أصم أو أخرس أو ناعماً أو كسن الذى فى ح أن الراجح عدم الحنت بها مطلقاً خلافاً لظاهر المصنف اذ هو قول ابن القاسم واستظهره ابن رشد وعزاه لظاهر الابلاء من المدونة ونص ابن عرفة وفي حننه بالاشارة اليه نالها في التي يفهم بها الاول لابن رشد عن أصبغ مع ابن الماجشون

يقع بمجرد الكتابة عازماً والفرق أن الطلاق يستقل به الزوج بخلاف الكلام لا يستقل به الحالف (أو) أرسل والثاني له كلام مع (رسول) وبلغه الرسول (في) حلفه (لا كله) الا أن ينو المشافهة فينبؤى في الرسول مطلقاً وفي الكتاب في الفتوى كالتضاء في غير العتق والطلاق (ولم ينو) أى لا تقبل نيته في القضاء انه نوى لا كلمة مشافهة (في) مسألة (الكتاب في) خصوص (العتق) المعين (والطلاق) لحق العبد والزوجة (و) حنت أيضاً في لا كله (بالاشارة له) لانها تعد كلاماً عرفاً (و) حنت (بكلامه ولو لم يسمعه) لما منع من اشتغال أو نوم أو صمم بحيث لو زال المانع لسمعه عادة احترازاً عما لو كان في بعد لا يمكن سماعه منه عادة فلا حنت



والثاني لسماع عيسى ابن القاسم وابن رشد مع ظاهر بلائها والثالث لابن عبدوس عن ابن القاسم اهـ بن  
(قوله والواو حالية) أى قاله فى وحنث الحالف بكلامه للمخوف عليه والحال أن المخوف عليه لم يسمع  
الحالف وانما لم يجعل للبالغة لان صورة ما لم يسمع لا يتوهم عدم الحنث فيها وقد يقال كل مبالغة لا يتوهم تنفى  
الحكم عما قبلها تأمل \* (تنبيه) \* لو كلف الحالف غير المخوف عليه بحضوره المخوف عليه يريد اسماءه فسمع  
حنث وان لم يسمعه فى حنثه وعدمه قولاً ابن رشد مع نقله عن ابن زياد وسماع ابن زيد عن ابن القاسم (قوله  
لا بقراءة بقلبه الخ) معناه المطابق لسياق كلامه أن من حلف لا كلم فلاناهاته لا يحنث بكتاب وصل للمخوف  
عليه من الحالف وقرأ المخوف عليه بقلبه وانما يحنث اذا قرأه بلسانه وهو قول أشهب لكن حله على هذا  
يخالف قوله السابق ويكتفى ان وصل فان ظاهره الحنث بمجرد الوصول وهو ظاهر المدونة وقال النخعي انه  
المذهب وهو الراجح كما فى ابن غازى فلذا عدل الشارح تبعاً لعقبى عن حله على ظاهره الى قوله لا يحنث من  
حلف لا يقرأ الكتاب الخ وان كان هذا الحل بعيداً من كلامه انظر بن (قوله أو قراءة أحد الخ) كما قلت  
والله لا أكلم زيداً ثم كتبت كتاباً لزيد ودفعته لعمرو ولي وصله لزيد ثم بعد ذلك نهيت عمراً عن إيصاله لزيد  
فصله وأوصله وقرأه عليه أو قرأه أحد آخر عليه بغير إذنك فلا حنث عليك أيها الحالف بل لا حنث ولو  
قرأه المخوف عليه حيث كان وصله بغير إذن الحالف خلافاً لما يرويه قول المصنف أو قراءة أحد فانه يرويه  
أن قراءته هو ليست كذلك (قوله ولا بسلامه عليه بصلاة) يعنى أن من حلف لا كلم زيداً فصلى المخوف  
عليه يقوم من جلنهم الحالف فسلم عليهم فردوا عليه السلام من الصلاة فان الحالف لا يحنث بذلك أو صلى  
الحالف اماماً بجماعة منهم المخوف عليه وسلم الامام قاصداً التحليل والسلام على من خلفه فانه لا يحنث  
بذلك وظاهره ولو كانت التسليمه التى قصد بها الامام الجماعة التى من جلنهم المخوف عليه ثانية على اليسار كما  
قال ابن ميسر خلافاً ل محمد بن المواز حيث قال بالحنث فى هذه وظاهر كلام المصنف عدم الحنث بالسلام عليه  
فى صلاة سواء كان ذلك السلام فى آخرها وفى أثناءها معتقداً انما هو وانما لم يحنث بسلامه عليه فى الصلاة  
لانه ليس كلاماً عرفاً بخلاف السلام خارج الصلاة وان كان كل مطلوباً (قوله ولا بوصول كتاب المخوف  
عليه) أى انه لو حلف لا كلمت فلاناً ثم ان المخوف عليه أرسل الحالف كتاباً قرأه لم يحنث لانه انما حلف  
لا كلمه لا كلمنى (قوله على الاصول) أى على ما صوبه ابن المواز وعلى ما اختاره النخعي من قولى ابن القاسم  
وهما عدم الحنث والحنث (قوله وحنث بسلامه عليه) أى فى غير صلاة وقوله معتقداً انه غيره أى جازماً انه  
غيره فتبين انه هو لا يقال هذا من اللغو فلا يحنث فيما يجرى فيه اللغو لان قول اللغو الحلف على ما يعتقده  
فيظهر رغبته والاعتقاد هنا ليس متعلقاً بالمخوف عليه حتى يكون لغواً بل بغيره وذلك لان الاعتقاد يتعلق بزيد  
فتبين انه غيره وزيد ليس محلوفاً عليه بل المخوف عليه عدم الكلام وقوله معتقداً انه غيره أى وأولى ظاناً  
أوشاكاً ومتوهماً انه غيره (قوله فلا تنفعه) أى وانما ينفعه الاخراج بالاداء متصلاً بالكلام بان يقول  
السلام عليكم الا فلاناً والحاصل أنه اذا أخرجه من الجماعة قبل السلام فلا حنث عليه سواء كان الاخراج  
بالنية أو باللفظ وان حدثت المحاشاة بعد السلام أو فى أثناءه فلا ينفعه الا الاخراج باللفظ بالنية هذا ما  
ذكره الشارح من أن نية الاخراج اذا حدثت فى أثناء السلام لا تنفعه أحد قولين والمعتمد أن الاخراج  
بالنية حال السلام ينفع فقد تقدم فى مسئلة المحاشاة أن الاخراج بالنية حال اليمين هل ينفعه أو لا قولار  
والمعتمد أنه ينفع والاخراج حال السلام هنا كالاخراج حال اليمين (قوله وحنث بفتح الخ) أى حنث من  
حلف لا كلمت فلاناً بفتح عليه سواء كان فى غير الصلاة أو فى ولو كان الفتح واجباً بان كان المخوف عليه اماماً  
وفتح الحالف عليه فى الفاتحة ان قلت اذا لم يحنث بسلام الرد فى الصلاة مع أنه مطلوب استئذاناً ما ولى أر  
لا يحنث بالفتح على امامه اذا وجب قلت الفتح فى معنى المكاة اذ هو فى معنى قل كذا أو قرأ كذا بخلاف سلام  
الصلاة وما ذكرناه من الحنث بالفتح مطلقاً هو المعتمد خلافاً لمن قال انه يحنث بالفتح فى السورة ولا يحنث

والواو فى ولو حالية ولو  
زائدة (لا) يحنث من  
حلف لا يقرأ الكتاب  
أولا يقرأ (بقراءته  
بقلبه) بلا حركة لسان  
(أو قراءة أحد) كتاب  
من حلف لا كلم زيداً  
(عليه) أى على المخوف  
عليه (بلاذن) من  
الحالف بان نهى  
الرسول عن إيصاله  
للمخوف عليه فعصاه  
وقرأه عليه أو قرأه غير  
الرسول بلاذن فلا  
يحنث (و) لا يحنث  
(بسلامه عليه بصلاة  
ولا) بوصول (كتاب  
المخوف عليه) الى  
الحالف (ولو قرأ) الحالف  
كتاب المخوف عليه  
(على الاصول والمختار) (على  
حنث) بسلامه عليه  
معتقداً أنه غيره أو  
كان المخوف عليه (فى  
جماعة) فسلم عليهم  
الحالف علم أنه فيهم أم لا  
(الا أن يحاسبه) أى  
يخرجه منهم بقلبه قبل  
السلام عليهم أما ان  
حدثت النية فى أثناء  
السلام فلا تنفعه (و)  
حنث (بفتح عليه) أى  
ارشاده للقراءة اذا وقف  
المخوف عليه وانسدت  
عليه طرقها لانه فى  
قوة قوله قل كذا



(ف) حنث اذا خرجت زوجته مثلاً (بلا علم اذنه) لها في الخروج (في) حلفه (لا تخرجي الا باذني) واذن لها ولم تعلم بالاذن لان معنى كلامه الاسباب اذني وهي لم تخرج بسببه بخلاف الا ان اذنت واذن وخرجت قبل العلم به فلا حنث (و) حنث (بعدم علمه) أي اعلامه المحلوف له أي لم يبر (في) حلفه لشخص أنه ان علم بكذا (لا علمه) به فبلغه الخبر من غير الحالف فلا يبر الحالف الا بالاعلام (وان برسول) رسول الله أو أولى بكتاب فانه يبر فهو مباغلة في المفهوم (١٣٣) (وهل الحنث) اذ لم يعلمه (الا أن يعلم) الحالف (انه) أي المحلوف له (علم)

بالخبر من غيره لحصول المقصود من الاعلام ومطلق علم الحالف انه علم أولاً (تأويلان) لا تظهر مراعاة البساط (أو) بعدم (علم) أي اعلام (وال) من ولاية المسلمين (نان) تولى بعد أول (في حلفه) طوعاً (الاول في نظر) أي في مصلحة المسلمين فان الاول أو عزل فـ أو كانت المصلحة للوالى نفسه فلا حنث بعدم اعلام الثاني بل بعدم اعلام الاول على ما تقدم ويكفي اعلامه وان رسول وهل الآن يعلم أنه علم تأويلان (و) حنث (مرهون) من الثياب (في) حلفه ان طلب منه اعارته (لا توبى) إلا أن ينوى غير المرهون (و) حنث (بالهبة والصدقة) أن بكل منه ما وكذا بكل ما ينفعه به من اسكان أو تحسيس أو غيرها (في) حلفه (لا أعاره وبالعكس) أي حلفه لا تصدق عليه أولاً وبه

بالفتح عليه في الناقحة (قوله) وبلا علم الخ يعني أن من حلف على زوجته بالطلاق أو بغيره أنها لا تخرج الا بأذنه فاذن لها وخرجت بعد اذنه لكن قبل علمها بأذنه فانه يحنث سواء أذن لها وهو حاضر أو في حال سفره أشهد على الاذن أم لا (قوله لا تخرجي الا باذني) حذف منه النون لغير جازم وهو لغة شاذة لانه لكونه جواباً للقسم يتعين انه خبر لانهم (قوله الاسباب اذني) أي وليس قصده لا تخرجي الا مصاحبة لاذني والا فلا حنث لان خروجها مصاحب لاذنه فلو اذنت لها ثم رجع في اذنه فخرجت فذهب ابن القاسم يحنث وقال أشهب لا يحنث (قوله وبعدم علمه) حاصله انه اذا حلف انه ان علم بالشئ الفلاني ليعلم به زيد فاعلم به ولم يعلم به زيد احتج عليه زيد من غير الحالف فان الحالف يحنث بذلك حتى يعلم زيدا والمراد بحنثه بذلك انه يصير على حنث ويطلب بما يبر به والذي يبر به اعلامه زيداً مشافهة أو برسول أو كتاب وليس المراد بحنثه انه وقع في ورطة البين وتلزمه الكفارة (قوله فهو مباغلة في المفهوم) والمعنى فان أعلمه برؤا كان الاعلام برسول وبالغ على الرسول لانه قد يزيد أو ينقص (قوله وهل الحنث الا أن يعلم انه علم بالخبر من غيره) فان علم انه علم بالخبر من غيره لم يحنث لتزليل علمه باعلام غيره منزلة اعلامه وهو لحصول المقصود بكل منهما (قوله تأويلان) الاول للحنث والثاني لابي عمران القاسمي (قوله أو بعدم علم وال نان) حاصله انه حلف طوعاً أو ألى لتول شأ من أمور المسلمين انه ان رأى الشئ الفلاني لذي فيه ظفر المسلمين ومصلحة لهم ليخبر به فانت ذلك الوالى المحلوف له أو عزل وتولى غيره ثم ان ذلك الحالف رأى الامر فعليه أن يخبر به الوالى الثاني فان لم يخبر به فانه يحنث أي لم يبر وأما اعلام الاول والحال ما ذكر فلا يعتبر وأما اذا حلف للوالى انه اذا رأى الامر الفلاني الذي فيه مصلحة لك لا تخبرنك به ثم انه عزل الوالى وتولى غيره ورأى الحالف ذلك الامر فلا يبر الا بخبار الوالى الاول به دون الثاني ويكفي اعلام الاول وان رسول فان مات الاول قبل ان يعلم الحالف والحال ان الحالف لم يفرط لم يحنث لان المانع عفى ولا يلزم الحالف اعلام وارثه أو وصيه بذلك الامر (قوله فـ أو كانت المصلحة للوالى) أي الاول وقوله بل بعدم اعلام الاول أي بل يحنث بعدم اعلام الاول المعزول (قوله وحنث عمرهون في حلفه لا توبى) أي سواء زادت قيمته على الدين المرهون فيه أم لا (قوله إلا أن ينوى غير المرهون) أي فان نوى ذلك فلا حنث مطلقاً اتفاقاً فان نوى لا توبى في عكس اعارته لم يحنث ان كانت قيمته قدر الدين وان كان فيما فضل على الدين فقولان بالحنث وعدمه والمعتد بعدمه ومحل الخلاف ان كان قادراً على كل الرهن فان كان لا يقدر عليه لعسره أو لكون الدين مما لا يعجل فلا حنث اتفاقاً (قوله وفهم منه) أي من كلام المصنف نظراً للعسلة المذكورة (قوله ونوى) راجع لقوله والعكس وحاصله انه اذا حلف أنه لا يهبه أو لا يتصدق عليه وادعى انه قصداً هبة والصدقة حقيقة لا عدم نفعه مطلقاً فانه لا يحنث بالعارية وتقبل نيته عند القاضى حتى في الطلاق والعقود المعين مع المرافعة (قوله فتصدق عليه) أي فيحنث ولا يقبل قوله انما أردت خصوص الهبة لان نفعه مطلقاً اذا روفع في طلاق وعقود معين (قوله فانه لا ينوى) أي فيحنث ولا تقبل نيته انه أراد خصوص العارية (قوله الا فيما علمت) أي في الطلاق والعقود المعين اذا حصلت مرافعة عند القاضى (قوله وببقاء) يعني أن من حلف لا يسكن في هذه الدار وهو فيها فانه

فأعاره لان قصده عدم نفعه وفهم منه حنث من حلف لا يتصدق عليه فوهبه وعكسه بالاولى (ونوى) أي قبلت نيته ان ادعاها يجب عند حاكم ولو في عتق معين وطلاق (الافى صدقة) تصدق بها بدلاً (عن هبة) بان حلف لا يهبه فتصدق عليه والاصورة المصنف الاولى وهي ما اذا حلف لا أعاره فتصدق أو وهب فانه لا ينوى في الطلاق والعقود المعين ان روفع مع يئنه أو اقرار بخلاف صورة العكس وهي ما اذا حلف لا يتصدق أو لا يهب فأعاره وكذا ان حلف لا يتصدق فوهب التي هي عكس قوله الا في صدقة عن هبة فانه ينوى حتى في الطلاق والعقود المعين ثلاثة ينوى الا فيما علمت وأما عند المفتى فينوى مطلقاً في الجميع (و) حنث (ببقاء) زائد عن ١. كان الانتقال (ولو ليلاني) حلفه (لا سكنت) هذه الدار فان لم يمكنه لعدم من ينقل له متاعه أو أقام يومين أو أكثر وهو ينقله لكثرته وعدم تأني النقل عاتق في يوم



لم يحث لأنه كالمقصود باليمين وكذا خوف ظالم أو سارق وليس من العذر وجود يمين لا يناسبه (١٣٣) أو كثير الاجرة بل ينتقل ولو ليث

يجب عليه أن ينتقل منها فوراً لأن بقاء مسكني عرفاً فان بقي فيها بعد يمينه مدة تزيد على مدة مكان الانتقال  
حنت ولو كان البقاء ليلاً وهذا مذهب المدونة ومقابله قول أشهب لا يحث حتى يكمل يوماً وليله وقول  
أصبغ لا يحث حتى يزيد عليها ابن وفي عجم أن هذا الذي منى عليه المصنف مبني على مراعاة اللفاظ ومن  
راعى العرف والعادة أمهله حتى يصبح فينتقل لما ينتقل اليه مثله أشهب لا يحث حتى يكمل يوماً وليله وقول  
في مدة النقل ساكتاً (قوله وكذا خوف ظالم) أي وكذا لا يحث ببقائه ليلاً لخوف ظالم أو سارق لأنه مكره على  
البقاء ويمينه صيغة بر ولا حث فيها بالأكراه كاهم (قوله بخلاف لا تنقل) أي فانه يجوز له العود للدار بعد  
الانتقال منها بعد نصف شهر ولا يثبت ولا أفت مثل لا تنقل على المصنف وقيل مثل لا سكنت انتظر من فعل  
المصنف يجوز له الرجوع بعد نصف شهر إذا حلف لا يثبت في هذه الدار ولا أفت فيها ولا يحث بالبقاء إلا أن يقيد  
بزمان (قوله لا في لا تنقل) القلساني قال ابن رشد في حل يمينه لا فعلن على الفور فيثبت بتأخيرها وعلى التراخي  
في لا يحث به قولان ثم قال والقول بأنه على التراخي هو المشهور من المذهب ومثله في المواقف (قوله ولا يبطأ  
أمراته) أي إذا كانت يمينه بطلاق حتى ينتقل فان لم ينتقل ورافعه ضرب له أجل إبلاعه من يوم الرقع (قوله  
في لا ساكنه الخ) حاصله أنه إذا حلف لا ساكنه في هذه الدار وأجرى لوقال في دار وكان ساكنين بدار فانه لا يبر  
الأبالاتقال الذي يزول معه اسم المساكنة عرفاً كان الانتقال منهما أو من أحدهما أو بضرب جدار بينهما  
سواء كان وثيقاً كالأجر أو كان غير وثيق بأن كان من جريد أو هذا صورة المتن على الحل  
الاول الا أني للشارح وهو جعل قوله في هذه الدار متعلقاً باسمه وحاصل الحل الثاني أنه إذا حلف لا ساكنه  
وكان ساكنين في دار فلا يبر إلا بالانتقال عرفاً أو بضرب جدار بينهما ولو غير وثيق هذا إذا قال لا ساكنه في  
دار بل ولو قال في هذه الدار بقي مالوقال والله لا ساكنه وكانا بجارة أو بحارتين في قرية أو مدينة والحكم أنهما  
إذا كانا بجارة فلا بد من الانتقال سواء كانت يمينه لا ساكنه أو لا ساكنه في هذه الحارة وإن كانت يمينه لا  
ساكنه ببلدة أو في هذه البلدة فيلزمه الانتقال لبلد لا يلزم أهلها السمي لجمعة الأخرى بأن ينتقل لبلد على  
كفر سخ وان حلف لا ساكنه والحال أنهما بحارتين لزمه الانتقال لبلدة أخرى على كفر سخ ان صغرت البلدة  
التي هما بها لان القرية الصغيرة كجدة فان كانت البلدة كبيرة فلا يلزمه الانتقال وتلزمه المباحة عنه  
وعدم سكناه معه فان سكن معه حنت قال النخعي ان كان حين حلفه بمحلة انتقل لأخرى ومحلين في مدينة  
لا شيء عليه إلا أن يساكنه وفي قرية انتقل لأخرى لان القرية كجدة والتي في ح عن ابن عبد السلام  
مانصه وان كانا حين اليمين في قرية واحدة انتقل عنه إلى قرية أخرى ولم يفصل بين صغيرة وكبيرة (قوله  
بأن ينتقل معاً) أي من البيت أو ينتقل أحدهما منه ويبقى الآخر ساكناً فيه (قوله اسم المساكنة عرفاً)  
أعترز بذلك عما إذا انتقل كل واحد منهما المكان الآخر وسكن فيه فهذه الحالة لا يزول معها اسم المساكنة  
عرفاً فلا يبر بها وفي ح عن ابن عبد السلام أنهما إذا كانا بمحل واحد وقوةهما محل خال فان انتقل  
أحدهما للعلاء وبني الآخر في الأسفل أجزاء بشرط أن يكون لكل منهما مرفق مستقلة ومدخل مستقل  
ورأى بعض الشيوخ أن هذا انما يكتفى إذا كان سبب اليمين ما يقع بينهما من أجل الماعون وأما العداوة  
فلا يكتفى (قوله وأخرى ان لم يعين) أي كما لو حلف لا ساكنه في دار والحال أنهما ساكنان في دار (قوله  
ردا على ما قيل) أي على ما قاله ابن رشد (قوله في المعينة) أي في الدار المعينة باسم الإشارة كما لو قال والله  
لا ساكنه في هذه الدار وعلى هذا فالمصنف أشار بكونه لافين والمعنى أو ضرباً جداراً هذا إذا كان وثيقاً بل  
وان كان جريداً خلافاً لابن الماجشون هذا إذا لم يعين الدار بأن قال لا ساكنه بل وان عنيها بأن قال  
لا ساكنه في هذه الدار خلافاً لما نقله ابن رشد عن سماع أصبغ (قوله وكذا ان كان لانية) أي فالمعول  
عليه مفهوم الشرط لا مفهوم قوله لا الدخول والحاصل أن مفهوم الشرط ومفهوم قوله لا الدخول تعارضاً  
فيما إذا كان لانية في يمينه مفهوم الشرط يقتضي عدم حنته ومفهوم الثاني يقتضي حنته والمعول عليه

شعر ثم إذا خرج لا يعود  
لأنه على العموم بخلاف  
لا تنقل (لا) يحث  
بالبقاء (في) حلفه  
(لا تنقل) إلا أن يقيد  
بزمان فيحث بيمينه  
ويؤمر من أطلق  
بالانتقال وهو على  
حنت ولا يبطأ أمره  
حتى ينتقل ان كان  
حلفه بالطلاق (ولا) يحث  
الحالف على ترك السكنى  
(بحزن) بعد خروجه  
منها إذا لا بعد سكنى  
بخلاف لو أبقى شيأ من  
متاعه مخزوناً فيحث  
كما سأل له (وانتقل في  
لا ساكنه عما كالمعاليه)  
قبل اليمين بان ينتقل  
معاً أو أحدهما انتقالاً  
يزول معه اسم المساكنة  
عرفاً (أو ضرباً جداراً)  
بينهما ولا يشترط قسم  
الذات بل يكفي قسم  
المنافع ولو كان المدخل  
واحد ولا يشترط في  
الجدار أن يكون وثيقاً  
بل يكفي (ولو جريداً)  
خلاف لابن الماجشون  
وقوله (بجدة الدار)  
متعلق بساكنه أن  
حلف لا ساكنه في هذه  
الدار وأخرى ان لم يعين  
فلو قدمه ببلدة كان أولى  
وقيل هو داخل في - يز  
المبالغة رداعلي ما قيل  
لا يكتفى الجدار في المعينة

(و) حنت في لا ساكنه (بالزيارة) من أحدهما الآخر (ان قصد) يمينه (التخي) عنه أي البعد إذا لا بعد مع الزيارة (لا) ان لم يقصده بل كانت  
يمينه (الدخول) شيء بين (عيال) من نساء وصبية فلا حنت بالزيارة وكذا ان كان لانية (ان لم يكثرها نهاراً)



فإن أكثرها حنت والكثرة بالعرف وقيل أن يحكى عنده أكثر من ثلاثة أيام (ويثبت بلامرض) قام بالمحلف عليه والواو بمعنى مع ويثبت بالنصب فنطوقه عدم الحنت بانتفاء الأمرين ومفهومة الحنت بوجودهما أو وجود أحدهما ولك أن تجعل بيت محذور ما عطف على يكثر أي فلا يحنت أن انتفيا وهو يقيد أن وجود أحدهما كاف في الحنت فإن بات مرض المحلف عليه فلا حنت وهذا ظاهر فيما إذا كان لانية له في عينه وأما إذا كان الحامل له دخول شيء بين العيال فلا وجه للحنت اللهم إلا أن تكون الكثرة والبيات مع العيال (وسافر القصر) أربعة برد والالمير (في) حلقه (لا سافرن) جملة على (١٣٤) المقصد الشرعي دون اللغوي (ومكث) في منتهى سفره خارجا عن مسافة

القصر (نصف شهر) والالمير والمراد بالمكان أنه لا يرجع لمكان دون المسافة فلا ينافي أنه لو استمر سائرا نصف شهر بعد المسافة لكفى (ونذب كاله) أي كمال الشهر (كانتقلن) أي كحلقه لا تقلن من هذا البلد فلا يبدأ أن ينتقل لآخرى على مسافة قصر ومكث نصف شهر ونذب كاله وأما من هذه الدار أو الحارة أو نوى ذلك كفي الانتقال لآخرى ويمكث نصف شهر وينذب كاله فإن أطلق ولم ينو شيئا فالقياس أن لا يبرأ إلا بفعل من قيد بالبلد لفظا وأنية وقوله (ولو بايقامه) راجع لقوله لا سكنت ولقوله لا تقلن لكن المعنى مختلف فالعنى بالنسبة للاول أنه يحنت بابقاء رحله وبالنسبة للثاني أنه لا يبرأ بابقائه والمراد بالرحل ما يحمل الحالف على الرجوع له أن تركه (لا بكسمار) ووند

مفهوم الشرط (قوله فإن أكثرها حنت الخ) إلا أن يشخص اليه من بلد آخر فلا بأس أن يقيم اليوم واليومين والثلاثة (قوله بالعرف) أي وهو الاظهر (قوله بلامرض) أي من غير أن يحصل مرض للمحلف عليه فيجلس ليعطيه كذا في بن وذكرك غيره أن المراد من غير حصول مرض للحالف فجرح عن الانتقال والظاهر اعتبار كل منهما كما قال شيخنا (قوله فنطوقه عدم الحنت بانتفاء الأمرين) بأن لم يحصل كثرة الزيارات هارا ولا البيات بلامرض وقوله ومفهومة الحنت بوجودهما أي بأن أكثر الزيارات هارا وبيات من غير مرض وقوله أو وجود أحدهما ذلك بأن أكثر الزيارات هارا ولم يبت لغير مرض بأن لم يبت أصلا أو بات لمرض أو أنه بات لغير مرض من غير أكثر الزيارات (قوله فإن بات لمرض المحلف عليه) أي أو لمرض الحالف كما علمت (قوله وهذا ظاهر) أي حنته بوجودهما أو بوجود أحدهما ظاهرا (قوله جملة على المقصد الشرعي) هذا وقد ما من أن المتمدن تقديم المقصد الشرعي على اللغوي (قوله أنه لا يرجع لمكان دون المسافة) أي قبل نصف الشهر وقوله بعد المسافة أي وهي الأربعة برد (قوله كفي الانتقال لآخرى) أي ولا يشترط كونها على مسافة القصر قال في التوضيح وهذا إذا قصد دار هارب جاره ونحوه وأما أن كره مجاورته فلا يساكنه أبدا اه بن (قوله فإن أطلق) أي فالحلف لا تقلن وأطلق ولم يقيد بالبلد والدار أو الحارة لالفاظا ولانية وقوله فالقياس أن لا يبرأ الخ أي وحينئذ فيلزمه سفره مسافة القصر ومكث نصف شهر ونذب كاله (قوله فالعنى بالنسبة للاول أنه يحنت الخ) وذلك لأن المعنى إذا حلف لا أسكن هذه الدار فإنه يجب عليه أن يرتحل بجميع أهله وولده ومتاعه فوراً فإن ارتحل بأهله وولده وأبقى من متاعه ماله بال فإنه يحنت لأن تركه نحو سماراً وخشبة مما لا يحمل الحالف على العود اليه فإنه لا يحنت ترك ذلك مطلقاً سواء تركه ليعود إليه أم لا وقيل أن نوى العود اليه حنت لأن نوى عدم العود وألانية له فالتردد انما هو بين نوى العود (قوله أنه لا يبرأ) أي وذلك لأن المعنى أن من حلف لينتقلن يجب عليه الانتقال فإذا نقل أهله وولده وأبقى رحله فلا يبرأ ذلك إذا كان الباقي شيئاً قليلاً كسماراً وخشبة فإنه يبرأ (قوله وهل عدم الحنت) أي ببقاء السمار ونحوه (قوله تردد) التردد هنا للآخرين في فهم قول ابن القاسم في الموازنة فإن ترك من النقل مثل التود والسمار والخشبة مما لا حاجة له به أو ترك ذلك نسباً فلا شيء عليه اه هل يقيد بما إذا لم ينو عودمه فإن نوى عودمه اليه حنت أو يبق على إطلاقه في عدم الحنت ولما لم يكن اختلافهم في فهم المدونة عبر بالتردد دون التأويلين اه بن وفي عجم أن التعبير بالتردد في محله وإن النقل اختلف عن ابن القاسم فإن رشد في البيان نقل عنه أنه يحنت فيما إذا نوى العود ونقل عن أشهب ما يفيد أنه لا يحنت وغير ابن رشد نقل عن ابن القاسم عدم الحنت إذا نوى العود (قوله خلافاً لابن وهب) فإنه يقول بالحنت إذا لم يكن له نية أصلاً أو نوى العود إليه فإن نوى عدم العود فلا حنت (قوله وأولى كاله) أي وقام رب الدين به وهذا القيد مصرح به في المدونة وظاهره أنه يجري في العيب والاستحقاق كما نقله أبو الحسن اه بن (قوله ولو كان البعض الباقي نبي بالدين) وذلك لأنه ماضى في حقه إلا بالكل فلما ذهب البعض انتقض الرضا وهذا في القضاء بغير الجنس وظاهره الحنت بالاستحقاق ولو أجاز

بما لا يحمله على العود فلا يحنت بتركه (وهل) عدم الحنت بتركه (ان نوى عدم عوده) له فإن نوى العود حنت المستحق أو عدم الحنت مطلقاً (تردد) واعترض عليه بأن ظاهره أن الاول يقول بالحنت عند عدم النية كما إذا نسي السمار ونحوه مع أن المذهب عدم الحنت خلافاً لابن وهب فجعل الترددان نوى لعود فإن نوى عدمه لم يحنت انتفاؤه كذا أن لم ينو شيئاً عند ابن القاسم فلو قال وهل إلا أن ينوى عوده تردد كان أحسن (و) من حلف ليقتضين فلا حاجة إلى أجل كذا فقضاء إياه فاستحق من يده أو أطلع فيه على عيب حنت (باستحقاق بعضه) وأولى كاله ولو كان البعض الباقي نبي بالدين (أو) ظهور (عيبه) القديم الموجب للرد



(بعد الاجل) كما اذا وجد فيها انحاسا أو رصاصا وهذا حيث لم يرض بالمعيب واجده فان رضى (١٣٥) به فلا حنت الا ان يكون نقص عدد

أو وزن في المنعامل به  
كذلك في حنت ولورضى  
(و) حنت من حلف  
ليقضين فلا تاحقه الى  
أجل كذا (بييع فاسد)  
متفق على فساد  
وقاصصه بثمنه من حقه  
(فان) المبيع في يد  
صاحب الحق (قبله)  
أي قبل الاجل المحلوف  
اليه (ان لم تف) القيمة  
بالدين ولم يكمل الحالف  
للتعريض بقية حقه حتى  
مضى الاجل والا فلا  
كالو كان مختلفا في  
فساده لمضيه بالثمن  
(كان لم يفت) المبيع  
قبل الاجل أي وفات  
بعده فان وفات القيمة بر  
والا فلا (على المختار)  
فان لم يفت المبيع قبله  
ولا بعده حنت قطعا  
لانه لم يدخل في ملك  
المشتري وقيل يحنت  
مطلقا وقيل لا مطلقا  
(و) حنت أيضا (بهيته)  
أي بهية الدين (له) أي  
للدين الحالف لربه  
لا قضينك حقا في أجل  
كذا وقبل الهبة في حنت  
بجرد القبول ولا ينفعه  
دفعه بعد القبول لربه  
فان لم يقبل فان وفاه  
لربه قبل الاجل برلانه  
على بر الاجل (أو دفع  
قريب) الحالف (عنه)  
أي عن الحالف بغير اذنه

المستحق أخذ رب الحق ذلك الشيء المقضى به الدين الذي استحقه وهو كذلك (قوله بعد الاجل) متعلق  
بمحذوف أي وكان القيام بما ذكر من العيب والاستحقاق بعد الاجل فعلم مما ذكر أن الحنت في مسألة  
الاستحقاق مقيد بقيدين أن يقوم رب الدين به وأن يكون قيامه بعد الاجل وفي مسألة ظهور العيب مقيد  
بقيد وثلاثة بن زيادة كون العيب موجبا للرد فان لم يكن موجبا للرد أو لم يقم رب الدين به بل ساع لم يحنت  
الحالف وان قام رب الدين به قبل الاجل فلا حنت ان أجاز وكذا ان لم يحز واستوفى حقه قبل مضي الاجل  
والاحت احتاط ح اه بن (قوله وبييع فاسدا) صورتها حلف بقضينه حقه الى أجل كذا فباعه عرضا  
قيمه أقل من الدين بعا فاسدا عمل الدين وقاصصه بالثمن وفات المبيع في يد صاحب الحق قبل الاجل فان  
مضى الاجل حنت لأن المعاوضة الشرعية لم تحصل الا أن يكون في القيمة وفاء بالدين فانه يبر (قوله والا فلا)  
أي والا بان كان في القيمة وفاء بالدين أو كل الحالف الغريم بقية حقه قبل مضي الاجل فلا حنت (قوله كان لم  
يفت) هذا تشبيه بما قبله تام في منطوقه ومفهومه ومنطوقه ان لم تف القيمة بالدين ومفهومه وفاؤها بالدين  
(قوله فان لم يفت المبيع قبله ولا بعده الخ) فيه نظران ظاهر الخمي كظاهر المصنف في أن الخلاف  
والاختيار جار بان فيما اذا لم يفت قبل الاجل سواء فوات بعده أم لا ونص الخمي فان مضي الاجل وهو قائم  
فقال سحنون يحنت وقال أشهب لا يحنت وأرى بره ان كان فيه وفاء اه نقله المواق وقد شرح ح كلام  
المصنف على ظاهره ولم يتعقبه وقال ابن عاشر مفهوم قوله مندرج في قوله كان لم يفت لان هذا صادق بما اذا  
لم يفت أصلا وبما اذا فأت لكن بعد الاجل اه بن (قوله لانه لم يدخل في ملك المشتري) فيه نظرون ذلك لدخوله  
في ضمان المشتري بالقبض كما هو الموضوع وسيأتي للمصنف وانما ينتقل ضمان الفاسد بالقبض (قوله وقيل  
يحنت مطلقا) أي سواء كان في القيمة وفاء بالدين أم لا والفرض أن المبيع لم يفت قبل الاجل فهذا مقابل  
لاختيار الخمي الواقع في المتن وكذا القول بعده ونحصل مما ذكر أنه اذا حلف بقضين فلا تاحقه الى أجل  
كذا ثم باعه عرضا بعا فاسدا وقاصصه بالثمن من حقه فلا يخلو اما ان يفوت ذلك المبيع في يد المشتري الذي  
هو صاحب الحق قبل الاجل المحلوف اليه أو لا يفوت قبله فان فوات قبله حنت ان كانت القيمة لا تفي بالدين  
ولم يكمل الحالف للغريم بقية حقه قبل الاجل وان كانت القيمة تفي بالدين أو أكل الحالف للغريم بقية حقه  
قبل الاجل فلا حنت وهذا باتفاق وان لم يفت المبيع قبل الاجل سواء فوات بعده أو لم يفت أصلا فالمسألة  
ذات أقوال ثلاثة قال سحنون يحنت مطلقا وقال أشهب لا يحنت مطلقا واختار الخمي التفصيل وهو  
الحنث ان لم يكن في القيمة وفاء بالدين وعدم الحنت ان كان فيها وفاء به واعترض على المصنف في قوله على  
المختار بان الأولى أن يعبر بالفعل لأن هذا اختيار الخمي من عند نفسه وأجيب عنه بأن هذا التفصيل لما  
كان لا يخرج عن القولين كان مختارا من الخلاف (قوله وبهيته) يعني انه اذا حلف لقضينه حقه لاجل كذا  
فوهبه له رب الدين وقبل الحالف الهبة فاته يحنت (قوله ولا ينفعه الخ) قال في التوضيح وعلى الحنت فهل  
يحنت بنفس قبول الهبة وان لم يحل الاجل واليه ذهب أصبغ وابن حبيب وألا يحنت حتى يحل الاجل ولم  
يقضه الدين ولو قضاه اياه بعد القبول وقبل حلول الاجل لم يحنت وهو ظاهر قول مالك وأشهب اه قال ح  
وعلى قول مالك وأشهب حل بهرام كلام المصنف اه وذكر ت في كبره عن ابن ناجي أنه المشهور  
فالصواب حل المصنف عليه بأن يقال معناه وحنث المدين الحالف لا قضين حتى وفان الى أجل كذا فوهبه له  
رب الدين وقبل الحالف الهبة ومضى الاجل ولم يقضه الدين خلافا لعنق وتبعه شارحنا وبهذا نعلم ان قول  
الشارح ولا ينفعه دفعه له بعد القبول لا يسلم بل الحق أنه ينفعه دفعه له بعد القبول قبل الاجل ثم يرجع به  
عليه (قوله أو دفع قريب عنه) يعني انه اذا حلف لا قضينك حقا فدفع الحق لربه قريب الحالف بغير اذنه فان  
الحالف لا يبرسوا دفع ذلك القريب من مال نفسه أو من مال الحالف وهذا المحمول على قريب غير وكيل أو  
وكيل تقاض له أو ضيعة أو بيع أو شراء أو مالو كان وكيل قضاء أو مفوضا فانه يبر بدفعه أمره أم لا علم لم يذك

(وان) كان الدفع (من ماله) أي الحالف في حنت أي لم يبر الا أن يعلم بدفع قريبه عنه قبل الاجل ورضى فبرسوا دفع من ماله أو من مال  
الحالف أو كان الدافع وكيل للحالف (أو شهادة يفت) الحالف على رب الحق (بالقضاء) أو تذكرا أنه كان قبضه أو أبراه فلا يبر الحالف



في ذلك كله (الابدفعه) الحق لربه (ثم اخذه) منه ان شاء وظاهره ولو في مسئلة الهبة اذا قبل وهو ظاهر قول مالك واشهب لكن المعتمد ما تقدمه (لا ان جن) الخالف لقضين فلا ناحقه لاجل كذا أو أسراً وجس ولم يمكنه الدفع (ودفع الحاكم) عنه قبل مضي الاجل من ماله أو مال الحاكم فيبر حيث لا ولي للجنون والالم يبر يدفع الحاكم بل يدفع وليه (وان لم يدفع) الحاكم عنه قبل مضي الاجل بل بعده (فقولان بالحنث وعدمه) (و) حنث (بعدم قضاء في غدي) حلقه (لا قضيتك) حلق (غدا يوم الجمعة) والحال انه (ليس هو) يوم الجمعة بل الخميس منه لتعلق الحنث باغدا لا بتسميته اليوم وهو يقع بأدنى سبب وكذا لو قال في يوم الجمعة غدا (لا) بحنث (ان قضى قبله) لان قصده عدم المطلق الا ان يقصد بالتأخير الى غدا المطلق فيحنث (١٣٦) بالتجيل (بخلاف) حلقه على طعام (لا كلنه) غدا فاكاه قبله فيحنث لان

وسكت أم لا تطر بن قوله (الابدفعه ثم اخذه) حاصله أنه اذا حلف لا قضين فلا ناحقه ثم تدكر أن ربه قبضه أو قامت له بينة بالقضاء فانه لا يبريد ذلك ولا يبر الابدفع الحق واذا دفعه فان شاء رجع به وان شاء لم يرجع فقوله ثم اخذه يقرأ فعلا ماضيا أي والحكم انه اذا دفعه أخذه أو يقرأ بالرفع على انه مبتدأ والخبر محذوف أي ثم له أخذه ولا يقرأ بالجرا لآيهم توقف البر على الدفع والاخذه ما وليس كذلك بل البر بمجرد الدفع ابن عاشر وهذا ان قبل المحلوف قبض المال فان أبي وقال لاحق لم يجبر على قبضه ويقع الحنث وقال بن ان أبي له ان يدفع الحاكم ليه ثم يأخذه واستظهر عجم جبر بر بالحق على قبوله ان أبي منه لاجل أن يبر الخالف (قوله والا لم يبر يدفع الحاكم) بل يدفع وليه قال بعضهم انه يبر يدفع الحاكم ولو كان للجنون ولي أو وكيل لانه ان عزل بجنونه وينبغي ان محل بره حيث لم يبق قبل الاجل والا فلا بد من دفعه ثم أخذه اه شيخنا عدوى (قوله فقولان بالحنث وعدمه) الاول قول أصبح نظرا الى حين اليمين والثاني قول ابن حبيب نظرا الى حين النفوذ (قوله لتعلق الحنث بالغد) أي الذي هو اليوم التالي ليومه وقوله لا بتسميته اليوم أي لا بتسمية يوم الجمعة أو غيره (قوله لان الطعام قد يقصده اليوم) قال أبو ابراهيم جيل في الطعام على مقتضى اللفظ وفي الدين على المقصد ولذا لو قصد في الدين التدبيل بالتأخير وفي الطعام الرغبة في أكله لم يكونه مريضا لانعكس الحكم (قوله وكان دناير الخ) أي وكان الحق دناير الخ (قوله وكانت قيمته قدر الحق) رد ما لقاني فائلا ولا يشترط في هذا المبيع أن تساوي قيمته الدين لان الفرض ان البيع صحيح وتقييد نت له بذلك أي بما اذا كانت قيمته قدر الحق غير ظاهر اه عدوى (قوله لا أقل) أي بأن كانت قيمة العرض أقل من الدين لم يبر ولو قدر أنه باعه بأزيد من قيمته بأن باعه بقدر الدين (قوله ان غاب المحلوف له) أي أو كان حاضرا ولكن اختفى واجتهد الخالف في طلبه فلم يجده (قوله لان الاضافة تمنع منه) أي لان اضافة وكيل اليه تمنع منه وقد يقال يمكن عطف مفوض على وكيل أي أو وكيل مفوض فحذف الموصوف وأقيمت صفته مقامه فلا حاجة لجعل مفوض بمعنى تفويض (قوله وكيل ضيعة) أي وهو الذي وكله على قبض خراجها والضيعة في الاصل هي العقار كما في القاموس وذكر ابن مرزوق أن وكيل الضيعة هو الذي يتولى شراء النفقة للبيت من لحم وخضار وصابون وغير ذلك وهو المشار له بقول شارحنا والمراد بوكيل الضيعة الخ (قوله تاويلان) الاول لابن رشد والثاني لابن لينة وعليه الاكثر اه بن (قوله فلم أن وكيل الضيعة الخ) اعلم أن ما ذكره المصنف محتمل لما قاله الشارح من مساواة الحاكم ووكيل الضيعة ومن تقديم وكيل الضيعة على الحاكم لان قوله وهل ثم وكيل ضيعة انما يفيد أن مرتبة وكيل الضيعة بعد ما قبله وهل الحاكم مساو له أو مؤخر عنه محتمل واكن النقل كما في المواق هو ما ذكره الشارح من أن التأويل الاول يقول بتساويهما والتأويل الثاني يقول بتقديم الحاكم على وكيل الضيعة وقول الشارح لأن مقدم عليه أي وان كان كلام المصنف محتملا لذلك (قوله من الاربعة) أي وكيل التقاضي والمفوض أو وكيل الضيعة والحاكم (قوله بالاولين) أي بالدفع لهما وهما وكيل التقاضي والمفوض (قوله دون الثالث)

الطعام قد يقصده اليوم (ولا) بحنث (ان باعه به) أي بالحق الذي حلف لا يقضيه اياه (عرضا) وكان دناير أو دراهم ولم يقصد عينها بل قصد وفاء الحق وكانت قيمته قدر الحق لا أقل (وبر) الخالف ليقضين الحق لاجل كذا (ان غاب) المحلوف له (بقضاء وكيل تقاض) لدينه (أو مفوض) بفتح الواو المشددة مصدر معي معطوف على تقاض أي وكيل تفويض وليس اسم مفعول لان الاضافة تمنع منه (وهل ثم) عند فقدهما يبر بقضاء (وكيل ضيعة) وجد الحاكم أو عدم لكونه في رتبة الحاكم عند وجوده فاهم ما فضله صح (أو) محر البربه (ان عدم الحاكم) العادل (وعليه الاكثر تاويلان) راجع الثاني

فلم أن وكيل الضيعة مساو للحاكم على التأويل الاول لأنه مقدم عليه والتأويل الثاني يقول الحاكم مقدم أي والمراد بوكيل الضيعة غير من تقدم من كل من يتعاطى أموره \* ولما كان الزمن اليمين حاصل لا بقضاء شخص من الاربعة والبراءة من الدين حاصله بالاولين دون الثالث وفي الرابع تفصيل أشاره بقوله (وبري) الخالف من الدين كما برئ من اليمين (في) دفعه الى (الحاكم) عند فقد الاولين (ان لم يتحقق جوره) بان تحقق عدله أو شك (والا) بان تحقق جوره (بر) في عيونه فقط فلا يبرأ من الدين الا لو وكيل التقاضي أو المفوض أو الحاكم حيث لم يتحقق جوره دون وكيل الضيعة وشبه في البر دون البراءة قوله (كجماعة المسلمين) حيث لا وكيل ولا حاكم عادة أو تعذر الوصول اليه ومنهم وكيل الضيعة



وأراد بجماعة المسلمين اثنين عدلين فكثران لم توجد عدالة فالجمع على أصله (يشهدهم) على احضار الحق وعدمه وورثته وصفته وانه اجتهد في الطلب فلم يجد له سقراً وتغيب ويتركة عند عدل منهم أو عند الحالف نفسه حتى يأتي ربه ولا يبر بلاشهاد (وله يوم وليلة) الاولى وله ليلة ويوم من الشهر (في) حلفه لا قضينه حقه في (رأس الشهر) الفلاني (١٣٧) (أو عند رأسه أو اذا استهل) ومثله عند

انسلخه أو اذا انسلخ وكذا في رأس العام أو عند رأسه أو اذا استهل (و) له في حلفه ليقضينه الى رمضان أو لاستهلاله شعبان (أي فالاجل شعبان فقط ومثله الى استهلاله وأما قول المصنف لاستهلاله فضعيف اذا المقترنه ليلة ويوم من رمضان بخلاف الى ففرق بين جزمه باللام وجزمه بالي (و) حنث (بجعل ثوب قباء) بالمسحوب مفرج (أو غمامة في) حلفه (لا لبسه) ولبسه على هذه الحالة أو وضعه على كتفه أو ارتديه (لا) يحنث بجعله قباء أو غمامة (ان كرهه لضيقه) أو لسوء صنفته أي ان كان الحامل له على الحلف ذلك (ولا وضعه) عطف على جعله المقدّر بعد لامن قوله لان كرهه لا على كرهه لفساد المعنى (على فرجه) لبلا أو نهرا من غير لف ولا إدارة (و) حنث (بدخوله من باب غير) عن حاله الاولى كأن وسعه أو علاه مع بقائه في محله الاول (في) حلفه (لا أدخله) أي لا أدخل منه لدار

أي وهو وكيل الضيعة أي دون الدفع له وقوله وفي الرابع أي وفي الدفع الرابع وهو الحاكم تفصيل (قوله) وأراد بجماعة المسلمين اثنين) ظاهرة أن الواحد من العدول لا يكفي والذي في كثير من نسخ وشب نقلا أن الواحد من جماعة المسلمين الذين يشهدهم يكفي (قوله) فان لم توجد عدالة فالجمع على أصله (أي لان زيادة العدد تجبر خلل الشهود وظاهره أنه يكفي بثلاثة من غير العدول ولا يسلم هذا بل اذا عدت العدول يستكثر من الشهود بحيث يغلب على الظن الصدق المتأني بالعدول كما هو القاعدة وأشعر قوله جماعة يشهدهم أنه لا يبر بجعله عند عدل من غير اثنائ عدلين وليس كذلك بل الذي في ح عن النخعي أنه لو دفع الحق لرجل من المسلمين فأوقفه على يديه فانه يبر اذا لم يكن له الحق وكيلا ولا سلطان ومثله في بهرام عن مالك في كتاب محمد فقول الشارح بعد ولا يبر بلاشهاد ما أن يحمل على ما اذا أبقاه تحت يده أو أمامه مقابل لما في ح (قوله) ولا يبر بلاشهاد) أي لا يبر باحضار جماعة المسلمين أو اخبارهم بأنه حالف ليقضينه فلانا حقه لاجل كذا وأنه أحضر الحق قبل الاجل فلم يجد له سقراً ولم يشهدهم على احضار الحق وعدمه وورثته (قوله الاولى) أي لان ليلة كل يوم مقدمة عليه (قوله من الشهر) أي الثاني فاذا مضى ذلك ولم يوفه حقه كان حانثا (قوله) وله في حلفه الخ) حاصله انه اذا حلف ليقضينه حقه الى رمضان أو الى استهلال رمضان نظرف القضاء شعبان لا غير فيمجرد انسلخ شعبان واستهلال رمضان ولم يوفه حقه كان حانثا وأما وقال لا قضينه حقه لاستهلال رمضان فله يوم وليلة من رمضان فلا يحنث الا اذا مر أو لم يوفه فقول المصنف أو لاستهلاله ضعيف (قوله ومثله) أي مثل الى رمضان (قوله بين جزمه) أي الاستهلال باللام وجزمه بالي (قوله) ولبسه على هذه الحالة) أشار بذلك الى أنه ليس مراد المصنف بمجرد الجعل وان لم يلبس اذا حنث بذلك (قوله) لا ان كرهه لضيقه) عطف على مقدرا أي ان كرهه لذاته لان كرهه لضيقه أي لان كان الحامل على حلفه على عدم لبسه ضيقه أو سوء صنفته فقطعه وجهه قباء أو غمامة ولبسه فانه لا يحنث بذلك وهذا اذا كان المحلوف عليه مما يلبس كأن كان قيصا أو قباء وما أشبه ذلك وأما ان كان مما لا يلبس بوجهه مثل الشفة فاذا حلف لا يلبسها ثم قطعها ولبسها فانه يحنث ولا ينوي أنه أراد ضيقها قاله أبو عمر ان (قوله) ولا وضعه الخ) أي أنه اذا حلف لا يلبس الثوب الفلاني فوضعه على فرجه من غير لف ولا إدارة فانه لا يحنث (قوله) لفساد المعنى) أي لان المعنى حينئذ لا يحنث بجعله قباء أو غمامة ان كان قد وضعه على فرجه (قوله) أي لا أدخل منه لدار) أشار بذلك الى أن كلام المصنف من باب الحذف والايصال أي انه حذف منه الجار وأوصل الضمير بالفعل (قوله) كراهة ضيقه أو نحوه) أي كرويه على ما لا يجب الاطلاع عليه وقوله فلا حنث أي بدخوله من ذلك الباب بعد تغييره (قوله) وبقيامه على ظهره) يعني أنه اذا حلف لا أدخل على فلان بيتا يسكنه فانه يحنث بقيامه أي علوه ولو مرورا على ظهر ذلك البيت الذي سكنه فلان المحلوف عليه من غير دخول بان نزل على سطحه من سطح الجار لان الاستقرار على ظهره ولو مرورا بعد دخوله أو ما لو حلف لا يدخل على فلان بيتا فاستعلى على ظهره من غير دخول فانه لا يبر بذلك احتياطا كما في حاشية السيد لان الحنث يقع بادنى سبب والبريحتا ط فيه (قوله) وعكري الخ) أي انه اذا حلف لا أدخل على فلان بيتا أو بيته الذي يسكنه فانه يحنث بدخوله عليه في بيت ساكن فيه سواء كان مالكا لرفيقه أو منفعة فقط بكرة أو إغارة لان البيت ينسب لساكنه وهذا اذا لم يقم عليه وأما لو قال لا أدخل لفلان بيتا عليه فلا حنث بدخول بيت الذكر أو إغارة (قوله) وبأكل الخ) أي وحنث الحالف بأكله من ولده طعاما دفعه له المحلوف عليه انه لا يأكل له طعاما وكذا لو دفعه لولد الحالف غير المحلوف عليه والفرض أنه من عند المحلوف عليه أن أرسله للولد مع رسول (قوله) وان لم يعلم) أي خلافا لاسخون القائل بعدم الحنث عند عدم العلم (قوله) ان كانت نفقته عليه) هذا شرط أول في الحنث وقوله

(١٨ - دسوقي ثاني) (ان لم يكره ضيقه) فان كان الحامل له على البين كراهة ضيقه أو نحوه فغير لحالة زال معها ما كره فلا حنث (و) حنث (بقيامه على ظهره) أي ظهر البيت (وعكري) أو معار (في) حلفه (لا أدخل لفلان بيتا) لان البيت ينسب لساكنه والاستقرار على ظهره ولو مرورا بدخوله (وبأكل من ولده) للحالف بأن لا يأكل شيئا من طعام فلان (دفع له) أي للولد (محلوف عليه) شيئا من الطعام كرهيف (وان لم يعلم) الحالف أن المحلوف عليه دفع لولده هذا الترغيف



(ان كانت نفقته) أي الولد (عليه) أي على أبيه الحالف لفقر الوالد يسرا إليه ولا بد من كون المدفوع للوالد يسرا واللام بحث ان ليس للاب رد الكثير بخلاف اليسر فانه لما كان للاب رده فكانه باق على ملثربه والعبد كالولد الا أنه بحث باكله مما دفع له ولو كان كثيرا بخلاف الوالدين والزوجة (و) حنث (بالكلام) مثلا (أبدا) أي في جميع ما يستقبل من الزمار (في) حلقه (لا كله الايام أو الشهور) أو السنين جلالا على الاستغراق (١٣٨) حيث لانية (و) لزمه (ثلاثة) أي ترك الكلام في ثلاثة من الايام أو الشهور أو

السنين (في) حلقه على (كأيام) بالتنكير لاسما أقل الجمع ولا يحسب يوم الحلف لكنه لا يكلمه فيه (وهل كذلك) أي يلزمه ثلاثة أيام فقط (في) حلقه (لا تهجرنه) وأطلق جلاله على الهجران الجائز (أو) يلزمه (شهر) رعيًا للعرف (قولان) (و) لزم (سنة) من يوم الحلف (في حين وزمان وعصر ودهر) ولا فرق في الاول بين تعريفه وتنكيره بخلاف الاخيرة فانه يلزمه في تعريفها الابد (و) حنث (بما) أي بشكاح (يفسخ) أبدا أو اطلع عليه قبل مضيه ففسخ (أو) بتزوجه (بغير نسائه) أي بما لا تشبه أن تكون من النساء الا ان شأنه أن يتزوج منهن لدناءتها عنهن (في) حلقه (لا تزوجن) ان لم يقيد عينه بأجل ومعنى حنثه انه لم يبر فان قيد بأجل حنث بانقضائه حقيقة فان كان يمضي بالدخول أو بالطول واطلع عليه

ولا بد الخ شرطان فيه فان اختلف شرطهما فلا حنث وهذا ان قيد بهما بعض القرويين قول الامام بالحنث (قوله) ولا بد من كون المدفوع للوالد يسرا) أي وهو الذي لا ينتفع به الا في الوقت كالكسرة (قوله) ان ليس للاب رد الكثير) أي لانه لا مصلحة في رده بخلاف اليسر فان له أن يقول نفقة ولدي على فليس لاحد أن يحمل عنى منها شيئا (قوله على ملثربه) أي الذي هو المحلوف عليه (قوله والعبد كالولد) أي فكما بحث الحالف بالاكل من طعام المحلوف عليه المدفوع لولده بحث بأكله منه اذا كان مدفوعا لعبد (قوله والعبد كالولد) ظاهره ولو مكاتبًا قال شيخنا واطاهر اعتبار ما يؤول اليه (قوله الا أنه بحث بأكله مما دفع له ولو كان كثيرا) أي لان السيد رد ما وهب لعبده سواء كان كثيرا أو قليلا الا أن يكون على العبد دين كذا عللوا لکن انظره مع قول المصنف الا في الهبة ولغيره من أذن له القبول بلا إذن فالاولى التعليل بأن ما يبد العبد كانه ملك للسيد لان له ان يترفع منه (قوله بخلاف الوالدين) أي الذين يجب نفقتهم على الحالف فلا يحنث بالاكل مما دفع لهم سواء كان قليلا أو كثيرا لانه ليس له رده لان الوالدين ليسا بحجور عليهم والوالدان دفع ما يقال العلة الجارية في اعطاء اليسر للولد الفقير تجري في اعطاء اليسر للوالدين الفقيرين فالفرق وحاصل الفرق أن الولد بحجور عليه والوالدون العكس اه عدوى (تنبيه) قوله بخلاف الوالدين أي وكذا اولاد الولد لعدم وجوب نفقته عليه (قوله مثلا) أشار بهذا الى أنه لا مفهوم للكلام بهذا الحكم بل مثله لا اليسه أو لا أركبه الايام الخ (قوله لا أكله الايام الخ) مثله لا أكله فقط حيث لا بساط ولا نية الخ (قوله في حلقه على كأيام) أي بان حلف لا أكله أياما أو شهورا أو سنينا (قوله لانها أقل الجمع) أو رده عليه أن النكرة في سياق النفي تعم نفقته فانه لا يكلمه أبدا وأن التنكير كالتعريف ويحجب بان العرف جرى في التنكير على عدم الاستغراق فانه يتبادر منه أن معنى لا أكله أياما لا ترك ككلامه أياما (قوله ولا يحسب يوم الحلف) أي لا يحسب يوم الحلف من الايام الثلاثة حيث سبق اليين بالعجز لكنه لا يكلمه فيه أي فان كلمه فيه حنث وكذا يقال فيما بعد من كلام المصنف وقيل ان يوم الحلف لا يلغى بل تكمل بقيته من اليوم الذي يلي اليومين الصحيحين وظاهر ما في كتاب النذور ترجيحه وكلام بعض الشراح يقتضي ترجيح القول الاول فان وقع الحلف ليلة اعتبرت صبيحة ذلك اليوم من الايام الثلاثة قولان واحدا اه عدوى (قوله قولان) الاول للعتبية والواضحة والثاني لابن القاسم في الموازنة والاول مبنى على تقديم المقصد الشرعي على العرف القولي والثاني بالعكس والراجح من القولين الاول كما في المجمع (قوله وسنة في حين الخ) لعل هذا اذا اشترستعمال هذه الالفاظ عرفا في السنة والافيلزمه أقل ما يصدق عليه لغة اه بن (قوله في حين) أي في حلقه لا أكله حيننا أو زمانا أو عصرًا أو دهرًا (قوله بخلاف الاخيرة) أي بخلاف الثلاثة الاخيرة وهي زمان وعصر ودهر فانه يلزم في تعريفها الابد رعيًا للعرف وان كان الزمان هو الحين لغة فان جمع بين هذه الالفاظ بالواو في عين واحدة بان قال والله لا أكله حيننا وزمانا وعصرًا ودهرًا جل على التأكيده على الظاهر وان جمع بينهما بالفاء أو ثم فللمغايرة وان قال أحيانًا أو زمانًا أو عصرًا أو دهرًا لزمه ثلاث سنين (قوله أو بتزوجه بغير نسائه الخ) ولودخل بها (قوله لدناءتها عنهن) أي بالنظر للعرف كالكتابية والفقيرة والزانية (قوله ومعنى حنثه أنه لم يبر) أي أو يحمل حنثه على ما اذا عزم على الضد (قوله بأنواع الضمان كلها) أي سواء كان ضمان غرم أو ضمان وجه أو ضمان طلب وبهذا قيد التكفل في كلام المصنف بالمال كما قيدت به المدونة والحاصل أنه اذا حلف لا أنكفل بمال فانه يحنث بضمنان الغرم أو بضمنان الوجه ان لم يشترط عدم الغرم ولا يحنث بضمنان الطلب وأما اذا حلف لا أنكفل

بعد مضيه ران أطلق أو أجل ولم ينقض الاجل الا بعد المضى (و) حنث (بضمنان الوجه واطلق (في) حلقه (لا أنكفل) بمال لانه يؤول للمال عند تذر الغريم (ان لم يشترط عدم الغرم) عند تذرده والافلا لانه يصير ضمان طلب وهو لا يحنث به فان حلف لا أنكفل وأطلق حنث بأنواع الضمان كلها



(و) حنت (به) أي بالضمان (لو كبل) عن شخص ولم يعلم بأنه وكيله (في) حلفه (لأضمن له) أي للشخص (ان كان) الوكيل المضمون له (من ناحيته) أي الشخص كقرينه وصديقه (وهل) الحنت (ان علم) الخالف (١٣٩) انه من ناحيته ليكون بذلك كانه علم بالوكالة

فان لم يعلم فلا حنت أو الحنت مطلق علم انه من ناحيته أولا (تأيلان) أما ان علم أنه وكيل فالحنت اتفاقا (و) حنت الخالف الخبر بفتح الباء (يقسوه ما طنته) أي ذلك الشخص (قوله) أي ذلك الخبر (لغيري) أو لا حد يدون غيري (الخبر) بالكسر متعلق بقوله أي بقوله لمن أخبره بخبرنا فلا له عن شخص كان قد أسر به الخالف وحلفه ليكنتمه ولا يسديه لأحد كما أشار به بقوله (في) حلفه (ليسره) ولا يخبر به أحدا فنزل قوله ما طنتته الخ منزلة الاخبار به ولو لم يقصده لان الحنت يقع بأدنى سبب (و) حنت (بأذهبي) أي بقوله لزوجته مثلا أذهبي أو انصرفي (الآن) ظرف لحنت المقدور ولو حذفه ماضر (أثر) أي عقب حلفه (لا كملت حتى تفعل) كذا لان قوله أذهبي كلام قبل الفعل (وليس قوله) أي قول المخالف على ترك كلامه (لأبالي) بك (بدأ) يوجب حل اليمين (لقول آخر) في

وأطلق فانه يحنت بأقوال الضمان الثلاثة كلها (قوله وحنت به الخ) حاصله انه اذا حلف لأضمن قد نأفاه يحنت بضمائه لو كبله فيما اشتراه أو اقترضه للمخوف عليه والحال انه لم يعلم بو كاله بشرط أن يكون ذلك الوكيل المضمون في الواقع من ناحية الموكل صديقا ملاطما أو قرينا فان لم يكن من ناحيته فلا حنت وأشار المصنف بهذا القول المدونة ومن حلف أن لا يتكفل لفلان بكفالة فتكفل لو كبله ولم يعلم بو كاله عنه فان لم يكن الوكيل من سبب فلان وناحيته لم يحنت الخالف اه ومفهوم الشرط ان الوكيل لو كان من سبب فلان وناحيته فان الخالف يحنت (قوله تأويلان) سببهما أن ابن المواز قيد الحنت نقلا عن مالك وأشهب بما اذا علم الخالف انه من ناحيته بان علم بقرابته أو صداقته فذكر عياض عن ابن يونس انه حل المدونة عليه وجعلها هو على ظاهرها علم انه من ناحيته أم لا وعلى التأويل الاول اذا ادعى الخالف انه لم يعلم أن ذلك الوكيل من ناحية المخوف عليه فانه يصدق كانت عينه بالله أو بالطلاق أو العتق ان كان غير مشهور وبانه من ناحيته فان كان مشهورا بانه من ناحيته لم تقبل دعواه اذا كانت عينه بطلاق أو عتق مع المرافعة وتقبل اذا كانت اليمين بغيرهما أو مع الفتوى اه (قوله) أما ان علم أنه وكيل فالحنت اتفاقا (الاولى مطلقا أي سواء كان من ناحيته أولا علم بانه من ناحيته أولا والحاصل انه ان علم بالوكالة فالحنت مطلقا وان لم يعلم بها فلا يحنت الا اذا كان من ناحيته في الواقع وهل يشترط علم بانه من ناحيته أولا خلاف وكل هذا اذا ضمن الوكيل فيما اشتراه أو اقترضه للمخوف عليه وأما لو ضمن الخالف الوكيل فيما اشتراه أو اقترضه لنفسه فانه لا يحنت ولو علم حين الضمان انه وكيل المخوف عليه (قوله وبقوله الخ) صورته أن علم زيد خالدا بأمره واستحلفه على كتمانته ثم ان زيدا أسر له غير خالدا فأسره ذلك الغير لخالدا وأخبره به فقال خالدا للخبر ما طنتت أن زيدا قال ذلك الامر لغيري فانه يحنت بذلك لتزيل قوله ما طنتته فانه لغيري منزلة الاخبار (قوله وبأذهبي الخ) صورتهما قال لزوجته ان كلمتك قبل أن تفعل الشيء الفلاني فأنت طالق ثم قال لها أذهبي فانه يحنت الآن بذلك لان قوله أذهبي كلام قبل أن تفعل المخوف على فعله وهذا هو المشهور ومقابلته لان كتمانته انه لا يحنت ومثل ما ذكره المصنف ما اذا حلف لا كلميني حتى تقول لي أحبك فقالت له عفا الله عنك اني أحبك فيحنت بقولها عفا الله عنك لانه كلام صدر منها قبل قولها أحبك (قوله ظرف لحنت المقدور) أي انه يحنت من الآن عقب قوله أذهبي ولا يتوقف الحنت على كلام آخر خلافا لان كتمانته والظاهر أنه طرف لأذهبي تأمل (قوله وليس قوله لأبالي) الخ) صورته حلف بالطلاق أو غيره انه لا يكلم زيدا مطلقا حتى يبدأ بالكلام فقال له زيد اذا والله لأبالي بك فان هذا لا يكون تبديته معتداه في حل اليمين فان كلمه قبل صدور كلام غير هذا حنت وانما لم يجعل قوله لأبالي بك كلاما لانه في جانب السير وهو لا يحصل الا بكلام معتد به وجعل قوله أذهبي كلاما لانه في جانب الحنت وهو يحصل بأدنى سبب ثم ان ظاهره أن لأبالي لا يعدد معتداه ولو كرره ولو قال والله لأبالي وهو كذلك كافي التوضيح نقلا عن ابن القاسم في العينية (قوله وبأقالة الخ) حاصله أن من باع سلعة لشخص يثن لم يقبضه من المشتري ثم ان المشتري سأل في حط شيء من الثمن خلف البائع لترك من حقه شيئا فتقابل في السلعة المبيعة فان كانت قيمتها حين الاقالة قدر الثمن الذي بيعت به فأكثر تحقيقا فلا حنت وان كانت أقل منه حنت الآن يدفع له المشتري ما نقصته القيمة والافساح حنت ما يمكن الدفع على وجه الهبة والا فيحنت اه شحناعدوى (قوله انها ان وقت الخ) اشتراط اوفاء في عدم الحنت مبني على أن الاقالة بيع وأما على أنها رد للبائع الاول فلا حنت مطلقا وكانت القيمة حين الاقالة أقل من الثمن الذي حصل به البائع لان بساط عنه ان ثبت له حق فلا أضاع منه شيئا وحيث انحل البيع ورد فلم يثبت للبائع حق عند المشتري (قوله لان آخر الثمن) عطف بحسب المعنى على قوله وبأقالة أي لا بتأخير الثمن

حلفه (لا كلمتك حتى تبدأ أي) للاحتياط في جانب البر (و) حنت بائع سلعة يثن لم يقبضه من المشتري (بالأقالة في) حلفه حين سأل المشتري حطية شيء من الثمن (لا ترك من حقه شيئا ان لم تق) قيمة لسلعة بالثمن الذي بيعت به الا أن يدفع المشتري ما نقصته ومفهوم ان لم تق انها ان وقت بان كانت وقت الاقالة قدر الثمن فأكثر فلا حنت (لان آخر الثمن) في حلفه لا ترك من حقه شيئا من غير حط فلا حنت (على المختار) لان الاجل انما يكون له حصه من الثمن



إذا وقع ابتداء وأما بعد تقرر فليس من الوضعية بل من حسن المعاملة (ولأن دفين مالا) ثم طلبه (فلم يجده) حال طلبه (ثم وجد مكانه الذي دفنه فيه وأولى في غيره أن كان من (١٤٠) متعلقاتها (في) حلقه ولو بطلاق وعنى معين لقصد (أخذته) لأن المعنى أنه ان كان

(قوله إذا وقع ابتداء) أي إذا اشترط في صلب العقد وقوله وأما بعد تقرر أي الثبوت وقوله فليس أي الأجل من الوضعية (قوله ولأن دفين مالا) لا مفهوم للدفن بل مثله الوضع بلا دفن (قوله فلم يجده حال طلبه) أي لتسيانه المكان الذي دفنه أو وضعه فيه (قوله ثم وجد مكانه) أي ثم أمعن فيه النظر فأتى بوجده في مكانه الذي دفنه فيه (قوله وأولى في غيره) وجه الأول به عذره في الجملة إذا نزل عن مكانه واحتمل أنها الساقلة له وما ذكره الشارع من تساوي الحالتين في عدم الحنث هو ما لخصي ومقتضى كلام ابن عرفة خلافاً لابن بشر حيث قال بالحنث في الثانية لتفريقه بطر التوضيح وحاصل ما في المقام أنه لا حنث إذا وجد في محله أو تبين أنها أخذته لوجوده في مكان من متعلقاتها وسواء كان حين الحلف معتقداً أنها أخذته أو ظاناً أو شاكاً وسواء كان الحلف بطلاق أو غيره فهذه اثنتا عشرة صورة لا حنث فيها وذلك لأن معنى عينه أنه ان كان قد أخذ لم يأخذ غيرك أي وقد ظهر أنه لم يؤخذ أو أنها أخذته وأما إذا كان حين الحلف جازماً بعدم الأخذ والحال أنه قد وجد في موضعه أو تبين أنها أخذته فإن كانت اليمين طلاقاً حنث وإن كانت بالله كانت غموساً لا كفارة فيها فهذه أربع صور تظم للآثني عشر المتقدمة فالجملة ستة عشر وأما ان تبين أن غيرها أخذها ولم يتبين شيء فإن كان حين اليمين جازماً بعدم أخذها أو ظاناً عدمه أو شاكاً في ذلك فإن كانت اليمين بغير الله حنث وإن كانت بالله كانت غموساً لا كفارة فيها فهذه اثنتا عشرة صورة وإن كان حين اليمين جازماً بأخذها أو ظاناً أنه لم يتبين أخذ أحد له فلا حنث كانت اليمين بالله أو بغيره وإن تبين أن غيرها أخذها حنث إن كانت اليمين بغير الله ولا حنث إن كانت اليمين بالله لأنها لغو والحاصل أن الأحوال أربعة تارة يوجد المال في مكانه وتارة يوجد عند غيرها وتارة لا يوجد أصلاً وفي كل إما أن يكون حين الحلف جازماً بأنها أخذته أو بانها لم تأخذها أو ظاناً أخذها أو شاكاً فيه فهذه ستة عشر وفي كل إما أن يكون الحلف بالطلاق أو بغيره فالجملة اثنتان وثلاثون صورة وقد علمنا (قوله من متعلقاتها) أي من متعلقات المرأة المحلوف عليها بأنها أخذته (قوله ان كانت عينه بطلاق الخ) أي لان كانت عينه بالله أو بغيره لان هذا من لغو اليمين واللغو لا يفيد في غير الله والموضوع أنه حلف معتقداً أخذها أو ظاناً أنه (قوله وبتر كهاعالم) حاصله أنه إذا حلف لا خرجت أو لا فعلت كذا إلا بآذني فانه يحنث بخروجها بغير إذنه سواء علم بخروجها ولم يمنعها أو لم يعلم بخروجها أما حنثه إذا لم يعلم بخروجها فظاهر وأما حنثه إذا علم بخروجها ولم يمنعها فلان علمه بخروجها وعدم منعها منه ليس آذناً في الخروج فلا بد من الإذن الصريح ولا يكفي العلم لان الإذن هنا في جانب البر والبر يحتاط فيه فلذا كان العلم بخروجها غير كاف فيه ولا بد فيه من الإذن الصريح بخلاف الإذن في المسئلة الآتية فانه في جانب الحنث وهو يقع بأدنى سبب فالعلم فيه بمثابة الإذن فلذا حنث به (قوله فان أذن اشترط) أي في بره علمها بإذنه قبل خروجها (قوله لان أذن لا امر الخ) صورته أنه حلف لا بآذن لزوجته في الخروج إلا لبيت أبيها مثلاً فأذن لها في ذلك فزادت عليه بان ذهبت لغيره قبله أو بعده أو اقتصرت على غيره من غير علم حال الزيادة فلا شيء عليه وأما لو زادت وهو عالم بزيادتها ولم يمنعها فانه يحنث لان علمه كاذبه وقد حلف أنه لا يآذن لها في ذلك الزائد (قوله وقيل لا يحنث مطلقاً) أي علم بالزيادة أو لم يعلم بها والقول الأول سماع ابن أبي زيد من ابن القاسم وهو المعتمد والقول الثاني نقل الواضحة عن ابن القاسم وهو ضعيف واعلم أن محل الخلاف إذا خرجت ابتداءً علماً أذن لها فيه ثم زادت عليه وأما لو ذهبت لغير ما أذن لها فيه ابتداءً ثم ذهبت لما أذن لها فيه بعد ذلك فانه يحنث اتفاقاً سواء علم بالزيادة أم لا ومحله أيضاً ما لم يقل لها لا آذن لك في غيره والاحتياط مطلقاً اتفاقاً (قوله ويعود لها) أي طائعا لا مكرها لان الصيغة صيغة بر ولا حنث فيها بفعل المحلوف على تركه كرها بالقيود المتقدمة واعتراض على المصنف في تعبيره بالعود لان الحنث لا يتقيد بما إذا كان ساكناً عادواً حبيباً بالعود قد يطلق بمعنى الدخول أو لا كما في قوله تعالى أو لتعودن في ملأنا أي لتدخلن وهو المراد هنا وحاصله أنه إذا حلف لا أسكن هذه الدار أو الدار الفلانية

أخذ لم يأخذ غيرك فان وجدته عند غيرها حنث ان كانت عينه بطلاق أو عنى معين (و) حنث زوج (بتركها) أي الزوجة (عالمها) بخروجها بلا إذن وأولى ان لم يعلم (في) حلقه لا خرجت) مثلاً (الا) بآذني) فليس علمه بخروجها إذنا منه فان أذن اشترط علمها بإذنه كما من (لا) يحنث من حلف لا بآذن لزوجته الا في كذا كبيت أبيها (ان أذن) لها في الخروج (لا امر) معين مما حلف عليه كبيت أبيها (فزادت) على ما أذن لها فيه (بلا علم) منه حال الزيادة فعلمه بعد الزيادة لا يوجب حنثاً فان علم حال الزيادة حنث لان علمه بالزيادة حالها اذن منه فيها وقد حلف على المنع منها اذا الموضوع أنه حلف لا بآذن لها الا في نوع معين فليست هذه المسئلة من تنقها قبلها بل هي مستقلة بدليل قوله بلا علم وأما لو حلف لا خرجت الا بآذني فأذن لها في أمر فزادت فالحنث مطلقاً علم بالزيادة أو لم يعلم اذ لم يآذن الا في خاص لا في



أي للدار على وجه السكنى (بعد) أي بعد خروجها عن ملكه (عكس آخر) بالاضافة والبراءة فبسة أي حال كونها في ملك شخص آخر (في) حلقه (لا سكنت هذه الدار) وهي في ملكه أو ملك غيره فباعها أو سكنها الخالف في ملك من اشتراها (أو) حلقه لا سكنت (دار فلان هذه ان لم ينو مادامت له) يصح رجوع الشرط للاولى أيضا اذا كانت الدار لغيره أو باعتبار المعنى أي مادامت للمالك (لا) يحث ان حلف لا سكنت (دار فلان) بدون اسم اشارة وخرجت عن ملكه فسكنها ان لم (١٤١) ينو عينها (ولا) يحث من حلف لا دخل هذه

الدار (ان) دخلها  
بعد ان (خربت  
وصارت طريقا) أو  
أوبنت مسجدا فان  
بنت بعد صيرورتها  
طريقا يثبت الحث (ان لم  
يأمر به) أي بالتخريب  
فان أمر به حث معاملة  
له بنقيض قصده والظاهر  
أن هذا الحكم مسلم  
تحبه الفتوى وان  
كان الأمر في المدونة  
متعلقا بالاكراه لقولها  
وان دخلها مكرها لم  
يحث الا أن يأمرهم  
بذلك (و) حث (في)  
حلقه (لا باع منه) أي  
من زيد مثلا (أو) حلقه  
لا باع (له) أي لا أتولى له  
بيعاً بسمرة (بالوكيل)  
أي بالبيع أو السمرة  
لو كيل زيد (ان كان)  
ذلك الوكيل (من  
ناحيته) ولم يعلم أنه  
وكيل والاحتث مطلقا  
كان من ناحيته أولا  
ويحث (وان قال) البائع  
(حين البيع) أنا حلفت  
أن لا أبيع لزيد وأخاف  
أن تكون وكيله (فقال  
هو) أي البيع (لي)  
لاه (ثم صح) أي ثبت  
بالبيينة (أه ابتاع)

والحال أنها في ملكه أو ملك غيره ثم انتقل الملك لشخص آخر فسكنها بعد انتقالها للملك الآخر فانه يحث ان لم ينو مادامت في ملكي أو في ملك فلان والافلاحت في سكنها بعد انتقالها للملك الآخر (قوله أي للدار) أي المفهومة من قوله لا سكنت هذه الدار (قوله أي بعد خروجها عن ملكه) أي أو ملك صاحبها غيره بدليل ما يأتي (قوله فباعها) أي صاحبها وسكنها الخالف (قوله أو دار فلان هذه) أي فباعها فلان صاحبها وسكنها الخالف وهي في ملك ذلك المشتري وانما حث في هاتين المسئلتين لما في اسم الاشارة من التعيين فلا يزيله انتقال الملك واتباعه باسم الاشارة بقوى أنه انما كره تلك البقعة (قوله أي مادامت للمالك) أي وهو فلان في الثانية أو الخالف أو غيره في الاولى وانما احتج بذلك التكلف لان المتبادر رجوعه للثانية اذ مقتضى رجوعه للاولى أن يقال مادامت في ملكي أو له واعلم ان المسئلة الثانية الحث فيها الا أن ينو مادامت له قولاً واحداً وكذا الاولى الحث فيها ما لم ينو مادامت له اتفاقاً ان كانت الدار له فان كانت لغيره فقبل يحث مطلقاً ولو نوى مادامت له وقبل يحث ما لم ينو ذلك والافلاحت وهذا هو المعتمد اذ علمت هذا تعلم أن هذا القيد وهو قول المصنف مادامت له يصح رجوعه للاولى مطلقاً ولو كانت في ملك الغير على المعتمد (قوله ولا ان دخلها بعد ان خربت) أي لزوال اسم الدار عنها ومن هذا اذا خرب المسجد لا يطلب له نحية كافية ومقتضاها زوال أحكام المسجدية لا أصل الجبس تأمل (قوله وصارت طريقاً) هذا فرض مثال وزيادة بيان لا شرط كما أشار له الشارح وذ كرخ الخلاف فيمن ترك داره طريقاً مديدة طويلة هل يصير وقفاً عليه أم لا (قوله أو بنيت مسجداً) أي بعد خرابها واعلم أن محل عدم الحث اذا دخلها بعد ان خربت وصارت طريقاً أو بنيت مسجداً مفيد بما اذا كان حلقه أنه لا يدخلها كراهية في صاحبها أو في بنائها الذي قد زال وأما لو كان حلقه كراهية في البقعة من الارض فانه يحث بدخولها مطلقاً ولو خربت وصارت طريقاً أو بنيت مسجداً (قوله ان هذا الحكم) أي وهو الحث اذا دخلها بعد التخريب والحال أنه قد أمر به (قوله وان كان الأمر في المدونة متعلقاً بالاكراه) أي لا بالتخريب كما هو ظاهر المصنف ويمكن جعل الضمير في كلام المصنف عائداً على الاكراه بارتكاب تقديره في الكلام والأصل ولا ان خربت وصارت طريقاً أو بنيت ودخاها مكرها ان لم يأمر به أي بالاكراه وحينئذ فيكون كلام المصنف موافقاً لكلام المدونة (قوله لقولها الخ) نصها وان حلف أن لا يدخل هذه الدار فهدمت أو خربت حتى صارت طريقاً لم يحث فان بنيت بعد ذلك فلا بد دخلها فان دخلها مكرها لم يحث الا أن يأمرهم بذلك فيقول اجدوني ففعلوا به ذلك فانه يحث (قوله ان كان ذلك الوكيل من ناحيته) أي في نفس الامر بان كان ذلك الوكيل قريباً للمحلف عليه أو صديقاً لملاطفه فان كان ذلك الوكيل ليس من ناحيته فلا يحث وهل يتوقف الحث على علم البائع أنه من ناحيته أو لا يتوقف قولان واستغنى المصنف بذكرهما فيما تقدم عن ذكرهما في هذه المسئلة لموافقتهما في المعنى وان كانت غيرها (قوله ويحث) أي واذا كان الوكيل من ناحية المحلف عليه فان البائع يحث وان قال الخ أي فهو وبالغة في الحث (قوله بالبيينة) احترازاً عما لو قال الوكيل اشتري لنفسي ثم بعد الشراء قال اشتريت لفلان المحلف عليه فينبغي ان لا يحث الخالف بذلك لكون الوكيل غيره صدق فيما يدعيه كذا في خش وعقب نقلا عن أبي اسحق التونسي ومثله كما نقله شيخنا لسيد البلبيدي عن شيخه سيدي محمد الزرقاني اذا حلف على زوجته بطلاق أنها لا تدخل حماماً مثلاً فقالت له بعد ذلك دخلته فلا تصدق ولا يحث الا اذا ثبت بالبيينة (قوله على المعتمد) وهو قول النخعي والتونسي ومقابله أن البيع لازم والشرط باطل ويحث وهو الموافق لقول المدونة في البيع الفاسد وان قال البائع أي في حال

أوباع (له) أي لز يد ولو حذف ابتاع لكان أخصراً وأتم (ولزم البيع) للخالف مع الحث ما لم يقل الخالف ان كنت تشتري له فلا بيع بيني وبينك لم يحث ولم يلزم البيع على المعتمد (وأجزأ) الخالف فلا يحث (تأخير الوارث) أي وارث المحلف له ان كان الوارث رشيداً (في) حلقه بطلاق أو غيره لا قضيتك حلفك الى أجل كذا (الا أن تؤخرني) فثبت رب الحق المحلف له



قبل الاجل لانه حق يورث (لا) اذنه (في) حلقه على (دخول دار) لادخلها الا باذن زيد وهو غير ربه فانما زيدا فاذن وارثه في الدخول فلا  
يكفي اذا الاذن ليس بحق يورث فلو كان (١٤٣) زيد ربه كفي اذن وارثه ولا مفهوم للدخول (و) اجزا (تاخير وصي) في الصورة

السابقة اذا كان الوارث  
غير رشيد واخر وصيه  
(بالنظر) للصغير ككون  
التأخير سيرا أو خوف  
حد أو لدا ومخاصمة فان  
آخر غير نظر اجزا الخالف  
وان حرم على الوصي  
فالتقيده بالنظر لجواز  
الاقدام على التأخير ولو  
حذفه لكان أحسن  
وقوله (ولادين) أي  
محيط على الميت قيد  
في مسألة الوارث  
والوصي لان الكلام  
عند احاطة الدين انما  
هو لغريم لا الوارث  
والوصي ولذا قال (و)  
اجزا (تاخير غريم)  
المحلف له (ان احاط)  
الدين بماله (وأبدا)  
الغريم فمئة المدين  
المحلف له من القدر  
الذي أخر به الخالف  
حتى يكون كلقابض من  
المدين الخالف فان لم  
يحط فلا يجزئ تأخير  
الغريم ولو أبرأ فمئة المدين  
(وفي ربه) حلفه  
بالطلاق مثلا (لا طأنها)  
الميلة مثلا فحاضت  
(فوطئها حائضا) أو صائغة  
أو محرمة جلا لفظ  
على مدلوله القوي وعدم  
بره جماله على المدلول  
الشرعي والمعدوم شرعا  
كالمعدوم حسا قولان

البيع ان لم تأت بالثمن الى أجل كذا فلا بيع يعني وبينك كان البيع ماضيا والشرط باطلا انظر بن (قوله قبل  
الاجل) أي وأخره الوارث اجلا تابيا فلا يحتج بفراغ الاجل الاول لم يلزم يؤخره الوارث فانه يحتج بفراغ  
الاجل الاول من غير قضاء على المعتمد خلافا لما نقله ابن حارث عن المجموعة من أنه اذا حلف لا قضيتك حقك  
الى أجل كذا ومات ربه قبل الاجل فنهض الحالف وورثته بعد الاجل لم يحتج ثم ان ما ذكره المصنف من اجزاء  
تاخير الوارث متيد بما اذا كان ذلك الوارث رشيدا وكان الميت ليس عليه دين والا كان تأخير غير مجزئ (قوله لانه  
الخ) أي لان تأخير الدين حق يورث فالوارث أن يؤخر قبضه كما كان لمورثه (قوله لا اذنه) أي لا يجزئ اذن  
الوارث في دخول دار حلف لا يدخلها الا باذن زيد وهو غير ربه فانما زيدا فاذن وارثه في الدخول فاذن دخلها  
مستند الاذن الوارث حثت الالبساط كما لو كانت أمتعة زيدا في الدار خلف ذلك فيكفي اذن وارثه الذي ورث  
الامتنعة (قوله كفي اذن وارثه) أي لانه لما ورثها صار الاذن حق يورث فيكفي اذنه (قوله ولا مفهوم للدخول)  
أي بل المراد سائر الحقوق التي لا تورث (قوله واجزا تأخير وصي بالنظر الخ) يعني لو حلف لا يقضيه حقه الى  
أجل كذا الا ان يؤخره فبات رب الحق قبل أن يؤخره وورثته صغار فأخره الموصي عليهم فانه يجزئ الخالف  
ولا يحتج بشرط أن لا يكون على الميت دين محيط والا فالعبرة بتأخير الغرما وسواء كان تأخير الوصي لنظر  
كخوف لدا أو خصام أو كان لغريم نظر غايته أن تأخير الوصي ان كان لغريم نظر كان موجبا لاثمه فقط وينبغي أن  
يؤخذ الدين حالا فتقيد المولى تأخير الوصي بالنظر لاجل جوارا الاقدام على التأخير لا لاجزائه ولو حذف  
المولى قوله بالنظر لواقع النقل (قوله أي محيط) أي فليس المراد نفي الدين أصلا بل نفي المحيط فان كان  
كان غير محيط فالكلام للوارث أو الوصي وان كان محيطا فالكلام للغرماء فقط كما أشار ذلك الشارح (قوله  
وتأخير غريم الخ) صورته حلف لا يقضيه حقه الى أجل كذا الا أن يؤخره فبات رب الدين قبل أن يؤخره  
وعليه دين محيط بماله فأخره بذلك الحق الغرماء فان ذلك يجزئ ان أبرأ فمئة الميت من القدر الذي أخره  
به الخالف ومحل اجزاء تأخير الغريم اذا وقع التأخير من جميع الغرما وما مالوا آخر بعضهم دون بعض وجب  
التجسس لمن لم يؤخره وكذا الورثة ومن غاب فالخا كم يقوم مقامه (قوله حتى يكون كلقابض من المدين  
الخالف) الاولى من الميت المحلف له أي فيتمحض الحق للغريم فيعتبر اذنه وتأخير (قوله في حلقه لا طأنها)  
أي سواء قيد باللبس مثلا أو طاق وقوله فوطئها حائضا أي فوطئها وطأ حراما مثل أن تكون حائضا الخ  
وقوله والمعدوم شرعا أي لان المعدوم شرعا الخ فهو من عطف العلة على المعول (قوله قولان) القولان في  
هذه المسئلة الاولى لان القاسم الاول نقل محمد بن المواز في المجموعة عنه والثاني سماع عيسى عنه (قوله  
حينئذ) أي حين اذ حلف ليطأها الميلة فوجد حائضا واستمر الحيض حتى فات الوقت حث قطعا  
فالحنث اذا قيدوا ما اذا أطلق فانه يطاق في المستقبل بعد انقطاع الحيض ولا حث (قوله كما قدمه الخ) أي  
فما تقدم تكلم على ما اذا لم يفعل مع المانع وفات وهما تكلم على ما اذا فعل مع المانع قبل الفوات فكانه يقول  
فيما تقدم حثان لم يطاق في حالة الحيض وامان وطئ فقولان (قوله لتأكلنها) أصله لتأكلينها حذف  
نون الرفع لتوالي الامثال ثم الياء لالتقاء الساكنين (قوله خطفتها) بكسر الطاء كما هو الاجود قال تعالى الا  
من خطف الخطفة وفيه لغة رديئة كضرب قاله في الصحاح (قوله قولان) أي بالحنث لان القاسم وعدمه  
لان الماجشون وصحح ابن رشد الاول بقرائنه على المشهور من حمل الايمان على المقاصد والثاني جار على مراعاة  
الالفاظ كذا في ح (قوله مع التواني) أي مع تواني المرات في أخذها منه حتى خطفتها الهرة والمراد به أن يكون  
بين عينه وبين أخذ الهرة البضعة قد رما تتناولها المرأة وتحوزها دونها فان كان بينهما أقل فهو عدم التواني هذا  
هو الذي في سماع أبي زيد كافي نقل وغيره به يعلم بطلان ما فسر به خش من أن المراد بالتواني أن يكون

فان لم يطاقها حينئذ حث قطعا كما قدمه في قوله وحنث ان تم تكن له نية ولا بساط بقوت ما حلف عليه ولو لم نفع شرعي  
(وي) بره في حلقه لزوجته في قطعة لحم (لتأكلها خطفتها هرة) عند مناولته اناها واستلعتها (فشق جوفها) عاجلا وأخرجت قبل أن يتحلل  
في جوفها منها شيء (وأكلت) أكلها المرأة وحنث قولان مع التواني في أخذها منه



أرجحهما الحنت فان لم  
تتوان لم يحنت اتفاقا  
(أو) لم تخطفها الهرة  
ولكن أكلها بعد  
فسادها) بان تركها  
بعد البين حتى فسدت  
(قولان) في كل من  
المسائل الثلاثة ومحل  
القولين في الثانية (الا  
أن تتوانى) في شق  
جوفها حتى تحلل في  
جوفها من ثني فان  
توانت فالحنث قطعاً  
(وفيها الحنت باحدهما)  
أي التوبين (في)  
حلفه (لا كسوتها)  
اياهما (ونيته الجمع  
بينهما) أي عدمه أي  
لا يكسوها التوبين معا  
(واستشكل) حنثه  
بكسونه أحدهما بانه  
مخالف لنيته  
\* (فصل) في النذر  
وأحكامه (النذر التزام  
مسلم) فلا يلزم الكافر  
الوفاء به ولو أسلم لكن  
يندب بعد الاسلام  
(كف) لا صبي وندب  
الوفاء بعد البلوغ  
ومجنون وشمل المكلف  
الرقيق ولرب منه في  
غير المال ان أضر به في  
عمله وعليه ان عتق  
مالاً أو غيره وليس للسيد  
ابطاله بخلاف غير  
النذر وشمل السفية

بن عنه وبين أخذ الهرة البضعة ما يزيد على قدر ما تناولها المرأة وعدم التواني أن يكون بين البين وأخذ  
الهرّة قدر ما تناولها المرأة فائلاً كما يفيد المواق مع ان الذي نقله المواق سمع أبي زيد المتقدم (قوله فان  
لم تتوان لم يحنت اتفاقاً) أي ولو لم تشق جوف الهرة وتخرجها (قوله قولان) القولان في المسئلة الثالثة لابن  
القاسم ووافقه على الحنت مالك وعلى القول بعدم الحنت سمعون (قوله ومحل القولين في الثانية الا ان  
تتوانى الخ) أشار الشارح لما هو الصواب من رجوع الاستثناء للمسئلة الثانية أعني مسئلة الهرة لكن ليس  
المراد بالتواني هنا التواني بالمعنى المتقدم لانه يقتضى أن الخلاف مع عدم التواني بالنفسير المذكور وليس  
كذلك اذ عدم الحنت حينئذ متفق عليه كما اعترض بذلك الشارح وح على المصنف وانما المراد هنا  
التواني في شق جوف الهرة لان محل قول ابن الماجشون بعدم الحنت هو فيما اذا لم تتوان البضعة في جوف  
الهرّة حتى تحلل بعضها والا حنت عنده أيضاً كما بقوله ابن القاسم فقط اعترض الشارح وح والحاصل  
أن المسئلة على طرفين وواسطة ان لم تتوان المرأة في أخذها لم يحنت اتفاقاً ولو توانت في شق جوفها أو تركته  
من غير شق وان توانت في أخذها وتوانت في شق جوف الهرة حنت اتفاقاً وان توانت في أخذها لكن لم  
تتوان في شق جوف الهرة فقولان ولا يصح أن يكون قوله الا أن تتوانى راجعاً للمسئلة الثالثة وهي مسئلة  
الفساد خلافاً لحش وعقب لقول التوضيح وحكى الخمي وغيره فيمن حلف لبأ كل هذا الطعام فتركه حتى  
فسد ثم أكله قولان اه شكي القولين مع التواني لا مع عدم التواني (قوله وفيها الحنت باحدهما) أي  
بكسوتها أحدهما (قوله ونيته الجمع بينهما) الجملة حاله وأولاً في الحنت اذا لم يكن له نية أصلاً (قوله أي  
عدمه) أي ونيته عدم الجمع بينهما في السكوة لاني الزمان بأن قوى انه لا يكسوها بهما معاني زمن واحد  
أو زمنين (قوله بانه مخالف لنيته) ظاهره لان كسوتها أحدهما مخالف لنيته وفيه أن نيته أن لا يجمع بين  
التوبين في كسوتها واذا كساها أحد التوبين صدق عليه انه لم يجمع بين التوبين في كسوتها فابن المخالفة  
فالاولى أن يقول بانه موافق لنيته وتوضيحه أنه استشكل عدم قبول نيته بأنها مساوية للقطعة والنية المساوية  
للقطعة تقبل مطلقاً في الفتوى والقضاء ولو بطلاق وعق معين مع المرافعة وأجيب باننا لنسلم مساواة نيته  
للقطعة بل نيته مخالفة للقطعة لان قوله لا كسوتها اياهما كما يحتمل لا كسوتها اياهما جميعاً يحتمل لا كسوتها  
لكل واحد منهما على انفراد فبهذا الاعتبار صارت النية مخالفة لظاهر اللفظ والنية اذا كانت كذلك تقبل  
عند المفتي مطلقاً كانت البين بالله أو غيره ولا تقبل عند القاضي مع المرافعة اذا كانت البين بطلاق أو عتق  
معين والحنث في المدونة محمول على ما اذا كانت عينه بطلاق أو عتق معين ورفع للقاضي وأما الوجه مستقيماً  
قبلت نيته اتفاقاً

\* (فصل في النذر) أي في أركانه وهي ثلاثة الصيغة وستأتي عند قوله كنه على أرعلى ضحية والشئ الملتزم  
وسأتي عند قوله وانما يلزم به ما ندب والشخص الملتزم وهو ما أشار به بقوله النذر ان التزام مسلم الخ (قوله وشمل  
المكلف الرقيق) أي فيلزمه الوفاء بما نذره مالا كان أو غيره (قوله ولا يسد منه) أي من تعجيل الوفاء به  
وقوله في غير المال أي بان كان صلاة أو صوماً وان نص على غير مال لاجل قوله ان أضر به في عمله وأما المال  
فله منعه من غير شرط ولو قال الشارح ولرب منه من أوفاه ان كان مالا أو كان غيره ان أضر به في عمله كان  
أظهر وحاصل ما لابن عرفة ان الرقيق اذا نذر ما يتعلق بجسده من صلاة أو صوم فان أضر بالسيد لم ينع  
من تعجيله وان أضر به فله منعه من تعجيله ويبقى في ذمته وان نذر مالا كان للسيد منعه من الوفاء به في حال  
الرق فان عتق وجب عليه الوفاء بما نذره فان رده السيد وأبطله لم يلزمه كما في كتاب العتق من المدونة خلافاً  
لما في كتاب الاعتكاف منه فقول الشارح وليس للسيد ابطاله أي فان أبطله بطل ولا يلزمه الوفاء به وقيل  
لا يبطل ويلزمه الوفاء به بعد العتق على ما علمت من الخلاف (قوله بخلاف غير النذر) أي كالدين فان للسيد  
ابطاله (قوله وشمل السفية) أي وشمل أيضاً الزوجة والمريض فيجب عليهما الوفاء بما نذره اذا كان غير مال  
أو مالا ولم يزد على الثلث فان زاد على الثلث كان للزوج رد الجميع فان لم يزد لزمها وكان للوارث رد ما زاد على



فيلزمه غير المال (ولو) كان النذر (١٤٤) (غضبان) خلافاً لمن قال يلزمه كفارة يمين كان يقول حال غضبه ان دخلت داراً

الثالث والحاصل ان نذر الزوجة والمريض في زائد الثالث لازم لهما ما لم يرد الزوج والوارث وردهما باطل والعبد يلزمه ما نذره سواء كان مالا أو غيره فان منعه منه السيد فعليه ان عتق مالا أو غيره والسفيه لا يلزمه ما نذره اذا كان مالا ولولييه رده وله هو ايضاً رده بعد رشده (قوله) فيلزمه غير المال (أي) وأما ما نذره من المال فلا يلزمه لانه محجور عليه فيه وسواء كان المال قليلاً أو كثيراً (قوله) ولو غضبان (مبالغة في محذوف أي وهو لازم ولو غضبان (قوله) خلافاً لمن قال الخ) أي وهو ابن القاسم (قوله) ومنه نذر الجاج) أي ومن نذر الغضبان نذر الجاج فيكون لازماً ونذر الجاج ما يحصل لاجل قطع حاج نفسه فأراد بالغضب أو لا غير ذلك والحاصل ان الغضبان ما كان نذره من أجل غضبه من غيره والجاج ما كان من نفسه وقد ذكر ح ما يفيد انه مكروه وقد علم منه ان النذر المكروه لازم بخلاف نذر المكروه فلا يلزم لقول المصنف فيما يأتي وانما يلزمه ما ندب (قوله) وان قال الخ) عطف على المبالغ عليه فهو داخل في حيز المبالغة (قوله) بخلاف ان شاء فلان فمبنيته الخ) حاصل ما لهم في الطلاق أن التقييد فيه بمشيئة الله لا يتفق وأنه يلزمه سواء كان شرطاً نحو ان شاء الله أو كان استثناءً نحو الا ان يشاء الله وأن التقييد فيه بمشيئة الغير نافع لتوقف لزومه على مشيئة ذلك الغير سواء كان شرطاً نحو ان شاء فلان أو كان استثناءً نحو الا ان يشاء فلان وان التقييد فيه بمشيئة هو غير نافع ان كان استثناءً نحو الا ان يدولي هذا اذا كان الطلاق معلقاً ومطلقاً وجعل الاستثناء راجعاً للمعلق أو لكل من المعلق والمعلق عليه أما ان جعل راجعاً للمعلق عليه فقط فإنه ينفعه كما ينفعه ان كان شرطاً نحو ان شئت فتوقف لزومه على مشيئته على المنصوص في المدونة كما نقله ح في الطلاق عند قوله بخلاف الا ان يدولي الخ ومثل الطلاق في ذلك التفصيل العتق ولم أر نصاً مصرحاً بذلك في باب النذر والظاهر ان جميع التفصيل المذكور في الطلاق والعتق يجري هنا في النذر خلافاً لما يظهر من كلام عتيق من الفرق بينهما فالمسئلة في كل من البابين على طرفين وواسطة اه بن (قوله) وانما يلزمه (أي) بالنذر بالمعنى المصدري ما ندب ابن عاصم يعني عما لا يصح أن يقع الاقربة وأما ما يصح وقوعه تارة قريبة وتارة غير هافلا يلزم بالنذر وان كان مندوباً كالسكاح والهبة اه بن وما ذكره المصنف من لزوم المندوب بالنذر ظاهره مطلقاً سواء أطلق في نذره أو علق فيه على واجب أو حرام أو مندوب أو مكروه أو مباح كقوله ان صليت الظهر مثلاً أو ان شربت الخمر أو ان صليت ركعتين قبل الظهر أو ان صليت ركعتين بعد العصر أو ان مشيت الى محل كذا فعلى صدقة بدينار مثلاً فانه يلزمه اذا وجد المعلق عليه وأما اذا لم يوجد فلا يلزمه فقول المصنف ما ندب أي في المعلق لافي المعلق عليه فالعبرة بالسبب لا بالسبب ولا تفهم من لزوم المندوب أنه يقضى به اذا لا يقضى به ولو لعين ولو عتق قبل يجب على الشخص تنفيذ المندوب من نفسه وما وقع في التزامات ح من القضاء بالمندوب اذا كان لعين دون غيره ففيه نظر لان هذا انما هو في الهبة والصدقة والعتق كذا ذكر شيخنا العدوي (قوله) كنه على أو على ضحية) أتى بكاف التمثيل اشارة الى عدم انحصار الضحية في الله على أو على كذا يلزم بكل انتظ فيه الزام مثل ان شئني الله مريضى أو قدم غائبى أو نجوت من أمر كذا وكذا فانما أصوم يومين أو أصلي كذا أو أتصدق بكذا فانه طئي قال ونهت على ذلك لان بعض القاصرين توهم ان النذر لا يكون الا بقوله الله على أو على كذا اغتراراً منه بظاهر المصنف (قوله) أو على ضحية) ان قلت جعله الضحية هنا يلزم بالنذر بما في ما تقدم من أنها لا تلزم بالنذر ولا تجب الا بالذبح قلت كلامه هنا مبني على أحد القولين من أنها تجب بالنذر وتعين به وما تقدم مبني على المشهور من أنها لا تجب عليه الا بالذبح وعلى المشهور يقال في قوله وانما يلزمه ما ندب أي غير الضحية كذا قرر شيخنا العدوي وفي بن الحق أن الضحية تجب بالنذر في الشاة لمعينة وغيره لكن معنى وجوبها بالنذر في المعينة منع البيع والبدل فيها بعده لان الوجوب باعتبار العيب الطارئ بعد النذر لانه يمنع الاجراء فيها وقولهم انها لا تجب بالنذر المنفي وجوب تعيين يؤدي الى انفاء العيب الطارئ (قوله) وكذا المكروه والمباح) أي نذره ما حرام أيضاً لانه عظيم

فعلى كذا ومنه نذر الجاج وهو أن يقصد منع نفسه من شيء ومعاقبتها نحو لله على كذا ان قلت زيدا ويلزمه النذر وهذا من أقسام اليمين عند ابن عرفة والمصنف يرى أنه من النذر (وان قال الا ان يدولي) أن لا أفعل أو ان شاء الله (أو) الا ان (أرى خيراً منه) أي من المندوب (بخلاف) على كذا (ان شاء فلان فمبنيته) من حل أو عقد كالطلاق والعتق فان مات قبل أن يشاء أو لم تعلم مشيئته فلا شيء على النذر (وانما يلزمه) أي بالنذر (ما ندب) أي طلب طلباً غير جازم فشمّل السنة والرغبة وسواء أطلقه (كنه على أو على) بدون الله (ضحية) أو رخصتنا الفجر أو انضحى أو صدقة أو عمرة أو شيء لمكة ولولم يلغظ بالنذر على الصحيح أو علقه على واجب أو حرام أو مندوب أو مكروه أو مباح أو غيرها نحو والله على ان صليت الظهر في وقته أو ان شربت خمر أو ان صليت الضحى أو ركعتين بعد فرض العصر أو ان أكلت

هذا الرغيف أو ان شئني الله مريضى لا تصدق بدينار ولا زورن وليا لله تعالى فيلزمه ان وجد المعلق عليه ومفهوم ما ندب ان نذره المحرم والمكروه والمباح لا يلزم وكذا الواجب لانه لازم بنفسه ونذره المحرم محرم وكذا المكروه والمباح على قول الاكثر



وقيل مثلهما (ونذب) النذر المطلق وهو ليس بعلق على شيء ولا مكروه وما أوجبته على نفسه شكر الله تعالى على نعمة وقعت كمن شق الله مريضه أو رزقه ولدا أو زوجة فنذر أن يصوم أو يتصدق وكذا ما ليس بشكر على شيء حصل (وكروه المكروه) كمنذر صوم كل نجس أي الإقدام عليه وإن كان قربة لثقله عند فعله فيكون إلى عدم الطاعة أقرب ولخوف تفریطه في وفائه (وفي كروه المعلق) كان شق الله مريضاً أو أن رزقني كذا فعلى صدقة بدتار لانه كانه أتى به على سبيل المعاوضة لا القربة (١٤٥) المحضة (تردد) وهو لازم بعد الوقوع كالمكروه محل الترددان

ما لم يعظمه الشرع (قوله وقيل مثلهما) أي نذر كل واحد منهما مثل نفسه فنذر المكروه ومكروه ونذر المباح مباح وهو ظاهر المقدمات بنى على آخر وهو القدوم على نذر الواجب هل هو مكروه أو خلاف الأولى اهـ عدوى (قوله ونذب المطلق) أي نذب القدوم عليه كما في المواق عن ابن رشد خلافاً لما في عبق تبعاً لما في إباحة القدوم عليه (قوله وكذا ما ليس بشكر على شيء حصل) أي فالقدوم عليه مندوب كالذي قبله (قوله وفي كروه المعلق) أي في كروه القدوم عليه وإباحته تردد الكراهة للباح وابن شاس وإباحة لابن رشد (قوله كما مثلنا) أي بأن شق الله مريضاً أو نجوت من الأمر الفلاني (قوله فان كان من فعله) أي فان كان المعلق عليه من فعله بأن يقول إن فعلت كذا فعلى كذا وقوله كره اتفاقاً أي فيوافق ابن رشد غيره على الكراهة (قوله ولزم البدنة بنذرهما) بأن قال الله على بدنة أو أن شق الله مريضاً أو أن نجوت من كذا فعلى بدنة ولا فرق بين كون النذر مطلقاً أو معلقاً فإنه يلزمه هدى بدنة في المطلق بمجرد نذرهما وفي المعلق إذا حصل المعلق عليه وكلام المصنف فمن نذر بلفظ البدنة كما هو واضح وأما لو نذر بلفظ الهدى لله على هدى أو أن نجوت من كذا فعلى هدى فان نوى نوازمه والافالافضل البدنة اهـ وانظر من نذر بقرة وعجز عنها هل يلزمه سبع شياه كما هنا وهو الظاهر أو يجزئه دون ذلك لان البقرة التي تقوم مقامها الشياه السبع هي التي وقعت عوضاً عن البدنة بخلاف ما إذا وقع النذر بالبقرة اهـ شخنا عدوى (قوله وذكر البدنة) أي خصها بالذك كرمع أن غيرها كالشياه والبقرة كذلك تلزم بنذرهما (قوله فلا يجزئ أطعام الخ) أي خلافاً لما قال إذا عجز عن السبع شياه وما قبلها صام عشرة أيام وقيل شهرين (قوله بل يصبر لوجود الأصل) فلو قدر على دون السبعة من الغنم فانه لا يلزمه إخراج شيء من ذلك كما هو ظاهر كلام المؤلف والمواق بل يصبر لوجود الأصل أو بدله أو بدل بدله بتمامه وقال بعضهم يلزمه إخراج ما هو قادر عليه ثم يكمل ما بقي عند اليسر وهو ظاهر لانه ليس عليه أن يأتي بها كلها في وقت واحد وعلى هذا الثاني فلو قدر على باقي الشياه والبدنة أو البقرة أو وجدها كلها فهل يكمل على الشياه وهو الظاهر أو يرجع للأصل وهو البدنة أو البقرة اهـ عجز (قوله يلزمه عشرة) أي من الشياه عند عجزه عن البقرة مع القدرة على أكثر من السبع (قوله وصيام بنذر) أي أن من نذر صوماً بنذر من الثغور كما لو قال لله على صوم ثلاثة أيام بديماط فانه يلزمه الاتيان باليه وإن من مكة أو المدينة لان صومه لا يمنع من عبادة الرباط وبأني اليه راكباً ومفهوم الثغرة أنه لو نذر الصوم عوضاً عن غيره فلا يلزمه الاتيان لذلك الموضع ويصوم في مكانه إذا قرينة في صومه بذلك الموضع (قوله ومثل الصوم الصلاة) أي فيلزمه اتيان الثغرة فعلها وهذا محمول على ما إذا نذر صلاة يمكن معها الحراسة كما إذا نذر الاتيان للثغر لصلاة قيام رمضان مدته وأما إذا نذر اتيان الثغر لصلاة واحدة ثم يعود من فور فله صل عوضه ولا يأتيه كما نص عليه اللغوي انظر طي وعلى الثاني يحمل كلام خش ورت (قوله وأولى الرباط) أي وأولى في لزوم الاتيان للثغر من نذر الاتيان للثغر من نذر رباطا فيه (قوله ثلث ماله الموجود حين عينه) أي من عين وعددين حال وقمة مؤجل مرجون وقمة عرض وقمة كتابة مكاتب (قوله لا ما زاد بعده) أي بهبة أو نعاماً أو ولادة (قوله إلا أن ينقص يوم الحنت) أي ولو كان النقص بانفاق أو تلف بتفريط (قوله بعد أن يحسب الخ) متعلق بما بقي (قوله بما لي في كسبل الله) لم يتكلم المصنف على جواز الإقدام على ذلك وقال ابن عرفة مانعه وفي جواز الصل صدقة بكل المان نقلاً عن اللغوي ورواية محمد بن قول مجنون في العتبية

علقه بحسب ليس من فعله كما مثلنا فان كان من فعله كره اتفاقاً كذا ذكر والكن ما كان فعلاً له قد يكون مندوباً ومباحاً ومكروهاً ومحرمها والظاهر النذب في الأول والحرمة في الأخير (ولزم البدنة) وهي الواحدة من الأبل ذكر أو أنثى فالتاء فيها الواحدة لا التانيث (بنذرهما) وذكر كره البدنة ليرتب عليها قوله (فان عجز) عنها (بقرة) تلزمه بدلها (م) ان عجز لعدم وجودها أو لعدم غيرها لزمه (سبع شياه) كل شاة تجزئ ضخمة (لا غير) الشياه فلا يجزئ أطعام أو صيام عند العجز عنها بل يصبر لوجود الأصل أو بدله أو بدل بدله ويحتمل لا غير السبع مع القدرة على أكثر خلافاً لمن قال يلزمه عشرة (و) لزم (صيام) نذره (شغر) بثلاثة موضع مخافة العدو من فروج البلدان كدسياط واسكندرية ومثل الصوم الصلاة

(١٩ - دسوقي ثاني) وأولى الرباط (و) لزم التأني (ثلاثة) أي ثلث ماله الموجود (حين عينه) لا ما زاد بعده (الأن ينقص) يوم الحنت عن يوم العين (فما بقي) أي يلزمه ثلثه سواء كانت عينه على بر أو حنت كان النقص قبل الحنت أو بعده بهد أن يحسب ما عليه من دين ولو مؤجلاً كهر زوجته (بما لي) أي يلزمه الثلث بقوله مالي (في كسبل الله) ودخل بالسكاف ما زاد للفقراء والمساكين أو المجاورين أو طلبه العلم أو هديه لهم أو هدى أو نجوت ذلك ان فعلت كذا أو ان لم أفعله وحنت وأما لو قال مالي في كسبل الله ولم يعلقه وحصل فيه نقص فليزمنه ثلث ما بقي أيضاً ان كان النقص بتلف ولو بتقريب



وان كان باتفاق لزمه ثلث ما أنفقه أيضا خلافا لمن جعله شاملا للمين وغيره (و) سبيل الله (هو الجهاد والرباط بمحل خيف) منه العدو (وأنفق عليه) أي على الثلث الذي لزمه بقوله مالي في سبيل الله (من غيره) من باقي ماله لأمته وأما لو قال ثلث مالي في سبيل الله فانه ينفق عليه منه اتفاقا (الاتصاف به) أي بماله المتقدم (١٤٦) في قوله مالي (على معين) بالشخص كزيد أو بالوصف كبنّي زيد (فالجميع)

من المين لذلك المعين  
الآن يتقص فما بقي  
وكذا يقال في قوله وما  
سمى وان معينا ويترك  
له ما ترك للفلس (وكرر)  
فاذا الصدقة بجميع  
ماله أو ثلثه أو الخلف  
بذلك اخراج الثلث لكل  
عن فخرج الثلث للمين  
الاولى ثم ثلث الباقي  
وهكذا (ان اخرج)  
الثلث الاول للمين  
الاول بعد لزمه وقبل  
انشاء الثانية وشمل لزوم  
النذر والمين ومعلوم ان  
النذر يلزم باللفظ والمين  
بالحنث فيها (والا) بأن  
لم يخرج الاول حتى  
أنشأ الثاني نذرا أو عينا  
وتحت المين صورتان  
ما إذا أنشأ الثانية قبل  
الحنث في الاولى أو بعده  
(وقولان) في المصور  
الثلاث بالتكرار وعدمه  
بأن يكنى ثلث واحد  
لجميع الأيمان (و) لزم  
(ماسمي) من ماله اذا  
كان شائعا كسده أو  
تسعة أعشاره بل (وان  
كان المسمى معينا أني)  
ذلك المعين (على الجميع)  
أي جميع ماله كعبدى  
ودارى وعرسى ولم يكن

من تصدق بكل ماله ولم يبق ما يكفيه ردت صدقته اه ثم اعترض ابن عرفة القول الثاني فانطره وقال ابن عمر المشهور ان ذلك جائز وان لم يبق لنفسه شيئا اه بن (قوله وان كان باتفاق لزمه ثلث ما أنفقه أيضا) ما ذكره من أنه يلزمه ثلث ما أنفقه في النذر دون المين أصله للشيخ أحمد الزرقاني وتبعه عجم قال طفي ولم أر هذا التفریق لغيرهما وظاهر كلام المدونة وابن رشد وابن عرفة وغيرهم التسوية بينهم ما فلا يلزمه ثلث ما أنفقه لافي النذر ولا في المين اه بن (قوله ومبديل الله) أي الذي يدفع له ثلث مال الخالف أو الماذر المتقدم هو الجهاد وقوله بمحل خيف الخ هذا لتحقيق الرباط لأنه أمر زائد عليه ابن رشد لا يعطى منه مقدولا أعنى ولا امرأة ولا صبي ولو قاتل ولا من يضميوس منه ولا مفلوج ولا شبهه ولا أقطع إحدى الرجلين أو اليد اليسرى اه وانظر أولوية المين اه عدوى (قوله بمحل خيف منه العدو) ظاهر المصنف أن الإقامة بمحل يخاف فيه من العدو ورباط ولو كانت الإقامة بالأهل وهو الذي اختاره النبايح وقال مالك ليس برباط اه بن (قوله) فانه ينفق عليه منه) أي على ذلك الثلث في ايصاله للجهاديين والمرابطين (قوله أي بماله المتقدم) في قوله مالي فاذا قال مالي صدقة لزيد أو لبني فلان لزمه اخراج جميع ماله لزيد لانه فقط وقوله الاتصاف بالخ انشاء منقطع أي لكن اذا تصدق به على معين فيلزمه جميع المال لانه فقط (قوله وناذر الصدقة بجميع ماله الخ) كلقائل مالي في سبيل الله أو ثلث مالي في سبيل الله وقوله أو الخالف بذلك أي بكل ماله أو ثلثه كلقائل ان فعلت كذا فمالي كله أو ثلثه صدقة (قوله ثم ثلث الباقي) أي للمين الثانية (قوله فقولان) الاول نقله ابن رشد عن سماع يحيى من ابن القاسم ونقل ابن رشد الثاني أيضا عن سماع أي زيد وهو يحتمل كونه عن ابن القاسم أو ابن كنانة قاله ابن عرفة اه بن (قوله ولزم ماسمي) تقدم أنه اذا قال مالي في سبيل الله أو صدقة للفقراء أو نحو ذلك فانه يجزئه اخراج ثلثه وأما اذا سمي شيئا بان قال سدس مالي صدقة للفقراء أو عينه بان قال علي مائة دينار صدقة للفقراء أو عبيدى أو دارى أو فرسى صدقة للفقراء فانه يلزمه اخراج ماسماه أو عينه وان استغرق الذي سماه جميع ماله على المشهور خلافا لما روى عن مالك من أنه اذا سمي معينا أو أتى على جميع ماله لا يلزمه الا ثلث ماله ولما حكاه الحمى عن سحنون من أنه لا يلزمه الا مالا يحجب به (قوله وان معينا) المراد بالمعين في كلامه ما قابل الشائع فنقول المصنف وماسمي يشمل ثلاث صور الجزء الشائع كالنصف والثلث والعدد المعين كمائة أو ألف وما عين بالذات كالعبد والدار والثاني والثالث يمكن أن يأتيا على جميع ماله فلذا بالغ عليهم ما بقوله وان معينا أي لزمه ماسماه هذا اذا كان شائعا بل وان كان معينا هذا اذا لم يأت ذلك المعين على جميع ماله بل وان أتى ذلك المعين على جميع ماله (قوله نذرهما) بأن قال فرسى أو سبني أو غير ذلك من آلات الحرب في سبيل الله أو نذرته تعالى (قوله أو حلف بهما وحنث) أي بأن قال ان كنت زيدا فرسى أو سبني في سبيل الله ثم كلفه (قوله أي لم يمكن وصوله) أي باب يوحى من يبلغه على وجه الأمانة (نذر به) أي هنا وأرسله لمحل الجهاد يشتري بثمنه هناك ولا يشتري بثمن الفرس سلاح ولا عكسه لاختلاف منفعتيهما كما قاله الشيخ أحمد وان لم يبلغ شئ ما بيع شراعه مثله اشترى بالثمن أقرب شئ يبيع فان لم يبلغ ذلك دفع ثمنه للغازي ولا يجعل في شقص من ثمنه بخلاف الوقف (قوله كهدى نذر) تشبيه في لزوم الارسال فاذا قال هذه البدنة هدى أو لله على الاهداء بهذه البقرة أو الخروف أو البعير وكذا اذا حلف به وحنث كان كملت فلانافعلى الاهداء بهذه الخروف أو بهذه البقرة أو فعلى بدنة أو خروف هدايا ثم كلفه لزمه ارساله لمكة أو مدي ولا يجوز ارسال قيمته ان أمكن وصوله (قوله ولزمه بعنه ولو عيبا) أي هذا اذا كان سليما بل ولو كان معيبا على الأصح

له غير ذلك (و) لزم (بعث فرس وسلاح) نذرهما أو حلف بهما وحنث (لمحله) أي الجهاد (اب وصل) أي أمكن وصوله وهذا (وان لم يصل) أي لم يمكن وصوله (بيع وعوض) بثمنه مثله من خيل أو سلاح فان جعل في سبيل الله ما ليس بفرس وسلاح كعبدى أو ثوبى في سبيل الله بيع ودفع ثمنه لمن يغزوه (كهدى) نذره فانه يبعنه لمحل مكة أو مدي ان أمكن وصوله والبيع وعوض بثمنه من مكة أو غيرها ولزمه بعنه (ولو معيبا) ان كان معينا كعلى نذره هذه البدنة وهى عوزاء



مثلا مما لا يهدى لان السلامة انما تطالب في الواجب المطابق (على الاصح) ومقابلته ببيع ويشترى بثمنه سليم وأما غير المعين كعطي بدنة عوراء فيلزمه سليم اتفاقا (و) جاز (له فيه) أي في الهدى (إذا بيع) لتعذر إرساله (الابتدال بالافضل) دون الأدنى بأن يشتري بقرا أو ابلا بدل غنم (وان كان) المذدور عديده مما لا يهدى (كنوب) وعبد (بيع) واشترى بثمنه هدى (وكره بعثه) لما فيه من إيهام تغيير سنة الهدى (وأهدى به) بالبناء المجهول ليشمل رب الثوب وغيره وهو راجع للصورتين قبله أي يبيع وأهدى به وكره بعثه أي فان بعثه يبيع وأهدى به ثم ان ما ذكره من أن ما لا يهدى يباع ويبعث بثمنه يشترى هدى هو مذهب المدرسة هنا وهو يقتضي وجوب البيع وظاهره في كتاب الحج وموضع آخر من الذود وجواز تفويجه على نفسه واخراج قيمته وهو (١٤٧) مذهب العتبية والى كون ما في جها مع العتبية وما فيها هنا

مختلفين أو متوافقين أشار بقوله (وهل اختلاف) قول مالك فيهما أي هل حل ما فهم ما على الخلاف وكان قائلا قاله وفي أي شيء اختلف فقال (هل يقومه) على نفسه كافي المدونة والعتبية (أولا) يقومه بل يبيعه كافي المدونة هنا (أولا) اختلاف بل بينهما وفاق بأن يبيعه (تدبا) لا وجوبا وما في العتبية من الجواز لا ينافي التندب (أو التقويم) الواقع في العتبية محله (إذا كان يمين) حث فيها اذ الخالف لا يقصد قرينة والبيع الذي في المدونة فيما اذا التزم بغير عمن فهو قاصد القرينة (تاويلات) ثلاث واحدا لا اختلاف واثنان بالوافق ولو قال بعد قوله وكره بعثه

وهذا قول أشهب ومقابلته ما لان الموازن أنه يبيعه هنا و يرسل عنه يشترى به هناك سالما ومحل الخلاف بينهما في المعين أما غير المعين كما اذا قال لله على هدى معيب أو بدنة عوراء ولم يعينه فإنه يلزمه شراء هدى سالم باتفاقهما كذا في عقب والذي في التوضيح عن التونسي الاشبه في المعيب غير المعين انه لا يلزمه شيء لانه نذر هدى ما لا يصلح هديا كمن نذر صلاة في وقت لا يجوز وما ذكره أشهب من لزوم إرسال الهدى المعيب المعين اذا كان يمكن وصوله فان لم يمكن وصوله وجب ابداله بالسليم بان يباع هنا ويرسل عنه ثم يشتري به سليم (قوله المطلق) أي غير المعين (قوله وجازله فيه) أي في الهدى سواء كان سليما أو معيبا اذا بيع لتعذر إرساله الابتدال بالافضل أي بنوع أفضل من نوعه وهذا بخلاف ما اذا قال فرسي أو سبي في سبيل الله وتعذر إرساله لمحل الجهاد فإنه يباع هنا ويعوض بثمنه في محله مثله من خيل أو سلاح ولا يجوز ان يعوض به من غير جنسه والفرق أن المطلوب في الهدى شيء واحد وهو اللحم توسعة للفقراء ولحم الابل أكثر بخلاف منفعة الفرس والسلاح فانهما متنافيان وما ذكره المصنف من جواز الابتدال بالافضل هو ما صححه ابن الحاجب وقال ابن بشير بتعين الشراء من نوع الاول ولا يخالف الى الافضل (قوله دون الأدنى) أي فلا يجوز ما لم يعجز الثمن عن شراء هدى من نوع الاول ومن الافضل منه والا اشترى هدى أدنى من الاول في الجنس فان قصر الثمن عن شراء الأدنى دفع لخزنة الكعبة بصرف فونها في مصالحها ان احتاجت والاصدق به في أي محل كان كما سيأتي (قوله بأن يشتري بقرا أو ابلا بدل غنم) هذا تصوير للابتدال بالافضل اشارة الى أن المراد الافضلية من حيث النوع (قوله كنوب وعبد) بأن قال نوي أو عبدى هدى (قوله واخراج قيمته) أي ليشتري بها هدى (قوله أو ما لا يهدى) أي أو قصر عن ما لا يهدى وقوله عوض الأدنى أي عوض بالأدنى (قوله ثم لخزنة الكعبة) هذا قول مالك في المدونة ابن الحاجب فان قصر عن التعويض فقال ابن القاسم يتصدق به حيث شاء وفيها أيضا يبيعه لخزنة الكعبة يتفق عليه أو قبل يختص أهل الحرم بالثمن اه وهذا الثالث قول أصح وهو موافق لابن القاسم في أنه يتصدق به ابتداء لكن خالفه في تخصيصه الصدقة بمكة كمن مكة والمصنف لم يتبع قول ابن القاسم ولا أصح وانما تبع قول مالك وقيد ابن المواز بقوله ان احتاجت (قوله أن يشرك معهم غيرهم) أي في خدمتها والقيام بمصالحها والتصرف فيها والحكم عليها وأما زعمهم منهم بالكلية فقد نص الحديث على منعه (قوله لأنها) أي خدمتهم اياها ولاية أي بتوايه وتمكين منه عليه الصلاة والسلام وذلك لأن النبي صلى الله عليه وسلم أعطى مفاتيحها لخدمته عبد الله بن طلحة وقال لا يزرع هذا المفتاح منكم يا بني عبد الدار ظالم وأفسد الامام على منع التبريل لثلاثيته وهم أن الممنوع انما هو زعمهم منهم بالكلية (نقيبه) أجمع العلماء على حرمة أخذ خدمة الكعبة أجرة على فتحها لدخول الناس خلافا لما يعتقد بعض الجهلة من أنه لا ولاية عليهم وانهم يفعلون بالبيت ما شاؤا قاله ح (قوله في حج أو عمرة) متعلق بالمشي أي لزم المشي في حج أو عمرة من نذر المشي لمسجد مكة أو حجاب به وحث هذا اذا نذر

وفيها أيضا مع العتبية له تفويجه على نفسه وهل خلاف أو لا يباع عند أو عند انتفاء اليمين تأويلات لكان أوضح (فان عجز) أي قصر عن الهدى الذي لا يصل أو ما لا يهدى عن هدى أعلى (عوض الأدنى) بأن يشتري بمشاة ان أمكن (ثم) ان قصر عن الأدنى دفع عن الهدى الذي لا يصل أو ما لا يهدى (لخزنة الكعبة) جمع خازن أي خدمتها وهم بتوشية (يصرف فيها) أي بصرف فونها في مصالحها ان احتاجت والا بان لم يفتح (تصدق به) الناذرا وغيره حيث شاء لخزنة الكعبة أو غيرهم ثم أشار الى مسئلة ليست من النذر استطرادا وكأنه جواب عن سؤال تقديره هل يجوز أن يشركهم في خدمتها غيرهم فقال (وأعظم) أي استعظم منعه (مالك) رضي الله عنه (أن يشرك) بفتح التحتية والراء المهملة (معهم غيرهم لأنها) أي خدمة الكعبة (ولاية منه عليه الصلاة والسلام) لزم (المشي لمسجد مكة) لحنث يمين أو نذر في حج أو عمرة بل



(ولو) نذر المشي له (لصلاة) فرضاً أو نقلاً (وخرج) إلى الحل (من) نذر المشي لمكة وهو (بها أو أتى بعمره) من طرف الحل ماشياً (كمكة) أي كناذراً المشي لها (أو) إلى (البيت) أي الكعبة (أو جزئته) المتصل به كبابه وركنه وحطيمه وشاذرواته (لا غير) أي لا غير البيت وجزئته مما هو منفصل عنه كزمن والمقام وقبة الشراب وأولى (١٤٨) الصفا والمرورة وعرفة ومحل عدم لزوم (أن لم ينونسكا) جأ وعمره فان

فواء لزمه المشي كالتصل فان كان بمكة خرج إلى الحل وأتى بعمره كما مر ثم لزوم المشي في جميع ما مر (من حيث قوى) الناذر أو الخالف المشي منه ان كان له نية (والا) يكن له نية لزمه المشي من حيث (حلف) كوالله لا حن ماشياً أو نذر كنه على المشي إلى مكة (أو) يمشي من (مثله) أي مثل موضع حلفه في البعد (ان حنث به) أي بذلك المسائل وكذا ان لم يحنث به فانه يجزئ به المثل ومحل اجزاء المثل عند عدم النية اذا لم يجز عرف بالمشي من محل خاص والاعتين المشي منه فلو قال والا فمن حيث جرى العرف والافق حيث حلف أو نذر لطابق النقل ولم يمتح لقوله (وتعين) لا تبدأ مشيه ان لم تكن له نية (محل اعتبد) للخالفين من بلاد أو نواحيها (وركب) جوازاً (في) إقامة (المنهل) أي محل النزول كانه ما أولاً (ولحاجة) بغير

المشي أو حلف به الخائب ولو نذر ما وحلف به لصلاة (قوله ولو لم يصلاة) أشار بولون خلاف القاضي اسمعيل القائل ان من نذر المشي إلى المسجد الحرام للصلاة لا للنسك لا يلزمه المشي ويركب ان شاء وقد اعتمد ابن يونس ولم يحل له مقابلاً ونقله المواق معترضاً به كلام المؤلف وقال ابن بشير انه المشهور وتبعه ابن الحاجب لكن لما تعقبه في التوضيح على ابن الحاجب بقوله وكلام صاحب الآ كمال يقتضي ان قول اسمعيل القاضي مخالف للذهب تبسع هنا ما قاله في التوضيح قال طفي وما ذكره المصنف هو الصواب كافي الا كمال ونقل الاي عن المازري ان المشهور ان من نذر الصلاة باحد المساجد الثلاثة ماشياً انما يلزمه المشي في المسجد الحرام ولقول ابن عرفة ان قول اسمعيل مخالف لطاهر الروايات ونص كلام الاي عن المازري اختصت المساجد الثلاثة لعظمها على غيرها بان من كان في غيرها ونذر الصلاة باحدها آتاه فان قال ما نسبنا فقال اسمعيل القاضي لم يلزمه وبأني را كافي الجميع وقال ابن وهب يلزمه المشي في الجميع والمشهور انه يلزمه المشي في المسجد الحرام فقط اه فقد تبين مما تقدم تشهير كل من القولين وان على المؤلف أن يعبر بخلافه من (قوله وخرج من نذر المشي لمكة) أي أو نذر المشي لمسجدها أو البيت أو جزئته المتصل (قوله كمكة) أي كما أن من نذر المشي لمكة أو للمسجد أو البيت أو لجزئته كنه على المشي لباب البيت أو ركنه والحال انه ليس بمكة يلزمه المشي لمكة في حج أو عمرة (قوله ومحل عدم لزوم) أي محل عدم لزوم المشي لمن نذر المشي للمنفصل عن البيت أو حلف به وحنث اذا لم ينونسكا (قوله ومحل اجزاء المثل الخ) الاولى ومحل اجزاء المشي من محل الحلف والمثل عند عدم النية الخ (قوله اذا لم يجز عرف بالمشي) أي ان لم يجز عرف الخالفين بالمشي أو الناذرين له من محل خاص (قوله ولا يمكنه الوصول لمكة الا بركوبه) ظاهره انه اذا أمكنه الوصول بالتحليق فانه لا يجوز له الركوب وينعني عليه التحليق والظاهر ان محل ذلك ما لم يحصل له مشقة فادحة بالتحليق والاجاز الركوب اه عدوى (قوله لا اعتيد على الاربع) حاصل كلام ابن يونس كما نقله طفي أن أبا بكر بن عبد الرحمن يجيز ركوب البحر المعتاد للحجاج مطلقاً للخالفين وغيرهم وان أبا محمد منع ركوب المعتاد وان ابن يونس قيد الجواز بما اذا كان معتاداً للخالفين اعتيد لغيرهم أيضاً أم لا فان اعتيد لغيرهم فقط لم يجز على هذا فعلى المصنف الدرك في نسبة اطلاق المنع لابن يونس وتعبيره عن ترجيحه بالاسم اه بن وأجاب شارحنا عن الاعتراض الاول بما قرر به كلام المصنف (قوله ثم لزوم المشي منه) أي من المحل الذي قوى المشي منه أو من المعتاد للخالفين المشي منه أو الذي حلف فيه أو مثله (قوله لتام طواف الافاضة) أي وحينئذ يركب في رجوعه من مكة إلى منى وفي رمي الجمار وأما أن آخر طواف الافاضة بعد الرمي فانه يمشي في حال الرمي (قوله لمن لم يقدمه) أي وعلى هذا الاحتمال يكون المصنف ساكتاً عن غاية لزوم المشي في العمرة (قوله ويحتمل عود ضمير سعيها للعمرة) أي المفهومة من الكلام وعلى هذا الاحتمال يكون المصنف ساكتاً عن غاية المشي اذا أخر السعي عن الافاضة في الحج (قوله وعلى كل) أي من جعل الضمير للافاضة أو للعمرة (قوله ورجع وجوبا) ولا يلزم أن يكون الرجوع على الفور وقوله من بعض المشي أي بان مشي بعض الطريق وركب بعضها وكان ماركبه كثيراً في نفسه (قوله فيمشي الا ما كن التي ركبها) أي فقط ولو كانت جبل الطريق على المشهور وقال ابن المباحثون انه يرجع فيمشي جميع الطريق ان كان ركب الحل أولاً وقبل لا يرجع ولو ركب كثيراً ولا يجوز أن يمشي عدة أيام ركوبه اذ قد يركب أما كن ركوبه أولاً وحينئذ فلا معنى لرجوعه فلا بد من مشيه أما كن ركوبه وهذا اذا علم أن ركوب الركوب والا

المنهل قبل نزوله كحاجة نسفها فعدا إليها (كطريق) أي كما يجوز له مشي في طريق (قربى اعتيدت) للخالفين فقط أولهم وغيرهم فان اعتيدت البعدى للخالفين والقربى لغيرهم تعينت البعدى (وركب) (بحر) اضطره) ككونه في طريقه ولا يمكنه الوصول لمكة الا بركوبه (لا اعتيد) لغير الخالفين واعتيد للخالفين غيره فلا يركبه (على الاربع) فان اعتيد للخالفين فقط أولهم وغيرهم ركب ثم لزوم المشي منه (لتام) طواف (الافاضة) لمن قدم السعي (وسعيها) لمن لم يقدمه ويحتمل عود ضمير سعيها للعمرة وعلى كل يفوته الكلام على المسئلة الاخرى (ورجع) وجوباً لمكة من بعض المشي فيمشي الا ما كن التي ركبها



فلارجوع فيه بدليل  
قوله الآتي كالأفاضة  
ففي مفهومه تفصيل  
بدل عما به نفيه كلامه  
(المحو المصري) فاعل  
رجع بل تنازعه رجح  
وأهدى وركب والمراد  
به من توسطت دأره  
وأولى من قربت كالمذني  
وسأني حكم البعيد  
جدا كالأقرب في قبائمه  
ألهدى فقط (قابلا)  
طرف رجح أي زما  
قابلا (في مشي ماركب)  
أن علمه والامشي الجميع  
(في مثل المعين) متعلق  
برجع أي برجع محرما  
بما أحرم به أولا وعينه  
في نذره أو بعينه بلفظه  
أوزيته من حج أو عمرة فلا  
يرجع به مرة إن كان عين  
أولا حج أو لا عكسه (والأ)  
بأن لم يعين واحدا منهما  
بلفظ ولاتية حين نذره  
أو حلقه بل نذر المشي  
بهما أو صرفه في أحدهما  
(فله) في عام رجوعه  
(المخالفة) لما أحرم به  
أولا ومحل الرجوع  
(أن طين) الناذر أو  
الحالف (أولا) أي حين  
خروجه (القدرة) على

مشى جميع المرافقة ولو في عامين تخالف ظنه (والا) بان لم يظن القدرة حين خروجه أى وقد ظن القدرة حين يمينه على شئ الجميع في عام واحد بان علم أو ظن حين خروجه الهجر (مشى) اذا خرج (مقدوره) ولو نصف ميل (وركب) مجهوزه (وأهدى فقط) من غير رجوع ثانيا ما من ظن الهجر حين يمينه أو قوى أن لا يمشى الا ما يطيقه فانه يخرج أول عام ويمشى مقدوره ويركب مجهوزه ولا يرجوع عليه ولا هدى ثم شبه في لزوم الهدى وعدم الرجوع قوله (كان قل) ركوبه



بحسب مساقته فالهedy فقط (ولو كان قادرا) على المشي (كلافاضة) أي ركب في مسيره من منى لمكة لطواف الافاضة (فقط) من غير ضمنية المناسك وأما المناسك فقط فيلزمه الرجوع كما تقدم (وكعام عيز) للمشي فيه فركب فيه وأدرك الحج أوفاته لعذرا ولم يخرج فيه أصلا لعذره عليه الهدي فقط من غير رجوع (وليته) ان لم يخرج له لغير عذرا وأخرج وفاته لغير عذره وبقيضه ولورا كبا (أول بقدر) عطف على ما لا رجوع فيه أي (١٥٠) أو ظن في العام الثاني انه ان خرج لم يقدر على مشي ما ركب فيه فلا يخرج بل بهدي فقط

(وكافريق) من كل من بعدت داره جدا فلا يرجع بل بهدي فقط وهذا قسم قوله نحو المصري (وكان فرقه) أي المشي في الزمان تفر بقاء غير معتاد ومشى الجميع (ولو) فرق (بلا عذر) فالهدي فقط وأتم بخلاف المعتاد كالغربي يقيم بمصر الشهر ونحوه حتى يأتي إبان الحج وكلافاضة بالعقبة ونحوها فلا هدي عليه ولا أتم واعتراض الخطاب بأنه لم ير من صرح بوجوب الهدي بل ظاهر اللفظ أنه لا مشي عليه (وفي لزوم) مشي (الجميع) في رجوعه لبطالته (بمشي عقبة) في ذهابه أولا وهي ستة أميال والمراد مسافة تطير التي ركبها (وركوب) عقبة (أخرى) لما حصل له من الراحة بالركوب المعادلة للمشي فكأنه لم يمش أصلا وعدم لزوم مشي الجميع بل مشي أما كركوبه فقط وهو الأوجه (تأويلان) محلهما إذا عرف أما كركوبه ومشيه والامشي

الخروج علم أو ظن العجز وعدم القدرة على مشي الجميع أو شك في ذلك (قوله بحسب مساقته) أي ولو كان له بال في نفسه كما عزا ابن عرفة للمدونة (قوله كلافاضة) تشبيه في عدم الرجوع والهدي وان كان الهدي في الأول واجبا وفي الثاني مندوبا وانما عدل عن العطف للتشبيه لاجل أن يرجع قوله فقط إلى ما بعد الكاف ويعطف ما بعده عليه (قوله وأما المناسك فقط) أي وأما إذا ركب المناسك فقط دون الافاضة وقوله فيلزمه الرجوع أي ولا يجب عليه الهدي بل يستحب فقط مراعاة لمن يقول ان من نذر المشي لمكة انما يلزمه الاتيان لها ما شيا ولا يلزمه الاتيان بالمناسك ولا يجب ولا عمرة (قوله وكعام الخ) هذا تشبيه في لزوم الهدي فقط وعدم الرجوع فإنا قال الله على الحج ما شيا في عام كذا فركب فيه وأدرك الحج أو ركب فيه وفاته لعذر كرض أو لم يخرج أصلا لعذره فإنه لا يلزمه الرجوع في عام آخر وانما يلزمه الهدي فقط فلوزنك الحج في هذا العام المعين عدم من غير ضرورة أو خرج له ولو ما شيا وتراخي حتى فاته فانه يأثم ويلزمه قضاؤه ولورا كبا وهو معنى قول المصنف وليقضه (قوله أو لم يقدر الخ) ليس هذا معارض القول سابقا ولا مشي مقدوره الخ لان ما من ظن أو له أي حين خروجه في العام الأول عدم القدرة وماها ظن عدم القدرة في العام الثاني كما قال الشارح (قوله: كان فرقه) وذلك بأن ينزل بمحلات ويقعد في كل محل مدة من الزمان وقد دجرت عادة الناس بعدم النزول بها ثم ان ما ذكره المصنف من لاجزاء قال ابن عبد السلام هو الذي في الموازية ومقابلته عدم الاجزاء في كتاب ابن حبيب وعموب ابن رشد القول بالاجزاء وصوب ابن عبد السلام عدمه أنظرين (قوله واعتراض الخ) أي على المصنف في قوله بالاجزاء ولزوم الهدي بأنه لم ير من قال بلزوم الهدي أي على من فرق المشي في الزمان تفر بقاء غير معتاد ولو اخرج عذر كما قال المصنف وفيه نظر فقد صرح ابن رشد في البيان بلزوم الهدي وحينئذ فلا اعتراض أنظرين (قوله وركوب عقبة أخرى) أي وهكذا طول الطريق وقوله لما حصل له من الراحة علة لقوله وفي لزوم مشي الجميع في رجوعه واعلم أن هذا الخلاف المذكور في التنصيف أي ما اذا كان أما كركوبه نصف الطريق وأما كركوبه نصفها وأما ان ركب كثيرا رجع ومشى أما كركوب اتفاقا وأهدي أو قايلا أهدي فقط (قوله تأويلان) سببهما قول المدونة وليس عليه في رجوعه ثانية وان كان قويا بأن يمشي الطريق كله وفي الموازية عن مالك ما يعارضها ونصها وان كان ما ركب متناصفا كأن يركب عقبة ويمشي أخرى فلا يجزئ به إلا أن يمشي الطريق كلها فجعل بعضهم ما في الموازية محالفا لما في المدونة والمعتمد كلام المدونة وجعل أبو الحسن كلام الموازية تقييدا للمدونة بحمل كلام المدونة على من ركب دون النصف وحمل المصنف في التوضيح وكذا ابن عرفة ما في الموازية على من لم يتحقق ضبط مواضع مشيه من أما كركوبه وما في المدونة على من تحقق ضبط أما كركوبه مشيه من أما كركوبه فهم تأويلان كلاهما بالوفاق الأول لابي الحسن والثاني للمؤلف وابن عرفة اه طي فقول المصنف وفي لزوم مشي الجميع بمشي عقبة وركوب أخرى بناء على أن بينهما وفاقا وقول الشارح وعدم لزوم مشي الجميع أي بناء على أن بينهما اخلافا وأن المعتمد كلام المدونة (قوله ولو مشى الجميع الخ) رد بلوقول ابن الموزان مشي الطريق كله فلا هدي عليه لانه لم يفرق مشيه قال ابن بشير وتعذبه الاشياخ بأنه كيف يسقط ما تقرر من الهدي في نتمه بمشي غير واجب (قوله أتمه فاسدا) أي ولورا كبا لان اتمامه ليس من التذرف في تئ وانما هو لا تمام الحج (قوله ومشى في قضائه من الميقات)

الجميع اتفاقا (والهدي) متى قلناه وجب معه رجوع أم لا (واجب الا فبين شهد) أي ركب (المناسك) أو الافاضة أو هما أي (فندب ولو مشى) في رجوعه (الجميع) مبالغة في الوجوب والندب (ولو أفسد) من وجب عليه المشي ما أحرم به ابتداء من حج أو عمرة بكوطة (أتمه) فاسدا (ومشي في قضائه من الميقات) الشرعي إلا أن يكون أحرم قبله والافن حيث أحرم (وان فاته) الحج الذي أحرم به وقد كان نذر مشيا مبهما أو حلف به أي لم يعين حج أو لا عمرة (جعله في عمرة)



أي محلل منه بفعلها ثم قضى الحج الذي فاته على حكم الفوات (وركب) أي جازله الركوب (في قضائه) لأن النذر قد انقضى وهذا  
انما هو للفوات (وان حج) ناذر المشي مبهماً ومن عين الحج بعشيه وكان ضرورة فيهما (١٥١) (ناوياً نذره وفرضه) معاً (مفرداً)

كان (أو فارناً) شمل  
سورتين بأن نوى بالحج  
الذي في ضمن احرامه  
فرضه ونذره أو نوى  
بالحج فرضه فقط وبالعمره  
نذره (أجزاً عن النذر)  
فقط (وهل) محلل  
الأجزاء عن النذر (ان  
لم يندرجاً) بل نذر المشي  
مطلقاً أو حلف كذلك  
وجعله في حج فان نذر الحج  
ماشياً أو حلف به كذلك  
لم يجر عن واحد منهما  
للتشريك به والأجزاء  
عن النذر مطلقاً ولو نذر  
حجاً (ناوياً) (و)  
يجب (على الضرورة)  
أذا نذر مبهماً أو حلف به  
وحنث (جعله) أي  
جعل مشيه (في عمرته ثم  
يجب من مكة على الفور)  
ويكون متمتعاً بشرطه  
(وعمل الاحرام) ناذره أو  
حلف به وحنث وجوباً  
(في) قوله (أنا محرم)  
بصيغة اسم الفاعل (أو  
أحرم) بصيغة المضارع  
(ان قيد) لفظاً أو نية  
(يوم كذا) أو مكان كذا  
فحوله على أن أحرم  
بجاء أو عمره أو لرجب  
أو من بركة الحج نحو  
ان كنت زيدا فانا محرم  
أو أحرم بجاء أو عمره  
كذلك حنث بان كله  
وجب عليه أن ينشئ

أي ان كان أحرم منه عام الفساد وقوله إلا أن يكون أحرم قبله أي قبل الميقات في عام الفساد وقوله والا فن  
حيث أحرم أي والامشي في قضائه من المكان الذي أحرم منه أولاً عام الفساد لتسلط الفساد على ما بعد  
الاحرام وان كان يؤخر الاحرام عام القضاء للميقات وبعد هذا فالتظاهر أن كلام من الاحرام والمشي يؤخر في عام  
القضاء للميقات لان المعدوم شرعاً كالمعدوم حساً والاحرام قبل الميقات منهي عنه (قوله أي تحلل منه  
بفعلها) أي ماشياً التمام سعيها بالخاص من نذر المشي بذلك لأنه لما فاته الحج وجعله في عمره فانه جعله فيها  
ابتداءً وقد أدى ما عليه بذلك وقوله أي جازال ركوب يعني جميع الطريق في قضائه وهل يلزمه المشي  
في المناسك أو لا قولان لابن القاسم مع سحنون ومالك (قوله لان النذر قد انقضى) أي بعشيه في العمرة التي  
تحلل بها من الحج الفائت (قوله وان حج ناذر المشي مبهماً) أي وان حج من نذر المشي لمكة ولم يبين حجاً ولا عمره  
ثم جعله في حج وقوله أو من عين الحج بعشيه أي أو حج من عين الحج بعشيه (قوله الذي في ضمن احرامه) أي لان  
القارن محرم بهما فالحج وحده يصدق عليه أنه في ضمن احرامه بالقران (قوله أجزاً عن النذر فقط) أي  
وعليه قضاء الفرض وهذا مذهب المدونة وقيل انه يجرى عنهما وقيل لا يجرى عن واحد منهما كما في الشامل  
(قوله للتشريك) أي لانه شرك في الحج بين النذر والفرض وفيه أن التشريك موجود حال الاطلاق فالاولى  
أن يقول لقوة النذر بالتعيين فتشابه الفرض الاصل (قوله ناوياً) الاول لابن يونس والثاني لبعض  
الاصحاب (قوله وعلى الضرورة جعله في عمره) أي عليه ذلك على جهة الوجوب كما قال الشارح بناء على أن  
الحج واجب على الفور وكلام أبي الحسن والجلاب يفيد أن جعله في عمره مستحب وهو مبني على القول بأن  
وجوب الحج على التراخي ومفهوم الضرورة أن غيره مختران شامع جعل مشيه الذي قصده أدائه نذره في عمره  
وان شاء جعله في حج وسواء كان مغرباً أو لا (قوله اذا نذر مبهماً) أي مشياً مبهماً (قوله أي جعل مشيه) أي  
الذي قصده أدائه نذره (قوله ويكون متمتعاً بشرطه) أي وهو كون حجته في العام الذي اعتمر به (قوله وعمل  
الاحرام) أي بجاء أو عمره وقوله ناذره أي ناذر الاحرام والمراد بتجديده انشاؤه (قوله لفظاً أو نية) هذا صحيح  
كما صرح به في التوضيح فائلاً وقد صرح في المدونة بأن النية مساوية للفظ خلافاً لما يوهمه ابن الحاجب من  
قصره على اللفظ اهـ بن (قوله أو من بركة الحج) أي اذا نيتها (قوله كذلك) أي أول يوم من رجب أو من بركة  
الحج (قوله وجب عليه أن ينشئ الاحرام الخ) سواء وجد صحبة يسير معها أو عدمها (قوله ولا يؤخر للميقات)  
أي ولا لوجود رفقة لان القيد قرينة على الفورية (قوله وليس المراد الخ) أي بل المراد انشاؤه اذا حصل الوقت  
أو الفعل الذي قيد به (قوله كالعمره) أي كما يجزى الاحرام بالعمره ناذرها حال كونه مطلقاً أي غير مقيد لها  
بوقت ان وجد صحبة فاذ قال ان كنت فلانا فانا محرم بعمره وكله بعمل الاحرام من يوم الحنث واذا قال لله  
على أن أحرم بعمره فانه يجزى الاحرام مبهماً من حين نذره ان وجد صحبة ولا يلزمه تجييل الاحرام بها (قوله  
بالكسر) أي لانه على فتح اللام يكون المراد بالاطلاق سواء قيدت بالزمان أو لا والقيد يقتضي تخصيصها  
بغير المقيدة لدخول المقيدة فيما قبله وأيضاً لا يطلق يقتضي أن قوله ان لم يعد صحبة يجرى في العمره  
المقيدة بالزمان وما قبل الكاف يقتضي عدم جريانه فيها لشموله الحج والعمره فتناقض ولا يصح الاطلاق على  
أن يكون ما قبل الكاف خاصاً بالحج لان قوله ان لم يعد صحبة انما هو منصوص في عمره المطلقة دون  
المقيدة فلذلك تعين كسر اللام في مطلقاً (قوله أي أو غيره قيد لها وقت أو مكان) أي والموضوع أنها مقيدة  
بلفظ الاحرام كما فرضها في المدونة وأما اذا قيدها بنحو قوله في نذراً أو عين على عمره فلا يلزمه تجييل الاحرام  
بل يستحب فقط كما في ابن عرفة وكذا قوله: الحج المطلق يعني مقيداً بالاحرام والا فلا يلزمه تجييل الاحرام بل  
يستحب فقط وكذا فرضه في المدونة والجواهر وابن عرفة في المقيد بالاحرام فانه طئي والحاصل ان النذر على  
ثلاثة أقسام مقيد بالزمان والاحرام ومقيد بالاحرام فقط وغير مقيد بالاحرام ولا بالزمان فالاول كان فعلت

الاحرام أول رجب أو من البركة ولا يؤخر للميقات الزماني وهو أشهر الحج ولا للمكان هذا مراده وليس المراد تجييله الا ان مجرد النذر  
أو الحنث (كالعمره) أي كما يجزى احرامها حال كونه (مطلقاً) بالكسر أي غير مقيد لها بوقت أو مكان



(ان لم يعدم) في العمرة المطلقة (تجانية) فالمقيدة كالج المقيد يجعل الاحرام فيها ولو عدم صحتها يسير معهم ما لم يخفف على نفسه من الاحرام (لا ناذر) الحج) المطلق او الخالف به فثبت (١٥٣) في غير أشهره فلا يجعله قبلها (و) لا ناذر (المشي) المطلق أي من غير تقييد

كذا اذا نأحرّم بحج أو عمرة أو أحرم يوم كذا بحج أو عمرة ومثله غير المعلق كأنما أحرم أو أحرم يوم كذا أو من مكان كذا اذا أتته فهذا يلزم فيه تجهيل الاحرام اذا حصل الوقت أو الفعل الذي يقيد به ولو عدم صحته والثاني ان فعلت كذا اذا نأحرّم أو أحرم بعمرة أو حج فهذا يلزم في العمرة تجهيل الاحرام بها ان وجد صحته والا فلا وفي الحج يؤخر الاحرام لاشهره ان وصل والا فن حيث يصل والثالث كما لو قال على عمرة أو حج ان كنت فلانا وكله فلا يلزم تجهيل الاحرام بل يستحب فقط كان الاحرام بحج أو عمرة وجد صحته أولا (قوله) ان لم يعدم أي فان عدم الصحته آخر الاحرام لوجودها (قوله) فالمقيدة أي بالزمان أو المكان (قوله) لا ناذر الحج المطلق أي الذي لم يقيد بوقت ولا مكان (قوله في الصورتين) أي صورة تندر الحج المطلق ومسورة تندر المشي المطلق فالاول كذا نأحرّم أو أحرم لله بحج أو ان كنت فلانا نأحرّم أو أحرم بحج وكله والثانية كتبه على المشي لمكة أو ان كنت فلانا فاعلى المشي لمكة وكله (قوله وفي المشي المطلق من الميقات) أي وفي تندر المشي المطلق يحرم من الميقات فان أحرم قبله أجزأ (قوله حقه الخ) أي لان الذي اختار ذلك ابن بونس لا ابن رشد اذا لا اختياره هنا وحاصل ما في المقام أن الذي قال يحرم من حيث يصل ابن أبي زيد وقال القاسمي يخرج من بلده غير محرم وإنما أدركته أشهر الحج أحرم قال ابن بونس والراجح مذهب أبي محمد وقال ابن عبد السلام أنه الظاهر فان كان المصنف أراد ترجيح ابن بونس فكان الاولى أن يقول على الارجح وان أراد استظهار ابن عبد السلام فكان الاولى أن يعبر بالمستحسن أو المصحح (قوله) ولا يلزم التسدر في مالي في الكعبة حيث أراد صرفه في بنائها أي وحينئذ فلا يلزم الناذر شي من ماله ولا كفارة عين على المشهور خلافا لما روي عن مالك من لزوم كفارة عين وإنما كان التسدر باطلا لانه نذر لا قربة فيه لانها لا تنقض فتني كافي المدونة (قوله) ان احتاجت أي والاتصدق به على الفقراء حيث شاء ومثل ما اذا قال مالي في الكعبة وأراد صرفه في كسوتها في لزوم ثلث ماله للكعبة ما اذا قال مالي في كسوتها أو طيبها (قوله) أو كل ما اكتسبه في الكعبة أو بابها أي أو في سبيل الله أو للفقراء وانما لم يلزم شي للشفقة الحاصلة بتسديده على نفسه فهو بمنهم في الطلاق وهذا اذا لم يقيد بزمان أو مكان وأما اذا قيد بزمان أو مكان بان قال ان فعلت كذا فكل ما اكتسبه أو استفيده في مدة كذا أو في بلد كذا فهو في الكعبة أو في بابها أو صدقة على الفقراء أو في سبيل الله وفعل المحلوف عليه فقول لا قبل لا يلزمه شي وهو لابن القاسم وأصبح وحكي ابن حبيب عن ابن القاسم وابن عبد الحكم أنه يلزمه اخراج جميع ما يستفيده أو يكتسبه بعد قوله في ذلك الاجل أو في تلك البلد والاول ضعيف والثاني هو الراجح لقول ابن رشد والقياس ولقول ابن عرفة انه الصواب انظر بن هذا كله اذا كانت الصيغة عينا فان كانت نذرا بان قال الله على التصديق بكل ما اكتسبه أو استفيده فان لم يقيد بزمان أو بلد يلزمه ثلث جميع ما يكتسبه بعد قوله لا ثلث ماله وان قيد بزمان جميع ما يكتسبه وهذا كله في صيغة النذر واليمين اذا لم يعين المدفوع له وأما ان عينه كتبه على التصديق على فلان بكل ما اكتسبه أو ان فعلت كذا فكل ما اكتسبه لفلان لزمه جميع ما يكتسبه سواء عين زمانا أو مكانا ولا كانت الصيغة نذرا أو عينا (قوله) أو نذر هدي أي لا يلزم نذر حيوان كجمل أو خروف نذره بلفظ الهدى أو بلفظ البدنة لغير مكة كان يقول الله على عمل هديا للبدنة أو لله على بدنة لطنسنا (قوله) كلفظ بعير الخ أي بان يقول الله على عمل أو خروف أو خور للولي الفلاني أو للثني أو لبدنة (قوله) فلا يعنه أي ولو قصد به الفقراء الملازمين لغير الولي أو لقبر النبي صلى الله عليه وسلم (قوله) بل يذبحه أي الناذر أو الخالف بموضعه ويتصدق به على فقراء محله وكله ذبحه له أن يذبحه ويدفع لفقراء موضعه بدله مثل ما فيه من اللحم (قوله) ويعنه أو استحصاه وكذا بعث له من الضلال أيضا هذا هو المشهور ومذهب المدونة قال في التوضيح لان في بعنه شها بسوق الهدى وقد علمت ان سوق الهدى غير مكة من الضلال ومقابلته لما لك في الموازية وبه قال

بعام ولا حج ولا عمرة فلا يؤمر بالتجهيل واذا لم يؤمر به في الصورتين (فلا شهره) أي فيلزمه التجهيل فيهما عند أشهر الحج (ان) كان اذا خرج في أشهره (وصل) لمكة وأدرك الحج المكس في الحج يحرم من مكانه ويخرج وفي المشي المطلق من الميقات (والا) يصل فيها كافر بني (فن حيث) أي فيحرم من الزمان الذي اذا خرج فيه (يصل على الاظهر) حقه على الارجح ولما فرغ من بيان ما يلزم بالنذر شرع في بيان ما لا يلزم منه بقوله (ولا يلزم) النذر (في) قوله مالي في الكعبة أو بابها حيث أراد صرفه في بنائها ان هدمت أولا نية فان أراد كسوتها وطيبها ونحوهما لزمه ثلث ماله للكعبة بصرفه فيها ان احتاجت (أو كل ما اكتسبه) في الكعبة أو بابها ان فعلت كذا وفعله (أو) نذر هدي بلفظه أو بدنة بلفظها (غير مكة) كتبه عليه الدلالة والسلام فلا يلزمه شي فيها الا بعنه ولاذ كان بموضعه بل يمنع بعنه ولو قصد الفقراء الملازمين

لقبر الشريف أو لقبر الولي لقول المدونة سوق الهدى بالغير مكة ضلال أي لما فيه من تغيير معالم الشريعة فان عبر بغير لفظ هدي أو بدنة كلفظ بعير أو خروف فلا يعنه بل يذبحه عوضه ويعنه أو استحصاه من الضلال أيضا ولا يضر قصد زيادة ولي و شفعاب نبي من الحيوان معهم ليس ذبح هنالك لتوسعة على أنفسهم وعلى فقراء المحل من غير نذر ولا تعيين فيما يظهر



وأما نذر جنس ما لا يهدى كالنوب والدرهم والطعام فإن قصد به الفقراء الملازمين للعمل أو الخدمة وجب بعثه وإن أراد مجرد الثواب للنبي أو الولي أو لانيسته تصدق به في أي محل شاء ولا يلزم بعثه مع ولا زيت يوقد على القبر وكذا لا يلزم بل يحرم نذر الذهب والفضة ونحوهما لتزيين باب أو تابوت ولي أو وقف مسجد لانه من ضياع المال فيما لا فائدة به دنيا وأخرى وهو ظاهر وجاز لربه أو لوارثه الرجوع فيه لانه لم يخرج عن ملكه فيما يظهر فإن لم يعلم مال كنهه يثبت المال (أو) نذر (مل غير) (١٥٣) من عبده أو داره أو غيره ما (إن لم

يرد) بنذر اياه (إن ملكه) فإن أراد ذلك لزمه حينئذ ملكه لانه تعليق (أو على شخصه) فلا يلزمه شيء (ولو) كان فسلان (قريباً) له كوالده (إن لم يلفظ) في نذره أو تعليقه (بالهدى) فإن لفظ به كعلي هدى فلان أو نحو هدى فلان فعلم هدى (أو لم ينوه) أي الهدى فان نواه فكلفه (أو) لم يذكر مقام ابراهيم أو ينوه أو يذكر مكاناً من الامكنة التي يذبح فيها كفي أو وضع من مكة وأوفي كلامه بمعنى الواو في فلا يبريه الاثني الثلاثة والزوم عند وجود أحده (والأحب حشد) أي حسن لفظ بالهدى أو نواه أو ذكر مقام ابراهيم أو نواه (كنذر الهدى) تشبيهه لأداة الحكم أي كما يصحب في نذر الهدى المطلق نحو لله علي هدى (بدنه ثم) عند فقدها (بقرة) فان عجز فشاء واحدة والاحية

أشبه جواز بعثه أو استصحابه لان الطعام المأكل يملك طاعة ومن نذر أن يطعمه أو (قوله) وأما نذر جنس ما لا يهدى أي نذره لغير مكة كنه على النبي أو الولي الهدى في دار صدقة أو ستر أو اردب حنطة أو ان فعلت كذا على ماد كروحت وأما نذر ذلك عكة فقد تقدم أنه يساع وبشترى بثمنه هدى (قوله) ولا يلزم بعث شمع ولا زيت) أي نذره أو حلف به وحث (قوله) يوقد على القبر) أي قبر الولي أو على قبر النبي صلى الله عليه وسلم لان إيقاده على القبر حرام لانه اتلاف مال ما لم يكن هناك من ينتفع بالوقد والافلا حرمه ويلزم إرساله (قوله) لتزيين باب) أي سواء كان باب الكعبة أو باب ولي (قوله) فيما يظهر) الطاهر كما قاله شيخنا أن ربه اذا أعرض عنه كان لبيت المال وليس له الرجوع به (قوله) أو مال غير) عطف على مالي من قوله ولا يلزم في مالي في الكعبة أي لا يلزم في مالي ولا يلزم في مال غير أي لا يلزم النذر في مال غير كنه على عتق عبد فلان أو التصديق بماله أو داره على الفقراء (قوله) فعليه هدى) أي اذا قصد بقوله على هدى فلان القرية وكذا اذا كان لانيسته على المشهور وأما اذا قصد المعصية يعني ذبحه لم يلزمه شيء وكل هذا اذا كان فلان الذي نذر نحره هدى باحر أو مالو كارد غير فلا يلزمه شيء والفرق بين الحر و عبد الغير أن العبد يصح ملكه فيخرج عوضه وهو قيمته وأما الحر فليس مما يصح ملكه ولا يخرج عوضه فحمل عليه فيه هدى اذا قصد القرية انظر بن (قوله) أوله يذكر مقام ابراهيم) أي فان ذكره لزمه هدى وذلك بأن يقول لله علي نحر فلان عند مقام ابراهيم أو مكة أو في منى المراد بمقام ابراهيم مقام الصلاة وهو الحجر الذي وقف عليه عند بناء البيت كذا قيل وكلام المدونة يدل لذلك وعليه فالمراد بالذكر اللفظي وقيل ان المراد بمقام ابراهيم قصته مع ولده وان المراد بدكرها ملاحظتها فنلاحظ ذلك لزمه الهدى وقول السارح أو ينوه أو يدكر مكة أي يتأني على انتظر الاول لا على الثاني اه عدوى (قوله) وأوفي كلامه بمعنى الواو) أي ان أوفي قول المصنف أو لم ينوه أو لم يدكر مقام ابراهيم على الواو لان عدم لزوم الهدى عند انتفاء الامور الثلاثة لا عند انتفاء أحدها والزم عند واحد منها كذا قال السارح ولا حاجة له لان أو بعد النفي لنفي الاعداد النافر ونفيه بانتفاء الجميع ثم اعلم أن ظاهر المصنف أنه لا فرق بين الابن والقريب في عدم لزوم الهدى عند انتفاء الامور الثلاثة ولزومه ان وجد أحدها وهذه طريقة لباحي وذكره أبو الحسن عر ابن الموازع ابن القاسم وخصر ابن الحاجب ذلك لتفصيل بالقرب وأما الاجنبى فلا يلزمه فيه شيء ولود كرم مقام ابراهيم وأما اذا تلفظ بالهدى أو به أو لا فرق بين القريب والاجنبى في لزوم الهدى وهي طريقة ابن شبر وان شاس وقد رد المصنف عليها بأوفي قوله ولو قريباً انضرح (قوله) فلا يبريه) أي من لزوم النذر (قوله) ولا فالهدى في نفسه واجب) أي ان لفظ بالهدى أو نواه أو ذكر مقام ابراهيم أو نواه (قوله) كنذر الحفاء) تشبيهه بقوله ولا يلزم على الخ (قوله) والاركب وجبه) انما يحمل هذا على ما اذا لم ينو شيئاً أما اذا نوى الحج فان الحلف لا يلزمه حج بل يدفع للرجل ما يحتاج اليه من مؤنة الحج فقط كفي أي الحسن وحاصل كلامه أن المسئلة على ثلاثة أوجه تارة يحج الحالف وحده وهذا اذا أراد مشقة على نفسه بحمله على عنقه وتارة يحج المحلوف به وحده اذا أراد اجحاحه من ماله وتارة يحجان جدهما اذا لم يكن له نية وهذا مما يختلف فيه وبمذاقنا ما في كلام السارح تبعاً لعقب انظر بن (قوله) فيما اذا رضى بالحج معه أو لم يرض وجب النذر وحده (قوله)

(٢٠ - دسوقي في) منسبة على الترتيب والا فالهدى في نفسه واجب (كنذر الحفاء) بالمد وهو المشي بلا فعل أي فلا يلزمه الحفاء في نذره المشي الى مكة حفاء أو حبواً زحفان كل ما به حرج ومن يمشى فله ليس بقربة بل يمشى منتعلاً على العادة ويندب له الهدى (أو) نذر (حز فلان) على عنقه لمكة (أو) نوى التعب) نفسه ولا يلزمه وانه يلزمه أن يحج هو ماشياً أو يمشى نذراً (والا) ينو التعب بل نوى بحمله اجحاحه أو لانيته له (ركب) هو في حجه جواراً (وجبه) أي بالمحلوف بحمله معه أن يرضى والاجح وحده (بلاهدى) عليه فيها (ولغا) بالفتح كوهي فعل لازم يتعدى بالهمزة يقذف الغيت الشيء أبطلته أي وبطل قول الشخص لله علي أو (على المسير) أو الاتيان أو الانطلاق (والذهاب والركوب لمكة) ان ينوي اتيانها حاجاً أو معتمراً فيلزم الاتيان ويركب الا أن ينوي ماشياً فيلزم



والمالغاما ذكر دون المشى لان العرف انما جرى بلفظ المشى دون غيره ولانه الوارد في السنة (و) لغا (مطلق المشى) من غير تعقيد بمكة لفظا أو نية كان يقول لله على مشى (١٥٤) أو ان كنت فلانا فعلى مشى (و) لغا قوله على (مشى) أى اتيان (لمسجد) غير الثلاثة

(وان لا اعتكاف) فيه (الا القريب جدا) بأن يكون على ثلاثة أميال فدون (فقولان) في لزوم الاتيان لما شيا للصلاة أو الاعتكاف وعدم الاتيان بالكافة بل يجب فعل ما نذره بموضع مكن نذرهما بمسجد بعيد (تحتاهما) أي المدونة (و) لغا (منى) أي اتيان ما شيا أوراكبا (للمدينة) المشرفة بسيد العالمين (أوابلياء) بالدور عما قصر ويقال ألة كخلة بيت المقدس (ان لم ينو) أو ينذر (صلاة) أو صوما أو اعتكافا (بمسجد) ما أو (يسمها) أي المسجدين فان نوى ذلك أو سماها

• (باب في الجهاد) •

(قوله فرض كفاية) ظاهره مع الامن والخوف وهو ما نقله الجزولي عن ابن رشد والقاضي عبد الوهاب وذلك لما فيه من اعلاء كلمة الله واذلال الكفر وتنقل عن ابن عبد البر انه فرض كفاية مع الخوف ونافذة مع الامن والقول الاول اقوى انظر بن (قوله ويكون في اهم جهة) أي والمطلوب على جهة الوجوب أن يكون في اهم جهة اذا كان العدو في جهات وكما ضرره في بعضها أكثر من ضرره في غيرها فان أرسل الامام لغير الاهم أم كما صرح به اللقاني فان استوت الجهات في الضرر خير الامام في الجهة التي يذهب اليها ان لم يكن في المسلمين كفاية لجميع الجهات والاوجب في الجميع وان كان في جهة واحدة تعين القتال فيها وأشار الشارح بتقدير يكون الى أن قوله في اهم جهة متعلق بمقدور لا بالجهاد كما هو ظاهر المصنف لانه يقتضي أنه لا يقع فرض كفاية الا اذا تعددت الجهة وفيها اهم وغيره ووقع في الاهم منها مع انه فرض كفاية ولو كان الخوف في جهة واحدة أو جهات ولم يكن فيها اهم أو فيها اهم وجاء في غيره وقد يقال لا داعي لذلك التقدير فالمصنف نص على المتوهم اذ ربما يتوهم انه في الاهم فرض عين فلا ينافي أنه فرض كفاية أيضا اذا كان الخوف في جهة أو جهات لم يكن فيها اهم أو فيها وجاء في غيره (قوله كل سنة) أي بان يوجه الامام كل سنة طائفة ويرج بنفسه ههنا أو يخرج بدله من

قولاً هـ المدينة (ثم مكة) في بيت المقدس والاكثر على أن السماء أفضل من الارض والله أعلم بحقيقة الحال  
 \* (باب) ذكر فيه الجهاد (الجهاد) مبتدأ خبره فرض كفاية ويكون (في أهم جهة) فإن استوثق الجهات خير الامام (كل سنة) ظرف  
 لقوله الجهاد فرض كفاية (وان خاف) المجاهد (محاربا) في طريقه أو غروء على مال أو حريم حال الاشتغال بالجهاد



فلا يسقط الجهاد (كز باره الكعبة) أي إقامة الموسم بالحج كل سنة (فرض كفاية ولومع وال) أي أمير (جائر) في أحكامه ظالم في رعيته  
الآن يكون غادرا ينقض العهد فلا يجب معه على الأصح (على كل حرد كرمكاف قادر) متعلق بفرض كفاية (كالقيام بعلوم الشرع)  
غير العيني وهي الفقه والتفسير والحديث والعقائد وما توقف عليه من نحو وتصريف ومجان وبيان وحساب وأصول لافلسفة وهيئة  
ولأمنطق على الأصح ولا عسروا كما هو ظاهر والمراد بالقيام بها حفظها أو قرؤها (١٥٥) وتدوينها وتحقيقها (والفتوى) وهي

الاخبار بالحكم الشرعي

على غير وجه الالتزام

(و) دفع (الضرر عن

المسلمين) ومن في

حكمهم من أهل الذمة

(والفضاء) وهو الاخبار

بالحكم على وجه

الالتزام لما فيه من فصل

الخصومات ورفع الهرج

واقامة الحد ودونصر

المظلوم (والشهادة)

أداءه وتحملا ان احتج

لذلك (والامامة)

الكبرى (والامر

بالعرف) أي المطلوب

شرعا والنهي عن المنكر

أي المنهي عنه شرعا

بشرط معرفة كل وأن

لا يؤدي الى ارتكاب

ما هو أعظم منه مفسدة

وأن يظن الافادة

والاولان شرطان للجواز

ويحرم عند فقسدهما

والثالث شرط للوجوب

فيسقط عند عدم ظن

الافادة وبشترط في

النهي عن المنكر أيضا

أن يكون جمعا عليه

أو تخلفا فيه وعن تكبه

يرى تحريمه لان كان

يرى حله أو يقلد من

يقول بالحل (والحرف

يتق به ليدعوهم للإسلام ويرغبهم فيه ثم يقتلهم اذا أبوا منه (قوله فلا يسقط الجهاد) أي لان قتال الكفار  
أهم من قتال المخاريين وقال ابن عبد السلام قتال المخاريين أفضل من قتال الكفار وصوب وقال ابن ناجي  
المشهور انه ليس بأفضل والخاصل أن المسئلة في تقديم أحدهما على الآخر وأفضليته عليه خلافية والنظر  
ارتكاب أخف الضررين فان استويا قوتل الكفار (قوله أي إقامة الموسم الحج) أي وليد المراد زيارتها  
لطواف فقط أو عمرة وأفردها عن نظائرها لآنية لمشاركتها للجهاد في الوجوب كل سنة بخلاف الامور الآتية  
فانها واجبة في كل وقت لاني كل سنة واعلم أن فرضية اقامة الموسم تحصل بمجرد حصول الشعيرة وان لم  
يلاحظوا فرض الكفاية ثم ثواب الفرض يتوقف على نيته فانه شيخنا (قوله ولومع وال جائر) رد على ما  
روى عن مالك من انه لا يغزى معه (قوله الا أن يكون غادرا ينقض العهد) أي ولومع كافر على الظاهر فانه  
شيخنا (قوله على كل حال) هذا يشمل الكافر فيجب عليه الجهاد بان يقتل غيره بناء على أن الكفار مخاطبون  
بالفروع كذا قيل وفيه نظراذ كيف يكون الجهاد واجبا على الكافر وقد تدان رشد الاسلام من شروط  
الوجوب كما نقله المواقاه بن وقد يقال لا يرد هذا لان الظاهر ان مرادنا من وجوب الذي يطالب بسببه  
الامام وولاية الامور والكفار لا تنعرض لهم وان قلنا بخطابهم بالفروع وانهم يعذبون عليهم اعذا ابا اذا على  
عذاب الكفر (قوله وهي الفقه) أي العلوم الشرعية غير العيني لفقه الخ وأما الواجب العيني فاعلم انه لا  
يختص في معرفة باب معين بل يجب على كل مكاتب أن لا يقدم على أمر من طهارة وصلاة وغيرها حتى يعلم  
حكم الله فيه ولو بالسؤال عنه (قوله على الأصح) فقد نهى عن قراءته الباحي وابن العربي وعياض خلافا  
لمن قال بوجوب تعلمه لتوقف العقائد عليه وتوقف اقامة الدين عليها وردد ذلك الغزالي بأنه ليس عند المنكلم  
من عقائد الدين الا العقيدة التي يشارك فيها العوام وانما يتميز عنهم بصفة المجادلة (قوله وهي الاخبار بالحكم  
الشرعي على غير وجه الالتزام) لا شد أن هذا من جملة القيام بعلوم الشرع فهو من عطف الخاص على العام  
(قوله ودفع الضرر عن المسلمين) أي باطعام جائع وسرعة حيث لم تغ الصدقات ولا بيت المال بذلك  
وبالمعونة على رد ما أخذ الصلابة ويرد الظالم عن المظلوم وبغير ذلك (قوله وهو الاخبار) فيه نظروا الحق  
ان القضاء انشاء الاخبار بالحكم على وجه الالتزام (قوله معرفة كل) أي من المظالم شرعا والمنهي عنه شرعا  
(قوله وأن يظن الافادة) لا يخفى أن ظن الافادة يستلزم عدم التادية الى منكر أكبر منه لكن عمدة التعداد  
تظهر عند اختلال القبول لانه اذا اختل الثاني يحرم واذا اختل الثالث يجوز أو يندب (قوله وآكل) الذي ذكره  
ح في باب الاذان أنه بكرة السلام على الآكل ولا يرد انتزعه وذكر عي ان السلام كما يطلب من القادم يطلب من  
المفارق للجماعة كما يدل عليه الحديث وأنه بكرة تنزيها لسلام على الكفار فان سلوا علينا باخلاص ويجب  
علينا الرد (قوله كشابة) أي سلم عليها بالغ غير محرم والاوجب عليها الرد (قوله ولواني على جميع الخ) أي  
اذا كان لا يحصل لهم ضرر بذلك ولا ارتكاب أخف الضررين (وان توجه الدفع على امرأة ورقية) في  
فيه أن توجه الدفع هو عين فرضية الجهاد عليهم فكانه قال وتوجه الدفع بغيره العدة وعلى كل أحد وان  
كان التوجه على امرأة وهذا غير معقول فالأحسن أن يجعل قوله وان على امرأة مباينة في محذوف  
والمعنى وتعين بغيره العدة وعلى كل أحد وان كان ذلك الاحدا امرأة كذا قرر شيخنا قال الجزولي ويسم  
اذا كان للمرأة العدة والصبي لان الجهاد صار واجبا عليهم وأما حيث لم يقفاهم العدة فلا يجب عليهم ولذا

المهمة) أي التي بها صلاح الناس واقامة معاشهم كتنهاضة ونجارة والحياكة والفلاحة لا كقصر ثوب ونقش وطرز (ورد السلام) ولو  
من قارئ قرآن وآكل أو مصل لكن بلاشارة ولا يطلب بالرد بعد فراغه منها وكذا يجب الرد على ملب ومؤذن ومهيم لكن بعد الفراغ ان  
بقي المسلم لا على قاضي حاجة وراعي ولا على مستمع خطبة كشابة (وتجهيز الميت) والصلاة عليه (وقل الاسير) ولواني على جميع مال  
المسلمين فان كان له مال بفلق به لم يجب على المسلمين بل يتعين في ماله (وتعين) الجهاد (بغيره العدة) على قوم (وان) توجه الدفع (على امرأة



ورقيق (و) تعين على من  
 بقرهم ان عجزوا) عن  
 كف العدو بأنفسهم (و)  
 تعين أيضا) بتعيين  
 الامام) شخصاً ولو امرأة  
 وعبد (وسقط) الجهاد  
 بعد التعيين كما لا يجب  
 ابتداء (بمرض وضبا  
 وجنون وعي وعرج  
 وأنوثه وعجز عن  
 تحصيل شيء) (محتاج له)  
 من سلاح وخفة ذهاب  
 وابابا (ورق) ولو بشائبة  
 ان لم يعين كما مر (ودين  
 حل) مع قدرته على  
 الوفاء والاخر بغير اذن  
 ربه (كوالدين) أي  
 كالسقوط بمنع أحد  
 والدين ذنبه (في) كل  
 (فرض كف بة) ولو علمها  
 كعائياً فلا يخرج له الا  
 باذنهما حيث كان في  
 بلده من يفيد والاخر  
 له بغير اذنهما ان كان  
 فيه أهلية النظر (ببحر  
 أو) بر (خطر) بكسر  
 الطاء الا للجهاد ولهما المنع  
 منه ولو برأس والا العلم  
 الكفاي فلا يعتنه اذا  
 خلا محلهما عن يقوم به  
 على ما تقدم

لا يسهم لهم اهـ من (قوله ورقيق) وكذا صبي له قدرة على القتال (قوله وعلى من بقرهم) أي وتعين على من  
 عكس مقارب لهم ان يعاينواهم ان عجز من جأهم العدو عن الدفع عن أنفسهم ومحل التعيين على من  
 بقرهم ان لم يخشوا على نساءهم ويوتهم من عدو ينشأ عنهم بمعاونة من جأهم العدو والازكوا اعانتهم  
 (قوله وتعين الامام) أي ان كل من عيى الامام للجهاد فانه يتعين عليه ولو كان مريضاً مطبقاً للقتال أو  
 امرأة أو عبداً أو ولداً أو مدياً ومخرجون ولو منعهم الولي والزوج والسيد ورب الدين والمراد بتعيينه على  
 الصبي بفتح العدو وتعيين الامام الجأؤه عليه وجبره عليه كما يلزم بمافيها اصلاح حاله لا بمعنى عقابه على تركه  
 كذا ذكر طي في الاية قال ان توجه الوجوب للصبي خرق الاجماع اهـ شيخنا عدوى (قوله ولو امرأة  
 وعبد) أي أو صبياً مطبقاً للقتال كفي النوادر كذا في عقب (قوله بعد التعيين) أي من الامام أو بفتح العدو  
 محلة قروم وهذا خارج مخرج المبالغة وكأنه قال وسقط بمرض وجنون الخ ولو طرأ ذلك بعد التعيين  
 والسقوط هما مستعمل في حقيقته بالنسبة للمانع الطارئ كالمرض والجنون والعمى والعرج والعجز عما  
 يحتاج اليه في مجازة اذا كان المانع غير طارئ كالصبا والانوثه لان الجهاد لم يترتب عليهما أولاً حتى يسقط  
 ما سقط بالنسبة اليهما معنى عدم لزوم المانع حينئذ ولا يلزم الصبي والاشي وهذا اذا لم يعين أو عيناً غير  
 مطبقين والا لزمهما كما مر (قوله وعجز عن تحصيل الخ) أي ومن باب أولى اختلاف كلمة المسار فاذا  
 اختلفت سقط الوجوب وسواء كان بتعيين الامام أو بفتح العدو محلة كما في النفاوى على الرسالة (قوله مع  
 قدرته على الوفاء) أي ببيع ما عنده وكان ذلك لا يحصل الا في زمان يلزم على انقضائه فوات الجيش له ولا يقدر  
 على ادراكه بعد سفره (قوله والاخر بغير اذن ربه) أي والا يقدر على وفائه أو كان غير حال ولا يحل في  
 غيبته خرج بغير اذن ربه فان حل في غيبته وعنده ما يوفي منه وكل من يقضيه عنه (قوله كوالدين الخ) هذا  
 تشبيه في السقوط وهو على حذف مضاف أي كمنع والدين ذنبه أي وسقط الجهاد بسبب مرض ولحموه  
 كما يسقط كل فرض كفاية بمنع الوالدين أو أحدهما مع سكوت الآخر أو اجازته على الظاهر (قوله ببحر الخ)  
 متعلق بمحذوف مرتبط بقوله فرض كفاية أي كوالدين في كل فرض اذا كان السفر لتحصيله في بحر أو بر  
 خطر وحاصل كلام المصنف ان كل مرض كفاية للوالدين أو أحدهما المنع منه اذا كان السفر لتحصيله في البحر  
 أو البر الخطر لان كان في بر آمن فالشارح يستثنى من ذلك الجهاد فان لهما منع او لم ينع مطلقاً ولو كان  
 السفر له في بر آمن ويستثنى أيضاً طلب العلم الكفاي اذا خلا محلهما عن يفيد فليس لهما منعه من السفر  
 له مطقاً كان في بحر أو بر خطر أو آمن وأما اذا كان في البلد من يفيد فلهما المنع من السفر له مطلقاً وما ذكره  
 الشارح من أن الابوين أو أحدهما المنع من السفر لطلب العلم الكفاي ان كان في بلد من يفيد والى  
 فليس لهما منعه من السفر طريقاً للطروطوشى ونصه ولو منعه أوواه من الخروج للفتة والكتاب والسنة  
 ومعرفة الاجماع والخلاف ومراتبه ومراتب القياس فان كان من يفيد ذلك موجوداً في بلده لم يخرج الا  
 بانهما والاخر ولا طاعة لهما في منعه لان تحصيل درجة المجتهدين فرض كفاية واعترض هذا القرافي  
 بان طاعة الابوين فرض عين فلا يسقط لاجل فرض الكفاية فلماذا قال في التوضيح ان الابوين ان يمنع  
 من فرض الكفاية مطلقاً جهاداً أو علماً كفايياً أو غير ذلك كان السفر لذلك في البحر أو في البر الخطر أو  
 المأمون وتبعه على ذلك ابن عازي وقال صواب قوله ببحر كبحر أو بر خطر ليس بصير تشبيه في المنع وليس له  
 تعلق بالجهاد وأورد عليه بأنه أي فرق بين فرض الكفاية لهما منعه منه مطلقاً وبين التجارة لمعاشه  
 لهما منعه منها اذا كان لسفرهما بحر أو بر خطر لا يبرأ من واجب بأن فرض الكفاية لما كان يقصومه  
 الغير كالمعاشه منه مطلقاً بخلاف التجارة ولكن الحق أن فرض الكفاية الذي لهما منعه منه مطلقاً  
 حتى في البر المأمون خصوص الجهاد وان غيره من فروض الكفاية كالعالم الزائد على الحاجة فهو كالتجارة  
 فلهما منعه من السفر لتحصيله اذا كان ليس في بلد من يفيد حيث كان السفر في البحر أو البر الخطر والا فلا



(لاجد) فلا يمنع له (و) أحد الابوين (الكافر كغيره) فله المنع (في غيره) أي غير الجهاد (١٥٧) من قروض الكفاية بخلاف الجهاد

فليس له المنع لانه منطنة  
قصد توهين الاسلام الا  
لقريظة تفيد الشفقة  
وتحسوها (ودع. وا)  
وجوبا (للاسلام)  
ثلاثة أيام بلغتهم الدعوة  
أم لا مالم يعاجلوا  
بالقتال والافونوا  
(ثم) ان أبوا من قبضه  
دعوا الى أداء (جزية)  
اجالا الا أن يسأوا عن  
تفصيلها (بمحل يؤمن)  
متعلق بالاسلام  
والجزية (والا) بان لم  
يجيبوا أو اجابوا ولكن  
بمحل لا نالهم أحكاما  
فيه ولم يرحلوا لبلادنا  
(قوتلوا وقتلوا) أي جاز  
فيهم (الا) سبعة  
(المرأة) فلا يقتل رالا  
في مصانفهم فيجوز  
قتلها ان قتلت أحدا  
أو قاتلت بسدرج  
كل رجل ولو بعد أسرها  
لان قاتلت بدمي حجر  
قد تقتل ولو حل لقتل  
(و) لا (الصبي) المصبي  
لعمرك ولا يجوز قتله  
ويجوز فيه ما في المرأة  
من التفصيل (و) الا  
المعصية أي ص. عيب  
العقل فالجئون أولى  
(شيخان) و قدرته  
على القتال (وزمن)  
بكسر لمسيم أي عاجز  
(وأعني) عصف حاص  
على عام (وراهب)  
منعزل (عن أهل ديه)  
بديرا أو صومعة (لاهم صاروا كسما حال كونهم) (بلا رأي) وتدير قيدا فيما بعد الكافي

مع اه شيخنا عدوى (قوله لاجد) عطف على والدين أي يسقط فرض الجهاد بجمع والدين لا يمنع جدا واحدة  
وان كان رهما واجبا فيسترضيهما بالآذانه فان أيا خرج بلا إذن (قوله كغيره) أي كالأب المسلم وقوله فله  
المنع في غيره أي في كل فرض كفاية غيره (قوله الا لارينة تفيد الشفقة) أي والا كان له منعه من الجهاد  
وهذا لتفصيل لسخنن واقتصر عليه المواق وارتضاء اللقائي والذي في التوضيح أن الوالد الكافر ليس له  
منع ولده من الجهاد مطلقا سواء علم أن منعه كراهة عانة المسلمين أو شفقة عليه وفي كبري خشن لو طلبت أم  
المسلم الكافرة جهال الكنيسة هل يحملها أو لا قول ابن القاسم وسخنن وإن طلبت دراهم القسيس فلا  
يعطيهما اتفاقا (قوله ثلاثة أيام) أي كل يوم مرة فإذا دعوا أول الثالث قوتلوا في أول الرابع بعد دعوتهم فيه  
لأداء الجزية وامتناعهم ولا يدعون للاسلام لا في بقية لثالث ولا في أول الرابع (قوله بلغتهم الدعوة) أي  
دعوة النبي صلى الله عليه وسلم أم لا وهذا هو المشهور وقيل انهم لا يدعون للاسلام أولا الا اذا لم تبلغهم دعوة  
النبي صلى الله عليه وسلم أما من بلغتهم فلا يدعون الى الاسلام (قوله مالم يعاجلونا بالقتال) أي أو يكون  
الجيش قبله لا ومن هذا كانت آثاره سرية عليه الصلاة والسلام (قوله ثم جزية) أي مرة واحدة في أول  
اليوم لارابع (قوله متعلق بالاسلام والجزية) أي انه مرتبط بهما معنى فلا ينافي انه متعلق اصطلاحا  
بمخدوف أي فان أجابوا ذلكا كتنى به منهم اذا كانوا بمحل يؤمن غدرهم فيه لكونهم تناههم فيه أحكاما  
(قوله والا بان لم يجيبوا) أي بواحد من الأمرين (قوله قوتلوا) أي أخذ في قتلهم بجاز قتلهم ان قدر عليهم  
(قوله الا المرأة الا في مقاتلتها) الاستثناء الأول من الواو من قوتلوا والآخر من مقتدر دل عليه الاستثناء الأول  
أي فلا تقتل الا في مقاتلتها وفي سبية أي الاسباب مقاتلتها فتقتل حال مقاتلتها وبعده وليس المراد أنها  
لا تقتل الا في حال مقاتلتها فقط كما هو ظاهره واعلم ان المرأة ثمانية أحول لاسها اما ان تقتل أحدا أو لا وفي  
كل اما ان تقاتل بسلاح أو غيره وفي كل اما ان تؤسر أو لا فان قتلت أحدا بالسيف جاز قتلها سواء كانت  
مقاتلتها بسلاح أو غيره كالخجارة سواء أسرت أم لا وان لم تقتل أحدا فان قاتلت بالسلاح كالرجال جاز قتلها  
أيضا أسرت أم لا وان قاتلت برمي الحجارة فلا تقتل بعد الاسراء فانه ولا في حال المعاملة الى لرايح وهاتان  
الحالتان مستثناة من قول المصنف الا في مقاتلتها (قوله ولو بعد أسرها) مذكور من حوازل قتلها بعد  
الاسراء قتلت أحدا أو قاتلت بالسلاح هو قول ابن الصامم في رواية يحيى وهو المدعي كمال الفاكهي  
وقال يحدون لا تقتل المرأة الا أسرت مطلقا وصححه بن فاحي وموظا هر المصنف وقيل ان قتلت أحدا جاز  
قتلها والا فلا تظر بن (قوله ويجري فيه ما جرى في المرأة من التمهيل) أي فيجوز قتله في ستة حوال  
كالمرأة ويمتنع قتله في حالتين وهذا بخلاف لرحل فامحبة له حال المقاتلة وبعده أسره تمنع ما يراه  
الاما فيه صلح كبابي (قوله فالجئون أولى) أي انه كان مصفايا كـ يفتي أحيانا يقتل (قوله أي  
عاجز) يعني عن القتل لكونه مريضاً قعداً أو شللاً وفيه أو حدم ومحمود (قوله لانهم صاروا كائنات)  
أي واما راهب لكنائس الخناطون اهتم قاسم يقتلون قوله لانهم صاروا كنفاء عمارة بن عرفة انما هي  
عن قتلهم لا عزالهم أهل دينهم وتباعدهم عن محاربة المسلمين لانهم لم يزل يترهبهم بل هم أبعد من الله من غيرهم  
لشد كفرهم وقول المصنف وراهب وأولى في عدم لقتل الراعية لان المرأة لا تقتل سواء اعتبر ترهبها أو ألغى  
وانما فائدة الخلاف بين سخنن وسما ع انقر بنين في لغوت ترهبها واعتباره صيرورتها حرة بل ترهب فلا تسترق  
وعدم ذلك ثم ان اقتصار المصنف على استثناء السبعة المذكورة يفيد قتل الاجراء والحرانين وأرباب  
الصنائع منهم وهو قول سخنن وهو خلاف المشهور من أنهم لا يقتلون بل يؤسرون كما هو قول ابن القاسم  
في كتاب محمد وابن الماجشون وابن وهب وابن حبيب وحكام الخمي عن مالك فائلا وهو لا يحسب لـ  
هؤلاء في أهل دينهم كالمستضعفين كدافي بن وائيه هراهم خلاف لنص في حل وار المدابر الى المصلحة بضر  
الامام (قوله قيد الخ) أي ارحل كون الشيخ العتي ومبعده لا يقتلون ما يريكم لهم رأي وتدير في الحروب

(بديرا أو صومعة) لا هم صاروا كسما حال كونهم (بلا رأي) وتدير قيدا فيما بعد الكافي



(و) اذالم يقتلوا (ترك لهم) من مال الكفار (الكفاية فقط) أي ما يكفيهم حياتهم على العادة وقدم مالهم على مال غيرهم ويؤخذ ما يزيه على الكفاية فان لم يكن لهم ولا الكفار مال وجب على المسلمين مواساتهم ان أمكن (و) ان تعدى أحد على قتل من ذكر (استغفر) أو تاب وجوبا (قاتلهم) قبل حوزهم بدليل ما يأتي (١٥٨) ولا شيء عليه من دية ولا كفارة وكل من لا يقتل بجور أسره الا الراهب والراهب

لا رأي (كني) أي لقومهم والاقتلوا وانما لم يعتبر رأي المرأة لان رأي في ترك رأيها (قوله) واذالم يقتلوا ترك لهم الكفاية (أي واذالم يقتلوا ولم يؤسر وان ترك الخ لان ترك الكفاية انما هو لمن لا يقتل ولا يؤسر سواء كان لا يجوز أسره كالراهب أو كان أسره جائزا ولكن ترك من غير أسر كالباقي وما ذكره من أنه يترك لهم الكفاية فقط أي لا كل مالهم هو الا شهر عند ابن الحاجب وحاصله أن هؤلاء الذين لا يقتلون ولا يؤسرون يترك لهم ما يمتعون منه كالبقرة والغنيمات والبغلة والنخيلات وما يقوم بعائشهم ويؤخذ الباقى أو يخرّب أو يحرق كما هو ظاهر المدونة وقيل يترك لهم أموالهم كلها وهو ضعيف (قوله) وقدم مالهم أي ان كان لهم مال (قوله) مواساتهم أي من مالهم (قوله) واستغفر قاتلهم) ولا شيء عليه من كفارة ولا دية. فرق بين الراهب والراهبة وبين غيرهم ممن لا يقتل كما هو ظاهر الشارح وهو مفاد النقل عن الباقي كافي طي وما في خش من أن الراهب والراهبة يلزم قاتلهم ما دبتما لاهل دينهما لانهم محاران فهو خلاف النقل انظر حاشية شجنا العدوى (قوله) الا الراهب والراهبة أي فانه لا يجوز أسرهما لانهم محاران وأما غيرهم ممن المعتوه والشيخ الفاني والزمن والاعشى فانهم وان حرم قتلهم يجوز أسرههم ويجوز تركهم من غير قتل ومن غير أسر وجب تركهم لهم الكفاية كما مر (قوله) فليس على قاتله سوى الاستغفار أي سواء قتله في غير جهاد أو في جهاد قبل أن يدعو الاسلام أو الجزية وسواء كان ذلك المقتول المدكور غير مسلم بكتاب أو كان من كتاب مؤمنا بنبيه خلا فالمن قال يلزم الدية لقاتل هذا الأخير (قوله) سوى الراهب والراهبة أي وأماهما فلا يحازان لانهما لا يؤسران كما قال المصنف بعد والراهب والراهبة حران (قوله) والراهبة المنعزلان بلارأي أي حران) التقييد بلارأي خاص بالراهب لما مر أن رأي المرأة غير معتبر لان الرأي في ترك رأيها (قوله) ان لم يمكن غيرها وقد خيف منهم) ما ذكره من التقييد بالخوف فهو غير صواب بل مذهب المدونة أنه اذا لم يمكن غيرها فانهم يقتلون بها ولو لم يحققت منهم على المسلمين ان تركناهم انظر بن (قوله) أو كان فيهم مسلم لم يحرقوا بها) ظاهره ولو خفنا منهم وهو كذلك كالابن الحاجب التوضيح هو المذهب خلافا للحنفي (قوله) بناء على أن المبالغة راجعة للضيق) قبل الاولى جعلها راجعة للمفهوم أي انه اذا أمكن غير النار أو كان فيهم مسلم فانهم لا يقتلون بالنار ولو بسفن وذلك لانه اذا اجتمع الشرطان جاز قتلهم بالنار اتفاقا في السفن كالحصن فلا محل للمبالغة على السفن وقديما قال المصنف لم أت ببلوا التي لرد الخلف وانما أتى بان المبالغة تكفي في صحتها مجرد دفع النورهم وقد يتوهم أن النار تنفذ حق الغازي في السفن (قوله) وبالحصن عطف على مقدرا أي وقوتها في غير الحصن بقطع ماء وآلة وفي الحصن بغير تحريق الخ (قوله) وهذا كالتخصيص الخ) هذا غير صواب لما علمت من أن قوله وبالحصن عطف على مقدر (قوله) مع ذرية أي أو نساء ومن باب أولى اذا كان عندهم في الحصن مسلم (قوله) حال كونهم مع ذرية أي فان لم يكن معهم ذرية جاز رميهم بالنار وتغير بقهم في المواق الحصن وانما لم يكن فيه الا المقاتلة أجاز في المدونة أن يرموا بالنار (قوله) ما لم يخف منهم على المسلمين أي والافوة لراي ما ذكره من النار والماء ولو كان فيهم الذرية والنساء والاسارى (قوله) وان ترسوا أي الكفار لا يقيّد كونهم في الحصن وقوله تركوا أي من غير قتال (قوله) الانخوف على المسلمين أي من تركهم بغير قتال فيقاتلون حينئذ وقوله الانخوف على المسلمين أي على جنسهم ولو كان واحدا اه عروى (قوله) وان ترسوا بمسلم قوتلوا أي وأولى اذا ترسوا بموال المسلمين فيقاتلون ولا يتركون وينبغي ضمان قيمته على من رماهم قياسا على ما روي من السفينة للجماعة من الفرق بجماع أن كلا اتلاف مال الجماعة فانه شجنا (قوله) وان خفنا على أنفسنا أي جنس أنفسنا المتحقق في بعض

كقتل من (لم تبلغه دعوة) فليس على قاتله سوى الاستغفار (وان حيزوا) أي من لم يجز قتلهم سوى الراهب والراهبة أي صاروا غنما وقاتلهم شخص (فقيمهم) على قاتلهم يجعلها الامام في الغنمية (والراهب والراهبة) المنعزلان بلارأي (حران) ولا يؤسران ولا يقتلان وان كان لاديه على قاتلهم ما علق بقوله قتلوا قوله (بقطع ماء) عنهم أو عليهم حتى يغرقوا (وآلة) كسيف ورمح ومخنيق ولو فيهم النساء والنساء (و) بنيران يمكن غيرها) وقد خيف منهم (ولم يكن فيهم مسلم) فان أمكن غيرها أو كان فيهم مسلم لم يحرقوا بها ويجوز قتلهم بها بالشرطين (وان) كنا وأياهم أو أحد الفريقين (بسفن) بناء على أن المبالغة راجعة للضيق (و) قوتلوا بالحصن بغير تحريق بنار (وتحريق) بماء وهذا كالتخصيص لظاهر قوله

المتقدم بقطع ماء وآلة بالنظر لقوله (مع ذرية) أو نساء أي وقوتلوا بالحصن بغير ما ذكره حال كونهم مع ذرية أي ما لم يخف الجيش منهم على المسلمين (وان ترسوا بذرية) أو نساء (تركوا) الحق القاعين (الانخوف) على المسلمين (و) ان ترسوا (بمسلم) قوتلوا (لم يقصد الترس) بالرعي وان خفنا على أنفسنا لان دم المسلم لا يباح بالخوف على النفس



(ان لم يخف على أكثر المسلمين) فان خيف سقطت حرمة الترس وجاز رمية (وحرم نبل سم) أي حرم علينا رميهم بنبل أو رمح أو نحوهما مسموم خوفاً من أن يعاد منهم إلينا كذا عللوا (و) حرم علينا (استعانة بمشرك) والسبب للطلب فان (١٥٩) خرج من تلقا نفسه لم يمنع

على المعتمد (الخدمة)

منه لما كنسوا أو

خبط أوله دم حصن

(و) حرم (أرسال

مصحف لهم) ولو طلبوه

استدبروه خشية اهانتهم

له وأراد المصحف ما قابل

الكتاب الذي فيه الآية

ونحوها (و) حرم (سفر

به) أي بالمصحف

(لأرضهم) ولو مع جيش

كبير ومثل المصحف

كتب الحديث فيما

يظهر (كرأة) مسئلة

فيحرم السفر بها

لدار الحرب (الافى جيش

آمن) بالمد فيجوز (و)

حرم (فرار) من العدو

(ان بلغ المسلمون) الذين

معهم سلاح (النصف)

من عدد الكفار

كأثة من مائتين (ولم

يلغوا) أي المسلمون

(أثنى عشر ألفاً) فان

بلغوا حرم الفرار

ولو كثر الكفار جدا

مالم يختلف كلهم

(الانحراف) لقتال بان

يظهر من نفسه الهزيمة

ليتبعه العدو فيرجع

عليه ليقبضه (و) لا

(تجزأ) أو فئة يتقوى

بهم وهذا (ان خيف)

أي حاف التحيز خوفاً

بثامن العدو وقرب

الانحاز إليه (و) حرم

الجيش (قوله ان لم يخف على أكثر المسلمين) هـ شرط في عدم قصد الترس أي أن محل كونهم إذا ترسوا  
على يقاتلون ولا يقصد الترس إذا لم يخف على أكثر المسلمين أي بان لم يخف عليهم أصلاً وخيف على أقل  
المسلمين أو على نصفهم فان خيف على أكثرهم جاز رمي الترس والمراد بالمسلمين هنا جماعة الجيش المقاتلين  
الكفار دون المترس بهم وظاهره أنه إذا خيف على أكثر الجيش يجوز أن يرمى الترس ولو كان المسلمون  
المترس بهم أكثر من المجاهدين وهو كذلك كما قاله شيخنا (قوله أي حرم علينا) ظاهره ولورمونه أو لا (قوله  
كذا عللوا) أي وهو لا ينتج الحرمة والذي في النوادر عن مالك الكراهة ونحوه لأن يونس خملها الموافق على  
التحريم (قوله بمشرك) المراد به مطلق الكافر لا خصوص من يشرك مع الله الهاء آخر فهو من إطلاق الخاص  
وإرادة العام (قوله لم يمنع على المعتمد) أي كما هو سماع يحيى خلافاً لأصبع حيث قال بالمنع في هذه أيضاً أنه  
على المعتمد إذا اختلطوا بالمسلمين في طلائعهم وسرايهم وأذن لهم الامام وأصابوا مغمق قسم بينهم وبين المسلمين  
وما أصاب المسلمين يحمس دون ما أصابهم فان خرجوا وحدهم فأصابوه فهو لهم ولا يحمس (قوله الاندمة)  
اللام بمعنى في أي إذا كانت الاستعانة به في خدمة انفاً لا تحرم والمحرم انما هو الاستعانة به في القتال (قوله  
أولهم حصن) أي أو حفر بئر أو متراس أو لم (قوله ما قابل الخ) أي وحينئذ يشمل الجزء وكذا يقال فيما  
بعده ولا بأس أن يرسل الكتاب لدار الحرب وفيه الآيات من القرآن القليلة والأحاديث ندعوهم بذلك الاسلام  
كما سألنا وقوله وأراد الخ جواب عما اعترض به اللقاني وهو أن قوله وأرسال مصحف يقتضي أن أرسال مادونه  
كالحل لا يحرم وهو يعارض مفهوم قوله الآتي فيما يجوز وبعت كتاب فيه كالأية اذ مفهومه أن ما زاد على الآية  
لا يجوز وحاصل الجواب أن مراد الله من هذا المصحف ما قابل الكتاب الذي فيه الآية ونحوها فيشمل الجزء  
بدليل ما يأتي (قوله وسفر به لأرضهم) أي مخافة أن يسقط منا ولا نشعر به فيأخذونه فتأله الإهانة (قوله لا  
في جيش آمن) راجع لما بعد الكاف وهو المرأة المسلمة وأما المصحف فيحرم السفر به لأرضهم مطلقاً ولو كان  
الجيش آمناً وذلك لأن المرأة المسلمة تنبه على نفسها عند فواتها والمصحف قد يسقط ولا يشعر به (قوله وحرم  
فرار أي في الجهاد مطلقاً سواء كان كماً ثباتاً وعينياً كما قررره شيخنا العدوي (قوله ان بلغ المسلمون النصف) أي  
فإذا بلغ المسلمون نصف العدو فلا يجوز لهم الفرار مالم يكن مدد الكفار حاصلًا ولا مدد للمسلمين (قوله ولو كثر  
الكفار) أي ولو كان مددهم متصلاً ولا مدد للمسلمين (قوله مالم يختلف الخ) الحاصل أنه متى اختلفت كلهم  
جاز الفرار مطلقاً ولو بلغوا اثني عشر ألفاً فان اختلفت حرم الفرار ان بلغوا نصف العدو فان كانوا أقل من  
نصفه جاز لهم الفرار ان لم يبلغوا اثني عشر ألفاً والافلا يجوز فعلن من هذا أن قوله ولم يبلغوا الخ قيد في  
المفهوم لا في المصوق فكانه قال وحرم فرار ان بلغ المسلمون النصف وجاز ان نقتله ولم يبلغوا الخ (قوله لا  
تحرفاً) استثناء متصل باعتبار الصورة لا بصورة فرار ومنقطع بصريح الحقيقة من الانحراف ليس فراراً في  
الحقيقة (قوله وهذا) أي جواز التحيز إلى فئة يترقبها (قوله وقرب لمح زابيه) أي بان يكون المنحيز زاهي  
فئة خرج معها ما خرجوا من بلده لا يقيم في بلدة فلا يجوز لأحد الفرار حتى ينحز إليه كذا في حقه وقوله  
وقرب المحز إليه أي ولم يكن المنحيز مبرأً من الجيش وأمير الجيش لا يجوز له الفرار ولو أدى إهلاله  
نفسه وبقاء الجيش من غير أمير مالم يفر جميع الجيش عنده هلاكه (قوله وحرم بعد نه رة عليهم) أي وأما قبل  
القدرة عليهم فيجوز لنا أن نقاتلهم بأي وجه من وجوه القتل وكن في ذلك أوجه عشرين (قوله والاحار) أي  
والاحار التي يسيل به بعد القدرة عليهم (قوله وحل رأس كرا) أي على رجمه وقوله لبلد أي ناب سواء كان  
الوالي ما كفافهم أم لا وقوله والي ولأي ولو كان في بلد القتال نفسها (قوله وأما في البلد) أي وأما جملها في  
بلد القتال لا للوالي فيه وجائز بخلاف المغاة فإنه لا يجوز وأما هرا أن محل حرمة حل رأس أخرى بلدان مالم

بعد القدرة عليهم (المثلة) يضم الميم وسكون المثناة العقبية الشنيعة كرض لرأس وقصع الأذن أو الأنف إذا لم يحملوا بحمل ولا جاز (و)

حرم (حل رأس) الكافر (لبلد أو) إلى (وال) أي أمير جيش وأما في البلد التي وقع فيها القتل فجائز



(و) حرم (خيانة أسير) مسلم عندهم (أو ثمن) على شيء من مالهم حال كونه (طائعا) بل (ولو) أو ثمن (على نفسه) بعهد منه أن لا يهرب أولا بخونهم في مالهم أو بلا عهد فهو أمناك على نفسك أو على مائنا ليس له أن يأخذ من مالهم شيئا ولو حقيقا فإن لم يؤمن أو أو ثمن مكرها فله الهروب وله أخذ كل ما قدر عليه من مال أو نساء أو ذرية ولو بين ولا حث عليه لأن أصل بعثه ألا كراه (و) حرم (الغلول) بضم الغين لمحمة أي الخيانة من (١٦٠) لغلبة قبل حوزها وليس منه أخذ قدر ما يستحق منه إذا كآ لا ميرجا لا يقسم قسمة شرعية

يخوزان أمن على نفسه  
(أدب) الغال بالاحتداد  
(الظهر عليه) لأن  
جاء تائه ولو بعد القسم  
وتفرق الجيش وتعذر  
الرد وتصديق به عنهم  
بعد دفع خمسة للإمام  
(وجاز أخذ محتاج) من  
الغنائم ولو لم تبلغ  
حاجته حد الضرورة  
وسواء أدن له الإمام أم لا  
مالم يمنع من ذلك ولم يكن  
الأخذ على وجه الغلول  
(علا وحراما) معتادا  
(وإبرة وطعاما) وغير  
ذلك (وان) كان (نهما)  
بذبحها ويرد جلدها  
لغنيمة إن لم يتجلب به  
(وعلا) لدايته (كثوب)  
يلبسه (وسلاح) يقاتل  
به (ودابة) يركبها يقاتل  
عليها أو يرجع بها للبلد  
أو يحمل عليها مانعا  
(ليرد) راجع لما بعد  
الكاف ولذا فصل بها  
أي أن جواز ما ذكر  
إذا أخذه بنية رده لأن  
بوي التملك أولانية له  
لكن الراجح كما هو ظاهر  
المدونة أن محل المنع  
إذا أخذ بنية التملك  
نظ وأما ما قبل الكاف

يكن في ذلك مصلحة شرعية كاطمئنان القلوب بالحزم ومعه والا حاز قد جعل لابي رأس كعب بن الأشرف من  
خير الدين (قوله وحرم خيانه أسير) أي فيما أمن عليه خاصة (قوله عاتما) أي بالاثتمان سواء كان  
الاثتمان مصرح به مثل أن يقال له أمناك على مالنا أو على كذا أو كان غير مصرح به كما إذا أعطى الأسير  
ما يخططه فلا يجوز له السرقة منه لعموم خبر إذا لمانته لمن ائتمنك أن قلت الفرض أنه أسير فكيف يتأتى منه  
طوع قلت يمكن ذلك في أسرا بئداء فلما وصل لبلادهم أحبوه وأطلقوه وأعجبه ببلادهم لكثرة الماء كل  
والمشارب (قوله بعهد منه) أي بأن قال لهم عاهدتكم على أني لا أخونكم في مالكم أو على أني لا أهرب بعد  
أن قالوا له أمناك على نفسك أو على أموالنا (قوله أو بلا عهد) أي أو أو ثمن على نفسه أو على أموالهم من  
غير أخذ عهد منه على ذلك بأن قالوا له أمناك على نفسك أو على أموالنا أو على حرينا أو أولادنا ولم يقل لهم  
عاهدتكم على أني لا أخون في ذلك (قوله فله الهروب) فإن تنازع الأسير من أمنه هل وقع الاثتمان  
على الطوع أو لا كراه فالقول قول الأسير قاله عجم (قوله ولو بين) أي أخذوه منه على ذلك بأن قال  
لهم بعد أن آمنوه مكرها والله لا أخونكم في مالكم أو والله لا أهرب وفي حاشية السبدان الأسير إذا عاهد  
على الفداء لا يجب عليه الرجوع إذا عجز بل يسعى جهده ويوصله لهم إلا أن يشترط عليه الرجوع وذكروا  
خلافه في وجوب الوفاء إذا اقتضى الفداء من حر بي فانظره (قوله لا أن جاء تائبا) أي وأتى بما سرق فلا  
يؤدب (قوله ولو بعد القسم وتفرق الجيش) فيه نظير بل الحق أنه ان جاء تائبا قبل القسم فلا يؤدب وإن جاء  
بعده وبعد تفرق الجيش فإنه يؤدب ويتصدق بما أخذه لتول ابن رشد كافي ح والتوضيح ومن تاب بعد  
القسم باقتراق الجيش أدب عند جمعهم قياسا على الساعد يرجع بعد الحكم لأن اقتراق الجيش كعدمه  
الحكم بل هو أشد لفدوته على الغرم للمعكوم عليه وعجزه عن ذلك في الجيش اه بن (قوله وجاز أخذ  
محتاج) أي من المنعم قبل قسمه (قوله مالم يمنع من ذلك) أي من الأخذ فان منه الإمام من الأخذ فلا يجوز  
له أن يأخذ لكن الذي في المدونة ولونهاهم الإمام ثم اضطروا إليه جاز لهم أخذه ولا عبرة بنبيه أبو الحسن  
لأن الإمام إذا كان عاص فلا يملك له اه بن (قوله ولم يكن الأخذ على وجه الغلول) حال من قول  
المصنف محتاج أي جاز أخذ محتاج حيث كان أخذه على وجه الاحتياج لا أن كان أخذه على وجه الغلول  
والخيانة فلا يجوز له الأخذ (قوله معتادا) أي وأما إذا كان مثل أحرمة الملوكة فلا يجوز أخذه (قوله وان  
كان) أي المحتاج له نعم (قوله أن لم يحتج إليه) أي وأما إن احتاج إليه ليجلس عليه أو ليجعله فربة مثلا فلا  
يرده (قوله ليرد) ليست الأذم للتعليل لأن العلة في أخذه ما ذكره الانتفاع ولا لاعتباره لانه عاقبة أخذه ما ذكر  
وغيره المترتبة عليه الانتفاع وانما هي بمعنى على كافي قوله تعالى ويخرجون للأذقان فاعني وأخذ ما ذكر  
على أن يرده تأمل (قوله أي أن جواز ما ذكر) أي أخذ ما ذكر من الثوب والسلاح ولداية قوله مما بعد  
الكاف وما قبلها) فسه نظير بل يتعين صرفه لما قبل الكاف فقط دون ما بعده لانه يرد بعينه كالداية  
والثوب والسلاح ولا معنى لأفضله والكثرة فيما يرد بعينه وهو ظاهر اه بن (قوله فأتعذر رده ما أخذه)  
أي سواء كان أخذه ليرده أم لا خلافا لما في عقب اه بن (قوله بعد إخراج الخمس) الذي في التوضيح أنه  
يتصدق بجميعه واختار شيخنا ما قاله الشارح وقوله على المشهور متعلق بقوله تصديق به كله ومقابله قول  
ابن الموازنة يتصدق منه حتى يبقى اليسير فإذا صار الباقي يسيرا جاز لذلك الأخذ كله كما لو كان الباقي  
بعد الحاجة يسيرا من أول الأمر (قوله ليجوز ابتداء) عذاه والصواب كما عبر به ابن الحاجب خلافا

لجواز مطلقا (ورد) وجوبا (لفضل) أي الفاضل عن حاجته من كل ما أخذه مما عد الكاف وما قبلها  
ان كثر) بأن كان قدر الدرهم لأن كان يسيرا لم يكن له ثمن أو أقل من درهم (فان تعذر) رده ما أخذه لتفرق الجيش (تصدق به) كله  
عد إخراج الخمس على المشهور (ومضت المبادلة) بل ويجوز ابتداء (بينهم) أي بين المجاهدين في أخذ الجاهل أو عسا أو شعيرا  
وأخذ غيره خلاف ذلك جاز لهم المبادلة



و(الم ترج) فالجواز في  
صورتين فان أنكرى ولم  
ترج تعيين التخييب  
وان لم تنك ور جيت  
وجب الابقاء فالصور  
أربع (واظهار) عند  
الرشد (أنه) أي ما  
ذكر من التخييب وما  
معه (مندوب) أي اذا  
لم ترج وكان فيه نكايه  
وهي الصورة التي تقدم  
أنه يجب فيها التخييب  
(كعكسه) أي ابقاؤها  
اذا رجيت ولم تنك وهي  
الصورة التي تقدم أنه  
يجب فيها الابقاء والمذهب  
ما قدمناه وان كان  
لمصنف لا يفيد وما لا ين  
رشد ضعيف (و) جاز  
وطء أسير مسلم (زوجه  
وأمنة) له أسرتا معه أن  
أيقن انها (سلطان) من  
وطء لكافر له - مالان  
سبهم لا يهرم نكاحنا  
ولا يبطل ملكنا وأراد  
بالجواز عدم الحرمة  
والافهو مكروه خوفا  
من بقاء ذريته بارض  
الحرب (و) جاز (ذبح  
حيوان) لهم يحجز عن  
الانتفاع به قيل المراد  
ازهاق روحه لا الذبح  
لشرعى (وعرقته) أي  
قطع عرقوبه (وأجهز  
له) وجوبا لا راحة

(٣١ سوقى نى) من التعذيب (وفى) جوار' اتلاف (البحل) بجاء- مهملة (ان كثرت) ذكابه  
(قصد) بالاتلاف (عسها) أى أخذه، وأما ان قصد المسلمون بالانلافها أخذ عسها فيجوز قلت أو كثرت وسراً  
لحيوان ندبا

(۳۱ سوقی فی) من التعذیب (وفی) جوار' اذلف (البحل) بجاء- هملۃ (ان کثرت) ذکایۃ لهم فان قلت کره (ولم  
ذکایۃ) اذلف (عساکر) ای أخذہ وأما ان قصد المسلمون بالنلافها أخذ عساکرہا فیجوز قلت أو کثرت وکراہتہ (روایتان وحرق)  
ان ندبا



بعد اتلافه (ان أكلوا الميتة) أي استحلوا أكلها في دينهم وقيل التصريق واجب ورجح وقال اللخمي ان كانوا يرجعون اليه قبل فسادهم وجب التصريق والالم يجب لان القصد عدم انتفاعهم به وقد حصل (كتناع) لهم أو لمسلم (عجز عن حمله) أو عن الانتفاع به فببطل محرق أو غيره ثلاثا ينتفعوا به (و) جاز الامام (١٦٣) (جعل الديوان) بفتح الحيم بأن يجعل الامام ديوانا لطائفة يجمعها وتناط بهم

أحكام وديوان بكسر الدال على الصحيح اسم للدقتر الذي يجمع فيه أسماء أنواع الجنود المجاهدين يعطاهم بيت المال (و) جاز (جعل) بضم الحيم (من) قاعد يدفعه (لمن يخرجه) عنه) للجهاد وسواء كان الجعل هو عطاء الجماعل من الديوان أو قدرامعينا من عنده (ان كانا) أي الجماعل والخارج عنه ديوان واحد أي بأن كانا من أهل عطاء واحد كديوان مصر فانه واحد وان اختلفت أنواعهم كمتفرقة وجراكسة وجاويشبة وأهل الشام أهل ديوان واحد وأهل الروم أهل ديوان فلا يخرج شاحي عن مصري ويشترط أيضا أن تكون الخرجة واحدة ولم يعين الامام شخص الخارج وأن يكون الجعل عند حضور الخرجة أي صرفها لأهل الديوان والسهم للقاعد لا الخارج واستظهر ابن عرفة انه لهما كال تنازعه اثنان فتأمل (و) جاز (رفع صوت مرابط) وحارس

هي صورة المصنف (قوله بعد اتلافه) أي بالاجهاز عليه أو العرقبة أو الذبح وقوله ان أكلوا الميتة أي ان استحلوا أكلها ولو ظنوا ثلاثا ينتفعوا به فان كانوا لا يستحلون أكل الميتة لم يطلب التصريق في هذه الحالة وان كان جائزا ولا ظهر طلب تحريقه مطلقا سواء استحلوا أكل الميتة أم لا لاحتمال أكلهم له حال الضرورة (قوله وقال اللخمي الخ) هذا جمع بين القولين (قوله بأن يجعل الامام ديوانا) أي كان يجعل دفتره يكتب فيه أسماء العساكر المصرية أو الشامية أو الخلبية الخ وما لكل واحد من العطاء الذي يجعله له من بيت المال (قوله اسم للدقتر الخ) أي كالدقتر الذي يكتب فيه أسماء عساكر مصر وجنودها الذين يخرجون الى الجهاد يعطاهم أي جامكية من بيت المال فانهم أنواع عرب وانكشارية وجاويشبة ومتفرقة وجراكسة واسباهية وقد كتب بذلك الدقتر أسماء جنود كل نوع مما ذكر وما لكل واحد من الجامكية واعلم انه لا يجوز لاحد من العساكر أن يأخذ من الجامكية الا بقدر حاجته المعتادة لامثاله وأما أخذ من زيادة عنها فيجزم بخلاف مرتب تدريس ونحوه فيجوز لمن هو من أهل العلم وقام بشرط الواقف أخذه ولو كان غنيا لان قصد الواقف اعطاهم للتصرف بالعلم وان كان غنيا دون الديوان كذا في عقبه وتعقبه شيخنا وغيره بان الحق أن للعساكر الاخذ من جعل الديوان ولو كانوا أغنياء فتأمل (قوله يعطاهم) أي بسبب عطاءه (قوله وجاز جعل من قاعد) يعني ان اذ اعبر الامام طائفة للجهاد وأراد أحدهم أن يجعل جعلاً لمن يخرج بدلا عنه فله يجوز بشرط أربعة ذكر المصنف منها واحدا وذكر الشارح ثلاثة (قوله هو عطاء الجماعل) أي جامكته التي يأخذها من الديوان (قوله أو قدرامعينا) سواء كان قدر عطاءه من الديوان أو أقل أو أكثر (قوله ان كانا ديوان) وذلك لان الاصل منع هذه الاجارة لكونها اجارة مجهولة العمل اذ لا يدري هل يقع اداء أم لا ولا كم مدة اللقاء وانما أجزت اذا كانا من ديوان واحد لان على كل واحد منهم ما على الآخر فخرج المجمول له كانه لم يكن لاجل الجعل ولا نه عما خرج ورعالم يخرج (قوله وأهل الشام أهل ديوان) أي وان اختلفت أنواعهم لانكشارية وغيرهم (قوله ويشترط أيضا) أي في جواز رفع الجعل عن القاعد لمن يخرج بدلا عنه أن تكون الخرجة أي للجهاد بدلا عنه التي يجاعل عليها واحدة كاجعك بكذا على أن يخرج بدلا عنه في هذه السنة وأما ما توعدا فمعه على أنه كلما حصل الخروج للجهاد خرج نائباً عنه فلا يجوز لقوة الفرار فالمراد بالخرجة المرة من الخروج الغزو وكذا قرر شيخنا (قوله ولم يعين الامام شخص الخارج) الاولى شخص القاعد أي وانما عينه بالوصف كان يقول الامام أو نائبه يخرج من الجاويشبة بمصر أو من الانكشارية مائة فيجوز لواحد منهم قبل تعيينه بالشخص أن يجعل لنفسه بدلا ويقعد وكان يقول الامام يخرج أصحاب فلان أو أهل النوبة الصيفية أو الشتوية فيجوز لواحد منهم أن يستنيب فان عينه الامام بالشخص فظاهر المدونة جواز الاستنابة وقال التونسي انما يجوز باذن الامام (قوله وأن يكون الجعل) أي دفعه للخارج بدلا عنه عند حضور الخرجة أي عند صرف الجامكية لأهل الديوان (قوله والسهم) أي من الغنينة (قوله وجاز رفع صوت مرابط بالتكبير) ظاهر المصنف كان المرابط واحد أو جماعة كان التكبير عقب الصلاة أو لا والذي في المدخل ان هذا اذا كان المرابط جماعة وكان التكبير عقب الصلاة فان كان واحدا كره له رفع صوته بالتكبير وحيث قد ينبغي أن يفيد كلام المصنف بما اذا كان المرابط جماعة وكان التكبير عقب الصلاة (قوله في حرسهم) أي في أماكن حرسهم (قوله وكذا التهليل) أي ان مثل التكبير في ندب رفع الصوت به التهليل والتسبيح الواقع عقب الصلاة (قوله أي من الجماعة) هذا راجع لقول المصنف ورفع صوت مرابط بالتكبير ولما مثله من التسبيح والتهليل (قوله والسرفي غير ذلك) أي في غير

بجر (بالتكبير) في حرسهم ليلا ونهارا لانه شعارهم ومثله رفعه بتكبير العيد والتلبية وكذا التهليل والتسبيح الواقع ما بعد الصلوات الخمس أي من الجماعة لا المنفرد والسرفي غير ذلك أفضل



ووجب ان لزم من الجهر التشويش على المصلين أو اذا كثر من (وكره التطريب) أي التفتيح بالتكبير (و) جاز (قتل من) أي جاسوس يطلع على عورات المسلمين وينقل أخبارهم للعدو (وإن أمن) أي دخل بلادنا بأمان لأن التأمين لا يتضمن كونه عيبا ولا يستلزمه ولا يجوز عقد عليه (والمسلم) العين (كالزندق) يقتل ان ظهر عليه ولا تقبل منه توبة وان جاء نائبا قبلت (و) جاز (قبول الامام) وأمير الجيش (هدية) اب كان فيهم منعة وقوة لان ضعفوا وأشرف الامام على أخذهم وقصدوا توبتهم (١٦٣) المسلمين (وهي) أي الهدية (له)

أي الامام يختص به (ان كانت من بعض) منهم له (للكفرية) أو صداقة أو مكافأة وسواء دخل بلاد العدو أم لا فان كانت لا لكفرية فهي في هداية المسلمين بلا تخمين ان لم يدخل بلادهم والا فغنية تخمس (و) هي (في) ترصد لمصالح المسلمين بلا تخمين (ان كانت) الهدية للامام (من الطاغية) أي ملكهم (ان لم يدخل) الامام (بلده) أي اقليمه كانت لكفرية أم لا فان دخل فغنية الجيش تخمس وهذا كله في الهدية للامام كما هو صريحه فان كانت لغيرة فهي له كانت من الطاغية أو من بعضهم (الهدية) أي الهدية (و) جاز (قتل روم) وهم الأفرنج (وترك) فغيرهم

ما ذكر من تكبير المراتب والعيود واللبية وتسبيح الجماعة وتهليلها بعد الصلاة أفضل أي من الجهر وأما ما ذكره الجهر ربه أفضل أي وحيد فالحجوازه تبارك انيسة على الصواب لا بمرجوحية خلافا للعقب (قوله) ووجب (أي اسرار المراتب بالتكبير واسرار الجماعة بالتسبيح) (قوله) وجاز قتل عين (أي كافر قال سجنون مالم ير الامام استرقاقه وهو مشكل لان استرقاقه لا يدفع اذابته تأمل (قوله) وان أمن (أي هذا اذا لم يؤمن بأن دخل بلادنا بلا امان مسخفا وصار عينا بل وان أمن (قوله) ولا يجوز عقد عليه (أي لا يجوز عقد الامان على المتجسس فضمير عليه لوصف الشخص (قوله) وجاز قبول الامام (أي في حالة الجهاد وقيام الحرب (قوله) لان ضعفوا الخ) أي فلا تقبل حينئذ لكن مع العمل بما قصدوه والا فلا مانع من قبولها كذا قرر شيخنا (قوله) وهي له الخ) حاصل صورته المسئلة ستة عشر لان المهدي اما الطاغية أو بعض جنده وفي كل اما لكفرية أو لا وفي كل اما قبل دخول بلده أو بعده فهذه ثمانية والمهدي له اما الامام أو بعض جنده فان كانت الهدية للامام من غير الطاغية فهو للامام ان كانت لكفرية كانت قبل دخول بلاد العدو وأبعد دخولها وان كانت لغيرة فان كانت قبل دخول بلادهم ففي هداية وان كانت بعد فغنية فهذه أربعة وان كانت للامام من الطاغية فان كانت قبل دخول بلادهم ففي هداية وان كانت بعد فغنية وسواء كانت لكفرية أم لا فهذه أربعة أيضا فالجملة ثمانية وان كانت الهدية لغير الامام فهي له سواء كانت من الطاغية أو من غيره لكفرية أو لا بعد دخول بلادهم أو قبله فهذه ثمانية أيضا (قوله) وانما نص على من ذكر (أي على جواز قتال من ذكر دون غيرهم مع أن غيرهم كالحبشة والقبط والزيج كذلك يجوز قتالهم أيضا (قوله) محمول على الارشاد (أي أن الامر في الحديث محمول على الارشاد لما هو الافضل في ذلك الوقت لانه للوجوب كاقبوا الصلاة ولا لالهانة نحو كونوا حجارة أو حديثا فالنبي عليه الصلاة والسلام أرشدنا ودلنا على أنه يجوز لنا أن نترك مقاتلتهم ونشتغل بمقاتلة غيرهم في ذلك الزمان لكونه أولى لقوة ذلك الغير من غير أن يكون ذلك التارك واجبا علينا واذا كان ترك مقاتلتهم جائزا كان قتالهم جائزا كما فاده المصنف فلامعارضته بين كلام المصنف والحديث (قوله) ون كان النوب غيرهم في الاصل) أي لان النوب في الاصل منصف من السودان (قوله) لما وافقنا الحديث (أي واللاجاع على جوار قتال الروم فلا وجه لذكرهم بخلاف الحبشة فقد قيل يمنع قتالهم هم والترك (تنبيه) الروم أولاد روم بن عيص بن اسحق بن ابراهيم سموا باسم أبيهم وهم الذين تسميهم أهل هذه البلاد بالافرنج وهم فرق كثيرة كالأبجيز والفرنجة ودرهم ونيمه وموسقه وغير ذلك وأما الترك فهم جيل من الناس لا كتاب لهم من أولاد يافث بن نوح زكوا من بأجوج وما جوج خلف السد لا يكادون يفقهون قولنا تولد لسانهم من الفارسي مع شيء من العربي (قوله) والاحرم) ظاهره ولو كان الاحتجاج به عليهم مع السب نافعا وهو الصواب كما في بن خلافا لنافي عقب من الجواز حينئذ (قوله) والمراد (أي بالاحتجاج عليهم بالقرآن تلاوته عليهم أي لعلمهم يرجعون (قوله) على الاظهر) راجع لقوله واقدام الرجل كما يفيد من نقل المواقف الى الشرط كما وقع له ظاهره اه بن (قوله) وأن يضن الخ) عطف على قوله ان لم يكن والحاصل أن حوارا اقدام لواحد على الكثير

أولى وانما نص على من ذكر لاشارة الى أن حديث اتركوا كوا الترك ما تركوكم محمول على الارشاد وان قتال غيرهم في ذلك الزمان أولى وفي نسخة نوب بدل روم ويراد بهم الحبشة وان كان النوب غيرهم في الاصل وهي الصواب لما وافقنا الحديث المذكور وأما الروم فلم يرد النهي عن قتالهم حتى يعتنى بالنص عليهم (و) جاز (احتجاج عليهم) أي الكفار (بقرآن) ان أمن سبهم له أولئك أنزل عليه والاحرم والمراد تلاوته عليهم (وبعث كتاب) لهم (فيه كلابية) والآيتين والثلاثة ان أمن السب والامتنان (و) جاز (اقدام الرجل) المسلم (على كثير) من الكفار (ان لم يكن) قصده (ليظهر شجاعة) بل لاعلاء كلمة الله (على الاظهر) وأن يضن تأثيره فيهم والالم يجوز (و) جاز (انتقال



(من سبب موت لاخر) كسر قههم سفينة ان استمر فيها هلك وان طسرح نفسه في البحر هلك (ووجب) الانتقال (ان دجى) به (حياة أو طولها) ولو حصل له معها ما أو أشد من الموت لان حفظ النفوس واجب ما أمكن وشبه في الوجوب قوله (كالتنظر) من الامام بالمصلحة للمسلمين (في الاسرى) قبل قسم الغنمة (بقتل) وبحسب من رأس الغنمة (أو من) بان يترك سبيهم وبحسب من الخمس (أو فداء) من الخمس أيضا بالاسرى الذين عندهم أو بمال (أو) ضرب (جزية) عليهم وبحسب المضروب عليهم من الخمس أيضا (أو استرقاق) ويرجع للغنمة وهذه الوجوه بالسبب للرجال (١٦٤) المقاتلة وأما النساء والذرية فليس فيهم الا الاسترقاق أو الفداء (ولا يمنع) أى

الاسترقاق (حل) لامة

(بمسلم) كان يتزوج

مسلم كتابية حربية

ببدا الحرب ثم تسبي

حامل أو يتزوج كافر

كافرة ويسلم ثم تسبي

حامل أو قد أحبلها حال

كفره أو بعد اسلامه

فهى رقيقة لسايمها

والجل في الصور الثلاث

مسلم وأما رقه ففيه

تفصيل أشار به بقوله

(ورق) كأمه (ان

جلت به بكفر) أى فى

حال كفر أبيه ثم أسلم

كفى الصورة الوسطى

لا ان جلت به حال

اسلام أبيه كفى

الطرفين فخر (و) وجب

لهم (الوفاء بما) أى

بالشرط الذى (فتح لما)

الحصن أو القلعة أو البلد

(به) أى بسببه (بعضهم)

كافتح لكم على أن

تؤمنونى على فلان أو

على أهلى أو على عشرة

من أهلى أو بنى فلان

ويكون هو أمانهم من

طلب له الامان لانه

لا يطلب الامان لاحدا لا

مقيد بأمرين أن يكون قصده اعلاء كلمة الله وأن يظن تأثيره فيهم والظاهر أن الشرط الاول للكمال لما يأتى من جواز الافتخار في الحرب ففهو الكراهة فقط خلافا لما يفيد كلام نحس من الحرمة كذا قرر شيخنا واعلم أنه اذا علم أن ظن تأثيره فيهم جازله الاقدام ولو علم لم يذهب نفسه كفى عبق ومقابل الاظهر ما قاله بعضهم من المنع لقوله تعالى ولا تلقوا بأيديكم الى التهلكة (قوله من سبب الخ) انما صدر الشارح سبب لان الموت لا تعدد فيه والتعدد انما هو فى أسبابه

ومن لم يمت بالسيف مات بغيره \* تعددت الاسباب والموت واحد

(قوله وان طرح نفسه في البحر هلك) أى فيجوز له طرح نفسه في البحر وهذا هو المشهور ومقابل ما فى كتاب محمد من عدم اخوار وفرض المسئلة استواء الأمرين أى يعلم انه ان مكث مات حالا وان رجع نفسه في الحرمات حالا وأما ان علم انه ان نزل البحر مكث حيا ولو درجة أو ظن ذلك أو شك فيه وان مكث مات حالا وجب عليه النزول في البحر وهو معنى قول المصنف ووجب ان رجع حيا الخ (قوله ووجب الانتقال) أى من سبب الموت لسبب آخر وقوله ان رجع به أى بالانتقال بمعنى الانتقال اليه ولو كان الرجاء على جهة الشك (قوله وبحسب) أى قيمة الاسير المقتول من رأس الغنمة أى وحينئذ فيضعب على الجميع (قوله بان يترك سبيهم) أى بجانا من غير أخذ شئ منهم لا عاجلا ولا آجلا (قوله وبحسب) أى من من عليه الامام وأعتقه من الخمس الذى لبيت المال (قوله أو فداء من الخمس الخ) أى انه اما أن يحصل الفداء حال بأخذهم منهم ويضمه للغنمة أو يحصل الفداء برؤ الاسرى الذين عندهم وحينئذ فيحسب القدر الذى يفل به الاسرى من عندهم من الخمس (قوله وبحسب المضروب عليهم) أى وبحسب قيمة الاسرى الذين ضربت عليهم الجزية من الخمس أيضا والجزية التى تؤخذ منهم كل عام محلها بيت المال وما ذكره الشارح من أن هذه الثلاثة تحسب من الخمس هو ما نقله ح عن الأعمى والذى لابن رشد أن الثلاثة تحسب من رأس المال انظر بن (قوله وأما رقه) أى ورق الجل (قوله فخر) أى وحينئذ فلا ملك لاحد عليه لاسباب أمه ولا غيره (قوله ببلد الخ) أى كاذك الامام حين أعطى الامان للحربى فى بلد من بلادهم أو كان فى بلد من بلاد سلطان آخر من المسلمين (قوله أمانه) أى أتمن الامام الحربى (قوله أو غيره) أى كنفسه وأهله (قوله أو عدد محصور) أى وسواء كان الامان بعد الفتح أو قبله (قوله كالمبارز) أى فاذا برز للبدان واحد من شجعان المسلمين وطلب أبقر بنه فلان الكافر يبرزه يقال ذلك الكافر بشرط أن تتقاتل ماشين أو راكبين على خيل أو ابل أو تقاتل بالسيف أو الرماح فيجب على المسلم أن يوفى لقرنه بما شرطه عليه فان خيف على المسلم المبارز القتل من قرنه الكافر قتل الباجى عن ابن القاسم ومحتجون أن المسلم لا يعان بوجه لاجل الشرط وقال أشهب وابن حبيب يجوز اعانة المسلم ودفع المشرك عنه بغير القتل لان مبارزته عهد على أن لا يقتله الا من بارزه قال المواق وهما هو الذى يجب به الفتوى ألا ترى أن العلم المكافئ لو أراد أن بأسره لوجب علينا انقاذه منه فان لم يمكن دفعه عنه الا بالقتل قتل كافى البساطى (قوله بكسر التاف) أى وجعه أقران وقوله المكافئ أى المماثل (قوله فى الشجاعة) أى أو العلم أو لبطش والقتال وأما الذى يقرنك فى منك فهو قرن بالفتح وقرين وجعه قرناء كفى المشارق (قوله قتل المعين فقط) أى وترك الامان لمبارزه يتقاتلان حتى يحصل ما يريد الله لان مبارزته عهد على أنه

مع طلبه انفسه (و) وجب لوفاء (بأما الامام مطلقا) ببلد الامام أو غيرهما من بلاد سلاطين المسلمين أمانه على مال أو غيره كان لا الامان لا قليم أو عدد محصور (كالمبارز) يجب عليه الوفاء بما شرطه من القتال (مع قرنه) بكسر القاف المكافى له فى الشجاعة راجلين أو راكبين فرسين أو بعيرين بسيف أو خنجر أو غير ذلك (وان أعين) القرن الكافر (بأذنه قتل) المعان (معه) أى مع المعين وبغير اذنه قتل المعين فقط (و) جاز (لن يخرج) للمبارزة (فى) بجملة (بجاعة) مسلمين (لمثلها) من الكفار من غير تعيين شخص لا آخر عند العقد لكن عند القتال انفرد كل واحد بقرن (اذا فرغ) المسلم (من قرنه الاعانة) لغيره على قرنه نظرا الى أن الجميع مقابل للجمع



(واجبروا) أي أهل الحصن أو المدينة أو من قدم بتجارة ونحوها من الكفار الحريين إذا نزلوا بآمان (على) مقتضى (حكمهم من نزلوا على حكمه أن كان) من نزلوا على حكمه (عدلا) فيما حكموه فيه من تأمين أو نحوه وأن لم يكن عدل شهادة يشمل العبد والصغير كذا قيل والتحقيق أن المراد به عدل الشهادة فقير من صغير وعبد وامرأة داخل (١٦٥) تحت قول المصنف والالخ (وعرف المصلحة)

للمسلمين أي إذا أزالهم  
الامام على حكم غيره  
فحكم بالقتل أو الأسر  
أو بضرب جزية أو غير  
ذلك أجبروا على حكمه  
ولا ردون لأنهم إن  
أولوا (والا) بأن انتفى  
الشرطان أو أحدهما  
(نظر الامام) فيما حكم  
به أن كان صوابا أمضاه  
والاردء وتولى الحكم  
بنفسه ولا يرد لهم لأنهم  
تمشيه في نظر الامام  
قوله (كتأمين غيره)  
أي غير الامام (أقليم)  
أي عدد غير محصور  
وإن لم يكن أحد الأقاليم  
السبعة (والا) بأن  
أمن غير الامام دون  
أقليم بأن أمن عددا  
محصورا أو واحدا (فهو  
يجوز) ابتداء وليس  
للإمام فيه خيار (وعليه  
الاكثر) من أهل العلم  
(أو) لا يجوز ابتداءه  
ولكن (بعض) أن  
أمضاه الامام وإن شاء  
رده ثم الجواز ابتداء أو  
مضاه إن شاء في الأمان  
الواقع (من مؤمن بمين)  
والأولى حذف مؤمن  
(ولو صغيرا أو امرأة أو  
رقا أو خارجا على الامام

لا يقتله الأمان بارزة فإن جهل الحال ولم يعلم هل أعانه باذن أو بغير اذن جل على الاذن أن دلت القرينة عليه كما  
إذا راطنه بلسانه ولم يعلم ما يقول فاعقب ذلك والافلاصل عدم الاذن (قوله) وأجبروا أي أهل الحصن الخ  
أي أنه إذا حاصر الجيش حصنا أو أراد واقتل من فيه فقال أهل الحصن نزل لكم منه على حكم فلان أو راضين  
بحكم فلان فينا الذي هو من جملة الجيش فلا يجوز للامام أنزالهم من الحصن أو القلعة على حكم غيره بل على  
حكمه ثم إذا كانوا مترجين أن فلانا يحكم فيهم بحكمهم حين كعداء فلما نزلوا حكم فيهم بالقتل أو الأسر لما رآه من  
المصلحة أجبروا على ذلك الحكم ولا عبرة بقولهم بعد نزولهم وحكم فلان فيهم لا ترضى بحكمه لأننا كنا نظن أنه  
يرأف بنا فوجدناه ليس كذلك (قوله أو من قدم الخ) أي فإذا قدم بلادنا فريون بتجارة وطلبوا الدخول  
بآمان وقالوا نرضى بما يحكم به علينا فلان من أخذ ما يرضيه من الأموال التي بأيدينا فآذنا دخلوا وقال  
حكمت بالعشر فأوامن ذلك فأنهم يجبرون على ما حكم به فلان من أخذ العشر أو غيره (قوله كذا قيل) أي  
وفيه نظير بل هو غير صحيح إنا العدالة لا بد منها في كل حاكم وهي لا تجزأ فلا يصح كونه عدلا فيما حكموه فيه  
دون غيره سواء كان الحاكم عامما أو خاصا والصواب أن المراد عدل الشهادة وهو الحر البالغ العاقل السالم  
من الفسق انظر بن (قوله كتأمين غيره) أي فإذا أمن غير الامام أقليما وجب نظر الامام في ذلك فإن كان  
صوابا أمضاه والاردء وتولى الحكم بنفسه وذلك لأن تأمين الأقليم من خصائص الامام (قوله) وإن لم يكن  
أحد الأقاليم السبعة أي التي هي الهند والحجاز ومصر وبابل والروم والترك وبأجوج وما جوج والصين وأما  
المغرب والشام فمن مصر بدليل اتحاد الديار والميقات واليمن والحبشة من الحجاز وكل إقليم من هذه الأقاليم  
سبعائة فرسخ في مثلها من غير أن يحسب من ذلك جبل ولا واد والبحر الأعظم محيط بذلك ومحيط به جبل  
قاف (قوله والأولى حذف مؤمن) هذا إذا جعل مؤمن مأخوذا من الأمان أو من التأمين وهو غير متعين  
لجواز أن يكون مأخوذا من الإيمان فيكون قوله لازما محترزة وهو عطف على من مؤمن لأنه واقع في محل  
الحال (قوله تأويلان) سبهما قول المدونة قال مالك أمان المرأة جائز ابن القاسم وكذا عندى أمان العبد  
والصبي إذا كان الصبي يعقل الأمان وقال ابن المباحشون ينظر فيه الامام بالاجتهاد ابن يونس جعل عبد  
الوهاب قول ابن المباحشون خلافا وجهه غير وفافا فقوله أمانها جائز أراد بالجواز بعد الوقوع لا بإباحة  
الاندام عليه ابتداء (قوله ولو خارجا على الامام الخ) الحاصل أن من تكلم فيه ستة شروط وهي الإسلام  
والعقل والبلوغ والحرية والذكورية وعدم الخوف منهم إذ أعطى أمانا كان كالأمان في الجواز ابتداء  
ولا يتعقب ولو كان خبيثا لا يستل عنه إذا غاب ولا يشاورن حضر ولو كان خارجا على الامام فن وقع  
الأمان من صبي عجز ورقيق أو أثنى ففيه الخلاف وإن صدر من كافر أو من غير عجز أو من خائف منهم كان غير  
منعقداته قأ (قوله) وإنما الخلاف في الصغير أي في جوازه ابتداء وعدم جوازه ابتداء بل إن أمضاه الامام  
مضى وإن رده رد (قوله إذا أمضاه) هذا شرط فيما يحتاج لامضاه كتأمين المرأة وعبد والصبي لعدد محصور  
على أحد القولين السابقين وكتأمين الذكرا البالغ قليلا أمانا تأمين الذكرا الحر البالغ المسلم العدد  
المحصور فانه يسقط به القتل ولا يتوقف على أمضاه الامام لأنه ماض في نفسه (قوله ولو بعد الفتح) وأولى بعد  
الإشراف على فتح الحصن وهذا قول ابن القاسم وابن المؤازر والمصنف بل هو على ما قلناه محصور لا يجوز لمؤمنه  
نتله ويجوز لغيره لادم صحة أمانه بالنسبة لغير مؤمنه فعمل الخلاف في سقوط القتل بالتأمين بعد الفتح إنما  
هو بالنسبة لغير المؤمن وأما هو ليس له اتفاقا كذا في التوضيح وح ومقتضى نقل المواق عن ابن بشير أن

لأن كان المؤمن (ذميا أو خائفا منهم) حال عقد الأمان فربما يفتى لأن كفره يحمله على سوء النظر للمسلمين وخوفه يحمله على مصلحة  
نفسه خاصة دون المسلمين وقوله (تأويلان) راجع لما قيل لا ولو قدمه لكان أحسن ثم إن قوله ولو صغيرا يقتضى أن ما قبل المبالغة  
وهو الحر البالغ فيه الخلاف وليس كذلك إذا خلا فيه ولو خارجا على الامام وإنما الخلاف في الصغير المميز والعبد والمرأة فلو قال من  
صغير عجز الخ كان أحسن (وسقط القتل) لتأمين الامام أو غيره إذا أمضاه (ولو) وقع الأمان (بعد الفتح) وكذا يسقط غيره من جزية  
أو استرقاق أو فداء



ان وقع قبله فالامان بعد الفتح لا يسقط الا القتل والامام النظر في بقية الامور وقوله عام في اسقاط القتل وغيره ثم الامان من امام او غيره يكون (بلفظ) عربي او غيره (أو إشارة مفهومة) أي يفهم الحربي منها الامان وان قصد المسلم به اضده وثبت الامان من غير الامام بيينة لا يقول المؤمن كنت أمنتهم بخلاف الامام ثم شرط لامان (ان لم يضر) بالمسلمين بان يكون مصلحة أو استوت المصلحة وعدم الضرر فان اضر بالمسلمين وجب رده (وان ظنه) أي ظن لامان (حربي) من غير إشارة له ولم يقصد المؤمن كان خاطب مسلم صاحبه أو خاطب حربي بسلام فظنه الحربي أماناً (بخاء) (١٦٦) معتمد على ظنه (أو نهي) الامام (السام عنه) أي من التامين (فقصوا) نهيه

وأمنوا (أو نسوا أو جهلوا) أي لم يعلموا نهيه (أو جهل) الحربي (اسلامه) أي اسلام المؤمن له بان آمنه ذي فاعته أنه مسلم (لا) ان علم أنه ذي وجه ل (امضاه) بان ظن ان أمانه ماض كما ان الصبي والمرأة فلا يعضى وهو في (أمضى) الامان في المسائل الخمس ان أمضاه الامام (أورد) الحربي (الحله) أي لحل التامين الذي كان فيه ولا يجوز قتله ولا استرقاقه (وان أخذ) الحربي حال كونه (مقبلاً) اليها (بارضهم) متعلق بأخذ (وقال) جئت أطلب الامان منكم (أو) أخذ (بارضنا) ومعه تجارة (وقال) لنا انما دخلت أرضكم بلا أمان لاني (ظننت) أنكم لا تعرضون لناجر (أو) أخذ (بينهما) وقال جئت أطلب الامان (رد) في المسائل الثلاث (لأمنه) أي لحل آمنه ولا يجوز قتله

محل الخلاف في تامين غير الامام بعد الفتح وأما تامين الامام فانه يسقط به القتل اتفاقاً بالنسبة للامام وغيره اه بن (قوله ان وقع) أي الامان قبله أي قبل الفتح (قوله وان قصد الخ) كفتحنا لهم المصحف وحلفنا ان نقتلهم فظنوا ذلك أماناً ومعنى كون هذا أماناً به بعصم دمه وماله لكن بخير الامام بين امضائه ورده لأمنه وبهذا يجمع بين مافي التوضيح من اشتراط قصد الامان وبين مافي الواق من عدم اشتراطه فمحل مافي التوضيح على الامان المنعقد الذي لا يرد وما في الواق على ما يشمل تخيير الامام اه بن (قوله بخلاف الامام) أي فانه يثبت الامان بقوله كنت أمنتهم (قوله بان يكون فيه مصلحة أو استوت الخ) فالشرط في لزوم الامان عدم الضرر لا وجود المصلحة (قوله فان اضر بالمسلمين) أي كالأمن جاسوساً وطلبة أو من فيه مضره (قوله من غير إشارة) أي أو بإشارة لم يقصد به المؤمن الامان كافي بن (قوله أو خاطب حربي بكلام الخ) كنول المسلم لرئيس مركب العدو وأرخ قلعه أو لشخص منهم بالفارسية مترس أي لا تخف فظنوا ذلك أماناً (قوله أو جهل اسلامه) هذا أحد قولي ابن القاسم واختاره ابن الموار والقول الآخر أنهم في مواختاره الغمى انظر ح اه بن (قوله وجهل امضاه) أي حكم امضائه وهو عدم الزوم وقوله فلا يعضى أي ولا يعذر بذلك الجهل (قوله أو رد له) أو للتخيير أي أن الامام مخير بين امضائه أو رده الى المحل الذي كان فيه قبل التامين سواء كان يأمن فيه أو يخاف فيه فلا يتعرض له في حال مكثه عندنا ولو طالت اقامته ولا في حال توجهه الى المكان الذي كان فيه (قوله أو أخذ بينهما) ما ذكره المصنف من أنه يرد في هذه لأمنه أحد قولين وقبل انه يخبر فيه الامام ويرى فيه رأيه كافي ح ومحل هذا الخلاف اذا أخذ بعدنا بحبيشه والاخبر فيه الامام باتفاق انظر التوضيح (قوله وان قامت قرينة على صدقه) أي كعدم وجود سلاح معه وقوله أو كذبه أي كوجوده معه وقوله فعلمها العمل أي في المسائل الثلاث (قوله فعلى أمانه الاول) أي وله بعد رده نزوله مكانه الذي كان به قبل السفر وليس للامام أن يلزمه الذهاب لانه على أمانه (قوله فان رجع الخ) نص ابن عرفة ولو رجع بعد بلوغه مأمنه ففي حل أخذه وتخيير الامام في انزاله آمنه وورده نالها ان رجع اختيار الاول للصقلي عن ابن حبيب عن ابن الماجشون والثاني لمحمد والنالت لابن حبيب عن عبد الملك (قوله وقبل ان رجع اختياراً) أي أخذ فإرادته الامام لأمنه (قوله وانزاله) أي عندنا بأمان (قوله وان مات عندنا الخ) الذي يدل عليه كلام ابن عرفة أن الصور أربع لان الحربي اما أن يموت عندنا أو ما أب يموت في بلده ويكون له مال عندنا نحو ودعة واما ان يئوس واما ان يقتل في معركة فأشار المصنف الى الاولى بقوله وان مات عندنا الخ مع قوله والا أرسل مع ديتيه وأشار الثانية بقوله كوديعته فالتشبيه تام كافي خش والشيخ سالم ويدل عليه كلام ابن عرفة وأشار الثالثة بقوله ولقاتله ان أسرفه وقسيم لاقبله ولما بعده فلا يتوهم رجوعه له ما خلا فاما توهمه عقب عن شيخه وتبعهما الشارح وأشار الى الرابعة بقوله وهل ان قتل في معركة قولاً هذا تحقيق كلام المصنف وبه أعلم مافي كلام عقب من الخلل وتبعه الشارح قال ابن عرفة الصقلي عن محمد عن ابن القاسم وأصبح حكم ما عندنا في موته ببلده كونه عندنا وما له في موته بعد أسره لمن أسره ولو قتل في معركة ففي كونه لوارثه أو فياً لا يخمس نقلاً للصقلي عن محمد وابن حبيب مع نقله عن ابن القاسم وأصبح اه وبه تعلم أن المراد بقوله

ولا أسره ولا أخذناه (وان قامت قرينة) على صدقه أو كذبه (فعلمها) العمل فان قامت على كذبه رأى الامام فيه رأيه كوديعته من قتل أو استرقاق أو غيره (وان رد) مؤمن توجه ببلده قبل وصوله لها (يرجى فعل) أمانه (الاول لا يتعرض له) حتى يصل ببلده أو لأمنه فان رجع بعد وصوله لها قبل في وقيل ان رجع اختياراً وقبل بخير الامام في رده وانزاله (وان مات) المستامن (عندنا فإله) ودتيه ان قتل (في) في بيت المال (ان لم يكن معه) ببلده (وارث) فان كان معه وارث في دينهم ولو ذارحم فإله دخل على التجهيز أم لا



(ولم يدخل) بلدنا (على التجهيز) بل دخل على الإقامة ولو بالعادة أو جهل ما دخل عليه ولا عادة وكذا ان دخل على التجهيز أو بالعادة ذلك وطالت إقامته عندنا فمما يحمل كون ماله فيا مالم ينقض العهد ويحارب فيؤسر قتل أو لم يقتل فإنه يكون لمن أسره وماله أن قتله كما أشار له بقوله (و) ماله (لقاتله) من جيش أو سرية أو بعض المسلمين (ان) نقض العهد (أسر ثم قتل) أي أو لم يقتل فلا مفهوم للقتل ثم ان كان من أسره من الجيش أو مستند له خمس كسائر الغنيمة والا اختص به (١٦٧) وكان الأولى تأخير هذه عن قوله قولان لأنها

جارية في قوله وان مات عندنا الخ وفي قوله والا أرسل مع دينه الخ وفي قوله كوديعته فهو كالمستثنى من الثلاث (والا) بان دخل على التجهيز أو كانت العادة ذلك ولم تطل إقامته فيهما (أرسل) ماله (مع دينه) ان قتل ظلما أو في معركة قبل أسره (لوارثه) ولا حق للمسلمين في ذلك فقوله والاراجع للشرط الثاني فقط أي قوله ولم يدخل على التجهيز (كوديعته) التي تركها عندنا وسافر لبلده فأت فترسل لوارثه (وهل) مطلقا (وان قتل في معركة) بينه وبين المسلمين من غير أسر (أو) هو في هذه الحالة (في) ليت المال لا ترسل (قولان) ومحلها اذا دخل على التجهيز أو كانت العادة ذلك ولم تطل إقامته فان طالت كان ماله ولو ديعته فيا كما تقدم فان أسره في المعركة اختص به أسره ان لم يكن حنسا ولا مستندا له ولا خمس كما هو وديعته

كوديعته المال المتروك عندنا لا خصوص الوديعة العرفية (قوله ولم يدخل على التجهيز) أي لم يدخل على أنه يقضي حاجته ثم يذهب لبلاده (قوله وطالت إقامته عندنا فيهما) أي في هذه الصور الخمس يكون ماله ودينه فيا (قوله فاه) أي مع ماله يكون لمن أسره اذا لم يقتل وقوله وماله لمن قتله أي اذا قتل (قوله أي أولم يقتل) أي وحارب وأسروا لم يقتل بل مات حتف أنفه فاه لمن أسره (قوله فلا مفهوم للقتل) الا انه اذا لم يقتل بل مات حتف أنفه فاه لا أسره وان قتل فاه لقاتله (قوله وكان الأولى تأخير هذه عن قوله الخ) أي بحيث يقول وان مات عندنا فاه في ان لم يكن معه وارث ولم يدخل على التجهيز والا أرسل مع دينه لوارثه كوديعته وهل وان قتل في معركة أو في قولان ولقاتله ان أسر ثم قتل (قوله لانها جارية الخ) أي فسكانه قال وان مات عندنا فاه في ان لم يكن معه وارث ولم يدخل على التجهيز مالم يؤسر حيا ثم يموت والا كان ماله لا أسره وان دخل على التجهيز أرسل ماله لوارثه مالم يؤسر حيا ثم يموت والا كان ماله لا أسره ووديعته ترسل لوارثه مالم يؤسر عندنا ويموت والا كانت لا أسره هذا حاصل كلام الشارح وقد علمت أن الصواب أن قوله ولقاتله ان أسر ثم قتل ليس راجعا لما قبله ولا لما بعده بل هو كلام مستقل على حدة (قوله ولم تطل إقامته) أي ومات عندنا (قوله أو في معركة) الصواب حذف ذلك اذ لا دية له ان قتل في معركة اه بن (قوله لوارثه) فان لم يكن له وارث في بلده أرسل لأقربهم من أهل دينه (قوله وهل مطلقا الخ) أي وهل يرسل ماله ووديعته لوارثه حيث دخل على التجهيز ومات عندنا وان قتل في معركة فهو ارجع لقوله والا أرسل ماله لوارثه واقوله كوديعته فالقولان لا يختصان بالوديعة العرفية كإزعمه عبق بل موضوعهما المال المتروك عندنا مطلقا كما تقدم عن ابن عرفة ومن فرضهما في الوديعة كما في التوضيح وغيره فالظاهر أن مرادهم بالمال المستودع المتروك عند المسلمين كما يؤخذ من كلامهم لا خصوص الوديعة العرفية اه بن (قوله أو هي في هذه الحالة في) ظاهره أن الضمير للوديعة والأولى أو هما أي المال والوديعة الا أن يقال أراد بالوديعة المال المتروك عند المسلمين لا خصوص الوديعة العرفية (قوله ولم تطل إقامته) أي بل مات عندنا بقرب دخوله عندنا وأورجع لبلاده ومات فيها (قوله فان طالت) أي ومات عندنا (قوله ووديعته كذلك) أي تكون لا أسره يختص بها ان لم يكن جيشا ولا مستندا اليه والاختصاص (قوله ولو قدم حربي بامان الخ) أي وأما لو دخلوا بلادنا بالقهر ونهبوا منها أمتعة وأرادوا بيعها فيها ولا يجوزوا الشراء منهم وهي باقية على ملك أربابها فلم يأخذها ممن اشتراها بقصد الملك مجانا وأما ان اشتراها بقصد الفداء لم يباع بها فالأحسن أخذها بالفداء لان بلاد الاسلام لا تصير دار حرب بأخذ الكفار لها ما لا يرد من ادوات شعائر الاسلام فائنة فيها (قوله اشتراعه) أي من الحر الذي دخل بها ابلا بامان (قوله أولانه بشرائها بفوتها على المالك) هذا لتعليل هو الظاهر وأما ما قبله فيأتي أيضا فيما اذا كان المشتري هو المالك مأمرا لا يكرهه شراؤها وذا رده أو أحسن انظر بن (قوله وبهمتهم لها) أي بعد دخولهم بها بلادنا بامان وأما ما أخذوه من بلادنا نهباً أو ذبوه فيها فلا يملكه الموهوب له ولا يفوت على مالكه بالهبة ثم ان ظاهر المصنف أنه ذكر اهية في قبول الهبة كالشراء والا كان يقول وكره لغير المالك اشتراعه واتباعها أي قبول هبتها وبعضهم سوى بينهم في انكر اهية وبالحيلة فالمسئلة ذات خلاف والتعليل الثاني في كراهة الشراء موحود في اهية فاه شيخنا (قوله أولانه) أي الحرى قوله لا أحرار مسلمون

كذلك (و) لو قدم حربي بامان ومعه ماله أو ذبح (كره) كراهة تنزيه على الراجح (غير المالك اشتراعه) أي سلم المالك امالا فيه تسلطاهم على أموال المسلمين وتقوية لهم عليها ولانه بشرائها بفوتها على المالك كما قال (وقالت به) أي باشتراعه غير المالك على المالك وليس له التماسيل بشئ ولا غيره (و) فأت أيضا (بهمتهم لها) لمسلم أو ذبح امالا لان الامان يحقق ملكهم أولانه بالعهد صار له حرمة ليست له في دار الحرب بخلاف ما ناعوه أو ذبحوه بدارهم فان لربها هذه بالتميز في لبيع ومجانا في اهية كما سأتى (وتنزع من الستامن) (ماسرق) منار من العهد (ثم عبيده) لبلدنا بعد ذهابه به لدار الحرب عادية السارق أو غيره لكن ان عادية السارق قطع ولو شرط عند العهد أن لا يؤخذ منه شيء مما سرق ولا تقام عليه حدود المسلمين ولا يوفى له بشرطه (على الظاهر) متعلق بانزع (لا ينتزع منهم أحرار مسلمون) أسروهم ثم



(قدموا بهم) بامان عند ابن القاسم على أحد قوليه والقول الآخر أنهم ينتزعون منهم جبر بالقية وهو الذي عليه أصحاب مالك وبه العمل (وملك) الحربي (باسلامه) جميع ما يملكه مما غصبه أو سرقه أو نهبه (غير الحر المسلم) من رقيق ولو مسلما أو أم ولد أو معتقا لاجل وذوي وغيرهما وأما الحر المسلم فلا يملكه ذكرا أو أنثى ولا حبسا محققا ولا ماسرقة زمن عهده ولا دينافي ذمته ولا وديعة ولا ما استأجره من حال كفره (وقد يتأم الولد) بقيتها وجوبا (١٦٨) على سيدها الشبه بالحررة واتبعت ذمته ان أعسر (و) ملك من مدبر ومعتق لاجل

قدموا بهم) سواء كانوا ذكورا أو إناثا فلا تنزع منهم جبر عليهم لا بالقية ولا بدونها ولا يمنعون من الرجوع عنهم بلادهم كما لا ينزع منهم شيء من أموال المسلمين التي قدموا بها عندنا بامان وقد كانوا أخذوها غصبا أو نهباً لا سرقة كما مر وأما ما أخذوه من بلادنا بعد استيلائهم عليها بالقهر وقد رنا على نزعه منهم قبل أن يذهبوا به لبلادهم فإنه ينزع منهم لأن بلادنا لا تصير دار حرب بمجرد استيلائهم عليها بل حتى تنقطع إقامة شعائر الاسلام عنها وأما ما دامت شعائر الاسلام أو غالبها قائمة فيها فلا تصير دار حرب (قوله والقول الآخر) يعني لابن القاسم وهذا العزوفية نظر فإن هذا القول لغير ابن القاسم من أصحاب مالك وأما قول ابن القاسم الآخر فهو أن ينزع منهم بالقية الاناث دون الذكور هكذا في التوضيح والمواق اه بن (قوله أنهم ينزعون منهم جبرا) أي سواء كانوا ذكورا أو إناثا (قوله وملك باسلامه غير الحر المسلم) أي سواء قدم اليه في حال كفره بامان أو لم يقدم حال كفره لكن قدم حال اسلامه وأما إذا أسلم وأقام ببلده فسيأتي في آخر الباب في قول المصنف وماله وولده الخ فقول حسن قدم بامان أو أقام بلده غير ظاهر اه بن لأنه يقتضي أنه إذا قدم بذلك حال اسلامه لا يملكه وليس كذلك ولأنه إذا أقام ببلده فله حكم آخر وليس له هذا الحكم (قوله وغيرهما) أي غير الرقيق والذي من أنواع العروض كالكنب والسلاح والأموال وإذا ملك ما ذكر باسلامه جازا الشراء منه من غير كراهة (قوله ولا حبسا) أي ولا يملك حبسا الخ (قوله ولا ماسرقة زمن عهده) أي لأن شبهة الملك لهم انما هي ظاهرة فيما أخذوه على طريق القهر والغلبة ومثل المسروق القطعة ولا يملكها وتؤخذ منه مجانا (قوله ولا دينافي ذمته) أي من شيء اشتراه من مسلم أو استأجره منه أو اقترضه منه ولو وقع الشراء والاجارة والسلف في أرض الحرب حال كفره (قوله بقيتها) أي على أنها فريسة ومحل وجوب فداها ما لم تمت أو عت سبيدا أو لا فدا لموتها في الاول وخروجه احره في الثاني (قوله رقبه لمن أسلم عليه) أي عتق ما حمله الثلث منه ورق باقية الخ (قوله ورق كاه) أي اعهدهم حمل الثلث لشيء منه بأن كان مدينا دينيا يستغرق التركة بنماهاهي وذلك العبد وقوله أو بعضه أي الحمل الثلث بعضه (قوله لمن أسلم عليه) أي سواء جاء اليه مسلما أو دخل بامان ثم أسلم (قوله كاه ذلك في المدبر الجاني) أي فاذا مات السيد عن مدبر جاني خير وأرثه أما أن يدفع أرض الجانية ويأخذ المدبر أو يسلمه لمعنى عليه (قوله وحد زان بحرية) أي زني بها قبل حوزا المغنم وقوله أو ذات مغنم أي زني بها بعد حوزا المغنم وقوله ان حيزا المغنم شرط في قوله وسارق وكان الاولى أن يقول وكسارق بالكاف لاجل أن يظهر رجوع الشرط لما بعده وهذا الصواب قول عبد الملك عدم الحذف للشبهة وعدم القطع حتى يسرق نصا باق حقه انظر ح اه بن (قوله ان حيزا المغنم) أي جمع في مكان بالفعل بحيث صار معينين أيدي المجاهدين قبل قسمه (قوله على المشهور) خلافا لمن قال ان الامام يقسم الارض بين المجاهدين كغيرها من الغنمة (قوله بمجرد الاستيلاء عليها) متعلق بقوله وقعت قال طقي لم أر من قال انها تصير وقف بمجرد الاستيلاء عليها ذلك كلام الأئمة فيما يفعله الامام وبها هل يقسمها كغيرها أو يتركها للنواب المسلمين وحينئذ فعني وقفها بتركها غير مقسومة لا الوقف المصطلح عليه وهو الجبس وأقره بن وقديقال هذا المعنى هو مراد الشارح بوقفها بمجرد الاستيلاء عليها فانها تترك للمصالح ولا معنى للوقف والتحجيس الا ذلك فان أراد بالمصطلح عليه ما كان بصيغة مخصوصة فالشارح قد قال ان هذا الوقف لا يحتاج لصيغة تأمل (قوله ولا يؤخذ للدور كراه) أي بل هي كالمساجد لمن سبق وفي بن عن بعض الشيوخ أنه ينبغي أن يؤخذ

ما يملكه السيد منهما فان مات السيد (عتق المدبر من ثلث سيده) فان حل بعضه رقب باقية لمن أسلم عليه (و) عتق (معتق لاجل بعده) أي بعد الاجل (ولا يتبعون) الاولى ولا يتبعان أي لا يتبعهما من أسلم عليهما بعد عتقهما (بشيء) ولعله جمع باعتبار افرادهما ويحتمل أنه جمع لرجوعه للحر المسلم أيضا (ولا خيار للوارث) في المدبر اذا مات سيده ورق كله أو بعضه لمن أسلم عليه بين اسلامه أو أخذه ودفع قيمته له كما له ذلك في المدبر الجاني لان السيد هنا لم يكن له انتزاعه عن أسلم فكذا وارثه وعتق المكاتب ان أدى الذي أسلم وولاؤا لمن عقدها وان عجز رقبه ولا شيء لسيدته وسكت عنه المصنف لوضوحه (وحد زان) بحرية أو ذات مغنم قل الجيش أو كثر (و) قطع (سارق) نصا باولو قدر حقه أو دونه (ان

حيزا المغنم) لان لم يحز فلا يقطع (ووقفت الارض) غير الموت من أرض لزراعة وكذا الدور على المشهور بمجرد الاستيلاء عليها للدور ولا يحتاج الى صيغة من الامام ولا تطيب نفس المجاهدين ولا يؤخذ الدور كراه بخلاف أرض الزراعة ثم ان محل عدم أخذ كراهيها وعدم بيعها مادامت بينان الكفار التي صادفها الفتح موجودة ما اذا انتهت وجد الناس أبنية جاز حينئذ أخذ الكراء والبيع والاخذ بالشفعة والارث كما هو الآن في مكة ومصر وغيرها



وأولى لو تجددت بلد براض براح كالقاهرة ولو كان أصل الأرض وقفاً لآل البناء مملوك وأما أرض الزراعة فيصرف خراجها فيما  
 سصرح به المؤلف قريبا والكلام فيها للسلطان أو نائبه ولا تورث لأنها لا تملك ولومات أحد الفلاحين وله ورثة وقد جرت العادة بأن  
 الذكور تختص بالأرض دون الإناث كما في بعض قرى الصعيد فإنه يحجب أبواؤهم على عادتهم على ما يظهر لأن هذه الأداة والعرف صارت  
 كالآذن من السلطان في ذلك ومقتضى ما تقدم أنه يجوز للسلطان أو نائبه أن يمنع الورثة من وضع يدهم عليها ويعطيهم ما يشاء وقد يظهر  
 أنه لا يجوز له لما فيه من تخريب يؤدي إلى الهرج والفساد ولا لتورثهم نوع استحقاق وأيضا العادة تنزل منزلة حكم السلاطين المتقدمين  
 بأن كل من بيده شيء فهو وورثته أو أولاده الذكور دون الإناث رعاية لحق المصلحة نعم (١٦٩) إذا مات ولم يكن له وارث فالأمر

للأثر وما استقر من  
 فتاوى معززة لبعض  
 أئمتنا كالشيخ الخروشي  
 والشيخ عبد الباقي والشيخ  
 يحيى الشاوي وغيرهم  
 من أن أرض الزراعة  
 تورث فهي فتوى باطلة  
 لمنافاتهم ما تقدم وغالهم  
 قد شرح هذا المختصر  
 ولم يذكر الأرض ولا  
 بالإشارة فالظاهر أن هذه  
 الفتاوى مكذوبة عليهم  
 فلا يلتفت إليها وذلك  
 (ك) أرض (مصر  
 والشام والعراق  
 ونحو غيرها) أي غير  
 الأرض من سائر  
 أموال الحرمين أي  
 يقسم أجناسا خمس  
 لبيت مال المسلمين  
 والأربعة للمجاهدين  
 تقسم على ما سبأني  
 وحصل وقف الأرض  
 ونحوها غيرها (ان  
 أوجف) أي قوتل  
 (عليه) ولو حكما كغيرهم  
 قبل المقاتلة بعد

للدور كراء ويكون في المصالح كخراج أرض الزراعة (قوله وأولى لو تجددت بلد) أي أدلى في حوازل الكراء  
 والبيع والأخذ بالشفعة (قوله قريبا) أي بقوله خراجها والخمس والجزية (قوله والكلام فيها) أي في  
 أرض الزراعة للسلطان أي فيمكن منها من شاء وإذا مات شخص وتحت يده أرض يرزعاها ويؤدي خراجها  
 فالنظر في تلك الأرض للسلطان أو نائبه يعطيها لمن يشاء ولا تورث عن ذلك الميت نعم وارثه أولى وأحق بها  
 من غيره وهذا على المشهور ومن وقف الأرض وأما على مقابله من أن الأرض للمجاهدين كالغنيمة فأنها تورث  
 عن مات عن شيء منها (قوله وقد جرت الخ) جملة حالية (قوله فانه يجب الخ) جواب الشرط من قوله ولومات  
 الخ (قوله ومقتضى ما تقدم) أي من الكلام للسلطان أو نائبه (قوله نوع استحقاق) أي من جهة تخريبه  
 للأرض المدة الطويلة الذي لولا انحسرت الأرض وتلفت فهو شبه الخلو في الأرض الموقوفة (قوله للثزم) أي  
 التي هو نائب السلطان فله أن يعطيها لمن يشاء (قوله لمنافاتهم ما تقدم) أي من أنها وقف وقدي قال القول  
 بوقفية أرض الزراعة ليس متعاقبا عليه بل غاية الأمر أنه المشهور ومقابله أنها تقسم على الجيش فلعن تلك  
 الفتوى بناء على ذلك القول وهو وإن كان ضعيفا لكن نظرا لمصلحة ودفع الهرج أو يقال الأرض وإن  
 كانت موقوفة على المشهور لكر قد ثبت للزارعين فيها حق يشبه الخلو من جهة تخريبهم الأرض والعلاج فيها  
 والخلو يورث كما سبأني في الوقف تأمل (قوله على أحد القولين) ذكرهما ابن عرفة وهذا القول ضعيف  
 والقول الآخر وهو المذهب أنه لا يخمس بل هو في مصرف بتمامه في مصالح المسلمين ولا يخمس إلا ما أوجف  
 عليه بالفعل قال المازري في المالم لا خلاف في أن الغنيمة تخمس وأما ما انفجلى عنه أهل دون قتال عندنا لا  
 يخمس وبصرف في مصالح المسلمين وقال الشافعي يخمس كالغنيمة ونقله الأبي وأقره فأنت ترى المازري لم يعز  
 القول بالخمس إلا الشافعي مع سعة حفظه فانه طاف (قوله أي الأرض) أي المأخوذة عنوة وقهرا  
 بالمقاتلة عليها (قوله والخمس) أي خمس الغنيمة وهو ما نيل بالقتال عليه من أموال الحربين وكذا خمس الركن  
 المتقدم في قوله وفي بركة الخمس كالركار (قوله العنوبة والصلحية) أي المنسوبة على أهل العنوة وأهل الصلح  
 (قوله وخراج أرض الصلح) وذلك إذا صالحوا على أن كل فدان عليه كذا وقوله وما صولح عليه أهل الحرب  
 وذلك كما إذا صالح أهل البلد على دفع قدر معين في كل سنة من غير أن يمين القدر الذي على كل رأس أو كل  
 فدان من الأرض والا كان ذلك الجزية الصلحية وخراج أرض الصلح تأمل (قوله وما أخذ من تجارهم) ويزاد  
 أيضا على ذلك مال المرتد إذا مات على رده والمال الذي جهلت أربابه ومال من لا وارث له فهذه جهات بيت  
 المال (قوله ويوفر) أي يكثر ويعظم (قوله ومن ذلك) أي مما ذكر من مصالح المسلمين وقوله الصرف أي  
 صرف الإمام على نفسه وعياله بالمعروف ولو استغرق جميعه كما قال عبد الوهاب زناهر أشار أن الإمام لا  
 يبدأ من ذلك بنفسه وعياله وبه قال ابن عبد الحكم وقال عبد الوهاب يبدأ بنفسه وعياله (قوله بعد الآن)

(٣٣ - دسوقي ثاني) نزول الجيش بلادهم على أحد القولين وأما وهو يوافق خروج الجيش من بلاد الإسلام فيكون ما انفجلا  
 عنه فيأمر بوضع بيت المال وكذا لو هربوا بعد خروجه وقبل نزولهم على مال البانجي (خراجها) أي الأرض (ونحوها) الذي لله  
 ولرسوله (والجزية) العنوبة والصلحية والتي وعشور أهل الغنيمة وخراج أرض الصلح وما صولح عليه أهل الحرب وما أخذ من تجارهم  
 محلها بيت مال المسلمين يصرفه الإمام باجتهاد في مصالحهم لعامة وخاصة ويبدأ بالصرف بما لا عليه الصلاة والسلام وهم بنو هاشم  
 ويوفر نصيبهم لمنعه من الزكاة (ثم للمصالح) أعني نفقها على المسلمين كبناء المساجد وتزيمها والتقاضي وعمارة الثغور والغزو وأراق القضاة  
 وقضاء دين معسر وعقل جراح وتجهيز ميت وإعانة حاج وتزويج أعزب وإعانة أهل العلم ومن ذنب الصرف على نفسه وعياله منه بالمعروف  
 (وبدئ) من المصالح وجوبا بعد الآن (بمعنى فهم المال) أي عن في بلادهم لخارج أو الخمس أو الجزية فيعطون حتى يغنوا كفاية سنة إن أمكن



(ونقل للاحوج الاكثر) من المال ان كان هناك أحوج ممن فيهم المال (ونقل) الامام أي زاد (منه) أي من خمس الغنيمة خاصة (السلب) بالفتح ما يسلب ويسمى النفل الكلي وغيره ويسمى الجزئي فلما أسقط لفظ السلب كان أشمل (لمصلحة) من شجاعة وتديب (ولم يحجز) أي يكره للامام وقيل يحرم وهو نادر (ان لم ينقض القتال) بأن لم يقدر على العدو وأن يقول (من قتل قتيلا فله السلب) أو من جاءني بشئ من عين أو متاع فله ربعه مثلاً لا يصرف نيتهم لقتال الدنيا فلذا جاز بعد القدرة عليهم اذ لا محذور فيه (ومضى) القول المذكور وان لم يحجز (ان لم يبطله) (١٧٠) الامام (قبل) حوز (المغنم) فان أبطله اعتبر أبطله فيما بعد الا بطل لا فيما قبله ولا يعتبر

أي فالبداية ما اضافته بخلاف البداهة بالآل فانها حقيقية (قوله ونقل للاحوج الاكثر) أي ونقل الامام عن فيهم المال لغيرهم ألا كثر اذا كان ذلك الغير أحوج منهم وحاصله أنه اذا كان غير فقراء البلد التي جبي فيها المال كثر احتياجهم فان الامام يصرف القليل لاهل البلد التي جبي فيها المال ثم ينقل الاكثر لغيرهم (قوله ونقل منه السلب) اعلم أن النفل هو ما يعطيه الامام من خمس الغنيمة لمستحقها لمصلحة وهو جزئي وكلي فالأول ما ثبت باعطائه بالفعل كأن يقول خذ يا فلان هذا الدينار أو البعير مثلاً والثاني ما ثبت بقوله من قتل قتيلا فله سلبه اه بن (قوله ما يسلب) أي ما ينزع من المقتول وقوله ويسمى أي ما يسلب من المقتول وقوله النفل بفتح الفاء وقوله الكلي أي لعدم اختصاصه بشئ بعينه (قوله وغيره) عطف على قول المصنف السلب أي ونقل منه غير السلب وقوله ويسمى الجزئي أي النقل الجزئي (قوله كان أشمل) أي اشموله للنفل الكلي وهو السلب والجزئي وهو ما يعطيه له بالفعل وقد يجب بان تنفيل غير السلب معلوم بالاول من تنفيل السلب لانه اذا جاز العام مع كثرة فالحاصل القليل أولى وحاصله أن الامام اذا قال اشخص لما علم من شجاعته أو تديبه اذ قتل قتيلا فله سلبه أو أعطاه دينارا أو بعيراً فانه يحسب سلب القتيل أو الدينار أو البعير من الخمس لأن أصل الغنيمة (قوله بان لم يقدر على العدو) هذا تفسير لعدم انقضاء القتال تفسير مراد وقوله أن يقول أي الامام وقوله من قتل قتيلا فاعل يحجز أي لم يحجز هذا اللفظ وكذا ما كان بعينه قبل القدرة على العدو وحاصله أنه لا يجوز للامام أن يقول للمجاهدين من قتل قتيلا فله سلبه لانه يؤدي لفساد نيتهم (قوله اذ لا محذور فيه) أي ويكون معنى قوله من قتل قتيلا أي من كان قتل قتيلا فادفع ما يقال اذا كان القتال قد انقضى كيف يقول لهم من قتل قتيلا فله سلبه والجواب أن المراد من كان قتل قتيلا في الماضي (قوله فابطله) أي أظهر الرجوع عنه قبل حوز المغنم (قوله فيما بعد الابطال) أي فان قتل قتيلا بعد الابطال فلا يستحق سلبه وان كان قتل قتيلا قبل الابطال استحق سلبه (قوله ولا يعتبر ابطله بعد المغنم) أي بعد حوز (قوله ولو كان من أصل الغنيمة) أي هذا اذا كان ما رتبته من الخمس بل ولو كان من الغنيمة كن قتل قتيلا فله سلبه أو فله دينار من الخمس أو من الغنيمة (قوله والسلب فقط) أي اذا قال الامام من قتل قتيلا فله سلبه (قوله ما لم ينفذه الامام) يعني أنه لا يجوز ابتداءه ولكن ان حكم به مضى لانه حكم بمختلف فيه فلا يثبت فيه اه بن (قوله اعتمد وجوده مع المقتول) ويثبت كونه قتيلا بعد ان شرط الامام البيعة والا نقول ان انطرح اه بن (قوله وله المعتاد) أشار بذلك الى أن قوله وان لم يسمع به الغنة في استحقاق التاتل السلب المعتاد (قوله وان لم يسمع قول الامام) أي قوله من قتل قتيلا فله سلبه (قوله كاف) أي في استحقاق السلب المعتاد (قوله انه قال ذلك) أي واذا كان موضوع المسئلة أنه فاز ذلك فكيف يجعل عدم قوله ذلك شرطاً مع انه مناف للموضوع (قوله والا فالاول) والتفر يقيناً ان قتل قتيلا لا يوزن من قتل قتيلا مشكل اذ في كايها النكرة في سياق الشرط وهي تعم وأجيب بانه اذا عصى الامام لا اعل كان غير داخل على اتساع العطاء وحينئذ فيقتصر على ما يتحقق به العطاء ولو احدى بخلاف ما اذا قال من قتل قتيلا فان العموم بقوى العموم كذا قرره شيخنا (قوله وقيل له الاقل) أي الاقل من السلبين فيما اذا تعدد المقتول في الفرع الاول وهو ما اذا قتلها ما على الترتيب وقوله والاكثر أي

ابطاله بعد المغنم بل كل من فعل شيئاً استحق ما رتب له عليه الامام ولو كان من أصل الغنيمة ولما كان قول الامام من قتل قتيلا فله سلبه ليس على عمومته في الأشخاص وفي كل سلب بين المراد بقوله (وللمسلم فقط) دون الذي ما لم ينفذه الامام (سلب) من حربي (اعتمد) وجوده مع المقتول حال الحرب كدأته المركوبة أو المسوكة بيده أو يد غلامه للقتال وسرجه ولجامه ودرعه وسلاحه ومنطقته وما بينهما من حلل وثيابه التي عليه (الاسوار و صلب وعين) ذهب أوفضة (وابة) غير مركوبة ولا مسوكة للقتال يسلب جنيب أمامه يسلب غلامه للافتخار فلا يكون لقاتله لانها من غير المعتاد وله المعتاد (وان لم يسمع) قول الامام لبعداً وغنيمة اذ سمع

بعض الجيش كاف (أو تعدد) السلب بتعدد القتلى فله الجميع (ان لم يقل قتيلا) من اعترض بأن الموضوع أنه قال ذلك فالوجه أن يقول ان لم يعين قاتلاً (والا) بأن عين قاتلاً بان قال ان قتل يا فلان قتيلا فله سلبه فقتل أكثر (فالاول) له سلبه فقط ان علم والاقتصاص كل منهما كما لو قتله ما معاً وقيل له الاقل في الفرع الاول والاكثر في الثاني



(ولم يكن) السلب (للمكرأة) من صبي وراهب منعزل وزمن وشيخ فان (ان لم تقا تل) قتال الرجال فان قاتلت بالسلاح أو قتلت أحدا  
فسلم القاتلها (كلاما) تشبه في قوله وللمسلم فقط سلب الخ لان المنكح يدخل في عموم كلامه (ان لم يقل منكم) والا فلا يدخل (أو) لم  
يخص نفسه بان قال ان قتلت ناقسلا فلي سلبه فلا شيء له لانه حابي نفسه (وله) أي للقاتل (١٧١) (البغلة) اني ان قال الامام

من قتل قتيلا (على  
بغل) فهو له صدق  
البغل على الانثى  
مخلاف من قتل قتيلا  
على بغلة فهي له فليس له  
الذكر لعدم صدق البغلة  
على البغل الذكر (لان  
كثرة) لدابة (بيد غلامه)  
غير محسوبة لقتال عليها  
والافهي لقاتله كما  
(وقسم) الامام (الاربعة)  
الانجاس الباقية (لحر)  
ذكر مسلم بالغ عاقل  
(حاضر) للقتال صحيح  
على تفصيل يأتي في قوله  
ومريض شهد الخ (كأجر  
وأجير ان قاتلا)  
والافلا ولو شهدا نصف  
القتال (أو خرجا بنية  
غزو) ولو لم يقاتلا  
(ضد هم) من عبد  
وكافر ومجنون وصبي  
وغائب (ولو قاتلوا الا  
لصبي ففيه ان أجيز)  
من الامام (وقا تل)  
وهو مطبق للقتال  
(خلاف ولا يرضخ) أي  
لا يعرض (لهم) لمن  
لا يسهم له من الاضداد  
استقدمة والرضخ ماله  
موكول تقديره للامام  
محله الخمس كالنفل  
(يكث) آدمي أو فرس

من المسلمين وقوله راثناني أي في الفرع الثاني وهو ما اذا قتلها مع (قوله ولم يكر لكرأة) حال من قوله  
سلب اعتبد أي والحدل أنه لم يكن ذلك السلب المعتاد من كمرأة فان كان من كراه فلا يكون سلبها القاتلها اد  
لا يجوز قتلها ولا قتل من ذكر معها هذا اذا لم تقا تل قتال الرجال وقد علمت من هذا ان للام في قوله لكرأة  
بمعنى من (قوله تشبه في قوله وللمسلم فقط سلب الخ) أي فكما سلب المقتول المعتا يكون لسانه المسلم ذا  
قال الامام من قتل قتيلا فله سلبه كذلك يكون سلبه لقاتله اذا كان هو الامام (قوله ان لم يقل منكم) أي ان لم  
يقول من قتل قتيلا منكم فله سلبه بان قال من قتل قتيلا فله سلبه بدون منكم (قوله والا فلا يدخل) أي  
والا بان قال منكم فلا يدخل في كلامه (قوله غير محسوبة للقتال عليها) أي فليست لقاتله وقوله وا أي  
بان كانت محسوبة بيد غلامه للقتال عليه او ما هنا فيما اذا قال من قتل قتيلا فله فرسه أو بغله وما مر في قوله  
أو دابة فيما اذا قال فله سلبه فلا تكرار وقوله لان كانت بيد غلامه أي وأما لو كانت بيد ما وصروطة بمنطقته  
فهي لقاتله كما قال ت و ظاهره ولو كان را كبا لغيرها (قوله ذكر) أي فالمرأة لا يسهم لها ولو قاتلت الا اذا  
نعين الجهاد عليها بنج العود والاسهم لها كما قال الجزولي (قوله حاضر للقتال) أي ولو لم يقاتل بالفعل (قوله  
ان قاتلا الخ) وقيل يكفي في الاسهام للتاجر والاجر شهود القتال وقيل بعدم الاسهام للاجير مطلقا ولو قاتل في  
الاجر ثلاثة أقال وفي التاجر قولان انظر بن والموضوع أن خروج التاجر بقصد لتجارة وخروج الاجير  
بقصد الخدمة (قوله أو خرجا بنية غزو) ظاهره كانت بنية الغزو تابعة أو متبوعة والذي في التوضيح أن المعتد  
أنه اذا كانت بنية الغزو تابعة أنه لا يسهم لهم ما يقيد كلام المصنف بما اذا كانت متبوعة أو كانتا مقصودتين  
معاه بن (قوله ولو قاتلوا) الضمير للجماعة الذين شملهم لفظ الضد والمباغاة راجعة لما عدا ضد حاضر  
اذا لا يتصور القتال مع الغيبة ورد بالمباغاة على من قال بالاسهام لكل واحد من تلك الاضداد اذا قاتل  
والخلاف موجود في الذي اذا قاتل كافي التوضيح وابن عرفة (قوله خلاف) أما القول بأنه لا يسهم له فهو  
ظاهر المدونة وشهر ما بن عبد السلام وأما القول بأنه يسهم له ان أجيز وقا تل فلم أقف على من شهره وهو وان  
اقتصر عليه في الرسالة لكنها لا تقيد بالمشهور نعم شهر لقا كهاني القول بأنه يسهم له ذلك حصر صف القتال  
كافي التوضيح وهو قول ثالث لم يرج عليه الموافق ويلزم من تشهيره تشهير ما حكاه المصنف اه بن (قوله  
ولا يرضخ لهم) الضمير للجماعة الذين شملهم لفظ الضد أي لا يعطى هؤلاء الجماعة الذين لا يسهم لهم شيئا من  
الخمس (قوله والرضخ) أي في عرف الفقهاء وما في اللغة فيه واعطاء لشي البشير قوله وأعمى وأعرج أي  
كذلك لا يسهم لهم ولا يرضخ وقوله الا أن يقال أي الاعرج را كبا أو راجلا فيسهم له على المعتمد كافي لمز و  
خلاف ما يقيد به كلام نت من أنه لا يسهم الا مخرج مطلقا ولو قاتل وينبغي جريان هذا القيد في الاعمى  
أيضا (قوله ان لم يتعلق بالجيش) أي ان لم يعد عليه منها نفع وقوله والاسهم له أي والابان تعنت بالجيش  
بان عا د عليه أو على أمير الجيش منها نفع يسهم له فانه ول كفايته في بلد المسلمين لاجل تسوق نعم أو سلاح  
لجيش والثاني كتحلفه في بلاد الاسلام لاجل غرض بن أو شيخ أمير الجيش (قوله وضال عن الجيش ببلدا)  
أي ولم يجتمع عليه أصلا أو اجتمع عليه بعد افتح وفراغ الجهاد (قوله لكن الرج نه يسهم له) أي لمن غل  
عن الجيش ببلدا ولن رد بر يح فان ماله في المدونة ومن ردتهم لرجح يند الاسلام فله يسهم لهم مع  
أصحابهم الذين وصلوا وغنموا وقال ابن القاسم فيها ولو غل رجل من العسكر فلم يرجع حتى غنموا فله يسهم  
لقول ماله في الذين ردتهم الرج اه والمصنف تبسح تشهير ابن الحاجب تبعا لابن شاس وهو غير ضروري

(قبل لقاء) أي القتال فلا يرضخ ولا يسهم (وأعمى وأعرج) لا أب يقاتل (وأشل) وأقطع الا أن يكون لهم رأي وتدير (ومختلف)  
ببلد الاسلام (لحاجة ان لم يتعلق) حاجته بالجيش (ولا أسهم له) (وضال) عن الجيش (يسب) وان ضل بمعنى رد (بريح) لكن الرابع اه  
يسهم له ولن رد بريح الا أن يرجع اختيارا (بمخلاف ضال ببلد هم) فيسهم له (بمخلاف) (مريض



شهد القتال ولم يمنع مرضه عنه فان منعه لم يسهم له الا ان يكون له تدبير (كفرس رهيص) والرهص مرض في باطن قدمه من وطئه على حجر ونحوه كالوقرة فيسهم له لكونه بصفة الاصحاء (أو مرض) الفرس أو الغازي (بعد أن أشرف على) حوز (الغنيمة والا) بأن مرض قبل القتال أو قبل الاشراف على الغنيمة واستمر مريضاً حتى انقضى القتال ولم يقاتل (فقولان) نظر دخوله بلاد الحرب صيحاً والمرض المانع (و) يسهم (للفرس مثلاً سهم فارسه) فالفرس سهمان ولرا كبه سهم كألمن لافرس له سهم واحد والفرس الذي لا يسهم لرا كبه سهمان كأعد والفرس السهمان (وإن) كان القتال (بسقية) لان المقصود من حمل الخيل في الجهاد ادهاب العدو (أو) كان الفرس (برذوماً) وأجازة الامام (١٧٣) وهو العظيم الحلقة الغليظ الاعضاء والعرب الممدوحة ضم وأرق

أعضاء (وهجينا) من الخيل لا الأيسل ادلا يسهم لها وهو ما أوه عربي وأمه نبطية أي رديئة وعكس الهجين مقرف اسم فاعل من أقرف وهو ما أمه عربية وأوه نبطي (وصغيراً) يقدر بها أي بالثلاثة (على الكرك) على العدو (والفرس) منه (و) يسهم لفرس (مريض رجى) برؤه وقد شهد به القتال من ابتداءه صيحاً حدث له المرض في بقيته (و) لفرس (محبس) وسهماه للقاتل عليه لا للمحبس ولا في مصالحه كعلف ونحوه (و) لفرس (مغصوب) وسهماه للقاتل عليه ان غصب (من الغنيمة) فقاتل به في غنية وعليه أجرته للجيش (أو) غصبه (من غير الجيش) بأن غصبه من أحاد المسلمين وسهماه للغاصب ولربه

أجرة لئلا (و) (المغصوب) (منه) أي من الجيش أي من أحاده سهماه (لربه) إذا لم يكن له غيره والافسهماه للغاصب وعليه أي أجرته لربه (دأجف) عطف على فرس رهيص فهو مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة للوصفية ووزن الفعل فلا يسهم له وهو الهزيل الذي لا تنفعه (أو كبر لا ينتفع به) لا (نقل وبعبرو) فرس (فان) لغاز (و) الفرس (المشرك) بين اثنين فأكثر سهماه (للمقاتل) عليه وحده (ودفع أجرة) حصه (شريكه) كرت أو قلت (و) الغنم (المستند للجيش) واحداً أو أكثر أذن له الوالي في الخروج أو لا (كهو) أي كالجيش فيما غنم في غنيته فيقسم بينه وبين الجيش كما أن الجيش يقسم عليه ما غنمه في غنيته لان استناده للجيش لا يخرج عنه وهذا اذا كان المستند ممن يقسم له فان كان عبداً أو ذمياً فما غنمه فلا جيش الا اذا كان مكافئاً في القوة أو يكون هو الغالب فتقسم الغنيمة بينه

أجرة لئلا (و) (المغصوب) (منه) أي من الجيش أي من أحاده سهماه (لربه) إذا لم يكن له غيره والافسهماه للغاصب وعليه أي أجرته لربه (دأجف) عطف على فرس رهيص فهو مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة للوصفية ووزن الفعل فلا يسهم له وهو الهزيل الذي لا تنفعه (أو كبر لا ينتفع به) لا (نقل وبعبرو) فرس (فان) لغاز (و) الفرس (المشرك) بين اثنين فأكثر سهماه (للمقاتل) عليه وحده (ودفع أجرة) حصه (شريكه) كرت أو قلت (و) الغنم (المستند للجيش) واحداً أو أكثر أذن له الوالي في الخروج أو لا (كهو) أي كالجيش فيما غنم في غنيته فيقسم بينه وبين الجيش كما أن الجيش يقسم عليه ما غنمه في غنيته لان استناده للجيش لا يخرج عنه وهذا اذا كان المستند ممن يقسم له فان كان عبداً أو ذمياً فما غنمه فلا جيش الا اذا كان مكافئاً في القوة أو يكون هو الغالب فتقسم الغنيمة بينه



وبين الاحرار المسلمين قبل أن تخمس ثم تخمس سهم المسلمين خاصة (والا) يستند في غنيمته للجيش أي لم يتقويه بل كان مستقلا بنفسه (فله) ما غنمه يختص به دون الجيش فلا ينافي تخميسه (كمتلصص) أخذ شيئا من أموالهم يختص به وهو مثال لما قبله (ونحن مسلم) ما أخذه (ولو) كان المسلم (عبد على الاصح) وظهره أن اللص المسلم يخمس ولولم يخرج للغزو وجهه بعضهم على ما إذا خرج له والا فلا يخمس (لاذمي) فلا يخمس بل يختص بما أخذه استند للجيش ولا (و) لا من (عل) من (١٧٣) أهل الجيش (سرجا أو سهما) أو قد حاد أو قصعة

وفهم منه أنه ما كان معمولاً في بيوتهم لا يختص به وإن دق بل هو غنيمته وهو كذلك (والشأن) الذي مضى عليه السلف (القسم) للقسم (ببلادهم) لما فيه من تعجيل مسرة الغائبين وغبط الكافرين (وهل) الامام (بيد) سلع الغنيمه النقل هل ينبغي له بيعها (ليقسم) أثمانها خمسة أقسام أربعة للجيش وخمس لبيت المال أولا ينبغي له البيع بل يخير في البيع وفي قسم الاعيان (قولان) فيما إذا أمكن البيع هناك والاتعين قسم الاعيان (وأفرد) وجوباً في القسم (كل صنف) منها على حدة لقسمه أجزاساً (إن أمكن) حساباً بتساع الغنيمه وشرطاً بأن لا يؤدي الى تفرق أم عن ولدها قبل الانتشار (على الاربع) الاولى على المختار (وأخذ) شخص (معين) أي معروف بعينه حاضر

أي ماصفة ولو كان المستند طائفة قليلة اعدوى (قوله وبين الاحرار) أي الذين هم الجيش وقوله ثم تخمس سهم المسلمين أي الجيش وأما سهم المستند المكافئ أو الغالب فلا يخمس وهو ظاهر إذا كان ذمياً فإن كان عبداً فهل كذلك كما هو ظاهره أو يخمس سهمه كما يأتي في العبد المتلصص وهو الظاهر انظره (قوله يختص به) أي دون الجيش فلا ينافي أنه يخمس (قوله ما أخذه) أي من الحربيين على وجه التلصص (قوله ولو عبداً) أي هذا إذا كان المسلم حراً بل ولو عبداً ورد بل وقول من قال إن المسلم لا يخمس ما أخذه من الحربيين على وجه التلصص إلا إذا كان حراً إلا أن كان عبداً (قوله على الاصح) قال ابن عاصم لم أر من صحه ولعل الذي صحه المؤلف ابن (قوله ولو لم يخرج للغزو) أي جهاراً بل خرج لمجرد التلصص خفية (قوله وجهه بعضهم) أي وهو البدر القرافي (قوله على ما إذا خرج له) أي خرج للغزو جهاراً وقوله والا أي بأن خرج لأجل التلصص خفية فلا يخمس (قوله استند للجيش أولاً) فيه أن الذي استند للجيش إن كان مكافئاً للجيش قسم ما غنمه بينه وبين المسلمين مناصفة وإن كان غير مكافئ كان ما غنمه للجيش خاصة ولا شيء له منه وجيشه فإين الاختصاص فالأولى حل قوله لاذمي على ما إذا كان غير مستند للجيش بأن كان متلصصاً تأمل وقد يقال يصح حله أيضاً على ما إذا كان مستند للجيش ويقيد بما إذا كانوا مكافئين للمسلمين فنصف الغنيمه الذي يختصهم لا يخمس والنصف الذي يخص المسلمين يخمس (قوله ولا من عمل الخ) أي فلا يخمس ذلك بل يختص به (قوله والشأن القسم ببلادهم) أي ويكره تأخير بليلد الاسلام وهذا إذا كان الغامعون جيشاً وأمنوا من كرا العدو عليهم فإن خافوا كره العدو عليهم وكانوا سرية أخرى أو القسم حتى يعودوا للجيش أو لحمل الأمن (قوله وهل الامام يبيع سلع الغنيمه) أي وجوباً كما في عقب تبعاً لعج وفيه نظر بل الذي لا نزاع فيه والفاكهة عن سمعون وهو صاحب القول الاول أنه ينبغي له أن يبيع لأنه يحب عليه والقول الثاني بالتخير لمحدد من الموارز انظر طي ولذا قال الشارح النقل هل ينبغي له بيعها ليقسم أثمانها أولاً ينبغي له البيع بل يخير الخ (قوله إذ أمكن البيع) أي بأن وجد مشتر يشتري بأقمة لا بالغبن (قوله وأفرد) أي وإذا اختار الامام قسمة لاعيان أمرد كل صنف وجوباً في القسم على حدة أي ولا يضم بعضها الى بعض وقيل يضم بعضها لبعض والاول لأن الموارز والثاني لغيره ومحل الخلاف إذا أمكن الافراد والاضمت الاصناف بعضها لبعض اتفاقاً (قوله الاولى الخ) أي لأن ابن يونس لم يرجع ههنا شيئاً وإنما نقل كلام ابن الموارز ولم يزد عليه والذي اختار هذا هو المتخمي كما قال المواق ورده البدر القرافي بأنه قد وقف على ذلك الترجيح لأن يونس ود كرسه فانظره (قوله - ضر) أي لقسم الغنيمه (قوله وان ذمياً) أي لمشاركته للمسلم في عصبة المال (قوله ان كن المعين ذمياً) أي عن محل قسمة الغنيمه (قوله ويحلف أيضاً) أي بانه باعه الخ) تبع الشارح في ذلك عقب نقلاً عن البساطي وفيه نظر - راذ النقل أن الغائب الذي يحمل له ذم عليه لأن حله له إنما هو برضا الجيش بخلاف الحاضر فإنه يحلف لمنازعة الجيش له انظر بن (قوله والايبيع له) أي لأجل ربه فإنه لا يبيع لاعتبة يبيع لأن الشيء لا يباع لمالكه ولو جعلت الامم بمعنى على كان أولى لفائدة لزوم البيع وأنه ليس له نقضه بعد - كما في مواق (قوله وإذا قسم) أي وأقسم الامام على الجيش الشيء الذي علم ملكه قبل انقسم سواء كان حاضر أو غائب القسم كقرض ابن بشر أو غائباً كقرض ابن يونس لم يضر قسمه (قوله ان السأور) أي من لادم إلى قسم الغنيمه (قوله كلا ورأى)

(واب) كان (ذمياً ما عرف) أنه (له قبله) أي قبل القسم (بغير شيء) وحلف له ملكه الآن (و) جل له إلى (ان كان المعين غائباً وعليه أجرة الحمل) ان كان الحمل (خيراً) له ويحلف أيضاً ببقاء على ملكه ما باعه ولا وجهه ولا يخرج عن ملكه بنقل شرعي (والا) يكن حله خيراً من بيعه بل يبيعه خيراً واستوت مصلحته ببيعه وجهه (يبيع له) رجل غلبه (و) إذ قسم ما عرف مالكه (لم يضر قسمه) ولربه أخذه بلائع (الان تناول) بأن يأخذ بقول بعض العلماء كالأوزعي أن حربي يملك مال مسلم فيمضي القسم وليس لربه أخذه إلا بالثمن (على الاحسن) وإنما لم يضر إذا لم يتأثر بأن قسمه متعلداً له بل أوجبه لان حكمه لما حكم به



أو قصد الباطل يجب نقضه إجماعاً وإن وافق قول عالم (لا إن لم يتعين) ربه بعينه ولا ناحيته كصرو علم أنه لمسلم في الجملة كصحف وكذب  
حديث كالتخاري فلا يحمل بل يقسم على المشهور تعليلاً لحق الجاهلدين ولا يوقف والدنص أنه يجوز قسمه ابتداءً فإخراجه من أحد  
معين أو من لم يقسم قسمه غير مخلص والمخلص (١٧٤) إخراجهم من قوله وحمل له فتأمل (بخ) فالفقطة (توجد عندهم مكتوباً عليها

ما قاله الأوزاعي مثله رواد ابن وهب عن مالك وبقوله ابن زرقون اه بن (قوله أو قصد الباطل) أي على  
مقتضى مذهبه (قوله غير مخلص) أي لأنه لا يفيد الجواز ابتداءً له ذقه بالوقف مع أن المقصود جوار قسمه  
ابتداءً (قوله والمخلص الخ) حاصله أن قوله لا إن لم يتعين أن يجعل مخرجاً من قوله وأخذ مع الخ يكون المعنى  
وأخذ معين وإن ذمياً ما عرف له لا إن لم يتعين فلا يأخذه ربه يقسم على الجيش أو يوقف بحتم وإن جعل  
مخرجاً من قوله ولم يقسم قسمه كان المعنى لا إن لم يتعين فإنه يقضى قسمه وهو بل يجوز ابتداءً قسمه أو لا يجوز  
يحتمل فالجواز ابتداءً غير معلوم من كلام المصنف على كل حال فالمخلص أن يجعل عطفاً على معنى قوله وحمل  
له أن كان خيراً أذمه وأجل ما كان خيراً الربه أن تعين لا إن لم يتعين ربه فلا يحمل له بل يقسم وقد يقال إن  
قوله لا إن لم يتعين ربه فلا يحمل له صادق بأب يقسم أو يوقف فهو مثل إخراجهم من قوله وأخذ معين (قوله  
فتأمل) أمر بالتأمل لأنه يمكن أن يقال إن إخراجهم من قوله وحمل له مماثل لإخراجهم من قوله وأخذ معين  
في احتماله للقسم والوقف فلم يتم الجواب وأصل الاشكال إيهام والجواب للشيخ أحمد الزرقاني وقد علمت  
ما فيه (قوله توجد عندهم مكتوباً عليها ذلك) أي أنها الفقطة قال طي هذا التقرير لبهرام وهو غير صحيح  
ومخالف للذهب لأن مذهب مالك أن كل ما أخذه المشركون من أموال المسلمين إهم فيه شبهة الملك  
من أي وجه حصل إهم سواء أخذه على وجه القهر أو غيره وإنما المراد بخلاف الفقطة الاتية في بابها فاتها  
توقف فالمراد بتفرقة بين ما هنا وبين الفقطة فإن المالك غير معين فيهما وقاوا هنا إذا وجد مال للمسلم غير  
معين بالقسم وعدم الإيقاف على المشهور واتفقوا على الإيقاف في الفقطة الاتية فهو كقول ابن بشير وإن  
علم أنه لمسلم على الجملة فهل يقسم أو يوقف لصاحبه كالفقطة المشهورة أنه يقسم على ملك العاتين اه ومثله  
في عبارة ابن الحاجب وابن عبد السلام وابن عرفة انظر طي اه بن (قوله أو حيث لم يكن جلهما) أي  
أولاهن ولم يكن جلهما خيراً له وفي هذه الحالة يحمل الثمن للسيد (قوله ثم إن جاء السيد فله فدأوهما الخ)  
هذا صحيح بالنسبة للصورة الأولى وأما في الثانية وهي بيعه حيث لم يكن جله خيراً فغير صواب لأن البيع  
حينئذ لا يلزم ليس السيد نقضه انظر بن (قوله فله فدأوهما) أي عن اشتري خدمتهما بثلثي الخدمة وقوله في  
الخدمة انظر في محل الاضمار والمراد فيصير حق مشتري الخدمة فيهما فان استخدمه مشتريه للأجل  
خرج حراً ولا تبي له ربه لا ليس له فيه الخدمة للأجل وقد استوفاه المشتري وإن جاعله بعد نصف  
خدمته مثلاً خيراً في فدائه عما بني ببقية الثمن (قوله ثم ما راد من الخدمة عن ذلك) أي عن الثمن الذي دفعه  
المشتري يكون كالفقطة وحاصله أنه بعد انقضاء مدة الاجارة إذا عاش المديروس سيده بعد هاته تكون الخدمة  
الزائدة عليها كالفقطة توضع في بيت المال لا فتراق الجيش وعدم العلم بأعيان من يستحقها (قوله فان  
جهل السيد) أي بحيث لا يمكن ظن الزمان الذي يعيش اليه وقوله فالخدمة عشر أي فليؤجر الخدمة عشر عاماً  
(قوله جهل ربه) أي وجد في الغنمة وعلم أنه لمسلم وجهل ربه وحاصله اه إذا وجد في الغنمة قبل قسمها  
مكتوباً وعلم أنه لمسلم أو ذمى ولم يعلم عيبه فله تباع كتابته وتقسم على الجيش أو لم يبق لسيد الذي كاتبه  
فيه لا الكتابة وليس له فيه خدمة لاه أحرز نفسه وماله فلا تباع رقبته ولا تواج (قوله فان علم سيده) أي  
بعد بيع الكتابة وأدائها للمشتري وعتقه فولاؤه الخ (قوله أي لا تباع خدمة أم ولد) أي وجدت في الغنمة  
(قوله وهو الخ) أي ويسير الخدمة الخ والاستمتاع لا يقبل المعاوضة (قوله فينجز عتقها) تباع في ذلك  
الشيخ ساء السهموري قال بن ولم أره لغيره ولا يخفى ما فيه من التثويت على السيد إذا ظهر فالظاهر  
أنه يحل سبيلها وتترك على حالها ولو بيعت جهلاً وجاعر بها أخذها مجاناً قاله شيخنا (قوله أن تقول) أي

ذلك فاتها لا تقسم  
بل توقف اتفاقاً ثم إن  
عرف ربه حملت له أن  
كان خيراً (وبيعت خدمة  
معتق لأجل و) خدمة  
(سيدر) وجداني  
الغنيمة وعرف أنها  
لمسلم غير معين أو حيث لم  
يكن جلهما خيراً له ثم  
إن جاء السيد فله  
فدأوهما بالثمن وله  
تركهما فيصير حق  
مشتريهما في الخدمة  
ويخرج عند الأجل  
حراً وانتش كل بيع  
خدمة المديرون غائبها  
موت السيد وهو مجهول  
وأجيب بأن معنى بيعها  
أنه يؤجر إلى زمن معلوم  
بطن حياة السيد اليه  
ولا يزد على الغاية  
المذكورة في باب الاجارة  
المشار إليها بقوله وعبد  
خمس عشر عاماً ثم ما زاد  
من الخدمة عن ذلك  
يكون كالفقطة فيوضع  
إخراجها في بيت المال  
انتهى فان جهل السيد  
فالخدمة عشر عاماً فما  
يظهر ثم يحكم بحريته هذا  
هو الذي ينبغي فلي تأمل  
(و) بيعت (كتابة)  
لمكتاتب جهل ربه فان  
أدى للمشتري عتق

وولاؤه للمسلمين والارق له فان علم سيده فولاؤه (لا أم ولد) بالرفع عطف على كتابة وفيه حذف مضاف أي لا تباع  
خدمة أم ولد لمسلم جهل ربه إذ ليس السيد هاهنا إلا الاستمتاع ويسير الخدمة وهو لغو فيجز عتقها ولا بد من ثبوت العتق لأجل وما بعده  
بالبينة وكيفية تامة مع عدم معرفة السيد أن تقول أشهد أنا قوم بسم ونهم إن سيده دبره مثلاً ولم يسألهم عن اسم ربه أو اسمه ونسبناه



(وله) أي المعين مسلم أو ذمي (بعده) أي بعد القسم (أخذه) ممن هو بيده وإن أبيع (بثته) الذي يبيع به على القول بالبيع ليقيم ثمنه وبيع وعلم الثمن وبقيته على القول بقسمة الأعيان أو جهل الثمن (و) أخذ (بالأول) من الأثمان (أن تعدد) البيع (وأجبر) السيد (في أم الولد) إذا بيعت أو قسمت بعد ثمة ومعهما جهلاهما (على ثمن) أي على أخذها بالثمن الذي بيعت به أو قومت به في المقاسم وإن كان اضعهاف قيمتها إذا كان مليا وتبعه أن أعظم) وأما وقسمت مع العلم بأن أم ولد لمسلم فأخذها ممن اشتراها من المغنم مجانا ولا يتبع بشئ ومحل وجوب الفداء (إلا ان تموت) هي (أو سيدها) قبل الفداء فلا شئ عليه (١٧٥) في موتها ولا في تركته إن مات (وله) أي

السيد (فداه معتق لاجل ومدير) بيعت خدمنهما على ما مر أو ذاتهما جهلاهما (فارجعنا) (لحالهما) الأول من التدبير أو العتق لاجل (و) له (تركهما) للمشتري أو لمن وقع في سهمه جهلا بهما (مسلم الخدمتهما) إلى الاجل في الأول وإلى استيفاء ما أخذه به في الثاني (فإن مات المدير) بكسر الباء وهو السيد (قبل الاستيفاء) لما قوم به واشترى به (فإن حمله الثلث) واتبع بما بقي كسمل أو ذمي قسما جهلا بحالهما (ولم يعذرا في سكوتهما) عن الأخبار بحالهما (بامر) من صغر أو إلهة أو عجمة فينبعان بما وقع به في القسم مع الحكم بحريتهما اتفاقا فان عذرا بأمر مما مر لم يتبع بشئ (وإن جل) الثلث (بعضه) أي بعض المدير عتق ذلث البعض و (رق باقيه)

البينة وقوله يسمونهم أي يذكرون أسماءهم باليقولوا أنه يدان مالان وفلان (قوله وله بعده أخذه) هذا مفهوم قوله سابقا وأخدمين وان ذميا ما عرف له قبله مجانا ثم إن هذا يشمل ما قسم جهلا أنه لمسلم أو علم بأنه لمسلم غير معين أو معين وقسم من أولاه بن (قوله وبقيته) أي وتعتبر القيمة يوم القسم على مالان رشد ويوم أخذ به له على مالان عبد السلام نظر التوضيح ومثل ما قسم ما يبيع من خدمة مدير ومعتق لاجل وكتابة فأن له أخذه بثمنه وأما ما قسم بلا تأول فبأخذه به مجانا كما سر (قوله أو جهل الثمن) أي وكذا على القول بالبيع ليقيم وبيع ولكن جهل الثمن (قوله وأخذ بالاول من الأثمان أن تعدد البيع) هذا هو المشهور من قولي سحنون وقيل أنه يخبر في الأحذ بأشياء كأنه شفع فله شيئا (قوله في أم الولد) أي التي وجدت في الغنمة لمعين (قوله وأما لو قسمت) أي بعد ثمة ومعهما أي أو بيعت وقسم غنما (قوله مع العلم بأن أم ولد) أي ولو كان جاهلا بالحكم بأن ظن أنهم اتباع مع العلم بأن أم ولد كما في التوضيح انظر بن وقوله فبأخذها ممن اشتراها أي وكذا ممن قومت عليه (قوله قبل الفداء) أي قبل الحكم بالفداء كما في نقل الباجي وابن عبد السلام عن سحنون وذلك بأن يموت أحدهما قبل العلم بها أو بعده وقبل الحكم عليه بالفداء وهذا هو المراد من عبارة الشارح. أما لو مات أحدهما بعد الحكم بالفداء وجب الفداء بدفع الثمن (قوله فلا شئ عليه في موتها) أي لا ان القصد من الفداء تخلص الرقبة وقد تعذر بموتها وقوله ولا في تركته إن مات أي لأنها تصبح حرة بموته والفداء ليس ديننا فأنه عليه وأما ما قبل الرقبة وقد فات (قوله وله فداء معتق لاجل) قد يقال أنه يستثنى عن هذا بقوله وله بعده أخذه بثمنه إلا أن يقال أنه ذكر هذا ليرتب عليه قوله مسلم الخدمتهما لاجل الخلاف في ذلك (قوله على ما مر) أي من أنه داوود في المقاسم مدير أو معتق لاجل لمسلم غير معين فإنه تباع خدمتهما (قوله وله تركهما للمشتري) أي الذي اشتري خدمتهما أو ذاتهما جهلا (قوله مسلما لخدمتهما) على وجه التاميل لا على وجه التقاضي كما قيل والاول لابن القاسم والثاني لسحنون وينبني على الاول أنه لا يرجع لسيدته إن استوفى من الخدمة بقدر الثمن قبل الاجل بل يملك المشتري الخدمة لاجل وإن كثرت وإن أنقض الاجل قبل أن يستوفى لا يتبع بشئ بعده وينبني على الثاني الرجوع والاتباع والاول هو المعتمد (قوله في الاول) أي المعتق لاجل (قوله ولي استيفاء) أي الخدمة التي أخذها بالثمن وقوله في الثاني أي وهو المدير فالمراد الاول والثاني في كلام المصنف (قوله قبل الاستيفاء) أي قبل أن يستوفى المشتري من الخدمة بقدر الثمن الذي اشتريه وقوله وتبع أي المدير بما ياتي عايبا على قول سحنون من أن التركة للمشتري على وجه التقاضي وأما على قول ابن القاسم من أنه تملك إذا حمله الثلث وعتق لم يتبع بشئ والخاص ل أن القولين جاربان في المدير والمعتق لاجل إذا بيعت خدمتهما لعدم تعين مالهما أو بيعت ذاتهما جهلا بحالهما كما في بن وخش (قوله ولم يعذرا) أي وخش أنهما لم يعذرا في سكوتهم الأمر أي ولم يكر لهما عذرتي سكوتهما (قوله فأن عذرا الخ) فأن تنازعنا مع من اشتراها ففقالا إنما كان السكوت عذرا وقال المشتري بل لغبر عذروا والحال أنه لا قرينة على صدق واحد لظاهر ثمنهما بصدقان دون المشتري (قوله وهذا) أي عدم الخيار للوارث (قوله وأما ما يبيع خدمته) أي وعات سيده وحل الثلث بعضه ورق باقيه وسكت المصنف عما إذا لم يحمل الثلث شيئا منه وأما ورق جيعه لمن هو بيده ولا

لمن هو بيده ولا خيار للوارث فيمارق منه بين امره وقد تبعه بما بقي من ثمنه انتهى الشئ ترى به وهذا إذا بيعت رقبته لا اعتقاده رقبته وأما لو بيعت خدمته للعلم بتدبيره فله الخيار لأن المشتري لم يدح على أنه يملك رقبته (بخلاف الجنابة) من المدير يسلمه سيده للمعنى عليه ثم يموت السيد وثله يحمل بعضه فأن ورثه يخير في مارق منه بين أسلامه ورق للمعنى عليه وفدائه بما بقي عليه من الجنابة (وإن ذى المكاتب) الذي بيعت رقبته جهلا بحاله



أو قسمت كذلك (منه) لبتاعه أو أخذه (فقل حاله) يرجع مكاتباً أو مالو بيعت كتابته فادها حرج حراً أو مالو بيع مع العلم بحاله فلا يتبع  
يشئ (والا) بان عجز عن الأداء (فقن) (١٧٦) مطلقاً سواء (أسلم) لصاحب الثمن (أو فدى) أي فداء السيد بالثمن الذي

خيار للوارث كما إذا رقب بعضه (قوله أو قسمت كذلك) أي والحال أنه عرف لمعين بعد البيع أو القسم (قوله  
لبتاعه) أي لمشتريه وقوله أو أخذه أي في سهمه (قوله يرجع مكاتباً) أي لسيدته يؤدي إليه كتابته ويخرج حراً  
وان عجز رقبه (قوله فادها) أي للمشتري خرج حراً وأصل ان المكاتب اذا بيعت رقبته فأدى ثمنه يرجع مكاتباً  
واذا بيعت كتابته فادها خرج حراً (قوله وأسلمو بيع مع العلم) أي وأسلمو بيعت رقبته مع العلم بكونه مكاتباً فلا  
يغرم سيده لمشتريه شيئاً لا ثمن ولا كفاً ويرجع مكاتباً لسيدته فخرج المشتري فان أدى له نجوم ان كتابته خرج حراً  
والأرق له (قوله والا بان عجز عن الأداء) أي عن أداء الثمن لمشتريه (قوله سواء أسلم) أي أسلمه سيده لصاحب  
الثمن وهو المشتري (قوله أو دار الحرب) عطف على قوله المقاسم وليس للسيد اذا فداء أن يحاسب المشتري بما  
أخذه منه لان فداءه كالأستحقاق والمستحق منه يفوز بالغلبة قاله شيخنا (قوله وعلى الأخذ الخ) أي ويجب  
على من أخذ شيئاً من الغنيمة وجهه من الوجوه المسوغة لأخذه منها بأن اشتراه منها أو قورم عليه في سهمه لعدم  
تعين ربه عند القسم سواء كان رقيقاً أو غيره ان علم بعد القسم أنه جار في ملك شخص معين تركه التصرف فيه  
حتى يخبر ربه بين أخذه بالثمن أو تركه فان تصرف باستيلاء ونحوه قبل أن يخبره مضى تصرفه هذا اذا كان  
أخذه من الغنيمة بنية غلبة وان أخذه منها بنية رده لربه وتصرف فيه فقولا ان في امضاء تصرفه وعدم امضائه  
(قوله ان علم أنه جار في ملك شخص معين أي ان علم ذلك بعد القسم سواء كان حين القسم لم  
يعلم أنها سلعة مسلم أو ذمي أو كان يعلم أنها سلعة واحدة منهم ولكن لم يعلم عينه وانما علمت بعد القسم كذا قرر  
شيخنا (قوله بوجه) متعلق بالأخذ وقوله المسوغة لقسمه الأولى لأخذه (قوله أو لكونه يرى قسمه لوتعين ربه)  
الجملة حاله أي والحال أنه تعين ربه وفيه نظر لانه اذا رأى الامام قسمه مع العلم بما له المعين فانه يجوز التصرف  
فيه لمن صار إليه كافي التوضيح فلا يصح ادخال هذه الصورة في كلامه هنا فالصواب أن يصور كلام المؤلف كما  
في ح بما اذا علم أنه معين بعد أن حصل القسم اهـ بن (قوله كالمشتري من حربي في دار الحرب الخ) أي وأما من  
اشتري من الحربي في بلاد الاسلام بعد أن دخلها بأمان فليس عليه ترك التصرف فيه لانه ليس لربه أخذه  
كما مر في قول المصنف وكره لغیر لما لك اشتراء سلعة وفاتت به وبهسته (قوله فان تصرف باستيلاءه مضى) المراد  
بالاستيلاء أن يظا الجارية التي اشتراها ويولدها وأما مجرد وطئها فلا يبيتها على ربه ابل يخبرها بها (قوله بعث  
ناجر) أي خالص عن التعليق على دفع دراهم أو مضى أجل (قوله بخلاف المأخوذ من الغنيمة فلا مضى) أي  
التصرف فيه بالبيع على المعتمد لقول المصنف سابقاً والأول أن تعدد قال بن والفرق بين المسئلتين ما ذكره  
عبد الحق عن بعض القرويين أن ما وقع في المقاسم قد أخذ من العدو وعلى وجه القهر والغلبة فكان أقوى في  
رده لربه والمشتري من دار الحرب انما دفعه الحربي الذي كان في يده طوعاً ولو شاء عماء فعه فهو أقوى في امضاء  
ما فعل به من البيع (قوله ان لم يأخذه الخ) أي أن محمل فوت ما أخذ من الغنيمة بالاستيلاء وما معه ان لم  
يأخذه بنية رده لربه (قوله فهو راجع لم قبل الكاف على خلاف قاعدته) أي لان المشتري من الحربي في دار  
الحرب لا يتصرف الا بعد أن يخبر ربه بان تصرف بدون تخبيره مضى تصرفه اتفاقاً سواء كان اشتراه من  
الحربي بنية غلبة أو رده لربه أو لم يكن له بنية أصلاً (قوله فقولا) بفواته على ربه وامضاء التصرف بالعتق  
وما معه وعدم فواته عن المال ولا مضى العتق ولا ما معه من التصرف لانه أخذه لربه والأول للمقاسم  
وأبي بكر بن عبد الرحمن وثنائي لابن لكاتب وعي هذا فالجمل للتردد اهـ بن (قوله وفي المؤجل الخ) أي أن من  
اشتري عبداً من الغنيمة أجز من حربي بدار الحرب وعرف ذلك العبد لمعين فتصرف فيه ذلك المشتري بالعتق  
لأجل قبل أن يخبر سيده فيل يعضي ذلك العتق أو لا تردد للغمي وابن بشير وهو فيما إذا أخذه لا ليرده  
لربه فكان حق المصنف أن يقدمه على قوله ان لم يأخذه الخ وقد قدمه خش هناك وهو حسن غير أنه

اشترى به من المقاسم  
أو دار الحرب ولما كان  
الحربي لا يملك مال المسلم  
بل ولا الذمي مد كما تأما  
بل انما له فيه شبهة ملك  
فقط أشار ذلك بقوله  
(وعلى الأخذ) لشيئ  
من المغنم رقيقاً أو غيره  
(ان علم) أنه جار (بملك)  
شخص (معين) مسلم  
أو ذمي وجهه من الوجوه  
المسوغة لقسمه اما لعدم  
تعين ربه عند أمه  
الجيش أول كونه يرى  
قسمه ولو تعين ربه أو غير  
ذلك (ترك تصرف) فيه  
(لخبره) أي لخبر ربه هل  
يأخذه بالثمن أو يتركه  
له (وان) اقتسم الهوى  
و (تصرف) باستيلاء  
ونحوه (مضى) تصرفه  
لشبهة الكفار وليس  
لما لك أخذه (كالمشتري)  
سلعة لمعين (من حربي) في  
دار الحرب فلا يتصرف  
فيه حتى يخبره فان تصرف  
(بالاستيلاء) مضى وأخرى  
بعث ناجر وكذا بكتابة  
أو تدبير أو عتق لأجل  
وكذا يبيع في المشتري  
من حربي بخلاف المأخوذ  
من الغنيمة فلا مضى  
بالبيع على المعتمد  
وقوله بالاستيلاء راجع  
إكل من تصرف ومضى  
(لم يأخذه) من الغنيمة  
(على) بنية (رده لربه)

بان اشتراه بنية غلبة لنفسه فهذا راجع للمشتري من الغنيمة ومضى راجع لما قبل الكاف على خلاف قاعدته (والا) بان خلاف  
أخذه بنية رده لربه فاعتق أو استولد (فقولا) في الامضاء وعدمه وهو راجع (وفي) امضاء العتق (المؤجل تردد) والراجح الامضاء كما مر



واذا كان بعض التدبير كما تقدم فاولى العتق المؤجل فكان الاول حذف هذا التردد (ولم سلم اودى اخذ ما وهبوه) أي الحريريون (بدارهم) وكذا بدارنا قبل تأمينهم (مجانا) معمول لاخذ (و) ان بذلوه لنا (بعوض) اخذ ما لكه (به) بمثل المثل وقيمة المقوم وتعتبر قيمته هناك (ان لم يبع) أي ان لم يبعه اخذ منهم في المستلتمين فان باعه الموهوب له أو الماعوض عليه (فيمضي) البيع وليس لربه اليه سبيل (ولما لكه) المسلم والذي حيثئذ (التمن) على البائع ان كانت الهبة مجانا (أو الزائد) عليه ان اخذ بعوض (١٧٧) كان يأخذ بمائة ويبيعه

عمائتين فبأخذ المائة الزائدة (والاحسن) أي الاربح (في) المال (المفدى) بفتح الميم وكسر الال كالمشوى اسم مفعول أصله مفدوى (من لص) ونحوه كحارب وغاصب وظالم من كل مال أخذ من صاحبه بغير رضاه ولم يكن الوصول اليه الا بالعداء (أخذه بالفداء) الذي يفدى به مثله عادة اذا لم يفده لئلا يملكه فان أمكنه خلاصه بلائشي أو بدون ما دفع أخذه في الاول بلائشي كما لو فداء لئلا يملكه وفي الثاني بما يتوقف خلاصه عليه عادة ومقابل الاحسن أخذه بلائشي مطلقا لان اللص ليس له شبهة ملك بخلاف الحربى (وان أسلم) من السيد (للمعاوض) أي لمن عارض على عبد في دار الحرب بأن اشتراه مدبر ونحوه (كمشوق لاجل لأم ولد) فيجبر على فداها (استوفيت خدمته)

خلاف النسخ انظر بن (قوله) واذا كان بعض التدبير أي ويفوته على ربه (قوله) ولم سلم الخ) صورته ارجل دخل بلاد الحرب فوهبه حربى سلعة أو عبدا هرب لدار الحرب أو أغار عليه الحربى وأخذه فاذا قدم الموهوب له بذلك فان ربه المسلم أو الذي يأخذه منه بغير عوض (قوله) وكذا بدارنا قبل تأمينهم أي وأما ما باعوه أو وهبوه بدارنا بعد تأمينهم فقد تقدم انه يفوت على ربه (قوله) بمثل المثل وقيمة المقوم) فيه نظر والذي في التوضيح وح أن الواجب مثل العوض في محله ولو كان مقوما كمن أسلف عرضا فلا يلزمه الا مثله في موضع السلف نعم ان يحجز عن المثل في محله اعتبر القيمة في العوض ولو كان مثليا ونص التوضيح انما يأخذ به بالتمن فان كان عند دفع اليه مثله حيث لقيه فان كان مثليا أو عرضا دفع اليه مثل ذلك ببلاد الحرب ان كان الوصول اليها يمكن كمن أسلف ذلك فلا يلزمه الا مثله بموضع السلف ابن يونس فان لم يمكن الوصول اليها فعليه هنا قيمة ذلك المكمل ببلاد الحرب اه بن والخاص ان لا يلزم ربه اذا أراد أخذه أن يرد مثل الثمن سواء كان عبدا أو غيره لكن ان كان عند دفعه في أي محل وان كان غير عين دفعه بمحل المعاوضة ار أمكن والا فغيره ان ساوت قيمته بموضع الدفع قيمته بموضع المعاوضة والا فالواجب اعتبار قيمته بدار الحرب ولو زادت على قيمته هنا (قوله) في المستلتمين أي مسألة أخذه من الحربى بهبة ومسألة أخذه منه بمعاوضة (قوله) والاحسن أي والقول الاحسن بمعنى الاربح من القولين عن ابن عبد السلام في المفدى من لص أخذه بالفداء قياسا على ما فدى من دار الحرب ولانه لو أخذه ربه من فداء وخلصه بغير شيء مع كثرة اللصوص لسد هذا الباب مع كثرة حاجة الناس اليه ابن ناجي وبه كان يفتى شيخنا الشيبى (قوله) منذوى) اجتمعت الواو والباء وسبقت احداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء وقلبت ضمة الدال كسرة لمناسبة الياء (قوله) كحارب وغاصب وظالم) قال السيد البليدى من ذلك الكاشف الذي يمسك زرع أو بها ثم انسان ظمما فيفديه انساب (قوله) من كل مال أخذ الاول من كل أخذ مال الخ (قوله) اذ لم يفده لئلا يملكه) هذا القيد لان هرون فان فداء لئلا يملكه أخذه منه مجانا ابن ناجي لا يبعد أن يكون هذا مراد من ذهب للقول الثاني فربما ان لوافق اه بن قال في التوضيح ولا يجوز دفع أجرة لفادى ان كان قد دفع الفداء من عنده لانه سلف واجارة وأما ان كان الدافع للفداء غيره ففي حوازي دفع الاجرة محال لتضر انظر بن (قوله) مطلقا أي سواء فداء لئلا يملكه أو فداء بقصد دفعه لربه (قوله) وان أسلم الخ) حاصله أن الانسان اذا اشترى مدبرا أو معتقا فاجل من اللصوص أو من حربى في دار الحرب غير عالم بكونه مدبرا أو معتق لا حل ثم قدمه فعرفه ربه فأسلمه لمشتريه وذهب دفع العوض ويأخذه فان المشتري يستوفى خدمته في مقابلة ما دفعه من الثمن ولو زادت عليه فيخدم المديون سيده الذي دبره والمعتق لاجل يخدم الى ذلك الاجل فادامات سيده الذي دبره وثالث بحمله أوجه الاحل في المعتق لاجل وقد وقفا ما قد يابه فلا كلام أنهما يعتقان ولا يتبعان بشئ وان لم يوفيا ذلك فهل يتبعهما الذي عاوض عليهما بجميع ما عاوض عليهما به ولا يحسب عليه ما اعتله منهما لانه كالفائدة ولا يتبعهما الا بما بقي عليهما فقط قولان (قوله) أي يستوفيهما للمعاوض) أي في مقابلة ما دفع من الثمن قال ابن عاشر ولا يرجع لسيده بعد استيفاء العوض لقول المصنف استوفيت خدمته (قوله) قبل التوفية أي قبل أن يستوفى من الخدمة بقدر ما دفع من الثمن (قوله) بناء على انه أخذه فليسا) أي بناء على أن سلام السيد له على وجه التملك (قوله) بناء على أنه أخذه تقاضيا) أي بناء على أن سلام السيد له على وجه التقاضى فكل بعض من خدمة في مقابلة

( ٣٣ - دسوقى نى )

أي يستوفيهما للمعاوض ولو زادت على عوضه (ثم) ان لم يوف قبل موت السيد في المدبر وقبل الاجل في المعتق لاجل بارمات السيد وحل الاجل قبل التوفية (هل يتبع) العبد (ان عتق بالتمن) المعاوض به كله بناء على أنه أخذه تملكيا ولا يحاسبه بشئ مما استوفى منه لانه كالفائدة والغلة الى يفوز بها المشتري (أو بما بقي) عليه فقط بناء على أنه أخذه تقاضيا



عض من الثمن الذي دفعه (قوله وهو الراجح) اعتمد في ترجيحه القول الثاني ما يظهر من كلام المواق كما قال  
عج والذي يفسده كلام ابن الحاجب أن الأول هو الراجح لتصديره بالأول وعطف الثاني عليه بقيل اه  
ن قال قلت أنه قد تقدم أنه إذا أسلم السيد المدبر والمعنى لأجل لمن وقع في سهمه وقوم عليه أو اشتراهما  
من المغنم ثم مات سيد المدبر أو حل لأجل ولم يوفيا ما وقع به في المغنم فإنه لا يتبعهما بشئ بناء على أن  
التسليم غلبت وعلى أنه تقاض فأنه ما يتبعان بما بقي فما الفرق بين ما هما وما تقدم والجواب أن  
المدبر والمعنى لأجل في المسئلة المتقدمة وقعا في المغنم يعني لم يؤخذ من العدو معاوضة بل بطريق الغلبة  
فقوى أمر المالك الأصلي وضعف أمر الآخذ كما سبق بخلاف المدبر هنا فإنه يشتري من العدو ولم  
يؤخذ قهر عنهم إذ لو شاءوا ما دفعوه فقوى أمر الآخذ منهم باختيارهم كما سبق (قوله قولان) الأول  
أصحون والثاني لحمد وعليهما الواستوفى من الخدمة فداه قبل أجله في كون باقيها له أو لربه قولاهما  
(قوله وكذا ان لم يسلم) أي فلامفهوم لقول المصنف يسلم لكنه أتى به لأجل قوله أو بقي حتى غنم فان  
قيد الاسلام معتبر فيه والحاصل أن عبد الحر في إذا فر البنا قبل اسلام سيده كان حرا لأنه غنم نفسه  
سواء أسلم أو لم يسلم وسواء كان فراره قبل نزول الجيش في بلادهم أو كان بعد نزوله فيها ولا ولاية  
عليه ولا يرجع له أن أسلم وكذا يكون حرا إذا أسلم وبقي حتى غنم قبل اسلام سيده وأما إذا فر البنا بعد اسلام  
سيده أو ما صاحب الاسلام فإنه يحكم برقه لسيده (قوله أو مجرد اسلامه أي السيد) ما قرره الشارح  
تبع فيه تت قال طي وهو ركنك والصواب أن الضمير راجع للعبد وأن المراد لا يكون العبد حرا بمجرد  
اسلامه بل حتى يقرأ ويغنم فالمؤلف أراد اختصار قول ابن الحاجب ولا يكون حرا بمجرد اسلامه خلافا  
لأشهب وصحنون وعليه فقوله بمجرد اسلامه عطف على معنى قوله ان خرج لا على بعد أي لا يخرج  
ولا بمجرد اسلامه وهو وإن كان تكرار مع مفهوم قوله ان فر أو بقي لكن أتى به لنكتة وهي الرد على مخالفة  
صحنون وأشهب حيث قال لا يكون حرا بمجرد الاسلام (قوله وهذم) بالمجتمعة معنى قطع وبالمهمة بمعنى  
أسقط ونقض كأي المصباح (قوله أو سببت هي فقط قبل اسلامه) أي وقبل قدومه بأمان أو قبل  
اسلامه وبعد قدومه بأمان (قوله أو سببت هو فقط) أي قبل اسلامها وقبل قدومها بأمان أو قبل  
اسلامها وبعد قدومها بأمان وظاهر الشارح أنهما إذا سببا من تبين بينهما ذكاهما سواء حصل اسلام  
من أحدهما تبين سببهما أو حصل بعده والثاني كالأوسبي أو لا يبقى على كفره ثم سببت وأسلم بعد ذلك  
أو بالعكس والأول كالأوسبي هو وأسلم ثم سببت هي بعد اسلامه وأسلمت أو بالعكس فيندم المكاح على كل  
حال ولا تدخل هذه الصورة الأولى تحت قوله إلا أن تسبي وتسلم بعده لأن هذا المستثنى مقيد بأن يكون  
الزوج أسلم من غير سبي وهو في دار الحرب أو مؤمن كافي ابن الحاجب وقرره الشارح بذلك (قوله وعليها  
الاستبراء) أي في هذه الصور الأربع التي انهدم فيها النكاح إذا أراد الساب وطأها (قوله والظرف  
متعلق بالفعلين) أي لتنازعهما فيه فهما طالبان له من حيث المعنى وإن كان العامل فيه أحدهما (قوله  
فلا يهدم سببها النكاح) وحيث قد يكون أحق بهما وتصير أمة مسلمة تحت حرا والراجح كما قال ابن حجر أنه  
لا يشترط في إقراره عليها ما اشترط في نكاح الأمة من عدم الطول وخوف العنت لأن هذه شروط في نكاح  
الأمة في الابتداء والدوام ليس كالا ابتداء على المعتمد خلافا للتوضيح وح اه بن (قوله ان أسلمت قبل  
حيضة) مفهومه أنها لو أسلمت بعد حيضة انهدم نكاحها لخروجها من الاستبراء بتلك الحيضة (قوله  
وماله في) أي ماله إنني في بلاد الحرب والموجب لكونه غنيمة كونه في بلاد الحرب وأما قول المصنف  
سابقا ومالك باسلامه غير الحر المسلم فحمل على مال قدم به الينا الأعلى الذي أبقاه (قوله وماله في) ظاهره  
أن ماله يكون غنيمة مطلقا سواء كان عندنا أو تركه ماله في بلده أو كان باقيا بدار الحرب مع ماله وفي الثانية  
خلاف مذهب ابن القاسم وروايته أنه يكون غنيمة أيضا وقال التوتوسي أنه يكون له وهما تان وبلان على

وهو الراجح (قولان)  
وعبد الحرب يسر دون  
سيده (ح) وكذا ان لم يسلم  
(ان مر) البنا (أو) أسر  
(و) بقي حتى غنم قبل اسلام  
سيده فخر أيضا (لان  
خرج) فإرا البنا بعد  
اسلام سيده أو مجرد  
اسلامه (أي السيد أي  
خرج مصاحبا لاسلام  
سيده فهو رقيق قوله  
(وهذم) أي قطع (السبي)  
منالزوج بين كافرين  
(النكاح) بينهما سبيا  
معا أو مرتين أو سببت  
هي فقط قبل اسلامه  
أوسبي هو فقط وعليها  
الاستبراء بحضة لأنها  
أمة (الآن تسبي وتسلم  
بعده أي بعد اسلام  
زوجها والظرف متعلق  
بالفعلين يعني إذا  
أسلم زوجها الحرب أو  
المستأن ثم سببت  
وأسلمت بعد اسلامه  
فلا يهدم سببها النكاح  
وتصير أمة مسلمة تحت  
حرم مسلم وماله ان أسلمت  
قبل حيضة (وولده)  
أي الحرب الذي أسلم  
وفر البنا أو بقي حتى غزا  
المسلمون بلده فغنموه  
ان حلت به أمة قبل  
اسلام أبيه (وماله في)  
أي غنيمة فان حلت  
به بعد اسلام أبيه فخر  
اتفاقا







أربعة دنانير) شرعية ان كان من أهل الذهب (أو أربعون درهما) شرعيا ان كانوا من أهل الفضة وأهل مصر أهل ذهب وان تعمول فيها بالفضة (في كل سنة) قرية (والظاهر) عند ابن رشد أخذها (آخرها) أي السنة كما هو نص الشافعي وهو القياس كالزكاة وقال أبو حنيفة أولها وكذلك الصلحية اذا وقعت بمهمة (ونقص الفقير) وأخذ منه (بوسعه) ولو درهما فان أيسر بعد لم يؤخذ منه ما نقص لضيقة (ولا يزداد) على ما ذكره كثرة يسار (١٨٠) (والصلحي) وهو من فتح بلسه صلحا (ما شرط) ورضي به الامام أو نائبه فان لم يرض

الامام فله مقاتلته ولو بذل أضعاف العنوي (وان أطلق) في صلحه (فكالاول) أي فعلية بذل ما يلزم العنوي (والظاهر) عند ابن رشد (ان بذل) الصلحي القدر (الاول) حرم قتاله (وان لم يرض الامام وهذا مقابل لقوله وللصلحي ما شرط أي مع رضا الامام والمعمد الاول وكان حقه أن يعبر بالفعل لانه من عنده لامن الخلاف وتؤخذ كل من الجزية مع (الاهانة) أي الادلال وجوبا (عند أخذها) لقوله تعالى حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون ويصفع على قفاه عند أخذها ولا يقبل من النائب بل كل أحد منهم يعطيها بنفسه لاجل اهانتة عسى أن يكون ذلك سببا لدخوله في الاسلام (وسقطنا بالاسلام) وبالموت ولو متجمدة عن سنين ثم شبه في

والغلبة (قوله أربعة دنانير شرعية) أي وهي أكبر من دنانير مصر لان الدينار الشرعي أحد وعشرون حبة خروب وسبع حبة ونصف سبع حبة وأما الدينار المصري فثمان عشرة حبة فتكون الاربعة دنانير الشرعية أربعة دنانير مصر بة وثلاثي دينار وثلاثة أسباع تسع دنانير (قوله أو أربعون درهما شرعيا) أي وهي أقل من دراهم مصر لان الدرهم الشرعي أربعة عشر خروبة وثمانية أعشار خروبة ونصف عشر خروبة والمصري ست عشرة خروبة فزيادة الاربعة المصريين المصرية على الاربعة الشرعية ستة وأربعون خروبة وهي درهما بال مصري وسبعة أثمان درهم فيكون الاربعون درهما شرعية سبعة وثلاثين مصرية وعن درهم (قوله في كل سنة قرية) أي لشمسية لثلاثين سنة في كل ثلاث وثلاثين سنة (قوله ونقص الفقير) أي عند الاخذ لا عند الضرب لانها لا تضرب الا كاملة فله شجنا (قوله بمهمة) أي غير معين وقتها فانها تؤخذ آخر السنة (قوله لم يؤخذ منه ما نقص لضيقة) أي ما نقصناه أولا لاجل ضيقه (قوله وللصلحي) أي وعلى الصلحي فاللام بمعنى على وقوله ما شرط يحتمل جعل ضمير شرط راجعا للامام أي على الصلحي المال الذي شرطه الامام وعلى هذا فلا يحتاج لزيادة ورضي به الامام ويحتمل رجوعه للصلحي وعليه فلا بد من ذلك القيد ولا قرينة في كلام المصنف عليه فالاحتمال الاول أولى كما قال اللقاني (قوله فله مقاتلته) أي على المذهب كما قال البدر وهو قول ابن حبيب (قوله وان أطلق في صلحه) أي لم يعين قدر معلوما بأن وقع الصلح على الجزية بمهمة وقوله وعليه بذل ما يلزم العنوي أي وهو أربعة دنانير أو أربعون درهما في كل سنة (قوله والمعمد الاول) أي وهو ان اذالم يرض الامام بما بذله فله مقاتلته سواء بذل القدر الاول أو أكثر منه والحاصل أن الامام تارة يصالحهم على الجزية بمهمة من غير أن يبين قدرها وفي هذه الحالة يلزمه قبول جزية العنوي اذا بذلها وتارة يترضى معهم على قدر معين وفي هذه الحالة يلزمهم ما تراضوا عليه معه وتارة لا يتراضون معه على قدر معين ولا على الجزية بمهمة وفي هذه الحالة اذا بذلوا الجزية العنوية هل يلزمه قبولها ولا قولان الاول لابن رشد ورجحه بن والثاني لابن حبيب ورجحه البدر القرافي (قوله ولا يقبل) أي اعطاؤها من النائب (قوله وسقطنا بالاسلام الخ) وفي سقوطها بالترهب الطاري وعدم سقوطها قولان ابن القاسم والاخوين قال ابن شاس قال القاضي أبو الوليد ومن اجتمعت عليه جزية سنين فان كان ذلك لفرارهم بها أخذت منه لما مضى وان كان لمسر لم تؤخذ منه ولا يطالب بها بعد غناه انظر ح (قوله الفاروق) هو عمر بن الخطاب (قوله والخيرة بكسر الحاء وسكون الباء المثناة مدنية بقرب الكوفة (قوله مديان) تنبيه مدي وهو مكيال يسع خمسة عشر صاعا ونصف صاع كما في بن نقلا عن النهاية (قوله على كل واحد مع كسوة) أي في كل شهر (قوله واصافة المجناز) أي المار عليهم عصر خاصة كما في المواق (قوله وانما سقطت عنهم) أي الارزاق واصافة المجناز عليهم من المسلمين (قوله للظلم) فقد قال مالك أرى أن توضع عنهم اليوم الضيافة والارزاق لما حدث عليهم من الجور قال البساطي واعلم أنه لا يؤخذ بأقوال الائمة مع قطع النظر عن المقاصد لانه اذا انتفى الظلم وكنواهم الظلمة كما في نصارى مصر فلا واجب أن يعطى عليهم وأن يزداد على ما كان مقررا عليهم اه وما قاله صواب صحيح قاله شجنا (قوله والعنوي حر) أي لانه أحر يضرب الجزية عليه نفسه وماله ولان اقراره في الارض اعمارها من ناحية المن الذي ذكره الله تعالى بقوله فاما منا والمن العتاقة (قوله فعلى قاتله الخ)

السقوط لا بقيد سبه وهو الاسلام قوله (كأرزاق المسلمين) التي قدرها عليهم الفاروق مع الجزية فانها ساقطة عنهم ولا تؤخذ وهي أي على من بالشام والخيرة في كل شهر على كل نفس مديان من الخنطة وثلاثة أقساط زيت والقسط ثلاثة أرطال وعلى من عصر كل شهر على كل واحد أربع خنطة ولا أدرى كم من الودك والعسل والكسوة وعلى أهل العراق خمسة عشر صاعا من التمر على كل واحد مع كسوة كان يكسوها عمر للناس لا أدرى ما هي قاله مالك (واضافة المجناز) عليهم من المسلمين (ثلاثا من الايام وانما سقطت عنهم) للظلم الحادث عليهم من ولادة الامور لكن ولادة مصر قوت شوكتهم باتخاذ الكتبة منهم واستأمنوهم على أموالهم وحرعهم وسيعلم الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون (والعنوي) بعد ضرب الجزية عليه (حر) فعلى قاتله خمسمائة دينار ولا يعنون من هبة أموالهم والصدقة بها ولا من الوصية بجميع مالهم



الاذا لم يكن لهم وارث من اهل دينهم وكان ميراثهم للمسلمين (وان مات) الاولى التفريع بالقام (أو أسلم فالارض) المعهودة في قوله ووقفت الارض (فقط) دون ماله (المسلمين) ليس لورثته تعلق به بل يعطيهما السلطان لمن شاء وخراجها في بيت المال وأما ماله ومنه الارض التي أحياها من موات فهو لوارثه فان لم يكن له وارث عندهم فلا مسلمين هذا حكم ارض العنوي وماله (و) الحكم (في) اهل (الصلح) لا يتخلو من أربعة أقسام لان الجزية اما ان تضرب عليهم بحمل على الارض والرقاب أو مفصلة على الرقاب فقط أو على الارض فقط أو عليها (ان أجلت) على الارض والرقاب بان ضربت على البلد بما حوت من ارض ورقاب من غير تفصيل ما يخص كل شخص وما يخص الرقاب من الارض (قلهم ارضهم) يقسمونها ويبيعونها ولا تعرض لهم فيها (١٨١) ولا يزداد في الجزية بزيادة ثمنهم ولا تنقص

بنقصهم (و) لهم (الوصية بمالههم) كله وأولى ببعضه (وورثوها) أي الارض وكذا مالهم فان لم يكن لهم وارث عندهم فلا هل دينهم على حسب ما رونه عندهم (وان فرقت) جزيتهم (على الرقاب) فقط كعلى كل رأس كذا سواء أجلت على الارض أو سكت عنها وكذا ان فرقت على الارض وأجلت على الرقاب كعلى كل فدان كذا أو فرقت عليها معا (فهى) أي الارض وكذا مالهم (لهم) يبيعونها وورثوها كمالهم وتكون لهم ان أسلموا (الا ان يموت) واحد منهم (بلا وارث) في دينهم (فلا مسلمين) ارضه وماله (ووصيتهم في الثلث) فقط حيث لا وارث عندهم وما بقي للمسلمين فان مات وله وارث فله الوصية بجميع ماله اذا تعرض لهم

أي اذا كان ذلك المقتول ذكرا وكان كائيا (قوله الا اذا لم يكن لهم وارث الخ) أما اذا لم يكن لهم وارث فلا يمكن من الوصية بجميع ماله بل بالثلث فقط (قوله الاولى التفريع بالقام) أي لان هذا مفرع على ما قبله والتفريع باعتبار مفهوم قوله فقط (قوله فالارض المعهودة) أي وهى ارض الزراعة التي في بلاد المفتوحة عنوة بالفهر والغلبة (قوله دون ماله) أي فانه ليس للمسلمين بل هو له ان أسلم ولوارثه ان مات كان المال عينا أو عرضا أو حيوانا لافرق بين المال الذي اكتسبه بعد الفتح أو قبله كما هو قول ابن القاسم وابن حبيب وظاهر المدونة وقال ابن الموارث المال الذي يكون للعنوي اذا أسلم ولوارثه اذا مات ما اكتسبه بعد الفتح وأما ما اكتسبه قبل الفتح فهو للمسلمين كالارض واعترضه ابن رشد بأن اقرارهم في بلادهم على أن يؤدوا الجزية ان كانت من ناحية المن فمالهم لهم ولورثتهم مطلقا اذا ماتوا أو أسلموا والا فليس لهم ذلك المال مطلقا وحينئذ فلا وجه لتفرقة (قوله للمسلمين) أي لانها صارت وقفًا بمجرد الفتح وانما أقرت تحت يده لاجل أن يعمل فيها عانة على الجزية (قوله لا يتخلو من أربعة أقسام) أي وفي الجميع لهم ارضهم ومالههم فيموتون ويقسمون ويبيعون ويورث عنهم الا أن القسم الاول يفرق من غيره من جهة أن من مات منهم بلا وارث فأرضه وماله لأهل دينه وله الوصية حينئذ بجميع ماله وان لم يكن له وارث بخلافه في غير الاول فان من مات بغير وارث فماله وأرضه للمسلمين ووصيتهم في الثلث ان لم يكن وارثا اذا فصلت الجزية على الارض والرقاب أو على الارض دون الرقاب فاختلف في بيع الارض فقبل يمنع من بيعها وقيل بجوازها وخراجها يكون على المشتري والمشتري قول ابن قاسم في المدونة وهو جواز بيعها وانخراج على البائع وعليه منى المصنف هذا حاصل المسئلة (قوله ولا تعرض لهم فيها) أي لا يضرب خراج ولا يأخذ عشر الزرع ولا غيره (قوله ولا يزداد في الجزية بزيادة ثمن الخ) وكذا لا يبرأ أحد منهم الا بأداء الجميع لانهم جملة (قوله ولهم الوصية بمالههم كله وأولى ببعضه) أي وان لم يكن وارث (قوله ووصيتهم في الثلث فقط) أي لان لنا حظا في مالهم من حيث ان الباقي بعد الثلث يكون لنا فحجر عليهم فمما زاد على الثلث بخلاف ما اذا أجلت أو فصلت وكان لهم وارث فلا كلام لنا معهم لانه لا حق لنا حينئذ في مالهم (قوله وما بقي) أي بعد الثلث الذي خرج وصية (قوله فلهم بيعها) وقبل ليس لهم بيعها وقوله وخراجها على البائع أي وقيل على المشتري والمراد بخراجها ما ضرب عليها من الجزية في كل سنة (قوله احداث كنيسة ببلد العنوة) أي التي أقر بها سواء كان فيها مسلمون أم لا وأما القديعة الموجودة قبل الفتح فانها تبقى ولو بلا شرط كما هو مذهب ابن القاسم ولو أكل الصر كنيسة لم يهل لهم أن يبنوها أو يفصل بين كونهم شرطوا ذلك أم لا وهو الظاهر كذا في حاشية شيخنا عن كبير خشن (قوله والمعتمد الخ) تبع فيما قاله الساطي وفيه تطريل الصواب ما قاله المصنف لانه قول ابن القاسم في المدونة انضرح والمواق اه (قوله فيمنع من الرم مطلقا) في بن ماذ كرم من منع ترميم المنهدم وان كان ظاهر المصنف غير صحيح لتصريح أبي الحسن في العنوي بجواز رم المنهدم وظاهره مطلقا شرط ذلك أم لا وذلك لان المدونة قالت ليس لهم

حينئذ فلو حذف المصنف قوله على الرقاب لكان أخصر وأشمل وأما قوله وان فرقت عليها الخ فهو في بيع الارض وخراجها وانما قال (وان فرقت) الجزية (عليها) أي الارض كعلى كل فدان أو زنونة أو ذراع كذا سواء أجلت على الرقاب أو سكت عنها (أو) فرقت (عليها) كعلى كل فدان كذا أو على كل رأس كذا (لهم بيعها) أي الارض (وخراجها) في كل سنة (على لبائهم) في المشتين لا على المشتري الا أن يموت أو أسلم فتسقط عنه وعن المشتري فان أسلم الصلحى فأرضه وماله مثله وسقط ما ضرب عليه (وللعنوي احداث كنيسة) ببلد العنوة (اب شرط) الاحداث عند ضرب الجزية عليه أي ان سأل الامام فأجاب بذلك والا فالعنوي مقهور لا يتأتى منه شرط (والافلا) وهذا ضعيف والمعتمد أنه ليس له الاحداث ولا يمكن منه شرط أولا (كرم المنهدم) تشبيه بقوله فلا فيمنع من الرم مطلقا



شرط أولا على المعتد واما البلد التي اختطها المسلمون كقاهرة فلا يجوز الاحداث فيها باتفاق كياتي لكن ملوك مصر لضعف ايمانهم وجهم الفاني مكنوهم من ذلك (والصلحي الاحداث) شرط أولا لکن في بلد لم يخطها المسلمون معهم (و) للصلحي (بيع عرضتها) أي عرصه كنيسة (أو) بيع (حائط) لها واما العنوى فليس له ذلك لانها وقف، لفتح الا) يجوز لكل من العنوى والصلحي احداث (بلد اسلام) ولو اختطها مع الكافر عنوا أو صلحا (لأنفسه أعظم) من الاحداث فلا يمنع ارتكاب الاخف الضررين (ومنع) الذي عنوا أو صلحا (ركوب الخيل) نفيسة أم لا (والبغال) النفيسة (والسروج) والبراذع النفيسة ولو على الجبر وانما يكون على الجبر فقط أو الا بل اذا لم يكن في ركوبها عز (١٨٢) كليل كما هو في عرف كثير من الناس ويجعل رجله في جانب الدابة (و) منع (جادة

الطريق) أي وسطها بل على جانبها الا اذا لم يكن بها أحد (والزم بلبس عيظه) عن المسلمين يؤذن بذه كعمامة زرقاء ونسطة وطرطور (وعزرت ترك الزنار) بضم الزاي خيسوط متلونة بألوان شتى بشر بها وسطه علامة على ذله (و) عز على (ظهور) أي اظهار (انسكر) بين المسلمين (و) على اظهار (معتقه) في المسج أو غيره مما لا ضرر فيه على المسلمين (و) على (بسط لسانه) على مسلم أو بحضرة (و) أيقن الخمر) ان أظهرها (ومسكس) الناقوس) ان أظهره (وينقض) عهده (بقتال) عام للمسلمين يقتضي خروجهم عن أئمة لاما كان فيه ذنب عن نفسه (ومسج خربة) وتعد على الاحكام الشرعية بان يظهر

شرط ذلك أم لا وذلك لان المدونة قالت ليس لهم أن يحدثوا الكنائس في بلاد العنوة لانها في مولا تورث عنهم فقال أبو الحسن قوله ليس لهم الاحداث في بلد العنوة مفهومة أن لهم أن يرموا ما كان قبل ذلك وكذا يجوز الترميم للصلحي على قول ابن القاسم خلافا لمن قال يمنعون من الترميم الا بشرط فتبين أن للصلحي الاحداث ورم المنهدم مطلقا شرط ذلك أم لا على قول ابن القاسم فلعل ناسخ المبيضة قدم قوله كرم المنهدم وأصله أن يكون بعد قوله والصلحي الاحداث انظر طي والمواق (قوله شرط) أي الترميم أي استاذن الامام في ذلك وأذنه أولا (قوله لكن في بلد الخ) أي وأما لو كانت تلك البلد اختطها المسلمون معهم ففي جواز احداثها وعدمه قوله ابن القاسم وابن الماجشون كما في ابن عرفة والحاصل أن العنوى لا يمكن من الاحداث في بلد العنوة سواء كان أهلها كاهن أو مسكن المسلمون معهم فيها الا بشرط وأما رم المنهدم فخايز مطلقا واما الصلحي فيمكن من الاحداث في بلد ليس معه أحد فيمن المسلمين مطلقا بشرط وبغيره وكذا ان كان معهم فيها أحد من المسلمين على ما قاله ابن القاسم خلافا لابن الماجشون وكذا يمكنون من رم المنهدم على ما قاله ابن القاسم مطلقا (قوله ولو اختطها) أي أنشأها مع المسلم الكافر عنوا أو صلحا وهذا على ما لابن الماجشون وأما على ما لابن القاسم اذا اختطها الصلحي فيجوز له الاحداث ولو كان معه مسلم هذا وكان الأولى للشارح حذف المبالغة ويقول في حل المتن لا يجوز للكفار الاحداث ببلد انفراد المسلمون باختطاطها ثم انتقل الكفار اليها وسكنوا فيها مع المسلمين (قوله وأدبعت الخمر) ظاهره أنه لا تكسر أو أنها وفي ابن عرفة أنها تكسر وهو لصواب وقد اقتصر عليه كاه المذهب وكذلك المواق وكذلك صرح البرزلي في تواريه نقلا عن ابن رشد بكسرها وانما أريق الخمر دون غيرها من النجاسات لان النفر تشبهها وظاهر المصنف ان كل مسلم له اراقها ولا يختص ذلك بالحاكم وقول الشارح ان أظهرها أي أو جملها من بلد لا خرفان لم يظهرها وأراقها مسلم ضمن له فتمتع لتعديه عليه (قوله ان أظهره) أي كافي الجواهر ولا تنى على من كسره وكذلك الصليب كافي المواق (قوله وينقض عهده) أي أمانه وقوله بقتال عام أي غير مختص بواحد (قوله ومنع خربة) بقيد كما قال البدر بن عترة أو نذال العهد لا مجرد بخل فيجبر عليها (قوله وبغصب خربة) وأما زناه بها طائفة فانما يوجب تعزيره وحذته هي وكذلك الزنى بامة مسلمة أو بخرقة كامة طوعا أو كرها فلا يكون ذلك ناقضا للعهد (قوله وقيل يكنى هنا ثنان) أي يشهدان على الغصب وان لم يعاننا الوطء وقوله على نقض العهد أي لا على الزنا (قوله فتزوجها ووطئها) وأما تزوجها مع علمها بكفر من غير غرور فلا يكون نقضا للعهد ويلزمه الأدب فقط (قوله كان يكتب لهم كتابا الخ) في المواق عن مخنون ان وجدنا في أرض الاسلام ذميا كاتب لاهل الشرك بعورات المسلمين قتل لكونه نكالا لغيره (قوله مجمع على نبوته عندنا) أي معشر المسلمين وان أنكرها اليهود كنبوة داود وسليمان وأحسرت بقوله مجمع الخ عما اختلف في نبوته عندنا كالخضر ولقيان فلا ينقض عهده بسبه (قوله بما لم يكفر به) أي بما لم يكفر به الكفر الذي يقر عليه بان كفره الكفر الذي لا يقر عليه

عدم المبالغة (وبغصب خربة مسلمة) على الزنا وزنى بها ياتنعل ولا بد من شهود أربعة على زناه يرون المروء في المكحلة على كذا المعتمد وقيل يكنى هنا ثنان لان شهادتهم على نقض العهد (وغرورها) باخباره أياها أنه مسلم فتزوجها ووطئها وتطلعه على عورات المسلمين) يعني بطاع الخرب بين على عورات المسلمين كان يكتب لهم كتابا أو يرسل رسولا بأن المحل الفلاني للمسلمين لا حارس فيه مثلا لياتوا منه (وسب نبى) مجمع على نبوته عندنا (بما لم يكفر به) أي بما نقرهم عليه من كفرهم لا بما كفر به كهم يرسل اليسا أو عيسى ابن الله فإنه لا يقتل لانا أقر بنائهم على ذلك نعم ان أظهر ذلك بوجع ضربا (قاوا) أي ادشباخ في بيان ما لم يكفر به (كليس نبى أولم يرسل أولم ينزل عليه قرآن أو نقوله) أي اختلفه من قبل نفسه (أو عيسى خلق محمد أو) قال كما وقع لبعض نصارى مصر لعنه الله (مسكين محمد يخبركم ان في الجنة ماله لم ينفع نفسه حين أكلته الكلاب)



يريد عضته في ساقه قال مالك حين سئل عن هذا اللعين أرى أن يضرب عنقه (وقتل إن لم يسلم) ويتعسف في السب وفي غضب المسلمة وغرورها وأما في النطلع على عورات المسلمين فخير الإمام بين قتله وأسره وأما في قتاله فينتظر فيه بالأمور الخمسة المتقدمة في الأسرى (وان خرج) ذي (لدار الحرب) ناقضا بخروجه الهد (وأخذ استرق) أي جازا استرقاقه (١٨٣) إذا الامام مخير فيه بين المن والفساد

والاسترقاق وانما اقتصر المصنف على الاسترقاق للرد على أشبه القائل بأن الحر لا يرجع رقيقا (أن لم يظلم والا) بأن خرج لظلم لحقه (فلا) يسترق ويرد لجزية ويصدق في دعواه أنه خرج لظلم وصرح بمفهوم الشرط ليشبه به قوله (كمحاربته) بدار الاسلام غير منظر للخروج عن الذمة فان حكمه حكم المسلم المحارب أي فاطع الطريق لاخذ مال أو منع سلوك (وان ارتد جماعة) بعد اسلامهم (وحاربوا) المسلمين ثم قدرنا عليهم (فكالمتردين) من المسلمين الاصليين يستتاب كبارهم ثلاثة أيام فان تابوا والا قتلوا وماله في ذمتهم صغارهم على الاسلام من غير استتابة وقال أصبغ كالكفار الحربيين يسترقون وأولادهم (و) يجوز (للامام) وينبغي أو نائبه فقط (المهادنة) أي صلح الحربي مدة

كذا ذكر بعضهم وذ كر غير واحد أن المراد بما يكفره ما لا يقرب عليه والمراد بما كفره ما أقرناه عليه (قوله يريد عضته في ساقه) فيه أنه لا حاجة لهذا التفسير إذا لا حقيقة لهذا الكلام حتى بين وانما وقع من ملعون من نصارى مصر أنه قال مسكين محمد بخير كم بانه في الجنة ماله لم ينفع نفسه إذ كانت الكلاب تأكل ساقه فأرسل مالك الاستفتاء فيه فقال أرى أن يضرب عنقه فقال له ابن القاسم يا أبا عبد الله اكتب ويحرق بالنار فقال انه لحق بذي ذلك قال ابن القاسم فكتبتا ونفذت الصحيفة بذلك ففعل به ذلك قال عياض ويجوز إخراج الساب حيا وميتا (قوله وقيل إن لم يسلم) ضمير قتل راجع للناقض (قوله وفي غضب المسلمة وغرورها) أما تعينه أي القتل في السب فقد اقتصر عليه في الرسالة ومسدره في الجواهر وحكي عياض في الشفاء عليه الاتفاق وأما تعينه في غضب الحرة وغرورها فهو في نقل ابن شاس وغيره لما فهم من انتهاك حرمة الاسلام وقد قتل عمر رضي الله عنه غلبا نخس بغلا عليه امرأة فسقطت فأنكشفت عورتها (قوله وأما في قتاله فينتظر فيه الخ) ومثل القتال التمرد على الاحكام ومنع الجزية من كونه ينتظر فيه الامام بالأمور الخمسة وما قاله شارحنا هو الصواب خلا لما ذكره بعض الشراح من أن الضمير في قوله وقيل إن لم يسلم راجع للساب خاصة وأما غيره من بقية النقض فالامام مخير فيه بفعل واحد من الامور الخمسة السابقة وذلك لأن نقض العهد يوجب الرجوع للأصل من التخيريين الامور السابقة (قوله إذا الامام مخير فيه بين المن الخ) أي عند ابن القاسم (قوله القائل بأن الحر الخ) أي القائل ان الامام مخير فيه بين أمور أربعة ماعدا الاسترقاق لان الحر لا يرجع رقيقا ومنشأ الخلاف أن الذمة هل تقتضي الحرية بدوام العهد فقط أو أبدا (قوله ويصدق في دعواه أنه خرج لظلم) أي سواء قامت قرينة على صدقه أم لا (قوله كمحاربته) أي قطعه الطريق لاخذ مال أو منع سلوك فلا يسترق وانما يحكم عليه بحكم الاسلام في المحارب (قوله فان حكمه حكم المسلم المحارب) أي المشاركة بقوله تعالى اغزاهم الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الارض فسادا الآية وإذا كان حكمه حكم المحارب المسلم فلا يسترق (قوله فكالمتردين) أي كما هو قول ابن القاسم لا كالحربيين كما قال أصبغ (قوله وينبغي أو نائبه) أي أو يقال قوله وللإمام أي حقيقة أو حكما فيدخل نوابه فالخبر المستفاد من تقديم الخبر بالنسبة لأحد الناس فان وقعت المهادنة من غير الامام ونوابه مضت على ما قاله مضمون ان كانت صوابا قلدت كالجزية لما تقدم أنها ان وقعت من غير الامام ونوابه كانت باطلة (قوله أي صلح الحربي) أي على ترك القتال والجهاد (قوله ان خلا الخ) الحاصل أن المهادنة لا تجوز الا بشرط أربعة الأول أن يكون العاقل لها الامام أو نائبه الثاني أن يكون المصلحة الثالث أن يخلو عقد ها عن شرط فاسد الرابع أن تكون مدتها معينة يعينها الامام باجتهاده ونائبه أن لا تزيد على أربعة أشهر (قوله وان كانت المصلحة في عدمها امتنع) أي وان استوت المصلحة فيها وفي عدمها جازت وقوله فاللام للاختصاص أي وحينئذ فكلام المصنف شامل للأقسام الثلاثة وقوله لا للتخيير أي ولا كان قاصرا على الاخير منها كما أنها إذا كانت بمعنى على كان قاصرا على الاول فقط (قوله أو قرية) أي أو شرط بقاء قرية لنا حالة كونها خالية من اهلهم يسكنون فيها (قوله وان عمال يدفعه أهل الكفر لنا) أي وان كان الشرط الفاسد مصاحبا للمال يدفعه أهل الكفر لنا ولا يغتفر ذلك الشرط الفاسد لاحتلال المال الذي يدفعونه لنا أو وان كان الفساد بسبب اعطاء مال من المسلمين لهم (قوله وأما في منظوقه) أي وهو الخلو عن الشرط الفاسد والمعنى وجاز لا امام المهادنة ان حلت عن شرط فاسد وان عمل يدفعه الامام لهم وهذا الاحتمال فيه نظر لا قنضائه جواز عقد ها على اعطاء مال لهم من غير ضرورة وإيس كذلك وأيضا في دفع لهم مال لم تخل عن

ليس هو فيها نجت حكمه الاسلام (المصلحة) كالعجز عن قتالهم مطلقا أو في لوقت اخضر وتعينت ان كانت المصلحة فيها وان كانت المصلحة في عدمها امتنع فاللام للاختصاص لا للتخيير (ان خلا) عقدا لمهادنة وكان القياس أن خلت بالتأنيث (عن) شرط فاسد فان لم تخل عنه لم تجز (كشرط بقاء مسلم) أسير تحت أيديهم أو قرية لنا خالية لهم أو شرط حكم بين مسلم وكافر يحكمهم (وان عمال) مصادفة أما في مفهوم الشرط أي فان لم تخل عن شرط فاسد لم تجز وان عمال يدفعه أهل الكفر لنا وأما في منظوقه أي وان عمال يدفعه الامام لهم



(الانحوف) مما هو أشد ضرراً من دفع المال منهم أو لهم سواء جعلت المبالغ في المفهوم أو المنطوق (ولاحد) واجب مدتها بل على حسب اجتهاد الامام (ونب أن لا تزيد) مدتها (على أربعة أشهر) لاحتمال حصول قوة أو نحوها للمسلمين وهذا اذا استوت المصلحة في تلك المدة وغيرها والاتعين ما فيه المصلحة (١٨٤) (وان استشعر) الامام أي ظن (خيانته) قبل المدة بظهور

أمارتها (نبذ) وجوباً وانما سقط العهد المتيقن بالظن الذي ظهرت علاماته للضرورة (وأنذرهم) وجوباً بأنه لا عهد لهم فان تحقق خيانتهم نبذ بلا انذار (ووجب الوفاء) بما عاهدونا عليه (وان) كان عهدنا لهم (بردها) كفار عندنا (ولو أسلموا) حيث وقع اشتراط ردهم وان لم يشترطوا في الرد ان أسلموا (كن أسلم) أي كشرط ردهم من جاءنا منهم وأسلم وليس رهنائه يوفي به (وان رسولاً) ومحل الرد (ان كان) من ذكر من الرهائن الذين أسلموا أو ممن أسلم (ذكراً) فان كان أنثى لم ترد ولو مع شرط ردها صريحاً (وفدى) من أسلم ورد الكفار من رهائن أو غيرهم وأولى المسلم الأصلي الأسير (بالتى) أي بيت مال المسلمين وجوباً على الامام (ثم) ان لم يكن بيت مال أو لم يمكن الوصول اليه أو قصر ما فيه عن الكفاية فدى (بمال المسلمين) على قدر وسعهم والأسير

الشرط الفاسد فلا تصح المبالغة فلعل الاولى أن يقول واما في شيء من متعلقات المنطوق وهو الشرط الفاسد في حد ذاته أي وان كان الشرط الفاسد مصوراً في سبب مال (قوله الانحوف مما هو أشد الخ) أي كاستيلائهم على المسلمين فيجوز دفع المال لهم أو منهم فقتلوا أو النبي صلى الله عليه وسلم لما أحاطت القبائل بالمدينة سعد بن معاذ وسعد بن عباد في أن يتركوا للشركيين ثلث الثمار لما خاف أن يكون الانصار ملات القتال فقالا ان كان هذا من الله فسمعنا وأطعنا وان كان هذا رأياً فإياك كلوا منها في الجاهلية ثمرة الاشرار وأقرى فكيف وقد أعزنا الله بالاسلام فلما رأى النبي عزهم على القتال ترك ذلك فلو لم يكن الاعطاء عند الضرورة جائزاً ما شور رسول الله فيه (قوله ولا أحد واجب مدتها) لا يقال هذا بخالف ما مر من أن شرط المهادنة أن تكون مدتها معينة لا نأقول المراد أن شرطها أن يكون في مدة معينة لا على التأييد ولا على الإيهام ثم تلك المدة لا حد لها بل يعينها الامام باجتهاده (قوله وهذا) أي ندب عدم الزيادة على أربعة أشهر (قوله نبذ) أي العهد الواقع بينه وبينهم على المهادنة وترك الجهاد (قوله للضرورة) أي خوف الوقوع في الهلاك بالتصادم على العهد (قوله ووجب الوفاء الخ) يعني اذا عاهدناهم على المهادنة وترك القتال مدة وأخذنا منهم رهائن واشترطوا علينا انه اذا فرغت مدة المهادنة ترد لهم رهائنهم فانه يجب علينا الوفاء بذلك فتردهم لهم ولو أسلموا عندنا (قوله وان لم يشترطوا الخ) أي كما هو رواية ابن القاسم عن مالك بطوار أن يفر من عندهم ويرجع لنا ونفديه منهم وقال ابن حبيب لا ترد لهم الرهائن ولا الرسل اذا أسلموا ولو اشتراطوا ردهم وقيل ان اشتراطوا ردهم ولو أسلموا ردوا والا فلا (قوله كن أسلم) أي كشرطهم ردهم من جاء اليهم منهم وأسلم فانه يوفي به هذا اذا كان غير رسول بل وان كان رسولا جاءنا باختيارهم وبالع على الرسول لخالفه ابن الماجشون فيه وثلاثتهم أن شرطهم فاصر على من جاءهم هارباً لا طائعا أو رسولا فافاد أن الحكم عام (قوله أو ممن أسلم) أي أو ممن جاءهم اليه وأسلم (قوله فان كان أنثى لم ترد) أي لعموم قوله تعالى فان علمتموهن مؤمنات فلا ترجعهن الى الكفار ولعله الا لمفسدة أعظم وينبغي عدم الرد لعموم الآية ولو كان لنا عندهم مسلمة وأسروها وتوقف تخليصها على رد التي أسلمت منهم (قوله وأولى المسلم الأصلي الأسير) أي سواء كان أسره ابتداءً أو انتهاءً فيشمل من ذهب اليهم طوعاً قهراً سواء كان حراً أو عبداً كما قال شيخنا (قوله وفدى بالتى الخ) هذه طريقة ابن رشد وقيل يبدأ بما له فان لم يكن فمن بيت المال فان لم يكن أو تعذر الوصول اليه فالجاعة المسلمين وهذه طريقة ابن حارث عن ابن عبدوس عن سحنون واختارها اللخمي اه بن (قوله ثم بمال المسلمين) أي الذين يمكن الاخذ منهم من أهل قطره فيقدم الاقرب فالأقرب ويؤخذ من كل واحد بقدر وسعهم ويتولى الامام أو نائبه جباية ذلك وقال أشهب يفدى بأموال المسلمين ولو أتى على جميعها ابن عرفة ما لم يخش استيلاء العدو عليهم بسبب ذلك بان لا يوجد عندها ما يشترون به سلاحاً ولا باروداً وكل من دفع شيئاً من جاعة المسلمين فلا رجوع له به على الأسير المفدى ولو دفع بقصد الرجوع بخلاف القادى المعين (قوله ورجع بمثل المثل وقية غيره الخ) مثله للباجي وابن بشير وقال ابن عبد السلام لا يظهر المثل مطلقاً لانه قرض وقال ابن عرفة لا يظهر ان كان الفداء بقول المفدى افدى وأعطيت الفداء فالمثل مطلقاً لانه قرض وان كن بغيره فقول الباجي لان السلعة المفدى به لم يثبت لها نقر في النمة ولا التزام قبل صرفها في الفداء انصار دفعها في الفداء هلا كالحا فيرجع لقيمتها اه بن (قوله اذا علم أو ظن الخ) متعلق بجمع وأما اذا علم أو ظن أو شك أن الامام يفديه من بيت المال أو مما يجمعه من المسلمين وفداء بقصد الرجوع فالا رجوع له على التبرع والتفريط والحاصل أن رجوع القادى مقيد بما اذا كان

كواحد منهم (ثم) ان تعذر من المسلمين فدى (بماله) ان كان له مال (ورجع) القادى المعين سواء اتحد أو تعدد لا بيت معينا للمال والمسلمون اذا علم أو ظن أن الامام لا ينفديه من التى ولا يحى من المسلمين ما يفديه به (بمثل المثل وقية غيره) أي غير المثل وهو المقوم (على المثل) يؤخذ منه إلا أن (والمعتمد) باتباع ذمته فيؤخذ منه ان يسر ومحل رجوع القادى (ان لم يقصد صدقة) بان قصد الرجوع



أولا قصده وصداق ان ادعى عدم الصدقة (ولم يمكن الخلاص بدونه) فان أمكن بدون شيء أو بأقل مما فدى به لم يرجع في الأولى بشئ ويرجع في الثانية بقدر ما يمكن به الخلاص (الا أن يكون الفادي أو المفدى (محزما) من النسب (أو) يكون كل منهما (زوجا) فلا يرجع (ان عرفه) شرط فيهما أو فرد الضمير لان العطف بأو (أو عطف عليه) وألم يعرفه وهو شرط في المحرم فقط (الا أن يأمر به) مستثنى من الاستثناء قبله أي الا أن يأمر المفدى الفادي بالفداء فيرجع ولو محزما أو زوجا ويلتزمه (الواو) معنى أو اذا الأمر بالفداء كافي في الرجوع وان لم يلتزمه (وقدم) الفادي بما فدى (على غيره) من أرباب الديون (ولو) (١٨٥) ما يبيد الاسلام (غير ما بيده) مما

قدمه من بلد العدو  
ويفض الفداء (على  
العدد) بالسوية (ان  
جهلوا) أي العدو  
(قدرهم) أي الاسارى  
من غنى وفقرو وشرف  
وضاعة فان علموه ففض  
على قدر ما يفدى به  
كل واحد بحسب عاداتهم  
كثلاثة يفدى واحد  
منهم مائة بعشرة وآخر  
بعشرين وآخر بخمسة  
(والقول بالأسير)  
بيمينه أشبه أم لا حيث  
لا يبيد الفادي (في) انكار  
(الفداء) من أصله كان  
يقول بلا شيء ويقول  
الفادي بشئ (أو)  
انكار (بعضه) كأن  
يقول بعشرة ويقول  
الفادي بخمسة عشر  
(ولو لم يكن) الاسير  
(بيده) أي بيد الفادي  
والصواب عكس  
المبالغة أي ولو كان بيده  
خلاف السجنون القاتل  
محسب كونه القاتل  
للأسير اذا لم يكن بيده  
الفادي فان كان بيده  
فالقول للفادي (وجاز)

معنا وكان غير بيت المال وكان عالما وظانان الامام لا يقدره من بيت المال ولا بما يحبس من المسلمين  
وأن لا يقصد بذلك الفداء صدقة وان لا يمكن الخلاص بدونه فان اختلف شرط من هذه الشروط فلا يرجع  
له (قوله أو لا قصده) أي لان الشأن أن الانسان لا يدفع ماله الا بقصد الرجوع (قوله الواو) معنى أو (لا ادعى  
لذلك فقد ذكر ابن رشد في المسئلة خلافا هل لا بد في الرجوع من الالتزام مع الامر بأن يقول له افدني  
وأعطيك الفداء أو يكفي في الرجوع الامر بالفداء وان لم يلتزمه ونسب الاول لفضل والثاني لابن حبيب  
فبان بهذا أن الواو على بابها وأن المصنف مشى على قول فضل وعبارة ابن الحاجب فلا يرجع الا أن يأمره  
ملتزما اه وهي تفيد أن الواو للجمع على بابها وقرره في التوضيح على ظاهره ونسبه لنقل الباجي عن سحنون  
انظر بن (قوله وقدم على غيره) يعنى أن من فدى أسيرا من العدو وعلى ذلك الأسيرين فان الفادي يقدم  
على أرباب الديون لان الفداء آكد من الدين لان الأسير لما جبر على الفداء دخل دين الفداء في نعمته جبرا  
عليه فيقدم على دينه الذي دخل في ذمته طوعا ولا فرق بين مال الأسير الذي قدم به من بلاد الحرب وماله الذي  
ببلاد الاسلام في ان الفادي يقدم على أرباب الديون في الجميع وظاهره ولو كان دين غيره فيه رهن وهو كذلك  
على الظاهر (قوله ويفض الفداء على العدد) فاذا فدى شخص جماعة كخمسة أسيرين بقدر معين وفيهم  
الغنى والفقير والشريف والوضيع فيقسم الفداء على العدد من غير تفاضل بينهم ان جهل الكفارة قدر  
الاسارى (قوله وآخر بخمسة) أي فالجملة خمسة وثلاثون فاذا فدى هؤلاء الثلاثة بمائة فانها توزع عليهم كل  
واحد بحسب عادته فعلى من عادته عشرة سبعة المائة لان سبعة الخمسة والثلاثين عشرة وعلى من عادته  
عشرون أربعة أسباعها لان العشرين أربعة أسباع الخمسة والثلاثين وعلى من عادته خمسة سبعة المائة  
لان الخمسة سبع الخمسة والثلاثين (قوله والقول للأسير بيمينه أشبه أم لا في انكار الفداء أو بعضه) هذا  
قول ابن القاسم وان كان كما قال ابن رشد ليس جازيا على قواعدهم والجاري عليها أنهما اذا اختلفا في مبلغ  
الفداء صدق الأسير ان أشبه والاصدق الفادي ان انفرد بالشبه والاحقما ولو به فداء المثل وكذا ان شكلا  
وقضى للحالف على النا كل (قوله أي ولو كان بيده) هذا قول ابن القاسم وقوله فاقول للفادي أي لان  
الاسير في يده بمنزلة الرهن (قوله وجاز الفداء بالخبر والخزير) أي عند انهب وعند الملك ومحنون وقوله على  
الاحسن أي عند ابن عبد السلام وقال ابن القاسم يمنع الفداء عما ذكر (قوله فان لم يكن ذلك) أي أب  
امتنع أهل الذمة من دفع ذلك اليهم أو لم يوجد ذلك عندهم وقوله جاز شرأوه أي لا جيل أن يدفعه لهم فداء  
للأسرى ثم ان محسب جواز الهداء بالخبر والخزير اذا لم يرضوا الا بذلك وأما اذا رضوا بغيره فلا يجوز الفداء به  
كذا ذكر بن خلافا لما ذكره علق من الجواز مطلقا وفيهم من جواز لفداء عما ذكر جوازهم بالضعفاء  
بالطريق الأولى (قوله ولا يرجع الفادي المسلم) أي وأما الفداء الذي فاته يرجع على الأسير مسلما أو كافرا  
بقية الخمر وما معه ان كان أخرجه من عنده وبمنه ان كان اشتراه هذا هو الصواب (قوله اشتراه أو كان عنده)  
قال بن هدا هو المعتمد كافي ابن عرفة ومقابله لا يرجع به ان كان من عنده أما ان اشتراه فانه يرجع بما اشتراه  
به وعلم مما ذكر أن الصورة ثمانية لان الفادي بخمر أو خنزير أو دمي وفي كل امان يخرج من عنده

(٣٤ - دسوقي في) فداء أسير المسلمين (بالأسرى) الكفار في أيديهم المقاتلة أي الذين شأنهم القتال اذا لم يرضوا بذلك  
لان قتالهم لنا متروك وخلاص الاسير محقق وقيد اللغز بما اذا لم يخش منهم والاحرم (و) جاز لفداء بالخبر والخزير على الاحسن  
وصفة ما فعل في ذلك أن يأمر الامام أهل الذمة بدفع ذلك للعدو ويحاسبهم بقيمة ذلك مما عليهم من الجزية قال لم يمكن ذلك جاز شرأوه  
للضرورة (ولا يرجع) الفادي المسلم (به) أي بعوض الخمر والخزير اشتراه أو كان عنده على مسلم) ودعي أيضا وجوب اراقته على المسلم  
ان كان عنده وكذا ان اشتراه على ما جزم به بعضهم



(وفي الخيل) أي وفي جواز فداء الأسير (١٨٦) المسلم بالخيل (وآلة الحرب قولان) إذا لم يخش بهما الظفر على المسلمين والامنع اتفاق

\*(باب)\*

في ذكر ما يتدرّب به على الجهاد (المسابقة) مشتقة من السبق يسكون الباء مصدر سبق إذا تقدم وبفتحها المال الذي يوضع بين أهل السباق (يجعل) جائزة (في الخيل) من الجائزين (و) في (الابل) كذلك (وبينهما) خيل من جانب وأبل من جانب وأولى في الجواز بغير جعل وأما غير هذه الثلاثة فلا يجوز إلا بحاجتها كما يأتي (و) جائزة (في السهم) لاصابة الغرض أو بعد الرمية (ان صم يبعه) أي يبيع الجعل شرط في جواز المسابقة مطلقاً في السهم وغيره فلا تصح بغيره ولا بجهول وخروج خنزير وميته وزبل وأم ولد ومكاتب ومعوق لاجل (وعين) في المسابقة بحجوان أو سهام (المبدأ والغاية) ولا تشترط المساواة فيهما (و) عين (المركب) بفتح الكاف أي ما يركب من خيل أو ابل ولا بد أن لا يقطع بسبق أحدهما الآخر والالم تجز (و) عين (الرامي) عين (عددا لاصابة) عين

(نوعها) أي نوع الاصابة (من خرق) بنجاء وزاي معجمتين وهو أن ينقب

بكرة

أو يشترطه وفي كل من هذه الأربع أمان بقدي به مسلماً أو ذمياً وقد علمت أحكامها (قوله وفي الخيل) أي وفي جواز فداء الأسير بالخيل وآلة الحرب أي وعدم جواز قولان لابن القاسم وأشهب فالمنع لابن القاسم والجواز لأشهب قال قلت حيث جاز الفداء بالأسرى المقاتلة فكان مقتضاه الجرم بجواز الفداء بالخيل وآلة الحرب أو يذكّر القولين في الفداء بالأسرى المقاتلة لأنهم أحق بما ذكر والجواب أن جواز الفداء بالمقاتلة محله إذا لم يرص الكفار إلا بذلك ولم يخش منهم والافلا يجوز وأما الخيل وآلة الحرب فالخلاف فيهما عند إمكان الفداء بغيرهما والاعتين قولاً واحداً قاله شيخنا (قوله إذا لم يخش الخ) تبع في هذا التقييد عجم قال طي وفيه نظر فإن هذا التقييد لابن حبيب وقد جعله ابن رشد قولاً ثالثاً ونصه بظاهر قول أشهب إجازة ذلك وإن كثروا وهو معنى قول محققون خلاف ما ذهب إليه ابن حبيب من أنه إنما يجوز ذلك ما لم يكن الخيل والسلاح أحراً كثيراً يكون لهم به القدرة الطاهرة وقد روى عن ابن القاسم أن المفاداة بالخمر أخف منها بالخيل وهو كما قال إذ لا ضرر على المسلمين في المفاداة بالخمر بخلاف الخيل وكذا ابن عرفة جعل قول ابن حبيب خلافاً لتقييد أقال طي ولم أر من ذكره تقييداً وقد تردد ابن عبد السلام في ذلك ولم يجزم بشيء اهـ بن

\*(باب المسابقة)\*

(قوله وبفتحها) أي والسبق بفتحها (قوله المال الذي يوضع) أي يجعل الخ (قوله جائزة في الخيل) أشار السارح إلى أن قوله في الخيل متعلق بمحذوف خبر المبتدأ الذي هو المسابقة وأما قوله بجعل فهو حال من المبتدأ أو من ضمير الخبر وأعلم أن المسابقة مستتناة من ثلاثة أمور كل منها يقتضي المنع القمار وتعذيب الحيوان لغیراً كلة وحصول العوض والمعوّض عنه لشخص واحد اهـ والقمار بكسر القاف المقامرة والمغالبة وقولنا لغیراً كلة أي لغیراً كل إذا لعبت بالحيوان إلا كلة بالعقر والذبح وحصول العوض والمعوّض عنه لشخص واحد في بعض الصور وهي ما إذا أخرجته غير المتسابقين ليأخذ السباق (قوله وأولى في الجواز بغير جعل) أي وأولى في الجواز المسابقة على الثلاثة المذكورة بغير جعل (قوله وأما غير هذه الثلاثة) أي كالمسابقة على البغال والخيول والبقرة (قوله شرط في جواز المسابقة) أي يجعل (قوله فلا تصح بغيره) أي بذي غرر كعبد أبق أو بغير شارد (قوله ولا بجهول) أي كالذي في الجلب وفي المستدوق والحال أنه لا يعلم قدره أو جنسه فلو وقعت المسابقة بمنوع مما ذكر فالظاهر أنه لا شيء فيها لأنه لم ينتفع الجاعل بشيء حتى يقال عليه بجعل المثل خلافاً لما في البدر القرافي بل تكون كالجانية كذا قرر شيخنا (قوله وعين المبدأ) عطف على قوله صح ببعه وهو بالنسبة للفعل ليشمل ما إذا كان التعيين منهما بتصريح أو كان بعادة والمراد بالمبدأ المحل الذي يبتدأ منه بالرمح أو الرمي بالسهم والمراد بالغاية المحل الذي تنتهي إليه الرماحة أو الرمي (قوله ولا تشترط المساواة فيهما) أي في المبدأ والافلا في الغاية بل إذا دخل على الاختلاف في ذلك جاز كأن يقول لصاحبه أسابقك بشرط أن أبتدئ الرماحة من المحل القلاي القريب من آخر الميدان وأنت من المحل القلاي الذي هو بعيد من آخر الميدان وكل من وصل لا آخر الميدان قبل صاحبه عد سابقاً أو يقول لصاحبه تبتدئ الرماحة من المحل القلاي وأنت تنتهي المحل كذا وأما المحل كذا الذي هو أقرب من نهايتك وكل من وصل لنهاية قبل صاحبه عد سابقاً (قوله وعين المركب) أي بالاشارة الحسية بأن يقول أسابقك على فرسي هذه أو بعيري هذا وأنت على فرسك هذه أو بعيرك هذا ولا يكتفي بالتعيين بالوصف كما سابقك على فرس أو بعير صفته كذا وكذا كما يدل عليه قول ابن شاس من شروط السبق معرفة أعيان السباق انظر المواق وأخرى أنت لا يكتفي بذكر الجنس كما سابقك أنا على فرس وأنت على فرس من غير ذكر وصف خلافاً للقائي (قوله ولا بد أن لا يقطع الخ) يعني أنه يشترط أن يجهل كل واحد من المتسابقين سبق فرسه وفرس صاحبه فإن قطع أحدهما أن أحد الفرسين يسبق الآخر لم تجز (قوله وعين الرامي) أي أنه لا بد من معرفة شخصه كزبد وعرفه ولو وقع القدر على أن شخصاً بساوت شخصاً في الرمي لم تجز (قوله وعددا لاصابة) أي



ولا يثبت السهم فيه (أو غيره) كخسق بخناه مجمعة وسين هسمة وقاف وهو أن يتقب ويثبت فيه ونحوه راء مهملة وهو ما يصيب طرف الغرض فيخذه ثم أشار إلى أن مخرج الجعل ثلاثة أقسام عاطفا على فعل الشرط من قوله أصح يبعه قوله (وأخرجه متبرع) أي غير المتسابقين ليأخذه من سبق منهما (أو) أخرجه (أحدهما) فإن سبق غيره (أي غير المخرج) (أخذه) السابق (وان سبق هو) أي المخرج (فلن حضر) ولا يشترط في صحة العقد التصريح بذلك إذ لو سكتا عنه صح ويحمل عليه وإنما المضرا اشتراط المخرج أنه ان سبق عاد إليه وأشار للقسم الثالث وأنه ممنوع بقوله (لا ان أخرج) أي أخرج كل منهما جعلا (ليأخذه السابق) منهما لأنه من القمار فإن وقع ذلك لم يستحقه السابق بل هو لربه وبأنه على المتع بقوله (ولو) وقع ذلك (يعمل) أي معه لم يخرج شيئا يمكن سبقه (لهم القوة فرسه على أنه ان سبق أخذ الجميع لجواز عود الجعل لمخرجه على تقدير سبقه وأولى في المتع ان قطع بعدم (١٨٧) سبق المحلل لأنه كالأعدم (ولا يشترط)

في المناضلة (تعيين

السهم) لا تعيين (الوتر) برؤية أو وصف (وله) في أرى (ما شاء) من سهم أو قوس أو وتر (ولا) يشترط (معرفة الجري) لفرس كل بل يشترط جهل كل منهما بجري فرس صاحبه على ما هو (و) لا معرفة (الراكب) لهما (ولم يحمل) عليها (صبي) أي تكره المسابقة بين صبيين أو صبي مع بالغ (ولا) يشترط (استواء) أي تساوى (الجعل) من المتبرع السابق بل يجوز أن يقول ان سبق فلان فله دينار وان سبق فلان فله اثنان (أو) استواء (موضع الاصابة) بل يجوز اشتراط أحدهما موضعا بعينه من الغرض والآخر أعلى منه أو أدنى أو غير ذلك (أو تساويهما) عطف على استواء أي لا يشترط تساوى

عبرة أو عرتين من عشرة (قوله ولا يثبت السهم فيه) أي وهو أن يتقب السهم الغرض ولا يثبت فيه (قوله وهو أن يتقب ويثبت فيه) أي ان يتقب السهم الغرض ويثبت فيه (قوله وأخرجه متبرع) المسابقة في هذه جائزة اتفاقا وأما في التسمية وهي قوله أو أحدهما فهي جائزة على المشهور كما في عبق وفي المواق أنها جائزة اتفاقا عند ابن رشد (قوله فلن حضر) أي المسابقة على الظاهر ويحتمل لمن حضر العقد ويحتمل لمن حضرهما وهل لمخرج الجعل الاكل معهم منه أم ذقيا ساعلى الصدقة تعود إليه قولان (قوله ولا يشترط في صحة العقد التصريح بالخ) هذا هو الصواب خلافا لما في خش من اشتراط ذلك فائلا كان الأولى للمصنف أن يقول على أن من سبق الخ اه بن (قوله ويحمل عليه) أي على ذلك الذي ذكره المصنف (قوله ان سبق عاد إليه) أي الجعل الذي أخرجه (قوله لا ان أخرج ليأخذه السابق) أي وأما لو أخرجوا سكتا عن يأخذه منهما فظاهر المصنف أنه لا يمتنع والظاهر أنه يكون لمن حضر فإن كان ليأخذه المسبوق جاز كما هو ظاهر كلامهم ثم ان قول المصنف لا ان أخرج يقتضي أن الممنوع أخرجهما بالفعل وانهما لو اتفقا من غير أخرج على أن من سبق فله على الآخر قدر كذا لا يمتنع وليس كذلك بل الصواب المتع كما في بن لان التزام المكلف كالأخرجه (قوله ليأخذه السابق) أي ليأخذ السابق الجعل الذي أخرجه غيره مع بقائه له (قوله لم يستحقه السابق) أي لم يستحق السابق جهل غيره بل هو لربه (قوله ولو يعمل) أي ولو وقع عقد المسابقة على الوجه المتقدم مع محل ورد بل على من قال بالجواز مع المحلل وهو ابن المسيب وقال به مالك مرة ووجهه أنهم مع المحلل صاروا كاتنين أخرج أحدهما دون الآخر قاله بن وفيه انه اذا أخرج أحدهما ليأخذنا سبق ممنوع والذي في ح عن الجزولي توجيه ذلك القول بأن دخول الثالث يدل على أنهم لم يقصدا القمار وإنما قصدوا القوة على الجهاد فتدبر وعلى ذلك القول اذا سبق المحلل أخذ الجعل منهما واذا سبق أحدهما مع المحلل أخذ ذلك الآخر ماله وقسم المال الآخر مع المحلل اذ ليس له عليه مزية اه بن (قوله من المتبرع) بل وكذا اذا كان الجعل منهما معا وكان بينهما محلل بناء على القول بالجواز المشار له بلو فيجوز أن يخرج أحدهما خمسة والآخر عشرة كما قال ابن يونس (قوله أو موضع الاصابة) بالجرح عطف على الجعل (قوله بل يجوز اشتراط الخ) أي كان يقول أحدهما أنا أصيب الغرض أربعة من عشرة خرقا في أدناه أي في أسفله وأنت تصيبه أربعة من عشرة خرقا أو خسق من وسطه أو من أعلاه (قوله في المسافة فيهما) أي في المسابقة والمناضلة وقوله في الثاني أي في المناضلة (قوله أو نزع سوط) أي بأن نزع انسان السوط الذي يسوق به الفرس من يده تعديا تخفيف جريه (قوله بخلاف تضيق السوط) أي كالونسيه قبل ركوبه أو سقط من يده وهو راكب (قوله أو حزن الفرس) أي أو سقوطه من فوقه واذا تعطل بذلك صار مسبوقا (قوله لذلك) أي لا يصل الخيل بسرعة (قوله مما ينتفع به) أي وغير ذلك مما ينتفع به الخ فهو يسان المحذوف (قوله لا للغالبة) هذا محذور قوله مما ينتفع به في نكابة العدو

المتسابقين أو المتناضلين في المسافة فيهما ولا في عدد الاصابة في اشائي (و) عرض السهم عارض في ذهابه فاعطى سيرة (أو انكسر أو) عرض (بفرس ضرب وجهه) مثلا فاعطاه (أو) عرض لصاحبه (نزع سوط) من يده (لم يكن مسبوقا) بذلك لعذره (بخلاف تضيق السوط أو حزن لفرس) أو قطع اللجام (وجاز) سبق (في عدا) أي ما ذكر من الامور الاربعة وهي التحل من الجانبين أو الابل كذلك والتحليل مع الابل والسهم كالسفن والطير لا يصل الخيل بسرعة والجري على الاقدام لذلك والرجل بالاجار والصراع مما ينتفع به في نكابة العدو لا للغالبة كما يفعلها أهل الفسوق والله وحال كون ذلك (محذوف) بغير جعل



والامنع (و) جاز (الاختصار) أي ذكر المفاخر بالانتساب الى أب وأقبيلة (عند الرمي والربح) بين المتسابقين أو المتناضلين وكذا في الحرب عند الرمي (والسمية) لنفسه كأنه فلان بن فلان أو أنا أبو فلان (والصباح) حل الرمي لما فيه من التشجيع وراحة النفس من التعب (والاحب) أي الاولى من ذلك كله (ذكر الله) على عند الرمي من تكبير أو غيره (لاحديث الراعي) أي تكلمه بغير ما تقدم فلا يجوز بل يحرم ان كان خشن القول أو يكره (ولزم العقد) اذا وقع بجعل على ما تقدم فليس لاحدهما حله الا برضاها معا (كلاجارة) أي كلزوم عقدها بشروط لا تية كإرشاد (١٨٨) والتكليف فبحري هنا \* (باب) \* ذكر فيه بعض ما اختص به النبي صلى الله عليه وسلم من الاحكام وهي ثلاثة اقسام واحدة ومحرمه ومباحة والاول قسمان واجب عليه وواجب علينا كاجابة المصلي اذا دعاه والثاني قسمان أيضا حرام عليه كاكله الثوم وحرام علينا كندائه باسمه وما أبيع دوننا كزوجته زيادة على أربعة فالاقسام خمسة أشار الى

أي وبعد ان يكون مجابا بشرط أن يقصده الانتفاع في نكابة العدو والمغالبة كذا في الجواهر اهن اذا علمت ذلك فالاولي للشارح أن يقول بشرط أن يقصده الانتفاع في نكابة المخ والحاصل أن المسابقة بغير الامور الاربعة المتقدمة جائزة بشرطين أن يكون مجابا وأن يقصدها الانتفاع في نكابة العدو (قوله والامنع) أي حرم وقيل انه يكره وقد حكى الزناني قولين بالكره والحرمة فبين تطوع بالخروج شئ للتصارعين أو المتسابقين على أرجلهم أو على حمارهم ما أو غير ذلك مما لم يرد فيه نص السنة (قوله والربح) أي وانشاد الربح من المتسابقين والمتناضلين وكذا في الحرب عند الرمي والمراد انشاد الشعر مطلقا لخصوص الشعر الذي من بحر الرجز وان كان أكثر ما يقع في الحرب الانشاد منه كقوله عليه الصلاة والسلام يوم حنين أنا النبي لا كذب أنا ابن عبد المطلب لانه وافق للحركة والاضطراب (قوله وكذا في الحرب) أي وكذا يجوز الافتخار والربح في الحرب عند الرمي (قوله والسمية لنفسه) أي حال الحرب وكذا في حال المسابقة (قوله التشجيع) أي تحصيل الشجاعة (قوله ولزم العقد) أي اذا كانا رشيدين طائعين (قوله كلاجارة) أي في غير المتسابقين فاندفع ما يقال ان فيه تشبيه الشئ بنفسه لان عقد المسابقة من الاجارة أو أنه من تشبيه الجزئي بالكل

#### \* (باب الخصائص) \*

(قوله بعض ما اختص به النبي صلى الله عليه وسلم) أشار بذلك الى أن المصنف لم يذكر في هذا الباب جميع ما اختص به النبي صلى الله عليه وسلم بل ببعضه (قوله على هذا القول) أي القائل بوجوب الضحى عليه (قوله والاضحى) هو لغة في الضحية ومحل وجوبها عليه اذا كان غير حاج والا كان مساويا لغيره في وجوب الهدى وعدم وجوبها (قوله والتهجد) أي لقوله تعالى ومن الليل فتهجد به نافلة لك أي فتهجد به حالة كونه زيادة لك في الافتراس على المرائض الخمسة (قوله وقيل يسمى) أي صلاة الليل تهجدا مطلقا سواء كانت بعد نوم أو قبله (قوله راجع للثلاثة) الضحية والتهجد والوتر فكل من الثلاثة لم يجب عليه الا اذا كان حاضرا لاسافرا والليل على أن الوتر في السفر غير واجب عليه ايتاره على راحته فلو كان فرضا ما فعله عليه لان الفرض لا يفعل على الدابة حيث توجهت (قوله لكل صلاة) أي سواء كانت حضرية أو سفرية وانظر هل المراد كل صلاة فريضة أو ولو نافلة كذا انظر ابن الملقن في قولهم يجب السواء عليه لكل صلاة وكذا في قوله لولا أن أشق على أمتي لامرته بالسؤال عند كل صلاة (قوله بآث بغير ذلك) فيه نظر بل الاصح أن من اختارت الدنيا بطلقها النبي صلى الله عليه وسلم بعد ذلك كما استظهره في التوضيح في فصل التخيير والتعليك لقول الله تعالى يا أيها النبي قل لازواجك ان كنتم تردن الحياة الدنيا وزينتها فعاليه أسركن سرا حبيلا أه بن والحق انه لم يثبت أن امرأته من نسائه صلى الله عليه وسلم اختارت الدنيا بل كلهن اخترن الله ورسوله والدار الآخرة وما قيل ان فاطمة بنت الضحاة اختارت الدنيا فكانت تلنقط البعرون تقول هي الشقية فقد رده العراقي بانها استعادت بالله منه ولم يثبت أنها فانت اختارت الدنيا وأن آية التخيير انما نزلت وفي عصمته التسع الا ان مات عنهن (قوله لكنه يقع ذلك) أي وأما تزوجه بزوجة غيره بأمر الله بزواجها اذا طلقها فواقع لقوله تعالى فما قضى

عليه وسلم من الاحكام  
وهي ثلاثة اقسام  
واحدة ومحرمه ومباحة  
والاول قسمان واجب  
عليه وواجب علينا  
كاجابة المصلي اذا دعاه  
والثاني قسمان أيضا  
حرام عليه كاكله الثوم  
وحرام علينا كندائه  
باسمه وما أبيع دوننا  
كزوجته زيادة على أربعة  
فالاقسام خمسة أشار الى  
الاول منها بقوله (خص  
النبي صلى الله عليه وسلم)  
عن غيره من أمته  
ويحتمل عن غيره من  
الانبياء على معنى انه  
خص بجميع ما يأتي  
بخلاف غيره فانه لم  
يشركه في الجميع بل في  
البعض (ووجوب صلاة  
الضحى) وأقل  
الواجب عليه منه  
ركعتان على هذا القول  
وهو ضعيف والجمهور  
على أنه مستحب عليه  
(و) وجوب (الاضحى)  
أي الضحية (و) وجوب  
(التهجد) صلاة الليل  
بعد النوم وقيل يسمى

تهجدا مطلقا (و) وجوب (الوتر بحضر) رجع للثلاثة (و) وجوب (السؤال) لكل صلاة (وتخيير نسائه زيد  
فيه أي في الإقامة معه طلبا لآخرة ومفارقة طلب الدنيا من اختارت الدنيا بآيات مجرد ذلك وأشار للقسم الثاني وهو وما وجبت عليه  
بقوله (وطلاق مرغوبته) من إضافة مصدر فاعوله أي خص بوجوب طلاقها من رغبة في أي في نكاحها لو وقع لكنه لم يقع ذلك منه  
عليه الصلاة والسلام أي لم يقع منه رغبة في امرأة رجل وطلقها (واجابة المصلي) أي خص بأن يجب على المصلي اجابة النبي صلى  
الله عليه وسلم اذا دعاه حال الصلاة وهل تبطل قولان



الاطهر عدم البطلان لان اجابته اجابة قه وهي لا تبطل (والمشاورة) هذا وما بعده من القسم الاول الذي يجب عليه فالاولى تقديمه على ما يجب عليه من اجابة مشاورة اصحابه صلى الله عليه وسلم في الآراء والحروب تطبيقاً لخواطرهاهم وتأليفهم لالاستفيد منهم علماً وحكماً لانه سيد العالمين وقدوة العارفين (وقضاء ابن الميت) أو الحى (المعسر) المسلم من (١٨٩) ماله الخاص به (وانبات عليه) أى المداومة عليه بمعنى أنه لا يقطعه

رأساً فلا يتنا فى أنه قد كان يترك بعض العمل فى بعض الأحيان لبيان أنه ليس بواجب أو لغرض من الأغراض الشرعية (ومصاهرة العدو) الكثير ولو أهمل الأرض فلا يفرضهم اذ منصبه الشريف يجعل عن أن ينهزم (و) بوجوب (تغير المنكر) اذ سكونه على فعل أمر تقريره وهو يدل على جواز تغييره انقلب الحرام جائزاً ثم شرع فى بيان قسمي الحرام أى عليه أو علمنا أنه فى الاول قوله (وحمة الصدقتين) عطف على وجوب أى خص بحمة الصدقة الواجبة ومنها الكفارة والتطوع (عليه) صوما لمنصبه الشريف عن الازلال (وعلى آله) بنى هاشم فقط ولو لم يكن بعضهم لبعض والمعتد عدم حمة التطوع على الآل ومحل حمة انقراض ان أعطوا من التى عما يستحقونه والا حازان أضر الفقير بهم وان لم يصلوا الى حد كل الميتة (و) حمة (أكله كثر) بضم المنة من كل ماله راحة كربة كبصل وبخل (أو) أكله منكراً (أو) حمة (امساك كارهته) فى عصمته بل يجب عليه طلاقها لبراءة المنة عليها بترك الزوج عليه مع كونه حلالاً وعلى هذا حمة تبدل الأزواج من خصوصياته أو لا قبل لنسخ (قوله ونكاح الكناينة الحرة)

ز منهن او طراز وجنا كها (قوله الاظهر عدم البطلان) أى سواء اجابه المصلى بخونتم يا رسول الله أو بنحو ما فعلت الشئ الفلانى يا رسول الله جوا به الله عليه الصلاة والسلام هل فعلته (قوله فى الآراء والحروب) الاولى فى الآراء فى الحروب وغيرها من المهمات وأقارب هذا أن النبى صلى الله عليه وسلم انما كان يشاور فى الآراء فى الحروب وغيرها مما ليس فيه حكم بين الناس وأما ما فيه حكم فلا يشاور لانه انما يلتمس العلم منه ولا ينبغي أن يكون أحد أعلم بما أنزل عليه منه وقد قال قوم ان له أن يشاور فى الاحكام وهذه غفلة عظيمة منهم لان الله سبحانه وتعالى يقول وأزلنا اليك الذكرك لتمييز للناس ما نزل اليهم الآية وأما غير الاحكام فربما رأوا باعينهم أو سمعوا بأذانهم شيأ لم يره النبى صلى الله عليه وسلم ولم يسمعه فان قلت ما ذكرته من أنه انما كان يشاور فى الآراء فى الاحكام برده عليه مشاورته فى الاذان وفعله قبل الوحى به لانا نقول ان مشاورته فى الشرائع كان جائزاً فى صدر الاسلام ثم نسخ ذلك بالمشاورة فى غير الشرائع فقط وذلك لان الاذان كان فى السنة الاولى من الهجرة ونزول قوله تعالى وشاورهم فى الامر كان فى السنة الثالثة والمشاورة فى الشرائع كانت أولاً جائزة ثم نسخت فى السنة الثالثة بالامر بالمشاورة فى غير هافقط كذا قرر شيخنا (قوله أو الحى) نحوه فى شخص وعقب قال بن وهو فى عهدتهم ما دلهم أن ذكر أن الحى كالميت وظاهر نصوصهم وظاهر الاحاديث التى فى ح والمواق وغيرهما انه خاص بالميت كالمصنف ومن جملة الاحاديث المذكورة من ترك ديناً أو ضياءاً على والى أى فعلى قضاؤه والى كقالة عياله (قوله المعسر المسلم) وهذا كان فى صدر الاسلام قبل فتح القنوجات ثم نسخ ذلك بوجوب قضائه من بيت المال (قوله ومصاهرة العدو) أى والصبر على مقاتلة العدو والكثير بخلاف أمته فانه اذا زاد العدو على الضعف لم يجب الصبر (قوله اذ منصبه الشريف يجعل الخ) أى لان الله تعالى وعده بالعصمة بقوله والله يعصمك من الناس أى من قتلهم لك فلا ينافى أنهم شجوا وجهه وكسروا رايه عنه أو أن العصمة زالت بعد الشج وكسر الرابعية وعلى هذا فالمراد بالعصمة من القتل وغيره (قوله والمعتد الخ) قال ح مذهب ابن القاسم انها لا تحرم عليهم قال ابن عبد البر وهو الذى عليه جمهور أهل العلم وهو الصحيح عندنا والذى فى التوضيح عن ابن عبد السلام أن المشهور المنع مطلقاً اه انظر بن (قوله وامساك كارهته) أى اذا كانت كارهة بقاءها تحته لغيرة وأما كراهة ذاته فهو وكفرتين بمجرد (قوله لقد استعذت بعماد) أى عن يستعاذ به ويلجأ اليه وهو الله سبحانه وتعالى وقوله بعماد بفتح الميم مصدر وأسم مكان كفى النهاية أى تحصنت عماداً ولم أوضبطه القسطلانى بضم الميم أى بالذى يستعاذ به والحقى بأهك ثلاثى همزته وصل من الحق كفرح وقال القسطلانى كونه رابعاً يقطع الهمة وكسر الحاء من الحق بمعنى الحق لغة فيه اه بن (قوله لخبر العائذة) راجع لحمة امساك الكارهة وجعلها كارهة بالنظر لفظها والافهى معذورة لا كراهة عندها وانما خدعت لغفلة رأيتها وكانت جيلة جدا فغارت أمهات المؤمنين أن تحظى برسول الله صلى الله عليه وسلم فتغوتن كثره مشاهدة طلعه ورؤية عبادته عندهن ليلا وما يتلى فى بيوتهن من آيات الله والحكمة وفى ذلك فليتنا من المتنافسون فسألتهن ماذا يعجبهن فقلن لها يعجب أن يقال له أعوذ بالله منك فلما دخل عليها حجرتها قالت له ذلك (قوله وتبدل أزواجه) أى يحرم عليه أن يبدل أزواجه الا فى خبرهن فاختره بغيرهن مكافأتهن لقوله تعالى ولا أن تبدل بهن من أزواج قال ابن عباس أى لا يحل لك أن تطلق امرأته من أزواجك وتكبح غيرها وهذا لم ينسخ وقال غيره انه نسخ بقوله تعالى انا أحللك أزواجك الا التى آتيت أجورهن أى انا أحللك كل زوجة دفعت صداقها لاجل أن يكون لك المنة عليهن بترك الزوج عليهن مع كونه حلالاً وعلى هذا حمة تبدل الأزواج من خصوصياته أو لا قبل لنسخ (قوله ونكاح الكناينة الحرة)

بضم المنة من كل ماله راحة كربة كبصل وبخل (أو) أكله منكراً (أو) حمة (امساك كارهته) فى عصمته بل يجب عليه طلاقها لبراءة المنة عليها بترك الزوج عليه مع كونه حلالاً وعلى هذا حمة تبدل الأزواج من خصوصياته أو لا قبل لنسخ (قوله ونكاح الكناينة الحرة) البخارى واسمها أمية بنت النعمان وقيل مليكة النخعية (وتبدل أزواجه) الا فى اختره (ونكاح الكناينة) الحرة



(والامة) المسئلة (و) خص بحرمته (مدخولته) التي طلقها أو مات عنها (بغيره) أي على غيره وكذا التي مات عنها قبل البناء على المذهب فلا مفهوم لمدخولته بالنسبة للموت ومات صلى الله عليه وسلم عن تسعة نسوة تطمها بعضهم توفي رسول الله عن تسع نسوة \* اليهن تعزى المكرمات وتنسب \* فماتت بموتة وصقية \* وحفصة تتلو عن هند وزينب \* جويرية مع رملة ثم سودة \* ثلاث وست تطمهن مذهب \* (و) حرمة (نزع لأمته) (١٩٠) بالهمز وهي آله الحرب من سيف أو غيره (حتى يقاتل) العدو ويحكم الله

بينه وبين عدوه فلا  
تعين القتال بالفعل  
(والمسن) أي الأخطاء  
(ليستكثر) أي يطلب  
أكثر مما أعطى لاختلافه  
بمنصبه الشريف  
المقتضى للزهد  
والاعراض عن أعراض  
الدنيا (وخاتمة الامين)  
بأن يظهر خلاف ما  
يضم (والحكم بينه وبين  
محاربه) أي خص بأن  
يحرم علينا أن نحكم  
بينه وبين عدوه لأنه  
تقدم بين يديه يدل على  
ذلك قوله (و) حرمة  
(رفع الصوت عليه)  
وكذا يحرم رفعه عند  
قراءة حديثه لأنه من  
باب رفع الصوت عليه  
(ندائه مسن وراه  
الحجرات) أي المحل الذي  
يجنب عن الناس  
فيه بمحاطة ومحوم لما  
فيه من سوء الأدب  
(وباسمه) كبايعة في  
حياته وكذا بعد وفاته  
الأذا اقترن بما يفيد  
التعظيم من صلاة عليه أو  
سيادة ثم ذكر قسم  
المباح له بقوله (واباحة

وكذا الامة فلا مفهوم للحرمة اذا الكتابية يحرم نكاحها مطلقا حرمة أو أمة لكن حرمة نكاح الحرمة من خصوصياتة وحرمة نكاح الامة ليس محتصا به بل وكذلك أمته (قوله والامة المسئلة) أي ونكاح الامة المسئلة واعلم انه اختص بحرمته نكاحها على الدوام لاقتفاء شرطى جواز نكاحها بالنسبة له وهما خشية العنت وعدم وجود طول الحرمة لانه معصوم وله أن يتزوج بغيره مبرور منع نكاحها في حقنا فليس أبديا ان يجوز مع وجود الشرطين وينع مع فقدهما أما وطؤها بالملك فائز وأما وطؤها بالامة الكتابية بالملك ففي عقب انه جائز له وذكر شيخنا انه حرام عليه أيضا (قوله فلا مفهوم الخ) وذلك لأن كل من مات عنها فلا تحرم على غيره نكاحها أو لا أما التي طلقها فان كان قد وطئها حرمت على غيره وان لم يكن وطئها لا تحرم على غيره لافي حال حياته ولا بعد موته وذلك كالعائنة فانه طلقها قبل البناء بها وترتقت بعد وفاته بالاشعاع من نفس هذا وفي ح الصحیح ان مدخولته التي طلقها لا تحرم على غيره كالفرطى وان شاس قال عجم وهذا محمول على التي اختلى بها ولم يمسها وأما من مسها فلا خلاف في حرمتها على غيره (قوله أو يحكم الله بينه وبين عدوه) أي يصلح على شيء يؤخذ من العدو كل سنة كالجزية أو يحكم الله بهزم العدو وقوله فلا يتعين القتال بالفعل أي كما هو ظاهر المصنف (قوله ليستكثر) لقوله تعالى ولا عن تستكثر فقد قيل ان معناه لا تعط عطية لتطلب أكثر منها وقبل معناه لا تعط عطية مستكثر الها أي تعدها كثيرة أي لا تستكثر ما تمن به (قوله بأن يظهر خلاف ما يضم) أي فنبه ما يضم ما يظهر بخلافه بالحياة لا خفائه وحرمة "ظهار" خلاف ما يضمن في حقه عليه الصلاة والسلام بالنسبة لغير الحروب وأما ما فقد أتي به أنه ان أراد سفر الغزو وحل يورى بغيره بأن يسأل عن طريق محل آخر وعن سهولتها وعن حال الماء فيها ليؤمن انه مسافر لذلك المحل الذي يسأل عن طريقه والحال انه عازم على السفر لغيره (قوله والحكم بينه وبين محاربه) هذا شروع في الحرمة علينا لاجله وحاصله أنه اذا كان بين النبي صلى الله عليه وسلم وبين غيره عداوة أي خصومة فلا يجوز لاحد من الامة أن يدخل بينهما بالصلح بحيث يحكم على أحدهما بشي أو يصلح بينهما من غير حكم شيء على أحد منهما - ما لان الشأن ان الذي يسعى بالصلح بين اثنين يكون له شأن عليهما (قوله من غير افطار) أي بأكل أو شرب ويدل لباحة الوصال وكراهته لغيره قوله عليه الصلاة والسلام حين نهي عنه وفعله وسئل عن ذلك لست كأحدكم اني أبيت عند ربي يطعمني ويسقي اه وهي عندية مكانة لا عندية مكان وهل أكله وشربه حقيقة أو كناية عن اعطاء القوة والاول السيوطي فقال انه يطعم من طعام الجنة ويسقي من مائها وطعامها لا يفطر (قوله ودخول مكة بلا احرام) أي من غير عذر كحصر عدو بان يدخلها التجارة مثلا وأما جواز دخولها بلا احرام لم يذكر فلا يختص به (قوله ويقتال) أي سواء جفأ العدو أو لا وأما غيره فلا يجوز له دخولها بقتال الا اذا جفأ العدو (قوله والخمس) ابن العربي من خواصه عليه الصلاة والسلام صني المغنم والاستبداد بخمس الخمس أو بالخمس ومثله لان شاس وكأنه إشارة الى القولين والثاني منهما الاستبداد بالخمس بنسبته فاقصر المصنف على الثاني ولو اقتصر على الاول كان أولى لأنه أشهر عند أهل السيرة قال ابن غازي اه بن (قوله أي بلا هذه الثلاثة مجتمعة) أي حالة كونها مجتمعة في النبي أي فلا يقال ان قوله وبلا مهر يغني عنه قوله ويلفظ الهبة (قوله ويلفظ الهبة) أي بأن يقول النبي صلى الله عليه وسلم وهبتك يا فلانة لنفسي أو لفلان فاصد بذلك نكاحه اياها من غير صداق ابتداء ولا انتهاء (قوله وباحرام) أي من خصائصه عليه الصلاة والسلام أن يفقد

الوصان) بان يتابع الصوم من غير افطار ويكره لغيره (ودخول مكة بلا احرام ويقتال) بخلاف غيره (وصفي المغنم) أي نكاحه ما يختار منه قبل التسم ويتفق منه على نفسه وأدله ومنه كانت صقية (والخمس) صوابه خمس الخمس (وزوج من نفسه) بالنصب عطا على الوصال أي وإن تزوج المرأة لنفسه ولو لم ترض الزوجة وولها ويتولى الطرفين (ومن شاء) عطف على من نفسه أي وزوج من شاء من الرجال أو النساء بغير إذن (و) باباحة أن يزوج نفسه أو غيره (بلفظ الهبة) من غير ذكر صداق (و) باباحة (زائد على أربع) من نساء نفسه فقط (و) باباحة تزويج نفسه أو غيره (بلا مهر وولي وشهود) أي بلا هذه الثلاثة مجتمعة (وباحرام) بمحج أو عمره لنفسه



(وبلا) وجوب (قسم) بين الزوجات (و) بأن (يحكم نفسه وولده) بحق على (١٩١) (الغير لعصته) (و) بأن (يحصى) الموات (له) أي لنفسه

(و) بأن (لا يورث) وكذا غيره من الأنبياء لقوله صلى الله عليه وسلم أنا معاشر الأنبياء لا يورث ما تركناه صدقة

• (باب) في النكاح وما يتعلق به • وهو باب مهم ينبغي من يرد الاعتناء به وتعتبره الأحكام الخمسة لأن الشخص إما أن يكون له فيه رغبة أو لا فالراغب أن خشي على نفسه الزنا وجب عليه وإن أدى إلى الاتفاق

عليها من حرام وإن لم يخش نفسه ندب له الآن يؤدي إلى حرام فيحرم وغير الراغب أن أداه إلى قطع مندوب كرهه والا أبيع إلا أن يرجو نسلا أو ينوي خيرا من نفقة على فقيرة أو صون لها فيندب ما لم يؤدي إلى محرم والاحرم والأصل فيه الندب فلذا اقتصر عليه المصنف بقوله (ندب لمحتاج) أي لراغب في الوطء أو فمين يقوم بشأه في حاله ومنزله رجائلا أو لا أو غير راغب ورجا التسل لأنه محتاج حكما (ذى أهبة) أي قدرة على صداق ونفقة (نكاح بكر) بل الك. مندوب مستقل فالأدلى

نكاحه في حال إصراره بالحلم أو العمرة أو في حال إصرام المرأة التي يريد نكاحها أو في حال إصرامهما معا (قوله) وبلا وجوب قسم أي أنه خص بعدم وجوب القسم عليه بين أزواجه فيجوز له أن يفضل من شاء منهن على غيرها في الميت والنفقة والكسوة (قوله) ويحكم نفسه وولده بحق على الغير أي ولو كان ذلك الغير عدوا له لأنه معصوم من الجور فلا يخشى وقوع الجور منه على المحكوم عليه ولو كان عدوا له وهذا بخلاف القاضي فإنه إذا كان له أولاده حق عند انسان فإنه لا يحكم به لنفسه ولأولاده وحكمه به باطل ولا بد من رفع الدعوى عند قانس آخر (قوله) وبأن يحصى الموات لنفسه أي قد ثبت أنه حي البقيع وحي ثلاثة أميال من الرتبة للقاحه بخلاف غيره من الأئمة فلا يجوز له أن يحصى لنفسه وإنما يحصى القليل المحتاج إليه في جواب الجهاد (قوله) ولا يورث أي لأن نسبة المؤمنين له واحدة فإنه أولى بالمؤمنين من أنفسهم فكان ما تركه صدقة لعموم فقرائهم وقيل لثلاثتهم وارتفع موته فيك وقيل لأن الأنبياء لا ملك لهم مع الله حتى قال ابن عطاء الله لازكاه عليهم إلا أنه خلاف ظاهر قوله تعالى وأوصاني بالصلاة والزكاة وإذا علمت أن ما تركه الأنبياء صدقة كان لهم الوصية بجميع ما لهم كذا في المجمع ومقتضى اقتصار المصنف على كونه لا يورث أنه يورث وهو الراجح كما في ح وقد ثبت أنه ورث من أبيه أم أين بركة الحبشية وبعض غنم وغير ذلك وقيل إن الأنبياء كما أنهم لا يورثون لا يورثون لثلاثتهم مورثه أنه يجب موته فيكرهه فيهلك والله أعلم

#### • (باب في النكاح) •

(قوله) فالراغب أن خشي على نفسه الزنا أي إذا لم يتزوج (قوله) وإن أدى إلى الاتفاق عليها من حرام أي أو أدى إلى عدم الاتفاق عليها والظاهر وجوب إعلامها بذلك أو خشي وقوله) وإن أدى إلى الاتفاق عليها من حرام هذا رعايا بقية قول ابن بشر يحرم على من لم يخف العنت وكان يضر المرأة لعدم قدرته على الوطء أو على النفقة أو كان يكتسب في موضع لا يحل فله يقتضى أنه إذا كان يخاف على نفسه العنت وجب عليه النكاح ولو أدى لضرر الزوجة بعدم النفقة عليها أو كان ينفق عليها من حرام ومثله قول الشامل ومنع لضرر بامرأة لعدم وطء أو نفقة أو تكسب بغيره ولم يخف عنتا اهـ ولكن اعترضه ابن رجال بأن الخائف من العنت مكلف بترك الزنا لأنه في طوقه كما هو مكلف بترك التزويج الحرام فلا يحل فعل محرم لدفع محرم والحاصل أنه لا يحل محرم لدفع محرم لأنه مكلف بترك كل منهما وحينئذ فلا يصح أن يقال إذا خاف الزنا وجب النكاح ولو أدى إلى الاتفاق من حرام وقد يقال إذا ستمكم الأمر فالقعدة ارتكاب أخف الضررين حيث بلغ الإلحاح لا ترى أن المرأة إذا لم يجد ما يستدبره فيها إلا بالزنا جاز لها الزنا كما يأتي (قوله) إلا أن يؤدي إلى حرام كأن يضر المرأة لعدم قدرته على الوطء أو لعدم النفقة أو بالتكسب من حرام أو تأخير الصلاة عن أوقاتها لاستغلاله بتحصيل نفقتها (قوله) ما لم يؤدي إلى محرم والاحرم) علم مما قاله أن الراغب له تارة يكون واجبا عليه وتارة يكون مندوبا وتارة يكون حراما عليه وأما غير الراغب له فهو إما مكروه في حقه أو حرام أو مباح أو مندوب (قوله) والاحرم) يقيد المنع بما إذا لم تعلم المرأة بعجزه عن الوطء ولا جازاته كاح ان رضيت وإن لم تكن رشيدة وكذلك الرشيدة في الاتفاق وأما الاتفاق من كسب حرام فلا يجوز منه النكاح وإن علمت بذلك قاله أبو علي المستناوي اهـ بن (قوله) والأصل فيه مندوب أي وأما بقية الأحكام فهي عارضة (قوله) أو فمين يقوم بشأه أي أو لراغب في امرأة تقوم بشأه (قوله) وتطروجهما وكفيها أي حين الخطبة ثم إن ظاهر المصنف أن النظر مستحب والتقى في عبارة أهل المذهب الجواز ولم يحكم بن عرقه الاستحباب إلا عن ابن القطان انظر طي ويمكن جعل الجوار في كلام أهل المذهب على الأذن وكان ندب نصر الزوج منه الوجه والكفين يندب أن تنظر المرأة ذلك كما في المجمع وقوله وكفي أي ظاهرهما وباطنهما فالمراد يديها ككوعها وإنما أذن الخاطب في نظر الوجه والكفين لأن الوجه يدل على الجمال وعدمه واليدان يدلان على خصوبة البدن وطراوته وعلى عدم ذلك (قوله) هذا هو المراد أي خلافا لظاهر المصنف من أن المعنى دون غيرهما فلا يندب

وبكر بالعطف (و) ندب الخاطب (نظروجهما وكفيها) إن لم يقصد لذة والاحرم (فقط) دون غيرهما لانه عورة فلا يجوز هذا هو المراد



(بعل) منها أو من وليها ويكره استغفاله (١٩٢) توكيل رجل أو امرأة في نظرها أو جازلرأة الوكيله تنظر رائد على الوجه والكفين من

نظره وهو صادق بالجواز (قوله بعل) متعلق بنظرو قوله وكره استغفاله أي لثلاث طرق أهل الفساد لنظر محارم الناس ويقولون نحن خطاب ومحمل كراهة الاستغفال أن كان يعلم أنه لو سألها في النظر لما ذكر تحببه أن كانت غير مجبرة أو إذا سأل وليها بحسبه لذلك إذا كانت مجبرة أو جهل الحال وأما إذا علم عدم الإجابة حرم النظر كما قال ابن القطن إن خشي فتنة ولا كره وإن كان نظرو وجهه الأجنبية وكفها جائز إلا أن نظرها في معرض النكاح مظنة قصد اللذة (قوله وله توكيل رجل أو امرأة في نظرها) فإذا وكلهما على ذلك نذب لهما النظر كما ينسب أو كلاهما وهو الخاطب وما ذكره من جواز التوكيل على النظر صرح به عن البرزلي ونص البرزلي أن نظرها له أن يفوض لو كسبه في النظر اليهما على حسب ما كان له ثم قال والظاهر الجواز ما لم يحتج عليه مقدمة من النظر اليهما واعترضه بعض الشيوخ بأن نظرا الخاطب مختلف فيه فكيف يسوغ لو كسبه وهو ظاهر اه بن (قوله لا مندوب) أي لأن نظرها للرائد منه مندوب من حيث أنها وكيله (قوله في نكاح صحيح) أي مجرد النكاح الصحيح وقوله مبيع للوطء احتراز عما قبل الأشهاد مثلا وعن نكاح العبد فانه وإن كان صحيحا إلا أنه غير مبيع للوطء لأن لسيده الخيار كما يأتي (قوله حتى نظر الفرج) أي فيحل لكل من الزوجين نظره فرج صاحبه سواء كان في حالة الجماع أو في غيرها وما ذكره المصنف من الجواز قال الشيخ زروق في شرح الرسالة وهو وإن كان متفقا عليه لكن كرهوا ذلك للطب لانه يؤذى البصر ويورث قلة الحياء في الولد (قوله وما ورد الخ) لفظ الحديث كما في الجامع إذا جامع أحدكم زوجته أو جاريته فلا ينظر إلى فرجها إلا أن ذلك يورث العي في هذا الحديث موضوعه النهي حالة الجماع لأنها مظنة النظر وأخرى في غير الجماع (قوله منكر) أي فهو موضوع كما قال ابن الجوزي (قوله المستقل به) أي الذي استقل وانفرد به واحد (قوله دون مانع) أي من محرمة ونحوها كزواج الأمة والمعتقة لأجل والمكاتبه (قوله بخلاف معتقة لأجل ومبعدة) المبعدة محترز التام والمشتركة محترز المستقل به والمعتقة لأجل والمحرر والذي كره محترز بلا مانع (قوله فيجوز التمتع بظاهرها) أي ولو بوضع اليد كرعليه والمراد بظاهرها من خارج وما ذكره الشارح من جواز التمتع بظاهر الدبر والذي ذكره البرزلي قائلًا ووجهه عندي أنه كسائر جسد المرأة وجميعه مباح إذ لم يرد ما يخص بعضه عن بعض بخلاف باطنه اه واعتمده ح واللقاني خلافاً لتبعاً للساطر والاقفهسي حيث قالوا لا يجوز التمتع بالدبر لظاهره ولا باطنه انظر بن (قوله بلا اسماء) قد تبع الشارح في ذلك عني قال بن وفيه نظر بل ظاهر كلام البرزلي وابن فرحون كما في ح خلافه وهو أنه يجوز التمتع بظاهرها على وجه الاستماع (قوله والشاب) أي المندوب (قوله أن يكون البادي) أي بالخطبة بالضم وقوله عند الخطبة أي التماس النكاح وذلك بأن يقول الزوج أو وكيله الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله بأيتها الذين آمنوا اتقوا الله حق تقاته ولا تموتن إلا وأنتم مسلمون واتقوا الله الذي تساءلون به والارحام إن الله كان عليكم رقيبا واتقوا الله وقولوا قولا سديدا لا اله إلا الله ما بعد فاني أوفان فلا نارغب فيكم ويريد الانضمام اليكم والدخول في زمركم وفرض لكم من الصداق كذا وكذا فأتكبحوه فيقول ولي المرأة بعد الخطبة المتقدمة أما بعد فقد أحببنا لذلك (قوله وعند العقد) أي والبادي بالخطبة بالضم عند العقد (قوله هو الولي) أي ولي المرأة (قوله فهي أربع حطب) اثنان عند التماس النكاح واحدة من الزوج وواحدة من ولي المرأة واثنان عند عقد النكاح واحدة من ولي المرأة أو وكيله وواحدة من الزوج (قوله بن الإيجاب) أي من ولي المرأة (قوله والقبول) أي من الزوج أو من وليه (قوله بالخطبة) الصادقة من الزوج أو من وليه (قوله أي الخطبة) قال عبيد كره بعض الأكارم أن يقلها أن يقول الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله ما بعد فقد زوجه منك بنتي مثلاً بكذا ويقول الزوج أو وكيله بعد ما من من الحمد والصلاة ما بعد فقد قبلت نكاحها النفسي أو لو كلتي بالصداق المذكور (قوله وإعلانه) أي ونذب إعلانه أي إظهاره وأشهاره بطعام الطعام عليه لقوله عليه الصلاة والسلام لا تأشوا نكاح واضربوا عليه بالدف (قوله بخلاف الخطبة بالكسر فينبغي إخفاؤها)

حيث أنها امرأة لا مندوب من حيث أنها وكيله إذا الموكل لا يجوز له نظر الزائد على ما روي له (أي لكل من الزوجين في نكاح صحيح مبيع للوطء نظر كل جزء من جسده صاحبه) حتى نظر الفرج وما ورد من أن نظره فرجها يورث العي منكر لا أصل له (كالمثل) التام المستقل به دون مانع فيحل له ولا تنظر المملوكة نظر جميع الجسد حتى الفرج بخلاف معتقة لأجل ومبعدة ومشتركة ومحرر وذكر مملوك وخشي (و) حل الزوج وسيد (تمنع بغير) وطه (دبر) فيجوز التمتع بظاهرها بلا استثناء (و) حل بل نذب (خطبة) بضم الخاء اسم لالفاظ مشتقة على جدائه وصلاة على رسوله وآية مشتقة على أمره بنقوى (بخطبة) أي عندها بكسر الخاء التماس النكاح (و) عند (عقد) والشأن أن يكون البادي عند الخطبة هو الزوج أو وكيله وعند العقد هو الولي أو وكيله فهي أربع خضف بالفصل يبرز الإيجاب والقبول

بالخطبة غير مضر (و) ب (تتليها) أي الخطبة بالضم (وإعلانه) أي النكاح بخلاف الخطبة بالكسر فينبغي إخفاؤها أي (و) ب (تمنعه) بالهمز



أى العروس من الشامل لكل من الزوجين أى إدخال السرور عليه عند العقد والبناء نحو بركة الله لكل منكما (١٩٣) فى صاحبه وجعل منكماً للثدية الصالحة (والدعاه) أى العروس عند العقد والبناء نحو بركة الله لكل منكما

وجمع الله بينكما فى  
خير وسعة رزق (و)  
نذب (اشهاد عدلين)  
فغير العدل من مستور  
وفاسق عديم (غير الولي)  
أى غير من له ولاية  
العقد ولو كان وكيله  
فشهادته عدم (بعده)  
أى عنده هذا هو مصب  
النذب وأما الاشهاد  
عند البناء فواجب  
شرط (وفسخ) النكاح  
(ان دخلا بلاه) أى بلا  
اشهاد بطلقة لصحة  
العقد بائنة لانه فسخ  
جسري من الحاكم  
ويحدان اذا اقرا بالوطء  
أو ثبت الوطء بأربعة  
كالزنا ان لم يحصل فشو  
(ولاحد) عليهما (ان  
فسا) النكاح بولمة أو  
ضرب دف أو دخان أو  
كان على العقد أو على  
الدخول شاهد واحد  
غير الولي (ولو علم) كل  
من الزوجين وجوب  
الاشهاد قبل البناء  
وحمة الدخول بلاء  
(وحرم خطبة امرأة  
راكنة) ان كانت غير  
مجيبة والا فالعبرة بمجيها  
(لغير) خطب (فاسق)  
فى دينه من صالح أو  
مجهول ولو كان الخطيب  
صالحاً فهذه ست صوراً ما  
الراكنة للفاسق ولا تحرم  
خطبتها ان كان الثانى  
صالحاً ومجهولاً والاحرم

أى خشية كلام المفسدين (قوله أى العروس) أى المأخوذ من المقام (قوله فغير العدل الخ) هذا عند وجود  
العدل وأما عند عدمهم فيكفى اثنان مستور حالهما وقيل يستكر من الشهود (قوله ولو كان وكيله) أى  
هذا اذا كان من له ولاية العقد ولا بنفسه بل ولو تولاها وكيله بآذنه وقوله فشهادته أى فشهادته من ذكر من  
له ولاية العقد ووكيله عدم وشمل كلامه الولي البعيد الذى لم يتول العقد لتولى من هو أقرب منه فلا تفصل  
شهادته كفى ح (قوله هذا هو مصب النذب) حاصله أن الاشهاد على النكاح واجب وكونه عند العقد  
مندوب رائد على الواجب فان حصل الاشهاد عند العقد فقد حصل الواجب والمندوب وان لم يحصل عند  
العقد كان واجباً عند البناء (قوله وفسخ النكاح) أى ان لم يحكم بما حكم خفي بصدقه وقوله ويحدان اذا اقرا  
الخ أى والا عزرافقط (قوله لصحة العقد) أى لان الاشهاد ليس شرطاً فى صحة العقد عندنا بل واجب مستقل  
مخافة أن كل اثنين اجتماعاً فى خلوة على فساد يدعيان سبق عقد بلا اشهاد فيؤدى لرفع حد الزنا (قوله بائنة)  
بالرفع أى وهى بائنة لا بالجر صفة لطلقة لان الحاكم يقول طلقتك عليه ولا يقول طلقة بائنة واذا قال الحاكم  
طلقتك عليه وقع ذلك طلقة بائنة (قوله من الحاكم) أى وكل طلاق أو قعه الحاكم كان بائناً الاطلاق المولى  
والمعسر بالنفقة فانه يكون رجعي (قوله لانه فسخ جسري من الحاكم) الاولى أن يقال انما كان بائناً لانه  
يشترط فى الرجعي تقديم وطء صحيح ولم يحصل ذلك هنا واذا كان الطلاق هنا بائناً حكم به كما ولا كذا قرر  
شحننا (قوله ان لم يحصل فشو) شرط فى قوله ويحدان (قوله ان فسا النكاح) جعل الشرح فاعل فسا  
ضمير النكاح وهو ما لابن عرفة وابن عبد السلام وجعله عبق ضمير الدخول وبه صرح ابن رشد قال طفي  
والكل صحيح اذا قصد نفي الاستتار (قوله أو كان على العقد أو على الدخول شاهد واحد) كذا قال الشرح  
نعم لعقبى والذى لابن رشد فى البيان مانعه وحذا ان اقرا بالوطء الا ان يكون الدخول فاشياً أو يكون على  
العقد شاهد واحد فيدراً الحد بالشبهة اه ومثله فى نوازى ابن سهل فأنظر قوله أو على الدخول فقد تبع  
فيه عجم وهو غير ظاهر اه بن وهذا عجيب من بن فان ح نقل ما ذكره عجم عن الباب وكذا غيره (قوله  
والا فالعبرة بمجيها) أى بركونه وعدم ركونه فاذا ردولى المجبرة لم تحرم خطبتها وكذا اذا ردت غير المجبرة خطبة  
الاول لم تحرم خطبتها فاعلم أنه لا يعتبر ركون المجبرة مع رد مجبرها ولا رد هاهما مع ركونه وأنه لا يعتبر ركون أمها أو  
وليها غير المجبر مع رد هاهما ولا رد أمها أو وليها غير المجبر مع رضاها واهـ لم أن رد المرأة أو وليها بعد الركون للخطاب  
لا يحرم ما لم يكن الرد لا يحل خطبة الثانى فان تزوجت الخطيب الثانى وادعت هى أو مجبرها انها كانت  
رجعت عن الركون لا أول قبل خطبة الثانى وادعى الأول ان الرجوع بسبب خطبة الثانى ولا قرينة  
لاحد هاهما فالظاهر كما قال عجم أنه يفعل بقولها وقول مجبرها لان هذا لا يعلم الا من جهتها ولان دعواهما  
موجب للصحة بخلاف دعوى الخطيب الاول فانها موجهة لفساد العقد والاصل فى العقود الصحة (قوله  
ولو كان الخطيب الخ) أى هذا اذا كان الخطيب الثانى فاسقاً ومجهولاً حاله بل ولو كان صالحاً (قوله فهذه  
ست صور) وذلك لان الخطيب الاول الذى حصل الركون اليه اما صالح أو مجهول الحال والخطيب الثانى  
اما صالح أو مجهول الحال أو فاسق والحاصل من ضرب اثنين فى ثلاثة ستة (قوله والحرمة فى سبعة) أى  
والجوار فى اثنين وهما خطبة صالح أو مجهول الحال على فاسق (قوله خلافاً لابن نافع) أى لقائل لا حرمة فى  
هذه الصور السبع الا اذا قدر الصداق وهو ظاهر الموطأ كفى التوضيح وفى المواقى مقتضى نقل ابن عرفة ان  
كلام القولين مشهور وعليه فكان على المؤلف ان يعبر بخلاف باب يقول وهل ولو لم يقدر صداق خلاف  
(قوله وفسخ ان لم بين الخ) هذا أحاد أقوال ثلاثة وحاصلها الفسخ مطلقاً أو لم بين وعدم الفسخ مطلقاً  
والفسخ ان لم بين لان بنى ونص ابن عرفة أبو عمر فى فسحة ثالث الروايات قبل البناء ولم يكرتر جيها أصلاً مع  
ان أباعمر شهر الفسخ قبل البناء لكنه قیده بالاستحباب والمصنف تبع تشهيره كفى التوضيح لكن حذف  
منه الاستحباب هنا وفى التوضيح ونص أبى عمر فى الكافى والمشهور عن مالك وعليه أكثر أصحابه أنه يفسخ  
نكاحه قبل الدخول استحباباً لانه تهدى ما سب اليه وبش ما صنع فان دخل بها مضى النكاح ولم يفسخ



فما يظهر (ان لم ين) الثاني بها والامضى ولو أنكر المسيس فالمراد بالبناء ارجاء الستور (و) حرم (صريح خطبة) امره (معتدة) بكسر  
 اتعا من غيره موت أو طلاق لا من طلاقه هو فيجوز له تزويجها في عدتها منه حيث لم يكن بالثلاث (و) حرم (مواعدها) بان يعدها وتعدده  
 وأما العدة من أحدهما فذكره كما يأتي (كوتها) تشبه في تحريم صريح الخطبة منه ومواعده وظاهره ولو غير محجل لكن المعتد أن  
 مواعده غير المحجل بغير علمها كالعدة من أحدهما (١٩٤) فيكره (كستبرأه من زنا) تشبيه في حرمة الخطبة وأراد بالزنا ما يشمل

الغصب ولو منه لان  
 ماء الزنا فاسد ولذا  
 لا ينسب اليه ما تخلق  
 منه ولو قال وان من زنا  
 ليشمل الغصب وغيره  
 كان أولى (وتأيد تحريمها)  
 أي المعتدة من موت أو  
 طلاق غيره باثنا وبشبهه  
 نكاح والمستبرأه من  
 غيره (بوطء) بنكاح  
 بأن يعقد عليها وبطأها  
 فيها بل (وان) كان الوطء  
 (بشبهه) لنكاح بأن  
 يطأها من غير عقد  
 يظهر زوجته ويشمل  
 كلامه غاي صور لأن من  
 وطئت بنكاح أو شبهته  
 اما محبوسة بعدة نكاح  
 أو شبهته أو باستبراء  
 من زنا من غيره أو من  
 غصب كذلك وأما  
 المحبوسة بملك أو شبهته  
 فانه وان أمكن دخولها  
 هنا الا أنه يشكر مع قوله  
 أو بملك كعكسه ثم بالغ  
 على تأييد الوطء بنكاح  
 بقوله (ولو) كان الوطء  
 بنكاح واقعا (بعدها)  
 أي العدة فالمبالغه  
 راجعة لقوله بوطء أي  
 مع عقد فيها ثم يطؤها  
 بعدها مستند ذلك  
 العقد ولا ترجع لقوله  
 وان بشبهه لان الوطء  
 بشبهه نكاح بعد العدة

اه نقله أبو علي السنائي (قوله فيما يظهر) هذا مبني على ما قاله من ان الفسخ على جهة الوجوب أما على  
 انه مستحب كما هو الصواب قائما بكون عند عدم مسامحة الاول له فان سامحه فلا فسخ كما يأتي في قوله وعرض  
 ركنه الخ (قوله والامضى) أي والا بان بني بها مضى ومحل الفسخ أيضا ما لم يحكم حاكم بصحة نكاح الثاني  
 والام يفسخ كل شيء فانه يرى ان النهي في الحديث للكرهية (قوله ارجاء الستور) أي الخلوة سواء حصل  
 امساك أو لا (قوله وحرم صريح خطبة امره معتدة) أي سواء كانت مسلمة أو كناية حرة أو أمة وقوله أو  
 طلاق أي ولو كان رجعيًا وقوله فيجوز له تزويجها في عدتها منه المناسب فيجوز له ان يصرح لها بالخطبة في  
 العدة بل له تزويجها فيها حيث كان الطلاق بغير الثلاث (قوله بان يعدها وتعدده) أي بان يتوثق كل من  
 صاحبه أنه لا يأخذ غيره (قوله وظاهره ولو غير محجل) أي وهو قول ابن حبيب وقوله لكن المعتد أي وهو الذي  
 حكى ابن رشد الاجماع عليه (قوله تشبيه في حرمة الخطبة) الاولى ان يقول تشبيه في حرمة الخطبة والمواعدة  
 لها ولولم او حاصل بقه المسئلة أن المستبرأه من زنا منه أو من غيره أو من غصب أو من ملك أو شبهة ملك أو من  
 شبهة نكاح حكمها حكم المعتدة من طلاق أو وفاة في تحريم التصريح بها ولولم بالخطبة في زمن الاستبراء  
 وفي تحريم المواعدة لها ولولم بالنكاح (قوله ولو منه) أي ولو كان الزنا والغصب منه وقوله لا ينسب اليه  
 ما تخلق منه أي فهو كماء الغير (قوله ولو قال وان من زنا يشمل الغصب وغيره) أي ليشمل المستبرأه من  
 غصب وغيره كالمستبرأه من ملك أو من شبهة ملك أو من شبهة نكاح وقد يقال اذا حرم ما ذكر في الاستبراء  
 من الزنا فاحرم غيره من الاستبراء لان الاستبراء من الزنا أخفها كما صرح به في المقدمات وحينئذ فلا  
 يحتاج لمذكروه من التصويب اه بن (قوله من موت أو طلاق غيره) هذا في معنى قول غيره أي  
 المعتدة من نكاح (قوله باثنا) وأما الرجعية فلا يتأيد تحريمها لانها زوجة فكانت زني زوجة الغير  
 ولا يحرم بالزنا حلال وهل يحسد الواطئ لانه زان حينئذ أو لا وكلامهم في باب الحديث يدل على انه يحسد اه  
 عدوى وفي بن أن القول بعدم التأيد في الرجعية هو الذي يظهر ترجحه من كلام أبي الحسن وفي  
 الشامل أنه الأصح ولعل المصنف أطلق لقول ابن عبد السلام الاقرب في الرجعية التحريم (قوله والمستبرأه  
 من غيره) أي سواء كانت هذه المستبرأه حاملاً أو غير حامل وسواء كان استبرأوها من غيره بسبب زنا ذلك الغير  
 أو اغتصابه لان كانت مستبرأه من زنا أو اغتصابه هو فلا يتأيد تحريمها عليه بذلك كما في خش وما ذكره  
 من تأييد التحريم بوطء المحبوسة من زنا غيره أو اغتصابه هو قول مالك ومطرف وهو ظاهر والقول بعدم  
 تأييد التحريم لابن القاسم وابن الماجشون (قوله بان يعقد عليها) أي في زمن العدة أو زمن الاستبراء وقوله  
 وبطأها فيها أي في العدة والاستبراء (قوله ويشمل كلامه غاي صور) أي يتأيد فيها التحريم على الواطئ  
 ولها الصداق ولا ميراث بينهما لانه عقد يجمع على فساد (قوله أو من غصب كذلك) أي من غيره (قوله الا  
 أنه يشكر مع قوله أو بملك) أي يشكر مع قوله كعكسه من قوله الا أني أو بملك كعكسه (قوله ولو بعددها)  
 أي هذا اذا كان الوطء بالنكاح واقعا في العدة بل وان كان واقعا بعدها أي بعد العدة من النكاح أو شبهته  
 وأراد بالعدة ما يشمل الاستبراء من الزنا والغصب وقوله ولو بعددها رد بقول المغيرة ان الوطء بالنكاح  
 كالوطء بشبهه النكاح لا يحرم الا اذا كان في العدة لان كان بعدها والحاصل ان المحبوسة بعدة  
 النكاح أو شبهته أو بسبب الاستبراء من زنا غيره أو غصبه اذا عقد عليها في زمن العدة أو الاستبراء  
 ووطئت بالنكاح في العدة أو الاستبراء وبعد انقضائها ما يتأيد تحريمها وأما اذا وطئت تلك المرأة المحبوسة  
 للعدة أو الاستبراء بشبهه نكاح تأيد تحريمها على الواطئ ان كان وطؤها لها من العدة أو الاستبراء لان  
 كان بعد انقضائها (قوله وتأيد تحريمها) أي المعتدة من نكاح أو من شبهته وقوله بمقدمته أي المستندة  
 لعقد فان كانت معتدة من نكاح أو من شبهته وعقد عليها ثم قبلها أو باشرها في العدة حرمت عليه لان كان

لا يحرم ولا صرح لها بالخطبة في العدة (و) تأيد تحريمها (بعقدته) أي النكاح من قبله  
 ومباشرة (فيها) أي في العدة وكذا في استبرائها من زنا أو غصب أو ملك أو شبهته فيتأيد تحريمها بمقدمات النكاح أي المستندة لعقد دون  
 ذلك



المستندة لشبهته فن قبل معتدة أو مستبرأة من غيره معتقدا أنها زوجته لم يتأبد تحريمها عليه وعطف على المبالغة قوله (أو) كانت وطؤها (أو) (عكسه) أو شبهته وهي معتدة من نكاح أو شبهته فهذه أربع صور (كعكسه) بأن يطأها بنكاح أو شبهته وهي مستبرأة من ملك أو شبهته كأن يطأ من يظنها أمته فهذه أربع أيضا فصورنا بيد التحريم وطء ست عشرة صورة هذه الثمانية والثمانية المتقدمة في قوله وتأبد تحريمها وطء وان بشبهة (لا) يتأبد (يعقد) على معتدة من نكاح أو شبهته أو مستبرأة من زنا أو غصب أو ملك أو شبهته (أو زنا) في واحدة من هذه الستة ومراعاة بالزنا ما يشمل الغصب فصوره اثنتا عشرة صورة (أو) وطئها (عك) (١٩٥) أو شبهته بأن يظنها أمته وكان حبسها

(عن ملك) أو شبهته أو  
عن زنا أو غصب فهذه  
ثمانية مضافة لاثني  
عشر قبلها لا يتأبد فيها  
التحريم وله تزويجها  
بعد تمام ما هي فيه  
فصور عدم التأبد  
عشرون وصور التأبد  
ست عشرة فالج مجموع  
ست وثلاثون خاصة من  
ضرب ستة وهي المحبوسة  
بنكاح أو شبهته أو ملك  
أو شبهته أو زنا أو غصب  
في مثلها وكلها مستفانة  
من المصنف ولو بالقياس  
كقياس شبهة النكاح  
عليه وكلها خارجة عن  
صور المقدمات (أو)  
وطء (مبتوتة) في عدتها  
منه بنكاح (قبل زوج)  
لم يتأبد تحريمها لان الماء  
ماؤه ومنعه منها لم يكن  
لاجل العدة بل لكونها  
لم تزوج غيره (كالحرم)  
بضم الميم وفتح الحاء  
وتشديد الراء المفتوحة  
أي كالم يتأبد التحريم في  
الوطء المحرم بنكاح كن  
عقد على محرمة بجم و  
عمره أو على محرم جمعها مع  
زوجته ثم وطئها (وجاز)  
لخاطب (تعريض) في

ذلك بعد العدة وكذلك إذا كانت مستبرأة من زنا غيره أو غصبه أو لا انتقال ملك أو شبهة ملك وعقد عليها  
زمن الاستبراء وقبلها في زمن الاستبراء مستند لذلك العقد فانه يتأبد تحريمها عليه لان كان ذلك بعد فراغ  
الاستبراء فصور المقدمات التي يتأبد التحريم فيها ستة وهي ما اذا طرأت مقدمات النكاح على معتدة من نكاح  
أو شبهته أو مستبرأة من ملك أو شبهته أو زنا أو غصب والحال ان تلك المقدمات حصلت في العدة مستندة  
لنكاح أي عقد لان حصلت فيها مستندة لشبهة النكاح أو حصلت بعدها كانت مستندة لنكاح أو لا (قوله)  
أو كان الخ) أي ان الوطء المستند للملك أو شبهته اذا طرأ على نكاح أو شبهته فانه يحرم (قوله بأن يطأها)  
تصور لشبهة الملك (قوله بوطء) أي وأما صورنا بيد التحريم بالمقدمات ستة كما مر (قوله ست عشرة  
صورة) أي وهي ما اذا وطئت المرأة بنكاح أو شبهة نكاح وكانت معتدة من نكاح أو شبهته أو كانت مستبرأة  
من زنا غيره أو غصب أو من ملك أو شبهته أو وطئت بملك أو شبهته وكانت معتدة من نكاح أو شبهته (قوله لا  
يعقد) ابن الحاجب فان لم يوطأ في التأبد أي بمجرد العقد قولان ابن عبد السلام والظاهر عدم التأبد  
واعتمد المصنف هنا هذا الاستظهار اه بن (قوله من هذه الستة) أي وهي المعتدة من نكاح أو شبهته  
والمستبرأة من زنا أو غصب أو ملك أو شبهته (قوله فصوره اثنتا عشرة صورة) حاصلة من طرق الزنا والغصب  
على كل واحدة من الستة (قوله عن ملك) أي لاجل انتقال ملك كالمو كانت تستبرأ من سبدها فاستبرأها  
شخص ووطئها (قوله فالج مجموع ست وثلاثون) يتأبد التحريم في ست عشرة كما تقدم وهي ما اذا طرأ نكاح  
أو شبهة نكاح على معتدة من نكاح أو شبهته أو مستبرأة من زنا أو من غصب أو من ملك أو شبهته أو طرأ الملك  
أو شبهته على النكاح أو شبهته وما عدا هذه لا يتأبد فيها التحريم وهي ما اذا طرأ وطء زنا أو غصب على المعتدة  
من نكاح أو شبهته أو المستبرأة من زنا أو غصب أو ملك أو شبهته أو طرأ الوطء بملك أو شبهته على المستبرأة  
لاجل الملك أو شبهته أو الزنا أو الغصب فهذه عشرون (قوله عن صور المقدمات) أي الستة المتقدمة (قوله)  
أو وطء مبتوتة) عطف على يعقد أي لا يتأبد التحريم بعقد ولا بوطء مبتوتة قبل زوج (قوله لم يتأبد  
تحريمها) أي ويحدد ان كان قد تزوجها عالمًا بالتحريم ولا يلحق به الولد فان تزوجها غير عالم بالتحريم فلا حد  
عليه ولحق به الولد فان أقر بعد النكاح أنه كان قبله عالمًا بالتحريم ولم يثبت ذلك بالبينة فانه محذور لا قراره  
ويلحق به الولد لعدم ثبوت ذلك وهذه إحدى المسائل التي يجتمع فيها الحد ولحق الولد (قوله لان الماء ماؤه)  
أي فلا احتياط فيه ما احتاط في غيره ولذا لو وطئها في عدتها من زوج بعده تأبد تحريمها كما أفاده الطرف في  
كلام المصنف (قوله كالحرم الخ) مثل ذلك الذي يفسد المرأة على زوجها حتى يتزوجها فقبل يتأبد فيها  
التحريم وقبل لا يتأبد فيها التحريم وانما يفسخ نكاحه فاذا عادت لزوجها ووطئها أو مات عنها حاز ذلك  
المفسد نكاحها وهذا هو المشهور أنظر بن (قوله في الوطء) أي الوطء المحرم المستند لنكاح (قوله في  
عدة الخ) الأولى في عدة من نكاح أو شبهته وكذلك يجوز التعريض للمستبرأة مطلقا (قوله من يميز بينهما) أي  
بين التعريض والتعريض (قوله وسيا تيك من قبلنا خير الخ) فكل هذه الالفاظ تعريض بنكاحها لان  
التعريض لفظ استعمل في معناه ليلوح بغيره فهو حقيقة أبدأ وهذه الالفاظ كذلك بخلاف الكناية فانها  
التعريض عن الملزوم باسم كقولنا في وصف شخص بالطول انه طويل التجاذف طول القامة يلزمه طول  
جائل السيف الذي هو النجاد وكقولنا في وصف شخص بالكرم انه كثير الرماذ فالكرم يلزمه كثرة الرماذ  
(قوله لا النفقة عليها) أي لا اجراء النفقة عليها في العدة فلا يجوز بل يحرم (قوله لم يرجع عليه ابشئ) أي  
سواء كان الرجوع عن زواجه من جهته أو من جهتها وهذا هو أصل المذهب (قوله والاوجه الخ) هذا

عدة متوفى عنها أو مطلقة بائنا من غيره وأما الرجعي فحرم التعريض فيها لاجتماعها لانه زوجة وهو ضد التصريح ثم جواز في حق من يميز  
بينهما أو ما غيره فلا يباح له (كفيلك راغب) أو محجب أو معجب وأنت الا ن علمنا كريمة وسيا تيك من قبلنا خيرا أو رزق (و) جاز (الاهداء)  
في العدة لا النفقة عليها فان أهدى أو أنفق ثم تزوجت غيره لم يرجع عليه ابشئ ومثل المعتدة غيرها ولو كان الرجوع من جهتها والاوجه



الزجوع عليها إذا كان الامتناع من جهتها لا يعرف أو شرط (و) جازيل نذب (تفويض الولي) وأولى الزوج (العقد لفاضل) رجاء  
لبركنه (و) جاز (ذكر المساوي) للزوج (١٩٦) أو الزوجة أي العيوب التحذير من هي فيه ومحل الجواز ما لم يسأل

عن ذلك والاوجب لانه  
من النصيحة (وكره  
عدة) بالنكاح في العدة  
(من أحدهما) فلا آخر  
دون أن يسهل الآخر  
والا كان مواعدة  
وتقدم حرمتهما (و) كره  
(تزوج) امرأة (زانية)  
أي مشهورة بذلك وان لم  
يثبت عليها ذلك (أو)  
تزوج (مصرح لها)  
بأنه طلبة في عدتها  
(بعدها) متعلق بتزوج  
القدر أي بكره المصريح  
أن يتزوجها بعد  
العدة (ونذب فراقها)  
أي المذكورة من زانية  
ومصرح لها في العدة  
(و) نذب (عرض)  
متزوج امرأة (راكنة  
لغير) أي كانت ركبت  
لغيره (عليه) أي على ذلك  
الغير الذي كانت ركبت  
له وهذا مقابل قوله فيما  
تقدم وفسخ ان لم يبين  
فهو مبني على الضعيف  
من عدم الفسخ قبل  
البناء والمعتمد الاول  
(وركنه) أي النكاح أي  
أركانه أربعة الاول (ولي  
(و) الثاني (صداق و)  
الثالث (محل) زوج  
وزوجة معلومان  
خاليان من الموانع

التفصيل ذكره الشمس اللقاني عن البيان وأجاب به صاحب المعيار لما سئل عن المسئلة وصححه ابن غازي في  
تكميل التقييد (قوله إذا كان الامتناع من جهتها) أي لان الذي أعطى لاجله لم يتم أمان كان الرجوع من  
جهته فلا رجوع له قولوا واحدا (قوله تفويض الولي) أي ولي المرأة (قوله وأولى الزوج) فيه أنه لا وجه  
للاولية والاولى ان يقول ومثله الزوج (قوله لفاضل) أي وأما تفويض العقد لغير فاضل فهو خلاف الاولى  
(قوله وذكر المساوي) أي أنه يجوز لمن استشاره الزوج في ان قصده التزوج بفلانة ان يذكره ما يعلم فيها  
من العيوب لتحذير منها ويجوز لمن استشارته المرأة في أن قصدها التزوج بفلان أن يذكر لها ما يعلم فيه من  
العيوب لتحذير منه واعلم ان محل كون ذكر المساوي جائزا لمن استشاره اذا كان هناك من يعرف حال المسؤول  
عنه غير ذلك المسؤول والاوجب عليه الذكر لانه من باب النصيحة لاختيه المسلم وهذه طريقة الجزولي وهناك  
طريقة للقرطبي وحاصلها أنه اذا استشاره وجب عليه ذكر المساوي كان هناك من يعرف تلك المساوي غيره  
أم لا والا فليندب له ذكرها فقط وطريقة عجم أن محل الجواز اذا لم يسأله عما فيها من العيوب والاوجب  
عليه الذكر لانه من باب النصيحة وعلى هذه الطريقة مشي شارحنا تبعا لعقب واستبعد بن الوجوب  
خصوصا اذا كان ذلك المسؤول لم ينفرد بعرفة المسؤول عنه (قوله عن ذلك) أي عما فيها من العيوب (قوله  
وكره عدة من أحدهما) أي مخافة أن لا يحصل ما وعد به فيكون من باب اخلاف الوعد (قوله وان لم يثبت  
عليها ذلك) أي هذا اذا ثبت عليها ذلك بالبينه أم لا وأما من يتكلم فيها وليست مشهورة بذلك فلا كراهة في  
زواجها ومحل كراهة تزوج المرأة التي ثبت بالبينه زناها اذا لم تحدا ما اذا حدثت فلا كراهة في زواجها بناء  
على أن الحد وجوابه ولا يقال ان قوله تعالى الزانية لا ينكحها الا ان يفيد حرمة نكاحها لا فانقول المراد  
لا ينكحها في حال زناها وأنه بيان لا ليقبها أو ان الآية منسوخة (قوله أي يكره للمصرح) أي الذي صرح  
لها بالخطبة في العدة (قوله ونذب فراقها) واذا فارق الزانية المبيحة لفرجها لغيره فلا صداق لها وينبغي أن  
يقدم ما اذا تزوجها غير عالم بذلك (قوله وعرض راکنة الخ) أي ان من عقد على امرأة كانت ركبت لغيره  
فانه يندب له أن يعرضها على من كانت ركبت له أو لافان عرضها عليه وحلله وسامحه منها فلا كلام وان لم  
يحمله فانه يستحب له فراقها (قوله وهذا مقابل لقوله فيما تقدم وفسخ ان لم يبين) أي لان الموافق لما تقدم  
من وجوب فسخ النكاح أن عرضها واجب لا مندوب (قوله فهو مبني على الضعيف الخ) الحق أن  
قول المصنف فيما مر وفسخ ان لم يبين أي استحبابا كما نص عليه ابن عبد البر في الكافي وحينئذ فلا يكون  
ما هنا مبني على الضعيف المقابل لكلام المصنف فيما مر انظر بن وقال شيخنا العدوي يمكن حل كلام  
المصنف هنا على استحباب العرض فيما بعد البناء وأما قبله فهو واجب وحينئذ فبأن كلامه هذا  
على ما تقدم للشارح من وجوب الفسخ قبل البناء وقد يقال حيث كان الفسخ قبل البناء واجبا فأى  
ثمرة في العرض مع كون النكاح ينسخ مطلقا طلبه الاول أو لم يطلبه بل سامحه تأمل (قوله وركنه) مفرد  
مضاف بمعنى وكل أركانه ثم يراد الكل المجموع أي مجموع أركانه ولي الخ وحينئذ فلا يلزم عليه الاخبار  
عن المفرد بالعدد والضمير في ركنه راجع للنكاح بمعنى العقد ومراهم بالركن ما تتوقف عليه حقيقة  
لشي فيشمل الزوج والزوجة والولي والصيغة (قوله ان الصداق كذلك) اذا لا يشترط ذكره عند  
عقد النكاح لجواز نكاح التفويض (قوله جعلهما) أي الصداق والشهود الا أن يقال جعل الشهود شرطا  
والصداق ركن مجرد اصطلاح لهم (قوله بأنكحت وزوجت) ومضارعهما كما ضيها كما في التوضيح  
واعترضه الناصر اللقاني قائلا فيه نظر اذا العقود انما تحصل بالماضي دون المضارع لان الاصل فيه الوعد وفي  
الماضي الزوم (قوله وصح بسمية صداق) أي حقيقة كأن يقول وهبتها لك بصداق قدره كذا أو حكما

الشرعية كالأحرام كإبائي (و) الرابع (صيغة) ولم يعد الشهود من الأركان لان ماهية العقد لا تتوقف عليه ويرد  
عليه أن الصداق كذلك فالأولى جعلها شرطين وبأب الكلام على الصيغة لقلة الكلام عليها فقال مصورة (بأنكحت وزوجت) ولولم  
يسم صداقا كما يأتي في التفويض (و) صح (ب) تسمية (صداق وهبت) لك بنتي مثلا



أو تصدقت عليك بها بكذا فان لم يسم صداقا لم يتعقد (وهل كل لفظ يقتضي البقاء مدة الحياة كبعث) لك ايتي بصداق قدره كذا أو ملكتك اياها أو أسلمت وأعطيت ومحتك اياها بكذا (كذلك) أي مثل وهبت (١٩٧) حيث سمي صداقا فيتعقد به النكاح أولا

باعتد ولو سمي صداقا  
كسكل لفظ لا يقتضي  
البقاء كالحبس والوقف  
والاجارة والعسارية  
والعمرى وهو الراجح  
(نزد وكفيل) عطف  
على أنكحت أي الصيغة  
مصورة بانسكت من الولي  
وقبلت ونحوه كرضيت  
من الزوج (ر) انعقد  
(ر) قول الزوج للولي  
(زوجي) أو أنكحتني  
انثت مثلا (يفعل)  
أي الولي بان يقول  
زواجك اياها أو  
أنكحتك أو فعلت اذ  
لا يشترط تقديم الايجاب  
على القبول بل يتدب  
(ولزم) النكاح بالصيغة  
منهما (وان لم يرض)  
الاخر ولو قامت قرينة  
على قصد الهزل منهما  
معا كالطلاق والعق  
ولما فرغ من  
الكلام على الصيغة  
شرع في الكلام على  
ما في الاركان على ترتيبها  
في المتن أولها الولي وهو  
ضربان مجبر وهو المالك  
فالاب فوصيه وغيره  
وهو من سواهم فبدأ  
بالمالك لقدمته فقال  
(وجبر المالك) المسلم  
الحرة ولو أنثى وولدت  
(أمة وعبد) له (بلا  
اضرار) عليهما فيه فان

كأن يقول وهبتك تفويضا (قوله أو تصدقت الخ) فيه نظر بل كلامه هنا مقصور على لفظ وهبت اذ  
هو الذي في المدونة وجميع ما عدا هذا اللفظ داخل في تردد الا في والحاصل أن تردد ابن القصار وابن رشد  
في جميع ما عدا أنكحت وزوجت وهبت بصداق انظر بن (قوله يقتضي البقاء) أي عليك الذات (قوله  
فينعقد به النكاح) وهو قول ابن القصار وعبد الوهاب في الاشراف والباحي وابن العربي في أحكامه (قوله  
أولا ينعقد ولو سمي صداقا) أي وهو قول ابن رشد في المقدمات (قوله ككل لفظ لا يقتضي الخ) يحصل  
من كلامه أن الاقسام أربعة الاول ما ينعقد به النكاح مطلقا سواء سمي صداقا أولا وهو أنكحت وزوجت  
والثاني ما ينعقد به ان سمي صداقا والا فلا وهو وهبت فقط والثالث ما فيه التردد وهو كل لفظ يقتضي البقاء  
مدة الحياة قبل ينعقد به ان سمي صداقا وقبل لا ينعقد به مطلقا والرابع ما لا ينعقد به مطلقا اتفاقا وهو كل  
لفظ لا يقتضي البقاء مدة الحياة (قوله من الولي) أي ولي المرأة (قوله فيفعل) أشعر اتيانه بالفاء باشرط  
القور بين القبول والايجاب وصرح به في القوانين فقال والنكاح عقد لازم لا يجوز فيه خيار ويلزم فيه  
القور من الطرفين فان تأخر القبول يسرا جاز ولكن الذي في المعيار عن البايع ما يقتضي الاتفاق على صحة  
النكاح مع تأخر قبول عن الايجاب وبذلك أفق العبدوسي والقوري انظر بن (قوله اذ لا يشترط تقديم  
الايجاب) أي من الولي على القبول أي من الزوج (قوله وان لم يرض الاخر) أي بعد حصول الصيغة منهما  
وظاهره أن خيار المجلس غير معمول به عندنا في النكاح وليس كذلك بل هو معمول به وأجيب بأن محل العمل  
به اذا اشترط قرره شخصنا وما ذكره المصنف من لزوم النكاح وان لم يرض هو المصنف ولو قامت قرينة على  
ارادة الهزل من الجانبين خلافا لقول القياسى انه اذا علم الهزل في النكاح فانه لا يلزم (قوله كالطلاق  
والعتق) أي وكذلك الرجعة (قوله لغوته) أي في التصرف بسبب تزويجه الامه مع وجود الاب وله أن  
يجبر الثيب والبكر والكبيرة والصغيرة والذكور والانثى لانهم امل من أمواله وله أن يصلح ماله بأي وجه  
شاء (قوله وجبر المالك) أي لكل الرقيق أخذ بما بعده (قوله المسلم) وأما الكافر فلا يتعرض له (قوله الحر)  
أي وأما المالك الرقيق فلا جبره والجبر لسيد والمراد بالحر المالك لانه نفسه والا كان الجبر لولي له ومثل الحر  
المالك لانه نفسه العبد المأذون له في التجارة فانه يجبر برقيقه (قوله من ذى عاهة) أي عن فيه أمر موجب  
للخيار كجذام أو برص أو جنون لا قبح منظر وفقر (قوله ولو حصل لهما الضرر بعده) بل ولو قصد اضرارهما  
بعده على المعتمد ولا يؤمر حينئذ ببيع ولا تزويج لان الضرر انما يجب رفعه اذا كان فيه منع حق  
واجب ولا حق لهما في النكاح وما في التوضيح من أن محل عدم جبرهما على التزويج اذا قصد بغيرهم  
منه المصلحة ولم يقصد الضرر أما اذا قصد الضرر رأى ما بالبيع أو التزويج فهو ضعيف (قوله ذلك الرقيق)  
مفعول بجبر (قوله وله) أي للمالك البعض الولاية أي على ذلك البعض فلا تزويج الا باذنه وحاصله ان مالك  
البعض وان لم يكن له جبر لكن الولاية ثابتة له فان تزويج البعض بغير اذنه كان له الاجازة ولرد ان كان ذلك  
البعض ذكرا وان كان أنثى فان كان بعضا رقا والبعض الآخر حرا كان السيد الذي هو مالك البعض  
الاجازة والرد أيضا وان كان بعضا رقا للسيد والبعض الآخر رقا لغيره تختم الرد كما قرر طي والذي  
ذكره ح ان المبيعة بالحرية كالمبيعة بالشركة في تختم الرد واختاره بن (قوله وله أيضا الرد والاجارة)  
أشار بذلك الى أن الرد ليس قسما للولاية كما هو ظاهر المصنف بل هو قسم من غرتها والقسم الآخر الاجارة  
فكان الاولى للمصنف أن يقول له الولاية فله الرد والاجارة وأشار الشارح الى أن تخيره بين الاجارة والرد  
في المملوك الذي كره دون الانثى (قوله وأما في الامه) أي المتزوجة بغير اذنه (قوله ولو عقدتها أحد الشريكين)  
هذا ظاهر في المشتركة وأما المبيعة فقد جزم ح فيها بتختم الرد كالشركة ونازعه طي بان ظاهر

كان فيه اضرار كزويجها من ذى عاهة لم يجزه الجبر ولو ما التمسح ولو مال الزمن (لا عكسه) فلا يجبر العبد أو الامه السيد على أن  
يزوجهما ولو حصل لهما الضرر بعده (و) لا يجبر (مالك بعض) لرقيق ذكرا وانثى ذلك الرقيق والبعض الآخر مملوك غيره  
(وله) أي للمالك البعض (الولاية) على الامه فلا تزويج الا باذنه فلا تزويج المشتركة لا باذن الجميع فان رضيت تزويجها فلهما معا  
الجبر (و) له أيضا (الرد) والاجازة في العبد ان تزويج بغير اذنه وأما في الامه فيتختم الرد ولو عقدتها أحد الشريكين



(والختار) عند النخعي زيادة على ما تقدم من عدم جبر مالك البعض (ولا) يجبر السيد (أنثى بشائبة) من حرية غير البعض المتقدم كام وله وتعين رده ان جبرها والراجح (١٩٨) كراهته فيمضي ان جبرها (و) لا شخص (مكاتب) ذكر أو أنثى (بمخلاف) شخص

(مدبر أو معتق لاجل) كلامهم عدم قبح الرد فيها بل بخير ورده بن وقوى ما قاله ح بما يعلم بالوقوف عليه كما مر (قوله والختار) منبداً والخبر محذوف أي والختار ما يذكر بعدم الحكم وهو ولا أنثى أي لا يجبر أنثى ملتبسة بشائبة وقوله والختار الخ لفظ النخعي في التبصرة اختلف هل للسيد أن يجبر من فيه عقد حرية بتدبير أو كتابة أو معتق لاجل أو استيلاء فقبل له اجبارهم وقبل ليس له اجبارهم وقيل ينتظر لمن ينتزع ماله فيجبره ومن لا فلا وقيل له اجبار الذكور دون الاناث ثم قال والصواب منعه من اجبار المكاتب والمكاتب بمخلاف المدبر والمعتق لاجل فله جبرهما إلا أن عرض السيد أو يقرب الاجل ويمنع من اجبار الاناث كام الولد والمديرة والمعتقة لاجل اه بلفظه اذا علمت هذا تعلم أن قوله والختار حقه واختار الخ لانه اختاره من عند نفسه لا من خلاف وقد يجاب بأن تفصيل النخعي لما كان غير خارج عن الاقوال التي نقلها عبر المصنف بالاسم اه بن (قوله كام وله) أي ومكاتب ومديرة ومعتقة لاجل (قوله وتعين رده) أي النكاح ان جبرها هذا بناء على احدي الروايتين في أم الوالد منع الجبر وهي التي اختارها النخعي وقوله والراجح كراهته أي كراهته جبرها وهذه رواية يحيى عن ابن القاسم وعليها مشي المصنف في قوله لا في باب أم الوالد وكره تزويجها وان رضاه بناء على أن الوالد البالغة كما هو الحق لا الحال كما قيل (قوله ذكر أو أنثى) الأولى قصره على الذكور لان الانثى دخلت في عموم قوله ولا يجبر أنثى بشائبة (قوله أو معتق لاجل ولو أنثى) الصواب قصره على الذكور اما الانثى المديرة أو المعتقة لاجل فيمنع جبرها عند النخعي وهي داخلة في عموم قوله ولا أنثى بشائبة كما يعلم ذلك من كلام النخعي المتقدم انظر بن (قوله والا فويله) أي والا يكن رشيد ابل كان سفيها فلا يذلي يجبرها وويله مخوف في عبق وخش قال بن وفيه نظر لما سألني في قوله وعقد السفيه ذوال رأي أنه لا يجبر لولي الاب اذا كان سفيها ابل السفيه اذا كان ذاعقل ودين فله جبر نفسه وان كان ناقص التمييز خص وويله بالنظر في تعيين الزوج وتزويج بنته واختلف فيمن يلي العقد هل الولي أو الاب ولو عقد حيث يمنع منه تطرفان حسن امضاه أمضى والا فلا فرق بينهما انظر المواقف فيما يأتي اه ويمكن جل ما قاله الشراح ومن وافقهم على ناقص التمييز فان وويله يجبر فيوافق ما في بن تأمل (تنبيه) لو كان الاب سفيها ولا ولي له جرى في جبر ابنته الخلاق الا في باب الحر من قول المصنف وتصرفه قبل الجبر محمول على الاجازة عند مالك لان القاسم كذا ينبغي فاه عبق (قوله فتنظر افاقتهما ان كانت نيبا) أي فاذا افاقا فلا تزوج الابرضاهما وانما ان كانت بكرًا فانه يجبرها ولا تنظر افاقتهما (قوله ولو عانسا) أي ولو طالت اقامتهما عند أبيها وعرفت مصالح نفسها قبل الزواج وما ذكره من جبر البكر ولو عانسا هو المشهور بخلاف لابن وهب حيث قال لاب جبر البكر ما لم تكن عانسا لانها لما عشت صارت كالنبيب ومنشأ الخلاف هل العلة في الجبر البكره وهي موجودة أو الجهل بمصالح النساء وهي مفقودة وقد أشار المصنف للرد على قول ابن وهب بلو (قوله حيث كان لا يعني) أي وأما اذا كان يعني فله جبرها على نكاحه أي لانها تلذذ بنزول التي منه (قوله على الاصح) هذا قول سحنون واختاره النخعي والباحي كما في التوضيح فلو قال على الختار والاصح كان أولى (قوله ودخل تحت الكاف الخ) محصله انه أراد بكاف النخعي من قام به موجب الخيار (تنبيه) كان الاب ليس له جبر بنته البكر على التزويج يذلي عاهة موجبة لخيارها ليس له جبرها على التزويج بعيد ولو كان عبده وانما تزوج به برضاها به بالقول كما سيأتي في الابكار السبعة (قوله ولو بنكاح صحيح) أي هذا اذا كانت ثوبتها بنكاح فاسد أو بعارض أو بزنا بل ولو بنكاح صحيح (قوله ان صغرت) ظاهره انه اغيا بجبرها قبل البلوغ فان تثبت وتأنيت قبله ثم بلغت قبل النكاح فلا تجبر وهو كما في التوضيح قول ابن القاسم وأشهب واستحسنه النخعي وصوبه ومقابل له لسحنون يجبرها مطلقا اه بن (قوله وهو الاربع) أي وهو ظاهر المدونة والتقييد لعبد الوهاب (قوله لا بقاسد) عطف على قوله أو بعارض كما افاده تقريره وقوله لان ثبت

ولو ولدت منه فيقدم الاب هنا على الابن (وهل) يجبرها (ان لم يتكر رازنا) حتى طار منها الحياء أو يجبرها بنكاح مطلقا وهو الاربع (تاويلان لا) ان ثبت البالغة (ب) نكاح (فاسد) مختلف فيه أو جمع عليه ودرأ الحد فلا يجبرها (وان) كانت سفيها



ولا يلزم من ولاية المال ولاية النكاح فان لم يدر الخديجها الحاقا له بالزنا فهو داخل في قوله أو يحرم (و) لا يجبر (بكر ارشدت) ان بلغت ولورثها قبله بان قال لها ارشدتك أو اطلقت يدك أو رفعت الحجر عنك أو نحو ذلك ولا بد من نطقها كإيأتي (أو أقامت) المرأة (بيتها) الذي دخلت فيه مع زوجها (سنة) من يوم الدخول (وأنكرت) بعد فراقها الوطء (١٩٩) فلا جبره عليها تزويلا لأقامتها السنة

منزلة الثبوت (وجبر وصي) وان نزل كوصي الوصي (أمره أبه) أي بالجبر ولو ضمنا كزوجها قبل البلوغ وبعد (أو) لم يأمر به ولكن (عنه الزوج) ولكن لا جبر الوصي الا اذا بذل الزوج مهر المال ولم يكن فاسقا فليس هو كالأب من كل وجه (والا) يأمره الأب بالاجبار ولا عيانه الزوج بان قاله أنت وصي على بناتي أو بنتي فلانة أو زوجها عن أحييت (خلاف) والراجح الجبر (وهو) أي الوصي (في الثيب) الموصى على نكاحها (ولي) من أولياءها بزواجها رضاها ويكون في مرتبة الأب (وصح) النكاح بقول الأب (أنتم) في مرضي هذا (فقد زوجت ابنتي) لقيلان وكان قوله المذكور (عرض) مخوف أم لا طال أو قصر اذا مات منه وصته مجمع عليها لانه من وصايا المسلمين (وهل) صحته (ان) قبل الزوج (يقرب

بنكاح فاسد أي وأولى صحيح (قوله ولا يلزم الخ) أي لا يلزم من كونها مولى عليها من جهة المال أن تكون مولى عليها من جهة النكاح وبالحق المصنف عليها دفعا لتوهم مساواتهما وانها تجبر على النكاح كما يجبر عليها في المال (قوله ولا يجبر بكر ارشدت) أي كما لا يجبر الأب ثيبا بنكاح فاسد لا يجبر بكر ارشدت أي رشتها أوها وثبت ترشدها بقراره أو يمينه ان أنكر وحيث كانت لا تجبر فلا بد من نطقها واذنها وما ذكره المصنف من عدم جبر الأب لرشته هو المعروف من المذهب وقال ابن عبد البر له جبرها ومثل البكر التي رشتها أوها في كونه لا جبره عليها البكر اذا رشتها الوصي وفي بقاء ولايته عليها قولان والراجح بقاء ولايته كما هو نقل المنطقي عن سماع أصبغ من ابن القاسم لكن لا تزويجها إلا برضاها وأما الورث الوصي الثيب فلا ولاية عليها والولاية لا فارقها \* (تبيه) \* اذا رشت البكر أوها كما لا يجبرها على النكاح لا يجبر عليها في المعاملة وما في خش وعقب من أنه لا يجبرها على النكاح ويجبر عليها في المعاملة فهو غير صواب اذ الرشد لا يتبع بعض فلا يكون في أمر دون أمر كاذ كره الواسع يسي في طرد القسطنطيني انظر بن (قوله ولو رشتها قبله) هذا غير صحيح اذا الرشد من لوازمه البلوغ وقد قال ح كبر رشتت يعني بعد البلوغ انظر بن (قوله أو أقامت الخ) أي لا يجبر الأب من أقامت في بيتها الساكنة فيه مع زوجها سنة من حين دخول الزوج بها كما هو ظاهر كلامهم لأن حين بلوغها كما قال عقب وقوله وأنكرت أي والحال أنها أنكرت بعد فراقها الوطء مع العلم بخلوها هذا اذا كذب الزوج بل ولو وافقها على عدمه أو جهلت خلوتها بها وأنكرت المس أيضا وأولى في عدم الجبر اقرارها بحسبها لكن مع الاقرار لا يجبرها حتى فيما دون السنة وأما ان علم عدم الخلوة بها وعدم الوصول اليها فلا يرتفع اجبار الأب عنها ولو أقامت على عقد النكاح أكثر من سنة (قوله منزلة الثبوت) أي في تكميل الصداق (قوله وجبر وصي) أي كل من يجبرها الأب وهي المهنونة مطلقا والبكر ولو عانسا والثيب ان صغرت مطلقا والثيب البالغة ان ثبت بعارض أو يحرم كالزنا (قوله أو عيانه الزوج) أي وكان غير فاسق اذا عبرة بتعيين الفاسق كما في المص (قوله ولكن لا جبر الوصي) أي فيما اذا عيانه الأب الزوج أو أمره بالجبر (قوله الا اذا بذل الزوج مهر المثل الخ) ما ذكره من أن الوصي لا يزوج الأعمهر المثل فأكثر لا يعارضه ما يأتي في نكاح التفرغ من أنه يجوز الرضا دون الوصي قبل الدخول لان ما هنا قبل العقد وما يأتي بعده لمصلحة عدم الفراق (قوله والراجح الجبر) الحق كما قال شيخنا العدوي ان الراجح الجبر ان ذكر البضع أو النكاح أو الزوجية بان قال له الأب أنت وصي على بناتي أو على نكاح بناتي أو على تزويجهن أو وصي على بنتي تزويجها أو تزويجها عن أحييت وان لم يذ كر شيئا من الثلاثة فالراجح عدم الجبر كما اذا قال وصي على بناتي أو على بعض بناتي أو على بنتي فلانة وأما لو قال وصي فقط أو على مالي أو على بيع تركتي أو قبض ديني فلا جبر اتفاقا وهذه غير داخله في كلام المصنف فلوزوج جبرا فاستظهر عج الامضاء وتوقف فيه النفراوى وأما ان تزويجها لا يجبر صح كما يأتي في قول المصنف وان زوج موصى على بيع تركته وقبض دينه صح (قوله لا قبله) أي ولا بعده بعد (قوله تاويلان) أي والمعتمد منهما الثاني وهو الصحة مطلقا أي قبل بعد الموت بقرب أو بعد (قوله الا ما استثنى) أي من الأبكار السبعة فلا بد من اذنها بالقول (قوله وأذنت لوليها بالقول) هذا يقتضي أنها لا تجبر ولا تزوج الا برضاها وهو ما في المواق عن النخعي وعزما من عرفة المعروف من المذهب وحكى عليه الاتفاق وسلمه ابن سلون وهو ظاهر عند المصنف لها من الأبكار التي تعرب عن نفسها كالثيب (قوله وشور القاضى) هذا الشرط

موته أي بعد موته يقرب لا قبله أو يصح ولو بعد (تاويلان) والقرب بالعرف (ثم) بعد السيد والأب ووصيه (لا جبر) لاحد من الأولياء لانه ولو بكر ائتمت تحت حجره وحينئذ (فالبالغ) هي التي تزوج باذنها فان كانت ثيبا أعربت عن نفسها وان كانت بكرا كفي صحتها الا ما استثنى كما يأتي مفصلا في كلامه رحمه الله تعالى بخلاف غير البالغ فلا تزوج بوجه (الا تيممة خفيف فسادها) أي فساد حالها بفقر أو زنا أو عدم حاضن شرعي أو ضياع مال أو دين (وباعت) من السفين (عشر) أي أعتها وأذنت لوليها بالقول كما يأتي للمصنف ولكن رجع أشياخنا أنه يكفي ضمها (وشور القاضى) الذي



يرى ذلك ولو لم يكن مالها ليثبت عنده (٢٠٠) ما ذكر وأنها خلية من زوج وعسدة ورضاها بالزوج وأنه كفؤها

لم يذكره ابن رشد ولا المتطبي ولا ابن شاس ولا ابن الحاجب ولا أبو الحسن ولا غيرهم عن تكلم على هذه المسئلة أعني جواز تكاح البتمة القاصر وانما نقله المصنف عن ابن عبيد السلام قائلًا العمل عليه عندنا ثم انه ان أراد بشاورة القاضي الرفع له لاجل اثبات الموجبات المذكورة قال عجم وتبعه شارحنا فذلك صحيح والمعنى ورفع وجوب القاضي لاثبات ما ذكر وان كان المراد أنه لا بد في تزويجها من مشاورته فلا يصح بدونها فهذا غير ظاهر اذ لم يقل بذلك أحد انظر بن (قوله يرى ذلك) أي جواز تكاحها (قوله ما ذكر) أي من خوف الفساد وبلوغها عسرا (قوله وانه كفؤها في الدين) أي في الدين والتسك بالاحكام الشرعية (قوله والتسب) أي بان كان معلوم الاب لان كان لقيطاً أو من رتا (قوله كفي جماعة المسلمين) أي في ثبوت ما ذكر لديهم والواحد منهم يكتفي (قوله والابان زوجت مع فقد الشروط الثلاثة أو بعضها) الذي يفيد نقل المواق وحلولها اختصاص قوله والاصح ان دخل وطال بفهوم القيد الاول وهو خيف فسادها فالاول من ذكره في باقي مفاهيم القيود السابقة اه أقول حينئذ معناه ان المطلوب ان تكون بلغت عسرا فعلى فرض اذ لم تبلغها وزوجت صح التكاح اه عدوى والحاصل ان بلوغها عسرا مطلوب لمراعاة القول الآخر وهو مذهب المدونة والرسالة انما أي البتمة لا تزوج الا اذا بلغت وليس شرطاً يتوقف عليه تزويجها على القول الذي جرى به العمل بتزويجها وكذلك مشاوره القاضي وان كانت واجبة ليس شرطاً على ما علمت فلذا قال شيخنا العلامة العدوى المعتمد في هذه المسئلة ما ارتضاء المتأخرون من أن المدار على خيفة الفساد فتخيف عليها الفساد في مالها أو في حالها وزوجت بلغت عسرا ولا رضى بالتكاح أم لا فيجبرها وليها على التزويج ووجب مشاوره القاضي في تزويجها فان لم يخف عليها الفساد وزوجت صح ان دخل وطال وان خيف فسادها وزوجت من غير مشاوره القاضي صح التكاح ان دخل وان لم يطل (قوله أو مضت مدة تلدها ذلك) أي وأقلها ثلاث سنين (قوله على المشهور) هذا القول شهره في العتبية والمتطبي ومقابله مارواه ابن حبيب عن مالك وأصحابه انه يفسخ وان ولدت الا ولاد شهر هذا القول أبو الحسن وما روى عن ابن القاسم من أنه لا يفسخ اه عدوى (قوله وقدم ابن) أي وجوباً على الرابع وقبل ندبا وعليهما يتخرج ما يأتي في قوله وصح بأبعد مع أقرب ان لم يجبر ولم يجز فروعى القول بوجوب الترتيب فحكم بعدم الجواز عند تقدمه وروى القول بالنسب فحكم بالهبة كذا قيل وقد يقال انه واجب غير شرط وهو المناسب لقوله ولم يجز حينئذ فالهبة على كلا القولين تأمل (قوله ولو من رتا) أي بان ثبت البالغ بنكاح صحيح ثم زنت وأنت بولد تقدم على الاب وأما اذا ثبت زنا وأنت منه بآب فان الاب يقدم عليه لانها في تلك الحالة محجبة لاب كما يفهم مما سار اذ لم يفرق في الحرام بين أن ينشأ عنه ابن أم لا (قوله ان لم تكن محجبة) أي والا قدم المجبر على الابن سواء كان المجبر أباً أو وصياً (قوله فاب) أي شرعى أي وأما الاب الزاني فلا عبرة به كالأب من الرضاع (قوله فاخ لاب) صادق بأن يكون شقيقاً أو لاب فقط وخرج الاخ لانه فانه لا ولاية له خاصة وان كان له ولاية من جهة أنه من افراد عامة المسلمين (قوله فاخ فابنه بخد) ما ذكره من تقديم الاخ وابنه على الجد هنا كالأول وأما الجنازة هو المشهور ومقابله أن الجد وأباه وان علا يقدمان على الاخ وابنه قال عجم يغسل ويطهّر ويطهر ولا جنازة \* فكاح أخا وابنا على الجد تقدم وعقل ووسطه بباب حضنة \* وسوم مع الآباء في الارث والدم ثم إلى ابن العم أبو الجد فعم الاب وهكذا يقدم الأصل على فرعه وفرعه على أصل أصله وقيل ان الجد وان علا يقدم على العم أي على عمها وابنه وعلى عم أبيها وابنه وعلى عم جدّها وابنه (قوله على الاصح) أي عند ابن بشير والمختار أي عند اللغوي وهو قول مالك وابن القاسم وسحنون ومقابله مارواه علي بن زياد عن مالك أن الشقيق من الاخوة وغيره في مرتبة واحدة فيقتربان عند التنازع فتبين أن الخلاف انما هو منصوص في الاخوين كما قال شيخنا (قوله هو من اعتقها) أي وعصبته المتعصبون بانفسهم وكذا يقال فيمن اعتق من اعتقها

الدين والحرية والتسب والخال والخال والاصدق مهر من لها وأن الجهاز الذي جهز به مناسب لها فإذن الولي في تزويجها فان لم يوجد حاكم أو كان من الخائرين المفسدين في الارض كفي جماعة المسلمين (والا) بان زوجت مع فقد الشروط الثلاثة أو بعضها (صح) النكاح (ان دخل) الزوج بها (وطال) أي السكاح أي أمده بان ولدت ولدين في بطنين أو مضت مدة تلدها ذلك فان لم يدخل أو لم يطل ففسخ على المشهور وما فرغ من الكلام على الولي المهر شرع في تفصيل غير المجبر المشار اليه بقوله ثم لاجب فقال (وقدم) عند اجتماع أولياء غير مجبرين (ابن) ولو من زنا ان لم تكن محجبة (فابنه) وان سفل (فاب فاخ) لأب (فابنه) وان سفل (بخ) لأب (فعم فابنه) وقدم في الاخ أو ابنه والعم أو ابنه (الشقيق) عن الذي للأب (على الاصح والمختار) عند انعم لقوة الشقيق على الذي للأب (قولي) أعلى وهو من اعتقها أو اعتق من اعتقها أو اعتق

أباً (ثم هل) بعده المولى (الاسفل) وهو من اعتقته المرأة (وبه فسرت المدونة أولاً) ولا يهله أصلاً عليها (وصح) وهو القياس لان الولاية



هنا انما تستحق بالتعصيب قاله المصنف (فكافل) وهو القائم بامورها حتى بلغت عندها أو بلغت عشرين بشرطها المتقدم (وهل) محل تحقيق ولايته عليها (ان كفل) المرأة (عشرا) من الاعوام (أو أربعاً أو) ان كفل (ما) أي زمناً (يشفق) فيه أي يحصل فيه الشفقة بالفعل عليها (تردد) أظهره الأخير (وظاهرها) أي المدونة (شرط الدانة) للمرأة (٣٠١) المكفولة بأن يكون لا قدر لها والا

فلا يزوجه الا الحاكم والكافل حيث قد من جملة عامة المسلمين والمعتد ظاهراً فشرط ولاية الكافل امران مضي زمن يشفق فيها ودقائها (خفاكم) هو السلطان أو القاضي ان كان لا يأخذ دراهم على تولية العدة والا فعدم فزوجها بانها ان ثبت عنده هبتها وخلوها من مانع وأنه لا ولي لها أو عضلها أو غاب عنها غيبة بعيدة ورضاها بالزوج وأنه كفوها في الدين والحرية والحال والمهر في غير المالكة أمر نفسها وأما الرشيدة فلها إسقاط الكفاءة فيما ذكر (قولاية عامة مسلم) أي فان لم يوجد من ذكر فيتولى عقد نكاحها أي فرد من المسلمين بانها حث علم خلوها من موانع النكاح ودخل في ذلك الزوج فيتولى الطرفين كما يأتي (وصح) لنكاح (بها) أي بالولاية العامة (في) تزويج امرأة (دنيئة) كسليمانية ومعتقة وفقيرة سوداء غير ذات نسب ولا حسب والظاهر أنها ان عدت

أو اعتق أباه لان كلام من الثلاثة المذكورين وعصبته المتعصبين بأنفسهم يصدق عليه انه مولى أعلى وترتيب عصبته كل واحد من المتعصبين بأنفسهم كترتيب عصبته (قوله انما تستحق بالتعصيب) أي والعنق ليس من عصبته وانما يعبر المصنف بقولان لان الثاني أصح من الأول ولم يقل خلاف لانه انما يعبر به اذا كان كل من القولين قد شهر وما هنا ليس كذلك (قوله فكافل) المراد بالمكفولة كما قال شيخنا من مات أبوها وغاب أهلها وحاصله أن البنت اذا مات أبوها وغاب أهلها وكفلها رجل أي قام بامورها حتى بلغت عنده سواء كان مستحقاً لحضانته اشراً أو كان اجنبياً فانه يثبت له الولاية عليها ويزوجها بانها فان مات زوج المكفولة أو طلقها فهل تعود ولاية الكافل أو لا تعود نالها تعود لمن كان فاضلاً ورابعها تعود للولاية ان عادت المرأة لكفالتها وأشعر أتيان المصنف بالوصف ذكر أن المرأة الكافلة لا ولاية لها وهو المذهب وقيل له ولاية لكن لا تباشر العقد بل توكل من يعقد له كقولنا (قوله بشرطها) أي بالشروط التي بلغت عشراً (قوله أظهره الأخير) قال أبو محمد صالح أقل الكفالة التي تثبت بها الولاية أربع سنين وقيل عشر سنين والأولى أن لا تتحد إلا بما وجب الحنان والشفقة اه أبو الحسن (قوله والا) أي بأن كان لها قدر بأن كانت ذات مال أو جمال (قوله من جملة عامة المسلمين) أي فلا يزوجه الا عند عدم الحاكم حقيقة أو حكماً (قوله والمعتد ظاهراً) أي وقيل انه لا يشترط في ولاية الكافل الدانة بل ولايته عامة للدنيئة والشريفة وما ذكره الشارح من ان المعتد ظاهراً تابع فيه عجم وقد اعتمد لشيخنا ابراهيم القاني والبدر القرافي مقابلة فكل من القولين قد رجع (قوله ان ثبت عنده هبتها) أي خلوها من المرض وقوله وخلوها من مانع أي كالأحرام والعدة (قوله وأنه كفوها في الدين) أي التدين والعمل بالأحكام الشرعية بحيث لا يكون شريباً ولا فاسقاً (قوله والحال) أي السلامة من العيوب ولو من غير ما يوجب الخيار وقيل ان المراد مساواته لها فيما هي عليه من صفات الكمال فماتت بران والظاهر أن المراد ما هو أعم (قوله والمهر) أي وان ثبت ان المهر مهر مثلها (قوله في غير المالكة الخ) أي واثبات الكفاءة في الامور المذكرة انما يحتاج له في غير المالكة الخ (قوله وأما الرشيدة) أي وهي المالكة لأمر نفسها وقوله فلها إسقاط الخ أي فلا يحتاج في حقها لاثبات الكفاءة فيما ذكر لأن لها إسقاط الخ (قوله فيما ذكر) أي من الدين والحرية والحال ومهر المثل (تنبيه) لوعدة الحاكم من غير بحث عن هذه الامور صرح ما لم يثبت ما يبطل العقد (قوله فولاية عامة مسلم) المراد بالمسلم الجنس وازدافاً عامة له من اضافة المؤكد بالكسر للؤكد بالفتح أي فولاية المسلمين عامة أي كلهم فلا يختص بتلك الولاية شخص دون آخر بل لكل واحد فيهما مدخل كانت المرأة شريفة أو دنيئة لقوله تعالى والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض ومتى قام بها واحد سقط عن الباقي على طريق الكفاية (قوله وصح بها الخ) ظاهره عدم الجواز ابتداء وان صح بعد الوقوع والحق الجواز كما هو نص المدونة وابن قنوح وابن عرفة وغيرهم (قوله كسليمانية ومعتقة) ظاهره ولو كانت كل منهما ذات مال وجمال وحسب وهو ما قاله عجم قال بن وهو غير صحيح اذ لذي في كلام زروق أن السليمانية والمعتقة انما تكون دنيئة اذا كانت غير معروفة بالمال والجمال والحسب ونصه فان زوج بالولاية لعامة مع وجود الخاصة فان كانت دنيئة كالسوداء والمسلمانية ومن في معناهما ممن لا يرغب فيه لحسب ولا مال ولا جمال صح اه ومقتضاه ان من يرغب فيهما ممن لو احدث ما ذكره شريفة وهو ظاهر (قوله ولا حسب) هو ما يعذر من مفاخر الآباء كالكرم والصلاح (قوله والظاهر أنها) أي المرأة وقوله ان عدت النسب أي علو النسب وقوله فدنيئة ولو كانت جيلة ذات مال أي وأما ان كانت ذات نسب وحسب كانت شريفة ولو فقيرة غير جيلة وهذا غير معقول عليه بل المعقول عليه ما قاله زروق (قوله لم يجبر) أي وأما لو عقد النكاح بالولاية العامة مع وجود الولي الخاص

(٣٦ - دسوقي ثاني) النسب والحسب فدنيئة ولو كانت جيلة ذات مال (مع) وجود ولي (خاص) ممن تقدم (لم يجبر) ولو لم يدخل الزوج بها فان وجد المجبر لم يصح حتى في الدنيئة (كشريفة) أي كما يصح بالولاية العامة مع خاص لم يجبر في شريفة أي ذات قدر من حسب وعلو نسب وجمال ومال (دخل) الزوج بها (وطال) بأن ولدت ولدين غير وأمين أو مضى قدر ذلك كثلاث سنين (وان قرب) في الشريفة



بعد الدخول (فللا قرب) عند اجتماع أقرب وأبعد والبعيد عند عدم القريب (أو الحاكم ان) عدم الولي العاصب أو وجد و (غالب) على ثلاثة أيام فأكثر (الرد) فان غاب غيبة قربية كتب (٣٠٣) اليه الحاكم ويوقف الزوج عنها (وفي تحتمه) أي تحتم الرد أي فسخ

المجبر كلاب في ابنته والسيد في أمته كان النكاح فاسداً ويفسخ أبداً ولو أجاز المجبر (قوله فللا قرب الرد) أي رله الإجازة قال عبيق فان سكت الولي عند عقد الأجنبي لها مع حضوره العقد فهو إقراره قال بن وفيه نظر فقد ذكر ابن لب عن ابن الحاج أنه لا اعتبار برضا الأقرب اذا لم يتول العقد ولا قدم من تولاه ولا بعدهذا اقرار النكاح ذكره في فوائده في عقد نكاح الخال مع حضور الاخ الشقيق ورضاه دون تقديم منه (قوله قبل الدخول) أي وبعد العقد أي ان طال ما بين العقد والبناء وحاصله أنه اذا عقد الشريعة بالولاية العامة مع وجود الولي الخاص غير المجبر وطال الزمان بعد العقد وقبل الدخول دخل أم لا فهل ينقضي الفسخ أو لا ينقضي وينحصر الولي بين الإجازة والرد تأويلان وعلى التأويل الأول من تحتم الفسخ فانظر هل بطلاق أو بغير (قوله تأويلان) الأول لابس التبان والثاني لابن سعدون (قوله وصح) أي مراعاة القول بنسب الترتيب المتقدم أو أن الوجوب غير شرطي (قوله بأبعد) أي ولو كان ذلك لا بعده الحاكم كما قاله ح فاذا لم ترض المرأة بحضور أحد من أقاربها أو زوجها الحاكم كانت من أفراد هذه المسئلة ولولم ترض الأب وكذا واحد أجنبي من أحد المسلمين غير الحاكم جرى فيه قوله سابقاً وصح بهما في دينه ثم ان المراد بالأبعد المؤخر عن الآخر في المرتبة وبالأقرب المتقدم عليه في المرتبة ولو كانت جهتهما متحدة فيشمل تزويج الاخ للاب مع وجود الشقيق وليس المراد الأقرب والابعد في الجهة والأولاهم ان تزويج الاخ للاب مع وجود الشقيق جائز ابتداء لا لتحاد جهتهما مع أنه ليس كذلك (قوله راجع لقوله وصح بهما وما بعده) فيه نظر بل عدم الجواز خاص بقوله وبأبعد مع أقرب الخ. تقدم في قوله وصح بهما في دينه الخ ابن ولذي تقدم فيها هو أن المشهور الجواز ابتداء وانظر ما الفرق بين المسئلتين حيث حكم بالجواز في الأولى دون الثانية بل كان القياس العكس (قوله في الصحة فقط) أشار إلى أن الكاف التثنية لا للتشديد لعدم شمول ما قبلها لما بعدهما خلافاً لعبيق حيث جوز جعله التمثيل فانظره (قوله كاحد الخ) أي كما يصح العقد اذا تولاه أحد المعتقبين (قوله بينه) أي بين أب رضا ما يكون بأي شيء (قوله يعني صحتها الخ) أشار إلى أن في كلام المصنف قلباً لان المقصود والاختيار عن الصمت بكونه رضاً لا اخباراً عن الرضا بالصمت (قوله رضا) أي بالزوج والصدوق (قوله ولا يقبل الخ) يعني أنه اذا قبل لها بالان ير بد تزوجك وجعل لك من الصدوق كذا فسكت فقيل لها هل تفوضين لفلان في العقد فسكت فعقد لها فلان على ذلك الرجل بالصدوق الذي سمى لها فبعد العقد ادعت أنهم لم ترض بذلك الزوج أو الصدوق أو الولي الذي عقد لها وادعت أنها تجهل أن الصمت رضا فلا تقبل دعواها وتم النكاح وهذا عند الاكثر وتأويل الأقل أنه يقبل دعواها أم تجهل أن الصمت رضا وهو مبني على وجوب اعلامها به وقال حديث ان عرفت بالبله وقلة المعرفة قبل دعواها بالجهل والافلا تقبل دعواها فالمسئلة ذات أقوال ثلاثة (قوله كنفويضها الولي في العقد) فيمكن صحتها أي سواء كانت غائبة عن مجلس العقد أو حاضرة فيه والموضوع أنهم ابكر وأما التيب فلا يكفي سكوتهم في التفويض للولي في العقد الا اذا كانت حاضرة وأما ان كانت غائبة فلا بد من نطقها وهذا مذهب ابن القاسم وقال ابن حبيب يكفي صمت التيب في الاذن للولي حضرت أو غابت فهي كالبك في ذلك وانما يختلفان في تعيين الزوج والصدوق في البكر يكفي الصمت وأما التيب فلا بد فيها من النطق (قوله دعوى جهله) من إضافة المصدر لفعوله كما أشار إليه الشارح (قوله شهرة) أي لشهرة أن صحتها رضا (قوله وان منعت) أي بالصلح حين عرض عليها الصداق أو الزوج بأن قالت لا أتزوج وقوله أو نفرت أي بالفعل بأن قامت أو غطت وجهها حتى ظهر كراهتها وقوله لم تزج لعدم رضاها فان تزوجت فسخ نكاحها أبداً ولو بعد بناء وطول ولو أجازته وهي أولى من الافتات عليها لانه اشترط في المقتات عليها أن لا ينظر من مناهم مع وهذه قد أظهرته

النكاح (ان طال) الزمن (قبله) أي قبل الدخول دخل أم لا فقوله قبله متعلق بطلان وعدم تحتمه فللأولى الإجازة وهو الظاهر والطول بالعرف (تأويلان و) صح النكاح حال وجود أولياء أقرب وأبعد (بأبعد مع) وجود (أقرب) كم مع أخ وأب مع ابن وكغير شقيق مع شقيق (ابن لم يجز) الأقرب والام يصح على تفصيل يأتي في قوله وان أجاز تجبر الخ (ولم يجز) راجع لقوله وصح بها وما بعده وشبه في الصحة فقط قوله (كاحد المعتقبين) ككل وليين متساويين غير مجبرين كم بن أو أخوين دون عدم الجواز إذ يجوز ابتداء على المرضي رأياً ما المجبران كوصيين وشريكين في أمة فلا بد من الفسخ وان أجاز الآخر لما كانت غير المجبرة لا بد من اذنها ورضاها بينه بقوله (ورضا البكر) بالزوج والصدوق (صحت) يعني صحتها رضا ولا يشترط نطقها (كنفويضها) للولي في العقد فيمكن صحتها

بان قيل لها هل تفوضين له في العقد أو تشهد عليك تلك قد فوضت العقد له فسكنت (ونسب اعلامها به) أي (قوله) بان صحتها رضا منها (ولا يقبل) منها بعد العقد (دعوى جهله) أي جهلها أن صحتها رضا (في تأويل الأكثر) من العلماء لشهرته عند الناس ولو كانت منهم الجهل والبلادة (وان منعت أو نفرت لم تزوج) لعدم رضاها (لان صحت أو بكت)



فتزوج لاحتمال أن بكاه على فقد أبيها فان علم أنه منع لم تزوج (والثيب) غير المجبرة (تعرب) أي تبين باللفظ عما في نفسها ولما كان يشاركها في ذلك سبعة أبكار أشاد لهن بالتشبيه به بقوله (كبكر) بالغ (رشدت) من أب أو وصى ولو قبل بلوغها فلا بد من نطقها به (أو) بغير مجبرة (عضلت) أي منعها أبوها من النكاح فرفعت أمرها (٣٠٣) للحاكم فزوجها فلا بد من نطقها فان أمر

الحاكم أباهما فزوجها لم يحتج لأذن (أو) بغير (زوجت به عرض) وهي من قوم لا يزوجون به وليست مجبرة (أو) زوجت (برق) بأن زوجت بعد فلا بد من نطقها ولو لم يجبر (أو) زوجت بزوج ذي (عيب) لها فيه خيار كجنون وجسذام ولو مجبرة فلا بد من نطقها (أو) بغير (بنية) وهي التي قدمها بقوله إلا بنية الخ ذكرها هنا لبيان أنه لا بد من أذنها بالقول وتقديم أن المعتمد أنه يكفي صحتها (أو) بغير غير مجبرة (أقبت عليها) الاقبات التعدي أي تعدي عليها وليها غير المجبر فعقد عليها بغير أذنها ثم وصل لها بالخبر فرضيت بذلك فلا بد من رضاها بالقول ولا يكفي الصمت (وصح) العقد حينئذ بشرط (ان قرب رضاها) بأن يكون العقد بالسوق أو بالسجد مثلاً ولا يسار إليها بالخبر من وقته واليوم بعد فلا يصح

(قوله فتزوج) أي دلالة الأول على الرضا صريحاً ودلالة الثاني عليه ضمناً لاحتمال أن بكاه على فقد أبيها وتقول في نفسها لو كان أبي حياً لم أحتج لاستئذان (قوله عما في نفسها) أي من الرضا بالزوج والصداق وعدم الرضا بهما أو بأحدهما وأما ذنها في العقد فيكتفي فيه الصمت كذا قال عبق وفيه نظير بل لا بد من أذنها في النفويض كما يفهمه نقل المواق عن المتيطي وعقود ابن القاسم وأما ما قاله عبق فهو قول ابن حبيب وهو ضعيف (قوله ولو قبل بلوغها الخ) صوابه بعد بلوغها لأن الرشد لا يصح إلا بعد البلوغ كما مر (قوله فلا بد من نطقها) أي بأنهم أراضية بذلك الزوج والصداق ولا يكون سكوتها أذناً منها (قوله أو زوجت بعرض) أي سواء كان كل الصداق أو بعضه فلا بد من أن ترضى به بالقول وأما الزوج فيكتفي في الرضا به صمتها كما يظهر كذا قرر شيخنا (قوله وليست مجبرة) أي بأن كانت بنمة لأب لها ولا وصى يتطرق في حالها فلا بد من نطقها بالرضا بذلك العرض لأنها بائعة مشترية والبيع والشراء لا يلزم بالصمت ومفهوم قوله وهي من قوم لا يزوجون به أنها لو كانت من قوم تزوج به فلا يحتاج لنطقها ويكتفي في رضاها بالصداق صمتها (قوله برق) أي بزوج ذي رق ولو كان عبد أبيها وزوجها أبوها لم يفي في تزويجها به من زيادة المعرفة التي لا يحصل منها في تزويجها بغير عبد أبيها اه خش (قوله فلا بد من نطقها) أي بالرضا به ولو لم يجبر (قوله وتقدم أن المعتمد أنه يكفي صحتها) أي بناء على القول أنها لا تجبر وقد علمت أن الممول عليه أنها تجبر إذا خيف فسادها (قوله أو أفتيت عليها) أي بالعقد ولو رضيت بالخطبة قبل ولم تأذن في العقد لأن الخطبة غير لازمة لجواز الرجوع عنها فلا تنكح عن عرض العقد عليها والاستئذان فيه وتعيين الصداق (قوله وصح الخ) هذا شروع في شروط صحة العقد على المفتات عليها إذا رضيت بعقد وليها عليها اقتياتاً (قوله حينئذ) أي حين أذريت بالقول (قوله واليوم بعد) لا يخفى معارضة مفهوم هذا مع مفهوم قوله ويسار إليها بالخبر في وقته والظاهر أن العبرة بمفهوم هذا اه عدوى (قوله فلا يصح رضاها به) أي بالنكاح وقوله معه أي مع تأخر وصول الخبر إليها وما قبل يصح بسبب الخلاف هل الخيار الحكمي كالشرطي أم لا أي هل الخيار الذي جرت اليه الحكم وهو الخيار الذي في المدة التي بين العقد ورضاها كالخيار الحاصل بالشرط وحينئذ فيفسخ النكاح ولا عبرة بذلك الرضا الواقع بعد اليوم أو ليس مثله (قوله بالبلد) أي الذي وقع فيه العقد اقتياتاً ولو بعد طردها لأنه لما كان البلد واحد انزل بعد الطرفين منزلة القرب بخلاف البلدين ولو تقاربا فان شأنهما بعد المسافة اه عدوى (قوله أي المكانان) أي المكان الذي فيه الزوجة والمكان الذي وقع فيه العقد اقتياتاً (قوله ولم يقر الولي به) فان أقر الولي الواقع منه الاقبات بالاقبات حال العقد فسخ اتفاقاً وان قرب رضاها كما قال ابن رشد اه خش (قوله وبني شرط رابع) في الحقيقة هو شرط خامس في صحة عقد المفتات عليها وحاصل المسئلة أن المفتات عليها سواء كانت بكراً أو ثيباً انما يصح نكاحها إذا رضيت بذلك العقد بالنطق وأن يكون رضاها قربة من العقد وأن تكون المرأة في البلد التي وقع فيها العقد اقتياتاً وأن لا يقر الولي الذي دفع منه الاقبات بالاقبات حال العقد وأن لا يقع منها رد قبل الرضا والشارح جعل الشروط أربعة نظر الكون المشروط فيه صحة نكاح المفتات عليها التي رضيت بالقول (قوله فلا عبرة برضاها بعده) أي بعد الرد ولو قرب الرضا (قوله كالاقتيات عليها) أي فيصح لعقدان ربي الزوج به نطقاً بالشروط الأربعة المتقدمة (قوله مطاقاً) أي وجدت كل الشروط أو بعضها أو عدمت رأساً (قوله أشخاصاً ثلاثة) جعلها ثلاثة باعتبار استثنائه وان كان في الواقع لا خصوصية لهؤلاء الثلاثة بل كل ولي كذات

رضاها به معد وأن تكون التي أفتيت عليها (بالبلد) حال الاقبات ولرضاها فان كانت في غيره لم يصح ولو قربا أي المكانان وأنهى إليها الخبر من وقته (ولم يقر) الولي (به) أي بالاقبات (حال العقد) بأن سكت أو ادعى الأذن وكذبته وبني شرط رابع وهو أن لا ترد قبل الرضا فان ردت فلا عبرة برضاها بعده والاقبات على الزوج كالاقتيات عليها في جميع ما مر وأما الاقبات عليها معاً فلا بد من فسحها مطلقاً ولما كان مفهوم قوله وبأ بعد مع أقرب ان لم يجبر أن عقد غير المجبر مع وجود المجبر لا يصح أخرج من ذلك أشخاصاً ثلاثة بقوله



(وان أجاز) نكاحا ولي (مخير) أب أو وصي أو مالك (في) عقد (ابن) المخير (وأخ) له (وجود) للمخيرة وهو أبو المخير مصدر منهم غير أن المخير  
ويحتمل جده المخير وهو جدها أيضا وكذلك سائر الأولياء بالشرط الآتي واقتصر على من ذكر لانه نص المدونة والافلاخصر والاشمل  
أن يقول وان أجاز مخير في ولي (فوض) المخير (٣٠٤) (له) أموره (بالصيغة) أو بالعادة بان يتصرف له تصرفا عاما كتصرف

الوكيل المفوض وهو  
حاضر ساكت وثبت  
التفويض المذكور  
(بينه جاز) جواب  
الشرط أي العقد  
(وهل) محل الجواز (ان)  
قرب) ما بين الاجازة  
والعقد وهو الوجه  
أو مطلقا (تأويلان  
وفسخ) أبدا إذا لم يأذن  
المخير أو لم يفوض لمن  
ذكر (نزويج) حاكم أو  
غيره) من الأولياء كالأخ  
وجد (ابنته) أي ابنة  
المخير وكذلك أمته ولو  
أجاز المخير أو ولدت  
الأولاد (في) غيبته غيبة  
قرية (كعشر) من  
الأيام ذهابا فالأولى إذا  
كان حاضرا وهذا إذا  
كانت النفقة جارية  
عليها ولم يخش عليها  
الفساد وكانت الطريق  
مأمونة والأزواجها  
القاضي وأما إذا كانت  
الغيبه بعيدة جدا  
فأشاره بقوله (وزوج  
الحاكم) ابنة الغائب  
المخير دون غيره من  
الأولياء (في) غيبته  
البعيدة (كأفريقية)  
إذا لم يرج قدومه بسرعة

على ما يأتي الشارح (قوله وان أجاز مخير الخ) حاصله أن المخير إذا كان له ابن أو أخ أو أب أو جد ثم انه زوج ابنة  
ذلك المخير أو أمته بغراده والحال انه حاضر فلما اطلع المخير على ذلك أجاز فان النكاح يضي إذا كان ذلك  
المخير فوض لذلك العاقد أموره وثبت التفويض بينه (قوله صدر) أي ذلك النكاح (قوله لانه نص المدونة  
الخ) قال في التوضيح والحق بهم ابن حبيب سائر الأولياء إذا قاموا بهذا المقام الابري وابن محرز وكذلك  
الاجنبي لانه إذا كانت الامة تفويض المخير فلا فرق وكلام المدونة يحتمل أن يكون موافقا لهما ويحتمل أن  
يكون مخالفا لهما ويحتمل أن يكون موافقا لابن حبيب خاصة اه كلامه فظاهره أن هذه احتمالات  
فقط وظاهر عبق أنها تأويلات للشيوخ اه بن (قوله في ولي) أي في صورة عقد ولي (قوله وثبت  
التفويض بينه) أي تشهد على أن المخير نص له على التفويض بأن قال له فوضت اليك جميع أموري أو  
أقلت مقامي في جميع أموري أو تشهد على أنهم يرونه يتصرف له تصرفا عاما كتصرف الوكيل المفوض  
له وظاهر المصنف أن التفويض انما ثبت بالبينه لا بقول المخير وهو كذلك (قوله جاز) أي مضى (قوله  
وهل محل الجواز) أي المضى والصحة (قوله تأويلان) الأول لجديس والثاني لابي عمران القاسمي (قوله  
وفسخ الخ) حاصله ان المخير إذا كان غائبا غيبة قريبة عشرة أيام أو كان حاضرا ثم ان الحاكم أو غيره من  
الأولياء عزوج ابنته أو أمته بغراده ولم يفوض له أموره فان النكاح يفسخ إذا ولو أجاز المخير بعد علمه ولو  
ولدت الأولاد (قوله وهذا) أي ما ذكره من تحتم الفسخ ولو أجاز المخير إذا كانت النفقة جارية الخ أي  
ومحله أيضا ما لم ينسب اضراره بها بغيبته بأن قصد تركها من غير زواج فان تبين ذلك كتب له الحاكم  
أما ان تخضر تزوجها أو توكل وكلاهما تزوجها والأزواجها عليك فان لم يفعل زوجها الحاكم عليه ولا فسخ  
كما قال الرجائي (قوله والأزواجها القاضي) أي سواء كانت بالغلة أو لا ولم تبلغ عشرين أو لم تأذن بالقول  
كما قال ابن رشد والخصم فعلم من هذا أن الصغيرة غير النيمة تزوج إذا خيف عليها الضيعة أو عذمت  
النفقة وأنه يزوجه الحاكم لا وليها خلافا لابن وهب فليست كالنيمة من كل وجه ألا ترى أن هذه  
لا يزوجه إلا الحاكم والنيمة يزوجه وليها بعد مشورة الحاكم فله شيخنا العدوي (قوله وزوج الحاكم  
الخ) يبق الكلام في الغيبة المتوسطة والظاهر أن ما قرب الشيء يعطى حكمه ويبقى الكلام في النصف  
والظاهر أنه يحتاط فيه ويلحق بالغيبه القريبة فيفسخ (قوله في كافر يقية) أي في كل غيبة  
بعيدة كافر يقية ومحل جواز تزويج الحاكم لها إذا كانت بالغلا أو لا يزوجه الحاكم بحكم عليها الفساد  
والأزواجها كما قال ابن حارث (قوله ولودامت نفقتها) هذا هو الراجح كافي ح خلافا لما اعتمد طي  
من اشتراط قطع النفقة وخوف الضيعة لأن الأول ظاهر المدونة والثاني قول الامام مالك في كتاب محمد  
(قوله واذنهما صحتها) هذا هو الصواب خلافا لقول عبق لا بد من اذنها بالقول اذ لم يعد هاهنا  
(قوله ولو جبر على المعتمد) هو ما قاله الخصم ورجحه بعضهم خلافا لما في عبق (قوله ونظهر من مصر)  
استبعد هذا ابن عبد السلام (قوله وقال الا كراخ) استظهر هذا ابن عبد السلام لأن المسئلة لما لك  
لأن القاسم وقد يقال ان المسئلة وان كانت لما لك لكن ابن القاسم لما قررها عصر ولم يعين المبدأ  
فقد أفاد أن أفريقية بعيدة من البلدين وهذا هو الذي ينبغي فله شيخنا (قوله وتوولت أيضا  
بالاستيطان) أي كأنها توولت على أن لهاكم أن يزوجه في غيبته البعيدة كافر يقية سواء  
كان متوطنا بها أم لا توولت على أنه لا يزوجه إلا إذا كان متوطنا بالفعل بأفريقية ونحوها وآخر هذا  
التأويل لأن ابن رشد ضعفه وقال لا وجه له انظر بن (قوله وأما من خرج لتجارة) أي لأفريقية ونحوها  
(قوله وينتبه العود) الأولى ويرجى عوده وقوله فلا يزوجه الحاكم ابنته أي على هذا التأويل الثاني

ولو لم يستوطن ولودامت نفقتها ولم يخف عليها ضيعة واذنهما صحتها فان خيف فسادها وزوجها  
ولو جبر على المعتمد (ونظهر) لابن رشد أن أفريقية مبتدأة (من مصر) لأن ابن القاسم كان يهاويدهم ما ثلاثة أشهر وقال الا كثر من  
المدينة لأن مالكا كان يهاويدهم ما أربعة أشهر (وتوولت أيضا بالاستيطان) بالفعل ولا يكتفى مظنته وأما من خرج لتجارة ونحوها وينتبه  
العود فلا يزوجه الحاكم ابنته ولو طالت اقامته الا إذا خيف فسادها وشبه في جواز تزويج الحاكم قوله



(كفية) الولي (الأقرب) غير المجبر (الثلاث) فافوقها في زوجها الحيا كم دون الأبعد لان الحيا كم وكيل الغائب فان كانت دون الثلاث أرسل إليه فان حضر أو وكل والأزوجه الأبعد الحيا كم (وإن أسر) الولي مجبرا كان أولا (أو فقد) بأن لم يعلم موضعه (قالا بعد) من الأولياء لا الحيا كم ثم شبه في الانتقال لا بعد من فقد شرط الولي وهي ستة الذكورة والحرية والبلوغ والعقل وعدم الإحرام وعدم الكفر في المسئلة وأما الرشد والعدالة فشرطا كمال بقوله (كذي رق) أب أو مالك فان عقد الرقيق على وليته فسخ أبدا ولو ولدت الأولاد أو كانت دنيئة أو أذن له سيده بطلقة (وصغر وعته) ضعف عقل وأولى جنون (وأوثنة) فإذا كان الأقرب متصفا بوصف من هذه انتقلت الولاية منه لا بعد (لا ذى فسق) فلا تنتقل عنه لا بعد إذا فسق لا يسلبها (٢٠٥) على الرابع (وسلب الكمال) فإذا كان مع الفاسق عدل في درجته

(قوله كفية الأقرب الخ) حاصله أن الولي الأقرب غير المجبر إذا غاب غيبة مسافتها من بلد المرأة ثلاثة أيام ونحوها ودعت لكفء وأثبتت ما تدعيه من الغيبة والمسافة والكفاءة فان الحيا كم زوجها الأبعد قالو زوجها الأبعد في هذه الحالة صح كما يدل عليه قوله وبأبعد مع أقرب ولو كان لهذا الغائب وكيل مفوض لتولي التزويج لان الغائب تزل منزله نفسه وليست التيب مستثناة من الوكالة كالبكر (قوله وإن أسر أو فقد) قالوا بعد من الأولياء أي يزوجه برضاها ولو جرت النفقة عليها ولم يخف عليها ضيعة قال المتبسطي وبه القضاء ولا يزوجه الحيا كم قال بن وقد تبع المصنف في هذا ما رجحه المتبسطي والذي لا ينزول اتفاق على أن الأسير والمفقود كذي الكفية البعيدة لا يزوجه ابنتهما إلا الحيا كم ولا ينقل الأمر إلا بعد وصوبه بعض المؤثمين قائلا أي فرق بين الفقد والأسر وبعد الغيبة انظر المواك لکن في حاشية شيخنا أن المشهور ما قاله المتبسطي وذلك لتزويج أسير الأقرب وفقدته منزلة موته وهو إذا مات تنتقل الولاية لا بعد بخلاف بعد الغيبة فان حياته معلومة فتأمل (قوله من فقد شرط الولي) أي من فقد شرط من شروطه في كلامه مفرد مضاف بيم (قوله كذي رق) أي كما ينتقل الحق في العقد لا بعد إذا كان الأقرب ذارق كولو كان الأب أو المالك رقيقا (قوله على وليته) أي التي هي بنته أو أمته وقوله أو كانت دنيئة أي ولو كانت دنيئة ولو كان أذن له سيده فهم إذا خلان في حيز المبالغة (قوله بطلقة) متعلق بقوله فسخ أبدا (قوله ذكرا) مفعول لقوله وكانت وقوله مستوفيا لشروط أي السنة المعتبرة في الولي المباشر لعقد الانثى وقوله في عقد الانثى متعلق بركات وانما وكلت من ذكر لان لكل منهن حق في ولاية النكاح ولا يصح مباشرتها (قوله فكل واحدة من ذكر تلي تزويجه على المشهور) أي وهو قول ابن القاسم في العتيسة والواضحة وقيل لا تقبل المرأة المذكور نقله عبد الوهاب (قوله كبعض الاناث) أي وهو المالكة والوصية والمعتقة المتقدم ذكرهن فانهن ينعين المباشرة للعقد وان كانت الولاية ثابتة لهن (قوله لعدم) أي ولا يباشر العقد لعدم أهليته لمباشرة (قوله طلب فضلا) أي فان لم يطلب فضلا بزوجه فليس له أن يوكل من يعقد عليها بل المتولى لعقدها انما هو سيده وتوكيله باطل وان أجاز له السيد جاز فلو جهل الأمر ولم يعلم هل طلب بزوجه فاضلا أم لا جاز على عدم طلب الفضل حتى يثبت خلافه (قوله بان يزيد) أي ما طلبه (قوله لانه أحرز) علة لمخذوف أي وانما جاز للكتاب تزويج أمته إذا طلب فضلا في مهرها (قوله ولا يوكلون) أي لا يوكل الزوج ولا المرأة ولا الولي المحرم كل منهم ويستمر المنع الى تمام الاحلال بالرحى والطواف والسعي في الحج والعمرة (قوله ولا يميزون) أي إذا ائتمت على واحد منهم فالاحرام كما يمنع من عقد النكاح يمنع من التوكيل عليه ويمنع من إجازته (قوله ويفسخ أبدا) أي قبل البناء وبعده ولو ولدت الأولاد لکن لا يتأبد به التحريم ابن عرفة ومن قدم سعيه وأفاض ونسي الركنين وعقد فان نكح بالأقرب فسخ وان تباعد جاز نكاحه ونقله ابن رشد وقال الأقرب أن يكون بحيث يمكنه أن يرجع فيبتدئ طوافة ويعلم منه أن الأقرب والبعيد منظور فيهما الترتيب الركنين مع ابتداء العقد لا أنه منظور فيهما للعقد مع وقت الاطلاع عليه فإذا عقد قبل أن يصل لبلده كان ذلك قربا وان عقد بعد الوصول لبلده كان بعدا (قوله فلا يكون المسلم وليا لقرينته الكافرة) أي وأولى غيرها فلو وقع وولي

الفاقد عدل في درجته  
فالعديل أولى بالتقديم  
من الفاسق (ووكلت)  
امرأة (مالكة) لأمة  
(وصية) على انثى  
(ومعتقة) لانثى ذكر  
مستوفيا لشروط في  
عقد الانثى في الثلاث  
(وان) كان الوكيل  
(أجنبيا) من الوكالة في  
ثلاث مع حضور  
أدائها ومن الموكل  
عليها في الأولى والثانية  
لا في الثالثة حيث  
يكون لها ولي نسب إذا  
ولاية للمعتقة حيث لا  
تقدم من تقديم ولي  
النسب على المعتقة  
بالكسر فعلم أن كلام  
المصنف في تزويج  
الانثى وأما في تزويج  
الذكر فكل واحدة من  
ذكر تلي تزويجه على  
المشهور ولما ذكر  
سلب الولاية عن ذي  
الرق ذكر أن بعض  
الأرقاء يجوز له التوكيل  
وانما يمنع المباشرة  
كبعض الاناث وهن

الذكورات مشبهات بهن بقوله (كعبد أوصى) على أنثى فانه يوكل من يزوجه لعدم أهليته (ومكاتب في) تزويج (أمة) له إذا (طلب فضلا) في مهرها بان يزيد على ما يجبر عيب التزويج وعلى صداق مثلها كأن تكون قيمتها خسين وبعب التزويج أربعين وصداق مثلها عشرة فزوجها بأحد وعشرين فهي أزيد من صداقها وما يجبر عيب التزويج معافاته يوكل من يعقد لها (وان كره) ذلك (سيده) لانه أحرز نفسه وماله مع عدم تبذره فيه فان تولى العقد بنفسه فسخ أبدا وان أجاز سيده (ومنع) صحة النكاح (أحرار) بحج أو عمرة (من أحد الثلاث) الزوج والزوجة ووليها فلا يقبل زوج ولا تاذن زوجة ولا يوجب وليها ولا يوكلون ولا يميزون ويفسخ أبدا (ككفر) فانه يمنع عقد النكاح (لمسلة) فلا يتولى الكافر عقدا بنبته المسلة (وعكسه) فلا يكون المسلم وليا لقرينته الكافرة



(اللازمة) له كافرة فزوجها سيدها المسلم لكافر فقط (و) الا (معتقة) له كافرة (من غير نساء الجزية) بأن أعتقها وهو مسلم ببلد  
 لاسلام فزوجها ولو لم يمسلم حيث كانت كتابية (٣٠٦) (وزوج الكافر) وليته الكافرة (لمسلم وان عقد مسلم) على كافرة ولو

أجنبية (الكافر ترك) عقده ولا نتعرض له بفسخ وقد ظلم المسلم نفسه قاله ابن القاسم ثم بين ان اشتراط الرشد في الولي لا يعتبر على الرابع بقوله (وعقد السفينة والرأي) أي العقل والفتنة ولو مجبر اذ سفهه لا يخرج به عن كونه مجبرا (بأذن وابه) استفسانا وليس بشرط صحة فلو عقد بغير اذنه نذب اطلاعه عليه لينظر فيه فان لم يفعل مضى كمن لا ولي له وأما ضعف الرأي فيفسخ عقده (وصح توكيل زوج) في قبول العقد له (الجميع) أي جميع من تقدم من قام به مانع من الولاية كعبد وامرأة وكافر وصبي الا المحرم والمعتوه (لا) يصح توكيل (ولي) لامرأة (الاكهو) أي الامثلة في الذكورة والبلوغ والحرية والاسلام وعدم الاحرام والعته (وعليه) أي على الولي ولو أبا غير مجبر وجوبا (الاجابة لكف) رضى به (و) لودعت لكف ودعا وليها لكف غيره كان (كفوها أولى) أي أوجب أي فیتعين كفوها (فيأمره الحاكم) لان يتزوج بها في المثلين بعد أن يباله عن وجه امتناعه ولم يظهره وجه صحيح (ثم) ان امتنع (زوج) الحاكم أو وكل من يعقد عليها ولو أجنبيا منها ولا ينتقل الحق لا بعد

عقد نكاحها فان كان لمسلم فسخ وان كان لكافر ترك كما قال المصنف بعد (قوله فيزوجها سيدها المسلم لكافر فقط) أي بعد كافر له أو لغير لاسلام وتوقف الشيخ سالم السنهوري في تزويجها كافر وقال لا أعرف فيه شيئا والظاهر أنه لا يصح لوجود علة عدم تزويج الحرة الامة وهو استرقاق الولد وقال الشيخ ابراهيم الاناني عومات كلامهم تشمل عقده للكافر حرا أو رقيقا فليحذر اه شيخنا (قوله من غير نساء الجزية) أي حالة كون تلك المعتقة ليست من نساء أهل الجزية وانما قدرنا أهل لان النساء لجزية عليهم مطلق وانما هي على الرجال الاحرار أصالة أو المعتقين بفتح التاء اذا كان عتقهم من كافر مطلقا أي ببلد الحرب أو ببلد الاسلام أو كان عتقهم من مسلم بدار الحرب فقط واحترز المصنف بقوله من غير نساء أهل الجزية عما لو كانت من نساء أهل الجزية بأن أعتقها مسلم ببلد الحرب أو أعتق كافر آمنه ببلد الحرب أو الاسلام ثم أسلم فانه لا يزوجها اذ لا ولاية له عليها اللهم الا أن تسلم (قوله على كافرة) أي هذا اذا كانت قريبة له بل ولو الخ (قوله ترك) أي وأما لو تزوجها المسلم فله بفسخ أبا خلا فلا يصح القائل بعدم الفسخ (قوله وقد ظلم المسلم نفسه) أي لا عاته الكافر على ذلك العقد (قوله لينظر فيه) أي فان وجدته صوابا أمضاه والاردم (قوله فان لم يفعل) أي فان لم يتصرف به الولي (قوله كمن لا ولي له) أي والحال أنه ذور أي فانه يجوز نكاحه اتفاقا (قوله فيفسخ عقده) أي ان لم يكن نظرا والامضى أي انه يكون معرضا للفسخ بحيث يجب على الولي النظر فيه فان وجدته نظرا أمضاه والاردم كذا قررره شيخنا العدوي وفي المتوافق وان كان ناقص التمييز خص وليه بالنظر في تعيين الزوج وتزوج بنته كتيمة ويختلف فيمن يلي العقد هل الاب أو الولي ولو عقد حيث يمنع منه نظرا فان كان حسن النظر أمضاه والافرق بينهما اه بن (قوله وصح توكيل زوج الجميع) اعلم أن توكيل الزوج للجميع جائز ابتداء وانما عبر المصنف بالعمدة لاجل قوله لا ولي الا كهو اه بن ويدل لجوازه ابتداء ما في سماع عيسى ونصه لا بأس أدبوكل الرجل نصرانيا أو عبدا أو امرأة على عقد نكاحه اه وقول الشارح والصبي أي المميز وأما غيره فهو كالعتوه (قوله الاكهو) أدخل الكاف على الضمير على مذهب ابن مالك القائل بجوازه على قلة ومذهب غيره لا يجوز الا في الضرورة (قوله وعليه الاجابة لكف ورضيت به) أي سواء طلبته للزوج به أو لم تطلبه بأن خطبها ورضيت به لانه لم يجب لذلك مع كونها مضطرة لعقده كان ذلك ضرارا بها وأما الاب المجبر فلا يجب عليه الاجابة لكفها لانه مجبرها لا لخصي الا أن يبين عضله والا وجب عليه الاجابة لكفها ومحل كلام المصنف ما لم تكن كتابية وتدعو لمسلم والا فلا تجاب له حيث امتنع أولياؤه لان المسلم غير كف عليها عندهم فلا يجبرون على تزويجها به فله شيخنا (قوله وكفوها أولى) أي لانه أقرب له وام العشرة (قوله فيأمره الحاكم) أي فان امتنع الولي من تزويجها بالكف الذي رضيت به في المثلين أمره الحاكم الخ (قوله في المثلين) الاولى ما اذا طلبها كف ورضيت به طلبت التزوج به أولا والثانية ما اذا دعت لكف ودعا وليها لكف آخر (قوله ولم يظهر له الخ) أي وأما إن سأله عن وجه امتناعه فأبى له وجهه ورآه صوابا ردها اليه (قوله ثم ان امتنع) أي بعد أمر الحاكم زوجها الحاكم وحاصل الفقه أنه الامتناع الولي غير المجبر من تزويجها بالكف الذي رضيت به في المثلين فان الحاكم يسأله عن وجه امتناعه فان أبى وجهها ورآه صوابا ردها اليه وان لم يبد وجهها صححها أمره بتزويجها فان امتنع من تزويجها بعد الامر زوجها الحاكم هذا حاصل كلام الشارح وهو الصواب خلافا لما في عتب فانظره (قوله ولا ينتقل) أي بسبب امتناعه من تزويجها بالكف الحق لا بعد مثله في التوضيح ونصه قال في العمدة الزوج مع عضل الاب الحاكم بلا اشكال كما نص عليه المتيطي وغيره من الموثقين وهو ظاهر في أنه اذا امتنع الولي الاقرب انتقلت الولاية للحاكم لا لا بعد وخالف في ذلك ابن عبد السلام فقال انما يزوجه الحاكم عند عدم الولي غير العاضل وأما عند وجوده فينتقل الحق لا بعد

غيره كان (كفوها أولى) أي أوجب أي فیتعين كفوها (فيأمره الحاكم) لان يتزوج بها في المثلين بعد أن يباله عن وجه امتناعه ولم يظهره وجه صحيح (ثم) ان امتنع (زوج) الحاكم أو وكل من يعقد عليها ولو أجنبيا منها ولا ينتقل الحق لا بعد



لان الولي بصير عاضلا برده أول كف بخلاف المجبر كما اشار به بقوله (ولا يعضل ٣٠٧) أب مجبر ومثله وصيه المجبر (بكره)

الاولى مجبرة ليشمل  
الثب المجبرة (رد)  
للكف (مكرر)  
نعت لرد تعدد الخاطب  
أو لأحد أي لا يعضل  
عاضلا (حتى يتحقق)  
عضله واضراره ولو بجمرة  
فان تحقق أمره الحاكم  
ثم زوج (وان وكلته)  
المرأة أن تزوجه (من)  
أحب (الوكيل (عين)  
لها قبل العقد وجوبا  
من أحبه لها لاختلافه  
أغراض النساء في أعيان  
الرجال (والا) يعين  
(فلها الإجارة) والرد  
(ولو بجمرة) ما بين العقد  
وإطلاعهما على التزويج  
(لا العكس) يعني إذا  
وكل الرجل شخصاً على  
أن يزوجه ولم يعينه  
المرأة فزوجها من امرأة  
ولم يعينه له لزمه إذا  
كانت ممن يليق به (ولابن  
عم ونحوه) من كل من  
له ولاية نكاحها  
وتزويجها من نفسه  
فيشمل الكافل والحاكم  
ومن يزوج بولاية  
الاسلام (تزوجها من  
نفسه) أي لنفسه (ان  
عين) لها أنه الزوج  
فرضيت بالقول أو  
الصمت على ما تقدم  
وأشارت تصوير التزويج  
بقوله (بتزويجها بكذا)  
من المهر أو تنويضا

لان عضل الاقرب واستمراده على الامتناع صيره بمنزلة العدم فينتقل الحق الابدوا ما لم يظهركونه  
وكيلا له الا اذا لم يظهر منه امتناع كالأول غائبا مثلاً وما في التوضيح تبعاً للمدونة استصوبه بن وما لابن  
عبد السلام استصوبه شيخنا في حاشية خش (قوله لان الولي الخ) علة لقوله ثم زوج الحاكم أو وكل من  
يعقد لها (قوله ولا يعضل أب) أي لا يعضل الأب المجبر عاضلاً لمجبرته برده لكفها رداً متكرراً وذلك لما جيل  
عليه الأب من الحزن والشفقة على بنته ووجه لها بمصالح نفسها فربما علم الأب من حالها أو من حال الخاطب  
مالاتوا في فلا يعضل عاضلاً بما ذكر حتى يتحقق عمله وفي البدر القراني عن ابن حبيب منع مالك بناته وقد  
رغب فيهن خيار الرجال وفعله العلماء قبله وبعده وحاشاهم أن يقصدوا به الضرر (قوله ومثله وصيه  
المجبر) وقيل ان الوصي المجبر يعضل عاضلاً برده أول كف وهو ظاهر المصنف (قوله الاول مجبرة) أي وأما غير  
المجبرة سواء كانت ثيباً أو بكرًا امرئاً فبعد الأب عاضلاً برده أول كف كما كان غيره من الأولياء كذلك (قوله أو  
اشهد) أي ولكنه وده رداً متكرراً (قوله ولو بجمرة) بل ولو بدون مرة أصلاً كما قال شيخنا وقوله أمره الحاكم أي  
بالتزويج وقوله ثم زوج أي إذا امتنع منه بعد أمره ولا يسأله الحاكم عن وجه امتناعه إذا لمعنى للسؤال  
مع تحقق العضل وقد تقدم ان من عضلت لا بد من انبتها بالقول (قوله أن يزوجه ممن أحب) أي بأن قالت  
لوليها زوجني ممن أحببت وأولى اذا لم تنل ممن أحببت بأن قالت وكلت على أن تزوجني فلا بد أن يعين لها  
الزوج قبل العقد (قوله والابيع) أي والابيعه لها قبل العقد بل زوجه ممن غيرته يمينه معتمداً على عموم  
انها (قوله فلها الإجارة والرد) أي سواء تزوجه من نفسه أو من غيره هذا قول مالك في المدونة وفيها لابن  
القاسم ان تزوجه من غيره لزمها ومن نفسه خرت اه بن وسواء تزوجه باعهر المثل أو بدونه فالتحليل لها مطلقاً  
(قوله ولو بعد) المبالغة راجعة للإجارة فقط لان الخلاف انما هو في ظاهره ولو كان البعد جداً ولاجل  
كون المبالغة راجعة للإجارة فقط اقتصر المصنف عليها وحاصله أن لها الر في حالة القرب والبعد اتفاقاً  
وكذلك اهما الإجارة في حالة القرب اتفاقاً وفي حالة البعد على المعتمد خلاف لابن حبيب القائل انه ينحتم الرد في  
حالة البعد وانما كان اهما الإجارة في حالة البعد لانها وكلت بخلاف المعتات عليها فانهم المالم توكل اشترط قرب  
رضاهما وإجازتهما (تبيينه) تكلم المصنف على حكم ما اذا وكلته على أن يزوجه ممن أحب وسكت عن حكم ما  
اذا وكلته على أن يزوجه ممن أحببت هي فزوجها من غيره تعيينه قبل العقد والحكم أنها كالمفتات عليها فيصح  
النكاح ان قرب رضاها بالبلد ولم يقرب به حال العقد وذلك لشدة الاقتبات عليها في هذه أكثر من مثله  
المصنف لاسنادها المحبة لها فيها (قوله اذا كانت ممن يليق به) أي لان لرجل اذا كره النكاح قدر على حله  
لان الطلاق بيده بخلاف المرأة ولا عبرة بضياح المال وهو نصف الصداق لانه داخل عليه بتوكيله ومفهوم  
قوله ان كانت ممن يليق به أنه ان تزوجه ما لا يليق به والاحمال انه لم يعينه له قبل العقد فالنكاح لا يلزم وظاهر  
كلام المصنف أنه لا فرق في هذه المسئلة بين أن تكون صيغة الزوج أو وكيل زوج من أحببت أنت أو أنا  
أو زوجني وأطلق وقول الشارح يعني اذا وكل الخ لا شك ان هذا عكس للمسئلة السابقة في الحكم وفي التصوير  
في الجملة أما كون العكس في الحكم فظاهر وأما في التصوير ففلان الموكل في الاول امرأه وكلت رجلاً وهذا  
الموكل رجل وكل رجلاً فلذا قلنا في الجملة فاذا كان الرجل وكل امرأة كان عكس في الحكم واتصوير حقيقة  
وان حل العكس على هذا صريح الا أنه يستثنى ما اذا تزوجته الو كيلة من نفسه أو لغيره من الاجارة والرد  
لان الوكيل على شيء لا يسوغ له أن يفعله مع نفسه فليس لم وكل على بيع أو شراء أن يبيع أو يشتري من  
نفسه (قوله ومن يزوج بولاية الاسلام) أي والمعنى الأعلى والوصي والمولى الأسفل على القول بولايته  
(قوله فرضيت بالقول) أي ان كانت ثيباً أو ما في حكمها من الانكار السبعة (قوله ولصمت) أي ان  
كانت بكرًا ليست من السبعة المتقدمة (قوله بتزويجها بكذا) أي ولا يحتاج لقوله قبلت نكاحاً لنفسه  
بعد ذلك لان قوله تزويجك فيه قول قاله لشيخ سالم وسهرام في كيمره (قوله عطف على تزويج) أي

وترضى بذلك المهر ولا بد من الاشهاد ولو بعد عقده لنفسه حيث كانت مقرة بالعقد (وتولى الطرفين) ان يجاب والقبول وهو بكسر اللام  
عطف على تزويج وأنى به



وان استفيد مما قبله للتصريح بالرد على من قال لا يجوز تولي الطرفين (وان أنكرت) المرأة (العقد) بأن قالت لوليا لم يحصل منك عقد وقال بل عقدت (صدق الوكيل) بلاعين (٣٠٨) (ان ادعاء) أي ادعى النكاح (الزوج) لانها مضرورة بالاذن والوكيل

عطف مرادف أو تفسير وكان الأولى للمصنف أن يذكر بعد تزويجها من نفسه لانه تفسيراً ومرادف له (قوله وان استفيد مما قبله) أي وهو قوله تزويجها من نفسه (قوله وقال بل عقدت) أي لك على فلان (قوله ان ادعاء الزوج) أي المعهود وهو الذي عنه الوكيل (قوله فلها ان تزويج غيره) أي فلا صدقته على وقوع العقد وادعت عزله قبله وقال الوكيل بل العزل انما حصل بعد ذلك أي بشير في أيهما يصدق قولين والراجح منهما ان القول قوله الا أن يطول ما بين التوكيل وعقد النكاح نحو ستة أشهر والا فيقبل قولها ويحمل على العزل (قوله بان قال كل منهم أنا الذي أتولاه) هذا محمول على ما اذا فوضت أمر العقد لأي واحد من أعمامها مثلاً وأما الوعيت واحد من الاخوة مثلاً فلا كلام لغیر من بقية الاخوة ولا يسوغ له منازعته قاله شيخنا (قوله ولم تعين المرأة) بل قالت كاهم خيار وبركة (قوله نظرا لما كهم فيمن يزويجها منه) فيه نظر بل ينظر الحاكم فيمن يراه أحسنهم رأياً من الأولياء فيحكم بأنهما تزويج بفسلان والذي يباشر العقد الولي لأن الحاكم يتولى العقد كما هو مذهبهم كلام الشارح (قوله وان أدنت لولين) هذا فرض مثال اذا أدنت لاولياء فالحكم كذلك وأما اذا أدنت لولي واحد في أن يزويجها ففقد له أعلى اثنين فسلابد من فسخ نكاح الثاني ولو دخل بها واعلم أن مسألة ذات الوليين على ثلاثة أقسام وذلك لانها ما أن يعقد الهازمين ويعلم السابق أو يجهل أو يزمن واحد في القسم الاول تكون الاول على التفصيل الذي ذكره المصنف ويفسخ نكاح الاثنين في القسم الثاني والثالث وما ذكره المصنف من التفصيل في القسم الاول له اذا كانت حين عين لها الثاني ناسية للاول أو اتخذ اسم الزوجين أو اعتقدت أن الثاني هو الاول فادفع ما يقال ما ذكره المصنف لا يتصور لان أشهر القولين لا بد أن يعين أيها الزوج والافلها الخيار فان عين كل من الوليين الزوج فلا يتصور هذا التفصيل فيها لانها تكون للاول مطلقاً العلم بالثاني وان لم يعين كل منهما الزوج فلهما البقاء على من اختارت البقاء عليه سواء كان الاول أو الثاني من غير تطرل لنكاح الاول أو الثاني اه عدوى (قوله ففقد الهاء على الترتيب) أي بدليل قوله فلاول وقوله وعلم الاول والثاني أي بدليل قوله أوجهل الزمن (قوله فلاول) أي فهي للاول أي فهي للعقود له أولاً (قوله أي وان اتقى الخ) أي ان كان تلذذه بها في حال عدم العلم به نان منتفياً (قوله عالماً) أي بأنه نان (قوله بينة الخ) أي وثبت ذلك العلم بينة على اقراره به قبل التلذذ بان أقر قبل أن يتلذذ أنه يعلم أنه نان وشهدت عليه البينة بذلك الاقرار ثم تلذذ وأصلوا أقر بذلك فقط بعد التلذذ أي بأن أقر بعد أنه يعلم قبله أنه نان فلا تكون للاول لاحتمال كذبه وتكون للثاني ولكنه يفسخ نكاحه بطلاق عسلاً باقراره لانه مختلف فيه والحاصل انه اذا ادعى كل من الزوج الثاني أو الزوجة بعد التلذذ أو ادعى الولي بعد العقد أنه كان عالماً عند العقد أو قبله به نان فاه يفسخ النكاح في المسائل الثلاث وتكون للاول فيها اثبت ذلك العلم بينة وار لم يثبت ما ذكر بينة فان كانت الدعوى من الزوجة أو الولي بما ذكره فلا أثر لها وان كانت من الزوج ففسخ نكاح كل من الاول والثاني بطلاق أما الاول فلا احتمال كذبه وأما لثاني فعملنا باقراره قاله شيخنا (قوله وقيل بطلاق) هذا القول القوي قال شيخنا لا يخفى أن هـ اهو الظاهر لانه نكاح مختلف فيه وعليه فلا حد على الثاني بدخوله عالماً بالاول كافي المعيار (قوله ومفهومه أنه لو تلذذ الخ) المراد بالتلذذ ارخاء الستور وان لم يحصل مقدمات كما هو ظاهر نصوصهم خلافاً للشارح تبعاً لنحو من أن المراد التلذذ مقدمات الوطء فافوقها قاله شيخنا العدوى (قوله كانت له) أي لثاني لا للاول ولو طلقها الثاني ويلزمه ما وقع من الطلاق وفسخ نكاح الاول بطلاق لا رار عبد الحكم يقول لا تفوت على الاول بحال (قوله تفويضه) مصدر مضاف لمفعوله أي تفويضها له (قوله رداعلى من قال الخ) أي وهو الباجي (قوله دون الثاني ولو دخل) أي الثاني بها (قوله ان لم تكن حال تلذذه الخ) يرد على هذا الحل من عقد في عدة وفاة الاول ووطئ بعدها فان

قائم مقامها فان لم يدعه الزوج صدقت فلها أن تزويج غيره ان شامت (وان تنازع الاولياء المتساوون) درجة كاخوة أو بنينهم أو أعمام (في) تولي (العقد) مع اتفاقهم على الزوج بان قال كل منهم أنا الذي أتولاه نظراً لما كهم فيمن يتولاه منهم (أو) تنازعوا في تعيين (الزوج) بان يريد كل منهم تزويجها لغیر ما يريده الآخر ولم تعين المرأة واحداً والا أحببت لما عينته ان كان كفواً كما مر (نظراً لما كهم) فيمن يزويجها من نفسه (وان أدنت) غير المجبرة في تزويجها (لوليين) معا أو متربين (فعقدا) لهما على الترتيب وعلم الاول والثاني (هـ) هي (لاول) دون الثاني لانه تزويج ذات زوج (ان لم يتلذذ) بها (الثاني) بمقدمات وطء ففوق (بلاعلم) منه أنه نان أي ان اتقى تلذذه حاله عدم علمه بان لم يتلذذ أصلاً أو تلذذ عالماً بينة على اقراره قبل عقده فتكون للاول في هاتين الصورتين وهما

منطوق المصنف وفسخ نكاح الثاني بطلاق وقيل بطلاق ومفهومه أنه لو تلذذ بها غير عالماً بانه نان كانت له وهو ذلك اولاً تأخر تفويضه أي الاذن منها أي للولي الذي عقده أي للثاني فهو مبالغ في المفهوم رداعلى من قال ان فوضت لاحدهما بعد الآخر كانت للاول دون الثاني ولو دخل ومحل كونها للثاني ان تلذذ غير عالماً (ان لم تكن) حال تلذذه بها

منطوقه



(في عدة وفاة) من الاول والام تكن له بل يفسخ نكاحه وترد الاول اى لا كمال عدتها منه وترثه فهذا شرط في المفهوم أيضا فهو شرط ثان في كونها الثاني وبقى شرط ثالث وهو أن لا يكون الاول تلذذها قبل تلذذ الثاني والا كانت له مطلقا دون الثاني فهي الثاني بشرط ثلاثة أن تلذذها غير عالم بالاول وأن لا تكون في عدة وفاة الاول وأن لا تلذذها الاول قبل تلذذ الثاني فان كانت في عدة وفاة فسخ الثاني (ولو تقدم العقد) له قبل موت الاول ودخل عليها في العدة (على (٣٠٩) الاظهر) وقال ابن المواريز بفسخ نكاحه ولا

ميراث لها من الاول  
وعلى استظهار ابن رشد  
يتأيد تحريمها عليه  
(وفسخ) النكاحان معا  
(بلا طلاق ان عقدا  
بزمن) واحد تحقيقا  
أو شكاً دخلاً أو  
أحدهما أو لا (أوليينه)  
شهدت على الثاني  
بإقراره (يعلمه) قبل  
الدخول (أنه ثان) فانه  
يفسخ نكاحه بلا طلاق  
وترد الاول بعد الاستبراء  
(لان أقر الثاني) بعد  
الدخول بأنه دخل عالماً  
بأنه ثان فيفسخ نكاحه  
بطلاق بائن لا حتمال  
كذب وأنه دخل غير عالم  
بيلزمه جميع الصداق  
ولا تكون للاول (أو  
جهل الزمن) أى جهل  
تقدم زمن عقد  
أحدهما على زمن عقد  
الآخر مع تحقق  
وقوعهما في زمنين  
يفسخ النكاحان بطلاق  
اذا لم يدخل أو دخلاً ولم  
يعلم الاول والا كانت له  
فان دخل واحد فقط  
فهى له إن لم يعلم أنه ثان  
(وان مات) بعد أن  
دخل معها في مسألة

منطوقه يقتضى أنها تكون للثاني مع أنه يجب الفسخ ويتأيد التحريم لقوله فيما مر بوطء ولو بعد هاتين  
أن بقدر كلامه بان المعنى ان لم تكن حين عقد الثاني أو تلذذه في عدة وفاة من الاول لاجل أن يشمل هذه  
الصورة تأمل (قوله في عدة وفاة) بيان للواقع لا للاحتراز لانه كون العدة هنا لعدة وفاة لان الطلاق  
الواقع من الاول انما يكون قبل الدخول والمطلقة قبل الدخول لعدة عليها ولا يتأتى أن يكون الاول دخل  
بها وتكون للثاني (قوله والام تكن له) أى والا بان تلذذها الثاني في حال عدتها من وفاة الاول لم تكن له كما  
لومات الاول عنها قبل دخول الثاني بها ثم دخل بها الثاني بعد موته وقبل انقضاء عدة الاول فيفسخ نكاحه  
وترد الاول كمال عدة الاول كان العقد بعد وفاة الاول أو قبل وفاته كما أشاره المصنف بقوله ولو تقدم العقد على  
الاظهر (قوله فهو شرط ثان) أى والاول أن تلذذها وهو غير عالم بالاول (قوله فان كانت الخ) أشار بهذا  
الى أن قول المصنف ولو تقدم العقد مبالغته في مفهوم ما قبله وهو الشرط الثاني وقوله فان كانت في عدة  
وفاة أى حال تلذذ الثاني (قوله ولو تقدم الخ) أى هذا اذا تأخر عقد الثاني على موت الاول بل ولو تقدم عقده  
على موته فيفسخ نكاح الثاني على الاظهر (قوله على الاظهر) قال ح الا ليق بقاء عدة المولف أن يشترط لابن  
رشد بالفعل بان يقول على ما ظهر لانه من عند نفسه مقابل لقول ابن الموارز لانه اختياره من خلاف وأجاب  
الشيخ أحمد الزرقاني بما حاصله أنه لما كان ما قاله ابن رشد هنالم يخرج عن اطلاقات الاقوال كانه اختيار من  
خلاف لان ابن عبد الحكم يقول انها للاول مطلقا ولا تفوت عليه بحال والباقي يقول اذا تقدم التفويض  
للثاني فهي له بالتلذذ مطلقا ولو في عدة وفاة الاول (قوله وقال ابن الموارز الخ) حاصل كلامه أن عقد الثاني  
المتلذذ بها في عدة وفاة الاول ان كان واقعاً بعد وفاة الاول فانه يفسخ وان كان قبل وفاة الاول فانه يقر ولا  
ميراث لها من الاول (قوله وعلى استظهار ابن رشد يتأيد تحريمها عليه) وترث الاول قال في المقدمات لانها  
عزلة امرأة المفقود فتزوج بعد ضرب الاجل وانقضاء العدة ويدخل بها زوجها فيكشف أنها تزوجت  
قبل وفاة المفقود ودخلت بعد وفاته في العدة وقد جزموا بتأيد حرمتها ولا فرق بين المسئلتين اه والحاصل  
أنه ان وقع العقد عليها بعد الوفاة يتأيد تحريمها باتفاق وان كان قبل وفاة الاول فتأيد تحريمها عند ابن رشد  
تطرق الوقوع الوطء في العدة لا عند ابن الموارز لان العقد وقع على ذات زوج (قوله أوليينه) أى وكذا يفسخ  
نكاح الثاني فقط بلا طلاق لاجل بينة شهدت عليه بأنه أقر قبل الدخول انه يعلم أنه ثان والحال أن العقد لهما  
وقع على الترتيب وعلم الاول والثاني (قوله فانه يفسخ نكاحه بلا طلاق) فيه أنه نكاح مختلف فيه لان بعضهم  
يقول انها للثاني ولو مع علمه بالاول ففضية ذلك أن يكون الفسخ بطلاق (قوله وترد الخ) وهل يتأيد تحريمها  
على الثاني اذا وطئ في العدة والحال أنه قد عقد قبل وفاة الاول أم لا لان العقد قد وقع على ذات زوج  
والظاهر الاول تطرأ لوقوع الوطء في العدة كما هو الذي جزموا به في مسألة المفقود كذا قرر وأظنه لعج اه  
عدوى (قوله بأنه دخل عالماً) أى قبل الدخول أنه ثان وقوله لاحتمال الخ الاولى عملاً بإقراره ويجعل قوله  
لاحتمال الخ عليه لقوله ولا تكون للاول والحاصل أنه يفسخ نكاح كل منهما بطلاق بائن (قوله مع تحقق  
وقوعهما في زمنين) أى وأما مع احتمال اتحاد زمنهما فهو داخل في قوله ان عقدا بزمن فالفسخ للنكاحين  
بلا طلاق حينئذ (قوله اذا لم يدخل الخ) هذا التفصيل هو المعقول عليه وهو ما في الشيخ سالم وشبوح  
نقل عن الرجاء خلافا لما في عقب من فسخ النكاحين مطلقاً دخلاً أو أحدهما أو لم يدخل واحد منهما  
(قوله وان مات) أى قبل الفسخ لعدم الاطلاع عليه وقوله وجهل الاحق بجهة حاله أى والحال أنه

(٣٧ - دسوقي نى) جهل الزمن (وجهل الاحق) بهما منهما (فى) ثبوت (الارت) لهما معاً ميراث زوج واحد

يقسم بينهما التحقق الزوجية والشك انما هو في تعيين المستحق وهو لا يضر وهو الراجح ولا وجه ترجيح غيره وعدم ارتداد واحد منهما  
نظراً الى أن الشك في تعيين المستحق كالشك في السب



(قولان وعلى) القول بثبوت (الارث فالصداق) يلزم كلامهم ما كمل للورثة لاقراره بوجوبه عليه فاذا لم يكن لها مال الا الصداق وقع الارث فيه (والا) نقل بالارث بل بعدمه (٣١٠) (قرائده) أى فعلى كل واحد منهم ما زاد من الصداق على ارثه أن لو

كان يرث حتى انه اذا لم يكن لها الا الصداق غرمه للورثة ولا يرث له ما فيه فن لم يزد الصداق على ارثه فلا شئ عليه ولا يأخذ ما زاد على صداقه من الارث أن لو كان يرث وهو محل اختلاف القولين أي انه اذا زاد ما يرثه على صداقه فعلى القول بالارث له الزائد وعلى القول بعدمه لا يأخذه (وان مات الرجلان أو أحدهما قبلهما مع جهل الآخر منهما (فلارث) إلهامهما (ولا صداق) إلهام عليهما ان ماتا أو على أحدهما ان مات فقط (وأعدلية) إحدى ينتين (متناقضتين) بأن تشهد واحدة منهما لأحدهما أنه أحق لسبق نكاحه وشهدت الأخرى للآخر بعكس ذلك واحدة إلهاماً عدل من الأخرى أو فيها مرجح من المبرجات فزيادة الترجيح (ملغاة) لا يرجح بها (ولو صدقت المرأة) لقيام الزيادة مقام شاهد وهو ساقط في النكاح وتسقط البينات لتناقضهما وأما غير

النكاح كالبيع فيعتبر ولما كان النكاح الفاء بالنسبة للفسخ وعدمه ثلاثة أقسام ما يفسخ قبل الدخول وبعده (قوله) ان لم يظن رما يفسخ قبل الدخول وبعده وما ينسخ بعده اذ شرع في ذلك كما في هذا الترتيب وبداية نكاح السر وفي ضمنه معناه فقال (وفسخ) نكاح (موصى) بكنيته عن امراة تزوج حاله العقد أو قبله والموصى بالكسر هو الزوج وحده أو مع



زوجته الجديدة والموصى بالفتح هم الشهود خاصة فقوله (وان بكنتم شهود) (٢١١) الواو للحال وان زائدة فلو حذفهما كان

أخضر وأوضح لان  
نكاح السر هو ما أوصى  
فيه الزوج الشهود  
بكنتم عن زوجته  
أو عن جماعة ولو أهل  
منزل كما بان اذا لم يكن  
الكنم خسوفاً من ظالم  
أو نحوه وأما إيصاء  
الولي فقط أو الزوجة  
دون الزوج أو اتفق  
الزوجان والولي على  
الكنم دون إيصاء  
الشهود لم يضر وكذا  
اذا حصل الإيصاء بكنتم  
الشهود بعد العقد  
وأجيب بأن مصب  
المبالة قوله (عن  
امراة) للزوج متعلق  
بكنتم وظاهره ولو منع  
إظهاره لامراة أخرى  
وهو ظاهر غيره أيضاً  
(أو) موصى بكنتم عن  
أهل (منزل) دون  
غيرهم (أو) بكنتم مدة  
(أيام) معينة الخفى  
اليومان كالأيام وظاهر  
كلام المصنف أن كلام  
الخفى مقابل ومحل  
الفسخ (ان لم يدخل  
ويطل) أي ان انتقام ما  
بان لم يدخل أو دخل ولم  
يطل فان دخل وطل  
لم يفسخ واستظهر أن  
الطول هنا بالعرف لا  
بولاية الاولاد وهو  
ما يحصل فيه الظهور

(قوله الواو للحال وان زائدة) أي والحال أن الموصى بكنتم الشهود وهذا جواب عما يقال ان المتبادر من  
المصنف أن الواو للبالغة وأن المعنى هذا اذا كان المتواصي بكنتم الزوجة أو وليها أوهما معا بل ولو كان  
المتواصي بكنتم الشهود فقط وهذا لا يصح لانه اذا كان المتواصي بكنتم الزوجة أو وليها أوهما لم يكن نكاح  
سر لان نكاح السر هو ما أوصى فيه الزوج الشهود بكنتم عن امرأته أو عن جماعة (قوله اذا لم يكن الكنم  
خسوفاً من ظالم) أي بأخذ منه مالا وقوله أو نحوه أي كالسر فالوصية على الكنم خوف من ذلك لا تضر (قوله  
أو اتفق الزوجان والولي على الكنم) أي وكذا الوأوصى الزوج والولي والزوجة معا وأحدهما على الكنم لم  
يضر (قوله على الكنم) أي على كتمه عن امرأته الزوج أو عن جماعة (قوله وأجيب الخ) هذا امر تبط بقوله  
الواو للحال وان زائدة فهو جواب ثان وحاصله أنا نجعل الواو في قوله وان بكنتم شهود للبالغة لكن مصب  
المبالغة ليس قوله بكنتم شهود بل قوله عن امرأة وحينئذ فالمعنى وفسخ نكاح موصى بكنتم هذا اذا أوصى  
الشهود بكنتم دائماً عن كل أحد بل وان أوصى الشهود بكنتم عن امرأة الزوج أو عن أهل منزل أو مدة أيام  
هذا وقد تبع الشارح فيما قاله الموافق بناء على ان ما أوصى بكنتم غير الشهود ليس بنكاح سر واستدل عليه  
ح بقول ابن عرفة نكاح السر باطل والمشهور أنه ما أمر الشهود حين العقد بكنتم وفيه نظر والصواب  
ابقاء عبارة المصنف على ظاهرها وأن استكنام غير الشهود نكاح سر كما في التوضيح عن الباجي ومثله في ح  
ونص الباجي ان اتفق الزوجان والولي على كتمه ولم يعلموا البيعة بذلك فهو نكاح سر اه وفي المعونة اذا  
تواصوا بكنتم النكاح بطل العقد خلافاً للشافعي وأبي حنيفة اه بن وذكروا شيخنا العدوي ما حاصله الاولي  
ابقاء كلام المتن على ظاهره وأن المعنى وفسخ موصى بكنتم هذا اذا كان المتواصي بكنتم الشهود والزوجة  
والولي بل ولو كان المتواصي بكنتم الشهود فقط دون الزوجة والولي أي والذي يوصى بكنتم هو الزوج فقط  
أو هو مع الزوجة فالمدار على إيصاء الشهود بالكنم أو وصى غيرهم أيضاً ولا على كون الموصى بالكنم هو  
الزوج سواء انضم لذلك أم غيره أم لا فلو استكنمت الزوجة والولي الشهود دون الزوج لم يؤثر شيئاً أو اتفق  
الزوجان والولي على كتمه ولم يوصوا الشهود بذلك فذلك والحاصل أن في نكاح السر طريقين طريقة  
الباجي وهي أن استكنام غير الشهود نكاح سر أيضاً كما لو وصى الزوجان والولي على كتمه ولم يوصوا الشهود  
بذلك ورجحها البدر القرافي بن وطريقة ابن عرفة ورجحها الموافق وح وهي أن نكاح السر ما أوصى  
الشهود على كتمه أو وصى غيرهم أيضاً على كتمه أم لا ولا بد أن يكون الموصى الزوج انضم له أيضاً غيره كالزوجة  
أم لا وكلام المصنف يمكن تمحيته على كل من الطريقين فيجوز ان المعنى وفسخ موصى بكنتم هذا اذا كان  
المتواصي بكنتم الزوجة أو الولي أوهما معا بل ولو كان المتواصي بكنتم الشهود وهي طريقة الباجي ويجوز  
وفسخ موصى بكنتم هذا اذا كان المتواصي بكنتم الزوجة والولي والشهود بل ولو كان المتواصي بكنتم  
الشهود فقط وهي طريقة ابن عرفة (قوله عن امرأة) ظاهره امرأته الزوج أو غيرها وهو ظاهر ما حكاه  
المصنف عن الواضحة وفي كلام ابن عرفة امرأته (قوله مدة أيام) أي ثلاثة فأكبر كما رواه ابن حبيب (قوله  
مقابل) أي لاذهب حيث عبر بأيام ولم يعبر بأيام كقوله الخفى وقد يقال يمكن أن الجمع في أيام في كلام  
المصنف لما فوق الواحد فيكون موافقاً للخفى لا لما رواه ابن حبيب فتأمل (قوله أي ان انتقام ما) أشار  
الى أن الواو بمعنى مع وان النفي منصب على المجموع فيصدق بالصورتين التين ذكرهما الشارح (قوله  
أو دخل ولم يطل) أي في هاتين الحالتين يفسخ بطلاق لانه مختلف فيه لان الشافعي وأبا حنيفة يريان جواره  
وبه قال جماعة من أصحاب مالك (قوله لم يفسخ) أي على المشهور خلافاً لابن الحبيب حيث قال يفسخ  
بعد البناء ولو طال (قوله وهو) أي الطول بالعرف ما يحصل الخ (قوله وعوقبا) أي الزوجان ظاهره وان لم  
يحصل دخول لارتكابهم العصيان لكن قال ابن ناجي ان المعاقبة انما تكون بعد الدخول وان لم يحصل  
فسخ بأن طال الزمان فتفيد الشارح بالدخول تبعاله (قوله ولم يعذرا) أي والحال أنهم لم يعذرا بجهل فان  
عذرا بالجهل لم يعاقبا وقوله ولم يكونا الخ أي والحال أنهم لم يكونا مجبورين أما ان كانا مجبورين فالذي

والاشتهار عادة (وعوقبا) أي الزوجان ان دخلا ولم يعذرا بجهل ولم يكونا مجبورين والا فوليها



(و) عقيب (الشهود) كذلك وأشار للقسم الثاني وهو ما يفسخ قبل الدخول فقط بقوله (و) فسخ نكاح (قبل الدخول) فقط (وجوبا) ان وقع (على) شرط (أن لا تأتيه) أو يأتيها (الانهارا) أو لا أو بعض ذلك وينت بالدخول ويسقط الشرط ولها مهر المثل لما في هذا الشرط من التأثير في الصداق لانه يزيد وينقص ذلك (أو) وقع (بمختيار) يوما أو أكثر (لا حدهما) أو لهما (أو غير) الاختيار المجلس فيجوز اتفاقا أو على المعتمد ويثبت بعد الدخول (٣١٣) بالمسمى أن كان والا فصادق المثل ومثله يقال في قوله (أو) وقع (على) أن لم

يأت بالصداق) أو بعضه (لكذا) كآخر الشهر (فلا نكاح) بينهما (وجاءه) قبل الاجل أو عنده فان لم يأت به الا بعد انقضاء الاجل أو لم يأت به أصلا فسخ قبل الدخول وبعده وعطف ما فسد لصداقه على ما فسد لعقده بقوله (و) فسخ قبل الدخول وجوبا (ما) أي نكاح (فسد) لصداقه (إمالة كونه) لا عليك شرعا كتمسك وخنزير أو عليك ولا يصح بيعه كآبق (أو) وقع (على شرط يناقض) المقصود من العقد (كأن لا يقسم) لها في المبيت مع زوجة أخرى (أو) شرط أن (يؤثر) عليها) غيرها كأن يجعل لضرتها البتة وله البتة أو شرط أن لا ميران بينهما أو نفقة معينة كل شهرا أو يوم أو أن نفقتها عليها أو على أيها أو شرطت عليه أن ينفق على ولدها أو على أن أمرها بدها أو شرطت زوجة الصغرى أو السفينة

يعاقب وليهما (قوله والشهود) إلا رجع فيه التنبه على أنه مفعول معه لضعف رفعه عطفا على ضمير الرفع لعدم الفصل وكلام الشارح يؤيد أنه مرفوع (قوله كذلك) أي ان حصل دخول ولم يعذرا بجعل ولم يكونا مجبورين على الكتمان (قوله وجوبا) انما قال ذلك لئلا يتوهم أن هذا النكاح لما كان عصى بالدخول يكون الفسخ فيه استجابة لدفع ذلك التوهم بقوله وجوبا (قوله ويثبت بالدخول) أي عند ابن القاسم وهو المعتمد خلافا لمن قال يفسخ ولو دخل (قوله ولها مهر المثل) أي لا المسمى وان كان فاسدا لعقده والقاعدة أن ما فسد لعقده عصى بالدخول بالمسمى لان محلها ما لم يؤثر الشرط الموجب لفساد العقد خلافا في الصداق والامضي بعد الدخول بصادق المثل (قوله لانه يزيد الخ) أي لانه ان كان الشرط منه كان الصداق كثيرا وان كان منها كان قليلا فقوله لذلك أي لاجل ذلك الشرط (قوله أو غير) أي سواء كان وليا أو أجنبيا (قوله الاختيار المجلس الخ) بحث فيه بعضهم بأن اشتراطه في البيع يفسده فأولى النكاح بل البيع أولى بالحكمة لان الخيار لعهد فيه وأجاب بأن النكاح مبني على المكارمة فتسريح فيه مالا يتسارع في غيره (قوله لا أت في النكاح بخيار اذا حصل الموت قبل الدخول بخلاف المفتات عليها فانها ترثه وان كان لها الخيار لان الخيار لهما من جهة الشرع لا من جهة المتعاقدين كما هنا ذكره خش في كبره (قوله أو وقع الخ) أي كالوفال الولي زوجته موكلتي بصداق قدره كذا تأتي به آخر الشهر فان لم تأت به فيه فلا نكاح بيننا فقال قبلت النكاح على ذلك (قوله وجاءه قبل الاجل أو عنده) أي فيفسخ قبل الدخول لابعده على المشهور فيهما وقيل يفسخ فيهما أبدا دخل أو لم يدخل وفي قول مالك يفسخ دليل على انعقاد ذلك النكاح وعليه فهم الخمي والا كثر المدونة وفهمها بعضهم على انه منحل وانما انعقد عند مجيء الاجل وهو غير صحيح قاله شيخنا (قوله وعطف ما فسد الخ) أي فقوله وما فسد لصداق عطف على موصى بكم شهود والا حسن انه عطف على قوله على أن لا تأتيه الخ أي وفسخ قبل الدخول على شرط أن لا تأتيه وفسخ قبل الدخول نكاح فسد لصداقه كما يشير لذلك الشارح (قوله أو على شرط الخ) عطف على قوله على أن لا تأتيه الانهارا لانه مما فسد لعقده وأعاد العامل وهو على البعد (قوله يناقض المقصود) أي ويلزم من ذلك ان العقد لا يقتضيه (قوله كأن لا يقسم) أي كشرط أن لا يقسم لها (قوله على ولدها) أي من غيره أو على أمها وأختها (قوله كحسن الخ) أي كشرط حسن العشرة واجراء النفقة وأن لا يضربها في عشرة وكسوة (قوله كالنكاح الخ) الكاف بمعنى مثل نائب فاعل فسخ ومطلقا حال أي فسخ مثل النكاح لاجل حالة كون ذلك النكاح مطلقا أي مدخولا فيه أو غير مدخول فيه فان قلت ما المراد بشبه النكاح لاجل قلت المراد بشبهه ما لم يصرح فيه بالتأجيل كأن يعلم الزوج الزوجة عند العقد أنه يفارقها عند سفره كافي تزويج أهل الموسم من مكة والحاصل أن النكاح لاجل صورته الأولى زوجي بنتك عشر سنين بكذا والثانية زوجي بنتك مدة اقامتي في هذا البلد فاذا سافرت منه فارقتها فالفصل فاسد فيهما و يفسخ أبدا (قوله عين الاجل) أي كاتزوجك سنة كذا أو شهر كذا بصداق قدره كذا وقوله أولا كاتزوجك سنة أو شهر كذا وظاهر المصنف كالدونة وغيرها كما لا ين عرفة قرب الاجل أو بعد بحيث لا يدركه عمر احدهما وظاهر كلام أبي الحسن ان الاجل البعيد الذي لا يبلغه عمرهما لا يضرب بخلاف ما يبلغه عمر أحدهما

أو العبد أن نفقتها على الولي أو السيد فان النكاح يفسخ في الجميع قبل الدخول ويثبت بعده بمهر المثل ويلغى فيضر الشرط كما قال (وأنني) الشرط المناقض بعد الدخول في جميع ما مر واحترز بالشرط المناقض عن المكروه وهو ما لا يقتضيه العقد ولا يناقضه كأن لا ينسرى عليها ولا يتزوج عليها ولا يخرجها من مكان كذا أو من بلد هافلا يفسخ قبل ولا بعد ولا يلزم الوفاة وانما يستحب وانما كرم لافيه من التحجير وعن الجائر وهو ما يقتضيه العقد ولو لم يذكره كحسن العشرة واجراء النفقة فان وجوده وعدمه سواء وأشار للقسم الثالث وهو ما يفسخ مطلقا بقوله (و) فسخ النكاح (مطلقا) قبل الدخول وبعده (كالنكاح لاجل) عين الاجل أولا



وهو المسمى بنكاح المتعة ويفسخ بغير طلاق وقيل به ويعاقب فيه الزوجان على المذهب وقيل بمحذان وحقيقة نكاح المتعة الذي يفسخ  
أبداً أن يقع العقد مع ذكر الأجل للمرأة أو وليها أو ما إذا لم يقع ذلك في العقد ولم يعلمها الزوج بذلك وإنما قصده في نفسه وفهمت المرأة  
أو وليها المفارقة بعد مدة فإنه لا يضر وهي فائدة تنفع المتعرب (أو) قال لها (إن) (٣١٣) مضى شهر فانا أنزوجه

فرضيت هي أو وليها

وجعل ذلك اللفظ هو

الصيغة بحيث لا يأتفان

غيره فيفسخ مطلقاً لأنه

نكاح متعة قدم فيه

الأجل ولما تكلم على

ما يفسخ مطلقاً وما يفسخ

في حال دون حال كان

المعام منظمة أسئلة أربعة

وهي هل الفسخ بطلاق

أم لا وهل التحريم بعقده

ووطئه أم لا وهل فيه الارث

أم لا وإذا فسخ فهل للمرأة

شيء من الصداق أم لا

فأجاب عن الأول بقوله

(وهو) أي الفسخ

(طلاقاً) أن اختلف فيه

بين العلماء ولو خارج

المذهب حيث كان

قويماً بأن قيل بصحته

بعد العقد وإن لم يحز

ابتداءً كما في الشغار

اذلاً فائلاً بجواز ابتداء

ولابد من حكم حاكم

فهو بائن لا رجعي فإن

عقد عليها شخص قبل

الحكم بالفسخ لم يصح

لأنها زوجة وقوله

(محرم) يحج أو عرة

من أحد الثلاثة

(وشغار) أي صريحه

وهو البضع بالبضع

مثالان للختلف فيه

وأجاب عن السؤال

فبضر (قوله وهو المسمى بنكاح المتعة) قال المازري قد تقر بالاجماع على منعه ولم يخالف فيه الا طائفة  
من المتبعة وما حكى عن ابن عباس من أنه كان يقول بجوازه فقد رجح عنه (قوله ويفسخ بغير طلاق) أي  
وعليه المسمى ان دخل لان فساد لعقده وقيل صدق المثل لان ذكر الأجل أثر خلا في الصداق واختار  
الخصم الاول والقول بأن الفسخ بطلاق ناظر الى أن الخلاف الموجود في المسئلة غير معتبر لخالفته  
للاجماع والقول بأنه بطلاق ناظر لوجود الخلاف في الجملة وإن كان غير قوي والمعتمد القول الاول (قوله  
ويعاقب فيه الزوجان على المذهب) أي ويلحق فيه الولد بالزوج ولا يبلغ الحاكم به ما يبلغ الحد (قوله  
وقيل بمحذان) أي وهو ضعيف (قوله فانه لا يضر) هذا هو الرابع كما يفهم من اقتصار عجم وحقه عليه وإن  
كان بهرام صدر في شرحه وفي شامله بالفساد اذا فهمت منه ذلك الأمر الذي قصده في نفسه فان لم يصرح  
للمرأة ولا لوليها بذلك ولم تفهم المرأة ما قصده في نفسه فليس نكاح متعة اتفاقاً فالاقسام ثلث (قوله  
فرضيت هي) أي اذا كانت غير محجبة وقوله أو وليها أي اذا كانت محجبة (قوله قدم فيه الاجل) أي على الوطاء  
(قوله وجعل ذلك اللفظ هو الصيغة) أي وأما لو قال الزوج ذلك لها أو وليها على سبيل الوعد فانه لا يضر  
(قوله وهل الفسخ) أي لكل نكاح فاسد سواء كان فساداً لعقده أو لصداقه (قوله بعقده) أي يحصل بعقده  
النكاح الفاسد ووطئه وقوله أم لا أي أو يحصل بوطئه فقط (قوله وهل فيه الارث) أي وهل يحصل به أي  
بالنكاح الفاسد الارث (قوله وهو طلاق) إشارة لقاعدة كلية فائسلة كل نكاح فاسد مختلف في فساد فانه  
فسخه يكون طلاقاً أي ان الفسخ نفسه يحكم عليه بأنه طلاق أي يكون طلاقاً بائناً سواء لفظ الحاكم أو  
الزوج بالطلاق أولاً (قوله أي الفسخ) أي للنكاح الفاسد كان فساداً لعقده أو لصداقه وقوله ان اختلف  
فيه أي في صحته وفساده لا في جوازه وعدم جوازه اذ لا فائلاً بجواز نكاح الشغار ونكاح المبد (قوله ولو  
خارج المذهب) أي ولو كان اختلف خارج المذهب بأن كان مذهبنا يقول بعدم الصحة ومذهب غيرنا يقول  
بالصحة ولو بعد العقد وإن لم يحز ابتداء (قوله ولابد) أي في فسخ النكاح اختلف فيه من حكم الحاكم به كذا قال  
الشارح تبعاً لعقبة قال بن وهو غير صحيح بل لا يحتاج لحكم الحاكم الا اذا امتنع الزوج كما في ح ونصه  
والظاهر أن فسخ النكاح الفاسد لا يقتضي حكم الحاكم في المدونة في النكاح الذي عقده الاجنبي مع  
وجود الولي وأراد الولي فسخه قال ابن القاسم واذا أراد الولي أن يفرق بينهما فعند الحاكم الآن يرضى الزوج  
بالفرق دونه ثم نقل عن الخصم مثله من أن تفاسخهما يكفي ومن وقت المفاسخة تكون العدة ٨٠ والحاصل  
أن محل الاحتياج لحكم الحاكم بالفسخ اذا حصل نزاع فان تراصيا على الفسخ لم يخرج لحكم ويكفي قول الزوج  
طلقتها أو فسخت نكاحها (قوله فهو بائن) أي وحيث حكم الحاكم به فهو بائن وأما اذا وقع الزوج  
من غير حكم فهل يكون بائناً كالحكم وهو ما ارتضاه شيخنا العدوي فائلاً لان الرجعي انما يكون في نكاح  
صحيح لازم أو يكون رجعي وهو ما ذكره السيد البليدي في حاشيته على عبق فائلاً وفائده ارتداف  
طلاقاً ناعليه وإن لم يمكن له عليها رجعة (قوله فان عقد عليها شخص) أي فان فرقنا بينهما  
وعقد عليها شخص قبل الحكم بالفسخ أي وقبل فسخ الزوج لانه كطلاقه وقوله لم يصح أي ولو كان  
عقده عليها بعد التفرقة بعدة طويلة وقوله ولو عقد عليها شخص أي غير الزوج الاول وأما الوجد  
الزوج الاول عليها عقداً فهو صحيح قطعاً لانه اما تراص على فسخ الاول أو تصحيحه وانظر هل يلزم طلاقه  
نظر العلة الاولى أو لا تأمل (قوله والتحريم بعقده) أي فيمن يحرم بالعقد وهي الأم وقوله ووطئه أي فيمن  
يحرم بالوطئه ومثله التلذذ أي وهي البنت وهذا التقرير علم أنه لا يستغنى عن قوله ووطئه بقوله بعقده

الثاني بقوله (والتحريم) في المختلف فيه يقع تارة (بعقده) كما لو تزوج محرم مثلاً ففسخ نكاحه قبل الدخول بها فانه يحرم عليه نكاح  
أمها دون بنتها لان العقد على البنت يحرم الأم (و) تارة يقع (وطئه) فيما يحرم ووطئه أو التلذذ بعقد ماته كما لو تزوج المحرم امرأة فدخل  
بها ففسخ فانه يحرم عليه نكاح ابنتها ولو فسخ قبله لم يحرم عليه



فالحاصل أن المختلف فيه كالصحيح وأجاب عن الثالث بقوله (وفيه) أي في المختلف فيه (الارث) إذا مات أحد الزوجين قبل الفسخ  
 دخل بها ولم يدخل فان فسخ قبل الموت فلا ارث ولودخل أو كانت العدة باقية لانه طلاق بائن كما تقدم (الانكاح المريض) فلا ارث فيه  
 وان كان مختلفا في فساد ما مات المريض أو الصحيح لان سبب فساد ادخال وارث ومنه نكاح الخبار لا ارث فيه لانه لما كان مضملا كان  
 كالعديم وعطف على كحرم قوله (وانكاح العبد) بان تولى عقدا امرأة (والمرأة) بان عقدت على نفسها أو غيرها

فهو من المختلف فيه  
 لكن قال المصنف لأعلم  
 من قال يجوز كون  
 العبد وليا بخلاف المحرم  
 وانكاح المرأة نفسها  
 فانه لا يحنيفة ويجب  
 بأن الكلام في المختلف  
 في صحته وفساده وان  
 اتفق على منعه ابتداء  
 كالشغار وعطف على  
 قوله اختلف فيه قوله  
 (لا) ان اتفق على  
 فساد فلا طلاق أي  
 ليس فسحه طلاقا بل  
 بلا طلاق وان عير فيه  
 بالطلاق ولا يحتاج لحكم  
 لعدم انعقاده (ولا ارث)  
 فيه ان مات أحدهما  
 قبل الفسخ (خامسة)  
 مثال للتفق عليه وكأم  
 زوجته وعمتها وخالتها  
 (وحرم وطؤه) وكذا  
 مقدماته فاحترز بقوله  
 (فقط) عن العقد وأجاب  
 عن السؤال الرابع بقوله  
 (وما فسخ بعده) أي  
 بعد البناء ولا يكون  
 فساد الا لعقده أو  
 لعقده وصداقه معا  
 (فالسمي) واجب للمرأة  
 ان كان حلالا (والا)

لان لكل واحد منهما موضوعا (قوله) فالحاصل أن المختلف فيه كالصحيح أي وحيث ذقنا العقد الفاسد  
 المختلف فيه يحرم المنكوحه على أصوله وفصوله ويحرم عليه أصولها لان العقد على البنات يحرم الامهات  
 ولا يحرم عليه فصولها لان العتد على الامهات لا يحرم البنات (قوله) الانكاح المريض فلا ارث فيه أي  
 إذا مات أحدهما قبل الفسخ ولو بعد الدخول (قوله) وان كان مختلفا في فساد أي لان مذهب الشافعي  
 صحته ومذهبا أنه فاسد يفسخ قبل الدخول وبعد الا أن يصح المريض منهما فلا يفسخ (قوله) ادخال  
 وارث أي وقد نهي النبي صلى الله عليه وسلم عنه والاصل في النهي الفساد وقوله ادخال وارث أي وهذا  
 متحقق إذا مات المريض أو الصحيح (قوله) ومنه نكاح الخبار أي فانه لا ارث فيه اذا حصل الموت قبل  
 الدخول وقبل الفسخ أما لو حصل دخول فقد لازم (قوله) وعطف على كحرم الخ) انما جعله عطفاه عليه لان  
 انكاح العبد والمرأة فيه الارث ولو جعله عطفاه على المريض لا يقتضي أنه لا ارث في انكاحهما وهو قول ضعيف  
 لأصيح وكان من حق المصنف أن يقدم قوله وانكاح العبد بعد قوله وشغار لأن انكاح العبد والمرأة  
 من جملة المختلف فيه الذي يفسخ بطلاق فلعن فاسخ المبيضة أخوه عن محله كذا قال المواق وابن تازي  
 وعقب قال بن وفيه نظر والطاهر أن قوله وانكاح العبد بالنصب عطفاه على قوله الانكاح المريض  
 وكأنه اعتمد قول أصيح كما اعتمده ابن يونس ونصه ما عتده العبد على ابنته أو على غيرها أو عقدته المرأة على  
 بنتها أو بنت غيرها أو على نفسها يفسخ قبل البناء بعده وان ولدت الاولاد أجازها الولي أو لا بطلقة ولها  
 السمي ان دخل أصيح ولا ارث فيما عقدته المرأة والعبد وان فسخ بطلاق لضعف الاختلاف فيه وفي  
 التوضيح أيضا أصيح ولا ميراث في النكاح الذي تولى العبد عقدته وان فسخ بطلقة لضعف الاختلاف  
 فيه اه فقد اعتمد قول أصيح رحمه الله (قوله) وان اتفق على منعه أي والعبد وان لم يقل أحد يجوز  
 ولا يشترط إلا أنه قبل بعثتها بعد الوقوع (قوله) بل بلا طلاق الخ) أي بل فسحه ملتبس بعدم الطلاق  
 (قوله) وان عير أي الزوج (قوله) ولا يحتاج لحكم الخ) أي بخلاف المختلف فيه فانه يحتاج للحكم ان  
 حصل تنازع وأما ان تراضيها عليه فلا يحتاج لحكم ويكتفي فسخ الزوج له بقوله طلقته أو فسخت نكاحك  
 كما مر (قوله) وحرم وطؤه) يعني أن العقد في النكاح المتفق على فساد لا ينشر الحرمه بل انما ينشرها  
 الوطء ان درا الحد كان يجهل الحكم في الخامسة وأما لو علم الحكم كان زنا يحد ولا يكون وطؤه فاشرا للحرمه  
 اذ لا يحرم بالزنا حلال على المعتد ومقدمات الوطء كالوطء فاذا عقد على خامسة جاهلا للحرمه حل له أن  
 يتزوج بأهها وينتأها ولا يحرم على أصوله وفصوله ولا أثر للعقد فان وطئها أو تلذذ بها نشر الحرمه ويحرم عليه  
 أصولها وفصولها ويحرم على أصوله وفصوله (قوله) وما فسخ بعده أي سواء كان متفقا على فساد أو  
 مختلفا في فساد (قوله) ولا يكون الخ) أي لان ما فسد لصداقه فقط يفسخ قبل الدخول وينت بعد بصداد  
 المثل كما مر (قوله) وسقط بالفسخ قبله) هذا اشارة لقاعدة كلية فائده كل نكاح فسخ قبل الدخول فلا شيء فيه  
 كان متفقا على فساد أو مختلفا فيه كان الفساد لعقده أو لصداقه أو له ما فليس الفسخ قبل الدخول مثل  
 الطلاق قبل البناء في النكاح الصحيح (قوله) ان فسد لصداقه مطلقا) هذا التفصيل راجع لقوله  
 وكذا بالموت قبله فهو مختص بالموت قبل الدخول ولا يرجع للفسخ قبله (قوله) مطلقا أي سواء كان متفقا  
 على الفساد كالجرا أو كان مختلفا فيه كالأبق (قوله) كنكاح المتعة أي ونكاح المرأة على عمتها أو خالتها  
 (قوله) فان لم يؤثر فيه أي فان كان مختلفا فيه ولم يؤثر فيه (قوله) فنصفهما) هذا أحد قولين مشهورين

يكن فيه مسمى كصريح الشغار أو كان سراما كخمر (فصداد المثل) واجب عليه (وسقط)  
 كل من المسمى وصداد المثل (بالفسخ قبله) أي قبل الدخول ولو مختلفا فيه وكذا بالموت قبله ان فسد لصداقه مطلقا أو فسد لعقده واتفق  
 عليه كنكاح المتعة أو اختلف فيه وأثر خلا في الصداق كالحلل أو على حرية ولدا لأمة أو على أن لاميراث بينهما فان لم يؤثر فيه كنكاح  
 المحرم ففيه الصداق (الانكاح الدرهمين) مراده ما نقص عن الصداق الشرعي وأبى الزوج من أتمامة (فنصفهما) واجب عليه  
 بالفسخ قبله وكذا الوادي الزوج الرضاع وأنكره الزوجة فيفسخ

والثاني



ولها قبل البناء نصف الصداق (كطلاقه) تشبيه تام أى ان طلاق الزوج اختيارا فى النكاح الفاسد المختلف فيه كفسخه فان طلق بعد البناء ففيه المسمى ان كان والا فصداق المثل وان طلق قبله فلا شئ فيه الا نكاح الدرهمين ويلحقه الطلاق وأما المتفق على فساد فلا يلحقه فيه طلاق ولها المسمى بالدخول ولا شئ فيه قبله (وتعاض) وجوبا بالاجتهاد المرأة (٣١٥) (التلذذ بها) من غير وطء ولو فى

المتفق على فساد فى

الفسخ والطلاق

(ولو فى) زوج (صغير)

عقد لنفسه بغير إذن

وليه (فسخ عقده)

وأجازه أى ان الشارع

جعل له ذلك لينظر له فى

الأصل فأن استوت

المصلحة خير (فلامهر)

ولو أزال بكارتها انوطه

كالعدم قال ابن عبيد

السلام ينبغى أن يكون

لها فى البكر ما شأنها

(ولاعده) عليها بخلاف

ومات قبل الفسخ فعليها

عدة الوفاة ولو لم يدخل

(وان زوج) الصغير أى

زوجه ولية (شروط)

أى عليها وكانت تلزم

ان وقعت من مكلف

كان تزوج عليها أو

تسرى فهي أو السنى

تزوجها طالق (أو)

زوج نفسه بالشروط

و (أجيزت) أى أجازها

وليه (وبلغ وكره) بعد

بلوغه تلك الشروط

(فله) أى فعله جبرا

(التطليق) حيث طلبتها

المرأة وأباحتها لقول

المصنف وكره أى يفسخ

النكاح بطلاق جبرا

والثانى لا يلزمه شئ والاول نقله الباجى عن محمد وجماعة من أصحابنا والثانى نقله الجلاب عن ابن محرز وجماعة من المتأخرين وصوب القابسى الاول وابن الكاتب الثانى قال طي وانما اقتصر المصنف على القول الاول لقول المتبسطى انه قال به غير واحد من القرويين (قوله ولها قبل البناء نصف الصداق) وهذا معنى قولهم كل نكاح فسخ قبل الدخول فلا شئ فيه الا نكاح الدرهمين وفرقة المتراميين وفرقة المتلاعنين أى قبل البناء ففيها نصف المسمى وانما يلزمه نصف المسمى فى الاخيرتين لان الزوج يتهم على أنه انما ادعى الرضا أو أوعاها لأجل أن يفسخ النكاح فيسقط عنه النصف فعرض بقبيض قصده أما لو ثبت الرضا بينة أو اقرارهما أو ثبت الزنا فلا يلزمه شئ لعدم اتهمه (قوله ويلحقه الطلاق) أى انه اذا طلق اختيارا فى النكاح المختلف فيه فاه يلحقه الطلاق (قوله ولا شئ فيه قبله) أى فقد أفاض التشبيه أحكام الفسخ الثلاثة (قوله وتعاض الخ) يعنى ان النكاح الفاسد سواء كان متفقا على فساد أو كان مختلفا فيه اذا فسخ أو حصل فيه طلاق اختيارا بعد التلذذ بالمرأة بشئ دون الوطء فانه تعطى شيئا وجوبا بحسب ما رآه الحاكم وجماعة المسلمين من غير تقدير على ما لابن القاسم وهل اجتهاد جماعة المسلمين فى قدره انما يكون عند عدم الحاكم الشرعى وبه قبل أو ولو كان موجودا واختاره شيخنا (قوله فسخ عقده) أى بطلاق لانه نكاح صحيح غاية الامر أنه غير لازم قاله ح والتوضيح قال ابن الموارز اذا لم يرد الولي نكاح الصبي والحال ان المصلحة فى رده حتى كبر وخرج من الولاية جاز النكاح ابن راشد وينبغى أن ينتقل النظر اليه فيمضى أو يرداه بن (قوله) أى ان الشارع جعل له ذلك الخ) أشار الى أن الامم للاختصاص لا للتصير أى انه مختص بالأجارة والفسخ وهذا لا ينافى أنه ان وجد المصلحة فى ابقائه تعينت اجازته وان وجد المصلحة فى رده تعين فسخه وان استوت المصلحة فهما خير (قوله فلامهر) أى اذا فسخه فلامهر لها (قوله ينبغى أن يكون لها فى البكر ما شأنها) جزم بهذا أبو الحسن ولم يقل ينبغى ومنه فى نقل المواق ان كانت صغيرة أه بن ومافاه ابن عبد السلام ظاهر فى الصغيرة لأن تسلطها عليه كالعدم وأما فى الكبيرة فكانت تنظر الى أنهما أسلطنه فى تطير المهر ولم يتم فرسح للأرض تدبر (قوله ولية) أى سواء كان أباً أو غيره ذكر أو أنثى (قوله أى عليها) أى على شروط شرطت لها عليه حين العقد (قوله وكانت تلزم الخ) أى ان كونها ملتبسة بتعليق وأما لو كانت لا تلزم المكلف اذا وقعت منه كقوله لها فى العقد لا تزوج عليها ولا تسرى عليها فالعقد صحيح كما مر ولا يلزم الوفاة بذلك وحينئذ فلا خياره (قوله وكره بعد بلوغه تلك الشروط) أى والحال انه لم يدخل بها الا قبل البلوغ ولا بعده وأما ان رضى بها أو دخل بعد بلوغه فالأمر واضح وهو لزوم مهاله وان دخل بها قبل البلوغ سقطت عنه الشروط كما قال الشارح (قوله أى فعله جبرا الخ) فيه أحوال للمصنف عن ظاهره بلا موجب وظاهر أن الامم للتخير أى بخير بين التزامها وثبوت النكاح وبين عدم التزامها وفسخ النكاح وبهذا شرح ح وغيره واعلم أنه اذا لم يلزمها وفسخ النكاح فان تلك الشروط تسقط عنه ولا تعود عليه اذا تزوج بها بعد ذلك ولو بقي من العصمة المعلق فيها شئ بخلاف من تزوج على شروط وهو بالغ ثم طلقها ثم تزوجها فان الشروط تعود عليه ان بقي من العصمة المعلق فيها شئ لان عادت بعصمة جديدة وهذا فائدة التخيير ففى كلامه قوله التطليق لأجل ان يسقط عن نفسه الشروط بالمرء بحيث لا تعود بعودها له (قوله والامك الخ) أى ولا نقل ان المعنى فعله التطليق جبرا بل أبقينا الكلام على ظاهره من كونه بخير بين الطلاق وعده فلا يصح لان كل زوج له ان تطليق وله الابقاء وحينئذ فلا فائدة فى النص على التخيير (قوله والا فلا تطليق) أى والأب ان رضيت باسقاطها فلا

عليه والامك كل زوج له التطليق ولو قال فلها التطليق لا فائدة ذلك ومحل ذلك ما لم ترض باسقاط لشروط والا فلا تطليق عليه وما لم يدخل بعد بلوغه عالمها والالزمته فان دخل بها قبل البلوغ سقطت عنه ولو دخل عالمها لم تملك من نفسه ما من لا يلزمه الشروط (وفى) لزوم (نصف الصداق) اذا وقع التطليق وعدم لزومه



(قولان عمل بهما) والراجح الزوم عليه أو على من تحمله عنه والموضوع أنه لم يدخل (والقول لها) أولولها يعني أن ادعت هي أو وليها (إذا العقد) على هذه الشروط وقع (٢١٦) (وهو كبير) وادعى هو أنها وقعت وهو صغير وعليه أثبات ذلك (والسيد) ذكر أراء

تطبيق وفيه أن الشرط حاصله بتعليق وحينئذ فلا يتأق اسقاطها وأوجب بان الاسقاط محمول على صورة ما إذا شرط لها أن أمرها بيد هالان هذا هو الذي يتأق فيه الاسقاط (قوله قولان) حاصله أنه إذا كره الشروط وقتلناه بخير كما قال ابن القاسم فإن التزمها ثبت النكاح وان كرهها ففسخ النكاح وهل هذا الفسخ بطلاق فيلزمه نصف الصداق أو بغير طلاق فلا يلزمه شيء قولان مفرع عليهما قولان في لزوم نصف الصداق وعدم لزومه (قوله والراجح الزوم عليه) فيه تطريل الذي يفيد النقل أن الراجح عدم الزوم انظر بن (قوله والموضوع) أي موضوع كلام المصنف أنه لم يدخل أما أن دخل بعد بلوغه عالم بالشروط ولزمه الشرط وكلاما أيضا كماله الشارح فإن دخل بعد بلوغه وادعى أنه غير عالم بالشروط صدق بيمينه وفي لزوم الشرط وله وسقوطها عنه وتخبره بين أن يلتزمها فثبت النكاح أو لا يلتزمها ففسخ النكاح ويلزمه كل الصداق أقوال ثلاثة كافي المجلد (قوله وهو كبير) أي بالغ فهي لازمة له (قوله وادعى هو أنها وقعت) أي وحينئذ فلا خيار بين أن يلتزمها أو ثبت النكاح أو لا يلتزمها وبفسخ النكاح بطلقة (قوله وعليه) أي وعلى الزوج اثبات ما ادعاه باليمين (قوله والسيد الخ) اللام هنا للتخبر أي أنه الرد ولو كانت المصلحة في الإجازة لأن السيد لا يجب عليه فعل المصلحة مع عبده (قوله الذكر) أي وأما الأمة فإن نكاحها بغير إذن سيدها يتحكم رده إلا المصلحة التي بعضها راق وبعضها حر فإن له الخيار على ما قاله طي وقال بن يتحكم الرد فيها أيضا (قوله وله الأمضاء ولو طال الزمن بعد علمه) أي وليس قول المصنف إلا أني وله الإجازة من قرب أحد شقي الخبر هنا كما يأتي للشارح (قوله بطلقة) أي بأن يقول طلقت زوجة عبدي فلان منه (قوله أي وهي بائة) أشار بذلك إلى أن بائة في كلام المصنف يقرأ بالرفع على أنه خبر لمحمد بن أبي الجهم بطلقة لأنه يوهم أنه من جهة مقول السيد وقد يقال لاداعي لذلك إذ قوله بطلقة فقط بائة ليس هو مقول السيد عند الرد حتى يحتاج لما ذكره وانما هو من كلام المصنف لبيان الحكم ويدل على ذلك قوله فقط إذا السيد لا يقول فقط فيتعين أن بائة بالجر على الوصفية والقطع في نعت النكحة غير سائغ دون تقديم نعت تابع لما قبله كما عند ابن هشام وغيره (قوله وهذا ليس بلازم) أي بل هو محتمل وان كان محتملا (قوله فان باعه) أي عالما بتزوجه أو غير عالم به (قوله وليس للمشتري الخ) أي بل يقال له ان كنت علمت بالتزويج قبل الشراء فهو عيب دخلت عليه والا فلا رد العبد لبائعه وإن تماسك به واداعى بطلقة بائة فليس له رد نكاحه (قوله وله الرد) أي والإجازة فلا اختلاف الورثة في الرد وعدمه والحال أن مورثهم مات قبل علمه بتزوجه أو بعد أن علم وقبل أن يتطرق في ذلك فالقول لمن طلب الرد (قوله إلا أن يرد به) مفهومه أنه لو رد بغيره بان كان المشتري لم يطلع على عيب التزويج ورده بغيره كان للبائع رد نكاحه وان كان المشتري اطلع على عيب التزويج ورضيه ورده بغيره فقولان أحدهما ان البائع يرجع على المشتري بأرضه لأنه لما رضى به فكأنه حدث عنده وليس للبائع رد نكاحه لأنه أرشه من المشتري والثاني ليس للبائع الرجوع على المشتري بأرضه والبائع حينئذ رد نكاحه والقول الأول مبني على ان الرد بالعيب ابتداء بيع والثاني مبني على ان الرد بالعيب نقض للبيع من أصله وهو المعتمد (قوله والافلاشي لها) أي والابان لم يدخلهما أصلا أو دخلهما وهو غير بالغ فلا شيء لها (قوله وترد) أي فان كانت معدومة أتبعته (قوله غير مكاتب) أي فيشمل القن والمدبر والمعنى لاجل (قوله بما يقب) أي من المسمى بعد الأربع دينار وما تبعه ما بعد عتقه وما وذاك لأن الحر لحق السيد وقد زال بالعق بخللاف السفيه فيما يأتي فان الحر عليه طلق نفسه (قوله فان لم يغرايان أخبراها بحالهما أو سكتا فلا تتبعهما) هذا هو المعتمد وقيل أنها تتبعهما بما في المسمى إذا عتقا مطلقا غرا أو لا والقولان في المدونة لكن البرادعي وابن أبي زيد وابن أبي زمين لما اختصروا المدونة اقتصروا على القول الأول ولم يذكروا الثاني فسدل ذلك على اعتماد القول الأول دون الثاني (قوله ومحل اتباعهما) أي ان غراها بالحرية (قوله أو سلطان) أي

أنني (رد نكاح عبده) الذي كره القن ومن فيه شائبة ككتاب حيث تزوج بغير إذنه وله الأمضاء ولو طال الزمن بعد علمه (بطلقة فقط) فلا وقع طلقين لم يلزم العبد الا واحدة (بائة) أي وهي بائة لا رجعية لما يأتي أن الرجعي انما يكون في نكاح لازم حل وطؤه وهذا ليس بلازم (ان لم يبعه) فان باعه فلا رد له اذ ليس فيه تصرف وليس للمشتري فسخ نكاحه كالموهوب بخلاف الوارث فلا رد (الا أن يرد) العبد به (أي يعب التزويج فلا رد نكاحه ان كان قد باعه غير عالم والافلا (أو يعتقه) بالجرم عطف على بيعه فان اعتقه فلا رد نكاحه لزوال تصرفه بالعق (ولها) أي لزوجة العبد حيث رد السيد نكاحه (ربيع دينار) من مال العبد ان كان له مال والا تتبعته به في ذمته (ان دخل بها) بالغوا فلا شيء لها وترد الزائد ان قبضته وسواء كانت حرة أو أمة (واتبع عبدا) غير مكاتب (ومكاتب) أي

اتبعتهما الزوجة بعد عتقهما (بما يقب) بعد ربيع الدينار (ان غرا) الزوجة باتباعها وان أخبراها إذا بحالهما أو سكتا فلا تتبعهما ومحل اتباعهما (ان لم يبعه سيد أو سلطان) عن



العبد قبل عتقه وكذا عن المكاتب حيث غرور رجوع رقيقا العجزه لان غرور خرج حوافلا يعتبر اسقاطا لهما عنه (وله) أي السيد اذا كلف في اجازة نكاح عبده فامتنع ابتداء من غير أن يقول فسخت أو رددت نكاحه (الاجازة ان قرب) وقت الاجازة من الامتناع كيومين فاقبل والا بام طول وأما اذا لم يحصل منه امتناع فله الاجازة ولو طال الزمن فليس هذا قسم قوله سابقا والسيد رد نكاح عبده لانه فيما اذا لم يحصل منه امتناع وهنا فيما اذا حصل امتناع (ولم يرد) بامتناعه (الفسخ أو) لم (٣١٧) (يشك) السيد (في قصده) عند الامتناع هل

قصد الفسخ أولا فان  
شك ففسخ وليس له  
الاجازة بعد فسخ  
بالبناء للفاعل (ولو  
سفيه) بالغ تزوج بغير  
اذنه (فسخ عقده)  
بطلقة بائنة وتعين  
الفسخ ان كانت المصلحة  
فيه وتعين الامضاء ان  
كانت مصلحة والاخير  
فالام للاختصاص ولا  
شيء لها قبل البناء ولها  
بعد ربع دينار فقط ولا  
تتبع ان رشدهما زاد  
عليه ولزمه النكاح ان  
رشد ولا ينتقل له ما كان  
لولي له والولي ذلك (ولو  
مات) الزوجة اذ قد  
يكون عليه من الصداق  
أكثر مما ينوبه من  
الميراث (وتعين) الفسخ  
شرعا (بعونه) أي موت  
السفيه لامن جهة الولي  
لزال نظره بالموت فلا  
صداق لها ولا ميراث  
ويلغزها فيقال زوجان  
أحدهما برن الآخر  
والآخر لا يرث وهما  
حران ليس لهما مانع  
(و) جاز (المكاتب  
وإدون) له في التجارة  
بمال نفسه (تسر) من

اذا رفع له الامر عند غيبة السيد لان السلطان يذب عن مال الغائب (قوله قبل عتقه) فان أسقطه عنه بان قال أسقطت عنك ما بقي من الصداق فلا تتبعه المرأة اذا عتق بشئ وانما جاز للسيد ابطاله عنهم لان الدين بغير اذن السيد يجوز له ابطاله (قوله فامتنع ابتداء من غير الخ) أي بان قال لا أحزله فقط أولا أمضى ما فعله (قوله والأيام) أي الثلاثة فافوقها طول فلا تصح الاجازة بعدها (قوله وأما اذا لم يحصل منه امتناع) أي بان كلف في اجازة النكاح فسكت (قوله فليس هذا قسم الخ) بل فرع مقتضب وانما قسم قوله والسيد رد الخ هو الاجازة ابتداء من غير تقدم امتناع وهو لا يتقيد بالقرب والحاصل أن المسائل ثلاث رده ابتداء من غير تقدم امتناع والثانية اجازته ابتداء من غير سبق امتناع وهي قسمة لرد ابتداء وهاتان المسئلتان هما المشار لهما بقوله والسيد رد نكاح عبده أي وله اجازته والثالثة اجازته بعد الامتناع إما ابتداء من غير سبق سؤال أو بعد سؤال من غير رد فيها وهذا قول المصنف وله الاجازة ان قرب الخ فموضوع ما هنا انه امتنع أو لا من الاجازة ثم أجاز وما تقدم موضوعه عدم الامتناع وحينئذ فلا يكون ما هنا قسما لما مر (قوله ولم يرد بامتناعه الفسخ) أي فان أراد ذلك فلا تصح اجازته بعد ذلك (قوله ففسخ) أي فامتناعه ففسخ (قوله فالام للاختصاص) أي لا للتخصيص إلا أن يحمل كلامه على ما اذا استوت المصلحة في الاجازة والرد (قوله ولا تتبع) أي بباقي الصداق (قوله ولا ينتقل له) أي انه اذا رشد قبل نظرو له في نكاحه فليس له فسخه بل يثبت النكاح ولا ينتقل له ما كان لولي له من الاجازة والرد على الأصح وقيل ينتقل (قوله ولو ماتت) أي وورثها ان اجازة لكون الارث أكثر من الصداق وان رده لكون الصداق أكثر فلا يرثها فان فسخته - الارث رد المال فيما يظهر وقوله ولو ماتت هذا قول ابن القاسم ومقابله ما نقل عن ابن القاسم من أن لتطريفة موت بالموت وبتوارثان فان لم يكن للسفيه ولي فبأن في قوله وتصرفه قبل الحجر محمول على الاجازة عند ما لا ابن القاسم (قوله وتعين بعونه) أي لان في امضائه ترتيب الصداق والميراث بدون فائدة تعود على ورثته فمظم الضرر فلذا تعين الفسخ وأما ان ماتت كالتي في امضائه الصداق بأخذه ورثته من الزوج وبأخذ الزوج الميراث فاشبه المعاضضة بخف الضرر ولذا قبل بجواز الفسخ والامضاء واعلم أن الفسخ يحصل بمجرد موت السفيه ولا يتوقف على حكم حاكم خلافا للشيخ كرم الدين البرموني حيث قال وبفسخه احكامه لا لولي لانه يموت لسفيه قد انقطعت ولايته (قوله ولا ميراث) أي للزوجة منه لان فعل السفيه محمول على الرد حتى يحازر وحينئذ فلا تكون زوجة حتى يحازر النكاح وبعونه انقطعت الولاية والاجازة فكان النكاح باطلا فلا ميراث لهما بخلاف ما اذا ماتت الزوجة فانه لم يبطل نظر الولي فاذا أجاز النكاح مضى في رثتها حينئذ وقوله فلا صداق لها يعني كاملا فلا ينفى أن لها ربع دينار ان دخل (قوله وان بلا اذن) مانع على ذلك لثلاثتهم في المكاتب أنه لا بد من الاذن خوف عجزه كالزوجة في المأذون لانه في ماله كوكيل (قوله وكان للمأذون مان) أي اشترى منه تلك السرية (قوله وأما من مال السيد) أي وأما تسريهما من مال السيد فلا يجوز للمأذون له في التجارة ولا للمكاتب ولو أذن له ما في التسري إلا أن يادن لهما في شرائهما من ماله أو يهبهما أو يسلفهما الثمن (قوله وأما غيرهما) أي ذا اشترى عمال نفسه جارية وقوله ولو أذن له السيد أي في شرائها أو وهبها له وهذا احدي طريقين ولا يرشد جوازه اذا أذن له السيد في شرائها أو وهبها له انظر بن (قوله لانه يشبه الخ) أي لان للسيد أن ينزعها منه فاذا أذن له في رطبهم فقد أشبه تحليلها (قوله ونفقة زوجة العبد) أي اذا تزوج باذن سيده أو بغير اذنه وأجازه وأشار السارح بتقدير زوجة الى أن الكلام على حذف مضاف وأن نفقة

(٣٨ - دسوقي ثاني) مالهما (وان بلا اذن) من سيدهما بان منعهما أو سكت وكان للمأذون مان من نحو هبة وأما من مال السيد فلا يجوز لانه وكيل فيه وأما غيرهما فلا يجوز له وطء جاريته ولو أذن له السيد أو وهبها له لانه يشبه تحليل الامة بخلاف ما اذا وهبها لغيره أو أسلفها له فيجوز (ونفقة) زوجة (له) غير المكاتب والمأذون والمبعض وشمل الفن والمدير والمعتق لا محل (في غير خراج) وهو مانسألا عن مال بل عن كايجار نفسه في حاص أو عام كأن نصب نفسه صائغا (و) غير (كسب) له وهو مانسألا عن مال التجرة



لأنهما السيد وغيرهما الهبة والصدقة والوصية والوقف (٢١٨) والظاهر أن مثل ذلك الركاك وأما المكاتب فكالحرة والمبعض في يومه

بعض في اتفاق فهو مصدر مضاف الفاعل وقوله ونفقة زوجة العبد أي وأما نفقة أولاده فعلى سيد أمهم أن كانت رقيقة وإن كانت حرة فعلى بيت المال أن أمكن الوصول إليه والأخذ منه والافعل على جماعة المسلمين (قوله وأما المكاتب فكالحرة) أي لأنه انفصل عن سيده بماله فان عجز طلق عليه (قوله وأما المأذون الخ) حاصله أنه يوافق غير المأذون في أن نفقة زوجته لا تكون في غلته أي فيما اكتسبه من عمل يده وأما ربح المال الذي في يده فتكون فيه فهو مخالف في ذلك لغير المأذون ومخالف أيضا في أنها تكون فيما يسهل من المال الذي أدركه سيده في التجزئة (قوله الاعرف بالانفاق من الخراج والكسب) أي فان جرى العرف بالانفاق منهم ما عمل به وإذا لم يجد من أين ينفق ولم يكن العرف بالانفاق من خراجه وكسبه فرق بينهما إلا أن ترضى بالقيام معه بالنفقة أو يتطوع بها منطوع ولا يبيع العبد في نفقته وحكم المهر كالنفقة لا يكون من خراجه وكسبه إلا إذا جرت العادة بذلك كما قال المصنف (قوله أو جار) أي أو اعرف جار بالنفقة على السيد (قوله ولا يضمنه سيد) أي لا يكون السيد ضامنا لنفقة زوجة العبد ولا للمهر بأسبب أنه كافي التزويج بل هو على العبد إلا أن يشترطه ما على السيد فقوله باذن التزويج أي بانه العبد في التزويج (قوله على الرابع) أي وحينئذ فليس السيد كالأب فانه إذا جبر ولده على النكاح كان الصداق عليه أن كان الولد معدما حين العقد كما يأتي بل كالوصي والحاكم فانه ما وان جبره لا يلزمهما صداق (قوله ولو لم يكن له جبر الانثى) أي إذا كان له جبر الانثى بأن أمره الأب بجبره أو عينه الزوجة أو لم يكن له جبر الانثى بأن قال له أنت وصي على ولدي وماذا كرم من أن الوصي مطلقه جبر من ذكره والصواب في طي وما في عقب تبعه للح من تقيده بكونه له جبر الانثى ففيه نظر انظر بن (قوله دون غيرهم) أي كاخ وعم وغيرهما من الأولياء فلا يجبر واحد منهم صغيرا ولا مجنوناً على الشهور فان جبر قبل ينسخ النكاح مطلقا ولو دخل وطال وقيل بالفسخ ما لم يدخل وبطل فان دخل وطال ثبت (قوله ذكر المجنون) أي وأما الانثى فلا يجبرها إلا الأب والوصي على تفصيل تقدم فيه وأما الحاكم فلا يجبرها ولا يرها على التزويج (قوله احتاج النكاح) أي وإن لم يكن فيه غبطة (قوله ومحل جبر الثالث) أي وهو الحاكم إن عدم الأولان أي إن كان جنونه قبل البلوغ وعدم الأولان (قوله لمصلحة) أي لا لغيرها فلا يجبرونه حينئذ ولا بد من ظهورها في الوصي والحاكم وأما الأب فهو محمول عليها قال ابن رباح قيد المصلحة إنما هو حيث يكون الصداق من مال الولد والأب لا يعتبر كما يدل عليه كلامهم اه بن (قوله خلاف) الجبر لابن القاسم مع ابن حبيب وصرح الباغي بأنه المشهور وعدم الجبر والوقف على رضاء هو مذهب المدونة وصححه صاحب النكت وهو الصحيح قاله في التوضيح وبالجملة فكل من القولين قد شهر لكن الأنظر من القوانين عدم جبره في المخرج لأن له أن يطلق (قوله وصداقهم) أي إذا أجبروا على النكاح وحاصله أنه إن جبرهم الوصي أو الحاكم كان الصداق عليهم أي إلى المجنون والصغير والله فيه سواء كانوا معدمين أو موسرين لكن إن كانوا معدمين اتبعوا به ما لم يشترط ذلك على الوصي أو الحاكم والأعمال به وإن كان الذي جبرهم الأب فصداقهم عليه إن كانوا معدمين حين العقد ولومات الأب ولو أبسر وأبعد العقد ولو شرط الأب أن الصداق عليهم وإن كانوا موسرين حين العقد فعليهم ولو أعدموا بعد العقد الا لشرط على الأب فيعمل به (قوله أي المجنون والصغير الخ) قال بهرام هذا الحكم بالنسبة للصغير متقول وقال اللخمي إن السفيه مثله ولم أر في كون المجنون كذبت نسا والظاهر أن المجنون أحرى من السفيه لأن السفيه يصح طلاقه بخلاف المجنون كما يأتي في الجبر (قوله إن أعدموا) إن بمعنى لو أو على بابها وكان مقدرة مع اسمها أي صداقهم لو أعدموا أو إن كانوا أعدموا فأن دفع ما يقال إن إن تخاص الفعل للاستقبال فظاهره أن العدم ليس حاصلًا وقت العقد بل بعد وائتم في حال العقد أغنياء مع أنهم في تلك الحالة الصداق عليهم لا إلى الأب والشارح أشار للجواب الثاني بقوله أي كانوا معدمين الخ (قوله أو كان) أي ولو كان معدما كالولد الذي جبره فهو عطف على ما في حيز

كالحرة في يوم سيده كالقن وأما المأذون فننفقها فيما يسهل من ماله وورجعه وما وهب له ونحوه دون مال سيده وورجعه ودون غلته كالقن (الاعرف) بالانفاق من الخراج والكسب أو جار على السيد فيعمل به (كالمر) فانه من غير خراجه وكسبه إلا لعرف (ولا يضمنه) أي ماذا كرم من نفقة ومهر (سيد باذن التزويج) ولو باشر العقد له أو جبره على التزويج على الرابع (وجبر أبو وصي) له ولو لم يكن له جبر الانثى (و الحاكم) ومقدمه دون غيرهم ذكر (مجنونا) مطبعا والانتظرت أفاقته (احتاج) للنكاح بأن خيف عليه الزنا أو الهلاك أو شديد الضرر وتعين الزواج لانقائه منه ومحل جبر الثالث إن عدم الأولان أو بلغ رشدا ثم جن ولو وجد (أو) جبروا (صغير) لمصلحة كزويجه من شريفة أو غنية أو بنت عم (وفي) جبر (السفيه) إذا لم يخف عليه الزنا ولم يترب على تزويجه مفسدة (خلاف) فإن خيف عليه الزنا جبر

قطعا وإن ترتب على الزواج مفسدة لم يجبر قطعا (وصداقهم) أي المجنون والصغير والسفيه على القول بجبره (ن) المبالغة (أعدموا) بفتح الهمزة أي كانوا معدمين وقت العقد عليهم (على الأب) ولو لم يشترط عليه أو كان معدما ويؤخذ من ماله (وإن مات) الأب



لانه لم يمتد له فلا ينقل عنها بونه ومفهوم عدم واسيا أي أنه يكون على الزوج وكذا ان زوجهم الوصي أو الحام (أو أيسروا بعد) أي بعد العقد عليهم (ولو شرط) الأب (ضده) بأن شرط أنه ليس عليه بل عليهم فانه يلزمه ولا عبرة بشرطه (والا) يكونوا معتمدين بل أيسروا وقت العقد ولو بيعه (فعلهم) ما أيسروا به دون الأب ولو أعدهم وابتعد (الالشرط) على الأب فيعمل به وكذا ان شرط على الوصي أو الحام فيعمل به (وان) عقد الأب لولده الرشيد باذنه ولم يبين الصداق على أيهما (٣١٩) ثم (تطارحه رشيد وأب) بأن قال الرشيد

انما قصدت الصداق عليك وقال الأب بل انما أردت أن يكون علي ابني أو قال كل لا آخر أنا شرطته عليك (فسخ) قبل الدخول (ولامهر) على واحد منهما ان لم يرض به واحد منهما (وهل) الفسخ وعدم المهر (ان حلفا) ويبدأ بالأب لمباشرته العقد وقبل يفرع بينهما فمن يبدأ (والا) بان نكلا أو أحدهما ثبت النكاح و (لزم) المهر (النكاح) بينهما فان نكلا معا فعلى كل نصفه أو الفسخ وعدم المهر مطلقا حلفا ولا (تردد) والمذهب الثاني ومحل قبل الدخول كما يعلم من قوله ولا مهر فان دخل الرشيد بها فقال اللحي يحلف الأب ويبرأ ولها على الزوج صداق المثل فان كان قد راسى أو أكثر غرمه بلا عين وان كان أقل من المسمى حلف ليدفع عن نفسه غرم الزائد أو ظاهره ان الأب اذا نكح غرم (وحلف) ابن (رشيد) عقده أو به بحضوره

المبالغة (قوله لانه لم يمتد) أي ولا يقال انما صدقة لم تقبض لانها عوض (قوله أي بعد العقد عليهم) أي الحامل حين عدمهم (قوله انه ليس عليه) أي والموضوع بحاله من كونهم معتمدين حين العقد (قوله تطارحه) أي طرحه كل منهما على الآخر (قوله بأن قال الرشيد) أي لا ييه ومفهوم قوله وان تطارحه رشيد وأب أنه ان تطارحه سفيهه وأب فقيهه تفصيل فان كان الولد السفيه ملبيا حين العقد لزمه الصداق ولا فسخ لانه اذا كان يلزمه الصداق في حالة جبر الأب له فالولي في حالة عدم الجبر وان كان الولد السفيه معدا ما حالة العقد فقد مر أن الصداق على الأب في حالة الجبر وهل كذلك في حالة عدم الجبر أم لا قاله شيخنا (قوله أو قال كل لا آخر أنا شرطته عليك) هذا انما يتصور اذا مات الشهود أو غابوا أو حضروا ونسوا أو وقع العقد من غير اشهاد والاستلوا عما وقع عليه العقد (قوله ان لم يرض به واحد منهما) أي فان رضى أحدهما به لزمه وثبت النكاح (قوله فعلى كل نصفه) أي وثبت النكاح (قوله أو الفسخ وعدم المهر مطلقا الخ) حقه كما قال بن أو الفسخ غير مقيد بحلف لانه على هذا القول لا يتوجه عين أصلا ولا يشرع وليس الا الفسخ (قوله تردد) في التوضيح قال مالك يفسخ النكاح ولا شيء على واحد منهما محمد بعد أن يحلفا ومن نكل كان الصداق عليه ابن بشير وهذا يحتمل أن يكون تفسير القول مالك ويحتمل أن يكون خلافا له وأشار المصنف بالتردد لتردد ابن بشير في قول محمد هل هو تفسير لقول مالك فليس في المذهب الا قول واحد أو هو خلاف فيكون في المذهب قولان وقد تقدم أن التردد ولو من واحد أه طفي ولما لم يكن هذا القول للمالك في المدونة لم يعبر المصنف بالتأويل انظر بن (قوله ومحل قبل الدخول) أي محل هذا الخلاف في كون النكاح يفسخ مطلقا وان حلفا اذا تطارحا قبل الدخول (قوله فان دخل الرشيد بها) أي وتطارحا بعد الدخول (قوله ولها على الزوج صداق المثل) انما غرم الزوج ذلك مع أنه نكاح صحيح لان المسمى ألغى لأجل المطارحة وصار المعتبر قيمة ما استوفاه الزوج فلا يقال لأى شيء دفع للزوجة ما تدعه (قوله حلف) أي وغرمه (قوله ليدفع عن نفسه غرم الزائد) أي غرم ما زاده المسمى ان قلت ان المسمى قد ألغى قلت هو وان ألغى لم يكن لما كان يحتمل أنه رضى بان المسمى عليه الزمناه البين لأجل اسقاط الزائد (قوله وحلف رشيد الخ) حاصل ما ذكره المصنف والشارح أن الأب اذا عقد لابنه الرشيد على امرأة وادعى انه أمره بالعقد له عليها وكاه على ذلك أو قال ابني راض بالامر الذي أفعله والولد حاضر للعقد ثم ان الابن أنكر الامر وألغى كاه أو الرضا فلا يخلو إنكاره من ثلاثة أوجه إما أن يكون فوراً عند ما فهم انه يعقده أو بعد مدة يسيرة كعله وسكوته لتتمام العقد أو بعد مدة كثيرة كبعد تمام العقد وتهيئة من حضر وانصرافه على ذلك فان كان إنكاره فوراً عند ما فهم ان العقد له كان لقول قوله من غير عين عليه وان كان إنكاره بعد علمه انه نكاح يعقده وسكت ثم أنكر بعد الفراغ من العقد حلف كما قال المصنف ان لم يكن سكوته على الرضا بذلك واذا أنكر بعد تمام العقد وانصرافه على ذلك وادعى حسب عادات الناس لم يقبل قوله لان الظاهر فيه الرضا ويلزم النكاح وبعد انكار الزوج طلاقاً ومن يلا للنكاح فلا تحلل له الا بعقد جديد ويلزم نصف الصداق (قوله وادعى) أي بعد العقد أنه اذنه في العقد ووكاه عليه أو أنه راض بفعله (قوله مع عينه) أي وسقط النكاح والصداق عنه وعن الأب (قوله سقط النكاح) أي ولا عين على الابن اب ادعى أبوه أنه ذن له في أن يعقده (قوله كذلك) أي وادعى اذنه في العقد عليه أو رضاه بما فعله (قوله حضوراً) وصف طردى

وادعى اذنه أو رضاه بفعله وأنكر ذلك الابن قال فيها ومن زوج ابنه المالك لامر نفسه وهو حاضر صامت فلما فرغ الابن من النكاح قال الابن ما أمرته ولا أرني صدق مع عينه وان كان الابن غائباً فأنكر حين بلغه سقط النكاح والصداق عنه وعن الأب والابن والاخني في هذا سواء انتهى والى ذلك أشار بقوله (و) حلف (أجنبي) عقده من زعمه توكله أو رضاه (وامرأة) زوجها غير مجبر كذلك (أسكر والرضا) بالعقد اذا ادعى عليهم الرضا (والامر) أو أو بمعنى أو أي أو أنكر والامر أي لاذن اذا ادعى عليهم الاذن حال كونهم (حضوراً) له صامتين ولم يبادروا بالإنكار



حال العقد بل سكتوا التمام ولا يلزمهم النكاح وسقط الصداق عنهم ومحل حلفهم (ان لم يشكروا) الرضا والاحصاء (بمجرد علمهم) والافلا  
 بين عليهم والمراد بمجرد العلم حال العقد (٢٢٠) لمن حضر عالما وحال انتهاء العلم اليه ان كان غائبا أو حاضرا غير عالما بان العقد

لا مفهوم له فان الغائب كالحاضر في التفصيل المذکور لانه اما ان يبادر بالانكار بان ينكر في حال انتهاء  
 الخبر اليه واما ان لا يبادر بالانكار بان علم وسكت زمنا غير طويل ثم انكر واما ان يعلم ويسكت زمنا طويلا  
 ثم ينكر في الحالة الاولى يقبل قوله بلايين وفي الثانية القول قوله بين وفي الثالثة لا يقبل قوله ويلزم النكاح  
 انظر بن (قوله حال العقد) أي قبل تمامه وقوله عالما أي بان العقد له (قوله وسقط الصداق عنهم) فان  
 نكلوا فقبل يلزم النكاح الرشيد والاجنب والمرأة ويلزم الزوج الصداق كاملا ولا يعتنكوه في هذه الحالة  
 طلاقا قبل له وطؤها ولا أدب عليه ولا شيء وقيل لا يلزم شي لانكاح ولا صداق لان البين انما هي استظهار لرعله  
 أن يقر وقيل تطلق عليه فيلزمه نصف الصداق والقول الاول عزاء في التوضيح لابن بونس وعليه اقتصر  
 عبق والثاني لابي محمد وصوبه أبو عمران والثالث حكاه ابن سعدون عن بعض شيوخه (قوله ولور جمع عن  
 انكاره) اعلم أن هذه المسئلة انما ذكرها اللغوي ونقلها عنه أبو الحسن وابن عرفة ونص اللغوي بعد أن ذكر  
 الاوجه الثلاثة التي ذكرها المصنف فان رضى الزوج في هذه الاوجه الثلاثة بالنكاح بعد انكاره فان  
 قرب رضاه من العقد ولم يكن منه الا مجرد الانكار بان لم يقل رددت ذلك ولا فسخته فله ذلك لان انكاره الرضا  
 لا يقتضي الرد واستحسن حلقه أنه لم يرد بانكاره فسحقا فان نكل لم يفرق بينهما وان رضى بعد طول او كان قال  
 رددت العقد لم يكن له ذلك الا بعد عقد جديد اه من أي الحسن اه بن (قوله ويرجع لأب وذى قدر زوج  
 غيره وضامن لابنته النصف بالطلاق) هذا بناء على انها ملك بالعقد النصف واما على انها ملك بالعقد الجميع  
 والطلاق قبل الدخول بشرطه فالقياس رجوع النصف للزوج لا للضامن قاله ابن عبد السلام وأصله لابن  
 رشد ونص ابن عرفة فلو طلق قبله فيكون النصف للضامن أو للزوج قول ابن القاسم فيها مع سماعه محضون  
 وتخريج ابن رشد على وجوب كاه للزوجة بالعقد اه بن (قوله لأن الضامن) أي وهو الأب وذو القدر  
 (قوله وتأخذ الزوجة النصف الثاني) أي فلو طلق الزوج قبل دفع الأب شيئا من الصداق لكان عليه نصف  
 المهر للزوجة تتبعه في حياته ومماته كما في الطراز ولا يقال انها عطية وهي تبطل بموت المعطي اذ لم تحجز  
 عنه لانا نقول لما كانت في مقابلة عوض أشبهت المعاوضة وكأنه اشترى شيئا في ذمته فتأمل (قوله بالفساد)  
 أي الفسخ الحاصل قبل الدخول (قوله قبل الدخول) أي ان طلقت قبل الدخول وقوله أو الكل بعده أي ان  
 فسخ النكاح بعده (قوله بالجملة) هي أن يدفع المهر من عنده على أن يرجع به بعد ذلك والتصريح بها  
 كان يقول على جملة صداقك كما قال الشارح (قوله فيرجع به) أي فيرجع الدافع بما استحققه الزوجة  
 على الزوج (قوله كان قبل العقد) أي كان التصريح بالجملة قبل العقد أو فيه أو بعده (قوله أو يكون  
 الضمان بعد العقد) سواء وقع بلفظ الضمان أو بلفظ على أو عندي كأن يقول بعد العقد ضمان صداقك  
 مني أو صداقك عندي أو على وقوله فيرجع على الزوج أي لانه يحمل على الجملة (قوله وان كان قبل العقد)  
 أي وان كان الضمان قبل العقد أو فيه وقوله فلا يرجع أي الجملة على الجملة كما انه لا رجوع له اذا صرح بالحل  
 مطلقا كأننا أجل عنك الصداق سواء وقع منه ذلك حال العقد أو قبله أو بعده والحاصل أن الدافع امان  
 بصرح بلفظ الحل أو الجملة أو الضمان وفي كل اما قبل العقد أو بعده أو فيه فالتصريح بالجملة يرجع فيه  
 مطلقا والحل لا يرجع مطلقا والتصريح بالضممان ان كان قبل العقد أو فيه لم يرجع وان كان بعده رجوع  
 ومثل الحل في عدم الرجوع الدفع كأننا أدفع صداقك أو أدفع الصداق عنك وقد نظم أبو علي المسناوى  
 قسام هذه المسئلة

له (وان طال) الزمن  
 (كثيرا) بأن كان انكارهم  
 بعد التهنئة والدعاء لهم  
 بحسب العادة ومضى  
 زمن بعد العلم تقضى  
 العادة أنه لا يسكت  
 فيه الا من رضى (لزم)  
 النكاح كل واحد من  
 الثلاثة لكن لا يمكن  
 منها الا بعد جديد ولو  
 رجع عن انكاره  
 (ورجع لأب) زوج  
 ولده وضمن له الصداق  
 (و) لشخص (ذو قدر  
 زوج غيره) وضمن له  
 الصداق (و) لأب  
 (ضامن لابنته) صداق  
 من زوجاته (النصف)  
 فاعل يرجع في الثلاث  
 أي نصف الصداق  
 (بالطلاق) قبل الدخول  
 وليس للزوج فيه حق  
 لان الضامن انما التزمه  
 على كونه صداقا ولم  
 يتم مراده وتأخذ  
 الزوجة النصف الثاني  
 (و) يرجع لهم (الجميع  
 بالفساد) قبل الدخول  
 واما بعده فلها المسمى  
 (ولا يرجع أحدهم)  
 أي من الأب وذو القدر  
 والضامن لابنته على  
 الزوج بما استحقته  
 الزوجة من النصف  
 قبل الدخول أو الكل  
 بعده (الا أن يصرح  
 الدافع بالجملة) كعلى

انف رجوعا عند حل مطلقا \* جملة بعد كس ذاققا  
 لفظ ضمان عند عقد لا ارتجاع \* وبعد جملة بلا نزاع  
 وكل ما التزم بعد عقد \* فشرط هذا الحوز فافهم قصدي

جملة صداقك فيرجع به مطلقا كان قبل العقد أو فيه أو بعده (أو يكون) أي انضمان المفهوم من  
 المقام أو من قوله ضامن (بعد العقد) فيرجع على الزوج بجميعه اذا دخل وبما استحقته المرأة من النصف بالطلاق وان كان قبل  
 العقد أو فيه فلا يرجع ومحل هذا التفصيل ما لم يوجد عرف أو قرينة



تدل على خلافه والاعمل به كالمشرط (وايها) أي الزوجة (الامتناع) من الدخول والوطء بعده (ان تعذرا أخذه) من الزوج أو المتحمل به (حتى يقرر) لها صداقا في نكاح التفويض (وتأخذ الحال) أصالة (٢٢١) أو بعد أجله في نكاح التسمية (وله) أي

للزوج حيث امتنع (الترك) بأن يطلق ولا شيء عليه في نكاح التفويض أو في نكاح التسمية حيث لا يرجع المتحمل به على الزوج وهو ما قبل الاستثناء وأما ما فيه رجوع عليه وهو ما إذا صرح بالجمالة مطلقا أو كان بلفظ الضمان ووقع بعد العقد فإنه انطلق غرم لها نصف الصداق وان دخل غرم الجميع (وبطل) الضمان على وجه الحمل وصح النكاح (ان ضمن) شخص مهرا بلفظ الحمل (في مرضه) الخوف (عن وارث) ابن أو غيره ومات لانه وصية أو عطية له في المرض (لا) ان تحمل عن (زوج ابنة) غير وارث لانه وصية لغير وارث فيجوز في الثلث فان زاد عليه ولم يجزه الوارث خير الزوج بين أن يدفعه من ماله أو يترك النكاح ولا شيء عليه \* ولما كانت الكفاءة مطلوبة في النكاح عقب المصنف ما ذكره من أركان النكاح بالكلام عليها فقال (والكفاءة) وهي لغة المائنة والمقاربة والمعتبر فيها

(قوله تدل على خلافه) أي كالمشرط أي العرف بأن من دفع عن الإنسان صداقه أو تحمل به عنه بأي لفظ يرجع به فانه يعمل بذلك وكذا إذا قامت قرينة تدل على ذلك (قوله ان تعذرا أخذه) المراد بالتعذر التعسر أي تعذرا لا خدمته لكونه معسرا أو أمالو كان لا يتعذرا لخدمته لكونه مليا لم يكن لها الامتناع (قوله من الزوج) سيأتي أن للمرأة أن تمنع نفسها من الدخول والوطء بعد الدخول حتى تأخذ ما حل من الصداق فيحمل ما أتى على ما إذا كان الصداق على الزوج وما هنا على ما إذا كان على غيره وتعذرا أخذه من المتحمل به سواء كان يرجع به على الزوج أم لا أو ما تعميم الشارح فيما هنا فيلزم عليه التكرار فيما يأتي (قوله حتى يقرر لها) أي لان الزوجة وان دخلت على اتباع غير الزوج لم تدخل على تسليم سلعتها بحاجتها وقوله حتى يقرر لها صداقا في نكاح التفويض ظاهر العبارة وان لم تقبضه واليه ذهب بعض الشراح وقال عجم عن الشيخ كريم الدين حتى يعين وتقبضه وهو ظاهر كلام ابن الحاجب وهو ظاهر لانه اذا كان الاخذ متعذرا فلا فائدة في تقدير الصداق وحده وعلى هذا فيختلف نكاح التفويض الذي فيه الصداق على الزوج والذي فيه الصداق على غيره فإنه يكفي في الاول مجرد التقرير وان لم تقبضه كما يفيد قول المصنف فيما يأتي ولها مطلب تقدير اه عدوى (قوله أو بعد أجله) أي بأن كان مؤجلا فخل أجله وتسويته بين الحال ابتداء وبين ما حل بعد التأجيل من أن لها الامتناع حتى تقبضه فيه نظير بل انما يكونان سواء لو كان الصداق على الزوج وأما اذا كان على المتحمل به فليس لها المنع من التمسك بالبالنسبة للحال أصالة دون ما حل بعد أجله كما قاله الحمي ونقله ابن عرفة عنه (قوله وله) أي للزوج حيث امتنع من الدخول وتعذرا لا خدمته من المتحمل به (قوله الترك) أي وله أن يدفع لها من عنده وينسحب به الحامل ولا يجبر على الدفع ولو كان له مال لانه لم يدخل على غرم شيء ولو كان الحامل عدما فكتته من نفسها ثم مات فلا شيء على الزوج اه عدوى (قوله حيث لا يرجع الخ) قبدي قوله ولا شيء عليه والحاصل أنها اذا امتنعت من الدخول لتعذر خلاص الصداق من المتزوج فان الزوج يخير بين أن يدفع الصداق من عنده أو يطلقها فان دفعه من عنده يرجع به على المتزوج ان كان لزامه به على وجه الحمل مطلقا وعلى وجه الضمان وكان قبل العقد أو فيه وان كان على وجه الجمالة أو الضمان بعد العقد فلا رجوع له عليه وان طلقها فلا شيء عليه اذا كان المتزوج التزمه على وجه الحمل أو على وجه الضمان وكان قبل العقد أو حينه وأما ان كان التزمه على وجه الجمالة أو الضمان بعد العقد فإنه انطلقها يغرم لها نصف الصداق وان دخل غرم الجميع (قوله وبطل الخ) قد سبق ان التزم المهر حمل وجمالة وضمان فان كان جمالا فلا يرجع بما دفعه مطلقا وإن كان جمالة يرجع مطلقا وان كان ضمنا فلا يرجع ان كان بعد العقد لان كان قبله أو حينه اذا علمت ذلك فاعلم أنه اذا ضمن مهرا في مرضه الخوف على وجه الحمل لو ارث كان الضمان باطلا لانها وصية لو ارث والنكاح صحيح فاذا كانت المرأة قبضته من الضامن ثم مات رده وان كان الزوج كبيرا وقد دخل أو أراد الدخول أو صغيرا ودخل بعد بلوغه اتبعته الزوجة وأما لو كان المريض ضمن المهر للوارث أو لأجنبي على وجه الجمالة فإنه يصح من الثلث نظرا لكونه تبرعا في الصورة ولو لاحظوا أن فيه الرجوع لأجازوه من رأس المال وفهم من قول المصنف عن وارث محسنه أي الضمان على وجه الحمل عن غير وارث أجنبي أو قريب ويكون وصية من الثلث فلو كان أز يد من الثلث ولم يجز وارث ان يزوجها الزوج اما أن يدفع الزائد ويدخل وأما أن يفل عن نفسه ولا شيء عليه كما أشاره المصنف بقوله لا عن زوج ابنة الخ (قوله عن زوج ابنة) أي عن رجل يريد أن يتزوج ابنته (قوله لانه وصية لغير وارث) أي ولا يتظر لكون المال تأخذه بنته التي هي وارثه (قوله مطلوبة) أي لاجل دوام المودة بين الزوجين (قوله والكفاءة) أي المطلوبة في النكاح وقوله الدين والحال فيه حذف أي المائنة في الدين والحال فهي لغة مطلق المائنة أو المقاربة وأما اصطلاحا فهي المائنة فيما ذكر (قوله والمقاربة) الواو بمعنى أو (قوله والمعتبر الخ) الحاصل أن الاوصاف التي اعتبروها في الكفاءة ستة أشار لها بعض بقوله

على ما ذكر المصنف أمران (الدين) أي الدين أي كونه ذا دين أي غير فاسق لا معنى للاسلام لقوله وإيها والولي تركها إذ ليس لهما تركه وتأخذ كافر اجماعا (والحال) أي السلامة من العيوب التي توجبها الخيارات في الزوج لا الحال بمعنى



الحسب والنسب وانما تندب فقط (ولها والولي) أي لهما معا (تركها) وتزويجها من فاسق سكير يؤمن عليها منه والارده الامام واد  
رضيت لحق الله حفظ النفس وكذا تزويجها (٢٢٢) من معيب لكن سيأتي في فصل الخيار أن الثاني أي السلام

من العيب حق لا راء  
فقط وليس لولي فيه  
كلام (وليس لولي رضي)  
بغير كفء (فطلق) غير  
الكفء بعد تزويجها  
(امتناع) اسم ليس أي  
ليس له امتناع من  
تزويجها له فليباحث  
طلبها ورضيت به (بلا  
عيب حدث) غير الاول  
يوجب الامتناع لان  
رضاها ولا أسقط حقه  
من الامتناع وبعد  
عاضلا ان امتنع فان  
حدث عيب بأن زاد  
فسقه فله الامتناع  
(ولام التكلم في) ارادة  
(تزويج الاب) ابتداء  
(الموسرة المرغوب  
فيها من) ابن أخ له  
(فقير) أو غيره بأن ترفع  
الى الحاكم لينظر فيما  
أراد له الاب هل هو  
صواب قال في المدونة  
أت امرأة مطلقة الى  
مات فقالت ان لي  
ابنة في حجرى موسرة  
مرغوبا فيها فاراد أبوها  
أن يزوجه من ابن أخ  
له فقير أفترى لي في ذلك  
تسكما قال نعم اني لأرى  
لك تسكما انتهى فقوله  
اني لأرى لك بالاثبات  
(ورويت) أيضا (بالني)  
اني لأرى لك تسكما  
(ابن القاسم) قال بعد

نسب ودين صنعة حرية \* فقد العيوب وفي اليسار تردد  
فان ساواها الرجل في الستة فلا خلاف في كفاءته والا فلا واقتصر المصنف على ما ذكر لقول القاضي عبد  
الوهاب انها المماثلة في الدين والحال ولا يشترط فيها المماثلة في غير ذلك من باقي الاوصاف فتي ساواها الرجل  
فيهما فقط كان كفوا (قوله الحسب) هو ما بعد من مفاخر الاباء كالكرم والعلم والصلاح وقوله والنسب أي  
بأن يكون كل منهما معلوم الاب لا كونهما القبطا أو موليا اذ لا نسب له معلوم (قوله وانما تندب) أي  
المماثلة فيهما فقط (قوله أخا لهما معا) أي فان تزكها المرأة بأن رضيت بغير كفء ولم يرض الولي بزكها  
فلا ولياء الفسخ ما لم يدخل فان دخل ولا فسخ والحاصل أن المرأة ان تزكها فحق الولي باق والعكس (قوله  
من فاسق) أي وذلك لارالحق لهما في الكفاءة فاذا أسقطا حقهما منها وزوجهما من فاسق كان النكاح  
صحبا على المعتد وحاصل ما في المسئلة ان ظاهر ما نقله ح وغيره واستظهره الشيخ ابن رحال منع تزويجها  
من الفاسق ابتداء وان كان يؤمن عليها منه وأنه ليس لها ولا لولي الرضا به وهو ظاهر لان مخالطة الفاسق  
ممنوعة وهجره واجب شرعا فكيف بخالطة النكاح فاذا وقع ونزل وتزوجها في العقد ثلاثة أقوال لزوم  
فسخه لفساده وهو ظاهر للحمى وابن بشير وابن فرحون وابن سلون الثاني انه صحيح وشهره الفاكهاني  
الثالث لأصبع ان كان لا يؤمن منه رده الامام وان رضيت به وظاهر ابن غازي ان القول الاول هو الراجح  
وعليه فتعين ودضمير تركها لهما فقط لانه أقرب مذكور اه بن والذي قرره شيخنا ان المعتقد القول  
بالعنة كما شهره الفاكهاني (قوله حفظا) أي لوجوب حفظ النفوس (قوله وليس لولي الخ) يعني ان الولي  
اذا رضى بغير كفء وزوجهما منه ثم طلقها طلاقا ثانيا أو رجعا وانقضت العدة وأراد عودها فرضيت  
الزوجة وامتنع الولي منه فليس له الامتناع حيث لم يحدث ما يوجب الامتناع وبهذا عاضلا أما اذا كان الطلاق  
رجعا ولم تنقض العدة فهي زوجة فلا كلام لها ولا لوليها (قوله من فقير) أي سواء كان ابن أخ له أو غيره وأسقط  
المصنف ابن أخ الواقع في الرواية لأنه وصف طردى يخرج على سؤال سائل وحينئذ فلا مفهوم له كما أنه  
أسقط المطلقة من قوله والام لم ياذكرنا وقوله في تزويج الاب أي وغير الاب أولى بذلك وأما الام فخاص  
بها طلاقه أم لا ومثل النقي من يغير بها عن أمها مسافة خمسة أيام ويشكل على هذا الفرع ما تقدم في  
قوله الا لخصي أي فليس لاب أن يحجر بنته على التزوج بخصي ونحوه من العيوب الموجبة للخيار وأما  
الفقر فلم يذكره فله جبرها ولا كلام لأحد حتى الام وكيف يحكم هنا لها بالنكاح الا أن يقال ما هنا مبني على  
أن اليسار يعتبر في الكفاءة ولا مانع من بناء مشهور على ضعف اه عدوى (قوله أو غيره) أي أو غير ابن  
الاخ (قوله هل هو صواب) أي فيمكنه مما أراد أو غير صواب فيمنعه مما أراد (قوله بالاثبات) أي على أنه  
تأكد لقوله نعم قال بعضهم ورواية الاثبات أصح ولذا قدمها المصنف على رواية النقي كما أنه قدم قول مالك  
على قول ابن القاسم اشعارا بترجيحه عليه اه يمكن قضية ما تقدم من الاشكال ان الراجح كلام ابن القاسم  
وأنه لا تسكلم لها الا لضرر اه شيخنا عدوى (قوله ورويت أيضا بالنقي) أي قال نعم اني لأرى لك تسكما  
وفيها ان النقي لم يستقم مع قوله نعم ويختل المعنى ويتناقض كلامه ببعضه مع بعض وأجب بأنه يستقيم  
لأن قوله نعم معناه أجيب سؤالك اه تقرير عدوى (قوله بعد ما تقدم) أي بعد أن ذكرنا لخصون ما  
تقدم نقلا عن مالك (قوله وأنا أراه) أي ما يفعله الاب (قوله الا لضررين) أي لحصول ضررين لها  
بسبب الفقر وأشار السارح بقوله وأما أراه ما ضا الخ الى أن قوله الا لضرر استثناء من مقدر (قوله هل  
هو) أي كلام ابن القاسم وفاق أي لكلام مالك أو مخالف له قال ابن حبيب قول ابن القاسم خلاف وقال  
أبو عمران وفاق وقد ذكر السارح للوفاق وجهين الاول منهما نقله ابن حجر عن بعض المتأخرين والثاني  
منهما لا يجران كما نقله في التوضيح (قوله لكن هذا الثاني) أي التوفيق الثاني (قوله وقيل خلاف)

ما تقدم (وأنا أراه ماضيا) أي فلا تسكلم لها (الا لضررين) فلهما التكلم (و) اختلف في جواب (هل هو وفاق) أي  
أو خلاف فقيل وفاق بتقييد كلام الامام بعدم الضرر على رواية النقي أو بالضرر على رواية الاثبات فوافق ابن القاسم أو يكون كلام  
ابن القاسم بعد الوقوع قوله أراه ماضيا أي بعد الوقوع وأما ابتداء نقول بقول الامام لكن هذا الثاني انما يأتي على رواية الاثبات  
فقبل خلاف يحمل كلام الامام على اطلاقه سواء كانت الرواية عنه بالاثبات أو بالنقي



أى كان هناك ضرر أم لا وابن القاسم يقول بالتفصيل بين الضرر وبين عدمه وإلى ذلك أشار بقوله (تأويلان والمولى) أى العتيق (وغير الشريف) أى الذى فى نفسه كالمسلمانى أو فى حرقته كحمار وزبال (والأقل جاها) أى قدرا ومنصباً (كفاء) للحرمة أصالة والشريفة وذات الجاه كثر منه (وفى) كفاءة (العبد) للحرمة وعدم كفايته لها على الأرجح (تأويلان) وحرم على الشخص (أصوله) وهو كل من له عليه ولادة وانعلا (وفصوله) وانسفلوا (ولو خلقت) (٣٣٣) الفصول (من مائة) أى المجرد عن عقد وما يقوم

مقامه من شبهة فما قبل المبالغة مأثراً لغير المجرد عن ذلك فمن زنى بامرأة خملت منه بنت فأنها تحرم عليه وعلى أصوله وفروعه وان جلت منه بذكر حرم على صاحب الماء تزوج بنته كما يحرم على الذكر تزوج فروع أبيه من الزنا وأصوله (وزوجتهما) أى تحرم زوجته الأصول الذكور على التسروع الذكور وزوجة الفروع الذكور على الأصول وكذا يحرم زوج الأصول الأناث على الفروع الأناث وزوج الفروع الأناث على الأصول الأناث فلا حذفاً لتشمل هاتين الصورتين أيضاً (و) حرم على الشخص (أصول أول أصوله) وهم الأخوة والأخوات وذريتهم وان سفلوا (و) حرم عليه (أول فصل من كل أصل) بخلاف ذريته كينت العممة وبنت النحلة لخلال (و) حرم بالعقد وان لم يتلذذ (أصول زوجته) وهن أمهاتهن وان علون وهن معننى قوله

أى وعليه فالراجح قول ابن القاسم اه تقرير عدوى (قوله والمولى وغير الشريف الخ) هذا يفيد أنه لا يشترط فى الكفاءة المماثلة فى النسب والحسب (قوله وفى العبد تأويلان) المذهب أنه ليس بكفاء كما فى الشارح تبعاً لسبب وفى عبق ان الرأى أنه كفاء وهو الأحسن لأنه قول ابن القاسم أقول والظاهر التفصيل فما كان من جنس الأبيض فهو كفاء لأن الرغبة فيه أكثر من الأحرار وبه الشرف فى عرف مصرنا وما كان من جنس الأسود فليس بكفاء لأن النفوس تنفر منه ويقع به الذم للزوجة اه عدوى وظاهر المصنف جريان الخلاف فى عبد أبيه أو غيره (قوله ولو خلقت) أى هذا إذا خلقت الفصول من مائة الغير المجرد عن عقد بل ولو خلقت من مائة المجرد عن العقد فى الكلام حذف الصفة وهى قوله المجرد وورد بلو على ابن المباحثون فى قوله لا تحرم البنت التى خلقت من الماء المجرد عن العقد وعيا يشبهه من الشبهة على صاحب الماء قال سحنون وهو خطأ صراح قال فى التوضيح وقول سحنون خطأ ليس بظاهر لأنهم لو كانت بنتاً لورثته وورثها وجاهز له الخلوة بها واجبارها على النكاح وذلك كله منتف عسداً (قوله من مائة) ومثل من خلقت من مائة من شربت من لبن امرأته زنى بها انسان فتحرم تلك البنت على ذلك الزانى الذى شربت من مائة وهذا هو ما رجع اليه مالك وهو الأصح وبه قال سحنون وغيره وهو ظاهر المذهب قاله ابن عبد السلام ونقله فى التوضيح (قوله فأنها) أى تلك البنت (قوله فروع أبيه من الزنا) أى الكائن ذلك الأب من الزنا (قوله وزوجتهما) ضمير التثنية راجع لأصل الشخص وقوله يعنى أنه يحرم على الشخص أن يتزوج امرأة تزوجها أحد من آبائه وان علواً أو أحد من بنيه وان سفلوا ويجوز أن يتزوج بأم زوجته وأبنة زوجته أبيه من غيره إذا ولدتها مها قبل الزواج بأبيه فتحل له أجمعاً وأما إذا ولدتها أمها بعد أن تزوجت بأبيه وفارقته فقبل بحلها وهو المعتبر وقيل يحرم منها وإنها بكره نكاحها الأول رواية عيسى عن ابن القاسم والثانى سماع أبى زيد عن ابن القاسم والثالث نقله ابن حبيب عن طاوس (قوله وكذا يحرم زوج الأصول الأناث الخ) أى فلا يجوز للمرأة أن تتزوج زوج أمها ولا زوج أمها ولا زوج أم أبيها ولا زوج أمهات أم أبيها ولا زوج أم جدّها ولا زوج أمهات (قوله وزوج الفروع الأناث الخ) أى فلا تتزوج المرأة بزوجة بنتها ولا بزوجة بنات بنتها وان سفلن (قوله فلا وحذف التاء لتشمل ما بين الخ) فيه نظر اذ لو حذفها وشمل الصورتين لكان قوله بعد وأصول زوجته وبتلذذه الخ تكراراً مع هذا ويكون كلامه هنا موهماً أن فصول الزوجة يحرم من مجرد العقد عليها وليس كذلك كما باتى فما فعله المصنف هو عين الصواب اه بن (قوله وفصول أول أصوله) يعنى أنه يحرم فصول أبيه وأمه وهم أخوته أشقاء وأولاد أولادهم (قوله وأول فصل من كل أصل) أى ما عدا الأصل الأول لأن الأصل الذى عدا الأصل الأول هو الجد الأقرب والجد الأقربى وابن الأول عم أو خال وابنته عمّة أو خالة وأما أولادهم فلا (قوله لا نقص) أى التلذذ فقط أى من غير أن تحصل لذة (قوله ولا مفهوم الخ) أى فتى تلذذ بالمرأة حرمت عليه بنتها كانت فى حجره وكما أنه أم لا (قوله كالمالك) ان جعل تشبيهاً فى قوله وبتلذذه وان بعده وتها ولو بتطرق فصولها لا يستثنى شئ لانه متى تلذذ بأمة ولو بحوسبة حرم عليه بناتها وبنات بناتها وان جعل تشبيهاً فى جميع ما مر من قوله وحرم أصوله الى هنا يستثنى العقد فالعقد الاب فى النكاح يحرم على الابن وعقد الابن يحرم على الاب وعقد الشراء لا يحرم شيئاً لأن المالك ليس المبتغى منه الوطء بل الخدمة والاستعمال بخلاف النكاح والتحرير فى الملك انما يكون بالتلذذ كما قال الشارح (قوله فى جميع ما تقدم) أى وهو قوله وحرم أصوله الى هنا فإذا

تعالى وأمها نساءكم (و) حرم (بتلذذه) زوجته (وان بعد موتها ولو يتظر) ان وجد ولو لم يقصد لان قصد فقط (فصولها) وهن كامن لها عليهن ولادة مباشرة أو بواسطة ذكر أو أنثى وهو المراد بقوله تعالى وربائبكم لاني فى حجوركم من نسائكم اللاتى دخلن من فسر لامام الدخول بالتلذذ ولا مفهوم لقوله تعالى اللاتى فى حجوركم لغيره على الغالب وقوله ولو يتظر أى فيما عدا الوجه واليدن وأما ما أفلا يحرم فيهما إلا اللذة بالمباشرة أو القبلية (كالمالك) تشبيهه فى جميع ما تقدم لكن المحرم هنا التلذذ بها لا مجرد الملك فلا يحرم على سيدها أصولها



وفصولها ولا تحرم هي على أصوله وفصوله الا اذا تلذذ بها وشبهه المثلث مثله ولا بد في التحريم من بلوغه وأما الامة فلا يشترط فيها البلوغ ولا اطلاق الوطء فتلذذ به بالصغير جدا كاف (٣٣٤) في التحريم (وحرم العقد) أي عقد النكاح على الوجه المتقدم (وان فسدان

يجمع عليه) بأن  
اختلف العلماء فيه وان  
كان القائل بصحته  
خارج المذهب كحرم  
وشغار وتزويج المرأة  
نفسها فمقصده ينشر  
الحرمة كالصحيح (والا)  
بأن أجمع على فساده  
(و) المحرم (وطؤه)  
وكذا مقدماته (ان  
درا) وطؤه (الحديث) عن  
الواطي كمنكاح المعتدة  
وذات محرم ورضاع  
غير عالم فان علم حدا لا  
المعتدة فقولان فان لم  
يدرا الحد كان من الزنا  
(وفي) نشر حرمة (الزنا  
خلاف) المعتمد منه  
عدم نشره الحرمة  
فيجوز لمن زنى بامرأة  
أن يتزوج فروعها  
وأصولها ولا يبيحها  
أن يتزوجها (وان  
حاول) زوج (تلذذا  
بزوجه فالتذبايتها)  
منه أو من غيره طنائها  
زوجته بوطء أو  
مقدماته (فتردد) في  
تحريم زوجته عليه  
وهو المرتضى وعدمه  
(ان قال أب) عند  
قصد ابنه نكاح امرأة  
أنا (نكحها) أي عقدت

تلذذا بامة حرمت على أصوله وان علوا وعلى فصوله وان سفلا وكذا تحرم عليه الجارية التي تلذذ بها أحد  
من آبائه أو من أبنائه وكذا يحرم عليه التلذذ بجارية من فصول أول أصوله أو بجارية من أول فصل من  
كل أصل من أصوله واذا تلذذ بجارية ولو بنظر حرم عليه أصولها وفصولها (قوله) ولا بد في التحريم من  
بلوغه) أي لا بد في التحريم الحاصل بالتلذذ من بلوغه فوطء الصغير لامة لا ينشر الحرمة ولو كان مراهاقا على  
الراجح فلا تحرم موطؤه على أصوله ولا على فصوله ولا تحرم بناتها عليه وأما التحريم الحاصل بالعقد فانه  
يكون بعقد الصغير ولو لم يقو على الوطء (قوله) وأما الامة فلا يشترط الخ) أي وحينئذ فوطء الامة الصغيرة  
ينشر الحرمة كالكبيرة فحرم على أصول واطئها وعلى فصوله وتحرم عليه بناتها التي ستلدها (قوله) وحرم  
العقد) أي ونشر العقد الحرمة فاذا عقد على امرأة حرمت على أصوله وعلى فصوله وحرم عليه أصولها هذا  
اذا كان العقد صحيحا بل وان كان مختلفا في فساده وقوله وحرم العقد أي عقد النكاح لكبرا وصغيرا لأن عقد  
الصغير محرم بخلاف وطئه الامة فانه لا يحرم على الراجح ولو كان مراهاقا كحرم وأما عقد الرقيق بغير إذن  
سيده اذ ارده فلا يحرم لانه ارتفع من أصله بالرد وانظر هل مثله عقد الصبي والسفيه بغير إذن وليهما لكونه  
غير لازم كعقد الرقيق وهو الظاهر وليس هذا كالعقد الفاسد المختلف فيه لان الفاسد المختلف فيه لازم  
عند بعض الائمة فهو غير متفق على حله بخلاف نكاح الصبي والعبد والسفيه فانه متفق على حله وقيل انه  
محرم لانه عقد صحيح وان كان غير لازم فلا يشترط في العقد المحرم كونه لازما اه تقرير عدوى والذي  
صوبه من هذا القول الاخير ذكره نص في التهذيب على تحريم عقد الرقيق بغير إذن سيده فانظره (قوله)  
فالمحرم وطؤه) في كبر خش ان المراد بالوطء ما يشمل أرعاه السور ولو تقرر روعا على عدم الوطء ومثل الوطء  
مقدماته كما قال الشارح وانما اقتصر المصنف على الوطء لاجل قوله ان درأ الحد (قوله) غير عالم) فيد في عدم  
الحد عن الثلاثة ومثل الثلاثة الخامسة وقوله فان لم يدرا الحد أي بأن علم بأنها ذات محرم أو ذات رضاع  
أو أنها معتدة أو أنها خامسة وقوله الا المعتدة فقولان أي الا العالم بأنها معتدة ففي حده قولان (قوله)  
فالتذبايتها) أي أو بامها ولو كان التلذذ بجرد اللبس كافي الميج وأما لو قصد التلذذ ببنت زوجته لظننا زوجته  
ولم يتلذذ فلا ينشر الحرمة على الصحيح والواطي بابن زوجته لا ينشر الحرمة عند الائمة الثلاثة خلافا لابن حنبل  
(قوله) طائفا الخ) أي وأما لو تلذذ بالبنت عمدا جرى فيه الخلاف السابق في قوله وفي الرضا خلاف والمعتمد عدم  
الحرمة (قوله) فتردد) لا يقال ان التلذذ ببنت الزوجة غلط اهذا ووطء شبهة ووطء شبهة يحرم اتفاقا لم جرى  
التردد هنا لانه قول لا نسلم ان هذا ووطء شبهة اذ ووطء شبهة هو الوطء غلط فمين تحل في المستقبل ولذا كان ووطء  
أخت الزوجة غلط محرم ما بناتها على زوج أختها الواطي لانه لا تحل له في المستقبل فوطؤها ووطء شبهة  
وأما لو طئ بنت الزوجة غلط فليس ووطء شبهة لانها لا تحل في المستقبل فلذا جرى فيه التردد اه خش  
لكن ما ذكره من ان ووطء شبهة يحرم اتفاقا فيه نظر فقد ذكر المواق فيه ثلاثة أقوال قيل انه يحرم وقيل  
لا يحرم والثالث الوقف والاول هو المشهور وكافي القلاني وابن ناجي اه بن (قوله) وعدمه) اعلم ان التردد  
جاري كل من التلذذ بالوطء والمقدمات وان المعتمد التحريم فيهما كما قال الشارح ومثله في نت والشيخ  
سالم وعج (قوله) وان قال أب) أي أوجد فالمراد بالاب كل من يحرم على الولد نكاح زوجته (قوله) نذب التنزه)  
أي التباعد عنها قال الشيخ كريم الدين وينبغي اذا صدقت الحرمة الاب أن تؤخذ باقرارها فلا يجوز أن  
تزوج الولد وظاهره أنه لا ينتظر لما تعلق به الامة لاتهامها في محبة الولد أو ضررها اه عدوى (تنبيه) من  
ملك جارية أبيه أو بنه بعد موته ولم يعلم هل وطئ أم لا فقال ابن حبيب لا تحل وبه العمل واسحسنه  
الخمعي في العلي وقال يندب التباعد عنها في الوحش ولا تحرم الاصابة وكذا ان باعها الاب لابنه أو بالعكس  
ثم غاب البائع أو مات قبل أن يسأل فلا تحل مطلقا وان كانت من العلي فلو أخبر البائع منهما الآخر

عليها (أو) قال (وطئت) هذه (الامة) أو تلذذت بها وهي في ملكي (عند قصد  
الابن ذلك) أي انعقد على المرأة وملك من أراد أن يتلذذ بها (وانكر) الابن ما قاله الاب (ندب) له (التنزه) ولا يجب اذا لم يعلم تقدم ملك  
الاب لها ولم يفش قول الاب قبل ذلك (وفي وجوبه) أي التنزه (ان فشا) قول الاب قبل ذلك وعدم وجوبه



وجمع امرأة وأم البعل  
 ابنته أوردتها ذوق  
 (كوطئهما) أي التئمتين  
 (بالمك) فيحرم وأما  
 جمعها في المك لا للوطء  
 بل للخدمة أو أحدهما  
 لها والثانية للوطء فلا  
 يحرم (و) لو جمع بين  
 محترمتي الجمع كاختين  
 وكامرأة وعنهما أو خالتهما  
 في نكاح (فسخ نكاح  
 ثانية) منهما (صدقت)  
 الزوج أنها الثانية  
 وأولى أن علم بينة  
 (والا) تصدقه بأن  
 قالت أما الأولى أو قالت  
 لا علم عندي ولا بينة فسخ  
 نكاحها بطلاق عملا  
 بقراره و(حلف) الزوج  
 أنها الثانية وما هي  
 الأولى أن اطلع عليه  
 قبل الدخول (للهر)  
 أي لسقوط نصفه عنه  
 الواجب لها على تقدير  
 أنها الأولى وإن نكاحها  
 صحيح ولذا لا عين عليه  
 لو دخل بها وجوب  
 المهر عليه بالباء ولا بد  
 من الفسخ ويبقى على  
 نكاح الأولى بدعواه  
 من غير نكاح جديد عقد  
 فلونك غرم لها النصف  
 بمجرد نكوله أن قالت

بعدم الاصابة صدق فان باعها الاب لاجنبي والاجنبي باعها الولد والحال ان الاب البائع اخبر الاجنبي بعدم  
اصابته والاجنبي اخبر الولد بذلك فهل يصدق أو لا والظاهر أن هذا الاجنبي ان كان شأنه الصدق في  
اخباره صدق والا فلا اه تقرير عدوى (قوله أو يلان) الاول ليعاض والناسي لابي عمران (قوله الا تظهر  
الاول) أي لان قول الاب ذلك قبل العقد وفتوه عنه دليل على صدقه (قوله جمع خمس من النساء) أي في  
عقد أو عقود لكن ان جمعهن في عقد فسخ تكاح الجميع وان كان في عقد فسخ تكاح لخامسة ان علم والا  
فالجميع (قوله وجاز له بعد الرابعة) أي لان التكاح من العبادات والحرم والعبد فيها سواء بخلاف الطلاق  
فانه في معنى الحدود فكان طلاقه نصف طلاق الحر كفي الحدود (قوله كما يرويه كلامه) وهو ما قال به  
ابن وهب الا أنه ضعيف فلا يحمل المصنف عليه لانه مبين لمساواة الفتوى (قوله أو جمع ثنتين الخ) أي  
كالاختين والمرأة وعمتها أو خالتها أو بنت أخيها أو أختها أو كالأربعين اللتين كل منهما عممة للآخرى أو كل منهما  
حالة للآخرى فالأولى كما اذا تزوج كل من رجلين بأحد من رجلين بأم لا تزوي كل واحد منهما بنت فكل من البنتين عممة  
للآخرى والثانية كما لو تزوج كل من رجلين ببنت الآخر وأولادهما بنتاه كل من البنتين حالة للآخرى (قوله  
لو قدرت أمة) الظاهر أن أمة هنا موصولة حذف منها المضاف اليه والصلة والتقدير لو قدرت أيتهم ما أردت  
ذكر أي لو قدرت التي أردت منهم اذكر احرما وماؤه للآخرى (قوله كوطئها بالملك) اعلم ان الجمع بين المرأتين  
اللتين لو قدرت كل منهما ذكر أو الأخرى أنثى حرم عليه نكاحهما لاجل الوطء اما أن يكون بنكاح وهو ما صرح  
واما أن يكون بنكاح وملك وسيأتي واما أن يكون بالملك فقط وهو ما ذكره هنا (قوله ولو جمع بين محرمتي  
الجمع) أي وأفرد كلا منهما بعقد أو مالوجههما في عقد فسيأتي بعد في قوله كما وبنتها بعقد (قوله أو خالتها  
أي أو بنت أخيها أو بنت أختها أو أمها أو بنتها) (قوله وأولى ان علم ببنته) أي أنها ثانية وسواء دخل بها أم  
لا الا أنه ان دخل لزمه لمسمى والافسخ قبل الباء ولا شيء لها الا قرارها بانه لاحق لها ولا يعين على الزوج حينئذ  
والفسخ بلا طلاق لانه مجمع على فساد (قوله ولا تصدقه الخ) حاصله أنها اذا لم تصدقه بأن قالت أنا الاولى  
أولا علم عندي فان اطلع على ذلك قبل الدخول فسخ بطلاق ولا شيء لها من الصداق وحلف أنها ثانية لاجل  
استقاط النصف الواجب لها بالطلاق قبل الميسر على تقدير أنها الاولى وأن نكاحها صحيح فان نكل غرم  
لها النصف بمجرد نكوله ان قالت لا علم عندي لانتها شبه دعوى الاتهام وبعد عينا ان قالت أنا الاولى فان  
نكحت فلا شيء لها أصلا وان اطلع على ذلك بعد الدخول فسخ النكاح بطلاق وكان لها المهر كاملا بالبناء  
ولا يعين عليه وبقى على نكاح الاول بدعواه من غير تجديد عقد (قوله بأن قالت أنا الاولى) أي وقال الزوج  
بل أنت الثانية وقوله أو قالت لا علم عندي أي وقال لها الزوج أنت ثانية (قوله الواجب لها) أي بالطلاق  
فيل المس على تقدير الخ (قوله ولذا) أي ولاجل أن لمقه لاجل سقوط نصف الصداق عنه لا يعين الخ (قوله  
ولا بد من الفسخ) أي بطلاق لاحتمال انها الاولى (قوله فلو نكل) أي في حالة ما واطلع عليه قبل الدخول  
فهنا بيان لمصهوره وحلف (قوله فهو راجع لما قبل والا) أي وليس راجعا لما بعده وهو ما اذا لم  
يصدق لان فسحه بطلاق دخل أولا (قوله لانه) أي ما قبل الا وهو ما اذا مدت الزوج على انها ثانية (قوله  
أو كل محرمتي الجمع) أي كالمرأة وعمتها أو خالتها أو بنت أخيها أو بنت أختها (قوله فيفسخ) أي أبدا (قوله  
لكن تختص الأم وبنتها) أي عن بقية محرمتي الجمع (قوله الا أن لتأيدته أي تأييد تحريم الام وبنتها  
المجموعتين في عقد (قوله اما أن يدخل بهما) المراد بالدخول طلق التلذذ (قوله وتأيد تحريمهما) أي

(۲۹ - دسوفی نامی)

( ٢٩ - دسوقى ثانی ) لاعلم عندى وبعد عینها ان قالت انا الاولى فان لم تحلب سقط حقها وقوله ( بلا طلاق ) متعلق بقوله وفسخ نکاح ثانیة صدقت فهو راجع لما قبل والا لا بد من جمع على فساد و آخره ليشبه به قوله ( کأُم و ابنتها ) أو أخین او کل محرمتی الجمع جمعهما ( بعقد ) أى فی عقد واحد فیفسخ بلا طلاق لا بجمع على فساد لکن تختص الأم و بناتها بتأیید التحريم الا ان لنا بیده ثلاثة أوجه لانه إما ان یدخل بهما أولا یدخل بواحدة أو یدخل بواحدة فقط فاشارة لا ولها بقوله ( ونا بدتکریمهما )



معا (ان دخل) بهما وعليه صداقهما (ولا ارث) ان ماتت الواحدة لانه مجمع على فساد (وان ترتبتا) في العقد بان عقد على احدهما بعد الاخرى فالحكم كذلك في الاحكام (٢٢١) الاربعة المذكورة وهو الفسخ بلا طلاق وتأيد تحريرهما ان

دخل بهما وعدم الميراث ولزوم الصداق فعلم ان جواب الشرط محذوف ولو قال كان ترتبتا كان أحسن وأشار الوجه الثاني بقوله (وان لم يدخل بواحدة) وكاتب العقد فسخ نكاحهما (حلت الام) بعقد جديد ولا أثر لعقد على البنت للاجماع على فساد (واذا حلت الام فأولى البنت لان العقد على الام لا يحرم البنت اذا كان صحيحا فأولى ابا كان فاسدا وسكت عن الوجه الثالث وهو ان يدخل بواحدة وقد كان جمعها بعقد ففسخ نكاحهما وتأيد تحرير من لم يدخل بها وتحلل التي دخل بها منهما بعقد جديد بعد الاستبراء (وان ترتبتا) قبل البناء بهما (ولم تعلم السابقة) منهما (فالارث) بينهما لو جود سببه وجهل مستحقه (ولكل) منهما (نصف صداقها) المسمى لها لان الموت كان لكل تدعيه والوارث بنا كرها فيقسم بينهما وشبه في الارث والصداق لامن كل وجه قوله (كان) تزوج خسا في عقود أو

انه اذا عقد على أم وابنتها ووطئهما فانهما يحرمان عليه أبا ابدا إذا كان جاهلا بالتحرير بان كان حديث عهد بالاسلام بعقد حل نكاح الام وابنتها وان كان عالما بالتحرير فانه ينظر الى نكاحه هل يدرا الحد عن الواطئ بان كان يجهل أنها بنتها أولا يدرا الحد عنه بان كان يعلم انها بنتها ويجري على ما مر من تحريرهما ان كان يدرا الحد والا كان زنا فلا يحرمان على المعتقد (قوله وعليه صداقهما) أي وعليهما الاستبراء بثلاث حيض (قوله ان مات) أي قبل الفسخ (قوله لانه مجمع على فساد) أي وقد تقدم ان المجمع على فساد لا يوجب الميراث ولو حصل الموت قبل الفسخ (قوله وان ترتبتا) لا يصح أن يكون هذا مبالغة وان المعنى هذا اذا عقد عليهما معا بل وان ترتبتا في العقد وتكون المبالغة في الفسخ بلا طلاق وتأيد التحريم ان دخل بهما ولزوم الصداق وعدم الميراث بل يتعين أن تكون ان شرطية والجواب محذوف كما اقتصر عليه الشارح لان شرط المبالغة أن يكون ما بعد هذا خلا فيما قبلها وهذا ليس كذلك لان ما قبلها العقد عليهما واحدا وما بعدها ترتب (قوله وكاتب العقد الخ) احتراز عما اذا عقد عليهما عقدين مترتين ولم يدخل بواحدة فيفسخ عقد الثانية فقط بخلاف ويسلك الاولى كانت الام أو البنت ثم ان كانت التي فسخ نكاحها الام فهي حرام ابدا وان كانت البنت كان له ان يطلق الاولى وهي الام ويتزوجها وهذا مع علم لا ولي والثانية وأما مع جهل ذلك فقد مر نحوه في قوله وفسخ نكاح ثانية صدقت الخ (قوله وحلت الام) أي على المشهور خلا فالعبد الملك القائل بعدم حلها اجراء الفاسد تجري الصحيح (قوله للاجماع على فساد) أي وعلى كون العقد على البنات يحرم الامهات اذا كان العقد صحيحا أو مختلفا في فساد (قوله فأولى اذا كان فاسدا) أي فالخاص ان حلية البنت لا خلاف فيها لان العقد الصحيح على الام لا يحرم البنت فالاولى الفاسد والخلاف انما هو في حلية الام وعدم حلها والمشهور وحليتها ولذا اقتصر المصنف على حلها (قوله وقد كان جمعها بعقد) أي وأما لو جمعها في عقدين مترتين ودخل بواحدة فان كانت تلك التي دخل بها الاولى ثبت عليها بلا خلاف ان كانت البنت وفسخ نكاح الثانية وتأيد وان كان المدخول بها الام فكذلك على المشهور أي ثبت نكاح الام وقبل انهما يحرمان لان العقد على البنت يفرض الحرمة ولو كان فاسدا وان دخل بالثانية وكانت البنت فرق بينهما وبينه وكان لها صداقها وله تزويجها بعد الاستبراء وان كانت الام حرمنا ابدا اما الام فلان العقد على البنات يحرم الامهات وأما البنت فلان المدخول بالامهات يحرم البنات ولو كان العقد فاسدا كما هنا ولا ميراث (قوله ولم تعلم السابقة الخ) يعني أنه اذا عقد على الام وابنتها مترتين ومات ولم يدخل بواحدة ولم تعلم السابقة في العقد فان الارث بينهما الثبوت سببه وجهل مستحقه ويجب لكل واحدة نصف صداقها لان بالموت تكمل عليه الصداق وكل منهما الوارث بنا كرها فيؤخذ منه نصف الصداقين فيعطى لكل واحدة نصف صداقها سواء اختلف الصداقان أو استويا في القدر (قوله وكل تدعيه) أي تدعي انها مستحقه لكونها الاولى فنكاحها صحيح (قوله والوارث بنا كرها) أي ويقول لها أنت ثانية فلا صداق لك لفساد نكاحك (قوله فيقسم) أي كل صداق من الصداقين بينهما أي بين الزوجة والوارث لانه مال تنازعه اثنان (قوله كان تزوج خسا في عقود) أي ثم مات وقوله أو أربعة في عقد وأفراد الخامسة أي أوجع اثنتين أو ثلاثة في عقد وأفراد ما بقي كل واحدة بعقد (قوله فان دخل بالجميع) أي والحال أنه لم يعلم الخامسة وقوله فلهن خمسة أصدقة أي والميراث يقسم بينهما أخماسا (قوله تدعي أنها ليست بخامسة) أي فنكاحها صحيح ويتكمل لها الصداق بالموت وقوله والوارث يكذبها أي فيقول انها خامسة فنكاحها مجمع على فساد فلا ميراث لها (قوله والباقي صداق ونصف) وذلك لان واحدة منهما أربعة قطعاً والاخرى محتمل أنها غير خامسة وان الخامسة غيرها من المدخول بين والوارث ينازعها فيقسم الصداق المتنازع فيه بينهما فيكون

أربعة في عقد وأفراد الخامسة (لم تعلم الخامسة) فالارث بينهما أخماسا ولن مساهمتهن صداقها فان دخل بالجميع للباقيتين فلهن خمسة أصدقة وباربع فلكل صداقها والتي لم يدخل بها نصف صداقها انها تدعي أنها ليست بخامسة والوارث يكذبها فيقسم بينهما وثلاث فلكل صداقها والباقي صداق ونصف يكون لكل منهما ثلاثة أرباع صداقها بنسبة قسم صداق ونصف عليهما وبأثنتين



وواحدة فللباقى ثلاثة  
أصدقة ونصف لكل  
واحدة ثلاثة أرباع  
صداقها وعن صداقها  
وان لم يدخل بواحدة  
فأربعة أصدقة لكل  
منهن أربعة أنجاس  
صداقها ( وحلت  
الاخت ) الثانية  
ونحوها من كل محرمة  
الجمع فلو قال كالاخت  
لكان أشمل أى إذا أراد  
وطء الثانية بملك  
أو نكاح حلت له (مبنوة  
السابقة) بخلع أو بنات  
أو بانقضاء عدة الرجعي  
أو بطلاقها قبل الدخول  
(أو زوال ملك) عن  
السابقة (يعنى وان  
لاجل) يؤخذ منه منع  
وطء العتقة لأجل وهو  
كذلك لأنه يشبه نكاح  
المنعة (أو كتابة) عطف  
على زوال الملك لأعلى  
عنق لان الكتابة  
لا يزول بها الملك فان  
عجزت لم تحرم الأخرى  
(أو انكاح) أى عقد  
(بحل) ووطؤه (المبنوة)  
أى بحيث لو حصل فيه  
وطء حلت به المبنوة  
بأن يكون صحيحا لازما  
أو فاسدا يعضى بالدخول  
وليس مراده بحل  
المبنوة الدخول بها  
(أو أسر) لأنها مظنة  
اليأس (أو إياى إياس)  
لا يرجع معه عودها

للباقيتين صداق ونصف (قوله فللباقى صداقان ونصف) لان اثنتين منهن صداقين قطعاً وصداق  
الثالثة يزارع فيه الوارث لانه يقول واحدة من الثلاث لم يدخلن خامسة فلا شئ لها وهن يقطن الخامسة ليست  
واحدة منابل من اللتين دخل بهما فلنا ثلاثة اصدقة كوامل فيقسم ذلك الصداق الذى وقع فيه التنازع بين  
الوارث وبينهن فيصير صداقان ونصف وإذا قسم ذلك على ثلاثة شخص كل واحدة ثلاثة أرباع صداقها وثلاث  
ربعه وان شئت قلت خمسة أسداس صداقها وقوله ثلاثة أرباع صداقها وعن أى وان شئت قلت كما قال ابن  
عرفة لكل واحدة سبعة أثمانه والمعنى واحد (قوله وان لم يدخل بواحدة فأربعة أصدقة الخ) هذا قول محمد  
ومحمّدون وهو المشهور وقال ابن حبيب لكل واحدة نصف صداقها لاحتمال أن الخامسة وظاهر التشبيه  
ان المصنف مشى على هذا القول المقابل للشهور وأجاب الشارح فيما مر بأن التشبيه فى الارث والصداق  
لامن كل وجه بل من جهة قسمة المحقق وجوبه وهو صداق واحد فى المسئلة الاولى وهى قوله وان مات ولم  
نعلم السابقة الخ يقسم على امرأتين فيكون لكل واحدة نصف صداقها والمحقق وجوبه فى الثانية وهو  
أربعة أصدقة يقسم على خمسة اهـ بن (قوله وحلت الاخت الخ) يعنى أنه اذا عقد على امرأة أو تلذذ بها منه  
فلا يحل له التلذذ باختها أو عتقها مثلاً بنكاح أو ملك الا اذا بان الاولى ان كانت منكوحة أو زال ملكها ان  
كانت أمة (قوله أو بانقضاء عدة الرجعي) والقول قولها فى عدم انقضاء عدتها لانها مبنوة على فرجها فان  
ادعت احتباس الدم صدقت بيمينها لأجل النفقة لا نقضاء سنة فان ادعت بعدها تحريراً كانظرها النساء فان  
صدقتها تربص لا قصى أمد الحمل والالم يلزمه تربص لا قصى أمد الحمل وهل منع الرجل من نكاح كالاخت  
فى مدة عدة تلك المطلقة يسمى عدة أو لا قولان وعلى الاول فهى إحدى المسائل التى يعتد فيها الرجل فانها من  
نحوه أربع زوجات فطلق واحدة وأراد أن يتزوج واحدة فلا بد من تربصه حتى تخرج الاولى من العدة ان  
كان طلاقها رجعيًا كما باقى والثالثة اذا مات ربيبه وادعى أن زوجته حامل فيجب أن يتجنب زوجته حتى  
تستبرأ بحضة لينظر هل زوجته حامل فرت حملها أو غير حامل ولا يقال انه قد يتجنبها فى غير هذا كاستبرائه  
من فاسد لان المراد التجنب لغير معنى طرأ على البضع (قوله يؤخذ منه) أى لانه لو لم يمنع الوطء بالنكاح لما  
أبيع له وطء الاخت (قوله أو كتابة) أى اللامة السابقة فيحل بها من يحرم جمعها معها لان المكتوبة  
أحرزت نفسها وماله والى السيد ووطؤها والاصل عدم عجزها خلافاً للضمى حيث قال لا تحل محرمة الجمع  
بكتابة الاولى (قوله لم تحرم الاخرى) أى بل لاله الاسترسال عليها وترك الاولى التى عجزت وله ترك الاخرى  
والاسترسال على التى عجزت واقتصاره على العتق والكتابة يقتضى عدم حلية الاخت بتدبير السابقة وهو  
كذلك نعم مثل العتق لأجل عتق البعض وان لم بكل عليه عتقها لى بن (قوله أو انكاح الخ) أى أنه اذا وطئ  
أمة وأراد أن يتزوج أختها أو يطأها بالملك فلا يحل له الا اذا حرم فرج الاولى بانكاح محل ووطؤه المبنوة بان  
يكون صحيحا لازما أو فاسدا يعضى بالدخول فتحل الاخت بمجرد العقد الفاسد المذكور لانه يصح دق عليه أنه  
عقد محل ووطؤه المبنوة (قوله وليس مراده بحل المبنوة الخ) الاولى وليس مراده بالنكاح الذى يحل  
المبنوة الدخول بها لانه يقتضى انه لا يحل لها الا الدخول لا العقد وليس كذلك (قوله لانها مظنة اليأس) أى  
ولذا لم يقيد المصنف الاسر باليأس بخلاف الباقي فانه لما كان غير مظنة لليأس قيده به (قوله وهذا فى  
موطوءة بملك) أى وأما من توطأ بالنكاح فلا يحل من يحرم الجمع معها بأسرها وأباقها فان طلقها فى حال  
أسرها طلاقاً بائناً حل من يحرم جمعها معها وأما ن طلقها طلاقاً رجعيًا لم تحل كاختها الا يعضى خمس سنين  
من أسرها لاحتمال حملها وتأخره لا قصى أمد الحمل وثلاث سنين من يوم طلاقها لاحتمال ربيتها وحضتها  
فى كل سنة مرة هذا اذا كان الا باق أو الاسر ليس بفور ولادتها والاحلت بعضى ثلاث سنين من طلاقها  
(قوله أو بيع دلس فيه) يعنى أن يبيع السيد لأمته المبيعة ببيعها مجعاً كافى فى حلية من يحرم اجتماعها معها  
مالم يكن اشترط فى ذلك البيع مواضعة أو خياراً أو عهداً والا فلا تحل الاخت الا اذا خرجت من المواضعة

والافلا وهذا فى موطوءة بملك فيحل له أن يطأ بملك أو نكاح من يحرم جمعها معها (أو يبيع دلس فيه)



وأولى ان لم يدلس فيحل بمجرد وطء كاختها (لا) يبيع أو نكاح (فاسد لم يفت) بمحو الشوق فأعلى في البيع ويدخل في النكاح فلا تحل الثانية فان فات حلت (و) لا (حيض و) لا (عدة شبهة) أي استبراء من وطء شبهة (و) لا (رتة) من أمة وأمان من زوجة ولو أمة فتحل به الاخت لقسم النكاح ويدخل في قوله سابقا بينونة السابقة وانما لم تحل في الحيض وما بعده لقصر زمانه والغالب في الردة الرجوع للإسلام (و) لا (أحرام) بأحد لتسكين لقصر زمانه أيضا (وظاهر) إقدرة على رفع حرمة بالكفارة (واستبراء) من زنا وقيل مراده به المواضعة ولو عبر به كان أولى (و) لا يبيع (خيار) (٣٨) له أو لغيره لأنه منحل (و) يبيع (ععدة ثلاث) لانه يرد فيها بكل

حادث والحوادث كثيرة وزمنها قصير بخلاف ععدة السنة فتحل كالاخت أطول زمنها وندور أدائها (و) لا (إعدام سنة) أو سنتين أو ثلاث بخلاف السنين الكثيرة (و) لا (هبة لمن يعتصرها منه) بلا عوض كوله قبل حصول مفوت وعنده بل (وان) كان الاعتصار (يبيع) كنيته الذي في حجره والمراد به الشراء أي وان بشره منه (بخلاف صدقة عليه) أي على من يعتصرها منه (ان حيزت) بأن حازها له غير المتصدق بالكسر اذ لا يكتفي في حياها حوزة هو المتصدق عليه ويكتفي الحوزة الحكيم كأن أعتقها أو وهبها المتصدق عليه قبل الحوزة لمضي فعله والمعتمد أن الصدقة عليه كالهبة لانه أخذها منه بالشراء جبرا (و) بخلاف (إعدام)

وكذا من أمد الخيار والععدة لان الضمان في مدة المواضعة والععدة والخيار من البائع ولو كان السيد عالما بالعيب وكتبه عن المشتري لان المشتري التمسك بها وأخرى ان لم يعلم البائع به (قوله وأولى ان لم يدلس) وانما نص على المدلس لان فيه خلافا هل يكون بمجرد كافيا في حل الاخت أم لا اه بن (قوله لا يبيع أو نكاح فاسد لم يفت) مقتضى كلام بن عند قول المصنف أو نكاح محل المتبوتة أن يقصر قول المصنف لا فاسد لم يفت على خصوص البيع لان النكاح الفاسد اذا كان يعض بالدخول تحل به الاخت ولو لم يحصل دخول بالفعل (قوله ولا حيض) أي لا يحل كالاخت حرمة الاولى عليه لحيض أو نفاس أو استبراء من وطء شبهة (قوله وعدة شبهة) تقييده العدة بالشبهة حسن لا بد منه لانها لو كانت من نكاح صحيح لكان النكاح وحده محرما والعدة من توابعه (قوله أي استبراء من وطء شبهة) أشار بهذا الى أن مراده بالعدة الاستبراء لان ما يوجب وطء الشبهة من التربص يسمى استبراء لعدة وإطلاق العدة عليه مجاز (قوله وانما لم تحل) أي الاخت وقوله في الحيض أي حيض الاول (قوله الرجوع للإسلام) أي الخوف القتل (قوله وظاهر) مثله الحلف على ترك وطء السابقة ولو بغيره فلا تحل به الاخرى كما قاله ح (قوله وقيل مراده به المواضعة) حاصله أن بعض الشراح جعل قوله واستبراء وخيار وععدة ثلاث مرتبطة بقوله ويبيع دلس فيه على أنها قيد فيه وحينئذ فيكون المراد بالاستبراء المواضعة وكأنه قال محل كون البيع الصحيح ولو دلس فيه كافيا بمجرد في حلية الاخت ما لم يكن فيه مواضعة أو خيار أو ععدة ثلاث والا فلا يكون بمجرد كافيا بل لابد من الخروج منها (قوله أو سنتين) أخذ ذلك من قول المصنف لا في بخلاف إعدام سنتين فان ما قبلته للسنة يقتضي أن المراد بها ما قبل السنين الكثيرة (قوله وهبة لمن يعتصرها منه) المراد بالهبة هنا هبة غير الثواب بدليل الاعتصار لأن هبة الثواب يبيع ولا اعتصار في البيع فجعل بعضهم هبة الثواب داخلية في كلام المصنف غير ظاهر (قوله كوله) أي سواء كان صغيرا أو كبيرا ومفهوم لمن يعتصرها منه أن الهبة لغيره تحل به كالاخت (قوله بخلاف صدقة عليه ان حيزت) أي لانه لا اعتصار في الصدقة قاله ابن عبد السلام (قوله أي على من يعتصرها منه) أي وهو عبدة وابنه الكبير والصغير والقيم الذي في حجره وقوله بأن حازها الخ ناظر لما اذا كان المتصدق عليه صغيرا في حجره وقوله ويكتفي الخ ناظر لما اذا كان المتصدق عليه كبيرا (قوله ان حيزت) هذا شرط بالنسبة لحالة الاخت وأما بالنسبة لجهة الصدقة فيكتفي حوزة محجوره (قوله والمعتمد) أي كافي ح نقلا عن ابن فرحون (قوله كالهبة) أي في كونها لا تحل بها الاخت وقوله لانه الخ أي وحينئذ فلا يتم ما قاله المصنف (قوله لانه أخذها منه) أي سواء كان صغيرا أو كبيرا لا يقال ان شراء الولي مال محجوره لا يجوز فكيف يكون له نزعها بالبيع من محجوره اليتم قلت ان المتنع شراء مال محجوره الذي لم يهبه له وأما ما وهبه له فيكره له شراؤه ولا يكون ممنوعا منع تحريم اه عدوى (قوله وبخلاف إعدام سنتين) في كلام المصنف إشعار بمنع وطء الخدمة ولو قبل زمن الخدمة لانه لو لم يمنع وطؤها ما حلت الاخت وبهذا صرح أبو الحسن وحاصل المعتمد ان الامة الخادمة لا يحل وطؤها قبل زمن الخدمة أو كثر لانه لم تحل الاخت اذا قل زمن الخدمة لقصر الزمان كالأحرام والحيض بخلاف ما اذا كثر زمن الخدمة فان حلها ظاهر (قوله وطء) أي الثانية من حيث الوطء

الموطوءة (سنتين) كثيرة كأربعة فأعلى ومثل الكثيرة حياة المخدم (ووقف) عنهم (ان وطئتهما) الاولى ان تلذذ بهما (لحرم) واحدة منهما وجه من الوجوه السابقة (فان أبقى الثانية) وطء أي التي وطئها بعد الاخرى (استبراء) لفاسد ما به الحاصل قبل التحريم وان لحق به الولد وان أبقى الاولى فلا استبراء ان لم يعد لو طئها بعد وطء الاخرى أو زمن الإيقاف ثم أشار الى جمع الاختين بنكاح وملك وفيه صورتان سقى النكاح للملك وعكسه وأشار الى قول اولي بقوله (وان عقد) على إحدى محرمتي الجمع (فاشتري) بعد عقده كاختها (فالاولى) هي التي تحل وهي ذات العقد ولا يجوز له وطء المشتراة (فان وطئ) المشتراة أو تلذذ بها صار بمنزلة وطء الاختين



فيوقف عنهما حتى يحترم واحدة منهما ما سبق وأشار الثانية وهي (٢٢٩) سبق الملك بقوله (أو عقد) على الاخت (بعد

تلدن باختيارك) له  
عليها (فكلا أول) أي  
حكمه كحكم الفرع  
الأول وهو قوله ووقف  
ان وطئها يحترم فقوله  
فكلا أول جواب عن  
المستثنى (و) حرم  
(الثبوت) أي المطلقة  
ثلاثاً للحر أو اثنتين للعبد  
ولو علقه على فعلها  
فأختته قصداً أو في  
نكاح مختلف فيه وهو  
فاسد عندنا خلافاً  
لشبه في الأول ولابن  
القاسم في الثاني أي  
حرم وطئها بنكاح أو  
ملك على من أبتا (حتى  
يولج) أي يدخل في  
العقل (بائع) وقت  
الإبلاج ولو صيا وقت  
العقد (قدر الحشفة)  
أن لم يكن له حشفة فإن  
كان له حشفة فلا بد من  
إبلاجها أنزل أولاً ولا  
بد أن يكون مسلماً فلا  
يكفي صبي ولا كافر تزوج  
كناية قد أبتا مسلم  
(بلا منع) شرعي فيخرج  
الإبلاج في ذرا وأحيض  
أو ناس ولو بعد  
انقطاعهما وقبل  
الغسل وأحرام وصوم  
واعتكاف (ولا نكرة  
فيه) أي في الإبلاج  
من أحد الزوجين بأن  
أقرباه أولم يعلم منهم ما  
اقرار ولا انكار فإن  
انكرا أو أحدهما لم

(قوله أو عقد الخ) هذا العقد لا يجوز لقول المدونة لا يجزئ وحل على التحريم ونصها من كانت له أمة يطؤها  
بالمك ثم أنه تزوج اختها فإنه لا يجزئ نكاحه ولا أفسخه ويوقف ما أن يطلق أو يحرم الأمة وقوله يطلق أي  
قبل البناء فهو بائن وهو محرم كما تقدم اه بن (قوله بعد تلذذ باختيارها) مفهومه أنه لو كان قبل تلذذه  
باختيارها لكان عقد نكاح أحدى أختين بعد شرائه للأخرى وقبل تلذذهما فلا يكون الحكم كذلك والحكم  
أنه ان أبقى الأولى وهي التي اشتراها للوطء إلا للخدمة أبان الثانية التي عقد عليها وإن أبقى لثانية وقف عن  
الأولى أي كف عنها ويؤكل لامانته ولا يؤمر بزوال ملكها بعنق أو بيع ولا يكتبانها أو نكاحها (قوله  
كحكم الفرع الأول) أي فيجب عليه أن يوقف عنهما حتى يحترم أيتهما شاء ما المنكوحه بفرأها بالينونة  
أو بفرأ المملوكه بزوال الملك (قوله أي المطلقة ثلاثاً للحر) أي سواء كانت الزوجة حرة أو أمة وكذا يقال  
فيما بعده وسواء وقع الطلاق الثلاث في مرات أو وقع مرة واحدة على المعتد خلافاً لقال بلزوم طلاق  
واحدة إذا وقع الثلاث في مرة واحدة ونسب في النوادر هذا القول لابن مغيث كما في الشامل ونسبه بعضهم  
أيضاً لا شهب وهو قول ضعيف جداً المخالفة للإجماع (قوله ولو علقه على فعلها الخ) كان دخلت الدار وأنت  
طالق ثلاثاً فدخلتها فاصدة حسنة تحرم عليه عند ابن القاسم وغيره خلافاً لشهب القائل بعدم وقوع  
الطلاق معاملة لها ينقيض قصدها قال أبو الحسن على المدونة وهذا القول له ذوالمشهور وقول ابن القاسم  
وكذا ذكر ابن رشد في المقدمات (قوله أو في نكاح مختلف فيه وهو فاسد عندنا) أي كنه نكاح المحرم والشغار  
وانكاح العبد والمرأة فإن هذه الأنكحة مختلف في صحتها وفسادها ومذهبنا فسادها فإطلاق الزوج في  
هذه الأنكحة ثلاثاً حرمت عليه خلافاً لابن القاسم القائل أنه يقع عليه ذلك الطلاق نظر العدة النكاح  
على مذهب الغبير ولا يتزوجها إلا بعد زوج فلو تزوجها قبل زوج لم يفسخ نكاحه نظر المذهب من فساد  
النكاح وعدم لزوم الطلاق فيكون هذا النكاح الثاني صحيحاً (قوله حتى يولج بائع) أي سواء كان حراً أو  
عبد إذا عقد عليها عبد ولو لم يملك الزوج باذن سيده وكان بالغاً أو ولج فيها حشفته فقد حلت فلو كان ملكاً  
لزوج ووجه لها انفسخ النكاح وكان لمطلقها العقد عليها بعد العدة (قوله ولا بد أن يكون مسلماً) هذا  
القيس مأخوذ من قول المصنف الآتي لازم لأن الزوم يستلزم الصحة والصحة تستلزم الإسلام (قوله بلا  
منع) أي حالة كون ذلك الإبلاج ملتبساً بعدم المنع منه شرعاً (قوله فيخرج الإبلاج في ذرا) أي فلا يكون  
الإبلاج فيه ولا فيما بعده كافياً في حلها لمبتها ويؤخذ من قوله بلا منع شرط كونها مطيقة لأن وطء من  
لا تطبق جناية وهي ممنوعة انظر ح (قوله وصوم) أي سواء كان واجباً أو كان تطوعاً كما هو ظاهر المدونة  
والموازية عند الباقي وغيره واختاره ابن رشد وقال ابن الماجشون الوطء في الحيض والأحرام والصيام  
يحلها وقيل إن محل القولين في الوطء في صوم رمضان وانذر المعين وأما الوطء فيما عداهما كصيام  
التطوع والقضاء والنذر غير المعين فله محلها اتفاقاً واختاره الأئمة انظر التوضيح اه بن ووجه ما قاله  
الغنى أنه يفسد مجرد المرافاة فيبقى الوطء لا منع فيه بخلاف رمضان وانذر المعين فإن الزمن المعين حرمه  
(قوله أولم يعلم منهما اقرار ولا انكار) أي لأن الأصل الصدق وبطل ما يأتي في حلها بالمجنون خلافاً لما في  
البدر القرافي نعم إذا استلحا حزين فلا بد من اقرارهما (قوله فإن أنكرا أو أحدهما لم يحل) أي سواء كان  
ذلك قبل الطلاق الثاني أو بعده ولو بعد طول ما لم يحصل تصديق عيه قبل الانكار والأفلا عبرة بالانكار  
وأما لو كان تصادقهما بعد الانكار فلا عبرة به (قوله بانتشار) أي ملتبساً بذلك الإبلاج بانتشار الذكر (قوله  
ولو بعد الإبلاج) أي هذا إذا كان الانتشار حاصلًا عند الإبلاج أي إدخال الذكر في الفرج بل ولو حصل  
الانتشار بعد الإبلاج أي دخوله فيه (قوله تنبيه) لا بد في حلية المبتوتة أن لا يكون الإبلاج في هوا الفرج  
وأن لا يلف على الذكرك خرقه كثيفة وفي حليتها مع الخرقه الخفيفة خلاف قطاهر عقب الحلية وفي البدر

تحل (بانتشار) ولو بعد الإبلاج ولا يشترط أن يكون تاماً (في نكاح) فلا تحل مبتوتة بوطء سيدها (لازم) للزوج من ابتداء



أو بعد الإجازة فلا تحل بوطه محجور كعبد أو سفيه لم يأذنه ولية في العقد الا بوطه بعد الإجازة ولا ذى عيب أو مغرورة الا بوطه بعد الرضا (وعلم خلوة) بين الزوجين وثبتت بأمرأتين لا يتصادقهما (و) علم (زوجة فقط) بأوطه لا تجنونة أو مغمى عليها أو نائمة وخرج بقوله فقط الزوج فتحل به ولو لم يعلم كجنون (ولو) كان المولى (خصيا) وهو المقطوع الاتنين دون الذكر ان علمت به حال الوطه والا فهو نكاح معيب (كنزويج) مبتوتة (غير مشبهة) لنسائه وأولج (للمين) أى تزوجها لاجل عين حلفها الزوجته ان لم أتزوج عليك فأنت طالق فتزوج بدنيته وطلقها فانها تحل لمن يتهاون كان لاير (٣٣٠) في عينه اذا لاير الا اذا تزوج من تشبه أن تكون من نسائه (لا بفاسد)

ولو دخل (ان لم يثبت بعده) أى بعد البناء فان ثبت بعده حلت (بوطه فان وفى) حلها بالوطه (الاول) الذى حصل به الثبوت بناء على أن النزاع ووطه وعدم حلها بناء على أنه ليس بوطه وهو الاحوط هنا (تردد) ثم مشل للفاسد الذى لا يثبت بالدخول بقوله (تحلل) وهو من قصد التحليل لغيره (وان) نوى التحليل (مع نية امساكها مع الاعجاب) لا تنفائية الامساك على الدوام المقصودة من النكاح ويفرق بينهما قبل البناء وبعده بطلقة بائنة (ونية المطلق) التحليل (ونيتها) أى المرأة التحليل ولو اتفقا على ذلك (لغو) لا أثر لها فهي غير مضرّة في التحليل اذا لم يقصد المحلل (وقبل دعوى) مبتوتة (طارئة) من بلد بعيد يعسر عليها

انها لا تحل معها المنع العسيلة وكلام عبيق أظهر كما قرر شيخنا (قوله أو بعد الإجازة) وذلك في كل نكاح فيه خيار لا أحدهما كما مثل وقوله والمغرورة أى بحرية (قوله وعلم زوجه فقط) هذا هو المعتمد دخلا فالمن قال لا بد من علم الزوج أيضا (قوله ان علمت به حال الوطه) أى ان علمت بكونه خصيا حال الوطه لانها اذا علمت بذلك وسكنت حتى أتم الوطه كان النكاح لازما ولا خيار لها (قوله فهو نكاح معيب) أى وحينئذ فلا يحلها لأنه غير لازم (قوله فتزوج بدنيته) أى وأولج فيها حشفته أو قدرها (قوله لا بفاسد) أى لا تحل بوطه مستند لنكاح فاسد (قوله بوطه نان) متعلق بعقد زهر رطب بالمفهوم وهو ثبوت به بعده كما أشار لذلك الشارح (قوله تردد) التردد للباجي قال في التوضيح بناء على أن التزاع ووطه أم لا اه بن (قوله ثم مثل لفاسد الخ) انما جعل قوله كحل تمثيلا للفاسد لا تشبيها به لايهامه به غير فاسد لان الشيء لا يشبه بنفسه (قوله يحلل) أى ان من تزوج امرأة أبتهاز وجهها بنية احلالها له أو بنية الاحلال مع نية الامساك ان أعجبه فان نكاحه يفسخ قبل الدخول وبعده ولا تحل بوطه لميتها لا تنفائية الامساك المطلقة المشترطة شرعا في الاحلال لما خاطها من نية التحليل ان لم تعجبه (قوله مع الاعجاب) بان نوى التحليل ان لم تعجبه وامساكها ان أعجبه (قوله لا تنفائية الامساك الخ) أى وله المسمى بالبناء على الاصح وقيل مهر المثل نظرا الى ان العقد قد على وجه التحليل أثر خلا في الصداق وهذا القول الثاني ضعيف وان كان موافقا للقواعد كما قال شيخنا قال ابن رشد وهذا الاختلاف في الصداق انما يكون اذا تزوجها بشرط ان يحلها ولو نوى أن يحلها دون شرط كان بينه وبينها وبينه وبين أوليائها لم ذلك الزوج أو لم يعلم لكان لها الصداق المسمى قولاً واحدا اه بن (قوله بطلقة بائنة) اعلم أنه ان تزوجها بشرط التحليل أو بغير شرط لكنه أقرب قبل العقد فالفسخ بغير طلاق وان أقرب به بعده فالفسخ بطلاق كما في التوضيح وابن عرفة قال الباجي وعندي أنه يدخله الخلاف في النكاح الفاسد المختلف فيه هل بطلاق أم لا وهو مخير بين ظاهر انظر بن وما قاله الباجي هو الذى مشى عليه الشارح (قوله اذا لم يقصد المحلل) أى فالعقرب في تحليلها وعدم تحليلها بنية المحلل دون غيره لان الطلاق بيده ومحل فساد النكاح اذا قصد المحلل تحليلها ما لم يحكم بعقبتها من راء كشانهي والا كان صحيحا لان حكم الحاكم في المسائل الاجتهادية يرفع الخلاف ويصير المسئلة كالجمع عليها (قوله وقبل دعوى طارئة الخ) أى من غير عيب (قوله الاولى الزوج) أى لان الذى تدعيه الامر القائم بها هو الزوج وأما التزويج فهو فعل الولي وقد يقال انهما متلازمان اللهم الا أن يكون المراد الاولوية من حيث الاختصار بقله الحروف (قوله فان قربت البلد التي طرأت منها لم تصدق الابعاد ذكر) أى من شهادة شاهدين على التزويج وامرأتين على الخلوة وهذا اذا لم يطل الزمان من يوم طلاقها ودعواها التزويج أما اذا طال الزمان بحيث يمكن فيه موت شهودها واندراس العلم بتزويجها فانها تصدق ان كانت مأمونة من غير عيب فان لم تكن مأمونة مع الطسول فهل تصدق كالمأمونة أو لا تصدق في ذلك قولان وبالجملة الطارئة من بلد قريب كالحاضرة في البلد (قوله قولان) الاول منهما لابن عبد الحكم والثاني لابن المواز وعلى الاول فالظاهر تحليلها (قوله أما

اثبات دعواها منها (التزويج) الاولى الزوج للشقة التي تلحقها وهذا كالمستثنى من قولهم لا بد في الاحلال من شاهدين على التزويج وامرأتين على الخلوة واتفاق الزوجين على الوطه فان قربت البلد التي طرأت منها لم تصدق الابعاد ذكر (كحاضرة) بالبلد (أمنت) لادياتها قبل دعواها التزويج وتحل لمن أبتهاز (ان بعد) ما بين يثبوتها ودعواها التزويج بحيث يمكن موت شهودها واندراس العلم (وفى) قبول قول (غيرها) أى غير المأمونة مع البعد وعدم قبوله (قولان) ولما كان من موانع النكاح الرق وهو قسمان ما يمنع مطلقا وما يمنع من جهة شرع في ذلك وبدأ بالاول فقال (و) حرم على المالك ذكر أو أنثى (ملكه) أى التزويج به فلا يتزوج الرجل أمته ولا المرأة عبدا لا يجاع على أن الزوجية والمالك لا يجتمعان لتنافي الحقوق أما



في الثاني تظاهر وأما في الأول فلان الأمة لاحق لها في الوطء ولا في القسمة بخلاف الزوجة ولان نفقة الرق ليست كنفقة الزوجة وليست خدمة الزوجة كخدمة الرق وشمل الملك الكامل والمبعض وذات الشائبة كالكتابة والتدبير وأمومة الولد (أو) كانت الأمة (ولده) أي لفرعه ذكر أو أنثى وان سفل ونسخ نكاح من تزوج أمته (٢٣١) أو أمة ولده (وان طراً) ملكة أو ملكة

لها أو لبعضها بعضاً  
التزويج بشرائه أو  
أو صدقة أو ائتمار  
طلاق) لانه يجمع على  
فساده (كراهة) من زوجة  
بعده طراً ملكها أو  
ملك ولدها له كلاً أو  
بعضاً بوجه من وجوه  
الملك (في زوجها)  
فيفسخ نكاحها بلا  
طلاق (ولو) كان طرق  
ملكها فيه (بدفع مال)  
منها السيد (ليعتق  
عنها) ففعل لدخوله في  
ملكها تقديراً ولا  
مفهوم لدفعها مالا لأن  
منه لوسأته أو رغبته  
في أن يعتقه عنها ففعل  
بخلاف مالوسأته أو رغبته  
في عتقه من غير تعيين  
أو عينت غيرها أو دفعت  
مالاً ليعتقه عن غيرها  
فاعتقه ولو عنها فلا  
ينسخ (لان رد سيد)  
أي سيد الأمة المتزوجة  
بعيد (شراء من) أي  
أمة (لم ياذن لها)  
السيد في شراء زوجها  
من سيده فلا يفسخ  
النكاح بذلك لان  
الشراء كالعدم لعدم  
لزومه بخلاف المذونة  
ولو في عموم تجارة فيفسخ

في الثاني) أي أمانتي الحقوق في الثاني وهو تزوج المرأة بعدها (قوله تظاهر) أي لانها تطالبه بحقوق الزوجية وهو يطالبها بحقوق الرقية ومن جملة الحقين النفقة فيحصل التنازع فيها كذا قيل وقد يقال انه لا ضرر في ذلك ككل حق يقع فيهما مقاصد أو لا فلهذا أراد التنافي من حيث ان كلامهم مامسارعا ثلاً ومعولاً وأمراماً وافتأمل (قوله وأما في الأول) أي وأمانتي الحقوق في الأول وهو تزوج الرجل أمته (قوله بخلاف الزوجة) أي وحينئذ فيحصل التنازع بينهما في ذلك فاذا طالبت بالوطء أو القسم لأجل ذلك طلبها برفع ذلك عنه بالملك (قوله ليست كنفقة الزوجة) أي بل أقل منها فيقتضي كونها أمته أن تكون نفقتها قليلة ومقتضى كونها زوجة أن تكون نفقتها كثيرة فاذا أراد تقليل نفقتها انظر الكونها أمة طالبت بكثرة ما تنظر الكونها زوجة ويقع التنازع بينهما (قوله وليست خدمة الزوجة الخ) أي وحينئذ فيحصل التنازع فيما ذكر (قوله كالكتابة) أي كذا الكتابة وذو التدبير وذو أمومة الولد (قوله أو كانت الأمة ولده) أي انه يحرم على الاب أن يتزوج بامته ولده لقوة الشبهة التي للاب في مال ولده وسواء كان الاب حراً أو عبداً (قوله أي لفرعه) أي سواء كان ابنه أو بنته أو ابن بنته أو ابن ابنه والحاصل ان المراد بولده ما يشمل ولد البنت وهو ما يفيد كلام عجم والقلشاني وزرروق وصوبه بن خلافة العقب من أن المراد بالولد غير ولد البنت لانه ابن رجل آخر كما قال بنونابو أنثا وبناتنا \* بنوهن أبناء الرجال الأباةد ونحوه لت (قوله وان طراً) أي هذا اذا كان الملك سابقاً على النكاح بل وان طراً الملك بعد التزويج (قوله بلا طلاق) أي وهل له بعد فسخ النكاح وطؤها بالملك قبل الاستبراء أو لا بد من الاستبراء قبل وطئها قولان لابن القاسم وأشهب وسبب الخلاف ما يأتي من أنها هل تصير أم ولد بالحل السابق على الشراء أو لا تصير به أم ولد فقال ابن القاسم تصير به أم ولد فلا حاجة للاستبراء وقال أشهب لا تصير به أم ولد وحينئذ فيحتاج للاستبراء فتأمل (قوله كراهة) أي كما يفسخ بلا طلاق نكاح امرأته متزوجة الخ (قوله من وجوه الملك) أي وهو الشراء والهبة والصدقة والارث (قوله ولو بدفع مال) أي خلافاً لأشهب فقال انه لا يفسخ النكاح لان العبد لم يستقر لها ملك عليه حقيقة وليس لها فيه الا الولاء كالأعتقه السيد عنها من غير سؤال وهذا القول هو الذي رد عليه المصنف بلواه بن وما شى عليه المصنف من فسخ النكاح هو قول ابن القاسم وهو المشهور (قوله لدخوله) أي لانه يقدر دخوله في ملكها ثم عتقه عنها بعد ذلك وانما قدر ذلك لان الولاء لها وهو انما يكون لمن أعتق والمعتق انما يكون ملكاً (قوله أو دفعت مالا ليعتقه عن غيرها) أي أو أعتقه عنها من غير سؤال وقوله فلا يفسخ أي في صور المفهوم كالمال عدم دخوله في ملكها تحقيقاً أو تفديراً والولاء لها ان أعتقه عنها وكانت حرة بالغة وان خالف القاعدة من كون الولاء لمن ملك وأعتق فان أعتقه عنها وكانت أمة كان الولاء لسيدها (قوله لان رد سيد الخ) يعني أن الأمة التي لم ياذن لها سيدها في شراء زوجها اذا اشتريته بغير إذن سيدها قبل ما بلغه ذلك رد شراءها فان نكاحها لا يفسخ بذلك لعدم تمام الشراء بخلاف المأذون لها في شرائه اذا ما لم يتب بالخصوص أو بالعموم كاذنه لها في التجارة كان ذلك الاذن بنص أو بتضمن ككتابته لها فانه يفسخ النكاح (قوله ولو في عموم الخ) أي هذا اذا كان الاذن لها ملتبساً بخصوص شرائه بل ولو كان الاذن لها في عموم تجارة (قوله أي السيد) أي سيد العبد وقوله والزوجة أي مع الزوجة (قوله فلا يفسخ) أي النكاح وأما البيع فانه يرد (قوله لغو) أي بمنزلة العدم وانه يفسخ النكاح وبذلك قال ابن عبد السلام وقوله وفيه نظر أي بل قصد السيد مثل قصدهما في أنه لا يوجب فسخ النكاح قال ح والحق ما قاله ابن عرفة وأنه لا يفسخ كافي مسألة الهبة فانه ليس في كل منهما الا قصد السيد وحده فلا فرق بينهما ما قصدها وحدها لا يفسخ معه النكاح عند ابن

(أو قصد) أي السيد والزوجة الحرة أو الأمة المملوكة لسيد الزوج (بالبيع) أي يبيع زوجها لها (الفسخ) لنكاحه فلا يفسخ معاملة لهما ما ينقيض قصدهما ومنه قصد السيد فقط كما استظهره ابن عرفة حيث قال تظاهر أي النص أن قصده وحده لغو وفيه نظر



(كهيبتها) أي الزوجة المملوكة أي وهبها سيدها (العبد) زوجها المملوك له أيضا (ليتزعاها) أي لقصد انتزاعها منه يعني والعبد لم يقبل الهبة بل ردها فان الهبة لا تتم مع القصد المذكور ولا يفسخ النكاح بخلاف لو قبل فيه سخر وبه يتم قوله (فأخذ) مما كرم من التفرقة المذكورة (جبر العبد على) قبول (الهبة) وإن لم يكن للتفرقة معنى وفي الحقيقة إنما الأخذ من مفهوم لانتزاعها أي فان لم يقصد السيد انتزاعها منه فيفسخ مجرد هبتها ولو لم يقبل فيؤخذ من ذلك أنه يجبر على قبول الهبة والراجح أنه لا يجبر على قبول أي لا يجبر سيده على قبول هبة وهبها له أجني (وملك أب) وإن علا (جارية ابنه) أي فرعه وإن سفل ذكر أو أنثى (بتلذذه) به أبوطه أو مقدماته (بالقيمة) يوم التلذذ وينسج بها أن أعدم وتباع عليه فيها أن لم تحمل ولان ابن ينسج بها في هذه الحالة وحرمت على الابن فقط أن لم يكن وطئها (وحرمت عليها) ما (أن وطئها) أو تلذذ بها بدون وطء

عرفه وشيخه ابن عبد السلام والحاصل أنه إذا قصدت الزوجة والسيد بالبيع فسخ النكاح أو قصدت الزوجة ذلك وحدها لم يفسخ النكاح ويرد البيع باتفاق ابن عرفة وشيخه وأما أن قصد ذلك السيد وحده فكذلك عند ابن عرفة خلافا لابن عبد السلام القائل بفسخ النكاح في هذه الحالة (قوله كهيبتها العبد الخ) هذا تشبيه في عدم الفسخ وحاصله أن من زوج عبده من أمته ثم أن ذلك السيد وهب الزوجة لزوجها فاصدا بذلك التوصل إلى انتزاعها منه والحال أن العبد لم يقبل الهبة بل ردها فان الهبة لا تتم وترد كرد البيع فيما من ولا يفسخ النكاح معاملة السيد بنقيض قصده من إضرار العبد بفسخ النكاح وسواء كان العبد عتقا مثله مثلها بأن كان ذاملا أم لا وسواء قصد بانتزاعها منه إزالة عيب عبده أو قصد لإحلالها لنفسه فان وهبها له ولم يقصد انتزاعها منه والحال أن العبد لم يقبل الهبة لزمت الهبة وفسخ النكاح لدخولها في ملكه جبراً عليه وأما لو قبل العبد الهبة ففسخ نكاحه سواء قصد السيد انتزاعها منه أم لا وإنما تفرق إرادة السيد انتزاعها وعدم إرادته ذلك إذا لم يقبل الهبة (قوله أي وهبها سيدها) هذا يشير إلى أن قول المصنف كهيبتها مصدر مضاف لمفعوله (قوله أي لقصد انتزاعها منه) أي لإزالة عيب الزوج أو لإحلالها لنفسه ومفهومه أنه لو وهبها له ولم يقصد انتزاعها منه والحال أنه لم يقبل الهبة فان الهبة تتم وفسخ النكاح (قوله ولا يفسخ النكاح) أي معاملة له بنقيض قصده لعدم القبول (قوله بخلاف لو قبل فيفسخ) أي سواء قصد السيد انتزاعها منه أو لم يقصد ذلك فلا تفرق إرادة السيد انتزاعها منه وعدم إرادته ذلك إلا عند عدم قبول الهبة والحاصل أن الأحوال أربعة لأن العبد إما أن يقبل الهبة أو لا وفي كل إما أن يقصد السيد بالهبة إضرار العبد بانتزاعها منه أو لا وقد علمنا (قوله من التفرقة المذكورة) أي بين قبول العبد للهبة وعدم قبولها (قوله فيفسخ بمجرد هبتها) أي لدخولها في ملكه جبراً على العبد وقوله ولو لم يقبل جلة حالية (قوله والراجح الخ) أي وحينئذ فتفهم المصنف مشهوره مبني على ضعف (قوله وملك أب الخ) حاصله أن الأب وإن علا بملك جارية ولده وإن سفل صغيراً كان أو كبيراً ذكر أو أنثى كان الأب حراً أو عبداً بمجرد تلذذه بها بجماع أو مقدماته لشبهة الأب في مال ولده لكن لا يجازي بالقيمة يوم التلذذ وإن لم يحمل وإذا كان الأب عبداً كانت تلك القيمة جارية في رقبته فيخبر سيده في إسلامه ولده في القيمة أو ندائه يدفع قيمة الأمة ولده وإذا أسلمه سيده ولده عتق عليه (قوله بتلذذه بها أبوطه) ولا حد على الأب حينئذ للشبهة في مال ابنه وحيث ملكها الأب بتلذذه بها وله وطؤها بعد استبرائها من مائه الفاسد أن لم يكن استبرأها قبل وطئه الفاسد خوفاً من أن تكون حاملاً من أحنبى والأصل له وطؤها من غير استبراء وهذا كله إذا كانت تلك الجارية لم يتلذذ بها إلا قبل تلذذ الأب والأب لا يجوز الأب وطؤها مطلقاً استبرأها أم لا حرمتها عليها (قوله أن لم يحمل) أي وألا فلا يجوز بيعها وبقيت له أم ولد (قوله في هذه الحالة) أي حاله عدم الأب وقوله وتباع عليه فيها أي في القيمة فان زاد الثمن على القيمة كانت الزيادة لأب وإن نقص الثمن عنها كان النقص عليه والحاصل أن الجارية إذا لم تحمل أن كان الأب ملئاً تعين أخذ القيمة منه وليس للولد أخذها وإن كان معده ما خير الولد بين أخذها في القيمة وبين اتباعه بها فباع عليه فيها فالزائد له والنقص عليه هذا هو المشهور ومقابلته قول ابن عبد الحكم أن الولد أن يتأسك بها أن لم تحمل في يسر الأب وعدمه وله أن لا يتأسك بها أو يأخذ منه القيمة حالاً أن كان ملئاً أو يتبعه بها أن كان معده ما أو إذا حلت تعين بقاؤها لأب أم ولد وليس للولد إلا القيمة يأخذها حالاً أن كان الأب موسراً ويتبعه بها أن كان معسراً (قوله وحرمت عليها الخ) أي إذا كان الابن بالغاً والأب لا يحرم على الأب ولان وطء الصغير لا يحرم بخلاف عقد نكاحه فإنه ينشر الحرمة وإنما حرمت عليها إذا وطئها لان وطء كل منهما يحرمها على الآخر وطئها الابن قبل أبيه أو بعده وأعلم أن جارية الابن إذا وطئها كل من الأب والابن فلا يحسد الأب لشبهته في مال الابن ولو علم بوطء الابن لها قبله على الراجح ويؤيد أن لم يعذر بجهل ومافي خش تبعاً لتت من حده أن علم بوطء الابن قبله فهو ضعيف وأما الابن ففي



(و) ان حلت (عتقت) أي ناجزا (على مولدها) منهما لان كل أم ولد حرم (٣٣٣) وطؤها فخرجت عنها فان ولدت من كل

عتقت على السابق منهما فان وطئها بطهر ولم توجد قافة تبين الحق بهما وعتقت عليهما كما لو ألحقته بهما (ولعبد) أي جازله (تزوج ابنة سيده) برضاها ورضا السيد وكذا بنت سيده (بثقل) بكسر المثلثة وفتح القاف ضد الخفة أي بكراهة اذ هو ليس من مكارم الاخلاق وربما مات السيد فترثه فينفسخ النكاح (و) لعبد تزوج (ملك غيره) أي غير نفسه فيشمل ملك السيد سواء خشي على نفسه العنت أم لا كان يولده أم لا (كحر لا يولده) كعبيد وخصى وعقيم وعقبة خشي على نفسه العنت أم لا (وكأمة الجسد) لو قال الاصل لشمس الأم والاب وأصولهما كورا وإنا أي فالحر تزوج أمة أصله بشرط حرية المالك سواء خشي العنت أو وجد للحر اثر طولا أم لا إذ علة منع تزوج الأمة استرقاق الولد وهي منتفية هنا (والا) بأن كان حرا يولده والأمة ملك لمن لا يعتق ولدها

عقب و خش ينبغي ان يحمد الابن اذا وطئ جارية نفسه بعد علمه بتلذذ أبيه بها وقال بن الاظهر قول ابن رحال بعدم حذو لان قول ابن عبد الحكم للابن التمسك بهما مطلقا شبهة قوية (قوله وان حلت) أي من أحدهما والحال أنهما وطئاه معا كل واحد في طهر وأنت به لستة أشهر من وطء الثاني أو الأول أو كان وطئهما معا في طهر وألحقته القافة بأحدهما (قوله فان ولدت من كل) أي فان ولدت من كل منهما ردا مانا وطئها كل واحد منهما في طهر وأنت منه بولد (قوله كولو ألحقته) أي القافة بهما وحاصل ما في المسئلة أنها تارة تلد من أحدهما وتارة تلد منهما وفي كل امان يعلم السابق أو لا فان ولدت من أحدهما فقط وعلم كانت أم ولده وعتقت عليه ناجزا كان هو الاب أو الابن ولا يتأني العلم بذلك الأحدهما الذي ولدت منه الا اذا كان وطئهما في طهرين بأن استبرأهما أحدهما بحيضة من وطء الأول ووطئها بعدها فان أنت بولدت ستة أشهر من وطء الثاني لحق به وعتقت عليه وان ولدت لاقل من ستة من وطء الثاني لحق بالاول لانه كان في بطنها عند حيضها والحامل تحيض عند مآل وان لم يعلم من أيهما بان وطئها في طهر واحد فالقافة في ألحقته به فهو ابنه وتعتق عليه فان لم تلحقه بواحد عتق عليهما كأن لم تنكس قافة أو كانوا واختلفوا ولم يكن أعرف وان ولدت من كل واحد ولدا فانها تعتق على السابق منهما ان علم والاعتقت عليهما وكل من عتقت عليه وحده فالولادة وان عتقت عليهما فالولادة ما ويغرم الاب قيمته في كل الصور ولو عتقت على الاب وحده وتكون قيمة فر ويؤدب الاب في الصور كلها ان لم يعذر بجهل (قوله تزوج ابنة سيده) فلو ولدت منه أولاد أو ماتوا عن مال كان ارثهم لاهم مع بيت المال وذلك لان السيد جدهم لامهم فلا يرث وأبوهم مع زوج بالرق (قوله أي بكراهة) أي وهي متعلقة بالجميع لا بالزوجة ووليها فطردون العبد خلافا لعنق وحيد فالمراد بالجواز عدم الحرمة فلا ينافي الكراهة (قوله ولربما مات السيد) أي الذي هو أبوها وقوله فترثه أي العبد أي تأخذه بالميراث وبهذا يغزو يقال مات شخص فاتفق نكاح آخر (قوله فيشمل ملك السيد) أي وملك الاجنبي وانما جاز لا لعبد تزوج أمة غيره مطلقا لان الأمة من نساء العبد وليس عليه أن يحرر ولده بتزوج حرة اذ ليس ولده أعظم منه (قوله كحر لا يولده) أي ان علة منع التزوج بالأمة وهو خوف ارقاق الولد منتفية هنا (قوله وكأمة الجسد) الكاف داخل على الجسد لعلم من عاداته وهي ادخال الكاف على المضاف ومقصوده دخولها على المضاف اليه فاندفع اعتراض الشارح (قوله حرية المالك) أي للأمة الذي هو أصله لانه لو كان رقيقا كان الولد رقيقا السيد الا على وقوله بشرط حرية المالك أي بشرط كون الأمة مسلمة وانما لم يقيد المصنف المسئلة بماد كرم القيد لعلم القيد الاول من كون العلة في المنع خوف الاسترقاق للولد ولا تقتضي الا اذا كان المالك للأمة حرا ولم القيد الثاني مما يأتي من قوله وأمتهم بالملك (قوله وهي منتفية هنا) أي لعنق الولد على مالكها لانه فرع (قوله لمن لا يعتق ولدها عليه) أي من اجنبي أو كان من أحد أصوله لكنه رقيق (قوله ان خاف على نفسه زنا) ظاهره ولو توهمه لان الخوف يصدق بالوهم كذا قبل واكن الظاهر ان المراد بالخوف الشك فافوقه وهو الظن والجزم لما يلزم على تزويج الأمة من رقية الولد فلا يقدم عليه بأمر وهي بل بأمر قوي كالشك (قوله وعدم ما يتزوج به حرة الم) اعلم أن أصح قال الطول هو المال الذي يقدر على نكاح الحر اثر به والنفقة عليهن منه وهو خلاف رواية محمد من أن القدرة على النفقة لا تعتبر والراجح كلام أصح من اعتبار القدرة على الصداق وعلى النفقة كما أفاده بعضهم فقول المصنف وعدم ما تفسر ما أبهيه ليشمل الصداق والنفقة والباء في به بمعنى مع ولا تفسر ما بمال وتجعل الباء للعوض لانه كلام محمد وهو ضعيف اه عدوى (قوله من تقدأ وعرض) أي أودين على مالي وكتابة وأجرة خدمة معتق لاجل فان وجد شي من ذلك كان واجبا للطول ويستثنى من العرض دار السكنى فليست طولاد لو كان فيها فضل عن حاجته كما قاله عجم ودخل في العرض دابة الركوب وكتب الفقه المحتاج اليها فهي من جملة الطول والفرق

(٣٠ - دسوقي ن) عليه (ف) يجوز تزوجها (ن خاف) على نفسه (زنا) فيها وفي غيرها (وعدم ما) أي ما لا من نقد أو عرض (يتزوج به حرة مغالبة) في مهرها أي غير طالبة منه ما يخرج عن العادة إلى السرف



فان لم يجد غيرها تزوج الامة وصار وجودها كالعدم وكذا ان خشي زنا في امة بعينها منعها من زوجها بلا شرط على المعتمد (ولو) كانت الحرة غير المغالبة (كتابية) فله يتزوجها ولا يجوز تزوج الامة مع وجودها (أو تحت حرة) لا تسكه أي جنسها الصادق بالمتعدد فيجوز له تزوج الامة بالشرطين ولا يخفى ما في كلامه من الركة لأن قوله ولو كتابية مبالغه في مفهوم الشرط الثاني وظاهر قوله أو تحته أنه عطف على كتابية فهو في حيز المبالغة فيكون مبالغه في المفهوم أيضا وهو لا يصح لوجوب روع المبالغة الثانية لمنطوق الشرط الاول ولو قال ان خاف زنا ولو تحت حرة وعدم الخ (٣٣٤) لكان آيين فان تزوجها الحرة دون الشرطين أو أحدهما فسخ بطلاق

لأنه مختلف فيه وبقى شرط ثالث وهو اسلامها وسكت عنه لما سذكروا في نكاح الكافرة ولو تزوجها بشرطه ثم زال المبيع لم ينفسخ (و) جاز (العبد بلا شرك) لسيدته فيه (ومكاتب) بلا شرك (وغديين) أي قبضي المتطهر (تطهر شعر السيدة) المالكه لهما وبقية أطرافها التي ينظرها المحرم منها وخص الشعر لأنه المتوهم وله الخلوة معها على المشهور ومفهوم بلا شرك منع مالها فيه شرك ولو الزوج (كنصى وعبد) وهو مقطوع الذكرفقط وأولى المجهوب مملوك (زوج) وأولى لها يرى شعر زوجة سيدته بخلاف خصى لغير الزوج أو خصى حرة فلا يجوز (وروى) عن مالك (جوازها) ولم يكن لهما بل لا جنس (و) وتزوج حرة بشرطه ثم تزوج عليها حرة ولم تعلم بها (خيرت الحرة مع) زوج

بينهما وبين دار السكى أر الحاجة لدار السكى أشد من الحاجة للداية والكتب (قوله) فان لم يجد غيرها الخ) أي فان وجد ما لا يتزوج به الحرة غير المغالبة إلا أنه لم يجد غيرها المغالبة (قوله) بلا شرط أي بلا اشتراط عدد ما يتزوج به الحرة المغالبة (قوله) ولو كتابية مبالغه في مفهوم قوله وعدم ما يتزوج به حرة غير مغالبة أي فان وجد ما يتزوج به حرة غير مغالبة فلا يجوز له نكاح الامة ولو كانت الحرة غير المغالبة كتابية لأن عدم ارفاق الولد يحصل بنكاح الكتابية (قوله) بالشرطين أي اذا خاف على نفسه الزنا ولم يجد غيرها يتزوج به حرة (قوله) وهو لا يصح) لأنه يتحل المعنى فان وجد ما يتزوج به حرة غير مغالبة فلا يجوز له نكاح الامة ولو كانت الحرة غير المغالبة كتابية ولو كان تحت حرة لا تسكه مع أنه اذا كان تحت حرة لا تسكه وخاف على نفسه الزنا جاز له نكاح الامة (قوله) لوجوب الخ) أي المبالغة الاولى راجعة لمفهوم الشرط الثاني والمبالغة الثانية راجعة لمنطوق الشرط الاول واعترضه ابن غازي بأنه كيف يعطف مبالغه على مبالغه مع اختلاف موضوعهما من غير تكرار لو (قوله) بدون الشرطين أي بأن لم يخف الزنا ووجد ما يتزوج به الحرة (قوله) أو أحدهما أي أو بدون أحدهما كما لو كان لا يخاف الزنا وعدم ما يتزوج به الحرة أو خاف الزنا ووجد ما يتزوج به الحرة لغير المغالبة (قوله) فسخ بطلاق أي قبل الدخول فقط على الظاهر وقوله لأنه مختلف فيه أي في المذهب وخارجه حتى قال ابن رشد مشهور بجوازه بلا شرط وهو قول ابن العاصم كما في ح وكله حل الآية على الاولوية أو على السخ بغير ذلك (قوله) لم ينفسخ أي وكذا انطلق الامة ووجد مهر الحرة فله رجعة الامة وهذا المشهور بناء على المعتمد من أن تلك الشروط شروط في الابتداء فقط وقيل إنها شروط معتبرة في الابتداء والدوام وعليه اذا تزوج الامة بشروطه ثم زال المبيع انفسخ النكاح ولا تصح الرجعة (قوله) وله الخلوة الخ) فيه أن الخلاف انما هو في رؤية شعرها وأما الخلوة بهم ونظر بقية الأطراف فليس فيهما إلا الميع كما قال عجم والحاصل أن مذهب المدونة جواز نظر العبد والمكاتب الوغديين لشعر السيدة وهو المنهولان باب الطمع مسدود من الجانبين وقال ابن عبد الحكم يمنع من رؤية شعر سيدة لعموم الفساد في هذا الزمان فلم يبق كالزمان الذي قال الله فيه أو ما ملكت أيمانهم من وقول ابن عبد الحكم يمنع رؤيته لشعر سيدة وجبه وان كان المعتمد الجواز ثم ان الشيخ سالم السنهوري جعل النظر لبقية أطرافها والخلوة بهما مثل الشعر في الجواز فرد عليه عجم بأن الخلاف انما هو في رؤية الشعر والمشهور الجواز وأما رؤية بقية الأطراف والخلوة بكل منهما ممنوع من غير خلاف والمعول عليه ما قاله عجم من قصر الجواز على رؤية الشعر (قوله) وهو مقطوع الذكر فقط أي قائم الانثيين وأما ما ذهب الانثيين قائم الذكر فهو بمنزلة السالم فلا يجوز له رؤية شعرها الا اذا كان ملكا لها كما تقدم والفرض أنه وعبد (قوله) وخيرت الحرة مع الحر) أي وأما مع العبد اذا تزوج الامة على الحرة وتزوجها على الامة فله لا خيار للحرة لان الامة من نساء العبد (قوله) اذ هو كذا الحاكم أي لان القاعدة أن كل طلاق أو فقه غير الزوج فهو بائن الا في ابلع وعسر النفقة (قوله) كثر يجمع أمة عليها ما ذكره المصنف من تخيير الحرة في نفسها أو المشهور وقيل ان سبقت الامة خيرت الحرة في نفسها وان سبقت هي خيرت في الامة (قوله) أو علمها بواحدة الخ) أي كما لو علمت الحرة أنه متزوج بأمة

(الحر) لا العبد (في نفسه ٤) بل أن تقيم مع الامة أو تفارق (بطلقة) واحدة (بأنه) صفة كاشفة اذ هو كطلاء الحاكم أو فان أوقعت أكثره يلزم الا واحدة (كثروا) أمة عليها عكس ما قبله (أو) تزويج أمة (ثانية) على التي رضيت بها الحرة (أو علمها) أي الحرة (بواحدة) فأنفت أكثر (فتخير في نفسها في الصور الثلاث بطلقة) ولا تبوأ أمة (أي لا تفرد بيت (مع زوجها) جبراً عن سيدتها بل تبقى بيت سيدتها أو أتيا زوجها فيه لان انفرادها مع زوجها يبطل حق سيدتها من الخدمة أو غالباً وحقه فيها ثابت (بلا شرط) من الزوج (أو عرف) فان جرى العرف بأنهم أتوا أو شرط الزوج على السيد قبل العقد وفيه ذلك كان له أخذها وإفراقها فراعته (وليسيد السفر) والبيع لمن يسافر (بمن لم تبوأ) ولو طال



السفر ويقضي الزوج بالسفر معهما ان شاء الا بشرط أو عرف كإن المبتوءة ليس له السفر بها الا بشرط أو عرف (و) لسيد الأمة اذا قرر صداقها (أن يضع) عن الزوج (من صداقها) ولو غير رضاها لانه حق له بشرطين أشارا ولهما بقوله (ان لم يمنع دينها) المحيط بالصداق بان يكون أذرها في تدانته والافله الوضع الثاني أن لا ينقص الدق بعد الوضع عن ربع دينار وليه أشار بقوله (الاربع دينار) لحق الله والشرط الاول عام والثاني خاص بما لم يدخل به والافله وضع الجميع (و) للسيد (منعها) من الدخول واوطء بعد (حتى يقبضه) من الزوج كالمرة منع نفسها بذلك (و) له (أخذه) لنفسه أي أخذ جميعه ولو قبل الدخول قاله ابن القاسم وهو الممول عليه (وان قتها) سيدها اذا لا يتم على أنه قبله لذل (و) ما عها بمكان بعيد) يشق على الزوج (٢٣٥) الوصول اليه فلا سيد أخذه (الا) ان يبيعها

قبل البناء (طالم) يجزعه عن الوصول اليها فلا يلزم الزوج الصداق ويرد السيد ان قبضه ومضى قدر الزوج على الوصول اليها دفعه لسيد ولما قدم أنه يجوز للسيد أخذ مهر أمته ومنعها من الزوج حتى يقبضه واسقاطه الاربع دينار وكل هذا يدب على أنه حسن صداقها وتركها بلا جهاز ذكر ما ينافيه بقوله (وفيها) أيضا (يلزمه) أي السيد (تجهيزها) أي عهرها (وهل) ما في الموضعين (خلاف) وعليه لا أكثر (و) فاق (والاول) الذي يدل على أنه أخذ صداقها محمول على أمة (لم يتوأ) والثاني على من بوئت من لا منفردا عن سيدها في لزمه تجهيزها (أو) لأول محمول على أمة (تجهيزها) سيدها (من)

أو أكثر تزوجته راضية بما علمت فلما دخلت وجدت عندها أكثر مما علمت فان الخمار بنبت لها (قوله من صداقها) من اسم بمعنى بعض أو انها بياتية مينة لمخدوف أي شيأ من صداقها (قوله ان لم يمنع دينها) أي ان كان ذلك الوضع لا يمنع منه دينها المحيط بصداقها وقوله بأن يكون الخ مال للمنفق وهو ما اذا كان دينها يمنع من الوضع لانها اذا تداننت باذنه لم يكن له اسقاط ذلك الدين ويجب وفاءه من غير خراج وكسب كالهر وأما اذا تداننت بغير اذنه فلا بأس فاطه وحينئذ فلا يمنع ذلك الدين الوضع (قوله منع نفسها بذلك) أي لاجل أن يقبض ما حله من صداقها (قوله وهو الممول عليه) أي والمضرفي حق ان اسقاطه للزوج لا لأخذ السيد الذي كلامه ومقابلته أخذ الاربع دينار فيتركه لها (قوله وان قبلها لسيدها) أي قبل الدخول أو بعده وهذا ما بالغه في أخذ السيد صداقها فاذا زوج أمته ثم قبلها فانه يقضي له بأخذ صداقها من زوجها بنى بها أم لا أو يتكامل عليه الصداق بالقتل (قولا لذلك) أي لأجل أخذ صداقها الا الغالب ان ثنها أكثر من صداقها (قوله أو ما عها بمكان بعيد) يعني أن السيد ازوج أمته ثم باعها للمر يسافر بها لمكان بعيد فانه يقضي له بأخذ صداقها من زوجها أو نصفه اذا لم يبق قبل البناء (قوله فلا يلزم الزوج الصداق) أي لا يلزمه شيء منه وقوله دفعه للسيد أي الذي باعها لانه مال من أموالها ومال الرقيق اذا بيع لبائعه وانما يلزم الزوج دفعه للسيد اذا كان من الوصول اليها الا أن السكاك صحيح (قوله وتركها بلا جهاز) أي كافي كتاب السكاك من المدونة وقوله وفيها أيضا أي في المدونة في كتاب الركون (قوله تأويلان) وتأويلها بعضهم أيضا يحمل الحمل الاول على ما اذا باعها فقدم حقه والحمل الثاني على ما اذا لم يبيعها فقدم حق الزوج وتوالت أيضا يحمل الحمل الاول على ما اذا رزجها من عبده والحمل الثاني على ما اذا زوجها باجنبي أو بعد غيره (قوله وسقط بدها الخ) تقدم أن للسيد أن يمنع أمته التي زوجها من الدخول على زوجها حتى يقبض صداقها منه ثم ذكر هنا ما اذا باعها لسيدها لغير زوجها قبل البناء فذكر أنه ليس للسيد أن يمنع زوجها من الدخول حتى يقبض صداقها وذلك لسقوط تصرف البائع لانها خرجت عن ملكه بالبيع وكذلك ليس للمشتري ان يمنع من الدخول لان الصداق ليس له راعها ولو لم ينعها لانه من حيلة مالها له أن يشترطه المشتري فيكون له المنع (قوله منع تسليمها) والمثل سقوط نت خبر بأن سقوط المنع بالنسبة لكل من البائع والمشتري وقوله لسقوط الخ على سقوط المنع بالنسبة للبائع وتركه عنه بالنسبة للمشتري لوضوحه لانه ليس له حق في صداقها لانه لم يملكها بائعا لانه لا يشترطه المشتري (قوله من بائع أو مشتري) أي سواء كان المنع من بائع أو مشتري ليس بباعها ولا مشتريها ان يمنعها من زوجها حتى يقبض صداقها واذا سقط منع كل فليس لها منع نفسها من الزوج ويتبعه البائع بالصداق في ذمته ولو اعتقها لسيدها ولم يستثن ما لها فها أن تمنع نفسها كالحره حتى يقبض صداقها وأما ان استثنى ما لها فلا كذا لان المال ماله ولا يمكن له منعها من الزوج خلافا لزوجهم (قوله وفاء الخ) أي أن الانساب اذا اعتق أمته بشرط أن تزوجه أو بغيره فلما تم عتقها تمتعت من ذلك فله لا يفتى عليه به ولا يلزمها وفاءه

عنده) فخار له أخذ صداقها والثاني لم تجهزها من عنده فلزمه تجهيزها (تأويلان) بالنسبة واحد بخلاف واحد فوافق وله وجهان وفي نسخة تأويلات بالجمع وهي ظاهرة (وسقط بيعها) لغير زوجها (قبل البناء) وقبل قبضه صداقها (منع تسليمها) لزوج حتى يدفع صداقها من بائع أو مشتري فليس لواحد منهما مانعها من الزوج (للسقوط تصرف البائع) يبيعها لهما رأما عدم منع تسليم المشتري فاعدم حقه في الصداق وهو ظاهر لانه للبائع ولذا الاستثناء للمشتري كانه له منع تسليمها حتى يقبضه (و) سقط (وفاء) من الأمة (بالتزويج) بمعنى أنه لا يلزمها الوفاء به (اذا اعتق) السيد أمته (عليه) أي على ان تزوجه أو بغيره والاولى الوفاء بما التزمت حيث جاز الشرط والا فلا يجوز الوفاء كالأعتقها على أن عتقها صداقها اذا اعتق ليس بمحمول ولم يقدم بيعها لغير الزوج



ذكر بيعها بقوله  
(و) سقط بيعها  
لزوجها قبل البناء  
(صداتها) عن الزوج  
أي نصفه لانه لازم  
قبل البناء وان قبضه  
السيد رده ويرجع به  
الزوج عليه من الثمن  
لان الفسخ من قبله  
(وهل) سقوطه عنه  
(ولو بيع سلطان) على  
سيدها لزوجها قبل  
البناء (لعل) حصل  
للسيد بناء على أن ما فيها  
مخالف للعتية (أولا)  
يسقط عن الزوج لان  
بيع السلطان لم يعمد  
السيد أي لم يحن من  
قبله (ولكن) لا بمعنى  
عدم السقوط حقيقة  
حتى يكون مخالفا لما  
فيها بل بمعنى أن الزوج  
إذا كان أقبضه لسيدها  
(لا يرجع به) أي بالصداد  
أي بنصفه عليه (من  
الثمن) حيث دفعه له  
بل يتبع به ذمته لأنه  
كدين طرأ بعد الفسخ  
فقوله أولا ولكن الخ  
إشارة لتأويل الوفاق  
أي أن معنى عدم  
السقوط الذي في العتية  
أنه لا يرجع به من الثمن  
فلا ينافي أنه يتبعه به في  
الذمة في الحقيقة هو  
ساقط وفاقا لما في المدونة  
وقرر المصنف بوجه  
آخر (تأويلان)

لانها لم تكن نفسها بمجرى العتق والوعد لا يلزم الوفاء به (قوله وصداتها الخ) حاصله أن السيد اذا باع امة  
المتزوجة لزوجها قبل بنائها فان الزوج يسقط عنه صداتها وان قبضه السيد رده بمعنى أن الزوج يحسبه  
من الثمن فلو باعها السلطان لزوجها قبل البناء لفلس السيد فهل كذلك يسقط عن الزوج الصداق وهو  
ظاهر المدونة أولا يسقط عنه وهو ما في العتية عن ابن القاسم وهل ما في السماع خلاف ما في المدونة أو  
وفاقا فذهب أبو عمر إلى الخلاف بحمل كلام العتية على أنه يلزمه الثمن كاملا زيادة على الصداق كاملا  
وحمل كلام المدونة على أنه يدفع الثمن فقط وذهب كثير من الاشياخ إلى الوفاق بحمل قول العتية أنه  
لا يسقط عنه الصداق على معنى أن الزوج اذا دفع الصداق بتمامه للسيد فانه لا يحسبه من الثمن بل يدفعه  
أي الثمن بتمامه للسلطان ويتبع ذمة السيد بالصداق في الحقيقة الصداق ساقط عن الزوج فوافق كلام  
المدونة هذا حاصل كلام الشارح (قوله ويرجع به الزوج عليه من الثمن) أي أنه يحاسب به من الثمن  
(قوله لم يحن من قبله) أي من قبل السيد حتى يخفف عن الزوج (قوله من قبله) أي جاء من قبل  
السيد فقد ألتف النكاح الذي به أخذ الصداق فبرده وأما ذروعي القول بأنهم لا يملك بالعقد شيئا فلا  
ظاهر (قوله أي بنصفه) الأولى ابقاء المثل على حاله كما هو المنصوص في المدونة (قوله فلا ينافي أنه  
يتبعه به) أي أن الزوج يتبع السيد به (قوله وقرر المصنف بوجه آخر) اعلم أن المدونة قالت من  
تزوج أمة ثم ابتاعها من سيدها قبل البناء فلا صداق لها وان قبضه السيد رده لان الفسخ من قبله اه  
وفي العتية سمع أبو زيد بن القاسم من قبض مهر أمته فباعها السلطان في فلسه من زوجها قبل بنائه  
لا يرجع زوجها بمهرها على ربه لان السلطان هو الذي ابتاعها منه اه فاختلف هل ما في الكتابين  
خلاف وهو تأويل أبي عمران ورأى أن يبيع الحاكم لفلس وصف طردى لا مفهوم له والمدار على بيعها سواء  
كان من السلطان لفلس أو من غيره ولو غفر فلس وضعف ما في العتية من أن الزوج لا رجوع له بالمهر  
مطلقا باع السلطان لفلس أو باع غيره ولو غفر فلس بل يدفع الثمن بتمامه زيادة على ما دفعه من الصداق كله  
واعتمد ما في المدونة من رجوعه بالمهر مطلقا وأنه انما يدفع الثمن ويسقط عنه الصداق فتحقق الخلاف بين  
ما في الكتابين اه أو وفاق وأن معنى قول ابن القاسم في العتية لا يرجع زوجها بمهرها على ربه ما معناه  
أنه لا يرجع به إلا على أنه من الثمن بل يدفع الثمن للسلطان بتمامه وهذا لا ينافي أنه يتبع السيد بالمهر على  
أنه دين في ذمته في الحقيقة الصداق ساقط عن الزوج وليس مراده أنه لا يرجع به الزوج على ربه مطلقا  
وقول المدونة أنه يسقط عنه بمعنى أنه يرجع به الزوج على السيد وان كان لا يحسبه من أصل الثمن وهو  
تأويل بعضهم اذا علمت هذا فقول المصنف وهل ولو يبيع سلطان لفلس ولكن لا يرجع من الثمن إشارة  
للفاق وقوله أولا إشارة للخلاف فصدر الكلام وعجزه إشارة للفراق ووسطه إشارة للخلاف والمعنى وهل يسقط  
الصداق ولو يبيع سلطان لفلس ولكن لا يرجع به الزوج المشتري من الثمن أي لا يحسبه منه بل يتبع به  
ذمة السيد أولا يسقط يبيع السلطان لها لفلس وحينئذ يدفعه الزوج زيادة عن الثمن ولا رجوع له به  
مطلقا هذا معنى كلام المتن وكذا قرره بهرام وت وعقب وهو المشار به بقول شارحنا وقرر المصنف بتقرير  
آخر وقرر شارحنا تبعا للجم وخش أن قوله وهل ولو يبيع سلطان لفلس إشارة لتأويل الخلاف وأنه رد  
بلو على سماع أبي زيد وقوله أولا ولكن الخ إشارة للفراق نقوله ولكن مرتبط بقوله أولا فهو من تمة الوفاق  
ولما كان قوله أولا معناه أولا يسقط عن الزوج يقتضي أن الزوج يدفعه ولا يرجع به مطلقا بين أن  
المراد بعدم سقوطه أنه لا يحسبه من الثمن إلا أن فلا ينافي أنه يتبع به البائع في ذمته وهناك تأويل آخر  
لا ينشأ لم يذكره المصنف وهو أن ما في المدونة من السقوط اذا بيعت اختار ابا يبيعها سيدها  
وما في العتية محمول على ما اذا بيعت جبرا على سيدها كبيع السلطان لفلس فلم يرجع السلطان لفلس  
وصفا طرديا كما زعم أبو عمر بل هو قيد مقصود وبعد هذا كله فالتأويلان المذكوران في كلام  
العتية لا في كلام المدونة كما علمت فهما على خلاف اصطلاح المصنف كذا قبل وقد يقال إن التعبير



ولو قال المصنف وصداقها ولو يبيع حاكم لفسد وفي العتية لا وهل خلاف أو لا بل لا يرجع به من الثمن تأويلان كان أحسن (و) إذا بيعت (بعده) أي البناء فالصداق (كالمها) فلا سيد اقتراعه ولا يسقط عن الزوج ببيعها له أو لغيره من سيد أو سلطان ويتبعها إن عتقت إلى غير ذلك من أحكام مالها (وبطل) النكاح (في الأمة) التي يمتنع تزوجها فقد شرط مما مر (أن جمعها) في العقد (مع حرة) وقوله (فقط) راجع لقوله في الأمة أي بطل في لامة فقط ويصح في الحرة (٣٣٧) ولا يخالف قولهم الصفقة إذا جمعت

حلالا وحراما بطلت كلها لامة في الحرام بكل حال والامة يجوز نكاحها في بعض الأحوال لامة يقبل المعاوضة في الجملة بخلاف الحرام المطلق فإنه لا يقبلها بحال (بخلاف) جمع (الجنس) بعقد واحد فإنه يسجل في الجميع حيث لم تكن أحدهما الجنس أمة يمتنع نكاحها لنفسه قد شرطها ولا فسخ نكاحها فقط وهذا يدخل تحت قوله قبلة مع حرة أذهى جنس يشمل الواحدة والمتعددة (و) بخلاف جمع (المرأة) ومحرمة (كأختها وعمتها) بعقد واحد فيفسخ جمعه ولو طال ولا ارت كافي جمع الجنس أيضا (ولزوجها) أي الأمة (لعزل) أي عدم الأزال في فرجها (إذا أذنت وسيدها) معا إذا كانت ممن تحمّل ويتوقع حملها والأمة العبرة بأذنها دون السيد كصغيرة وتيس وحامل (كالحرة) لزوجه العزل (إذا أذنت) محانا أو بعوض صغيرة أو كبيرة ولا يعتبر

بالتأويل جار على اصطلاح المصنف من حيث أنه وإن تعلق بالعتية فهو من حيث الواقفة والمخاتفة مع المدونة (قوله) ولو قال المصنف وصداقها أي وسقط صداقها ببيعها الزوج قبل البناء وهل ولو يبيع حاكم الخ (قوله من سيد أو سلطان) أي كان البيع صادرا من سيد أو سلطان وقوله ويتبعها أي صداقها (قوله) وبطل في الأمة أن جمعها مع حرة فقط (هذا قول ابن القاسم وهو المشهور وقال سحنون يبطل العقد فيهما واحتج بأن العقد إذا جمعت حلالا وحراما غلب جانب الحرمة وبطلت كلها وأجاب المشهور عن هذا الاحتجاج بما قاله الشارح فسقط حيث احتج به وحمل فسخ نكاح الأمة فقط حيث لم تكن الحرة سيدتها أو الأبطال العقد فيهما على المشهور لأنه مؤلفا لتباغض والتشاحن ومقابل المشهور فسخ نكاح الأمة فقط حيث لم يكن نكاح الأمة جائزا له والأصح العقد عليهما (قوله) ويصح في الحرة أي سواء سمي لكل واحدة صداقا أم لا (قوله) إذا جمعت حلالا وحراما أي مثل بيع قلة خيل وقلة تمر صفقة واحدة (قوله) لامة في الحرام بكل حال أي مثل النحر أو الخنزير المصاحب لتوب أو قلة خل (قوله في بعض الأحوال) أي إذا غشي الزنا ولم يجد طولاً للحرة (قوله) لامة يقبل الخ) إشارة للفرق بين الحرامين وحاصله أن الحرام المطلق لا يقبل المعاوضة بحال فلذا فسدت الصفقة التي جمعت مع حلال والحرام الغير المطلق وهو ما كانت حرمة في بعض الأحوال تجوز المعاوضة عليه في الجملة ولذا لم تبطل الصفقة التي جمعت (قوله) بخلاف الجنس فإنه يبطل في الجميع أي قبل الدخول وبه دونه ولو ولدت الأولاد وسواء كن كلهن حرائر أو أماء أو كان بعضهم أحراراً وبعضهم أماء وقد وجدت شروط نكاح الاما وسواء سمي لكل واحدة صداقا أم لا وسواء كان يحرم الجمع بين بعضهن أم لا وانما فسخ نكاح الجميع لعدم تعيين الحرام بخلاف جمع الأمة مع الحرة فإن الحرام متعين (قوله) والافسخ نكاحها فقط الظاهر فسخ لنكاح في هذه الصورة في الجميع لأن التحريم فيه ليس من جهة لامة فقط بل من جهة جمع الجنس المحرم بالاجماع ومن جهة الأمة فقد جمع العقد بين محريمي الأمة وتحريم الجمع المذكور فهو أولى بالفسخ مما إذا لم تكن فيه أمة انظرين (قوله) ولا ارت كافي جمع الجنس أي لاميراث في المستثنين إذا مات الزوج قبل الفسخ لا تعاق على فساد النكاح في المستثنين (قوله) وسيدها بالنصب على أنه مفعول معه لا بالرفع عطفاً على ضمير الرفع المستتر في أذنت لعدم الفاصل (قوله) معا فيه إشارة إلى أن الواو في قوله وسيدها أو المعية أي مع سيدها لأن له حقاً في الأولاد (قوله) إذا كانت الخ أي وانما يعتبر أن السيد في الجواز إذا كانت الخ فلورضى السيد بعزل الزوج وأبنت هي فله إمساكية الزوج بعدم العزل وترفعه عند الحاكم لأنه ضرر بها كذا ذكره خش في كبره (قوله) يجوز عزل مالك لأمة سواء كانت فناء وأم ولد وقوله وهو كذلك أي لأنه لاحق له في الوطء على السيد (قوله) ولو قبل الأربعين هذا هو المتمد وقيل بكره أخرجه قبل الأربعين (قوله) وحرم الكافرة) شار بتقدير حرم أي أن قوله والكافرة عطف على أصوله ويغفر في التابع ما لا يغفر في المتبوع (قوله) الكناية أي سواء كانت يهودية أو نصرانية وقوله فيجوز نكاحها للمسلم أي سواء كان حراً أو عبداً (قوله) وهو ظاهر الآية أي قوله والمحصنات من الذين أوتوا الكتاب والمراد بالمحصنات الحرائر (قوله) عند الإمام مالك) انما كره مالك ذلك في بلد الاسلام لأنها تتغذى بالنحر والخنزير وتغذى ولدهم ما هو يقبلها ويضاجعها وليس لهن معهما من ذلك التغذى ولو تضرر برائحته ولا من الذهاب للكنيسة وقد عوت وهي حامل فتدفن في مقبرة الكفار وهي حقيرة من حفر النار (قوله) وتنا كدب دار الحرب أي أن تزوج الحرة الكنايسة بدار الحرب أشد كراهة من

أذن وليها وأشعر كلامه بجواز عزل مالك الأمة عنها بغير إذن وهو كذلك ولا يجوز إخراج المني المتكوي في الرحم ولو قبل الأربعين يوماً وإذا نهضت فيه الروح حرم إجماعاً (و) حرم (الكافرة) أي وطؤها بمالك أو نكاح (الأمة الكناية) فيجوز نكاحها للمسلم (بكره) عند الإمام مالك وأجاز ابن القاسم بلا كراهة وهو ظاهر الآية (وتأكد) الكره (بدار الحرب) لتركه ولحمها وخشيته تريتها على دينها ولا تبالي باطلاع أبيه على ذلك



(ولو) كانت الحرة  
الكتابية (يهودية  
تنصرت وبالعكس)  
يجوز بكره بخلاف لو  
انتقلت للمجوسية أو  
الدهرية فلا يجوز (و) إلا  
(أمتهم) أي الأمة  
الكتابية فيجوز وطؤها  
لما لكها المسلم (بالمك)  
بخلاف نكاحها فلا  
يجوز لمسلم ولو عبدا  
حتى العنت أم لا ولو  
كانت مملوكة لم (وقد)  
الزوج (عليها) أي على  
الحرة الكتابية (ان اسلم)  
ترغيبه في الاسلام وهل  
مع كراهة أو بدونها  
تردد (وانكحتم) أي  
أهل الكتاب من اليهود  
والنصارى (فاسدة) ولو  
استوفت شروط الصحة  
في الصورة (و) قرر  
الزوج ان اسلم (على  
الأمة) الكتابية (و)  
على (المجوسية) مطلقا  
(ان عنت) راجع للأمة  
الكتابية (وأسلمت)  
راجع لهما وتصير أمة  
مسلمة تحت مسلم ولا يشترط  
وجود شروط الأمة  
المسلمة بناء على أن الدوام  
ليس كالاتداء (ولم  
يعبد) اسلامها من  
اسلامه (كالشهر) مثال  
لتنفي فهو مثال لقرب  
على المعتمد فالمعنى وقرب  
كالشهر وأما عنتها فلا  
بد أن يكون ناجزا ولا  
يجري فيه التأويلان  
(وهل) اقراره عليها  
حيث أسلمت وقرب

تزوجها بدار الاسلام (قوله ولو يهودية تنصرت) هذا ما نفع في جواز نكاح الحرة الكتابية بكره أي هذا  
إذا استمرت الكتابية إلى دينها بل ولو انتقلت اليهودية للعمرانية وبالعكس وأما لو انتقلت اليهودية أو  
النصرانية للمجوسية أو الدهرية أو ما أشبه ذلك فإنه لا يجوز نكاحها ولم يعلم منه حكم انتقالها من مجوسية  
ليهودية أو لعمرانية هل تحل للمسلم أو لا واستظهر المساطي وح حل نكاحها بعد الانتقال (قوله أمتهم)  
الاضافة على معنى من أي والا الأمة منهم أي من الكتابيين لا يقال شرطها صحة الاخبار بالمضاف اليه عن  
المضاف وهو لا يصح هنا إذ لا يصح أن يقال هذه الأمة الكتابيون لأننا نقول يكفي صحة حل مفرد المضاف  
اليه على المضاف ويصح أن تكون الاضافة على معنى لام الاختصاص أي والا الأمة المختصة بالكتابيين  
من حيث انهم على دينهم والحاصل أن غير الكتابيات من الكفار لا يجوز وطؤها لابلئك ولا بنكاح  
والكتابيات يجوز وطء حرائرهن بالنكاح دامتهن بالمك فقط لا بالنكاح ولو كان سيدا مسلما فكل من جاز  
وطء حرائرهم لنكاح من غير المسلمين جاز وطء امائهم بالمك فقط وكل من منع وطء حرائرهم بالنكاح منع وطء  
امائهم ولو بالمك (قوله وقرر عليها ان اسلم) أي سواء كان كبيرا أو صغيرا أو سواء أسلمت أم لا قرب اسلامها من  
اسلامه أم لا وضمير عليها للزوجة الحرة الكتابية كما قال الشارح وأما أن أسلم وتحت زوجة مجوسية فإن كان  
بالغافر فبينهما ما لم تسلم بالقرب والوقف حتى يبلغ فإن لم تسلم فرق بينهما كما يأتي (قوله تردد) هذا التردد  
مبنى على أن الدوام كالاتداء فيكره وليس كالاتداء فلا يكره والمذهب لكراهة قوله ولو استوفت شروط  
الصحة في الصورة أي لا تنفك كون الزوج مسلما وهذا هو الذي في التوضيح تبعا لابن راشد فيما فهمه من قول  
ابن شامس وابن الحجاج المشهور أن أنكحتم فاسدة والذي يفيد عبد الوهاب وابن يونس والخصمي وأبو  
الحسن وابن فتوح والفراحي الاتفاق على التفصيل فإن استوفت شروط الصحة كانت صحيحة والا كانت  
فاسدة وعند الجاهل بحمل على الفساد لانه الغالب قال شيخنا وهذا القول هو الظاهر وكون اسلام الزوج  
شرطا في صحة النكاح محله إذا كانت الزوجة مسلمة فإن قلت ما فائدة كون أنكحتم فاسدة مطلقا أو ما لم  
تستوف الشروط مع أن لا تعرض لهم ويقر عليها ان اسلم أو أسلمت وأسلم في عدتها أو أسلم ما عاقلت فائدة  
ذلك الخلاف انه ان قلنا بفساد أنكحتم مطلقا لا يجوز لنا قوليتها وان قلنا بالتفصيل فيجوز لنا قوليتها  
ان كانت مستوفية لشروط الصحة (قوله وعلى الأمة الكتابية) أي المتزوج بها سواء كانت مدخولا بها  
أم لا وكذا يقال في المجوسية (قوله وعلى المجوسية) أي المتزوج بها وقوله مطلقا أي حرة أو أمة (قوله  
راجع للأمة) أي ان عنت بعد اسلامه وان لم تسلم وحينئذ فتصير حرة كتابية تحت مسلم ولا ضرر فيه  
والحاصل ان المدار في الأمة الكتابية على عنتها أو اسلامها فان عنت وأسلمت صارت حرة مسلمة تحت مسلم  
وان عنت فقط صارت حرة كتابية تحت مسلم ولا ضرر فيه وان أسلمت من غير عنت صارت أمة مسلمة تحت  
حرة ولا ضرر فيه بناء على القول بأن شروط تزوج الأمة تعتبر في الابتداء والمدار في المجوسية على اسلامها  
عنت أم لا فان أسلمت وعنت صارت حرة مسلمة تحت حرة وان أسلمت فقط صارت أمة مسلمة متزوجة بمسلم ولا  
ضرر فيه على المعتمد فعملت بما قلنا ان قوله ان عنت وأسلمت ليس لفاوئشرا عرتبا بل قوله وأسلمت راجع  
لها تأمل ومفهوم أسلمت بالنسبة للمجوسية انما اذا لم تسلم فيه تفصيل فان كان بالغافر فبينهما ولا يقر عليها  
وان كان صبييا أقر عليها مادام صبييا فإذا بلغ فرق بينهما (قوله وتصير أمة الخ) أي وتصير الأمة الكتابية أو  
المجوسية إذا أسلمت فقط أمة مسلمة الخ (قوله ولم يعبد اسلامها من اسلامه) الأولى كما قال بن ولم يعبد ما ذكر  
من عنتها واسلامها من اسلامه (قوله فلا بد أن يكون ناجزا) أي غير مقيد بالجل أربع مائة وليس المراد بكونه  
ناجزا كونه بفور اسلامه خلافا لما يوهمه كلام الشرح ولذا قال بن واحتز بالعنت الناجز من التدبير  
والعنت لاجل ابتنائها فيهما إلى لرقية وحينئذ لا يقر عليها بل يفرق بينهما وقوله ولا يجري فيه أي في  
العنت التأويلان قال ابن عاشر لا يبعد جريانها في العنت أيضا كما يقتضيه كلام المصنف فيعرض على السيد



كالشهر (ان غفل) عن ايقافها هذه المدة حتى أسلمت بنفسها أمالو وقتت (٢٣٩) وقت اسلامه فانت الاسلام فلا يقر عليها ولو أسلمت بعد ذلك

هل يعتق أمته أم لا ودكره الشيخ ابن رحال أيضا اه بن (قوله كالشهر) أدخلت الكاف مادون الشهرين (قوله وهل ان غفل الم) نص المدونة قال مالك وان أسلم مجوسي أو ذمي فحنته مجوسية عرض عليها الاسلام فان ابته وقعت الفـ رقة بينهما وان أسلمت بقيت زوجة ما لم يبعدها من اسلامها ولم يحد في البعد حدما وأرى الشهر وأكثر من ذلك قليلا ليس بكثير اه أبو الحسن قوله وقعت الفـ رقة بينهما ظاهره أنها لا تؤخر ابن يونس روى أبو زيد عن ابن القاسم أنه يعرض عليها الاسلام اليومين والثلاثة ومثله في كتاب محمد وقوله ولم يحد في البعد الخ ابن يونس في بعض الروايات أنه شهر ان قال ابن اللباد ذلك أي كون الشهرين بعد او ما دونهما يسيرا اذا غفل عنها هذه المدة حتى أسلمت بنفسها لم توف أمالو وقتت وقت اسلامه فتوقفت لتتظر في أمرها فلا يقر عليها وان أسلمت بعد ذلك فمادون الشهرين كما أنه لا يقر عليها اذا عرض عليها الاسلام حين اسلامه فابته ولم تسلم أصلا وجعلها ابن أبي زمنين على ظاهرهما من كونها غفل عنها أول يغفل عنها بل عرض عليها الاسلام فتوقفت لتتظر في أمرها وأبته فقال المعروف اذا وقتت الى شهر أو بعده فأسلمت أنها امرأته عاص فقطاهر كلاله انها توف لتتظر في أمرها دون الشهرين ولا يفرق بينهما مجرد إياها خلاف ما أوله اقرويون من أن محل كونها اذا أسلمت بعد شهر تكون زوجة اذا غفل عنها أو ما اذا عرض عليها الاسلام فابته أو توقفت فانه يفرق بينهما ولا توقفت لتتظر في أمرها على ما أوله القرويون يكون قول ابن القاسم يعرض عليها الاسلام اليومين والثلاثة أي اذا ثبت لاسلامها حين اسلامه ثم يفرق بينهما ولا توقفت لتتظر في أمرها أو فاطمات من أن محل كونها تكون زوجة اذا أسلمت بعد شهر اذا غفل عنها اه كلام أبي الحسن وتأويل ابن أبي زمنين انها تكون زوجة اذا أسلمت بعد شهر ولو عرض عليها الاسلام قبل ذلك وأبته خلاف قول ابن القاسم انظر بن (قوله فلم يتمكن من الاستمتاع بها) أي والنفقة في مقابلة الاستمتاع (قوله أو أسلمت أو أسلم في عدتها) الضمير في سلمت للزوجته سواء كانت كتابية أو مجوسية حرة أو أمة وهذه عكس ما قبلها من قبلها تقدم اسلام الزوج على اسلامها وهذه تقدم اسلامها على اسلام الزوج والحكم في هذه كما قال المصنف انه يقر عليها اذا أسلم في عدتها والفرق بين هذه وما قبلها حيث جعل الاجل فيها كالشهر وفي هذه تمام العدة أنه هنا لما سبق اسلامها اعتبر اجلها الشرعي وهو العدة ولم يكر له عدة أهل اسلامه لقرب عادة وحل على كالشهر (قوله أي زمن استبرائها) فسر العدة بالاستبراء من ثم لأن أنكحتهم فاسدة والعدة عما تكون من السكاح لصحيح (قوله بعد اسلامها) وأولى لو كان الطلاق قبل اسلامها (قوله والباء بها) أي وبعد البناء بها والاباء بت مجرد اسلامها ولو لم يطل بها كما يأتي (قوله ادلا عبرة بطلاوا المكفر) أي لان روم الملاق فرع عن صحة النكاح وأنكحتهم فاسدة (قوله فان انقضت عدتها) هذا مفهوم قول المصنف أو أسلم في عدتها (قوله ولا نفقة لها على المختار والاحسن) أي مدة عدتها لان الكلام في المدخول به وأشار به حسن لقول ابن أبي زمنين هو الصحيح وقال ابن راشد هو اقياس لان المنع جاء من قبلها بانه ما والنفقة في مقابلة استمتاع ووجه كون المنع جاء من قبلها أن الزوج يقول أنا على ديني لم أتقل عنه وهي فعلت ما وجب الخلو له بيني وبينها وقول الشارح فيما بين اسلامها ما نحو في عبارة ابن الحاجب واعترضها بن عبد السلام وأبر عرفة بأنها توهم أن القول بثبوت النفقة شروط باسلامه وليس كذلك وتصحيح التوضيح اه بن اذا القول في النفقة وجوده سواء أسلم الزوج أو لم يسلم وليس كما يعضيه كلام المصنف من أنهم ما مقصورون على ما بين اسلامهما اه بن اذا علمت ذلك فالأولى الشارح أن يقول ولا نفقة له عليه مدة عدتها على المختار والاحسن (قوله بان مكانها) اه بن أن قوله بان مكانها حكى ابن يونس الاتفاق عليه وتبعه ابن الحاجب وظاهره قرب اسلامه من اسلامها أو بعد وحكى ابن بشير والخمى فيما اذا قرب اسلامه قولين هو أحق بهما أول البناء على أن ما قارب الشيء يعطى حكمه أم لا قال في التوضيح وعلى هذا الاتفاق مع الدوز اه بن قول المصنف بان أي اتفاقا مع الطول وعلى الرابع مع العرب وقولنا الرابع مع القرب حكاية ابن يونس الاتفاق فإذا

ولو أسلمت بعد ذلك بالتقرب (أو) يقر عليها ان قرب اسلامها كالشهر (مطلقا) غفل عنها أولا (تأويلان ولا نفقة) على الزوج فيما بين اسلاميهما لان المنع من جهتها بتأخيرها الاسلام فلم يتمكن من الاستمتاع بها الا اذا كانت حاملا (أو أسلمت) هي أولا (ثم أسلم في عدتها) أي زمن استبرائها منه وهو كافر فانه يقر عليها (ولو) كان (طبقها) حال كفره بعد اسلامها والبناء بها ادلا عبرة بطلاق الكفر فان انقضت عدتها قبل اسلامه بانت منه (ولا نفقة) لها عليه أيضا فيما بين اسلاميهما (على المختار والاحسن) من قول ابن القاسم وقال ابن القاسم أيضا لها النفقة واختاره أصبغ لانه أحق بها مادامت في العدة والراجح الاول ومحل الخلاف ما لم تكن حاملا والافله النفقة اتفاقا (و) ان أسلمت قبله (قبل البناء بان مكانها) لعدم اعدة ولا تحلل له الا بعد قد جديد ولو أسلم عقب اسلامها ولا مهر لها وان قبضته ردة لانه فسخ لاطلاق وقد قال فيما



وسقط بالفسخ قبله (أو أسلم) معاقبل البناء أو بعده فإنه يقر عليها وهو صادق بالمعنى الحقيقية أو بالحكمة بأن جا إلى الإسلام أي لم نطلع  
عليهما إلا وهما مسلمان ولو ترتب إسلامهما وانما لم يراع فيهما ما ترتب إسلامهما ما تقدم لا نأذنا لم نطلع عليهما إلا وهما مسلمان  
فكان إسلامهما لم يثبت إلا حال الاطلاع (٣٤٠) فلا عبرة بالترتيب في هذه الحالة (الإلزام) بنسب أو رضاع فلا يقر عليها بحال

لم يصح فيه الاتعاق فلا أقل أن يكون هو المشهور وأيضاً هو الذي يظهر من نقل ابن عرفة (قوله وسقط  
بالفسخ قبله) أي قبل البناء (قوله ما تقدم) نائب فاعل راع وما تقدم هو أنه إن أسلم ثم أسلمت أقر عليها إن  
قرب كالشهر وإن أسلمت ثم أسلم أقر عليها حيث كان إسلامه قبل خروجها من العدة (قوله فلا عبرة بالترتيب  
في هذه الحالة) أي وانما راعى حيث علمنا الإسلام كل منهما بما تفراده كما تقدم (قوله الإلزام) هذا استثناء من  
قوله وأقر عليها إن أسلم أو أسلمت ثم أسلم في عدتها أو أسلم معا وحاصله أن محل كونه يقر على زوجته في هذه  
الأحوال ما لم يكن بينهما من النسب والرضاع ما يوجب التفريق في الإسلام كما إذا أسلم على عمته وما أشبهها  
فانه لا يقر عليها ويقر بينهما لأن الإسلام لا يقر على شيء من ذلك (قوله فلا يحصل الإلزام) فلا تحرم  
البنات إلا بنكاح الأم ولا تحرم الأم إلا بنكاح البنت فإذا أسلم على امرأة أقر عليها ما لم يكن نكح أمها أو بنتها  
وكذا إذا عقد على امرأة ثم أسلم فلا تحرم على أبيه ولا على ابنه (قوله كما يدل عليه قوله فيما يأتي وأما وبناتها)  
كان عليه أن يزدان لأن محل الدلالة قوله بعد وحرمتا عليهما أن مسهما فتأمل (قوله قبل انقضاء العدة)  
أي والآنكاح في العدة أسلماً فيه أو أحدهما قبل انقضائها حصل دخول أو لا فلا يقران عليه لأن الإقرار  
عليه يؤدي إلى سقي زرع غيره بما فيه فكلما به يشمل إسلامهما أو إسلام أحدهما لكن إن وقع وطء بعد الإسلام  
في العدة تأبى التحريم هذا حاصل ما نقله ح عز ابن عرفة والحاصل أن الفراق مطلقاً وأما ما بدأ التحريم فهو  
مقتضى حصول الوطء في العدة بعد الإسلام (قوله وقبل انقضاء الاجل وتما ديا إليه) أي وأما ما قال  
أو أحدهما بعد الإسلام تبادى ذلك الاجل المدخول عليه فقط فلا يقران على ذلك إلا نكاح ويفسخ  
لأن إقرارهما عليه فيه إجازة لنكاح المتعة في الإسلام (قوله فإن قال معان تبادى عليه أبداً) أي  
والموضوع انهما أسلماً قبل انقضاء الاجل وقوله أقر عليه أي لانه لا يصير حينئذ نكاح متعة وإن كان  
أصله كذلك وظاهره سواء فالذلك قبل إسلامهما أو بعد إسلامهما وهو ما للحن وخش وارضى بن  
مالا بن رحال من انهما إذا فالذلك قبل الإسلام أقراناً فالذلك بعده ففسخ النكاح لأن الإسلام لما فارق  
المفسد تعين الفسخ بخلاف ما إذا فالذلك قبل الإسلام قال بن ولادليل للحن في كلام التوضيح فأنظره  
وان أسلماً بعد الاجل ولم يسقطا قبل الإسلام فلا نكاح بينهما يقران عليه لانهما انما يقران على ما  
يعتقدان انه نكاح سواء كان فاسداً أو لا بخلاف إسقاطهما له قبل إسلامهما فيعتبر ولو بعد انقضاء  
الاجل (قوله ان أسلماً بعد انقضائها أقراناً) ابن عرفة سمع يحيى بن القاسم لو أسلماً على نكاح عقداً في العدة  
لم يفرق بينهما ابن رشد يري إذا أسلماً بعد ما ولو وطئ فيها اه بن (قوله ولو طلقها ثلاثاً) نيه بلو على  
خلاف المغيرة من اعتبار طلاقه فلا تحل له إذا أسلم إلا بعد زوج (قوله أي أخرجهما من حوزة) وأما إذا لم  
يخرجها من حوزة وأسلم فإنه يقر عليها ولا حاجة للعقد ولو لفظا بطريق الثلاث حال الكثرة (قوله بلا طلاق)  
أي على المشهور خلافاً لما في سماع عيسى (قوله فيما لا يقر عليها) أي لأجل مانع من الموانع ككونها مجوسية  
وأبت الإسلام أو كانت أمة ولم تسلم ولم تعتق أو كانت من محارمه وأنى الشارح بهذا الاصلاح المصنف لأن  
ظاهراً انه متى أسلم أحدهما ففسخ النكاح من غير طلاق ولا يقر عليها ما عارض ما مر (قوله بل هو) أي الارتداد  
نفسه يكون طلاقاً (قوله وإذا كانت) أي لردة (قوله لا رجعية) أي خلافاً للمخزومي وثمرة الخلاف عدم  
رجعتها إن تاب في العدة بل لا بد من عقد جديد على الأول لا الثاني وقيل إن الردة ففسخ نكاحه وهو قول ابن  
الماجشون وابن أبي أويس وينبغي عليه أنه إذا تاب المرتد منهما وجد الزوج عقداً تكون عنده على ثلاث  
تطبيقات وعلى المشهور تكون عنده على طائفتين: كذا على ما قال المخزومي (قوله فإن وقع) أي الارتداد  
قبل البناء فلها نصف الصداق أي على القول بان الردة طلاق باتن أو رجعي وأما على القول بانها ففسخ فلا شيء

وأما تحريم المصاهرة  
فلا يحصل إلا بالوطء  
كما يدل عليه قوله فيما  
يأتي وأما وبناتها (و) إلا  
أن تزوجها في عدة  
أو إلى أجل وأسلم  
أو أحدهما (قبل  
انقضاء العدة) قبل  
انقضاء (الاجل  
وتما ديا له) أي لا أجل  
بأن قالاً أو أحدهما  
تبادى إليه لانه نكاح  
متعة فإن قال معاً  
تبادى عليه أبداً أقراناً  
ومنهوم قوله قبل أنهما  
ان أسلماً بعد انقضائها  
أقراناً وبالغ على بقاء  
نكاحهما في قوله وقرر  
عليهما أن أسلم وقوله أو  
أسلمت ثم أسلم في عدتها  
وقوله أو أسلماً بقوله  
(ولو) كان (طلقها ثلاثاً)  
حال كفره وأعادها وإن  
علم من قوله قبل ولو طلقها  
لأجل قوله ثلاثاً ولو قوله  
(وعقد عليها) عندا  
جديداً (ان أبانها)  
أي أخرجهما من حوزة  
وفارقهما وإن لم يحصل  
منه طلاق حيث زعم  
أن أخرجهما ففراق (بلا  
محلل) انما وقع منه من  
الطلاق الثلاث حال  
الكفر لا يعتبر كما مر لأن  
صححة الطلاق شرطها  
لإسلام وانما احتاج

عقد لأجل إخراجها من حوزة واعتقاده أن ذلك فراق عندهم (وسقط لإسلام أحدهما بلا طلاق) فيما لا يقر لها  
عليها مما سبق (لارده) أي أحد الزوجين فليس فسخاً مجرداً بل هو طلاق وإذا كانت طليقة (فبائنة) لا رجعية فلا بد من عقد جديد فإن  
وقع قبل البناء فلها نصف الصداق ومحل كلام المصنف ما لم تقصد المراجعة ففسخ النكاح



والالم ينفسخ (ولو) ارتد الزوج (لدين زوجته) الكتابية فيفسخ بطلقة بائنة ويحلال بينهما وقال أصبغ لا يحال بينهما ان سبب الحيلولة بين المسلمة وبين المرتد استيلاء الكافر على المسلمة ولا امتياعها وعليه فلا تحرم اذا تاب ورجع للاسلام (وفي لزوم) الطلاق (الثلاث لدمي طلقها) أي طلق امرأته الكافرة ثلاثاً (وترافعا لينا) وعليه ان (٣٤١) أسلم فلا بد من محلل بشروطه الشرعية

حتى تحلل له (أو) محلل لزوم الثلاث (ان كان صحيح في الاسلام) بأن توفرت فيه شروطه فان كان غير صحيح فيه لم يلزمه شيئاً أي لم يحكم به لا يلزمه شيء (أو) يلزمه (بالنراق مجمل) من غير تعرض لطلاق ولا عدمه فتحل له بلا محال ان أسلم (أولاً) يلزمه شيئاً ولا يتعرض لهم (تأويلات ومضى صدقهم الفاسد) كخمر وخنزير (أو الاسقاط) له (ان قبض) الفاسد (ودخل) في الفاسد وفي الاسقاط قبل اسلامهما فقبض وبقيت ان اذا أسلم الآن الزوجة مكنت من نفسها وقبضت صداقها في الأول في وقت يجوز لها قبضه في زعمها ومكنت من نفسها في الثاني في وقت يجوز لها في زعمها (والا) بأن لم يقبض ولم يدخل أو لم يقبض ودخل أو لم يدخل وقبض أو لم يدخل في الثانية أي مسئلة الاسقاط فقد دخل

لها (قوله ولا لم ينفسخ) معاملة لها بنقض قصدها وعلى هذا اقتصر ح والقلشاني قائلاً أقام الاشياخ ذلك من المدونة وروى على بن زياد عن مالك ان ارتدت المرأة تريد ذلك فسخ النكاح لا يكون ذلك طلاقاً وتبقى على عصمتها ابن يونس وأخذ به بعض شيوخنا قال وهو كاشترائها زوجها بقصد فسخ نكاحها واذا علمت هذا تعلم ان ما ذكره نت في شرح الرسالة من فسخ النكاح ضعيف وقوله انه ظاهر المذهب لا يسلّم والخلاف فيما اذا قصدت المرأة بالردة فسخ النكاح وأما اذا قصد بها الزوج ذلك اعتبر قصده اتفاقاً لان العصمة بيده (قوله ولو ارتد الزوج) أي المسلم لدين زوجته كما لو تزوج المسلم نصرانية أو يهودية ثم ارتد لدينها (قوله وترافعا لينا) أي وأما اذا لم ترافعا لينا فلا تنعريض لهم (قوله بالفراق مجمل) بأن يقال الزمانك بمفارقةها وأنت لا تقربها ولا يقال الزمانك طلقة أو ثلاثاً (قوله فتحل له بلا محلل الخ) فافتراق في المعنى واحدة وقيل لا بد من محلل فهذا الفراق في المعنى طلاق ثلاث والحاصل ان القائلين يلزمهم الفراق مجمل اختافوا هل تحل بلا محلل أو لا بد من محلل (قوله ولا تعرض لهم) أي بل نطردهم ولا نسمع دعواهم (قوله تأويلات) أي أربع الاول لابن شبلون والثاني لابن أبي زيد والثالث القابسي والرابع لابن الكاتب واستظهره عياض فيظهر رجحانه وأعلم ان محل هذا الخلاف اذا ترافعا لينا وقالوا لنا الحكموا بيننا بحكم الاسلام أو بحكم الاسلام في أهل الاسلام أو على أهل الاسلام فلا فرق بين في وعلى على الصواب أو بحكم الاسلام على أهل الكفر في أهل الكفر وأما لو قالوا الحكموا بيننا بحكم أهل الاسلام في طلاق الكفر أو بما يجب على الكافر عندكم حكم بعدم لزوم الطلاق لانه انما يصح طلاق المسلم ولو قالوا الحكموا بيننا بحكم الطلاق الواقع بين المسلمين حكم بالطلاق الثلاث ومنعه من مراجعتها الا بعد زوج ولو قالوا الحكموا بيننا بما يجب في ديننا أو ما في التوراة فاننا نطردهم ولا نحكم بينهم لانه نرى هل هو مما غير أم لا وعليه هل هو منسوخ بالقرآن أم لا اه شتعا عدوى (قوله ومضى صدقهم الفاسد أو الاسقاط ان قبض ودخل) اشتملت هذه الجملة على مسألتين الاولى اذا تزوج الكافر كافرة بصدق فادعينا كخمر ونحوه وهذه تنقسم الى أربعة أقسام تارة تقبض الزوجة الصداق الفاسد ويدخل بها زوجها ثم يسلمان بعد ذلك فيقران على نكاحهما لان الزوج مكنت من نفسها وقبضت الصداق في وقت يجوز لها فيه قبضه في زعمها وتارة لا تقبض الصداق المذكور ولا يدخل بها زوجها حتى أسلم فالحكم فيه ان دفع الزوج لها صداق للمثل لزمها لكاح وان لم يدفع لها شيئاً أصلاً وقع العراق بينهما بطلقة ولا شيء عليه وان دفع لها أقل من صداق المثل لم يلزمها لكاح الا ان ترضى به وتارة تقبض الصداق الفاسد ولا يدخل بها زوجها حتى أسلم فان دفع لها صداق المثل لزمها لكاح وان أبي وقع الفراق بينهما بطلقة واحدة ولا شيء عليه وهذا قول ابن القاسم في المدونة وسيأتي مقابله وتارة يدخل بها الزوج ولا تقبض ذلك الصداق الفاسد حتى أسلم فقبضت لها صداق المثل لا دخول المسئلة الثانية ما اذا تزوج كافر بكفرة على اسقاط الصداق وهذه على قسمين الاول ان يدخل بها قبل اسلامهما والحكم فيه انهما يقران لي نكاحهما ولا شيء لهما القسم الثاني اذا أسلم قبل الدخول بها فان فرض لها صداق المثل لزم لكاح وان فرض لها أقل لم يلزمها الا ان ترضى به ولا يلزمه ان يفرض صداق المثل لمن تزوج امرأة كاح تفويض كما يأتي (قوله والافكال تفويض) مذكوره فيما اذا لم يدخل وقبض من أنه كالتفويض هو قول ابن القاسم فيهما قال غيره فيها ان قبضته مضى ولا شيء لهما غيره بني

(٣١ - دسوقي ثانی) تحت والأربع صور ثلاثة في الناسد واحدة في الاسقاط (فكالتفويض)

في الأربع صور فخير الزوج بين أن يدفع لها صداق المثل ويلزمها لكاح وبين أن لا يدفعه فتقع الفرقة بينهما بطلقة بائنة ولا شيء عليه ان لم ترض عما فرض وهذا فيما عدا لصورة الثانية وهي ما اذا دخل ولم تقبض فيلزمه مهر المثل لدخوله والحاصل انه يلزمه مهر المثل في صورة واحدة وبخير في الثلاث بين أن يفرض مهر المثل فيلزمها أو يبأس لا يفرضه فخير الزوجة في الفراق والرضا بما فرض







(أو إيلاء) لأنه لا يكون إلا في الزوجة (أو وطء) فتي وطئ بعد إسلامه واحدة أو تلتذذ بها من أسلم أو كن كتابيات عد مختاراً له أطلاق  
وطئ أكثر من أربع فالعبرة بالاول (و) اختار (الغير) أي غير المفسوخ نكاحها (ان فسخ) لزوج (نكاحها) أي يختار غير من فسخ  
نكاحها أي إذا قال من أسلم ففسخت نكاح فلانة ففسخه بعد فراقا (٣٤٣) ويختار أربعاً ما غيرها والفرق بين الطلاق

والفسخ أن الفسخ يكون  
في الجمع على فساد  
بخلاف الطلاق فإنما  
يكون في الزوجية من  
الصحيح والمختلف فيمهل  
قال وغير من فسخ  
نكاحها لكان أخصر  
وأظهر (أو) اختار  
الغير أن (ظهر أنهن)  
أي المختارات (أخوات)  
ونحوهن من محرماتي  
الجمع فيختار غيرهن  
وكذا اختار واحدة  
منهن خلافاً لظاهر  
المصنف فلو قال واحدة  
من ظهر أنهن كأخوات  
لكان أحسن (مالم  
يتزوجن) أي الغير أي  
غير المختارات وجمع  
باعتبار المعنى أي  
ويتلذذ الثاني بهن غير  
عالم بأن من فارقها له  
اختيارها لظهور أن من  
اختارهن أخوات  
قياساً على ذات الوليين  
فإن لم يتلذذ أصلاً  
أو تلذذ عالمياً عداً كرفلا  
يقوت اختياره لها فلو  
قال المصنف واحدة  
من ظهر أنهن من  
كأخوات وباقي الأربع  
من سواهن مالم يتلذذ  
من زوج غير عالم لا قاذ  
المراد بلا كلفة (ولاشئ)  
من الصدق (لغيرهن)

يمكن منها أولاً فهو شئ آخر ما كان الطلاق قبل الدخول كالباثان النكاح وان كان فاسداً بحسب  
الأصل لكن صححه الإسلام وإن كان بعده عمل عقضاه من كونه رجعياً أو غيره من بالغ النهاية وغيره (قوله  
أو إيلاء) وهل هو اختيار مطلق أو هو طاهر كلام المصنف ورجحه ابن عرفة وأما واختار إن وقت كوالله  
لا أطول إلا بعد خمسة أشهر أو قيد بعمل كالأطول إلا في بلد كذا أو إلا بعد اختيار الأهل يكون في الأجنبية  
والظاهر أن اللعان من الرجل فقط بعد اختيارا ومن المرأة لا بعد اختيارا وأما لعانهم ما عاينكون فسحا  
لنكاح فلا يكون اختياراً (قوله أو وطء) هذا مستفاد مما قبله بالاول لأنه إذا كان ما يقطع العصمة أو  
يوجب خلافاً فيحصل به الاختيار فأولى الوطء المترتب باعتباره على وجودها (قوله عد مختاراً لها) أي سواء  
قوى بذلك الوطء الاختيار أم لا لأنه أن قوى به الاختيار فظاهر وإذا لم ينو لم ينصرفه لجانب الاختيار لتعين  
صرفه لجانب الزنا والنبي يقول ادروا الحدود بالشبهات كذا قرر عقب (قوله أي غير المفسوخ نكاحها) أشار  
إلى أن ألعوض عن المضاف إليه (قوله ان فسخ) هو فعل ماضٍ مبني على الفاعل (قوله والعرفقين الطلاق  
والفسخ) أي حيث جعلوا الطلاق اختياراً والفسخ نكاحاً فبين به ولا تحل إلا بعد جديد (قوله أو اختار  
الغير أن يظهر الخ) أي أو اختار غير الأخوات أن يظهر الخ وحاصله أنه إذا اختار أربعاً مثلاً وفارق الباقي فظهر  
أن اللاتي اختارهن أخوات فله أن يختار أربعاً من اللاتي فارقهن أو يختار من اللاتي فارقهن ثلاثة وواحدة  
من ظهر أنهن أخوات (قوله فلو قال) واحدة من ظهر أنهن كأخوات لكان أحسن) أجيب بأميرين الاول  
أن المراد أن ظهر أنهن أخوات لمن أسلم الثاني أن اختيار الواحدة من ظهر أنهن أخوات هي قوله واحد  
اختين مطلقاً اه عدوى (قوله مالم يتزوجن) حاصله أنه إذا اختار أربعاً بمجرد اختياره للأربع حل  
الباقى للزوج فإذا قدر الله أنه حصل العقد على الباقي من رجل آخر فتبين أن المختارات أخوات فله أن  
يختار من حصل العقد عليها وترجع له ولا يفوتها الاوطء أو تلذذ الثاني مالم يكن حين وطئه أو تلذذ عالمياً  
بأن مختارات من أسلم أخوات فلا تقوت بذلك ثم إذا لم يدخل الثاني وقلنا انه ترجع للأول يفسخ نكاح الثاني  
بطلاق لأنه مختلف فيه لأن بعضهم يقول بالقوات بمجرد العقد كما يأتي كما أن هناك من يقول انها لا تقوت  
على الاول بدخول الثاني (قوله أي ويتلذذ الخ) ما ذكره من أنه لا بد في القوت من التلذذ تبع فيه نت قائلاً  
صرح ابن فرحون بتشهيره واعترضه طي بأن الصواب إبقاء المصنف على ظاهره وبه صرح الخمي وابن  
شامس وابن الحاجب وابن عرفة فظاهر كلامهم أو صريحه أن مجرد التزوج ففوت ذلك كان يعتبر التلذذ معه  
لما أغفلوه ولا تقوم الحجة على المؤلف بتشهير ابن فرحون اه بن والحاصل أن المسئلة ذات أقوال ثلاثة قيل  
انها لا تقوت على الاول بمجرد التزوج أي العقد وقيل لا تقوت إلا بالدخول أو بالتلذذ وقيل انها لا تقوت على  
الاول أصلاً ولا بدخول الثاني ثم ابن الحاجب بعد أن ذكر هذا الخلاف قال قال الخمي فافرقها بطلاق  
وبات فلا كلاً في فواتها بالعقد وذلك لأن الطلاق وان عدا اختياراً لازم فكأنه اختارها وطلقها ثم  
تزوجت (قوله بما ذكر) أي بأن من فارقها اختارها (قوله وباقي الأربع) أي ويختار باقي الأربع  
(قوله ولا شئ لغيرهن أن لم يدخل به) حاصله أن المسلم إذا اختار أربعاً وفارق الباقي فلا شئ لغير المختارات  
حيث لم يدخل بذلك الغير لأن الفرقة هنا فسخ بلا طلاق والفسخ قبل لبنه لاشئ فيه (قوله فإن دخل) أي  
بغير المختارات وقوله فلها أي فلم يدخل بها صدقها وهذه مفهوم الشرط فإن اختار واحدة وفارق الباقي  
قبل البناء كان له في من العشرة صدق ونصف صدق يقسم بينهما وإن اختار اثنتين كان للباقي صدق وإن  
اختار ثلاثاً كان للباقي نصف صدق (قوله فإن لم يختار شيئاً أصلاً) هذه مفهوم المصنف لأن قوله ولا شئ  
لغيرهن يقتضي أنه اختار بعضهن (قوله إذ في عصمته شرعاً أربع) أي أربع نسوة اختار فارقهن قبل البناء

أي لغير المختارات (أن لم يدخل به) أي بالغير فإن دخل فلها صدقها فإن لم يختار شيئاً أصلاً من كاهنة أن فارقهن قبل البناء بعد إسلامه  
لزمه أربع من غير عينا صدقاً فإن أدق عصمته شرعاً أربع وإذا قسم اثنين على عشرة ناب كل واحدة منهن خمس صدقها



(كاختياره) أي المسلم مطلقاً أعظم (٢٤٤) من أن يكون أصلياً أو كافراً ثم أسلم (واحدة) كائنة (من أربع رضيعات

تزوجهن و) بعد عقده عليهن (أرضه من امرأة) فحول لبناتها فصرن إخوة من الرضاع فان اختار واحدة فلا شيء لغيرها من الصداق فان لم يختتر شيئاً وطلقهن قبل البناء لزمه نصف صداق لغير معينة فلكل عن مهرها اذ هو الخارج بقسمه نصف صداق على أربعة فان أرضعتهم أمه أو أخته لم يختتر من شيئاً (وعليه) أي على من أسلم على أكثر من أربع نسوة (أربع صدقات) تقسم بينهن بنسبة ما هن (ان مات ولم يختتر) شيئاً منهن فاذا كن عشرة فلكل واحدة خمساً صدقات بنسبة قسم أربع صدقات على عشرة واذا كانت متا كان لكل واحدة ثلثا صدقاتها واذا لم يكن دخول بهن والا فلدخول بهن اصداف كامل ولغيرها نجسا صدقاتها أو ثلثا على ما تقدم (ولا ارث) لمن أسلمت منهن (ان) مات مسلماً قبل أن يختار (وتختلف أربع كتابيات) حرائر (عن الاسلام) لاحتمال أنه كان يختارهن فوقع الشك في سبب الارث ولا ارث مع الشك

فلهن صدقات وهن غير معينات فيقسم الصداق ان على العشرة لكل واحدة خمس صدقات (قوله) كاختياره (واحدة الخ) حاصله أنه اذا تزوج أربع رضيعات في عقد أو عقود نكاحاً صحيحاً ثم أرضعتهم امرأة فانه يختار منهن واحدة ويشارك الباقي ولا شيء لمن فارقها الا ما فسح قبل الدخول والزواج مغلوب عليه وما هذا شأنه لا شيء فيه والفسخ ما يغير طلاق عند ابن القاسم وقال غيره انه بطلاق فلومات قبل أن يختار واحدة كان لهن صداق واحد يقسمه أربعاً لان واحدة منهن زوجة ولا كلام الا انها غير معينة فلوماتن قبل الدخول وقبل ان يختار واحدة لزمه نصف صداق يقسمه أربعاً وكلام المؤلف فيما اذا كانت المربعة ممن لا يحرم رضاعها على الزوج والا لم يختتر منهن واحدة كالأرضعتهم أمه أو أخته ولا شيء لواحدة من الصداق اذ لا يصح ان تكون واحدة منهن زوجة (قوله) وبعد عقده عليهن أرضعتهم امرأة أي فان أرضعتهم قبل العقد فان عقد عليهن عقداً واحداً فسح الجميع كما مروا ان جمعهم في عقد فسح نكاح ما عدا نكاح الاولى (قوله) أربع صدقات أي لانه ليس في عصمته شرعاً الا أربع غير معينات (قوله) ان مات ولم يختتر الظاهر في مفهومه انه اذا اختار اثنتين ثم مات أنه لا شيء للثان لأن اختيار اثنتين يدل على مفارقة الثمان لقول التوضيح بمجرد اختياره بين البواقي وكذا في كلام ابن عرفة قاله الشيخ ابن رحال اه بن (قوله) فاذا كن عشرة أي فاذا كان من أسلم عليهن ومات ولم يختتر منهن عشرة (قوله) فلكل واحدة خمساً صدقاتها) بهذا سقط ما يقال كلام المصنف ظاهر اذا كانت الصدقات متحدة واذا كانت مختلفة فالمرأى هل الاكثراً والقليل أو القرعة وحاصل الجواب أنه لا يرعى شيء من ذلك وانما عليه اذا كان النساء عشرة لكل واحدة خمساً صدقاتها وبمجموع ذلك أربعة اصدقة (قوله) ثلثا صدقاتها أي بنسبة أربع صدقات الى الستة واذا كن ثمانية كان لكل واحدة نصف صدقاتها بنسبة الأربعة لثمانية واذا كن تسعة كان لكل واحدة أربعة اصدقات بنسبة الأربعة لتسعة واذا كن أربعة كان لكل واحدة اصدقة (قوله) وهذا أي كون كل واحدة لها نجسا صدقاتها أو ثلثا صدقاتها اذا لم يكن الخ (قوله) والا فلا مدخول الخ أي والابان دخل أي قبل اسلامه وأما ان كان المدخول بعد اسلامه فلن يدخل بها الصداق كاملاً ولغيرها من صدقاتها بنسبة خمسة باقى الا اصدقة الاربعة على عدد من لم يدخل بها فاذا دخل بواحدة بعد اسلامه وهن عشرة ومات ولم يختتر شيئاً بعد الدخول بها فلا مدخول بها الصداق ولكل واحدة ممن لم يدخل بها ثلث صدقاتها اذا خرج بقسمة ثلاثة على تسعة ثلث واذا دخل باثنتين كان لكل واحدة منهما اصدقاتها والباقي ربع صدقاتها اذ هو الخارج بقسمة اثنتين على ثمانية وهكذا العمل ان دخل بثلاثة وأما ان دخل بأربع فلا شيء لمن لم يدخل بها لان دخوله بعد الاسلام اختيار وقد اختار أن يعاد دخوله بهن والحاصل أن المدخول بعد الاسلام اختيار فاذا دخل بأربع كان اختيارهن فلا صداق لغيرهن وان دخل بأقل من أربع كانت المدخول بها مختارة فلها صداق كامل ولغيرها من صدقاتها بنسبة خمسة باقى الا اصدقة الاربعة على عدد من لم يدخل بها وأما المدخول قبل الاسلام فليس اختياراً فزال أربعة شائعة في العشر مثلاً فلكل واحدة من الأربع اصدقة بنسبة قسمتها على عدد من ويكمل للدخول بها اصدقاتها فقط (قوله) ولغيرها خمساً صدقاتها أي اذا مات عن عشر ولم يختتر فكل من دخل بها لها صداق كامل ولو دخل بأربع ومن لم يدخل بها لها خمساً صدقاتها او قوله أو ثلثا أي اذا مات عن ست ولم يختتر فكل من دخل بها لها صداق كامل ولو دخل بأربع وكل من لم يدخل بها لها ثلثا صدقاتها واذا مات عن تسع فكل من دخل بها لها صداق كامل ومن لم يدخل بها لها أربعة اصدقاتها (قوله) ولا ارث ان تختلف الخ) يعني أنه لو أسلم عن عشر كتابيات فأسلم منهن ست وتختلف عن الاسلام أربع ثم مات قبل أن يختار منهن فانه لا ارث لجميعهن أما الكتابيات فلان الكافر لا يرث المسلم وأما المسلمان فلا احتمال أن يختار الكتابيات وهن غاية ما يختار فوقع الشك في سبب الارث ولا ارث مع الشك (قوله) وقد طلق احدهما أي قبل البناء وذلك بان قال لاحدهما أنت طالق ومات قبل البناء ولم تعلم المطلقة من غيرها وطلقها بعد البناء طلاقاً بائناً أو رجعيّاً وانقضت العدة قبل موته ثم مات ولم تعلم المطلقة من غيرها فنقول

الشارح

فلا تختلف عن الاسلام دونهن فالارث للسلمات لان الغالب فيهن اعتداد الاربع فأكثر ان لا يقتصر على أقل

(او) مات مسلم عن زوجتين مسلمة وكتابية وقد طلق احدهما (التبست المطلقة) بائناً ورجعيّاً



وانقضت العدة (من مسلمة وكتابية) فلا يرث المسلمة لثبوت الشك في زوجيتها (لأن طلاق رجل (أحدى زوجتيه) المسلمين طلاقاً غير بائن (وجهلت) المطلقة منهما) (ودخل بأحداهما) وعلمت (ولم تنقض العدة فلم يدخل بها الصداق) كاملاً (للدخول) (وثلاثة أرباع الميراث) لأنهم اتنازع غير المدخول بها في الميراث وتقول أمالم أطلق بائناً فهو (٣٤٥) لي بتمايه وغير المدخول بها تدعى أنها في

العصمة وإن لها نصف الميراث وللأخرى نصفه فيقسم النصف بينهما نصفين لأن المنازعة إنما وقعت فيه فلذا قال (واغيرها) أي لغير المدخول بها (ربعه) أي ربع الميراث (و) لها (ثلاثة أرباع الصداق) أي صداقها إلا أنها إن كانت هي المطلقة فليس لها إلا النصف ونصفه لا خلوثة وإن كانت المطلقة هي المدخول بها فلهذه جميع صداقها لتكمله بالموت فالنزاع بينهما وبين الورثة في النصف الثاني فيقسم بينهما نصفين فلهما منه الربع مع النصف الذي لا منازع لهما فيه فيصير لهما ثلاثة أرباع الصداق وللورثة ربعه بعدد من كل على ما دعى ونفى دعوى صاحبه ومفهوم قوله لم تنقض العدة أنها لو انقضت قبل موته فالصداق على ما ذكر المصنف والميراث بينهما نصفين وكذا لو كان بائناً وإن لم يدخل بواحدة فلكل واحدة ثلاثة أرباع الصداق والميراث بينهما سواء

الشارح بائناً أي أو كان الطلاق بعد النكاح وكان بائناً أو رجعيًا وانقضت العدة والحال أنه لم تعلم المطلقة من غيرها (قوله وانقضت العدة) أما إذا كان رجعيًا ومات قبل انقضاء العدة فلا تباين والارث كله للمسلمة لأنه على احتمال أن تكون المطلقة هي الكتابية فالمرث كله للمسلمة وعلى احتمال كون المطلقة هي المسلمة والعدة لم تنقض فلها الميراث أيضا (قوله لأن طلاق الخ) هذا عطف على قوله ان تخلف فهذه المسئلة مخرجة من عدم الارث فالارث فيها ثابت لعدم الشك في سببه وإنما الشك في تعيين مستحقه وصورة المسئلة أنه طلق أحدى زوجتيه المسلمين طلاقاً قاصراً عن الغاية وجهلت المطلقة بأن قال أحداً كما طلق وادعى أنه قصد واحدة بعينها ولم يعينها اليقينة والحال أنه دخل بأحدهما وعلمت ثم مات المطلق قبل أن تنقض عدة الطلاق وقد علمت أن هذا الطلاق رجعي بالنسبة للدخول بها وبائن بالنسبة لغيرها فلم يدخل بها الصداق إلى آخر ما قال المصنف (قوله أنا لم أطلق بائناً) الأولى ان يقول وتقول أنا لم أطلق أصلاً وأنت قد طلقت طلاقاً بائناً (قوله وثلاثة أرباع الميراث ولغيرها ربعه الخ) ما درج عليه المؤلف تبعاً لابن الحاجب ثم وفي كتاب الأيمان والطلاق من المدونة وقال في التوضيح أنه المشهور ودرج في آخر الشهادات على خلاف هذا وأنه يقسم على الدعوى كالقول وصرحوا بمشهوريته فيه أيضاً قاله طي وعليه فالمدخول بها ثلثا الميراث وغيرها ثلثه لأن الأولى تدعى أن لها كل الميراث والثانية تدعى أن لها نصفه فإذا ضم النصف لكل ونسب النصف للمجموع كان ثلثاً وإذا نسب الكل للمجموع كان ثلثين وكذا يقال في قوله وله ثلاثة أرباع الصداق أنه مبني على القول بأن القسم على التنازع وأما على القول أنه على الدعوى فغير المدخول بها من الصداق ثلثا وللورثة ثلثه (قوله فالصداق على ما ذكر المصنف) أي من أن المدخول بها الصداق كاملاً للدخول من غير منازعة وغير المدخول بها تدعى أنها غير مطلقة فلها الصداق كاملاً بالموت والوارث يقول أنت المطلقة فلك نصفه فقط فالنصف مسلم اليها والنصف الثاني فيه النزاع فيقسم بينهما وبين الوارث (قوله والميراث بينهما نصفين) أي لأن كل واحدة تدعى أنها غير المطلقة وأنها تأخذ الميراث بتمايه وحينئذ فيقسم بينهما (قوله وكذا لو كان بائناً) أي وجهلت المطلقة ودخل بأحدهما وعلمت (قوله وإن لم يدخل بواحدة فلكل واحدة ثلاثة أرباع الصداق) أي لأن كل واحدة تدعى أنها غير المطلقة فتستحق الصداق كاملاً بالموت والوارث يدعى أنها المطلقة فلا تستحق إلا نصفه فالنصف مسلم اليها والتنازع في النصف الثاني فيقسم وقوله والميراث بينهما أي لما تقدم في المسئلة السابقة (تنبيه) تكلم المصنف والشارح على ما إذا جهلت المطلقة وعلم المدخول بها وأما لو علمت المطلقة وجهل المدخول بها فالقوله لم تطلق الصداق كاملاً والمطلقة ثلاثة أرباع الصداق للنزاع في النصف الثاني لا احتمال عدم دخولها وإن جهل كل من المطلقة والمدخول بها فلكل واحدة سبعة أعشار صداقها لأنهما يقولان المطلقة من دخلت فيكمل للثانية صداقها ويقول الوارث لهما صداق ونصف والمطلقة لم تدخل فتنازعهما في نصف فيقسم فلهما صداق وثلاثة أرباع يتنازعان فيهما فيقسمان ذلك بينهما والميراث بينهما مناصفة في المسئلة الثانية وثلاثة أرباعه التي لم تطلق في المسئلة الأولى تأمل (قوله وما أحق به) وهو الإشارة بقول الشارح ويلحق بالمرض الخ (قوله وهل يمنع من النكاح مرض أحدهما المخوف) أي سواء كان المريض مشرفاً أم لا وقوله مرض أحدهما أي وأما لو كانا معاً مريضين فإنه متفق على المنع ثم إن كلام من القولين في مرض أحدهما قد شهر فالأول شهره للخمى والثاني شهره ابن شامس لكن الأول منهما هو الرابع لأنه يسي عن ادخال وارث وإنما يمنع المريض من وطء زوجته مع أن فيه ادخال وارث وقد نهى عنه لأن في النكاح ادخال وارث محقق وليس يتشأن عن كل وطء محتمل

وان دخل بها فلكل صداقها والميراث بينهما سواء إلا أنه إذا كان الطلاق رجعيًا لم يكن من صور الالتباس ولما كانت موانع النكاح خمسة رق وكفر وإحرام وتقدمت وكون الشخص خنثى مشكلاً ولم يذكره المصنف لندوره والمرض وما أحق به ذكره بقوله (وهل يمنع) النكاح (مرض أحدهما) أي الزوجين (المخوف) مطلقاً (وان أذن الوارث) الرشيد



أو احتاج المريض له لاحتمال موته قبل موته وكون الوارث غيره (أو) المنع (ان لم يحتج) المريض النكاح فان احتاج لم يمنع وان لم يأذنه الوارث (خلاف) أشهره الاول ويلحق بالمريض في ذلك كل محجور من حاضر صف القتال ومحجور من لقتل أو قطع وحامل ستة فلا يعقد عليها من خالعهما وهي حامل منه الا اذا كان خالعهما محجورا ثم مرض فيجوز له نكاحها بعقد جديد حيث لم تتم ستة أشهر فار دخلت في السابع امتنع (وللريضة) أي المتزوجة في المرض (٢٤٦) (بالدخول المسمى) زاد على صداق المثل أم لا ومثل الدخول موته

فيقضى لها به من رأس المال أو موتها قبله وقبل الفسخ لانه من المختلف فيه وفسد لعقده ولم يؤثر خلافي الصداق (وعلى المريض) أي المتزوج في مرضه الخوف اذا مات قبل فسخه (من ثلثه) أي ثلث ماله (الأقل منه) أي من المسمى (ومن صداق المثل) فان كان الثلث أقل منها أخذته فقط فتحصل أن عليه الأقل من الثلاثة أشياء الثلث والمسمى وصداق المثل (وعجل بالفسخ) متى عتر عليه ولو بعد البناء وأحاطا (الآن يصح المريض منهما) فلا يفسخ لزوال المانع (ومنع نكاحه) أي المريض (النصرانية) الأولى الكتابية (والأمة) المسلمة (على الأصح) المعتمد لجواز اسلام النصرانية وعنى الأمة فيصيران من أهل الميراث ويفسخ قبل البناء وبعده الآن يصح (والختار خلافه) لان كلام الاسلام والعقود نادرا فلا يلتفت

(قوله أو احتاج المريض) أو مانعة خلوه فحجوزا لجمع (قوله لاحتمال موته) أي أو ارث الاذن وقوله قبل موته أي الذي هو ذلك المريض ويكون الوارث لذلك المريض غير الاذن فلما احتمل ذلك كان إيدان الوارث له بمنزلة المدم وقوله لاحتمال الخ علة لقوله وان أذن الوارث (قوله فان احتاج) أي للنكاح أو الى من يقوم به ويخدمه في مرضه (قوله وان لم يأذنه الوارث) أي بأن منعه أو سكت (قوله فلا يعقد عليها) أي بعد الستة من خالعهما وقوله الا اذا كان خالعهما محجورا هذه الصورة مستثناة من منع نكاح المريض وقوله فان دخلت في السابع امتنع أي لانهما صارا مريضين (قوله وللريضة) أي التي فسخ نكاحها بعد الدخول المسمى اقول المصنف فيما يأتي وتقرر بوطء وان حرم (قوله موته) أي قبل الفسخ والبناء أو موتها قبلها مالا ميراث لمن بقي حيا بعد موت صاحبه (قوله لانه من المختلف فيه وفسد لعقده الخ) أي ومن المعلوم ان ما كان كذلك يلزم فيه المسمى بموت أحدهما قبل فسخه كالنكاح الصحيح (قوله وعلى المريض الخ) الفرق بين مرضها ومرضه حيث قلتم في الاول يلزم المسمى من رأس المال بموت أحدهما وقلتم في الثاني يلزم الاقل من الامرين من الثلث أن الزوج في الاول صحيح فتبرعه معتبر بخلاف الثاني فلذا كان في الثلث وهل تقدم بينة الصحة على بينة المرض أو العكس أو يقدم الأعدل منهما ما أقوال ثلاثة ذكرها في المعيار (قوله أي المتزوج في مرضه الخ) أي بخلاف ما اذا غضب المريض امرأة فلها الصداق من رأس ماله لانها تدخل معه على المعاوضة الاختيارية كالزوجة ذكره ح (قوله اذا مات قبل فسخه) أي سواء دخل أو لم يدخل وأما اذا فسخ قبل موته وقبل الدخول فلا شيء فيه وأما ان فسخ بعد الدخول ثم مات أو صحح كان لها المسمى تأخذه من ثلثه مبدءا أن مات ومن رأس ماله ان صح (قوله وعجل بالفسخ) أي وجوب البناء على القول بفساده مطلقا أو ان لم يحتج له لان احتياج فلا فسخ بحال خلافا لمن قال بعدم تعجيله لصحته (قوله ومنع نكاحه الخ) أي لان في نكاح المريض لهما ادخال وارث على تقدير اسلام النصرانية وعنى الأمة (قوله على الأصح) هو قول ابن عمر ووجهه بعض البغداديين وعليه فيكون لها الأقل من الثلث ومن المسمى ومن صداق المثل ان كان هنالك مسمى والا فالاقل من صداق المثل والثلث وهذا كله اذا مات قبل الفسخ ولا ارث لها ان مات من مرضه المتزوج فيه بعد اسلامها أو عتقها وأما ان فسخ قبل الموت والبناء فلا شيء لها سواء سمي لها أو نكحها تفويضا (قوله والختار خلافه) أي والذي اختاره الغمى القول بجواز ذلك وهو ضعيف (قوله فلها المسمى ان كان والا فصداق المثل) تأخذ ذلك من رأس المال

(فصل في خيار أحد الزوجين) (قوله ولو كان هو معيبا أيضا فله القيام بحقه) كان عيبه من جنس عيب صاحبه أو من غير جنسه كما صرح به الرجائي ونقله ح وهو ظاهر إطلاق ابن عرفة أيضا والغمى تفصيل ونصه وان اطلع كل واحد من الزوجين على عيب في صاحبه بخلاف عيبه بان تبين ان به جنسا أو به اجذام أو برص أو داء فرج ~~كان لكل واحد منهما القيام~~ وأما ان كانا من جنس واحد كاجذام أو برص أو جنون صرح لم يذهب فان له القيام دونها لانه بذل صداقا لسأله فوجدتها ممن يكون صداقها أقل من ذلك انظر بن قال شيخنا والاول أظهر لأن المذكور الضرر واجتماع المرض على المرض يؤثر زيادة (قوله ان لم يسبق العلم) أي ان لم يكن العلم من السليم بالعيب سابقا على العقد ولم يرص بالعيب من علم به بعد العقد ولم يتلذذ فان علم السليم بعيب المعيب قبل العقد فلا خيار له بعد ذلك لان عقده مع العلم بالعيب دليل على رضاه وكذلك اذا رضى به بعد الاطلاع عليه فلا

اليه وعليه فلها المسمى ان كان والا فصداق المثل (فصل في خيار أحد الزوجين اذا وجد بصاحبه عيبا وبيان خيار العيوب التي توجب الخيار في الرد (الخيار) لأحد الزوجين بسبب وجود عيب من العيوب الآتي بيانها فقوله الخيار مبدءا وقوله يرص الخ متعلق بالخبر المحذوف أي ثابت برص وقوله (ان لم يسبق العلم) الخ شرط في الخبر أي ثابت للسليم أولي وجد في صاحبه عيبا ولو كان هو معيبا أيضا فله القيام بحقه من الخيار وعيبه لا يمنع من ذلك ان لم يسبق علمه بعيب المعيب على العقد (أو لم يرص) بعيب المعيب



صريحاً والتزاماً حيث اطلع عليه بعد العقد (أو لم يتلذذ) بالمعيب عالمياً أو بمعنى الواو إذا لم يمتنع انتفاء الامور الثلاثة اذ لو وجدت  
 أو بعضها لا تنفي الخيار الا امرأة المعترض اذا علمت قبل العقد أو بعده باعتراضه ومكنته من التلذذ بها فلها الخيار حيث كانت ترجو براءه  
 فيهما ولم يحصل (وحلف) مریداً اذا ادعى عليه المعيب مسقطاً للخيار من سبق علم أو رضاً أو تلذذ ولا ينشئ (على نفيه) أي على نفي مسقط  
 الخيار (يرص) منه اق الخيار المذوق كما قدمنا وحاصل ما أشار به المصنف أن العيوب في الرجل والمرأة ثلاثة عشر أربعة عشر كان فيها  
 وهي الجنون والجدام والبرص والعذيمة وأربعة خاصة بالرجل الحب والنصاء (٣٤٧) والاعتراض والعنة وخمسة خاصة بالمرأة

وهي لرتق وانقرون  
 والعففل والافضاء  
 والخرواض ما يختص  
 بالرجل لضميره وما  
 يختص بالمرأة لضميرها  
 وما هو مشترك لم يصفه  
 وبدأ به لعمومه فقال  
 يرص ولا فرق بين  
 أبيض وأسود الأرد  
 من الأبيض لانه من  
 مقدمات الجدام  
 والنابت على الأبيض  
 شعراً أبيض ويشبه في  
 لونه اليق غير أن الشعر  
 النابت عليه أسود  
 ولا خيار فيه واذا انحس  
 البرص بآفة خرج  
 منه ماء ومن اليق دم  
 وعلامة الأسود  
 التفليس والتفشير  
 بخلاف الأبيض أي يكون  
 قشره مدوراً يشبه  
 الفلوس وهو مع كونه  
 أرداً أكثر سلاسة  
 وأقل عذري وأبعد في  
 الانتشار من الأبيض  
 وسواء كان البرص  
 يسيراً أو كثيراً في المرأة  
 اتفاقاً وفي الرجل على  
 أحد القولين في اليسر

خياره بعد ذلك وكذلك اذا تلذذ بعد العلم به فلا خيار له بعد ذلك لأن تلذذه بعد العلم به دليل على رضاه في  
 الحقيقة المدار في سقوط الخيار على الرضا وما ذكره من العلم والتلذذ لا تل عليه (قوله صريحاً) أي بان  
 كان الرضا بالقول كرضيت وقوله أو التزاماً أي مثل تمكن السليم من نفسه (قوله وأدعى الواو) أي وأدعى  
 المحلين بمعنى الواو وقد يقال لا داعي لذلك بل هي الاحداث لوقوعها بعد التلقين والاحداث لا يتحقق  
 الا بانتفاء الجميع (قوله الا امرأة المعترض الخ) أشار الشارح بهذا الى ان في مفهوم الشرط الاول تفصيلاً  
 وقوله فيهما أي في الصورتين (قوله وحلف على نفيه) يعني أنه اذا أراد أحد الزوجين ان يرد صاحبه بالمعيب  
 الذي به فقال المعيب السليم أنت علمت بالمعيب قبل العقد ودخلت عليه أو علمت به بعد العقد ورضيت به أو  
 تلذذت والحال أنه لا ينشئ لذلك المدعى وهو المعيب تشهد له بما ادعاه وانكر السليم ذلك وأراد المعيب أن  
 يحلفه على نفي ما ادعاه عليه من العلم أو الرضا أو التلذذ فانه يلزمه أن يحلف وحمل كلام المصنف اذا لم يكن  
 المعيب ظاهراً وتدعى علمه به بهد البناء أو بطل الأمر كشهروا فلا يحلف السليم والقول قول المعيب انه  
 رضى به بيمينه ابن عرفة عن بعض الموثقين ان قالت علم عبي بن البناء واكذبها وكان ذلك بعد البناء بشهر  
 ونحوه صدقت مع عيبتها الا أن يكون العيب خفياً كبرص يباطن جسدها ونحوه فيصدق بيمينه انظر ح  
 والمواق اه بن وقوله وحلف على نفيه أي وثبت له الخيار فان نكل حلف المعيب وسقط الخيار هذا اذا  
 كانت دعوى المعيب على السليم دعوى تحقيق أما ان كانت دعوى اتهام فان المعيب لا يحلف ويسقط عنه  
 الخيار بمجرد نكول السليم لأن دعوى الاتهام لا ترتد فيها ليمين فان كانت دعوى تحقيق ونكل المعيب بعد نكول  
 السليم فالظاهر جريانه على القاعدة الاثنية وهي أن النكول تصديق للتاكيد الاول فيبقى الخيار للسليم (قوله  
 على أحد قولين في اليسر الخ) هذا كله في برص قديم قبل العقد وأما الحادث بعده فلا رد باليسر اتفاقاً وفي  
 الكثير خلاف وهذا فيما حدث بالرجل وأما في المرأة فخصية تزلت به كافي البدر القرافي (قوله بكسر العين الخ)  
 فيه أن الملامح اعطفه على ما قبله أنه بفتح العين مصدر عذيط وأما على ضبط الشارح (٣) فهو اسم لذي العيب  
 فلا يناسب عطفه على العيب (قوله وهي التغوط الخ) هذا انما يناسب ما ضبطناه به لا ما ضبط به الشارح  
 (قوله أو شئ فيه) أي في حدوثه بعد العقد وقدمه عنه فاذا حدثت عند تزوجه من غير سبق تزوج فانها  
 محمل على أنها غير حادثه بل كمنه فيها (قوله ومثله البول) أي مثل الغائط عند الجماع البول عنده (قوله  
 ولا بالبول) وكذا لا رد بكثرة القيام البول بالاولى لا لشرط (قوله بين) وأما لو كان مشكوكاً في كونه جدماً  
 فلا رد به اتفاقاً (قوله ولو قل أو حدث بعد العقد) أي هذا اذا كان كثيراً بل ولو كان قليلاً  
 هذا اذا كان قديماً بل ولو حدث بعد العقد بخلاف البرص فانه ان كان قبل العقد واطلع عليه بعده فلا فرق  
 بين كونه قليلاً أو كثيراً وان كان بعده فلا بد من كونه كثيراً كما يأتي للمصنف وتقدم أيضاً قريباً (قوله لا  
 جذام الاب) أي بخلاف من اشتري رقيقاً فوجد بأحد أصوله جذماً فبيع يرد به لان البيع مبني على  
 المشاحة بخلاف النكاح فانه مبني على المكارمة (قوله والا فلا رد به) أي ولا يضر عدم التسليم كالعقم (قوله  
 والمراد به هنا صغراً ذكر) مثل الصغرى كونه موجبا للرد لئلا يمنع من الابلاج وأما الطول فيلوي

(وعذيمة) بكسر العين المهملة وسكون لثال المعجمة وفتح المنة الصنية فقط مهملة وهي التغوط عند الجماع اذا كان قد عا أو شئ فيه  
 لان تحقق حدوثه فلا رد به ومثله البول ولا رد بالرجل قولاً واحداً ولا بالبول في القرش على الاربع (وجذام بين) أي محقق ولو قل أو حدث  
 بعد العقد (لا جذام الاب) فلا ينشئ الخيار لأحد الزوجين به والمراد الاصل فيشمل الام وأولى الجد ولو قال الوالد كان أولى (وبخصائيه)  
 وهو قطع الذكر دون الانثيين (وجبه) وهو قطع الذكر والانثيين وكذا مقطوعاً عن تشين فقط اذا كان لا يعني والا فلا رد به ومثلاً قطع  
 الذكراً قطع الحشفة على الأربع (وعنته) بضم العين المهملة وتشديد النون والمراد به هنا صغراً ذكر بحيث لا يثنى به الجماع (واعترضه)  
 عدم انتشار الذكراً (و) لزوجه ردها (بقرنها) بفتح الراء شئ يبرز في فرج المرأة يشبه قرن الشاة يكون



من لحم غاليه فليمكن علاجه ونارة يكون عظما فلا يمكن علاجه عادة (ورثتها) بفتح الراء والهاء الفوقية وهو انسداد مسلك الذكر بحيث لا يمكن معه الجماع الا أنه اذا انسدت لم يمكن علاجه وبغضه لم يمكن عادة (وبخبرها) أي تنفر عنها لانه منفرد وهو ظاهر وقال الأعمش الثلاثة لأردبه كالجرب وتتن الفم (وعفلها) بفتح العين (٣٤٨) والقاء لحم يبرز في قبلها ولا يسلم غالباً من رشح يشبه أدرة الرجل وقيل

شيء على ما لا يستطيع ايلاجه من أصله ولا يرد الزوج بوجوده حتى متضح الذكورية كما في البدن القرافي وح وتطر شحنا السيد البليدي في وجود الزوجة حتى متضحة الانوثة (قوله من لحم غاليا) أي وقد يكون من عظم فلا يمكن علاجه (قوله أدرة الرجل) الأدرة اسم لنفخ الخصية كما في الصحاح ان قلت ان القرن وما بعده أموراً تتأثر بالوطء وهو يدل على الرضا فينتفي الخيار قلت الوطء الدال على الرضا هو الحاصل بعد العلم بموجب الخيار لا الحاصل قبله أوبه (قوله قبل العقد) حال من قوله برص الخ أي الخيار ثابت ببرص وما عطف عليه حالة كونها كائنة قبل تمام العقد فلا يحتاج لقول الشارح قبل العقد أوحينه (قوله أما الحادثة بعده الخ) حاصله أن العيوب المشتركة ان كانت قبل العقد كالمثل من الزوجين ردها حبه به وان وجدت بعد العقد كان للزوجة أن ترد به الزوج دون الزوج فليس له أن يرد الزوجة لأنه قادر على مفارقتها بالطلاق أن تضرر لأن الطلاق يسده بخلاف المرأة فلذا ثبت لها الخيار (قوله ولها فقط الرد بالجذام الخ) حاصل لفظة المسئلة على ما يؤخذ من كلام المصنف هنا وفيما مر أن الجذام متى كان محققاً ثبت للمرأة الرد به ولو يسيراً كان قبل العقد أو حدث بعده وأما الرجل فله الرد به ان كان قبل العقد قل أو كثر ولأرد به ان كان حادثاً بعد العقد طلقاً وأما البرص فان كان قبل العقد رده ان كان كثيراً فمهما أو يسيراً في المرأة اتفاقاً وفي اليسير في الرجل قولان وأما الحادث بعد العقد فلا رده لو احدث ان كان يسيراً باتفاق وان كان كثيراً فترد به المرأة الرجل على المذهب وليس للرجل ردها لأنه قادر على فراقها بالطلاق أن تضرر لأن العصمة بيده بخلاف المرأة فلذا ثبت لها الخيار (قوله أي بعد العقد) أي سواء كان قبل الدخول أو بعده كما قاله أبو القاسم الجزيري في وراثته والحادث عنده بعد البناء كالحادث قبله بعد العقد في التفصيل المذكور وهو أن الجذام اذا كان محققاً رده قبل أو كثر والبرص رده بشرط أن يكون فاحشاً لا يسيراً وهذه طريقة وهناك طريقة أخرى للنيطي وحاصلها أنه لا يرد بالجذام الحادث بعد البناء الا اذا تفاخش كالبرص فليس الحادث بعد البناء عنده كالحادث بعد العقد وقبل البناء وطريقة الجزيري هي ظاهر المدونة والمصنف (قوله بعد التأجيل سنة) متعلق بقوله ولها الرد الخ فثبت الرد لها بالجذام والبرص الحادثين بعد العقد لا ينافي كونه بعد سنة كما يأتي للمصنف في قوله وأجل في برص وجذام رجب برؤهما سنة (قوله وكذا يقال في الجنون) أي ان لها فقط الرد به اذا حدث بعد العقد وأنه يؤجل سنة قبل الرد اذا رجب برؤه (قوله فلها الرد بها) أي دون الزوج فليس له أن يرد بها (قوله لا يكثر من الرد) أي لا يرد لها بكاعتراض وقوله الا أن يتسبب فيه أي في الاعتراض الحادث بعد الوطء فارتبب فيه كالرد به (قوله كالحادث قبل الوطء) أي فلها الخيار بعد أن يؤجل الحرسنة والعبد نصفها كما يأتي (قوله وأدخلت الكاف الخصة والحب) أي الحادث ذلك بعد الوطء وقوله والكبر أي وكبر الشخص المانع من الوطء بان زالت منه الشهوية فلا خيار لها في الجميع (قوله وثبت الخيار بجنونهما) أي لكل منهما (قوله بصرع) أي من الجن وقوله أو وسواس وهو ما كان من غلبة السوداء (قوله وان مرة) أي هذا اذا استغرق كل الاوقات أو غالبها بل وان حصل في كل شهر مرة وبقي فيما سواها وظاهره أنه اذا كان يأتي بعد كل شهرين فلا رده وليس كذلك والظاهر أن هذا كتابه عن القلة ثم محمل الرد بما ذكر من الجنون الذي يحصل في الشهر مرة اذا كان يحصل منه اضرار من ضرب أو افساد شيء أما الذي يطرح بالارض وبقي من غير اضرار فلا رده (قوله قبل الدخول وبعده) جعله الشارح متعلقاً بمذوق أي ثبت الخيار قبل الدخول وبعده بجنونهم القديم وهو ما كان قبل العقد وعلى هذا فالمصنف ساكت عن الحادث بعد العقد كان

انه رغبة في الفرج تحدث عند الجماع (وافضاها) وهو اختلاط مسلكي الذكر والبول وأولى منه اختلاط مسلكي الذكر والغائط وقد يكون المصنف أطلقه على ما يعجمها ومحمل ثبوت الخيار بهذه العيوب ان وجدت (قبل العقد) أوحينه أما الحادثة بعده خصية نزلت بالرجل وأما الحادثة في آثار اليها بقوله (ولها فقط) دون الزوج (الرد بالجذام البين) أي المحقق ولو يسيراً (والبرص المضر) أي الفاحش دون اليسير (الحادثين بعده) أي بعد العقد بعد التأجيل سنة ان رجب برؤه وليس للزوج كلام ولا أخذ شيء منها في تطير طلاقها وكذا يقال في الجنون وسيأتي في كلامه الإشارة لذلك واستظهر بعضهم أن العذبة الحادثة بعده كالجنون وما معه فلها الرد بها (لا يكثر من الرد) أي لا يرد لها بكاعتراض حدث بعد الوطء فيها ولو مرة وهي مصيبة نزلت بها الآن يتسبب فيها فلها الرد به كالحادث قبل

الوطء وبعد العقد وأدخلت الكاف الخصة والحب والكبر المانع من الوطء (و) ثبت الخيار (بجنونهما) القديم قبل حدوثه العقد سواء كان بصرع أو وسواس وهو أحد العيوب الأربعة المشتركة (وار مرة في الشهر) لنفور النفس وخوفها منه أي يثبت لكل منهما الخيار بالجنون القديم (قبل الدخول وبعده) حيث لم يعلمه إلا بعد الدخول وأما ان علم به قبله ودخل فلا خيار له كما تقدم أول الفصل وأعلم أن الجنون حكمه حكم الجذام فان كان قبل العقد



ردبه مطلقا وان حدث بعده وقبل البناء فانه يوجب الخيار للرأمة دون الرجل وكذا ان حدث بعد البناء على ظاهر المدونة في الجذام وبقياس عليه الجنون ولذا جعل بعضهم قول المصنف قبل الدخول وبعدمه متعلقا (٣٤٩) بمحذوف تقديره وان حدث الجنون بالرجل قبل

الدخول وبعده أى  
فلها رده بخلافه هو  
لعدمه أن حكمه حكم  
الجذام وان كان لا دليل  
على هذا المحذوف فلو  
قال المصنف ولها فقط  
ان حدث قبل الدخول  
الخ كان أحسن (وأجلا  
فيه) هكذا في بعض  
النسخ بواو وفي نسخة  
بدونها على الاستئناف  
البيان كأنه قبل له  
وهل الخيار في الجنون  
القديم لكل منهما أو في  
الحادث لهما دون الرجل  
يكون بتأجيل أو بلا  
تأجيل فأجاب بقوله  
أجلا فيه (وفي برص  
وجذام) قديمين بهما أو  
حادثين بالرجل فقط  
(برج برؤهما) بضمير  
التثنية ينبغي رجوعه  
للزوجة أى في العيوب  
الثلاثة وفي بعض  
النسخ بضمير المفرد  
المؤنث الرجوع لعيوب  
الثلاثة فلا يسن رجاء  
البرص في الثلاثة على  
المعتمد خلافا لظاهرها  
كالمصنف من أن  
الجنون يؤجل ولو لم  
يرج برؤه (سنة) قرينة  
للحر ونصفها للعبد أو  
الامة من يوم الحكم (و)  
الخيار ثابت (بغيرها)  
أى بغير العيوب  
المتقدمة من سواد  
وقرع وعى وعمور

حدوثه قبل الدخول أو بعده وحاصل ما في المسئلة أن الجنون اذا كان قديما وهو السابق على العقد فليكل من الزوجين ان يرد به صاحبه اتفاقا قبل الدخول و بعده وان حدث بعد العقد ففيه طرق أربعة قيل يرد به مطلقا كالرجل أو بالمرأة حدث بعد البناء أو قبله فحدوثه بالمرأة بعد العقد كحدوثه بالرجل ويصح تقرير المصنف به على جعل قوله قبل الدخول و بعده مدخولا لا غياض و ضمير بعده للدخول وقيل لا يرد به مطلقا وقيل يرد به الزوجية لزوج لا العكس وقيل ان حدث قبل البناء ثبت لها الرد به وان حدث بعد البناء فلا رد لها الاولى لابي الحسن ونسبه للدة والنانية لاشبه والنانية قول ابن القاسم وروايته ورابعة للتيطر والمعتمد قول ابن القاسم ومحل الخلاف في جنون من تأمر زوجته أداء والا فلها الخيار اتفاقا حدث قبل البناء أو بعده كما في ابن غازي (قوله رد به مطلقا) أى سواء كان قائما بالمرأة أو بالرجل (قوله فانه يوجب الخيار للمرأة) هذا على ما نقله المواق عن النخعي والمتيطر (قوله وكذا ان حدث بعد البناء الخ) أى قال لها ان يرد به كالحادث قبل البناء وهذا لشارع لما قاله ابن القاسم (قوله ولذا جعل بعضهم الخ) أى لاجل قياس الجنون على الجذام (قوله متعلقا بمحذوف) أى لاجل أن يكون المصنف اذا كراه الحكم القديم قبل العقد والحادث بعده قبل الدخول و بعده وما شاع على قول ابن القاسم وحاصل مذهبه أن العيوب المشتركة ما حصل منها قبل العقد فليكل من الزوجين رد صاحبه به وما حدث منها بعد العقد فالزوجية الردية دون الزوج سواء حدث قبل البناء أو بعده (قوله الخ) أى أو بعده (قوله على المعتمد) أى كما يفيد كلام ابن عرفة وابن عات (قوله كالمصنف) أى على نسخة التثنية لا على النسخة التي عبر فيها بضمير المفرد المؤنث الرجوع للعيوب الثلاثة (قوله سنة) اختار ابن رشد أن لزوجة الجنون النفقة في الاجل ان كانت مدخولا بها كزوجة المجذوم والابرص مطلقا (قوله للحر) أى كان ذكر أو أنثى فالمراد الشخص الحر (قوله ونصفها للعبد أو الامة) أى المعين وجعل نصفها للعبد أمر تعبدي وان كان النظر لمرور الفصول الاربعة يقتضى مساواة العبد للحر في التأجيل بسنة (قوله من يوم الحكم) أى بالتأجيل لامن يوم الرفع للحاكم (قوله وبغيرها) عطف على قوله برص (قوله من كل ما بعد عيبا عرفا) أى كتنه وموجر وجب افرج (قوله ان شرط) أى أحد الزوجين السلامة (قوله سواء عين ما شرطه) أى بان قال بشرط سلامة من العيب الفلاني (قوله أو من العيوب) أى ولا يحمل قوله من كل عيب أو من العيوب على عيوب ترد بهما من غير شرط لشمولة غيرها أيضا والقول قولها في عدم شرط السلامة ادعاء الزوج وانما ان لا ينفقه قاله ابن الهندي والفرق بين العيوب المتقدمة وبين غيرها من نحو السواد والقرع من انه لا يرد بها الا بالشرط وما تقدم يرد بهما من غير شرط أن العيوب المتقدمة مما تعافها النفوس وتنقص الاستمتاع بخلاف السواد والقرع وما مثلها (قوله فان لم بشرط السلامة فلا خيار) ظاهره أن لعرف ليس كالشرط وهو ظاهر كلام غيره أيضا واجل الفرق بين النكاح وبين غيره من كثير من الابواب حيث جعل العرف فيها كالشرط أن النكاح يبنى على المكارمة واعلم أنه اذا اشترط السلامة من عيب لا ترد به الا بشرط ولم يوجد ما شرطه فان اطلع على ذلك قبل البناء فاما ان يرضى وعليه جميع الصداق أو يفارق ولا شيء عليه وان اطلع على ذلك بعد البناء وأراد بقاءها أو مفارقتها سارت صداق مثلها وسقط مراده لاجل ما شرطه ما لم يكن صداق مثلها أكثر من المسمى ولا لزمه المسمى فليس كالعيب الذي يثبت فيه الخيار يردون بشرط لانهم ان اطلع قبل البناء اما ان يرضى وعليه المسمى أو يفارق ولا شيء عليه وان اطلع بعده إما ان يرضى ويلزمه المسمى أو يفارق ويلزمه ربع دينار على ما يأتي (قوله ولو بوصف الولي) أى هذا اذا كان شرط السلامة صادرا من الخاطب بل ولو كان بوصف الولي أى ولي المرأة عند الخطبة وهذا مبالغ في ثبوت الخيار للزوج اذا وجدت على خلاف ما شرط (تنبيه) قوله ولو بوصف الولي هذا قول عيسى وابن وهب ورد بوقول محمد مع أصح وابن القاسم

(٣٣ سوق في) وعرج وشلل وقطع وكثرة كل من كل ما بعد عيبا عرفا (ان شرط السلامة) منه سواء عين ما شرطه أو قال من كل عيب أو من العيوب فان لم بشرط السلامة فلا خيار (ولو) كان شرط السلامة (بوصف الولي) أو وصف غيره بحضرته وسكت بانها بيضاء



أوصيصة العنين أو سلمة من القرع ونحو ذلك وسواء سأل الزوج عنها أو وصف الوامض ابتداء عند الخطبة بالكسر من الزوج أو وكيله (وفي الرد) من الزوج (ان) (٣٥٠) شرط) الموثق بأن كتب في الوثيقة (الصحة) للزوجة في العقل والبدن فتزوجا

ان وصف الولي لا يوجب الخيار اه بن (قوله أو وصيصة العنين) أي فتوجد على خلاف ما وصف (قوله وسواء سأل الزوج عنها) أي فوصفها الوامض وما ذكره الشارح من ان الخلاف بين عيسى ومحمد مطلق وان عيسى يقول ان وصف الولي يوجب الخيار سواء وصفها ابتداء أو كان وصفه بعد سؤال الزوج عنها ومحمد يقول وصف الولي لا يوجب الخيار مطلقا طريقة للخمى وصدر بها المصنف في التوضيح وطريقة ابن رشد ان الخلاف بين عيسى ومحمد انما هو اذا صدر الوصف ابتداء من الوامض وأما اذا صدر بعد سؤال الزوج فيتفق على أنه شرط يوجب الرد انظر ح (قوله ان شرط الموثق) أي ان كتب الموثق في وثيقة العقد الصحة بأن كتب تزوج فلان فلانة الشابة الصحة العقل والبدن بصدق قدره كذا وكذا وتوجد على خلافه وتنازع الولي والزوج فقوله الزوج انما شرطت ذلك وأذكر الولي ولا يئنه لواحد فقال ابن أبي زيد لا رتبة ولا يكون ما كتبه الموثق دليلا على اشتراطه لان الموثق جرت العادة بما به يلفق الكلام ويحملة وبذلك فيه ليس بمشترط وقال الباجي له الرد لان العادة ان الموثق لا يكتب الصحة الا اذا اشترطت الصحة (قوله بأن كتب في الوثيقة) تصورا لشرط الحاصل من الموثق (قوله تردد) أي الباجي وابن أبي زيد وكلام المنبسط يدل على ان الراجح عدم الرد لأنه ظاهر المدونة وبه صدرت الفتوى فكان الاثنان للوثق الاقتصار عليه قال ح فان كتب الموثق سلمة البدن اتفق ابن أبي زيد والباجي على انه شرط أي فله الرد ان وجد ما غير سلمة اه بن قال بعضهم له انما فرق بين صحة وسلمة لان الاول عادة الموثقين جارية بتلفيقه أي ذكره من عند أنفسهم ولم تجر عاداتهم بتلفيق الثاني (قوله لا بخلاف الظن) أي لا بخلاف الامر المظنون كما اذا تزوج بامرأة من قوم ذوي شعر فظنوا انها مثلهم فتخلف ظنه بان وجدها قراء وهذا عطف على قوله يبرص أو على معنى ان شرط السلامة والاصل وبغيرها بشرط السلامة لا بخلاف الظن وهذا تصريح بهوم الشرط صرح به ليرتب عليه ما بعده (قوله من قوم) راجع لقوله كالقرع وهو متعلق بمحذوف أي كالقرع لمن تزوجها من قوم الخ وكذا يقرر في قول المصنف ولسواء من قوم بيض (قوله فتوجد ثيبا فله الخيار) أي لان العذراء هي التي لم تنزل بكارتها (قوله وفي بكر الخ) البكر عند الفقهاء هي التي لم توطأ بعقد صحيح أو فاسد جار مجرى الصحيح وأما العذراء فهي التي لم تنزل بكارتها غير فلواز يلب بكارتها بزنا أو وثبة أو بنكاح لا يقران عليه فهي بكر فهي أعم من العذراء وقبل البكر مرادفة للعذراء فهي التي لم تنزل بكارتها أصلا وعلى ذلك الخلاف وقع التردد الذي ذكره المصنف (قوله فيجدها ثيبا بغير نكاح) وأما لو وجدها ثيبا بنكاح فترد قول واحد كما نقله ابن عرفة عن المنبسط وابن قتيون اه بن (قوله تردد) الاول لابن العطار مع بعض الموثقين بناء على أن البكر مرادفة للعذراء أنها التي لم تنزل بكارتها أصلا والثاني لا يبي بكر بن عبد الرحمن وصوبه بعض الموثقين بناء على أن البكر هي التي لم تنزل بكارتها بنكاح صحيح أو فاسد جار مجراه (قوله محله عالم بجر الخ) أي ومحله أيضا اذا اتفقت مع الزوج على أنها الآن غير بكر فان ادعت انها بكر وادعى هو عدمها فالقول لها في وجودها ولا ينظر لها النساء جبرا عليها فان مكنت من نفسها امرأتين فان شهدتا بشيئتها كات القول قوله دونها وان شهدتا بكارتها كان القول قولها دونها (قوله لكن الاول منقطع) أي لعدم دخول ما بعده الا فيما قبلها لان ما قبلها يخلف فيه الظن وما بعده يتخلف فيه الشرط وهذا أي اشتراط كونها عذراء فتوجد ثيبا ليس داخل في ما قبله وهو ما اذا ظن انها بكر فوجدها ثيبا فاقبل الا تخلف فيه الظن وما بعده يتخلف فيه الشرط (قوله أو عكسه) أي ظنه نصرانيا وقوله فلا أي فليس لاحدهما رد الآخر وقوله لا ستوائهما قاي بالتسوية لمسئلة العبد مع الامة وقوله وحرية أي في مسئلة المسلم مع النصرانية (قوله الا أن يغرا) بالبناء للفعول ونائب الفاعل ضمير المغرورين أو الفاعل وهو ضمير الغارين وعلى كل يشل العرور من الجانبين فلا يستتاع راجع للفروع الاربعة المشتمل عليها قوله بخلاف العبد الخ

على خلافه وهو قول الباجي وعدمه وهو قول ابن أبي زيد لانه من تلفيق الموثقين وهو انما هو (تردد) ولو قال وفي الرد ان كتب الموثق الصحة تردد كان أحسن (لا) خيار (بخلاف الظن) كالقرع وهو عدم نبات الشعر لعله من قوم ذوي شعر (والسواد من) قوم (بيض) لافي (نعتن الغم) وهو البصر ولا نعتن الانف وهي الخشماء خلافا للخمى فيهما قياسا منه على نعتن الفرج (و) لافي (التوبة) سواء كانت بنكاح أم لا حيث ظنها بكر فهذا من أمانة تخاف الظن (الا أن يقول) أتزوجها على شرط أنها (عذراء) فتوجد ثيبا فله الخيار (وفي) الخيار بشرط (بكر) فيجدها ثيبا بغير نكاح وعدمه (تردد) محله عالم بجر عرفت مساواة البكر للعذراء كما هو عندنا بمصر وعالم يعلم وليها بنيتها عند شرط الزوج أو وكيله والافله الرد قطعاً (ولا تزوج الحر الامة) بظنها حرة

فتخلف ظنه فله ردّها (و) تزوج (الحرّة) ولو دنيته (العبد) ظنه حراً لهما الرد وهذا الاستثناء معطوف على الاستثناء قبله لكن الاول منقطع (بخلاف العبد مع الامة) بظن أحدهما حرّة الاخر (والمسلم مع النصرانية) بظنهما مسلمة أو عكسه فتبين خلاف ظنه فلا لا ستوائهما قاي وحرية (الا أن يغرا)



بان يقول الرقيق أنا حر والنصرانية أنا مسلمة وعكسه ولا يكون الزوج بذلك مرتدا فالخيار في الأربع صور (واجل المعترض) الحر  
الثابت لزوجه عليه خيار بان لم يسبق له فيها وطء (سنة) قربة (٢٥١) لعلاجه (بعد الصحة) من غير مرض

الاعتراض أى اذا كان  
به مرض غيره فانه  
يؤجل بعد الصحة منه  
سنة (من يوم الحكم) لا  
من يوم الرقع لانه قد  
تقدم عن يوم الحكم  
فان لم يسترافعا وتراضيا  
على التأجيل فن يوم  
الراضى (وان مرض)  
بعد الحكم جميع السنة  
أو بعضها كان يقدر في  
مرضه هذا على علاج  
أولا ولا يزداد عليها بل  
يطلق عليه (و) أجل  
(العبد نصفها) أى  
نصف السنة (والظاهر)  
عند المصنف (لأنه)  
لها فيها) أى لامرأة  
المعترض في مدة التأجيل  
وأما ان ردت فانما اختار  
عدمها في امرأة المجنون  
حيث لم يدخل بها فان  
دخل فلها النفقة مدة  
تأجيله سنة أو نصفها ولا  
يصح قياس المصنف  
المعترض على المجنون  
الذى لم يدخل لأرا المجنون  
يعزل عنها والمعترض  
مستترسل عليها فالأظهر  
أن لامرأة المعترض  
النفقة كما يقيد كلامهم  
على المجذوم والابرص  
وكذا المجنون بعد  
الدخول فهو قياس بلا  
جامع (وصدق) المعترض  
(ان ادعى فيها) أى في  
المدة (الوطء) مد ضرب  
الأجل وكذا ان ادعى

لصدقه على غروره لها غروره حاله وكذا المسلم مع النصرانية (قوله بان يقول الرقيق) أى سواء كان هو  
الزوج الذى هو العبد أو المرأة التى هى الامة (قوله وعكسه) أى بان يقول المسلم للنصرانية انه نصرانى  
فتعين انه مسلم (قوله ولا يكون الزوج بذلك مرتدا) أى خلافا لما فى البدر القرافى من ردة بذلك ووجه  
ما قاله الشارح أن قرينة الحال وهى التوصل لغرضه من نكاحها صارقة عن ردة كفى البين اذا قال هو  
يهودى أو نصرانى ان كنت فعلت كذا والحال أنه فعله وقد كذب فى عينه فلا يكون بذلك مرتدا كما مر (قوله  
المعترض) بفتح الراء اسم مفعول أى الشخص الذى اعترضه المانع فنعته من الوطء ذال اصل عدمه وانما  
يكون لعارض بعرض كسحر أو خوف أو مرض (قوله بان لم يسبق له فيها وطء) سواء كان اعترضه قديما  
أو حادثا أى وأما التى سبق له وطءا ولومرة فلا خيار لها فيه وحينئذ فلا يؤجل كما مر فى قوله لا بكاء اعتراض  
(قوله لعلاجه) علة لقوله أجل (قوله فانه يؤجل بعد الصحة منه) أى لأن المرض قد يمنع من البرء مما هو قائم  
به من الاعتراض (قوله من يوم الحكم) أى واستدأوا من يوم الحكم حالة كونه واقعا بعد الصحة (قوله ولا  
يزاد عليها) أى لأجل المرض الذى حصل فيها (قوله بل يطلق عليه) أى بمجرد فراغها وهو قول ابن القاسم  
ومقتضى التعليل السابق أنه يزاد عليها بقدر زمن مرضه وبه قال ابن رشد إن كان المرض شديدا وقال  
أصبح ان عم المرض السنة استؤنفت له وان مرض بعضها لا يزاد بقدر زمانه (قوله والعبد نصفها) قال  
المنطوى فى النهاية واختلف فى الأجل للعبد فقيل كالحرقالة أبو بكر بن الجهم قال فى الكافى ونقل عن مالك  
وقاله جمهور الفقهاء وقيل ستة أشهر وهو قول مالك ومذهب المدونة وبه الحكم قال النخعي والاول أبين لأن  
السنة جعلت لاختبر فى الفصول الاربعة فقد ينفع الدواء فى فصل دون فصل وهذا يستوى فيه الحر والعبد  
(قوله لأن نفقة لها فيها) أى لأن نفقة لامرأة المعترض فى مدة التأجيل على الزوج المعترض سواء كان حرا أو عبدا  
(قوله وأما ابن رشد الخ) هذا مقابل لقوله عند المصنف أى فالظهور هنا على خلاف اصطلاحه (قوله فانما  
اختار عدمها فى امرأة المجنون حيث لم يدخل بها) أى اذا أجل لرجاء البرء أى ولكن المعتمد وهو مذهب  
المدونة أن لها النفقة مثل امرأة المعسر بالصدق اذا منعت نفسها حتى يؤدى صداقها لذل لعلها لا تفكته  
(قوله يعزل عنها) أى فى الأجل وحينئذ فلا نفقة لها الا انها فى مقابلة الاستمتاع ولا استمتاع حينئذ (قوله  
والمعترض مستترسل عليها) أى فيمتنع بها فى الأجل بغير الوطء وحينئذ فلها النفقة (قوله كما يقيد كلامهم  
على المجذوم والابرص) أى اذا أجل لرجاء البرء فان لزوجه ما النفقة عليها مدة التأجيل (قوله وكذا  
المجنون بعد الدخول) أى لزوجه النفقة (قوله فهو) أى قياس المصنف لزوجه المعترض على زوجه  
المجنون التى لم يدخل بها قياسا بالجامع والحاصل أن زوجه المبرص والمجذوم اذا جلا البرء كان لزوجهيهما  
النفقة مدة الأجل كانتا مدخوليهما أولا وكذا زوجه المجنون اذا أجل لرجاء البرء لها النفقة ان كانت  
مدخوليهما وكذا ان كانت غير مدخوليهما على مذهب المدونة واختار ابن رشد أنه لا نفقة لها أو أمار زوجه  
المعترض اذا أجل لرجاء البرء فاستظهر المصنف أنه لا نفقة لها قياسا على زوجه المجنون الغير المدخول بها  
عند ابن رشد واعترض عليه بأنه قياس فاسد لعدم الجامع وجود الفارق بين المقيس والمقيس عليه فالحق ان  
لزوجه المعترض النفقة مدة الأجل كزوجه الابرص والاجذم والمجنون (قوله ان ادعى فيها الوطء) أى ان  
ادعى فى المدة أنه وطئ بعد ضرب الأجل (قوله وكذا ان ادعى بعدها أنه وطئ فيها) أى فيصدق بيمين وهذا هو  
المعتمد كما يقيد ابن هرون خلافا لما يقيد ظاهرا المصنف من عدم تصديقه لتقدمه فيها على الوطء (قوله  
وفرق بينهما قبل تمام السنة) هذا هو مذهب المدونة وهو المعتمد خلافا لما فى الموازية من أنه اذا ترك كل سبق  
تمام السنة ثم يطلب بالخلف ولا يكون نكوله أولا مانعا من حلفه عند تمام السنة فان نكل فرق بينهما (قوله  
وان لم يدعه بعد السنة) أى وان لم يدع الوطء بعد تمام السنة بل وافقها على عدمه فيها أو سكوت ولم يدع وطءا ولا

بعدها أنه وطئ فيها (بين) فان ادعى بعدها أنه وطئ بعدها لم يصدق (فان نكل حلفت) وفرق بينهما قبل تمام السنة (والا) تحلف  
(بقيت) زوجه ولا كلام لها بعد ذلك لانها يشكولها مصدقة على الوطء (وان لم يدعه) بعد السنة (طلقها) ان شابت الزوجه بأن يأمراه



الحاكم به فان طلقها فواضح (والا يطلقها) (٢٥٣) بان أبي (فهل يطلق) عليه (الحاكم أو بأمرها به) أي بايقاع الطلاق كطلقت

نفسى منك وما فى معناه  
ويكون باثنا لكونه قبل  
البناء (ثم يحكم) به  
الحاكم ليرفع خلاف  
من لا يرى أمر القاضي  
لها فى هذه الصورة حكما  
(قولان ولها) أى  
لزوجة المعترض ان  
رضيت بعد الاجل  
بالمقام معه لاجل آخر  
كما روى عن ابن القاسم  
(فراقه بعد الرضا)  
بالاقامة معه (بلا) ضرب  
(أجل) فان ولا يرفع  
الحاكم لانه قد ضرب أولا  
ومفهوم ما فى الرواية  
من قولها الى أجل آخر  
أنها لو قالت بعد السنة  
رضيت بالمقام معه أبدا  
أنها ليس لها فراقه وهو  
كذلك ويفسده قول  
المصنف أول فصل  
أول يرض (و) لها  
(الصداق بعدها) أى  
السنة كاملا لأنها  
مكنت من نفسها واطال  
مقامها معه وتلذذ بها  
وأخلق شورتها فان  
طلق قبلها فلها النصف  
وتعاض المتلذذ بها  
بالاجتهاد قاله الشيخ سالم  
ثم شبه فى وجوب الصداق  
قوله (كدخول العين  
والحبيب) ثم يطلقان  
باختيارهما لان طلاق  
عليهما لهما فانه باق  
فى كلام المصنف والخص  
أولى من المحبوب (وفى

عدمه (قوله فهل يطلق الحاكم) أى واحدة فان وقع أز يد من الم يلزم ذلك الزائد بخلاف الزوج فان له أن  
يوقع ما شاء (قوله وما فى معناه) كأن ط لسة منك (قوله ويكون) أى كل من طلاق الحاكم وطلاقها باثنا  
واعترض بأن هذا يناق ما يأتى من لزوم العدة بالحلو فقتضى ذلك أنه رجعى اذ لو كان قبل البناء ما وجبت  
عدة كما قاله شيخنا وقد يقال المصريح به فيما يأتى أنه مع وجوب العدة بالحلو يعاملان باقرارهما أنه لا وطء فلا  
رجعة (قوله ثم يحكم به الحاكم ليرفع خلاف الخ) الأولى ليرفع خلاف من يرى أن طلاق المرأة لا يقع أصلا ثم  
ان هذا يقتضى أن المراد بقوله ثم يحكم به حقيقة الحكم والذى قاله بعضهم أن المراد بالحكم هنا الشهاد أى أو  
بأمرها به فاذا طلقت نفسها أشهد الحاكم على ذلك الطلاق الواقع منها كما قاله ابن عات وغيره من الموثقين وليس  
مراد المصنف ما يتبادر منه من الحكم فى نوازل ابن سهل عن ابن عات ان الحاكم يقول لها بعد كمال نظره ان  
ثبت أن تطلق نفسك وان شئت التبرص عليه فان طلقت نفسها أشهد على ذلك اه قال المتطلى ولا عذار  
فى الذين يشهدون بأنها طلقت نفسها اذ لا عذار فيما يقع بين يدي الامام من اقرار وانكار على المشهور ومن  
المذهب انظر بن (قوله قولان) ظاهره أنه لا ترجيح فى واحد منهما وليس كذلك فى ابن عرفة مانصه المتطلى  
فى كون الطلاق بالعيب الامام بوقعه أو يفوض اليها قولان للمشهور وأبى زيد عن ابن القاسم اه قال ح  
وأفتى بالثانى ابن عات ورجحه ابن مالك وابن سهل اه وعليه حقق المصنف الاقتصار على الاول أو بقول  
خلاف اه بن (قوله ولها) أى لزوجة المعترض حاصله أنها اذا رضيت بعدمضى السنة التى ضربت لها  
بالاقامة معه مدة لتتروى وتنتظر فى أمرها ثم رجعت عن ذلك الرضا فلها ذلك ولا تحتاج لضرب أجل فان  
لان الاجل قد ضرب أولا بخلاف ما لو رضيت ابتداء بالاقامة معه لتتروى فى أمرها بلا ضرب أجل ثم قامت  
فلا بد من ضرب الاجل هذا كله فى زوجة المعترض (قوله وهو كذلك) أى كما فى نص المواق وقوله ويفسده  
قول المصنف أول الفصل أول يرض أى فانه يفيد أنه رضا مطلق من حيث إنه لم يفيد وقال بن الذى فى شرح  
ابن رجال مانصه والظاهر من كلامهم ان ما فى الرواية غير شرط بل وكذا اذا قالت رضيت بالمقام معه فلها  
فراقه وهو ظاهر التوضيح وهذا كله فى زوجة المعترض وأما زوجة المجنوم اذا طلبت فراقه فأجل لرجاء برئه  
فبعد انقضاء الاجل رضيت بالمقام معه ثم أرادت الرجوع فان قيدت رضاها بالمقام معه بأجل لتتروى كان لها  
الفراق من غير ضرب أجل فان لم تقيد بل رضيت بالمقام معه أبدا ثم أرادت الفراق فقال ابن القاسم  
ليس لها ذلك إلا أن يزيد الجذام وقال أشهب لها ذلك وان لم يزيد وحكى فى البيان قول ثالث ليس لها ذلك وان  
زاد انظر التوضيح قال بن وقول ابن القاسم هو الموافق لتقييد الخيار فيما سبق بعدم الرضا (قوله بعدها) أى  
اذا حصل الطلاق بعدها وحاصله ان المعترض اذا أجل سنة ولم يحصل منه وطء لم يجز وجته واختار فراقه  
بعدها فلها الصداق كاملا على المشهور وروى عن مالك أن لها نصفه (قوله وتلذذ بها) أى بالقبلة  
والمباشرة وليس المراد المذاة الكبرى (قوله فان طلق قبلها فلها النصف) يعنى اذ لم يطل مقامها معه والافلها  
الصداق كاملا ولقط ح وأما اذا طلقها قبل انقضاء الاجل فلها نصف الصداق اذ لم يطل مقامها فانه فى  
المدونة ونقله فى التوضيح اه بن ويتصور وقوع الطلاق قبل السنة فيما اذا رضى بالفراق قبل تمامها وفيما  
اذا قطع ذكره فى السنة (قوله فانه يأتى فى كلام المصنف) أى فى قوله ومع الرد قبل البناء فلا صداق وبعده  
فع عيبه المسمى ومعه راجع بجميعه الخ (قوله والخصى) أى المقطوع الاثنين قائم الذكر (قوله قولان)  
لاول لابن القاسم والثانى حكاه فى البيان عن مالك وبنى قول ثالث وهو أنه لا تطلق أصلا ولا تكون مصيبة  
زلتها وقوله ان قطع البناء للجهول وأما لو قطعه هو فيجوز الطلاق قطعاً ولها النصف حينئذ ولو قطعه  
عدها فانها ترضى بغيرها فلا تطلق أصلا وتبقى زوجة لتعديها خصا وصا وقد قيل بذلك اذا قطعه  
غيرها (قوله وأجلت الرقاة الخ) اعلم أن الادواء المشتركة والمختصة بالرجل اذا ربحى برؤها فانه يؤجل فيها  
الحرسنة والعبد نصفها وأما الادواء المختصة بالنساء فالتأجيل فيها ان ربحى البرء بالاجتهاد وقوله وأجلت  
الرقاة أى وهى التى انسدمسك الذكركر منها بحيث لا يمكن معه الجماع فاذا طلب الزوج ردوها وطلبت  
التساوى فانه يؤجل لذلك بالاجتهاد وليس للزوج منعها من ذلك وردها حالاً لا هلهابل يلزمه أن

تجبل الطلاق) على المعترض (ان قطع ذكره فيها) أى فى السنة قبل تمامها حيث طلبته الزوجة اذ لا فائدة فى  
التأخير حينئذ ولها نصف الصداق حينئذ وعدم تجبيله بل تبقى حتى تنضى السنة اذ لعلها ترضى بالمقام معه (قولان \* وأجلت الرقاة)

يصبر



وغيرها من ذوات الفرج (الدواء بالاجتهاد) من غير تحديد بل بما (٢٥٣) يقوله أهل المعرفة بالطب وهذا اذا روي

البرء بلا ضرر والا فلا  
(ولا تجبر عليه) ان  
امتنعت (ان كان خلقه)  
بان كان من أصل  
الخلق اذ ثبته ان في  
قطعه شدة ضرر فان لم  
يكن خلقه حبر عليه  
الا تي منهما لطالبه ان  
لم يلزم عليه عيب في  
الاصابة بعدة والاحتجرت  
هي ان طلبه الزوج  
(وجس) بظاهر اليد  
رعى ثوب منكر الجب  
ونحوه) من خصاء  
وعنه ولا ينظره الشهود  
لان الجس أخف من  
لنظر (وصدق في)  
اسكار (الاعتراض)  
بين وكذا يصدق في نفي  
داء الفرج من برص  
وجذام (كالمراة)  
تصدق (في) نفي (دائها)  
اي داء فرجها بين ولا  
ينظرها النساء وأما داء  
غير الفرج كبرص فما  
يضع عليه الرجال  
كالوجه واليد فلا بد  
من ثبوت برجلين وان  
كان في باقي الجسد كفي  
فيه امرأتان (أو) في  
نفي (وجوده) أي العيب  
(حال العقد) بان قالت  
حدث بعدة فلا خيار  
لك وقال بل قبله فلي  
الخيار فالقول لها بين  
ان حصل التنازع  
بعد البناء والافقوله  
(أو) في وجود (بكرتها)  
اذا قال وجدته ثيبا

يصبر لعلاجها فاذا مضى الاجل المضروب لعلاجها ولم تبرأ خير بين ابقائها وردها واظهار ان لدواء عليها  
لان عليها ان تمكّن زوجها من الاستمتاع وهو يتوقف على ذلك وان الفقة عليه في مدة لاجل قدرته على  
الاستمتاع بغير وطء (قوله وغيرها) أي كالقرنات والعقلاء والجنّاء (قوله للدواء) أي للتداوي أو لاستعمال  
الدواء (قوله من غير تحديد) هذا هو المشهور وقيل يضرب لها شهران (قوله وهذا) أي ومحل هذا أي  
تأجيلها للتداوي اذا طلبته وطلب الزوج ردها اذا كان يرجى البرء بلا ضرر في الاصابة وقوله والا فلا أي  
والا بان كان يحصل بعده عيب في الاصابة فلا تجب لما طلبته من التأجيل له واء الا برضاه (قوله ولا تجبر  
عليه) أي على الدواء ان امتنعت أي والحال انه طلبه الزوج وسواء كان يحصل بعده عيب في الاصابة أم لا  
وقوله ان كان أي الداء خلقه (قوله فان لم يكن) أي الرق خلقه بان كان عارضا يصنع صانع كما لو خففت  
والنف فخذاهما على بعض والتحم اللحم (قوله والاجبرت الم) أي والا بان كان يلزم على التداوي عيب في  
الاصابة جبرت عليه ان طلبه الزوج فان طلبته هي وأبي الزوج فلا يجبر على اجابتها بل هو مخير والحاصل  
ان الداء اما أن يكون خلقه أو عارضا وفي كل امان تطلب الزوجة التداوي منه وبأبي الزوج أو بطلبه  
الزوج وتأباه الزوجة وفي كل امان أن يترتب على التداوي عيب في الاصابة أو لا فجعله الصور ثمانية فان  
كان خلقه وطلبت الزوجة التداوي وأباه الزوج أجبت لما طلبته ان كان لا يترتب على التداوي عيب  
في الاصابة والا فلا تجب وان طلبه الزوج وامتنعت فلا تجبر عليه سواء كان يترتب على التداوي عيب في  
الاصابة أولا وان كان الداء عارضا وطلبه أحدهما فكل من طلبه منهما أجبت له ان لم يترتب عليه عيب  
في الاصابة فان ترتب عليه عيب أجبرت عليه ان طلبه الزوج وان طلبته هي فلا يجبر عليه لزوجه بل بخير  
(قوله بظاهر اليد) أي لا يباطنها لان باطن اليد مظنة لكال الذمة فلا يرتكب مع التمكن من العلم بذلك  
بظاهر اليد (قوله وصدق في انكار الاعتراض) أي فاذا ادعت على زوجها بانه معترض وأكذبها فانه  
لا يمكن أن يعلم بالجس وحينئذ يصدق في نفيه بين ان قلت هذا كمر مع قوله سابقا وصدق في ادعى فيها  
الوطء قلت لا تكرار لان المسئلة الاولى فيما اذا ادعى بعد أن أحله الحاكم أنه وطئ بعد التأجيل وهذه فيما  
اذا أنكر الاعتراض ابتداء وقد يقال انه لا معنى لتكرار الا كون الثاني مستفادا مما ذكر أولا وما عينا كذلك  
لانه اذا صدق في دعواه زوال الاعتراض بعد وجوده فأولى أن يصدق في نفيه من أول الامر فأولى أن يقال  
ان المصنف كرو هذه المسئلة لترتب عليها قوله كالمراة في دائها (قوله كالمراة تصدق في نفي دائها) أي في نفي  
داء فرجها ولو برصا أو جذاما ادعى الزوج قيامه به وأنكرت ذلك وقوله بين أي وله اريد اليقين على الزوج  
فاذا حلف ثبت له الرد قاله أبو ابراهيم الاعرج ونقله عنه الواقف وح وقال ابن الهندي ليس لها ردها عليه  
(قوله بان قالت حدث بعدة فلا خيارك) أي لما تقدم أن ما حدث من العيوب في المراة بعد العقد لا خيار  
للرجل فيه ويكون مصيبة زات به لان الطلاق بيده (قوله والا فبقوله) أي والا بان حصل التنازع قبل  
البناء أي وبعد العقد فبقوله أي فالقول قوله بين وهذا التفصيل الذي ذكره الشارح لابن رشد والذي في  
خش أن القول قولها في أنه حدث بعد العقد مطلقا أي سواء كان التنازع بعد البناء أو بعد العقد وقبل  
البناء كما هو ظاهر اطلاق المصنف والمدونة وقال شيخنا في حاشيته انه الظاهر وان كان بعض الشراح يرجح  
ما ذكره ابن رشد من التفصيل (قوله وقالت بل وجدني بكرا) أي سواء ادعت انها الآن بكرا أو ادعت انها  
كانت بكرا وهو أزال بكارتها فتصدق في الصورتين معا بين كما بقوله نقل ابن غازي وغيره خلافا لما في خش  
هنا ولما في عبق عند قوله وفي بكر ترد من أنها في الصورة الثانية لا تصدق بل ينظرها النساء فان قلن ان بها  
أثر اقربا كان القول قولها وان قلن ان بها أثر بعيد كونه منه كان القول قوله بين اه لان هذا قول  
سحنون وهو خلاف المشهور الذي مشى عليه المصنف وهو قول ابن القاسم وابن حبيب ونقله بعض  
الاندلسيين عن مالك وكل أصحابه غير سحنون انظر بن (قوله أو أبوها ان كانت سفينة) ان قلت كيف يحلف  
الأب ليستحق الغير مع ان الشأن ان الانسان انما يحلف ليستحق هو ولا يستحق غيره قلت أمر الأب بالحلف

وقالت بل وجدني بكرا (وحلفت هي) في المسائل الثلاث التي بعد الكاف ان كانت رشيدة (أو أبوها ان كانت سفينة) أو صغيرة بالاولى



(ولا ينظرها النساء) جبراً عليها أو ابتداءً وهذا جار في كل عيب بالفرج وأما برضاها فينظرنها فلا منافاة بينه وبين قوله (وان أتى) الزوج (بأمرأتين تشهدان له قبلتا) ولا يكون (٣٥٤) تمتد نظرهما للفرج بجرحة أو العذرهما بالجهل أو لكون المانع من نظرهما لحق

المرأة في عدم الاطلاع على عورتها فان رضيت جاز للضرورة (وان علم الأب) أو غيره من الأولياء وقصد شرط الزوج بكارتها (بنيوبتها بلا وطء) من نكاح بل بوثبة ونحوها أو زنا (وكنتم فللزوج الرد على) القول (الأصح) وأما اذا كان من نكاح فترد وان لم يعلم الأب ولما ذكر ما يوجب الرد وما لا يوجب شرع في الكلام على ما يترتب للمرأة اذا حصل الرد قبل البناء وبعد من الصداق فقال (و) ان وقع الاختيار (مع الرد قبل البناء فلا صداق) لها سواء وقع بلفظ الطلاق أو غيره لأنه ان كان العيب بها فهي مدلسة وان كان به فهي مختارة لفراقه (كفرور) من أحدهما (بحرية) أو بإسلام تين عدمها فحصل رد قبل البناء فلا صداق لأن الغازان كان هي الزوجة قطاهر وان كان الزوج فالفراق جاء من قبلها (و) ان وقع الرد (بعده) أي بعد البناء (فخ عيبه)

لأنه مقصود بعدم الاشهاد على ان وليته سالمة فالعزم متعلق به فالملف لرد العزم عن نفسه لا لاستحقاق غيره (تنبيه) قال ابن رشد والآخر كالآب وأما غيرهما من الأولياء فلا عين عليهم بل عليها قاله ابن حبيب وهو صحيح وينبغي كونها على نفي العلم لأنه مما يخفى الا ان يشهد أن مثله لا يكون يوم العقد الا ظاهر اختلف على البت فان نكل حلف الزوج على نحو ما وجبت على الأب هذا هو المشهور من المذهب وقيل كل الأيمان في ذلك على البت وقال المتطفي قال بعض الموثقين عن بعض شيوخه اذا كان الزوج لم يدخل بالزوجة فأعان حجب البين عليها لا على الولي وان كان قريب القرابة لأنه لا غرم عليه قبل الدخول وان كان قد دخل بها بحيث يجب الغرم على الولي فعليه البين ان كان قريب القرابة أو عليها ان لم يكن قريباً اهـ بن (قوله ولا ينظرها النساء) وقال محنون يجوز انظر للفرج للبناء لأجل الشهادة وتجبر المرأة على نظرها قال بن الذي تلقينته من بعض شيوخنا المفتين ان العمل جرى بفاس بقول محنون هذا (قوله وهذا جار في كل عيب بالفرج) أي ولا يقتصر على المسائل الثلاث قبله (قوله فلا منافاة الخ) مفرع على الجوابين المذكورين (قوله وان أتى بأمرأتين) أي أو بأمرأة واحدة وهذا كالمستثنى من قوله كالمرأة في دائها أو كأنه قال اذا أتى الرجل بأمرأتين تشهدان له على ما هي مصدقة فيه كتنى الرق مثلاً فإنه يعمل بشهادتهما ولا تصدق وظاهره ولو حصلت الشهادة بعد حلفها على ما ادعت اهـ عدوى (قوله قبلتا) أي قبلت شهادتهما لأنهما وان لم تكن بمال لأنهما اتولاه لان من غرمتها سقط الصداق (قوله أو لكون المانع الخ) يرد عليه انه قد تقرر في بحث ستر العورة أنه لا يجوز انظر لفرج المرأة ولو رضيت قلت أجب بحمل ما في ستر العورة على ما اذا لم يكن لتفع شرعي والاحراز كما في هذه ومثلها الطب اهـ عدوى (قوله لعذرهما بالجهل) أي بجهل حرمة النظر للعورة (قوله وان علم الأب بنيوبتها الخ) حاصله أن من تزوج امرأة يظنها بكر أو جدها ثيباً فلا رد له الا أن يشترط انها عذراء أو أنها بكر ووجدتها قد ثبتت بشكاح فان اشترط البكارة ووجدتها قد ثبتت بوثبة أو بزنا فهل له الرد أو ليس له الرد لان اسم البكارة صادق على ذلك تردد ومحل هذا التردد اذا لم يعلم الأب بنيوبتها حين اشتراط الزوج البكارة وكنتم ذلك عن الزوج فللزوج الرد على القول الاصح والحاصل انه اذا وجدها ثيباً فان لم يكن شرط فلا رد مطلقاً أي علم الأب بنيوبتها أم لا وان شرط العذارة أو البكارة وكان زوالها بشكاح فله الرد مطلقاً وان اشترط البكارة وكان زوالها بزنا أو وثبة فان علم الأب وكنتم على الزوج المشتراط كان له الرد على الاصح وان لم يعلم الأب ففيه تردد (قوله فللزوج الرد) أي ورجع بالصداق على الأب وعلى غيره اب تولى العقد كما يأتي (قوله على القول الاصح) هو قول أصبغ وقال ابن العطار وبعض الموثقين انه الصواب ومقابله قول أشهب لارده (قوله وان وقع الاختيار مع الرد الخ) كأن الحامل له على تقدير الشرط وجود الفاء في كلام المصنف مع أنها تزداد بعد كلمة الطرف كثيراً كما في قوله تعالى واذ لم يهتدوا به فسيقولون هذا إفك قديم وقوله الاختيار هو بمعنى الخيار وهو لازم الرد (قوله سواء وقع) أي الرد بلفظ الطلاق أو غيره هذا ظاهر في ردها له بعيبه وأما في ردها له بعيبها فحل كونه لا صداق لها ان ردها بغير طلاق لان ردها به فعليه نصف الصداق وكلام المصنف شامل لما اذا كان الرد بعيب يوجب الرد بغير شرط أو بعيب لا يوجب الا بشرط وحصل ذلك الشرط (قوله أو بإسلام) الاولى أو بدين (قوله قطاهر) أي لأنه لا شيء لها الا اتهام مدلسة (قوله فالفراق جاء من قبلها) أي مع بقاء سلعتهما (قوله أي فع الرد بسبب عيبه يجب لها المسمى) أي اذا كان يتصور وطؤه كجنون ومجذوم وأبرص فان كان لا يتصور وطؤه كالمجنون والعنينة والخصي مقطوع الذكراه لا مهر على من ذكر كما قال ابن عرفة ولا يعارض هذا قول المصنف فيما تقدم كدخول العنينة والمجنون لان ما تقدم محمول على ما اذا طلقا باختيارهما وما هنا رد بعيبهما كما أشار ذلك الشارح فيما مر (قوله لا قيمة

أي عيب الزوج أي فع الرد بسبب عيبه ولو كانت هي معيبة أيضاً يجب لها (المسمى) لتدليسه (ومعها) أي مع رده الولد لها بعيبها ولو كان هو معيباً أيضاً (رجع) الزوج (بجميعه) أي الصداق الذي غرمه لها في عيب ترديه بغير شرط وأما ما ترديه بالشرط فانه يرجع بما زاده المسمى على صداق مثلهما وكلامه في الحرية دليل قوله على ولي لم يغيب الخ فقوله (لا قيمة



الولد) الاولى حذفه من هنا لانه فيما اذا غر الزوج شخص غير السيد والامة فجعله بعد قوله وعلى غار غير ولى تولى العقد فكان بقول عتبه ولا يرجع عليه ان غره بحرية بقبضة الولد يعنى أن الزوج اذا غره اجنبى بحرية امانة تولى عقدها باذن سيدها ولم يخبر بأنه غير ولى بل اخبر بأنه ولى ولم يخبر بشئ وغرم الزوج المسمى لسيدتها وقبضة الولد لانه حرفاته يرجع على من غره بالمسمى لا بقبضة الولد التى غرمها السيد لان الغرور سبب في اتلاف الصداق وهو وان كان سببا للوطء أيضا الا انه قد لا ينشأ عنه ولد والمباشر مقدم على

(٢٥٥)

المتسبب فلا يخبر الاجنبى

بأنه غير ولى فلا يرجع

الزوج عليه بشئ كما اذا

لم يتول العقد وساقى

حكم غرور السيد في

كلامه (على ولى)

متعلق برجع (لم يغيب)

يعنى لم يخف عليه أمر

ولسته وان كان غائبا

فان غاب عنها بان خفى

عليه عيها له عدم

مخلفتها لم يرجع عليه

فليس المراساة بقبضة

السفر وهذا في عيب

ينصرف بل البناء كعظام

وبرص وأما ما لا ينصرف

الابعد أو باوطء فحكم

اولى القريب فيه

كالعبد (كان) وأب

(وأخ) مثال للذى لم

يخف عليه عيها وكذا

عدم وابن عم معها في

البيت بحيث لا يخفى

عليهما عيها (ولاشئ)

عليها) من الصداق

الذى اخذته من الزوج

اذا كانت غائبة عن

مجلس العقد فلا

رجوع لولى عليها لانه

هو الذى دلس على

الزوج ولا للزوج وان

الولد) عطف على جميعه (قوله فكان يقول عتبه) أى عقب قوله وعلى غار غير ولى تولى العقد (قوله) أولم يخبر بشئ) أى ونخل بها الزوج وحلت ثم علم أنها امة فغرم الزوج الخ (قوله لانه حر) أى فليس لسيد امة اخذ ولا يبعه فقد اتلفه الزوج بوطئه على سيد امة فلذا غرمه قيمته والحاصل أن سيد امة لا يبيع كل ولد نشأ منها لكر لى اوطئها ذلك الزوج وهو مغرور وحكم على ذلك الولد بالحرية فلذا غرم الزوج قيمته لانه تسبب في اتلافه (قوله لان الغرور سبب في اتلاف الصداق) أى على الزوج فلذا يرجع به الزوج على الغار وقوله لان الغرور الخ أى ووطئه الزوج سبب في اتلاف الولد على سيد امة فلذا لا يرجع الزوج بقيمته على أحد وقوله وهو أى الغرور وان كان سببا في الوطء أى الذى هو سبب في اتلاف الولد وقوله الا انه قد لا ينشأ عن الوطء ولد الاولى حذفه ويقول وان كان سببا للوطء الا أن المباشر مقدم الخ تأمل (قوله فلا يرجع الزوج عليه بشئ) أى لا بالصداق ولا بقبضة الولد كقبضته فى ذلك (قوله كما اذا لم يتول العقد) أى كلاجنبى الذى غر ولم يتول العقد فانه لا يرجع عليه بشئ لا بالصداق ولا بقبضة الولد وهو قول المصنف لان لم يتوله ولو كان الغرور من الامة لكان على الزوج الأقل من المسمى وصداق المثل (قوله وساقى حكم غرور السيد) أى من أن الزوج يلزمه الأقل من المسمى وصداق المثل خلافا لما فى خش من أنها امة محملة على الزوج بقيمتها وعليه في جميع تلك المفاهيم قيمة الولد (قوله على ولى) أى تولى العقد وقوله لم يغيب أى لم يخف عنها أى خالفها بحيث لا يخفى عليه عيها وانما يرجع الزوج عليه بجميع الصداق لانه لما كان مخالطة لها او عالما بعيوبها وأخفاها على الزوج صار غارها ومذلسا عليه (قوله فاد غاب عنها) أى لم يخالطها بحيث يخفى عليه عيها حاضرا كان أو غائبا لم يرجع عليه وانما يرجع على الزوجة الاربع دينار فانه يتركها (قوله فليس المراد بالغيبه السفر) أى والا لاقتضى أنه متى كان حاضرا بالبلد يرجع عليه كان مخالطها اتم لا وليس كذلك بل المراد بالغيبه عنها عدم المخالطة لها بحيث يخفى عليه عيها كالفلسا (قوله كالبعيد) أى فى كون الرجوع على الزوجة (قوله كان وأخ وكذا عم وابن عم) أى فلا فرق فى الولى الذى لم يغيب عنها بين أن تكون قرابة قريبة أو بعيدة ومحل الرجوع على من ذكر اذا لم يكن لها مجبر وزوجها من ذكر باذنه والا كان الغرم على المجبر (قوله ولا شئ عليها) أى فاذا يرجع الزوج على ولى الذى لا يخفى عليه أمرها وأخف عنه جميع الصداق الذى دفعه للزوجة فان الولى لا يرجع عليها بشئ وكذا لا يرجع الزوج عليها بشئ وان أعدم الولى الذى لا يخفى عليه أمرها أو مات وهذا قول مالك وابن القاسم كما فى التوضيح وقال ابن حبيب يرجع الزوج عليها فى حالة عدم الولى واختاره اللخمي اه بن (قوله أى على الولى القريب) أى الذى شأنه أنه لا يخفى عليه أمرها (قوله يعنى أو) أى التى للتخير أى ويرجع الزوج بجميع الصداق عليها أو عليه (قوله اذ كل منهما) أى من الولى والزوجة وقوله غريم أى للزوج بسبب تدليس عليه (قوله فالزوج مخير فى الرجوع على من شاء منهما) الا انه ان يرجع على الولى اخذ منه بتمامه وان رجع عليها ترك لها منه ربع دينار (قوله ثم يرجع الولى عليها) أى الاربع دينار فانه يتركها (قوله ان اخذ الزوج منه) أى ان اخذ الزوج الصداق منه (قوله ويرجع الزوج عليها فقط) أى بالصداق سواء كانت حاضرة فى مجلس العقد أو غائبة عنه (قوله كان الم) أى الذى ليس معها فى البيت (قوله الاربع دينار) المراد به ما يحل به البضع شرعا يشمل الثلاثة دراهم وما يقوم

أعدم الولى أو مات لانهم تدلس ومن عتبه أن تقول لو حضرت محل العقد ما كنت عبي (ورجع عليه) أى على اولى القريب (وعليها) الواو يعنى أو ولو عبر بها لكان أولى (ان زوجها بحضورها كاتين) للعيب اذ كل منهما غريم فالزوج مخير فى الرجوع على من شاء منهما (ثم) يرجع (الولى عليها ان اخذ) الزوج (منه لا العكس) فلا ترجع هي عليه ان اخذ الزوج منها لانها هي المباشرة للاتلاف (و) يرجع الزوج (عليها) فقط (فى) تزويج (كان الم) والمولى والخا كم من كل ولى قريب أو بعيد شأنه أن يخفى عليه حالها (الاربع دينار) ليق الله لا يعرى البضع عن صداق



و يحرى ذلك أيضا في قوله وعليها (فان علم) الولي البعيد بعيبها وكتبه عن الزوج (فك القريب) الذي لم يغيب فالرجوع عليه فقط ان كانت غائبة وعليه وعليها ان زوجهما بحضورها كاتين كما سبق (وحلفه) أي حلف الزوج الولي البعيد (ان ادعى) الزوج عليه دعوى تحقيق (علمه) بعيبها (كاتهامه) أي (٢٥٦) اتهم الزوج الولي انه اطلع على العيب وكتبه (على المختار) يجب حذفه اذ ليس لغيره في

هذه اختيار (فان نكل)

الولي في دعوى التحقيق

(حلف) الزوج (انه

غره ورجع عليه) أي

على الولي دون الزوجة

وأما في دعوى الاتهام

فيغرم الولي بمجرد

النكول (فان نكل) الزوج

في دعوى التحقيق

كما نكل الولي (رجع)

الزوج (على الزوجة على

المختار) واعترض على

المصنف بان اختيار

الغنى ليس في نكول

الزوج وانما هو في حلف

الولي فالصواب ان يقول

وان حلف أي الولي

البعيد رجع أي الزوج

على الزوجة على المختار

ثم هو ضعف والمذهب

ان الولي البعيد اذا

حلف انه لم يغرم الزوج

لم يرجع الزوج على

الزوجة لا قراره ان الولي

غره ولا على الولي لحلفه

(و) رجع الزوج (على)

شخص (غاز) له بالامانة

من العيب او بحرية

أمة (غيرولي) خاص

(تولي) الغار (العقد)

بجميع الصداق ولا

يترك له ربع دينار ولا

يرجع ان غره بحرية أمة

بقيمة الولد التي غره بها

بأحدهما (قوله) ويجرى دال أيضا في قوله وعليها) أي ولا يجرى في قوله على ولي خلافا لعبي لان هذا خاص

بما اذا كان الرجوع عليها وأما متى رجع على الولي فانه يرجع عليه بجميعه كما يدل لذلك نقل المواق وقول

المصنف قبل رجوع بجميعه الخ اه بن (قوله ان كانت غائبة) أي عن مجلس العقد ولا يرجع عليها بشئ

لا من جهة الزوج ولا من جهة الولي وقوله وعليه وعليها الخ أي ويرجع الزوج على من شاء منهما ان زوجها

الخ (قوله) وحلفه ان ادعى علمه بعيبها) أي فان حلف رجوع الزوج عليه فقط على ما اختاره الغنى كما قال

الشارح (قوله كاتهامه) أي كما أنه تحليفه عند اتهامه بناء على المشهور ومن توجه اليه في دعوى التهمة

وقوله على المختار أي خلافا لابن الموازي حيث قال لا يمين له عليه بمجرد اتهامه وانما يرجع على الزوجة (قوله)

ويرجع عليه دون الزوجة) أي لما تقدم أن الولي الذي لا يخفى عليه أمرها انما يرجع عليه فقط (قوله) واعترض

على المصنف الخ) ما ذكره شارحنا من الاعتراض والتصويب أصله لابن غازي وهو اعتراض ساقط ولا حاجة

للتصويب لان اختيار الغنى في نكول الزوج بعد نكول الولي كما قال المصنف تحقيقا وأما اذا حلف الولي

فلا خلاف في اتباعه للزوجة ونص عبارة الغنى في تبصرته واختلف اذا كان الولي عما وابن عم أو من

العشيرة أو السلطان فادعى الزوج أنه علم وغره وأما الولي فقال محمد بن حلفه فان نكل حلف الزوج أنه علم

وغره فان نكل الزوج فلا شيء على الولي ولا على الزوجة وقد سقطت تباعته على المرأة بدعواه على الولي وقال

ابن حبيب ان نكل الزوج رجع على المرأة وهو أصوب اه أي لأن نكول الزوج بعد نكول الولي بمنزلة

حلف الولي فقول ابن حبيب يرجع الزوج على المرأة خلاف قول محمد لا يرجع عليها (قوله) فالصواب أن

يقول) أي يدل قوله فان نكل وذلك لان الزوج اذا نكل عن اليمين بعد ردها عليه فانه لا تباعة للزوج على أحد

اتفاقا والخلاف الواقع بين الغنى وغيره انما هو فيما اذا حلف الولي هذا كلام الشارح وقد علمت ما فيه (قوله)

غير ولي خاص) أي بل ولي عام وحينئذ فلا منافاة بين قوله غير ولي وقوله تولي العقد وقوله تولي الغار العقد أي

وأخبر أنه وليه أو سكت كما مر (قوله) إلا أن يخبر أنه غير ولي) أي خاص (قوله) فلا يرجع الزوج لا عليه ولا

عليها) ما لم يقل أنا ضمن لك أنهم غير سوداء أو نحو ذلك والارجع الزوج عليه لضمانته (قوله) ومثل اخباره

أي بأنه غير ولي خاص (قوله) لا ان لم يتوله) أي لا ان غره ولم يتول العقد لها فلا غرم عليه ولا عليها (قوله) لانه

غرو بالقول فقط) أي والزوج مفترط بعدم خصه عن حال تلك المرأة وكلام المصنف في الغازي لا يخفى وان

كان وليا ولم يتول العقد يرجع عليه ان كان مجبرا والافعل من تولاه حيث علم بغرور الولي وسكت (قوله) وولد

المغرور الخ) يعني أن الامنة اذا غرت الحر فقالت له أما حرة أو غرة سيدها أو غرة أجنبي يحضرنها أو بغير

حضرنها تولي العقد ولا أخبر حين تولي العقد أنه ولي أو أنه غير ولي أو سكت فتزوجها على ذلك ثم اطلع على أنها

أمة بعد أن دخل وحلت منه فأن ولدها يكون حرا نبالا عليه واعلم ان الزوج اذا أراد ما كها فليس ينبرها

لاجل أن يفرق بين المأمن لان الماء الذي قبل الاجارة الولد الناشئ منه حر والناشئ من الماء الذي بعد الاجارة

رق (قوله) ولا المغرور العبد) ما ذكره من ان ولده المغرور العبد رقيق طريفة الاكثر ونص ابن عرفة بعد أن

ذكر حرية ولده الحر في كون ولد لعبد كذلك طريفة الاكثر ولده رقيق وذلك لان العبد المغرور على

تقدير لو أعطى قيمة ولده كالحرك كان الولد معه رقا لسيده ولا يمتنع عليه وان لم يعط القيمة كان رقا لسيده

أمة فرفقته متعينة على كل حال مع أحد الابوين (قوله) أي المغرور الحر) كذا في ح ثم قال وأما اذا

كان المغرور الذي غره الامنة أو سيدها عبدا فانه لا خيار له في ردها كما مر لاتفاقهم ما في الرقبة وبتعين

ابقاؤها ويرجع على من غره بالفضل على مهر مثلها كذا في المدونة ونقله ابن يونس وابن عرفة اه

لسيدها على الغار وقد تقدم شرحها فهاذا محله كما سبق (الا أن يخبر أنه غير ولي) وانما عقده بولاية الاسلام أو بالوكالة (قوله)

عن الولي فلا يرجع الزوج لا عليه ولا عليها ومثل اخباره علم الزوج بأنه غير ولي (لا ان لم يتوله) لانه غرور بالقول فقط (وولد) الزوج

(المغرور) بحرية أمة قن وبشائبة (الحر فقط) لا غير المغرور ولا المغرور العبد (حر) نبالا عليه باجاء العبدية فهو مستثنى من قاعدة كل

ولد فهو تابع لأمه في الرق والحرية (وعليه) أي المغرور الحر



إذا كان الغرور منها أو من سندها (الأقل من المسمى ومصدق المثل) إذا قارنها والافصداق المثل وانما يجوز أمساكها بشرط خوف العنت وعدم الطول بناء على أن الدوام كالابتداء والأظهر خلافه وإذن السيد لها (٣٥٧) في استخلاف من يعقد عليها أو أذنه

لشخص في العقد والا  
فسخ أبدا (و) عليه  
أيضا (قيمة الولد) أمست  
أوفارق (دون ماله)  
وتعتبر القيمة (يوم الحكم)  
لا يوم الولادة فلو مات  
قبل يوم الحكم سقطت  
(الا) أن تكون الامة  
الغازية ملكا (للكبداء)  
أي المغرور ومن يعتق  
عليه الولد فلا قيمة فيه  
على الزوج (ولا ولاءه)  
أي الكا لجده عليه لانه  
حر بالاصالة أي لمخلق  
على الحرية (و) فقوم  
الولد (على الثغرى) ولد  
(أم الولد) المغرور  
بحر بتمها قيمة - و يوم  
الحكم على غرضه أو  
جز يبعه لاحتمال  
موته قبل موت سمد  
أمه فيكون رقيقا أو  
بعد موته فيكون حرا  
(و) في ولد (للمرة)  
لاحتمال موته قبل  
أسيد فيكون رقيقا  
أو بعد موته ويحمله الثالث  
حر أو يحمل بعضه  
أو لا يحمل منه شيئا  
يرق ما لا يحمله فاحتمال  
الرق في ولد المدرة أكثر  
منه في ولد أم ولد  
رستت قيمة ولد  
رقة عن أبيه (بموته)  
أي الولد قبل الحكم  
وهذا من فوائد قوله

[illegible]

(٣٣ - سوفى نى) قبل يوم احكامه صرح به لانهم هم وغريرهم واشتوا حذاف قبه ربه تمل عودته بمرته على سيد الامه  
أى نفسه الصبة عن لاه موت سيد اخروجه جريوته فليس نورثته - بة لا - و يم - سيد امه ("القل من قبته اوديته ان  
قتل) والاقبل الحكم واخذ لأبدية ذات قتص ورثته الى ذرشى على لاه لاه قبل حكم







(والاصح منع الأجدام) والابوص (من وطء أماته) والزوجة أولى بالمتع لان تصرفه في أمته أقوى منه في زوجته (والعربية) وهي التي لم يتقدم عليها رق لا حد لمن تسكلم باللغة العربية (رد) الزوج (المولى) أي العتيق (٣٥٩) (المنسب) اغتذ من العرب أي تزوجته

لانتسابه اليهم فوجدته عتيقا لهم لانه بانتسابه كانه مشترك ذلك فثبت لهارد فلا ينافي قوله والمولى وغير الشريف والأقل جاها كفاء اذ ليس فيه شرط بخلاف ما هنا (لا العربي) تزوجه على أنه من قبيلة بعينه فجدد من غيرها فلا رد (الا انقرشية) كغيرها مع الشرط (تزوجته على أنه قرشي) فتجدد عربيا غير قرشي فلها الرد لان قرشا بالنسبة لغيرهم من العرب كل عرب بالنسبة للمولى ولما أنهى الكلام على السنين الأولى للغير وهما العيب والغرور شرع في الثالث وهو العتق فقال

(ووصى) (و) (باز) (من) كل عتقها وهي تحت عبد (مراق) زوجها (عبد) (و) (ب) (ثبة) (رق) فبحال بينهما حتى يختار وقوله (فقط) راجع نهما أي من كل عتق لال ان يكمل فرق عبد لا الحر صفة لا كرسوء يشتهر واهمها بأن قات ضمت نفسي أو

الزوج السلامة منه والاوجب اعلامه بذلك وتبعه على ذلك عتيق (قوله والاصح الخ) في ح لو قال المصنف والظاهر كان أولى لان ابن رشد استظهر القول بأنه يمنع من وطء أماته اه ونصر ابن رشد الاظهر قول ابن القاسم يمنع شديد الجذام من وطء أماته لانه ضرر اه (قوله منع الأجدام) المراد بالمتع الحيولة بينه وبينها كذا قال عتيق قال شخص ولا حاجة لذلك بل الصاهر أن وطء له حرام عليه وكلام المصنف مقيد بما لا اشتد الجذام في العقل وانظر هل المراد بالشديد المحقق كونه جذاما أو ما كان زائدا وكثيرا وهو الصاهر والظاهر انه لا نفقة لزوجه اذ امتعت نفسها خوفا العدوى اه شيخنا عدوى (قوله وهي التي لم يتقدم عليها رق لأحد) أي فتشمل الفارسية فالمراد بالعربية على هذا الحرة أمالة وقوله لا من تسكلم باللغة العربية أي فقط وقال شخصافي حاشية حش الصاهر أن المراد بالعربية من لم يتقدم لها رق وكانت تسكلم باللغة العربية وحينئذ فلا يشمل الفارسية (قوله فلا رد) أي الا أن يحصل صريح الاشتراط والا كان لها الرد مطلقا عربية أم لا كما في بن عبيد الحسن

فوفصل وبارز ان كل عتقها مرق العبد (قوله وان كل عتقها) أي في مرة أو مرات بأن أعتق السيد جميعه ان كانت كاملة الرق أو باقية ان كانت مبيعة أو عتقت بأداء كذا بنتها أو كانت مدبرة وعتقت من ثلث ماله أو أم ولد عتقت من رأس ماله واحترز بقوله كل عتقها عما اذا حصل لها ثابثة حرة كتيديرا وعتق لأجل أو عتق بعض أو أيا من سيد كما لو غاب الزوج واستبرأها السيد من ماء الزوج وارتكب المحصور ووطئها فولدت فلا يحصل لها الخيار بغير ذلك بل بعد الأجل أو موت السيد وقوله فراق لعبد ابن رشد على تخيير هاته ص زوجها لأجبه ما على لنكاح وادقلاء خيارها اذا كل عتقها وهي تحت الحر وعلى قول أهل العراق من أن عتقه حرة على نكاح له الخ إذا كل عتقها تحت الحر أيضا (قوله ولو بثبة رق) أي ولو كان فيه شائبة رق ولا حسن شائبة حرة (قوله فيهما الخ) نحوه في مدونة وابن الجوزي عرفه قائلا عدم ذكر أكثرهم وحيل بينهما محل به ثمة معتبرة ه بن (قوله حتى يختار) هذا ما كانت باللغة رشيدة ويضر السلطان للصغيرة بالصلحة وكذا السفينة مالم تبادر لا اختيار نفسها أو رضيت لصغيرة أو السفينة بالاقامة معه يلزمها على قول ابن القاسم ان كان حسن نظر ولزها على قول أشهب مضيقا (قوله بان قالت الخ) تصوير لايها ما وأما تبينها فبأن تقول طلقت نفسي طبقة واحدة (قوله بالرفع) فيه نظر ذ قضي العتق هنا عن التبعية لا يجوز تنويعهم اذ عتت كذا لا يقطع الا اذا وصفت قبله بنعت آخر وذلك مفقود هنا وما زعمه في الحرم الايهام فهو غير صحيح تأمل اه بن (قوله ادونقذ الخ) عنه المحذوف أي وانما قلنا انها ثثة لانه لو قلنا الخ (قوله لم يكن لا خبره) واحدة فائدة أي لان الرجعية زوجة فزعمي لا اختياره (قوله وهذا) أي ما ذكر من أماله فترق بثلثة لا أكثر (قوله) وترتبع خلاف هذا نحو قول ت هذرواية ثابته ربحها أماله ليست أو تخيير ووقال وهو سلتة بانه أو تخيير وبتان لكان أين اه ونشأه نزل اللخمى وغير واحد ان خذرق قول مالك في رد على واحدة من غير بعد اذ وقع وصوبه ان عرفة معني أنه اختلف في لزومه رد على واحدة من ربيع وما ثبت له عتق على أنها مؤمر باشتاع واحدة فلهذا وقد سئل عن طفي كون أو تنويع الخسار في لا خرج كلام المصنف عن ظاهره بل اداع أنه يعهد فيه وأشار بخلافه هذه رد على من جرح كما في المصنف عي ظاهره من كون أو تخيير وكون المصنف رد على من جرحه في مدونة قال مالك بالذمة عتقت من تحت رفقها بثلث وكن من ذلك بثلث لا واحدة ثثة زوجه أكثر لو ادعت انها ثثة اذ عتبت بثلث عتق أي نصفه أولى جميعه وثبته من مدونة ثثة من ثثة كانت ثثة

احترز نفسي (ثمة) در مع حرم ليشته المحذوف أي وهي سه لا بحر زعيم به من ثمة تصوير اعتقها فلو تساهلها رجعية لم يكن لا خبرها لو واحدة فائدة فان وقعت اثنتين له ردائيه وهذ قول لا أثر وشرارح وقوله (أو ثنتين) انه يقول الاقرقا وتنويع الخلاف (وسقط صدقها) أي نصفه



بأختيارها نفسها (قبل البناء) سقط (الفراق) بأن لا يكون لها خيار بل تثبت زوجة تحت العبد (ان قبضه السيد) أي قبض صداقها من زوجها العبد قبل عتقها وأعتقها قبل البناء (و) قد (كان عديما) يوم العتق واستمر عدمه لوقت القيام عليه اذ لو مكنت من الخيار فاختارت نفسها وقع الفراق ووجب الرجوع على السيد ولا مال له سواها وعليه دين سابق على العتق وهو الصداق وهو مانع من العتق فيجب بيعها فيه فصار خيارها يؤدى الى نفي عتقها (٣٦٠) الموجب لخيارها وما أدى ثبوته الى نفيه انتفى (و) ان عتقت

بالفراق قبل البناء فيلزم سقوط الجميع لأختيارها ابن الحاجب فان اختارت قبل فلا صداق قال في التوضيح يعني أنه لا يكون لها نصفه اه وفي المدونة وان اختارت قبل البناء فلا مهر لها اه لان الفراق جامع قبلها انظر من (قوله بأختيارها نفسها قبل البناء) أي وأمالو كل عتقها قبل البناء فان اختارت المقام معه لم يسقط لانه مال من أموالها يتبعها اذا عتقت الا أن يكون سيدها أخذه حين العقد عليها أو اشترط أخذه من الزوج والفرض انهما رضيت بالمقام معه (قوله والفراق) عطف على صداقها أي وسقط اختيار الفراق والموضوع أنه وقع العتق قبل البناء ففيه الحذف من الثاني دلالة الاول عليه ولا يقال انه لا حذف لان قوله قبل البناء قيد في المعطوف عليه فيكون قيد في المعطوف لا ناقول ما كان قيد في المعطوف عليه لا يلزم جرياه في المعطوف (قوله وكان عديما) جملة سالية ماضوية فلذا قدر الشارح قد وقوله وكان عديما يوم العتق مثله لو كان مليا وقت العتق الا أنه صار معدما وقت اختيار الزوجة اه عدوى وهو تابع للشيخ أحمد الزرقاني والذي في عبارة ابن شاس وابن عرفة ان كان معسرا يوم عتقها واستمر عدمه لوقت القيام عليه الخ أي وأما ان كان مليا يوم العتق ثم أعسر بعد فلها الخيار ويتبع الزوج السيد في ذمته لان الصداق كدين طرأ على العتق فلا يبطئه انظر بن (قوله اذ لو مكنت الخ) علة لقوله وسقط الفراق ان قبضه السيد وكان عديما (قوله يؤدى الى نفي عتقها) أي واذا انتفى العتق انتفى الخيار فصار ثبوت الخيار يؤدى لنفي الخيار فانضح قوله وما أدى ثبوته الخ (قوله وان عتقت بعده) أي واختارت نفسها (قوله فهو لها) أي فالصداق بتامه لها (قوله الا أن يأخذ السيد) أي الا أن يكون السيد أخذه من الزوج حين العقد عليها أو أخذه منها بعد ذلك وقبل العتق على سبيل الاتزاع (قوله أو بشرطه) أي أو لم يأخذ ولكن اشترط عليها قبل العتق أخذه كأن عتقتك بشرط أن آخذ صداقك (قوله كالأورضيت قبل البناء) هذا تشبيه في أن الصداق يكون لازمة لا للسيد ولو اشترطه وصورة زوج أمته نكاح تفويض ثم تجز عتقها ثم فرض الزوج لها صداقها ورضيت بالمقام معه وذلك قبل البناء فان الصداق يكون لها لانها ملكته بالفرض المتأخر عن العتق والسيد انما له انتزع المال الذي ملكته الأمة قبل العتق وهذا انما ملكته بعد عتقها فلو فرضه الزوج قبل العتق كان للسيد ان اشترطه وكل هذا اذا كان العتق قبل البناء وأمالو بنى الزوج بها ونجز السيد عتقها فالصداق للسيد ان اشترطه وقع الفرض قبل العتق أو بعده (قوله وهي مفوضة) حال من فاعل رضيت أي في حال كونها مفوضا نكاحها لان التفويض من صفات السكاك لا من صفاتها (قوله بما فرضه بعد عتقها لها) أي وأمالو فرضه قبل عتقها فان اشترطه السيد كآله لانه مال ما كتبه قبل العتق كما مر (قوله فالتشبيه في مفاد قوله نها) أي ان التشبيه في أب الصداق يكون لازمة لا للسيد ولو اشترطه (قوله راجع لقوله وبعده لها) قال بن غاري شمس الدين رجوع الاستثناء لما قبل الكاف أعني قوله وبعدها لنعذر رجوعه لما بعد الكاف وذلك مفسر به في المدونة (قوله وصدت الخ) صورته ان السيد اذا نجز عتق أمته وهي تحت عبد فكنت مدة من غير اختيار واخار أمه لم تمكنه من نفسها ثم طلبت الفراق بعد ذلك وقالت لم أرض بالمقام معه وانما مكنت لا اضري أمري فانهم تصدق في ذمتهم ولا يمين عليها (قوله بل مكنت مدة) أي الغفلة عنها (قوله الا أن تسفنه) أي ولو صغيرة أو سفينة اذ كان الاسقاط حسن تطرله والالم يلزمها عند ابن القاسم وتطرلها تسلفا خلافاً لقول أشهب يلزمها الاسقاط مطلقاً ولم يكن حسن تطرل كما مر (قوله أو تمكنه) يدخل في ذلك ما اذا تددت بزوج ذمته اذ تلذذ بها مع محاولته ها يكون مسقطاً فأحرى اذا تلذذت به دون محاولة

(بعده) أي البناء فهو (لها) من جملة مالها الا أن يأخذ السيد أو يشترطه فيكون له كما يأتي (كالورضيت) قبل البناء (وهي مفوضة) أي حال كونه تزوجها تفويضا (بما فرضه) أي بما سماه زوجها (بعد عتقها لها) متعلق بفرضه فيكون لها لا للسيد ولو شرطه لنفسه لانه مال يحدد لها بعد العتق فالتشبيه في مفاد قوله لها فان بنى بها قبل الفرض فلها صداق المثل رضيت أم لا (الا أن يأخذ السيد) من الزوج قبل عتقها (أو بشرطه) لنفسه بعد ما ملكته قبل عتقها بالسحول فيكون له فهذا الاستثناء راجع لقوله وبعده لها (وصدت) بلا يمين اذا عتقت ولم تبادر بالفراق بل مكنت منذ (الم تمكنه) من نفسها في دعواها (أنها ما رضيت) به وانما سكونها للتروى في نفسها وتبقى على خياره (ون بعد سنة) حيث غفل عنها وأوقفها لما كم غفل مدة جهلها منه وقوله (وأن تسفنه أو تمكنه) راجع لقوله ولن

كل عتقها أي الا أن تسفنه أو تمكنه أو اختارت زوجاً أو تمكنه من نفسها بعد العتق لم يعتقها طائفة بوطء أو مقدماته وان لم يفعل فلا خيار لها به وذلك



(ولو جهلت الحكم) بأن لها الخيار أو بأن تمكنها طائفة مسقط (لا) أن جهلت (العتق) فكنته طائفة فلا يسقط خيارها (ولها) على الزوج أن عتقت قبل الدخول ولم تعلم بعقدها حتى وطئها (الا كثر من المسمى وصداد المثل) على أنها حرة اختارت الفراق أو البقاء علم الزوج بعقدها أم لا (أو يبينها) عطف على تسقطه أي أو لا أن يطلقها (٣٦١) طلاقا باتنا قبل أن تختار فلا خيار لها

لقوات محسلة بفوات محل الطلاق (لا يرجع) فلا يسقط خيارها به للمسكة رجعتها قلها تطلقه طائفة أخرى بائة (أو عتق) زوجها بعد عتقها و (قبل الاختيار) فلا خيار لها زال سببه وهو رق الزوج (الا) أن حصل عتقه قبل اختيارها (لتأخير الحيض) فلا يسقط عتقها بعقدها لغيرها شرعا على التأخير إذا يجوز اختيار في زمنه فإن أوقعت فراقه في الحيض لم يلزم بحره على الرجعة لأنها طلقه بائة (وان تزوجت) من عتق زوجها بعد عتقها واختارت الفراق (قبل علمها) بعقده (و) قبل (دخولها) بالاول (فانت بدخول الثاني) ادا لم يعلم بعقده الاول واعترض المصنف بأن المذهب فواتها بتلذذ الثاني ولو دخل بها الاول فكان عليه حذف قوله ودخولها (ولها) أي لمن كل عتقها (ان أوقفها) زوجها عند حاكم بحضرة عتقها وقال إما

(قوله ولو جهلت الحكم) يعني أن الامة اذا علمت بعقدها وأسقطت خيارها ومكنت زوجها فانه يسقط خيارها ولا قيام لها بعد ذلك ولو كانت تجهل الحكم بأن لم تدر هل الجارية التي تم عتقها ثبتت لها الخيار أم لا وكذا لو جهلت أن تمكن يسقط خيارها وهذا الاطلاق الذي مشى عليه المصنف شهره ابن شاش وابن الحاجب والقرافي وقال ابن القطان انما أسقط مالك خيارها حيث اشترى الحكم ولم يحق على أمة وأما اذا أمكن جهلها فلا (قوله فلا يسقط خيارها) أي لعذرها بعدم علمها بعقدها ولو ادعى عليها العلم وخالفته كان القول قولها بلايين (قوله ولها الا كثر الخ) أي لانه ان كان المسمى أكثر فقد رضى به على أنها أمة فرضاه به على أنها حرة أولى وان كان صدق مثلها كثر من المسمى دفعه لها وجوب الالة قيمة بضهها ومحل لزومه الا كثر منهما اذا كان نكاحه صحيحا وفسد العقد فان كان فاسدا صدق وجب لها بالدخول مهر مثلها نفاقا فالح (قوله ان عتقت قبل الدخول) أي وأما لو كان عتقها بعد الدخول ولم تعلم عتقها حتى وطئها فليس لها الا المسمى لانها استحقته بالمسيس (قوله اختارت الفراق أو البقاء الخ) هذا التعميم أصله الجزى وهو ظاهر لانه قد استوفى بضع حرة فيلزمه قيمته ان لم يكن المسمى أكثر ولا عبرة بعدم علمه وليست هذه المسئلة كمسئلة الغارة المتقدمة في قوله وعليه الأقل من المسمى وصداد المثل مع الفراق ومع البقاء لها المسمى لان تلك غارة متعدية وهذه مظلومة معذورة (قوله أو يبينها) أي ان الامة اذا كمل عتقها تحت العبد فلم تحت حتى أمانها فلا خيار لها ولو كان تأخيرها الاختيار لحيض فقوله التأخير حيض محله حيث لم يبينها قبل ذلك واعلم أنه اذا أمانها قبل اختيارها نفسها وكان ذلك قبل الدخول فلها نصف الصداق ولا يدخل هذا تحت قوله وسقط صدقها قبل البناء لان ذلك فيما اذا اختارت فراقه قبل طلاقها (قوله بفوات محل الطلاق) أي وهو العصمة فاذا أمانها واختارت الطلاق بعده كان ذلك الطلاق لا محل له لزال محله بالبينونة وكاب الاول وحذف محله ويقول لقواته بفوات محل الطلاق وذلك لان محل الطلاق ومحل الخيار متحد وهو العصمة وعبارته تؤذن باختلافهما (قوله ولم يحبره على الرجعة) ظاهره أن الرجعة ممكنة الا أنه لا يحبر عليها مع أنها غير ممكنة لوجود الطلاق البائن فالاولى حذفه ثم ان محل كونها الخيار اذا عتق زوجها قبل اختيارها التأخيرها للحيض مالم تمض مدة يمكنها أن تختار فيها لم تحت حتى جاء الحيض والا فلا خيار لها كذا في كبير خش (قوله وان تزوجت الخ) يعني أن الامة اذا عتقت تحت العبد واختارت الفراق وتزوجت بغيره ثم ثبت بالبيننة أن زوجها عتق قبل اختيارها نفسها ولم تكن قد علمت بذلك حتى دخل بها لزوج الثاني أو تلذذ بها فأنما تفوت على الاول بذلك حيث لم يكن عنده علم كذا الوليين (قوله فكان عليه حذف قوله ودخولها) وذلك لانه لا فرق بين أن يكون الاول قد دخل بها أم لا فعلى كلا الوجهين تفوت بدخول الزوج الثاني أو تلذذ بها بلا علم اه واعلم أن كلام ابن الحاجب يفيد أن هذا أي فواتها على الاول بتلذذ الثاني اذا كان الزوج الاول غائبا بعيدا أما ان كان حاضرا أو قربت الغيبة فلا تفوت بدخول الثاني لانه لا بد من الاعتذار اليه لاحتمال عتقه قبلها واستظهر ابن عرفة عكس ذلك وظاهر كلام تت العموم فانظره (قوله ولها ان أوقفها تأخير الخ) فلو عتق العبد في زمن الايقاف بطل خيارها ورجعت زوجة وليس ذلك كما لو عتق العبد في زمن تأخيرها اختيار الطلاق لاجل حيض (قوله ان طلته) أي بأن قالت أمها في أنظر وأستشرف في ذلك واعلم أنه لا تنفقه لها في مدة التأخير لان المنع جامعها (قوله والقول بأنه محد ود الخ) أي كما وقع للآزري في مجلس المذاكرة واستحسنه اللخمي

درس  
فصل في أحكام الصداق (قوله بفتح الصاد) أي وهو الاصح (قوله الصداق كالثلث) لا فرغ من الكلام على أركان النكاح الثلاثة الولي والاهل ولصيغة شرع في الكلام على الركن الرابع وهو الصداق مأخوذ

أن تختار البقاء أو الفراق (تأخير) موكل لاجتهاد الحاكم ان طلبته (تنظريه) ولا تستعمل في الحضرة والقول بأنه محد ود بثلاثة أيام ضعيف (فصل) في بيان أحكام الصداق وهو بفتح الصاد وقد تكسر وهو ما يعطى للزوجة في مقابلة الاستمتاع بها ويسمى مهرا ولما كان يشترط فيه شروط الثمن أشار لها المصنف بقوله (الصداق كالثلث)



من الصدق ضد الكذب لان دخوله بينهما دليل على صدقه ما في موافقة الشرع ومعنى كونه ركنا أنه لا يصح اشتراط اسقاطه لأنه يشترط تسميته عند العقد فلا يرد أنه يصح نكاح التفويض ولم تقع فيه التسمية (قوله الصدق كالتمن) أي الصدق في مقابلة البضع كالتمن في مقابلة السلعة فيشترط فيه ما يشترط في التمن اثباتا ونفيا (قوله لا خرا) محترز الطهارة والخير محترز الانتفاع به ولا يبق محترز القدرة على التسليم وقوله وغرة الخ محترز الملوحة وقوله على التبعة أي وأما الثمرة التي لم يبد صلاحها على الجزة فهو يجوز أن تكون صداقا وان كان لا يجوز بيعها لا بشروط تأتي (قوله ويغتفر فيه بغير الجهل) أي لان الغرر في هذا الباب أوسع من الغرر في البيع (قوله بدليل قوله الخ) أي وبدل أنه إذا أسقط سكة الدنانير أعطيت من السكة الغالبة يوم النكاح فإذا جعل لها عشرة دنانير وأطلق وكان في البلد المحبوب المحمدى والأبراهيمي واليزيدي أخذت العشرة من السكة لعالية يوم النكاح فان تساوت أخذت من جميعها بنسبة عدد كل فان كانت سكتان أعطيت من كل سكة نصف صداقها أو ثلاثة في كل الثلث كزوج برقيس لم يذ كر جرانا ولا سودانا وفي البيع يفسدان لم يكن غائب (قوله وان وقع الخ) أي انه اذا أصدقه اقله خل معينة فظهر أنها خسر لزمه مثلها اما لو كانت القلة ثمانية تبين أنها خسر فسد البيع (قوله وجاز بشورة) أي انه يجوز نكاح المرأة على أن يضمن أحدها زيت ولا يجوز أن يشتري سلعة بذلك (قوله كعبد الخ) أي انه يجوز أن يقول لها أتزوجك بعبد تختارينه اذا كان لذلك الزوج عبيد مملوكه وكانت معينة حاضرة أو غائبة ووصفت كما يجوز أن يقول المشتري أبيعك على أن تبني بمبد تختاره أنت بكذا بالشروط المذكورة وقوله تختاره هي لاهو لتفسير يقرر اختيارها واختياره مقيد بالعدد القليل وهو الثلاثة فأقل وهو مذهب ابن القاسم أما العدد الكثير يختار منه رأس فيجوز اختيارها واختياره كما في البيع اه بن ومثله في البدر القرافي وكان سبب الجواز عند الكثرة أن بكثرة لعدد يتسع الأمر وفيه أن بكثرة العدد يكثر الغرر (قوله وكذا المشتري) أي داخل على أن البائع يختار الأحسن (قوله وكذا البائع) الأول وكذا المشتري أي وكذا منع اذا كان يختار المشتري (قوله فلا غرر) أي قوي والافاضل الغرر حاصل (قوله لا يتعين أن يختار لا أدنى) أي بل يجوز أن يختار الأدنى ويجوز أن يختار الأعلى على جفاء الغرر وأشار الشارح بالتأمل الى ما يقال انه وان احتمل ذلك لكن الغالب اختياره للأدنى فيكونان داخلين على ذلك كما أن الغالب في المرأة اختيارها للأعلى وان احتمل خلافه والحاصل أن الغرر موجود في كلا الحالتين وكل من اختار منهما فأعيا يختار الأعلى لنفسه وحينئذ الفرق بينهما لا وجه لها (قوله وضمائنه الخ) يعني أن ضمان

الصدق المعين اذا ثبت هلاكه كضمان المبيع وقد علمت أن البيع تارة يكون صحيحا وتارة يكون فاسدا وبما أن البيع اذا كان صحيحا انضمان المبيع من المشتري بمجرد العقد سواء كان المبيع بيده أو بيد البائع فكذلك النكاح ان كان صحيحا فان الزوجة تضمن الصدق بمجرد العقد ولو كان بيد الزوج والمراد بضمائنها أنه أنه يضيع عليها وان كان البيع فاسدا فان المشتري لا يضمن المبيع بمجرد العقد بل بالقبض فكذلك النكاح اذا كان فاسدا فانها لا تضمن الصدق الا بقبضه وهذا كله اذا لم يحصل طلاق قبل الدخول اما ان حصل طلاق قبل الدخول وناف الصدق والفرض أنه قامت على هلاكه بينة فضمائنه منهما سواء كان بيد الزوج أو بيد الزوجة فكل من تلف من يده لا يغرم إلا خوصته أما ان كان مما يغاب عليه ولم تقم على هلاكه بينة وحصل طلاق قبل الدخول فضمائنه ممن هو بيده فكل من ضاع في يده يغرم إلا خوصته (قوله وبالقبض في القاسد) بأن مضي بكدخول فكل الصحيح وضامره أنها انما تضمن بالقبض في النكاح سواء كان الفساد لصدقه أو لعقده وأثر خلا في الصدق وكان لعقده فقط وهو ما رجحه شيخنا تبعاً لما في وهناك طريقة أخرى وهي ان ضمانها بقبض اذا كان فساد النكاح لصدقه دخل أولم يدخل أو كان فساد لعقده وأثر خلا في صداقه وأما لو كان فساد لعقده كان ضمانه بالعقد كالصحيح ويدل لهذا ما يأتي عند قول المصنف وضمنه بعد القبض (قوله وتلفه) يعني أن تلف الصدق اذا لم يثبت

فیشترط فيه أن يكون طاهرا منتفعا به مقدورا على تسليمه معلوما لا خرا وخفيرا ولا آبقا وغرة لم يبد صلاحها على اتبعية ويغتفر فيه بغير الجهل مما لا يغتفر في التمن فقوله كالتمن أي في الجملة بدليل قوله وان وقع بقلة خل الخ وقوله وجاز بشورة الخ وقوله أو الى البصرة الخ ومثل لما يجوز صداقا وثمنا بقوله (كعبد) من عبيد مملوكه لزوج أو البائع حاضرة معلومة أو غائبة ووصفت (تختاره هي) لانه داخل على أنها تختار الأحسن وكذا المشتري فلا غرر (لا) يختاره (هو) أي الزوج وكذا البائع للحصول الغرر اذا لا يتعين أن يختار الأدنى فتأمل (وضمائنه) أي الصدق اذا ثبت ضياعه من الزوجة بمجرد انعقد الصحيح وبالقبض في الفساد كما بيع فيهما (وتلفه) بدعوى من هو بيده منهما من غير ثبوت كالبيع



فالذي يصدق فيه البائع والمشتري يصدق فيه الزوج والزوجة فلا يصدق الزوج (٣٦٣) فيما يغاب عليه ولم تقم له عليه بينة وكذا

الزوجة إذا حصل  
طلاق قبل الدخول  
وتعزم له نصفه فان  
قامت به بينة أو كان مما  
لا يغاب عليه فيها لم  
يحصل طلاق والا فلهما  
فعل أنه يحمل ضمانه على  
صورة وتلفه على صورة  
أخرى حتى يتغيرا وان  
كان سبب الضمان هو  
التلف فلاوة نصر على  
اجداهما لا غناء عن  
الأخرى (واستحقاقه)  
من يدها كالبيع فترجع  
مثل المثلي والمقوم  
الموصوف وأما المقوم  
المعين اذا استحق جميعه  
منها فانه يوجب الرجوع  
لهما عليه ببقية ولا  
يفسخ النكاح بخلاف  
البيع فيفسخ (وتعيبه)  
أي اطلاعها على عيب  
قديم فيه يوجب خيارها  
في التماسك أو رده  
وترجع بثلث أو ببقية  
على ما عرفت في الاستحقاق  
من غير فرق (أو بعضه)  
يرجع له إما أي  
استحقاق بعضه أو  
تعيب بعضه كالبيع  
فقوله (كالبيع) خبر  
عن قوله وضمنه وما  
عطف عليه على تسامح  
في بعضها كما بين (وان  
وقع) النكاح (بقلة خل)  
معينة حاضرة (فإذا  
هي نجر فله) أي فالزوجة  
مثل الخلل والنكاح

هلا كهو كان مما يغاب عليه كالبيع اذا لم يثبت هلاكه وكان مما يغاب عليه فكما ان المبيع المذكور ضمانه  
من هلك في يده سواء كان البائع أو المشتري فكذلك الصداق المذكور ضمانه من هلك بيده سواء كان  
الزوج أو الزوجة فاذا كان في يد الزوج وادعى ضياعه وكان قد دخل بها ضمن لها قيمته أو مثله وان كان بيدها  
ضائع لمها وان كان قد طلق قبل البناء لزم لها نصف الصداق ان ضاع بيده وان كان بيدها غرمت له نصف  
القيمة أو نصف المثل (قوله فالذي يصدق فيه البائع والمشتري الخ) أي وهو ما لا يغاب عليه وما يغاب عليه اذا  
ثبت هلاكه أي والذي لا يصدق فيه البائع والمشتري لا يصدق فيه الزوج والزوجة وذلك اذا كان مما يغاب  
عليه ولم تقم على هلاكه بينة (قوله وكذا الزوجة اذا حصل طلاق) أي والحال أنها قبضت جميعه (قوله فعلم  
أنه يحمل ضمانه على صورة) أي وهي اذا كان مما لا يغاب عليه أو مما يغاب وثبت هلاكه بينة وقوله وتلفه  
على صورة أخرى وهو ما اذا كان مما يغاب عليه ولم يثبت هلاكه (قوله وان كان سبب الضمان هو التلف)  
أي فهو بدون ذلك الحل من عطف السبب على المسبب (قوله فانه يوجب الرجوع لها عليه ببقية) أي يوم  
عقد النكاح (قوله أي اطلاعها الخ) الأولى أي اطلاعها على عيب قديم فيه كالبيع أي مثل اطلاع  
المشتري على عيب قديم في المبيع فيثبت لها الخيار في التماسك به أو رده وترجع بمثلها ان كان مثليا او مقوما  
موصوفا وترجع ببقية ان كان مقوما معينا كان المشتري اذا اطالع على عيب قديم كذلك (قوله أو بعضه)  
بالرفع عطف على تعيينه على حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه فارتفع ارتفاعه ويصح عطفه على  
الضمير في تعيينه وحينئذ فيجوز فيه الجبر والنصب لان الضمير في محل جريا اعتبارا كونه مضافا اليه وفي محل  
نصب باعتبار كونه مفعولا للصدر (قوله أي استحقاق بعضه أو تعيب بعضه كالبيع) فاذا تزوجها بدار بعينها  
فاستحق بعضها فان كان الذي استحق من الدار فيه ضرر بان كان أزيد من الثلث كان لها أن ترد ببقية  
وتأخذ منه قيمتها أو تحسب ما بقي وترجع بقيمة ما استحق وان استحق منها الثلث أو النسيء الثاني الذي لا ضرر  
فيه رجعت بقيمة ما استحق فقط واذا تزوجها بشيء واحد بعينه أو بعدد معين من رقيق أو حيوان أو  
مقاطع قماش مثلا واستحق من ذلك جزءا أو أكثر ولو اثنين من ثلاثة فلها أن ترد ببقية وترجع بقيمة جميعه  
أو تحسب ما بقي وترجع بقيمة ما استحق واذا تزوجها بعرض متعدد معين كعدد من الرقيق ونحوه  
فوجدت عيبا قديما في بعض ذلك كان ذلك العيب قليلا أو كثيرا فكما تقدم في استحقاق البعض من أن لها  
أن ترد ما بقي وترجع بقيمة جميعه أو تحسب ما بقي وترجع بقيمة المعيب وهذا مما يخالف فيه الصداق  
البيع لانه يحرم في البيع التمسك بالاقبل مما استحق أو تعيب (قوله على تسامح في بعضها) أي وهو استحقاق  
المقوم المعين جميعه أو استحقاق بعضه أو تعيبه انا كاذب ذلك البعض المستحق أو المعيب الاكثر فانه يفسخ  
البيع بسبب ذلك دون النكاح فانه لا يفسخ كما مر (قوله وان وقع بقلة خل فاذا هي نجر الخ) أي وأما عكسه  
وهو ما اذا تزوجها بقلة نجر فاذا هي نخل ثبت النكاح ان رضيا بالحل فان لم يحصل رضا فسخ قبل الدخول  
وثبت بعده صداق المثل (قوله كالمستثناة الخ) زاء الكاف لعدم أدائها الاستثناء اوله لما كان التشبيه في  
الجملة كان لاستثناء منه في الحقيقة (قوله لعدم صحة كون شيء منها ثمتا) أي لان النكاح أوسع من البيع  
في الغرر وأوسع من النكاح في ذلك الرهن اذ يجوز فيه رهن الابن ولا يجوز رهن الجنين وأوسع من  
الرهن في الغرر الهبة والخلع اذ يجوز هبة الجنين والخلع به (قوله وجاز لنكاح بشورة) بان يقول  
أتزوجها وأجعل صداقها جهازا أو شوارفا في نظر لها ان كانت حاضرة أو بدوية بخلاف البيع فلا  
يجوز أن تكون الشورة ثمتا (قوله معروفة) أي بالنوع فلا ينافي أنها مقولة بالتشكيك لاجل اعتبار الوسيط  
(قوله أو عدد من كابل) يعني أنه يجوز النكاح على عدد من الابل أو البقر أو الغنم أو الرقيق في الذمة ولو  
كان غير موصوف بان يجعل الصداق عشرة مما ذكر ويطلق ونص المصنف على تعدلهم المنع فيه  
لكثرة الغرر فالواحد من كابل أو بالجو أو ما جعل ذلك ثمتا فلا يجوز (قوله ولو في الذمة غير موصوف)

نابت بخلاف البيع فيفسخ ثم ذكر أربع مسائل كالمستثناة من قوله كالمثل كونه شيء منها ثمتا فقال (وجاز) النكاح (بشورة)  
معروفة عندهم وهي بالفتح منع البيت وبالضم الجمال (أو) على (عدد) معلوم كعشرة (من كابل أو رقيق) ولو في الذمة غير موصوف







لانه بقدر دخوله في ملكها ثم هبته أو صدقته (أو) على أن (يعتق أباهما) مثلا (عنها) والولاء لها (أو عن نفسه) أي الزوج والولاء له فلو طلقها قبل البناء غرمت له نصف قيمته ولما كان الصداق كالثمن قال (ووجب) على الزوج (تسليمه) أي تعجيل الصداق لها ولولها (ان تعين) كذا أو بعد أو ثوب بعينه ولو غير مطبقة أو الزوج صيد أو يمنع تأخيره كبيع معين بتأخر قبضه وبفسد النكاح ان دخلا عليه الا اذا كان الاجل قريبا فيجوز كما يأتي للمصنف (والا) يكن معينا وتنازعا في التبدئة (فلها منع نفسها أو) (٢٦٥) كانت (معينة) بعيب لا قيام له به

بان رضى به أو حدث بعد العقد (من الدخول) عليها (و) ان دخل فلها المنع من (الوطء بعده) أي الدخول بمعنى الاختلاع بمبدل قوله لا بعد الوطء (و) لها منع نفسها من (السفر) معه (الى تسليم ماحل) من المهر أصالة أو بعد التأجيل (لا بعد الوطء) أو التمكن منه وان لم يطأ فليس لها منع نفسها منه معسرا أو موسرا ولا من السفر معه (الا أن يستحق) الصداق من ردها بعد الوطء فلها الامتناع حتى تقبض عوضه من قيمة المقوم ومثل المثلي ان غرها بان علم أنه لا يملكه بل (ولو لم يغرها على الاظهر ومن يادر) من الزوجين بدفع ما في جهته حصلت بينهما منازعة أم لا (أجبره الآخر) بتسليم ما عليه (ان بلغ الزوج الحلم) وأمكن وطؤها (ولو لم يبلغ) فان لم يبلغ الزوج لم يجبره الزوجة ان كانت مطلوبة ولا يجبرها الزوج ان كان مطاوبا وكذا لو كانت

البناء يرجع عليها بقيمة نصفه كالمسئلة الآتية فهو خلاف النقل (قوله لانه بقدر دخوله في ملكها) أي لأجل أن يصح النكاح فليس فيه دخول على أسقاطه وكذا يقال فيما بعد فان قلت في المسئلة ان تزوجها بعقوبتها كيف بقدر ملكها مع أنه يعتق عليها قلت ان تقدر ملكها له فرض لا يوجب العتق حتى يتعطل غلبتها فتدبر (قوله ووجب الخ) هذا اذا كان الصداق حاضرا في مجلس العقد أو ما في حكمه وسيأتي حكم الغائب في قوله أو بعين بعد كخراسان (قوله ويمنع تأخيره) أي اذا كان التأخير بشرط والا فلا تنظر بن (قوله كبيع معين بتأخر قبضه) أي فلا يجوز تأخير تسليم المعين بعد بيعه لما يلحق ذلك من الغرر لانه لا يدري كيف يقبض لا مكان هلا كه قبل قبضه (قوله وبفسد النكاح ان دخلا عليه) أي على التأجيل هذا الكلام يقتضي أن التعجيل حق له وأنه بفسد العقد بالتأخير ولو رضى به وهذا انما يأتي اذا وقع العقد بشرط التأخير وأما ان لم يشترط فالحق لها في تعجيل المعين ولها التأخير اذا لم يحد ورثه لدخوله في ضمانها بالعقد هذا ظاهر كلامهم قاله طي وحاصل فقه المسئلة ان الصداق اذا كان من العسروض أو الرقيق أو الحيوان أو الاصول فان كان غائبا عن بلد العقد صح النكاح ان أجل قبضه باجل قريب بحيث لا يتغير فيه غالبا والافسد النكاح وان كان حاضرا في البلد وجب تسليمه لها ولولها يوم العقد ولا يجوز تأخيره ولو رضى بذلك حيث اشترط التأخير في صلب العقد وان لم يشترط كان تعجيله من حقها فان رضى بالتأخير جاز (قوله وتنازعا في التبدئة) بأن طلب الزوج الدخول قبل دفعه وطلبت هي دفعه قبل الدخول (قوله فلها المنع) ظاهره أنها مخيرة بين المنع والتمكن على حد سواء وليس كذلك بل التمكن مكروه عند مالك حيث كان قبل قبضها ربع دينار فقوله فلها أي حينئذ (قوله بمعنى الاختلاع بها) أي لا بمعنى الوطء بدليل الخ (قوله الى تسليم ماحل) أي وغاية منه ما من الدخول ومن الوطء بعده اذا مكنته من الدخول ومن السفر معه الى أن يسلم لها ماحل من المهر وانما كان لها منع نفسها لانها بائعة والبائع له منع سلعة حتى يقبض الثمن (قوله أو التمكن منه) هكذا في التوضيح عن ابن عبد السلام والذي ارضاه ابن عرفة أنه لا يستعطف منعها الا الوطء بالفعل (قوله على الاظهر) هذا هو المعتمد وقيل ليس لها المنع بعد الوطء سواء استحق أو لا غرها أو لا وقبل ان غرها فلها المنع والافلا وهما ضعيفان اه عدوى (قوله حصلت بينهما منازعة) أي في التبدئة أم لا (قوله بتسليم ما عليه) فان دفع الزوج ماحل من الصداق وطلب الدخول فامتنعت الزوجة وكانت مطبقة للوطء والزواج بالغ فانها تجبر على أن تمكنه من نفسها وكذلك لو بادرت بالتمكين من نفسها وهي مطبقة للوطء وأي الزوج أن يدخل عليها وهو بالغ وامتنع من دفع الصداق حتى يدخل بها فانه مجبر على أن يدفع لها ماحل من صداقها وهذا كما اذا كان الصداق غير معين بل كان موصوفا في الذمة أما لو كان معينا فلا يشترط بلوغه ولا اطلاقه بل يجب تعجيله كما هو ولا يجوز اشتراط تأخيره كان الزوج بالغاً أم لا أمكن وطؤها أم لا (قوله وكذا لو كانت غير مطبقة) أي فلا تجبره ان كانت مطلوبة ولا يجبرها الزوج ان كان مطلوبا من وليها أو نسب في التعبير أن لو قال وكذا اذا كان لا يمكن وطؤها لعدم اطاقها (قوله وتعمل سنة) والظاهر انه لا نفقة لها كالتى بعدها (قوله يمكن معه الوطء) وأما الصغر الذي لا يمكن معه الجماع فسيأتي الكلام عليه وأنها تعمل لزواله ولو طال (قوله فهو كالمستثنى الخ) أي فكانه قال ومن يادر أجبره الآخر ما لم يشترط أهالها مهالها سنة لصغرها وتغربة والافلا (قوله بطل الامهال) أي بطل شرط الامهال والنكاح صحيح (قوله لان شرط أكثر من سنة) أي لصغرها وتغربة

(٣٤ - دسوقي ني) غير صبيقة فان لم يمكن وطؤها الممرض فكالصبيقة تجبر ان لم تبلغ حد السباق (وتعمل) الزوجة عن الدخول أي تجاب للامهال ولو دفع الزوج ماحل من الصداق (سنة ان اشترطت) عند العقد على الزوج أي اشترطها أهلها (لتغربة) أي لأجل تغربها عنهم بأن يسافرهم فاقصدوا التمتع بها (أو صغر) يمكن معه لوطء فهو كالمستثنى من قوله ومن يادر الخ (والا) بأن لم تشترط السنة بأن وقع ذكرها بعد العقد أو كانت لا لتغربة ولا لصغر (بطل) الامهال



(لا) ان شرط (أكثر) من سنة فانه يبطل أى جميع ما اشترط لا ما زاد عليها فقط ولو حذف قوله لا أكثر لا يمكن ادخاله تحت والا  
(و) تمهل الزوجة (للرض والصغر) (٢٦٦) الحاصلين لها قبل البناء (الماتعين من الجماع) لزوالهما وان طال وما

وقوله لا أكثر فهو سنة (قوله لا يمكن ادخاله الخ) أى لان قوله والا يبطل معناه وان لم يشترط السنة عند  
العقد يبطل الامهال وهذا صادق بما اذا اشترطت بعد العقد وما اذا اشترط أكثر منها عند العقد (قوله  
وتمهل الزوجة للرض) أى وان لم يشترط الامهال عند العقد (قوله وماذا كره في المرض) أى ماذا كره من أن  
المرض الحاصل قبل البناء ذا كان يمنع من الجماع فانها تمهل لزواله بلغت حد السبب أم لا تبع فيه المصنف  
ابن الحاجب وقواه طنى وقوله والذي في المدونة الخ هذا مخالف لما في ح ونصه وأما امهال الزوجة للرض اذا  
طلبته فد كره المصنف وابن الحاجب ولم ينص عليه في المدونة ولا ابن عرفة وأما نص يها على أن المريضة  
مريضات يمنع من الجماع اذا دعت الى البناء والنفقة لزمه ذلك ونصها ومن دعت زوجها الى البناء والنفقة  
وأحدهما مريض لا يقدر على الجماع لزمه أن يتفق أو يدخل إلا أن يكون مريضاً بلغ حد السياق فلا يلزمه  
ذلك اهـ بن اذا علمت ذلك تعلم أن ما نسبته شارحاً للمدونة ليس هو ما يهايل الذي فيها مسألة أخرى تأمل الآن  
يقال ان مرضها البائع حد السياق كمرضه فصيح ما نسبته الشارح للمدونة (قوله اذا بلغ المريض حد السياق)  
أى والا فلا تمهل لزواله (قوله وتمهل قدر ما يهيئ مثلها أمرها) أى وكذا تمهل هو قدر ما يهيئ مثلها أمره (قوله  
وذلك يختلف باختلاف الناس) أى من غنى وفقر (قوله ولا نفقة لها في مدة التهيئة) أى في مدة تهيئتها وكذا  
في مدة تهيئته فما يكتب في وثائق النكاح من نحو قوله وفرض لها في تطير نفقتها كل يوم كذا من يوم تاريخه  
لا عبرة به إلا أن يحكم به من يراه (قوله إلا أن يحلف ليدخلن الليلة) يريد ليلته قبل مضي مدة التهيئة أى  
فلو حلف ليدخلن الليلة وحلفت على عدم الدخول حتى يهيئ لها أمرها فينبغي أن يحث الزوج لانها حلفت  
على حقه وان كان هو أيضاً صاحب حق لكن حقه أصلى اهـ تقر شيخنا سعدوى والذي في عقب ان  
حلف الزوجة لا يعتبر حلفت على الدخول أو على عدمه حلفت وحدها أو مع الزوج بان حلف كل على خلاف  
ما حلف عليه الآخر فتأمل (قوله ما طله وليها أم لا) أى بان تكاسل ولم يشرع في التهيئة الا بعد أيام من  
العقد فاندفع ما يقال ان الحلف قبل مضي مدة التهيئة وحينئذ فلا يتأني مطل (قوله كما هو ظاهر المصنف)  
أى لانه أطلق في الحلف فظاهره كان بانه أو بطلاق أو بعقد ما طله وليها أم لا لان حذف الممول يؤذن بالعموم  
(قوله وهذا مستثنى مما قبله) فكأنه قال وتمهل قدر الزمان الذي يحصل فيه مثلها ما يحتاج اليه من الجهار  
إلا أن يحلف الزوج ليدخلن الليلة ولا تمهل ويصح جعله مستثنى من محذوف وكأنه قال ويمنع الزوج من  
الدخول بها قبل مضي تلك المدة إلا أن يحلف الخ (قوله وان طالبت الخ) تقدم أن الصداق اذا كان  
معيناً وجب بحجبه ولا يجوز فيه التأخير على ما مر فيه من التفصيل وان كان مضموناً وتنازعاً في التبدية  
كان لها الاستماع من تحكيمه حتى تقبض ما حله من الصداق وذكر هنا ما اذا طالبت به بالضمون قبل  
الدخول فادعى العدم متارة تصدقه وتارة لا تصدقه وفي الحالة الثانية اما أن تقوم بينة على عدمه واما أن  
لا تقوم بينة بذلك وحاصله أن الزوج اذا طالبت به زوجته قبل الدخول عليه الحال الصداق فادعى العدم  
فان الحكم يؤيده لا ثبات عسره ثم يلوم له لعله يحصل له يسار ثم يطلق عليه بشروط خمسة أن لا تصدقه  
في دعواه الاعسار وأن لا يقيم بينة على صدقه وأن لا يكون له مال ظاهر وأن لا تغلب على الظن عسره وأن  
يجرى النفقة عليها من يوم دعائه للدخول فان صدقته في دعواه الاعسار أو أقام بينة بالعسره فله يتلوم له  
من أول الامر بالنظر ولا يؤجل لا ثبات عسره وكذا ان كان ممن يغلب على الظن عسره كالقول وان كان له  
مال ظاهر أخـ منه حالاً ولا لم يجز النفقة عليها من يوم دعائه للدخول فلها الفسخ لعدم النفقة مع عدم  
انصداق على الزاح (قوله ان أعطى حبلاً بالوجه) أى خشية هروبه بحيث لا يعلم له محل ولا يكاف  
بجمل المال بناء على أنها لا تثبت بانه قد شياً (قوله والاحس) أى لا ثبات عسره (قوله وأشار الى  
قدر مدة التأجيل) أى لا ثبات عسره (قوله ثلاثة أسابيع) ابن عرفة هذا التحديد ليس بلازم بل هو

ذكره في المرض تبع فيه ابن الحاجب والذي في المدونة أنها لا تمهل في المرض الا اذا بلغ المريض حد السياق (و) تمهل (قدر ما) أى زمن (يهيئ مثلها) فيه (أمرها) مفعول يهيئ ومثلها فاعله أى يحصل مثلها ما يحتاج اليه من الجهار وذلك يختلف باختلاف الناس والجهاز والزمان والمكان ولا نفقة لها في مدة التهيئة (إلا أن يحلف) الزوج (ليدخلن الليلة) مثلاً فيقضى له بهارة كما لا يخفى الضميرين وسواء حلف بطلاق أو عتاق أو بانه ما طله وليها أم لا كما هو ظاهر المصنف وهذا مستثنى مما قبله بلصقه (لا) تمهل (لحيض) ولا نفاس لا مكان الاستماع بها بغير الوطء (وان) طالبت لزوجة التي لها الامتناع من الدخول حتى تقبضه زوجها بالصداق الغير المعين و (لم يجده) بأن ادعى العدم ولم تصدقه ولا أقام بينة على صدقه ولا مال له ظاهر ولم يغلب على الظن عسره (تجمل) دأجه

الحاكم (لا ثبات عسره) أى لاجل اثباتها ان أعطى حبلاً بالوجه والاحس كسائر الديون وأشار الى قدر مدة لتجمل بقوله (ثلاثة أسابيع)



سنة فسنة فسنة فثلاثة لان الاسواق تتعدد في غالب البلاد مرتين في كل ستة أيام فربما انجر بسوقين فرج بقدر المهر فان كان معينا فبأني للصنف وان كان له مال ظاهر أخذ منه حالا فلو دخل بها فليس لها الا المطالبة ولا يطلق عليه ما عساه به بعد البناء على المذهب (ثم) اذا ثبت عسره بالينة أو صدقته (تلوم) له (بالنظر) واذا لم يثبت عسره في الثلاثة أسابيع (٢٦٧) ولم تصدقه فقال الخطاب الطاهر

انه يحبس ان جهل حاله ليستبرأ أمره ولو غاب على الظن عسره تلوم له ابتداء وأما ظاهر الملا فحبس الى أن يأتي ببينة تشهد بعسره الا أن يحصر هل لها ضرر بطول المدة فلها التطبيق (وعمل) في التلوم عند الموثقين (بسنة وشهر) ستة أشهر فأربعة قشورين فشهرا وهذا ضعيف مقابل لقوله بالنظر (وفي) وجوب (التلوم لمن لا يرجي) يساره كمسرحي لان الغيب قد يكشف عن العجائب وهو تأويل الاكثر (وصح) وعدمه) فيطلق عليه ناجزاً متى ثبت عسره (تأويلان ثم) بعد التلوم وظهور العجز (طلق عليه) بان يطلق الحاكم أو توقعه هي ثم يحكم القولان (ووجب) عليه (نصفه) أي نصف الصداق وكلامه صريح في انه قبل البناء وهو كذلك اذا لا يطلق على المعسر بالصداق بعد البناء كما تقدم (لا) ان يطلق عليه أو فسح قبل البناء (في) تطهير

استحسان لاتفاق قضاة قرطبة وغيرهم عليه وانما هو موكل لاجتهاد الحاكم اهـ بن (قوله ستة فسنة الخ) كذا في التوضيح والذي في الميضي وابن عرفة ثمانية ثم ستة ثم أربعة ثم ثلاثة انظر ح وقوله ستة الخ أي ثم يسأل عقب كل ستة وكذا عقب الثلاثة هل وجد ما لا أم لا وهل وجد يدينه تشهد بعسره أم لا وهكذا (قوله) فان كان معينا فبأني للصنف) أي فان كان الصداق معينا وهذا محترز لقوله وان طالبت زوجها بالصداق العبر المعين وقوله فبأني للصنف أي التكلم على بعضه وذلك لان المعسر اما غائب عن بلد العقد أو حاضرها فالخاضع لها تقدم انه يجب تعجيله وان كان غائبا فستأتي اهـ اما ان يؤجل قبضه بأجل قريب أو بعيد (قوله) فلو دخل بها الخ) هذا محترز لقوله اذا طال بئنه زوجته التي لها الامتناع من الدخول حتى تقبضه والحاصل ان محصل كونه يؤجل لا يثبت عسره اذا ادعى العدم بالشروط المذكورة اذا كان لم يدخل بها فان دخل بها الخ (قوله) ثم اذا ثبت عسره) أي في أثناء الاسابيع الثلاثة أو بعد فراغها وقوله تلوم له أي بعد اعدا القاضى في تلك البينة الشاهدة بالعسر فان كان عندها مطعن أبدينه والاحلف الزوج مع تلك البينة بين الاستظهار على تحقيق ما ادعاه (قوله) أو صدقته) أي على ما ادعاه من العسر (قوله) تلوم له بالنظر) أي له له يحصل له يسار ويدفع ذلك الصداق المطالب به (قوله) ليستبرأ أمره) أي فاذا حبس وتبين عسره تلوم له بالنظر ثم يطلق عليه وان تبين يسره أخذ منه الصداق (قوله) وأما ظاهر الملا فحبس) أي حتى يدفع ولو طال حديثه (قوله) ستة أشهر) أي ثم يسأل هل وجد يسارا أم لا بأربعة أي ثم يسأل كذلك قشورين ثم يسأل كذلك (قوله) قشورين) أي ثم يسأل فان أتى بشي فالامر ظاهر ولا يحجز القاضى وطابق عليه واعلم انه لا يحبس في مدة التلوم على كلا القولين لان الموضوع انه أثبت عدمه وقد قال الله تعالى وان كان ذو عسرة فنظرة الى ميسرة فاقبى خش وعقب انه يحبس في مدة التلوم على كلا القولين الاولى اسقاطه اذا لمعنى له قال بن ولم أر من ذكره وقد صرح أبو الحسن بان دين الصداق كسائر الديون فيجب أن يسرح اذا ثبت عسره (قوله) وهذا ضعيف مقابل لقوله بالنظر الخ) فيه نظر لان هذا عمل بعض القضاة وهذا لا ينافي أن الاجل موكل الى اجتهاد الامام كما تقدم والحاصل أن التلوم موكل قدره لاجتهاد الحاكم وقد اتفق لبعض القضاة انه تلوم بسنة وشهر ليكون اجتهاده اداء لذلك (قوله) لمن لا يرجي يساره) أي لمن ثبت عسره والحال اهـ لا يرجي يساره (قوله) وصح) أي وصححه الميضي وعياض (قوله) وعدمه) وهذا تأويل فضل على المدونة (قوله) ثم بعد التلوم وظهور العجز (قوله) عليه) قال عيني فان حكم القاضي بالطلاق قبل التلوم فالظاهر انه صحيح (قوله) ووجب عليه نصفه) أي ووجب على الزوج اذا طلق أو طلق عليه الحاكم لعسره بالصداق لزوجته نصف الصداق فينبع به اذا أيسر لتقرر في ذمته بالعقد عنده (قوله) في أنه) أي الطلاق قبل البناء الخ (قوله) لا في عيب) يعني اذا أرادت رد زوجها بعيب به من العيوب المتقدمة قبل البناء مطلق عليه لا امتناعه منه أو رد الزوج زوجته أي فسح تكاها بعيب به قبل البناء فله لاشي لها على الزوج وقد مر هذا في باب الخيار عند قول المصنف ومع الرد قبل البناء فلا صداق ويمكن أن يكون ذكره هنا لافادة بيان اختلاف هذا وهو الفسخ مع ما قبله وهو الطلاق في الطلاق لها نصف الصداق وفي الفسخ لاشي لها فقد اختلف الطلاق وفسخ في الحكم وان اشتر كافي أن كلا منهما مغلوب عليه (قوله) كما تقدم) أي في قوله ومع الرد قبل البناء فلا صداق (قوله) ولما كان للصداق) أي عند المفارقة أحوال ثلاثة الخ (قوله) وتقرر) أي ثبت وتحقق وانما عبر بتقرر دون تكمل ليشمل صداق المثل في النفويض ولان تقرر يناسب كلام من الاقوال الثلاثة في المسني لان قوله وتقرر يحتمل تقرر عامه ان قلنا المثل بالعقد ان نصف ويحتمل تقرر أدائه ان قلنا انهم يملك

(عيب) به أو بها فلا شئ عليه كما تقدم في فصل خيار الزوجين ولما كان للصداق أحوال ثلاثة يتكامل تارة وينتشر تارة ويسقط تارة كما اذا حصل في النفويض موت أو طلاق قبل البناء وكذا في رد الباعيب قبله أشار الى أن أسباب الحالة الاولى ثلاثة بقوله (وتقرر) جميع الصداق الشرعي المسمى أو صداق المثل في النفويض (يوطه) مضيقه من بالغ (وان حرم) تلك الوطه بسبب الزوج أو الزوجة أوهما



كفى حيض أو نفاس أو صوم أو اعتكاف (٣٦٨) أو أحرأ في قبل أو دبر ولو بكر إلا أنه قد استوفى سلعها بالوطء فاستحققت جميعه

وأشار للسبب الثاني بقوله (وموت واحد) منهما ولو غير بالغ وهي غير مطبقة وهذا في نكاح التسمية وأما موت واحد في التفويض قبل الفرض فلا شيء فيه وأشار الثالث بقوله (و) تقرراً أيضاً بسبب (أقامة سنة) بعده الدخول بلاوطء بشرط بلوغه واطاقتها مع اتفاقهما على عدم الوطء لان الإقامة المذكورة تقوم مقام الوطء (وصدقت في) دعوى الوطء في (خلوة الاهتداء) بيمين ان كانت كبيرة ولو سفيهة بكسراً أو ثيباً إذا اتفقا على الخلوة أو ثبتت ولو بامرأتين فإن نكاح حلف الزوج ولزمه نصفه ان طلق وان نكل غرم الجميع فإن كانت صغيرة حلف لرد دعواها وغرم النصف ووقف النصف الآخر لبلوغها فان حلفت أخذته والا فلا ولا يمين ثانية عليه وبالغ على تصديقها في دعوى الوطء بقوله (وان) كانت متلبسة (بمناج شرعي) بحبض ونكاح وصوم (و) صدقت أيضاً في دعوى (نفيه) أي الوطء (وان سفيهة وأمة) ومغيرة بلا يمين إذا الموضوع أنه قد وافقها على ذلك بدليل قوله وان أقرب به الخ (قوله)

بالعقد الجميع ويحتمل تقرير أصله ان قلنا انها لا تملك بالعقد شيئاً والمذهب أنها تملك بالعقد النصف وقوله بوطء أي ووحكاما كدخول العنبر والمحبوب ولو من غير انتشار كما قاله ابن ناجي في شرح الرسالة (قوله كفى حيض) هذا مثال لبيها باعتبار قيام أصل السبب بها والمبرم مثال لسببه من حيث ميله لذلك والافتي حرم على أحدهما حرم على الآخر موافقته وصومهما بيمينهما وكذلك اعتكافهما وأحرأهما (قوله ولو بكر) أي بقيت على بكارتها فصحت المبالغة فإذا أزال البكارة باصبعه فإن طلقها قبل البناء فلها نصف الصداق مع أرش البكارة وبعدها الصداق فقط ويندرج أرش البكارة في الصداق كذا في سماع أصبغ عن ابن القاسم وهو المأخذ والذي في سماع عيسى عن ابن القاسم أنه يلزمه باقتضاضه إياها باصبعه كل المهر والذي اختاره اللخمي أنه يلزمه أرش البكارة مع نصف الصداق إذا طلقها ان رى أنها لا تزوج بعد ذلك الا بمهر ثيب والا فلا أرش لها في ح نقلا عن النوادر إذا قرض زوجته فماتت روى ابن القاسم عن مالك ان علم أنها ماتت منه فعليه دينها وهو كالخطامغيرة كانت أو كبيرة وعليه في الصغيرة الادب ان لم تكن بلغت حد ذلك وقال ابن الماجشون لادية عليه في الكبيرة ودية الصغيرة على عاقلة ويؤدب في التي لا يوطأ مثلها (قوله وموت واحد الخ) ظاهره كان الموت متيقناً أو بحكم الشرع وهو كذلك كما نقله أبو القاسم الجزيري في وثائقه عن مالك وذلك كالمفقود في بلاد المسلمين فإنه بعد مضي مدة التعمير يحكم الحاكم بعموته (تنبيه) قوله وموت واحد هذا في النكاح الصحيح وفي الفساد لعقده اذا لم يؤثر خلا في الصداق وكان مختلفاً فيه كنكاح المحرم والنكاح بلاولي فهو كالصحيح يجب فيه المسمى بالموت ونصفه بالطلاق قبل الدخول كما نص عليه ابن رشد في بوازيه ابن وشمل قوله وموت واحد ما لو قتل نفسها كرها في زوجها كما نقله بهرام آخر باب الذبايح عند قول المصنف وفي قتل شاعدي حق تردد وكذلك السيد يقتل أمته المتزوجة فلا يسقط الصداق عن زوجها ويبقى النظر في قتل المرأة زوجها هل تعامل بنقيض مقصودها ولا يتكامل صداقها أو يتكامل والظاهر أنه لا يتكامل لها بذلك لاتهمها الثلاث يكون ذريعة لقتل النساء أزواجهن اه دعوى (قوله وأما موت واحد في التفويض قبل الفرض) أي وأما إذا مات واحد بعد الفرض فهو كنكاح التسمية فقول الشارح وهذا في نكاح التسمية أي في النكاح التي حصلت فيه تسمية سواء كان حين العقد أو بعده (قوله وأقامة سنة) أي عند الزوج وظاهره ولو كان الزوج عبداً وقال بعض أشياخ عجم ينبغي أن يعتبر في العبد أقامة نصف سنة ولا وجه له ان ليس لهذا شبه بالحدود أصلاً بل فيه تشديد فقام له اه بن (قوله في خلوة الاهتداء) من الهدء والسكون لان كل واحد من الزوجين سكن لا آخر أو اضمأن اليه وخلوة الاهتداء هي المعروفة عندهم بارخاء السطور كان هناك أرخامستورا أو غلق باب أو غيره وحاصله أن الزوج اذا اختلى بزوجته خلوة اهتداء أي خلأ يمينه وبينهما ثم طلقها وتنازعا في الميس فقال الزوج ما أصبها وقالت هي بل أصابني فانها تصدق في ذلك يمين كانت بكراً أو ثيباً كان الزوج صالحاً أم لا (قوله فان نكلت حلف الزوج) أي وان حلفت أخذت الصداق كاملاً (قوله وان نكل غرم الجميع) أي لان الخلوة عنزة شاهد ونكوله عنزة شاهد آخر (قوله حلف لرد دعواها) فان نكل غرم جميع الصداق وليس له تخليفها اذا بلغت (قوله فان حلفت أخذته) فلو ماتت قبل البلوغ ورث عنها وحلف وارثها ما كانت تحلفه كما جزم به خش وهو الموافق لقول المصنف في الشهادات كورثته قبله فتتظير عبق في ذلك قصور انظر بن (قوله وان بمناع شرعي) مبالغة في تصديقها في دعوى الوطء عند حصول خلوة الاهتداء دفعا لتوهم عدم تصديقها في تلك الحالة لان الشان أن الرجل لا يقربها في تلك الحالة وان كان عنده شبهة تباقي حلي إليها وإذا قبل انها لا تصدق في تلك الحالة لا إذا كان الزوج يليق به ذلك (قوله وان سفيهة وأمة) لوقال ولو سفيهة وأمة لرد قول مكنون بعدم تصديقها كان أولى اه بن (قوله في الموضوع أنه قد وافقها) ان قلت اذا وافقها الزوج على النفي فلا يخفى تصديقه لا يتوهم خلافه فلا حاجة للتعرض عليه قلت صرح به لأجل المبالغة التي هي قوله وان سفيهة وأمة

(نفيه) أي الوطء (وان سفيهة وأمة) ومغيرة بلا يمين إذا الموضوع أنه قد وافقها على ذلك بدليل قوله وان أقرب به الخ (قوله)



(و) صدق (الزائر منهما) في شأن الوطء اثباتاً أو نفيًا فإن زاوره صدقت في وطئه ولا عبرة بانكاره لأن العرف نشاطه في بيته وإن زارها صدق في نفيه ولا عبرة بدعواها الوطء لأن العرف عدم نشاطه في بيته وليس المراد أن الزائر منهما يصدق مطلقاً في الاثبات والنفي بل المراد ما علمت فإن كانا زائرين صدق الزوج في نفيه كما يرشد التعليل (وإن أقربه) (٣٦٩) الزوج (فقط أخذ) باقراره في الخلوتين اهتداء

وزيارة أو لم تعلم بينهما  
خلوة (إن كانت) الزوجة  
(سفيهة) حرة أو أمة أو  
صغيرة مطيقة (وهل إن  
أدام الاقرار) بأنه وطئ  
تكون (الرشيعة كذلك)  
أي كالسفيهة فيؤخذ  
باقراره كذبه أو سكنت  
لاحتمال أنه وطئها نائمة  
أو غيب عقلها غيب  
فإن لم يدمه بأن يرجع  
عن اقراره أخذه أيضاً  
إن سكنت لأن كذبه  
فيعمل برجوعه ويلزمه  
النصف فقط في  
مفهومه تفصيل فلا  
اعتراض عليه (أو) إنما  
يؤخذ باقراره (إن  
كذبت) الرشيعة  
(نفسها) ورجعت  
لموافقة بأنه وطئها قبل  
رجوعه عن اقراره  
(تأويلان) أما إن كذبت  
نفسها بعد رجوعه عن  
اقراره فليس لها إلا  
النصف ولما أنهى  
الكلام على شروط  
الصدق شرع في الكلام  
على الانكحة الفاسدة  
لحل فيه بفقد شرط  
وبدأ من ذلك بالفساد  
لأنه فحل (وفسد)  
النكاح (إن نقص)  
صدقه (عن ربع دينار)

(قوله وصدق لزائر منهما) أي لا تخبرين بكافي ح وحاصل ما ذكره الشارح أنه إن كان هو الزائر فإنه يصدق هو في دعواه عدم الوطء وإن كانت هي الزائرة صدقت في دعواها الوطء وأما إن كان زائراً وادعى الوطء وكذبه أو كانت زائرة وادعت عدم الوطء وكذبها فإنه يجري فيه قول المصنف وإن أقربه فقط الخ (قوله) فإن كانا زائرين أي لغيرهما واجتماعاً في بيت ذلك الغير (قوله) فإن كانا زائرين صدق الزوج في نفيه) أي فإن ادعى الوطء وكذبه فيجري فيه قوله وإن أقربه فقط الخ بقي ما لو اختلفا في بيت أو فلاح من الأرض ليس به أحد وليس أحدهما زائراً فتصدق المرأة في دعواها الوطء لأن الرجل ينشط فيه (قوله) وإن أقربه فقط أي ثم طلقها أخذ باقراره فيلزمه جميع الصداق (قوله) إن كانت الزوجة سفيهة أي سواء أدام الاقرار بأنه وطئها أم لا بدليل ما بعده ولو قال إن كانت محجورة لكان أولى ليشمل الأمة والصغيرة إلا أن يقال إنه أراد بالسفيهة مطلق المحجور عليها من باب عموم المجاز هذا وذكر ح أن المصنف جرى فيما ذكره من موأخذته باقراره إن كانت الزوجة سفيهة على ما نقله في التوضيح عن ابن راشد وهو خلاف قول ابن عبد السلام في الصغيرة الأمة والسفيهة أن المشهور قبول قولها اه قال بن قنط نقل أبو الحسن في أول إرجاء السئور عن الغمي أنه عراقي قبول قولها العبد الملك وأصبح وعدمه لمطرف وقال فيه مانعه وهو أحسن إذا كانت خلوة بناء اه فاجرى عليه المؤلف بوافق اختيار الغمي (قوله) وهل إن أدام الخ أي وهل الرشيعة كذلك إذا استمر الزوج على اقراره سواء كذبت نفسها أم لا أو بشرط تكذيب نفسها ورجوعها لموافقة والمسئلة على طرفين وواسطة فإن رجع عن اقراره وكذبه أي وكانت تكذبه قبل رجوعه فلا يؤخذ باقراره بحيث يلزمه جميع الصداق باتفاق التأويلين وإن لم يرجع وكذبه أي استمرت على تكذبه فهو محل التأويلين وإن كذبت نفسها ورجعت لدعواه وهو مسديم لاقراره فيؤخذ باتفاق التأويلين ونص المدونة وإن أقرب ما لزمه أو كذبه فليها أخذه بجميع الصداق باقراره اه أبو الحسن ظاهرها رجعت إلى قول الزوج أو أقامت على قولها وقال سحنون ليس لها أخذ جميع الصداق حتى تصدقه فحمله عبد الحق عن بعض شيوخه وابن رشد في المقدمات على الوفاق وغيرهما على الخلاف انظر بن إذا علمت هذا فقول المصنف وهل إن أدام الاقرار بأنه وطئ تكون الرشيعة كذلك أي بناء على أن بين المدونة وكلام مضمون خلافاً وقوله أو إن كذبت نفسها أي على أن بينهما وفاقاً وقوله تأويلان أي بالخلاف والوافق (قوله) فيؤخذ باقراره أي وحينئذ يلزمه جميع الصداق إذا طلقها (قوله) كذبه أو سكنت) فيه أن الموضوع أنه أقربه فقط وحينئذ فهي إما مكذبة له أو ساكتة فلا أولى أن يقول كذبت نفسها ورجعت لموافقة أم لا (قوله) فلا اعتراض عليه أي بحيث يقال إن قوله وهل الرشيعة كذلك إن أدام الاقرار يقتضي أنه إذا رجع عنه لا يكون كذبت مع أنه قد يكون كذلك إذا سكنت (قوله) على شروط الصداق أي الأربعة وهي كونه طاهرًا منتفعًا به مقدورًا على تسببه معلوماً لها بقول المصنف الصداق كالثلث (قوله) بالفساد لا قلله أي لنقصه عن أقله اعلم أن أقل الصداق على المشهور ربع دينار أو ثلاثة دراهم خالصة من الفضة أو ما يساوي أحدهما من العروض ولا حدلاً كثرة ومقابل المشهور ما نقل عن ابن وهب من إجازته بدرهم ونقل عنه أيضاً أنه لا حد لأقله وإن النكاح محجوز بالقليل والكثير ثم إن من عادة المصنف أن يستغني بالاضداد عن الشروط فكانه قال شرط الصداق أن يكون ربع دينار أو ثلاثة دراهم أو عرضا يساوي ربع دينار أو ثلاثة دراهم فإن نقص عن ذلك فسد لكن فساداً مقيداً بما ذل لم يدخل ولم ينه (قوله) خالصة من الغش أي فلا تجزئ المغشوشة ولو راجت زواج الكاملة (قوله) أو نقص عن مقوم أي أو نقص عن عرض مقوم (قوله) فأيهما ساء أي فأى الأمرين ساء المقوم صح (قوله) أشار إلى

شرعي (أو) عن (ثلاثة دراهم) فضة (خالصة) من الغش وكذا يشترط خلوص ربع الدينار (أو) نقص عن (مقوم) يوم العقد (بهما) أي ربع دينار أو ثلاثة دراهم فأيهما ساء صبح به ولو نقص عن الآخر ولما كان الفساد يومه وجوب الفسخ قبل الدخول ولو أنه وصدق المثل بعده كافي كل فاسد لصدقه وأغلبه ولا تنفي فيه إن طلق قبل الدخول ما أن فيه نصف المسمى أشار إلى



أن في إطلاق الفساد عليه تسميه بقوله (وأتمه) أي الناقص عما ذكر وجوبا (ان دخل والا) بدخل خير بين أن يتمه فلا فسخ (فان لم يتمه فسخ) بطلاق ووجب فيه نصف المسمى (أو) أي وفسدان تزوجها (بما لا يملك) مرة (كخمر) وخنزير ولو كانت الزوجة كتابية (وحرمة) ويفسخ قبل الدخول ويثبت (٣٧٠) بعده بصدق المثل ولو قال أو بما لا يباع لكان أشمل لشموله جلد الاضحية

وجاء المبتنة المدبوغ (أو) وتنع العقد (بأسقاطه) أي على شرط اسقاطه أي الصداق فيفسخ قبل وفيه بعده صداق المثل (أو) تزوجها بما لا يتناول (كقصاص) وجب له عليها أو على غيرها فيفسخ قبل ويثبت بعد بصدق المثل ويسقط القصاص ويرجع للابنة (أو) بما فيه غرر نحو (أبني) وحنين أو ثمة لم يبدع صلاحها على التبقية (أو) على دار فلان مثلا بأن يشتريها بماله ويجعلها مصادقا لان فلانا قد لا يبيع داره (أو) سمسرتها أي الدار لا يبيع دار فلان بأن ولي سمسرتها مثلا تشتريها لزوجة وتدفع ثمنه أو تبعها ويجعل صداقها سمسرتها لها ويحذر انفسا قبل لبيع وما بعده فالنكاح صحيح جائز لان سمسرتها فيها حرمة وترتب له عليها أخذها به (أو) على صدق (بعضه) أجل (لاجل) مجهول كونه أو فراق فيفسخ قبل البناء باتفاق وورضا باتفاق

أن في إطلاق الفساد عليه تسميه (أو) أي والمرد تعرض للفساد ان لم يتمه (قوله) وأتمه ان دخل) أي ان غفل عنه حتى دخل وقوله وأتمه أي أتمه ربع دينار أو ثلاثة دراهم أو ما قيمته ذلك لصحة النكاح ولا يلزمه صداق المثل على القاعدة (قوله) ولا يدخل) أي بأن عثر عليه قبل الدخول (قوله) ووجب فيه نصف المسمى) أي لما حرر من أن كل نكاح قد يلعقده أو يصدق به وفسخ قبل البناء فلا شيء فيه إلا نكاح الدرهمين وفرقة المتراضعين والمتلاعنين (قوله) ويفسخ قبل الدخول) أي ولا شيء لها (قوله) ويثبت بعده بصدق المثل) أي حتى في الزوجة الكتابية التي تزوجها بالحر أو بالخنزير ولو كانت قد قبضت ذلك واستهلكته عند ابن القاسم وقال أنه يهاجر ربع دينار للخمى وهو أحسن لأن حقها في الصداق سقط بقبضها لأنها تستحل به وبقي حق الله اه عدوى (قوله) لشموله جلد الاضحية) أي بخلاف قوله أو بما لا يملك فإنه لا يشمل ما ذكر لان جلد الاضحية وجليد المبتنة بعده بغيره على وان كان لا يباع (قوله) كقصاص) أي كعدم قصاص لان صورة المسئلة ان امرأة قتلت أبا رجل واستحوذت ذلك الرجل ذمها فاتفق معها على أن يتزوجها ويجعل صداقها عدم قتلها فإنه لا يجوز وكذا اذا كان أخوها قتل أبا ذلك الرجل واستحوذ منه \* (تنبيه) \* أدخلت الكاف ما أشبه القصاص مما هو غير متمول كزوجته بقراءة لها من القرآن كسورة يس مثلا ويجعل ذلك صداقا فأما أن تزوجها على تعميم القرآن أو شيء منه فسيأتي أن فيه قولين وكذا تزوجها بعقده أمة على أن يجعل عتقها صداقها وما ورد من أنه عليه الصلاة والسلام تزوج صفية وجعل عتقها صداقها فهو من خصوصياته وأنه لم يصحبه عمل أهل المدينة (قوله) ويسقط القصاص) أي بمجرد التزوج سواء فسخ النكاح قبل الدخول أو ثبت بالدخول (قوله) ويرجع للابنة) أي للابنة العمد سواء فسخ النكاح قبل الدخول أو دخل وله العفو مجازا وليس له الرجوع للقصاص (قوله) على التبقية) أي وأما على الجذ فيجوز بشرطه الآتي (قوله) أو على دار فلان) أي كان يتزوجها على أن يشتري لها دار فلان بماله ويجعلها مصادقا فأما قوله أو سمسرتها أي بأن يتزوجها على أن يشتري لها دار فلان بماله ويجعل سمسرتها فيها صداقا لها وانما منع النكاح بما ذكر لكثرة الغرر لانه لا يدري هل يبيعه ماله أم لا وهل يباع في يوم مثلا أو يومين (قوله) ومحل الفساد) أي في صورة السمسة الثانية وقوله قبل البيع أي اذا تزوجها بالسمسة قبل البيع وقوله وأما بعده أي وأما أن تزوجها بالسمسة بعده (قوله) بعضه أجل لأجل مجهول) أي وبعضه الآخر أجل لأجل معلوم ومحل الفساد اذا أجل بعضه بأجل مجهول كونه أو فراق مالم يحكم بصحته كما يرى ذلك كالحنفى والا كان صحيحا (قوله) وبعضه لأجل) قال انتبطى المشهور من مذهب مالك وأصحابه وبه العمل انه اذا أجل لصداق كلاً أو بعضاً بأجل ولم يعين قدره فإنه يفسخ قبل البناء ويثبت بعده بصدق المثل اه عدوى (قوله) ولم يقيد الاجل) أي ولم يعين قدره بان قال أن تزوجها بعشرة كلها أو خمسة منها مائة بأجل وترك تعيين قدره قصداً أم اذا كان ثوب تعيين قدر الاجل تسلياً أو غفلة فالنكاح صحيح ويضرب له من الاجل بحسب عرف البلد في الكواشي قياساً على بيع الخيار فإنه يضرب للخيار أجل في الخيار في ثبوت اسلعة المبيعة على خيار والبيع جائز وقد نقضه المواق عن ابن الحاج وابن رشد وغيرهما اه بن (قوله) كنى شئت الخ) ليس هذا امراد المؤلف إنما مراده انه ترك تعيين قدر الاجل مثل ما قلنا كفى التوضيح وابن عرفة وغيرهما وأما متى شئت فيجوز ان كان ملياً كما هو قول ابن القاسم والقول بعدم لجواز قول بن الماجشون وأصبح فاذا قل له أن تزوجك بعشرة متى شئت خذ منها كان مثل أن تزوجك بعشرة ادفعها لك عند الميسرة فيجوز عند ابن القاسم ان كان ملياً ويمنع عند ابن الماجشون وأصبح (قوله)

المجهول أو رضى بتجمل على المهر ويثبت بعده بالاكثير من المسمى وصداق المثل كما يأتي في بحث الشغار (أو) أجل كاه أو بعضه لأجل (لم يقيد الاجل) كسقي شئت مالم يجر العرف بشئ فان جرى عند إطلاق زمن معين يدفع فيه لم يفسد وشعر قوله لم يقيد الاجل بأنه اذا لم يذكر أجل بأن تزوجها بمائة وأطلق

انه



أنه يصح ويحمل على الحلول (أو) قيد الاجل و(زاد على خمسين سنة) يعني على الدخول في خمسين سنة بأن حصل تمامها لان المنصوص  
أن التأجيل بالخمس مفسد ولو لم يزد عليها لانه مظنة الاسقاط (أو) وقع المداق (بمعين) عقارا أو غيره (بعيد) جدا عن بلد العقد (كخراسان)  
بلد بارض النجف في أقصى المشرق (من الاندلس) بأقصى المغرب (وجاز) معبر غائب على (٣٧١) مسافة متوسطة (كصر من المدينة)

المتورة عقارا أو غيره  
ومحل الجواز والصحة اذا  
وقع (لا بشرط الدخول  
قبله) أي قبل قبضه  
فان شرط الدخول قبل  
القبض فسد ولو أسقط  
الشرط وهذا في غير  
العقار وأما في العقار  
فيصح (الا القريب جدا)  
كاليومين فيجوز معه  
اشتراط الدخول قبل  
القبض وهذا كله فيما  
اذا وقع على رؤية سابقة  
أو وصف والا فلا خلاف  
في فساد ولها بالدخول  
مداق المثل (وضمنته)  
الزوجة في هذه الانكحة  
الفاصلة (بعد القبض  
ان فات) يسدها عفو  
البيع الفاسد من حواله  
سوق فاعلى فتدفع قيمته  
للزوج وترجع عليه  
بمداق مثلها ان دخل  
(أو) وقع المداق  
(بغصوب علماء) معا  
قبل العقد وفسخ قبل  
البناء وثبت بعده بمداق  
المثل (لا) ان علمه  
(أحدهما) دون الآخر  
فلا يفسخ وترجع عليه  
بقية المقوم ومثل المثل  
(أو) وقع (باجتماع  
مع بيع) أو فرض أو  
أقرض أو شركة أو جعله

أنه يصح ويحمل على الحلول) نحوه في المدونة وغيرها وقال أبو الحسن الصغير اذا اتفق هذا في زمانا قال النكاح  
عاسد لان العرف حري بانه لا بد في النكاح من الكائي فيكون الزوجان قد دخل على الكائي ولم يضر به اجلا  
اهن (قوله) أو زاد على خمسين سنة) هذا ظاهر اذا أجل المداق كله أو عمل منه أقل من ربع دينار أما اذا أجل  
منه أكثر من ربع دينار وأجل الباقي الى الخمسين فالذي يؤخذ من تعليلهم الفساد هنا بانه مظنة اسقاط  
المداق أو هذا صحيح اهن (قوله) أن التأجيل بالخمس مفسد) ظاهره ولو كانا صغيرين يبلغها عمرهما فان  
نقص الاجل عن الخمسين لم يفسد النكاح وظاهره ولو كان النقص يسيرا جدا وطعننا في السن جدا اهتقرر  
شيخنا عدوى (قوله) لانه مظنة الاسقاط) أي لانهم لا يعيشان الى ذلك غالباً لاسيما اذا كانا مسنين اه خش  
(قوله) أو وقع المداق (بمعين) الاولى أو وقع المداق بمعين أي بالوصف أو برؤية سابقة على العقد  
والاولى اذا كان ذلك الغائب لم يروى بوصف وانما فسخ النكاح للفرار اذا لا يدري هل يستمر باقيا حتى يقبضه أو  
يهلك قبل قبضها وهو الغالب (قوله) من الاندلس) يقتضيان أو ضمنين (قوله) وجاز (بمعين) أي جاز النكاح  
بمداق معين غائب على مسافة متوسطة أي لانه مظنة السلامة وقوله عقارا أو غيره لكن الضمان في غير  
العقار من الزوج وفي العقار من الزوجة كالبيع (قوله) وأما في العقار فيصح) أي اذا أسقط الشرط (قوله)  
كاليومين) أي والثلاثة والأربعة والخمسة كما قال بعضهم فان أصبح قال بها اه عدوى (قوله) وهذا كله  
أي ما ذكر من الجواز في المتوسطة اذا لم يشترط الدخول قبل قبضه وفي القريبة جدا مطلقا ولو اشترط  
الدخول محله اذا كان المداق معينا برؤية سابقة أو بوصف والا كان فاسدا والمفصل المذكور في المتوسط  
والقريب وأما البعيد جدا فالفاسد فيه مطلق كما تقدم خلافا لما في خش عن الجيزي من تقييده بالوصف  
أو رؤية بتغير بعده انظر بن (قوله) وضمنته) أي ضمننت الزوجة المداق الذي يحمل عليه (قوله) في هذه  
الانكحة الفاسدة) أي التي فيها الفساد لاجل المداق كالنكاح لاجل مجهول وكالنكاح بالآبق والبعير للشارد  
وبأقل من ربع دينار وظاهر الشارح أنه لا تضمن المداق بالقبض في النكاح الفاسد لعدده وليس كذلك  
فقد قال عجمي قول المصنف وضمنته بالقبض هذا اذا كان الفساد لمداقه دخل أو لم يدخل أو كان فاسدا العقد  
وكان فيه مداق المثل كمداق المحلل أو كان الواجب فيه المسمى وحصل الضمان قبل أن تدخل كما اذا قبضت  
المداق قبل الدخول وهلك بيدها فضمنته منها وأما لو كان فاسدا العقد ودخل كان ضمانها للمداق بمجرد  
العقد كالصحيح سواء قبضته أو كان بيد الزوج وقال القفني كلام المصنف في الفاسد مطلقا حيث قال وضمنته  
أي ضمننت المداق الذي يحمل عليه في النكاح الفاسد كان فاسد العقد أو لمداقه اه قال شيخنا العدوى  
وهو الراجح (قوله) ان فات) ليس الفوات شرطا في الضمان كما يتبادر من عبارته بل القبض كاف في الضمان فقوله  
ان فات شرط في مقدار أي وترد قيمته ان فات فان لم يفت رده للزوج وأخذت مداق مثلها ان دخل سواء  
ردته أو ردت قيمته كذا بحث طفي وقد نقل قوله ان فات شرط في الضمان بالفعل والذي لا يشترط فيه  
الفوات الضمان بالقوة فلا اعتراض (قوله) فاعلى) أي من حواله اسوق كغيره في بدنه (قوله) أو وقع  
المداق (بغصوب) الاولى أو وقع النكاح بمداق من صوب (قوله) علماء) نعم اعتبر علمه ما اذا كانا شديدين والا  
فالاعتبار علم وليهما وعلم المجبرة كالمعدم وكذا علم المجبراه عدوى (قوله) وترجع عليه بقية المقوم ومثل المثل الخ  
وانما لم ترجع عليه بمداق المثل لدخولها على العوض حيث لم يعلم ودخوله على ذلك حيث علم دونها ومن  
المعلوم أن قيمة المقوم ومثل المثل يقومان مقامه (قوله) أو وقع باجتماع مع بيع أي أو وقع لنكاح ملائسا  
باجتماعه مع بيع واعلم أن المشهور في هذه المسئلة أن النكاح فاسد لمداقه يفسخ قبل البناء وثبت بونه  
بمداق المثل كما قال الشارح واذا ثبت النكاح بالدخول ثبت ما معه من البيع بقيمة المبيع وأن لم يحصل

أدصرف أو مساقاة في عقدة واحدة فيفسخ لتنافي الاحكام انبني النكاح على الكرامة وما بعده على المشاحة وسواء سمي للنكاح أو لمعه  
ما يخصه أولا وثبت بعده بمداق المثل وصورة المصنف بقوله (كدار دفعها هو) لها



على أن يأخذ منها مائة (أو) دفعها (أو) الزوج أو هي له على أن يدفع من ماله لها مائة في تطير المصدق وثمن الدار (وجاز) البيع (من الأب) أو منها أو من الزوج فلا مفهوم للاب (في) نكاح (التفويض) كان يقول بعثك داري بمائة وزوجتك ابنتي تفويضا وكان يقول الزوج بعثك داري بمائة وتزوجت ابنتك تفويضا (و) جاز (جمع امرأتين) (٢٧٢)

أولاً أكثر في عقد واحد (سما) أولهن أي لكل واحدة مهر على حدة تساوت التسمية أو اختلفت (أو) سمي (لاحداهما) ونكح الأخرى تفويضا أي أو لم يسم بـل نكحهما تفويضا (وهل) محل جواز الجمع المذكور (وان شرط) في نكاح احدهما (تزوج الأخرى) إذا سمي لكل منهما دون صدق المثل أو لاحدهما دونه والثانية صدق مثلها أو تفويضا (أو) انما يجوز مع الشرط (ان سمي صدق المثل) حيث حصلت التسمية في جانب أو جانبيين (قولان) في الصور اثلاث فعملهما إذا شرط تزوج الأخرى كما أشركه خلافاً ظاهر المصنف وأما إذا لم يسم أصلاً أو سمي لكل صدق مثلها أو لواحدة صدق مثلها والثانية تفويضا فالجواز تفاهي هذه الثلاثة

فيه مفوت كذا قال عبق وظاهره مطلقاً أي سواء كان النكاح هو الجبل أو لا وليس كذلك ابن عرفة وعلى المشهور من منع اجتماعه مع البيع قال اللخمي فوث النكاح ان كان هو الجبل فوث للسلعة ولو كانت قائمة وفوتها وهي الجبل ليس فوتاً له لأنه مقصود في نفسه اهـ ونقل أبو الحسن كلام اللخمي واقتصر عليه (قوله على أن يأخذ منها مائة) أي فبعض الدار صدق وبعضها مبيع (قوله مائة في تطير المصدق وثمن الدار) أي فبعض المائة عن البيع وبعضها صدق (قوله كأن يقول بعثك الخ) هذا التصوير للشيخ سالم ومثله لابن رشد في البيان ومورد المسئلة تتبعاً للتوضيح بأن قال الأب زوجتك ابنتي ولك هذه الدار قال طي وهذا أي اجتماع العتية والنكاح تفويضا هو الذي عناه المصنف وأما تصوير الشيخ سالم ومن تبعه باجتماع البيع والنكاح تفويضا فيحتاج لنقل في جوازها لأنها أشد مما في السماع للتصريح فيها بالبيع بخلاف ما في تت فانه تلقظ بالعتية واعتراضه ساقط لما علمت أن ما صور به الشيخ سالم صريح به ابن رشد في البيان انظر بن (قوله أي أو لم يسم) لواحدة منهما بل نكحهما تفويضا وترك المؤلف هذا الأخير لاجل ما رقبه من الخلاف لا تأتي فانه لا يجري في هذه الصورة ولولا لقال سمي لهما أولاً ولا يكون كلام المصنف حينئذ شاملاً للصورتين اهـ خش (قوله وهل وان شرط الخ) أي وهل يجوز جمعهما في عقد مطلقاً أي سواء سمي لكل منهما صدق المثل أو دونه أو سمي لواحدة صدق المثل أو دونه ونكح الأخرى تفويضا أو سمي لواحدة صدق المثل وسمي للأخرى دونه أو لم يسم لواحدة ونكحهما تفويضا وان شرط تزوج الأخرى أي هذا إذا لم يشترط ذلك بل وان اشترطه وقوله أو ان سمي الخ أي أو انما يجوز جمعهما عند شرطه تزوج احدهما على الأخرى إذا سمي صدق المثل لكل منهما ولو حكماً أو لاحدهما ونكح الأخرى تفويضا والحاصل أن محل الخلاف مقيد بقيد أن يشترط تزوج احدهما على تزوج الأخرى وأن يفرض لكل أو لبعض أقل من صدق المثل وحينئذ فعمل الخلاف ثلاث صور ما إذا سمي لكل أقل من صدق المثل أو سمي لاحدهما صدق المثل والأخرى دونه أو سمي لاحدهما دونه ونكح الأخرى تفويضا والحال انه في الثلاث صور شرط تزوج احدهما على الأخرى إما ان لم يشترط فالجواز باتفاق في الصور الثلاث كما انه لو شرط تزوج احدهما على الأخرى واسمى لكل صدق المثل أو سمي لواحدة ونكح الأخرى تفويضا أو لم يسم لواحدة أصلاً بل نكحهما تفويضا فالجواز باتفاق وأولى إذا لم يشترط تزوج احدهما على الأخرى في هذه الثلاثة قال عجم ولو قال المصنف عقب قوله أو لاحدهما ان لم يشترط تزوج الأخرى والأفهل يجوز مطلقاً أو لا أن يسمي ولو حكماً صدق المثل قولان لأواد المراد بلا كلفة اهـ ومراده بالتسمية حكماً أن يستزوجهما تفويضا لأنه لما كان واجب فيه صدق المثل صار في حكم تسميته (قوله أو جانبيين) أي ولو حكماً كالونكحهما تفويضا (قوله قولان) صوابه تردد لانهما المتأخرين الأول لابن سعدون والثاني لغيره كما لابن عبد السلام وتوضيح وظاهر ابن عرفة عزوه للخمي اهـ بن (قوله وأما إذا لم يسم أصلاً) أي بل نكحهما تفويضا (قوله ولا يجب الامام) كذا في خش وقوله وقيل الخ أي وهو ما في المواق والشيخ سالم وهو الصواب (قوله جمعهما في صدق واحد) أي وما مر جمعهما في عقد واحد وسمي لكل واحدة صدقاً أو سمي لاحدهما أو لم يسم لهما فهذه المسئلة مغيرة للأولى (قوله والاكثر على التأويل بالمنع) أي لانه كجمع رجلين سلعتيهما في البيع وهذا التأويل هو المعتمد اهـ عدوى (قوله فلا يفسخ) أي النكاح على تأويل الأقل لا قبل

شرط تزوج الأخرى أولاً كان لم يشترط في الثلاثة الأول (ولا يجب) الامام وقيل البناء ابن القاسم (جمعهما) في صدق واحد إذا لم يعلم ما يخص كل واحدة منه (والأكثر) من الشيوخ (على التأويل) أي تأويل لا يجبي في المدونة (بمنع والغسل قبله) أي البناء (وصدق المثل بعدلاً) على التأويل (بالكرامة) كما هو تأويل الأقل لانه كجمع رجل واحد سلعتيه في بيعه فلا يفسخ



ويفيض المسمى على صداق مثلها ما أو أفاد صانع المصنف ترجيح الاول والالجري على عادته في ذكر التأويلين (أو تضمن) معطوف على نقص عن ربع دينار أي وفقد النكاح ان تضمن (اثباته رفعه كدفع العبد) الذي روجه سيده امرأته أو أمة (في صداقه) بأن جده له نفس الصداق أو سمي لها شيئا ثم دفع العبد فيه لان ثبوت ملكها لزوجها أوجب فسخ نكاحها فليزوم رفعه على تقدير ثبوتها ويفسخ قبل (وبعد البناء على ملكه) لا فاسد لعقد فففيه المسمى بالدخول ويفسخ أيضا (أو) العقد (بدار مضمونة) في ذمة الزوج ولم يفسخها فيفسخ قبل وينت بعد مهر المثل فان وصفها وهي في ملكه ووصفها فبها وعين موضعها (٣٧٣) جاز بما وعينها (أو) عقد (بالب) من لدرهم

البناء ولا بعده (قوله ويفيض الخ) وذلك بأن ينسب صداق مثل كل واحدة لمجموع الصداقين وبذلك النسبة تأخذ كل واحدة من هذا الصداق المسمى فلو كان صداق مثل احدهما عشرة ومصدوق مثل الاخرى عشر من فالمجموع ثلاثون فالمسمى على الثلث والثلثين (قوله أو تضمن اثباته) أي النكاح (قوله ويفسخ قبل) أي قبل البناء ولا شيء لها (قوله ويفسخ أيضا) أي بعد البناء وقوله أيضا أي كما يفسخ قبله (قوله وهي في ملكه) الاوضح أن يقول فان وصفها ووصفها فبها وعين موضعها وهي في ملكه جاز وأما الوروص فبها وعين موضعها وهي في ملك غيره فالمنع ويفسخ قبله ولا شيء لها وينت بعد مهر المثل (قوله كما وعينها) أي بأن قال أن تزوجك بهذه الدار أو الدار افلانية (قوله وشرط عليه) أي حين العقد (قوله ان كانت له زوجة) أي في عصمته غيرها وقوله فالفان أي كان صدقها الفين (قوله حال العقد) اذ لا تدري حال العقد في عصمته زوجة فيكون الصداق ألفين أو ليس في عصمته زوجة فالصداق ألف (قوله فانز) أي ذلك الشك (قوله متعلق بالمستقبل) أي من حيث المعلق عليه فانه أمر يحصل في المستقبل ولا صل عدمه فالغرض فيه أخف من الواقع في الحال والحاصل انها في الثانية عالة بأن الصداق ألف فهي داخلة عليه فقط والزائد معلق على أمر معدوم في الحال والاصل عدم وجوده في المستقبل بخلاف الاولى فانها لا تدري مادخلات عليه اذ لا تدري هل وجب لها بال عقد ألف أو ألفان وعبرة أي الحسرة لانها في المسئلة الاولى لا تدري ما صدقها عنده امرأه فلها ألفان أو ليست عنده فلها ألف والاخرى ليس في غير انما هو شرط نها في فعل فعلا زادها ألفا في صداقها اه بن (قوله أي هذا الشرط) أي اشتراط هذا الشرط بمعنى المشروط (قوله ولا يلزمه الا الف الخ) (فرع) لو اشترطت المرأة على الرجل في حين العقد الخروج لتمشط كالب لانه أو لتولد كالبية فانه لا يلزمه ذلك الشرط (قوله وشبه في الكراهة وعدم لزوم الخ) فيه نظر لان هذا ليس بشرط في العقد وانما هو تطوع بعد العقد كما يبينه ولا كراهة فيه فالتشبيه في عدم اللزوم فقط اه بن (قوله قل العقد) لو حذفه ليقع الاستثناء من العموم كان أولى والاستثناء مما تضمنه التشبيه عدم الرجوع خلافا لنحو في قوله ان الاستثناء من عدم اللزوم للشرط فانه لا لزوم له فيما قبل الاستثناء ولا فيما بعده اه بن (قوله فلا يلزمه ما أسقطته عنه) أي لا ترجع عليه بشي من الالف التي أسقطتها عنه (قوله إلا أن تسقط ما تقرر بعد العقد بخالف فيلزمه ما أسقطته عنه) أي وحينئذ يرجع عليه به وقيد ابن عبد السلام رجوعها عليه بما إذا خالف عن قرب وأما إذا خالف عن بعد كالسنتين فلا رجوع لها عليه . لكن أعطته ما لا على أن لا يطلقها أو على أن يطلق ضررتها ففعل ثم حصل موجب الخلاف بأن طلق المرأة أو أعاد الضرر بعصمته فان كان عن قرب رجعت عليه بما دفعته وان حصل بعد طول ولا رجوع لها وكن سألت مشترا بالاقالة فعال انما تريد البيع لغيري لا تني اشتريت برخص ففعل متى عت الغيرك فهي بالثمن الاول فان باع لغير المقتل قرب الاقالة فالمقتل بشرطه وان باع بعد طول فالبيع لغير المثل نافذ ولا قيد للمقتل بشرطه والطول سنتان لكن ما ذكره ابن عبد السلام من التقييد في مسئلة المصنف بالقرب اعترضه ح في التزاماته بأن اللحي نص على أنها ترجع عليه مطلقا سواء خاف عن قرب أو بعد وهو ظاهر المدونة والمتنبي وابن حجر زواي

من (و) شرط عليه (ان كانت له زوجة) فالان (فيفسخ قبل الشك في قدر الصداق) حال العقد فانه خلا في الصداق وينت بعد بصداق المثل (بخلاف) تزوجها (بألف) على أن لا يخرجها من بلدها أو لا يتزوج عليها (وان أخرجها من بلدها) أو يبتأبها (أو تزوج) أو تسرى (عليها فالفان) فصحيح فلا شك في قدره حال العقد والشك في الزائد متعلق بالمستقبل (ولا يلزم) الزوج (الشرط) أي المشروط وهو عدم الزوج والاخراج وانما يستحب الوفاء ان وقع (وكره) أي هذا الشرط لما فيه من التجبر عليه كما يكسر عدم الوفاء به فاشترط بكره ابتداء فان وقع استحسب الوفاء به وكره عدمه (ولا) يلزم (الالف الثانية) ان خاف (بأن أخرجها أو تزوج وشبهه في

(٣٥ - دسوقي ي) الكراهة وعدم اللزوم قوله (كان) قال لمن عي في عصمته حين قالت له اخاب ان تخرجني ان (أخرجتك) من بيت أبيك أو من بلدك (ذلك) على (ألف) رأسقت (لزوجته عنه) (الفاصل العقد) من الذين مناسماهما لها (على ذلك) أي على أن لا يخرجها أو لا يتزوج عليها ألف . يلزمه ما أسقطته عنه لان العبرة بما وقع عليه العقد (الأن تسقط) عنه (ما) أي شيئا من الصداق (تقرر) بالعقد . كما نص من ألفين بعد العقد على أن لا يخرجها أو لا يتزوج عليها (خالف فلزمه ما أسقطته عنه) لانها أسقطت شيئا تقررها في تطير شي ثم يتم وبعد متعلق بتسقط



وهذا الاسقاط مقيد بما اذا كان (بلايين) منه فان كان بين أي تعليق على عتق أو طلاق أو على أن أمرها بيد هافيلز مه الميزان خالف دون الالف لئلا يجتمع عليه عقوبتان (٣٧٤) وأما الاسقاط مع اليين بالله بان حلف لها بالله على أن لا يخرجها فخالف

فكما الاسقاط بلايين فيلزمه الالف ان خالف ويكفر عن عيئه لسهولة كفارته (أو) كان نكاح شغار (كزوجتي اختك) مثلا (بمائة على أن أزوجه أختي بمائة وهو وجه الشغار) ويفسخ قبل البناء ويثبت بعده بالاكتر من المسمى وصدقات المثل وأفهم قوله على الخ أنه لو لم يقع على وجه الشرط بل على وجه المكافاة من غير توقف احدهما على الأخرى لجاز (وان لم يسم) لواحد منهما (فصرح به وفسخ) النكاح (فيه) أي في الصريح أبدأ وفيه بعد البناء صدقات المثل هذا اذا كان صريحا فيهما بل (وان في واحدة) بان سمي لواحدة دون الأخرى وهو القسم الثالث من أقسام الشغار وهو المركب منهما فالمسمى له تعطى حكم وجهه وغيرها تعطى حكم صريحه (و) فسخ النكاح ان وقع (على) شرط (حرية ولد الأمة) المستزوجة (أبدا) أي قبل البناء وبعده لانه من باب بيع

فتكون وغيرهم كذا في بن ونحوه في شب واختاره شيخنا (قوله وهذا الاسقاط مقيد بالخ) الاول ومحل الرجوع عليه بما أسقطته الم تنوثن مع اسقاطها بغير أمر أو توقفت مع بيع فلا ترجع كما اذا قال بعد الاسقاط ان تزوجت فسررتي حرة أو فضررتك طاق أو فأمرتك بيدك (قوله فان كان بين أي مصاحبا ليين (قوله على عتق) الاولى حذف على أي تعليق عتق أو طلاق أو أمرها بيدها (قوله لئلا يجتمع الخ) لظاهر في العلة هو أن الالف أسقطتها عنه في مقابلة اليين وقد وجدت فلذا لم ترجع بها اه بن (قوله او كان الخ) أشار الشارح الى أن المعطوف أو محذوف والمعطوف عليه فعل الشرط من قوله ان نقص عن ربع دينار (قوله كزوجتي اختك مثلا) أي أو بنتك أو أمك فلا فرق بين من يجبرها على النكاح وغيرها (قوله على أن أزوجه أختي) أي أو بنتي أو أمي وقوله بمائة أي أو بأقل أو بأكثر فلا يشترط في وجه الشغار اتحاد المهر كما في منال المصنف بل المدار فيه على مجرد التسمية (قوله وهو وجه الشغار) الشغار في أصل اللغة رفع الكلب رجلاه عند البول ثم استعمل لغة فيما يشبهه من رفع رجل المرأة عند الجماع ثم نقله الفقهاء واستعملوه في رفع المهر من العقد وانما سمي القسم الاول وجهها لانه شغار من وجهه دون وجه فن حيث انه سمي لكل منهما صدقا فليس بشغار اعدم خلو العقد عن الصدق ومن حيث انه شرط تزوج احدهما بالأخرى فهو شغار فكان التسمية فيهما كلا تسمية فلذا سمي وجه الشغار وأما تسمية القسم الثاني صريحا فهو واضح للخلوع والصدق وقدم لمصنف وجه الشغار اعتناء بالرد على من أجازة كالامام أحمد ومذهب الحنفية صحة نكاح الشغار مطلقا (قوله ويفسخ قبل البناء) أي بطلاق لانه يختلف فيه كما علمت (قوله بل على وجه المكافاة) أي كالزوج وجه أخته أو ابنته مكافاة الآخر بمثل ذلك من غير أن يفهم توقف نكاح احدهما على نكاح الأخرى (قوله دون الأخرى) أي كزوجتي ابنتك بمائة على أن أزوجه أختي أو أمي بلامهر (قوله فالمسمى لها تعطى حكم وجهه) أي فيفسخ نكاحها قبل البناء ولا شيء لها ويثبت بعده بالاكتر من المسمى وصدقات المثل (قوله تعطى حكم صريحه) أي فيفسخ نكاحها قبل البناء وبعده ولها بعد البناء صدقات المثل (قوله وعلى حرية الخ) عطف على فيه وعلى متعلقة بمحذوف كما أشار لذلك الشارح في خطاطة المتن وحاصله انه اذا تزوج أمة وشرط على سيدها أن أولادها كلهم أو بعضهم يكونون أحرارا فان النكاح يفسخ أبدأ ولها بالدخول المسمى واذا حصل منها أولاد كانوا أحرارا بالشرط لتشوف الشارع للحرية والولاء لسيدهم وأما لو تطوع السيد بذلك بعد العقد فلا فسخ ويلزم عتقه هم أيضا (قوله لانه من باب بيع الأجنة) أي لان هذا الصدق بعضه في مقابلة الأولاد وبعضه في مقابلة الاستمتاع بالزوجة (قوله ويكون الولد حرا) أي أنه اذا حصل منها أولاد فاتهم يكونون أحرارا بالشرط لتشوف الشارع للحرية ما لم تستحق تلك الأمة لغريميدها الذي زوجها لان ذلك المستحق لم يدخل على الشرط (قوله ولها بالدخول المسمى) أي لان فساد هذا النكاح لعقده لا لصدقه (قوله الاكتر من المسمى وصدقات المثل) الظاهر كما قال بعضهم أن من للبيان المشوب ببعضه أي لها الا كذا الذي هو أحد هما لا أنهما اللفاضلة لئلا يقتضي انها تأخذ أكثر منهما (قوله ولا ينظر) أر في المسمى لما صاحب الحلال (قوله بدليل قوله ولو زاد الخ) وجه الدلالة انه لو أريد بالمسمى احوال والحرام لم يكن صدقات المثل أكثر منه الا اذا كان زائدا على الجميع فلا يبالغ عليه (قوله ولو زاد الخ) هذه المبالغة بالنسبة لمسئلة مائة حالة ومائة مؤجلة باجن مجهول والمعنى هذا اذا كان صدقات المثل الاكتر من المسمى زائدا على المسمى الحلال فقط بل ولو كان زائدا على الجميع ورد بل وقول ابن القاسم القائل بان لها الاكتر من صدقات المثل والمسمى الحلال ان لم يزد صدقات المثل على جميع الحلال والحرام فان زاد صدقات المثل عليها فليس لها الا الجميع تأخذها حالا لانها

فكما الاسقاط بلايين فيلزمه الالف ان خالف ويكفر عن عيئه لسهولة كفارته (أو) كان نكاح شغار (كزوجتي اختك) مثلا (بمائة على أن أزوجه أختي بمائة وهو وجه الشغار) ويفسخ قبل البناء ويثبت بعده بالاكتر من المسمى وصدقات المثل وأفهم قوله على الخ أنه لو لم يقع على وجه الشرط بل على وجه المكافاة من غير توقف احدهما على الأخرى لجاز (وان لم يسم) لواحد منهما (فصرح به وفسخ) النكاح (فيه) أي في الصريح أبدأ وفيه بعد البناء صدقات المثل هذا اذا كان صريحا فيهما بل (وان في واحدة) بان سمي لواحدة دون الأخرى وهو القسم الثالث من أقسام الشغار وهو المركب منهما فالمسمى له تعطى حكم وجهه وغيرها تعطى حكم صريحه (و) فسخ النكاح ان وقع (على) شرط (حرية ولد الأمة) المستزوجة (أبدا) أي قبل البناء وبعده لانه من باب بيع

الأجنة ويكون الولد حرا بالشرط ولا وهم لسيدهم ولها بالدخول المسمى (ولها) أي الزوجة (في الوجه) من الشغار وان رضيت في واحدة (و) لها في نكاحها على (مائة ونحو) مثلا (أو) على (مائة) حالة (ومائة) مؤجلة باجل مجهول (لموت أو فراق) مثلا (الاكتر من المسمى) الحلال (وصدقات المثل) ولا ينظر لما صاحب الحلال من الحر والمؤجل باجل مجهول بدليل قوله (ولو زاد) صدقات المثل (على الجميع) أي المعلوم والمجهول بان كان مائتين ونجسين مثلا فخذها حالة فلو كان صدقات المثل مائتين أو مائة ونجسين أخذته



لأنه أكثر من المسمى الحلال وهو المائة ولو كان صدق المثل تسعين أخذت مائة لأن المسمى الحلال أكثر من تسعين صدق المثل (وقدر)  
صدق المثل (بالتأجيل) أي بالمؤجل (المعلوم أن كان) أي وجد (فيه) أي في المسمى مؤجل بأجل معلوم أي يعتبر من المؤجل ما أجل  
بأجل معلوم وبلغى المجهول وإن لم يكن فيه اعتبار الحال والمعنى المجهول فإذا كان صدقها ثلثمائة مائة حالة ومائة مؤجلة بأجل معلوم  
كسنة ومائة بأجل مجهول فإن المجهول بلغى ويقار ما صدق مثلها على أن فيه (٣٧٥) مائة مؤجلة إلى سنة ومائة حالة فإن قيل

ماتان فقد استوى  
المسمى وصدق المثل  
فتأخذ مائة حالة ومائة  
إلى سنة وإن قيل مائة  
ونجسون أخذت المسمى  
وهو المائتان مائة حالة  
ومائة إلى سنة وإن قيل  
ثلثمائة أخذت مائتين  
حالتين ومائة إلى سنة  
ولما قدم أن لها في الوجه  
منها أو من أحدهما  
الأكثر من المسمى  
وصدق المثل وهو ظاهر  
المدونة وتأولها ابن  
لبابة على خلافه أشار  
له بقوله (وتوولت أيضا  
فيما إذا سمى لأحدهما)  
دون الأخرى (ودخل)  
لزوج (بالمسمى لها بصدق  
المثل) متعلق بتوولت  
أي توولت على أن لها  
صدق المثل فالتأويلان  
انما هما في المركب  
أي في أحد فرديه على  
ظاهر كلامه مع أنهما  
فيه وفيما إذا سمى لهما  
مع فلو قال وتوولت  
أيضا فيما إذا دخل  
بالمسمى لها بصدق  
المثل شملهما وهذا  
لتأويل ضعيف والراجح  
الأول (و) اختلاف

رضيت بالمائة لأجل مجهول تأخذها حالة أحسن لها (قوله لأنه أكثر من المسمى الحلال وهو المائة) أي  
المصاحبة للمائة المؤجلة بأجل مجهول (قوله لأن المسمى الحلال) أي وهو المائة المصاحبة للمائة المؤجلة  
بأجل مجهول أكثر الخ (قوله وقدر بالتأجيل الخ) قدر بالبناء للمفعول ونائب الفاعل ضمير عائدة على صدق  
المثل وقوله بالتأجيل متعلق بقدر والمعلوم صفة للتأجيل بمعنى المؤجل والمعنى وقدر صدق المثل بالنظر  
للمؤجل المعلوم وبالنظر للحال لا بالنظر للمجهول أب وجد في المسمى مؤجل لأجل معلوم لأجل أن يعلم الأكثر من  
المسمى وصدق المثل واستشكل هذا بأن صدق المثل انما ينتظر فيه لا وصف المرأة من مال وجمال وحسب  
ونسب ولا ينتظر فيه لحول ولا تأجيل وأجيب بأن النظر للحال والتأجيل عند جهل الأوصاف المذكورة  
وحينئذ فلا إشكال (قوله أي بالمؤجل) أي بالنظر للمؤجل المعلوم كما يقدر بالنظر للحال ولا يقدر بالنظر للمجهول  
(قوله وبلغى المجهول) أي ما أجل بأجل مجهول (قوله وإن لم يكن فيه) أي في المسمى مؤجل بأجل معلوم  
(قوله على أن فيه) أي في صدقاتها المسمى (قوله أن لها في الوجه) أي وجه الشغار (قوله وهو ظاهر المدونة)  
أي عند ابن أبي زيد (قوله وتوولت أيضا أي كما توولت على ما سبق (قوله بالمسمى لها) أي وأما إذا دخل بغير  
المسمى لها فلها صدق المثل اتفاقا (قوله انما هما في المركب) أي وأما إذا سمى لهما معا فكل من دخل  
بهما منهما لهما إلا أكثر من المسمى وصدق المثل اتفاقا هذا ظاهر (قوله أي في أحد فرديه) وهو ما إذا دخل  
بالمسمى لهما فإن أعز دخلها على ظاهرهما من لزوم إلا أكثر من المسمى وصدق المثل وإن لبابة جعلها على  
لزوم صدق المثل (قوله مع أنهما فيه) أي في المركب (قوله وفيما إذا سمى لهما معا) أي الذي هو وجه  
الشغار فإذا حصل منه دخول كان لها أكثر من المسمى وصدق المثل على المشهور وقيل صدق المثل فقط  
(قوله بأن جعل صدقاتها ما ذكروا) أي كان يقول أن تزوجك عن نافع داري أو دابتي أو عبدتي سنة  
ويجعل تلك المنافع صدقاتها وكان يجعل صدقاتها خدمته لها في زرع أو في بناء دار أو في سفر الحج مثلا (قوله  
وتعلمها قرآنا) أي وأما تزوجها بقرآن من القرآن يجعل ثواب القراءة صدقاتها فهو فاسد اتفاقا  
(قوله محدودا) أي كربع القرآن أو سورة مثلا وقوله يحفظ أي حالة كون التعليم ملتبسا بحفظ أو بالنظر  
والمطالعة في المصحف (قوله أو غيرها) أي كالتعليم والركوب والسكنى والاستخدام (قوله للفسخ) أي من  
وقت أخذه في التعليم أو الخدمة إلى وقت الفسخ (قوله وما ذكره المصنف) أي من الفسخ ورجوع الزوج  
عليها بقيمة عمله ضعيف والحاصل أن لقول بالبيع قول مالك وهو المعتمد وعليه فقال النخعي أنه يفسخ  
النكاح قبل البناء ولا نسي لها وينت بعد صدق المثل ويرجع الزوج عليها بقيمة عمله وقال ابن الحاجب أنه  
على القول بالمنع النكاح صحيح قبل البناء وبعد وعرض ما وقع به من المنافع للاختلاف فيه وهذا هو المشهور  
فكان على المصنف أن يحذف قوله ويرجع بقيمة عمله (قوله والراجح أن النكاح صحيح) ما ذكره الشارح  
من أن الراجح هو المانع مع الصحة مطلقا هو الذي فسر به المصنف في التوضيح قول ابن الحاجب وفي كون  
الصدق منفع كخدمته مدة معينة أو تعليمه قرآنا منعه مالك وكرهه ابن القاسم وأجازة أصبح وإن وقع  
مضي على المشهور اه فقال هذا فربيع على ما سبه لما ثبت من المنع وأما على الجواز والكرهية فلا  
يختلف في الامضاء وانما عصى على المشهور للاختلاف فيه (قوله بما رقع عليه) أي به أي مضيه ظاهرا  
بما وقع به من المنافع لا بصدق المثل (قوله كالمغلاة فيه) تشبيه في القول إنشائي فقط وهو الكراهية لاق  
جربان الخلاف كما أشار إليه الشارح (قوله والمراد بها الخ) أي وليس المراد بها كثرة الصدق في نفسه وقوله إذا

(في منعه) أي لنكاح (عن نافع) لدار أو عبد أو دابة بان عن صدقاتها ما ذكروا مدونة وتعلمها قرآنا محدودا يحفظ أو تظفر  
(واحتاجها) فيفسخ النكاح قبل وينت بعد بصدق المثل (ويرجع) تزوج عليها (بقيمة عمله) من خدمة أو غيرها (الفسخ) أي إلى فسخ  
الاجارة معني أطلع عليها قبل البناء أو بعده وما ذكره المصنف ضعيف والراجح أن لنكاح صحيح ماض قبل وبعد بما وقع عليه من المنافع  
ولا يفسخه ولا لاجارة وإن منع ابتداء (وكرهته) وعليه فضيه بما وقع عليه من المنافع ظاهرا (كالمغلاة فيه) أي في الصدق فذكره  
والمراد بها ما خرجت عن عادة أمثالها أذهي يختلف باختلاف الناس إذا المائة قد تكون كثيرة جدا



بالنسبة لامرأة وقيل له جدا بالنسبة لآخرى (والاجل) في الصداق أي يكره تأجيله بأجل معلوم ولو إلى سنة ثلاثين ذرع الناس إلى  
النكاح بغير صداق ويظهرون أن هناك صداقا مؤجلا ونحو ذلك لفعل السلف وقوله (قولان) راجع لما قبل السكاف (وان أمره) أي  
أمر الزوج وكيهله أن يزوجه امرأة (بألف) مثلا سواء (عينا) أي الزوجة بأن قال له زوجني فلانة بألف (أولا) بأن قال له زوجني امرأة  
بألف (فزوج بألفين) تمديداً به واحد من الزوجين قبل - خول بالتعدي (فان دخل الزوج بها) (فعلى الزوج ألف) وهي التي  
أمر الوكيل بها وعزم امرئ الوكيل (فان تعدى) أي ثبت تعديها (بألفين) منه (أو يدينه) عاينت أو كبل الزوج بالألف والنكاح ثابت (والا)  
ثبت التعدي حلف الزوج أنه (٣٧) انما امرئ الوكيل بألف ويرى فيحلف الوكيل أنه انما امرئ بالفين فان حلف ضاعت عليها

الألف الثانية وثبت  
النكاح بالألف ولو هذا  
أشار بقوله (فحلف هي  
أي الزوجة الوكيل (ان  
حلف الزوج) أنه ما أمره  
الألف وألم يعلم بالألف  
الثانية الا بعد السكاف  
فقوله تحلف هو ثلاثي  
مضعف اللام متعدد  
ومفعوله محذوف تقديره  
الوكيل كما قدرنا فان  
نكل الزوج لزمه الألف  
الثانية بمجرد نكوله فان  
حلف ونكل الوكيل  
لزمه الألف الثانية  
بمجرد نكوله ان كانت  
دعوى اتهام فان حلفت  
عليه الدعوى حلفت  
وألزمته الألف الثانية  
فان نكلت سقطت (وفي  
تحليف الزوج) أي  
الوكيل (ان نكل) الزوج  
(وعزم) لها بنكوله  
(الألف الثانية) فان نكل  
عزم للزوج الألف الثانية  
التي كانت غرمها للزوجة  
بنكوله وهو قول أصح  
وعدم تحليفه وهو قول  
محمد (قولان) مباهما

هي الخ لعله لقوله والمرد الخ (قوله أي يكره تأجيله) أي تأجيل كله أو بعضه قال شيخنا العدوي والعلامة تقتضي  
أن المكره تأجيل كله تأمل (قوله بتذرع) بالذال المجمة أي يتوسل (قوله بألف) هذا فرض مثال وكذا  
قوله بألفين والمرد أنه أمره أن يزوجه بقدر معلوم فزاد عليه زيادة لا تغتفر والذين اثنان في عشرين والأربعة  
في المائة يمين (قوله عاينت أو كبل الزوج) أي وحضرت عقد الوكيل على الألفين فان عدى لا يثبت باليمين  
الا اذا وجد الامران أو ما شاعت أو كبل الزوج فقط أو شاعت العقد فقط أو لم يكن هناك بينة فالتعدي  
لا يثبت حينئذ الا بالقرار (قوله ولا يثبت لتعدي أي والموضوع بحاله من أنه حصل دخول وأن العقد  
وقع على ألفين ولو كبل يقول وكأي الزوج على أن أزوجه بألفين وفعلت كما أمرني والزوج يقول انما أمرته  
بألف فقط (قوله انما امر الوكيل بألف) أي وان لم يعلم بالألف الثانية الا بعد البناء فبعضهم وانه ماضي  
بذلك بعد أن علم به (قوله ان كانت دعوى اتهام) أي أن قالت الزوجة له اتهمتك في أنك قد تعديت بزيادة  
الألف الثانية (قوله فان حلفت عليه لدعوى) أي بان قالت له أنا محقة وجازمة بأنك تعديت بزيادة  
الألف الثانية (قوله حلفت) أي عند نكول الوكيل (قوله فان نكل) أي الوكيل (قوله وهو قول محمد)  
أي وهو المأتمد كما قرر شيخنا العدوي (قوله لي أب النكول) أي نكول الزوج وقوله هل هو كالأقرار أي  
كان قراره بأنه وكله بالفين (قوله وان لم يدخل لزوج بها) أي ولم يعلم واحد منهما بالتعدي قبل العقد وانما  
علم به بعد العقد (قوله لزوم الآخر) محل الزوم اذا كان الراضي منهما حراً شديداً والأفلا عبرة برضاه  
وحينئذ فاذ لم يحصل دخول فسخ النكاح بلا طلاق وأما ان دخل فنبغي أن يكون له في دخول السفينة  
والعبدان الذي أذن به السيد وولي الزوج وهو الألف لا ما زوج به الوكيل كذا في حاشية شيخنا وشب  
نقلا عن المدونة (قوله بطلاق أي ولا شيء فيه لا فسخه لا اختلافهما في قدر الصداق وسيأتي أنهما اذا  
تسارعا قبل الدخول في قدره فانه ينسخ ولا شيء به ومحل فسخ النكاح ادا لم يرض كل واحد منهما بقول الآخر  
اذا قامت لكل منهما بينة وأما ان لم تقم بينة لهما أو لاحدهما فهو ما ذكره المصنف بقوله ولكل تحليف  
لا آخر الخ (قوله وهو ظاهر كلامهم) أي لان التفصيل بين ثبوت تعديه وعدمه انما ذكره فيما اذا حصل  
دخول (قوله لا ان التزم) عطف على معنى ما مر أي فان لم يدخل لزمه النكاح ان رضى أحدهما بما قال الآخر  
لا ان لم يرض أحدهما بقول الآخر والتزم الوكيل الألف الثانية وأبى الزوج فلا يلزمه النكاح وأما لو رضى  
الزوج بذلك فان النكاح يلزم ولو أبت المرأة وانما لم يلزمه النكاح ولو رضيت الزوجة لمة الوكيل على الزوج  
ولحصول الضرورة بزيادة النفقة لان نفقة من صدقاتها كثيراً أكثر من نفقة من صدقاتها قليل (قوله ولكل  
تحليف الآخر) هذا امر قبض به فهم قوله ورضي أي وان لم يرض أحدهما بما ادعى الآخر والحال أنه لم يحصل  
دخول ولم تقم لاحدهما ادعاء بينة أي تقم بينة له أنه وكل بألف فقط ولألها أن عقدها وقع بألفين  
وأقامت بينة نهائهم تقم للزوج وأقامت بينة للزوج - ونهائي هذه الصور الثلاث لكل واحد من الزوجين أن  
يحلف صاحبه على سبيل ابتداء كإياديه الشارح وأما اذا قامت بينة لكل منهما فلا يمين عليهما وليس الا الفسخ

على أن النكول هل هو كالأقرار ولا يكون له تحليفه أو لا فله الحلف وأشار إلى مفهوم  
قوله ان دخل بقوله (وان لم يدخل) لزوجهما (ورضى أحدهما) أي أحد الزوجين عما قاله صاحبه (لزم الآخر) النكاح فان رضى  
الزوج بالألفين لزم زوجته أو رضيت هي بالتم لزمه وان لم يرض كل واحد منهما ما يقول الآخر فسخ النكاح بطلاق وظاهر قوله لزم  
الآخر سواء ثبت تعدي الوكيل بينة أو اقراراً أم لا هو ظاهر كلامهم لان الموضوع قبل البناء (لا ان التزم الوكيل الألف) الثانية وأبى  
الزوج فلا يلزمه النكاح ولو رضيت المرأة (ولكل) من الزوجين (تحليف الآخر) ادا لم يدخل ولم يرض أحدهما بقول الآخر (فمباينيد  
اقراره) وهو الحر المكلف (رشيد



لا العبد والصبي والسفيه فالكلام للسيد والولي فإنا هنا لم يعقل فالحمل لمن أو أنها كناية عن حالة أي في حالة يفيد فيها إقراره وهي حالة الحر الخ ولو قال إن أفاذا إقراره كان أيقن وأخصر (إن لم تقم) لهما معا (بينه) بأن لم تقم له بينة أنه وكل بالف فقط ولألها أن عقدها وقع على ألف أو قامت البينة له دونها أو إلهادونه ففي هذه الصور الثلاثة لأحد الزوجين تخلف صاحبه ففي الأولى لكل منهما تخلف صاحبه وفي الثانية وهي ما إذا قامت له بينة على أنه وكل على ألف هو لا يخلف وله تخلفها أنها ما رضيت بالف فان نكحت لزمها النكاح بالف وان حلفت قبل الزوج إما أن ترضى بالالفين أو يفرق بينهما بطلقة بائنة وفي الثالثة وهي ما إذا قامت له بينة دونها لا تخلف ولها تخلفه أنه ما أمر بالالف فقط فان نكل لزمه النكاح بالفين وان حلف قبلها إما أن ترضى بالالف أو يفسخ النكاح بطلقة بائنة فقوله ولكل تخلف الآخر أي معان لم تقم بينة لواحد منهما وعلى البذل ان قامت لأحدهما الآن (٢٧٧) الصورة الأولى هي الآية في قوله والا

فكالاختلاف في  
الصدائق أفاد هنا أن  
البين عليهما وفيما بقي  
من المبدأ بالبين (ولا  
تود) البين التي توجهت  
على أحدهما بل لزمه  
النكاح بما قال الآخر  
بمجرد نكوله (ان  
انهم) أما لو حقق كل  
الدعوى على صاحبه  
كان قالت التحق أنك  
أمرت الوكيل بالفين  
أو قال أنتحقق أنك  
رضيت بالف ردت  
البين ولا يلزم الحكم  
بمجرد النكول (ورج)  
ابن يونس (بداق حلف  
الزوج) على الزوجة  
(ما أمره) أي الوكيل  
(الابالف) معمول  
حلف ومان لصفة  
عنه أي يحلف ما  
أمرت الوكيل بالالف  
(ثم) بعد حلفه ثبت  
(للرأة الفسخ) أو الرضا  
بالالف (ان قامت) لها

كذا قال الشيخ سالم وقال غيره بخلافان معالانه عند تعارض البتين وتساقطهما لم يبق الا مجرد ادعاءيهما  
فاحتج لبيتهما وفيه أنه لا تعارض بينهما أصلا فالحق ما قاله الشيخ سالم من أنه إذا رضى أحدهما بقول  
الآخر فالأمر ظاهر والافسخ من غير عيبين وهو ما في التوضيح وابن عرفة (قوله) أو أنها كناية الخ هذا  
الاحتمال أنسب بالطرفية بخلاف الاحتمال الأول فلا تظهر فيه الطرفية (قوله) وهي حالة الخراج أي  
المكلف الرشيد وحاته هي الحرية والرشد والتكليف وما ذكره الشارح من أن المراد بالحالة التي يفيد  
فيها الإقرار حالة الخراج تتبع فيه البساطي وقيل المراد بالحالة التي يفيد فيها إقراره هو أن لا تقوم له بينة وان  
قوله ان لم تقم بينة زيادة بيان لقوله فيما يفيد إقراره وهذا هو الذي يفيد التوضيح (قوله) لكل تخلف  
صاحبه) أي ويبدأ الزوج بالبين على المعتمد خلا لما رجحه ابن يونس من تبدل الزوجة فحلف أب العقد  
وقع بالفين فان رضى الزوج بذلك فلا كلام وان لم يرض بهما حلف ما أمر الوكيل بالالف وإذا لم ترض  
المرأة بفسخ النكاح وسياق ذلك في كلام الشارح قوله وهي ما إذا قامت لها بينة أي على أن العقد عليها  
وقع بالفين (قوله) بطلقة بائنة) أي لانهم قبل الدخول (قوله) ولا تزدان انهم) فأتوجهت البين للزوجة  
على الزوج أنه ما أمر بالالف فنكل لزمه النكاح بالفين بمجرد نكوله ان كانت تنهم أنه أمر الوكيل بالفين أو  
توجهت البين للزوج على الزوجة أنها ما رضيت بالف فنكل لزمها النكاح بالف بمجرد نكولها ان كان  
ينهمها على الرضا بذلك كما مر (قوله) أنتحقق أنك أمرت) أي أو علمت قبل العقد بالفين (قوله) أنك  
رضيت) أي أو علمت قبل العقد بالف (قوله) ردت البين) أي إذا نكل من توجهت عليه (قوله) فيما إذا  
لم تقم بينة) أي وأما متى قامت بينة لأحدهما فلا خلاف بينه وبين غيره في أن من قامت له البينة لا عين  
عليه وإنما البين على صاحبه (قوله) ونكولهما كعلفهما) فكما يفسخ النكاح بعد حلفها وعدم رضا الزوجة  
بالالف كذلك يفسخ إذا نكل ولم ترض بالالف (قوله) ويتوقف الفسخ على حكم) هذا هو قول ابن القاسم وهو  
المأخوذ من قول المصنف ثم للرأ الفسخ ومقابله لسحنون أن الفسخ يقع بمجرد البين كاللعان وخلافهما  
جاء فيما إذا توجهت البين عليهما أو على أحدهما اه بن (قوله) الذي يبدأ هو الزوج) أي كما هو قول  
مالك وابن القاسم فإذا حلف ورضيت الزوجة بالالف فلا كلام وان لم ترض حلفت فان لم يرض الزوج بالفين  
فسخ النكاح (قوله) والاصح خلافه) أي وهو تبدل الزوج بالبين وأنه ليس كالاختلاف في قدر الصدائق  
(قوله) وان علمت الخ) حاصله أن جميع ما تقدم حيث لم يعلم واحد من الزوجين بالتعدي وأشار هنا لما إذا علم  
به أحدهما أو كل منهما (قوله) ومكنت من نفسها) راجع لقوله قل البناء وقوله أو من العقد راجع لقوله  
قبل العقد فإذا علمت بتعدي الوكيل قبل البناء ومكنت من نفسها أو علمت بتعديه قبل العقد ومكنت

(بينه على الزوج) فان نكل الزوج لزمه النكاح، البين هذا والمصنف معترض بانه بدءا حلف الزوج يقتضي أن لزوجة تخلف  
أيضا مع بنتها وليس كذلك إذا عين عليها عند قيام بينتها تقا قاس ابن يونس وغيره فكيف يعقل ترجحه فأصواب أن ترجح ابن يونس  
فيما إذا لم تقم بينة لواحد منهما وهي الصورة الأولى من الصور الثلاثة المقدمة المشار إليها بقوله (والا) قم لها بينة كما لم تقم له بان عدمت  
بينتهما معا (فكالاختلاف أي بالحكم حيث كعب اختلاف الزوجين (ب) قدر (لصدائق) قبل لبياء فالبين على كل منهما وتبدأ  
الزوجة بالبين عند ابن يونس فتخلف أن العقد بالفين ثم للزوج الرضا بذلك أو يحلف ما أمره الابالف فان حلف ولم ترض المرأة بالف فسخ  
النكاح ونكولها ما كلفهما رضى له لف على الناك ويتوقف الفسخ على حكم ثم المعتمد أن الذي يبدأ هو الزوج خلا للترجيح ابن  
يونس فلا قال المصنف ورجح عند عدم بينتهما بدءا بالبين كالاختلاف في الصدائق والاصح خلافه لكان صوابا (وان علمت) الزوجة  
قبل البناء أو العقد (بالتعدي) من الوكيل (ومكنت) من نفسها أو من العقد



زوج (الفان) لدخوله  
على ذلك (وان علم  
كل منهما بتعدي  
الوكيل (وعلم أيضا  
بعلم الآخر أو لم  
يعلم) أى اتفق العلم  
عنهما معا بدليل ما بعده  
(قالفان) تغليباً لعله  
على علمها (وان علم كل  
بالتعدي ولكن علم  
الزوج (بعلمها فقط) ولم  
تعلم هي بعلمه (قالف)  
لزيادة الزوج بعلمه  
(وبالعكس الفان)  
فمجموع الصور ست  
لها في صورتين ألف  
وفي أربع ألفان ولما  
فرغ من مسائل تعدي  
وكيل الزوج شرع  
في تعدي وكيل الزوجة  
فقال (ولم يلزم تزويج)  
امرأة (أذنة) لو كيلها  
بالتزويج غير محجبة) ولم  
تعبه قدر من الصداق  
وسواء عينته الزوج  
أم لا تزويجاً (بدون  
صداق المثل) فان  
زوجها بصداق مثلها  
لزمها النكاح ان  
عينت الزوج أو عينته  
لها قبل انعقاد الالم  
يلزم أيضاً (وعمل)  
عند التنازع (صداق  
السر) أى الذى اتفقا  
عليه في السر (إذا  
أعلنا غيره)

من العقد كان الواجب لها الفاقط كذا الشيخ سالم الذى قاله عجم والشيخ أحمد الزرقاني أن علمها قبل  
العقد بالتعدي لا يوجب لزوم النكاح لها بالالف الا اذا انضم لذلك تلذذه أو وطؤه وهو ما يفيد الشارح بهرام  
والتوضيح وابن عرفة وصوبه بن (قوله قالف) أى فالواجب لها الف لان تكليفها من نفسها أو من العقد  
على ما فيه مع علمها بالتعدي مسقط للالف الثانية (قوله أى علم الزوج فقط) أى قبل البناء أو العقد (قوله  
بتعدي الوكيل) أى واستوفى البضع وقوله لدخوله على ذلك أى على الالفين وتوفيته البضع (قوله وان علم  
كل منهما) أى قبل البناء أو قبل العقد (قوله وعلم بعلم الآخر) أى وعلم بعلم صاحبه بتعدي الوكيل (قوله أى  
اتفق العلم عنهما) أى اتفق عن كل واحد منهما علمه بعلم صاحبه بتعدي الوكيل (قوله بدليل ما بعده) أى وهو  
علم أحدهما بعلم صاحبه دون الآخر فذكره فيما بعد انتفاء العلم عن أحدهما دون الآخر يدل على أن المراد  
هنا انتفاء العلم عن كل واحد منهما (قوله تغليباً لعله على علمها) لانه لما علم ذلك ودخل عليه فكانه التزم  
الالف الثانية ولا عبرة بعلم الزوجة حينئذ (قوله لزيادة الزوج بعلمه) فمن حجته أن يقول لها قد مكنتني من  
نفسك مع علمك بالتعدي وأما ما دخلت عليك الالم مع علمي بانك رضيت بالالف (قوله وبالعكس الخ) أى فإذا  
كانت الزوجة هي التي قد علمت بعلم الزوج بتعدي الوكيل فانه يقضى لها بالالفين لان الزوج لما علم بتعدي  
الوكيل فقد دخل راضياً بالالفين والزوجة قد علمت بعلمه بذلك فلم يمكنه الا على الالفين (قوله فمجموع الصور  
ست) وذلك لان العلم بالتعدي من أحدهما فيه صورتان والعلم به من كل منهما فيه أربع ان يعلم كل واحد  
يعلم الآخر أو لا يعلم واحد بعلم الآخر أو يعلم الزوج فقط بعلمها أو تعلم هي فقط بعلمه (قوله ولم يلزم تزويج  
أذنة) يعلم من كونها أذنة أنها غير محجبة فجميع بينهما كذا لأن يراد بالاذن ما يشمل المستحب الذى في  
المحجبة فان خرج بقوله غير محجبة وحاصله أن المرأة اذا كانت مالكة لأمير نفسها كارتشيدة واليتممة التي تزوج  
بالشروط المتقدمة التي من جلته أن تأذن بالقول اذا أذنت لوليها أن يزوجه ولم تسم له قدر من الصداق  
وسواء عينته الزوج أو لم تعينه فزوجها بدون صداق مثلها فانه لا يلزمها النكاح الا أن ترضى الزوجة  
بذلك فان رضى الزوج بتمام صداق المثل بعد أن أبت لزوم النكاح ان كان مع القرب لالمع الطول واذا دخل  
بها الزوج حيث زوجت بأقل من صداق المثل ولم تعلم بذلك الا بعد الدخول ولم ترض بذلك كان على الزوج  
لا على المزوج أن يكمل لها صداق المثل لانه بائناً للاف ساءتها بخلاف المزوج وهذا بخلاف من وكل شخصاً  
على بيع سلعة فباعها بأقل من قيمتها باقى القيمة يرجع به على البائع حيث كانت لا على المشتري وبقيت  
مسألة وهي ما إذا أجز الناظر عقاراً أو أرضاً زراعية بغير أجر المثل فذكر المتأخرون أن المستحقين يرجعون  
بما وقعت به المحاباة على الناظر المؤجر لا على المستأجر وهو الظاهر لان الاجارة أقرب إليه من النكاح اه  
شيخنا عدوى وفي البرموى أن تكميل الصداق على الولي قياساً على وكيل البيع يبيع بأقل من القيمة وتنفوت  
السلعة بيد المشتري ولكن عجم اعتمد الاول (قوله غير محجبة) احتريزه عن محجبة الاب أو السيد اذا زوجها  
بدون صداق المثل فانه يلزمها ولو يرجع دينار أو كاد صداق مثلها ألفا اذا كان ذلك نظر الها ولا مقام لسلطان  
ولا غيره وفعله أبدأ محمول على النظر حتى يثبت خلافه بخلاف الوصى (قوله والالم يلزم أيضاً) أى كما مر في قول  
المصنف وان وكلته من أحب عين والافلها الاحازة والرد (قوله وعمل بصداق السراخ) يعنى أن الزوجين  
اذا اتفقا على صداق بينهما في السر وأظهرا في العلانية صداقاً يخالفه قدر أو صفقة أو جنساً فان المعول  
عليه والمعتبر ما اتفقا عليه في السرى سواء كان شهود السرى شهود العلانية أو غيرهم خلافاً لابي حفص بن  
الغطار من أنه لا بد من اعلام بينة السرى ما وقع في العلانية كافي نقل المواق عنه فان تنازعا وادعت المرأة على  
الرجل أنهم مارجعاً عما اتفقا عليه في السر الى ما أظهرا في العلانية وأكذبها الزوج كان لها أن تخلفه على ذلك  
فان حلف على صداق السرى أو نكل على صداق العلانية بعد حلفها على الطاهر كانه بن عن ابن عاشر ومحل  
حلف الزوج ما لم تقم بينة على أن صداق العلانية لأصل له وانما هو أمر طاهري والمعتبر انما هو صداق السر



فادعت المرأة أوليها أنهم أرجعوا عما اتفقا عليه في السر وقال الزوج لم نرجع عن ذلك بل العقد على صداق السر (وحلفته) الزوجة (ان ادعت) عليه (الرجوع عنه) أي عن صداق السر الأقل (الا) أن ثبتت (بينة) تشهد على (أن المعلن لأصله) فيعمل بصداق السر وليس لها تحليفه (وان تزوج بثلاثين مثلاً عشرة نقداً) أي حالة (وعشرة) ١٢٧٩ (الجل) معلوم (وسكتا عن عشرة

سقطت) العشرة  
المسكوت عنها بخلاف  
البيع فنلزم حالة وانفرد  
أن السكاح فديظهر فيه  
قدر الفأخرة ويكون في  
السر دونه بخلاف البيع  
(و) كتابة الموثقين في  
وثيقة النكاح (نقدها)  
بصيغة الماضي (كذا)  
من المهر (مقتض)  
لقبضه) لان معناه  
عجل لها كذا وأما النقد  
منه كذا فلا يقتض  
القبض لان الظاهر أن  
المراد بالنقد ما قابل  
المؤجل وأما نقده  
بصيغة المصدر مضافاً  
ففيه قولان والظاهر  
أنه لا يقتضى القبض  
وهذا كله فيما قبل البناء  
لان القول قول الزوج  
بعده كما يأتي (وجاز)  
بلا خلاف (نكاح  
التفويض و) نكاح  
(التحكيم) ونكاح  
التفويض (عقد بلا  
ذكر) أي تسمية (مهر)  
ولادخول على اسقاطه  
ويراد في نكاح التحكيم  
وصرف تعيينه لحكم  
شخص (بلاوهبت)  
من تمة التعريف فان  
قال وهبتك ابنتي فاصد  
بذلك انكاحاً منه  
اسقاط الصداق فسخ

والاعمل بصداق السر من غير تحليفه وقد يقال ان عدم التحليف عند قيام البينة مشكل فان الرجوع عما  
أشهدا عليه ممكن كالرجوع عما تصادق عليه فله البدر (قوله فادعت) أي بان ادعت الخ وهذا تصوير  
للتنازع (قوله وحلفته) أي فان حلف عمل بصداق السر وان نكل عمل بصداق العلانية بعد حلفها كما  
مر (قوله وان تزوج الخ) هذا كالتفريع على صحة نكاح السر لانهم أظهروا ثلاثين والألزم انما هو  
العشرون (قوله سقطت العشرة المسكوت عنها) أي لان تفصيله ببعض كالتامخ لاجاله الكثير  
ومفهوم قوله بثلاثين انه لو تزوجها بعشرين وقالوا عشرة قد اوسكتوا عن العشرة الثانية فتظرفه شيخنا  
العلامة السيد البليدي والظاهر كما قال بعض المحققين أنه كؤجل بعضه بأجل مجهول لان النقد لا يملكه من  
مقابل تأمل (قوله ونقدها) ومثله عجل لها ودفع لها (قوله مقتض لقبضه) أي مقتض عرفاً أن الزوجة  
قد قبضته (قوله لان معناه عجل لها) أي والتجمل معناه الدفع (قوله وأما النقد منه كذا) أي كما اذا كتب  
الموثق تزوج فلان فلانة بمائة النقدة منها كذا والمؤجل منها كذا فلا يكون مقتضياً أن الزوجة قد قبضته  
(قوله والظاهر أنه لا يقتضى القبض) أي لان المراد بالنقد ما قابل المؤجل لا المقبوض والالكان قوله  
النقد من الصداق كذا مقتضياً لقبضه وقد مر خلافه والظاهر أنه لا يحتاج ليمين من جانب من صدق اه  
خش (قوله فيما قبل البناء) أي فيما اذا وقع التنازع قبل البناء بان ادعى الزوج قبل البناء أنه دفع من  
الصداق كذا وادعت المرأة انه لم يدفع شيئاً (قوله لان القول قول الزوج) أي في أنه دفع كذا اذا وقع التنازع  
بعد البناء سواء وحده في الوثيقة نقدها بصيغة الماضي أو نقده بصيغة المصدر الماضي أو المحلى بال (قوله  
ونكاح التفويض عقد بلا ذكر مهر الخ) عبارة ح قوله عقد بلا ذكر مهر تفسيره نكاح التفويض والتحكيم  
لانه لما جمع النوعين فسرهما باقتران المشترك بينهما وهو عدم ذكر المهر واكل من النوعين فصل بتماربه فيمتاز  
التفويض بزيادة لم يصرف تعيينه لحكم أحد ويمتاز التحكيم بزيادة صرف تعيينه لحكم أحد كما اذا تزوج  
امرأة على حكم فلان فيما يعينه من مهرها اذا علمت هذا تعلم أن جعل الشارح كلام المصنف تعريفياً  
للتفويض فقط فيه نظر وأما تعليله بقوله ويزاد الخ أي لانه يزاد الخ يقال عليه كما يزاد ما ذكر في التحكيم  
يزاد في التفويض ما مر عن ح والمصنف لم يذكر واحداً من القيدتين فتعين أن يكون تعريفهما بالقدر  
المشترك بينهما (قوله بلا ذكر مهر) صفة لقوله عقد وقوله بلاوهبت حال من النكرة المخصصة وهي عقد  
لانها خصت بالصفة فاندفع ما يقال ان فيه تعلق حرفي بعامل واحد (قوله فان عين مهر) بان قال  
وهبتها بصداق قدره كذا أو قال وهبتها لك بكذا (قوله وفسخ ان وهبت نفسها الخ) هذه صورة أخرى  
غير التي قبلها لان الاولى قد صدق فيها لولي النكاح وهبة الصداق وهذه لا خلاف في أنه يفسخ قبل البناء  
ويثبت بعده بصداق المثل والعرض أهبة المهر قبل الدخول وأما بعده فالهبة ماضية والنكاح صحيح ولا  
فسخ ولا شيء وأما هذه فنقص فيها أهبة نفس المرأة لا السكاح ولا هبة الصداق قال في التوضيح قال ابن حبيب  
والحكم فيها الفسخ قبل البناء ويثبت بعده بصداق المثل واعترضه الباجي وقال انه يفسخ قبل البناء وبعده  
وهو زنا ويجب فيه الحد وتنفي الولد انظر ح (قوله لبناء للمفعول) هذا الضبط أولي من بناء الفعل للفاعل  
لشمول الاول لما اذا كان الواهب لها وليها أو هي وأما الثاني فهو قاصر على ما اذا وقعت الهبة منها (قوله  
تأ كيد للضمير المستتر) أي الذي هو نائب الفاعل واعترض بانه لا يصح كونه توكيداً لان ضمير الرفع المنصل  
لا يؤكد بالنفس أو العين الا بعد توكيده بضمير منفصل وليس يجوز هنا قال في اخلاصة  
وان توكيد الضمير ان متصل بالنفس وانعين فبعد المنفصل  
عنيت ذا الرفع الخ فالصواب أن يجعل نفسه هادونائب الفاعل أي وهبت ذاتها (قوله والافهى ما قبلها)

قبل ويثبت بعد بصداق المثل بخلاف ما لو قال وهبتها لك تفويضاً فان نكاح التفويض بقربة قوله تفويضاً فان عين مهر فان نكاح  
تسمية كما تقدم (وفسخ ان وهبت) بالبناء للمفعول و(نفسها) تأ كيد للضمير المستتر أي وهبت هي لامهرها والافهى ما قبلها وسواء كان  
الواهب لها وليها أو هي (قوله) متعلق بفسخ أي قبل البناء ويثبت بعد بصداق المثل (وصح) أي صحح الباجي (أنه) أي أن هبة ذاتها



ليست من النكاح في شيء بل هو (زنا) يفرق بينهما ولو بعد الدخول ويحدان ولا يلحق به الولد وهو ضعيف والمعتمد الاول (واستحقته) أي صدق المثل المفهوم من المقام أو المهر المذكور في قوله بلا ذكر مهر أي استحققت مهر مثلها (بالوطء) ولو حراما من بالغ في مطيعة حبة لامينة (لا يموت) قبل البناء وإن ثبت لها الارث (٢٨٠) (أو طلاق الآن يفرض) لها دون المثل فيهما (وترضى) به فلا يجبره

في الموت ونصفه في الطلاق فان فرض المثل لزمها ولا يعتبر رضاها (و) لو فرض دون المثل ثم طلق أو مات وادعت الرضا به (لا تصدق فيه) أي في الرضا (بعدهما) أي بعد الطلاق أو الموت ولا بد من بينة تشهد بانها رضيت (ولها) أي للزوجة في نكاح التفويض (طلب التقدير) أي الفرض ولها عدم الطلب وهذا ما لم يقصد الدخول عليها قبل الفرض والافكره لها أن تمنعه من نفسها قبل الفرض (ولزمها فيه) أي في التفويض (و) في (تحكيم الرجل) يعني الزوج (ان فرض لها) (المثل) أي صدق مثلها (ولا يلزمه) أن يفرض مهر المثل بل ان شاء طلق ولا شيء عليه وليس المراد أنه ان فرض المثل لا يلزمه لانه متى فرض شيئا لزمه (وهل تحكمنها) أي الزوجة (وتحكيم الغير) أي غير الزوج من ولي أو أخني (كذلك) أي كتحكيم الزوج ولا عبرة بالتحكم في نكاح التفويض ولا في نكاح التحكيم (قوله أي كتحكيم الزوج) أي في أن يعتبر فرض الزوج وقوله ولا عبرة بالتحكم أي بفرضه سواء فرض صدق المثل أو أقل أو أكثر وقوله لزمها أي النكاح بذلك ولا خيار لها (قوله فالعكس) أي فيلزمها النكاح بذلك والزوج الخيار (قوله أو لا بد الخ) يعني أن المحكم إذا كان زوجة أو غيرها إذا فرض صدق المثل أو أقل أو أكثر فإن النكاح لا يلزم إلا برضا الزوج والمحكم معا (قوله تأويلات ثلاثة) الاول لبعض الصنفين وحكام في الواضحة عن ابن القاسم وأصبغ وابن عبد الحكم واختاره الخمي والمنبسطي وابن عرفة والثاني للقاسي والثالث لابن محمد وابن

عبرة بالتحكم فان فرض الزوج المثل لزمها ولا يلزمه فرض المثل وان فرضه المحكم فلا يلزمه إلا برضاها فالحكم منوط برشد (أو ان فرض المحكم من ولي أو أخني) (المثل لزمها) معا ولا يلتفت لرضا الزوج كما يلتفت لرضاها (و) ان فرض المحكم (أقل) من المثل (لزمه) أي الزوج (فقط) (ولها الخيار) (و) ان فرض (أكثر) (فالعكس) فالعبرة على هذا التأويل بالمحكم كما أن العبرة فيما قبله بالزوج (أو لا يلزم رضا الزوج والمحكم) زوجة أو غيرها فان رضا بشي لزمها ولو أقل من المثل (وهو الاظهر) عند ابن رشد (تأويلات ثلاثة) رشد



(و) جاز في نكاح التفويض والتسمية كما تقدم (الرضا بدونه) أي دون صداق المثل (للمرشد) أي التي رشدها مجبرها وأولى من رشدت بنفسها بان حكم الشرع بتزويدها (و) جاز الرضا بدونه (للأب) في مجبرته كالسيد في أمته (ولو بعد الدخول بها) راجع للسنتين (والوصي) في مجبرته (قبله) أي الدخول وإن لم ترض هي حيث كان نظر أهل الأبعد ولو مجبر التقرره بالوطء فاسقاط شيء منه غير نظر فليس الوصي كالأب بقوة تصرف الأب بدونه (لا) البكر (المهملة) التي لا أب لها ولا وصي ولا مقدم (٣٨١) فأنظر ولم يعلم لها رشده فليس لها الرضا بدون

مهر المثل ولا يلزمها (وإن) تزوجها تفويضاً في محنته (و) فرض (لها شيئاً) في مرضه (الذي مات فيه) قبل أن يوطأها (فوصية لوارث) باطلة إلا أن يحجزها الوارث فعطية منه هذا في الحررة المسلمة (وفي النعيسة والامعة قولان) بالصحة لأنه وصية لغير وارث وتكون من الثلث لا رأس المال فخاص به أهل الوصايا والبطالان لأنه أنما فرض لأجل الوطء ولم يحصل فليس ما وقع منه وصية بل على أنه صداق والموضوع أنه فرض في المرض ومات قبل الوطء (وردت) الزوجة ولو كتابية أو أمة مسلمة التي تزوجها في محنته تفويضاً وفرض لها في المرض أكثر من مهر المثل (إذ أئد المثل) فقط إلا أن يحجز الوارث لها (إن وطئ) ومات ويكون مهر المثل لها من رأس المال (ولزم) الزائد على صداق المثل (إن صح) الزوج من مرضه صحة بينة ولو بعد موت الزوجة (لأن أبرأت) الزوجة زوجها في نكاح

رشدها غيرها (٣٨١) بن (قوله) جاز في نكاح التفويض والتسمية (عذاه والصواب) وأما قول خش كلام المؤلف في نكاح التفويض وأما نكاح التسمية فلا يجوز فيه الرضا بدون صداق المثل لا قبل البناء ولا بعده إلا للأب فقط (٣٨١) بن (قوله) جاز في نكاح التفويض والتسمية (عذاه والصواب) بل المرشد لها هبة الصداق كله أو بعضه بعد البناء وقبله فأحرى أن ترضى بدون صداق المثل (٣٨١) بن (قوله) التي رشدها مجبرها) أي رفع الحجر عنها سواء كان ذلك المجبر أباً أو وصياً (قوله) ولو بعد الدخول) ما قبل المبالغة ظاهر في كل من نكاح التفويض والتسمية وأما ما بعدهما فأنما يأتي في نكاح التفويض ولا يتأتى في نكاح التسمية إلا إذا كان على وجه الهبة (قوله) ولو بعد الدخول) هذا قولها في النكاح الثاني ورد بوقولها في النكاح الأول (قوله) راجع للسنتين) أن رضا المرشدة بدونه ورضا الأب في مجبرته بدونه وفيه نظر إذ لم أر من حكي الخلاف في الأولى (٣٨١) بن وفي البدر القرافي الصواب قصر المبالغة على المسئلة الثانية إذ لا وجه للخلاف في المرشدة (قوله) والوصي قبله) أي وجاز للوصي الرضا بدون مهر المثل قبل الدخول في مجبرته المولى عليها سواء كان مجبراً أو لا وأراد بالوصي ما عدا الأب والسيد فيشمل الوصي حقيقة ومقدم القاضي وظاهره أنه لا يعتبر رضاها مع رضا الوصي قال عياض وهو الصحيح عند شيخنا ومقابلته أنه لا يتم إلا برضاها معا وهو ظاهر المدونة واعتمده أبو الحسن وصرح به ابن الحاجب انظر التوضيح (٣٨١) بن (قوله) حيث كان نظر أهلها) أي حيث كان الرضا بدونه نظراً ومصلحة لها بأن كان الزوج غنياً أو صالحاً ولا يشترط عليها في عشرة فلو كان اسقاطه لغير نظر فلا يعصى فإن أشكل الأمر ولم يعرف هل هو نظر أو لا لجل على أنه غير نظري بخلاف الأب فإن أفعاله محمولة على النظر حتى يظهر خلافه (قوله) فليس لها الرضا) أي لا يجوز لها الرضا بدون مهر المثل لا قبل الدخول ولا بعده وإذا رضيت فلا يلزمها ذلك الرضا وهذا قول ابن القاسم وهو المشهور وقال غيره يجوز رضاها بدونه وطرحه سحنون وكلام المصنف هنا ليس جارياً على أحد القولين إلا تبيينه في الحجر في تصرف السفيه قبل الحجر عليه في قوله وتصرفه قبل الحجر محمول على الإجازة عند مالك لا ابن القاسم لأنهما في خصوص الذكر الذي علم سفيه المهرل وأما الأنثى المعلومة السفه أو مجهولة الحال المهمة تبرد تصرفها اتفاقاً (قوله) بدون مهر المثل) وكذا لا يجوز لها أن تضع منه شيئاً بعد الطلاق (قوله) فعطية) أي فيكون ذلك عطية منه (قوله) بالصحة) هذا ما نقله ابن المواز عن مالك وقوله والبطالان هذا قول ابن الماسحون وأنما عادل المصنف بين القولين مع أن الأول لما لا لأن الثاني صوته الغمى فإنه ابن عاشر (قوله) ويكون من الثلث الخ) عذاه والصواب كما في المواق والتوضيح خلافاً لقول عبق من رأس المال (قوله) لأنه أنما فرض لأجل أمر يحصل ولم يسم لها ذلك على أنه وصية بل على أنه صداق وهي لا تستحقه بالموت (قوله) ومات قبل الوطء) وأما الدخول ومات لكاب لها المسمى من رأس المال إن كان قدر صداق المثل بخلافه فإن كان المسمى أكثر منه كان لها صداق المثل من رأس المال ويبطل الزائد إلا أن يحجزه الوارث أو يصح من مرضه صحة بينة وهو معنى قول المصنف وردت الخ (قوله) ولزم (الزائد الخ) يعني أنه إذا تزوج امرأه نكاح تفويض في محنته ثم مرضت ففرض لها في مرضه ثم صح بعد ذلك صحة بينة والزوجة حرة أو ميتة فإن جمع ما فرضه من قليل أو كثير وطئ أم لا يلزمه ويدفعه لورثة الميتة (قوله) فلا يلزمها أبرؤها) وحينئذ فلا يرد الفرض بل يقضى له بما فرضه لها وما ذكره من عدم لزوم الأبراء هو المشهور وتيل يلزمها الحجران سبب الوجوب وهو العتد وقول المصنف قبل الفرض مشعر بأن أبراء

(٣٨٦ - دسوقي في) التفويض من الصداق أو بعضه (قبل الفرض) وقبل البناء ثم فرض لها قبل البناء فلا يلزمها أبرؤها لأنهم أسقطت حقاً قبل وجوبه (أو أسقطت شيئاً) لها اسقاطه قبل وجوبه وبعد وجود سببه وهو العقد عليها فإنه لا يلزمها الأسقاط ولها القسام به كما إذا شرط لها عند العقد أن لا يتزوج أو لا يتسرى عليها أو لا يخرجها من البلد أو من بيت أهلها أو نحو ذلك فإن حصل شيء من ذلك فأمرها وأمر التي تزوجها يدها فاسقطت ذلك الشرط بعد العقد وقبل حصول ذلك الفعل فلا يلزمها لأنها أسقطت شيئاً قبل وجوبه



وهذا مخالف للتعهد الذي جزم به في فصل الرجعة من لزوم الاسقاط ولما تقدم له ذكر مهر المثل أخذ بيئته بقوله (ومهر المثل ما) أي قدر من المال (يرغب به مثله) أي الزوج (فيها) أي الزوجة (باعتبار دين) أي تدين من محافظة على أركان الدين من صلاة وصوم وعفة وصيانة (وجمال) حسنى ومعنوى كحسن خلق (وحسب) وهو ما بعد من مفاخر الأباء ككرم وحر واة وعلم وصلاح (ومال وبلد) اذ هو يختلف باختلاف البلاد (وأخت شقيقة أو لاب) موافقة لها في الأوصاف المتقدمة وغابت المخطوبة عن مجلس العقد أو ماتت بعد العقد ولم يعلم قدر ما يمي لها وحصل تنازع فيه أو ماتت بعد البناء في نكاح التفويض ولم يكن فرض لها شيئا وحضرت أختها وشهدت البيعة أنها مثلها في الأوصاف المذكورة وأن صداقها (٢٨٣) منظور فيه لتلك الأوصاف فاندفع ما قيل إن حمل كلامه على ما إذا كانت الأخت موافقة

في الأوصاف فالعبرة بها ونفي عنه ما قبله وإن حمل على المخالفة ناقض ما قبله وعلى ما قررنا قالوا ومعنى أو (الامور) لا (الجمعة) للام أي أخت أبيها من أمه فلا يعتبر صداق المثل بالنسبة اليها لانهم ما قد يكونان من قوم آخرين وأما العمة الشقيقة أو لاب فتعتبر (و) مهر المثل (في) النكاح (الفاقد) وفي وطء الشبهة تعتبر الأوصاف المذكورة فيه (يوم الوطء) بخلاف الصحيح ولو تفويضا فيوم العقد (واتحد المهر) في تعدد الوطء في واحدة (إن اتحدت الشبهة) بالنوع (كالغالب بغير عالة) مرارا يظنها في الأولى زوجته هند وفي الثانية دعد وفي الثالثة زينب وأولى إذا كان يظنها في الثلاث هند أما لو علت كانت راتية

قبل البناء لأن الأبراء به ليس قبل الفرض اذ بالدخول وجب لها مهر المثل وحينئذ فإبرؤها بعد الدخول لازم لها (قوله) وهذا مخالف للتعهد (الخ) قد يجاب بأن قوله أو أسقطت عطف على نسخ أي ولزم إن صح أو أسقطت شرط لكن تقدير الفاعل في المعطوف عليه الزائد كما مر وفي المعطوف الاسقاط أي ولزم الاسقاط أن أسقطت شرط الخ تأمل (قوله من لزوم الاسقاط) أي ولا قيام لها بشرطها (قوله باعتبار دين) أي باعتبار اتصافها بدين أي بتدين الخ وأعلم أن اعتبار اتصافها بالأوصاف المذكورة إذا كانت مسلمة حرة وأما العمة والامة فلا يعتبر اتصافهما بالدين ولا بالنسب ككونها قرشية وانما يعتبر فيهما المال والجمال والبلد (قوله) اذ هو يختلف باختلاف البلاد أي لأن الرغبة في المصربة مثلا تخالف الرغبة في غيرها كما أن الرغبة في المنتصفه بالدين أو الجمال أو المال بخالف الرغبة في غيرها فتي وجدت هذه الأشياء عظم مهرها ومتى فقدت أو بعضها قل مهرها فالتى لا يعرف لها أب ولا هي ذات مال ولا جمال ولا دينية ولا صيانة فمهر مثلها ربع دينار مثلا والمتصفه بجميع صفات الكمال مهر مثلها الألف والمتصفه ببعضها بحسبه ثم أن المصنف بين ما تعتبر به المثلية في حق الزوجة ولم يذكر ما تعتبر به المثلية في حق الزوج مع أن الزوج يعتبر حاله بالنسبة لصداق المثل أيضا فقد يرغب في تزويج فقير لقربة أو صلاح أو علم أو حلم وفي تزويج أغنيى لمال أو جاه ويختلف المهر باعتبار هذه الأحوال وجودا وعدما (قوله فاندفع ما قبل الخ) فيه أنه لا يندفع الاشكال عما قاله والام يكن فرق بين الام والاخت بل وبين الاجنبيات إذا كن على مثل أو صافها بل الظاهر في دفع الاشكال خلاف ما قاله وأن الواو على معناها وأن هذا كالفيد فيما قبله فهو من جملة الأوصاف التي يعتبر بها صداق المثل وعاصله أن محل اعتبار صداق المثل بالدين والجمال والحسب والمال والبلد اذ الم يكن لها مماثل في الأوصاف من قبيلتها كاختها وعمتها والا كان المعتبر صداقهما ولو كان أكثر من صداق مثلها من قوم آخرين فاذا كان للمرأة أمثال في الأوصاف المذكورة من قبيلتها وأمثال فيها من غير قبيلتها اعتبر فيهما ما يترجح به أمثالها من قبيلتها وإن زاد على صداق أمثالها من غير قبيلتها أو نقص انظر بن (قوله في نكاح الفاسد) أي سواء كان متفقا على فساد أو مختلفا فيه (قوله فيوم العقد) إذ منه يجب الميراث وما ذكره من اعتبار يوم العقد في الصحيح مطلقا ولو تفويضا هو ظاهر المذهب كما في التوضيح وقيل يعتبر اتصافها بالأوصاف المذكورة في نكاح التفويض يوم البناء دخول يوم الحكم إن لم يدخل اذ لو شاء طلق قبل ذلك بلا شيء ونقل ذلك ابن عرفة عن عياض (قوله بالنوع) وأولى بالشخص كما أشاره الشارح بقوله وأولى إذا كان يظنها في الثلاث هند والبناء في قوله بالنوع للسببية أي أن اتحدت الشبهة بسبب اتحاد النوع أو الشخص وذلك لأن الشبهة لا تكون متحدة إلا إذا اتحد النوع أو الشخص فما كان بالتزويج نوع وما كان بالمثل نوع (قوله بغير عالة) أي بانه أجنبي بان كانت نائمة أو اعتقدت أنه زوجها (قوله أما لو علت) أي بانه أجنبي (قوله أي بالحره) أي وأما الزنا بالامة الغير العالة فلها ما نقصا (تنبيه) علم من كلام المصنف أربع أقسام أحدها علم ما معاها من أجنبيات فلا شيء لها

لا شيء لها واتحد (والا) تحدد الشبهة بل تعددت كان يظنها عالة يظنها روجه ثم أخرى يظنها أمته (تعدد) المهر عليه وهو بتعدد الطنون (كالزنا بها) أي بالحره الغير العالة اما التزويج أو لظنها أنه زوج فيتعهد عليه المهر بتعدد الوطء لعذرهما مع تجرته وسماه زنا باعتباره لا باعتبار ما فانه شبهة (أو) الزنا (بالمكرهه) بتعدد المهر بتعدد الوطء على الواطئى كان عوا المكرهه لها أو غيره (وجاز) في النكاح (شرط أن لا يضر) الزوج (بها في عشرة) أي معاشره (أو كسوة أو نحوهما) من كل شرط يقتضيه العقد ولا ينافية فإن كان لا يقتضيه العقد حرم وفسد النكاح إن ناقضه كشرط أن لا تنفقه عليه والا كره كشرط أن لا يتزوج عليها ولا يخرجها كما تقدم له رضى الله عنه (ولو شرط) الزوج لها عند العقد (أن لا يبطأ) معها (أم ولدا أو سرية) وإن فعل كان أمرها يدها وتكون الموطوءة حرة (لزم) الشرط (في) أم الولد أو السرية (السابقة) على الشرط (منهما)



على القول (الاصح) وأولى اللاحقة منهما وأما الوشرط أن لا يتخذ فيلزم في اللاحقة دون السابقة وسكت عنه المصنف لوضوحه وأما شرط لا أنسرى فيلزم في السابقة واللاحقة عند ابن القاسم وهو المذهب وقال مخنون انما يلزم في اللاحقة دون السابقة كشرط أن لا يتخذ والى قول مخنون أشار بقوله (لا) يلزمه شيء (زنى) وطء (أم ولد) أو سرية (سابقة في) شرطه (٣٨٣) لزوجه (لا أنسرى) ويلزمه في

اللاحقة (ولها) أى الزوجة (الخيار) أى القيام (ببعض) أى بسبب فمسل الزوج بعض (شروط) شرطت لها وعطفت بالواو كالمو شرط لها أن لا يتزوج عليها ولا ينسرى ولا يخرجها من بلدها وان فعل فامرها بدفعها ففعل البعض فلها الخيار ان شاءت أقامت معه وان شاءت أخذت بحقها ويقع الطلاق وهو من باب التخييل بالبعض هذا اذا قال ان فعل شيأ من ذلك فامرها بدفعها بل (ولو لم يقل ان فعل شيأ) منها فامرها بدفعها بان قال ان فعل ذلك أى ولو قال ان فعل ذلك لكن هذا ضعيف والمعتمد أنه اذا قال ان فعل ذلك فلا خيار لها الا بفعل الجميع فكان الاولى أن يقول ان قال ان فعل شيأ من ذلك (وهل) الزوجة (تلك) بالعقد النصف) أى نصف الصداق وينكحل بالخسول أو الموت وعليه (فزيادته) أى

وهو زنا محض الثاني علمه أدونه فهي زانية لا شيء لها وهذا ان يفهم ان من قوله كالغالب بغير عالمه الثالث جهلها معا وهو منطوق قوله كالغالب بغير عالمه فيتحكم المهر ان اتحدت الشبهة والاعتد بتعدد اللاحقة علمه ونها فهو زان وينتد عليه المهر وهو قوله كالزنا بغير عالمه الخ والاربعه مأخوذة من كلامه منطوقا ومفهوما واعلم أن اتحاد الشبهة وتعدد اللاحقة انما يعلم من قوله فيقبل قوله فيهما بغير عين كما قال شيخنا والمراد بالوطء ابلاج الحشفة وان لم ينزل خلا فالما في عبق حيث قال والظاهر تبعا لهم أن المراد بالوطء ما فيه انزال الخ فانه غير صواب كافي بن (قوله على الاصح) وهو قول ابن القاسم ومخنون ومقابله ما قاله غيرهما من لزوم الشرط في اللاحقة دون السابقة (قوله وأولى اللاحقة) أى وأولى الزوم في اللاحقة منهما ويتصور كون أم الولد لاحقة بالتحقق لوقت الحلف كما لو طلق المحلوف بها غير بتات ثم أولد أمة بعد طلاقها ثم راجعها ثم وطئ التي أولد لها فيلزمه ما علقه على وطئها مادام في العصمة المعلق فيها شيء فقد انضح أنه يتصور وطء أم الولد لاحقة أى متحدة بعد الحلف وان كانت سابقة حين الوطء (قوله وأما الوشرط أن لا يتخذ) أى أم ولد أو سرية عليها وان اتخذت واحدة فأمر بك يديك أو فالتى اتخذها حرة (قوله وأما شرط لا أنسرى) أى عليها وان نسرت عليها فأمرها بدفعها وأوهى حرة فيلزم في السابقة أى فيلزمه ما شرطه اذا وطئ أم الولد أو السرية السابقة على الشرط أو اللاحقة (قوله وقال مخنون الخ) هذا ضعيف والمعتمد قول ابن القاسم فعلى المصنف المواخضة في الشيء على قول مخنون الضعيف والعدول عن قول ابن القاسم (قوله ويلزمه في اللاحقة) أى ويلزمه بوطئه لللاحقة منهما (قوله والمعتمد أنه اذا قال ان فعل ذلك فلا خيار لها الا بفعل الجميع) اعلم أن محل الخلاف اذا كانت الشروط معطوفة بالواو وكان المعلق أمرها بدفعها كما أشار لذلك الشارح أول الخياطة أما لو كانت معطوفة بالواو كان لها الخيار ببعضها اتفاقا قال ان فعل شيأ أولم يقل وان كان المعلق الطلاق أو العتق وقع بفعل بعضها من غير خيار لها القول المصنف في البين وبالبعض عكس البر (تنبيه) \* لو وكل الزوج من يعقده فعقده على شروط اشترطت عليه ونطق بها الوكيل فان كان الزوج وكله على العقد والشروط فنطق بها الوكيل لزمت الزوج وان وكله على العقد فقط فلا تلزمه (قوله فزيادته) أى الحاصلة بعد العقد وقبل البناء وكذا يقال في نقصانه ثم ان الذي يدل عليه كلامهم أن ثمة قوله فزيادته الخ انما تظهر اذا وقع الطلاق قبل البناء ولذا قال ابن عاشر الصواب وضع هذه المسائل بعد قوله وتشرط الخ كما صنع ابن الحاجب ليفيد ذلك وأما ان فسخ قبله فالزيادة للزوج والنقص عليه فان دخل بها أو وقع موت فالزيادة والنقص للزوجة وعليها (قوله وغلة) عطفه على النتائج يقتضى أن النتائج ليس بغلة وهو المشهور خلافا للسيورى القائل انه غلة قاله شيخنا (قوله فزيادته ونقصه) وعليه (نعم) سرام في هذا التفريع واعترضه طنى قائلا لم أر من فرغ على أنها لا تملك بالعقد شيأ أن الغلة تكون للزوج وانما فرغوا بحكم الغلة على القولين الآخرين فقط وهما أن تملك بالعقد الجميع أو النصف اه بن (قوله فهما) أى الزيادة والنقص (قوله واعترض على المصنف الخ) حاصل هذا الاعتراض أن قوله كنتاج وغلة يقتضى أن الولد كالغلة يأتي فيه التفريع المذكور وليس كذلك بل الولد حكمه حكم الصداق في أنه ينشطر لانه كجزء من المهر على كل قول وصنيع ابن عرفة يدل على ذلك لانه حكم بأن الولد كالمهر ثم ذكر الخلاف في الغلة والبناء فيها على القولين وكذا صنيع المدونة انظر طنى وفي التوضيح أن كون الولد ليس بغلة هو المذهب وقد نص في المدونة على أن ولد الأمة ونسل الحيوان يكون في الطلاق

الصداق (كنتاج وغلة) كاجرة وثمره وصوف (ونقصانه) بموت أو تلف (لها) راجع للزيادة (وعليهما) راجع للنقصان وهو الراجح (أولا) تملك بالعقد النصف ونحوه قولان لا تملك شيأ فزيادته ونقصه له وعليه فاذا طلق قبل البناء وقد تلف فانه يدفع لها قيمة نصفه وان زاد فالزيادة له أو تملك الجميع فهما لها وعليها (خلاف) إلا أن الثالث لم يشهر فلزم لم يجعله بعضهم مندرجا في الخلاف في التمهيد واعترض على المصنف بأن النتائج بينهما على كل قول فلا يناسب تفريعه على الاول خاصة فالاولى الاقتصار على الغلة



ثم محل كلام المصنف هنا ان كان الصداق مما لا يغاب عليه أو قامت على هلا كهينة فان كان مما يغاب عليه ولم يتم على هلا كهينة وتلف بيدها فانها تضمنه لانه بيدها كالعارية (وعليها) اذا طلقها قبل البناء (نصف قيمة) الصداق (الموهوب والمعتق) أي الذي وهبته أو أعتقته (يومهما) أي يوم العتق والهبة لانه يوم الاتلاف لا يوم القبض (و) عليها ان طلقها قبل البناء وقد باعته بغير محاباة (نصف الثمن في البيع) ورجع عليه بنصف المحاباة (ولا يرد العتق) واقع منها (٣٨٤) في الصداق الرقيق (الآن يرد الزوج لعسرها) الحاصل (يوم العتق)

بينهما (١) بن (قوله ثم محل كلام المصنف) أي من ككون النقص الحاصل في الصداق قبل البناء عليهما معا وقوله اذا كان الصداق مما لا يغاب عليه أو قامت على هلا كهينة لانه اذا كان كذلك كان الضمان منهما معا اذا طلق قبل البناء وكذا حكم الزيادة وهذا هو المشهور وأما ما بنوه على القول الثاني والثالث فهو وضعيف (قوله وعليها نصف قيمة الخ) حاصلة أن المرأة اذا طلقها زوجها قبل البناء وقد تصرف في الصداق بغير عوض كهبة أو عتق أو تدبيراً واخداً فانها تنعم للزوج بنصف المثل في المثل ونصف قيمة المقوم يوم التصرف وهو يوم الهبة والعتق لانه يوم الاتلاف وهذا هو المشهور وقيل يوم القبض قال بن وما ذكره المصنف من نفوذ تصرفها او غيرها نصف قيمة المقوم مبنى على القول بانها تملك بالعقد جميع الصداق وكذا على القول بانها تملك النصف لانه معرض لتكميله لها ومراعاة الخلاف ونقل ذلك عن التوضيح وأما على القول بانها تملك بالعتق شيأ فيرد ما فعلته في نصف الزوج فقط لانها فضولية في الجميع وقت التصرف وقد حقق الطلاق لها النصف فيمضي تصرفها فيه (قوله بنصف المحاباة) أي ان باعته بمحاباة (قوله ولا يرد العتق) أي ولا الهبة ولا الصدقة ولا الاخداع وحاصله أن الصداق اذا كان عدا فاعتقته الزوجة المالك لا من نفسها أو وهبته أو تصدقت به أو أخذته فان العتق ومأمعه لا يرد إلا أن تكون الزوجة معسرة يوم التصرف بالعتق ومأمعه أو كان ثلثها لا يحمل ما تصرف فيه والا كان للزوج رد العتق وما معه ويرجع النصف ملكا لها (قوله الآن يرد الزوج لعسرها) أي الآن تكون معسرة يوم العتق فالزوج أن يرد عتقها حينئذ قبل الطلاق وله أيضا بعد الطلاق أن يرد عتقها ان لم يعلم به حتى طلقها وكانت معسرة يوم العتق واستمر عسرها الى يوم الطلاق كما هو المعروف عن الشعبي ان طرح (قوله فلا عبرة الخ) أي ان المعتبر في رد العتق وعدم رده عسرها أو يسرها يوم العتق كانت قبله موسرة أو معسرة ولا يعتبر في الرد وعدمه عسرها أو يسرها قبله (قوله لكن الرد في ذلك الخ) فيه نظر اذا كان الخلاف في مطلق تبرع الزوجة اذا رده الزوج هل هو رد بايقاف أو باطل (قوله وتنشطر الصداق) أي بالطلاق قبل البناء كما يأتي للمصنف لقوله تعالى وان طلقتموهن من قبل أن يغسروهن الآية ثم ان تنشطر الصداق بالطلاق ظاهر على القول بانها تملك بالعقد كل الصداق وكذا على القول بانها تملك بالعقد شيأ لان التشطير ما من ملكها أو من ملك الزوج وأما على القول بانها تملك بالعقد النصف فالتشطير بالطلاق مشكل لانه متشطر قبل الطلاق إلا أن يقال المعنى تختم تشطيره بعد أن كان معرضا لتكميله (قوله كان المزيد من جنسه) أي من جنس ما سماه صداقا (قوله اجراء الخ) علة لقوله أو لا أي وانما تشطير المزيد بعد العقد بالطلاق اذا لم يقبضه اجراءه مجرى الصداق من جهة أنه ما ألزم نفسه ذلك الا على أنه صداق (قوله صداق قطعا) أي فيتنشطر وسكت عنه المصنف لعلمه بالاولى مما ذكره (قوله وأما المزيد بعد العقد للولي) أي كالبصة في بلاد الارياق (قوله وكذا اذا أهديت من غير شرط) أي سواء كانت لها أو لوليها أو لاجني وحاصل ما ذكره أن الهدية متى كانت قبل العقد أو حينه فانها تنشطر سواء اشترطت أو لا كانت لها أو لغيرها وان كانت بعد العقد ولا تكون مشترطة فان كانت لغيرها فلا تنشطر وان كانت لها فروايتان (قوله وأما ما أهدى بعده لغيرها الخ) أي وأما ما أهدى لها بعد العقد فسيأتي الكلام عليه ان كان قبل الدخول في قوله وفي تشطير هدية بعد العقد وقبل البناء ثم ان ما أهدى بعد البناء لغيرها هو عين قوله سابقا وأما المزيد بعد العقد

فلا عبرة بعسرها أو يسرها قبله وكذلك الرد اذا زادت قيمة العبد على ثلثها كهبتها أو صدقتها به وانما اقتصر على العسر لاجل ما رتبته عليه من قوله (ثم) بعد رد الزوج (ان طلقها) قبل البناء وهو يسرها (عتق النصف) الذي وجب لها بالطلاق لزوال المانع وهو حق الزوج والمراد أنها تؤمر به (بلا قضاء) عليها به لان رد الزوج رد بايقاف على مذهب الكتاب وقال أشهر رد باطل فلا يعتق منه شيء واذا رد العتق مع تشوف الشارع للحرية فالولي الهبة والصدقة ويحسوهما لكن الرد في ذلك رد باطل فاذا طلق أو مات بقي ملكا لها ولا تؤثر بانفاذه (وتنشطر) الصداق (ومزيد) لها (بعد العقد) على أنه من الصداق لانه ما ألزم نفسه ذلك الا على حكم الصداق كان المزيد من جنسه أو لا انصف بصفاته من الحلول ولتأجير أو لا قبضته

أولا اجراءه مجرى الصداق من هذه الخيرية وأما لو مات أو فليس قبل قبضه فيبطل حكمه والله بحكم العطية في هذه الحالة فلم يكن كالصداق من كل وجه وفهم من قوله بعد العقد أن المزيد قبله أو حينه على أنه من الصداق صداق قطعا وأما المزيد بعد العقد للولي فهو له ولا ينشطر (و) تشطرت (هدية اشترطت لها أو لوليها) أو لغيرهما (قبله) أي العقد أو قبضه وكذا اذا أهديت من غير شرط قبله أو حاله لانها مشترطة حكما وأما ما أهدى بعده لغيرها فلا ينشطر ويكون لمن أهدى له



(ولها) أي المرأة (أخذه) أي أخذ ذلك المشتري في العقد أو قبله (منه) أي ممن اشترط له من ولي أو غيره وبأخذ الزوج منه النصف الآخر ولا يرجع به عليها إلا أن أصل الاعطاء ليس منها وانما هو من الزوج لوليها فلا يعارض ما مر من الرجوع عليها بنصف قيمة الموهوب أو المعتقد يومها وقوله (بالطلاق) متعلق بتبطل الباء سببية وقوله (قبل المهر) متعلق بالطلاق أو حال منه وجعله ولها أخذه معتبره وأراد بأنس الوطء أو ما يقوم مقامه كإقامتها سنة بيته اذ هي يتكامل بها الصداق (وضمانه) أي الصداق (ان هلك) ونبت هلاكه (بيته) كان مما يغاب عنه أو لا قبضته الزوجة أولا (أو) لم تقم على هلاكه بيته (وكان مما لا يغاب عليه) كالحيوان والزرع والعقارات (منها) معا إذا طلق قبل البناء فلا رجوع لواحد منهما على الآخر ويختلف من كان يبيده أنه ما فرط على الاظهر (والا) بأن كان مما يغاب عليه ولم تقم على هلاكه بيته وهو يبدأ أحدهما (ف) ضمانه (من الذي في يده) من الزوجين فعليه غرم النصف للآخر (وتعين) للتشيطر قبل البناء (ما اشترته) الزوجة بعد العقد من السلع (من الزوج) صلحت للجهاز أم لا فليس له طابها بتشطير الأصل وليس لها جبر على أخذ شرط الأصل الا بتراضيهما (وهل مطلقا) قصدت بالشراء منه التخفيف عليه أم لا (٢٨٥) (وعليه الا كثر أو) محل تعين تشطير ما

اشترته (ان قصدت) بالشراء منه (التخفيف) عنه والرفق به (تأويلان) ويحمل عند جهل الحال على التخفيف (و) تعين (ما اشترته) من غير زوجها بما صلح أن يكون (من جهازها) اذا اشترته من صداقها المدفوع لها بل (وان) اشترته (من غيره) أي غير الصداق بل من أصل مالها (وسقط) عن الزوج (المزيد) على الصداق بعد العقد (فقط) دون أصل الصداق ودون المزيد قبله أو فيه أو المشتري فيه أو قبله (بالموت) أي موت الزوج أو فاسده قبل البناء وقبضها أشهد أم لا لانها عطية لم تقبض قبل المانع وأما موت الزوجة فلا يبطئ

لأول فهو (قوله ولها الخ) حاصله أن المرأة إذا طلقت قبل البناء وقتلها بتشطير ما أخذه ولها من الهدية المشتري له حين العقد أو قبله فلها أن ترجع على وليها وتأخذ منه النصف والزوج النصف الآخر بأخذه من الولي وليس للزوج مطالبتها بالنصف الآخر الذي أخذه الولي لأن الاعطاء الولي ليس منها وانما هو من الزوج وحينئذ فيتبعه به (قوله أي للمرأة) أي التي طلقت قبل البناء وتشطير ما أخذه ولها (قوله أخذ ذلك) أي أخذ نصف ذلك المشتري (قوله أو المهر) أي لان الاعطاء منها (قوله متعلق بالطلاق) أي مرتبط به في المعنى فلا ينافي أنه متعلق بمحذوف مفعول لالطلاق أو حال منه (قوله اذ هي يتكامل بها الصداق) أي كما يتكامل بالوطء (قوله ان هلك) أي بعد العقد كالومات أو سرق أو تلف من غير تشطير (قوله قبل البناء) أي بالطلاق قبل البناء (قوله ما اشترته) أي بالمهر وحاصله أنها اذا اشترت بالصداق سلعاً من الزوج سواء كانت تصلح لجهازها أو لا فإنها تعين بالتشطير اذا قبل البناء اذ كانه أصدقها تلك السلع (قوله صلحت) أي تلك السلع للجهاز أم لا هذا ما في المواق والذي في التوضيح محل لتأويلين اذ أصدقها عينا فاشترت بهما من الزوج ما لا يصلح أن يكون جهازاً كدار وعبد ودابة وأما اذا اشترت ما يصلح للجهاز فلا فرق بين شرائها من الزوج وغيره في أنه لا يرجع عليها الا بنصفه لانها مجبورة على شرائ ذلك (قوله بتشطير الأصل) أي وهي الدراهم والدنانير التي دفعها لها الزوج واشترت بها تلك السلع (قوله وعليه الا كثر) أي وهو المعول عليه (قوله أو ان قصدت التخفيف) فان لم تقصد التخفيف تعين تشطير الأصل وهذا التأويل للقاضي اسمعيل ورجحه ابن عبد السلام (قوله وتعين ما اشترته) أي وتعين للتشطير بالطلاق قبل البناء ما اشترته (قوله وسقط المزيد) أي الذي زاده الزوج بعد العقد على صداقها الذي تزوجها به (قوله دون أصل الصداق ودون المزيد قبله أو فيه) أي فلا يسقط عن الزوج بموته لانه تقررها بعونه (قوله أو المشتري فيه الخ) أي ودون المشتري من الهدية فيه أو قبله (قوله فيرجع الزوج عليها بنصفها) أي ان كانت فائدة بنصف قيمتها ان كانت (قوله وهو المذهب) وعليه اقتصر ابن رشد وذلك لان الطلاق باختياره (قوله فابني بها) أي ثم طلقها وقوله فلا شيء له ولو فائدة أي باتفاق أي لان الذي أهدي لاجله قد حصل (قوله فيأخذ الزوج القائم منها) أي ولو كان متغيراً لانه مغلوب على الفراق أمالو كان الفسخ بعد البناء فلا شيء له لانه انتفع (قوله بما يهدي للزوجة عرفاً قبل البناء) أي كالحف والقلنسوة (قوله قولان) في المواق لو قال المصنف في هذه روايتان

الهمة أن يهدأ من القول منها قبل الموت (وفي تشطير هدية تطوع بها الزوج) بعد العقد وقبل البناء (بالطلاق قبله فيرجع الزوج عليها بنصفها) (أو لا شيء له) (وان) كانت فائدة (لم تغت) وهو المذهب فان بني بها فلا شيء له منها ولو فائدة وهذا في المكاح الصحيح وأشار للفساد بقوله (الا أن يفسخ) النكاح (قبل البناء فيأخذ) الزوج (القائم منها) أي من الهدية ضاع عليه ما فات منها فهذا الاستثناء منقطع لانه في فساد ما قبله في الصحيح (لان فسخ بعده) أي بعد البناء فلا شيء له منها ولو فائدة لان الذي أهدي لاجله قد حصل (روايتان) راجع لما قبل الاستثناء (وفي القضاء على زوج عند المنازعة) بما يهدي للزوجة (عرفاً) قبل البناء وليس مشروطاً فيه وعدمه (قولان) وعلى القضاء فليل يتكامل بالموت ويتشطير بالطلاق قبل البناء وقيل يسقط بهما اذا لم يقبض وعلى عدمه فهي هبة لا بد فيها من الموت



وتكون كالهبة المتطوع بها بعد العقد فان خيرت وطلق قبله فأصح الروايتين لا شيء له كما مر (وصحح القضاء) على الزوج ان طالبته الزوجة بالوليمة) وهي طعام العرس بناء على أنها واجبة وسيأتي نذرها وهو الراجح فلا يقضى بها دون أجره الماشطة) والدف والكبر والحام ونحوها الا يعرف (وترجع) الزوجة (عليه بنصف (٣٨٦) نفقة الثمرة) التي لم يبد صلاحها (و) نفقة العبد (الصدقات) اذا طلق قبل البناء

وكذا يرجع هو عليها بذلك حيث كان ما ذكر يده وأنفق عليه فلو قال ورجع المنفق بنصف النفقة كان أخصر وأشم (وفي) رجوعها عليه بنصف (أجرة تعليم صنعة) شرعية علمها للرفيق أو الدابة المدفوعة صداقا وارتفع عنه بها وطلق قبل البناء (قولان) محلها إذا استأجرت على التعليم لان كانت هي المعلقة وخرج بقوله صنعة العلم كالنحو والحساب والكتابة والقراءة (وعلى لولي) أي الخاص من ماله اذا لم تكن رشيدة (أو الرشيدة مؤنة الحمل) أي جملها أو جمل الجهاز (البناء المشروط) البناء فيه غير بلد العقد وكذا لمحل حيث البلد واحدة وانما كان على الولي من ماله لأنه مفترط بعدم اشتراط ذلك على الزوج (الاشراط) على الزوج وعرف كعرف مصر فعلى الزوج (وزمها) التجهيز على العادة في

وفي التي قبلها قولان لكان أحسن \* (فرع) \* ذكر ابن سلون انه يقضى على المرأة بكسوة الرجل اذا جرى بها عرف واشترطت ونقله صاحب الفائق عن نوازل ابن رشد لكن قال في التحفة وشرط كسوة من المخطور \* للزوج في العقد على المشهور وعلاه بالجمع بين البيع والنكاح وقال ابن الناطم في شرح التحفة ما لابن سلون خلاف المشهور ولكن جرى به العمل اه بن (قوله) وتكون كالهبة المتطوع بها بعد العقد فان مات الزوج أو فاس قبل قبض ذلك فانه يسقط لانه عطية لم تقبض (قوله) فأصح الروايتين لا شيء له) والرواية الثانية ان ذلك يشترط في رجوع الزوج عليها بنصفها ان كانت قائمه وبصفت قيمتها ان كانت (قوله) وصحح القضاء بالوليمة) أشار به لقول أبي الاصمغين ابن سهل الصواب القضاء بقوله عليه الصلاة والسلام لعبد الرحمن بن عوف أولم ولو بشاة اه بن (قوله) فلا يقضى بها) محل الخلاف ما لم تشترط على الزوج أو يجبر بها العرف والاقضى بها اتفاقا بالاولى مما بعده ورجع للعرف في عملها بيت الزوج أو الزوجة (قوله) وترجع عليه بنصف نفقة الثمرة التي لم يبد صلاحها) أي التي دفعها لها صدقا مع الأصول أو وحدها على انقطع لاعلى النبقية والافسد النكاح كما مر كالبيع واذا فسخ النكاح رجعت بجميع النفقة كما قرر شيخنا (قوله) وصادق قبل البناء) أي وعدم رجوعها بذلك قولان والظاهر منها الرجوع (قوله) وخرج بقوله صنعة العلم) أي كما خرج بالشرعية غيرها كضرب بعود ورقص والحاصل ان محل الخدش مقيد بقيود ثلاثة كما قال الشارح فان تخلف واحد منها فلا رجوع اهما اتفاقا (قوله) والكتابة) أدرج الكتابة في العلم تبعاً لما في نظر الكون من طرقه وبعضهم جعل الكتابة صنعة كما أفاده شيخنا (قوله) أي الخاص) أي الذي تولى عقد نكاحها بدليل التعليل بقوله لانه مفترط بعدم اشتراطه على الزوج وأما قول عتيق أز ولي المال فغير صواب وولي المال هو المتصرف فيه لسفهاها أو صغرها وهو الابن ووصيه ومقدم القاضي وأما ولي العقد فهو من تولى عقد نكاحها كان ولي المال أولا (قوله) بما قبضته) أي فقط لا يار يذمنه (قوله) كان حالاً أو مؤجلاً وحل) هذا قول ابن زرب وشهره المتطبی وقال ابن فتحون انما يلزمها التجهيز بما قبضته قبل البناء كان حالاً أو مؤجلاً وحل قبل البناء فلا حق للزوج في التجهيز به وانما تأخذ في ديونهم مثل ما قبض بعد البناء وحاصل ما ذكره المصنف أن الزوجة الرشيدة التي لم تقبض صداقها وسيأتي غيرها اذا قبضت المال من صداقها قبل بناء الزوج بها فانه يلزمها أن تجهز به على العادة من حضراً وبدو حتى لو كان العرف شراء خادماً أو دار لزمها ذلك ولا يلزمها أن تجهز بأزيد منه ومثل حال الصداق ما اذا عمل لها المؤجل وكان نقداً وان كان لا يلزمها قبوله لان ما يقع في مقابلة العصمة ليس بمنزلة الثمن لان الثمن اذا كان نقداً وعمله المشتري أجبر البائع على قبوله ولا يجاب لنا خيره لاجله (قوله) فان تأخر القبض عن البناء لم يلزمها الخ) كالوكان الصداق بما يكال أو يوزن أو حيواناً أو عروصاً أو عقاراً فانه لا يلزم بيعه لتجهيزه كما قال الخمس ورواه ابن سهل عن ابن زرب وقال المتطبی يجب بيعه لاجل التجهيز به وهو ضعيف والمعتمد الاول فقول المصنف ولزمها التجهيز بما قبضته الخ أي اذا كان عينا وما ذكرناه من أن المعتمد عدم لزوم بيع العقار لا ينافيه ما يأتي للمصنف من القولين فيه المقضى لتساويهما لان ما هنا في عدم الوجوب والقولان الاتيان في الجواز والمنع (قوله) أو حل) أي أو كان مؤجلاً وحل بعد مضي أجله وقبضته بعد البناء (قوله) وقضى له) أي عليها بقبض ما حل ان دعاها لقبضه وقوله ان دعاها أي قبل البناء (قوله) وقضى الخ) حاصله أن الزوج اذا دعا زوجته لقبض ما اتصف بالحلول من صداقها سواء كان حالاً في الاصل أو حل بعد مضي أجله لأجل أن تجهيزه وأبت من ذلك فانه يقضى عليها بقبض ذلك على المشهور خلافا لابن

جهاز مثله مثله (عما قبضته) من مهرها (ان سبق) القبض (البناء) كالحال أو مؤجلاً وحل حث فان تأخر القبض عن البناء لم يلزمها التجهيز به سواء كان حالاً أو حل الا شرط أو عرف (وقضى له) أي للزوج (ان دعاها) أي الزوجة (نقبض محل) من صداقها التجهيز به لا لما لم يحل لتجهيزه فيمنع



لأنه سلف جرتفعا (الآن يسمى شيئا) أزيد مما قبضته أو يجري به عرف (فيلزم) ما سماه وهذا مستثنى من قوله ولزمها التجهيز بما قبضته (ولا تنفق منه) أي من الصداق على نفسها (ولا تنفق) منه (دينا) عليها أي لا يجوز لها ذلك لما علمت أنه يلزمها التجهيز بما قبضته (الا المحتاجة) فإما تنفق منه وتكتسب الشيء القليل بالمعروف ثم إن طلقها قبل السنة وهي معسرة (٢٨٧) اتبع ذمتها (والا الدين

القليل) (كالدنار) من مهر كثير وأما إن كان قليلا فتقتضى منه بحسبه (ولو طولب) الزوج (بصداقها) أي بقدر ميراثهم منه (لموتها) قبل الدخول وقد كان اشترط عليهم تجهيزها بأكثر من صداقها أو جرى عرف بذلك (فطالهم) الزوج (بأرأجهازها) المشترط أو المعتاد لينظر قدر ميراثه منه (لم يلزمهم) إرازه (على المقول) وقال القاضي يلزمهم وعلى قول المازري لا يلزم الزوج جميع ما سمي مسن الصداق بل صداق مثلها على أنها مجهرة بما قبض قبل البناء جهاز مثلها ويحيط عنه ما زاد لأجل جهازها (ولأبيها) المجر جوارا (بيع رقيق) أو غيره من الحيوان (ساقه) الزوج (أها) صداقها فلا يجب عليه ولا عليها ذلك الا بشرط أو عرف (للتجهيز) متعلق ببيع لاساقه ادلوساقه للتجهيز لوجب البيع لأجله فان لم يبيع في

حرف حيث قال لا يلزمها قبض ما حل بعض أجله (قوله لأنه سلف الخ) أي لأن من عمل ما أجل عند سلفا كما يأتي وهي إذا قبضته لزمها التجهيز به كما قال ابن زرب والحاصل أنه يمنع التجهيز فأب قبضته أجبرت على التجهيز (قوله فيلزم ما سماه) أي أو جرى به العرف وقوله الآن يسمى أي الزوج ومثل تسميته تسمية ولها بأن يقول نحن نشترى لها كذا أو ان عندها من الجهاز كذا (قوله اتبع ذمتها) أي بنصف ما أنفقت (قوله وأما إن كان) أي المهر (قوله ولو طولب الزوج) أي طالبه ورثتها بعد موتها (قوله وعلى قول المازري الخ) حاصله أنه على قول المازري لا يلزمهم إراز الجهاز المشترط بل جهاز مثلها ويلزم الزوج صداق مثلها على أنها مجهرة بجهاز مثلها ويحيط عنه ما زاد لأجل الجهاز الذي اشترطه وحاصل هذه المسئلة أنه إذا سمي لها صداقاً مائة مثلاً ودفع منه خمسين وشرط عليهم جهازاً مائة مثلاً فماتت قبل الدخول فطالبه ورثتها بما يخصهم من الميراث من الخمسين الباقية فطالهم بأحضار الجهاز المشترط أو بأحضار قيمته ليعرف أرقه منه فقال المازري تبع الشيخ عبد الجيد الصائغ لا يلزمهم إراز ذلك الجهاز المشترط عليهم وعلى الزوج صداق مثلها على أنها مجهرة بما قبض من الصداق وهو خمسون فإذا قبل ما صدق من تجهيز بخمسين فلا يخلو ما أن يكون قدر جهازها خمسين أو أقل كثلثين أو أكثر كثمانين فإذا قبل من تجهيز بخمسين صداق مثلها خمسون فلا يدفع لهم شيئا غير ما دفعه أو لا ويكون الجهاز المشترط بالخمسين المدفوعة أو لا تركه يستحق الزوج نصفها وان قبل صداق من تجهيز بخمسين ثلاثون رجع الزوج عليهم بعشرين من الخمسين التي دفعها ويكون ميراث الزوج من جهاز قيمته خمسون وإن قبل صداق من جهازها خمسون ثم أفون دفع الزوج ثلاثين ويكون ميراث الزوج في تلك الثلاثين وفي جهاز قيمته خمسون (قوله ولا يها الخ) يعني أنه إذا دفع لها الزوج الصداق قبل البناء حيواناً أو عرضاً بما كل أو وزن فلا يلزم أباهما إذا كان مجبراً ولا يلزمها إذا كانت غير مجبرة ببيع ذلك لأجل تجهيزها بل يجوز لها ما يبيع له تجهيزاً بئنه ولها ما عديم بيعه وحينئذ فيلزم الزوج عند البناء أن يأتي بغطاء ووطاء مناسبين لحالهما وحل عدم لزوم بيعه ما لم يشترط ببيع لأجل التجهيز أو يجري عرف بذلك والأوجب ببيع (قوله الا بشرط) أي بالبيع (قوله ادلوساقه للتجهيز) أي ذعلى أنه من الصداق (قوله وفي جواز بيعه) أي الاب (قوله ومنعه منه أي إذا منعه الزوج) هذا القيد مثله في عبق وخش وبدل عليه كلام المنطقي ونصه وأما ما ساقه الزوج اليها من الأصول فهل الاب يبيع قبل البناء بئنه أم لا حكى القاضي محمد بن بشير أنه ليس له ذلك بغير رضا الزوج لأنفعة التي للزوج فيه وقال غيره أنه يفعل في ذلك ما شاء في وجه النظر ولا مقال للزوج ويجوز لها ذلك إن كانت ثيباً فإن طلقها قبل البناء بها كان عليها نصف الثمن إن لم تنجب اه وابن بشير هذا صاحب الامام لا ابن بشير القاضي ولذلك لم يقل المصنف تردد اه بن (تنبيه) \* لو شرط لزوج جهازاً قيمته كذا أو جرى به العرف ومنعه الولي قبل البناء كان الطلاق بلا شيء ن لم يرض وان رضى لزمه المسمى لأنه بمثابة الرد بالعيب فان طلق ولم يعلم عيبه غرم نصف المسمى على الظاهر وان دخر أجبر الاولياء على ما سمي من الجهاز إلا أن يحصل موت أو فراق فعليه مهر المثل ولا يجبرون (قوله وعلى القوا) بعدم بيعه (أي إذا منع الزوج من بيعه) (قوله أو غيره) أي كلام والعمة والحالة والجدة وغيرهم (قوله على سبيل العارية) أي عند البنت (قوله قبل دعوى الاب الخ) حاصل فقه المسئلة أن المدعي عليها أمارشيدة أو غير رشيدة فإن كانت رشيدة فلا تقبل دعوى مدعي عاريتها لافي السنة ولا بعدها حيث خالفت المدعي ولم تصدقه كان المدعي أباهما أو غيره ما لم يعلم أن أصل ذلك المدعي به للسدي والاقبل قوله يمين ولو كان أجنبياً وما لم يشهد على الاعارة وأما إن لم يخالف المدعي بل صدقته أخذت باقرارها كانت الدعوى بعد السنة أو قبلها كان المدعي أباه أو غيره ولو

موضوع المصنف فعلى الزوج عند البناء أن يأتي بغطاء ووطاء مناسبين لحالهما وفي جواز (بيعه) أو بيعها (الأصل) أي العدة المسوقة في صداقها بالنظر ولا كلام للزوج ومنعه منه أي إذا منعه الزوج (قولان) محتمل ما حيث لم يجر عرف بالبيع أو بعده والاعمال به وعلى القول بعدم بيعه يأتي الزوج بالغطاء والوطاء المناسبين (و) لو ادعى الاب أو غيره أن بعض الجهاز له على سبيل العارية وخالفته الابنة الرشيدة أو وافقته وهي سفينة (قبل دعوى الاب) ووصيه (فقط)



دون الام والجد والجدة وغيرهم (في اعارته لها) شيئا (من الجهار) ان كانت دعواه (في السنة) من يوم البناء لا العقد وان تكون محبرة  
 اوسفية وان يبقى بعدما ادعاء من العارية ما يني بجهازها المشتري او المعتاد ولو ازيد من صدقها فان لم يكن فيما بقي وفاء فاذي في  
 العينية وهو المذهب انه لا يقبل منه الا ان يعرف ان اصل المتاع له فيحلف ويأخذه ويتبع عافيه وفاء والاب والابن فيما عرف أصله  
 سواء وقوله (بمين) معترض بأنه قول ملفق (٣٨٨) لان القائل يقبل قوله في السنة يقول بلامين والقائل يقبل قوله في السنة وبعدها

بشهرين وثلاثة  
 يقول بمين ويقبل قوله  
 في السنة (وان خالفته  
 الابنة) في دعواه (لان  
 بعد) قيامه عن السنة  
 (ولم يشهد) أي والحال  
 انه لم يشهد عند البناء  
 أو قبله أو بعده قبل  
 مضى السنة ان هذا  
 الحلي مثلا عارية عند  
 بنته فان أشهد ولو قبل  
 منى السنة قبل قوله  
 بعدها ولو طال (فان  
 صدقته) ابنته في دعواه  
 بعد السنة وهي رشيدة  
 ولم يشهد (في ثلثها)  
 فان زاد فلزوج رد ما  
 زاد على الثلث خاصة هنا  
 (واختصت) البنت عن  
 بقية الورثة (به) أي  
 بالجهاز الذي جهزها به  
 أبوها من ماله زيادة على  
 مهرها لا بقدره فقط اذ لا  
 نزاع للورثة فيه (ان ورد  
 بينهم) الذي بنى بها الزوج  
 فيه لانه من أعظم  
 الميازاة (أو شهد)  
 الاب بذلك (لها)  
 فالتمادة وحدها كافية  
 في ذلك ولا يضرباؤه  
 بعد ذلك تحت يده وحوزة

أجنبيا وأما ان كانت غير رشيدة ان كانت مولى عليها بكرا أو ثيبا سفية فلا تقبل دعوى غير الاب علم اسواء  
 صدقته أو خالفته ما لم يعلم ان أصل ذلك المدعى به للمدعى والاقبل قوله بمين وأخذه ولو بعد السنة وأما الاب  
 فتقبل دعواه في السنة اذا كان الباقي بعد المدعى به يني بالجهاز المشتري او المعتاد فان ادعى بعد السنة لا  
 تقبل دعواه ما لم يعرف ان أصل المدعى بهه ومالم يشهد على العارية (قوله دون الام والجد والجدة وغيرهم)  
 سواء كانت دعواه قبل تمام السنة أو بعدها ما لم يثبت بالبينة ان أصل ذلك المتاع المدعى به عارية لهم والاب  
 حلف مدعيه وأخذه ولو بعد السنة (قوله ان كانت دعواه في السنة الخ) أشار الشارح الى أن قبول دعوى  
 الاب الاعارة مشروط بشروط ثلاثة (قوله وان تكون محبرة اوسفية) الذي في التوضيح تفيد البنت  
 بالبكر ونصه ولا تقبل دعوى العارية الا من الاب في ابنته البكر فقط وأما الثيب فلا لانه لا قضاء للاب في  
 مالها اه قال ح قال ابن رشد ومثل البكر الثيب التي في ولاية أبيها بالسفها قياسا على البكر ومثل الاب  
 الوصي فيمن في ولايته من بكر أو ثيب مولى عليها اه فالشرط حيث أن يكون مولى عليها بكرا أو ثيبا  
 لا محبرة فقط كما في عتي لان المحبرة قد تكون ثيبا غير مولى عليها اه بن (قوله ولو ازيد) أي ولو كان جهازها  
 المشتري او المعتاد ازيد (قوله ويتبع عافيه وفاء) أي بالجهاز المشتري او المعتاد (قوله وان خالفته الابنة)  
 أي هذا اذا وافقته على ما ادعاء من انه عارية بل وان خالفته بأن قالت انه غير عارية بل هو لي (قوله فان أشهد  
 ولو قبل مضى السنة الخ) اذ واللعال أي فان أشهد والحال انه قبل مضى السنة بأن أشهد عند البناء أو قبله  
 أو بعده وقبل مضى السنة وقوله قبل قوله بعدها أي بغير بين ان كان الأشهاد عند البناء أو قبله وأما ان  
 كان بعد البناء وقبل مضى السنة فيمين (قوله في ثلثها) أي فهو نافذ في ثلثها (قوله رد ما زاد الخ) أي  
 ان لم يحصل منه اعارته (قوله هنا) أي وأما في غيرها من الزوج رد الجميع (قوله عن بقية الورثة) أي  
 ورثة أبيها (قوله أو أشهد الاب بذلك) أي بأن ذلك الجهاز الزائد على مهرها ملك لها (قوله بعد ذلك) أي  
 الأشهاد (قوله بعد الأشهاد) الاول حذفه لا غناء قوله بعد ذلك عنه (قوله ووضعها عند كامها وأشهد على  
 ذلك) أي على أمه ملك للبنت وذكروا الأشهاد في هذه في نظير والصواب اسقاطه لان الأشهاد اذا وقع  
 لا يشترط معه الحواز كما يدل عليه قوله قبل هذا أو أشهد لها وهذا قسمه فلا يشهد فيه وانما معناه أن  
 ما اشتراه الاب وسماه لها او سبه اليها ووضعها عندها أو عند كامها فانها تختص به اذا أفر الورثة أنه سماه  
 لها أو شهدت بينة بذلك وهذا غير الأشهاد قبله قال الناصر القاني ولعل ما هنا من الاكتفاء بالتسمية بخصوص  
 بالشورة لان الغالب أن لشيرة انما تشتري وتسمى للبنت بقصد الهبة والتملك والافقد نقل في التوضيح  
 وغيره عن كتاب ابن مزين في الهبة في رجل قال لولده اجعل في هذا الموضع كرمًا أو جنانًا أو ابن فيه دارا فقل  
 الابن به دأب في حياة أبيه ولا يقوى كرم ابن أو جنان ابن أن المصحة لا تستحق بذلك وهي مورثة  
 وليس للابن الا قيمة عمه متوضعا قال ابن مزين وقول الرجل في شيء يعرف له هذا كرم وولدي أو دابة ولدي  
 ليس بشيء ولا يستحق الابن فيه شيئا الا باسم دهبية أو صدقة أو بيع صغيرا كان الابن أو كبيرا وكذلك المرأة اه  
 بن (قوله وان وهبت له الصدق المسمى قبل ان تقبضه منه الخ) فان قبضته منه قبل البناء ثم وهبته له وقبله  
 أيضا مجبر على دفعه فانها حينئذ كالوهاب بعد البناء (تبرأه ويستمر الصداق ملكا له في الاولى) أي لصحة  
 الهبة قال المتطفي ولا من أشهاد الزوج بالتبطل قال وهو في معنى الميازاة فلاومات قبله بطلت الهبة  
 على قول ابن القاسم وبه العمل اه بن (قوله جبر على دفعه أمله) أي احتمال التواطؤ على ترك الصداق ويعرى

لها بعد الأشهاد (أو اشتراه الاب لها ووضعها عند) غيره (كامها) وأشهد على ذلك وأقرأ رث بذلك (وان وهبت) البضع  
 الرشيدة (له) أي للزوج بعد العقد وقبل البناء (الصدق) المسمى قبل آتية ضه منه (أو) وهبت له من خالص مالها قبل العقد أو بعده  
 (ما) أي ثيبا (يصدقها به قبل البناء جبر على دفعه أمله) وهو ربع دينار أو ثلاثة دراهم حيث أراد الدخول فان طلق فلا شيء عليه في  
 الصورتين ويستمر الصداق ملكا له في الاولى ووردها في الثانية



(و) ان وهبته له (بعده) أي بعد البناء (أو) وهبت له (بعضه) ولو قبل البناء (الموهوب كالعدم) ومعناه في الفرع الاول أنه لا يؤثر خلافاً في الثاني ان الباقي هو الصداق فان كان أقل من ربع دينار وكان قبل البناء جبر على تكميله والا فلا واستثنى من قوله وبعده قوله (الا أن تهبه) شيئاً من صداقها قبل البناء أو بعده (على) قصد (دوام العشرة) معها فطلقها أو فسخ النكاح لفساده قبل حصول مقصودها فلا يكون الموهوب كالعدم بل يرد لها (كعطية) مصدر مضاف للمفعول أي أن الزوجة اذا أعطت (٣٨٩) زوجها ما لا غير الصداق (ذلك) أي

البضع عن الصداق بالكلية (قوله وان وهبت له بعده) أي وان وهبت له الصداق بعد البناء قبل ان تقبضه منه أو بعد أن قبضته منه (قوله أنه لا يؤثر خلافاً) أي في الصداق فإذا طلقها بعد ذلك فلا شيء لها عليه (قوله فان كان أقل) أي فان كان الباقي بعد الهبة أقل من ربع دينار وقوله وكان قبل البناء أي وكان ما ذكر من الهبة قبل البناء وقوله جبر على تكميله أي ان أراد الدخول والطلاق وأعطاه نصف ما بقي بعد الهبة كما اذا تزوجها ابتداءً بأقل من الصداق الشرعي (قوله والا فلا) أي والابان كانت الهبة بعد البناء فلا يلزمه شيء (قوله واستثنى من قوله وبعده الخ) الصواب أنه مستثنى من جميع ما سبق لأن قوله وبعده فقطاه بن وحاصله أنه اذا وهبت له الصداق بعد البناء ولم تقبضه أو وهبت له قبل البناء وبعد ما قبضته أو قبل قبضه على دوام العشرة أو على حسنهما وثبت ذلك بالبينه أو قرأت الاحوال ثم انه طلقها بعد البناء قبل حصول مقصودها وأظهر بعد البناء فساد النكاح ففسخ لذلك فلا يكون الموهوب كالعدم بل يرد لها (قوله هذا) أي رجوعها عليه بما أعطته اذا فارقها بالقرب بان كان قبل تمام سنتين وقوله وأما بالبعد أي وأما اذا كانت المفارقة ملتبسة بالبعد بان كانت بعد سنتين فلا ترجع الخ واعلم أن هذا التفصيل ذكره اللخمي وابن رشد ونص عليه في سماع أشهب فيما اذا أعطته مالا أو أسقطت من صداقها على أن عسكها ففارقها أو فعلت ذلك على أن لا يتزوج عليها فطلقها أما اذا فعلت ذلك على أن لا يتزوج عليها أو لا يتسرى فتزوج أو تسرى فقال ح في الالتزامات ظاهر كلامه في المدونة أنه ان تزوج عليها أو تسرى فيها أن ترجع عليه سواء كان ذلك بالقرب أو بالبعد وصرح بذلك اللخمي وهو ظاهر كلام المتبطين وابن قحون ولم أقف على خلاف في ذلك الا ما أشار اليه في التوضيح في الشروط وقله عن ابن عبد السلام أنه ينبغي أن يفرق في ذلك بين القرب والبعد كما فرقوا في المسائل السابقة وظاهر كلامهما أنهم ما لم يبقا على نص في ذلك انظر بن (قوله وهذا ما لم يكن فراقها لغير تزات به أي أن محل رجوعها عليه بالعطية اذا فارقها عن قرب اذا لم يكن فراقها لغير تزات به لم يتمد الخلف فيها وهو صادق بما اذا كان طلاقها لغير تزات به أو لغير تزات به وتعمد الخلف فيها فالاولى كالوطقة ابتداءً لتساجر والثانية كالوعلق الطلاق على دخوله الدار ثم أعطته مالا على دوام العشرة فدخل الدار بعد ما ترجع عليه بما أعطته فيهما وأما ان قال ان دخلت الدار بضم التاء فانت طالق فدخل ناسياً أو علق الطلاق على دخولها فدخلت لم ترجع عليه بشئ وقوله خلافاً للخمى أي القائل انها ترجع عليه اذا فارقها عن قرب ولو كانت المفارقة لاجل عين لم يتمد الخلف فيها قال بن وهذا القيد لا يصح وهو غير ظاهر فان قصارى الامر أن يكون الفراقهما كالفسخ لانه جبري فيهما وقد ذكر في الفسخ الرجوع فان ظاهر حديث قول اللخمي لا قول أصبغ اه كلامه (قوله ولم ترجع عليه الا أن تبين الخ) قال أبو الحسن ولا ترجع الزوجة على الموهوب له وفي كتاب محمد ترجع عياض قيل معنى ما في المدونة أم وهبته مطلقاً وقالت الموهوب له اقبض من زوجي ووضرحته أن الهبة من الصداق كان لها الرجوع عليه كما قال محمد وحل ابن يونس ما في النكاح ابن علي الخلاف اه ونحو ما لابن يونس للخمى وقصر المصنف على الاول باوفاق ابن قولته اذا كان الثلث يحمل جميع ما وهبته أي ثلث مالها (قوله والا بطر جميعه الا أن يحجزه الزوج) ما ذكره من أن الثلث اذا لم يحمل جميعه بطل الجميع الا أن يحجزه الزوج مثله في خش وعقب وره من بان الذي يفيد كلام اللخمي وعبد الحق أن هبتها ماضية مطلقاً ولا كلام للزوج فيها لخروج الزوجة من عصمتها وهذا مذهب ابن القاسم في المدونة انظر بن (قوله

لدوام العشرة (فسخ) النكاح لفساده حراً عليه فترجع ما أعطته له وأخرى لو طلق اختياراً هذا اذا فارق بالقرب وأما بالبعد بحيث يرى أنه حصل غرضها فلا ترجع وفيما بين ذلك ترجع بقدره وهذا ما لم يكن فراقها لغير تزات به لم يتمد بها والا فلا رجوع خلافاً للخمى ولما بين حكم هبة الرشيدة شرع في بيان حكم هبة السفينة فقال (وان أعطته سفينة ما نسكحها به) فدرم مهر مثلها أو أكثر ثبت النكاح (و) لكن (يعطيها من ماله) وجوباً (مثله) أي مثل ما أعطته ويحبر ان امتنع فان أعطته أقل من مهر مثلها رده لها وأعطاه من ماله صداق مثلها لان غير الاب المجبر ليس له عقد بدون صداق المثل (وان وهبت له أي الرشيدة وان كان خلاف سياقه لانها التي تعتبر هبتها فأنكل

(٣٧) - دسوقي في ١ على ظهور المعنى أي وهبت الرشيدة صداقها الذي أعطاه الزوج لها (لاجنبي) أي غير الزوج (وقبضه) منها أو من الزوج (مطلق) لزوج قبل البناء (تبعها بنصفه) (و) ترجع (عليه) أي على الموهوب له ما غرمت له للزوج (الا أن تبين) له (أن الموهوب صداق) وينبغي أن علمه كيانها فان بينت أو علم رجوعت عليه بنصفه فقط وأما انصف الذي ملكته بالطلاق فلا ترجع به وكلام المصنف فيما اذا كان الثلث يحمل جميع ما وهبت له والابطل جميعه الا أن يحجزه الزوج ولا يخالف قوله في الخرج وله رد الجميع ان تبرعت برائد المقتضى للصحة حتى يرد الزوج لأن ما أتى في تبرعها في خاص مالها وهذا الزوج قد طلق ففسد تبرعها بما نصفه للزوج



(وان لم يقبضه) الموهوب له الاجنبي وطلقت قبل البناء (أجبرت هي) على امضاء الهبة للموهوب له معسرة كانت يوم الهبة أو الطلاق أو موسرة ويرجع الزوج عليها بنصف الصداق في مالها (و) يجبر (المطلق) أيضا على انفاذ هبتها (ان أيسرت يوم الطلاق) فان أعسرت يومه لم يجبر هو وله التمسك بنصفه فهو شرط (٣٩٠) في جبره فقط وأما هي فتجبر مطلقا (وان خالعت) الرشيدة قبل البناء (على كعبه) وفرس

وثوب (أو) على (عشرة) من الدنانير مثلا (ولم تقل) هو (من صداقي) فلا نصف لها) من الصداق وتدفع ما خالعت به من مالها زيادة على الصداق (ولو) كانت قبضته رده (ودفعت ما ذكر من مالها) زيادة عليه (لان قالت طلقني على عشرة) ولم تقل من صداقي أيضا فطلقها فلها جميع النصف وتدفع ما وقع عليه الطلاق فقط (أو لم تقل) صوابه أو قالت خالعتي أو طلقني على عشرة (من صداقي فنصف ما بقي) يكون لها بعد اخذ العشرة في المستثنين فهما مفهوما اللتين قبلهما (وتقرر) الصداق (بالوطء) هذا قسم قوله وان خالعت أي قبل البناء كما مر فان خالعت بعد على عشرة ولم تقل من صداقي فتدفع ما سمي له فقط والصداق كله لها لتقرر بالوطء (ويرجع) الزوج عليها بنصف القيمة (ان أصدقها) من قرابتها (من يعلم) هو (يعتقه عليها) فعتق ثم طلقها قبل البناء وأحرى ان لم يعلم وسواء فيهما علت أم لا ويعتق الرقيق عليها

وان لم يقبضه الموهوب له الاجنبي أي لا منها ولا من الزوج (قوله ان أيسرت يوم الطلاق) أي أن أيسرت بالنصف الذي وجب للزوج قاله أبو الحسن فلا يشترط يسرها يوم الطلاق بالجمع اتطرين (قوله ان أيسرت الخ) أي لأنه لا ضرر على المطلق حينئذ لأنه يرجع عليها بحقه (قوله وله التمسك) أي وله حبس نصفه لحقه قبلما يلحقه من الضرر في انفاذها حينئذ والحاصل أنها ان كانت موسرة يوم الطلاق بأن كان عندها مال غير الصداق الموهوب كانت موسرة يوم الهبة أيضا أم لا فانها تجبر هي وزوجها المطلق على انفاذ الهبة للموهوب له ويرجع الزوج عليها بنصف الصداق في مالها فان صورتان وان كانت معسرة يوم الطلاق أيسرت يوم الهبة أم لا فتجبر على دفع نصفها للموهوب له وأما المطلق فلا يجبر وله التمسك بنصفه ولا يتبعها الموهوب له بنصف الزوج وله امضاء الهبة ويتبعها بنصفه في ذمتها والحاصل أنها تجبر على دفع نصفها مطلقا لانها مالكة للنصف في الصداق يوم الهبة وأما الزوج فلا يجبر الا اذا كانت موسرة يوم الطلاق (قوله وان خالعت) أي قالت له خالعتي على كذا (قوله فلا نصف لها) أي لان لفظ الخلع يقتضي ترك كل مالها عليه من الحقوق وزادته ما التزمته من عندها عند ابن القاسم وقصره أشهب على العصمة والمهر كدين فيكون لها نصف الباقي قال اللخمي في تبصرته وهو أحسن لكن الذي شهروه المصنف وغيره الاول والخلاف اذا خالعت قبل البناء وأما بعد البناء فقد رسخ المهر عليه ومفهوم قوله ولم تقل من صداقي أنها لو قالت من صداقي لكان لها نصف ما بقي كما لو كان صداقها ثلاثين وقالت خالعتي على عشرة من صداقي لكان لها نصف ما بقي بعدها وهو عشرة من عشرين (قوله ولو كانت قبضته رده) أي خلافا لما في كتاب ابن حبيب عن أصبغ من أنها تفوز بما قبضته (قوله فهما) أي قوله لان قالت طلقني على عشرة أو قالت من صداقي وقوله اللتين قبلهما أي وهما قوله وان خالعت على كعبه أو عشرة ولم تقل من صداقي (قوله والصداق كله لها) أي سواء قبضته الزوجة أولا (قوله ويرجع الزوج عليها بنصف القيمة أو أصدقها الخ) أي لأنه لما خرج من يده لاجل البضع واستقر ملكها عليه وانتفعت بعقوبتها كان كاشرا ثمانية (قوله من يعلم يعتقه عليها) أن كما اذا أصدقها أحدا من أصولها أو من فصولها أو من حاشيتها القريبة كاخيا وأختها (قوله وسواء فيهما علت) أي وقت العقد أنه يعتق عليها أو لم تعلم فيرجع الزوج عليها بنصف القيمة في هذه الصور الأربع وهي علمها وجهلها وعلمها دونها وعكسه إلا أنه في الثلاثة الاول يرجع عليها بنصف القيمة اتفاقا وفي الصورة الرابعة وهي علمه دونها يرجع عليها بنصف القيمة على قول مالك المرجوع عنه وبه أخذ ابن القاسم واقتصر عليه المصنف والقول المرجوع اليه أنه اذا أصدقها من يعتق عليها وهو عام دونها لم يرجع عليها بشئ بل يعتق العبد عليه وترجع عليه بنصف القيمة اذا طلقها قبل البناء وعليه اقتصر ابن الحاجب ووجه ذلك القول أنه لما علم عدم استقرار ملكها عليه فقد دخل على الاعانة على العتق فلورجع كان رجوعا عما أراد (قوله وهل ان رشت الخ) نص المدونة ان تزوجها بمن يعتق عليها عتق عليها بالة فقد فان طلقها قبل البناء رجعت بنصف قيمته وظاهرها سواء كانا عاقلين بعته عليها أو جاهلين لذلك أو علم أحدهما بذلك دون الآخر ثم ان قولها عتق عليها بمجرد العقد ظاهره كانت رشيدة أو سفية أو مجبرة وبه قيل وقيل ان كلامها مقيد بما اذا كانت رشيدة لان كانت سفية أو مجبرة فلا يعتق عليها بمجرد العقد والى هذا الخلاف أشار المصنف بقوله وهل الخ أي وهل عتقه عليها في الصور الأربع على المرجوع عنه أو في الصور الثلاث على المرجوع اليه ان رشت سواء علم الولي بعته عليها أم لا لان علمه غير معول عليه والمعول عليه اذنها ولما أذنت له أن تزوجها بعبد كانت مجوزة لكونه يعتق عليها (قوله لان كانت سفية أو مجبرة) أي فلا يعتق عليها علم الولي بأنه يعتق عليها أم لا (قوله وصوب) المصوب لاختصاص العتق بالرشيدة ابن يونس وعياض وأبو الحسن والمفيد لا قول بالاطلاق لعدم علم الولي هو ان رشت ونصه وان تزوجها بمن يعتق عليها عتق عليها بمجرد العقد علما أو جهلا أو أحرارا كانت

في الصور الأربع والولاء لها (وهل) العتق عليها في الأربع (ان رشت) لان كانت سفية أو مجبرة (وصوب أو مطلقا) أو مضمومة نشط أشاره بقوله (ان لم يعلم الولي) للسفية بالعتق عليها (أو يبلان)



والمسئلة الاولى مبنية على هذه فالاولى تقديم هذه على اورد كرم مفهوم ان لم يعلم الولي لما فيه من التفصيل بقوله (وان علم) الولي (دونها) الوجه حذفه لان المدار على علمه علمت أم لا (لم يعتق عليها) جزما (وفي عتقه عليه) أي على الولي وعدم العتق (قولان) وعلى العتق عليه يرجع كل من الزوج والزوجة عليه لان الفرض أنه طلق قبل البناء وعلى عدم العتق يكون رقيقا للزوج ويغرم لها نصف قيمته ولا يكون رقيقا لهما اذا لابقى في ملكهما من يعتق كله أو بعضه عليها (وان جنى العبد) الصداق حال كونه (في يده) أي الزوج قبل أن يسلمه لها وأولى في يدها (فلا كلام له) أي الزوج وانما الكلام لها (وان أسلمته) للمعنى عليه (٣٩١) فطلقها قبل البناء وكان الاول

التفريع بالقاء (فلا شيء له) أي للزوج من العبد ولا نصف قيمته عليها لانه كانه هلك بسماوى (الا أن تحسب في اسلامه بأن تكون قيمته أكثر من أرض الجناية (فله) أي للزوج (دفع نصف الارش) للمعنى عليه (والشركة فيه) أي في العبد بالنصف وله اجازة فعلها ولا شيء له فيه (وان فدته بارشها) أي أرض الجناية (فاقل لم يأخذه) الزوج أي لم يأخذ نصفه منها (الا بذلك) أي يدفع نصف الفداء (وان زاد على قيمته و) ان فدته (أكثر) من أرشها (فكالحبابة) فخير الزوج بين ان يحجز فعلها ولا شيء له منه وبين ان يدفع لها نصف أرض الجناية فقط دون الزائد ويأخذ نصف العبد فيكون شريكا لها فيه (ورجعت المرأة) على الزوج (عما) أي بجميع الذي أنفقت

أوثيا وهذا في البكر ان لم يعلم الاب أو الوصى والام يعتق عليها وفي عتقه عليه قولان (قوله والمسئلة الاولى) أي وهي مسئلة رجوعه عاينها بنصف القيمة وقوله مبنية على هذه أي على هذه المسئلة وهي مسئلة عتقه عليها وقوله فالاولى تقديم هذه عليها أي كما فعل في المدونة وقد علمت نصها (قوله وانما الكلام لها) أي فان شاعت دفعت أرض الجناية وأبقته وان شاعت أسلمته للمعنى عليه في الجناية (قوله بأن تكون قيمته أكثر من أرض الجناية) أي كالمو كانت قيمته ثلاثين وأرض الجناية عشرين وقوله فله دفع نصف الارش أي وهو عشرة في المثال (قوله ورجعت المرأة الخ) ذكر ابن غازي أن في بعض النسخ ورجعت المرأة في النسخ قبله بما أنفقت الخ (قوله وجاز عفواي البكر) الاول عفواي المجردة أي سواء كانت بكرا أو ثيبا صغرت كما يشير لذلك كلام الشارح وقوله دون غيره أي دون غير الاب ولو كان وصيا مجبرا وخسر الاب بذلك لشدة شفقته دون الوصى وغيره من الاولياء (قوله عن نصف الصداق) أي وأولى عن أقل منه (قوله أو يعفو الذي بيده عقدة النكاح) حمله أصحابنا على الا - وجهه أبو حنيفة على الزوج يعفو عن التطهير لانه الذي بيده حل النكاح لانه طلق (قوله وقوله) أي وجاز العفو قبل الطلاق لمصلحة كعسر الزوج فيخفف عنه بطرح البعض (قوله لا بعد الدخول) أي لا يجوز للولي أن يعفو عن بعض الصداق بعد الدخول ان رشدت لانها الماصارت ثيبا صار الكلام لها فان كانت سفينة أو صغيرة فالكلام للاب وحينئذ فله أن يعفو عن بعض الصداق لمصلحة كذا في خش وعيق وهو غير صواب اذا لحق أنه لا عفوله بعد الدخول سواء كانت رشدا أو لا في سماع محمد ابن خالد أن الصغيرة اذا دخل بها الزوج واقتضاها ثم طلقها قبل البلوغ أنه لا يجوز العفو عن شيء من الصداق لأن الاب ولا منها قال ابن رشد وهو كما قال لانه اذا دخل بها الزوج واقتضاها فقد وجب لها جميع صداقها بالمسيس وليس للاب أن يضع حقا قد وجب لها الا في الموضع الذي أذن له فيه وهو قبل المسيس لقوله تعالى وان طلقتموهن من قبل أن تمسوهن الآية واذا تمتع العفو في الصغيرة بعد الدخول في السفينة أخرى اه بن وكذا لا يجوز العفو عن شيء من الصداق بعد الموت ولو قبل البناء كان نص عليه المازري ذكره شيخنا (قوله وقبضه مجبر) أي وهو الاب في ابنته البكر ولو عانسوا والنيبان صغرت والسيد في أمته بالغة أم لا ثيبا أم لا (قوله ووصي) أي أو صاه الاب بانسكا حها وأمره مجبرها أو عينه الزوج (قوله وكذا ولي سفينة) أي المولى على النظر في مالها سواء كان له تولية العقد كلاب أولا كالأجنبي فولي العقد فقط لا يقبض صداقها ولو كان أبا أو أبا فان كانت السفينة مهمة فلا تقبض صداقها كما قال ابن عرفة بل يرفع أمرها للحاكم فان شاء قبضه واشترى لها به جهازا وان شاء عين لها من يقبضه ويصرفه فيما يأمر به مما يجب لها فان لم يكن حاكم أولم يمكن الرفع اليه أو خيف على الصداق منه خسر الزوج والولي والشهود فيشترون لها بصداقها جهازا ويدخلونه بيت البناء كما ذكره المنيطي وابن الحاج في نوازله عازيا بذلك لما لا اتضر من (قوله وصي المال) أي الوصي الذي أو صاه الاب أو أقامه القاضي على النظر في مالها أي وأما الوصي الذي أو صاه الاب بالاجبار أو عين له الزوج فهو مندرج في المجبر (قوله ولولم تقم بينة) ظاهره على التلف فدر عليه أن قوله وحلف مشكل مع ما قبله المبالة لانه اذا قامت له بينة على التلف صدق من غير عين على أن تصديقهما عند قيام

على عبد) صداق (أو غرة) ثم تبين فساد النكاح ففسخ قبل البناء وما من من أنها ترجع بنصف نفقة الثمرة والعبد في النكاح الصحيح حيث طلق قبل البناء (وجاز عفواي البكر) المجبرة كالنيب الصغيرة دون غيره (عن نصف الصداق قبل الدخول وبعد الطلاق) لقوله تعالى الا أن يعفون أو يعفو الذي بيده عقدة النكاح لا قبل الطلاق فلا يجوز عند مال (ابن القاسم وقوله لمصلحة وهل) هو (وفان) لقول الامام بحمله على غير المصلحة أو خلاف بحمله على ظاهره (تأويلان) لا بعد الدخول ان رشدت وقبضه (أي الصداق) (مجبر ووصي) وكذا ولي سفينة غير مجبرة ويجوز أن يكون المراد بالوصي وصي المال وهو غير مجبر بدليل عطفه على المجبر فيشمل ولي السفينة غير المجبرة ويكون الوصي المجبر اذا خلا فبقا قبله فتأمل (وصدقا) أي المجبر والوصي في دعوى تلفه أو ضياعه بلا تقريط (ولولم تقم بينة) وكان مما يغاب عليه ومصيبته من الزوجة فلا يرجع لها على زوج ولا غيره



(وحلقا) ولو عرف بالصالح (ورجع) الزوج عليها بنصفه (انطلقها) قبل البناء وهو عما يغاب عليه ولم تقم بينة على هلاكه (في مالها ان أسرت يوم الدفع) أي دفع الزوج الصداق لمن له قبضه من تقدم ولو أسرت يوم القيام وهي مصيبة نزلت بها فان أسرت يوم الدفع لم يرجع لزوج عليها بشئ ومصيبته منه ولو أسرت بعد ذلك (وانما يرثه) أي المجرى والوصي من الصداق أحداً مورثاً لثلاثة (شراء جهاز) به يصلح لحالها (تشهد بينة بدفعه لها) معانية قبضها له (أو أحضاره يثبت البناء) وتشهد البينة بوصوله له (أو توجيهه) بأن طابت الجهاز موجهاً (إليه) أي إلى بيت البناء وان لم (٣٩٣) يصحبوه إلى البيت ولا تسمع حينئذ دعوى الزوج أنه لم يصل إليه وأتى بالحصر للإشارة إلى أن من له قبضه لو دفعه للزوجة عيناً لم يبرأ ويضمنه للزوج (والا) يكن لها مجبر ولا وصي ولا مقدم قاض (فالمرأة) الرشيدة هي التي تقبضه فان ادعت تلفه صدقت بيمين ولا يلزمها تجهيزاً بغيره (وان قبض) أي قبضه من ليس له قبضه عن تقدم من غير توكيلها له في القبض فتلف فهو مستعد في قبضه والزوج متعدي في دفعه له فان شاعت (اتبعت) المرأة لضمائه بتعديه (أو) اتبعت (الزوج) فان أخذته منه رجع به على الولي بخلاف العكس فقرار العزم على الولي (ولو قال الأب) ومن له ولاية قبضه من ولي أو زوجة (بعد الاشهاد) عليه (بالقبض) للصداق من الزوج أي بعد الاشهاد عليه بأنه أقر بأنه قبضه منه ثم قال (لم أقبضه) منه وانما اعترفت بذلك وثقة مني

البينة أمر ضروري لا يحتاج للنص عليه وأجاب بعضهم بأن الواو في قوله ولو لم تقم بينة للحال وقر بالمتن بتعريف آخر وحاصله أنهما إذا ادعيا قبضه من الزوج وأنه تلف فأنهما يصداقاً بالقبض فيبرأ الزوج هذا إذا قامت بينة على القبض بل ولو لم تقم عليه بينة وهو قول مالك وابن القاسم ومقابل له لا شهب عدمها ويغرم الزوج للزوجة صداقها بالمبالغة من حيث براءة الزوج خلافه لا شهب وتعلم أن الذي لم تقم عليه البينة هو القبض لا التلف وقوله وحلف أي على التلف لا على القبض كذا حمل المواق وعلى هذا التقرير قال المالقة صحيحة وحمل الخلاف بين ابن القاسم وأشهب إذا ادعيا التلف قبل البناء وأما بعد البناء فلا خلاف في براءة الزوج باقرارهما بقبضه انظر بن (قوله وحلقا) أي لقد تلف أو ضاع بغير تفریط ولا يقال فيه تحليف الولد لوالده وهو ممنوع لانا قول قد تعلق به حق للزوج وهو الجواز به فان كانت سفينة مهملة وعقد لها الحاكم وقبض صداقها وادعى تلفه فهل يحلف من حيث أنه ولي من حيث أنه مالك أم لا وهو الظاهر أنه خش (قوله بنصفه) أي بنصف الصداق الذي دفعه لمن له قبضه لانه كالتوكيل لها (قوله ولم تقم بينة على هلاكه) وأما ان قامت على هلاكه بينة مطلقاً أو لم تقم وكان مما لا يغاب عليه فلا رجوع له عليها كادت موسرة يوم دفع أو معسرة لان ضمانه منهما (قوله وانما يرثه) أي بالنسبة لدفع الصداق لها فلا ينافي ما تقدم من أنه إذا ادعى تلفه أو ضياعه فانه يصدق (تنبيه) قال ابن عرفة ابن حبيب للزوج سؤال الولي فيما صرف نقده فيه من الجواز وعلى الولي تفسير ذلك ويحلفه ان اتهمه (قوله تشهد بينة بدفعه لها) أي في بيت البناء أو في غيره وان لم تقم بقبضه (قوله ومعانية الخ) عطف تفسير (قوله إلى أن من له قبضه) أي من الأب والوصي وولي السفينة وقوله إذا دفعه للزوجة أي المحجور عليها أو أم الرشيدة فسيأتي أنها تقبضه بنفسها أو توكل من يقبضه وقوله لم يبرأ أي ولو اعترفت الزوجة المذكرة بأخذ من الولي المذكور وصرفته على نفسها أو تلف منها (قوله ويضمنه للزوج) أي لا يشتري له به جهازاً (قوله فالمرأة الرشيدة هي التي تقبضه) أي ولا يقبضه وليها إلا بتوكيلها (قوله ولا يلزمها تجهيزاً بغيره) أي فتصديقه بالنظر لعدم لزوم التجهيز به وأما بالنظر لرجوع الزوج عليها بنصفه إذا طلق قبل البناء ولا تصدق فيما يغاب عليه ولم تقم على هلاكه بينة والا كان الضمان منهما (قوله حلف الزوج في كالعشرة الايام) فان نكل الزوج ردت اليمين على الولي ان كانت دعوى تحقيق فان نكل الولي فلا رجوع له وان حلف أخذه من الزوج وان كانت دعوى اتهام غرم الزوج بمجرد نكوله ولا ترد اليمين على الولي

(فصل اذا تنازعا في الزوجية) أي ولو كانا طارئين على المذهب وضمير تنازعا للتنازع بين المفهومين من تنازعا أو للزوجين باعتبار دعواهما وقوله في الزوجية أي من حيث اثباتها ونفيها فلا حاجة لما قيل انه من باب التغليب لان المدعى للزوجية أحدهما والاخر نفيها (قوله بان ادعاهما أحدهما) أي بأن ادعى رجل على امرأة أنها زوجته وأنكرت أو ادعت امرأة على رجل أنه زوجها وأنكر (قوله ثبت بينة) أي بملدعيها منهما كان المدعى لها الرجل أو المرأة وقوله ثبت بينة أي لا يقر ردهما بعد تنازعهما فلا يقال ان كلام المصنف لا فائدة فيه لان كل شئ قامت عليه البينة فانه يثبت بها وحاصل الجواب أن فائدته نفي ثبوته بغيرها أو يقال فائدته أن

بالزوج وظنى فيه الخير لم تسمع دعواه بعدم القبض ويؤخذ باقراره (حلف الزوج) لقد أقبضته له أو لقد قبضه ان يترتب كان الامر قريباً من يوم الاشهاد بأن كان (في كالعشرة الايام) فادونها من يوم الاعتراف بالقبض وأدخلت الكاف الخمسة زيادة على العشرة فما زاد على نصف شهر صدق الزوج في دفعه له بلايين (فصل) ذكر فيه حكم تنازع الزوجين في النكاح من أصله أو الصداق قدراً أو جنساً أو صفة أو اقتضاء أو متاع البيت وما يتعلق بذلك فقال (اذا تنازعا في الزوجية) بان ادعاهما أحدهما وأنكرها الاخر (ثبت بينة) فاطعة بان شهدت على معانية العقد بل

بالتزوج وظنى فيه الخير لم تسمع دعواه بعدم القبض ويؤخذ باقراره (حلف الزوج) لقد أقبضته له أو لقد قبضه ان يترتب كان الامر قريباً من يوم الاشهاد بأن كان (في كالعشرة الايام) فادونها من يوم الاعتراف بالقبض وأدخلت الكاف الخمسة زيادة على العشرة فما زاد على نصف شهر صدق الزوج في دفعه له بلايين (فصل) ذكر فيه حكم تنازع الزوجين في النكاح من أصله أو الصداق قدراً أو جنساً أو صفة أو اقتضاء أو متاع البيت وما يتعلق بذلك فقال (اذا تنازعا في الزوجية) بان ادعاهما أحدهما وأنكرها الاخر (ثبت بينة) فاطعة بان شهدت على معانية العقد بل



بأن يقول لم نزل نسميهم  
من الثقات وغيرهم أن  
فلان زوج لفلانة أو  
أن فلانة امرأة فلان  
(بالدف والدخان) أي  
مع معاينتهما ويحتمل  
أنهما من جهة مسموعهم  
وعلى كل حال فلا ينبغي  
اعتباره قيداً اذ يكفي  
السماع الفاشي من  
الثقات وغيرهم ولو غير  
اعتبارهما ويحتمل أن  
المعنى شهدا بالسماع  
الفاشي بهما فأولى  
معاينتهما بأن قال لم نزل  
نسميهم أن فلانة زمت  
لفلان أو عمل لها الولية  
وهو جيد لانه نص على  
المتوهم (والا) بأن  
لم يوجد بينة بما ذكر  
(فلا بد من) على المدعي  
عليه المنكر لان كل  
دعوى لا تثبت الا  
بعدلين فلا بد من مجردها  
(ولو أقام المدعي شاهداً)  
اذ لا ثمة لتوجهها على  
المنكر اذ لو توجهت عليه  
فمن كل لم يقض بالشاهد  
والنكول أي لا يثبت  
النكاح بذلك (وحلفت)  
المرأة (معه) أي مع  
شاهدها بالزوجة اذا  
ادعت بعدم موته أنه  
زوجها (وورثت) لان  
الدعوى آلت الى مال  
ولو كان ثم وارث معين  
ثابت النسب على أرجح

ينترتب عليه ما بعده (قوله ولو بالسماع) أي ولو كانت شهادتهما بالسماع واعلم أن بينة السماع لا بد أن تكون  
مفصلة كينة القطع بأن تقول سمى لها كذا التقدمه كذا والمؤجل كذا وعقد لها ولم افلان كافي عبارة  
المتطبی التي نقلها ح فلا يكفي الا جال في واحدة منهما اه بن ورد المصنف بل وعلى ما قاله أبو عمران انما  
تجوز شهادة السماع اذا اتفقا على الزوجية والحاصل أنهما اذا تنازعا في أصل النكاح فانه يثبت بالبينة  
المعينة للعقد اذا فصلت اتفقا وهل يثبت بينة السماع أو لا فقال أبو عمران لا يثبت وقال المتطبی يثبت  
بينة السماع بالدف والدخان وعلى هذا مشى المصنف ورد بل وعلى أبي عمران (قوله أي مع معاينتهما) الاولى  
أي مع معاينة أحدهما الا أن يقال ان في الكلام حذف مضاف ومن هذا يعلم أن الباع في كلام المصنف  
والمتطبی بمعنى مع والواو بمعنى أو وحاصله ان البينة اذا سمعت سماعاً فاشياً من العدول وغيرهم بالنكاح  
وعاينت الدف أو الدخان وأدوا الشهادة على وجه السماع من الغير فانه يكفي (قوله ويحتمل انهما من جهة  
مسموعهم) أي بأن يقول لم نزل نسميهم من الثقات وغيرهم أن فلان زوج فلانة وانها زمت له أو عمل لها ولية  
(قوله اذ يكفي السماع الفاشي) أي بالنكاح وقوله ولو غير اعتبارهما أي ولو لم تعين البينة واحداً منهما ولو لم  
يحصل السماع بواحد منهما (قوله فأولى معاينتهما) أي بأن يقول لا تشهد أن فلانة زمت لفلان أو تشهد أنه  
عمل لها الولية وقد شاهدنا ذلك والحاصل أن كلام المصنف يحتمل احتمالات ثلاثة وكلها صحيحة (قوله ان  
فلانة زمت لفلان) راجع للسماع بالدف وقوله أو عمل لها الولية راجع للسماع بالدخان (قوله نمر على  
المتوهم) أي لانه اذا ثبتت الزوجية بشهادتهما بالسماع والدف والدخان فتثبت شهادتهما بمعاينتهما لهما  
بالاولى (قوله والا فلا بد من المدعي عليه المنكر) أي ولو كانا طارئين على الرابح وقيل يلزمه وهو قول  
سحنون ونص ابن رشد في رسم النكاح من سماع أصبغ ولولا ذلك لكان المرأة تحت زوج وادعى رجل نكاحها  
وهما طارئان ونجرح عن اثبات ذلك لزمتها ليمس لانها لو أقرت له بما ادعاه من النكاح كانا زوجين وقيل لا بد من  
عليها لانها لو نكحت عن البين لم يلزمها النكاح اه وعز الثاني ابن عرفة المعروف المذهب والاول لسحنون  
انظر بن وعلى ما قاله سحنون من البين فان لم يحلف المنكر سجن له فان طال دين واعلم أن ما قاله سحنون  
مبنى على أن الطارئ ثبت نكاحهما باقرارهما بالزوجة مطلقاً والمشهور تقييد ذلك بما اذا لم يتقدم  
نزاع (قوله ولو أقام المدعي شاهداً) خلافاً لقول أبي القاسم يحلف المنكر لدشهاده ذلك الشاهد (قوله اذ لو  
توجهت عليه) أي على المدعي عليه مع وجود شاهد للمدعي (قوله وحلفت المرأة معه الخ) هذه مسألة مستقلة  
لا تعلق لها بما قبلها فهي مستأنفة فان نكحت حلف من يظن به العلم من الورثة أنها غير زوجة واعلم أنه  
لا خصوصية لامرأة بذلك بل الزوج لو أقام شاهداً على نكاح ميتة فانه يحلف معه وورثها ولا صداق لها فلو  
قال المصنف وحلف معه وورث كان أحسن لشموله للصورتين وانما لم يؤخذ بالصداق مع اقراره بعدم موتها  
بزوجيتها لان الصداق من أحكام الزوجية في حالة الحياة لانه في مقابلة التمتع ولم تثبت الزوجية حال الحياة  
فلا صداق (قوله أي مع شاهداً) أي الشاهد على عقد النكاح لا على اقرار الزوج الميت وقوله وحلفت أي  
عينا واحدة مكتملة للنصاب ولا تنافي هنا بين الاستظهار لانها انما تكون في الدعوى على الميت اذا كانت بدين  
(قوله وورثت) أي على ما قال أبو القاسم لان دعوى الزوجية بعد الموت ليس المقصود منها الا المال فالتالي  
مال وكل دعوى بمال تثبت بالشاهد والبين وقال أشهب لا تراث لانه لا صداق لها لان الميراث فرع الزوجية  
وهي لا تثبت بالشاهد ولين فكذا فرفعها (قوله ولو كان ثم وارث معين ثابت النسب على أرجح القولين)  
والقول الآخر يقول محل رثتها ان لم يكن وارث ثابت النسب ولا فلان وارث وهذا القيد اعتبره ح والشيخ سالم  
والتوضيح وأقره الماصري في حاشية التوضيح وقار بن الاولى جز كلام المصنف عليه والذي نقله شيخنا العدوي  
عن بعضهم أنه لا عبرة بهذا القيد واسم تراث على كلام ابن القاسم مضطرباً واعتمد هذا رجة الله تعالى عليه (قوله  
لانه من أحكام الحياة) أي من لوازم الزوجية حال الحياة ولا يقال الارث من لوازم الزوجية حال الحياة وهي لم

القولين ولا صداق لها لانه من أحكام الحياة



وعليها العدة لخلق الله (و) لو ادعى رجل على ذات زوج أنها امرأته تزوجها قبل هذا وأقام شاهداً شهد بالقطع على الزوجية السابقة وزعم أنه شاهدان (أمر الزوج) المسترسل عليها أمر إيجاب بأن يقضى عليه (باعتزالها) فلا يقربها بوطء ولا بمقدما (أ) إقامة (شاهدان) يشهد به قطعاً مع الأول (زعم) هذا المدعى (قرب به) بحيث لا ضرر على الزوج في اعتزالها المجيشه ونفقتها مدة الاعتزال على من يقضى له بها (فان لم يأت به) أو كان بعيداً (فلاعين على) (٢٩٤) واحداً من (الزوجين) لردشها مدة الشاهد الذي أقامه وفي نسخة والأفلاعين الخ

وهي أخصر وأشمـل  
لشمولها للصورتين (و)  
لو ادعى رجل على امرأة  
خالية من الأزواج أنها  
امرأته وأن له بذلك  
بينه تشهده ولو بالسماع  
قريبة الغيبة وأكذبه  
(أمرت) أي أمرها  
الحاكم (بانتظاره) بينة  
قربت (لا ضرر على المرأة  
في انتظارها فلا تزوج  
فان أتى بها حكم عليها  
بذلك وان لم يأت بها أو  
كانت بعيدة فلا تؤمر  
بانتظاره وتزوج متى شئت  
(ثم) اذا مضى أجل  
الانتظار ولم يأت بينة  
وأمرها القاضي بأن  
تزوج ان شئت (لم تسمع  
بينته ان يحجزه قاض) أن  
يحجزه وعدم قبول  
دعواه أو بينته بعد التلوم  
حالة كونه (مدعى حجة)  
أن بينة أي يحجزه في هذه  
الحالة لان لم يحجزه  
فتسمع ولان عجزه في  
حال كونه مقراً على نفسه  
بالحجز فتسمع على  
ظاها كما أشار به بقوله  
(وظاها ان قبول)  
أي قبول بينته (ان أقر  
على نفسه بالحجز) حين

ثبت قبل الموت فقتضاه أنه لا ميراث لافلا نسلم أن الارث من لوازم الزوجية لانه يترتب على غيرها بخلاف  
الصدوق فانه لا يتسبب الا عن الزوجية (قوله وعليها العدة لخلق الله) أي والظاهر حرمتها على آباءه وأبنائه  
لدعواها وحرمة فروعها وأصولها عليه ان كان المدعى الزوجية الرجل بعدموتها كما في عقب واعلم أن  
صورة المصنف كما قال الشارح أن الدعوى بعد الموت فلا تدعى أحدهما الزوجية حال الحياة وأقام شاهداً  
واحداً ورد الحاكم شهادته لاتحاده ثم مات المدعى عليه فهل يعمل بدعوى المدعى أو لا بد من تحديد الدعوى  
لانها دعوى نكاح والدعوى التي بعد الموت دعوى مال وهذا هو الظاهر كما أن الظاهر قبول شهادة الشاهد  
الأول الذي قد رد الحاكم شهادته أولاً لانقراده كما قال شيخنا (قوله أنها امرأته تزوجها) أي وانكرت المرأة  
أن يكون قد تزوجها أصلاً (قوله يشهد به قطعاً) أي بالقطع لا على السماع لان بينة السماع لا تنفع فيمن  
تحت زوج (قوله فان لم يأت به الخ) أي وان أتى بشاهده عمل بالشهادة وبفسخ نكاح الثاني وتورد الى عصمة  
المدعى ولا يقرب الا بعد استبرأ ثم من الثاني ان كان قد وطئها (قوله الزوجين) أي الزوجه وزوجها الأول  
المدعى عليهما (قوله لشمولها للصورتين) أي صورة ما اذا كان الشاهد الثاني بعيداً أو ادعى انه قريب ولم  
يأت به واعلم أن المسئلة كما قال ح مفروضة فيما ادعى المدعى أنه تزوجها سابقاً ودخل بها وهي تنكر ذلك  
أما لو ادعى أنه تزوج بها سابقاً ولم يدخل بها فقد تقدم في ذات الوليين أن دخول الثاني يفسقها اهـ ويصح  
فرضها كما قال الشيخ سالم في ذات ولي واحد ودخول الثاني فيها لا يقيتها (قوله ولو بالسماع) أي لان الفرض  
أنها خالية من الأزواج (قوله أمرت بانتظاره) قال في الشامل وهل بحميل وجهه ان طلبه أو تحبس عند امرأة  
وبه يرى عمل المتأخرين قولان اهـ بن ونفقتها مدة الانتظار لمن ثبت له كالمسئلة السابقة (قوله وان لم  
يأت بها) أي وان مضت مدة الانتظار ولم يأت بها (قوله ثم لم تسمع الخ) حاصله انه اذا انتظره الحاكم لم يأت  
بالبينة التي ادعى قربها ثم لم يأت بها تارة يلقى السلاح ويحول بحجرت عن اثبات الزوجية وتارة ينزع ويقلل  
بينه أخرى وهي موحوشة في المحل العلاني وآتى بها طارداً ادعى أنه بينة وعجزه القاضي ثم آتى بها لم تقبل  
وهذا هو المشار به بقول المصنف ثم لم تسمع بينته ان يحجزه القاضي في حال كونه مدعى حجة أي بينة وان  
لم يحجزه وآتى بها قبلت والمعتز بالبحر اذا عجزه وآتى بها فقولان بقبولها أو عدمه والراجح عدم القبول وهذا  
هو المشار به بقول المصنف وظاها القبول ان أقر على نفسه بالحجز (قوله لم تسمع بينته) أي التي آتى بها  
سواء آتى بها قبل أن تزوج أو بعد تزوجها (قوله أي طلاق المدعى نكاحها) أشار بهذا الى أن الضمير في  
طلاقها عائداً على المتنازع فيها المفهومة من السياق لا على الخامسة ويفهم من قوله لا بعد طلاقها انه ليس  
له تزوج خامسة برجوعه عن دعواه وتكذيبه نفسه واستظهر بعض المتأخرين عدم حده اذا تزوج خامسة  
قبل طلاق واحدة من الأربع (قوله وليس انكار الزوج طلاقاً) يعني اذا ادعت المرأة على رجل أنها  
زوجته فكذبها فأقامت بينة بما ادعته ولم يأت الرجل بدفع في تلك البينة فحكم عليه القاضي  
بالزوجية فان انكاره لا يكون طلاقاً وثبت النكاح وذلك لان انكاره لا اعتقاده انه ليست زوجة بل أجنبية  
فثبت أئتمت الزمة البناء والنفقة ولا يلزمه طلاق (قوله الا أن ينوي به) أي بالانكار الطلاق والحال أنها  
أئتمت الزوجية فاذا نوى به الطلاق والحال انه أثبت الزوجية سواء كانت بينة الطلاق بالانكار قبل ثبوت  
الزوجية أو بعده فنزله الطلاق عملاً بما ثبت في نفس الامر من وقوعه حينئذ على زوجة وللزومة بكل كلام بينة

يحجزه فهذا مفهوم قوله مدعى حجة لا مقابلة والراجح عدم لقبول مطلقاً وظاها ضعيف (وليس لدى ثلاث) من لزومات  
وادعى نكاح رابعة أنكرت ولا بينة له (تزوج خامسة) بالسببة حتى ادعى نكاحها (لا بعد طلاقها) أي طلاق المدعى نكاحها وأولى  
طلاق إحدى ثلاث مآتا (وليس انكار الزوج) نكاح امرأة دعت عليه أنه زوجها وأقامت بينة ولم يأت بدفع فحكم القاضي عليه  
بالزوجية (طلاقاً) الا أن ينوي به الطلاق ويلزمه النفقة والدخول عليه انم ان تحقق أنها ليست زوجة في الواقع وجب عليه تجديد عقد



لنصل له (ولو ادعاها رجلان) فقال كل هي زوجتي (فأنكرتهما) أو صدقتهما (أو) أنكرت (أحدهما) وصدقت الآخر أو سكنت فلم  
تقر واحد (وأقام كل) منهما (البينة) على دعواه (فسخا) أي تكاحهما معا بطلقة بائنة لاحتمال صدقهما (كذات الولين) إذا جهل زمن  
العقدين كما مر ولا ينظر لدخول أحدهما بالان هذه ذات ولي واحد والآخر تنبيه الشيء (٢٩٥) بنفسه ولا ينظر لأعدلهما ولا لغيره

من المرحلات إلا التاريخ  
فانه يتطوره هنا على  
الارجح (وفي التوريت  
بأقرار الزوجين) معا  
بأنهما زوجان ثم مات  
أحدهما خلاف وهذا  
في الزوجين (غير  
الطارئين) بأن كان  
بلدين أو أحدهم  
وأما الطارئان فأنهما  
يتوارثان بأقرارهما  
بالزوجية من غير  
خلاف كما يأتي ولا  
يشترط الاقرار في الصحة  
على الارجح (و) في  
(الاقرار وارث) غيره  
ولزوج بل باخ وعم وابن  
عم ونحوهم غير معروف  
النسب ولم يعلم من المقربة  
تصديق ولا تكذيب  
(وليس ثم وارث ثابت)  
نسبه يجوز جميع المال  
بأن لا يكون وارث  
أصلاً أو وارث يحوز  
بعض المال وعدم  
التوريت (خلاف)  
وخصه المختار بما إذا  
لم يطل الاقرار وأما  
الاقرار بالولد فهو  
استلحاق في العرف  
وهو يرت قطعاً مطلقاً  
وأما الزوج فهو ما قبله  
ولو عرف نسبه لورث  
قطعاً ولو كذب المقربة

كما يأتي وأما ان لم تثبت الزوجية فلا يكون انكاره طلاقاً ولو قصد له طلاق في أحبيه والحاصل أن انكاره  
انما يكون طلاقاً إذا توى ذلك وأثبتت الزوجية عليه فإذا وجد الأمر أن لزمته طليقة لا أن ينوى أكثر  
ويحتاج لعقد إذا كان انكاره الذي توى به الطلاق قبل الدخول أو بعده وكانت العدة قد تمت (قوله أو  
صدقتهما) أي على سبيل الاحتمال إذا لم يجمع عليهما رجلان (قوله وأقام كل البينة) أي والحال أنه لم يعلم السابق  
منهما (قوله لاحتمال صدقهما) أي وأنهما زوجة لكل منهما وأنها تزوجت بهذا قبل الآخر وبالعكس  
(قوله ولا ينظر لدخول أحدهما بها) أي وحينئذ فلا يكون الداخل أولى بهما ولا بد من الفسخ كذا قال عبيد  
الحق خلافاً لابن لبابة وابن الوليد وابن غالب حيث قالوا إن دخل بها أحدهما كانت له ففعلوها كذات الولين  
انظر بن (قوله لأن هذه ذات ولي واحد) أي والدخول لا يفوت إلا في ذات الولين (قوله والاخ) أي والا  
نقل أن هذه ذات ولي واحد فلا يصح لزوم الخ (قوله إلا التاريخ الخ) فإذا أرتخا معا قضى لا قدم التاريخين  
لأنه السابق بالعقد عليها وإن أرتخت أحدهما دون الآخر فلم يعلم السابق منهما فيفسخ النكاحان بمنزلة ما لو  
تركتا معا التاريخ أو أرتخا معا في وقت واحد (قوله على الارجح) وهو ما في أبي الحسن والتوضيح وقال  
القاضي لا يعتبر هاتين من المرحلات حتى التاريخ ويصنع فسخ النكاحين مطلقاً (قوله وفي التوريت بأقرار  
الزوجين الخ) حاصله أن الرجل والمرأة إذا كانا بلدين أو أحدهما بلداً والآخر طارئاً إذا أقر بأنهما زوجان  
متأكبان ثم مات أحدهما فهل يرثه الآخر أو لا يرثه في ذلك خلاف فقال ابن الموارثين إن لمواخذة  
المكاف الرشيد بأقراره بالمال وقال غيره لا يتوارثان لعدم ثبوت الزوجية لأن الزوجية لا تثبت بتقارر غير  
الطارئين وظاهره ولو طال زمن الاقرار وحمل الخلاف إذا لم يكن هناك وارث ثابت بالنسب حائز لجميع المال  
والاثبت التوارث اتفاقاً (قوله بأقرار الزوجين معا) الحق كما يؤخذ من أن محل الخلاف لا قرار مطلقاً  
منهما أو من أحدهما إذا أقر أحدهما بالزوجية وسكت الآخر ولم يكذب فيه فهل ذلك الساكت يرث المقر  
لمواخذة المكاف بأقراره أو لا يرث لعدم ثبوت الزوجية خلاف فلو كذبه فسلا يرثه اتفاقاً كما أن المقر لا يرث  
الساكت اتفاقاً (قوله ولا يشترط الاقرار في الصحة) أي بل لا فرق بين الاقرار في الصحة أو المرض فقد قال في  
الجواهر ومن احتضر فقال لي امرأة بمكة سمها هانم ماتت فطلبت ميراثها منه فذلك لها ولو قالت زوجي فلان  
بمكة فأتى بعد موتها ورثها بأقرارهما بذلك ونقله في التوضيح وخالف في ذلك عجم وقال محل الخلاف في غير  
الطارئين إذا وقع الاقرار في الصحة والافلا رث اتفاقاً ومحل الارث في الطارئين بالاقرار حيث كان في الصحة  
والافلا لأن الاقرار في المرض كأنشائه فيه وإنشأؤه فيه ولو بين الطارئين مانع من الميراث أه كلامه ورده  
طفي لما مر من النقل عن الجواهر (قوله وفي الاقرار) أي وفي التوريت بسبب الاقرار وارث الخ أي وعدم  
التوريت بذلك خلاف مبني على الخلاف في أن بيت المال حائز أو وارث ومحل في ارث المقربة للأقر وأما  
ارث المقر للمقربة فلا خلاف في عدمه (قوله وخصه) أي الخلاف المختار أي الخمي بما إذا لم يطل الاقرار  
أي وأما إذا طال فالارث اتفاقاً (قوله وهو يرت قطعاً) أي اتفاقاً وقوله مطلقاً أي سواء كان هناك وارث  
ثابت بالنسب حائزاً ولا (قوله كما يأتي) أي على ما يأتي في الاستلحاق وظاهره أن التوارث بينهما باتفاق  
هنا وفيه أن اقرار كل منهما بالآخر لا يمنع ادراج كل منهما في محل الخلاف كما كتب شيخنا ومن العجب أن  
الشارح جعل محل الخلاف هنا اقرار أحدهما في المسئلة السابقة اقرارهما معا والمستلذان من واحد واحد  
فالحق الاطلاق في الموضوعين ويقيد محل الخلاف بعدم التكذيب فقط كما قررنا شيخنا (قوله ولكن الحكم  
مختلف) أي لما علمت من ثبوت الميراث قطعاً في الاولى عند وجود التوارث الثابت بالنسب الحائز لجميع

المقر لم يرث قطعاً ولو صدقه لكان اقراراً من الجاهلين فيرث كل منهما الآخر كما يأتي في الاستلحاق ولو كان هناك وارث ثابت بالنسب لم يرث  
المقربة من المقر شيئاً في هذه مورث أحد الزوجين من الآخر قطعاً في التي قبلها فقولاه وليس ثم الخ راجع لهما ولكن الحكم مختلف كما علمت  
بخلاف الزوجين (الطارئين) على بلد إذا أقر بالزوجية ثم مات أحدهما



فانهما يتوارثان بلا خلاف فهذا مفهوم قوله غير الطارئين (و) بخلاف (اقرار أبوي) الزوجين (غير البالغين) بنكاحهما بعد موتهما أو موت أحدهما فيثبت به الارث ويستلزم ذلك ثبوت الزوجية بينهما كالأوكناحيين (و) بخلاف (قوله) أي الطارئ للطارئة (تزوجتك فقالت) له (بلى) أو نعم فانه اقرار يثبت به الارث والزوجية (أو قالت) له في جواب قوله تزوجتك (طلقني أو خالعتني) فانه اقرار (أو قال) لها (اختلعت مني أو أنامتك مظاهراً أو حراماً أو بائناً في جواب) قولها له وهما طارئان (طلقني) فتثبت الزوجية بما ذكر ويلزمه ما ذكر من طلاق أو طهار (لأن لم يجب) بالبناء للمفعول فيتناول جوابي الرجل والمرأة أي لم يجب البادي منهما كأن قال لها تزوجتك فلم تجبه أو قالت له طلقني أو تزوجتني فلم يجبه (٢٩٦) فليس القول الخالي عن جواب اقرار بالنكاح (أو) أجاب بقوله (أنت على كظهر أمي)

المال ومن عدم الميراث قطعاً في الثابتة عند وجود الوارث المذكور (قوله) فانهما يتوارثان بلا خلاف (أي لثبوت الزوجية بينهما باقرارهما ولا فرق بين اقرارهما في الصحة أو المرض على الراجح كما مر وقوله بخلاف الطارئين أي على بلد سواء قدم ماعاً أو مفترقين فان كان أحدهما طارئاً والآخر حاضراً فكل الحاضرين كما مر (قوله غير البالغين) سواء كان الأبوان طارئين أم لا والسكوت ليس كالقرار وإذا أقر أحدهما وسكت الآخر فلا يعد سكوته اقراراً ومفهوم غير البالغين أنه لو كان الزوجان بالغين ولو سقيهم لم يعتبر اقرار أبويهما بعد موتهما أو موت أحدهما (قوله) بنكاحهما أي سواء أقر في الصحة أو المرض خلافاً لقول عتيق يشترط اقرارهما في الصحة (قوله) كالأوكناحيين أي الزوجان غير البالغين حين أي وأقر أبواهما بزواجهما فانهما ثبت (قوله) أي الطارئ قيد به لقول المصنف في التوضيح أعلم أن ما ذكره ابن الحاجب هنا من الاقرار بما يفيد في الطارئين لأن الزوجية تثبت باقرارهما وأما في غير الطارئين فلا لأنه قد تقدم أنهم لو تصادقا على الزوجية لم يقبل على الاظهر أي لم تثبت الزوجية وفي الارث خلاف (قوله) فانه اقرار أي يثبت به النكاح والارث في الطارئين وفي البلديين يثبت به الارث دون النكاح (قوله) لأن لم يجب أي فلا يترتب على ذلك حكم الزوجية (قوله) بالبناء للمفعول أي ويصح بناؤه للفاعل أيضاً وضمير راجع للسؤل أي لأن لم يجب المسؤل السائل منهما فهو مفيد لما أفاده الاول (قوله) قبل البناء أي بعد اتفاقهما على ثبوت الزوجية والحال أنه لم يحصل موت ولا طلاق بدليل ما يأتي وأما تنازعهما في ذلك بعد البناء فسيأتي (قوله) في قدر المهر عطف على الزوجية كما أشاره الشارح (قوله) أو بعد أي أو قالت بعد (قوله) إذا الجنس الخ أي وانما صح التمثيل للاختلاف في الجنس بهذا المذهب مع أنهم انما اختلفوا في النوع لأن المراد بالجنس الجنس لغة والجنس في اللغة يشمل النوع (قوله) خلف أي حلف كل على ما دعاه وقوله كما يأتي أي في قوله ولا كلام اسفیه (قوله) ويتوقف الفسخ على الحكم أي ويقع الفسخ ظاهراً وباطناً (قوله) وكذا ان نكلاً أي وكذا يفسخ ان نكلاً ويقضى للمخالف على الناكل (قوله) فان نكل أي من أشبه وحده وتوجهت عليه اليمين (قوله) وأما في الجنس فيفسخ مطلقاً ما ذكره من الفسخ مطلقاً في الجنس هو الذي عند النكاح وابن رشد والمتبطل وغيرهم انظر التوضيح اهـ بن ومقابله ان الاختلاف في الجنس كالاختلاف في القدر والصفة (قوله) فيفسخ مطلقاً أي ما لم ير ضرراً أحدهما بقول الآخر والا فلا فسخ وحاصل فقه المسئلة أنهم اذا تنازعا في جنس الصداق قبل البناء فسخ مطلقاً خلفاً وأحدهما أو نكلاً أشبهاً وأحدهما أو لم يشبهوا وان تنازعا فيه بعد البناء رد الزوج لصداق المثل ما لم يرد عن دعواها أو ينقص عن دعواها وان تنازعا في قدره أو في صفته فان كان قبل البناء صدق يمين من اتفرد بأشبهه وان أشبهاً أو لم يشبه خلفاً وفسخ النكاح ما لم ير ضرراً أحدهما بقول الآخر وان كان لتنازع فيهما بعد البناء صدق الزوج بيمين (قوله) أولاً أي أولم يشبهه واحد منهما (قوله) وغيره) بآرفه عطف على الرجوع وأفراد الضمير باعتبار ما ذكر (قوله) أي غير ما ذكر) مثل

في قولها تزوجتك أو أنت زوجي وأولى اذا لم يكن جواباً بالشئ بأن قاله من غير سؤال تقدم منها فلا تثبت الزوجية لصدق هذا اللفظ على الأجنبية بخلاف أنا منك مظاهر كما مر لأن اسم الفاعل حقيقة في الحال فلا يقال الأعلى من تلبس بالطهاره ل قوله ذلك وهو يستدعي زوجيتها حينئذ (أو أقر) الطارئ كأن قال أنت زوجتي فأنكرت ثم قالت نعم أنت زوجي (فأنكر) لم تثبت الزوجية لعدم اتفاقهما عليها في زمن واحد ولما فرغ من تنازعهما في أصل النكاح شرع في بيان حكم تنازعهما في قدر المهر أو صفته أو جنسه وفي كل ما قبل البناء وما هو منزل منزلته كالنكاح والطلاق أو بعده فقال (و) ان تنازعا قبل البناء (في قدر المهر) بأن

قول عشرة وقالت عشرين (أو صفته) بأن قالت يسير ربي وقال بعبد زنجي أو قالت بدنا برحمة به وقال بل يزيدية (أو جنسه) تبدئة بأن قالت بذهب وقال بفضة أو بعبد وقال بثوب أو قالت بقرس وقال بجماراذ الجنس لغة صادقاً بنوع (خلفاً) ان كانا رشدين والا فليهما كما يأتي ويندأ الزوجية (وفسخ) النكاح بغيره ويتوقف الفسخ على الحكم وكذا ان نكلاً هذا ان أشبهاً أو لم يشبههما معاً ما ان أشبه أحدهما بالقول له بيمينه فان نكل خلف الآخر ولا فسخ عند ذلك ان كان التنازع في القدر أو لصفة وأما في الجنس فيفسخ مطلقاً خلفاً أو أحدهما أو نكلاً أشبهاً وأحدهما أو لا على الارح فقول (والرجوع للاشبه) كالبيع (وانفساخ النكاح بتمام التحالف) كالبيع (وغيره) أي غير ما ذكر من الرجوع والانفساخ (كالبيع) تشبيهه في الجملة اذ هو ظاهر بالنسبة للقدر والصفة



للاجنس لما علمت يعني أنه يتطرد على الاشبه وأن الفسخ انما يكون اذا حكم به ما حكم فلا يقع بمجرد الحلف ويقع ظاهرا وباطنا وان نكولهما كحلفهما ويقضى الحالف على التاكل وأن المرأة هي التي تبسدا باليمين لانها بائعة لبضعها وقد شمل ذلك كله قوله وغيره الا أن ظاهر المصنف أنه لا يعمل بالشبه قبل الفوات مطلقا كما في البيع وليس كذلك بل يعمل بقول من أشبه قوله في القدر والصفة كما علمت وكما يأتي بيانه ان شاء الله تعالى وقد علمت أنه لا فسخ قبل الفوات فيهما عند شبه أحدهما بخلاف الجنس (الا) اذا حصل الاختلاف المذكور (بعد بناء أو طلاق أو) بعد (موت فقوله) أي القول قول الزوج (بيمين) ان أشبه (٢٩٧) لانه كفوت السلعة في البيع في أب القول

المشترى ان أشبه والزوج  
كالشترى يصدق بعد  
يمين ان أشبه هذا  
مقتضى احاطته على  
البيع لكن المعتمد  
الذي به الفتوى أن  
القول للزوج مطلقا أشبه  
أول يشبه ولا يراعى الشبه  
لواحد منهما في القدر  
والصفة الا قبل البناء  
(ولو ادعى) الزوج أنه  
نكحها (تفويضا)  
وادعت هي تسمية  
فالقول له بيمين حيث  
كان ذلك (عند معتاده)  
أي معتادى التفويض  
اما وحده أو هو مع  
التسمية بالسوية فان  
كان من قوم اعتادوا  
التسمية أو غلبت  
عندهم فالقول لها بيمين  
فقوله ولو ادعى الخ شرط  
حذف جوابه أي  
فكذلك أي أن القول  
له بيمين بعد الفوات  
(في القدر والصفة)  
متعلق بقوله فقوله بيمين  
أي وأما اختلافهما في  
الجنس بعد الفوات

تبسدة الزوجة باليمين ووقوع الفسخ ظاهرا وباطنا وكون نكولهما كحلفهما وأنه يقضى للحالف على التاكل  
وأن الفسخ انما يكون اذا حكم به ما حكم (قوله لا للجنس) أي لانه لا يرجع عند التنازع فيه للاشبه هما بخلاف  
البيع (قوله يعني أنه يتطرد) أي في حال التنازع في القدر والصفة (قوله وأن الفسخ انما يكون الخ) تفسير  
لقوله وغيره (قوله وقد شمل ذلك) أي قوله وان الفسخ انما يكون الخ وما بعده (قوله الا أن ظاهر المصنف  
الخ) لان قوله والرجوع للاشبه كالبيع يقتضي أنه لا يعمل بالشبه هنا قبل الفوات بل بعده كالبيع وليس  
كذلك بل هنا يرجع للشبه قبل الفوات لا بعده بخلاف البيع فانه يرجع فيه للشبه بعد الفوات لا قبله  
(قوله قبل الفوات) المراد به البناء أو الطلاق أو الموت لانه كفوت السلعة في البيع (قوله مطلقا) أي كان  
التنازع في القدر أو الصفة أو الجنس (قوله بل يعمل بقول من أشبه) اذا كان التنازع في قدر المهر أو صفته  
وكان قبل البناء وأما في البيع اذا تنازع قبل فوات البيع في قدر الثمن أو صفته أو جنسه فانه لا يرجع  
للاشبه بل يخلفان ويفسخ (قوله فيهما) أي في القدر والصفة بل اقول قول من أشبه بيمينه والنكاح ثابت  
فان نكل حلف الآخر وكان القول قوله ولا فسخ (قوله بخلاف الجنس) أي بخلاف الاختلاف في الجنس  
قبل البناء فيفسخ مطلقا حلفا أو نكلا أو حلف أحدهما أشبه أو أحدهما أولم يشبه واحد على الآخر (قوله  
بعد موت) أي موتها أو موته أو موتهما (قوله أي القول قول الزوج بيمين) فان نكل الزوج عن اليمين فانقول  
قول الزوجة مع يمينها أو ورثتها في الموت فان نكلت هي أو ورثتها فالقول قول الزوج (قوله ان أشبه) أي سواء  
أشبهت الزوجة أم لا فلو انفردت الزوجة بالشبه فالقول قولها بيمينها فان نكلت كان القول قول الزوج بيمينه  
فان نكل كان القول قولها فان لم يشبه واحد منهما حلفا معا وكان فيه صدق المنزل ونكولهما كحلفهما  
ويقضى للحالف على التاكل وهذا التقرير لان غازی تعالى حمى وقوله لكن المعتمد الخ طريقة للتبلي  
واقصر عليها المصنف في التوضيح وهي ظاهر المصنف هنا لان قوله لا يعد بناء استثناء من قوله والرجوع  
للاشبه كالبيع أي أن الرجوع للاشبه معمول به قبل البناء لا بعد البناء الخ (قوله ان القول للزوج مطلقا)  
أي بيمين والقرض أن التنازع في القدر والصفة فان نكل حلفت في الطلاق وورثتها في الموت فان نكلت هي  
أو ورثتها فالقول قول الزوج (قوله ولو ادعى الزوج) أي بعد طلاقها أو موتها وقوله انه نكحها تفويضا أي أنه  
لم يسم لها شيئا من الصداق حين العقد فلا شيء لها أي أو ادعت ورثته ذلك وقوله وادعت هي تسمية أي أنه  
نكحها نكاح تسمية وأنه سمي لها كذا وكذا أو ادعت ورثتها ذلك (قوله حيث كان الخ) أي اذا كانا من قوم  
يتناكحون على التفويض فقط أو هو الغالب عندهم أو عليه وعلى التسمية سوية لصدق الاعتقاد بذلك وقوله  
فالقول لها بيمين أي فيقبل قوله في ثلاث حالات وقولها في حالتين لكن كلام المصنف يفيد أنه اذا كانت التسمية  
غالبة عندهم فالقول قول الزوج بيمين لانه يصدق عليه كونهما معتاده وهو ما في التوضيح عن المعنى  
وحينئذ فالمرأة يقبل قولها في حالة واحدة والرجل في أربعة (قوله بعد حلفهما) أي ونكولهما كحلفهما  
ويقضى للحالف على التاكل (قوله لشموله للمثلي) أي لان قولنا فوق ما ادعت محتمل لفوق قيمته أو فوقه نفسه  
(قوله ثبت النكاح ولا فسخ) قال في التوضيح هذا هو المعروف من المذهب ورواه ابن وهب عن مالك وقال

(٣٨ - دسوقي في) فان الزوج يرد إلى صدق المثل بعد حلفهما من غير نظر إلى شبهه ما لم يكن صدق المثل أكثر مما ادعت  
المرأة فلا تزد على ما ادعت وما لم يكن دون ما ادعاه الزوج فلا تنقص عن دعواه ويثبت النكاح بينهما ما واليه أشار بقوله (ورد) الزوج  
(المثل) أي صداق المنزل للزوجة (في) تنازعهما في (جنسه) والمراد به ما يشمل النوع بعد بناء أو طلاق أو موت بعد حلفهما ونكولهما  
كحلفهما ويقضى للحالف على التاكل (ما لم يكن ذلك) أي مهر المثل (فوق قيمة ما ادعت) فلا يزد على ما ادعت ولو حذف قيمة لكان  
أحسن لشموله للمثلي (أو دون دعواه) فلا ينقص عن دعواه وقوله (ويثبت النكاح) راجع لجميع ما مر بعد الامعاء لطلاق أي واذا  
كان القول له بيمين في القدر والصفة وردت لمهر المثل في الجنس ثبت النكاح ولا فسخ



(ولا كلام لسفينة) في تنازع الزوجين في أصل النكاح أو في قدر المهر أو صفته أو جنسه وأولى لا كلام لصيغة وكذا السفينة والصغير  
فلو قال المحجور لشمل الأربع وانما الكلام لأولى أو الحاكم أو جماعة المسلمين عند عدمه وتوجه عليه البين دون المحجور (ولو) ادعت  
امرأة على رجل أنه تزوجها مرتين بصدقين أي كل مرة بكذو كذب الرجل و (أقامت بينة) أي جازم بينة الصادق بالتعدد  
الصدقات المختلفان لا تشهد بهما الا بينتان (على صدقين في عقدين وقعا بزمنين (لزما) أب نصفهما أي دفع كل منهما (وقدر طلاق)  
أي وقوع طلاق (بينهما) أي بين العقدين للجمع (٢٩٨) بين البيتين ولا فرق بين أن ينكر الرجل النكاح رأسا أو ينكر الثاني وهذا

تظاهرا بان اقرت باطلاق  
وأما ان أنكرته فهو  
تكذيب منها البينة  
الثانية (وكلفت) المرأة  
(ببأنه) أي الطلاق  
(بعد البناء) ليتكمل  
الصداق الأول وأما  
الثاني فيستظر فيه  
حالاته الخاصة فإن كان  
قد دخل لزومه جميعه  
والا فنصفه ان طلق  
فابطلاق وادعت  
البناء وأنكره كلفت  
أنه بنى بها بناء على ما  
مضى عليه وهو المعتمد  
(وان قال) من علك  
أبويه (أصدقتك أمانا  
فقات) بل (أي حلفا)  
معا وتبدأ بالبين على  
ما مر وفسخ النكاح  
ان تنازعا قبل البناء  
(وعتق الاب) لا قراره  
بحريته وولاؤه لها  
ونكولهما كحلفهما  
وان نكلت وحلف  
عتق الاب أيضا ولكن  
ثبت النكاح (وان)  
نكل و (حلفت دونه  
عتق) معا الاب لا قراره  
بحريته والام خلفها

في الحلاب يفسخ النكاح بينهما اه بن وقوله ثبت لنكاح أي ثبوت احسا اذا كان التنازع بعد البناء وهي  
حجة أو حكما ان كان التنازع بعد الموت أي أنه ثبت أحكامه من ارث أو غيره وأما اذا كان التنازع بعد  
الطلاق فلا يثبت النكاح اذا تعوده بمجرد المهر المثل وحلف الزوج وهذا معنى قول الشارح راجع لجميع  
ما بعد الاما عدا الطلاق (قوله وتوجه عليه) أي على الولي ومن يقوم مقامه عند عدمه (قوله ولو أقامت  
بينة الخ) يعني أن المرأة اذا ادعت على الرجل أنه تزوجها مرتين بالفن مشلا في عقدين وادعت أن العقد  
الثاني بعد طلاقهما من النكاح الاول وأكذبها الرجل فاذا أقامت المرأة على ذلك بينتين تشهدان لها بما  
ادعته من العقدين فان الشرع يقدرو وقوع الطلاق بين العقدين أي يعتبر ذلك ويلزم الرجل أن يدفع لها  
الصداق الثاني كله بلا اشكال ان ثبت البناء بعد العقد الثاني والالزمه نصفه ان طلق الا أن وأما  
الصداق الاول فقبل يلزمه كله بناء على أن هذا الطلاق الواقع بين العقدين يقدر بعد البناء وعلى الزوج  
اثبات أنه قبله لأجل أن يسقط عنه النصف وقيل يلزمه نصفه بناء على أن هذا الطلاق يقدر قبل البناء  
وعليها اثبات أنه بعده لأجل أن يتكمل لها ذلك الصداق وهذا القول هو المعتمد وهو ما مضى عليه المصنف  
(قوله الصادق بالتعدد) أي كما هو المطلوب وذلك لأن وقوع الطلاق بين العقدين أمر تقديري بقدره الشرع  
ولو تحدث البينة فلا بد أن تشهد بطلاق فلا يكون مقدر أو ما قول الشارح اذا صدقاتان المختلفان  
أي في الزمن الخ ففيه نظرتأمل (قوله أي نصف كل منهما الخ) هذا اذا طلقها الآن أما ان لم يطلقها فلها  
صداق ونصف أي لأنها الآن في عصمتها والطلاق يقدر قبل البناء فان أثبت أن الطلاق الذي بين  
العقدين كان بعد البناء فلها صداقات هذا هو المناسب لما يأتي اه بن (قوله أي الطلاق) أي المقدّر  
وقوعه بين العقدين (قوله وتبدأ بالبين) أي لان هذا من قبيل التنازع في صفة الصداق (قوله لا قراره  
بحريته) أي وان كان الفسخ قبل البناء لا شيء فيه لكن عموم ما قراره لتشوف الشارع للحرية (قوله وولاؤه  
لها) أي لانه أقر على أنه صدقها فيكمل العتق خصوصا وقد قيل انما عتق بالامه قد الكل ولا يرجع الزوج  
عليها بشيء من قيمة الاب الذي خرج خرا (قوله كحلفهما) أي في فسخ النكاح وعتق الاب (قوله ولكن ثبت  
النكاح) أي في هذه فقط فعتق الاب فقط في ثلاث صور والاولا لها فان فسخ النكاح في هذه الثالثة لا امر  
اقتضى الفسخ أو طلق قبل البناء يرجع عليها بنصف قيمته في الطلاق وبجميع القيمة في الفسخ (قوله  
انما يحلف أحدهما) أي وهو الزوج فانقول قوله بيمين فاداحلف عتق الاب وان نكل حلفت هي وعتقا  
معا فان نكلت عتق الاب فقط ولا يرجع لاحدهما على الآخر شيء وثبت النكاح على كل حال واعلم ان  
الاب اذا مات بعد تنقحه لاقرار الزوج وترك مالا فان الزوج يأخذ منه قيمته نظرا لقراره بالزوجة بأنه مملوكه  
ولباقي الزوجة نصفه بالارث ونصفه بالولاء لا كله بالولاء كما قيل انصر عتيق (قوله في قبض ماحل) أي وأما  
اذا تنازعا في قبض الموحل الذي لم يحل فقال ابن فرحون لقول قولها ما واه وقع التنازع فيه قبل البناء  
أو بعده اه بن (قوله قبل البناء لقول قولها) أي انها لم تقبضه بيمين منها اذ كانت رشيده والاقول لها هو الذي  
يحلف فان نكل ولها غرم لها الاضاعته بنكوله ماحل من الصداق (قوله قبل قوله) أي قيد قبول قوله (قوله  
ان لا يتأخر أي قبض الصداق عن البناء في العرف) (قوله بتقديمه أي على البناء) (قوله لكن بيمين) أي لان

ونكوله وثبت النكاح (وولاؤه لها) وأشعر قوله حلف أن التنازع قبل البناء اذ عدم انما يحلف أحدهما كما مر (وان العرف  
تنازعا في قبض ماحل) من الصداق (قبض البناء) لقول (قوله أو بعده) القول (قوله) أنها قبضته (بيمين فيهما) بأربعة قمود في الثانية  
أشار لا أول بقوله (عند الوهاب الآن يكون) الصداق مكتوبا (بكتاب) فان كان مكتوبا فالقول لها بالاعتين وللثاني بقوله (واسمعي)  
قيد قوله بعد البناء (بان لا يتأخر عن البناء عرفا) بان جرى عرفهم بتقديمه أو لا عرف لهم فان جرى العرف بتأخيره بعد البناء فقولها لكن  
بيمين والقيد الثالث أن لا يكون بيدها رهن عليه



والا فالقول لها والرابع أن تكون دعواه بعد البناء أنه دفع قبله فان ادعى بعد البناء أنه دفع لها بعدة فالقول لها (و) ان تنازع الزوجان قبل البناء أو بعده (في متاع البيت) أي الكائن فيه (فلا مراة المعتاد للنساء فقط بيمين) كالخلى وما يناسبها من الملابس وبحوها ان لم يكن في سوز الرجل الخاص به ولم تكن فقيرة معروفة به والا فلا يقبل قولها فيما زاد (٣٩٩) على صداقها (والا) يمكن معتاد النساء فقط بل

للرجال فقط أو للرجال

والنساء معا كالطشت

وسائر الاواني (فله) أي

فالقول فيه للرجل

(بيمين) الا أن يكون في

حوزها الاخص فلها

(وله الغزل) اذا تنازعا

فيه (الا أن ثبت) الرجل

بالينة أو بأقرارها أن

الكائن له فشر بكان

هو بقيمة

كأنه وهي بقيمة

غزلها (وان نسجت)

المرأة بيدها شقة وكانت

صنعتها لتسج فقط

دون الغزل فادعت

أن غزل الشقة لها

وادعى هو أن الغزل له

وانما نسجت له فالقول له

(و) (كلفت) هي (بيان

أن الغزل لها) واختصت

بها فان لم تقم البينة

فالشقة له ودفع لها

أجرة نسجها وأما لو كان

صنعتها التسج والغزل

معا فالشقة لها دونها الا

أن ثبت هو أن

الكائن له فشر بكان

(وان أقام الرجل)

المتنازع مع زوجته في

شيء يشبه أن يكون

لنساء (بينة) على شراء

(ما) هو معتاد (لها)

كالتي شهدت أنه اشتراه

العرف كشاهد واحد لها (قوله والا فالقول لها) أي بيمين وهذا هو المعتاد وقال سحنون لقوله قوله أنه دفع قبله (أي لان البناء مقول دعواه القبض حيث حصل بعد القبض) (قوله فان ادعى بعد البناء أنه دفع لها بعدة فالقول لها) أي بيمين لانه أقرب دين في ذمته وأقرب من البناء غير مقوله حيث حصل قبل القبض (قوله) (و) ان تنازع الزوجان الخ) اعلم أن مثل الزوجين القريبان كرجل ساكن مع محرمه أو مع امرأة أجنبية وتنازع معها في متاع البيت ولا يثبت لهما في جميع الصور اه عدوى (قوله قبل البناء الخ) وسواء كان تنازعهما حال كونها في عصمته قبل الطلاق أو بعده كالآخرين أو رقيقين أو مختلفين (قوله والا فلا يقبل قولها) أي والابان كان في حوزها الخاص به وادعاء فلا يقبل قولها أو كانت معروفة بالفقر وادعت ما تزيد قيمته على ما قبض من صداقها فلا يقبل قولها فيما زادت قيمته على المقبوس من صداقها فقول الشارح فيما زاد على صداقها أي فيما زاد على المقبوض منه (قوله بل للرجال فقط) أي كالسلاح وآلة الفلاحة وآلة الحرف التي شأن الرجال تعاطيها (قوله كالطشت وسائر الاواني) أي والا لحقة والطرايح وخواتم الذهب بالنسبة للابان التي يلبسها فيها الرجال والنساء (قوله الا أن يكون في حوزها الاخص) أي وكذلك اذا كان لا يشبه أن يملكه لفقره فلا يقبل قوله ويكون للرا (قوله وله الغزل) أي بيمينها وقوله اذا تنازعا فيه أي قبل الطلاق أو بعده والحال أنه في البيت ولا يثبت لاحدهما وانما قضى لهما به لانه فعل النساء عاليا وهذا ما يمكن من الحاكه وأشبه غزله غزلها والا كان له خاصة لانه مشترك (قوله ودفع لها أجرة نسجها) الذي نقله المواق عن مالك أن المرأة تكلف بالبينة أن الغزل لها فان أقامتها اختصت بالشقة والا كانا شر بيمين وقال ابن القاسم الثوب للمرأة وعلى الرجل اثبات أن الغزل أو الكتان له قال أقام بذلك بينة كاشريكي وأعترض على المصنف بأن قوله وان نسجت الخ يخالف لقوله قبل ولها الغزل لانه فيما مر ادعت أن الغزل الذي في البيت لهما فقبل قولها وهذا ادعت ذلك فلم يقبل قوله وأجاب بعضهم بحمل الاول على من صنعتها الغزل وما عدا على أنه غير صنعتها أو أنه صنعتها وصنعة الرجل وأجاب بهرام بأن ما مر قول ابن القاسم وقال عنان الشقة للمرأة وبكلف الرجل بينة أن الغزل له فان أقامها كاشريكي كما مر وما هنا قول مالك وقال فيما تقدم القول للزوج (قوله وان أقام الخ) حاصله أنهما اذا تنازعا فيها هو معتاد للنساء وادعاء كل منهما لنفسه وأقام الرجل بينة تشهد أنه اشتراه حلف وقضى له به وحلفه مقيد بقيد أن تشهد البينة أنه اشتراه من غيرها والا قضى له به بمجرد شهادة البينة أنه اشتراه منها من غير يمين وان تشهد البينة أنه اشتراه فقط فلوشهدت أنه ورثه أو وهب له أو اشتراه لنفسه قضى له من غير يمين (قوله فهو له بلا يمين) أي كما أنه لو شهدت له البينة أنه اشتراه من غير هاتين فلا يمين (قوله وفي حلقها تأويلان) أي وورثة كل من الزوجين بمنزلة في الخاف لكر بخلفون غير نفى العلم لاعلى البت (قوله الولية) ما خودة من الوء وهو الاجتماع لا اجتماع الزوجين عند فعله أي في لزوجة وان لم يجتمع بالضر أو المر لا اجتماعهما بانه عمل لان لا يولى أن تكون لولية بعد اندخول أو لا اجتماع الناس لها ولا يقال ان تلك العلة موجودة في غيره لان علة التسمية لا تقتضى لتسمية (قوله طعام العرس خاصة) أي ولا تقع على غيره الا بقيد كان يقال وليلة الختن واعلم أن طعام اختان يقال له اعدار وصعام القادم من سفر يقال له نقيعة وطعام النحاس يقال له خرس بنسب النساء وسكون الرا والطعام الذي يعمل للجيران والاصحاب لأجل المودة يقال له مأدبة بنسب الرجال وقتحه أو طعام بناء المودة يقال له وكرة والطعام الذي يصنع في سابع الولادة يقال له عقيقة والطعام الذي يصنع عند حفظ القرآن يقال له حدانة

من غيرها (حلف) مع بينة مدكوة أنه اشتراه لنفسه لا لزوجته (وقضى له به) فان شهدت له أنه اشتراه منها فهو له بلا يمين (كالعكس) وهو أنها أقام بينة على شراء ما يشبه أن يكون شر بيمين فقط كسيف قضى لهما به وسكت في اندوة عن يمينها فقبل ليس عليه يمين بخلاف الرجل لان الرجال قوامون على النساء وقبل بل عليها وسكت عنها احتراز بذكر يمين لرجل والى هذا أشار بقوله (وفي حلقها تأويلان) وأما لو شهدت له أو لها بينة على أن هذا الشيء المتنازع فيه ورثه أو وهب له كان لمن شهدت له به بلا يمين كما هو ظاهر (الولية) وفي نسخة فصل وهي طعام العرس خاصة



(مندوبة) على الزوج سفر او حضر افلا يقضى بها على المذهب وتحصل باي شيء من أنواع الطعام من لحم أو تمر أو زبيب أو سويق أو غيره أو غير ذلك (بعد البناء) فان وقعت قبله لم تكن واجبة شرعا ولا تجب فيها الاجابة والمعتد ان كونها بعد البناء مندوب فان كان فعلت قبل اجزأت ووجبت الاجابة لها (يوما) أي قطعة من الزمن يقع الاجتماع فيها لا كلمة واحدة لا يوما بتمامه ويكره تكرارها الا ان يكون المدعو ثابعا غير المدعو أو (يجب اجابة من عين) لها بالتخصيص صريحا أو ضمنا ولو بكتاب أو برسل ثقة يقول له رب لوليمة ادع فلانا وأهل محلة كذا أو أهل العلم أو لمدربين وهم (٣٠٠) محصورون لانهم معينون حكما لا غير محصورين كادع من لقيت أو العلماء وهم غير محصورين

(وان) كان المدعو (صائما) فلا يجوز تخلفه الا ان يقول أنا صائم وكان الانصراف منها قبل الغروب ولو جوب الاجابة شروط أشد من اجابة من يتأذى به المدعو لا مردني كمن شأنهم الوقوع في أعراض الناس فان حضر من ذكر لم تجب اجابة (و) ان لم يكن هناك منكر كفرش حرير) يجلس هو أو غيره عليه بحضرة أو استعمال آنية فضة أو ذهب أو سماع ما يحرم استماعه من غوان وآلة ولو كان آخر غير مكان الجلوس ان سمع أوراي والافلا وليس من المنكر ستر الجدران بجزر حيث لم يستند اليها (و) لم يكن هناك (صور) أي تمثيل مجسدة كاملة لها نطل كحيوان (على كبدار) أي فوق سمته لافي عرضه اذ لا نطل له فلا يحرم كل ناقصة

ووجوب اجابة الدعوة والحضور انما هو لوليمة العرس وأما ما عداها فحضوره مكروه الا الحقيقة فندوب كذا في الشامل والذي لا ينرشد في المقدمات أن حضور كل ما مباح الا لوليمة العرس فحضورها واجب والا الحقيقة فندوب والمأدبة اذا فعلت لا يناس الجار ومودته فندوب أيضا وما اذا فعلت للفخار والمجدة فحضورها مكروه (قوله مندوبة) وقيل انها واجبة يقضى بها على الزوج وهو ما صححه المصنف سابقا وقد تقدم أنه ضعيف (قوله فلا يقضى بها) أي للزوجة على الزوج (قوله بعد البناء) ظرف لقدر أي ووقتها بعد البناء كما عبر به ابن الحاجب وما ذكره من كونها بعد البناء هو المشهور وهو قول مالك أرى أن يولم بعد البناء وقيل قبل البناء أفضل وكلام مالك يحتمل أن يكون قاله لمن فاتته قبل البناء لان الوليمة لا شهر النكاح وأشهره قبل البناء أفضل انظر المواق عند قوله وصح القضاء بالوليمة اه بن قال البدر الذي يظهر من كلام ابن عرفة أن غايتها للسابع بعد البناء في آخر السابغ كانت الاجابة مندوبة لا واجبة (قوله لم تكن وليمة شرعا) أي لكونها وقعت قبل وقته (قوله فان فعلت قبل اجزأت) أي لان غاية ما فيه أنها فعلت في غير وقتها المستحب وعلى هذا فقول المصنف ووقتها بعد البناء المراد وقتها الذي يستحب تعلها فيه لا الذي يتحتم فعلها فيه اه وظاهر كلام المصنف استحباب الوليمة ولو ماتت المرأة أو طلقت (قوله الا ان يكون المدعو ثابعا الخ) واذا كررت كذلك وعى انسان في أول يوم وأجاب ثم دعى ثاني يوم فلا تجب عليه الاجابة بخلاف ما اذا دعى غيره وما في بعض التقارير من أن الواقعة بعد اليوم الاول فهي غير وليمة قطع لا يسلم اه تقرير شيخنا عدوى (قوله ولو بكتاب) أي هذا اذا كانت الدعوة مباشرة فان قال صاحب العرس تأتي عندنا وقت كذا بل ولو كانت بكتاب الخ (قوله لانهم معينون حكما) الاولى لان كل واحد معين ضمنا (قوله الا ان يقول أنا صائم) حاصله أن محل وجوب الاجابة على الصائم ما لم يبين الصائم له وقت الدعوة انه صائم بالفعل وكان وقت الاجتماع والانصراف قبل الغروب والافلا تجب اجابته (قوله لا مردني) يفهم من التعليل أنه لو حضر من يتأذى من رؤيته أو من مخاطبته لاحتل حظ نفس لا ضرر يحصل له منه فانه لا يباح له التخلف لذلك (قوله يجلس هو أو غيره عليه بحضرة) أي سواء كان الجلوس فوقه مباشرة أو كان الجلوس فوقه من فوق حائل كان الحائل كسيفا أو خفيفا كذا في خش وعيق قال بن وانظر هذا مع ما ذكره البرزلي فقد ذكر أن مما حكي له شيخه البطرفي أن سيدي محمد البرجاني كان يجلس على فرش الحرير اذا جعل عليها حائل وأجرها البرزلي على مسئلة المغشي وعلى مسئلة ما اذا فرش على النجس ثوب طاهر وصلى عليه نقله عنه الشيخ أبو زيد الفاسي (قوله من غوان) جمع غانية بمعنى مغنية أي اذا كان غناؤها شريفة أو كان بكلام قبيح أو كان باآلة لان سماع الغناء انما يحرم اذا وجد واحد من هذه الامور الثلاثة والا كان مكروها فقط ان كان من النساء لا من الرجال (قوله من نحو قشر بطيخ) لانه اذا نشف تقطع وفي عبق نقلا عن ح أنه يستثنى من المحرم تصوير لعبة على هيئة بنت صغيرة تلعب بها البنات الصغار فانه جائز ويجوز بيعهن وشراؤهن لتدريب البنات على تربية الاولاد (قوله بخلاف ناقص عضو) مثله ما اذا كان مخروق البطن كما قال شيخنا العدوى (قوله فتسقط الاجابة مع ما ذكر) أي من حضور من يتأذى به ووجه منكر

عضوا والحاصل انه يحرم تصوير حيوان عقل أو غيره اذا كان كامل الاعضاء اذا كان يدوم اجاعا وكذا ان لم يدوم على الراجح في تصويره من نحو قشر بطيخ ويحرم النظر اليه اذ النظر الى المحرم حرام بخلاف ناقص عضو فيباح النظر اليه وغير ذي نسل كالنقوش في حائط أو ورق فيكره ان كان غير ممتن والافلا في كمال النقوش في الفرش وأما تصوير غير الحيوان كشجر وسفينة فائز فتسقط الاجابة مع ما ذكر (الامع) خفيف (لعب مباح) كدف وكبير يلعب به رجال أو نساء وكغنا مخيف فلا تسقط (ولو) كان المدعو



(في ذي هيئة على الاصح) كعالم وقاض وأمر وأحضر بالمباح عن غيره كشي على حبل ونحوه وكذا لعب بمباح غير خفيف فإنه بيع  
التخلف وأشار الرابع بقوله (و) أن لم يكن هناك (كثرة زحام) فإن وجدت جازا التخلف (٣٠٩) والخامس بقوله (و) لم يكن (اغلاق باب

دونه) فإن علم ذلك ولو  
لمساورة جازا التخلف  
وأما اغلاقه لخوف  
الطغلية فلا يبيح  
التخلف للضرورة  
وبقي من الاعتذار  
المسقطه بعد المكان  
جد بحيث يشق على  
المدعو الذهاب إليه  
عادة ومرض وغرض  
قريب وشدة وحمل أو  
مطر وخوف على مال  
قياسا على الجمعة وأن  
لا يكون على رؤس  
الأكابر من ينظر إليهم  
وان لا يفعل طعامها  
لقصد المباهاة والفخر  
فعلم أن ولائم مصر  
الآن لا تحب الاجابة  
لهابل لا تجوز (وفي  
وجوب أكل المفطر)  
وعدم وجوبه بل يستحب  
لما فيه من تطيب  
خاطر رب الوليمة وهو  
الظاهر ونص الرسالة  
وأنت في الاكل بالخيار  
(تردد للباحي) ولا يدخل  
غير مدعو (أي يحرم  
عليه الدخول) (الا باذن)  
فيجوز مع حرمة مجيئه  
بلاذن وهذا ما لم يكن  
تابعا لذي قدر يعلم أنه  
لا يحى ووحده عادة فلا  
يحرم فيما يظهر (وكره)  
في الوليمة (نثر اللوز  
والسكر) للنهبة ولم

في المجلس ومصور حيوان كاملة ذات نمل (قوله في ذي هيئة) أي معصية فني بمعنى مع أو المعنى ولو كان اللعب  
المباح واقعا في حضرة ذي هيئة (قوله على الاصح) أي لقول القاضي أبي بكر الحق الجواز ومقابل الاصح  
رواية ابن وهب لا ينبغي لذي هيئة أن يحضر موضع فيه له وواتما كان الاول أصح لان النبي صلى الله عليه  
وسلم حضر ضرب الدف ولا يصح أن ذا الهيئة أعلم وأهيب من النبي صلى الله عليه وسلم (قوله كشي على  
حبل الخ) انما منع ذلك ونحوه كالط من الطارة واللعب بالسيف والخط والفرد في السلامة لكن جرت  
العادة الآن بالسلامة وفي بن عن ابن رشد أن المشهور أن عمل ذلك وحضوره جائز للرجال والنساء وهو  
قول مالك وابن القاسم غاية الامر أنه يكره لذي الهيئة أن يحضر اللعب (قوله وكثرة زحام) عطف على فاعل  
يحضر مضمنا معنى يوجد أي أن لم يوجد من يتأذى به وكثرة زحام أو معمول لقدر عطف على يحضر أي ولم  
يكن كثرة زحام على طريقة \* علفتها تينا وماء باردا \* والى الثاني أشار السارح بقوله ولم يكن هناك كثرة  
زحام (قوله واغلاق باب دونه) أي عنده أي عنده ضرورة (قوله فان علم ذلك) أي فان علم أن الباب يغلق عند  
حضوره ولو لمساورة جازا التخلف لما في ذلك من الخطية ومنه يؤخذ باحة التخلف لمن يلحقه حطة بارتفاع آخر  
عليه من غير موجب كما قررر شيخنا (تبيينه) ومن جملة ما يسقط الاجابة علمه بقوات الجمعة اذا ذهب وكون  
الطريق أو البيت فيه نساء واقفات يتفرجن على الداخل وكون الداعي جيلًا أو عنده جيل ويعلم المدعو  
أنه اذا حضر تحصل له منه لذة وكون الداعي امرأة غير محرم أو ختنى وكون المدعو جيلًا يعلم أنه اذا ذهب  
يخشى منه الاقتتان فلا تحب عليه الاجابة وكذا اذا كانت الوليمة لغريم مسلم فلا تحب اجابته ولو كان الداعي  
مسلمًا ولا تحرم أيضا ما يلزم على اجابته التكلم في حقه والاحرم وكذا اذا كان في البيت كلب لا يحل اقتناؤه  
أو كان في الطعام شبهة كطعام كافر أو خص بالدعوة الاغنياء فلا تحب عليهم الاجابة اه تقرير شيخنا عدوى  
(قوله وفي وجوب أكل المفطر) أي قدر ما يطيب به خاطر رب الوليمة (قوله تردد للباحي) أي تحيره حيث قال  
لم أر لصحابنا فيه نصا حليًا واعترضه ابن عرفة برواية محمد عليه السلام يحيب وان لم يأكل ويقول الرسالة وأنت في  
الاكل بالخيار الجزوي وفي الترمذي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال من دعى فليجب فان شاء طعمهم وان  
شاء ترك اه ابن رشد الاكل مستحب لقوله عليه الصلاة والسلام فان كان مفطرًا فليأكل وان كان صائمًا فليصل  
أي يدع فعمل مالك الامر على النذب للعديت المتقدم لان اعمال الحديثين أولى من طرح أحدهما (قوله  
ولا يدخل) أي محل الوليمة (قوله أي يحرم عليه الدخول) أي سواء أكل أو لم يأكل وقوله الا باذن أي في  
الدخول (قوله فلا يحرم) أي لا يحرم دخوله ولا أكله لانه مدعو حكيم مدعو منبوعه (قوله وكثرة نثر اللوز)  
أي على الارض وقوله للنهبة أي لاجل الانتهاب أي وأما احضاره في افاعم غير نثر فان خص به أعيان الناس  
دون غيرهم حرم وان كان يأكل منه جميع الناس بهداه فهو جائز (قوله لا الغريبال) عطف على فاعل كره  
أي كره نثر اللوز لا يكره الغريبال أي الطبل به في العرس بل يستحب لقوله عليه الصلاة والسلام أعلنوا النكاح  
واضربوا عليه بالدف وأما في غير العرس كالختان والولادة فالمشهور عدم جواز ضربه ومقابل المشهور جوازه  
في كل فرح لأسلمين ثم ان ظاهر المصنف جواز الضرب به في العرس ولو كان فيه صراصر وهو ما ذكره القرطبي  
وقبل محل الجواز اذا لم يكن فيه صراصر أو جرس والاحرم وهو ما في المدخل واعتمد الاول عجم واعتمد  
الثاني اللقاني كذا في عبق واعترضه بن بأن الذي نقله ح عن القرطبي وصاحب المدخل وغيرهما حرمة  
ذي الصراصر وهو الصواب لما فيها من زيادة الاضطراب (قوله أي الدف المعروف بالطار) قال ابن عرفة هو  
المسمى عندنا بالنندبر قال بن مقتضى كلامه ولو كان فيه أوتار لانه لا يباشرها بالقرع بالاصابع كالعود  
ونحوه من الآلات الأوتربة زروق رأيت أهل الدين يبلادنا يتكلمون في أوتاره ولم أقف فيه على شيء (قوله فلا  
يكره لول) أي فلا يكره الطبل به ولو كان الطبل به صادرا من رجل خلا فلا يصح القائل بالمنع له وانما

بأخذ أحدهم ما في يد صاحبه والاحرم (لا الغريبال) أي الدف المعروف بالطار وهو المغشي بجلد من جهة واحدة فلا يكره (ولو لرجل)  
بل يندب في النكاح (وفي) جواز (الكبر) بفتح الكاف والباء



على الزوج البالغ  
العاقلة ولو مجبوا  
أو مريضا (للزوجات)  
المطبات ولو أماء أو  
كتائب أو مختلفات  
(في المبيت) لا السراري  
ولا في غير المبيت كالوطء  
والنفقة ولما كان  
المقصود من المبيت  
عنده من الانس لا  
المباشرة قال (وان  
امتنع الوطء شرعا)  
أو عادة (أو طبعاً)  
الاول (كحرمة)  
وحائض (ومطاهر  
منها) ومولى (و) الثاني  
ك(رتقاء) والثالث  
كجذماء وبجنونة فقوله  
ورتقاء مثال لمحذوف  
وحذف مثال لقوله  
طبع (لا في الوطء) فلا  
يجب فيه القسم بل  
بتركه الى طبعته ولا  
بأن أن ينشط للجماع  
عند واحدة دون  
الآخرى (الا لاضرار)  
أي قصد ضرر (ككفه)  
عنها بعد ميله للجماع  
(لتنويف رآته لاخرى)  
للعافية محرم ويجب  
عليه ترك الكف (وعلى  
ولي (الزوج) الجنون  
إطاقته) على زوجته

يجوز للنساء (قوله وهو الطبل الكبير الخ) وقيل انه الطبل خناه وهو طبلان متصلاصقان أحدهما أكبر من الآخر وهو المسمى بالنقصران وقال ميارة هو طبل صغير طويل العنق مجلد من جهة واحدة وهو المعروف الآن بالدربكة وفي الحديث بالكوبة والقرطبية (قوله وفي كرايتهما الخ) المعتمد من الأقوال الثلاثة أولها وهو قول ابن حبيب وأما الثاني أن الطبل بجميع أنواعه يجوز في النكاح ما لم يكن فيه صراصر أو ولو كان فيه على ما مر من الخلاف وأما في غير النكاح فلا يجوز شيء منه اتفاقا في غير الدف وعلى المشهور بالنسبة للدف اه تقرير شيخنا عدوى (قوله وتجاوز الزمارة والبوق) أي يجوز التزمير بهما في النكاح وأما في غيره فحرام ثم ظاهر كلام المصنف سواء كان التزمير بهما كثيرا أو يسيرا مع أن ابن كنانة قيد الجواز بما إذا كان التزمير بهما يسيرا والاحرم فعل المصنف المؤاخنة في إطلاقه ثم بعد هذا فمعتمد كلام ابن كنانة مع التقيد والشيخ إبراهيم اللقاني قد ضعفه وحرم بالحرم ولو كان التزمير بهما يسيرا (قوله فالراجح حرمتها الخ) مقابلة ما قاله بعضهم من جوازها في النكاح خاصة وهو ضعيف

\*(فصل انما يجب انقسم للزوجات في المبيت)\* (قوله للزوجات المطيعات) أي بالغات أم لا صحيحة كانت الزوجة أو مريضة وقوله للزوجات في المبيت هذا هو المحصور فيه فالمعنى لا يجب لقسم لا أحد في شيء إلا للزوجات في المبيت فهو على حد ما ضرب الازيد عمرا أي ما ضرب أحدا أحدا الازيد عمرا وقوله لا للسراري قال في المدونة أنه أن يقيم عند أم ولده ما شاء ما لم يضرب بالزوجة فإن ح أي بان يزيد السرية على الزوجة ابن عرفة ابن شاش لا يجب القسم بين المستولدات وبين الاماء ولا يبينهن وبين المنكوحات (قوله كالوطء والنفقة) أي والميل القلبي (قوله كحرمته ومظاهرها) مثل للامتناع شرعا بشانين يعلم انه لا فرق بين أن يكون سبب الامتناع منه كالتظهار أو منها كالاحرام (قوله لافي الوطء) أي ولا في النفقة ولا في الكسوة وانما الكل ما يليق بها وله أن يوسع على من شاء ممن زيارته على ما يليق عملها قال ابن عرفة ابن رشد مذهب مالك وأصحابه انه ان قام لكل واحدة بما يجب لها بقدر حالها فلا حرج عليه أن يوسع على من شاء ممن عاها وقال ابن نافع يجب العدل بينهن في ما له بعد أقامته لكل واحدة بما يجب لها والاول أظهر اه ح (قوله الا لاضرار) استثناء من محذوف أي لا يجب القسم في الوطء في سائر أحواله الا لاضرار فيجب القسم فيه بمعنى التبرك على الوجه الذي لا يضروا إن لم يستويا فيه (قوله أي قصد ضرر) حصل ضرر بالفعل أم لا (قوله ككفه عنها بعد ميله للجماع) أي لها وأغبرها وهذا مثال للاضرار لابل الكف المذكور يحمل على قصد الضرر وإن لم يقصده في نفس الامر ولا يقال هذا بخلاف ما مر من أن المنوع قصد الضرر لأن المنوع قصد الضرر حقيقة أو حكما بالحمل عليه وإن لم يحصل ضرر بالفعل وظاهره أنه يمنع وإن لم يبطأ الأخرى بعد الكف المذكور (قوله لا لعافية أي لا لتوفر عافية) (قوله لانه من باب خطاب الوضع) ظاهره أن الضمير راجع لوجوب الاطاقة لأن هذا علة لقول المصنف وعلى ولي المجنون اطاقته وفيه نظر لأن وجوب الاطاقة من خطاب التكليف والحاصل أن جعل تزوج المجنون بعد من التماسه في وجوب الاطاقة على الولي خطاب وضع ووجوب الاطاقة على الولي خطاب تكليف اه عدوى (قوله فعند من شاء الاقامة عندها) أي لرفقة هابه في تمريضه لالميله لها فتمنع الاقامة عندها ثم اذا صحت ابتداء القسم قاله عقب (قوله ان ظم فيه) أي بان مات عند إحدى الضرتين ليلتين ليلتها وليس له ضررها حيفا وكذا اذا مات عند إحدى الضرتين ليلتها وبات الايلة الثانية في المسجد لغير عذر (قوله فليس لمن فانت ليلتها ليله عوضها) أي لان القصد من القسم دفع الضرر

الحصول العدل لهم كما يجب عليه نفقتهن لانه من باب خطاب الوضع واعمال تحب الاطاعة على ولي الصبي لعدم انتفاعهن  
بوطئه بخلاف المجنون (وعلى المريض) الاطاقة بنفسه عليهن (الا أن لا يستطيع الطواف لشدة مرضه) (وعند من شاء) الإقامة عندها  
أقام (وفات) القسم (ان ظلم فيه) لفوات زمنه فلا محاسبة للظلمة بقدر ما مكثه عند خسرته او مفهوم ظلم أحرى كالسافر فواحدة فليس  
للماضرة محاسبة المسافرة وكالسافر فاحداً وحدها وكبائنه عولداً وقرافة أو صنعة فليس لمن فأت ليتم الملة عوضها (كخدمة) عبد  
(معتق بعضه يأتق) وقد كان يخدم مالك بعضه جوة ويخدم نفسه جعة مثلاً فإذا رجع بعد شهر مثلاً فانه يقوت على مالك بعضه زمن أباقه



ولا يحاسب بها وهذا ما لم يكن استعماله شخص فانه يرجع على من (٣٠٣) استعماله بقيمة ما ينوبه في زمن الاستعمال ومثله

المستعمل بخدمة بعض  
ساداته مسدة ثم ياتي  
فليس لشريك الاخر  
الحاسبة بما ظلم (ونذب  
الابتداء) في القسم  
بالليل) لانه وقت الايواء  
(و) نذب (المبيت عند)  
الزوجة (الواحدة)  
التي لا ضرورة لها سواء كان  
له اماء ام لا فان شكت  
الوحدة ضمت للجماعة  
ما لم يكن تزوجها على  
ذلك (و) الزوجة (الامة)  
المسجلة (كالخبرة) في  
وجوب القسم في المبيت  
والتسوية بينهما فيه  
(وقضى) على الزوج  
(البكر) ولو امة يتزوجها  
على حرة (ببيع) من  
اليالي متواليه يخصها  
بها (والثيب) كذلك  
(ثلاث) وهو مخير بعد  
ذلك في البدانة بايتين  
أحب (ولا قضاء)  
لضررها القليلة بمثل  
ذلك في تطير ما فاتها  
(ولا تحساب) الثيب  
(لبيع) ان طلبتها كما  
لا تحب البكر لاكثر  
منها فلو قال ولا تحب  
لاكثر لكان أشمل أي  
لا تحب الزوجة الجديدة  
لاكثر مما شرع لها (ولا  
يدخل) أي يحرم على  
الزوج أن يدخل (على  
ضررها في يومها) اما  
فمنه من الطمس الا  
لحاجة غير الاقامة

الحاصل وتخصيص امرأة ذلك بقوت بقوات زمانه (قوله ولا يحاسب بها) أي ولا يحاسبه بخدمة ما أتى فيه  
(قوله فليس لشريك الاخر الخ) هذا واضح حيث حصل من الشريك في خدمة العبد قسمة مهاباة وأما اذا  
لم يحصل قسمة أصلا كان ما عمل له ما وما أتى عليهما (قوله ونذب الابتداء بالليل) أي ما لم يقدم من سفره فانه  
يحسب في النزول عند أيتهما شاء في أي وقت قدم فيه ولا يتعين النزول عند من كان ذلك اليوم يومها على المعتد  
وانما يستحب فقط لاجل أن يكمل له يومها كما قال ابن حبيب اه تدوى ثم ان ما ذكره المصنف من نذب  
الابتداء بالليل اعتمد فيه على ظاهر قول ألباجي والاظهر من قول أصحابنا أن يبدأ بالليل اه نقله الموافق وبه  
يرد على من قال ليس في نصوصهم الا التحريم (قوله سواء كان له اماء ام لا) أي ما لم يقصد الضرر بعدم  
المبيت عندها والا حرم (قوله فان شكت الوحدة) أي في الليل والنهار وقوله ضمت الى جماعة أي لتسكن معهم  
لا لتنام (قوله ما لم يكن تزوجها على ذلك) أي على أن تسكن وحدها فان كان تزوجها على ذلك لم يلزمه أن  
يضمها للجماعة وظاهره ولو حصل لها الضرر بالوحدة وليس كذلك بل الظاهر أن محل ذلك ما لم يظن ضررها  
بالوحدة واعلم أن ما قاله المصنف خلاف قول ابن عرفة الاظهر وجوب البيات عند الواحدة أو باق لها بامرأة  
ترضى ببياتها عند هذا لان تركها وحدها ضرر وربما تعين عليه زمن خوف المحارب والظاهر التفصيل بين  
أن يكون عند هاتين بحيث لا يخشى عليهما في بيتهما وحدها فلا يجب البيات عندها والا فيجب اه تدوى  
(قوله والتسوية بينهما فيه) أي خلافا لمن قال للزوجة الحرة يومان وللزوجة امة يوم وصرح المصنف بهذا الرد  
على ذلك المخالف وان علم من قوله للزوجات (قوله وقضى للبكر بسبع) أي اذا تزوجها على غيرها وكذا يقال  
في الثيب وهذا هو المشهور ومقابلة البكر بدخولها بسبع والثيب بثلاث مطلقا تزوجها على غيرها أم لا  
وانما قضى للبكر بسبع ازالة للوحشة والائتلاف وزياد البكر لان حياءها أكثر فتحتاج لامهال وجبروتان  
والثيب قد حربت الرجال الا أنها استحدثت المحبة فأكرمت بزيادة الوصلة وهي الثلاث (تنبيه) قال في  
التوضيح اختلف هل يخرج للصلاة وقضاء حوائجه أولا يخرج وأما الجمعة فهي عليه واجبة اه واختار  
اللمخي أنه لا يخرج للصلاة ولا لقضاء حوائجه لان على المرأة في خروجها وصمانته عنده ان عرفة وصح في  
الشامل مقابلة فقال وله التصرف في قضاء حوائجه على الاصح اه بن (قوله وللثيب بثلاث) أي متواليه من  
اليالي يخصها به ولو امة يتزوجها على حرة فلورفت له امرأتان في ليلة فقال لللمخي عن ابن عبد الحكم يقرع  
بينهما وقبله عبد الحق واللمخي وروى على عن مالك أن الحق للزوج فهو ومخير دون فرعة قال ابن عرفة قلت  
الظاهر أنه ان سبقت احدهما بالدعاء للقاء قدمت والا فبقية العقد وان عقدت معا فالقرعة قال عجم واذا  
أوجبت القرعة تقديم احدهما فانها تقدم بما يقضي لها به من سبع ان كانت بكر أو ثلاث ان كانت ثيبا  
ثم يقضى للآخرى بالسبع أو الثلاث ومثل هذا يجري في قول ابن عرفة وليس المراد أن من أوجبت لها القرعة  
التقديم تقدم في البدانة بليلة على الاخرى ثم يبيت لليلة الثانية عند الاخرى وهكذا اه من بن (قوله  
ان طلبتها) أي على المشهور خلافا لمن قال انما تجاب (قوله لكان أشمل) فديجاب بأن المصنف انما اقتصر  
على الثيب لما فيها من الخلاف وأما البكر فلا تحب لما طلبته من الزيادة اتفاقا (قوله في يومها) المراد باليوم  
مطلق الزمن الصادق باليوم واليلة لا يكمل في القسم لكل واحدة من نسائه وما ويلة (قوله الحاجة  
فيجوز) أي الدخول سواء كان في الليل والنهار كما قال ابن ناجي بخلاف لشخه البرز في تخصيصه الجواز  
بالنهار واذا دخل الحاجة فلا يقيم عندهم دخن لها الا عذرا لا يمنه كافتة عدين منها أو تجر لها (قوله ولو  
أمكنه الاستنابة) هذا هو المذهب خلافا لمن قال لا يدخل الحاجة الا اذا تعسرت الاستنابة (تنبيه) يجوز  
للرجل وضع ثيابه عند واحدة دون الاخرى غير ميسر ولا ضرر واذا دخلت عليه غير صاحبة النوبة في  
بيت صاحبتها فلا يلزمه الخروج ولا اخراجه اتم لا يستمتع بها لصاحبة النوبة مع ضررها من الدخول  
عندها مطلقا كما أن له المنع ولا يجب عليه كذا المستظهر عجم (قوله أي لا يبار) بمعنى التنفيل أي تنفيلها  
عليها في البيت بأبي بيت عند واحدة دخن أو ليلتين والآخرى ليلية (قوله برضاها) أي برضا الضررة

كسالة نوب فيجوز ولو أمكنه الاستنابة (وجاز) للزوج (الاثره) بضم الهمزة وسكون المثانة وكدرحة أي الا يبار لا حتى الضرر  
(عليها) أي على الضررة الاخرى (برضاها)



سواء كان ذلك (بشيء) أي في تطير شيء تأخذ منه أو من ضرته أو من غيرها (أولا) بل وضيت مجانا (ك) حواز (اعطائها) أي الزوجة لا بقيد الضرة شيئا زوجها (٣٠٤) (على أمساكها) في عصمتها أو حسن عشرته معها المصدر الأول مضاف للفاعل

والثاني للفعول ويجوز العكس أي يجوز الزوج أن يعطيها شيئا لأجل أن تمسكه ولا تفارقه عند ارادتها الفراق أي لأجل أن تحسن عشرته (و) جاز للزوج أو الضرة (شراء يومها منها) بعوض معين ونخص الضرة بما اشترت ويخص الزوج من شاء منهن بما اشترى والمراد منّا معينا يوما كان أو أكثر (و) جاز في يومها (وطه ضرتهما بأذنهما) جاز (السلام) عليها والسؤال عن حالها (بالباب) من غير دخول (و) جاز (البيات عند ضرتهما) في ليلتها (ان أغلقت بابها دونه) الحال أنه (لم يقدر بيت بجحرتهما) لما تعبر دأو غيره فان قدر لم يذهب وتكون ناشرا بذلك إلا أن تخاف منه شررا (و) جاز (برضاها) أو رضاهما (جمعهما) أو جمعهن (عنزلين) مستقلين (من دار) واحدة (و) جاز (برضاها) (استدعاؤهن غسله) المختص به أي بدعوى كل من كانت فونتها أن تأتي إليه فيسه والاولى

الآخرى (قوله) كاعطائها على أمساكها الطاهر أن الضمير يعود على النوبة وأما المصنف أشار به لقوله في التوضيح ولو طلب اذنها في ابتار غيرها لم تأذن له فخيرها بين الطلاق والابتار فاذنت له بسبب ذلك ففي ذلك قولان اه قلعله ترجع عنده القول بالجواز فاقصر عليه هنا اه بن ويؤيد الجواز قصة سودقما كبرت وهبت ليلها العائشة على أن يمسه على ذلك (قوله مضاف للفاعل) أي كان تعطى الزوجة زوجها شيئا على أن يمسه الزوج (قوله ويجوز العكس) أي بأن يجعل المصدر الأول مضافا للفعول والثاني مضافا للفاعل أي كان يعطى الزوج زوجته شيئا على أن تمسكه أي تحسن عشرته (قوله وشراء يومها منها) اعتمد المصنف في الجواز هنا قول ابن عبد السلام اختلف في بيعها اليوم واليومين والاقرب الجواز إذا لا مانع منه ونقله في التوضيح فلا يقدح فيه ما نقل عن ابن رشد من الكراهة وفي تسمية هذا شراء معناه بل هذا اسقاط حق لان المبيع لا بد أن يكون متوليا ان قلت ان قوله وشراء يومها بعوض مكرر مع قوله وجاز الاثرة عليها بشيء قلت لا تكرار لان ما تقدم لم يدخل على عقدة محتوية على عوض وما هذا دخلا على ذلك أو أن ما تقدم اسقاط لما لا غاية له بخلاف ما هنا فان الاسقاط لمدة معينة تأمل (قوله والمراد) أي بقوله يومها منّا معينا أي قليلا لا كثيرا فلا يجوز كذا قال بعضهم وقال الشيخ أحمد الزرقاني يجوز شراء النوبة ولو على الدوام (قوله والسلام عليها) أي على الضرة في يوم الأخرى ولا بأس بأكل ما بعثته اليه عند ضرتهما إذا كان الأكل عند الباب لا في بيت الأخرى فيكره على الطاهر لما فيه من أذيتها كذا قرر شيخنا (قوله وجاز البيات عند ضرتهما ان أغلقت بابها دونه) وهل يجوز وطه من بات عندها وهو ما اعتمد عجم أولا يجوز اقتصارا على قدر الضرورة وهو ما لغيره (قوله في ليلتها) أي الضرة الأخرى وقوله ان أغلقت أي صاحبة الليلة وقوله فان قدر رأى على البيات بجحرتهما وقوله لم يذهب أي لضرتهما وظاهره كانت طالمة أو مطلومة وهو كذلك على المعتمد وقوله بذلك أي بغلقها الباب دونه (قوله منزلين مستقلين) أي كل واحد منهما مستقل بمكانه من مطبخ ومرحاض وغيرها (قوله وجاز برضاها الزيادة على يوم وليلة) أي وكذا يجوز تنصيف ذلك الزمن برضاها فان لم يرضيا بالزيادة ولا بالنقص وجب القسم بيوم وليلة ولا يجوز تنصيف ذلك الزمان ومحل هذا اذا كانتا ببلد واحد أو في بلدين في حكم الواحد بأن كان يرتفق أهل كل منهما بأهل الآخر وأما اذا كانتا ببلدين متباعدين فلا بأس بالقسم بالجمعة والشهر مما لا ضرورة عليه فيه (قوله والراجح الخ) بل قد اعترض الشيخ أحمد بابا ما ذكره المصنف بأنه لا نص في كلامهم يوافق بل نصوص المذهب تدل على أنه جبرهن على ذلك حيث كان كل منزل مستقلا بمكانه والجواز بالرضا انما هو حيث لم يكن كل منزل مستقلا بأن كان للزنتين مرحاض واحد ومطبخ واحد بقي شيء آخر وهو ما اذا أراد سكناهما في منزل واحد وقد ذكر في التوضيح أنه لا يجوز وان رضيتا واعترضه الشيخ أحمد بابا أيضا بأن النصوص تدل على حواز سكناهما بمنزل واحد ان رضيتا ولا يقال جمعهما في منزل واحد يستلزم وطه احدهما بحضرة الأخرى لانه يمكن أن يطأها في غيبة الأخرى قال بن وقد بحث كثيرا عن النصوص فلم أجد ما يشهد للمصنف غير أنه تع ابن عبد السلام (تنبيه) ذكر شيخنا أنها لا تجاب بعد رضاها بسكناهما مع ضرتهما أو مع أهله في دار سكناهما وحدها (قوله ولورضيتا) أي ولو كانتا مستورتى العورة على المعتمد كما يفيد التعليل الذي ذكره الشارح خلافا لما يفيد كلام عبق وشب من الجواز اذا استترتا كما قررته شيخنا (قوله لانه مظنة الاطلاع على العورة) أي لانه مظنة لتطرق كل واحدة من الضرير لعورة الأخرى ولا يقال هذا يقتضي منع دخول النساء الحمام مؤثرات بعضهم مع بعض لا نقول ان المرأة يحصل منها التساهل في كشف عورتها اذا كان زوجها حاضرا بخلاف ما اذا لم يكن حاضرا فلا يحصل عندها التساهل ثم ان مقتضى العلة جواز الدخول بالزوجات وكذا الاماء اذا اتصف كل بالعمى وهو المعول عليه خلافا لظاهر المصنف اه عدوى

أن يذهب هو لكل واحدة لفعله عليه الصلاة والسلام (و) جاز برضاها (الزيادة على يوم وليلة لان لم يرضيا) في المسائل (قوله الثلاثة فلا يجوز والراجح أنه يجوز في الاولى بغيب برضاها (و) لا يجوز (دخول جامهيهما) ولورضيتا لانه مظنة الاطلاع على العورة



والاماء كالزواج بخلاف دخوله مع واحدة فيجوز (و) لا (جمعهما في فراش) واحد معهما (ولو بلا وطء) لما فيه من شدة غيرتهم (وفي منع) جمع (الأمين) علك في فراش واحد كالزواجين (وكرهته) لقلة غيرتهم (قولان) اذ لم يبطأوا الامنع اتفاقا (وان وهبت) ضرة (نوبتها من ضرة) كان (له المنع) أي منعها من ذلك اذ قد يكون له غرض في الواهبة (لالها) أي ليس المنع للوهوبة أي دالها إذا رضى الزوج (وتختص) الموهوبة بما وهب لها حيث رضى الزوج وليس له جعلها لغيرها (بخلاف) هبتها ونوبتها (منه) أي من الزوج أي له فلا يختص بهما بحيث يجعلها لمن شاء بل تقدر الواهبة كالعدم فاذا كن أربعاً (٣٠٥) : القسم على ثلاث فاذا كانت هي التالية لمن بات عندها

بات عند من يليها وهكذا (ولها) أي الواهبة (الرجوع) فيما وهبت له زوجها أو ضربها ما يدر كها من الغيرة فلا قدرة لها على الوفاء (وان سافر) الزوج أي أراد السفر (اختار) من شاء منهن للسفر معه (الافى) سفر (الحج والغزو فيقرع) لان المشاحة تعظم في سفر القربات (وتؤولن بالاختيار مطلقاً) ولو في حج وغزو وهو اختيار ابن القاسم \* ولما انتهى الكلام على أحكام القسم شرع في الكلام على أحكام النشوز فقال (ووعظ) الزوج (من نشرت) النشوز لخروج عن الصاعة الواجبة كان منعه الاستمتاع بها أو خرجت بلا إذن لحمل تعلم أنه لا ياذن فيه أو تركت حقوق الله تعالى كغسل أو الصلاة ومنه اغلاق لباب دونه كما هو ولو عطا التذكير بما يلين

(قوله والاماء كالزواج) أي على المشهور ومقابله ما نقل عن أسد بن القرات أنه أجاب لامير بجواز دخوله الحمام بجواريه (قوله ولو بلا وطء) رد بلا على ابن الماجشون القائل انما يمنع جمعهما في فراش واحد اذا جمعهما للوطء وأما جمعها بلا وطء فهو مكروه (قوله وفي منع جمع الأمين علك في فراش واحد) أي نظر الأصل الغيرة (قوله قولان) أي لمالك والمنع هو الظاهر اه خش ولعبد الملك بن الماجشون قول بالاباحة وهو ضعيف (قوله وان وهبت نوبتها من ضرة كان له المنع) قال عبيق وانظر مفهوم الهبة كالشراء السابق في قوله وشراء يومها هل هو كذلك المنع أو له ضرورة انعوضية قال ابن الصائغ أن له المنع في الشراء كالهبة لو جود العلة المذكورة وهو أنه قد يكون له غرض في البائعة اذا لحق له واذا منع فلا تلزمه العوضية (قوله وليس له جعلها) أي جعل النوبة الموهوبة (قوله بخلاف هبتها ونوبتها منه فلا يختص بها) وأما لو باعت نوبتها منه ففي عجم أنه لا يختص بها كهبتهما منه وذكر الشيخ أحمد الزرقاني وكذا الشيخ أحمد بابا أنه يختص بها فيخص بها من شاء وإنه ليس كالهبة وصرح به ابن عرفة وسماع القرينين يدل على ذلك انظره في بن وقدمشي شارحنا في م على هذا القول (قوله فاذا كانت) أي الواهبة هي التالية الخ (قوله ولها الرجوع فيما وهبت له زوجها أو ضربها) أي سواء كانت الهبة مقيدة بوقت أو لا وقوله أي للواهبة أي وكذا لمن باعت نوبتها للعلة المذكورة (قوله أي أراد السفر) أي التجارة أو غيرها (قوله وهو اختيار ابن القاسم) أي من أقوال أربعة لمالك وهي الاختيار مطلقاً القرعة مطلقاً قراع في الحج والغزو فقط لان المشاحة تعظم في سفر القربات الاقراع في الغزو فقط لان الغزو تشتد الرغبة فيه لرجاء فضل لشهادته وعلم أن المذونة قالت ان أراد الزوج سفر اختار من نسائه واحدة للسفر معه فبعضهم أبغاهما على ظاهرها من الاختيار مطلقاً وبعضهم جعلها على ما إذا كان السفر لغير الحج والغزو وأما الهما فيقرع فيهما وظاهر النسخة يدل على أن هذا هو المشهور (قوله وعظ الزوج) أي اذا لم يبلغ نشوزها الا امام أو بلغه ورجى صلاحها على يذ زوجها والا وعظها الا امام (قوله أو خرجت بلا إذن لحمل الخ) أي وعجز عن ردها لحمل طاعته فان قدر على ردها بصلحها فلا تنكور ناشراً ويجب لها حينئذ النفقة بخلاف الناشز فلا نفقة لها قاله شيخنا العدوي (قوله بما يلين السلب) أي من الثواب والمقاب المتربين على طاعته ومحالفته (قوله ثم هجره) أي ثم ادبر بعد وعظ الزوج أو الا امام هجره زوجها وغاية الاولى منه شهر ولا يبلغ به أربعة أشهر كافي لقرطبي (قوله ضرباً غير مبرح) بكسر الراء المشددة اسم فاعل من برح به الامر تبريحاً شق عليه فالضرب المبرح هو لثاق وإن ضربها فادعت العداوة ادعى الادب فانما تصدق وحينئذ فيعززه الحاكم على ذلك اعداءه لم يكن لزوج معروفه بالصلاح والاقبر قوله نظر بن (قوله ويفعل ما عدا لضرب الخ) حاصله أنه يعظها بجرم بلا فائدة أو ظنها أو شك في أن جرم أو ظن عدمها هجرها بجرم بلا فائدة أو ظنها أو شك في جرمها فان جرمها أو ظن عدمها ضربها ان جرم بلا فائدة أو ظنها لا ادب فيها (قوله ولو لم ينظر افادته) يقال عما من الامر بالمعروف والنهي عن المنكر ويشترط فيهما ظن الافادة لا نائول بل هما بر باب رفع الشخص الضر عن نفسه دليل ان في الآية تقدير مضاف وهي والافى : فان نشوزهن أي ضررن نشوزهن (قوله وتعديه عليها) أي بان كان يضاررها

(٢٩٩) (دسوق ثانی) لقلب لقبول الداعة واحساب لمنكر (ثم) اذ لم يقبل لوعت (هجره) أي تجنبها في المضيغ فلا ينام معها في فرش أهلها ترجع عما هو عليه من المخالفة (ثم) اذ انقضى الهجر (ضربها) أي جازبه ضرباً غير مبرح وهو الذي لا يكسر عظما ولا يشين جراحة ولا يجوز الضرب المبرح ولو علم بها تكرر مشور الابه فاب وقع فيها التطبيق عليه والقصاص ولا ينتقل حذله حتى يضمن أن لن قبلها لا تفيد كذا أو له لعنف بتم ويفعل ما عدا الضر ولو لم ينظر افادته بان شك فيه لعلمه يقيد لا ان علم عدم الافادة وأما الضرب فلا يجوز الا اذا ظن افادته لشدة فعله (ان ضمن اولاً) قيد في الضرب دون الامر بن قبله (وتعديه) أي الزوج عليها



وثبوته بالينة أو الاقرار (زجره) أى منعه (الحاكم) باجتهاده بوعظ ثم ضرب على ما تقدم الزوج في الزوجة فان لم يثبت وعظه فقه دون ضرب فان ثبت تعدى كل منهما على صاحبه وعظهما ثم ضربهما باجتهاده فان لم يثبت فالوعظ فقط (وسكنها بين قوم صالحين) وهم من تقبل شهادتهم (ان لم تكن بينهم) (٣٠٦) هذا فيما اذا دعت الضرر وتكررت شكواها وعجزت عن

اثبات دعواها وفيما اذا ادعى كل منهما الضرر وتكرر منهما الشكوى وعجزا عن اثباته ففعل تسكينها بينهما انما هو عند الاشكال فقوله (وان أشكل) الامر أى استمر الاشكال بعد تسكينها بين قوم صالحين أو كانت بينهما ابتداء أو لم يمكن السكينة بينهما (بعث) الحاكم أو من يقوم مقامه (حكيمين) (وان لم يدخل) الزوج (بها) فقد يكونان في بيت واحد أو جارين فيتنازعان (من أهلها) أى حكم من أهلها وحكما من أهلها (ان أمكن) ولا يجوز بعث أجنبيين مع الامكان فان بعثتهما مع الامكان ففي نقض حكمهما تردد فان لم يمكن كونهما معا من اهل بل واحد فقط من اهل أحدهما والثاني أجنبي فقال اللغوي ضم له أجنبي وقال ابن الحاجب تنعين كونهما أجنبيين وترد القريب لأحدهما (وندب كونهما جارين) في بعث الاهلين ان أمكن والاعنيين ان لم يمكن (وبطل حكم غير العدل) بضلاق أو ابقاء أو بعمال وغير العدل الفاسق والصبي والمجنون والعبد (و) حكم (سنيه) وهو المبذور في الشهوات ولو مباحة على المذهب (و) حكم (امراه وغير فقيه بذلك) أى باحكام النشوز فشرطهما لذكورة والرشد والعدالة والفقه عما حكم فيه (ونفذ طلاقهما) أى الحكمين ويقع باثنا ولو لم يكن خلعاً بأن كان بلا عوض (وان لم يرز الزوجان) به بعد ايقاعه وأما قبله فلم يرزيا به قبل ايقاعه فلمهما الاقلاع أى الرجوع عن تحكيمهما وقوله كما يأتي أى على ما يأتي من التفصيل من كونهما مقامين من طرف الحاكم أو الزوجين (قوله وان لم يرز الحاكم به) بل ولو كان الطلاق الذى أوقعه محالاً فالمذهب الحاكم الذى أرسلهما اذا لا يشترط موافقتهما للحاكم في المذهب (قوله) وهذا اذا كانا مقامين من جهة الحاكم الخ) أشار به الى أن المبالغة راجعة لا من أين أى نفذ طلاقهما

والاعنيين ان لم يمكن (وبطل حكم غير العدل) بضلاق أو ابقاء أو بعمال وغير العدل الفاسق والصبي والمجنون والعبد (و) حكم (سنيه) وهو المبذور في الشهوات ولو مباحة على المذهب (و) حكم (امراه وغير فقيه بذلك) أى باحكام النشوز فشرطهما لذكورة والرشد والعدالة والفقه عما حكم فيه (ونفذ طلاقهما) أى الحكمين ويقع باثنا ولو لم يكن خلعاً بأن كان بلا عوض (وان لم يرز الزوجان) به بعد ايقاعه وأما قبله فلم يرزيا به قبل ايقاعه فلمهما الاقلاع أى الرجوع عن تحكيمهما وقوله كما يأتي أى على ما يأتي من التفصيل من كونهما مقامين من طرف الحاكم أو الزوجين (قوله وان لم يرز الحاكم به) بل ولو كان الطلاق الذى أوقعه محالاً فالمذهب الحاكم الذى أرسلهما اذا لا يشترط موافقتهما للحاكم في المذهب (قوله) وهذا اذا كانا مقامين من جهة الحاكم الخ) أشار به الى أن المبالغة راجعة لا من أين أى نفذ طلاقهما



بل (ولو كانا) مقامين (من جهتهما) أي الزوجين أي فهو نافذ ولو لم يرض من ذكره لأن طريقهما الحكم لا الوكالة ولا الشهادة وقوله ونفذ بل ويجوز ابتداء وقوله (لا أكثر) عطف على فاعل نفذ أي لا ينفذ أكثر (من) طلقه (واحدة أو قعا) نعت لاكثر والعائد محذوف أي أوقعه أي لا ينفذ ما زاد على الواحدة لأن الزائد خارج عن معنى الإصلاح الذي بعنا إليه فالزوج رد الزائد (وتلزم) الواحدة (إن اختلفا في العدد) بأن أوقع أحدهما واحدة والثاني اثنتين أو ثلاثا لاتفاقهما على (٣٠٧) الواحدة (ولها) أي الزوجة (التطليق)

على الزوج (بالضرر) وهو مالا يجوز شرعا كهجرها بلا موجب شرعي وضربها كذلك وسبها وسب أيها محو يابنت الكلب يابنت الكافر يابنت الملعون كما يقع كثيرا من رعاغ الناس ويؤدب على ذلك زيادة على التطليق كما هو ظاهر وكوطئها في دبرها لا يمنعها من حمام وفرجة وتأديبها على ترك صلاة أو تسر أو تزوج عليها ومتى شهدت بينة بأصل الضرر فلهما اختيار الفراق (ولو لم تشهد البينة بتكرره) أي الضرر أي ولها اختيار البقاء معه وجزء الحساكم ولو سفهة أو صغيرة ولا تلزم لوليها في ذلك فقوله آتفا وتعد به زجره الحاكم فيما إذا اختارت البقاء معه ويجري هنا هل يطلق الحاكم أو يأمرها به ثم يحكم قولان (وعليهما) أي الحاكمان وجوبا (الإصلاح) بين الزوجين

وان لم يرض الزوجان ولو كانا مقامين من جهتهما ونفذ طلاقهما وان لم يرض الحاكم ولو كانا مقامين من جهتهما (قوله ولو كانا مقامين من جهتهما) رد بلو ما يتوهم من أنهم إذا كانا من جهتهما فإنه لا ينفذ إذا لم يرضيه أو الحاكم (قوله لأن طريقهما الحكم) أي على المشهور أما على القول بأن طريقهما الوكالة عن الزوجين فلا ينفذ طلاقهما إلا إذا رضى به الزوجان بعد إيقاعه لأنه قديم على أحد الزوجين أن ذلك الطلاق خلاف المصلحة وأما على القول بأن طريقهما الشهادة عند الحاكم بما علم فلا ينفذ طلاقهما إلا إذا رضى به الحاكم ونفذه (قوله عطف على فاعل نفذ) أي فهو مرفوع لعطفه على المرفوع ويصح نصبه عطفا على معمول طلاقهما لأنه معنى تطليق أي نفذ طلاقهما واحدة لا أكثر ويجوز جزمه بالفتحة عطفا أيضا على معمول طلاق أي تطليقهما واحدة لا أكثر ويجوز نصبه في هذه الحالة عطفا على محل الجار والمجرور ثم إن الإضافة في قوله ونفذ طلاقهما العهد أي نفذ طلاقهما المعهود شرعا وهو الواحدة فكأنه قال ونفذ طلاقهما واحدة لا أكثر من واحدة فقد وجد شرط العطف بلا وهو أن لا يصدق أحدهما تعاطفيا على الآخر (قوله أي لا ينفذ ما زاد على الواحدة الخ) أي والنافذ واحدة فقط والحاصل أنه لا يجوز لهما ابتداء إيقاع أكثر من واحدة فإذا أوقعاه فلا ينفذ منه إلا واحدة ولذا قال في التهذيب ولا يفرقان بأكثر من واحدة (قوله عن معنى الإصلاح) المراد بالإصلاح ما فيه صلاح وليس المراد بالإصلاح ضد الافتراق وهذا بخلاف قول المصنف الآتي وعليهما الإصلاح (قوله بأن أوقع أحدهما واحدة) أي أقال أحدهما أوقعنا معا واحدة وقال الآخر أوقعنا معا ثلاثا أو اثنتين (قوله ولها التطليق بالضرر) أي لهما التطليق طلقه واحدة وتكون بائنة كما في عقب وظاهره ولو كانا غير بائنين كما في خش (قوله كهجرها) أي بقصع الكلام عنها وتولية وجهه عنها في الفراش (قوله وفرجة) أي وزنا (قوله أو تسر) عطف على منعها من حمام أي لها التطليق بالضرر لا يمنعها من حمام ولا تسر وتزوج عليها ~~بغير~~ تنبيهه ليس للزوج منعها من التجروا البيع والشراء حيث كانت لا تخرج ولا تخلو باخني ولا يخشى عليها النساء بذلك وليس له غلق الباب عليها وإن حلف ليضربها لا يجبر على الضرب الذي لم تستوجبه ولا يعول على ما ذكره بعضهم من الجبر كذا قرر شيخنا (قوله ومتى شهدت بینه) أي وهي هنا رجلان لرجل وامرأتان ولا أحدهما مع البين كما في البدر (قوله ولو لم تشهد البينة بتكرره) بل شهدت بأنه حصل لها مرة واحدة قلها التطليق بها على المشهور (قوله هل يطلق الحاكم) أفاد بعضهم هنا أن الحاكم يأمره أو لا بالطلاق فإن امتنع فإنه يجري القولان (قوله وعليهما الإصلاح) أي يجب عليهما في مبدأ الأمر أن يصلحا بين زوجين بكل وجه أمكنهما لا بجل اللفة وحسن العشرة وذلك بأن يخلو كل واحد منهما بقربه ويسأله عما كره من صاحبه ويقول له إن كان لك حاجة في صاحبك رد دنا ما تختار معه (قوله فإن ساء الزوج) أي فإن تبين تحقيقا أن الأساءة من الزوج (قوله ائتمناه عليها) أي إن رأيا به صلاحا (قوله أو خالعه) أو فيه لتوزيع بحسب نظريهما فانه شيخنا العدو (قوله ولو غلبت من أحدهما) أي هذا إذا استويا فيها أو جعل أحال بل ولو غلبت من أحدهما والذي في المج أن محل الخلاف إذا استوت أساءتهما والاعتبر الزائد (قوله بلا خلع) لتعيين منصب على

بكل وجه أمكن (فإن تعذر) الإصلاح نصرا (فإن أساء الزوج) عليها (طلقا) عليه (بلا خلع) أي بلامان يأخذ منه لطلامه (وبالعكس) بأن كانت الأساءة منها فقط (ائتمناه عليها) وأمرها بالصبر وحسن المعاشرة (أو خالعه) بغيرهما أي قدر الخالع به ولو زاد على الصداق إن أحب الزوج النراق أو علم أنها لا تستقيم معه (وإن أساء) مع أي حصلت الأساءة من كل ولو غلبت من أحدهما على الآخر (فهل ينعين) عند العجز عن الإصلاح (الطلاق بلا خلع) أي إن لم يرض بالمقام معه (أو لهما أن يخلعا بالضرر) على شيء يسير منه (وعليه الاستئذان) وفي الشرحي أن قوله وعليه الاستئذان راجع للقول الأول ولم يرفى كلامهم رجوعه للثاني أي فكان على المصنف تقديمه على قوله أولهما الخ (وأما الخاكم)



ان شا آ (فاخبراه) بما فعلا (ونفذ حكمهما) (٣٠٨) ويجوز بالاجوزة معارضته ونقضه ولو كان حكمهما مخالفا لمذهب

وقيل لرفع الخلاف  
اتفاقا لان في رفع حكم  
الحكمين الخلاف  
خلاف (وللزوجين  
اقامة) حكم (واحد)  
من غير رفع للحاكم  
(على الصفة) المتقدمة  
من كونه عدلا رشيدا  
ذكر افضا بذلك (وفي)  
جواز اقامة (الولين)  
اذا كان الزوجان  
محجورين واحدا على  
الصفة اجنبيا منهما  
(و) كذا في (الحاكم)  
ومنع ذلك (تردد) محله  
في الاجنبى كما اشرنا  
له وكذا فيما يظهر حيث  
كان قريبا لهما معا  
قربة مستوية كان عم  
لهما واما ان كان قريبا  
لاحدهما او اقرب  
منع اتفاقا وعلى القول  
بمنع اقامة الواحد  
لواقيم وحكم بشئ لم  
ينقض حكمه (ولهما)  
أى للزوجين (ان)  
أقاماهما) أى أقاما  
الحكمين بدون رفع  
للحاكم (أو قلاع) أى  
الرجوع عن تحكيمهما  
(ما لم يستوعبا الكشف)  
عن حالهما (ويعزما  
على الحكم) والافلا  
رجوع لهما ولا لاحدهما  
وظاهره ولو رضيا عند  
العزم على الطلاق  
بالبقاء وقال ابن يونس

قوله بلا خلع واما الطلاق فهو بارادة الزوجين وقوله أولهما اللام بمعنى على كفى الشيخ أحد الزرقاني أى أو  
عليهما أن يحالعا بالنظر به شيخنا عدوى فان قلت ان كلام المصنف هنا يفيد أنه يجوز للحكمين الطلاق  
ابتداء وهو يعرض ما يأتيه في باب القضاء من أن المحكم لا يجوز له أن يحكم في الطلاق ابتداء فان حكم مضي  
حكمه والجواب أن ما هنا الصلاق ليس مقصودا بالذات من التحكيم بل أمر جريه الحال وانما المقصود  
بالذات من التحكيم الاصلاح فلذا جازلهم ابتداء الطلاق وما يأتي المقصود بالذات من التحكيم الطلاق  
فاذا ادعت امرأة أن زوجها طلقها وأنكر وأرادت اثبات ذلك عليه وحكما محكما لينظر بينهما في ذلك لم يجز له  
الحكم في ذلك ابتداء لانه صار مقصودا بالذات من التحكيم فان وقع وحكم فيه مضي حكمه (قوله ان شا آ)  
قال عبق وخش ويقولنا ان شا آ يندفع معارضة ما هنا لقوله فيما امر ونفذ طلاقهما وان لم يرض الزوجان  
والحاكم اه وهذا الجواب الذى ذكره فيه نظرا لان كلام المتبعية وغيره لا يدل على أنهما مطلومان بالاثبات  
لان شا آ فقط على أن هذا الجواب لا يدفع لانهما هما اللذان ينفذان الحكم وان لم يرض الحاكم كما تقدم  
فالحق في دفع المعارضة ما ذكره سيدى عبد الرحمن الفاسى من أن قوله ونفذ حكمهما معناه أمضاء من غير  
تعقب بمعنى أنه منفذ ولا بد وان خالفه مذهب فلا ينافى انه ينفذ وان لم يرض الحاكم أنظر بن والخاص أنه  
يجب على الحكمين أن يأتيا للحاكم الذى أرسلهما فيخبراه بما فعلا ليجتاط عليه بالقضية فاذا أخبراه وجب  
عليه امضاه من غير تعقب وان خالف مذهب (قوله ونفذ حكمهما) أى بأن يقول الحاكم حكمت بما  
حكمتاه واما ان قال نفذت ما حكمتاه فانه لا يرفع الخلاف (قوله وقيل الخ) مقابل لقوله ولا يجوز له  
معارضته أى ان معنى قول المصنف ونفذ حكمهما معناه أنه يرضيه ولا بد ولا يجوز له معارضته أو ان المراد  
ونفذ حكمهما بأن يقول حكمت بما حكمتاه لاجل أن يرتفع الخلاف (قوله اقامة واحد) ظاهره كان  
قريبا منهما أو اجنبيا وقيل اذا كان اجنبيا فقط (قوله على الصفة المتقدمة) أى وبفعل ذلك الحكم ما  
يفعله الحكمان من الاصلاح بينهما فان تعذر طلق مجانا أو بمال على ما مر من الاقسام الثلاثة كما يدل عليه  
كلام المدونة انظر المواع (قوله وكذا في الحاكم) أى وكذا في اقامة الحاكم واحدا على الصفة (قوله تردد)  
أى بين اللخمى والباجى فاللخمى يقول بالجواز والباجى يقول بعدمه والظاهر من القولين القول بالجواز كما  
قال شيخنا العدوى ثم ان ظاهر المصنف ان الخلاف انما هو في اقامة الولين أو الحاكم محكما واما اقامة  
الزوجين محكما فلا خلاف في جوازه وليس كذلك بل فيه الخلاف أيضا كفى البدر القراني فكان المصنف  
رأى ضعف القول بعدم الجواز فيهما (قوله محله) مبتدأ وفي الاجنبى خبر أى في الاجنبى من الزوجين  
وكذا من الولين وكذا يقال فيما بعده ولا تأثير لقرب الحاكم هنا (قوله وله ما إن أقاماهما الخ) حاصله أن  
الزوجين اذا أقاما حكمين جازلهم ما أن يرجعا عن التحكيم ويعزلا الحكمين ما لم يستوعبا الكشف ويعزما  
على الحكم بالطلاق أما ان استوعبا وعزما على ذلك فلا عبرة برجوع من رجع منهما عن التحكيم ويلزمهما  
ما حكياه سواء رجع أحدهما أو رجعا معا وظاهره ولو رضيا بالبقاء على الزوجية وهو ظاهر الموازية وقال  
ابن يونس لعل صاحب الموازية أراد ان يرجع أحدهما أما اذا رجعا معا ورضيا بالبقاء على الزوجية فينبغي  
ان لا يفرق بينهما (قوله ما لم يستوعبا) أى الحكمان (قوله والافلا رجوع لهما) أى عن التحكيم  
(قوله وظاهره الخ) أى وظاهره عدم الرجوع عن التحكيم أى ولو رضى الزوجان بالبقاء عند عزم  
الحكمين على الطلاق وهو ظاهر الموازية أيضا (قوله أن لا يفرق بينهما) أى ولو عزم على الحكم ومفاد  
بعض الشراح اعتماد ما قاله ابن يونس قاله شيخنا العدوى (قوله واختلغا في المال) أى في أصله وأما  
لواختلغا في قدره بان قال أحدهما طلقنا بعشرة وقال الآخر بثمانية فيوجب ذلك الاختلاف للزوج  
خلع المثل وكذا اذا اختلفا في صفته أو في جنسه وينبغى ما لم يزد خلع المثل على دعواهما جميعا والارجع  
لقول القائل بالاكثر وهو عشرة وما لم ينقص عن دعوى أقلهما والارجع للاقل وهو ثمانية في المثال

ينبغي اذا رضيا بمعا ببقاء أن لا يفرق بينهما ومفهومهما انهما لو كانا وجهين من الحاكم فليس لهما الاقلاع ولولم  
يستوعبا (وان طلقا واختلفا) أى الحكمان (في المال) أى العوض

(قوله)



بأن قال أحدهما بعوض وقال الآخر بلا عوض (فإن لم تلزمه) المرأة (٣٠٩) (فلا طلاق) يلزم الزوج ويعود الحال كما كان

وإن التزمته وقع وبانت منه \* ولما فرغ من الكلام على أركان النكاح وما يتعلق بها شرع يشكم على الطلاق ويدأمن أنواعه بالخلع فقال

**فصل في** الكلام على الخلع وما يتعلق به من الأحكام وهو لغة التزع وشرعا طلاق بعوض والطلاق لغة الإرسال وإزالة العقد كيف كان وشرعا إزالة عصمة الزوجة بصرح لفظ أو كتابة ظاهرة أو بلفظ مامعنية (جاز الخلع) بضم الخاء على المشهور وقيل يكره (وهو الطلاق بعوض) هذا هو الأصل فيه وقد يكون بلا عوض إذا كان بلفظ الخلع كإياقي (وبلا حاكم) عطف على مقدر حل من الخلع أي جاز الخلع حال كونه بجاكم وبلا حاكم (و) جاز (بعوض من غيرها) أي الزوجة ولو أحسبها منها (إن تاهل) وقع زوجة أو غيرها تلزم العوض بأن كان رشيدا (لا من صغيرة أو سفية) ذات ولد أو ميملة (لا من

(قوله بأن قال أحدهما بعوض) أي طلقا بعوض قدره كذا وقال الآخر طلقا بجاكم بلا عوض (قوله فلا طلاق يلزم الزوج) أي كما أنه لا يلزمه شيء إذا حكم أحدهما بالطلاق والآخر بالبقاء (قوله ويعود الحال كما كان) أي وحينئذ فيجدان الحكم

**فصل جاز الخلع** (قوله في الكلام على الخلع) أي على بيان حقيقة المشار إليها بقول المصنف وهو الطلاق بعوض (قوله وهو لغة التزع) يقال خلع الرجل ثوبه إذا تزعها من عليه (قوله طلاق بعوض) رد على هذا التعريف ما ورد على تعريف المصنف من عدم شموله لفظ الخلع بدون عوض والجواب أنه تعريف لا حد نوعي الخلع وترك تعريف النوع الآخر لكونه بدعي (قوله الإرسال) يقال أرسلت الناقة لأرعي أرسلتها إليها (قوله كيف كان) أي من أي نوع كان من ليف أو حلفاء أو جلد أو حديد يقال أطلقت المسجون أي أزلت القيد منه ويحتمل أن المراد بقوله كيف كان أي ذلك القيد أي سواء كان حيا أو ميتا كالعصمة (قوله على المشهور) متعلق بقوله جاز أي فالمشهور أنه جائز جواز المستوي الطرفين وليس بمكروه (قوله وقيل يكره) وهو قول ابن القصار وأعلم أن الخلاف فيه من حيث المعاوضة على العصمة وأما من حيث كونه طلاقا فهو مكروه بالنظر لأصله اتفاقا لقوله عليه الصلاة والسلام أبغض الحلال إلى الله الطلاق فإن المراد بالحلال في الحديث ما قابل الحرام ويقصر على المكروه فيحكم حينئذ بتعلق البغض به وبأن أبغضه الطلاق (قوله بعوض) أي ملتبس بعوض وفهم منه أنه معاوضة فلا يحتاج لحوزة عضية فلو أحال عليها الزوج فانت أخذ من تركتها على المشهور (قوله وبلا حاكم) متعلق بمحذوف أي وجاز بلا حاكم وأتى المصنف بما زاد فعالتوهم أن الطلاق لما كان على عوض كان مظنة تجاوز فلا يفعله إلا الحاكم أو أن قوله وبلا حاكم عطف على مقدر حال من الخلع أي حال كونه بجاكم وبلا حاكم وليس عطفًا على قوله بعوض والا كان من تمة التعريف فيوهم أنه لا يسمى خلعًا إلا إذا وقع بعوض وبلا حاكم وليس كذلك (قوله وجاز بعوض من غيرها) أشار السارح بقدر جازي أن الجار والمجرور متعلق بفعل مقدر والجملة مستأنفة أو عطف على جملة جاز الخلع ولا يصح أن يكون الجار والمجرور عطفًا على جاز كما قيل ولا يقال إن قوله وهو الطلاق بعوض يغني عن هذا لعموم العوض لما كانت منها أو من غيرها، أن التعريف للحقيقة فيتناول أفرادها الجائزة وغير الجائزة فالمفهوم من التعريف أن الطلاق بعوض من غيرها خلع وأما كونه جائزًا أو غير جائز فلا يعلم منه فأتى بقوله وجاز بعوض من غيرها لبيان ذلك الحكم وظاهره جواز بعوض من غيرها ولو قصد ذلك الغير إسقاط نفقتها عن الزوج في العدة وهو المشهور ومذهب المدونة وحينئذ فلا يرد العوض ويقع الطلاق باتنا وتسقط نفقة العدة وقيل يعامل بنقيض مقصوده فيرد العوض ويقع الطلاق رجعا ولا تسقط نفقتها (قوله تنسبه) قال فيها من قال لرجل طلق امرئك وثأق درهم فنعل لم الالف ذلك الرجل (قوله إن تاهل) أي إن كان هذا لا يلزم لعوض أي عوض الخلع وأل في العوض للعهد وهذا شرط في لزوم عوض الخلع ملتزمه فكأنه قال ولزم ذلك العوض ملتزمه إن كنت أهلا لا تلزمه إن كان رشيدا وذلك لأن مقابل هذا العوض غير مالي وهو العصمة فهو من باب التبرعات والتبرع عما يلزم لرشد (قوله لا من صغيرة) أي لا إن كان العوض من صغيرة أو سفية أو ذات رق فإنه لا يلزمهم ذلك لعوض وإن قبضه الزوج رده ثم إن هذا تصريح بفهم أن تاهل أو ألبه عدم اختصاص لتاهل بالأجنبي (قوله ذات ولي أو ميملة) هذا هو المشهور ولذا أطلق المصنف خلافاً لما قال بيزوم "عوض السفية لمهملة وقال لو أنشربسي في العائق المعمول به أسه بمعنى من فعل المهملة شيء حتى يتم لها مع زوجها العام ونحوه وهو ضعيف كما قال ابندر والمعتد أن السفية المهملة لا يعضي فعنها وأقامت أعواما عند زوجها فتدعت أن في المهملة ثلاثة أقراء (قوله ولا من شخص ذوق) أي سواء كانت عورة أو زوجة أو غيرها (قوله غير من الولي) راجع للصغيرة ونسبة وقوله والسيد راجع لذوق أي فإن اتزمت الصغيرة ونسبة أردت

شخص (ذوق) ولو بشأنه بغير ذوق أو السيد (و- المل) في مسائل ثلاثة - مجواز بذوق وصحته لكونه ليس أهلا

للتبرع (وبانت) المرأة من زوجها ما لم يقرب إلى هذا المال أو من صحت برأته فانت طالق فان قاله ذالم لم يقع



بمخلاف ما اذا قاله بعد صدور الطلاق أو قاله لرشيده لانه بمجرد وقوعه من الرشيده صحت البراءة وتم له المال ولزمها وليس لها رجوع فيه (وجاز) الخلع (من الاب) ووصيه المجبر والسيد (٣١٠) فلو قال من المجبر (عن المجبرة) لكان أثملا والمراد من لو تأميت بطلاق

الرق العوض باذن الولي أو السيد لم ذلك العوض ولا رده الزوج اذا قبضه وأما ان فعلت ذلك بدون اذنه فالولي رده منه ولا تتبع ان عتقت وبانت وهذا ظاهر في ذات الرق التي ينزع مالها ما غيرها كالمديونة وأم الولد في مرض السيد اذا خالعا فانه يوقف المال فان مات السيد صح الخلع وان صح بطل ورذالمال وأما المكاتبه اذا خالعت بالكثير فيرد ان اطلع عليه قبل ادائها ولو باذن سيدها وأما ان خالعت بيسر فانه يوقف ما خالعت به فان عجزت بطل وان أدت صح وصح خلع المعتقة لاجل ان قرب الاجل لان بعد الا باذن السيد (قوله بمخلاف ما اذا قاله) أي لصغيرة أو سفينة أو ذات رق بعد صدور الطلاق أي قال لها أنت طالق ان تم لي هذا المال أو ان صحت براءتك فأبرأتك فيلزمه الخلع ولا ينفعه ذلك لان مرافع بعد وقوع الخلع وهذا هو المعتمد خلافا لبرزلي انظر ح (قوله أو قاله لرشيده) أي قال لها ان تم لي هذا المال أو ان صحت براءتك فانت طالق فقالت ابرأتك أو أبرأك الله فقد تم الخلع ولا رجوع لها عليه وقوله لانه بمجرد وقوعه أي الابراء (قوله من لو تأميت الخ) وذلك كالبر والنيب ان صغرت أو كانت ثيبا بعارض على مامس (قوله فيخالع عنها من مالها) أي وأولى في الجواز ان يخالع عنها بمال من عنده فقد اقتصر على محل التوهم (قوله لكان أثملا) أي لشمول المجبر للاب والوصي والسيد ويفهم منه أن غير المجبر ليس له ذلك سواء كان وصيا أو غيره (قوله وأصوب) أي لان قوله بمخلاف الوصي يوهم أن الوصي مطلقا مجبرا أو غير مجبر ليس له ذلك وليس كذلك (قوله الغير المجبرة) أي وهي الثيب الكبيرة والحال انها مولى عليها الاب لان هذا محل الخلاف كما قال بن (قوله محله اذا كان بغير اذنها الخ) نص التوضيح في صلح الاب عن الثيب السفينة قولان الاول لابن العطار وابن الهندي وغيرهما من الموثقين لا يجوز له ذلك الا باذنها وقال ابن أبي زمين وابن لبابة جرت الفتوى من الشيوخ بجواز ذلك ورأوا بمنزلة البكر مادامت في ولاية الاب على المشهور اللغوي وهو الجاري على قول مالك في المدونة ابن راشد والاول هو الممول به ابن عبد السلام وهو أصل المذهب اه وفي التوضيح أيضا بعد ذكره الخلاف المتقدم في خلع الاب عن السفينة واختلف في خلع الوصي عنها برضاها وفي ذلك روايتان لابن القاسم والقياس المنع في الجميع (قوله وأما برضاها الخ) هذا مشكل فان رضا السفينة لا عبرة به وقد نقل البدر القرافي أن الناصر القفاني استشكل ذلك على التوضيح وكذا استشكله شيخنا العلامة العدوي (قوله فلا شيء له) أدل لزوج لانه يجوز لذلك (قوله من عرض الخ) أي كقطع قماش أو جاموسة أو بقرة (قوله وله الوسط) راجع لقوله وغير موصوف فاذا قالت له خالعتني على جاموسة ولم تصفها بكبر ولا صغر لزمها جاموسة وسطى لا صغيرة ولا كبيرة (قوله ان كان بها جل) أي فان انفس الجل فلا رجوع له بشئ (قوله فان أعسرت) أي فان خالعتها على ان نفقتها لمدة الجل عليها وأعسرت (قوله وينقل الحق له) هذا مقيد بأن لا يخشى على المحضون ضرر إما بعروق قلبه بامه أو لكون مكان الاب غير حصين والافلا تسقط الحضنة حينئذ اتفاقا ويقع الطلاق واذا خالعتة على اسقاط الحضنة ومات الاب فهل تعود الحضنة للام وهو الظاهر أو تنتقل لمن بعدها الاسقاط الأم حقه وانظر اذا ماتت الام أو تلبست بمائع هل تعود الحضنة لمن بعدها قياسا على من أسقط حقه في وقف لا خنبي ثم مات فيعود لمريمه ممن رتب له الواقف أو تستمر للاب وهو ظاهر كلام جمع نظرا الى أنها تثبت له بوجه جائز اه عدوي ثم ان ما ذكره من أن الحق ينتقل له وان كان هو المشهور ومذهب المدونة كما في التوضيح لكنه خلاف ما به العمل من انتقاله لمن يليها كما في ح عن الميتى وقال في الفائق انه الذي به الفتوى وجرى به عمل القضاة والحكام وقاله غير واحد من الموثقين واختاره أبو عمران اه بن وهذا الخلاف مبنى على خلاف آخر وحاصله أن من ترك حقه في الحضنة الى من هو في ثالث درجة مثلا هل للثاني قيام أو لا قيام له لأن المسقط له قائم مقام المسقط فكلا قيام لذي الدرجة الثانية مع وجود الحق للمسقط فلا كلام له مع من قام مقامه قال عبق وربما شمل قول المصنف وباسقاط حضنتها للاب خلعها

أو موت زوجها لكان له جبرها فيخالع عنها من مالها ولو بجمع مهرها بغير اذنها وأما قوله (بمخلاف الوصي) فهو في غير المجبر فليس له أن يخالع عنها بغير اذنها وأما باذنها فله ذلك قطعا ولو أبدل الاب بالمجبر وحذف قوله بمخلاف الوصي لكان أثملا وأصوب لأن كلامه يوهم خلاف المراد (وفي) جواز (خلع الاب عن السفينة) الغير المجبرة ومنعه (خلاف) محله اذا كان بغير اذنها من مالها وأما برضاها أو من مال الاب فجائز قطعا (و) جاز انخلع (باغر كجنين) في بطن حية ان غلكت فان كان في ملك غيرها أو انفس الجل فلا شيء له وبانت (وغير موصوف) من عرض أو حيوان أو ثمر لم يبدل صلاحها وعبد أتى وبغير شارد أو بأجل مجهول (وله الوسط) من جنس ما خالعت به لا بما يخالع به الناس (و) جاز الخلع على (نفقة جل) أي نفقتها على نفسها مدة جلها (ان كن) بها جل أي على تقدير أن يظهر بها

جل وأرلى جل فاعسرت أنفق عليها ويرجع به ان أعسرت (و) جاز الخلع (باسقاط حضنتها) أي على إسقاطها للاب حقه انها ولده وينقل الحق له ولو كان هناك من يستحقها غيره قبله (و) جاز الخلع (مع البيع) كأن تدفع له عبدا



على أن تأخذ منه عشرة ويخالفها ولو كان في هذا المبيع وصف يوجب منع بيعه كأن يكون هذا العبد آتيا فالعبد لا يبق نصفه في مقابلة العصمة ونصفه الآخر في مقابلة العشرة التي أخذتها منه فما قبل العصمة فهو خلع صحيح وما قبل العشرة المذكورة فهو بيع فاسد فالواجب أن ترد له العشرة ويرد لها نصف العبد وإلى هذا أشار بقوله (وردت) المرأة (لكاتب العبد) الذي خالعت زوجها بنصفه وباعته نصفه الآخر بالعشرة مثلا (معه) أي مع ردها ثمن المبيع وهو (١١) العشرة التي أخذتها منه (نصفه) أي نصف العبد أي ترد من

نصف العبد أي ترد من  
بذروها لنفسها  
نصف العبد مع ردها  
لزوجها الثمن الذي  
أخذته منه فهو يرد لها  
نصف العبد ونصفه  
الآخر لا يرد بل هو في  
مقابلة العصمة فيصير  
مشترا كإيهما وهي  
ترده جميع ما أخذته  
منه وبات ولو قال  
المصنف وردت لكاتب  
العبد ما أخذت ولها  
نصفه كان أوضح  
وأدخلت الكاف البعد  
الشارد والجنين والثرمة  
التي لم يسد صلاحها  
والضرف في الهواء ونحوها  
(وعجل) للزوج المال  
(المؤجل مجهول) أي  
بأجل مجهول إذا  
خالعت به فسد فله  
حالا (وتوالت أيضا  
بقيته) أي بقيته  
المؤجل بمجهول أي على  
تجمل قيمته فالبايع يعني  
على والكلام على  
حذف مضاف فتقوم  
العين بعرض ثم العرض  
بعين حاة (وردت دراهم  
ردية) أي يرد لها الزوج  
عليها ان ظهرت ردية  
ليأخذ بدلها جسيمة

على إسقاط حضانتها لجل بها قال ح والظاهر لزومه وليس هذا من باب إسقاط الشيء قبل وجوبه أي لجرى بان سببه وهو الجمل (قوله على أن تأخذ منه عشرة ويخالفها) أي فالعبد نصفه في مقابلة العشرة وهو بيع ونصفه في مقابلة العصمة وهو خلع سواء كانت قيمة العبد تزيد على ما دفعه الزوج من الدراهم أو تساوى أو تنقص على الرائج من وقوع الطلاق بائنا لانه طلاق قارنه عوض في الجملة واستحسنه الخمي وبه القضاء كما قال المتبسط لا رجعيًا بكن طلق وأعطى خلافا لبعضهم (قوله عن المبيع) أي المدلول عليه بالمبيع (قوله البعد الشارد) أي الذي دفعته نصفه في مقابلة عشرة مثلا ونصفه في مقابلة العصمة (قوله المال) أي المعلوم قدره كما إذا خالعت على عشرة تدفعها له يوم قدوم زيد وكان يوم قدومه مجهولا فالخلع لازم ويلزمها أن تجل العشرة حالا (قوله وتوالت أيضا) أي كما توالت على الأول وقوله بقيته أي على تجمل قيمته يوم الخلع على غرضه وانظر كيف يقوم مع أن أجله مجهول ولاجل هذا الاشكال أشار المصنف لضعفه كما هو قاعدة قوله وتوالت أيضا ووجه القول الأول الذي هو ظاهر المدونة أن المال في نفسه حلال وكونه لاجل مجهول حرام فيبطل الحرام ويجعل روجه هذا التأويل أنه كقيمة السلامة في البيع الفاسد (قوله فتقوم العين) أي المخالعة بها بعرض الخ فان كان المخالعة بعرضا أو حيوا فتقوم بعين (قوله وردت قيمة كعبد) أي مخالعة به وتعتبر قيمته يوم الخلع (قوله والموضوع أنه لا علم عندهما الخ) الحاصل أن الصور ثمان وذلك لأنه إذا خالعتا بمقوم واستحق فاما أن يكونا وقت الخلع يعلمان معاً أنه ملك للغير أو يجهلان معاً ذلك أو علمت هي ذلك دونها أو علم بذلك دونها وفي كل إما أن يكون المستحق معينا أو موصوفاً فان علما معاً أو علم دونها فلا شيء له وبات كان المستحق معينا أو موصوفاً وان جهلا معارجه بالقيمة في المقوم المعين وبالمثل في الموصوف وان علمت دونها فان كان معينا فلا خلع وان كان موصوفاً رجع مثله اه بن (قوله بما لا شبهة لها فيه) أي فلا يلزمه الخلع والافرض أن المستحق معين أمالو كان موصوفاً لزمه الخلع ورجع بمثل المستحق (قوله وان علم هو) أي سواء علمت هي أيضاً أم لا (قوله ولا شيء له) أي وبات ولا فرق بين كون المستحق معينا أو موصوفاً (قوله ورد الحرام الخ) أشار الشارح بتقدير ردائي أن الحرام عطف على نائب فاعل رد وفيه أن هذا غير صحيح اذ رد الزوج الحرام للمخالعة غير جائز لأن الخبز يراق ويسرح على قول ويقتل على آخر وأجاب ابن غازي بأنه عطف على نائب فاعل رد لكن الفاعل الراد هنا ليس هو الزوج حتى يلزم ما ذكر بل الشرع أي ورد الشرع العوض الحرام والمراد بردد الحرام فسخ عقده وحاصله أن الخلع إذا وقع بشئ حرام سواء كانت حرمة أصلية كخمر وخنزير كان كله حراماً أو بعضه كخمر وثوب أو كانت حرمة عارضة كمغصوب ومسرود وأم ولد كطلق زوجته وأنا أعطيتك أم ولدي فالخلع يفسد ويكون طلاقاً بائناً ويرد الحرام فان كان مغصوباً أو مسروفاً أو أم ولد رد إلى رب وان كان خيراً أربى ولا تكسر أو انبه على المعتمد لأنها تظهر بالجناف وان كان خنزير يقتل على ما في سماع ابن القاسم وهو المعتمد وقيل أنه يسرح ولا يلزم نزوجة للزوج شيء في نظير الحرام كالأوبعضا سواء كانت حرمة أصلية كالخنزير والخنزير أو عارضة كالمسروق والمغصوب إذا كان الزوج عالماً بالحرمة علمت هي أيضاً أم لا لو علمت بالحرمة فقط فلا يلزمه الخلع كما مر وان جهلا الحرمة في الخمر لا يلزمها شيء وأما المغصوب والمسروق فكالمستحق يرجع عليها بقيته ان كان معينا وبمثله ان كان موصوفاً (قوله وراق الخمر) أي ولا تكسر أو انبه لانه مال مسلم (قوله في نظير الحرام) سواء كانت حرمة أصلية كالخنزير والخنزير أو عارضة كالمغصوب والمسروق على التفصيل المتقدم

(الاشترط) بأن شرطت عليه عدم الرد ولا مفهوم لردهم فلو قال وردت ردتي عن خولع به لشمع ادراهم وغيرها (وردت) قيمة كعبد من كل مقوم كتب خالعت به إذا كان معينا (استحق) من يده علمت أو حرية قدر له قيمته فان كان غير معين ردت مثله كالمثلي والموضوع أنه لا علم عندهما بانه ملك الغير فان علمت فقط فهو قوله لا ان خالعت بما لا شبهة لها فيه وان علم هو فهو قوله ولا شيء له (ورد) الحرام كخمر وخنزير (ومغصوب) علم به الزوج علمت هي أم لا ومسروق كذلك (وان) كان الحرام (بعض) أي بعضه حرام وبعضه غير حرام كخمر وثوب وينفذ الخلع ويرد المغصوب لربه ويراق الخمر ويقتل الخنزير ويقتل يسرح (ولا شيء له) أي للزوج على الزوجة في نظير الحرام كالأوبعضا



(كتابنا) تشبه في قوله رد ولا شيء أي كالوخالته بدين حال (عليه) أي على زوجها فان التأخير بدلالة سلف جرنفعها وهي العصمة وبانت ولا شيء أي عليها وتأخذ منه الدين حالا ومثله سلفها ابتداءا وتجهيلها دينها علمها (و) كخالفها على (خروجها من مسكنها) الذي طلقها فيه فانه يرد بان ترد لزوجه (٣١٠) لا يحق له لا يجوز لأحد اسقاطه وبانت منه ولا شيء عليها الزوج اللهم

(قوله كتابنا الخ) انما أتى بالكاف ولم يعطفه بالواو على الحرام ليبين على أن الحرمة في المشبه وهو مدخول الكاف ليست باتفاق بخلاف المشبه فانها باتفاق (قوله تشبيه في قوله رد الخ) الا حسن أن يقول تشبيه بالحرام في الرد ولا شيء للزوج (قوله كالوخالته بدين الخ) أي بتأخير دين حال عليه (قوله لانه سلف جرنفعها) أي لان من آخر ما عجل عدم سلفا (قوله أو تجهيلها دينها علمها) أي لان من عجل ما أجل عدم سلفا من آخر ما عجل فاعلمت ماله عليها من الدين المؤجل كانت مسلفه وقد انتفعت بالعصمة (قوله فانه) أي خروجها من المسكن يرد (قوله لانه) أي ردها اليه واقامتها فيه الى انقضاء العدة (قوله الا أن يريد) أي بخروجها من المسكن (قوله من بيع) وأما من قرض فيجب قبوله او حاصل ذلك أن الدين اذا كان عرضا أو طعاما وكان كل منهما مؤجلا سواء كان مسلفا أو كان ثمن سلعة فالحق في الاجل لمن هو له فان عجله من هو عليه فلا يلزم من هو له قبوله وأما لو كان كل من الطعام والعرض دينان من قرض فالحق في الاجل لمن هو عليه فاذا عجل قبل أجله لزم من هو له قبوله وأما العين اذا كانت دينان من بيع أو قرض فان اشترط دفعها في البلد فالحق لمن هي عليه فتي أي بها في البلد أجبر بها على قبولها سواء كانت حالة أو مؤجلة وان كان مشترطا دفعها في غير بلد التقاضي فان كانت حالة وأراد من هي عليه دفعها في البلد أجبر بها على قبولها ان كانت الطريق مأمونة والا فلا وان كانت مؤجلة فلا يلزم بها قبولها مطلقا أي كانت الطريق مأمونة أو مخوفة (قوله فيرد) أي المال الذي أخذه منه اليه ويبقى في ذمته الى أجله وبعض الخلع (قوله لا تهاطت الخ) أي فيكون من باب حط الضمان وأزيد (قوله من قرض) راجع للعرض والطعام (قوله باسقاط النفقة عنه في العدة) أي لانه على تقدير ان لو طلقها رجعا بلا خلع لزمته نفقة في العدة (قوله في قدرته الخ) أي واذا كان ذلك في قدرته غير تجهيل المؤجل فلا يقال انه انتفع به اذا يقال اذا كان ليس له طريق التجهيل المؤجل فتأمل (قوله وقوله) مبتدأ وقوله ثم العرض هذا دل على الخبر وكأنه قال وقوله وبانت الزوجة منه اذا وقع في مقابلة عوض شامل لما اذا تم له العوض أم لا (قوله أم لا) أي بان كان خيرا أو مغبوبا (قوله ولو بلا عوض) مبالغة في بينونة المختلعة أي وبانت المختلعة هذا اذا كان الخلع ملتبسا بعوض بل وان كان ملتبسا بلا عوض وقوله ان نص عليه شرط فيما بعد المبالغة وقرر بعضهم أن قوله ولو بلا عوض باؤه للابسة متعلق بنص وخبر عليه للخلع أي وبانت المختلعة هذا اذا لم ينص على خلع بل ولو نص على الخلع حالة كونه ملتبسا بلا عوض كما لو قال لها خلت فانه نص على الخلع من غير أن يذكر عوضا فيلزمه الطلاق البائن ومثل لفظ الخلع في لزوم البينونة به ولو بلا عوض لفظ الصلح والبراء والافتداء كما اذا قال لها صا لحتك أو أنا صا لحتك أو أنت مصالحة أو أنا مبريك أو أنت مبرأة أو أنا مقتد منك أو أنت مقتداة مني قال شيخنا العدوي الطاهر أن مثل هذه الالفاظ أنت بارزة عن ذمتي أو عن عصمتي أو أنت خالصة مني أو خالصة من عصمتي أو لست لي على ذمة كذا قررته الله (قوله عطف على قوله بلا عوض) أي ولا يصح عطفه على قوله عليه لاقتضاء ذلك أنه اذا وقع بغير عوض مع التنصيص على الرجعة يكره بائنا وليس كذلك (قوله بان قال) أي بعد أن أخذ العوض طلق الخ (قوله كاطمان) أي أو ابراء عماله عليه (قوله وكذا اذا تلفظ بالخلع) أي بان قال خالعتك ولي عليك الرجعة (قوله أي يقع عليه طلقة أخرى بائنة) أي بقوله الم لا على عدم الرجعة وهذا قول مالك وابن القاسم وذلك لان عدم الارتجاع الذي قبل الم لا أجله ملزم للطلاق البائن ومتى حصل الملزوم حصل اللازم وهو الطلاق البائن فالطلاق الذي أنشأه لا يقبله المال غير الطلاق الذي حصل منه أولا اذا حصل منه أولا لرجعي وهذا الذي أنشأه بقبول المال بائن وعن ابن وهب أنها تبين بالاولى فتقلب الاولى بائنا قال أشهب لا يلزمه بقبول المال شيء وله الرجعة ويرد لها مالها وكلا القولين ضعيف والمعتمد قول

أ أن يريد أنها تفضل باجرة المسكن زمن العدة من ماله ما يجوز (و) كخلفه على (تجهيله) أي دينه عليه (الرجعي) عليها (قبوله) قبل أجله بان كان طعاما أو عرضا من بيع به ويبقى الى أجله لئلا تهاطت عنه الضمان على أن زادها البينة (وهل كذلك) يمنع ويرد الدين الى أجله ويكون الطلاق بائنا (الرجعي) عليها قبوله قبل أجله كالعين والعرض والطعام من قرض لان من عجل ما أجل عدم سلفا وقد نتفع باسقاط النفقة في العدة أو انتفع باسقاط سوء الخصومات وسوء الاقتضاءات عن نفسه أي لاحتمال عسره عند الاجل فيؤدي الى ذلك (أولا) يمنع ولا يرد الدين الى أجله ويكون الصلح رجعا لأنه كمن طلق وأعنى (تاويلان) أو جهما الثاني لان ما يجب قبوله لا بعد تجهيل سلفا عند ادل العلم ودفع سوء خصومات في قدرته اذا عجله وجب قبوله

ر سقاط نفقة لعدة في قدرته بان يطلقها بلفظ الخلع وقوله (وبانت) لزوجة منه حيث وقع بعوض ثم العوض مالك زوج ثم لا يلز (ولو بلا عوض) ان نص عليه أي على لفظ الخلع فالمصنف سقذ منه اداء الشرط (أو على الرجعة) عطف على قوله بلا عوض أي بانت منه ولو وقع لا عوض أو بعوض ونص على الرجعة بان قال طلقت طلقة رجعية وكذا اذا تلفظ بالخلع ونص على الرجعة لا يقع الا بائنا (كاعتساء) من طلقها الرجعي (على نفسها) أي الرجعة أي على أنه لا يراجعها فقبل ذلك فتبين أي يقع عليه طلقة أخرى بائنة (كسعتها)



أي بيع الزوج لزوجته في جماعة أو غيرها (أو تزويجها) أي تزويجها بالاشخص فانها تبين منه ولو وقع ذلك منه هزلا أو بشكل تكلا شديدا (والمتخارن في الزوم) أي لزوم الطلاق (فيهما) أي في البيع والتزويج (٣١ ٣) ضعيف والمذهب الاول (و) بآب بآب (طلاق

حكم به) أو فتنه  
الزوجة أو الحاكم (لا)  
إذا حكم به (لا يلا أو  
عسر بنفقة) فرجعي  
ولو قال وعدم نفقة لشم  
من غاب موثرا ولم يترك  
عندها ما لا تنفق منه  
ولم تحسد مسلفا فطلق  
الحاكم عليه وقدم في  
العدة فله رجعتها (لا  
ان) طلق رجعا  
و (شرط) عليه (تق)  
الرجعة بلا عوض  
فيستمر رجعا ولا تبين  
وشرط مبني للفعول  
فيشمل شرطه وشرطها  
(أو طلق) وأعطى  
(أو صالح) زوجته على  
مال عليه مائة مائة أو  
مكرا (وأعطى) لها  
شأ من عنده (وعل)  
يكون رجعا (مطلقا)  
قصد الخلع أم لا (أو)  
رجعا (الآن بقصد  
الخلع) فبأن (تاويلان)  
والراجح منهما الرجعي  
مطلقا وهذا في فرع  
صالح وأعطى وأما من  
طلق وأعطى فرجعي قطعاً  
وقال بعضهم في الفرع  
الثاني ليس المراد أن  
له ديناً عليه فصالحها  
على إسقاط بعضه ولا  
كان مائناً قطعاً بل المراد  
أنه وقع بينه وبينها صلح  
بوجبه ما لم يكن  
الدين عليها أو لها عليه  
قصاص (وموجب) أي

مالك وابن القاسم ان قلت هو ظاهر ان وقع القبول باللفظ بأن قال قبلت هذا المال على عدم الرجعة وأما  
ان وقع القبول بغير اللفظ بأن أخذ المال وسكت فهو مشكل اذ كيف يقع الطلاق بغير اللفظ وقد يجب  
بأن ما يقوم مقام اللفظ في الدلالة على القبول كالكسوت منزل منزلة اللفظ لقول المصنف لا في وكفت  
المعاطاة (قوله أي بيع الزوج لزوجته أو تزويجها أي تزويجها بالاشخص) أي ولو كان جاعلاً بالحكم فلا يعذر  
بجهله كما قرر شيخنا ومثل بيعه وتزويجها لمالها لبيع الزوج لزوجته أو تزويجها بالاشخص كما كانت فاسها  
تبين أيضاً وأما ان فعل ذلك بحضوره ثم أنكره فلا تطلق عليه اه عدوى (قوله ولو وقع ذلك منه هزلا) أي  
هذا اذا فعل ذلك جداً بل ولو فعله هزلاً وفيه نظر لنقل المواق عن المتطبي قال ابن القاسم من باع امرأته أو  
زوجها ما زال فلا شيء عليه ويخلف الهازل أنه لم يرد طلاقها ومثله في العتية من سماع ابن القاسم في طلاق  
السنة اه بن فعمل منه أن الخلاف بين مختار اللغوي وبين غيره اذا كان غير هازل وأما اذا كان هازلاً فلا شيء  
عليه اتفاقاً (قوله بشكل تكلا شديداً) أي ولا يمكن من تزويجها ولا من تزويج غيرها حتى تعرف نوتته  
وملاحة مخافة أن يبيعها ثانياً (قوله حكم به) أي بانثائه لكعب أو اضراراً ونشوزاً وفقداناً اذا حكم  
ببعثه أو لزومه فانه يبقى على أصله من بائ أو رجعي فاذا طلق زيد زوجته وادعى انه مجنون وشهدت البينة  
انه كان عاقلاً فخكم بصفة الطلاق أو قبل له طلاق السفية غير لازم مشل نكاحه فخكم بزوجته فذلك  
الطلاق باق على أصله من رجعي أو بائن (قوله أو وقعته لزوجته أو الحاكم) وأما أو وقعته الزوج فانه يكون  
رجعياً ولو جبره القاضي على ابقائه وحكم بينوته بأن قال حكمت فانه بائن اه تقرير عدوى (قوله  
لان شرط الخ) مثل ذلك ما لو قال لها أنت طالق طلقه لارجعة فيها أو لارجعة بعدها فهي رجعية اه  
تقرير عدوى (قوله وأعطى) أي بأن طلقها وأعطى ما تملكه من عنده فانه يكون رجعياً (قوله أو صالح  
وأعطى) أي انه وقع الصلح على ما تدعيه عليه وأعطاه القدر المصالح به كما اذا ادعت عليه عشرة مصالحها  
على خمسة دفعها لها وتركت له خمسة ليست في مئة بالشيء ثم طلقها فاه والخلع يقع الطلاق رجعياً لأن  
ما تركه من دينها ليس في مقابلة العصة وما أخذته فهو صلح عن بعض دينها وهذا الحل لتت وتبعه فيه  
خش وعقب (قوله وأعطى لها شيئاً من عنده) أي وهو القدر المصالح به (قوله قصد الخلع) أي حين إعطاء  
دراهم الصلح أو جرى بينهما ما ذكره قبل ذلك وليس المراد أنه قصد الخلع بلفظ الطريق بحيث يكون الخلع  
مدلولاً للفظ الطلاق اذ لا تراعى في أنه بائن (قوله الآن بقصد الخلع فبأن) أي تنظر القصد وهذا التأويل لأن  
الكاتب وعبد الحق وأي بكر بن عبد الرحمن والاول لا كثر الرواة (قوله فرجعي قطعاً) أي انفاً فاما ما ذكره  
الشارح من أن محل التأويل إذا صالح وأعطى طريقاً لبعضهم وبعضهم يخص الخلاف بمسئلة طلق  
وأعطى وبعضهم يجعل الخلاف في المستثنين انظر بن (قوله وقال بعضهم) هو العلامة طنب (قوله  
ليس المراد الخ) أي كالحل به تت ومن تبعه (قوله ما لم يكن الدين عليها) أي فصالحها على أخذ بعضه  
وترك لها البعض الآخر ثم طلقها (قوله أو لها عليه قصاص) أي فصالحها على تركها أو أعطى هادراً من عنده  
صلحاً ثم طلقها (قوله وموجب أي طلاق الخلع) أي وليس الضمير راجعاً له وصل لان الزوج يوجب  
العوض وانما الذي يوجب ملتزمه زوجة أو غيرها وانما لم يستغن عن هذه بقوله فيما يأتي وأما بيع طلاق  
المسلم المكلف لانه رجايتهم أنه لا بد أن يكون الموقع هنا رشيد المافيه من المال والمال مجبور عليه فيه  
فيشترط أن يبيع عليه هنا ولا يعضى فعله كذا قيل وفيه ان هذا التوهم لا يتأى الا لو كان يدفع الماس مع أنه أخذ  
له (قوله ولو سفياً) رد بلو على ما حكاه ابن الحاجب وابن شاس من القول بعدم صحة طلاق الخلع من السفية  
فإذا خلع السفية فإن خالع المثل فلا مظهر وان خالع بدونه كحل الخلع المثل كما قال اللغوي ولا يبرأ  
المتخلع بتسليم المال للسفية بل لو ليسه كافي ح عن التوضيح وهو ما يفيد كلامهم في باب الخلع وقال ابن  
عسرة ظاهر كلام بعض المؤرخين كابن قتيون والمتطبي براءة التوهم بتسليم المال للسفية ونوابه  
واستظهره عجب (قوله فيه أو في) أي ولا ينظر لتوهم أن طلاقه يؤدي لذهاب ماله في زواج امرأة أخرى

(٤٠ - دسوق ثاني) طلاق الخلع بكسر الخاء أي وقوعه ومنته (زوج أو وكيله) مكلف (لا مبني) مجنون (ولو) كان الزوج  
المكلف (سفياً) لانه أن يطلق بغير عوض فيه أولى (أو) موجب (ولو صغير) حر أو عبداً ولو مجنون سواء كان الولي



(أباً أو سيداً أو غيرهما) كوصى وحاكم ومقدمه إذا كان الخلع لمن ذكر على وجه النظر ولا يجوز عند مالك وابن القاسم أن يطلق الولي عليها بغير عوض (لأب) زوج (سفيه و) لا (سيد) عبد (بالغ) فلا يجوز لهما الخلع عنهما بغير إذنهما إذا طلاق بيد الزوج البالغ ولو سفيهها أو زرة قال لا بيد الولي والسيد (ونفذ خلع) الزوج (المريض) مرضاً مخوفاً ومن في حكمه كحاضر صرف القتال ومحبوس لقتل أو قطع وأشار بقوله ونفذ إلى أن الإقدام عليه لا يجوز لما فيه من إخراج وارث (وورثته) زوجته المطلقة في المرض إن مات من مرضه المخوف الذي خالعه فيه ولو خرجت من العدة وتزوجت غيره ولو أجاز (دونها) أي فلا يرثها إن ماتت في مرضه المخوف الذي أطلقها فيه ولو كانت هي مريضه أيضاً لأنه الذي أسقط (٣١٤) ما كان بيده وشبهه في إرثها منه دون قوله كخيرة ومملكة في صحته أو مرضه

(قوله لمن ذكر) أي من الصغير والمجنون والحاصل أنه لا يقع الطلاق على الصبي والمجنون واحد من ذكر إلا إذا كان على وجه النظر والمصلحة (قوله ولا يجوز عند مالك الخ) وقال النخعي يجوز أن يطلق الولي على الصغير والسفيه بدوي شئ يؤخذ له إذ قد يكون بقاء العصمة فساداً لا مرجع له قبل نكاحه أو حدث بعده من كون الزوج غير محمود الطريق (قوله عليهما) أي على الصغير والمجنون (قوله لأب زوج) أي لا يقع طلاق الخلع أب زوج سفيه (قوله بالغ) الأول رجوعه للثاني وهو العبد إذا فائدة في رجوعه للأول إذا سفيه لا يكون إلا بالغا (قوله بغير إذنهما) أي وإن كان لهما ما جبرهما على النكاح (قوله لا يجوز) أي والموضوع أن المرض مخوف فإن كان غير مخوف كان جائزاً ابتداءً كالخبر (قوله وتزوجت غيره) أي وسواء كانت مدخولاً بها أو كانت غير مدخول بها (قوله إن ماتت في مرضه) أي ولو في أثناء عدتها (قوله طال أو قصر) أي ولو خرجت من العدة ولو تزوجت أزواجا (قوله ولا يرثها إن ماتت) أي ولو كان موتها قبل تقضاء عدتها (قوله فإن طلق نفسها طلاقاً رجعياً) هذا ظاهر في التملك ويحمل التخيير على المقيد بواحدة رجعية وما يأتي من بطلانه إذا قضت بدون الثلاث في المطلق (قوله فإنه يرثها) أي إذا لم تنقض العدة كما ترثه هي مطلقاً (قوله أو وقعت الطلاق فيه) أي سواء كان التخيير أو التملك في المرض أو في الصحة (قوله فإرثته) أي ولو خرجت من العدة وقوله ولا يرثها أي ولو ماتت قبل فراغ عدتها (قوله تقوم مقام الطلاق) أي مقام فرقه الطلاق (قوله إن كلمت زيدا) أي أو قال لها إن دخلت دار زيد فانت طالق فدخلتها في مرضه فاصدة حنثه فإذا مات من ذلك المرض ورثته دونها (قوله فأحنثته فيه) أي أو وقعت الحنث عليه في المرض سواء كان التملك في الصحة أو في المرض (قوله فترثه) أي ولو خرجت من العدة وقوله دونها أي فإذا ماتت هي وهو في ذلك المرض فله لا يرثها إذا كان موتها بعد انقضاء عدتها والأورثتها لأنها رجعية وما ذكره المصنف من إرثها مطلقاً هو المشهور ومقابلها ما رواه علي بن زياد عن مالك من عدم إرثها لانقضاء التهمة (قوله وأطلق زوجته الكتابية أو الأمة) أي طلاقاً رجعياً أو بائناً (قوله فترثه) أي إرثها على منعها من الإرث لما خشي الإسلام أو العتق وسواء أسلمت أو عتقت في العدة أو بعدها وقوله دونها أي ما لا يمكن الطلاق رجعياً وماتت في العدة (قوله أو تزوجت غيره) الأول أن يقول وإن تزوجت غيره لأن هذا الفرع ليس مبيناً للطلاق في المرض حتى يعطف عليه بل مرتب عليه اهـ بن (قوله منه) أي من ذلك المرض الذي أطلقها فيه (قوله بدليل قوله الخ) أي لأنه لو كان الأول بائناً لم يردف عليه طلاق المرض الثاني (قوله ثم مرض) أي والحال أنه لم يكن ارتجاعها بعد صحته أما لو ارتجاعها بعد صحته ثم مرض فطلقها رجعياً أو بائناً فانتها ترثه إن ماتت من مرضه الثاني ولو بعد العدة (قوله ثم ترث لاني عدة الطلاق الأول) أي لأن العرض أن الطلاق الأول رجعي وماتت في العدة فترثه فالمراد من عدة لا أول بقية فانها ترثه بالطلاق في المرض الثاني لأنه طلاق مردى على الأول وقد زالت تهمة الطلاق الأول بالصحة (قوله لاني عدة الطلاق الأول) فيه أن الثاني لأعدة فلا حاجة لقوله الأول فكان الأول أن يقول ترثه لاني العدة والجواب أن قوله الأول ليسان الواقع أو أن المفهوم وهو

ختارت نفسها (فيه) أي امرص موته بأن طلقت في نفسها طلاقاً بائناً فانها ترثه إن ماتت في ذلك المرض طال أو قصر ولا يرثها إن ماتت هي فيه فإن طلقت نفسها طلاقاً رجعياً فانه يرثها كما ترثه فقوله فيه متعلق بمحذوف أي اختارت أو وقعت الطلاق فيه (ومولى منها) أي وكزوجاً آلى منها زوجها في صحته أو مرضه وانقضى الأجل ولم يف ولا وعد فطلق عليه في مرضه وانقضت العدة فانت من مرضه فانها ترثه ولا يرثها فإن ماتت قبل انقضاء العدة ورثها كما ترثه لأنه رجعي (وملا عنه) في مرضه المخوف فانها ترثه ولا يرثها لأن فرقة اللعان تقوم مقام الطلاق وإن كانت فسحاً فأشار بقوله وملا عنه إلى أنه لا فرق بين الطلاق والفسخ (أو) قال لها ولو في صحته

إن كلمت زيدا لماتت طالق (أحنثته فيه) أي في مرض موته فترثه دونها (أو) طلق زوجته الكتابية أو الأمة في لا ترثه مرض موته ثم (سلمت) لكتابية (أو عتقت) الأمة في مرضه فترثه دونها أو تزوجت المطلقة في مرض الموت (غيره) أي غير المطلق لها في مرضه بعد انقضاء عدتها (وورثت أزواجا) كثيرة كل منهم طلقها في مرضه الذي مات فيه (وان) كانت الآن (في عصمة) لزوج صحيح (وانما ينقطع) إرثها من مطلقها في المرض المخوف (بصحة) منه (بينه) عند أهل المعرفة (ولو صح) المريض المطلق طلاقاً رجعياً بدليل قوله فطلقها بصحة بينه (ثم مرض) ثانياً (فطلقها) في هذا المرض الثاني طلاقاً بائناً أو رجعياً ثم ماتت من مرضه الثاني (لم ترث إلا) إذا ماتت (في عدة الطلاق الأول) الرجعي ومثل ذلك ما إذا أطلقها رجعياً في الصحة ثم مرض فأرثها طلاقاً فيه فترثه إن بقي شيء من عدة الأول



(والاقرار به) أي بالطلاق (فيه) أي في المرض بأن قال المريض كنت طلقها قبل مرضي بزمان سابق بحيث تنقضي العدة أو بعضها فيه (كانشائه) أي مثل انشاء الطلاق في المرض ولا عبرة بأسناده لزمان صحته فترثه ان مات من ذلك المرض ولو تزوجت غيره وأما هو فترثها في العدة ان كان رجعا لان كان بائنا وانقضت على دعواه (والعدة) بتبدأ (من) يوم (الاقرار) في المرض لا من اليوم الذي أسند إليه الطلاق وهذا ما لم تشهد به بيعة على اقراره الاعل بها فتكون العدة من الوقت الذي أرخته البيعة ولا ارث بينهما اذا انقضت العدة أو كان بائنا ولو شهد على زوج بعد موته بطريقه (زوجته في صحته وأردى في مرضه وانقضت العدة على حسب تاريخهم واستمر الزوج لموته معاشرا لها معاشرة الا زواج فانها ترثه ابدا كما أفاده بقوله (٣١٥) (فكالطلاق في المرض) لكنها تعتد

عدة وفاة لاحتمال طعنه في شهادتهم لو كان حيا فالتشبيه ليس بناسم والموضوع أن الشهود عذروا بتأخيرهم الشهادة بكيفية انلو كانوا حاضرين عالمين بطلت شهادتهم بسكونهم ولا يعذرون بالجهل (وان أشهد) الزوج (به) أي بانشائه أو بالاقرار به ثلثا أو دونها باثبات قال البيعة أشهدوا بانها طلقوا وأني كنت طلقها (في سفر) أو حضر (بقدم ووطئ) المشهود بطلاقها أي أقربوطها (وأنكر الشهادة) أي المشهود به من انطلاق (مرفق) بينهما واعتدت من يوم الحكم بشهادة البيعة لا من اليوم الذي أسندت اقراره فيه (ولا حد عليه) على المشهور لأنهم على حكم زوجة حتى يحكم الخاكم بالفراق بغير أن العدة من يوم

لاترثه في عدة الثاني سألته تصدق بنو الموضوع أي ولا ترثه في عدة الثاني لانه لا عدة له تأمل (قوله والاقرار به فيه كانشائه) مثل اقراره به فيه ما إذا شهدت البيعة على المريض بانه قد طلق في زمان سابق على مرضه بحيث تنقضي العدة كلها أو بعضها فيه وهو ينكر ذلك فيكون كانشائه الطلاق في مرضه ولا يعتبر اسناده لزمان سابق فترثه ان مات من ذلك المرض وابتداء العدة من يوم الشهادة (قوله ولعدة بتبدأ من يوم الاقرار في المرض) أي لأنها تعتد عدة طلاق لا عدة وفاة (قوله ما لم تشهد به بيعة على اقراره) أي كما لو أقربا بانه طلقها من مندسنة أو شهر وأقام على ذلك بيعة فيجعل على ما أرخته البيعة (قوله اذا انقضت العدة) أي على مقتضى تاريخ البيعة والحال أن الطلاق رجعي أو كان بائنا سواء انقضت العدة أو لا أم لو كان رجعا ولم تنقض العدة فانها ترثه (قوله معاشرا لها معاشرة الا زواج) أي والحال أنه غير مقر بطلاقها (قوله فكالطلاق في المرض) أي من حيث انها ترثه على كل حال (قوله فالتشبيه ليس بناسم) أي لانه اذا طلق في المرض طلاقا بائنا ثم مات اعتدت عدة طلاق (قوله عالمين) أي بمعاشرته لها (قوله بطلت شهادتهم بسكونهم) فلو كانت لزوجته هي التي ماتت وشهدت البيعة بعد موته باطلاقها قبل الزوج شهادتها ولم يدم مطعما ليرثها ان انقضت العدة أو كان الطلاق بائنا وان أدى مطعما فيها ورثها الصبرودة تلك البيعة بمنزلة العدم (قوله أشهدوا بأمر طالق) أي ثلثا أو واحدة بائنة وكذا يقال فيما بعده (قوله ولا حد عليه) أي في وطئه بعد قدومه من السفر وقبل حكم الخاكم بالفراق (قوله لانهما على حكم الزوجية) أي لانهم قبل الحكم بالفراق على حكم الزوجية (قوله ولانه كما مقر بالزنا الخ) أي فالتشهادة بالطلاق بمنزلة الاقرار بالزنا وإنكاره شهادة بمنزلة الرجوع ولا يخفى بعده (قوله قبل صحته) أي سواء كان في أول المرض أو آخره (قوله فكالزوج) أي لاجنية في المرض فليس فيه تشبيه لنسب نفسه (قوله يفسخ قبل البناء بعده) ان قبل عدة نسخ بكاح المريض وهي ادخال وارث مستقيمة هنا لثبوت الارث لها على كل حال فارجحه الفسخ هنا والجواب أنهم انما حكموا بالفسخ هنا لاجل الغرر في المهر لانه في الثلث فلا يدري أي حمله انتث أم لا فلو تحمل المهر أجنبي لم يفسخ لثبوت المهر في مال الأجنبي والارث بالنكاح اذ قل كما قل المراق والتوضيح (قوله بالنكاح الاول) أي الذي قطعه بالطلاق الاول في المرض (قوله وهل يرد الخ) أي سواء كان قدر ميراثه منها أن لو ورثها أو قل أو أكثر ونص المدة ان اختلعت منه في مرضها وهو صحيح لا يجوز ولا يرثها قل ابن القاسم وأما أرى اختلعت منه على أكثر من ميراثه منه الميراث وأما على مثل ميراثه من ما قبل فثبوت ولا يشترط ان يحضر في كون قول ابن القاسم تفسير أو خلافا لقولان لا يتردد لقل اذ موافق فقول المصنف وهل يرد أي المخالف به على كل حال وان كان اقل من ميراثه منها ان صح من مرضها شارة الى تأويل الخلاف فلا يقل وقول أو تجاوز لارثه اشارة الى تأويل الوفاق لا أكثر وعلى المصنف لذلك في عدم الاقتصار عليه وعلمه باختلاف هل يعتبر قدر الميراث يوم الخلع فيتمجمل الزوج الخلع ان كان قدر الميراث في قل ويعتبر يوم الموت فيوقف المخالعة كله الى يوم الموت فان كان قدر ميراثه فاقبأخذه وان كان أكثر منه فلا شيء منه عند ابن رشد ولا ارث له بحال وقار الخمي له منه قدر ميراثه ويرد نثره ان صح خذ جميع ما خضع به وبهذا يعلم ان

الحكم به ولانه كما مقر بالزنا لراجع عنه (ولو بأمرها) الزوج في مرضه الخوف (ثم تزوجها فيه) قبل صحته فكالزوج في المرض) يفسخ قبل البناء ودمه لأنه فاسد لعقد راءه الاقل من المسمى وحده في المثل من الثلث ويجعل لأن يصح المريض كما مر فالتشبيه لفادة الفسخ أبدا ومأمعه من الصداق وأما الميراث فله ثلثا على كل حال بالة كاح لاول (وهو يجوز خلع المريضة) مرضا مخوفا أي محرم عليها وكذا عليه لانه معين لها على ذلك فالمصدر مضاف الى عل ونقد اختلاف ولا وارث بينهما ولو ماتت في عدتها وانما الخلاف في المال الذي أخذه منها كما شاره بقوله (وهل يرد) الخلع بمعنى الميراث الخلع البائن فله فلا يرثه وهذا اشارة لتأويل الخلاف لابن القاسم جلال لقولها ومن اختلعت في مرضها وهو صحيح بجميع ما لها



لم يجز ولا يرثها على اطلاقه (أو) برز (المجاوز لارثه) منها أن لو ورث بتقدير عدم الخلع (يوم موتها) طرف للمجاوز أي يرد المجاوز لارثه في يوم موتها لا يوم الخلع (و) إذا كان المعتبر يوم موتها (وقف) جميع ما خالعت به لا الرائد فقط تحت يد أمين (اليه) أي إلى موتها لينظر هل هو قدرارته أو أقل فباخذ أو أكثر من ارثه فيرد الرائد وهذا الشارة لتأويل الوفاق بحمل قول ابن القاسم بعد نصها المتقدم وأنا أرى أنها إذا اختلعت منه بأكثر من ميراثه منها له قدر ميراثه ويرد الرائد وان احتلعت منه بقدر ميراثه فأقل فذلك جائز ولا يتوارثان انتهى على الوفاق لقول مالك بعمل قول مالك لم يجز أي لم يجز القدر الرائد على ارثه أي أنه يبطل القدر المجاوز لارثه مما اختلعت به (تأويلان) والراجح تأويل الوفاق مكان الأولى للمصنف (٣١٦) الاقتصار عليه (وان نقص وكيله) أي وكيل الزوج على الخلع (عن

مسماه) أي عماسماه الزوج له بأن قال للوكيل خالعه بعشرة نخلع بخمسة (لم يلزم) نخلع ولا يقع الطلاق لان الوكيل معزول عن ذلك بخالفته الا أن يتم الوكيل أو الزوج فيلزم ولا مقال للزوج ان أمه الوكيل ادلا منه تلحق الزوج (أو) أطلق الزوج (أو) للوكيل (أو) أطلق (أو) أي للزوج بان لم يسم شيئاً فنقص الوكيل أو الزوجة عن خلع المثل (حلف) الزوج (أنه) أراد خلع المثل (لم يلزمه) طلاق إلا أن يتم هي أو الوكيل فيلزم ويحل البين في الصورة الثانية ان قال لها ان دعوتني إلى صلح أو مال بالتشكير فانت طالق وأمان قال إلى ما خالعت به فسله طلب خلع المثل بلاعين وأمان أن أتى بالصلح معسراً

ما اقتضاء كلام المصنف من ان التأويلين في الرد وعدمه مع الاتفاق على المنع غير ظاهر بل هما في الجواز وعدمه اهـ بن (قوله لم يجز ولا يرثها) أي وحيفته فلا شيء له من الخلع ولا من الميراث هذا ظاهره (قوله على اطلاقه) أي بقولها لم يجز أي فيرداها ان كانت حية أو لوارثها كله ولا يبقى للزوج منه شيء سواء كان ذلك المال للمخالع به قدر ميراثه منها أو أقل أو أكثر (قوله طرف للمجاوز) أي فجاءه زلة المخالعة به لارثه وعدم مجاوزته انما تعتبر يوم موتها لا يوم الخلع خلافاً للقائل به (قوله ولا يتوارثان) استفيد مما مر عن المدونة ومن هنا انهما لا يتوارثان على كلا القولين ولو في العدة لان الطلاق بائن (قوله أي أنه يبطل القدر المجاوز لارثه مما اختلعت به) أي وأما قدر ميراثه منها فلا يرد بل يعضي (قوله لم يلزم) ظاهره ولوقل النقص اهـ عدوى (قوله ادلا منه تلحق الزوج) أي بخلاف ما مر في الصداق من أنه اذا وكله على أن يزوجه بألف فزوجه بألفين فإن الزوج الكلام ولو غمه الوكيل من عدمه (قوله أو أطلق له أي للوكيل) أي بأن قال له وكلتك على خلع زوجتي ولم يسم شيئاً بخالعه (قوله أولها) أي بان قال لها ان دعوتني للصلح فانت طالق أو ان أعطيتني ما خالعت به فانت طالق (قوله عن المثل) أي ولم يرص الزوج بذلك الاقل (قوله وأمان قال إلى ما خالعت به) أي وأمان قال ان دعوتني إلى ما خالعت به أو ان أعطيتني ما خالعت به فانت طالق (قوله انظر الحاشية) نص كلام الحاشية الحق انه اذا قال لها ان أعطيتني ما خالعت به قبل قوله أنه أراد خلع المثل بلاعين وان قال ان دعوتني إلى الصلح فالقول قوله ولو ادعى انه أراد أكثر من خلع المثل لكن بين وبينه وحيفته فحل كون القول قوله بين فيما اذا كان أراد خلع المثل الذي هو موضوع المصنف فيما اذا قال ان دعوتني إلى مال أو صلح بالتشكير (قوله على ما سمعت له) بان قالت لو كيلها خالعت عني بعشرة فزاد على ما سمعت له (قوله أو على خلع المثل ان أطلقت) بان قالت لو كيلها خالعت عني ولم تسم شيئاً خالعت عنها بأزيد من خلع مثلها (قوله و رد المال الخ) يعني أن المرأة اذا ادعت بعد المخالعة أنها ما خالعت الا عن ضرر وأقامت بينة سماع على الضرر فإن الزوج يرد لها ما خالعه وبانت منه وهذا ظاهر اذا كانت قد دفعت المال من عندها فلو دفعه أجنبي من عنده فإن قصد فداء المرأة من ضرر الزوج بهارداً للمال له وان لم يقصد ذلك فلا يرد المال له بل لها القصد التبرع لها كذا استظهر عجم (قوله حيث طلبت ذلك) أي ما ذكر من رد المال واسقاط ما التزمت (قوله بشهادة سماع) أي بشهادة رجلين بالسماع من غير عيني كافي عبق ورجح بعضهم البين كافي بن والواحد لا يكفي مع البين على المعتمد وقال بعضهم انه يكفي وكذا شهادة امرأتين بالسماع مع البين لا يكفي على المعتمد وقبل يكفي وهو ضعيف (قوله على الضرر) أل فيه للعهد أي على الضرر الذي يجوز لها التطبيق به (قوله ولا يضرها الخ) حاصله أن المرأة اذا شهدت بينة على اضرار الزوج اهما ثم دفعت له ما لا وطلبت منه أن يخالعهما على ذلك فقال لها أخاف أن يكون لك بينة بالضرر فبعد الخلع تقوى على وتدعي الضرر وتشهدى تلك البينة وتأخذ ذلك المال فقالت ان كانت لي بينة بالضرر فقد اسقطتها خالعهما

فله طلب ما زاد على خلع المثل بين انظر الحاشية بتأمل (وان زاد وكيلها) على ما سمعت له أو على خلع المثل ان أطلقت على (فعليه الزيادة) على ما سمعت له أو على خلع المثل ولا يلزمها الادعاء ما سمعت له أو خلع المثل حيث أطلقت والطلاق لازم على كل حال (ورد) الزوج (المال) الذي خالعهما وكذا يسقط عنها ما التزمت من رضاع ولدها أو نفقة جل أو اسقاط حضانه حيث طلبت ذلك وادعت بعد المخالعة أنها ما خالعت الا عن ضرر فيجوز لها التطبيق به (بشهادة سماع) وأولى بشهادة قطع (على الضرر) وبانت منه ولا يشترط في هذه البينة السماع من الثقات وغيرهم بل لو ذكرت أنها سمعت عن لا تقبل شهادته كأنخدم ونحوهم عمل على شهادتهم (و) رد المال المخالعة بها (بينهما مع شاهد) واحد (أو امرأتين) بالقصع على الضرر بضرب أو شتم بغير حق (ولا يضرها) أي الزوج في طلبها رد المال من الزوج (اسقاط البينة المسترعية) بفتح العين بعدها ألف لفظاً ترسم به



لمجاوزتها ثلاثة أحرف والمراد بينة الاسترعاء هنا البينة التي استرعتها أي أشهدتها بالضرر ونخالعها الزوج وأشهد عليها أنها خالعة بأسقاط  
حقها من القيام بالبينة الشاهدة لها بالضرر فلا يلزمها ذلك الاثبات والاسقاط ولها القيام ببينتها وترتبه المثل (على الأصح) لأن  
ضررها يحملها على ذلك فأطلق المصنف الاسترعاء هنا على خلاف حقيقة المذكورة في باب الصلح فلو قال ولا يضرها اسقاط بينة الضرر  
لكان أظهر ويفهم منه أنه لا يضرها اسقاط البينة المسترعية بالمعنى المذكور في باب الصلح وهي ما إذا أشهدت بينة بالضرر ثم أشهدت  
أخرى أنها ان سقطت بينة الضرر فليست بملتزمة لاسقاطها ثم خالعتها وأشهدت (٣١٧) عند الخلع بأسقاط بينة الضرر فلا

يضرها ذلك ولها القيام  
بها ولا يصح حمل كلام  
المصنف عليها لقوله  
على الأصح أذهى فيها  
لها القيام اتفاقاً (و)  
رد الزوج ما خالعه به  
(د) نبوت (كونها) مطلقة  
طلاقاً (بأثنا) منه  
وقت الخلع لأن خالعه  
لم يصادف محلاً  
(لارجعياً) ولم تنقض  
العدة فلا يرد لها لأن  
الخلع قد صادف محلاً  
لأن الرجعية زوجة  
يلحقها الطلاق (أو  
لذونه) أي الشكاح  
(بفسخ بطلاق)  
للإجماع على فساد  
كالحامسة أو المحرم فيرد  
ما أخذته منها لعدم  
ملكيتها الزوج للعصمة  
(أو لعيب خيار) كجذم  
علمته (به) أي بالزوج  
بعد الخلع فرداها ما  
خالعها به إذا هي الرديلا  
عوض (أو قال) لها  
(إن خالعتك) وأنت  
طالق ثلاثاً ثم خالعها  
لزمه الثلاث وردد المال  
أذ لم يصادف الخلع محلاً

على ذلك المثل فلا يضرها ذلك الاسقاط ولو أشهدت عليه ولها القيام ببينتها وترتبه المثل (قوله لمجاوزتها  
الح) أي والقاعدة أن الألف إذا جاوزت ثلاثة أحرف ولم يكن قبلها ياء فانه ترسم ياء سواء كانت منقلبة عن  
ياء أو واد (قوله يحملها على ذلك) أي الاسقاط (قوله بأسقاط بينة الضرر) أي أن يزيدو بأسقاط  
البينة التي أشهدتها على أنها ان أسقطت بينة الضرر كانت غير ملتزمة لذلك الاسقاط وذلك لأن هذا هو  
اسقاط بينة الاسترعاء بالمعنى الحقيقي (قوله ولا يصح حمل كلام المصنف عليها) أي خلافاً للشيخ أحمد الزرقاني  
فانه حمل بينة الاسترعاء في المصنف على حقيقتها (قوله اتفاقاً) أي والخلاف انما هو في اسقاط بينة الضرر  
(قوله ونبوت كونها مطلقة طلاقاً بأثنا منه وقت الخلع) أي كولو طلقها قبل البناء المطلقة واحدة ولم  
يراجعها ثم خالعها أو حلف عليها بالحرام أن لا تفعل كذا ففعله واستمر معاشراً لها ثم خالعها على مال فبرده  
أليها (قوله أو لعيب خيار به) أي وأما لو كان العيب بها فانه لا يرد ما أخذته منها في الخالعة لأن له أن يقيم على  
النكاح وما ذكره المصنف من أنها إذا اطلعت بعد الخلع على موجب خيار به فانه يرد المال الخالعه به هو  
المعول عليه وأما ما مر في قوله وان طلقها أي بعوض أو غيره أو مات ثم اطلع على موجب خيار فكعدم  
فغير معول عليه كما في خش وعقب أو يحمل على ما إذا اطلع على موجب خيار بالزوجة فقط وما هنا على  
ما إذا اطلع على موجب خيار بالزوج (قوله كجذام) أي أو جنون أو برص أو جبه أو عتته أو اعتراضه  
(قوله أو قال له ان خالعتك فأنت طالق ثلاثاً) خالعه لزمه الثلاث وردد المال (هذا قول ابن القاسم بناءً على  
أن المعلق والمعلق عليه يقعان معا فلم يجد الخلع محلاً قال ابن رشد وحكي لبرقي عن أشهب انه إذا خالعها  
لا يرد على الزوجة شيئاً أخذ قال وهو الصحيح في النظر لانه جعل الخلع شرطاً في وقوع الخلاق الثلاث  
والمشروط انما يكون تابعا للشرط وحيث كان المشروط تابعا لشرط فيجعله لطلاء واحدة أو أكثر  
لو وقع بعد الخلع في غير زوجة وحيث فلا يرد ما أخذته (قوله أو قال لها ان خالعتك فخذ منه ما إذا  
قال لها ان خالعتك فأنت طالق) وكان قد طلقها قبل ذلك فلتقتصر فإذا خالعها لزمه كقوله الثلاث وردد المال  
(قوله أذ لم يصادف الخلع محلاً) أي لأن المعلق والمعلق عليه يقعان معا (قوله أو قال واحدة) أي ثم خالعها  
على مال (قوله ولزمه طلقتان) أي إذا طلقها واحدة بالخلع وواحدة بالتعليق (قوله فاقيد) أي ثم  
خالعها على مال أخذته منها (قوله وجاز شرط نفقة ولها الخ) المتب دمر المصنف المراء الخالعة  
حامل ومرضع لولد موجود فخالعها على أن عليها نفقة الرضيع مدة لرضاع فتسقط عنه نفقة الحمل ولا  
يصح أن يكون هذا مراداً لأن نفقة الحمل لا تنقض بالخلع على نفقة لرضاع في هذا الفرض اتفاقاً وانما  
مراد المصنف بولدها من يصير ولداً يعني أنه خالعها على نفقة ما تلده مدة رضاعه فان نفقتها مدة الحمل  
تسقط عنه (قوله فلا نفقة لها في تطير حله) ولا تدخل الكسوة في النفقة في هذا الفرع كما هو مقتضى  
كلام أبي الحسن وأقوى الناصر الثاني بدخولها (قوله ورج) أي رجح ابن بونس هذا القول حيث قال  
وقاله مخنون أيضاً وهو الصواب وحيث ذاقه المصنف من سقوط نفقة الحمل قول مرجوح (قوله عند  
الخلع) أي السكائن عند الخلع (قوله أو غيره) أي غير زوجها الخالعه لها كولد الكبر أو أجنبي أي أنه خالعها  
على رضاع ولدها الصغير وعلى أنها تنفق عليه أو على ولدها الكبير مدة لرضاع أو على فلان الأجنبي مدة

(لا ان لم يقل ثلاثاً) بل أطلق أو قال واحدة فلا يرد المال (ولزمه طلقتان) فأن قيداً بتثنية يرد المال أيضاً ولكن يلزمه الثلاث واحدة  
بالخلع وأثنان بالتعليق (وجاز شرط نفقة ولدها) أي جاز الخلع على أن يشترط عليه نفقة أي أجرة رضاع ما تلده وهو الآن في بطنها  
(مدة رضاعه ولا نفقة له) أي فلا نفقة له في تطير حله تبعاً لخلع على اسقاط جرة لرضاع مدته وتؤدى وجاز شرط نفقة ما تلده مدة  
رضاعه فلا نفقة لها في حله. كان أظهر وهو ما أقول ما لم يقل ابن القاسم بل أي نفقة في حله لأن ما حقان أسقطت أحدهما فيبقى  
الاخر رجح (و) لو خالعها على رضاع ولدها وعلى أن تنفق على زوجها الخالعه لها أو غيره مدة رضاع ولدها (سقطت نفقة الزوج)  
المصاحبة لنفقة الرضيع في الشرط عند الخلع (أو غيره) كشرطه نفقة ما تلده أو غيره



مفردة أو مضافة لنفقة الرضيع (و) سقط (زائد) على مدة الرضاع (شرط) كنفقتها على ولدها الصغير مدة بعد مدة الرضاع ولا يجوز  
الاقدام على ذلك ابتداءً أيضاً وانما جاز على مدة الرضاع ولزم دون مدة غيرها معه أو مستقلة على ولدها الكبير مع وجود الغرض في الجميع  
لان الرضيع قد لا يقبل غير أمه ولان الرضاع قد يجب عليها حيث مات الأب وهو معدم ثم ما ذكره المصنف من سقوط ما ذكره وعدم  
لزمه للزوجة وان كان هو رواية ابن القاسم (٣١٨) عن مالك ضعيف والمعول عليه انه لا يسقط عنها بل يلزمها ذلك قطعاً حتى قال

الرضاع (قوله مفردة أو مضافة) هذا ينافي ظاهر ما تقدم له من أن الذي يسقط المضافة وأما عبر المضافة  
فلا يسقط وقد كتب بعض تلامذة سيدي محمد الزرقاني نقلاً عن أبي مامرطريقة لعج وظاهر كلام  
غيره أنه لا فرق بين المضافة وغيرها في السقوط (قوله وسقط زائد) أي أنه إذا خالها على شرط أنها  
تنفق على ولدها الرضيع مدة بعد مدة الرضاع معينة أو غير معينة فانه يسقط عنها ذلك الزائد وقوع الشرط  
من الزوج أو منها قال بن ويحور أن يحمل قوله وزائد شرط على ما هو أعم من النفقة كاشتراطه عليها  
أن لا تزوج بعد الحولين فإنه لغو اتفاقاً كما قال ابن رشد وأما في فطامه فتألفها أن كانت تزوجها يضر  
بالطفل لزم الشرط والأفلا (قوله وانما جاز على مدة الخ) أي وانما جاز الخلع على أن عليها نفقة الصغير  
مدة الرضاع دون غيرها (قوله ثم ما ذكره المصنف من سقوط ما ذكره) أي من كل زائد على نفقة  
الرضيع في مدة رضاعه سواء كان ذلك زائداً مضافاً أو لا كان ذلك الزائد نفقة الزوج أو نفقة غيره أو  
نفقة للرضيع زيادة على النفقة عليه في مدة الرضاع (قوله والمعول عليه الخ) أي وهو قول المغيرة وابن  
المجاهسون وأشهب وابن نافع وسحنون (قوله أنه لا يسقط عنها) أي ما زاد على نفقة الولد في مدة الرضاع  
كان ذلك الزائد نفقة للزوج أو لغيره أو للرضيع زيادة على النفقة في مدة رضاعه سواء كان ذلك الزائد  
مضافاً لنفقة الرضاع في الشرط أو مستقلاً بل يلزمها ذلك (قوله حتى قال ابن لبابة الخ) أي وقال غير واحد  
من الموثقين أيضاً والعمل على قول غير ابن القاسم لأن غاية ذلك أنه غرر وهو جائز في الخلع وقيد اللخمى  
الخلاف عما إذا كان، أئذ غير مقيد بعمدة معلومة والجار عند ابن القاسم وغيره فان مات الولد أخذ الأب  
نفقته التي ضمت لنفقة الولد في الاشتراط شهر بعد شهر أو جمعة بعد جمعة أو يوماً بعد يوم ولا يمكن من  
أخذها مجملية ولو طلبها ولكن ظاهر كلامهم أن كلام اللخمى مقابل وأن الخلاف مطلق وحينئذ فادعوا  
ثلاثة قول ابن القاسم بالسقوط مطلقاً قيد عدة معينة أم لا وقول المغيرة عدم السقوط مطلقاً قيد عدة أم لا  
وقول اللخمى أن قيد عدة فلا سقوط والأسقط وما قاله المغيرة هو المعتمد اه تقرير عدوى (قوله والأرجح  
عليها) أي ببقية نفقة المدة ومثل الموت استغناؤه في الحولين والظاهر أن الرجوع يوم ما فيوماً كالأول كان الولد  
حياً ويجعل الحكم للغالب بنظر أهل المعرفة في النفقة (قوله فعليها) أي فان لم تخلف المرأة شيئاً كانت نفقة  
الولد ببقية الحولين وأجرة رضاعه على أبيه (قوله ويؤخذ من تركها في موتها مقدار ما ينبغي رضاعه في بقية  
الحولين) أي ولو استغرق ذلك جميع التركة لأن الدين يقدم على جميع الورثة ثم انه إذا أخذ يوقف ولا يأخذ  
الأب لاحتمال موت الولد قبل تمام بقية مدة الرضاع وإذا وقف فكما مضى أسبوع أو شهر دفعت أجرته  
من ذلك الموقوف فان مات الولد الباقي ورثة لام يوم موتها اه عدوى (قوله الا لشرط) أي أو عرف  
ويقدم الشرط على العرف عند تعارضهما لانه كالعرف الخاص (قوله لا بعد وضعه) أي فعليها  
نفقته أي أجرة رضاعه (قوله والاستثناء منقطع) أي لأن النفقة فيما قبل الاعلى الام وما بعدها  
النفقة على الولد (قوله ولا يكتفى) أي في الخروج من النهي عن التفريق بين الأم وولدها وقوله  
جمعهما في حوزة أي بيت واحد (قوله لأن التفريق هنا يعوض) أي ولا يكتفى بالجمع في حوزة الا اذا  
كان التفريق بغير عوض كهبة أحدهما أو إرثه (قوله بألف التنبيه) أي لكنه راعى أن المعنى  
وأجبر كل من المالكين (قوله قولان) التوضيح والقولان في الثمرة التي لم يبد صلاحها الشيوخ عبد الحق  
ه وحينئذ فصواب لمصنف تردد اه بن (قوله كان رجعي) أي والفرض أن قطعه في عرفهم طلاق  
والحاصل أن الفعل لا يقع به طلاق ولو قصد به الطلاق لم يجز عرف باستعماله في الطلاق والواقع به

ابن لبابة الخلق كلهم  
على خلاف قول ابن  
القاسم وروايته عن  
مالك وشبه في السقوط  
عن الزوجة قوله (كونه)  
أي الولد قبل تمام مدة  
الرضاع فيسقط عن  
أمه ما بقي وليس للزوج  
أن يرجع عليها بما بقي  
منها أي اذا كان عادتهم  
عدم الرجوع والا  
رجع عليها (وان  
ماتت) أمه قبل الحولين  
(أو انقطع لبنها أو  
ولدت ولدين) أو أكثر  
(فعليها) ويؤخذ من  
تركها في موتها مقدار  
ما ينبغي رضاعه في بقية  
الحولين (وعليه) أي  
الزوج (نفقة) العبد  
(الأنقو) البعسر  
(أشارد) الخالع بهما  
ومراده بالنفقة الأجرة  
في تحصيلهما ووطعاهما  
وشرايهما إلى وصولهما  
له (الالشرط) من  
الزوج أنها عليها  
فتلزمها (لأن نفقة) أم  
(جنين) خولع عليه  
فليست على الزوج (الا  
بعد وضعه) لأنه ملكه  
بجرد الوضع والاستثناء  
منقطع (وأجبر) بعد

وضعه (على جمعه مع أمه) في ملك واحد أن يبيعه إماماً من شخص واحد أو يشتري أحدهما من  
صاحبه ولا يكتفى بالجمع في حوزة التفريق هنا يعوض، فالأولى أن يقول وأجبر بالالف استنبية (وفي) كون (نفقة ثمرة لم يبد صلاحها)  
وقع الخلع عليها من سقى وعلاج عليها تهذرت التسليم حينئذ شرعاً أو عليه لأن ملكه قد تم وهو الراجح (قولان وكفت المعاطاة) في الخلع  
عن النطق بالطلاق فيمن عرفهم المعاطاة كأن تعطيه شيئاً وتحفر حفرة فيملاها تراباً أو عسكاً حبلاً فيقطعه فان لم تعطه شيئاً كان رجعي

الطلاق



اليه (الالقرينة) تدل  
على أنه أراد أن المجلس  
فقط فخص به عملاً  
بالقرينة (ولزم في)  
الخلع على (ألف) عين  
نوعها كالف دينار أو  
درهم وفي البلد يزيدية  
ومحمدية أو ألف رأس  
من الفهم وفي البلد  
الضأن والمعز (الغالب)  
أي يلزمها الغالب مما  
يتعامل به الناس من  
المحمدية أو الزيدية فإن  
لم يكن غالب أخذ من كل  
من المتساويين نصفه ومن  
الثلاثة المتساوية ثلث  
كل وهكذا (و) لزم  
(البنونة) أي الطلاق  
لبائن (ان قال) لها  
(ان أعطيتني ألفاً) من  
كذا (فارقتك أو أفرقتك)  
بالمضارع وهو مجزوم لانه  
جواب الشرط وأعطته  
ما عين أو الغالب منه ولو  
بعد المجلس إلا لقرينة  
تخصه فيلزمه ذلك متى  
أعطته (ان فهم) من كلامه  
بقرينة حال أو مفعول  
(الانترام) للتعليق في  
الصورتين (أو) فهم  
(الوعد) بالفراق (ان  
ورضاها أي أو وقعها في  
ورصة بيع متاعها فيجبر  
على إيقاع الصلح للتوريث  
ولا يلزمه مجردياتها  
بالألف لانه وعدة فا  
ظاهر المصنف (أو) مات

له ( طلقني ثلاثاً بألف مطلق واحدة ) قتلتم البينة ويلازمها الألف لا رد قصدها ببينة وقد حصلت والث

له ( طلقني ثلاثا بألف مطلق واحدة ) قتلتم البينة ويأثمها الألف لأن قصدها بينونة وقد حصلت والثلاث لا يتعلق بها غرض شرعي ولكن مذهب المدونة أنه لا يأنمها الألف إلا إذا طلق ثلاثا ( وبالعكس ) أي قالت طلقني واحدة بألف فطلقها ثلاثا فأنامها الألف



لحصول غرضها وزيادة (أو) قالت له (أبني بالف أو طلقني نصف طلاقة) أو ثلث طلاقة بالف (أو) قالت أبني (في جميع الشهر) بالف أي اجعل الشهر ظرفاً لذلك (ففعّل) فتلزمها الألف التي عينتها مع الينونة (أو قال) هولها أنت طالق (بالف غداً فقبلت في الحال) فتبين في الحال ويلزمها الألف (أو) قال أنت طالق (بهذا) الثوب (الهروي) بفتح الهاء والراء وأشار ثوب حاضر (فأذاهو) ثوب (مروى) بفتح الميم وسكون الراء نسبة إلى مرو وبلدة من بلاد خراسان كهر اوة فتبين منه ويلزمها الثوب لأنه لما عينته بالإشارة كان المقصود ذاته لأنسبته إلى البلد وهو (٣٣٠) مقصود ولو وقع الخلع على ثوب مروى غير معين فتبين أنه مروى فإن كان

ذلك قبل قبوله وأخذته منها لم يلزمه طلاق وإن كان بعده لزمه الطلاق ويلزمها الهروي وأما إن قال أنت طالق على هروى فأنتم مروى لم يلزمه طلاق لأنه تعليق معني (أو) طلقها (بما في يدها) محتملاً (وفيه متمول) لزمته الينونة على ما تبين ولو تأنى كزبيبة أو حبة (أولاً) متمول فيها بأن لا يكون فيها شيء أصلاً أو نبي غير متمول كتراب فتبين منه (على الأحسن) لأنه أباها مجوزاً لذلك كالجنين فينفش الحمل (لأن خالعه بما) أي بشيء معين (لا شبهة لها فيه) بأن كانت عالة بانه ملك غيرها فلا يلزمه الخلع لأنه خالعهما على شيء لم يتم له وظاهره ولو أجاز مالاً وغير المعين يلزم الخلع ويلزمها مثله ومالها فيه شبهة يلزمها القيمة (أو) خالعه (بتافه)

أه لكن من حفظ حجة فأنظره (قوله فتلزمها الألف لحصول غرضها وزيادة) الذي استظهره ابن عرفة رجوعها عليه بما أعطته ومنه روى اللخمي أن أعطته ما لا على تطلقها واحدة فطلقها ثلاثاً لزمها المال ولا قول لها ثم قال قلت والآن طهر رجوعها عليه بما أعطته لأنه بطلاقة أباها ثلاثاً يعيها الامتناع كثير من الناس من تزويجها خوفاً من جعله محلاً لها فتسعى عشرته ليطلقها فتحل للأول وما استظهره ابن عرفة مثله قول ابن سلون وإن أوقع ثلاثاً على الخلع نفذ الطلاق وسقط الخلع أه واعتمده في التحفة فقال وموقع الثلاث في الخلع ثبت • طلاقه والخلع ردان أبت

أه بن (قوله ففعّل) أي سواء أوقع الينونة أول الشهر أو في أثناءه أو في آخره (قوله فقبلت في الحال) أي بأن قالت في الحال رضيت بكونك تطلقني غداً بالف وكذا إن لم ترض بذلك في الحال بل في الغد فيلزمها الألف على كل حال وتطلق عليه في الحال (قوله ويلزمها الثوب) أي الحاضر المشار إليه (قوله ولو وقع الخلع) أي كما لو قالت له خالعي على ثوب هروى فقال لها أنت طالق فأنته بثوب فتبين أنه مروى (قوله وإن كان بعده) أي وإن كان تبين أنه مروى بعد أن قبله وأخذته وقوله ويلزمها الهروي أي بدل ذلك المروى (قوله أو بما في يدها الخ) حاصله أنه إذا قال لها إن دفعت إلي ما في يدي وكانت مقبوضة فأنته طالق ففحصها فإن وجد فيها شيء متمول ولو يسيراً كدرهم فأنها تبين منه باتفاق وأما إن وجد فيها شيء غير متمول أو لم يوجد فيها شيء بأن وجدت فارغة فأنها تبين أيضاً عند محمد وسحنون واستحسنه ابن عبد السلام فأنه الأقرب واختار اللخمي خلافه وهو عدم الينونة في هذه الحالة (قوله مجوزاً لذلك) أي مجوزاً لأن يكون فيها شيء أو ليس فيها شيء (قوله كالجنين) أي كالمخالعة على الجنين فينفش الحمل فإن الخلع لازم أي الينونة لازمة له ولا يرجع عليها شيء لأنه خالعه مجوزاً لذلك (قوله وغير المعين) أي كما لو قالت له خالعي على ثوب هروى فخالعه فأنته بثوب هروى فاستحقت منه فيلزمها مثله (قوله ومالها فيه شبهة) أي كما لو خالعه بثوب معينة أو دابة كذلك ورثتها من أبيها مثلاً فاستحقت فخلع لازم ويلزمها قيمتها (قوله أو بتافه الخ) حاصله أن الرجل إذا قال لزوجته إن أعطيتني ما خالعتك به فأنته طالق أو فقه خالعتك فإن أنه بخلع المثل لزمه الخلع وإن أنه بدون خلع المثل وهو المراد بالتافه فإنه لا يلزمه الخلع ويحلى بينها وبينه (قوله ولا عين عليه) لا يقال هذا بعارض قول المصنف سابقاً وإن أطلق لو كيله أولها حطب أنه أراد خلع المثل لما مر أنه محمول على ما إذا قال إن دعوتيني إلى مال أو صلح بالتنكير فأنته طالق فأنته بأقل من خلع المثل فيحلف أنه أراد خلع المثل ولا يلزمه طلاق (قوله أو طلقك ثلاثاً) يعني أن الرجل إذا قال لزوجته طلقك ثلاثاً بالف فقالت لا أقبل إلا واحدة من الثلاث بثلاث الألف فإنه لا يلزمه الطلاق (قوله لم أرض الخ) أي ما قصدي وغرضي أن تتخلص مني إلا بالألف لا بأقل من ذلك (قوله ولذا) أي لأجل احتياج الزوج بما مر (قوله لزمته الواحدة) أي لأن مقصوده قد حصل (قوله وإن ادعى الخلع) أي ادعى أنه طلقها طلاقة على عوض قدره كذا ولم تدفعه (قوله حلفت) أي على نفي ما ادعاه الزوج (قوله وأخذ ما ادعى) أي من العوض والقدر والجنس (قوله فالحكم ما قاله المصنف) أي فلا شيء له في

أي دون خلع المثل (في) قوله لها (إن أعطيتني ما خالعتك به) فأنته طالق لم يلزمه خلع ويحلى بينها وبينه دعواه إن لم يدع أمراً دخل المثل ولا عين عليه إذ قوته ما خالعتك به مصروف عرفاً لخلع المثل فإن دفعته له لزمه والا فلا (أو) قال لها (طلقك ثلاثاً بالف فقبلت) منها طلاقة (واحدة بالثلاث) أي ثلث الألف لم يلزمه طلاق إذ من حجة أن يقول لم أرض بطلاقها إلا بالف لا بأقل ولذا قبلت الواحدة بالف لزمته الواحدة بها (وإن ادعى) الزوج (الخلع) وادعت هي الطلاق بلا عوض (أو) اتفقا على الخلع وادعى (قدر) كثيراً كعشرة وادعت هو أقل كخمس (أو) ادعى (جنساً) كعبد وادعت غيره كشاة (حلفت) في المسائل الثلاث (وإن أتت) ولا شيء عني في الأولى ودفع ما ادعته في الأخيرتين فإن نهكت حلف وأخذ ما ادعى فإن نكل فالحكم ما قاله المصنف



(والقول قوله) يمين (ان اختلاف العدد) أي عدد الطلاق واتفقا على العوض أو عدمه بان قالت قد طلقني ثلاثا وقال الزوج بل واحدة (كدعواه) أي الزوج (موت عبد) غائب غير آتني خالعت به قبل الخلع وادعت موته (٣٣١) بعد (أو) ادعى حين ظهر به

عبد أن (عبد) كان  
(قوله) أي قبل الخلع  
فأقول قوله في المسئلتين  
لأن الأصل عدم انتقال  
الضمان اليه فعليها  
البيان والظاهر يمين  
(وأن ثبت موته بعده)  
أي هذا الخلع (فلا  
عهدة) أي لا ضمان  
عليه بل مصيبته منه  
لأن الغائب في باب  
الخلع ضمانه من  
الزوج بمجرد العقد  
بخلاف البيع فإن  
ضمانه من البائع حتى  
يقبضه المشتري وأما  
لو خالعت على آتني فلا  
عهدة عليها مطلقا  
أو تعبد قبل الخلع أو  
بعده لأن تكون عالة  
بمحصوله قبله فيلزمها  
قيمه على غرده  
(فصل طلاق السنة)  
أي الطلاق الذي أنذرت  
السنة في فعله وليس  
المراد أنه سنة لأن  
أنقض الحلال إلى الله  
الطلاق ولو واحدة  
وانما أراد المقابل  
للبدعي وأبدعي أما  
مكروه أو حرام كما يأتي  
واعلم أن الطلاق من  
حيث هو جائز وقد  
تعتبره الأحكام الأربعة  
من حرمة وكرهية ووجوب  
ونذبة فالسني ما استوفى

دعواه الخلع ويقع الطلاق بانأوله ما قالت في دعوى الجنس والقدر (قوله) والقول قوله يمين (ان اختلاف العدد) وقيل بغير يمين ووجهه أن ما زاد على ما قاله الزوج هي مدعيته وكل دعوى لا تثبت إلا بعدلين فلا يمين بمجرد ما وعلى الأول فلونكل الزوج حبس حتى يحلف فان طال دين ولا يقال هي تخلف وتثبت ما تدعيه لأن الطلاق لا يثبت بالنكول مع الحلف وثبت منه إذا اتفقا على الخلع وتكون رجعية في غيره وفائدة كون القول قوله أنه إذا تزوجها بعد زوج تكون معه على تطلقتين اعتبارا بقوله طلق واحدة لأن له أن يتزوجها قبل زوج لما في سماع عيسى وأقره ابن رشد من أن المرأة إذا أقرت بالثلاث وهي بائن لم تحل لطلقها إلا بعد زوج فان تزوجته قبل زوج ففرق بينهما وقال ابن رشد لو ادعت ذلك وهي في عصمته ثم أبانها فأرادت أن تتزوج قبل زوج وقالت كنت كاذبة وأردت الراحة منه صدقت في ذلك ولم تمنع من مراجعته ما لم تذكر ذلك بعد أن بان منه اه ونقله ابن سلون وصاحب الفائق وغيرهما انظر بن (قوله كدعواه الخ) أي فاقول قوله يمين ويلزمها قيمته (قوله ظهريه) أي بالعبد الغائب الخالع به (قوله) فاقول قوله في المسئلتين في المسئلة الأولى يرجع عليها بقيمته بعد حلقه وفي الثانية يرجع عليها بأرش العبد بعد أن يحلف (فصل طلاق السنة) (قوله الذي أنذرت السنة في فعله) أي سواء كان راجحا أو مساويا أو خالفا الأولى لأراجح الفعل فقط كما قد يتوهم من اضافته للسنة وقولنا سواء كان راجحا أي لسبب رجحه لا من حيث كونه سنيا وقولنا أو مساويا أي لتعارض أمرين كما يأتي وقولنا أو خالفا الأولى أي كما هو الأصل فيه لأنه من أشد أمراده ولما كانت أحكامه من كونه راجحا أو مساويا أو مرجوحا وقيوده علمت من السنة أصيب إليها دون التران وإن كان الأذن فيه وقع في القرآن كما وقع في السنة قال تعالى لا جناح عليكم إن طلقتم النساء كذا قيل وقد يقال إنما رد هذا إذا كانت السنة في مقابلة لكتاب وانما هي في مقابلة البدعة فهي الطريقة الشرعية واستندت لكتاب (قوله لأن أبغض الخ) هذا حديث وفيه إشكال فالأصح ما استوى طرفاه وليس منه مبعوض ولا أشد مبعوضة والحديث يقتضي ذلك لأن أفعال التفضيل بعض ما يضاف إليه ويجاب بأن المعنى أقرب الخ لئلا يبغض الطلاق فالمباح لا يبغض بالفعل لكن قد يقرب له إذا خالف الأولى والطلاق من أشد أفراد خلاف الأولى وأجاب بعضهم بأنه ليس المراد بالحلال ما استوى طرفاه بل المراد به ما ليس بحرام فيصدق بالمكروه وخلاف الأولى في خلاف الأولى مبعوض والمكروه أشد مبعوضة وليس المراد بالبغض ما يقتضي التحريم بل المراد كونه ليس مرغوبا فيه لما فيه من الموم إما الخفيف في خلاف الأولى أو الشديد في المكروه ويكون سر التعبير بالمبعوضة وإن كان المبعوض هو الحرام قصد التنفير وهذا أحسن من قول بعضهم إن المعنى أبغض الحلال إلى الله سبب الطلاق لأن سبب الطلاق وهو سوء العشرة ليس بحلال بل حرام وأنت خير بأن الجواب الثاني انما يتم وكان حكم الطلاق الأصلي الكراهة مع أنه خلاف الأولى فالأولى لأول الجواب تأمل (قوله وانما أراد) أي بالطلاق السني (قوله) والبدعي أما مكروه أو حرام أي والسني أما واجب أو مندوب وخلاف الأولى (قوله جائز) أراد به خلاف الأولى (قوله من حرمة) أي كما تعلم أنه نطلقها رقع في الزنا لعلقه بها ولعدم قدرته على زواج غيرها (قوله وكرهية) أي كما لو كان له رغبة في النكاح أو يرجوه نسلا ولم يقطعها عنها عن عبادة واجبة لم يخش رتا ذ فارقتها (قوله ووجوب) أي كما لو علم أن بقائه يوقعه في محرم من نفقة وغيرها (قوله ونذبة) أي كما لو كانت نية الإنسان بخلاف منها الوقوع في الحرام ولو استمرت عهده (قوله ولو حرم) أي كن يخشى بطلاقها الزنا (قوله وهي أربعة) أي على ما قال المستز والافه في سنة على ما قال الشارح (قوله بأن

(٤ - دسوقي ثلثي) الشروط لا تبة وحرمة ومالم يستوفها بدعي ووجوب كن لم يقدر على القيام بحقتها من نفقة أو وطء وتضررت وترس بالتمتع معه وأشار إلى شروط وهي أربعة بقوله (واحدة) كاملة أو قطعها (بظهر لم يس) أي لم يبطأها (فيه بلا) إرداف في (عدة) بقى شرط وهو أن يوقعه على جملة المرأة لا بعضها ولا يشتمل على جميع هذه القيود بأن



فقد بعضها كأن أوقع أكثر من واحدة أو بعض طلقه أو في حيض أو نفاس أو في طهر مسها فيه أو أردف أخرى في عدة رجي (فبدعي) وكذا أن أوقعها على جزء المرأة كيدك طالق والبدعي ما مكروه أو حرام كما قال (وكره) البدعي الواقع (في غير الحيض) والنفاس كالوطء لغيرها في طهره من فيه أو أكثر من (٣٣٣) واحدة أو أردف في العدة (ولم يجبر) المطلق (على الرجعة) في المكروه وشبهه في عدم

الجبر فقط قوله (كقبل الغسل منه) أي من الحيض (أو) قبل (التيمم الجائز) به الوطء بعد الطهر لمرض أو عدم ماء وانما كان تشبيها في عدم الجبر فقط دون الكراهة لان الحكم المنع كما هو مذهب المدونة وهو الرابع (ومنع) الواقع (فيه) أي في الحيض وكذا في النفاس (ووقع) أي لزمه الطلاق (وأجبر على الرجعة) ولو لم يتعد الايقاع فيه كن علق طلاقها على دخول دار في غير زمن الحيض قد دخلت أزمه (ولو) أوقع الطلاق في طهر (لمعاودة الدم) أي على امرأة يعاودها الدم (لما) أي في زمن (يضاف فيه) الدم الثاني (الاول) وهي التي تقطع طهرها بان عاودها الدم قبل طهر تم وقد طلقها وقت طهرها قبل تمام الحيض فانه يجبر على رجعتها وان لم يحرم عليه طلاقها بان

فقد بعضها) أي وأما فقد كلها فلا يتأتى في صورة لان البدعي يكون في الحيض وفي طهر مسها فيه ومحال اجتماع الحيض والطهر في آن واحد (قوله وكره البدعي الواقع في غير الحيض) هذا شامل للواقع على جزء المرأة فظاهره أنه مكروه وليس كذلك بل هو حرام كالواقع في الحيض بدليل تأديبه عليه كما يأتي (قوله أو أكثر من واحدة) أي أو طلق أكثر من واحدة في طهر لم يحس فيه وأولى إذا كان في طهر مسها فيه ثم إن ظاهره أن الزائد على الواحدة مكروه مطلقا وقال الخمي ايقاع اثنين مكروه وثلاثة ممنوع ونحوه في المقدمات والباب وعبر في المدونة بالكراهة لكن قال الجرجاني مراده التحريم اه من التوضيح ونقل ابن عبد البر وغيره لاجماع على لزوم الثلاث في حق من أوقعها وحكي في الارتشاف عن بعض المبتدعة أنه أنما يلزمه واحدة ونقل أبو الحسن عن ابن العربي أنه قال ما ذهب بيدي ديكا قط ولو وجدت من رد المطلقة ثلاثا لذبحته بيدي وهذا منه مبالغة في الزجر عنه اه بن وقد اشتهر هذا القول عن ابن تيمية قال بعض أئمة الشافعية ابن تيمية ضال مضل لانه حرق الاجماع وسلك مسلك الابتداع وبعض الفسقة نسبته للإمام أنشعب لاجل أن يضل به الناس وقد كذبوا فترى على هذا الامام لما علمت من أن ابن عبد البر وهو الامام المحيط قد نقل الاجماع على لزوم الثلاث وان صاحب الارتشاف نقل لزوم الواحدة عن بعض المبتدعة اه مؤلف (قوله أو أردف في العدة) أي أو طلق واحدة في طهر لم يحسها فيه لكنه أردف عليها في العدة طلاقه أخرى (قوله وشبهه في عدم الجبر فقط) أي لا في عدم الجبر والكراهة لان مذهب المدونة الحرمة وان كان لا يجبر فيه على الرجعة وهو المعتمد خلافا لما قال بالكراهة (قوله كقبل الغسل) أي كما لا يجبر على الرجعة إذا طلقها قبل الغسل من الحيض وبعد أن رأت علامة الطهر من قصة أو جفوف أو طلقها قبل التيمم الذي يجوز به الوطء بعد رؤية علامة الطهر لا جمل مرض أو عدم ماء فقد أعطيت تلك المرأة التي رأت علامة الطهر ولم تغتسل حكم الحائض من حيث منع الطلاق وحكم الطاهر من حيث عدم الجبر على الرجعة (قوله بعد الطهر) متعلق بالجائز وكذا قوله لمرض أي الذي يجوز به الوطء بعد الطهر لا جمل مرض الخ (قوله ومنع فيه) أي اذا كان ذلك الطلاق بعد الدخول وهي غير حامل بدليل ما بعده (قوله وأجبر على الرجعة) أي اذا لم يكن ذلك الطلاق بالثلاث أو كمالاتها (قوله ولولمعاودة الدم) هذا مبالغة في الجبر على الرجعة لافيه وفي الحرمة وحاصله أن المرأة اذا انقطع عنها دم الحيض قبل تمام عادتها وطهرت منه فطلقها زوجها ثم عاودها الدم قبل طهر تام فإن الزوج يجبر على الرجعة وان كان طلاقه وقع في طهر لانه لما كان الدم العائد بعد ذلك الطهر يضاف للدم قبله لعوده قبل تمام الطهر نزل منزلة دم واحد ونزل الطهر بينهما كلا طهر وبه قال أبو بكر بن عبد الرحمن وأبو عمران الفاسي وصوبه ابن يونس (قوله بأن ظن عدم عوده) أي بسبب ظنه عدم عوده (قوله وهو المعتمد) وقابله ما قاله بعض أشياخ عبد الحق من أنه لا يجبر على الرجعة واستحسنه الباجي واليه أشار المصنف بقوله والأحسن عدمه وهو ضعيف وقد أشار المصنف لردّه بل وفي قوله ولولمعاودة الدم (قوله لانه طلق حال الطهر) أشار بهذا إلى أن هذا القول يعتبر الحال وأما الأول فيعتبر المآل (قوله والجبر يستمر لا آخر العدة) أشار بهذا إلى أن قول المصنف لا آخر العدة متعلق بقوله وأجبر على الرجعة وقوله لا آخر العدة فانه خرجت منها قبل ارتجاعها فقد باتت منه فلا رجعة لها (قوله ما بقي شيء الخ) أي وهذه تدبني لها شيء من العدة لان عدتها لا تنقضي الا بدخولها في الحيضة الرابعة بالنسبة للحيضة التي أوقع فيها الطلاق (قوله أباح في هذه الحالة طلاقها) أي طلاق المرأة التي طلقها زوجها في الحيض

ظن عدم عوده (على الأرجح) عند ابن يونس وهو المعتمد (والأحسن) عند الباجي (عدمه) أي عدم الجبر لانه طلق (قوله) حال الطهر والجبر يستمر (لا آخر العدة) أي اذا غفل عنه حين الطلاق في الحيض الى أن طهرت ثم حاضت ثم طهرت ثم حاضت فانه يجبر على رجعتها ما بقي شيء من العدة هذا هو المذهب وقال أنشعب يجبر ما لم تطهر من الحيضة لتأنيته لانه عليه الصلاة والسلام أباح في هذه الحالة طلاقها فلم يكن للاجبار من في الاجبار



أن يأمره الحاكم أولاً بارتجاعها فان امتثل فظاهر (وان أبي هذد) بالسجن (ثم) ان أبي بعد التمهيد به (سجن) بالفعل (ثم) ان أبي من الارتجاع هدد بالضرب فان أبي (ضرب) بالفعل ويكون ذلك كله (بجلس) واحداً لأنه في معصية فان ارتجع فظاهر (والا ارتجع الحاكم) بأن يقول ارتجعت لك زوجتك (وجاز الوطء به) أي بارتجاع الحاكم ولولم ينوها لزوج لان نية الحاكم فائتة مقام نية (و) جاز به (التوارث والا حب) للمراجع طوعاً أو جبراً ان أراد طلاقها بعد الرجعة (٣٣٣) (أن يسكنها حتى تطهر ثم تحيض ثم تطهر)

وانما أمر بعدم طلاقها في الطهر السر الذي يلي الحيض الذي طلق فيه لان الارتجاع جعل للصلح وهو لا يكون الا بالوطء وبالوطء يكسر الطلاق (وفي منعه) أي الطلاق (في الحيض) متعلق بمنعه وهذا خبره مقدم وقوله خلاف مبتدأ مؤخر أي وهل منعه في الحيض (لتطويل العدة) عليها لان أول العدة أول الطهر وجميع أيام الحيض الذي طلق فيه لغو لم تحسب من العدة ولا هي في أزوجة فالنكاح معلق بالتطويل واستدل من تمسك بهذا القول بأمرين ذكرهما في المسدونة أشار لهما المصنف بقوله (لأن فيها حواز طلاق الحامل) في الحيض (و) لان فيها أيضاً حواز طلاق (غير المدخول بها فيه) أي في الحيض ادلتا تطويل عليهما لان عدة الاولى بالوضع والثانية لعدة عليها (أو) منعه في الحيض ليس بمعلق بل

(قوله أن يأمره الحاكم) أي ولولم تقم المرأة بحقهما في الرجعة لان الارتجاع في هذه الحالة حق لله تعالى (قوله) ثم ان أبي ضرب بالفعل) ينبغي أن يقيد الضرب بظان الافادة كما تقدم في قوله ووعظ من نشرت بل ذكره ح في التمهيد بالضرب فان ارتجع الحاكم قبل فعل شيء من هذه الامور صرح ان علم أنه لا يرتجع مع فعلها والام يصح والظاهر وجوب الترتيب وانه ان فعلها كلها من غير ترتيب ثم ارتجع مع اياها المطلق صحت الرجعة قطعاً (قوله حتى تطهر) أي من الحيض الذي طلقها فيه فاذا طهرت منه وطمأنها لاجل اصلاحها واعلم أن الاستحباب منصب على المجموع فلا ينافي وجوب الامساك في حالة الحيض فسلو طلقها في الطهر الاول كرهه ولم يجبر على الرجعة (قوله وبالوطء يكسر الطلاق) لما مر أنه يكسر طلاقها في طهر مسها فيه لأنها لا تدري هل تعتد بالاقراء أو بوضع الحمل فقد ألبس عليها عدتها (قوله وفي منعه في الحيض خلاف) فيه أن ظاهره يقتضي أن الخلاف في الحكم أي هل الطلاق في الحيض ممنوع أو لا مع أنه ممنوع اتفاقاً والخلاف انما هو في كون المنع معطلاً بطول العدة أو انه تعبدى فلو قال المصنف وهل منعه في الحيض الخ كان أولى لانه أدل على المقصود الا أن يقال ان في كلام المصنف حذف مضاف أي وفي كون منعه في الحيض لتطويل العدة الخ ويدل على ذلك الحذف ما قدمه من تصريحه بمنعه فيه فتأمل (قوله لم تحسب من العدة الخ) أي فهي في أيام الحيض ليست زوجة ولا معدة (قوله جواز طلاق الحامل في الحيض) أي فلو كان المسع في الحيض تعبد الحكم بمنع الطلاق في الحيض ولو كانت حاملاً أو غير مدخول بها مع أنه حكم بجواز طلاقها (قوله لمنع الخلع الخ) أي وانما حكم بأنه تعبدى لمنع الخ فهو علة للحكم بأنه تعبدى لاعلة له لانه لا يعطل (قوله لمنع طلاق الخلع) أي فلو كان المنع في الحيض معطلاً بتطويل العدة لجاز الخلع في الحيض لان الحق اهما وقد رويت باسقاطه بل طلبت ذلك وأعطت عليه مالا والا لاول أن يقول من أذن لأحد أن ينسره فلا يجوز له أن ينسره قاله شيخنا السيد (قوله ولا جل عدم الجواز فيه) أي ولا جل عدم جواز الطلاق في الحيض (قوله لجاز اذا رضيت) أي لان الحق لهما وقد أسقطته (قوله وان لم تقم) قال عبق الوال الحال قال بن هو غير صواب بل المبالغة صحيحة لان دليل التعبد هو الاطلاق اه وفيه نظر اذ يصح جعلها للحال ويكون اقتصر على محل الاستدلال والاصل أن الواو في قوله وان رضيت وفي قوله وان لم تقم يصح جعلها للحال ويكون اقتصارا على محل الاستدلال ويصح جعلها للمبالغة والاستدلال بالعموم (قوله خلاف) القول الاول شهره ابن الحاجب والثاني قال النعمي هو ظاهر المذهب وانما ذكر المصنف علة المنع في الطلاق في الحيض دون سائر الاحكام مع ان كتابه ليس موضوعاً لبيان لتواحيه وذكر الاسباب بل لبيان الاحكام فقط لما يترتب على بيان العلة ههنا من الاحكام دون غيره فتأمل (قوله وصدقت الخ) حاصله أن المرأة اذا طلقها زوجها وترافعا وهي حائض فقلت طلقني في حال حيضتي وقال الزوج طلقتم في حال طهرها فانها تصدق بيمين على الظاهر لدعواها عليه العدة والاصل عدمه فتختلف الخالفات لاصل ولا ينتظرها النساء لانهما مؤتمنة على فرجها خلافا لما في طرد ابن عات من أن النساء ينتظرن لحمل ادم من فرجها ولا تكلف أيضاً بادخال خرقة في فرجها وينظر اليها النساء خلافاً لما روي عن ابن عباس وحيث لا يجبر الزوج على الرجعة فقد علمت ن

(لكونه تعبداً) واستدل به بثلاثة أدلة أشار لا ولها بقوله (لمنع) طلاق الخلع في الحيض مع أنه جاء من جهتها ولثابتها بقوله (و) لاجل (عدم الجواز) فيه (وان رضيت) بالطلاق فيه ولو كان للتطويل لجاز اذا رضيت ولثابتها بقوله (وجبره على الرجعة وان لم تقم) بحقهما ولو كان للتطويل لم يجبر اذا لم تقم عليه (خلاف) راجع لقوله لتطويل العدة ولكونه تعبداً (وصدقت) اذا ادعت أنها حائض وقت الطلاق وادعى طهرها وترافعا وهي حائض فلا تكلف بادخال خرقة في فرجها وينظرها النساء وهذا هو المعتمد



(ورج) ابن بونس والاولى التعبير بالاسم لانه من الخلاف (ادخال خرقه) في فرجها (وينظرها النساء) بعد اخراجها منه فان رأى بنهم  
أثر الدم صدقت والا فلا (لا أن يترافعا) أى الزوجان العاكم حال كون الزوجة (طاهرة) بالقول (قوله) أى الزوج فلا يجبر على الرجعة  
(وعجل) وجوبا (فسخ) النكاح (العاسد) الذى (٣٣٤) يفسخ قبل البناء وبعده كالخامسة والمنعة وكذا الذى يفسخ قبل واطاه

عليه قبل البناء (فى)  
زمن (الحيض) ولا  
يؤخر حتى تظهر اذ  
التأخير أشد مفسدة  
(و) عجل (الطلاق)  
على المولى (فى الحيض)  
اذا حل الاجل ولم يقف  
بكتاب الله (وأجبر  
على الرجعة) بالسنة  
(لا) يجعل الفسخ فى  
الحيض (لعيب) اطاع  
عليه أحد الزوجين فى  
صاحبه كجنس بل  
يؤخر حتى تظهر (و)  
لا (ما لولى فسخه)  
وابقاؤه كسيد فى عبده  
وولى فى محجوره اذ هو  
فى نفسه موقوف على  
الاجارة (أو لعسره  
بالنفقة) اذا حل اجل  
التام فلا يطلق عليه  
فى الحيض ولا فى النفاس  
بل حتى تظهر (كأن كان)  
يقذف أو نفي حمل فلا  
يتلاعنان فى الحيض  
(ونجرت) أى عجلت  
(الثلاث فى) قوله لها  
أنت طالق (شر الطلاق  
ومحسوه) كاسميه  
وأقذره وأنته وأكثره  
مدخولا بها أم لا (و)  
نجرت الثلاث ايضا  
(فى) قوله لها (أنت  
طالق ثلاثا للسنة)

المسئلة ذات أقوال ثلاثة (قوله) ورجح إدخال خرقه (أى لانها تهم على عقوبة الزوج بالارتجاع ولا ضرر عليها  
فى الاخبار (قوله) لانه من الخلاف) فى طرر ابن طات مانصه وحكى ابن بونس عن بعض الشيوخ أنها  
تكلف بادخال خرقه فى فرجها وينظرها النساء (قوله) وينظرها النساء المراد بهن ما فوق الواحدة وهذا  
اقتصار على الشأن لا ليق ولا لافرجال يعرفون الحيض (قوله) فالقول قوله (قوله) وانظر هل يمين أم لا (قوله)  
وكذا الذى يفسخ قبل واطاع عليه قبل البناء) هذا أولى مما قبله لان هذا الفسخ كطلاق غير المدخول بها  
وهو جائز فى حالة الحيض (قوله) فى زمن الحيض (أى اذا عثر عليه فى ذلك الزمن (قوله) أشد مفسدة) أى  
وحينئذ فتركب أخت المفسدة بين حيث تعارضتا (قوله) وعجل الخ) حاصله أن المولى اذا حل اجل الابلاء  
فى زمن حيض امرأته ولم يقف أى لم يرجع عن عيئه ويكفر عنه فالمشهور وهو قول ابن القاسم أنه يطلق  
عليه ويجبر على الرجعة لانه صدق عليه أنه طلق فى الحيض وطلاقه رجعى واستشكل تعجيل الطلاق  
على المولى فى الحيض بأن الطلاق انما يكون عند طلبها الفينة أى الرجوع عن اليمين والتكفير عنه وطلبها  
حال الحيض ممتنع وان وقع لا يعتبر كإيدله ما بأتى وأجيب بحمل هذا على ما اذا وقع منها طلب الفينة قبل  
انقضاء وتأخر الحكم بالطلاق حتى حاضت أو أن ما هنا قول وما بأتى قول آخر (قوله) بالسنة (أى سنة رسول  
الله صلى الله عليه وسلم وهو قوله صلى الله عليه وسلم من حديث ابن عمر مره فاجعها حتى تظهر ثم تحيض  
ثم تظهر ثم ان شاء أمسكها وان شاء فارقها (قوله) لا يجعل الفسخ فى الحيض لعيب) أى لا يحتمل أن يرضى من  
له الخبار بعيب صاحبه فان عجل فيه وقع بائنا أوقعه الحاكم ولا رجعة له كما قال ابن رشد وهو المعتمد  
وقال الأحنفى يقع رجعا ويجبر على الرجعة الا فى العتق فانه بائن فان أوقعه الزوج من غير ما كره فرجعى  
ويجبر على الرجعة الا فى العتق فانه بائن لانه طلاق قبل الدخول (قوله) كسيد فى عبده) أى تزوج ذلك  
العبد بغير إذن سيده وقوله وولى فى محجوره أى بأن تزوج صغيرا أو سفيه بغير إذن وليه فلا يجعل فسخه فى  
حال حيض المرأة وهذا ظاهر فيما اذا كان الفسخ بعد البناء وأما اذا كان قبله فيشكل منع تعجيله مع ما مر  
من أنه يجوز طلاق غير المدخول بها فى الحيض اه خش رعبق قال بن وهذا قصور لانه فى النص مقيد  
بكونه بعد البناء ابن المواز وأما المولى اجازته وفسخه فان بنى فلا يفرق فيه الا فى الطهر بطلقة بائنة يؤخر  
ذلك لولى السفيه وسيد العبد حتى تظهر ثم يطلقها عليه بطلقة بائنة ولو عتق العبد ورشده السفيه قبل الطلاق  
لم يطلق عليه اه انظر المواق فعلم منه أنه اذا لم يحصل بناء كان لولى الصغير والسفيه وسيد العبد فسخ النكاح  
فى حالة الحيض (قوله) فلا يتلاعنان فى الحيض) أى بل حتى تظهر منه فان تلاعنافية أثم ووقعت الفرقة  
(قوله) ثلاثا للسنة) أى وكذا الوقدم قوله للسنة على قوله ثلاثا (قوله) والا فواحدة) هذا التفصيل لان  
المباحثون وقوله وانعتمد الخ هو قول ابن القاسم يقول بلزوم الثلاث مطلقا كانت المرأة حاملا أم لا قدم  
ثلاثا على قوله للسنة أو أخره كانت المرأة مدخولا بها أم لا وقال سحنون يلزمه ثلاث فى غير الحامل وواحدة  
ان كانت حاملا لانها اذا ولدت خرجت من العدة ولم يلحقها طلاق نان (قوله) والمعتمد الثلاث) أى اذا لم  
يدخل بها وقوله أيضا أى كما يلزم الثلاث اذا دخل (قوله) أو واحدة عظيمة) مثل ذلك أنت طالق مل عما بين  
السماء والارض ما لم ينوأ أكثر من واحدة اه عدوى (قوله) ولو قال ثلاث للبدعة الخ) أى وأما لو قال أنت  
طالق واحدة للبدعة أو للسنة أو للبدعة ولا للسنة فواحدة وكذا لو قال أنت طالق للبدعة أو للسنة أو لا  
للبدعة ولا للسنة فواحدة (قوله) أى فى المدخول بها وغيرها) هو مقتضى من فى التوارد كما قال ابن غازى وقيد  
ابن سحنون هذا بكونه قبل البناء أو بعده وهى غير حامل وتحيض والا فواحدة انظر طبقى اه بن  
فصل وركنه أهل (قوله) وركنه) الواو الاستساق أو عاطفة على جملة جاز الخلع وهو الطلاق بعوض

لانه بمنزلة أنت طالق فى كل طهر مرة وهذا (ان دخل) بها (والا فواحدة) ضعيف والمعتمد الثلاث أيضا وشبهه فى  
لزوم الواحدة قوله (كغيره) أو أحسنه أو أجله الا أن ينوى أكثر (أو واحدة عظيمة أو قبيحة) أو خبيثة أو سامجة (أو كالقصر) أو كالجليل  
أو الجلل نظر القول واحدة (و) لو قال (ثلاث للبدعة أو بعضهن للبدعة وبعضهن للسنة فثلاث فيهما) أى فى المدخول بها وغيرها  
(فصل وركنه) أى الطلاق



من حيث هو وهو مفرد مضاف فيم فصيح الاخبار عنه بالتعدد فكانت قال وأركانه أربعة (أهل) والمراد به موقعه من زوج أو نائبه أو  
 وليه ولا يرد الفضول لأن الموقع في الحقيقة هو الزوج بدليل أن العدة من يوم الإجازة لا من يوم الإيقاع (وقصد) أي قصد النطق باللفظ  
 الصريح والكناية الظاهرة ولولم يقصد حل العصمة وقصد حلها في الكناية (٣٣٥) الحفية واحترز به عن سبق اللسان

في الأولين وعدم قصد  
 حلها في الثالث (ومحل)  
 أي عصمة مملوكة تحقيقا  
 أو تقديرا كما يأتي في قوله  
 ومحله ماملك قبله وإن  
 تعليقا (ولفظ) صريح  
 أو كناية على تفصيلها  
 الآتي لا مجرد نية ولا  
 بفعل الاعتراف كما  
 والمراد بالركن ما تحقق  
 به الماهية ولولم يكن  
 داخل فيها وأشار لشرط  
 صحته بقوله (وأنما يصح  
 طلاق المسلم) لزوجه  
 ولو كفرة أحترزا من  
 الكافر فلا يصح منه  
 (المكلف) أي الباغ  
 العاقل ولو سفيها فلا يصح  
 من صبي ووقوعه عليه  
 إذا ارتد بحكم الشرع لا  
 أنه موقع له ولا من مجنون  
 ولو غير مطبق إذا طلق  
 حال جنونه ولا من مغنى  
 عليه ولا من سكران  
 بحلال لأن حكمه حكم  
 المجنون فقوله (ولو سكر  
 حراما) معناه إذا لم يكن  
 المكلف سكر أصلا بل  
 ولو سكر سكر حراما فيصح  
 طلاقه (وهل) صحة  
 طلاق السكران بحرام  
 (الأن لا يميز) فلا طلاق  
 عليه لأنه صار كالمجنون

و. يكون الفصل بالفصل من ثمانية (قوله من حيث هو) أي سواء كان سنيا أو بدعا بعوض أو بدون  
 عوض (قوله أو نائبه) المراد به أحدكم ولو وكيل ومن الوكيل لزوجة إذا جعله بينها (قوله أو وليه) هذا  
 بالنظر للصغير والمجنون وأما ولي النسبة وسيد العبد فليس له ما ذلك بدون إذن المولى عليه كما مر (قوله ولا  
 يرد) أي على تفسير الموقع له بالزوج ونائبه ووليّه وحاصله أن الأولى أن يقول المراد بموقعه الزوج أو نائبه  
 أو وليه أو غيرهما لأجل دخول الفضولي (قوله لا من يوم الإيقاع) فلو كانت حاملا فوضعت قبل الإجازة  
 استأنفت العدة (قوله أي قصد النطق) أي وليس المراد بالقصد قصد حل العصمة مطلقا كان اللفظ صريحا  
 أو كناية ظاهرا أو خفية بدليل قوله الآتي ولزم ولو هزل (قوله في الأولين) أي عن سبق اللسان باللفظ  
 الصريح والكناية الظاهرة (قوله في الثالث) أي الكناية الخفية (قوله ولفظ) أي أو ما يقوم مقامه من  
 الإشارة كما يأتي في قوله ولزم بالإشارة المفهومة وكذلك الكناية والكلام التقسي على أحد القولين (قوله  
 لا مجرد نية) أي عزم ليس معه لفظ ولا كلام نفساني على المعتمد (قوله ولا بفعل) أي كنقل متاعها (قوله  
 والمراد بالخ) وبهذا يدفع ما يقال من الفاعل والمفعول ليس واحدا منهما ركنان من الفعل فكيف يجعل الأهل  
 وأهل من أركان الطلاق الذي هو رفع حلية تمتع الزوج بزوجته (قوله ما تحقق به الماهية) أي ما يتوقف  
 تحققها عليه (قوله لزوجه) أي وأما لو كبل عن الزوج والفضولي مع الإجازة فلا يشترط فيهما اسلام ولا  
 ذكورة ولا تكليف بل التمييز فيما يظهر أن الوقوع حقيقة لزوجه الموكلة والمجيز (قوله فلا يصح منه) أي  
 سواء كانت زوجة التي طهرها أو مسلمة فإذا طلق زوجته الكافرة ثم أسلمت وأسلم في عدتها كان أحق  
 بهم وإذا أسلمت النصرانية وزوجه نصراني ثم ضيق في لعدة ولو ثلاث ثم أسلم فها لم يعد طلاقه طلاقا وكان  
 على نكاحه وإن نقضت عدتها فكسها بعد ذلك كان حائرا وظهر في تركه باسار (قوله فلا يصح من  
 صبي) أي ولو مرأته (قوله لا من سكران بحلال) أي كما إذا شرب لبنا أو نحوة من لبن أو نبتة محقة أو طائفة  
 لا يغيب عقله فغاب استعماله (قوله ولو سكر حراما) بأن استعمل عذما يغيب عنه سواء كان حراما من  
 الاستعمال به يغيب عنه أو كان شاكا في ذلك كانت يسكر جنسه أو من غيره كلب حامض ولو كان ذلك  
 المغيب مرقد أو مخدرا اه وقوله حراما صفة لمفعول مطلق محذوف أي ونوسكر سكر حراما أو حال من  
 السكر المفهوم من سكر لا من فاعل سكر لأن الحرام وصف للسكر لا صاحبه ورد المصنف بلو على من قال إن  
 السكران بحرام لا يقع عليه طلاق سواء عزم لا (قوله معناه إذا لم يكن المكلف سكر أصلا) أي وليس معناه  
 هذا إذا لم يكن المكلف سكر أصلا أو سكر بحلال بل ولو سكر سكر حراما كما هو المتبادر منه لما علت أنه إذا  
 سكر بحلال لم يقع طلاقه اتفاقا (قوله وهل الآن لا يميز الخ) هذا إشارة لصرامة ثالثة وهي أن يميز بينه وبين  
 فلا وهي طريقة ابن رشد ولياخي (قوله ومحصل لقول في السكران) أي بحرام راء السكران بحلال فلا  
 يلزمه عتق ولا طلاق ولا يؤخذ باقرده ولا يصح بيعه وجزاياه على عاقبته كالمجنون (قوله بعد الحيض) أي  
 بعد انقطاعه وقبل الغسل منه وأما لو أجاز في حال الحيض فإنه يجبر عليها (قوله على عدم الجواز) أي على  
 عدم جوازاته يوم عذر الطلاق (قوله بخلاف بيعه ففيه الخلاف) أي بالحرمته والجواز والاستحباب  
 والمعتمد الحرمته والفرق بين البيع والطلاق أن الناس شتمهم أن يطبوا الأرباح في سلعهم بالبيع بخلاف  
 التام (قوله ولزم) أي ولزم الطلاق مع حل العصمة من كمال اللفظ الدال عليه هذا إذا كان غير هازل بأن قصد  
 حل العصمة اتفاقا ولو كان هازلا بأن لم يقصد حل العصمة على المشهور وأشار المصنف لمقابلته بلو  
 في تنبيهه يلزم طلاق الغضبان لو اشتد غضبه بخلاف بعضهم كذا ذكر السيد البليدي في حاشيته

(أو) صحاح لزم (مطلقا) ميمزأ لا وهو المعتمد لأنه دخله على نفسه (تردد) ومحصل لقول في السكران لزوم الجنائيات والعتق  
 والطلاق دون الاقترارات والعقود على المشهور (وطلاق الفضولي) ولو كفرا أو صبيها صحح متوقف على الإجازة (كسبه) فإن لم  
 يجزه الزوج لم يقع والعدة من يوم الإجازة فلو وقع وهو حامل وأجاز الزوج بعد توضع استأنفت العدة ولا يجبر على الرجعة إن أجاز  
 بعد الحيض وقبل الغسل منه و ينبغي أن يتفق هنا على عدم الجواز بخلاف بيعه ففيه الخلاف (ولزم ولو هزل)



كضرب أي لم يقصد بلفظه حل العصمة وهذا انما يأتي في الصريح أو الكناية الظاهرة بأن خاطبها به على سبيل المزح والملاعبة ومثل الطلاق العتق والنكاح والرجعة لما ورد في الخبر (لا ان سبق لسانه) بان قصد النكاح بغير لفظ الطلاق فزل لسانه فتكلم به فلا يلزمه شيء مطلقا ان ثبت سبق لسانه وان لم يثبت قبيل (في الفتوى) دون القضاء (أولقن) الاجمعي لفظه (بلافهم) منه لمعناه فلا يلزمه شيء (أو هذى) بذال معجمة وزن رى من الهذيان وهو الكلام الذي لا معنى له (لمرض) أصابه فتكلم بالطلاق فلما أفاق قال لم أشعر بشيء وقع مني فلا يلزمه شيء في الفتيا والقضاء الآن (٣٣٦) تشهد بيته بعصمة عقله لفريته وقال وقع مني شيء ولم أعقل له لزمه الطلاق

لان شعوره بوقوع شيء منه دليل على أنه عقله قاله ابن ناجي وسلموه وفيه نظر إذ كثيرا ما يخيل للمريض خيالات فتكلم على مقتضاها بكلام خارج عن قانون العقل فإذا أفاق استشعر أصله وأخبر عن الخيالات الوهمية كأنه (أو قال) مناديا (لمن اسمها طارق يطارق) فلا تطلق في الفتيا ولا القضاء (وقبل منه في) نداء (طارق) بالراء يطارق باللام (التفات لسانه) في الفتوى دون القضاء وكذا في التي بعدد فقوله وطلقتا مع البيته يرجع لهذه أيضا (أو قال) لأحدى زوجتيه (يا حفصة) يريد طلاقها (واجابته عمرة) تظن أنه طالب حاجة (مطلقها) أي قال لها أنت طالق يظهرها حفصة (فالمدعوة) وهي حفصة تطلق مطلقا في الفتيا والقضاء وأما المحيية ففي القضاء فقط

(قوله كضرب) الذي في القاموس أن هزل من باب ضرب وفرح (قوله أو الكناية الظاهرة) أي وأما الكناية الخفية فلا يقع بها الطلاق الا اذا قصد به حل العصمة كما مر وكما يأتي (قوله بأن خاطبها به) أي بلفظ الطلاق أو الكناية الظاهرة كأن قال لها أنت طالق أو خلية أو برة أو بائن (قوله ومثل الطلاق) أي في لزومه بالهزل (قوله لما ورد في الخبر) أي وهو ثلاث هزل من جذ النكاح والطلاق والرجعة وفي رواية والعتق بدل الرجعة (قوله لا ان سبق لسانه في الفتوى) أي سواء ثبت سبق لسانه أم لا ومفهوم في الفتوى أن القضاء فيه تفصيل فثبت سبق لسانه فلا يلزمه شيء أيضا والالزيمه واذا علمت أن في المفهوم تفصيلا فلا يعترض على المصنف (قوله أولقن الاجمعي لفظه) أي من عربي وكذا اذا لقن العربي لفظه من عجمي من غير فهم منه لمعناه (قوله ولا يلزمه شيء) أي لا في الفتوى ولا في القضاء لعدم قصد النطق باللفظ الدال على حل العصمة الذي هو ركن في الطلاق (قوله أو هذى لمرض) أي أن المريض اذا تكلم بالهذيان وهو الكلام الذي لا فائدة فيه فطلق زوجته في حال هذيانه فلما أفاق أنكر أن يكون وقع منه شيء فلا يلزمه الطلاق لا في الفتوى ولا في القضاء الحاقا له بالجنون ويخالف أنه ما شعر بما وقع منه (قوله فتكلم بالطلاق) أي في حال هذيانه (قوله فلا يلزمه شيء في الفتيا والقضاء) هكذا أطلق الباجي وقوله الا أن تشهد الخ تقيد لابن رشد (قوله قاله ابن ناجي) راجع لقوله أو قال وقع مني شيء ولم أعقله الخ (قوله فتكلم) أي حال تخيلها له (قوله استشعر أصله) أي أصل ما حصل منه من الكلام وان لم يعرف عينه فهذا يدل على أنه لا يلزم من الاستشعار بالشئ عقله بعينه (قوله كالنائم) أي فانه اذا أفاق من نومه يخبر عما خيل له في نومه ولا يعرف عينه (قوله التفات لسانه) أي دعواه انتفات لسانه وحاصله أن من كان اسم زوجته طارق فناداها وقال لها يطارق وادعى أنه أراد أن يقول يطارق فالتفت لسانه والتوى عن مقصوده فانه يصدق في الفتوى لا في القضاء وتغيير المصنف الأسلوب يشعر بذلك اذ لو كان موافقا لما قبله في الحكم وهو التصديق في الفتوى والقضاء لقال كن قال ابن اسمها طارق يطارق مدعى التفات لسانه وحذف قوله وقبل منه في طارق الخ فلو أسقط حرف النداء مع ابدال الراء لا ما وادعى التفات لسانه لم يقبل منه فيما يظهر لا في الفتوى ولا في القضاء لحصول شيئين الابدال وعدم النداء (قوله وكذا في التي بعدها) أي يقبل منه في الفتوى دون القضاء (قوله يرجع هذه أيضا) أي بناء على أن ضمير التثنية راجع لمن اسمها طارق وعمرة (قوله أو قال يا حفصة) عطف على سبق لسانه فهو وقع في حيز اللفظ أي لا يلزم الطلاق ان سبق لسانه ولا ان قال يا حفصة واجابته عمرة وقع الطلاق عليه أي لا تطلق المحيية له وهي عمرة في الفتوى بدليل ما بعده فقوله فالمدعوة ليس بيانا لما دل عليه العطف بل هو جواب شرط مقدر أي واذا لم تطلق عمرة فتطلق المدعوة وهي حفصة في الفتوى (قوله يريد طلاقها) أي حال كونه يريد الطلاق (قوله أي حفصة وعمرة) حفصة تطلق بقصده وعمرة بلفظه (قوله ويحتمل طارق) أي في المسئلة الاولى وعمرة في المسئلة الثانية واذا طلقت عمرة وهي المحيية في القضاء فاولى حفصة المدعوة (قوله وأتم فائدة) عطف على ما قبل (قوله فالمراد القضاء) أي وجهه في قول المصنف مع البيته معناه مع الرفع للقاضي كان هناك بيته تشهد على لفظه عند انكاره أو لا بان أقرب بذلك (قوله أو أكره) عطف على سبق لسانه أي لا ان سبق لسانه ولا ان

والله أشار بقوله (وطلقتا) بفتح اللام أي حفصة وعمرة ويحتمل طارق وعمرة وهو أولى وأتم فائدة (مع) قيام (البيته) ولو قال في القضاء كان أحسن ليشمل قيام البيته مع الانكار وحصول الاقرار عند القاضي واجيب بانه متى قيل مع البيته فالمراد القضاء الشامل لا قرر (أو أكره) على ابقائه فلا يلزمه شيء في فتوى ولا قضاء لخبر مسلم لا طلاق في أغلاق أي اكراه بل لو أكره على واحدة فوقع أكثر فلا شيء عليه لان انكاره لا يملك نفسه كالمجنون أي ولم يكن فاصدا بطلاقه حل العصمة باطنا والواقع عليه واعلم أن الاكراه ما شرعي أو غيره ومذهب المدونة الذي به الفتوى



أن الاكراه الشرعي طوع به طلاق جزا خلافاً للغير كالحالف بالطلاق لا خرجت زوجته فانرجها فاض الحلف عند المنبر وكما لو حلف في نصف عبد ملكه لا باعه فاعتق شريكه نصفه فقوم عليه نصيب الحالف وكل به عتق الشريك أو حلف لا اشتراء فاعتق الحالف نصيبه فقوم عليه نصيب شريكه لتكميل عتقه لزومه الطلاق على المذهب (٣٢٧) والمصنف رحمه الله اختار مذهب المغيرة ورد

بالمذهب المدونة  
الراجح بقوله (ولو  
بكتقويم جزء العبد)  
الذي حلف لا باعه أو  
لا اشتراء وكان الصواب  
العكس وأدخلت الكاف  
كل ما كان الاكراه فيه  
شرعياً (أو في فعل) داخل  
في جزأ المبالغة أي فلا  
يحتسب كحلفه بطلاق  
لا أدخل داراً فأكراه على  
دخولها أو جعل  
وأدخلها مكرهاً خلافاً  
لأبي حنيفة القائل  
بالحنث في الاكراه  
الفعلية وهو مقيد بما  
إذا كانت صيغة بر كما  
مثلنا فان كانت صيغة  
حنث لمحوان لم أدخل  
الدار فهي طالق فأكراه  
على عدم الدخول فانه  
يحنث كما قدمه في  
اليمين حيث قال ووجبت  
به ان لم يكره يبر ومقيد  
بما إذا لم يكره الحالف  
غيره أن يكرهه وبما  
إذا لم يعلم أنه سيكره  
وبما إذا لم يقل في عينه  
لا أدخلها طوعاً ولا  
كرهاً وأن لا يفعل به بعد  
زوال الاكراه حيث  
كانت عينه غير مقيدة  
بجل (الا أن ينزل)  
المكره على التلظظ  
بالطلاق (التورية مع

أكراه على ايقاعه (قوله أن الاكراه الشرعي) أي وهو الاكراه على الفعل الذي يتعلق به حق لمخلوق طوع (قوله  
أو حلف لا اشتراء) أي نصيب شريكه في العبد (قوله لزومه الطلاق على المذهب) أي خلافاً للمغيرة حيث قال  
بعدم لزوم الطلاق (قوله ولو بكتقويم الخ) أي هذا إذا كان الاكراه غير شرعي بل ولو كان بكتقويم الخ والذي  
يظهر أن صواب وضع هذه المبالغة بعد قوله أو في فعل لانها من صور الفعل لا القول فصواب العبارة أو أكراه  
عليه أو على فعل الا بكتقويم جزء العبد فتحرر العبارة قاله ابن عاشر (قوله وكان الصواب العكس) أي بأن  
يقول لا بكتقويم جزء العبد (قوله وأدخلت الكاف كل ما كان الاكراه فيه شرعياً) أي كما إذا حلف لا يتفق  
على زوجته أو لا يطيع أبوه أو لا يقضي فلا ناديه الذي عليه فإذا أكراهها فاذن على الانفاق عليها أو على  
طاعة أبوه أو على قضاء الدين لم يلزمه طلاق على ما قاله المصنف والمذهب لزومه كما علمت (قوله أو في فعل) في  
عتق على أي هذا إذا أكراه على ايقاعه بل ولو أكراه على فعل والمراد بالفعل الفعل الذي لا يتعلق به حق لمخلوق  
لأن هذه هي التي فيها خلاف ابن حبيب وأما التي فيها حق لمخلوق فهي التي تقدمت وفيها خلاف المغيرة  
والمدونة والحاصل أنه ان أكراه على ايقاع الطلاق لم يلزمه اتفاقاً وان أكراه على فعل لم يتعلق به حق للمغيرة فلا  
يلزمه الطلاق على المذهب بالشروط الخمسة المذكورة في الشارح خلافاً لابن حبيب القائل بل لزوم الطلاق وان  
أكراه على فعل يتعلق به حق للمغيرة لم يلزمه الطلاق على المذهب خلافاً للمغيرة (قوله وهو) أي عدم الحنث بمقيد  
(قوله كما مثلنا) ونحو ان دخلت داراً فأكراه على فعل كذا فأنت طالق فأكراه على فعله (قوله فان كانت صيغة  
حنث) أي ولا ينفع فيها الاكراه لان عقادها على الحنث والحامل أن صيغة البراء حنث فيها بالاكراه بالشروط  
المذكورة وأما صيغة الحنث فلا ينفع فيها الاكراه لان عقادها على الحنث (قوله ووجبت به) أي ووجبت  
الكفارة بالحنث أن انتفى الاكراه يرى بأن لا يكون الاكراه أصلاً أو كان الاكراه في صيغة الحنث ومفهومة أنه  
إذا أكراه في صيغة البر فلا حنث (قوله وبما إذا لم يعلم) أي حين الحلف أنه سيكره أي بعده (قوله وأن لا يفعل  
بعد زوال الاكراه) أي والاحنث (قوله حيث كانت عينه غير مقيدة بأجل) وأما لو كانت مقيدة بأجل وفرغ  
وعمل لمخلوق عليه بعد طائعا فلا حنث (قوله الا أن ينزل المكره على التلظظ بالطلاق الخ) أشار الشارح  
بهذا إلى أن الاستثناء راجع لا كراه القول لا الفعل إذ لا ينأتي فيه التورية وحينئذ فلو قدمه المصنف على  
قوله أو في فعل لكان أولى (قوله والمراد بها هنا الاتيان بلفظ الخ) أي وليس المراد بها معناها الحقيقي وهو  
اللفظ الذي له معنيان قريب وبعيد فيطلق ويراد منه لبعيد اعتماداً على قرينة (قوله كأن يقول الخ) أي  
وكان يقول يجوزني طالق ويريد جوزه حلفه ليس فيه لغة متلا بل سالكة (قوله والمذهب الخ) أي وما مشي  
عليه المصنف تبعاً للمخمس ضعيف (قوله بخوف مؤنه) أي بخوف شيء مؤنه يحصل له حلاً أو في المستقبل ان لم  
يطلق (قوله ويكنى غلبة لظن) أي بحصول ذلك ولم ان لم يطلق وقوله ولا يشترط تيقنه أي تيقن حصوله  
ان لم يطلق خلافاً لما في سماع عيسى (قوله ولو لم يضل) أي كل من السجر والتقييد وهذا إذا كان ذلك المكره من  
ذوي الاقدار وأما ان كان من غيرهم فلا بعداً كراهها لا إذا حدث دخول الإقامة في لجر أو التقييد اه  
شيخنا عدوى (قوله لا في خلوة) أي فليس اكراهها في خلوة لمروءة وفي حق غيره واعلم أن الملا يطلق  
على الجماعة من الاشراف وعلى الجماعة مطلقاً والمراد هنا الثاني كبديل عليه ثولهم واحترز به عما إذا  
فعل معه ذلك في الخلاء (قوله فاكراه مطلقاً) أي سواء كان في الملا أو في الخلاء الذي مروءة  
أو غيره والحاصل أن خوف الصفح الكثير اكراه مطلق كان صريحاً في الملا أو في الخلاء الذي المروءة وغيره  
وخوف الصفح لقليل ان كان حصوله في الخلاء فليس باكراه مطلق وإن كان في الملا فهو كراهة على

معرفته (وعدم دحضه بالاكراه والادراك الاتيان به في إيهام على السامع كاذبة لعل طاقوا ويريد من وثاق أو وجعة بالطلاق أن  
تركها مع معرفتها حيث والمذهب عدم الحنث ودفعها ونزل والا كراهة الذي لا حنث معه يكون (بخوف مؤنه) ويكنى غلبة الظن لا  
يشترط تيقنه وبين المؤلف بقوله (مر قتل أو ضرب) وان قل (أو سجن) ضلماً (أو قيد) ولو لم يضل (أو صفح) يكف في قفا (الذي مروءة)  
بفتح الميم في الافصح وضمها (علا) أي جماعة من الناس لا في خلوة ولا غير ذي مروءة أي ان قل فان كثراً كراهة مطلقاً



(أو قتل ولده) وان سفل وكذا بعقوبته (٣٢٨) ان كان باراً (أو) باخذ (للماله) أو بآلافه (وهل ان كثر) بالنسبة له وهو الظاهر أو ولو

المرواة لاغيره (قوله أو قتل ولده) عطف على مؤلم أي أو خوف قتل ولده (قوله وان سفل) أي ولو عاقفا  
(قوله أو باخذ للماله الخ) أي أو يخوف أخذ للماله فهو عطف على مؤلم واعلم أنه جرى في الخويف باخذ  
المال ثلاثة أقوال قيل اكراه وقيل ليس اكراهاً وقيل ان كثر فاكراه والافلا والاول للمالك والثاني  
لا صبح والثالث لابن الماجشون ثم ان المتأخرين اختلفوا فيهم من جعل الثالث تفسيراً للاولين وذلك  
كان بشيرو من تبعه وعلى هذا المذهب على قول واحد ومنهم كان الحاجب من جعل الاقوال الثلاثة  
متقابلة ابقاء لها على ظاهرها والى الطريقين أشار المصنف بقوله وهو ان كثر الخ فإشار بقوله وهل ان كثر  
طريقة الوفاق وحذف طريقة الخلاف أي أو مطلقاً وقوله تردده عناء طريقين في رجوع الاقوال لتول  
واحد أو ابقائها على ظاهرها من كونها أقوالاً متباينة (قوله لا أجني) هو بالجر عطف على ولده أي  
لا خوف قتل أجني أي فليس اكراهاً فإذا قال له ظالم ان لم تطلق زوجتك ولا تقتل فلان صاحبك أو أخاك  
أو عمك فطلق فإنه يقع عليه الطلاق لان الخويف يقتل الأجني وهو غير الولد لا بعدا كراهاً شراً (قوله  
وأمر الخ) أي كما إذا قال ظالم لشخص فلان عندك وتعلم مكانه أثنى به أقتله أو أخذ منه كذا أو ان لم تاتني به  
قتلت زيداً صاحبك أو أخاك فقار ليس عندى ولا أعز مكانه فإلغى الطالم على ذلك بالطلاق والحال ان  
الحالف يعلم مكانه وقادر على الاتيان به لذلك انطالم فان الحالف لا يعذر بذلك ويحنت في عينه ولكن لا اثم  
عليه في الحلف بل أتى بغيره فينبأ عليه وظاهره أنه يحنت ولو تحقق الحالف حصول ما ينزل بزيده وامتنع  
من الحلف وهو كذلك فماذا كره من نذر الحلف لا يعارض ما من وجوب تخليص المستهلك من  
نفس أو مال لان محذور الوجوب ما لم يؤد الخليص الى الحلف كذا بالافلا يجب (تبيينه) \* لترك المأمور  
الحلف وقتل ذلك الأجني أو المطلوب فلا ضمان على ذلك المأمور في المواق عن ابن رشد ان لم يحلف لم يكن  
عليه حرج نعم ان دل المأمور انطالم على ذلك المطلوب ضمن (قوله وكفر اليمين بالله) أي ويكفر ذلك الحالف  
عن يمينه اذا كانت بالله لان اليمين هنا وان كانت نحو سالا انهم اتعلقت بالحال وقد مر ان المعتمد فيه انها تكفر  
ان تعلقت بالحال أو المستقبل بخلاف الخوفات لا تكفر اذا تعلقت بالمستقبل (قوله مثل الاكراه على  
الطلاق بما ذكر الاكراه على العتق الخ) أي في عدم لزوم (قوله قتلتك أو ضربتك) أي أو سببتك أو صفعتك  
علاً أو قتلتك ولذك أو نهبت مالك فاذا خاف وأعتق أو زج أو أقر أو باع فلا يلزمه ذلك (قوله لقتلتك الخ) أي  
أو ضربتك أو سببتك أو صفعتك أو أقتلتك أو نهبت مالك فاذا خاف أنه اذا لم يحلف به يفعل معه شيئاً  
عما ذكر خلفه فلا تعد تلك اليمين فاذا فعل الحالف عليه لم يلزمه شيء (قوله كالبيع والشراء) نحو ان لم  
تبع شيئك الفلاني أو ان لم تشتر شيئاً الفلاني والاقولتك أو ضربتك أو سببتك أو قتلتك أو نهبت مالك  
فاذا خاف أن يفعل معه شيئاً مما ذكر ان لم يبع شيئاً أو ان لم يشتر شيئاً أو اشترى فلا يلزمه البيع ولا الشراء  
(قوله وسائر العقود) أي كعقد الاجارة والبعالة والصرف والهبة (قوله وأما الكفر الخ) حاصله أن  
الامور المتقدمة من طلاق وأيمان بغيره ونكاح وعتق وإقرار ببيع وإجارة وسائر العقود يتحقق فيها الاكراه  
بالخوف من النفس وماله وأما هذه الامور وهي الكفر ونهبة ماله فلا يتحقق فيها الاكراه الا بالخوف من القتل  
وقط (قوله بما يقتضي اذ تصاف به) أي في الظاهر والاعمال كره على الكفر لا يكفر (قوله من قول)  
أي كسب الله تعالى وقوله أو فعل أو كالتقاء مصحف في قدر (قوله وسبه عليه الصلاة والسلام) وكذا سب  
نبي مجمع على نبوته أو ملك مجمع على ملكيته أو الحور العين فلا يجوز القدوم عليه الا اذا خاف على نفسه  
القتل اما من لم يجمع على نبوته كالخضرو من لم يجمع على ملكيته كهاروت وماروت فيجوز سبهما اذا  
خاف مؤلماً محاسراً ولو غير قتل كذا في عبق وفيه أن سب الصحابة لا يجوز الا بالقتل فهم أولى فالذي ينبغي  
انهم كالصحابة ولا يجوز سبهم لاجتماع القتل اه تقرير شيخنا عدوى (قوله وقذف المسلم)  
أي رميه بالزنا أو باللاوط (قوله وكذا سب الصحابة ولو بغير قذف) أي وأما سب المسلم غير الصحابي

قتل (تردد لا) يخوف  
قتل (أجنبي) أي غير  
الولد من أخ وعم وأما  
قتل الاب فقيل اكراه  
كادله وهو الظاهر وقيل  
لا كلاً (خ) (وأمر) نداء  
في الاجني (بالخلف)  
بالطلاق ما رأيت له ولا  
أعلم موضعه (ليسلم)  
الاجني من قتل  
انطالم ابد له عليه وان  
حنت وكفر اليمين بالله  
(وكذا) العتق والنكاح  
والاقرار (أي مثل)  
الاكراه على الطلاق وما  
ذكر الاكراه على العتق  
الخ نحو ان لم تعتق  
عبدك أو لم تزوجني بنتك  
أو تقربني في ذمتك  
كذا قتلتك أو ضربتك  
الخ (واليمين) بالله أو غيره  
نحو ان لم تحلف بالله أو  
بالنبي الى مكة أو  
بصوم العام أو بعتق  
عبدك على أن لا تكلم  
زيداً أو لا تدخل دارى  
لقتلتك الخ (ونحوه)  
كالبيع والشراء وسائر  
العقود لا تلزم بالاكراه  
بما ذكر (وأما الكفر)  
أي الاكراه على الاتيان  
بما يقتضي الاتصاف  
بما من قول أو فعل  
(وسبه عليه الصلاة  
والسلام) من عطف  
الخاص على العام  
لاشديته (وقذف)

فيجوز

المسلم) وكذا سب الصحابة ولو بغيره (فأما يجوز) الاقدام عليه (بالقتل) أي لخوفه على نفسه  
من معاينته لا بغيره ولو بضع عضو



ولو فعل ارتد وحده للمسلم (كالمرأة لا تحجد) من القوت (ما يبد) أي يحفظ (رمقها) بقية حياتها ولو بميتة أو خنزير (الإن يترى بها) فيجوز لها الزنا ذلك والظاهر أن مثله سد ومق صيانها قبيلا على قوله أو قتل ولده (وصبره) أي من ذكر على القتل كصبر المرأة على الموت (أجل) عند الله من الإقدام على الكفر والسب والقذف والإقدام على الزنا (لا قتل المسلم) ولو رقيقا فلا يجوز بخوف القتل (وقطعه) أي قطع المسلم ولو أملة فلا يجوز بخوف القتل بل يرضى بقتل نفسه ولا يقطع أملة غيره (و) لا (٣٣٩) (أب يترى) أي بكرة أو ذات زوج أو سيد فلا يجوز بخوف

أوسيد فلا يجوز بخوف القتل وأما باطاعة القتل وأما باطاعة الزوج له ولا سيد فيجوز مع الإكراه بالقتل لا غيره (وفي لزوم) عين (طاعة أكره عليها) أي على الحلف بها تنقيا أو اثباتا كما إذا أكره على الحلف بالله أو بالطلاق أو بالنسي إلى مكة أنه لا يشرب الخمر أو لا يغش المسلمين أو لا تصدق بكذا أو لا يصلين أول الوقت في شرب أو غش ومنى لم يتصدق بما حلف عليه أو أخر الصلاة عن أول الوقت حنث ولا يعد مكرها وعدم اللزوم فلا حنث تنذر الإكراه (قولان) وأما أكره على عين متعلقة بعصية كأن أكره على أن يحلف ليشرب الخمر أو بمباح كمن أكره على الحلف ليدخلن الدار لم تلزمه اليمين اتفاقا وشبهه في القولين قوله (كأجازه) أي المكره بالتفخ فهو مصدر مضاف لفعله والكاف في قوله

فيجوز له لو خوف بغير القتل وكذا قذف غير المسلم (قوله ولو فعل ارتد) أي ولو خوف بغير القتل كالضرب وقتل الولد ونهب المال وفعله أي سب الله أو النبي ارتد الخ بخلاف ما إذا سب لم ياتية القتل فلا يرتد ولا يحذف القذف (قوله بقية حياتها) الإضافة بيانية (قوله فيجوزها الزنا ذلك) أي أسدر مقها وكان الأولى أن يحذف قوله لذلك ويقول فيجوز لها الزنا بما يشبهها لا بما يسدر مقها فقط فإذا وجدت من يترى بها ويشبهها ومن يترى بها أو يسدر مقها زنت لمن يشبهها ولو كان يترى بها أكثر من ذلك والمرأة بخلاف الولد فلا يجوز له أن يمكن من اللواط فيه ولو أدى الجوع لموته ومفهوم قول المصنف لا تحجد الخ عدم جواز إقدامها على ذلك مع وجود ميتة تستدر مقها لاسمائها مباحة للضرورة ومفهوم المرأة أن الرجل إذا لم يجد ما يسدر مقه إلا أن يترى بامرأة نعطيها ما يسدره فليس له ذلك نظرا لانتشاره كذا في عبق والحق الجواز إذا كانت طائعة ولا مال لبعضها من زوج أو سيد أخذ مما يأتي كما قاله شيخنا لعدوى (قوله من ذكر) أي وهو من أكره على الكفر أو سب النبي أو على قذف المسلم بالقتل (قوله أجل عند الله) أي أنه أفضل وأكثروا به خش (قوله لا قتل المسلم الخ) فإذا قال له ظالم إن لم تقتل فلانا أو تقطعه قتلنا فلا يجوز له قتل فلان أو قطعه ويجب عليه أن يرضى بقتل نفسه (قوله ولا أن يترى الخ) حاصله أن الظالم إذا قال له إن لم ترن بفلانة قتلنا فلا يجوز له الزنا به أو يجب عليه الرضا بقتل نفسه إذا كانت تلك المرأة مكرهة أو كانت طائعة وكانت ذات زوج أو سيد أو مال أو كانت طائعة ولا زوج لها ولا سيد فيجوز له الزنا بها إذا خوف بالقتل لا بغيره كذا قاله الشارح وفيه نظر ففي الموافق عن ابن رشد أن سجنونا سوى بين الزنا بالطائفة التي لا زوج لها ولا سيد وبين شرب الخمر أو كل الميتة فظاهره أن الإكراه يكون بخوف مؤلم مطلقا (قوله وفي لزوم عين طاعة) يعني أن من أكره على الحلف على طاعة سواء كانت تلك الطاعة تر كالأفعلاء هل تلزمه تلك اليمين أو لا تلزمه قولان الأول منهما قول مطرف وابن حبيب والثاني قول أصبغ وابن الماجشون والظاهر منهما الثاني اه فقول الشارح أي على الحلف بأي بالطاعة أي عليها وقوله نفي أي حالة كون تلك الطاعة نفي أي تر كاشي وقوله أو اثباتا أي فعلا لنفي (قوله لم تلزمه اليمين) أي فلا يلزمه فعل المعصية أو المباح ولا يحنث بعدم فعلها (قوله على فعل ما ذكر) أي من الطلاق والعنف والبيع والشراء ونحوها أي وفعله وقوله أجازة أي أجاز ما فعله مكرها (قوله إلى أن ما وقع فاسدا) أي حال الإكراه وقوله لا يصح بعد أي لا ينقأ بيمينه بعد وقوعه فاسدا (قوله قولان) هما السحنون (قوله فيلزمه ما جاره) وعلى هذا القول فأحكام الطلاق من عدة وغيرها من يوم الوقوع لا من يوم الإجازة بخلاف طلاق الفضولي إذا أجاز له زوج فإحكام الصلح تعتبر من يوم الإجازة والفرق بينهما أن الموقع والمجيز هما واحد وأما في مسألة الفضولي فالموقع له غير المجيز (قوله ولا بد الخ) أي وإذا أكره على النكاح ثم زال الإكراه فلا بد من فسخه ولا عبر بأجازه اتفاقا وذلك لأنه غير معتقد ولو انعقد لطل لانه نكاح فيه خيار (قوله وإن تعليقا) أي هذا إذا كتب الملك تحقيقا وإن كان الملك تعليقا أي ذات تعليق أو تعليقا عليه أو لغيره وهذا قول مالك المرجوع إليه وما قاله حنيفة وخلافه الشافعي والقول مالك المرجوع عنه وبه قال بعض أهل المذهب ولو عجز المصنف بلو كان أولى ثم انه لا فرق بين كون التعليق غير صريح بأن كان بالنية كفلانة طالق وقوى عد تزوجه بها أو كانت في المتن أو دل بساط عليه كالتال الأول في كلام المصنف أو كان صريحا كأن تزوجت فلانة فهي طالق وترك المصنف

(٤٣ - دسوق ثاني) (كالطلاق) معنى مثل فيه دخل اعتق والبيع واشراء ونحوها أي أنه أكره على فعل ما ذكر ثم بعد زوال الإكراه أجازة (طائعا) فهل يلزمه ما أجازة تنظر للطوع أو لا يلزمه ما لم يلزمه ولا حكم لا كراه باق تنظر إلى أن ما وقع فاسدا لا يصح بعد قولان (والاحسن المضي) فيلزمه ما أجازة وهو المعتد ولا يدخل النكاح تحت الكاف فلا بد من فسخه اتفاقا (ومحله) أي الضالاق (ماملات) من لهصة فمواقعة على عصمة (قبله) أي قبل نفوذ الصلح (وإن تعليقا كقوله لا جنبية هي طالق عند خطبتها)



متعلق بقوله أي قال عند خطبتها طالق ( ٣٣٠ ) (أو) قال لا جنية (ان دخلت) الدار فانت طالق (ونوى) ان دخلها (بعد

نكاحها وتطلق) بفتح  
الناء وضم الهم أي يقع  
عليه الطلاق (عقبه)  
بدون يا على اللغة الفصيحة  
أي عقب النكاح في  
الاولى وعقب دخول  
الدار في الثانية (وعليه)  
أي الزوج لكل منهما  
(النصف) أي نصف  
صداقها لكن في الثانية  
ان دخلت الدار قبل  
البناء والابحار المسمى  
كما يأتي قريبا ويتكرر  
عليه النصف كما عقد  
عليها اذا أتى بصيغة  
تقتضي التكرار كقوله  
كلما تزوجتها فهي طالق  
(الابعد ثلاث) أي الا  
بعد ثالث مرة وهي  
الرابعة أي وقبل زوج  
فاذا تزوجها رابع مرة  
قبل زوج لم يلزمه شيء  
(على الأصوب) وأما  
بعد زوج فيعود الخنث  
ولزوم النصف الى أن تتم  
العصمة وهكذا لان  
العصمة لم تكن حاصلة  
حين البين وانما حلت  
على عصمة مستقبلية  
بخلاف لو كان متزوجا  
بها خلف بأداة تكرار  
فيخص بالعصمة التي  
هي مملوكة فقط (ولو  
دخل) بواحدة منهما  
(فالمسمى فقط) ان كان  
والافساد المثل ورد  
بقوله فقط على من يقول

التصريح به لوضوحه واقتصر على التعليق غير الصريح لخلفائه فان كانت العصمة غير مملوكة وقت الطلاق  
لاحقيقة ولا تعليقا فلا يلزم الطلاق كما اذا قال على الطلاق من التي أتزوجها لا أفعل كذا أو الطلاق يلزمي  
من التي أتزوجها ان فعلت كذا أو ان كنت فعلت كذا فردد شيخنا العدوي رحمه الله (قوله متعلق) أي لانه  
من جملة مقوله لها فوقه وهذا الكلام عند الخطبة بباطل يدل على التعليق وان المراد هي طالق ان تزوجها  
(قوله فانت طالق) حذفه من هنالك لانه ما قبله عليه (قوله ونوى بعد نكاحها) راجع لقوله أو ان دخلت فقط  
وليس راجع لقوله هي طالق اذ لو رجع له لم يحتاج لقوله عند خطبتها (قوله وتطلق عقبه) هـ هذا معلوم من  
صحة التعليق فذكره لدفع توهم أنه يحتاج لحكم ما حكم بلزوم التعليق وقوله عقبه انظره مع أن المعلق والمعلق  
عليه يقعان في وقت واحد الا أن يقال المراد بالعقب المقارنة في الزمن الواحد الا أنه يرد أن الطلاق لا يكون  
الا بعد تحقق الزوجية فعمل الاحسن أن يقال قولهم المعلق والمعلق عليه يقعان في زمن واحد أي قد يقعان  
فليس كليا تأمل اه عدوي (قوله وعليه لكل منهما النصف) أي المرأتين وهما التي قال لها عند الخطبة  
أنت طالق والتي قال لها أنت طالق ان دخلت الدار ونوى بعد نكاحها او محل لزوم نصف المسمى لكل منهما ان  
كان هنالك مسمى والافلاشي عليه (قوله قبل البناء) أي وبعد العقد (قوله ويتكرر الخ) هذا دخول على  
كلام المصنف (قوله اذا أتى بصيغة تقتضي التكرار) اعترض بأن الصيغة اذا كانت تقتضي التكرار كان  
النكاح فاسدا الا بالوسيلة اذا لم يترتب عليها مقصد عالم تشريع والمقصد من النكاح الوطء وهو غير حاصل  
لأنه كلما تزوج طاعت عليه واذا كان النكاح فاسدا فلا يترتب عليه صداق لقوله فيما تقدم وسقط بالفسخ  
قبله كطلاقه ذكر ذلك الناصر اللقاني في حاشية التوضيح وقد يقال ان قوله كطلاقه مقيد بما اذا كان فاسدا  
لصداقه كما تقدم عن ابن رشد هناك اه بن والحاصل أن ما كان فاسدا لصداقه اذا فسخ قبل البناء أو طلاق  
منه قبل البناء لا شيء فيه وأما ما كان فاسدا للعقد كما هنا في الطلاق فيه قبل البناء نصف المسمى (قوله اذا  
أتى بصيغة تقتضي التكرار) أي وأما اذا كانت لا تقتضي التكرار بان قال ان دخلت الدار فانت طالق  
فان البين تعمل بالدخول الاول فاذا عقد عليها ثانية فلا يقع عليه طلاق تزوجها بعد زوج أم لا (قوله الا بعد  
ثلاث) أي الا اذا تزوجها بعد ثالث مرة (قوله لم يلزمه شيء) أي من الصداق لانه نكاح متفق على فساد اذ  
لا تفعل الا بعد زوج وكل ما كان متفقا على فساد فلا شيء فيه حيث لم يحصل دخول (قوله على الأصوب)  
أي عند التونسي وعبد الحميد ومقابله ما قاله ابن المواريز يلزمه النصف بعد ثلاث ولو تزوجها قبل زوج مراعاة  
لقول من يقول بالغاء التعليق كالشافعي ومالك في الرجوع عنه تأمل (قوله الى ان تتم العصمة) أي فاذا تمت  
وتزوجها قبل زوج لم يلزمه شيء ويفسخ نكاحه وان تزوجها بعد زوج عاد الخنث ولزوم النصف (قوله  
لان العصمة الخ) علة لقوله وهكذا أي يستمر عود الخنث ولزوم النصف (قوله بخلاف لو كان متزوجا بها  
خلف بأداة تكرار الخ) أي كما اذا قال كما دخلت الدار فانت طالق أو قال كل امرأة أتزوجها عليك طالق  
فانها تختص بالعصمة الاولى (قوله ولو دخل بواحدة منهما) أي بواحدة من التي قال لها عند خطبتها هي  
طالق ونوى ان نكحها والتي قال لها ان دخلت الدار فانت طالق ونوى بعد نكاحها ولا فرق بين أن يكون  
دخوله بعد الثلاث تزويجات وقد تزوجها قبل زوج أو بعد زوج أو دخل بها قبل الثلاث وانما يلزمه المسمى  
اذا دخل في الحالة الاولى وهي ما اذا تزوجها قبل زوج بعد الثلاث تزويجات لان نكاحه من الفساد الذي  
يفسخ بعد البناء لا بعده وكل ما كان كذلك ففيه المسمى اذا فسخ بعد البناء (قوله فالمسمى فقط) أي ولو تعدد  
الوطء وهذا مقيد بعدم علمه حين الوطء بانها هي المعلق طلاقها على النكاح كما يؤخذ من التشبيه الآتي والا  
تعدد الصداق بتعدد الوطء كما في المواق عن المدونة ولذا رد عقب قوله ولم يعلم للصورتين اه بن (قوله ورد  
بقوله فقط على من يقول الخ) أي وهو أبو حنيفة وابن وهب ووجه المذهب أن الوطء المستند لعقد له مسمى  
صحح لا يزيد على مهره (قوله وليس بزمان محض) أي لاستناده للعقد (قوله ولم يعلم بجنسه) أي مع علمه بالحكم

يلزمه صداق ونصف أما النصف فاللزوم بالطلاق بعد العقد وأما الصداق فللدخول وليس بزمان محض ثم شبه في لزوم المسمى بالبناء قوله  
(كوطئ) زوجته التي في عصمته وقد علق طلاقها على دخول دار مثلا (بعد جنسه) أي وطئها بعد دخولها الدار (ولم يعلم بجنسه



أولم يعلم بالحكم وهو حرمة الوطء بعد الخنث فليس عليه إلا المسعى فقط علمت هي أم لا كانت طائفة أو مكرهة ولو وطئ مرارا فلو علم تعدد عليه الصداق فيلزمه صدق المثل لكل وطء بعد خنثه حيث كانت هي غير طائفة (٣٣١) أو كلفت مكرهة والافلاشي لها وكان

الطلاق بائنا أو رجعيًا وانقضت العدة والافلا يتعدد وسواء كان عالما أم لا علمت هي أم لا إذ الرجعية زوجة (كان أبني كثيرا) تشبيه في لزوم الطلاق المستفاد من قوله كقوله لاجنية الخ أي فكما يلزمه الطلاق فيما تقدم يلزمه أيضا إذا قال كل امرأة أتزوجها من بني فلان أو من بلد كذا أو من الروم أو من السودان فهي طالق أو ان كلفت فلانا فكل امرأة أتزوجها من كذا فهي طالق ثم تزوج حيث أبني من غير المحلوف عليه كثيرا من النساء في نفسه وان كان قليلا بالنسبة لما حلف عليه كان أبني أهل مكة أو المدينة وأراد بقوله كثيرا شيئا كثيرا من نساء أو زمان دليل قوله أو زمان وقوله (بذكر جنس أو بلد) متعلق بأبني كما مثلنا لهما (أو زمان) يبلغه عمره ظاهرا) فكل امرأة أتزوجها إلى سنة كذا أو في مدة عشر سنين طلق وقوله ظاهرا أي غالبا وهي مدة التعبير إلا في بيانهما

(قوله أولم يعلم بالحكم) أي والحال أنه عالم بالخنث وقد تبع في ذلك عجم قال بن وهو غير صحيح والصواب أن المراد لم يعلم بالخنث علم بالحكم أم لا (قوله فليس عليه إلا المسعى) أي المهر الذي تزوجها به ولو تعدد وطؤه وذلك لأن وطء مستند للعقد ولو تكرر لا يوجب مهرا آخر لأنه من ثمرته فكأنها ما شئ واحد والفرض أن الطلاق الذي علقه بائن أو رجعي وكان وطؤه بعد انقضاء العدة (قوله علمت هي أم لا) مقتضى ما ر في الصداق أنه ليس لها إذا علمت إلا النصف بالعقد لأن العالة الطائفة لامهر لها بالوطء ولو كان الواطئ ذائبة أه بن (قوله فلو علم) أي بالخنث وبحرمة الوطء بعده (قوله والا) أي بان كانت طائفة طائفة (قوله كان أبني كثيرا) أي سواء كان بتعليق أو بدونه وقدمت الشارح لكل منهما (قوله فيما تقدم) أي في المسئلة المتقدمة وهي ما إذا قال لامرأة أجنبية أن دخلت الدار فأنت طالق ونوي بعد نكاحها (قوله كل امرأة أتزوجها من بني فلان أو من بلد كذا أو من الروم أو من السودان فهي طالق) فكل واحد من بني فلان وأهل بلد كذا والسودان والروم قليل بالنسبة لمن بقي فإذا تزوج من ذلك القليل المحلوف عليه طلفت عليه وأما أن تزوج من غيره فلا يقع عليه طلاق (قوله من كذا) أي من بني فلان أو من بلد كذا أو من الروم أو من السودان وقوله ثم تزوج أي من المحلوف عليهم (قوله حيث أبني الخ) هذه حذيفة تقييد أي أن أبني وهو قيد في قوله يلزمه أيضا إذا قال الخ تأمل (قوله كان أبني أهل مكة) نحو كل امرأة أتزوجها من غير أهل مكة أو المدينة فهي طالق (قوله من نساء) نحو كل امرأة أتزوجها من بني فلان فهي طالق وقوله أو زمان نحو كل امرأة أتزوجها في هذه السنة فهي طالق (قوله بدليل قوله أو زمان) أي قد كره الزمان يقتضي أن يقدر الموصوف شيئا إذ لو قدر نساء فقط لزم أن يفسر كثيرا بما يدخل تحته (قوله إلا في بيانهما) أي من كونها سبعين سنة على المعتمد أو ثمانين أو خمسا وسبعين وقال ابن الماجشون يهرها بالتسعين بتقديم التأني احتياطاً في الفروج أي بخلاف المفقود فانه يعرفه بسبعين أو بخمسين وسبعين أو ثمانين على الخلاف فيه (قوله ويحصل له النفع الخ) أي والالم يلزمه والمراد أنه يحصل له فيها النفع بالتزويج من حيث الوطء لا بمجرد العقد كأن يقدره سنتان ولا يشترط الانتفاع بولادة أو ولد على المعتمد فإذا كان ابن عشرين سنة وقال كل امرأة أتزوجها في مدة عشرة أعوام أو عشرين عاما فهي طالق فإذا ضمت المدة المحلوف عليها المدة الماضية كانت الجلة ثلاثين عاما وأربعين فقد بقي من العمر المعتاد ثلاثون سنة أو أربعون وهذه المدة يمكنه فيها التزوج والانتفاع بالزواج فإذا تزوج في الزمان المحلوف عليه خنث وأما إذا كان ابن عشرين سنة وحلف على ترك الزواج خمسين سنة فلا يحنث إذا تزوج لأن السبعين مدة العمر المعتاد فلم يبق زمان يتزوج فيه وينتفع بالزواج فيه ثم إن ما ذكره المصنف هنا غير قوله إلا في أو مستقبل أو علق طلاق زوجته على مستقبل يحقق تشبيه بلوغهما باختلاف الموضوع لأنه هنا علق الطلاق على التزوج في زمان مستقبل يبلغه عمره وما بأي علق الطلاق على نفس الزمان المستقبل الذي يبلغه عمرهما كانت طالق بعد سنة وحيث كان الموضوع مختلفا فلا يكون ما يأتي تكرارا مع ما هنا (قوله لا في تحت) يعني أنه إذا حلف لا يتزوج من الجنس الفلاني أو البلد الفلاني وله زوجة من ذلك الجنس أو البلد تحته قبل الحلف فأنها لا تدخل لأن الدوام ليس كالأبتداء (قوله وله نكاحها) حاصله أنه إذا قال لاجنية عند خطبتها هي طالق ونوي إذا تزوجها أو قال لاجنية أن تزوجتها فهي طالق فالذهب كما قال ابن رشد لقننسي أنه يباح له زوجها وتطلق عليه بمجرد العقد عليها وقياس أنه لا يباح له زواجها القاعدة المقررة وهي أن ما لا يترتب عليه مقصوده لا يشرع والمقصود بالنكاح الوطء وهو غير حاصل بهذا العقد واليه ذهب بعض النفاة وقال هو بمنزلة ما لو قالت المرأة أتزوجك على أي طالق عقب العقد فانه لا يجوز ولا تستحق عليه صداق فان تزوجته ولا فرق بين أن يكون الشرط منها أو منتهى ورد هذا بأن جواز تزوجها وان كان لا يترتب عليه مقصوده وهو الوطء لكن له فائدة تظهر في المستقبل وهي حلينها وتبقى معه بطلقتين ولذا لو كان الطلاق بلفظ يقتضي التكرار لم يباح له تزوجها لأنه لا فائدة فيه (قوله)

ولا بد من بقائه مدة بعد ما يبلغه عمره ظاهرا يتزوج فيها ويحصل له فيها نفع (تزوج لا فيمن) أي زوجة رتحتة) حال البين فلا يلزمه طلاقها (الأذا) أبانها ثم (تزوجها) فتدخل في عينه (وله نكاحها) أي الاجنبية المتقدمة في قوله كقوله لاجنية هي طالق عند خطبتها الخ وان



أبانتها حيث كانت الاداة لا تقتضي التكرار ولم يذكر جنسا ولا بلدا ولا زمنا بلغة عمره ظاهرا كما لو قال ان تزوجتها فهي طالق ولو ثلاثا ما فيجوز  
له نكاحها وقائدة جواز مع أنه لا يترتب (٣٣٣) عليه المقصود من حلها أنه انحل له في المستقبل ولو بعد زوج حيث

ولم أذكر جنسا أو بلدا  
لم يجز له زواجها لعدم  
افائدة (و) له (نكاح  
الاماء) قوله (كل حرة)  
أ تزوجها طالق لانه صار  
بمينه كعدم الطول حيث  
خاف الزنا (ولزم) التعليق  
(في المصرية) مثلا  
(فمن أبوها كذلك)  
مصري وأمه شامية  
والام تبع للاب ولو كانت  
عند أمها بالشام (و) لزم  
في (الطارئة) على مصر  
(ان تخلفت بخلفهن)  
أي طباعهن لا ان لم  
تخلو ولو طالت اقامتها  
(و) ان حلف لا تزوج  
(في مصر يلزم في) جميع  
(عملها ان نوى) عملها  
وهو اقليمها أو جرى  
به عرف (والا) بان نوى  
خصوصها أو لانيته له  
(فلعل لزوم الجمعة)  
ثلاثة أميال وربع  
في صورتين فتدخل  
بولاق وجزيرة الفيصل  
ومصر العتيقة وجميع  
من في تربها كن في  
تربة الامام الليث (وله)  
أي الحالف لا يزوج  
بمصر (المواعدة بها)  
والتزوج خارجها وذكر  
محترز قوله كأن أبقى كثيرا  
بقوله (لان عم النساء)  
الحرة والاماء في يمينه

ولم أذكر جنسا أو بلدا  
لم يجز له زواجها لعدم  
افائدة (و) له (نكاح  
الاماء) قوله (كل حرة)  
أ تزوجها طالق لانه صار  
بمينه كعدم الطول حيث  
خاف الزنا (ولزم) التعليق  
(في المصرية) مثلا  
(فمن أبوها كذلك)  
مصري وأمه شامية  
والام تبع للاب ولو كانت  
عند أمها بالشام (و) لزم  
في (الطارئة) على مصر  
(ان تخلفت بخلفهن)  
أي طباعهن لا ان لم  
تخلو ولو طالت اقامتها  
(و) ان حلف لا تزوج  
(في مصر يلزم في) جميع  
(عملها ان نوى) عملها  
وهو اقليمها أو جرى  
به عرف (والا) بان نوى  
خصوصها أو لانيته له  
(فلعل لزوم الجمعة)  
ثلاثة أميال وربع  
في صورتين فتدخل  
بولاق وجزيرة الفيصل  
ومصر العتيقة وجميع  
من في تربها كن في  
تربة الامام الليث (وله)  
أي الحالف لا يزوج  
بمصر (المواعدة بها)  
والتزوج خارجها وذكر  
محترز قوله كأن أبقى كثيرا  
بقوله (لان عم النساء)  
الحرة والاماء في يمينه



(ككل امرأة أتزوجها الا تنويضا) فطالق لقلعة التفويض وعدم الرغبة فيه (أو) الا (من قرية) سماها وهي (صغيرة) في نفسها دون المدينة فلا يلزمه عين (أو) قال كل من أتزوجها طالق (حتى أنظرها) (٣٣٣) أي الآن أنظر إليها (فعسى) فلا

شيء عليه وله أن يتزوج من شاء (أو) عم (الابكار) بأن قال كل بكر أتزوجها طالق (بعد) قوله (كل) (يب) أتزوجها طالق فلا يلزمه شيء في الابكار لانهن اللاتي حصل بهن التضييق ويلزمه في النيات لتقدمهن (وبالعكس) فيلزم في الابكار دون النيات (أو خشي) على نفسه (في المؤجل) بأجل يبلغه عمره ظاهرا ككل امرأة أتزوجها في هذه السنة طالق (العنت وتعد) عليه (التسري) فله التزوج (أو) قال (آخر امرأة) أتزوجها طالق فلا شيء عليه ويتزوج ما شاء هذا هو المعتقد وقوله (وصوب وقوفه عن الزوجة) (الاولى حتى ينكح ثانية) فتحل الاولى (ثم كذلك) أي يوقف عن الثانية حتى ينكح ثالثة فتحل الثانية وهكذا ضعيف (و) عليه (هو في الموقوفة كالولي) فان رفعتها لأجل من يوم الرفع لان عينه ليست صريحة في ترك الوطء فان انقضت ولم ترض بانقام معه بلاوطء طلق عليه (واختاره) أي الوقت (الخصي) (أو في) الزوجة (الاولى) فلا يوقف عن

التحريم لان القليل كالعدم فقول المصنف في فيما يأتي أو من قرية صغيرة مثال لهذا فان قيل ما الفرق بين من عم النساء فلا يلزمه ومن قال كل امرأة أتزوجها عليك فهي طالق فانه يطلق عليه كل من تزوجها عليها مادامت في العتمة المعلق عليها مع أنه عام في كل امرأة قلت ان الاولى عم فيه التحريم ولم يبق لنفسه شيئا تخفف عليه لا عرج والمشفقة وأما الثانية فقد خص التحريم بالتي تزوجها وأبقى لنفسه شيئا كثيرا وهو التي لم يتزوج عليها الصادق بن تحت عصمته وبغيرها فشد عليه ولانه التزام للغير فروعى حتى الغير بخلاف التعليق في الاولى فانه ليس فيه التزام للغير والحاصل ان التعليق في كل امرأة أتزوجها طالق عام وليس فيه التزام للغير وأما كل امرأة أتزوجها عليك فهي طالق فالتعليق فيها خاص وفيه التزام للغير (قوله ككل امرأة أتزوجها الا تنويضا) أي فهي طالق فلا يلزمه طلاق من تزوجها غير تفويض (قوله اقله التفويض) عليه لحدوى أي فلا يلزمه طلاق لقلعة التفويض أي أن شأنه القلعة في نفسه فلا يقال ان مقتضى التعليق أنه اذا كان معتادا القوم لزم الطلاق وليس كذلك (قوله أو حتى أنظرها) حتى هنا استثنائية والمستثنى منه محذوف أي أو قال كل امرأة أتزوجها فهي طالق في كل حال حتى أنظر إليها أي الآن أنظر إليها فالطلاق معلق على التزوج من غير رؤية وبهذا أي جعلها استثنائية والمستثنى منه محذوف ظهر كلامه وأما ما جعلت غائبة كما هو المتبادر منه فلا يكون ظاهرا لانه ينحل المعنى كل امرأة أتزوجها طالق ويستمر الطلاق الى أن انظر إليها فاذا نظرت إليها ارتفع الطلاق وهذا غير صحيح لان الواقع لا يرتفع (قوله وله أن يتزوج من شاء) أي ولا يطلق عليه ولو لم يحش العنت لانه كمن عم النساء ومثله حتى ينظرها فلا ر فمى أو مات وقال ابن الموارا لا يتزوج حتى يخشى الزنا ولم يجد ما يتسرى به وكل هذا اذا قال كل امرأة أتزوجها فهي طالق حتى أنظرها أو ينظرها فلان وأما لو قال كل امرأة أتزوجها من بلد كذا أو من قبيلة كذا فهي طالق حتى أنظرها أو ينظرها فلان فمى فان البين لارمة له ومتى تزوج من تلك البلاد أو من تلك القبيلة بعد عماء طلق عليه كما في البدر (قوله أو عم الابكار الخ) أي بأن قال كل ثيب أتزوجها طالق وكل بكر أتزوجها طالق وما ذكره المصنف من لزوم البين الاولى دون الثانية هو المشهور وهو قول ابن القاسم وسحنون وابن كنانة ابن عبد السلام هو أظهر الأقوال لدوران الحرج مع البين الثانية وقيل تلزمه البين فيهما نظرا للخصيص فيهما وقيل لا تلزمه فيهما وهذا القول حكاه جماعة واختاره اللخمي (قوله وبالعكس) أي بأن قال كل بكر أتزوجها طالق وكل ثيب أتزوجها طالق (قوله أو خشي في المؤجل العنت) أو في المؤجل له هداى المؤجل بأجل تنعقد فيه البين بان يبلغه عمره ظاهرا أي وأما ان أجل لأجل لا يبلغه عمره ظاهرا فله لا شيء عليه ولو لم يحش العنت (قوله فله التزوج) أي بحرة ولا شيء عليه وليس له التزوج بالامة حيث أبيحت له الحرة الا اذا عدم لطول خلافا لعبيق انظر بن (قوله هذا هو المعتقد) أي وهو قول ابن القاسم وذلك لان الآخر لا يتحقق الا بالموت ولا يصدق على ميت ولانه ما من واحدة الا ويحتمل أنه الاخيرة فكان كمن عم النساء (قوله وصوب وقوفه) أي صوب ابن راشد قول سحنون وابن الموارا وقوفه الخ وظاهره اوقوف ولو قال لا أتزوج بعد ذلك أبدا لانه قد يبدله الزواج (قوله فتحل الاولى) أي ويرثها ذمات وأما ذمات الموقوف عن فله وقف ميراث الزوج منها فان تزوج ثانية أخذ وان مات قبل أن تزوج رد لورثتها وادامات الزوج عن وقف عنها فلا ترثه ولها نصف لصادق لتبين أنها لمصلحة لانها آخر امرأة له وله عدة عليها ويلغى الثانية وهي مسئلة موت الزوج فيقول شخص مات عن زوجة حرة مسئلة نكحها بصادق مسمى وأخذت نصفه ولا ميراث لها ولا عدة ويلغى ما ولى أي مسئلة موت الزوجة الموقوفة من وجهين فيقال ماتت امرأة ووقف ارثها وليس في ورثتها أجل ويقتضى أيضا ماتت امرأة في عصمة رجل ولا يرثها لا اذا تزوج بها (قوله فهو في الموقوفة) أي في الموقوف عنها أي سواء كانت أولى أو ثانية أو ثالثة (قوله فان رفعته) أي بقاضى وادعت انه بقدر أن يتأبأن يتزوج أخرى فترك ذلك ضررا ضرب به النقاضى أجل الابلاء والاجل من يوم الرفع الخ (قوله واختاره الا في لاولى) أي

لانه لما قال آخر امرأة علمنا انه جعل لنفسه أولى لم يرد بها بيمينه (ولو قال) الرجل (ان لم أتزوج من) أهل (المدينة فهي) أي التي أتزوجها



من غيرها (طالق فتزوج) امرأة (من غيرها بنجز طلاقها) بمجرد العقد سواء تزوجها قبل أن تزوج من المدينة أو بعد اذ هي قضية جلية في قوة قوله كل امرأة تزوجها من غير نساء المدينة طالق وقيل بل هي شرطية نحو أن لم أدخل الدار قبل امرأة تزوجها طالق قطاها أنه أن تزوج قبل دخولها طلقت والافلافة كذا ههنا أن تزوج قبل تزويجه من المدينة لزمه الطلاق والافلا واليه أشار بقوله (وتوالت أيضا على أنه أنما يلزمه الطلاق إذا تزوج من غيرها قبلها) وهو وجيه لكن المعتبر الأول (واعتبر في ولايته) أي ولاية الأهل (عليه) أي على المحل (حال النفوذ) بالرفع على أنه نائب فاعل أي لا حال التعليق (فلو فعلت) الزوجة المحلوف بطلاقها على أن لا تدخل الدار فلا شيء (المحلوف عليه) كان دخلت الدار (حال يبنوتها) (ع ٣٣٤) ولو بواحدة كخلع أو بانقضاء عدة الرجعي (لم يلزم) إذ لا ولاية له عليه حال النفوذ فالمحل

معدوم وإن كان له عليه الولاية حال التعليق وكذا من حلف على فعل نفسه وفعله حال يبنوتها فلوقال المصنف فلوقال الخ كان أخصر وأتم قال ابن القاسم من حلف لغريمه بالطلاق الثلاث ليايته أول يقضيه حقه وقت كذا فقبل مجيء الوقت طلقها طلاق الخ لخلع لخوفه من مجيء الوقت وهو معدوم أو قصد عدم الذهاب له لا يلزمه الثلاث ثم بعد ذلك يعقد عليها برضاها بربع دينار وولي وشاهدين ويسقي له فيها طقتان (ولو نكحها) بعد يبنوتها وكانت يمينه غير مقيدة بزمان كدخول دار أو طلق (ففعلة) بعد نكاحها سواء فعلته أيضا حال يبنوتها أم لا (حنث أن بقي) (من العصمة المعلق فيها شيء) بأن طلقها دون الغاية لعود الصفة عند النكاح العصمة وعند الشافعي لا تعود مطلقا فإن قيد بزمان ونقضى كقوله إن دخلت أنا وأنت الدار غدا فأنت طالق فأبانت ثم عاودها فدخلت بعد الأجل ولا لم يحنث بل لو كانت في عصمته ونكحها بعد الأجل لم يحنث وقوله ولو نكحها أي مطلقا تزوجها قبل زوج أو بعده لأن نكاح الأجنبية لا يهدم العصمة السابقة واحترز بقوله إن بقي الخ عما لو أبانت بالثلاث ثم تزوجها بعد زوج ففعلت المحلوف عليه لم يلزمه شيء لأن العصمة المعلق عليها قد انهدمت بالكافة ولو كان تعليقه بأداة التكرار (كأنظها) تشبيهه قام أي إذا قال لها إن دخلت الدار فأنت على كظها رأي ثم أبانت فدخلت لم يلزمه شيء ولو نكحها فدخلت لزمه الظاهر إن بقي من العصمة المعلق فيها شيء فإن لم يبق كما إذا أبانت بالثلاث

واختار اللخمي قول سحنون وابن الموارز بالوقف لكن في غير الأولى وأما الأولى فاختار فيها عدم الوقف خلافا لما ولو قال أول امرأة تزوجها طالق وآخر امرأة تزوجها طالق فانه يلزمه الطلاق في أول من تزوج ويجري في آخر امرأة قول ابن القاسم وقول سحنون ولا يجري فيها اختيار اللخمي (قوله اذ هي قضية جلية) أي في المعنى وإن كانت مقترنة بأن (قوله وقيل بل هي شرطية) أي لأنه في قوة قولها أن تزوجت من غير المدينة قبلها فهي طالق وذلك لأن المعنى أن اتنى تزوجي من المدينة فهي طالق ففهموه أنه إن ثبت تزوجها منها فلا تطلق فهذا وجه ذكر القلبية (قوله لكن المعتبر الأول) أي وهو فهم ابن رشد واعتاده في التوضيح والثاني فهم اللخمي وابن حجر فقال بن ولم يعول ابن عبد السلام وغيره الأعلى كلامهما وهذا يفيد أن المعول عليه التأويل الثاني له (قوله واعتبر في ولايته الخ) هذا في الحقيقة شرح لقوله ومحلها ما ملك قبل الخ (قوله أي ولاية الأهل) أي الزوج وقوله على المحل المراد به العصمة والمراد بولاية الزوج على المحل ملكه والمراد بحال النفوذ فعل المحلوف عليه فكله قال واعتبر في ملك الزوج للعصمة وقت فعل المحلوف عليه لا وقت التعليق (قوله فلوقعت المحلوف عليه حال يبنوتها لم يلزم) أي وأما أن فعلته قبل يبنوتها فانه يلزمه ما حلف به وهذا إذا كانت الميمنة منعقدة فلوقالت غير منعقدة حال التعليق كما إذا علق صبي طلاق زوجته على دخول الدار فبلغ ودخلت فلا يلزمه طلاق (قوله إذ لا ولاية له) أي إذ لا ملك للزوج للمحل حال النفوذ وقوله فالمحل معدوم أي لأن المحل وهو العصمة وقت النفوذ معدوم (قوله وهو معدوم) راجع لقوله أول يقضيه حقه وقوله أو قصد عدم الذهاب راجع لقوله ليايته فهو ناف ونشر مشوش (قوله ويبقى له فيها طقتان) أي إن كان لم يطلقها قبل الخلع وإن كان قد طلقها قبل الخلع طلقة كان الباقي لها فيها بعد العقد طلقة واحدة وأعلم أن اشتراطهم للملك العصمة حال النفوذ أعما هو بالنظر للحنث وأما البر فلا يشترط فيه ذلك وذلك لأن الحنث لكونه موجبا للطلاق اشترط فيه ملك العصمة والبر لكونه مسقطا للميمنة فلا معنى لاشتراط ملك العصمة فيه بل في أي وقت وقع الفعل الذي حلف ليفعله تزمه فاذا حلف ليفعلن هو أو هي كذا فأبانت ففعل حال يبنوتها ثم تزوجها فانه يبر بفعله حال يبنوتها فلا طلاق كره عبق من عدم البر (قوله ولو نكحها) أي أنه إذا قال إن دخلت الدار فأنت طالق ثم أبانت وتزوجها بعد ذلك ثم أنها فعلت المحلوف عليه فانه يحنث إن بقي الخ فقوله ولو نكحها أي في المسئلة السابقة بينهما فهو مفهوم قوله حال يبنوتها (قوله حنث إن بقي من العصمة الخ) ثم بعد حنثه بالفعل أولا لا يتكرر عليه الحنث بفعل المحلوف عليه مرة أخرى بعد الحنث إلا أن يكون لفظه يقتضي التكرار أنظر ح ١٥ بن (قوله بأن طلقها دون الغاية) أي بأن كان طلاقها الذي تزوجها بعده دون الغاية بأن كان خلعا أو رجعا وأنه ضمت عدتها منه (قوله لعود الخ) علة لقول المصنف حنث إن بقي الخ وأراد الشارح بالصيغة حكم الميمنة فتأمل (قوله مطلقا) أي سواء بقي من العصمة المعلق فيها شيء أم لا فإذا قال لها إن فعلت أنا وأنت كذا فأنت طالق فلا تأثم خاها فدخلت يمينه فافعل المحلوف عليه بعد الخلع وقبل عدة عليها أو بعده فلا يلزمه شيء وهي فسحة عظيمة يجوز زغير الشافعي أن يقلده فيها (قوله لا يهدم العصمة السابقة) أي

لا تعود مطلقا فإن قيد بزمان ونقضى كقوله إن دخلت أنا وأنت الدار غدا فأنت طالق فأبانت ثم عاودها فدخلت بعد الأجل ولا لم يحنث بل لو كانت في عصمته ونكحها بعد الأجل لم يحنث وقوله ولو نكحها أي مطلقا تزوجها قبل زوج أو بعده لأن نكاح الأجنبية لا يهدم العصمة السابقة واحترز بقوله إن بقي الخ عما لو أبانت بالثلاث ثم تزوجها بعد زوج ففعلت المحلوف عليه لم يلزمه شيء لأن العصمة المعلق عليها قد انهدمت بالكافة ولو كان تعليقه بأداة التكرار (كأنظها) تشبيهه قام أي إذا قال لها إن دخلت الدار فأنت على كظها رأي ثم أبانت فدخلت لم يلزمه شيء ولو نكحها فدخلت لزمه الظاهر إن بقي من العصمة المعلق فيها شيء فإن لم يبق كما إذا أبانت بالثلاث



ثم نكحها بعد زوج ففعلت المحلوف عليه لم يلزمه ظهار لزال العصمة الاولى (للمحلوف لها) بالجر عطف على مقدر هو متعلق بمفهوم الشرط  
 أي فان لم يبق منه شيء لم يلزمه شيء في المحلوف بها الا في محلوف لها كان يقول لزوجه كل امرأة أتزوجها عليك طالق (ففيها) أي فيلزمه  
 طالق من يتزوجها عليها في العصمة الاولى (و) في غيرها) بلوطا في المحلوف لها ثلاثا ثم تزوجها بعد زوج ثم تزوج عليها فالتى تزوجها  
 تطلق بمجرد العقد عليها وهو ضعف والعمد اختصامه بالعصمة المعلق فيه فقط كالمحلوف بها أي بطلاقها المتقدمة وأما المحلوف عليها  
 أي على ترك وطئها فلا تختص بالاولى كمن له زوجتان حفصة وهند وقال اد وطئت هند حفصة طالق فهند محلوف عليها كما ان دخول  
 الدار محلوف عليه في قوله ان دخلت الدار فهي طالق فيلزمه البين متى وطئ هند (٣٣٥) ولو في عصمة أخرى بان طلقها ثلاثا

ثم تزوجها بعد زوج  
 مادامت حفصة في  
 عصمتها أو بقي من  
 العصمة المعلق فيها شيء  
 فلو طلقها ثلاثا ثم أعادها  
 بعد زوج لم يلزمه البين  
 ان وطئ هند فلو قال  
 المصنف محلوف لها  
 لا عليها ففيها وغيرها  
 لكان ما شاء على المعتمد  
 مع ذكر المسائل الثلاثة  
 باختصار (ولو طلقها)  
 أي محلوف لها بان قال  
 كل من أتزوجها عليك  
 طالق طلاقا باثنا دون  
 الثلاث (ثم تزوج)  
 أجنبية (ثم تزوجها)  
 أي المحلوف لها بان  
 أعادها لعصمتها (طلقت  
 الأجنبية) بمجرد عقده  
 لانه صدق عليه أنه  
 تزوج عليها (ولا حجة له)  
 في دعواه (أنه لم يتزوج  
 عليها) وانما تزوجها  
 على الأجنبية (وان ادعى  
 نية) فلا يلتفت اليها  
 (لان قصده أن لا يجمع  
 بينهما) وقد جع أي  
 يجعل على ذلك (وهل)  
 عدم قبول نيته (لان

ولا يهدم ما حصل فيها من التعليق (قوله في العصمة الاولى) أي في عصمة المحلوف لها الاولى وغير الاولى  
 (قوله وهو ضعيف) أي لان المصنف تبع فيما قاله اعتراض ابن عبد السلام على ابن الحاجب مع أن الحق  
 ما لابي الحاجب وحصل ما لهم هنا أن المحلوف عليهم اتفقوا على تعليق الحنث بها في العصمة الاولى وغيرها  
 كما يأتي في الابلاء وأن المحلوف بها أي بطلاقها اتفقوا على تعليق البين بها في العصمة الاولى فقط كما تقدم  
 وأما المحلوف لها فهي محل النزاع فالذي في كتاب الأيمان من المدونة أنها كالمحلوف بها في تعليق البين بها  
 في العصمة الاولى وعليه ابن الحاجب واعتضه ابن عبد السلام فانما أنكر ذلك ابن الموارز وابن حبيب وغير  
 واحد من المحققين من المتأخرين ورأوا أن هذا الحكم انما يكون في المحلوف بطلاقها في المحلوف لها  
 بالطلاق وانظر الرد عليه في بن (قوله فهند محلوف عليها) أي وحفصة محلوف بها (قوله فيلزمه البين) أي  
 طلاق حفصة (قوله ولو في عصمة أخرى) أي ولو كانت المحلوف عليها التي هي هند في عصمة أخرى (قوله أي  
 المحلوف لها) أي وهي التي قال لها كل الخ فقوله بان قال الخ تصوير للمحلوف لها وقوله طلاقا باثنا معمول فقوله  
 مطلقها (قوله دون الثلاث) أي بناء على المعتمد من أن المحلوف لها يختص الحنث فيها بالعصمة الاولى أو طلقها  
 بالثلاث بناء على ما شئ عليه الموافق من أن المحلوف لها لا يختص الحنث فيها بالعصمة الاولى (قوله انه تزوج  
 عليها) أي على المحلوف لها (قوله ولا حجة له) أي ولا تعبر بجهته اذا قال انما تزوجت المحلوف لها على غيرها  
 ولم أتزوج غيرها عليها (قوله وان ادعى نية فلا يلتفت اليها) أي ان ادعى انه نوى أن لا يحدث زواج غيرها  
 عليه فلا يلتفت لثلاث النية (قوله لان قصده أن لا يجمع بينهما) هذا على لقوله ولا حجة له أي لا تعبر بجهته لان  
 قصده يجمع على أن لا يجمع بينهما وقد يقال لا حاجة لذلك مع جريان التأويل لان إذا كان قصده يجمع على  
 ذلك فلا فرق بين مقت وقاض فلا يتأتى قوله أوفامت بنية الخ اد عدوى (قوله لان البين الخ) أي لانه حلف  
 للزوجة والامير على نية المحلوف له ونيتها أن لا يجمع بينهما غير ما وحيد فلا تقبل تلك نية عند المقتي ولا  
 عند القاضي وظاهر هذا التأويل كذا البين حلفا لها بان اشترطت عليه في المقد أن لا يتزوج عليها أو  
 تطوع لها بتلك البين لانه صار حجة لها وقيل لا يلزمه في التصوع اذا نوى وتقبل نيته (قوله أوفامت عليه  
 بنية) هذا التأويل مشكل لان محل عدم قبول النية عند لقاضي اذا كانت مخالفة لظاهر اللفظ وهي هنا  
 موافقة لمخالفة فكان ينبغي أن يقبل قوله (و) مع البينة وقد يقال ان عينه محمولة شرعا على عدم الجمع  
 وحيدته فالنية مخالفة لدلول اللفظ شرعا (قوله أي لزمه البين مدعيها) فلو بينها وتزوج غيرها  
 طبقت التي تزوجها بمجرد العقد عليها (قوله فاذا بانها) أي بالثلاث وقوله وتزوج أي غيرها ولو بعد  
 عودها له صحته بعد زوج وقوله قبلت نيته أي فلا يلزمه شيء لانها محلوف لها وقد مر ان المحلوف لها  
 كالمحلوف بها على المعتمد والخاصل انه اذا قال ما عشت ونوى مادامت تحنثه فانه بمنزلة ما اذا قال كل  
 امرأة أتزوجها عليك طالق فيأتي فيها ما تقدم من الخلاف في اختصاص الحنث بعصمة الاولى وعدم  
 اختصاصه بها انظر بن (قوله ولو علق عبد الثلاث الخ) هذا من الفروع المرتبة على اعتبار ملك العصمة  
 حال انفوذ لانه ما لزمه الثلاث الا باعتبار اخرية الموحودة وقت انفوذ ولو استمرت الرقبة الموحودة وقت

انمين على نية المحلوف بها) ونيتها أن لا يجمع معها غيرها (أو) تكونه (قامت عليه بنية) ورفعت ولو جاءه منتهى بالقبول نيته (تأويلان و)  
 لزم الخالف البين (في) قوله كل امرأة أتزوجها طالق (ما عشت) فلا نية وسواء كانت فلا نية تزوجته أم لا (مدة حياتها) طرف للزم المندرج  
 أي لزمه البين مدة حياتها (الالنية كونها أي فلا نية) (تحنثه) فاذا أبينها وتزوج وقال نويت بقولي ما عشت أي في عصمتي قبل منه في  
 الفتوى والقضاء (ولو علق عبد) الطلاق (الثلاث على الدخول) له (مما) (فعلق) بعد التعليق (ودخلت) بعد انعتق (لزم) الثلاث



لان العبرة بحال النفوذ وهو حال النفوذ حان دخالت قبل العتق لزمه اثنتان ولم يحل له الا بعد زوج ولو عتق بعد (و) لو عتق العبد على  
 الا دخول (اثنتين) قد خلت بعد عتقه (بقيت) له (واحدة) كالوطاق واحدة) وهو عند (ثم عتق) تبقى له واحدة لانه كخر طلاق نصف طلاقه (ولو  
 عتق) الحر (طلاق زوجته المملوكة لايه) الحر المسلم والمراد من برته (على موته) أي موت أبيه بأن قال أنت طالق يوم أو عند موت أبي (لم  
 ينفذ) هذا التعليق لا تنقل زكاة أبيه كلها (٣٣٦) أو بعضها اليه بموته وكان عليه دين ومن جعل الامه فينفسخ نكاحه فلم يجد الطلاق

عند موت الأب محلا  
 يقع عليه وجازاه وطؤها  
 بالملك ولو كان الطلاق  
 المعلق ثلثا لا وكذا  
 نكاحها بعد عتقها  
 قبل زوج ولما كانت  
 الذمة الصلوة هي الركن  
 الرابع ثلاثة أقسام  
 مبرج وكناية ضاهرة  
 وكناية خفية والكتابة  
 الضاهرة ثلاثة أقسام  
 ما يلزم فيه طلاق  
 اثلاث في المدخول  
 به، وما لا يتوى وما  
 يلزم فيه الثلاث في  
 المدخول به، ويتوى في  
 غيرها وما يلزم فيه  
 اثلاث ويتوى مطلقا  
 شرع في بيان ذلك بقوله  
 (ولفظة) السريج متى  
 اتصل به العصمة ولو  
 ينوحها متى قصد تلفظ  
 (طانت وثاماق)  
 عند (وأدت) طوق  
 أو مطلقا) بتشديد  
 الهمزة مفتوحة أو  
 اطلاقا على أو على أومنى  
 أو أن أو عليك أو منى  
 ونحو ذلك (لازم) ونحوه  
 (لا منطلقا) ومطلوقة  
 ومماثلة يسكون طاء  
 ومعنى لازم بحفنة حيث  
 لا يرويه الطلاق لان

التعليق ما لزمه الا اثنتان اذ لم يكن يثبت سواهما (قوله لان العبرة) أي بملك العصمة وقوله حرأى والحر عتقك  
 ثلاث طلقات (قوله بقيت له واحدة) لان العبرة بحال النفوذ وهو حال النفوذ حان دخالت قبل العتق لزمه اثنتان ولم يحل له الا بعد زوج (قوله نصف  
 عليه ثنتان وبقيت له فيها واحدة ولو اعتبر حال التعليق لم يبق له فيها شيء ولا يحل له الا بعد زوج (قوله نصف  
 طلاقه) أي ولو طلق واحدة ثم ثبت أنه أوقع تلك الطلقة وهو حر يبق له اثنتان ولو طلقها مطلقتين ثم ثبت أنه عتق  
 قبل طلاقه فله الرجعة ان لم تنقض العدة انصرح (قوله بأن قال أنت طالق يوم أو عند موت أبي أي وأما  
 ان قال أنت طالق ان مات أبي أو اذ مات أبي بنجر عليه الطلاق حال القول المصنف ونجرا ان عتق مستقبل  
 محقق كذا في عتق وشب تبعاً لعج وحاصله انه اذا قيد بشرط تجزوا ان قيد بظرف فلا والذي في خش  
 انه لا فرق بين أن يقول يوم موت أبي أو عند موته وان مات ومثله اذ مات فلا يلزمه شيء والحق معه وبدله  
 ما يأتي انه اذا قال لها أنت طالق نمت أو اذ مات ومتى لم يقع عليه طلاق لانه لم يصادف محلا لوقوع التعليق  
 والمعلق عليه معاً اهـ شيخنا عدوى (قوله لا ينفذ هذا التعليق) أي المعلق وهو الطلاق (قوله فلم يجد الطلاق  
 عند موت الأب محلا يقع عليه) حاصله انه بعد الموت انفسخ نكاح المدخول بها في ملكه فلم يجد الطلاق له  
 محلاً بشرط صحة الطلاق ملك الزوج، عصمة وقت وقوعه كما مر لكن هذا انما يظهر اذا قال أنت طالق عند  
 موت أبي ولا يهرأ قال أنت طالق يوم موت أبي لا اذ مات الأب وسط النهار تبين وقوع الطلاق اوله  
 فيكون اطلاقه يوم الموت على ما فهم ان يقاربه محمول على ما اذا أراد باليوم مطلق الزمن فيراد يوم موته  
 وقت موته والاعتبار عليه تأمل (قوله وجزا الخ) هذا فائدة عدم النفوذ وحاصله ان فائدة عدم النفوذ تظهر فيما  
 اكسب الطلاق المعلق ثلاثا يصل له وطؤها بان قبل زوج ورأعتهها حل له أيضا وطؤها بالعقد قبل زوج  
 ولو قبل بالنفوذ لم يحل له وطؤها لا بعد زوج (قوله ثلاثة أقسام) بل نجسة والرابع ما يلزم فيه ثلاث في  
 المدخول به، وواحدة في غيره الا أن يتوى أكثر كما أتى في أنت طالق واحدة مائة أو نواها بحيث سبيلك أو  
 ادخني والخامس ما يلزم فيه واحدة في المدخول به وغيره لانه أكثر وهو اعتدى (قوله ولفظه الخ) أي  
 تنه السريج محصور في هذه الالفاظ من دون غيرها من الالفاظ وأشار بذلك إلى التوضيح عن  
 تفرق من كلامه انتهى يقتضي ان السريج ما كان فيه الحروف لثلاثة الطاء واللام والقاف وهو  
 مشكل شموله فهو منسقة وهـ فقه ومطوية فلما عدل هنا عن ضبط السريج بما ذكر الى ضبطه بالالفاظ  
 لاربعة اهـ بن (قوله متى قصد تلف) أي التلف والنسب (قوله لان العرف لم ينقل ذلك لحل العصمة) أي  
 بخلاف ما نقلناه اي كره المصنف فانه في الأصل أخذ نقلها العرف لانما حل العصمة في قصد  
 نطقهم لزم المسألة قصد مدحها حل العصمة أولا (قوله فهو) أي ما ذكر من الالفاظ الثلاثة من  
 لكثرة الخفية ان قصد مدحها حل العصمة أولا (قوله وثلاثة واحدة) وفي حلفه على أنه لم يرد أكثر  
 من واحدة ومعنى قوله فان الأول نقل الخفي عن ابن القاسم والثاني رواية المدنيين عن مالك ابن  
 بشر بن شهاب هو الأول وهذا بخلاف ما خرج على خلاف في وجهه بين شهمة وعدم وجهها ومحل  
 الخلاف في قصد مدحها في مقتضى زجر (ان نوى اخبارها بنيت) أي بان عليها لعدة (قوله  
 ولا وثلاث) أي نوى خبرها بأن نوى اطلاقها بتدري ولم ينشأ بطلقتان (قوله كما عصف  
 أبو أو) أي بأن قولت صانق وعصى في لزمه اثنتان ولا قبل ينشأ رادة واحدة حين عصف  
 بأو ونحوه في نوى على وعلى أنت طاق عتدى بـ عصف لا لا تعد مرتبة على الطلاق  
 أكثر تجزى بشرط على شرط والعطف بالواو ينشأ في ذلك اهـ خش (قوله بخلاف العطف بالفاء

العرف لم ينقل مدحها حل العصمة بهون كناية خفية وترد في نفس من لانه لا اربعة لانه كورة طلقة  
 واحدة الالة كره فدرمه ما نوى وشبه في لزوم اربعة لانه كثر ما هو من الكتابة الظاهرة بقوله (كاعتدى) فلو قال أنت طالق  
 اعتدى فواحد ان نوى اخذ بها ثلثا ولا اثنتان كما عطف بالواو بخلاف عطف بالفاء فانه كعدم العطف لكون الفاء المسببية



(وصدق) بين (في) دعوى (نفيه) أي نفي إرادة الطلاق في اعتدي بأن قال لم أرد الطلاق وإنما امر أدي عدلهم مثلاً (أن يدل بساط) أي قرينة (على العد) دون إرادة الطلاق (أو كانت موثقة) بقيد ونحوه وسألت حلهامنه (فقال أطلقني) فقال أنت طالق وادعى أنه لم يرد الطلاق وإنما أراد من الوثاق فيصدق ولو في القضاء بين (وإن لم تسأله) الموثقة (فتأويلان) في تصديقه بين وعدمه ومحلها في القضاء وأما في الفتيافيه دق على بحث القرافي ومن تبعه وأما غير الموثقة فلا (٣٣٧) يصدق فقوله وصدق في نفيه إشارة إلى

اللزوم في الصريح وما الحق به محله إذا لم يكن بساط يدل على نفي إرادته فإن كان قبل منه ذلك يمينه وأشار إلى القسم الثاني من أقسام لفظه وهو الكناية الظاهرة بقوله (و) تلزم (الثلاث) في المدخول بها وغيرها ولا يتوى (في) أحد هذين المقطعين أنت (بته) إذ البت القطع فكان الزوج قطع عصمة اتى بينه وبينها (وجعلك على غارمك) أي عصمتك على كنفك كناية عن كونه لم يكن له عليها عصمة كالمسك بزمام دابة يرميه على كنفها ثم ذكر ثلاثة ألفاظ يلزمه فيها الثلاث في المدخول بها وواحدة في غيرها أي ينسوي أكثر وإن كان ظاهره لزوم الثلاث مطلقاً بقوله (أو) قال لها أنت طالق (واحدة بائنة) لأن البينونة بغير عوض بعد المدخول أعماهي بالثلاث وقطعوا النضر عن لفظ واحدة احتياطاً للفروج أو

أي كما إذا قال أنت طالق فاعتدى فيلزمه واحدة أن توى أخبارها بذلك مثل قوله اعتدى فقط بدون عاطف لأن العاء تأتي للسمية والترتيب والاعتداد بسبب عن الطلاق ومرتب عليه كترتب الجراء على الشرط والظاهر أن العطف يتم كالعطف بالواو أو خش وذلك لأن ثم تراخي وقد قرر أنه ليس بين العدة والطلاق تراخ وحينئذ هي لمحرد العطف (قوله وصدق بينين) أي في القضاء وأما في العتوى فلا يحتاج ليمين فإن لم أر من ذكر هذه اليمين مع البساط غير عج ونصه وهل يمين أو لا ولكن المرتضى أنه حيث صدق يحلف أو لا يميناً يشهد ما يأتي عند قوله ونوى فيه وفي عدمه (قوله أو كانت المخ) عطف على الشرط (قوله فقال أنت طالق) أي استطلق ولا كان كدباً فيقع عليه لطلاق أو عدوى (قوله وإن لم تسأله) أي والموضوع أنها موثقة كما قال لشارح وقال لها أنت طالق وادعى أنه أراد استطلق من الوثاق وأما لو كانت غير موثقة فاه يقع عليه الطلاق ولا يصدق في دعواه أنه لم يرد الطلاق والحاصل أن الأقسام ثلاثة لأنها إما موثقة ونسأله أولاً أو تكون غير موثقة ويقول لها أنت طالق ويدعى أنه أراد ادخار بانها مطلوقة من الوثاق في الأولين ومطلوقة منه في الثالث في الأولين بلا خلاف وفي الثالث لا يدين من غير خلاف وأما الثاني فهل يدين أولاً خلاف (قوله فتأويلان) هم قولان قال مطرف يصدق وقار أشهب يصدق ففهم من جاءه على الأول ومنهم من جعلها على الثاني أو بن والظاهر من التأويلين تصديقه (قوله في صدق) أي من غير عيب أنصافاً وقوله على بحث القرافي حيث قال ينبغي أن تحمل مسألة لوثاق على لزوم في القضاء دون الفتوى أو اعتمده طي قال بن وهو غير صواب والصواب أن التأويلين في الفتوى والقضاء لأن كلام المدونة الذي وقع فيه تأويلان في الفتوى والقضاء فأنظره والحاصل أن المسألة ذات طريقتين الأولى تجعل الخلاف عاماً بالقضاء والثانية تجعله جارياً في القضاء والفتوى ولاولى للقرافي وعج وأرماضى والثانية اعتمدها بن (قوله بما الحق به) أي وهو كناية الظاهرة (قوله فإن كان قبل منه ذلك يمينه) أي وأما البينة فلا تصرف الصريح بما الحق به عن الطلاق لأن نية صرفه مباينة لوضعه والحاصل أن صريح الطلاق والكناية لظاهرة لا يصرفهما عن إطلاق البساط لأن البينة لا يتوقف صرفهما ليه على البينة بل المدار على قصد النطق بهما تأمل (قوله يلزمه فيها الثلاث في المدخول بها) أي ولا يتوى في العدد (قوله أعماهي بالثلاث) أي وأما قبل المدخول أو فارت عوضاً فواحدة وفيما ذكره من الحصر نظر فإن البينونة بعد المدخول بغير عوض تكون بلفظ الخلع فكان الأولى أن يقول لأن البينونة بعد المدخول بغير عوض وبغير لفظ الخلع أعماهي بالثلاث (قوله أو أن واحدة صفة لمرة الخ) والمعنى أنت طالق مرة واحدة حالة كونك بائنة (قوله وأولى) أي في لزوم الثلاث في المدخول بها ولزوم واحدة في غيرها البائنة أكثر إذ فوها أي الواحدة البائنة بقوله لها أنت طالق وهذا هو الصاهر خلافاً للعقب حيث عم في المدخول بها وغيره في لزوم الثلاث فعلى كلامه إذا قال أنت طالق ونوى واحدة بائنة يلزمه الثلاث في المدخول بها وغيرها وأما لو صرح بقوله أنت طالق واحدة أو نوى واحدة لم يلزمه الثلاث لا يلزمه الثلاث لا في المدخول بها وفيه نظر (قوله ذلزمه الثلاث) أي بنية الواحدة البائنة مع الخ قوله يلزمه الثلاث) أي البائنة قل كما يأتي (قوله وذلم نوالواحدة البائنة) أي وحينئذ فنية الواحدة البائنة مع خلعت سبيلك لا فائدة لها وقد يقال أن خلعت سبيلك وان نزم الثلاث عند عدم نية الواحدة البائنة أنه يتوى في العدد وأما ذلزمه الثلاث ولا يتوى وحينئذ فليسها فائدة فقط اعتراض لشارح على لمصنف

(٤٣ دسوق ثاني) أن واحدة صفة لمرة أو فقة لا طبقه (أو واهما) أي الواحدة البائنة إما بخلعت سبيلك ونحوه من كل كناية ظاهرة (أو) بقوله (ادخل) لدار ونحوه من كل كناية خفية أولى إذ فوها بقوله لها أنت طالق لانه ذلزمه الثلاث مع الكناية ولو تخفية بأولى مع صريح ثم تحقيق مدق قوله خلعت سبيلك لانه من الكناية الصادرة بلزمه الثلاث في المدخول بها ولو لم ينوالواحدة البائنة فلوجه أن يقول أو نوى أو نواها بصدق وأدخلي وحاصل الفقه أنه إن تلفظ بواحدة بائنة أو نواها بلفظ



آخر صريحاً أو كتابة يلزمه الثلاث في المدخول بها وينوي في غيرها فان لم تكن له نية فواحدة (و) يلزم (الثلاث الا ان ينوي اقل ان لم يدخل بها في) قوله أنت (كالميتة والدم) ولحم الخنزير (وهنتك) لاهلك أو تنفسك (أو دددتك لاهلك وأنت حرام أو ما أنقلب) أي أرجع (اليه من أهل) زوجة (حرام) وسواء مما ذكر عاق أو لم يعلق (أو) أنت (خلية) أو بريبة (أو بائنة أو أنا) منك خلى أو يرى أو ياتن فلزمه الثلاث في ذلك كله في المدخول بها كغيره ا لم ينو اقل كما أشار له بقوله ان لم يدخل بها ثم ان بعض هذه الاما ط كخلية وبرية وحبلك على غار بت وكندم والميتة اعلم يلزم بهاماد كراد اجري به العرف وأما اذا توسى استعمالها في الطلاق بحيث لم يجربين الناس كما هو الآن فكون من الكتابات الخفية ان قصد بها (٣٣٨) اطلاقاً ونزماً والافلا كدائمه لقرا في وغيره (و) اذا نوى في غير المدخول بها

وأراد نكاحاً - (حاشي)  
في القضاء (عند اربعة)  
السكاح) أي ما أراد الا  
واحدة وانين فان  
نكل لزمه الثلاث فان  
لم يرد نكاحها لم يحلف  
اذا علمه لا بتزوجها (ودين)  
أي وكل الى دينه  
بأن يصدق (في) دعوى  
(فيه) أي في ردة  
الطلاق من مسلمة في  
جميع هذه المسئلة  
المدكورة من قوله  
كالميتة الى آخره يمين  
في القضاء وبغيره في  
الستوي (ان دل بساط  
عليه) أي على نفيه هذا  
تأخره واعترض به  
انما ذكره في المدونة في  
لفظه خلية وبرية  
وبائنة وان من ذكره  
في لباقي وجواب ان  
المصنف فاس على هذه  
الاماط الثلاثة غيرها  
اما ما ساواة والاولى  
معاً مع ظهور القرينة  
كما يقول لمن نقول  
نومها ولمن راحها  
كرهية أنت كالميتة أو  
كندم في الاستتار

(قوله أو كتابة) أي ظاهرة أو خفية (قوله ان لم يدخل بها) راجع للاستثناء لقوله والثلاث ومحصله انه يلزم بهذه الاما ط ثلاث في المدخول بها وغيرها الا انه لا ينوي في المدخول بها وينوي في غير المدخول بها والفرق بين المدخول بها وغيرها ان غير المدخول بها تبين واحدة فان كان طلاقه حلالاً استوت المدخول بها وغيرها في قبول نية الواحدة قاله المواق وهذا كان يفتي اشباحنا وقد نص ابن بشير على هذا المعنى (قوله وأنت حرام) أي سواء قال على أو نكل ومنه لاهلك حرام (قوله أو ما أنقلب اليه من أهل حرام) وكذا لو أسقط من أهل وانما يفتي في شأنهم فيعمل بها اذا لم يذكر اهل ولا يعمل بها حيث ذكره وجعله ما أنقلب اليه من أهل حرام مساوياً لانت حرام في الحكم لقول ابن ونس مانصه ابن حبيب قال صبح اذا قال المدخل على حرام أو حرام على ما أحل لي أو ما أنقلب اليه حرام فذلك كله تحريم الا ان يحاشي امرته وفي المدونة وان قال انها قبل نكاحه أو بعدته أنت على حرام فهو ثلاث ولا ينوي في المدخول بها وله نية في المدخول بها في النكاح وخلفه ا قال لاهلك ما أنقلب اليه حرام ان كنت لي امرأة وان لم أضربك ففان ابن القاسم لا يثبت في زوجته لانه اخرجها من المين اذ حين اوقع ابن علي عليه السلام لم يرد بها بالتحريم ونحوه غيره فقله ابن غازي وغيره (قوله كخلية وبرية وحبلك على غاربتك) أي وددتك لا هنتك (قوله ذاجري بها لعرف) أي سواء قصد مدخول بها الطلاق أي حل لعصمة أو (قوله ان قصد مدخول بها الطلاق لرم والافلا) علم منه ان الافلام اربعة قصد الطلاق بالانكاح المدكورة وعدم قصد مدخول بها في كل اما ت يجري عرف باستعمالها في الطلاق أولاً (قوله كأن يقول الخ) هذا اغتيال لما دل البساط على نفيه (قوله والحديث) أي والحال ان الكلام الجاري بينهما في شأن ذلك في شأن كونها منفصلة أو حلقة من الاقارب أو من اخير فان لم يكن الكلام جارياً بينهما في شأن ذلك كراهية ذلك كلاماً مستنداً بانه لا تقبل دعواه ا رادة في الطلاق لعدم البساط (قوله فيما قبله) أي مع ما قبله بأب يد ترقوله ولا عصمة لي عليك بعد قوله أو بائنة أو أنا ومنه لا عصمة لي عليك لادمة لي عليك (قوله ويلزم الثلاث مطلقاً الخ) أي فتكون هذه مسئلة وحبلك على غاربتك فكان الاولى ذكرها عندها (قوله الانقضاء) أي الا ان يكون قوله لا عصمة لي عليك مصاحباً للعداء (قوله فكيف يصح الاستثناء) استثناء انكارى بمعنى النفي أي فلا يصح استثناء لانه استثناء اشئ من نفسه (قوله ولو قدمه) أي الاستثناء عند الاولي أي وهي قوله لا عصمة لي عليك (قوله وثلاث الا ان ينوي اقل الخ) حاصله انه اذا قال لها خليت سبيلك لزمه اثبات ان نوى ذلك أو لم ينو شيئاً فان نوى اقل لزمه ما نواه سواء دخل بها أو لم يدخل فان نوى الواحدة البائنة لزمه الثلاث في المدخول بها ولا ينوي ولزمه واحدة في غيرها كما مر في تبيينه من الكتابات ظاهرة التي يلزم فيها ثلاث أثبات خالصة أو لست لي على ذمة وأما عليه السخام في نية واحدة الا ان ينوي أكثر أو ما نحو اليه الطلاق من ذراعه أو من فرسه فلا يلزم فيه شيء من ان تصد من صف بملك انباعد عن الخلاف بالزوجة اع تقرير مؤلف لكن تقدم في الخلع من تقرير شيخنا بعدوى أن لست لي على ذمة وثبت خاصة يلزم فيه واحدة بائنة والحاصل أن لست لي على ذمة أو أنت

وخفية من خبر ومن ا قارب ونحو ذلك ويترتب من ان كنت منفصلة أي بينهما فرجة والحديث في شأن ذلك (و) لزم خالصة (ثلاث في المدخول بها وينوي في غيرها في لا عصمة لي عليك) فكان حقه ان يذكر هذه فيما قبله (واشترتها) أي العصمة (منه) فيلزم لثلاث مطلقاً لا وقوله لا لافدة فواحدة شدة فانه خلع دخل بها ثم الا ان ينوي أكثر راجع لقوله لا عصمة لي عليك لا لقوله اشترتها منه لان معنى قوله الانقضاء لا مع مال في قال لزوجة لا لعصمة لي عليك لزمه الثلاث في المدخول بها لم تدفع له مالا فقد انباعدت فواحدة منه وما اشترتها منه في مصححة الى الدائم فكيف يصح الاستثناء فلو قدمه عند الاولى كان احسن ومعنى اشترتها منه اشترتها قالت له يعني عصمتك على وما عاك على من العصمة أو شريت منك ملكك على أو طلاقك ففعل لزمه الثلاث في المدخول بها وغيرها (و) يلزم (ثلاث الا ان ينوي اقل مطلقاً) دخل أم لا (في)



خلت سبيلك و) يلزم (واحدة) الالنية أكثر (في فارقتك) دخل بها أم لا وهي رجعية في المدخول بها ثم أشار إلى القسم الثالث وهو  
الكتابة الخفية بقوله (وتؤى فيه) أي في إرادة الطلاق فان تؤى عدمه لم يلزمه (و) (٣٣٩) اذا تؤى تؤى (في عدمه) فيلزم ما تؤى من

واحدة أو أكثر (في)  
قوله لها (اذهي وانصرفي  
أولم أتزوجك أو قال له  
رحل ألك امرأتك فقال لا  
أو أتحررة أو معتقة أو  
الحق) بفتح الحاء من الحق  
(بأهلك أو أوتيت لي بامرأة  
الآن يعلق في) هذا  
الفرع (الآخر) نحو  
ان دخلت الدار فقلت  
لي بامرأة أو ما أنت لي  
بامرأة ففعلت لزمه  
الثلاث ان تؤى به مطلق  
الطلاق أو لانيته فان  
تؤى شيأ لزمه وان تؤى  
غير الطلاق صدق بهين  
في القضاء وبغيرها في  
الفتوى هذا هو الذي  
رجح من أربعة أقوال  
ولكن ينبغي تقييد  
تصديقه بما اذا دل  
عليه بساط (وان قال)  
لزوجته (لانكاح  
بني وبينك أو لا ملك  
لي عليك أو لا سبيل  
لي عليك فلا شيء عليه  
ان كان عتبا بالاول) بأن  
لم يكن عتبا بسبب قاله  
اتسداء أو في نظير ما  
يقضي عدمه (فبتات)  
في المدخول بها  
وتؤى في غيرها قاله  
بعضهم بلفظ ينبغي  
(وهل تحرم) على  
الزوج ولا تحل الا بعد  
زوج ولا يتؤى في المدخول

خالصه نص فيهما وقد اختلف استظهارا في شياخ في اللازم بهما فاستظهر شيخنا العدوي لزوم طلاقه بآئنة  
واستظهر الثالث لزوم الثلاث واستظهر بعض المحققين أن خاصة وبين سفة ولست لي على ذمة في عرف  
مصر عنزة فارقتك يلزم فيه طلاقه الالنية أكثر في المدخول بها وغيرها وأنها رجعية في المدخول بها وبآئنة  
في غيرها (قوله) واحدة في فارقتك دخل بها أم لا) هذا قول مالك في المدونة وهو المذهب وله في غيرها يلزمه  
واحدة في غير المدخول بها وثلاث في المدخول بها فان قال في غير المدخول بها لم أرد طلاقا فثلاث وبذلك  
قال ابن القاسم وابن عبد الحكم (قوله فان تؤى عدمه لم يلزمه) وكذا اذا كان لانيته أصلا لا بطلاق ولا  
بعدمه (قوله من واحدة أو أكثر) أي فان لم يكن له نية في عدد لزمه اثلاث كما في خش وفيه أن صريح  
الطلاق عند الإطلاق فيه طلاق واحدة الالنية أكثر فواجه كون ذلك فيه الثلاث والجواب أن عدوله  
عن الصريح أو جبر بنية عنده في ذلك هذا وما ذكره من لزوم الثلاث ذكره أصبغ مدخولا بها أم لا  
واعترضه ابن عرفة وأفتى بواحدة إلى أن مات والطاهر أنهم آتة في غير المدخول بها ورجعية في المدخول  
بها وكلام ابن عرفة بعيد انظر عجم اه عدوى (قوله أو أنت حررة) ظاهره سواء أطلق أو قيد على وجهه  
بعضهم على ما اذا أطلق فان قيد لزمه الثلاث والحاصل أن المسألة ذات قولين ونقرر الشراح المتن على  
إطلاقه يدل على قوته ومحل الخلاف إذا لم يتوعدا به من الطلاق والالنية ما تؤى فقط اتفاقا (قوله  
أو الحق) هو بوصول الهمة وفتح الحاء من الحق يلحق لا من الحق يلحق لانه ليس المراد أنها تلحق الغير بأهلها  
وانما المراد أنها تلحق بأهلها ومثله تنقل لا تملك أو قال لا معها انقل اليك ابنتك (قوله فان تؤى شيأ لزمه  
الح) مغايرة التعليق لعدمه في الفرع الآخر تظهر فيما إذا لم ينو شيأ فانه في التعليق يلزمه الثلاث دون غيره  
وتظهر فيما إذا تؤى طلاق الطلاق في التعليق يلزم الثلاث وفي غيره يجري الخلاف السابق بين ابن عرفة  
وأصبغ (قوله تقييد تصديقه) أي فيما إذا تؤى غير العلاء (قوله ويتؤى في غيرها) أي انه يلزمه الثلاث  
في غيرها إلا أن يتؤى أقل وقوله قاله بعضهم المراد به الشيخ سالم السنهوري ولكن الظاهر ما ذكره ح من  
انه يلزمه الثلاث في المدخول بها وغيرها ولا يتؤى وهو موافق لظاهر المصنف اه شب (قوله ويتؤى في  
غير المدخول بها) أي يقبل ما تؤى من العدد فان لم يتوعد لزمه الثلاث (قوله في الفتوى والقضاء) مر تبط  
بقوله ولا يتؤى في المدخول بها وهذا ظاهر المدونة خلافا لابن رشد القائل انه يتؤى في العدد بالنسبة  
للمدخول بها اذا جاء مستقبلا ولا يتؤى في القضاء وما غير المدخول به اقبلتؤى فيه في الفتوى والقضاء باتفاق  
وفي عبق ما يفيد اعتماده والحاصل انه اذا قال وجهي من وجهك حرام أو وجهي على وجهك حرام  
فقبل لا شيء عليه وهو ضعيف وقيل يلزمه الثلاث ويتؤى في العدد في غير المدخول بها ولا يتؤى في المدخول  
بها وهذا هو المعتمد وعلى هذا فقبل انه لا يتؤى في المدخول بها ولو جاء مستقبلا وهو ظاهر المدونة وقال ابن  
رشد اذا جاء مستقبلا فانه يتؤى وظاهر عبق اعتماده اه عدوى (قوله وهو الرابع) أي والقول بحرمتها  
عليه حتى تنكح زوجا غيره هو الرابع أي لانه ظاهر المدونة وسما عيسى والقول الثاني لابن عبد الحكم  
(قوله بتخفيف ياء على) أي ولو قال على وجهك حرام بنشد يدي على فانها تحرم قولوا واحدا لانه مطلق  
بخزء فيك كل عليه ويتؤى غير المدخول بها أي فيلزمه الثلاث إلا أن يتؤى أقل فيلزمه ما تؤى (قوله وهو  
الرابع) أي وهو ما ذكره في السلمانية وقوله أو لا شيء عليه هذا القول قد نقله النخعي عن محمد (قوله وهما)  
أي التولان في هذه المسئلة مستويان (قوله فلم تدخل في ذلك) أي في العيش الا بآئنة أي ولا تدخل بمجرد  
اللفظ ولطاهر أن قول العامة ان فعل كذا تكون عيشته محرمة عليه مثل قوله ما أعيش فيه حرام من  
جربان اخلاف فان تؤى بما عيش فيه الزوجة لزمه لثلاث عبي المعتمد وحكي ابن عرفة لانه لزمه شي بناء  
على ما قاله أشهب من أن الكتابة الخفية لا يلزم بها طلاق وتؤى به لطلاق (قوله ولم يقبل على) أي

بها (وتؤى من وجهك حرام) ويتؤى في غير المدخول بها في الفتوى والقضاء وهو الرابع حكي ابن رشد عليه الاتفاق  
وقيل لا شيء عليه (ر) وجهي (على وجهك حرام) بتخفيف ياء على فهل تحرم عليه ولا تحل الا بعد زوج وهو الرابع أو لا شيء عليه  
(أو) قال له (ما أعيش فيه حرام) فهل تحرم ولا تحل الا بعد زوج أو لا شيء عليه (وهما في هذه مستويان واستظهر شيخنا الثاني  
لان الزوجة ليست من العيش فلم تدخل في ذلك لالانية وشبه في القول الثاني قوله (قوله لها يا حرام أو الحلال حرام) لم يقبل على



(أو) قال (حرام على) أو على حرام بالتشكيك ولم يقل أنت لا أفعل كذا أو فعله (أو) قال (جميع ما أمك حرام) ولو قال على (ولم يرد إدخالها) أي الزوجة في هذا الفرع بأن نوى (٣٠) إخراجها أو لانية فلا شيء عليه فيما بعد الكاف وقوله (قولان) راجع لما قبلها

لا مقدمة ولا وثقة وأما لو قال الحلال حرام على أو الحلال على حرام فهي مسألة المحاشاة فان حاشى  
زوجة ونخرجها بالنسبة أو لا أي قبل الحلف فلا شيء عليه والأقوال مشهورها كافي ابن عرفة عن  
لم يردى أنه لزمه اثلاث وثيئة في غير المدخول به في الأقل بناء على أن هذا اللفظ وضع لأمانة العصمة  
وانها لا تبيح بعد الدخول بأقرب من ثلاث وتبين قبله واحدة وكونه في العدة غالباً في الثلاث ونادر في أقل  
مما حاجت قبل الدخول على ثلاث ونوى في الأقل (قوله أو على حرام بالتشكيك) أي وأما لو قال على الحرام  
بأنه يعرف وحدث عنه يلزمه الثلاث في المدخول به ولا ينوي فيه أو يلزمه في غيرها أيضاً لكنه ينوي في العدد  
والفرق بين على حرام وبين على الحرام أن على الحرام استعمل في العرف في حل العصمة بخلاف على حرام فن  
قاس على الحرام على على حرام فقد خص في القياس بوجود انفارق وخالف المنصوص في كلامهم أهاده عجم  
قال بن وقيد جرى العمل بقاس وواحياً في أنه نزل على الحرام بالتعريف أنه اذا حلت لا يلزمه الاطلاق بانه  
في المدخول به أو غيره والحاصل أن كلام من هذين لقولين معتمد وحكي البدر العرافي في الحرام أقوالاً أخرى  
غير هذين الدول كانه عينة فقبل ن الحرام لغوا يلزمه شيء وقيل انه طلاق رجعية وقيل ينوي فيه ان  
نوى له لغيره ولزم وان لم ينو له يلزمه طلاق وإذا نوى به الصلاق فينوي في عده وهذا القول كذهب  
لشافعي (قوله ولم يقل أنت بل) أي وأما لو قال أنت حرام على ثلاث في المدخول به ولا ينوي وكذا في غير  
المدخول به الكذب ينوي في العدد ويجري فيه بقية الأقوال المتقدمة أيضاً (قوله في هذا الفرع) أي وهو  
قوله أو جميع ما أمك حرام ونشأ عنه أنه اذا قال الحلال حرام ان قلت زيدا أو حرام على لا أكل زيدا أو قصد  
إدخال زوجة وكله لا يلزمه شيء وهو بعد والشارح تبع فيما قاله من رجوع قوله ولم يرد إدخالها لهذا  
الفرع خاصة عجم ولشأن أحمد الزرقاني والاولى ما قاله غيره مما من جعل قوله ولم يرد إدخالها راجعاً  
للفروع الثلاثة كذا في رخصتنا ومفهوم قوله ولم يرد إدخالها أنه لو نوى إدخالها لزمه الثلاث في المدخول به  
وغیرها لا أن ينوي أقل في غير المدخول بها (قوله أو لانية) أي لان المتبادر من قوله ما أمك كملك الذات  
وذات الزوجة غير مملوكة له فلم تدخله إدخالها بخلاف قوله الحلال على حرام فانه شامل لها فاحتيج في  
عدم احداث إخراجها أو كماله (قوله فان ادعى أنه لم يقصد الخ) أي وان قال أردت به الطلاق نوى  
في العدد فان ادعى أنه نوى به الصلاق ويرى عدداً يلزمه الثلاث أو واحدة على الخلاف بين أصحابنا وابن  
عرفة بنى قدمه (قوله وقبل منه ثية مادون ثلاث) تفسير لقوله نوى في عده (قوله وسأتيه قريباً الخ)  
أي والموافق لما يأتي أ، فان كل يلزمه اثلاث ولا يقبل قوله به ذلك أردت واحدة مثلاً قال بن ولا حاجة  
بهذا لا شك لأن هذا الفرع في المدونة عن ابن شهاب لا عن مالك ولا يلزم موافقته لقواعد المذهب (قوله  
وعوقب) أي في هذا تقسم وهو سائبة وما بعده وهو عصف على حلف أي وحلف وعوقب وأولى ان لم يحلف  
(قوله وساء حلف الخ) أي في قول المصنف وعوقب (قوله وكذا يعاقب الخ) فيه تطريل ظاهر المدونة  
به مما يعاقب في مسألة ون قال سائبة الخ انصر نصها في المواق (قوله ولا ينوي الخ) أشار به هذا القول  
للمدونة وان قالت أنه أردت وفرج الله من صحبتك فقد لهما أنت بائن أو خلية أو برة أو بنة ثم قال لم أرد طلاقاً  
يلزمه حلاق لثلاث ولا ينوي اه ومعنى قولها ولا ينوي أنه لا يصدق فيما ادعاه من عدم قصد الطلاق  
وسواء كانت مدخولاً بها أم لا إذ علمت أن المصنف أشار لكلام المدونة تعلم أن الاولى له حذف لفظ  
يحدّد بقرينة نصها ذلك لتبينه في حد فرج عن رادة الطلاق وهو هنا منكر إرادة الطلاق فلا  
يتبقى تنويته في عده (قوله ود) أي عني وقوله أن وفرج الله لي أي عني وقوله من صحبتك أي  
بصحبتك أي بسبب زور صحبتك فر عني الباء في السنية وفي الكلام حذف مضاف (قوله والالزيمه  
ثلاث ههنا) أي مدخول به وفي لفظ كل لكر في بنة يلزمه الثلاث سواء دخل بها أو لم  
يدخل ولا ينوي رده في غيره فيلزمه ما دخل بها ولا ينوي رده ان لم يدخل بها فانه ينوي في العدد  
(قوله وسواء كان جواباً الخ) قد علم من كلامه أن قسام هذه المسئلة أربعة لان هذه اللفاظ تارة تقع

من القسود مع الثلاثة  
(ون قال) لزوجه  
أنت (سائبة مني أو  
عقبة أو برة مني  
وبينك حلال ولا حرام)  
قال ادعى أنه لم يقصد  
بشيء من هذه اللفاظ  
طلاقاً (حلف على  
نفسه) ولا شيء عليه  
(فان نكل نوى في عده  
وقبل منه ثية مادون  
الثلاث واستشكك  
تنويته في عده مع  
قد انكر قصد الطلاق  
وسأتيه قريباً ولا  
ينوي في عددان  
أنكر قصد الطلاق  
وأجيب بأن نكوله  
أثبت عليه إرادة  
الصلاق فيكونه نكوله  
قال رده وكذبت في  
في ذلك (نعم وعوقب)  
عبارة الخ لم عقوبة  
موجعة لأنه ليس على  
نفسه وعلى المسأله إذا  
يعلم أن رده لا لفظ  
وسواء حلف ونكح  
ونذا يعاقب في انصر  
السابق في قوله نوى  
فيه وفي عده في ادعي  
الخ (ولا ينوي في عدد  
أن أنكر قصد الطلاق  
بل يلزمه الثلاث) ههنا  
قوله أنت بائن أو خلية  
أو برة أو بنة (جواباً  
لقوله وسواء كان جواباً  
لي من صحبتك) ونحوه

فانه يرد جواباً بنية أنكر قصد الطلاق صدق ثم تقدم بساط يدل على ما قاله ولا يلزمه الثلاث مطعماً وأما ان لم  
ينكر قصد لزمه الثلاث بنية دخل أو لا ينوي وفي غيرها ينوي في غير المدخول بها فقط وسواء كان جواباً بالقول أو بالإنذار كورأم لا



(وان قصد) أي الطلاق (باسقني الماء) حقه اسقني بالياء لانه خطاب لثوث يعني على حذف النون والياء فاعل وأصله اسقني (أو بقل كلام) كادخلي وكلي واشربي (لزمه) ما قصد من الطلاق وعدده بخلاف قصده بفعل كضرب وقطع جيل مالم يكن عادة قوم فيلزم (لان قصد التلطف بالطلاق فلهذا) أي بقوله اسقني الماء ونحو (غلطا) (٣٤١) بأن سبقه لسانه فلا يلزمه شيء قال

مالك من أراد أن يقول أنت طالق فقال كلي أو اشربي فلا يلزمه شيء أي لعدم وجود ركنه وهو اللفظ الصريح أو غيره مع نيته بقل أراد إيقاعه بلفظه فوقع في الخارج غيره (أو أراد أن ينجز الثلاث) بقوله أنت طالق ثلاثا (فقال أنت طالق وسكت) عن اللفظ بالثلاث فلا يلزمه ما زاد على الواحدة اذ لم يقصد بأنك طالق الثلاث وإنما قصد أن يتلفظ بالثلاث فلما أخذ في التلفظ بداهه عسدم الثلاث فسكت عنها (وسفه) زوج (قائل) لزوجته (يا أي ويا أختي) أو يا عتي أو يا خالتي من المحارم أي نسب للسفه ولغو الحديث المسقط للشهادة وفي كراهته وحرمة قولان \* ولما كان الركن الرابع وهو اللفظ قد يقوم مقامه شيء أشار به بقوله (ولزم) الطلاق (بالإشارة المفهمة) بأن احتف بهم من القرائن ما يقطع من عاينها بدلائلها

جوابا لقولها أو دالخ وتارة لاتقع جوابا وفي كل ما أن يقصد به الطلاق أولا وقد علم حكم هذه الأقسام من الشارح (قوله وان قصد به اسقني الماء الخ) هذا كالأين عرفة من الكتابات الخفية وهي طريقة أكثر الفقهاء حيث حصروا ألفاظ الطلاق في صريح وكناية ظاهرة وخفية وجعل هذا ابن الحاجب وابن شاس من غير الصريح والكناية بقسيم أقال في التوضيح لانه رأى أن اسقني الماء ونحوه لا ينبغي عده في الكناية لان الكناية استعمال اللفظ في لازم معناه ومن المعلوم أن حل العصمة ليس لازما لسقني الماء إلا أن يقال هذا اصطلاح ولا مشاحة فيه اه أي أن مرادهم بالكناية ما قابل الصريح وهذا اصطلاح لهم (قوله أو بكل كلام) أي ولو صوتا ندحا أو مزمارا أو ما صوت الضرب باليد مثلا في الفعل الآتي احتياجه لعرف أو قرائن كافي حاشية شيخنا وقوله أو بكل كلام أي غير صريح الطهارة فانه لا ينصرف للطلاق ولو قصد به على ما يأتي في بابه لان كل ما كان سريحا في غير باب الطلاق لا يقع به الطلاق ولو قصد به إلا أنت حرة اه وقبل اذ اتوى الطلاق بلفظ الطهارة لزمه الطهارة فقط في الفتوى والطلاق والطهارة معاني القضاء وسبأني ذلك ان شاء الله تعالى (قوله لزمه ما قصد من الطلاق وعدده) أي فان لم ينو طلاقا فلا يلزمه شيء وهذا هو المأخذ خلافا لما قاله أشهب من أن الكناية الخفية لا يلزم بها طلاق ولو نواها (قوله بخلاف قصده) أي الضلاق بمعنى حل العصمة (قوله أو أراد أن ينجز الثلاث) أي وأما لو أراد أن ينجز واحدة فقال أنت طالق ثلاثا فاقبل يلزمه الثلاث في القضاء وقبل منه ما نواها في الفتوى وقبل يلزمه الثلاث في الفتوى والقضاء ولا يتوى مطلقا وهذا هو الظاهر وهو قول مالك والاول قول سحنون وقوله أو أراد أن ينجز الخ أي وأما لو أراد أن يعلق الثلاث فقال أنت طالق ثلاثا وسكت ولم يأت بالشرط فلا شيء عليه كافي المواق عن المتيطي فهو قد نطق بقوله ثلاثا وسكت بخلاف مسألة المصنف فانه حذفها فيها (قوله من المحارم) أي وغير ذلك من المحارم ولا مفهوه بل لو قال لها يا سني أو يا حبيبي فانه يسفه أيضا كما قررره شيخنا العبدوي (قوله وفي كراهته وحرمة قولان) قيل بكل منهما في النهي الوارد منه صلى الله عليه وسلم في قوله ان قال لزوجته يا أختي أو أختك هي فكره ذلك وأكره ونهى عنه (قوله بالإشارة المفهمة) أي التي شأها لفهام (قوله بأن احتف بها) أي انضم لها من القرائن ما أي قرينة (قوله وان لم تفهم الخ) أي هذا اذا اهمت المرأة الصلاق من الإشارة بل وان لم تفهم ذلك منها (قوله وأما غير المفهمة) أي وهي التي لا قرينة معها أو معها قرينة لكن لا يقطع من عاين تلك الإشارة بدلائلها على الطلاق (قوله خلافا لبعضهم) أي كخش فاه ذكر أن غير المفهمة من الكتابات الخفية فلا بد فيها من النية وهو غير صواب كما قال شيخنا (قوله ارساله) أي الزوج وقوله به أي بالطلاق فاذا قال الزوج للرسول بلغ زوجتي أني طلقها أو أخبرها بطلاقها فانه يقع عليه بمجرد قوله للرسول ولو لم يصل إليها (قوله وبالكناية لها أولولها) الظاهر أنه لا مفهوم لذلك والمدار على العزم أو الوصول ولو لصاحب مخبره مثلا كما قررر شيخنا (قوله عازما) أي ناو به الطلاق حتى كتب وسواء أخرج ذلك الكتاب عازما على الطلاق أو مستشيرا أو مترددا أو لنية له أو لم يخرججه وصل لها أم لا فهذه عشرة ولا يقال كيف بنأى وصوله إليها والحد أنه لم يخرججه لانا نقول يمكن أن يكتبه ويقيه من غير رسال فيأخذه شخص من غير أنه ويوصله إليها (قوله فيقيم بمجرد فراغه من كتابة الخ) أي وان لم يتم الكتاب ولو لم يرسله ولم يخرججه من عنده (قوله ولو كتب الخ) أي هذا اذا كتب هي طالق بل ولو كتب اذ جاءه كتابي هذا أنت طالق وهذا بناء على أن اذ لمجرد تصرفه في ترك أجل لطلاق بمقتبل وفي طق انه اذا كتب ان وصل لك كتابي هذا أنت طالق يوقف لطفه على الوصول وان كتب اذا وصل

على الطلاق وسواء وقعت من شخص أو متكلم أو لم يفهم المرأة ذلك لانه لا يثبت في كاصريح ولا في استنسية وأما غير المفهمة فز يقع بها طلاق ولو قصد لانه من الأفعال لا من الكتابات الخفية خذ فالبعض منهم ما لا يمكن عادة قوم كاتفرم في الفعل (و) لزم أي يقع بمجرد ارساله به مع رسول) أي بقوله أخبرها بطلاقها ولو لم يصل إليها أي يقع بمجرد قوله للرسول ذلك أي بقوله المجرد عن الوصول (وبالكناية لها أولولها) (عازما) على الطلاق بكتابه فيقع بمجرد فراغه من كتابة هي طالق ونحوه ولو كتب اذ جاءه كتابي فانت طالق وكذا



كتابي فني توقفه على الوصول خلاف وقوى القول بتوقفه على الوصول لتضمن اذا معنى الشرط (قوله ان  
كتبه مستشيرا) أي كتبه على أن يستشير فيه فاب رأى أن ينقذه أمه ذه وان رأى أن لا ينقذه لم ينقذه (قوله  
وأخرجه عازما) أي فبقع الطلاق بمجرد أخرجه عازما ولا نية له وان لم يصل فهذه ثمان صور (قوله ١٠  
أي الزوج الكاتب عند عدم النية (قوله كذلك) أي مترددا أو مستشيرا وحاصله أنه اذا كتبه مترددا أو  
مستشيرا وأخرجه كذلك أولم يخرج به فاما أن يصل اليها واما أن لا يصل اليها فان وصل اليها حث وان لم يصل  
فلا حث وهذه اثنتا عشرة صورة (قوله واما اذا لم يكن له نية أصلا) أي حين الكتابة سواء أخرجه عازما أو  
مترددا أو مستشيرا ولا نية له أولم يخرج به وصل اليها أم لا فهذه عشرة أيضا (قوله وفي هذه اثنتي عشرة  
صورة اما أن يصل أولا) أي فالصور حينئذ أربع وعشرون وان نظرت الى زيادة كونه مستشيرا حين  
الكتابة وحين الاخراج رادت الصور وبلغت أربعين صورة الا أن يراد بالتردد هاهنا ما يشمل المستشير تأمل  
(قوله ان عزم أولانية له) أي سواء أخرجه عازما أو مترددا أولانية له أولم يخرج به وسواء وصل اليها أو لا فهذه  
ست عشرة صورة (قوله وبأخرجه كذلك) أي عازما ولا نية له (قوله في المتردد) أي فيما اذا كتبه مترددا  
(قوله أولم يصل) فهذه أربع صور (قوله والافلا) فهذه أربع أيضا (قوله فعدم الحث في صورتين فقط) أي  
ما اذا كتبه مترددا أولم يخرج به أو أخرجه مترددا ولم يصل اليها فبها (قوله وفي لزومه بكلامه النفسى خلاف)  
التوضيح الخلاف انما هو اذا أنشأ الطلاق بقلبه بكلامه النفسى والقول بعدم لزوم لئالك في المدونة وهو  
اختيار ابن عبد الحكم القرافي وهو المشهور والقول بالزوم لئالك في العينية قال في لسان والمقدمات وهو  
الصحيح وقال ابن راشد هو الأشهر ابن عبد السلام والاول أظهر لانه انما يكتب بالنية في التكليف المتعلقة  
بالقلب لا فيما بين الأديمين اهـ بن (قوله واما العزم على أن يطلقها الخ) أي وكذا من اعتقد انها طلقت  
منه ثم تبين له عدمه فلا يلزمه اجماعا (قوله فثلاث ان دخل) أي سواء نسقه أم لا (قوله ونسقه الخ) أي فقوله  
الا في ان نسقه راجع لفهوم ما هنا أيضا فغير المدخول بها ان نسقه كالمدخل بها في القسمين ما هو يعطف  
وما هو بدونه والمراد بالنسق النسق المغوى وهو المتابعة لا الاصطلاح وهو توسط أحد حروف العطف  
التسعة بين التابع والمتبوع (قوله الا لنية تأكيد فيها) أي مع عدم العطف (قوله فيصدق بيمين الخ) أي  
وتقبل نية التأكيد في المدخول بها ولو طال ما بين الطلاق الاول والثاني بخلاف غير المدخول بها فانه انما  
ينفع فيها التأكيد حيث لم يطل والام يلزمه الثاني ولو قوى به الانشاء فانه عيج قال شيخنا نقلا عن بعضهم وهو  
المذهب وقال الشيخ أحمد الزرقاني لا يفيد التأكيد في المدخول بها الا اذا كان نسقا والالزمه (قوله في غير  
معلق الخ) متعلق بقوله الا لنية تأكيد أي فان نوى التأكيد فلا يلزمه الثلاث اذا كان ذلك الطلاق غير معلق  
بمتعدد (قوله فان علقه بمتعدد الخ) من هذا القبيل ان كُتبت انسا ما فانت طالق ان كُتبت فلانا فانت طالق  
فبكلامه يلزمه طلقان لان جهة الخصوص غير جهة العموم كافي الخ (قوله ولو طلق) أي زوجته المدخول  
بها طلاق رجعية ولم تنقض عدتها فقبل له الخ فلو كانت غير مدخول بها أو كان الطلاق بائنا بان كان على  
وجه الخلع أو كان رجعا وانقضت العدة أو قال مطلقا أو طلقها فلا تلزمه الا الطلاق الاول انفا فاقهـ ل  
الخلاف مفيد بقية رجعة أن تكون الزوجة مدخولا بها وأن يكون الطلاق رجعا ولم تنقض عدتها وأن  
بأنى لفظ يحتمل الاخبار بالانشاء كمثل المصنف وان يكون في القضاء وأما دعواه انه لم يرد اخبارا ولا  
انشاء فهو موضوع المسئلة (قوله فان لم ينو اخباره) أي فان ادعى انه لم ينو اخباره ولا انشاء طلاق فني

فلا تنفعه نية التأكيد مطلقا كما تقدم لان العطف ينافي التأكيد (في غير معلق بمعدد) بان لم يكر معلقا أصلا كانت لزوم طالق طالق طالق أو معلقا بمعدد كانت طالق ان قلت زيدا أنت طالق ان قلت زيدا ثم كلمته فثلاث الالفة تأكيد فان علقه بمعدد كانت طالق ان دخلت الدار أنت طالق ان قلت زيدا أنت طالق ان أكلت الرغيف ففعلت الثلاث فلا تقبل منه نية التأكيد لعدم المحلوف عليه (ولو أطلق فقيل له ما فعلت فقال هي طالق فان لم ينو اخباره) أي ولا إنشاء طلاق (فتي لزوم طلقة)



لم يلزمه الا الاولى فقط  
اتفاقا ولو قال المصنف  
في لزوم ثانية قولان  
لكن أخصر وأدل  
على المراد لما كان حكم  
تجزئي الطلاق أن يكمل  
أشارته بقوله (و) لزوم  
في (نصف طلاق) مثلا  
ولو قال جزءا كان أشمل  
(أو) نصف (طليقتين)  
طلاق واحدة (أو) نصف  
طلاق أو نصف وثلاث  
طلاق (أو) طالق واحدة  
في واحدة) وكان يعرف  
الحساب والافاقتان  
(أو) علق باداة لا تقتضي  
التكرار نحو اذا ما أو  
(مق مافعلت) كذا  
فأنت طالق (وكرر)  
الفعل المرة بعد الأخرى  
(أو طالق أبدأ طلاقه)  
واحدة في الجميع والراجح  
في الأخير لزوم الثلاث  
لان التأنيد ظاهر فيها  
(و) لزوم (اثنتان في ربع  
طلاق ونصف طلاق) أو  
ربع طلاق وربع طلاق  
لاضافة طلاق صريحا  
الى كل كسر فكل من  
الكسرين أخذ بميزه  
فاستقل بخلاف قوله  
نصف وثلاث طلاقه  
فواحدة كما قدمه (و)  
اثنتان في (واحدة في  
اثنتين) ان عرف  
الحساب والافاقتان (و)  
اثنتان في أنت طالق

لزوم طلاق أي وأما ان نوى اخباره فاللزم طلاق واحدة اتفاقا وان نوى انشاء الطلاق فيلزمه طليقتان اتفاقا  
فالمسئلة ذات أطراف ثلاثة (قوله جلاء على الاخبار) أي جلاء للفظه على الاخبار وكذا يقال فيما بعده  
(قوله قولان) أي للتأخيرين الأول للخصم وهو الأقرب كافي المج والثاني لعياض وهو ظاهر المدونة كافي ح  
عن الرجاء وبه بذاته لم أن المحل هما التردد اه بن ثم انه على القول الأول من لزوم واحدة يخلف انه لم يرد  
انشاء طلاق ثانية حيث كاد في طلاقه وأراد رجعتها وهو الراجح من أقوال ذكرها ح وقبل يلزمه الميسر  
مطلقا وأرد رجعتها أم لا وقبل لا يلزمه عين مطلقا لم يتقدم له فيها طلاق فلا يلزمه عين لانه علك الرجعة على  
القولين (قوله لزوم في نصف طلاق) أشار الشارح الى ان قول المصنف ونصف طلاق عطف على الإشارة وان  
الباء بمعنى في أي ولزم في الإشارة وفي نصف طلاق (قوله أو نصف وثلاث طلاق) محل كونه يلزمه طلاق اذا  
عطف كسرا على كسر ما لم يزد مجموع الجزأين على طلاقه فإذا قال نصف وثلاث طلاقه بتثنية ثلث يلزمه طليقتان  
لان الاجزاء المذكورة تزيد على طلاقه وفي الجواهر لو قال ثلاثة انصاف طلاقه أو أربعة أثلاث طلاقه وقعت  
اثنتان لزيادة الاجزاء على واحدة نقله طي وتنظير التوضيح في ذلك قصور اه بن (قوله نحو اذا ما الخ)  
فإذا قال اذا ما دخلت الدار أو متى ما كنت زيدا أنت طالق وفعلت المحلوف عليه للمرة بعد المرة فلا يلزمه الا  
طلاق وأما اذا علق الطلاق بلفظ يقتضي التكرار ككلماته يتكرر لزوم الطلاق بتكرار الفعل ومحل عدم  
تكرار الطلاق في متى ما واذا ما اذا لم يقصد به ما معنى كلما والا تعدد الطلاق بتعدد فعل المحلوف عليه واعلم  
ان مهمما يقتضي التكرار بمنزلة كلما كافي المواق (قوله وكرر الفعل) أي وليس المراد وكرر اللفظ لان تكرار  
اللفظ ونية التأكيد أو عدمه قد تقدم أنفا عند قوله في غير معلق بتعدد فلا حاجة لدخاله هنا فقول عبق  
وكرر اللفظ أو الفعل فيه نظير بل الصواب قصره على تكرار الفعل كما قال الشارح لما علمت ثم ان قول  
المصنف وكرر نص على المتوهم ان لو قال متى ما فعلت كذا فأنت طالق وفعلت مرة فانه يلزمه طلاق (قوله  
أو طالق أبدأ) أي أو الى يوم القيامة وانما لزم الواحدة لان المعنى أنت طالق ويستمر طلاقك أبدأ أو الى يوم  
القيامة وهو اذا طلقها ولم يراجعها استمر طلاقها أبدأ أي استمر أن يطلقها وهو مفارقها أبدأ أو الى يوم القيامة  
(قوله والراجح في الأخير لزوم الثلاث) أي كما هو ظاهرها عند ابن الحاج وجزم به ابن رشد وما ذكره المصنف من  
لزوم الواحدة فهو ظاهرها عند ابن يونس (قوله لاضافة طلاقه صريحا الخ) في العبارة ثلث وصوابها لاضافة  
كل كسر صريحا الى طلاقه أي ان كل جزء من الربع والنصف المذكورين مضاف الى طلاقه غير التي  
أضيف اليها الاخر فكل منهما أخذ بميزه فاستقل ولان النكرة اذا ذكرت ثم أعيدت بلفظ النكرة كانت  
الثانية غير الاولى (قوله والطلاق كله الانصفه) مثله الانصاف بالتثنية لان المتبادر نصف ما سبق وكذلك  
مثله أنت طالق ثلاثا لان الانصفها أو ما لو قال لها أنت طالق ثلاثا لان نصف الطلاق فانه يلزمه الثلاث ومثله أنت  
طالق الطلاق كله الانصف الطلاق ففرق بين أن يقول الانصفه وبين قوله الانصف الطلاق لان الطلاق  
الهم الواقع في المستثنى واحدة واستثناءه لا يقيد فكاه قال الانصف طلاقه فالباقى بعد الاستثناء طليقتان  
ونصف طلاقه فتكمل ثلثه والحاصل أنه ان أضاف النصف للضمير يلزمه اثنتان وان أضافه للطلاق يلزمه  
ثلاث (قوله واثنتان في أنت طالق ان تزوجتك الخ) وأما عكس كلام المؤلف وهو كل امرأة أتزوجها من  
بلدك أهى طالق ثم قال لا امرأة من تلك البلدان تزوجتك فأنت طالق فانه يلزمه طلاق واحدة ان  
تزوجها على ما استصوبه شيخ ابن بابي العلامة البرزلي عكس ما ارتضاه ابن ناجي من لزوم طليقتين ووجه  
كلام البرزلي ان ذكرها بالخصوص بعد دخولها في عموم أهل القرية لم يرد لها شيئا فحمل على التأنيد بخلاف  
مسئلة المصنف فقد علق فيها مرة بالخصوص ثم مرة بالعموم والعام بعد الخاص فيه تأسيس في الجملة فطرد  
التأسيس في جميع مدلوله ووجه ما قاله ابن ناجي أن الشيء مع غيره غير في نفسه وقد اعتمد الاشياخ كلام  
البرزلي ولكن الطارأ المعتمد كلام ابن ناجي كما قال شيخنا العدوي (قوله واحدة بالخصوص) بدل من قوله

(الطلاق كله الانصفه) لان الباقي بعد الاستثناء طلاق ونصف يلزمه اثنتان بالتكميل (و) اثنتان في (أنت طالق ان تزوجتك ثم قال  
كل من أتزوجها من هذه القرية) مشير الى قربتها (فهى طالق) ثم تزوجها واحدة بالخصوص والاخرى بالتدريجها في عموم القرية



(و) لزوم (ثلاث في) قوله أنت طالق الطلاق (الانصف طلقة و) في أنت طالق (اثنتين في اثنتين) عرف الحساب أو لم يعرف وهو ظاهر  
(أو) أنت طالق (كما حضت) (٣٤٤) أو كلما جاء يوم حيضك أو شهره فيقع عليه الثلاث من الآن لأنه محتمل غالب

وقصده التكثير كطالق  
مائة مرة ولا ينتظر  
بوقوعه حيضها وهذا  
فيمن تحيض أو يتوقع  
حيضها كصغيرة وأما  
الآنيسة ومن شأنها عدم  
الحيض وهي شابة فلا  
شيء عليه (أو) قال  
(كما) طلقك فانت  
طالق (أو متى ما)  
طلقك (أو إذا ما طلقك  
أو وقع عليك طلاق  
فانت طالق وطلقها  
واحدة) في الصور  
الأربع لزوم ثلاث لأن  
فاعل السبب فاعل  
المسبب فيلزم من وقوع  
الأولى وقوع الثانية ومن  
وقوع الثانية وقوع  
الثالثة بمقتضى التعليق  
(أو) قال (ان طلقك  
فانت طالق قبله ثلاثا)  
وطلقها واحدة لزومه  
ثلاث ويبلغ قوله قبله  
كقوله أنت طالق أمس  
فان لم يطلقها فإلا شيء  
عليه (و) يلزم (طاقة)  
واحدة (في) كل واحدة  
من (أربع) من  
الزوجات (قال لهن  
ينسكن طاقة) أو طلقن  
أو ثلاث أو أربع طلاقات  
(ما لم يزد) العدد (على)  
الطاقة (الرابعة) فان

واثنتان في أنت طالق الخ (قوله) ولزم ثلاث في قوله أنت طالق الطلاق والانصف طلقة) أي لأن الباقي بعد  
الاستثناء طلقان ونصف فيكمل ذلك النصف وانما كان الباقي بعد الاستثناء ماذكر لأن المراد بالطلاق  
ثلاث وقد أخرج منه نصف طلقة ووجهه انه لما استثنى نصف الطلقة علم أن الغرض بالطلاق غير الشرعي  
والا كان يقول الانصفه ولو قال ذلك لزمه طلقة واحدة لان الاستثناء مستغرق (قوله) لأنه محتمل غالب) أي  
لان المعنى عليه الطلاق محتمل غالب أي وسيأتي أنه اذا علق الطلاق على محتمل غالب فانه ينجز وقوله وقصده  
التكثير أي فلذا كان المنجز ثلاثا لا أقل (قوله) وهذا فمن تحيض أو يتوقع حيضها الخ) هذا نحو ما لا ينجره  
عن النوادر معترضه علي ابن عبد السلام حيث قال هذا في غير البائنة أي من تحيض بالفعل والصغيرة  
وأما البائنة والصغيرة يقول لاحداهما اذا حضت فلا خلاف أنها لا تطلق عليه حتى ترى دم الحيض (قوله)  
(وهي شابة) أي في سن من تحيض وقوله فلا شيء عليه أي لا يلزمه بقوله المذكور طلاق وان طرق الدم  
الشابة التي لا تحيض بعد ذلك وقال النساء انه حيض طلق حينئذ (قوله) أو كلما طلقك الخ) أما لو قال  
لها أنت طالق كلما حلتني حرمتي نظر لقصده فان كان مراده كما حلتني لي بعد زوج حرمتي تأديعها وان  
أراد كما حلتني لي بالرجعة في هذه العصمة بعد الطلاق الرجعي حلت له بعد زوج فان لم يكن له قصد نظر  
اعرفهم فان لم يكن نظرا لبساط فان لم يكن له نية ولا بساط حمل على المعنى المقننى للتأديع احتياطا ومثل  
ذلك اذا قال لها أنت طالق كلما حلتك شيخ حرمك شيخ وأما لو قال أنت طالق ثلاثا كلما حلتني حرمتي فان أراد  
أن حلية الزوج الثاني بعد هذه العصمة لا تحملها فاحتمل له بعد زوج لان ارادته ذلك باطله شرعا لأن الله  
أحلها بعده وان أراد أنها ان حلت له بعد زوج وجوز و جهاه فهي حرام عليه تأديعها (قوله) أو متى ما أو  
دأما جعلهما من أدوات السكرار ضعيف والحق أنهما لا يدلان على التكرار كما مر وحينئذ فلا يلزمه فيهما  
الاثنان ولا يلزمه الثالثة كما أن من قال ان طلقك فانت طالق فانه اذا طلقها واحدة يلزمه اثنتان لان ان  
لا تقتضى التكرار ومثلها متى ما اذا ما قاله وان كان المناطقة جعلوا ان ولو لا همال واذا ما ومتى  
ما للسور الكلى اه شخصاء دوى (قوله) لأن فاعل السبب) أي الذي هو الطلقة الاولى والمراد بالسبب  
طلقة الثانية وادان فاعل السبب فاعل السبب آل الامر الى أن الطلقة الثانية فعله فتجعل سببا لثالثة  
بمقتضى أداة التكرار والحاصل أن الثانية لما وقعت مما هو فعله وهي الاولى صارت تلك الثانية فعله أيضا  
وقد علق الطلاق على فعله فتلزم الناشئة بالثانية (قوله) ويبلغ قوله قبله) لأن الزوجة متصفة بالحل  
الى زمان حصول المعلق عليه وفي زمان حصوله قدمضى الزمان المعبر عنه بقوله والماضى لا ترتفع الحلية  
فيه وحينئذ فالثلاث تلزم بعدم مضيه وقال ابن سريج من أئمة الشافعية اذا قال ان طلقك فانت طالق  
قبله ثلاثا لا يلزمه شيء أصلا ولا يلحقه فيها طلاق للدور الحكمي لانه متى طلقها وقع الطلاق قبله ثلاثا ومتى  
وقع قبله الطلاق ثلاثا كان طلاقه الصادر منه لم يصادف محلا والحاصل ان الطلاق الصادر منه  
لزومه يؤدي لالغائه وكل ما أدى ثبوته لنفسه كاستغنيا قال العز بن عبد السلام وتقليد ابن سريج في  
هذه المسئلة ضلال مبين (قوله) كقوله أنت طالق أمس) أي كما يليق الامر في قوله ذلك لأجل لزوم  
الطلاق لانه لو لم يبلغ لم يلزمه شيء لمضى زمن الطلاق (قوله) واسمه عبد السلام) أي واسم أبيه سعيد وكان  
شاميا من حص ولقب هو بسحنون لانه اسم للريح الهابة أو لطير سر يدع الطير ان فلقوة ذهنه وسرعة فهمه  
لقب بذلك (قوله) بأن قال شركت ينسكن في ثلاث تطليقات الخ) أي وان قال شركت ينسكن في طلقة  
فان كل واحدة تطلق عليه طلقة وان قال شركت ينسكن في طلقتين طلقت كل واحدة منهن طلقين  
(قوله) طلقن) بفتح اللام وثلاثا حال أو مضعول مطلق وثلاثا الثاني على تقدير مضى أي بعد ثلاث  
ووجه لزوم الثلاث دائر كهن في ثلاث تطليقات أنه ألزم نفسه ما نطق به من الشركة وذلك يوجب

قول ينسكن نحو الى ثمانية طلقت كل واحدة اثنتين وان قال ينسكن تسع فأكثر طلقت كل واحدة  
ثلاثا قال (سحنون) الإفريقي الامام الجليل مدون المدونة عن امامه ابن القاسم والاشهر فتح سينه عند الفقهاء واسمه عبد السلام  
(وان شرك) الأربع في ثلاث بأن قال شركت ينسكن في ثلاث تطليقات (طلق ثلاثا) قيل انه خلاف الاول وعليه فالعول عليه  
الاول فلا فرق عند ابن القاسم بين ينسكن ثلاث وشركتسكن في ثلاث



فلكل واحدة طلقة وقيل بل هو تقييده وكأنه قال وطلقة في أربع قال لهن ينسكن ما لم يشرك فان شرك طلق ثلاثا ومثله التبريك  
 الآية تدل على أنه مقابل والالزم الثانية ثلاثا كالطرفين (وان قال) لاحدى زوجاته الثلاث أنت طالق بالثلاث وقال لثانية (أنت  
 شريكة مطلقه ثلاثا ولثالثة وأنت شريكتهم مطلقه) الثانية (اثنتين) لانها لما شاركت الاولى اقتضت الشركة لها واحدة ونصفا (و)  
 طلق (الطرفان ثلاثا) أما الاولى فظاهر وأما الثالثة فلان لها مع الاولى طلقة ونصفا فيكمل المصنف ولها مع الثانية طلقة (وأدب المجزئ)  
 للطلاق بتشريك أو غيره وهو يقتضى تحريمه وهو كذلك (كطلاق جزء) (٣٤٥) تشبيهه في الزوم والادب هذا اذا كان الجزء

شائعا كعضك أو ربعك  
 طالق بل (وان) كان  
 معينا (كيد) ورجل  
 (ولزم) الطلاق (بشعره)  
 طالق (لان الشعر من  
 محاسن المرأة حيث  
 قصده المنصل أو لا قصد  
 له لان قصد المنفصل  
 فكالبصاق والسعال  
 ومثل الشعر كل ما يلتذ  
 به كريقك أو عقلك (أو  
 كلامك على الأحسن  
 لا بسعال وبصاق ودمع)  
 ونحوها اذ ليست من  
 المحاسن التي يلتذ بها  
 (وسع استثناء) في  
 الطلاق (بالا) واخوانها  
 (ان اتصل) المستثنى  
 بالمستثنى منه فان انفصل  
 اختصارا لم يصح فلا يضر  
 الفصل بكسعال (ولم  
 يستغرق) المستثنى  
 المستثنى منه فان استغرقه  
 نحو أنت طالق ثلاثا لا  
 ثلاثا بطل ويلزمه  
 الثلاث ولا بد ان يقصد  
 وأن ينطق به ولو سرا لا  
 ان جرى على لسانه من  
 غير قصد ولا ان لم يتلفظ  
 به فراده بالمستغرق

لكل واحدة منهن جزأ من كل طلقة وكل جزء من طلقة يكمل واحدة (قوله فلكل واحدة طلقة) أى وأما  
 ممنون فيقول ان قال ينسكن فلكل واحدة طلقة وان قال شركتكن فلكل واحدة ثلاث (قوله وقيل بل  
 هو) أى كلام ممنون تقييد الاول أى لما قاله ابن القاسم (قوله واحدة ونصفا) أى فيكمل ذلك النصف  
 (قوله فظاهر) أى لانه التزم الثلاث فيها (قوله بتشريك) كأنك شريكة مطلقه ثلاثا أو واحدة وقوله أو غيره  
 كانت طالق نصف طلقة مثلا (قوله ومثل الشعر) أى فى كونه من محاسن المرأة كل ما يلتذ به أى أو يلتذ  
 بالمرأة بسببه فالاول كالريق والثاني كالعقل لان العقل يصدر منها ما يوجب للرجل الاقبال عليها والالتداد  
 منها بخلاف العلم (قوله كريقك) هو الماء مادام فى فمها فان انفصل عن الفم فهو بصاق والاول يستلذه  
 بصر لسانها أو شفتها دون الثاني (قوله على الأحسن) خلافا لابن عبد الحكم حيث قال لا يلزم بكلامك لان  
 الله سمع رؤية أمهات المؤمنين ولم يحرم كلامهن على أحد ورد بان الطلاق ليس مرتباً بمثل ولا بجرمة فان  
 وجه الاستثنا غير حرام وتطلق به وفي حاشية شيخنا عن بعض مشايخه ان قال اسمك طالق لم يلزم لانه من  
 المنفصل قال فى المجمع وضعفه فظاهر لان كل حكم ورد على لفظ فهو وارد على مسماه وقد قيل الاسم عين المسمى  
 فتأمل (قوله وصح استثناء) أى اخرج لعدد (قوله واخوانها) وهى سوى وخلا وعدا وحاشا (قوله ان  
 اتصل المستثنى بالمستثنى منه) أى وهو المحلوف به فلو فصل بينهما بالمحلوف عليه ضرر كما لو قال أنت طالق ثلاثا  
 ان دخلت الدار الا اثنتين وقال بعضهم المراد ان اتصل بالمحلوف به أو المحلوف عليه نحو أنت طالق ثلاثا لا  
 اثنتين ان دخلت الدار وأنت طالق ثلاثا فان دخلت الدار الا اثنتين وهما قولان (قوله فلا يضر الخ) أى  
 لاتصاله حكما (قوله بطل) أى الاستثناء وقوله ويلزمه الثلاث أى المستثنى منها (قوله ولا بد ان يقصد) أى  
 الاستثناء والاخراج (قوله وأن ينطق به ولو سرا) أى الا اذا كان الحلف متوقفاً فى حق فلا يرفع الاستثناء  
 اذا كان سرا لان اليمين على نية المحلف كما مر فى اليمين (قوله ما يشمل المساوى) أى لا خصوص الزائد ولو قال  
 المصنف ولم يساو كان أظهر لعل الزائد بالاولى (قوله فى ثلاث الا ثلاثا الخ) ما ذكره من لزوم الاثنتين هو  
 مذهب المصنف بناء على أن قوله الا ثلاثا ملغى وقول ابن الحاجب انه لا يلزمه الا واحدة ووجهه أن الكلام  
 بآخره وان المراد أن الثلاث التى أخرج منها الواحدة - ثلثة من قوله هى طالق ثلاثا فالمستثنى من الثلاث  
 اثنتان يبقى واحدة قال ابن عرفة وهو الحق وعلى عكس القولين لو قال أنت طالق ثلاثا الا ثلاثا الاثنتين فعلى  
 ما للصف تعالى ابن سائر من الغاء الاستثناء الاول يلزمه واحدة وعلى ما لابن الحاجب وابن عرفة وهو الحق  
 يلزمه اثنتان انظر ابن عرفة اه بن (قوله اثنتان) أى على كل من طريقة ابن سائر وطريقة ابن الحاجب  
 لان الاستثناء من الاثنتان نفي ومن النفي اثبات فقوله أنت طالق ثلاثا اثبات وقوله الا اثنتين نفي من الثلاث  
 فقد وقع عليه طلقة وقوله الا واحدة استثناء من الاثنتين المنفيين فهى مثبتة فيقع عليه طلقة أخرى وقوله  
 طلقة فيلزمه اثنتان (قوله الا اثنتين الا واحدة) راجع لكل من ثلاثا والبتة كناية عليه الشارح حذفه  
 من الاول دلالة لثاني (قوله واحدة واثنين الا اثنتين) فى ابن عرفة ان العطف يتم كالعطف بالواو وينبغي  
 كما قال خش أن العطف بغيرهما ما يأتى هنا كإفاء كذا (قوله ان كان الاستثناء الخ) أى ان كان قصده أن

(٤٤ - دسوقى ثانيا) ما يشمل المساوى ولا فرق بين المستغرق بالذات أو التكميل كطالق ثلاثا الا اثنتين وربعاً وفرع على الشرطين  
 قوله (فى ثلاث الا ثلاثا الا واحدة) اثنتان لان استثناء الثلاث من نفسها لغو فصار كأنه قال أنت طالق ثلاثا الا واحدة (أو) قال طالق  
 (ثلاثا) بالصواب وكان الاولى الجزر بالعطف على ثلاثا اثنتين الا واحدة اثنتان (أو) طالق (البتة الا اثنتين الا واحدة) لزمه (اثنتان)  
 لان البتة ثلاث والاستثناء من النفي اثبات وعكسه فقوله ثلاثا اثبات والاثنتين نفي اخرج منه بقى واحدة ثم أثبت من الاثنتين  
 واحدة تضم الاول فاللازم اثنتان (و) فى قوله أنت طالق (واحدة واثنين الا اثنتين ان كان) الاستثناء (من الجميع) المعطوف  
 وبالعطف عليه (فواحدة) لانه أخرج اثنتين من ثلاث فالباقى واحدة (والا) يكن



الاخراج من الجميع بل من الاول أو من الثاني أو لانيته له (فثلاث) في الصور الثلاث على الرابع في الثالثة (وفي الغامض زاد على الثلاث) فلا يستثنى منه لانه معدوم شرعا فهو كالعدم وحسابا واعتبارا فيستثنى منه نظرا لوجوده لقطعا (قولان) الرابع منهما الثاني فاذا قال أنت طالق نجسا لا تثبتين فعلى الاول يلزمه (٣٤٦) واحدة وعلى الثاني ثلاث وهو الرابع ولو قال نجسا لا تثبتين فله على الاول ثلاث

لإبطاله بالاستغراق حيث ألغى الزائد ويلزمه على الثاني اثنتان ثم شرع في الكلام على تعليق الطلاق على أمر مقدر وقوعه في الزمن الماضي والمستقبل وحكم التعليق الكراهة وقيل بالحرمة وبدأ بالماضي فقال (ونجس) الطلاق أي حكم الشرع بوقوعه حالا من غير توقف على حكم (ان علق بماض تمتع عقلا) نجوه عليه طلاقه أو يلزمه الطلاق لو جاء زيد أمس بلجعت بين وجوده وعدمه (أو عادة) كل جاء أمس لرفعه للسماء (أو شرعا) كل جاء أمس لزي بامرأته (أو) علق على (جائز) عادة ولو وجب شرعا (كل وجبت) أمس (قضيتك) حقا وهو جائز عادة وان وجب شرعا أو نذب ومثال الجائز شرعا لو جئتني أمس أكلت رغيفا وانما حنت للشك في الفعل وعدمه ولا يقدم على فرج مشكوك ثم ما ذكره المصنف في الجائز ضعيف والمذهب عدم الحنث كانه له

الاستثناء من الجميع وقوله فواحدة أي فيلزمه واحدة وتقبل نيته بدون عين ولو في القضاء كما قال شيخنا (قوله فثلاث) أي لإبطال الاستثناء في الاولين لاستغراقه واحتياطاً للفروج في الثالثة وقيل يلزمه واحدة في الثالثة (قوله قولان) أي لسجنون والثاني منهما هو ما رجع اليه سجنون واستظهره ابن رشد قال في التوضيح وهو الأقرب ابن عبد السلام وأقوى في النظر (قوله وبدأ بالماضي) أي وبدأ بالكلام على ما اذا علقه على أمر مقدر وقوعه في الماضي (قوله من غير توقف على حكم) أي من القاضي الا في مسائل ثلاثة مسألة أو بحرم كان لم أزن ومسألة ان لم تطر السماء ومسألة ما اذا علقه على محتمل واجب كان صليت فالتخيز في هذه الثلاثة يتوقف على حكم الحاكم وما عداها مما ذكره المصنف لا يتوقف على حكمه (قوله ان علق بماض) أي ان ربط بأمر مقدر وقوعه في الزمن الماضي لاجل قوله تمتع لان الماضي لا تمتع وقوعه اه عدوى والمراد انه علقه عليه من حيث انتفاء وجوده وانتفاء وجوده محقق واجب فلذا انجز عليه الطلاق (قوله لو جاء زيد أمس لجمعت الخ) لاشك ان الجمع المذكور تمتع وقد علق الطلاق عليه من حيث انتفاؤه بمتنضي لولائها الله على انتفاء الجواب لانتفاء الشرط وانتفاء الجمع المذكور واجب فهو في الحقيقة قد علق الطلاق على أمر واجب عقلي محقق فلذا انجز الطلاق والحاصل ان الطلاق بحسب الظاهر مرتبط بالمحال بأوجه وفي الواقع انما هو ينقيضه فاذا كان مرتبطا ظاهرا بالمحال عقلا فهو في المعنى معلق على ضده وهو الوجوب العقلي وقس اه عدوى وعبرة بن قوله ان علق بماض يعني غلى وجه الحنث وهو في الحقيقة تعلو على انتفاء وجود ذلك الممتنع والانتفاء له هو المحقق فلذا انجز عليه الطلاق قاله ابن عاشر اه (قوله لربي بامرأته) أي وألفته أو ضربه الا أن يقصد المبالغة ويكون قادرا على ما أراد من المبالغة بان يكون قادرا على ضربه الذي أراده بالقتل مثلا وكونه لا حنث عليه هو قول ابن بشير وابن شاس وقال ابن ناجي ظاهر المدونة الحنث ويظهر من ح ترجيح (قوله أو علق على جائز) أي علق على أمر مقدر وقوعه في الماضي جائز عادة ويلزم من كونه جائزا عادة أن يكون جائزا عقلا (قوله ولو وجب شرعا) أي هذا اذا كان جائزا شرعا أيضا بل ولو وجب شرعا أو نذب (قوله أو نذب) عطف على قوله ولو وجب شرعا كعليه الطلاق لو جئتني أمس لأعطيتك كذا لشي لا يجب عليه (قوله ومثال الجائز شرعا) أي وعادة أيضا (قوله باقسامه الثلاثة) فالواجب العادي كقوله زوجته طالق ولقيني أمس أسد أمس لقررت منه والواجب العقلي كقوله على الطلاق ولقينيك أمس ما جعت بين وجودك وعدمك أو ما طلعت بك السماء ولا نزلت بك الأرض والواجب الشرعي كقوله على الطلاق لو كنت غير نائم أمس لصليت الظهر (قوله أو علق على مستقبل) أي ربط بأمر محقق الوجود في المستقبل (قوله ويشبه بلوغهما معاليه) وأما ان كان يشبه بلوغ أحدهما اليه دون الآخر فلا ينجز لانه ان كان كل من الزوجين يبلغ الاجل ظاهر اصابا وشيها بشكاح المتعة من كل وجه وأما ان كان يبلغه أحدهما فقط فلا يأتى الاجل الا والفرقة حصلت بالموت فلم يشبه المتعة حينئذ ولذا قال أبو الحسن ما أنه هذا على أربعة أقسام اما ان يكون ذلك الاجل مما يبلغه عمرهما فهذا يلزم أو يكون مما لا يبلغه عمرهما أو يبلغه عمره أو عمرهما فهذه الثلاثة لشي عليه فيها اذا تطلق ميتة ولا يؤمر ميت بطلاق ابن يونس وفي العتبية قال عيسى عن ابن القاسم ومن طلق امرأته الى مائة سنة أو الى مائتي سنة فلا شي عليه وقال ابن الماجشون في المجموعة اذا طلقها الى وقت لا يبلغه عمرها أو لا يبلغه عمره أو لا يبلغه عمره لم يلزمه اه بن (قوله كانت طالق) هذا مثال للواجب العادي وكذا ما بعده ومثال الواجب العقلي ان اتني اجتماع

ابن يونس عن مالك وابن القاسم لكن محل عدم الحنث ان يجزم بالفعل كقضاء الحق حال اليقين والاحنث للشك أو الكذب الضدين واحتراز بقوله تمتع عما علقه بماض واجب باقسامه الثلاثة فلا حنث وأشار للمستقبل بقوله (أو) علق على (مستقبل محقق) لوجوبه عقلا أو عادة (ويشبه بلوغهما) معاليه والمراد بما يشبه ما كان مدة التعمير فأقل وما لا يشبه ما زاد عن مدتها (عادة ك) أنت طالق (بعد سنة)



فينجز عليه الآن حال التعليق (أو) أنت طالق (يوم موتي) أو موتك وأولى قبل موتي أو موتك بيوم أو شهر فينجز عليه وقت التعليق بخلاف بعدموتي أو موتك أو أن أمتي أو أدامت أمتي فأنت طالق فلا شيء عليه إذا طلق بعدموت وأما أنت طالق أن أو أدامت أو أدامت أو يوم موته أو بعده فتطلق عليه حالاً في الأربع صور لانه علقه في المستقبل بمحقق (٣٤٧) يشبه بلوغهما إليه عادة (أو) قال (أن

لم أمس السماء) فانت طالق فانه ينجز عليه الطلاق اذ مسها ليس في قدرته فعلمه محقق وقد علق الطلاق عليه فينجز (أو) قال لها أنت طالق (ان لم يكن هذا الحجر حجراً) أو ان لم يكن هذا الطائر طائراً فانه ينجز عليه لان قوله ان لم يكن الحج يخ بعد ندماً بعد الوقوع فلو أخر أنت طالق لم يلزمه شيء كما قال ابن عرفة وهو ظاهر وأما ان قال ان كان هذا الحجر حجراً بصيغة البر فينجز عليه مطلقاً قدمه على الطلاق أو أخره (أو لهزله) أي ينجز عليه الطلاق لاجل هزله (ك) قوله أنت طالق أمس لان ما يقع الآن لا يكون واقعاً بالأمس فيكون هازلاً بهذا الاعتبار وكان الصواب حذف هذا كالذي قبله لان الكلام في التعليق لا في الهزل والنسب (أو) علقه (بما لا يصبر عنه) لوجوبه عادة (كانت) أو وقعت أو أكلت أنت أو أنا أو فلان فانت طالق وأطلق أو قسدت عدة بعسرفها ترك القيام مثلاً

الضدين بعد سنة فانت طالق (قوله فينجز الخ) أي لا يربط الطلاق بأمر محقق وقوعه في المستقبل لوجوبه عادة اذ حصول الموت لكل واحد واجب عادي فلو بقي من غير تنجز للطلاق كان جاعلاً لحليتها الوقت معلوم يبلغه عمره في ظاهر الحال فيكون شبهاً بنكاح المتعة (قوله بخلاف بعدموتي) أي فلا يلزمه شيء لان الاجل لا يأتي الا وقد حصلت الفارقة بالموت ولانه لا يطلق على ميتة ولا يؤمر ميت بالطلاق (قوله أو بعده) أي وكذا قبله بيوم مثلاً (قوله فتطلق عليه حالاً في الأربع) هذا ما ذكره التوضيح وهو الصواب خلافاً لما في عبق من أنه لا شيء عليه في أنت طالق يوم موت فلان أو بعده والحاصل أنه لا فرق في التعليق على موت الاجنبي بين يوم وان واذ وقبل وبعد فينجز عليه الطلاق في الجميع وانما يفتقر في التعليق على موت أحد الزوجين أو على موت سيد الزوجة اذا كان بالزوج كما تقدم فينجز عليه في يوم وقبل ولا شيء عليه في ان واذ وبعد اهـ ن (قوله في الأربع صور) أي وكذا أنت طالق قبل موت فلان بيوم أو شهر (قوله فعلمه محقق) أي لكونه واجباً عادياً وقوله وقد علق الطلاق عليه أي على عدم المسيس في المستقبل الذي هو محقق (قوله أو ان لم يكن هذا الطائر طائراً) أي وان لم يكن هذا الانسان انساناً (قوله بعد ندماً بعد الوقوع) أي لانه لما وقع عليه الطلاق ندم فأحب أن يرفع ذلك بالشرط (قوله وهو ظاهر) أي لانه علق الطلاق على انتفاء الحجرية عن الحجر وهي لا تنفي فلا يقع طلاق لعدم حصول المعلق عليه (قوله فينجز عليه مطلقاً) أي لانه علق الطلاق على أمر محقق وهو ثبوت الحجرية للحجر ومحل تنجزه عليه مطلقاً ان لم يفتقر الكلام بما يدل على المجاز وهو تمام الاوصاف ككونه صلباً لا يتأثر بالحسد فينظر له فان كان كذلك تنجز والا فلا (قوله كطالق أمس) أي فاصداً به الانشاء بدليل التعليل المذكور فان ادعى الاخبار كذباً دين عند المفتي (قوله حذف هذا) أي قوله أو لهزله كطالق أمس وقوله والذي قبله أي قوله أو ان لم يكن هذا الحجر حجراً (قوله أو بما لا يصبر عنه) أي أو بما لا يصبر على تركه كالقيام فان الانسان لا يصبر على تركه وهو عطف على قوله بماض أي وينجز ان علقه على أمر لا يصبره أو لها على تركه لان ما لا يصبر على تركه كالحقق الوقوع فكانه علق الطلاق على أمر محقق الوقوع ومن علقه على حصول أمر محقق الوقوع ينجز عليه لان بقاءه بلا تنجز يشبه نكاح المتعة (قوله أو قسدت عدة بعسرفها ترك القيام) أي وأما اذا عين مسدة لا بعسرف ترك القيام فيها كما اذا قال ان قتي في مدة ساعة فانت طالق فانه لا ينجز عليه بل ينتظر ان لم يحصل منها قيام في تلك المدة فلا شيء عليه وان حصل منها قيام فيها وقع الطلاق فان كان المحلوف على أنه لا يقوم كسبحانحو ان قام فلان أو ان قتي أنت أو أدامت طالق وكان فلان أو هو أو الزوجة كسبحان حال البين فلا شيء عليه فان زال الكساح بعد البين انجز عليه (قوله فينجز عليه) أي الطلاق غير الثلاث أخذاً مما مر من انه انما ينجز الثلاث اذا كانت الصيغة تقتضي التكرار نحو كلما ضضت فانت طالق وما ذكره من التنجز بمجرد قوله هو المشهور وقال اشبه لا ينجز بل ينتظر حصول الحيض فاذا جاء طلق وقال أصبغ ان كان على حنث تنجز والا فلا نحو ان كلمت فلان فانت طالق ان حضت أو ان لم تكلمي فلان فانت طالق ان حضت فان كلمته في الاولى انتظر حضها ولا تطلق عليه بمجرد كلامها وان تلوم لها في الثانية فلم تكلمه فينجز طلاقها ولا ينتظر حضها (قوله لا آيسة) أي ولا من شأنها عدم الحيض وهي شابة وهي التي يقال لها بغلة اللهم الا اذا حضت فيقع الطلاق اذا قال النساء انه حيض ذكره ح وهو يخالف ما يأتي من أنه اذا علق الطلاق على أجل لا يبلغه عمرهما معا عادة فانه لا يقع عليه طلاق ولو بلغاه كذا بحث بعضهم (قوله أو محتمل واجب) هذا يتوقف التنجز فيه على لحكم كما يأتي في قوله أو بحرم الخ كما في التوضيح وحـ اهـ بن فان فات الوقت ولم يفعل فلا حنث وقوله محتمل

(أو) علق على (غالب) وقوعه (كان حضت) أو اذا حضت فانت طالق فينجز عليه بمجرد قوله ذلك تنزيلاً للغالب منزلة المحقق اذا كانت من تحيض أو يتوقع حيضها كصغيرة لا آيسة (أو) علقه على (محتمل واجب) شرعاً (كان صلبت) فانت طالق أو ان صلى فلان فينجز عليه حالاً وظاهره واذ كانت تاركة للصلاة أو كافرة تنزيلاً لوجوبها منزلة وقوعها (أو) علقه (بما لا يعلم حالاً) ويعلم ما لا (ك) قوله لظاهرة الحمل



(ان كان في بطنك غلام أو) ان (لم يكن) في بطنك غلام فانت طالق فيخبر عليه الطلاق في الحال ولا ينتظر حتى يظهر ما في بطنها (أو) قال ان كان أولم يكن (في هذه اللوزة قلبان) فانت (٣٤٨) طالق فيخبر ولا يعلم حتى تكسر اللوزة للشك بين اليمين ولو غلب على ظنه ما حلف

أي للوقوع وعدمه (قوله فيخبر عليه الطلاق في الحال ولا ينتظر الخ) أي للشك في اليمين في الحال هل هي لازمة أو لا فالبقاء معها بقاء على فرج مشكوك فيه وظاهره انه يجوز ولو علم انتفاء المعلق عليه عقب اليمين بأن ولدت بنتا عقب اليمين فان قلت اذا علق الطلاق على دخول الدار لا يجوز عليه بل ينتظر مع انه علق الطلاق على أمر مشكوك فيه حالا ويعلم ما لا قلت الفرق بينهما أن الطلاق في مسألة ان دخلت محقق عدم وقوعه في الحال لا أنه مشكوك فيه وانما هو محتمل الوقوع في المستقبل والاصل عدم وقوعه وعدم وقوع المعلق عليه فلذا لم يجوزوا ما مسألة ان كان في بطنك الخ فالطلاق مشكوك فيه في الحال هل لزم أو لا فالبقاء معها بقاء على فرج مشكوك فيه (قوله للشك بين اليمين) أي هل لزم اليمين أم لا فالبقاء مع تلك اليمين حتى تكسر اللوزة بقاء على فرج مشكوك فيه (قوله لقربنة) كتحريكها قرب اذنه وظن ان فيها قلبين (قوله وظاهر ما غلب على ظنه) أي فاذا قال ان كان في هذه اللوزة قلبان فانت طالق فيخبر عليه الطلاق ولو ظهر ان فيها قلبين بعد ذلك لم ترجع له لان تحييز الطلاق هنا لا يتوقف على حكم (قوله أو فلان من أهل الجنة) قال ح ليس هذا من أمثلة ما لا يعلم حالا وانما هو من أمثلة ما لا يعلم حالا وما لا كما في التوضيح فالانسب ذكره هناك ثم محل الحنث ما لم يرد العمل بعمل أهل الجنة ويكون كذلك والا فلا شيء عليه (قوله ما لم يقطع بذلك) أي بان أخبر النبي عنه بأنه يدخل الجنة أو النار وأنص القرآن على ذلك كما في أبي لهب (قوله ولا عبرة بقول من قال بإيمانه) أي بإيمان فرعون مستدلا بقوله تعالى حتى اذا أدركه الغرق قال آمنت أنه لا إله الا الذي آمنت به بنو اسرائيل ورددان توبة الكافر عند الغرغرة لا تقبل على الراجح عندهم (قوله أو ان كنت حاملا أو ان لم تكوني حاملا فانت طالق) أي فيخبر عليه الطلاق للشك في اليمين هل لزم أم لا وهذا اذا كان قد مسها في ذلك الطهر وأزل ولو مع العزل كانت الصيغة صيغة برأ وحنت كما مثلنا فان كان في طهر لم يمس فيه أصلا أو مس فيه ولم ينزل فانها تحمل على البراءة من الحمل كما أشار له المصنف بقوله وجعلت على البراءة الخ (قوله أو مسها فيه ولم ينزل) أي أصلا لان أنزل ولو مع العزل فلا تحمل على البراءة فحصلت المغايرة بينه وبين ما اختاره النسخ فانه اختار الحمل على البراءة من الحمل فيما اذا أنزل مع العزل (قوله فلا حنث في ان كنت الخ) أي لا يحنث في صيغة البرء ويحنث في صيغة الحنث وقوله كما اذا لم ينزل أي كما أنه لا يحنث اذا لم ينزل أصلا سواء مسها في طهر أو لم يمسها أصلا (قوله بان الما قد سبق) أي وحينئذ قال الشك في لزوم اليمين وعدم لزومها حاصل مع العزل فلو لم يخبر الطلاق وأبقى حتى يظهر الحال لزم البقاء على فرج مشكوك في اباحتها (قوله أو لم يمكن اطلاقا عليه) أي لا في الحال ولا في المآل بخلاف ما تقدم فانه لا يعلم حالا فقط (قوله فيخبر فيهما) لان المشيئة لا تنفع في غير اليمين بالله كما مر للمصنف في باب اليمين في قوله ولم يفد في غير الله كالاقتناء بان شاء الله الخ وقد تبع المصنف ابن يونس في تمثيل ما لا يمكن الاطلاع عليه حالا ولا مالا بان شاء الله واعترضه ابن رشد بان التمثيل بهذا المالا يمكن الاطلاع عليه انما يظهر على كلام القدرية من أن بعض الامور على خلاف مشيئته تعالى فيصطلح ان اليمين لازمة وانها غير لازمة أما ان قلنا كل ما في الكون بمشيئته فالصواب ان هذا من التعليق على أمر محقق ان أراد ان شاء الله طلاقك في الحال لانه بمجرد نطقه بالطلاق علم انه شاءه وان أراد ان شاءه في المستقبل فهو لاغ لان الشرع حكم بالطلاق فلا يعلق بمستقبل وأجاب بعضهم بان جعل ذلك مثالا لما لا يمكن الاطلاع عليه منطوقه في المشيئة في ذاتها فلا ينافي انها تعلم بتحقيق المشيئة فتأمل (قوله لان المشيئة لا اطلاع لها عليها) أي لانه لا يمكن الاطلاع على ذات الله في الدنيا أصلا حتى تعلم مشيئته وحينئذ فيحتمل لزوم اليمين وعدم لزومها فاليمين مشكوك في لزومها وعدمها فالبقاء معها بقاء على فرج مشكوك فيه وكذا يقال في مشيئة الملائكة والجن (قوله على معلق عليه) متعلق بصرف لتضمنه معنى سلط (قوله وحصل المعلق عليه) أي وأما اذا لم يحصل المعلق عليه فلا حنث (قوله ان وجد الدخول) أي انه يجوز عليه بمجرد

عليه اقربنة وظهر ما غلب على ظنه (أو فلان من أهل الجنة) أو أهل النار فيخبر عليه ما لم يقطع بذلك كالهجرة الكرام وعبد الله بن سلام وكابي جهل وفرعون ولا عبرة بقول من قال بإيمانه (أو) قال لامرأة غير ظاهرة الحمل (ان كنت حاملا أو) ان (لم تكوني) حاملا فانت طالق (وجعلت) المرأة (على البراءة منه) أي من الحمل اذا كان حال عيئته في طهر لم يمس فيه (أو) مسها فيه ولم ينزل وفائدة الحمل على البراءة عدم الحنث في صيغة البرأى ان كنت حاملا والحنث في صيغته أي ان لم تكوني حاملا (واختاره) أي اختار النسخي الحمل على البراءة في طهر مس فيه (مع العزل) وهو الانزال خارج الفرج فلا حنث في ان كنت ويحنث في ان لم تكوني كما اذا لم ينزل ورددان الماء قد سبق فلا يقاس على عدم الانزال (أو) علق بما (لم يمكن اطلاقا عليه) كقوله أنت طالق (ان شاء الله) أو الا أن يشاء الله فيخبر فيهما لان المشيئة لا اطلاع لها عليها (أو) ان شاءت

(الملائكة أو الجن أو صرف المشيئة) أي مشيئة الله أو الملائكة أو الجن قال للعهد الذكري (على معلق عليه) وحصل الدخول المعلق عليه كقوله أنت طالق ادخلت الدار ان شاء الله وصرف المشيئة لا دخول أي ان دخلت بمشيئة الله فيخبر عليه ان وجد الدخول



عند ابن القاسم وأما ان صرفها للعلق وهو الطلاق أو إلهما أو لم تكن له نية فيلزم اتفاقا فالمصنف نص على المنوهم (بخلاف) أنت طالق ان دخلت الدار مثلا (الآن بيدولي) أو الا ان أرى خيرامنه أو الا ان يغير الله ما في خاطري ونوى صرفه (في المعلق عليه) كالدخل (فقط) فلا يجوز بل لا يلزمه شيء لان المعنى ان دخلت الدار ويد الى جعله سببا للطلاق فانت طالق واذا لم يبدل ذلك فلا في الحقيقة هو معلق على التصميم والتصميم لم يوجد حال التعليق فلم يلزمه شيء وأما لو صرفه للطلاق أو لم ينو شيئا فيجوز عليه لانه بعد ندم ما ورعها للواقع (أو) علقه على مستقبل لا يدري أو يوجد أو بعدم (كان لم تظطر السماء غدا) فانت طالق فيجوز عليه في الحال ولا ينتظر وجوده (الا ان يم الزمن) كانت طالق ان لم تظطر السماء ولم يقيد بزمن ادلا بان تظطره ومعلق على عدم (٣٤٩) واجب عادي في المستقبل فلا يلزمه شيء

ومثل ما اذا عم الزمن اذا قيد بزمن بعيد كخمس سنين ولم يقيد بمكان (أو بخلاف) بصيغة الحنث بدليل ما بعده (لعادة) كما اذا رأى صحابة والعادة في مثلها أن تظطر فقال لزوجته ان لم تظطر السماء فانت طالق (فينتظر) هل تظطر فلا يحنث أولا فيحنت لانه حلف على غالب ظنه واعترض على المصنف بان ما ذكره خلاف النقل وحاصل النقل أنه يطلق عليه جزما وانما الخلاف فيما اذا غفل عنه حتى حصل ما حلف عليه فهل يطلق عليه وهو الحق بل الطلاق عليه وقع بمجرد حلفه كما هو قاعدة هذا الباب أولا يطلق عليه وهو قول عباس وقيل ان كان حلفه أولا أمر نوسه مما يجوز له شرعا لم يطلق عليه وان كان مستندا للكهانة

الدخول ولا يتوقف على حكم (قوله عند ابن القاسم) أي خلافا للشبه وابن الماحشون حيث قال اذا صرف المشيئة للعلق عليه فلا طلاق ولو فعلت المعلق عليه كالدخل (قوله فيلزم اتفاقا) الحاصل انه اذا صرف المشيئة للعلق كالطلاق أو للعلق والمعلق عليه معا أو لم يكن له نية فانه يلزم الطلاق اتفاقا حينما حصل المعلق عليه وأما اذا صرفها للعلق عليه بخلاف فقال ابن القاسم بوقوع الطلاق اذا حصل المعلق عليه وقال أشهب وابن الماحشون لا يقع طلاق ولو حصل المعلق عليه ووجه ما لابن القاسم أن الشرط معلق بحقق فان كل شيء بمشيئة الله تعالى والاستثناء لاغ وتناقض وتعقيب بالرافع فانه معلوم انه لا تدخل الا اذا شاء الله الدخول فكان كالاستثناء المستغرق اذ لم يبق بعد المستثنى حالة أخرى (قوله ونوى صرفه في المعلق عليه) أي وان المعنى أنت طالق ان دخلت الدار الآن بيدولي ويظهر لي عدم جعله أي الدخول سببا في الطلاق (قوله بل لا يلزمه شيء) أي ولو دخلت الدار وقوله فلا يجوز أي في الحال فصيح الاضراب وظاهره انه لا يلزمه شيء اذا دخلت الدار ولو بدله جعل الدخول سببا في الطلاق فلا عبرة بإرادته وهو ما اختاره عم والذي قاله غيره انه ينظر لما يبدوله فان بدله جعل الدخول غير سبب فلا يقع عليه الطلاق اذا دخلت وان بدله جعله سببا وقع الطلاق ان دخلت واستصوبه بعض المحققين (قوله في الحقيقة) أي لان كل سبب موكول الى ارادة المكلف لا يكون سببا الا بتصميمه وجعله سببا (قوله كان لم تظطر السماء الخ) تظطر بضم التاء من أمطر الرباعي أفصح (قوله فيجوز عليه في الحال) أي للسك في اليقين هل لزمت أم لا فيكون البقاء معه باقيا على فرج مشكوك فيه لكن تخيرا لطلاق عليه هنا يحكم ماكم كما يفرضه ما في ابن غازي عن ابن القاسم (قوله ولا ينتظر وجوده) أي وجود المطر في غدا فان أمطرت بعد كلامه لم ترد اليه زوجته بعد التحيز (قوله على عدم واجب) أي وهو المطر في المستقبل فانه واجب عادي فلا يتخلف وقد علق ذلك الخالف الطلاق على انتفاءه فلا يقع ذلك الطلاق لعدم حصول المعلق عليه (قوله خلاف النقل الخ) الذي في بن أن ما مشي عليه المؤلف هنا هو ما في التوضيح عن التنبيهات والذي لا ينشئ في المقدمات يقتضي أنه يجوز عليه حالا ولا ينتظر فان غفل عنه حتى جاء ما حلف عليه فقبل عليه وقبل لا وقبل ان كان حلفه أولا لأمر نوسه مما لا يجوز له شرعا كالسحاب لم يطلق عليه والاطلاق عليه اذا علمت هذا تعلم ان ما قاله المصنف منقول غاية الامر انه خلاف المعتمد وحينئذ فلا يصح الاعتراض عليه بان ما قاله خلاف النقل (قوله انه يطلق عليه جزما) أي أنه يجوز عليه الطلاق في الحال اتفاقا وقد علمت ما فيه (قوله وهل ينتظر الخ) حاصله انه اذا علق الطلاق على مستقبل لا يدري أو يوجد أو لا فانه يجوز عليه الطلاق ان كانت الصيغة صيغة حنث كان لم تظطر السماء غدا فان كانت الصيغة صيغة بر أو أجل بأجل قريب فقولان (قوله بأجل قريب نحو أنت طالق الخ) الذي في نقل التوضيح تمثيل القريب بغيره والذي في نقل اللمحى بشهر فلذا مثل الشارح بكل منهما (قوله وأما العادة) أي وأما اذا حلف لعادة والحال انه قيد بزمن قريب كما لو قال لزوجته في شهر بؤنة أو في شهر بشنس ان أمطرت السماء غدا أو في هذا الشهر فانت طالق (قوله من حيز البعيد) أي وحينئذ فيجوز عليه فيها (قوله كان لم أذن أو ان لم أشرب الخمر) أي أو ان لم أقتل فلانا أو ان

أو مجرد تخمين طلق عليه (وهل ينتظر في) صيغة (البر) المؤجل بأجل قريب نحو أنت طالق ان أمطرت السماء بعد شهر (وعليه الاكثر) من الاشياخ (أو ينجز) بمجرد حلفه (كالحنث) المتقدم في قوله كان لم تظطر السماء غدا (تاويلان) محلها ما اذا حلف للعادة وقيد بزمن قريب كشهر فدون وأما العادة فينتظر قطعا أو قيد بزمن بعيد كخمس سنين فيجوز عليه قطعا لانه واجب عادي ادلا بد من مطر عادة في هذا الاجل واستظهر وان السنة من حيز البعيد ادلا بتخلو السنة من مطر عادة (أو) علقه (بمحرم) أي نفي فعل محرم (كان لم أذن) أو لم أشرب الخمر هي طالق فيجوز عليه حالا ولا يمكن من فعل الحرام لكن يجوز عليه في هذه الحالكه أو جماعة المسلمين



ولا يقع عليه طلاق قبل الحكم بدليل قوله (الأن يتحقق) منه فعل المحرم (قبل التحيز) فتخل عينه ولا يطلق عليه (أو) علقه (بما) أي على شيء (لا يعلم حاله) (لا) (ما لا) فينجز عليه الطلاق بمجرد عينه (ودين) أي وكل إلى دينه وقبل قوله (أن أمكن) إلا اطلاع عليه (حالا) عادة بحيث لا تحيله العادة (وادعاء) كلفه نه رأى الهلال والسماء مطبقة بالغيم ومن فروع قوله دين الخ ما أشار به بقوله (فلو حلف اثنان على النقيض) أي حلف كل منهما على نقيض (٣٥٠) ما حلف عليه الآخر (كان هذا غرابا) فامرأته طالق (أو ان لم يكن)

غرابا فامرأته طالق وحلف الثاني على نقيضه (فان لم يدع) أحدهما الصادق بالاثنتين (يقينا) أي جزما بأن شك أو ظن (طلقت) امرأة من لم يدع اليقين سواء كان كلاهما أو أحدهما وفي بعض النسخ فان لم يدعيا يقينا طلقا بالتثنية ومفهومه أن من ادعى المحرم الصادق بهما أو باحدهما لا يتعلق زوجته ودين وهو كذلك ما لم يكتشف الغيب بخلاف ما جزم به فيحتمل ولما أنهى الكلام على ما ينجز فيه الطلاق شرعا في بيان ما لا ينجز فيه أعم مما لاثنى فيه حالا وما لا أو حالا لا ما لا فقال (ولا يحتمل ان علقه) أي الطلاق (بمستقبل ممتنع) عقلا أو عادة أو شرعا في صبغة بر مثال الاول أنت طالق ان جمعت بين الضدين ومثال الثاني أشار به بقوله (كان لمست السماء) فانت طالق

لم أضربه أو ان لم آخذ ماله (قوله ولا يقع عليه طلاق قبل الحكم) فان أفتاهمفت بوقوع الطلاق من غير حكم فاعتدت زوجته وتزوجت ثم فعل المحلوف عليه المحرم فان زوجته تزد إليه فعصمة الاول لم ترتفع وهذا لا يمنع من كون وطء الثاني وطء شبهة يدرا الحد ويلحق به الولد (قوله لكن ينجز عليه في هذه الحالك) أي وكذلك فيما اذا علق الطلاق على محتمل واجب شرعا كان صليت في شهر كذا فانت طالق وكذا في مسألة ان لم تظتر السماء غدا فانت طالق فلا يقع الطلاق فيساقبل الحكم فاذا أمطرت قبل الحكم عليه بالطلاق أو مضى الاجل ولم يصل فيه قبل الحكم عليه بالطلاق لم يلزمه شيء تأمل (قوله أو علقه بما لا يعلم حالا ولا ما لا) هذا تكرار مع قوله أو ما لا يمكن اطلاعا عليه وأعاد لاجل أن يرتب عليه ما بعده فله الشارح هرام (قوله فينجز عليه الطلاق) أي للشك في لزوم اليقين له حين الحلف وعدم لزومها له فالبقاء مع تلك اليقين بقاء على مرجح مشكوك فيه (قوله ودين) أي ويحلف في القضاء دون الفتوى كما في التوضيح والموان اه بن (قوله كلفه نه رأى الهلال) أي ليلة الثلاثين (قوله كان هذا غرابا الخ) أي ويكن قال لرجل امرأته طالق لقد قلت لك كذا فقل له لا آخر امرأته طالق ما قلت لك كذا وكلفه ان فلا نأعرف ان لي حقا في كذا خلف الآخر انه لا يعرف ان له حقا في كذا وكلفه عبده سران كان دخل المسجد في هذا اليوم خلف الآخر عبده سران لم يكن دخله في هذا اليوم لان كلاهما مخاطب بيقينه لا بيقين غيره ومفهوم قوله حلف اثنان الخ انه لو حلف واحد على النقيضين من امرأته بان حلف بطلاق فلانة على الاثبات والاخرى على النفي فان النفس عليه الحال وتعذر التحقق طلقا وان بانه شيء عمل عليه (قوله على ما ينجز فيه الطلاق) أي على الحالة التي ينجز الخ (قوله ولا يحتمل) أي لا حالا ولا ما لا لان ما ذكره من القسم الاول في كلام الشارح (قوله ان علقه الخ) أي فان وقع المحلوف عليه كالممتنع شرعا فانه يحتمل (قوله ان جمعت بين الضدين) أي فقد علق الطلاق على الجمع بين الضدين في المستقبل وهو محال عقلا (قوله كان لمست السماء) أي أو ان حلت الجبل فانت طالق أي فقد علق الطلاق على لمس السماء في المستقبل أو حل الجبل وهو ممنوع عادة (قوله أو ان شاهد الخ) هذا قول ابن القاسم في المدونة وقال ابن القاسم في النوادر ينجز عليه الطلاق لهزله وبه قال سحنون ودكرهما عبد الوهاب روايتين وذكر أن لزوم الطلاق أصبح اه بن (قوله لانه علق الطلاق على شرط ممتنع وحوده) أي ويلزم من عدم الشرط عدم المشروط (قوله ان زنت الخ) أي فقد علق الطلاق على الزنا في المستقبل وهو ممتنع شرعا (قوله بخلاف صبغة الحنث) أي ان لم أجمع بين وجوبه وعدمه أو بين الضدين أنت طالق أو ان لم أمس السماء فانت طالق أو ان لم أزن فانت طالق فينجز عليه الطلاق وقوله بخلاف الخ هذا محتمل في صبغة بر لا حاجة لتقييد المصنف بصبغة البر لان نحو ان لم أزن في صبغة الحنث الذي لم يلق فيه على واجب لا على ممتنع (قوله على ما لم تعلم مشيئة الخ) أي على مشيئة شخص لم تعلم مشيئة ذلك الشخص الذي علق الطلاق على مشيئته (قوله فانت الخ) فرض الشارح الكلام فيما اذا كان المعلق على مشيئته جيا وقت التعليق ثم مات ومثل ذلك ما لو كان ميتا وقت التعليق والحال أن الخائف لم يعلم بموته باتفاق فهما فان كان عالما بموته وقته فكذلك لا شيء عليه على ظاهر المدونة بخلاف القمى حيث قال ينجز عليه الطلاق (قوله بخلاف الخ) اه ذاجواب عما يقال قد تقدم ان المعلق على مشيئة الله والجن والملائكة ينجز عليه الطلاق مع انه لم يعلم مشيئته من ذكر وهذا يعارض ما ذكره المصنف هنا وحاصل الجواب أن مراد المصنف هنا بقوله أو لم

(أو ان شاهد الخ) فانت طالق وكذا ان قدم فانت طالق في المثالين لانه علق الطلاق على شرط ممتنع وجوده ومثال تعلم الثالث ان زنت أنت طلق بخلاف صبغة الحنث في الجميع (أو) علقه على ما لم تعلم مشيئة المعلق عشيئته حيث كان شأنه ان تعلم مشيئته وهو لا أدى كضال ان شاء زيد فانت زيد ولم تعلم مشيئته وهو صادق بما ادالم يشأ أو شاء شيأ لم تعلم حقيقة فلا حنث بخلاف مشيئة الله والملائكة والجن فان شاء من ذكر لم تعلم مشيئته عادة



(أو) علقه بمستقبل (لا يشبه البلوغ) أي بلوغهما معا (إليه) بأن لا يبلغه عمر (٣٥١) واحد منهما أو يبلغه عمر أحدهما فقط

والمعتبر العمر الشرعي  
الآتى بيانه في الفقه  
(أو) قال لها (طلقتك  
وأنا صبي) أو مجنون فلا  
شيء عليه حيث كانت في  
في عصمته وهو صبي أو  
أومجنون وعلم تقدم  
جنونه وأتى بلفظ ما ذكر  
نسقا والاحتث (أو)  
قال أنت طالق (إذا  
مت) أنا (أو متي) أنت  
(أو ان) مت أو متي فلا  
شيء عليه إذا طلق بعد  
تحقق الموت بخلاف  
يوم موتى كما تقدم لأن يوم  
الموت يصدق بأوله قبل  
حصول الموت (الآن  
يريد) بأن (نفيه) أي  
نفي الموت أما مطلقا أو  
من مرض خاص فانه  
يحتث لانه بمنزلة قوله  
أنت طالق لأموت أولا  
تومتين (أو) قال لزوجته  
الخالية من الحمل تحقفا  
(ان ولدت جارية) أو  
غلاما فانت طالق فلا  
شيء عليه بان كانت  
صغيرة أو أيسة أو  
ممكنة الحمل وقاله في طهر  
لم يمس فيه أو مس ولم  
ينزل ولو حذف جارية  
كان أخصروا شمل (أو)  
قال لها (إذا جلت)  
فانت طالق فلا شيء  
عليه لتحقق عدم جليها  
(الآن بطأها) وينزل  
وهي ممكنة الحمل (مرة)

تعلم مشيئة المعلق على مشيئته أي والحال أنه من جنس من تعلم مشيئته وهو الآدمي وهذا بخلاف المعلق على  
مشيئة الله والملائكة والجن فانه معلق على مشيئة من شأنه أن لا تعلم مشيئته فلا معارضة والحاصل أنه  
فرق بين التعليق على مشيئة من لا تعلم مشيئته والحال ان شأنه ان تعلم مشيئته وبين المعلق على مشيئة من  
لا تعلم مشيئته والحال ان شأنه أن لا تعلم مشيئته ففي الاول لاشئ عليه وفي الثاني ينجز الطلاق عليه (قوله أو  
علقه بمستقبل لا يشبه الخ) تقدم انه اذا علق طلاقها على أجل يبلغه عمرهما معا في الغالب فانه ينجز عليه  
وأشار هنا الى انه اذا علق طلاقها على أجل لا يبلغه عمرهما أو أحدهما غالباً فانه لاشئ عليه لا حالا ولا ما لا  
وظاهره ولو انخرمت العادة وطأها إليه بخلاف ما اذا علقه على حيض بغسله وطرقها الدم وقال النساء انه  
حيض فانها تطلق عليه والفرق ان النساء محل الحيض في الجملة فاعتبروا ما تجاوزة العمر الغالب فتأدرا لا حكم  
له (قوله حيث كانت في عصمته وهو صبي أو مجنون وعلم تقدم جنونه الخ) هذا الشرط وهو قوله وعلم الخ معلوم  
مما قبله والقيدي المجنون ذكره في المدونة وأما القيد في الصبي فقد ذكره أبو الحسن قال ابن ناجي وأطلق  
الاكثر اه بن وزاد بعضهم في المجنون أن يكون مستندا في قوله لاخبار بخبر لا لعلمه والالزमे الطلاق (قوله  
والاحتث) أي لانه بعد قوله وأنا صبي أو مجنون ندما منه على وقوع الطلاق (قوله أو ان مت أو متي) أي  
أومتى مت أو متي (قوله بخلاف يوم موتى) أي فانه ينجز عليه لشبهه بنكاح المتعة وأولى قبل موتى بيوم أو  
شهر (قوله الآن يريد بان) أي أو باذا كارجع اليه مالك تغلبا لشرطية على الظرفية والظاهر أن مثلها  
متى اه بن وعدوى (قوله الآن يريد نفيه) أي عنادا (قوله أنت طالق لا أموت) أي وهذه صيغة  
برفي معنى أنت طالق ان مت أي مطلقا أو من هذا المرض فهو في الاول علق الطلاق على أمر محقق لان الموت  
واجب عادي وفي الثاني علقه على أمر غير معلوم حالا (قوله بأن كانت الخ) مرتب بقوله الخالية من الحمل  
تحقيقا أي بسبب كونها الخ (قوله أو قال لها) أي لزوجته الخالية من الحمل تحقفا ان جلت الخ (قوله  
الآن بطأها الخ) أي ويقول لها ما ذكر بعد الوطء أو يطأها قبل قوله ما ذكر والحال انه لم يستبرئها فقول  
المصنف وان قبل عيانه ان للبالغة أي هذا اذا كان الوطء بعد عيانه بل ولو كان قبله والحال انه لم يستبرئها  
وقوله وان قبل عيانه كذا نقله عباس عن ابن القاسم وروايته كافي التوضيح (قوله فينجز عليه) أي وليس  
له وطؤها خلافا لابن الماجشون حيث قال اذا قال لها ان جلت فانت طالق كان له وطؤها في كل طهر مرة  
الى أن تحمل أو تحيض قياسا على ما اذا قال لأمته ان جلت فانت حرة فان له وطأها في كل طهر مرة ويمسك  
الى أن تحمل أو تحيض وفرق ابن يونس بين منع النكاح لأجل وجواز العتق له وقد استفيد من تقييد الشارح  
لقول المصنف نف أو ان ولدت أو ان جلت بما اذا كانت خالية من الحمل تحقفا فان وطئ فينجز عليه وحمل قوله  
سابقا ان كان في بطنك غلام أو ان لم يكن أو ان كنت حاملا أو ان لم تكوني على ما اذا مس ما في طهر وأزول وأما  
اذا قال لها ذلك وهي في طهر لم يمسها فيه أو مسها فيه ولم ينزل فلا تحت عليه ان كانت عيانه على بر مساواة  
ما هنا وهو ان ولدت أو جلت لما صرف في قوله ان كان في بطنك غلام أو ان لم يكن أو ان كنت حاملا أو ان  
لم تكوني فحكم الاربع واحد وهذه طريقة النخعي وخالفه عباس في صورته ان ولدت فقط والحاصل أن  
عباسا وافق النخعي في ان كان في بطنك غلام أو ان لم يكن أو ان كنت حاملا أو ان لم تكوني أو ان جلت فان  
كانت محقة البراءة لاشئ عليه وان كانت محقة الحمل أو مشكوكته بان قال لها ذلك في طهر مسها فيه  
وأزول فانه ينجز عليه وأما ان ولدت جارية فان كانت برأته محقة فيتفقان في عدم التخييل لكن عند  
النخعي ينتظر الى الوطء فان وطئ فينجز عليه وعند عباس اذا وطئ لا ينجز عليه بل ينتظر للولادة فان كانت  
محقة الحمل أو مشكوكا في جليها فهو محل الخلاف بينهما فعند النخعي ينجز عليه وعند عباس لا ينجز عليه بل  
ينتظر للولادة والمشهور ما قاله النخعي كافي ح انظر بن (قوله لحصول الشك في العصمة) لانه ان كان البين  
قبل الوطء يحتمل الحمل من ذلك الوطء المتأخر ويحتمل عدمه وان كان الوطء متقدما وحلف قبل أن يستبرئها  
يحتمل انها حامل قبل البين فيكون قد علق الطلاق على أمر حاصل ويحتمل أنها غير حامل اه شيخنا

وأولى أكثر (وان) كان الوطء (قبل عيانه) ولم يستبرئها فينجز عليه لحصول الشك في العصمة



والاستثناء راجع للمستثنين (كان) قال لها ان (جئت ووضعك) فانت طالق فلا شيء عليه الا ان يظاها مرة وان قبل عينه ولم يستبرأ والا  
نجز عليه كالمكانت ظاهرة الحمل نظر الغاية الثانية واما ان قال لظاهرة الحمل ان جئت فلا يحنث لان المعنى ان حدث بك حمل غير هذا (أو)  
علقه على امر (فاحتمل غير غالب) وقوعه وهو صادق بما اذا استوى وجوده وعدمه وبما اذا كان الغالب عدمه كان دخلت الدار أو كملت  
زيدا فلا ينجز عليه فهذا مضمون قوله السابق أو محتمل غالب ثم تارة يثبت وتارة ينفي وأشار الاول بقوله (وانتظر) بالحنث وقوع المعلق عليه  
ولا يمنع منها (ان أثبت) بان كانت عينه على بر (كقوله أنت طالق) (يوم قدوم زيد) يعني علق طلاقها على قدوم زيد والزمن تبع له فيحنث  
بالقدوم ولو لولا فلا قصد التعليق على الزمن أولانية له نجز عليه بمجرد عينه لانه من الغالب الوقوع أو المحقق فلو حذف المصنف لفظ يوم  
لكان أصوب (وتبين الوقوع) أي وقوع (٣٥٣) الطلاق (أوله) أي أول اليوم (ان قدم في نصفه) أي في أثنائه وثمره ذلك العدة وعليه لو

كانت عند الفجر طاهرا  
وحاضت وقت القدوم  
لم يكن مطلقا في الحيض  
وتحسب هذا الطهر من  
عدتها لوقوع الطلاق  
في الطهر ولا عدة عليها  
ان ولدت أوله وثمرته  
أيضا التوارث ثم التحقيق  
ان الحنف في هذا بنفس  
القدوم من غير مراعاة  
قوله وتبين الخ كالمقال  
أنت طالق ان قدم زيد  
وذكر الزمن لغو كما  
عرفت ومن هذا القليل  
أنت طالق ان شاء زيد  
فينتظر مشيئة فان شاء  
الطلاق وقع والا فلا (و)  
قول الخائف (الا ان  
يشاء زيد مثل) قوله (ان  
شاء) أي هذا اللفظ  
مثل هذا اللفظ في كونه  
ان شاء وقع والا فلا نقوله  
الا ان يشاء زيد مبتدأ  
وقوله مثل الخ خبره

وفيه أنه اذا كان الوطء متقدما وحلف قبل أن يستبرأ لم يعلق الطلاق على حل يحصل في المستقبل كما  
نقتضيه اذا بل على حل حاصل الا أن يريد بقوله اذا جئت ان كنت حاملا تأمل (قوله والاستثناء راجع  
للمستثنين) أي كما قال جدعج وتبعه الشيخ سالم السهري والمراد بالمستثنين ان ولدت أو ان جئت فانت طالق  
(قوله الا أن يظاها مرة) أي وينزل والحال انها ممكنة الحمل (قوله كالمكانت ظاهرة الحمل) أي فاذا قال لها  
ان جئت ووضعك فانت طالق فانه ينجز عليه الطلاق نظر الغاية الثانية وهي قوله ووضعك فانه بالنظر لها  
قد علق الطلاق على امر مستقبل غالب (قوله ثم تارة يثبت) أي يأتي بصيغة الانبيات وهي صيغة البر (قوله  
وتارة ينفي) أي يأتي بصيغة النفي وهي صيغة الحنث (قوله كيوم قدوم زيد) أي فاذا قال لها ذلك فانه  
ينتظر قدومه ولا يمنع منه مدة الانتظار (قوله أولانية له نجز الخ) فيه تطريل ظاهر كلام النوادر وابن عرفة  
أنه اذا كان لا قصده فانه ينتظر وانه لا ينجز عليه الا اذا قصد التعليق على نفس الزمن ولا فرق بين يوم واذا انظر  
ح ٨ بن (قوله وتبين الوقوع الخ) حاصله انه اذا قدم زيد لولا فانه يحنث بالقدوم ولا يتبين وقوع الطلاق أول  
اليوم وان قدم نهارا فانه يتبين وقوع الطلاق من أول ذلك اليوم وعليه فلو كانت عند طلوع الفجر طاهرا  
وحاضت وقت مجيئه لم يكن مطلقا في الحيض وعليه فتحسب هذا الطهر من عدتها اذ لم يقع في اثنائه اليوم  
المقتضى للإلغاء (قوله التوارث) فاذا ماتت أول النهار عند طلوع الشمس وقدم في أثنائه فلا يرثها لانه يتبين  
انها ماتت وهي مطلقة (قوله في هذا) أي في هذا المثال وهوانت طالق يوم قدوم زيد وقوله بنفس القدوم  
أي حيا وأما لو قدم به ميتا فلا شيء على الخائف لانه لم يصدق عليه أنه قدم وانما يصدق عليه أنه قدم به (قوله  
ومن هذا القليل) أي قول المصنف وانتظر ان أثبت الخ (قوله من باب تعقيب الراجع) أي من تعقيب  
الطلاق الذي قد وقع بالراجع له (قوله في المعلق عليه) أي اذا صرفه في المعلق عليه (قوله فقط) أي لا ان صرفه  
للمعلق وهو الطلاق أولهما أولانية فلا ينفعه ذلك ويقع عليه الطلاق (قوله توقف على وقوع المعلق عليه)  
أي وهو قدوم زيد وشفاء المريض ومشيئة زيد ذلك (قوله ولو قال ان دخلت الدار) أي ولو قال على نذرا ونذر  
كذا أو عتق عبدا أو عبدى ان دخلت الدار الخ (قوله ورد الاستثناء للمعلق عليه فقط) أي وأما ان رده للمعلق  
أولهما معا أولانية له فيلزمه ما حلف به من نذرا أو عتق (قوله ولم يؤجل) أي وأما لو كان مؤجلا فلا يمنع منها  
لانه على بر الاجل الذي أجل به (قوله يعني انه حلف على فعل نفسه) أي أعم من أن يكون دخول دارا أو قدوما  
من سفر أو كلا أو غير ذلك (قوله فانه لا ينجز عليه) أي اذا كان الفعل الذي حلف على نفيه غير محرم ولا ينجز  
عليه كما مر في قوله أو يحرم كان لم أزن أو ان لم يزن زيد كذا قيل ولا حاجة لذلك لان الموضوع أن المحلوف عليه

(بخلاف) أنت طالق (الا ان يبدولي) فانه ليس مثله بل ينجز عليه وكذا ان بدلي أو ظهري أو الا ان أشاء أو شئت أنا  
لانه من باب تعقيب الراجع وأما أنت طالق ان كلمت زيدا الا ان يبدولي في المعلق عليه فقط فينفعه كما مر (كالنذر والعتق) تشبيهه في  
جميع ما مر فاذا قال على نذرا ونذر كذا أو عتق عبدا أو عبدى فلان ان قدم زيد وان شئني الله مريض أو ان شاء زيد أو الا ان يشاء زيد توقف  
على وقوع المعلق عليه بخلاف الا ان يبدولي فينجز ولو قال ان دخلت الدار الا ان يبدولي ورد الاستثناء للمعلق عليه فقط فلا شيء عليه ثم  
أشار الى قسم قوله ان أثبت بقوله (وان نفي) بأن أتى بصيغة حنث ولو معنى نحو علق الطلاق ليكلمن زيد اذ فانه في قوة قوله ان لم يكلمه فهي  
طالق (ولم يؤجل) بأجل معين (كان لم أقدم) الاولى كان لم أفعل يعني أنه حلف على فعل نفسه نحو ان لم أدخل الدار أو ان لم أقدم من سفر  
فانت طالق فانه لا ينجز عليه بل ينتظر



و (منع منها) فلا يجوز الاستمتاع بها حتى يحصل ما حلف عليه فان رفعته ضرب به أجل الا بلاء من يوم الرفع والحكم كما يأتي (الا) أن يكون بزه في وطئها نحو (ان لم أحبلها أو) ان (لم أطأها) فهي طالق فلا يمنع منها الا بزه في وطئها ومحل في ان لم أحبلها حيث يتوقع حبلها فان أيس منه ولو من جهة نجر عليه الطلاق (وهل يمنع) من نفي ولم يؤجل (٣٥٣) من وطئها (مطلقا) سواء كان للفعل

المعلق عليه وقت معين لا يتمكن من فعله قبله عادة أم لا وهو قول ابن القاسم أو محل المنع منها ان لم يكن له وقت معين فان كان له وقت معين يقع فيه ولا يمكن عادة فعله قبله فلا يمنع منها الا اذا جاء وقتسه لانه كالمؤجل بأجل معلوم كما أشاره بقوله (أو) يمنع (الا في كان لم أحج) فانت طالق وأطلق في عينه ولم يقل (في هذا العام) ولو حذف قوله في هذا العام لكان أصوب لانه يؤهم خلاف المراد (وليس) الوقت الذي حلف فيه (وقت سفر) لكالحج لعدم تمكنه عادة من السفر (تأويلان) رجع بعضهم الاول واستظهر ابن عبد السلام الثاني قائلا لان الأيمان انما يحمل على المقاصد ولا يقصد أحد الحج في غير وقته المعتاد فان قد بقوله في هذا العام فأنفقوا على أنه لا يمنع منها الا اذا جاء وقت الخروج له فيمنع فان خرج والا وقع عليه الطلاق ولذا جعله اقوله في هذا العام متعلقا بنفي محذوف وهو ساقط في

محتمل غير غالب وحينئذ لا يحتاج للتقييد بما ذكر (قوله منع منها) أي وينتظر حذف من قوله ان أثبت لم يمنع منها ومن هنا قوله وينتظر فهو شبه احتياك وقوله منع منها بن عرفة فان تعدى ووطئها لم يلزمه استبراء لان المنع ليس لخلل في موجب الوطء وقول المدونة في كتاب الاستبراء كل وطء فاسد لا يطاق فيه حتى يستبرأ برب فاسد السبب حليته ألا ترى وطء المحرمة والمعنكة والصائفة (قوله فان رفعته) أي فان تضررت من ترك الوطء ورفعتة للقاضي ضرب بالخ (قوله من يوم الرفع والحكم) أي لا من يوم الحلف لان عينه ليست صريحة في ترك الوطء (قوله ان لم أحبلها الخ) استثناء من قوله منع منها أي يمنع منها في كل لفظ فيه نفي ولم يؤجل الا في هذا اللفظ فانه لا يمنع منها ويستبرأ عليها لان بزه في وطئها فان امتنع من الوطء كان لها أن ترفع أمرها للقاضي يضرب لها أجل الا بلاء عند مالك والبيه لا عند ابن القاسم وهو الاقرب وعليه اذا تضررت بترك الوطء طلق عليه بدون ضرب بأجل (قوله ومحل) أي محل انتظاره وعدم منعه منها (قوله وهو قول ابن القاسم) أي في كتاب الا بلاء من المدونة (قوله أو محل المنع منها الخ) هذا القول في المدونة أيضا لكن لغير ابن القاسم والحاصل ان المسئلة ذات قولين أحدهما لابن القاسم وهو مطلق والثاني قول غيره مفصل وكل من القولين في المدونة ثم ان شراهما اختلفوا فقال بعضهم ان بينهما خلافا والاول أرجح وقال بعضهم بينهما وفاق فالقول المفصل تقييد للمطلق واستظهره ابن عبد السلام (قوله لانه يؤهم خلاف المراد) لانه يقتضي جريان التأويلين فيما اذا عين العام مع أنه اذا عينه لا خلاف في أنه لا يمنع منها الا اذا جاء وقت خروجه فيمنع منها حتى يخرج وان لم يخرج له وقع عليه الطلاق (قوله واستظهر ابن عبد السلام الثاني) فيه أن ابن عبد السلام انما استظهر كون القولين بينهما وفاق وليس عنده خلاف بينهما حتى يقال انه استظهر الثاني وواعلم أن هذا الخلاف كما يجري فيما اذا كان للمعلق عليه وقت معين لا يتمكن من فعله قبله عادة يجري فيما اذا حلف على فعل شيء أو الخروج لبلد وكان لا يمكنه ذلك بأن قال على الطلاق لأسافرن لمصر مثلا ولم يمكنه السفر لفساد طريق أو غلو كراه أو قال عليه الطلاق ليشكيز زيد المعاكم ولم يوجد حاكم يشككي اليه فجرى الخلاف في ذلك وقد علمت أن المعتمد أنه لا يمنع من الزوجة الا اذا تمكن من الفعل بأن تمكن من السفر أو جاء الحاكم (قوله اذ لا دليل على المحذوف) محمل بعضهم لجواب آخر حيث جعل قوله في هذا العام متعلقا بقول المدخول لحرف الجر لا بأج والاصل أو الا في قوله في هذا العام ان لم أحج فالقول مقيد بالحج مطلق (قوله يمنع) أي لانه على حث حتى يفعل المحلوف عليه (قوله وعلى مؤجل) أي كقوله أنت طالق ان لم أدخل الدار مثلا في هذا الشهر وهذا المذكر المصنف صريحا بل علم من مفهوم قوله سابقا ولم يؤجل (قوله لا يمنع منها) أي ولا ينجز عليه لانه على راي ذلك الاجل (قوله الا ان لم أطلقك الخ) لما تضمن قوله أولا منع منها حكيمين أحدهما مصرح به وهو الحيولة والاخر لازم وهو عدم التحيز استثنى من ذلك باعتبار الاول وهو الحيولة قوله الا ان لم أحبلها باعتبار الثاني قوله الا ان لم أطلقك الى آخر المسائل الاربع ولما لم يكن المستثنى منه في هذه صريحا احتاج لبيان بقوله فينجز وعلى هذا فلو قرن الا الثانية بواو العطف كان أصنع قاله ابن عاشر (قوله كان لم أطلقك بعد شهر فانت طالق) أي فالطلاق لازم له اما الا أن يقتضي التعليق أو في آخر الشهر بآية ساعه ذلك ولا يصح أن يؤخر رأس الشهر لانه من قبيل المنعة فتعين الحكم بوقوعه حالا (قوله بنجر عليه الا أن) أي لان إحدى البنتين واقعة برأس الشهر على كل تقدير اما ببقاعه ذلك عليه أو بمقتضى التعليق ولا يصح أن يؤخر رأس الشهر لانه من قبيل المنعة فينجز عليه فهو بمن قال أنت طالق رأس الشهر البتة وهذا ينجز عليه لانه علقه على أجل يبلغه عمرهما (قوله أو فانت طالق) أي أو قال لها ان لم

(٤٥ - دسوق ثاني) بعض النسخ وسقط هو المتعين كما علمت اذ لا دليل على المحذوف ولما ذكر المصنف أن الحالف على حث مطلق يمنع ولا ينجز عليه وعلى مؤجل لا يمنع منها وكان هناك مسائل ينجز فيها الطلاق في مطلقها ومحلها عليه أخرجهما بقوله (الا) اذا قال (ان لم أطلقك) فانت طالق فينجز عليه حال كونه (مطلقا) بكسر اللام أي غير مقيد (أو) مقيدا (الى أجل) كان لم أطلقك بعد شهر فانت طالق



(أو أن لم أطلقك رأس الشهر البتة فانت طالق الآن) (أو فانت طالق الآن) البتة (فيخبر) راجع للفروع الأربعة (ويقع) طلاق البتة في الأخير وهو أن لم أطلقك رأس الشهر البتة فانت طالق الآن البتة فاجزأ البتة لا بد من وقوعها إما الآن أو عند رأس الشهر فلا يصح أن يؤخر رأس الشهر لما فيه من المتعة فتعين الحكم بوقوعه حال لا يقال لأن لم لا بد من وقوع البتة لأن غايته أنه علق بتم أول الشهر على عدميتها آخره فله أن يختار الصبر لا آخر الشهر لتحصيل المحلوف عليه وهو بتم آخره فإذا جاز رأس الشهر فله ترك ذلك واختيار الحنث (٣٥٤) كالحال خالف وإذا اختار الحنث لم يمكن وقوعه لانعدام زمان المحلوف به لمضي لانه

انما التزم البتة في زمان الحال الذي صار ماضيا عند رأس الشهر فحاصله أن المعلق مقيد بقيد لا يمكن تحصيله والتشبيه بعدم بانعدام قسده واقيد وهو الزمان الذي صار ماضيا لا يمكن تحصيله فالبتة المقيدة به لا يمكن ابقائها فلا يلزمه شيء لأننا نقول بل يقع الطلاق ببتة أي يحكم الشرع بوقوعه (ولو مضى زمنه) أفليس لتقييده بالزمن وجه يعتبر شرعا ألا ترى أنه لو قال ان لم أدخل الدار آخر الشهر فانت طالق الآن فإنه ينتظر لا آخر الشهر فان دخل والا طلق عليه ولا يلتفت لقوله الآن وهنالمما كان اذا فعل المحلوف عليه آخر الشهر طلق واذا لم يفعله آخر الشهر طلق بفعله آخر الشهر طلق تجز عليه حالا فعلم أن قوله ويقع ولو مضى زمنه كالعلة لقوله فيخبر بالنسبة للفروع الأخيرة أي يخبر عليه لانا نحكم بوقوعه آخر الشهر ولو

أطلقك رأس الشهر البتة فانت طالق الآن البتة (قوله فيخبر) أي عليه الآن (قوله ويقع طلاق البتة) أي يحكم بوقوعه في الفروع الأخيرة (قوله إما الآن) أي بمقتضى التعليق وقوله أو عند رأس الشهر أي ببقائه (قوله أول الشهر) أي وهو الآن (قوله عند رأس الشهر) ظرف لقوله صار ماضيا (قوله فحاصله أن المعلق مقيد بقيد لا يمكن تحصيله والتشبيه بعدم بانعدام قسده واقيد وهو الزمان الذي صار ماضيا لا يمكن تحصيله فالبتة المقيدة به لا يمكن ابقائها فلا يلزمه شيء لأننا نقول بل يقع الطلاق ببتة أي يحكم الشرع بوقوعه (ولو مضى زمنه) أفليس لتقييده بالزمن وجه يعتبر شرعا ألا ترى أنه لو قال ان لم أدخل الدار آخر الشهر فانت طالق الآن فإنه ينتظر لا آخر الشهر فان دخل والا طلق عليه ولا يلتفت لقوله الآن وهنالمما كان اذا فعل المحلوف عليه آخر الشهر طلق واذا لم يفعله آخر الشهر طلق بفعله آخر الشهر طلق تجز عليه حالا فعلم أن قوله ويقع ولو مضى زمنه كالعلة لقوله فيخبر بالنسبة للفروع الأخيرة أي يخبر عليه لانا نحكم بوقوعه آخر الشهر ولو

مضى زمنه فهو واقع آخر الشهر على كل حال اختار الحنث أو عدمه فلما تجز عليه ورد بولو على ابن عبد السلام الذي بحث بالبحث كما الذي قدمناه والمصنف رحمه الله فاسه على فرع العتبية وان كان في صيغة البر بقوله (ك) أنت (طالق اليوم ان كنت فلا تاغدا) وكلمه غدا فيقع حال نكلمه ولو في آخره لامن فجر الغدا خلافا للشيخ كريم الدين وقوله اليوم بعد لغوا (وان قال ان لم أطلقك واحدة بعد شهر فانت طالق الآن البتة فان عملها) أي الواحدة قبل الشهر (أجزأت) ولا يقع عليه بعد الشهر شيء لحصول المعلق عليه (والا) يجعلها (قبل له إما يجعلها) أي الواحدة (والابانت) منك بالثلاث باول فراع الاجل وانما لم يقل والابانت منك لانها لا تين بمجرد عدم التجهيل فان غفل عنه حتى



جاوز الاجل ولم يفعل الواحدة قبل مجيئه طلاق البتة (وان حلف) زوج (على فعل غيره ففى) صيغة (البر) المطلق حكمه (كنفسه)  
فلا فرق بين ان دخلت انا الدار فانت طالق وبين ان دخلت انت اوفلان (٣٥٥) الدار فانت طالق فينتظر ادا اثبت ولا يمنع من

وطء ولا بيع اما السبر  
المؤقت كان لم يدخل فلان  
الدار قبل شهر فانت  
طالق او حرة فيمنع في  
الرقيق من البيع ولا  
يمنع فيه ولا في الزوجة  
من الوطء (وهل كذلك  
في) صيغة (الحنت)  
المطلق يكون حكمه  
حكم حلفه على نفسه  
فيمنع من البيع والوطء  
ويدخل عليه اجل  
الايلاء ان رفعته  
ويكون من يوم الرفع  
(أولا) يكون حلفه على  
فعل نفسه فلا (يضرب  
له اجل الايلاء) بل يمنع  
منها (ويتلوم له) قد رما  
يرى الحاكم انه اراد بيمينه  
ثم يقع عليه الحنت ولا  
بحسب الحكم حاكم (قولان)  
الراجح الثاني فكان الاولى  
الاقتصار عليه لانه  
مذهب المدونة وعلى  
ما قررنا من الخلاف انما هو  
في الاجل والتلوم لافي  
المنع وقيل لا يمنع منها  
زمن التسليم كن حلف  
وضرب اجلا وهو لا يمنع  
من وطئها الى الاجل  
كما هو عليه فالحلاف في  
الاجل مع المنع والتلوم  
بلا منع ورجع والاول  
أظهر في النظر وصنيع  
المصنف يقتضيه حيث  
قصر النفي على ضرب  
الاجل وهو قول ابن

كما قال الشيخ أحمد الزرقاني كذا اقر وشيخنا (قوله وان حلف على فعل غيره) أى سواء كان ذلك الغير الزوجة  
أو أجنبيا (قوله حكمه كنفسه) أى حكم حلفه على فعل الغير حكم حلفه على فعل نفسه (قوله اذا اثبت)  
الاولى حذفه لانه الموضوع كما قال المصنف فى صيغة البراخ (قوله ولا بيع) أى اذا قال لامته ان دخلت  
انا وانت اوزيدا الدار فانت حرة (قوله اما البرالمؤقت) أى وهو صيغة الحنت المؤجل (قوله ولا يمنع الخ)  
أى الا اذا حل الاجل ولم يحصل دخول لهما حينئذ تعتق عليه ان كانت أمة وتطلق عليه ان كانت زوجة  
وحينئذ فهو مثل الحلف على فعل نفسه أيضا والحاصل أنه اذا كانت الصيغة صيغة بر فالحلف على فعل  
الغير كالحلف على فعله كانت الصيغة صيغة بر مطلق أو مقيد بخلاف الظاهر الشارح (قوله وهل كذلك  
فى صيغة الحنت) كقوله ان لم يدخل فلان الدار فانت طالق أو أنت حرة (قوله حكم حلفه على فعل  
نفسه) أى على فعل نفسه بصيغة الحنت المطلق (قوله فيمنع من البيع والوطء) أى حتى يدخل فلان الدار  
ولو طال الزمان (قوله ويدخل عليه اجل الايلاء) أى ويضرب له اجل الايلاء اذا رفعت الزوجة للقاضي  
لتضررها بعدم الوطء (قوله ويكون من يوم الرفع) أى لا من يوم اليمين لان يمينه ليست صريحة في ترك  
الوطء (قوله قد رما يرى الخ) أى فاذا رأى الحاكم أن ذلك الحالف أراد بيمينه شهرا أو جمعة فان دخل فلان  
الدار فى تلك المدة فقد انحلت اليمين وان مضت تلك المدة ولم يدخل وقع عليه الحنت (قوله قولان) أى لابن  
القاسم (قوله فالحلاف) أى بين القولين وقوله انما هو فى الاجل والتلوم أى فعلى الاول يضرب له اجل  
الايلاء اذا تضررت ولا يطلق عليه الا بعد تمامه وأما على الثانى فلا يضرب له اجل الايلاء بل يتلوم له بقدر  
ما يرى الحاكم انه اراد بيمينه فاذا مضت تلك المدة ولم يدخل وقع الطلاق عليه والقولان متفقان على انه يمنع  
منها (قوله وقيل لا يمنع منها) أى على القول الثانى (قوله كن حلف وضرب اجلا) أى كالأول ان لم يدخل  
فلان الدار قبل شهر فانت طالق أو فانت حرة فتقدم أنه لا يمنع من الوطء فى الزوجة والامة الا اذا جاء الاجل  
(قوله وعليه فالحلاف) أى بين القولين فى الاجل الخ أى فالقول الاول يقول بمنع منها ويضرب له اجل  
الايلاء اذا تضررت وأما القول الثانى فيقول لا يمنع منها ويتلوم له بقدر ما يرى الحاكم انه اراد بيمينه ولا  
يضرب اجلا الايلاء (قوله ورجع) أى القول بأنه لا يمنع منها زمن التلوم وقوله والاول أى القائل بأنه يمنع  
منها زمن التلوم فالمراد بالاول من القولين المفرعين على القول بالتلوم والحاصل أن الأقوال ثلاثة قيل انه  
يمنع منها ويضرب له اجل الايلاء وقيل بمنع منها ويتلوم له ولا يضرب له اجل الايلاء وقيل يتلوم له من غير  
منع والاول ضعيف والقولان الاخيران رجح كل منهما لكن المعتمد منهما القول الاول لانه مذهب ابن القاسم  
فى المدونة كذا قال الشارح والذي فى بن أن القولين لا يفتقران الا بضرب الاجل وعدمه لان المنع من  
الوطء ثابت على كل من القولين أما على ضرب اجل الايلاء فظاهر وأما على التلوم وهو الراجح فقد صرح ابن  
القاسم فى كتاب العتق من المدونة بالمنع من الوطء مع التلوم انظر نصها فى ح نقول من قال انه لا يمنع من الوطء  
لهما زمن التلوم مخالف لنصها (قوله وان أقر بفعل) أى كالأول اقر لزوجه انه تزوج أو تسرى عليها خاصة فى  
ذلك خلف لها بالطلاق أنه ما فعل ذلك وانى كنت كاذبا فى قولى فانه يصدق فى القضاء بيمين بالله أنه كاذب فى  
اقراره وفى الفتوى بدون عين وانما الزمته البين فى القضاء لان اقراره أولا وأوجب التهمة ومن قبيل ما اذا أقر  
بفعل ثم حلف ما فعلت من حلف بالطلاق أنه ما أخذ معلومه من الناظر أو دينه من مدينه فأظهر الناظر أو  
المدين ورقة بخط الحالف على أنه قبض حقه من الساطر أو قبض دينه من المدين فادعى الحالف أن خطه  
كان موضوعا بلا أصل فلاحنت عليه لان خطه بمنزلة اقراره قبل يمينه لا بعده لسبقية الخط على الحلف وان لم  
يظهر الا بعد الحلف ولا مطالبة له على الناظر ولا على المدين فدعواه أن خطه موضوع بلا أصل وتكذيبه  
للوثيقة انما ينفعه فى عدم لزوم الطلاق ولا يتفعه فى أخذ الدين من المدين ولا فى أخذ المعلوم من الناظر

القاسم فى المدونة فيكون هو المعتمد (وان أقر) على نفسه (بفعل) كدخول دار أو تزوجه على زوجته



وكذا ان ثبت عليه ذلك (ثم حلف) بالطلاق (ما فعلت) هذا الفعل (صدق بيمين) بالله أنه كان كذا في اقراره ولا شيء عليه هذا ان روي فان نكل نجر عليه كما استظهره بعضهم وان كان مستفتيا لم يحلف وقوله صدق أي فلا يجوز عليه الطلاق فلا ينافي أنه يؤخذ باقراره بنحو سرفا أو شرب خمر فيجد (بخلاف اقراره) أنه فعل كذا كان أقر على نفسه أنه تزوج أو تسرى (بعد اليمين) منه بالطلاق أنه لا يتزوج أو لا يتسرى ثم يقول كنت كذا في اقرارى بذلك فلا يصدق أنه كان كاذبا وحينئذ (فيحيز) عليه الطلاق بالقضاء ومثل اقراره بعد عينة قيام اليينة عليه بأنه فعل فلا يصدق ان أنكر (ولا تمكنه زوجته) من نفسها أي لا يجوز لها ذلك (ان سمعت اقراره) أنه فعل كذا بعد اليمين وكذا اذا شهدت عليه اليينة بذلك ثم قال كنت كذا ولم اعمل ولم تعلم صدقه في قوله كنت كاذبا (وبانت) الواو للعال أي والحال أن الطلاق كان باثنا وأما لو كان رجعا فليس لها الامتناع (٣٥٦) لاحتمال أنه راجعها فبما بينه وبين الله ومثل ذلك اذا سمعته أنه طلقها ثلاثا

فالمدا على علمها يمينونها (ولا تزني) له (الا كرها) بفتح الكاف أي مكرهه في التمسك بين والتزني فالاستثناء راجع لهما وكرها اسم مصدر أكره ومصدره أكرها فاطلق اسم المصدر وأراد المصدر أي الا كراه فساوى مكرهه فلا اعتراض عليه بأن الكره ما قام بالقلب من بغض فالصواب مكرهه (ولتفند منه) وجوبا بكل ما أمكنها الاقتداء به لتخلص من الزنا (وفي جوارق قتلها) عند محاورتها أي طلب الوطء منها ولو غير محصن اذا أمكنها ذلك وعلمت أو ظنت أنه لا يندفع الا بالقتل وعدم جوازها ولكن لا تمكنه الا اذا خافت منه القتل (قولان) ثم شرع في بيان مسائل يؤمر فيها بالحنث من غير قضاء بقوله (وأمر) وجوبا وقيل ندبا

كما أفنى بذلك عجم (قوله) وكذا ان ثبت عليه ذلك (كالمقامت عليه يينة أنه قد فف فلا فامثلا خلف بالطلاق ما قد فف وأن تلك اليينة الشاهدة عليه بالقذف كاذبة في شهادتها فلا حنث عليه لكنه يحد فلو شهدت عليه يينة أخرى بعد عينته أنه قد فف حنث كما يأتي في قوله بخلاف اقراره الخ أي أو ثبوته بعد اليمين ولا يمكن من الحلف لرد شهادة اليينة الثابتة لانها بمنزلة اقراره بعد اليمين (قوله) فلا يصدق أنه كان كاذبا أي ولو حلف على ذلك (قوله) بالقضاء أي بحكم الحاكم وظاهره أنه يقبل منه في القضا وفي المدونة ما يشهد له ونصها فان لم تشهد اليينة على اقراره بعد اليمين وعلم هو أنه كاذب في اقراره بعد عينته هل له المقام عليها يينة وبين الله تعالى ومن المعلوم أن ما يحمل المقام عليه يجوز القضا به بل لا طريق لمعرفة الامتناع (قوله) ومثل اقراره بعد عينته قيام اليينة عليه أي بعد عينته قال عجم مانصه اذا حلف بالطلاق ما فعل ثم قامت يينة أنه فعل لزمه الطلاق ولو قامت يينة أنه فعل خلف بالطلاق ما فعل لم يلزمه طلاق وفي كلا الموضعين قد قامت اليينة على فعل ما حلف عليه (قوله) ولا تمكنه الخ فان مكنته طائفة فلا حد عليها للشبهة باحتمال أنه صادق في قوله أنه لم يفعل اه بن (قوله) ومثل ذلك أي مثل ما اذا كان الطلاق الذي حلف به باثنا وقوله اذا سمعته أنه طلقها ثلاثا أي ولم تسمع منه اليينة ولم تسمع اقراره والاحكام بالتخيير عاجلا (قوله) الا كرها) والا كراه بخوف مؤلم من ضرب أو سجن أو قتل أو أخذ مال ولا يقال قد تقدم أن الا كراه على الزنا لا يسوغ ولو خوف بالقتل لانا نقول ذلك مختص بالزنا بمن تعلق بها حق فخلق كالسكره وذات زوج أو سيد وأما ما تقدم منه ذلك فيقع فيه الا كراه بخوف مؤلم مطلقا كافي المواق عن ابن رشد وما هنا من هذا القليل اه بن (قوله) ولو غير محصن لا يقال لا يتصور كونه غير محصن والفرض أنه ذو زوجة لا تاتى قول يتصور قبل البناء وقد علمت أن الاحصان انما يكون بشكاح صحيح ووطئ فيه وطأ مباحا اه بن (قوله) قولان الاول لمحمد والثاني لسحنون وصوبه ابن حجر قائلان انه لا سبيل الى القتل لانه قبل الوطء لا يستحق القتل بوجهه وبعده صار حدا والحد ليس لها اقامته وأجاب المقرئ في قواعده بان ابن المواريق يقول بقتله دفاعا كالحارب والدفع لا يستلزم القتل اه قال الشيخ أجابا عقبه قلت فيختص المعنى اذا عدا ففته وان أدت الى قتله لا قصد قتله أولا وهو خلاف الفرض اه بن (قوله) وجوبا أي لكن لا يقضى عليه به كافي المدونة فان لم يطلق كان عاصيا بترك الواجب وعصيته باقية غير منحلة ويلزم من ذلك أن الفراق المأمور به انما يوقعه بلفظ آخر ينشئ لانه يقع باللفظ الاول كما زعم بعضهم ان لو وقع الفراق به لاحت العصمة به ووجب القضاء عليه بتخيير الفراق والفرض بخلافه اه بن واذا فارق بانشاء صيغة فلا يحسب عليه طلقان واحدة بالصيغة التي أنشأها واحدة بالعليق بل طلقة واحدة بما أنشأه من الصيغة لانها تنحية للشك الحاصل قاله في المجل (قوله) وهو أي القول بالاطلاق (قوله) ومثله سكوتها أي وكذا قولها لا أحبك ولا أبغضك (قوله) الا أن تحجب بما يقتضي الحنث أي والحال انه لم يصدقها فيما أجابت به

(بالفراق) من غير جبر (في) تعليقه على ما لم يعلم صدقها فيه من عدمه كعوله أنت طالق أو حرة (ان كنت تحييني) أو تحيي والاجر فراق (أو تبغضيني) بفتح التاء (٢) من بغض كنصر (وهل) مجرد الامر بلا جبر (مطلقا) سواء أجابت بما يقتضي الحنث أم لا لاحتمال كذبها وهو الراجح ومثله سكوتها (أو) الامر من غير جبر (الا أن تحجب بما يقتضي الحنث فيحيز) عليه الطلاق جبراً وفي نسخة فيحيز فان أجابت بما لا يقتضيه أو سكنت فلا يجبر على هذا (أو) بلان وفيها ما يدل لهما وأما ان قال لهما أنت طالق ان كنت دخلت الدار فان قالت لم أدخل لم يلزمه شيء الا أن يتبين خلافه وان قالت دخلت فان صدقها جبر على الفراق بالقضاء وان كذبها أمر بفراقها من غير قضاء وسواء فيهما رجعت لتصديقها أو تكذيبه أو لم ترجع (و) أمر (بالإيمان) قول الشارح بفتح الشاء الخ هذه لغة رديئة واللغة الفصحى بضم التاء من أبغض



أي بانفاذا الأيمان (المشكوك فيها) من غير قضاء فلو حلف وحنث وشك هل حلف (٣٥٧) بطلاق أو عتق أو مثنى أو صدقة

فلينطلق نسائه ويعتق  
 رقيقه ويحس لمكة  
 ويتصدق بثلاث ماله  
 يؤمر بذلك كله من غير  
 قضاء فانه في المدونة  
 (ولا يؤمر) بالفراق  
 (ان شك هل طلق)  
 أي هل حصل منه  
 ماوجب الطلاق  
 (أم لا) فيشمل شك هل  
 قال أنت طالق أم لا  
 وشك هل حلف  
 وحنث أولا وشك في  
 حلفه على فعل غيره  
 هل فعله أم لا (الا أن  
 يستند) في شكه لشي  
 يدل على فعل المخالف  
 عليه (وهو سالم الخاطم)  
 من الوسواس أي غير  
 مستنكح الشك (كروية  
 شخص دخلا) في دار  
 وقد كان حلف على  
 زيد مثلا لا يدخلها  
 (شك في كونه) زيدا  
 (المخالف عليه) أو هو  
 غيره وغاب عنه بحيث  
 يتعذر تحقيقه فيؤمر  
 بالطلاق اتفاقا (وهل  
 يحجر) عليه ويخير  
 أو يؤمر بلا حجب  
 (تأويلان) فان كان غير  
 سالم الخاطم بأن استنكحه  
 الشك فلا شيء عليه  
 (وان) طلق احدي  
 زوجتيه بعينها  
 (شك أنه هدي أم  
 غيرها) طلقنا معا جزا  
 (أوقال) لهما (احدا كما طلق)  
 ثم قال لاخرى (بل أنت طلقنا معا)

والاجبر على الدلاق قطعا والحاصل أن محل التأويل إذا اجابت بما يقتضي الحنث ان كذبها في جوابها  
 وأما اذا صدقها في جوابها بما يقتضي الحنث فانه يجبر على الطلاق بالقضاء اتفاقا كما يفيد من قوله ح وغيره  
 انظر بن (قوله أي بانفاذا الأيمان) أشار الى ان في كلام المصنف حذف مضاف لانه لا معنى للامر بالأيمان  
 الا الامر بانفاذها فقد ر هذا المضاف ظاهر من عرف الاستعمال والمهاورات بحيث لا يحتاج لدليل (قوله  
 المشكوك فيها) أي مع تحققه يمتنع ما هو منها (قوله فلو حلف وحنث الخ) هذا لفظ المدونة الى قوله  
 يؤمر بذلك من غير قضاء قال ابن ناجي فهم شيخنا أبو مهدي قوله يؤمر على الوجوب وانما أراد اني الجبر وفهم  
 شيخنا البرزلي قوله سأل الاستحباب والصواب الاول لقريته قوله من غير قضاء اه نقله ح (قوله ولا يؤمر  
 بالفراق) أي الطلاق فضلا عن جبره عليه (قوله ان شك هل طلق الخ) وأما ان ظن انه طلق وقع عليه وقوله  
 هل طلق أي أو لو شك هل أعتق أولا فانه يلزمه العتق لتشرف الشارع الى الحرية وبغضه للطلاق ولم  
 يتطروا للاحتياط في الفروج وقد أتوا هنا على القاعدة من الغاء الشك في المانع لار الطلاق مانع من حلية  
 الوطء لان الاصل عدم وجوده بخلاف الشك في الحدث لسهولة الامر فيه (قوله ما يوجب الطلاق) أي حل  
 العصمة (قوله فيشمل الخ) أي بخلاف ما لو أتى على ظاهره فانه يكون قاصرا على الصورة الاولى (قوله وشك  
 في حلفه على فعل غيره) أي بخلاف حلفه على فعل نفسه وشك هل فعله أولا كما لو حلف بالطلاق لا يكلم  
 زيدا وشك هل كلمه أم لا فانه يجبر عليه الطلاق على طريقة أبي عمران ونسبه ابن الحاجب وقال ابن رشد يؤمر  
 بالطلاق من غير جبر ان كان شكه بسبب قائمه والا فلا يؤمر به وعراه ابن رشد لابن القاسم في المدونة وحكي  
 عليه الاتفاق ونقله صاحب الجواهر واختار أبو محمد والبخمي عدم الحنث وأنه لا يؤمر بالفراق لا يفتيا ولا  
 بقضاء مثل ما اذا حلف على فعل غيره وهذا هو المشهور انظر بن (قوله وهو سالم الخاطم) أي والخال أنه سالم  
 الخاطم أي القلب فهو من اطلاق اسم الحال وارادة المحل (قوله داخلا) حال من شخص وهو من غير الغالب  
 لانه نكرة غير مختصة الا أن يقال انها تخصصت بالصفة وهو قوله شك الخ فانه صفة لشخص وان كانت جارية  
 على غير من هو له (قوله وغاب عنه) أي غاب ذلك الداخل عن الخائف (قوله اتفاقا) أي لاستناده في شكه  
 اوجب (قوله وهل يجبر عليه) أي مع الامر به وقوله ويخير أي اذا أتى (قوله أو يؤمر) أي بانثائه (قوله  
 تأويلان) أي لابي عمران القاسم وأبي محمد بن أبي زيد (قوله وان شك أنه هدي) أي الموقع عليها الطلاق أم  
 غيرها أي بان قال هند طالق ثم شك هل طلق هند أو غيرها أو قال ان دخلت الدار فهند طالق ودخل ثم  
 شك هل حلف بطلاق هند أو غيرها (قوله طلقنا معا جزا) أي من غير امهال وقيل يجهل ليتذكر فان  
 ذكرها لم يطلق غيرها فانه في الشامل وعلى كل من القولين فلا يحتاج في طلاقها الى استئناف طلاق ابن  
 عرفة قلت فان تذكر عين المطلقة فيكون أحق بغيره من ذكر عينها ويكون فوت هذه الغير كامراة المنقود  
 اه بن وقوله طلقنا معا أي كالتياس المذكي بغيره فان كان كل بيد شخص وجزم كل واحد بكاه ما بيده  
 أ كلاهما من باب مسئلة الغراب المتقدمة بخلاف كل على النقيض فيها وليس من باب مسئلة المصنف مالم  
 كان لرجل أربع زوجات رأى احدا من مشرقة من طاعة فقال لهما ان لم أطلقك فمواحبك طوالتي فردت  
 رأسها ولم يعرفها بعينها وانكرت كل واحدة منهن أن تكون هي المشرقة فانه يلزمه طلاق الأربع كما أفتى به  
 ابن عرفة والصواب ما أفتى به تليذه الابن انه أن عسك واحدة ويلزمه طلاق ما عداها لانه ان كانت التي  
 أمسكها هي المشرقة فقد طلق صواحبها وان كانت المشرقة احدي الثلاث التي طلقهن فلا حنث في  
 التي تحب كذا في ح أما لو قال المشرقة طالق وجهلت طلق الأربع قطعا كما في البدر القرافي (قوله ولم ينو  
 معينة أو نواها ونسبها لطلقنا معا) أما في الثانية فباتفاق يلزمه طلاق الجميع وأما في الاولى وهو ما اذا لم ينو  
 معينة فطلاق الجميع هو قول المصريين وروايتهم وقال المدنيون يختار واحدة للطلاق كالعتق قال ابن  
 رشد والاول هو المشهور ورواية المدنيين شذوذ والقياس ان العتق كالطلاق وأما اذا نوى معينة ونسبها

(أوقال) لهما (احدا كما طلق) ولم ينو معينة أو نواها ونسبها لطلقنا معا وكذا ان كن أكثر وقال احدا كن (أو) قال (أنت طالق)  
 ثم قال لاخرى (بل أنت طلقنا معا)



جواب عن المسائل الثلاثة (وان قال) لاحدهما أنت طالق والاخرى (أو أنت) ولايته (خير) في طلاق أيتهما أحب فان نوى طلاق واحدة أو طلاقهما طلقت من نوى طلاقها (٣٥٨) (و) ان قال أنت طالق (لأنت طلقت الاولى) خاصة (الآن يريد) بأو ادبلا

(الاضراب) عن الاولى  
واثباته لثلاثة فطلقان  
فهو راجع للسنتين  
لان أو تاتي للاضراب  
كبل ومعنى الاضراب  
في لانه بعد ان طلق  
الاولى رفعه عنها بلا  
وأوقعه على الثانية  
وظاهر أنه لا يرتفع عن  
الاولى بعد وقوعه (وان  
شك) بعد تحقق الطلاق  
(أطلق) زوجته طلقة  
(واحدة أو اثنتين أو  
ثلاثا لم تحل) له (الابعد  
زوج) لاحتمال كونه  
ثلاثا (ومصدق ان ذكر)  
أن الذي صدر منه أقل  
من الثلاث وارتجع  
(في العدة) بلا عقد  
وبعدها بعد بلايين  
فيها (ثم ان تزوجها)  
بعد زوج (وطلقها)  
طلقة أو اثنتين  
(فكذلك) لا تحل له إلا  
بعد زوج لانه اذا طلقها  
واحدة يحتمل أن  
يكون المشكوك فيه  
اثنتين وهذه ثالثة ثم ان  
تزوجها وطلقها لا تحل  
له الا بعد زوج لاحتمال  
كون المشكوك فيه  
واحدة وهاتان اثنتان  
محققتان ثم ان طلقها  
ثالثة بعد زوج لم تحل له  
الابعد زوج لاحتمال  
كون المشكوك فيه ثلاثا  
وقد تحقق بعدها ثلاث

فقال أبو الحسن يتفق فيها المصربون والمديون على طلاق الجميع وكذلك في العتق اذا قال أحد عبدي  
حرو نوي واحدا ثم نسيه فانه يتفق على عتق جميعهم (قوله أو فواتها ونسيها) وأما اذا نوى واحدة ولم ينسها  
فانه يصدق في الفتوى بغير عمن مطلقا وكذا في القضاء ان نوى الشابة أو الجميلة أو من يعلم ميله لها والافقيمين  
(قوله جواب عن المسائل الثلاث) أي ولا يكون اضراجه في الاخرة عن الاولى رافعا لطلاقها (قوله ولايته  
له) أي في طلاق واحدة بعينها (قوله خير) أي والفرع من انه لا يتيه كما قال الشارح وكان قوله أو أنت  
نسقا والاطلقت الاولى قطعا والثانية بارادته ومحلها أيضا اذا لم ينو الاضراب والاطلقتا كما سيأتي للشارح  
ومحلها أيضا ما لم يحدث نية التحجير بعد تمام قوله أنت طالق والاطلقت الاولى خاصة لانه لا يصح رفع الطلاق  
عنها بعد وقوعه ولا نطق الثانية لانه جعل طلاقها على خيار وهو لا يختار طلاقها لما طلقت الاولى فانه  
اللعن (قوله وان قال أنت طالق) أي وان قال لاحدي زوجتي أنت طالق وقال الاخرى لا أنت وقوله  
طلقت الاولى خاصة أي لانه نفي الطلاق عن الثانية (قوله الآن يريد بأو) أي في المسئلة السابقة وقوله أو  
بلا أي في هذه المسئلة وقوله الاضراب قال خن وانظر اذا قال أردت بالاضراب بقاء الاولى في عصمتي  
فهل يعمل بنيتها مطلقا قال شيخنا وهو الظاهر أو يعمل بها في الفتوى وأما في القضاء فلا يعمل بنيتها لانه لما قال  
قصدت الاضراب فكأنه اعترف بطلاقها معا (قوله فيطلقان) أي لان اضراجه عن الاولى لا يرفع الطلاق  
عنها (قوله فهو راجع للسنتين) أي أنه يخير في قوله أنت طالق أو أنت بين الاولى والثانية الآن يريد  
الاضراب فانها يطلقان معا ولا شيء عليه في الثانية اذا قال أنت طالق لا أنت الا ان يريد الاضراب فيطلقان  
معا (قوله وارتجع في العدة) أشار الشارح الى أن قول المصنف في العدة متعلق بمحذوف وليس متعلقا بقوله  
ان ذكر ثلاثا يقتضي أنه اذا ذكر بعدها لا يصدق وليس كذلك (قوله وبعدها) أي وارتجع بعدها (قوله  
بلايين فيها) متعلق بصدق ضمير فيها للعدة وبعدها أي صدق بلايين سواء ذكر في العدة أو بعدها (قوله  
ثم ان تزوجها) أي ثم ان بقى على شكه وتزوجها بعد زوج (قوله لانه اذا طلقها) أي ثاني مرة (قوله وهكذا  
لغير نهاية) فلا تزوجها وطلقها رابعا فلا تحل له الا بعد زوج لاحتمال أن يكون المشكوك فيه ابتداء اثنتين  
فواحدة من الاربع تمام العصمة الاولى والباقي عصمة ثانية قدعت ثم ان تزوجها وطلقها خامسا فلا تحل  
له الا بعد زوج لاحتمال أن يكون المشكوك فيه ابتداء واحدة فاثنتان تمام العصمة الاولى والباقي عصمة  
ثانية قدعت ثم ان تزوجها بعد زوج وطلقها سادسا فلا تحل له الا بعد زوج لاحتمال أن يكون المشكوك  
فيه ثلاثا والستة بعده عصمتان تامتان ثم ان تزوجها وطلقها سابعًا فلا تحل له الا بعد زوج لاحتمال أن يكون  
المشكوك فيه ابتداء اثنتين فواحدة مكحلة للعصمة الاولى والباقي عصمتان قدعتا ثم ان تزوجها وطلقها ثامنا  
فلا تحل له الا بعد زوج لاحتمال أن يكون المشكوك فيه واحدة فاثنتان تكحلة للعصمة الاولى والستة الباقية  
عصمتان وان تزوجها وطلقها تاسعا فلا تحل له الا بعد زوج لاحتمال أن يكون المشكوك فيه ثلاثا وهكذا  
كل ثلاثة أزواج دور لا ولهم سبق اثنتين ولثانيهم سبق واحدة ولثالثهم سبق ثلاثة واعلم أن شرط اطراد  
الدوران كما في التوضيح أن يطلقها بعد كل زوج طلقة واحدة واثنتين خلافا لما نطق وبيان ذلك أنه اذا  
طلقها في الثانية طلقت وفي الثالثة طلقة وفي الرابعة طلقة فان فرض أن المشكوك فيه ثلاث فهذه الاخرة  
اولى من عصمة مستأنفة وان فرض أن المشكوك فيه اثنتان فهذه الاخرة ثانية من عصمة مستأنفة وتضم  
الاثنتان للاثنتين الاول يصير الامر فيه كمن طلق زوجته أربعًا فلتفي واحدة وان فرض أن المشكوك فيه  
واحدة فالأخرة ثانية من عصمة أيضا وذلك لان ما زاد على النصاب يلغي ويصير الامر فيه كمن طلق زوجته  
أربعًا وقد ظهر لك هذا عدم اطراد الدوران مع الاختلاف في العدد انظر بن (قوله وان حلف صانع  
طعام مثلا) أي فقوله طعام فرض مسئلة بل وكذلك لو حلف شخص على آخر أن يركب أو يقرأ أو يسافر ونحو

وهكذا لغير نهاية (الآن يبت) طلاقها كان يقول أنت طالق ثلاثا وان لم يكن طلاق عليك ثلاثا فقد وقعت عليك تكلة الثلاث ذلك  
فينقطع الدور وتحل له بعد زوج وتسمى هذه المسئلة الدوائية لان الشك فيها (وان حلف صانع طعام) مثلا (على غيره) بالطلاق مثلا



(الأبدان تدخل) لنا كل من الطعام (خلف الآخر) لا دخلت حنت الأول) بالبناء للفعول أي قضى بتعيينه لحلقه على ما لم يملكه بخلاف الثاني فإنه حلف على أمر يملكه أن لم يحنت الثاني نفسه بالدخول طوعا والأفلا حنت على الأول ولو أكرهه على الدخول لم يحنت واحده منهما (وان) علق الطلاق مثلا على مجموع أمرين ويسمى تعليق التعليق كأن (قال ان كلمت) زيدا (ان دخلت) الدار فانت طالق (لم تطلق الا بهما) معا فعلق الأمرين على ترتيبهما في التعليق أو على عكسه ولما فرغ من الكلام على مسائل التعليق شرع فيما تعلق فيه الشهادة وما تعلق من إنشاء أو تعليق وحاصل كلامه أن التلقيق يكون في الأقوال ولو اختلفت اذا اتفق معنى القول وفي الفعل المنفرد لا في المختلف منه ولا في القول والفعل وأشار إلى تلقيق القولين بقوله (وان شهد) عليه (شاهد بحرام) أي بقوله لها أنت حرام أو ان دخلت الدار فانت حرام (و) شهد عليه (آخر بيته) أي بقوله لها أنت بيته أو طالق بالثلاث لفقت شهادتهما (٣٥٩) ويلزمه الثلاث لاتفاقهما في المعنى

على البيوت وان اختلفا في اللفظ وكذا ان شهد أحدهما بالأيمان تلزمي والآخر بالخلال على حرام (أو) شهد أحدهما (بتعليقه على دخول دار) مثلا (في رمضان) متعلق بتعليقه أي بأنه حصل منه تعليق الطلاق في رمضان على دخول الدار (و) شهد الآخر أنه علقه في (ذی الحجة) وثبت الدخول بهما أو بغيرهما أو باقراره لفقت لأنهما شهدا بقول واحد وهو التعليق وان اختلف زمنه (أو) شهدا (بدخولها) أي الدار (فيهما) أي في رمضان وذی الحجة أي شهد أحدهما أنه دخلها في رمضان والآخر أنه دخلها في ذی الحجة مع ثبوت التعليق الواقع منه قبل رمضان لفقت لان الدخول فعل واحد

ذلك خلف الآخر لا فعل ذلك فانتازا حنت الأول (قوله خلف الآخر) الأولى وحلف الآخر بالواو ليصدق بحلف الآخر قبل حلف صانع الطعام وبعدمه وله نية على المتوهم (قوله بالبناء للفعول) أي وتشديد النون لا يفتح الحاء وتحقير النون لثلاثيهم أنه يحنت ولو أطاع الثاني بالدخول وليس كذلك (قوله أي قضى بتعيينه) أي حكم القاضي بتعيينه ووقوع البين عليه عند التنازع (قوله لحلقه على ما لا يملكه) أي وهو فعل غيره وقوله حلف على أمر يملكه أي وهو فعل نفسه (قوله والأفلا حنت على الأول) أي والآخر بان حنت الثاني نفسه بالدخول طوعا فلا حنت على الأول وهذا هو الصواب خلافا لما ذكره بهرام من أن الأول يحنت ولو دخل الثاني واستظهره تث في كبره قال طي ونصوص المذهب مصرحة بخلافه ومطابقة على عدم الحنت عند الفعل حتى كاد أن يكون معلوما بالضرورة انظر بن (قوله لم يحنت واحده منهما) أما الأول فلأنه حلف على الدخول وقد حصل وأما الثاني فلأن دخوله مكرها لا أن يأمر الثاني غيره بأكرامه على الدخول أو يكون عينه لا أدخل طائعا ولا مكرها ولا حنت بالا كراه وان كان الصانع يبر في عينه لأنه حلف على الدخول وقد حصل (قوله لم تطلق الا بهما معا) أي لأنها ان دخلت الدار أو لا توقف الطلاق على تكليم زيد وان كلمت زيدا أو لا توقف الطلاق على دخول الدار فلا يحصل الحنت الا بمجموعهما (قوله فعلت الأمرين على ترتيبهما في التعليق أو على عكسه) وجه ذلك أن الجواب وهو قوله فانت طالق وان كان يحتمل أن يكون جوابا للثاني والثاني وجوابه جوابا للأول يحتمل أن يكون جوابا للأول والمجموع دليل جواب الثاني وحينئذ فلا يحنت الا بالاثنتين احتياطا تقدم هذا على هذا أو بالعكس وقال الشافعي لا يحنت الا اذا فعلهما على عكس الترتيب في التعليق لان قوله فانت طالق جواب في المعنى عن الأول فيكون في النية الى جانبه ويكون ذلك المجموع دليل جواب الثاني فيكون في النية بعده فحصل أنه جعل الطلاق معلقا على الكلام وجعل الطلاق بالكلام معلقا على الدخول فلا بد في الطلاق بالكلام من حصول الدخول أولا ثم إن هذا أي ما ذكره المصنف من أنه لا يحنت الا بهما لا يخالف ما مر في باب البين من التحنيث بفعل البعض لان ما تقدم فيه تعليق واحد وما هنافيه تعليق التعليق ومعلوم أن المعلق لا يوجد الا بعد وجود المعلق عليه وذلك يستلزم هنا توقف الطلاق على مجموعهما (قوله وان شهد شاهد بحرام وآخر بيته) أي ولم يذكر زمانا ولا مكانا (قوله لاتفاقهما في المعنى على البيوت) لا يقال البيوت لا ينوي فيها طلقا وأنت حرام ينوي فيها قبل الدخول فإين الاتفاق لا نأقول هذا منكر فلا يتأتى منه تنويه (قوله وثبت الدخول) أي بعد ذی الحجة (قوله مع ثبوت الخ) أي باقراره أو بيينة غير الشاهدين بالدخول أو بهما (قوله وسقطت الشهادة) أي واذا وجد الشرط المذكور لفقت سواء كان الزمن الذي يمكن فيه الانتقال من مصر لمكة تنقضي فيه العدة أم لا لان الطلاق انما يقع من يوم الحكم بشهادتهما (قوله وحلف على نفي الزائد) أي حلف ما طلق واحدة ولا أكثر قاله عتيق وله أنما طلب بذلك

وان اختلف زمنه (أو) شهدا أحدهما بعد حلقه لا كام زيدا (بكلامه) له (في السوق) وآخر بكلامه له (في المسجد) لفقت لان الكلام شؤ واحد وان اختلف مكانه (أو) شهدا أحدهما (بأنه طلق يوما بمصر) في رمضان مثلا (و) شهد الآخر أنه طلقها (يوما بمكة) في ذی الحجة فلقه اختلف الزمان والمكان اذا كانت المدة يمكن عادة أن يكون الزوج فيها بمصر ومكة كما مثلنا أما اذا لم يمكن كعشرة أيام مشلا فهو تركاذر وسقطت الشهادة وقوله (لفقت) جواب المسائل الخمس وشبه في التلقيق قوله (كشاهد بواحدة) أي بطلقة واحدة (و) شاهد (أو) بأزيد من طلاقة لفقت في الواحدة المتفق عليها (وحلف على) نفي (الرائد) وبرئ منه ان حلف (والاسجين حتى يحلف) فان طال صحت دين ولا يلزمه غير الواحدة (لا بفعلين) محتلي الجنس فلا تعلق كشهادة أحدهما أنه حلف لا دخل الدار وقد دخلها



وأخر أنه لا يركب الدابة وقد ركبها وحلف على نفي ما شهد به فإن نكل حبس فان طال دين (أو بفعل وقول) فلا تلقى (كواحدة) شهدة (بتعليقه بالدخول) لدار وهو قول (و) شهد (آخر بالدخول) فيها وهذا فعل (وان شهدا بطلاق واحدة) معينة من نسائه (ونسباها) وأنكر الزوج (لم تقبل) شهادتهما لعدم (٣٦٠) ضبطهما (وحلف ما طلق واحدة) من نسائه فان نكل حبس فان طال دين (وان

شهد ثلاثة) على رجل كل (بيمين) بطلقة حنت فيها كشهادة أحدهم بأنه حلف لا كلم زيدا وقد كلمه والثاني بأنه حلف لا دخل الدار وقد دخلها والثالث بأنه حلف لا ركب الدابة وقد ركبها حلف لتكذيب كل واحد منهم ولا يلزمه شيء (و) ان (نكل) فالثلاث لازمة له عند ربيعة ومذهب مالك الذي رجع إليه أنه يحلف ولا شيء عليه فان نكل حبس وان طال دين كما تقدم فكان على المصنف حذف هذا الفرع • ولما أنهى الكلام على أركان الطلاق وكان منها الأهل وهو الزوج أصالة أخذ في الكلام على نائبه فقال

• (فصل) ذكر فيه حكم النيابة في الطلاق وهي أربعة توكيل وتخير وتبليغ ورسالة بقوله (ان فوضه) أي الطلاق الزوج المسلم المكلف ولو سكر سراً أي فوض إيقاعه (لها) أي الزوجة ولما كان التفويض جنساً تحت أنواع ثلاثة

لكونه منكر الأصل الطلاق والافعال طاهر أنه اذا حلف ما طلق أزيد فانه يكتفى به شئنا عدوى وصورة يمينه كما قال أبو الحسن أن يقول بالله الذي لا اله الا هو ما طلق البينة فينتفع بيمينه في سقوط اثنتين وتلزمه الواحدة اه بن (قوله) وآخر أنه لا يركب الدابة ان قلت الشهادة فيما ذكر بفعل وقول من كل منهما ما لا يفعلن فقط وحينئذ فلا يصح التمثيل بما ذكر للفعلين قلت غلب جانب الفعل لانه المقصود واحترز بقوله محتمل في الجنس عن تعدد الجنس فتلقى كما مر في قوله أو بدخولها فیهما لان الفعل فيهما واحد وهو الدخول وان اختلف زمنه كما مر (قوله) وحلف على نفي الخ) طاهره ولو في الفتوى وهو كذلك (قوله) فان نكل حبس فان طال دين) هذا مبني على القول المرجوع اليه وهو الموافق لما يأتي للمصنف في الشهادات وأما على القول المرجوع عنه فيلزمه حيث نكل طلقاً ولا يحبس كذا ذكر ح (قوله) فلا تلقى أي ولا يلزم المشهود عليه عين كما قاله أبو الحسن عن ابن المواز قال شئنا العدوى وهذا مما لا خلاف فيه (قوله) وان شهد الخ) صورته شهد عليه شاهدان أنه طلق واحدة معينة من نسائه ثم نسبيا اسمها والزوج يكذبهما ويقول ما طلق أصلاً فان الشهادة لا تقبل حينئذ على المشهور لعدم تعيين المشهود بطلاقها لكن يلزم الزوج عين واحدة لرد شهادتهما بأن يحلف بالله ما طلق واحدة من نسائه ومقابل المشهور يقول تقبل شهادتهما ويطلق جميعهن (قوله) لم تقبل شهادتهما) طاهره ولو تذكراهما وهما مبرزان والذي ينبغي قبول قولهما اذا تذكرا وكانا مبرزين (قوله) فان نكل حبس فان طال دين) هذا هو المعتمد ومقابله يقول ان نكل فلا يمين حبسه حتى يقر بالطلقة واختاره الذهبي لان البينة قطعت بأن واحدة عليه حرام (قوله) وان شهد ثلاثة على رجل) أي وأما لو شهد عليه ثلاثة كل واحد بطلقة من غير تعليق أو بتعليق على فعل متحد واختلف الزمان في الصورتين كما لو شهد أحدهم أنه قال لها في رمضان أنت طالق وشهد الثاني أنه قال لها ذلك في شوال وشهد الثالث أنه قال لها ذلك في ذي القعدة أو شهد أحدهم أنه حلف في رمضان أنه لا يدخل الدار ودخلها فيه وشهد الثاني أنه حلف في شوال أنه لا يدخلها ودخلها فيه وشهد الثالث أنه حلف في ذي القعدة أنه لا يدخلها ودخلها فيه فانه يلزمه طلقة بموجب شهادة اثنين من البينة ويلزمه عين لرد شهادة الثالث الموجب للطلقة الثانية فان حلف لم يلزمه الاطلقة وان نكل فالرجوع عنه يلزمه طلقان والرجوع اليه أنه يدين بعد طول مجته (قوله) كل) أي شهد كل واحد منهم بيمين مصور بطلقة حنت فيها (قوله) حلف لتكذيب كل واحد منهم) أي حلف بيميننا واحدة لتكذيب كل واحد منهم (قوله) ولا يلزمه شيء) أي باتفاق (قوله) عند ربيعة) وكذا هو قول مالك المرجوع عنه وقوله ومذهب مالك الذي رجع اليه الخ هو المعتمد (قوله) كما تقدم) أي في قول المصنف لا يفعلن

درس

• (فصل) ذكر فيه حكم النيابة في الطلاق الخ (قوله) ان فوضه الخ) أي بأن قال لها واكتك على ان تطلق نفسك (قوله) أي الطلاق) أشار الى أن الضمير البارز هو المفعول عائد على الطلاق وأن الضمير المستتر هو الفاعل عائد على الزوج أي أن فوض الزوج الطلاق أي إيقاعه لها (قوله) نصب على التمييز) أي فوض التوكيل لها بالطلاق فهو تمييز محمول عن المفعول كغرس الأرض شجراً كذا في خن وعقب وفيه أنه لم يفوض لها التوكيل وانما فوض لها الطلاق على سبيل التوكيل فالأولى نصبه على الحال أو على أنه مفعول مطلق على حذف مضاف أي تفويض توكيل (قوله) والتوكيل) أي على الطلاق (قوله) جعل انشاء الطلاق بيد الغير) هذا جنس بعم التوكيل والتخير وقوله بإقناع الزوج منه فصل يخرجهما لان العزل في التوكيل دونهما وخرجت الرسالة عن قوله جعل لان الرسول لم يجعل الزوج انشاء الطلاق بل الاعلام يشبوه (قوله) باقياً

أي

أشار الى ذلك بقوله (توكيلاً) نصب على التمييز أو على الحال أي موكلها والتوكيل جعل انشاء الطلاق بيد الغير بإقناع الزوج منه أي من إقناعه (قوله) العزل) أي عزلها قبل إيقاعه اتفاقاً كالكل موكل



ذلك (الاتعلق حق) لها إذا تدعى التوكيل كان تزوجت عليك فأمرك أو أمر الداخلة بيدك توكيلا فليس له حينئذ عزلها والحق هنا دفع الضرر عنها (لا) أن فتوته لها (تخييرا) فليس له عزلها وهو جعل الزوج انشاء الطلاق (٣٦١) ثلاثا نصا أو حكما حق الغيرة ومن

صبيغته اختارني أو اختارني نفسي (أو تملكها) وهو جعل انشاءه حقا فغيره راجح في الثلاث يخص بمادونها فليس له العزل ومن صبيغته أمرك أو طلاقك بيدك وإنما كان له العزل في التوكيل دونها لأنه في التوكيل جعلها نائبة عنه في انشاءه وأما فيها فقد جعل لها ما كان يملك فهما أقوى ولذلك يحال بينهما حتى تحجب فيهما كما قال (وعلى) وجوبا (بينهما) أي بين الزوجين في التخيير والتملك كالتوكيل أن تعلق به حق فلا يفر بها (حتى تحجب) بما يقتضي ردا أو اخذا واللا أدنى إلى الاستمتاع في عصمة مشكوك في بقائها بخلاف التوكيل لقدرة الزوج على عزلها فسلو استمتع بها لكان ذلك منه عزلا ومحل الحيولة أن لم يعلق التخيير أو التملك على شيء كقدوم زيد فان علق فلا حيولة حتى يحصل المعلق عليه (ووقف) التخيير أو الملكية (وان قال) لها الزوج أمرك بيدك مثلا (إلى سنة متى علم) أي علم الحاكم أو من

أي حال كون ذلك الانشاء باقيا (قوله ذلك) أي عزل موكله قبل تمام الأمر الذي وكله عليه لا بعده (قوله الاتعلق حق لها إذا تدعى التوكيل) كدفع الضرر عنها فليس له عزلها قبل إيقاعه (قوله كان تزوجت الخ) أي كما إذا قال لها ان تزوجت عليك الخ جوازا لقولها بعد العقد أو بعده أخاف أن تضارني بتزوجك علي (قوله فليس له حينئذ عزلها) أي لأن دفع الضرر عنها حق لها تعلق بذلك التوكيل (قوله لا تخييرا) أي لأن فتوته لها حال كونه مخيرا لها أو مملكا لها أو لان فتوض الطلاق لها تفويض تخييرا أو عليك فهو حال أو مفعول مطلق لا تميز (قوله جعل الزوج انشاء الطلاق) هذا جنس خرج عنه الرسالة ويعم التوكيل والتمليك وقوله نصا أو حكما أخرج به التملك وقوله حقا فغيره أخرج التوكيل لأن الزوج لم يجعل انشاء الطلاق حقا للتوكيل بل جعله بيده نيابة عنه (قوله ومن صبيغته اختارني أو اختارني نفسي) وكذا من صبيغته اختارني أمرك (قوله وهو جعل انشاءه حقا فغيره) هذا جنس خرج عنه الرسالة وقوله حقا فغيره خرج به الوكالة وقوله راجح في الثلاث الخ خرج به التخيير وقوله من صبيغته أمرك أو طلاقك بيدك وكذا كل لفظ دل على جعل الطلاق بيدها دون تخيير كطلق نفسك وملككك أمرك أو وليتك أمرك كما في العتية والحاصل أن كل لفظ دل على أن الزوج فتوض لها البقاء على العصمة أو الذهاب عنها فهو تخيير وكل لفظ دل على جعل الطلاق بيدها أو بيد غيرهما دون تخيير فهو صبيغة تملك انتظر التوضيح (قوله وحيل بينهما) أي ولا نفقة للزوجة زمن الحيولة لأن المانع من قبلها وإذ مات أحدهما من الحيولة قبل الإجابة فانه ما يتوارثان اه عدوى (قوله ان تعلق به حق) كما إذا قال لها ان تزوجت عليك فأمرك أو أمر الداخلة بيدك وتزوج عليها فيمال بينه وبين المحلوف لها حتى تحجب (قوله واللا أدنى الخ) أي والابن قرنها واستمتع بها قبل أن تحجب أدنى الخ (قوله بخلاف التوكيل) أي فانه لا يحال فيه بينه وبينها وقوله فلو استمتع أي الزوج الموكل بها أي ولو مكرهه (قوله لكان ذلك منه عزلا) أي ولو كان قاصدا بقاءها على توكيلها على الظاهر اه عدوى وحيث كان ذلك عزلا فلم يقع الوطء في عصمة مشكوك فيها (قوله ووقفت) أي أوقفها القاضي أو من يقوم مقامه عند عدمه وقوله وان قال أي هذا إذا لم يسم أجلا بأن قال لها أمرك بيدك أو خيرتك بل ولو سمي أجلا بأن قال أمرك بيدك أو خيرتك إلى سنة (قوله إلى سنة) من يقول القول أي وان قال لها أمرك بيدك إلى سنة أو قال خيرتك في البقاء سمي أو مفارقتي إلى سنة وقوله متى علم راجع لما بعد المبالغة وهو ما إذا قال إلى سنة (قوله مثلا) أي أو خيرتك إلى سنة وقوله إلى سنة أي أو إلى زمن يبلغه عمرهما ظاهرا (قوله ولا تعهل لا آخر المدة) أي وأمرها بيدها (قوله فتقتضي) أي فإذا وقعت فتقتضي الخ (قوله فان قضت بشئ) أي من إيقاع الطلاق أو رد ما بيدها (قوله والا) أي والانتقض بأن أوقفها الحاكم وأمرها بإيقاع الطلاق أو رد ما بيدها من التملك فلم تفعل (قوله لمافية) أي الامهال (قوله وعمل بجوابها) أي بمقتضى جوابها الصريح في الطلاق ورده فان كان جوابها الصريح يقتضي الطلاق كقولها طلق نفسي عمل بمقتضاه من وقوع الطلاق والعدة وجوابها الصريح الذي يقتضي الطلاق هو ما كان صريحا في الطلاق أو كان كناية ظاهرة أو اختبرت نفسي لانه وان كان ليس من صريح الطلاق ولا كناية ظاهرة لأنه يقتضي الطلاق في مقام التملك وأما لو أجبت بالكناية الخفية فانه يسقط ما بيدها ولا يقبل منها أنها أرادت بذلك الطلاق كما نقله ح عن ابن يونس عند قول المصنف وقبل تفسير قبلت لأنه مخالف لما نقله ح أيضا في باب الطاهر عن ابن رشد في سماع أبي زيد من أن جوابها في التملك بصيغة الظاهر إذا نوت به الطلاق لزم مع انه كناية خفية واختار بن أن الكناية الخفية إذا أجبت بها وقصدت الطلاق فانه يعمل بها وان كان جوابها الصريح يقتضي رده كقولها رددت ما ملكتني أولا أقبله منك عمل بمقتضاه من بطلان ما بيدها وبقيتها زوجة (قوله في الطلاق)

(٤٦ - سوقى ثانی) يقوم مقامه بأنه خيرها أو ملكها إلى سنة مثلا فيوقفها من حين علمه أول المدة أو أثناءها ولا تعهل لا آخر المدة التي عينها بقوله متى علم متعلق بوقفت (فتقتضي) بإيقاع الطلاق أو رد ما بيدها فان قضت بشئ فظاهر (والأسقطه الحاكم) ولا يعملها وان رضى الزوج أو هي معه بالامهال لحق الله تعالى لمافية من التماضي على عصمة مشكوك (وعمل بجوابها الصريح في الطلاق)



ومراد بالصرح ما يشمل الكناية الظاهرة والقول والفعل وقد أشار إلى القول الصريح بقوله (كطلاقها) وفي بعض النسخ كطلاقه وهو من إضافة المصدر لمفعوله أي كطلاقها إياه فساوت النسخة الأولى كأن تقول طلقت نفسي منك أو أنا وأنت طالق ونحوه أو بنت منك أو بنت أوحرام وكذا اخترت نفسي (و) عمل بجوابها الصريح في (ردته) أي الطلاق قولاً كاخترتك زوجاً ورددت لك ماملكتني أو فعلاً (كتمكينها) من الوطء أو مقدماته (طائفة) عالمة بالتملك أو التخيير وإن لم يحصل وطء أو مقدماته وإن جهلت الحكم بأن لم تعلم أن التمكين يسقط حقها أو مثل تمكينها ما لو ملك أمرها الأجنبي فأمكنها منه بأن خلى بينه وبينها طائفة عطف على تمكينها ما شاركه في الإسقاط بقوله (ومضى يوم تخييرها) (٣٦٢) أو تملكها والمراد باليوم الوقت الذي جعل لها فيه التخيير أو التملك

أعم من أن يكون يوماً أو أكثر فلو عبر به بزم كان أوضح أي إذا لم توقف فإن وقفت فقد تقدم (وردها) بالجر أي وسقط ما جعل لها من تخيير أو تملك بردها لعصمتها (بعد بينونتها) بخلع أو بتات لأن عودها يستلزم رضاها بخلاف ردها بعد الطلاق الرجعي فلا يسقط خيارها ثم أشار إلى الفعل المحتمل بقوله (وعل نقل قاشها ونحوه) بالرفع عطف على نقل كستروجهما منه وبعدها عنه ويجوز جره عطفًا على قاش أي نحوه من الامتعة ونقل البعض كالكل (طلاق) ثلاث في التخيير واحدة في التملك (أولاً) يكون طلاقاً أصلاً (تردد) محله إذا لم تنوبه الطلاق والا كان طلاقاً اتفاقاً ولم تقم قرينة على إرادة الطلاق كأن تنقل القماش

متعلق بعمل واصله الصريح محذوف أي فيهما أي عمل في الطلاق ورد مقتضى جوابها الصريح في كل منهما (قوله كطلاقها) من إضافة المصدر لفاعله (قوله لمفعوله) أي بعد حذف الفاعل (قوله أو أنا الخ) أي أنا طالق منك أو أنت طالق مني (قوله عالمة) أي وأما لو مكنته غير عالمة بالتملك لم يبطل ما بيدها والقول قولها في عدم العلم بين فان علمت بالتخيير أو التملك وعلمت الخلوة بينهما ولو بأمر آتية وادعى أنه أصابها وأنكرت ذلك فقال بعض القول قوله بين واستظهر عرج أن القول قولها بين وإذا تصادق على الوطء وادعت الاكرام وادعى الطوع كان القول قوله بين بخلاف القبلة فقولها بين (قوله طائفة) أي ولولم ترض هي فيما يظهر فلو مكنته دون رضا الوكيل فإنه لا يسقط ما بيدها (قوله ومضى يوم تخييرها) أي سواء علمت بالتخيير أو التملك أم لا (قوله الوقت الذي جعل لها فيه التخيير) أي فإذا قال لها اختاري نفسك أو اختاري بيني في هذا اليوم أو في هذا الشهر كله ومضى ذلك الأجل ولم تخترفلا خياراً لها بعد ذلك وبطل ما بيدها (قوله فقد تقدم) أي أنها تقضى حالاً إما بردها أو بالطلاق والاسقاط الحاكم ما بيدها ولا تمهل (قوله وردها) أي لعصمتها وحاصله أنه إذا خيرها أو ملكها ثم أبانتها بخلع أو بتات ثم ردها للعصمة بعد جديدها فإنه يسقط ما بيدها من تخيير أو تملك (قوله يستلزم رضاها) أي بزوجه أو إسقاط ما جعله لها من تخيير أو تملك (قوله فلا يسقط) أي لأن الرجعية كل زوجة فارتجاعها لا يتوقف على رضاها (قوله وهل نقل الخ) أي أنه إذا خيرها أو ملكها ففعلت فعلاً محتملاً كأن نقلت قاشها أو فعلت فعلاً نحوه كبعدها عنه وتغطية وجهها ولم ترد بذلك الفعل طلاقاً فهل يعد ذلك طلاقاً ولا تردد (قوله كأن تنقل الخ) مثال للنفي (قوله والا كان طلاقاً اتفاقاً) لا يقال انفعل لا يلزم به طلاق ولو فواه لا فاته قول قد انضم إليه تملكها الطلاق ونحوه فهو من الفعل المنفرد بالقرائن وهو كالصرح (قوله وقبل منها نفساً بغير قبلة) أي أنه إذا ملك زوجته أو خيرها فقالت قولاً محتملاً لطلاق وردها فأنها تؤمر بتفسيره ويقبل منها ما أرادت بذلك (قوله وتبين منه) يحتمل أنه يسكون الباء من اليئونة ويحتمل أن المراد وتبين ما الذي أرادت من الطلاق هل هو واحدة أو أكثر (قوله أو بقاء على ما هي عليه) أي حتى تروى وتنظر ما هو الأولى لها (قوله وناكر الخ) يعني أن الزوج إذا عوض الطلاق لزوجه على سبيل التخيير قبل الدخول بها فأوقعت أكثر من طلقه فله أن يناكرها فيما زاد عليها بأن يقول ما أردت الا طلاقاً واحدة وأما بعد البناء فليس له مناكرتها كما يشير به بقوله الآتي ولا نكرته أن يدخل في تخيير مطلق وأما المملكة إذا أوقعت أكثر من طلاقه فله أن يناكرها فيما زاد على الواحدة قبل الدخول وبعده فإن أوقعت المخيرة أو المملكة واحدة فلا نكرته فيها بأن يقول ما أردت طلاقاً فلتزمنه لك الواحدة فهرأعنه ولا عبرة بما كرت (قوله لم تدخل) وكذا أن دخلت وكان التخيير بخلع لأنها تبين بواحدة فهي كغير المدخول بها وهذا أحد قولين في حاه بن (قوله وكذا أجنبي) أي أن الأجنبي الذي فوض له طلاقها على سبيل التخيير أو التملك مثل المرأة في تفصيلها من المناكرة في التملك مطلقاً وفي التخيير

الذي شأنه أن يتقل عند الطلاق والا كان طلاقاً قطعاً كما استظهره ثم أشار إلى القول المحتمل بقوله (وقبل) منها ان (تفسير) قولها المحتمل لطلاق وردها نحو قولها (قبلت) فقط (أو قبلت أمرى) أي شأني (أو) قبلت (ماملكتني) أو اخترت (برد) لما جعله لها بأن تبني في عصمتها بأن تقول أردت بقولي قبلت الخ قبلت البقاء في عصمتك (أو طلاق) أي أردت به الطلاق وتبين منه (أو بقاء) على ما هي عليه من التوكيل أو التخيير أو التملك في حال بينهما في الأخير من حتى تحبب له العزل في الأول ولما كان في المناكرة وهي عدم رضا الزوج بما أوقعته المرأة تفصيل بين المخيرة والمملكة والمدخول بها أو غيرها أشار به بقوله (وناكر) الزوج والنكر بالضم عدم الاعتراف (مخيرة لم تدخل) ومملكة مطلقاً وكذا أجنبي جعله ماله فيما يظهر



(ان زادت) أي المخيرة والمملكة في الطلاق (على الواحدة) بأن يقول انما أردت واحدة فقط بشروط خمسة أشار لها بقوله (ان نواها) أي الواحدة عند التفويض فان لم ينوها عنده لزمه ما أوقعته وكذا ان نوى اثنتين حال التفويض كما كفي الثالثة فلام مفهوم لواحدة فلو قال ان نوى دون ما أوقعته كان أشمل وأوضح (وبادر) لما كرهه والاسقط - فقه (وحالف) أنه نوى الواحدة عند التفويض فان نكل وقع ما أوقعته ولا ترد عليها اليمين وتجعل عليه اليمين وقت المناكحة (ان دخل) بالمملكة (٣٦٣) وأما المخيرة المدخول بها فلا نكحة فيها

(والا) تكن مدخولا بها (فعند) ارادة (الارتجاع) يحلف لاقبله وهذا يجري في المخيرة والمملكة والمراد بالارتجاع هنا الغوى وهو العقد فان لم يرد فلا يمين بل جواز أن لا يتزوجها الشرط الرابع قوله (ولم يكره) قوله (أمرها يسدها) فان كرهه فلا مناكحة فيما زادت (الأن ينوي) بتكريره (التأكيد) فله المناكحة (كنسقهامى) وقد ملكها قبل البناء فقالت طلق نفسي أو اخترت نفسي وكررت اللفظ ولا لزمه ما كررت إلا أن تنوي التأكد وأما بعد البناء فلا يشترط نسقهابل الشرط وقوع الثانية والثالثة قبل انقضاء العدة الشرط الخامس قوله (ولم يشترط) ما ذكر من تخيير أو تعليق (في العقد) فان اشترط فيه فلا مناكحة فيما زاد على الواحدة دخل بها أم لا فان تطوع به بعد العقد فله المناكحة وان احتمل فهو ما أشار إليه

ان كان لم يدخل بها (قوله ان زادت على الواحدة) هذا موضوع المناكحة التي هي عدم رضا الزوج بالزائد الذي أوقعته وليس هذا شرطاً خلافاً لبعضهم حيث جعل الشروط ستة وعد هذا منها ويفهم منه أنه لا مناكحة عند الاقتصار على الواحدة ما المملكة قطاهر وأما المخيرة فعدم المناكحة لبطان ما لها من الخيار اذا لم تقض بالثلاث قال ابن عبد السلام وهو ظاهر لان المخيرة التي لم تدخل بمنزلة المملكة قال ح لانها تين بالواحدة وهو المقصود اه بن (قوله ان نواها) أي الواحدة التي بنا كفي غيرها (قوله فان لم ينوها عنده) أي بأن لم ينوها عنده شيئاً أو نوى بعده (قوله وبادر) هذا هو الشرط الثاني وقوله وحالف هو الشرط الثالث (قوله للمناكحة) أي عند سماعه الزائد على الواحدة (قوله والاسقط) أي والا يبادر وأراد المناكحة فلا عبرة بما كرهه وسقط حقه ولو ادعى الجهل في ذلك لم يعذر بالجهل (قوله ولا ترد عليها اليمين) أي لانها عين تهمته وهي لا ترد كما أتى (قوله ان دخل) شرط في مقدراً أي ومحل تجمل عنه وقت المناكحة ان كان دخل بالمرأة ليحكمه الآن بالرجعة وتثبت أحكام الرجعة من نفقة وغيرها (قوله فعند الارتجاع) أي فيحلف عند ارادة الارتجاع أي عند ارادة العقد عليها برضاها (قوله فان كرهه) أي بأن قال أمرك بيدك أمرك بيدك مرتين أو ثلاثاً (قوله فيما زادت) أي على الواحدة ويلزمه ما أوقعته من طلقين أو ثلاث (قوله بتكريره) أي باللفظ الثاني والثالث المكرر وقوله التأكد أي للفظ الاول ثم ان قوله الآن ينوي التأكد يتضمنه اول الشروط الخمسة ولذا نيل لافرق بين التكرار وغيره حيث نوى الواحدة عند التفويض ولو قال المصنف بدل قوله ولم يكره أمرها يسدها الخ ولو كرر أمرها يسدها ويكون مبالغة في قوله ان نواها ويستغنى عن قوله الآن ينوي التأكد لكان أخصراً وأحسن لان هذا هو المتوهم تأمل (قوله كنسقهامى) هذه مسألة مستقلة بذاتها ليست من جملة الشروط بل مشبهة بما قبلها في الحكم أي كما اذا قالت المرأة طلق نفسي وكررت مرتين أو ثلاثاً نسقهامى يحتمل على التأسيس إلا أن تدعى قبيل الاقتراح أنها فوت التأكد فانه يقبل (قوله هي) أبرز الضمير لثلاثتهم أن الضمير في نسقهامى تدعى الطلقات المفهومة من قوله ولم يكره أمرها وان كان سياق المصنف في الضمائر الموثقة العائدة عليها (قوله ولاء) وأما ان لم يكن موالاة فلا يردف الثاني على الاول لانه بائن (قوله وأما بعد البناء) أي وأما لو ملكها بعد البناء (قوله فلا يشترط) أي في التأسيس (قوله نسقهامى) أي بل اذا كررت طلق نفسي مرتين أو ثلاثاً سواء كان هنالك موالاة أو لافاته يحتمل على التأسيس (قوله فان اشترط فيه الخ) اعلم أن الواقع في العقد سواء كان مشروطاً أو متبرعاً به حكمهما واحد من جهة عدم المناكحة فالاولى للمصنف أن يقول ولم يكن ذلك في العقد قال في المدونة وان تبرع به هذا بعد العقد فله ان ينأ كره فيما زاد على الواحدة قال أبو الحسن هذا يقتضي أن التبرع في أصل العقد كالشرط ونص عليه ابن الحاجب اه وذلك لان ما وقع في العقد من غير شرط له حكم المشروط اه بن (قوله وفي جملة) أي ما ذكر من التخيير والتعليك (قوله ان أطلق) بالبناء الفاعل وفاعله ضمير يعود على الموثق المعهوم من المقام (قوله هل وقع ذلك) أي وادعى الزوج أنه بعد العقد وادعت الزوجة أو وليها أنه وقع في العقد (قوله فلا مناكحة) راجع لقول المصنف وفي جملة على الشرط (قوله أو على الطوع) أي التطوع بعده (قوله قولان) الاول لمحمد بن عبد الله بن مغفل وابن قتيون والثاني لابن العطار وبهذا تعلم ان اللائق بالمصنف ان يعبر بتعدد وقال بعض الموثقين ينبغي أن يتطرق في ذلك لعرف الناس في تلك البلد فيكون القول لمذعية فان لم يكن عرف فالقول قول الزوج انه على الطوع بعد العقد (قوله لاحتمال سهوه) علة لقول المصنف وقيل ارادة الواحدة

بقوله (وفي جملة على الشرط ان أطلق) بأن كتب الموثق أمرها يسدها ان تزوج عليها ولم يعلم هل وقع ذلك في العقد أو بعده فلا مناكحة له أو على الطوع فله المناكحة (قولان وقيل) من الزوج المملك أو المخير يمين اذا أوقعته الزوجة أكثر من واحدة (ارادة الواحدة بعد قوله لم أرد) بالتعليك والتخير (طلاقاً) أصلاً فليل له اذا لم ترده لزمه ما أوقعته فقال أردت واحدة لاحتمال سهوه قاله ابن القاسم



(والأصح) وهو قول أصبغ (خلافه) وهو عدم القبول ويلزمه ما قضت به ثم صرح بمفهوم قوله لم تدخل لما فيه من التفصيل فقال (ولأنكره أن يدخل في تخيير مطلق) غير مقيد بطلقة أو طلقين (وان قالت) من قوض لها الزوج أمرها (طلقت نفسها) أو زوجها (سئلت بالمجلس وبعده) عما أرادت لأن جوابه محتمل (فإن أرادت الثلاث لزمت في التخير) فلأنما كرهة أن كانت مدخولاً بها (وفاكره في التملك) مدخولاً بها أم لا وكذا (ع ٣٦٤) في التخير لغير مدخول بها (وان قالت) أردت (واحدة بطلت) تلك الواحدة (في التخير) في

(قوله والأصح خلافه) هذا ضعيف والمعتمد ما قبله الذي هو قول ابن القاسم قاله شيخنا العدوي (قوله ولا نكره أن يدخل الخ) أي على المشهور بخلافه لأن الجهم القائل أنها إذا وقعت الثلاث في التخير المطلق كان له منا كرتها فيما زاد على الواحدة لافرق بين المدخول بها وغير المدخول بها (قوله غير مقيد الخ) أي بأن قال لها اختاري نفسك أو أمرك بيدك وحاصله أنه إذا قال لها ذلك والحال أنها مدخول بها فقالت طلقت نفسي ثلاثاً فإنه لا بنا كرها بأن يقول لها إنما أردت دون الثلاث ويلزمه ما وقعت إذ ليس له منا كره المدخول بها في التخير المطلق العاري عن التقييد بطلقة أو طلقين أو ثلاث لأن اختيارها فيه إنما يكون للثلاث فإن وقعت في التخير المطلق دون الثلاث بطل تخييرها كما يأتي (قوله وان قالت من قوض لها الزوج أمرها) أي على جهة التخير أو التملك (قوله وبعده) الواو بمعنى أو قال عني تبعاً لتت أو بعده بقليل وفي خش أو بعده بالقرب وبجئت فيه ابن عاشر فقال انظر من نص على هذا القيد والذي لابن رشد اجراء هذا الحكم فيما إذا سكت عنها حتى مضى شهران انظر المواق ٨١ بن فقوله وبعده أي بشهرين على الصواب (قوله ان كانت مدخولاً بها) لأن المدخول بها لا تقضي في التخير إلا بالثلاث ولا منا كرهة فيها فإذا قضت بأقل منها بطل تخييرها (قوله بل يبطل التخير من أصله) أي لأنها خرجت عما خيره فيها بالكلية لأنه أراد أن تبين منه وأرادت هي أن تبقى في عصمته اه بن (قوله كالمملكة) أي يلزم فيها الثلاث إذا لم بنا كره مدخولاً بها أم لا (قوله والاولى التعبير بالفعل) أي بأن يقول وظهر (قوله لأن آل) أي في الطلاق (قوله تحتل الجنسية) أي تحتل أن تكون الجنس المحقق في جميع أفرادها لا في بعضها (قوله فيجبري فيه جميع ما تقدم) أي فإن قالت أردت الثلاث لزمت في التخير المطلق ان كانت مدخولاً بها ولا منا كرهة لنا كره في التملك مطلقاً وفي التخير ان كانت غير مدخول بها وأن قالت أردت واحدة أو اثنتين بطل ما يدها من التخير ان كانت مدخولاً بها وان كانت غير مدخول بها يلزمه ما أرادت كما يلزمه ما أرادت في التملك مطلقاً وان قالت لم أرد عددًا فيجبري التأويلان المتقدمان في حل قولها على الثلاث أو الواحدة (قوله وفي جواز التخير) أي في كونه جائزاً جوازا مستوى الطرفين وهو المعتمد لأن الثلاث غير مجزوم بها على أن الغالب أن النساء يخترن أزواجهن (قوله لأن موضوعه الثلاث) أي وأما كونه بنا كره غير المدخول بها فيه فهو شيء آخر ان قيل إذا كان موضوعه الثلاث فلم يتفق على كراهته قلت نظر المقصود أنه هو البينونة وهي تحقق بواحدة كما في الخلع أو الطلاق قبل الدخول وان كانت هنا لا تحقق إلا بالثلاث وينبغي جري الخلاف بالكراهة والاباحة في التملك إذا قيد بالثلاث والا كان مباهاً اتفاقاً والتظاهر بالاتفاق على كراهة التوكيل إذا قيد بالثلاث لأنه داخل على إبقائها لها وهو مقصر في عدم عزلها اه تقرير عدوي (قوله وحلف في اختاري في واحدة) حاصله أنه إذا قال لها اختاري في واحدة فأوقعت ثلاثاً فقال ما أردت إلا طلقة فإنه يلزمه المين فإذا حلفها أطلقت عليه طلقة واحدة (قوله وتلزمه الواحدة فقط) أي سواء كانت مدخولاً بها أم لا لأن هذا ليس تخيراً مطلقاً (قوله في المدخول بها) أي وباتنة في غير المدخول بها (قوله ولا يمين عليها) أي لأنها يمين تهمه حلفها الزوج لاثامه وهي لا ترد (قوله اختاري في طلقة) أي اختاري المفارقة بسبب طلقة واحدة (قوله وفي مرة واحدة) أي وحينئذ فالمعنى اختاري المفارقة في مرة واحدة والمفارقة في مرة تصدق بالثلاث والحاصل أن كلامه محتمل لهذين الأمرين ومحتمل أيضاً لكون في زائدة فلما احتمل كلامه ما ذكر حلف لاثامه على إرادة الثلاث (قوله

المدخول بها بل يبطل التخير من أصله ولو حذف التأني وفي لكان أخصر وأحسن فإن لم يدخول لزمنه الواحدة كما تلزمه بإرادتها في التملك (و) ان قالت لم أرد عددًا معينا (هل يحمل) قولها طلقت نفسي (على الثلاث) فيلزم في التخير ان يدخل ناكراً ولا كان لم يدخل إذا لم بنا كره كالمملكة (أو) يحمل على (الواحدة) لأنها الأصل فتلزم في التملك مطلقاً في التخير لغير مدخول بها أو يبطل في المدخول بها (عند عدم التنية) منها العدد (تأويلان) الأرجح الاول لأنه قول ابن القاسم فيها وهما جاربان في الخيرة والمملكة كما علمت (والظاهر) عند ابن رشد والاولى التعبير بالفعل لأنه من عند نفسه (سؤالها) في التخير والتملك عما أرادت (ان قالت طلقت نفسي أيضاً) صوابه اخترت الطلاق لأن طلقت نفسي هي ما قبلها وليس لابن رشد فيها اختيار وانما سئلت لأن آل تحتل الجنسية

فيكون ثلاثاً والعهدية وهو الطلاق السني فيكون واحدة فيجبري فيه جميع ما تقدم من التفصيل (وفي جواز التخير) أردت وكراهته ولو لغير مدخول بها لأن موضوعه الثلاث (قولان وحلف) ما أراد الا واحدة (في) قوله لها (اختاري في واحدة) فطلقت نفسها ثلاثاً وتلزمه الواحدة فقط وهي رجعية في المدخول بها فان نكل لزمنه ما أوقعته ولا يمين عليها وانما حلف لأنه يحتمل كلامه اختاري في طلقة واحدة وفي مرة واحدة (أو) في قوله لها اختاري (في أن تطلقني نفسك) طلقة (واحدة) أو تقبلي فقالت اخترت ثلاثاً فقال



أردت واحدة وانما حلف لزيادة أو تقيمي التي حذفتها المصنف لان ضد الائمة اليسونة فهو بوجه انه لم يرد بالطلقة الواحدة حقيقة انها اذا لم يرد أو تقيمي فالقول قوله بلايين (لا اختارى طلقة) حقه في طلقة كافي النقل (٣٦٥) لانه المتوهم أي فلايين وأما اختارى طلقة

فظاهر أنه لا يمين عليه بل يبطل أن قضت بأكثر من دليل قوله (وبطل) ما قضت به مع استمرار ما جعله لها ييدها (ان قضت بواحدة في) قوله لها (اختارى تطليقتين أو) اختارى نفسك (في تطليقتين) بخلاف التملك فلها القضاء بواحدة في ملكتك تطليقتين أو ثلاثا ولا يبطل على الاصح (وان) قال اختارى (من) تطليقتين فلا تقضي (الواحدة) فان قضت بأكثر من الواحدة (وبطل) ما جعله لها من الخير من أصله (في) الخير (المطلق) والمراد به ما لم يقيد بعدد وان قيد بغيره كاختارى نفسك أو ان فعلت كذا فاختارى نفسك (ان قضت بدون الثلاث) ولم يرض به لانها عدلت عما جعله لها الشارع وهو الثلاث في الخير المطلق (كطليقتين ثلاثا) فقضت بأقل فيبطل ما ييدها وما قضت به لكن الراجح في هذا الفرع أنه يبطل ما قضت به فقط دون ما ييدها فلها الرجوع والقضاء

أردت واحدة) أي فيحلف وتلزمه الواحدة فقط كانت مدخولا بها أم لا وتكون رجعة في المدخول بها (قوله لم يرد بالطلقة الواحدة حقيقة) أي وانما أراد بها عدم الائمة معه المجامع للبنات (قوله فالقول قوله) أي في أنه انما أراد واحدة (قوله حقه في طلقة) يعني أنه اذا قال لها اختارى في طلقة فقالت طلقت نفسي ثلاثا واخترت نفسي لم يلزمه الا واحدة وله الرجعة ولا يمين على الزوج (قوله انه لا يمين عليه) أي مع لزوم الطلقة (قوله بل يبطل) أي الزائد على الواحدة (قوله بدليل الخ) الدلالة من جهة قياس القضاء بالاكثر على القضاء بالاقل بجامع المخالفة لما جعله لها في كل والحاصل أنه اذا قال لها اختارى طلقة فطلقت نفسها أكثر فلا يمين عليه ويلزمه طلقة ويبطل الزائد واذا قال لها اختارى تطليقتين فقضت بواحدة يبطل ما قضت به مع بقائها على ما جعله لها من الخير وأما اذا قال لها ملكتك طليقتين أو ثلاثا فقضت بواحدة فلا يبطل ما قضت به (قوله وبطل ما قضت به) أي لا ما جعله لها من الاختيار فانه مستمر ييدها لانها لم تخرج عنها عن اختيار ما جعله لها بالكلية بخلاف ما سبق في قوله وان قالت واحدة الخ وما ذكره الشارح من بطلان ما قضت به فقط تبع فيه عبي والذبي في طئي أن الصواب بطلان ما ييدها اذا قضت بواحدة في اختارى تطليقتين أو في تطليقتين كالخبر المطلق اذا قضت فيه بدون الثلاث بعد البناء كما يأتي قال بن ولم أرمأه عبي وهو تابع لشجته ع ه (قوله لزمه الواحدة) أي وبطل الزائد (قوله وبطل في المطلق الخ) يعني أنه اذا خيرا ما خيرا مطلقا أي عاريا عن التقييد بعدد فأوقعت واحدة أو اثنتين فان خيارها يبطل ويصير الزوج معها كما كان قبل القول لها على المشهور بشروط ثلاثة أن يكون خيرا ما بعد الدخول بها وأن لا يرضى الزوج بما قضت به وأن لا يقدم لها ما يتم الثلاث فان كان الخير قبل الدخول وقضت بواحدة لزم أن كان بعد الدخول ورضى بما قضت به أو تقدم لها ما يكمل الثلاث لزم ما قضت به (قوله وان قيد بغيره) أي هذا اذا لم يقيد أصلا بل ولو قيد بغير العدد فقوله كاختارى نفسك راجع لما قبل المبالغة وقوله أو ان فعلت كذا راجع لما بعدها (قوله ان قضت) أي اذا كان خيرا ما بعد الدخول بها وأما ان كانت غير مدخول بها وقضت ولو بواحدة فانها تلزمه وما ذكره المصنف من البطلان هو المشهور وقال أشهب لا يبطل ما ييدها من الاختيار اذا قضت بدون الثلاث بل لها أن تقضي بعد ذلك بالثلاث فالذي يبطل ما قضت به لا ما ييدها (قوله ولم يرض به) أي ولم يرض الزوج بما أوقعت والالزم ما قضت به وان كانت العلة وهي قوله لأنها عدلت الخ غير ناهضة هنا اه عدوى (قوله كطليقتين ثلاثا) أي كما يبطل ما ييدها ولا يلزم الزوج شيء حيث قال لها طليقتين نفسك ثلاثا فقضت بأقل وظاهره سواء كانت مدخولا بها أم لا (قوله لكن الراجح) أي كافي التوضيح (قوله دون ما ييدها) أي وحينئذ فطليقتين نفسك ثلاثا مثل طليقتين نفسك طليقتين في أنه يبطل قضاؤها بالاقل ولا يبطل ما ييدها من الخير (قوله ووقفت الخ) يعني أنه اذا خيرا ما بان قال لها اختارى نفسك أو ملكها بان قال لها أمرك بيدك فقالت اخترت نفسي إن دخلت على ضرتي أو ان قدم فلان أو نحوه من كل محتمل غير غالب فانها توقف لتختار حالا إما الطلاق أو البقاء ولا تعمل حتى يقدم زيد أو يدخل على ضررتها ولا يلتفت لشرطها بل يلغى على المشهور خلافا للسحنون وكل هذا ما لم يرض الزوج بما قضت به من التعليق فان رضى بامها القسودم زيد أو والدخول على ضررتها انتظر وتطلق عليه بمجرد حصول المعلق عليه كالفدوم والدخول علا بالتعليق الواقع منها الذي قد أجازوه وان كان قد وطئها قبل دخوله على ضررتها كافي نص الخمي ولا يتوقف الطلاق على خيارها (قوله ووقفت في الخير المطلق الخ) أي وأما لو وكلها فطلقت نفسها ان دخل على ضررتها فله ذلك ولا توقف رضي الزوج بذلك أم لا اه عدوى (قوله فتوقف حينئذ) أي حين حصول الاختيار منها المعلق على شيء ولا يتظر لحصول المعلق عليه بالفعل

بالثلاث (ووقفت) في الخير المطلق أو التملك المطلق (ان اختارت) نفسها على شرط كأن قيدت (بدخوله على ضررتها) بان قالت ان دخلت على ضررتي فقد اخترت نفسي فتوقف حينئذ حتى تقضي باجر ابراء أو بقاء ولا التفات لشرطها فلا ينتظر دخوله على ضررتها



لما فيه من البقاء على عصمة مشكوكه (ورجع مالك) ورضي الله عنه عن قوله الاول في التخيير والتملك المطلقين أي غير المقيدين بالزمان أو المكان وهو أنهم ما يبقيان بيدها بالجلس بقدر ما يرى أنه اختار في مثله فإن تقرقاعته أو خراجها كافيه الى غيره وإن لم يتفرقا عنه سقط خيارها (الى بقاءهما) أي التخيير والتملك (بيدها) ولو تفرقا أو طال (في) التخيير أو التملك (المطلق) يعني عن الزمان والمكان فهو غير المطلق السابق (مالم توقف) (٣٦٦) عندها كم (أو توطأ) أو تمكن من ذلك أو من الاستمتاع عامة طائفة ثم شبه في الرجوع

اليه قوله (كثي شئت) يكسر التاء وأمر بك بيدك فهو بيدها مالم توقف أو تمكن من الاستمتاع طائفة اتفاقا (وأخذ ابن القاسم بالسقوط) أي سقوط خيارها بانقضاء المجلس أو الخروج عنه لكلام آخر وهو الرجوع عنه والراجح هو الذي أخذ به ابن القاسم بل يرجع اليه الامام ثانياً وبقى عليه حتى مات فالوجه الاقتصار عليه (وفي جعل ان) شئت (وإذا) شئت فأمر بك بيدك (كثي) شئت فيتفق على أنه بيدها مالم توقف أو توطأ (أو) هما (كالطلق) فيأتي فيها ما قولاً مالك (تردد) الراجح منه الاول (كما إذا كانت) حين التخيير أو التملك (غائبة) عن المجلس (وبلفها) فهل يبقى بيدها اتفاقاً وإن طال مالم توقف أو توطأ كمثي شئت أو بحسري فيه خلاف الحاضرة المتقدمة هل يبقى بيدها في مجلس علمها أو مالم توقف أو توطأ تردد الراجح منهما الاول ولم يقع للمصنف

(قوله لما فيه من البقاء الخ) الصواب اسقاط هذه العلة اذ لو صحت لمنع التعليق من الزوج أيضاً مع أنه غير ممنوع فيجوز أن يقول لها إن قدم زيد فاخترى نفسك أو ملكتك أمر نفسك وينتظر حصول المعلق عليه انظر بن وقد يقال هذا الاعتراض مدفوع لوجود الفرق بين تعليقها وتعليقه قال عبيد والفرق بين عصمة التعليق منه وعدم عصمة منها مع عدم رضاه من وجهين أحدهما أن الله جعل الطلاق بيده فاغتفر له التعليق الثاني أن تعليقها على نحو دخوله على ضرته غير لازم لها ذلك ما دفعه قبل وقوع المعلق عليه بحيث لا يقع عليه طلاق بدخوله بخلاف تعليق الرجل فلازم فتأمل (قوله ورجع مالك الخ) حاصله أنه إذا ملكها عليها مطلقاً بان قال لها ملكتك أمرك أو أمر بك بيدك أو خيرها تخبيراً مطلقاً بان قال لها خيرتك في نفسك فالذي يرجع اليه مالك أنهم ما يبقيان بيدها في المجلس وبعد ولو تفرقا عن المجلس الذي طالت أقامته ما به مالم توقف عندها كم أو توطأ أو تمكن منه طائفة بعد أن كان يقول أو لا يبقى ما جعله لها من التخيير والتملك بيدها في المجلس الذي يمكن القضاء فيه فقط فإن تفرقا بعد إمكان القضاء فلا شيء لها وإن قام من المجلس حين ملكها يريد قطع ذلك عنهم ينفعه واستمر خيارها وحد المجلس الذي يمكن فيه القضاء أن يعدمها قدر ما يرى الناس أنها اختار في مثله ولم تقم فراراً فإذا قعد بقدر ذلك ثم قام من المجلس أو انتقل من الكلام الذي كافيه لغيره ولم تقض سقط ما بيدها (قوله أي غير المقيدين) أي فهو غير المطلق السابق لانه العاري عن التقيد بالعدد (قوله بقدر الخ) هذا تصوير للمجلس وقوله ما يرى أي يرى الناس (قوله أو خراجها) أي عن الكلام الذي كافيه (قوله فهو غير المطلق السابق) أي في قوله وبطل في المطلق لانه يعني العاري عن التقيد بالعدد (قوله مالم توقف عندها كم) فإن أوقف فاما أن تقضي بشئ أو تسقط ما بيدها على ما مر كما أنه يسقط ما بيدها إذا وطئت أو مكنت منه طائفة (قوله وأخذ ابن القاسم) أي في المسئلة الاولى (قوله فالوجه الاقتصار عليه) أي لانه الراجح وبه العمل كما قال المتبسط خلافاً لما ظهر المصنف فانه يقتضي أن الراجح القول الثاني الرجوع اليه ومحل هذا الخلاف ما لم تقل عند التملك أو التخيير قبلت أمرى أو رضيت بما جعلته لي ونحو ذلك مما يدل على أنها لم تترك ما بيدها فإن قالت ذلك بقي مالم توقف أو توطأ قال ابن رشد اتفاقاً انظر بن (قوله وفي جعل ان وإذا كثي) أي لان اذا ظرف زمان كذلك أي غير محصور ولا محدود مثل متى وإن وإن كانت غير موضوعة للزمان المستقبل إلا أنها متضمنة لانها للتعليق في المستقبل فاذا دخلت على ماض صرفته للمستقبل فاذا قبل ان دخلت الدار فأمر بك بيدك أي في الزمان المستقبل (قوله أو هما كالطلق) أي بناء على أن اذا لا تقتضي المهلة والامتداد بل مجرد الشرط مثل ان بخلافه في فأنها تقتضي المهلة والامتداد (قوله كثي شئت) أي فأمر بك بيدك لان متى ظرف زمان مستقبل غير محصور ولا محدود فاذا قال لها متى شئت فأمر بك بيدك فقد جعل الطلاق بيدها في الوقت الذي نشأ فيه ولم يجعل لذلك حداً يسقط ما بيدها قبل الانتهاء اليه فوجب أن يكون ذلك بيدها مالم توقف أو يكون منها ما يدل على اسقاطه (قوله تردد) أي طريقان حكاهما ابن رشد عن المتأخرين (قوله اتفاقاً) أي وفي طريقة ابن رشد (قوله أو يجري فيها خلاف الحاضرة) أي وهذه طريقة الخمى (قوله أو مالم توقف) أي أو يبقى في بيدها ولو قامت من المجلس الذي علمت فيه ولو طالت أقامته ما به مالم توقف الخ (قوله فاذا انقضى ما عينه) أي ولم يمتد شيئاً (قوله ومعناه الخ) أي وليس معناه أنه يعتمد الى ذلك الأمر ويبقى بيدها ولو وقفت والاصل أن معارضا لقوله سابقاً ووقفت وإن قال الى سنة وحينئذ فقوله

تشبه في التردد الا في هذه (وارعين) الزوج (أمرها) بأن قيد بمن أو مكان أو وصف كخيرتك أو ملكتك في هذا اليوم أو تعين الشهر أو العام أو في هذا المكان أو المجلس أو مادامت طاهرة أو فائقة (تعين) ذلك ولا يتعداه فاذا انقضى ما عينه سقط حقها ومعناه مالم يوقفها إلها كم أو تمكنه طائفة والاستقط حقهها (وان) أجابت بمقتضيين كأن (قالت) حين خيرها أو ملكها (اخترت نفسي وزوجي أو بالعكس



فالحكم للتقدم) وبعد الثاني ندما (وهما) أي الضير والتملك (في التحيز لتعليقهما) أي لأجل تعليق الزوج كلا منهما (بغير) بكسر الجيم أي بوجوب التحيز في باب الطلاق كالطلاق وتقدم ونحوه لأن علق بمحض تمتع عقلا أو عادة أو شرعا أو مستقبل محقق الخ فإذا قال لها أنت مخيرة أو ملكة بعد شهر مثلا أو يوم موتي أو أن حضرت فأنهم ما ينجزان إلا أن كافي الطلاق يعني أنها تخير في الحضور أو حين علمها أن غابت وبلغها (وغيره) عطف على التحيز أي غير التحيز لتعليقهما بغير منجز فلا (٣٦٧) ينجزان كما إذا قال لها أمرتك بذلك إن

دخلت الدار فستوقف على دخولها (كالطلاق) خبر عن قوله وهما (ولو علقهما) أي الضير والتملك أي أحدهما (بغير شهر) كان غبت عنك شهرا فقد خبرتك أو ملكتك (تقدم) قبل انقضاء الشهر (ولم تعلم) بقدمه فطلعت نفسها بعد اثبات غيبته وأنه خيرها وحلفها أنه ما قدم إليها سرا ولا جهرا وانقضت عدتها (وتزوجت فكالولين) فان تلذذ بها الثاني غير عالم بقدم الأول فانت عليه والا فلا (ولو علقهما) بحضوره أي على حضور شخص أجنبي فالأولى حذف الضير كان قال لها إن حضر زيد من سفره فأمرتك ببسلك فحضر (ولم تعلم) بحضوره (وهي) باقية (على خيارها) ولو وطئها زوجها حتى تعلم بحضوره ولا يسقط خيارها إلا إذا مكنته عالمة بقدمه (واعتبر التحيز) أي التحيز الضير أو التملك أو

تعين معناه أنه يعتد بذلك الأمر ولا يسقط ما لم توقف الخ (قوله فالحكم للتقدم) أي فإن قالت اخترت نفسي وزوجي فإن الطلاق يقع عليه وإن قالت اخترت زوجي ونفسي لم يقع عليه طلاق اعتبارا باللفظ الأول فيهما فان شك في أيهما المتقدم لم يقع عليه طلاق كمن شك هل طلق أم لا وإن قالت اخترت ما فالظاهر وقوع الطلاق ولا ينتظر للتقدم في مرجع الضير الواقع من الزوج كما إذا قال لها اختاري بيني أو اختاري نفسك أو بالعكس فقالت اخترت ما تغلب الجانب التحريم (قوله في الحضور) أي أنها إذا كانت حاضرة في المجلس فأنها تخير بين التحيز أو التملك (قوله لتعليقهما بغير منجز الخ) أشار إلى أنه حذف تعليل الثاني لدلالة التعليل الأول عليه (قوله كما إذا قال لها أمرتك بذلك) أي فكلا لا ينجز الطلاق ولا يقع إذا علق بمستقبل تمتع كان لمست السماء فانت طالق كذلك لأنني عليه في قوله أمرتك بذلك إن لمست السماء وكما ينتظر في أنت طالق إن قدم زيد أو إن دخلت الدار كذلك ينتظر في أمرتك بذلك إن قدم زيد أو إن دخلت الدار (قوله كالطلاق) يستثنى من ذلك ما إذا قال كل امرأة أتزوجها فأمرها بدها أو إن دخلت الدار فكل امرأة أتزوجها فأمرها بدها فانه يلزمه التعليق المذكور وعلة الخمي بأن المرأة قد تختار البقاء مع الزوج وبأن الغالب أن النساء لا يحترن الفراق بحضرة العقد وتبنيها بالطلاق يقتضي عدم الزوم فيهما اه عدوى (قوله ولم تعلم بقدمه الخ) وأما لو علمت بقدمه قبل مضي الشهر فطلعت نفسها وتزوجت لم تفت بدخول الثاني اتفاقا والظاهر حذوها ولا تعذر بالعقد الفاسد كما قالوا فممن طلق زوجته ثلاثا وتزوجها قبل زوج ودخل بها فانه محذور بعذر بالعقد الفاسد اه عدوى (قوله غير عالم بقدم الأول) أي قبل الشهر أي وغير عالمة قبل دخول الثاني بقدم الأول قبل الشهر (قوله على حضور شخص) أي وليس المراد حضور الزوج (قوله فالأولى حذف الضير) أي ليطابق ما في المدونة ولأن الاتيان بالضير يوم عوده على الزوج مع أنه ليس مرادا (قوله واعتبر الخ) أي أنه إذا خيرها أو ملكها أو وكلها قبل بلوغها فاختارت نفسها فانه يقع الطلاق عليها وهو لازم أن ميزت وهل يشترط زيادة على التميز أطاقها الوطء ولا يشترط قولان والمعتمد أن المدار على التميز أطاق الوطء أم لا فان لم تكن مميزة فلا يعتبر ما وقعته وما جعل لها من التحيز والتملك فهو ثابت لا يبطل فيستأني بها حتى تغزو أو توطأ (قوله فالتبميز لا بد منه) أي على كلا القولين خلافا لظاهر المصنف حيث أدخل كلمة هل على شرط التميز فيقتضي أنه من محل الخلاف وليس كذلك (قوله وله التفويض لغيرها) أي سواء كان ذلك الغير قريبا لها أو كان أجنبيا منها وسواء اشركه أم لا مع ذلك الغير أم لا على المشهور كما هو مذهب المدونة فقوله لغيرها أي مجتمعا معها أو منفردا عنها إلا أن العبرة بما رضى به هو حالة الانفرد والعبرة بما رضى به هي حالة الاجتماع ولو قال الأب أنا أدري بحالها منها وما ذكره المصنف من جواز التفويض لغيرها لا يخالف ما مر من أن في إباحة التحيز وكرهه قولان لأن الجواز لا ينافي الكراهة بأن يراد بالجواز الاذن لا الإباحة وأنه مشى هنا على أحد القولين (قوله يعني أن الزوج الخ) قال بن هذا أحسن ما يحل عليه المصنف وأما حله على التوكيل على الطلاق فغير صحيح إذ لا خلاف أن الزوج عزله ما لم يقع الطلاق كما جزم به الأئمة وغيره وقد صرح ابن عرفة بأنه متفق عليه أنظر المواق وأما ما في ح عن الخمي وعبد الحق من ذكر الخلاف في عزل الوكيل ففيه نظر إذ الخلاف الذي ذكره الخمي إنما ذكره فيما إذا

التوكيل الواقع منها (قبل بلوغها) إذا لم يبلغها بشرط في اعتبارها وإذا اختارت الصغيرة نفسها لزم الطلاق حيث خيرها زوجها البالغ (وهل ان ميزت) وإن لم تطلق الوطء (أو متى توطأ) أي زمن أطاقها الوطء مع التميز فالتبميز لا بد منه فلو قال قبل بلوغها ان ميزت وهل وإن لم تطلق الوطء (قولان) لكان أحسن (وله) أي للزوج (التفويض) (لغيرها) أي لغير الزوجة ولو صديقا أو ذميا ليس من شرعه طلاق النساء (وهل له) أي للزوج (عزل وكيله) الضمير عائذ على التفويض يعني أن الزوج إذا وكل أجنبيا على أن يفرضه بالزوجة



أمرها تخيرا أو تليكا بأن قال له وكلتك على أن تفوض زواجي أمرها تخيرا أو تليكا أو على أن تخبرها أو تليكا فهل له عزله أم لا (قولان) ومقتضى التوضيح أن الراجح عدم العزل وأما إذا وكله على طلاقها فلا عزله قطعا بالاولى منها إذا وكلها على طلاقها وأما إذا أخبره في عصمتها أو ملكه أياها فليس له عزله على الراجح كما إذا أخبرها أو ملكها فالمسائل ثلاث هكذا قررهم الأجهوري وعلم منه أن الراجح عدم عزله لأنه إذا وكله في أن يخبرها أو يملكها رجع الأمر إلى التخير أو التليك وليس للزوج العزل فيهما ومن نظر إلى أنه وكيله فيهما قال بجواز العزل إذا لو وكيل يجوز عزله وهذا هو التحقيق عندي لأنه إذا كان له عزل الوكيل إذا وكله على طلاقها كان له عزله بالاولى إذا وكله على أن يخبرها أو يملكها نعم إذا أخبرها الوكيل (٣٦٨) بالفعل أو ملكها فلا كلام للزوج كما إذا وكله على الطلاق فطلقها قبل عزله ولا

قال الزوج لغيره طلق امرأتى هل يحمل على التليك فليس له العزل أو على التوكيل فلا العزل هذا الذي يفيد أبو الحسن والمواق وابن غازي قال وحل المصنف على هذا يحتاج إلى وحى يسفر عنه (قوله فهل له عزله) أي قبل أن يفعل ما وكل عليه (قوله الراجح عدم العزل) أي تطرا لتعلق حق الغير قال أبو الحسن انظر إذا قالت الزوجة أسقطت حق من التليك هل للزوج أن يعزل ذلك الوكيل الذي وكله على أن يملكها لأنهم علموا عدم عزل الوكيل بتعلق حق الغير وهما قد أسقطت أو يقال إن للوكيل حق في الوكالة قد ترجح فيه اه بن (قوله فهل عزله قطعا) أي قبل أن يفعل ما وكل عليه (قوله فالمسائل ثلاث) أي فالاولى وكله على أن يخبرها أو يملكها والثانية وكله على طلاقها والثالثة خبره في عصمتها أو ملكه أياها ففي كل من المسئلة الاولى والاخرة قولان والراجح عدم العزل فيهما وفي الثانية العزل اتفاقا وكلام المصنف يتعين جله على الاولى لان الثانية ليس فيها قولان وإن كان فيها وكيل والثالثة وإن كان فيها قولان ليس فيها وكيل (قوله المفروض له) أي طلاقها على وجه التخير أو التليك بأن قيل له خيرتك في عصمتها أو ملكتك عصمتها (قوله الاما فيه المصلحة) أي فلا يرد الا اذا كان في الرد مصلحة ولا يطلق الا اذا كان في الطلاق مصلحة فان لم تظهر المصلحة في طلاقه أو رده أو فعل أحدهما لغير مصلحة تطرأ الحاكم (قوله كالزوجة في التخير) أي اذا كان خيره الزوج في عصمتها أو قوله والتليك أي اذا كان الزوج ملكه عصمتها (قوله ومنا كره التخير) تفسير لما قبله والاولى أن يقول ومنا كرهه ان خيره قبل الدخول أو ملكه مطلقا (قوله ان حضر الوكيل) الاولى ان حضر ذلك الغير تفويض الزوج أو كان وقت التفويض غائبا غيبة قريبة لان هذا الغير ليس وكيله (قوله شرط الخ) أي انه لا يكون تفويض امر الزوجة لغيره الا اذا كان حاضرا أو قريب الغيبة كاليومين والثلاثة ذهابا كما في سماع عيسى (قوله ملها) أي فينتقل لها النظر (قوله ان مكنت بعلمه) فان كان بغير علم لم يسقط خياره فله محمدا واستحسنه اللعبي (قوله وقيل ولو بغير علمه ورجح أيضا) أي وهو ظاهر المدونة وقوله ورجح أي رجحه في الشامل حيث قال ولو مكنت بغير علمه على الاصح ونحوه في تن والشيخ سالم ومثله في التوضيح أيضا فانه بعد أن ذكر عن المدونة أن المملك ان مكن من المرأة زوجها زال ما بيده من أمرها قال مانصه ولو مكنته الزوجة ولم يعلم الاجنبي في المدونة يسقط خياره وقال محمد لا يسقط واستحسنه اللعبي (قوله أو الا أن يغيب الخ) أي فيسقط حقه ولا ينتقل اليها النظر فالغيبه بعد التفويض مخالفة للغيبه قبلها والفرق بينهما انه اذا غاب بعد توكيله بحضوره كان طالما فيسقط حقه بخلاف ما اذا كان غائبا حال التوكيل فانه لا ظلم عنده فلم يسقط حقه فلذا انتظر ان كانت الغيبة قريبة وانتقل النظر لها ان كانت بعيدة ولا ينتظر قدومه لما يلحقها من الضرر وما ذكره المصنف من التفرقة بين غيبته بعد التفويض وغيبته قبله طريقة لابن الحاجب وابن شاس وابن بشير وأجرى ابن عبد السلام الغيبة بعد التفويض على الغيبة قبله في التفصيل بين قرب الغيبة وبعدها واختاره في التوضيح (قوله بعد تفويض الزوج له) أي طلاقها على وجه التخير أو التليك (قوله فان أشهد)

كلام لنا في ذلك انما كلامنا فيما اذا لم يفعل الوكيل ما وكل عليه وقد علمت ان كلام المصنف صحيح فخرم الخرشى بانه لا مصلحة فيه غير صحيح مع ما في عبارته من الركة وعدم التحرير (وله) الضمير راجع لغير من قوله وله التفويض لغيرها واللام بمعنى على أي وعلى الغير الذي هو الاجنبي المفوض له (النظر) في أمر الزوجة فلا يفعل الاما فيه المصلحة والانتظار لما كره وصار كهي أي كالزوجة في التخير والتليك ومنا كرهه المخيرة قبل الدخول والمملكة مطلقا وفي الجواز والكراهية ورجوع مالك وأخذ ابن القاسم بالسقوط وغير ذلك مما سبق وقوله ان حضر الوكيل (أو كان) وقت التوكيل (غائبا) غيبة (قريبة كاليومين) شرط في قوله وله التفويض فكان الاولى

تقديم قوله وصار كهي ان حضر الخ على قوله وله النظر (لا أكثر) من كاليومين بأن كان على مسافة أربعة أيام فأكثر أي (فأما) النظر في أمر نفسها دون الوكيل اذ في انتظاره ضرر عليها ولا موجب لابطاله ولا لنقله عنها (الا أن تمكن) الزوج (من نفسها) طائفة راجع لقوله فلها وقوله وله النظر فان مكنت سقط ما بيدها أو بيد الاجنبي المفوض له من النظر ان مكنت بعلمه ورضاه وقيل ولو بغير علمه ورجح أيضا (أو الا أن يغيب) وكيل (حاضر) بعد تفويض الزوج له ولو قربت غيبته (و) محل السقوط اذا (لم يشهد ببقائه) على حقه مما جعله الزوج من أمر زوجته لان غيبته مع عدم الاشهاد على بقاءه على حقه دليل بقرب الغيبة والحال على أنه أسقط حقه ولا ينتقل النظر اليها (فان أشهد) انه باق على حقه (فأو بقاءه سده) طالبت الغيبة أو قصرت (أو ينتقل) الحق (للزوجة قولان) لكن في البعيدة خاصة



وكتبه في القرية باسقاط ما يبدى أو امضاء ما جعل له ولا يقتل الزوجة على الرابع (وان ملك) أمر زوجته (رجلين) بأن قال ملككنا  
أمرها أو أمرها بأيديكم أو قال تطلقاها ان شئتما (فليس لأحدهما القضاء) بطلاقها دون الآخر لانهم منزلان منزلة أو كيل الواحد فلا  
يقع طلاق الا باجتماعهما عليه كالوكيل في البيع والشراء فان أذن له أحدهما في وطئها زال ما يبدىهما فان مات أحدهما فليس للثاني  
كلام (الا ان يكونا رسولين) بأن يقول لكل منهما طلاق زوجتي أو ملكك أمرها أو يقول (٣٦٩) لهما جعلت لكل منكما طلاقها

فلكل منهما القضاء  
وتسعة هذا رسالة  
مجاز أدقيقة الرسالة  
أن يقول لهما بلغاها  
انني قد طلقتهما وفي هذه  
يقع الطلاق وان لم  
يلغها أحد منهما وحل  
المصنف عليه بعيد  
قد بررس

فصل في الرجعة  
المطلقة طلاقا غير بائن  
وهي عود الزوجة  
المطلقة للعصمة من غير  
تجديد عقد ويتعلق  
البحث فيها بأربعة أمور  
المرتجع والمرجعة  
وسبب الرجعة وأحكام  
المرتجعة قبل الارتجاع  
وذكرها المصنف  
مرتبة هكذا فقال  
(يرتجع) أي يجوز أو  
يصح ارتجاع (من  
ينكح) أي من فيه  
أهلية النكاح فلا يصح  
ارتجاع مجنون ولا  
سكران ولما أوههم  
كلامه إخراج المحرم  
والعبد والمريض نص  
على دخولهم لان فيهم  
أهلية النكاح بقطع  
النظر عن العارض فقال  
(وان بكأجرام) منه أو  
من الزوجة أو منهما

أي عند غيبته (قوله وكتبه في القرية باسقاط ما يبدى) أي وإذا كتب له باسقاط ما يبدى أو امضاء ما جعل له ولا يقتل الزوجة على الرابع (وان ملك) أمر زوجته (رجلين) بأن قال ملككنا  
أمرها أو أمرها بأيديكم أو قال تطلقاها ان شئتما (فليس لأحدهما القضاء) بطلاقها دون الآخر لانهم منزلان منزلة أو كيل الواحد فلا  
يقع طلاق الا باجتماعهما عليه كالوكيل في البيع والشراء فان أذن له أحدهما في وطئها زال ما يبدىهما فان مات أحدهما فليس للثاني  
كلام (الا ان يكونا رسولين) بأن يقول لكل منهما طلاق زوجتي أو ملكك أمرها أو يقول (٣٦٩) لهما جعلت لكل منكما طلاقها  
أي عند غيبته (قوله وكتبه في القرية باسقاط ما يبدى) أي وإذا كتب له باسقاط ما يبدى أو امضاء ما جعل له ولا يقتل الزوجة على الرابع (وان ملك) أمر زوجته (رجلين) بأن قال ملككنا  
أمرها أو أمرها بأيديكم أو قال تطلقاها ان شئتما (فليس لأحدهما القضاء) بطلاقها دون الآخر لانهم منزلان منزلة أو كيل الواحد فلا  
يقع طلاق الا باجتماعهما عليه كالوكيل في البيع والشراء فان أذن له أحدهما في وطئها زال ما يبدىهما فان مات أحدهما فليس للثاني  
كلام (الا ان يكونا رسولين) بأن يقول لكل منهما طلاق زوجتي أو ملكك أمرها أو يقول (٣٦٩) لهما جعلت لكل منكما طلاقها

فصل في الرجعة (قوله وهي عود الخ) الضمير للرجعة ويفهم منه أن عود البائن للعصمة بتجديد عقد  
لا يسمى رجعة وهو كذلك بل يسمى مراجعة لتوقف ذلك على رضا الزوجين لان المناعة تقتضي الحصول  
من الجانبين (قوله من فيه أهلية النكاح) أي وهو العاقل فأهلية النكاح انما تتوقف على العقل ولا تتوقف  
على عدم الإحرام وعدم المرض لان كلام من المحرم والمريض فيه أهلية النكاح غاية الأمر أنه طرأ عليه ما  
يمنع من صحته وقوله أي من فيه أهلية النكاح دخل فيه الصبي لان فيه أهلية النكاح في الجملة لان نكاحه  
صحح يتوقف على الإجازة من وليه وقد خرج بقوله بعد ذلك طلاقا غير بائن لان طلاقه اما بائن بأن يطلق عنه  
وايه بعوض أو بدونه على أحد القولين كما مر والاول بائن قطعاً وكذا الثاني لان وطأ كلاوطأ أو غير لازم  
بأن يطلق هو اه خش (قوله ولا سكران) ظاهره ولو بحلال اه خش (قوله والعبد) فيه أنه لا يتوهم  
خروجه لظهور دخوله في قوله من فيه أهلية النكاح لان نكاحه صحح غاية الأمر أنه يتوقف على الإجازة  
بخلاف المحرم والمريض فإنه يتوهم خروجهما الفساد نكاحهما (قوله نص على دخولهم) الاولى بالنص على  
دخولهم لاجل قوله بعد ذلك لان فيهم الخ أي والمبالغة تقتضي دخول ما بعده في المبالغ عليه (قوله وان  
بكأجرام) أي هذا اذا كان غير ملتبس بما يمنع من صحة النكاح بل ولو كان ملتبسا بأجرام أو مرض (قوله  
والباء بمعنى مع) أي وان كان مصاحباً لأجرام والوضع جعلها للابسة أي وان كان ملتبسا بأجرام ونحوه  
مرض (قوله وأدخلت الكاف المريض) الاولى المرض وقوله وليس فيه أي في ارتجاع المريض (قوله  
وعدم اذن سيد أي وان كان ملتبسا بعدم اذن سيد فيها أي الرجعة (قوله ومثل العبد) أي في كون رجعته  
لا تتوقف على اذن (قوله فهو لاء الخسة) وهم المحرم والمريض والعبد والسفيه والمفلس (قوله طالقاً) بيان

(٤٧ - دسوقي ثاني) والباء بمعنى مع وأدخلت الكاف المريض ولو مخوفاً وليس فيه ادخال وارث لان الرجعية ترتب (وعدم  
اذن سيد) عطف على إحرام لان اذن السيد لعبد في النكاح اذن له في توابعه ومثل العبد السفيه والمفلس فلا تتوقف رجعتهم على  
اذن الولي والغريم فهو لاء الخسة يجوز رجعتهم ولا يجوز نكاحهم ابتداء وأشار الامر الثاني وهو المرتجعة بقوله (طالقاً)



غير بائن) مفعول يرتفع واحترز به عن البائن كالملقة قبل الدخول والمخالعة (في عدة) نكاح (صحيح) متعلق يرتفع وخرج به من انقضت عدتها بالصحيح الناسد (٣٧٠) (حل وطؤه) احتريزه عن صحيح غير لازم كنكاح العبد بغير اذن سيده فان وطأه قبل

لاذن لا يجوز أو صحيح لازم

ولكن وطئ وطأ حراما

كالحيض والاحرام وأشار

الى الامر الثالث وهو

السبب بقوله (يقول

مع نية) أى قصد الرجعة

وسواء القول الصريح

(كرجعت) زوجتي

لعصمتي وارجمتها

وراجعتها ورددتها

لنكاحي (و) المحتمل

نحو (أمسكتها) إذ

يحتمل أمسكتها تعذيبا

(أونية) فقط (على الاظهر)

والمراد بها الكلام النفسى

لا مجرد القصد وهو بالنعى

المراد رجعة فى الباطن

لا الطاهر فيجوز بعد

العدة وطؤها ومعاشرتها

مباشرة الأزواج ويلزمه

نفقتها ويرتبعها ان

ماتت وان منعه الحاكم

من ذلك ان رفع له

(وصحح خلافه) وهو

ان النية فقط لا رجعة

بها وعليه فلو نوى ثم

وطئ أو باشر بعد بعد

فليس برجعة وان

تقدمت يسير فقولان

وأما لو نوى فجامع أو باشر

فقد قارنها فعل فرجعة

اتفاقا (أو يقول) صريح

بلانية (ولو هزل) لكن

لرجعة بالهزل (فى الطاهر)

فقط فيلزمه الحاكم

النفقة والكسوة (لا

لموضوع الارجماع لا قيد فيه واتى به لاجل التوصل للوصف بقوله غير بائن اذ هو المحترز به عن البائن وقيل  
احتريزه عن الزواج ابتداء فلا يسمى رجعة (قوله غير بائن) هذا يقتضى عن جميع القيود التى بعده فذكرها  
معه زيادة بيان (قوله وبالصحيح الفاسد) أى خرج بالصحيح النكاح الفاسد الذى يفسخ بعد الدخول سواء  
فسخ بعده أو طلق فلا رجعة كخامسة وجمع كاخت مع أختها ولو ماتت الاولى أو طلقت لعدم صحة النكاح  
فإذا فسخ هذا النكاح بطلاق أو بغيره فليس للزوج رجعتها فى عدة ذلك النكاح (قوله فان وطأه قبل الاذن  
لا يجوز) فإذا طلع السيد على نكاحه بعد وطئه ورد أو أنه طلقها قبل اطلاق سببه فلا رجعة خلافا  
لاستظهار بعضهم صحة الرجعة فيما اذا طلق قبل اطلاق سببه وتوقفها على اجازته (قوله أو صحيح لازم) أى  
احتريزه عن الوطء فى صحيح لازم لكن وطئ وطأ حراما (قوله كالحيض) أى كالوطء فى حالة الحيض أو فى  
حالة الاحرام فإذا تزوجها ووطئها فى حالة الحيض أو الاحرام فقط ثم طلقها بعد هذا الوطء فلا رجعة عليها  
ليدونها منه لانه بمنزلة الطلاق قبل الدخول لان المعدوم شرعا كالمعدوم حسا (قوله القول الصريح) أى  
فى الرجعة وهو الذى لا يحتمل غيرها (قوله اذ يحتمل أمسكتها تعذيبا) أى ويحتمل أمسكتها فى عصمتي زوجة  
فإذا أتى بهذا اللفظ المحتمل وقصده الرجعة حصلت (قوله أونية فقط) أى من غير مصاحبة فعل لها (قوله  
على الاظهر) أى عند ابن رشد وقوا شيخا وقوى بن وغيره مقابله كما بأتى (قوله لا مجرد القصد) أى لعودها  
لعصمته فلا يحصل به رجعة اتفاقا (قوله وهو) أى النية وقوله بالمعنى المراد وهو الكلام النفسانى (قوله  
فيجوز) أى فيما بينه وبين الله (قوله وصحح خلافه) هذا هو المنصوص فى الموازية والصحيح له ابن شبر فانه  
جعل المذهب والاول صحة فى المقدمات وهو مخرج عند ابن رشد والخمى على أحد قولى ما لك بلزوم  
الطلاق واليمين بمجرد النية ورد ابن شبر انظر ابن غازى اه بن (قوله لا رجعة بها) أى فى الباطن وحينئذ  
فلا يجوز له بعد العدة وطؤها ولا معاشرتها معاشرة الأزواج فيما بينه وبين الله والحاصل أن هذا الخلاف  
انما هو بالنظر للباطن وأما فى الطاهر فانه قواء على أن النية بمنزلة العدم فلا يمكنه الحياكم من وطئها ولا  
من اخلوة بها ولا من ميراثها (قوله فلو نوى ثم وطئ الخ) هذا انما يناسب النية بمعنى القصد وحينئذ فلا  
وجه لتفريق هذا الكلام على هذا القول (قوله بعد بعد) أى والحال ان العدة لم تنقض وقوله فليس  
رجعة أى لان كلام من النية والفعل اذا كان وحده لا يكتفى فى الرجعة وقوله فرجعة اتفاقا أى لاجتماع  
النية والفعل (قوله وان تقدمت) أى على الوطء (قوله ولو هزل) الواليعمال ولو زائدة لان القول  
الهزل هو الذى عن نية فلو كانت الواليعمال لانه لا يحد ما قبل المباحة وما بعدها ولو قال المصنف ويقول هزلا  
كان أحسن والذى يظهر أن قول المصنف بقول مع نية مخصوص بالمحتمل بدليل تمثيله بأمسكتها ورجعت  
بدون زوجتي فانه من المحتمل على ما قاله بعضهم وقوله ويقول ولو هزل أى يقول صريح مع نية بل ولو مجردا  
عم او هو الهزل وبهذا ينتفى التكرار فى كلام المصنف وهو أحسن من جعل الواليعمال واهمال لو (قوله  
يلزمه الحاكم النفقة والكسوة) أى ويحكمه بالميراث منها ان ماتت ولا يمنع من الاستمتاع بها (قوله فلا  
يحل له الاستمتاع بها) أى فيما بينه وبين الله ولا يحل له أيضا أخذ شئ من ميراثها والفرق بين النكاح  
والرجعة ان النكاح له صبغة من الطرفين وأركان وشروط من صداق واستئذان فقوى أمره فكان  
الهزل فيه كالعدم ولما عطف أمر الرجعة بكون صبغتهما من جانب الزوج فقط أثره فى الباطن  
(قوله لا يقول محتمل) عطف على مقدراى يقول صريح هزلا غير محتمل لا يقول محتمل وأما يقول غير محتمل لها  
أصلا مع نية كاسقنى الماء فإياه الرجعة فهل تحصل الرجعة به أو لا ترد فيه عجم وغيره والظاهر الثانى  
كما يفيد ابن عرفة لان الحاق الرجعة بالنكاح أولى من الحاقها بالطلاق لان الطلاق يحترم والرجعة  
يحلل اه عدوى (قوله دونها) أى وأما الفعل مع النية فانه يحصل به الرجعة والدخول عليها من جهة

الباطن) فلا يحل له الاستمتاع بها الا اذا جددنية فى العدة أو عقدا بعدها (لا) تصح الرجعة (يقول محتمل) للرجعة وغيرها الفعل  
(بلانية كأعدت الحل ورفعت التحريم) فالاول محتمل لى وغيرى والثانى محتمل عنى وعن غيرى (ولا) تصح رجعة (بفعل دونها) أى دون



(كوطء) فأولى مباشرة  
(ولا صدق) عليه في  
هذا الوطاء الخالي عن  
نية الارتجاع لأنها  
زوجة مادامت في العدة  
(وان استمر) على هذا  
الوطء الخالي عن النية  
أول يستمر (وانقضت)  
عدتها ثم طلقها بعد  
انقضائها (لحقها طلاقه  
على الأصح) مراعاة  
لقول ابن وهب بصدقة  
رجعة بمجرد الوطاء أما  
التلذذ بها بغير وطء  
بلانية رجعة فلا يلحقه  
به الطلاق بعد العدة  
اذ لم يقل أحد بأنه رجعة  
(ولا) تصح رجعة (ان  
لم يعلم دخول) بين  
الزوجين بأن علم عدمه  
أول يعلم شيئا من هذا اذ لم  
يتصادق على الوطاء أصلا  
أو تصادق عليه بعد  
الطلاق بل (وان  
تصادق على الوطاء قبل  
الطلاق) الطرف متعلق  
بتصادق أي وان تصادقا  
قبل الطلاق على الوطاء  
فلا تصح الرجعة منه  
الا بعد علم الدخول أي  
الخلوة ولو بأمر اثنين  
أن يظهر بها جمل ولم  
ينفقه فتصح رجعته لان  
الجمل بنى التهمة  
(وأخذا) أي الزوجان  
(بأقرارهما) بالوطء أي  
أخذ كل منهما بمقتضى  
اقراره

الفعل فان نوى به الرجعة كفى قاله بعضهم وتحصل من كلامه ان الرجعة تحصل بالقول مع النية سواء كان  
القول صريحا أو محتملا وكذلك بالفعل مع النية وأما الفعل وحده أو القول المحتمل وحده فلا تحصل بهما  
رجعة والقول الصريح وحده تحصل به الرجعة في الظاهر لا في الباطن وأما النية وحدها فان كانت بمعنى  
القصد فلا تحصل بها رجعة أصلا وان كانت بمعنى الكلام النفساني فتقبل تحصل بها الرجعة في الباطن لا في  
الظاهر وقبل لا تحصل بها مطلقا لا ظاهرا ولا باطنا (قوله ولا صدق الخ) أي وان كان وطؤها من غير نية  
رجعة صراها أو يلحق به الولاء ويستبرئها من ذلك الوطاء اذا ارتجعهها ولا يرتجعهها في زمن الاستبراء بالوطء بل بغيره  
وانما يرتجعهها في زمن الاستبراء بغير الوطاء اذا كانت العدة الأولى باقية فاذا انقضت العدة الأولى فلا ينسكحها  
هو أو غيره بالعقد الا بعد انقضاء الاستبراء فان عقد علمه قبل انقضاء الاستبراء فسخ ولا تحرم عليه بالوطء  
الحاصل في زمن الاستبراء (قوله وانقضت عدتها) أي في القسمين (قوله ثم طلقها) أي ثلاثا فأقل من ذلك  
(قوله لحقها طلاقه على الأصح) أي وهل يكون ذلك الطلاق اللاحق اها رجعيًا وان لم تثبت له رجعة وهو  
ما استظهره عيني وفائدة لزوم طلاق بعده وتأتفه عدة وعليه فيلغز به من وجهين رجعي توتف له  
العدة ولا رجعة معه أو يكون ذلك الطلاق اللاحق بائنًا به جزم بن حيث قال ويكون هذا الطلاق  
اللاحق بائنًا ولا يصح أن يكون رجعيًا لا من أحد هـ ما ان القائل بلحق الطلاق هنا هو أبو عمران وقد  
علمه بأنه كالطلاق في النكاح المختلف فيه كما نقله عنه ابن يونس وأبو الحسن وغيرهما والطلاق في النكاح  
الفاصل لا يكون الا بائنًا كما مر في شرط الرجعة الامر الثاني أنه لو كان رجعيًا لزم اقراره على الرجعة الأولى  
والشهور بطلانها فهو بائن لانقضاء العدة ومراعاة مذهب ابن وهب انما وقعت في مجرد حقوق الطلاق لا في  
تصحيح الرجعة بالفعل دون نية اه كلامه والحاصل أن الطلاق الأول الذي وطئ في عدته رجعي انقضت  
عدته والثاني بائن لحوقه مراعاة للخلاف وحينئذ فلا يلحقه الطلاق الانساقا هذا هو الصواب (قوله مراعاة  
لقول ابن وهب) أي فهو مشهور مرفق على ضعيف وهو أن الرجعة تكون بمجرد الفعل بدون نية وقال أبو محمد  
لا يلحقها طلاقه اذ قد بان منه قال في التوضيح والاول أظهر وقال شيخنا العدوي ان قول أبي محمد ضعيف  
وحمل الخلاف اذا حامت مستفتيان أسرتة البينة لحقها انتفاها كما قاله الوائسريسي (قوله بمجرد الوطاء) أي فهو  
كطلاق في نكاح مختلف فيه والطلاق في النكاح المختلف فيه لاحق كالطلاق في النكاح الصحيح (قوله ولا  
ان لم يعلم دخول) أي خلوة حاصله ان الرجعة لا تصح الا اذا ثبت النكاح بشاهدين وثبتت الخلوة ولو بأمر اثنين  
وتقارر الزوجان بالاصابة فاذا طلق الزوج زوجته ولم تعلم الخلوة بينهما أو ادر رجعة منها فلا يمكن منها العدم صحة  
الرجعة لان من شرط صحة الرجعة أن يقع الطلاق بعد الوطاء للزوجة واذا لم تعلم الخلوة فلا وطء فلا رجعة ولو  
تصادق كل من الزوجين على الوطاء قبل الطلاق وأولى اذا تصادقا بعده وانما شرط في صحة الرجعة أن يقع  
الطلاق بعد وطء لانه اذا لم يحصل وطء كان الطلاق بائنًا ولو ارتجعهما لأدى الى ابتداء نكاح بلا عقد ولا أولى ولا  
صدق (قوله بأن علم عدمه) أي كما اذا عقد على امرأة في بلدة بعيدة وطلقها وعلم عدم دخوله بها لكونها لم  
تأت بلدة ولم يذهب هو لبلدها (قوله أو لم يعلم شيئا) أي كما اذا عقد على امرأة في بلدة وطلقها ولم يعلم هل دخل  
بها أم لا وأشار الشارح الى أن عدم علم الدخول أعظم من علم عدم الدخول حيث جعل عدم علم الدخول صادقا  
بعلم عدم الدخول وبعد العلم أصلا (قوله الا أن يظهر الخ) هذا راجع لقوله فلا تصح الرجعة اذا لم يعلم  
دخول (قوله بنى التهمة) أي تهمة ابتداء نكاح بلا عقد وولي وصدق (قوله وأخذ بأقرارهما) يعني اذ  
قلنا بعدم تصديقهما في دعوى الوطاء قبل الطلاق أو بعده فان كل واحد يؤخذ بمقتضى اقراره بالوطء سواء  
كان اقرارهما بالوطء قبل الطلاق أو بعده وقوله فيلزمه النقطة والكسوة والسكنى مادامت العدة باقية هذا  
مرتب على اقراره هو وقوله ويلزمها العدة وعدم حلها لغيره مذهبها بيان للترتب على اقرارها ثم ان قوله  
وأخذ بأقرارهما معناه كما قال بن أن من أقر منهما بالوطء أخذ بمقتضى اقراره سواء صدقه الآخر أم لا وكذا  
قوله كدعواه الخ أي فانه يؤخذ بمقتضى اقراره وأما هي فان صدقته أخذت بمقتضى اقرارها والا فلا وليس



بالنسبة لغير الارتجاع  
فيلزمه النفقة  
والكسوة والسكنى  
مادامت العدة وتكمل  
الصداق ويلزمها العدة  
وعدم حلها لغير مدتها  
وشبه في الحكمين وهما  
عدم صحة الرجعة  
والاخذ باقرارهما قوله  
(كدعواه) أى الزوج  
(لها) أى للرجعة  
(بعدها) أى العدة أى  
ادعى بعد انقضاء العدة  
انه كان راجعها فمما فلا  
يمكن منها لعدم صحة  
الرجعة ويجب عليه  
لها ما يجب على الزوج  
لزوجته على الدوام وكذا  
هي ان صدقت (ان  
تتأدى على التصديق)  
شرط فيما بعد الكاف  
وكذا فيما قبلها ان  
انقضت العدة فان لم  
تنقض اخذها باقرارهما  
مطلقا تتأدى أولا فان  
رجعا أو أحدهما  
سقطت مؤاخذه  
الراجع (على الاصوب  
والصدقة) في المسئلتين  
(النفقة) والكسوة  
وعليها العدة في الاولى  
وتنفع من نكاح غيره  
أبدا في الثانية وذكر  
هذا وان استفيد من  
قوله وأخذ باقرارهما  
ومن قوله ان تتأدى  
الحل ليرتب عليه قوله

فرض المسئلتين في كلام المصنف ما اذا اجتمع على الاقرار اه بن (قوله بالنسبة لغير الارتجاع) أى وأما  
بالنسبة للارتجاع فلا يعمل باقرارهما اذا تصح الرجعة حتى يعلم الدخول (قوله فيلزمه النفقة والكسوة  
والسكنى) أى وتحرم عليه الخامسة (قوله مادامت العدة) أى فاذا انقضت ان تتأدى على التصديق اخذنا  
باقرارهما معا وان رجعا أو رجع أحدهما فلا يؤخذ الرجوع ويؤخذ غيره كما قاله الشارح بعد تبعا لعج  
وسياقى محرم برماني المقام قريبا ان شاء الله تعالى (قوله كدعواه لها بها) حاصله ان الزوج اذا ادعى بعد  
انقضاء العدة أنه كان راجع زوجته في العدة من غيرينة ولا مصدق مما يأتى فانه لا يصدق في ذلك وقد بان  
منه ولو كانت الزوجة صدقة على ذلك والموضوع أن الخلوة علمت بينهما لكن يؤخذ بمقتضى دعواه وهي  
أنها زوجة على الدوام فيجب لها ما يجب للزوجة وكذا تؤخذ بمقتضى اقرارها ان صدقة ولا يمكن واحد  
منهما من صاحبه فان لم تصدقه فلا يجب لها عليه شئ لان لزوم ما يجب لها عليه باقراره مشروط بتصديقها  
كما يأتى فان كذبت لم تؤخذ بذلك لاقرارها بسقوط ذلك عنه (قوله أى ادعى بعد انقضاء العدة الخ) أى  
والحال أنه لم يكن له يئنة بالرجعة ولا مصدق أما ان كانت له يئنة بذلك أو كان يئنت عندها في العدة فانه يصدق  
وتصح رجعه وان كذبت (قوله وكذا هى) أى يجب عليها ما يجب للزوج ما عدا الاستمتاع فلا يجوز  
التزوج بغيره حيث صدقة على الرجعة (قوله ان تتأدى على التصديق) أى على الاقرار (قوله شرط فيما بعد  
الكاف) وكذا فيما قبلها ان انقضت الخ) هذه طريقة لعج وحاصلها انه في المسئلة الاولى يؤخذ ان باقرارهما  
سواء تتأدى على التصديق أولا وان استمرت العدة فان انقضت فلا يؤخذ ان باقرارهما الا اذا تتأدى والاعل  
برجوعهما أو رجوع أحدهما وفي المسئلة الثانية وهي دعواه الرجعة بعد العدة يؤخذ ان باقرارهما أبدا  
اذا تتأدى على الاقرار فان رجعا أو أحدهما سقطت مؤاخذه الرجوع وقال بهرام وت ان قوله ان تتأدى  
على التصديق شرط في المسئلة الاولى فقط وحاصل كلامهم انه اذا لم تعلم الخلوة بينهما وراجعهما لم تصح الرجعة  
ولو تصادقا على الوطء ويؤخذ ان مقتضى اقرارهما مادامت العدة ان تتأدى على التصديق فيها فان رجعا  
أو أحدهما سقطت مؤاخذه الرجوع كما أنه لا عبرة باقرارهما بعد العدة وأما في المسئلة الثانية وهي ما اذا  
ادعى بعد العدة الرجعة فيها وصدقة فانها يؤخذ ان باقرارهما أبدا من غير اشتراط دوامهما على التصديق  
وقال الطخني والشيخ سالم ان قوله ان تتأدى على التصديق شرط فيما قبل الكاف وما بعدهما لكن طريقتهما  
مخالفة لطريقة عج وحاصل كلامهما أنهما لا يؤخذ ان باقرارهما في المسئلة الثانية الامدة دوامهما على  
التصديق وكذلك في الاولى كان الاقرار في العدة أو بعدها فان رجعا أو أحدهما سقطت مؤاخذه الرجوع  
وقال الشيخ عبد الرحمن الاجهوري والشيخ أحمد الزرقاني قوله ان تتأدى على التصديق راجع لما بعد الكاف  
فقط فيقولان انهما في المسئلة الاولى يؤخذ ان باقرارهما في العدة مطلقا تتأدى على التصديق أم لا ولا  
يؤخذ ان به بعدها وأما في المسئلة الثانية فلا يؤخذ ان باقرارهما الامدة دوامهما على التصديق فان حصل  
رجوع منهما أو من أحدهما سقطت مؤاخذه الرجوع وهذه الطريقة هي الموافقة للنقل كما قال شيخنا (قوله  
ان انقضت الخ) فاذا انقضت وتتاى على التصديق لزمه النفقة عليها ولا يجوز لها التزوج بغيره (قوله  
سقطت مؤاخذه الرجوع) أى فاذا رجعا معا وكذا أنفسهما لا يلزمه نفقة وجاز لها التزوج بغيره واذا رجعت  
على فقط جاز لها التزوج بغيره ولا يلزمه الاتفاق عليها التأكيد به في اقراره وان رجع هو فقط سقط الاتفاق  
عنه ولا يجوز لها التزوج بغيره (قوله والصدقة في المسئلتين) أى المصدقة على الوطء في المسئلة الاولى  
والمصدقة على الرجعة في المسئلة الثانية (قوله وذكر هذا وان استفيد الخ) الحق ان قوله والصدقة  
النفقة لا يغنى عنه قوله وأخذ باقرارهما ولا مابعده لان معناه أنهما يؤخذ ان باقرارهما اجتماعا وانفرادا  
ان تتأدى المقر على اقراره لكن مؤاخذه الرجل بالنفقة بمقتضى اقراره اذا تتأدى على الاقرار مشروطة  
بتصديقها فلو كذبت لم يؤخذ بها الاقرارها بسقوطها عنه والحاصل أن الزوج يتعلق به بسبب



(ولا تطلق) عليه في الاولى بعد العدة وفي الثانية ان قامت (لحقها في الوطء) اذ لم يقصد ضررها وليست هي زوجة في الحكم (وله) أي الزوج (حبرها) أي جبر المصدقة وجبر وليها (على تجديد عقد بربع دينار) (٣٧٣) فان أبي الولي عقد الحاكم (ولا) تصح

رجعة (ان أقر) الزوج  
(به) أي بالوطء (فقط)  
وكذبته (في) خلوة  
(زيارة) وطلقها لانه طلاق  
قبيل البناء ولها كل  
الصداق باقراره وعليها  
العدة احتياطاً (بخلاف)  
اقراره فقط في خلوة  
(البناء) فله الرجعة عليها  
وهو ضعيف والمعتمد أنه  
لا فرق بين خلوة الزيارة  
والبناء في انه لا يكفي  
اقراره فقط ولا بد من  
اقرارهما معاً على الوطء  
أو حمل ولم ينفع بلعان  
كما تقدم (وفي ابطالها)  
أي الرجعة حالاً وما لا  
ولا تصح رأساً (ان لم  
تجن) بأن علفت على  
شيء مستقل ولو محققاً  
(كغدة) كأن قال اذا  
جاء غد فقد راجعتم الا انها  
ضرب من النكاح وهو  
لا يكون لاجل  
ولا احتياجه للنسبة مقارنة  
(أو) تبطل (الآن فقط)  
فلا يستمتع بها قبل الغد  
فاذا جاء الغد صحت  
وحلت له من غير استئذان  
رجعة لانها حق له فله  
تعليقها وتخييرها وعليه  
لوانقضت عدتها قبل  
مجيء الغد لم تصح رجعتها  
بمجيئها (تأويلان)  
أظهرهما الاول فينبغي  
ترجيحه (ولا) رجعة (ان

اقراره حقان حق الزوجة من جهة النفقة وما في معاشها وحق الله كنعن الخامسة مثلاً وحرمة أصول الزوجة  
وفصولها وأما هي فلا يتعلق بها لأجل اقرارها الا حق الله وهو العدة وحرمة تزوجها بالغير أما أخذ كل  
منهما بحق الله فمجرد الاقرار وقع تصديق من الآخر لا وأما أخذ الزوج بحق الزوجة فشرط تصديقها  
لقوله في الاقرار لاهل لم يكذب اه بن (قوله ولا تطلق عليه في الاولى بعد العدة) قد علمت ما فيه وان  
الحق أنه انما يؤخذ بكل مقتضى اقراره بالوطء مدة العدة فقط ولو لم يتم ادعاء على التصديق وحينئذ اذا  
انقضت العدة كان لها التزوج فالاولى قصر كلام المصنف على الصورة الثانية (قوله وليست هي زوجة  
في الحكم) أي في حكم الشرع أي انه لم يحكم بانها زوجة بحيث يثبت لها كل ما يثبت للزوجات (قوله جبر  
المصدقة) أي على الوطء في المسئلة الاولى والمصدقة على الرجعة في المسئلة الثانية لكن الجبر في الاولى في  
العدة وبعد البناء على ما قاله عجم من أن المؤاخذه بمقتضى الاقرار بالوطء في العدة وبعد هان تمام ادعاء على  
الاقرار وأما على المعتمد من أن المؤاخذه مختصة بالعدة فلا جبر بعدها انظر بن وانما كان له جبرها  
وجبر وليها على تجديد العقد لانها في عصمتها وانما كان ممنوعاً منها الحق الله في ابتداء نكاح بغير شروطه  
ونكح يزول بوجود العقد الجديد (قوله فان أبي الولي عقد الحاكم) أي وان لم يرض وانظر هل لها جبره على  
تجديد عقد أخذ من حديث لا ضرر ولا ضرار ولا تأمل (قوله ولا ان أقر به الخ) حاصله انه اذا ثبتت  
الزوجية بشاهدين واختل بها في حال زيارته لها وثبتت الخلوة بامرأتين مثلاً وادعى انه وطئها وكذبته  
وطلقها وأراد رجعتها فلا تتم له تلك الرجعة ولا يمكن منها ويحكم بكون الطلاق بائناً وعليها العدة للخلوة  
(قوله في خلوة زيارة) أي والحال ان الخلوة بينهما ثابتة بشهادة امرأتين فأكثر وكذا يقال في خلوة  
البناء بعد وقوله في خلوة زيارة أي اذا كانت الزيارة منه لها والموضوع ان تلك الزيارة بعد العقد وقبل البناء  
وأما اذا كانت الزيارة منها له فيصدق اذا أقر به فقط كخلوة البناء على ما قال المصنف لان الرجل ينشط في بيته  
دون بيت غيره وهذه العلة تقتضي أنها اذا كانا زائر بن مثل ما اذا كان زائراً وحده كما قال شيخنا (قوله  
ولها كل الصداق باقراره) نقل هذا ابن ناجي عن أبي عمران كافي ح وهو في المدونة وقال محسنون لا يكمل لها  
حتى ترجع لتصدقها واختلف هل خلاف أو وفاق تأويلان وهما المشار اليهما في الصداق بقول المصنف  
وهل ان أدام الاقرار الرشيدة كذلك أو ان كذبت نفسها تأويلان اه بن (قوله والمعتمد انه لا فرق الخ)  
تعقبه بن قائلاً انظر من ذكر هذا وظاهر المواق عن المدونة هو ما ذكره المصنف والذي في ح مانعه وهذا  
القول أي الذي ذكره المصنف هو الذي رجحه في التوضيح هنا وذكر في العدة انه اذا أقر أحد الزوجين فقط فلا  
رجعة له وظاهره من غير تفصيل بين الزيارة والاهتمام وهو أحد الاقوال أيضاً اه فلم يذكر ح ترجيحاً وقال  
ابن عرفة ظاهر قول ابن القاسم تصح اذا أقر بالوطء في خلوة البناء لا الزيارة اه كلام بن وعلم منه ان ما قاله  
المصنف من التفرقة هو المعتمد لكن ذكر في الشامل أن القول بعدم التفرقة بين الخلوتين هو المشهور وحينئذ  
فيكون كل من القولين قد رجح (قوله كأن قال اذا جاء غد فقد راجعتم) أي فلا يكون هذا رجعة الآن ولا  
غداً (قوله وهو لا يكون لاجل) أي فكما لا يجوز التأجيل في النكاح كما تقول اعقد لي على بنتك الآن وحليلة  
الوطء انما تكون في الغد لا يجوز التأجيل في الرجعة كأن يقول اذا جاء غد فقد راجعتم (قوله ولا احتياجهما  
لنسبة مقارنة) أي القول أو الفعل أي ولانية هنا (قوله فلا يستمتع بها قبل الغد) هذا التفريع غير صحيح لان  
حكمها قبل الغد حكم من لم تراجع فحقه في الرجعة حينئذ باق فاذا وطئها وهو يرى أن رجعته صحيحة فقد  
قارن فعله نيته فكيف لا يكون رجعة اه بن (قوله قبل مجيئ الغد) أي بان ولدت أو نزل عليها الدم الثالث  
(قوله تأويلان) الاول منهما العبد الحق والثاني لابن محرز (قوله لا تكون الابنية بعد الطلاق) أي الابنية

قال من يغيب) أي من أراد الغيبة وقد كان على طلاقها على دخول دار مثلاً وخاف ان تحبسه في غيبته (ان دخلت) ووقع على الطلاق  
في غيبتي (فقد راجعتم) لان الرجعة لا تكون الابنية بعد الطلاق وشبهه



في بطلان الرجعة قبل الطلاق قوله ( كاختيار الامة ) المتروجة بعبد (نفسها أو زوجها) أي أحدهما بعينه (بتقدير عتقها) كأن تقول ان عتقت فقد اخترت نفسي أو اخترت زوجي فإنه لقولوا أشهدت على ذلك ولها اختيار خلافة ان عتقت ( بخلاف ) الزوجة ( ذات الشرط ) أي التي شرط لها ( ٣٧٤ ) الزوج عند العقد أن أمرها بيدها ان تزوج عليها أو تسرى أو أخرجها من بلدها

أوبيت أيها (تقول)  
قبل - حصول ما ذكر  
(أن فعله زوجي فقد  
فارقته) فإنه يلزمها  
وليس لها الانتقال إلى  
غيره لان الزوج أقامها  
مقامه في ملكه أيها  
ما ملكه وهو يلزمه ما التزمه  
نحو ان دخلت الدار  
فانت طالق فكذلك  
هي وهذا يفيد كما قال  
ابن عرفة لزوم ما أرفقته  
من الطلاق كما قال  
المصنف لا ما أرفقته من  
اختيار زوجها وهو كذلك  
ولما ذكر الموضع التي  
لا تصح فيها الرجعة ذكر  
ما تصح فيه بقوله (وصحت  
رجعته ان قامت له  
(بينه) بعد العدة (على  
اقراره) بالوطء فيها أي  
أو بالتلذذ بها فيها وادعى  
انه نوى به الرجعة (أو)  
على معاينة (تصرفه) لها  
(ومبينة) عندها (فيها)  
أي في العدة وادعى  
الرجعة بها أو ما شهدتها  
على اقراره بذلك من غير  
معاينة لما ذكر فلا يعمل  
بها ثم ان أراد بالتصرف  
التصرف الخاص  
بالازواج كما كل معها  
وغلق باب عليها دون

تحدث بعد الطلاق السابق والفرق بين صحة الطلاق قبل النكاح كان تزوجت فلانة لاجنية فهي طالق وبين عدم صحة الرجعة قبل الطلاق أن الطلاق حق على الرجل أي حق يحكم به عليه والرجعة حق له فالحق الذي عليه يلزم بالتزامه والحق الذي له ليس له أخذه قبل أن يجب ولو أشهد به (قوله بخلاف ذات الشرط الخ) ما ذكره المصنف من الفرق بين المستلثين هو المعروف من قوله مالك وقيل ان المستلثين مستويان في لزوم ما أرفقته قبل حصول سبب خيارهما وهو لابن حارث عن أصبغ مع رواية ابن نافع وقيل انه مستويان في عدم لزوم ما أرفقته قبل حصول سبب خيارهما وهو لياحي عن المغيرة مع فضل عن ابن أبي حازم واعلم ان محل الخلاف اذا كان المعلق على فعله أمرها بيدها وأما المعلق الطلاق أو العتق فلا خيار لها اتفاقا كما قال البدر القرافي ابن رشد وهذه المسئلة هي التي يحكي عن ابن الماجشون انه سأل فيه المالكا عن الفرق بين الحرية ذات الشرط والامة فقال له أتعرف دار أبي قدامة وكانت دارا يلعب فيها الاحداث بالجسام معرضة بقله التحصيل في سأل عنه وتوخياله على ترك اعمال تطرف في ذلك حتى لا يسأل الا عن أمر مشكل اه انظر بن قال بعض المحققين والانصاف أن سؤاله وارد وذلك لاختلاف النقل عن مالك من التفرقة بين المستلثين واتحادهما في الحكم (قوله لان الزوج الخ) هذا إشارة للفرق بين المستلثين وحاصله ان اختيار الامة قبل العتق فعل للشيء قبل وجوبه لها بالشرع وأما ذات الشرط فاختيارها لما اختارته فعل للشيء بعد وجوبه لها بالتملك (قوله لا ما أرفقته من اختيار زوجها) أي لان الزوج لم يقم مقامه في ذلك وانما أقامها مقامه في الطلاق فاذا قالت ان فعل زوجي ما ذكر فقد اخترته ثم فعل فلا يلزمها ذلك ولها ان تختار الفراق بعد ذلك (قوله ان قامت بينة على اقراره) حاصله انه بعد انقضاء العدة ادعى انه راجعها فيها وأقام بينة تشهدانه أقر في العدة أنه وطئها أو تلذذ بها وادعى انه نوى بذلك الرجعة فانه يصدق في دعواه أنه أراد بذلك الرجعة وتصح رجعته حينئذ والموضوع ان الخلو بينهما قبل الطلاق قد علمت ولو بامرأتين وحيث كانت تصح الرجعة باقامة البينة على اقراره بالوطء في العدة مع دعواه انه نوى بها الرجعة فلا يدخل على مطلقة وبات عندها في العدة ثم مات بعد العدة ولم يذكر انه ارتجعها فلا يثبت بذلك الرجعة ولا ترثه ولا يلزمها عدة وفاة وكلام المصنف يحتمل احتمالا آخر وهو ان يكون المعنى ان قيام البينة بعد العدة على الاقرار بالرجعة في العدة تصح به الرجعة وهو وان صح في نفسه الا أن النص عليه قليل الجدوى لكونه جليا فالصواب ما حمله عليه الشارح (قوله أو على معاينة الخ) أي أو أقام بعد العدة بينة من الرجال تشهد على معاينة الخ وانما قلنا من الرجال لان شهادة النساء هنا لا تنفع وحاصله انه اذا ادعى بعد العدة انه راجعها فيها وأقام بينة من الرجال تشهد على معاينة تصرفه لها أو مبينة عندها وادعى انه نوى بذلك في العدة رجعتها فانه يصدق في دعواه وتصح رجعته (قوله وادعى الرجعة بها) أي ادعى انه نوى بذلك رجعتها (قوله على اقراره بذلك) أي على اقراره في العدة أنه يبيت عندها وينصرف لها (قوله فالواو في كلامه بمعنى أو) وبأوعبر ابن بشير وابن شمس وابن الحاجب لا ارادتهم التصرف الخاص بالازواج (قوله وان أراد العام) أي وهو الذي لا يختص بالازواج (قوله كانت الواو على حقيقة) وبأوعبر في المدونة لا ارادة التصرف العام الذي يقع من الزوج وغيره (قوله تكني في تصديقه) أي ان نوى بذلك رجعتها (قوله فأقام الزوج بينة) أي من الرجال لان النساء لا يثبت لهن اقرارها بعدم الحيض لا على رؤية الدم حتى يكفى النساء (قوله بأن شهدت) أي البينة التي أقامها (قوله أولم أحض نائبة) هكذا نسخة

أحدهما فالواو في كلامه بمعنى أو اذ يكتفي أحدهما وان أراد العام كشرافه فقهه وفا كهيئة من السوق والشارح  
وبمعناها كانت الواو على حقيقة الكن لا حاجة لذلك التصرف لان معاينة المبيت وحدها تكفي في تصديقه فأولى اذا انضم اليها  
التصرف العام (أو قالت) المطلقة عند قصد ارتجاعها أنا (حضت نائبة) فلا رجعة لك على (فأقام) الزوج (بينة) شهدت (على قولها قبله) أي قبل هذا القول (بما يكذبها) بأن شهدت بأنها قالت لم أحض أصلا ولم أحض نائبة



وليس بين قولها ما يمكن أن تحبض فيه فتصح رجعتها فان لم يقمها لم تصح ولورجعت لنصديقه (أو أشهد) الزوج (برجعتها) في العدة (فصحت) يوما أو بعضه (ثم قالت كانت) عدتي قد (انقضت) قبل اشهادك برجعتي فتصح رجعته وتعد نادمة ومفهوم صحت أم الوبادرت بالانكار لم تصح ان مضت مدة يمكن فيها انقضاء العدة (أو) أي (٣٧٥) وصحت رجعته ان ادعى بعد انقضاء

العدة أنه كان راجعها فيها وكذبته فلم يصدق لعدم اليقنة فتزوجت بغيره ثم (ولدت) ولدا كاملا (لدون ستة أشهر) من وطء الثاني لحق بالاول لظهور كون الحمل منه وبفسخ نكاح الثاني (وردت) الى الاول (برجعته) التي ادعاها ولم تصدقه عليها لانه تبين انه حين الطلاق كانت حاملا وعدة الحامل وضع حملها كله (ولم تحرم) الزوجة (على) (الزوج) (الثاني) تأييدا اذ اقامت الاول أو طلقها لا تالمأ الحقتا الولد بالاول لزم أن يكون الثاني تزوج ذات زوج لامعتدة (وان) راجعها (لم تعلم بها) أي بالرجعة (حتى انقضت) العدة (وتزوجت أو وطئ) (الامة) (المراجعة) (سدد) (فكالولين) فان تلذذ بها الثاني غير عالم بأنه راجعها فانث علي المراجع والا فلا ثم ذكر الامر الرابع وهو أحكام المرتجعة بقوله (والرجعية) وهي المطاعة التي يملك مطاقها

الشارح باللام والاولى ثانية بالتون والافهسي تحمل بمجرد رؤية الدم الثالث (قوله وليس بين قولها) أي قولها حضت ثالثة وقولها لم أحض أصلا أو لم أحض ثانية (قوله وتعد نادمة) أي بقولها كانت عدتي قد انقضت قبل اشهادك برجعتي (قوله أو ولدت دون ستة أشهر الخ) في بعض النسخ ولو تزوجت وولدت دون ستة أشهر ردت برجعته قال ابن غازي وهي أجود من نسخة أو ولدت لانه عطف على ما تصح فيه الرجعة فيكون قوله وردت برجعته حسوا ثم ان المسئلة تصح تقريرها بما هو في الجواهر من أنه راجعها فادعت انقضاء العدة وتزوجت فانت بولاد دون ستة أشهر فترد الاول برجعته وهو ظاهر ويصح تقريرها بما قاله الشارح تبعا لمعنى من أنه ادعى بعد انقضاء العدة أنه كان راجعها في العدة وكذبته فتزوجت بغيره وأنت بولاد دون ستة أشهر فترد الاول برجعته وبهذا قررهما في التوضيح وابن عرفة عن بعض شيوخ عبد الحق انكن قولهم ردت الاول برجعته مشكل على هذا اذا الاول انما حصل منه دعوى الارتجاع لا انشاء الرجعة اذ لم يعلم ذلك منه وأجاب ابن عبد السلام بان دعوى الارتجاع تزل منزلة انشاء الارتجاع وفيه نظر لان الدعوى تحتل الصدق والكذب والانشاء لا يحتملها فالاولى أن يقال معنى قولهم ردت الاول برجعته أي التي ادعى أنه كان أنشأها ولذا قال ابن عرفة انها ترد اليه لقيام دليل صدقه في دعواه أنه كان أنشأ الارتجاعها تأمل انظر بن (قوله لدون ستة أشهر من وطء الثاني) أي ولاقل من أمد الحمل من يوم الطلاق (قوله برجعته التي ادعاها) أي التي ادعى انه كان أنشأها (قوله لا تالمأ الحقتا الولد بالاول الخ) قال خش وفي هذا التعليق نظرا لانه يومهم أن تزوج المعتدة من طلاق رجعي يؤبد وليس كذلك اه وفي بن ان ما في التوضيح من أنه لا يتأبد التحريم على من تزوج رجعية من غيره هو قول ابن القاسم وقال غيره في المدونة يتأبد عليه فخرهما كالباين وهو ظاهر كلام المصنف في أول النكاح (قوله فكالولين) أي فكذات الوليين (قوله غير عالم بأنه) أي بان مطلقها راجعها (قوله والا فلا) أي والابان كان تلذذ بها الثاني عالما بان مطلقها راجعها أو لم يحصل من الثاني الا مجرد العقد لم تنف على الاول الا أن يحضر الاول عقد هام على الثاني ساكتا فتفوت عليه وتكون للناس وعقد ههنا كما في التوضيح عن مالك لان حضور الاول عقد الثاني تكذيب لبينته الشاهدة بالرجعة وهذا بخلاف مسألة قوله في الطلاق كسبها أو تزويجها فان عقد الثاني يفسخ ويعد طلاقا من الاول انظر بن (قوله الاستمتاع) أي ولو بنظر اشعر أو لوجه وكفن بلذة وأما نظره لوجهها وكفها بلالذة بخائر (قوله والدخول الخ) المراد به الخلوة بها والسكنى معها فقط وأما سكناء معها في دار جامعة له وللناس فهو جائز ولو كان أعزب (قوله والا كل معها) أي فكل واحد مما ذكر حرام وكذا كلامها ولو كانت نيته رجعتها وانما سدد عليه هذا التشديد لئلا يتذكر ما كان فيجاء معها فلا يرد أن الاجنبي باح له ذلك مع الاجنبية (قوله ولو كان معها من يحفظها) هذا راجع للاكل معها وذلك لان الاكل معها أدخل في المودة فتقع منه لذلك ولو كان معها من يحفظها (قوله وصدقت الخ) حاصله أن الزوجة ولو أمة اذا راجعها زوجها فانقضت عدتي بثلاثة اقراء أو بوضع الحمل فانها تصدق في ذلك ولو خالفها الزوج ان كان قد مضى زمن من طلاقه يمكن فيه انقضاء العدة بما ادعت غالبا أو مساويا ولا يعين عليها ولو خالف عادتها (قوله سقطا أو غيره) أي خالف الرجاعي القائل لا تصدق اذا ادعت انقضاء العدة بوضع سقط (قوله أي مدة الخ) أي في المدة التي يمكن تصديقها فيها امكانا عاديا لكون تلك المدة يمكن انقضاء العدة فيها غالبا أو مساويا (قوله كالشهر) أي فاشهدت لها أن النساء قد يحضن لمثل هذا فانها تصدق وهل يبين أو بغير عين قولان وعلم مما ذكره الشارح أن قول المصنف وسئل

رجعتها (كالزوجة) الغير المطلقة في لزوم النفقة والكسوة والتوارث والظهار والطلاق وغير ذلك (الافى) تحريم الاستمتاع والدخول عليها والاكل معها) ولو كان معها من يحفظها (وصدقت) المطلقة (في) (دعوى) (انقضاء عدة القرء والوضع) سقطا أو غيره (بلايين) ولو خالف عادتها أو خالفها الزوج فتعمل للزوج ولا توارث (ما أمكن) أي مدة امكان تصديقها (وسئل النساء) ان ادعت انقضاء العدة في مدة يندر انقضاءها فيها كالشهر



ليسه من الشهر وهي  
 طاهر فأتيا الحيض  
 وبنه قطع قبل الفجر ثم  
 باتيا ليلة السادس  
 عشر وبنقطع قبل الفجر  
 أيضا ثم باتيا آخر يوم  
 من الشهر بعد الغروب  
 لان العبرة بالطهر في  
 الايام ولك أن تلغز بها  
 فتقول ما امرأة مدخول  
 بها غير حامل طلقت  
 أول ليلة من رمضان  
 فلت للزوج أول يوم  
 من شوال ولم يفتها صوم  
 ولا صلاة منه (ولا  
 يفيدها تكذيبها نفسها)  
 اذا قالت كنت كاذبة في  
 قولي قد انقضت عدتي  
 فلا تحل لمطلقها الا بعد  
 جديد ولا ترثه ان مات  
 (و) لا يفيدها دعواها  
 (أنها رأت أول الدم)  
 من الحيضة الثالثة  
 (وانقطع) قبل استمراره  
 المعتبر وهو يوم أو بعضه  
 والمذهب ما قاله ابن عرفة  
 المذهب كله على قبول  
 قولها انها رأت أول الدم  
 وانقطع (ولا) يفيدها  
 اذا قالت اني كذبت في  
 قولي حضت الثالثة أو  
 وضعت (رؤية النساء  
 لها) فصدقتها وقلن ليس  
 بها أثر حيض ولا وضع  
 ولا بلغت الى قولهن  
 وقد بان بغير دعواها  
 ذلك (ولو مات زوجها)  
 أي الرجعية (بعد  
 سنة) من طلاقها

النساء ليس مرتبطا بقوله ما أمكن لانها اذا ادعت في زمن يمكن الانقضاء فيه غالبا أو مساو باصدقت بلا  
 عين ولا حاجة لسؤال النساء بل هو مقتضى راجع اما اذا ادعت ما لا يمكن فيه الانقضاء الا نادرا فان ادعت  
 انقضائها في مدة لا يمكن انقصاؤها غالبا ولا نادرا لم تصدق ولا يسأل النساء فالاقسام ثلاثة (قوله لجواز  
 الخ) أي وانما كان الشهر يمكن انقضائه فيه لجواز الخ (قوله لان العبرة بالخ) أي وحينئذ فلا يضرا تبيان  
 الحيض أول ليلة من الشهر وانقطاعه قبل فجر تلك الليلة (قوله ولا يفيدها تكذيبها نفسها) يعني أنها اذا  
 قالت أولا عند ارادة الزوج رجعتها عدتي قد انقضت بما يمكن من أقراء أو وضع وقلتم انها صدقة في ذلك وقد  
 بان منه فاذا قالت بعد ذلك كنت كاذبة وان عدتي لم تنقض فان ذلك يعد منها وما ولا تحل لمطلقها الا بعد  
 جديد (قوله فلا تحل الخ) أي لانها ادعية لنكاح بلا ولي وصادق وشهود (قوله ولا يفيدها دعواها الخ) يعني  
 أن الزوج اذا أراد رجعتها فادعت انها رأت الحيضة الثالثة ثم ادعت بعد ذلك انها رأت أول الدم من الحيضة  
 الثالثة وقالت كنت أظن دوامه فانقطع قبل استمراره المعتبر في العدة فلا يفيد هذا ذلك وقد بان بقولها  
 الاول وقد تبع المصنف فيما قاله ابن الحاجب (قوله المذهب كله على قبول قولها الخ) أي وحينئذ فلا  
 الكسوة والنفقة وتصح رجعتها وقال الشيخ أحمد الزرقاني ان قبول قولها فيما عدا الرجعة لانه يحتاج في  
 الفروج فيحمل كلام ابن ترفة على ما عده قال بن وما قاله الشيخ أحمد وان كان ظاهر الكن المذهب ما قاله  
 ابن عرفة من قبول قولها انه انقطع حتى بالنسبة للرجعة وهذا اذ لم يتبادر بالدم وعادوها عن بعد أي بعد طهر  
 تام وأما ان عادوها عن قرب فهل الرجعة فاسدة لانه قد تبين انها حيضة ثالثة صحيحة وقعت الرجعة فيها  
 فتبطل وهو الصحيح أو لا تبطل تلك الرجعة ورجوع الدم عن قرب كرجوعه عن بعد قولان حكاهما أبو  
 الحسن عن عياض ونص أبي الحسن عياض واختلفوا اذا راجعها عند انقطاع هذا الدم وعدم تعاديه ثم  
 رجع هذا الدم بقرب هل هي رجعة فاسدة لانه قد استبان انها حيضة ثالثة صحيحة وقعت الرجعة فيها فتبطل  
 وهو الصحيح وقيل لا تبطل رجع الدم عن قرب أو بعد اه ثم ذكر أبو الحسن عن عبد الحق في النكت انه  
 حكى القولين وقال بعده ما والقول الاول يعني التفصيل عندى أصوب اه وتبين أن القرب هو أن لا يكون  
 بين الدمين طهر تام اذا علمت هذا فيمكن الجمع بين كلام المصنف وابن عرفة فراد المصنف أن قولها انقطع الدم  
 لا يفيد أي في صحة الرجعة لانه نفي لقبول قولها مطلقا ويحمل المصنف على ما اذا عادوها الدم عن قرب وقول  
 ابن عرفة المذهب قبول قولها أي مطلقا حتى في الرجعة ويحمل على ما اذا عادوها الدم عن بعد فتأمل (قوله  
 ولا رؤية النساء) حاصله أن الزوج اذا أراد رجعتها فقالت حضت ثالثة أو وضعت ثم قالت اني كذبت في قولي  
 حضت ثالثة أو وضعت فرأى النساء اليها فصدقتها وقلن ليس بها أثر حيض ولا وضع فلا يفيدها تكذيب  
 نفسها ولا رؤية النساء لها ونصديقهن لها وبانت بغير دعواها حضت ثالثة أو وضعت اذا كان في مقدار  
 تحيض فيه النساء والفرق بين هذه المسئلة والتي قبلها حيث قلتم المذهب قبول قولها في المسئلة المتقدمة  
 دون هذه أنها في هذه قد صرح بتكذيب نفسها ولم تستند لما تعذر به بخلاف التي قبلها ولو ذكر المصنف  
 هذه عقب قوله ولا يفيدها تكذيبها نفسها بقوله وان رأتها النساء نكحة كان أحسن لان هذه كالتة لها اه  
 عنق (قوله ولو مات زوجها الخ) حاصل المسئلة أنه اذا طلقها طلاقا رجعيًا ثم مات بعد سنة أو أكثر من يوم  
 الطلاق فقالت لم أحض من يوم الطلاق الى الآن أصلا أو لم أحض الا واحدة أو اثنتين ولم أدخل في الثالثة  
 فلا يخلو حالها من أمرين تارة تظهر في حال حياة مطلقها احتباس دمها وتكر ذلك حتى يظهر ذلك للناس  
 من قولها وفي هذه الحالة يقبل قولها بيمين وترث لضعف التهمة حينئذ وتارة لم تكن تظهر في حال حياة  
 مطلقها فلا يقبل قولها ولا ترث لدعواها أمر اذا رادوا التهمة حينئذ قوية وأما اذا مات بعد سنة أشهر من  
 يوم الطلاق ونحوها الى سنة وادعت عدم انقضاء العدة فانها تصدق في ذلك وترثه لكن يمين ان كانت لم  
 تظهر احتباس الدم حال حياة مطلقها والا فلا عين وان مات بعد أربعة أشهر من يوم الطلاق ونحوها الى ستة  
 أشهر صدقت من غير يمين مطلقا هذا كله ان كانت غير مرضعة ولا مرضعة فان كانت مرضعة أو مرضعة فانها



الكاف استقصائية كما يفهمه النقل فالأولى حذفها لإيهامها بخلاف المراد (فقال لم أحضر إلا واحدة) أو اثنتين والآخر أن يقول  
فقال لم تنقض فأنا أرثه (فإن كانت غير مريض) لا (مريضة لم تصدق) فلا ترثه ولو وافقت (٣٧٧) عادت كما هو ظاهر النقل (الآن

كانت تطهره) أي  
تطهره عند انقضاء  
عدها في حياة مطلقها  
وتكرر منها ذلك حتى  
تطهر للناس فتصدق  
بين وترثه لضعف التهمة  
حينئذ ولو في أكثر من  
عامين وأما المرضع  
والمریضة فيصدقان  
مدتهما بلا عين ثم فصل  
فيما دون السنة وأنها تارة  
تصدق بين وتارة بلا  
عين فقال (وحلفت) إذا  
مات قبل السن من  
طلاقها (في) دعواها  
عدم انقضاء عدتها وقد  
مضى من وقت طلاقها  
(كالسنة) الأشهر  
ونحوها مما قبل السنة  
وافقت عاداتها أو خالفت  
ولم تكن مرضعا ولا  
مريضة ولا أظهرت ذلك  
قبل موته (لا) في  
(كالاربعة) أشهر  
(وعشر) فلا تحلف بل  
تصدق بلا عين وظاهر  
النقل حلفها ولو قال  
وحلفت فيما دون عام  
لطابق النقل مع  
الاختصار (ونذب)  
للزوجة (الشهاد) على  
الرجعة وأصاب من  
منعت نفسها من  
الزوجة (له) أي لأجل  
الشهاد فتشابه على ذلك  
وهو ليس على كمال

تصدق في ذلك وترثه بلا عين ولو فوق العام لأن المرض والرضاع يمنعان الحيض غايًا فلا تهمة حينئذ (قوله  
الكاف استقصائية) الحق أنها مدخلة لما زاد على السنة وما في نقل المواق من ذكر السنة فهو فرض مثال  
لا يخصص (قوله ولو وافقت الخ) أي هذا إذا خالفت عاداتها بل ولو وافقتها وقال بعضهم محل عدم تصديقها  
بعد السنة عند عدم الاظهار ما لم توافق عاداتها والاصدق بغير عين كالرضع والمريضة وهو معقول المعنى اه  
عدوى (قوله الآن كانت تطهره) ما ذكره المصنف من التفرقة بين من كانت تطهر احتباس الدم حال حياة  
مطلقها ومن لم تكن تطهره هو قول الموازية وقال في سماع عيسى أنها تصدق بين مطلقا أي كانت تطهره أم  
لا وهذا الخلاف حكاه ابن رشد فيما إذا ادعت ذلك بعد السنة أو يقرب انسلاخها ثم قال وأما لو ادعت ذلك  
بعد موت زوجها أكثر من العام أو العامين فلا ينبغي أنها تصدق الآن تكون ذكرت ذلك في حياته قولاً  
واحداً اه قال طنب وحيث جرى المصنف على قيد الاظهار فلا خصوصية للسنة ففي حله عليها نظر فالأولى أن  
يحمل كلام المصنف على المسئلة الأخيرة المتفق عليها ويكون مفهومه جارياً على ما في سماع عيسى فينتفي عنه  
الاعتراض اه بن (قوله أي تطهره عدم انقضاء عدتها) أي تطهر احتباس دمها وأن عدتها لم تنقض (قوله  
وتكرر منها ذلك الخ) لم يكن في الرواية تكرر وانما فيها تكرر ذلك انظر المواق (قوله فيصدقان مدتهما)  
أي فيصدقان في دعوى عدم انقضاء العدة إذا كانت تلك الدعوى في مدتهما أي المرض والرضاع وحاصله أنه  
إذا كانت المرأة مريضة أو مرضعة في كل المدة التي بين الموت والطلاق فإنها تصدق في دعواها في هذه الحالة  
عدم انقضاء العدة بغير عين ولو كانت تلك المدة سنة فأكثر فإن كانت مريضة أو مرضعة في بعض تلك المدة  
و ادعت عدم الانقضاء بعد الفطام وبعد زوال المرض في المواق عن ابن رشد أن حكم المرضع بعد الفطام  
كالتى لا ترضع من يوم الطلاق لأن ارتفاع الحيض مع الرضاع ليس بربية اتفاقاً وحينئذ فتصدق بين بعد  
الفطام سنة فأكثر إذا كانت تطهره في حياة مطلقها ومثلها المريضة إذا ادعت عدم الانقضاء واحتباس  
الدم بعد المرض سنة فأكثر فإن كانت لا تطهره لا تصدق ولو بين وأما لو ادعت ذلك بعد الفطام بأقل من  
سنة فإنها تصدق بين (قوله عدم انقضاء عدتها) أي لاحتباس الدم (قوله وعشر) أي عشر ليال والأولى  
حذفه لأنه مما دخل تحت الكاف في قوله كاربعة لأنها مدخلة لما زاد على الأربعة للسنة والموجود في النسخ  
الصحيحة لا في كالأربعة أشهر وعليها مأخوذة من جهة العربية قال ابن مالك في الكافية

وان تعرف ذا إضافة فع \* أخرج جعل آل وغير ذامتنع

وهذا مذهب البصريين وأما الكوفيون فيدخلون آل على كل من الجزأين قال الرضى ونقل السيرافي جواز  
دخولها على الأول فقط نحو ألف دينار اه (قوله ونذب) أي على المشهور بخلاف ما في قوله بوجوبه (قوله  
وأصاب) أي فعلت صواباً أي مندوباً (قوله من من منعت نفسها من الزوج) أي بعد الرجعة (قوله فتشابه  
على ذلك) أي ولا تكون بذلك عاصية لزوجها فلا تسقط نفقتها بذلك (قوله والمعتبر) أي في تحصيل المندوب  
(قوله وشهادة السيد) أي ولو كان أعدل أهل زمانه (قوله والولى) أشار الشارح إلى أنه لا مفهوم للسيد  
ولو عبر المصنف بالولى كالأشمل (قوله كالعدم) أي فلا يحصل المندوب بشهادتهما لاحتباسهما على ذلك  
ولو طلق الزوج وادعى الرجعة في العدة وشهده السيد أو الولي مع غيره كانت الشهادة كالعدم لأنه يتم على  
ذلك ولا فرق في الولي بين المجبر وغيره (قوله ونذب المتعة) أي على المشهور وحينئذ فلا يقضى بها  
ولا تخصص بها الغرماء إذا بقضى بمندوب ولا يخصص به الغرماء وقبل أنها واجبة انقلت انحقا  
وعلى في الآية يقتضيه بيان لوجوب قلت المراد بالحق الثابت المقابل للبطل والمندوب والامر المستفاد  
من على للتدب بقرينة التقييد بالمحسنين والمتقين لأن الواجبات لا تنقضي بهما (قوله لجبر خاطرهما)  
أي من الألم الحاصل لها بسبب الفراق وهذا يقتضى أن التدب معلل بما ذكر وفي تكميل التقييد

(٤٨ - دسوقي ثاني)

رشدوا والمعتبر اشهاد غير سيدها ووليها (وشهادة السيد) والولى (كالعدم) ولما كان من نوابع  
الطلاق المتعة بين أحكامها بقوله (و) نذب (المتعة) وهي ما يعطيه الزوج ولو بعد الزوجته المطلقة زيادة على الصداق لجبر خاطرهما



(على قدر حاله) لقوله تعالى على (٣٧٨) الموسع قدره وعلى المقر قدره (بعد العدة الرجعية) لانها مادامت في العدة ترجو الرجعة فلا

كسر عندها ولا نفاد فحما  
قبلها ثم ارجعها الم يرجع  
بها (أو) الى (ورثتها) ان  
ماتت بعد العدة ثم شبه  
في الحكمين الدفع لها  
أو لورثتها قوله (ككل  
مطلقة) طلاقا بائنا  
(في نكاح لازم) ولو لم  
بعد الدخول وال طول  
(لا في فسخ) محترمة مطلقة  
الارضاع فينذب فيه  
المتعة كذا كرم ابن عرفة  
(كلمان) فلا متعة فيه  
(و) لا في (ملك أحد  
الزوجين) صاحبه لانه  
ان كان هو المالك فلم  
تخرج عن حوزة وان  
كانت هي فهو وما معه  
لها واستثنى من قوله  
ككل مطلقة قوله (الا  
من اختلفت) منه  
بعوض دفعته له أو دفع  
عنها برضاها والامتنع  
(أو فرض) أي سمي  
(لها) الصداق قبل البناء  
ولو وقع العقد ابتداء  
تقويضا (وطلقت قبل  
البناء) لانها أخذت نصف  
الصداق مع بقاها لعتقها  
فان لم يقرض لها امتعت  
(و) (الا) مختارة نفسها  
(لعتقها) تحت العبد (أو)  
مختارة نفسها (لعيه)  
سواء كان بها عيب أيضا  
أو لا فلا متعة لها كالأ  
ردها الزوج لعيها فقط  
لانها غارة وأما لعيها  
معاقلها المتعة (و) (الا

عن ابن سعدون قولهم المتعة للتسلي وجبر الخاطريه اعتراض لان المتعة قد تزيد لها أسفا على زوجها  
بتذكرها حسن عشرته وكرم محبته فالظاهر أنها شرع غير مغلل وقال ابن القاسم ان لم يمتعهما حتى ماتت  
ورثت عنها فهذا يدل على أنها ليست للتسلي (قوله على قدر حاله) الاولى وعلى قدر حاله ليفسد أنها في نفسها  
مندوبة وأن كونها على قدر حاله مندوب آخر كما هو ظاهر كلام ابن عرفة فان قلت أي فرق بيننا وبين النفقة  
حيث روعي في النفقة حالهما وفي المتعة حاله فقط قلت الفرق أن المطلقة انكسر خاطرها بالفراق والفراق جاء  
من قبله فروعي فيها حاله ونفقة الزوجة مستمرة فلمشقتها روعي فيها حالهما (قوله بعد العدة الرجعية) حاصله  
أن المتعة تكون لكل مطلقة سواء كانت رجعية أو بائنا لانها تدفع للبائن اثر طلاقها وللرجعية بعد العدة  
لانها مادامت في العدة ترجو الرجعة فلا ألم عنها بخلاف الاولى (قوله لم يرجع بها) أي وحينئذ فتتلف  
عليه وانما كان لا يرجع بها لانها كهيبة مقبوضة (قوله ان ماتت بعد العدة) أي والحال أنها لم تمتع لانها  
بانقضاء العدة تستحقها ومن مات عن حق كان لورثته وأما ان ماتت قبل تمام العدة فلا شيء لورثتها لانها  
لا تستحقها الا بعد الخروج من العدة وأما لو مات الزوج قبل ان يمتعهما أو ردها لعصمته قبل دفعها لها سقطت  
عنه بائنة كانت أو رجعية كذا في عبق والظاهر يخرج ذلك على الخلاف في ان نديها مغلل يجبر الخاطرا أو  
تعبدى فعلى الثاني تؤخذ من تركته وأما لو طلقها وكان مريضاً مضطرباً يوم الطلاق أخذت منه بعد العدة  
في الرجعية ويوم الطلاق في غيرها لانه لما أمر بها لجبر كسر الخاطر لم يكن متبرعا ولا يتوهم عدم طلبها منه  
لانها وارثته ومن باب أولى ما اذا طرأ المرض بعد الطلاق لانها بعد العدة غير وارثة (قوله ككل مطلقة طلاقا  
بائنا) أي فتدفع لها المتعة ان كانت حية أو لورثتها ان ماتت والمراد كل مطلقة طلقها زوجها وأحكم الشرع  
بطلاقها وعلى الثاني يستثنى المرتدة دون الاول ويقول الشارح طلاقا بائنا صريح التشبيه في كلام المصنف  
واندفع قول ابن عاشر كافي بن ان في التشبيه ركة من جهة أن فيه تشبيه الشيء بنفسه والعبارة السليمة أن لو  
قال والمتعة على قدر حاله لكل مطلقة أو ورثتها وبعد العدة للرجعية في نكاح لازم الخ اهـ (تبيينه) قد علمت  
ان المرتدة لا متعة لها ولو عادت للإسلام والظاهر عدم متعتها أيضا اذا ارتد الزوج سواء عاد للإسلام أم لا كما  
قاله شيخنا (قوله في نكاح) هذا الغولان المطلقة لا تكون الامن نكاح لكنه صرح به لاجل قوله لازم وقوله  
لازم أي سواء كان صحيحا أو فاسدا ولزم بقاؤه كالفاسد لصدقه اذا طلق فيه بعد البناء واحترز المصنف بقوله  
لازم عن غير لازم وهو شيان الاول الفاسد الذي لم يعض بالدخول والثاني الصحيح غير لازم كنكاح ذات  
العيب فانها ان ردها لعيه أو ردها لعيها فلا متعة والى الاول أشار المصنف بقوله لا في فسخ والى الثاني أشار  
بقوله أو مختارة لعيه (قوله الارضاع فينذب فيه المتعة) أي الا اذا كان القسح لاجل رضاع فانه ينسب  
فيه المتعة وظاهره مطلقا سواء كان لها نصف الصداق أم لا وهو كذلك والاول كما اذا ادعى الزوج الرضاع  
وأنكرت وكان ذلك قبل البناء والثاني كما لو صدقته أو ثبت ذلك بالبينة فانه لانصف لها في هذه الحالة اذا فسخ  
قبل البناء (قوله وملك أحد الزوجين صاحبه) أي وأما لو ملك أحدهما بعض صاحبه فالمتعة لحصول الام  
لان ملك البعض يمنع الوطاء (قوله والامتنع) أي والا يمكن دفع عنها برضاها بل بغير رضاها أو لم يكن بعوض  
أصلا بل بلفظ الخلع تمتع (قوله فان لم يفرض لها) أي بان عقد عليها تقويضا وطلقها قبل البناء ولم يسم لها  
شيأ قبل الطلاق (قوله تحت العبد) أي حال كونها تحت العبد واحترز بقوله لعتقها عن التي اختارت نفسها  
لتزوج أمة عليها وثانية لكونه شرط لها ذلك عند العقد أو بعده فانها تمتع لان الفراق بسببه بخلاف المختارة  
لعتقها (قوله وأما لعيها) أي وأما لو ردها الزوج لعيها (قوله ناسب الخ) أي نظر المايين السبب والمسبب  
من الارتباط وان كان الانسب من حينية اعتبار خصوصية السبب تقديم الالباء على الطلاق الرجعي لانها  
سبب والطلاق الرجعي مسبب والسبب مقدم على المسبب طبعاً فقدم عليه وضعاً لاجل أن يوافق الوضع  
الطبع تأمل

(مختارة ومملوكة) لان تمام الطلاق منها ولما كانت الالباء قد يتسبب عنها الطلاق الرجعي ناسب ذكرها عقب الرجعي فقال (باب



## باب الإيلاء

(قوله الإيلاء عي الخ) أي الإيلاء شرعا وأما لغة فهو الحلف على الامتناع من الشيء مطلقا (قوله الحلف بالله) كوالله لأطول أصلا أو مدة خمسة أشهر (قوله أو اتزام نحو عتق الخ) المراد بنحو ما ذكر الصوم والصلاة والطلاق وذلك كان يقول ان وطئتك فعلى عتق عبي فلان أو فعلى دينار صدقة أو فعلى المنى إلى مكة أو فعلى صوم شهر أو صلاة مائة ركعة أو فانت طالق (قوله أو نذر ولو مبهما) أي أو التزام نذر ولو مبهما والاولى حذف ولولأن ما قبل المبالغة وهو النذر المعين هو عين قوله أو التزام نحو عتق أو صدقة الخ إلا أن تجعل الواو الحال ولورائدة (قوله نحو الله على نذر ان وطئت الخ) اعلم أن الصورة الاولى إيلاء من غير خلاف وأما الصورة الثانية ففيها خلاف فقد ذكر في التوضيح الخلاف في نحو على نذر ان لا أطالك أو لا أقربك ونصه وان قال على نذر ان لا أقربك فهو مول عند ابن القاسم وقال يحيى بن عمر ليس بمول وهو بمنزلة قوله على نذر ان لا أكلمك وهو نذر في معصية اه ووجه القول الاول أن هذا تعليق في المعنى على معصية لان على نذر ان لا أطالك أو لا أقربك في معنى على نذر ان اتق وطولك أو مفاربتك والمعلق على المعصية لازم ووجه القول الثاني فيما ذكره ظاهر لان قوله أن لا أقربك أو أن لا أطالك مؤول بمصدر مبتدأ وما قبله خبر وكله قال عدم مقاربتك أو عدم وطئت نذر على ولا شك أن هذا ليس بتعليق وانما هو نذر معصية وأما ان صرح بالتعليق فنحو على نذر ان وطئتك فليس من محل الخلاف وليس للخلاف فيه وجه خلافا لتعلق لان المعلق نذر مبهم مخرجه كفارة اليمين فلا معصية فيه انظر بن (قوله فلا ينعقد لهما إيلاء) أي بخلاف السببه والسكران بحرام فانه ينعقد منهما كما يشملهما التعريف (قوله كالكافر) وقال الشافعي ينعقد الإيلاء من الكافر لمعوم قوله تعالى الذين يؤلون من نسائهم الآية فان الموصول من صبيح العموم وجوابه منع بقاء الموصول على عمومه بدليل قوله فان فإؤا فان الله غفور رحيم فان الكافر لا تحصل له مغفرة ولا رحمة بالفسقة وقد يقال ان الكافر يعذب عذاب الكفر وعذاب المعصية فلم لا يجوز أن يحصل له غفران الذنب بالفسقة (قوله أي يمكن) فيه تطريل بتصور بضم التحتية معناه يتعقل وأما بفتحها على أنه مبني للفاعل فعناه يمكن فالاولى للشارح أن يقول أي يتعقل أو بفتحها أي يمكن امكانا عاديا وقاعا - حالاً أو مآلا فلا يرد أن الشيخ الفاني يمكن جماعه لان هذا الامكان عقلي لا عادي وقوله يمكن وقاعه أي يمكن الوقاع من جهته سواء أمكن من جهتها أم لا ينعقد الإيلاء اذا أمكن الوقاع من جهته ولو كانت رتقاء أو عسلاء أو صغيرة لا تطبق أو غير مدخول بها (قوله مرضا لا يمنع الوطء) أي فان منعه فلا إيلاء كما في عتي وفيه تطر فان المذهب كما قال ابن عبد السلام أنه كالمصحح مطلقا لانه ان لم يمكن وقاعه حالاً يمكن مآلا فالاولى ابقاء المتن على اطلاقه فقي التوضيح عن ابن عبد السلام مانصه ظاهر المذهب لحق الإيلاء للربض مطلقا ورأى بعضهم أنه ان كان عاجزا عن الجماع فلا معنى لانه قاذ الإيلاء في حقه وهو خلاف المذهب الا ترى أنه لو آلى الصحيح ثم مرض فانه يطالب بالقيصة بالجماع فدل هذا على أن تفصيل خلاف المذهب اه بن وأعلم أن محل لحق الإيلاء للربض اذا أطلق وأما اذا قيد بعدة مرضه فلا إيلاء عليه سواء كان المرض مانعا من الوطء أو لا ولو طال المرض إلا أن يقصد الضرر فيطلق عليه حالاً لاجل قصد الضرر (قوله ونحوهم) أي كالمرضى مرضا يمنع الوطء حالاً بناء على ما قاله الشارح (قوله يمنع وطء زوجته) أي سواء كانت اليمين صريحة في منع الوطء نحو والله لأطول أكثر من أربعة أشهر أو مستلزمة لذلك كلفه أن لا يلتقي معها أو لا يغتسل من جنبه منها كما يأتي وخرج بالوطء ما اذا حلف على هجران الزوجة أي على ترك كلامها وهو مع ذلك يصيبها فلا يلزمه إيلاء بذلك وخرج بالزوجة السرية وأم الولد فاذا حلف على واحدة منهما أنه لا يطؤها أكثر من أربعة أشهر لم يلزمه بذلك إيلاء وشمل كلامه الزوجة الكبيرة والصغيرة التي لا تطبق الوطء ولكن لا يضرب لها الاجل حتى تطيق وشمل أيضا المدخول بها وغيرها لكن لا يضرب لها

درس

(باب الإيلاء عي الخ)  
زوج (مسلم) ولو عبدا  
ومراد باليمين ما يشمل  
الحلف بالله أو بصفة  
من صفاته أو التزام  
نحو عتق أو صدقة أو  
منى لمكة أو نذر ولو  
مبهما نحو الله على نذر  
ان وطئت أو لا أطول  
(مكلف) لا مبني ومجنون  
فلا ينعقد لهما إيلاء  
كالكافر (بتصور) بضم  
التيئة أي يمكن (وقاعه)  
جماعه (وان مريضا)  
مرضا لا يمنع الوطء وخرج  
المحبوب والخصي والشيخ  
الفاني ونحوهم (يمنع)



الباعث على متعلقة بين أي عین من ( ٣٨٠ ) ذكر على ترك (وطء زوجته) تحيزا بل (وان تعليقا) كان وطئك فعلى كذا ووصف

الاحتمال الا من الداء للدخول ومضى مدة التجهيز وشغل أيضا الزوجة الكائنة في عصمته حين الحلف والمتحدة بعد الحلف كقوله لامرأة أجنبية والله لا أطوك الا بعد خمسة أشهر ونوى ان تزوجها فاذا عقد عليها الزمة الايلاء (قوله الباعث على) أي لان منع الوطء محلوف عليه لا محلوف به (قوله تحيزا) أي كقوله والله لا أطوك أكثر من أربعة أشهر وصنيع الشارح يقتضي أن قوله وان تعليقا مبالغة في قوله عین ويصح أن يكون مبالغة في زوجته أو في ترك الوطء لان كلامه الثلاثة يكون منجزا ومعلقا والحاصل أنه لا فرق في لزوم الايلاء بين كون اليمين منجزا أو معلقا ولا فرق بين كون منع الوطء المحلوف عليه منجزا أو معلقا كقوله لا أطوك مادمت في هذه الدار أو البلد على ما يأتي ولا فرق بين كون الزوجة المحلوف على ترك وطئها منجزا أو معلقة (قوله فعلى كذا) أي عتق أو صدقة إلى آخر ما مر (قوله وأما هي فلا ايلاء عليه فيها) فاذا حلف لا يطأ زوجته مادامت ترضع أو حتى تقطم ولدها أو مدة الرضاع فلا ايلاء عليه عند مالك وقال أصبغ يكون موليا قال الغني وقول أصبغ أو وفق بالقياس لكن المعتمد قول مالك من أنه لا يكون موليا قال وهو مقيد اذا قدمه بحلفه على ترك الوطء اصلاح الولد أو لم يقصد شيئا كما قال الشارح (قوله والا فلول) أي والابان قصد بحلفه مجرد الامتناع قول قوله وان رجعية) أي هذا اذا كانت الزوجة غير مطلقة بل وان كانت مطلقة طلاقا رجعيا فاذا حلف على ترك وطء مطلقته الرجعية كان موليا بضربه الاجل ويؤمر بعد انقضائه بالفية فيرتجع ليصيب أو يطلق عليه أخرى فان قلت لا حاجة لطلاق مان اذا لم يبق لان الطلاق الرجعي الذي شأن المولى ايقاعه حاصل قلت انما احتج بالطلاق الثاني اذا لم يبق لاحتمال أن يكون ارتجع وكنتم وحل كون الرجعية يلحقها الايلاء فيصير على الرجعية ليصيب أو يطلق عليه ان لم تنقض عدتها قبل فراغ الاجل بان كانت حاملا أو كان الحيض ياتنها في كل سنة مرة متلا والافلاشي عليه (قوله وظاهر أن الرجعية حق الخ) رد ذلك بان الرجعية وان كانت حقا لا يطالب بها ان أباه الا أنه لما شدد بالحلف شدد عليه بلزوم الايلاء وان القول بلزوم الايلاء للرجعية مبني على القول الضعيف بان الرجعية لا يحرم الاستمتاع بها فانها مشهورة مبني على ضعيف (قوله ولول قل الأ أكثر كيوم) هذا هو المتمد وقال عبد الوهاب لا يكون موليا الا بزيادة معتبرة كعشرة أيام (قوله أكثر من أربعة أشهر) أي وأما الحلف على ترك الوطء أربعة أشهر فلا يكون به موليا وروى عبد الملك أنه مول بالاربعة وهو مذهب أبي حنيفة ومنشأ الخلاف الاختلاف في فهم قوله تعالى الذين يؤلون من نسائهم تربص أربعة أشهر فان فاءا فان الله غفور رحيم هل الفية مطلوبة خارج الاربعة أشهر او فيها فعلى المشهور لا يطلب بالفية الا بعد الاربعة أشهر ولا يقع عليه الطلاق الا بعدها وحيت كانت الفية مطلوبة بعد الاربعة فلا يكون موليا بالحلف على الاربعة وعلى مقابله يطلب بالفية فيها ويطلق عليه بمجرد مرورها وتعد من قال بالمشهور بما تعطيه القاسم قوله فان فاءا فانها تستلزم تأخر ما بعددها عما قبلها فتكون الفية مطلوبة بعد الاربعة أشهر ولان إن الشرطية تصير الماضي بعدها مستقبلا فلو كانت مطلوبة في الاربعة أشهر لبقى معنى الماضي بعدها على ما كان عليه قبل دخولها وهو باطل وتعدك المقابل بان الفاء ليست للتعقيب بل لمجرد السببية ولا يلزم تأخر المسبب عن السبب في الزمان بل الغالب عليه المقارنة ورأى أيضا أنه حذف كان بعد حرف الشرط والتقدير فان كانوا فاءا وإن لا تقلب كان عن الماضي لتوغلها فيه كما قيل فلم مما مر أن الايلاء على المشهور الحلف على ترك الوطء أكثر من المدة المذكورة للحرج أكثر من شهرين للعبد وأما قيام الزوجة بطلب الفية فانما يكون بعد أربعة أشهر لا أكثر للحرج وبعد شهرين لا أكثر للعبد فالاجل المحلوف على ترك الوطء فيه غير الاجل الذي لها القيام بعده (قوله ويتقرر) أي الاجل في الصريح أي في اليمين الصريح بترك الوطء المدة المذكورة وقوله وفي غيره وهو المحتمل للمدة المذكورة أو أقل منها كقوله لا أطوك حتى يقدم زيد والحال أن قدمه محتمل (قوله فلول كانت) أي اليمين محتملة (قوله فهو مول اذا مضت أربعة أشهر الخ) جواب اذا محذوف أي

الزوجة بقوله (غير المرضعة) وأما هي فلا ايلاء عليه فيها ان قصد مصلحة الولد أو لا قصد له والا فلول (وان) كانت الزوجة التي حلف على ترك وطئها (رجعية) فيلزمه الايلاء منها لانها كالتي في العصمة ودره الاضي بأنه لا حق لها في الوطء والوقف انما يكون لمن لها حق فيه وظاهر أن الرجعة حق له لا عليه فكيف يجبر عليها ليصيب أو يطلق عليه مطلقة أخرى (أكثر) ظرف للنوع ولول قل الأ أكثر كيوم (من أربعة أشهر) للحر (أو) أكثر من (شهرين للعبد ولا ينتقل) العبد لاجل الحر اذا حلف على أكثر من شهرين (بعته بعده) أي بعد تقررا لاجل الايلاء عليه ويتقرر في الصريح بالحلف وفي غيره بالحكم فلول كانت محتملة وعتق قبل الرفع فانه ينتقل بعته لاجل الحر ثم شرع في أمثلة الايلاء وبدأ بغامضها فقال (كوالله لا أراجعك) وهي مطلقة طلاقا رجعيا فهو مول اذا مضت أربعة أشهر من يوم الحلف وهي معسدة فان لم يبق ولم يرتجع طلق عليه أخرى وبنت على عدتها الاولى فتبين منه بنماها



(أو) والله (لا أطولك حتى تسألني) الوطء (أو) حتى (تأتيني) له ولا يفيد تقييده بسؤالها أو الاتيان له لانه معرة عند النساء ولا يكون رفعها للسلطان سؤالا يبريه وليس عليها أن تأتيه (أو) قال والله (لا ألتقي معها) المدة المذكورة اذا قصد بالالتقاء الوطء وأطلق فان قصد الالتقاء في مكان معين فليس بمول (أو) والله (لا أغتسل من جنابة) منها لانه يلزم من عدم الالتقاء والغسل عدم الوطء عقلا في الاول وشرعا في الثاني (أولا أطولك حتى أخرج من البلد) فهو مول (اذا تكلفه) أي كان عليه في خروجه منها كلفة أي مشقة ومؤنة بالنسبة لطأه ويضرب الاجل من يوم الحلف لان عينة بل يقال له اما أن تكفر عن عينتك أو تنطأ في الاجل أو بعده بقرب والاطلاقا عليك اذا فرغ الاجل (قوله فليس بمول) أي لكه لا يترك بل يقال له اما أن تكفر عن عينتك أو أخرج وطأ ان كنت صادقا في عدم تحتم البين حتى تخلص من الابلء فان أبي ولم يخرج ضرب له اجل الابلء فان فاء وكفرا فالامر ظاهر والاطلاق عليه (قوله فان خرج) أي فان تكلف المشقة وخرج انحلت عينة سواء وطئ أم لا وفي خش انه اذا كان في خروجه مشقة كان موليا ولو تكلف الخروج وسله شيخنا في الحاشية والحق ما شارحنا (قوله فان لم يلحق أحدهما معرة بذلك فلا) أي فلا يكون موليا الا أنه لا يترك ويقال له طأ بعد خروجك ان كنت صادقا أنك لست بمول أو كفر عن عينتك فان كان لا يحسن خروجه وتكلف الخروج انحلت عينة وصار لا الابلء عليه (قوله وترك وطأها) أي فاذا انقضى اجل الابلء فلا ينأى مطالبته بالفيسة لانه لم يحلف على ترك الوطء حتى يطالب به لان معنى عينة لا أترك وطأك فان اتقى وطؤك وتركته فأنت طالق نعم يطلق عليه عند عزمه على الضد أو تبين الضرر (قوله والمذهب انه ليس بمول) أي وهو ما رجع اليه ابن القاسم وذلك لانه لم يحصل منه عينة تمنعه من الجماع وحيث اذا تضررت من امتناعه طلق عليه للضرر من غير ضرب أجل لا الابلء واعلم أن محل الخلاف اذا امتنع من الوطء والافلا الابلء اتفاقا لان بره في وطئها (قوله أو ان وطئت الخ) حاصله انه اذا قال لها ان وطئت فأنت طالق واحدة أو اثنتين وامتنع من الوطء خوفا من وقوع الطلاق المعلق فانه يكون موليا ويضرب له الاجل من يوم الحلف وترك وطأها قول وهو ضعيف والمذهب انه ليس بمول اذ بره في وطئها (أو) والله (ان وطئت) فأنت طالق قول

طوبى بالفيسة بالمر اجعة والاصابة فان لم يقف الخ وكان الاولى أن يقول واذا بالواو وحاصل فقه المسئلة أنه اذا قال لزوجته المطلقة طلاقا رجعييا والله لا أراجعتك فانه يكون موليا ويضرب له اجل الابلء أربعة أشهر من يوم الحلف فان لم يقف بعدها طلق عليه طلاقا آخرى وهذا اذا لم تنقض العدة من الطلاق الاول قبل فراغ الاجل والافلائي عليه (قوله أولا أطولك حتى تسألني) حاصله أنه اذا قال لها والله لا أطولك حتى تسألني الوطء أو حتى تأتيني للوطء فانه يكون موليا ويضرب له اجل الابلء من يوم الحلف فان فاء في الاجل أو بعده بأن كفر عن عينة ووطئها بدون سؤال منها فالامر ظاهر والاطلاق عليه ثم ما مشى عليه المصنف من أنه يكون موليا بحلفه أنه لا يطؤها حتى تسأله الوطء وتأتي اليه هو قول ابن سحنون ومقابله قول سحنون ليس بمول وعاب قول ولده حين عرضه عليه وانما درج المصنف على الاول لان ابن رشد قال لا وجه لقول سحنون واستصوب ما قاله ولده نظرا للمشقة سؤال الوطء على النساء واتيانهن اليه فالتعاليب عدم حصوله من المرأة (قوله أو حتى تأتيني له) أي اذا دعوتك (قوله تقييده) أي الحلف على عدم الوطء (قوله لانه معرة) أي لان ما ذكر من سؤال الوطء والاتيان اليه معرة (قوله ولا يكون رفعها للسلطان) أي لاجل أن يضرب أجلا لا الابلء (قوله وليس عليها أن تأتيه) أي لمشفقة ذلك علم أي فان سأله أو أتته في الاجل بر في عينة وانحل عنه الابلء كما يؤخذ من كلام سحنون وابنه ومن كلام المصنف واستصوبه طي وبن خلافا لما في عبق نبعا لت من عدم انحلال البين (قوله المدة المذكورة) أي أكثر من أربعة أشهر للحر وأكثر من شهرين للعبد (قوله فان قصد الالتقاء في مكان معين فليس بمول) أي ويقبل منه ذلك مطلقا سواء رفعته اليه أولا كما قال ابن عرفة نقله عن عبد الحق خلافا لما نقله ابن عبد السلام عن بعضهم من أنه لا يقبل منه ذلك اذا رفعته اليه (قوله أولا أغتسل من جنابة) اعلم انه اذا قال والله لا أغتسل من جنابة منها ان قصد معناه الصريح فانه لا يحنث الا بالغسل واذا امتنع من الوطء خوفا من الغسل الموجب لحنثه كان موليا وضرب له اجل الابلء من يوم الرفع والحكم لا من يوم الحلف وان أراد معناه اللازم وهو عدم وطئها فالحنث بالوطء ويكون موليا ويضرب له الاجل من يوم الحلف لان هذا من أفراد البين الصريحة في ترك الوطء المدة المذكورة وأما اذا لم ينوشأ المعنى الصريح ولا الالتزام فيقول يحمل على الصريح أو الالتزام احتمالا واستصوب ابن عرفة الثاني منهما (قوله أولا أطولك حتى أخرج من البلد) حاصله انه اذا حلف لا أطؤها حتى أخرج من البلد وكان عليه في الخروج منها كلفة أي مشقة ومؤنة بالنسبة لطأه ويضرب الاجل من يوم الحلف لان عينة بل يقال له اما أن تكفر عن عينتك أو تنطأ في الاجل أو بعده بقرب والاطلاقا عليك اذا فرغ الاجل (قوله فليس بمول) أي لكه لا يترك بل يقال له اما أن تكفر عن عينتك أو أخرج وطأ ان كنت صادقا في عدم تحتم البين حتى تخلص من الابلء فان أبي ولم يخرج ضرب له اجل الابلء فان فاء وكفرا فالامر ظاهر والاطلاق عليه (قوله فان خرج) أي فان تكلف المشقة وخرج انحلت عينة سواء وطئ أم لا وفي خش انه اذا كان في خروجه مشقة كان موليا ولو تكلف الخروج وسله شيخنا في الحاشية والحق ما شارحنا (قوله فان لم يلحق أحدهما معرة بذلك فلا) أي فلا يكون موليا الا أنه لا يترك ويقال له طأ بعد خروجك ان كنت صادقا أنك لست بمول أو كفر عن عينتك فان كان لا يحسن خروجه وتكلف الخروج انحلت عينة وصار لا الابلء عليه (قوله وترك وطأها) أي فاذا انقضى اجل الابلء فلا ينأى مطالبته بالفيسة لانه لم يحلف على ترك الوطء حتى يطالب به لان معنى عينة لا أترك وطأك فان اتقى وطؤك وتركته فأنت طالق نعم يطلق عليه عند عزمه على الضد أو تبين الضرر (قوله والمذهب انه ليس بمول) أي وهو ما رجع اليه ابن القاسم وذلك لانه لم يحصل منه عينة تمنعه من الجماع وحيث اذا تضررت من امتناعه طلق عليه للضرر من غير ضرب أجل لا الابلء واعلم أن محل الخلاف اذا امتنع من الوطء والافلا الابلء اتفاقا لان بره في وطئها (قوله أو ان وطئت الخ) حاصله انه اذا قال لها ان وطئت فأنت طالق واحدة أو اثنتين وامتنع من الوطء خوفا من وقوع الطلاق المعلق فانه يكون موليا ويضرب له الاجل من يوم الحلف وترك وطأها قول وهو ضعيف والمذهب انه ليس بمول اذ بره في وطئها (أو) والله (ان وطئت) فأنت طالق قول



بمجرد مغيب الحشفة  
وقبل ولو ببعضها بناء  
على التحنت بالبعث  
فالتزاع حرام والمخلص  
له من ذلك ما أشار به بقوله  
(ونوى) وجوبا (ببقية  
وطئه) أو بالنزع  
(الرجعة وان) كانت  
الزوجة المحلوف عليها  
(غير مدخول بها) لأنه  
بمجرد مغيب الحشفة  
صارت مدخولا بها فيقع  
الطلاق رجعا لا بائنا  
فينوى ببقية وطئه  
الرجعة فلو كانت الأداة  
تقتضي التكرار نحو كذا  
وطئتك فانت طالق  
فلا يمكن من وطئها ولها  
حينئذ اقيام بالضرر  
(وفي تعجيل الطلاق)  
الثلاث (ان حلف  
بالثلاث) أن لا يطأها  
وقامت بحققها (وهو  
الاحسن) اذ لا فائدة  
في ضرب الاجل (أو  
ضرب الاجل) لاحتمال  
رضاها بالبقاء معه بلا  
وطء (قولان فيها) أي  
المدونة (و) على كلا  
القولين (لا يمكن منه)  
أي من الوطء (كالظهار)  
بأن قال ان وطئتك فانت  
على كظهر أمي فلا يمكن  
من وطئها حتى يكفر  
لأنه يغيب الحشفة يصير  
مظاهرا وما زاد عليها  
وطء في مظاهرها وهو  
حرام قبل الكفارة وهو

ويمكن من وطئها فان استمر على الامتناع من وطئها حتى انقضى الاجل طلق عليه بمقتضى الایلاء وان  
وطئها طلقت عليه بمقتضى التعليق بأول الملاقاة وحينئذ فالنزع حرام وكذا استمرار الذكر في الفرج حرام  
فالمخلص له من الحرمة أن ينوي الرجعة ببقية وطئه ولا فرق في ذلك بين المدخول به أو غيرها (قوله وبياح  
له وطؤها) أي سواء نوى ببقية وطئه الرجعة أم لا كذا في عبق تبعا لاستظهار البدر القراني وفيه تطر بل  
يتمتع من الوطء اذ لم ينو الرجعة كما يفيد المصنف وغيره لأن نزع حرام والوسيلة للعراق حرام اه بن  
(قوله ولها حينئذ اقيام بالضرر) أي تطلق عليه من غير ضرب أجل (قوله وفي تعجيل الخ) حاصله أنه  
اذا قال لزوجته ان وطئتك فانت طالق ثلاثا أو البتة فقال ابن القاسم ومالك لا يكون موطئا ويخبر عليه  
الثلاث من يوم الرفع ولا يضرب له أجل الا بإلاء واستحسنه سحنون وغيره لأنه لا فائدة في ضرب الاجل لأنه  
يحنت بمجرد الملاقاة وباقي الوطء حرام فلا يمكن من وطئها وحكي الغني وابن رشد أنه لا يعمل عليه الحنت  
ويضرب له أجل الا بإلاء وتستمر من غير طلاق عليه إلى أن يفرغ الاجل فان رضيت بالاقامة معه من غير  
وطء فلا يطلق عليه ولا يطؤها وان لم ترض طلق عليه واحدة للايلاء وقد نص في المدونة على القولين  
فقول المصنف وفي تعجيل الطلاق الخ أي وهو قول ابن القاسم واستحسنه سحنون وغيره وقوله وفي تعجيل  
الطلاق أي بعد الرفع كافي الحاشية لا من يوم الحلف كافي خش وفي الشيخ سالم وفي تعجيل الطلاق وان لم  
تقم به وهو قول مالك وابن القاسم واستحسنه سحنون وغيره اه وهو غير صواب لان القول بالتعجيل وان لم  
ترفعه انما هو لطرف كما عزاه ابن رشد وغيره وأما مالك وابن القاسم فيقولان بتعجيل الطلاق عليه بعد الرفع  
انظر بن (قوله ان حلف الخ) أي بأن قال على الطلاق ثلاثا أن لا أطأك أو قال ان وطئتك فانت طالق  
ثلاثا أو البتة (قوله اذ لا فائدة في ضرب الاجل) لأنه يحنت بمجرد الملاقاة وباقي الوطء حرام وحينئذ فلا  
يمكن منها (قوله أو ضرب الاجل) أي بعده يطلق عليه طلاق واحدة ان لم ترض بالاقامة معه بلا  
وطء ولا تطلب منه فية اذ لا يمكن منها وهل يمكن من الرجعة على هذا القول وهو الذي يؤخذ من كلام ابن  
سحر لاحتمال رضاها بعدم الوطء أو لا يمكن منها لكونه لا يمكن من الوطء وان كان الطلاق رجعا وهو الذي  
قاله ابن رشد تردد (قوله كالظهار) تشبيهه في أنه لا يمكن منها ويدخل عليه أجل الايلاء (قوله فلا يمكن من  
وطئها حتى يكفر) الصواب حذف قوله حتى يكفر وذلك لان الظهار لا يقع عليه حتى يقربها والكفارة  
لا تجزئه قبل انعقاد الظهار لقول المصنف الآتي ولم يصح في المعلق كفارة قبل لزومه فالصواب ان هذا  
لا يقربها أصلا ويكون وليا فاذا انقضى الاجل فلا تطالبه بالقبلة بل اما أن ترضى بالمقام معه بلا وطء  
أو تطلق عليه ولا يمكن من الوطء فان تجرأ أو وطئ سقط الايلاء وانعقد الظهار فلا يقربها بعد ذلك حتى  
يكفر فان امتنع من الكفارة وتضررت بترك الوطء طلق عليه بالضرر (قوله ولزمه الظهار) أي فلا يقربها  
بعد ذلك حتى يكفر واذ لم يطأ لم تطالبه بالقبلة التي هي الكفارة في المظاهر منها وذلك لان الكفارة انما  
تجزئ اذا وقعت بعد العود وهو العزم على الوطء أو مع الامساك وانما يكون هذا بعد انعقاد الظهار وهو  
لم ينعد قبل الوطء فليس لها مطالبته بشئ لا يجزئ وانما لها الطلب بالطلاق أو تبقى معه بلا وطء اه  
عدوى وحاصل فقه المسئلة أنه اذا قال لزوجته ان وطئتك فانت على كظهر أمي فانه يمنع من وطئها أبدا  
لان وطأها يؤدي لوطء المظاهر منها فاذا تضررت زوجته رفعت أمرها للقاضي فيضرب له أجل الايلاء  
من يوم الحلف فاذا تم الاجل فلا تطالبه بالقبلة وانما تطالبه بالطلاق أو تبقى معه بلا وطء وفائدة ضرب  
الاجل مع أنه ممنوع منها احتمال ان ترضى بالاقامة معه بلا وطء فان تجرأ أو وطئ انحلت عنه الايلاء ولزمته  
كفارة الظهار فلا يقربها بعد ذلك حتى يكفر فان امتنع من الكفارة وتضررت بترك الوطء طلق عليه بالضرر  
حالا (قوله وهذا محترم مسلم) أي فهو بالجرح عطف عليه باعتبار لفظه وقول عبق يجوز قراءته بالرفع  
عطفاً عليه باعتبار محله سبق قلم لان عين اسم جامد لا يعمل عمل الفعل فلا يعمل الرفع في محل المضاف اليه

بيمينه مول بمجرد ما فان تجرأ أو وطئ انحلت يمينه ولزمه الظهار (لا كافر) فلا ايلاء عليه وهذا محترم مسلم (ولو أسلم) بعد حلفه وانما



(الآن يتحا كوا الينا) فحكم بينهم بحكم الاسلام (ولا) ايلا في واقع (لا هجرتها ولا كبتها) لانهم لا يمنعان الوطء (اولا ووطئها ابلا او) لاوطئتها (نهارا) لانه لم يعم الازيمة (واجتهاد) الحاكم بلا ضرب أجل ابلاء (وطلق) على الزوج (في) حلفه (لأعزلن) عنها بان يمتني خارج الفرج (أو) حلفه (لاأبتن) عندها لما فيه من الضرر والوحشة (٣٨٣) عليها بخلاف لاأبت معها في فراش

مع بيته معها في بيت  
(أو ترك الوطء ضررا)  
فيطلق عليه بالاجتهاد  
ان كان حاضرا يسل  
(وان غائبا) ولا مفهوم  
اقوله ضررا بل اذا تضررت  
هي من ترك الوطء طلق  
عليه بالاجتهاد ولو لم  
يقصد الضرر يبدل عليه  
قوله (أو سرمد) أي  
داوم (العبادة) ورفقته  
فيقال له اما أن تطأ أو  
تطأها أو يطلق عليك  
(بلا) ضرب (أجل)  
للايلاء (على الاصح) في  
الفروع الاربع لكن  
الغائب لا بد من طول  
غيبه سنة فأكثر ولابد  
من الكتابة اليه اما أن  
يحضر أو ترحل امرأته  
اليه أو يطلق فان امتنع  
تلقم له بالاجتهاد وطلق  
عليه ولا يجوز التطلق  
عليه بغير كتابة اليه ان  
علم محله وأمكن ولا بد من  
خوفها على نفسها الزنا  
ويعلم ذلك من جهتها  
لا مجرد شهودها بالجماع  
(ولا) ايلاء (ان لم يلزمه  
بينه حكم) للخرج والمشقة  
التي تلحقه به (ككل  
مملوك أملكه حر) ان  
وطئت أو ان وطئت

وانما يتم ما قاله لو عبر المصنف بحلف مسلم (قوله الآن يتحا كوا الينا) أي قبل الاسلام اذا الاسلام يسقطه  
(قوله فحكم بينهم الخ) أي فان كانت عينة صريحة في ترك الوطء وتستر ذمك فيلزمه الايلاء ويوجب كالمسلم  
والافلا (قوله لا هجرتها) الهجران عدم الكلام (قوله لانهم لا يمنعان الوطء) أي وحيتذ فلا ايلاء عليه الا  
انما ان تضررت بترك الكلام والهجر طلق عليه للضرر من غير ضرب أجل ومحل كونه لا يكون موليا في قوله  
لا هجرتها ولا كبتها اذا كان مع ذلك عساهوا الا كان موليا (قوله لانه لم يعم) أي في عينة الازيمة لقول المصنف  
قبل أكثر من أربعة أشهر أي ادا لم يقيد ببل أو نهار بان عم الزمن فان قيد بواحد منهما فلا يكون موليا  
(قوله واجتهاد وطلق الخ) الحاصل انه اذا حلف لعزلن عن زوجته زمانا يحصل به ضررها أو حلف لا يبيت  
عندها أو ترك وطأها ضررا من غير حلف أو ادام العباداة وتضررت الزوجة من ترك الوطء وأرادت الطلاق  
فان الحاكم يجتهد في طلاقها عليه ومعنى الاجتهاد في الطلاق عليه ان يجتهد في أن يطلق عليه فوراً بدون  
أجل أو يضرب له أجلا واجتهد في قدره من كونه دون أجل الايلاء أو قدره أو أكثر منه فان علم لده واضراره  
طلق عليه فوراً والا أمهله باجتهاده لعله أن يرجع عما هو عليه فاذا انقضى أجل التلوم ولم يرجع عما هو عليه  
طلق عليه وكل هذا اذا أرادت الطلاق وأما ان رضيت بالاقامة معه بلاوطء فلا تطلق عليه (قوله بخلاف  
لاأبت معها في فراش) أي فان هذا لا يطلق عليه كما في عقب نقلا عن ت وهو مقيد بما اذا حلف أنه لا يبيت  
معها في فراش والحال انه لم يقطع المودة والافقد حر أن توليته ظهرا لها من جملة الضرر الموجب للطلاق  
وهذا أشد (قوله بل اذا تضررت هي الخ) في التوضيح مانعه احتلف فيمن قطع ذكره لعله تزات به أو قطعه  
خطأ فقال مالك مرة لا مقال لها وقال في كتاب ابن شعبان لها القيام وهو المعتمد فان تعمد قطعه أو شرب دواء  
ليقطع به لذة النساء أو شربه لعلاج علة وهو عالم أنه يذهب بذلك شهوة النساء أو شاك كان لها الفراق اذا لم ترض  
بالاقامة معه (قوله بلا ضرب الخ) متعلق بقوله وطلق والمنفي أجل الايلاء فقط وهو صادق بأن يطلق حالا  
أو يتلوم له مدة باجتهاده لعله أن يرجع عما هو عليه (قوله على الاصح) أي خلافا لمن قال انه يكون موليا في  
المسائل الاربع فيضرب له فيها أجل الايلاء فان انقضى ولم يفئ طلق عليه (قوله لكن الغائب الخ) أي انه  
لا يطلق على من ترك الوطء لغيبته الا اذا طالت مدة الغيبة وذلك كسنة فأكثر عند أبي الحسن وهو المعتمد  
وقال العرياني وابن عرفة السنتان والثلاثة ليست بطول بل لا بد من الزيادة عليهم ولا بد أن تخشى الزنا على  
نفسها ويعلم ذلك منها وتصدق في دعوا حيث طالت مدة الغيبة وأما مجرد شهودها بالجماع فلا يوجب طلاقها  
ويراد على هذين الشرطين شرط ثالث وهو الارسال اليه ان علم محله وأمكن الوصول اليه والا فلا يعتبر هذا  
الشرط وهذا كله اذا كانت نفقة دائمة والاطلاق عليه لا لعدم البقعة كما سيأتي في النفقات (قوله فان امتنع)  
أي من كل من الامور الثلاثة (قوله وأمكن) أي الارسال اليه (قوله للخرج) علة لقوله لم تلزمه (قوله صدقة)  
أي فلا يكون موليا بذلك لانه عم في عينة فهي عين خرج ومشقة فلا يلزمه بها حكم (قوله قبل ملكه) متعلق  
بمخدوف أي أو خص بلدا فلا ايلاء عليه قبل ملكه منها وهذا قول ابن القاسم في المدونة فائلا كل عين  
لا حنت فيها بالوطء فليس بمول وقال غيره فيها ومول قبل الملك اذ يلزمه بالوطء عقد عين فيما يملك من رأس أو  
مال وقاله ابن القاسم أيضا اه بن (قوله فلا يكون موليا) أي قبل أن يملك منها شيئا (قوله فان ملك منها عبدا)  
أي قبل أن يطأ وامتنع من الوطء خوفا من عتق ذلك العبد (قوله قول) أي يضرب له أجل الايلاء فان طأه مان  
أعتق العبد الذي ملكه منها أو تصدق بالمال الذي ملكه منها انحلت عينة والاطلاق عليه بعد الاجل (قوله  
كل مملكه منها بعد الوطء) أي ولا يستقر ملكه على مملوك منها بعد ذلك (قوله فلا يلزمه ايلاء) أي بمجرد

فكل درهم أملكه صدقة (أو خص بلدا قبل ملكه منها) كقوله كل مملوك أملكه من البلد القلانية حران وطئت أو كل مال أملكه منها  
صدقة ان وطئت فلا يكون موليا فان ملك منها عبدا أو مالا قول الا أن يكون وطئها ثم ملك منها فلا ايلاء عليه ويعتق عليه كل مملكه  
منها بعد الوطء (أو) حلف (لاوطئت في هذه السنة الامرتين) فلا يلزمه ايلاء لانه يترك وطأها أربعة أشهر ثم يطأ ثم يترك الوطء



أربعة أشهر ثم يطأ فلم يبق من السنة إلا أربعة أشهر وهي دون أجل الإيلاء (أو) حلف لاوطئ في هذه السنة إلا (مرة) فلا يلزمه إيلاء (حتى يطأ وتبقى المدة) الإيلاء للحر أو العبد فيدخل عليه الإيلاء (ولا) إيلاء (ان حلف على أربعة أشهر) فقط (أو) قال (ان وطمئت فعلي صوم هذه الأربعة) الأشهر وهو حر أو الشهرين وهو عبد فلا إيلاء لقصورها عن الأجل ولا يلزمه صوم إذا لم يطأ (نعم ان وطئ) أثناء المدة (صام بقيتها) ولو يوماً فقط (٣٨٤) (والأجل) الذي يضرب للمرأة ولها القيام بعد مضيه وهو أربعة أشهر للحر وشهران للعبد

مبدؤه (من يوم اليمين) عليه لانه لم يكن ممنوعاً من الوطء بيمينه وحيث قد طالب بالوطئ فان وطئ في أثناء السنة المرتين في المسئلة الأولى والمرة في المسئلة الثانية نظراً لما بقي من المدة فان كانت أكثر من أربعة أشهر للحر وأكثر من شهرين للعبد فهو مول وان كان الباقي أقل فلا يكون مولياً وان لم يطأ طلق عليه للضرر (قوله) ولا ان حلف على أربعة أشهر فقط (أي اذا كان حراً ومثله العبد اذا حلف انه لا يطأ زوجته شهرين فلا يكون مولياً بذلك حتى يزيد على المشهور (قوله) ان كانت يمينه صريحة في ترك الوطء المدة المذكورة) أشار الشارح الى أن الصراحة متعلقة بالمدة المذكورة لا بترك الوطء خلافاً لظاهر المصنف اذا فرق بين أن يكون ترك الوطء صريحاً واستلزماً فالاول نحو والله لا أطول خمسة أشهر والثاني والله لا أغتسل من جنبتيه منها والحاصل أن مراد المصنف ان الأجل من يوم اليمين بشرطين أن يحلف على ترك الوطء إما صريحاً أو التزاماً وأن تكون اليمين صريحة في المدة المذكورة وهي أكثر من أربعة أشهر والصراحة ولو حكماً كوالله لا أطول أصلاً لكن عبارته غير واضحة بذلك وقوله لا ان احتملت مدة يمينه أقل هذا محترز الشرط الثاني وهو صراحة المدة وفيه إشارة الى أن الصراحة ليست منسوبة على ترك الوطء بل على المدة المذكورة وقوله أو حلف على حنث المراد بالحلف على الحنث الحلف على غير ترك الوطء كان لم أدخل: ارفلان أو ان لم أساكن فلان كانت طالق فاذا حلف كذلك فيمنع من الزوجة من الآن ويضرب له أجل الإيلاء من يوم الرفع والحكم وهذا الذي تقدم للمصنف في الطلاق في قوله وان نقي ولم يؤجل منع منها وقوله أو حلف على حنث محترز الشرط الاول وهو كون الحلف على ترك الوطء وبعد هذا كله فقول المصنف لا ان احتملت مدة يمينه أقل هذا ضعيف والمعتمد أنه متى كانت اليمين على ترك الوطء كان الأجل من يوم الحلف سواء كانت اليمين صريحة في المدة أو محتملة ولا يكون الأجل من الرفع الا اذا حلف على حنث أي على غير ترك الوطء ويمكن الجواب عن المصنف بأن أوفى قوله أو حلف على حنث بمعنى الواو أي لا ان احتملت مدة يمينه أقل وكان حلفه على حنث كما في ان لم أدخل الدار فانت طالق فالمظن أنه قوله وكان حلفه على حنث فخرج نحو والله لا أطول حتى يقدم زيد فان اليمين وان احتملت أقل من المدة لكن ليست على حنث فالأجل فيها من يوم الحلف والحاصل أن الإيلاء على ثلاثة أقسام قسم يكون فيه مولياً من يوم حلفه وذلك اذا حلف على ترك الوطء صراحة أو التزاماً وكانت يمينه صريحة في المدة المذكورة وقسم لا يكون مولياً الا من يوم الحكم وذلك الذي يحلف بطلاق امرأته ليقعلن فعلاً فلا يكون مولياً حتى يضرب له الأجل من يوم الرفع والحكم وقسم مختلف فيه وذلك اذا حلف على ترك الوطء وكانت يمينه ليست صريحة في المدة المذكورة بل محتملة لها وغير ماقبل ان الأجل في هذه من يوم الحكم وقبل من يوم الحلف وهو المعتمد والمصنف مشى على الاول تبعاً لابن الحاجب وقد تعقبه ابن عرفة بأنه خلاف نص المدونة (قوله) حتى يقدم زيد الغائب) أي والحال انه لم يعلم وقت قدومه (قوله) لكن الرابع انه) أي الأجل في اليمين المحتملة لاقل من مدة الإيلاء اذا كانت الصيغة صيغة بر من يوم الحلف (قوله) كالصريحة) أي كما أن الأجل في الصريحة كذلك اتفاقاً (قوله) وهو أكثر الخ) أي المتقدم في قول المصنف أكثر من أربعة أشهر للحر أو شهرين للعبد (قوله) وهل الخ) حاصله انه اذا قال لزوجته أنت على كظهر أعي فانه يحرم عليه ان يقربها قبل ان يكفر عن ظهاره فاذا كان قادراً على كفارة الظهار وامتنع عن اخراجها لزمه الإيلاء حيث شذ واذ اقلتم بلزوم الإيلاء فهل فرغتم (ن) الأجل

(من الرفع و) هو يوم (الحكم) فلو قال فن الحكم لكان أين وفائدة كون الأجل في الصريح من اليمين أنها اذا رفعت بعد مضي أربعة أشهر وهو حر أو شهرين وهو عبد لا يستأنف له الأجل وان رفعت قبل مضي ذلك حسب ما بقي ثم طلق عليه ان لم يعد بالوطء وفائدة كون الأجل في الحنث المحتملة من الحكم أنه ان مضى الأجل قبل الرفع ثم رفعت ضربه الأجل من يوم الحكم فقوله والأجل أي أجل الضرب وهو غير أجل الإيلاء أي الذي يكون بمولياً وهو أكثر من أربعة أشهر كما مر (وهل المظاهر) الذي قال لها أنت



على كظهر أحمى ولم يعلق ظهره على وطئها منع منها قبل الفيتة (أن قدر على التكفير) (٣٨٥) الذي هو فيته (وامتنع) من اتواجها

(كلاول) أي الذي عينه

صر بحة فالاجل من

اليمين أي حلفه بالظهار

(وعليه اختصرت)

المدونة (أو كالثاني) أي

الذي عينه شتملة فيكون

الاجل من يوم الحكم

لأن عينه لم تكن صريحة

في ترك الوطء (وهو

الارجح) عند ابن يونس

(أو) الاجل في حقه

(من) وقت (تبين الضرر)

وهو يوم امتناعه من

التكفير (وعليه تؤولت

أقوال) ثلاثة ظاهر

كلامهم ترجيح الاول

ومفهوم الشرط أن

المظاهر إذا كان عاجزا عن

كفارة الظهار أنه لا يكون

مولى وهو كذلك لقيام

عذره (كالعبد) يظهر

وفيته بالصوم فقط (ولا

يريد الفيتة) بالصوم وهو

قادر عليه وهي الرجوع

إلى ما كان ممنوعا منه

بسبب اليمين وهو الوطء

(أو يمنع الصوم بوجهه

جائز) لأضراره بخدمة

سيده أو خواجه فيلزمه

الايلاء ونجس فيه

الأقوال الثلاثة فهو تشبيه

في المنطوق وقيل لا يلاء

على العبد القادر على

الصوم إذا امتنع أو منع

بوجه جائز التشبيه في

مفهوم قوله أن قدس

(وانحل الايلاء زوال

هو كلاول الخ (قوله ولم يعلق الخ) هذا بيان لحل الأقوال الثلاثة التي ذكرها المصنف وأما الذي علق ظهره

على وطئها بان قال لها ان وطئتني فأنت على كظهر أحمى فإنه يكون مولى والاجل من يوم الحلف قول واحد

وإذا تم الاجل فلا تطالب به بالفيتة وإنما تطالب منه الطلاق أو تبقى بلاوطء فإذا تجرأ ووطئ انحلت عنه

الايلاء ولزمه كفارة الظهار كما مر ذلك (قوله وعليه اختصرت المدونة) أي اختصرها أبو سعيد البراذعي

وحاصله أن المسئلة إذا كان فيها جمل أقوال في المدونة فإن البراذعي في اختصارها يقتصر على ما يظهر له

اعتماده من تلك الأقوال وفي هذه المسئلة اقتصر على هذا القول (قوله عند ابن يونس) قال المواق لم أحد

لأن يونس ترجح ما هنا ونحوه لأن غازي وإنما استحسان ذلك القول لسحنون حيث قال بعد ذكر الأقوال

الثلاثة في المدونة وكل ملك والوقف بعد ضرب الاجل أحسن أي وقفه لا يكون إلا بعد ضرب السلطان له

الاجل فكان على المصنف أن لو قال على الأحسن بدل قوله على الأرجح انظر بن (قوله أنه لا يكون مولى)

أي فلا يضرب له أجل الايلاء بل إما أن ترضى بالاقامة معه بلاوطء وإما أن يطلق عليه حالا فان قدر بعد

ذلك كفر وراجعها والافلا وقوله أنه لا يكون مولى الخ فبده النجس بما إذا طرأ عليه العسر والعجز عن الصيام

بعد عقد الظهار وأما ان عقده على نفسه مع علمه بالعجز عن حله فاختلف هل يطلق عليه حالا لقصد الضرر

بالظهار أو بعد ضرب أجل الايلاء وانقضائه جاء أن يحدث الله له ما لا يكفر منه عن يمينه أو يحدث لها رأي

بالاقامة معه من غير وطء (قوله لقيام) أي لوجود عذره (قوله بظاهر) أي يقول لزوجته أنت على كظهر

أحمى (قوله وفيته) أي والحال أن فيته أي رجوعه لما كان ممنوعا منه بسبب اليمين بالصوم أي بالتكفير

بالصوم (قوله لا يريد الفيتة) أي لا يريد التكفير بالصوم مع قدرته عليه أو أراد منه ومنعه منه السيد بوجه

جائز وهذا من الخلاف فان عجز عن الصوم فكالحل لا يدخله ايلاء ولا حجة لزوجته وان منعه بوجه

غير جائز رده الحاكم عنه فصور العبد أربع أه وهذا التقرير لأن غازي (قوله وقيل الخ) هذا التقرير

بهرام وحاصله أن العبد إذا قال لزوجته أنت على كظهر أحمى وامتنع من التكفير بالصوم وهو قادر عليه

ولم يمنعه السيد منه أو أراد أن يكفر به فمعه السيد منه بوجه جائز فإنه لا يضرب له أجل الايلاء بل يقال لها

إما أن تمكثي معي بلاوطء أو ينجز عليك الطلاق وعلى هذا فالعبد ليس كالحرة الذي قدر على التكفير وامتنع

واعترض طي كلامهم - رام بأنه وان وافق ظاهر الموطأ إلا أنه لم يسبق على ظاهره بل هو محمول كما قال الباجي

في شرحه عليه على ما إذا أراد التكفير بالصوم ومنعه السيد منه بوجه جائز فقط وأما إذا كان قادرا على

التكفير بالصوم وامتنع من التكفير به ولم يمنعه السيد فلا وجه لعدم حقوق الايلاء بل هو مولى ويجرى في

مبدأ الاجل الأقوال الثلاثة فتحصل أن كلام ابن غازي لا يسلم من حيث جعله الخلاف فيما إذا منعه السيد

وفما إذا امتنع هو وكذا كلام بهرام لا يسلم من حيث جعله عدم حقوق الايلاء مطلقا وصار حاصل الفقه أنه

ان منعه السيد بوجه جائز لا يلحقه الايلاء بل يطلق عليه حالا ان لم ترض بالاقامة معه بلاوطء وان امتنع

هو والحال أنه قادر على الصوم فإنه يلحقه الايلاء وفي مبدأ الاجل الأقوال الثلاثة المذكورة وقيل أنه إذا

منعه السيد بوجه جائز فإنه يكون مولى كالحرة إلا أنه يضرب له الاجل من يوم الرفع وإذا علمت ذلك فاعلم أن

الحق ان التشبيه في الايلاء فقط وان كان في المسئلة الاولى وهو ما إذا امتنع من التكفير في مبدأ الاجل

خلاف وأما المسئلة الثانية وهو ما إذا منعه السيد بوجه جائز على القول بأنه مولى فلا خلاف في ابتداء الاجل

لأن الذي في التوضيح عن ابن القاسم أنه إذا منعه السيد بوجه جائز يضرب له أجل الايلاء ان رفعته أه

فظاهره أنه من يوم الرفع (قوله إذا امتنع) أي من الصوم (قوله أي علقه) أي علق علقه على وطئها (قوله

وانحل الايلاء الخ) لما فرغ المصنف مما ينقذه الايلاء وما لا ينقذه شرعا في بيان ما تنحل به بعد انعقادها

وحاصل ما ذكره أنه إذا قال لزوجته ان وطئتني فبعدي فلان حر فإنه يدخل عليه الايلاء من يوم اليمين فان

مات العبد أو باعه سيده أو اعتقه أو خرج عن ملكه بوجه شرعي كالهبة والصدقة فإن الايلاء تنحل عنه

(٤٩ - دسوقي ثانی) ملك من) أي الرقيق الذي (حلف بعنقه) أي علقه على وطئها كقوله ان وطئتني فبعدي هذا

وامتنع منها فإنه يدخل عليه الايلاء من يوم حلفه فإذا زال ملك العبد بموت أو عتق أو بيع أو هبة أو صدقة فإن الايلاء ينحل عنه



فان امتنع من وطئها كان مضاررا فيطلق عليه ان شاعت بلا ضرب أجل (الا أن يعود) الرقيق للملكة ثانيا (بغير ارت) فان الابلاء يعود عليه اذا كانت عينة مطلقه أو مقيدة بزمان وقد بقي منه أكثر من أربعة أشهر أما ان عاد العبد كله اليه بارت فإنه لا يعود عليه الابلاء لان الارت جبري يدخل في ملك الانسان بغير اختياره (كالطلاق القاصر) أي كما يعود الابلاء يعود الزوجة لهصمته في الطلاق القاصر (عن الغاية) أي لم يبلغ الثلاث (في) (٣٨٦) الزوجة (المحلوفا بها) أي بطلاقها بان علق طلاقها على وطء أخرى فاذا قال ان وطئت

عزة فهند طالق فقد حلف بطلاق هند فهي محلوفا بها وعزة محلوفا عليها لانه علق طلاق هند على وطئها فاذا امتنع من وطء عزة كراهة أن يلزمه طلاق هند كان موليا فاذا طلق هند دون الثلاث انحل عنه الابلاء في عزة بمجرد في البائن وبعد العدة في الرجعي وجازله وطء عزة فان عادت هند لهصمته عاد عليه الابلاء في عزة فان بلغ طلاق هند الغاية ثم تزوجها بعد زوج لم يعد عليه المين في عزة فهذا التفصيل في المحلوفا بها وأما عزة المحلوفا عليها فيعود فيها الابلاء ولو طلقت ثلاثا ثم رجعت بعد زوج ما شاء الله مادام طلاق المحلوفا بها لم يبلغ الغاية فقول (لا) في المحلوفا (لها) وهي عزة في المثال واللام بمعنى على معناه لا يشترط العصور فيها عن الغاية بل يعود أبدا مادام طلاق المحلوفا بها لم يبلغ الغاية وليس معناه عدم العود كما هو ظاهر ولا يصح ابقاء اللام على

وسواء أخرج العبد عن ملك سيده باختباره أم لا كبيع سلطان له في فلسه (قوله فان امتنع من وطئها) أي بعد انحلال الابلاء عنه بزوال ملك العبد (قوله الا ان يعود) أي كالأوبعضا بغير ارت ليس المراد الا أن يعود فلا تحل بل المراد فيعود عليه الابلاء وعودها غير عدم الانحلال وأجله حينئذ من يوم العود سواء كانت عينة صريحة أو محتملة على المذهب وبهذا تعلم أن الاستثناء منقطع لان ما بعد الابلاء غير داخل فيما قبلها وهو انحلالها اه عدوى فلو عاد ملكه لبعضه وطولب بالفينة فوطئ عتق عليه ما ملكه منه وقوم عليه بابقه (قوله أما ان عاد العبد اليه كله بارت الخ) أي وأما عود بعضه بارت وبعضه بشراء ونحوه فكعود كله بغير ارت فيغلب غير الارت على الارت ويعود الابلاء (قوله لم يبلغ الثلاث) أي سواء كان باثنا أو رجعا (قوله فهند طالق الخ) أعلم أنه اذا قال ان وطئت عزة فهند طالق فأنشطرط محلوفا عليه وهو وطء عزة والجزء محلوفا به وهو طلاق هند ولما كان الوطء واقعا في عزة قبل لها محلوفا عليها ولما كان الطلاق واقعا على هند قبل لها محلوفا بها (قوله محلوفا عليها) أي على وطئها (قوله عاد عليه الابلاء) أي حيث لم يزوج كلثال المتقدم أو أجل وبقي من الأجل أجل الابلاء (قوله عاد عليه الابلاء في عزة) أي فان وطئ عزة بعد ذلك الزواج أو في عدة هند حنت ووقع عليه الطلاق في هند (قوله فيعود فيها الابلاء ولو طلقت ثلاثا) في شب أن ما في المصنف خلاف ما في المدونة والذي فيها ان المحلوفا عليها كالمحلوفا بها وهو المعتبر في طلاقها ثلاثا ثم تعد الابلاء اه عدوى (قوله بمعنى على) أي على حد قوله تعالى ويخرجون لأن ذقان يكون (قوله عدم العود) أي عدم عود الابلاء اذا عادت المحلوفا عليها للعصمة (قوله لزوجه الخ) أي كهند وقوله ان وطئت غيرك أي كعزة فهند محلوفا لها أي لاجلها ولا يتصور تعلق الابلاء بها (قوله وبتهجيل الحنت) قد وقع في كلام المصنف تدخل في هذه المعطوفات لأن هذا يصدق على بعض ما صدق عليه الذي قبله من العتق ويزيد هذا يصدق على الصوم والطلاق كما يزيد الاول بصدقه على البيع (قوله المحلوفا بعته) وذلك لان الحنت بخالفة المحلوفا عليه وهو الوطء في المثال وليس المراد بتجمله تجمله نفسه بل المراد بتجمله ما يترتب عليه فلذا قدر الشارح مقتضى أي ما يقتضيه الحنت ويترتب عليه هذا ويصح أن يراد هنا بالحنث ما وجبه الحنت كالعتق في المثال المذكور وحينئذ فلا يحتاج لتقدير (قوله من حلف بطلاقها أن لا يطأ) أي وبصوم الأيام المحلوفا بصومها أن لا يطأ (قوله باثنا) أي وكذا رجعا اذا انقضت العدة بكامل (قوله أو فقلانة طالق) أي فتحل الابلاء بمجرد الطلاق اذا كان باثنا وبانقضاء العدة ان كان رجعا (قوله انحلت عينة) أي فاذا امتنع من الوطء بعد انحلال المين طلق عليه حالا لضرر ان لم ترض بالاقامة معه بلاوطء (قوله وبتكفير ما يكفر) أي قبل الحنت كالحلف بالله والنذر بالمهم كان وطئت فعلى شئند (قوله ولو صغيرة) أي ولو كانت سفية أو مجنونة فلها المطالبة حال افاقتها في حال جنونها لا يثبت لها طلب ومثلها المغمى عليها وليس لوايهما كلام حال الاعماء والجنون بل ينتظر افاقتهم (قوله وليسدها) أي وليسد الزوجة اذا كانت أمة وكذا الها الحق أيضا لقول ابن عرفة الباجي عن أصبغ فلزول سيدها وقفه فلها وقفه وسمع عيسى ابن القاسم لو تركت الأمة وقف زوجها المولى كان لسيدها وقفه اه انظر المواق وهذا اذا كان للسيد حق في الولد وكان يرجى منها الولد أما ان كان لاحقه فيه لكون الولد يعتق عليه أو كان بها أو بالزوج عقم كان الطالب بالفينة لها خاصة (قوله ان لم يمتنع وطئها) أي ان محل كون الزوجة لها ان كانت حرة وليسدها ان كانت أمة المطالبة

بها لان المحلوفا لها أي لأجلها وهي الحاملة على المين لا يتصور تعلق الابلاء بها كأن يقول لزوجه ان وطئت غيرك أو تزوجت بعد عليك فاني أطؤها أو أن تزوجها طالق (و) انحل الابلاء (بتجليل) مقتضى (الحنث) كعتق العبد المحلوفا بعته أن لا يطأ أو طلاق من حلف بطلاقها أن لا يطأ باثنا فاذا قال ان وطئت فعبدى سر أو فقلانة طالق أو فعنى التصديق بداري أو بهذا الدرهم فحجل ذلك انحلت عينة (وبتكفير ما) أي عين (يكفر) كحلفه بالله لا يطؤها فكفر قبل الوطء (والا) بأن لم ينحل ابلاءه بوجه مما سبق (فلها) أي للزوجة الحرة ولو صغيرة لا لوليها (وليسدها) الذي له حق في الولد (ان لم يمتنع وطئها) لصغر أورثق أو مرض (المطالبة بعد) مضى (الأجل بالفينة)



متعلق بالمطالبة (وهي) أي الفية (تغيب الحشفة) كلها (في القبل) وهذا تفسيرها (٣٨٧) في غير المظاهر لما تقدم أن فية

تكفيره وفي غير المريض  
والجوس بدليل ذكرهما  
بعد وأما الممتنع وطوها  
فان كان لصغير فلا  
مطالبة لها حتى تطبق  
الوطء وان كان لرتق أو  
مرض فلا مطالبة لها  
بالفية بمعنى مغيب  
الحشفة حالا بل بمعنى  
الوعديها اذا زال المانع  
ولما كان مغيب الحشفة  
في البكر بدون اقتضاها  
لا يكتفى قال (واقتضا  
البكر) فلا يحل  
الايلاء فيها بدونه وان  
حنت ثم شرط في تغيب  
الحشفة والاقتضا  
الاباحة بقوله (ان حل)  
ما ذكر فان لم يحل كفى  
حيض لم تحل الايلاء  
وان حنت فيطلب بالفية  
ولا يلزم من حنته  
وانحلال عيته انحلال  
الايلاء بحيث يسقط عنه  
الطلب بالفية لانه اذا  
استند امتناعه من الوطء  
لم يثبت مطالبة بالفية  
الشرعية وهي الحلال  
ولو انحلت عيته (ولو)  
كان تغيبها (مع جنون)  
للزواج بخلاف جنونها  
وان انحلت عيته كما سبق  
(لا بوطء بين فخذين) أو  
في ذر فلا تحل به الايلاء  
(وحنت) فتلزمه  
الكفارة ولا يسقط عنه  
الطلب بالفية مادام لم  
يكفر فان كفر سقط عنه

بعد الاجل بالفية ان لم يمتنع وطوها فان كان وطوها ممتنعا عقلا أو عادة أو شرعا كالرتقاء والمريضة  
والخائض فلا مطالبة لها ولا لولها وقد تبع المصنف في هذا القيد ابن الحاجب وأتاكم ابن عرفة وقال ان  
المطالبة ثابتة مطلقا وتكون الفية عند امتناع الوطء بالوعدي وهذا هو المعول عليه وسيأتي للآالجواب عن  
المصنف (قوله وهي تغيب) أي لان الفية الرجوع لما كان ممنوعا منه باليمن وهو الوطء والرجوع لما كان  
ممنوعا منه مصورا بتغيب الحشفة (قوله تغيب الحشفة كلها) أي أو قدرها بمن لا حشفة له وقوله في القبل  
أي في محل البكارة منه لا في محل البول وهل يشترط الانتشار أو لا يشترط للأخوذين كلام ابن عرفة عدم  
اشتراطه وقال بعض أشياخ عجم ينبغي اشتراطه كالتحليل لعدم حصول مقصودها التي هو إزالة الضرر  
بدونه والظاهر الا كفاء بالانتشار داخل الفرج وعدم الا كفاء بتغيبها مع لف خرقه تمنع الالذة أو تمنع  
كألا (قوله في القبل) أي وأما تغيبها في الدبر أو بين فخذيه أو في محل البول من قبلها فلا تحل به الايلاء  
عنه (قوله تكفيره) أي تكون بتكفيره الخ (قوله بل بمعنى الوعد بها الخ) أي فالمطالبة بالفية ثابتة  
مطلقا امتنع وطوها أم لا وقول المصنف ولها المطالبة بالفية بعد الاجل ان لم يمتنع وطوها مراده مطالبة  
بالفية بالمعنى المذكور وهو تغيب الحشفة حالا فلا ينافي أنه اذا كان وطوها ممتنعا لها المطالبة بالفية لكن  
بمعنى آخر وهو الوعد بتغيب الحشفة اذا زال المانع (قوله بدونه) أي بالتغيب بدون اقتضا (قوله ثم  
شرط في تغيب الحشفة الخ) أي ثم شرط في كونها تحل بهما الايلاء أي تسقط بهما المطالبة بالوطء (قوله  
ان حل ما ذكر) أي من مغيب الحشفة والاقتضا (قوله لم تحل الايلاء) أي لم تسقط المطالبة بالفية  
(قوله وان حنت) أي وانحلت عيته (قوله فيطلب بالفية) أي بمغيب الحشفة بعد ذلك الوطء الحرام  
(قوله ولا يلزم من حنته وانحلال عيته) أي بهذا الوطء الحرام وهو جواب عما يقال ان الوطء الحرام  
يحنت به وتحل به اليمن وحيث انحلت اليمن انحلت الايلاء لانها سببه أي سبب الايلاء بمعنى المطالبة بالوطء  
فلا وجه لقول المصنف ان حل وتوضيحه أن الوطء الحرام تحل به اليمن واذا انحلت اليمن زال طلب الوطء  
لان اليمن سبب لطلب الوطء وقد زال السبب فلينزل المسبب وحينئذ فلا وجه لقول المصنف ان حل وحاصل  
الجواب أن لا نسلم أن انحلال اليمن مستلزم لانحلال الايلاء أي المطالبة بالفية مطلقا بل ان كان انحلال  
اليمن بوطء حلال كان ذلك مستلزما لانحلال الايلاء أي المطالبة وان كان انحلال اليمن بوطء حرام أو بين  
الفخذين فما زال مطالبا بالفية ولم يسقط طلبها (قوله وهي الحلال) أي وهي تغيب الحشفة على وجه  
حلال وقوله ولو انحلت عيته أي بوطء حرام (قوله ولو مع جنون) ما ذكره من ان وطء المجنون في حال  
جنونه فيية هو الذي نص عليه ابن المراز واصبح ونقله ابن رشد والخنمي وعبدالحق لكن قال أصبغ  
بحنته وهو ضعيف والمذهب كما لا ينشأ عنه أنه لا يحنت به وان كان فيية كما تقدم ورد المصنف بلو  
قول ابن شاس وابن الحاجب ان وطء المجنون ليس فيية ~~لكن~~ لا يطالب بهما قبل افاقته لعذره فلا قول  
ثلاثة والفرق على الأخيرين أنه على المذهب من أنه فيية مع بقاء اليمن انه يستأنف له الاجل وعلى ما لا ين  
شاس وابن الحاجب يكتفى بالاجل الاول اه بن (قوله للزوج) أي فتحل الايلاء بذلك الوطء لئلا  
بوطئه ما تنال في صحته فاذا آلى منها وهو عاقل ثم جن وطئته بالفية وفاعمال جنونه تسقط مطالبة بها  
واليمن باقية عليه فاذا أصبح استأنف له أجل من يوم وطئه لبقاء عيته على ما لا ينشأ عنه وقال أصبغ اذا فاعمال  
جنونه سقطت مطالبة بالفية ولا يضرب له أجل بعد افاقته لعدم بقاء عيته فيه بوطئه وقال ابن شاس  
انه لا يطالب بالفية حال جنونه ولا يكون وطؤه فيية ويطالب بهما بعد افاقته من غير ضرب أجل ثان ويكتفى  
بالاجل الاول وهذا هو المردود عليه بلو في كلام المصنف اه تقرير عدوى (قوله بخلاف جنونها) أي  
فان وطأها في حاله لغولا تحل به الايلاء أي لا تسقط به المطالبة بالفية وان انحلت عيته (قوله فلا  
تحل به الايلاء) أي المطالبة بالفية (قوله فان كفر سقط) أي لانه لو كفر قبل ان يطأ سقط ايلاؤه  
فكيف اذا وطئ ثم كفر ولو كان الوطء بغير الفرج وقوله أخذا بما قدمه أي في قوله وتكفير ما يكفر (قوله

الايلاء بمجرد التكفير أخذا بما قدمه



(الآن ينوي الفرج) فلا يثبت فيما بين الفخذين (وطلق) عليه (ان قال) بعد ان طوبى بالقيشة بعد الاجل (لا طأ بعد) أن يؤمر بالطلاق فيمتنع فالحاصل أنه يؤمر بعد الاجل بالقيشة فان امتنع منها أمر بالطلاق فان امتنع طلق عليه الحاكم أو جماعة المسلمين عند عدمه (بلا تلوم) على الصحيح (والا) يمتنع من الوطء بأن قال أطا ووعده (اختبر مرة ومرة) أي مرة بعد أخرى إلى ثلاث مرات (وصدق) بين (ان ادعاء) أي الوطء بكر كانت أو ثيبا فان (٣٨٨) نكل حلفت وبقيت على حقها والابقيت زوجة كالحلف (والا) بأن

مضت مدة الاختبار ولم يدع الوطء أو ادعاء وأبى الحلف وحلفت (أمر بالطلاق) فان طلق (والا طلق عليه) وفيه المريض العاجز عن الوطء (والهجوم) العاجز عن خلاص نفسه (بما يحل به) الايلاء من زوال ملك وتكفير ما يكفر وتيجيل مقتضى الحنف وإبادة الزوجة المحلوف بها كما تقدم هذا ان أمكن التكفير قبل الحنف (وان لم تكن يمينه) أي من ذكر من المريض والمحبوس (بما تكفر) أي كانت مما لا يمكن تكفيرها (قبله) أي الحنف والمراد بالتكفير التحلل (كطلاق فيه رجعة) لا بائن (فيها) أي في الزوجة المولى منها كان وطئت فانت طالق واحدة أو اثنتين فلا يمكن التكفير قبل الحنف لانه اذا طلقها رجعا ثم وطئ طلقه طلقة أخرى اذ الرجعية زوجة يلزمه طلاقها ان طرأ موجه (أو) طلاق فيه رجعة في (غيرها) كقوله لأحدى

إذا أن ينوي الفرج) أي ان محمل حنثه ولزومه الكفارة بالوطء بين الفخذين ما لم يكن نوى عند حلفه انه لا يطؤها يعني في فرجها فان كان نوى ذلك فانه لا يحنث بالوطء بين الفخذين لمطابقة نيته اظاها لفظه ولا تلزمه به كفارة والا يلا عقب على كل حال (قوله بعد أن يؤمر الخ) متعلق بقوله وطلق عليه (قوله طلق عليه الحاكم الخ) أي ويجري هنا القولان السابقان في امرأة المعترض من كونه يطلق الحاكم عليه أو يأمرها به ثم يحكم به (قوله بأن قال) أي عند طلبه بها أطا (قوله اختبر) أي بمنة يؤخره الحاكم اليها (قوله مرة) أي اختبارا مرة ومرة فهو مفعول مطلق وقوله إلى ثلاث مرات أي ويكون اختبارا المرات الثلاث في يوم واحد وفي قوله إلى ثلاث مرات إشارة إلى أن الأولى للمصنف أن يزيد قوله ومرة ثالثا ويقول اختبر ثلاث مرات ليوافق النقل (قوله وصدق) أي المولى وقوله بين أي كما هو قاعدة المصنف من أنه اذا قال صدق فالمراد بين وإذا قال القول قوله فالمراد بين (قوله ان ادعاء) أي في مدة الاختبار وقوله فان نكل حنث أي ان كانت بالغة عاقله رشيدة كانت أو سفهة وأما اذا كانت مجنونة أو صغيرة سقطت عنها اليمين وطلق عليه حالا (قوله كالألف) أي فلا يطلق عليه في الحالتين لكون القول قوله (قوله وفيه المريض والمحبوس) أي ادامضى أجل الايلاء وهما بذلك الصفة (قوله العاجز عن الوطء) أي وأما المريض القادر على الوطء والمحبوس القادر على الخلاص بما لا يجحف به ففئة كل منهما تغيب الحشفة (قوله بما يحل به) أي ولا تكون القيشة في حقها ما يغيب الحشفة لعدم قدرتهما عليها في هذه الحالة (قوله من زوال ملك) أي من زوال ملك العبد المعين الذي حلف بعقده (قوله وتكفيرا) أي اليمين التي يجوز تكفيرها قبل الحنف وهي اليمين بالله والنذر المبهم الذي لم يسم له مخرجا (قوله وتيجيل مقتضى الحنف) أي ما يقتضيه الحنف ويترتب عليه وما قبله من جزياته (قوله فلا يمكن التكفير) أي انحلال اليمين (قوله لحقه) أي وحينئذ فلا فائدة في تيجيل الطلاق قبل الحنف وكذا يقال فيما اذا طلق ضرته في المسئلة التي بعد (قوله كقوله لأحدى زوجتيه الخ) أي وإذا ارتجعها ووطئ المحلوف عليها طلقت فلانة المحلوف بطلاقها (قوله وطلقها) أي فلانة المحلوف بطلاقها (قوله بخلاف البائن) أي بخلاف ما اذا طلق فلانة المحلوف بطلاقها طلاقا بائنا ثم عاودها بعد زوج ووطئ المحلوف عليها فلا تطلق فلانة المحلوف بطلاقها لانحلال الايلاء بمجرد دينونتها (قوله وكصوم معين لم يأت زمنه) أي كالألف كان في المحرم وقال ان وطئت ففعل صوم رجب فهذه ليمين لا يمكن التحلل قبل الحنف اذ لو صام رجب قبل اتيانه لم ينفعه ومفهوم قوله لم يأت زمنه أنه لو أتى زمنه لا يكون الحكم كذلك والحكم أنه اذا انقضى قبل وطئه فلا شيء عليه لانه معين فان (قوله وعنتي الخ) أي كالألف ان وطئت ففعل عنتي رقبعة أو صدقة دينارا وصوم يوم أو منى لمكة فلا يمكن التحلل تلك اليمين قبل الحنف اذ لو فعله قبل الحنف بالوطء لم ينفعه ويلزمه بدله اذا وطئ (قوله اذ لو فعله قبل الحنف) أي قبل الوطء (قوله بالحنف) أي اذا وطئ (قوله المذكور) أي الذي لا يمكن تكفير يمينه قبل الحنف (قوله اذ ازال المانع) أي الذي هو المرض والجس (قوله وبعث للغائب الخ) يعني انه اذا ضرب للمولى الاجل فوجد عند انقضائه غائبا غيبة مسافة شهرين فأقل فانه يبعث اليه ليعلم ما عنده فان كانت غيبته أكثر من ذلك طلق عليه من غير ارسال له ثم ان هذا ظاهر اذا كان معلوم الموضع والا فيطلق عليه من غير ارسال وكلام المصنف مقيد بما اذا لم ترفعه للحاكم لتمنعه من

زوجتيه ان وطئت فلانة طالق وطلقها رجعا بخلاف البائن فيحل به الايلاء (و) (كصوم) معين (لم يأت) زمنه السفر

اذ لو فعله قبل زمنه لم ينفعه (وعنتي) وصدقة ومنى لمكة وصوم ونحو ذلك (غير معين) اذ لو فعله قبل الحنف لم ينفعه ويلزمه بدله بالحنف (فالوعد) جواب الشرط أي ففئة المريض أو المحبوس المذكور تكون بالوعد بالوطء اذ ازال المانع في المسائل الاربع لا بالوطء مع المانع لتعذره بالمرض أو السجن (وبعث) بعد الاجل (الغائب) المولى (وان) بعثت المسافة (بشهرين) ذهابا



مع الامن لا أكثر فلها القيام بالفراق وأجرة الرسول عليها لأنها الطالبة (ولها العود) للقيام بالإبلاء (ان رضيت) أولاً باسقاط حقها من القيام من غير استئناف أجل كأمرة المعترض لانه أمر لا صبر للنساء عليه (وتتم) أي تصح (رجعته) بعد أن طلق عليه (ان انحل) أي لاؤه بوطء بعده أو تكفير أو انقضاء أجل أو تعجيل حنث (والا) ينحل إيلؤه بوجه مما تقدم لغت (رجعته أي بطلت وحلت الأزواج بالخروج من العدة) (وان أبي الفيتة في) قوله لزوجه حنث (ان وطئت احدا كما قال اخرى طالق (٣٨٩) الحاكم) عليه (احدهما) بالقرعة

عند المصنف أو يجبره على طلاق أيتهما شاء عند ابن عبد السلام كالمصنف والمذهب ما استظهره ابن عرفة من أنه مولى من فاه فان رجعت واحدة منهما أو هما معا ضرب به الاجل من المين ثم ان فاه في واحدة منهما طلقت عليه الاخرى والاطلاق معا مالم يرضا بالمقام معه بلاوطء (وفيها فمين حاف) بالله (لا يبطأ) زوجته أكثر من أربعة أشهر (واستثنى) بان شاء الله (انه مولى) وله الوطء بلا كفارة واستشكل من وجهين أحدهما أن الاستثناء محل للمين فكيف يكون معه مولى والثاني كيف يكون مولى ويطأ من غير كفارة (وحلت) لدفع الاشكال الاول (عسى ما اذا روفع) للحاكم (ولم تصدقه) أنه أدا - بالاستثناء محل للمين بقريضة امتناعه من الوطء (وأورد) على هذا الجواب قول الامام أيضا (لو) حلف لا يوطأ (ثم كفر عنها) أي عن مين الإيلاء ولم يوطأ به

السفر حيث أراد قبل الاجل والامتنع فان أبي أخيره انه اذا جاء الاجل طلق عليه ففائدة إخبار الحاكم أنه لا يبعث له اذا جاء الاجل وطلبت الفيتة (قوله مع الامن) أي واثناعشر يوما مع الخوف لان كل يوم مع الخوف يقاوم خمسة مع الامن (قوله ولها العود الخ) أي أن المرأة المولى منها اذا حل أجل الإيلاء فرضيت بالمقام معه بلاوطء وأسقطت حقها من الفيتة اسقاطا مطلقا غير مقيد بزمن ثم رجعت عن ذلك الرضا فطلبت القيام بالفيتة فلها ان توقفه في أي وقت من غير ضرب أجل ومن غير تلوم فان فاه والاطلاق وأما لو أسقطت حقها اسقاطا مقيدا بانه بان قالت بعد الاجل أقيم معه سنة لعل أن يني فليس لها العود الا بعد تلك المدة (قوله للقيام بالإبلاء) أي بطلب الفيتة (قوله ان رضيت أولاً باسقاط حقها من القيام) أي بالفيتة وذلك بان كانت رضيت بالإقامة معه بلاوطء (قوله أو تكفير) أي تكفيرا ما يكفر في العدة وقوله أو تعجيل حنث أي بعق أو طلاق في العدة ومثل انحلال الإيلاء رضا الزوجة المولى منها بالإقامة معه بلاوطء كما هو قول ابن القاسم والاخوين خلافا لسخنونه فانه يقول ان رجعت باطلا مع الرضا (قوله والايحل إيلؤه بوجه مما تقدم) أي حتى انقضت العدة بدخولها في الحيضة الثالثة وقوله لغت رجعت أي الحاصلة في العدة أي كانت ملغاة أي باطلة لا أثر لها (قوله وان أبي الخ) حاصلة انه اذا قال لزوجه حنث (ان وطئت احدا كما قال اخرى طالق فان امتنع من وطء كل منهما خوف من طلاق الاخرى كان مولى من مينا فضرر له الاجل اذا قامتا أو احدهما من المين فاذا وطئ احدهما بعد انقضاء الاجل طلقت الاخرى وانحل الإيلاء وان أبي من وطء احدهما بعد انقضاء الاجل طلق عليه الحاكم احدهما هكذا قال المصنف تبعه ابن الحاجب وابن شاس قال المصنف في توضيحه ينبغي أن يفهم على أن القاضي يجبره على طلاق واحدة فيختار الزوج واحدة يطلقها أو يطلق عليه واحدة بالقرعة والافطلاق واحدة غير معينة لا يمكن لان الحكم يستدعي تعيين محله وفي تطبيق واحدة يعينها الحاكم ترجيح بلا مرجح وقوله وان أبي الفيتة أي بعدمضي الاجل المضروب (قوله والمذهب ما استظهره ابن عرفة) أي وقد صرح به ابن عبد البر في الكافي أيضا انظر كلامه في بن (قوله واستثنى بان شاء الله) أي وامتنع من وطئها (قوله انه مولى) أي يضرب به أجل الإيلاء وقوله وله الوطء أي واذا طوبى بالفيتة بعد الاجل كان له الوطء واذا وطئ فلا كفارة عليه (قوله فكيف يكون معه مولى) مع أن مقتضى كون الاستثناء محل للمين أنه اذا امتنع من الوطء يطلق عليه حالا للضرر ولا يضرب به أجل الإيلاء (قوله كيف يكون مولى ويطأ من غير كفارة) مع أن مقتضى كونه مولى ما أنه اذا وطئ يكفر لانحلال مینه بالحنث (قوله وحلت) أي وحل كلام الامام في المدونة لاجل دفع الاشكال الاول وانما امرض المصنف لدفعه لانه هو الذي أشار به دون الثاني (قوله على ما اذا روفع للحاكم) أي على ما اذا رجعت الزوجة للحاكم ولم تصدقه على أنه أراد بالاستثناء محل للمين وانما أراد التبرك والتأكييد بقريضة امتناعه من الوطء فانه يدل على أنه لم يرد حل المين وأما المقتضى فصدقه في ارادة حل المين فلا يفتيه بلحق الإيلاء وحينئذ فطلق عليه حالا اذا امتنع من الوطء (قوله وان القول قوله) أي في ان الكفارة عن هذا الإيلاء (قوله وتنحل الإيلاء عنه) أي فلا يطالب بفيتة واذا استمر على الامتناع من الوطء طلق عليه حالا للضرر (قوله فالفارق بينهما) أي وهما سوى بين المستثنى عما يحكم هذه أو يحكم هذه (قوله وفرق بشدة المال) حاصلة ان المكفر في الثانية أتى بأشد الامور على النفس وهو اخراج المال فكان أقوى في رفع التهمة فلذا قبل قوله بخلاف الاستثناء في الاولى فليس شديدا على النفس بل مجرد لفظ لا كلفة فيه فلا يكون رافعا للتهمة فلذا لم يقبل قوله (قوله وبيان الاستثناء الخ) حاصلة ان الاستثناء محتمل حل المين ويحتمل أنه اراد به التبرك والتأكييد فلذا لم يصدق في

الكفارة (ولم تصدقه) في أن الكفارة عنها وانما هي عن مين أخرى بقريضة امتناعه من الوطء وأن القول قوله وتنحل الإيلاء عنه فالفارق بينهما (وفرقت) بينهما (بشدة المال) على النفس في الثانية وهو الكفارة وخفة الاستثناء في الاولى فلذا كان القول له في الثانية دون الاولى (وبان الاستثناء) في الاولى (محتمل غير الحل) احتمالا ظاهرا فلذا لم يصدق في ارادة حل المين والكفارة في الثانية وان احتملت



باب

ذكر فيه الطهارة وأركانها وكفارتها وما يتعلق بذلك فقال (تشبيه المسلم) زوجا أو سيدا فان طاهر كافر ثم أسلم لم يلزمه طهارة كما يلزمه كل عين كانت من طلاق أو عتاق أو صدقة أو نكاح أو شيء من الأشياء اذا أسلم (المكاف) وان عبدا أو سكران بمجرم لا يصح ومجنون وسكران بحلال ومكره (من محل) بالاصالة من زوجة أو أمة فيشمل المحرمة لعارض كحرمته ومطلقة رجعا وسواء شبهها كلها (أو جزأها) ولو كما كالشعر والريق (نظير) متعلق بتشبيه (محرم) اصالة فلا تطهر على من قال لاحدى زوجتي أنت على كظهر زوجتي النفساء أو المحرمة بمحج بخلاف أنت على كظهر أمتي المكتوبة أو المبعضة كطهار كظهر دابتي (أو جزئها) أي المحرم كانت على كبد أي أو خالتي فشمل كلامه أنت على كأي أداس أي ويدك كبد أي أو كأي ولو حذف افظ طهر له دخوله في قوله أو جزئها لكان أحسن ولأنه يوهم أن الخالي من له طاهر ليس بطاهر بأن يقول بمحرم أو جزئها وكان كلامه حينئذ طاهر في الأقسام الأربعة وقوله (طاهر) محمل

أرادة حل البين وأما الكفارة التي هي إخراج المال فلا يحتمل غير حل البين بلا شك واحتمال كون الكفارة لبين أخرى بعيد لان الأصل عدم عين ثمانية فالتهمة في الكفارة بعيدة

باب في الطهارة

وهو حرام لانه منكر من القول وزور حتى صرح بعضهم بأنه من الكبائر وعبر بعضهم عن حكمه بالكراهة وينبغي جعلها على التحريم (قوله تشبيه المسلم) في ح ابن عبد السلام لا بد من أداة التشبيه كلفظ مثل أو الكاف وأما الوحدها فقال أنت أي لكان خارجا عن الطهارة ويرجع للكتابة في الطلاق وان كان محمدا نص في هذه اللفظة على أنه مظاهر اه وسلمه ح وهو غير مسلم إذ قد نص ابن يونس وغيره على أن أنت أي طاهر ونصه قال سحنون في العتية ان قال أنت أي في عين أو غير عين فهو مظاهر محمدا لأن بنوي به الطلاق فيكون البتات ولا ينفعه أنه نوى واحدة اه وقد نقل ح عند قول المصنف في الكتابة أو أنت أي أن ابن القاسم في سماع عيسى يقول ان أراد به الطلاق فطلاق والافتقار وان الرجاء في ذكر في المسئلة قولين أحدهما رواية عيسى هذه والثاني رواه أشهب أنه الطلاق البتات ولا يلزمه طهارة ولا مضي المصنف فيما يأتي على أنه طاهر وبهذا تعلم أن في قول المصنف تشبيهه إجمالا لانه ان أراد به الانحصار خرج نحو أنت أي وان أراد بالاعم شمل الاستعارة نحو يا أي وبأختي وليس بطاهر كما قاله الرضا اه بن (قوله زوجا أو سيدا) قال ح وهل يلزم طهارة الفضولي اذا أمضاه الزوج لم أر فيه نصا والطاهر لزومه كالطلاق اه بن واثبات المصنف بالوصف مذكر اخرج للنساء في المدونة ان تطاهرت امرأة من زوجها لم يلزمها شيء لا كفارة طهارة ولا كفارة يمين ولو جعل أمرها بغيرها فقالت أنا عليك كظهر أي لم يلزمه طهارة كما في سماع أبي زيد لانه انما جعل لها الفراق أو البقاء بلا غرم فان قالت نويت به الطلاق لم يعمل بيمينها ويطلق ما بيدها كما قال عجم خلا فالشيخ سالم القائل اذا قالت أردت به الطلاق فيكون ثلاثا لأننا أن بنا كرها الزوج فيما راد على الواحد (قوله فان طاهر كافر ثم أسلم الخ) أي وأما لو طاهر كافر وتما كوا إلينا فان طاهر أمنا نظردهم ولا نحكم بينهم بمحكم المسلمين لقوله تعالى الذين يظهرون منكم والخطاب للمؤمنين فيدل على اختصاص الطهارة بالمؤمنين فتأمل (قوله من زوجة أو أمة) هذا هو المشهور خلا فان قال ان الطهارة لا يلزم في الاماء ولا يعكر على المشهور قوله تعالى والذين يظهرون من نسائهم فانه لا يشمل الاماء لخروجها من الغالب فلا يفهمه (قوله ومطلقة رجعا) أي وسائض ونفساء (قوله وسواء شبهها كلها الخ) أي كانت على كظهر أي أو كظهر فلانة الأجنبية (قوله أو جزأها) أي سواء كان ذلك الجزء الذي شبهه جزء حقيقة كراسك أو رجلك على كظهر أي أو كان جزءا حكا لکن الجزء الحقيقي يلزم به الطهارة اتفقا ويختلف في الجزء الحكي فيفتق على الطهارة ان شبه يدها أو رجلها ويختلف في الشعر والكلام قال ابن فرحون وانما يلزم في الاجزاء المتصلة لا المنفصلة كالصاق وما قبل في الجزء المشبه يقال في الجزء المشبه به (قوله كالشعر) بان قال شعرك أو يرك على كظهر أي أو كظهر فلانة الأجنبية (قوله محرم) ان ضبط بضم الميم وقع الحاء وتشديد الراء المفتوحة فلا بد من تقييده بالاصالة لا إخراج ما ذكره الشارح من التشبيه بأمرأة الحائض أو النفساء أو المحرمة بمحج أو غيرة أو المطلقة طلاقا رجعا وان ضبط بفتح الميم وسكون الحاء وتخفيف الراء المفتوحة فلا يحتاج الى التقييد بالاصالة لان المحرم لا يكون غير أصلي والمحرم من حرم نكاحها المحرمة أي لشرفها إلا أن كلام المصنف على الثاني لا يشمل تشبيهها بطهر الدابة أو المكتوبة أو المبعضة أو الأجنبية فالأولى الضبط الأول والتقييد بالاصالة كما فعل الشارح (قوله كظهر زوجتي النفساء) أي أو الحائض أو قال لاحدى زوجتيه التي في عصمتها أنت على كزوجتي فلانة المطلقة طلاقا رجعا (قوله كظهر دابتي الخ) اعترض بأن الأولى أن يقول كفرج دابتي لأن يقال ان الطهر كناية عن الفرج (قوله فشمل الخ) أي ان كلام المصنف شامل لأربع صور تشبيهه بجملة من محل بجملة من محرم وتشبيهه بجملة من محل بجملة من محرم وتشبيهه بجملة من محرم



المبتدأ فقد اشتملت هذه القضية على أربعة وهي مشبه بالكسر ومشبه (٣٩١) بالفتح ومشبه بصيغة وأخذ منها

تعريفه بأنه تشبيه مسلم  
الخ (وتوقف) وقوع  
الظهار على مشيتها (ان  
تعلق) أي وقع معلقا  
من الزوج بأداة تعلق بان  
أو إذا أو معها أو متى  
(بكمشيتها) أو رضاها  
فحوأت على كظهر  
أي ان أو إذا شئت ومشيتها  
غيرها كزيد كذلك كما  
دلت عليه الكاف فلا  
يقع الا اذا شاء (وهو)  
ان تعلق بمشيتها (بيدها)  
في المجلس وبعده (مالم  
توقف) أو توطأ طائفة  
وقوله مالم توقف معناه  
مالم تقض رد أو امضاء  
بان وقعت فلو قال مالم  
تقض لكان أين (و) ان  
علقه (بحقة) كانت على  
كظهر أي بعد سنة أو ان  
جاء رمضان (تنجز)  
الآن كالطلاق (و) ان  
فيه (بوقت) كانت على  
كأي في هذا الشهر  
(تأيد) فلا ينجس الا  
بالكفارة (أو) علقه  
(بعدم زواج) كان لم  
أنزوج عليك وأطلق  
أو فلانة فانت على كأي  
(فعند اليأس) أي لا  
يكون مظاهرا الا عند  
اليأس من الزواج بموت  
المعينة أو بعدم قدرته  
على الوطء (أو) عند  
(العزبة) على عدم

تحل بجملة من تحرم أو يجزئها (قوله وهي مشبه) أي وهو المسلم المكلف زواجا كان أو سيدا وقوله ومشبه بالفتح  
أي وهو من يحل وطؤها اصاله من زوجة أو أمة وقوله ومشبه به أي وهو المحرم بطريق الاصاله وقوله والصيغة  
أي وهي الصور الأربعة المتقدمة (قوله ولأنه يوهم الخ) فيه تطويل كلام المصنف لايهام فيه بعد ذكره الجزء  
الشامل للظهر وغيره (قوله ان تعلق بكمشيتها) أي ولو كانت حين التعليق غير مبرمة نعم ان اختارت شيئا  
مضى ان ميزت وقبل لا يعضى ما اختارته الا اذا ميزت وأطاعت الوطء فان لم تميز ولم تطلق الوطء استوفى بها كما  
في المواق (قوله وهو ان تعلق بمشيتها بيدها) ظاهره كان التعليق بان أو اذا أو معها أو متى وفي التوضيح عن  
السيوري لا يختلف في اذا شئت أو متى شئت ان لها ذلك بعد المجلس مالم توطأ أو توقف بخلاف ان شئت  
فقبل كذلك وقبل مالم يقترقا اه ونحوه في السائل اه قلت وهو مخالف لما تقدم في التفويض في قوله وفي  
جعل ان شئت أو اذا شئت كأي أو كالطلق تردد فاحاصله يقتضي ان الخلاف في ان واذا هل هما كأي  
فيكون ذلك لها بعد المجلس مالم توقف أو توطأ طائفة وقبل انهما كالطلق فلها ان تقضي مالم يقترقا من المجلس  
والابطال ما يدها فتأمل اه بن (قوله وهو بيدها) أي في قدرتها ان شاءت قضت به أو ردت مالم توقف عبارة  
المصنف كعبارة المدونة واستشكل كلامها بان ظاهرها انه بمجرد ايقافها يبطل ما يدها ولو لم تقض بشئ  
وليس كذلك وأجاب السارح بان المراد مالم تقض بشئ بعد وقوفها وقال بعضهم معنى كلامها انه بيدها  
تؤخره أو تقدمه مالم توقف فليس لها هذا الاختيار وانما لها امضاء ما جعل بيدها أو تركه من غير تأخير أصلا  
(قوله أو توطأ طائفة) أي فاذا وطئت طائفة سقط ما يدها وهذا قول ابن القاسم وقال أصبغ وطؤها طائفة  
غير معتبر فلا يسقط ما يدها وهو المعتقد كما قال شيخنا مستند النقل المواق ونحوه في البدر القرافي (قوله  
بان وقعت) أي فان وقعت ولم تقض بشئ أبطله الحاكم (قوله لكان أين) أي خلافا لظاهره من أنها بمجرد  
الايقاف يبطل ما يدها وليس كذلك بل الامر بيدها ولو وقعت الى أن تقضى بردا أو امضاء (قوله وبحق) أي  
أي وان علقه بأمر محقق الوقوع تنجز وقد صرح ابن رشد في المقدمات وابن عرفة بأنه يجري هنا ما جرى في  
الطلاق من قوله سابقا أو بما لا صبر عنه كان قت أو غالبا كان دعت أو محتمل واجب كان صليت أو محرم  
كان لم أزن أو على مشيتها من لم تعلم مشيتها الى آخر ما مر (قوله وبوقت تأيد) أي ولا يكون تحررها عليه خاصا  
بذلك الوقت الذي قيد به ويستثنى من هذا المحرم اذا فاد أنت كظهر أي مادمت محرما فانه لا يلزمه قتاله  
الخمى ومثله الصائم والمعتكف ان طرح اه بن ونص ح عن الخمى ظهارا المحرم على وجهين فان قال  
أنت على كظهر أي مادمت محرما لم ينفذ عليه ظهار لانها في تلك الحالة كظهر أمه فهذا بمنزلة من ظاهر  
ثم ظاهر فلا يلزمه الثاني أن يقول أنت على كظهر أي ولم يقيس بقوله مادمت محرما فانه لا يلزمه اه كلامه  
والحاصل انه متى قيد الظهار بعمدة المانع من الوطء سواء كان المانع قائما بها أو قائما به كالاحرام والصوم  
والاعتكاف فانه لا يلزمه (قوله بموت المعينة) قال طي محل وقوع الحنث بالموت اذا فرط في تزوجها حتى  
ماتت والا فلا لان هذا مانع عقلي كما تقدم في الأيمان اه بن وقوله بموت المعينة أي لا يتزوجها بغيره ولا  
بغيرتها يمكن لا يعلم خبرها بناء على انه لا بد في اليأس من التحقق ولا يكتفي فيه الظن (قوله ويمنع منها حتى  
قبل اليأس والعزبة) وذلك لان الظهار كالطلاق كما قال في التوضيح نقلا عن الباجي فكما أنه يمنع من الزوجة  
في الطلاق اذا كانت الصيغة صيغة حنث فحوان لم أدخل الدرافات طالق كما قال المصنف سابقا وان نفى  
ولم يؤجل منع منه أو يدخل عليه الا بلاء ويضرب له الاجل من يوم الحكم كذلك في الظهار يمنع منها اذا  
كانت عينة على حنث فحوان لم أتزوج عليك وأنت على كظهر أي ويدخل عليه الا بلاء ويضرب له الاجل  
من يوم الحكم فاذا جاء الاجل فان تزوج بزوج أو قال ألزمت الظهار وأخذ في كفارته لزمه ذلك ولم يطلق عليه  
بالإبلاء فان فرط في الكفارة كان كقول يقول أفى فيختبر المرة بعد المرة ويطلق عليه بما لزمه من الابلاء كذا  
في بن عن الموازية ولا يقال كيف يصح تكفيره مع أن الظهار معلق وهو لا يصح تقديم كفارته كما يأتي لان

الزواج اذا العزم على الضد بوجوب الحنث ويمنع منها حتى قبل اليأس والعزبة ويدخل عليه الا بلاء ويضرب له الاجل من يوم الحكم ( ولم  
يصح في) الظهار (المعلق) على أمر كدخول دار أو كلام أحد (تقديم كفارته قبل لزومه) بالدخول أو الكلام



بل ولا يصح تقديمها قبل العزم وبعد الزوم بل لا بد من العزم كما يأتي للمصنف (وضح) الطهارة (من) مطلقة (رجعية) كالتي في العصمة (و) من أمة (مدبرة) وأم ولد بخلاف مبعضة ومعتقة لأجل ومشاركة لحرمة وطئهن (و) صح من (محرمة) بحج أو عمرة وأولى نفسها وحائض (و) من (مجموعي أسلم) فظاهر بعد إسلامه قبل (٣٩٣) اسلام زوجته (ثم أسلمت) في زمن يقر عليها بأن قرب كالشهر وأما طهاره قبل

اسلامه فلا يصح لقول المصنف تشبيهه مسلم كما تقدم (و) من (رتقاء) وعقلاء وقرناء وبخراء لانه وان تعذر وطؤها لا يتعذر الاستمتاع بغيره (لا) يصح طهار من (مكاتبه) حال كتابتها (ولو عجزت) بعد أن طاهر منها (على الاصح) لانها عادت اليه ملك جديد بعد أن أحرزت نفسها وماله (و) في صحته من كجيبوب (ومقطوع) ذكر ومفترض لقدرة على الاستمتاع بغير الوطء وعدم صحته (تأويلان) أرجحهما الأول (وصريحه) أي الطهار أي صريح لفظه (بظهر) أي بلفظ ظهرا امرأة (مؤيد تحريرها) بنسب أو رضاع أو صهر (أو عضوها أو ظهر ذكر) اعتدض جعله هـ ذين من الصريح بل هـ مامن الكناية فكان عليه أن يقول بخلاف عضوها الخ (ولا ينصرف) صريحه (الطلاق) إذا نوى به الطلاق في الفتوى بخلاف كنياته فانه اذا نوى بها الطلاق لزمه الثلاث في الفتوى والقضاء (وهل يؤخذ

ما سيأتي فيما اذا كان على بروما هذا الخالف على حنت فاذا التزم الطهار وأخذ في كفارة رجوع لقول المصنف أو العزيمة كما في ح (قوله بل ولا يصح تقديمها قبل العزم) أي على وطئها وبعد الدخول وأما تقديمها على الوطء بعد الزوم والعزم فانها تكون صحيحة والحاصل أن في مفهوم قوله قبل لزومه تفصيلا فان أخرجها بعد الزوم والعزم صحته ولو قبل الوطء وأما بعد الزوم وقبل العزم فلا تصح (قوله وضح من رجعية) من معنى في أو انه ضمن الطهار الذي هو فاعل صح معنى الامتناع وقوله وضح من رجعية أي بخلاف تشبيهه من هي في عصمته بمطلقة الرجعية فانه لا يصح الطهار لانه كتشبيهه إحدى زوجتيه بالآخرى الحائض (قوله بخلاف مبعضة الخ) ابن عرفة والطهار في المنوع المتعدها الغولنصها مع غيرها في المشتركة والمعنى بعضها لأجل الباجي والجلاب والمكاتبه وعزاه للخصي لسخنون وقال إلا أن ينوي أن عجزت فيلزمه اهـ بن (قوله وضح من محرمة بحج أو عمرة) أي ان لم يقيد بعدة أحرامها والالم يلزمه شيء كما مر (قوله وأولى نفسها وحائض) ظاهره صحته منهما ولو قيد بعدة ويحتمل أنه اذا قيد بعدة لا يلزمه شيء كما قال عجم والطاهر كما قال بعض المحققين انه اذا قيد كلا منهما بعدة فانه يجري على الخلاف الآتي في المحبوب هل الطهار يتعلق بالوطء وبما دونه من المقدمات أو بالوطء فقط فيلزم الطهار اذا قيد بعدة الحيض أو النفاس على القول الأول لا على الثاني ومثل الحيض الصوم لعدم حرمة المقدمات فيه وأما الاعتكاف فكل أحرام قطعاً لحرمة المقدمات فيهما (قوله في زمن يقر الخ) أي وأما لو تأخر إسلامها أكثر من شهر فلا يقر عليها ولا يلزمه الطهار منها (قوله ورتقاء الخ) ما ذكره من صحة الطهار من الرتقاء وما مثلها ومذهب المدونة ولذا اقتصر عليه مع ان في الرتقاء ونحوها الخلاف الذي في المحبوب قال ابن رشد فان كان الوطء ممتنعاً على كل حال كالرتقاء والشيخ الثاني في لزوم الطهار لخلاف فن ذهب الى أن الطهار يتعلق بالوطء وما دونه الزمة الطهار ومن ذهب الى أنه يتعلق بالوطء خاصة لم يلزمه الطهار اهـ والاول هو المذهب قال ابن عرفة وعز الباجي القول الثاني لسخنون وأصبح اهـ بن (قوله لا مكاتبه ولو عجزت) محل عدم صحة الطهار فيها ما لم ينو أن عجزت والالزمه اذا عجزت أي ومثل المكاتبه الهبة لان وطئها محرم دائماً فالطهار لا يصح فيها أصلاً وأما الخدعة فقد نص أبو الحسن على حرمة وطئها لكن الطاهر ان حرمت العارض وهو خوف ولادتم امنه فتبطل الخدمة المعطاة فيصح الطهار فيها كصحته في الحائض والمحرمة فانه بعض اهـ بن والامة المتزوجة كالمكاتبه لا يصح الطهار منها ولو طلقها زوجها بعد الصيغة كما قاله ابن حجر زوقيد عدم صحة الطهار منها بما اذا لم ينو أن طلقها والالزمه الطهار منها ان طلق (قوله تأويلان) أي على المدونة وقولان أيضاً في المذهب فالاول لابن القاسم والعراقيين والثاني عزاه الباجي لسخنون وأصبح والراجح من القولين أوهما (قوله وصريحه) أي ولفظه الصريح أي لفظه الدال عليه صراحة (قوله بظهره) مؤيد بتحريرها بنسب أو رضاع أو صهر) أي وأما تشبيهها بظهره مؤيد بتحريرها بنسب أو رضاع أو صهر في العدة فهو كالتشبيه بظهر الأجنبية في كونه من الكناية لامن الصريح كما يفيد كلام التوضيح وكذا كلام ابن رشد خلاف القول عبق بنسب أو رضاع أو صهر أو ما كان انظر بن (قوله ولا ينصرف للطلاق اذا نوى به الطلاق في الفتوى) أي وانما يلزمه المفتي بالطهار (قوله وهل يؤخذ الخ) حاصل كلام الشارح أن صريح الطهار اذا نوى به الطلاق فانه يلزمه به الطهار في الفتوى والقضاء ولا يؤخذ بالطلاق في الفتوى وهل يلزمه الطلاق في القضاء زيادة على الطهار أو لا يلزمه تأويلان وما ذكره الشارح من أن التأويلين في القضاء والاتفاق على عدم الانصراف في الفتوى فقد تبع فيه خش وعبق وهو ظاهر المصنف وكلام المصنف في التوضيح مكسبه وكلامه غير صواب وحرر الناصر الثاني في حواشي التوضيح المسئلة وكذا ح

بنقل

بالطلاق معه) أي الطهار (ان نواه) أي الطلاق بصريح الطهار (مع قيام البيئة) معناه في القضاء فلا يصح ح به كان أخصروا أشمل لاقراره عند القاضي يعني أنه اذا قال نويت الطلاق فقط بلفظ صريح الطهار وروى



فهل يؤخذ بالطهارة لفظه وبالطلاق معه نيته فيلزمه الثلاث ولا ينوي (٣٩٣) أو يلزمه الطهارة فقط كالواجب مستقبلا

بنقل كلام ابن رشد في المقدمات قال الناصر بعد نقل كلام ابن رشد ما نصه فاصله ان رواية عيسى عن ابن القاسم ان صريح الطهارة اذا نوى به الطلاق ينصرف للطلاق في الفتوى وانه يؤخذ بهما معاني القضاء وان رواية ائمه عن مالك انه طهارة فيهما فقط وان المدونة مؤولة عند ابن رشد برواية عيسى عن ابن القاسم وعند بعض الشيوخ رواية ائمه عن مالك وبه يظهر ان ما يوهمه كلام التوضيح من ان التأويلين في الفتوى دون القضاء وكلامه في المختصر من ائمه في القضاء دون الفتوى ليس على ما ينبغي اه كلامه (قوله) فهل يؤخذ بالطهارة لفظه أي فاذا تزوجها بعد زوج فلا يقربها حتى يكفر (قوله وهو الاربع) أي وقد نقل في التوضيح عن المازري أن المشهور عدم الانصراف للطلاق وكذا قال أبو ابراهيم الاعرج المشهور في المذهب أن صريح الطهارة لا ينصرف للطلاق وان كل كلام له حكم في نفسه لا يصح أن يضم به غيره كالطلاق فانه لو ضم به غيره لم يصح وانه لو ضم هو بغيره لم يصح زاد ابن محرز وكذلك لو حلف بالله وقال أردت بذلك طلاقا أو طهارة لم يكن له ذلك ولم يلزمه الا ما حلف به وهو اليقين بالله (قوله وشبهه في التأويلين لا بقيد القيام) أي لا بقيد قيام البينة بل لافرق بين الفتوى والقضاء في جريان التأويلين وما ذكره الشارح من أن التشبيه في التأويلين مطلقا هو الصواب وبذلك قرر ح وقرره خش تبعا للشيخ سالم على أنه تشبيه في التأويل الاول فقط فيؤخذ بالطهارة فقط في الفتوى ويؤخذ بهما معاني القضاء اذا نواهما فان نوى أحدهما لم يلزمه ما نواه فقط وان لم يكن له نية لزمه الطهارة وأصله لان الحالج وابن شامس وتعقبه في التوضيح ان طرح اه بن (قوله) كأي أي أو كراس أي أو يد هامتلا (قوله أو أنت أي الخ) قد نقل ح أن رواية عيسى عن ابن القاسم ان أنت أي يلزم به الطلاق ان نواه والانتظار وان الر جازي ذكر في هذه المسئلة قولين أحدهما رواية عيسى هذه والثانية رواية ائمه أنه يلزم به الطلاق البتات ولا يلزم به طهارة ونقل ابن يونس عن محزون أنه قال في العتية ان قال أنت أي في عين أو غيره فهو مظاهر محمدا الا أن ينوي به الطلاق فيكون البتات ولا يتفقه انه نوى واحدة فهو موافق لابن القاسم والحاصل ان أنت أي فيها قولان قبل يلزم به الطهارة ما لم ينو الطلاق والالزيمه البتات ولا ينوي فيما دون الثلاث وما لم ينو الكرامة أو الالهانة والا فلا يلزمه شيء وهذا قول ابن القاسم وقبل انه لا يلزم به طهارة أصلا ويلزم به البتات وهو قول ائمه فليس كناية عنده (قوله) الا لقصد الكرامة) هذا راجع للصورتين وهو استثناء من محذوف أي فيلزمه بذلك الطهارة الا لقصد الكرامة فالكناية الظاهرة هنا بصرفها عن الطهارة النية بخلاف كناية الطلاق فلا يصرفها عنه الا البساط لا النية على المعتمد وقوله الا لقصد الكرامة أو الالهانة الا أن ينوي الطلاق فيلزمه البتات (قوله أو أنت أي كظهر أجنبية) ابن عرفة محزون من قال أنت على كظهر فلانة الأجنبية ان دخلت الدار ثم تزوج فلانة ثم دخل فلا شيء عليه بناء على اعتبار يوم الخنث وقال النخعي يلزمه الطهارة اعتبارا بيوم الحلف والثاني أحسن ابن رشد والظاهر حله على انه أراد أنت على كظهر فلانة اليوم ان دخلت الدار متى دخلتها وهو الا في على قولها ان قلت فلانا فكل عبد أملكه حرا نلزم يمينه فيما كان له يوم حلف والحاصل ان مقابل كلام محزون هو ما اختاره النخعي وابن رشد كناية له ابن عرفة فيكون هو الرابع كافي بن وقوله كظهر أجنبية أو ظهر ذكر وكذا ظهر فلانة الملاعة التي لا عنها أو فلانة التي نكحها في العدة كما مر عن بن (قوله ونوى فيها) أي قبلت نيته فيها بقسمها وهما ما اذا أسقط لفظ الطهارة أو أسقط مؤبد التحريم في قصد الطلاق فاذا ادعى انه نوى بقوله أنت كأي أو أنت على كظهر فلانة الأجنبية الطلاق فانه تقبل نيته في الفتوى والقضاء ثم ان كانت غير مدخول بها ان نوى عدد الزمة ما نواه وان لم يتوعد الزمة الثلاث كما أن المدخول به يلزمه فيها الثلاث مطلقا نوى عددا أولا (قوله) ان لم ينو أقل) راجع لغير المدخول به أو اما المدخول بها فاللازمة البتات ولا تقبل دعواه أنه نوى أقل (قوله) فيلزمه الثلاث في المدخول بها وغيرها) أي ولا يلزمه طهارة (قوله) لكن ينوي أي تقبل نيته الأقل من

وهو الاربع وشبهه في التأويلين لا بقيد القيام كما في التوضيح قوله (كأنت حرام كظهر أي أو) أنت حرام (كأي) فهل يؤخذ بالطلاق مع الطهارة اذا نوى به الطلاق فقط أو يؤخذ بالطهارة فقط (تأويلان) راجع لما قبل الكاف وما بعدها (وكتابتها) الطاهرة وهي ماسقة فيه أحد اللفظين الطهر أو ذكر مؤبد التحريم فالاول نحو أنت (كأي أو أنت أي الا لقصد الكرامة) لزوجه أي انها مثلها في الشفقة فلا يلزمه الطهارة ومثل الكرامة الالهانة والثاني أشار اليه بقوله (أو) قال أنت على (كظهر أجنبية) تحمله في المستقبل بنكاح أو ملك (ونوى فيها) أي في الكناية الطاهرة بقسمها فان نوى بها الطلاق صدق في الفتوى والقضاء فقوله (في الطلاق) أي في قصد الطلاق وهو بدل اشتغال من ضمير فيها لانه يشمل الطلاق وغيره واذا صدق في قصد الطلاق (فالبتات) لازمه في المدخول بها كغيرها ان لم ينو أقل ثم شبهه في لزوم البتات مسائل بقوله (كأنت كفلانة الأجنبية) ولم يذكر الطهر ولا مؤبد التحريم فيلزمه الثلاث في المدخول بها وغيرها لكنه ينوي في غير المدخول بها وهذا اذا لم ينو الطهارة فان نواه



(الأن بنويه) أي الظهار باللفظ المذكور زوج (مستفت) فيصدق ويلزمه الظهار فقط وأما في القضاء فيلزمه الظهار والطلاق الثلاث في المدخول بها كغيرها الآن ينوي أقل فاذا تزوجها بعد زوج فلا يقربها حتى يكفر (أو) قال أنت على (كاتبني أو غلامي) فيلزمه البتات (أو) أنت على (ككل شيء حرمه الكتاب) فإنه حرم الميتة والدم ولحم الخنزير فالبتات في المدخول بها كغيرها إلا نسبة أقل فيما يظهر وظاهر المصنف لزوم البتات ولو نوى الظهار وهو مستفت وقوله كاتبني أو غلامي مفهومه أنه لو قال كظهر ابني أو غلامي أنه ظهار وهو قول ابن القاسم ثم ذكر كنيته الخفية بقوله (ولزم) الظهار (بأي كلام نواه) أي الظهار به كاذبه وانصرف في وكلي واشربي (لا) يلزم (بان وطئت) وطئت أي مثلاً ولم ينويه ظهاراً ولا طلاقاً فلا يلزمه شيء إلا بنيته (أو) قال (لا أعوذ بك حتى أمس أي) ولم ينويه ظهاراً ولا طلاقاً فلا شيء عليه (أو لا أراجعك حتى أراجع أي فلا شيء عليه) في الثلاثة حتى ينوي شيئاً (وتعددت الكفارة إن عاد) بان وطئ أو كفر (ثم ظاهر)

الثلاث في غير المدخول بها (قوله لزمه) أي فقط (قوله فيلزمه الظهار فقط) أي دون الطلاق (قوله فيلزمه الظهار والطلاق الثلاث) أي فيطلق عليه ثلاثاً أو لا فاذا تزوجها بعد زوج لزمه الظهار فلا يقربها حتى يكفر كما أشار الشارح لذلك بقوله وإذا تزوجها بعد زوج (قوله في المدخول بها كغيرها) راجع لقوله الآن بنويه مستفت وقوله وأما في القضاء فيلزمه الظهار والطلاق الثلاث وحاصله أنه إذا قال لها أنت كفلاية الأجنبية ونوى به الظهار فإنه يلزمه الظهار فقط في الفتوى كانت مدخولاً بها أو غير مدخول بها ويلزمه الظهار والبتات في القضاء كانت مدخولاً بها أو لا وهذا هو الصواب كما في بن خلافاً لعقب من أنه إذا نوى به الظهار فلا تقبل نيته في المدخول بها وأما غير المدخول بها فتقبل نيته في الفتوى دون القضاء إذا لحق أنه كان تقبل نية الظهار في غير المدخول بها تقبل في المدخول بها حيث كان الزوج مستفتياً فقوله المصنف الآن بنويه مستفت في كل من المدخول بها وغيرها كما هو ظاهره ولم يخصه أحداً لا بالمدخول بها ولا بغيرها (قوله الآن ينوي أقل) أي من الثلاث فيلزمه ما نواه من الطلاق مع الظهار (قوله أو قال أنت على كاتبني أو غلامي) في العنية مانعه قال أصبغ سمعت ابن القاسم يقول في الذي يقول لامرأته أنت على كظهر ابني أو غلامي أنه ظهار ابن رشد ولو قال كاتبني أو غلامي ولم يسم الظهر لم يكن ظهاراً عند ابن القاسم حتى ذلك ابن حبيب عن رواية أصبغ واختاره وقال مطرف وأصبغ لا يكون ظهاراً ولا طلاقاً وإنه لمنكر من القول والصواب أنه إن لم يكن ظهاراً فليكن طلاقاً وهو ظاهر قول ابن وهب لأنه قال في ذلك لا ظهار عليه فكانه رأى عليه الطلاق اه من رسم الوصايا من سماع أصبغ وبهذا تعلم أن ما ذكره المصنف هو قول ابن القاسم واختاره ابن حبيب وصوبه ابن رشد اه بن وحاصله أنه إذا قال أنت كاتبني أو غلامي ولم يسم الظهر فإنه يكون بنتاً ولو نوى به الظهار وقيل لا يلزم به ظهار ولا طلاق والمعتمد الأول وهو ما مشي عليه المصنف (قوله أو ككل شيء حرمه الكتاب) أي من الميتة والدم ولحم الخنزير فهو بمنزلة ما لو قال لها أنت كالميتة والدم الخ وقد تقدم أنه يلزمه البتات وما ذكره من لزوم البتات هو مذهب ابن القاسم وابن نافع وفي المدونة قال ربيعة من قال أنت مثل كل شيء حرمه الكتاب فهو مظاهر اه ابن يونس وهو قول ابن الماجشون وابن عبد الحكم وأصبغ واختلف الشيبورخ هل هو خلاف لابن القاسم واليه ذهب ابن أبي زمنين أو وفاق وهو الذي في تهذيب الطالب فائلاً يكون قول ربيعة بمعنى أنها تحرم عليه بالبتات ثم إذا تزوجها بعد زوج كان مظاهراً ابن يونس والقياس عندي أنه يلزمه الطلاق ثلاثاً والظهار وكأنه قال أنت على كأي والميتة اه بن (قوله وظاهر المصنف الخ) أي لتقدمه قوله الآن بنويه مستفت عليهم ما وقوله لزوم البتات أي في كاتبني أو غلامي وما بعدهما وقوله ولو نوى بذلك الظهار وهو مستفت أي ولا تقبل نيته حينئذ الظهار عند المفتي كما لا تقبل عند القاضي (قوله وهو قول ابن القاسم) قال ابن يونس قال ابن القاسم وإن قال أنت على كظهر ابني أو غلامي فهو مظاهر وقاله أصبغ وقال ابن حبيب لا يلزم ظهار ولا طلاق وإنه لمنكر من القول والصواب ما قاله ابن القاسم لأن الابن والغلام محرمان عليه كالأم أو أشد ولا وجه لقول ابن حبيب أنه لا يلزم ظهار ولا طلاق اه بن وقد سئل ابن عبد السلام عن قال لرجل أنت على حرام كأي وأختي وزوجتي فقال لا أعلم فيها نصاً واستظهر أنه ظهار أخذ من عكس التشبيه فانوى الطلاق أخذه اه والمراد بعكس التشبيه قوله لها أنت على كظهر فلان الأجنبي (قوله ولزم بأي كلام نواه الخ) ظاهره ولو نواه بصريح الطلاق أو بالخلف بالله وليس كذلك على المعتمد كما تقدم عن أبي إبراهيم الأعرج من أن المشهور أن ما كان صريحاً في باب لا يلزم به غيره إذا نواه وانما يلزمه ما حلف به من طلاق أو عيّن بالله ولا يلزمه الظهار إلا بنيته وذكر ابن رشد في المقدمات أن مذهب ابن القاسم أن الرجل إذا قال لامرأته أنت طالق وقال أردت بذلك الظهار لزمه الظهار عملاً بما أقر به من النية والطلاق عملاً بما ظهر من لفظه (قوله فلا يلزمه شيء إلا بنيته) هذا قول محضون كما في النوادر وكافي الوثائق المجموعة لابن فتوح فإنه قد نسب فيها ذلك القول لسحنون ولحمد بن المواز وروى ابن



ثانياً كان قال ان دخلت الدار فانت على كظهر أي قد دخلت ولزمه الظهار فوطئ أو كفر ثم قال مثل قوله الاول وهكذا ولو عبر بان وطئ أو كفر لكان صواباً إذ مجرد العود لا يكفي في التعدد على المعتمد (أو قال لاربع) من الزوجات أو الاماء (من دخلت) منكن الدار (أو كل من دخلت أو أتتكن) دخلتها فهي على كظهر أي فتعدد عليه الكفارة بدخول كل واحدة منهن (لا ان) قال لتسوية ان (تزوجتكن) فأتتن على كظهر أي فكفارة واحدة ان تزوج جميعهن في عقد أو عقود لكن لا يقرب الاولى (٣٩٥) حتى يكفر ثم اذا تزوج الباقي فلا شيء

عليه (أو) قال (كل امرأة) أتزوجها فهي على كظهر أي فكفارة واحدة في أول من يتزوجها ثم لا شيء عليه (أو ظاهر من) جميع (نساءه) في لفظ واحد كأتتن على كظهر أي فلا تعدد الكفارة عليه (أو كره) أي لفظ الظهار لو واحدة بغير تعليق ولو في مجالس أو لا أكثر من واحدة كذلك ولم يفرد كل واحدة بمخاطب والا تعددت (أو علقه) في التكرير (بمعتمد) كان دخلت الدار فانت على كظهر أي ان دخلت الدار فانت على كظهر أي ثم دخلتها فكفارة واحدة (الأن ينوي) في الجملة التي أولها لا ان تزوجتكن (كفارات فتلزمه وله) أي المظاهر الذي لزمه كفارات في امرأة واحدة (المس) بوطء أو غيره (بعد) أخراج كفارة (واحدة على الاربع) لانها هي اللازمة عن ظهاره بالاصالة والزائد عليها كانه نذروني على انه لا يشترط العود فيما

ثابت عن ابن وهب عن مالك أنه اذا قال ان وطئت وطئت أي كان ظهاراً وكذا الخلاف جار في قوله بعد لا أعود لك حتى أمس أي (قوله) كان قال ان دخلت الخ) التعليق هنا ليس بقيد في المسئلة ولو أسقطه كان أحسن فاذا قال أنت على كظهر أي ثم وطئ وكفروا قال لها ذلك ثانياً لزمته الكفارة فاذا كفر وقال لها ثانياً لزمته أيضاً (قوله) اذ مجرد العود أي وهو العزم على الوطء أو مع الامساك لا يكفي فاذا قال لها أنت على كظهر أي ثم عاد أي عزم على وطئها وعلى امساكها ثم قال لها ذلك ثانياً قبل أن يحصل منه وطء بالفعل ولا كفارة فلا يلزمه الا كفارة واحدة على المعتمد (قوله) أو كل من دخلت) درج في هذا على التعدد نظر المعنى الكلية وفي قوله أو كل امرأة على عدمه نظر المعنى الكل المجموع مع انه قد قيل في كل من المستثنين بمثل ما درج عليه في الاخرى فكان من حق المصنف أن يحكي الخلاف في الفرعين معاً وأنه يقتصر على التعدد فيهما وعلى عدمه فيهما والا فكلامه مشكل انظر التوضيح وقد يقال ما ذكره من عدم التعدد في كل امرأة مثله في المدونة وما ذكره من التعدد في كل من دخلت قال الباقي هو ظاهر المذهب وحينئذ فلا إشكال اه بن والحاصل أن كلام المستثنين فيها الخلاف لكن المصنف اقتصر على المعتمد في كل من المستثنين (قوله) لكن لا يقرب الاولى) أي اذا تزوجهن في عقود أي وأما اذا تزوجهن في عقد فلا يقرب واحدة حتى يكفر ثم لا كفارة عليه بعد ذلك (قوله كذلك) أي بغير تعليق ولو بمجالس (قوله) أو علقه بمخداخ) عبارة ابن رشد في البيان والتحصيل في فوارل أصبغ من كتاب الظهار ما نصه مذهب ابن القاسم أن الرجل اذا ظاهر من امرأته ظهاراً بعد ظهار أنهم حان كأنما بغير فعل أو جميعاً بفعل واحد أو الاول بفعل والثاني بغير فعل فليس عليه فيهما جميعاً الا كفارة واحدة قال أن يريد أن عليه في كل ظهار كفارة فيلزم ذلك ثم قال وأما اذا كانا جميعاً بفعلين مختلفين أو الاول منهما بغير فعل والثاني بفعل فعليه في كل واحد كفارة اه وهذا نفس ما في ح (قوله) أو علقه في التكرير) أي في حال التكرير (قوله) على الاربع) هو القاسمي وأبي عمران وصوبه ابن يونس ومقابله لابن أبي زيد اه مواق (قوله) وينبغي عليه) أي على القول الرابع أنه لا يشترط أي في جهة تلك الكفارات المتعددة وقوله العود أي العزم على الوطء فيما زاد على الكفارة الواحدة التي كفرها أولاً أي وأما على مقابله من أنه لا يجوز لمن لزمه كفارات عن امرأة أن يسها حتى يكفر الجميع فيشترط العود في الجميع (قوله) وحرم قبلها الاستمتاع) أي ولو مجرد عن كل أنواع الكفارة بالاجماع كأنقله ابن القصار عن النواذر (قوله) بوطء أو مقدماته) هذا قول الأكثر ومقابله حرمة الاستمتاع بالوطء وبحوز المقدمات والحاصل ان المحرم بالظهار الوطء ومقدماته وقيل المحرم به الوطء فقط فعلى الاول يحرم على المظاهر قبل تمام الكفارة الاستمتاع بالوطء والمقدمات وعلى الثاني انما يحرم الاستمتاع بالوطء وتجاوز المقدمات والاول مذهب ابن القاسم وغيره والثاني مذهب محنن وأصبغ (قوله) وسقط ان تعلق ولم يتجز بالطلاق الثلاث) أي سقط الظهار بالطلاق الثلاث ان علق ذلك الظهار بشئ ولم يتجز أي ولم يحصل ذلك الظهار الذي علقه لعدم حصول المعلق عليه الا بعد اليقونة والمراد بالسقوط عدم لزوم قال أبو الحسن نقلاً عن المقدمات وأما من ظاهر من أمته ثم باعها ثم اشتراها فان المين يرجع عليه على مذهب ابن القاسم لانه ينهم في اسقاط المين عن نفسه وان بيعت عليه في الدين بعد ما طاهر

زاد على الواحدة (وحرم قبلها) أي قبل الكفارة أي قبل كالأول في قبل الشروع فيها (الاستمتاع) بالمظاهر منها بوطء أو مقدماته وله النظر للوجه والاطراف فقط بلا لذة (وعليها) وجوباً يمنع (منه) قبلها لما فيه من الاعانة على المعصية (ووجب) عليها (ان خافته) أي خافت الاستمتاع بها ولم تقدر على منعه (رفعها لهماكم) لينعنه من ذلك (وجاز كونه معها) في بيت ودخوله عليها (أن أمن) عليها منه (وسقط) الظهار (ان تعلق) بشئ (ولم يتجز) ما علقه (بالطلاق الثلاث) متعلق بسقط فاذا قال لها ان دخلت الدار فانت على كظهر أي ثم طلقها ثلاثاً أو ما يكمل الثلاث قبل دخولها الدار سقط الظهار فاذا تزوجها بعد زوج ودخلت الدار فلا ظهار عليه اذهب العصبة المعلق عليها وهذه عصبة أخرى



وأولى لو دخلت الدار قبل عودها له فلو تجزى الظهار قبل انقطاع العصمة بان دخلت وهي في عصمته أو في عدة رجعي ثم طلقها ثلاثا وعادت له بعد زوج لم يبطأها حتى يكفر لانه اذا تجزى لم يسقط بالطلاق الثلاث ولا يغيره ومفهوم بالطلاق الثلاث انه لو أباها بدون الثلاث ثم تزوجها ودخلت الدار لزمه الظهار (٣٩٦) (أو تأخر) الظهار في اللفظ عن الطلاق الثلاث (كأنت طالق ثلاثا) أو البتة (وأنت على

كظهر أمي) فانه يسقط لعدم وجود محله وهو العصمة كالو تأخر عن الطلاق الساتر وهو دون الثلاث (كقوله لغير مدخول بها أنت طالق وأنت على كظهر أمي) لان غير المدخول بها تين بأول وقوع الطلاق عليها (وتصير أجنبية) ومثلها المدخول بها في البائن (لان تقدم) الظهار على الطلاق في اللفظ كأنت على كظهر أمي وأنت طالق ثلاثا فلا يسقط فاذا تزوجها بعد زوج فلا يقربها حتى يكفر (أو صاحب) الطلاق في الوقوع لافي اللفظ (كان تزوجتك فأنت طالق ثلاثا وأنت على كظهر أمي) أو عكسه بالأولى فتطلق عليه ثلاثا بمجرد العقد فاذا تزوجها بعد زوج فلا يحسبها حتى يكفر لان أجزاء الشروط يقع بعضها مع بعض ولا ترتيب بينها في الوقوع (وان عرض عليه نكاح امرأة فقال هي أمي كظهر أمي) فان تزوجها لا يحسبها حتى يكفر الا أن يريد

منها واشترها ممن بيعت منه لم تعد عليه اليقين وانما لم يكن عودها له بعد بيعه الغرماء كعودها له بعد بيعه لعدم تهمة في بيعهم دون بيعه ويفهم من تعليل عدم عود اليقين بعدم التهمة أن عينه لا تعود عليه بعودها له بارت وأما اذا باع أمة يمين ثم اشتراها قبل أن يموت في اليقين أي قبل حصول الملق عليه وحصل بعد ما اشتراها فقال في المقدمات ذهب بعض الشيوخ الى أن اليقين لا تعود عليه وذهب بعضهم الى أنها تعود اليه اه قال ابن يونس وهو أصوب ان طرح (قوله وأولى لو دخلت الدار) أي بعد الطلاق وقبل عودها له (قوله لان غير المدخول بها تين بأول وقوع الطلاق الخ) ظاهر هذا التعليل عدم لزوم الظهار ولو نسقه عقب الطلاق وأورد عليه ما اذا قال لغير المدخول بها أو قال لمدخول بها على وجه الخلع أنت طالق أنت طالق أنت طالق نسقافان المشهور لزوم الثلاث مع انها بابت بأول وقوع الطلاق عليها وأجاب أبو محمد بان الطلاق لما كان جنسا واحدا عد كوقوعه في كلمة واحدة ولا كذلك الظهار والطلاق (قوله ومثلها) أي مثل غير المدخول بها في صيرورتها أجنبية بمجرد الطلاق المدخول بها اذا كان الطلاق باثنا بكنخلع (قوله أو صاحب الخ) قال عبق وظاهره ولو عطف بعضها على بعض بما يفسد الترتيب كتم وهو كذلك لان التعليق أبطل مرتبة الترتيب كذا قال شيخنا وقال بن هذا غير صحيح ففي أبي الحسن مانصه ولو أنه قال ان تزوجتها فهي طالق ثلاثا ثم هي على كظهر أمي أو قال لزوجه ان دخلت الدار فانت طالق ثلاثا ثم أنت على كظهر أمي لم يلزمه الظهار لانه حينئذ وقع على غير زوجة لما وقع من تباع على الطلاق اه منه وقال ابن عرفة قال ابن حجر زعم الزمامع في الاولين لان الاول لا ترتيب ولو عطف الظهار بتم لم يلزمه ظهار لانه وقع على غير زوجة اه بن وبالجمله المسئلة ذات قولين الاول يقول يلزم الظهار عند العطف بتم نظر الى ان التعليق أبطل مرتبة الترتيب والقول الثاني يقول بعدم لزوم الظهار نظر الى أن أجزاء الشروط اذا عطف بعضها على بعض بتم لم تقع معايل تكون مرتبة فلم يجد الظهار له محلا (قوله لان أجزاء الشروط) أي الذي هو جزء الشرط يقع بعضها مع بعض ولا ترتيب بينها في الوقوع أي واذا وقع معايل وجد الظهار له محلا وعبارة القرافي في الفروق اذا قال ان دخلت الدار فامر أنه طالق وعبدى حر فدخل الدار فلا يمكننا أن نقول لزمه الطلاق قبل العتق ولا العتق قبل الطلاق بل وقعا مرتبين على الشرط الذي هو وجود الدخول من غير ترتيب فلا يتعين تقديم أحدهما فكذلك اذا قال ان تزوجتك فأنت طالق وأنت على كظهر أمي لا نقول ان الطلاق متقدم على الظهار حتى يمنع به بل الشرط اقتضاهما اقتضاء واحد فلا ترتيب في ذلك (قوله كظهر أمي) أي لان قوله ذلك خرج بخارج الجواب أي ان قوله هي أمي قرينة على ارادة التعليق فكأنه قال ان تزوجتها فهي أمي فان تزوجها كان مظاهرا منها ومفهوم عرض الخ انه لو قال لأجنبية لم يعرض عليه نكاحها هي أمي لم يلزمه بتزوجها ظهار وذلك لانها حين الظهار محرمة عليه فهي كظهر أمه قبل نطقه فلم يزد نطقه به شيئا وهذا حيث لم يعلقه على تزويجها أما ان علقه وتزوجها فلا يحسبها حتى يكفر (قوله ونجب بالعود) المراد هنا وجوب بالعود صحتها واجزاؤه لانه لا حقيقة الوجوب وهو طلبه بها طلبا أكيدا بدليل سقوطها بموت أو فراق كما يأتي فان آخر جهات العزم على الوطء لا تجزئ وفي تعبير المصنف بالوجوب عن الصحة مخالفة لاصطلاحهم نسع فيه ابن عبد السلام ولو قال وتصح بالعود كان أحسن وأما محل الشارح الوجوب على الوجوب الموسع فلا يظهر تأمل اه بن وقرر شيخنا أن فائدة هذا الوجوب مقيدة عند ابن رشد بدوام المرأة في عصمته

وصفها بالكبر والكرامة فلا يلزمه شيء (ونجب) الكفارة وجوباً موسعاً (بالعود وتصح بالوطء) لظاهر منها فاذا ولو ناسياً احتمل لا يقبل السقوط سواء بقيت في عصمته أو طلقها قامت بحقه في الوطء أم لا لانها صارت حقاته (ونجب بالعود) كره ليرتب عليه قوله (ولا تجزئ قبله) ولو قدم هذا على قوله وتصح بالوطء أغناه عن النكرار قال ابن غازي وهو فيما رأينا من النسخ كذلك (و) العود (هل هو العزم على الوطء) فقط (أو) هو العزم (مع) نية (الامسك) في العصمة أي لا يفارقها على الفور أي يحسبها مدة لا يفهم منها الفراق فوراً فليس المراد الامسك أبداً بل مدة ولو أقل من سنة .



(تأويلان وخلاف)

وسقطت الكفارة بعد

العود المذكور وأولى قبله

(ان لم يبطأ) المظاهر منها

(بطلاقها) البائن لا الرجعي

أي لم يخاطب بها مادام

لم تزوجها فان تزوجها

لم يحسبها حتى يكفر

(و) سقطت ب(موتها)

أو موته (وهل تجزئ)

الكفارة بالأطعام (ان)

فعل بعضها قبل الطلاق

وأتمها) بعده وهو فهم

اللعننى فإذا تزوجها

وطئها بلا تكفير أو

لا تجزئ وهو فهم ابن

رشد وغيره وهو الرابع

(تأويلان) محلها في

البائن أو الرجعي حيث

لم ينوارتبعها وأما إذا

نواه وعزم على الوطء

جزأ اتفاقا لان الرجعية

زوجة وأما الصيام فلا

يجزئ اتفاقا (وهي) أي

الكفارة ثلاثة أنواع

على الترتيب كما هو صريح

القرآن أولها (اعتناق

رقبة لا جنين) لانه حين

العتق لم يكن رقبة (و) أو

وقع (عتق بعد وضعه)

بعثقه السابق لتثؤف

الشارع العربية (و) لا

(منقطع خبره) حين

العتق لانه ليس رقبة

محقة لاحتمال موته أو

تعبه ولو وقع وظهرت

سلامته حين العتق جزأ

بخلاف الجنين (مؤنة)

لان المقصود القرية بها

والكفر بنافيا (وفي) اجزاء

عتق (الاجمعي) المراد به

فإذا طلقها أو ماتت سقط ذلك الوجوب (قوله تأويلان وخلاف) أي تأويلان على المدونة وخلاف في المذهب أي أن المذهب فيه قولان شهر كل منهما وجلت المدونة على كل منهما ولفظ المدونة والعود ارادة الوطء والاجماع عليه اه وروى عن مالك أيضا أن العود هو العزم على الوطء مع ارادة المسالك العصمة فهما روايتان واختلاف الاشياخ بعد ذلك فيما تقتضيه المدونة من ذلك فابن رشد فهم المدونة على أن العود مجرد العزم على الوطء ببقاء العصمة ولم يتعرض للعزم على الامسالك وقال انه المشهور فقولها والاجماع عليه أي العزم عليه مرادف لما قبله وهو ارادة الوطء وفهم عياض من المدونة على أنه العزم على الوطء مع العزم على الامسالك وقال انه المشهور ولا نسك أن العزم على الامسالك غير بقاء العصمة إذ قد ينوى امساكها وتوت وقد تدوم عصمتها وهو خالي الذهن وفائدة الخلاف بينهما كما قال أبو الحسن تطهر اذا عزم على الوطء والامسالك ثم طلق أو ماتت فعند ابن رشد تسقط الكفارة وعند عياض لا تسقط وكذا ان كفر بعد ان بابت منه فعلى ما لا ين رشد لا يجزئ به وعلى ما لعياض يجزئ به فتبين أن قول المصنف ومع الامسالك اشارة لتأويل عياض وأما ابن رشد فاعلم تأويل المدونة على أن العود العزم على الوطء مع دوام العصمة لقولها اذا حصل الفراق بعوت أو طلاق سقطت الكفارة والقول الاول من المصنف اشارة لتأويل ابن رشد وشهره والثاني لتأويل عياض وشهره (قوله وسقطت بعوتها) أي أو موته أي بعد العزم وأما بعد الوطء فلا تسقط بل يخرج من ثلثه اذا مات (قوله محلها في البائن أو الرجعي الخ) اعلم أن كلام عبد الحق وأبي الحسن وابن رشد وغيرهم كالصريح في التأويلين انما محلها اذا أتمها قبل مراجعتها ولفظ المدونة ولو طلقها قبل أن يمساها وقد عمل في الكفارة لم يلزمه اتمامها وقال ابن نافع ان أتمها أجزاء من ارادة العود اه قال أبو الحسن وانظر هل هو وفاق لقول ابن القاسم فعمله عبد الحق في التذيب على الوفاق اذا كان رجعي أو على الخلاف ان كان بائنا فاذا كان الطلاق بائنا فعلى قول ابن القاسم لا يلزمه أن يتمها وان أتمها لم يجزئ وعند ابن نافع ان أتمها أجزاء وبعضهم على الخلاف في الجميع وبعضهم على الوفاق في الجميع اه وأما اتمامها بعد المراجعة فقد نقله أبو الحسن فرعا مستقلا فقال اذا تزوجها يوم ما وكانت الكفارة صوما ابتداء ما وان كانت طعاما بنى على ما كان أطم قبل أن تبين منه بطوارتفرقة الطعام قال ابن الموار وهذا قول مالك وابن القاسم وابن وهب وأصح ما انتهى اليه اه اذا علمت هذا فقول الشارح حيث لم ينو الخ الاولى حيث لم يرتجعها وأما اذا ارتجعها الخ (قوله حيث الخ) راجع الامر بنقله (قوله لان الرجعية زوجة) الاولى أن يقول بدله لانه يجوز تفرقة الطعام كما عمل به أبو الحسن لان الاجزاء ليس محتصا بالرجعية بل المدار على اعادتها لعصمتها كان طلاقها رجعي أو بائنا (قوله وأما الصيام فلا يجزئ) أي فلا يجزئ البناء على ما فعله منه قبل الطلاق سواء أتمه بعد طلاقها وقبل اعادتها لعصمتها أو بعد اعادتها لوجود تنابعه (قوله وهي اعتناق الخ) ذكرت عن ابن عرفة أن من عجز عن كفارة الطهار بكل وجه فليس له وطؤها وان طال أمد عجزه عن كفارة الطهار ويدخل عليه أجل الايلاء كذا في عتق آخر الباب وذكره أيضا شيخنا في الحاشية وتعبه بن بأن دخول أجل الايلاء عليه ينافي ما مر عند قوله وهل المظاهر ان قدر على التكفير الخ أن مفهوم القيد أن العاجز عن التكفير لا يدخله أجل الايلاء ولا حجة لزوجه وان طال الزمان بل يطلق عليه حالان لم ترض بالاقامة معه بلاوطء (قوله ولو وقع) أي ولو وقع ونزل وأعتق الجنين عن ظهاره وقوله عتق بعد وضعه أي ولا يجزئ كفارة (قوله لاحتمال موته) أي لاحتمال أن يكون ميتا أو معييا حين العتق (قوله بخلاف الجنين) أي فانه لا يجزئ ولو علم أنها وضعت بعد العتق بصفة من يجزئ لانه حين العتق لا يسمى رقبة وانظر لو أعتق جل أمته عن ظهاره طاعة عدم وضعها ثم تبين أنها وضعت قبل العتق هل يجزئ نظر المافي نفس الامر أو لا يجزئ نظر الظنه واستظهر بهرام وعقب الاول (قوله لان المقصود) أي من عتقها أي ولان الله لما ذكر في كفارة القتل رقبة مؤمنة وأطلقها في كفارة الطهار وغيره كانت كذلك جلا لطلاق على المقيد كذا قيل وفيه ان جل المطلق على المقيد



ن يجزى على الاسلام من مجوسى كبير وكتايبى صغير لا يعقل دينه (تأويلان) الراجح فى الكتابى الصغير الاجزاء تقطر الجبره مع صغره فشأنه لايمان ولم يرجحوا فى المجوسى الكبير شيئا وأما المجوسى الصغير فيجزى اتفاقا لانه مسلم حكما ثم رتب على تأويل الاجزاء قوله (وفى الوقف) يوقف المظاهر عن وطء المظاهر منها أى منه منه (حتى يسلم) الاعجمى احتياطا للفروج فان مات قبل الاسلام لم يجزه وعدم الوقف لجبره على الاسلام ولا ياباه غالبا فحمل (٣٩٨) على الغالب فكأنه مسلم (قولان) وهما جاربان حتى فى صغير المجوس (سليمة

من قطع أصبع) واحد ولو بأففة وأولى بدأ رجل أو سألها (و) من (عمى) وكذا غشاوة لا يبصر معها إلا بعسر الخفيفة وأعشى وأجهر فيجزى (وبكم) وهو عدم النطق كان معه صمم أم لا وجنون وان قل) بأن ياتيه مرة فى الشهر (وخرض مشرف) بان بلغ صاحبه التزع والاجزاء (وقطع) احدى (أذنين) ولولم يستاصلها (وصمم) وهو عدم السمع أو ثقله فلا يبصر الخفيف (وهرم وعرج شديدان وجذام وبرص) وان قلبين (وفلج) ليس الشق وكذا ليس بعض الاعضاء كبد أو رجل (بلاشوب) أى مخالطة (عوض) فى ذمة العبد كعتقه عن ظهاره على دينار فى ذمته وأما بما فى يده فيجوز لان له انتزاعه فيجزى مالا شوب عوض فيه (لا) يجزى (مشتري للعتق) إلا بشرط العتق لانها رقية غير كاملة لان البائع قد وضع من قيمتها

شرطه اتحاد السبب والسبب هنا فى الكفارات مختلف (قوله من يجزى على الاسلام) أى والحال انه لم يسلم بالفعل (قوله تأويلان) تأويلها أو محمد على الاجزاء وتأويلها غيره وهو ابن اللباد وابن أى زمين وغيرهما على عدم الاجزاء (قوله فيجزى اتفاقا) الذى فى ح تعميم الخلاف فى الصغير والكبير ويدل له ما فى التوضيح وهل الخلاف فى الصغير والكبير أو الخلاف انما هو فى الكبير وأما الصغير يشتري مفردا عن أبويه فلا خلاف انه يجزى وتعميم الخلاف أولى اه بن وهذا تعلم ما فى قول الشارح وأما المجوسى الصغير الخ من النظر تأمل (قوله وفى الوقف الخ) أى انه على القول بالاجزاء لو عتق الاعجمى كفارة هل يوقف الخ وعلى هذا القول فلا اجزاء أمر ابتدأ أى لا يشترط الاسلام بالفعل عند تحريره ابتداء وعبارة الشامل وعلى الاصح فهل يوقف عن امر أنه حتى يسلم الاعجمى وان مات ولم يسلم لم يجزه أوله وطؤها ويجزى به ان مات قولان (قوله قولان) صوابه تردد لان الخلاف للتأخير بين الثانى لابن يونس والاول لبعض اصحابه اه بن (قوله سليمة عن قطع أصبع) أى ولو زائد ان أحس وسأوى غيره فى الاحساس لان كان ميتا أو يحس به احساسا غير مساو لاحساس غيره فلا يضر قطعه حينئذ كذا قال عجم وقال اللقاني المضر انما هو قطع الاصبع الاصلية وأما الزائدة فلا يضر قطعها ولو سأوى غيره فى الاحساس به ودرج عليه خش واختاره شيخنا وتعبير المصنف بقطع يفيد أن نقص الاصبع خلقة لا يضر واستظهر اللقاني انه يضر وقوله أصبع يدل على أن نقص مادونه لا يمنع الاجزاء ولو أغلقت وبعض أغلة وقوله بعد ذلك فيما لا يمنع الاجزاء وأغلة يقتضى أن قطع أغلة وبعض أغلة يضر ففسد تعارض مفهوم ما هنا ومفهوم ما يأتى فى الاغلتين وفى الاغلة وبعض الاخرى والمعتبر مفهوم ما هنا كما يفيد (قوله وأعشى وأجهر) الاول من لا يبصر ليلا والثانى من لا يبصر فى الضوء (قوله وان قل) مبالغة فى المفهوم أى فان كان به جنون فلا يجزى وان قل خلافا لاشبه القائل ان كان ياتيه فى كل شهر مرة فلا يمنع الاجزاء (قوله وقطع أذنين) أعلم أن قطع الاذنين مانع من الاجزاء سواء قطعها من أصلها أو قطع أشرافها أى أعلاهما وأما الاذن الواحدة فالمضر قطعها من أصلها أو ما قطع أعلاها فقط فلا يضر كما يأتى والمعتد ان قطع الواحدة من أصلها لا يضر فالاولى للشارح حذف احدى (قوله وهرم الخ) المراد بالهرم الشديد لما لا يمكن معه التكسب بصنعة تليق بهرمه وكبر سنه وانما كان الهرم مانعا دون الصغر لان منافع الصغير مستقبلة (قوله ليس بعض الاعضاء) أى عدم القدرة على التصرف بها وان كانت طرية (قوله بلاشوب) نعت نان رقية أى ملتبسة بعدم مخالطة عوض لعتقها (قوله لان انتزاعه) أى بخلاف ما فى ذمته (قوله لا يشتري للعتق) عطف على مقدر كما أشار لذلك الشارح والاولى جعله عطف على قوله بلاشوب عوض لانه من جعله مختزاة وقد جرت عادة المصنف فى هذا الموضع وغيره ذكره بعد كل وصف مختزاة كأنه قال رقية كائنة بلاشوب عوض لا مشترة للعتق وذكره لتأويل الرقية بالمملوك (قوله فى تحريرها) أى تخليصها من الرقية (قوله لا الظهار) أى واذا كان السبب فى تخليص تلك الرقية من الرقية ليس العتق لاجل الظهار بل العتق للقراءة أو التعليق فلا يجزى ككفارة (قوله غير عالم حين العتق) أى غير عالم بالقراءة أو التعليق حين العتق (قوله وفى ان اشتريته الخ) قال فى المدونة قال مالك ولا يجزى به أن يعتق عبدا قال أن اشتريته فهو حر فان اشتراه وهو مظاهر فلا يجزى به اه ابن المواز عن ابن القاسم ولو قال ان اشتريته فلا نافه وحر عن ظهارى فاشتراه فهو مجزى به اه ثم اختلف الاشياخ فى فهم

شيا لاجل العتق (محررة) أى للظهار أى أن يكون السبب فى تحريرها هو اعتاقها له (لامن) تبين أنه (يعتق عليه) المدونة بقراءة كاخيه أو تعليق كان اشتريته فهو حر فلا يجزى به لانه يعتق عليه بمجرد الشراء بسبب القرابة والتعليق لاظهار فان أعنف عن ظهاره غير عالم حين العتق فلا يجزى (وفى) الاجزاء حيث قال (ان اشتريته فهو) حر (عن ظهارى) لانه ما عتق الا عن الظهار وعدم لانه حر بنفس الشراء فيعد قوله عن ظهارى ندما بعد



قوله ان اشترىته فهو حر (ذاو بلان) أظهرهما الاجزاء منفلا وعقلا (و) بلا شوب (العتق) فهو عطف على عوض وفي نسخة ولا عتق بالتنكير (لا مكاتب ومدبرون فحوهما) كالم ولدومعتق لاجل لوجود شائبة في الجميع (أو أعتق نصفا) مثلا (فكمل عليه) بالحدكم حصه شريكه (أو أعتقه) أي النصف الباقي ثانياً بان كانت الرقبة كلها فلا يجزى لان (٣٩٩) شرط الاجزاء عتق الجميع دفعة واحدة

(أو أعتق ثلاثاً) من العبد (عن أربع) من النسوة ظاهر منهن أو اثنين عن ثلاث أو واحد عن اثنين فلا يجزى بل لو قصد التثريب في كل رقبة وإن أربعاً عن أربع لم يجز بخلاف لو أطلق (ويجزى أعور ومغصوب) لأنه باق على ملكه وإن لم يقدر على تخلصه من الغاصب (ومر هون وجان ان اقتديا) يدفع الدين وأرض الجنابة وكذا ان أسقط رب الحق حقه فلو قال ان خلصا لكان أخصراً أشمل ومفهوم ان اقتديا أنهما اذا لم يقتديا فلا يجزى وهو كذلك كما يفيد النقل (ومرض وعرج خفيفين) ويجزى (أعلة) أي ناقصا ولو من إيهام (وجسدع) بدل مهلة أي قطع (في أذن) لم يوجب دليل في (و) يجزى (عتق الغيرة) ولو لم يأذن له المظاهر بشرطين أشار لهما بقوله (ان عاد) المظاهر قبل العتق بان وطئ وعزم عليه (ورضيه) حين بلغه ولو بعد العتق (وكره الخصى) ونذبه أن يصلي ويصوم) يعني من يعقل ذلك أي

المدونة فإن يونس جلهاء على العموم فيكون ما لابن المواز خلافاً والباقي جلهاء على ما إذا لم يقل عن ظهاري فان ذكر معه فالاجزاء فيكون وقافاً اه بن فقول المصنف تأويلان أي بالاجزاء على الوفاق وعدمه على الخلاف وجل المدونة على اطلاقها وطرح كلام الموازية قال أبو عمران ومحل التأويلين حيث وقع منه التعليق المذكور بعد ما ظاهر أمان علق ثم ظاهر فيستحق على الاجزاء وخالفه ابن يونس في ذلك فائلاً المستلثان سواء في جريان التأويلين (قوله وبلا شوب العتق) أشار الشارح بذلك إلى أنه عطف على عوض سواء كان العتق منكراً أو معرفاً لجواز عطف المعرفة على النكرة والمعنى خالية عن شائبة عوض وعتق فان كان فيها شائبة عتق فلا يجزى ويدخل فيه ما اذا اشترى زوجته حاملاً وأعتقها عن ظهاره لأنها تصير أم ولد على المشهور لعتق الولد عليه في بطنها (قوله ولا عتق بالتنكير) أي وبلا شوب عتق (قوله لوجود شائبة في الجميع) أي شائبة العتق (قوله أي النصف الباقي ثانياً) أي بعد ان أعتق النصف الأول عن ظهاره (قوله بخلاف لو أطلق) أي ولم يقصد التثريب والموضوع أنه أعتق أربعاً عن أربع وحاصل ما ذكره انه ان نقص عدد الرقاب عن عدد الظهار لم يجز وان ساوى عدد الرقاب عدد الظهار أجزاً ولو دون تعيين ان لم يقصد الشركة في الرقاب فان قصد التثريب فيها منع ولو كان عدد الرقاب أزيد من عدد المظاهر منهن كان يعتق خمسة عن أربعة فاصد التثريب في كل واحدة منها . واعلم أن التثريب كما يمنع في الرقاب يمنع أيضاً في الصوم لوجوب تنابعه وأما في الاطعام فلا يمنع الا اذا كان في حصه كل مسكين (قوله ويجزى أعور) أي وهو من فقد النظر بأحدى عينيه لان العين الواحدة تقوم مقام العينين ويرى بهما ما يرى بهما وديتهما ديتهما معاً ألف دينار والقول باجزاء الأعور هو المشهور والخلاف في الاقرار الذي نقشت حبة عينه وأما غيره فيجزى اتفاقاً كما يجزى من فقد من كل عين بعض أظرفها (قوله ومغصوب) أي فيجزى المغصوب عنه عتقه بل ويجوز ابتداء كافي عتق (قوله رب الحق) أي رب الدين والمجنى عليه (قوله ولا يجزى) أي خلافاً لما ذكره عتق من الاجزاء وذلك لانه لا معنى لاجزاء اذا أخذت الجنابة والدين وبطل العتق اه بن (قوله ومرض) أي وذو مرض وذو عرج لان الكلام في ذي العيب لا في العيب نفسه (قوله لم يوجبها الخ) في بن عن طئي اغتفار قطع الاذن الواحدة وان استوعبها القطع لقول الامهات لا يجزى مقطوع الاذنين فيدل بمفهومه على اجزاء مقطوع الاذن الواحدة واعتمد ذلك شيخنا (قوله ورضيه) أي رضى باعتاق الغيرة (قوله ولو بعد العتق) أي ولو كان الرضا بعد العتق بالفعل (قوله وكره الخصى) أي عتقه كفارة (قوله أن يصلي) أي ونذبه عتق من يصلي ويصوم (قوله يعني من يعقل الخ) أي وان لم يصل ويصم بالفعل (قوله ثم لمعسر عنه) عداه بعد لا بالبايع ان مادة المعسر تتعدى بها تتضمنه معنى عاجز (قوله وقت الاداء) أشار بهذا الى أن المعتبر في العجز عن الكفارة وقت اخراجها فتي كان وقت أدائها عاجزاً عن العتق صح له أن يكفر بالصوم ولو كان وقت الوجوب قادراً على العتق فان كان وقت الاداء قادراً على العتق فلا يجزى به الصوم ولو كان وقت الوجوب عاجزاً عن العتق وقبل المعتبر في العجز عن العتق وقت الوجوب وهو العود فاذا كان وقت العود عاجزاً عن العتق أجزأه الصوم ولو قدر على العتق وقت الاداء وان قدر على العتق وقت العود فلا يجزى به الصوم وان كان وقت الاداء عاجزاً عن العتق والمعتد الاول الذي مشى عليه المصنف (قوله لا قادر عليه) أي على العتق واعلم ان القادر مقابل للعجز لا للمعسر فصرح المصنف به ليدل على أنه ضمن معسر معنى عاجز ولا نه مفهوم غير شرط ولا جل أن يرتب عليه ما بعده من المبالغة (قوله أو غيره) أي كدابة احتاج كلاً منهما لمرض (قوله ومسكن) عطف على عبد وقوله لا فضل فيه أي لا زيادة فيه على

يعقل ثواب فعلهما وعقاب تركهما وان لم يبلغ سن من يؤمر بالصلاة النوع انشائي الصيام واليه أشار بقوله (ثم لمعسر عنه) أي عن العتق (وقت الاداء) للكفارة أي اخراجها (لا قادر) عليه بان كان عنده رقبة أو غنماً أو ما يساوي ثمنها من شيء غير محتاج اليه بل (وان) كانت قدرته على العتق (ملك) شيء (محتاج اليه) من عبد أو غيره (للمعسر من منصب) ومسكن لا فضل فيه وكتب فقهاء الحديث محتاج لهما



(أو) كانت قدرته عليه (بملك رقبة فقط) لا يملك غيرها (ظاهر منها) بحيث اقتصد على الطهارة وتعلق الكفارة فبعتها عن ظهرها ولا يتنقل للصوم فإذا تزوجها بعد العتق حلت له بلا كفارة (صوم شهرين) عطف على اعتاقه ثم وكذا قوله لا آتى ثم عليك فهو خبر عن قوله وهي أى الكفارة أنواع ثلاثة مرتبة اعتاق ثم صوم كائن لعسر (بالهلال) كاملين أو ناقصين حال كون صومهما (منوى التتابع) وجوبا (و) منوى (الكفارة) عن الطهارة ويكفى نية ذلك في أول ليلة من الشهرين (و) لو ابتداء الصوم في أثناء شهر (نعم) الشهر (الأول) أن انكسر (من) الشهر (الثالث) وكذا الومرض أثناء (ع . ع) أحدهما أو فيهما فإنه يتم ما عرض فيه ثلاثين يوما (وليسيد المنع) أى منع عبده المظاهر

من الصوم (ان أضر) الصوم (بخدمته) حيث كان من عيد الخدمة (ولم يؤذ خراج) حيث كان من عيد الخراج فالواو بمعنى أو وهى مائة خلوق تجاوز الجمع (وتعين) الصوم (لذى الرق) فى كفارة الطهارة وغيرها ولو مكاتباً إذا لم يأذن له السيد فى الأ طعام فان أذن له فيه لم يتعين عليه الصوم وأما العتق فلا يصح منه ولو أذن له سيده فيه إذا الرق لا يحرر غيره (و) تعين الصوم أيضا (لمن طوبى بالفيضة) وهى هنا كفارة الطهارة (وقد التزم) قبل طهاره (عتق من ملك) بأن قال كل رقيق أملكه فى مدة كذا فهو حر إذا كانت المدة يبلغها عمره ظاهره رافقوله (لعشر سنين) أى مثلاً وإنما تعين فى حقه الصوم لأنه لا يقع عتقه فى المدة المذكورة عن الطهارة بل عن البين وقد علمت أن من شرط الرقبة أن تكون محررة لا طهار (وان أيسر)

ما يسكنه ولا شك أن المسكن المذكور محتاج له للسكنى فيه وقوله محتاج لها أى للراجعة فيها (قوله أو بملك رقبة فقط ظاهر منها) اعترض بأن عتقها كفارة مشروط بالعزم على وطئها والعزم على وطئها حرام لأنها بعد الكفارة تكون أجنبية منه بالعتق وإذا حرم وطئها بعد حرم العزم على وطئها لان العزم على الحرام حرام وحيث فلا يكون العزم عوداً فلا تاتى الكفارة بها فلا يلزمه أن يعتقها لان الكفارة إنما تجب بالعود ولا عودها وأجيب بأننا لنسلم حرمة العود هنا لان الحرمة إنما تكون بوطئها بعد العتق بالفعل لزوال الملك به والعزم على الوطء سابق على العتق لانه شرط الكفارة والشرط مقدم على المشروط وهى حال العزم فى ملكه وشرط التناقص اتحاد الزمان (قوله بعد العتق) أى بعد عتقها كفارة عن طهارها (قوله ويكفى نية ذلك) أى نية التتابع ونية كون الصوم كفارة عن الطهار (قوله نعم الأول) أى ثلاثين يوما (قوله ان انكسر) أى ان حصل فيه انكسار بأن لم يبتدىء الصوم من أول الشهر بل من أثنايه (قوله فان أذن له) أى مع عجزه عن الصوم وقوله لم يتعين الخ أى بل المتعين عليه الأ طعام وإنما قلنا عند عجزه عن الصوم لانه عند قدرته عليه لا يجزى به الأ طعام بل يتعين عليه الصوم والحاصل أنه يتعين عليه أن يكفر بالصوم حيث قدر عليه أو عجز ولم يأذن له فى الأ طعام فان أذن له فيه لم يتعين فى حقه الصوم ومعنى تعينه على العاجز أنه يطالب به حيث قدر عليه (قوله ولمن طوبى الخ) عطف على قوله لذى الرق كما أشاره الشارح وحاصله أنه إذا التزم عتق من ملكه عشر سنين أو نحوها مما يبلغه عمره طهاراً فطهار من زوجته وهو موسر وقامت عليه زوجته وطالبته بالكفارة فإنه يتعين فى حقه الصوم إذا يقع العتق عن الطهار فى المدة التى التزم فيها العتق بل عن البين فالواو عتق الغير عن الملتزم المذكور وقد عايناه أجزاءه ان لم يسأله لا ان سألته ومفهوم قوله طوبى أنه إذا لم يطالب بالفيضة لا يتعين الصوم فى حقه ابن شامس ولولم تطالبه لما أجزأه الصوم وصبر لان قضاء الاجل فاعتق (قوله فى اليوم الرابع) أى فاباعده (قوله عمادى على صومه وجوباً الخ) وكذا ما ذكره بعد من وجوب الرجوع للعتق قبل عام يوم الوجوب وان لم يكن منصوباً فيه بما يعينه لكنه يؤخذ من كلام المدققة وقد نقله المتوافق اه بن وحاصل ما ذكره المصنف أنه إذا حصل له اليسار فى اليوم الرابع فاباعده وجب التمسك على الصوم وان حصل اليسار فى اليوم الأول أو بعد كماله وقبل الشروع فى الثانى وجب الرجوع للعتق مع وجوب اتمام صوم الأول إذا حصل اليسار فيه ولا يجوز له فطره وان حصل اليسار بعد ان شرع فى اليوم الثانى أو الثالث أو بعد فراغ الثالث وقبل الشروع فى اليوم الرابع ندب له الرجوع للعتق ووجب اتمام صوم ذلك اليوم الذى حصل فيه اليسار ولا يجوز له فطره (قوله ثم إذا أيسر فى أثناء يوم) أى من الأيام التى ندب له الرجوع فيها من الصوم للعتق أو يجب (قوله يعنى مضى وأجزأ أى سواء كان التكليف جائزاً أو مكروهاً أو مندوباً) (قوله لانه قد يحرم الخ) غلظه لمحذوف أى وإنما فسرنا الجواز بالمضى والاجزاء ولم نبقه على حاله من الجواز ابتداء لانه قد يحرم الخ أى لان تكليف المعسر العتق قد يحرم وقد يكره الخ والمصنف عبر بحازن تعالى ان الحاجب واعترضه فى التوضيح بأنه لو قال أجزأ كان أحسن لشمولة التكليف الممنوع وغيره (قوله كما إذا كان) أى وفاءه بسؤال (قوله لان السؤال) أى لاجل وفاء الدين مكروه وأما التمسك فهو

الشارع فى الصوم (فيه) أى فى أثنايه فى اليوم الرابع منه بان قدر على العتق (عمادى) على صومه وجوباً كما يفيد حرام النقل (الآن يفسده) أى الصوم بفسد من المفسدات ولو فى آخر يوم منه فإنه يتعين عليه العتق (وندب العتق) أى الرجوع له (فى) صوم (كاليومين) أدخلت الكاف الثالث وأما لو أيسر فى أول يوم فإنه يجب عليه الرجوع للعتق ولو أتم اليوم ولم يشرع فى الثانى كما أن التدب قبل الشروع فى الرابع ثم إذا أيسر فى أثناء يوم وجب اتمامه ولا يجوز له الفطر (ولو تكلفه) أى العتق (المعسر) بان تدابن (جاز) يعنى مضى وأجزأ لانه قد يحرم كما إذا كان لا قدرة له على وفاء الدين وقد يكره كما إذا كان بسؤال لان السؤال مكروه ولو كان عادته السؤال ويعطى



(وانقطع تنابعه) أي الصوم (يوطء) المرأة (المظاهر منها) حال الكفارة ولو في آخر يوم منه ويتديه من أوله (أو) يوطء (واحدة من) تجزى (فيهن كفارة) واحدة كالمظاهر من أربع في كلمة واحدة (وان) حصل ووطء من ذكر (ليلا) ناسيا أو جاهلا أو غالطا بأن اعتقد أنها غيرها واحترز عن ووطء غير المظاهر منها لئلا يضر (كبتلان الاطعام) تشبيه (٤٠١) في قطع التتابع فإذا ووطئ المظاهر منها

أو واحدة من فحين كفارة واحدة في أثناء الاطعام أي قبل غامه ولو لم يبق عليه الامد واحد بطل اطعامه وابتداء أو ووطء غير المظاهر منها ولو نهارا عامدا فلا يضر وعبر في الاطعام بالبط لأن اعدم التتابع فيه بخلاف الصوم فناسبه الانقطاع (و) انقطع صومه أيضا (بفطر السفر) أي بفطره في سفره لانه اختياري (أو) بفطر (عمرض) في سفره (هاجه) سفره ولو توهم (لأن) تحقق أنه (لم يهجه) بل هاج بنفسه أو هاجه غيره ثم شبه في عدم القطع في كفارة الظاهر عدمه في كفارة غيره من قتل وصوم ونذر متتابع بقوله (كحيض ونفاس واكرام) على الفطر (وظن غروب) وبقاء ليل (وقهاو) لا يفطر (نسبان) فلا يقطع لتتابع في ظهار ولا غيره وقضاء متصلا بصيامه (و) انقطع التتابع (بالعيد) ان تعمد (بأن صام ذا القعدة وذا الحجة لظهاره متعمدا صوم يوم الاضحي

حرام (قوله) وانقطع تنابعه يوطء المظاهر منها) أي وأما القبلة والمباشرة قلها فلا يقطع عنه كما شهره ابن عمر وقيل بقطعه وشهره الزناني (قوله أو واحدة الخ) هذا من عطف الخاص على العام (قوله في كلمة واحدة) أي بأن قال لهن أنتن على كطهر أحي (قوله بطل اطعامه وابتداء) هذا هو المشهور وروى قال ابن المباحسون الوطء لا يبطل الاطعام المتقدم مطلقا والاستئناف أحب إلى لان الله انما قال من قبل ان يتماس في العتق والصوم ولم يقل في الاطعام (قوله فلا يضر) أي فلا يبطل الاطعام (قوله بخلاف الصوم) أي فانه لما كان متتابعاً ناسبه الانقطاع (قوله هاجه سفره) أي حركه سفره وهذا فرض مسئلة والمراد انه أدخل على نفسه المرض بسبب اختياري بسفر أو غيره كما كل شيء يعلم من عادته انه يضربه ثم أفطروا على هذا فيجعل الضمير في هاجه للشخص أي هاجه الشخص بسفر أو غيره اه بن وعلى هذا قول السارح بعد أو هاجه غيره الأولى حذفه أو يحمل على ما إذا لم يعلم أن ذلك الأمر يضربه (قوله وعدمه في كفارة غيره الخ) أي لان الظهار لا يتصور من المرأة ولو ملكها الزوج أمرها (قوله كحيض) أي كالمظاهر تنابع الصوم سواء كان كفارة قتل أو صوم أو كان نذرا متتابعاً بالحيض ومأمعه (قوله وظن غروب) أي فافطر قبله (قوله وبقاء ليل) أي فتسحر بعد الفجر (قوله ولا يفطر نسيان) أي بغير جوع أو به نهارا في غير المظاهر منها وأما فيها فتقدم انه ينقطع به تنابعه وان ليلا ناسيا ثم ما ذكره من أن الفطر نسيانا لا يقطع التتابع هو المشهور وقيل انه يقطعه وهو ضعيف وأما فريق الصوم نسيانا كما لو بيت الفطر ناسيا للصوم فانه يقطع التتابع على المشهور من المذهب خلافا لابن عبد الحكم حيث عذره في تفريق الصوم بالنسيان كما عذره بالنسيان في فصل القضاء فإذا كل ناسيا وأفطر لمرض أو حيض قضى ذلك ووصله بصيامه فان تركه وصله بصيامه ناسيا أو جاهلا أو متعمدا استأنف صيامه (قوله وبالعيد) عطف على قوله سابقا بوطء المظاهر منها أي وانقطع التتابع بنفس العيد وقوله ان تعمد أي ان تعمد صوم الشهرين اللذين يعلم أن فيهما العيد سواء صام يوم العيد أو لم يصمه أصلا ناسيا أو متعمدا (قوله متعمدا صوم يوم الاضحي) بل وكذا ان صامه ناسيا أو لم يصمه أصلا متعمدا أو نسيانا فالنعم في المصنف ليس من صام على صوم يوم العيد كما يرويه كلام الشارح تبعاً لعنق بل التعمد منصب على صوم الزمن الذي يأتي فيه وأما الفطر والصوم فسيأتي التفرع فيهما في التأويلين بعد اه بن (قوله وأما جهل حرمه صوم العيد) أي مع علمه ان العيد يأتي في أثناء صومه (قوله فلا ينفعه) أي كما في التوضيح عن عياض وفي أبي الحسن أنه لا يبطل كجهل العين واستظهره جدد عجم (قوله وهل محل عدم القطع) أي عدم قطع التتابع وقوله بجهله أي بجهله كون العيد يأتي في صومه (قوله ان صام العيد الخ) نص المدونة من صام ذا القعدة وذا الحجة لظهار عليه أو قتل نفس خطأ لم يجزه قال مالك الا من فعله بجهله ووطن أن ذلك يجزيه فعسى أن يجزيه ابن عرفة في حل المدونة على أنه أفطروا يوم النحر فقط أو أفطروا الايام كلها نالها على أنه صام أيام النحر كلها الاول لابن أبي زيد والثاني لابن القصار والثالث لابن الكاتب اه زابن يونس في الثالث انه يقضيها ويبنى قال وهذا الثالث أضعف الأقوال وفي التوضيح عن ابن يونس أن القول بالاجزاء اذا أفطروا أيام النحر كلها هو الاصح اه بن (قوله أو عدم القطع) أي قطع التتابع وقوله مطلق أي عن التقيد بصوم يوم العيد وأيام التشريق بل عدم قطع التتابع مطلق سواء صامها أو أفطرها (قوله تأويلان) الاول لابن الكاتب والثاني لابن القصار وهو الاصح (قوله ولا يدخل في كلامه) أي في قوله وأيام التشريق وقوله أو

(٥١ - دسوقي ثاني) في كفارته (لا) ان (جهله) أي جهل كون العيد يأتي في أثناء صومه فلا ينقطع تنابعه وأما جهل حرمه صوم العيد بان اعتقد حله فلا ينفعه (وهل) محل عدم القطع بجهله واجزائه (ان صام العيد وأيام التشريق) بأن لم يتناول المفطرات فيها ثم فضاها متصلة بصومه (والا) بأن أفطرها لم يجزه (استأنف) الصوم من أوله (أو) عدم القطع مطلق (بفطرهن) أي أيام النحر إذا لم يمسكه (ويبنى) أي يقضيها متصلة بصيامه (تأويلان) ولا يدخل في كلامه اليوم الرابع فانه يتعين صومه



باتفاقهما ويجزیه وظاهر قوله أو يفطرهن أنه يطلب بفطر الثاني والثالث وليس كذلك بل يطلب منه الامسالك فيهما وانما الخلاف فيما إذا انظر فيهما هل يبنى أو ينقطع تنابعه ثم (٢٠٣) على القول الاول وهو صوم الجميع يقضى ما لا يصح صومه وهو يوم العيد

بفطرهن (قوله باتفاقهما) أي التأويلين (قوله أنه يطلب بفطر الثاني والثالث) أي على التأويل الثاني (قوله بل يطلب منه الامسالك فيهما) أي باتفاق التأويلين لكن على جهة الوجوب على الاول وعلى جهة التدب على الثاني وقوله هل يبنى أي وهذا هو التأويل الثاني في كلام المصنف وقوله أو ينقطع تنابعه أي وهو التأويل الاول (قوله إذا أفطر فيها) أي في الايام الثلاثة (قوله يقضى ما لا يصح صومه وهو يوم العيد خاصة) فيه نظر فان صاحب التأويل الاول وهو ابن الكاتب صرح بأنه يصومها ويقضيها كلها في المواق عن ابن يونس ان ابن الكاتب قال لا يجزیه الا أن يصومها كلها ويقضيها ويبنى اه بن (قوله وجهل رمضان) أي وجهل كون رمضان يأتي في زمن صومه كجهل كون العيد يأتي في زمن صومه في عدم قطع التتابع (قوله كما إذا ظن الخ) أي من صام شعبان لطهاره ظانا أنه رجب وان رمضان شعبان فتبين له أنه ابتداء صومه في شعبان وان الذي بعده رمضان فصامه لفرسه وأكمل ظهاره بشوال (قوله ويبنى بعد العيد متصلا) أي ويجزى في يوم العيد ما تقدم من التأويلين كما في البدر (قوله على الاربع عند ابن يونس) مقابله ان جهل رمضان ليس كالعيد فلا يجزیه لانه تفريق كثير ومفهوم قول المصنف جهل رمضان أن علمه لا يجزیه عن واحد سواء صامه عن ظهاره أو شرك فيه فرسه وظهاره (قوله وبفصل القضاء الخ) حاصله أنه إذا كل ناسيا أو أفطر لمرض أو حياء أو أكرم على الفطر أو ظن غروب الشمس فالواجب عليه قضاء ما أفطر فيه ووصل القضاء بصيامه فارتكبه وصل القضاء بصيامه عامدا أو جاهلا انقطع التتابع واستأنف الصوم من أوله اتفاقا وكذا ان تركه وصله ناسيا أن عليه قضاء على المشهور من المذهب لتعريضه وقال ابن عبدالحكم بعذر في تفريقه القضاء بالنسيان وانما لم يعذر بالنسيان على القول المعتمد وعذر بالاك كل وشحونه نسيانا مع ان الذي أفطر ناسيا قد أتى في خلال الصوم بيوم لا صوم فيه كما أن من فرق بين صومه والقضاء قد فصل بين الصومين بيوم لا صوم فيه لان فصل النسيان يبيت فيه الصوم بخلاف فصل القضاء فانه لم يبيت فيه كذا في أبي الحسن عن أبي عمران ثم ان قوله وبفصل القضاء أي بما يجوز أداء الصوم فيه وأفطره وأما إذا فصله بما لا يجوز الاداء فيه وأفطره عدا فانه لا ينقطع التتابع كيوم العيد (قوله وشهرا أيضا الخ) المشهر له ابن رشد لابن الحاجب خلافا لعقب ومقابل ذلك المشهور لابن عبدالحكم (قوله نسيانا) أي ناسيا أن عليه قضاء لتعريضه (قوله واپس مقابل لقوله اتفاقهما الخ) أي لان ابن راشد حكى الاتفاق على ما في المدونة من أن الفطر في أثناء الكفارة نسيانا لا يقطع التتابع وابن الحاجب شهروه وحينئذ فاقباله قول شاذ لا مشهور (قوله بغير نسيان) أي عدا أو جهلا (قوله لا بالشهير) لثلايقته أن فصل القضاء بغير نسيان بأن كان عدا أو جهلا فيه خلاف واپس كذلك اذ هو يقطع التتابع اتفاقا والخلاف انما هو في النسيان ووجه اقتضائه ذلك أن المعنى شهر قطع التتابع بفصل القضاء ناسيا كما شهرا أن فصل القضاء عدا يقطعه (قوله نسيما) أي أفطر فيها نسيانا (قوله صامهما وقضى شهرين) أعلم ان صوم اليومين وقضاء الشهرين بحيث علم اجتماع اليومين متفرع على كل من القولين من أن الفطر نسيانا لا يقطع التتابع أو انه بقطع كما أشار له ابن الحاجب وهو قول شاذ أما تفرعه على القول بأن الفطر نسيانا لا يقطع التتابع فقد بينه الشارح وأما تفرع ذلك على القول الشاذ فوجهه أنه بحيث علم اجتماعهما لم تبطل الا كفارة واحدة على كل احتمال لانهما ان كانا من الاولى من أولها أو من وسطها أو من آخرها أو كان الاول من اليومين آخر الاولى والثاني أول الثانية بطلت الاولى وحدها وان كانا من الثانية في أثناءها بطلت وحدها لقطع التتابع بالفطر نسيانا وان كانا أول الثانية أو كانا آخرها لم يبطل الاهما وبطلت بقضائهما متصلا (قوله لاحتمال كونهما من الثانية) أي مجتمعين أو متفرقين من أولها أو من وسطها

خاصة على الرابع فلو قال المصنف لاجله وصامه كالصومين بعده والافهل يبنى أو يستأنف تأويلان لوفى بالمراد (وجهل) أي وحكم جهل (رمضان) على الوجه المتقدم كما إذا ظن ان شعبان رجب ورمضان شعبان (كالعيد) في أنه لا يقطع التتابع ويبنى بعد العيد متصلا لان الجهل عذر (على الاربع) عند ابن يونس (و) انقطع التتابع (بفصل القضاء) الذي وجب عليه من صيامه ويتبدى صومه من أوله (وشهرا أيضا لقطع) أي قطع التتابع (بالنسيان) أي بفصل القضاء نسيانا فهو متصل بما قبله من مسئلة انفصال القضاء وليس مقابلا لقوله أنفا وفيها ونسيان فيكون معطوفا على محذوف أي وبفصل القضاء بغير نسيان وشهرا أيضا لقطع بالنسيان ويكون قوله أيضا متعلقا بالقطع لا بالشهير ثم فرغ على قوله سابقا وفيها ونسيان أي لا يبطلها الفطر ناسيا وعلى قوله وبفصل القضاء قوله (فان لم يدبر بعد صوم

أربعة) من الاشهر صامها (عن ظهارين موضع يومين) مفعول يدبر نسيما ولم يدبر هل هما من الاولى أو من الثانية أو أولهما آخر الاولى وثانيهما أول الثانية (صامهما) أي اليومين الآن لاحتمال كونهما من الثانية فلا ينتقل عنها حتى يتها بناء على ان فطر النسيان لا يبطله (وقضى شهرين)



لا احتمال كونهما من الاولى او متفرقين أحدهما آخر الاولى والثاني أول الثانية وقد بطلت الاولى بفصل القضاء وهذا اذا علم اجتماعهما (وان لم يدرا اجتماعهما) أي اليومين الذين أفطرهما نسيانا كما يندم موضعهما من افتراقهما (صامهما) الا أن لا احتمال كونهما من الثانية ولا ينتقل عنها حتى يكملها وصام شهرين أيضا فقط لا احتمال كونهما من الاولى أو أحدهما منها والثاني من الثانية وأما قوله (وقضى الاربعة) ففيه نظر وانما يتشبه على ان الفطر نسيانا مبطل وهو ضعيف كالفرع عليه (٤٠٣) على انه لا وجه لصيامهما مع قضاء

الاربعة (ثم) عند العجز عن الصوم (عليك) أي اعطاه (ستين مسكينا) أحراراً مسلمين) بالجر صفة لستين وبالنصب صفة لمسكين لانه بمعنى مساكين (لكل) منهم (مدون ثلثان) بده عليه الصلاة والسلام (برا) تميز لبيان جنس المخرج ان اقتاتوه (وان اقتاتوا) أي أهل بلد المكفر (عرا) أو اقتاتوا (مخرجاً في الفطر) من شعير أو سات أو أرز أو دخن أو ذرة (فعلة) شعبالا كيلاً خلافاً للباحي قال عياض معنى فعله شعراً أن يقال اذا شبع الرجل من مد حنطة كم يشبعه من غيرها يقال كذا فخرج ذلك أي سواء زاد عن مد هشام أو نقص وكلام الباحي أوجه وان كان ضعيفاً فالامام (ولا أحب) في كفارة الطهار (الغداء والعشاء) لاني لأظنه يبلغ مد بالهشاشي (كفدية الاذي) فانه لا يجزى فيها الغداء

أو من آخرها (قوله لا احتمال كونهما من الاولى) أي من أولها أو من وسطها أو من آخرها (قوله وان لم يدرا اجتماعهما) أي انه شك هل هما مجتمعان أو متفرقان وهل هما من الكفارة الاولى أو من الثانية أو أحدهما من الاولى والاخر من الثانية (قوله وهو ضعيف) أي القول بقضاء الاربعة ضعيف وقوله كالفرع عليه أي وهو القول بأن الفطر نسيانا يقطع التتابع (قوله على أنه لا وجه لصيامهما) أي اليومين مع قضاء الاربعة قال شيخنا العدوي قد يقال بل له وجه وذلك لانه اذا لم يعلم اجتماعهما فيحتمل انهما من الاولى من أولها أو من وسطها أو من آخرها مجتمعين أو متفرقين فبطل وحدها ويحتمل أنهما من أثناء الثانية فبطل وحدها سواء كانا مجتمعين أو متفرقين ويحتمل ان أحدهما من الاولى والثاني أول الثانية فبطل الاولى فقط ويحتمل أن يكون أحدهما من الاولى والثاني من أثناء الثانية فيبطلان معاقبة قضى الاربعة ويحتمل أن يكونا مجتمعين وانهما أول الثانية فلم يبطل الا هذا ان اليومان فلذا صامهما وقضى الاربعة أشهر والحاصل ان صومه اليومين لا احتمال أن اليومين الذين أفطر فيهما أول الثانية وقضى الاربعة لا احتمال أن أحدهما من الاولى والثاني من أثناء الثانية تأمل (قوله صفة مسكين) هذا وان كان صحاحاً بالتأويل المذكور لكن جعله حالاً من ستين لتخصيصه بالتميز أحسن (قوله لانه بمعنى الخ) أي فلا يقال انه يلزم عليه نعت المفرد بالجمع وهو لا يصح (قوله لكل مدون ثلثان) أي فجموعهما مائة مذبذبة عليه الصلاة والسلام وذلك خمسة وعشرون صاعاً لان الصاع أربعة أمداد (قوله ان اقتاتوه) أي أهل بلد المكفر (قوله أو مخرجاً) أي أو اقتاتوا شيئاً مما يخرج في زكاة الفطرة وعطفه على التمر من عطف العام على الخاص وقد أجاز به بعضهم كعكسه بأوبعضهم منعه وعليه فيقال هنا ومخرجاً في الفطر أي من غير التمر (قوله فعلة) أي فالواجب اخراج المعادل لما ذكر من الامداد من ذلك المقتات والمعتبر بالمعادلة في الشبع لافي الكيل كما قال الشارح (قوله من مدحنطة) المراد المد الهشاشي وهو مدون ثلثان عند النبي صلى الله عليه وسلم (قوله عن مد هشام) أي ابن اسمعيل بن هشام بن الوليد ابن المغيرة القرشي المخزومي كان عاملاً على المدينة لعبد الملك بن مروان هذا هو الصواب كما في بن (قوله ولا أحب الخ) نص المدونة قال مالك لا أحب الغداء والعشاء في الطهار ولا ينبغي ذلك في فدية الاذي وقد جله أبو الحسن على الكراهية مستدلاً بقول ابن الموارنة يجزى ذلك فيهما وجه ابن ناجي على التحريم مستدلاً بقول المدونة اني لأظنه يبلغ مداً بقولها ويجزى ذلك فيما سواهما من الكفارات ففهومه عدم الاجزاء في الطهار والفدية اهـ بن (قوله فانه لا يجزى فيها الغداء والعشاء) أي عوضاً عن المذبح وذلك لان من أنواع فدية الاذي اطعام ستة مساكين اكل مسكين مدان بده عليه الصلاة والسلام (قوله لاني لأظنه) أي ما ذكر من الغداء والعشاء يبلغ مداً بالهشاشي بل المد الهشاشي يزيد عنهما عاتق (قوله حيثئذ) أي حين العود (قوله فغلب على ظنه عدم قدرته عليه) أي في المستقبل أي وأولى اذا جزم بعدم قدرته عليه في الحال (قوله فأولى ان ظن عدم القدرة) أي أو جزم بدهما (قوله فهو عطف على لا ينتقل) أي على كلا الاحتمالين في التقدير ولا يصح عطف قوله أو ان شك على قوله ان أيسر لفساد المعنى لان المعنى أو لا ينتقل الا ان شك فيقيد ان لا يسر لا ينتقل على هذا القول وليس كذلك (قوله في الشك) أي في الشك في القدرة على الصوم في المستقبل وعدم القدرة عليه

والعشاء قال المصنف في الحج في الفدية ولا يجزى غداء وعشاء ان لم يبلغ مدين فعلى لا أحب لا يجزى ويدل عليه قول الامام لاني لأظنه يبلغ مداً بالهشاشي فاخذ منه أنه لو تحقق بلوغه أجراً (وهل) المظاهر (لا ينتقل) عن الصوم لا طعام بوجه من الوجوه (الا ان أيسر) حين العود الذي يوجب الكفارة (من قدرته على الصوم) في المستقبل بأن كان المظاهر حيثئذ مريضاً فغلب على ظنه عدم قدرته عليه ولا يكتفى بشكه (أو) يكتفى في الانتقال الى الاطعام (ان شك) في قدرته عليه في المستقبل فأولى ان ظن عدم القدرة لا ان ظن انها ويحتمل ان التقدير أو ينتقل ان شك فهو عطف على لا ينتقل من عطف الجمل (قولاً فيها) أي في المدونة وهما في الحقيقة في الشك فقط هل يكتفى في الانتقال أو لا ثم اختلف هل بينهما خلاف أو وفاق أشاره المصنف بقوله



(وتؤولت) بالوافق (أيضا) أي كاتؤولت بالخلاف المأخوذ مما تقدم (على أن الأول قد دخل في الكفارة) بالصوم ثم طرأ له مرض يمنعه  
 إكله فلذا لا ينتقل عنه الامع اليأس عنه لأن للدخول تأثيرا في العمل بالتمادي والثاني لم يدخل فيه فكفى الشك في الانتقال والمعتد أن  
 بينهما خلافا والمعتول عليه القول الأول (٤٠٤) (وان أطمع مائة وعشرين) مسكينا بأن أعطى لكل واحد نصف مدهشاحي

(فكالمين) إذا أطمع فيها  
 عشرين لكل نصف مده  
 فلا يجوز قوله نزع ما بيد  
 ستين هنا بين أنها  
 كفارة بالقرعة ويكمل  
 الستين وهل ان بقي  
 بأيديهم تأويلان (وللعبد  
 انخراجه) أي الطعام  
 (ان أذن) له (سيده)  
 فيه مع عجزه عن الصيام  
 وأما مع قدرته عليه فلا  
 يجزيه الاطعام فاللام  
 بمعنى على أو الاختصاص  
 ومن عجزه في الحال  
 اشتغاله بخدمة سيده أو  
 سعيه في الخراج (وفيها)  
 عن مالك (أحب إلى  
 أن يصوم) عن ظهاره  
 (وان أذنت) سيده  
 (في الاطعام) والواو الحال  
 وهذا شامل للقادر على  
 الصيام والعاجز (وهل  
 هو وهم) أي غلط (لأنه)  
 أي الصوم هو (الواجب)  
 على العبد وان أذنت له  
 سيده في الاطعام (أو)  
 ليس به وهم وإنما أحب  
 للرجوب) فكانت قال  
 والمختار عندي أن يصوم  
 وجوبا ويبدل عليه أول  
 كلامه لأنه قال وإذا

وإذا جزم بالقدرة أو ظن ما لا ينتقل للاطعام قولاً واحداً وان جزم بعدمها أو ظن عدمها انتقل له قولاً واحداً  
 والخلاف في حالة الشك فلا ينتقل على الأول وينتقل على الثاني (قوله) وتؤولت أيضا على ان الأول الخ) هذا  
 التأويل بالوافق لأن شياؤن والذي قبله بالخلاف لبعض القرويين وعكس تت هذا العزو وتبعه خشي  
 والصواب ما ذكرنا اذ هو الذي في التوضيح وابن عرفة اه بن (قوله) والمعتد أن بينهما خلافا) أي فالأول  
 يقول لا يكتفى الانتقال مع الشك سواء دخل في الكفارة بالصوم أو لم يدخل فيها والثاني يقول بالكفاية مطلقا  
 (قوله) والمعتول عليه القول الأول) أي وعليه فلا يجزيه الاطعام ويجب عليه أن يؤخر الصوم حتى يقدر عليه  
 (قوله) ان بين أنها كفارة) أي ولا يشترط في البيان أن يعين نوع الكفارة من ظهار أو يمين بل يكتفى أن يقول  
 هذا من كفارتى (قوله) وهل ان بقي بأيديهم) أي وهل يشترط في التكميل الستين أن يكون ما أخذوه أو لا يأخذوا  
 بأيديهم لوقت التكميل أولا يشترط (قوله) مع عجزه عن الصيام) أي في الحال وفي الاستقبال وإنما قلنا ذلك  
 لأجل صحة جعل اللام بمعنى على أما لو كان عاجزا عن الصوم في الحال وبرجوا القدرة عليه في المستقبل فاللام  
 للخصيص والمعنى انه ان أذنت له في الاطعام والحال أنه عاجز عن الصوم في الحال وبرجوا القدرة عليه في المستقبل  
 فله الاطعام وله تركه حتى يتمكن من الصوم في المستقبل إما بفراغ عمل سيده أو بتأدية خواجه أو بأذن له سيده  
 فيه فلا يتعين في حقه واحد منهما وان كان الأولى له الصبر كذا قيل وهذا بناء على مذهب غير ابن القاسم وأما  
 على مذهبه اذا عجز عن الصوم في الحال وترجاه في الاستقبال فلا يجزيه الاطعام ويجب عليه أن يؤخر الكفارة  
 حتى يتمكن من الصوم وهذا هو المعتقد (قوله) وأما مع قدرته عليه) أي في الحال أو في المستقبل بأن عجز عنه  
 حالا ورجا القدرة عليه في المستقبل فلا يجزيه الاطعام ويؤخر الصوم لقدرة عليه وجوبا وهذا مذهب ابن  
 القاسم وقال غيره اذا رجا القدرة عليه في المستقبل له أن يكفر بالاطعام وله أن يصبر لقدرة على الصوم وهو  
 الأولى (قوله) وفيها أحب إلى الخ) نص المدونة قال مالك وإذا ظاهر العبد من امر أنه فليس عليه الا الصوم  
 ولا يطعم وان أذنت له سيده في الاطعام والصوم أحب إلى وظاهره كان قادرا على الصوم أو عاجزا عنه قال ابن  
 القاسم ما أدرى ما هذا بل الصوم هو الواجب عليه ولا يطعم من قدر على الصوم قال ابن عبد السلام ظاهر  
 قول ابن القاسم بل الصوم هو الواجب جمل قول الامام والصوم أحب إلى على الوهم لقوله ما أدرى ما هذا  
 (قوله) أن يصوم) أي العبد (قوله) وهم) هو بالفتح الغلط اللساني وأما بالسكون فهو الغلط القلبي وكل  
 منهما يصح ارادته أي انه أراد أن يقول والصوم واجب فالتوى لسانه وقال أحب إلى أو انه سبق قلبه أي  
 الامام للمين فأجاب بقوله والصوم أحب إلى بسبب اعتقاده أن السائل سأله عن كفارة اليمين وقوله وهل هو  
 وهم أي كما قال ابن القاسم (قوله) وان أذنت له سيده في الاطعام) أي وكان قادرا عليه (قوله) وأحب معناه  
 الخ) هذا التأويل للقاضي اسمعيل البغدادي (قوله) أحب من أذنت له في الاطعام) أي لعدم تقرر ملك العبد  
 حقيقة لانه لا يملك أو يشك في ملكه أو أن ملكه ظاهري (قوله) بأن أضربه) أي بأن أضرب الصوم به في خدمته  
 ونخراجه ففي هذه الحالة أذنت له في الصوم وعدم منعه منه أحب من أذنت له في الاطعام ومنعه من الصوم وأما لو  
 كان الصوم لا يضربه أصلا فيجب على السيد عدم المنع من الصوم فان منعه منه كان للعاكم أن يمنعه (قوله)  
 أو أحب لمنع السيد الخ) هذا تأويل القاضي عياض أي ان أحب راجع للعبد عند منع السيد له من الصوم  
 وحاصله ان الصوم اذا أضرب بالعبد فينبذ للعبد اذا أذنت له السيد في الاطعام ومنعه من الصوم أن يصبر له

تظاهر العبد من امر أنه فليس عليه الا الصوم ولا يطعم وان أذنت له سيده والصوم أحب إلى حمله على الوهم وهم) أو ان  
 أحب) معناه أنه ينبغي (للسيد عدم المنع) له من الصوم فالاحية ترجع للسيد أي ان أذنت له في الصوم أحب من أذنت له في الاطعام  
 وهذا التأويل حيث كان للسيد كلام في منعه من الصوم بأن أضربه في خدمته أو نخراجه ولا يخفى بعد هذا التأويل من كلام الامام كذا في  
 بعده (أو) أحب (لمنع السيد الصوم) أي عند منعه سيده من الصوم



(أو) أحب محمولة (على) العبد (العاجز حينئذ) أى في الحال بكم مرض (نقط) يرجوز والحمد لله (ع . هـ) (والقدرة في المستقبل) (تأويلات)

نحسة (وفيها) قال مالك  
(ان أذن له) سيده (أن  
يطعم) أو يكسو (في)  
كفارة (المسكين) بالله  
تعالى (أجزاء وفي قلبه  
منه شيء) والصوم أي  
عندى الله ووجه الشيء  
أى النقل الذى في قلبه  
أن العبد لا يملك أو  
يشك في ملكه أو أن  
ملكه ظاهرى فهو كلاً  
ملك (ولا يجزى تشريك  
كفارتين في مسكين) بأن  
يطعم مائة وعشرين  
مسكيناً أو بالتشريك  
الكفارتين فيما يدفعه  
لكل مسكين إلا أن يعرف  
أعيان المساكين فيكمل  
لكل منهم مداً بأن يدفع  
لكل واحد منهم نصف  
مد وهل ان بقي يمد أو  
مطلقاً على ماصر (ولا)  
يجزى (تركيب صنفين)  
في كفارة كصيام ثلاثين  
يوماً واطعام ثلاثين  
مسكيناً (ولو نوى)  
المظاهر الذى لزمه  
كفارتان أو أكثر (لكل)  
من الكفارتين مثلاً  
(عدداً) من المخرج  
دون الواجب كالأطعم  
ثمانين ونوى لكل كفارة  
أربعين أو لواحدة خمسين  
وواحدة ثلاثين (أو)  
أخرج الجملة (عن  
الجميع) أى جميع

أن يأذن له السيد في الصوم بعد ذلك فإن كفر بالطعام حالاً أجزاء (قوله) أو أحب محمولة على العبد العاجز الخ  
هذا التأويل لا يهرى وحاصله أن الاحية على ما هو محمولة على العبد العاجز عن الصوم لأن كمرض  
يرجو القدرة عليه في المستقبل فإذا أذن له سيده في الطعام فالأحب أن يصبر للقدرة على الصوم ويكفر به  
واعترض هذا ابن حجر بأنه إن كان مستطيعاً للصوم في المستقبل لزمه التأخير والالزمة التكفير بالطعام  
حالا ابن بشر وقد بنى ابن حجر اعتراضه على قول ابن القاسم أن القادر على الصوم في المستقبل يلزمه التأخير  
أما على قول غيره لا يلزمه فيصح الاعتذار بذلك (قوله) وفي قلبه منه شيء هذا من كلام مسكنون وذكر هذه  
المسئلة في المدونة وفي ابن الحاجب اثر التي قبلها يدل على صحة كل من التأويل الثالث والرابع والخامس أى  
يدل على أن كل واحد منها صحيح في نفسه فالتأويل الثالث حمله أن الصوم إذا ضرب في عمله فالأولى للسيد  
أن يسامحه من العمل ويأذن له في الصوم ولا يمنعه منه وإذنه فيه أحب من إذنه في الطعام وذلك لأن في  
اطعام العبد نقلاً لعدم تقرير ملك العبد حقيقة لأنه لا يملك أو يملك ملكاً ظاهرياً أو يشك في ملكه وحاصل  
الرابع أن الصوم إذا ضرب بالعبد ومنعه السيد منه وأذن له بالطعام فينبى للعبد أن يصبر له أن يأذن له في  
الصوم ولا يكفر بالطعام حالاً وان أجزاء لأن في اطعام العبد نقلاً (قوله) ان العبد لا يملك أى كما يقول  
الشافعى وقوله أو أن ملكه ظاهرى أى كما يقول مالك وقوله أو يشك في ملكه أى يتردد فيه بالنسبة لما في  
نفس الامر وذلك لأن الحق عند الله واحد ولا تدوى من المصيب في الواقع فمن تجزم بظاهر إباحة ملك كما قال  
مالك أو بأنه لا يملك كما يقول الشافعى ونسب كل من مافى نفس الامر هذا أو هذا فقه أو يشك فيه بمنزلة قوله  
لغيره في المؤدى للشك بالنظر لما في نفس الامر ولو اقتصر عليه كان أحسن (قوله) ولا يجزى تشريك  
كفارتين في مسكين) أى في حظ كل مسكين بأن يجعل حظ كل مسكين من المائة والعشرين ما خوذاعن  
كفارتين وحظ كل واحد مذهب شام وأما اعطاء اثنين مسكيناً كل واحد مدين بعد شام عن كفارتين  
فهذا يجزى قطعاً تصوير المنصف به هذا كما في تمت وبهرام غير حسن (قوله) بأن يطعم مائة وعشرين  
مسكيناً) أى كل واحد مدين ويقصد أن كل مد نصفه من إحدى الكفارتين ونصفه الثاني من الكفارة  
الأخرى (قوله) بأن يدفع لكل واحد مد) لأن ما أخذه كل واحد من المد لا يجزى به فإذا دفع له نصف  
مد كان مكمل الكفارة وكل اثنين كفارة والذى في عبارة غيره إلا أن يعرف المساكين فيكمل للستين بأن يعطى  
لكل واحد منهم مدين ويتوزع من الباقي بالقرعة فالمد الذى يعطى لكل واحد نصفه تمام مد كفارة والنصف  
الثاني تمام مد من الكفارة الثانية (قوله) ولا يجزى تركيب صنفين) الأولى تركيب كفارة من صنفين وأما  
تركيها من فردى صنف فلا ضرر فيه كأن يعطى ويغدى ثلاثين ويعطى ثلاثين آخر ثلاثين مداً ابتداء على  
ما مر عن أبي الحسن من أجزاء الغذاء والعشاء أو يعطى ثلاثين رجلاً ثلاثين مداً من البر ويعطى ثلاثين رجلاً  
ثلاثين مداً من شعر (قوله) ولو نوى لكل عدداً) هذا كلام مستأنف مشتمل على صورتين خاصتين بالطعام  
وحاصل الأولى أنه لو ترتبت عليه كفارتان فاطعم ثمانين مسكيناً ونوى لكل واحدة أربعين أو لواحدة خمسين  
والأخرى ثلاثين وعين صاحبة كل عدد فانه يصح ويبنى على ما نوى لكل واحدة من المساكين ويكمل لها ما بقى  
لها فيكمل لصاحبة الأربعين بعشرين ولصاحبة الثلاثين بثلاثين ولصاحبة العشرين بعشرة ولا يضر شروعه  
في الأخرى قبل كمال ما قبلها لأن الطعام لا يشترط فيه المتابعة (قوله) من المخرج) أى من الامداد المخرجة  
(قوله) دون الواجب) أى أقل من العدد الواجب (قوله) أو أخرج الجملة عن الجميع) هذا إشارة للصورة الثانية  
وحاصلها أنه لو أخرج ثمانين مداً عن كفارتين ونوى أن الجملة كفارة عن المراتين من غير تشريك في كل مسكين  
فانه يجزى ما أخرجه ويكمل بأربعين وان أخرج تسعين يمل ثلاثين وهكذا (قوله) وسقط حظ من مانت

الكفارات من غيرية تشريك في كل مسكين أجزاء (لكل) على ما نواه لكل من الكفارتين في الصورة الأولى وما يتوب الجميع في الثانية  
(وسقط حظ من مانت) من النساء اللاتي ظاهر منهن فلا يكمل لها ولا يحسب ما أخرجه عنها غيرها



فلو نوى لكل من ثلاثة نجسين واليئة (٤٠٦) ثلاثين سقط خطها فلا ينقله لغيرها وكل لكل من الثلاثة عشرة دون من ماتت (ولو

أعتق ثلاثا) من العبيد  
(عن ثلاث) من أربع  
ظاهره من ولم يعين من  
أعتق عنها منهن (لم يبطأ  
واحدة) من الأربعة  
(حق يخرج) الكفارة  
(الرابعة) وان ماتت  
واحدة منهن) أو أكثر  
(أو طلقت) قبل إخراج  
الرابعة لعدم تعيين من  
أعتق عنها فلو عين من  
أعتق عنها جاز وطؤها  
باب ذكر فيه  
اللعان وما يتعلق به  
ويكون أما لثني نسب  
أول وثلاثي أو الأول  
واجب والثاني ينبغي  
تركه ولم يعرفه المصنف  
وانما اعتنى بذكر  
شروطه وأركانه فقال  
(انما يلاع زوج)  
مكلف مسلم حراً أو عبداً  
لا سيد في أمته فالخصر  
بالنسبة إليه والافلازوجة  
تلاعن وأغناه عن شرط  
التكليف قوله فيما  
يأتي أو هو صبي حين  
الجل وعن شرط الاسلام  
قوله لا كفر هذا ان  
صح نكاحه بل (وان  
فسد نكاحه) ولو جمعا  
على فساده لثبوت  
النسب فيه (أو فسقا أو  
رفا) أي الزوجان أي كانا  
فاسقين أو رقيقين (لا) ان  
(كفرا) معافسلا

أي سقط خطها في الاعتبار والوجوب (قوله فلو نوى لكل من ثلاثة نجسين الخ) أي انه اذا كان عنده  
نسوة أربع ظاهر من كل واحدة ولزمه عن كل واحدة كفارة فكفر عن ثلاثة كل واحدة باطعام نجسين  
وعن واحدة باطعام ثلاثين فماتت الأخيرة التي كفر عنها ثلاثين أو طلقها طلاقاً بائناً فالطلاق البائن مثل  
الموت سقط خطها في الاعتبار وفي الوجوب فلا ينقل ما كفر به عنها لغيرها من الأحياء ولا يجب عليه أن  
يكمل لها أو يكمل لغيرها من الثلاث كل واحدة بعشرة وكل هذا ما لم يكن قد وطئ الميتة قبل موتها أو التي  
طلقها طلاقاً بائناً أو لم يسقط خطها في الوجوب بل يكمل لها خطها بقوله فيما مر وسقطت ان لم يبطأ  
بطلاقها أو موتها فان مفهومه انه ان وطئ لا تسقط بطلاقها ولا بموتها (قوله وان ماتت واحدة منهن أو  
طلقت قبل إخراج الرابعة) لا يقال هذا بعارضه قوله سابقاً وسقطت ان لم يبطأ بطلاقها أو موتها لان ما هنا  
فيه احتمال أن يكون بعض الكفارات التي أخرجها عن طلاق أو ماتت والحية التي يريد وطأها لم يكفر  
عنها لان التشريك في العتق لا يصح

### باب ذكر فيه اللعان

أي من حيث أركانه وشروطه لامن حيث حده وتعريفه لانه لم يتعرض لذلك (قوله إمامي نسب) أي لثني  
جل أو ولد (قوله ينبغي تركه) أي تركه سببه وهو التصريح بقذفه فان وقع منه سبب اللعان كدعواه رؤية  
الزنا أو ارتكبه خلاف الأولى وكان غير كاتب فيما رواه ما به وجب اللعان حينئذ لو جوب دفع معرة القذف وحده  
كاذ كره ابن العربي في سراج الملوكة (قوله حراً أو عبداً) أي دخل بالزوجة أولاً ودخل في كلامه العنعن  
والهرم والمحبوب والخاصي بقسميه وهو كذلك في الجميع اذا كان اللعان في رؤية الزنا أو ما في ثني الجل فلا لعان  
في المحبوب كما في الجلاب لان الولد يفتني عنه بلا لعان وبأني في كلام المصنف ذلك وأما الخاصي في المدونة  
احالته على أهل المعرفة فان قالوا مثل هذا يولد له لاعن والافلا بلاعن وينتني عنه الولد بلا لعان (قوله  
فالخصر بالنسبة إليه) استشكل ذلك الحصر بما وقع لابي عمران أن اللعان يكون في شبه النكاح لاجل ثني  
الجل أو الولد والحال أنه لم تثبت الزوجية الا أن يقال لما كان الولد لاحقاً به ودرى الحسد عنه كان في حكم  
الزوج نقول المصنف انما يلاع زوج أي حقيقة أو حكماً (قوله وأغناه عن شرط التكليف قوله فيما يأتي  
أو هو صبي) فيه أن قوله أو هو صبي انما يفيد اشتراط التكليف في اللعان لثني الجل والولد ولا يفيد اشتراطه  
في لعان الرؤية مع أنه لا بد فيه من التكليف أيضاً لانه لا يخلف الا المكلف (قوله وان فسد نكاحه) أي هذا  
اذا كان النكاح صحيحاً بل وان كان فاسداً أي هذا اذا كان ذلك الفاسد مختلفاً فيه بل ولو كان مجمعا على فساده كما  
اذا عقد على أخته غير عالم بأنها أخته وادعى ثني جلها منه فلا بد من لعانها اذا رفعت أمرها للقاضي  
وحكم به (قوله أو فسقا الخ) أي هذا اذا كانوا صلحاء أحراراً بل ولو كانوا أرقاء أو فسقاء كالمحدودين خلافاً  
لابي حنيفة حيث قال ان الفسقاء والأرقاء لا لعان بينهما واحتج بقوله تعالى ولم يكن لهم شهداء الا أنفسهم  
فجعلهم شهداء لان المستثنى من جنس المستثنى منه والشاهد لا يكون فاسقاً ولا رقيقاً واجب بان الا ليست  
استثنائية حتى يكون ما بعد هاهنا من جنس ما قبلها بل هي اسم بمعنى غير صفة لشهادة أو المعنى ولم يكن لهم  
شهداء فيه غير قولهم (قوله راضين بحكمنا) أي وهو ثبوت اللعان فان نكحت رجعت عند عيسى وهو  
ضعيف وانما قال بالرجم لوجود الاحصان لعمدة نكاحهم عنده وقال البغداديون يلزمها الجلد لقساد  
أنكحهم وأما ان نكل حد حد القذف اتفاقاً (قوله لاعن الكتابية) أي وجوباً لثني الجل أو الولد  
وجواز الرؤية فان نكل أدب وان نكلت هي لم تحجب بل تؤدب وهذا مخصص لقول المصنف الآتي واجابه  
على المرأة اذا نكلت لانها أيمان كافروهي قاعة مقام الشهادة ولا شهادة لكافر (قوله ولما كانت  
أسباب اللعان ثلاثة) أشار لا ولها بقوله ان قذفها برتا ولثانها بقوله وبنثي جل ولثانها بقوله وفي  
حد بغير القذف الخ (قوله ورفعته) أي للقاضي وهذا من جملة شروط اللعان وقوله لانه أي لان

يلتعنان الآن يترافعا لثني راضين بحكمنا فان كان مسلماً لاعن الكتابية ولما كانت أسباب اللعان ثلاثة  
وقالها وهو القذف مختلف فيه أشار لا ولها بقوله (ان قذفها برتا) في قبل أو برتصريحاً لا تعريضاً ورفعته لانه من حقها



والا فلا لعان (في زمن) نكاحه) متعلق بقذف أي يجب أن يكون قذفها في نكاحه أي وتابع النكاح من العدة كالنكاح وسواء كان حصول الزمان في نكاحه أو قبله كما لو قال رأيتك تزني قبل أن أتزوجك كذا قيل والحق أنه لا بد من كون الزنا في نكاحه أيضا كافي النقل (والا) بأن قذفها قبل نكاحها أو فيه بزنا قبله أو بعده خروجها من العدة (حتى) ولا لعان ولو كانت زوجة له الآن ووصف الزنا بقوله (تبقته) أي جزم به (أعني) بحسب بفتح الجيم أو حسب بكسر الحاء وبأخبار يفيد ذلك ولو (٤٠٧) من غير مقبول الشهادة (ورآه غيره) أي غير الاعني وهو

البصير بأن رأى المروء في المكحلة فلا يعتمد على ظن ولا شك والاعني ما قاله المصنف وما قيل من أن تحقق البصير كاف كالأعني لا يعمل عليه (واتق به) أي بلعان التيقن برؤية أو غيرها (ما) أي الولد الذي (ولد) كأملا (لسته أشهر) فأكبر من يوم الرؤية أو أنقص منها خمسة أيام (والا) بأن ولده كاملا لدون ستة أشهر إلا خمسة أيام بأن ولده لسته أشهر إلا ستة أيام فأقل من يوم الرؤية (لحق به) لأنه كان موجودا في رجها وقت الرؤية واللعان إنما كان لها لالتي الحمل (الآن) بدعي الاستبراء) قبل الرؤية بحضه فان ادعاء لم يلحق به وينتفي بذلك اللعان إذا كان بين استبرائه ووضعها ستة أشهر فأكثر فإن كان أقل من ستة أشهر إلا خمسة أيام فإنه يحمل على أنه

قذفها من حقها (قوله والا فلا لعان) أي والابان كان تعريضا لا تعريحا أو كان تعريحا لم ترفعها فلا لعان أي ويؤدب فيما إذا كان القذف تعريضا على الراجح فان تلاعن الزوجان من غير رفع للقاضي وحكمه به لم يكن لعانا شرعيا كافي ابن عرفة (قوله وسواء) كان حصول الزنا أي الذي قذفها به (قوله كذا قيل) فأنله السخاوي في شرح الشامل (قوله كافي النقل) أي وعليه فيجعل قوله في زمن نكاحه راجعا لكل من قوله ان قذفها ولقوله بزنا أي ان قذفها في زمن نكاحه بزنا واقع فيه (قوله ووصف الزنا بقوله تبقته الخ) أي فالعني ان قذفها بزنا متيقن لأعني ومهر في غيره (قوله ورآه غيره) أي رأى الفعل الدال عليه لان الزنا معني من المعاني وهو ادخال الذكرك في الفرج والذي يرى فرجه داخل في فرجها كالمروء في المكحلة ولا يشترط عند دعوى الرؤية أن يصف كالشهود بل يكفي اعتماد على تعيينه بالرؤية وان لم يصفها كالينة كذا في خش وقيل لا يلاعن الا اذا وصف الرؤية بأن يقول كالمروء في المكحلة وقد ذكر ابن عرفة الطريقتين وصدر بالاشتراط وعبر عنه الابي في شرح مسلم بالمنهور ثم ان المراد بالرؤية في كلام المصنف الحقيقية كما هو ظاهر المدونة وغيرها لا العلم بالعلم بدون رؤية سيذكر المصنف ما فيه من الخلاف في قوله الاتي وفي حده بمجرد القذف أو لعانه خلاف (قوله من ان تحقق البصير) أي ولو بغير رؤية كالجس والجس واخبارا لغير (قوله لا يعمل عليه) أي ونسبة خش وعقب هذا القول للمدونة لا تسلم انظر بن (قوله واتق الخ) أي انه اذا لا عنها بسبب الرؤية أو ما في معناه من العلم بالزنا مات بولد كامل لسته أشهر فأكثر من يوم الرؤية فان ذلك الولد ينتفي عنه بذلك اللعان وتعد غير برية الرحم يوم اللعان بل رجها مشغول بالزنا وأما ان أت بولد لأقل من ستة أشهر لاق به ولا ينتفي عنه الا بلعان ثان لان لعانه انما كان لرؤية الزنا لالتي الولد ورجها يوم اللعان كان مشغولا من الزوج ومحل انتفاء ما ولده بعد اللعان لسته أشهر من يوم الرؤية اذا لم تكن ظاهرة الحمل وقت الرؤية والا كان لاحقا بمثل ما ولده لدون الستة أشهر وما في حكمها (قوله أي بلعان التيقن برؤية) هذا بالنسبة للبصير وقوله أو غيرها أي بالنسبة للأعني على ما مر (قوله أو أنقص منها خمسة أيام) انما اعتبر بحكم الستة وما نقص عنها بأربعة أيام أو خمسة لانه لا يتوالى أربعة أشهر على النقص فيمكن أن يتوالى ثلاثة ناقصة والشهران الباقيان بعد الرابع ناقصان (قوله فان ادعاء) أي فان ادعى حين دعواه الرؤية أنه كان استبرأها قبل الرؤية لم يلحق به ذلك الولد الذي ولده لأقل من ستة أشهر من يوم الرؤية وقوله وينتفي بذلك اللعان الخ هذا قول أنسب وقال عبد الملك وأصبغ انما ينفيه بلعان ثان قال في المقدمات وفي المدونة ما يدل للقولين ٨٥ بن (قوله وينتفي حل) عطف على بزنا أي ان قذفها بزنا أو قذفها بنق حل أي رماها بذلك بأن قال لها ما هذا الحمل الذي في بطنك مني اذا القذف والري بمعنى واحد كافي القاموس (قوله من غير تأخير) أي فاذا رماها بذلك فيلاع من غير تأخير للوضع فلو تأخر اللعان لذلك فانه لا يصح كما يأتي بقول بلعان مجمل أي من غير تأخير للوضع (قوله لتشمل نتي الولد أيضا) أي سواء كان كبيرا أو صغيرا لكن محل اللعان اذا رفعت أمرها للعالم بمجرد أن نقي الولد والحمل عنه من غير تأخير (قوله وان مات) مبالغة في محذوف أي فان نقي الحمل فلا بد من لعان وان مات الولد ويصح جعله مبالغة في قوله وينتفي حمل أي وان مات الولد الذي نفاه عنه أي هذا اذا كان حيا بل وان كان ذلك الولد الذي نفاه عنه قد مات قبل نفيه (قوله ولم يعلم به الزوج لغيته) أي فلما قدم منها نفاه (قوله ويكفي لعان واحد) أي

موجود في بطنها حال الاستبراء والحامل قد تحيض وأشار للسبب الثاني بقوله (وينتفي حل) ظاهر ولو بشهادة امرأتين بأن رماها بأن حملها ليس منه من غير تأخير للوضع كما يأتي ولو قال وينتفي نسب لتشمل نتي الولد أيضا لكن ماذا كره هو الغالب ويلاع عن (وان مات) الولد بعد الوضع أو ولده ميتا ولم يعلم به الزوج لغيته مثلا وفائدة سقوط الحد عنه ويكفي لعان واحد



ان اتحد (أو تعدد الوضع) لجل متعدد مع عيسى ابن القاسم من قدم من غيته سنين فوجد امرأته ولدت أولاداً فانكرهم وقالت له بل  
 بهم منك لم يبرأ منهم ومن الحد إلا بلعان اه لأنه حينئذ بمنزلة من غذف زوجته بالزنا امرأته يكفي لذلك لعان واحد (أو) تعدد (التوأم)  
 وهو أحد المتعدد في جل واحد (٤٠٨) وما قبله يقتضى عنه ويتقضى عنه الحمل في جميع الصور (بلعان بهمل) بلا تأخير ولو لم يرضين

لما تفهم من الحمل (قوله ان اتحد) أى الوضع (قوله لم يبرأ منهم ومن الحد الا بلعان) أى انهم يلحقون به ويحد  
الا اذا لعن فيهم لعنا واحد وهذا مقيد بما اذا كان يمكن اتيانها لها سرا والا انتفى عنه الاولاد بغير لعان (قوله  
أو تعدد التوأم) صوابه أو حصل التوأم اذا تعدد لازم لتوأمية (قوله وما قبله يغنى عنه) أى لانه اذا كفى  
لعان فى الوضع المتعدد يتعد الحمل فبالاولى كفايته اذا تعدد الوضع مع اتحاد الحمل (قوله وينتفى عنه الحمل  
الخ) أشار بذلك الى ان قول المصنف بلعان مجمل متعلق بمحذوف لا بقول المصنف بنتى حمل لان المعنى عليه  
انما يلاعن زوج لنتى حمل بلعان مجمل فيقتضى انهما لعانان أحدهما مسبب عن الآخر وهذا فاسد (قوله  
كالزنا والولد) أى كما يكفى بلعان واحد اذا زنا ماها بالزنا وتنفى الولد معها كذا قرر والشارح تعالى بعضهم وقرر  
بعضهم ان قوله والولد عطف على حمل والمعنى انما يلاعن زوج ان قد زنا ماها أو بنتى الحمل أو بنتى الولد أو ما  
قوله كالزنا فهو تشبيه فى الاكتفاء بلعان واحد (قوله أشهد بالله الخ) أى أو يقول أشهد بالله ما هذا الولد منى  
وزنت قبل الولادة أو بعدها (قوله ان لم يطأها الخ) أشار بهذا الى أن محل كون الرجل يلاعن لنتى الولد أو  
الحمل اذا اعتمد فى لعانه على واحد من هذه الامور الاربعة فان لا عن تنفيه من غير اعتماده على واحد منها كان  
اللعان باطلا ولم ينتف نيب ذلك الملاعن فيه وأما اذا كان اللعان لرؤية الزنا فلا يعتمد على شئ غير تيقنه الزنا  
ان كان أعين ورؤيته ان كان بصيرا ثم ان قوله ان لم يطأها بعد وضع الولد قبل هذا المتن صادق بما اذا  
لم تضع قبله أصلا والحال انه لم يطأها وبما اذا وضعت قبله ولكن لم يطأها بين الوضعين والحال ان بين الوضعين  
مدة تقطع الثانى عن الاول فثبت اللعان فى هاتين الحالتين فلو كان بين الوضعين مدة لا تقطع الثانى عن  
الاول والحال انه لم يطأها بعد وضع الاول فلا يسوغ اللعان كما أنه لو وطئها بعد وضع الاول وكان بين الوضعين  
مدة تقطع الثانى عن الاول فلا لعان فلا حوال أربعة (قوله فانه حينئذ) أى فانه حين اتفاه وطئه بعد وضع  
الولد الاول يلاعن (قوله وما فى حكمها) أى بان كان بينهما ستة أشهر الاستبراء أو الاسبعة أيام أو عشرة  
(قوله لكان الثانى من تنية الاول) أى وحينئذ فلا يسوغ له تنفيه باللعان (قوله ثم حلت حـ لا آخر) أى  
والموضوع بحاله وهو أن بين الوضعين ما يقطع الثانى عن الاول (قوله فانه يعتمد على تنفيه) العبارة  
مقلوبة وحققها فانه يعتمد على ذلك فى تنفيه ووقع له نظير ذلك بعد أيضا (قوله ولا من بقية الاول الخ) أى  
وحيثئذ فيحتمل أن يكون من زنا أو غصب أو اشتبا محصل بعد الولادة وقبل وطئه الزوج (قوله أولئك) أى  
أى أو وطئها بعد وضع الاول بشهر مثلا وأصل عنهما ثم أنت بولد بعد مدة من الوطء الاول لا يلحق فيها الولد  
بالمزوج لكثرة كنفه من سنين أى لانه لا يكون هذا الولد نكحة له العمل الاول لانه قد فصل بينهما ما أكثر من ستة  
أشهر ولا من الوطء الثانى لأن أقصى أمد الحمل خمس سنين وهذا قد أنت به بعد أكثر منها (قوله فانه يعتمد  
فى ذلك على تنفيه) أى ول فانه يعتمد على ذلك فى تنفيه (قوله أو لم يطأها بعد استبراء) حاصله أنه اذا استبرأ زوجته  
المسترسلة عليها بمحضة وتركها فأنت بولد بعد ستة أشهر من الاستبراء فله أن يعتمد على ذلك الاستبراء  
فى نفي الولد عنه وبلاعن وان لم يدع رؤية الزنا على المشهور كما قال عياض لان المقصود مجرد نفي الحمل فلا حاجة  
لرؤية (قوله ولو تصادقا على تنفيه قبل البناء أو بعده) حاصله أنها اذا ولدت ولدا قبل البناء أو بعده  
وتصادقا على نفي ذلك الولد وعدم لحوقه بالزوج فانه لا ينتفى لحوقه بالزوج الا بلعان منه وهذا هو المشهور  
ومقابل لو فيما قبل البناء تخريج المخمى وهو أنه اذا كان ذلك الولد الذى تصادقا على نفيه ولده قبل البناء  
فانه ينتفى عن الزوج بلا لعان بخلاف ما ولدته بعد البناء ومقابلها فيما بعد البناء رواية الاقل فى المدونة

أو أحدهما إلا الحائض  
والنفساء فيؤخران  
(كالزنا والولد) تشبه  
في الاكتفاء بلعان  
واحد كأن يقول أشهد  
بأنه لم يأنها تزني وما هذا  
الجلس مني ولما كان  
لنفي الحمل أو الولد شرط  
أشاره بقوله (إن لم  
يطأها بعد وضع) لولد  
قبل هذا الولد المتني  
والحال أن بين الوضعين  
ما يقطع الثاني عن الأول  
وهو ستة أشهر فأكثر  
فإنه حينئذ بلا عن وأما  
لو كان بينهما أقل من  
سنة أشهر وما في حكمها  
لكان الثاني من تمة  
الأول فلا وطئها بعد  
الوضع ثم حلت جلا آخر  
فليس له نفي هذا الثاني  
لاحتمال حصوله من  
الوطء الذي بعد الوضع  
(أو) وماي بعد وضع  
أو قل بشهر من بلا  
وأما ما عناه وأنت ولد  
بعد الوطء (لمدة لا يطق  
الولد فيها) بالزوج إما  
(لقائه) كخمسة أشهر  
فأقل بين الوطء والولادة  
فإنه يعتمد في ذلك  
على نفسه وبلاعن  
فيه لأن هذا الولد ليس

الوطء الثاني لنقصه عن السنة ولا من بقية الاول لقطع الستة عنه (أو لكثرة) كخمس سنين فأكثر فانه يعتمد في ذلك على وعكسه  
نفيه ويلاعن فيه (أو) لم يطأها بعد (استبراء بحضه) وأنت بولد ستة أشهر فأكثر من الاستبراء فيعتمد في نفيه على ذلك ويلاعن وان لم  
يدع رؤية ثم بالغ على مقدار رأي وينتفى الحمل والولد بلعان مجمل لا بغيره (ولو نصادقا على نفيه) أى الولد قبل البناء أو بعده فلا بد من لعان  
من الزوج لتنفى الولد



فإن لم يلاعن لحقه ولا حد عليه لأنه قد فُذف غير عفيفة وتحدى على كل حال (الآن تأتي به) أي بالولد (لاقل من ستة أشهر) من يوم العقد بشئ له بال كسنة أيام فينتفي حينئذ بغير لعان لقيام المانع الشرعي على نفيه (أو) تأتي به (وهو) أي الزوج (صبي حين الحمل أو محبوب) فينتفي عنه الولد بغير لعان لاستحالة جملها منه حينئذ ومثله مقطوع الاثنان أو البيضة اليسرى فقط على الصحيح (أو ادعته) أي الحمل امرأة (مغربية) بعد العقد عليها (على) زوجها (مشرق) مثلاً وتولى العقد بينهما في ذلك ولم يما وهما في مكانهما أي المغرب والمشرق وعلم بقاء كل من الزوجين في محله إلى أن ظهر الحمل فإنه ينتفي عنه بغير لعان لقيام المانع العادي على نفيه عنه ولا مفهوم لمغربية ومشرق بل المراد أن تدعيه على من هو على مدة لا يمكن مجيئه إليها في خفاء وأشار للسبب الثالث وأن فيه (٤٠٩) خلافاً فقال (وفي حده) أي الزوج

(بمجرد القذف) لها بأن قال لها بإزانية أو أنت زنت من غير أن يقيده ذلك برؤية أو نفي حل ولا يمكن من اللعان (أو لعانه) بأن يمكن منه ولا حد عليه للقذف (خلاف) والقولان في المدونة (وان لا عن) الزوج (لرؤية وادعى الوطء قبلها) أي قبل الرؤية (و) ادعى (عدم الاستبراء بعد ذلك الوطء ثم ظهر بها حل يمكن أن يكون من زنا الرؤية وأن يكون منه بأن كان لسته أشهر فأكثر من يوم الرؤية فلما لك) رضي الله تعالى عنه (في الزامه) أي الزوج (به) أي بالولد أو الحمل ولا ينتفي عنه أصلاً بناء على أن اللعان إنما شرع لنفي الحد فقط وعدوله عن دعوى الاستبراء رضامنه باستطاع الولد فليس له أن يتقيه بعد ذلك (وعدمه) أي عدم الزامه به فهو لاحق به ويتوارثان

وعكسه تت وهو محرف انظر طي ١٥ بن (قوله فان لم يلاعن لحقه) أي فان تصدق على نفيه ولم يلاعن لحقه وقوله غير عفيفة أي لا تترافها بالزنا وقوله على كل حال أي سواء لاعنها الزوج أو لا قرارها على نفسها بالزنا ولو رجعت عن التصديق فوراً كما قاله ابن الكاتب (قوله الآن تأتي به الخ) هذا مستثنى من قوله ولو تصادقا الخ أي فحل لزوم لعانه إذا تصادقا إلا أن تأتي الخ وأنه استثناء من مقدار أي وينتفي الحمل والولد بلعان محمل لا بغيره إلا أن تأتي الخ (قوله لاستحالة جملها منه حينئذ) أي طائفة لا عقلاً كافي عبق ونص التوضيح وقوله أو وهو صغير أو محبوب أي فينتفي الولد عنهم ما بغير لعان لعدم إمكان الحمل منهم في العادة وهو ظاهر ١٥ بن (قوله على الصحيح) هو ما في الشامل وحاصله أنه متى وجدت البيضة اليسرى وأنزل فلا بد من اللعان مطلقاً أي ولو كان مقطوع الذكروا فقدت ولو كان قائم الذكروا فلا لعان ولو أنزل وينتفي الولد بغيره وللصنف طريقة ذكرها في العدة وهي أن مقطوع الذكروا الاثنان يرجع فيه للنساء فان قلن أنه يولده لا عن والافلا لكن اعترض على المصنف بأن الذي في المدونة أنه يرجع لأهل المعرفة لا لخصوم النساء وطريقة القرافي أن المحبوب والخصم إن لم ينزلا فلا لعان لعدم حقوق الولد بهما وإن أنزلا لعنا وعبق قد اقتصر على ما للشامل (قوله أو ادعته) أي الحمل مغربية على مشرق أي أنها ادعت أن الحمل منه وأنه طرفه أيللا (قوله وأن فيه خلافاً) أي وأشار إلى أن فيه خلافاً (قوله وفي حده بمجرد القذف) أي بالقذف المجرد من دعوى الرؤية ونفي الولد والحمل وهذا قول أكثر الرواة ولذا قدمه المصنف (قوله من غير أن يقيده ذلك برؤية) أي برؤية الزنا (قوله ولا حد عليه للقذف) أي لعدم قوله تعالى والذين يرمون أزواجهن الآية أي يرمون أزواجهن بالزنا وظاهر ادعى رؤيته أم لا ادعى نفي الحمل أو الولد أو لا (قوله والقولان في المدونة) أي وقد اختلف في تشهيره ما فيه منهم شهر الأول وبعضهم شهر الثاني (قوله وان لا عن الخ) حاصله أنه إذا لعن زوجته لرؤية الزنا وقال وطئتها قبل هذه الرؤية في يومها أو قبل يومها ولم استبرأ بها بعد ذلك ثم أنها أتت بولد فهذا الولد ما أن لا يمكن أن يكون من زنا الرؤية بأن أنت به لاقل من ستة أشهر إلا خمسة أيام من يوم الرؤية وأما أن يمكن أن يكون من زنا الرؤية بأن أنت به لسته أشهر إلا خمسة أيام فأكثر من يوم الرؤية فإن كان الأول لحق به قطعاً وإن كان الثاني فلما لك فيه ثلاثة أقوال وهو صورة المصنف (قوله ولا ينتفي عنه أصلاً) أي لا بلعان ولا بغيره بخلاف القول الذي بعده فإنه يقول ينتفي عنه بلعان آخر فهمداه والفرق بين القول الأول والثاني كما قاله أبو الحسن وابن رشد وغيرهم (قوله فليس له أن يتقيه) أي بلعان ثان بعد ذلك اللعان (قوله ما لم ينفيه بلعاً آخر) أي لأن اللعان الأول إنما كان لنفي الحد لنفي الولد فإذا أراد نفيه لا عن نفيه (قوله ما لم تكن ظاهرة الحمل) أي ما لم يتحقق أن حملها كان موجوداً يوم الرؤية (قوله أقلية لها بال) أن بأن أنت به لسته أشهر إلا ستة أيام أو الأسبعة أيام (قوله ولا يعتمد فيه على عزل) يعني أنه إذا كان يطأ زوجته ويعزل عنها ثم ظهر بها حل أو كان يطؤها ولا يعزل إلا أنها ولدت ولداً لا يشبه أباه فليس للزوج أن يقول ما هذا الحمل مني وينفيه بلعان معتمداً في نفيه ولعانه على العزل لأن المسألة قد سبقه أو يخرج وهو لا يشعر به أو يقول ما هذا الولد مني وينفيه بلعان معتمداً في نفيه

(٥٢ - دسوقي ثانی) ما لم ينفيه بلعان آخر (ونفيه) أي الولد عن الزوج باللعان الأول لأن اللعان موضوع لنفي الحد والولد معافان استلحقه بعد ذلك لحقه به وحده (أقوال) ثلاثة ربح الثالث ومحلها ما لم تكن ظاهرة الحمل يوم الرؤية كما قاله مالك أيضاً واختاره ابن القاسم واليه أشار بقوله (ابن القاسم) مختار القول مالك (ويطلق) الولد به (ان ظهر) أي تحقق وجوده (يومها) بأن كان بينا متضخماً وأنت به لاقل من ستة أشهر من يوم الرؤية أقلية لها بال (ولا يعتمد) الزوج (فيه) أي في اللعان لنفي الحمل (على عزل) لأن المسألة قد سبق وهو لا يشعر (ولا) على (مشابهة) للولد (لغيره) من الناس (وان) كانت مشابهة لغيره (بسواد) أو عكسه ووالده على الضد من ذلك لأن الشارع لم



يعول عليها (ولا) على (وطأ بين الفخذين) دون الفرج (ان أنزل) لان الماعذ يجري للفرج فيشربه الرحم (ولا) على وطأ في الفرج (بغير أنزال) فيه بان نزع ذكره قبل الاتزال (ان أنزل قبله) أي قبل ذلك الوطأ بوطأ أو غيره (و) الحال أنه (لم يبل) بين الاتزال والوطأ الثاني لاحتمال بقاء شيء من مائه في قناة ذكره فيخرج بالوطأ الرحم فتحمل منه فان كان قد بال قبله ثم وطئ في الفرج ولم ينزل فحملت قبله أن يلاعن معتد على عدم الاتزال (٤١٠) لان البول لا يبقى معه شيء من المائه (ولا عن) الزوج (في) نفق (الحمل مطلقا) كانت المرأة

في العصمة أو مطلقه خرجت من العدة أولا كانت حية أو ميتة فلا يتقيد اللعان لنفي الحمل بزمان الا ان تجاوز أقصى أمد الحمل من يوم الطلاق أو ترك الوطأ فينتفي عنه بلا لعان لعدم سقوطه (و) لاعتن (في الرؤية) اذا ادعاهما (في العدة وان) كانت العدة (من) طلاق (بائن) فانه يلاعن ولو انقضت العدة لان العدة من توابع العصمة وأخرى لورعي من في العصمة فان ادعى بعدها أنه رأى فيها لم يلاعن فالعالم أنه ان ادعى في زمن العدة أنه رأى فيها أو قبلها لاعتن وان انقضت العدة وان ادعى بعدها أنه رأى فيها أو قبلها أو بعده فلا لعان (وحد) اذا ادعى (بعدها) أي بعد العدة انه رأى فيها أو قبلها أو بعده (كاستلحاق الولد) الذي نفاه بلعان فانه محدد ويلحق به (الا أن تزني) أي الا أن يثبت زناها باقرار أو بيعة فلا يحد

ولعانه على عدم المشابهة لان الشارع لم يعول عليها وحينئذ فالولد لاحق به في هذه المسائل ولا عبرة بلعانه ان لاعتن ولا حد عليه اعذرهما عدوى (قوله ولا على وطأ الخ) يعني ان الزوج اذا كان يطار زوجته بين فخذيه أو في درها وينزل ثم انه ظهر بها حمل فليس له أن ينفيه ويلاعن فيه معتد في ذلك على الوطأ بين الفخذين أو بالبرلان الماعذ يسبق فيدخل الفرج فتحمل منه (قوله ولا على وطأ في الفرج بغير أنزال) يعني أنه اذا وطئ زوجته أو أمته أو ألام أو أنزل ثم وطئ زوجته الاخرى ولم ينزل فيها والحال انه لم يحصل منه بول بين الاتزال والوطأ الثاني الذي لم ينزل فيه فحملت زوجته الثانية فليس له نفيه والملاعنة فيه معتد على عدم انزاله في تلك الزوجة الثانية لاحتمال بقاء شيء من مائه في قناة ذكره فيخرج مع الوطأ (قوله ولا عن نفق الحمل) أي بسبب نفق الحمل في السمية وكذا يقال في قوله الا أن يلاعن في الرؤية (قوله الا ان تجاوز الخ) أي فاذا طلقها ومضى بعد الطلاق أقصى أمد الحمل وأنت بولد فانه لا يلاعن لنفيه لانتفائه عنه بغير لعان (قوله أو ترك الوطأ) أي أو من يوم ترك الوطأ فاذا ترك وطأ زوجته ومضى أقصى أمد الحمل من يوم الوطأ وأنت بولد فلا يلاعن لنفيه لانتفائه عنه بغير لعان كذا قال الشارع والأولى اسقاط قوله أو من يوم ترك الوطأ لما صرح في قوله أولدة لا يلحق فيها الولد بالزوج لقوله أو أكثر من أنه يلاعن ولا يقال ان قوله الا أن تجاوز أقصى أمد الحمل من يوم الطلاق معارض لكلامه المتقدم المذكور لان هناك زوجة وهناك ليست في العصمة تامل (قوله في العدة) أي ان كانت دعوى الرؤية في العدة وكانت الرؤية المدعاة في العدة أيضا لا قبلها (قوله وان كانت الخ) أي هذا اذا كانت العدة من طلاق رجعي بل وان كانت من طلاق بائن (قوله ولو انقضت العدة) مباغاة في قوله ولا عن الرؤية واذا ادعاهما في العدة فخالصه أنه اذا ادعى في العدة أنه راها في العدة أو قبلها تزني فانه يلاعنها ولو بعد انقضاء العدة والاحد (قوله لو ادعى من في العصمة) أي بأن راها وهي في عصمته تزني وأما لو ادعى أنه راها قبل التزوج بها تزني فالحد كما مر (قوله أنه رأى فيها) أي أو رأى بعدها بالاولى وقوله لم يلاعن أي ويحد (قوله الذي نفاه بلعان) أي بأن لاعتن لنفيه فقط أولا عن لنفيه مع الرؤية وأما اذا لاعتن الرؤية فقط ثم استلحق ما ولدته لسته أشهر من يوم الرؤية فلا حد عليه وقال ابن الموارئيد وهو ظاهر المدونة وعليه ما اقتصر المواق انظر بن (قوله الا أن تزني بعد اللعان) أي وقبل الاستلحاق ولا مفعول للظرف بل وكذا قبله كما في المدونة اه بن (قوله وأما الاولى فلا لعان فيها) أي وحينئذ فالاولى جعل قوله الا أن تزني بعد اللعان مستثنى من قوله كاستلحاق الولد (قوله وتسمية الزاني) يعني أن لعانه لا يسقط الحد بان تسمية لغيرها وعورض هذا بحديث البخاري وغيره عن ابن عباس رضي الله عنهما ان هلال بن أمية قذف امرأته عنده رسول الله صلى الله عليه وسلم بشر بك بن سحمة فسمى الزاني بها ولم ينقل ان هلالا حد من أجله فأجاب الداودي أن مالكا لم يبلغه هذا الحديث وأجاب بعض المالكية بأن المقتدوف لم يطلب حقه وذكر عباس أن بعض اصحاب اعتذر عنه بأن شريكا كان يهوديا قاله ابن جرير اه بن (قوله ولا يخلصه من الحد لعانه لها) وهذا اذا تقدم اللعان اما لو حد لقذف فلان أو لا سقط عنه اللعان لان من حد لقذف رجل دخل فيه كل حد ثبت موجب قبله لمن قام وان لم يقم (قوله وأعلم من سماء وجوبا) أي على المشهور خلافا لمن قال بتدبيه والوجوب متعلق بالحكم ان علم والاتعلق بعلم به من العدول (قوله أو يعفو لارادة الستر) أي فان أقر أو اعترف فلا يحد الزوج والاحد وقوله ولو بلغ الامام أي لان للمقتدوف أن يعفو عن القاذف اذا أراد الستر ولو بلغ الامام على المشهور خلافا لمن قال لا يجوز للمقتدوف العفو بعد بلوغ

لانه رعى غير عفيفة في المسألتين الا ان قوله (بعد اللعان) خاص بالثانية أي مسألة الاستلحاق وأما الاولى فلا لعان فيها (وتسمية الزاني بها) عطف على استلحاق أي كما يحد اذا سمي الزاني بها بان قال رأيتك تزني بفلان ولا يخلصه من الحد لعانه لها (وأعلم) من سماء وجوبا (بحد) أي بموجب حد بان يقال له فلان قذفك يا امرأته لانه قد اعترف أو يعفو لارادة الستر ولو بلغ الامام



(لا ان كرر) بعد اللعان (قذفها به) أي بجمادها به أو لا فلا يجد بخلاف ما إذا قذفها بامر آخر أو بجمادها أعم فيحد (و) لو لعن في ولده ثم مات الولد فاستلحقه أبوه لحق به وحدود (ورث) الأب (المستلحق) بالكسر الولد (الميت ان كان له) أي للميت (ولاحد مسلم) ولو بنتا على ظاهرها فيكون له السدس أو النصف قل المال المتروك أكثر (أو لم يكن) ليت (٤١١) ولدا أصلا أو كان لا على الصفة بل عبدا

أو كافرا (و) لكن (قل)

المال الذي يحد

المستلحق بالكسر

فرت أيضا لضعف

التهمة قال المصنف

والذي ينبغي ان تتبع

التهمة ففسد يكون

السدس كثيرا فينبغي

أن لا يرث ولو كان ليت

ولد وقد يكون المال

كله يسيرا فينبغي أن يرثه

وان لم يكن له ولد اه

وتقييد المصنف الولد

بالحرية والاسلام من

ضرورات القواعد

الشرعية فتنارعه فيه

بمالمعنى (وان وطئ)

الملاعن زوجته بعد

رؤيتها تزني أو علمه

بوضع أو جل (أو آخر)

اللعان (بعد علمه بوضع

أو جل) اليوم واليومين

(بلا عذر) في التأخير

(امتنع) لعانه في الصور

الحس والمنازع في الرؤية

الوطء فقط لا التأخير ثم

شرع يتكلم على صفة

اللعان فقال (وشهد

بأنه أربعاً رأيتها تزني)

أي إذا لعن لرؤية الزنا

بان يقول أشهد بالله

رأيتها تزني أربع مرات

ولا يزيد الذي لا اله الا هو

(أو ما هذا الجمل مني) إذا

الامام (قوله لا ان كرر الخ) أي انه اذا ادعى انه رآها تزني أو ان هذا الجمل ليس منه ولا عنها ذلك ثم رماها بما رماها به أو لا من رؤية الزنا أو نفي الجمل فانه لا يحد لها (قوله بامر آخر) أي كان يقذفها أو لا بأنه رآها تزني ولا عن ذلك ثم قذفها ثانيا بنفي النسب كأن قال اها ليست بنتا فلان فيحد (قوله أو بجمادها أعم) كما اذا قال لها رأيتك تزني مع فلان أو مع رجل ثم لا عنها ثم بعد ذلك قال لها أنت تزني مع كل الناس فيحد ذلك (قوله فاستلحقه أبوه) أي بعدموته وأما والاستلحقه وهو حي ثم مات ذلك الولد المستلحق فان الأب يرثه من غير شرط (قوله الميت) تنازعه كل من ورث والمستلحق وحينئذ فلا إشعار في المصنف بأن الاستلحاق قبل الموت أو بعده فيحصل على ما اذا كان بعده كما قال الشارح وتعبير المصنف بورث يفيد أن التفصيل إنما هو في الميراث وأما النسب فنثبت باعترافه مطلقا وهذا هو الذي نقله ابن عرفة عن أبي إبراهيم الأعرج وغيره من الفاسيين ونقل قبله عن ابن حارث ان التفصيل في لحوق النسب وعدمه وأنه حكى عليه الاتفاق ونص ابن عرفة بعد كلام ابن حارث وما ذكره ابن حارث من الاتفاق على عدم لحوق النسب إذا لم يترك ولدان له لابن الموازي وابن القاسم وأصبح انظر بن (قوله فتنارعه فيه مما لا معنى له) أشار بهذا لرد اعتراض ابن غازي على المؤلف حيث قال ان الولد الواقع في كلامهم مطلق صادق بالمسلم والكافر والحر والعبد فتقييد المصنف به بالحر المسلم خلاف النقل ثم ان الشيخ سالم السنيوري أجاب وقال يمكن أن يكون اطلاق كلامهم بالنظر للحقوق النسب وأما الارث فلا بد من التقييد كما فعل المصنف فلا اعتراض قال عجم وهذا جواب بعيد والاقرب أن يقال كلامهم وان كان ظاهرا لا طلاق وليس هناك نص صريح بالتقييد الا أن التقييد يؤخذ من قوة كلامهم اذا التقييد من ضرورات القواعد الشرعية وذلك لانه لو كان الولد عبدا أو كافرا بحيث لا يرثه الأب في الميراث تقوى التهمة فقيده وما ذكره المصنف لنقل التهمة اه عدوى (قوله وان وطئ الخ) لما تقدم أنه لا بد من تعجيل اللعان في نفي الجمل ولا يؤخر الوضع لقوله بلعان مجمل تكلم على ما يمنع اللعان في الرؤية ونفي الجمل (قوله امتنع لعانه) أي ولحق به الولد وبقيت زوجة مسلمة أو كفاية وحده للسلمة وليس من العذر تأخير الاحتمال كونه ربما ينقش خلافا لابن القصار (قوله لا التأخير) أي بخلاف اللعان لنفي الجمل أو الوضع فانه يمنع منه الوطء بعد علمه بما وكذا التأخير بعد علمه بما بلا عذر أي فقول المصنف بعد علمه بوضع أو جل راجع لقوله أو آخر ولو أتى بالكاف ليرجع الطرف لما بعده بان يقول كان آخر لكان جاريا على قاعدة (قوله أربعا) الاولى تأخير عن قوله لرأيتها تزني ليفيد أن التكرير أربعاً للصيغة بتسامها لا لا شهد بالله فقط كما قد يوهمه وقوله لرأيتها تزني إنما يقول لرأيتها اذا كان بصيرا أو أعمى فيقول أشهد بالله لعلمتها أو لتيفتها تزني (قوله ولا يزيد الخ) أي على الرابع خلافا لابن الموازي القائل انه يزيد ما وعلى الاول فيستثنى اللعان عما يأتي في الشهادات من أن البين في كل حق بالله الذي لا اله الا هو ولا يشترط أيضا زيادة البصير في لعان الرؤية أن يقول كالرود في المسحاة خلافا لمن قال بزيادة ذلك ابن عرفة النخعي وفي لزوم زيادة واني لمن الصادقين وعدم لزوم زيادتها قولان للموازاة ولها والصواب الاول لو روده في القرآن اه نقله ح قال بن والذي رأته لابن يونس نسبة الاول للحدوث ونصه وفي المدونة قال مالك ويبدأ الزوج باللعان بشهاد أربع شهادات بالله يقول في الرؤية أشهد بالله اني لمن الصادقين لرأيتها تزني اه ولعل المصنف لم يتعرض له لوضوح أمره بنص القرآن عليه (قوله من أنه يقول لزنت) أي أشهد بالله لزنت (قوله وهو المشهور) انظر على هذا المشهور لو قال في لعان نفي الجمل ما هذا الجمل مني هل بعيد الايمان أو يكفى به بعد الوقوع (قوله الا أن قول ابن الموازي وجه) وذلك لانه لا يلزم من كونها زنت كون الجمل من غيره لجواز أن يكون هذا الجمل منه وان

لا عن لنفي الجمل بان يقول أربع مرات أشهد بالله ما هذا الجمل مني وهذا قول ابن الموازي وهو خلاف مذهب المدونة من أنه يقول لزنت في الرؤية ونفي الجمل وهو المشهور الا ان قول ابن الموازي وجه كما هو ظاهر ثم يقول بعد الرابعة لعنة الله عليه ان كان من الكاذبين وهذا معنى



قوله (ووصل خامسنا بلعنة الله عليه ان كان من الكاذبين) اذ مراده وصل خامسنا مصورة بقوله لعنة الله عليه الخ ولو قال وخمس بلعنة الله الخ كان اخصر وأوضح (٤١٣) (أو) يقول (ان كنت كذبتها) أي كذبت عليها بدل ان كان من الكاذبين والاول أدنى

(وأشار الاخرس) ذكرنا  
أو أنثى بما يدل على ذلك  
(أو كتب) ما يدل عليه  
ان كان يحسن الكتابة  
(وسهنت) المراد  
أيمانه بان تقول أربعا  
أشهد بالله (مارأني  
أنفي أو) تقول في ردّها  
لحلقه في نفي الجمل  
(مازيت) فأوللتفصيل  
لا تخير (أو) تقول  
في أيمانها الاربع (لقد  
كذب) أي على (فيهما)  
أي في قوله رأيتها ترني  
وقوله ما هذا الجمل مني  
(و) تقول (في الخامسة  
غضب الله عليها ان كان  
زوجها) (من الصادقين)  
والذي في المدونة أن  
غضب زيادة لفظ أن  
كافي القرآن (ووجب)  
شرط لفظ (أشهد) في  
حق الرجل والمرأة  
(واللعن) في حق الرجل  
(والغضب) في حق المرأة  
فلا يجزئ غيرها ما رادفها  
أو أبدل اللعن بالغضب  
أو عكسه (و) وجب ايقاعه  
(باشرف) مواضع  
(البلد) كالجامع فلا  
يقبل رضاها بغيره  
(و) وجب كونه (محمض)  
بجاعة أقلها أربعة) من  
الرجال العدول (ونذب)  
كونه (إثرا صلاة) من  
الخمس وبعد العصر

كان حصل منها زنا مع ان المقصود كون الجمل من غيره ولا يلزم من كون الجمل من غيره زناها لانه يحتمل أنه من وطء شبهة أو غضب فكيف يقول لزنت مع أن دعواه ان الجمل من غيره وقد وجه ما فيها فانهم شددوا عليه بالملف على الزنا لا على نفي الجمل لاحتمال أن ينكل فيتقرر النسب والشارع متشوف له (قوله ووصل الخ) متعلق وصل محذوف أي وصل شهادته الاربع وقوله خامسنا نصب بنزع الخافض وقوله بلعنة الله الخ الباء للتصوير وبهذا وافق مذهب الرسالة ومختار الجلاب والمحققين من أنه لا يأتي بالشهادة في الخامسة خلافا لاصبح وعبد الحميد (قوله مصورة) أي حالة كونها مصورة (قوله أو يقول ان كنت كذبتها) أو التخير وقوله والاول أدنى أي لانه لفظ القرآن (قوله بما يدل على ذلك) أي على شهادته باللعان وكذا يقال فيما بعد أي ويكرر الاشارة أو الكتابة كاللفظ على الظاهر ولولا عن الاخرس ثم انطلق لسانه ولو بالقرب لم يعد عليه ولو انطلق لسانه بعد لعانه ولو بالقرب وقال لم أرد له لم يقبل قوله اه عبق (قوله لرد أيمانه) أي التي حلفها على دعوى رؤية الزنا (قوله أو ما زيت الخ) ما هنا مطابق لمذهب المدونة من أن الرجل يقول في اللعان لنفي الجمل أشهد بالله لزنت وهو خلاف ما مشى عليه المصنف سابقا من أنه يقول فيه أشهد بالله ما هذا الجمل مني كما هو المطابق له أن تقول أشهد بالله ان هذا الجمل أو الولد منك فالمصنف لفق بين القولين فشيأ أولا على كلام ابن المواز ومشي هنا على كلام المدونة (قوله أو قد كذب الخ) قال ابن عرفة ابن الحاجب أولقد كذب على ظاهره الاقتصار على هذا اللفظ وفيه نظر لار قوله كذب على يصدق بكذبه عليه أي غير ما رماها به من الزنا اه وامل المصنف اجترع عن هذا بقوله فيهما فهو متعلق بكذب لا بقول محذوف أي تقول ذلك فيهما (قوله غضب الله) أي بغير لفظ أن كافي الجلاب وقوله غضب الله الخ يصح قراءة غضب بصيغة الفعل الماضي وبصيغة المصدر (أ) فعلى انه فعل تكون ان الا فيهما قبل غضب على ما في المدونة مشددة وأما على المصدرية فتكون محققة (قوله زيادة لفظ ان) أي على جهة الاولوية لا الشرطية كما قرره شيخنا واعلم أن الذي في المدونة زيادة ان في كل من خامسة الرجل وخامسة المرأة فيقول الرجل ان لعنة الله عليه ان كان من الكاذبين وتقول المرأة ان غضب الله عليها ان كان من الصادقين لافي خامسة المرأة فقط كما هو منه كلام الشارح (قوله فلا يجزئ غيرها ما رادفها) أي كبدل أشهد بالحلف أو أقسم (قوله أو أبدل اللعن بالغضب الخ) انما تعين اللعن في خامسة الرجل والغضب في خامسة المرأة لان الرجل مبعده لاهله وهي الزوجة ولولده الذي نفاه باللعان فناسب ذلك لان اللعن معناه البعد والمرأة مغضبة لزوجها ولا هلهاء ولربها فناسب ذلك التعبير بالغضب (قوله كالجامع) ظاهره أي جامع كان وهو كذلك لخبر أحب البقاع الى الله مساجدها وأبغضها اليه أسواقها (قوله فلا يقبل رضاها بغيره) أي لان وقوعه باشرف مواضع البلد واجب شرطا وذلك لان المقصود من اللعان التغليب والتخويف على الملاعن وللموضع مدخل في ذلك ولذا كان لعان النصرانية في كنيسة اليهودية في بيعتها والمراد بالاشرف بالنظر للحالف (قوله ووجب كونه محضور بجاعة الخ) أي لان اللعان شعيرة من شعائر الاسلام وخصلة من خصاله لان الكفار لا لعان بينهم كما مر وأقل ما تظهر به تلك الشعيرة أربعة لان حضور الجماعة المذكرة لا احتمال نكولها أو اقرارها لان النكول والاقرار يثبت بشهادة اثنين على ما رجحه اللقائي خلافا لمن قال انهما لا يثبتان الا بأربعة كالرؤية اه عدوى (قوله وبعد العصر) أي ونذب كونه بعد العصر بل قال سحنون ان كونه بعد العصر سنة لان ذلك وقت يجتمع فيه ملائكة النهار وملائكة الليل ولا يقال هذا القدر موجود في صلاة الصبح لانا نقول وقت صلاة الصبح وقت نوم تأمل (قوله وتخويفهما بالوعظ) بان يقال لكل واحد منهما تب الى الله وارجع عما تدعيه ان كنت كاذبا فان عذاب الدنيا الطاصل بالحسد أهون من عذاب الآخرة ويكون ذلك التخويف ابتداء قبل الشروع في اللعان عند الاولى وعند الشروع في الثانية وعند الشروع في الثالثة وعند الشروع في الرابعة كما قرره شيخنا العدوى (قوله وخصوصا) أي وأخص

(وتخويفهما) بالوعظ لان أحدهما كاذب قطعاً فله أن يرجع ويقر بالحق (وخصوصا) نذب الوعظ (عند) الشروع في الوعظ (الخامسة) منه أو منها (و) نذب (القول) لكل منهما (بأنها) أي الخامسة (موجبة العذاب) على الكاذب أي سبب في انزال العذاب من الله



بالعنة أو الغضب على الكاذب (وفي) وجوب (اعادتها) أي المرأة (ان بدأت) لتقع (٤١٣) أي ما بعدها فيوقفنا بيد التحريم

على اعادتها وهو الراجح  
وعدم الوجوب فيتأيد  
بإلغائه بعدها (خلاف  
ولاغت النية) يهودية  
أو نصرانية (بكنيتها)  
مراده بها ما يشمل  
بيعة اليهودية (ولم تجز)  
على الالتعان بكنيتها  
ان أبت (وان أبت) ان  
تلاعن (أبت) ولا تحدد  
اذ لو أقرت بالزنا لم تحدد  
(وردت) بعد تأديبها  
(لما) أي لحكامهم  
ليفعلوا بها ما يرونه  
عندهم (كقوله) أي  
الزوج تشبه في الأدب  
(وجدتها) أي الزوجة  
مضطربة أو متعجربة  
(مع رجل في الحاف)  
ولاينة ولو قاله لأجنبية  
حسد (وتلاعنا) معا  
(ان رماها بغضب) بأن  
قال رئت مغصوبة (أو  
وطء شبهة) بأن قال  
وطئها رجل أو فلان  
وطئته أباي (وانكرته)  
أي الوطء في الصورتين بأن  
كذبت (أو صدقته) فيهما  
(ولم يثبت) بينة (ولم  
يظهر) للناس كالجيران  
بالقرائن (وتقول) الزوجة  
اذا صدقته وتلاعنا  
(ما ريت ولقد غلبت)  
وأما ان كذبت فقل  
ما ريت بحال وفسرق  
بينهما فان نكحت رجعت  
(والا) بان ثبت الغضب

الوعظ عند الخامسة خصوصا وما ذكره المصنف من الوعظ عند الخامسة تتبع فيه ابن الحاجب وقال ابن  
عرفة لا أعرفه عند الخامسة اه عدوى (قوله بالعنة أو الغضب) تصوير للعذاب (قوله وفي وجوب اعادتها  
ان بدأت) أي كالحلف الطالب أي المدعي قبل: كقول المطالب فانه لا يجزى (قوله خلاف) كلامه يقتضي  
أنهما مشهوران أما الأول فهو قول أشهب واختاره ابن الكاتب ووجه الخمي ونقله القاضي عياض عن  
المذهب وقال ابن عبد السلام انه الصحيح وأما الثاني فهو قول ابن القاسم في العتبية والموازية قال بعض  
الشيوخ ولم أرمش شهره ووجه بعد البحث عنه اه بن (قوله يهودية أو نصرانية) أي سواء كان زوجها  
مسلم أو من أهل دينها وترافعا لينا وللزوج المسلم الحضور معها في الكنيسة ولا تدخل هي المسجد (قوله ولم  
تجبر على الالتعان بكنيتها) فيه أنه قد تقدم أن كونه بأشرف البلد بالنظر للحالف واجب شرط فلعل هذا  
ضعيف والافتقار ما عدا ما تجبر أو يقال المراد بأشرف البلد خصوص المسجد ووجوب كونه بذلك  
الأشرف بالنظر للمسلم تأمل (قوله أبت) أي لا ذابتها زوجها وأدخلها التليس في نسبه وهذا هو الفرق  
بينها وبين الصغيرة التي توطأ فانها لا تلاعن بل يلاعن الزوج فقط ولا تؤدب ان أبت والجامع بينهما ان كلا  
لا يحدد اذا أقر بالزنا (قوله ليفعلوا بها ما يرونه) أي لاحتمال انهم يرون حدها ينكولها وأقرارها (قوله  
كقوله الخ) أي فيؤدب لذلك ولا حد عليه ولا يلاعن (قوله ولو قاله لأجنبية حد) قال ابن المتير الفرق بين  
الزوج والأجنبي في التعريض أن الأجنبي يقصد الأذية المحضة والزوج قد يعذر بالنسبة إلى صيانة النسب  
اه بن وعلى ما ذكر من حد الأجنبي دون الزوج فيلغزو ويقال قذف لأجنبية لا يحذف فيه الزوج ولا لعان عليه  
مع أن القاعدة ان كل قذف لأجنبية ففيه الحد على الزوج ان لم يلاعن وجوابه القذف بالتعريض فانه اذا  
صدر من الزوج لزوجته أدب فقط ولا لعان ولا حد وان قاله شخص لأجنبية حد لكن - يأتى المصنف أول  
القذف ما يفيد ان التعريض كالصرح فيلاعن في كل وجه ع ما يأتى لانه نص المدونة وقال ابن عرفة  
انه خلاف المعروف فالمعروف أن التعريض ليس كالصرح وجعل الشيخ أجدا لخلاف لفظيا حمل قول  
المدونة ان التعريض كالصرح على التعريض القريب من الصريح وحمل قول ابن عرفة المعروف أن  
التعريض ليس كالصرح على التعريض الخفي البعيد من الصريح تأمل (قوله أو صدقته فيهما) أي صدقته  
على انها وطئت غصبا أو وطئت بشبهة (قوله ولم يثبت) أي الغضب بينة (قوله وتقول الزوجة اذا صدقته)  
أي على حصول الغضب أو الشبهة ما ريت أي تقول أربعا أشهد بالله ما ريت ولقد غلبت واني لمن الصادقين  
وتقول في خامستها غضب الله عليها ان كانت من الكاذبين ويقول الزوج في الغضب لقد غصبت وفي الاشتباه  
لقد غلبت أو وطئت مشبهة ولا يخلف ما قد ريت لانه يدعى انها غصبت أو وطئت بشبهة وثمره لعانه نفي الزنا  
عنه وثمره لعانها نفي الحد عنها (قوله وأما اذا كذبت) أي في دعواه الغضب أو الشبهة (قوله فان نكحت  
رجعت) أي سواء صدقته أو كذبت لانه ان لم تلاعن كانت معترفه بالوطء غصبا أو شبهة ومن اعترف بالزنا  
على وجه الغضب أو الشبهة محده اه عدوى وما ذكره من انه اذا رماها بغضب تلاعنهما مطلقا صدقته أو  
كذبت فان تلاعنهما فرق بينهما وان نكحت رجعت هو قول محمد بن المواز وقوله التونسي ومبوب الخمي انه اذا  
رماها بغضب أو شبهة فلا لعان عليها وانما يلتعن الزوج بنفي الولع عنه ولا تعلم لرجعها اذ لم تلتعن لان  
الزوج لم يثبت عليه بلعانه زنا وانما أثبت عليه باغصبا فلا لعان عليها كما لو أثبتت اليئسة الغضب ولو لاغت  
لا يفرق بينهما لانها انما أثبتت بالتعانها الغضب وتصديقه وهذا خارج عما ورد في القرآن مما يوجب  
الحد في الذكول والفراق والحلف وقبل هذا القول ابن عبد السلام ولكن المذهب الاول انظر بن (قوله  
ولا التلعن الزوج فقط) أي لنفي الولد (قوله فان نكل لم يحدد) أي ويلحق به الوفاى والموضوع أن الغضب  
ثبت بينة ويظهر بقرينة وكذا لو تصادقا على الغضب أو ادعى الغضب وأذكرته وذلك لان محمل قول  
الزوج محمل الشهادة لا محمل التعريض فكأنه يقول أنا أشهد أنك معذورة فيما حصل لك من الوطء لانه

أو يظهر بقرينة كاستغينة عند النازلة (التعن) الزوج (فقط) دونها لانها تقول يمكن أن يكون من الغضب أو الشبهة فان نكل لم يحد



وظاهر كلامه أنه بلاعن ولو لم يكن بها حمل وقيل محمله أن يظهر بها حمل ولا يفرق بينهما لأنه انما يفرق بينهما بشام لعانها وشبه في التعان  
فقط قوله (كصغرة) عن سن من تحمل (توطأ) أي مطيعة وطئت بالفعل أولاً وما بارؤية الزنا فانه بلاعن دونها وتبقى زوجة ووقفت  
فان ظهر بها حمل لم يلحق به ولا عنت وفرق بينهما فان نكلت حدثت حد البكر (وان شهد) الزوج (مع ثلاثة) يرتازوجه (التعن) الزوج  
(ثم التعت) بعده وفرق بينهما (وحد الثلاثة) لعدم الاعتداد بشهادة الزوج (لان نكلت) عن اللعان فلا حد عليهم ومحمد بن وهب بن زوجه  
(أولم يعلم) بالباء للفعل حال شهادته مع الثلاثة (بزوجيته) أي بكونه زوجها (حتى رجعت) فلا حد على واحد منهم ويلاع عن الزوج فان  
نكل حد وحده (وان اشترى) زوج (زوجته) الامة ولم تكن ظاهرة الحمل وقت الشراء ووطئها بعد الشراء ولم يستبرأ (فولدت لسته)  
فأكثر من وطئه بعده ونفاه (فكلامه) الأصلية (٤١٤) لا ينتق عنه الولد ولا لعان عليه فان استبرأها بعد الشراء انتق بلالعان

(و) ان ولادته (لاقل)  
من ستة أشهر أو كانت  
ظاهراً قبل يوم الشراء  
أولم يطأ بعد الشراء  
(فكل زوجة) لا ينتق  
الابلعان ان اعتمد على  
نفي مما تقدم اعتماده  
عليه في قوله ان لم يطأ  
أولم لا يلحق الولد فيها  
لقلة أو كثرة أو استبراء  
بحيضة ويمنع منه ما تقدم  
منعه في قوله وان وطئ  
أو آخر بعد علمه بوضع  
أو جل بلاعذر امتنع ثم  
شرع بتكلم على فائدت  
وغيره فقال (وحكمه)  
أي غرته المترتبة عليه  
سنة ثلاثة مترتبة على  
لعان الزوج الاول (رفع  
الحسد) عنه ان كانت  
الزوجة حرة مسلمة (أو)  
رفع (الأدب) عنه  
(في) الزوجة (الامة  
والذمية و) الثاني  
(ايحابه) أي ما ذكر من  
الحد والأدب (على المرأة)  
فالاول في المسلمة ولو أمة

غصب (قوله وظاهر كلامه الخ) أي ظاهر قوله وتلاعنا ان رماها الخ (قوله ولو لم يكن بها حمل) قال في التوضيح  
وهو ظاهر الروايات خلافاً لظاهر ابن الحبيب وابن شاس انه ان فقد الحمل فلا لعان (قوله ولا يفرق بينهما)  
هذا راجع لقول المصنف والالتعن فقط (قوله وتبقى زوجة) أي لانه لا عن لنفي الحد عن نفسه واحتراز  
بقوله توطأ عما اذا كانت لا توطأ فان زوجها لا حد عليه ولا لعان لعدم لحوق المعرة (قوله فان ظهر بها حمل)  
أي بعد وقفه لم يلحق به أي لا تنفائه عنه بلعان الرؤية وقوله ولا عنت أي لنفي الحد عنها وقوله حدثت حد البكر  
أي وبقيت زوجة وانما حدثت حد البكر لعدم الحزم ببلوغها قبل الزنا حتى يحصنها النكاح (قوله لعدم  
الاعتداد بشهادة الزوج الخ) هذا اذا علم بزوجيته لها حال شهادته (قوله فلا حد عليهم) أي لانه قد حقق  
علمه ما شهدوا به بسبب نكولها وقوله وحدثت هي أي حد الزنا وهو الرجم ان كانت محصنة والا فالجلد وقوله  
وتبقى زوجة أي ان جلدت وعلى حكم الزوجية ان رجعت وأما ان نكلت أو الزوج حد الاربعة لان نكول الزوج  
كرجوع أحد شهود الزنا قبل الحكم فيوجب حد الاربعة وحدثت الزوجة أيضاً في الاول (قوله أولم يعلم حتى  
رجعت) أي وأما اذا لم تعلم زوجته الا بعد ان جلدت تلاعنا أيضاً وحد الثلاثة وفائدة لعانها بعد حداتها تأيد  
حرمتها وإيجاب الحد على الثلاثة شهود فان نكلت فلا حد الا للزوج وكذا ان نكل الزوج فقط وأما ان نكلت  
هي فقط فلا حد على واحد منهم اه وانما يحد الثلاثة كالزوج اذا نكل وحده لان نكوله كرجوعه عن  
الشهادة وهو بعد الحكم بوجوب حد الراجع فقط (قوله ويلاع عن الزوج) أي وتبقى على حكم الزوجية وبرئها  
الا أن يعلم انه تعدد الزور ليقتلها أو يقر بذلك فلا يرثها (قوله لا ينتق عنه الولد ولا لعان) أي لانه لم يوجد  
مقتضى اللعان في الحرمة حتى انه ينتق بلالعان لان قولهم ولد الامة ينتق بلالعان أي اذا وجد فيه ما يقتضي  
اللعان في ولد الحر وفي شرح كلام المصنف بهذه الصورة تبعاً لعج والشيخ سالم نظران المقصود من التشبيه  
بقوله كالأمة انه ينتق بلالعان فالألقى شرحه بالصورة الثانية أعني قوله فان استبرأها بعد الشراء وبها  
شرح ح وتنت والحاصل أنه ان أقرانه وطئ بعد الشراء فان كان استبرأها قبل وطئه فكلوا الامة ينتق  
بلاعان وان كان لم يستبرأها لا ينتق أصلاً ولا لعان وان أقرانه لم يطأ بعد الشراء فكان النكاح هذا محصل  
مال ابن عرفة فيقيد كلام المؤلف بأنه وطئ بعد الشراء والحال أنه استبرأها انظر بن (قوله فان استبرأها  
بعد الشراء) أي وأنت بولدت لسته أشهر من يوم الاستبراء (قوله ولو أمة) هذا هو الصواب خلافاً لظاهر  
المصنف من أنه ليس عليها الا الأدب تأمله اه بن (قوله أو سيظهر) أي فيما اذا لاعن للرؤية وأنت  
بولدت لسته أشهر فأكثر من يوم الرؤية كما مر (قوله أي ملكها زوجها) أي بغير أن أو شراء أو هبة أو صدقة  
(قوله لو تحقق) أي كالأول منها اليقينة بعد اللعان ولم تفارقها حتى انفس الحمل (قوله وبحث فيه ابن  
عرفة) أي بأن انفس الحمل انما يكون بعد أقصى أمد الحمل ومحال عادة أن اليقينة تلازمها في تلك المدة  
حتى يتحقق انفساشه ورد بأنه يمكن انفساشه بقرب اللعان بحيث تشهد النساء القوايل بعدم حملها فلا يلزم

والثاني في الذمية (ان لم تلاعن) فان لا عنت فلا حد على الاولى ولا أدب على الثانية (و) الثالث قطع  
نسبه من جل ظاهر أو سيظهر وثلاثة مترتبة على لعانها أشار لها بقوله (وبلعانها) أي بتمامه وجب (تأيد حرمتها) عليه وفسخ النكاح  
ورفع الحد عنها وبالغ على تأيد الحرمة بقوله (وان ملكت) أي ملكها زوجها الذي لاعنها بعد اللعان فلا يطؤها بالملك كما لا تحل بالنكاح  
لتأيد الحرمة (أو انفس حملها) الذي لاعن لاجله في تأيد التحريم لاحتمال أن تكون أسقطته كذا علل في المدونة وهو يفيد أنه لو تحقق  
انفساشه لوجب ان ترد إليه لان الغيب كشف عن صدقهما جمعاً ونص عليه ابن عبد الحكم وبحث فيه ابن عرفة



(ولو عاد) الزوج (إليه) أي إلى العان بعد نكوله عنه (قبل) ذلك عنه (كل مرة) فإنه يقبل منها أن عادت إليه (على الأظهر) والثاني مسلم دون الأول فلو قال وقبل عودها دونه على الأظهر لكان أي والفرق أن الرجل يعتد بنكوله فإذا قاها القاذف لا يقبل رجوعه بل لا بد من حده فكذا هنا ليس له العود بخلاف المرأة فإنها لو نكحت صارت كالمقرة بالزنا والمقربة يقبل رجوعه فكذا هنا يقبل منها العود (وان استلحق) الزوج بعد العان (أحد التوأمين لحقا) معا وحدها لأنهما كالشيء الواحد (وان كان بينهما) أي التوأمين يعني الولدين لاحقة التوأمين الذين بينهما أقل من ستة أشهر ففيه استخدام (سنة) فأكثر (فبطنان) يعني ليسا بتوأمين لا يلحق أحدهما باستلحاق الآخر ولا ينتق بينهما لأن كل واحد حل مستقل وهذا يقتضي (٤١٥) أنه لا يلتفت لسؤال النساء في ذلك

(الأنه) أي الامام رضي الله عنه قال (ان أقر بالثاني) الذي بينه وبين الأول سنة أشهر بان قال هو ولي والفرض أنه أقر بالأول لأنه نفاء (وقال لم أطأ بعد) ولادة (الأول) وهذا الثاني ولي (سئل النساء) العارفات هل يتأخر أحد التوأمين هكذا (فان قلن انه قد يتأخر هكذا) أي ستة أشهر (لم يحد) لأنه مع الأول بطن واحد وليس قوله لم أطأ بعد الأول نفيًا للثاني صريحًا لجواز كونه من الوطء الذي كان عنه الأول وان قلن لا يتأخر حد لانه لما قر به وقال لم أطأ بعد الأول صار هذا القول منه قذفًا لهار تقرير الاشكال أن السنة ان كانت فاطمة للثاني عن الأول فلا يرجع للنساء ويحد وان لم تكن فاطمة فيرجع لهن ولا يحدان قلن قد يتأخر وهو قد قال في الفرع الأول انها

أن تعصمها البينة أربعة أعوام أو خمسة (قوله ولو عاد إليه قبل الخ) اعلم أن الطرق في هذه المسئلة ثلاث الأولى لابن شاس وابن الحاجب ان رجوعه مقبول اتفاقا والخلاف في المرأة والثانية لابن يونس تحكي الخلاف فيها والثالثة لابن رشد تحكي الخلاف في المرأة والرجل متفق على عدم قبول رجوعه انظر نفيه في المواق والمصنف مبني في الرجل على الطريقة الأولى وفي المرأة على ما لابن رشد فكل ما ملق من الطريقتين ولو مشى على طريقة ابن رشد فيهما كان أصوب لانها هي المذهب اهـ بن (قوله وان استلحق أحد التوأمين) أي وهما ما حللها واحد ووضع معا وبين وضعهما أقل من ستة أشهر (قوله لانها كالشيء الواحد) أي فاستلحاق أحدهما استلحاق الآخر ونفي أحدهما نفي الآخر كما مر (قوله لان كل واحد حل مستقل) أي فله استلحاقهما وله نفيهما وله استلحاق أحدهما ونفي الآخر (قوله إلا أنه الخ) هذا كالأشكال لما تضمنه قوله فبطنان من أن كل واحد حل مستقل وأنه لا يلتفت لقول النساء وتقرر بالاشكال ما قاله الشارح (قوله إلا أنه قال الخ) حاصله انه اذا ولدت ولدين بين ولادتهما ستة أشهر واستلحق الأول ثم الثاني وقال بعد استلحاقه لم أطأ بعد ولادة الأول فقال مالك يسئل النساء العارفات فان قلن ان أحد التوأمين يتأخر هكذا لم يحد وان قلن انه لا يتأخر هكذا فانه يحد (قوله والفرض انه أقر بالأول لأنه نفاء) أي وأما ان نفاء وأقر بالثاني وقال لم أطأ بعد الأول وبينهما ستة فليسئل النساء أيضا فان قلن يتأخر هكذا حد لان اقراره بالثاني استلحاق للأول بعد ان نفاء فيحد القذف وان قلن لا يتأخر لم يحد لان الأول استمر من ذمها عنه واقراره بالثاني باق لانه بمنزلة حل مستقل ولا يبطل بمجرد قوله لم أطأ بعد الأول وانما يبطل لعان بشرطه قاله عجم وقال بن الصواب كما قال ح أنه يحد أيضا اذا قلن انه لا يتأخر لان قوله لم أطأ بعد الأول مع اقراره بالثاني قذف لهما وان كان بطنا نائبا فلا حاجة لسؤال النساء لانه يحد على كل حال نعم له غمرة من جهة حقوق أحدهما باستلحاق الآخر حيث قلن انه يتأخر (قوله فاشكل الفرع الثاني الخ) أجاب بعضهم عما حاصله ان السنة فاطمة وموجبة للحد ما لم يقدر الله بسؤال النساء ويخبرن بأنه يتأخر فان وقع ذلك فيدرا الحد لان سؤالهن شبهة ومغاد هذا الجواب ان النساء لا يطلب سؤالهن ابتداء بل اذا وقع ونزل وسئل النساء فانه ينتق الحد اذا أخبرن بالتأخير وهذا بعيد من كلام الامام لان المتبادر من قوله سئل النساء طلب سؤالهن ابتداء لا أن يقال قوله سئل النساء فيه حذف العاطف أي وسئل النساء أي وقدر سؤالهن اهـ شيخنا عدوى

### باب تعتذر

(قوله في بيان ذلك) أي ما ذكر من العدة وهي المدة التي جعلت دليلا على براءة الرحم لفسخ النكاح أو موت الزوج أو طلاقه وقوله على براءة الرحم يعني ان هذا أصل شرعي وان كانت قد تكون لبرية الرحم (قوله وان كابية) أي هذا اذا كانت مسلمة بل وان كانت كابية (قوله أو أرانا الخ) الاوضح أو طلة هاذي وأراد مسلم نكاحها (قوله على المشهور) مقابلة ما لابن لبابة من أن من لا يمكن حلها للصغرى سواء كانت بنت سبع أو أقل أو أكثر لا عدة عليها ولا على الكبيرة التي لا يخشى حلها (قوله على المعتمد) أي خلافا لما قال ان التي لا يمكن

فاطمة ويحد وفي الثاني يرجع للنساء ولا يحد فاشكل الفرع الثاني على الأول ولما أنهى الكلام على النكاح ولو احقه من طلاق وفسخ وظهار ولعان شرع في الكلام على ما يتبع ذلك من عدة واستبراء وسكنى ونفقة وغيرها وبدا بالكلام على العدة فقال (باب) في بيان ذلك \* وأسبابها طلاق وموت وأنواعها ثلاثة قرء وأشهر رجل وأصناف المعتمدة معتادة وآيسة وصغيرة ومرة تابة بغير سبب أو به من رضاع أو مرض أو استحاضة وبدا المصنف بالسبب الأول وهو الطلاق وبالنوع الأول وهو القرء فقال (تعتذر وان كابية) طلقها مسلم أو أراد نكاحها من طلاق ذمي (أطاعت الوطء) وان لم يمكن حلها على المشهور أو لم تبلغ تسع سنين على المعتمد لان لم تطقه فلا تحاطب بها



وان وطئها (بخلوة) زوج (بالغ) (٤١٦) خلوة ههنا ما وزايرة ولو كان من بضاحيت كان مطيضا وهي حائض أو نفساء أو صائفة

لامكان جل المطيعة من  
وطئها لا يصح ولو قوى على  
الوطء اذا طلق عنه ولبه  
لمصلحة (غير محبوب) وأما  
المحبوب فلا عدة بخلوته  
ولا بوطئه أى علاجه  
وتزائه على المعتمد (أمكن  
شغلها) فمألو قال وطئها  
(منه) كان أوضح (وان  
نفياء) أى الوطء بان  
تصادفا على نفسه في  
الخلوة لانها حق لله تعالى  
فلا تنقض ذلك (وأخذنا  
بأقرارهما) بنى الوطء فيما  
هو حق لهما فلا نفقة  
لها ولا يتكفل لها  
الصدق ولا رجعة فيها  
أى كل من أقر منهما أخذ  
بأقراره اجتماعا أو انفردا  
(لا) تعتد (بغيرها) أى  
الخلوة (الآن تقر) هي  
فقط (به) أى بالوطء فتعتد  
فإن أقر به وكذبته ولم  
تعلم خلوة فلا عدة عليها  
وأخذ بأقراره فيتكفل  
عليه الصدق ويلزمه  
النفقة والسكنى (أو)  
الآن (يظهر رجل) بها  
مع انكاره الوطء ولم تعلم  
خلوة (ولم يفقه) بلعان  
فإن طلقها اعتدت بوضعه  
وان لا عن استبراء  
بوضعه فلا بد من وضعه  
على كل حال لكن فيما  
إذا لم يفقه وطلق يسمى  
عدة ويترتب عليه أحكام  
العدة من توارث ورجعة  
ونفقة بخلاف ما إذا نكح

جلها ان لم تبلغ تسع سنين فلا عدة عليها وان بلغت فاعلمها العدة (قوله وان وطئها) أى لان وطئها مجرد علاج  
(قوله بخلوة) الباعسة أى بسبب خلوة بالغ يعنى بزوجه تنزىلا لخلوة بها منزلة الوطء لانها منطنته وانما  
قيدها بزوجه لان خلوة البالغ بالأجنبية لا توجب عليها عدة ولا استبراء قاله شيخنا (قوله أو هي حائض)  
الاولى أو كانت حائضا أو نفساء عطفاء على قوله كان مريضاً (قوله لامكان جل المطيعة من وطئها) أى من وطئ  
البالغ ولو كان مريضاً وانظر هذا التعليل مع ما تقدم من أنه لا يشترط إمكان جلها على المشهور فلعلمه مشى  
على مقابل ما تقدم وأما الجواب بأن الامكان المتيقن هنا فالمراد به الامكان العقلي وأما المتيقن فيما تقدم  
فالمراد به العادي ففيه نظر فإن الامكان العقلي في غير المطيعة أيضا فتأمل (قوله على المعتمد) أى خلافا  
للقرافي القائل ان أنزل الخصى أو المحبوب اعتدت زوجته ما بسبب خلوتها كما أنها ما بلا عنان لتنى الحمل وان  
لم تنزل فلا لعان عليها ما ولا عدة على زوجها لا بخلوته ولا بعلاجه (قوله أمكن شغلها) أى وطئها  
(قوله فيها) أى في الخلوة وقوله ولو قال الخ أى لما تقدم أنه لا يشترط إمكان جلها فالمتبادر من شغلها شغل زوجها  
بالحمل فيكون ما شاع على مقابل المشهور وان أمكن الجواب عنه بأن المراد بشغلها وطئها والحاصل أن  
التعبير بوطئها لا إيهام فيه بخلاف التعبير بشغلها فإنه يوهم المشى على مقابل المشهور واحترز بقوله أمكن  
شغلها منه عما إذا كان معها في الخلوة نساء متصفات بالعفة والعدالة أو واحدة كذلك وعن خلوة لحظة  
تفصر عن زمن الوطء فلا عدة عليها وأما لو كان معها في الخلوة نساء من شرار النساء وجبت العدة لانهن قد  
تمكن من نفسها بحضرتهم دون المنصفات بالعفة والعدالة فانهن بمنعها (قوله وان نفياء) أى هذا إذا  
أقر أو أحدهما بالوطء في تلك الخلوة بل وان نفياء (قوله لانها حق لله) أنه لم يحدوف أى وانما وجبت العدة  
بالخلوة المذكورة إذا تصادقا على نقي الوطء لانها الخ (قوله فلا نفقة لهما) أى في العدة ولا يتكفل لهما الصدق  
هذان مرتبان على إقراره بعدم الوطء وقوله ولا رجعة فيها هذا مرتب على إقرار الزوج بعدمه (قوله  
لا تعتد بغيرها) أى قبله أو ضمة (قوله إلا أن تقر به) أى بوطئه البالغ من غير أن يعلم بخلوتها وكذبها  
في ذلك وأولى إذا صدقها فتعتد وليس هذا مكررا مع قوله وأخذ بأقرارهما لان هذا في غير الخلوة وذلك فيها  
والقربة سابقا للنقي والقربة هنا الوطء (قوله ويلزمه النفقة والسكنى) أى مدة العدة التي لا تارثها والحق  
أن مؤاخذته انما هو بتكميل المداق ان كانت سقيمة أو رشيدة على أحد التأويلين وأما النفقة  
والكسوة والسكنى فلا يؤاخذ به مطلقا إلا إذا صدقته كما تقدم في قوله وللصدقة النفقة أى والكسوة راجع  
ما تقدم انظر بن (قوله أو يظهر رجل بها) أى إذا لم تعلم الخلوة بغير ما يظهر بها حل ولم يفقه الزوج بلعان  
فاذا طلقها وجبت العدة عليها (قوله مع انكاره الوطء) الأولى مع انكارها الوطء لاجل أن يقابل ما قبله  
(قوله اعتدت بوضعه) أى ولها النفقة والسكنى في العدة (قوله استبراء بوضعه) أى ولا عدة عليها من الزوج  
لعدم البناء بها فلا نفقة لها ولا سكنى عليه (قوله ولا يترتب عليه ما ذكر) أى من التوارث والنفقة والسكنى  
(قوله بثلاثة أقراء) أى سواء كان السكاح الذي اعتدت من طلاقه صحيحا أو فاسدا مختلفا في فساده أو مجمعا  
على فساده وكان بدرا الحد كالزوج أخته غير عالم بذلك وطلقها والا كان الواجب فيه الاستبراء كالونكح  
أخته نساء أو رضاعا عالم بذلك (قوله أطهار) أعلم ان كون الأقراء التي تعتد بها المرأة هي الأطهار  
مذهب الأئمة الثلاثة خلافا لابي حنيفة وموافقه من أن الأقراء هي الحيض واستدل الثلاثة بأن القرء  
منه تزلزل بين الحيض والطهر ووجود التام في قوله تعالى والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء يدل على أن  
المعدوم مذ كروه الطهر وأخذ أبو حنيفة بان الذي به براءة قريتها حقيقة انما هو الحيض لا الطهر (قوله بدل  
أوبيان من أقراء) أى وليس نعتاله لان الأصل في النعت التخصيص فيوهم أن الأقراء أطهار وغير أطهار  
وليس كذلك وكونه صفة كاشفة فهو خلاف الأصل في النعت ولا تصح قرأته بالاضافة لثلاث يلزم اضافة  
الشيء الى نفسه وهو ممنوع عند البصريين وأجازها الكوفيون اذا اختلف المتضايقان لفظا كما هنا (قوله



فالقرء يقع القاف وتضم هو الطهر لا الحيض (و) عدة (ذى الرق) ولو مكاتبه أو مبعضة من زوجها أو عبدا (قرآن) بفتح القاف على الأشهر ولو قال ذات الرق لكان أحسن لأن ذلك المذكور واجب بان المراد الشخص ذوالرق ومعلوم أن المعتد هو الزوجة (والجميع) من الأقراء الثلاثة للحره والقراء من ذات الرق (للاستبراء) أى برأفة الرحم (لا) القرء (الاول فقط) هو الذى للاستبراء والباقي تعبد خلافا لزماعه (على الاربع) متعلق بقوله والجميع للاستبراء لقول ابن يونس والاول أبين والعدة المذكورة فمن اعتادت الحيض في أقل من سنة بل (ولو اعتادته في كالسنة) مرة وأدخلت الكاف الخمس سنين فانها تعتد بالأقراء وأما من (٤١٧) عاداتها أن يأتيها الحيض في كل عشر سنين مثلا مرة فالذى

فالأقراء (الخ) هذا مفرع على ما قبله من أن الأقراء هي المطلها رأى أنه يتفرع على ذلك أن القرء الذى هو مفرد الأقراء هو الطهر لا الحيض وقوله بفتح القاف حال من المبتدأ وهو القرء (قوله ومعلوم أن المعتد هو الزوجة) أى فلا يقال إن الشخص ذالرق صادق بالذكر (قوله والجميع للاستبراء) هذا القول لا يجرى وجهه من يونس والقول الثانى للقاضى عياض وجهه عند الحق وتقتل المواق عنهما يقتضى القولين وتظهر فائدة الخلاف فى الذميمة فيلزمها ثلاثة أقراء على الاول وقرء الطلاق فقط على الثانى لأنها ليست من أهل التعبد (قوله والاول أبين) أى لسقوط العدة عن غير المدخول بها فلو كانت العدة هي القرء الاول والاثنان لتعبد لما كان لخصيصهما بالمدخول بهما معنى لأن التعبد لآله فهو موجود فى المدخول بهما وغيرهما فمتضاء أن غير المدخول بهما يلزمها القرآن المذان للتعبد دون قرء الاستبراء (قوله والعدة المذكورة الخ) أى وهى الثلاثة أقراء للحره والقراء للامة (قوله ولو اعتادته في كالسنة) ردبها ما حكاه ابن الحاجب من أنها تحل بمجرد مضي السنة ولا تنتظر الأقراء وأنكر وجوده ابن عبد السلام والمصنف وابن عرفة (قوله فانها تعتد بالأقراء) أى فاذا مضت الخمس سنين عاداتها ولم تحض فقد حلت وان أتاها الحيض انتظرت الحيضة الثانية فاذا جاء وقتها ولم تحض فقد حلت وان حاضت انتظرت الحيضة الثالثة فاذا جاء وقتها فقد حلت على كل حال أتاها الدم أولا (قوله في كل عشر سنين مثلا مرة) المراد ما زاد على الخمس سنين التى هى أقصى أمد الحمل (قوله أنها هل تعتد بسنة بيضاء) أى من يوم الطلاق وهذا هو الصواب كما بين وشيخنا العدوى (قوله أو بثلاثة أشهر) أى كالأيسة هذا بعيد جدا (قوله وقيل تعتد بالأقراء) وهو ما نقله الشيخ أحمد الزرقانى عن أبى عمران والصواب أن كلام أبى عمران إنما هو فمن عاداتها أن تحيض في كل خمس سنين مرة كفى أبى الحسن على المدونة والناصر نفعه ولا يخالفه فى أنها تعتد بالأقراء على ما تقدم (قوله كالسنة) أى كمن عاداتها أن يأتيها الحيض في كل سنة أو نحوها كخمس سنين (قوله مثلا) أى أو بعد تمام الخمس سنين أو تمام العشر على ما نقله الشيخ أحمد عن أبى عمران (قوله على كل حال) أى سواء أتاها الدم أولا (قوله هكذا نصوا) قال ابن عرفة ما نصه ابن رشد قال محمد بن يونس حيضها كسنة أو أكثر عدتها سنة بيضاء ان لم تحض لوقتها والا فافراؤها ولا يخالفه من أصحابنا (قوله فان انقطع الرضاع اعتدت بالأقراء) أى ان أتاها الحيض (قوله والزواج انتزاع الخ) هذا اذا تأخر حيضها عن زمنه المعتاد لاجل الرضاع أما ان علم أن حيضها يأتيها فى زمنه المعتاد ولم يتأخر عن أجل الرضاع فليس له حينئذ انتزاعه لتبين أنه إنما أراد اضرارها به بن وحاصل فقه المسئلة ان من طلق زوجته الموضع طلاقا رجعيا فكثت سنة لم تحض لاجل الرضاع فانه يجوز له أن يتزوج منها ولده خوفا من أن يموت فترثه ان لم يضر ذلك بالولد لكونه يقبل غير أمه والا فلا يجوز له أن يتزوجه منها وإذا كان له انتزاعه رجعا لحق غيره من الورثة فأحرى لحق نفسه بأن يتزوجه ليستجمل حيضها لاجل سقوط نفقتها ولأجل أن يتزوج من لا يحل له جمعها معها كاختها وخامسة بالنسبة اليها كما قال المصنف (قوله يستجمل الخ) أى لأجل أن تخلص من العدة (قوله اذا لم يضر بالولد) لا يقال ان الحق فى الرضاع للام اذا طلبته فقتضاء أنه ليس له انتزاعه منها لانا نقول هذا عذر يسقط حقه فى ارضاعه وأما حضانتها فباقية وعلى الأب أن يأتيه بمن ترضعه عندها ابن (قوله بأن لم يقبل غيرها) تصوير للنفي فى كلام المصنف وقوله والام يجوز

سنين مثلا مرة فالذى لا أبى الحسن على المدونة وغيره أنها هل تعتد بسنة بيضاء قياسا على من يأتيها فى عمرها مرة أو بثلاثة أشهر لأن التى تعتد بسنة محصورة فى مسائل ستأتى ليست هذه منها وقيل تعتد بالأقراء كمن عاداتها كالسنة ثم ان جاء وقت حيضها بعد تمام السنة مثلا ولم تحض حلت ولا انتظرت الثانية فان لم تحض وقت مجيئها حلت والا انتظرت الثالثة فان جاء وقت حيضها حلت على كل حال هكذا نصوا (أو أرضعت) فانها تعتد بالأقراء ولا تنتقل عنها الى السنة مادامت ترضع طال أو قصر فان انقطع الرضاع اعتدت بالأقراء فان لم تحض حتى أدت عليها سنة من يوم قطعت الرضاع حلت والامة فى السنة كالحره (أو استحيضت و) قد (ميزت) بين الحيض والاستحاضة براهضة

(٥٣ - سوقى ثاني) أولون أو كثره فتعتد بالأقراء (والزوج) المطلق طلاقا رجعيا (انتزاع ولد) المطلقة (المرضع) لينجمل حيضها (فرار من أن ترثه) ان مات وهى فى العدة وان لم يكن مريضاً وله منعها من أن ترضع ولد غيره ولو باجرة وله فسخ الاجارة الا اذا كانت أجرت نفسه قبل الطلاق بعلمه فليس له فسخها (أو ليتزوج أختها) مثلا (أو رابعة) غيرها (اذا لم يضر) الانتزاع (بالولد) بأن لم يقبل غيرها أولا مال للاب وللولد والام يجوز انتزاعه منها (وان لم يضر) المستحاضة المطلقة بين الدمين (أو تأخر) حيض المطلقة (بلا سبب) أصلا



(أو) بسبب أنها (مرضت) قبل الطلاق أو بعده فأنقطع حيضها (تربصت) في هذه المسائل الثلاثة (تسعة) من الأشهر استبراء والريسة لانها مدة الحمل غالباً (ثم اعتدت بثلاثة) وحلت بعد السنة حرة وأمة وشبهه في الثلاثة قوله (كعدة من لم تر الحيض) أصغر وهي مطيعة أو لسكونهم الم تره أصلاً (و) عدة (اليائسة) من الحيض فانها ثلاثة أشهر وقوله (ولو برق) مبالغة في قوله وان لم تغز الخ (وتعم) الشهر الاول الذي وقع فيه الطلاق ثلاثين يوماً (من الرابع في الكسر) فمأخذ من الرابع أياماً بقدر الأيام التي مضت من الشهر الذي طلقت فيه ثم ان كان كاملاً قطاهروا ان كان ناقصاً زادت يوماً فان طلقها في اليوم العاشر بقاها ناقصاً أخذت من الرابع أحد عشر يوماً وأما الثاني والثالث فتعتبرهما بالاهل من كمال (٤١٨) أو تنقص كالاول ان طلقها قبل جفوه (ولغا) بفتحين أي بطل فلم يحسب (يوم الطلاق)

المسبوق بالفجر ولو طلقها في اليوم الاول بعد الفجر أخذت من الرابع يومين ان كان الاول ناقصاً ونحوه ليعروب الشمس وكذلك يلغى يوم الموت في عدة الوفاة (ولو حاضت) من تربصت سنة (في) أثناء (السنة) ولو في آخر يوم منها (انتظرت) الحيضة (الثانية) أو تمام سنة بيضاء فان تمت السنة ولم تر الحيض حلت مكانها (و) ان رأت الحيض فيها ولو في آخر يوم منها انتظرت الحيضة (الثالثة) أي أو تمام سنة بيضاء لادم فيها ان كانت حرة واكتفت بالثانية ان كانت أمة فالخامس انها تحلل بأقرب الاجلين من الحيض أو تمام السنة (ثم ان احتاجت) من تربصت سنة (لعدة) أخرى بعد ذلك من طرق أو استبراء (فالثلاثة) الأشهر عدتها ما لم ترقها

أي والابان أضرا لا تزاع بالولد لم يجز اتزاعه فهو راجع لكلام المتن (قوله أو مرضت) مقابله لاشبهب أنها كالرضع تعقد بالاقراء قال في التوضيح وفرق ابن القاسم بينهما بأن المرضع فائدة على ازالة ذلك السبب فكانت فائدة على الاقراء بخلاف المريضة فانها لا تقدر على رفع السبب فاشبهت اليائسة ومثل تأخر الحيض لمرض تأخر مطربة (قوله تربصت تسعة) وتعتبر تلك التسعة من يوم الطلاق على ما في المدونة (قوله) ثم اعتدت بثلاثة) وقيل ان السنة كلها عدة والصواب ان الخلاف لفظي كما يفيد عبارة الأئمة اذ بعد كل البعد ان يقال بعدم التأيد بتزوجها في التسعة وبالتأيد في تزوجها بعدها كما يبعد أن يقال يمنع النفقة والكسوة والرجعة في التسعة واباحة ذلك بعدها أمل انظر بن (قوله وشبهه في الثلاثة) أي الثلاثة أشهر (قوله ولو برق) مقابل لو قولان أحدهما ان الأمة المستحاضة التي لم تغز بين الدمين والتي تأخر حيضها بلا سبب أو بسبب مرض أو طربة عدتها شهران والقول الآخر شهر ونصف وجه المشهور ان الحمل لما كان لا يظهر في أقل من ثلاثة فلنا باستبدال الحرة والأمة في السنة وعدم اختلافاً فيهما كالاقراء اه توضيح (قوله المسبوق بالفجر) صفة لطلاق أي وأما لو وقع الطلاق قبل الفجر حسبت ذلك اليوم من الأشهر وقوله ولو طلقها في اليوم الاول أي من الشهر (قوله فالخامس أنها تحلل بأقرب الاجلين) أي خلافاً لما يوهمه ظاهر المصنف من أنها تنتظر الحيضة الثانية والثالثة ولو مضت لها سنة بيضاء (قوله مساو بالعدتها) أي الا في اللعان والردة والزنا فان استبراءها في هذه حيضة واحدة (قوله أو نكاح فاسد) أي لا بدوا الحد كنكاح المحرم عالمها أمان كان يدرأ الحد فلو اوجب فيه العدة لا الاستبراء كنكاح المحرم من نسب أو رضاع جهلاً بذلك ولم يعم لم به حتى دخل وقد أجل الشارع في ذلك تبعاً لعنق التابع لابن غازي والحق ما ذكرناه من التفصيل اه بن (قوله اذ لم تكن ظاهرة الحمل) أي منه قبل وطئها بالزنا والشبهة وقوله والافلا أي فلا يحرم بل قيل بكرهه الوطء وقيل بجوازه ذكر هذه الأقوال ابن يونس لكن في البيان ان المذهب في ظاهرة الحمل هو التحريم نقله أبو علي المسناوي وكذا في فتاوى البرزلي نقلاً عن فواز بن الحاج وفي المعيار آخر فوازل الابلاء والظهار واللعان عن أبي الفضل العقباني وغيره وعلمه بأنه ربما ينقش الحمل فيكون قد خلط ماء غيره به عابثاً وهو ظاهر اه بن والخامس ان الحامل اذ ارتت هل يجوز لزوجه الذي حلت منه قبل الزنا وطؤها قبل ان تضع أو لا يجوز أقوال ثلاثة قيل بالجواز وقيل بالكراهة وقيل بالحرمة وأما لو حلت من زنا أو من غضب لحرم على زوجها وطؤها قبل الوضع اتفاقاً (قوله ولا يعقد زوج عليها زمنه) أي زمن الاستبراء مما ذكر ان كانت خالية من الازواج فان عقد عليها وجب فسخه فان انضم له فقد تلذذت بغيرها عليه سواء كان التلذذ في زمن الاستبراء أو بعده ان كان التلذذ بالوطء أو بالمقدمات وكان التلذذ في زمنه لا بعده كما مر (قوله أو غاب غاصب الخ) أي غيبة يمكن فيها الوطء منه والافلاشي عليها اه بن (قوله فذات الاقراء ثلاثة) أي ان كانت حرة كما هو الموضوع أي وحيضة واحدة ان كانت أمة قال في ابدلاب واذا زنت المرأة أو غضبت وجب عليها الاستبراء من وطئها بثلاث حيض وان كانت أمة استبرأت

الدم والانتظرت الثانية والثالثة أي أو تمام سنة كما تقدم ولما كان استبراء الحرة مساوياً بالعدتها بخلاف الأمة أشار الى ذلك بحقيقة بقوله (ووجب) على الحرة المطيعة (ان وطئت برتاً أو شبهة) نفلط أو نكاح فاسد اجماعاً تحرم بنفس أو رضاع (ولا يبطأ الزوج) زوجته زمن استبراءها مما ذكر أي يحرم اذ لم تكن ظاهرة الحمل والافلا (ولا يعقد) زوج عليها زمنه (أو غاب) على الحرة (غاصب أو سب أو مشتر) لها جهلاً بحريتها أو فسقاً لان الغيبة مظنة الوطء (ولا يرجع لها) أي لقولها في عدم الوطء أي لا تصدق في ذلك ولو عبر بذلك لكان أوضح وقوله (قدرها) فاعل وجب أي قدر العدة على التفصيل المتقدم فذات الاقراء ثلاثة قروء والمرتبة ومن معها سنة والصغيرة واليائسة ثلاثة أشهر



(وفي) إيجاب الاستبراء في (امضاء الولي) الغير المجبر تكاح من تزوجت بغير ائنه وهي شريفة ودخل بها الزوج ثم اطلع الولي على ذلك فامضاء وكذا سفيه تزوج بغير اذن وليه أو عبد بغير اذن سيده ودخل فامضاء الولي أو السيد (٤١٩) بعد العلم نظر الفساد الماء وعدم إيجابه

لأن الماء ماؤه (أو) إيجابه في (فسخه) وأراد الزوج تزوجها بعده بأذنه وعدم إيجابه (تردد) والراجح عدم الإيجاب فيهما (واعتمدت) المطلقة (بظهر الطلاق) أي بالطهر الذي طلق فيه (وان لخطه) بسيرة بل لو قال لها انت طالق فترزل الدم عقب النطق بالقاف بلا فصل حسبته طهرا (فتحل بأول الحيضة الثالثة) بالنسبة الى هذه أي بمجرد نزول الدم ان طلقت طاهرا لان الأصل عدم انقطاعه بعد نزوله (أو) باول الحيضة (الرابعة) ان طلقت بكميض (دخل النفاس بالكاف وهو ظاهر لانه قد تم الطهر الثالث برؤية الرابعة ورتب على قوله فتحل بأول الحيضة الثالثة لاحتمال انقطاعه بل تصبر يوما أو بعض يوم له بال وهو قول أشهب أولا ينبغي وهو قول ابن القاسم لحلها برؤية الدم كما تقدم وهل الخلاف حقيق بناء على حل ينبغي

بحيضة كانت ذات زوج أو غير ذات زوج اه بن وقوله فذات الاقراء ثلاثة أي ولو تأخر حيضها برضاع وقوله والمرتبة أي وهي المستحاضة التي لم يميز بين الدمين وقوله ومن معها أي من تأخر حيضها بالمرض وبلا سبب من الاسباب المذكورة كالمرض والرضاع فيصدق بما اذا تأخر لطربة (قوله وفي إيجاب الاستبراء في امضاء الولي الخ) حاصله أن المرأة اذا كانت شريفة وولدت رجلا من عامة المسلمين عقدها بدون اذن وليها الخاص غير المجبر ودخل بها الزوج ثم اطلع وليها على ذلك قبل الطول فاجازت تكاحها وامضاء أو انه فسخه وأراد الزوج أن يتزوجها بعد ذلك باذن الولي فهل يجب عليه الاستبراء من وطئ زوجها الحاصل قبل الاجازة نظر الفساد الماء أولا يجب الاستبراء لان الماء ماؤه وان كان فاسدا قولان والراجح الثاني وهو عدم وجوب الاستبراء (قوله الغير المجبر) انما قيد بذلك لانه لو كان مجبرا لكان الفسخ ولا يجوز له الامضاء (قوله ودخل بها الزوج) أي والا فلا استبراء عليها اتفاقا (قوله وأراد الزوج تزوجها بعده بأذنه) أي وأما لو أراد اجنبي أن يتزوجها بعد فسخ الولي فان العدة واجبة قول واحد (قوله تردد) مقتضى نقل التوضيح والموافق أنهما في الفسخ تأويلان وكر ابن عرفة الخلاف في المسئتين ونسب وجوب الاستبراء لمحسنون وابن الماجشون وعدمه لمالك وابن القاسم ومقتضاه أنهما قولان ويظهر منه أن عدم الوجوب هو الراجح خلافا لما ذكره عبي من ترجيح القول بالوجوب فيهما اه بن (قوله والراجح عدم الإيجاب فيهما) أي في مسألة الامضاء والفسخ (قوله بالطهر الذي طلق فيه) أي وان كان قد وطئها فيه وان كان خلاف السنة (قوله وان لخطه) ان قلت يلزم على ذلك ان العدة قرآن وبعض قره ثالث وقد قال المولى نربصن بانفسهن ثلاثة قروء قلت اطلاق الجمع على مثل ذلك شائع قال تعالى الحج أشهر معلومات مع انه شهران وبعض ثالث فهو وتطير ما هنا (قوله بالنسبة لهذه) أي للطلق في طهر (قوله أي بمجرد) أي انها تحل بمجرد نزول الدم الثالث وقوله لان الأصل الخ جواب عما يقال كيف تحل بمجرد نزوله مع انه يمكن انقطاعه قبل أن ينزل القدر المعتبر منه في العدة (قوله لان الأصل الخ) أي فان انقطع رجع فيه للنساء (قوله ورتب على قوله فتحل بأول الحيضة الثالثة قوله الخ) الخ أي ان قوله وهل ينبغي الخ مرتب عليها معا أي على قوله فتحل بأول الحيضة الثالثة وعلى قوله أو الرابعة ان طلقت بكميض والحاصل أنه لا فرق بين الحيضة الثالثة والرابعة اذا طلقت في كميض من كونها تحل برؤية أولها عند ابن القاسم وينبغي أن لا تحل التكاح برؤية أولها عند أشهب (قوله وهل ينبغي الخ) ظاهر المصنف أن التأويلين في ابتغاء تجميل العقد برؤية الدم وعدم ابتغاء تجميله وليس كذلك بل التأويلان بالوافق والخلاف بين كلام ابن القاسم وأشهب وحاصل المعنى المراد من المصنف أنه ذكر في المدونة قول ابن القاسم تحل بمجرد رؤية الدم وقول ابن وهب انها لا تحل برؤية أول الدم ثم قال وقال أشهب ينبغي أن لا يحل التكاح بأول الدم فاختلاف هل هو وفاق لابن القاسم بناء على حل ينبغي على الاستصحاب وهو تأويل أكثر الشيوخ واختاره ابن الحاجب لان ندب عدم التجميل لا ينافي الحلبة بأول الدم أو خلاف بناء على حل ينبغي على الوجوب وهو تأويل غير واحد واليه ذهب محضون لقوله هو خير من رواية ابن القاسم والى الوفاق والخلاف أشار المصنف بالتأويلين ولذا قيل صواب المصنف لو قال وفيما ينبغي أن لا تحل برؤيته وهل وفاق تأويلان اه بن (قوله لاحتمال انقطاعه) أي قبل مضي يوم أو بعضه (قوله بل تصبر) أي بعد رؤيته (قوله لان قوله تحل الخ) أي لان قول ابن القاسم انها تحل برؤية الدم لا ينافي أنه يقول بندب تأخير العقد حتى مضي يوم أو بعضه بعد رؤية الدم فان عجلت برؤيته وتزوجت ولم ينقطع كان تزوجها واقعا بعد العدة اتفاقا وان انقطع قبل أن يمضي بعض يوم له بال كان تزوجها واقعا في العدة لانها لا تحسب ذلك الدم

على الوجوب أولا بناء على حله على الندب وابن القاسم لا يخالفه لان قوله تحل لا ينافي الندب (تأويلان) الاظهر الوفاق ولو قال أشهب ينبغي أن لا تحل وهل وفاق تأويلان لكان أبين (ورجع في قدر الحيض هنا) أي في العدة والاستبراء (هل هو يوم) فاكتر فلا يكفي بعض اليوم (أو) هو (بعضه) أي بعض يوم له بال بان زاد على ساعة فلكية لا مطلق بعض



لنساء العارفات بذلك لاختلاف الحيض (٤٣٠) في النساء المتطهرات إلى البلدان فقد يكون أقله يومًا عند بعضهن باعتبار بلادهن

وقد يكون أقله بعض يوم عند بعض آخر باعتبار بلادهن أيضًا واحترز بقوله هنا عرابا العبادة فإن أقله فيه دفعة (و) رجع (في أن المقطوع ذكره أو) المقطوع (أنثاء) هل يولده (ف) تعتد زوجته أولًا هذان ضعيفان إذا لحق في الفرع الأول سؤال أهل المعرفة كخداف الأطباء إذا لمعنى لسؤال النساء في مثل هذا كما هو معلوم ضرورة والراجح في الثاني أنها تعتد من غير سؤال أحد (و) رجع في (ما تراه الآية) أي المشكوك في بأسها وهي بنت الحسير إلى السبعين (هل هو حيض) أولًا (لنساء) نائب فاعل رجع قدم من لم تبلغ الحمين حيض قطعاً ومن بلغت السبعين ليس بحيض قطعاً فلا يسئل النساء فيهما (بمخلاف الصغيرة) ترى الدم (ان أمكن حبضها) كبرت تسع فانه حيض قطعاً ولا يرجع فيه للنساء لا بنت ست أو سبع فإتراء دم علة وفساد (و) إدارات ممكنة الحيض الدم أثناء عدتها بالأشهر ولو في آخر يوم من أشهرها (انتقلت للأقراء)

حيضة عند الجمهور ورواها بعد المدة عند ابن رشد وأبي عمران كافي ح (قوله للنساء) متعلق بقوله ورجع أن قلت قوله هل هو يوم أو بعضه يعارض قوله فحمل بآول الحيضة الثالثة فإن مقتضى حملها بآول الحيضة الثالثة أنه لا يرجع في قدره قلت لا معارضة لأن معنى قوله فحمل بآول الحيضة الثالثة أن مجرد رؤيته أول الدم الثالث كافي في حملها للزوج نظر إلى أن الأصل الاستمرار فإن انقطع رجع فيه للنساء فاب قل أن مثل هذا يكون حيضاً كان تزوجها بعد العدة وإن قل أن هذا لا يعد حيضاً كان تزوجها فيها وإلى هذا يشير كلام الشارح سابقاً وبعضهم تأول كلام ابن القاسم السابق على المخالفة لكلام المصنف هنا وأن الحيض عنده في باب العدة كره في باب العبادات فالمصنف مشى أولاً على قول ابن القاسم ومنع على قول آخر (قوله في أن المقطوع ذكره) أي فقط أي وأما المحبوب فقد مر أنه لا عدة على زوجته (قوله أو أنثاء) أي والحال أنه قائم الذكر (قوله هذان ضعيفان الخ) اعلم أن الاعتراض الأول تبع فيه المواق إذا نقل نص عياض في أن الرجل المقطوع ذكره يرجع فيه لأهل المعرفة ولم يقل للنساء وأجاب طي بأن المعرفة ترجع للنساء لأن هذا شأنهن فالمراد بأهل المعرفة النساء ولا مخالفة بين المصنف وعياض ويدل لذلك أن عياضاً جعل قول ابن حبيب بالرجوع في ذلك لأهل الطب والتشريح خلافاً لمذهب الكتاب فلم يبق إلا معرفة الولادة وهذا باب النساء وأما الاعتراض الثاني فتبع فيه ح حيث اعتمد قول صاحب النكت إذا كان محبوب الذكر والخصيتين فلا تعتد امرأته وأما أن كان محبوب الخصيتين قائم الذكر فعلى امرأته العدة لأنه يطاق ذكره وإن كان محبوب الذكر قائم الخصيتين فهذا إن كان يولد مثله فعليها العدة والأفلا وهذا معنى ما في المدونة ونحوه حفظت عن بعض شيوخنا القرويين اه قال طي وكلامه غير ظاهر لأن المؤلف كما تقدم اعتمد هنا كلام عياض ونصه إذا كان مقطوع الذكر أو بعضه وهو قائم الاثنين أو مقطوع الاثنين أو أحدهما دون الذي ذكره هذا الذي قال فيه في المدونة يسئل عنه أهل المعرفة لأنه يشكل إذا قطع ذكره أو بعضه دون أنثيه أو أنثاء أو أحدهما دون الذي ذكره هل ينسل وينزل أم لا فنسب المسئلة للمدونة كما ترى وكأن ح لم يقف على كلام عياض وعلى وقوفه عليه فلا موجب لترجيح كلام عبد الحق وقد اقتصر ابن عرفة وأبو الحسن على كلام عياض اه بن (قوله للنساء) الجمع في كلامه غير مقصود فيكتفي بواحدة بشرط سلامتها من جرحة الكذب لأن طريقها الأخبار لا الشهادة (قوله وإدارات ممكنة الحيض) أي وإدارات الصغيرة ممكنة الحيض الدم الخ وقوله وألفت ما تقدم من الأشهر أن قلت إن ممكنة الحيض إدارات الدم لا تكون صغيرة لأن الحيض علامة البلوغ فكيف تسميها المصنف صغيرة قلت تسميها صغيرة مجازاً علاقته اعتباراً بما كان (قوله أقله نصف شهر) أي فإذا عاودها الدم قبل تمامه لم تحتسب بذلك الطهر وضمته إلى ما قبله من الدم ولا يقال ما ذكره من أن أقل الطهر نصف شهر يناقض ما تقدم من قوله واعتدت بطهر الطلاق وإن لحظة لا نا نقول معناه أنها إذا طلقت وهي طاهرة وبقيت بعد الطلاق لحظة من تمام نصف الشهر ثم أتاها الحيض فإنها تعتد بذلك الطهر الذي طلقت فيه وحاضت عقبه (قوله وإن أنت معتدة بعد ما بولدت) أي سواء كانت معتدة من طلاق أو من وفاة ومفهوم بعد ما بولدت أنت بولدت قبل كمالها ففيه تفصيل أشار إليه ابن يونس بقوله قال مالك وإن نكحت امرأة وهي في العدة قبل حيضة ثم ظهر بها حمل فهو الأول وتحرم على الثاني وإن نكحت بعد حيضة فهو الثاني وإن وضعته لستة أشهر فأكث من يوم دخل بها الثاني وإن وضعته لأقل فهو الأول وقال ابن شماس إذا نكحت ثم أنت بولدت من يحملي كونه من الزوجين الحق بالثاني إن كانت وضعته بعد حيضة من المدة إلا أن ينفيه بلعان فيلحق بالأول ولا يلزمه العان لأنه نفاه إلى فراش فان نفاه الأول ولا عن أيضاً لعنت وانتني عنهما جميعاً وإن كانت وضعته قبل حيضة فهو الأول إلا أن ينفيه بلعان فيلحق بالثاني وتلاع عن

وألفت ما تقدم لأن الحيض هو الأصل في الدلالة على براءة الرحم ولما كان الحيض هنا بخلاف الحيض في العبادة نبه على استواء الطهر في البابين بقوله (والطهر) هنا (كالعبادة) أقله نصف شهر (وإن أنت) معتدة (بعدها) أي العدة هي



(بولادون أقصى أمد الحمل) من يوم انقطاع وطئه عنها لا من يوم الطلاق (الحق) الولد (به) أي الزوج صاحب العدة ميتا أو حيا حيث لم تتزوج غيره أو تزوجت وأنت به لدون ستة أشهر من وطئه الثاني ويفسخ نكاح الثاني ويحكم له بحكم النكاح في العدة (الآن ينفيه) الزوج (بلعان) فلا يلحق به (وتربصت) المعتدة (ان أدت بته) أي بالحمل أقصى أمد الحمل (وهل) تربص (نجسا) من السنين (أو أربعاء خلاف) فان مضت المدة وزادت الرية مكنت حتى ترتفع (وفيها لو تزوجت) المعتدة (قبل) (٤٣١) مضى (الخمس بأربعة أشهر فولدت نجسة)

هي فان نفاه الثاني أيضا ولا عنى انتفى عنهما جميعا (قوله لدون أقصى أمد الحمل) فان أنت به بعد العدة لا زيد من أقصى أمد الحمل فان كانت ولده قبل ستة أشهر من دخول الثاني فهو قول المصنف الثاني وفيها الخ وان كانت قد أنت به لستة أشهر من دخول الثاني لحق به (قوله أو تزوجت) أي قبل الحيض أو بعده وقوله وأنت به لدون ستة أشهر الخ أي وأما لو أنت به لستة أشهر فأكثر من وطئه الثاني والموضوع أنه لدون أقصى أمد الحمل من انقطاع وطئه الأول فانه يلحق بالثاني (قوله وتربصت المعتدة) أي سواء كانت مطلقة أو متوفى عنها وقوله ان أدت بته أي ان شكت فيه بسبب حس في بطنها (قوله وهل نجسا أو أربعاء الخ) ابن عرفة في كون اقضاء أربع سنين أو نجسا ثالث روايات القاضي سبعا وروى أبو عمر ستا واختار ابن القصار الأولى وجعلها القاضي المشهور وعز الباجي الثانية لابن القاسم وسكنون المتيطي بالخمس القضاء (قوله وزادت الرية) أي بأن زاد كبير بطنها مكنت الخ وأما لو مضت المدة واستمرت الرية عنى حاتها ولم يحصل فيها زيادة حلت عضى المدة وهذا هو الذي في المدونة وأبي الحسن وابن بونس وابن عبد السلام وشهره ابن ناجي خلافا لابن العربي من بقائها أبدا حتى تزول الرية انظر بن وكل هذا ما لم يتحقق أن حركة ما في بطنها حركة حمل والام تحمل أبدا كافي شب (قوله لو تزوجت المعتدة) أي من طلاق أو وفاة والمراد المعتدة المرتبة فالمسئلة مفروضة كافي المدونة في المرتبة اذ هي محل الاشكال وأما غيرها فمقتضى قطعها قاله بعضهم اه بن (قوله لم يلحق بواحد) أي ويفسخ نكاح الثاني لانه نكح حاملا (قوله وحدت) أي وجبت لم يلحق بواحد حدث (قوله أي استشكل بعض الشيوخ الخ) المراد بذلك البعض أبو الحسن القاسمي كافي البدر القرافي وبن (قوله ولا اشكال) أي في عدم لحوق الولد بواحد منهما وحدها وقد يقال ان الاشكال مفرع عليها مع الالاه قد نقل عن مالك ان أقصى أمد الحمل ست سنين وروى عنه أنه سبع فالتخلاف شبهة تدرك الحد قائل (قوله ولو بلحظة) أي ولو كان الوضع بعدهما بلحظة (قوله لا بعضه) أي ولو كان ذلك البعض ثلثيه خلافا لابن وهب القائل انها تحمل بوضع ثلثي الحمل بناء على تبعية الأقل لاكثر وخولفت قاعدة تبعية الأقل لاكثر فاعلى المعتمد للاحتياط وتظهر فائدة الخلاف فيما لو مات الولد بعد خروج بعضه وقطع ذلك البعض الخارج فعلى المعتمد عدتها باقية مادام فيها عضو منه وعند ابن وهب تحمل اذا كان الباقي أقل من الخارج (قوله واحدا كان) أي ذلك الحمل (قوله باقية) أي اذا كان الحمل واحدا (قوله والاخر) أي ان كان الحمل متعددا (قوله يلحق بصاحب العدة) أي لاحقابه بالفعل أو يصح استلحاقه كالمتنى بلعان ولو لم يستلحقه (قوله فلو كان) أي الولد من زنا كالأستبرأها زوجها من وطئه بحضة ثم زنت وظهر بها حمل ومات زوجها أو طلقها ووضعت ذلك الحمل لستة أشهر من وطئه الثاني (قوله قبل مضيا) أي قبل مضى الأشهر والأقراء (قوله والا انتظرت) أي والا بأن مضت قبل وضعها انتظرت الوضع وقوله على أقصى الاجلين أي الوضع واقضاء الأربعة أشهر وعشرا أو الأقراء (قوله وتحتسب الخ) أي واذا وضعت قبل مضى الأقراء والأشهر وقتلنا لا بد من أربعة أشهر وعشري الوفاة وثلاثة أقراء في الطلاق فتحتسب الخ (قوله وتعد الخ) هذا قول ابن محرز وجعله عياض محل تطروان الذي حكى ابن رشد الاتفاق عليه أنه لا بد من ثلاث حبض بعد الوضع اه بن (قوله والا فكا المطلقة) ولا احدا عليها حينئذ كما نقله المواق هنا عن المدونة ولا مبين عليها أيضا لانه استبرأ لعدة اه بن (قوله

من الأشهر من وطئه الثاني (لم يلحق) الولد (بواحد منهما) أما عدم لحوقه بالأول فلزادته على الخمس سنين بشهر وأما الثاني فلولادتها لاقل من ستة (وحدثت) للبرزم بانه من زنا (واستشكلت) أي استشكل بعض الشيوخ عدم لحوقه بالأول وحدها حيث زادت على الخمس بشهر اذ التقدير بالخمس ليس يفرض من الله ورسوله حتى ان الزيادة عليها بشهر تقتضى عدم الحوق وهذا الاستشكل مفرع على ان أقصى أمد الحمل خمس وأما على أنه أربع فلا اشكال (وعدة الحامل) حرة أو أمة (في وفاة أو طلاق وضع حملها كله) بعد الطلاق أو الوفاة ولو بلحظة لا بعضا واحدا كان أو متعددا ولزواج رجعتها قبل خروج باقية أو الآخر وهذا اذا كان الولد يلحق بصاحب العدة فلو كان

من زنا فلا بد من أربعة أشهر وعشري الوفاة والأقراء في الطلاق ان وضعت قبل مضيا والا انتظرت الوضع فالمدار على أقصى الاجلين وتحتسب بالأشهر من يوم الوفاة بالأقراء من يوم الوضع وتعد النفاس قرأ أو لا فلا تحتسب بما حاضته قبل النفاس زمن الحمل (وان) كان الحمل (دما أجمع) وعلامة كونه جلا أنه اذا صب عليه الماء الحار لم يذب (والا) تكن المتوفى عنها حاملا (فكا المطلقة) أي فعدها كعد المطلقة ثلاثة قروا ان كانت حرة وقرآن ان كانت أمة فان كانت صغيرة أو أيسة فثلاثة أشهر (ان قصد) نكاحها فسادا يجمع عليه



وقد دخل بها أو بأتى حكم غير المجمع على فساد (كالمذمومة) الحرة غير الحامل (تحت ذمى) يموت عنها أو يطلقها أو أراد مسلم تزوجها أو ترافعا  
الينا وقد دخل بها فثلاثة أقراء ان كانت (٤٣٣) من ذوات الحيض والا فتلاثة أشهر (والا) بان كان النكاح صحيحا أو مختلفا في

وقد دخل بها) أى وأما لو مات قبل أن يدخل بها فلا شيء عليها وكذا يقال فيما بعد (قوله) صحيحا أو مختلفا في  
صحة الخ) جعله المختلف فيه كالصحيح هو الذى استظهره في التوضيح وهو الجارى على قوله فيما سبق وفيه  
الارت (قوله) فأربعة أشهر وعشر) أى وعشرة أيام وانما حذف التام حذف المعدود ولا يقدر المعدود لبالى  
لثلاثين معدود شرعى وهو جواز العقد عليها فى اليوم العاشر وليس كذلك وقد يقال انما يلزم لو كان  
المعدود المقدرا لبالى وحدها وليس كذلك اذ قول أهل التار يخ تراعى البالى مرادهم به أنهم يعطون حكمها  
على الأيام لسبقها عليها وهذا لا ينافى ان المعدود مجموع البالى وأيامها (قوله) وان رجعة فتنتقل من  
عدة الطلاق) أى بالاقرامعدة الوفاة أى الأشهر سواء كانت تلك الرجعة حرة أو أمة ولو حصلت الوفاة قبل  
تمام الطهر الثالث يوم (قوله) ان تمت الخ) حاصلة أن المعتدة الحرة المتقدمة وهى غير الحامل المتوفى عنها  
تعد بأربعة أشهر وعشرة أيام بشرطين حيث كانت مدخولا بها الاول أن تتم تلك المدة قبل زمن حيضتها  
الثانى أن تقول النساء اذا رأيتها فيما اذا تمت المدة المذكورة قبل زمن حيضتها انه لا رجعة فيها وقولنا حيث  
كانت مدخولا بها حتر ازا عن غير المدخول بها فانها تعتد بهذه المدة من غير شرط (قوله) ومثله لو تأخر  
لرضاع) أى بان كان عادتها أن يأتها الحيض أثناء المدة المذكورة الا أنه تأخر لرضاع سابق على الموت فتسكن في  
أربعة أشهر وعشرة أيام ولا يحتاج هنا السؤال النساء انه لا رجعة فيها كما هو ظاهر (قوله) وقال النساء) أى بعد  
تمام الأربعة أشهر وعشرة أيام انه لا رجعة جل بها والموضوع انه لم يأتها الحيض فى المدة المذكورة لكون  
عادتها أن لا يأتها الا بعدها (قوله) بان كانت تحيض) أى بان كانت عادتها أن تحيض أثناءها (قوله) ولم  
تحض) أى بلا سبب من مرض أو رضاع بان كان تأخره لاسبب أصلا أو طهرية (قوله) أو استحيضت ولم تغز) اعلم أن محل  
اعلم أن محل كونها تنتظر الحيضة أو تمام التسعة أشهر اذا لم تكن عادتها قبل الاستحاضة انما هى حيضها بعد  
مضى زمن العدة والا اعتدت بأربعة أشهر وعشرة أيام كما هو ظاهر كلامهم لانهم جعلوا من يتأخر زمن حيضها  
عن أربعة أشهر وعشرة نعتد بها كما مر فانه عبق (قوله) أو تأخرت لمرض) أى أو كانت عادتها أن يأتها الحيضة  
أثناء المدة فتأخرت لمرض وقوله على الرابع وهو رواية ابن القاسم عن مالك وقيل ان تأخير الحيضة لمرض  
كتأخيرها لرضاع فتسكن بأربعة أشهر وعشرة أيام ولا يحتاج اتمام التسعة أشهر وحكى ابن بشر على هذا  
القول الاتفاق (قوله) أو تمت) أى الأشهر المذكورة (قوله) وقال النساء) أى بهار رية جل أو أرتابت  
هى من نفسها أيضا (قوله) أو تمام تسعة أشهر) أى فتنتظر أول الحمل فان حاضت أو لا تنتظر تمام  
التسعة أشهر وان تمت الأشهر المذكورة أو لا انتظرت الحيضة وقوله فان زالت الرية أى عند حصول أحد  
الامرین والاولى أن يقول فان لم تنزل الرية حلت والا الخ لاجل أن يكون ما شمس على المعتمد كما مر من أن  
بقاها على حالها مثل زوالها وقوله فان زالت الرية أى فى صورة ما اذا تمت الأربعة أشهر وعشرة أيام قبل  
زمن حيضتها وقال النساء) أى رجعة فيها (قوله) وتنتصف عدة الوفاة) أى اذا كان المتوفى عنها غير حامل  
والا فهو وضع حملها كاه (قوله) ونحو لبالي) أى كان الزوج حرا أو عبدا (قوله) كانت صغيرة الخ) ظاهره  
سواء كان لا يمكن حيضها كبتت أو سبع أو كان يمكن حيضها ولم تحض كبتت تسع أما لا ولا فعدتها  
شهران ونحو لبالي اتفاقا وأما الثانية فقيل كذلك وقيل تعتد بثلاثة أشهر وهو المعتمد وقوله أو أيسة  
الذى فى ح أن عدتها ثلاثة أشهر قال العلامة بن والصواب شرح المصنف بما فى ح من تخصيص قوله  
وتنصف بالرق بالصغيرة التى لا يمكن حيضها والشابة التى لم تر الحيض أصلا وبالتى رأتها فى شهرين ونحو  
لبالي وتخصيص قوله وان لم تحض فتلاثة أشهر بالصغيرة التى يمكن حملها والا يسة سواء أمكن حملها أم لا  
وبالتى عادت لها الحيض بعد الشهرين والحس لبالي لان الحمل بثلاثة كما صرح به فى النوادر عن مالك وذلك لان  
قوله وان لم تحض معناه وان لم يحصل لها حيض فى الشهرين والحس لبالي وهذا صادق بالثلاثة المذكورة  
وقوله الا أن ترتاب استثناء منقطع انمن ذكر لا يمكن فيه رية والمعنى لكن ان كانت الامة بمن تحيض

صحة وتدمات زوجها  
المسلم فأربعة أشهر  
وعشر) كان الزوج حرا  
أو عبدا صغيرا أو كبيرا  
دخل بها أولا كانت  
هى صغيرة أو كبيرة مسلمة  
أو ذميمة وكانت فى العدة  
بل (وان) كانت  
(رجعية) تنتقل من  
عدة الطلاق الى عدة  
الوفاة بخلاف الباتى  
يموت مطلقا قبل انقضاء  
عدتها فلا تنتقل لعدة  
الوفاة بل تستمر على عدة  
طلاقها (ان تمت)  
الأربعة أشهر وعشر  
للحرة المدخول بها (قبل  
زمن حيضتها) بان كانت  
تحيض فى كل خمسة  
أشهر مثلا وتوفى عنها  
عقب طهرها ومثله لو  
تأخر لرضاع فأولى ان  
حاضت فيها وقال  
النساء لا رجعة فيها بان  
قطعن براءة رجعهما من  
الحمل (والا) بان لم  
تتم الأربعة أشهر وعشر  
قبل مضى زمن حيضها  
بان كانت تحيض اثنا عشر  
ولم تحض أو استحيضت  
ولم تغز أو تأخرت لمرض  
على الرابع أو تمت قبل  
زمن حيضها وقال النساء  
بهار رية (انتظرتها)  
أى الحيضة أو تمام  
تسعة أشهر فان زالت  
الرية حلت والا انتظرت

رفعها أو أقصى أمد الحمل (ان دخل بها) شرط فى قوله ان تمت الخ أى هذا التفصيل ان دخل بها قبل موته والاحلت  
بعضى أربعة أشهر وعشر من غير عدة صيل (وتنصف) عدة الوفاة (بالرق) ولو شابة فهى شهران ونحو لبالي حيث كانت صغيرة



أو أيسه أو شابة لم تر الحيض أصلا أو رآته فيها ولو مدخولا بها في الجميع (وان لم تحض) وهي مدخول بها وعادتها الحيض بعد المدة المذكورة أو فيها وتأخر (فثلاثة أشهر) عدتها (الآن ترتب فتسعة) ان لم تر الحيض قبلها فان رآته أثناءها حلت فان بقيت الرتبة انتظرت زوالها أو أقصى أمد الحمل (ولن وضعت) لا ترموت زوجها (غسل زوجها) (٤٣٣) ويقضى لها بذلك (ولو تزوجت غيره)

لكن بعد تزويج غيره بكره وتقدم في الجنائز أن لا يحب نفسه ان تزوج اخنها او تزوجت غيره (ولا ينقل العتق) لأمة معتدة من طلاق او موت (لعدة الحرة) بل تستمر على عدتها اذا العتق لا يوجب عدة بخلاف لو مات زوج المطلقة طلاقا رجعا أثناء عدتها فانها تنتقل الى عدة وفاة حرة كانت أو أمة لان الموت يوجب عدة وكذلك طلقت الأمة طلاقا رجعا فاعتقها سبها ثم مات زوجها المطلق فانها تنتقل لعدة الحرة لان الموجب وهو الموت لما نقلها صادفها حرة فتعند عدة حرة لو وفاة بعد أن كانت عدتها قرأين (ولا) ينقل الى عدة الوفاة عن الاستبراء (موت زوج) ذمي (ذمية أسلمت) بعد البناء ومكنت تستبرئ منه وقتنا يكون أحق بها ان أسلمت في عدتها فان كافر قبل تمام الاستبراء فتستمر على الاستبراء بثلاثة أفرار ولا تنتقل لعدة الوفاة (وان أقر

في الشهرين وخمس ليال ولم تحض فيها التأخر عن عادتها الفسير رضاع وعرض فانها لا تعتد بثلاثة بل بتسعة على المشهور كما قال ابن عرفة وقيل تعتد بثلاثة وهو قول أشهب وابن الماجشون وسحنون وعلى الاول اذا مضت التسعة ولم تحض حلت لان الفرض ان الرتبة يرفع الدم فقط لا يحبس البطن وأما اذا ارتابت الأمانة المتوفى عنها بحبس البطن فانها تمسك تسعة أشهر ان لم تحض قبل تمامها فان حاضت قبل تمامها حلت وان لم تحض وتمت التسعة حلت ان زالت الرتبة أو بقيت بحالها فان زادت انتظرت زوالها أو أقصى أمد الحمل فان مضى أقصاه حلت الا أن يتحقق وجوده بطنها فان تحقق ذلك فلا بد في حلها من نزول ولا يكفي مضى أقصى أمد الحمل والحاصل انما ان كانت صغيرة لا يمكن حيضها كينت ست سنين اعتدت بشهرين وخمس ليال اتفاقا ومثلها الكبيرة التي لم تر الحيض أصلا أو بآتيها في تلك المدة وأنها بالفعل وان أمكن حيضها كينت تسع أو ثمان أو كانت بأئسة فقولان قبل كذلك وقيل ثلاثة أشهر وان كانت كبيرة وكان من عادتها أن تحيض بعد كل شهرين وخمس ليال فثلاثة أشهر وان كانت ممن تحيض فيها ولم تحض فالثلاثة أشهر انظر ابن عرفة وح (قوله ولو مدخولا بها) أي هذا اذا كانت غير مدخول بها بل ولو كانت مدخولا بها في الجميع فهذه صور ثمانية تعتد فيها الأمة من الوفاة بشهرين وخمسة أيام على ما قال الشارح (قوله وان لم تحض) أي وان لم يحصل لها حيض في المدة المذكورة (قوله أو فيها وتأخر الخ) مشى في هذه على قول أشهب كما علت (قوله قبلها) أي في أثناءها قبل تمامها (قوله ولا ينقل العتق الخ) حاصلة أن الأمة اذا طلقها زوجها طلاقا رجعا أو بائنا أو مات عنها ثم انما اعتقت في أثناء عدتها فانها لا تنتقل من عدة الطلاق التي هي قرآن ولا عن عدة الوفاة التي هي شهران وخمسة أيام الى عدة الحرة التي هي ثلاثة أفرار في الطلاق وأربعة أشهر وعشر في الوفاة لان الناقل عند مال ما أوجب عدة أخرى كطرق الموت بعد الطلاق الرجعي والعتق لا يوجب عدة أخرى (قوله فانها تنتقل لعدة الحرة) أي التي تعتد بها في الوفاة (قوله ولا موت زوج ذمية الخ) حاصلة أن الذمية اذا أسلمت بعد دخول زوجها الذمي بها فشرعت في الاستبراء منه فمات كافر قبل تمام استبرائها فانها تستمر على الاستبراء ولا تنتقل لعدة الوفاة وان كان أملا بها اذا أسلم لانها في حكم البائن (قوله بعد البناء) انما يقيد به لانه محل توهم الانتقال لان غير المدخول بها لا استبراء عليها اذا مات ولو أسلمت (قوله فان كافر) أما لو أسلم ثم مات بعد اسلامه استأنفت عدة وفاة كما في خنس (قوله وان أقر بطلاق) حاصل ما في هذه المسئلة أن الشخص اذا أقر بطلاق متقدم اما ان يقربه في حال صحته واما ان يقربه في حال مرضه وفي كل اما ان يكون له بينة تشهد له بما أقر به أو لافهذه أربعة أحوال واما أن ينكر وقوع الطلاق منه وهو صحيح أو مريض مع شهادة البينة عليه بذلك وهاتان حالتان فحالة الاحوال ستة فقي شهدت البينة له أو عليه صححا أو مريضا فالعدة من يوم أرخت البينة وترثه في تلك العدة فقط لانه وان كان اقراره في المرض أو انكاره فيه لكن البينة أسندت الطلاق للصحة في الصور الاربع وما تقدم في الخلع من أنه اذا شهدت له البينة فالعدة من يوم أرخت وان شهدت عليه فن الآن فهو قول لابن محرز وأما ان أقر ولا بينة له فان كان مريضا فالعدة تستأنف من يوم الاخبار وترثه في العدة وبعد ما ولو كان الطلاق بائنا وان كان صححا وترثه في العدة المستأنفة من الآن ولا يرثها اذا انقضت العدة على دعواه وكل هذا ما لم تصدقه على دعواه والا فلا توارث بينهما حيث انقضت العدة على دعواه فان كانت باقية على دعواه توارثا وكل هذا اذا كان الطلاق رجعا والا فلا توارث مطلقا (قوله ان انقضت على دعواه) أي والاورثها والفرض أن الطلاق رجعي فان كان بائنا فلا توارث بينهما أصلا انقضت على دعواه أم لا (قوله أي في العدة المستأنفة) أي ولو كانت بعد انقضاء العدة

صحح (بطلاق) بائن أو رجعي (متقدم) على وقت اقراره ولا بينة له (استأنفت) امرأته (العدة من) وقت (اقراره) فيصدق في الطلاق لا في أسناده للوقت السابق ولو صدقته لانه يتم على إسقاط العدة وهي حق لله فان كانت له بينة فالعدة من الوقت الذي أسندت البينة الطلاق فيه كما يأتي (ولم يرثها) الزوج ان مات (ان انقضت) العدة (على دعواه) لانها صارت أجنبية على مقتضى دعواه ولا رجعة له عليها ان كان الطلاق رجعا (وورثته) ان مات (فيها) أي في العدة المستأنفة حيث كان الطلاق المقرب رجعا



ان لم تصدقه (الآن تشهد بيته) هذا مستثنى من قوله استأنفت أى ان محل الاستئناف ما لم تشهد بيته فان شهدت له فالعدة من اليوم  
الذى أسندت اليه ايقاع الطلاق فيه والمريض كالصحيح في هذا وكذا المنكر اذا شهدت عليه البيعة وقيل من يوم الحكم (ولا يرجع)  
المطلق طلاقاً باتناً أو رجعيًا وانقضت (٤٣٤) العدة (بما أنفقت المطلقة) من ماله قبل علمها بالطلاق (ويغرم ما تسلفت) وأنفقت وكذا

ما أنفقت على نفسها  
من ماله العذر بها بعدم  
علمها بالطلاق فان علمها  
او علمت بعدلين رجوع  
عليها لا بعدل وامرأتين  
او يسكن فلا رجوع  
(بخلاف المتوفى عنها  
والوارث) فان كلا منهما  
يرجع عليه الورثة بما  
أنفقه بعد الموت وقبل  
العلم لا انتقال الحق للورثة  
ولما كانت عدة المستبرأة  
وهي المستحاضة الغير  
المهيرة ومن تأخر حيضها  
لغير سبب والمريضة  
سنة حرة أو أمة واستبرأوا  
في انتقال الملائك ثلاثة  
أشهر فقد يجتمع  
الموجبان لطلبها بين  
ما يبرهنه من أقواله  
(وأن اشترت) أمة  
(معتدة طلاق) وهي  
من تحيض ولم تحصل  
لها رية حلت ان مضى  
قرآن الطلاق وحيضة  
الشراء فان اشترت  
قبل ان تحيض شيئاً من  
عدة الطلاق حلت  
للشترى بقراءين عدة  
الطلاق أو بعد مضى  
قرنها حلت منهما  
بالقرء الباقي أو بعد مضى  
القرآن حلت من الشراء  
بحيضة فالتة هذا اذا لم

على دعواه (قوله ان لم تصدقه) أى وامان صدقته فلا ترثه اذ مات في العدة المستأنفة اذا كانت بعد انقضاء  
العدة على دعواه (قوله أى ان محل الاستئناف) أى استئناف الزوجة العدة من وقت الاقرار بالطلاق  
(قوله والمريض كالصحيح) أى عند قيام البيعة فان لم يكن للمريض بيعة ورثته ابدأ ان مات من ذلك المرض  
ولو مات بعد انقضاء العدة ولو تزوجت غيره كما مر (قوله وكذا المنكر) أى الطلاق وقوله اذا شهدت عليه  
البيعة أى بالطلاق فالعدة من اليوم الذى أسندت اليه البيعة وقيل من يوم الحكم وقد ذكر العلامة ابن عرفة  
الطريقين ونصه ومن شهدت بيعة بطلاقه فعدة من يوم تأريخها ان لم يسكره والا ففى كونها من يوم تأريخها  
ان اتحد أو من يوم آخر ان تعدداً ومن يوم الحكم مطلقاً طريقاً يعارض عن المذهب مع الصقلي عن الشيخ  
وابن محرز اه ثم ذكر ان الطريق الثانية هي ظاهر المدونة انظر بن (قوله ويغرم ما تسلفت) لكنه لا يلزم  
بالعين اتفاقاً مثل أن تشتري ما قيمته ديناراً أكثر من دينار لاجل فتبيعه بدينار في نفقه ما فلا يلزمه ما زادته  
في الشراء على الدينار الذى باعت به باتفاق كما نقله ح غن سماع أشهب اه بن (قوله وكذا ما أنفقت على  
نفسها من ماله) أى فلامفهوم أقول المصنف تسلفت وهذا هو الراجح وعزاه ح لرواية أشهب عن مالك  
ونقله الموافق عن ابن رشد وقال ابن قانع لا يغرم ما أنفقت من عندها (قوله فان علمها) أى بالطلاق أو علمه  
بعدلين أى وأنفقت من ماله بعد علمها وقوله رجع عليها أى من حين علمها (قوله لا بعدل) أى لان علمت  
بالطلاق بعدل وامرأتين وأنفقت من ماله بعد علمها فلا رجوع له عليها لان الطلاق لا يثبت بذلك ولا يتقرر  
لشئ من المال بشاهد وعين وقول الشارع أو عين الاولى حذفه لان ظاهره لان علمت بعدل وامرأتين أو  
بعدل وعين ولا حاجة لذلك تأمل (قوله بخلاف المتوفى عنها والوارث) أى وبخلاف الوارث ينفق كل منهما على  
نفسه من مال الميت قبل علمه بموته وأولى بعد العلم فان بقية الورثة اهم الرجوع عليه لا انتقال المال اهم مجرد  
الموت (قوله ولم تحصل لها رية) أى بتأخر حيضها وهذا حل لمفهوم قول المصنف فان ارتفعت حيضتها  
(قوله ان مضى قرآن الطلاق) أى ان صدق عليها أنه مضى من طلاقها قرآن ومن شرائها قرء أعظم من  
ان يكون الشراء حين الطلاق أو بعده (قوله أو بعد مضى القرآن) الاولى اسقاط هذه لانها لم تنق  
معتدة لانقضاء عدتها فلا تندرج تحت شرائ المعتدة الا ان يقال انه ذكرها لتتميم الصور (قوله فارتفعت  
حيضتها) أى ولو حكما يدخل في المستحاضة التي لم تميز بين الدمين (قوله أى تأخرت لغير رضاع) بل تأخرت  
لمرض أو بلا سبب أصلاً أو لطرية أو لم تميز بين الدمين (قوله ان مضى لها سنة) أى ان تحقق أنه مضى سنة  
من طلاقها وتحقق أنه مضى ثلاثة أشهر من حين شرائها لكن السنة التي من يوم الطلاق تسعة أشهر منها  
استبراء وثلاثة أشهر منها عدة فقول الشارع عدة المستبرأة فيه تسمح لان العدة انما هي الثلاثة أشهر  
الاخيرة وأما التسعة الاول فهي استبراء واعلم أن قول المصنف وان اشترت معتدة الخ يصور بما اذا  
اشترت بعد تسعة أشهر أو عشرة أو أحد عشر وأما اذا اشترت بعد أربعة أشهر أو خمسة أو ستة أو سبعة  
أو ثمانية فلا يقال انها اشترت معتدة بل يقال انها اشترت مستبرأة وان كانت تمكث سنة في هذه الصور  
كلاهما من يوم الطلاق ومن هذا تعلم أن التكتة في قول الشارع فان اشترت بعد تسعة ولم يقل بعد سنة مثلاً  
المناسبة لقول المصنف وان اشترت معتدة (قوله بعد تسعة) أى أو أقل منها (قوله وبعد سنة) الاولى  
اسقاط هذه لانها لم تبقى معتدة الا أن يقال ذكرها لاجل تتميم الصور (قوله وأما من تأخر حيضها لرضاع)  
أى أو استحيضت وميزت وقوله فلا تحل لا بقراءين أى من حين الطلاق ولا بد من الاستبراء بحيضة من يوم  
الشراء وبأقوى النداحل فان اشترت قبل ان تحيض أصلاً من عدة الطلاق حلت منها بقراءين وان اشترت

ترفع حيضتها أو امان اشتراها (فارتفعت حيضتها) أى تأخرت لغير رضاع (حلت) (اشترتها) (ان مضى) (لها) (سنة الطلاق) عدة بعد  
المستبرأة (وثلاثة) من الأشهر (للشراء) أى من يوم الشراء فاحصل أنها تحل بأقصى الاجلين فان اشترت بعد تسعة أشهر من طلاقها  
حلت بمضى سنة من يوم الطلاق وبعد عشرة أشهر بمضى سنة وشهر وبعد أحد عشر شهراً بمضى سنة وشهرين من يوم الطلاق وبعد  
سنة في ثلاثة أشهر بعد الشراء وأما من تأخر حيضها لرضاع فلا تحل الا بقراءين (أو) اشترت أمة (معتدة من وفاة ناقصي الاجلين)



وهما شهران وخمس ليال عدة الوفاة وحبيضة الاستبراء ان لم تستبرأ أو ثلاثة اشهر ان تأخرت حبيضة فان ارتابت تربصت تسعة اشهر من يوم الشراء \* ولما ذكر اقسام العدة وكان الاحد من متعلقات عدة الوفاة وهو ترك المرأة الزينة مدة عدة الوفاة ذكرها المصنف بقوله (وتركت) المرأة (المتوفى عنها فقط) لا المطلقة وجوبا (وان صغرت) ويتعلق الوجوب بوليها (ولو كتابية) مات زوجها المسلم (ومفقودا زوجها) وقد حكم عليه بالموت (الترين بالمصبروغ) من الثياب (٤٣٥) حريرا كانت أو كتانا أو قطن او صوفيا

(ولو) كان (أدكن) بدال مهمله لون فوق الحرة ودون السواد (ان وجد غيره) وظاهره ولو يبيعه واستخلاف غيره (الا الاسود) فلا تترك لبسه الا اذا كانت ناصعة البياض أو كان هو زينة قوم فيجب تركه (وتركت) (التحلي) أي له من التحلي مطلقا ولو خاتم من حديد ووجب تركه عند طرو الموت (والطبيب وعلمه) أي الطبيب لأنه في معنى الطبيب (والخبر فيه) وان لم يكن لها صنعة غيره اذا كانت تباع منه بنفسها والا فلا منع (و) تركت وجوبا (الترين) أي في بدنها بدليل قوله (فلا تمسك بجنه أو كتم) بغتتين مسيغ يذهب حرة الشعر ولا يسوده وما تقدم في الترين باللباس (بمخلاف نحو الزيت) من كل دهن لا يطيب فيه (والسدرو) بمخلاف (استندادها) أي خلق عاتقها فيجوز (ولا تدخل الحمام ولا

بعد قرع من الطلاق حلت منها بالقرع الباقي وان اشترت بعد مضي قرآن حلت بحبيضة من يوم الشراء (قوله) وهما شهران وخمس ليال) أي فاذا مضت تلك المدة قبل الحبيضة انتظرتها وان أتت الحبيضة قبل فراغ تلك المدة انتظرت كالمها (قوله) ان لم تستبرأ) أي ان لم يتأخر حبيضة عن المدة المذكورة بأن كان من عادتها ان يأتيها فيها أو أنها بالفعل (قوله) أو ثلاثة اشهر) أي وحبيضة الاستبراء وقوله ان تأخرت حبيضة أي ان كانت عادتها ان الحيض لا يأتيها في الشهرين والخمس ليال فاذا كانت عادتها كذلك فتحل بالثلاثة اشهر ان حصلت الحبيضة قبل تمامها والا انتظرت الحبيضة (قوله) فان ارتابت) أي بان كان من عادتها ان يأتيها الدم في الشهرين والخمس ليال وتأخر عن ذلك أو ارتابت من بطن وقوله تربصت تسعة اشهر أي لان عدتها من الوفاة تسعة وكذلك استبرأؤها لنقل الملك فتد اخلاص فان زادت الريبة لم توطأ حتى تذهب (قوله) بالمصبروغ) أي ولها البس غيره قال في المدونة وتلبس البياض كله رقية وغليظة قال في التوضيح ومال غير واحد الى المنع من رفيق البياض والحق ان المدار في ذلك على العوائد ولذا قال في الكافي والصواب انه لا يجوز لبسها شيئا ترين به بياضا كان أو غيره انتظر بن (قوله) ولو أدكن) أي هذا اذا كان المصبروغ أجرا أو أصغر أو أخضر بل ولو كان أدكن وهو المسمى الآن بالتر هندي (قوله) ووجب تركه) أي التحلي عند طرو الموت للرجل اذا طرأ عليه وهي لا يسهله (قوله) والطبيب) فان تطيبت قبل وفاة زوجها فقال ابن رشد وجوب تركه وغسله كما اذا أحرمت والباقي وعبد الحق عن بعض شيوخه أنها لا تنزع وكذا نقل الشافعي عن القرافي وفرق عبد الحق بينهما وبين من أحرمت فان المحرمة أدخلته على نفسها بخلاف موت الزوج انظر ح ٥٥ بن (قوله) ولا تدخل الحمام) قال ابن ناجي اختلف في دخولها الحمام فقيل لا تدخله أصلا وظاهره ولو من ضرورة وقال أشهب لا تدخله الا من ضرورة ونحوه في التوضيح وهو يدل على ترجيح الثاني فيجوز دخوله مع الضرورة لأن القول الاول لا يفرق بين الضرورة وبين وجوبه فيجوز المصنف الا للضرورة يرجع لهذا أيضا ٥٥ بن (قوله) الا للضرورة) المراد بها المرض لا مطلق الحاجة كما يشهد له قول أبي الحسن ودين الله يسر (قوله) وان عطيب) مبالغة في المستثنى فقط وهو جواز المكمل للضرورة (قوله) حيث كان عطيبا) أي والالم يجب مسحه واذا كان عطيبا ومسحته فلتمسحه بحسب الامكان أي تمسح ما هو زينة

(فصل في ذكر المفقود) \* أي وهو من انقطع خبره بمكن الكشف عنه فيخرج الأسير لانه لم ينقطع خبره ويخرج المحبوس الذي لا يستطاع الكشف عنه وقوله اقسامه الاربعة أي وهي المفقود في بلاد الاسلام أو في بلاد العدو أو في زمن الوباء أو في القتال بين المسلمين بعضهم مع بعض أو بين المسلمين والكفار (قوله) ولزوجة المفقود في بلاد الاسلام) أي سواء كان حرا أو عبدا كبيرا أو صغيرا وقول الشارح حرة أو أمة الخ أي وسواء كانت الحرة مسلة أو كتابية (قوله) أي حاكم السياسة) أي سواء كان واليا أو غيره أي كالباشا أو آغاة الانكشارية ونحوهما (قوله) أي جاني الزكاة) انما سمى والى الماء لانه يخرج لجباية الزكاة عند اجتماع المواشي على الماء (قوله) والايوجدوا احدهم) أي أو وجدوا لكن امتنع من الكشف حتى يأخذ منها مالا (قوله) فلجماعة المسلمين) هكذا عبارة الأئمة وعبر بعضهم بقوله فلصالحى جيرانها وقول عبق والواحد كاف اعترضه الشيخ أبو علي المسنادى قائلا لم أر من ذكره ولا أظنه يصح قاله بن وكذا رد عجم في وسطه

(٥٤ - دسوقى ثانيا) تطلى جسدها (نورة) ولا تكتحل) ولو بغير عطيب (الا للضرورة) فيجوز (وان عطيب وتمسحه نهارا) وجوبا حيث كان عطيبا \* (فصل) \* لذكر المفقود واقسامه الاربعة (ولزوجة المفقود) ببلاد الاسلام بدليل ما ذكره في غيره حرة أو أمة صغيرة أو كبيرة (الرفع للقاضي والوالي) أي حاكم السياسة (ووالى الماء) وهو الساعى أي جاني الزكاة ان وجدوا احدهم في بلادها غير جائز بأخذ مال منها ليكشفوا عن حال زوجها (والا) يوجدوا احدهم (فلمجماعة المسلمين) من صالحى بلادها ولها أن لا ترفع وترضى بالمقام معه في عصمته حتى يتضح أمره أو تموت وظاهره أنها مخيرة في الرفع



لا أحد الثلاثة والنقل أنها ان أرادت الرفع ووجدت الثلاثة وجب للقاضي فان رفعت لغيره حرم عليها وصح وان رفعت للجماعة المسلمين مع وجود القاضي بطل فان لم يوجد قاض فتخير فيهما فان رفعت للجماعة المسلمين مع وجودهما فالظاهر الصحة (فيؤجل الحر أربع سنين ان دامت نفقتها) من ماله والا تطلق عليه لعدم النفقة (و) يؤجل (العبد نصفها) سنتان (من) حين (الهجر عن خبره) بالبحث عنه في الاماكن التي يظن ذهابه اليها من البلدان (٣٣٦) بأن يرسل الحاكم رسولا بكتاب الحاكم تلك الاماكن مشتمل على صفة الرجل

وحرقة ونسبه ليفتش عنه فيها (تم) بعد الاجل الكائن بعد كشف الحاكم عن أمره ولم يعلم خبره (اعتدت) عدة (كالوفاة) أي كعدة الوفاة الحرة بأربعة أشهر وعشر والامة بشهرين وخمس ليل على ما تقدم ولو غير مدخول بها لانه يقدر موته فلا نفقة لها فيها كما قال (وسقطت بها) أي فيها أي العدة (النفقة ولا تحتاج الزوجة فيها) أي في العدة بعد فراغ الاجل (الاذن) من الحاكم لان اذنه حصل بضرب الاجل أولا (وليس لها البقاء) أي اختيار البقاء في عصمته بعدها أي بعد الشروع فيها على المعتمد وبعد الفراغ اتفاقا (وقدر طلاق) من المفقود حين الشروع في العدة بغيرها عليه (يتحقق) وقوعه (بدخول) الزوج (الثاني) عليها حتى لو جاء الاول قبل دخول الثاني كان أحق بها بعد الدخول بات من الاول وتأخذ منه جميع المهر وإن لم يكن قد دخل بها واستشكل بمد هذا الطلاق بأنه لا حاجة له مع تقدير موته وعدتها عدة وفاة (فتحل الاول) وهو المفقود تبين (ان) كان قد (طلقها اثنين) قبل فقده يعني بعصمة جديدة اذا دخل بها الثاني ثم مات عنها وأطلقها لان الطلقة الثالثة التي بقيت من عصمة المفقود المقدور وقوعها عند ابتداء العدة قد حقت وقوعها بدخول الثاني فصارت بعد فراغها بعصمة جديدة للاول وانما تحل للاول بوطء من الثاني بحل المبثوثة بأن يكون بالغاً باتسار لا تكره فيه الى آخره شروط (فان جاء) المفقود (أو) لم يجئ (تبين أنه حي أو) تبين أنه (مات فكالولين) أي حكمهما في هذه الوجوه كحكم ذات الوليين بزوجها كل من رجل وتقدم أنها نفوت

وحرقة ونسبه ليفتش عنه فيها (تم) بعد الاجل الكائن بعد كشف الحاكم عن أمره ولم يعلم خبره (اعتدت) عدة (كالوفاة) أي كعدة الوفاة الحرة بأربعة أشهر وعشر والامة بشهرين وخمس ليل على ما تقدم ولو غير مدخول بها لانه يقدر موته فلا نفقة لها فيها كما قال (وسقطت بها) أي فيها أي العدة (النفقة ولا تحتاج الزوجة فيها) أي في العدة بعد فراغ الاجل (الاذن) من الحاكم لان اذنه حصل بضرب الاجل أولا (وليس لها البقاء) أي اختيار البقاء في عصمته بعدها أي بعد الشروع فيها على المعتمد وبعد الفراغ اتفاقا (وقدر طلاق) من المفقود حين الشروع في العدة بغيرها عليه (يتحقق) وقوعه (بدخول) الزوج (الثاني) عليها حتى لو جاء الاول قبل دخول الثاني كان أحق بها بعد الدخول بات من الاول وتأخذ منه جميع المهر وإن لم يكن قد دخل بها واستشكل بمد هذا الطلاق بأنه لا حاجة له مع تقدير موته وعدتها عدة وفاة (فتحل الاول) وهو المفقود تبين (ان) كان قد (طلقها اثنين) قبل فقده يعني بعصمة جديدة اذا دخل بها الثاني ثم مات عنها وأطلقها لان الطلقة الثالثة التي بقيت من عصمة المفقود المقدور وقوعها عند ابتداء العدة قد حقت وقوعها بدخول الثاني فصارت بعد فراغها بعصمة جديدة للاول وانما تحل للاول بوطء من الثاني بحل المبثوثة بأن يكون بالغاً باتسار لا تكره فيه الى آخره شروط (فان جاء) المفقود (أو) لم يجئ (تبين أنه حي أو) تبين أنه (مات فكالولين) أي حكمهما في هذه الوجوه كحكم ذات الوليين بزوجها كل من رجل وتقدم أنها نفوت

بمكن قد دخل بها واستشكل بمد هذا الطلاق بأنه لا حاجة له مع تقدير موته وعدتها عدة وفاة (فتحل الاول) وهو المفقود تبين (ان) كان قد (طلقها اثنين) قبل فقده يعني بعصمة جديدة اذا دخل بها الثاني ثم مات عنها وأطلقها لان الطلقة الثالثة التي بقيت من عصمة المفقود المقدور وقوعها عند ابتداء العدة قد حقت وقوعها بدخول الثاني فصارت بعد فراغها بعصمة جديدة للاول وانما تحل للاول بوطء من الثاني بحل المبثوثة بأن يكون بالغاً باتسار لا تكره فيه الى آخره شروط (فان جاء) المفقود (أو) لم يجئ (تبين أنه حي أو) تبين أنه (مات فكالولين) أي حكمهما في هذه الوجوه كحكم ذات الوليين بزوجها كل من رجل وتقدم أنها نفوت



على الاول بتلذذ الثاني بها غير عالم ان لم تكن في عدة وفاته من الاول فتكون المفقود فيما اذا جاء أو تبين حياته أو موته في العدة أو بعدها وقبل عقد الثاني أو بعده وقبل تلذذها أو بعده عالم بما ذكر وتفوت عليه وتكون للناسي ان تلذذها غير عالم وفائدة كونها الاول فيما اذا تبين موته فسخ نكاح الثاني وارثها كما اشار به بقوله (ورثت) الزوجة (الاول) أي المفقود (ان قضى لها) وذلك في احوال أربعة أن يموت في العدة أو بعدها ولم يعقد الثاني أو قد دخل أو دخل عالما (ولو تزوجها الثاني في عدة) من الاول أي تبين ذلك (فكغيره) ممن تزوج في العدة فيفسخ نكاحه ويتأبد تحريرا عليه ان تلذذها أو وطئ ولو بعدها ولم يادكر أن زوجة المفقود تفوت بدخول الثاني كذا في الولين ذكره مع مسائل متوهم مساواتها لذلك ونبه على ان الحكم فيها يخالف فلا يفيتها خوله فقال (وأما ان نهي لها) زوجها بان أخبرت عوته فاعتمدت على ذلك واعتدت وتزوجت ثم قدم فلا تفوت عليه بدخول الثاني ولو ولدت منه أو حكم بموت الاول حاكم (أو قال) الزوج (عمره طالق مدعيها) زوجة (غائبة) اسمها كذلك (٤٣٧) قصد طلاقها به وله زوجة حاضرة اسمها عمرة لم يعلم له سواها فلم يصدق

(فطلق عليه) الحاضرة لعدم معرفة الغائبة فاعتدت وتزوجت (ثم أثبت) أي أثبت ان له زوجة غائبة تسمى عمرة فترد اليه الحاضرة ولا يفيتها دخول الثاني (وذو) زوجات (ثلاث وكل وكيلين) على ان يزوجه فزوجته كل منهما واحدة وسبق عقد أحدهما الآخر ففسخ نكاح الاولى منهما لثبوت أنها الثانية لكونها خامسة فاعتدت وتزوجت ودخل بها الثاني ثم تبين أنها الرابعة لكونها ذات العقد الاول فلا تفوت على الاول وأما الثانية فيتعين فسخ نكاحها لكونها خامسة ولو دخل بها وليس كلاما فيها (والملقة لعدم النفقة) وتزوجها بان بعد العدة

تبين حياته اذ لو اقتصر على تقدير موته لم تفت عليه بدخول الثاني والحاصل أنه يقدر وفاته لاجل ان تعتد عدة وفاة و يقدر طلاقه لاجل ان تفوت على الاول بدخول الثاني ولاجل ان يكون حليتها الاول اذا كان طلقها لمقتين قبل فسخه بعصمة جديدة لا بالعصمة الاولى (قوله فتكون المفقود فيما اذا جاء الخ) حاصله انها تكون له في اثنتي عشرة صورة من ضرب ثلاثة وهي بحية أو تبين أنه حي أو تبين موته في أربعة وهي اما ان يكون ذلك في العدة أو بعدها وقبل عقد الثاني أو بعده وقبل الدخول أو بعده وقبل تلذذها أو بعده عالم بما فتكون المفقود في هذه الصور الا اثنتي عشرة (قوله أو بعده) أي بعد عقد الثاني (قوله ان تلذذ) أي سواء جاء أو تبين أنه حي أو ميت فهذه ثلاث صور تفوت فيها على الاول (قوله ان قضى الخ) أي وأما ان قضى لها بالناسي كالموتين انه عقد عليها ودخل بها في حياة الاول غير عالم ثم مات الاول فلا تزنه (قوله فلا يفيتها دخوله) أي دخول الثاني ولو ولدت منه اولادا (قوله بان أخبرت بموته) أي سواء كان الخبر لها بالموت عدولا أو غير عدول وقوله حكم بموته الخ أي اذا كان الخبر بالموت عدلين اذ لا يتصور حكم الحاكم بغير العدلين (قوله فلا تفوت عليه بدخول الثاني) ولو ولدت الاولاد ولو حكم بموت الاول حاكم والفرق بين ذات المفقود وهذه ان الحكم في المفقود استند الى اجتهاد الحاكم بثبوت فقده ولم يتبين خطؤه فلم يبال بحية بعد الدخول والمنعى لها زوجها ان حكم الحاكم بموته فقد استند الى شهادة ظهر خطؤها وأما اذ لم يحكم بذلك حاكم فواضح وقولنا ولم يتبين خطؤه أي في وجود الفقد وما ذكره من أن المنعى لها زوجها لا تفوت عليه بدخول الثاني ولو حكم بموت الاول هو المشهور من المذهب وقيل تفوت على الاول بدخول الثاني مطلقا حكم بموت الاول أولا وقيل تفوت ان حكمه والا فلا واذا رجعت للاول فتعتمد من الثاني بثلاث حيض أو ثلاثة شهور أو وضع حمل في بيته الذي كانت تسكن فيه معه ويحال بينه وبينها فان مات القادم اعتدت منه عدة وفاة ولا ترجع وان لم يكن موته فانسبالا لان المنعى لها أي الاحبار بموته شبهة (قوله فلا تفوت على الاول) أي بدخول الثاني ولو ولدت الاولاد من ذلك الثاني وكذا يقال فيما بعد (قوله أو انها أسقطت اعنه في المستقبل) ما ذكره من عدم فواتها على الاول بدخول الثاني في هذه عموما نقله أبو الحسن عن عبد الحق وهو ظاهر تعبير المصنف بأسقاط دون سقوط وقيل ان ذلك الاسقاط لا يلزمها لانه اسقاط للنسبة قبل وجوبه وحينئذ فلا ترد للاول اذا دخل بها الثاني وهو ما للفرافى (قوله فيفسخ نكاحها) أي لاجل عدم ثبوت موت زوجها المفقود وقوله فاعتدت أي من فسخ النكاح وقوله فلا تفوت بدخول الثالث أي ولو ولدت منه اولادا ولا حد عليها لان دعواها موته شبهة تدركها عند الحد كذا في عبق وتأمله (قوله بشهادة غير عدلين) أي شهادتهما على موت الاول الغائب (قوله وتزوجت بالناسي شهادة عدلين) أي على

ودخل (ثم ظهر اسقاطها) عن المطلق بان أثبت أنه كان أرسلها وانما أرسلتها وأنه تركها عندها أو أنها أسقطت اعنه في المستقبل فلا يفيتها دخول الثاني (وذات) الزوج (المفقود تزوج في عدتها) المقررة لها من وفاة زوجها المفقود وأخرى لو تزوجت في الاجل (فيفسخ) نكاحها لذلك ثم انها استبرأت من الوطء الفاسد وتزوجت بثالث ودخل بها ثم ثبت بالبيعة أن المفقود كان قد مات وانقضت عدتها منه قبل نكاح الثاني فان دخول الثالث لا يفيتها على الثاني (أو تزوجت بدعواها الموت) لزوجها المفقود ولم يعلم موته الا بقولها فاعتدت وتزوجت ودخل بها ففسخ نكاحها فاعتدت وتزوجت بثالث ودخل بها ثم ظهر أن نكاح الثاني كان على الصحة في الواقع لثبوت موت الاول وانقضاء عدتها منه قبله فلا تفوت بدخول الثالث وترد للناسي لظهور صحته في الواقع (أو تزوجت امرأة شخص غائب بشهادة رجلين غير عدلين) على موته (فيفسخ) لعدم عدالة الشهود فتزوجت بالناسي شهادة عدلين ودخل بها (ثم يظهر أنه) أي نكاح المتزوج بشهادة غير العدلين



(كان على العدة) لكون العدول أرخوا وموته بتاريخ مقدم تنقضي فيه عدتها قبل نكاحه فتزول اليه ولا يقينها دخول الثالث فقوله (فلا تفوت) واحدة من السبع (بدخول) جراب أما (والضرب) أي ضرب الأجل (لواحدة) من نساء المفقود قامت دون غيرها (ضرب) لبقية (وان أئين) أي الباقيات من كون (٢٣٨) الضرب لمن قامت ضربا لهن وطالبن ضرب أجل آخر ولا يضرب لهن أجل

مستأنف بل يكفي أجل الأولى ما لم يحترق المقام معه فان اخترته فلهن ذلك وتستمرهن النفقة (وبقيت أم ولده) على ما هي عليه ولا يضرب لها أجل وتعقب بل تستمر لمدة التعمير أو لبوت موته (و) كذا (ماله) فيورث حينئذ وتعقب من رأس المال (و) بقيت (زوجة الاسير) (زوجة مفقود أرض الشركاء للتعمير) ان دامت نفقتما والا فلهما ما التطلق كولو خشيئنا الزنا (وهو) أي التعمير أي مدته (سبعون) سنة من يوم ولاد وتسميها العرب دفاقة الاعناق (واختار الشيخان) أبو محمد عبد الله بن أبي زيد وأبو الحسن علي القاسبي (ثمانين وحكم بخمس وسبعين) سنة والراجح الأول ولذا قدمه (وان اختلف الشهود في سنة) بان قالت بدة خمسة عشر وقالت أخرى عشرون (قال قل) أي فالحكم بشهادة الأقل لان أحوط (ونجوز شهادتهم على التقدير) أي التخصين للضرورة (وحلف الوارث حينئذ) أي حين الشهادة

موت الزوج العائب (قوله قبل نكاحه) أي نكاح المتزوج شهادة غير عدلين (قوله وان أئين أي الباقيات من كون اضرب لمن قامت الخ) بل وكذا ان أئين من القيام ومن الرفع حين قامت الأولى ثم قن بعد ذلك فلا يضرب لهن أجل مستأنف بل يكفي أجل الأولى اه بن قال ح وكلام ابن فرحون مع ما نقل ابن يونس والمتطلى عن مالك انهن اذا قن بعد مضي الأجل المضروب للأولى وبعد انقضاء عدتها فان ذلك يجزئهن ولا يحتاجن الى عدة قال الشيخ سالم لكن يشك على ذلك اذا أنفق من ماله في عدة الأولى ثم قن هل يرجع عليهن بما أنفق من ماله من حين أخذ الأولى في العدة والالزم ترجعهن عليها بلا مرجع (قوله أو لبوت موته) هذا اذا كانت نفقتها مستمرة والانجر عتقها عند أكثر الموثقين وصوبه ابن سهل وقيل انها تطالب بسعيها في معاشها لبوت موته أو لمضي مدة التعمير فتعقب من رأس المال والنسبة ذهب ابن الشافى وابن العطار وابن القطان وزاد ابن عرفة قولاً ثالثاً انها تزوج (قوله فيورث حينئذ) أي حين اذ ثبت موته أو مضت مدة التعمير وظاهره ولو لم يحكم بموته وليس كذلك فالمراد وورث ماله حين اذ ثبت موته أو مضت مدة التعمير مع الحكم بموته والمعتبر وارثه يوم الحكم بموته لا وارث يوم الفقد ولا وارثه يوم بلوغه مدة التعمير بدون حكم كاتمه له ح عن ابن عرفة ونصه وأقوال المذهب واضحة بان مستحق ارثه وارثه يوم الحكم بموته لا يوم بلوغه سن عويته (قوله وبقيت زوجة الاسير ومفقود أرض الشركاء للتعمير) أي ثم حكم بموته واعتدت زوجة كل عدة وفاة وقسم ماله على ورثته فان جاء بعد القسم اتركته لم يمس القسوم ويرجع له متاعه (قوله كولو خشيئنا الزنا) فان لهما ما التطلق ولو كانت نفقتهم مائة وينبغي أن يكون ما شك في فقده هل بارض الاسلام أو الكفر كما مفقود في بلاد الكفر فتحققا احتياطاً في زوجته وماله قاله عبق (قوله وحكم بخمس وسبعين) بن عرفة المتطلى عن الباجي في سجلاته قبل بمرخسا وسبعين وبه قضى ابن زرب اه ولم يعلم من كلام المصنف حكم من فقد وقد بلغ سن التعمير أو جاوزه كمن فقد وهو ابن سبعين أو ثمانين ابن عرفة وعلى السبعين اذا فقد لها زبده عشرة أعوام أو عمران وكذا ابن الثماني وان فقد ابن خمس وتسعين زبده خمس سنين وان فقد ابن مائة اجتهد فيما يراه اه بن (قوله على التقدير) أي على ما يقدر وبه بغلبة ظنهم أي أنهم يشهدون بما يغلب على ظنهم واغتفر ذلك لتعذر (قوله يحمل عند الجهل) أي عند جهل حاله من الطوع والا كراه وذلك اذا لم تقم بينة أصلاً أو قامت بينتان احدهما بالطوع والاخرى بالا كراه كذا قال عبق وفيه نظر لانه انما يكون قيامهما كالجمل اذا عدم المرجح لاحدهما فيساقطان أما حيث وجد المرجح كاهنا وهو كون بينة الا كراه مثبتة وهي مقدمة على النافسة كما في التوضيح وغيره فلا يكون قيامهما كالجمل اه بن ولو تزوجت زوجة من تنصر وشك فيه هل تنصر طوعاً أو كرهاً ثم ثبت انه مكره وكاهراً المنقود في كونها تفوت على الأول بدخول الثاني غير عالم وقيل كالسعي لهما زوجة فلا تفوت على الأول أصلاً وأما لو علم كراهه فكالمسلم تبقى زوجته في عصمته وينفق عليها من ماله (قوله بعد انفصال الصفيين) الذي في المقدمات في هذا ما نصه فتعتد امرأته ويقسم ماله فيل من يوم المعركة قريبة كانت المعركة من بلداه أو بعيدة وهو قول محضون وقيل بعد ان يتلوم له بقدر ما ينصرف من هرب أو من انهزام فان كانت المعركة على بعد من بلاده مثل افرقية من المدينة ضرب لامرأته أجل سنة ثم تعتد وتزوج ويقسم ماله اه فأنت تراه عزاً لأول لمحزون ونحوه في نقل ابن يونس وعزاً ابن يونس الثاني لابن القاسم عن مالك ونحوه في النوادر كاتمه عنها شارح التحنة وعزاً المتطلى الأول لمالك وابن القاسم وعزاً الثاني للعينية ووافقه التوضيح في عز الأول ثم قال في التوضيح جعل ابن الحاجب الثاني خلافاً لأول ابن عبد السلام

على التقدير بان ما شهدوا به حق ويحلف على البت معتمداً على شهادتهم وانما يحلف من يظن به العلم فان أرخت المدينة الولادة وجعله فلا عين (وان تنصر) أي كفر (أسير في الطوع) يحمل عند الجهل فتبين زوجته ويوقف ماله فان مات مرتداً فله ما بين وان أسلم كان له (واعتدت) (الزوجة في مفقود المعركة بين المسلمين) بعضهم بعضاً (بعد انفصال الصفيين) لانه الاحوط اذ يحتمل موته آخر القتال وهو ظاهر



ولكن المعتقد الذي لماك وابن القاسم أنها تعتمد من يوم النقاء الصغين ومحل كلام المصنف إذا شهدت البيعة العادية أنها رأت أنه حضر الصغين فان شهدت بأنه خرج مع الجيش فقط فتكون زوجته كالمفقود في بلاد الاسلام فيجوز فيه ما مر (وهل يتلوم) أي ينتظر مدة تعتد بعدها بعد انفصال الصغين (ويجتهد) في قدر تلك المدة أو تعتد بعد الانفصال من غير تلوم أصلاً (٤٣٩) (تفسيران) لقول مالك تعتد

من يوم النقاء الصغين  
فبعضهم أبقاه على  
ظاهره وبعضهم حمله  
على قول أصبغ يضرب  
لامرأته بقدر ما يستقصى  
أمره ويستبرأ خبره  
(وورث ماله حينئذ)  
أي حين الشروع في  
العدة بعد انفصال  
الصغين وانقضاء مدة  
التلوم على القول به  
(كالنكاح) أي المرتحل  
(لباد الطاعون أو في  
زمنه) نفقة أو فقد في  
بلده من غير انتجاع فتعتد  
زوجته بعد ذهاب  
الطاعون وورث ماله  
حينئذ ولا يضرب له  
أجل المفقود (و)  
اعتدت (في النفقة)  
للزواج في القتال الواقع  
(بين المسلمين والكفار  
بعد سنة) كائنة (بعد  
النظر) من السلطان  
في أمره والتفتيش عنه  
وورث ماله حينئذ ولما  
نهى الكلام على أحكام  
المفايد الأربعة شرع  
في الكلام على ما يتعلق  
بسكنى المعتدات ومن في  
حكمهن فقال (واللعدة  
الطلقة) بآثنا أو رجعي  
السكنى وجوباً على  
الزوج فان مات استمرت  
في البائن وكذا  
في الرجعي على تفصيل  
كما يأتي (أو المحبوسة)

وجعله بعضهم تفسيراً له واليه أشار المصنف مما بالتفسيرين ثم أعلم أن عبارتهم اختلفت في الأول فعبارة  
ابن يونس وابن رشد وعبد الحق من يوم المعركة وعبارة النخعي والمتيطي وابن شاس من لقاء الصغين وعبر ابن  
الحاجب وتبعه المصنف بقوله بعد انفصال الصغين ولم يتعقبه ابن عرفة ولا غيره من شراحه وإنما تعقبه  
القاضي وأجاب بأن المراد أنها تشرع في العدة بعد الانفصال ونحسبهما من يوم الالتقاء اه وفيه نظر  
والصواب أن عبارة ابن الحاجب هي التحقيق لأنه إذا كان بين الالتقاء والانفصال أيام فيحتمل أن يكون إنما  
مات يوم الانفصال فلو حسبت من الالتقاء لزم أن تكون العدة غير كاملة فتعصب عدتها من يوم الانفصال لأنه  
يحتاج في العدة بدليل ما تقدم من الغاء اليوم الأول ويشهد لهذا قول النخعي في تبصرته لو كان القتال  
أياماً أو شهرافن آخر يوم اه على أن قولهم من يوم المعتك وكذا من يوم الالتقاء يحتمل من ابتداء المعتك أو  
انتهائه فيحصل على انتهائه وكذلك الالتقاء يحتمل على انتهائه للاحتياط في العدة فافعله ابن الحاجب  
والمصنف حسن اه بن (قوله ولكن المعتقد الخ) لأن الذي به الفتوى ما للمصنف لانه لا خوط كذا قرر  
الشارح على أن ما للمصنف وابن الحاجب يمكن جعله تفسيراً لرواية ابن القاسم عن مالك وأن قوله فيها من يوم  
التقاء الصغين المراد من يوم آخر التقاء الصغين وه يوم الانفصال (قوله ويجتهد في قدر تلك المدة) فإذا  
كانت المعركة بعيدة من بلده يوسع في المدة وأن كانت قريبة يقل فيها بالاجتهاد فيهما (قوله تفسيران) لم  
يقبل تأويل بلار لانهم ليسا على المدونة كما علمت (قوله فبعضهم أبقاه على ظاهره) أي فيكون خلافاً لقول  
أصبغ (قوله وبعضهم حمله على قول أصبغ) أي حمله على الوفاق له والأقرب الأول (قوله أو في زمنه) أي  
أو المرتحل في زمنه ولو لم يلد لا طاعون فيها (قوله في بلده) أي الطاعون (قوله بعد سنة بعد النظر) أي  
لاحتمال أسره عند العدو واعترضه طئي بأن الذي في عبارة المتيطي وابن رشد وابن شاس وابن عرفة ومعين  
الحكام وجميع ما وقفت عليه من كتب أهل المذهب سوى ابن الحاجب وتبعه المؤلفان السنة من يوم  
الرفع للسلطان لا من بعد النظر والتفتيش عليه قال ولم يتنبه ح ولا غيره لشيء من هذا والكمال لله قلت  
ما قاله المؤلف تبعاً لابن الحاجب نقله في المتبعية أيضاً عن بعض الموثقين ووقع القضاء به في الاندلس قال  
ابن عاصم في شرح الصحفة وفي المتبعية قال بعض الموثقين ينبغي أن يكون ضرب السلطان الاجل من يوم  
اليأس من المفقود لا من يوم قيام الزوجة عنده على ما استحسن من الخلاف وقال ابن عاصم أيضاً عقب ما مر  
ولا تعارض بين نقل ابن رشد وقول أشهب انه يتلوم من يوم الرفع مع ما تقدم عن بعض الموثقين لان محمل نقل  
ابن رشد إنما هو من يوم اليأس لانه يكون قريباً من الرفع فعبر بالرفع عنه فجوز اه فقد تأول ابن عاصم عبارة  
ابن رشد وردها لمابه القضاء (قوله ولما نهى الكلام على أحكام المفايد الأربعة) أي المفقود في بلاد  
الاسلام وحكمه انه يؤجل أربع سنين بعد البحث عنه والعجز عن خبره ثم تعتد زوجته والمفقود بأرض  
الشرك كالأسير وحكمهما ان تبقى زوجته ما لا تنهاه مدة التعير ثم تعتد زوجته والمفقود في الفتن بين المسلمين  
وحكمه أن تعتد زوجته بعد انفصال الصغين والمفقود في الفتن بين المسلمين والكفار وحكمه أن يؤجل سنة  
بعد النظر والكشف عنه ثم تعتد زوجته هذا حاصل ما تقدم وظاهره أنه لا يحتاج للحكم بموته في الأقسام كلها  
ولا لاذن القاضي للزوجة في العدة (قوله وجوباً على الزوج) أي اذا كان حياً (قوله استمرت في البائن) أي  
مطلقاً كان المسكن ملكاً له أو لا نقد كراه قبل موته أم لا والاجرة حينئذ من رأس المال (قوله على تفصيل)  
أي وهو أن يكون المسكن ملكاً له أو لا نقد كراه قبل الموت والافلاس سكنى لها فالرجعية اذا مات زوجها مثل  
المتوفى عنها هي في العصمة في التفصيل المذكور ولانها متوفى عنها بدليل انتقالها أي الرجعية لعدة  
الوفاة كما مر (قوله كالزنى بها غير عالة) أي فان لها المداق والسكنى على مرنى بها أو ماله كانت عالة فلا

أي الممنوعة من النكاح (بسيبه) بغير طلاق كالزنى بها غير عالة ومعتقة ومن فسخ نكاحها الفساد أو قرابة أو صهر أو رضاع أو لعان في  
حياته السكنى متعلق بالمحبوسة لا بما قبلها أيضاً لان لها السكنى مطلقاً كما مر واعترض على التقييد بقوله في حياته بأن ظاهر المدونة



أن السكني لا تقيد بذلك بل لو اطلع على موجب الفسخ ولو بعد الموت لوجب لها السكني فكان عليه حذفه (وللتوفى عنها) السكني مدة عدتها بشرطين أشار لهما بقوله (أن دخل بها) ولو صغيرة مطيقة (والمسكن) الذي هي ساكنة فيه وقت الموت (له) بملك (أو) اجارة و (نقد كراهه) كانه قبل موته فلو نقد البعض فلها السكني بقدره فقط وهذا كله اذا مات وهي في عصمته ولو حكا وأما ان مات وهي مطلقة باثنا فالسكني ثابتة لهما مطلقا كان المسكن له أم لا فنقد الكراهه أم لا اذ هي مطلقة فالسكني لها بلا شرط كما ينبغي عليه (لا بلان نقد) للكراهه فلا سكني لها (وهل مطلقا) كان الكراهه وجيبه أو مشاهرة وهو الراجح لان المال صار للورثة جميعا فتدفع الاجرة من مالها (أو) لا سكني لها (الالوجيبه) فهي أحق بالسكني في ماله (٤٣٠) عند عدم النقد (أو بلان ولا) سكني للتوفى عنها (ان لم يدخل) بها صغيرة أو كبيرة

(الأن يسكنها) معه في حياته لان اسكانها عنده منزلة دخوله بها (الا) أن يكون أسكنها معه وهي صغيرة لاوطأ مثلها (ليكنها) عما يكره فلا سكني والموضوع بحاله أن المسكن له أو نقد كراهه وفي نسخة ليكفلها بلام بعد الفاعل الكفالة وهي الحضانة وهي الصواب لان المسئلة مفروضة في الصغيرة الغير المطيقة للوطأ فضايم لا توجب سكناها لانها لا تنزل منزلة الدخول ثم الراجح أن لها السكني فكان عليه حذف الاستثناء الثاني وعلم أن هذا الاستثناء الثاني خاص بغير المطيقة والاول عام على ما شئ عليه المصنف (وسكنت) المعندة مطلقا أو متوفى عنها (على ما كانت تسكن) مع زوجها في حياته شتاء وصيفا (ورجعت له ان نقلها)

صداق لها ولا سكني (قوله ان السكني) اي سكني المحبوسة بسببه (قوله فكان عليه حذفه) أي لانه لا يصح رجوعه للعقدة ولا المحبوسة اذ لا فرق بينهما وذلك لان المطلقة البائن لها السكني ولو مات عند ابن القاسم في المدونة خلافا لرواية ابن نافع أنها تسقط بالموت وكذلك المحبوسة لها السكني سواء اطلع على موجب الحبس في حال حياته أو بعد موته عند ابن القاسم في المدونة ويمكن الجواب عن المصنف بجعل قوله في حياته متعلقا بالمحبوسة على معنى أن من حبست في حياته أي اطلع على موجب حبسها قبل موته وفرق بينهما في حياته يجب لها السكني ولو مات بعد ذلك فهذا التأويل يصح كلام المصنف ويكون جازيا على قول ابن القاسم في المدونة (قوله وللتوفى عنها) هذا شامل لام الولد (قوله مطيقة) أي وأما غير المطيقة فلا سكني لها الا بالشرط الا أني وهو اذا أسكنها قبل الموت مطلقا دخل بها أم لا وبذلك قول المدونة ونقله المواق ومن دخل بصغيرة لا يجامع مثلها فلا عدة عليها ولا سكني لها في الطلاق وعليها عدة الوفاة ولها السكني ان كان ضمها اليه وان لم يكن نقلها اعتدت عند أهلها ابن يونس قال أبو بكر بن عبد الرحمن وان كان انما أخذها ليكملها ثم مات لم يكن لها سكني (قوله ولو حكا) أي بأن كانت مطلقة قبل موته طلاقا رجعي (قوله كما ينبغي عليه) أي بقوله واستمراد مات أي واستمر المسكن ان مات المطلق (قوله لا بلان نقد) هذا بيان لمحتز الشرطين في وجوب السكني للتوفى عنها وصرح بمفهوم الشرط لما فيه من التفصيل (قوله وجيبه) أي مدة معينة (قوله أو مشاهرة) أي وهو العقد على المدة الغير المعينة ككل شهر أو كل سنة أو كل جعة بكذا (قوله تأويلان) أي في الوجيبه وأما المشاهرة فلا سكني لها قولا واحدا والحاصل أنه ان نقد الكراهه كان لها السكني سواء كانت وجيبه أو مشاهرة اتفاقا وان لم يتقد في المشاهرة لا سكني لها اتفاقا وفي الوجيبه تأويلان (قوله الا أن يسكنها) أي فاذا أسكنها معه في حال حياته ثم مات وجبت لها السكني والفرض أن المسكن له أو نقد كراهه كما قال الشارح والاملا (قوله ان لها) أي للصغيرة التي أسكنها معه في حال حياته لا جمل كفالتهما مات (قوله وعلم الخ) أي لا حاصل كلامه أن غير المدخول بهما من أسكنها معه ولها السكني سواء كانت مطيقة أم لا اذا كانت صغيرة وقصد بأسكنها معه كفالتهما ثم مات فلا سكني لها وما ذكره الشارح من أن الاستثناء الاول عام هو الصواب لخاص بالصغيرة كما في عيني (قوله على ما كانت تسكن مع زوجها في حياته) لا ولي قبل طلاقها وفي حال حياته (قوله ورجعت له) أي لحمل سكاها (قوله فليست الواو للحال) أي بل للاستئناف لان جعلها للحال يقتضي أن الاتهام شرط في رجوعها كأن يطلقها بالقرب من نقلها أو يموت بالقرب من مرضه الذي نقلها فيه بخلاف جعلها للاستئناف فإنه لا يقتضي ذلك لان المعنى والشأن اتهامه مطلقا وأجرة الرجوع عليه ان كانت وقت الفراق بغير مسكنها كما في المج (قوله غير واجبة) أي بأن كانت في بيت أهلها زائرة لهم (قوله ورجعت وجوباً بالتعند بمنزلها مع ثقة) يعني أنها اذا خرجت للعج ضرورة مع زوجها فبات أوطلقها بعد سيرها ثلاثة أيام فإنه يجب رجوعها لتعند بمنزلها ان بقي شيء من العدة بعد وصولها له ولو يوما واحدا

منه وطلقها أو مات من مرضه (واتهم) على أنه انما نقلها بسقط سكاها فيه في العدة أي والشأن أنه يتهم عند جهل الحال ان فليست الواو للحال (أو كانت) مقببة (بغيره) أي بغير مسكنها وقت الطلاق أو الموت اذا كانت الاقامة بغيره غير واجبة بل (وان) كانت اقامته بغيره (الشرط) اشترطه عليها أهل الرضيع (في اجارة رضاع) أي شرطوا عليه أن لا ترضعه الا في دار أهلها ثم مات زوجها أوطلقها فترجع لمسكنها لانه حق لله وهو مقدم على حق الادمي (وانفسخت) الاجارة ان لم يرض أهل الرضيع برضاعه بمسكنها (و) رجعت وجوباً بالتعند بمنزلها (مع ثقة) ولو غير محرم (ان بقي شيء من العدة) بعد وصولها له وظاهره ولو يوما واحدا (ان خرجت ضرورة) أي لحاجة الاسلام فبات



زوجها أو طلقها بائناً أو رجعيًا (في) سيرها وبعدها عن منزلها (كالثلاثة الأيام) دخل اليوم الرابع فان زاد على ذلك لم ترجع بل يستمر كما لو دخلت في الأحرام (و) رجعت (في) الحج (التطوع أو غيره) من النوافل كما أشار به قوله (ان خرج) الزوج معها (لكرباط) فبات أو طلق ولو قال ان خرجت لكان أحسن (لا) ان كان الخروج (لقيام) أي إقامة (هناك) برفض سكنى محله الأول (وان وصلت) بمبالغة فمما قبل النبي أي ترجع لمسكنها وان وصلت لمكة أو محل الرباط وكذا قوله (والاحسن) رجوعها (ولو أقامت) في محل كالباط (نحو) الستة أشهر (بان أقامت سبعة) ولكن النقل على المستحسن أنها ترجع ولو أقامت عامًا (والختار) عند الغنى (خلافه) وأنها لا ترجع بل تعتد بذلك المحل لكن عدم رجوعها عند الغنى بعد ستة أشهر ما قبلها فترجع وكلام (٤٣١) الغنى ضعيف والراجح المستحسن

ثم ذكر مفهوم للمقام بقوله (وفي) سفر (الانتقال) ورفض الأول فبات الزوج أو طلق بخيرة (تعتد) ان شاءت (بأقربهما أو أبعدهما أو بمكانها) أو غيره فلو قال تعتد حيث شاءت لكان أخص وأوضح وأشمل (وعليه) أي على الزوج المطلق لها (الكراه) ينقده عنها حال كونه (راجعًا) معها حيث أزمها الرجوع لعدم الطلاق لأنه أدخله على نفسه وكذا ان لم يرجع معها فلو قال راجعة بالتأنيث لكان أحسن وأما لو مات فالكراه عليها لا انتقال ماله لورثة كما لا كراه عليه اذا اعتدت حيث شاءت ولما كان قوله فيما مر ورجعت في كل الاقسام مفيدًا عن طرأ عليها موجب العدة قبل تلبسها بحق الله تعالى كما قدمنا تبينه على ذلك بقوله (ومضت المحرمة) بحج أو عمره (أو المعتكفة)

ان قلت متى كان الطلاق أو الموت بعد سيرة ثلاثة أيام فانها اذا رجعت تدرأ غالب العدة في منزلها فلا معنى لذلك الشرط قلت يمكن أقامتها في محل الطلاق لمريض اعتراها أو لا تتطار الثقة لذي ترجع معه تأمل ثم ان هذا الشرط أعني قوله ان بقي شيء من العدة ينبغي رجوعه لجميع المسائل التي فيها الرجوع السابقة واللاحقة ولذا ألوا آخره المصنف عن جميعها كان أحسن (قوله كما لو دخلت في الأحرام) أي ولو في أول يوم من سفرها (قوله ورجعت في الحج) أي ورجعت في الحج التطوع اذا مات زوجها أو طلقها وان وصلت لمكة ورجعت في غيره من النوافل كالباط ولو وصلت محل الرباط (قوله لكان أحسن) لان المنظور به خروجها هي كان الزوج خارجًا معها أولاً (قوله لا ان كان الخروج لقيام هناك) أي فلا يجب عليها ان ترجع لمحل سكنائها (قوله والاحسن رجوعها ولو أقامت نحو الستة أشهر) أي انه اذا كان الحج تطوعاً وسافرت لرباط وصلت لمكة أو محل الرباط وأقامت هناك ستة أشهر أو سبعة وطلقها زوجها أو مات فلاحسن عند ابن المواز رجوعها بالبلد هاهنا مع ثقة لستم عدتها بمحل سكنائها لكن الذي في التوضيح ان محمد المستحسن الرجوع في الأشهر وفي السنة وهو الموافق لعبارة التونسي وابن عرفة وهذا خلاف ما يقتضيه المصنف فلعن ما في المتن تحريف وان الأصل ولو أقامت السنة أو الأشهر كما في عبارة غيره قاله طي وقول الزقاني وفي قوله الستة أشهر تظهر هذا النظر مبق على أن العدد في كلام المصنف مضاف للأشهر ويصح أن يكون أشهر بدلاً من الستة لا مضاف اليه فينتفي الاعتراض انظر بن (قوله بخيرة تعتد ان شاءت بأقربهما أو أبعدهما) أي المكانين المنتقل منه واليه وقوله أو بمكانها أي الذي هي فيه وقت الموت أو الطلاق وما قرره شارحنا كلام المصنف من التخيير فقد تبع فيه غيره من الشراح وظاهر كلام ابن عرفة ان هذه أقوال وأنه ذكر في المسئلة ستة أقوال كما ذكره شيخنا تقي الدين (قوله أي على الزوج المطلق لها) أي في حال سفرها لحجة الاسلام أو التطوع كالباط (قوله لكان أحسن) أي لان المدار في لزوم الكراه رجوعها سواء رجعت معها أولاً وكما يلزمه أجرة رجوعها في الطلاق يلزمه أيضاً كراه المنزل الذي ترجع اليه (قوله اذا اعتدت حيث شاءت) أي في سفر الانتقال (قوله نبيه على ذلك الخ) أي نبيه على ما اذا طرأ موجب العدة بتلبسها بحق الله (قوله ومضت المحرمة أو المعتكفة) أي مضت المحرمة على احرامها ان طرأ عليها عدة أو اعتكاف ومضت المعتكفة على اعتكافها ان طرأ عليها عدة أو احرام ولو حذف قوله أو احرمت وعصت وقار عوضه كالمعتدة ان اعتكفت لان احرمت لو في الصور الست كلها اه بن (قوله اذا طرأت عليها عدة) أي من وفاة أو طلاق (قوله بخلاف ما لو طرأ اعتكاف) أي على عدة (قوله فلا تنفذه) أي فلا تخرج له (قوله والحاصل ان الصور ست) أي لانها اما ان تكون متلبسة باحرام أو اعتكاف أو عدة ثم يطرأ عليها واحد من الثلاثة فالصور العقلية تسعة والواقعية ستة لان المتلبسة بالاحرام اما ان يطرأ عليها عدة أو اعتكاف والمتلبسة بالعدة اما ان يطرأ عليها احرام أو اعتكاف والمتلبسة بالاعتكاف اما ان يطرأ عليها احرام أو عدة (قوله فتم السابق ولا تخرج الا حق الخ) حاصله أنها تتم السابق في خمسة وهي ما اذا كانت معتكفة وطرأ عليها احرام أو عدة أو كانت محرمة وطرأ عليها عدة كاف أو عدة أو كانت معتدة وطرأ عليها اعتكاف فان طرأ عليها احرام مضت

اذا طرأت عليها عدة على ما هي فيه ولا ترجع لمسكنها التعتد به (أو احرمت) بحج أو عمره بعد موجب العدة من طلاق أو وفاة فانما أغضى على احرامها الطارئ (وعصت) بادخال الاحرام على نفسها بعد العدة لخروجها من مسكنها بخلاف ما لو طرأ اعتكاف فلا تنفذه بل تبقى بينتها حتى تتم عدتها وكذا لو طرأ اعتكاف على احرام أو عكسه فلا تخرج للطارئ بل تستمر على السابق والحاصل ان الصور ست تتم السابق ولا تخرج الا حق الا فيما اذا طرأ احرام وعصت وتقدمت السنة في الاعتكاف (ولا سكنى لائمة) معتدة من طلاق أو وفاة (لم تسراً) أي



لم يكن لها مع زوجها بيت عنده والافلها السكنى (وله حينئذ) أي حين لم تنبأ (الانتقال مع ساداتها) إذا انتقلوا من مسكنهم (كبدوية) معتدة (ارتحل أهلها فقط) فلها الارتحال معهم حيث كان يتعذر طوقها بهم بعد العدة واحترز بقوله فقط عما إذا ارتحل أهل زوجها فقط فلا ترتحل معهم وتعتد عند أهلها فان ارتحل (٤٣٣) أهل كل فاع أهلها ان افترقوا والافع أهل زوجها (أو لعذر) أي كالتنقل

على إحرامها (قوله عنده) أي تبين فيه عنده وحاصل فقه المسئلة أن الأمة التي لم تنبأ أي لم يسكنها زوجها في بيت لا سكنى لها على الزوج لاقى عدة طلاق ولا في وفاة بل تعتد عند ساداتها ولها الانتقال حينئذ مع ساداتها إذا انتقلوا كما كان له إذا لم يمت في عصمته حيث لم تنبأ كما قدمه المصنف بقوله وللسيد السفر عن لم تنبأ ولا كلام لزوجها لأن حق الخدمة لم ينقطع بالتزوج وأما التي بوذت مع زوجها فلها السكنى في طلاقه أو موته وليس لساداتها نقلها معهم عند أبي عمران ومن وافقه ولهم نقلها معهم عند ابن يونس وابن عرفة كما في بن والبدور (قوله حيث كان يتعذر طوقها بهم بعد العدة) أي لو بقيت معتدة بمحل أهل زوجها فان لم يتعذر طوقها بأهلها بعد انقضاء العدة بمحل زوجها لم ترتحل واحترز المصنف بالبدوية عن الحضرية والقروية فلا ترتحل مع أهلها بل تعتد بمحلها فادامات زوجها أو طلقها وكانت في حضرة أو في قرية فلا يجوز انتقالها مع أهلها ولا مع أهل زوجها حتى تنقضي العدة كما في الجلاب (قوله فلا ترتحل معهم) أي مطلقا سواء كان عليها إذا ارتحلت معهم مشقة في عودها لأهلها أم لا هذا هو المعتمد لأن شأن الانتقال والعود المشقة خلافا لما قال أنها تؤثر بالارتحال معهم إذا كان لا مشقة عليها في العود لأهلها بعد العدة قاله شيخنا ومثله في بن (قوله وكانت تنقل لعذر) أي أنه يجوز لها الانتقال لما أحببت من الأمكنة ولو أراد الزوج خلافه إلا لغرض شرعي كصون نسبه لأجل عذر لا يمكن المقام معه بمسكنها (قوله كسقوطه) أي وكوحشة الانتقال حيران وأما الخوف فيأبى لها عتوسة ولا تخرج والمؤنسة تابعة للنفقة (قوله فان انتقلت لغير عذر) أي ولو باذن مطلقها ردت بالقضاء أي لا بقاء حامدة العدة في مكانها الذي كانت ساكنة فيه حين الموت أو الطلاق حق لله تعالى (قوله وجارها الخروج في حوائجها طرفي النهار) أي وأولى في النهار ومحل جواز خروجها في طرفي النهار أن كان ذلك الزمان مأمونا والأدلة تخرج فيها بل نهارا ابن عرفة وفيها التفرقة نهارا والخروج من اقرب الفجر وبعد المغرب وترجع ما بين العشاء الأخيرة النخمي قال مالك لا بأس أن تخرج قبل الفجر وأرى أن يحتاط للأنساب فتؤخر خروجها الطلوع الشمس ونأى حين غروبها قال بعض العلماء وكلام النخمي هو الاثنى بعرف هذا الزمان فالمدار على الوقت الذي ينتشر الناس فيه لئلا يطعم فيها أهل الفساد اه بن (قوله في حوائجها) أي أولعمرس كما في المدونة ولا مفهوم لحوائجها وإذا خرجت لحوائجها أولعمرس فلا نيت بغير مسكنها (قوله لا تخرج لضرر) أي كشارة بينهم وقوله فيما مر أو خوف جار سوء أي على نفسها أو أنه فيمن لا يمكن الرفع وهذا فيمن يمكنها اه خش (قوله الحاضرة) أي بالنسبة للحاضرة بخلاف البدوية إلا أن كان في البدو كما ينصف فالمدار اذن على وجود الحاكم وعدم وجوده في الحاضرة والبادية ففي وجود الحاكم الذي يزيل الضرر اذ ارفع اليه فلا تنتقل كانت حضرية أو بدوية وإن لم يوجد جازا الانتقال كانت حضرية أو بدوية والمصنف كالمدينة فرقة بين الحضرية والبدوية نظرا للشأن من وجود الحاكم في الحاضرة دون البادية ونص ابن عرفة قلت ضابطه ان قدرت على دفع ضررها بوجه ما لم تنتقل وجعلها ابن عات على الفرق بين القرية والمدينة لأن بينهما من ترفع أمرها اليه بخلاف القرية غالبا اه بن (قوله لمن سكنت زوجها معها) أي في البيت الذي تملك ذاته أو منفقته (قوله قولان) الأولى ترد أي لعدم نص المتقدمين والأول من هذين القولين لابن العطار والثاني لابن المكوي ورده ابن راشد قائلا قول ابن المكوي وهم انظر بن ولكن الذي رجحه شيخنا القول الثاني كافي السارح والمج واعلم أن محل الخلاف عند الإطلاق فان طاعتها بالسكنى مدة العصمة وتوابعها فلا سكنى لها قولوا واحدا وان طاعت مدة العصمة فقط فلها السكنى قولوا واحدا ومحلها أيضا إذا كثرت المسكن قبل العقد أو كان ملكا لها قبله

بدوية وكانت تنقل لعذر فالعطوف محذوف أي يجوز للعدة أن تنتقل لعذر (لا يمكن المقام معه بمسكنها كسقوطه أو خوف جار سوء) أو اصوص (و) إذا انتقلت (لزم الثاني) لا لعذر (و) إذا انتقلت لزم (الثالث) وهكذا فإذا انتقلت لغير عذر ردت بالقضاء قهرا عنها (و) جاز لها (الخروج في حوائجها طرفي النهار) المراد بهما ما قبل الفجر بقبل وبعد المغرب للعشاء فجعلها طرفي النهار مجزعا علاقته المجاورة (لا) تخرج (الضرر) بالسبب (الحاضرة) اذ ضرر الجيران في حدةها ليس بعذر يمنع لها الانتقال بخلاف البدوية (ورفعت) أمرها (الحاكم) ليكفهم عنها فان ظهر ظلمها جرحها فان زال الضرر والا أخرج الظالم (وأقرع) بينهم (من يخرج) أي يخرجها الحاكم (ان) أشكل (الأمر عليه

أما لعدم يئنه أو لتعارضها وهل لا سكنى لمن سكنت زوجها) معها بلا كراه (ثم طلقها) فطلبت منه الكراه من العدة وأما فلا يلزمه لأنه من توابع النكاح أو يلزمه لأن المكارمة قد زالت (قولان) أظهرهما الثاني



(وسقطت) أي السكنى بمعنى الاجرة (ان أقامت بغيره) أي بغير مسكنها الذي لزمها السكنى فيه لغيره عند فليس لها طلب أجرة ما خرجت منه ولو أكرام زوجها للغير (كنفقة ولدها ربت) أمه مثلاً (به) مدة ثم جاءت تطلبها ممن هي عليه فانها تسقط عنه ولا طلب لها به اذا لم يعلم بوضعها الذي ربت اليه أو علم وعجز عن ردها والالم تسقط (و) جاز (للغرماء بيع الدار في) عدة (المتوفى عنها) بشرط استثناء مدة عدتها أربعة أشهر وعشر أو بين البائع وهو الغرماء للشترى أن الدار يعتدفع أو يرضى المشتري لأن البيان يقوم مقام الاستثناء فاذا لم يستثنوا ذلك ولا يتنوه لم يجز البيع ابتداء ولكنه صحيح كن باع داراً مؤجرة ولم يبين للشترى ذلك فان (٤٣٣) البيع صحيح ولا يجوز ابتداءه ويثبت للشترى الخيار (فان)

بيعت بشرط سكنها مدة  
العدة (وارتأيت) بحس  
بطن أو تأخير حيض  
(فهي) أي المعتدة  
(أحق) بالسكنى فيها  
من المشتري اذا دخل  
إياها في التطويل (وللشترى  
الخيار) في فسخ البيع  
عن نفسه والتماثل به  
(و) جاز (للزوجة) بيع  
الدار (في) عدة مطلقة  
ذات (الأشهر) كالصغيرة  
والبائنة بشرط استثناء  
مدة العدة أو بيان ذلك  
للمشتري كن باعها واستثنى  
ثلاثة أشهر فهو معلوم  
بخلاف ذات الأقراء أو  
الحل فانه لا يجوز للزوج  
أن يبيعها لجهل المدة  
وقوله في الأشهر أي تحقق  
اعتمادها بالأشهر  
بدليل قوله (و) في جواز  
البيع (مع توقع الحيض)  
من مطلقة كنت ثلاثة  
عشر عاماً ونحوه ومنعه  
(قولان) ولو باع (الغريم في  
المتوفى عنها) الزوج في  
الأشهر في متوقعة الحيض  
المرتابة بالفعل أو بالقوة  
ودخل على أنه (ان زالت

وأما لو أكرمه أو ملكته بعد العقد فعليه قولاً واحداً واعلم أنه لو اشترطت له في العقد السكنى فسخ قبل البناء وثبت بعده بهر المثل وسقط الشرط (قوله وسقطت) أي سواء كانت معتدة من وفاة أو من طلاق وانما سقطت لأنها لما تركزت ما كان واجبا لها من غير عذر فلا يلزمه بعد ولها عنه عوض (قوله ولو أكرام زوجها للغير) هذا هو المعتد وقال النخعي أن أكرام رجعت بالاقول مما أكرى به الأول وما أكرت به واعلم أنها اذا كانت مطلقة طلاقاً رجعياً وخرجت من مسكنها أو أقامت بغيره انما تسقط سكنها وأما النفقة فلا تسقط ولو عجز عن عودها لمحلها وما يأتى في مسقطات النفقة من أن خروجها بلا إذن وعجزه عن ردها مسقط لها فهو خاص بمن في العصمة (قوله ربت أمه) أي المطلقة أو غيرها وقوله ممن هي عليه أي سواء كان أباً أو وليه (قوله ثم جاءت تطلبها) أي النفقة مدة هروجه (قوله والا) أي والابن علم عوضها وقد رعى ردها لم تسقط (قوله وللغرماء الخ) قال ح أبو الحسن اختلف هل للورثة بيع الدار واستثناء العدة فأجازه النخعي ومنعه غيره لأنه غرولاً أن المشتري لا يدرى متى يصل لقبض الدار وانما خص فيه في الدين اه بن ومحل الخلاف اذا لم يكن على الميت دين أما ان كان عليه دين وباعها الوارث لطلب الغريم جاز اتفاقاً (قوله وللشترى الخيار) أي للضرر الذي عرض له وهذا قول مالك وقال ابن السام لا خيار له لدخوله على ذلك الضرر الطارئ فهو مصيبة نزلت به (قوله وللزوج بيع الدار الخ) مثله الغرماء على الأشهر كما قاله عجم (قوله ومع توقع الحيض قولان) معناه أنه اختلف في بيع الدار واستثناء سكنها مدة البراءة والحال أنه يتوقع حيضها لاستثناء خصوص الأشهر وذلك بحيث انها ان حاضت تمكث حتى تنقضي مدة الأقراء وان لم تحض مكثت الثلاثة أشهر وهذا هو المراد بقول عجم واستثناء مدة العدة يعني عدتها في نفس الامر وهكذا قرره طي وأصله لان عبد السلام اه بن وأما بيعها واستثناء خصوص الأشهر فخايراً اتفاقاً ثم ان من قال بالجواز نظر الى أن الأصل بقاؤها على ما هي عليه من الاعتماد بالأشهر ومن قال بالمنع فقد نظر لاحتمال أن يطرأ حيضها ومدة العدة به مجهولة والحاصل أن التولين مبنيان على اعتبار الحال واحتمال الطوارئ فنظر للحال أجاز ومن نظر لاحتمال الطوارئ منع وعلى الجواز لا كلام للمشتري اذا حصل لها حيض وانتقلت للأقراء لانه دخل مجزئاً لذلك وعلى المنع بفسخ البيع (قوله ولو باع الخ) حاصله أن الغرماء في المتوفى عنها كالزوج وكذلك الغرماء في المطلقة ذات الأشهر المتوقعة الحيض المرتابة اذا باع الدار وقال في عقد البيع ان زالت الربية الحاصلة وقت البيع أو التي ستحصل فالبيع لازم وان استمرت فالبيع مردود فان البيع يفسد على المشهور وروى أبو زيد عن ابن القاسم في العتبية جوازه وأنه لاجحة للشترى وهذا حاصل تقرير الشارح وما قرر به الشارح المتن تبع فيه عجم ومثله في التوضيح واعتزله الناصر بأنه غير صحيح وانما معنى كاذم ابن الخاجب أن البيع بشرط مكث المعتدة الى زوال الربية فاسد وهذا هو المفروض في كلام الأئمة وبه قرر الموافق قال في الجواهر ولو وقع البيع بشرط المكث فيها الى زوال الربية كان فاسداً قال القاضي أبو الوليد وهذا عندى على قول من يرى أن للبتاع الخيار وأما على قول من يلزمه ذلك فلا تأخير للشرط انظر بن (قوله وله) أي لزوجها أن يسكنها فيه أي في محل سكنها الأول الذي انقضت مدة اجارته أو اعارته (قوله وأما من وفاة) أي وأما اذا كانت معتدة من وفاة وانما مدت الدار التي للميت أو المستأجرة وانقضت مدة

(٥٥ - سوق نائي) الرية) فالبيع لازم وان استمرت فردود (فسد) البيع للجهل بزوالها ولا ترد في عقد البيع (وأبدلت) المعتدة من طلاق أي يلزم زوجها أن يبدلها (في) المسكن (المهدم) مسكناً غيره (و) أبدلت في المسكن (المعار) لزوجها (والمستأجر) له بفتح الجيم (المقتضى المدة) أي مدة الاعارة أو الاجارة وقد بقي شيء من العدة مكاناً آخر الى تمام العدة ان أراد رب الدار ارجاعها وله أن يسكنها فيه برضائه باجارة جديدة أو اعارة أخرى فكلام المصنف في المعتدة من طلاق وأما من وفاة فانه انما يكون لها السكنى اذا كان



المسكن له أو نفقده كراهه أو كان الكراه وجب عليه على أحد التأويلين وإذا انهدم أو انقضت المدة انعدم كونه له وانقضت الاجارة ونقضت يسقط حقها من السكنى (وان) انهدم المسكن (٤٣٤) أو انقضت المدة (اختلاف في مكانين) فطلبت واحدا والزواج غيره (أجبت)

المستأجرة فانه لا سكنى لها لانه انما يكون الخ وقوله فاذا انهدم أى سواء كان ملكه أو مستأجرا وقوله وانقضت الاجارة أى اذا كان مستأجرا وانهدم واعلم أن المعتدة من وفاة اذا انهدمت مقصورتها أبدلت بمقصورة أخرى من مقاصير دار الميث بخلاف ما اذا انهدمت الدار ببناءها فاتها لا تبدل بغيرها ولو كانت لبيت دار أخرى لانفعالها للورثة مع عدم تعلق حقها فيها بخلاف الدار التي كانت مقصورتها بها وانهدمت المقصورة فان الدار وان انتقلت للورثة لكن تعلق حقها بها من غير اعتدادها فيها (قوله حيث لا ضرر فيه على الزوج بكثرة كرائه) أى فان كان فيه ضرر عليه بسبب كثرة كرائه فلا تجاب ما لم تحصل بالزائد أو بالأجبت كما قاله الغنى قال ابن عرفة وانما يلزمها الزائد من الأكران كان مادعاها اليه بليق بها اه بن (قوله الى خمس سنين) هذا في المرتبة بحسب بطن وأما المرتبة بتأخر الحيضة فسننة كما مر (قوله كالجنس على رجل حياته) أى وبعدموته يكون جنسا على آخر أو ما مكاله وأما لو أسقط المطلق حقه في ذلك الجنس لانسان لم يكن لها سكنى كما قاله عبق وفيه تطرفا فاسقاطه هبة منه وليس للمطلق هبة مسكن المعتدة وان اخرجها منه اه بن (قوله أى دار موقوفة على امام مسجد) أى وأما لو كانت الدار موقوفة على المسجد مطلقا فاستأجرها الامام وسكن فيها فلا تخرج منه زوجته الالتزام أجله كالمكره من أجنبي (قوله فلا امام الثاني اخرج زوجة الاول) هذا هو ظاهر المصنف والذي في كلام غيره أن الاخراج يشوق على جماعة أهل المسجد في المواق وكذا زوجة امام المسجد الساكن في داره تعتد زوجته فيها الا أن يرى جيران المسجد أن اخرجها من النظر فذلك لهم قاله ابن العطار اه وقال ابن ناجي اختلف اذا مات امام المسجد وهو ساكن في الدار المحبسة عليه فقيل كسئلة الأمير قاله بعض القرويين وبه جرى عمل قرطبة كما قال ابن عات ولم يحك ابن شاس وابن الحاجب غيره وقيل تخرج منها أن اخرجها جماعة أهل المسجد قاله ابن العطار واقصر على قوله أكثر الشيوخ اه ونحوه في عبارة ابن عرفة والميتى والجواهر وابن فتحون عن ابن العطار اه فانظر لم ترك المصنف هذه الزيادة اه بن (قوله ولأم ولد يموت عنها الخ) حاصله انه اذا مات عن ام ولده فلها السكنى مدة استبرائها وذلك بحضة ولا نفقة لها ولو كانت حاملا واذا أعتقها وهو حي كان لها السكنى أيضا وكان لها النفقة اذا كانت حاملا (قوله السكنى) أى اذا كان المسكن له أو نفقده كراهه على ما تقدم في الحرة كما صرح بذلك أبو الحسن في شرح المدونة (قوله لكن لا يلزمها الميث) أى في محل سكنها سواء مات سيدها أو أعتقها ثم ان هذا خلاف قول المدونة قال مالك ولا أحب لها المواعدة فيها ولا تبين الا في يئنها ولا احداد عليها لكن قال ابن عرفة بعده قلت قولها ولا تبين الا في بيتها خلاف نقل ابن رشد عن المذهب لها الميث في الحيضة في غير بيتها من عتق أو وفاة اه وكذا نقل ابن يونس مانصه ابن المواز لها أن تبين في غير بيتها مات السيد أو أعتقها اه بن فقد علمت أن ما قاله الشارح طريقة مريحة وان كانت مخالفة لطريقة المدونة (قوله لم تؤخر) أى مدة طويلة كالحامل بل اما ان ترجع للاسلام أو تقتل بعد الاستبراء بحضة فنقله واستبرئت أى قبل قتلها بحضة (قوله ولها السكنى فقط) أى على زوجها في مدة استبرائها لانها محبوسة بسببه واستشكل شيخنا العدوى بثبوت السكنى للزوجة بأنهم السجين حتى تتوب أو تقتل وأجاب بأنه يفرض فيما اذا غفل عن سجنها أو كان السجين في بيتها (قوله والمشتبهة الخ) حاصل ما في هذه المسئلة أن المرأة التي غلط بها تارة تكون لازوج لها وتارة تكون لها زوج واذا كان لها زوج فتارة تكون مدخولا بها وتارة لا فان لم تكن ذات زوج فان حلت فالنفقة والسكنى على الغالط وان لم تحمل فالسكنى عليه والنفقة عليها وان كانت ذات زوج ولم يدخل بها فان حلت من الغالط فسكنها ونفقة عليها الغالط وان لم تحمل فالسكنى على الغالط والنفقة عليه الا على الغالط على الراجح وأما لو بنى بها زوجها فنفقة عليها وسكنها على زوجها حلت أم لا الا أن ينفي الزوج حملها بانه ان فلا نفقة لها عليه ولها السكنى على الزوج ما لم

لما طلبته حيث لا ضرر فيه على الزوج بكثرة كرائه أو بجوارها لغير ما مومن (وامرأة الامير ونحوه) كالقاضي والمعلم اذا مات أو طلقها وعزل وقدم غيره (لا يخرجها القادم) حتى يتم عدتها بان لم ترتب بل (وان ارتابت) بحسب بطن أو تأخر حيض الى خمس سنين (كالجنس) على رجل (حياته) فيطلق أو يموت لا يخرجها المستحق بعده بحسب غيره حتى تتم عدتها وان ارتابت (بخلاف جنس مسجد) أى دار موقوفة على امام مسجد كائنه (بيده) أى سيد الساكن من امام أو مؤذن مات أو طلق ثم عزل أو أفرغ لغيره عن وظيفته بعد طلاقها فلا امام الثاني اخرج زوجة الاول والفرق أن دار الامارة من بيت المال والمرأة لها فيه حق بخلاف دار الامامة (ولأم ولد يموت عنها) السيد أو يعتقها (السكنى) مدة الاستبراء لكن لا يلزمها الميث فهي تخالف الحرة في هذا (وزيد) لها على السكنى (مع العتق) أى عتقها وهو حي لا بالموت الذي الكلام فيه (نفقة

الحل) ان كان حل وأما في موته فلا نفقة لجلها لانه وارث (كالمرتدة) الحامل لها السكنى ونفقة الحمل فان لم تكن حاملا لم تؤخر يلتحق واستبرئت ان كانت ذات زوج ولها السكنى فقط (والمشتبهة) أى الموطوءة وطء شبهة إما غلط أو لا زوج لها أو لها زوج لم يدخل بها أو ما ينكح



فاسد مدراً الحدكن نكح ذات محرم جهلاً فحمت فلها النفقة والسكنى فلو علم بالحرمة دونها قلها السكنى فقط لانها محبوسة بسببه فان علمت أيضاً فزانية لا سكنى لها ولا نفقة فنقوله (ان جلت) راجع لما ذكر من المرتبة والمشتبهة (وهل نفقة) المشتبهة بغلط ينظر ازوجته أو أمته (ذات الزوج) الذي لم يدخل بها (ان لم تحمل) من الواطئ لها (عليها) نفسها مدة (٤٣٥) استبرائها بثلاث حيض للحرمة وحيضة

للأمة وهو الراجح بل الصواب فالواجب الاقتصار عليه (أو على الواطئ) لها غلطاً ولا وجه له (قولان) فان جلت فعليه النفقة والسكنى كما تقدم بلا خلاف ولودخل بها لكنت النفقة والسكنى على زوجها بلا خلاف إلا أن يتقيه الزوج بلعان فان نقاه فعلى الغالط ولما فرغ من الكلام على العدة من طلاق أو وفاة شرع في الكلام على الاستبراء فقال

فصل يجب الاستبراء للحرمة (بمحصل الملك) بشرائه أو غيره ولو باتزاعها من عبده لا بتزوج بشرط ثلاثة أشار لها بقوله (ان لم يوقن البراءة) فان نقنت براءة رجها أي غلب على الظن ذلك فلا استبراء كحيض مودعة عنده أو مبيعة بالخيار تحت يده ولم يخرج ولم يلج عليها سداً حتى اشتراها (ولم يكن وطؤها مباحاً) قبل حصول الملك والا فلا استبراء كمن اشترى زوجته أو وهبت له (ولم تحرم) عليه (في المستقبل) احترازاً عن اشتري محرمة أو متزوجة

يلتحق بالغالط فالحق به فالنفقة والسكنى حينئذ على الغالط (قوله فلها النفقة والسكنى) أي وان لم تحمل فلها السكنى فقط ولا نفقة على الراجح (قوله قولان) الاول حكاية ابن يونس عن أبي عمران والثاني عن بعض التابعين ورجح ابن يونس الاول فانه ولي للمصنف الاقتصار عليه أو أنه يقول تردد اه ثم إن حكاية القولين على ما ذكره المصنف هو ما في التوضيح والذي في عبارة ابن عبد السلام على الزوج أو على الواطئ ووجهه فيها ان عرفة وعبارته على الزوج أو عليها

فصل يجب الاستبراء حيث علق الوجوب بالاستبراء علم أن المراد به الكشف عن حال الرحم لانه هو الواجب للأمة وقوله بمحصل الملك أي بسبب الملك الحاصل أي المتجدد واعلم أن الجارية لا تصدق في دعواها الاستبراء بحيض أو وضع حمل حتى ينظرها النساء كما في حاشية شيخنا (قوله بشرائه الخ) أي فاذا اشترى جارية أو وهبت له أو تصدق بها عليه وأراد وطأها فيجب عليه استبرائها قبل أن يستمتع بها وفي عجب بحب الاستبراء بالشروط المذكورة سواء اشترها بالوطء أو بالخدمة وهو خلاف الظاهر من عبارات الأئمة ففي الجلاب ومن اشترى أمة بوطأ مثلها فلا يطؤها حتى يستبرئها بحيضة اه وفي المقدمات مانعه واستبراء الاماء في البيع واجب لحفظ النسب ثم قال فوجب على كل من انتقل اليه ملك أمة ببيع أو هبة أو باى وجه من وجوه الملك ولم يعلم براءة رجها أنه لا يطؤها حتى يستبرئها رابعة كانت أو وضعية اه وفي التنبيهات مانعه الاستبراء لتمييز ما اشترى من ماء البائع ثم قال فيمن لا تتواضع وهي التي لم يقر البائع بوطئها والحال أنها من وخش الرقبتي فهذه لامواضعة فيها ولا استبراء الا أن يريد المشتري الوطء فواجب عليه أن يستبرئ لنفسه مما اعلمها أحدثه اه وفي المعونة مانعه من وطئ أمة ثم أراد بيعها فعليه أن يستبرئها قبل البيع وعلى المشتري أن يستبرئها قبل أن يطأها اه فتحصل انه لا يستبرئ المشتري الا اذا أراد الوطء والبائع لا يستبرئ الا اذا وطئ وكذلك سوء الظن لا يستبرئ المالك لاجله الا اذا أراد الوطء والتزويج كما يأتي اه بن (قوله لا بتزوج) أي فمن تزوج أمة لا يجب عليه استبرائها (قوله تحت يده) أي وكانت تحت يده مدة الخيار (قوله ولم يلج عليها سداً) أي لم يدخل عليها أي لم يحتل بها (قوله حتى اشتراها) أي وكسرها بآتيها قبل غيبة المشتري لها عليها فاذا باعها سداً لا انسان ثم اشترها منه بالحضرة قبل أن يحتل بها فلا استبراء عليه (قوله ولم يكن وطؤها مباحاً) أي في نفس الامر احترازاً عما لو كشف الغيب أن وطأها حرام يكن كان بطلاً أمته ثم استحققت فاشترها من مستحقها فلا يطؤها حتى يستبرئها لان الوطء الاول وان كان مباحاً في الظاهر الا أنه فاسد في نفس الامر (قوله وان صغيرة) أي هذا اذا كانت الامه التي حصل ملكها كبيرة يمكن حملها بل وان صغيرة أطاق الوطء أو كبيرة لا يحملان عادة فصب المبالغة قوله لا يحملان عادة لا قوله أطاق الوطء لانه يصح التقدير هذا اذا لم تطق الوطء بل وان أطاقته وهذا فاسد لانه لا استبراء ان لم تطق كما يأتي (قوله كنت ثمان) هذا مثال لما لا تطيق الوطء وقد نص المتعطي عليه والحق ان هذا يختلف باختلاف البلدان (قوله كنت تسع سنين) مثال للصغيرة التي تطيق الوطء ولا تحمل عادة (قوله فيجب استبراء كل الخ) لا يقال ان التي لا يمكن حملها عادة قد نقنت براءة ثم تقدم ان شرط وجوب الاستبراء ان يوقن البراءة لا فانقول الشرط عدم تيقن البراءة من الوطء لان الحمل حتى لم تيقن براءة منها من الوطء وجب الاستبراء تيقن براءة رجها من الحمل أم لا (قوله أو وخشا) عطف على صغيرة فهو داخل في حيز المبالغة أي هذا اذا كانت عليه بل وان كانت وخشا هذا اذا كانت ثيباً بل وان كانت بكر أو وخش بسكون الخاء الحقيق من كل شيء ويطلق الوخش أيضاً على الرذل من الناس (قوله أو بكر) أي لاحتمال اصابتها خارج الفرج وجلها مع بقاء البكارة (قوله أو رجعت لسببها) أي أول زوجها ان كانت متزوجة وقوله من غصب الخ اعلم أن نفقتها في حال استبرائها

بغيره فلا استبراء عليه لانه لوطء وهو لا يطأ (وان صغيرة أطاق الوطء) لان لم تطقه كنت ثمان (أو كبيرة لا يحملان عادة) كنت تسع سنين وبنت سبعين فيجب استبراء كل بثلاثة شهور كما يأتي (أو وخشا أو بكر أو رجعت) لسببها (من غصب) وقد غاب عليها الغاصب البالغ



غيبه يمكن فيها اصابتها ولا يصدق ان في نفيه فقوله بحصول الملك مراده به الاستقرار ليشمل هذه (أو) رجعت من (سبي) بان سبها  
الحر بي وغاب عنها ثم رجعت لسيدها (٤٣٦) (أو غنمت) من العدو فانه يجب على الغنم استبرأؤها (أو اشترت ولو متزوجة) الاولى

حذف ولولان المبالغة في

متزوجة اشتراها رجل  
غير الزوج (وطلقت  
قبل البناء) فانه لا يوطؤها  
حتى يستبرئها ولا ينزل  
منزلة الزوج في عدم  
الاستبراء خلافا للسكنور  
وشبهه في وجوب  
الاستبراء فسوله  
(كالموطوءة) لسيدها  
فانه يجب عليه أن  
يستبرئها (ان بيعت  
أو تزوجت) أي ان أراد  
بيعها أو تزويجها  
ومفهوم موطوءة أنه  
اذا لم يطأها جازله أن  
يبيعها أو يزويجها بلا  
استبراء إلا من من حلها  
منه (وقبل قول سيدها)  
لمن زوجها انه استبرأها  
في عدم الزوج على قوله  
ويصدق عليها ويطأ فهذا  
خاص بقوله أو زوجت  
وأما في مسألة البيع  
فلا بد من استبراء فان  
للمشتري كما مر (وجاز)  
للمشتري من) بائع  
(مدعيه) أي الاستبراء  
(تزويجها) فاعل جازي  
جازلن اشترى جارية  
ادعى بائعها انه استبرأها  
أن يزويجها رجل  
(قبله) أي قبل استبراء  
المشتري لها اعتمادا  
على دعوى بائعها

على سيدها الا على الغاصب ولو جلب لعدم حقوق الولد به وقد قاوا المدا في كون الفقهاء على الواطئ على  
كون الولد لاحقا به كما أن المدا في المسكن على كونها محبوسة بسببه اه بن (قوله فقوله بحصول الملك  
مراده به الاستقرار) أي ان المراد بحصول الملك الاستقرار تحت يد المالك لاجل أن يشمل هذه أي الرجعة  
من غصب وكذا ما بعدها وهي الرجعة من سبي وقد يقال لا داعي لذلك بل مراد المصنف بقوله بحصول الملك  
أي على جهة الانشاء أو التام فينطبق حينئذ على الرجعة من غصب أو سبي لان الملك فيهما وان لم ينتقل على  
المذهب من أن دار الحرب لا تملك إلا أنه حصل فيه خلل بعدم التصرف فاذا رجعت من الغاصب أو السبي  
فقد تم الملك (قوله أو رجعت من سبي) قال فيها اذا سبي العدو أمة أو حرة لم توطأ الحرة إلا بعد ثلاث حبض  
والأمة إلا بعد حيضة ولا يصدق في نفي الوطء وان زنت الحامل فلا يوطؤها زوجها حتى تضع أي لا يوطؤها  
زوجها الذي جلت منه قبل الزنا حتى تضع والنهي للكرامة وقيل انه للتحريم وقيل انه خلاف الاولى وقيل  
ان الوطء جائز والمعتد كما تقدم عن ابن رشد أن وطء الزوج لها قبل وضعها حرام أما لو حصل لها الحمل من  
الغاصب لحرم على زوجها وطؤها حتى تضع باتفاق (قوله أو غنمت أو اشترت ولو متزوجة) قبل ان هذا  
مستغنى عنه بقوله بحصول الملك أي وحينئذ فالاولى حذفه وقد يقال ان الاستغناء عنه بحصول الملك لا يضر  
لانه اغنياء عليه مندرج تحته مع ما قبله وما بعده نعم يعترض على المصنف باعتراض آخر وهو أن قوله أو غنمت  
أو اشترت لا حاجة له لانه عين ما قبل المبالغة في قوله أو رجعت من غصب أي هذا اذا غنمت أو اشترت بل  
ولو رجعت من غصب انتهى عدوى (قوله لان المبالغة في متزوجة الخ) حاصلة أن قوله أو اشترت داخل  
في حيز المبالغة لانه عطف على قوله صغيرة وحينئذ فيكون قوله أو اشترت مبالغة في متزوجة اشتراها غير  
الزوج والحال أنها طلقت قبل البناء واذا كانت المبالغة المذكورة حصلت بالعطف فلا حاجة لقوله ولو  
لحصول المبالغة بغيرها (قوله ولا ينزل منزلة الزوج في عدم الاستبراء) وذلك لان الزوج يباح له وطؤها من غير  
استبراء اعتمادا على اخبار السيد انه استبرأها والمشتري لا يعتمد على اخباره اتفاقا والفرق بينهما تعبدى  
كما قرر شيخنا العدوى (قوله خلافا للسكنون) القائل انه لا يجب على ذلك المشتري استبرأها لان الفرض  
أنها غير مدخول بها فلا وجه للاستبراء عنده (قوله كالموطوءة الخ) هذا تشبيه في وجوب الاستبراء المفهوم  
من قوله يجب الاستبراء بحصول الملك وكأنه قال يجب الاستبراء بحصول الملك كما يجب باخراجه حقيقة  
أو حكاه قول الشارح كالموطوءة لسيدها مفهومة أنها لو كانت موطوءة لغيره بأن زنت فلا يجب على السيد  
استبرأها اذا أراد بيعها أو امان أن أراد تزويجها فانه يجب عليه استبرأها والحاصل أنه لا يجب الاستبراء  
في البيع الا من وطء المالك وفي التزويج يجب من وطء المالك وغيره هذا هو الذي يدل عليه كلامهم والفرق  
أن النكاح لا يصح في المستبرأة مطلقا بخلاف البيع فانه يجوز بيع المعتدة والمستبرأة من غير المالك انظر  
بن (قوله فلا بد من استبراء نان للمشتري) أي اذا أراد وطأها ولا يعتمد على قول البائع انه قد استبرأها قبل  
بيعه (قوله وجاز للمشتري من مدعيه تزويجها قبله) قال شيخنا هذه يفهم منها قوله وقيل قول سيدها بالاولى  
وذلك لانه اذا جازل الزوج وطأها اعتمادا على قول المشتري اشترتها من يدعي أنه استبرأها فالاولى أن يعتمد على  
قوله استبرأها وقوله تزويجها أي وأما رطوءه هو أي المشتري فلا يجوز له أن يعتمد فيه على دعوى البائع أنه  
استبرأها كما مر أي وكذلك يجوز للمشتري من مدعيه بيعها من غير استبراء اعتمادا على دعوى البائع كذا  
قال عبق وفيه نظر اذا لا يحتاج في هذا الاعتماد اذا لا يجب الاستبراء لارادة البيع الا في الموطوءة للبائع وهذه  
غير موطوءة للبائع (قوله على استبراء واحد) قال بن الذي يقاد من النقل أن المراد استبرأها قبل عقد  
الشراء فقط وبذلك ينتفي تكراره مع المواضع الآتية فقول الشارح بان توضع الخ أي قبل عقد الشراء وقوله  
حتى ترى الدم أي فيعذر رؤيته يحصل الشراء ولا يحتاج المشتري لاستبراء نان (قوله حيث يجب على كل

منهما)

(و) جاز (اتفاق البائع) لامة (والمشتري) لها (على) استبراء (واحد) حيث يجب على كل



منهم الحصول غرضهما بذلك بان توضع تحت يد أمين حتى ترى الدم (وكالموطوءة بأشياء) معطوف على قوله كالموطوءة ان يبعث وأعاد الكاف لبعده الفصل أي ويجب استبراء الامة اذا وطئت غلطا كالوزنة أو غصبت قبل (٤٣٧) أن يطأها وفائدة الاستبراء في هذه مع

أن الوالد لا يحق به تطهر  
فمن رماه بأنه ابن شبيهة  
فلا يحذر إذا لم يستبرأ  
والأحد (أو سوء الظن)  
أي يجب الاستبراء  
بحصول الملك إذا ساء  
المشتري مثلا نكسه  
بالامة التي اشتراها  
ومثله بقوله (كن) أي  
كانه (عنده) أي عند  
المشتري مودعة أو  
مرهونة مثلا (تخرج)  
في قضاء الحوائج  
أو يدخل عليها فاشترها  
لاحتيال أن تكون قد  
وطئت برتا أو غصبت  
ولا يعترض على هذا  
بأنه المملوك قد تخرج  
في قضاء الحوائج لان  
ذلك يشق في أمته (أو)  
كانت مملوكة (لكن غائب)  
عنها لا يمكنه الوصول  
إليها علة أو أصبي  
أو امرأة أو محرم  
(أو محبوب) فيجب  
استبرأؤها على مشتريها  
مثلا (أو مكاتبه)  
تصرف بالخروج  
والدخول (عجرت) عن  
الاداء ورجعت رقا  
فيجب على سيدها  
استبرأؤها وهذه  
الثلاثة من أمثلة سوء  
الظن (أو أضع فيها)

منهما) أي بان كان البائع قد وطئها والمشتري اشتراها لاجل الوطء (قوله أي ويجب استبراء الامة) أي  
وكذلك الحرة اذا وطئت غلطا لكن بثلاثة اقراء (قوله كالوزنة) أي كما يجب استبرأؤها كالوزنة أو غصبت  
(قوله قبل أن يطأها) متعلق بقوله يجب استبراء الامة اذا وطئت غلطا وظاهره وجوب استبرأها ولو كانت  
ظاهرة الحمل من السيد قبل الوطء بأشياء ومما معه من الزنا والغصب وهو ما اختاره ابن رشد لاحتمال انقشاش  
الحمل وقبل انه لا يجب الاستبراء في هذه الحالة ولا يحرم وطؤها ولا الاستمتاع بها (قوله في هذه) أي الموطوءة  
بأشياء (قوله مع ان الولد لا يحق به) أي بالسيد لانه للفراش وقوله تطهر الى آخره ما ذكره من التفصيل في الحد  
وعدمه مقيد بما اذا كان الولد يمكن أن يكون من وطء الشبهة بان أنت به لسته أشهر فأكثر من وطء الشبهة أما  
ان أنت به خمسة أشهر منه فالحد مطلقا ولا يقدح بما اذا لم ينفعه السيد والأفلاحد (قوله فممن رماه) أي رعى ولد  
الموطوءة بشبهة (قوله مودعة أو مرهونة مثلا) أي والحال انها حاضنة عنده (قوله أو يدخل عليها) أي  
يختل بها سيدها أو غيرها وهي عند المودع أو المرتهن وأما ما سياتي من أن من اشترى الامة المودعة أو المرهونة  
عنده والحال انها قد حاضنت عنده فلا يجب عليه استبرأؤها فاحتمل على ما اذا كانت لا تخرج ولم يغيب  
عليها أحد فإني مفهوم ما هنا (قوله لان ذلك يشق في أمته) أي لان الاستبراء في أمته كلما خرجت ودخلت  
فيه مشقة بخلاف المرهونة والمودعة اذا كانتا تخرجان واستبرأوها فإما كان استبرأ كل واحدة مرة واحدة فلا  
مشقة فيه هذا وقد أفاد بعضهم أن محل كون أمته اني تخرج في قضاء الحوائج لا استبرأ فيها اذا كانت مأمونة  
أما غيرها فيجب استبرأؤها اذا خرجت قولوا واحدا في الجملة الحال قولان قاله شيخنا (قوله أو محرم) أي  
أو كانت الامة مملوكة فمحرمة من محارمها بان كانت مملوكة لابن أخيها أو ابن أختها أو باعها لرحل أجنبي منها  
فيجب عليه استبرأؤها اذا أراد وطأها (قوله فيجب استبرأؤها على مشتريها) أي لسوء الظن بها وأما البائع  
فلا يجب عليه استبراء لان البائع لا يجب عليه الاستبراء الا اذا وطئ وما في عيني فغير موافق وذلك أن  
البائع اذا كان لا يجب عليه استبرأؤها مع تحقق زناها فأحرى مع سوء الظن انظر بن (قوله مثلا) أي وكذا  
من تجدد ملكه لها بهبة أو صدقة أو ميراث (قوله تنصرف الخ) أي وأما لو كانت لا تخرج من بيت سيدها  
ثم عجزت فلا يجب على سيدها استبرأؤها (قوله ولا يكتفى الخ) هذا قول ابن القاسم وهو المشهور وقال  
أشهب يكتفى بها ولا تستبرأ من سوء الظن اه عدوى (قوله ولو قدم بها المبيع معه) أي لان كلام المبيع  
والرسول الذي ياذن يده كيد المالك والظاهر أن علم المبيع ان المبيع معه لا يأتيه وانما يرسلها مع غيره  
عنزلة اذنه في الارسال اه خش (قوله وسواء كان السيد) أي قبل موته حاضرا أو غائبا أي وكان يمكنه  
الوصول اليها خفية وأما لو كان غائبا ولا يمكنه الوصول اليها او كانت لا تخرج في حوائجها فانه لا يجب على  
الوارث استبرأؤها وله وطؤها بلا استبراء أي وسواء أفر السيد وطئها أم لا ولو كان قد استبرأها قبل موته  
وسواء كانت تلك الامة قننا أو أم ولد لا يقال ان أم الولد لا تورث فلا يظهر هذا مع قول الشارح ويجب  
الاستبراء على الوارث الا أن يقال يظهر هذا في أم الولد اذا أراد الوارث أن يتزوج بها تأمل اه ابن عبد السلام  
ولو قبل في الامة المتوفى عنها سيدها ولم يقر بوطئها لا يحتاج للاستبراء غائبا كان سيدها أو حاضرا ما كان  
بعيدا لا ترى أنها لو أتت بولد لم يلحق بسيدها فلم يبق الاستبراء الا لسوء الظن (قوله أو انقضت الخ) أي ان  
الامة اذا مات زوجها وأطلقها فاعتدت وانقضت عدتها ثم مات سيدها فانه يجب استبرأؤها على وارثه لانها  
حلت للسيد زمنا ما قال الاستبراء هنا لسوء الظن اذا لم يمنع له من وطئها وكذا يجب الاستبراء على المشتري فيما

أي في الامة بان دفع ثمنها لمن يشتريها به فاشترها (وأرسلها مع غيره) من غير إذن له في ارسالها فاحضت في الطريق ويجب على سيدها  
استبرأؤها ولا يكتفى بهذه الخيضة لان الرسول حينئذ ليس بأمينه بخلاف لو قدم بها المبيع معه أو أرسلها باذن (و) يجب الاستبراء على  
الوارث (بعوت سيد) وسواء كان السيد حاضرا أو غائبا (وان استبرأت) أي استبرأها سيدها قبل موته فلا بد من استبراء الوارث (أو انقضت  
عدتها) من زوجها المتوفى أو المطلق لها بحيث حلت لسيدها قبل موته فيجب الاستبراء على الوارث



بمخلاف لومات قبل انقضائها (و) يجب (الاستبراء بالعتق) تعبراً أو تعليقاً وليس لأجنبي تزوجها قبل استبراءها بحبضة ان لم يستبرئها معتقها قبل العتق ولم يخرج من عدة زوجها قبل العتق أيضاً وأما لو استبرأها قبله أو انقضت عدتها فأعتقها فقد حلت مكانها للزواج وأما المعتق فله تزوجها بغير استبراء إذا كانت (٤٣٨) خالية من عدة وهذا في القن وأما أم الولد فلا بد أن تستأنف الاستبراء بعد عتقها

إذا انقضت عدتها من زوجها ثم باعها سيدها (قوله بمخلاف لومات) أي السيد قبل انقضاء عدتها من زوجها المتوفى أو المطلق لها فلا يجب الاستبراء على الوارث لانها لم تحل لسيدها زمناتها فإذا علمت ان حكم ما إذا مات بعد انقضاء العدة غاير حكم ما إذا مات قبل انقضائها تعلم ان قول المصنف أو انقضت عطف على ان استبرئت لأعلى اشترت لانه يصير التقدير هذا إذا لم تنقض عدتها بل وان انقضت مع انه إذا لم تنقض فلا استبراء (قوله ولم يخرج من عدة زوجها) أي المطلق لها والمتوفى عنها قبل العتق (قوله وأما المعتق فله تزوجها بغير استبراء إذا كانت خالية من عدة) ما ذكره من عدم الاستبراء فيما إذا أعتق وتزوج مقيد بما إذا كان بطوها قبل العتق وأما إذا اشتراها فاعتقها عقب الشراء وعقد عليها فلا بد من استبراءها ولا يكفي في إسقاط الاستبراء عتقه (قوله أو انقضت الخ) أي أو لم يستبرئها ولكن انقضت عدتها من موت زوجها أو طلاقه إذا كانت متزوجة ثم أعتقها بعد انقضائها فلا تكفي تلك العدة السابقة على العتق كما أنه لا يكفي بالاستبراء الحاصل قبله إذا كان استبرأها ولا بد من استئناف الاستبراء بحبضة بعد العتق (قوله علم أنه الخ) أي وكان يمكنه الوصول إليها خفية والأفلا استبراء (قوله ولا تكفي بما ذكر) أي من الاستبراء والغيبية الحاصلين قبل الموت والطلاق (قوله فتكفي بالاستبراء السابق على العتق) أي وأما في الموت فانها تستأنف الاستبراء فتحصل أن السيد إذا مات فلا بد من الاستبراء كانت أم ولداً وغيرها ولو استبرئت قبل الموت أو انقضت عدتها قبله أو كان سيدها غائباً عنها قبله غيبة يمكنه فيها الوصول إليها وأما ان أعتقها فأم الولد لا بد من استبراءها ولو كانت قد استبرئت قبله أو انقضت عدتها قبله أو كان سيدها غائباً ثم أرسله أي العتق لها وأما غير أم الولد فتستبرأ أيضاً ما لم تكن استبرئت قبله أو انقضت عدتها قبله أو كان غائباً قبله والا كتفت بذلك ولا تحتاج لاستئناف استبراء (قوله راجع لجميع ما تقدم من أول الباب) أي وهو قوله يجب الاستبراء بمحصول الملك الخ وعلم من قوله بحبضة ان القرءة هاليس هو الطهر كالعدة بل الدم فيمجرد رؤيته حصلت البراءة فلم يشترى التمتع بغير ما بين السرة والركبة على ما مر في الحيض (قوله عن يمكن حبضها) أي ولم يتأخر عن عاداتها المعتادة للنساء وهو إتيانها في كل شهر (قوله وكذا ان كانت عاداتها ان تأتيها بعد ثلاثة أشهر) أي كما اذا كانت عاداتها ان الدم يأتيها بعد كل أربعة أشهر أو خمسة أشهر وقوله على الرابع أي من قول ابن القاسم وهما الاكتفاء بثلاثة أشهر أو تنتظر الحيض والحاصل أنه اذا كانت عاداتها ان تأتيها لا تحيض الا بعد تسعة أشهر فلم يختلف قول ابن القاسم أنها تستبرأ بثلاثة أشهر وان كانت لا تحيض الا اكثر من ثلاثة أشهر الى تسعة فاختلف قول ابن القاسم هل تنتظر الحيض أو تكفي بثلاثة أشهر الاول سماع يحيى والثاني سماع عيسى وهو الرابع فعلم ان معتادة الحيض بعد ثلاثة أشهر أو أربعة أو ستة أو أكثر تكفي في الاستبراء بثلاثة أشهر بخلاف العدة فان معتادة الحيض بعد ثلاثة أشهر أو بعد سنة أو خمس سنين أو عشرة على ما قبل فلا بد من الحيض ولا تكفي بثلاثة أشهر والفرق ان العدة ثبتت بالقرآن فشدد فيها وأما الاستبراء فقد ثبت بخبر أحاد (قوله كالصغيرة والبالغة) هاتان تمام الستة المستأنفة من قوله بحبضة المشار لها بقول المصنف وان تأخرت أو أرضعت أو مرضت أو استحيضت ولم تغير كالبالغة والصغيرة (قوله فمن عاداتها الخ) أي فإذا نظرت النساء العارفات لمن ذكر وقلن انها لا حل بها فانه يكفي بالثلاثة الأشهر (قوله لا فمن عاداتها الخ) أي لان هذه المسائل الاربع يكفي فيها بالثلاثة الأشهر من غير نظر النساء ومأقوله الشارح من ان نظرت النساء خاص بما ذكره من المسائل دون هذه

ولو استبرأها السيد قبل العتق كما أشار به بقوله (واستأنفت) الاستبراء بحبضة بعد عتقها (ان استبرئت) قبل عتقها أو انقضت عدتها ولا يكفيها الاستبراء ولا العدة السابقان على العتق (أو غاب) سيدها عنها (غيبه علم أنه لم يقدم منها) فاضت في غيبته ثم أرسل لها العتق (أم الولد فقط) فاعل استأنفت لانها فراش السيد فالحبضة في حقه كالعدة في الحررة كما ان الحررة تستأنف عدة بعد الموت أو الطلاق ولا تكفي بما ذكره فكذا أم الولد وقوله فقط أي بخلاف القن فتكفي بالاستبراء السابق على العتق وقوله (بحبضة) راجع لجميع ما تقدم من أول الباب الى هنا من يمكن حبضها وسيأتي استبراء الصغيرة والبالغة (وان تأخرت) الحيضة لقن أو أم الولد بلا سبب عن عاداتها وكانت عاداتها ان تأتيها قبل

ثلاثة أشهر أو تأخرت لسبب رضاع أو مرض كما أشار به بقوله (أو أرضعت أو مرضت) سواء كانت عاداتها ان تأتيها قبل الثلاثة أو بعدها (أو استحيضت ولم تغير) بين دم الحيض والاستحاضة (ثلاثة أشهر) مدتها استبراءها وكذا ان كانت عاداتها ان تأتيها بعد ثلاثة أشهر على الرابع (كالصغيرة) المطبقة لأوط (والبالغة) من الحيض (ونظر النساء) العارفات والجمع ليس بشرط فمن عاداتها ان تأتيها الحيض قبل الثلاثة فتأخر لغير رضاع ومرض وفي المستحاضة التي لم تغير لافين عاداتها ان تأتيها بعد الثلاثة ولا فيمن تأخر لرضاع ومرض ولا في صغيرة وآيسة (فان ارتين) يحس بطن (فتسعة أشهر)



فان زالت الرية حلت والامكثت أقصى أمد الحمل (و) استبرئت الحامل (بالوضع) لجميع حملها وان دما اجتمع (كالعدة) فلا يكتفى بعضها وتربصت الى أقصى أمد الحمل ان ارتابت (وحرم) على المسالك (في زمنه الاستمتاع) بجميع أنواعه من وطء ومقدماته حاملا لا الآن يكون الاستبراء من زنا أو غصب أو اشتباه وهي بينة الحمل من سببها فلا يحرم وطؤها ولا الاستمتاع بها كما تقدم نحوه في العدة ولما فرغ من الكلام على ما يوجب الاستبراء شرعا في مفاهيم قيوده وان لم يكن على الترتيب فقال (ولا استبراء) على صغيرة (ان لم تطق الوطء) كبرت ثمان فأقل وهذا مفهوم أطاق الوطء (أو) أطاقته لكن (حاضت تحت يده) (٤٣٩) أي عنده ولم تحصل اساعة ظن (كودعة)

ومر هونة وأمة زوجته ورلد الصغرى أو نحو ذلك (ومبيعة بالخيار ولم يخرج) للتصرف في حوائجها (ولم يلج) أي يدخل (عليها سيدها) ثم اشتراها أو ملكها بوجه أو بت البيع من له الخيار فلا استبراء لانه علم براءة رجها بالخيار ولم يحصل اساعة ظن وهذا مفهوم قوله ان لم توقن البراءة (أو اعتق) أمته الموطوءة له (وتزوج) أي أراد أن يتزوجها فلا استبراء عليه لان وطء الاول صحيح (أو اشترى زوجته وان) كان الشراء لها (بعد البناء) بها لان الماء مؤه ووطء الاول صحيح وهذا مفهوم قوله ولم يكن وطؤها مباحا ولو قال وان قبل البناء لكان أحسن لانه المتوهم ومحل ما لم يقصد بالعقد عليها اسقاط الاستبراء والاوجب عليه ثم فرغ على قوله أو اشترى زوجته قوله (وان باع) الزوج زوجته

المسائل الاربع هو محصل نقل المواق وابن عرفة (قوله فان زالت الرية الخ) صوابه فان لم تزد الرية حلت وهذا صادق بما اذا زالت أو بقيت بحالها والا بان زادت مكثت أقصى أمد الحمل والحاصل انه ان زالت الرية قبل التسعة الا شهرا أو بعد تمامها حلت بمجرد زوالها وان استمرت الرية بعد التسعة أشهر فان لم تزد حلت بمجرد تمام التسعة وان زادت مكثت أقصى أمد الحمل كما أفاد ذلك نقل بن عن ابن رشد (قوله) وتربصت الى أقصى أمد الحمل ان ارتابت أي ان ارتابت بعد الوضع بحسب ظن تربصت أقصى أمد الحمل (قوله فلا يحرم وطؤها) بل هو مكروه أو خلاف الاولى وقبل انه جائز واختار بن ما قاله ابن رشد من الحرمة لاحتمال انفساش الحمل (قوله كودعة ومرهونة) أي حاضت عنده ثم اشتراها من سيدها وكذا يقال في أمة زوجته وأمة ولده (قوله ومبيعة بالخيار) حاصله أن الشخص اذا اشترى أمة بالخيار أو لبايع أو لغيرهما وقبضها المشتري عنده فحاضت في أيام الخيار فامضى من له الخيار البيع فان المشتري لا يحتاج لاستبرائها بحضة ثابتة وحل له وطؤها (قوله ولم يخرج ولم يلج عليها سيدها) هذان القيدان راجعان للودعة وما بعدها وهي المبيعة بخيار فان تخلف قيد منهما فلا بد من الاستبراء لسوء الظن (قوله لان وطء الاول صحيح) أي والاستبراء انما يكون من الوطء الفاسد وما ذكره من عدم الاستبراء هو المشهور وقبل وجوبه ليعرق بين ولده بوطء الملك فانه يفتى بمجرد دعواه من غير عين على المشهور وروين ولده من وطء النكاح فانه لا ينتفى الابلعان وقد استظهر المصنف في التوضيح هذا القول (قوله لانه المتوهم) أي لانه يتوهم انه اذا اشتراها قبل البناء يلزمه استبرائها وأما بعد بناءه بها فلا يتوهم وجوب استبرائه لان الماء مؤه ووطء الاول صحيح والاستبراء انما يكون من الوطء الفاسد ومن المعلوم أن ما بعد المبالغة لا بد أن يكون متوها أه وعبارة بن وكان الاولى أن يقول وان قبل البناء لان المقابل وهو ابن كنفاته انما يوجب الاستبراء اذا كان الشراء قبل البناء (قوله بالعقد عليها) أي على من اعتقها وحاصلها أن محل كونه اذا اشترى زوجته قبل البناء بها لا يجب عليه استبرائها ما لم يقصد بتزويجها لها اسقاط الاستبراء الذي يوجب الشراء الحاصل بعدد والا عومل بنقيض مقصوده (قوله أو اشترى زوجته) هذه عكس ما قبلها لان التي قبلها كان بطؤها أو لا بالملك فصار بطؤها بالنكاح وهذه كان بطؤها بالنكاح فصار بطؤها بالملك (قوله وان باع الزوج زوجته الخ) يعني ان الزوج الحر أو العبد اذا اشترى زوجته والحال أنه قد خل بها قبل الشراء وهي زوجة ثم باعها قبل أن يطأها بالملك فلا تحل لسيدتها المشتري ولان زوجها له الابقر أين عدة فسخ النكاح لانه بمجرد الشراء انفسخ النكاح ولم يحصل منه بعده وطء للملك أو اعتقها بعد شرائها قبل أن يطأها بالملك فلا تحل لمن تزوجها غير المعتق الابقر أين عدة فسخ النكاح أو مات بعد شرائها قبل أن يطأها بالملك فلا تحل للوارث ولان زوجها له الوارث الابقر أين عدة فسخ النكاح أو كان الزوج مكاتباً اشترى زوجته والحال أنه قد دخل بها قبل الشراء فلا تحل لسيد المكاتب ولان زوجها له ذلك السيد الابقر أين عدة فسخ النكاح أو مات قبل أن يطأها بالملك ورجعت لسيده فلا تحل لسيده ولان زوجها له السيد الابقر أين عدة فسخ النكاح (قوله تنازعه) (الافعال الاربعة) أي وهي باع وأعتق ومات وعجز (قوله فيما عدا الخ) أي ان قوله لم تحل لسيد في غير

(المشترأة) له (و) الحال انه (قد دخل) بها قبل شرائها (أو) لم يبيعها ولكنه (اعتق) بعدما دخل بها قبل الشراء (أو مات) بعدما دخل واشترى (أو) كان الزوج مكاتباً اشترى زوجته بعدما دخل بها (عجز) هذا الزوج (المكاتب) فرجعت لسيده بان اتزعمها منه (قبل وطء الملك) الحاصل بالشراء طرف تنازعه الافعال الاربعة (لم تحل لسيد) فيما عدا العتق أي لم تحل لسيد اشتراها أو ورثها أو انتزعها من مكاتبه عند عجزه (ولا زوج) يريد تزويجها بعد العتق أو بعد الموت أو البيع أو عجز المكاتب (الابقر أين) أي طهر بن (عدة فسخ النكاح) بالخبر يدل أو بيان من قرأين وبالرفع خبر لم يتد المحذوف أي بما عدا عدة فسخ النكاح الناشئ من شراء الزوج لزوجته لان عدة فسخ



(نكاح الامة قرآن كعدة طلاقها ومفهوم وقد دخل أنه اذا لم يدخل كفت حيضة الاستبراء وأشار الى مفهوم قوله قبل وطء الملك بقوله  
(و) ان باع المدخول بها أو اعتقها أو مات عنها (بعده) أي بعد وطء الملك استبرئت (بحيضة) لان وطء الملك هدم عدة فسخ النكاح  
(كحصوله) أي ما ذكر من بيع ومابعه (بعد حيضة) حصلت بعد الشراء وقبل وطء الملك فانه يكتفي بحيضة أخرى تكمل بها عدة فسخ  
النكاح وتغني عن حيضة الاستبراء (٤٤٠) (أو) حصول ما ذكر بعد (حيضتين) فعليها حيضة الاستبراء وهذا في غير العتق لان

صورة العتق وقوله ولا زوج في جميع الصور (قوله انه اذا لم يدخل الخ) أي فاذا اشترى زوجته قبل أن يدخل  
بها ثم باعها أو اعتقها أو مات عنها قبل أن يطأها بالملك فانه يكتفي في حلها للسيد أو الزوج بحيضة الاستبراء  
(قوله استبرئت بحيضة) هذا واضح في العتق والموت وكذا في عجز المكاتب على ما يظهر وأما في البيع  
فيجب على كل من البائع والمشتري استبراء وها بحيضة ويجوز اتفاقهما على حيضة واحدة كما مر (قوله  
كحصوله بعد حيضة) حاصله أنه اذا اشترى زوجته بعد أن يني بها فاضت بعد الشراء حيضة فاعتقها أو  
باعها أو مات عنها قبل أن يطأها بالملك فانه يكتفي في حلها للمشتري ولمن زوجها المشتري ولمن زوجها بعد  
العتق والوارث ولمن زوجها الوارث بحيضة أخرى بعد الموت أو العتق أو البيع فقول الشارح ومابعه أي  
من العتق والموت (قوله أو حصول ما ذكر) أي من البيع أو الموت (قوله بعد حيضتين) أي حصلت بعد  
الشراء وقبل وطء الملك وحاصله أنه اذا اشترى زوجته المدخول بها فاضت عنده حيضتين ثم اعتقها قبل أن  
يطأها بالملك فانها تحل لمن تزوجها من غير استبراء (قوله فلا استبراء عليها) أي لما مر من أن العتق لا يوجب  
الاستبراء الا اذا لم يتقدم قبله استبراء والابان تقدمه استبراء كما هنا فلا يوجب وهذا في الفن وأما ما لم يولد فقد  
مر أن عتقها يوجب الاستبراء مطلقا تقدمه استبراء آخر أم لا فقوله أو حيضتين راجع لغیر العتق لان كلامه  
هنا انما هو في الفن (قوله أي أسباب الاستبراء) أشار الشارح الى ان ضمير حصلت راجع للأسباب المفهومة  
ضمن من الكلام السابق وقوله وماعطف عليه أي من الخروج عن الملك حقيقة أو حكما مثل موت المالك  
أو عتقها (قوله فتكتفي به غير أم الولد) أي وأما هي اذا مات سيدها أو عتقت فلا بد من استئناف الاستبراء  
ولو كانت استبرئت أو انقضت عدتها قبل الموت أو العتق كما مر (قوله وما بينهما) أي بأن حصل الملك بعد  
نزول الدم وما قبل تمام اليوم الثاني وقوله محل الخلاف أي فعلى الاول تستأنف الاستبراء وعلى الثاني  
لا تستأنف هذا واعلم أن المدونة قالت اذا حصل موجب الاستبراء في أول حيضتها اكتفت بذلك ولا  
تحتاج في استبرائها بحيضة ثانية واذا حصل موجب بعد أكثر حيضتها فلا بد من الاستئناف فأختلف  
الاشياخ في المراد بأكثر الحيض هل المراد أكثر زمانا أو أكثر اندفاقا والاول لا يكره بن عبد الرحمن والثاني  
لان مناس فاذا كانت عادت في الحيض سنة أيام ولم يكن بعد نزوله عليها يومين اكتفت بذلك الحيض  
على الاول لا على الثاني لان موجب حصل بعد أكثر اندفاقا أي سبيلانا وجرى أو التاويل الاول لا ينافيه  
قول المدونة وان حصل موجب في أول الحيض اكتفت به لان المراد الاول حقيقة أو حكما بأن لا يحصل  
بعد أكثر زمانا ان ابن المواز قيد قول المدونة اذا حصل موجب في أول الحيض اكتفت به بما اذا لم يحصل  
الموجب بعدم مضي زمن من الحيض يكتفي في الاستبراء والاستئناف ولو بقي أكثر زمان الحيض كماله كان  
عادته سنة أيام فليكتف بعد نزول الدم على أيوما أو بعضه بعضه بال فلا بد من استئناف الاستبراء لتقدم  
حيضة الاستبراء اذا علمت هذا فقول المصنف وهل الآن يمضي حيضة استبراء معترض بأن هذا ليس  
بتأويل وانما هو تقييد لمحمد بن المواز خارج عن التأويلين والتأويلان انما هما في تفسير أكثر حيضتها في  
كلام المدونة هل المراد أكثر اندفاقا أو زمانا كما علمت (قوله أو استبراء أب) عطف على قوله لم تطق الوطء  
(قوله بمجرد جلوسه بين فخذيها) أي وتلائمها (قوله فوطئها أبوه) أي فلا يحتاج لاستبرائها  
من ذلك الوطء لانه ملكها بمجرد جلوسه بين فخذيها بالقيمة فصار وطؤه في مملوكة بعد استبرائها (قوله

الفن اذا عتقت بعد  
الحيضتين فلا استبراء  
عليها بخلاف أم الولد  
تعتق بعد ما فاتها  
تستأنف حيضة كما مر  
(أو حصلت) عطف  
على لم تطق الوطء أي ولا  
استبراء ان لم تطق الوطء  
ولا ان حصلت أي أسباب  
الاستبراء من حصول  
ملك وماعطف عليه  
(في أول) نزول (الحيض)  
فتكتفي به غير أم الولد  
(وهل) اكتفاؤها به  
(الا أن يمضي) حيضة  
استبراء أي مقدار  
حيضة كافية في الاستبراء  
وهو يوم أو بعضه فان  
مضى قدر حيضة  
استبراء استأنفت ثانية  
(أو) محل الاكتفاء بها  
الا أن يمضي (أكثرها)  
يعني الحيضة من حيث  
هي فالمراد بأكثرها  
أقواها اندفاقا وهما  
اليومان الاولان من  
أيام الحيض التي  
اعتادتها لان الدم فيها  
أكثر اندفاقا من باقي  
الحيضة (تأويلان)  
فعلم أنه ان حصل انتقال  
الملك قبل مضي قدر

ونزولات

حيضة استبراء اكتفت بتلك الحيضة اتفاقا وان حصل بعدها وبعد مضي أكثرها اندفاقا لم تكف بها

واستأنفت أخرى اتفاقا وما بينهما محل الخلاف (واستبراء أب جارية ابنه) الصغرى والكبرى عند ارادته وطأها تعد بامنه ولم يكن الابن  
وطئها (ثم) بعد استبرائها من غير ماء ابنه (وطئها) الاب فقد ملكها بالقيمة بمجرد جلوسه بين فخذيها او حرمت على ابنه ولا يحتاج الى استبراء  
لان بعد ذلك لان وطأه صار في مملوكة بعد استبرائها وكذا الواستبرأها الابن فوطئها أبوه وهذا هو المشهور



(وتؤولت) أيضا (على وجوبه) أي الاستبراء لفساد وطئه لانه قبل ملكها بناء على ان الاب لا يضمن قيمتها بلذذه ولو بالوطء بل يكون لابن التماسك بها في عسر الاب ويسره (وعليه الاقل) من الاشياخ (٤٤١) فان لم يستبرئها الاب لوجب عليه

الاستبراء اتفاقا ولو وطئها الابن لحرمته على الاب فلا يملكها الاب بوطئه (ويستحسن) الاستبراء للبائع (ان غاب عليها مشتري خيار له) أو لغيره ثم ردها على البائع (وتؤولت على الوجوب أيضا) واستقر به المصنف في التوضيح ثم شرع بشكلم على المواضعة وهي نوع من الاستبراء الا انها تختص بمزيد أحكام ولذا أفردا بالذكر فقال (وتتوضح) الامنة (العلية) أي الرائعة الجيدة التي تراد للفراس وجوباً أقر البائع بوطئها أولاً (أو وخش) يسكون الخاء أي خسيصة تراد للخدمة (أقر البائع بوطئها) فان لم يقربه فلا مواضعة وانما يستبرئها المشتري (عند من يؤمن) متعلق بتوضيح حقيقة المواضعة جعل الامنة المشتراة زمن استبرائها عند أمين مقبول خبره من رجل ذي أهل أو امرأة أمينة (والشان) أي المستحب (النساء) وظاهره أن الرجل الأمين الذي لأهل ولا يحرم له بكفي والمعتد

وتؤولت على وجوبه) أي على وجوب الاستبراء على الاب ذنبا من وطئه الذي حصل منه بعد الاستبراء الاول لفساد ذلك الوطء لانه في غير مملوكة (قوله فان لم يستبرئها الخ) هذا منه وم قول المصنف وان استبرأ أب أفاد به الشارح أن محل الخلاف اذا كان الاب استبرأها ابتداء قبل وطئه (قوله لوجب عليه الاستبراء اتفاقا) أي من وطئه الذي حصل من غيرته دم استبراء عليه (قوله ولو وطئها الابن) أي ولو كان الابن قد وطئها قبل وطء أبيه لحرمته على أبيه بوطئه اياها ولو كان قد استبرأه قبل وطئه من ماء ابنه (قوله فلا يملكها الاب بوطئه) فيه تطر بل تقوم على الاب متى وطئها لانه أتلفها على الابن وحرمها عليه والحاصل أنها تقوم على الاب بوطئه اياها ثم ان كان الابن قد وطئها قبل أبيه حرمت عليها ما عدا وان لم يكن وطئها قبل وطء أبيه حرمت على الاب فقط دون أبيه (قوله ويستحسن الخ) حاصله أن رب الامنة اذا باعها بخيار للمشتري ثم بعد أن غاب المشتري عليها ردها للبائع فيستحب للبائع استبرأؤها ولا يجب لان المشتري وان جاز له الوطء في مدة الخيار اذا كان الخيار له الا أنه يكون ذلك الوطء مختارا فلا يأتى له ردها فهي مأمونة من وطئه فلذا كان استبراء البائع لها مندوبا واجبا وأما لو كان الخيار لاجنبي أو للبائع ورد من له الخيار البيع بعد أن غاب المشتري عليها فاتها لا تستبرأ لانه اذا كان الخيار لغير المشتري كان هناك مانع شرعي من وطئه وهم اذا لم يراعوا المانع الشرعي لزمهم أنها اذا كانت تحت يد أمين كالودع والمرتب ثم ردت لربها انه يلزم استبرأؤها وهم لا يقولون بذلك وهذا هو ظاهر المصنف والمدونة وظاهر البساطي والافهسي ويهرام أن الاستبراء مندوب مطلقا وقوله وتؤولت على الوجوب أي مطلقا كان الخيار للمشتري أو لغيره والحاصل ان التأويل بالوجوب مطلق وأما تأويل الاستحباب فمقتل مطلق وقيل انه مقيد بما اذا كان الخيار للمشتري خاصة (قوله أو لغيره) الذي في ح بعد نقول ما صه ظاهر المدونة كما نقله اللخمي عن ان استحباب الاستبراء انما هو اذا كان الخيار للمشتري فقط وأما لو كان الخيار للبائع أو لاجنبي وغاب المشتري عليها ورد البيع مرة الخيار فان البائع لا يستبرئها وظاهر ما نقله أبو الفرج وجوب الاستبراء مطلقا سواء كان الخيار للمشتري أو لاجنبي وكذلك أيضا ظاهره ان الاستحباب مطلق وعلى هذا الاطلاق حل الشارح يهرام كلام المصنف وبحوه للبساطي والافهسي وتبعهما عبق وشارحنا (قوله نوع من الاستبراء) اراد به المعنى الاعم وهو مطلق الكشف عن حال الرحم الشامل للمواضعة (قوله الا انها تختص بمزيد أحكام) وذلك كالنفقة والضمنان وشرط النقد فان النفقة في زمن المواضعة على البائع وضمنان منه وشرط النقد مفسد لبيعها بخلاف الاستبراء فان النفقة مدته على المشتري وضمنان منه والنقد فيه ولو بشرط لا يضر (قوله وتتوضح العلية) أي سواء استبرأها البائع قبل البيع أم لا وقوله أو وخش أقر البائع بوطئه أي اذا كان البائع لا يستبرئها من وطئه والافلام مواضعة فيها كأنقله بن عن أبي الحسن وابن عرفة والظاهر انه يعتبر كونها وخشا وعلية بالنظر لحالها عند الناس لا بالنظر لحالها عند مالكها فانه شيخنا واعلم أن المواضعة لا يشترط فيها أن يريد المشتري الوطء فليست كالاستبراء وذلك لان العلية ينقص الجمل من ثمنها والخش اذا أقر البائع بوطئه يخشى أن تكون حلت منه (قوله وانما يستبرئها المشتري) أي اذا أراد أن يطأها أو الافلا والفرو بين الأمرين انه في الفرد بن الذين يقال فيهما مواضعة فنجري عليهما أحكام المواضعة من لزوم النفقة والضمنان مدتها على البائع وفي غيرهما تجري أحكام الاستبراء من لزوم النفقة والضمنان على المشتري (قوله زمن استبرائها) أي سواء كان الاستبراء بمحضة أو بثلاثة أشهر على ما مر لان المواضعة كما تكون فيمن تحيض تكون في غيرها كالصغيرة ولا يسه (قوله بكفي) أي وضعها عند أي وهو ما حكاه اللخمي ولا يلزم من وضعها عند من لأهل له ولا يحرم جوار الخلو بالاجنبية لجواز أن يكون نكاحا أو أصحاب قاله شيخنا وقوله بكفي أي في تحصيل الواجب وقوله والمعتد عدم الكفاية وهو مفاد قول الذخيرة ومن شرط الأمين اذا كان رجلا أن يكون متزوجا (قوله عما تراضيها عليه)

(٥٦ - سوق ثاني) عدم الكفاية (واذا رضى) أي المتبايعان (بغيرهما) أي بوضعها عند غيرهما (فليس لاحدهما الانتقال) عما تراضيها عليه فليس لاحدهما أخذها من عنده الا لوجه



وأما إذا رضى بأحدهما فكل منهما الانتقال ومفهوم ليس لأحدهما أن لهما معا الانتقال (ونهي) نهى كراهة (عن) وضعها عند (أحدهما) المأمون والاحرم (٤٤٣) (وهل يكتفى) في المواضعة (بواحدة) من النساء وتصدق في أخبارها عن

حيضها (قال) المازري (بمخرج) أي يقاس (على الترجان) أي على الخلاف فيه هل يكتفى فيه بواحدة لأنه من باب الخبر أو ليس من باب الخبر فلا يكتفى إلا بأحد وهو الرابع في المترجم لكن الرابع هنا لا يكفي بالواحدة (ولا مواضعة في) أمة (متزوجة) اشتراها غير زوجها كما لا اشتراء فيها (و) لافي (حامل) من غير سيدها لعلم المشتري بشغل الرحم بالولد (و) لافي (مععدة) من طلاق أو وفاة أو العدة تغني عن المواضعة وعن الاستبراء (و) لافي (زانية) لأن الولد الناشئ عن الزنا لا يلحق بالبائع ولا غيره (كالردودة) لبائعها (يعيب أو فساد) للبيع (أو أقالة) أن لم يغب المشتري على الأمة فلا مواضعة إذا لا اشتراء في هذه عند عدم الغيبة ومفهوم الشرط المواضعة أن ظن الوطء أو لم يظن وردت لفساد لدخولها في ضمان المشتري بالقبض أو ردت لعيب أو أقالة ودخلت في ضمانه برؤية الدم (وفسد) بيع

والقول البائع فمن توضع عنده حيث عين المشتري غيره لأن الضمان منه (قوله) وأما إذا رضى بأحدهما أي مع ارتكاب النهي وقوله فكل منهما الانتقال أي ولو من غير وجه (قوله) ونهي أي على سبيل البدلية لا معا فالنهي يتعلق بالبائع إذا وضعت عنده خوفاً من تساهله في أصابته أضراراً لكونها في ضمانه ويتعلق بالمشتري إذا وضعت عنده خوفاً من تساهله في أصابته أضراراً نظراً للعقد البيع كذا ذكره بعضهم والظاهر يتعلق النكاح بهما معاً لا قرار الثاني لمن وضعت عنده كما قررنا (قوله) والاحرم أي فالنهي أمانته كراهة أو حرمة (قوله) قال المازري بمخرج الخ أي بمخرج الخلاف فيه على الخلاف في الترجان ومقتضاه أن التخرج للمازري من عنده والذي في المواق عن ابن عرفة وأجراه التونسي وابن محرز على الخلاف في القائف الواحد والترجان اه ولا شك أنهما قبل المازري اه بن والترجان هو الذي يفسر لغة بلغة وهو يضم أوله وثانيه بكاملان ويفتحهما كزعران ويفتح أوله وضم ثالثه (قوله) أو ليس من باب الخبر أي بل من باب الشهادة (قوله) وهو الرابع في المترجم أي أن الرابع إذا ترجمان لا بد فيه من التعدد لأنهما شاهدان بين الناس والخاكم خلافاً لما يأتي للمصنف في باب القضاء من كفاية الترجان الواحد (قوله) لكن الرابع هنا لا يكفي بالواحدة أي وحيداً فلوقال المصنف وكفت واحدة لكان أولى (قوله) ولا مواضعة في أمة متزوجة اشتراها غير زوجها وذلك لعدم الفائدة في مواضع الدخول المشتري على أن الزوج مسترسل عليها وقوله اشتراها غير زوجها نص على المنوهم وأولى لو اشتراها زوجها المسترسل عليها (قوله) ولا في حامل من غير سيدها أي سواء كانت حاملاً من زنا أو من زوج نعم تستبرأ بوضع حملها وفائدة كون وضع الحمل استبراء لا مواضعة لزوم النفقة والضمنان من المشتري لأن البائع (قوله) لعلم المشتري الخ أي وحيداً فلا فائدة في مواضعها (قوله) ولا في زانية) حاصلة أنه إذا زنت الأمة قباعها المالك بعد زناها فلا يجب على المشتري مواضعها وينتظر حيضة يستبرئها بها في المواضعة عنها لا ينافي وجوب استبرائها وفائدة كون هذه الحيضة استبراء لا مواضعة ترتب النفقة والضمنان على المشتري لا على البائع وأن جلت من ذلك الزنا استبرأها بوضع الحمل (قوله) ومفهوم الشرط المواضعة الخ) حاصلة أنه إذا غاب عليها المشتري ثم ردها بعيب أو لفساد أو بأقالة فيجب على البائع مواضعها بمعنى استبرائها أن ظن أن المشتري قد وطئها حين غاب عليها أو لم يظن أنه وطئها وكان الرد بعد دخولها في ضمان المشتري كما إذا ردها المشتري لفساد البيع بعد أن قبضها بقصد المالك أو كان ردها لعيب أو أقالة بعد رؤية الدم وأما لو ردها المشتري قبل تعاقب ضمانها به بان ردها بعيب أو أقالة قبل رؤية الدم أو ردها لفساد البيع والحال أنه لم يقبضها بنية المالك بل قبضها ثم أتت على استبرائها فلا يستبرئها البائع إذا ردت إليه فقول الشارح ومفهوم الشرط المواضعة مراد بها الاستبراء أي استبراء البائع لها وقوله وردت لفساد أي والحال أنها ردت لفساد بعد دخولها في ضمان المشتري بالقبض وهذا قيد في قوله أو لم يظن ومراده بالقبض قبضها بقصد المالك كما علمت (قوله) وفسد بيع المواضعة أي البيع المدخول فيه على المواضعة نصاً (قوله) ولو من غير البائع أي ولو كان الشرط من غير البائع وأولى إذا كان الشرط منه (قوله) لتردده بين الثنية والسلفية أي لأنه يحتمل أن ترى الدم فيمضي البيع فيكون المدفوع ثمناً ويحتمل أن لا تراه فيرد البيع فيكون ما تقدمه سلفاً (قوله) وكذا يفسد شرط النقد وان لم ينقد أي وحيداً فلوقال المصنف وفسد شرط النقد لكان أولى لأن الفساد إنما هو شرطه ولو لم ينقد به لم يلزم الفساد لفساد البيع بشرط النقد إذا اشترطوا المواضعة أو جرى بها العرف فان لم تشرط ولا جرى العرف بهما بل بهما كما في مصر لم يفسد البيع بشرط النقد ويحكم بالمواضعة ويجبر البائع على رد الثمن للمشتري ولو لم يطلبه ولو طبع عليه (قوله) وهذا

المواضعة (ان نقد) المشتري فيه الثمن للبائع (بشرط) ولو من غير البائع لتردده بين الثنية والسلفية وكذا يفسد شرط النقد وان لم ينقد (لا) ان نقد (نطوقاً) ولا يفسد وهذا حيث وقع البيع بنافلو وقع على الخيار



لمنع النقد ولو تطوعا (وفي الجبر) أي جبر المشتري (على إيقاف الثمن) أيام المواضعة على يد عدل حتى يخرج من المواضعة وعدم جبره على إخراجها منه يد حتى ترى الدم فيدفعه للبائع (قولان) وإذا قلنا بالإيقاف فتلف كانت (مصيبته من قضى له به) وهو البائع إذا رأت الدم والمشتري أن يظهر بها جل أو هلكت أيام المواضعة وما شرعنا عليه من تأخير قوله ومصيبته الخ عن قوله وفي الجبر هو الصواب لانه مفرع على القول بالإيقاف وفي أكثر النسخ تقدمة عليه وأما على القول بعدم الجبر فكذلك أن وقف بتراضيه ما ولما أنهى الكلام على العدة منفردة والاستبراء كذلك شرع في الكلام عليهما والاجتماع متفقين أي من نوع (٤٤٣) ومختلفين أي من نوعين ويسمى ذلك

باب تداخل العدد قال  
بعضهم وهو باب يتحقق  
به لفقهاه وحاصله ان  
الصور تسع باعتبار  
القسمة العقلية وسبع  
في الواقع لان الطارئ  
أما عدة طلاق أو وفاة  
أو استبراء على كل من  
الثلاث بتسع غير أنه  
لا يتصور طر وعدة وفاة  
أو طلاق على عدة وفاة  
فالطارئ يهدم السابق  
الاذا كان الطارئ أو  
المطر وعده وفاة  
فأقصى الاجلين فقال

فصل ان طر أم واجب  
لعدة مطلقا واستبراء  
قبل تمام عدة أو استبراء  
انهدم الاول) أي بطل  
حكمه مطلقا كان  
الموجب ان من رجل أو  
رجلين بفعل سائغ أم لا  
(واثنفت) أي استأنفت  
حكم الطارئ في الجملة اذ  
قد عكث أقصى الاجلين  
ومثل للعدة التي ذكرها  
وبداطر وعدة على عدة  
بقوله (كمزوج بائننه)  
بأن طلقها بعد الدخول  
بأثلاثون الثلاث (ثم)  
بعد أن تزوجها (بطلق)

أي جواز العدة تطوعا (قوله مانع النقد ولو تطوعا) أي لما فيه من فسخ ما في العدة في مؤخر لان الثمن في ذمة  
البائع مدة الخيار فإذا مضت فسخته في الجارية التي يتأخر قبضها حتى ترى الدم اه عدوى (قوله قولان)  
الاول سال في الواضحة والمجموعة وهو ظاهر ما في اليسوع الفاسدة من المدونة والثاني لما لك في العتية وهو  
ظاهر ما في الاستبراء من المدونة والظاهر منهما الجبر الذي هو الاول (قوله واذا قلنا بالإيقاف) أي وأوقفاه  
بالفعل بيد عدل فتلف (قوله ان ظهر بها جل) أي من البائع وأما ان ظهر بها جل من غير البائع أو حدث  
بها عيب قبل الحيضة وقد تلف الثمن فالمشتري مخير كما قال ابن الموازي في قبولها بالعيب أو الحل بالثمن التالف  
وتصير مصيبته من البائع وان شاء ردها وكانت مصيبة الثمن التالف منه (قوله وفي أكثر النسخ تقدمة عليه)  
أي تقديم قوله ومصيبته من قضى له به وقوله عليه أي على القول بالإيقاف ونصه هكذا ومصيبته من قضى له  
به وفي الجبر على إيقاف الثمن قولان (قوله بتراضيهما) أي وأما ان لم يوقف فلا يتأني ذلك لان ماله معه (قوله  
أي من نوع) أي بأن كان كل من العدة والاستبراء بالاقراء أو بالأشهر (قوله أي من نوعين) أي بان كانت  
العدة بأشهر والاستبراء بالحيض (قوله يتحقق به الفقهاء) أي لاشتباه صورته (قوله غير أنه لا يتصور) أي  
لا يتأني أن يحصل في الخارج ما ذكر والذي يتأني انما هو طر وعدة طلاق أو وفاة أو استبراء على عدة طلاق كما اذا  
طلق زوجته بائننا ثم تزوجها قبل كمال عدتها وطلقها ثانيا أو مات عنها أو بعد أن شرعت في عدة الطلاق زنت  
أو غصبت أو وطئت غلطا ويتأني أيضا طر وعدة طلاق أو وفاة أو استبراء على استبراء كالأوطشت غلطا أو  
غصبا فالمشترعت في الاستبراء طلقها زوجها أو مات عنها أو وطئت غلطا ثانيا أو غصبا أو زنا أو يتصور أيضا  
طر واستبراء على عدة وفاة كالأومات زوجها وشرعت في العدة فوطئت غلطا أو زنا أو يغصب فهذه سبعة  
(قوله فالطارئ الخ) هذا اشارة لضابط هذا الباب

• (فصل في تداخل العدد) • (قوله لعدة مطلقا) أي كانت عدة وفاة أو طلاق (قوله قبل تمام عدة) كالأوط  
زوجته المدخول بها طلاقا بائننا ثم تزوجها وطلقها بعد البناء أو مات عنها أو أنها قبل تمام عدة الطلاق البائن  
وطئت بغصبا أو غلطا كان الواطئ لها مطلقها أو غيره وكالأومات زوجها فشرعت في عدة الوفاة فطرا أو غلطا  
أو غصبا قبل تمام العدة فقد اندرج تحت قوله ان طر أم واجب لعدة أو استبراء قبل تمام عدة أربع صور  
(قوله أو استبراء) أي أو قبل تمام استبراء كالأوطشت غصبا أو غلطا أو برتا شرعت في الاستبراء فطلقها زوجها  
أو مات عنها أو وطئت غلطا أو غصبا أو زنا من الواطئ الاول أو غيره (قوله بفعل سائغ) أي جائز كالطلاق  
وقوله أم لا أي كالزنا والغصب (قوله في الجملة) أي في بعض الحالات وهذا راجع لقوله انهدم الاول واثنفت  
أي غالباً (قوله اذ عكث أقصى الاجلين) أي اذا كان الطارئ والمطر وعده وفاة كالأوطشت غلطا أو غصبا أو زنا  
طلاق رجعي أو تبرأ من زنا فزنت زوجها أو مات زوجها وشرعت في عدة الوفاة فوطئت برتا أو غصبت كما يأتي  
(قوله ثم يطلق) أي قبل تمام عدة الطلاق الاول (قوله بعد البناء) أي وأما لو طلقها قبل البناء فأنها تبقى على  
عدة الطلاق الاول (قوله فتأتنف عدة من طلاقه الثاني) أي لان تزوجه وبناءها يهدم عدة الطلاق الاول  
(قوله أو غيرها) أي كزنا أو غصب (قوله ثم يطلق الزوج) أي قبل تمام الاستبراء (قوله فتلاثة قروء) أي  
فتسأنف بعد الطلاق ثلاثة قروء وكذا يقال فيما بعده (قوله وان كانت حاملا) أي من الزنا وطلقها زوجها

أي يطلقها أيضا (بعد البناء) فتأتنف عدة من طلاقه الثاني وينهدم الاول (أو) بعد تزوجها (بموت مطلقا) بئنها أو لا فتأتنف عدة  
وفاة وتهدم الاولى ومثل لطر وعدة طلاق على استبراء بقوله (وكستبراء من) وطه (فاسد) من شبهة أو غيرها وهي ذات زوج (ثم يطلق)  
الزوج فتأتنف عدة الطلاق من يومه وينهدم الاول أي الاستبراء فان كانت من ذوات الحيض فتلاثة قروء وان كانت من ذوات الأشهر  
فتلاثة أشهر وان كانت حاملا فبوضع الحمل كله



ومثله طر واستبراء على استبراء ومفهوم يطلق لومات فأقصى الاجابن كما يأتي وأشار لفهوم بآئته بقوله (وكرر تجمع) لمطلقة الرجعية قبل تمام عدتها (وان لم يمض) أي بطأها (٤٤٤) بعد ارتجاعها ثم (طلق أومات) قبل تمام العدة فانها تأتلف عدة طلاق أو وفاة

من يوم طلق أومات لان ارتجاعها يدمم العدة (الا أن يفهم) من ارتجاعه بقريته حال أو مآل (ضرر بالتطويل) عليها كان يراجعها عند قرب تمام العدة ثم يطلقها (فتبني المطلقة) على عدتها الاولى (ان لم تمض) أي توأب بعد الرجعة معاملة له بنقيض قصده فان وطئها استأنفت لان وطأه يدمم عدتها ومثل لطر والاستبراء على عدة بقوله (وكمعدة) من طلاق بائن أو رجعي (وطئها المطلق أو غيره) وطأ (فاسدا بكا شتبا) أو غصب أو زنا أو بنكاح فاسد فتستأنف الاستبراء وتنهدم العدة (الا) أن تكون معتدة (من وفاة) وطئت فاسدا (فأقصى الاجلين) عدة الوفاة وأمد الاستبراء وشبهه في أقصى الاجلين طر وعدة وفاة على استبراء فقال (كاستبراء من فاسدات زوجها) أيام الاستبراء فأقصى الاجلين تمام استبرائها من وقت شروعها فيه وأجل عدة الوفاة من يوم موت زوجها فهذه عكس ما قبلها (وكشترأة معتدة) أي

فتحل بوضع الحمل لما يأتي من ان حل الزنا يدمم أثر نفسه وأثر الصبح السابق عليه ان كان ذلك السابق طلاقا لاموتا (قوله ومنه) أي مثل طر والطلاق على الاستبراء في انهدام حكم الاول واستئناف حكم الثاني طر واستبراء على استبراء (قوله لومات) أي الزوج بعد شروعها في الاستبراء (قوله فأقصى الاجلين) أي أجل الاستبراء وهو ثلاثة اقراء وأجل عدة الوفاة أربعة أشهر وعشر (قوله كما يأتي) أي من انه اذا طرأت عدة الوفاة على شيء أو طرأ عليه شيء لزمها أقصى الاجلين (قوله وان لم يمض الخ) أي هذا اذا مسها بعد ارتجاعه بل وان لم يمضها بعد ارتجاعه وقوله ثم طلق أومات قبل تمام العدة أي من الطلاق الرجعي وقوله من يوم طلق أي من يوم طلاقه لها ثانيا وقوله لان ارتجاعها يدمم العدة أي العدة الاولى الكائنة من الطلاق الرجعي ان قلت من تزوج بآئته ثم طلقها قبل البناء في عدة طلاقها الاول فانها تبني على عدة طلاقها الاول ومن طلق المطلقة طلاقا رجعيا بعد ارتجاعها وقبل المس فانها تأتلف العدة من يوم الطلاق الواقع بعد الارتجاع فذا الفرق قلت الفرق ان مبانته أجنبية ومن تزوج أجنبية وطلقها قبل البناء لا عدة عليها بخلاف الرجعية فانها كالزوجة فطلاقه الواقع فيها بعد الرجعة طلاق زوجة مدخول بها فتعده منه ولا تبني على عدة الطلاق الاول لان الارتجاع يدممها (قوله بالتطويل) تصوير بالضرر (قوله لان وطأه يدمم عدتها) أي من الطلاق الاول فتحتاج لاستئناف عدة من الطلاق الثاني لما ذكر ولا احتمال حصول حمل من وطئها ولا يتطرق قصده الضرر واعلم أن قوله الا أن يفهم هذا تقييد من ابن القصار للذهب وتبعه عليه ابن شاس وابن الحاجب والقرافي وابن هرون وابن عبد السلام وقال ابن عرفة انها تأتلف عدة من الطلاق الثاني مطلقا مسها قبله أم لا قصد برجعتهما الاضرار بهما بالتطويل العدة أم لا وإثمه على نفسه اذا قصد الضرر والمعتمد ما مشى عليه المصنف تبعاً لابن القصار كما قال السخاوي (قوله وكمعدة وطئها المطلق الخ) يجب أن يخص هذه بالحرة لان الأمة عدتها اقراء واستبراءؤها حيضة فإذا وطئت باستبراء عقب الطلاق وقبل أن تحيض فلا بد من قرأين كمال عدتها ولا ينهدم الاول اذا علمت هذا فقول عبيد وكمعدة حرة وأمة فيه نظرا نظرين (قوله أو بنكاح فاسد) أي لكونها معتدة وهذا ظاهر فيما اذا كان النكاح غير المطلق كان الطلاق بائنا أو رجعيا ولا يظهر فيما اذا كان النكاح هو المطلق الا أن يعم في الفساد بان يكون لما ذكر أو لخلل في الصداق أو للعقد مثلاً تأمل (قوله عدة الوفاة) أي وهي أربعة أشهر وعشرة أيام وقوله وأمد الاستبراء وهو ثلاثة اقراء (قوله فهذه عكس ما قبلها) أي لان هذه طرأ فيها عدة وفاة على استبراء والتي قبلها طرأ فيها الاستبراء على عدة الوفاة (قوله وكشترأة معتدة) يعني أن من اشترى أمة معتدة من وفاة فاسها تمكث أقصى الاجلين عدة الوفاة شهران وخمس ليال وحيضة الاستبراء لنفل الملك وان اشترى أمة معتدة من طلاق وارتفعت حيضتها الغير رضاع فلا تحل الا أن تمضي سنة للطلاق وثلاثة للشراء وأما لو كان ارتفاعها للرضاع فلا تحل الا بمضي قرأين ولا تحل بمضي سنة للطلاق وثلاثة للشراء فقول الشارح وارتفعت حيضتها أي لغير رضاع وهذا راجع للطلاق ان قلت المشتراة المعتدة من الطلاق أو من وفاة تحرم في المستقبل على مشترئها التلبس بها بالعدة فكان مقتضاه أنه لا استبراء عليها وانها تحل بتمام العدة ولا تنتظر أقصى الاجلين قلت هذه المسئلة مستثناة من مفهوم قول المصنف سابقا ولم تحرم عليه في المستقبل فيخصص بغير من عليها اذ صاعها (قوله فان لم ترتفع فلا استبراء فيها الخ) هذا ظاهر اذا كانت تلك الأمة التي اشترىها معتدة من طلاق وأما ان كانت معتدة من وفاة ولم ترتفع حيضتها فانه يتطرق اذا تمت عدتها ان وجد معها ما تستبرئ به حلت والا انتظرت استبراءها فلزم أنها لا تحل الا بأقصى الاجلين وهو المراد هنا وما تقدم من أنه لا استبراء في معتدة معناه أنه لا تطالب به مادامت معتدة فلا ينافي أنه اذا تمت عدتها بظن ان وجد معها ما تستبرئ به حلت والا انتظرت استبراءها انظر بن (قوله كما تقدم في بابها) أي عند قول المصنف وان



(و) لو تزوجت معتدة من طلاق أو وفاة ودخل بها في العدة أوردت أو وطئت باشتباه قطهره ما حل فقد طرأ الاستبراء على العدة (هدم وضع حل الحق بنكاح صحيح) بأن الحق بصاحب العدة بأن وطئها الثاني قبل حيضة (غيره) مفعول هدم أي هدم وضع الحل اللاحق بالصحيح الاستبراء من الوطء الفاسد لأنه إنما كان لخوف الحل وقد أمن بالوضع (٤٤٥) (و) وألحق الحل المذكور (بفاسد) كما

لو وطئها الثاني بعد حيضة ولم ينقه الثاني هدم (أثره) أي الفاسد (وأثر الطلاق) أي يحجزها عن الاستبراء وعن عدة الصحيح أن كان طلاقاً (لا) يهدم أثر (الوفاة) بل عليها أقصى الاجلين ولا يقال إن عدة الحل من الفاسد أكثر من عدة الوفاة من الاول فلا يتصور أقصى الاجلين لأننا نقول قد يكون الوضع سقطاً ويتصور أيضاً في الذبح لها زوجهما ثم بعد ذلك من الفاسدين أنه مات الآن فاستأنفت العدة ولم أقدم التداخل باعتبار موجبه ذكراً إذا كانا الموجب واحداً ولكن التبس بغيره فقال (وعلى كل) من المراتين (الأقصى) من الاجلين (مع الالتباس) إمام من جهة محل الحكم ومحله المرأة وإمام من جهة سببه ومحل الاول بمألين فقال (كرأتين) تزوجهما رجل (احداهما بنكاح فاسد) والاخرى بصحيح كأختين من رضاع مثلاً ولم تعلم

استبريت معتدة من طلاق الخ (قوله ولو تزوجت معتدة الخ) صورته امرأة طالقها زوجها أو مات عنها فشرعت في عدة الطلاق أو الوفاة فوطئت باشتباه أو برزناً أو بغصب أو نكحت في العدة ودخل بها وفرق بينهما ثم إنه نشأ حل ولحق بصاحب العدة بأن أنت به لستة أشهر من الوطء الثاني لكن من غير تقدم حيضة عليه أو أنت به لقل من ستة أشهر ولو بعد تقدم حيضة عليه فهذا الوضع يهدم الاستبراء وتحل للأزواج ويهدم أيضاً عدة الوفاة والطلاق وأما إن حل ذلك الحل بصاحب الوطء الثاني بأن أنت به لستة أشهر من الوطء الثاني وكان الوطء الثاني واقعاً بعد حيضة أو كان بشبهة كغلط أو بعد غير عالم فإن وضع ذلك الحل يهدم عدة الطلاق والاستبراء وتحل للأزواج ولا يهدم عدة الوفاة بل تنتظر أقصى الاجلين وهما وضع الحل والاربعة أشهر وعشر وهذا معنى قول المصنف ولا يهدم أثر الصحيح من الوفاة وعليها أقصى الاجلين (قوله ألحق بنكاح صحيح) أي بذى النكاح الصحيح وذلك بأن ولدته لستة أشهر من الوطء الثاني ولم يتقدم على ذلك الوطء حيضة أو ولدته لقل من ستة أشهر من الوطء الثاني ولو وقع ذلك الوطء بعد حيضة فقول الشارح بأن وطئها الثاني قبل حيضة الاولى أن يقول بأن أنت به لستة أشهر من وطء الثاني من غير تقدم حيضة إلى آخر ما قلنا (قوله الاستبراء) أي وأولى عدة الصحيح من طلاق أو وفاة أي أنه يحجزها عن ذلك الوضع عن مسبب الوطء أعني العدة والاستبراء (قوله كما لو وطئها الثاني بعد حيضة) الاولى كما لو أنت به لستة أشهر من وطء الثاني الكائن بعد حيضة ولا يتأتى اللحق بالثاني الا اذا كان وطؤه بشبهة أو بنكاح فاسد في العدة غير عالم (قوله هدم أثره) أي أنه يحجزها عن استبرائه (قوله وعن عدة الصحيح أن كان طلاقاً) أي سواء كان الطلاق متقدماً على الفاسد أو كان متأخراً عنه كما استصوبه بن خلافاً لعبيق حيث قال إن الطلاق إن كان متأخراً عن الفاسد فإن الوضع لا يهدم أثر الطلاق كما لو وطئت المرأة المتزوجة بشبهة وشرعت في الاستبراء فطلقها زوجها ماتت بولد لاحق بالوطء الفاسد فلا يهدم عدة الطلاق على ما قال عبيق والصواب أنه يهدمها كما قال بن (قوله ولا يقال إن عدة الحل من الفاسد الخ) أي لأن عدة الحل من الفاسد حيث كان الحل لاحقاً بصاحبه ووضع ذلك الحل وأقل مدته ستة أشهر وعدة الوفاة اربعة أشهر وعشر (قوله قد يكون الوضع سقطاً) فيه أنه لا يتأتى لحوقه بالثاني الا اذا أنت به لستة أشهر من وطئه بعد حيضة والسقط اذا كان كذلك فالاشكال باق وإن كان أمده أقل مما ذكر كان لاحقاً بالاول لا بالثاني فالاولى الاقتصار على الجواب الثاني (قوله في المنهي لها زوجهما) أي أنه نهي لها زوجهما فاعتدت وتزوجت ووجلت من ذلك الزوج الثاني فتبين أن زوجها الاول مات الآن فاستأنفت عدة الوفاة فلا تحل إلا بأقصى الاجلين وضع الحل وعدة الوفاة اربعة أشهر وعشر أيام (قوله محل الحكم) المراد بالحكم العدة (قوله من جهة سببه) أي سبب الحكم وهو الوفاة فانها سبب في الحكم الذي هو العدة (قوله كأختين من رضاع) أي تزوجهما من ريتين ولم تعلم السابقة منهما ومات بعد الدخول بهما (قوله أقصى الاجلين) أي أنها لا تحل الا اذا صدق عليها أنه قد مضى لها اربعة أشهر وعشر أيام ومضى ثلاث حيض ويتداخلان فتحل باقصاهما (قوله من جهة سبب الحكم) أي من جهة هي سبب الحكم فالحكم عدة الوفاة والسبب هو موت الزوج هنا وهذا السبب قد التبس فلم يعلم هل هو متقدم أو متأخر (قوله وكستولة) أي وكأمة أو لدها سببها وزوجهما غيره أي فان عليها أقصى الاجلين في الجملة على التفصيل الذي أشار إليه وهذا عطف على قوله كما رأيت وفيه قلق لأنه لا يصدق عليه قوله وعلى كل اذ ليس هنا الا واحدة فقط أحجب بأنه يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع أو أنه عطف

السابقة منهما (أو) كليهما بنكاح صحيح لكن (احداهما مطلقة) باثنا وجهلت (ثم مات الزوج) في المثالين فيجب على كل أقصى الاجلين وهي اربعة أشهر وعشر أيام عدة الوفاة لاحتمال كونها المتوفى عنها وثلاثة أقراء لاحتمال كونها التي فسد نكاحها في المثال الاول أو التي طلقت في الثاني ثم مثل للالتباس من جهة سبب الحكم بقوله (وكستولة متزوجة) بغير سببها



(بات السيد والزوجة) معاغاثين (٤٤٦) وعلم تقدم موت أحدهما على الآخر (ولم يعلم السابق) منهما فلا يخلو أحدهما من أربعة

على محل الجور به على أي على كل وعلى مثل مستولدة وعلى هذا فالفساء في قوله فعدة الخ زائدة (قوله مات السيد والزوجة معا) أي سواء كان السيد مات قبل وطئه لها أو بعدهما فلا يشترط في الاستبراء من الموت تقدم الوطء قبله بل مطلقا (قوله وعلم تقدم موت أحدهما على الآخر) أي وأما إمامنا معافا لاصل أنها أمة لكن تعتد عدة حرة احتياطاً كما في النقل ولا يقال إن قول المصنف لم يعلم السابق صادق بما إذا لم يكن سابق البتة بأن مات معافا لأن قول الشرط أعني قوله فإن كان بين موتيهما الخ مانع من الصدق بذلك فتأمل (قوله فلا تحمل لأحد الأبعد مجموع الأمرين) حاصـله أنه انما يلزمها مجموع الأمرين لأنه بتقدير موت سيدها أولاً لا يلزمها بسببه شيء لأنها في عصمتها وحيث لم تحمل لسيدها ثم لمات زوجها وهي حرة لزمها أربعة أشهر وعشرون بتقدير موت الزوج أولاً يلزمها شهران وخمس ليال لأنها أمة ثم يلزمها بموت سيدها الاستبراء بحضة لكونها بعد خروجها من عدة وفاة زوجها حلت لسيدها لان الموضوع أن بين موتيهما أكثر من عدة الأمة فلا حمل لهذا التحمل إلا بالأمرين ويعتبر كل من عدة الوفاة والاستبراء من يوم موت الثاني (قوله قولان) الأول لابن شبلون والثاني فسر به ابن يونس المدونة

أوجه (فإن كان بين موتيهما أكثر من عدة الأمة) شهرين وخمس ليال (أو جهل) مقدار ما بينهما هل هو أقل أو أكثر أو مساو (فعدة حرة) تجب عليها في الوجهين احتياطاً لاحتمال سبق موت السيد فيكون الزوج مات عنها حرة (وما استبرأ به الأمة) وهي حيضة لاحتمال موت الزوج أولاً وقد حلت للسيد ومات عنها بعد حل وطئه لها فلا تحمل لأحد الأبعد مجموع الأمرين (و) عليها (في الأقل) كالأول كان بين موتيهما شهران فأقل (عدة حرة) لاحتمال موت السيد أولاً فيكون الزوج مات عنها حرة وليس عليها حيضة استبراء لأنها لم تحمل لسيدها على تقدير موت الزوج أولاً (وهـ ل) حكم ما إذا كان بين موتيهما (قدرها) أي قدر عدة الأمة (كأقل) فيمكن في عدة حرة (أكثر) فيمكن عدة حرة وحيضة في ذلك (قولان) ثم شرع في بيان أحكام الرضاع وما يحرم منه وما لا يحرم فقال

### باب الرضاع

هو بفتح الراء وكسر هاء مع الناء وتركها فقيه أربع لغات وأنكر الأصمعي الكسر مع الناء أي أنكر ثبوت ذلك في اللغة قال في المصباح رضع من باب تعب في لغة نجد ومن باب ضرب في لغة تهامة وأهل مكة يتكلمون بهما اه قال عياض ذكر أهل اللغة أنه لا يقال في الخارج من بنات آدم لبن وإنما يقال إبان واللبن يقال للخارج من سائر الحيوانات غيرهن ولكن جاء في الحديث كثير اختلاف قولهم فقد قال عليه الصلاة والسلام ابن الفضل محرم اه قال ابن عبد السلام ولا يعد حمل ما في الحديث على المجاز والتشبيه (قوله لبن امرأة) أي لا لبن ذكر فلا يحرم ولو ذكر والطاهر أن لبن الخنثى المشكل ينشر الحرمة كما في عتيق عن نث وقوله امرأة أي آدمية وأما لبن الجنينة فلا ينشر الحرمة بين مرتضعيها كذا في عتيق وتوقف فيه ولده وشيخنا العلامة العدوي والطاهر أنه يجري على الخلاف في نكاحهم (قوله الجوف) أي لجوف الرضيع لا أن وصل للحلق ورد فلا يحرم على المشهور كذا في عتيق وما ذكره من أن المعتبر في التحريم هو الوصول للجوف هو الواقع في عبارة التكنين من أهل المذهب والذي في عبارة القاضي عبد الوهاب وابن بشير هو الوصول للحلق انظر طي (قوله ولو شكاً) أي هذا إذا كان وصوله للجوف تحقيقاً وطناً بل ولو كان وصوله مشكوكاً فيه وقول المصنف وصول لبن امرأة صادق بكونه كثيراً أو قليلاً ولو مصة لأن لبن اسم جنس أفراد يصدق بالقليل والكثير (قوله وإن ميتة) أي هذا إذا كانت تلك المرأة حية بل ولو كانت ميتة دب الطفل فرضعها أو حلب منها وعلم أن الذي يندبها لبن ابن ناجي وكذا إن شك هل هو لبن أو غيره لأنه أحوط وقول ابن راشد وابن عبد السلام إن تحقق أنه ابن حرم والأفلا يخالفه وظاهر ح اعتمادهما لابن ناجي قاله عتيق قال بن والطاهر انتفاء هذه المعارضة بأن يكون الشك الذي نفاه ابن عبد السلام هو الشك في وجود اللبن وعدمه والشك الذي أثبت به التحريم هو الشك في الوجود هل هو ابن أم لا فينم ما فرق واضح وقوله ولو ميتة رد بالمبالغة على ما حكاه ابن بشير وغيره من القول الشاذ بعدم تحريم لبن الميتة لأن الحرمة لا تقع بغير المباح ولبن الميتة نجس على مذهب ابن القاسم فلا يحرم والمعتمد أنه طاهر وأنه يحرم (قوله لا تطيق الوطء) انما قيد الصغيرة بعدم اطاقة الوطء لأنها داخل في حيز المبالغة وهو محل الخلاف أما لو أطاقت لنشر اتفاقاً (قوله ويجوز أقمعت عن الولد) أي عن الولادة أي فليمنح تحريم وهذا مقتضى ما لا ين عرفة عن ابن رشد ونص ابن عرفة وقول ابن عبد السلام قال ابن رشد وابن الكبيزة التي لا توطأ الكبر لغو لا أعرفه بل في مقدماته تقع الحرمة بل ابن البكر والعجوز التي لا تلد وإن كان من غير وطء إن كان لبناً لأماء أصفر اه بن (قوله وإن بوجور) أي هذا إذا كان وصول اللبن لجوف الرضيع

(باب حصول) أي وصول (لبن امرأة) للجـوف ولو شكاً للاحتياط (وان) كانت المرأة (ميتة وصغيرة) لا تطيق رضاع الوطء ويجوز أقمعت عن الولد وإن وصل لجوفه (بوجور) بفتح الواو ما يدخل في وسط الفم



أو ما صب في الخلق من اللبن (أو سعوط) بفتح السين المهملة ما صب في الأنف (أو حقنة) يضم الحاء المهملة دواء يصب في الدبر والباء متعلقة بحصول الوجور وما عطف عليه نوع من مطلق اللبن فالمعنى لا يستقيم أجيب بأن الباء آله أي وإن كانت الآلة الموصلة للجوف وجور أي آله وجور فلا بد من هذا المضاف وقوله (تكون غذاء) بكسر الفين وبالدال (٢٤٠) المجمعين صفة للحقنة فقط على الراجح

أي شرط تحريم الحقنة  
كونه غذاء بالنسبة  
وقت انصبابها وإن  
احتاج بعد ذلك لغذاء  
بالقرب أو ما وصل من  
منفذ عال فلا يشترط فيه  
ذلك (أو خلط) لبن المرأة  
بغيره من طعام أو شراب  
وكان غالباً أو مساوياً لغيره  
بذليل قوله (لا غلب) يضم  
الغين بأن لم يبق له طعم فلا  
يحرم فلو خلط لبن امرأة بلبن  
أخرى صار ابنها مطلقاً  
نساوياً لأمه (ولا) إن كان  
(كأنه أصفر) أو غيره مما  
ليس بلبن (وبهجة) ارتضع  
عليها صبي وصبيته فلا يحرم  
(ولا) (أو كحال به) أو وصل  
من أذن أو مسام الرأس  
(محرم) اسم فاعل خبر  
قوله حصول أي فاشتر  
لحرمة (أن حصل في  
الحولين) من يوم الولادة (أو  
زيادة شهرين) عليهما  
(الأن يستغنى) الصبي  
بالطعام عن اللبن (ولو  
فيهما) أي الحولين استغناء  
بينما بحيث لا يغنيه  
لبن عن الطعام لو عاد  
إليه هذا هو المراد وسواء  
كان الاستغناء فيهما  
بمدة قريبة أو بعيدة

برضاع أي مص بل ولو كان وجور (قوله أو ما صب في الخلق) أو ما صب في الخلق أي ووصل للجوف على كل  
من القولين (قوله ما صب في الأنف) أي ووصل للجوف (قوله لا يستقيم) أي لأنه لا معنى لقوله وإن كان  
وصول اللبن للجوف بنوع منه (قوله أي آله وجور) أي أو آله سعوط أو آله حقنة (قوله فلا بد من هذا  
المضاف) أي والاقتضى الكلام أن الوجور وما بعده آله موصلة للجوف لأنواع من اللبن فيخالف ما قبله  
هذا والحق أن الوجور والسعوط فعل الشخص وإن الأول هو صب اللبن في وسط الفم أو في الخلق والناسي  
صب اللبن في الأنف وحينئذ فالبا عسبية وإن المراد بالحقنة الاحتقان وهو صب اللبن في الدبر وقوله تكون  
غذاء الضمير راجع للحقنة لا بالمعنى الأول واقتصار المصنف على هذه الثلاثة يقتضي أن ما وصل من  
لبن للجوف من الأذن أو العين أو مسام الرأس لا يحرم ولو تحقق وصوله وهو كذلك (قوله صفة الحقنة  
فقط) هذا هو الصواب وجعل الشارح بهرام قوله تكون غذاء قيداً في الثلاثة ودرج على ذلك في شامله  
وتبعه نت وهو غير صحيح كما قاله بن وذكر نقولاً تنفيذاً ذلك فراجعها إن شئت (قوله من منفذ عال) أي  
كالقنم والأنف وقوله فلا يشترط فيه ذلك أي كونه غذاء بل يحرم وإن كان مصصة (قوله من طعام أو شراب) أي  
أو دواء وقوله وكان أي ابن المرأة غالباً على غيره (قوله بأن لم يبق له طعم) أي لا يستهلكه (قوله صار ابنها لهما  
تساوياً لأمه) أي بأن غلب أحدهما الآخر وقيل بالغاء المغلوب منهما كالطعام والقولان حكاهما ابن عرفة  
وجعل الأول هو المشهور قال عبق والظاهر أن اللبن يحرم إذا جبن أو سمن واستعمله الرضيع (قوله ولا  
إن كان الخ) أي ولا إن كان مريضه الطفل من ندى المرأة ماءً أصفر أو غيره كما أجزم بما ليس بلبن فلا يحرم  
وهذا يخرج من قوله ابن وأما تغير طعم اللبن أو ربه فيحرم وكذا إن تغير لونه يسيراً بغير الصفرة والحرارة أو  
بهما حيث كان لبناً كالمسار ولا ينافيه قوله ولا كأنه أصفر لأنه ليس بلبن كما قال الشارح (قوله وبهجة) يخرج  
من قوله امرأة وقوله وإكمال يخرج من قوله وإن وجوراً وسعوط (قوله أو وصل من أذن) أي ولو تحقق  
وصول الجوف (قوله أو زيادة الخ) أي أو في الشهرين الرائدتين على الحولين فهو من إضافة الصفة للموصوف  
أو إن الإضافة للبيان وعلى كل حال فالبا عسبية في وظاهره أن الرضاع إذا حصل بعد الشهرين والحولين  
لا يحرم ولو كان بعد ما بيوم واحد (قوله إلا أن يستغنى) أي بعد الطعام كما قال بحيث الخ أي وأما لو  
استمر الرضاع من غير طعام كان محرماً في مدته مطلقاً ولو استغنى عنه بالطعام بالفعل (قوله ولو فيهما) أي فإن  
استغنى بالطعام بعد الطعام كان غير محرم ولو كان الاستغناء في الحولين (قوله وسواء) كان الاستغناء فيهما  
الخ صوابه وسواء رضع فيهما بعد الاستغناء بقرينة أو بعيدة على المشهور لأن القرب والبعد إنما يعتبران  
بعد الاستغناء والعود للرضاع وحاصل الفقه كما في التوضيح أنه إذا حصل الرضاع في الحولين فإن لم يستغن بأن  
لم ينظم أصلاً أو فطم ولكن أرضعته بعد فطامه بيوم أو يومين نشر الحرمة باتفاق وإن استغنى فأمّا أن يحصل  
الرضاع بعد الاستغناء بقرينة أو بعيدة فإن كان بعدة بعيدة لم يعتبر وكذا إن كان بعدة قريبة على المشهور وهو  
مذهب المدونة فذهبها أن الرضاع بعد الاستغناء لا يحرم سواء حصل بعد الاستغناء بقرينة أو بعيدة  
ومقابلته لطرف وابن المباحثون وأصغى في الواضحة أنه يحرم إلى تمام الحولين ولو وصل بعد الاستغناء بقرينة  
قريبة أو بعيدة وعلى هذا القول رد المصنف بل هو هذا وما أشار به الشارح بقوله خلافاً لمن قال الخ (قوله  
ما يحرم من النسب) أي فيؤخذ من الحديث حرمة بقية السبعة الكاثنة من الرضاع (قوله ذلك اللبن)

خلافاً لمن قال بنية الصريم إلى تمامهما (ما حرمة النسب) من الذوات مفعول لقوله يحرم فالحرمة من النسب سبع بقوله تعالى  
حرمت عليكم أمهاتكم إلى قوله وبنات الأخ وبنات الأم وقال عليه الصلاة والسلام يحرم  
من الرضاع ما يحرم من النسب فأما من الرضاع من أرضعتك أو أرضعتك ولادة وأمها لها وأختك من رضعت معك على  
امرأة وكل بنت ولدتها مرضعتك أو فحلها المنسوب له ذلك اللبن وبنتك كل من أرضعته زوجتك بلبنك أو أرضعتها بنتك من نسب أو رضاع



وأخوات الفعل عمتك وأخوات المرضع خالاتك وبنات الأخ من أرضعته زوجة أخيك بلبنه وبنات الانثى من أرضعته أختك ومثل النسب الصهر واستثنى العلماء من ذلك ست مسائل أشار لها المصنف بقوله (الأم أخيك أو) أم (أختك) فانها تحرم من النسب لانها إما أمك أو امرأة أبيك ولو أرضعت (٤٤٨) أجنبية أخاك أو أختك لم تحرم عليك (وأم ولدك) هي من النسب إما بنتك أو زوجة ابنك

وكلاهما حرام عليك ولو أرضعت امرأة ولدك لم تحرم عليك (و) إلا (جدة ولدك) هي أمك أو أم زوجتك ولو أرضعت أجنبية ولدك لم تحرم عليك أمها (وأخت ولدك) هي بنتك أو ربيبته ولو أرضعت امرأة ولدك فلا نكاح أخته من الرضاع (و) إلا (أم عمك وعمتك) هي إما جدتك أو زوجة جدك ولو أرضعت أجنبية عمك أو عمتك لم تحرم عليك (وأم خالك وخالتك) هي كالتى قبلها (فقد لا يحرم) هذه السنة (من الرضاع) وقد يحرم لعارض كما لو رضعت بنت مع ولدك على زوجة لك أو على أمك فصارت بنتك أو أختك (وقدر الطفل) الرضيع (خاصة) دون إخوته وأخواته (والصاحبة اللبن) (و) زوج أوسيد فكانه حصل من بطنها وظهره (من) حين (وطئه) لها الذى أنزل فيه (لأنقطاعه) أى اللبن (ولو بعد سنين) كثيرة ولو طلقها

أى الذى رضعته (قوله وأخوات الفعل) أى فى مرضعتك المنسوب له ذلك اللبن الذى رضعته (قوله وأخوات المرضع) أى اتى أرضعتك (قوله ومثل النسب) أى فى كون الرضاع يحرم ما حرمه الصهر فيحرم الرضاع ما حرمه أيضا والحاصل ان الرضاع يحرم ما حرمه النسب وما حرمه الصهر فكان المصنف قال يحرم بالرضاع ما حرمه النسب وما حرمه الصهر فيحرم عليك أم زوجتك وبنتها من الرضاعة وأختها وخالتها وعمتها وبنت أخيها وبنت أختها كذلك (قوله الأم أخيك الخ) اعلم انهم لم يحرم نسباً من حيث انها أم أخ بل من حيث انها أم أو زوجة أب وهذا المعنى مفقود فى الرضاع وكذا يقال فى الباقي ولذا اعترض ابن عرفة على ابن دقيق العيد فى جعله هذا استثناء وتخصيصاً وقد قيل ان الاولى للمصنف العدول عن الاستثناء الى لا التامية (قوله أو امرأة أبيك) أى وكلاهما حرام عليك (قوله هي أمك) أى هي من النسب أمك (قوله وأخت ولدك) وكذلك أخت أخيك فهي نسباً ما أختك أو بنت زوجة أبيك وكلاهما حرام عليك وأما رضاعاً فهي أجنبية منك وانما لم يذكرها المصنف هنا لانها تاتى فى قوله وقدر الطفل خاصة الخ (قوله هي كالتى قبلها) أى فهي نسباً ما جدتك أو زوجة جدك وأما لو أرضعت أجنبية خالك أو خالتك لم تحرم عليك (قوله لعارض) أى ككون أخت ولدك من الرضاع اتصفت بكونها بنتك أو أختك منه أيضاً كما مثل الشارح وككون أم أخيك أو أختك من الرضاع اتصفت بكونها أختك منه أيضاً بان رضعت أنت معها على ندى وككون أم ولدك وجدة ولدك أختك أو جدتك من الرضاع أيضاً (قوله فصارت بنتك أو أختك) فهي وان كانت أختاً لولدك من الرضاع إلا أنه عارض لها كونها بنتك أو أختك فحرمت عليك لذلك (قوله دون إخوته وأخواته) أى ودون أصوله وهذا مراده بخاصة وأما فروع ذلك الطفل فانهم كفوفى حرمة المرضعة وأمهاتها وبناتها وعماتها وخالاتها كما يأتى (قوله لصاحبة اللبن) أى سواء كانت حرة أو أمة ذات زوج أو سيدة مسلمة أو كاتبة (قوله فكانه حصل الخ) أى وحينئذ فيحرم على ذلك الطفل مرضعته وأصولها وفصولها وعماتها وخالاتها ويحرم أيضاً عليه أصول الرجل وفصوله وعماته ويحرم ذلك الطفل ان كانت بنتاً وفصولها على ذلك الرجل دون أصولها (قوله من حين وطئه لها الذى أنزل فيه) أى لاس من حين عقده عليها ولا من حين وطئه لها بغير أنزال فيه فإذا رضع ولدك على امرأة ثم عقد عليها رجل أو رضعها بعد عقد عليها وقبل وطئه لها أو رضعها بعد أن وطئها ولم ينزل لم يكن ذلك الرضيع ابناً لذلك الرجل (قوله لآلة طاعه) أى لانقطاع اللبن بعدم فارقة الرجل لزوجته أو سريته المرضعة هذا اذا انقطع عقب المفارقة بل وان استمر اللبن بعد المفارقة سنين فإذا طلقها وتعادى اللبن بها خمس سنين أو أكثر وأرضعت ولداً كان ذلك الرضيع ابناً لذلك الرجل فاولاد ذلك الرجل من تلك المرأة أو من غيرها ما تقدم على الرضاع أو تأخر عنه أخوة لذلك الرضيع قال فى الرسالة ومن أرضعت صبياً فبنات تلك المرأة وبنات خلتها ما تقدم أو تأخر أخوة أى ما تقدم من بنات المرأة والفعل على الرضاع أو تأخر متهم عنه أخوة ذلك الصبي فيجوز لآخر ذلك الطفل ولا صلة نكاح تلك المرأة ونكاح بناتها ودونه ودون فروعه (قوله لا يلحق الولد به) عبارة ابن يونس قال ابن حبيب اللبن فى وطئه صحيح أو فاسد أو محرم أو نكاح من قبل الرجل والمرأة فكل لا يلحق به ابنته من الزنا كذلك لا يلحق به نكاح من أرضعتها المرنى به من ذلك الوطء لأن اللبن لبنة والولد ولد وان لم يلحق به وقد كان مالك يرى ان كل وطئه لا يلحق به الولد فلا يحرم بلبنه من قبل خله ثم رجع الى انه يحرم وذلك أصح ثم قال وقال عبد الملك لا تقع بذلك حرمة حيث لم يلحق به الولد ولا يحرم عليه الولدان كان ابنة قال سحنون وهذا خطأ ما علمت من قاله من أصحابنا مع عبد الملك اه ولذا قال ابن غازى صواب

قوله قول  
فأولاده من غيرهما ما تقدم أو تأخر عن الرضاع أخوة ذلك الطفل (و) لو تأملت وفى نديم اللبن من الاول ووطئها فان أنزل (استترك) الزوج (الثانى مع) الزوج (القديم) فى الولد الذى أرضعته بعد وطئه الثانى ولو كثرت الأزواج كان ابناً لجمع ما دام لبن الاول فى نديمها وبنت الحرمة بين الرضيع وصاحب اللبن (ولو) حصل اللبن بحرام أى بسبب وطئه حرام (لا يلحق الولد به) كما إذا زنى بامرأة ذات لبن أو حدث بوطئه لبن فكل رضيع شرب من هذا اللبن يكون ابناً لصاحبه



أو تزوج بحرمه أو بخامسة عالمافا وفي نشر الحرمة لو كان بحرام يلحق به الولد كما لو تزوج بما ذكر جاهلا على المشهور فخاف أكثر النسخ من قوله إلا أن لا يلحق الولد به ضعيف (وحرمت) الزوجة (عليه) أي على الزوج صاحب اللبن (أن أرضعت) بلبنه (من) أي طفلا (كان) أي الطفل (زوجا لها) سابقا فصورتها تزوجت رضيعا بولادة أبيه ثم طلقها عليه لمصلحة فتزوجت بالغاو طشها فحدث لها لبن فأرضعت الطفل الذي كان زوجها فحرم على الزوج (لأنها) والحالة هذه (زوجة ابنه) من الرضاع فالبنوة طرأت بعد الوطء (كرضعة مبانته) بالاضافة أي كحريم زوجه أرضعت رضيعا كان أبنا زوجها وصورتها تزوج برضيعه وطلقها وغندته زوجه كبيرة رطشها وبها لبن أرضعت تلك الرضيعه التي كان أبنا لها فان المرصعة تحرم على زوجها لانهما صارت (٤٤٩) أم زوجته والعقد على البنات يحرم

الامهات (أو مرتضع منها) أي من مبانته يعني واللبن من غيره ومعناه أنه طلق زوجته المدخول بها فتزوجت غيره وحدث لها لبن من الثاني فأرضعت طفلة فهذه الرضيعه تحرم على من كان طلقها لانهما صارت بنت زوجته رضاعا فتقدر المصنف وكحريم رضيعه مرتضعة من مطلقته فترضع بكسر الضاد اسم فاعل (وان أرضعت) امرأة تحمل له بناتها ولم يكن تلذذها (زوجتيه) الرضيعتين (اختار) واحدة منهما وكذا لو كن أكثر أصبر ورتهن اخوة من الرضاع (وان الاخيرة) عقدا أو رضاعا (وان كان) الزوج (قد بنى) أي تلذذ (بها) أي بالزوجة التي أرضعت (حرم الجميع) المرصعة للعقد على الرضيعتين والعقد على البنات يحرم الامهات والرضيعتان

قول المصنف ولو لم يحرم إلا أن لا يلحق به الولد ولو لم يحرم لا يلحق به الولد اه بن ومن هذا تعلم أن الخلاف في نشر الحرمة وعدم نشرها في الوطء الحرام الذي لا يلحق به الولد وأما إذا كان يلحق به فلا خلاف في نشر الحرمة إذا علمت هذا تعلم أن قول الشارح على المشهور ليس على ما ينبغي تأمل (قوله أو تزوج بحرمه) أي من نسب أو رضاع وقوله بما ذكر أي المحرم والخامسة (قوله على المشهور) صوابه انشاقا (قوله ضعيف) أي لأن المشهور نشر الحرمة ولا يقال هذا معارض لما مر من أنه لا يحرم بالزنا حلال لأن ما مر في النكاح أي أن الزنا لا ينشر الحرمة بين أصول الرزني بها وفروعها وبين الراني وما هنا في نشر الحرمة بين المرتضع وبنات الرجل (قوله أو مرتضع منها) أي وكحريم شخص مرتضع منها والمراد به أنثى (قوله لأنها صارت بنت زوجته رضاعا) أي والدخول بالامهات يحرم البنات ولو طرأت الامومة كما هنا وقيد الشارح كلام المصنف بما إذا كانت الزوجة مدخولا بها لأن العقد على الامهات بمجرد لا يحرم البنات كما مر (قوله اسم فاعل) أي من ارتضع وهو واقع على الصغيرة اذهى المراد تحريمها ذكر الوصف لكونها بمعنى الشخص وأما المرتضع منها بفتح الضاد فهي المبانته وليس الكلام فيها (قوله تحمل له بناتها) أي بان كانت أجنبية ولا مفهوم له ذابل منه ما إذا أرضعت حليته أو أمته قبل التلذذ بها وزوجتيه الرضيعتين فإنه يختار واحدة منهما فان تلذذها حرم الجميع (قوله ولم يكن تلذذها) أي وأما لو أرضعت من امرأة كان تلذذها فقد ذكره المصنف بعد (قوله وان الاخيرة) أي وان كانت التي يختارها الاخيرة منهم ما عقدا أو رضاعا ان ترتبنا وما ذكره المصنف من جواز اختيار واحدة من الزوجتين الرضيعتين اللتين أرضعتها أجنبية أو زوجة غير مدخول بها هو المشهور كمن أسلم على أختين وقال ابن بكير لا يختار واحدة بمنزلة من تزوج أختين في عقد واحد وقرى للشهور بان العقد وقع عنائينهما صححوا طرأ ما أفسده بخلاف مسئلة متزوج الاختين في عقد واحد فإنه وقع فاسدا (قوله التلذذ بامهات من الرضاع) أي والتلذذ بالامهات يحرم البنات (قوله من ذكر) أي وهو الزوجتان الرضيعتان (قوله متعلق بعمدة) أي والمعنى ان المرأة المتعمدة للافساد تؤدب لعلمها بالتحريم الموجب للتأديب لا بدت لأن المعنى حينئذ ان المرأة المتعمدة تؤدب للافساد الحاصل منها فلا يعلم هل تعمدت للافساد المقضى لعلمها بالتحريم الموجب للتأديب أو تعمدت الارضاع ولم تعمد للافساد لكونها جاهلة (قوله قبل الدخول) تنازعه فسخ والمتصادقين أي انهما إذا اتصافا على الرضاع فإنه يفسخ نكاحهما قبل الدخول وبعده كان تصادقهما قبل الدخول أو بعده والفسخ بغير طلاق عند ابن القاسم (قوله يثبت بها الرضاع) أي وهي رجلان ورجل وامرأة وامرأتان (قوله ومفهوم الاقرار قبل العقد) أي وهو ما إذا كانا منكرين له لكن شهدت البينة على اقرار أحدهما بعد العقد والحكم المذكور في هذا المفهوم هو عين الحكم فيما إذا ادعاه أحدهما بعد العقد وأنكره الآخر الآتي في قول المصنف وان ادعاه فأنكرت (قوله قبل العقد) متعلق باقرار لا بقيام لان قيام البينة على الاقرار انما هو بعد العقد الخ (قوله ولها إذا فسخ) أي لتصادقهما

(٥٧ - دسوقي ثانی) التلذذ بامهات من الرضاع (وأدبت المتعمدة) بارضاعها من ذكر (الافساد) متعلق بعمدة (وفسخ نكاح) الزوجين المكلفين (المتصادقين عليه) أي على الرضاع باخوة أو غيرها ولو سفيها قبل الدخول أو بعده (كقيام بيينة) يثبت بها الرضاع (على اقرار أحدهما) به (قبل العقد) ولم يطلع على ذلك الا بعد العقد أقامها أحدهما أو غيرها أو قامت احتسابا ومفهوم الاقرار قبل العقد فيه تفصيل فان كان المقرب بعده هو الزوج فكذلك وان كان الزوجة لم يفسخ لانهما على مفارقتها كما يأتي في قوله وان ادعاه فأنكرت الخ ولم يتم هو لان الطلاق بيده (ولها) إذا فسخ (المسمى) الحلال والافساد المثل (بالدخول)



سواء علماً أو جهلاً أو علم فقط (الآن أنه لم فقط) بالرضاع وأنكر العلم (فكالغارة) للزوج بانقضائه عدتها وتزوجت فيها عالة بالحكم فلها ربيع دينار بالدخول ولا شيء لها قبله (وان ادعاه) الزوج أي ادعى الرضاع بعد العقد وقبل البناء (فأنكرت أخذها بقراره) فيفسخ نكاحه (ولها النصف) لأنه ينتم على أنه أقرب فيفسخ بلا شيء (٤٥٠) (وان ادعته فأنكرت لم يندفع) النكاح عنها بالفسخ لانتهاها على قصد فراقه

(ولا تقدر على طلب المهر قبله) أي قبل الدخول أي لا يمكن من طلب ذلك وان طلقت قبل الدخول فلا شيء لها لا قرارها بفساد العقد وظاهره ولو بالموت وهو ظاهر ولو قال المصنف وان ادعته فأنكرت يفسخ ولا مهر لها قبله لكان أوضح وأخصر (واقراؤا لابوين) بالرضاع بين ولديهما الصغيرين (مقبول قبل عقد النكاح) فيفسخ ان وقع (لا بعده) ولا يقبل كقرارهما برضاع ولديهما الكبيرين فهما بالنسبة الكبيرين كجنبيين فلا بد من كونهما عدلين أو فشتو قبله كما يأتي وشبهه ل قوله الابوين أباه وأباهما وأباهما أحدهما وأم الآخر ولا يشمل أمهما الدخول هذه في قوله امرأتين وشبهه في القبول قبل النكاح لا بعده قوله (كقول أبي أحمد) فإنه يقبل قبل النكاح لا بعده بأن يقول رضع ابني مع فلانة أو بنتي مع فلان ولا شك أن هذه المسئلة تغني عما قبلها فهمها من هذا بالأولى (و) إذا قبل أو

عليه أو لقيام بينة على اقرار أحدهما قبل العقد (قوله سواء علماً) أي سواء كانا علمين بالرضاع حين العقد هذا يتصور في المتصادقين عليه وفيما إذا قامت بينة على اقرار أحدهما قبل العقد وقوله أوجهلا هذا انما يتصور في المتصادقين عليه بعد العقد ولا يتصور فيما إذا قامت بينة على اقرار أحدهما قبل العقد (قوله فكالغارة للزوج بانقضائه عدتها) الظاهر أن المراد فكالغارة بالعب لانها هو الذي تقدم للمصنف فيكون حواله على معلوم لا على مجهول وان كان الحكم فيهما واحداً وهو استحقاتها الربع دينار فقط مثلاً بخلاف البضع عنه اه بن (قوله بعد العقد الخ) أي والحال انه لا بينة له وأما ان ادعاه قبل العقد وأنكرت فلا شيء لها فيفسخه بعد العقد وقبل البناء كما يفيد كلام الخمي لان نكاحه وقع فاسداً على دعواه فان ادعاه بعد البناء فإنه يفسخ ويلزمه كل الصداق لدخوله عالمياً (قوله أخذها بقراره) أي بالنسبة للفراق لا بالنسبة للغرم اذا لا يعمل بقراره بالنسبة لغرم الصداق اذ لو عمل به لما وجب عليه شيء (قوله لأنه ينتم على أنه أقرا الخ) وهذه إحدى المسائل الثلاث المستتامة من القاعدة وهي ان كل عقد فسخ قبل الدخول فلا شيء فيه الا نكاح الدرهمين وفرقة المتلاعنين وفسخ التراضين وهي هذه (قوله وان ادعته) أي بعد العقد وقبل البناء أو بعده (قوله لانتهاها على قصد فراقه) أي ولا يحصل لها من الزوج الا بالعداء منه أو يطلق باختباره فان طلق باختباره قبل البناء فلا شيء لها وهو معنى قول المصنف ولا تقدر الخ (قوله قبله) أي اذا حصلت مفارقة قبله (قوله وظاهره ولو بالموت) أي ولو حصلت المفارقة قبل الدخول بالموت (قوله ولا مهر لها قبله) أي ولا مهر لها ان حصلت المفارقة قبله كانت بطلاق أو بعته (قوله واقراؤا لابوين مقبول) قال طي كلام المؤلف فيمن يعقد عليه لاب غير اذنه وهو الابن الصغير والابنة البكر كذا النفل في المدونة وغيرها وحينئذ فلا وجه للتقييد بالصغير في البنت وان وقع في عبارة ابن عرفة اه بن (قوله قبل عقد النكاح) أي اذا كان اقرارهما قبل عقد النكاح سواء فشا ذلك منهما أم لا (قوله لا بعده فلا يقبل) أي ولو كانا عدلين أو حصل فشتو من الناس قبل اقرارهما وحينئذ فالنكاح ثابت لا يفسخ (قوله كقرارهما برضاع ولديهما الكبيرين) أي فإنه لا يقبل كان الاقرار قبل العقد أو بعده وظاهره ولو كان الولدان الكبيران سفهين وظاهر ابن عرفة أن السفهين كالصغيرين وحينئذ فيقبل اقرار الابوين بالنسبة لهما (قوله فهما الخ) هذا كالاستدراك على ما قبله من التشبيه فأدبه أنه يجري في اقرار الابوين برضاع ولديهما الكبيرين ما جرى في اقرار الاجنبيين وليس المراد أن اقرار الابوين برضاع ولديهما الكبيرين لا يقبل أصلاً (قوله أو فشتو قبله) أي قبل اقرارهما (قوله لا دخول هذه في قوله امرأتين) أي من قوله وثبت بامرأتين ان فشا وحينئذ فلا يقبل اقرارهما إلا اذا فشا ذلك منهما قبل العقد (قوله كقول أبي أحمد) هذا تشبيه تام أي أنه يقبل اقرار أحد الابوين حيث كان ولده غير بالغ وكان اقراره قبل النكاح (قوله تغني عما قبلها) أي وهو قوله واقراؤا لابوين مقبول قبل عقد النكاح لا بعده (قوله واذا قبل) أي اذا قبل اقرار ابويهما لكون الولدين صغيرين أو اقرار ابوي أحدهما (قوله لا يقبل منه أنه أراد الاعتذار) ظاهره ولو قامت قرينة على صدقه والذي استظهره عجم أنه ينبغي العمل عليها اذا وجدت (قوله وان حصل عقد فسخ) ظاهره سواء تولى الاب المقر ذلك العقد أو لا فان رشد الولد وعقد لنفسه وهو أحد قولين وقيل محل الفسخ ان تولى الاب العقد والا فلا والاول أقوى (قوله بخلاف أم أحدهما الخ) الفرق بينهما ان العقد للاب فصار ذلك كقراره على نفسه وعلى هذا يتطرق الخلاف في الاما كانت وصية لانها كالوصي تنزل منزلة الاب لانها العاقد وان كانت توكل قاله الشيخ أبو زيد الفاسي اه بن (قوله أو رجعت عنه اعتذاراً) بان تقول أنا كنت كاذبة في اقرارى برضاعها انما أردت منه منها (قوله ولو كانت الخ) أي خلافاً لابي اسحق التوماني حيث قال انها

أحدهما قبل عقد النكاح وأراد النكاح بعد ذلك (لا يقبل منه) بعد ذلك (أنه أراد الاعتذار) بان يقول انما فعلته لعدم ارادة النكاح وان حصل عقد فسخ (بخلاف) قول رأم أحدهما (أرضعته أو أرضعها مع ابني مثلاً واستمرت على اقرارها أو رجعت عنها اعتذاراً) (فالتنزه) مستحب لا واجب وليست كالاب ولو كانت وصية ليكن المعتمد أنه ان فشا منها ذلك قبل ارادة النكاح وجب التنزه وقبل قوله



وأولى أم كل منهما فلو قال المصنف وقبل إقرار أحد الأبوين قبل العقد ولا يقبل منه بعده الاعتذار لأفاد الرأى بلا كافة (ويثبت) الرضاع (برجل وامرأة) أي مع امرأة (وبامرأتين ان فشا) ذلك منهما في صورتين (قبل (٤٥١) العقد) لأن لم يفسد ذلك منهما

فلا يثبت وشمل كلامه  
الأب والام في البالغين  
والأم مع امرأة أخرى  
في البالغين كأم (وهل  
(تشرط العدالة) أي  
عدالة الرجل والمرأة  
وعدالة المرأتين (مع  
الفشو) أو لا تشرط  
الامع عدمه وأما معه  
فلا لقيام الفشو مقامها  
(تردد) والرأى لا تشرط  
(و) يثبت (برجلين)  
عدلين اتفاقاً فاشاً ولا  
وغير العدلين لا يقبلان  
الامع فشوقه فالتردد  
(لابامرأة) أجنبية  
فلا يثبت بها (ولو فشا)  
ذلك منها قبل العقد  
(ونب التزعم مطلقاً) في  
كل شهادة لا توجب فراقاً  
كشهادة امرأة واحدة  
أو رجل واحد ولو عدلاً  
أو امرأتين بلا فشوعلى  
احد الترددين ومعنى  
التزعم عدم الاقدام على  
النكاح والطلاق ان  
حصل النكاح (ورضاع  
الكفر معتبر) فلو  
أرضعت الكافرة صغيرة  
مع ابنها أو صغيراً مع  
بنتها لم يحل لذلك الطفل  
نكاح الصغيرة ولا الكبيرة  
(والغيلة) بكسر الغين

كأب إذا كانت وصية لاتها حينئذ كالعاقدة للنكاح فكانت كالأب (قوله وأولى) أي في قبول القول  
ووجوب التزعم قول أمهما ما والمصنف ان الرأى لا يعمل في غير الرشيد بإقرار أحد الأبوين قبل العقد ولو أما  
وأولى بإقرارهما معاً فيفسخ اذا وقع ولا يعتبر إقرارهما بعده (قوله ان فشا ذلك منهما) أي ولا يشترط فشوه  
من غيرهما كما يفيد ظاهر كلام ابن عرفة خلافاً لما في عبق ونص ابن عرفة وشهادة امرأتين به ان فشا  
قولهما به قبل نكاح الرضيعين يثبت وهو مثل لفظ المدونة نعم ذكر الخلاف في معنى الفشو في حق المرأة  
فقال وفي كون الفشو المعبر في شهادة المرأة فشوق قولها ذلك قبل شهادتها أو فشو ذلك عند الناس من غير  
قواها قولان (قوله في صورتين) أما في الأولى فبإتفاق وأما في الثانية فعلى قول ابن القاسم وهو المشهور  
ومقابل قول سحنون يثبت الرضاع بشهادة المرأتين مع عدم الفشو اذا كانتا عدلتين (قوله وشمل كلامه)  
أي كما يشمل أمهما اذا كانا صغيرين أو بالغين فلا يثبت الرضاع بشهادتهما الا اذا فشا ذلك منهما قبل العقد  
(قوله أو لا تشرط الامع عدمه) الأولى أو لا تشرط معه وقوله تردد الأول للخمى والثاني لابن رشد وحاصل  
ما في المقام ان المدونة ذكرت عن ابن القاسم ان المرأتين لا تقبل شهادتهما بالرضاع الامع الفشو كما درج  
عليه المصنف وقال سحنون لا يشترط في قبول شهادتهما الفشو اذا كانتا عدلتين ثم ان الشيخين للخمى  
وابن رشد اختلفا هل تشرط العدالة مع الفشو على قول ابن القاسم أو لا تشرط العدالة معه فالأول للخمى  
والثاني لابن رشد فقوله شارحاً تابعاً لعميق أو لا تشرط الامع عدمه الخ مبنى على قبول شهادتهما مع  
عدمه وهو خلاف مذهب المدونة وقول ابن القاسم الذي درج عليه المصنف حيث جعل الفشو شرطاً في  
شهادتهما فلو قال أو لا تشرط معه لكان جازياً على المشهور فقط اهـ بن (قوله وبرجلين عدلين) أي سواء  
كان الزوجان صغيرين أو كبيرين شهدا قبل العقد أو بعده (قوله فالتردد) أي فيجري التردد السابق (قوله)  
لابامرأة أجنبية الخ) انما قيد بالاجنبية لتقدم الكلام على أم أحد الزوجين ولو سكنت المصنف عن تلك  
لكفته هذه فيهما (قوله ولو فشا ذلك منها) هذا هو المشهور ورورداً المصنف بل وعلى مقابله من ثبوته بالاجنبية ان  
فشا ذلك من قولها قبل العقد (قوله كشهادة امرأة واحدة) أي سواء كانت أم أو أجنبية (قوله لم يحل)  
لذلك الطفل نكاح الصغيرة ولا الكبيرة) أي أسلت أو لم تسلم فالاسلام لا يرفع حرمة الرضاع (قوله والغيلة)  
أي التي هم النبي صلى الله عليه وسلم على النهي عنها ثم ترك وطء المرضع أي وطء المرأة في زمن ارضاعها  
وقيل هي ارضاع الحامل ولدها والحاصل ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لقد هممت أن أنهي الناس عن  
الغيلة حتى سمعت أن الروم وفارس يصنعون ذلك ولا يضر أولادهم أي فتركت النهي عنها فاختلج العلماء  
في المراد بها فقبل هي وطء المرضع وقبل ارضاع الحامل وإرادته عليه الصلاة والسلام النهي عنها ضررها  
بالأولاد وقد تبين له أنه لا ضرر فيها بقوى القول الأول في معناها لان المشاهدة تدل على ضرر ارضاع الحامل  
لولدها (قوله بكسر الغين المحجة) الذي في كلام عياض جواز الكسر والفتح قار في المشارق والغيلة بفتح  
الغين وكسرها اهـ ويقال بالهاء وتر كها وهذا في الرضاع وأما غيلة القتل فهي بالكسر لا غير انظر بن

باب النفقة

(قوله يجب لممكنة) أي لزوجة ممكنة وهي التي لا تمنع من الوطء اذا طلبت سواء كانت حرة أو أمة أو أماً  
زوجها معه بنسأ أم لا كان الزوج حراً أو عبداً ابن سلون وعلى العبد نفقة زوجته الحرة وكسوتها طول بقائها  
في عصمته من كسبه ولا يمنعه سيده من ذلك وان كانت الزوجة أمة فنفقتها كذلك على زوجها حراً كان

المحجة هي (وطء) المرأة (المرضع وتجاوز) بمعنى خلاف الأولى فان تحقق ضرر الوطء منع وان شك كره  
ذكر فيه أسباب النفقة الثلاثة القرابة والرق والنكاح وأقوى أسبابها النكاح فلذا بدأ به فقال (يجب لممكنة) من نفسه (المطبعة  
الوطء)



بلا مانع بعد أن دعت هي أو غيرها أو وكلها للدخول ولولم يكن عندنا كم وبعد مضي زمن يتجهز فيه كل منهم إعادة (على البالغ) متعلق  
يجب لا على صغير ولودخل عليها بالغة وأقتضاها ولا غير ممكنة أو لم يحصل منها أو من وليها طاء أو حصل قبل مضي زمن يتجهز فيه كل منهما  
ولا غير مطبقة ولا مطبقة بهامان (٤٥٣) كرتي الآن يتلذذ بها عالما (وليس أحدهما) أي الزوجين (مشرقا) على الموت أي

أو عبدا أو أهله بيتا أم لا اه وانظر قوله من كسبه فان كان ذلك لعرف جرى به فلا اشكال والا فهو خلاف  
قول المصنف في النكاح ونفقة العبد في غير خراج وكسب الا لعرف اه بن (قوله بلا مانع) أي يمنع من الوطء  
(قوله على البالغ) أي على زوجها البالغ (قوله لا على صغير) أي ولو كان قادرا على الوطء (قوله ولودخل  
عليها بالغة) أي هذا اذا لم يدخل بها بل ولودخل بها حال كونها كبيرة وأولى لو كانت صغيرة هذا وقد صحح في  
في التوضيح القول بوجوب النفقة على الصغير اذا دخل ولو كانت غير مطبقة والحاصل أنه في التوضيح جعل  
السلامة من المرض وبلوغ الزوج وإطاقة الزوجة للوطء شروطا في وجوب النفقة لغير المدخول بها التي  
دعت للدخول فان احتل منها شرط فلا تجب النفقة لها وأما المدخول بها فتجب لها النفقة من غير شرط  
وجعل الثاني الامور الثلاثة المذكورة شروطا في وجوب النفقة للمرأة مطلقا سواء كانت مدخولا بها أو غير  
مدخول بها ودعت للدخول لكنه لم يعضده بمقتل والتظاهر ما في التوضيح كما قال بن (قوله ولا غير ممكنة)  
أي سواء دخل بها ثم منعته بعد ذلك أو لم يدخل بها (قوله أو لم يحصل الخ) هذا اذا كان الزوج حاضرا أو في حكم  
الحاضر بان كان غائبا غيبة قريبة وأما لو كان بعيد الغيبة فيكفي في وجوب النفقة لها أن لا تمتنع من التمكن  
بان يسألها القاضي هل تمكنه اذا حضر أو لا فان أجابت بالتمكن وجب لها ذلك والا فلا شيء لها (قوله الا أن  
يتلذذ بها) أي بغير الوطء حالة كونه عالما بالمانع منه (قوله وليس أحدهما مشرفا) أي بان كانا معجبين  
أو كان أحدهما مريضا مريضا خفيفا يمكن معه الاستمتاع فالمرض المذكور لا يمنع من وجوب النفقة لها بل  
تجب لها في تلك الحالة اتفاقا وفي وجوبها مع المرض الشديد الذي لا يمكن معه الاستمتاع ولم يبلغ صاحبه حد  
السياق قولان مذهب المدونة الوجوب خلاف السحنون (قوله وهذا الشرط فيما قبل البناء) أي وأما اذا  
حصل الاشراف بعد البناء فلا تسقط نفقتها (قوله فدخل هذا) أي الزوج المشرف (قوله ما تأكله) أشار  
الشارح بهذا إلى أن مراد المصنف بالقوت ما يقتات ويؤكل ولو عبر المصنف به كان أولى لان المتبادر من  
القوت ما يمسك الحياة (قوله وكسوة) ابن عاشر انما تجب الكسوة اذا لم يكن في الصداق ما تنشور به أو كان  
وطال الامر حتى خلقت كسوة الشورة كذا في المنطلي ومن جملة الكسوة عنده الغطاء والوطاء اه بن  
(قوله بالعادة) متعلق بمحذوف أي واعتبار هذه الأربعة بالعادة أي بعادة أمثالها ما لو طلبت أزيد من عادة  
أمثالها أو طلب هو أنقص مما جرت عادة أمثاله فلا يلتفت اليه ما في ذلك ويرد كل واحد لعادة أمثاله وقول  
المصنف بقدر وسعه وحالها يدل من قوله بالعادة يدل فحصل من يحمل والمراد بوسعه حاله وانما لم يعبر به كما عبر به  
في جانب المرأة اقتداء بالقرآن قال تعالى لينفق ذو سعة من سعته واعلم أن اعتبار حالها لا بد منه سواء  
تساو يا غني أو فقرا أو كان أحدهما غنيا والآخر فقيرا لكن اعتبار حالها عند تساويهما فقرا أو غني ظاهرا  
وأما عند اختلافهما فاللازم حالة وسطى بين الحالتين وحينئذ نفقة الفقير على الغنية أزيد من نفقته على  
الفقيرة كما أن نفقة الغني على الفقيرة أقل من نفقته على الغنية هذا هو المعتمد خلافا لما ذكره عيني  
تبعنا لعج من أن اعتبار حالها اذا تساوى فاذا زاد حالها اعتبر وسعه فقط وان نقصت حالها عن حاله  
اعتبرت حالة وسطى بين الحالتين كذا قال شيخنا العدوي وفي بن ما يوافق ما قلناه من المعتمد وأيده بالنقول  
فراجع ان أردت الاطلاع عليها وكلام شارحنا كالجمع بين الطريقتين فتأمل (قوله واعتبر) أي في النفقة  
على الزوجة حال البلد من كونها حاضرة بأهلها الناعم أو بادية بأهلها الخشن وقوله وحال السعر  
في ذلك لزمان أي من كونه رخا أو غلا أو لا ولأول يحمل الناس على التمتع في الماء كل دواب الشاة (قوله وهي  
مصيبة نزلت به) أي فعلية كفايتها أو بطلانها ولا خيار له في فسح السكاح وامضائه وهذا ما لم يشترط كونها

بالفاحد السياق وهو  
الاخذ في النزاع وهذا  
الشرط فيما قبل البناء  
فدخول هذا وعدمه  
سواء لانه في حكم الميت  
(قوت) فاعل يجب أي  
يجب على الزوج البالغ  
لزوجته المطبقة الممكنة  
ما تأكله (واما وكسوة  
ومسكن بالعادة) في  
الأربعة فلا يجب لأقص  
منها ان قدر ولا يجب  
هي لأزيد من عادة  
أمثالها ان طلبت ذلك  
الا اذا كان غنيا وحاله  
أعلى من حالها فطلبت  
حالة أعلى من حالها فوجب  
لذلك لكن لا إلى مساواة  
حاله بل لحالة وسطى كما  
نصوا عليه وكذا اذا كان  
حاله أعلى من حاله ولكن  
لا قدرة له على حالها وانما  
له قدرة على حالة فوق  
حاله ودون حالها ويجب  
عليه أن يرفعها عن حاله  
إلى ما قدر عليه وهاتان  
الصورتان تحمل قول  
المصنف (بقدر وسعه  
وحالها) والحاصل أن  
قوله بالعادة المراد بها  
عادة أمثالها فان تساوى  
فالأمر ظاهر وان كان  
فقرا لا قدرته الا على  
أدنى كفاية من الأربعة  
فالعبرة بوسعه فقط وان

كان غنيا اذا قدر وهي فقيرة أحييت لحالة أعلى من حالها ودون حاله وان كانت غنية ذات قدر وهو فقير الا أنه له قدرة على أرفع غير  
من حاله ولا قدرته على حالها فرفعها بالقضاء إلى الحالة التي يقدر عليها فصديق على هاتين الصورتين أن يقال اعتبر وسعه وحاله فالتدبر  
(و) اعتبر حال (البلد) التي هما بها (و) حال (السعر) في ذلك الزمان ويجب عليه ما يكفيها من القوت (وان أكله) جذا وهي مصيبة نزلت به



(وتزاد الموضع) على النفقة المعتادة (ما تقوى به) على الرضاع واستثنى من قوله بالعادة قوله (الا المريضة وقليلة الا كل) جدا (فلا يلزمه الامتاء كله) حال المرض وقلة الا كل على الاصوب وهذا في غير المقرر لها نفقة معلومة والا لزمه ما قرر ولو قل آكلها بكم مرض وأما لو زاد آكلها بالمرض فان كان من فقرا فكله ودواء فلا يلزمه وان كان من القوت فيلزمه ولو شح وسكر ولو زرع غناب تنقوت به وهل ولو في المقرر لها نفقة وهو الظاهر وكلام المواق يمكن تأويله (ولا يلزم) الزوج (الحري) والخزوة ظاهره ولو اعتبد (٤٥٣) وانسخ حال الزوج له وهو كذلك فهو مقيد لقوله

غيراً كونه والا فله رد هاهنا لم ترض بالوسط (قوله وتزاد الموضع) تقدم انه قال يجب النفقة للزوجة بحسب العادة وهذا في غير الموضع وأما هي فليست كغيرها بل تزداد على النفقة المعتادة ما تقوى به على الرضاع ومحل لزوم الزوج ذلك الزائد اذا كان ولد الزوج حياً سراً اماً ولو كان ولدها رقاً فالزائد على سببها كجدة القابلة (قوله فلا يلزمه الامتاء كله) أي بالفعل حال المرض وحالة قلة الا كل الذي هو أقل من المعتاد أي وليس لها أن تأخذ منه طعاماً كاملاً كل منه بقدر كفايته وتصرف الباقي منه في مصالحها خلافاً لابي عمران (قوله على الاصوب) أي عند المتيطي (قوله وكلام المواق) أي القائل اذا زاد امتاً كله في حال مرضها على ما تأكله في حال صحتها لزمه قدر ما تأكله في حال صحتها (قوله يمكن تأويله) أي بان تحمل الزيادة على ما تأكله على وجه التدوي أو التفكه (قوله ولو اعتبد) أي جرت العادة بلبسه ولو كان شأنه البسه فاذا تزوج انسان بنتاً كابر من شأنه البس الحرير فلا يلزمه الباسها الحرير جرت العادة بلبسه أم لا كان غنياً أم لا (قوله على ساكني المدينة) أي ولو من غير أهلها ان تخلفت بخلفهن وأما سائر الامصار فهو فيها كالنفقة فان جرت به العادة وجب والا فلا (قوله فيفرض الخ) لما قدم ان الزوج يلزمه القوت وما عطف عليه بين ما هو الذي يقضى به عند المشاحة هل الاعيان أو انما تهاقين انه يفرض الاعيان بقوله فيفرض الخ (قوله وغسل الثياب) بل ولو للرش ان جرت به العادة (قوله والغسل) أي سواء كان الغسل واجباً أو سنة كغسل الجمعة أو مستحباً كالغسل لدخول مكة (قوله لازناً) في كلام بعضهم انه يلزمه الاتيان بالماء لغسلها ولو من زنا قال ولا غرامة في الزامه الماء لغسلها من الزنا لان النفقة واجبة عليه زمن الاستبراء واعتمد ذلك القول شيخنا واقتصر عليه في الحاشية (قوله واللحم) قال بعضهم أي من ذوات الاربع لامن الطير والسمك الا أن يكون ذلك معتاداً فيجوز على العادة (قوله المرة بعد المرة) أي يفرض اللحم زمن بعد زمن فيفرض في حق القادر ثلاث مرات في الجمعة يوماً بعد يوم وفي حق الوسط مرتان في الجمعة وفي حق المنحط الحال مرة في الجمعة كذا قال بعضهم والظاهر ان الفقير يفرض عليه بقدر وسعه فيراعى عادة أمثاله ولو في الشهر مرة مثلاً لان هذه الامور من جزئيات قوله بالعادة اهـ شيخنا عدوى (قوله وحصير) أي من بردى أو حلفاء أو سمر (قوله احتيج له) أي لينع عنها العقارب أو البراغيت أو نحوهما (قوله وأجرة قابلة) يعني ان اجرة القابلة وهي التي تولد النساء لازمة للزوج على المشهور ولو كانت مطلقة بائناً ولو نزل الولد ميتاً في الطلاق البائن لان المرأة لا تستغنى عن ذلك كالنفقة وقيل ان اجرة القابلة عليها ومحل الخلاف في الزوجة التي ولدها حر كالزوجة الحرة والامة التي مثل أمة الجدة وأما الزوجة الامة التي يكون ولدها رقيقاً السيدها فاجرة القابلة لازمة لسيدتها قولاً واحداً للملكة للولد ولو كانت في عصمة الزوج (قوله ويجب لها عند الولادة ما جرت به العادة) أي من الفراريج والحلبة بالغسل والمفتقة ونحو ذلك (قوله يحصل لها ضرر عادة بتركها) أي بان يحصل لها الشعث عند تركها ولا يشترط المرض لاما لا يحتاج له من ذلك ولو اعتادته والحاصل ان المدار في لزوم ذلك على الضرر اعتياداً أم لا فان ضرر تركه لزمه اعتياداً لا وان لم يضر تركه بها فلا يلزمه اعتياداً لا (قوله معتادين) الاولى حذفه لان هذا غسل للزينة التي تستضر بتركها ولا تستضر بتركها الا اذا كان معتاداً لها (قوله لانحاضها ولا لبديها) أي ولو جرى به عرف لانها لا تستضر بتركها (قوله فلا يلزمه) أي بل هي عليها كما أن عليها اجرة البلائنة التي تتولى

بالعادة وهذا قول الامام (وجل) أي حله ابن القاسم (على الاطلاق) أي أبقاء على عمومته في سائر البلاد وهذا الحل هو المذهب (و) حله ابن القصار (على) ساكني (المدينة لقناعتها) واذا علمت أنه يلزم الزوج القوت وما عطف عليه بالعادة (فيفرض) لها (الماء) للشرب والطبخ وغسل الثياب والاواني وللوضوء والغسل ولزمن احتلام أو وطء شبهة لازماً (والزيت) لا كل والادهان والوقود (والحطب) للطبخ والحبز (واللحم) والبصل لانه مصلح (واللحم) للوسر (المرة بعد المرة) في الجمعة ولا يفرض كل يوم ولا على فقير الا بقدر ما تقتضيه العادة ولا يفرض غسل وسمن وجبن الا اذا كان اداً ما عادة ولا فاكهة رطبة ولا باسة الا اذا كانت اداً ما عادة كقثاء وخيار (و) يفرض (حصير) تحت الفراش

أوهو الفراش باعتبار عادة أمثالها (وسرير احتيج له) عادة (وأجرة قابلة) حرة ولو مطلقة ويجب لها عند الولادة ما جرت به العادة (وزينة تستضر) أي يحصل لها ضرر عادة (بتركها ككحل ودهن معتادين) وصف كاشف اذا الموضوع في المعتاد (وحناء) لرأسها اعتياداً لانحاضها ولا لبديها والدواء (ومشط) بفتح الميم وهو ما ينحمر به الرأس من دهن وحناء وغيره ما فهو من عطف العام على الخاص وأما المشط بضم الميم وهو الآلة فلا تلزمه كما أن المشط لا تلزمه كما يأتي له اذا فرق بينهما (و) يجب عليه (اخدام أهله)



أى أهل الاخدام بان يكون الزوج ذاسعة وهي ذات قدر ليس شأنها الخدمة أو هو ذا قدر تترى خدمة زوجته به فأنها أهل للاخدام بهذا المعنى فيجب عليه أن يأتي لها بخادم (وان بكراه ولو باكثر من واحدة) اذا لم تكف الواحدة (وقضى لها بخادمها) عند التنازع مع الزوج (ان أحببت) وأحب هو أن يخدمها (٤٥٤) خادمه (الاربية) في خادمها تضر بالزوج في الدين أو الدنيا فلا يقضى لها بخادمها

بل يجاب الزوج لمادعا ان قامت القرائن على تصديقه (والا) بان لم تكن أهلا للاخدام أو كانت أهلا والزوج فقير (فعلها الخدمة الباطنة) ولو غنية ذات قدر (من عجن وكس وفرش) وطبخه لا ضيوفه فيما يظهر واستقاء ما جرت به العادة وغسل ثيابه (بخلاف النسيج والغزل) والخطاطة ونحوها مما هو من التكسب عادة فهي واجبة عليه لها الاعليماله (لا مكحلة) أى الآلة التي يوضع فيها الكل وكذا المشط بالضم أى الآلة (و) لا (دواء) وفاكهة لغبر آدم (وجامة) أى اجرتها ولا أجره طيب (وثياب الخرج) أى اتى تلبسها للخروج بها ولا يقضى عليه بدخولها الحمام الامن ضرورة فيقضى لها بالخروج لا بالاجرة لانها من باب الطب والدواء وهي لا تلزم (وله) أى الزوج (التمتع) أى الانتفاع (بشورتها) بفتح الشين المجعولة متاع البيت من فرش وغطاء ولباس وآنية فيستعمل

ذلك فهذه الثلاثة أمور على الزوج واحد منها فقط عجم (قوله أى أهل الاخدام) أشار الى أن فيه عود الضمير من المضاف اليه على المضاف مثل قولك جاء عبدك به والظاهر أن الاضافة في كلام المصنف من اضافة المصدر للفعول وانه يشمل الصورتين اللتين قالهما الشارح لانهما فيهما أهل للاخدام (قوله وان بكراه) أى هذا اذا كان بشراء بل وان كان بكراه والظاهر انها لا تملك الرقيق الذي اشتراه لخدمتها الا اذا حصل التملك بصيغة (قوله ولو باكثر من واحدة) رد على ما قاله ابن القاسم في الموازية من أنه لا يلزمه أكثر من خادم واحد واعلم أنه اذا هجر عن الاخدام لم تطلق عليه ذلك على المشهور واذا تنازع في كونها أهلا لان تخدم أو ليست أهلا فهل لينة عليها أو عليه قولان انظر الحاشية (قوله وقضى لها بخادمها) أى اذا طلبت الزوجة أن خادمها يخدمها ويخدمون عندها وطلب الزوج أن يخدمها خادمه فانه يقضى لها بخادمها لان الخدمة لها وحيدته يلزم الزوج أن ينفق عليه وهذا القول وهو العضاء بخادمها عند التنازع هو قول مالك وابن القاسم وقيد ابن شاس بما اذا كان خادمها مالوفاً والاقضى بخادم الزوج وظاهر المصنف الاطلاق أى القضاء بخادمها سواء كان مالوفاً ولا (قوله في الدين) أى بان كانت تلك الخدمة تأتي برجال المرأة يفسدون فيها وقوله أو الدنيا أى بان كانت تلك الخدمة تسرق من مصالح البيت (قوله بان لم تكن أهلا للاخدام) أى بان كانت من لفيف الناس والزوج ليس ذا قدر (قوله وطبخه) أى ولها وقوله لا لضيوفه أى وللاولاده ولا اعبيده ولا ابويه (قوله واستقاء ماء) أى من الدار أو من خارجها ولو من البئر اذا كان ذلك عادة أهل بلدها (قوله وغسل ثيابه) أى فيلزمها ذلك وكذا غسل ثيابها وقال بعضهم ان غسل ثيابه وثيابها ينبغي جريانه على العرف والعادة وقال الابن ان ذلك من حسن العشرة ولا يلزمها وظاهره ولو جرت العادة بذلك (قوله بخلاف النسيج الخ) يعنى ان المرأة لا يلزمها أن تنسج ولا أن تغزل ولا أن تخطيط للناس باجرة وتنفعها لزوجهما ينفعها لان هذه الاشياء ليست من أنواع الخدمة وانما هي من أنواع التكسب وليس عليها أن تنكسبه الا أن تنطوع بذلك وظاهره ولو كانت عادة نساء بلدها جارية بالنسج والغزل (قوله ونحوها مما هو من التكسب) أى لانه ليس عليها أن تنكسبه أى بان تخطيط أو تنسج اللباس وتجمع أجره ذلك وتنفعها له ويؤخذ من هذا التعليل أنه يلزمها أن تخطيط ثوبها وثوب زوجها لان هذا ليس تنكسب بل من الخدمة وفي حاشية شيخنا ان الذي يفهم من كلامهم ترجيح القول بعدم لزوم خطاطة ثوبه وثوبها وقال بعضهم انه يجري على العرف والعادة فان جرى العرف به لزمها والا فلا (قوله للخروج بها) أى للافراح اولاً ولزيارة وظاهره ان الزوج لا يلزمه ثياب الخرج ولو كان غنياً وهو المعتمد وروى ابن نافع أنها تلزم الغنى (قوله ولباس) أى فيجوز له أن يلبس من ثيابها ما يجوز له لبسه (قوله فيستعمل من ذلك الخ) أى وحده أو معها (قوله وله منعها من بيع ذلك) أى ما ذكر من الشورة وظاهره أبدأ والذي في المعيار أول النكاح عن ابن زرب أن الشورة لا تباع الزوج حتى يمضي من المدة ما يرى انه ينتفع بها الزوج قال وقد ذكر ابن رشد فيما أظن أن لها التصرف فيها بعد أربع سنين وهي في بيت زوجها اه وقال ابن عرفة ابن عات عن ابن زرب ليس لها بيع شورتها من نقدها الا بعد مضي مدة انتفاع الزوج بها والسنة في ذلك قليلة اه بن (قوله ما دخلت به بعد قبض مهرها) أى وأما ان لم تقبض منه شيئاً وانما تجهزت من مالها فليس له منعها من بيعه وانما له عليها الجرا اذا تبرعت برائد ثلثها فان كان ما تجهزت به من مالها قدر ثلثها فأقل فليس له أن يمنعها من التبرع به كالمهر من منعها من بيعه مطلقاً وفي بن وقوله والمراد ما دخلت به بعد قبض صداقها الخ يشمل ما اشتريته من صداقها أو من هدية مشترطة أو جرى بها عرف كالشأن بمصرفي اختصار الطرر مانصه والزوج امتنان ما اشتريته من الجهاز حتى يبيعه اذا كان ذلك الشراء من نقدها ثم قال فان



(ولا يلزمه بدلها) ان خلقت الا العظام والوطاء وما لا بد منه (وله منعها من كل كائشوم) بضم المثناة من كل ماله راثحة كريمة وليس لها منه من ذلك (لا) منع (أبويها وولدها من غيره) فليس له منعها من (أن يدخلوا) (٤٥٥) لها) وكذا الاخوة والاحداد وولد الولد على

مال عبد الملك ولكن لا يبلغ به اسم الخنت بخلاف الابوين والاولاد من الرضاع فله المنع (وخت) بضم الخاء وتشديد النون المكسورة أي قضي بختينه (ان حلف) أن لا يدخلوا لها فيخت بالدخول لا بمجرد الحلف ولا بالحكم لان الخنت انما يكون بفعل ضد المحلوف عليه (كلفه) على (أن لا تزور الديها) فيخت ويقضي لها بالزيارة (ان كانت مأمونة ولو شابة) وهي محمولة على الامانة حتى يظهر خلافها فان لم تكن مأمونة لم تخرج ولو متجالة أو مع أمينة لتطرق الفساد بالخروج (لان حلف) بالله أو بالطلاق أنها (لا تخرج) وأطلق لفظا ونية فلا يقضي عليه بخروجها ولا لأبويها (وقضي للصغار) من أولادها بالدخول اليها (كل يوم) مرة لتفقد حالهم (والكبار) من أولادها (كل جمعة) مرة (كالوالدين) يقضي لهما في الجمعة مرة (ومع أمينة) من جهته (ان اتهمها) بافسادها عده

كان معها كسوة من جهازها أو هدية قد اشترطت عليه أو كانت عندهم عادة معروفة كالشرطة لم يلزم الزوج كسوتها حتى تخلعها اه (قوله ولا يلزمه بدلها) أي فلو جدد ما يلي من شورتها وطلقة فلابد يقضي لها بأخذ اه عدوى (قوله وله منعها الخ) أي مالم يأكله معها فليس له أن يمنعها من ذلك أو يكون فاقد الاسم (قوله وليس لها منه من ذلك) أي ولولم تأكله والفرق ان الرجال قوامون على النساء كذا قرر شيخنا (قوله لا يبلغ بهم) أي بالاخوة ومن بعدهم الخنت أي لا يحكم القاضي بدخولهم الموجب لختنه اذا حلف عليه (قوله فله المنع) أي فالزوج منعهم من الدخول لها (قوله قضي بختينه) أي حكم القاضي بفعلهم الامر الذي يحصل به خنته وهو الدخول (قوله أن لا تزور الديها) أي لا ولدها من غيره لقصور مرتبة عن مرتبة والديها (قوله فيخت) أي انه اذا حلف على انها لا تزورهم فانه يخت في عينه بأن يحكم لها القاضي بالخروج للزيارة فاذا خرجت بالفعل خنت (قوله ويقضي لها بالزيارة) أي في الجمعة مرة والفرق أن والديها بالبلد لان بعدوا عنها فلا يقضي لها اه عدوى (قوله ولو شابة) أي هذا اذا كانت متجالة بل ولو كانت شابة وردت بلوقول ابن حبيب لا يخت في الشابة اذا حلف لا يخرج لزيارة أبويها قال ابن رشد وهذا الخلاف في الشابة المأمونة وأما المتجالة المأمونة فلا خلاف أنه يقضي لها بالزيارة أبويها وأما غير المأمونة فلا يقضي بخروجها شابة كانت أو متجالة اتفاقا انظر بن (قوله لتطرق الفساد بالخروج) أي مع الأمينة (قوله فلا يقضي الخ) أشار بعضهم لفرق بين حال التخصيص وحال الاطلاق بأنه في حال التخصيص يظهر منه قصد ضررها فلذا خنت بخلاف حال التعميم فانه لم يظهر منه قصد الضرر فلذا كان لا يقضي عليه بخروجها ولا يخت ومفهوم أطلق لفظا ونية انه لو أطلق لفظا وفوى تخصيصهما هو كالقسم المتقدم للصنف (قوله ولا لأبويها) أي ولولم يارتهما اذا طلبتها (قوله وقضي الخ) تقدم انه ليس له منع أولادها من غير من الدخول لها واذا كان كذلك وتضرر بكثرة دخولهم لها فاقضي الخ (قوله ومع أمينة الخ) قال عبق وأجرتها على الزوج على الطاهر وفيه نظر بل الطاهر ان الاجرة على الابوين لان زيارتهم لها المنفعة ما وقد توقفت على الأمينة فتكون الاجرة عليهم ما يدل ذلك ما في المعيار اول النكاح عن العبدوسى من أن الابوين محمولان في زيارة الزوجة على الامانة وعدم الافساد حتى يثبت ذلك فاذا ثبت ذلك منع من زيارتها الامع أمينة اه فأخذ منه أن الزوج لا يصدق في دعوى الافساد بل لا بد من البينة وهو ظاهر وانه اذا ثبت افسادها مالها فانها مطالبان وذلك مقتضى لكون الاجرة عليهم ما من جهة أن الظالم أحق بالجل عليه انظر بن وذكر بعض المحققين أن الذي يظهر أنه اذا ثبت ضرر الابوين ببينة فاجرة الأمينة عليهم سالما لانهم ظالمان أحق بالجل عليه وقد انتفعوا بالزيارة كما قال بن وان كان ضرر الابوين مجرد اتهام كما قال انصاف فالاجرة على الزوج كما قال عبق لاتنفاعه بالحفظ (قوله ان اتهمها) أي الوالدين والطاهر أن الاولاد مطلقا صغارا أو كبارا ان اتهمها كانا كالوالدين في أنهم لا يدخلان لها الامع أمينة من جهته سواء كان الزوج حاضرا في البلد أو كان غائبا لان الحسائم يقوم مقامه (قوله بافسادها عليه) أي وأما اذا اتهمها بأخذ ماله فان ذلك لا يوجب منعها الامكان التحريم في ذلك اه قال عبق وقوله ومع أمينة ان اتهمها ما قيد بما اذا كان الزوج حاضرا أي غير مسافر والا فليس لهما أن يدخلها عليه مع أمينة وهذا القيد وقع لصاحب الشامل وتبعه تن وهو خلاف النقل اذ النقل انه متى اتهمها بافسادها عليه منع من الدخول الامع أمينة لا فرق بين حضور الزوج بالبلد وعدمه قال بن ولم أر من ذكر هذا الشرط مع البحث عنه سوى صاحب الشامل ومن تبعه (قوله وأما أخوها) أي وكذا جدتها وقوله فله منعهم أي ولولم يتمهم وقوله على المذهب أي ومقابل ما مر عن عبد الملك من أنه ليس له منعهم وعليه فيمكنون من زيارتها في كل جمعتين أو في كل شهر مرة كما قرر شيخنا (قوله ولها الامتناع الخ) أي ولو بعد رضاها بسكنائها معهم ولولم يثبت الضرر لها بمشاجرة ونحوها كما قال شيخنا وانظر

وأما أخوها وعمها وأخوها وابن أخيها وابن أختها فله منعهم على المذهب كما قاله الشبرختي (ولها الامتناع من أن تسكن مع أقاربها) كابويه في دار واحدة لما فيه من الضرر عليها باطلاعهم على حالها (الا الوضعة) فليس



لها الامتناع من السكنى معهم وكذا الشريعة ان اشترطوا عليها سكنها معهم ومحل ذلك فيهما ما لم يطلعوا على عوراتها (كولد صغير لاحدهما) فلا آخر ان يمتنع من السكنى معه (ان كان له حاضن) غيرهما يحضنه والا فليس للا آخر الامتناع من ذلك سواء علم به حال البناء أم لا (الا ان يبنى) أحدهما (وهو) أي (٤٥٦) الولد (معه) عالم به الا آخر وأراد عزله بعد ذلك فليس له الامتناع (وقد رت) نفقة

هل لها الامتناع من السكنى مع خادمة وجواريه أم لا والظاهر انه ليس لها ذلك لان له وطء أمته وربما احتاج لخادمة أرقائه كذا في خن وعبيق قال بن وفيه نظر بل لها الامتناع من السكنى مع جواريه وأم ولده ولولم يحصل بينهم وبينها مشاجرة وبذل لذلك تعليل ابن رشد وغيره عدم السكنى مع أهله بقوله لما عليها من الضرر باطلاعهم على أمرها وما تريد أن تستر عنهم من شأنها وقد نقل في المعيار عن المازري أن أم الولد لا يلزمها أن تسكن مع الزوجة فتسكون الزوجة أخرى بالامتناع من السكنى معها قال أبو علي المسناوي (قوله الا الوضعية) أي ذات الصداق القليل وكذا الشريعة اذا اشترط عليها سكنها معهم أي فليس لواحدة منهما الامتناع وقوله ما لم يطلعوا الخ أي والا كان لكل منهما الامتناع ومنه لال اطلاع المذكور ثبوت الضرر بغيره وأما غيرهما فلا يلزمهما السكنى مع أهله وان لم يثبت ضرر كما مر (قوله كولد صغير لاحدهما) حاصله ان أحد الزوجين اذا كان له ولد صغير وأراد الا آخر أن يخرج عنه من المنزل فان ذلك ما لم يعلم به وقت البناء فان علم به وأراد أن يخرج عنه فليس له ذلك وما ذكر من التفصيل من انه اذا علم به عند البناء فليس له اخراجه والا كان له اخراجه محله اذا كان للولد حاضن أي كافل يكفله والا فلا امتناع لمن ليس معه الولد أن يسكن مع الولد سواء حصل البناء مع العلم به أم لا (قوله وقد رت بحاله) أي قدر قبضها أي قدر زمن قبضها أي قدر الزمن الذي تدفع فيه بدليل قوله وضمنت بالقبض وقوله بحاله المراد بالحال الطاقة من العسر والبسر وقوله من يوم بيان لحاله وحينئذ فلا بد من تقدير مضاف إما قبل حال أي بر من حاله لاجل البيان بقوله من يوم وإما قبل يوم ويكون بيان لحاله أي من يسر يوم وعسره ويصح أن تجعل من بمعنى في متعلقة بمحذوف أي فتدفع من يوم أي في كل يوم وفي كل جمعة الخ وهذا هو الذي اقتصر عليه الشارح وعلم أن قوله وقد رت الخ في غير المالى بالفعل وفي قوله وقد رت بحاله اشارة الى أن المدة التي يقضى بتجيب النفقة فيها إنما تعتبر بحال الزوج فقط وأما قدر النفقة وجنسها فبحالهما كما مر (قوله من يوم أرجعة) أي وتقبضها محله بدليل قوله وضمنت بالقبض مطلقا فتقبض نفقة اليوم من أوله والشهر من أوله وكذلك الجمعة والسنة هذا اذا كان الحال التجبيل وأما اذا كان الحال التأخير فانهما تنتظر حتى تقبضها ولا يكون عدم قدرته الآن عسرا بالنفقة (قوله بالشاء) المراد به فصله وما والا من فصل الربيع والمراد بالصيف فصله وما والا من فصل الخريف (قوله بالشاء ما يناسبه) أي من فرو ولبدولخاف وغير ذلك (قوله ان لم تناسب كسوة كل) أي من الشتاء والصيف الا آخر (قوله ان خلقت كسوة كل في عامها) اعلم أن ما خلق من الكسوتين ينبغي ان يجري على العرف من كونه للزوج أو للزوجة فان لم يكن عرف فهو للزوج اه عدوى (قوله فان لم تخلق) بأن كانت تكتفي بها أي في العام الثاني والثالث مشلا كالا كنفاء في العام الاول أو قريبا من الا كنفاء في العام الاول (قوله كنفقة الوالد الالبينة على الضياع) ظاهر كلام المصنف هنا وفي التوضيح الشمول لما قبضته من نفقة الوالد امة مستقبلة أو عن مدة ماضية وبذلك قررت كلام المصنف واعتمده طي وقال البساطي كلام المصنف محمول على ما قبضته من نفقة الوالد امة مستقبلة قال السوداني وهو المتعين وأما ما قبضته من نفقة الوالد عن مدة ماضية فانها تضمنها مطلقا سواء قامت بينة على الضياع أم لا فهو كنفقة الوالد كدين لها قبضته فالقبض الحق نفسها لا الغير حتى تضمن ضمان الرهان والعواري وارضى ذلك شيخنا العدوي وبن هذا واعلم أن المراد بقول المصنف كنفقة الولد أي في غير مدة الرضاع لان نفقة الرضاع أجرة لها حقيقة وليست نفقة للولد وحينئذ فتضمنها مطلقا ولو ثبت ضياعها بينة كنفقتها (قوله فتضمنها) وهل يرجع الولد عليها أو على الاب ويرجع الاب عليها وهو الذي ينبغي (قوله

الزوجة على الزوج (بحاله) أي بحسب حاله أتى هو عليها (من يوم) أي في يوم فتسكون مياومة كارباب الصنائع والاجراء (أو جمعة) كعوض أرباب الصنائع (أو شهر) كارباب المدارس والمساجد وبعض الجند وخدمهم (أو سنة) كأرباب الرزق والنسائين (و) قدرت (الكسوة) في السنة مرتين (بالشتاء) ما يناسبه (والصيف) ما يناسبه اذا لم تناسب كسوة كل الاخر عادة والا كفت واحدة اذا لم تخلق وكذا يقال المراد كل شتاء وكل صيف ان خلقت كسوة كل في عامها فان لم تخلق بان كانت تكتفي بها كالعالم الاول أو قريبا منه اكتفت بها الى أن تخلق ومثل ذلك الغطاء والوطاء شتاء وصيفا (وضمنت) النفقة الشاملة للكسوة (بالقبض) أي قبضها من الزوج أو وكيله اذا صاعت منها (مطلقا) ماضية كانت أو حاله أو مستقبله قامت على ضياعها بينة أولا صدقها الزوج أولا

فرطت في ضياعها أولا (كنفقة الولد) تقبضها الحاضنة لتنفقها عليه وهو في حضانتها فتضيق فتضمنها (الالبينة على الضياع) من غير مبيها فلا تضمنها لانها لم تقبضها الحق نفسها ولا هي متمسكة بالامانة بل أخذتها الحق المحضون فتضمنها كالرهن والعواري وأما ما قبضته من أجرة الرضاع فالضمان منها مطلقا كالنفقة لانها قبضتها الحق نفسها (ويجوز) الزوج (اعطاء الثمن



عالمه) لزوجه من الاعيان المتقدمة (و) يجوز له (المقاصة بدينه) الذي له عليها عما وجب لها من النفقة ان كان فرض غنا وكانت النفقة من جنس الدين (الاضرر) عليها بالمقاصة بان تكون فقيرة تحتى ضيعتها (٤٥٧) بالمقاصة (وسقطت) نفقتها (ان اكلت

معه) ولو كانت مقررة والكسوة كالنفقة فاذا كساهامعه فليس لها غيرها (ولها امتناع) من الاكل معه وتطلب فريضها أو الاعيان لنا كل واحدنا (أو منعت) زوجها (الوطء أو الامتناع) بدونه تسقط نفقتها عنه في اليوم الذي منعت فيه من ذلك والقول قولها في عدم المنع عند التنازع (أو خرجت) من محل طاعتها (بلاذن ولم يقدر عليها) أي على ردها بنفسه أو رسوله أو حاكمهم بنصف أي ولم يقدر على منعها ابتداء فان قدر بان خرجت وهو حاضر قادر على منعها لم تسقط لانه كخروجها بانه (ان لم تحمل) أي لم تكن حاملا فان كانت حاملا لم تسقط لان النفقة حينئذ للحمل وكذا الرجعية لا تسقط نفقتها مطلقا لانه ليس له منعها من الخروج (أو بان) بخلع أو ببات فتسقط نفقتها أي ان لم تحمل فان جات فلها النفقة كما اشار به بقوله (ولها) أي البات (نفقة الحمل و) لها (الكسوة

عالمه لزوجه) أي نفقة لها ومحل الجواز ان رضيت المرأه بذلك وذلك لان الواجب على الزوج الذي يقضى عليه به ابتداء الاعيان لذكر يجوز له أن يدفع الاثمان ان رضيت الزوجية بها وظاهر مجواز دفع الثمن ولو عن طعام وهو المعتمد بناء على ان غلة منع بيع الطعام قبل قبضه غيبته عن البائع وكونه ليس تحت يده وهي مفقودة بين الزوجين لان طعام الزوج تحت يدها غير غائب عنها ويلزم الزوج أن يزيد لها ان غلا سعر الاعيان بعد ان قبضت ثمنها ويرجع عليها ان نقص سعرها ما لم يسكت مدة والاحل على انه أراد التوسعة عليها وهذا كله ما لم تسكن اشترت الاعيان قبل غلوها أو قبل الرخص والافلا يزيد شيأ في الاول ولا يرجع عليها بشي في الثاني اه تقرير عدوى (قوله المتقدم) أي في قوله فيفرض الماء والزيت الخ (قوله ويجوز له المقاصة بدينه) محل الجواز اذا لم يطلبها واحد منهما والا وجبت كما يأتي في المقاصة ويمكن أن يكون المصنف أراد بالجواز الاذن الصادق بالوجوب (قوله ان اكلت معه) أي فاذا اكلت معه سقطت نفقتها مدة اكلها معه ولو كانت مقررة فلها اكلت معه ثلاثة أيام وتطلب الفرض بعد ذلك سقطت نفقة الايام الثلاثة عنه وقضى لها بالفرض بعد ذلك فقول المصنف ولها الامتناع أي ابتداء أو انتهاء واذا طلبت نفقة مدة ماضية وادعى أنها اكلت معه فيها صدق الزوج على الظاهر كما ذكر عقب (قوله ولو كانت مقررة) أي هذا اذا كانت نفقتها غير مقررة بان كانت تأخذ ما يكفيها من القوت بل ولو كانت مقررة هذا اذا كانت غير محجور عليها بل ولو كانت محجور عليها كسفيهة لان السفيه لا يحجر عليه في نفقته (قوله فاذا كساهامعه) أي والحال انه فرض لها عنها (قوله ولها الامتناع) أي ما لم تلزم الاكل معه والامتناع لها الامتناع كذا قال بعضهم قال شيخنا والظاهر خلافه (قوله أو منعت زوجها) عطف على قوله اكلت أي سقطت ان اكلت أو منعت زوجها الوطء أي لغير عذر أو ما لو ادعت أنها منعت له ذكر كرض فلا بد من اثباته بشهادة امرأتين حيث خالفها الزوج وهذا اذا كان المرض الذي ادعته في محل لا يطلع عليه الرجال بان كان في غير الوجه والكفين والافلا يثبت الا بشاهد بن (قوله فتسقط نفقتها عنه في اليوم الذي منعت فيه) هذا هو الرواية المشهورة واختارها الباجي والخمسي وابن يونس وغيرهم ومقابلها أنها لا تسقط نفقتها بامتناعها من الوطء أو الامتناع ومحل الخلاف اذا كانت غير حامل والافلا خلاف في وجوب نفقتها وعدم سقوطها بامتناعها مما ذكرنا من (قوله والقول قولها في عدم المنع) أي فاذا ادعى الزوج أنها امتنع من وطئها وقالت لم امنعه وانما الامتناع منه كان القول قولها ولا يقبل قول الزوج لانه يتهم على اسقاط حقها من النفقة واعلم ان المنع مما ذكرنا يعلم من جهتها بان تقرير ذلك بحضرة عدلين أو عدل واحد أو اثنين أو أحدهما مع عين على ما يظهر اه خش (قوله أو خرجت الخ) أي حالة كونها طالما لان كانت مطلومة ولا حاكم ينصفها (قوله ولم يقدر على ردها الخ) هذا شرط فيما اذا خرجت جهرأ وخفية لمكان معلوم وأما الهارب خفية لمكان مجهول فان نفقتها تسقط ولو قدر على ردها لو علم مكانها انظر خش (قوله قادر على منعها) أي من الخروج وان عجز عن ردها لم يلزمه بعد ذلك (قوله ان لم تحمل) شرط في مسئلة منع الوطء وما بعدها (قوله مطلقا) أي كانت حاملا أم لا خرجت من محل سكناها أم لا عجز عن ردها بعد أن خرجت أم لا (قوله في أوله) متعلق بحذف أي اذا طلقها في أوله أي انه اذا حصلت بينونة في أول الحمل وصدقها الزوج على الحمل قبل ظهوره أو لم يصدقها وانتظر ظهوره وحركته فان لها كسوتها المعتادة ولو كانت تبقى بعد وضع الحمل ومحل وجوب الكسوة اذا كانت محتاجة لها والافلا (قوله وفي الاشهر) عطف على قوله في أوله وهو على حذف مضاف أي في أثناء الاشهر وقوله قيمة مناسبا أي قيمة مناسبا لاشهر من الكسوة عطف على قوله نفقة الحمل أي ولها قيمة مناسبا لاشهر من الكسوة اذا باتها في أثناءها وحاصله انه اذا باتها بعد مضي أشهر من حملها فلها مناب الاشهر الباقية من الكسوة فيقوم ما يصير لتلك الاشهر الماضية

(٥٨ - دسوقي ثاني) في أوله أي اذا طلقت في أول الحمل فلها الكسوة الى آخر الحمل على عادتها ولو بقيت بعد وضع الحمل (و) لها (في الاشهر) للحمل أي اذا باتها بعد مضي أشهر من حملها فلها من الكسوة (قيمة مناسبا) أي الاشهر فيقوم ما يصير تلك الاشهر من الكسوة ولو كسبت في أول الحمل فتعطي تلك القيمة دبراهم



(واستمر) أي المسكن العامل البائن (ان مات) الزوج قبل وضعها لانه حق تعلق بذمة المطلق فلا يسقطه الموت سواء كان المسكن له أم لا نقد كراهه أم لا والبائن غير الحامل لا تقضاء العدة والاجرة فيهما من رأس المال بخلاف الرجعية والتي في العصمة فلا يستمر لها المسكن ان مات الا اذا كان له أو نقد كراهه كما مر (٤٥٨) وتسقط الكسوة والنفقة لكون الحمل صار وارثا والحاصل أن الكسوة والنفقة

يسقطان في الجميع بالموت ويستمر المسكن في البائن مطلقا وفي التي في العصمة والرجعية ان كان المسكن له أو نقد كراهه (لا ان مات) المطلقه فلا شيء لورثتها في كراهه المسكن (وردت النفقة) الاولى قراءته بالبناء للفعول يشمل خمس صور موته وموتها وهي فيهما ما في العصمة أو رجعية وإما بآئنة وهي حامل أو يكون كل منهما حيا ولكن يطلقها بعد قبض النفقة طلاقا بائنا وهي غير حامل (كانفشاش الحمل) فتد نفقته جميعهما من أول الحمل لو فت الانفشاش بخلاف التي قبلها في يوم الموت وكذلك كسوته ولو بعد أشهر وسواء أنفق عليه بعد ظهوره أم لا (لا الكسوة) التي قبضتها وهي في العصمة ومات أحد الزوجين (بعد) مضى (أشهر) من قبضها فلا تردهى ولا ورثتها منها شيئا ومثل الموت الطلاق البائن بعد أشهر فلا تردها ومفهوم أشهر ردها بعد شهرين فأقل

من الكسوة ولو كسيت في أول الحمل فيسقط وتعطى ما يتوب الا شهر الباقية القيمة دراهم (قوله واستمر) مات الزوج الخ أي وأما ان مات الولد في بطنها قبل وضعه فلا نفقة لها ولا سكنى من يوم موته لان بطنها صار قبره وان كانت لا تمضي عدتها الا بآئنه كذا في شب خلافا لما في الشامل من استمرار النفقة والسكنى اذا مات الولد في بطنها واعلم ان الصول بالسقوط قول ابن الشافى وابن المول وأحاده البرز والبدري اقر في واعتمده عجم وصوب شيخنا وب اعتماده وما في الشامل وان حكم به بعض القضاة كابن الحر زوأقنى به جمع كثير من الفقهاء الا أنه غير معتمد كما قال عجم (قوله ان مات الزوج قبل وضعها) أي فيستمر المسكن لها الى انقضاء عدتها بالوضع (قوله والبائن غير الحامل) أي واستمر المسكن للبائن غير الحامل اذا مات زوجها لا انقضاء عدتها فاعلم منه ان البائن مطلقا سواء كانت حاملا أم لا يستمر لها المسكن اذا مات زوجها لا انقضاء عدتها وان كان سياق كلام المصنف في الحامل (قوله والاجرة فيهما من رأس المال) أي في البائن الحامل وغير الحامل اذا مات الزوج فيهما (قوله وتسقط الكسوة والنفقة) أي كسوة البائن الحامل ونفقتها اذا مات الزوج كما تسقط عوته نفقة وكسوته من في العصمة والرجعية (قوله في الجميع) أي من في العصمة والرجعية والبائن حاملا كانت أم لا (قوله مطلقا) أي سواء كانت حاملا أو غير حامل كان المسكن له أم لا نقد كراهه أم لا (قوله في كراهه المسكن) أي لا السكنى انما كانت معاها لاذاتهما بالوجوب عدتها في منزلها ولا حق للوارث فيها حتى يورث (قوله خمس صور) لعل الاول سبع صور تأمل (قوله وإما بآئنة وهي حامل) أي يموت زوجها بعد قبضها النفقة أو يموت هي (قوله كانفشاش الحمل) أي حل المطلقة طلاقا بائنا والمراد بانفشاشه تبين أنه لم يكن ثم حل بها بل كان علة أو ربما كما يفيد التوضيح وغيره وليس المراد به فساد واضمحلاله بعد تكمونه (قوله فتد نفقته جميعها) ظاهره سواء كان الاتفاق بحكم حاكم أو لا وقبل انهما لا ترد مطلقا وقبل ان كان الاتفاق بحكم حاكم ردتها والا فلا والاول رواية ابن الماسحون مع قول محمد والثاني رواية محمد والثالث سماع ابن القاسم قال ابن حارث اتفقوا على أن من أخذه لا من رجل يجب له بقضاء أو غيره ثم ثبت أنه لم يكن يجب له شيء أنه يرد ما أخذه وهذا يرجع القول الاول انظر بن (قوله بخلاف التي قبلها) أي وهي مسئلة الموت وقوله في يوم الموت أي فتد النفقة من وقت الموت (قوله وكذلك كسوته) أي كسوة الحمل اذا انفش فأنها تردها ولو لبستها أشهر (قوله أم لا) أي أو قبله لكونه صدقها (قوله لا الكسوة) أي بخلاف كسوة كسائها لها وهي في عصمتها فلا تردها ان أبانها أو مات أحدهما بعد مضى أشهر من قبضها (قوله فلا تردهى) أي ان مات الزوج وقوله ولا ورثتها أي ولا يردها ورثتها ان ماتت هي (قوله ومثل الموت الطلاق البائن) أي والحال انه لم يكن بها حل فاذا كسها ثم طلقها طلاقا بائنا ولم تكن حاملا فان كان الطلاق بعد أشهر من قبضها فلا ترد تلك الكسوة وان كان بعد شهر أو شهرين فأنما تردها (قوله ف يرجع الاب بكسوته عليها) أي فيأخذها الاب جميعها ولا يخط منها الا م فلا تورث تلك الكسوة عن الولد كما هو مقتضى عبارات الأئمة كعبارات صاحب الوثائق المجموعة والمفيد وابن سلون ومعين الحكام وابن عرفة وذلك لان الاب انما يدفعها لظنه لزومها له فاذا هي ساقطة عنه وما وقع في المواق عن ابن سلون من قوله وكذلك ترد ما بقي من الكسوة وورثت اه تحريف والذي في النسخ الصحيحة من ابن سلون وان رثت وكذا هو في ابن قنوح والجزيري والمفيد وغير واحد لا ورثت من الارث ولهذا قال طفي ان ما في عجم عن بعض شيوخه وهو كريم الدين البرموني يرجع الاب بالكسوة بقدر ميراثه منها لان الولد ملكها بخلاف النفقة لا يستحقها الا يومافيو ما خطأ صراح لمخالفته لكلام أهل المذهب اه (قلت) ما ذكره عجم عن بعض شيوخه من رجوعه في الكسوة بقدر ميراثه هو مقتضى كلام ابن رشد في الهبة

وهو كذلك (بخلاف موت الولد) المحضون اذا قبضت حاضنته كسوته لمدة مستقبله فبات (فيرجع) حيث الاب (بكسوته) عليها وكذا ما بقي من نفقته (وان) كانت (خلقة) بفتح الخاء واللام أي بالية (وان كانت) أي البائن الحامل (مرضعة)



فلها نفقة الرضاع) أي أجرته (أيضا) زيادة على نفقة الحمل لأن البائن لا يرضع عليها فان أرضعت فلها أجره الرضاع وكان الأولى أن يقدم هذا عند قوله سابقا ولها نفقة الحمل فتحصل أن البائن الحامل إذا كانت مرضعة نفقة الحمل ونفقة الرضاع مع المسكن والكسوة (ولا نفقة) لها (يدعواها) الحمل (بل يظهر الحمل وحركته) كالتفسير لظهور الحمل وهو يتحرك في أربعة أشهر (فتجب) لها النفقة بالظهور والحركة (من أوله) أي من حين الطلاق فتحاسب بما مضى قبل الظهور من وقت (٤٥٩) الطلاق وليس هذا مكررا مع قوله

أنفا ولها نفقة الحمل والكسوة في أوله لأن ذلك في الكلام على وجوبه وهذا بيان للوقت الذي يقرر لها فيه النفقة وتستحقها فيه مع بيان أنها تحاسب بما مضى (ولا نفقة) على ملاعن (الحمل ملاعنة) لعدم لحوقه به ولها السكنى لأنها محبوسة بسببه (ولا للحمل أمة) على أيه المطلق بل هي على سيدها لأن الحمل ملكه والملك مقدم على الأبوة (ولا نفقة) على عبد (لحل مطلقة البائن) فان عتق الزوج وهي حامل وجبت عليه من يوم عتقه أن كانت حرة فقد أشار المصنف بقوله (ولا نفقة للحمل ملاعنة الخ) إلى شروط وجوب نفقة الحمل الثلاثة وهي كونه لاحقا به وحر أو أواه حر ذكر أو أواه أم لا (الا) الأمة (الرجعية) فتجب النفقة على زوجها الحر والعبد حاملا أم لا لأن حكمها حكم الزوجة (وسقطت النفقة عن الزوج

حيث قال ما كسا ابنه من ثوب فهو لابن إلا أن يشهد الأب أنه على وجه الامتناع اهـ فالخطئة خطأ ويمكن أن يوفق بحمل ما لا ينشأ عن الكسوة العبر الواجبة وما قبله على الواجبة اهـ بن والحاصل أن الولد إذا قبضت حاضنته كسوته لمدة مستقبله ثم مات هل يأخذها الأب بتمامها أو يأخذ منها ما يستحقه بقدر الميراث فقط طريقان وسواء كانت أمه التي قبضت كسوته في العصمة أو مطلقة (قوله فلها نفقة الرضاع أيضا) قال أبو الحسن وتكون أجره الرضاع نقدا لا طعاما ويشترط أن لا يضر رضاعها بالولد وهي حامل والا كانت أجرته لمن ترضعه لأنه لاحق للام في رضاعه حينئذ (قوله بل يظهر الحمل الخ) أي على المشهور وقبل بوضعه قال ابن عرفة وفي وجوب نفقة الحمل بتحريكه أو بوضعه روايتا المشهور وابن شعبان (قوله كالتفسير الخ) أي أو أن الواو بمعنى مع (قوله لأن ذلك في لكلام على وجوبه) أي من غير تعرض لبيان مبدأ الوجوب لما علمت أن المعنى ولها نفقة الحمل والكسوة إذا حصلت البينة في أوله (قوله وهذا بيان للوقت الخ) أي وهذا بيان لمبدأ الوجوب (قوله للحمل ملاعنة) أي لا جل حل ملاعنه فاللام للتعليل أو للتعدي وفي الكلام حذف مضاف أي لأم حل ملاعنه (قوله لعدم لحوقه به) أي بقطع نسبه وأشار الشارح عما ذكره من العلة إلى أن كلام المصنف إذا كان اللعان لتقي الحمل للرؤية الزاوا لا فلها النفقة إذا كانت حاملا يوم الرمي ما لم تأت به لستة أشهر وما في حكمهما من يوم الرؤية والافلا نفقة لها لانتفاء الولد عنه بلعان الرؤية (قوله على أيه المطلق) أي الذي طلقها طلاقا بائنا سواء كان حرا أو عبدا أما ن طلقها طلاقا رجعيًا فنفقة جملها عليه لا على سيدها وبهذا تعلم أن قول المصنف إلا الرجعية راجع لفرعين قبله لا لثانيهما فقط ولا لأولهما فقط كما هو ظاهر كلام شارحنا حيث قال إلا الأمة الرجعية فاقصره على تقدير الأمة يقتضي رجوعه للفرع الأول ولو قال إلا الزوجة الرجعية أعم من كونها أمة بالنسبة للفرع الأول أو حرة أو أمة بالنسبة للفرع الثاني كان أولى انظر بن (قوله والملك مقدم) أي فالمالك للولد مقدم في النفقة على الأب لقوة تصرف المالك بالتزويج وانتزاع المال والعقود عن الجناية عليه وحوز الميراث دون الأب في ذلك كله (قوله ولا نفقة على عبد لحل مطلقة البائن) أي سواء كانت حرة أو أمة وقوله تعالى وإن كن أولات حل فأنفقوا عليهم حتى يضعن جلهن خاص بالزوج الحر على المشهور لأنه لا يلزم العبد أن ينفق على أولاده لعدم ملكه بل إن كانت أمهم حرة فنفقهم من بيت المال وإن كانت أمة فنفقهم على سيدها (قوله فتجب النفقة على زوجها الحر والعبد) لأن حكمها حكم الزوجة التي في العصمة وحينئذ فنفقة جملها إذا حله في نفقتها ونفقها لازمة لزوجها والحاصل أن نفقة حل الرجعية لازمة للعبد باعتبار أن دراجتها في نفقة أمه وإن كانت لا تلازمه بالاصالة (قوله وسقطت بالعسر) أي بعسر الزوج سواء كانت الزوجة مدخولا بها أم لا (قوله ولا ترجع عليه الزوجة بها بعد يسره) أي لا ترجع الزوجة عليه بعد يسره بنفقها من عسره وظاهره ولو كانت مقررة بحكم حاكم مالي وأمالو كانت مقررة بحكم غيره فانه يرجع في ذلك لمذهبه (قوله أنها لا تلازمه) أي فاطلق المصنف السقوط وأراد عدم اللزوم (قوله ولا مطالبة لها بها الخ) أي أنه إذا سقطت الاعسار فانفقت على نفسها شيئا في زمن الاعسار فانها لا ترجع عليه بشئ من ذلك سواء كان الزوج في زمن اتفاقها حاضرا أو غائبا لأنها متبرعة في تلك الحالة (قوله مادام عسرا) فإن عاد له الملاع وجبت عليه خلافا لظاهر المصنف من أنه متى حصل العسر سقطت ولا تعود (قوله لبس من جهتها) أي وأمالو كان من جهتها بأن كانت عماطة فانها تسقط نفقتها والمراد بقوله حسب في دين أي بسبب دين بأن جبت لاثبات عسرها اهـ تقرير رشحنا

(بالعسر) ولا ترجع عليه الزوجة بها بعد يسره ومعنى سقطت أنها لا تلازمه ولا مطالبة لها بها مادام عسرا (لأن حسبست) أي حسبست في دين فلا تسقط لأن منعه من الاستمتاع ليس من جهتها (أو حسبسته) هي في دين لها عليه لاحتمال أن يكون معه مال وأخفاء عنها فيكون متمكنا من الاستمتاع بإدائه لها



وأخرى لوجبه غيرها لم تسقط (أوجب الفرض) ولو بغرائنه كطوع بانه (ولها نفقة حضر) حيث لم تنقص نفقة السفر عنها والام  
يكن لها سواها ولو كانت مقررة (وان) كانت الزوجة (ارتقاء) ونحوها من كل ذات عيب يمنع الوطء ان دخل بها عالماً ورضى باستمتاعه  
بمادون الفرج (وان أعسر) (٤٦٠) الزوج في زمن (بعديس) ولم ينفق زمن اليسر (فالماضي) زمن اليسر هو الذي (في

نمته) تطالبه به اذا أيسر  
(وان لم يفرضه) عليه  
(حاكم) ولا يسقط  
العسر الا زمنه خاصة فلا  
ينعطف السقوط في زمن  
العسر على ما تجدد في  
زمن اليسر (ورجعت)  
الزوجة عليه (بما انفقت  
عليه) حال كونه (غير  
سرف) بالنسبة اليه  
والى زمن الاتفاق الآن  
تقصده الصلة فلا ترجع  
وان كان معسراً حال  
الاتفاق عليه (كنفق  
على) كبير (أجنبي) فانه  
يرجع عليه بما أنفق  
غير سرف وان كان  
معسراً (الصلة) فلا  
رجوع وهو محمول على  
عدم الصلة وذكرك بعض  
الاشياخ أن الأصل في  
انفاسها على زوجها  
الصلة حتى يظهر خلافها  
وفي الاتفاق على الأجنبي  
عكس ذلك وهو متجه  
والقول بلدعي الاتفاق  
بين (و) رجوع المنفق  
(على الصغير ان كان)  
حين الاتفاق (له مال)  
أو أب موسر (علمه المنفق  
وحلف انه أنفق ليرجع)  
الآن يكون أشهد فلا يبر  
فان لم يكن للولد مال حين  
الاتفاق لم يرجع ولو جدد

عدوى (قوله وأخرى لوجبه غيرها) أي فلامنهوم لقوله حبسته لكن المصنف اقتصر في النص على  
المتوهم (قوله أوجب الفرض) أي أصالة وأما المنذور فكالتطوع ان سافرت بانه لم تسقط نفقتها والا  
سقطت (قوله حيث لم تنقص) أي بأن زادت نفقة السفر على نفقة الحضر أو ساوتها وقوله والا أي بأن  
نقصت نفقة السفر عن نفقة الحضر (قوله لم يكن لها سواها) أي سوى نفقة السفر وقوله ولو كانت مقررة  
أي ولو كانت نفقتها في الحضر مقررة (قوله ان دخل بها عالماً الخ) أي وأما ما مر من اشتراط الاطاقة في  
وجوب النفقة فذلك حيث لم يرض بها فلا معارضة بين ما هنا وما تقدم (قوله وان ارتقاء) هذا راجع لجميع  
الباب (قوله غير سرف) أي فان كان سرفاً فانها ترجع عليه بقدر المعتاد فقط (قوله الا أن تقصده الصلة فلا  
ترجع) أي وعدم القصد أصلاً كقصد الرجوع كما في بن (قوله وان كان معسراً حال الاتفاق عليه) أي هذا  
إذا كان في زمن الاتفاق عليه موسراً بل وان كان معسراً الآن العسر لا يسقط عن الزوج الا ما وجب عليه  
لغيره لا ما وجب عليه لنفسه (قوله كنفق على كبير أجنبي) أي فاذا كان شخصان في محل فأنفق أحدهما  
عليهما ولم ينفق الآخر محاسبته بما أنفق إذا كان غير سرف والا حاسب بقدر المعتاد فقط في محل الرجوع  
(قوله الا الصلة) أي الا القرينة دالة على ان الاتفاق لله تعالى وهذا راجع لما قبل الكاف أيضاً على خلاف  
قاعده ويصح أن يجري على القاعدة ويكون في الكلام احتمال حذف صلة من الاول لدلالة الثاني عليه  
وحذف غير سرف من الثاني لدلالة الاول (قوله وهو) أي المنفق زوجة أو غيرها محمول عند عدم القرينة على  
عدم الصلة (قوله ان الأصل الخ) أي وحينئذ فتعمل عند عدم القرينة على الصلة (قوله عكس ذلك) أي  
فالأصل فيه عدم الصلة حتى يظهر خلافه (قوله والقول الخ) أي فاذا ادعى المنفق عليه ان الاتفاق صلة  
وادعى المنفق انه لم يقصد صلة بل قصد الرجوع أو لم يقصد شيئاً فالقول قول المنفق بين زوجة أو غيرها  
فيحلف انه أنفق ليرجع أو انه أنفق ولم يقصد صلة ومحل حلفه ما لم يكن أشهد حين الاتفاق انه أنفق ليرجع  
والا فلا يمين (قوله ورجع المنفق على الصغير) الذي في المعيار أن الريب الصغير كالصغير الأجنبي ونقله أيضاً  
ابن سلون عن المشارق قال في المعيار الا أن ثبت الام أنه التزم الاتفاق على الريب فلا رجوع له وانما يحل  
الرجوع اذا أنفق عليه من غير التزام وقيل بعدم الرجوع اذا أنفق على الريب مطلقاً ونقله ابن عرفة عن ابن  
عات والراجح الاول كما قال شيخنا العدوى (قوله علمه المنفق) أي علم المال حين الاتفاق وكذا لا بد من علمه  
أن له أباً موسراً اذا لم يكن له مال واشتراط العلم بالاب ما لم يعتمد الاب طرحة والا فليرجع عليه اذا علم به بعد  
ذلك كما يأتي في اللقطة وقوله علمه المنفق أي وأما لو أنفق عليه ظاناً أنه لا مال له ولا شيء ثم علم ذلك فلا رجوع له  
وقيل له الرجوع والقولان قائمان من المدونة قال ابن عرفة فالاول ظاهر قولها في تضمين الصانع ولا يتبع  
البنيم شيء الا أن يكون له أموال فيسلفه حتى يبيع عروضه والثاني ظاهر قولها في النكاح الثاني من أنفق  
على صغير لم يرجع عليه الا أن يكون له مال حين أنفق عليه فيرجع بما أنفق عليه في ماله ذلك والاول  
تفسيده طلقها بمسدها فيكون قولاً واحداً (قوله الا أن يكون أشهد) أي حين الاتفاق أنه انما  
أنفق عليه ليرجع بما أنفقته اه قال الشيخ مباره في شرح التحفة وكذا يرجع ان لم ينور رجوعاً ولا عدمه  
بعد أن يحلف أنه لم يسو واحد منهم ما نقله في المعيار في نوازل الاحباس (قوله وكذا اذا لم يحلف الخ) أي وكذا  
ان كان للولد مال ولم يعلم به المنفق وقت الاتفاق (قوله ولها الفسخ) أي القيام به وطلبه فلا يشكك مع قوله ثم  
طلق عليه وحامل الاشكال أن قوله ولها الفسخ أي الطلاق يقتضي انه اذا عجز لها أن تطلق حالاً فينفي قوله  
الا أن تطلق أي ثم بعد التسليم طلق عليه وحاصل الجواب أن المراد ولها الفسخ أي لها طلب الفسخ  
والقيام به لا أنهم اتوقع الفسخ الآن وقد تسمع المصنف في تعبيرة بالفسخ لانه تطلق كما سبق قول (قوله ان عجز)

له مال بعد وكذا اذا لم يحلف ويشتد في الرجوع أيضاً ان بقي ذلك المال لوقت الرجوع فان ضاع وتجدد غيره لم  
يرجع وان لا يكون نقداً يتيسر للصغير الاتفاق منه بأن يكون عرضاً أي أو نقداً يعسر الوصول اليه (ولها) أي الزوجة (الفسخ) بطلقة  
ريحية (ان عجز) زوجها (عن نفقة حاضرة) ومثلها الكسوة ولها أن تبقى معه



ومثل الحاضرة المستقبلة اذا اراد سفر (الماضية) لصيرورتها ديناً في ذمته ان كانا حزينين بل (وان) كانا عبيدين (أو أحدهما) لان علت عند العقد (فقره) فليس لها الفسخ ولو أسير بعد ثم أعسر (أو) علت عند العقد (أنه من السؤال) الطائفتين بالأبواب (الآن بتركه) أي السؤال فلها الفسخ وهذا مستثنى من الثانية وقوله (أو يشتر بالعطاء وينقطع) مستثنى من الأولى ففيه لف ونشر غير مرتب وإذا أرادت الفسخ ورفعت للحاكم (فيا أمره الحاكم ان لم يثبت عسره) بيئته أو تصديقها (٤٦١) (بالنفقة أو الكسوة) ان شكت عدمها

(أو الطلاق) أي يلزمه أحد الأمرين بان يقول له اما أن تنفق عليها أو تطلقها (والا) بأن أثبت عسره ابتداء أو بعد الأمر بالطلاق (تلوم) أي تصبره (بالاجتهاد) بما رواه الحاكم من غير تحديد يوم أو أكثر (وزيد) في مدة التلوم (ان مرض أو سجن) بعد اثبات العسر لافي زمن اثباته فزاد بقدر ما يرجح له شيء وهذا اذا ربح برؤه من المرض وخلاصه من السجن عن قريب أو لا طلق عليه (ثم) بعد التلوم (طلق عليه وان) كان النى ثبت عسره وتلوم له (غائباً) بان لم يوجد عنده ما يقابل النفقة والتلوم للغائب محله اذا لم يعلم موضعه أو كانت غيبته على عشرة أيام وأما قريب الغيبة فانه يعذر اليه (أو وجد) الزوج (ما يملك الحياة) خاصة فيطلق عليه اذا لا صبر لها عادة على مثل ذلك (لان قد سدر على القوت) كاملاً ولومن خشن المأكل أو خبز

أي ان ادعى العجز عن ذلك أثبتته أم لا وحاصل فقه المسئلة أن الزوج اذا امتنع من النفقة وطولب بها فاما ان يدعى الملاءة ويمتنع من الاتفاق ولما أن لا يجيب بشيء وإما أن يدعى العجز فان لم يجيب بشيء طلق عليه حالاً وان قال أنا موسر ولكن لا أنفق فقيل يعجل عليه الطلاق وقيل يجلس واذا جلس ولم ينفق طلق عليه وهذا كله اذا لم يكن له مال ظاهر ولا أخذه منه وان ادعى العجز وهي مسئلة المصنف فاما أن يثبت العجز أولاً فان لم يثبت العجز فيقال له طلق أو أنفق فان امتنع من الطلاق والاتفاق فقيل يتلوم له ثم يطلق عليه وقيل لا يتلوم له بل يطلق عليه حالاً والثاني هو المعتمد وان أثبت عسره تلوم له على المعتمد ثم يطلق عليه وهذا معنى قول المصنف فيا أمره الحاكم ان لم يثبت عسره الخ (قوله ومثل الحاضرة المستقبلة اذا اراد سفر) تبع في ذلك عجز ورده بن تبالع بعض الشيوخ بأنه اذا اراد سفر أو عجز عن دفع النفقة المستقبلة فالتقل أن لها المطالبة بها ولا يلزم منه التطلق حالاً نعم لها بعد طول النفقة التطلق اذا أرادت ولو في غيبته فتأمل (قوله وان كانا عبيدين) راجع لقوله ولها الفسخ لا لقوله ماضية (قوله فليس لها الفسخ) أي ولزمها المقام معه بالنفقة وهي محمولة على العلم ان كان من السؤال لشهرة حاله وعلى عدمه ان كان فقيراً لا يسأل (قوله أو علت انه من السؤال الطائفتين بالأبواب) أي ودخلت على ذلك راضية به (قوله غير مرتب) أي بل مشوش وحاصل فقه المسئلة أنها اذا علت عند العقد فقره فليس لها الفسخ الا ان كان مشهوراً بالعطاء وانقطع وكذلك اذا علت عند العقد أنه من السؤال فليس لها الفسخ الا اذا تركه فلها الفسخ (قوله فيا أمره الحاكم الخ) اعلم أن جماعة المسلمين العدول يقومون مقام الحاكم في ذلك وفي كل أمر يتعذر الوصول فيه الى الحاكم أو لكونه غير عدل اه خش والواحد منهم كاف كما قاله شيخنا تبالع بقى فيما مر ونارح فيه بن كما تقدم فانظره (قوله أو تطلقها) أي فان أنفق وكسا أو طلق فلا كلام وان أي من ذلك ومن الطلاق فان الحاكم يطلق عليه حالاً بلا تلوم على المعتمد وقيل بعد التلوم (قوله والاتلوم الخ) أي ابتداء ولا يؤمر بالنفقة بحيث يقال له اما أن تنفق أو تطلق اذا لا فائدة في أمره بها لان الفرض ثبوت عسره (قوله بيوم أو أكثر) أي ولا نفقة لها على الزوج في زمن التلوم ولورضيت بالمقام بعد التلوم ثم قامت بعد ذلك فلا بد من التلوم ثانياً (قوله ان مرض أو سجن) أي في اثناء مدة التلوم الكائنة بالاجتهاد بعد اثبات العسر (قوله والاطلاق عليه) أي عند فراغ مدة التلوم التي بالاجتهاد (قوله ثم بعد التلوم) أي ثم بعد فراغ مدة التلوم أي وعدم الوجدان للنفقة والكسوة (قوله طلق عليه) ويجرى فيه قوله فهل يطلق الحاكم أو يأمره به ثم يحكم قولان (قوله وان غائباً) أي هذا اذا كان النى ثبت عسره وتلوم له حاضر بل وان كان غائباً واعلم ان الغائب يطلق عليه للعسر بالنفقة سواء دخل بها أو لم يدخل سواء دعى الى الدخول أم لا على المعتمد خلافاً لما في بهرام حيث قال لا بد من دخوله أو دعوته له فظهر لك أن الدخول والدعوة انما يشترط في احجاب النفقة على الزوج اذا كان حاضراً لا غائباً كما في خلافاً بهرام (قوله بان لم يوجد الخ) هذا بيان لثبوت عسر الغائب (قوله وأما قريب الغيبة) أي كثلاثة أيام (قوله فانه يعذر اليه) أي يرسل اليه اما أن تنفق عليها أو يطلق عليك (قوله أو وجد الخ) عطف على المبالغه أي أو كان غير غائب لكن وجد ما يملك الحياة (قوله وان غيبة) أي على المشهور خلافاً لاشبه (قوله وله الرجعة) أي لما تشرع أن كل طلاق أو قعه الحاكم فهو بائن الاطلاق المولى والمعسر بالنفقة وخرج بقوله أو قعه الحاكم ما اذا أوقعه الزوج وحكم به الحاكم اذ هو رجعي اه عدوى (قوله يقوم بواجب مثله) أي من حيز وادام على عاداتها فاذا كانت غيبة شأنها كل اللحم الضائي فلا تصح الرجعة الا اذا قدر على ذلك فان

يغير آدم (و) وجد من الكسوة (ما يورى العورة) أي جميع بدنهما ولو من الخيش أو الصوف أو دون ما يلبسه فقراء ذلك الهل فلا يطلق عليه (وان غيبة) وما مر من انه مراعى حالهما في النفقة فهو من فروع القدرة على ما يفرض وهذا من فروع العجز الموجب للفسخ (وله الرجعة) في المدخول بها (ان وجد في العدة يسار يقوم بواجب مثله) طاعة لادونه فليس له الرجعة



بل لاتصح (ولها) أي المطلقة لعدم (٤٦٣) النفقة (النفقة فيها) أي في العدة اذا وجد يسارا (وان لم يرتجع) لانها كالزوجة (و) لها

(طلبه) أي مطالبته  
(عند) قصد (سفره)  
بنفقة المستقبل (الى)  
قدومه (ليدفعها لها)  
مجهلة (أو يقيم لها كفيلة)  
يدفعها لها على حسب  
ما كان الزوج يدفعها  
لها (وفرض) أي الاتفاق  
(لها) بحكم حاكم أو  
جماعة المسلمين عند  
عدمه (في مال) زوجها  
(الغائب و) (في) (وديعته)  
التي أودعها الناس  
(و) في (دينه) الذي  
على الناس (وأقامت  
البينة على المنكر)  
للدين أو الوديعة وتحلف  
مع الشاهد الواحد (بعد  
حلفها) متعلق بقوله  
وفرض في مال الغائب  
وما بعده أي يفرض  
لها فيما ذكر بعد أن  
تحلف (باستحقاقها)  
أي بأنها تستحق على  
زوجها الغائب النفقة  
وأنه لم يترك لها مالا ولا  
أقام لها وكسلا بذلك  
(ولا يؤخذ منها) أي  
من الزوجة (بها) أي  
بسبب النفقة التي أخذتها  
من مال الغائب (كفيل  
وهو على حجة إذا  
قدم) من سفره  
وإدعى مسقطا فان  
أثبتته رجع عليها  
(وبيعت داره) في نفقتها  
ان لم يكن له مال غيرها  
ولو احتاج اليها السكناء

قد رعى الحيز والمش فلا تصح الرجعة ولورضيت على المعتمد وقيل تصح ان رضيت وانما اعتبر في الرجعة  
اليسار الكامل مع انه لا تطلق عليه اذا وجد ما يسر من القوت لان الملاءمة والرغبة عن الطلاق تناسب  
ذلك بخلاف فكا كما وصبر ورتبها أجنبية فلا يعود الضرر هذا واختلف في قديم الزمان الذي اذا أيسر بنفقه  
كان له الرجعة فقال ابن القاسم وابن الماجشون شهر وقيل نصف شهر وقيل يوم قال ابن عبد السلام وينبغي  
ان تقول هذه الأقوال على ما إذا ظن أن يقدر على ادامة النفقة بعد ذلك فإذا تردد بعد الشهر على الأول  
أو بعد نصفه على الثاني فلا تصح الرجعة على هذا وقبل هذا التقييد في التوضيح قال شيخنا وهذا التقييد  
خلاف النقل والنقل الاطلاق (قوله بل لاتصح) أي ولورضيت كما في السلمانية عن سمعون خلافا لما في  
الواضحة من صحتها اذا رضيت وذلك لأن المطلقة التي أوقعها الحاكم انما كانت لأجل ضرر فقره فلا يمكن من  
الرجعة الا اذا زال موجب الطلقة وهو الاعسار (قوله اذا وجد يسارا) أي يملك به الرجعة وأما اذا وجد  
يسارا ينقص عن واجب مثلها فلا نفقة لها اذا يملك بذلك رجعتها (قوله وان لم يرتجع) أي على المشهور وهو  
مذهب المدونة ومقابلة ما رواه ابن حبيب عن مطرف وابن الماجشون انه لا نفقة لها حتى ترتجع (قوله ولها  
طلبه) عطف على الفسخ من قوله ولها الفسخ (قوله يدفعها لها على حسب ما كان الزوج يدفعها لها) أي من  
يوم في يوم أو جمعة أو شهر فشهرا أو على حسب ما يتفقان عليه وهذا اذا ادعى انه أراد أن يسافر السفر  
المعتاد ولم ينهم وأما اذا اتهم في أن قصده السفر الزائد على المعتاد حلف ودفع لها نفقة المعتاد أو يقيم لها جيلا  
بنفقة الزائد على المعتاد بدفع المعتاد وأقامة جيل بها أيضا (قوله وفرض لها في مال زوجها الخ) أي أن  
الزوجة اذا غاب زوجها فرغت أمرها تطلب نفقتها فان حاكم أو جماعة المسلمين عند عدمه يفرضون لها  
ما طلبت من النفقة بقدر وسعه وحالها على ما مر وسواء كانت مدخولا بها أو لا لكن انما يفرض لها بعد حلفها  
أنها تستحق النفقة على زوجها الغائب ومثل الزوجة في فرض نفقتها فيما ذكر من الأمور الثلاثة وهي المال  
الحاضر والغائب والوديعة والدين الأولاد والابوان فتفرض نفقتهم في هذه الثلاثة اذا طلبوا ذلك (قوله في  
مال زوجها الغائب) أي سواء كان ذلك للمال حاضر أو غائبا كالقراض مثلا بأن يقول الحاكم مثلا فرضت  
لك كل يوم خمسة أنصاف من الفضة من ماله الحاضر والغائب أو المودع عند الناس أو من المال الذي له دينا  
على الناس (قوله وفي وديعته) هذا هو المشهور وهو مذهب المدونة ومقابلة أو الوديعة لا يقضى منها دين  
ولا غير من النفقات (قوله وفي دينه الذي على الناس) أي سواء كان حالا أو مؤجلا وفرضها في الأول ظاهر  
وأما في الثاني فينفق عليها الحاكم من عنده أو من قرض فاذا حل الدين أخذ منه ولا يباع ذلك الدين المؤجل  
ويكتفى في فرض النفقة في الدين اقرار المدين به بلا عين منها ان لزوجها عليه دينا اه شيخنا عدوى (قوله  
متعلق الخ) الأولى انه تنازع قوله وفرض وقوله وأقامت البينة ليعلم منه ان الفرض في مال الغائب انما هو  
بعد حلفها عيب الاستظهار وكذا أقامتها البينة على المنكر انما هو بعد حلفها (قوله رجع عليها) أي فباخذ منها  
ما أخذته وتركه الزوجة ان تزوجت وأثبت انه ترك لها النفقة ولو دخل بها الثاني عند أبي بكر بن عبد الرحمن  
وقال ابن أبي زيد لا ترد له بعد دخول الثاني به وان لم يطل والموافق لما قدمه المصنف الأول والموافق لفتوى ابن  
رشد الثاني (قوله في نفقتها) أي وكذا في نفقة الابوين والأولاد على ما أفتى به ابن لبابة بعد حلفهم أنه عديم  
وقال ابن عتاب انه لا يباع لنفقة الابوين والأولاد عقار الغائب ومقتضى كلام ابن عرفة بيع جميع مال  
الغائب في نفقة الزوجة والأولاد والابوين فيكون موافقا لفتوى ابن لبابة والحاصل ان نفقة الابوين  
والأولاد كنفقة الزوجة من جهة فرضها في مال الغائب ووديعته ودينه باتفاق وهل هي مثلها من جهة بيع  
عقار الغائب لها أو لا قولان (قوله وأنها) أي وشهادتهم أنها فالمعطوف محذوف وذكر بعضهم ان قوله  
وانها لم تخرج الخ مغاير للشهادة بثبوت الملك لان لينية تقول نشهد أن هـ ذه الدار فلان وانها لم تخرج الخ  
والشهادة بالأول على القطع دون الثاني وقوله وانها لم تخرج عن ملكه الخ ظاهره أن هـ ذه واجب ولا



في علمهم) الى الآن وليس لهم أن يشهدوا على القطع اذ لا يمكنهم ذلك (ثم) بعد ثبوت ما يمكنها تشهد (بينة بالحيازة) تطوف بالدار داخلا وخارجا وسواء كانت هي التي شهدت بالملك أو غيرها (قائلة) لمن يوجهه القاضي (٤٦٣) معها من يعرف العقار ويحدده بمحدوده

ولا يصح معها الا اذا قال اشهد بذلك وقد سمي المصنف في باب الشهادة خلافا في وجوبه وفي كونه شرطا  
كالم (قوله في علمهم) متعلق بخروج فهو قيد في الخروج المتزوج وعليه فيسقط التقي لان الكلام اذا اشتمل  
على قيد زائد فالقيد هو الغرض المقصود من الكلام وعليه ينصب الاثبات والتقي غالباً بالمعنى حيثئذ ان  
خروجها عن ملكه لم يكر في علمهم هذا والمتعيز لتسكون الشهادة على تقي العدم ولو جعلنا العلم ظرفاً للتقي  
لتخرج لكانت على القطع وهو لا تصح اه بن (قوله اذ لا يمكنهم ذلك) أي لا احتمال أنه باعها في غيبته أو  
باعها سرا قبل ان يغيثه هذا وادابيع عقار الغائب للنفقة أو في دين ثم قدم وأثبت البراءة مما يبيع فيه عقاره  
فذكر حرج عن البرزلي في مسئلة الدين أنه لا ينقض البيع بحال ويرجع على رب الدين بما قبض وقيل أنه  
ينقض البيع ويرد الثمن للشترى وقيل ان لم يتغير العقار خيراً ذلك الغائب بين امضاء البيع وأخذ الثمن  
ورد البيع وأخذ العقار ويرد الثمن للشترى أي برده من أخذه منه والمعتمد الاول وعليه اقتصر المواق  
وهذه الاقوال كما تجرى في بيع العقار لدين تجرى في بيعه للنفقة اذا قدم وأثبت البراءة منها (قوله ثم يبينه  
بالحيازة الخ) يعني أن الحاكم اذا ثبت عنده ملك الغائب للعقار فإنه لا يبيعه حتى يوجه من عنده شاهدان  
عدلين لا جل حيازته بأن يطرفاه داخلا وخارجا ويحدده بمحدوده الاربعة ثم يقولان لمن يوجهه القاضي  
معها هذا الذي حرناه هو العقار الذي شهد بملكه للغائب فيعد ذلك يباع ذلك العقار ويحل الاحتياج لبينة  
الحيازة اذا كانت بينة الملك شهدت بأن له دارا يحل كذا ولم تذكر حدودها ولا حراتها على وجه الشهادة به  
والا فلا يحتاج لبينة الحيازة (قوله ليشمل صورتين شهادتهما بملكها الخ) أي فاذا كان شاهدا الحيازة هما  
الذان شهدا بالملك احتج لاربعة فقط اثنان شهدا بالملك وبأخازة واثنان موجهان معهما بالحيازة وان  
شهد بالحيازة غير شاهدي ملك احتج لسنة اه بن (قوله والا) أي بأن قدم موسرا (قوله وفي ارسالها الخ)  
حاصله ان الزوج اذا قدم من السفر فطالته الزوجة بنفقة مديدة غيبته فقال أرسلتها أو قال تركتها عند  
سفرى ولم تصدقه زوجته على ذلك ولا بينة له فالقول قولها بيمينها ان كانت رفعت أمرها لالحاكم في شأن ذلك  
وأذن لها في الاتفاق على نفسها والرجوع بذلك على زوجها لكن القول قولها من يوم الرفع لا من يوم السفر  
فاذا سافر في أول السنة وحصل الرفع في نفسها فلها النفقة من يوم الرفع وأما نصف السنة الاول فالقول  
قول الزوج بيمينه (قوله لا ان رفعت لعدول وجيران مع تبسرها الخ) هذا هو المشهور  
وعليه العمل وبه الفتيا كما في عقب نقلا عن بعض الموثقين ومقابله ما روى عن مالك من أن رفعها اليهم  
كرفعها لالحاكم واختاره اللخمي وابن الهندي وأبو محمد الوتر وصوبه أبو الحسن وذلك لنقل الرفع للحاكم على  
كثير وحقق الزوج عليه بذلك اذا قدم وذكر ابن عرفة ان عمل قضاة بلده تونس على ان الرفع للعدول  
بعزلة الرفع للحاكم وان الرفع للجيران لغو اه واعلم ان حكم نفقة أولادها الصغار حكم نفقتها فاذا نازعته  
عند قدومه من سفر في نفقة أولادها الصغار فقال أرسلتها أو تركتها عندك قبل سفرى فان كانت  
رفعت أمرها في ذلك لالحاكم فالقول قولها من يوم الرفع والا فالقول قوله وأما أولاد الكبار فالقول قولهم  
مطلقا لا يعتنى بهم على الظاهر وقوله لا ان رفعت لعدول أي لا ان رفعت أمرها بسبب نفقتها في حال  
غياب زوجها لعدول الخ (قوله فلا يقبل قولها) أي في عدم ارسال الزوج النفقة والقول قول الزوج انه  
أرسلها (قوله ولورجعا) أي هذا اذا كانت بائنا حاملا بل ولورجعية (قوله فالقول قولها) أي في  
انه لم يرسل لها وقوله مطلقا أي رفعت أمرها لالحاكم أم لا وذلك لان الشأن ان المطلقة لا يعتنى بأمرها  
بخلاف من في العصمة (قوله أو يدفع ذلك في زمنه) أما لو تجمدت عليه وادعى أنه دفع تلك المتجمدة لما  
مضى فلا يقبل قوله الابينة (قوله ويعتمد في حلقه الخ) هذا جواب عما يقال كيف يصح حلقه لقد  
قبضتم اذا كان يدعي انه أرسلها اليها وهو غائب مع أنه يحتمل ان الرسول لم يوصلها لها وحاصل الجواب أن له  
أن يعتمد في يمينه اذ قد قبضتها على اخبار الرسول الذي أرسل معه الدراهم لما يعرف من أمانته وصدق مقالته

والواحد كاف والاثنان  
أولى (هذا الذي حرناه  
هي الدار التي شهد  
بالبناء للجهول (ملكها  
للغائب) ليشمل صورتين  
شهادتهما بملكها وشهادة  
غيرهم به (وان تنازعا)  
أي الزوجان بعد قدومه  
من سفره (في عسره)  
ويسره (في حال غيبته)  
فقال لها كنت حال  
غيبتي معسرا فلا نفقة  
علي وقالت له بل كنت  
موسرا (اعتبر حال  
قدومه) فيعمل عليه  
ان جهل حال خروجه فان  
قدم معسرا فالقول قوله  
بيمينه والا فقولها بيمينها  
فان علم حال خروجه  
عمل عليه حتى يتبين  
خلافه ونفقة الابوين  
والاولاد في هذا  
كالزوجة (و) ان تنازعا  
بعد قدومه (في ارسالها  
لها) وفي تركها لها عند  
السفر (فالقول قولها)  
بيمين (ان رفعت) أمرها  
في غيبته (من يومئذ)  
متعلق بقولها لا يرفع  
أي فالقول قولها من يوم  
الرفع (لحاكم) لا من  
يوم سفره فان القول قوله  
من يوم السفر قبل الرفع  
(لا) ان رفعت (لعدول  
وجيران) مع تبسرها  
الحاكم فلا يقبل قولها

(والا) بان لم ترفع أصلا أو رفعت لالحاكم مع تبسرها الرفع له (فقوله) في ارسال بيمينه وهذا فيمن في العصمة وأما المطلقة ولورجعية فالقول  
قولها مطلقا (كالخاضر) يدعي أنه كان يتفق أو يدفع ذلك في زمنه فأنكرت



فالقوله بمن اتفقا والكسوة في ذلك كله كالنفقة (و) حيث كان القول قوله غائبا وحاضرا (حلف لقد قبضتها) منه في الحاضر أو من رسوله في الغائب ويعتمد في حلفه على كتابها ونحوه (لا) يحلف لقد (بعثها) لاحتمال عدم الوصول وهو الأصل (و) ان تنازعا (في) قدر (ما فرضه) الحاكم لها وعزل أو مات أو نسي ما فرضه (فقوله ان أشبه) أشبهت هي أم لا (والا) يشبه (فقوله ان أشبهت والا) تشبه هي أيضا (ابتداء الفرض) لما يستقبل (٤٦٤) وإما نفقة المثل في الماضي (وفي حلف مدعي الأئمة) منهما (تأويلان) الرابع

الحلف \* (فصل) \*  
في بيان النفقة بالأسبين  
الباقيين وهما الملك  
والقربة ومتعلقهما  
(انما تجب نفقة رقيقه)  
أي لا رقيق رقيقه  
ولا رقيق أبويه (و) نفقة  
(دائته) أي علفها (ان  
لم يكن مري) يكفيها  
فان كان مري وجب  
عليه تسريحها للمري  
فقط الحصر في الاول  
رقيقه وفي الثاني ان لم  
يكن مري (والا) ينفق  
بان امتنع أو عجز عن  
الانفاق (بيع) عليه  
والمراد أنه يحكم عليه  
بإخراجه عن ملكه  
بيع أو صدقة أو عتق  
ولا يجس بالجسوع  
والعطش (كسكفه)  
أي المملوك رقيقا أو  
دابة (من العمل مالا  
يطبق) أي عملا لا يطبقه  
عادة فانه يباع عليه أو  
يخرج عن ملكه بوجه  
ما أي اذا تكرر منه ذلك  
أكثر من مرتين فهو  
تشبيه في البيع (ويجوز)  
لمالك الأخذ (من لبنها  
مالا يضر بتساجها)  
لاستغنائه عن اللبن أو

(قوله فalcوله بمن اتفقا) محله ما لم تكن النفقة مقررة والا فلا يقبل قوله لانها حينئذ بمنابة الدين ولدين  
لا يصدق من هو عليه في دفعه لصاحبه الابينة (قوله ان أشبهت) أي انفردت بالشبه (قوله تأويلان)  
أحدهما لا يحلف لانه لا يحلف على حكم القاضي مع شاهد وحل بعضهم المذونة على انه يحلف عياض وهو  
الظاهر بخلاف الحلف مع الشاهد على حكم القاضي (قوله الرابع الحلف) أي لاستظهار عياض وغيره  
\* (فصل انما تجب نفقة رقيقه ودائته) \* (قوله ومتعلقهما) أشار لمعلق الملك بقوله والا يبيع كسكفه  
من العمل مالا يطبق وأما متعلق القربة فأشاره بقوله وخادمهما الخ (قوله رقيقه) أي القن والمشترك  
والمبعض بقدر الملك وأما المكاتب فنفقته على نفسه ونفقة الخدم فعلى مخدومه بنفق الدال فيهما على المشهور  
وقيل انها على سيده وقيل على سيده ان كانت الخدمة يسيرة والا فعلى ذي الخدمة (قوله ولا رقيق أبويه) أي  
فلا تجب الاتفاق عليهما بالملك وهذا لا ينافي ما ذكره المصنف من وجوب الاتفاق عليهما لان ذلك بالقربة  
(قوله ودائته) اعلم ان نفقة الدابة ان لم يكن مري واجبة ويقضى بها لان تركه منكر وازالة يجب القضاء  
به بخلاف القول ابن رشد يؤمر من غير قضاء ودخل في الدابة هرة عمت فتجب نفقتها على من انقطعت عنه  
حيث لم تقدر على الانصراف فان قدرت عليه لم تجب نفقتها لان له طردها (قوله فحط الحصر) قال بن  
الأنظر أن الحصر منصب على جميع ما بعده أي انما تجب النفقة أصالة بعد الزوجية على هذه الامور  
الرقيق والدابة والولد والوالدين وخادمهما وخادم زوجة الاب وحينئذ لا يرد عليه شيء فأمله (قوله والارادته  
يحكم عليه بإخراجه من ملكه ببيع أو صدقة أو عتق) هذا ظاهر في الرقيق الذي يصح بيعه وأما الحيوان غير  
الرقيق فان كان مما يذكي فيجبر على ذكائه أو على إخراجه من ملكه ببيع أو صدقة وان كان مما لا يذكي ولا  
يباع ككلب الصيد فيجبر على إخراجه من ملكه بغير البيع ويحتمل أن يقال انه تباع منفعة والرقيق الذي  
لا يصح بيعه فأما الولد فيها ثلاثة أقوال اذا عجز سبدها عن نفقتها أو غاب عنها فقبل تسريحها في معاشها وقيل  
تزوج وقيل تعتق واختير هذا أو المأذون والمعتق لاجل فيؤمر ان بالخدمة بقدر نفقتها ما كان لها ما قوته على  
الخدمة ووجدان من يخدمه والاحكم بعنفهما (قوله أي عملا لا يطبقه عادة) أي عملا لا يطبقه إلا بعنفه  
خارجة عن العادة وليس المراد تكليفه عملا لا يطبقه أصلا لان مالا يطبقه أصلا كيف يكلفه (قوله فان  
أخذ ما يضر) أي تحقيقا أو شككا (قوله على المؤسر نفقة الوالدين) أي مما فضل عنه وعن زوجته ولو أربعا  
لا عن نفقة خادمه ودائته اذ نفقة الابوين مقدمة على نفقتهم ما لم يحتج لهما والا قدمت نفقتهم على نفقة  
الابوين (قوله ولو كافرين) أي هذا اذا كانا مسلمين والولد مسلم أو كافرين والولد كافر بل ولو كانا كافرين  
والولد مسلم (قوله أو بالعكس) أي بان كان الابوان مسلمين والولد كافرا (قوله والا) أي والا يكونا طاجرين عن  
الكسب بل قادرين عليه لم تجب على الولد ولو كان تكسبهما بصفة ترزى بالولد (قوله وأجبر على الكسب)  
أي ولو كانت الصنعة التي يتكسبان بها ترزى بالولد (قوله ولا يجب على الولد المعسر الخ) أي نقول المصنف  
وعلى الولد المؤسر أي بالفعل أي وأما غير المؤسر بالفعل القادر على التكسب فلا يجب عليه التكسب  
لاجل الاتفاق على أبويه (قوله وكذا عكسه) أي لا يجب على الاب المعسر ان يتكسب بصنعة أو غيرها  
لينفق على ولده المعسر ولو كان ذلك الاب صنعة \* (تنبيه) \* من له أب وولد فقيران وقدر على نفقة أحدهما  
فقبل يتحاصن وقيل يقدم الابن وقيل يقدم الاب وتقدم الام على الاب والصغير من الاولاد على الكبير

٤. أخذ فان أخذ ما يضر من لانه من باب ترك الاتفاق الواجب (وبالقربة) عطف على محذوف متعلق بتجب تقديره بالملك منهم  
ي انما تجب نفقة رقيقه بالملك وانما تجب بالقربة (على) الولد الحر (المؤسر) صغيرا أو كبيرا أو أنثى مسلما أو كافرا صحيحا أو مريضا  
نفقة الوالدين) الحرين ولو كافرين والولد مسلم أو بالعكس (المعسر) بنفقتهما كالأب وبعضا فيجب عليه تمام الكفاية حيث عجزا عن  
الكسب والا لم تجب على الولد وأجبر على الكسب على المعتمد كما أن الولد انما تجب نفقته على أبيه عند عجزه عن التكسب ولا يجب على  
الولد المعسر ان يتكسب بصنعة أو غيرها لينفق على أبويه ولو كان له صنعة وكذا عكسه



(أو أثبتا) ي الوالدان (العدم) بالفتح أي الفقر عند ادعاء الولد يسرهما بعدلين لا بشاهد واحد أو اثنين أو أحدهما وبين (الابن) أي لأمع  
بين منهما مع العدلين (وهل الابن إذا طولب) من والده (بالنفقة) وادعى العدم (محمول على الملاء) فعليه اثبات العدم (أو) على (العدم)  
فأثبت ملائته عليهما (قولان) محلها إذا كان الولد منفردا ليس له أخ أو له أخ وادعى العدم أيضا وأما لو كان له أخ موسر فعلى من ادعى  
العدم اثباته بينة باتفاق القولين (و) يجب على الولد الموسر نفقة (خادمهما) أي (٤٦٥) خادم الوالدين وظاهره وإن كانا غير

محتاجين إليه لقد رتبهما  
على الخدمة بأنفسهما حرا  
كانا الخادم أو وقيقالهما  
بخلاف خادم الولد فلا  
يلزم الاب نفقته ولو  
احتاج له (د) نفقة  
(خادم زوجة الاب)  
المناهلة لذلك وظاهره  
ولو تعدد (و) يجب على  
الولد الموسر (اعفائه)  
أي الاب (بزوجة  
واحدة) لا أكثر ان  
أعفاه الواحدة (ولا  
تعدد) النفقة على  
الولد لزوجتي الاب (ان  
كانت احدهما أمه على  
ظاهرهما) وأولى ان  
كانتا أجنبيتين والقول  
للأب فممن ينفق عليها  
الابن حيث لم تكن  
احدهما أمه والا  
تعينت الأم ولو غنية  
(لا) يجب على الولد نفقة  
(زوج أمه) الفقير (ولا)  
نفقة (جد) وجدة  
مطلقا (و) لانتفة (ولد  
ابن) ذكر أو أنثى على  
جده (ولا يسقطها)  
عن الولد (تزوجها) أي  
الأم (بفقير) أو كان غنيا  
فانتفى وكذا البنت

منهم والآنثى على الذكركر عند الضيق فلو تساوى الوالدان صغرا أو كبرا أو ثوة تحاصا (قوله وأثبتا العدم)  
يعني لو طاب الابوان نفقتهم ما من الولد فقال لهما لا يلزمني لانكما غنيان وخالفاه في ذلك وادعى العدم فعليه ما  
أن يثبتا فقرهما فان لم يثبتا بعدلين فلا يقضى عليه بنفقتهم (قوله أو أحدهما) أي ولا بأحدهما مع عين  
وذلك لان العدم لا يثبت الا بعدلين لانه ليس بمال ولا آثر اليه (قوله لأمع بين منهما مع العدلين) أي بخلاف  
اثبات العدم في الديون فانه لا بد من عين مع الشاهد بين به (قوله فعليه اثبات العدم) أي والالزمتة النفقة  
(قوله فثبت ملائته عليهما) أي فان عجز عنه فلا شيء عليه (قوله قولان) الاول لابن أبي زمين والثاني لابن  
الفخار فلذا كان الاولى أن يقول تردد اه بن (قوله محلها ما الخ) هذا القيد لبعض الموثقين وبحث فيه ابن  
عرفة بان تعليل ابن الفخار قبول قول الابن بأن نفقة الاب انما هي في فاضل ماله لا في نمته بخلاف الديون  
يقضى أنه لا فرق بين انفراد الوالد وتعدد اه بن والحاصل ان المسئلة ذات طريقين فقبل ان الخلاف  
مقيد وقيل انه مطلق (قوله بخلاف خادم الولد) أي سواء كان الولد ذكرا أو أنثى (قوله فلا يلزم الاب نفقته ولو  
احتاج له) اعلم ان نفقة الولد ذكرا أو أنثى أكد من نفقة الابوين لانه اذا لم يجد الا ما يكفي الابوين أو الاولاد  
فقط فقبل يقدم نفقة الاولاد وقيل يتحاصن وأما القول بتقديم الابوين فهو ضعيف اذا علمت ذلك  
فكان مقتضاه انه تلزمه نفقة خادم الولد ولو لم يحتج له كأبوين بل هو أولى وكلام الشارح لا وجه له وهو تابع  
في ذلك لبعض القرويين والمعتد كد كلام المدونة وهو أن على الاب اخذام ولده في الحضانة ان احتاج لخادم  
وكان الاب مليفا فان لم يكن في الحضانة أو كان فيها ولم يحتج أو كان الاب غير ملي فلا يجب عليه اخذامه اه  
عدوى (قوله المناهلة لذلك) أي التي هي أهل للاخذام والا فلا (قوله وظاهره ولو تعدد) أي الخادم الذي  
لزوجة الاب وهذا الظاهر مسلم (قوله بزوجة) أي لا بأمة وانما أكد بواحدة لا يتوهم أن المراد بالزوجة  
الجنس (قوله ان أعفاه) فان لم تعفه الواحدة زيد عليها من يحصل به العفاف (قوله وأولى ان كانتا أجنبيتين)  
وانما قيد بقوله ان كانت احدهما أمه لاجل قوله على ظاهرهما وأما لو كانتا أجنبيتين فانهم لا تتعدد على  
ظاهرهما وعلى غير ظاهرهما وقوله ولا تتعدد ان كانت احدهما أمه وأولى ان كانتا أجنبيتين الخ مقيد بما  
اذا كان العفاف يحصل بواحدة والا تعددت النفقة على الولد (قوله والقول للاب) أي فيما اذا كان العفاف  
يحصل بواحدة (قوله ولو غنية) أي لان النفقة هنا للزوجية لا للقرابة وما في الشيخ أحمد من أنه ينفق على  
أمه ان كانت فقيرة أما ان كانت غنية فهي كالأجنبية فغير معول عليه (قوله لا زوج أمه الفقير) أي ولو  
توقف اعفائها عليه لان نفقته ليست واجبة عليها بخلاف زوجة الاب وظاهره عدم وجوب نفقة زوج الأم  
الفقير على الابن سواء كان فقير حاصل من الزوجين أو طرأ له بعد الدخول بها وهذا هو ظاهر المدونة وهو  
المشهور ومقابل قولان فقيل يلزمه مطلقا وقيل ان تزوجه معسر لم يلزمه وان تزوجه موسرا ثم أعسر لم يلزمه  
الاتفاق عليه (قوله مطلقا) أي سواء كان من جهة لاب أو من جهة الأم (قوله أقوال) الاول نقله اللخمي  
عن ابن الماجشون والثاني لابن حبيب وطرف والثالث لمحمد وأصبح وفي ح عن البرزلي ان المشهور هو  
الثالث اه بن (قوله الذكرا الحر) أي وأما الولد الرقيق فنفقته على سيده وقوله الفقير وأما لو كان له مال  
أو صنعة لا معزة فيها على الولد أو على أبيه تقوم به لسقط نفقته عن الاب مالم تكسده صنعة أو ينفقده مال

(٥٩ - دسوقي ثاني) تزوج بفقير لم تسقط عن الاب وكذا من التزم نفقة أجنبية فتزوجت بفقير لم تسقط عن الملتزم بخلاف  
تزوجها غني فتسقط الا ان تقوم قرينة على الاطلاق (ووزعت) نفقة الابوين (على الاولاد) الموسرين (وهل على الرأس) الذكرا كالأنثى  
ولو تفاوتوا في اليسار (أو) على (الارث) الذكرا كالتنين (أو) على (اليسار) حيث اختلفوا فيه (أقوال) أرجحها الاخيرة (و) يجب (نفقة  
الولد) على أبيه الحر الموسر بما فضل عن قوته وقوت زوجته وأزواجه وهذا يحمل فصله بقوله (الذكر) الحر الفقير العاجز عن الكسب



(حتى يبلغ عاقلا قادرا على الكسب) فتسقط عن الأب ولا تعود به دن طرأ جنونا أو مجنونا أو زمانة ولا يجب على أم غير الرضاع على ما يأتي إلا المكتوبة على ما يأتي أيضا بقوله وعلى المكتوبة الخ (و) تجب نفقة (الأنثى) الحرة على أبيها (حتى يدخل) بها (زوجها) البالغ واستظهر القول بأنه ان دخل لم يشترط بلوغه ولو غير مطبقة أو يدعى للدخول وهي مطبقة فتجب على الزوج ولو لم يطأ فالمراد بالدخول مجرد النكاح (وتسقط) نفقة الولد وكذا نفقة الوالدين (عن) المنفق (الموسر بمضى الزمن) فإذا مضى زمن وهو يأكل عند غير من وجبت عليه مثلا فليس له الرجوع على من وجبت عليه (٤٦٦) لأنها السد الخلة وقد حصلت فليست كنفقة الزوجة كما تقدم لأنها في مقابلة

الاستمتاع (١) في مستثنين أحدهما أن أن تجب (القضية) معناه أنها تنجمت في الماضي فرفع مستحقها الحاكم لا يرى السقوط بمضى الزمن فحكم بلزومها وليس معناه أنه فرضها وقدرها للزمن المستقبل لأن حكم الحاكم لا يدخل المستقبلات نص عليه القرافي إذا يجوز للعالم أن يفرض شيئا واحدا على الدوام قبل وقته لأنه يختلف باختلاف الأوقات الثانية قوله (أو ينفق) على الولد خاصة شخص (غير متبرع) على الصغير فيرجع على أبيه لأن وجود الأب موسرا كالمال لأن أنفق متبرع أو كان الأب معسرا فلا يرجع كما تقدم عند قوله وعلى الصغيران كان له مال ولا أنفق شخص على والدين لأحد فلا رجوع له على ولدهما إلا

الولد قبل بلوغه والا كانت نفقته على الأب قوله - حتى يبلغ عاقلا الخ) أي وأما لو بلغ مجنونا أو زمانة أو أعمى استمرت نفقته على أبيه وهذا ما لم يكن يعرف صنعة تقوم به يمكن تعاطيها مع العمى والاستقطت عن الأب وصار كغير الأعمى اه شيخنا عدوى (قوله ولا يجب على أم الخ) هذا محترز قوله على أبيه الحرة أي لا الأم إذا لا يجب الخ (قوله وتجب نفقة الأنثى الحرة) أي التي لا مال لها ولا صنعة تقوم بها وقوله على أبيها أي الحرة (قوله حتى يدخل) أي الزوجها البالغ أي الموسر لا الفقير فتستمر النفقة على الأب ولا تسقط بدخوله كما مر اه عدوى (قوله واستظهر الخ) أي استظهر المصنف في التوضيح وهذا خلاف ما شئ عليه سابقا من أن النفقة لا تجب على الزوج إلا إذا كان بالغاً أما الصغير فلا تجب عليه ولو دخل بها حالة كونها بالغة أو غير بالغة اه والحاصل أنه إذا حصل دخول وجبت النفقة على الزوج ولو كان غير بالغ كافي التوضيح أول الباب وانما يشترط البلوغ في الدعاء للدخول انظر بن (قوله أو يدعى للدخول) عطف على قوله يدخل بها زوجها (قوله وهي مطبقة) بشرط في قوله أو يدعى للدخول وأما ان حصل دخول أي اختلاها بالفعل لوجبت عليه كانت مطبقة أم لا فلو طلقها زوجها قبل بلوغها ولو بعد أن أزال بكارتهما عادت نفقتها على أبيها نص عليه المصنف ويؤيده مفهوم قوله فيما يأتي لأن عادت بالغة (قوله نفقة الولد الخ) الأولى نفقة القرابة الشاملة النفقة الابوين والأولاد معاً (قوله السد الخلة) بفتح الخاء أي الحاجة والمراد بالسد الدفع (قوله فلا يست كنفقة الزوجة) أي فانها لا تسقط بمضى زمنها سواء حكم بها أم لا (قوله وليس معناه) أي كافي خش وغيره من الشراح قال بن وهذا الذي شرحوا به هو الذي في ابن الحاجب وابن عبيد السلام وابن عرفة وغيرهم (قوله أنه فرضها وقدرها الخ) أي بأن قال الحاكم فرضت أو قدرت عليك كل يوم كذا (قوله لأن وجود الأب موسرا) أي حيز الاتفاق على الصغير وقوله كالمال أي كوجود المال للصغير حين الاتفاق عليه (قوله والثاني خاص بالولد) هذا الحل الذي حل به شارحنا هو الصواب وما في خش من النقل عن ابن عرفة غير مسلم انظر ح (قوله بمعنى عادت عليه) أي لأن نفقتها في مدة زواجها على زوجها لا على الأب كما يدل عليه قوله سابقا والآن حتى يدخل بها زوجها (قوله زمنه) أي مريضة (قوله ولو بالغاً) أي ولو رجعت لايها بالغاً لأن الفرض أنها زمنه فلا فرق بين أن تعود بالغاً أم لا وانما الفرق بين البالغ وغيره في التي تعود صحيحة وهي قوله لأن عادت بالغة هذا هو الصواب خلافاً لما في عبق حيث قال لأن دخلت زمنه ثم طلق أو مات عنها وهي زمنه غير بالغ (قوله بخلاف ما لو رجعت الخ) أي الصحيحة كما لو تزوجت صحيحة وطلقها زوجها أو مات عنها قبل بلوغها أو بعد أن أزال بكارتهما (قوله فولان) المهتمه من الثاني كما قال شيخنا العدوى (قوله ولو عادت بكراً) أي ولو عادت الصحيحة لايها بكراً كما لو تزوجت صحيحة وطلقها زوجها قبل بلوغها أو بعده وقبل زوال بكارتهما في الحالين أو مات عنها كذلك (قوله إذا عادت لايها صغيرة) أي إذا عادت لايها صحيحة صغيرة وهذه هي قول الشارح سابقا بخلاف ما لو رجعت الخ وقوله أو بكراً أي سواء كانت بالغاً أو غير بالغ وهذه هي قوله بعد ولو عادت بكراً الخ وقوله أو بالغاً الخ هي قول المصنف سابقا واستمرت ان دخل الخ فقد ذكر الشارح ثلاث صور تعود فيها النفقة على الأب وكذا تعود عليه ان طرأ الولد مال قبل البلوغ ثم ذهب أو بلغ زمنه ثم

لقضية كما تقدم فلا استثناء الأول عام والثاني خاص بالولد واستمرت نفقة الأنثى على أبيها بمعنى عادت عليه (ان دخل) بها طرأ الزوج (زمنه) واستمرت به الزمانة (ثم طلق) أو مات وهي زمنه فقيرة ولو بالغاً (لأن) تزوجها صحيحة و (عادت) للأب بطلاق أو موت (بالغة) نيباً صحيحة قادرة على الكسب فلا تعود على الأب بخلاف ما لو رجعت صغيرة نيباً فتعود وهل إلى البلوغ أو إلى دخول زوج بها فولان ولو عادت بكراً إلى دخول زوج (أو) دخل الزوج بها زمنه فصحت و (عادت الزمانة) عند الزوج ثم تأملت زمنه نيباً بالغة فلا تعود على أبيها وأولى لو تزوجت صحيحة فزمنت عند زوجها فتأملت والحاصل أن النفقة لا تعود على الأب إلا إذا عادت لايها صغيرة أو بكراً



أو بالغارزمنة وقد كان الزوج دخل بها كذلك واستمرت على ذلك حتى تايحت زمنه فقيرة وقيل ان مفاد النقل انها ان رجعت زمنه عادت على أيها مطلقا (وعلى المكاتبه نفقة ولها) الارقامان دخلا ومعهما بشرط أو كانت حاملًا لهم وقت الكتابة أو حدثوا بعدها على أيهم ولا سيدهم (ان لم يكن الاب) معها (في الكتابة) بان كان حراً أو رقيقاً أو في كتابة أخرى فان كان معها نفقةً ونفقة أولادها عليه (وليس عجزه) أي المكاتب الشامل للاب والمكاتبه (عنها) أي عن النفقة على نفسه أو ولده (عجزاً عن الكتابة) لان النفقة شرطها اليسار في الحال وأما الكتابة فنسوة بالرقبة الى أجلها ماله لا يلزم بينهما ولما لم يكن على الام نفقة أولادها (٤٦٧) على المعروف الا المكاتبه ذكر ما هو

كالستثنى من ذلك فقال  
(وعلى الام المتزوجة)  
بأبي الرضيع (أو الرجعية  
رضاع ولها) من ذى  
العصمة أو المطلق (بلا  
أجر) تأخذ من الاب  
(الاعلوقدر) بان كانت  
من أشرف الناس  
الذين شأنهم لا يرضعون  
أولادهم فلا يلزمها  
رضاعه فلو أَرْضَعَتْ  
لكان لها الاجرة في مال  
الصبي فان لم يكن له مال  
فعلى الاب لعدم وجوبه  
عليها ومثل الشريفة  
المریضة ومن قل لبنها  
(كالبائن) لا يلزمها  
الارضاع (الا أن لا يقبل)  
الولد (غيرها) شريفة أو  
بائناً فيلزمها ما لم يكن  
الاب أو معدوماً ويجب  
لها في هذه الحالة الاجرة  
ان أرضعت (أو) يقبل  
غيرها (بعدم الاب أو  
يموت ولا مال للصبي)  
فيلزمها رضاعه ولها  
الاجرة من مال الصبي  
ان كان له مال  
(واستأجرت) الام التي  
يجب عليها الارضاع

طأ له مال وذهب (قوله أو بالغار) أي أو رجعت بالغار قوله وقد كان الخ راجع لصورة قوله أو بالغار (قوله عادت على أيها مطلقاً) أي سواء عادت بالغار أم لا دخل بها الزوج زمنه واستمرت به الزماتة وتأيحت وهي زمنه أو دخل بها وهي زمنه فصحت عنده ثم عادت الزماتة عند الزوج فتأيحت وهي زمنه وحينئذ يقول المصنف أو عادت الزماتة ظاهره مخالفة النقل فاما أن يحمل على أن الزوج دخل بها زمنه فصحت عنده ثم طلقها وعادت الزماتة بعد الطلاق أو يصور بما قال الشارح ويجعل عطفاً على قوله ان دخل بها زمنه واستمرت الزماتة لا على قوله ان دخل بها بالغار تأمل (قوله وعلى المكاتبه الخ) لما كان المعروف من المذهب ان الانثى لا تجب عليها نفقة ولها ولو كان فقيراً يتبى الا المكاتبه تبى المصنف عليها بوله وعلى المكاتبه الخ (قوله ان دخلوا معها) أي ان كانوا موجودين وقت عقد الكتابة ودخلوا معها فيها بشرط وقوله أو كانت حاملًا الخ أي قد دخلوا معها في الكتابة بغير شرط (قوله وليس عجزه عنها عجزاً عن الكتابة) أي بحيث يعود قناني الحال (قوله شرطها اليسار في الحال) أي لانها مواساة (قوله فنسوة بالرقبة) حاصله ان الكتابة لما كانت متعلقة بالرقبة والنفقة ليست متعلقة بها بل باليسار لم يكن بينهما تلازم فلم يكن العجز عن النفقة عجزاً عن الكتابة (قوله رضاع ولها) أي بنفسها واستأجرت ان لم يكن لها لبن (قوله بان كانت من أشرف الناس) أي أهل العلم والصلاح أو من ذوى النسب والفرص انها في العصمة أو مطلقة طلاقاً رجعيًا (قوله فلا يلزمها رضاعه) أو حيث كان الولد يقبل غيرها (قوله ومثل الشريفة) أي في كونها لا يلزمها رضاع ولها اذا كانت في العصمة أو مطلقة طلاقاً رجعيًا (قوله ومن قل لبنها) أي وان كان كل منها ومن المريضة غير عالية القدر (قوله لا يلزمها الارضاع) أي حيث كان الولد يقبل غيرها فلو أَرْضَعَتْ كان لها الاجرة في مال الصبي فان أعدم في مال الاب لعدم وجوب الارضاع عليها (قوله الا أن لا يقبل الولد غيرها) أي غير أمه الشريفة القدر والبائن فهو مستثنى من المشبه والمشبه به على خلاف الاغلب من رجوع الاستثناء أو القيد لما بعد الكاف (قوله شريفة) أي والحال انها في العصمة أو رجعية (قوله ويجب لها في هذه الحالة الاجرة) أي في مال الولد فان لم يكن في مال الاب ان كان ملياً فان لم يكن له مال وجب عليها الارضاع مجاناً بنفسها أو تستأجره من يرضعه (قوله ولها الاجرة الخ) الاولى حذفه ويقول بده فيلزمها رضاعه مجاناً لان الفرض أنه لا مال للصبي (قوله واستأجرت الام التي يجب عليها الارضاع) أي وهي من في العصمة والرجعية اذا كان كل منهما غير عالية القدر سواء كان للولد أو للاب مال أم لا والعلية والبائن اذا لم يكن للاب والولد مال سواء كان الولد يقبل غيرها أم لا ولا رجوع لها بالاجرة على الاب أو الصبي اذا أيسر (قوله التي لا يلزمها رضاع) أي وهي البائن وعلية القدر سواء كانت في العصمة أو رجعية (قوله ولو وجد الخ) حاصله ان الاب اذا قال للام التي لا يلزمها الارضاع عندي من يرضعه مجاناً أو بأجرة أقل مما تأخذ منه وقالت الام المذكرة أنا أَرْضَعُهُ وأخذ اجرة أمثالي اتفقوا على أن القول قول الام وأما ان قال الاب عندي من يرضعه مجاناً عندها وقالت أمه أنا أَرْضَعُهُ وأخذ اجرة مثلي فقولان في المسئلة فقبل بحباب الاب وقيل لا يجب وانما تجاب الام وهو الراجح فقول المصنف على الارجح في التأويل يناسب نسخة عندها ولا يناسب نسخة عنده (قوله فأولى عنده) أي فأولى اذا وجد من يرضعه عنده (قوله لان الكلام في التي لا يلزمها رضاع) أي امه وان كان قد يلزمها العارض كونه لا يقبل غيرها

في حالة عدم الاب أو موته ولا مال للصبي سواء كانت في العصمة أو رجعية أو بائناً عليه القدر أو لا (ان لم يكن لها لبن) أولها ولا يكفيه أو مرضت أو انقطع لبنها أو حلت ولا رجوع على الاب أو الولد اذا أيسر (ولها) أي الام التي لا يلزمها الارضاع (ان قبل) الولد (غيرها اجرة المثل) أي مثلها من مال الولد أو من مال أبيه ان لم يكن له مال (ولو وجد) الاب (من يرضعه عندها) أي عند أمه (مجاناً) أي بلا عوض فأولى عنده كافي بعض النسخ بالتذكير والاولى هي التي فيها ترجيح ابن يونس المشار اليه بقوله (على الارجح في



التأويل) فان لم يقبل الولد غير أمه تبين عليها الرضاء ولها أيضا الاجرة لان الكلام في التي لا يلزمها الرضاء وانما قيد بقوله ان قبل لاجل البالغة وانما أتى في الكلام على النفقات (٤٦٨) شرع في الحضانة وهي حفظ الولد والقيام بمصالحه فقال (وحضانة الذكر)

(قوله وانما قيد الخ) بحواب عما يقال اذا كان لها الاجرة مقابل قبل غيرها ولم يقبل غيرها فلا شيء قيد بقوله ان قبل غيرها

### الحضانة

(قوله وهي حفظ الولد) أي في مبيته وذهابه ومجيئه وقوله والقيام بمصالحه أي من طعامه ولباسه وتنظيف جسمه وموضعه (قوله فان بلغ ولو زنا الخ) فحوى في التوضيح تبعا لما حرره ابن عبد السلام اذ قال المشهور في غاية أمد النفقة أنها البلوغ في الذكر بشرط السلامة المذكورة أي السلامة من الجنون والزمانة والمشهور في غاية أمد الحضانة أنها البلوغ في الذكر من غير شرط اه بن ومقابل المشهور ما قاله ابن شعبان ان أمد الحضانة في الذكر حتى يبلغ عاقلًا غير زمن (قوله يعني حتى يدخل بها الزوج) أي فلوط لقت قبل البناء استمرت حضانتها ولا تسقط بالعقد ولا بالطلاق (قوله وليس مثل الدخول الدعاء الخ) أي لان النفقة تسقط عن الدخول بالدخول اذا كانت مطيعة وأما الحضانة فتستمر حينئذ ولا تسقط وقد تسقط الحضانة وتستمر النفقة كما اذا زوجها أبوها الغير باع فيتم ما من حيث السقوط عموم وخصوص من وجه فقد يسقطان وذلك بدخول البالغ بها وقد تسقط الحضانة فقط وذلك بدخول غير البالغ بها وقد تسقط النفقة فقط وذلك بدعاء البالغ للدخول بالمطابقة وهذا بناء على ما تقدم للمصنف هنا من أن النفقة لا تسقط بدخول غير البالغ لأعلى ما استظهره في التوضيح كما مر (قوله اذا طلقت أو مات زوجها) هذا شرط في قوله والحضانة للأم (قوله وللام خبر بعد خبر) أي حضانتها مبتدأ وقوله للبلوغ خبر وقوله للام خبر ثان وقوله كالنفقة كذلك فهو من باب تعدد الاخبار ويحتمل ان حضانتها مبتدأ خبره للام وقوله للبلوغ وكالنفقة حالان من ضمير الخبر ويحتمل أن قوله للبلوغ خبر وقوله للام حال ولا يصح أن يكون للام متعلقا بحضانة لانه يلزم عايمه الاخبار عن الموصول قبل تمام صلته لان حضانتها في قوة أن يحضن والبلوغ خبر قبل تمام الموصول بالصلة (قوله مات سيدها) أي وعنت بموته وقوله أو أعتقها أي أو نجزعت عنها في حال حياتها وانما صورها الشارح بذلك لان الحضانة لا تكور لها الا بعد فراقها من سيدها والقراق انما يكون بموته عنها أو تبيخه لمقتضاها أو ما قبل فراقها لسيدها فالحضانة حق لهما معا (قوله وكذا لو تزوجت) أي بعد استيلا لسيدها (قوله فتأيت) أي مات زوجها المذكور أو أنه طلقها معا (قوله اذا لم يتسر سيدها بها) أي بعد موت زوجها أو طلاقه فان تسرى بها سقطت حضانتها لان هذا بمنزلة تزوج الام بأجنبي من المحضون والمراد بالتسرى الوط بالفعل لا اتخاذ الوط و اعلم أن أم الولد لو أعتقها سيدها في مقابلة ترك حضانتها لولدها في سقوط حضانتها وعدمه نقل اللخمي عن روايتي عيسى وأبي زيد عن ابن القاسم كذا في ابن عرفة وظاهره التسوية بين القولين بخلاف الحرمة فتخالع على إسقاط حضانتها فيلزمها الإسقاط (قوله وللاب نعهده) أي النظر في شأنه وقوله وأدبه أراد بالادب التاديب (قوله ثم بعد الام) أي ثم المستحق للحضانة بعد عدم الام اذا ماتت أو حصل لها وجه مسقط لحضانتها أمها وكذا يقال فيما بعد (قوله أي الجدة من قبل الام) أشار بذلك الى أن الاولى للمصنف أن يقول ثم الجدة للام وتجعل الام بمعنى من وفي الكلام حذف مضاف لاجل أن يندفع الاعتراض الوارد عليه بان كلامه يوهم قصر الجدة على جدة الام دنية وليس كذلك (قوله وجهة الاناث مقدمة) أي على جهة الذكور فاذا وجدت جدة من جهة الام بعيدة للولد بان كان بينها وبين الولد مائة جدة فأنها تقدم على أم أبي الام وهذه طريقة الشيخ ابراهيم اللقاني ولعل طريقة أخرى وهي انه ما اذا نسبوا باقدمات التي من جهة أم الام وأولى اذا كانت التي من جهة أم الام أقرب وان كانت التي من جهة أم أبي الام أقرب قدمت وهذه الطريقة هي الموافقة لانتقل واقتصر عليها عقب اه تقر برشحن العدوى (قوله ان انفردت الام) الاولى أم الام أو الجدة أي التي من جهة الام وأشار بهذا القول ابن سلون مانصه الذي أفتى به ابن العواد أنه لا حضانتها

المحقق من ولادته (البلوغ) فان بلغ ولو زنا أو مجنونًا سقطت عن الام واستمرت نفقته على الاب كأمه وعليه القيام بدفعه ولا تسقط حضانتها عن المشكل مادام مشكلا (و) حضانتها (الاتي كالنفقة) يعني حتى يدخل بها الزوج وليس مثل الدخول الدعاء في المطيعة قالته بالنفقة في الجملة (للام) ولو كافرة اذا طلقت أو مات زوجها فان كان حيا وهي في عصمته فهي حق لهما والام خبر بعد خبر (ولو أمة عتق ولدها) حضانتها لها اذا تأيت وسواء كان أبوها أولا وأولى ان لم يعتق فدفع بقوله عتق ولدها توهم أن الامة لا تحضن الحر (أو أم ولد) مات سيدها أو أعتقها فلها حضانتها ولدها منه وكذا لو تزوجت وولدت من زوجها فتأيت اذا لم يتسر سيدها بها (وللاب) وغيره من الاولياء (نعهده عند أمه وأدبه وبعثه للكتب) ولو قال لعلم كان أخضر وأشمل (ثم) بعد الام (أمها ثم) بعد أم الام (جدة الام) أي الجدة من قبل الام الصادق به من قيل أمها وأبيها وجهة الاناث مقدمة (ان انفردت) الام أو الجدة (بالسكنى عن أم سقطت حضانتها) بتزويج أو غيره



وكذا كل أنثى ثبتت حضانتها لا بد أن تنفرد بالسكنى عن مقطت حضانتها (ثم الخالة) الشقيقة أو لام (ثم خانتها) أي خالة الام وبليها عمة الام وقد أسقطها المصنف (ثم جدة الاب) أي الجدة من قبل الاب فيشمل أم الاب وأم أمه وأم أبيه والقربى تقدم على البعدى والتي من جهة أم الاب تقدم على التي من جهة أم أبيه (ثم) بعد الجدة من جهة الاب (الاب) (٤٦٩) ثم الاخت (المحضون) (ثم العمة)

له ثم عمة أبيه ثم خالة أبيه (ثم) بعد خالة الاب (هل بنت الاخ) شقيقا أو لام أو لاب (أو) بنت (الاخت) كذلك (أو الاكثى منهن) أي الأشد كفاية بالقبيل بحال المحضون (وهو الاظهر) عند ابن رشد واختار ما قبله الزجاج ومفاد نقل المواق أن الرابع الاول (أقوال) حقه تردد (ثم) الشخص (الوصى) الشامل للذكر والانثى (ثم الاخ) للمحضون (ثم ابنه) أي ابن الاخ لكن يقدم عليه الجدة من جهة الاب وهو ويشمل ما قرب منها وما بعد فقد أسقطه المصنف أيضا (ثم الم ثم ابنه) قرب كل أو بعد ومعلوم ان الاقرب يقدم على الأبعد (لأجد لام) فلا حضانة له عند ابن رشد (واختار) للخمى (خلاقه) أي أنه الحضانة لان له حضانا وشفقة وقد قدموا الاخ للام على الاخ للاب والم انتهى وعليه فرتبته تلى مرتبة الجد للاب كما فهمه

للجدة اذا سكنت مع بنتها الساقطة الحضانة قال وهذا هو الرواية المشهورة عن مالك وبها العمل واختارها المناخرون من البغداديين وغيرهم كذا ذكر المواق بعد أن ذكر أن المنطى اقتصر على عدم اعتبار ذلك الشرط (قوله وكذا كل الخ) أي وحيد. فخلاصة الجدة بذلك كما هو ظاهر المصنف وقد يجاب عن المصنف بأنه اذا اشترط ذلك في التي شأنها الشفقة علم انه مشروط في غيرها بالطريق الاولى (قوله ثم الخالة) أي خالة الولد أخت أمه شقيقة أمه أو أمها أو لا يبيها وتقدم الشقيقة على التي لا أم والتي لا أم على التي لا أب كما سيأتي يقول المصنف وقدم الشقيق ثم الام ثم الاب في الجمع وهذا هو الصواب كما في بن وابن عرفة وما قيل من ان الخالة للاب لا حضانة لها فغير صواب (قوله أي خالة الام) أي وهي أخت جدة الطفل لأمه (قوله وقد أسقطها المصنف) أي فكان عليه أن يقول ثم الخالة ثم خالتها ثم عمة الام ثم جدة الاب (قوله ثم جدة الاب) تقدمها على الأب دون غيرها من قراباته هو مذهب المدونة ابن عرفة فان لم تكن قرابات الأم ففي تقديم الاب على قرابته وعكسه نالها الجدان من قبله أحق منه وهو أحق من سائرهن لنقل القاضي لها وعزم في البيان لابن القاسم اه وعلى الاول جرى في الحنفية (قوله أي الجدة من قبل الاب فيشمل الخ) أي وليس المراد بجدة الاب حفيظة كما ينوهم من كلامه والالاقتضى ان أم الاب التي هي جدة المحضون لا حضانة لها وليس كذلك (قوله والتي من جهة أم الاب تقدم الخ) يأتي هنا الطريقان المتقدمتان وهما طريقة اللقائي وطريقة عجم (قوله ثم العمة) أي للمحضون وهي أخت أبيه وقوله ثم عمة أبيه أي وهي أخت جده لا يبيها وهاتان داخلتان تحت قول المصنف ثم العمة وأما عمة الام فقد تقدمت وقوله ثم خالة أبيه أي وهي أخت جده الطفل قد أسقطها المصنف فكان عليه أن يذكرها (قوله بالقيام بحال المحضون) هذا تصوير للكفاية (قوله ثم الشخص الوصى) أراد به ما يشمل مقدم القاضي ووصى الوصى واعلم ان المحضون اذا كان ذكرا أو كان أنثى غير مطبق فان الحضانة تثبت لوصيه اتفاقا ذكر كان أو أنثى وكذا اذا كان المحضون أنثى مطبقة وكان الحاضن أنثى أو كان ذكرا وتزوج بأم المحضونة أو جدتها وتلذذ بها بحيث صارت المحضونة من محارمه والا فلا حضانة له على ما رجحه المصنف في التوضيح ورجح ابن عرفة أنه لا حضانة حينئذ لكل من القواين قد رجح (قوله ما قرب منها) أي من تلك الجهة وحاصله أن الجدة من جهة الاب سواء كان قريبا من المحضون وهو الجد له دنية أو كان عاليها فانه بتوسط بين الاخ وابنه لأن القريب متوسط بين ما والبعيد متوسط بين الم وابنه كما هو أحد احتمالين (قوله لا جد لام فلا حضانة له) أي كالحال والظاهر ان الخلاف في الجد للام مطلقا سواء كان قريبا أو بعيدا لا في خصوص القريب وان البعيد لا حضانة له اتفاقا كذا قرر شيخنا (قوله وعليه) أي على ما اختاره الخمى من أنه حضانة فرتبته تلى مرتبة الجد للاب أي وحينئذ فيكون متوسطا بين الجد للاب وابن الاخ (قوله ثم المولى الاعلى) أي ذكر اكن أو أنثى وما ذكره من ثبوت الحضانة له هو المشهور خلافا لما قاله ابن حجر من أنه لا حضانة له ذكر اكن أو أنثى اذ لا رحمه (قوله وهو المعتق بكسر التاء) أي المعتق للمحضون (قوله أو عصبة نسبا) أي كابن المعتق وابن ابنه وأبيه وأخيه وابن أخيه وجده وعمه وابن عمه وقوله ثم مواليه أي معتق معتق الولد المحضون على ما يظهر (قوله التي يمكن فيها ذلك) أي يمكن فيها بيان الشفاقة وعدمها من مثل الاخوات والعمات والخالات وبنات الاخ وبنات الاخت وكالاخوة والاعمام وبناتهم احتراز من الاب والجد والوصى والمولى (قوله وفي المتساويين) عطف على مقدر دل عليه المعنى أي وقدم في المختلفين

التتائي (ثم المولى الاعلى) وهو المعتق بكسر التاء أو عصبة نسبا ثم مواليه (ثم الاسفل) وهو المعتق بفتح التاء بان كان عتيق والجد المحضون أو جده أو عتيق المولى الاعلى بان كان المولى الاعلى استحق الحضانة فان فعقيقه يقوم مقامه (وقدم) الشخص (الشقيق) ذكر اكن أو أنثى على الذي للام (ثم) الذي (اللام ثم) الذي (للأب في الجميع) أي جميع المراتب التي يمكن فيها ذلك (و) قدم (في المتساويين) من رجال كعمين ونساء كخالتين



(بالصيانة والشفقة) فان تساويا فيهما قدم الاسن فان تساويا فالقرعة (وشرط الحاضن) ذكرنا أو أثنى (العقل) فلا حضانة للمحزون ولو يفتق في بعض الاحيان ولا لمن به طيش (والكفاية) أي القدرة على القيام بشأن المحزون فلا حضانة له اجز عن ذلك (كسنة) أي ذات مسنة من ذكرنا أو أثنى أي أقدمها السن عن القيام بشأن المحزون الا أن يكون عندها من يحضن وأدخلت الكافي العمى والصمم والحرس والمرض والاقعاد (وحرز (٤٧٠) المكان في البنت يخاف عليها) الفساد يعني في التي بلغت سننا يخاف عليها

فيه الفساد بأن بلغت حد الوطء ومنها الذكر يخاف عليه فلا يشترط فيه حرز المكان قبل الاطاعة بل يستحب ويشترط حرز المكان أيضا بالنسبة للمال نسقط حضانة ذي المكان المخوف ما لم ينتقل للمأمون (والامانة) أي أمانة الحاضن ولو أبا أو أما في الدين فلا حضانة لفاسق كشريب ومشتهر بزنا وله محرّم (وأثبتها) أي الامانة ان توزع فيها وكذا كل شرط فوزع فيه فعليه اثباته لكن الرابع ان اثبات ضدها على منازعه (وعدم كيدام مضر) ربحه أو وقوه وأدخلت الكافي كل عاهة مضرة يخشى على الولد منها ولو كان بالرد مثله لانه بالانضمام قد تحصل زيادة على ما كان على سبيل جرى العادة (ورشد) المراد به صون المال فلا حضانة لفسقه مبذر لا يتلف مال المحزون (لا اسلام)

بالشفقة وفي المتساويين بالصيانة والشفقة والمراد باحدهما (قوله بالصيانة والشفقة) أي فيقدم من كان عنده صيانة أو شفقة على مساويه في المرتبة الخالي من ذلك وكذلك يقدم من هو أقوى شفقة أو أكرامية للمحزون على غيره فان كان في أحدهما صيانة وفي الآخر شفقة فالظاهر تقديم ذي الشفقة كما يقيد كلام الرجاء (قوله وشرط الحاضن) أي وشرط ثبوت الحضانة للحاضن العقل الخ فالشروط لاستحقاق الحضانة الالمباشرة (قوله طيش) أي خفة عقل (قوله والامانة في الدين) أشار به هذا الى أن المراد بالامانة هنا حفظ الدين وأما حفظ المال فسيأتي في قوله ورشد وان كانت الامانة في الاصل حفظ المال والدين (قوله ان اثبات ضدها) أي جريا على القاعدة من أن من ادعى شيئا فعليه اثباته وقوله ضدها أي الشروط المذكورة لا فرق بين الامانة وغيره ففي ابن سلون ان من تني شرط من الشروط فعليه اثبات دعواه والحاضن محمول عليها حتى يثبت عدمها (قوله على سبيل جرى العادة) أي وليست تلك الزيادة بطبيعة المرض وهذا يشير الى الجواب عن المعارضة المشهورة بين حديث لا عدوى ولا طيرة وحديث فتر من المجذوم فرار من الاسد وكلاهما في الصحيح وحاصل الجمع بينهما ان الامراض لا تعدى بطبعها لكن الله تعالى جعل محالطة المريض للصحيح سببا لاعداء مرضه وقد يختلف ذلك عن سببه كما في غيره من الاسباب فقوله في حديث لا عدوى معناه ليس شيء من الامراض يعدى بطبعه والامر في حديث فتر من المجذوم الخ نظرا لكون محالطة المريض سببا لعداياه في العدوى فأمل (قوله ورشد) اعلم ان الرشد يطلق على حفظ المال المصاحب للبلوغ وبطلق على حفظ المال وان لم يكن يصاحبه بلوغ فالرشد أمر كلي تحت فردان فرد صاحبه بلوغ وفرد لم يصاحبه بلوغ فنكر المصنف رشا الاشارة الى أن المراد نوع منه وهو حفظ المال ولو كان مجردا عن البلوغ ولو عترف الرشد لتوهم ان المراد الكامل وهو حفظ المال المصاحب للبلوغ فاذا ثبت للصبي حفظ المال ثبت له حق في حضانة غيره ويكون ذلك الصغير مع حاضنه حاضنين لذلك المحزون فالصبي الاول مع حاضنه يشتركان في حضانة الصبي الثاني حضانة الكبير من حيث الحفظ للذات وحضانة الصغير من حيث الحفظ للمال (قوله صون المال) أي لحسن تصرفه فيه (قوله وضمت الذات الحاضنة) أي الغير المسلمة (قوله وان مجوسية) مبالغة في استحقاقها الحضانة وضمتها للمسلمين ان خيف على المحزون منها وقال طفي انه مبالغة في استحقاقها الحضانة لافي الضم لانه لا وجه للبالة عليه تأمل (قوله ومثل الام) أي المجوسية في ثبوت الحضانة لها وضمتها للمسلمين ان خيف الجدة الخ (قوله وشرط الحضانة) أي وشرط ثبوت الحضانة وقوله للذكر أي بالنسبة لما اذا كان الحاضن ذكرا وحاصله ان الحاضن اذا كان ذكرا فيشترط في ثبوت الحضانة أن يكون عنده من الاثناث من يصلح لتولية أمر المحزون من زوجة أو غيرها (قوله من أب) بيان للذكر أي الذي هو أب (قوله أو سرية) أي الامة المتخذة للفراس (قوله أو متبرعة) أي أو أجنبية متبرعة بذلك (قوله ولو في زمن الحضانة) أي ولو كانت صيرورته محرما من الحضانة بعد ان كان قبلها غير محرّم (قوله كأن يتزوج بأبها) أي بأب المحضونة في زمن اطاعتها (قوله فلا حضانة له) أي

فليس شرط في الحاضن ذكرنا أو أثنى (وضمت) الذات الحاضنة (ان خيف) على المحزون منها فساد كأن تغذيه بلغم في خنزير أو خمر (المسلمين) ليكونوا رقباء عليها ولا ينزع منها ولا يشترط الجمع بل المسلم الواحد كاف في ذلك (وان) كانت (مجوسية أسلم زوجها) واستمرت على الكفر فتثبت لها الحضانة وتضم ان خيف لمسلمين ولا تقتل للاب ومثل الام الجدة والخالة والاخت المجوسيات اذا أسلم الاب (و) شرط الحضانة (لذكر) من أب أو غيره أن يكون عنده (من يحضن) من الاثناث أي من يصلح لها من زوجة أو سرية أو أمة تلحمة أو مستأجرة ذلك أو متبرعة لان الذكرا لا صبره على أحوال الاطفال كالنساء فان لم يكن عنده ذلك فلا حق له في الحضانة ويشترط في الحاضن الذكرا لطبيعة أن يكون محرما لها ولو في زمن الحضانة كأن يتزوج بأبها والا فلا حضانة له ولو أمرا اذا أهل



عندما مات (و) شرطها (للابي) الحاضنة ولو اما (الحاوي عن روج دخل) بها فان دخل بها سقطت لاستغاثها باسم الزوج فليس الدعاء للدخول كالدخول ووطء السيد لامة الحاضنة كدخول الزوجة (الا ان يعلم) من له الحضانة بعدها بتزوجها ودخولها مع علمه بأنه مسقط (ويستكت) بعد ذلك (العام) بلا عذر فلا تسقط حضنة المتزوجة فان لم يعلم بالدخول أو علم وجهل الحكم أو سكت دون عام أو طاما لعذر انتقلت له وسقط حق المدخول بها ما لم تتأيم قبل قيامه عليها (أو يكون) (٤٧١) الزوج الذي دخل بها (محرمًا) للمحزون

فلا تسقط حضانتها ان كان الزوج له حضانة الولد ~~كان~~ أن تزوج أمه بعمه بل (وان) كان الزوج (لاحضنة له كالحال) للمحزون تزوجه الحاضنة (أو) يكون الزوج (وليًا) للمحزون أي له حق في الحضانة وان لم يكن محرما (كان الم) تزوجه الحاضنة فلا تسقط ولما بين أن الحضانة لا تسقط بدخول الزوج القريب محرما أو غيره بين بقاءها مع الزوج الاجنبي في ست مسائل فقال (أولا يقبل الولد غير أمه) لو قال غيرها أي الحاضنة لكان أخصروا شمل فلا تسقط بدخولها (أو) قبل غيرها (لم ترضعه) أي وأبت أن ترضعه (المرضعة عند أمه) صوابه عند بل أمه وهي من انتقلت له الحضانة بعد تزويج أمه والمعنى أن الام اذا تزوجت باجنبي دخل بها فانتقلت الحضانة لغيرها

في زمن اطاعتها (قوله عند ما مات) أي خلا فلا يصح (قوله وشرطها) أي شرط ثبوتها وقوله لا تنفي أي بالنسبة لما اذا كان الحاضن أنثى خلوها عن زوج دخل بها وهذا صادق بأن لا يكون لها زوج أصلا أو لها زوج ولكن لم يدخل بها فان دخل بها تزوج الولد منها لم يخف على الولد ينزع منه الضرر والابقى عندها لا تسقط حضانتها كما يغيبه قول المصنف الآتي أو لم يقبل الولد غير أمه وسواء كان الولد رضيعا أو لا كما اختاره عجم وارتضاه شيخنا واختار الشيخ أحمد الزرقاني التفرقة بين الرضيع وغيره فاذا كان في نزع ضرره ولا تسقط حضنته ان كان رضيعا ولا سقطت وارتضاء بن (قوله فان دخل بها سقطت) أي ولو كان ذلك الزوج غير بالغ ولو كان النكاح فاسدا يفسخ به الدخول أخذ من كلام المصنف الآتي (قوله فليس الدعاء للدخول كالدخول) أي في اسقاط الحضانة لانه لا يحمل الاشتغال عن الولد بالزوج الا اذا دخل بالفعل لا قبله (قوله الا ان يعلم الخ) هذا استثناء من المفهوم أي فان لم تخل عن زوج دخل بها سقطت حضانتها وانتقلت لمن يليه في الرتبة الا ان يعلم من انتقلت اليه بتزوجها ودخولها وان ذلك مسقط لحضانتها ويستكت بعد علمه العام بلا عذر فلا تسقط حضانتها (قوله بعد ذلك) أي بعد علمه بالدخول وأنه مسقط (قوله العام) هو محسوب من يوم العلم بالدخول (قوله وجهل الحكم) أي وهو ان دخولها بالزوج مسقط لحضانتها (قوله أو سكت دون عام) أي من يوم العلم وان كان العام كاملا أو ازيد من يوم الدخول (قوله ما لم تتأيم) أي تطلق أو يميت زوجها الذي قد دخل بها (قوله قبل قيامه) أي قيام ماله الحضانة بعدها (قوله أو يكون الزوج الذي دخل بها محرما الخ) حاصله أنه اذا كان الزوج الذي دخل بها محرما للمحزون سواء كان له حق في الحضانة أولا أو كان له حق في الحضانة وكان غير محرم فلا تسقط حضانتها بدخوله (قوله كالحال للمحزون تزوجه الحاضنة) أي الكائنة من قبل أبيه (قوله كان الم) أي وكالوصي على الاولاد (قوله القريب) أي الولد للمحزون (قوله محرما) أي كالتزوج الم بأم المحزون أو بمجدة الحاضنة أو بتزوج خاله بحاضنته من قبل أبيه وقوله أو غيره أي كأن تزوج ابن الم بخالته أو خاله أمه الحاضنة له (قوله في ست مسائل) الاولى في سبع مسائل مبدؤها قوله أو لا يقبل الولد غير أمه وآخرها قوله وفي الوصية روايتان (قوله أو لا يقبل الولد) أي فاذا تزوجت الحاضنة برجل اجنبي من المحزون ولم يقبل الولد غيرها فانها تبقى على حضانتها ولا تسقط وظاهره كان المحزون رضيعا أو غيره واختاره عجم وقصره الشيخ أحمد على الرضيع وكذا بن حيث قال أولم يقبل الولد غير أمه أي وهو رضيع كافي التوضيح (قوله عند أمه الخ) اعلم ان مقاد النقل ان عدم سقوط الحضانة في هذه المسئلة مخصوص بالام فلو كانت الحضانة للمجدة ثم تزوجت وامتنعت المرضعة أن ترضعه عند الخالة وقالت لا أرضعه عند الخالة بل أرضعه عندي أو عند المجدة فان هذا لا يوجب استمرار الحضانة للمجدة بل تنتقل الخالة تأمل اه تقرير شيخنا عدوى (قوله غيرها) أي غير الحاضنة التي تزوجت باجنبي (قوله بأن كان) أي ذلك الغير غير مأمون أو كان ذلك الغير عاجزا أو كان غائبا (قوله أو كان الاب عبدا الخ) يعني أن أبا المحزون اذا كان عبدا وأمّه حرة وتزوجت برجل اجنبي من المحزون فان الولد يبقى عند أمه ولا ينزع منها ومثل ما اذا كانت الام حرة والوكات أمه سواء كان ولدها المحزون حرا أو عبدا (قوله والانتقلت له) أي والابان كان قائما به مع قدرته على الحضانة

والمحزون رضيع وقبل غير أمه وأبت المرضعة أن ترضعه عندها انتقلت اليها الحضانة عن أمه بان قالت لا أرضعه الا في بيتي أو بيت أمه فلا تسقط حضانة الام (أو لا يكون الولد حاضن) غيرها (أو) يكون ثم غيرها ولكن قام به مانع بان كان (غير مأمون أو عاجزا) أو غائبا (أو كان الاب عبدا وهي) أي الام المتزوجة (حرة) أو أمة فلا مفهوم لحرة ولو حذف هذه الجملة الحالية لكان أخصروا شمل أي فلا تسقط حضانة أمه المتزوجة لكون أبيه رقيقا ومحله الم يكن قائما بأمور مالكة والانتقلت له عن أمه (وفي) سقوط حضانة الحاضنة (الوصية)



على المحضون أما أو غيرها تزوج باجنبي من الطفل وعدم سقوطها (روايتان) شرط الحاضن (أن لا يسافر ولي) فهذا عطف على عقل وهو آخر الشروط أي من له ولاية على (٤٧٣) الطفل أعم من ولي المال وهو الأب والوصي والحاكم ونائبه وولي العصبية

انتقلت الحضانة عن أمه لأبيه (قوله أما أو غيرها) ما ذكره من أن الروايتين في الأم وغيرها هو ظاهر ما لا ين عبد السلام والتوضيح والصواب أنهما في الأم خاصة كما يدل له كلام ابن أبي زمنين واللعن ومعين الحكام وغيرهم انظر طي وبن (قوله وعدم سقوطها) أي وتفردهم حينئذ يسكن (قوله روايتان) أي عن مالك والرواية بعدم السقوط بها وقعت الفتوى وحكم بها ابن جدون واقتصر عليها ابن عرفة والقلشاني وقال صاحب الفائق أنها أولى لأن حق الوصية لا تسقطه الزوجية اه بن واعلم أن الروايتين جارييتان في الوصية إذا تزوجت ولو قال الأب في إيصائه أن تزوجت فأنزعهم منها لأنه لم يقل فلا وصاية لها رواه محمد انظر عتيق (قوله وشرط الحاضن) أي شرط ثبوت الحضانة للحاضن سواء كان ذكراً أو أنثى أن لا يسافر الخ وحاصله أن شرط ثبوت الحضانة للحاضن أن لا يسافر ولي حر عن محضون حر سفر نفقة ستة برد فان سافر الولي السفر المذكور كان له أخذ المحضون من حاضنته ويقال لها اتبعي محضونك إن شئت واحتري بقوله ولي حر عما لو كان الولي للمحضون عبداً وأراد السفر فانه لا يكون له أخذه معه ويبقى عند حاضنته لأن العبد لا قرار له ولا مسكن واحتري بالولد الحر عن الولد العبد إذا سافر وليه فلا يأخذه معه لأن العبد تحت نظر سيده أي مالك أمره حضراً وسفراً (قوله أي من له ولاية على الطفل أعم الخ) تفسير الولي هنا بما ذكره الشامل لولاية المال ولولاية العصبية هو ما قاله الشيخ سالم وقال عجم المراد به خصوص الأب واختار شيخنا العدوي ما قاله الشيخ سالم (قوله لا رقيق) أي فلا يسقط سفره حق الحاضنة سواء كانت الحاضنة حرة أو أمة لأنه لا قرار له إذا لم يكن له وقد يباع (قوله وإن رضيعاً) مبالغة في المفهوم أي فان سافر الولي الحر عن الولد الحر السفر المذكور سقط حقها من الحضانة وبأخذه وليه معه ولو كان الولد رضيعاً على المشهور وقيل لا يأخذ الرضيع بل انما يأخذ الولد إذا أنعم وقبل بأخذه بعد انقطاع الرضاع (قوله غير أمه) الأولى غير حاضنته لأن مثل الأم غيرها ممن له الحضانة كما تقدم (قوله أو نسافر هي) يعني أنه يشترط في ثبوت حضانة الحاضنة أن لا يسافر السفر المذكور عن بلد الولي المحضون الحر فان سافرت السفر المذكور سقطت حضانتها وكان له أخذه منها (قوله ونحوها) أي كسفر التزاهة والسفر لطلب ميراث أو حق (قوله بل تأخذ معها) أي إذا سافرت وقوله ويتركه الولي عندها أي إذا سافر هو ولا تسقط حضانتها وظاهره كان السفر ستة برداً وأقل أو أكثر وهو ما قاله عجم وتبعه عتيق وقال الشيخ إبراهيم اللقاني أن كان السفر ليس سفر نفقة فلا تسقط حضانتها لكن لا تأخذ الولد معها إلا إذا كان السفر قريباً كبيراً لا أن بعد فلا تأخذه وإن كانت حضانها ماقية وتبعه خمس على ذلك واعتمده شيخنا العدوي وعلم أنها إذا سافرت لا تجارة وأخذت الولد معها حق الولد في النفقة باق على الأب ولا تسقط نفقته عن أبيه بسفره معها على ظاهر المذهب كما في عتيق (قوله وحلف) راجع لفهم أي فان سافر الولي لنفقة أخذه وحلف وإن سافرت الحاضنة لسكينة أو أخذه وحلفت فهو مرتبط بكل من الولي والحاضنة وإذا قال الشارح وحلف من أراد السفر من الولي والحاضنة وظاهر المصنف أن من أراد السفر منهما يحلف مطلقاً أي سواء كان منهما أولاً كما ارتضاه عجم ونت والشيخ سالم وقيل انما يحلف المتهم دون غيره واستحسنه بعض القرويين وارتضاه الموافق هذا ولم ينسب ابن عرفة لزوم اليمين إلا لابن الهندي ونسب الاكتفاء بمجرد دعوى الاستيطان دون عيّن لابن يونس وجماعة مع ظاهر المدونة قال ح فانتظر كيف يعدل المصنف عن قول الأكرام كن في الواقع عن المشطى ما يفيد ترجيح القول باليمين اه بن (قوله وظاهرها بريدين) يعني أن ظاهر المدونة أن سفر البريدين يكون كافياً في قطع الحضانة إذا سافر الولي أو سافر الحاضن (قوله وأبني المضاف إليه مجروراً) فاندفع ما يقال الأولى للمصنف أن يقول وظاهرها بريدان لأن المثني يرفع بالالف (قوله أن سافراً من وأمن في الطريق) هذان الشرطان أي كون السفر لموضع مأمون والأمن في الطريق

كالم والمعنى وعصبته (حر) لا رقيق (عن ولد) (حر) الأولى عن محضون ليعم الولد وغيره أي إذا أراد ولي المحضون سفراً فله أخذ المحضون من الحاضن وسقط حقه من الحضانة (وإن) كان الولد (رضيعاً) لكن بشرط أن يقبل الرضيع غير أمه وأن لا يخاف على الطفل من السفر (أو) تسافر هي أي الحاضنة عن بلد الولي فله نزعها منها وشرط سفر كل منهما ما يكونه (سفر نفقة) وانقطاع (لا تجارة) أو زيارة ونحوها فلا يأخذه ولا تسقط الحضانة بل تأخذه معها ويتركه الولي عندها (وحلف) من أراد السفر من الولي أو الحاضنة فالولي يحلف أنه أراد النفقة لنزعه منها والحاضن يحلف أنه أراد سفر التجارة ليعم الولد يلبه (ستة برد) ظرف ليسافر وتسافر فهو شامل لسفر الولي وسفر الحاضنة أي أن شرط مسافة سفر كل من الولي والحاضنة أن يكون ستة برداً كثر أي سفر الولي الذي يأخذ المحضون فيه وسفر

معتبران

الحاضنة الذي يسقط حضانته بنزعه منها فان كان أقل من ستة برداً سقطت الحضانة لا تسقط كما يأتي (وظاهرها) مسافة (بريدين) حذف المضاف وأبني المضاف إليه مجروراً والمعتمد الأول وظاهرها ضعيف (ان سافر) الولي أو الحاضنة



معتبر أن أضاف سفر الزوج وزوجته ويزاد عليهما كونه مأموناً في نفسه وغير معروف بالاساءة عليها وكونه حراً وكون البلد المنتقل اليها قريصة بحيث لا يخفى على أهلها خبرها فيها وأن تكون تلك البلد تقام فيها الأحكام فإذا وجدت تلك الشروط وطلب الزوج السفر بزوجه فضى له يسفرها معه وإن تخلف شرط منها فلا تجبر على السفر معه (قوله سفر نقله أو تجارة) راجع للولي والحاضنة على سبيل ألف والنشر المرتب أي أن محل كون الولي يأخذ الولد من الحاضنة إذا سافر ستة برده سفر نقله إن كان سفر لموضع مأمون وبأمن على نفسه وعلى الولد المحضون في الطريق والأفلا يأخذ منها ومحل كون الحاضنة إذا سافرت الستة برده لتجارة لا ينزع الولد منها إذا كان سفرها لموضع مأمون وكان يؤمن عليها وعلى الولد معها في الطريق والآن نزع الولد منها (قوله رأمن كل في الطريق) أي ولو بحسب غلبة الظن على المتمد فلا يشترط خصوص القطع بالأمن اه عدوى (قوله والالم ينزع الولي) أي إذا أراد السفر وقوله ونزع من الحاضنة أي إذا أرادت السفر لتجارة (قوله ولو كان فيه بحر) مبالغة في أخذها إذا أريد السفر وحاصله أن الولي إذا أراد سفره لنقله وكان ستة برده كان له أخذ الولد ولو كان في الطريق بحر وكذلك الحاضنة إذا سافرت لتجارة كان لها أخذه ولو كان في الطريق بحر ورد المصنف بلو على من قال لا يأخذ الولي إذا سافر ولا الحاضنة إلا إذا لم يكن في الطريق بحر فإن كان فيها فلا يمكن واحد منهما من أخذه (قوله على الأصح) أي خلافاً لمن قصر أخذه على البر (قوله ثم استثنى من مفهوم قوله وأن لا يسافر ولي) أي فكأنه قال فإن سافر الولي السفر المذكور لنقله سقطت حضانتها وكان للولي أخذه منها الآن تسافر هي معه (قوله فلا تسقط حضانتها بسفره سفر نقله) أي ولا تمنع من السفر معه إذا أرادته (قوله لا أقل) أي لأن كان سفر الولي سفر نقله أقل من ستة برده فلا يأخذ منها ولا إن كان سفرها سفر نقله أقل من ستة برده فلا تمنع الحاضنة من أخذه معها والسفر به إذا لا تسقط حضانتها بذلك السفر (قوله لمن سقطت الخ) أي سواء كانت أم أو غيرها بل الحق في الحضانة باق لمن انتقلت له فان أراد من له الحضانة رد المحضون لمن انتقلت عنه الحضانة فان كان للام فلا مكان للاب لأنه نقل لما هو أفضل وإن كان الرد لا يختص بالاب المنع من ذلك فقول المصنف ولا تعود أي جبراً على من انتقلت له بزوجه أو لمسلم لها الحضانة من يسقطها بعدها فانها تعود لها لكن تارة يكون للاب مقال وتارة لا يكون له (قوله أو بعد فسخ الفاسد الخ) يعني أن الحضانة إذا سقطت حضانتها بالتزويج وأخذ الولد من بعدها في المرتبة ثم ظهر أن النكاح فاسد فسخ لاجل ذلك وقد دخل بها فان حضانتها لا تعود وهذا إذا كان النكاح مختلفاً في فساد أو كان مجمعا على فساد ودرأ الحد أو مالو كان الفسخ قبل البناء مطلقاً أي سواء كان فساد مختلفاً فيه أو متفقاً عليه أو كان بعد البناء وكان النكاح مجمعا على فساد ولم يدرأ الحد فان الحضانة تعود لها والحاصل أن فسخ الفاسد إن كان قبل البناء فان الحضانة تعود كان ذلك النكاح مختلفاً في فساد أو متفقاً على فساد كان يدرأ الحد أو لا وكذا إن كان فسخه بعد البناء وكان مجمعا على فساد ولم يدرأ الحد كالحامسة والمحرم مع عليه بالحكم وأما إن كان فسخه بعد البناء وكان مجمعا على فساد ويدرأ الحد كالمحرم والخامسة جاهلاً بالحكم أو كان مختلفاً في فساد ففسخ ذلك بعد البناء فان الحضانة لا تعود لأن فسخ نكاحها كطلاقها من النكاح الصحيح قال ابن يونس وهو الأصوب وعبر عنه المؤلف بالارجح جبراً على عادته فقوله على الأرجح خاص بهذه المسئلة لأن ترجيحه انما وقع فيها دون ما قبلها وقيل انها إذا تزوجت وسقطت حضانتها ثم فسخ نكاحها فساد فان حضانتها تعود لأن المعدم شرعاً كالمعدم حساً سواء كان الفسخ قبل البناء أو بعده مختلفاً في فساد أو مجمعا عليه كان يدرأ الحد أم لا (قوله أو بعد الاسقاط) أي للتغير بعوض أو بغير عوض (قوله بعد وجوبها الخ) هذا شامل لما إذا أسقطت الأم حضانتها للاب بعد طلاقها ولا إسقاطها له وهي في عصمتها لأن الحق لها وهما زوجان كما هو شامل لما إذا أسقطت الجدة حضانتها بعد أن أسقطت بنتها حضانتها في مقابلة خلعهما إلا أن إسقاط الأم حضانتها في مقابلة خلعهما لا يسقط حق الجدة

كعدم لبن أو حج فرض أو سفر الولي بالمحضون سفر نقله



فإذا زال العذر عادت الحضانة بزواله (أولوت الجدة) عطف على مرض فالكاف مقدرة في موت وهي في الحقيقة مقدر دخولها على الجدة فيشمل غيرها من كل من انتقلت له الحضانة بتزويج من قبله كالأم مثلاً يعني إذا ماتت الجدة ونحوها بمن انتقلت له الحضانة ومثل الموت تزويجها (والأم) مثلاً التي سقطت حضانتها بتزويجها (خالية) من الزوج بأن طلقها أو مات عنها فإن الحضانة تعود إليها بموت الجدة أو تزويجها والحامل أن الحضانة إذا (٤٧٤) انتقلت لشخص لمانع ثم زال المانع وقدمات أو تزوج المنتقل إليه فإنها تعود

للأول (أولتايمها) أي الحضانة التي تزوجت بموت زوجها أو طلاقها (قبل علمه) أي علم من انتقلت إليه حين التزويج فإنها تستمر لها ولا مقال لمن انتقلت إليه شرعاً حال تزوج الأم وفي جعل هذا الاستمرار عوداً كما هو قضية المصنف تسمح (ولعاضنة) أم أو غيرها قبض نفقته وكسوته وغطائه ووطائه وجب جميع ما يحتاج له الطفل وليس لأبي المحضون أن يقول لها بعينه ليأكل عندي ثم يعود ذلك لما فيه من الضرر بالطفل والاخلال بصيائه والضرر على الحضانة للنفقة وليس لها موافقة الأب على ذلك لضرر الطفل إذ أكله غير منضبط فاللام يعني على أول الاختصاص ثم إن قبض النفقة يقتدر بالاجتهاد من الحاكم على الأب بالنظر لحاله من يوم أو جمعة أو شهر ومن أعيان أو

فإذا أسقطت الجدة بعد طلاق بنتها صح الإسقاط لأنه إسقاط لشيء بعد وجوبه إلا أن المعتمدة إذا أسقطت من الحضانة حقه فيها انتقل الحق لمن يليه في المرتبة لا للإسقاطه وأما لو أسقطت - فهام من الحضانة قبل وجوبها لم يسقط حقه على المعتمد كما لو خالعه على إسقاط حضانتها وقد أسقطت الجدة أو الخالة حقه قبل مخالعة بنتها أو أختها (قوله فإذا زال العذر عادت الحضانة بزواله) أي ما لم تتركه بعد زوال العذر سنة فلا تأخذه عن هوى يده أو بألف الولد من هو عندها ويشق عليه نقلته من عندها (قوله أولوت الجدة الخ) يعني إن الأم إذا تزوجت ودخل بها زوجها وأخذت الجدة الولد ثم فارق الزوج الأم وقدمات الجدة أو تزوجت والأم خالصة من الموانع فهي أحق بمن بعد الجدة وهي الخالة ومن بعدها كذا قال المصنف وهو ضعيف والمعتمد أن الجدة إذا ماتت انتقلت الحضانة لمن بعدها كالخالة ولا تعود للأم ولو كانت متاعية (قوله والأم مثلاً خالية) أشار السارح إلى أنه لا مفهوم للجدة ولا للأم ولا للموت أيضاً حينئذ لو قال المصنف أولكم موت من انتقلت إليه الحضانة وقد دخل من قبله كان أشمل (قوله أولتايمها الخ) يعني إن الحضانة إذا تزوجت ودخل بها زوجها ثم طلقها أو مات عنها قبل أن يعلم من تنتقل الحضانة إليه بتزويجها فإنها تستمر للحضانة ولا مقال لمن بعدها ومفهوم قوله قبل علمه أنه إذا علم من بعدها بزواجها وسكت عن أخذ الولد عاماً أو أقل ولم يقم حتى تأمّن لم ينزع منها ولا مقال له وما تقدم للمصنف في قوله إلا أن يعلم وبسكت العام أي فليس له انتزاعه منها فإن سكت أقل من العام كان له انتزاعه ففيم إذا لم تتأيم فالمرسوع مختلف كذا ذكره عجم وهو الصواب وقال الشيخ أجد إذا علم من بعدها فلا مقال له إن علم وسكت العام والأقله مقال فإن مفهوم كلامه هنا يقيد بما مر بحيث يقال مفهوم قبل علمه أنها إذا تأمّت بعد علم من انتقلت إليه الحضانة وسكوته كان له انتزاعه إن كان السكوت أقل من عام والأفلا وفيه أن موضوع المحلين مختلف فكيف بقدر أحدهما بما في الآخر (قوله وليس لأبي المحضون أن يقول الخ) أي فإذا طلب ذلك فلا يجاب به (قوله أولاً اختصاص) أي إن الحضانة مختصة بذلك وهذا لا ينافي وجوبه عليهم (قوله وأمنه) أي فيعطى نفقة كثيرة كجمعة أو شهر وقوله وخوفه أي فيعطى نفقة قليلة كيوم أو يومين (قوله فذهب المدونة الخ) هذا الكلام أصله لعجم وتبعه عبق وشارحنا وسيأتي لك ما فيه (قوله أي فيما يخص الطفل) أي بأن يجعل نصف أجرة المسكن مثلاً على أبي المحضون ونصفها على الحاضن أو ثلثها مثلاً على أبي المحضون وثلثاها على الحاضن أو العكس (قوله وقيل توزع على الرأس) فقد ظهر لك مما قاله السارح أن الخلاف فيما يخص الحاضن من المسكن وأما ما يخص المحضون منه فعلى الأب باتفاق الأقوال المذكورة وسيأتي لك أقوال أخرى في ذلك (قوله لكن رجع بعضهم الخ) أي وهو بن وتنت ما في التوضيح وغيره فقي بن مانعه قال المتطبي فيما يلزم الأب الولد مانعه وكذا يلزمه الكراء عن مسكنه وهذا هو القول المشهور المعمول به المذكور في المدونة وغيرها محضون ويكون عليه من الكراء على قدر ما يجتهد الحاكم وقال يحيى بن عمر السكني على قدر الجاهم اه نقله المواق وقد أفاد أن قول محضون تفسير للمدونة كما فهمه المؤلف في توضيحه ونصه والمشهور أن على الأب السكني وهو مذهب المدونة خلافاً لابن وهب القائل إن أجرة المسكن على الحضانة

أثمان ولحال الحضانة من قرب المسكن من الأب وبعده وأمنه وخوفه وأما السكني فذهب المدونة الذي به وعلى الفتوى أنها على الأب للمحضون والحاضنة مما ولا اجتهاد فيه وقال محضون سكني الطفل على أبيه وعلى الحضانة ما يخص نفسها بالاجتهاد فيه ما أي فيما يخص الطفل وما يخص الحاضن وقيل توزع على الرأس فقديكون المحضون متعدداً وكلاهما ضعيف وظاهر قول المصنف (و) للحاضنة (السكني بالاجتهاد) المشي على مذهب محضون ولو مشي على مذهبهم أقدم قوله بالاجتهاد على قوله والسكني لكن رجع بعضهم ما في التوضيح وغيره من أن كلام محضون تفسير للمدونة قال شيخنا وهو موافق



(ولا شيء لحاضن) زيادة  
على السكنى (لاجلها)  
أي الحضانة وأما بقطع  
التطعن عن الحضانة فقد  
يجب لها شيء كالام  
الفقرة في مال ولدها  
المحضون واقع  
أعلم

وعلى المشهور فقال المحضون تكون السكنى على حسب الاجتهاد وعزاه لابن القاسم في الدميانية وهو  
قريب لما في المدونة وقال يحيى بن عمر على قدر الجاهل وروى لاشي على المرأة حيث كان الاب موسرا وانها  
على الموسر من الاب والحاضنة وحكي ابن بشير قولاً بأنه لاشي على الام من السكنى اه فقول التوضيح وحكي  
ابن بشير قولاً لا يخرج في أن القول بكون السكنى كلها على الأب هو الضعيف المقابل لمذهب المدونة لأنه  
مذهبها فيبطل به ما ادعاه عبق تبع الشيخ من ضعف ما المحضون وجعل ما حكاه ابن بشير هو المشهور ورواه  
مذهب المدونة انظر بن وفول التوضيح وانها على الموسر من الاب والحاضنة معناه أن الحاضنة اذا  
أيسرت دون الاب لم يكن على الاب سكنى على هذا القول وان أيسر الاب دون الحاضنة لم يكن على الحاضنة  
شيء من أجرة السكنى (قوله ولا شيء لحاضن لاجلها) أي لاشي لهما من نفقة وأجرة وهذا قول مالك المرجوع  
اليه وبه أخذ ابن القاسم وكان يقول أولاً ينفق على الحاضنة من مال الغلام والخلاف اذا كانت  
الحاضنة غنية أما الفقيرة فينفق عليها من ماله لاجل فقرها لا للحضانة انظر طي اه  
بن (قوله زيادة على السكنى) أي من نفقة وأجرة حضانة وهذا لا ينافي  
أنه السكنى (قوله لاجلها) هذا تصريح بما علم  
من تعليق الحكم بالوصف  
وهو الحاضن

٢

ثم الجزء الثاني من حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ويليه الجزء الثالث أوله باب البيوع في



فهرست الجز الثاني في شرح الكبير للعلامة المردير

صفحة	باب في الحج	صفحة
٢	باب في الحج	٢٠٢
٤٨	فصل في حج التمتع	٢٠١
٨٣	فصل في حج التمتع	٢٢
٨٨	باب الذكوة	٣٢٤
١٠٢	باب المباح	٣٦٠
١٠٥	باب في الضحايا	٣٦٩
١٠٦	باب في الأيمان	٣٧٩
١٤٣	فصل في النذر	٣٩٠
١٥٤	باب في الجهاد	٤٠٦
١٧٩	فصل في عقد الجزية	٤١٥
١٨٦	باب السابقة	٤٢٥
١٨٨	باب الخصائص	٤٣٥
١٩١	باب في النكاح وما يتعلق به	٤٤٣
٢٤٦	فصل في خيار أحد الزوجين	٤٤٦
٢٥٩	فصل و جاز لمن كل عتقها فراق العبد	٤٥١
٢٦١	فصل في أحكام المداق	٤٦٤
٢٩٢	فصل اذ اتارعا في الزوجية	٤٦٨



